

جلید پنجم
ہذا کتاب المختار تاریخ با نردہم ماہ
رمضان المبارک شمسہ ۱۲۸۵
مولوی محمد عبد الحلیم فرید سنہ
داخل کتابی سرکار کرید

الجزء الخامس من رد المحتار على
الدر المختار على متن تنوير
الابصار للعلامة ابن
عابد بن تفعنا الله
تعالى به
امين

• (فهرست الجزء الخامس من كتاب حاشية ابن عابدين على الدر المختار) •

صفحة	كتاب الاجارة	صفحة
٣٢٣	باب ما يجوز من الاجارة وما يكون خلافا فيها	١٧
٣٢٧	باب الاجارة الفاسدة	٢٨
على غيره	باب ضمان الاجير	٤٠
٣٣٥	باب فسخ الاجارة	٤٧
٣٣٩	مسائل شتى في الاجارة	٥٤
٣٤٢	كتاب المكاتب	٥٩
٣٥٣	باب ما يجوز للمكاتب أن يفعله	٦٣
٣٦٠	باب كتابة العبد المشترك	٦٨
٣٦٤	باب موت المكاتب وعجزه وموت المولى	٦٩
٣٦٧	كتاب الولاء	٧٤
٣٧٢	فصل في ولأء الموالاة	٧٨
٣٧٧	كتاب الاكراه	٨٠
٣٨٠	كتاب الحجر	٨٩
٣٨٤	فصل بلوغ الغلام بالاحتلام الخ	٩٦
٣٨٦	كتاب المأذون	٩٧
٣٩٢	كتاب الغصب	١١٢
٣٩٦	كتاب الشفعة	١٣٧
٣٩٨	باب طلب الشفعة	١٤٢
٤٠١	باب ما ثبتت هي فيه أولا	١٥٠
٤١٠	باب ما يطلها	١٥٢
٤١٤	كتاب القسمة	١٦٠
٤٢٧	كتاب المزارعة	١٧٤
٤٣٥	كتاب المساقاة	١٨١
٤٣٧	كتاب الذبائح	١٨٦
٤٤٢	كتاب الاضحية	١٩٧
٤٤٥	كتاب الحظر والاباحة	٢١٣
٤٤٧	فصل في اللبس	٢٢٣
٤٥٧	فصل في النظر والمس	٢٣٣
٤٦٤	باب الاستبراء وغيره	٢٣٩
٤٦٧	فصل في البيع	٢٤٦
٤٨٢	كتاب احياء الموات	٢٧٧
٤٩٣	فصل الشرب	٢٨١
٥٠١	كتاب الاشربة	٢٨٨
٥٠٤	كتاب الصيد	٢٩٧
٥٠٩	كتاب الرهن	٣٠٧
٥١١	باب ما يجوز ارضائه وما لا يجوز	٣١٥
٥١٢		

رد المحتار على
الدر المختار

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وأصحابه ومن والاه آمين

(كتاب الاجارة)

اقول الاجارة بكسر الهمزة هو المشهور وحكى الرافعي ضمها وقال صاحب المحكم هي بالضم اسم للمأخوذ مشتقة من الاجر وهو عوض العمل ونقل عن ثعلب الفتح فهي مثلثة الهمزة وفي تكملة البحر للعلامة عبد القادر الطوري لو قال الاجار لكان اولى لان الذي يعرف هو الاجار الذي هو بيع المنافع لا الاجارة التي هي الاجرة قال قاضي زاده ولم يسمع في اللغة ان الاجارة مصدر ويقال آجره اذا أعطاه أجرته وهي ما يستحق على عمل الخير وفي الاساس آجرني داره واستأجرته وهو مؤجر ولا تنقل مؤجر فانه خطأ وبيع قال وليس آجره هذا فاعل بل هو أفعّل اه قلت لكن نقل الرمي في حاشية البحر قال الواحدى عن المبرّد يقال آجرت دارى وعملوكى غير محدود ومحدود والا قول اكثر اجارا واجارة وعليه فلا اعتراض تدبر (قوله لكونها تملك عين) أى والاعيان مقدمة على المنافع ولانها بلا عوض وهذه به والعدم مقدم ثم للاجارة مناسبة خاصة لفصل الصدقة من حيث انها يقعان لازمين فلذا عتقها بها أفاده الطوري (قوله اسم للاجرة) قال الزيلعي وفي اللغة الاجارة فعالة اسم للاجرة وهي ما يعطى من كراء الاجير وقد آجره اذا أعطاه أجرته اه وفي العيني فعالة أو عالة بحدف فاء الفعل اه وقد مناهنا تكون مصدرا (قوله وهو ما يستحق) ذكر الضمير اعوده على الاجر المشهور من ذكر مقابله وهي الاجرة والوضع الاظهار فلا خلل في كلامه فافهم (قوله تملك) جنس يشمل بيع العين والمنفعة وهو وان كان جنسا كما يكون مدخلا يكون مخرجا فدخل به العارية لانه تملك المنافع والتكاح لانه تملك البضع وليس بمنفعة وبقوله نفع تملك العين وقوله بعوض تمام التعريف طوري قال في المنع وهو اولى بالقبول من قولهم تملك نفع معلوم بعوض كذلك لانه ان كان تعريفنا للاجارة الصحيحة لم يكن مانعا لتناول الفاسدة بالشرط الفاسد وبالشيوع الاصلى وان كان تعريفنا للاعم لم يكن تقييد النفع والعوض بالمعلوم صحيحا وما اختير في هذا المختصر تبعا للدلالة على تعريف للاعم اه وفيه نظر لان التي عرفت انما المذهب الاجارة الشرعية وهي الصحيحة والفاسدة ضدها فلا يشملها التعريف قال في المبسوط لا بد من اعلام ما يرد عليه عقد الاجارة على وجه يتقطع به المنازعة ببيان المدة والمساقاة والعمل ولا بد من اعلام البدل اه والا كان

(كتاب الاجارة)

قدم الهبة لكونها تملك عين وهذه تملك منفعة (هي) لغة اسم للاجرة وهو ما يستحق على عمل الخير ولذا يدعى به يقال اعظم الله أجره وشراعي (تمليك نفع)

العقد عبثا كما في البدائع على انه لا تخليك بعوض غير معلوم فعاد الى كلامهم وتعامه في الشر بلائية (قوله مقصود من المعين) أي في الشرع ونظر العقلاء بخلاف ما سيذكره فانه وان كان مقصودا للمستأجر لكنه لا نفع فيه وليس من المقاصد الشرعية وشمل ما يقصد ولو لغيره لما سياتى عن البحر من جواز استئجار الارض مقبلا ومراحا فان مقصوده الاستئجار للزراعة مثلا ويذكر ذلك حمله للزومها اذا لم يمكن زرعها تأمل (قوله أو أواني) منصوب بقصة ظاهرة على الباء وفي بعض النسخ تحذفها وكأنه من تحريف النساخ (قوله انه له) أي الدار أو العبد وما بعده وأفرد الغنم لعطف المذكورات بأوهذه المسائل ستأتى متنا في الباب الآتى (قوله ولا أجر له) أي ولو استعملها فيما ذكره وقولهم ان الاجرة تجب في الفاسدة بالاتفاق محله فيما اذا كان النفع مقصودا ط وقيد في الخلاصة عدم الاجر في جنس هذه المسائل بقوله الا اذا كان الذي يستأجر قد يكون يستأجر لينتفع به اه وسيأتى تمام الكلام فيه (قوله وسيجي) أي في باب ما يجوز من الاجارة (قوله أي بدلا في البيع) قد دخل فيه الاعيان فانها تصلح بدلا في المقايضة فتصلح أجرة (قوله لانها من المنفعة) أي وهي تابعة للعين وما صلح بدلا عن الاصل صلح بدلا عن التبعية (قوله ولا ينعكس كليا) قيد به ليفهم أن المراد به العكس اللغوي لا المنطقي وهو عكس الموجبة السلبية بالموجبة الجزئية اذ يصح بعض ما صلح أجرة صلح ثمتنا (قوله كما سيجي) أي في آخر باب الاجارة الفاسدة (قوله وتنعقد بأعرتك الخ) وبلفظ الصلح كما ذكره الحلواني والأظهر انها تنعقد بلفظ البيع اذ اوجد التوقيت واليه رجع الكرخي كما في البحر لكن في الشر بلائية يحزم في البرهان بعدم الانعقاد فقال لا تنعقد بيعت منفعته لان بيع للمعدوم باطل فلا يصح تملكه بلفظ البيع والشراء اه وتقل مثله عن الخائنة (قوله بخلاف العكس) يعني أن الاجارة بلا عوض لا تنعقد اعارة قال في البرازية لو قال آجرتك منافعه فاسدة بلا عوض تكون اجارة فاسدة لاعارية اه وفي المنع عن الخائنة لو قال آجرتك هذه الدار بغير عوض كانت اجارة فاسدة ولا تكون عارية كما لو قال بعثك هذه العين بغير عوض كان باطلا فاسدا لاهية ويخالفه ما في عارية البحر عن الخائنة آجرتك هذه الدار شهر ابلا عوض كانت اعارة ولو لم يقل شهر لا تكون اعارة اه قال في التارخانية بل اجارة فاسدة وقد قيل بخلافه اه وانظر ما قدمناه في العارية (قوله منافعها شهر ابكذا) تنازع في هذه المعاملات الثلاث الفعلان قبلها وما في المتن ذكره في البحر لكن ذكر بعده لو أضاف العقد الى المنافع لا يجوز بأن قال آجرتك منافع هذه الدار شهر ابكذا وانما يصح باضافته الى العين اه وبينهما تناف لا يمكن قال الرملي ذكر في البرازية وكثير من الكتب قولين في المسألة اه وفي الشر بلائية عن البرهان لا تنعقد باجرت منفعته لانها معدومة وانما يجوز بإيراد العقد على العين ولم يوجد وقيل تنعقده لانه أتى بالمقصود من اضافة الاجارة الى العين اه وظاهره ترجيح خلاف ما مشى عليه المصنف والشارح ولذا اقتصر عليه الزيلعي (قوله أفاد أن ركنها الايجاب والقبول) أي بقوله هي تأميك أو بقوله وتنعقد تأمل ثم الكلام فيها وفي منفعتهما كالكلام فيهما في البيع بدائع وفي تكمله الطوري عن التارخانية وتنعقد أيضا بغير لفظ كما لو استأجر دارا سنة فلما انقضت المدة قال ربه للمستأجر فترغها الى اليوم والافعلك كل شهر بألف فجعل بقدر ما ينقل متاعه باجرة المشل فان سكن شهرا فهي بما قال اه (قوله وشرطها الخ) هذا على أنواع بعضها شرط الانعقاد وبعضها شرط النفاذ وبعضها شرط الصحة وبعضها شرط الزوم وتفصيلها مستوفى في البدائع ونلخصه ط عن الهندية (قوله كون الاجرة والمنفعة معلومتين) أما الاول فكقوله بكذا دراهم أو دنائير وينصرف الى غالب نقد البلد قلوا الغلبة مختلفة فسدت الاجارة ما لم يبين نقدا منها قلوا كانت كليا أو وزنيا أو عدديا متقاربا فالشرط بيان القدر والمصفة وكذا مكان الايقاف لوله حمل وموثة عنده والا فلا يحتاج اليه كبيان الاجل ولو كانت ثيابا أو عروضا فالشرط بيان الاجل والقدر والصفة لو غير مشار اليها ولو كانت حيوانا فلا يجوز الا أن يكون معينا بجرم ملصقا وأما الثاني فيأتى في المتن قريبا (قوله ساعة فساعة) لان المنفعة عرض لا تبقى زمانين فاذا كان حدوده كذلك فيهلك بدله كذلك قصد التعادل لكن ليس له المطالبة بالبدل الا بمعنى منفعة مقصودة كالיום في الدار والارض والمرحلة في المداية كما سياتى (قوله وهل تنعقد بالتعاطي) قال في الوهبانية وقد جوزوها في القدر وتعاطيا حال الشر بلائية المسألة من الظهيرية استأجر من آخر قدور بغير اعيانها لا يجوز للتفاوت بينها

مقصود من العين (بعوض) حتى لو استأجر ثيابا أو أواني لتجمل بها او دابة ليجنبها بين يديه أو دارا لا يسكنها او عبدا او دراهم أو غير ذلك لا يستعمله بل ليظن الناس انه له فالاجارة فاسدة في الكل ولا أجر له لانها منفعة غير مقصودة من العين برازية وسيجي (وكل ما صلح ثمتنا) أي بدلا في البيع (صلح أجرة) لانها من المنفعة ولا ينعكس كليا فلا يقال ما لا يجوز ثمتنا لا يجوز أجرة لجواز اجارة المنفعة بالمنفعة اذا اختلفا كما سيجي (وتنعقد بأعرتك هذه الدار شهر ابكذا) لان العارية بعوض اجارة بخلاف العكس (أو وهبتك) أو آجرتك (منافعها) شهر ابكذا أفاد أن ركنها الايجاب والقبول وشرطها كون الاجرة والمنفعة معلومتين لان جهاتهما تنفص الى المنازعة وحكمها وقوع الملك في البدلين ساعة فساعة وهل تنعقد بالتعاطي

ظاهر الخلاصة نعم ان علمت المدة
وفي البرازية ان قصرت نعم والا لا
(ويعلم النفع ببيان المدة كالمسكني
والزراعة مدة كذا) أي مدة
كانت وان طالت ولو مضافة
كما جرت كها غدا وللمؤجر بيعها
اليوم وتبطل الاجارة به يفتى
خاتمة (ولم تزد في الاوقاف على
ثلاث سنين) في الضياع وعلى
سنة في غيرها كما مر في بابها والحيلة
ان يعقد عقود متفرقة كل عقد
سنة بكذا فيلزم العقد الاول لانه
فاجر لا الباقي لانه مضاف فلم يتولى
فضحه خاتمة وفيه الوشرط الواقف
مدة تبسع الا اذا كانت اجارته
أكثر نفعاً فيؤجرها القاضي
لا المتولى

صغرا وكبرا فلو قبلها المستاجر على الكراء الاقل جاز وتكون هذه اجارة مبتدأة بالتعاطي وتخصيصه في النظم
بالقدور اتباع للنقل والافه ومطرد في غيرها في البرازية غير الاجارة الطويلة ينعقد بالتعاطي لا الطويلة لان
الاجرة غير معلومة لانها تكون في سنة دانقا أو أقل أو أكثر اه وفي التارخانية عن التهمة سألت أبا يوسف رحمه
الله تعالى عن الرجل يدخل السفينة أو يحتمل أو يقتصد أو يدخل الحمام أو يشرب الماء من السقاء ثم يدفع الاجرة
وثن الماء قال يجوز استحسانا ولا يحتاج الى العقد قبل ذلك اه قلت ومنه ما قد مناه عنهما من انعقادها بغير لفظ
وسياق في المتفرقات عن الاشياء السكوت في الاجارة رضى وقبول وفي حاوي الزاهدي راضا استأجر من
القيم دارا وسكن فيها ثم بقي ساكنا في السنة الثانية بغير عقد وأخذ القيم شيئا من الاجرة فانه ينعقد به في كل
السنة لا في حصة ما أخذ فقط اه ومثله في القنية في باب انقضاء الاجارة بعد انقضاء مدتها ووجوب الاجر
بغير عقد حامدية (قوله ظاهر الخلاصة نعم) عبارتها كعبارة البرازية المذكورة آنفا (قوله ان علمت
المدة) صوابه الاجرة قال في المنع بعد نقل ما في الخلاصة ومفاده ان الاجرة اذا كانت معلومة في الاجارة
الطويلة تنعقد بالتعاطي لانه جعل العلة في عدم انعقادها كون الاجرة فيها غير معلومة والله تعالى أعلم اه
(قوله وفي البرازية) يوهم انه غير ما في الخلاصة مع ان عبارتها واحدة ثم ان الاجارة الطويلة على ما سياتي
بيانها الاجرة فيها معلومة لكنها فيماعد السنين الاخرة تكون بشئ يسير قأمل (قوله ببيان المدة) لانها
اذا كانت معلومة كان قدر المنفعة معلوما (قوله وان طالت) أي ولو كانت لا يعيشان الى مثلها عادة
واختاره الخصاص ومنعه بعضهم بحجر وظاهر اطلاق التون ترجيح الاول (قوله وللمؤجر بيعها اليوم)
أي قبل مجيئ وقتها بناء على أن المضافة تنعقد ولكنها غير لازمة وهو أحد تعصيين وأيد عدم لزوم بأن عليه
الفتوى كما سياتي في المتفرقات وفي البرازية فان جاء غدا والمؤجر عاد الى ملكه بسبب مستقبل لا تعود الاجارة
وان رد بعيب بقضاء أو رجع في الهبة عادت ان قبل مجيئ الغد (قوله في الاوقاف) وكذا أرض اليتيم
كما في الجوهرية وأفتى به صاحب البحر والمصنف وأكثروا كلامهم على انه المختار المقتضى به لوجود العلة فيها وهي
صونها عن دعوى الملكية بطول المدة بل هذا أولى رملي وسيأتي عن الخاتمة أيضا وفي فتاوى الكازروني
عن شيخه حنيف الدين المرشدي وأما اراضي بيت المال فاطلاقهم يقتضي جوازها مطلقا وأيضا اتساعهم
في جواز تصرف الامام فيها بيعا واقتا عا يفيد اه لمخصا لكن في حاشية الرملی انها مثل عقار اليتيم قال
في الحامدية والوجه ما قاله اه وفي التلمية من الدعوى اراضي بيت المال جرت على رقبته أحكام الوقوف
المؤبدة اه (قوله على ثلاث سنين) محله ما اذا آجره غير الواقف والافله ذلك وفي القنية آجر الواقف عشرين سنين
ثم مات بعد خمس وانتقل الى مصرف آخر انتقضت الاجارة ويرجع بما بقي في تركه الميت ط عن سري الدين
قلت وفيه كلام سيد كره الشارح ا خراب الفسخ (قوله في غيرها) كالدار والحانوت (قوله كما مر
في بابها) أي في كتاب الوقف متنا قال الشارح هنالك اذا كانت المصلحة بخلاف ذلك وهذا مما يختلف
زمنها وموضعها اه وما مشى عليه المصنف هنالك من الاطلاق تبعاً للمتون قال في الهداية هو المختار وما حمله عليه
الشارح موافقا لما قدمه في الوقف هو ما أفتى به الصدر الشهيد قال في المحيط وهو المختار للفتوى كما في البحر
(قوله والحيلة) أي اذا احتاج القيم أن يؤجر الوقف اجارة طويلة (قوله متفرقة) عبارة الخاتمة مترادفة
قال ويكتب في الصك استأجر فلان بن فلان أرض كذا أو دار كذا ثلاثين سنة ثلاثين عقدا كل عقد سنة بكذا
من غير أن يكون بعضها شرطا في بعض اه وليست شرط أن يعقد على كل سنة بعقد مستقل
أو يكفي قوله استأجر ثلاثين سنة ثلاثين عقدا فينبو عن تكرار العقود والظاهر الاول لقوله والحيلة
أن يعقد عقود مترادفة تامل (قوله كل عقد سنة) أقول قيد بالسنة ليصح في الضياع وغيرها لانه لازم
مطلقا لانه لو جعله في الضياع كل عقد ثلاث سنين صح بخلاف الاربع فاكثرت فيها والزائد على السنة في غيرها فان
الحيلة حينئذ لا تجدي نفعا (قوله لا الباقي الخ) مبني على المفتي به من عدم لزوم المضافة كما قدمه ويأتي
(قوله تبسع) أي شرطه لان اتباع شرطه لازم (قوله الا اذا كانت الخ) بأن كان الناس لا يرغبون
في استئجارها سنة وإيجارها أكثر من سنة أدعى الوقف وانفع للفقراء اسعاف (قوله فيؤجرها القاضي)
قال في الاسعاف ولو استثنى في كتاب وقفه فقال لا تؤجر أكثر من سنة الا اذا كان أنفع للفقراء فحينئذ يجوز

لا أن ولايته عامة قلت وقد منافي
الوقف أن الفتوى على ابطال
الاجارة الطويلة ولو بعقود
وسيجي متنا فليراجع ويحفظ
(قلوا أجرها المتولى أكثر لم تصح)
الاجارة وتفسخ في كل المدة لأن
العقد اذا فسد في بعضه فسد
في كله فتاوى قارئ الهداية
ورجحه المصنف على ما في انفع
الوسائل وأفاد فساد ما يقع كثيرا
من أخذ كرم الوقف أو اليتيم
مسافة فيستأجر أرضه الخالية
من الاشجار بمبلغ كثير ويساقى على
اشجارها بسهم من ألف سهم فالخط
ظاهر في الاجارة لافي المسافة
ففساده فساد المسافة بالاولى لأن
كلا منهما عقد على حدة قلت
وقيدوا سراية الفساد في باب
البيع الفاسد بالفساد القوي
الجمع عليه فيسرى بجمع بين
حر وعبد بخلاف الضعيف
فيقتصر على محله ولا يتعداه بجمع
بين عبد ومدر قدبر وجعلوه
أيضا من الفساد الطاري

قوله من قوله فتفسخ الخ الذي
تقدم وتفسخ بالواو كما هو
في الشارح اه معجمه

ايجارها اذا رأى ذلك خيرا من غير رفع الى القاضي للاذن منه له فيه (قوله لان ولايته عامة) لان له ولاية النظر
للفقراء والغائبين والموتى اسعاف والظاهر أنه لو أذن في ذلك للمتولى صح فافهم (قوله قلت الخ) فالجمل
حينئذ أن يحكم بها خبلي كما يفعل في زماننا (قوله وسيجي متنا) لم أره نعم سيجي شرعا بعد صفحة (قوله وتفسخ
في كل المدة) أي لافي الزائد فقط (قوله لان العقد الخ) هذا ما استظهره في الخاتمة قال في المنع وفي فتاوى
قاضي خان الوصي اذا أجر أرض اليتيم أو استأجر لليتيم أرضا بمال اليتيم اجارة طويلة رسمية ثلاث سنين
لا يجوز ذلك وكذلك أبو الصغير ومتولى الوقف لان الرسم فيها أن يجعل شيء يسير من مال الاجارة بمقابلة السنين
الاولى ومعظم المال بمقابلة السنة الاخيرة فان كانت الاجارة لأرض اليتيم أو الوقف لا تصح في السنين الاولى
لانها بأقل من أجر المثل فان استأجر أرضا لليتيم أو للوقف في السنة الاخيرة يكون الاستئجار بأكثر من أجر
المثل فلا يصح واذا فسدت في البعض في الوجهين هل يصح فيما كان خيرا لليتيم والوقف على قول من يجعل
الاجارة الطويلة عقدا واحدا لا يصح وعلى قول من يجعلها عقودا يصح فيما كان خيرا لليتيم ولا يصح فيما كان
شره والظاهر هو الفساد في الكل اه وقوله ثلاث سنين الظاهر أن المراد عقود كل عقد ثلاث سنين يدل
عليه قول كلامه وآخره فتأمل (قوله ورجحه المصنف على ما في انفع الوسائل) أي من أنه يفسخ الزائد على
الثلاث في الضباع وعلى السنة في غيرها سواء كانت عقدا واحدا أو اثنان على ما ذكرنا وعقودا متفرقة حتى لو عقد
في الضباع على أربع سنين مثلاً بعقد أو أكثر يصح في ثلاث ويفسخ في الباقي وهل يحتاج ذلك الفسخ الى طلب
الناظر أم ينفسخ بدخول المدة الزائدة الظاهر الاول وتماه في انفع الوسائل قلت لكن في شرح البيهقي عن
خزانة الاكل استأجر حجرة موقوفة ثلاثين سنة بقفيز حنطة فهي باطلة الا في السنة الاولى اه ومثله
في تلخيص الكبرى معزيا الى أبي جعفر اه ومقتضاه البطلان بلا طلب (قوله وأفاد) أي المصنف حيث
قال بعد عبارة الخاتمة قلت يستفاد من هذا فساد ما يقع الخ (قوله فيستأجر أرضه الخالية) أي بياضها بدون
الاشجار وانما لا يصح استئجار الاشجار أيضا لما مر أنها تملك منفعة فلو وقعت على استهلاك العين قصد اه
باطلة قال الرمي وسيأتي في اجارة الظاهر أن عقد الاجارة على استهلاك الاعيان مقصود اكن استأجر بركة ليشرب
لبنه لا يصح وكذا لو استأجر بستانا لبأ كل ثمرة قال وبه علم حكم اجارات الاراضي والقرى التي في يد المزارعين
لا كل خراج المقاسمة منها ولا شك في بطلانها والحال هذه وقد أقيمت بذلك مرارا اه (قوله بمبلغ كثير) أي
بمقدار ما يساوي أجرة الارض وثمان الثمار (قوله ويساقى على اشجارها) يعني قبل عقد الاجارة والا كانت
اجارة أرض مشغولة فلا تصح كما سأتى وفي مسائل الشيوع من البرازية استأجر أرضا فيها اشجارا وأخذها
زراعة وفيها اشجار ان كان في وسطها لا يجوز الا اذا كان في الوسط شجرتان صغيرتان منى عليهما حول
أو حولان لا كبيرتان لان ورقهما وظلها يأخذ الارض والصغار لا عروقها وان كان في جانب من
الارض كالمسناة والجدول يجوز لعدم الاخلال اه (قوله بسهم) أي باعطاء سهم واحد لليتيم أو الوقف
والباقي للمعامل (قوله ففساده) أي مفاد ما تقدم من قوله فتفسخ في كل المدة الخ وقد منأن المصنف استفاده
من كلام الخاتمة وهو بمعنى ما استفاد منه الشارح فافهم (قوله بالاولى) وجه الاولوية أنه اذا فسد العقد
في كل المدة مع اشتماله على ما هو خير لليتيم وشره ففساد العقد مستقل هو شر محض لليتيم أولى بالفساد ثم اعلم
انه حيث فسدت المسافة بقيت الارض مشغولة فيلزم فساد الاجارة أيضا كما قد مناه وان كان الخط والمصلحة
فيها ظاهرين فتنبه لهذه الدقيقة وفي فتاوى الخاتمة في التنصيص في الاجارة على بياض الارض لا يفيد الصحة
حيث تقدم عقد الاجارة على عقد المسافة أما اذا تقدم عقد المسافة بشرطه وكانت الاجارة صحيحة
كما صرح به في البرازية واذا فسدت صارت الاجرة غير مستحقة لجهة الوقف والمستحق انما هو الثمرة فقط
وحيث فسدت المسافة لكونها مجزئة يسير لجهة الوقف كان للمعامل أجر مثل عمله وهذا بالنسبة الى الوقف وأما
مسافة المالك فلا ينظر فيها الى المصلحة كما لو أجر بدون أجر المثل اه ملخصا وفيه تصريح بما استفاده
المصنف وبما نبهنا عليه فليحفظ (قوله قلت الخ) هو تأييد لما في انفع الوسائل ح (قوله قدبر)
أشار به الى أن مقتضى هذا أن تفسد في القدر الزائد فقط لانه قد جمع بين جائز وفاسد في عقد واحد والفساد
غير قوي لعدم الاتفاق عليه فلا يسرى لان المتقدمين لم يقدروها بمدة (قوله وجعلوه أيضا من الفساد

(الطارى) هذه تقوية أخرى أى فلا يسرى وفى كونه طارئاً تأمل ط قلت لعل وجه طريانه كونها تنعقد ساعة فساعة (قوله قننه) لعله أشار به الى ما قلنا (قوله ومن حوادث الروم الخ) تقوية أخرى فان البيع أقوى من الاجارة وقد صدر فى الملك والوقف بعقد واحد وصح فى الملك ط (قوله لدين) أى على زيد الميث (قوله على انها ملكه) أى بناء على انها كلها كانت ملك زيد الميث (قوله ملخصها ترجيح الاول) قد مناعن النهر فى باب البيع الفاسد عند قوله بخلاف بيع قن ضم الى مدبر ما يؤيده (قوله قنامل) أشار به الى أن الاجارة تصح فيما عدا الزائد كذلك بل أولى لما مر (قوله وفى جواهر الفتاوى الخ) يحتمل أن يكون تأييد اربعاً بقوله ولو قضى قاض بصحتها يجوز فانه يفيد أنه مثل الجمع بين العبد والمدبر لا الحز والعبد فيكون تأييد التأييد الاول والظاهر أنه شروع فى تأييد ما اختاره المصنف حيث أطلق عدم الصحة فشملت العقود كلها مع أن العقد الاول ناجز وظاهر كلامه عدم صحته أيضاً ووجهه كما فى الولوالجية أن هذا العقد عقد واحد صورة وان كان عقوداً من حيث المعنى بعضها ينعقد فى الحال وبعضها مضاف الى الزمان المستقبل اهـ (قوله ثلاث سنين) صوابه ثلاثين سنة كما هو فى المخ وغيرها ووجدته كذلك فى بعض النسخ مصححاً (قوله صيانة للاوقاف) أى من أن يدعى المستأجر ملكيتها لطول المدة والا فالوجه يقتضى صحة العقد الاول لانه ناجز وما بعده مضاف وفى لزومه تصحيجان كما قدمناه ولكن اعتبر عقداً واحداً كما مر لاجل ذلك ولهمذا قدرها المتأخرون بالسنة أو الثلاث مخالفين لمذهب المتقدمين (قوله ولو قضى قاض الخ) أى مستوفياً شرائط القضاء ولكن هذا فى غير القاضى الحنفى أما قضاة زماننا الحنفية المأمورون بالحكم بعقد المذهب فلا تصح (قوله قلت وسيجي) أى فى اواخر هذا الباب هذا تأييد أيضاً لمرجحه المصنف ووجهه انه حيث اختلفت الآراء فى سرية الفساد وعدمها يرجح ما هو الانفع للوقف وهو السريان لثلاثين سنة مرة أخرى على هذا العقد (قوله وفى صلح الخانية) ذكره المصنف فى المخ تأييداً لمرجحه ولكن ما فى الخانية ذكره فى صلح الزوجة عن نصيبها على أن يكون نصيبها من الدين للورثة وفى شمول ذلك لمساتنا تأمل اذ قدمنا أنهم جعلوها من الفساد الطارئ وما فى الخانية فى الفساد المقارن نعم ما نقلناه سابقاً عن الخانية من قوله والظاهر هو الفساد فى الكل يفيد ترجيحه وحيث علمت ما مر عن جواهر الفتاوى انها لا تصح الاجارة الطويلة اذا كانت عقوداً مع أن العقد الاول ناجز فما ظنك فيما اذا كانت بعقد واحد لفظاً ومعنى فالظاهر اعتماد مرجحه المصنف من كلام قارئ الهداية فان له سنداً قوياً وهو ما فى الخانية وجواهر الفتاوى هذا ما ظهر للنهيم القاصر والله تعالى أعلم (قوله بما يرفع الجهالة) فلا بد أن يعين الثوب الذى يصبغ ولون الصبغ أحمر أو نحوه وقد رتب الصبغ اذا كان يختلف وفى المحيط لو استأجره لقصر عشرة أثواب ولم يرها فالاجارة فاسدة لانه يختلف بلفظه ورقته ذكره فى البحر (قوله بيان الوقت أو الموضع) قال فى البرازية استأجر دابة ليشبع عليها أو يستقبل الحاج لا يصح بلا ذكر وقت وموضع وفيها استأجرها من الكوفة الى الحيرة يبلغ عليها الى منزله ويركبها من منزله وكذا فى حمل المتاع وفيها استأجر أجيراً ليعمل له يوماً من طلوع الشمس بحكم العادة (قوله فهى فاسدة) أى فلا يجب أجر المثل الا بحقيقة الانتفاع ط (قوله بالاشارة الخ) لانه اذا علم المنقول والمكان المنقول اليه صارت المنفعة معلومة وهذا النوع قريب من النوع الاول زيلعى وحاصله أن الاشارة اغنت عن بيان المقدار فقط (قوله لا يلزم بالعقد) أى لا يملك به كما عبر فى الكثر لان العقد وقع على المنفعة وهى تحدث شيئاً نفسياً وشان البديل أن يكون مقابلاً للبديل بحيث لا يمكن استيفاءها حالاً لا يلزم بدلهما حالاً الا اذا شرطه ولو حكيماً بأن عمله لانه صار ملتزماً بنفسه حينئذ وبطل المساواة التى اقتضاها العقد فصح (قوله بل بتجمله) فى العتابة اذا عمل الاجرة لا يملك الاسترداد ولو كانت عينا فأعارها أو أودعها رب الدار فهو كالتجمل وفى المحيط لو باع بالاجرة عينا وقبض جاز لتضمنه تجميل الاجرة طورى (قوله أو شرطه) فله المطالبة بها وحسب المستأجر عليها وحسب العين المؤجرة عنه وله حق الفسخ ان لم يجمل له المستأجر كذا فى المحيط لكن ليس له بيعها قبل قبضها بحجر وانظر كيف جاز هذا الشرط مع أنه مخالف لمقتضى العقد وفيه تنفع أحدهما ط قلت هو فى الحقيقة اسقاط لما استحققه من المساواة التى اقتضاها العقد فهو كاسقاط المشتري حقه فى وصية السلامة فى المبيع واسقاط البائع تجميل الثمن بتأخيرها عن المشتري مع أن العقد اقتضى السلامة وقبض

قننه ومن حوادث الروم وصحة زيد باع ضيعة من تركته لدين على انها ملكه ثم ظهر أن بعضها وقف مسجده هل يصح البيع فى الباقي اجاب فريقين نعم وفريقين لا وألف بعضهم رسالة ملخصها ترجيح الاول فامل وفى جواهر الفتاوى أجر ضيعة ونضال ثلاث سنين وكتب فى الثالث أنه أجر ثلاثين عقداً كل بعقد عقيب الا آخر لا تصح الاجارة وهو الصحيح وعليه الفتوى صيانة للاوقاف ثم قال ولو قضى قاض بصحتها يجوز ويرفع الخلاف اهـ قلت وسيجي أن المتولى والوصى لو أجرا بدون أجر المثل يلزم المستأجر تمام أجر المثل وانه يعمل بالانفع للوقف وفى صلح الخانية م فى فسد العقد فى البعض بفسد مقارن يفسد فى الكل (و) يعلم النفع أيضاً ببيان (العمل كالصباغة والصبغ والخياطة) بما يرفع الجهالة فيشترط فى استئجار الدابة للركوب بيان الوقت أو الموضع فلو خلا عنهم فهى فاسدة برازية (و) يعلم أيضاً (بالاشارة كنقل هذا الطعام الى كذا) اعلم أن (الاجرا يلزم بالعقد فلا يجب تسليمه) به (بل بتجمله أو شرطه فى الاجارة) المنهونة

المن قبل قبض المبيع تأمل (قوله أما المضافة الخ) أي فيكون الشرط باطلا ولا يلزمه للعمال شيء
 لأن امتناع وجوب الاجرة فيها بالتصريح بالاضافة الى المستقبل والمضاف الى وقت لا يكون موجودا قبله
 فلا يتغير هذا المعنى بالشرط بخلاف المنجزة لأن العقد اقتضى المساواة وليس بمضاف صريحا فيسقط ما اقتضاه
 بالتصريح بخلافه زيلعي ملخصا (قوله وقيل تجعل عقودا الخ) هنا الكلام في المضافة الطويلة وهي
 ما قدمه الشارح عن جواهر الفتاوى وله صورة أخرى وهي أن يؤجرها ثلاثين سنة عقودا متوالية غير ثلاثة
 ايام من آخر كل سنة ويجعل معظم الاجرة للسنة الاخيرة والباقي لما قبلها أما استثناء الايام فليكون كل منهما
 قادرا على الفسخ وأما جعل الاجرة القليلة لما بعد الاخرة فلذلك لا يفسخ المؤجر الاجارة في تلك الايام
 فلما من الفسخ لا يلزم تلك القيود وهذا بناء على أن المضافة لازمة فاذا احتاج الناظر الى تعجيل الاجرة يعقد
 كذلك ولكن أورد أنه ان اعتبر عقدا واحدا يلزم ثبوت الخيار في عقد واحد أكثر من ثلاثة ايام وان
 عقودا فلا تملك بالتعجيل ولا باشتراطه لانها مضافة فيضوت الغرض وأجيب بما اختاره الصدر الشهيد من انها
 تجعل عقدا واحدا في حق ملك الاجرة بالتعجيل واشتراطه وعقودا في حق سائر الاحكام وبأن المانع لتجعل تلك
 الايام مدة خيار بل خارجة عن العقد وهذا علم أن كلام الشارح غير محذور (قوله أو تمكنه منه) في الهداية
 واذا قبض المستأجر الدار فعليه الاجرة وان لم يسكن قال في النهاية وهذه مقيدة بقيود أحدها التمكن فان
 منعه المالك أو الاجنبي أو سلم الدار مشغولة بمتاعه لا تجب الاجرة الثاني أن تكون صحيحة فلو فاسدة فلا بد
 من حقيقة الانتفاع الثالث أن التمكن يجب أن يكون في محل العقد حتى لو استأجرها للكوفة فأسلمها
 في بغداد بعد المدة فلا أجر الرابع أن يكون متمكنا في المدة فلو استأجرها الى الكوفة في هذا اليوم وذهب
 بعد مضي اليوم بالدابة ولم يركب لم يجب الاجر لانه انما تمكن بعد مضي المدة طوري وبه علم أن الاولى
 ذكر القصور فيستغنى عن قوله الا في ثلاث كما سيظهر لك (قوله الا في ثلاث) الاولى اذا كانت
 الاجارة فاسدة الثانية اذا استأجر دابة للركوب خارج المصر فحبسها عنده ولم يركبها الثالثة استأجر
 ثوبا كل يوم بدائق فأمسكه سنين من غير لباس لم يجب أجر ما بعد المدة التي لو لبسه فيها التخرق وفي هذا الاستثناء
 نظر لان الكلام في الصحة كما هو صريح المتن على أن الفاسدة سيدكرها ولان الثانية والثالثة يستغنى عنهما
 بذكر القيود السابقة للمسألة فان الثانية خارجة بالقيود الثالث لعدم التمكن في المكان المضاف اليه العقد
 بخلاف ما لو استأجرها للركوب في المصر لتتمكن منه اتقاني والثالثة لم يوجد فيها التمكن في المدة التي سقط
 أجرها فهي خارجة بالرابع (قوله ثم فرع على هذا) أي الاخير وهو التمكن من الانتفاع ط (قوله
 لدار قبضت) أي خالية من الموانع (قوله الا بحقيقة الانتفاع) أي اذا وجد التسليم الى المستأجر من
 جهة الأجر أما اذا لم يوجد من جهته فلا أجر وان استوفى المنفعة اتقاني واعلم أن الاجر الواجب في الفاسدة
 مختلف تارة يكون المسمى وتارة يكون أجر المنزل بالغاما بلع وتارة لا يتجاوز المسمى وسيأتي بيانه في بابها (قوله
 وظاهر ما في الاسعاف) حيث قال ولو استأجر أرضا أو دارا وقفها اجارة فاسدة فزرعها أو سكنها يلزمه أجره
 مثلها والا لا على قول المتقدمين قال في المنع فأخذ مولانا صاحب البحر من مفهومه ما ذكره فانه يفيد لزوم الاجر
 على قول المتأخرين وهذا نظاها اذا علمت ذلك ظهر لك أن من لا خسروا أطلق في محل التقييد اه ولا يخفى
 عليك انه وارد على منتهى أيضا وتعبه العلامة البري فقال لم نرى في المسألة للمتأخرين كلاما والذي رأيناه
 في وقف الناصحي وان كانت الاجارة فاسدة فقبضها المستأجر فلم يزرع الارض أو لم يسكن الدار فلا شيء
 عليه ثم قال فيؤخذ من هذا ان المستأجر للوقف فاسدا لا يعد غاصبا ولا يجب عليه الاجر ان لم ينتفع به
 ثم نقل عن الاجناس التصريح بأنها لا تجب الا بحقيقة الاستيفاء قال ولا تزداد على ما رضى به المؤجر اه
 أقول عدم الوقوف على التصريح بذلك في كلام المتأخرين لا ينافيه أبو السعود في حواشي الاشياء أي
 لاحتمال أن ما في وقف الناصحي والاجناس على مذهب المتقدمين فلا ينافي مفهوم الاسعاف والله تعالى أعلم
 (قوله والمستأجر في البيع وفاء) بفتح الجيم يعني اذا استأجر من المشتري ما باعه منه وفاء بعد قبض المبيع
 صح كما مر قبيل الكفالة قال الشارح هنا فلو كانت المدة وبقى في يد مفاقي علماء الروم يلزم
 أجر المنزل وهو مذهبنا لا يوجب أن الاملاك الحقيقية لا تجب الاجرة بالتمكن في فاسد اجرتها

أما المضافة فلا تملك فيها الاجرة
 بشرط التعجيل اجماعا وقيل
 تجعل عقودا في كل الاحكام
 فيفتى برواية تمامها بشرط
 التعجيل للعاجلة شرح وهبانية
 للشربلالي (أو الاستيفاء) للمنفعة
 (أو تمكنه منه) الا في ثلاث
 مذكورة في الاشياء ثم فرع على
 هذا بقوله (فيجب الاجر لدار
 قبضت ولم تسكن) لوجود تمكنه
 من الانتفاع وهذا (اذا كانت
 الاجارة صحيحة اما في الفاسدة
 فلا) يجب الاجر (الا بحقيقة
 الانتفاع) كما بسط في العمادية
 وظاهر ما في الاسعاف اخراج
 الوقف فتجب أجرته في الفاسدة
 بالتمكن كذا في الاشياء قلت وهل
 مال اليتيم والمعد للاستغلال
 والمستأجر في البيع وفاء على
 ما أفق به علماء الروم كذلك

محل تردد فليراجع ويقوله (ويسقط
الاجر بالغصب) أي بالحياولة
بين المستأجر والعين لان حقيقة
الغصب لا تجري في العقار وهل
تنفسخ بالغصب قال في المهداية
نعم خلافا لقاضي خان ولو غصب
في بعض المدة فبحسابه (الا اذا
أمكن اخراج الغاصب) من الدار
مثلا (بشفاعة أو حامية) اشباه
(ولو أنكر ذلك) أي الغصب
(المؤجر) وادعاه المستأجر
(ولا يثبت له) يحكم (الحال)
كسألة الطاحونة ولا يقبل قول
الساكن لانه فرد ذخيرة
وبقوله (ولا يعتق قريب المؤجر
لو كان أجرة) لانه لم يملكه بالعقد
والمراد من تمكنه من الاستيفاء
تسليم المحل الى المستأجر بحيث
لا مانع من الانتفاع (فلوسله)
العين المؤجرة (بعد منى بعض
المدة) المؤجرة (فليس لاحدهما
الامتناع) من التسليم والتسلم في
باقي المدة (اذا لم يكن في مسدة
الاجارة وقت يرغب فيها لاجله
فان كان فيها) أي في العين
المؤجرة (وقت كذلك) كبيت
مكة ومنى وحواليتهما زمن
الموسم فانه لا يرغب فيها بعد
الموسم فلولا تسليم في الوقت الذي
يرغب لاجله (خبر في قبض الباقي)
كما في البيع كذا في البحر

فكيف هذا اه وقال ط وفيه انه لا اجارة أصلا بعد انقضاء المدة فتدبر اه أقول ولا سيما على المتقدم من انه
في حكم الرهن فانه لا يلزمه الاجر ولو استوفى المنفعة في المدة ولو بعد القبض كما في النهاية وأفتى به في الخبرية
والحامدية من كتاب الرهن خلافا لما تقدمه الشارح عن الجلبى قبيل الكفالة وقال في البرازية من جعله فاسدا
قال لا تصح الاجارة ولا يجب شيء وكذا من جعله رهننا ومن جوزه جوز الاجارة من البائع وغيره وأوجب
الاجر اه (قوله محل تردد) أقول لا تردد في مال اليتيم لان منافعها تضمن بالغصب وهذا من قبيل ما يحبانى
وينا فيه ما قد مناه آتباع البيهقي من أن المستأجر لو وقف فاسدا لا يعتد غاصبا الخ (قوله بالغصب) لان تسليم
المحل انما أقيم مقام تسليم المنفعة للممكن من الانتفاع فاذا فات التمكّن فات التسليم منخ قال الرملى فلو لم تفت
المنفعة بالغصب كغصب الارض المقررة للغرس والبناء مع الغرس والبناء لا تسقط لوجوده معه وهي كثيرة
الوقوع فتأمل (قوله لا تجري في العقار) أي خلافا لمحمد (قوله وهل تنفسخ بالغصب الخ) ثمرة الخلاف تظهر
فيما اذا زال الغصب قبل انقضاء المدة فعلى القول بعدم الفسخ يستوفى ما بقي من المدة وعليه الاجر بحسابه
أبو السعود وكلام المصنف مفرغ عليه (قوله ولو غصب في بعض المدة فبحسابه) وكذا الوسله الدار الايتا
أو سكن معه فيها كمن في البحر وفي الشربلالية عن البرهان ويسقط الاجر بغرق الارض قبل زرعها
وان اضطله آفة سماوية لزمه الاجر تاما في رواية عن محمد لانه قد زرعتها والفتوى على انه يلزمه أجر ما مضى
فقط ان لم يتمكن من زرع مثله في الضرر اه وسيد كره الشارح قبيل فسخ الاجارة ويذكر أنه اعتمده
في الولوالجية وأنه في الحاشية جزم بالاول (قوله بشفاعة) أي باستعطاف خاطر الغاصب أو حامية أي دفع
ذي شوكة فان أمكن ذلك لا تسقط وان لم يخرج منه لانه مقصودا ما لو لم يمكن اخراجه الا بانفاق مال فلا يلزمه
كما في القنية وغيره اذ كره أبو السعود في حاشية الاشياء (قوله يحكم الحال) فان كان فيها غير المستأجر
فالقول للمستأجر ولا أجر عليه بجر (قوله كسألة الطاحونة) يعني لو وقع الاختلاف بينهما بعد
انقضاء المدة في أصل انقطاع الماء عنها وفي الخامس والعشرين في الاختلاف من التارخانية الاختلاف
هنا على وجهين اما في مقدار المدة بأن قال المؤجر انقطع الماء خمسة أيام والمستأجر عشرة واما في أصل
الانقطاع بأن قال المستأجر انقطع عشرة أيام وأنكره المؤجر ففي الاول القول للمستأجر مع يمينه وفي الثاني
يحكم الحال ان كان الماء جاريا وقت الخصومة فالقول للمؤجر مع يمينه وان منقطع ما وقتها للمستأجر اه
ملخصا ولا يخفى أن هذا حيث لا يثبت كذا كره المصنف ولذا قال في الذخيرة ولو أقام المستأجر البينة
أن الماء كان منقطعاً فيما منى يقتضى به وان كان جاريا للحال اه وسيد كره المصنف المسألة آخر باب ضمان
الاجر (قوله ولا يقبل قول الساكن الخ) أي في مسألة الغصب يعني لو أجره الدار وفيها شخص ساكن
وخلى بينه وبينها فقال بعد المدة منعنى الساكن ولا يثبت له والساكن مقر أو جاحد لا يلتفت الى قول الساكن
لانه شاهد على الغير ومقر وشهادة الفرد والقرار على الغير لا يقبل فبقي الاختلاف بينهما فينتظر ان كان
المستأجر هو الساكن حال المنازعة فالقول للمؤجر وان كان الساكن غيره فالمستأجر ذخيرة (قوله وبقوله)
عطف على بقوله السابق فيفيد أنه مفرغ على الممكن أيضا مع انه من فروع قوله ولا يلزم بالعقد فكان عليه
ابقاء المتن على حاله وجعلها مسألة مستقلة (قوله لانه لم يملكه بالعقد) فان قبيل يشكل عليه صحة الابعاد
عن الاجارة والكفالة والرهن بها قلت لا اذ ذلك بناء على وجود السبب فصار ككافة عن القصاص بعد
الجرح اتقاني (قوله والمراد من تمكنه الخ) أشار الى أن ما في المتن تفريع على مقدر (قوله الى
المستأجر) يشمل الوكيل بالاستئجار لكن لو سكنها الوكيل بنفسه قال الثاني لأجر وقال محمد على
الموكل لان قبض الوكيل كقبضه فوقع القبض أولا للموكل وصار الوكيل بالسكنى غاصبا فلا يجب عليه
الاجر وفيه نظر لان الغصب من المستأجر يسقط الاجر بزازية (قوله فلوسله) أي أراد تسليمه فافهم
(قوله المؤجرة) من باب الحذف والايصال ح أي المؤجر فيها بخلاف المؤجرة الاول كما هو ظاهر
(قوله كما في البيع) أي اذا اشترى نحو بيت مكة قبل زمن الموسم فلم يقع التسليم الا بعد فوته فان المشتري
يخير لسنوات للرغبة ط ولم يعزه لاحد فليراجع وقال ح يعني اذا استحق بعض المبيع فان
المشتري يخير لتفريق الصفقة اه قال شيخنا شيخنا الرضى توهم هذا يقتضى أن يكون للمستأجر الخيار مطلقا

سواء كان وقتاير غيب فيه أو لا تنزق المصنف ولأنه حيث منعه من التسليم في قول المدة ربما يكون مضطرا
 إلى العين المؤجرة فيستأجر غيرهما فإذا أزم بها بعد مضى بعض المدة ربما يضر بذلك فليأمل اه والظاهر
 ما قاله أبو الطيب أي إذا لم يوجد في البيع الصفة التي اشتراها الرغبة فيها كالخطاطة والكتابة خير المشتري
 (قوله أيضا عه) عه لعدم القدرة وعبارة الذخيرة وفي الجامع الأصغر أجبر من آخر حانوتا ودفع إليه المفتاح
 ولم يقدر على قصه وضل المفتاح أيا ما ثم وجدته فان كان يمكن قصه به فمعه أجبر ما مضى والافلا وفي البرازية
 ان قدر على الفتح بلا مؤنة لزم الاجر والافلا وليس له أن يحتج ويقول هل لا كسرت الغلق ودخلت (قوله
 ولو اختلفا) أي في العجز وعدمه يحكم الحال قال في الذخيرة ولو اختلفا ولا يئنه لهما ينظر إلى المفتاح الذي دفع
 إليه الحال ان لا يم هذا الغلق وأمكن قصه به فالتقول للمؤجر والافلا للمستأجر (قوله ولو برهننا فيينة المؤجر)
 أي وان كان المفتاح لا يلائم لانه لا عبرة لكميم الحال متى جاءت البيئة بخلافه كسالة الطاحونة وانما تقبل
 اذا كان المؤجر يدعي انه كان يلائم الغلق ولكن غيره والمستأجر يقول لا بل لم يكن ملائما من الاصل ذخيرة
 (قوله وكذا البيع) أي اذا اشترى دارا وقبض مفتاحها ولم يذهب اليها فان كان المفتاح بحالة يتهيأ له أن
 يفحصه من غير كلفة يكون قابضا والافلا منح وقد ظهر مما تقرران تسليم المفتاح مع التولية بين المستأجر والدار
 وإمكان الفتح به بلا كلفة تسليم للدار فيجب الاجر بمعنى المدة وان لم يسكن وقده في القنية بأن يكون في المصر
 حيث قال وتسليم المفتاح في السواد ليس بتسليم للدار وان حضر في المصر والمفتاح في يده وأقره في البحر والمنح
 لكنه خلاف ما أفق به قارئ الهداية وأقره محشو الاشياء كإسباقي قبيل مسائل شتى (قوله للدار والارض
 الخ) المراد كل ما تقع الاجارة فيه على المنفعة أو على قطع المسافة أو على العمل (قوله ولو بين تعين) أي لو بين
 وقت الاستحقاق في العقد تعين ولذا قال في العزيمة هذا اذا لم تكن الاجرة مجعلة أو مؤجلة أو منجعة وهذا
 قولهم جميعا على ما قرر في الخلاصة اه فالمراد فيما ذكره المصنف ما اذا سكنت عن البيان (قوله اذا فرغ وسله)
 اعلم أن أبا حنيفة كان أولا يقول لا يجب شيء من الاجرة ما لم يستوف جميع المنفعة والعمل لانه المعقود عليه فلا
 يتوزع الاجر على الاجزاء كالثمن في المبيع ثم رجع فقال ان وقعت الاجارة على المدة كما في اجارة الدار والارض
 أو قطع المسافة كما في الدابة وجب بحصة ما استوفى لوله اجرة معلومة بلا مشقة ففي الدار لكل يوم وفي المسافة
 لكل مرحلة والقياس أن يجب في كل ساعة بحسبه تحقيقا للمساواة لكن فيه حرج وان وقعت على العمل
 كالخطاطة والقضارة فلا يجب الاجر ما لم يفرغ منه فيستحق الكل لان العمل في البعض غير منتفع به وكذا اذا
 عمل في بيت المستأجر ولم يفرغ لا يستحق شيئا من الاجرة على ما ذكره صاحب الهداية والتجريد وذكر في المبسوط
 والفوائد الظهيرية والذخيرة ومبسوط شيخ الاسلام وشرح الجامع لغفر الاسلام وقاضي خان والقرناشي انه
 اذا خاط البعض في بيت المستأجر يجب الاجر بحسبه حتى اذا سرق الثوب بعد ما خاط بعضه استحق ذلك فهذا
 يدل على انه يستحق الاجر ببعض العمل في كل ما مر لكن بشرط التسليم إلى المستأجر ففي سكنى الدار وقطع
 المسافة صار مسلما بمجرد تسليم الدار وقطع المسافة وفي الخطاطة بالتسليم حقيقة او حكما كأن خاطه في منزل
 المستأجر لان منزله في يده زيلني ملخصا وحاصله انهم اتفقوا على قول أبي حنيفة انه لا يجب الاجر على البعض
 بلا تسليم أصلا وأما مع التسليم فيجب الاجر على البعض في سكنى الدار وقطع المسافة واختلفوا على قوله
 في الاستئجار على العمل كالخطاطة فالأكثر على انه يجب أيضا بالتسليم ولو حكما وخالفهم صاحب الهداية
 والتجريد فقال لا يجب قال الزيلعي وهو الأقرب إلى المروى عن أبي حنيفة من الفرق بينهما في القول المرجوع
 اليه وعلى ما ذكره لافرق بين الكل اه وبه ظهر أن تقييد المصنف بالفراغ والتسليم مبنى على
 ما في الهداية والتسليم يشمل الحقيقي والحكمي وهو ما عبر عنه بقوله وان عمل في بيت المستأجر فلو قال
 ولو حكما لكان أخصرا وأظهر ولا معنى لقول من قال لا معنى له فافهم (قوله وكذا كل من عمله أثر) أي
 في انه لو هلك في يده لأجر له وسيد كرا الشارح بعد ورقة المراد بالانثر (قوله نعم لو سرق الخ) هذا مبنى
 على قول الأكثرين من وجوب الاجر على بعض العمل بالتسليم ولو حكما وأراد به الاستدراك على
 المصنف بما ذكره في البحر حيث قال وتبعه العلامة الطوري وتليده المصنف في شرحه مسألة البناء منصوص
 عليها في الاصل انه يجب الاجر للبعض لكونه مسلما إلى المستأجر ونقله الكرخي عن أصحابنا وجرم به

قوله ان لا يم الخ هكذا بخطه بالياء
 وصوابه لا يم بالهمز كما يعلم بمراجعة
 القاموس اه معصية

ولو سلمه المفتاح فلم يقدر على الفتح
 لضياحه ان أمكنه الفتح بلا كلفة
 وجب الاجر والا لا اشياء قلت
 وكذا لو عجز المستأجر عن الفتح
 بهذا المفتاح لم يكن تسليما لان
 التولية لم تصح صريفة ولو اختلفا
 يحكم الحال ولو برهننا فيينة
 المؤجر ذخيرة وكذا البيع
 وقيل ان قال له اقبض المفتاح
 وافتح الباب فهو تسليم والا لا كما
 بسطه المصنف (للمؤجر طلب
 الاجر للدار والارض كل يوم
 وللدابة كل مرحلة) اذا أطلقه
 ولو بين تعين (وللخطاطة ونحوها)
 من الصنائع (اذا فرغ وسله)
 فهلكه قبل تسليمه يسقط الاجر
 وكذا كل من عمله أثر وما لا أثر له
 كحماله الاجر كما فرغ وان لم يسلم
 بحر (وان) وصليته (عمل في بيت
 المستأجر) نعم لو سرق

اه وفي الخاتمة لودفع الى غلامه أو تلميذه لا يجب الاجر اه وظاهر هذا مع التعليل المتأخر أنه ليس المراد
 بعدم الاستعمال حرمة الدفع مع صحة الاجارة واستحقاق المسمى أو مع فسادها واستحقاق أجر المثل وانما ليس
 للثاني على رب المتاع شيء لعدم العقد بينهما أصلاً وهل له على الدافع أجر المثل محل تردد غير اجمع (قوله
 بشرط وغيره) لكن سنذكر الشارح في الاجارة الفاسدة عن الشر ببلالية انها لودفعته الى خادمها
 أو استأجرت من أرضه لها الاجرا اذا شرط ارضاعها على الاصح وكان وجه ما هنا أن الانسان حرمة
 للعوارض فربما يتعذر عليها ارضاع الصبي فيتضرر فكان الشرط لغواتأمل (قوله وان أطلق) بأن لم يقيد
 بيده وقال خط هذا الثوب لي أو أصبغه بذره مثلاً لانه بالاطلاق رضى بوجود عمل غيره فمستأنى ومنه
 ما سبذ كره المصنف (قوله أفاد بالاستحجار) أي بقوله يستأجر غيره (قوله لاجنبي) أي غير اجير ح
 (قوله ضمن الاول) أي اذا سرق بلا خلاف فمستأنى (قوله لا الثاني) هذا عند وعندهما له تضمن
 ايها شاء خلاصة (قوله وقيد بشرط العمل) الظاهر أن يقال واقتصر على شرط العمل تأمل (قوله
 ففقط) أي مما هل ولم يعمل في تلك المدة ولم يقصر في حفظه (قوله لا يضمن) كأنه لان اليوم مثلاً يكر
 للاستعمال ط (قوله وأجاب شمس الاثمة) ظاهر هذا الصنيع أن العقد الاول لانفراد شمس الاثمة بهذا
 الجواب ط قلت في جامع الفصولين واستفتيت أئمة بخاري عن قصر شرط عليه أن يفرغ اليوم من العمل
 فلم يفرغ وتلف في الغد أجابوا بضمن ونقل مثله عن الذخيرة ثم نقل عن فتاوى الديناري ولو اختلفا ينبغي
 أن يصدق القصار لانه يشكر الشرط والضمان والاخر يدعيه ثم لو شرط وقصره بعد أيام ينبغي أن لا يجب
 الاجرا لم يبق عقد الاجارة بدليل وجوب ضمانه لو هلك وصار كالموجد الثوب ثم جاء به مقصوراً بعد مجوده اه
 (قوله اطلاق) أي حكمه حكم الاطلاق ح (قوله فمات بعضهم الخ) فلو ماتوا جميعاً لا أجر أصلاً لان
 العقود عليه الجهي بهم ولم يوجد رمي (قوله فله أجره بحسابه) أي أجر الجهي وأما أجر الذهاب فبكماله
 مقدسي عن الكفاية ساجاني قلت وقال في المعراج بعد نقله عبارة الهداية وهي استأجره ليذهب الى البصرة
 فبأني بعيله الخ هذا اختيار الهندواني وعن الفضلي استأجر في المصر ليحمل الخنطة من القرية فذهب فلم يجد
 الخنطة فعاد ان كان قال استأجرتك من المصر حتى اخل الخنطة من القرية يجب نصف الاجر بالذهب ولو قال
 استأجرتك حتى اخل من القرية لا يجب شيء لان في الاول العقد على شيئين الذهاب الى القرية والخل منها وفي
 الثاني شرط الخل ولم يوجد فلا يجب شيء كذا في الذخيرة وجامع الترمذي اه ومثله في التبيين عن النهاية وظاهر
 المتون اختيار قول الهندواني ولينظر ما الفرق بين القولين على عبارة الهداية فان فيها الاستحجار على شيئين
 ثم هو على عبارة المصنف كالكثر ظاهره ولعل التصريح بالذهب غير قيد فيظهر الفرق ويؤيده ما في التاتر خاتمة
 استأجره ليحمل له كذا من المطمورة فذهب فلم يجد المطمورة استحق نصف الاجر اه وعليه فلو مات كل
 العيال وجب أجر الذهاب وهو مخالف لما قد مناه عن الرمي فتأمل (قوله أي للعاقدين) أو ذكر عدد هم
 للاجير شربلالية (قوله أي له كل الاجر) في القهستاني فان جهلوا فسدت ولزم أجر المثل اه وان حل
 الكل هنا على كل أجر المثل زال التناق ط (قوله ان كانت المؤنة نقل الخ) تقييد لقول المصنف فله أجره
 بحسابه وهو منقول عن الامام الهندواني (قوله والافكله) كما لو كان الضات صغيرة أو كان ذلك
 في استحجار السفينة لانه لا يظهر التفاوت فيها بنقصان عدد ولومن الكبار وهذا اذا كان الاستحجار على
 أن يحملهم فلو على مصاحبتهم والخل على المرسل أو كان المخل قرياً وهم مشاة أو بعيداً ولهم قدرة على المشي
 يلزمه الكل لان مصاحبة جماعة لا تنقص بنقص فرد أو فردين الا أن يكونوا ارقاء لحفظ البعض منهم اخف
 من حفظ الكل حوى بجنا ط (قوله لا يصل قط) بالكسر والتشديد والمراد لا يصل شيء مما ليس له مؤنة
 وقوله أو زاد أي مما له مؤنة (قوله لا شيء له) أي من أجره الذهاب والجهي فلزاد بلا خلاف وللكتاب عندهما
 وأما عند محمد فأجرة الذهاب واجبة سواء شرط الجهي بالجواب أم لا كما في النهاية وغيره فان الظن انه
 لا يمتنع التقييد بالجهي بالجواب حتى يتأتى خلاف محمد وان لم يقيد به ينبغي أن يكون له تمام الاجرة عند محمد
 فمستأنى أقول نعم ولكن التقييد به كما وقع في الجامع الصغير والهداية والكر لازم بالنظر للمسألة الآتية
 عن الدرر كما سيظهر ومبني الخلاف بين محمد وشيخيه أن الاجر مقابل عمله قطع المسافة ما فيه من المشقة ومن اجل

الا انظر فلها استعمال غيرها
 بشرط وغيره خلاصة (وان أطلق
 كان له) أي للاجير (ان
 يستأجر غيره) أفاد بالاستحجار أنه
 لودفع لاجنبي ضمن الاول لا الثاني
 وبه صرح في الخلاصة وقيد بشرط
 العمل لانه لو شرطه اليوم أو غدا
 فلم يفعل وطالبه مراراً ففقط حق
 سرق لا يضمن وأجاب شمس الاثمة
 بالضمان كذا في الخلاصة (وقوله
 على ان تعمل اطلاق) لا تقييد
 مستصفي فله أن يستأجر غيره
 (استأجره لبأني بعيله فمات بعضهم
 جاء بمن يبق فله أجره بحسابه) لانه
 اوفى بعض العقود عليه وقيد بقوله
 (لو كانوا) أي عياله (معلومين)
 أي للعاقدين ليكون الاجر مقابلاً
 بجملتهم (والا) يكونوا معلومين
 (فكله) أي له كل الاجر ونقل ابن
 الكمال ان كانت المؤنة نقل
 بنقصان عددهم فبحسابه والا
 فكله (استأجر رجلاً لايصال قط)
 أي كتاب (أو زاد الى زيد ان
 رده) أي المكتوب أو زاد (لمونه)
 أي زيد (أو غيبته لاشيء له) لانه
 تنقصه بعوده كأنه لو اخطأ ثم
 قتي

وفي الخاتمة استأجره ليذهب لموضع
 كذا ويدعو فلانا بالاجر مسمى فذهب
 للموضع فلم يجد فلانا وجب الاجر
 (قاذا دفع القسط الى ورثته)
 في صورة الموت (أو من يسلم اليه
 اذا حضر) في صورة غيبته
 (وجب الاجر بالذهب) وهو
 نصف الاجر المسمى كذا في الدرر
 والغرر وتبعه المصنف ولكن تعقبه
 المحشون وعولوا على لزوم كل
 الاجر لكن في القهستاني عن
 النهاية انه ان شرط المجي بالجواب
 فنصفه والا فكله فليكن التوفيق
 (وان وجدده ولم يوصله اليه
 لم يجبه شيء لا نقضاء المعقود)
 عليه وهو الايصال واختلاف فيما
 لو مزقه (متولى ارض الوقف
 آجرها بغير اجر المثل يلزم
 مستأجرها) أي مستأجر
 ارض الوقف لا المتولى كما غلط
 فيه بعضهم (تمام اجر المثل) على
 المفق به كما في البحر عن التلخيص
 وغيره وكذا حكم وصي وأب كما
 في مجمع الفتاوى (يفق بالضمان
 في غصب عقار الوقف وغصب
 منافعه وكذا يفتى بكل ما هو أنفع
 للوقف) فما اختلف فيه العلماء
 حتى تقضوا الاجارة عند الزيادة
 الفا حشة نظرا للوقف وصيانة
 لحق الله تعالى حاوي القدسي
 (مات الايجر وعليه ديون) حتى
 فسخ العقد بعد تعجيل البذل
 (المستأجر) لو العين في يده ولو
 بعقد فاسد أشباه (أحق بالمستأجر
 من غرمائه) حتى يستوفي الاجرة
 المجهلة (الا أنه لا يسقط الدين
 بهلاكه) أي بهلاك هذا المستأجر
 لانه ليس برهن من كل وجه
 بخلاف الرهن) فانه مضمون
 بأقل من قيمته ومن الدين كما
 سيجي في باب جمع الفتاوى

الكتاب بخلاف حمل الطعام فانه مقابل فيه بالحمل لما فيه من المؤنة دون قطع المسافة وعندهما مقابل بالنقل
 فيه حالانه وسيلة الى المقصود وهو وضع الطعام هناك وعلم ما في الكتاب فاذا رده فقد نقض المدة وقد عليه
 (قوله ويدعو فلانا) صورها قاضي خان في تبليغ الرسالة وفرق بينها وبين مسألة ايصال الكتاب بأن الرسالة
 قد تكون سرّا لا يرضى المرسل بأن يطلع عليها غيره أما الكتاب فمحتوم فلو تركه محتوما لا يطلع عليه غيره اهـ
 وجزم الحلواني بأن الكتاب والرسالة سواء في الحكم وجعل الشارح دعاءه كالرسالة ط قلت أي لانه
 من أفرادها تأمل وقد ذكر الشراح انه لو وجدده ولم يبلغه الرسالة ورجع له الاجر بالاجماع ايضا ووجهه
 كما في الزيلعي من المحيط أن الاجر يقطع المسافة لانه في وسعه وأما الاسماع فليس في وسعه فلا يقابله الاجر
 فليتأمل (قوله وجب الاجر بالذهب) أي اجماعا كما ذكره الاتقاني وغيره (قوله وهو نصف الاجر المسمى)
 اعترضه في العزيمة بأنه غلط فاحش فان كون اجر المذهب وأجر الاتقان سواء على سبيل المناصفة مما لا يكاد
 يتفق ولم يجد هذه العبارة في كلام غيره (قوله ولكن تعقبه المحشون الخ) كالواني والشرنبلاني قال
 في الشرنبلانية فيه نظير بل له الاجر كالأصل لا غير وقد وجدنا وجه التنصيف على أن المتن
 صادق بوجوب تمام الاجر والمسألة فرضها صاحب المواهب في الاستبصار للايصال ورد الجواب معا اهـ (قوله
 عن النهاية) وصرح به في غيرها (قوله فليكن التوفيق) لكن هذا لا يدفع الاعتراض على صاحب الدرر
 حيث لم يقيد برد الجواب أو لا وقيد بنصف الاجر ثانيا (قوله واختلف فيما لو مزقه) قال في الخاتمة له الاجر
 في قولهم اذ لم يتقض عمله وقيل اذا مزقه ينبغي أن لا يجبر الاجر لانه اذا تركه غنة يتقنع به وارث المكتوب اليه
 فيحصل الغرض بخلاف التزييق اهـ ومقتضى النظر أنه ان مزقه بعد ايصاله فله اجر المذهب وان كان قبله
 فلا أجر له فيحترز ط قلت وقول الخاتمة له الاجر أي اجر المذهب كما تفيده عبارة القهستاني وهو ظاهر وهذا
 ان شرط المجي بالجواب ولينظر فيما لو مزقه المكتوب اليه أو لم يدفع له الجواب وكان شرط المجي بالجواب هل
 له نصف الاجر أم كله لان اخباره بما صنع جواب معنى فليحترز (قوله بغير اجر المثل) الاولى بدون اجر المثل
 لان الغير صادق بالا كروان كان المقام بعين المراد ط (قوله كما غلط فيه بعضهم) قال في البحر وقد وقعت عبارة
 في الخلاصة اوهمت أن الناظر يضمن تمام اجر المثل فقال متولى الوقف آجر بدون اجر المثل يلزمه تمام اجر
 المثل اهـ وقد رده الشيخ قاسم في فتاواه بأن الضمير يرجع الى المستأجر يدل عليه ما ذكره في تلخيص الفتاوى
 الكبرى يلزم مستأجرها تمام اجر المثل عند بعض علماءنا وعليه الفتوى اهـ وفي الذخيرة لو تسلمها المستأجر
 كان عليه اجر المثل بالغاما يبلغ على ما اجازته المتأخرون من المشايخ اهـ ملخصا (قوله وكذا حكم وصي وأب)
 أي اذا آجر عقار الصغير بدون اجر المثل وتسلمه المستأجر فانه يلزمه تمام الاجر ط (قوله في غصب عقار
 الوقف) قال في اللؤلؤ الحية الفتوى في غصب العقار الموقوف بالضمان نظرا للوقف ومتى قضى عليه بالقيمة
 تؤخذ منه فيشترى بها ضيقة أخرى تكون على سبيل الوقف الاول ذكره في شرح تنوير الاذهان ط (قوله
 وغصب منافعه) قال في جامع الفصولين شري دارا ثم ظهر أنها وقف أو للصغير فعليه اجر المثل صيانة لما لهما
 اهـ ومقابل المفتي به ما صححه في العمدة انه لا تضمن منافعه وتبعه في القنية ط ملخصا (قوله عند الزيادة
 الفا حشة) أي زيادة اجر المثل من غير غنة كما يأتي قريبا ط (قوله وصيانة لحق الله تعالى) لان الوقف
 حبس العين والتصدق بمنفعته لوجهه تعالى (قوله حتى فسخ العقد) أي بسبب الموت وفي بعض النسخ حتى
 بدل حتى ولو قال فانفسخ لكان أولى (قوله لو العين في يده) أي لو العين المؤجرة مقبوضة في يد المستأجر
 قال في جامع الفصولين استأجر بيتا اجارة فاسدة وعمل الاجرة ولم يقبض البيت حتى مات المؤجر أو انتقضت
 المدة فأراد حبس البيت لاجر عمله ليس له ذلك في الجائزة فتى الفاسدة أولى ولو مقبوضا صححها أو فاسدا فله الحبس
 بأجر عمله وهو أحق بثمنه لو مات المؤجر اهـ يعني اذا مات المؤجر وعليه ديون الغير المستأجر فبيعت الدار
 فالمستأجر أحق بالثمن من سائر الغرماء ان كان الثمن قدرا لاجرة المجهلة وان زاد فالزائد للغرماء أبو السعود على
 الاشياء (قوله بأقل من قيمته ومن الدين) تركيب فاسد وصوابه بالأقل من قيمته ومن الدين فتكون من
 بيانية لا تفضيلية ح أي لاقتضائه أن المضمون شيء هو أقل منهما وهو غيرهما مع انه واحد منهما وهو الأقل

تأمل (قوله تصح) أي إن كانت من خلاف جنس ما استأجره فلو من جنسه فلا يخلف الزيادة من جانب المؤجر فتصير مطلقاً ط عن الهندية مطلقاً (قوله وبعد ها) صوابه لا بعد ها كما هو في الأشباه والمخ لان محل العقد دقات والمراد بعد مضي كلها أما اذا مضى بعضها ففقال في خزانة الاكل لو استأجر داراً شهرين أو دابة ليركبها فمرخص في المسكن فيها شهراً أو سافر فمرخص في الاجرة فالقصاص أن تعتبر الزيادة لما بقي ومحمد استحسن وجعلها موزعة لما مضى ولما بقي أبو السعود عن البيري (قوله ولوليتيم) عبارة الاشباه وهو شامل لمال اليتيم وعمومه قال الجوى سوى في الاسعاف بين الوقف وأرض اليتيم حيث قال ولو أجرة مشرف الوقف أو وصي اليتيم منزلاً بدون أجر المثل قال ابن الفضل ينبغي أن يكون المستأجر غاصباً وذكر الخصاص لا يكون غاصباً ويلزمه أجر المثل وصرح في الجوهرة بأن أرض اليتيم كالوقف اه أقول وكذا ذكره الشارح قبل أسطر لكنه غير مانع فيه كما لا يخفى على النبيه فافهم فان ما استشهد به فيما لو أجرة بدون أجر المثل وكلامنا في الزيادة عليه بعد العقد والفرق مثل الصبح (قوله لم تقبل) قال في الاشباه مطلقاً اه أي قبل المدة وبعدها (قوله كما لو رخصت) أي الاجرة بعد العقد فلا يفسخ لان المستأجر رضى بذلك (قوله فان الاجارة فاسدة الخ) سيأتي آخر السوادة لو أجرة ما لا يتغابن الناس فيه تكون فاسدة فيؤجرها صححة من الاول أو من غيره بأجر المثل الخ وهو صريح في أنه لو كان الفساد بسبب الغبن الفاحش لا يلزم عرضها على الاول وفي العمادية خلافه لكن ذكر في حاشية الاشباه أن الذي في عامة الكتب هو الاول (قوله لكن الاصل صحتها بأجر المثل) كذا في الاشباه وفي بعض النسخ لكن الاصح الخ ومعنى الاستدراك أن الكلام في الزيادة على المستأجر في الوقف وأن قوله فان الاجارة فاسدة الخ كلام مجمل لاحتمال أن المراد فسادها بسبب كون الاجرة عند العقد بدون أجر المثل فاذا ادعى فسادها بذلك أجرة ما لا يتغابن الناس على الاول لانه لاحق له فاستدل عليه بأن المقام يحتاج الى التفصيل وهو أن الاصل صحتها بأجر المثل مجرد دعوى الزيادة لا يقبل بل إن أخبر القاضى واحد بذلك يقبل الخ ما قرره الشارح وقد اضطربت آراء محشي الاشباه وغيرهم في تقرير هذه العبارة وهذا مما ظهر لي فليتأمل ثم رأيت في أنفع الوسائل قتر كلامه كذلك وعليه فكان المناسب أن يأتي بالقضاء التفرعية بدل الواو في قوله ولو ادعى (قوله بغبن فاحش) هو ما لا يدخل تحت تقويم المقومين في التفسير المختار وتمامه في رسالة العلامة قنلى زاده (قوله فان أخبر الخ) يعني أن القاضى لا يقبل قول ذلك المدعى لانه متهم بزيادة استخباره أو اجنبياً أو باستخلاصها وإيجارها لغير الاول وهو العاقد ومع أن الاصل في العقود الصحة (قوله ذو خيرة) أفاد أن الواحد يكتفي وهذا عندهما خلافاً لمحمد اشباه (قوله وان شهدوا الخ) واصل بما قبله وسيأتي عن الحانوتى آخر السوادة ما يخالفه الا أن يراد الشهادة بدون اتصال القضاء بمن يرى ذلك ويأتى تمام بيانه هناك (قوله والا) أي وان لم يخبر ذو خيرة انها وقعت بغبن فاحش فقه تفصيل وهذا في المعنى مقابل لقوله فان الاجارة فاسدة لانها حينئذ صححة فقد استوفى الكلام على القسمين (قوله اضراوا وتعتنا) فسر ذلك ابن نجيم في فتاواه بالزيادة التي لا يقبلها الا واحد أو اثنان اه وفي النبايع زاد بعض الناس في أجزائها لم يلفت اليه لعله منعته اه ط (قوله وان كانت الزيادة أجرة المثل) عبارة الاشباه لزيادة باللام وهي كذلك في بعض النسخ والمراد أن تزيد الاجرة في نفسها فلو سورها عند الكل أما اذا زادت أجرة المثل لكثرة رغبة الناس في استجاره فلا كما في شرح الجمع للعيني سوى ومثله في شرح ابن ملك أقول وهو غير معقول اذ لو كانت الاجرة حنطة مثلاً لوزادت قيمتها أثناء المدة كما مثل به ابن ملك فواجه نقض الاجارة بل المراد أن تزيد أجرة المثل بزيادة الرغبات كما وقع في عبارات مشايخ المذهب وفي حاشية الاشباه لابي السعود عن العلامة البيري ما حاصله أنه لا تعتبر زيادة السعر في نقض الاجرة فانه لا فائدة ولا مصلحة في النقض للوقف وللمستحقين كما أفاده العلامة الطرابلسي في فتاواه ورد به ما في شرح الجمع وجعله من المواضع المستعدة عليه اه بى شئ يجب التنبيه عليه وهو ما المراد بزيادة أجرة المثل فنقول وقعت الزيادة في أغلب كلامهم مطلقاً فقالوا اذا زادت بزيادة الرغبات ووقع في عبارة الحانوتى المقدسي أنها تنقض عند الزيادة الفاحشة قال في وقف البحر وتقيده بالفاحشة يدل على عدم نقضها باليسر ولعل المراد بالفاحشة ما لا يتغابن الناس فيها كما في طرف النقصان فانه جائز عن أجر المثل ان كان يسيراً والواحد في العشرة يتغابن الناس فيه

(فروع) الزيادة في الاجرة من المستأجر تصح في المدة وبعدها وأما الزيادة على المستأجر فان في الملك ولوليتيم لم تقبل كما لو رخصت وان في الوقف فان الاجارة فاسدة أجرة ما لا يتغابن الناس على الاول لكن الاصل صحتها بأجر المثل ولو ادعى رجل انها بغبن فاحش فان أخبر القاضى فوخيرة انها كذلك فسخها وتقبل الزيادة وان شهدوا وقت العقد انها بأجر المثل والا فان كانت اضراوا وتعتنا لم تقبل وان كانت الزيادة أجرة المثل فالختار قبولها

مطلب
في بيان المراد بالزيادة على أجر المثل

كما ذكره في كتاب الوكالة وهذا قيد حسن يجب حفظه فإذا كانت أجرة دار عشرة مثلاً وزاد أجر مثلها واحداً فانها لا تنقض كالأجر المتولى تسعة فانها لا تنقض بخلاف الدرهمين في الطرفين اهـ أقول لكن صرح في الحاوي الحصري - كما نقله عنه البيهقي وغيره أن الزيادة الفاحشة مقدارها نصف الذي أجر به أولاً اهـ ونقله العلامة قنلى زاده ثم قال ولم نره لغيره والحق أن ما لا يتقارب فيه فهو زيادة فاحشة نصفاً كانت أو ربعاً وقال في موضع آخر وهل هما روايتان أو مراد العامة أيضاً ما ذكره الحصري لم يحترره أحد قبلنا أقول وكلامه الثاني أقبل فإن الحكم عليه بالبطلان لا بد له من برهان على أن الأصل عدم تعدد الرواية فيحصل كلام العامة عليه ما لم يوجد نقل بخلافه صريحاً فيضطر إلى جعلهما روايتين وقد أقر العلامة البيهقي وغيره ما ذكره الامام الحصري وتبعه في الحاشية فاحفظ هذه الفائدة السنية (قوله فيفسخها المتولى الخ) قال العلامة قنلى زاده وهل المراد أنه يفسخها القاضي أو المتولى ويحكم به القاضي لم يحترره المتقدمون وانما تعرض له صاحب أنفع الوسائل وجرم بالثاني وانما يفسخ القاضي إذا امتنع الناظر عنه اهـ أقول والقول بالفسخ هو إحدى الروايتين وسيأتي أنه المقتضى به ثم اعلم أن الشارح قد أطلق الفسخ هنا مع أنه قد فصل بعده وحاصل التفصيل أن ما وقعت عليه الاجارة لا يخلو إما أن يكون أرضاً فارغة وقت الزيادة عن ملك المستأجر كالأدار والحانات والأرض السليخة أو مشغولة به كالأوزر عها أو بنى فيها أو غرس في الوجه الأول يفسخها المتولى ويؤجرها لغيره ان لم يقبل الزيادة العارضة بعد ثبوتها وفي الثاني ان كان زرعها في المدة لا تؤجر لغيره وان فرغت المدة ما لم يستحصد الزرع بل تضم عليه الزيادة من وقتها إلى أن يستحصد لأن شغلها بملكه مانع من صحة إيجارها لغيره كما يأتي وان كان بنى فيها أو غرس فان فرغت المدة كما لو استأجرها مشاهرة وفرغ الشهر ففسخها وأجرها لغيره ان لم يقبل الزيادة وان كانت المدة باقية لم تؤجر لغيره لما قلنا من أن شغلها بملكه مانع بل تضم عليه الزيادة كما مر في المزروعة لئلا يكتفى هنا بتبقي إلى انتهاء العقد فقط إذ لا نهاية معلومة للبناء والغراس بخلاف الزرع هذا خلاصة ما ذكره الشارح تبعاً للأشياء وهو مأخوذ من أنفع الوسائل عن البدائع وغيرها صريحاً ودلالة ثم لا يخفى أن ضم الزيادة عليه انما هو حيث رضى به والايومر بالقلع ان لم يضر بالوقف وتؤجر لغيره صيانة للوقف وهذا كله اذا زادت أجرة الأرض في نفسها لا بسبب بنائه مثلاً والافلات تضم عليه الزيادة أصلاً لأن الزيادة حصلت من ملكه كما هو ظاهر (قوله ثم يؤجرها من زاد) الأولى حذفه لئلا يتأني التفصيل المذكور بعده كما فعل صاحب البحر في الوقف وان عبر في الاشياء كما هنا (قوله عرضها على المستأجر) ولا يعرض في الفاسدة وقبل يعرض فيها أيضاً ط (قوله فقط) أي لا من أول المدة اشياء بل الواجب من أولها إلى وقت الفسخ الاجر المسمى (قوله عليه) أي على المنكر لتثبت الزيادة لأن القول قوله والبيينة على المدعى والأصل بقاء ما كان على ما كان جوى والظاهر أن هذا على قول محمد لما مر أن الواحد يكتفى عند هاتئنا (قوله لم تصح اجارته لغير صاحب الزرع) أي ان كان مزروعاً بحق فلولم يكن بحق كالغاصب والمستأجر اجارة فاسدة لا يمنع صحة الاجارة كما في الظهيرة والسراجية لكونه لا يمنع التسليم بجر وسيد كره الشارح ويأتي متابعه ورقة (قوله من وقتها) أي وقت الزيادة ووجب لما مضى قبلها من المسمى بحسابه كما في البحر (قوله فان كان استأجرها مشاهرة) في هذا التعبير مسامحة لأن هذا مقابل قوله الآتي وان كانت المدة باقية الخ فكان المناسب أن يقول فان كانت المدة قد فرغت فانها تؤجر لغيره ان لم يقبلها أي الزيادة لكن لما كان الشهر مدة قليلة صار كأن المدة قد فرغت فانه اذا استأجرها مشاهرة كل شهر بكذا صح في واحد وفسد في الباقي على ما يأتي بيانه في الباب الآتي (قوله والبناء يملكه الناظر بقيته) أي جبراً على المستأجر ان ضرر قلعه بالأرض كما يأتي بيانه قريباً (قوله مستحق القلع) سيأتي بيانه في الباب الآتي (قوله للوقف) متعلق بقوله يملكه (قوله أو يصبر الخ) يعني اذا رضى الناظر بذلك ان كان القلع يضر لأن الخيار للناظر حينئذ بين يملكه جبراً على المستأجر وبين أن يتركه إلى أن يتخلص ببناء المستأجر من الأرض كلما سقط شيء دفعه إليه بناء على ما يأتي عن الشروح نعم لو لم يضر فالخيار للمستأجر كما يأتي بيانه (قوله وأما اذا زاد الخ) يعني عنه قوله سابقاً وان كانت الزيادة أجرة المثل الخ ط وقد صحح هذا القول بلفظ الفتوى ولفظ المختار كما هنا ولفظ الأصح كما في كتاب الوقف فكان المعقد وان منى على خلافه في الإسعاف والتأخرانية والحاشية قائلين ان أجرة المثل يعتبر

فيفسخها المتولى فان امتنع فالقاضي ثم يؤجرها من زاد فان كانت داراً أو حانوتاً أو أرضاً فارغة عرضها على المستأجر فان قبلها فهو أحق ولرسم الزيادة من وقت قبولها فقط وان أنكر زيادة أجرة المثل وادعى أنها اضرار فلا بد من البرهان عليه وان لم يقبلها أجرة المتولى وان كانت مزروعة لم تصح اجارته لغير صاحب الزرع لكن تضم عليه الزيادة من وقتها وان كان بنى أو غرس فان كان استأجرها مشاهرة فانها تؤجر لغيره اذا فرغ الشهر ان لم يقبلها لانه قادها عذر رأس كل شهر والبناء يملكه الناظر بقيته مستحق القلع للوقف أو يصبر حتى يتخلص ببنائه وان كانت المدة باقية لم تؤجر لغيره وانما تضم عليه الزيادة كالزراعة وبها زرع وأما اذا زاد أجرة المثل في نفسه من غير أن يزيد أحد فلا متولى ففسخها وعليه الفتوى وما لم تفسخ كان على المستأجر المسمى اشياء معزولة للصغرى

وقت العقد فلا تعتبر الزيادة بعده ولكن قد علمت مما تقدم مناه عن الحصري ما المراد بالزيادة (قوله قلت الخ) أصل
 البحث للمصنف في المنع ذكره أول الباب تحت قوله فلو أجرها المتولي أكثر لم تصح (قوله أنه يملكه) أي أن أراد
 الناظر والاقتيرك إلى أن يتخلص فيأخذ ما لكانه (قوله كما في عاتة الشروح) أي شروح الهداية والكنز وغيرهما
 ذكروا ذلك في الباب الآتي عند قوله إلا أن يغرم له المؤجر قيمته مقلوعا وهو مفهوم عبارات المتون أيضا ويتناول
 باطلاقة الملك والوقف كما به عليه المصنف (قوله بخلاف نقول الفتاوى) منها المحطوط والجنيس والحائنية
 والصادية فانهم قالوا إن كان يضر لا يرفع المستأجر بل أما أن يرضى بأن يملكه الناظر للوقف ولا يصبر
 إلى أن يتخلص ملكه لأن يملكه بغير رضاه لا يجوز ومنها ما ذكره الشارح عن فتاوى مؤيد زاده وحاصله أنهم جعلوا
 الخيار للمستأجر ولو كان القلع يضر وأصحاب الشروح جعلوا الخيار للناظر إن ضرر والاقل للمستأجر ثم هذا
 إذا كان البناء بغير إذن المتولي فلو بآذنه فهو للوقف ويرجع الباني على المتولي بما أتفق كما في فتاوى أبي الليث
 والظاهر أنه أراد آذنه بالبناء لأجل الوقف فلو لنفسه وأشهد عليه فلا يكون للوقف كما أفاده العلامة قنلي زاده
 أقول وسيأتي في الباب الآتي أن للمستأجر استبقاء البناء والغرس بعد مضي المدة بأجر المثل جبراً إن لم يضر
 بالوقف وهذا مخالف لما تقدم عن الشروح ولما تقدم عن الفتاوى أيضاً ولما يأتي عن المتون كما سننتبه عليه إن
 شاء الله تعالى (تنبيه مهم) إذا أذن القاضي أو الناظر عند من لا يرى الاحتياج إلى إذن القاضي للمستأجر
 بالبناء ليكون ديناً على الوقف حيث لا فاضل من ريعه وهو ما يسمونه في ديارنا بالمرصد فالبناء يكون للوقف فإذا
 أراد الناظر إخراجه يدفع له ما صرفه في البناء ثم لا يحنى أنه يزيد أجر المثل بسبب البناء فالظاهر أنه يلزمه إتمام
 أجر المثل والفرق بين هذا وما تقدم عن الأشباه أن البناء هنا للوقف فلم يزد بسبب ملكه ثم رأيت في الفتاوى
 الظهيرية التصريح في ضمن سؤال طويل بلزوم أجر المثل بالغما ما بلغ قبل العمارة وبعدها والرجوع بما صرفه
 فراجعهم والواقع في زماننا أنه يستأجر بدون أجر المثل بكثير ويدفع بعض الأجرة ويقتطع بعضها من العمارة
 وقد يقال لجواز وجه ذلك أنه لو أراد آخر أن يستأجر ويدفع للأول ما صرفه على العمارة لا يستأجره إلا تلك
 الأجرة القليلة نعم لو استغنى الوقف ودفع الناظر ما للأول فإن كل أحديهما يستأجره بأجر مثله إلا أن فما لم يدفع
 الناظر ذلك تبقى أجرة المثل تلك الأجرة القليلة فلا فرق حينئذ بين العمارة المملوكة للمستأجر وبين هذه
 ورأيت في وقف الحامدية عن فتاوى الحنفية شرط جواز إجارة الوقف بدون أجر المثل إذا نابه نأية أو كان
 دين الخ فهذا مؤيد لما قلنا إذا لا شك أن المرصد دين على الوقف تقل أجرته بسببه فتأمل وفي شرح الملتقى عن
 الأشباه ولا يؤجر الوقف إلا بأجر المثل الابتصان بسيراً وإذا لم يرغب فيه إلا بالقل أه تأمل ومثل هذا يقال
 في الكدك وهو ما يبيته المستأجر في حانوت الوقف ولا يحسبه على الوقف فيقوم المستأجر بجميع لوازمه
 من عمارة وزمير وأغلاق ونحو ذلك ويبيعونه بثمن كثير فباعتبار ما يدفعه المستأجر من هذا الثمن الكثير
 وما يصرفه في المستقبل على أرض الوقف تكون أجرة المثل تلك الأجرة القليلة التي يدفعونها وقد تكون أصل
 عمارة الوقف من صاحب الكدك يأخذها منه الواقف ويعمر بها ويجعلها للمستأجر ويؤجره بأجرة قليلة
 وهو المسمى بالخلو ومثله يقال في القيمة ومشتد المسكة في البساتين ونحوها وهي عبارة عن القمامة والكراب
 وما يزرعه مما تبقى أصوله ونحو ذلك وحق الغرس والزرع قائماتها بغير كثير فبسببها تزيد أجرة الأرض زيادة
 كثيرة وهذه أمور حادثة تعارفوا عليها وفي فتاوى العلامة المحقق عبد الرحمن أفندي العمادى مفتي دمشق
 جواب السؤال عن الخلط المتعارف بما حاصله أن الخلط كم العام قد ثبت بالعرف الخاص عند بعض العلماء
 كالنسقي وغيره ومنه الأحكام التي جرت بها العادة في هذه الديار وذلك بأن قسم الأرض وتعرف بكسرها
 ويفرض على قدر من الأذرع مبلغ معين من الدراهم ويبقى الذي يبقى فيما يؤدى ذلك القدر في كل سنة من غير
 إجارة كما ذكره في أنفع الوسائل فإذا كان بحيث لورفعت عمارة لا تستأجر بها أكثر تترك في يده بأجر المثل ولكن
 لا ينبغي أن يفتى باعتبار العرف مطلقاً خوفاً من أن يفتح باب القياس عليه في كثير من المنكرات والبدع
 نعم يفتى به فيما دعت إليه الحاجة وجرت به في المدة المديدة العادة ونحوها الإصان بلا تكرار كخلط المتعارف
 في الحوانيت وهو أن يجعل الواقف أو المتولي أو المالك على الحانوت قدر معين يؤخذ من الساكن ويعطيه به
 تمسكاً شرعياً فلا يملك صاحب الحانوت بعد ذلك إخراج الساكن الذي ثبت له الخلط ولا إجارته لغيره ما لم يدفع له

مطلبه
 في المرصد والقيمة ومشتد المسكة

قلت وظاهر قوله البناء يملكه
 الناظر الخ أنه يملكه بلجهة الوقف
 قهراً على صاحبه وهذا هو الأرض
 تنقص بالقطع والاشترط رضاه كما
 في عاتة الشروح منها البحر والمنع
 وإن صح فيقول عليها لأنها
 الموضوع لنقل المذهب بخلاف
 نقول الفتاوى

وفي فتاوى مؤيد زاده معتر
للفصولين حانوت وقت بني
فيه ساكنه بلاذن متوليه ان لم
يضر رفعه رفعه وان ضرت فهو
المضيع ماله فليست بص الى أن
يتخلص ماله من تحت البناء ثم
يأخذه ولا يكون بناؤه مانعا من
صحة الاجارة لغيره اذ لا يذله على
ذلك البناء حيث لا يملك رفعه
ولو اصطلموا أن يجعلوا ذلك
للقف بمن لا يجاوز أقل القيمتين
منزوعا ومبذبا فيه صح ولو لحق
الآجردين رفع الامر الى القاضي
ليفسخ العقد وليس للآجر أن
يفسخ بنفسه وعليه الفتوى
وتجوز بمنزلة الاجارة أو بأكثر
أو بأقل بما يتغابن فيه الناس
لا بما لا يتغابن وتكون فاسدة
فيؤجره اجارة صحيحة اما من
الاول أو من غيره بأجر المثل أو
بزيادة بقدر ما يرضى به المستأجر
اه وفي فتاوى الحانوتي بينة
الاثبات مقدمة وهي التي شهدت
بأن الاجارة أولا اجارة المثل وقد
اتصل بها القضاء فلا تنقض قال
وبه أجاب بقية المذاهب فليحفظ

(باب ما يجوز من الاجارة)

وما يكون خلافا فيها)

أي في الاجارة (نصح اجارة
حانوت) أي دكان (ودار بلايان
ما يعمل فيها) لصفه للمتعارف
(و) بلايان (من يسكنها) فله
أن يسكنها غيره باجارة وغيرها
كما سيجي (وله أن يعمل فيها)
أي الحانوت والدار (كل ما أراد)
فيتد ويربط دوابه ويكسر حطبه
ويستقي بجداره

المبلغ المرقوم فيبقى بجواز ذلك قياسا على بيع الوفاء الذي تعارفه المتأخرون احتياالا عن الربا حتى قال في مجموع
النوازل اتفق مشايخنا في هذا الزمان على صحة بيعه لا يضطرر الناس الى ذلك ومن القواعد الكلية اذا ضاق
الامر اتسع حكمه فيندرج تحتها أمثال ذلك مما دعت اليه الضرورة والله أعلم اه ملخصا (قوله رفعه)
أي جبرا (قوله من تحت البناء) الاولى حذف تحت ط (قوله حيث لا يملك رفعه) حيثية نهليل ط
(قوله ولو اصطلموا الخ) هذا اتما بيان للافضل فلا ينافي الجبر عند عدم الاصطلاح أو هو رواية ضعيفة
رمي على الجبر ملخصا وعلى الاول يوافق ما مر عن الشروح وعلى الثاني يوافق ما أطبق عليه أرباب الفتاوى
(قوله ولو لحق الآجردين الخ) محله باب فسخ الاجارة وسبأ في بيانه هناك (قوله وتجوز بمنزلة الاجارة الخ)
أي تجوز الاجارة بأجرة المثل أو بالأكثر منها مطلقا ما لم تكن بمال وقف أو يقيم كما علم مما مر في الاجارة الطويلة
عن الحائنة (قوله بما يتغابن فيه الناس) قيد للاقل فافهم ثم هذا كله مكرر اذ قد علم مما مر (قوله)
وفي فتاوى الحانوتي الخ) ونصه سئل ما قولكم فيما لو حكم حاكم بعصا اجارة وقف وأن الاجارة اجارة المثل بعد
أن أقيمت البينة بذلك ثم أقيمت بينة بأنها دون أجرة المثل فيعمل ببينة بطلانها أم لا فأجاب أجاب الشيخ نور الدين
الطرابلسي قاضي القضاة الحنفي بمأصوريته الحمد لله العلي الأعلى بينة الاثبات مقدمة وهي التي شهدت
بأن الاجارة اجارة المثل وقد اتصل بها القضاء فلا تنقض وأجاب الشيخ ناصر الدين اللقاني المالكي وقاضي
القضاة أحمد بن النجار الحنبلي بجوابي كذلك فأجبت نعم الاجابة المذكورة صحيحة اه قلت وهذا
حيث لم تكن الشهادة الاولى يكذبها الظاهر والافلا تقبل وتنقض كافي الحامدية (قوله وقد اتصل بها القضاء)
أي واستكمل شروطه وفي فتاوى ابن نجيم ولا يمنع قبولها أي الزيادة حكم الحنبلي بالصحة لانه غير صحيح اه
قال في الحامدية وفيه نظر لان حكم الحاكم يرفع الخلاف تأمل اه أقول مراده أن حكمه بعصا الاجارة ابتداء
وأنها بأجر المثل لا يمنع فسخها للزيادة العارضة بكثرة الرغبات بناء على القول المقتضى به لان ذلك غير محكوم به
فمنع حكم الحنبلي الاول لذلك غير صحيح نعم لو حكم بالفناء الزيادة العارضة بمصادفة بخصوصها مستجمعا
شرائطه منع من قبولها وقد صرح بذلك الحانوتي في فتاواه أيضا حيث ذكر أنه لا يمنع الحاكم الحنفي من قبول
الزيادة حكم الحنبلي بصحة الاجارة ولو وقعت بعد دعوى شرعية لان الفسخ يقبل الزيادة حادثة أخرى لم يقع
الحكم بها اه وذكر مثله في موضع آخر وصرح به أيضا العلامة قنلي زاده وذكر أنه لا يكتفى بقوله ثبت عندى
أن هذا أجرة المثل ولا قوله ألغيت الزيادة العارضة لان ذلك فتاوى لأحكام نافذة ما لم تكن على وجه خصم
باحد اه ومثله ما لو حكم بعصا الاجارة شافعي مثلا لا يمنع الحنفي فسخها بالموت ما لم يحكم الشافعي
بخصوص ذلك بعد الموت كما صرح به ابن الغرس قنبيه والله تعالى أعلم

(باب ما يجوز من الاجارة وما يكون خلافا فيها)

(قوله وما يكون خلافا) أي والفعل الذي يكون خلافا لجائزتها (قوله حانوت) على وزن فاعول
وتأوه مبدلة عن هاء وقيل فعلوت كملكوت وهو كافي القاموس دكان النجار وانما يرفع نفسه يذكروا ويؤث
والنسبة اليه حانتي وحانوتي وفسر الدكان به أيضا فقال كرتان الحانوت جمعه دكان كين معرب وعليه قهما
مترادفان والمراد به هنا ما أعد لبيع فيه مطلقا (قوله بلايان ما يعمل فيها) أي في هذه الاماكن وهي
الحانوت والدار فأطلق الجمع على ما فوق الواحد تأمل (قوله لصفه للمتعارف) وهو السكنى وانه
لا يتفاوت منع (قوله فله أن يسكنها غيره) أي ولو شرط أن يسكنها وحده منفردا سري الدين وهذا في الدور
والخوانيت ط ومثله بعد الخدمة فله أن يؤجره لغيره بخلاف الدابة والثوب وكذا كل ما يختلف باختلاف
المستعمل كافي المنع (قوله فيند) مضارع من باب المثال أي يدق الوند ح (قوله ويربط دوابه)
أي في موضع أعد لربطها لان ربطها في موضع السكنى افساد كافي غاية البيان قال السامحاني ويتفح يثرها
ولو فسدت لم يجبر على اصلاحها ويثني التنوير فيها فلو احترق به شيء لم يضمن قلت الا اذا فعله في محل لا يليق به كقرب
خشب مقدسي اه (قوله ويكسر حطبه) يعني قصيده أخذها مما قبله ومما بعده بأن يكون بمحل لا يحصل
به اضرار بالارض وما تحتها من مجرى الماء ثم رأيت الزيلعي قال وعلى هذا تكسير الحطب المعتاد للطبخ ونحوه
لانه لا يؤمن البناء وان زاد على العادة بحيث يؤمن البناء فلا اضرار للمالك وعلى هذا ينبغي أن يكون الدق

و يتخذ بالوعة ان لم تضر ويطحن برح اليدوان ضرر به يفتق قنية (غير انه لا يسكن) بالبناء للفاعل او المفعول (حدادا او قصارا

١٨

أو طعنا من غير رضی المالك
أو اشتراطه (ذلك في) عقد
الاجارة) لانه يوهن البناء فيستوقف
على الرضى (وان اختلفا

في الاشتراط فالقول للمؤجر)
كما لو انكر أصل العقد (وان اقاما

البينة فالبينة بينة المستأجر)
لأبائها الزيادة خلاصة وفيها
استأجر للقصار فله الحدادة
ان اتحد ضررهما ولو فعل
ماليس له لزومه الاجر وان ائتم به
البناء ضمنه ولا أجر لانهما
لا يجتمعان (وله السكنى بنفسه

واسكان غيره باجارة وغيرها)
وكذا كل ما لا يختلف بالمستعمل
يطلق التقييد لانه غير مفيد
بخلاف ما يختلف به كحاشي
ولو أجر بأكثر نصيب بالفضل
الافى ما ألتين اذا أجرها بخلاف
الجنس أو أصل فيها شيئا ولو أجرها
من المؤجر لا تصح وتنسخ الاجارة
في الاصح بحر معزيا للجوهره
وسيجي تصحيح خلافه فتنه

(و) تصح اجارة (ارض للزراعة

مع بيان ما يزرع فيها أو قال على
أن أزرع فيها ما أشاء) كبلان تقع
المنازعة والافهى فاسدة للجهالة
وتقلب محصة بزرعها ويجب
المسعى والمستأجر الشرب
والطريق ويزرع زرعين ربيعا
وخر يفاو ولم يمكنه الزراعة للحال
لاحتياجها للسقى أو كرى
ان امكنه الزراعة في مدة
العقد جازوا لالاوتمامه في القنية

(أجرها وهي منغولة بزرع غيره

ان يسكن الزرع بحق لا يجوز)

الاجارة لكن لو حصده وسلمها

انقلبت جازرة (مالم يستحصده

الزرع) فيبوز ويؤمر بالحصاد

والتسليم به يفتق بزازية

على هذا التفصيل اه (قوله ويطحن برح اليدوان ضرر به يفتق قنية) لم أر هذه المسألة في القنية بل رأيت
ما قبلها وأما هذه فقد ذكرها في البحر معزوة للخلاصة وتبعه المصنف في المنع وتبعه ما الشارح وفيه سقط فان
الذى وجدته في الخلاصة هكذا لا يمنع من رضى البدان كان لا يضر وان كان يضر يمنع وعليه الفتوى ومثله
في الشرب لالاية عن الذخيرة (قوله بالبناء للفاعل او المفعول) سهو منه وانما هو يفتح الياء من الثلاثي المجرد
أو يضمها من الرباعي وحدادا حال على الاول ومفعول به على الثاني ح ووجه كونه سهوا أنه بالبناء للفاعل
على الوجهين (قوله لانه يوهن الخ) قال الزيلعي فحاصله أن كل ما يوهن البناء أو فيه ضرر ليس له
أن يعمل فيها الا باذن صاحبها وكل ما لا ضرر فيه جاز له بطلاق العقد واستحقاقه به (قوله فيستوقف على الرضى)
أى رضى المالك أو الاشتراط وفى أبى السعود عن الجوى يفهم منه انه لو كان وقفا ورضى المتولى بسكاه
لا يكون كذلك (قوله كما لو انكر أصل العقد) فان القول له أى فكذا اذا أنكر نوعا منه ط (قوله
ولو فعل ماليس له) أى وقد انقضت المدة أما لو مضى بعض المدة لم يسقط أجره أو يجب يحترط ط عن المقدسى
(قوله ولا أجر) أى فيما ضمنه نهاية وأما الساحة فينبغى الاجر فيها كذا فى الذخيرة سائحان (قوله يطل)
بضم الياء من أطل ويجوز الفتح ولكن كان حقه أن يجعله مستانفا ويقول ويطل فيه (قوله بخلاف
ما يختلف به) كالركوب واللبس (قوله كحاشي) أى بعد نحو ورقة (قوله بخلاف الجنس) أى
جنس ما استأجر به وكذا اذا أجمع ما استأجر شيئا من ماله يجوز أن تعقد عليه الاجارة فانه تطيب له الزيادة
كفى الخلاصة (قوله أو أصل فيها شيئا) بأن حصصها أو فعل فيها سنة وكذا كل عمل قائم لان الزيادة
بمقابله ما زاد من عنده جلالا مره على الصلاح كفى المبسوط والكس ليس باصلاح وان كرى النهر قال الخصاص
تطيب وقال أبو على التسيى أحصا بنا مترددون ورفع التراب لا تطيب وان تيسرت الزراعة ولو استأجر بيتين
صفقة واحدة وزاد فى أحدهما يؤجرهما بأكثر ولو صفقتين فلا خلاصة لمخصا (قوله لا تصح) أى قبل
القبض أو بعده كفى الجوهره ولو تخال ثالث على الرابع وهي رواية عن محمد وعليها الفتوى بزازية (قوله
وتنسخ الاجارة فى الاصح) أى الاجارة الاولى وأما الثانية فبالاتفاق (قوله وسيجي) أى فى المتفرقات
وسيدكر الشارح التوفيق هناك ويأتى الكلام عليه ان شاء الله تعالى (قوله للجهالة) المفضية الى المنازعة
فى عقد المعاوضة فان من الزرع ما ينفع الارض ومنه ما يضرها (قوله وتقلب محصة بزرعها) أى استحسانا
لان المعقود عليه صار معلوما بالاستعمال وصار كأن الجهالة لم تكن زياى مختصرا قال العلامة المقدسى
ينبغي تقييده بما اذا علم المؤجر بما يزرع فرضى به وبما اذا علم من لبس الثوب والافالتراع مكن ط مختصرا
(قوله والمستأجر الشرب والطريق) أى وان لم يشترطهما بخلاف البيع لان الاجارة تعقد للارتفاع
ولا ارتفاع الا بهما قيد خلاصته عا وآما البيع فالقصد منه ملك الرقبة لا الانتفاع فى الحال حق جاز بيع
الحش والارض السجة دون اجارتهما مع (قوله ويزرع زرعين) قال فى القنية لو استأجرها سنة لزرع
ما شاء له أن يزرع زرعين ربيعا وخر يضا اه فأنت ترى أن هذه مفروضة فى استئجار مدة يمكن فيها زرعان
وقد أطلق فى عقد الاجارة ط (قوله وتتمامه فى القنية) حيث قال كما لو استأجرها فى الشتاء تسعة أشهر
ولا يمكن زراعتها فى الشتاء جاز لما يمكن فى المدة أما لو لم يمكن الانتفاع بها أصلا بأن كانت سجة
فلا اجارة فاسدة وفى مسألة الاستئجار فى الشتاء يكون الاجر مقابلا بكل المدة لا بما يتفقد به غيب وقيل
بما يتفقد به اه قلت وسيدكر الشارح فى باب الفسخ عن الجوهره لوجاه من الماء ما يزرع بعضها ان شاء فسخ
الاجارة كلها أو تركه ودفع بحساب ما روى منها (قوله بزرع غيره) أى غير المستأجر فلو كان الزرع له
لا يمنع صحتها والغير يشعل المؤجر والاجنبى فلو كان له مؤجر أى رب الارض فالخيلة أن يبيع الزرع منه بثمن
معلوم ويتقاضى ثم يؤجره الارض كفى الخلاصة عن الاصل وكذا الوسا فاه عليه قبل الاجارة لا بعدها
كما قد مناه (قوله ان كان الزرع بحق) كان كان باجارة ولو فاسدة كاجارة الوقف بدون أجر المثل على
ما رجحه الخصاص من أن المستأجر بدون أجر المثل لا يكون غاصبا وعليه أجر المثل وفى فتاوى قارى الهداية
ان المستأجر اجارة فاسدة اذا زرع يبق وكذا المساقاة اه ط وسبق أن يطق بالمستأجر المستعبر
فبترك الادراكه بأجر المثل (قوله مالم يستحصده) أى يدرك ويصلح للمصاد (قوله به يفتق بزازية)

(الآن بواجرها مضافة) الى المستقبل فتصح مطلقا (وان) كان الزرع (بغير حق صحت) لا يمكن التسليم بجبره على قلعه أدرك
أولا فتاوى قارئ الهداية في الوهبانية تصح اجارة الدار المشغولة يعني وبؤمر بالتفريغ وابتداء المدة ١٩ من حين تسليمها وفي الاشياء استأجر

مشغولا وفارغا صح في الفارغ
فقط وسيجيء في المتفرقات
(و) تصح اجارة ارض (للبناء
والغرس) وسائر الانتفاعات
كطبخ آجر وخزف ومقيل
ومراح حتى تلزم الاجرة بالتسليم
امكن زراعتها أم لا بحر (فان

مضت المدة قلعهما وسلمها فارغة)
لعدم نهايتهما (الا أن يغرم له

المؤجر قيمته) أي البناء والغرس

(مقلوعا) بأن تقوم الارض بهما

وبدونهما فيضمن ما بينهما اختيار

(ويملكه) بالنصب عطفًا على

يغرم لأن فيه نظرا لهما قال

في البحر وهذا الاستثناء من

زوم القلع على المستأجر فأفاد

انه لا يلزمه القلع لو رضى المؤجر

بدفع القيمة لكن ان كانت تنقص

يملكها جبرا على المستأجر

والا فبرضاء (أو يرضى) المؤجر

عطفًا على يغرم (بتركه) أي البناء

والغرس (فيكون البناء

والغرس لهذا والارض لهذا)

وهذا الترك ان بأجر فاجارة والا

فاعارة فلهما أن بواجرها ثالث

ويقتضاها الاجر على قيمة الارض

بلا بناء وعلى قيمة البناء بلا ارض

فيأخذ كل حصته مجتبي

وفي وقف القنية بنى في الدار

المسبلة بلا اذن القيم ونزع البناء

يضرر بالوقف يجبر القيم على دفع

قيمته للباقي الخ (ولو استأجر

ارض وقف وغرس فيها) وبني

(ثم مضت مدة الاجارة فللمستأجر

استيفائها بأجر المثل اذ لم يكن

في ذلك ضرر) بالوقف (ولو أبقى

الموقوف عليهم الا القلع ليس لهم

ذلك) كذا في القنية

ومثله في الخيانة (قوله الى المستقبل) أي الى وقت يحدد الزرع فيه وتصير الارض فارغة عنه (قوله
مطلقا) أي سواء كان الزرع بحق أولا وسواء استحصدا أولا (قوله بجبره) أي بسبب جبر الزارع (قوله
وسيبيء في المتفرقات) أي متفرقات كتاب الاجارة وسيبيء أيضا محل ما في الاشياء على ما لو استأجر
عينا بعضها فارغ وبعضها مشغول يعني وفي تفريغ المشغول ضرر فلا ينافي ما في الوهبانية (قوله ومقيل
ومراح) عطف على قوله للبناء مثل قوله تعالى لتركبوها وزينة والمقيل مكان القبولة والمراح بالضم مأوى
الماشية والمراد بهما هذا المصدر الميم ليصح جعلهما مفعولا لاجله ثم هذا ذكره صاحب البحر بجمعا وتبعه
الطوري وأفتى به الشهاب الشامي والشافعي ويراد به الزام الاجرة بالقن من الارض ثم لها الماء وامكن
زراعتها أولا قال ولا شك في صحته لانه لم يستأجرها للزراعة بخصوصها حتى يكون عدم ربيها ففضاها
وأطال في وقف الاشياء في الاستدلال على ذلك ونقل الحموي أنه توقف في صحتها بعضهم وأطال أيضا
فراجعهما (قوله امكن زراعتها أم لا) هذا فيما اذا لم يستأجرها للزرع فلوله لا بد من امكانه كما مر ويأتي
قتبه (قوله قاهما) أي الا أن يكون في الغرس ثمرة فيبقى بأجر المثل الى الادراك ط (قوله وسلمها
فارغة) وعليه تسوية الارض لانه هو الخرب لها ط عن الحموي (قوله لعدم نهايتهما) أي البناء
والغرس اذ ليس لهما مدة معلومة بخلاف الزرع كما يأتي (قوله مقلوعا) أي مستحق القلع فانه أقل من
قيمة المقلوع كما في الغصب قهستان وفي الشربلية أي مأمورا مالتهما بقلعهما وانما فسرناه بكذا لان قيمة
المقلوع أزيد من قيمة المأمور بقلعه لكون المؤنة مصروفة للقلع كذا في الكفاية اه (قوله بأن تقوم الارض بهما)
أي مستحق القلع كما علمت وبه اندفع اعتراض العيني في الغصب بأن هذا ليس بضمان لقيمه متلوعا بل هو ضمان
لقيمته قائما وانما يكون ضمانا لقيمته مقلوعا أن لو قوم البناء والغرس مقلوعا موضوعا على الارض اه وكأنه
فهم أنه تقوم الارض بهما مستحق البقاء وليس المراد هذا ولا الثاني الذي ذكره بل ما مر قد دبر (قوله لان فيه
نظرا لهما) حيث أوجبنا للمؤجر تسليم الارض بعد انقضاء مدة الاجارة وللمستأجر قيمتهما مستحق القلع
لان أصل وضعهما بحق (قوله قال في البصريح) لا يخفى أن مفاد الكلام حينئذ أن للمؤجر أن يملكه جبرا
على المستأجر سواء نقصت الارض بالقلع أم لا مع أنه ليس له ذلك الا اذا كانت تنقص به فلهذا قال الزيلعي
 وغيره من شراح الهداية هذا اذا كانت تنقص بالقلع دفعا للضرر عن المؤجر ولا ضرر على المستأجر
 لان الكلام في مستحق القلع والقيمة تقوم مقامه فان لم تنقص به لا يملكه الا برضي المستأجر لاستوائهما
 في ثبوت الملك وعدم ترجيح أحدهما على الآخر اه ملخصا فعلم أن قول البصر بعد بيان مرجع الاستثناء
 لا حاجة الى هذا الحل كما فعل الزيلعي وغيره غير ظاهر مع أنه اضطررنا الى ما فيه فذكر هذا التفصيل كما فعل شارحنا
 بقوله لكن الخ قتيبه وهذا ما مررنا الاشارة اليه قبل هذا الباب من أن ما في الفتاوى يخالف لما في الشروح
 بل ولما في المتون وقد منعنا عن المصنف هنا أنه يشمل الملك والوقف (قوله ان بأجر) بأن يعقد بقاء ما عقد
 اجارة بشروطها ط (قوله فلهما) مرتبط بقوله والافاعارة ط أي لانه لو كان الترك بأجر لم يبق لرب الارض
 مدخل (قوله المسبلة) قال الزملي تقدم في كتاب الوقف أن السيل هو الوقف على العامة (قوله
 الى آخره) تمام عبارة القنية ويجوز للمستأجر غرس الاشجار والكروم في الموقوفة اذا لم يضرر بالارض بدون
 صريح اذن من المتولى دون حفر الحياض وانما يحل للمتولى الاذن فيما يربطه الوقف خيرا وهذا اذا لم يكن له
 قرار العمارة فيها أما اذا كان فيجوز الحفر والغرس والحياض من ترابها لوجود الاذن في مثلها دلالة اه بحر
 (قوله ولو استأجر ارض وقف) قيد بالوقف لما في الخبرية عن حاوي الزاهد عن الاسرار من قوله بخلاف
 ما اذا استأجر ارضا ملكا ليس للمستأجر أن يستبقها كذلك ان أبي المالك الا القلع بل يكلفه على ذلك
 الا اذا كانت قيمة الغراس اكثر من قيمة الارض فيضمن المستأجر قيمة الارض للمالك فيكون الاغراس
 والارض للغراس وفي العكس يضمن المالك قيمة الاغراس فتكون الارض والاشجار له وكذا الحكم
 في العارية اه (قوله وبني) الواو بمعنى أو ط (قوله كذا في القنية) الاشارة لجميع ما ذكره المصنف
 وأفتى به في الخبرية قائلا أنت على علم أن الشرع يأبي الضرر خصوصا والناس على هذا وفي القلع ضرر عليهم
 وفي الحديث الشريف عن النبي المختار لا ضرر ولا ضرار اه وأفتى به في الحامدية لكنه في الخبرية أفتى

مطلب في استيفاء البناء والغرس في ارض الوقف وما لم يرض عليه من الضرر العلم

في موضع آخر بخلافه وقال يقطع وتسلم الارض لناظر الوقف كما صرح به المتون خاطبة اه اقول وحيث كان مخالفا للمتون فكيف يسوغ الاقتناء به مع أنه من كلام القنية ولا يعمل بما فيها اذا خالف غيره كما صرح به ابن وهبان وغيره وما في المتون قد أفتره الشراح وأصحاب الفتاوى وانما اختلفوا في تلك المؤجر البناء والغرس جبرا على المستأجر كما مر وحيث قدم ما في الشروح على ما اتفق عليه أصحاب الفتاوى في تلك المسألة فما اتفق عليه الكل أولى بالتقديم فليت المصنف لم يذكره في متنه وما أجاب به أبو السعود في حاشية مسكين بأن ما في القنية مفروض فيما اذا اشترط الاستبقاء وما مر في المتن من اشتراط رضى المؤجر فيما اذا لم يشترط الاستبقاء لا ينفي المخالفة لأن ما في المتون مطلق ومفاهيمها جمة مع أنه قد يقال هذا الشرط مفيد لما فيه من نفع المستأجر ان لم يؤد إلى استيلائه على الوقف وتصرفه فيه تصرف الملك كما هو مشاهد في زماننا وبصيرت أجرة بما قل وهان ويدهى أن الزيادة عليه ظلم وبهتان ومنشأ ذلك من النظر أعمى الله أنظارهم طمعا في الرشوة التي يسمونها بالخدمة على أن ما في القنية لوقوى بما ذكره المصنف كما يأتي وفرض أن ذلك صار صالحا للمعارضة المتون والشروح والفتاوى لا يفي به الأمر أنه يفي بكل ما هو أنفع للوقف مما اختلف العلماء فيه وبنوا عليه تصحيح القول بفسخ الاجارة لزيادة أجر المثل في المدة كما مر وكل ذلك صار الامر فيه بالعكس في زماننا حتى ان القضاة حيث لم يجدوا حيلة في المذهب على الوقف توسلوا اليه بما ذهب الغير فأل الأمر إلى الاستيلاء على الاوقاف واندراس المساجد والمدارس والعمارة واقفا للمستحقين وذراى الواقفين واذا تكلم أحد بين الناس بذلك يعدون كلامه منكرا من القول وهذه بلية قديمة فقد ذكر العلامة قتلى زاده ما ملخصه ان مسألة البناء والغرس على أرض الوقف كثيرة الوقوع في البلدان خصوصا في دمشق فان بساينها كثيرة واكثرها أوقاف غرسها المستأجرون وجعلوها أملاكا واكثر اجاراتها بأقل من أجر المثل اما ابتداء واما زيادة الرغبات وكذلك حوائت البلدان فاذا طلب المتولى أو القاضي رفع اجاراتها إلى أجر المثل يتظلم المستأجرون ويرغمون أنه ظلم وهم ظالمون كما قال الشاعر

تشكو المحب ويشكو وهي ظالمة • كالقوس تسمى الرمايا وهي مرنان

قال في البحر وبهذا تعلم مسألة الارض المحتكرة وهي منقولة أيضا في أوقاف الخصاص (فالطبة) لعدم نهايتها (كالشجر) فتقطع بعدم مضي المدة ثم المراد بالربة ما يبقى أصله في الارض ابداء وانما يتطف ورقه ويساع أو زهره وأما اذا كان له نهاية معلومة كما في الفجل والجزر والبادنجان فينبغي أن يكون كالزراع يتركه بأجر المثل إلى نهايته كذا حرره المصنف في حوائث الكنز وقواه بما في معاملة الخيانة فليحفظ

المرنة اسم صوت القوس والمرنان مثله صحاح اه منه

مطلب
في الارض المحتكرة ومعنى الاستحكار

وبعض الصدور والا كبار يعاونونهم ويرغمون أن هذا تحزلة فتنة على الناس وأن الصواب ابقاء الامور على ما هي عليه وأن شر الامور محدثاتها ولا يعلون أن الشر في اغشاء العين عن الشرع وان احياء السنة عند فساد الامة من أفضل الجهاد وأجزل القرب فيجب على كل فاض عادل عالم وعلى كل قيم أمين غير ظالم أن يتطرق في الاوقاف فان كان بحيث اذا رفع البناء والغرس تستأجر بأكثر أن يفسخ الاجارة ويرفع بناءه وغرسه أو يقبلها بهذه الاجرة وقبلها بضر الرفع بالارض فان الغالب أن فيه نفعاً وغبطة للوقف الى آخر ما قال رحمه الله تعالى وهذا علم في ورق ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم (قوله المحتكرة) قال في الخيرية الاستحكار عقد اجارة يقصد به الاستبقاء الارض مقررة للبناء والغرس أو لأحدهما (قوله وهي منقولة الخ) الضمير لمسألة القنية والمقصود تقويتها فيكون مخصصا لكلام المتون ووجهه امكان رعاية الجانبين من غير ضرر وعدم الضائفة في القطع اذ لو قلعت لا تؤثر بأكثر منه وعليه فلو مات المستأجر فلورثته الاستبقاء ولو حصل ضرر ما بان كان هو أو وارثه مظلما أو سبي المعاملة أو متغلبا يخشى على الوقف منه أو غير ذلك من أنواع الضرر لا يجبر الموقوف عليهم تأمل رملي ملخصا وقد اتفق بخلافه في فتاواه قبيل باب ضمان الاجير في خصوص الارض المحتكرة فقال للقيم أن يطالب برفع البناء وتسليم الارض فارغة كما هو مستفاد من اطلاقاتهم اه ولا يخفى أن الضرر الآن متحقق وقد صرح في الاسعاف لوتين أن المستأجر يخاف منه على رغبة الوقف يفسخ القاضي الاجارة ويخرجه من يده اه فكيف تزجر منه بعدم مضي مدتها (قوله والرربة كالشجر) هذه من مسائل المتون فصل المصنف بينها وبين ما قبلها بعبارة القنية فقوله كالشجر أي في الحكم المأثر من لزوم القطع الآن بقرم المؤجر قيمتها الخ وبه ظهر أن قول الشارح بقطع الخ تفريع صحيح وليس تفريعا على ما في القنية فافهم (قوله أو زهره) الاولى التعبير بالثمر ليسم الزهر وغيره ط (قوله كما في الفجل) بضم الفاء وفيه أن الفجل والجزر ليسا من الرربة بل يقلعان مرة واحدة ثم لا يعودان ط (قوله وقواه بما في معاملة الخيانة) المعاملة المسافاة كفي الهندية لودفع أرضا لزراع فيها الرطب أو دفع أرضا فيها الصول رطوبة باقية ولم يسم القنية

فان كان شيئا ليس لا بد ان يكون له اسماء جده وقت معلوم فالعامة فاسدة فان كان وقت جده معلوما فيكون
 ويقع على الجدة الاولى كما في الشجرة الممرة ط (قوله قلت في الخ) الباء تبيان من هذا القيل في بعض
 البلاد وكذا البيضا ما يحتمل (قوله والزرع يترك الخ) أي بالقضاء والرضى كما سيأتي (قوله
 رعاية للباين) أي جانب المورج يا يجنب أجرة المثل له وجانب المستأجر يا يشاء زرعه الى انتهائه (قوله
 بخلاف الموت) والفرق كما يشير اليه الشارح انه بانه مدة الاجارة لم يبق حكم ما تراخي من المدة لا ترى انه
 بانقضاء المدة ارتفعت هي فاحتج الى تسمية جديدة ولا كذلك قبل انقضاءها لانه بقي بعض المدة التي سماها
 فلم يرفع حكمها فاستغنى عن تسمية جديدة اتفاقا (قوله وان انقضت الاجارة) بخلافه ما في الباب
 الختام من جواهر الفتاوى لو استأجر من رجل أرضا ثم مات أحد المستأجرين لا تنفسخ بموته اذا كان
 الزرع في الأرض ويترك في يد ورثته بالمسمى لأجر المثل حتى يدرك الزرع وهو الصحيح بخلاف ما اذا انقضت
 المدة الخ ومثله ما سذكره الشارح في باب فسخ الاجارة عن المنية أنه يبقى العقد بالمسمى حتى يدرك فتأمل
 ثم رأيت في البدائع أن وجوب المسمى استحسان والقياس أن يجب أجرة المثل لان العقد انفسخ حقيقة وانما
 أبقيناه حكما فأشبهه شبهة العقد فوجب أجرة المثل كما لو استوفاهما بعد انقضاء المدة اه قوله لا تنفسخ وقوله
 يبقى العقد أي حكما لا حقيقة (تنبيه) لو تفاضا عقد الاجارة والزرع قبل قبل لا يترك وقيل يترك ذخيرة واقتصر
 في البرازية على الاول لان المستأجر رضى به (قوله فيترك الى ادراكه بأجر المثل) أي سواء وقتها أولا
 وفي الكلام اشعار بأنه استعارها للزرع وقدم في العارية انه لو استعارها للبناء والغرس صح وله الرجوع
 متى شاء ويكلفه قلعهما الا اذا كان فيه مضرة بالأرض فيترك بالقيمة مقاوعين وان وقت العارية فرجع قبله
 ضمن للمستعير ما نقص بالقطع وقد مننا الكلام عليه (قوله مطلقا) أي وان لم يدرك ط (قوله حتى
 لا يجب الخ) هذا في غير ما استثناء المتأخرون من الوقف والمعد للاستغلال ومال اليتيم فانها اذا مضت
 المدة وبقي الزرع بعدها حتى أدرك يقضى بأجر المثل لما زاد على المدة مطلقا شربلا لية (قوله للركوب
 والحمل) لكن لو استأجرها للعمل له الركوب بخلاف العكس فلو حمل عليها لأجر عليه لان الركوب يسمى حلا
 يقال حل معه غيره لا العكس بجر عن الخلاصة مختصرا وفيه عن العمادية استأجرها ليحمل حنطة من
 موضع الى منزله يوما الى الليل فحمل وكما رجع كان يركبها قال الرازي يضمن لو عطبت وقال أبو الليث
 في الاستحسان لا لمرابح العادة به والاذن دلالة اه فالحاصل انهم اتفقوا على أنها لو للعمل له الركوب
 لكن الرازي قيده بأن لا يجمع بينهما والفقهاء عمده اه (قوله والثوب للباس) ويكنى في استجاره التمكن منه
 وان لم يلبس وهو كالسكنى وفي الدابة لا يكتفى التمكن لما في العمادية استأجر دابة ليركبها الى مكان معلوم
 فأسكنها في منزله في المصر لا يجب الاجر ويضمن لو هلك اه بجر مطلقا ومز تمامه (قوله ليضربها) يقال
 جنب الدابة جنباً بالهر يك فادها الى جنبه ومنه قولهم خيل مجنبة شدة للكثرة والجنسية الدابة تقاد وكل طائفة
 متقاد جنب والاجنب الذي لا يتقاد صحاح مطلقا (قوله جنبية بين يديه) أي مقادة كما علم مما مر
 وكان التقيد بالنظر للعادة والافتقار الى الاطلاق (قوله ولا يركبها) لم يصرح بفهمه وهو
 يفيد أنه لو استأجرها لهما لم يصح نظر الركوب وغيره تبع له ويجوز ط أقول ذكر في الخلاصة والتاريخية
 بعد سرد نظائر هذه المسألة أن الاجارة قاسدة ولا أجر له الا اذا كان الذي يستأجر قد يكون يستأجر لينتفع به
 اه بظاهره أنه اذا كان كذلك فعليه الاجر وان لم يذكر الركوب وغیره فاذا استأجرها لهما لزمه بالاولى
 هذا بالنظر الى لزوم الاجر وانما العصة فراجعة الى بيان المنفعة (قوله ليصل في) وقع في عبارة الجنانية
 استأجر بيتا من مسلم ليصل فيه واحترق من وهران عن الكافر قال ابن النخبة يبقى كونه مقصوده هو جورا
 لان العلم بحمل المدة فلو علمت صحح وصحح ذلك الوجهات كون المنفعة غير مقصودة فتأمل اه مطلقا أقول
 في الترخيبية استأجر الذي من الذي يتصل به لا يجوز ولو استأجر من المسلم ليصل بها لا يجوز
 المستأجر ولو استأجر من المسلم ليصل بها لا يجوز المستأجر من المسلم ليصل بها لا يجوز المستأجر من المسلم ليصل بها لا يجوز
 المستأجر من المسلم ليصل بها لا يجوز المستأجر من المسلم ليصل بها لا يجوز المستأجر من المسلم ليصل بها لا يجوز

قوله بخلاف الموت هكذا بنطه
 والذي في نسخ الشارح بخلاف
 موت أحدهما ويجزأه معصمه

قلت بقي لوله نهاية معلومة لكنها
 بعيدة طويلة كالقصب فيكون
 كالشجر كما في فتاوى ابن الجلي
 فليحفظ (والزرع يترك بأجر المثل
 الى ادراكه) رعاية للباين لان له
 نهاية كما مر (بخلاف موت
 أحدهما قبل ادراكه فانه يترك

بالمسمى) على حاله (الى الحصاد)
 وان انقضت الاجارة لان ابقاءه
 على ما كان أولى مادامت المدة
 باقية أما بعد ها فبأجر المثل
 (ويطلق بالمستأجر المستعير)
 فيترك الى ادراكه بأجر المثل
 (وأما القاصب فيؤمر بالقطع
 مطلقا) لظنه ثم المراد بقوله لم
 يترك الزرع بأجر أي بقضاء أو
 بعقدهما حتى لا يجب الاجر الا
 بأحدهما كما في القنية فليحفظ
 بجر (و) نصح (اجارة الدابة

للركوب والحمل والثوب للباس لا)
 نصح اجارة الدابة (ليضربها) أي
 ليضربها جنبية بين يديه (ولا يركبها)
 (و) لانصح اجارتها أيضا (أجل
 أن) يرطبها على باب داره لبرأها
 الناس) فيقولوا له فرس (أو)
 لأجل أن (يزين بيته) أو حانوته
 (بالثوب) لما قلنا أن هذه
 منقعة غير مقصودة من العين
 وإذا فسد فلا أجر وكذا لو
 استأجر بيتا ليصل فيه أو طيبا
 ليشبه أو كذا ولو شعر بالقرأه
 اه مطلقا شربلا لية

ان كانت طاعة كالقرآن أو محبة كالثناء فالاجارة عليها لا يجوز ولان كانت مباحة كالخبر والتسحر فهذا
 مباح قبل الاجارة فلا يجوز ولوان اعتدت تنفذ على الحمل وتقلب الاوراق والاجارة عليه لا تعتد ولو نص عليه
 لانه لا فائدة فيه المستاجر ولو ايجابية (قوله وان لم يقيد بها) صادق بالاطلاق كقوله الركوب واللبس
 مثلا ولم يرد عليه وبالتعميم كقوله على أن أركب وألبس من شئت وهذا هو المراد هنا كما أن المراد الاول بقول
 الشارع بعده ولو لم يبين ولكن في التعبيرين خفاء فافهم والفرق أنه في الاطلاق صار الركوبان مثلامن تخصيص
 كليتين فيكون المعقود عليه مجهولا وفي التعميم رضى المالك بالقدر الذي يحصل في ضمن الركوب فصار
 المعقود عليه معلوما أفاده في البحر (قوله فسدت) ومثله الحمل لما في البرازية استاجر ولم يذكر ما يحصل
 فسدت وفي الخمانية ليطعن بها كل يوم بدرهم وبين ما يطعن من التعبير أو نحوه ذكر في الكتاب أنه يجوز
 وان لم يبين مقداره وقال خواهر زاده لا بد من بيان مقدار ما يطعن كل يوم وعليه الفتوى (قوله وتقلب
 صحبة ركوبها) سواء ركبها أو أركبها ويجب المسمى استحصانا لزال الجهالة بجعل التعيين انتهاء كالتعيين
 ابتداء ولا ضمان بالهلاكة لعدم المخالفة زيلعي ملخصا (قوله ضمن) لانه صار متعديا لان الركوب
 واللبس حماية تفاوت فيه الناس فرب خفيف جاهل أضر على الدابة من ثقل عالم (قوله وان سلم) لانه يكون
 غاصبا ومنافع الغصب غير مضمونة الا فيما استثنى ط (قوله وانه محال يوهن) أى بالفعل وان كان
 محال من شأنه أن يوهن فافهم (قوله لانه مع الضمان تمتنع) تعليل لقوله ولا أجر عليه لكنه خاص بهالة المعطب
 فان سلم فقد مر تعليله (قوله ومثله في الحكم) أى في كونه ضمن اذا عطب مع المخالفة والتقييد ببحر
 (قوله كالفسطاط) قال في الدرر حتى لو استأجره فدفعه الى غيره اجارة أو اعاره فغصبه وسكن فيه ضمن
 عند أبي يوسف لتفاوت الناس في نصبه واختيار مكانه وضرب أو ناده وعند محمد لا يضمن لانه للسكنى فصار
 كالدار اه وقوله ضمن عند أبي يوسف قال أبو السعود أى ان كان قيد بأن يستعمله بنفسه حوى وكذا عند
 أبي حنيفة على ما نقله شيخنا عن المفتاح اه وفي الترخائية استأجر قبة انصبها في بيته شهرا بخمسة دراهم
 جازوان لم يسم مكان النصب ولو نصبها في الشمس أو المطر ولكن فيه ضرر عليم ضمن ولا أجر وان سلت عليه الاجر
 استحسانا وان نصبها في دار أخرى في ذلك المصرا لا يضمن وان أخرجها الى السواد لا أجر سلت أو هلك
 ولو استأجر فسطاطا يخرج به الى مكة له أن يستظل بنفسه وبغيره لعدم التفاوت ولو انقطع أطنا به وانكسر
 عموده فلم يستطع نصبه لا أجر وان اختلفا في مقدار الانتفاع فالقول للمستأجر وان في أصله حكم المحال
 كسألة الطاحون ونماه فيها (قوله له أن يسكن غيره) أى غير ذلك الواحد وفي شرح الزيلعي أول الباب
 وله أى للمستأجر أن يسكن غيره معه أو منفردا لان كثرة السكان لا تضر بها بل تزيد في عملتها لان خراب
 المسكن بترك السكن اه وقد مرنا أن له ذلك وان شرط أن يسكن وحده منفردا فما قبل ان سكنى للواحد ليس
 كسكنى الجماعة بحث معارض للمنقول وان كان ظاهرا لكن قد يقال معنى كلامهم أن له أن يسكن غيره
 في بقية بيوت الدار لانه اذا سكن في بيت منها وترك الباقي خاليا يلزم الضرر لعدم تقهقه من وكف المطر ونحوه
 مما يجزئها تأمل (قوله لما مر) أى أول الباب (قوله ككثير) الكثرة والبر نوع والكرستون خيزا
 والتقييد بخمانية مكانك والمكولة صاع ونصف فيكون اثني عشر ومثاقا مصباح وهذا عند أهل بغداد
 والكوفة ط عن الجوى (قوله له حمل مثله) أى في الضرر بشرط التساوى في الوزن وما في الدرر
 من قوله وان تساوى في الوزن قال الشرنبلالي الوافيه زائدة (قوله مقدرة) أى معينة قدرا خذل فيه
 زراعة الارض اذا عين نوعا للزراعة له أن يزرع مثله وأخف لا أضر كما في البحر (قوله أو مثلها) كالجوهر
 كثر بر لغيره بدل كثر بره قال في البحر وغلط من مثل بالشعر للمثل لانه يلزم عليه أنه لو استأجرها لحمل كثر شعيرة
 أن يحمل كثر حنطة وليس كذلك لانه خوقه (قوله أو دونها) ككثر شعيرة بدل كثر بر لانه أخف وزنا (قوله ومنه)
 أى محال يجزئ (قوله لا شعيرا في الاصح) أى لو عين قدرا من الحنطة لحمل مثل وزنه شعيرا جاز لا يضمن
 لو عطب استحصانا وهو الاصح لان ضرر الشعير في حق الدابة عند استوائهما وزنا متساو من ضرر الحنطة
 لانه يأخذ من ظهر الدابة أكثر مما يأخذ الحنطة فيكون أخف عليها بالانبطاط بخلاف ما اذا حمل مثل
 وزن الحنطة قطنا لانه يأخذ من ظهرها أكثر من الحنطة وفيه حرارة فكان أضر عليها من الحنطة صان

(وان لم يقيدها براكب ولا لبس
 أركب وألبس من شاء) ونعين
 أول ركب ولا لبس وان لم يبين
 من يركبها فسدت للجهالة وتقلب
 صحبة ركوبها (وان قيد براكب
 اول لبس تخالف ضمن اذا عطب
 ولا أجر عليه وان سلم) بخلاف
 حانوت قعد فيه حد اذا مثلا
 بحيث يجب الاجر اذا سلم لانه
 لما سلم علم أنه لم يخالف وأنه مما
 لا يوهن الدار كما في الفاية لانه مع
 الضمان تمتنع (ومثله) في الحكم
 (كل ما يختلف بالمستعمل)
 كافه طاط (وفيما لا يختلف فيه
 بطل تقييده به كالجوهر سكفي
 واحده أن يسكن غيره) لما مر
 أن التقييد غير مفيد (وان سمي نوعا
 أو قدرا ككثير بر له حمل مثله
 وأخف لا أضر كالمخ) والاصل
 أن من استحق منفعة مقدرة
 بالعقد فاستوفها أو مثلها أو
 دونها جاز ولو أكثر لم يجز ومنه
 تحصيل وزن البر قطنا لا شعيرا
 في الاصح

كما إذا حمل عليها ثوبا أو سبطا وكذا لو حمل مثل وزنها حديدا أو مطا لأنه يجتمع في مكان واحد من ظهرها
فبغير حمل فاصلة من كان مشرعا أو من كان مشرعا لا يجوز أن كان أخف ضررا من وجه
آخر كذا أفاد الرضا في قول ولم يذكر ما يضمن في هذه الأوجه وحاصل ما في البدائع أن الخلاف الموجب
للضمان إنما في الجنس أو في المقدار أو الصفه فالأول كما إذا استأجرها لمل كتر ثم غير حمل كتر حنطة يضمن كل القيمة
لأنها جنس آخر وأقل فصار غاصبا ولا أجر لأنهما لا يجتمعان والثاني كما إذا استأجرها لمل عشرة أمترة حنطة
فحمل أحد عشر فإن سلبت لم المسمى والأضمن جرأ من أحد عشر جرأ من قيمتها والثالث كما إذا استأجرها
ليحمل مائة رطل قطن فحمل مثل وزنه أو أقل حديدا يضمن قيمتها لأن الضرر ليس للنقل فلم يكن مأذونا ولا أجر
لما قلنا وسيأتي عمله (قوله ولو أردف) الرديف من يجعله خلفك على ظهر الدابة واحترز به عما لو أقعده
في السرج ويأتي الكلام فيه (قوله يضمن النصف) أي سواء كان أخف أو أثقل اتقاني لأن ركوب
أحدهما مأذون فيه دون الآخر وعليه الاجرة لأنه استوفى العقود عليه وزيادة غير أن الزيادة استوفيت
من غير عقد فلا يجب لها الأجر بدائع (قوله ولا اعتبار للثقل) أي فلا يضمن بقدر ما زاد وزنا فصار كالحائط
بين شريكين أثلاثا شهد على أحدهما فوقع منه آجرة على رجل فعلى الشاهد عليه نصف الدية وإن كان نصيبه
من الحائط أقل من النصف لأن التلف ما حصل بالثقل بل بالجرح والجراحة البسيرة كالسيرة في الضمان
ممن يجرح إنسانا جراحة وجرحه آخر جراحين فئات ضمنا نصفين بدائع (قوله بكل حال) أي وإن كان
لا يستمسك ط (قوله أكونه في مكان واحد) فيكون أشق على الدابة زيلبي (قوله صغيرا لا يستمسك)
محترز قوله من يستمسك وانظر هل الكبير الذي لا يستمسك كالصغير (قوله بقدر ثقله) ذكره الزيلبي
والاقتضائي وهو مخالف للتعليل السابق تأمل والعلة أنه لعدم استمسكه اعتبر كالحائط اتقاني وعليه فالكبير
العاجز مثله فليراجع (قوله كحمله شيئا آخر) أي فإنه يضمن بقدر الزيادة إذا لم يركب على موضع الحمل (قوله
وليس المراد الخ) جواب عما يقال قدر الزيادة المحولة لا تعرف إلا بعد وزنها ووزن الرجل فيضالف مالمتر من أن
الآدمي غير موزون (قوله لمالمتر) أي من كونهما في مكان واحد (قوله وكذا لو ليس
شيئا كثيرة) أي يضمن الكل لو ليس أكثر مما كان عليه وقت الاستئجار وكان مما لا يلبسه الناس عادة كذا
يفهم من المجتبى (قوله لركوبه بنفسه) أشار به مع ما بعده إلى ما قاله في البحر لا يقال كيف اجتمع الأجر
والضمان لأننا نقول إن الضمان لركوب غيره والأجر لركوبه بنفسه وسيأتي إيضاحه (قوله لركوب غيره)
أي لو من يستمسك والاقتد تقدم التصريح بأنه يضمن بقدر ثقله لا النصف فافهم (قوله ثم إن ضمن الراكب)
أراد بالراكب المستأجر (قوله لا يرجع) أي على الرديف لأنه ملكها بالضمان فصار الرديف راجعا كذا أنه
بأنه فلا يرجع عليه سواء كان الرديف مستأجرا منه أو مستعيرا رضى (قوله يرجع) أي على الراكب
لأنه عزه في ضمن عقد الملوحة بخلاف ما لو كان مستعيرا فلا يرجع له لأنه لم يضمن له السلامة حيث لم يكن
ينها عقد رضى (قوله والالا) أي والايكن الرديف مستأجرا من المردف بل كان مستعيرا (قوله
لأنها لو سلمت) أي في جميع الأمور ط (قوله عن الغاية) أي غاية البيان ونصها هذا إذا أردفه حتى صار
الآجنبي كالتابع له فأنما إذا أقعده في السرج صار غاصبا ولم يجب عليه شيء من الأجر لأنه رفع يده عن الدابة
وأوقعها في يد متعدي تصار ضامنا والأجر لا يجامع الضمان اه وعزاء إلى شرح الكافي للاستيعاب (قوله
لكن في السراج الخ) فإنه قال قوله فأردف رجلا معه خرج مخرج العادة لأن العادة أن المستأجر يكون أصلا
ولا يكون رديفا إذا المستأجر لو جعل نفسه رديفا وغيره أصلا حكمه كذلك اه أي فيجب عليه أيضا النصف
لو طبق مع لزوم الأجر كما مر عن البدائع ولولا تطبيق فالكل وحيث جعله في الغاية مقابلا للأول وصرح بأنه
لم يجب عليه شيء من الأجر فهو مخرج في المخالفة خلافا لمن وهم (قوله فليست أمثل عند الفتوى) إشارة إلى
اشكاله فلا ينبغي الإقدام على الاقتناء به قبل ظهور وجهه (قوله فكيف وفي الأشياء الخ) استبعاد
لما في السراج وبيان لوجه التوقف عند الفتوى فإنه مخالف للقاعدة المذكورة (قوله لا يجتمعان) أي
وهنا لما صار غاصبا وضمن ملكه مستندا فإذا أئتمناه الأجر يردفه لم اجفأه الموجوب الأجر فيما ملكه
والفرق بينهما بين ما لو أردف غيره أنه هلما أخرجها من يده صار غاصبا كالواستأجرها ليركب بنفسه فأركب

(ولو أردف من يستمسك بنفسه

وعطبت الدابة يضمن النصف)

ولا اعتبار للثقل لأن الآدمي

غير موزون وهذا (إن كانت)

الدابة (تطبق حمل الاثنين والالا

فالكل) بكل حال (كالوجه)

الراكب (على عاتقه) فإنه

يضمن الكل (وإن كانت تطبق

حملهما) أكونه في مكان واحد

(وإن كان) الرديف

(صغيرا لا يستمسك يضمن بقدر

ثقله) كحمله شيئا آخر ولو من

ملك صاحبها كولد الناقة لعدم

الاذن وليس المراد أن الرجل

يوزن بل أن يسأل أهل الخبرة

كم يزيد ولوركب على موضع الحمل

ضمن الكل لمالمتر وكذا لو ليس

شيئا كثيرة ولو ما يلبسه الناس

ضمن بقدر ما زاد مجتبى (وإذا

هلك بعد بلوغ المقصد وجب

جميع الأجر) لركوبه بنفسه

(مع التضمين) أي لنصف القيمة

لركوب غيره ثم إن ضمن الراكب

لا يرجع وإن ضمن الرديف يرجع

لو مستأجرا من المستأجر

والالا قيد بكونها عطبت لأنها

لو سلمت لم المسمى فقط وبكونه

أردفه لأنه لو أقعده في السرج

صار غاصبا فلا أجر عليه بصر

عن الغاية لكن في السراج

عن المشكل ما يخالفه فليست أمثل

عند الفتوى كيف وفي الأشياء

وغيرها إن الأجر والضمان

لا يجتمعان

(وإذا استأجرها ليحمل عليها مقداراً يحمل عليها أكثر منه فغطت ضمن ما زاد النقل) وهذا إذا حملها المستأجر (فإن حملها صاحبها) بيده (وحده فلا ضمان على المستأجر) ٢٤ لأنه هو المباشرة عمادية (وإن حملاً) الحمل (معاً) ووضعها عليها (وجب النصف على المستأجر) بفعله

وهو دفعه إليها مجتبي (ولو) كان
البر متلاً في جولتين (فحمل كل
واحد) منهما (جولتها) أي وعاء
كعدل مثلاً (وحده) ووضعها
عليها معاً أو متعاقباً (لا ضمان
على المستأجر) ويجعل حمل
المستأجر ما كان مستحقاً
فإنه قد غاب ومفاده أنه لا ضمان
على المستأجر سواء تقدم أو تأخر
وهو الوجه ومن ثم عولنا عليه
بأن خلاف ما في الخلاصة كذا
في شرح المصنف قلت وما في
الخلاصة هو ما يوجد في بعض
نسخ المتن من قوله (وكذا
لا ضمان لو حمل المستأجر أولاً
ثم رب الدابة وإن حملها بها أولاً
ثم المستأجر ضمن نصف القيمة)
انتهى قتيبه (وهذا) أي ما مر
من الحكم (إذا كانت الدابة
المستأجرة) (تطبق مثله) أما إذا
كانت لا تطبق لجميع القيمة
لازم) على المستأجر زيلبي
(ويجب عليه كل) الأجر للحمل
والضمان للزيادة غاية وأفاد
بالزيادة أنها من جنس المسمى
فلو من غيره ضمن الكل كما لو حمل
المسمى وحده ثم حمل عليها الزيادة
وحدها بجر قال ولم يعترضوا

غيره يجب كل القيمة كما مر فإذا ارتد في خلفه سار تبعاً ولا يمكن وجوب الأجر بغيره لأنه لا ضمان له
في السرج فقد أتى بما هو مأذون فيه فإذا ارتد في غيره فقد خالف فيما شغل به غيره ولا يملك شيئاً بالضمان فيما شغل
بركوب نفسه وجميع المسمى بمقابله ذلك وإنما يضمن ما شغل به ركوب الغير ولا أجر بمقابله ذلك ليقط عنه
وإذا راجعت النهاية انضح لك ما قررناه فافهم (قوله أكثر منه) أشار إلى أنه من جنس المسمى كما يأتي
مع ذكر محترزه (قوله ضمن ما زاد النقل) أشار إلى أن الضمان في مقابلة الزائد والأجر في مقابلة الحمل
المسمى فلم يجتمع كما مر نظيره أفاده في الجروس ويشير إليه بعد أيضاً (قوله عمادية) وعبارتها كما في البحر
استكرى الإبل على أن يحمل كل بعير مائة رطل فحمل مائة وخمسين إلى ذلك الحمل ثم أتى الجمال بأبله وأخبره
المستكرى أنه ليس كل حمل المائة رطل فحمل الجمال إلى ذلك الموضع وقد عطب بعض الإبل لا ضمان على
المستكرى لأن صاحب الجمل هو الذي حمل فيقال له كان ينبغي لك أن ترن أولاً (قوله وجب النصف)
أي وجب عليه من قيمة الدابة ما يقابل النصف من الزيادة ثم ما في المتن قوله في المنع عن المحيط ونقل بعده عن
الخلاصة أنه يضمن ربع القيمة ومثله في التارخانية عن الذخيرة والشرع بلالية عن تمة الفتاوى فالصواب
أن المراد الربع إذا كانت الزيادة مساوية للمشروط لما في البرازية استأجره ليحمل عشرة مخاتيم فجعل
عشرين وحملها ضمن ربع القيمة لأن النصف مأذون والنصف لا فيتصرف هذا النصف (قوله في جواقين)
الجواق بكسر الجيم واللام وبضم الجيم وفتح اللام وكسر هاو وعاء معروف جمعه جواق كصماتف وجواقيق
وجواققات قاموس فحقه أن يرسم بعد الواو ألف في مثناه ومفرده أيضاً وهو خلاف ما رأيت في النسخ
(قوله أو متعاقباً) لم يذكره في المنع ولم أره في عبارة غاية البيان (قوله ومفاده الخ) إنما يكون مفاده ذلك لو عبر
في الغاية بقوله أو متعاقباً وإنما عبر بقوله ووضعها على الدابة جميعاً وعزاها إلى تمة الفتاوى وهكذا عبر في التارخانية
عن الذخيرة وهكذا عبر في الخلاصة وزاد بعده وكذا لو حمل المستأجر أولاً الخ فمافي الغاية لا يخالف ما في
الخلاصة بل زاد في الخلاصة مسألة أخرى لم تفهم من كلام الغاية وهي ما ذكره الماتن من التفصيل ولو فرض
أن قوله أو متعاقباً موجود في عبارة الغاية فهو مفهوم وما في الخلاصة منطوق صريح فكيف يعدل عنه
وقد قالوا أن صاحب الخلاصة من أجل أن يعتمد عليه فيجب المصير إلى ما قاله اتباعاً للنقل والله تعالى أعلم
(قوله قتيبه) أقول تنبيه لما قدمته لك فهو أظهر (قوله أي ما مر من الحكم) وهو ضمان ما زاد النقل
في المسألة الأولى ط (قوله الأجر للحمل الخ) جواب عن اجتماعهما كما قدمته آتفاً (قوله وأفاده الخ)
لأن الزيادة من جنس المزيدي عليه ط (قوله ثم حمل عليها الزيادة وحدها) قيده في التارخانية بما لو حملها
على مكان المسمى فلو في مكان آخر ضمن قدر الزيادة ومثله في جامع الفصولين وفيه أيضاً بخلاف ما لو استأجر ثوراً
ليطعن به عشرة مخاتيم فطعن أحد عشر أو ليكرب به جرياً فأكرب جرياً ونصفه لك ضمن كل القيمة إذ الطعن
يكون شيئاً فشيئاً فطعن عشرة انتهى العقد فهو في الزيادة مخالف من كل وجه فضمن كلها والحمل يكون
دفعه وبعضه مأذون فيه فلا يضمن بقدره اه (قوله قال ولم يعترضوا الخ) أقول صرح به في البدائع
كما قدمناه (قوله ومنه علم الخ) أي علم أنه أن زاد شيئاً وسلت أنه يجب المسمى فقط وإن كان لا يحمل له الزيادة
الابرضي المكارى ولهذا قالوا ينبغي أن يرى المكارى جميع ما يحمله بجر ولهذا روى عن بعضهم أنه دفع إليه
صديق له كتاباً بالوصلة فقال حتى استأذن من الجمال اه وهذا الوعين قد را وسيد كرام المصنف في المتفرقات
أنه يصح استئجار جمل ليحمل عليه محملاً وراكبين إلى مكة وله الحمل المعتاد ورؤيته أحب (فرع) في المنع عن الخانية
ليس لرب الدابة وضع متاعه مع حمل المستأجر فان وضع وبلغت المقصد لا ينقص شيء من الأجر بخلاف شغل
المالك بعض الدار فإنه ينقص بحسبه اه ملخصاً (قوله وكبها) بالباء الموحدة والحلة المهملة في المغرب
كعب الدابة باللبام إذا ردها وهو أن يجذبها إلى نفسه لتقف ولا تجرى كذا في المنع ح (قوله لتقيده)
الأذن بالسلامة) لأن السوق يتحقق بدون الضرب وإنما تضرب للمبالغة (قوله ضمن) أي للبيعة وعليه
الكفارة بخلاف ضرب القاضي الحد والتعزير لأن الضمان لا يجب بالواجب ط من الحموى (قوله)
لوقوعه) أي إنما يضمن لأن التأديب يمكن وقوعه بجر وتعزيرك بدون ضرب خ والتعزيرك فرك الأذن
(قوله وقال لا يضمنان بالمتعارف) أي الأب والوصى لا يضمنان بالضرب المتعارف لأنه لا صلاح الضرب

فكان كضرب المعلم بل أولى لأنه يستفيد ولاية الضرب منهما والخلاف جاري في ضرب الدابة وكبها أيضا
لاستفادته بطلاق العقد وهذا بخلاف ضرب العبد المستأجر للخدمة حيث يضمن بالاجماع والفرق لهما
أنه يؤمر وينهى لفهمه فلا ضرورة الى ضربه وأطلق في ضرب الدابة وكبها وهو محمول على ما إذا كان بغير
إذن صاحبها فلو باذنه وأصاب الموضع المعتاد لا يضمن بالاجماع كما في التاترخانية (قوله وفي الغاية عن
الثقة الخ) ظاهره أن رجوعه في مسألة الصغير دون الدابة وينبغي أن يكون كذلك لأن مسألة الدابة
جرى عليها أصحاب المتون فلو ثبت رجوع الامام فيها لما شوا على خلافه لأن ما رجوع عنه المجتهد لم يكن مذهبا له
على أن المصنف مشى في كتاب الجنائيات على قول الامام في مسألة الصغير وعبر عن رجوعه بقيل وسيأتي بيانه
هنا لأن شاء الله تعالى (قوله لا بسوقها) أي المعتاد لما في التاترخانية إذا عنف في السير ضمن اجاعا (قوله
وظاهر الهداية الخ) كذا قاله في البحر ولعله أخذ من تعليله الضمان عند الامام بتقييد الاذن بالسلامة
فيضيد أن الضرب مأذون فيه بشرط السلامة وفي معراج الدراية وقد صح أن النبي صلى الله عليه وسلم فخص
بغير جابر وضربه وكان أبو بكر يخص به غيره بمحجته ثم قال وفعل النبي صلى الله عليه وسلم يدل على إباحته ولا
ينفي الضمان لأنه مقيد بشرط السلامة اهـ فالخاص بالاجماع الضرب المعتاد للتأديب للمالك وغيره ولو غير
مستأجر تأمل (قوله وأما ضربه دابة نفسه الخ) قال في القنية وعند أبي حنيفة لا يضربها أصلا وإن كانت
ملكه وكذا حكم كل ما يستعمل من الحيوانات ثم قال لا يخاصم ضارب الحيوان فيما يحتاج اليه للتأديب
ويخاصم فيما زاد عليه كذا في البحر أقول الظاهر أن المراد بقول الامام لا يضربها أصلا أي لا ينبغي له ذلك
ولو للتأديب وإن كان ضرب التأديب المعتاد مباحا فلا يشترط ما قدمناه ويدل عليه قوله لا يخاصم فيما يحتاج
اليه للتأديب ونقل ط عن شرح الكنز للحموي قالوا يخاصم ضارب الحيوان بلا وجهه لأنه اتكاه حال
مباشرة المنكر ويملكه كل أحد ولا يخاصم الضارب بوجهه الا اذا ضرب الوجه فانه يمنع ولو بوجهه وهذا معنى
قول محمد في المبسوط يطالب ضارب الحيوان لا بوجهه الا بوجهه (قوله وبنزع السرج والايكاف)
أفاد الحموي والسليبي أن مجرد نزع السرج موجب للضمان وفي الجوهر استأجرها ليركبها بسرج لم يركبها
عربا نا ولا يحمل متاعا ولا يستلقى ولا يتكئ على ظهرها بل يركب على العرف والعادة ط ملخصا بقى لو استأجره
عربا نا فأسرجه فني كافي الحاكم يضمن وقال الاسيحياني في شرحه هذا لو حمارا لا يسرج مثله عادة فلو كان
يسرج لا يضمن وقال القدوري فصل أصحابنا وقالوا ان ليركبه خارج المصر لا يضمن وكذا لو فيه وهو من
ذوى الهيات والاضمن وهل يضمن كل القيمة أو بقدر ما زاد صحح قاضي خان في شرح الجوامع الا قول قلت
وينبغي كون الاصح الثاني لأنه كاطل الزائد على الركوب غاية البيان ملخصا أقول وفيه نظر لما مر أنه لو ركب
موضع الحمل ضمن الكل وقد نقله الاتقاني نفسه فتدبر وفي البحر أن ما في الكافي هو المذهب لأنه ظاهر الرواية
كما لا يخفى اهـ (قوله ووضع الايكاف) لا معنى لتقدير هذا المضاف فان معنى الايكاف وضع الايكاف
ح أي فقد اشتبه عليه الايكاف مصدرا بالاكاف الذي هو اسم لما يوضع على ظهر الدابة ويمكن الجواب بأن
الاضافة بيانية والاداعي لتقدير المضاف افادته أنه معطوف على نزع لآلى السرج تأمل (قوله سوا موكف
بمثله أولا) لأن الجنس مختلف لأن الاكاف للعمل والسرج للركوب وكذا ينسب أحدهما على ظهر الدابة
ملا ينسب له الاخر فصار نظير اختلاف الخنطة والحديد زيلعي (قوله وبالسراج) معطوف على الايكاف
والاولى حذف البناء الجارة وعطفه بأوكافى الكثر لتلايهم العطف على نزع قال ابن الكمال أي ان نزع السرج
وأسرجه بسرج آخر فإن كان هذا السرج ممالا يسرج هذا الحمار بمثله يضمن (قوله جميع قيمته) أي عند الامام
في رواية الجامع الصغير وقد مر ما زاد في رواية الاصل وهو قواها هذا اذا كان الحمار يو كف بمثله وإن كان
لا يو كف أصلا أو لا يو كف بمثله ضمن كل القيمة عندهم كذا في الحقائق ابن كمال ونقل الشرنبلالي أن القنوي
على قولهما قال الزيلعي وتكلموا على معنى قولهما أنه يضمن بحسابه وهو احدى الروايتين عن أبي حنيفة
فهم من قال انه مقتدر بالمساحة حتى اذا كان السرج يأخذ من ظهر الدابة قدر شبرين والاكاف قدر أربعة
أشبار فيضمن بحسابه وقيل يعتبر بالوزن (قوله مكان الايكاف) أي بدله (قوله وكذا الوأبدله) تشبيهه بحكم
مفهوم المتن بقرينة التعليل والشارح تبع البحر والمنع والذي في غاية البيان هكذا وقال الكرخي ان لم يكن عليه

وفي الغاية عن الثقة الاصح
رجوع الامام لقولهما (لا)
يضمن (بسوقها) اتفاقا وظاهر
الهداية أن للمستأجر الضرب
للأذن العرفي وأما ضربه
دابة نفسه فقال في القنية
عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى
لا يضربها أصلا ويخاصم فيما زاد
على التأديب (و) ضمن (بنزع
السرج و) وضع (الايكاف)
سواء موكف بمثله أولا (وبالسراج
بمالا يسرج) هذا الحمار (بمثله
جميع قيمته) ولو بمثله أو أسرجها
مكان الايكاف لا يضمن الا اذا
زاد وزنا فيضمن بحسابه ابن كمال
(كما) يضمن (لو استأجرها
بغير لجام فألجمها بلجام لا يلجم
مثله) وكذا لو أبده

٢٦

لأن الحمار لا يختلف بالجام وغيره غاية
(أو سلك طريقا غير ما عينه المالك
وتفاوتنا) بعد أو وعرا أو خوقا
بحيث لا يسلكه الناس ابن كمال
(أو وحمله في البحر اذا قيد بالبر
مطلقا) سلكه الناس أولا لخطر
البحر فلو لم يقيد بالبر لا ضمان
(وان بلغ) المنزل (فله الاجر)
لحصول

للمقصود (وضمن بزرع رطبة وأمر بالبر) مانقش من الأرض لأن الرطبة أضرت من البر (ولأجر) لأنه غاصب إلا فيما استثنى
كما سيأتي قيد بزرع الأرض لأنه ٢٦ بالأقل ضررا لا يضمن ويجب الأجر (و) ضمن (بجياطة قباء) (و) أمر بقميص قيمة ثوبه (و) أي لصاحب

الثوب (أخذ القباء ودفع أجر مثله)
لا يجاوز المسمى كما هو حكم
الاجارة الفاسدة (وكذا إذا
خاطه سراويل) وقد أمر بالقباء
فإن الحكم كذلك (في الأصح)
فتقيد الدرر بالقباء اتفاق
(و) ضمن (بصبغه أمر وقد أمر
بأجر قيمة ثوب أبيض وإن شاء)
المالك (أخذه وأعطاه ما زاد
الصبيغ فيه ولا أجر له ولو صبغ
وديثا إن لم يكن الصبيغ فاحشا
لا يضمن) الصباغ (وإن كان
فاحشا) عند أهل فقه (يضمن)
قيمة ثوب أبيض خلاصة (فروع)
قال الخطاط أقطع طوله وعرضه
وكنه كذا فجاء ناقصا إن قدر
اصبع ونحوه عفو وإن أكثر
ضمنه قال إن كفا في قيمه فاقطعه
بدرهم وخطه فقطعه ثم قال
لا يكفيك ضمنه ولو قال أي كفيني
قيما فقال نعم فقال أقطع فقطعه
ثم قال لا يكفيك لا يضمن * نزل
الجمال في مفازة ولم يرتحل حتى
فسد المال بسرقة أو مطر ضمن
لوا السرقة والمطر غالبا خلاصة
وفي الاشياء استعان برجل
في السوق لبيع متاعه فطلب
منه أجر فالعبرة لعادتهم وكذا
لو أدخل رجلا في حانوته ليعمل له
وفي الدرر دفع غلامه أو ابنه
لحائز مدة كذا ليعلمه التسبيح
وشرط عليه كل شهر كذا جاز
ولو لم يشترط فبعد التعليم طلب
كل من المعلم والمولى أجر من
الآخر اعتبر عرف البلدة في ذلك
العمل وفيها استأجر دابة إلى
موضع فجاء وزبها إلى آخر ثم عاد

لجام فألجمه فلا ضمان عليه إذا كان مثله يلجم ذلك اللجام وكذلك إن أبدله وذلك لأن الجمار لا يختلف باللجام
وغیره ولا يتلف به فلم يضمن باللجامه اه (قوله غير ما عنه المالك) أي مالك الطعام كافي الهداية وضكذا
مالك الدابة كافي الغاية فلم يضمن لا ضمان بجر (قوله بحيث لا يسلكه الناس) وأما إذا كان بحيث يسلك
فظاهر الكتاب أنه إن كان بينهما تفاوت ضمن والافلا بجر ونقله الزيلعي عن المالك والهداية معللا بأنه عند
عدم التفاوت لا يصح التعيين لعدم الفائدة (قوله أو حله في البحر) أي حمل المتاع (قوله وإن بلغ المنزل)
السماع في بلغ بالتشديد أي وإن بلغ الجمال المتاع إلى ذلك الموضع المشروط ويجوز التخفيف على اسناد
الفعل إلى المتاع أي إن بلغ المتاع إلى ذلك الموضع اتفاني (قوله له الأجر) أي المسمى (قوله للحصول
المقصود) لأن جنس الطريق واحد فلا يظهر حكم الخلاف الا يظهر أن تفاوت وهو الهلاك فإذا
سلم بقي التفاوت صورة لا معنى فوجب المسمى اتفاني (قوله بزرع رطبة) كالقضاء والبطيخ والباذنجان
وما جرى مجراه ط عن السمرة قندي (قوله وأمر بالبر) الأوّل لعمال (قوله لأن الرطبة أضرت من البر)
لاتنشر عروقها وكمثرة الحاجة إلى سقيها فكان خلافا إلى شرط مع اختلاف الجنس فيجب عليه
جميع النقصان بخلاف ما لو أورد غير أو زاد على المحمول المسمى حيث يضمن بحسبه لتلفها بما أذن فيه
وغيره فيضمن بقدر ما تعدى لاتحاد الجنس زيلعي ملخصا (قوله ولا أجر) أقول ينبغي أن يرجع لجميع
المسائل التي قيد فيها والتقييد مفيد إذا خالف طوري (قوله لأنه غاصب) أي لما خالف صار غاصبا
واسبغ في المنفعة بالغصب ولا تجب الاجرة به زيلعي (قوله الا فيما استثنى) قال في المنع قلت ما ذكره
من عدم وجوب الأجر ووجوب مانقش من الأرض مذهب المتقدمين من المشايخ وأما مذهب المتأخرين
فيجب أجر المثل على الغاصب لأرض الوقف والقيم والمعدلة للاستغلال كالحلحان ونحوه (قوله وبجياطة
قباء) القميص إذا قدم من قبل كان قباء طاق فإذا خيط جانباه كان قميصا وهو المراد بالقرطق زيلعي ملخصا
وذكر الاتفاق أن السماع في القرطق في الهداية بفتح الطاء وفي مقدمة الأدب سماعا عن الثقات بالضم
ولهما وجه (قوله وله أخذ القباء) أي في ظاهر الرواية لأنه يشبه القميص من وجهه فإن الاتزان
يستعملونه استعمال القميص وروى الحسن أنه ليس له أخذه بل يترك الثوب ويضمنه قيمته (قوله ودفع أجر
مثله) لأنه غير عليه العمل فيغير عليه الأجر كما لو اشترط على الحائك رقيقا فجاء صفيقا أو بالعكس اتفاني
وسباني آخر الباب الآتي ما إذا اختلفا في المأمورية (قوله فإن الحكم كذلك) وهو التصدير لاتحاد
أصل المنفعة من السردود دفع الحر والبرد ولوجود الموافقة في نفس الجياطة زيلعي (قوله في الأصح) وقيل
يضمن بالأخبار للتفاوت في المنفعة والهيئة (قوله فتقيد الدرر) أي بقوله وبجياطة قباء ومثله في عاتة
المتون أساء اللفظ محمد في الجامع الصغير لكن زاد بعده في الهداية والمتن قوله وكذا إذا خاطه سراويل فأفاد
أن القيد اتفاني (قوله قيمة ثوب أبيض) أي إن كان دفعه مالكة كذلك (قوله لا يضمن) أي وله الأجر
المسمى قيما يظهر ط قلت يدل عليه ظاهر قوله الآتي إن قدر اصبع ونحوها عفو لكن في البرازية عن المحيط
أمره بزعفران ويشبع الصبيغ ولم يشبع ضمنه قيمة ثوبه أو أخذه وأعطاه أجر المثل لا يزال على المسمى تأقل
(قوله عند أهل فقه) أي صنعت (قوله كذا) راجع للثلاثة قبله (قوله عفو) أي وله الأجر
كافي البرازية أقله التفاوت ولعسر الاحتراز عنه والأولى فهو عفو (قوله ضمنه) لأنه مما يحل بالمقصود
فيه عند الافلا ط (قوله لا يضمن) لأنه قطع به أذنه وفي الأول أذن بقطعه بشرط الكفاية وكذا لو قال الخطاط
نعم فقال المالك فاقطعه أو أقطع اذن ضمن اذ علق الاذن بشرط فصولين وفيه دفع إليه ثوبا ليضبطه فاقطعه قيما
فاسدا وعلم به ربه ولبسه ليس له أن يضمنه إذ لبسه رضى وعلم منه مسائل كثيرة اه (قوله فالعبرة لعادتهم)
أي لعادة أهل السوق فإن كانوا يعملون بأجر يجب أجر المثل والافلا (قوله اعتبر عرف البلدة الخ) فإن كان
العرف يشهد للاستاذ يحكم بأجر مثل تعليم ذلك العمل وإن شهد للمولى فأجر مثل الغلام على الاستاذ دون
(قوله مطلقا في الأصح) أي استأجرها إذا ما فقط أو ذابها وجاها وقبل هذا إذا استأجرها ذابها فقط
لاتهاء العقد بالوصول (قوله كافي العارية) بخلاف المودع لأنه مأمور بالحفظ قصد ائتيق الأمر بعد العود
للوفاق وفي الاجارة والاعارة مأمور به تبع للاستعمال فإذا انقطع الاستعمال لم يبق هو ثوبا هداية

(قوله لأجره) لنقضه العمل وظاهره أنه لا أجر له بقدر ما سأل أيضا يدل عليه ما مر عند قوله استأجره لا يصل قط أو زاد فراجع به بقوله لم يرجع هل يضمن قال في البرازية استأجرها إلى موضع وأخبر بطيوس في الطريق فسلطه مع ذلك ولم يلتفت فأخذوها أن سلكه الناس مع سماع ذلك الخبر لا يضمن (قوله وينبغي أن يجبر على الإعادة) لبقاء العقد يدل عليه ما تقدم من أن الخطأ لو وقع الثوب يجبر على الإعادة ولو فتنه غيره لا ومثله ما في الطوري عن المحيط رد السفينة انسان لأجر للملاح وليس عليه أن يعيدها وإن ردها الملاح لزمه الرد (قوله لا ضمان) لأنه لا يضمن من فسح الإجارة وحده بل يرضى صاحبه إلا بعد رضائي حكم العقد بعد النهي ومن حكمه كون العين أمانة عند الأجير فلا يضمن بالتقصير وتأمينه في جامع الفصولين (قوله قال لا) سيأتي أن أجير الواحد يستحق الأجر وإن لم يعمل لكن في البرازية يستحق الأجر بلا على لكن لو لم يعمل لم يذكر كطرو وغيره لا يلزم الأجر سائحي (قوله فحملها دونه) فلو عجزت عن المضي فتركتها وضاعت ألقى القاضي بعدم الضمان بزازية (قوله ما لم يمنع حسان الطعن) المراد والله تعالى أعلم أن يحال بينه وبين الدقارة فلا يقدر عليها ط (قوله ففرق مدة) أي وصار بحيث لا ينتفع به انتفاع مثله بزازية (قوله ويسقط) أي يسقط جميع الأجر عن المستأجر مدة العمارة إن انهدم جميع الدار ح (قوله مثل ما) بالنصب صفة مصدر محذوف أي سقوطا مما تلا سقوطه أي الأجر لو انهدم بعض الدار (قوله فالهدم يحزر) بتقديم الزاي على الراء أي يعلم قدر أجزال المنهدم بالحزر والتخمين ويسقط ومثله في البرازية لم يكن قال ابن الشحنة ظاهر الرواية أنه لا يسقط من الأجر شيء بانهدام بيت منها أو حائط بخلاف ما إذا شغل المؤجر بيتا منها لأنه يفعله فيسقط بحسابه اه ملخصا ونقل نحوه السائحي عن المقدسي وذكر في البرازية وإذا سقط حائط من الدار فإن كان لا يضر بالسكنى ليس له أن يفسخ وإن ضره الفسخ وإذا لم يفسخ يلزمه المسمى (قوله وخالف) فعل ماض وأمر فاعله والمفعول محذوف أي خالف المستأجر وصورتها أمره رب الدار بالبناء لحسبه من الأجر فاتفقا على البناء واختلفا في مقدار النفقة فالقول لرب الدار بيمينه لأنه يتكرر الزيادة قالوا هذا إذا أشكل الحال بأن اختلف فيه أهل تلك الصناعة أما إذا اجتمعوا على قول أحدهما قالوا يذهب من النفقة في مثل هذا البناء ما يقوله أحدهما فالقول قوله ولا يلتفت إلى قولهما ذخيرة ملخصا ومثله في التلخيصية والبرازية وألقى به الرمي والحيلة في تصديقه أن يجعل من الأجرة قدرا ويقضه المؤجر ثم يأمره بانفساقه فيكون القول له لأنه أمين كما نظمه في الهجبة (قوله في قدر العمارة) أي قدر نفقتها (قوله قلت) البحث للشرنبلاني ح (قوله ومفاده) أي مفاد إطلاق النظم الأمر عن التقييد بالرجوع فافهم (قوله بمجرد الأمر) أي وإن لم يقل على أن ترجع بذلك على وهو الصحيح خاتمة ونقله ابن الشحنة عن القنية (قوله لا في تنور وبالوعة الخ) لأن المقصود منها نفع المستأجر (قوله ولو خربت الدار الخ) تكرار مع صدر البيت الأول مع ما بيناه ح (قوله بحضرة المؤجر) تبع فيه الشرنبلاني وقد قال في شرحه على الملتقى ناقلا عبارة الصغرى مع توضيح أنه بانهدام جدار أو بيت من دار يفسخ بحضرته إجماعا وبانهدام كلها الفسخ بغيبته ولا تنفسخ ما لم يفسخ هو الصحيح لصلاحيتهما لذهب القسطا لكن تسقط الأجرة فسخ أولم يفسخ لعدم تمكنه مما قصد قلت وهي صريحة في الفرق بين انهدام كلها وبعضها فيرجع إلى الخلل وغير الخلل ولا خيار في غير الخلل أصلا على ما مر قد برهنا ملخصا وقد رد الشارح بذلك على القهستاني حيث أطلق عدم اشتراط حضرته وهنا أطلق اشتراطها ففما نقله رد على إطلاقه هنا أيضا وقد صرح بالتفصيل أيضا في الحاشية وغيرها وفي القنية انهدم بعضها والمؤجر غائب أو مترض لا يحضر مجلس القاضي ينصب عنه القاضي ويكلا فيفسخه وسيأتي في باب الفسخ تمام الكلام عليه وعلى اشتراط القضاء أو الرضى (قوله وإذا بنيت لأخيه) لزوال سببه قبل الفسخ والظاهر أنه فيما لو بناها كما كانت والإفالة الفسخ وليجوز (قوله قاله ابن الشحنة) ووقع مثله في الهندية عن محيط السرخسي ط (قوله قلت) البحث للشرنبلاني ح (قوله أما أجرة المنزل) أي مثل العرصة وقوله أوحدة العرصة أي من الأجر المسمى ط (قوله ما يفيد) هو قوله وفي التيسر لو انقطع ماء الرحي والبيت مما ينتفع به لغير الطعن فعليه من الأجرة بمحضه لبقاء المقصود عليه فإذا استوفاه لزمه حصته اه ح قلت سند ذكر في باب الفسخ ما يفيد تقييده بما إذا كان منفعة السكنى المسمى أما أجرة المنزل أو حصة العرصة فلا مانع من لزومه فأنقذه وسيجي في فسخها ما يفيد قننه والله تعالى أعلم

مطلب
خوفه من الموصى ولم يرجع

رجع الإمام كما في جمع الفتاوى
وفيه خوف والمكاري فراجع
وأعاد الخلل لعله الأول لأجره
وينبغي أن يجبر على الإعادة وفيه
دفع ابريسما إلى صباغ ليصبغه
بكذا ثم قال لا تصبغه ورده على
فلم يرد ثم هلك لا ضمان وفيه مثل
ظهر الدين عن استأجر رجلا
ليعمله في الضيعة فلما خرج نزل
المطر فامتنع بسببه هل له الأجر قال
لا * استأجر دابة ليعملها كذا
فرضت فحملها دونه هل للمستكرى
الرجوع بحصته قال لا لأنه رضى
بذلك * استأجر رحي ففعله الجيران
عن الطعن اتوهين البناء وحكم
القاضي بمنعه هل تسقط حصته
مدة المنع قال لا ما لم يمنع حسا
من الطعن * استأجر حماما سنة
فغرق مدة هل يجب كل الأجر
قال إنما يجب بقدر ما كان منتفعا به
وفي الوهبانية

ويسقط في وقت العمارة مثل ما
لوانه بعض الدار فالهدم يحزر
وخالف في قدر العمارة أمر
يقدم فيها قوله لا المعمور
قلت ومفاده رجوع المستأجر
بمابنت على المؤجر بمجرد الأمر
يعني لا في تنور وبالوعة فلا بد من
شرط الرجوع عليه ولو خربت
الدار سقط كل الأجر ولا تنفسخ به
ما لم يفسخها المستأجر بحضرة
المؤجر هو الأصح وإذا بنيت
لأخيه وفي سكتي عرسته
لا يجب الأجر قاله ابن الشحنة
قلت وفي نفيه نظر ولعله أريد

استأجر حتماً وشرط خط أجرة شهرين للعطلة فان شرط خطه قدر العطلة صح بزايه * أجرة السجين والسجان في زماننا يجب أن تكون على رب الدين خزانة الفتاوى * انقضت مدة الاجارة ورب الدار غائب فسكن المستأجر بعد ذلك سنة لا يلزمه الكراء لهذه السنة لانه لم يسكنها على وجه الاجارة وكذلك لو انقضت المدة والمستأجر غائب والدار في يد امرأته لان المرأة لم تسكنها باجرة * أجر داره كل شهر يكذا لكل الفسخ عند تمام الشهر فلو غاب المستأجر قبل تمام الشهر وترك زوجته ومتاعه فيها لم يكن للأجر الفسخ مع المرأة لانها ليست بمخصم والحيلة اجارتها لا آخر قبل تمام الشهر فاذا تم تنفسخ الاولى وتنفسخ الثانية فخرج منها المرأة وتسلم للثاني خاتمة انتهى

(باب الاجارة الفاسدة) * (الفاسد) من العقود (ما كان مشروعا بأصله دون وصفه والباطل ما ليس مشروعا أصلاً) لا بأصله ولا بوصفه (وحكم الاول) وهو الفاسد (وجوب أجرة المثل بالاستعمال) لو المسمى معلوماً ابن كمال (بخلاف الثاني) وهو الباطل فانه لا أجر فيه بالاستعمال حقاً

قوله في هذين الصورتين هكذا بخطه والاولى هاتين كما لا يخفى اه معجمه

مثلاً معقوداً عليها مع منفعة الطين وبه يشعر قول التبيين لبقاء المعقود عليه وحينئذ فلا يتم الاستشهاد تأمل وظاهر ما قدمناه عن شرح المتقي من قوله لعدم تمكنه مما قصد به أيضاً ويضد عدم لزوم أجر أصلاً ولعل في المسألة خلافاً والله تعالى أعلم (قوله للعطلة) بالضم اسم من تعطل بقى بلا عمل قاموس ويعنى انها تفسد وكان الاولى أن يصرح به كما في البرازية لكنه يعلم من مقابله ووجه الفساد أن مقتضى العقد أن لا يلزم الاجرة مدة العطلة قلت أو كثر في الذخيرة فتعقيد خط الشهرين مما لم يقتضه العقد بخلاف اشتراط خط قدرها وهذا نظير ما لو شري زيتاً في زق واشترط خطاً أطال لأجل الزق فسد بخلاف خط مقدار الزق (قوله أجرة السجين) الظاهر أنه مفروض فيما لو كان مملوكاً لا أحده فلو مبنياً من بيت المال أو مسجلاً فلا أجر تأمل (قوله في زماننا) لعل وجهه عدم انتظام بيت المال فلو من نظام فالسجين وأجرة السجان منه تأمل (قوله على رب الدين) لانه محبوس لاجله ولم يفرقوا بين كون المدين مملوكاً أو لا ط قلت وذكر الشارح في كتاب السرقة أجرة المحض للخصوم في بيت المال وقيل على المتقدم في قضاء الخائنة هو الصحيح لكن في قضاء البرازية وقيل على المتقي وهو الأصح اه (قوله لا يلزمه الكراء لهذه السنة الخ) سيأتي أو آخر باب الفسخ عن الخائنة استأجر داراً أو حماً ما شهر فسكن شهرين يلزمه أجر الشهر الثاني ان معداً للاستغلال والا لا به بقى ويأتي تمامه (قوله أجر داره الخ) سيد كرامت هذه المسألة متناهي الباب الآتي (قوله فلكل الفسخ الخ) لان الشهر الاول صحيح وما بعده فاسد أو لان الاول منجز وما بعده مضاف وفي لزومه خلاف كما مر ويأتي ثم ان الفسخ انما يكون بمحض من صاحبه والا لا يصح خلافاً لابي يوسف وقيل اتفاقاً كما في ط عن الهندية (قوله لانها ليست بمخصم) ولا اشتراط حضوره كما مر (قوله تنفذ الثانية) أي يظهر أثر عقدها والا فالعقد الاول صحيح ط والله أعلم

(باب الاجارة الفاسدة) *

تأخير الاجارة الفاسدة عن صحيحها لا يحتاج الى معذرة لوقوعها في محلها من (قوله من العقود) احتراز عن العبادات اذ لا فرق بين فاسدها وباطلها (قوله دون وصفه) وهو ما عرض عليه من الجهالة أو اشتراط شرط لا يقتضيه العقد حتى لو خلا عنه كان صحيحاً ط (قوله والباطل) كأن استأجر بمئة أو دم أو استأجر طبيباً يشمه أو شاة لتبغها غنمه أو خلاً لينزوا أو رجلاً لينحت له صنماً ط (قوله ولا بوصفه) لانه حيث باطل الأصل تبعه الوصف (قوله وجوب أجرة المثل) أي أجر شخص مماثل له في ذلك العمل والاعتبار فيه زمان الاستئجار ومكانه من جنس الدراهم والمدنانير لا من جنس المسمى لو كان غيرهما ولو اختلف أجر المثل بين الناس فالوسط والاجر طبيب وان كان السبب حراماً كما في المنية قهستاني ونقل في المنع أن شمس الاثمة الحلواني قال تطيب الاجرة في الاجرة الفاسدة اذا كان أجرة المثل وذكر في المسألة قولين وأحدهما أصح فراجع نسخة صحيحة وفي غرر الافكار عن المحيط ما أخذته الزانية ان كان بعقد الاجارة خلال عند أبي حنيفة لان أجر المثل في الاجارة الفاسدة طبيب وان كان الكسب حراماً وسحرام عندهما وان كان بغير عقد فحرام اتفاقاً لانها أخذته بغير حق اه (قوله بالاستعمال) أي بحقيقة استيفاء المنفعة فلا يجب بالتمكن منها كما مر ويأتي الا في الوقف على ما هو ظاهر عبارة الاسعاف كما مر اول كتاب الاجارة (قوله لو المسمى معلوماً) هذا انما يصح لو زاد المصنف لا يتجاوز به المسمى كما فعل ابن الكمال تعالى الهداية والكثير فكان على الشارح أن يقول اذا لم يكن مسمى أو لم يكن معلوماً لان وجوب أجر المثل بالغاً ما بلغ على ما أطلقه المصنف انما يجب في هذين الصورتين أما لو علمت التسمية فلا يزداد على المسمى كما يأتي (قوله فانه لا أجر فيه بالاستعمال) ظاهره ولو معدة للاستغلال لانه انما يجب الاجر فيه اذا لم يستعمله بتأويل عقد أو ملك كما سلف وهذا استعماله بتأويل عقد باطل ويجزى ط وفيه أن الباطل لا حكم له أصلاً فوجوده كعدمه كما في البدائع تأمل وينبغي وجوبه في الوقف ومال اليتيم لان ما ذكر من اشتراط عدم الاستعمال بتأويل انما هو في المعدل للاستغلال كما يأتي في الغصب وفي البرازية حيث قال والسكنى بتأويل ملك أو عقد في الوقف لا يمنع لزوم أجر المثل وقيل دار اليتيم كالوقف ثم ذكر لو سكن في حوائط مستغلة وأدى الملك لا يلزم الاجر وان برهن المالك عليه ثم قال

المستأجر إذا سكن بعد فسخ الاجارة بنا ويل أن له حق الحبس حتى يستوفي الاجر الذي أعطاه عليه الاجرة
إذا كانت معدة للاستغلال في المختار وكذا في الوقف على المختار اه فتأمل وقد صرحوا أنه لو اشترى دارا
وسكنها ثم ظهر أنها وقف أوليتم لزوم أجر المثل صيانة لما هما كما مر في الوقف وهو المعتمد ويأتي في الغصب
(قوله بخلاف فاسد الاجارة) لأن قبض المنفعة غير متصور الا أنا فقبض العين مقام قبض المنفعة وذلك
انما يتأتى في العقد الصحيح ضرورة انما هو (قوله حتى لو قبضها الخ) تفريع على عدم الملك في الفاسدة
(قوله وجب أجر المثل) أي على المستأجر الأول لأنه يعتبه مستعملا ولا يكون بفعل ما ليس له فعلة غاصبا
حتى لا يتب عليه الاجرة وأما المستأجر الثاني اذا سمي بينهما أجر هل يجب المسمى نظرا للتسمية وهو الظاهر
أو أجر المثل لارتبها على فاسد يحترط (قوله وللاول) أي للمؤجر الاول نقض الثانية أي وبأخذ الدار
لأنه لو باع بيعا فاسدا ثم المشتري أجره فله أن ينقض الاجارة فكذا هذا بخلاف البيع لأن الاجارة تفسخ بالاعذار
والبيع لا كذا في المضمرات منح (قوله جاز) وفي النصاب هو الصحيح وفي السراجية وبه أفق ظهير الدين
المرغيناني تارة خاتمة ونقل ابن المصنف عن البرازية والعمادية والخلاصة مثله قال الرمي ومن طالع في كتبهم
علم أن في المسألة اخلاف صحيح واقتضاء اه أقول لكن المعظم على الجواز كما ترى ولذا عبر المصنف عن مقابله بقيل
فما سبأني وقال في البرازية يجوز في الصحيح وقيل لا استدلالا بما لو دفع اليه دارا ليسكنها ويرتها ولا أجر
وأجر المستأجر من غيره وانهدمت من سكنى الثاني ضمن اتفاقا لأنه صار غاصبا وأجابوا بأن العقد فيه اعارة
لا اجارة لأنه ذكر المرتبة على سبيل المشورة لا الشرط اه (قوله وسيجي) أي متنا آخر المتفرقات (قوله
فكل) تفريع على مقدار أي الاجارة نوع من البيع اذهي بيع المنافع (قوله أو مدة) الا فيما استثنى قال
في البرازية اجارة السمار والمناذى والجماعى والصكالك وما لا يقدر فيه الوقت ولا العمل تجوز لما كان للناس
به حاجة ويطيب الاجر الماخوذ لو قدر أجر المثل وذكر أصلا يستخرج منه كثير من المسائل فراجع في نوع
المتفرقات والاجرة على المعاصي (قوله وكشرط طعام عبد وعلف دابة) في الظهيرية استأجر عبد أو دابة على
أن يكون علفها على المستأجر ذكر في الكتاب أنه لا يجوز وقال الفقيه أبو الليث في الدابة تأخذ بقول المتقدمين
أما في زماننا فالعبد يأكل من مال المستأجر عادة اه قال الحموي أي فيصح اشتراطه واعترضه ط بقوله
فرق بين الاكل من مال المستأجر بلا شرط ومنه بشرط اه أقول المعروف كالمشروط وبه يشعر كلام الفقيه
كما لا يخفى على النبيه ثم ظاهر كلام الفقيه أنه لو تعرف في الدابة ذلك يجوز تأمل والحيلة أن يزيد في الاجرة قدر
العلف ثم يوكله ربه بصره اليها ولو خاف أن لا يصدقه فيه فالحيلة أن يجعله الى المالك ثم يدفعه اليه المالك
ويأمره بالانساق فيه صير أميننا برزازية ملخصا (قوله ومرتبة الدار أو مغارمها) قال في البحر وفي الخلاصة
معزيا الى الاصل لو استأجر دارا على أن يعمرها ويعطى نوابها تفسد لأنه شرط بخلاف لمقتضى العقد اه
فعلم بهذا أن ما يقع في زماننا من اجارة ارض الوقف باجرة معلومة على أن المغارم وكلفة الكاشف على المستأجر
أو على أن الجرف على المستأجر فاسد كما لا يخفى اه أقول وهو الواقع في زماننا ولكن تارة يكتب في الحجة
بصريح الشرط فيقول الكاتب على أن ما ينوب المأجور من النوائب ونحوها كذلك وكري الأنهار على
المستأجر وتارة يقول وتوافقا على أن ما ينوب الخ والظاهر أن الكل مفسد لأنه معروف بينهم وان لم يذكر
والمعروف كالمشروط تأمل (قوله أو خراج) قيل هذا خراج المقاسمة لأنه مجهول أما خراج الوظيفة فخائر
لكن الفتوى على أنه لا يجوز مطلقا ح عن المنع وجعل الفساد في حواشي الاشياء على قول الامام لأن
الخراج على المؤجر عنده ط ووجه المفتى به أن خراج الوظيفة قد يتقص اذا لم تطق الارض ذلك فيلزم الجهالة
أيضا (قوله بالشيوخ) أي فيما يحتمل القسمة أولا عنده وعليه الفتوى خاتمة (قوله بأن يؤجر نصدا
من داره) أي ويجب أجر المثل هو الصحيح وقيل لا ينعقد حتى لا يجب الاجر أصلا جامع الفصولين (قوله
أو نصيبه من دار مشتركة) فيه روايتان والظاهر أنه لا يجوز نور العين عن الخاتمة (قوله على الظاهر)
أي ظاهر الرواية عند أبي حنيفة ويفسدها في رواية جامع الفصولين (قوله أو أجر الواحد الخ) أي تفسد
في حصة الميت وتبقى في حصة الحي في صورتين كما في جامع الفصولين وفيه ولو كله فآجره من اثنين فان أجل
وقال آجر منكما جاز وفاقا ولو فصل بقوله نصفه منك ونصفه منك أو نحوه كثلث أو ربع يجب أن يكون

(ولا تملك المنافع بالاجارة الفاسدة)

بالقبض بخلاف البيع الفاسد) فان
المبيع يملك فيه بالقبض بخلاف
فاسد الاجارة حتى لو قبضها
المستأجر ليس له أن يؤجرها
ولو أجرها وجب أجر المثل
ولا يكون غاصبا وللاول نقض
الثانية بجر معزيا للخلاصة
وفي الاشياء المستأجر فاسدا
لو أجر صحيحا جاز وسيجي (تفسد
الاجارة بالشروط المخالفة لمقتضى
العقد فكل ما فسد البيع) مما مر
(يفسدها) بجهالة مأجور أو
أجرة أو مدة أو عمل وشرط
طعام عبد وعلف دابة ومرتبة
الدار أو مغارمها وعشر أو خراج
أو مؤنة رد الاشياء (و) تفسد
أيضا (بالشيوخ) بأن يؤجر
نصيبي من داره أو نصيبه من دار
مشتركة من غير شريكه أو من
أحد شريكيه أنفع الوسائل
وعمادية من الفصل الثلاثين
واحتراز (الاصلي) عن المطاري
فلا يفسد على الظاهر كأن أجر
المكل ثم فسخ في البعض أو أجرا
لواحد فأت أحدهما أو بالعكس

وهو الحيلة في اجارة المشاع كمالو
قضى بجوازها (الا اذا اجر)
كل نصيبه أو بعضه (من شريكه)
فيجوز وجوزاه بكل حال وعليه
الفتوى زيلعي وبجهر معزيا
للمغني لكن رده العلامة قاسم
في تصحيحه بأن ما في المغني شاذ
مجهول القائل فلا يعول عليه
قلت وفي البدائع لو اجر مشاعا
يحتل القسمة فقسمة وسلم جاز
لزال المانع ولو أبطلها الحاكم
ثم قسم وسلم لم يجز ويفتق بجوازه
لو البناء لرجل والعروة لا آخر
فصولين من الفصل الحادي
والعشرين يعني الوسط منه
(و) تفسد (بجهالة المسمى) كله
أو بعضه كتسمية توب أودابة
أو مائة درهم على أن يرميها
المستأجر له بضرورة المدة من
الاجرة فيصير الاجر مجهولا
(و) تفسد (بعدم التسمية) أصلا
أو بتسمية خمر أو خنزير (فان
فسدت بالآخرين) بجهالة المسمى
وعدم التسمية (وجب أجر المنزل)
يعني الوسط منه ولا ينقص عن
المسمى لا بالتمكين بل (بإستيفاء
الشفعة) حقيقة كما مر (بالغا
ما بلغ) لعدم ما يرجع اليه ولا
ينقص عن المسمى (والا) تفسد
بهما بل بالشروط أو الشيوخ
مع العلم بالمسمى (لم يزد) أجر المثل
(على المسمى) لرضاهما به (وينقص
عنه) لفساد التسمية واستثنى
الزيلعي ما لو استأجر دارا على
أن لا سكنها ففسدت ويجب ان
سكنها أجر المثل بالغ ما بلغ وحله
في البحر على ما اذا جهل المسمى

عند أبي حنيفة على خلاف مرفيعا اذا كان بينهما وأجر أحدهما النصف من أجنبي اه ومرت أن عدم الجواز
الاطهر وعن هذا أفتى في الحامدية في رجلين استأجرا معا سوية من زيد طاحونة بأن لفظ سوية بمنزلة التفصيل
تفسد (قوله وهو الحيلة الخ) الضمير راجع للطارئ أي في بعض صورته وهي الصورة الاولى أو للفسخ المفهوم
من فسخ ومثله ما لو حكم بها حاكم قال ط عن الهندية والمحكم كالمقاضي ان تعذرت المرافعة (قوله فيجوز)
أي في أظهر الروايتين عنه خاتبة (قوله وجوزاه بكل حال) أي سواء كان من شريكه أو لا فيما يحتمل
القسمة أولا ح لكن بشرط بيان نصيبه وان لم يبين لا يجوز في الصحيح زيلعي (قوله فلا يعول عليه) بل
المعول عليه ما في الخاتبة أن الفتوى على قول الامام وبه جزم أصحاب المتون والشروح فكان هو المذهب
أفاده المصنف وعليه العمل اليوم (قوله وفي البدائع الخ) تخريج على قول الامام ط (قوله وسلم
جاز) ظاهره ولو بعد المجلس ويدل عليه ما بعده فانه اعتبر الحكم ط (قوله لم يجز) ينبغي أن تجوز اجارة
بالتعاطي اذ لا مانع منه بعد فسخ الاولى وحتى (قوله ويفتق بجوازه الخ) قال في الدر المنثور وذكر
القهستاني أن الفتوى على جواز اجارة البناء وحده وقيل لا لانه كالمشاع قلت لكن نص محمد أن من
استأجر أرضا فبنى فيها بناء ثم أجزها من صاحبها استوجب من الاجر حصة البناء فلولا جواز اجارة البناء
لما استحق الاجر وقاسه على القسطا وبه أفتى مشايخنا ولو كان البناء ملكا والعروة وقفًا وأجر المتولى
بأذن مالك البناء فالاجر يتقسم على البناء والعروة وجاز اجارة بنائه لمالك الارض اتفاقا وكذا لغيره
على المفتي به وتماه في العمادية وأقره الباقي اه وسيأتي تمامه آخر المتفرقات (قوله يعني الوسط
منه) أي من الفصل المذكور والوضح أن يقول أعني والواقع انه قريب من النصف الثاني منه ط
(قوله كسمية توب أودابة) مثال لمجهول الكل وما بعده مثال لمجهول البعض ويلزم منه جهالة الكل
فصح قوله بعد فيصير الاجر مجهولا (قوله بضرورة المدة) أي نفقتها (قوله وبعدم التسمية) كما جرتك
داري شهرا أو سنة ولم يقل بكذا مخ (قوله أو بتسمية خمر أو خنزير) يفيد أن هذه اجارة فاسدة
لا باطلة ط أي فيضالف ما مر (قوله يعني الوسط منه) أي عند اختلاف الناس فيه ط (قوله
لا بالتمكين) أي تمكين المالك له من الانتفاع وفي بعض النسخ بالتمكين أي تمكن المستأجر منه (قوله كما مر)
أي متنا في قوله أول هذا الباب بالاستعمال وفي قوله أول كتاب الاجارة أما في الفاسدة فلا يجب الا بحقيقة
الانتفاع وقد منّا تقييده بما اذا وجد التسليم اليه من جهة الاجارة وتقدم هناك استثناء الوقت وما يحثه
الشارح فراجع (قوله بالغ ما بلغ) أي اذا لم يبينه المؤجر بعد أما اذا بينه فليس له أن يزيده قال
في الوالدية وان تكرار دابة الى بغداد ان بلغه اياها فله رضاه فبلغه فقال رضاي عشرون درهما فله أجر مثلها
الا أن يكون أكثر من عشرين فلا يزداد عليها لان الاجر مجهول ولا يزداد على عشرين لانه أبرأه عن الزيادة
سأتحاشي (قوله ولا ينقص عن المسمى) هكذا يوجد في موضعين الاول بعد قوله يعني الوسط منه والثاني
بعد قوله لعدم ما يرجع اليه وأفاد المحشي أنه لا حاجة الى هذه الزيادة بل لا معنى لها في الموضعين أي لان
المفروض جهالة المسمى قبل الآن يريد بالمسمى ما جهل به بعضه كاجارته بعبثية على أن يرميها اه أقول لا يصح
ذلك فانه ذكر في الخاتبة أنه يجب في جهالة بعضه بعضا أو كلا أجر المثل بالغ ما بلغ ثم قال فأما اذا فسد بحكم
شرط فاسد ونحوه فلا يزداد على المسمى اه وكيف يصح ذلك مع قوله لعدم ما يرجع اليه (قوله لم يزد على المسمى)
فلو كان أجر المثل اثني عشر والمسمى عشرة فهي له (قوله وينقص عنه) بأن كان المسمى خمسة عشر فله
اثنا عشر (قوله لفساد التسمية) أي بفساد العقد لانه اذا فسد الشيء فسد ما في ضمنه (قوله واستثنى
الزيلعي الخ) أي من كونه لا يزداد على المسمى اذا فسد بالشرط وقد تبع الشارح فيه صاحب البحر
وايس في كلام الزيلعي استثناء بل ظاهر كلامه أنه من فروع جهالة المسمى فراجع (قوله فسدت) لان
فيه نفعا رب الدار لا يقتضيه العقد لانه اذا لم يسكن فيها لا تمتلي باللوعة والمتوضأة وان لم يكن في الدار بالوعة
أو بتروضه لا تفسد بالشرط لعدم ما قلنا برأية وغيرها (قوله وحله في البحر الخ) حيث قال وفيه يعني
في استثناء الزيلعي نظرا لان الاجرة ان لم تكن مسجاة فهي المسألة المتقدمة وان كانت مسجاة ينبغي
أن لا يجاوز به المسمى كغيرها من الشروط وقد ذكرها في الخلاصة ولم يتعرض للاجرة اه وظاهر كلامه

اختيار الشق الاول بدليل ما ذكره عن الخلاصة ووجه كونه من جهالة المسمى مع عدم التسمية أن الشرط المذكور فيه نفع للمالك وقد جعله بدلا وهو مجهول فيجب أجر المثل بالغاما بلغ تأمل (قوله لكن ارجعه الخ) اعترض بأنه عين ما في البحر فلا وجه للاستدراك قلت قد يجاب بأنه حله على الشق الثاني وهو ما اذا كانت الابرة مسماة ووجه ارجاعه الى جهالة المسمى حينئذ أنه جعل الاجرة ذلك المسمى وعدم السكنى فصار تطير ما تقدم فيما لو استأجر بمائة درهم على أن يريها المستأجر وعلى الشارح المسألة بقوله لصيرورة المرتبة من الاجر فيصير الاجر مجهولا وحاصله أنه بجهالة البعض تحصل جهالة الكل فلهذا قال ارجعه الى جهالة المسمى بخلاف ما في البحر فإنه محمول على جهالة الكل ابتداء هذا ما ظهر لي والله تعالى أعلم ثم رأيت في غاية البيان ما يدل على ما قلته والله تعالى الحمد فإنه قال اذا فسدت الاجارة لقوات شرط من غروب من جهة الاجر كما لو أجرة داره كل شهر بعشرة على أن يعمرها ويؤدى نوا بها فسدت فان لم يفعل يجب أجر المثل بالغاما بلغ ولا ينقص عن المسمى وكذا لو قال أجر تلك هذه الدار شهرا بعشرة على أن لا تسكنها فسدت فان سكن يجب أجر المثل بالغاما بلغ ولا ينقص عن المسمى وهذا أيضا يرجع الى جهالة المسمى في الحقيقة كذا قال نضر الدين قاضي خان اه فقد فرض المسألة فيما لو كان مسمى وشبهها بمسألة المرتبة وقال وهذا أيضا يرجع الى جهالة المسمى أى كما يرجع الاول وهذا عين ما حملت عليه كلامه قبل أن أراه والحمد لله (قوله فافهم) لعله اشارة الى الفرق الذى ذكرناه ونكات هذا الشارح الفاضل أدق من هذا كما يعرفه من مارس كلامه وعلم مرامه (قوله قلت الخ) هو منة قول في جامع الفصولين سائحا في أقول بل تقدم متناحيث قال متولى أرض الوقف أجرها بغير أجر المثل يلزم مستأجرها تمام أجر المثل وقال الشارح هناك عن مجمع الفتاوى وكذا حكم وصى وأب اه وبما استثنى ما لو استأجر دارا بعيد معين فسكن شهرا ولم يدفع العبد حتى اعتقه صح وكان عليه للشهر الماضى أجر المثل بالغاما بلغ وتنقض الاجارة فيما بقي لفسادها باعقائه وفيها تفصيل يتطرق في خزانة الاكل وفي البرازية استأجرها على عين مسماة وسكن الدار وهلك العين قبل التسليم واستهلكها المستأجر يجب أجر المثل بالغاما بلغ بخلاف سائر الاجارات فإنه لا يزداد فيه على المسمى اه فهذا المسمى فيه معلوم معين ووجب الاجر بالغاما بلغ (قوله ولم يدفعه) أمنا لوجعه وقبلة المؤجر منه لا يزداد عليه لرضاه به وهل تنقلب صحيحة راجع رحى وفي الشريعة ليلية وجوب أجر المثل غير متوقف على عدم دفعه اذ هو الواجب للفساد فلا مفهوم له بل هو بيان للواقع بخلاف ما اذا عينه الخ (قوله حانوتا) مثال لانه لو استأجر ثورا يطحن عليه كل يوم بدرهم فالحكم كذلك طوري (قوله وفسد في الباقي) مقيد بثلاثة أمور تعلم مما بعده بأن لا يسكن فيما بعد الشهر الاول وأن لا يعمل أجرته وأن لا يسمى بجهة الشهر وقان وجد واحد منها صح فيه وفي البرازية فلو أبرأه عن أجرة الابد لا يصح الا عن شهر واحد (قوله لجهالتها) أى الشهور (قوله متى دخل كل) أى لفظ كل (قوله فيما لا يعرف منتهاه) كالاشهر والايام وهذا يفسد أن قوله كل شهر مثال فمثله كل سنة او يوم او اسبوع كما أفاده الرملى (قوله تعين أدناه) أى تعين للصحة اذ ما بعد الاول داخل تحت العقد ولهذا اشترط حضورهما عند الفسخ وهو فاسد لكن ينقلب صحيحا بالسكنى هكذا يستفاد من كلامه ثم رأيت الطوري قال وظاهر قوله صح في شهر واحد الفساد في الباقي قال في المحيط وهذا قول بعضهم والصحيح أن الاجارة كل شهر جائزة واطلاق محمد يدل عليه فيجوز العقد في الشهر الاول والثاني والثالث وانما ثبت خيار الفسخ في أول الثاني لانها مضافة الى المستقبل ولكل منهما فسخ المضافة اه وهو مخالف لقول المصنف كالهدياية والتيسين وفسد في الباقي الا أن يقال المراد بالفساد عدم اللزوم أطلق عليه ذلك لانه قابل للفساد تأمل (قوله بشرط حضور الآخر) والحيلة اذا غاب أن يؤجره من آخر فاذا انقضى الشهر صح للآخر في الثاني وانفسخ الاول كما في جامع الفصولين أى لانه يغتفر في الضمى ما لا يغتفر في الصريح سائحا في وقدم الشارح ذلك قبيل هذا الباب (قوله وبه يفتى) وهو ظاهر الرواية وذكر بعض المشايخ انه ساعة من أوله وعليه مشى القدورى وصاحب الكنز وهو القياس وفيه حرج كذا في الهداية والزبلى قال الرملى وفي البرازية الاصح أن وقت الفسخ اليوم الاول مع ليلته واليوم الثاني والثالث لان خيار الفسخ في أول الشهر وأول الشهر هذا وعليه الفتوى اه وهذا خلاف القولين المذكورين وقد صرح بأن الفتوى عليه فتأمل فيه وفي قول الشارح وبه يفتى وقد تقرر أنه اذا عارضت الشروح والفتاوى

لكن ارجعه قاضي خان
في شرح الجامع الى جهالة المسمى
فافهم وعلى كل فلا استثناء
فتنبه قلت وينبغي استثناء
الوقف لان الواجب فيه أجر
المثل بالغاما بلغ فتأمل (فان أجر
داره) تفريع على جهالة المسمى
(بعيد مجهول فسكن مدة
ولم يدفعه فعليه للمدة أجر المثل
بالغاما بلغ وتفسخ في الباقي)
من المدة (أجر حانوتا كل شهر
بكذا صح في واحد فقط) وفسد
في الباقي لجهالتها والاصل انه
متى دخل كل فيما لا يعرف
منتهاه تعين أدناه واذا مضى
الشهر فلكل فسخها بشرط حضور
الآخر لانتهاه العقد الصحيح
(وفي كل شهر سكن في أوله) هو
الليلة الاولى ويومها عرفا وبه
يفتى (صح العقد فيه) أيضا وليس

للمؤخر أخرجه حتى ينقضي
 الابعذر كمالو عمل أجرة شهرين
 فأكثر لكونه كالسبي زيلعي
 (الآن يسمى الكل) أي جملة
 شهر معلومه فيصح لزوال المانع
 (واذا أجزها سنة بكذا صح
 وان لم يسم أجز كل شهر) وتنقسم
 سوية (وأول المدة ماسمي) ان
 سبي (والافوت العقد) هو أولها
 (فان كان) العقد (حين يهل) بضم
 ففتح أي يصير الهلال والمراد
 اليوم الاول من الشهر شمس
 (اعتبر الاهلة والا فالايام)
 كل شهر ثلاثون وقلاليتم الاول
 بالايام والباقي بالاهلة (استأجر
 عبدا بأجر معلوم وبطعامه لم يتجز
 لجهالة بعض الاجر كما مر) (وجاز
 اجارة الحمام) لانه عليه الصلاة
 والسلام دخل حمام الخفصة
 وللعرف وقال عليه الصلاة
 والسلام ما رآه المسلمون حسنا
 فهو عند الله حسن قلت ٣
 والمعروف وقفه على ابن مسعود
 كما ذكره ابن حجر (و) جاز (بناؤه
 للرجال والنساء) هو الصحيح
 للحاجة بل حاجتهن أكثر لكثرة
 أسباب اغتسالهن وكراهة عثمان
 محمول على ما فيه كشف عورة
 زيلعي وفي احكامات الاشياء
 ويكره لها دخول الحمام في قول
 وقيل الامر بوضوء ونفساء والمعتد
 أن لا كراهة مطلقة وفي زماننا
 لا شك في الكراهة لتحقيق كشف
 العورة وقدمت في النفقة

٣ مطلب
 في حديث دخوله عليه السلام
 الحمام وحديث ما رآه المؤمنون
 حسنا

فلا اعتبار لما في الشروح اه مع أن ما في الشروح ظاهر الرواية كما علمت (قوله حتى ينقضي) أي ذلك
 الشهر الذي سكن في أوله على الأقوال الثلاثة (قوله الابعذر) أي من أعمار الفسخ الآتية (قوله
 كمالو عمل) تنظير في الصحة لما في المتن قال الزيلعي فلا يكون لواحد منهما الفسخ في قدر المجل أجرته لانه
 بالتقديم زالت الجهالة في ذلك القدر فيكون كالسبي في العقد (قوله الآن يسمى الكل) استثناء من قوله وفسد
 في الباقي أي كل ما قصد العقد عليه وهذا كما إذا قال أجرته سنة أشهر كل شهر بكذا (قوله لزوال المانع) أي
 الذي كان في صورة عدم تسمية الكل (قوله وتنقسم سوية) أي على الشهور وفائدة تنظير في الفسخ أثناء
 المدة وفي التارخانية ولو قال أجرته سنة بألف كل شهر بمائة فقبل فهو اجارة بألف ومائتين كل شهر بمائة
 والاخير يكون فسخا لا قول قال الفقيه وهذا إذا كان قصدا فلو غلط فالاجر هو الاول (قوله ان ينهي)
 بأن يقول من شهر رجب من هذه السنة درر أي مالم يكن خيار شرط فان كان فن وقت سقوطه سري
 الدين عن الكافي ط (قوله والمراد اليوم الاول) أي لا وقت ابصار الهلال حقيقة (قوله اعتبر الاهلة)
 حتى لو نقص الشهر يوما كان عليه كمال الاجرة بدائع (قوله والا فالايام) أي وان كان في أثناء الشهر
 فاعتبر الايام لان الشهر الاول يكمل بالايام من الثاني فيصير أول الثاني بالايام فيكمل بالثالث وهكذا بدائع
 (قوله وقلاليتم الاول بالايام) وفي الذخيرة ان عقد الاجارة على كل شهر بدرهم ان وجدت في وسطه يعتبر كل
 شهر بالايام بخلاف لانهم ساءلنا باعتبار الاهلة اذا علم آخر المدة ليتمكن تكميله منه اه وعن أبي يوسف رواية
 كافي حنيفة قال ابن الكمال وعند محمد وهو رواية أخرى عن أبي يوسف يعتبر الاول بالايام ويكمل من الاخير
 ويعتبر الباقي بالاهلة فان أجر في عاشر ذي الحجة سنة فذوالحجة ان تم على ثلاثين يوما فالسنة تم عند محمد على
 عاشر ذي الحجة وان تم على تسعة وعشرين فالسنة تم على الحادي عشر من ذي الحجة فان قلت لا يلزم أن يتكرر
 عند الانهي في سنة واحدة قلت نعم لكن في السنة التي قدرت بهامدة الاجارة لافي السنة المعروفة
 فالتحذير غير لازم واللازم غير محذور اه (قوله كما مر) أي قبل ورقة ومزالكلام فيه (قوله وجاز
 اجارة الحمام) قد منأنا أن الاجارة اسم للاجرة أي جازأخذ الحمام وفي أبي السعود عن الجوى
 الحمام مؤنث في الاغلب وجمعه حمامات على القياس وفي ذكرى أول من وضعه نبي الله سليمان عليه السلام
 (قوله لانه عليه الصلاة والسلام دخل حمام الخفصة) قال منلا على القارى ذكر الدميرى والنوى انه
 ضعيف جدا فقول شيخنا ابن حجر المكي في شرح الشرائع انه موضوع باتفاق الحفاظ وان وقع في كلام الدميرى
 وغيره ليس في محله اه ملخصا (قوله وللعرف) لان الناس في سائر الامصار يدفعون أجرة الحمام وان لم يعلم
 مقدار ما يستعمل من الماء ولا مقدار القعود فدل اجماعهم على جواز ذلك وان كان القياس يأباه لوروده
 على اطلاق العين مع الجهالة اتقاني (قوله كما ذكره ابن حجر) وكذا رواه أحمد في كتاب السنة من حديث
 أبي وائل عن ابن مسعود قال ان الله نظر في قلوب العباد فاختر محمد صلى الله عليه وسلم فبعثه برسالة
 ثم نظر في قلوب العباد فاختر له اصحابا فجعلهم انصار دينه ووزراء نبيه فآراه المسلمون حسنا فهو عند الله
 حسن وما رآه المسلمون قبيحا فهو عند الله قبيح وهو موقوف حسن وكذا أخرجه البزار والطبراني
 في ترجمة ابن مسعود من الحلية اه من المقاصد الحسنة ط (قوله هو الصحيح) ومن العلماء من كرهه
 لما روى عن عمارة بن عتبة انه قال قدمت على عثمان بن عفان فسألني عن مالي فأخبرته أن لي غلمانا وجامعا
 له غلة فكره لي غلة الحمامين وغلة الحمام وقال انه بيت الشياطين وسماه رسول الله صلى الله عليه وسلم شربيت
 فانه تكشف فيه العورات وتصب الغسلات والتجاسات ومنهم من فصل بين حمام الرجال وحمام النساء زيلعي
 (قوله لكثرة اسباب اغتسالهن) أي من الحيض والنفاس والجنابة واستعمال الماء البارد قد يضر
 وقد لا يتمكن من الاستيعاب به وازالة الوسخ زيلعي (قوله وقيل الامر بوضوء ونفساء) روى في السنن
 مسندا الى عبد الله بن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال انها ستفتح لكم أرض العجم وستجدون
 فيها بيتا يقال لها الحمامات فلا يدخلها الرجال الا بالازر وامنعوها النساء الامر بوضوء ونفساء اتقاني (قوله
 قلت الخ) قاله ابن الهمام أقول ولا يحتصر ذلك بحمام النساء فان في ديارنا كشف العورة الخفيفة او
 الغليظة متحقق من فسقة العوام الرجال فالذي ينبغي التفصيل وهو ان كان الداخل يفض بصره بحيث لا يرى

عورة أحد ولا يكشف عورته لاحد فلا كراهة مطلقا والا فالكراهة في دخول القرين حيث كانت العلة ما ذكر
 قدبر (قوله لانه عليه السلام احتجم الخ) روى البخارى مسندا الى ابن عباس قال احتجم النبي صلى الله
 تعالى عليه وسلم وأعطى الحجام أجره ولو علم كراهية لم يعطه وفي رواية السنن ولو علمه خبيثا لم يعطه اتقاني (قوله
 وحديث النهي) وهو ما ذكره صاحب السنن بإسناده الى رافع بن خديج ان رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم
 قال كسب الحجام خبيث وثن الكلب خبيث ومهر البغي خبيث اتقاني (قوله منسوخ) أى بما روى
 أنه عليه الصلاة والسلام قال له رجل ان لى عيالا وغلما ما جأما فأطعم عيالى من كسبه قال نعم زيلعى وأجاب
 الاتقاني بحمل حديث الخبيث على الكراهة طبعاً من طريق المروية لما فيه من الخسة والدناءة قال على أنا نقول
 راويه رافع ليس كابن عباس في الضبط والاتقان والفقه فيعمل بحديث ابن عباس دونه اه وفي الجوهرية وان
 شرط الحجام شأ على الحجامه كره (قوله والظئر) بالجر عطف على الحجام (قوله بكسره فهمز) أى همزة
 ساكنة ويجوز تخفيفها جوى (قوله المرضعة) خبر مبتدأ محذوف وفي القاموس الظئر العاطفة على ولد
 غيرها المرضعة له في الناس وغيرهم للذكور والانتى وجعه اظور واطار وظور وظورة وظور ووظورة (قوله
 لتعامل الناس) علة للجواز وهذا استحسان لانها ترد على استهلاك العين وهو اللبن ويشترط التوقيت اجماعاً
 جوى عن المنصورية والاطلاق مشير الى انه يجوز للمسئلة أن تؤجر نفسها لارضاع ولد الكافر وبه صرح
 في الخاتمة بخلاف ما اذا آجرت نفسها لخدمة الكافر فانه لا يجوز قال في الاشياء استأجر نصراني مسلماً للخدمة
 لم يجز واتعيرها جازان وقت أبو السعود (قوله بخلاف بقية الحيوانات) أى بخلاف استئجارها للارضاع
 وفي التارخانية استأجر بقرة ليشرب اللبن او كرماً أو شجراً لباً كل ثمره أو أرضاً ليرعى غنمه القصيل أو شاة
 ليجز صوفها فهو فاسد كله وعليه قيمة الثمرة والصوف والقصيل لانه ملك الاجر وقد استوفاه بعقد فاسد بخلاف
 ما اذا استأجر أرضه ليرعى الكلاب (قوله وكذا بطعامها وكسوتها) أشار الى انها مسألة مستقلة
 وأنهم ما عليها ان لم يشترط على المستأجر بالعقد (قوله لجريان العادة الخ) جواب عن قولهما لا تجوز
 لان الاجرة مجهولة ووجهه أن العادة لما جرت بالتوسعة على الظئر شفقة على الولد لم تكن الجهالة مفضية
 الى النزاع والجهالة ليست بممانعة لذاتها بل لكونها مفضية الى النزاع (قوله وللزوج أن يطأها) أى وان
 رضى بالاجارة فليس للمستأجر منعه مخافة الحبل لانه ضرر موهوم والمنع من الوطء ضرر متحقق وليس للظئر
 أن تمنعه نفسها اتقاني (قوله شأنه اجارتها اولاً) أى سواء كانت الاجارة تشين الزوج أى نعيبه بأن كان
 وجهاً بين الناس اولاً لما أن له أن يمنعهما من الخروج وأن يمنع الصبي الدخول عليها ولان الارضاع والسهر بالليل
 يضعفها ويذهب جمالها فكان له المنع كما يمنعهما من الصيام تطوعاً زيلعى (قوله والمستأجر فسخها الخ) لان لبن
 الحبل والمرضة يضر بالصغير وهى يضرها أيضاً الرضاع فكان لها ولهم الخيار ولها أيضاً الفسخ باذيه أهله لها
 وكذا اذا لم تجر لها عادة بارضاع ولد غيرها وكذا اذا عيروها به لانهما تنضر به على ما قبل تجوع الحرة ولانها كل
 شديها زيلعى وهذا اذا أمكن معالجته بالغذاء أو بأخذ لبن الغير والافليس لها الفسخ وعليه الفتوى
 كما بسطه في التارخانية (قوله وفجورها) أى زناها لانها تستغل به عن حفظ الصبي (قوله ونحو ذلك)
 كما اذا أرادوا سفر أو أبت الخروج معهم أو كانت بذية اللسان أو سارقة أو يتقيأ لبنها أو لا يأخذ ثديها
 وكذا كل ما يضر بالصبي لا محالة نحو الخروج من منزله زماناً كثيراً وما أشبه فلهم أن يمنعوها عنه لا مالا بضر
 وأما ما كان فيه وهم الضرر فليس لهم منعها عنه وليس عليها أن ترضعه في منزل الاب ما لم يكن عرف بين الناس
 أو يشترطوا ذلك عليها تارخانية وغيرها (قوله لا بكفرها) لان كفرها في اعتقادها زيلعى قال ط
 وبخالفه ما في الخاتمة اذا ظهرت الظئر كافرة أو مجنونة أو زانية أو حتى فلهم فسخ الاجارة (قوله ولومات
 ابوها) أى لا تنتقض لان الاجارة واقعة للصبي لا للاب سواء كان له مال أو لا ولهذالو كان للصبي
 مل تجب الاجرة من ماله اذهى كالتفقة زيلعى (قوله وثيابه) بالجر عطف على الصبي وأطلق في غسل
 الثياب وفي الكفاية الصحيح أن غسل ثياب الصبي من البول ونحوه عليها ومن الوسخ والدرن لا يكون عليها
 جوى ومثله في شرح الجمع (قوله واصلاح طعامه) يريد به أن تصنع له الطعام ولان كل شيئاً يفسد لبنها
 ويضر به تارخانية عن المضمرات (قوله فعادة أهل الكوفة) وقد قالوا في نوابغ العقود التي لاذ كر لها فيها

(والحجام) لانه عليه السلام
 احتجم وأعطى الحجام أجره
 وحديث النهي عن كسبه
 منسوخ (والظئر) بكسره فهمز
 المرضعة (بأجر معين) تعامل
 الناس بخلاف بقية الحيوانات
 لعدم التعارف (و) كذا
 (بطعامها وكسوتها) ولها الوسط
 وهذا عند الامام لجريان العادة
 بالتوسعة على الظئر شفقة على
 الولد (وللزوج أن يطأها) خلافاً
 لما لك (لا في بيت المستأجر)
 لانه ملكه فلا يدخله (الاباذنه
 و) الزوج (له في نكاح ظاهر) أى
 معلوم بغير الاقرار (فسخها
 مطلقاً) شأنه اجارتها أولاً في الاصح
 (ولو غير ظاهر) بأن علم باقرارهما
 (لا) يفسخها لان قولهما لا يقبل
 في حق المستأجر (وللمستأجر
 فسخها بجعلها أو مرضها وفجورها)
 فجوراً بيناً ونحو ذلك من الاعذار
 (لا بكفرها) لانه لا يضر بالصبي
 ولومات الصبي أو الظئر انتقضت
 الاجارة ولومات أبوها وعليها
 غسل الصبي وثيابه واصلاح
 طعامه ودهنه بفتح الدال أى
 طليه بالدهن للعرف وهو معتبر
 فيما لانص فيه لا يلزمها ثمن شيئ
 من ذلك وما ذكره محمد من أن
 الدهن والريحان عليها فعادة
 أهل الكوفة

(وهو) أي ثمنه وأجرة عملها ٣٤ (على أيه) أن لم يكن للصغير مال ولا نفقته (فإن أرضعته بلبن شاة أو غنمه بطعام ومضت

المدة لأجر لها) لأن الصحيح أن المعقود عليه هو الارضاع والتربية لا اللبن والتغذية عناية (بجلاف ما ولد دفعته الى خادمها حتى أرضعته) أو استأجرت من أرضعته حيث تستحق الاجرة الا اذا شرط ارضاعها على الاصح شرب لبنا لينة عن الذخيرة ولو آجرت نفسها لذلك لقوم آخرين ولم يعلم الاقولون فأرضعتهما وفرغت اثنت ولها الاجر كاملا على الفريقين لشبهها بالاجير الخاص والمشارك وتماه في العناية (لا تصح الاجارة لعسب التيس) وهو نزوه على الاثا (و) لا اجل المعاصي مثل (الغناء والنوح والملاهي) ولو أخذ بلا شرط يباح (و) لا اجل الطاعات مثل (الاذان والحج والامامة وتعليم القرآن والفقه ويفتى اليوم بجمعها لتعليم القرآن والفقه والامامة والاذان ويجبر المستأجر على دفع ما قيل) فيجب المسمى بعقد وأجر المثل اذا لم تذكروا ٣ شرح وهبانية من الشريعة (ويحبس به) به يفق (ويجبر على) دفع (الحلوة المرسومة) هي ما يهدي للمعلم على رأس بعض سور القرآن سميت بها لان العادة اهداء الحلوى

٣ مطلب في الاستئجار على المعاصي

٤ مطلب في الاستئجار على الطاعات

٥ مطلب

تصريح مهم في عدم جواز الاستئجار على التلاوة والتهيل ونحوه مما لا ضرورة اليه

انها تحمل على عادة كل بلد كالسلاط على الخياط والدقيق الذي يصلح الحائث به الثوب على رب الثوب وادخال الخنطة المنزل على المكاري بخلاف الصعود بها الى الغرفة أو السطح والكاف على رب الهداية والحبال والجوالت على ما تعارفوه بدائع ملخصا (قوله على أيه) قال في التارخانية وفي الظهيرية ولولم يكن له مال حين استأجرها الاب ثم أصاب الصغير ما لا قال سئل والدي عنها فقال قبل أجر ما مضى على الاب وما بقي في مال الصغير اه وفيها ارضاع اليتيم على من تجب عليه نفقته فان كان لا وراث له فني بيت المال (قوله فان أرضعته بلبن شاة) أي بأن أقسرت به أو شهدت بينة به وان وجدت فالقول لهما مع يمينها استخسانا ولو شهدوا انها ما أرضعت بلبن نفسها لم يقبل لقيامها على النبي مقصودا بخلاف الاول لدخوله في ضمن الاثبات وان أقامها فالبينة بينة الظئر كما في الذخيرة شرب لبنا لينة (قوله لان الصحيح الخ) أي فلم تأت بالعمل الواجب عليها وهو الارضاع وهذا ايجار وليس بارضاع وفي المحيط استأجر شاة لترضع جديا أو صبيلا يجوز لان لبن البهائم قيمة فوقت الاجارة عليه وهو مجهول فلا يجوز وليس للبن المرأة قيمة فلا تقع الاجارة عليه وانما تقع على فعل الارضاع والتربية والحضانه زيلعي (قوله هو الارضاع) وهو ما يقع بلبن الادمية وما وراءه يكون اطعاما اتقاني (قوله لا اللبن) أي مطلقا ط (قوله حيث تستحق الاجرة) أي استخسانا لان الانسان تارة يعمل بنفسه وتارة بغيره ولانهم الماعمت بأمر الاولى صار كأنها عملت بنفسها بدائع (قوله عن الذخيرة) ونصها اختلف المشايخ فيه والصحيح انها لا تستحق اه ومثله في التارخانية (قوله لذلك) أي للارضاع (قوله ولم يعلم الاقولون) أي حتى يفسخوا هذه الاجارة تارخانية ومفاده أن لهم فسخ الثانية (قوله اثنت) لانه استحق عليها كمال الرضاع فلما أرضعت صبيين فقد أضرت بأحدهما لنقصان اللبن (قوله ولها الاجر كاملا على الفريقين) ويطيب لهما ولا ينقص من الاجر الا قول ان أرضعت ولداهم في المدة المشروطة وي طرح من الاجر بقدر ما تختلف تارخانية (قوله لشبهها بالاجير الخاص والمشارك) جواب اشكال وهو أن أجير الواحد ليس له أن يؤجر نفسه من آخر فان أجره لا يستحق تمام الاجر على المستأجر الاول ويأثم قال في الذخيرة وهذا لا يشك اذا قال أبو الصغير استأجرتك لترضعي ولدي هذا سنة بكذا لانها في هذه الصورة أجرة مشتركة لانه اوقع العقد أولا على العمل وانما يشك اذا قال استأجرتك سنة لترضعي الخ لانه اوقع العقد على المدة أولا وسيأتي بيانه والوجه أن الاجير الواحد في الرضاع يشبه المشترك من حيث انه يمكنه ايفاء العمل بتمامه الى كل واحد منهما كالخياط وان كان أجير واحد فقام لشبهها بأجير الواحد ولها الاجر كاملا لشبهها بالمشارك اه ملخصا (قوله لا تصح الاجارة لعسب التيس) لانه عمل لا يقدر عليه وهو الاحبال (قوله مثل الغناء) بالكسر والمدة الصوت وأما المقصور فهو اليسار صحاح (قوله والنوح) البكاء على الميت وتعدد محاسنه (قوله والملاهي) كالزمار والطبل واذا كان الطبل لغير اللهو فلا بأس به كطبل الغزاة والعرس لما في الاجناس ولا بأس أن يكون ليلة العرس دف يضرب به ليلته به النكاح وفي الولوالجية وان كان للغزو والقافلة يجوز اتقاني ملخصا (قوله يباح) كذا في المحيط وفي المنتقى امرأة نائجة أو صاحبة طبل أو زمرا اكتسبت ما لارذته على أربابه ان علموا والاتصدق به وان من غير شرط فهو لها قال الامام الاستاذ لا يطيب والمعروف كالمشروط اه قلت وهذا مما يتعين الاخذ به في زماننا اعلمهم انهم لا يذهبون الا بأجر البتة ط (قوله ولا اجل الطاعات) الاصل أن كل طاعة يختص بها المسلم لا يجوز الاستئجار عليها عندنا لقوله عليه السلام اقرؤا القرآن ولا تأكلوا به وفي آخر ما عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم الى عمرو بن أبي العاص وان اتخذت مؤذنا فلا تأخذ على الاذان أجرا ولا ان القرية متى حصلت وقعت عن العامل ولهذا تتعين أهليته فلا يجوز له أخذ الاجرة من غيره كما في الصوم والصلاة هداية (قوله ويفق اليوم بجمعها لتعليم القرآن الخ) قال في الهداية وبعض مشايخنا وجههم الله تعالى استحسنوا الاستئجار على تعليم القرآن اليوم لظهور التواني في الامور الدينية في الامتناع تضييع حفظ القرآن وعليه الفتوى اه وقد اقتصر على استثناء تعليم القرآن أيضا في متن الكزوم متن مواهب الرحمن وكثير من الكتب وزاد في مختصر الوقاية ومن اصلاح تعليم الفقه وزاد في متن الجمع الامامة ومثله في متن الملتقى ودرر البصار وزاد بعضهم الاذان والاقامة والوعظ وذكر المصنف معظمها ولكن الذي في أكثر الكتب

الاقتصار على ما في الهداية فهذا مجموع ما أفتى به المتأخرون من مشايخنا وهم البلخيون على خلاف في بعضه
مخالفين ما ذهب اليه الامام وصاحبه وقد اتفقت كلمتهم جميعا في الشروح والفتاوى على التعليل بالضرورة
وهي خشية ضياع القرآن كما في الهداية وقد نقلت لك ما في مشاهير متون المذهب الموضوع لاقتوى
فلا حاجة الى نقل ما في الشروح والفتاوى وقد اتفقت كلمتهم جميعا على التصريح بأصل المذهب من عدم
الجواز ثم استثنوا بعده ما علمته فهذا دليل قاطع وبرهان ساطع على أن المفتي به ليس هو جواز الاستتجار
على كل طاعة بل على ما ذكره فقط مما فيه ضرورة ظاهرة تبيح الخروج عن أصل المذهب من طرق المنع
فان مفاهيم الكتب حجة ولوم مفهوم لقب على ما صرح به الاصوليون بل هو منطوق فان الاستثناء من أدوات
العموم كما صرح حوايه ايضا وأجمعوا على أن الحجج عن الغير بطريق النيابة لا الاستتجار ولهذا الوفضل
مع النائب شيء من النفقة يجب عليه رده للأصيل او ورثته ولو كان أجرة لما وجب رده فظهر لك بهذا عدم صحة
ما في الجوهر من قوله واختلفوا في الاستتجار على قراءة القرآن مدة معلومة قال بعضهم لا يجوز وقال بعضهم
يجوز وهو المختار اهـ والصواب أن يقال على تعليم القرآن فان الخلاف فيه كما علمت لا في القراءة المجردة فانه
لا ضرورة فيها فان كان ما في الجوهر سابقا فلا كلام وان كان عن عمد فهو مخالف لكلامهم قاطبة فلا يقبل
وقد أطنب في رده صاحب تبين المحارم مستندا الى النقول الصريحة فن جملة كلامه قال تاج الشريعة
في شرح الهداية ان القرآن بالاجرة لا يستحق الثواب لا للميت ولا للقارى وقال العيني في شرح الهداية وينع
القارى للدينا والآخذ والمعطى آثمان فالجواب أن ما شاع في زماننا من قراءة الاجزاء بالاجرة لا يجوز
لان فيه الامر بالقراءة واعطاء الثواب للأمر والقراءة لاجل المال فاذا لم يكن للقارى ثواب لعدم النية
الصحيحة فأين يصل الثواب الى المستأجر ولولا الاجرة ما قرأ أحد لاحد في هذا الزمان بل جعلوا القرآن
العظيم مكسبا ووسيلة الى جمع الدنيا ان الله وانا اليه راجعون اهـ وقد اغتر بما في الجوهر صاحب البحر
في كتاب الوقف وتبعه الشارح في كتاب الوصايا حيث يشعر كلامهما بجواز الاستتجار على كل الطاعات ومنها
القراءة وقد رده الشيخ خير الدين الرملي في حاشية البحر في كتاب الوقف حيث قال أقول المفتي به جواز الآخذ
استحسانا على تعليم القرآن لا على القراءة المجردة كما صرح به في التاترخانية حيث قال لا معنى لهذه الوصية
ولصلة القارى بقراءته لان هذا بمنزلة الاجرة والاجرة في ذلك باطلة وهي بدعة ولم يفعلها أحد من الخلفاء
وقد ذكرنا مسألة تعليم القرآن على استحسان اهـ يعنى للضرورة ولا ضرورة في الاستتجار على القراءة على
القبر وفي الزيلعي وكثير من الكتب لو لم يفتح لهم باب التعليم بالاجرة لذهب القرآن فأفتوا بجوازه ورأوه حسنا
فتنبه اهـ كلام الرملي وما في التاترخانية فيه رده على من قال لو أوصى لقارى يقرأ على قبره بكذا ينبغي أن يجوز
على وجه الصلة دون الاجر ومن صرح بطلان هذه الوصية صاحب الوالوجية والمحيط والبرازية وفيه رده ايضا
على صاحب البحر حيث علل البطلان بأنه مبنى على القول بكراهة القرآن على القبر وليس كذلك بل لما فيه
من شبه الاستتجار على القراءة كما علمت وصرح به في الاختيار وغيره ولذا قال في الوالوجية مانعه ولو زار
قبر صديق او قريب له وقرأ عنده شيئا من القرآن فهو حسن أما الوصية بذلك فلا معنى لها ولا معنى أيضا للصلة
القارى لان ذلك يشبه استتجاره على قراءة القرآن وذلك باطل ولم يفعل ذلك أحد من الخلفاء اهـ اذ لو كانت
الصلة ما قاله لم يصح قوله هنا فهو حسن ومن أفتى بطلان هذه الوصية خير الرملي كما هو مبسوط في وصايا
فتاواه فراجعها ونقل العلامة الخلو في حاشية المنتهى الحنبلي عن شيخ الاسلام تقي الدين مانعه ولا يصح
الاستتجار على القراءة واهدائها الى الميت لانه لم ينقل عن أحد من الأئمة الاذن في ذلك وقد قال العلماء
ان القارى اذا قرأ لأجل المال فلا ثواب له فأى شيء يهديه الى الميت وانما يصل الى الميت العمل الصالح
والاستتجار على مجرد تلاوة لم يقل به أحد من الأئمة وانما تنازعوا في الاستتجار على التعليم اهـ بحروفه
ومن صرح بذلك أيضا الامام البرصكوى قدس سرته في آخر الطريقة المحمدية فقال الفصل الثالث في أمور
مبتدعة باطلة اكب الناس عليها على ظن انها قرب مقصودة الى أن قال ومنها الوصية من الميت باتخاذ
الطعام والضيافة يوم موته او بعده وباعطاء دراهم لمن يتلو القرآن لروحه او يسبح أو يهلل له وكلها بدع
منكرات باطلة والمأخوذ منها حرام للآخذ وهو عاص بالتلاوة والذكر لاجل الدنيا اهـ ملخصا وذكرا أن له فيها

(ولو دفع غزلا لا يخر لئسجه له
بنصفه) أي بنصف الغزل
(أو استأجر بغلا ليحمل طعامه
بعضه أو ثورا ليطعن بره ببعض
دقيقه) فسدت في الكل
لأنه استأجره بجزء من عمله
والاصل في ذلك نهيه صلى الله
عليه وسلم عن قفيز الطحان
وقدمناه في بيع الوفاء والحبلة
أن يفرز الاجر أولا أو يسمى
قفيزا بلاتعين ثم يعطيه قفيزا منه
فيجوز ولو استأجره ليحمل له نصف
هذا الطعام بنصفه الآخر
لأجره أصلا لصيرورته شريكا
وما استشكله الزيلعي أجاب
عنه المصنف قال وصرت حوا
بأن دلالة النص لا عموم لها
فلا يخص عنها شيء بالعرف
كما زعمه مشايخ بلخ

أربع رسائل فاذا علمت ذلك ظهر لك حقيقة ما قلناه وأن خلافاه خارج عن المذهب وعمما افق به البلخيون
وما طبق عليه أئمتنا متونا وشروحا وقتاوى ولا ينكر ذلك الاغمر مكابرا أو جاهلا لا يفهم كلام الاكابر
وما استدلل به بعض المحشين على الجواز بحديث البخاري في اللديغ فهو خطأ لأن المتقدمين المانعين
الاستئجار مطلقا جوزوا الرقية بالاجرة ولو بالقرآن كما ذكره الطحاوي لأنها ليست عبادة محضة بل
من التداوي وما نقل عن بعض الهوامش وعزى لحاوي الزاهدي من أنه لا يجوز الاستئجار على الختم بأقل
من خمسة وأربعين درهما فخارج عما اتفق عليه أهل المذهب فاطبة وحينئذ فقد ظهر لك بطلان ما اكب
عليه أهل العصر من الوصية بالختمات والتهايل مع قطع النظر عما يحصل فيها من المنكرات التي لا ينكرها
الامن طمست بصيرته وقد جعت فيها رسالة بميتها شفاء العليل وبل القليل في حكم الوصية بالختمات والتهايل
وأنت فيها بالعجب العجيب لذوى الالباب وما ذكرته هنا بالنسبة اليها كقطرة من بحر أو شذرة من عقد
نحو وأطلعت عليها بحشي هذا الكتاب فقيه عصره ووحيد دهره السيد احمد الطحاوي مفتي مصر سابقا
فكتب عليها واثنى الثناء الجليل قاله يحجزه الخبير الجزيل وكتب عليها غيره من فقهاء العصر (قوله فسدت
في الكل) ويجب أجزا المثل لا يجاوز به المسمى زيلعي (قوله يحجزه من عمله) أي ببعض ما يخرج من عمله
والقدرة على التسليم شرط وهو لا يقدر بنفسه زيلعي (قوله عن قفيز الطحان) وهو المسألة الثالثة التي
ذكرها المصنف كما ذكره الزيلعي (قوله والحبلة أن يفرز الاجر أولا) أي ويسلمه الى الاجير فلو خلطه
بعد وطعن الكل ثم أفرز الاجرة ورد الباقي جاز ولا يكون في معنى قفيز الطحان اذ لم يستأجره أن يطحن بجزء منه
أو بقفيز منه كما في المنع عن جواهر الفتاوى قال الرملي وبه علم بالاولى جواز ما يفعل في ديارنا من أخذ الاجرة
من الحنطة والدراهم معا ولا شك في جوازه اه (قوله بلاتعين) أي من غير أن يشترط أنه من المحمول
أو من المطعون فيجب في ذمة المستأجر زيلعي (قوله نصف هذا الطعام) قيد بالنصف لأنه لو استأجره
ليحمل الكل بنصفه لا يكون شريكا فيجب أجزا المثل وهي مسألة المتن (قوله لأجره أصلا) أي لا المسمى
ولا أجزا المثل عناية (قوله لصيرورته شريكا) قال الزيلعي لأن الاجير ملك النصف في الحال بالتعجيل
فصار الطعام مشتركا بينهما فلا يستحق الاجر لأنه لا يعمل شيئا لشريكه الا ويقع بعضه لنفسه هكذا قالوا وفيه
اشكالان أحدهما أن الاجارة فاسدة والاجرة لا تملك بالصحيحة منها بالعقد عندنا سواء كان عينا أو دينيا
على ما بيناه من قبل فكيف ملكه هنا من غير تسليم ومن غير شرط التعجيل والثاني أنه قال ملكه في الحال وقوله
لا يستحق الاجر ينافي الملك لأنه لا يملكه اذ ملكه الا بطريق الاجرة فاذا لم يستحق شيئا فكيف يملكه وبأي
سبب يملكه اه (قوله أجاب عنه المصنف) قلت وأجاب في الحواشي السعدية بقوله لعل مرادهم
أي بقولهم لا يستحق الاجر تنقي الملك لأن وجوده يؤدي الى عدمه وما هو كذلك يبطل فقولهم ملك الاجر
في الحال كلام على سبيل الفرض والتقدير والظاهر أن وضع المسألة فيما اذا سلم الى الاجير كل الطعام فيكون
تقدير الكلام لو وجب الاجر في الصورة المفروضة لملك الاجير الاجرة في الحال بالتعجيل والتالي باطل اذ يكون
حينئذ مشتركا فيفني الى عدم وجوب الاجرة وكل ما أفضى وجوده الى انتفاء لزومه فهو باطل اه وحاصل
جواب المصنف عن الاول أن الاجرة هنا محجلة كما صرح به الزيلعي في صدر تقريره وهي تملك بالتعجيل كما تملك
بأشراطه وعن الثاني أنه لما ملكه بالتعجيل وعمل تبيين بعد العمل عدم استحقاقه لشي من الاجرة كما لو عملها
عند العقد فاستحقها مستحق تين كونه ليس بمالك لها اه وفيه نظرفان هذا العقد لا يخلو اما أن يكون باطلا
او فاسدا او صحيحا أما الباطل فلا أجر فيه أصلا كما مر أول الباب فكيف يملك بالتعجيل وأما الفاسد فلا يجب
الاجر فيه الا بحقيقة الانتفاع كما مر مرارا فلا يملك بالتعجيل أيضا قبل العمل وبعد العمل يجب أجزا المثل وفرض
المسألة هنا انه لا اجر أصلا وأما الصحيح فيملك الاجر فيه بالتعجيل مع الافراز وهنا حصل في ضمن التسليم اذ لو
أفرزه وسلمه الى الاجير ثم خلطه وحل الكل معا جاز كما قدمناه آنفا عن جواهر الفتاوى الا أن يقال انه انعقد
صحيحا ثم طرأ عليه الفساد عند العمل قبل الافراز وحينئذ فقول الزيلعي ان هذه الاجارة فاسدة أي ما لا أما
في الحال فهي صحيحة فليتأمل (قوله كما زعمه مشايخ بلخ) قال في التبيين ومشايخ بلخ والنسفي يجوزون
حل الطعام ببعض المحمول ونسج الثوب ببعض المنسوج لتعامل أهل بلادهم بذلك ومن لم يجوزه فاسه على قفيز

مطابق
يخص القياس والاثربالعرف
العام دون الخاص

(او) استأجر (خبازا لينزله كذا)
كقصيد قيق (اليوم بدرهم) فسدت
عند الامام لجمعه بين العمل والوقت
ولا ترجيح لاحدهما فيفنى
للمنازعة حتى لو قال في اليوم
أو على أن تفرغ منه اليوم جازت
اجماعا (أو أرضا بشرط أن ينسبها)
أي يحرثها مرتين (أو يكرى
انهارها) العظام (أو يسرقها)
لبقاء أثر هذه الافعال لرب
الارض فلو لم تبقى لم تفسد (او)
بشرط (أن يزرعها بزرعة أرض
أخرى) لما يجيء أن الجنس بانفراده
يحترم النساء وقوله (فسدت)
جواب الشرط وهو قوله ولو دفع
الح (وصحت لو استأجرها على
أن يكرها ويزرعها أو يسقيها
ويزرعها) لأنه شرط يقتضيه
العقد (ولو) استأجره (لحمل
طعام) مشترك (بينهما فلا أجر له)
لأنه لا يعمل شيئا بشرطه
الا ويقع بهضه لنفسه فلا يستحق
الاجر

الطمان والقياس يترك بالتعارف ولئن قلنا انه ليس بطريق القياس بل النص يتناول دلالته فالنص يخص بالتعارف
ألا ترى أن الاستصناع ترك القياس فيه وخص من القواعد الشرعية بالتعامل ومشايخنا رجعهم الله لم يجزوا
هذا التخصيص لأن ذلك تعامل أهل بلدة واحدة وبه لا يخص الاثر بخلاف الاستصناع فان التعامل به جرى
في كل البلاد وبمثل يترك القياس ويخص الاثر اه وفي العناية فان قيل لا تتركه بل يخص عن الدلالة بعض
ما في معنى قفيز الطمان بالعرف كما فعل بعض مشايخ بلخ في الثياب لجرى ان عرفهم بذلك قلت الدلالة لا عموم لها
حتى يخص اه ط (قوله فيفنى للمنازعة) فيقول المؤجر المعقود عليه العمل والوقت ذكر للتجمل
ويقول المستأجر بل هو الوقت والعمل للبيان وقال صاحبان هي صحيحة ويقع العقد على العمل وذكر
الوقت للتجمل تصحح العقد عند تعذر الجمع بينهما فترفع الجهالة وظاهر كلام الزيلعي ترجيح قولهما وهذا
إذا أجزأ الأجرة أما إذا وسطها فالمعقود عليه المتقدم لتمام العقد بذكر الأجر ثم المتأخر ان كان وقتا فلا تجمل
وان كان عملا فليبان العمل في ذلك الوقت فلا يفسد كما نقله ابن السكك مال عن الخانية ومثله في القهستاني
عن الكرماني وزاد عن المنية وإذا فسد أيضا ثم اعلم أن هذا الخلاف أيضا فيما إذا كان العمل ميبين
المقدار معلوما حتى يصلح لكونه معقودا عليه فيزاحم الوقت فيفسد ولذا قال لينزله كذا قفيز قيق فلو لم يبين صح
لأنه لجهالة كانه لم يذكرا الوقت كما إذا استأجر رجلا يوم ماليني له بالأجر والخص جازبلا خلاف فلو بين العمل
على وجه يجوز ايراد العقد عليه بأن بين قدر البناء لا يجوز عند الامام كما ذكره في الاصل وحينئذ فلا يشك
ما سياتي في بحث الاجير الخاص لو استأجره شهر الرعي الغنم بكذا صح مع أن فيه الجمع بين المدة والعمل
لأنه لم يبين قدر الغنم المرعى كما نبه عليه العلامة الطوري فاحفظه (قوله جازت اجماعا) أما في الاول
وهو رواية عن الامام كما ذكره الزيلعي فلان كلمة في اللطرف لا لتقدير المدة فلا تقتضي الاستغراق فيمكن
المعقود عليه العمل وهو معلوم بخلاف ما إذا حذفته فانه يقتضي الاستغراق وقد مر نظيره في الطلاق
في قوله أنت طالق غدا أو في الغد وأما في الثاني فلان اليوم لم يذكروا مقصودا كالعمل حتى يضاف العقد
اليهما بل ذكر لاثبات صفة في العمل والصفة تابعة للموصوف غير مقصودة بالعقد كما في التبيين (قوله بشرط
أن ينسبها) في القاموس ثناء تنسبه جعله اثنين اه وهو على حذف مضاف أي ينسب حرثها وفي المخ ان كان
المراد أن يردها مكروبة فلا شك في فسادها والافان كانت الارض لا تخرج الربيع الا بالكراب مرتين لا يفسد
وان مما تخرج بدونه فان كان أثره يبقى بعد انتهاء العقد يفسد لأن فيه منفعة لرب الارض والا فلا اه ملخصا
وذكر في التارخانية عن شيخ الاسلام ما حاصله أن الفساد فيما إذا شرط ردها مكروبة بكراب يكون في مدة
الاجارة أما إذا قال على أن تكرها بعد مضي المدة وأطلق صح وانصرف الى الكراب بعده قال وفي الصغرى
واستفدنا هذا التفصيل من جهته وبه يفتي اه قلت ووجهه أن الكراب يكون حينئذ من الاجارة
تأمل (قوله أي يحرثها) فالحرث هو الكرب وهو ائثار الارض للزراعة كالكراب قاموس (قوله
أو يكرى) من باب رمى أي يحفر (قوله العظام) لأن أثره يبقى الى القابل عادة بخلاف الجداول أي الصغار
فلا تفسد بشرط كرها هو الصحيح ابن كمال (قوله أو يسرقها) أي يضع فيها السرقة وهو الزبل لتيسير
الزرع ط (قوله فلو لم تبقى) بان كانت المدة طويلة لم تفسد لأنه لنفع المستأجر فقط (قوله أو بشرط أن
يزرعها الخ) أي استأجر أرضا ليزرعها وتكون الاجارة أن يزرع المؤجر أرضا أخرى هي للمستأجر
لا يجوز عندنا منح فهو اجارة المنفعة بالمنفعة المتحدة وسيأتي الكلام فيها (قوله لما يجيء) أي قريبا
ح (قوله ان الجنس بانفراده يحترم النساء) والزراعة المطلقة من جنس الزراعة المطلقة فان قلت العين
قائمة مقام المنفعة على ما هو مقرر فلم يوجد النساء قلنا العين انما مقام مقام المنفعة على خلاف القياس للضرورة
وذلك فيما إذا وقعت المنفعة معقودا عليها وهي في مسائلنا ما لم يصحبه الباء فصاحبه لا تقام العين فيه مقام
المنفعة فبقى على الاصل فكان نسبة ح (قوله لأنه شرط يقتضيه العقد) لأن نفعه للمستأجر فقط
(قوله فلا أجر له) أي لا المسمى ولا أجر المثل زيلعي لأن الاجر يجب في الفاسدة اذا كان له نظير من
الاجارة الجائزة وهذه لا نظير لها اتفاقا وظاهر كلام قاضي خان في الجامع أن العقد باطل لأنه قال لا ينعقد
العقد تأمل (قوله لأنه لا يعمل الخ) فان قيل عدم استحقاقه لاجر على فعل نفسه لا يستلزم عدمه

(كراهن استأجر الرهن من المرتن) فانه لأجره لنفعه بملكه وفي جواهر الفتاوى لو استأجر حمارا فدخل المؤجر مع بعض اصداقانه الحمام لأجر عليه لانه يسترد بعض المعقود عليه وهو منفعة الحمام في المدة ولا يسقط شيء من الاجرة لانه ليس بمعلوم (استأجر أرضا ولم يذكر أنه يزرعها أو أي شيء يزرعها) فسدت لأن يعمم بخلاف الدار لو قوعه على السكنى كما تروا فسدت (فزرعها فبقي الاجل) عاد صحيحا (فله المسمى) استحسانا وكذا لو لم يمس الاجل لارتفاع الجهالة بالزراعة قبل تمام العقد قلت فلو حذف قوله فبقي الاجل كقاضي خان في شارح الجامع لكان أولى (وان استأجر حمارا الى بغداد ولم يسم حمله فحمله المعتاد فهل لك) الحمار (لم يضمن) لفساد الاجارة فالعين امانة كما في الصحيحة (فان بلغ فله المسمى) لما مر في الزراعة (فان تنازع قبل الزرع) في مسألة الزراعة (او الاجل) في مسألتنا (فسخت الاجارة دفعا للفساد) لقيامه بعد (استأجر دابة ثم جدد الاجارة في بعض الطريق وجب عليه أجر ماركب قبل الانكار ولا يجب لما بعده) عند أبي يوسف لانه بالجود صار غاصبا والاجر والضمان لا يجتمعان وعند محمد يجب المسمى درر وكأنه لا قول للامام

بالنسبة الى ما وقع لغيره فالجواب انه عامل لنفسه فقط لانه الاصل وعمله لغيره مبنى على أمر مخالف للقياس فاعتبر الاول ولانه ما من جزء يحمل الا وهو شريك فيه فلا يتحقق تسليم المعقود عليه لانه يمنع تسليم العمل الى غيره فلا أجر عناية وتبيين لمخضا وفي غاية البيان طعام بين اثنين ولا حدها مسفينة فاستأجر الاخر نصفها بعشرة دراهم جاز وكذا لو أراد أن يطبخنا الطعام فاستأجر نصف الرخي الذي لشريكه او استأجر أنصاف جواليقه هذه ليحمل هذا الطعام الى مكة جاز ولو استأجر عبد صاحبه او دابة عبد صاحبه او دابته ليحمله او استأجر العبد لحفظ الطعام لا يجوز سواء استأجر العبد والدابة ككاهن او نصفه ولا أجر له والاصل أن كل ما لا يستحق الاجر الا بإيقاع عمل في العين المشتركة لا يجوز وكل ما يستحق بدونه يجوز فانه نجب الاجرة بوضع العين في الدار والسفينة والرخى لا بإيقاع عمل اه ملخصا أي فان للعبد والدابة عملا في العين المشتركة وهو الحمل أو الحفظ أما السفينة مثلا فلا عمل لها أصلا (قوله لنفعه بملكه) الذي ينبغي أن يقول لا تنفعه بملكه ح وانما كان كذلك لأن المرتن غير مالك للمنافع فلا يملك تملكها وانما هي للراهن ولكنه ممنوع من الانتفاع لتعلق حق المرتن فاذا أجره فقد أبطل حقه (قوله لانه يسترد الخ) بيانه انه قد باعه منفعة الحمام مدة معلومة وقد استوفى المؤجر بعضها فانفسخ بقدره ثم الاجرة تثبت في ذمة المستأجر بالعقد والقدر الذي فسخت فيه غير معلوم ولا يمكن اسقاط شيء بحسابه للجهالة فبقي جميع الاجرة على المستأجر رحتى (قوله أو أي شيء يزرعها) أي اودكر أنه يزرعها ولم يذكر أي شيء يزرع (قوله كما مر) أي أتول باب ما يجوز من الاجارة وهذه المسألة في الحقيقة تصرح بمفهوم قوله هناك وأرض للزراعة الخ (قوله عاد صحيحا) كذا في المتن والغرر والاصلاح والنخ واعترضه في الشرب لانه بأن صحة العقد لا تتوقف على منى الاجل بعد الزراعة بل اذا زرع ارتفعت الجهالة اه أقول انما ذكره ليفترع عليه قوله فله المسمى فانه لو بقي فاسدا وجب أجر المثل (قوله وكذا لو لم يمس الاجل) أي يعود صحيحا وهو اشارة الى ما قدمناه عن الشرب لانه ومنشأ الاعتراض بزيادة قوله عاد صحيحا وانما ذكره ثم اعترضه لأن المصنف ذكره في تقرير شرح منته فكان مراد اله وقد يدفع الاعتراض بأن عوده صحيحا بعد الزرع ومنهني الاجل صحيح اي بعد مجموع هذين الشئين فليس فيه ما يقتضي توقف عوده صحيحا على منى الاجل فتأمل (قوله قبل تمام العقد) أي قبل تمام مده وقول العناية قبل تمام العقد بنقض الحاكم مما لا تقبله الفطرة السليمة فانه ينفسخ من الاصل بنقض الحاكم فكيف يتم به وتمام الشيء من آثار بقائه طوري (قوله كقاضي خان) وعبارته فان زرعه فله ما سعى من الاجر لانه عاد جائز وهذا استحسان لان الاجارة تنعقد ساعة فساعة على حسب حدوث المنفعة والفساد كان لاجل الجهالة فاذا ارتفعت مكان الارتفاع في هذه الساعة كالأرتفاع في وقت العقد فيعود جائزا (قوله فحمله المعتاد) خرج غير المعتاد فيضمن ان هلك كما في الاتقاني (قوله لفساد الاجارة الخ) كذا في الدرر والنخ والاولى قول الهداية لان العين امانة وان كانت الاجارة فاسدة (قوله لما مر في الزراعة) أي من ارتفاع الجهالة قبل تمام العقد وظاهره انها تنقلب صحيحة بمجرد دخول المعتاد قبل بلوغه الى بغداد وبه صرح الاتقاني وتقدم في كلام الشارح في باب ما يجوز من الاجارة حيث قال ولو لم يبين من يركبها فسدت للجهالة وتنقلب صحيحة بركوبها اه وهو مخالف لما تقدم عن الهداية آنفا تأمل (قوله فسخت) أي أبطلها القاضي لان العقد الفاسد يجب نقضه وإبطاله ذخيرة (قوله دفعا للفساد) الاولى رفعا بالرائع مكان دفعا بالادل لان الفساد قائم محتاج الى الرفع لا غير قائم حتى يحتاج الى الدفع فافهم اتقاني (قوله لقيامه بعد) أي في الحال ط (قوله والاجر والضمان لا يجتمعان) أي أجر ما بعد الجود مع ضمان الدابة لو هلك بعد الجود ح قلت وأما أجر ما قبل الجود فيجب وان هلك بعده ولا يلزم اجتماعهما لاختلاف الجهة كما مر نظيره تأمل (قوله وعند محمد يجب المسمى) أي ان سلمت الدابة قال المقديسي في شرح الكنز وأوجب محمد الاجر لانه سلم من الاستعمال فسقط الضمان كذا في التبيين وشروح الجمع وأنت خبير بأن المسألة السابقة ونظائرها تؤيد ما قال ح قلت وفيه نظر فانه في المسألة السابقة غير غاصب لا قراره بالاجارة وانقلابها صحيحة بارتفاع الجهالة كما مر نعم ينبغي وجوب الاجر لو معدة للاستغلال فانه لا يختص بالعقار كما وهم وقد أفق في الحامدية بوجوب الاجر على مستعمل دابة المكارى مستندا للنقل كما سند ذكره في الغصب ومثله

في المرادية قتيبه (قوله وفي الاشياء الخ) كلام مجمل ويبيانه ما في الولوجية رجل دفع ثوبا الى قصار
ليقصره فجعله ثم جاء به متصورا واقر بذلك ان قصره قبل الجوده الاجر لان العمل وقع لصاحب الثوب وان
بعده لاول وقوع العمل للعامل لانه غاصب بالجود ولو كان صباغا والمسألة بحالها ان صبغه قبل الجوده الاجر
وان بعده ان شاء رب الثوب أخذه واعطاه قيمة ما زاد الصبغ فيه وان شاء تركه وضمنه قيمته ايض ولو دفع
غزلا الى نساج والمسألة بحالها ان نسجه قبل الجوده الاجر وان بعده لا أجر له والثوب للنساج وعليه قيمة
الغزل كما اذا كان حنطة فطحنها (قوله اجارة المنفعة الخ) هذه أعم من قوله السابق أو أن يزرعها بزرعة
أرض أخرى (قوله كاجارة السكنى بالسكنى) أي سكنى دار بأخرى فلو بمجانوت يصح للاختلاف منفعة وقيل
لا يصح ومعاوضة البقر بالبقر في الاكداس لا تجوز لاتحاد الجنس والبقر بالحير يجوز لاختلاف الجنس
جامع الفصولين والكدس بالضم الحب المحصود المجموع فلموس وفي شرح قاضي خان وخدمة العبد والامة
جنس واحد فان خدم أحدهما دون الآخر في رواية يجب أجر المثل وفي رواية لا يجب شيء اه وفي التارخانية
اذا قوبلت المنفعة بمجانوتها واستوفى الاخر عليه أجر المثل في ظاهر الرواية وعليه الفتوى (قوله لما تقرر
الخ) تقدم الكلام فيه وعلل بعملة أخرى وهي ان عنده من ذلك الجنس ملكا والاجارة جوزت على
خلاف الجنس للعاجلة (قوله انسداد العقد) الاولى أن يقول بكم عقد فاسد ويكون الجار متعلقا
باستيفاء ط (قوله جاز) لانه أجبر وحدث شرطه بيان الوقت (قوله والا لا) أي والخطب للعامل ط
(قوله فسد) قال في الهندي ولو قال هذا الخطب فالاجارة فاسدة والخطب للمستأجر وعليه أجر مثله اه ط
(قوله وبه يفتى صريفة) قال فيها ان ذكر اليوم فالعاقب للآمر والا فللمأمور وهذه رواية الحاوي وبه يفتى
قال في المنح وهذا يوافق ما قدمناه عن المجتبى ومن ثم عولنا عليه في المختصر (قوله لم يجز) لان هذا العمل من
الواجب عليه اديانه لان النبي صلى الله عليه وسلم قسم الاعمال بين فاطمة وعلى فجعل عمل الداخل على فاطمة
وعمل الخارج على علي وأفاد المصنف آخر الباب أن استئجار المرأة للطبخ والخبز وسائر أعمال البيت لا تتعقد
ونقله عن المضمرات ط قلت كانه لانه واجب عليه اديانه ثم راجعت باب النفقة فرأيت عليه علة به وزاد ولو شريفة
لانه عليه السلام قسم الاعمال الخ وهذا يدل على ما قدمناه من أن المفتي به عند المتأخرين في الاستئجار
على الطاعات مانع وعليه لا كل طاعة (قوله فلا أجر) لان منفعة السكنى تعود اليها ولان الزوج يخرج
من الدار في بعض الاوقات وعسى أن يكون عامة نهاره في السوق وتكون الدار في يد المرأة خانية (قوله قال
قاضي خان) ذكره في شرحه على الجامع الصغير وفي الزيادات له وما تقدم ذكره في قباواه أفاده المصنف في المنح
وحيث ذكره في شرحه كان هو المعتمد ولهذا قال الشيخ شرف الدين قوله لا أجر أقول هذا قول والمفتي به وجوبه
الخ (قوله لتبعينها له في السكنى) فلا تمنع من التخلية والتسليم (قوله والمدة) عبر في الذخيرة وغيرها بأو فالواو
هنا بمنها (قوله والنهر) هو مجرى الماء (قوله مع الماء) أي تبعاً قال في كتاب الشرب من البرازية
لم تصح اجارة الشرب لوقوع الاجارة على استهلاك العين مقصودا الا اذا أجر أو باع مع الارض فينبذ يجوز تبعا
ولو باع ارضاً مع شرب ارض أخرى عن ابن سلام انه يجوز ولو أجر ارضاً مع شرب ارض أخرى لا يجوز وتماه
فيه وذكره هنا الاجارة اذا وقعت على العين لا تصح فلا تجوز على استئجار الآجام والحياض لصيد السمك
او رفع القصب وقطع الخطب أو لبني أرضها ولو تمنع منها وكذا اجارة المرعى والحيلة في الكل أن يستأجر
موضعا معلوما لعطن الماشية وبيع الماء والمرعى وانما يحتاج الى اباحة ماء البئر والعين اذا أقي الشرب
على كل الماء والا فلا حاجة الى الاذن اذ لم يضرب بحريم البئر والنهر استأجر نهر ايا بسا او ارضا او سطحا مدة
معلومة ولم يقل شيئا صح وله أن يجري فيه الماء اه (تمة) قال في التارخانية وفي الدلال والسمسار يجب أجر
المثل وما تواضعوا عليه ان في كل عشرة دنانير كذا فذل الحرام عليهم وفي الحاوي سئل محمد بن سلمة عن أجر
السمسار فقال ارجو أنه لا بأس به وان كان في الاصل فاسدا لكثرة التعامل وكثير من هذا غير جائز فجزوه
لحاجة الناس اليه كدخول الحمام وعنه قال رأيت ابن شجاع يقاطع نساء جانيه له ثيابا في كل سنة وفي الخانية
رجل استقرض دراهم وأسكن المقرض في داره قالوا يجب أجر المثل على المقرض لان المستقرض
انما سكنه في داره عوضا عن منفعة القرض لا مجانا وكذا لو أخذ المقرض من المستقرض حمارا ليعتمله

وفي الاشياء قصر الثوب المجود
فان قبله فله الاجر والا لا وكذا
الصباغ والنساج (اجارة المنفعة
بالمنفعة تجوز اذا اختلفا) جنسا
كما استئجار سكنى دار
بزراعة أرض (واذا اتحد)
لا تجوز كاجارة السكنى بالسكنى
والدس باللبس والركوب
بالركوب ونحو ذلك لما تقرر ان
الجنس بانفراده يحترم التماثل فيجب
أجر المثل باستيفاء النفع كما مر
لفساد العقد (استأجره ليصيد
له او يحطبه فان) وقت لذلك
(وقنا جاز) ذلك (والالا) فلولم
يوقت وعين الخطب فسد (الا اذا
عين الخطب وهو) أي الخطب
(ملكه فيجوز) مجتبى وبه يفتى
صريفة (فروع) استأجر امرأته
لتخبز له خبزا لا كل لم يجز وللبيع
جاز صريفة * أجرة دارها لزوجها
فسكناها فلا أجر أشبهه وخانية
قلت لكن في حاشيتها تنوير البصائر
عن المضمرات معزى بالكبرى قال
قاضي خان هنا الفتوى على الصحة
لتبعينها له في السكنى فليحفظ *

مضمرات انتهى

مطلب

في استئجار الماء مع القناة واستئجار
الآجام والحياض للسمك

مطلب

الاجارة اذا وقعت على العين

لا تصح والحيلة فيه

مطلب

في أجره الدلال

مطلب

أسكن المقرض في داره يجب أجر

المثل

الى أن يرتد عليه الدراهم اه وهذه كثيرة الوقوع والله تعالى أعلم

* (باب ضمان الاجير) *

لما فرغ من ذكر أنواع الاجارة صححها وفاسدها شرع في بيان الضمان لانه من جملة العوارض التي تترتب على عقد الاجارة فيحتاج الى بيانها كذا في غاية البيان ولا يخفى أن معنى ضمان الاجير اثباتا ونفيًا ولو لم يكن معناه ذلك بل اثبات الضمان فقط لزم أن لا يصح عنوان الباب على قول الامام أصلاً لانه لا ضمان عنده على أحد من الاجير المشترك والخاص طوري (قوله فالأول الخ) قال في العناية والسؤال عن وجه تقديم المشترك على الخاص دورى اه يعنى لو قدم الخاص لتوجه السؤال عن سبب تقديمه على المشترك أيضا لان لتقديم كل منهما على الآخر وجهها أما المشترك فلانه بمنزلة العام بالنسبة الى الخاص مع كثرة مباحثه وأما الخاص فلانه بمنزلة المفرد من المركب لكن تقديم المشترك هنا أولى لان الباب باب ضمان الاجير وذلك في المشترك فتأمل فان بما ذكره يظهر وجه اختيار تقديم المشترك كما لا يخفى وكان لا بد منه سعدي (قوله من يعمل لا الواحد) قال الزيلعي معناه من لا يجب عليه أن يختص بواحد عمل لغيره ولم يعمل ولا يشترط أن يكون عاملاً لغير واحد بل اذا عمل لواحد أيضاً فهو مشترك اذا كان بحيث لا يمنع ولا يتعذر عليه أن يعمل لغيره (قوله ونحوه) أتى به وان اغنت عنه الكاف لتلايتهم انها استصائية فافهم قال الطوري وفي العناية المشترك الجمال والملاح والحائك والخياط والنذاف والصباغ والقصار والراعي والحجام والبراغي والبناء والحفار اه (قوله وسيتضح) أي في بحث الاجير الخاص لانه هناك أحال تحقيقه على الدرر وسند كره ان شاء الله تعالى (قوله وفي جواهر الفتاوى الخ) أراد به التنبيه على حكم الاجير المشترك والمعقود عليه قال الزيلعي وحكمهما أي المشترك والخاص أن المشترك له أن يتقبل العمل من أشخاص لان المعقود عليه في حقه هو العمل أو أثره فكان له أن يتقبل من العامة لان منافعه لم تصر مستحقة لواحد فمن هذا الوجه سمي مشتركاً والخاص لا يمكنه أن يعمل لغيره لان منافعه في المدة صارت مستحقة للمستأجر والاجر مقابل بالمنافع ولهذا يبقى الاجر مستحقاً وان نقض العمل اه قال أبو السعود يعنى وان نقض عمل الاجير رجل بخلاف ما لو كان النقض منه فانه يضمن كما سيأتي (قوله حتى يعمل) لان الاجارة عقد معاوضة فنقتضى المساواة بينهما فإلما يسلّم المعقود عليه للمستأجر لا يسلّم له العوض والمعقود عليه هو العمل أو أثره على ما بينا فلا بد من العمل زيلعي والمراد لا يستحق الاجر مع قطع النظر عن أمور خارجة كما اذا عمل له الاجر أو شرط تعجيله كما في السعدي وقدمناه أوائل كتاب الاجارة وتقدم هناك انه لو طلب الاجر اذا فرغ وسله فهلك قبل تسليمه بسقط الاجر وكذا كل من لعمله أثر وما لا أثر له كعماله الاجر كما فرغ وان لم يسلّم (قوله مجتبي) عبارته شارط قصاراً على أن يقصر له ثوباً ويأبدهم ورضي به فلما رأى الثوب القصار قال لا أرضى فله ذلك وكذا الخياط والأصل فيه أن كل عمل يختلف باختلاف المحل ثبت فيه خيار الرؤية عند رؤية المحل وما لا فلا يمكن استأجر ليكيل له هذه الخنطة أو يحجم عبده فلما رأى محل العمل امتنع ليس له ذلك ثم قال والأصل أن الاستئجار على عمل في محل هو عنده جائز وما ليس عنده فلا كبيع ما ليس عنده اه مخ ومثله في البرازية قبيل الخامس (قوله ولا يضمن الخ) اعلم أن الهلاك اما بفعل الاجير أو لا والاول اما بالتهدي أو لا والثاني اما أن يمكن الاحتراز عنه أو لا ففي الاول بقسميه يضمن اتفاقاً وفي الثاني لا يضمن اتفاقاً وفي أوله لا يضمن عند الامام مطلقاً ويضمن عنده مطلقاً وأفتى المتأخرون بالصلح على نصف القيمة مطلقاً وقيل ان مصلحاً لا يضمن وان غير مصلح يضمن وان مستورا فالصلح اه ح والمراد بالاطلاق في الموضوعين المصلح وغيره وفي البدائع لا يضمن عنده ما هلك بغير منعه قبل العمل او بعده لانه امانة في يده وهو القياس وقال لا يضمن الا من حرق غالب او لمصوص مكابرين وهو استحسان اه قال في الخيرية فهذه أربعة أقوال كلها معجزة مفتي بها وما أحسن التفصيل الاخير والاول قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال بعضهم قول أبي حنيفة قول عطاء وطاوس وهما من كبار التابعين وقولهما قول عمرو وعلي وبه يفتي احتشاماً للعمرو وعلي وصيانة لاموال الناس والله أعلم اه وفي التبيين بقولهما يفتي لتغير أحوال الناس وبه يحصل صيانة أموالهم

٩ مجتبي
الاجير المشترك

* (باب ضمان الاجير) *

(الاجراء على ضربين مشترك
وخاص فالأول من يعمل ٩
لأول واحد) كالخياط ونحوه
(او يعمل له عملاً غير وقت) كان
استأجره للخياطة في بيته غير مقبلة
بمدة كان أجيراً مشتركاً وان لم يعمل
لغيره (او وقتاً بلا تخصيص)
كان استأجره ليرعى غنمه شهراً
بدرهم كان مشتركاً الا أن يقول
ولا ترعى غنم غيرى وسيتضح
وفي جواهر الفتاوى استأجر
حائكاً لينسج ثوباً ثم أجرة الحائك
نفسه من آخر للتسج صح
كلا العقدين لان المعقود عليه
العمل لا المنفعة (ولا يستحق
المشترك الاجر حتى يعمل كالقصار
ونحوه) كفتال وجمال ودلال
وملاح وله خيار الرؤية في كل عمل
يختلف باختلاف المحل مجتبي
(ولا يضمن ما هلك في يده وان
شرط عليه الضمان) لان شرط
الضمان في الامانة باطل كالمودع
قوله عنده أي عند المستأجر
اه منه

مطلب
يفتق بالقياس على قوله

اه لانه اذا علم انه لا يضمن رجما يدعي انه سرق او ضاع من يده وفي الحانية والمحيط والتقى الفتوى على قوله فقد
 اختلف الاقواء وقد سمعت ما في الخيرية وقال ابن ملك في شرح المجمع وفي المحيط الخلاف فيما اذا كانت الاجارة
 صحيحة فلو فاسدة لا يضمن اتفاقا لان العين حينئذ تكون امانة تكون المعقود عليه وهو المنفعة مضمونة بأجر المثل
 اه قلت ومحل الخلاف ايضا فيما اذا كان الهالك محدثا فيه العمل كما في الجوهر للعداوي او لا يستغنى عنه
 ما يحدث فيه العمل لما في البدائع روى هشام عن محمد بن دفع الى رجل مصحفا يعمل فيه ودفع الغلاف معه
 او سكين اليه فله ودفع الحظن معه قال محمد يضمن المصحف والغلاف والسيف والحظن لان المصحف والسيف
 لا يستغنيان عن الغلاف والحظن فان أعطاه مصحفا يعمل له غلافا او سكينيا يعمل له نصبا فاضاع المصحف او السكين
 لم يضمنه لانه لم يستأجره على أن يعمل فيه ما بيل في غيرهما اه (قوله وبه جزم أصحاب المتون) كالوقاية والمثلتي
 والغرر والاصلاح فكلهم صرحوا بعدم الضمان وان شرطه وأما القدوري والهداية والكنز والمجمع فأطلقوا
 عدم الضمان فيهم ذلك من كلامهم (قوله خلافا للشباه) أي من انه ان شرط ضمانه ضمن اجماعا
 ح وهو منقول عن الخلاصة وعزاه ابن ملك للجامع (قوله وأفتى المتأخرون بالصلح) أي عملا بالقولين
 ومعناه عمل في كل نصف بقول حيث حط النصف وأوجب النصف بزانية قال في شرح المثلتي قال الزاهدي
 على هذا أدركت مشايخنا بخوارزم وأقره القهستاني اه وفي جامع الفصولين منهم شمس الاثمة الاوزجندی
 وأئمة فرغانة (قوله وقيل ان الاجير مصلحا الخ) عزاه في جامع الفصولين الى فوائد صاحب المحيط (قوله
 وهل يجبر عليه) أي على الصلح (قوله حرر في تنوير البصائر نعم) حيث قال فان قلت كيف يصح الصلح جبرا قلت
 الاجارة عقد يجري فيها الجبر بقاء ألا ترى أن من استأجر دابة او سفينة مدة معلومة وانقضت مدته في وسط
 البرية او في لجة البحر فانها تبقى الاجارة بالجبر ولا يجري الجبر في استئجارها وهذه الحالة حالة البقاء فيجري فيها
 الجبر اه قلت هذا السؤال والجواب مذکوران في البرازية بالحرف مع زيادة في الجواب ذكرهما صاحب
 البرازية بعد قوله وبعضهم أفتوا بالصلح ثم قال بعدهما ولا يرد ما قاله في العون ربما لا يقبلان أي الاجير والمستأجر
 الصلح فاخترت قول الامام لما قلنا ان الصلح مجاز عن الحط ثم قال في البرازية وأئمة سمرقند أفتوا بجواز الصلح
 بلا جبر اه فلم أنهم ما قولان في الجبر وعدمه بدليل قوله حط النصف وأوجب النصف فان الايجاب جبري
 والصلح فيه مجاز عن الحط كما علمت وهذا قول الاوزجندی وأئمة خوارزم وفرغانة كما مر والثاني قول أئمة
 سمرقند فاني المنع مما يفيد أن الامام ظهير الدين رجع عن القول بالجبر لا يدل على أن القول به مهورا لأن ينقل
 الرجوع عن كل من قال به فافهم (قوله تبقى الاجارة بالجبر) بيان لوجه الشبه الذي تضمنه الكاف ط
 وبحث فيه بعضهم بأنه قياس مع الفارق لتحقيق الضرورة في القيس عليه (قوله ويضمن ما هلك بعمله) أي
 من غير قصد في قول علماء النيا الثلاثة ولا يستحق الاجرة لانه ما أوفى بالمنفعة بل بالمضرة بدائع وعمل اجيره
 مضاف اليه فيضمنه وان لم يضمن الاجير لانه أجبر وحده ما لم يتعد كما سيذكره آخر الباب (قوله من دقه) أي
 بنفسه أو بأجيره فلو استعان برب الثوب فتخرق ولم يعلم انه من أي دق فعلى قول الامام ينبغي عدم الضمان
 للشك وعن الثاني يضمن نصف النقصان كما لو تمسك به لاستيفاء الاجر فحذبه صاحبه فتخرق جوى عن الظهيرية
 ملخصا قال في التبيين ثم صاحب الثوب ان شاء ضمنه غير معمول ولم يعطه الاجر وان شاء ضمنه معمول
 وأعطاء الاجر ط ملخصا (قوله وزلق الحال) الظاهر أنه بالحاء المهملة والمراد الحال على ظهره مثلا
 أما بالجيم فعلى تقدير مضاف أي جل الحال قال في شرحه على المثلتي أي اذا لم يكن من زجة الناس فلو منها
 لم يضمن خلافا لهما كما في شرح المجمع قال وكذا يضمن لو ساق المكارى دابته فعثرت فسقطت الحولة اه
 وكذا يضمن بانقطاع الجبل الذي يشتبه المكارى كما في الكنز والمثلتي ولو كان الجبل لصاحب المتاع فاقطع
 لا يضمن كذا في التارخانية وفي البدائع وكذا يضمن الراعي المشتري اذا ساق الدواب على السرعة فازدجت
 على القطرة او الشط فدفع بعضها بعضا فسقطت في الماء أو عطيت الدابة بسوقه او ضربه ولو معتادا
 (قوله وغرق السفينة من مده) قيد بالمد لانها لو غرقت من ريح او موج او ثنى وقع عليها او صدم جبل
 فذلك ما فيها لا يضمن في قول الامام رجه الله قلت ويجب على المستأجر أجر ما سارت السفينة قبل الغرق
 بحسابه وفروع المذهب تشهد لذلك اه سري الدين عن المجتبى وهذا انما يظهر اذا كان المستأجر معه

(و به يفتى) كما في عامة المعبرات
 وبه جزم أصحاب المتون فكان
 هو المذهب خلافا للشباه وأفتى
 المتأخرون بالصلح على نصف
 القيمة وقيل ان الاجير مصلحا
 لا يضمن وان بخلافه يضمن وان
 مستورا الحال يؤمر بالصلح عمادية
 قلت وهل يجبر عليه حرر في تنوير
 البصائر نعم كن تحت مدته في وسط
 البحر أو البرية تبقى الاجارة بالجبر
 (و) يضمن (ما هلك بعمله) كتحريق
 الثوب من دقه وزلق الحال
 وغرق السفينة من مده جاوز
 المعتاد أم لا

بمختلف الحجم ونحوه كما يأتي
عمادية والفرق في الدرر وغيرها
على خلاف ما يحسنه صدر
الشريعة فتأمل لكن قوى
القهستاني قول صدر الشريعة
فتنبه وفي المنية هذا اذا لم يكن
رب المتاع او وكيله في السفينة
فان كان لا يضمن اذا لم يتجاوز
المعتاد لان محل العمل غير مسلم
اليه وفيها محل رب المتاع متاعه
على الدابة وورثها فساقتها
المكارى فعثرت وفسد المتاع
لا يضمن اجماعا قلت وقدنا
عن الاشياء معزى بالزباني ان
الوديعة بأجر مضمونة فليحفظ

(ولا يضمن به بنى آدم مطلقا عن
غرق في السفينة اوسقط عن ٩
الدابة وان كان بسوقه او قوده)
لان الآدمي لا يضمن بالعقد بل
بالجنابة ولا جنابة لاذنه فيه
(وان انكسردن

٩ مطلب
ضمان الاجير المشترك مقيد بثلاثة
شروط

والا فلم يوجد تسليم وقد سبق انه لا أجر للمشارك الا به فتأمل ط (قوله ونحوه) كالبراع والفصاد (قوله
والفرق في الدرر وغيرها) حاصله ان بقوة الثوب ورقته يعلم ما يتحمل من الدق بالاجتهاد فأمكن تقييده
بالسلامة منه بخلاف القصد ونحوه فانه ينبنى على قوة الطبع وضعفه ولا يعرف ذلك بنفسه ولا ما يتحمل من
الجرح فلا يمكن تقييده بالسلامة فسقط اعتباره اه ح (قوله على خلاف ما يحسنه صدر الشريعة) حيث
قال ينبغي ان يكون المراد بقوله ماتلف بعمله عملا جاوز فيه القدر المعتاد على ما يأتي في الحجم اه ح (قوله
لكن قوى القهستاني) حيث قال بل يضمن بعمله ما هلك من حيوان وغيره عملا غير مأذون فيه كالدق المحرق
للثوب كما في المحيط وغيره فهو غير معتاد بالضرورة ولذا فسر المصنف أى صدر الشريعة العمل به فن الباطل
ما ظن انه بطل تفسير المصنف بما في الكافي ان قوة الثوب ورقته مثلا تعرف بالاجتهاد فأمكن التقييد بالمصلحة
اه ح أقول ومتنصتي كلامه ان كل عمل متلف يكون غير معتاد فلا يصح تقييد صدر الشريعة ماتلف بعمله
بقوله عملا غير معتاد ويبقى مخالفا لما في الكافي المفيد ان العمل المتلف قد يكون معتادا وهذا الذي يظهر لي
انه لا منافاة بين كلامهم وأن الكل يقولون ان المتلف للثوب غير معتاد ولكن لما كان نحو الحجم ضمانه
مقيد بغير المعتاد دون المعتاد أرادوا التنبيه على أن نحو القصار غير مقيد بهذا القيد ليفيدوا الفرق بينهما
ولكن الخروج عن المعتاد في نحو الثوب لا يظهر لنا الا بالاتلاف فحيث كان متلفا علم انه غير معتاد
فيضمن لتقصيره فان الماهر في صنعيته يدرك المتلف بخلاف نحو الحجم فان لعمله محلا مخصوصا فاذا
لم يتجاوز لا يضمن فانه لا يمكن ادراكه بمهارته فانيط الضمان على مجاوزته المحل المخصوص فظهر
بهذا ان كل متلف في عمل نحو القصار خارج عن المعتاد يدل عليه ما في البدائع وهو انه يمكن التحرز بالاجتهاد
بالنظر في آلة الدق ومحلله وارسال المدقة على المحل على قدر ما يحتمل مع المداقة في العمل وعند مراعاة
هذه الشروط لا يحصل الفساد فلما حصل دل أنه مقصور وهو في حقوق العباد ليس بعذر اه فعلم انه
لا فرق بين الكلامين وان كان في التعبير مسامحة فافهم (قوله فتنبه) لعلمه يشير الى ما قلنا والله أعلم
(قوله هذا اذا لم يكن الخ) الاشارة الى الضمان المذكور في المتن ضمننا وحاصل ما في الطوري عن المحيط
ان ضمان المشترك ماتلف مقيد بثلاثة شروط ان يكون في قدرته رفع ذلك فلو غرقت جموع أو ريح أو صدمة جبل
لا يضمن وأن يكون محل العمل مسلما اليه بالتخلف فلورب المتاع أو وكيله في السفينة لا يضمن وأن يكون المضمون
مما يجوز ان يضمن بالعقد فلا يضمن الآدمي كما يأتي (قوله اذا لم يتجاوز المعتاد) ولم يعتمد الفساد شر بلائية
عن الجنابة وكان بأمر يمكن التحرز عنه أفاده المكي ط (قوله وركبها الخ) وكذا اذا كان هو والمكارى
راكبين على الدابة اوسائقين او قائدين لان المتاع في أيديهم ما فلم يتفرد الاجير باليد وروى بشر عن أبي يوسف
اذا سرق من رأس الجمال ورب المتاع يمضى معه لا ضمان لانه لم يخل بينه وبين المتاع وقالوا اذا كان المتاع
في سفينتين وصاحبه في أحدهما وهما مقرونتان أو الا أن سيرهما وجبهما جعلا لا يضمن الملاح وكذا
القطار اذا كان عليه جمولة وربها على بعير لان المتاع في يد صاحبه لانه الحافظ له بدائع وفيه كلام يأتي قريبا
(قوله وقدنا) أى في كتاب الوديعة اراد به التنبيه على أن المودع بأجر يخالف الاجير المشترك وان شرط
عليه الضمان وكان الاولى ذكره عند قول المصنف ولا يضمن الخ كما فعل الزباني وذكر الفرق بأن المعقود عليه
في الاجير المشترك هو العمل والحفظ واجب تبعاً بخلاف المودع بأجر فانه واجب عليه مقصودا يبدل أقول
وذكر المصنف في الوديعة أن اشتراط الضمان على الامين باطل به يقتضى اه وفي البرازية دفع الى صاحب
الحمام واستأجره وشرط عليه الضمان اذا تلف لأثره فمما عليه الفتوى لان الحامي عند اشتراط الاجر
للعظ والنيابي كالاجير المشترك اه (قوله مطلقا) أى صغيرا او كبيرا على الصحيح كما في التبيين وقيل
عدم الضمان اذا كان كبيراً يستمسك على الدابة ويركب وحده والافهوك المتاع ط عن المكي (قوله بل
بالجنابة) ولهذا يجب على العاقلة وضمان العقود لا تحمله العاقلة ابن كمال (قوله لاذنه فيه) أى
من المستأجر أصيلا او وليا العبد أو صغير (قوله وان انكسردن الخ) في البرازية عن المتقي محل متاعا
وصاحبه معه فعثر وسقط المتاع ضمن لان عناره جنابة يده استأجر جمولة بعينها ورب المتاع معه فساقي المكارى
فعثرت الدابة ضمن عندنا لانه أجير مشترك افسده يده اه وليستظر الفرق بينه وبين ما قدمناه من البدائع ولعله

في الطريق) ان شاء المالك (ضمن الحال قيمته في مكان حله ولا أجر أو في موضع الكسر وأجره بحسابه) وهذا لو أنكر بصعته والابان راحة الناس فانكر فلا ضمان خلافا لهما (ولا ضمان على حجام وبزاغ) أي يطار (وفصاد لم يجاوز ٤٣ الموضع المعتاد فان جاوز) المعتاد (ضمن

الزيادة كلها اذا لم يهلك) المجنى عليه (وان هلك ضمن نصف دية النفس) لتلفها بما ذون فيه وغير مأذون فيه فيمتصف ثم فزع عليه بقوله (فلو قطع الختان الحشفة وبرئ المقطوع تجب عليه دية كاملة) لانه لما برئ كان عليه ضمان الحشفة وهي عضو كامل كاللسان (وان مات فالواجب عليه نصفها) لحصول تلف النفس بفعلين أحدهما مأذون فيه وهو قطع الجلد والاخر غير مأذون فيه وهو قطع الحشفة فيضمن النصف ولو شرط على الحجام ونحوه العمل على وجه لا يسرى لا يصح لانه ليس في وسعه الا اذا فعل غير المعتاد فيضمن عمادية وفيها سئل صاحب المحيط ٧ عن فصاد قال له غلام او عبد افصدني فقصده فصد امعتاد افات بسببه قال تجب دية الحر وقيمة العبد على عاقلة الفصاد لانه خطأ وسئل عن فصد نائما وتركه حتى مات من السيلان قال يجب القصاص (والثاني وهو) الاجير (الخاص) ويسمى أجير وحدث (وهو من يعمل لواحد عملا موقتا بالتخصيص ويستحق الاجر بتسليم نفسه في المدة وان لم يعمل كمن استؤجر شهرا للخدمة او شهرا (لرعي الغنم) المسمى بأجر مسمى بخلاف مالو أجر المدة بأن استأجره للرعي شهرا حيث يكون مشتركا الا اذا شرط أن لا يخدم غيره ولا يرعى لغيره فيكون خاصا وتحقيقه في الدرر ٧ بحث

اختلاف رواية أو محمول على ما اذا ساقها بعنف تأمل ثم رأيت صاحب الذخيرة فرق بين ما اذا كان صاحب المتاع راكبا عليها فعثرت من سوق الاجير لا يضمن وبين ما اذا كان يسبحر خلفها مع الاجير فيضمن وتماه فيها (قوله في الطريق) قيد به لما في البدائع وان حله الى بيت صاحبه ثم انزله الحال من رأسه وصاحب الزق فوقع من أيديهما ضمن وهو قول محمد الاول ثم رجع وقال لا يضمن (قوله بصنعه) يشمل مالو زلقت رجله في الطريق او غيره فسقط وفسد حله بدائع (قوله فلا ضمان) لان المتاع امانة عنده (قوله خلافا لهما) فيضمن قيمته في موضع الكسر بلا خيار كما في التبيين وفي البدائع ولو زجه الناس حتى فسد لم يضمن بالاجماع لانه لا يمكنه حفظ نفسه عن ذلك فكان بمعنى الحرق الغالب ولو كان الحال هو الذي زاحم الناس ضمن عند علماء الثلاثة اه قاتل (قوله أي يطار) فهو خاص بالبهائم (قوله لم يجاوز الموضع المعتاد) أي وكان بالاذن قال في الكافي عبارة المختصر ناطقة بعدم التجاوز وساكنة عن الاذن وعبارة الجماع الصغير ناطقة بالاذن ساكنة عن التجاوز فصار مناطقه هذا بيان لما سكت عنه الآخر ويستفاد بمجموع الروايتين اشتراط عدم التجاوز والاذن لعدم الضمان حتى اذا عدم أحدهما او كلاهما يجب الضمان انتهى طوري وعليه ما يأتي عن العمادية (قوله فلو قطع الختان الحشفة) أي كلها قال في الشر نبلاية وبتقطع بعضها يجب حكومة عدل كما ذكره الاتقاني (قوله دية كاملة) قال الزيلعي هذا من أعجب المسائل حيث وجب الاكثر بالبراء والاقل بالهلاك (قوله تجب دية الحر) أي لو كان الغلام حرا وقيمة العبد لو كان عبدا قال ح لان فعله غير مأذون فيه حيث لم يعتبر اذنهما للعجز عليم ما في الاقوال (قوله لانه خطأ) أي من القتل خطأ اذ لم يعمد قتله والدليل عليه عدم مجاوزة الفعل المعتاد ط (قوله قال يجب القصاص) لانه قتله بمعد ط أي وهو قاصد لقتله فكان عمدا (قوله ويسمى أجير وحدث) بالاضافة خلاف المشترك من الواحد بمعنى الوحيد ومعناه أجير المستأجر الواحد وفي معناه الاجير الخاص ولو حرر الحام يصح لانه يقال رجل واحد بفتحين أي منفرد مغرب وظاهره انه لا فرق بينهما وسند كرم ما يفيد أن بينهما عموما مطلقا (قوله وهو من يعمل) صوابه اسقاط العاطف لانه خبر المبتدأ ح (قوله لواحد) أي لمعين واحد أو أكثر قال القهستاني لو استأجر رجلان او ثلاثة رجلا لرعي غنم لهما او لهما خاصة كان أجيرا خاصا كما في المحيط وغيره اه نخرج من له أن يعمل لغيره من استأجره أولا (قوله عملا موقتا) خرج من يعمل لواحد من غير توقيت كالتخياط اذا عمل لواحد ولم يذ كر مدة ح (قوله بالتخصيص) خرج نحو الراعي اذا عمل لواحد عملا موقتا من غير أن بشرط عليه عدم العمل لغيره قال ط وفيه انه اذا استؤجر شهر الرعي الغنم كان خاصا وان لم يذ كر التخصيص فعمل المراد بالتخصيص أن لا يذ كر عموما سواء ذ كر التخصيص او أهمله فان الخاص يصير مشتركا بذكر التعميم كما يأتي في عبارة الدرر (قوله وان لم يعمل) أي اذا تمكن من العمل فلو سلم نفسه ولم يتمكن منه لعذر كطرو ونحوه لا أجر له كما في المعراج عن الذخيرة (قوله للخدمة) أي لخدمة المستأجر وزوجته وأولاده ووظيفته الخدمة المعتادة من السهر الى أن تنام الناس بعد العشاء الا خروا كله على المؤجر فلو شرط على المستأجر كعطف الدابة فسد العقد كذا في كثير من الكتب لكن قال الفقيه في زماننا العبد يأكل من مال المستأجر جوى عن الظهيرية والخانية وتقدم ما فيه ط أي أول الباب السابق (قوله لرعي الغنم المسمى) كذا قيده في الدرر والتبيين وقد ذكر المصنف في الباب السابق لو استأجر خبازا ليخبز له كذا اليوم بدرهم فسد عند الامام لجمعه بين العمل والوقت فيخالف ما هنا ولذا قال الشر نبلاي اذا وقع العقد على هذا الترتيب كان فاسدا كما قدمناه وصحته أن يذ كر المدة الاجر اه قلت وقد مناهنا لما يقتضي وجوب حذف قوله المسمى فراجع (قوله وتحقيقه في الدرر) ونصه اعلم أن الاجير للخدمة او لرعي الغنم انما يكون أجيرا خاصا اذا شرط عليه أن لا يخدم غيره ولا يرعى لغيره او ذ كر المدة او لا فهو أن يستأجر راعيا شهرا لرعي له غنما مسماة بأجر معلوم فانه أجير خاص بأول الكلام أقول سره انه أوقع الكلام على المدة في أوله فتكون منافعه للمستأجر في تلك المدة فمتنع أن تكون لغيره فيها أيضا وقوله بعد ذلك لرعي الغنم يحتمل أن يكون لا يقع العقد على العمل فيصير أجيرا مشتركا لانه من يقع عقده على العمل وأن يكون لبيان نوع العمل الواجب على الاجير الخاص في المدة فان الاجارة على المدة لا تصح في الاجير الخاص ما لم يبين نوع العمل بأن يقول استأجرتك شهرا للخدمة او للعصاد

فلا يتغير حكم الاول بالا حتمال فيبقى أجبر وحدث ما لم ينص على خلافه بأن يقول على أن ترعى غنم غيري مع غنمي وهذا ظاهر أو آخر المدة بأن استأجره ليرعى غنما مسماة له بأجر معلوم شهر أو فحينئذ يكون أجبراً مشترطاً بأول الكلام لا يقع العقد على العمل في أوله وقوله شهراني آخر الكلام يحتمل أن يكون لا يقع العقد على المدة فيصير أجبراً وحده ويحتمل أن يكون لتقدير العمل الذي وقع العقد عليه فلا يتغير أول كلامه بالا حتمال ما لم يكن بخلافه اهـ (قوله وليس للخاص أن يعمل لغيره) بل ولأن يصل النافلة قال في التاترخانية وفي فتاوى الفضلي "وإذا استأجر رجلاً يوماً ما يعمل كذا فعليه أن يعمل ذلك العمل إلى تمام المدة ولا يشتغل بشيء آخر سوى المكتوبة وفي فتاوى سمرقند وقد قال بعض مشايخنا أنه لا يؤدي السنة أيضاً وتفقدوا أنه لا يؤدي تفلاً وعليه الفتوى وفي غريب الرواية قال أبو علي "الدقاق لا يمنع في المصر من اتیان الجمعة ويسقط من الأجر بقدر اشتغاله أن كان بعيداً وان قرياً لم يحط شيء فإن كان بعيداً واشتغل قدر ربع النهار يحط عنه ربع الأجرة (قوله ولو عمل نقص من أجره الخ) قال في التاترخانية نجار استؤجر إلى الليل فعمل لا خردواة بدرهم وهو يعلم فهو آثم وإن لم يعلم فلا شيء عليه ويتقص من أجر النجار بقدر ما عمل في الدواة (قوله وظاهر التعليل الخ) أي فقول الجوهره مادام يرعى منها شيئاً لا مفهوم له ورأيت بخط بعض الفضلاء أن مراد الجوهره تصديق تسليم نفسه بذلك لا شرط استحقاق الأجر كما فهم المصنف والمتون والتعليل يفيد اهـ وهو حسن (قوله وبه صرح في العمادية) وهو الموافق لتصريح المتون بأنه يستحق الأجر بتسليم نفسه في المدة وإن لم يعمل (فرع) أراد رب الغنم أن يزيد فيها ما يطبق الراعي لذلك لو خالصاً له في حق الرعي بمنزلة العبد وله أن يكلف عبده من الرعي ما يطبق تاترخانية (قوله ولا يضمن ما هلك في يده) أي بغير صنعه بالاجماع وقوله أو يعمل أي المأذون فيه فإن أمره بعمل فعمل غيره ضمن ما تولد منه تاترخانية وفيها وإذا ساق الراعي الغنم فنطخ أو وطئ بعضها بعضاً من سوقه فإن كان الراعي مشتركاً ضمن على كل حال وكذا لو كانت لقوم شتى وهو أجبراً أحدهم وإن كان خالصاً فإن كانت الأغنام لواحد لا ضمان وإن لاثنتين أو ثلاثة ضمن وصورة الأجير الخاص في حق الاثنين والثلاثة أن يستأجر رجلان أو ثلاثة راعياً شهر الرعي عنهما لهما ولهم اهـ وقال في الذخيرة فقد فرق في الأجير الخاص بين أن يكون لواحد أو لغير واحد يحفظ هذا جداً اهـ قلت ومفاده أن بين الخاص والوحد عموم مطلقاً كما قد مناه وفي جامع الفصولين ولا يضمن لو هلك شيء في سقي أو رعى ولو ذبحها الراعي أو الأجنبي ضمن لو رعى حياتها أو أشكل أمرها ولو تبقت موتها لا لاذن دلالة هو الصحيح ولا يذبح الحمار ولا البغل إذا يصلح لهما ولا القرس عنده لكرأته تحريراً ولو قال ذبحتها لمريضها لم يصدق أن كذبه لا قراره بسبب الضمان ويصدق في الهلاك وإن شرط أن يأتيه بسمة ما هلك اهـ ملخصاً أي يصدق بيمينه كما في الجوهره (قوله كالمودع) أي إذا تعمد الفساد فإنه يضمن ط (قوله أكونها أجبراً وحده) قال أبو السعود الحاصل أن المسائل في الظئر تعارضت فيها ما يدل على أنها في معنى أجبر الوحد كقولهم بعدم الضمان في هذه ومنها ما يدل على أنها في معنى المشتركة كقولهم أنها تستحق الأجر على الفريقين إذا أجزت نفسها لهما قال الاتفاق والصحيح أنه ان دفع الولد إليها لترضعه فهي أجبراً مشترك وإن حملها إلى منزله فهي أجبراً وحده اهـ ملخصاً ط (قوله وكذا لضمان على حارس السوق وحافظ الخان) قال في جامع الفصولين استؤجر رجل لحفظ خان أو حوانيت فضاع منها شيء قيل ضمن عند أبي يوسف ومحمد لو ضاع من خارج الحجر لأنه أجبر مشترك وقيل لا في الصحيح وبه يفتي لأنه أجبر خاص ألا يرى أنه لو أراد أن يشغل نفسه في صنع آخر لم يكن له ذلك ولو ضاع من داخلها بأن تقب اللص فلا يضمن الحارس في الأصح إذا أوال المحفوظة في السيوت في يد مالكها وحارس السوق على هذا الخلاف اهـ وكذا في ٢٤ من الذخيرة قال في الحامدية وبظهر من هذا أنه إذا كسر قفل الدكان وأخذ المتاع يضمن الحارس اهـ قلت إنما يظهر من هذا على القول بأنه أجبر مشترك أما على القول بأنه خاص فلا لما سمعت من المفتي به ثم يشكل ما مرّ أنفاً عن التاترخانية والذخيرة في الراعي لو كان خالصاً لا أكثر من واحد يضمن فليست أمثل اللهم إلا أن يقال إذا كسر القفل يكون بنومه أو غيبته فهو مفترط فيضمن وفي الخلاصة ولو استأجره واحد من أهل السوق فكأنهم استأجروه ولكن هذا أن كان ذلك الواحد رئيسهم ويحمل له الأجرة وفي المحيط ولو كرهوا ولم يرضوا فكأنهم باطلة (قوله وصح ترديد الأجر) قيد اتفاقاً في أن لا فرق بين ترديد ونقص لما في المحيط

مطلب
ليس للأجير الخاص أن يصل النافلة

وليس للخاص أن يعمل لغيره
ولو عمل نقص من أجره بقدر
ما عمل فتاوى النوازل (وان هلك
في المدة نصف الغنم أو أكثر) من
نصفه (قوله الأجرة كاملة) مادام
يرعى منها شيئاً الماء تر أن العقود
عليه تسليم نفسه جوهره وظاهر
التعليل بقاء الأجرة لو هلك كلها
وبه صرح في العمادية (ولا يضمن
ما هلك في يده أو بعلمه) كخريق
الثوب من دقه إذا تعمد الفساد
فيضمن كالمودع ثم فرع على هذا
الأصل بقوله (فلا ضمان على ظئر
في صبي) ضاع في يدها أو سرق
ما عليه) من الخلى لكونها
أجبراً وحده وكذا لضمان على
حارس السوق وحافظ الخان
(وصح ترديد الأجر بالترديد
في العمل) كان خطته فارسياً
بدرهم أو رومياً بدرهمين

مطلب
في الحارس والخانات

وما على الحارس شيء لو نقب
في السوق حانوت على ما قد كتب
وليس يضمن الذي منها سرق
إذا بالأجير الخاص الذي يلتحق
اهـ من المنظومة المحببة

(وزمانه في الاول) كذا بخط المصنف ملحقاً ولم يشرحه ويستغنى عن شئنا الرمي ومعهناه يجوز في اليوم الاول دون الثاني كان خطته اليوم فبدرهم او غداً بنصفه (ومكانه) كان سكنت هذه الدار فبدرهم او هذه فبدرهم (والعاسل) كان ٤٥ سكنت عطارا فبدرهم او حذاً اذا

فبدرهمين (والمسافة) كان ذهبت للكوفة فبدرهم او للبصرة فبدرهمين (والحل) كان حلت شعير فبدرهم او بر الفبدرهمين وكذا لو خيره بين ثلاثة اشياء ولو بين أربعة لم يجوز كما في البيع ويجب أجرة ما وجد الا في تخيير الزمان فيجب بخياطته في الاول ماسى وفي الغدا جراً مثل لايزاد على درهم ولو خاطه بعد غد لايزاد على نصف درهم وفيه خلافاً

(بني المستأجر تنورا أو دكانا) عبارة الدرر أو كانوا (في اذار المستأجر فاحرق بعض بيوت الجيران أو الدار لضمان عليه مطلقاً) سواء بنى باذن رب الدار أو لا

(الا ان يجاوز ما يسنعه الناس) في وضعه وايقاد نلر لا يوقد مثلها في التنور والكاثون (استأجر حاراً قاض عن الطريق ان علم انه لا يجده بعد الطلب لا يضمن كذا

واع ند من قطيعه شاة تخاف على الباقي) الهلاك (ان تبعها) لانه اتا ترك الحفظ بعد ذلك فلا يضمن كدفع الوديعة حال الغرق وقال

ان كان الراعي مشتركاً ضمن ولو خلط الغنم ان أمكنه التمييز لا يضمن والقول له في تعيين الغنم انهم الفلان وان لم يمكنه ضمن قيمتها يوم الخلط والقول له في قدر القيمة عمادية واهل للراعي ان ينزى على شئ منها بلا اذن ربه

فان فعل فعطبت ضمن وان نزي بلا فعله فلا ضمان جوهره (ولا يسافر بعبد استأجره للخدمة) لمشقة (الا بشرط) لان الشرط اتملك عليك أم لك وكذا لو عرف بالسفر لان المعروف كالتسروط

(بخلاف العبد الموصى بخدمته) فان له ان يسافر به مطلقاً لان مؤتمنه عليه (ولو سافر) المستأجر (به فذلك ضمن) ١٢

خا ين قيمته لانه غاصب (ودأجره به وان سلم) لان الاجر والضمان لا يجتمعان وعند الشافعي له أجر المثل (ولا يسترد منه أجر من عبد) أو صبي (محمجور أجرة دفعه اليه) اجل (عمله) لعودها بعد الفراغ صحيحة

ان خطته اليوم فلك درهم وان غداً فلا أجر لك قال محمد ان خاطه في الاول فله درهم وان في الثاني فأجر المثل لايزاد على درهم في قولهم جميعاً طوري (قوله في الاول) متعلق بقوله وصح (قوله ملحقاً) قال الرمي ليس في متنه وكتبه في الشرح بالاجر ملحقاً على هامشه (قوله ولم يشرحه) نعم لم يشرحه عقبه بل شرحه بعد قوله والحلى وأطال فيه ونقل عبارته المحشى وكان الشارح لم ينظر تمام كلامه (قوله ويستغنى) أي حكمه بعد أسطوره يستغنى عن قوله قال شيخنا الخ كما قاله ح (قوله وكذا لو خيره بين ثلاثة) أي من هذه المسائل كلها ط (قوله حكمه في البيع) قيد للثلاثة والأربعة والجامع دفع الحاجة وانظر ما في العزيمة (قوله الا في تخيير الزمان الخ) تقدم مثله لان العقد المضاف الى الغد لم يثبت في اليوم فلم يجتمع في اليوم تسميتان فلم يكن الاجر مجهولاً في اليوم والمضاف الى اليوم يبقى الى الغد فيجتمع في الغد تسميتان درهم ونصف درهم فيكون الاجر مجهولاً وهي تمنع جواز العقد دور وهذا مذهب الامام وعندهما الشرطان جائزان وعند زفر فاسدان وتماه في المنع (قوله لايزاد على درهم) أي ولا ينقص عن نصف وهذا يدل على انه قد يزاد على نصف درهم وروى عن أبي حنيفة انه لايزاد على نصف درهم لانه المسمى صريحاً فعنه روايتان وجه ظاهر الرواية انه اجتمع في الغد تسميتان فتعتبر الاولى لمنع الزيادة عليها والثانية لمنع النقصان عما بينهما وهذا أولى من الترجيح بالمصرح كغاية ملخصا وصحح الزيلعي الرواية الثانية ومثله في الايضاح وذكر أنها رواية الاصل (قوله وفيه خلافاً) قال الزيلعي ولو خاطه بعد غد فالصحيح انه لا يجاوز به نصف درهم عند أبي حنيفة لانه لم يرض بتأخير الغد أكثر من نصف درهم فأولى أن لا يرضى الى ما بعد الغد والصحيح على قولهما انه ينقص من نصف درهم ولايزاد عليه (قوله أو كانوا) هو المناسب لذكر الاحتراق أفاده ح (قوله لضمان عليه) لان هذا انتفاع بظاهر الدار على وجه لا يغير هيئته الباقي الى النقصان بخلاف الحفر لانه تصرف في الرقبة وبخلاف البناء لانه يوجب تغير الباقي الى النقصان جامع الفصولين (قوله ان علم انه لا يجده) الظاهر ان المراد به غلبة الظن وظاهر هذا الصنيع انه يصدق في دعواه انه لا يجده ط قلت وفي البرازية دفع الى المشتري ثورا للرعي فقال لا أدري أين ذهب الثور فهو اقرار بالتضييع في زمانه (قوله بعد الطاب) أي في حوالى مكان ضل فيه ولو ذهب وهو يراه ولم يمنعه ضمن يريده لو غاب عن بصره لتقصيره في حفظه لعدم المتع وعلى هذا الوجه الى الجواز واشتغل بشراء الخبز فضاع لو غاب عن بصره ضمن والا فلا خلاصة وفي الخالية اذا غيبها عن نظره لا يكون حافظاً لها وان ربطها بشئ (قوله فلا يضمن) أي اجماعاً لو خاصاً ولو مشتركاً فكذلك عنده منح (قوله ضمن) لانه ترك الحفظ بعذريته كمن الاحتراز عنه قال في الذخيرة ورأيت في بعض النسخ لضمان عليه فيما نددت اذا لم يجد من يبعثه لردّها أو يبعثه ليخبر صاحبها بذلك وكذلك لو تفرقت فرقا ولم يقدر على اتباع الكل لانه ترك الحفظ اعذر وعندهما يضمن اه قال في البرازية لانه تعذر طمعهما في الاجر الوافر قبل الكثير (قوله يوم الخلط) لانه يوم الاستهلاك (قوله ولا يسافر بعبد) أي بل يخدمه في المصر وقرأه فيمدون السفر ط عن البرازية (قوله لمشقة السفر) أي مشقة السفر ولان مؤنة الرد على المولى ويلحقه ضرر بذلك فلا يملكه الا باذنه زيلعي (قوله الا بشرط) أو يرتضى به بعده ط (قوله لان الشرط أم لك) أي اشد ما يملكه كادخل في الاتباع فهو أفعّل تفضيل من المبني للفاعل أو المفعول أي اشد ما يملكه أو مملوكة بالنظر لمن اشتراطه أو لمن اشتراط عليه ط (قوله عليك) متعلق بمحذوف حال من ضمير في أم لك ط (قوله أم لك) فيه الجنس التام اللفظي كقوله اذا ملك لم يكن ذاهبه * فدعه فدولته ذاهبه

(قوله وكذا لو عرف بالسفر) أي وكان متيسراً له كما في التبيين (قوله بخلاف العبد الموصى بخدمته) مثله المصالح على خدمته ط عن سري الدين (قوله مطلقاً) أي سواء شرط السفر به أم لا منح (قوله لان الاجر والضمان لا يجتمعان) أي في حالة واحدة فلو أوجبتا الاجر عند السلامة وأوجبتا الضمان عند الهلاك في سفره لاجتماع في حالة واحدة وهي حالة السفر ط (قوله من عبد أو صبي) أي أجرة نفسه بلا اذن مولى أو ولي (قوله اجرا) مفعول يسترد والمراد به اجر المثل في صورتين كما في التبيين عن النهاية (قوله لعودها بعد الفراغ صحيحة) لانه محجور عن التصرف الفاعل لا النافع ولذا جاز قبوله الهدي بلا اذن وجواز مؤتمنه عليه (ولو سافر) المستأجر (به فذلك ضمن) ١٢

خا ين قيمته لانه غاصب (ودأجره به وان سلم) لان الاجر والضمان لا يجتمعان وعند الشافعي له أجر المثل (ولا يسترد منه أجر من عبد) أو صبي (محمجور أجرة دفعه اليه) اجل (عمله) لعودها بعد الفراغ صحيحة

استحسانا (ولا يضمن غاصب عبداً ما كل) ٦٦ الغاصب (من أجره) الذي أجر العبد نفسه به لعلهم تقوم به عند أبي حنيفة (كما) لا يضمن انتفاعا

(لو أجره الغاصب) لأن الأجر له
لأعماله (وإذا جاز للعبد
فيها) لو أجر نفسه لولو أجره
المولى أبو المولى لأنه العاقد
عناية (فلو وجد هاسولاه) فأنه
(في يده أخذها) ابتقاء ملكه
كسروق بعد القطع (استأجر
عبد شهرين شهر أربعة وشهرا
بمئة صاع على الترتيب)
المذكور حتى لو عمل في الأقل
فقط فله أربعة وبعكسه خمسة
(اختلفا) الأجر والمستأجر
(في أبا العبد أو مرضه أو جرى
ماء الرعي حكم الحال فيكون
القول قول من يشهد له) الحال
(مع يمينه كما) يحكم الحال (لوبياع
شجره فيه ثمروا مختلفا في بيعه)
أي الثمر (معها) أي الشجر
(فانقول قول من في يده الثمر)
الأصل أن القول لمن يشهد له
الظاهر وفي الخلاصة انقطع
ماء الرعي سقط من الأجر بحسابه
ولو عاد عادت ولو اختلفا في قدر
الانقطاع فالقول للمستأجر ولو
في نفسه حكم الحال (والقول
قول رب الثوب) بيمينه (في
القميص والقباء والخمرة والصفرة
وكذا في الأجر وعدمه) وقال
أبو يوسف إن كان الصانع
معامله فله الأجر والأفلا (وقيل)
أي وقال محمد (إن كان الصانع
معروفا بهذه الصنعة بالأجر
وقيام حاله بها) أي بهذه الصنعة
(كان القول قوله) بشهادة
الظاهر (والأقلا وبه يفتي)
زيهجي وهذا بعد العمل أما قبله
فيمتثلان اختيار

اختلاف المؤجر والمستأجر

الأجرة بعد ما سلم من العمل فمضى نفع الحصول الأجر بلا ضرر فصحب قبضه الأجرة لأنه العاقد فلا يملك المستأجر
الاسترداد زيهجي ملخصا قال ط وهذا التعليل يقتضي لزوم المسمى ٥٨ وإذا هلك المحجور من العمل
إن كان صبيافعلي عاقلة المستأجر ديتة وعليه الأجر فيما عمل قبل الهلاك وإن كان عبدا فعليه قيمته ولا أجر
عليه فيما عمل له لأنه إذا ضمن قيمته صار مال كاله من وقت الاستعمال فيصير مستوفيا منفعة عبد نفسه كفاية
ملخصا قال الزيهجي فإن اعتقه المولى في نصف المدة نفذت الأجرة ولا خيار للعبد فأجر ما مضى للمولى وما
يستقبل للعبد وإن أجره المولى ثم اعتقه في نصف المدة فللعبد الخيار فإن فسخ الأجرة فأجر ما مضى للمولى
وإن أجاز فأجر ما يستقبل للعبد والقبض للمولى لأنه هو العاقد ٥٩ (قوله استحسانا) والقبض له أن يأخذه
لأن عقد المحجور عليه لا يجوز فيبقى على ملك المستأجر لأنه بالاستعمال صار غاصبا له زيهجي (قوله ولا يضمن
غاصب عبد الخ) أي إذا غصب رجل عبدا فأجر العبد نفسه فأخذ الغاصب الأجرة من يد العبد فأكلها لا ضمان
عليه زيهجي (قوله لعدم تقومه) لأنه غير محرر لأن الأحرار إنما يثبت يد حافظة كيد المالك أو نائبه ويد المالك
لم تثبت عليه ويد العبد ليست بيد المولى لأن العبد في يد الغاصب حتى كان مضمونا عليه ولا يجوز نفسه عن
الغاصب فكيف يكون محررا ما في يده كفاية (قوله عند أبي حنيفة) وقال عليه ضمانه لأنه أنفق مال الغير
بغير إذنه من غير تأويل (قوله وجاز للعبد قبضها) أي الأجرة الحاصلة من إيجاره نفسه اتفاقا لأنه نفع محض
مأذون فيه كقبول الهدية وفائدة تظهري في حق خروج المستأجر عن عهدة الأجر قبل الأداء إليه دور قال
الطوري وهذه مكررة مع قوله ولا يسترد مستأجر الخ لأنه أقاد صحة القبض ومنع الأخذ فتأمل (قوله لأنه
العاقد) أي لأن المولى كذا نصه عبارة العناية فليس عليه لقوله وجاز للعبد قبضها لو أجر نفسه وإن كان صالحا
لها وانظر مالو أجره الغاصب هل يملك العبد القبض وسفاد التعليل أنه لا يجوز قبضه ط (قوله أخذها) لأنه
وجد عين ماله ابن كمال (قوله كسروق بعد القطع) فأنه لم يبق متقوما حتى لا يضمن بالاتلاف ويبقى الملك فيه حتى
يأخذه المالك زيهجي (قوله صح على الترتيب) لأنه إن لم ينفذ الشهر المذكور أو لا إلى ما يلي العقد لكان
الداخل في العقد شهر امتكرا من شهر وعمره وهذا فاسد فلا بد من صرفه إلى ما يلي العقد تحريما لجوارزه وكذلك
الانقضاء على الأجرة دليل تنجز الحاجة إلى تلك منفعة العبد فوجب صرف الشهر المذكور أو لا إلى ما يليه قضاء
للحاجة الناجزة كفاية (قوله في أبا العبد أو مرضه) كأن قال المستأجر في آخر الشهر أبق أو مرض
في المدة وأنكر المولى ذلك أو أنكر أسناده إلى أول المدة فقال أصابه قبل أن يأتي بساعة زيهجي
(قوله فيكون القول قول من يشهد له الحال) لأن وجوده في الحال يدل على وجوده في الماضي فيصلح
الظاهر مرجحا وإن لم يصلح حجة لكن إن كان يشهد للمؤجر ففيه اشكال من حيث أنه يستحق الأجرة بالظاهر
وهو لا يصلح للاستحقاق وجوابه أنه يستحقه بالسبب السابق وهو العقد وانما الظاهر يشهد على بقائه إلى ذلك
الوقت زيهجي ملخصا (قوله فالقول قول من في يده الثمر) هذا انما يظهر إذا كان الثمر باقيا فأما
إذا كان هالكا أو مستهلكا فلم يكلم عليه والظاهر أنه يتطربد من هلك عنده أو استهلك ويحترط ط (قوله
فالقول للمستأجر) لانكاره ضمان الزائد (قوله ولو في نفسه) أي نفس الانقطاع وهو من تمة ما
في الخلاصة ويغني عنه ما في المتن (قوله والقول قول رب الثوب الخ) بأن قال أمرتك أن تعمل قباه وقال
الخطاط قباه أو أن تصبغه أحمر وقال الصباغ أصفر أو أن تعمل لي بغير أجر وقال بل بأجر فالقول لرب الثوب
لأن الأذن يستفاد من جهته فكان اعلم بكيفية ولأنه ينكر تقوم عمله ووجوب الأجر عليه زيهجي ملخصا
(قوله يمينه) فإذا حلف في الصورة الأولى أن شاء ضمنه قيمة الثوب غير معمول ولا أجر له وإن شاء أخذه
وأعطاه أجر من له لا يتجاوز به المسمى لأنه امتثل أمر في أصل ما أمر به وهو القطع والخطاطة لكان خالفه
في الصفة فيختار أي ما شاء وفي الثانية أن شاء ضمنه قيمة ثوب أيض وإن شاء أخذه وأعطاه أجر من له لا يتجاوز
به المسمى أيضا دور (قوله معاملة) قال في العناية بأن تكررت تلك المعاملة بينهما بأجر وفي التبيين بأن
كان يدفع إليه شيئا للعمل ويقاطعه عليه (قوله بشهادة الظاهر) لأنه لما فتح الدكان لاجله جرى ذلك
بجرى التنصيص عليه اعتبار الظاهر المعتاد زيهجي (قوله فيتحالفان) ويبدأ بيمين المستأجر لأن كلا
يتدعى عقدا والآخر ينكره فأحدهما يدعى هبة العمل والآخر يريعه اختيار (تمة) قال في العناية استأجر

شياً فلم يصرف به حتى اختلفا فقال المستأجر الاجر خمسة دراهم وقال المؤجر عشرة يتخالفان وأى نكل لزمه
ويبدأ بين المستأجر فاذا اختلفا فسخ القاضي العقد وأى برهن يقبل وإن برهننا يقضى بيننا المؤجر لانه يثبت حق
نفسه وكذا المواخلة في مدة أو مسافة إلا انه يبدأ فيها بين المؤجر وأى برهن يقبل ولو برهننا يقضى بيننا
المستأجر ولو قال المستأجر أجر ثلثي شهرين بعشرة وقال الآخر بل شهر واحد بعشرة فأيهما برهن يقبل
ولو برهننا فيبينة المستأجر ولو اختلفا في أجر ومدة جميعاً أو في أجر ومسافة جميعاً يتخالفان فتفسخ الاجارة وأى
برهن يقبل ولو برهننا يقضى بهما جميعاً فيقضى بزيادة الاجر بيننا المؤجر وبزيادة المدة والمسافة بيننا المستأجر
وأى بدأ بالدعوى يحلف صاحبه أولاً ولو اختلفا في هذه الوجوه بعد مضي مدة الاجارة عند المستأجر أو بعد
ما وصل المقصد فالقول للمستأجر بيمينه ولا يتخالفان إجماعاً ولو اختلفا في الاجر بعد مضي بعض المدة أو بعد
مسار بعض الطريق يتخالفان فتفسخ فيما بقي والقول للمستأجر في حصة الماضي اهـ (قوله بيمينه استاذة)
لانه عمل باذنه ولا يضمن هولاء أنه أجبر وحده لاستاذة يستحق الاجر بتسليم نفسه في المدة كما تقدمناه (قوله ادعى
نازل الخان الخ) قال في التارخانية بناء على أن الخان غالباً يكون معتد الكراء فسكاه رضى بالاجر وبعض
المشايع قالوا الفتوى على لزوم الاجر الا اذا عرف بخلافه بأن صرح انه نزل بطريق الغصب أو كان معروفاً بالظلم
مشهوراً بالتزول في مساكن الناس لا بطريق الاجارة اهـ أقول والظاهر أن هذا مبني على قول المتقدمين بأن
منافع الغصب غير مضمونة مطلقاً ما على ما أفتى به المتأخرون من ضمان المعتد للاستغلال ومال الوقف واليتيم
فالاجر لازم ادعى الغصب أولاً وعرف به أولاً تأمل (قوله وساكن المعتد للاستغلال) عطف عام على خاص
(قوله والاجر واجب) أى أجر المثل ط (قوله كالخراج) أى الموظف لخراج المقاسمة وهو ظاهر
ح (قوله على المعتد) يخالف لما في حواشي الاشباه عن الولوالجية من أن ما وجب من الاجرة قبل
الاصطلام لا يسقط وما وجب بعده يسقط ولا يؤخذ بالخراج لان سبب وجوبه ملك أرض نامية حولاً كاملاً
حقيقة أو اعتباراً والاعتماد على هذه الرواية (قوله وسقط ما بعده) لكن هذا إذا بقي بعد هلاك الزرع مدة
لا يتمكن من إعادة الزراعة فان تمكن من إعادة مثل الاول أو دونه في الضرر يجب الاجر قال في البرازية عن
المخط وعليه الفتوى ومثله في الذخيرة والخانية والخلاصة والتارخانية والظاهر أن التقيد باعادة مثل
الاول أو دونه مفروض فيما اذا استأجرها على أن يزرع نوعاً خاصاً أو قال على أن يزرع فيها ما شاء فلا يتقيد
فان التعميم صحيح كما تأمل (قوله وهو ما اعتمد في الولوالجية) قدمنا آنفاً حاصل عبارته عن حواشي
الاشباه (قوله امكن جزم في الخانية الخ) ما ذكره في الخانية ذكره في الولوالجية أيضاً واعتمد خلافه
كما سمعت على انه في الخانية ذكر التفصيل المأثور وقال وهو المختار للفتوى فكيف يكون جازماً بخلافه وقد علمت
التصريح بأن عليه الفتوى عن عدة كتب (قوله لزم الاجر) أى يتمامه والله تعالى اعلم

(باب فسخ الاجارة)

تأخير هذا الباب ظاهر المناسبة لان الفسخ بعد الوجود معراج (قوله تفسخ) انما قال تفسخ لانه اختار قول
عامة المشايخ وهو عدم انفساخ العقد بالعذر وهو الصحيح نص عليه في الذخيرة وانما لم يفسخ لالا مكان الانتفاع
بوجه آخر لانه غير لازم بل لان المنافع قاتت على وجه يتصور عودها ذكره في الهداية ابن كمال وفي الفتاوى
الصغرى والتقى اذا سقط حائط أو انهدم بيت من الدار للمستأجر الفسخ ولا يملكه بغيبة المالك بالاجماع وان
انهدمت الدار كلها فله الفسخ من غير حضرته لكن لا تفسخ ما لم يفسخ لان الانتفاع بالعروة ممكن وفي اجارات
شمس الائمة اذا انهدمت كلها فالصحيح انه لا تفسخ لكن سقط الاجر فسخ أولاً اتقاني وقتلناه قبيل الاجارة
القاسدة (قوله بالقضاء أو الرضى) ظاهره انه شرط في خيار الشرط والرؤية والعيب والعذر لانه ربطه
بالكل وفيه كلام سابق قريباً (قوله بخيار شرط الخ) أى قبل انقضاء الايام الثلاثة فلما استأجره كانا شهرين
على انه بالخيار ثلاثة ايام ففسخ فيها فلو فسخ في الثالث منها لم يجب أجر اليومين لان ابتداء المدة من وقت سقوط
الخيار وفيه اشعار بأنه لا يشترط حضور صاحبه ولا علمه خلافاً للطرفين والاول أصح وقيل للمفتي الخيار
في ذلك كما في المضمرات فهو ستاني وهذا خلاف ما أشعر به كلام الشارح (قوله ورؤية) فلما استأجر قطعاً من
الأرض صفقة واحدة ثم رأى بعضها فله فسخ الاجارة في الكل وفيه اشعار بأنه لا يشترط في هذا الفسخ القضاء

(قروع) فعل الاجير في كل الصنائع
يضاف لاستاذة فأتلفه يضمنه
استاذة اختيار يعني ما لم يتعد
فيضمنه هو عمادية وفي الاشباه
ادعى نازل الخان وداخل الحمام
وساكن المعتد للاستغلال
الغصب لم يصدق والاجر واجب
قلت وكذا مال اليتيم على المفتي
به قنبيه وفيها الاجرة للأرض
كالخراج على المعتد فاذا استأجرها
للزراعة فاصطلم الزرع آفة وجب
منه لما قبل الاصطلام وسقط
ما بعده قلت وهو ما اعتمد
في الولوالجية لكن جزم في الخانية
برواية عدم سقوط شيء حيث قال
أصاب الزرع آفة فهلاكاً وغرق
ولم يثبت لزم الاجر لانه قد زرع
ولو غرقت قبل أن يزرع فلا اجر
عليه اهـ

(باب فسخ الاجارة)

(تفسخ) بالقضاء أو الرضى و (بخيار)
شرط ورؤية (ك) البيع خلافاً
للسافعي (و) بخيار (عيب)

نحصل قبل العقد أو بعده بعد
التبض أو قبله (يفوت النفع به)
صفة عيب (كغراب الدار
وانقطاع ماء الرحي) انقطاع
(ماء الارض) وكذا لو كانت تسقى
بماء السماء فانقطع المطر فلا أجر
لخانية أى وان لم تنفخ على الاصح
كأمر وفي الجوهره لو جاء من
الماء ما يزرع بعضها فالمستأجر
فان خيار ان شاء فسخ الاجارة كلها
أو ترك ودفع بحساب ما روى
منها وفي الولوالجية لو استأجرها
بغير شربها فانقطع ماء الزرع
على وجه لا يرجح فيه الخيار وان
انقطع قليلا قليلا ويرجى منه
السقي فالأجر واجب وفي اسمان
الحكام استأجر حماما في قرية
ففرزوا ورحلوا سقط الأجر عنه
وان نفر بعض الناس لا يسقط
الأجر (أو يجل) عطف على
يفوت (به) أى بالنفع بحيث
ينتفع به في الجملة (كمرض العبد

ولا الرضى وينبغي أن يكون فيه خلاف خيار الشرط قهستاني وتقدم أول باب ضمان الاجير أن للاجير المشترك
خيار الرؤية في كل عمل يختلف باختلاف المحل والحاصل انه لا يشترط القضاء أو الرضى في خيار الشرط والرؤية
وأما في خيار العيب فني نحو انهدام الدار كلها يفسخ بغيبه صاحبه بخلاف انهدام الجدار ونحوه كما مر وأما في
غيره من الأعدار فسيأتي أن الاصح أن العذر ان كان ظاهرا ينقرد وان مشتبها لا ينقرد ثم ان خيار الشرط
ينبت للعاقدين أما خيار الرؤية فلا يكون للمؤجر كما في البيع قال الجوى ولم أره وهكذا يجنبه غيره وهو ظاهر
استدلوا لهم هنا بالحديث من اشترى شيئا ولم يره فله الخيار وقولهم انها بيع المنفعة وبه أفق من لا على التركى
(قوله حاصل قبل العقد) أى ولم يره قبله فان رآه فلا خيار لرضاه به كما في الاختيار ولو استوفى المنفعة فيما له
الخيار بحدوثه يلزمه الأجر كاملا كما سيذكره الشارح وفي الخلاصة خيار العيب في الاجارة يفارق البيع
في أنه ينقرد بالرؤية قبل القبض لا بعده وفي الاجارة ينقرد المستأجر بالرؤية قبل القبض وبه اهـ ولا تنص
ما مر (قوله يفوت النفع به) والاصل فيه أن العيب اذا حدث بالعين المستأجرة فان أثره في المنافع ينبت الخيار
للمستأجر كما لعبد اذا مرض والدار اذا انهدم بعضها لان كل جزء من المنفعة كالعقد عليه فحدوث عيب قبل
القبض يوجب الخيار وان لم يؤثر في المنافع فلا كالعبد المستأجر للخدمة اذا ذهبت إحدى عينيه أو سقط شعره
وكالدار اذا سقط منها حائط لا ينتفع به في سكاها لان العقد ورد على المنفعة دون العين وهذا النقص
حصل بالعين دون المنفعة والنقص بغير المعقود عليه لا يثبت الخيار اتفاقا وفي الذخيرة اذا قلع الابرة شجرة
من أشجار الضياع المستأجرة فلم يستأجر حق الفسخ ان كانت الشجرة مقصودة (قوله وانقطاع ماء الرحي)
فلو لم يفسخ حتى عاد الماء لزم ويرفع عنه من الأجر بحسابه قبل حساب أيام الانقطاع وقبل بقدر حصة ما انقطع
من الماء والاول اصح لان ظاهر الرواية يشهد له فانه قال في الاصل الماء اذا انقطع الشهر كله ولم يفسخها المستأجر
حتى مضى الشهر فلا أجر عليه في ذلك ولو كانت منفعة السكنى معقودا عليها مع منفعة الطحن وجب بقدر
ما يخص منفعة السكنى كذا في التارخانية ومفادها انه لا يجب أجر بيت الرحي صالحا لغير الطحن كالسكنى ما لم تكن
معقودا عليها ونقل بعده عن القدوري ان كان البيت ينتفع به لغير الطحن فعليه من الأجر حصته اهـ ونحوه
ما يأتي عن التبيين تأمل والانقطاع غريقه لما في التارخانية أيضا واذا انقضى الماء فان فاحشا فله حق الفسخ
والا فلا قال القدوري اذا صار طحن أقل من النصف فهو فاحش وفي واقعات الناطق لو يطحن على النصف
له الفسخ وهذه تخالف رواية القدوري ولو لم يرد حتى طحن كان رضى منه وليس له الرد بعده اهـ (قوله كما مر)
أى صرحا قبيل الاجارة الفاسدة حيث قال ولو خربت الدار سقط كل الأجر ولا تنفسخ به ما لم يفسخها المستأجر
هو الاصح اهـ ودلالة من قول المصنف تنفسخ فانه يفيد عدم الانفساخ ووقعنا التصريح به عن التارخانية
والاتقاني (قوله ودفع بحساب ما روى منها) نظيره ما قدمه الشارح عن الوهبانية قبيل الاجارة الفاسدة
لو انهدم بيت من الدار يسقط من الأجر بحسابه لكن قد مناهنا عن ابن الشحنة وغيره انه خلاف ظاهر الرواية
فتأمل (قوله وفي الولوالجية الخ) ذكره في الفصل الثالث من كتاب المزارعة وفيها وان استأجرها بشربها سقط عنه
الأجر انوات التمكن من الانتفاع ثم قال ولو لم يتقطع الماء لكن سال عليها حتى لا تنهيه الزراعة فلا أجر عليه
لانه يحجز عن الانتفاع به وصار كما اذا غصبه غاصب اهـ (قوله بغير شربها) أقول تقدم في باب ما يجوز من
الاجارة وما لا يجوز أن للمستأجر الشرب والطريق وقد مناهنا في الفرق بينها وبين البيع فلعل ما هنا محمول
على التصريح بعدم الشرب تأمل وتقدم هناك فروع متعلقة بعدم التمكن من الزراعة فراجعها (قوله
استأجر حماما الخ) في التارخانية مثل شمس الاثمة الحلواني عن استأجر حماما في قرية فنفر الناس ووقع الجلاء
ومضت مدة الاجارة هل يجب الأجر قال ان لم يستطع الرفق بالحمام فلا وأجاب ركن الاسلام السخدي بلا
مطلقا ولو بنى بهض الناس وذهب البعض يجب الأجر اهـ والظاهر أن المراد بالرفق به الارتفاق أى الانتفاع بنحو
السكنى وفرض المسألة فيما اذا مضت المدة فلزم قض فالظاهر أن له خيار الفسخ لانه مخلى بالمنفعة كسأله
الجوهره تأمل وتقدم قبيل الاجارة الفاسدة أن الحمام لو غرق يجب بقدر ما كان مستفعا (قوله ففرزوا
ورحلوا) عبارة لسان الحكماء فوقع الجلاء ونفر الناس (قوله في الجملة) أى دون الانتفاع المعتاد
(قوله كمرض العبد) في البزازية استأجر عبد الخدمة فمرض العبدان كان يعمل دون العمل الاول له خيار الرد

فان لم يرد وتمت المدة عليه الاجر وان كان لا يقدر على العمل أصلاً لا يجب الاجر وعلى قياس مسألة الرخي يجب أن يقال اذا عمل أقل من نصف عمله الرد اه وفي الولو الجية وكذا لو أبق فهو عذر أو كان سارقاً لانهما لا يجب نقصانا في الخدمة اه وقيد بمرض العبد اذ لو مرض الحز المستأجر ان كان يعمل بأجراته فليس بعذر وان بنفسه فعذر كما في البرازية (قوله ودبر الدابة) بالفتح جرح ظهر الدابة أو خفها قاله ابن الاثير ط (قوله وبسقوط حائط دار) أي ان كان يضرب بالسكنى والافليس له أن يفسخ كما قدمناه عن البرازية (قوله وفي التبيين الخ) مثله في الهداية (قوله والبيت) أي بيت الرخي (قوله لغير الطعن) كالسكنى مثلاً (قوله بحصته) أي بحصة ما ينتفع به من غير الطعن (قوله لبقاء بعض المعقود عليه) يشعر بأن منفعة غير الطعن معقود عليها فلم تكن معقوداً عليها فلا أجر وقد مناعن التارخانية انه الاصح وأن ظاهر الرواية يشهد لهذا لكن قوله فاذا استوفاه الخ يفيد أنه لو لم يستوفه بالفعل لا يجب ولو كان معقوداً عليه لوجب وان لم يستوف فتأمل ويدل على الاول ما ذكره الزيلعي وغيره في الاستدلال على القول بعدم انقضاء الاجارة بانهدام الدار ما لم يفسخها لان أصل الموضع مكن بعد انهدام البناء ويتأني فيه السكنى بنصب الفسطاط فبقى العقد لكن لا أجر على المستأجر لعدم التمكن من الانتفاع على الوجه الذي قصده بالاستيجار اه وتقدم الكلام قبيل الاجارة الفاسدة فيما لو سكن في الساحة (قوله فان لم يحل العيب به) أي بالنفع كما قدمناه من عور العبد وسقوط شعره وسقوط حائط الدار الذي لا يحل (قوله أو ازاله المؤجر) أي ازال العيب كما لو بنى المئدم ومثله ما لو زال بنفسه كما لو برئ العبد المريض وفي التارخانية وغيرها قال محمد رحمه الله في السفينة المستأجرة اذا انتضت وصارت ألواحاً ثم ركبت وأعيدت سفينة لم يجبر على تسليمها الى المستأجر اه أي لانها بالنقض لم تبقى سفينة ففات المحل كوت العبد بخلاف انهدام الدار تأمل (قوله أو انتفع بالخل) بالخاء المعجمة والبناء للفاعل أي بالشيء المستأجر المشتغل على العيب بالخل أو بالبناء للمفعول قال الزيلعي لانه قدرضى بالعيب فيلزمه جميع البدل كما في البيع (قوله لزوال السبب) علة لقوله أو ازاله المؤجر لان العقد يتجدد ساعة فساعة فلم يوجد العيب فيما يأتي بعده فسقط الخيار زيلعي (قوله وتطينها) أي تطيين سطحها كما عبر به في الولو الجية لان عدمه محلل بالسكنى بخلاف تطيين جدرانها تأمل (قوله واصلاح بئر الماء الخ) هذه المسألة مثل ما قبلها من كل وجه فلامعنى لفصلها بكلام على حدة ح وتفرغ البئر اذا امتلأت على المالك بلا جبر أيضاً قال في الولو الجية لان المعقود عليه منفعة السكنى وشغل باطن الارض لا يمنع الانتفاع بظاهرها من حيث السكنى ولهذا لو سكنه مشغولاً لزمه كل الاجر وانما للمستأجر ولاية الفسخ لانه تعيب المعقود عليه (قوله وباللوعة والمخرج) عطف على الماء لقول البرازية واصلاح بئر اللوعة والماء الخ وكذا تفرغها ولو امتلأت من المستأجر على المالك كما في المخ وأفتى به في الحامدية وكذا في الخيرية ونقله عن عدة كتب وقال في الولو الجية وأما باللوعة وأشباهها فليس على المستأجر تفرغها استحصاناً لو القياس أن يجب لان الشغل حصل من جهته وجه الاستحصان أن المشغول بهذه الاشياء باطن الارض فلا يمنع التسليم بعد انتضاء العقد ولو شرطه رب الدار على المستأجر حين آجره في الاستحصان لا يجوز ويفسد العقد لانه لا يقتضيه ولا حدهما فيه منفعة اه وفي البرازية ولو امتلأ سميل الحمام فعلى المستأجر تفرغه ظاهراً كان أو باطناً اه وفيها وتسجيل ماء الحمام وتفرغه على المستأجر وان شرط نقل الرماد والسرقيين رب الحمام على المستأجر لا يفسد العقد وان شرط على رب الحمام فسد اه فتأمل ولعله مفرع على القياس أو مبني على العرف في البرازية وفي استيجار الطاحونة في كرى نهرها يعتبر العرف وفيها خرج المستأجر من البيت وفيه تراب أو رماد على المستأجر اخراجه بخلاف باللوعة وان اختلف في التراب الظاهر فالقول للمستأجر أنه استأجرها وهو فيه (قوله لانه لا يجبر على اصلاح ملكه) قال الجوى يفهم من هذا التعليل أن الدار لو كانت وقفاً يجبر الناظر على ذلك اه ط (قوله فهو متبرع) أي ولا يحسب له من الاجرة بني هل له قلعه فيه تفصيل قال في جامع الفصولين بنى بلا أمر ثم انقضت الاجارة أو انتقضت مدتها ولو كان البناء من لبن اتخذ من تراب الدار فله مستأجر رفع البناء ويغرم قيمة التراب للمالك وان كان من طين لا يتقض اذ لو تنقض يعود تراباً اه وحاصله أنه ان عمر بما لو تنقض يبقى ما لافله نقضه والا فلا ويتفرع عليه أمور كثيرة سأتحانى (قوله فله تركهما) عبارة البرازية فله ترك

ودبر الدابة) أي قرحتها وبسقوط حائط دار وفي التبيين لو انقطع ماء الرخي والبيت مما ينتفع به لغير الطعن فعليه من الاجر بحصته لبقاء بعض المعقود عليه فاذا استوفاه لزمته حصته (فان لم يحل العيب به أو ازاله المؤجر) أو انتفع بالخل (سقط خياره) لزوال السبب (وعمارة الدار) المستأجرة (وتطينها واصلاح المزاب وما كان من البناء على رب الدار) وكذا كل ما يحل بالسكنى (فان أبي صاحبها) أن يفعل (كان للمستأجر أن يخرج منها الآن يكون) المستأجر (استأجرها وهي كذلك وقد رآها) لرضاه بالعيب (واصلاح بئر الماء واللوعة والمخرج على صاحب الدار) لكن (بلا جبر عليه) لانه لا يجبر على اصلاح ملكه (فان فعله المستأجر فهو متبرع) وله أن يخرج ان أبي ربحها خانية أي الا اذا رآها كما هو في الجوهره وله أن يتقرب بالفسخ بلا قضاء ولو استأجر دارين فسقطت أو تعيبت احدهما فله تركهما الوعدا عليه ما صفة واحدة

مطلبه
اصلاح بئر الماء واللوعة والمخرج
على المالك واخراج التراب والرماد على المستأجر

الآخري لتفترق الحقيقة (قول في حاشية الاشياء الخ) قال أبو السعود في حاشيتها ثم الفسخ إنما يكون بالقضاء
على رواية الزيادات حتى لو باع المؤجر مكانه قبل القضاء لا يجوز وعلى رواية الأصل يكون بدونه فيجوز بيعه
والأولى أصح لأن الفسخ مختلف فيه فيتوقف على القضاء كالرجوع في الهبة قال الولوالجي وهذا في الدين خاصة
أما في أضرار أخرى فتفرد من له العذر بالفسخ بالقضاء هو الصحيح من الرواية ومن المشايخ من وفق بينهما بأن العذر
إن كان ظاهراً لم يحتج إلى القضاء والأكالدين التلبات باقراره يحتاج اليه لصير العذر بالقضاء ظاهراً أو قال قاضي
خان والمحبوبي القول بالتوفيق هو الأصح وقواء الشيخ شرف الدين بأن فيه أعمال الروايتين مع مناسبة
في التوزيع فينبغي اعتداده وفي تصحيح العلامة قاسم ما يصححه قاضي خان مقدم على ما يصححه غيره لأنه فقيه
النفس وبه ظهر أن قول الشارح أول الباب تفسخ بالقضاء أو الرضى ليس على ما ينبغي مع إيهامه اشتراط ذلك
في خيار الشرط والروية أيضاً وقد علمت ما فيه مما اقتضاه عن القهستاني هناك فتنبه (قوله أن العذر ظاهراً)
كسألة سكون الضرر واختلاع المرأة (قوله وبهذا الخ) فلا تفسخ بدونه إلا إذا وقعت على استهلاك عين
كلاستكتاب فلصاحب الورق فسخها بلا عذر وأصله في المزارعة لرب البذر الفسخ دون العامل أشباه وفي
حاشيتها لأبي السعود عن البيروني والحاصل أن كل عذر لا يمكن معه استيفاء المعقود عليه إلا بضرر يلحقه في نفسه
أو ماله ثبت له حق الفسخ قال البيروني يؤخذ منه أن الرجم الذي يقع كثيراً في البيوت ويقال أنه من الجبان عذر
في فسخ الأجرة لما يحصل من الضرر الخ ما ذكره اه أقول يظهر هذا لو كان الرجم لذات الدار أو ما لو كان لشخص
مخصوص فلا وقد أخبرني بعض الرفقاء أن أهل زوجته سحر وأتمه فكلما دخلت داره يحصل الرجم وإذا
خرجت يقطع والله تعالى أعلم تأمل (فرع كثير الوقوع) قال في لسان الحكم لو أظهر المستأجر في الدار الشر
كشرب الخمر أو أكل الربا والزنى واللواط يؤمر بالمعروف ونهي عن المنكر ولا يجبره على أن يخرجوه فذلك لا يصير
عذراً في الفسخ ولا خلاف فيه للأئمة الأربعة وفي الجواهر أن رأى السلطان أن يخرج به فعل اه وقد مناعن
الاسعاف لو تبن أن المستأجر يخاف منه على رقبته الوقف يفسخها القاضي ويخرجه من يده فليحفظ (قوله كما
في سكون ضرر الخ) التقييد بسكون الضرر وموت العرس أو اختلاعها يفهم منه أنه بدونه لا يكون له
الفسخ قال الجوى وفي المبسوط إذا استأجره لقطع يده لأكلة أو لهدم بناءه ثم بدله في ذلك كان عذراً إذا
في إبقاء العقد اتفاق ثنى من بدنه أو ماله وهذا صريح في أنه لو لم يسكن الوجع يكون له الفسخ اه أقول
وفي جامع الفصولين كل فعل هو سبب نقص المال أو تلفه فهو عذر لفسخه كما لو استأجره ليخطب له نوبة أو ليقتصر
أو ليقطع أو يبني بناء أو يزرع أرضه ثم ندم له فسخه اه زاد في غاية البيان عن الكرخي أو ليفصد أو يهجم أو يقطع
ضرر سله ثم يبدله أن لا يفعل فله في ذلك كله الفسخ لأن فيه استهلاك مال أو غرماً أو ضرراً اه ثم رأيت
الشرنبلالي بحث كما قلنا وقال ثم رأيت في البدائع الأمثلة الخلع لكنه يفيد ذلك اه أقول وذكر شراح الجامع
أنه يقال للشافعي رحمه الله ما تقول حين استؤجر لقلع سن أو اتخاذ وائمة ثم زال الوجع وماتت العرس فحينئذ
يضطر إلى الرجوع عن قوله الخ فظهر أن القيد ذكر زيادة الإلزام فلا مفهوم له فتنبه (قوله وبهذا لزوم دين)
أطلقه فشمئ القليل والكثير كما في شرح البيروني عن جوامع الفقه وإذا فسخت يبدأ من الثمن بدين المستأجر وما
فضل للفرما حتى لو لم يكن في الثمن فضل لا تفسخ كما في الزيادات وفي البرازية والدورهم دين فادح تفسخ به بخلاف
الأقل وفي الولوالجية أراد نقض الأجرة وبيع الدار لنفقته ونفقة أهله لكونه معسر اله ذلك وفي شرح الزيادات
للسرخسي قيل يفسخها القاضي ثم يبيع والمختار أنها تنفسخ ضمن القضاء بنفاذ البيع أبو السعود على الاشياء
وحكي في الخلاصة قولين في فسخها للنفقة الأول عن أبي الليث والثاني عدم الفسخ عن ظهير الدين (قوله بعيان
أوبيان الخ) الظاهر أن أحدهما عن عن الآخر وأن المراد بالقرار السابق على الأجرة والبالغ
أن يكون حجة معتدلة من لا مسكين وفي كلام الشارح إشارة إلى دفع الأقل لأن المراد بالعيان مشاهدة الناس
وبالبيان إقامة البينة وينافي الثاني قولهم في الاستدلال للإمام جواباً عن قول صاحبين أن هذا القرار يضر
المستأجر فلم يجز في حقه وللإمام أن الأقرار يلاقي ذمة المقر ولا حق لأحدهما فيصع ثم يتعدى اه تأمل ثم رأيت
في غاية البيان عن شرح الطحاوي صرح بكون الأقرار بالدين بعد عقد الأجرة فتأيد ما قلناه (فرع) أقتر بداه
لرجل بعد ما أبرها صح في حق نفسه لا في حق المستأجر فإذا مضت المدة قضى للمقر له وللولوالجية (قوله

مطالب
في رجم الدار من الجن هل هو
عذر في الفسخ
مطالب
فسخ المستأجر ليس عذراً في
الفسخ

قلت وفي حاشية الاشياء معزياً
للمهابة أن العذر ظاهراً يتفرد
وان مشتبه لا يتفرد وهو الأصح
(وبعد) عطف على بخيار شرط
(لزوم ضرر لم يفتق بالعقدان
بقي) العقد (كافي سكون ضرر
استؤجر لقلعه وموت عرس أو
اختلاعها استؤجر) طباخ (لطبخ
ولم يهاو) بعد (لزوم دين) سواء
كان ثابتاً (بعيان) من الناس
(أوبيان) أي بينة (أو أقرار

(و) الحال انه (لا مال له غيره) أي غير المستأجر لانه يحبس به فيضطرر الا اذا كانت الاجرة المجهلة تستغرق ٤١ قيمتها أشباه (و) بعذر (افلاس مستأجر

دكان ليتجر (و) بعذر (افلاس

تخييط يعمل بماله) لا يبرئه (استأجر

عبد الخياط فترك عمله) بعذر

(بداء مكترى دابة من سفر)

ولو في نصف الطريق فله نصف

الاجران استويا صعوبة وسهولة

والا فبقدره شرح وهبانية

وخانية (بخلاف بداء المكارى)

فانه ليس بعذر اذ يمكنه ارسال

أجيره وفي الملتقى ولو مرض فهو

عذر في رواية الكرخي دون

رواية الاصل قلت وبالاولى يفتى

ثم قال ولو استأجر دكانا لعمل

الخياطة فتركه لعمل آخر فعذر وكذا

لو استأجر عقارا ثم أراد السفر

انتهى وفي القهستاني سفر

مستأجر دار للسكنى عذر دون

سفر مؤجرها ولو اختلفا فالقول

للمستأجر فيختلف بأنه عزم على

السفر وفي الولوجية تحوله عن

صنعتة الى غيرها عذر وان

لم يفلس حيث لم يملكه أنه أن

يتعاطاها فيه وفي الاشياء لا يلزم

المكارى المذهب معها ولا ارسال

غلام وانما يجب الاجر بتخليتها

(و) بخلاف (ترك خياطة

مستأجر) عبد الخياط (ليعمل)

متعلق بترك (في الصرف) لا مكان

الجمع (و) بخلاف (بيع ما أجره)

فانه ايضا ليس بعذر بدون حقوق

دين كما مر ويوقف بيعة الى انقضاء

مدتها هو المختار لكن لو قضى

بجوازها نفذ وتماه في شرح

الوهبانية وفيه معزى بالخانية

لوبياع الاجر المستأجر فأراد

المستأجر أن يفسخ بيعه لا يملكه

هو الصحيح ولوبياع الراهن الرهن

للمرتهن فسخه

أي غير المستأجر) بالبناء للمضول تفسير المضمير في غيره أو للفاعل تفسير المضمير في له ولكل مرجح فتبصر (قوله
لانه يحبس به) باعتبار أنه قد لا يصدق على عدم مال آخر ابن كمال (قوله تستغرق قيمتها) أي قيمة العين المستأجرة
أي بأن لا يكون في قيمتها فضل على دين المستأجر من الاجرة المجهلة ويصرح في الزيادات فقول الحانوتي هذا
قد حسن في نسخها وهو غريب لم أقف عليه غير مسلم أفاده أبو السعود (قوله وبعذر افلاس مستأجر دكان)
وكذا اذا كسده سوقها حتى لا يمكنه التجارة هندية وفي المنية لا يكون الكساد عذرا اه ويمكن حمله على نوع كساد
ساحفاني أما لو أراد التحول الى حانوت آخر هو أوسع أو أرخص ويعمل ذلك العمل لم يكن عذرا وان لم يعمل عملا
آخر ففي الصغرى عذر وفي فتاوى الاصل ان تهيأ له الثاني على ذلك الدكان فلا ولا نعم تاترخانية فالافلاس غير
قيد وسياقي (قوله لا يبرئه) لان رأس ماله حينئذ ذبرة ومقراض فيعمل بالاجر فلا يتحقق في حقه العذر الا بان
تظهر خيائته عند الناس فيمنعونه عن تسليم الثياب تاترخانية (قوله استأجر عبد الخ) صفة ثانية لخياط
(قوله وبعذر بداء مكترى دابة) البداء بالمدة وفتح من مصدر بد الهاء ظهر له رأى غير الاول منعه عنه مخ
فالظاهر أن من في قوله من سفر بمعنى عن أو للبديهة تأمل وفي الخلاصة ولو اشترى المستأجر ابلا فهذا عذر اه
بخلاف ما لو اشترى منزلا فأراد التحول اليه والفرق امكان اكرام الدار لا الدابة لان الركوب يختلف باختلاف
المستعمل بخلاف السكنى بزانية (قوله وسهولة) الواو بمعنى أو ط (قوله بخلاف بداء المكارى) أي بلا سبب
ظاهر يصلح عذرا كما اذا وجد من يستأجر باكثر وسيد كر الشارح ما لومات المكارى في الطريق (قوله
قلت وبالاولى يفتى) نقله في شرحه عن القهستاني وقال انه المختار عند المصنف أي لانه قدمه كما هو عادته
(قوله ثم قال) أي في الملتقى (قوله فعذر) كذا أطلقه في البزاية ثم نقل عن المحيط ما قد مناه أنصاف من
التفصيل وسينقله عن الولوجية بتي شيء وهو أن قولهم فتركه لعمل آخر مع هذا التفصيل يفيد أنه لو ترك العمل
أصلا كان عذرا ويبدل عليه ما في الخانية استأجر أرضا للزراعة ثم بداله ترك الزراعة أصلا كان عذرا اه وقد علمت
أن الافلاس في مسألة الدكان غير قيد وهكذا حرره الرمي في حاشيته واستشهد له بما في جواهر الفتاوى استأجر
حمام سنة وصار بحال لا يحصل من الغلة قدر الاجرة وأراد أن يترك الحمام ان لم يعمل الحمامي فله أن يردّه أي
حيلته أن يترك العمل الخ فراجع ويظهر لي انه يحلف كسألة السفر الآتية تأمل (قوله ثم أراد السفر)
وكذا الانتقال من المصر عذر في نقض اجارة العقار لانه لا يملكه الانتفاع الا بحبس نفسه وهو ضرر جامع
الفتاوى وغيره ومثله في القنية ثم قال رامزا طب وهذا يدل على أن القروي اذا استأجر دارا في الشتاء وأراد
الخروج في الصيف الى قريته أو المصري أراد الخروج الى الرستاق صفا فله نقض الاجارة ولا يشترط أن يكون
بين المصرين مسيرة سفر اه وفي البزاية استأجر أرضا في قرية وهو ساكن في أخرى ان يذم ما مسيرة سفر فعذر
والافلا اه تأمل (قوله ولو اختلفا) بأن قال المستأجر أريد السفر وقال المؤجر انه يتعلل (قوله
فيختلف الخ) هذا أحد أقوال واليه مال الكرخي والقردوري وقيل يسأل رفيقه وقيل يحكم زيه وثيابه وقيل
القول لمنكر السفر وفي الخلاصة ولو خرج الى السفر بعد الفسخ ثم رجع وقال بدالي في ذلك وقال خصمه انه
كاذب يحلف بالله انك صادق في خروجك بعد الفسخ (قوله وفي الاشياء الخ) ذكره في الولوجية عن خواهر
زاده ثم قال وذكر محمد في الكتاب انه يؤمر أن يرسل غلاما يتبع الدابة لان الواجب على الاجر التخلي بين الدابة
والمستأجر وقد وجد فيجب الاجر اه وهو تعليل لا قول كما لا يخفى وظاهره ترجيحه ولذا اقتصر عليه في الاشياء
تأمل (قوله وبخلاف ترك خياطة الخ) تركيب كيك المعنى مع تتابع الاضافة ولو قال وبخلاف خياط
استأجر عبد الخياطة فتركها ليعمل في الصرف لكان أوضح ط (قوله ليخط) متعلق بمستأجر (قوله
لا مكان الجمع) اذ يمكنه أن يقعد الغلام للخياطة في ناحية ويعمل في الصرف في ناحية مخ (قوله وبخلاف
بيع ما أجره) أي بدون اذن المستأجر قال في البزاية فلواذن حتى انقضت الاجارة ثم المشتري ردة المبيع
يطريق ليس يفسخ لا تعود الاجارة بلا شك كال وان بطريق هو فسخ تعود وبه يفتى اه وقيد بالبيع لما
في التاترخانية عن المحيط اشترى شيئا وأجره من غيره ثم اطلع على عيب فله رده بالعيب وفسخ الاجارة (قوله
نقد) لان عند الامام الثاني يجوز البيع بزانية قلت هذا في غير قضاة زماننا فتدبر (قوله للمرتهن فسخه)
تحال الشربلالي في شرح الوهبانية والمختار انه موقوف فيفتى بأن بيع المستأجر والمرهون صحيح لكنه غير نافذ

مطلب
ترك العمل اصلا عذر

مطلب ارادة السفر او النقلة من المصر عذر في الفسخ

ولا يملك كان فسحقه في الصحيح وعليه الفتوى وإذا علم المشتري بكونه موهونا أو مستأجرا عندهما بملك النقص
وعند أبي يوسف لا يملك مع علمه وبه أخذ المشايخ اه رضى (قوله بلا حاجة الى الفسخ) بخلاف ما مر ولذا عذر
هناك بقوله تنسخ وهنا بقوله تنسخ (قوله لا يجزونه مطبقا) قال في الدر المنثور ولا برذنه الا أن يطق بدارهم
ويقضى به فان عاد مسلما في المدة عادت الاجارة كما في الباقي عن الظهيرية (قوله الاضرورة) قال في الدر
المنثور وقد تقرر استثناء الضروريات من الظن انه ينتقض بموت المزارع أو المكارى في طريق مكة فانه لا يفسخ
حتى يبلغ مأمن الا ان الاجارة كانت تقضى بالا عذار تنق بالاعذار فليحفظ نعم بشكل بموت المعقود عليه كدابة معينة
فانه يفسخ اه قلت وتبطل بعجز المكاتب بعد ما استأجر شيئا كما في البدع وملك المستأجر العين بمرات أو هبة أو
نحو ذلك كما في التارخانية (قوله كونه) أي موت المؤجر فلو مات المستأجر لزمه الاجر بحسب ما سار ولو الجدية
(قوله في طريق مكة ولا حاكم) قال في اللؤلؤية قالوا هذا اذا كان في موضع يخاف أن يقطع به وليس ثمة قاض
ولا سلطان يرفع الامر اليه فكان المؤثر في بقاء عقد الاجارة كلا المعنيين اه وذكر في التارخانية ان المستأجر
اذا اتفق عليه في الطريق أو استأجر من يقوم عليها لا يرجع على ورثة المكارى (قوله فيو جرها) أي بمن هي
في يده للاياب (قوله بلا خصم) أو ينصب القاضي وصيا عنه كما في اللؤلؤية (قوله لانه يريد الخ)
وانما يشترط الخصم لقبول البيعة اذا أراد المتدعي أن يأخذ منه شيئا من يده ولو الجدية (قوله ان معدا
للاستغلال نعم) قال الشارح في كتاب الغصب بان بناء ذلك أو اشتراؤه ذلك قيل أو آجره ثلاث سنين على
الولاء وبموت رب الدار ويبيعه يظل الاعداد ولو بنى لنفسه ثم أراد أن يعده فان قال بلسانه وبخبر الناس صار
ذكره المصنف اه وقد مناه غير مختص بالعقار وسأقي في الغصب ان شاء الله تعالى (قوله والا لا) لكن لو دفع
أجرة ما سكن لا يسترد هاتمه هكذا ذكره في التارخانية ولم يقده بالمعد للاستغلال (قوله قلت فكذا الوقف
الخ) هذه الملققات مصرح بها في شرح الوهبانية ح (قوله وطالبه بالاجر) عطف تفسير على تقاضاه
أي طلب منه أجرة الشهر الثاني ح (قوله قيل نعم) في التارخانية عن جامع الفتاوى عليه الفتوى لانه
مضى على الاجارة وما غصب خصوصا في مواضع اعتدت للعقد (قوله وقيل هو كالمسألة الاولى) أي مسألة
ما اذا سكن شهرين ح وهذا القول رجه في البزانية حيث قال سكن المستأجر بعد موت المؤجر قيل يجب
الاجر بكل حال لانه ماض على الاجارة والمختار للفتوى جواب الكتاب وهو عدم الاجر قبل طلبه أما اذا
سكن بعد طلب الاجر يلزم ولا فرق بين المعدل للاستغلال وغيره وانما الفرق في ابتداء الطلب وفي المحيط والصحيح
لزوم الاجران معدا بكل حال اه والحاصل أن المبرج في سكناه بعد الموت كما في سكناه قبله فان معدا للاستغلال
أو تقاضاه هو أو الوارث يلزم والا لا ومثله لو تقاضاه ولي اليتيم ولا يتأتى هنا الوقف لانه لا يكون ميراثا
ولا تفسد اجارته بموت المؤجر وظاهره أن الاعداد لا يطل بالموت فيخالف ما قدمناه عن الشارح فتأمل
(قوله وينبغي الخ) مذكور في الخانية ونقله في المنع مصدرا بقوله وقال مولانا الخ والمراد به قاضي خان
لا صاحب البحر شيخ المصنف فافهم ثم ان قوله لا يظهر الانفساخ أي لا يظهر حكمه ومقتضاه انه يجب الاجر
المسمى في العقد السابق كما سيذكره عن المنية في مسألة الزرع (قوله ما لم يطالب الوارث الخ) أي فيظهر حكم
الانفساخ لان مطالبته بالتفريع دليل عدم رضاه بالمنى على العقد السابق وبانشاء عقد لاحق ومطالبته بالتزام
أجر آخر دليل رضاه بانشاء عقد لاحق ونقض حكم العقد السابق فيظهر حينئذ حكم الانفساخ وهو عدم وجوب
المسمى في العقد السابق (قوله ولو معدا للاستغلال) لا يخفى أن قاعدة الوصلية أن يكون قبض ما بعدها
أولى بالحكم ثم نحواً كرمك ولو أهننتي وهنا كذلك فانه اذا ظهر الانفساخ في المعد بالمطالبة المذكورة مع أن
الاعداد دليل بقاء الاجارة فغير المعد أولى فافهم (قوله لانه فصل) علة لقوله لا يظهر الخ (قوله وهل يلزم
الخ) هذا راجع الى ما قبل قوله وينبغي الذي بحثه في الخانية أما ذلك البحث فقد علمت انه لو سكن قبل المطالبة
يجب المسمى في العقد السابق وما بعده فان طالبه بالتفريع وسكن بعده فينبغي وجوب أجر المثل لو معدا
للاستغلال دون المسمى في العقد السابق لظهور انفساخه وان طالبه بأجر آخر وسكن بعده فينبغي لزوم ذلك الاجر
الذي طالبه به كما سيظهر في المتفرقات عن الاشياء (قوله وفي المنية الخ) حاصله التفرقة فيما اذا يدرك
الزرع بين موت أحدهما في أثناء المدة وبين انقضاءها في الاول يترك الى الحصاد بالمسمى وفي الثاني بأجر المثل

(وتنسخ) بلا حاجة الى الفسخ
(بموت أحد عاقلين) عندنا
لا يجزونه مطبقا (عقد هال نفسه)
الاضرورة كونه في طريق مكة
ولا حاكم في الطريق فتبقى الى مكة
فيرفع الامر الى القاضي ليفعل
الاصح فيو جرها له لو أمينا أو
يبيعها بالقيمة ويدفع له اجرة الاياب
ان برهن على دفعها وتقبل البيعة
هنا بلا خصم لانه يريد الاخذ من
من مافى يده اشياء وفي الخانية
استأجر دارا أو حاما أو أرضا شهرا
فسكن شهرين هل يلزمه اجر الثاني
ان معدا للاستغلال نعم والا لا
وبه يفتى قلت فكذا الوقف ومال
اليتيم وكذا لو تقاضاه المالك
وطالبه بالاجر فسكت يلزمه الاجر
بسكناه بعده ولو سكن المستأجر
بعد موت المؤجر هل يلزمه اجر
ذلك قيل نعم لمضيه على الاجارة
وقيل هو كالمسألة الاولى
وينبغي أن لا يظهر الانفساخ هنا
ما لم يطالب الوارث بالتفريع أو
بالتزام اجر آخر ولو معدا للاستغلال
لانه فصل مجتهد فيه وهل يلزم
المسمى أو أجر المثل ظاهر القضية
الثاني وتماه في شرح الوهبانية
وفي المنية مات أحدهما والزرع
بقيل بقي العقد بالمسمى حتى يدرك
و بعد المدة بأجر المثل

وفي جامع الفصولين لورضي الوارث وهو كبير بقاء الاجارة ورضى به المستاجر جاز انتهى أي فيجعل الرضى بالبقاء انشاء عقد أي لجوازها بالتعاطي
 ختامه وفي حاشية الاشياء المستاجر والمرتهن والمشتري أحق بالعين من سائر الغرماء لو العقد صحيح ولو فاسد فأسوة الغرماء فليحفظ (فان عقدها
 للغير لا تنفسخ كوكيل) أي بالاجارة وأما الوكيل بالاستئجار اذ مات تبطل الاجارة لان التوكيل بالاستئجار توكيل بشراء المنافع فصار كالتوكيل
 بشراء الاعيان فيصير مستأجرا لنفسه ثم يصير مؤجرا للموكل فهو معنى قولنا ان الموكل بالاستئجار بمنزلة المالك كذا نقله المصنف عن الذخيرة قلت
 ومثله في شرح الجمع والبرازية والعمادية ثم قال المصنف قلت هذا يستقيم على ما ذكره الكرخي من أن الملك يثبت للوكيل ثم ينتقل الى الموكل وأما على
 ما قاله ابوطاهر من انه يثبت للموكل ابتداء وبه جزم في الكثر وهو الاصح كما في البحر فلا يستقيم والله ٥٣ تعالى اعلم اه قلت وتعقبه شيخنا بأنه غير
 مستقيم على ما ذكره

المكرخي أيضا لاتفاقهم على عدم
 عتق قريب الوكيل لان ملكه غير
 مستقر والموجب للعتق والفساد
 الملك المستقر ثم قال والحاصل أن
 الاصح أن الاجارة لا تنفسخ بموت
 المستاجر والنقل به مستفيض
 اه والله اعلم (ووصي) وأب
 وجد وقاض (ومتولى الوقف)
 لبقاء المستحق اه والمستحق عليه
 حتى لو مات المعقود له بطلت ذرر
 الا اذا كان متولى وقف خاص به
 وجميع غلاته له كما في وقف الاشياء
 معزى للوهبانية قال واطلاق
 المتون بخلافه قلت وباطلاق
 المتون افتى قارئ الهداية فكان
 هو المذهب المعتمد كما قاله المصنف
 في حاشيته على الاشياء ولذا قال
 في الاشياء بعد أربع أوراق
 لا تنفسخ الاجارة بموت مؤجر
 الوقف الا في مسألتين ما اذا أجزاها
 الواقف ثم ارتدت ثم مات لبطان
 الوقف برذته وفيما اذا أجزأرضه
 ثم وقفها على معين ثم مات تنفسخ
 وفي وقف فتاوى ابن نجيم سئل
 اذا أجز الناظر ثم مات فأجاب
 لا تنفسخ الاجارة في الوقف بموت
 المؤجر والمستاجر كذا رأيت
 في عدة نسخ لكنه يخالف لما
 في اجارة فتاوى قارئ الهداية
 قننه وفيها أيضا لا تنفسخ بموت
 المتولى ولو الغلة له بمفرده قننه
 وفي الفض الوقف لو أجز الواقف
 بنفسه ثم مات ففي الاستحسان
 لا تبطل لانه أجز لغيره اه ومثله
 في البرازية وفي السراجية وحكم
 عزل القاضي والمتولى كالموت

وقد تقدمت المسألة متنا في باب ما يجوز من الاجارة وحزرها هنا لا أن العقد انفسخ بالموت حقيقة واعتبر باقيا
 حكما للضرورة فلذا وجب المسمى فقوله هنا بقى العقد أي حكما لا حقيقة قننه (قوله اي لجوازها بالتعاطي)
 لان ظاهره انه لم يصدر لفظ من كل منهما ولذا قال في البدائع ويكون بمنزلة عقد مبتدأ اه أما لو قال اتركها
 في يدي بالاجر السابق فقال رضيت أو نعم فهو واجب وقبول صريح لا يحتاج الى التنبيه عليه وفي التارخانية
 عن الملقط استأجر أجيرا لل حفظ كل شهر بكذا ثم مات فقال وصيه للاجيرا عمل على ما كنت تعمل فان لا تحبس
 عنك الاجر ثم باع الوصي الضيعة فقال المشتري للاجير كذلك فقد ارما عمل في حياة الاقل يجب المسمى في تركته
 وفيما عمل للوصي والمشتري أجز المثل قال الفقيه اذ لم يعلم مقدار الشروط من الميت فان علماه فالمسمى أيضا
 وسيأتي قريبا في المتفرقات عن الاشياء المسكوت في الاجارة رضى وقبول الخ (قوله وفي حاشية الاشياء
 الخ) يخالف لما قدمه قبيل باب ما يجوز من الاجارة من أن المستاجر أحق بالعين في يده ولو بعقد فاسد
 وسيد كره أيضا في المتفرقات وقدمنا بيانه عن جامع الفصولين وفي الحوى عن العمادية والبرازية بين فاسد هذه
 العقود وصححها ففرق في مسألة واحدة وهي ما اذا وقعت الاجارة أو البيع بدين كان للمستأجر أو المشتري على
 الاجر أو البائع ثم فسحنا العقد وكان فاسدا لا يكون للمشتري ولا للمستأجر حق الحبس لاستيفاء الدين ولا يكون
 أولى بهما من سائر الغرماء بخلاف ما اذا كان العقد صحيحا والرهن الفاسد كما الصحيح في الحياة والمات فالمرتهن
 أحق به لكن اذ الحق الدين الرهن الفاسد ما لو سبق الدين ثم تفاسخا بعد قبضه فليس أحق به وليس له الحبس
 اه ملخصا فالظاهر أن المراد بنقله عن حاشية الاشياء من الفرق بين الصحيح والفاسد هذه المسألة فلا يخالف
 ما مر تدبر (قوله لاتفاقهم على عدم عتق قريب الوكيل) أي لو اشتراه وعمام عبارة شيخه الرملي وعدم
 فساد نكاحها لو اشتراها (قوله والفساد) أي فساد النكاح فيما اذا اشترى بالوكالة امرأته من سيدها
 (قوله بموت المستاجر) أي الوكيل المستأجر ح (قوله والنقل به مستفيض) قال السائحاني ففي
 البدائع ان الاجارة لا تبطل بموت الوكيل سواء كان من طرف المؤجر أو المستأجر اه قلت ومثله في القهستاني
 عن قاضي خان وفي التارخانية كل من وقع له عقد الاجارة اذ مات تنفسخ الاجارة بموته ومن لم يقع العقد له
 لا ينفسخ بموته وان كان عاقدا يريد الوكيل والوصي وكذا المتولى في الوقف اه (قوله لبقاء المستحق له) عبارة
 الدرر والمنع لبقاء المستحق عليه والمستحق اه والمراد بالاول المستأجر لانه استحق عليه الاجرة وبالثاني
 أهل الوقف ونحوهم تأمل (قوله قلت واطلاق المتون بخلافه) ذكر هذه العبارة صاحب الاشياء
 وفي بعض النسخ قال بدل قلت وضميره لصاحب الاشياء قال العلامة عبد البر والذي في غالب كتب المذهب
 يقتضي عدم بطلان الاجارة في الوقف بموت المؤجر سواء الواقف وغيره من القيم والوصي والقاضي وذلك
 مقتضى تعليلهم أن المستحق اذا كان ناظرا لا تبطل بموته وان كان مستحقا لجميع الربع اذ لا ملك له في الرقبة
 وانما حقه في الغلة وذكره الشرنبلالي ط (قوله افتى قارئ الهداية) حيث قال لا تنفسخ بموت الناظر المؤجر
 وان كان هو المستحق بانفراده (قوله الا في مسألتين) الاستثناء منقطع أما في الاولى فلانه يبطل بالردة
 كما صرح به في التعليل وصارت ميراثا بالموت فتأمل وأما في الثانية فلما قال ابن الشحنة ان أصل المسألة في وقف
 أجز وهذا مؤجر ملك لا وقف (قوله على معين) الذي في معابة الوهبانية وشرحها على غير معين (قوله
 تنفسخ) لان ابتداء العقد كان لنفسه ح (قوله لكنه يخالف الخ) أقول بل هو مخالف لسائر المتون
 ويمكن أن يجاب عن ابن نجيم بأن يكون المراد بالمؤجر والمستأجر في كلامه الناظر وانه قصد الجواب عن مسألتين
 الاولى اذا أجز الناظر أرض الوقف والثانية اذا استأجر الناظر أرضا من شخص من مال الوقف يستغلها
 للوقف ح (قوله وفيها أيضا) هذا أيضا مما يريد على ما نقله صاحب الاشياء فيما اذا كان المؤجر متولى
 وقف خاص وجميع غلته له فالاولى ذكر ذلك قبل قوله وفي فتاوى ابن نجيم وأشار بقوله قننه الى الرد المذكور ط

فلا تنفسخ (و) تنفسخ أيضا (بموت أحد) ١٤ خا ين مستاجر ين أو مؤجر ين في حصته) أي حصه الميت لو عقدها لنفسه (فقط)

وبقيت في حصة الحى (فرع) في وقت ٥٤ الاشياء تخلية البعيد باطلة فلو استأجرة قرية وهو بالمصر لم يصح تخلية ما على الاصح فينبغي للمتولى أن

يذهب الى القرية مع المستأجر أو غيره فيخلى بينه وبينها أو يرسل وكيله أو رسوله احياء لمال الوقف فليحفظ قلت لكن نقل محشيها ابن المصنف في زواهر الجواهر عن يوع فتاوى قارى الهداية انه متى مضى مدة يتمكن من الذهاب اليها والدخول فيها كان قابضاً والا فلا فتنبه اه

(مسائل شتى)

(أحرق حصائد) أى بقايا أصول قصب محصود (في أرض مستأجرة أو مستعارة) ومثله أرض بيت المال المعدة لحط القوافل والاحمال ومرعى الدواب وطرح الحصائد قلت وحاصله انه ان لم يكن له حق الانتفاع في الارض يضمن ما احرقته في مكانه بنفس الوضع لا ما نقلته الريح على ما عليه الفتوى قاله شيخنا (فاحترق شئ من أرض غيره لم يضمن) لانه تسبب لامباشرة (ان لم تضطرب الرياح) فلو كانت مضطربة ضمن لانه يعلم انها لا تستقر في أرضه فيكون مباشراً (وكذا كل

موضع كان للواضع حق الوضع فيه) أى في ذلك الموضع (لا يضمن على كل حال اذا تلف بذلك الموضع شئ) سواء تلف به وهو في مكانه أو بعد ما زال عنه (بخلاف

ما اذا لم يكن للواضع فيه حق الوضع) حيث يضمن الواضع اذا تلف به شئ وهو في مكانه وكذا بعد ما زال لا يجوز له كوضع جرة في الطريق ثم آخر أخرى قد خرجتا فانكسرتا ضمن كل جرة صاحبه وان زال بمنزلة كريح وسيل لا يضمن الواضع هذا هو الاصل في هذه المسائل كما حققه في

(قوله وبقيت في حصة الحى) ولا يضره الشبوع لانه طارى كما تقدم في محله (قوله أو غيره) كوكيله وليس موجوداً في عبارة الاشياء (قوله احياء لمال الوقف) لانه بدون التسليم لا تلزم الإجرة لكن لا يخفى أن التسليم ليس شرطاً لصحة العقد وقد تقدم انه اذا كانت الاجارة صحيحة وتمكن من الانتفاع يجب الاجراً ما في الفاسدة فلا يجب الا بحقيقة الانتفاع وتقدم أيضاً ان ظاهر الاسعاف اخراج الوقف فجب أجرته في الفاسدة بالتمكن فينبغي حل كلامه هنا على ما اذا لم يتمكن منه فتأمل (قوله عن يوع فتاوى قارى الهداية) ونصها مثل عن شخص اشترى من آخر داراً ببلدة وهما ببلدة أخرى وبين البلدين مسافة يومين ولم يقبضها بل خلى البائع بين المشتري والمبيع التخلية الشرعية ليتسلم فهل يصح ذلك وتكون التخلية كالتسليم أجاب اذا لم تكن الدار بحضرتهما وقال البائع سلمها لك وقال المشتري تسلمت لا يكون ذلك قبضاً ما لم تكن الدار قريبة منهما بحيث يقدر المشتري على الدخول فيها والاغلاق حينئذ يصير قابضاً في مسائلنا ما لم تحض مدة يتمكن من الذهاب اليها والدخول فيها لم يكن قابضاً اه وفي حاشية الجوى قال بعض الفضلاء ما ذكره المصنف من أن تخلية البعيد باطلة مخالف لما في المحيط كما هو في شرح الكنز وفي ابن الهمام قبيل باب خيار الشرط وقد أطنبنا فيه اه (قوله والدخول فيها) أقول فائدة ذكره حصول التمكن من الانتفاع اذ لو لم يتمكن من الدخول فيها لوجود غاصب ونحوه لا يجب الاجر كما مر وليس المراد أن الدخول نفسه شرط فانهم والله تعالى اعلم

(مسائل شتى)

(قوله اي بقايا الخ) تفسير مراد قال في الخ حصائد جمع حصيد وحصيدة وهما الزرع المحصود والمراد بهما هنا ما يبقى من أصول القصب المحصود في الارض اه أى لجريان العادة بأحرقه (قوله مستأجرة أو مستعارة) قال من لا ملك في شرحه وانما وضع المسألة فيهما دون أرض ملكه لانه لما لم يضمن هنا فعدم الضمان بالاحراق في أرضه بالاولى اه ومقتضى هذه العبارة مع عبارة المتن انه لو كانت في أرض الغير بلا اذنه انه يضمن ما احرقته في مكان تعدت اليه وهو خلاف ما في جامع الفصولين وكثير من الكتب فقد قال في جامع الفصولين أو قد نارا في أرض بلا اذن المالك ضمن ما احرقته في مكان أو قدت فيه لا ما احرقته في مكان آخر تعدت اليه وقرى بين الماء والنار فانه لو أسال الماء الى ملكه فسال الى أرض غيره وأتلف شيئاً ضمن بخلاف النار اذ طبع النار الخود والتعدى يكون بفعل الريح ونحوه فلم يضاف الى فعل الموقد فلم يضمن ومن طبع الماء السيلان فالأتلاف يضاف الى فعله اه قد برر رملى أقول لكن هذا حيث زالت عن ذلك الموضع بمنزلة فلورالت لا بمنزلة يضمن كما حققه في الخاتمة وسيد كره الشارح قرياً (قوله ومثله الخ) قاله شيخه الرملى ايضاً (قوله وحاصله) ليس حاصله لما نحن فيه فكان عليه تأخير سائحات (قوله بنفس) متعلق بأحرقته (قوله لا ما نقلته الريح) أى التى هبت بعد وضعه كما يعلم مما سياتى ح (قوله على ما عليه الفتوى) أى من التفصيل المذكور فقد قال في الخاتمة انه أظهر وعليه الفتوى ومقابله ما قاله الحلواني اذا وضع جرة في الطريق أو مر بنا في ملكه انه لا يضمن وأطلق الجواب فيه (قوله لانه تسبب) وشرط الضمان فيه التعدى ولم يوجد فصار كمن حضر برأى ملك نفسه قلق به انسان بخلاف ما اذا رعى سهماً في ملكه فأصاب انساناً حيث يضمن لانه مباشر فلا يشترط فيه التعدى زيلعى (قوله ان لم تضطرب الرياح) أى بأن كانت ساكنة وقت الوضع ح وقيدته في جامع الفصولين عن الذخيرة بما لو أودع ناراً يوقد مثلها ونقل عن غيره لا يضمن مطلقاً ثم نقل عن فتاوى أبي الليث أحرق شوكة أو تبناً في أرضه فذهبت الريح بشرارات الى أرض جاره وأحرقت زرعه ان كان يبعد من أرض الجار على وجه لا يصل اليه الشرع عادة لم يضمن لانه حصل بفعل النار وانه هدر ولو قرب من أرضه على وجه يصل اليه الشرع غالباً ضمن اذله الا يقاد في ملك نفسه بشرط السلامة اه ومثله في غاية البيان وقال هذا كما اذا سقى أرض نفسه فتعدى الى أرض جاره (قوله ضمن) أى استحصانا طورى عن الخاتمة (قوله لانه يعلم الخ) يظهر منه انه لو كانت الريح تتحرك خفيفاً بحيث لا يتعدى الضرر ثم زادت لم يضمن فليحترق (قوله على كل حال) فسر الشارح بعد بقوله سواء تلف الخ (قوله ثم آخر) أى ثم وضع آخر فالمعطوف محذوف وهو وضع وقال ح هو عطف على فاعل الوضع المحذوف أى كوضع شخص جرة في الطريق ثم وضع آخر أخرى اه فليتأمل ط (قوله فتدحرجتا) فلو تدحرجت احداها على الاخرى

(وكذا) يضمن (في كل موضع ليس له فيه حق المرور الا اذا هبت به) أي بالموضع ٥٥ (الريح فلا ضمان) لأنها فاعله وكذا لو

دحرج السيل الحجر (وبه يفتى)
خانية ولو أخرج الحداد الحديد
من الكبر في دكانه ثم ضرب به بطريقة
تخرج الشرار الى الطريق وأحرق
شيأ يضمن ولو لم يضربه وأخرجه
الريح لاز يلعى (سقى أرضه سقيا

لا تحتمله فتعدى) الماء الى أرض
جاره (فأفسدها) (ضمن) لانه
مباشرا لا متسبب (أقعد خياط

أو صبغ في حانوته من يطرح
عليه العمل بالنصف) سواء اتحد

العمل أو اختلف كخياط مع قصار
(صح) استحصانا لانه شركة

الصنائع فهذا بوجاهته يقبل
وهذا بجذاقته يعمل (كاستنجار

جل ليحمل عليه محملا وراكبين
الى مكة وله الحمل المعتاد ورؤيته

أحب) وكذا اذا لم ير الطراحة
واللحاف وفي الوالوجية ولو

تكارى الى مكة ابلا مسماة بغير
أعيانها جاز ويجعل المعقود عليه

حلا في ذمة المكاري والابل آلة
وجها لها لا تفسد قلت فما يفعله

الجباح من الاجارة للعمل أو
الركوب الى مكة بلا تعيين الابل

صحح والله تعالى اعلم (استاجر
جلا لحمل مقسدا من الزاد فاكل

منه رد عوضه) من زاد ونحوه
(قال لغاصب داره فترغها والا

فاجر تمها كل شهر بكذا فلم يفرغ
وجب) على الغاصب (المسمى)

لان سكونه رضى (الا اذا انكر
الغاصب ملكه وان أثبتته بينة)

لانه اذا انكره لم يكن راضيا
بالاجارة (أو أقر) عطف على انكر

(به) أى بملكه (ولكن لم يرض
بالاجر) لانه صرح بعدم الرضى

في الاشياء السكون في الاجارة

وانكسرت المتدحرجة ضمن صاحب الواقفة وكذا اذا اتان أو قضا ولو عطبت الواقفة لا ضمان لا تساخ الفعل
الاول سائحاني عن قاضي خان (قوله وكذا يضمن في كل موضع الخ) هذا لم يذكره صاحب الخانية بل اعتبر
حق الوضع وعدمه وقد ثبت حق المرور ولا يثبت حق الوضع كما في الطريق وانما الذي اعتبر حق المرور وعدمه
صاحب الخلاصة وقد كثر أن عليه الفتوى قال في المخ وفصل في الخلاصة فيما لو سقط منه جرة في موضع ليس
له فيه حق المرور يعني أن يقع منه فيضمن وبين أن ذهبت بها الرمي فلا يضمن قال وهذا أظهر وعليه الفتوى
وغالب الكتب على ما ذكره قاضي خان ط (قوله من الكبر) هو بالكسر زق ينفع فيه الحداد وأما المبنى من
الطين فكور والجمع أكار وكيرة كعنبه وكيران قاموس فالمناسب الكور لانه هو الذي يخرج منه ط
لكن ورد في الحديث المدينة كالكبر تنفي خبثها فلعلمه مشترك تأمل وعبر الاتقاني بالكور (قوله وأحرق
شيأ يضمن) وان فقهاء من رجل فديته على عاقلة اتقاني (قوله لا تحتمله) يعني لا تحتمل بقاءه بأن كانت صعودا
وأرض جاره هبوطا يعلم انه لو سقى أرضه نفذ الى جاره ضمن ولو كان يستقر في أرضه ثم يتعدى الى أرض جاره
فلو تقدم اليه بالاحكام ولم يفعل ضمن ويكون هذا كاشما على حائط ولو لم يتقدم لم يضمن كما في جامع الفصولين
شر بلالية أقول زاد في نور العين عن الخانية بعد قوله ضمن مانعه ويومر بوضع المسنة حتى يصير مانعا وينع
عن السقي قبل وضع المسنة وفي الفصل الاول لا يمنع عن السقي يعني بالفصل الاول صورة عدم التقدّم اه
وبه هذه الزيادة حصل الجواب عن اعتراض ط بانه يلزم أن لا يتصور ارتفاع رب الصاعدة اه فافهم
وفي شرب الخلاصة المذكور في عامة الكتب انه اذا سقى غير معتاد ضمن وان معتادا لا يضمن (قوله صح)
لان شركة الصنائع يقبل كل منهما العمل على أن ما يتقبله يكون أصلا فيه بنفسه ووكيلا عن شريكه فيكون
الريح بينهما وهنا كذلك فان ما يلقيه عليه صاحب الحانوت من العمل بعمله الصانع أصالة عن نفسه ووكالة
عن صاحب الحانوت فيكون الاجر بينهما كذلك رحني (قوله استحصانا) والقياس أن لا يصح
وبه أخذ الطحاوي لانه استنجار بنصف ما يخرج من عمله وهو مجهول كقفيز الطحان (قوله لانه شركة
الصنائع) فيه تعريض بصاحب الهداية حيث جعلها شركة وجوه ورده الزيلعي بأن شركة الوجوه أن يشتركا على
أن يشترى بوجوههما ويبيعا وليس في هذا بيع ولا شراء وأجاب في العزيمة بأنه لم يرد بها المصطلح عليها بل ما وقع
فيها تقبل العمل بالوجاهة يرشد الى قوله هذا بوجاهته يقبل وهذا بجذاقته يعمل اه وفيه بعد (قوله
كاستنجار جل) التشبيه في كون صحة كل على خلاف القياس (قوله محملا) بفتح الميم الاول وكسر الثاني
أو بالعكس الهودج الكبير الجباجي اتقاني عن المغرب (قوله وله الحمل المعتاد) أي في كل بلدة قال في الجوهر
ولا بد من تعيين الراكبين أو يقول على أن أركب من أشاء أما اذا قال استأجرت على الركوب فالاجارة فاسدة
وعلى المكري تسليم الخزام والقتب والسرّج والبرة التي في أنف البعير والجام للفرس والبردة للعمار فان تلف
شي في يد المكري لم يضمنه كالدابة وعلى المكري اشارة الحمل وحطه وسوق الدابة وقودها وأن ينزل الراكبين
للطهارة وصلاة الفرض ولا يجب للاكل وصلاة النفل لانه يمكنهم فعلها على الظهر وعليه أن يترك الحمل للمرأة
والمرضى والشيخ الضعيف (قوله ورؤيته أحب) نفيا للجهالة وخروجا من خلاف الامام احمد (قوله وفي
الوالوجية) عبارتها واذا تكارى من الكوفة الى مكة ابلا مسماة بغير أعيانها فالاجارة جائزة وينبغي أن لا تجوز
لان المعقود عليه حينئذ مجهول كالأستأجر عبد الابيض لا يجوز قال خواهر زاده في شرح الكافي ليس صورة
المسألة أن يكارى ابلا مسماة بغير أعيانها لكن صورتها أن المكاري يقبل الحولة كأن قال المستكري اجلني
الى مكة على الابل بكذا فقال المكاري قبلت فيه كون المعقود عليه حلا في ذمة المكاري وانه معلوم والابل
آلة المكاري ليستأدى ما وجب في ذمته وجهالة الآلة لا توجب افساد الاجارة قال الصدر الشهيد عندى يجوز
كأذكر في الكتاب اه ومراده بالكتاب الاصل للامام محمد وهو المذكور أو لا فقد نقله في التاترخانية عنه
وفي البرازية ويفتى بالجواز للعرف فان لم يصرم معتادا لا يجوز اه فقول الشارح ويجعل المعقود عليه الخ
هو تفسير خواهر زاده وقد علمت أن المفتي به خلافه ان تعورف (قوله ونحوه) قال الاتقاني وكذا غير الزاد
من المكبل والموزون اذا انقص له أن يزيد عوض ذلك (قوله الا اذا انكر الخ) أي لم يجب المسمى وهل يجب
أجر المثل وسيأتى في الغصب انه يجب في الوقف ومال اليتيم والمعد للاستغلال ولك أن تقول اذا أنكر المالك

رضي وقبول

فلو قال الساكن اسكن بكذا والآن ~~فلو قال الساكن اسكن بكذا والآن~~ فسكت لزمت ما سمي بقى لو سكت ثم لما طال به قال لم أسمع ~~فكلامك هل~~
يصدق ان به صمم نعم والالا بما بالظاهر (للمستأجر أن يؤجر المؤجر) بعد قبضه قبل وقبله (من غير مؤجره وامان مؤجره فلا) يجوز وان تحلل
ثالث به يفتى للزوم تملك المالك وهل ٥٦ تبطل الاولى بالاجارة للمالك الصحيح لا وهبانية قلت وصححه قاضي خان وغيره وفي المضمرات وعليه

في المعدل للاستغلال لا يكون غاصبا ظاهرا سايحاني أي فلا يلزمه اجرة لما سمي بقى انه لو سكن المعدل للاستغلال
بأويل ملك لا يلزمه أجر (قوله ولو قال الخ) في التارخانية اكثرى دارا سنة بألف فلما انقضت قال ان
فرغتها اليوم والافني عليك كل شهر بألف والمستأجر مقره بالدار فانا نجعل في قدر ما ينقل متاعه بأجر المثل
وبعد ذلك بما قال المالك (قوله بقى لو سكت الخ) هذه حادثة بيت المقدس سنة ٩٩٦ اجاب عنها المصنف
بما ذكر كما قاله قبيل باب ضمان الاجير ثم قال وقد صرحوا بالحكم هكذا في كثير من المسائل (قوله للمستأجر
ان يؤجر المؤجر الخ) أي ما استأجره بمثل الاجرة الاولى أو بأقل فلما كثر تصديق بالفضل الا في مسألتين
كما مر أول باب ما يجوز من الاجارة (قوله قبل وقبله) أي فالخلاف في الاجارة كخلاف في البيع
فعندهما يجوز وعند محمد لا يجوز وقبل لا خلاف في الاجارة وهذا في غير المنقول فلو منقول لا يجوز قبل القبض
كذا في التارخانية (قوله من غير مؤجره) سواء كان مؤجره مالكاً أو مستأجراً من المالك كما يفيد التعليل
الاتي لان المستأجر من المالك مالك للمنفعة ووقع في المنع عن الخلاصة أن المستأجر الثاني اذا آجر من المستأجر
الاول يصح وقد راجعت الخلاصة فلم أجده هذه الزيادة وهكذا رأيت في هامش المنع بخط بعض الفضلاء انه راجع
عدة نسخ من الخلاصة فلم يجد ذلك فتنبه (قوله وان تحلل ثالث) أي بأن استأجر من المستأجر شخص فآجر
للمؤجر الاول (قوله به يفتى) وهو الصحيح وبه قال عامة المشايخ ابن الشحنة (قوله للزوم تملك المالك)
لان المستأجر في حق المنفعة قائم مقام المؤجر فيلزم تملك المالك من وفي التارخانية استأجر الوكيل بالايحار
من المستأجر لا يجوز لانه صار آجراً ومستأجراً وقال القاضي ببيع الدين كنت أفتي به ثم رجعت وأفتي بالجواز
أقول يظهر من هذا حكم متولى الوقف لو استأجر الموقف من آجره له وقد توقف فيه بعض الفضلاء وقال لم أره
تأمل (قوله الصحيح لا) بل في التارخانية عن شمس الاثمة ان القول بالانفساخ غلط لان الثاني فاسد والاول
صحيح أي والفساد لا يرفع الصحيح (قوله وقد مننا) أي في باب ما يجوز من الاجارة (قوله عن الخلاصة)
ونصها وتأويل ما ذكر في النوازل ان الآجر قبض المستأجر من المستأجر بعد ما استأجر لانه لو قبض منه
بدون الاجارة سقط الاجر عن المستأجر فهذا أولى قال في المحيط وان لم يقبض منه فعلى المستأجر الاول الاجر
اه أقول فيه نظرقان الكلام في انفساخ الاولى وعدمه وسقوط الاجر لا يستلزم الانفساخ كما لا يخفى ويدل
عليه ما في التارخانية عن العتبية ان قبضها رب الدار سقط الاجر عن المستأجر مادامت في يديه وللمستأجر
أن يطالبه بالتسليم اه فقد صرح بسقوط الاجر وبأن له المطالبة بتسليم العين المستأجرة ولو انقضت لم يكن
له ذلك (قوله فتأمل) قد علمت أن هذا التوفيق غير ظاهر فتعين ما قاله ح الذي يظهر ما في الوهبانية
نظر اللغلة ولتصحیح قاضي خان والمضمرات (قوله وهل تسقط الاجرة الخ) أقول الذي في شرح الوهبانية
عن أبي بكر البلخي انه لا يسقط الاجر عن المستأجر ونقل في البرازية عن أبي الليث موافقة البلخي وذكروا في المتن
بالتون الصحيح أن الاجارة والاعارة لا يكونان فسخاً ~~لكن~~ لا يجب الاجر على المستأجر مادام في يده الاجر
اه ملخصاً وأنت خير أن ما قدمه من التوفيق محله هنا على ما قررناه سابقاً بأن يقال ان قبضه من المستأجر
سقط الاجر والافلاقتدبر وقد أفادت عبارة المتن أن الاعارة حكمها كالاجارة في الصحيح (فرع) في فتاوى ابن
تجيم اذا تقابل المؤجر الاول والمستأجر منه فالتقابل صحيح وتنفسخ الاولى والثانية انتهى (قوله ورجع
الوكيل بالاجر على الامر) سواء منعها من الامر أو لا درر ونقل في البرازية الرجوع عن أبي يوسف ثم قال
الصحيح انه لا يرجع على الامر استخساناً لانه بالحس صار غاصباً والغصب من غير المالك متصور اه ومثله في
الخلاصة وغيره ما عن جد صاحب المحيط (فرع) وهب الآجر الاجر من الوكيل أو برأه صح والوكيل أن يرجع
على الامر خلاصة (قوله يستحق القاضي الاجر الخ) قيل على المدعي اذ به احياء حقه فنفعه له وقبل على
المدعي عليه اذ هو يأخذ السجل وقيل على من استأجر الكاتب وان لم يأمره أحد وأمره القاضي فعلى من يأخذ
السجل وعلى هذا اجرة الصكالة على من يأخذ الصك في عرفنا وقبل يعتبر العرف جامع القصولين وفي المنع
عن الزاهدي هذا اذا لم يكن له في بيت المال شيء اه تأمل (قوله قدر ما يجوز لغيره) قال في جامع
القصولين للقاضي أن يأخذ ما يجوز لغيره وما قبل في كل ألف خمسة دراهم لا تقول به ولا يليق ذلك بالفقه وأي
مشقة للكاتب في كثرة التهن وانما آجر مثله بقدر مشقة أو بقدر عمله في صنعه أيضاً كالكال وثقاب بمستأجر

الفتوى وقد مناعن الجرمه زيا
للعوهرة الاصح نعم وأقره المصنف
ثمة ونقل هنا عن الخلاصة ما يفيد
أنه ان قبضه منه بعد ما استأجره
بطلت والا فلا فليكن التوفيق
فتأمل وهل تسقط الاجرة مادام
في يده المؤجر خلاف مبسوط
في شرح الوهبانية وكله باستنجار
عقار ففعل الوكيل وقبض
ولم يسلمها أي لم يسلم الوكيل العين
المؤجرة اليه أي الى الموكل حتى
مضت المدة فالاجر على الوكيل
لانه أصيب في الحقوق ورجع
الوكيل بالاجر على الامر
لنيابته عنه في القبض فصار
قائضاً حكماً وكذا الحكم ان
شرط الوكيل تعجيل الاجر
وقبض الدار ومضت المدة ولم
يطلب الامر الدار منه فانه
يرجع ايضاً لصيرورة الامر
قائضاً بقبضه مالم يظهر المنع وان
طلب الامر الدار وأبى الوكيل
تعجيل الاجر لا يرجع لانه لما
حبس الدار بحق لم يتقيد بديانة
فلم يصير الموكل قائضاً حكماً فلا
يلزمه الاجر (يستحق القاضي
الاجر على كتب الوثائق)
والحاضر والسجلات (قدر ما يجوز
لغيره كالمفتي) فانه يستحق أجر
المثل على كتابة الفتوى لان
الواجب عليه الجواب باللسان
دون الكتابة بالبنان ومع هذا
الكف أولى احترازاً عن القيل
والقال وصيانة الماء الوجه عن
الابتذال بزانية وتماه في
قضاء الوهبانية

مطلب ٢

في اجارة المستأجر للمؤجر ولغيره

مطلب ٣

في اجرة صك القاضي والمفتي

وفي الصيغة حكم وطالب اجرة ليعتد به جاز وكذا المأقضى لو في البلدة غيره وقيل مطلقا لان كتابه ليست بواجبة عليه وفيها استاجره ليعتد به
تعويذ الاجل السحر جاز ان بين قدر الكاغد والخط وكذا المكتوب المستأجر لا يكون خصما للمدعى الاجارة والرهن والشراء لان الدعوى لا تكون
الا على مالك العين بخلاف المشتري والموهوب له ملكهما العين وهل يشترط حضور الاستأجر مع المشتري ٥٧ قولان (وتصح الاجارة وفي بعضها

والمزارعة والمعاملة والمضاربة

والوكالة والكفالة والايصاء

والوصية والقضاء والامارة

والطلاق (والعتاق والوقف)

حال كون كل واحد مما ذكر

(مضافا) الى الزمان المستقبل

كما جرت احوالنا

رأس الشهر صح بالاجماع (لا)

يصح مضافا للاستقبال كل ما كان

تلك الحال مثل (البيع واجازته

وفسخه واقصمه والشركة والهبة

والنكاح والرجعة والصلح عن مال

وابراء الدين) وقد مر في متفرقات

البيع (زاد جرت احوالنا في نفسه من

غير ان يزيد احد للمتولى فسحها

ومالم يفسخ كان على المستأجر

المسمى) به يفتى (فسخ العقد بعد

تجديد البدل فللمعجل حبس البدل

حتى يستوفي ماله من البدل)

صحيا كان العقد او فاسدا والواحد

في يد المستأجر فيلحق (استأجر

مشغولا وفارغا صح في الفارغ فقط)

لا المشغول كما مر لكن حرر محشي

الاشباه ان الرابع صحة اجارة

المشغول ويؤمر بالتفريق والتسليم

مالم يكن فيه ضرر فله الفسخ

فتنه (استأجر شاة لارضاع ولده

او جدي لم يجز) لعدم العرف

٢ (المستأجر فاسدا اذا اجر

صحيا جازت) لو بعد قبضه

في الاصح منية (وقيل لا) وتقدم

الكل والكل في الاشباه (فروع)

اعلم ان المقاطعة اذا وقعت

بشروط الاجارة فهي صحيحة لان

العبارة للمعاني وقد مناه في الجهاد

* صح استئجار قلم ببيان الاجر

والمدة استأجر شيئا ليتنفع به

خارج المصر فانتفع به في المصر

فان كان ثوبا لزم الاجر

باجر كثير في مشقة قليلة اه قال بعض الفضلاء افهم ذلك جوازا اخذ الاجرة الزائدة وان كان العمل مشقة قليلة
وتنظرهم لمنفعة المكتوب له اه قلت ولا يخرج ذلك عن اجرة مثله فان من تفرغ لهذا العمل ككتاب اللاتي
مثلا لا يأخذ الاجر على قدر مشقته فانه لا يقوم بموته ولو ائتمناه ذلك لزم ضياع هذه الصنعة فكان ذلك
اجر مثله (قوله ليعتد به) لعل المراد بها خطه الذي يكتب على الوثيقة والا فالكلام في القاضي
لا الشاهد ط (قوله وقيل مطلقا) أي ولو في البلدة غيره وهو ظاهر ما مر في المتن ووجهه ظاهر للتعليل
المذكور (قوله لاجل السحر) أي لاجل ابطاله والا فالسحر نفسه معصية بل كفر لا يصح الاستئجار عليه
(قوله ان بين قدر الكاغد) ليظهر مقدار ما يسعه من السطور عرضا والتفاوت في الزيادة لبعض الكلمات
مغفرو قوله والخط الظاهر ان المراد به عدد الاسطر ط (قوله وكذا المكتوب) أي اذا استأجر رجلا
ليكتب كتابا الى حبيبه فانه يجوز ان بين قدر الخط والكاغد من (قوله بخلاف المشتري) فانه يكون خصما
للكل من (قوله وهل يشترط الخ) قال في المنع ما في الصفري من ان المشتري لا يكون خصما للمستأجر
يعني بانفراذه بل لا بد من حضور الاجر يخالفه ما في البرازية عن فتاوى القاضي آجر ثم باع وسلم تسمع دعوى
المستأجر على المشتري وان كان الاجر غائبا لكن نقل بعده ما يوافق ما في الصفري فليست بل عند الفتوى اه
ملخصا (قوله والمعاملة) أي المساقاة (قوله كل ما كان تملكها للعالم) أي أمكن تمييزه للعالم
فلا حاجة لضافتها بخلاف الفصل الاول لان الاجارة وما شاكلها لا يمكن تملكها للعالم وكذا الوصية وأما
الامارة والقضاء فمن باب الولاية والكفالة من باب الالتزام زيلعي (قوله وبراء الدين) احتراز عن البراءة عن
الكفالة فيصح مضافا عند بعضهم ط عن الجوى (قوله به يفتى) أي بأن للمتولى فسحها فكان عليه ان
يذكره عقبه كما فعل في السودة قبيل باب ما يجوز من الاجارة (قوله أو فاسدا الخ) هذا موافق لما ذكره
قبيل ما يجوز من الاجارة من انه مقدم على الغرماء ومخالف لظاهر ما قدمه قبيل قوله فان عقدها لغيره وقد مناه
تأويله (قوله استأجر مشغولا وفارغا الخ) تقدمت أول باب ما يجوز (قوله لكن حرر محشي الاشباه
الخ) حيث قال ينبغي حمل ما ذكره المصنف على ما ذكره القاضي خان وهو لو استأجر ضياعا بعضا فارغا
وبعضا مشغولا قال ابن الفضل تجوز في الفارغ لا المشغول اه لانه اذا استأجر بيتا مشغولا يجوز
ويؤمر بالتفريق والتسليم وعليه الفتوى كما في الحاشية فتبين حل كلامه على الضياح فقط اه وفي حاشية
البيري عن جوامع الفتى كانت الدار مشغولة بمتاع الاجر والارض مزروعة قبيل لا تصح الاجارة
والصحح الصحة لكن لا يجب الاجر مالم تسلم فارغة او يبيع ذلك منه ولو تفرغ الدار وسلمها لزم الاجرة (قوله
مالم يكن فيه ضرر) كما اذا كان الزرع لم يستحصد (قوله فله الفسخ) تفرغ على المنقح وهو يمكن
(قوله لعدم العرف) ولانها وقعت على اتلاف العين وقد مر في اجارة الظئر في باب الاجارة الفاسدة
(قوله المستأجر فاسدا الخ) تقدمت أول باب الاجارة الفاسدة (قوله وتقدم الكل) أي كل
هذه المسائل وقد بينت لك مواضعها (قوله بشروط الاجارة) أما ما يفعله في هذه الايام حيث
يضمنها من له ولايتها الرجل بمال معلوم ليعتد به خراج مقاسمتها ونحوه فهو باطل اذا لم يصح اجارة لوقوعه
على اتلاف الاعيان قصد اولا لانه معدوم كما بينه في الخبرية (قوله فهي صحيحة) سئل العلامة قاسم
هل للبندى ان يئجر ما قطعته الامام من اراضي بيت المال فأجاب نعم له ذلك ولا أثر لجواز اخراج الامام له
في اثناء المدة كما لا أثر لجواز موت المؤجر في اثناء مدة الاجارة واذا مات او أخرجه الامام تنفسخ الاجارة
اه ملخصا أقول وقد مناه البحث في مدة اجارته عند قوله أول كتاب الاجارة ولم يزد في الاوقاف على ثلاث
سنين وهل تنفسخ لو فرغ المؤجر لغيره وقرر السلطان المفروغ له فانه يتضمن اخراج الاول أم لا كالبيع لم أره
فليراجع وهي حادثة الفتوى ثم رأيت شيخ مشايخنا السائحاني في كتابه الفتاوى النعمية ذكر الانفساخ
بالفراغ والموت أخذ من قولهم من عقد الاجارة لغيره لا تنفسخ بموته وكيل لانهم أجروا لغيرهم
أو استأجروا لغيرهم قال وهذا آجر لنفسه وربما يتضرر من سبب صير له لم تنفسخ اه تأمل (قوله صح
استئجار قلم الخ) في التاترخانية استأجر قلم ليعتد به ان بين ذلك وقتا صحت والان لا في النوازل اذ بين الوقت
والكتابة صحت (قوله لزم الاجر) قال الفقيه لانه خلاف الى خير وفي الدابة الى شر ولانه يحتاج

في الدابة الى ذكر المكان وفي الثوب الى ذكر الوقت بزيادة قناتل (قوله الا لعذر بها) أي بحيث لا يقدر على الركوب كما في غاية البيان (قوله وأعطى أجر مثله) ولا يجاوز به المسمى ولو لوالجينة (قوله وأخذ منه القيمة) أي قيمة الكاغد والخبر (قوله أعطاه بحسابه من المسمى) هذا فيما أصاب به ويعطيه لما أخطأ أجر مثله لانه وافق في البعض وخالف في البعض ذكره في الوالوجينة (قوله استرد الاجرة الخ) لانه انما أعطاه الاجر ليميز الزئوف من الجياد وفي الذخيرة ولو أنكر الدافع وقال ليس هذا من دراهمي فالقول قول القابض لانه لو أنكر القبض أصلاً كان القول قوله (قوله ان دلني الخ) عبارة الاشياء ان دللتني وفي البرازية والوالوجينة رجل ضل له شيء فقال من دلني على كذا فله كذا فهو على وجهين ان قال ذلك على سبيل العموم بأن قال من دلني فالاجارة باطلة لان الدلالة والاشارة ليست بعمل يستحق به الاجر وان قال على سبيل الخصوص بأن قال لرجل بعينه ان دللتني على كذا فلك كذا ان مشي له فله فله أجر المثل للمشي لاجله لان ذلك عمل يستحق بعقد الاجارة الا انه غير مقتدر بقدر فيجب أجر المثل وان دله بغير مشي فهو والاول سواء قال في السير الكبير قال أمير السرية من دلنا على موضع كذا فله كذا يصح ويتعين الاجر بالدلالة فيجب الاجر اه (قوله الا اذا عين الموضع) قال في الاشياء بعد كلام السير الكبير وظاهره وجوب المسمى والظاهر وجوب أجر المثل اذا عقد اجارة هنا وهذا محض لمسألة الدلالة على العدم لكونه بين الموضع اه يعني انه في الدلالة على العموم تبطل الا اذا عين الموضع فهي محصورة أخذاً من كلام السير لان قول الأمير على موضع كذا فيه تعيينه بخلاف من ضل له شيء فقال من دلني على كذا أي على تلك الضالة فلا تصح لعدم تعيين الموضع الا اذا عرفه باسمه ولم يعرفه بعينه فقال من دلني على دابتي في موضع كذا فهو كسالة الامير وهذا معنى قول الشارح الا اذا عين الموضع وقول الاشياء والظاهر وجوب أجر المثل الخ حاصله البحث في كلام السير فانه حيث كان عاماً لم يوجد قابل يقبل العقد فأتى العقد أقول حيث اتفقت العقد أصلاً كان الظاهر أن يقال لا يجب شيء أصلاً كما في مسألة الضالة والجواب عما قاله ما ذكره الشيخ شرف الدين من انه يتعين هذا الشخص والعقد بحضوره وقبوله خطاب الأمير بما ذكره فيجب المسمى لتحقق العقد بين شخصين معينين لفعل معلوم وأما اذا لم يكن الفعل معلوماً كسالة الضالة فلا يجب شيء بخلاف ما اذا كان الشخص معيناً لوقوع العقد حينئذ على المشي لكنه غير مقتدر فوجب أجر المثل فقد ظهر الفرق بين المسائل الثلاث وقد خفي على بعض محشي الاشياء وقوع في الاشتباه نعم يمكن أن يقال لم يتعين الشخص بحضوره وقبوله خطاب صاحب الضالة كسالة الامير في عقد العقد على المشي وان لم يتعين الموضع كالوخطاب معيناً فليأتل (قوله عشرة في عشر) بالنصب تمييزاً أي مقدار عشرة طولا في عشرة عرضاً (قوله وبين العمق) أي والموضع قال في التارخانية لا بد أن يبين الموضع وطول البئر وعمقه ودوره اه وقام تفاريقه فيها من الفصل ٢٥ (قوله كان له ربع الاجر) لان العشرة في العشرة مائة والخمسة في الخمسة خمسة وعشرون فكان ربع العمل اشياء (قوله هذا قولهما وهو المختار) لان عند صاحبين تصح اجارة المشاع لكنه خلاف المعتقد كما مر في الاجارة الفاسدة وفي البدائع استأجر طر بقام من دار ليمز فيه وقام معلوماً لم يجز في قياس قوله لان البقعة غير متميزة فكان اجارة المشاع وعندهما يجوز (قوله من دلنا الخ) هذه مسألة السير الكبير وقد علمت انه يجب فيها المسمى لتعين الموضع والقابل للعقد بالحضور وان كان لفظ من عاماً وقوله لان الاجر يتعين أي يلزم ويجب (قوله اجارة هبة الخ) قال في الوالوجينة ولو قال داري لك هبة اجارة كل شهر بدرهم او اجارة هبة فهي اجارة أما الاول فلانه ذكر في آخر كلامه ما يغير أوله وأوله يتحمل التغيير بذكر العوض وأما الثاني فلان المذكور أولاً ولا معاوضة فلا يتحمل التغيير الى التبرع ولذا لو قال آجرتك بغير شيء لا تكون اعارة وتنقذ الاجارة بلفظ العارية اه ملخصاً (قوله غير لازمة الخ) قال الاتقاني ولم يذكر في المبسوط انها لازمة أولاً وحكي عن أبي بكر بن حامد قال دخلت على الخفاف واستفدت منه فوائداً أحدها هذه وهو انها لا تلزم فلكل الرجوع قبل القبض وبعده لكن اذا سكن يجب الاجر لانه أمكن العمل باللفظين فيحصل بهما بقدر الامكان ككاهبة بشرط العوض اه ملخصاً وظاهره انه يجب الاجر المسمى وفي البيرى عن الذخيرة التصريح بوجوب أجر المثل (قوله وفي لزوم الاجارة المضافة تعصمان) عبر بالزوم لانه لا كلام في العصة فلا ينافي ما قدمه الشارح قرياً من معناه بالاجماع فافهم (قوله بأن عليه الفتوى) لما في الخاتمة لو كانت

• مطلب
أنكر الدافع وقال ليس هذا من دراهمي فالقول للقابض ٥

• مطلب
ضل له شيء فقال من دلني عليه فله كذا

وان كان دابة لا ساقها ولم يركبها لم يجز الاجر الا لعذر بها •
أخطأ الكاتب في البعض ان الخطأ في كل ورقة خير ان شاء أخذه وأعطى أجر مثله او تركه عليه وأخذ منه القيمة وان في البعض أعطاه بحسابه من المسمى •
الصيرفي بأجر اذا ظهرت الزيادة في الكل استرد الاجرة وفي البعض بحسابه • ان دلني على كذا فله كذا فله فله أجر مثله ان مشي لاجله • من دلني على كذا فله كذا فهو باطل ولا أجر لمن دله الا اذا عين الموضع • استأجره لحفر حوض عشرة في عشرة وبين العمق فحفر خمسة في خمسة كان له ربع الاجر الكل من الاشياء وفيها جاز استئجار طر بق للمرور ان بين المدة قلت وفي حاشيتها هذا قولهما وهو المختار شرح مجمع وفي الاختيار من دلنا على كذا جاز لان الاجر يتعين بدلالته وفي الغاية داري لك اجارة هبة صححت غير لازمة فلكل فسخها ولو بعد القبض فليحفظ وفي لزوم الاجارة المضافة تعصمان وأيد عدم لزومها بأن عليه الفتوى وفي المجتبى لا تجوز اجارة البناء

مضافة الى الغد ثم باع من غيره قال في المتقى فيه روايتان والقوى على انه يجوز البيع وتبطل الاجارة المضافة
وهو اختيار الحلواني اه وقد مناقبة الكلام أول الكتاب ثم الظاهر ان عدم اللزوم من الجانبين
لا من جانب المؤجر فقط فكل فسخها كما هو مقتضى اطلاقهم تأمل (قوله وبه يفتى) تقدم نحوه في أول
الاجارة الفاسدة وتكلمنا هناك عليه وقال في القنية وفي ظاهر الرواية لا يجوز لانه لا ينتفع بالبناء وحده (قوله
وكره اجارة ارضها) هكذا قال في الهداية وفي خزانه الاسكمل لو اجر أرض مكة لا يجوز فان رغبة الارض
غير مملوكة قال ومفهومه يدل على جواز ايجار البناء شرح ابن الشحنة (قوله وفي الوهبانية) فيه أن البيت
الخامس والشطر الثاني من البيت الرابع من نظم ابن الشحنة وليس أيضا من نظم الشربلاني كما قيل
(قوله وفي الكلب) أي كلب الصيد أو الحراسة (قوله والباري) بالتشديد (قوله قولان) يعني
روايتان حكاهما قاضي خان الأولى لا يجب الاجر والثانية ان بين وقتا مملو ما يجب والا فلا ولا يجوز في السنور
لاخذ الفأر مطلقا لان المستأجر يرسل الكلب والباري فيذهب بأرساله فيصيد ويصيد السنور بفعله وفي استئجار
القرء لكذلك البيت خلافه وتماسه في الشرح (قوله كاتم القرى) هي مكة المشرفة أي في ايجار بنائها قولان
قال الناطم وانما قصت عليه مخافة أن يتوهم انه لا يجوز كما لا يجوز بيع الارض (قوله أو أرضها) مبتدأ
والجمله بعده خبره وأو بمعنى الواو الاستثنائية تأمل (قوله لوراح الخ) أي لو ذهب التاجر بالنوب ولم يظفربه
الدلال لا يضمن لانه مأذون له في هذا الدفع عادة قال قاضي خان وعندى اذا قارقه ضمن كما لو أودعه عند أجنبي
أوزكه عند من يريد الشراء والنظم لا شعاره باختيار قاضي خان شرح (قوله ومن قال الخ) تقدم
الكلام عليها في باب الفسخ (قوله فانسخن) أمر من الفسخ مؤكدا بالنون وفي بعض النسخ فامتنع من
الامتناع إشارة الى القول بتحكيم الزى والهيئة والأولى اولى لقوله خلفه فانهم (قوله من ترك التجارة)
أي من أجل تركها وتقدم الكلام عليها (قوله ما أكرى) مفعول يفسخ (قوله ولو كان) أي
المستأجر يعني لو سار بعض الطريق قبله أن لا يذهب له ذلك على ما مر بيانه (قوله ومؤجر) مبتدأ أو جملة
له فسخها خبر والمعنى لو استأجر دواب بعينها وتسلمها فماتت انفسخت لا لو تغير عينها فماتت الا جران يأتي
بغيرها وعن الثاني ثبوت الفسخ مطلقا (قوله وبالضعف يذكروا) أي ضعف المؤجر أي والمؤجر ففسخها
اذا مرض قال ابن الشحنة وهو خلاف ظاهر الرواية واليه أشار بقوله يذكروا لكن قدم الشارح أن به يفتى
تأمل (قوله ذي ضعف) أي مريض مرض الموت (قوله من الكل جائز) أي نافذ من كل ماله قال
في العمادية تبرع المريض بالمنافع يعتبر من جميع المال لانها لا تبقى بعد الموت حتى يعلق بها حق الورثة والغرماء
اه ملخصا (قوله من ذلك) أي من الاجر الذي أجر به المريض (قوله وأجر عقاره) مبتدأ أو الواو والصال
والخبرة له توقاه أي تجعله لمدة مستقبله (قوله اجدر) أي المستأجر أولى به من الغرماء الا انه لو هلك
عنده لا يسطر دينه بخلاف الرهن والله تعالى أعلم

* (كتاب المكاتب) *

المكاتب اسم مفعول من كاتب مكاتبه والمولى مكاتب بالكسر وكان الانسب أن يقول كآب الكتابة لان علم الفقه
يبحث فيه عن فعل المكاتب وهو الكتابة لا المكاتب لكن في القهستاني هو مصدر ميمي بمعنى الكتابة والعدول
عنها للتباعد عن نوع تكرار (قوله مناسبته للاجارة الخ) فيه إشارة للجواب عما يقال كان الأولى ذكره عقب
العناق لان ما لهما الولاء كما فعل الحاكم الشهيد والجواب أن العتق اخراج الرقبة عن الملك بلا عوض والكتابة
ليست كذلك بل فيها ملك الرقبة للسيد والمنفعة للعبد وهو أنسب للاجارة لان نسبة الذاتيات أولى من
العرضيات كما حققه في العناية وقد تمت الاجارة شبهها بالبيع في التملك والشرايط وجريانها في غير المولى
وعنده وقبل لان المنافع فيها ثبت لها حكم المال ضرورة بخلاف الكتابة والكل مناسبات تقريرية لا تحتمل
التدقيقات المنطقية (قوله وهو جمع الحروف) الأولى وهو الجمع مطلقا ومنه الكتابة لانها جمع الحروف
(قوله سمي به الخ) قال في المستصفي الكتب الجمع لغة ويستعمل في الالزام فالمولى يلزم العبد البدل والعبد
يلزم المولى العتق عند أداء البدل قال المطرزي قولهم انه ضم حرية اليد الى حرية الرقبة ضعيف والصحيح

وعن محمد يجوز لو منتفعا به بحدار
وسقف وبه يفتى ومنه اجارة
بناء مكة وكره اجارة ارضها
وفي الوهبانية

وفي الكلب والباري قولان والبناء
كاتم القرى أو ارضها ليس مؤجر
ولو دفع الدلال ثوبا للتاجر

يقال له لوراح ابن يخسر
ومن قال قصدي أن اسافر فانسخن
خلفه أو فاسأل رقا قال يذكروا
ويفسخ من ترك التجارة ما أكرى
ولو كان في بعض الطريق ومؤجر
له فسخها لو مات منها معين

واطلق يعقوب وبالضعف يذكروا
وايجار ذي ضعف من الكل جائز
ولو أن اجر المثل من ذلك أكثر
ومن مات مديونا وأجر عقاره
توقاه للمستأجر الجبس اجدر

* (كتاب المكاتب) *

مناسبته للاجارة أن في كل منهما
ملك الرقبة لشخص والمنفعة لغيره
(الكتابة) لغة من الكتب وهو
جمع الحروف سمي به لان فيه ضم
حرية اليد الى حرية الرقبة

أن كلامهما كتب على نفسه أمر هذا الوفاء وهذا الاداء وسعى كتابة لانه يخلو عن العوضين في الحال ولا يكون
الموجود عند العقد الا الكتابة وسائر العقود لا تخلو عن الاعراض غالبا اه أقول قوله غالباً قيد لهم ما قد بد
واعل وجه الضعف ما قاله السامحاني ان حرية اليد لم تكن في العقد وان حرية الرقبة بعد انتهائه (قوله
تحرير المملوك) أي كلاً وبعضاً كما سيذكره وأطلقه فشمّل القن والمدير وأتم الولد (قوله بدا) أي تصرفاً
في البيع والشراء ومحوهما جوهره (قوله أي من جهة اليد) أشار إلى انه منصوب على التمييز وفي شرح
مسكين انه بدل بعض واعتراض بأنه لا بد له من رابط وبأن اليد هنا بمعنى التصرف لا الجارية فكان الظاهر أن
يقول بدل استئصال والرابط محذوف ومثله يقال في رقبة (قوله حالا) أي عقب التلفظ بالعقد حتى يكون
العبد أحق بمنافعه ط عن الجوى (قوله ورقبة ما لا) أخرج العتق المنجز والمعلق ثم هذا تعريف بالحكم
ولو أراد التعريف بالحقيقة لقال هي عقد يرد على تحرير اليد طوري (قوله يعني عند اداء البدل) أفاد
أن تأخير الاداء غير شرط (قوله حتى لو اداه حالاً عتق حالاً) تفريع على التفسير ولا تطلق أن العتق معلق
على الاداء بل انما عتق عند الاداء لان موجب الكتابة العتق عند الاداء وكان القياس أن يثبت العتق عند
العقد لان حكمه يثبت عقبه لكن يتصرف المولى بخروج عبده عن ملكه بعوض في ذمة المخلص والفرق بين
التعليق والكتابة في مسائل منها انه في التعليق يجوز بيعه ونهبه عن التصرف ويملك أخذ كسبه بلاذنه
كما في التبئين وفي غاية البيان ولومات قبل الاداء لا يؤدى عنه مما ترك وكذا لومات المولى يورث عنه العبد مع
اكسابه ولو ولدت ثم أدت لم يعتق ولدها ولو حط عنه البعض فأدى الباقي وأبرأه عن الكل لم يعتق بخلاف
الكتابة وبخلاف العتق على مال كانت حر على ألف فقبل العبد فانه يعتق من ساعته والبدل في ذمته اه
ملخصاً (قوله وركتها الخ) الحاجة اليه فيمن يثبت حكم العقد فيه مقصوداً لا تبعاً كالولد ونحوه مما يأتي
بدائع ملخصاً (قوله او ما يؤدى معناه) كما يأتي قرياسنا (قوله وشرطها الخ) هذا الشرط راجع الى البدل
ومثله كونه مالا وأن لا يكون البدل ملك المولى وهي شروط انعقاد وكونه متقوماً وهو شرط صحة وأما ما يرجع
الى المولى فالعقل والبلوغ والملك أو الولاية فلا تنفذ من فضولى بل من وكيل وكذا أب ووصى استحساناً للولاية
وهذه شروط انعقاد والرضى وهو شرط صحة احترازاً عن الاكراه والهزل لا الحرية والاسلام لكن مكتوبة المرتبة
موقوفة عنده نافذة عندهما وأما ما يرجع الى المكاتب فتم العقل وهو شرط انعقاد وأما ما يرجع الى نفس الركن
ففيه خلو العقد عن شرط فاسد في صلبه مخالف لمقتضاه فان لم يخالف جاز الشرط أو لم يدخل في صلبه بطل وصح
العقد بدائع ملخصاً لكن اشتراط كون البدل مالا خلاف ما سيأتى من صحته على الخدمة الا أن يراد المال وما
في معناه تأمل (قوله معلوما الخ) في الخيانة كل ما يصلح مهر في النكاح يصلح بدلاً في الكتابة (قوله منجماً او
موجلاً) الفرق بينهما أن الموجل ما جعل لجميعه أجل واحد والمنجم كما سيأتى ما تفرق على آجال متعددة لكل
بعض منه أجل ط (قوله لصحتها بالحال) خلافاً للشافعي رحمه الله (قوله لا الرقبة) ولهذا يقال المكاتب
طار عن ذل العبودية ولم ينزل في ساحة الحرية فصار كالنعمامة ان استطير تباعروا واستحمل قطاير زبلى
(قوله الا بالاداء) فان أدى يعتق وان لم يقل له المولى اذا أدته الى فأنت حر خلافاً للشافعي زبلى (قوله
وعوده للملكه الخ) هذا من الاحكام المتعلقة بالعبد وأما بالنظر الى المولى فاسترداده الى ملكه اذا عجز وبه عبر
في الدرر ط (قوله يعقل) أي يعقل البيع والشراء لان الكتابة أذن له بالتجارة وهو صحيح عندنا ولو كان
لا يعقل او مجنوناً فأتى عنه رجل فقبل المولى لا يعتق واسترد ما أدى ولو قبل عنه رجل الكتابة ورضى به المولى
لم يجز أيضاً وهل توقف على اجازة العبد بعد البلوغ الصحيح لا يتوقف اذا لم يجز له وقت التصرف والصغير
ليس من أهل الاجازة بخلاف الكبير الغائب لو قبل عنه فضولى توقف على اجازة العبد فلو أدى القابل
عن الصغير الى المولى عتق استحساناً وكذا اذا كان كبيراً غائباً ولا يسترد المؤدى فان أدى البعض استرده
الا اذا بلغ العبد فأجاز قبل أن يسترد فليس للقابل الاسترداد وان عجز العبد عن اداء الباقي لان
المكتوبة لا تنسخ بالرد الى الرق بل تنهى فمك كان العقد قائماً فيما أدى بدائع ملخصاً (قوله بحال) ليس
فيها احترازاً عن الخدمة للمسيأى شربلاً لية (قوله حال) كقوله على ألف درهم فانه
يمكنه أن يحصله بالاستقراض أو الاستيهاب عقب العقد اتقاني قال في الهداية وفي الحال كما امتنع من الاداء

وشرعاً (تحرير المملوك)
اي من جهة اليد (حالا ورقبة
ما لا) يعني عند اداء البدل حتى
لو أداه حالاً عتق حالاً (وركتها
الايجاب والقبول) بلفظ الكتابة
أو ما يؤدى معناه (وشرطها كون
البدل) المذكور فيها (معلوما)
قدره وجنسه وكون الرق في المحل
قائماً كونه منجماً او موجلاً
لصحتها بالحال وحكمها في جانب
العبد انتفاء الحجر في الحال وثبوت
الحرية في حق اليد لا الرقبة
الا بالاداء وفي جانب المولى ثبوت
ولاية مطالبة البدل في الحال
ان كانت حالة والملك في البدل
اذا قبضه وعوده للملكه اذا عجز
(كاتب قنه ولو) القن (صغيراً
يعقل بحال حال) اي نقد كله

يريد في الرق قال الاتقاني ولكن لا يرد الا بالتراضي أو بقضاء القاضى وان قال اخرى وله مال حاضر أو غائب
يرجى قدومه آخر يومين أو ثلاثة (قوله أو مؤجل) هو أفضل كما في السراج شربلالية (قوله فان اذنته
فانت حر) لا بد منه لان ما قبله يحتمل الكتابة والعق على مال ولا تتعين جهة الكتابة الا بهذا القيد وأما
قوله وان عجزت لاحاجة اليه وانما ذكره حشا للعبد على الاداء عند التجوم كذا في النهاية والكفاية والتبيين
وما زعمه المواني وغيره من لزوم الشانى أيضا رده في العزيمة بحصول المراد بالاول وما قدمناه عن الزيلعي من انه
يعتق وان لم يقل اذا اذنته فانت حر فذلك في المصنوع الصريحة كما نبه عليه الاتقاني (قوله لا طلاق
قوله تعالى فكاتبوهم) فانه يتناول جميع ما ذكر الحال والمؤجل والصغير والكبير وقال الشافعي رحمه الله
لا تجوز كتابة الصغير ولا الحالة زيلعي (قوله والامر للندب) أى لا للوجوب باجماع الفقهاء هداية وخص
الفقهاء لانه عند الظاهرية للوجوب اذا طلبها العبد وعلم المولى فيه خيرا كفاية (قوله على الصحيح)
احتراز عن قول بعض مشايخنا انه لا باحة كقوله تعالى فاصطادوا وهو ضعيف لان فيه الغاء الشرط
وهو الخيرية لان الاباحة ثابتة بدونه وفي الندب اعمال له (قوله والمراد بالخيرية الخ) وقيل الوفاء وأداء
الامانة والصلاح وقيل المال زيلعي (قوله جاز) فان اذى الكتابة عتق نصفه وسعى في بقية قيمته كما سيذكره
آخر الباب الا ترى (قوله ثم فزع عليه) أى على قوله خرج من يده لا على قوله دون ملكه كما لا يخفى وفيه
اشارة الى انه كان ينبغي أن يأتي بالقضاء بدل الواو كما فعل في الجمع وبهذا اعترض الطوري على الكزحيث
أنى بالواو فافهم (قوله وغرم الخ) قال صاحب التسهيل ولو شرط وطأها في العقد لا يضمن العقر اه
وفي غاية البيان في أوائل باب ما يجوز للمكاتب أن يفعله ما يخالفه فراجعه سعدية أقول الذي رأيت في غاية
البيان فساد الكتابة بهذا الشرط فتأمل لكن في الطوري عن المحيط فان وطئت ثم أدت غرم عقرها لان العقد
المفسد ملحق بالصحيح (قوله حرمته عليه) أقول الحرمة لا تستلزم العقر كما لا يخفى فالمناسب ما في الهداية
من قوله لانها صارت أخص بجزائها ثم العقر كما في الشربلالية عن الجوهرية في الجزاء ثم المثل وفي الاماء
عشر القيمة لو ~~بكر~~ أو نصف العشر لو ثيبا ولو وطئ من اراد لا يلزمه الاعقر وأحد وماتأخذه من العقر تستعين
به على الكتابة لانه بدل منفعة مملوكة كما في البدائع قال في الشربلالية وقد قال في البدائع قبل هذا ثم مال العبد
ما يحصل بعد العقد بتجارة أو بقبول الهبة والصدقة لان ذلك ينسب الى العبد ولا يدخل فيه الارش والعقر
وان حصل بعد العقد ويكون للمولى لانه لا ينسب الى العبد اه فليتأمل وكذا قال الحدادى وأما أرش
الجراحة والعقر فذلك لا يدخل وهو للمولى اه فليستقر فيه مع الزام المولى العقر بوطئها والارش بالجناية
عليها اه ووفق بينهما أبو السعود في حاشية مسكين بحمل هذا على ما اذا كاتبه عن نفسه فقط وما تقدم
على ما اذا كاتبه عن نفسه وعن المال الذي في يده اه قلت يؤيده ما في الشربلالية عن السراج الكتابة أما
عن النفس خاصة أو عنها وعن المال الذي في يد العبد وكلاهما جائز ولو كان ما في يده أكثر من بدلها فليس للمولى
الابدل المصنوع اه لكن يعكر عليه ما في الهندية عن المضرات حيث ذكر مسألة الكتابة عن النفس
والمال ثم قال وماله هو ما حصل له من تجارته أو وهب له أو تصدق عليه وأما ارش الجناية والعقر فالمولى اه
وهكذا ذكر في البدائع وعليه فلم يظهر بين الكاتبين فرق فليتأمل (قوله أو ألتف المولى مالها) أى فانه يغرم
مثله أو قيمته أو أرشها لو عبد أمثلا (قوله للشبهة) أى شبهة ملك الرقبة (قوله جحانا) أى لو كان المولى صحيحا
فلو مرضا اعتبر من الثلث قهستانى (قوله وفسدان كتابه) لامعنى لتقدير فساد كما لا يخفى ح أى
للاستغناء عنه بقول المصنف بعد فهو فاسد وسيلقى في باب موت المكاتب أن في الفاسد للمولى الفسخ
بلا رضاه بخلاف الجائزة وأن المكاتب يستقل بالفسخ مطلقا (قوله فلو كانا ذمتين جاز) أفاد أنه لو كان
أحدهما مسلما لا يجوز العلة المذكورة (قوله أو على قيمته) كان ينبغي ذكره قبل الجزاء والخير
لأنهم عود الضمير على الخبز برهان صحيح عوده على الجزاء (قوله لجهالة القدر) أى باختلاف التقويم
لكن يعتق بأداء القيمة وثبت بتصادقهما والا فان اتفق انسان على شئ فهو القيمة والافيتق بأداء الاقصى
فهستانى (قوله معينة) أى تتعين بالتعيين كالثوب والعبد ونحوهما من المكبل والموزون غير النقيضين حتى
لو كاتب على جزاء أو جزاءين منها وهو غير صحيح (قوله لغيره) فلو كاتبه على عتق في يد العبد من

(أو مؤجل) كله (أو منجيم) أى
مقسط على أشهر معلومة أو قال
جعلت عليك ألفا تؤديه نجوما
أولها كذا وآخرها كذا فان
أذنته فانت حر وان عجزت فقتن
وقبل العبد ذلك صح وصار مكاتبا
لا طلاق قوله تعالى فكاتبوهم
والامر للندب على الصحيح والمراد
بالخيرية أن لا ينسب بالمسلمين بعد
العتق فلو بضر فالأفضل تركه
ولو فعل صح ولو كاتب نصف عبده
جاز ونصفه الآخر مأذون له
في التجارة ولو أراد منعه ليس له
ذلك كيلا يطل على العبد حق
العتق وتماه في التتارخانية
واذا صحت الكتابة خرج من يده
دون ملكه حتى يؤدى كل البدل
لحديث أبي داود المكاتب عبد
ما بقى عليه درهم ثم فزع عليه
بقوله (وغرم المولى العقران وطئ
مكاتبتيه) لحرمة عليه (أو جنى
عليها) فانه يغرم ارشها (أو جنى
على ولدها أو ألتف) المولى
(مالها) لانه بعقد الكتابة صار
كل منهما كالأجنبي نعم لا حد
ولا قود على المولى للشبهة شفى
(ولو أعتقه عتق مجانا) لاسقاط
حقه (و) فسد (ان) كتابه
(على خرا أو خنزير) اعدم ماليتيه
في حق المسلم فلو كانا ذمتين جاز
(أو على قيمته) أى قيمة نفس العبد
لجهالة القدر (أو على عين) معينة
(لغيره) ليعجزه عن تسليم ملك الغير

(أو على مائة دينار ليرد سيده
عليه وصفا) غير معين لجهالة القدر
(فهو) أي عقد الكتابة (فاسد)
في الكل لما ذكرنا (فان أدى)
المكاتب (الخروج) بالاداء (وكذا
الخزير) لما ليتها في الجملة (وسعى
في قيمته) بالغة ما بلغت يعنى قبل
أن يترافعا للقاضي ابن كمال
(و) اعلم انه متى سمى ما لا وفدت
الكتابة بوجه من الوجوه
(لم ينقص من المسمى بل يزداد عليه
ولو) كاتبه (على ميتة ونحوها)
كلام (بطل) العقد لعدم ماليتها
أصلا عند أحد فلا يعتق بالاداء
الا اذا علقه بالشرط صريحا فيعتق
للشرط لا للعقد (وسمى) العقد
(على حيوان بين جنسه فقط)
أي لا نوعه وصفته (ويؤدى
الوسط أو قيمته) ويجبر على قبولها
(و) صح أيضا (من كافر كاتب
قنا كافر امثله على خير) لما ليتها
عندهم (معلومة) أي مقدرة
ليعلم البذل (وأي) من المولى
والعبد (أسلم فله قيمة الخروج عتق
بقبضها) لتعلق عتقه بأداء الخرج
لكن مع ذلك يسعى في قيمته كما مر
(و) صح أيضا (على خدمته
شهره) أي للمولى (أو لغيره
أو خضر بئر أو بناء دار أو ابن قدر
المعمول والآخر بما يرفع النزاع)
لحصول الركن والشرط (لا تفسد
الكتابة بشرط) لشبهها بالنكاح
ابتداء لانها مبادلة بغير مال
وهو التصرف

بجمله كسبه فيه روايتان وفي الاتفاق عن شرح المكاتب والصحيح انه يجوز اذا أدى يعتق (قوله وصفا)
هو الغلام وجهه وصفا والجارية وصيفة وجعلها وصايف مغرب (قوله غير معين) هذا عندهما خلافا
لابي يوسف فلم يعيننا جازت بالاتفاق كما في غاية البيان (قوله لما ذكرنا) أي من العلل الاربع ح
(قوله فان أدى الخرج عتق) لم يبين حكم العتق في باقي الصور الفاسدة وقتلنا ان يعتق بأداء قيمته اذا كاتبه
عليها لانها معلومة من وجه وتصير معلومة من كل وجه عند الاداء واذا كاتبه على عين لغيره ففي العناية
لم ينعقد العقد في ظاهر الرواية الا اذا قال ان أدى الى فانت حر فحينئذ يعتق بكم الشرط اهـ فهذا
يفيد انه باطل لا فاسد وأما مسألة الوصف فظاهر كلام الزيلعي انه باطل شر بلاية ملخصا فالمراد بالفاسد هنا
ما يعم الباطل كافي العزيمة (قوله بالاداء) أي أداء عين الخرج والخزير سواء قال ان أدى فانت حر أو لا
لانهم ما مال في الجملة بخلاف الميتة والدم فلم ينعقد العقد أصلا فاعتبر فيه ما معنى الشرط لا غير وذلك بالتعلق
صريحا ونماه في المنح (قوله وسعى في قيمته) أي قيمة نفسه (قوله يعنى قبل أن يترافعا) تقييد لقوله
فان أدى لا لقوله عتق لان فهمه من قوله بالاداء قال في الكفاية وفي المبسوط فان أداء قبل أن يترافعا الى
القاضي وقد قال له أنت حر اذا أدى فانه يعتق اهـ فافهم (قوله واعلم الخ) قال الزاهد
في شرحه فان قلت قوله ولم ينقص من المسمى ويزاد عليه لا يتصور في الكتابة بالقيمة ولا بالخروج والخزير لانه لا يجب
المسمى فلا يتصور النقصان والزيادة عليه قلت قد تأملت في الجواب عنه زمانا وقتشت الشروح وباحت
الاصحاب فلم يغنى ذلك منه شيئا حتى ظفرت بما ظفر الامام ركن الأئمة الصباغى في شرحه فقال وهذا
اذا سمى ما لا وفدت الكتابة بوجه من الوجوه لا ينقص من المسمى ويزاد عليه والحاصل أن هذه الصورة
مستأنفة غير متصلة بالاول وهذا كمن كاتب عبده على ألف رطل من خمر فاذا أدى ذلك عتق عليه سواء قال
اذا أدى الى ألف فانت حر أو لم يقل وتجب عليه الزيادة ان كانت القيمة أكثر وان كانت قيمته أقل من ألف
لا يسترده الفضل عندنا اهـ فقد مر من الشارح الى هذا (قوله لم ينقص الخ) لان المولى لم يرض أن يعتقه
بأقل مما سمى فلا ينقص منه ان نقصت قيمته عنه والعبد يرضى بالزيادة حتى ينال شرف الحرية فيزداد عليه
اذا زادت قيمته زيلعي (قوله الا اذا علقه بالشرط صريحا فيعتق) ولا شيء عليه لعدم المالية كذا
في الاختيار ثم قال ولو علق عتقه بأداء ثوب أو دابة أو حيوان لا يعتق للجهالة الفاحشة اهـ ويخالفه قول
الزيلعي يعتق بأداء ثوب لانه تعلق صريح فصار من باب الايمان وهي تنعقد مع الجهالة فينصرف الى ما يطلق
عليه اسم الثوب اهـ شر بلاية (قوله بين جنسه فقط الخ) كذا قال في العناية اذا كاتبه على حيوان
وبين جنسه كالعبد والفرس ولم يبين النوع انه تركى أو هندی ولا الوصف انه جيد أو ردى جازت وينصرف
الى الوسط لان الجهالة يسيرة ومثلها يتحمل في الكتابة لان مبناها على المساهلة فيعتبر جهالة البذل بجهالة
الاجل حتى لو كاتبه الى الحصاد صحت اهـ ولكن في الاختصار الكتابة على الحيوان والثوب كالنكاح
ان بين النوع صح وان أطلق لا يصح اهـ ومثله في البدائع ثم قال وان على عبد أو جارية صح لانها جهالة
الوصف فقد سمي النوع جنسا والوصف نوعا فلا مخالفة في الحكم (قوله ويجبر على قبولها) كما يجبر
على قبول العين لان كل واحد أصل فالعين أصل تسمية والقيمة أصل أيضا لان الوسط لا يعلم الا بها فاستويا
زيلعي (قوله فله قيمة الخرج) لتعذر تسليم عينها بالاسلام (قوله وعتق بقبضها) يحتمل رجوع الضمير
الى القيمة وعليه مثنى المصنف وهو مما لا خلاف فيه ويحتمل رجوعه الى الخرج وهو ما قرره الشارح وعليه مثنى
في الهداية والدرر وغيرهما وفيه روايتان كما في العناية (قوله ككلام) في مسألة كتابة المسلم على
خبر أو خزير (قوله على خدمته شهرا) هذا استحسان لانها تصير معلومة بالعادة وبجمال التولى انه في أي
شيء يستخدمه وبجمال العبد انه لا يثنى بصلح كما لو عينها تصلوا ولم يذكروا وقت فسدت لان البذل مجهول بدائع
(قوله والاخر) بالمد والتشديد اللز الحرق شر بلاية (قوله بما يرفع النزاع) بأن سمى له طول البئر
وعمقها ومكانها ويريه آخر الدار وجعلها ما يبنى بها بدائع (قوله لحصول الركن والشرط) أي الايجاب
والقبول ومعلومية البذل (قوله لا تفسد الكتابة بشرط) أي شرط فاسد وهو المخالف لمقتضى العقد كذا
كاتبه على أن لا يخرج من المصر أو أن لا يتجر ونحوه مما لا يدخل في طلب الكتابة اتفقنا (قوله لانها الخ)

بيان لوجه الشبه وقوله وهو التصرف أى غير المال هو التصرف أى فلك الحجر إذا البذل مقابل به
(قوله لشبهها بالبيع انتهاء) كذا فى الدرر وفيه كلام يعلم من الشربة ليلية (قوله لانه فى البذل)
أى لان الشرط فى صلب العقد واقع فى البذل كالمكتبة على رجل مجهول أو حرام أو على ألف على
أن يراها مادامت مكتوبة أو تخدمه ولم يبين وقتاً أو هو حامل من غيره واستثنى ما فى بطنها اتقانى
والله تعالى أعلم

*** (باب ما يجوز للمكاتب أن يفعله) ***

*** (قوله للمكاتب البيع والشراء) *** كذا الإجارة والإعارة والإيداع والإقرار بالدين واستيفائه وقبول
الخوالة بدين عليه لأن لم يكن عليه وأن يشارك غنا بالامفاوضة لاستلزامها الكفالة وله الشفعة فيما اشتراه
المولى والمولى الشفعة فيما اشتراه المكاتب وأن يتوكل بالشراء وأن أوجب عليه ضمان الثمن للبائع وأن يأذن
لعبد له وأن يحط شيئاً بعد البيع بعيب ادعى عليه أو يزيد فى الثمن وأن يرتد بالعيب ولو اشتري من مولا لانه
لا يجوز له أن يراجع فيما اشتراه من مولا إلا أن يبين وكذلك المولى فيما اشتراه منه ولا أن يبيع من مولا مدرهما
بدرهمين لانه صار أحق بمكاسبه فصار كالاجنبي فى المعاوضة المطلقة كذا فى البدائع ملخصاً ولا يرد ما مر
أن له أن يكتبه عن نفسه وماله الذى فى يده ولو أكثر من البذل لورود العقد ثمة وهو حق وإن أوصى
بوصية ومات قبل الاداء لا تجوز وإن ترك وفاء وإن مات بعد الاداء فإن قال إذا عتقت فثلث مالى وصية صحت
أجماعاً وإن أوصى بعين من ماله لا تجوز أجماعاً لانه ما أضافها الى حالة الحرية فتعلقت بملكه فى وقت لا يملك التبرع
الا إذا أجازها بعبد العتق وإن أوصى بثلث ماله فعنده لا تجوز إلا أن يجيزها بعد العتق وعندهما تجوز بدائع
ملخصاً (قوله بسيرة) تقييد لاطلاق المتن تبعاً للشربة ليلية عن الخانية مع انه هو قول الامام قال فى البدائع
وله أن يبيع بقليل الثمن وكثيره وبأى جنس كان وبالنقد والنسيئة فى قول أبي حنيفة وعندهما لا يملك
البيع إلا بما يتغابن الناس فى مثله وبالدراهم والدنانير وبالنقد والنسيئة كالوكيل بالبيع المطلق اهـ (قوله
وان شرط المولى عدمه) أى عدم السفر لان البيع والشراء ربما لا يتفق فى الحضر ولا يطل العقد لان
الشرط ليس فى صلبه أى لم يدخل فى أحد البدلين كما مر (قوله وتزويج أمته) وكذا مكاتبته لانه من باب
الاكتساب بخلاف عبده بدائع ولا يزوجه من عبده وعن أبي يوسف أنه يجوز قهستانى (قوله وكاتبه عبده)
الاولد ووالديه لانهم يعتقون بعقده فلا يجوز أن يسبق عتقهم عتقه ولانهم دخلوا فى كتابته فلا يكتبون ثانياً
بدائع (قوله بعد عتقه) أى عتق الاول لانه صار أهلاً للولاء (قوله فلسيده) ولا يرجع الولاء الى
الاول بعد عتقه لانه متى ثبت لا يحتمل الانتقال بحال بدائع (قوله لا التزوج) فان عتق قبل ايجازته
تقد على المكاتب ككامل فى النكاح قبل وكذا التزويج وسبجي در منتي (قوله ولا الهية الخ)
قال فى البدائع وإذا وهب هبة أو تصدق ثم عتق ردت حيث كانت لانه عقد لا يجزله حال وقوعه فلا يتوقف
وتأخره المنع منهما ولو باذن المولى قال أبو السعود وهو مصرح به ووجهه أن المولى لا يملك له فى كسبه (قوله
الا يسير منهما) قيد فى الشربة ليلية التصديق باليسير من المأكل منقول مستند البدائع أقول ونصها ولا يملك
التصدق إلا بشئ يسير حتى لا يجوز له أن يعطى فقيراً درهماً ولا أن يكسبه ثوباً وكذا لا يجوز أن يهدى الاشياء
قليلاً من المأكول وله أن يدعو الى الطعام اهـ وفى القهستانى عن الكرماني اليسير هو ما دون الدرهم لانه
يتوسع فيه الناس اهـ فتأمل (قوله ولا التكفل) أى عن غير سيده فيجوز عنه لان بدل المكتبة
واجب عليه فلم يكن متبرعاً والاداء اليه وإلى غير مسواه بدائع (قوله ولو باذن بنفس) تفسير للاطلاق
أى سواء كانت باذن المولى أو المكاتب قول أبو لا بنفس أو مال فقوله بنفس داخل تحت الملكية أى ولو بنفس
وفى البدائع فإن أدى فعق لزمته الكفالة لوقوعها بحصة فى حقه لانه أهل بخلاف الصبي (قوله لانه
تبرع) فانما التزام تسليم النفس أو المال بغير عوض والمولى لا يملك كسبه فلا يصح اذنه بالتبرع (قوله
ولا الاقراض) لانه تبرع بإبدانه بدائع وينبغي جوازه باليسير كالهبة قهستانى بل هو أولى برجندى
(قوله ولو مال) كانت حرة على ألف فإذا قبل عتق وكذا تطليقه بأدائه كان أدب الى ألفاً فانت حرة وكذا قوله
وبيع نفسه أى بنفس العبد منه لان فيها إسقاط الملك وأثبت الدين على المخلص (قوله وتزويج عبده) ولومن

(الا ان يكون الشرط فى صلب
العقد) فتفسد لشبهها بالبيع
انتهاه لانه فى البذل هذا هو
الاصل

(باب ما يجوز للمكاتب أن يفعله)

وما لا يجوز (للمكاتب البيع

والشراء ولو بمحابة) بسيرة (والسفر

وان شرط) المولى (عدمه وتزويج

أتمه وكاتبه عبده والولاء لانه ان

أدى) الثاني (بعد عتقه والا)

بأن آذاه قبله أو آذيا معاً) فلسيده

لا التزوج بغير اذن مولا) لا

(الهبة ولو بعوض) لا (التصدق

الا يسير منهما) لا (التكفل مطلقاً)

ولو باذن بنفس لانه تبرع) لا

(الاقراض واعتاق عبده ولو بمال

وبيع نفسه منه وتزويج عبده)

لنقصه بالمهر والنفقة

(وَأَبُوصَى وَفَاض وَأَمِينَهُ
 فِي رَقِيقٍ صَغِيرٍ) تَحْتَ حَجْرِهِمْ
 (كَكَاتِبٍ) فِيمَا ذَكَرَ (بِخِلَافِ
 مَضَارِبٍ وَمَأْذُونٍ وَشَرِيكَ)
 وَلَوْ مَفَاوِضَةً عَلَى الْأَشْبَةِ
 لَا خِصَاصَ تَصَرَّفَهُمْ بِالْجَارَةِ
 (وَلَوْ اشْتَرَى لِبَاهِ أَوْ ابْنِهِ تَكَاتِبَ
 عَلَيْهِ) تَعْلَلُهُ وَالْمُرَادُ قَرَابَةُ الْوَلَدِ
 الْأَخِيرِ (وَلَوْ) اشْتَرَى (مَحْرَمًا) غَيْرَ
 الْوَلَدِ (كَالْأَخِ وَالْعَمِّ لَا) يَكُاتِبُ
 عَلَيْهِ خِلَافَهُمَا (وَلَوْ اشْتَرَى
 أُمٌّ وَلَدَهُ مَعَ وَلَدِهِ مِنْهَا) وَكَذَا
 لَوْ شَرَاهَا ثُمَّ شَرَاهُ جَوْهَرَةً (لَمْ يَجْزِ
 بَيْعُهَا) لِتَبْعِيَّتِهَا لِلْوَلَدِ (وَلَكِنْ
 لَا تَدْخُلُ فِي كَاتِبَةٍ) ثُمَّ فَرَعَ عَلَيْهِ
 بِقَوْلِهِ (فَلَا تَعْتَقُ بَعْتَهُ وَلَا يَنْفُسُخُ
 نِكَاحُهَا) لِأَنَّهُ لَمْ يَمْلِكْهَا (بِجَازِلِهِ
 أَنْ يَطَّأَهَا بِتِلْكَ النِّكَاحِ فَكَذَا
 الْمَكَاتِبَةُ إِذَا اشْتَرَتْ بَعْلَهَا غَيْرَ
 أَنْ لَهَا بَيْعُهُ مَطْلَقًا) لِأَنَّ الْحُرِّيَّةَ
 لَمْ تَنْتِ مِنْ جِهَتِهَا (وَلَوْ مَلِكُهَا
 بِدُونِهِ) أَيْ بِدُونِ الْوَلَدِ (بِجَازِلِهِ
 بَيْعُهَا) خِلَافًا لَهَا (وَأَنْ وَلَدَ
 لَهُ مِنْ أُمِّهِ وَلَدٌ) فَادْعَاهُ (تَكَاتِبُ
 عَلَيْهِ) تَعَالَاهُ (وَلَوْ) كَانَ (كَسْبُهُ لَهُ)
 لِأَنَّهُ كَسَبَ كَسْبَهُ (رُوحَ)
 الْمَكَاتِبِ (أُمُّهُ مِنْ عِبْدِهِ
 فَكَاتِبَتُهُمْ أَفُولَتْ دَخَلَ فِي كَاتِبَتِهَا
 وَكَسَبَهُ) وَقِيمَتُهُ لَوْ قَتَلَ (لَهَا)

أُمُّهُ كَمَا مَرَّ (قَوْلُهُ فِي رَقِيقٍ صَغِيرٍ) تَرْكِيبُ إِضَافِي لَا تَوْصِيْفِي (قَوْلُهُ فِيمَا ذَكَرَ) مِنَ الْمُتَصَرِّفَاتِ ثَبُوتًا وَنَقِيًا
 فَمَلِكًا كَاتِبَةً قَبْلَهُ وَانْكَاحَ أُمُّهُ لَا عِتَاقَ عَبْدِهِ وَلَوْ جَالِ الْخِ. وَإِذَا أَقْرَبَ قَبْضَ بَدَلِ الْكِتَابَةِ فَإِنْ كَانَتْ
 ظَاهِرَةً بِمَحْضَرٍ مِنَ الشُّهُودِ صَدَقَ وَاعْتَقَ وَإِنْ لَمْ تَكُنْ مَعْرُوفَةً لَمْ يَجْزِ الْأَقْرَارُ بِالْعِتْقِ لِأَنَّهُ فِي الْأَوَّلِ أَقْرَارُ بِاسْتِغْنَاءِ
 الْمَدِينِ فَيَصِحُّ فِي الثَّانِي بِالْعِتْقِ فَلَا يَصِحُّ بِدَائِعِ (قَوْلُهُ وَلَوْ مَفَاوِضَةً) كَذَا فِي السَّكَاتِيِّ حَيْثُ جَعَلَهُ كَالْمَأْذُونِ
 وَجَعَلَهُ فِي النَّهْيَةِ كَالْمَكَاتِبِ (قَوْلُهُ عَلَى الْأَشْبَةِ) قَالَ الزَّيْلَعِيُّ وَجَعَلَهُ كَالْمَأْذُونِ أَشْبَهُ بِالْفَتَى (قَوْلُهُ)
 لَا خِصَاصَ تَصَرَّفَهُمْ بِالْجَارَةِ) فَإِنَّ الْأَصْلَ أَنَّ مِنْ مَكَاتِبِ تَصَرَّفَهُ عَامًا فِي التَّجَارَةِ وَغَيْرِهَا يَمْلِكُ تَرْوِيحَ
 الْأَمَةِ وَالْكِتَابَةِ كَالْأَبِ وَنَحْوِهِ وَمَنْ كَانَ تَصَرَّفَهُ خَاصًا بِالتَّجَارَةِ لَا يَمْلِكُ (قَوْلُهُ تَبْعَالَهُ) لِأَنَّ الْمَشْرُوعَ لَوْ كَانَ
 مَكَاتِبًا أَصَالَةً لَبَقِيَ بَعْدَ عِزِّ الْمَكَاتِبِ الْأَصْلِي (قَوْلُهُ وَالْمُرَادُ قَرَابَةُ الْوَلَدِ) وَأَقْوَاهُمْ دَخُولُ الْوَلَدِ الْمَوْلُودِ
 فِي الْكِتَابَةِ ثُمَّ الْوَلَدُ الْمَشْتَرَى ثُمَّ الْأَبُ وَأَنْ هَذَا يَتَفَارِقُونَ فِي الْأَحْكَامِ كَمَا سَبَقَ بَيَانُهُ أَنَّ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى فِي بَابِ
 مَوْتِ الْمَكَاتِبِ (قَوْلُهُ خِلَافَهُمَا) حَيْثُ قَالَ لَا يَكُاتِبُ عَلَيْهِ لِأَنَّ وَجُوبَ الصَّلَةِ يَشْمَلُ الْقَرَابَةَ الْمَحْرُمَةَ لِلنِّكَاحِ
 وَلِهَذَا يَعْتَقُ عَلَى الْحُرِّ كُلِّ ذِي رَحِمٍ مُحْرَمٌ مِنْهُ وَلَهُ أَنَّ لِلْمَكَاتِبِ كَسْبًا لَا مَلَكَ وَلَا تَحِلُّ لَهُ الصَّدَقَةُ وَأَنْ أَصَابَ
 مَا لَا يَمْلِكُ الْهَبَةَ وَلَا يَفْسُدُ نِكَاحُهَا إِذَا اشْتَرَاهَا غَيْرَ أَنَّ الْكَسْبَ يَكْفِي لِلصَّلَةِ فِي الْوَلَدِ حَتَّى أَنْ الْقَادِرَ
 عَلَى الْكَسْبِ يَخَاطَبُ بِنَفَقَةِ الْوَالِدِ وَالْوَلَدُ لَا يَكْفِي لغيرِهَا حَتَّى لَا تَجِبَ نَفَقَةُ الْأَخِ الْأَعْلَى الْمَوْسِرِ وَنَقَامُهُ
 فِي الْهَدَايَةِ وَشُرُوحِهَا وَثَمَرَةُ الْخِلَافِ أَنَّهُ لَوْ مَلَكَ لَهُ بَيْعُهُ عِنْدَهُ خِلَافًا لَهَا كَمَا فِي الدَّرَرِ وَأَنَّهُ إِذَا مَاتَ لَا يَقُومُ
 مَقَامُهُ فَلَا يَسْعَى عَلَى نَجْوَمِهِ عِنْدَهُ كَمَا يَظْهَرُ مِنَ الشَّرْحِ لِلْبَلَاءِ (قَوْلُهُ أُمٌّ وَلَدَهُ) بِعَنِ الْمُسْتَوْلِدَةِ بِالنِّكَاحِ
 عَزْمِيَّةٍ (قَوْلُهُ وَكَذَا لَوْ شَرَاهَا ثُمَّ شَرَاهُ) قَالَ ابْنُ الْمَلِكِ وَالْأَصَحُّ أَنَّهُ إِذَا اشْتَرَاهَا أَوَّلًا ثُمَّ اشْتَرَاهَا حَرَمَ بَيْعُهَا
 لِأَنَّ الْوَلَدَ يَكُاتِبُ عَلَيْهِ أَوَّلًا وَبِأَسْطَةِ تَكَاتِبِ أُمِّهِ وَإِذَا اشْتَرَاهَا أَوَّلًا لَا يَحْرُمُ بَيْعُهَا لِاتِّفَاقِ الْمُقْتَضَى وَهُوَ
 تَكَاتِبُ الْوَلَدِ ثُمَّ إِذَا اشْتَرَى الْوَلَدَ حَرَمَ بَيْعُهَا عِنْدَ شَرَاهِ الْوَلَدِ لَوْ جُودَ الْمُقْتَضَى أَه. فَلَمَّا دُرِيَ عَلَى اجْتِمَاعِهَا
 فِي مَلَكَ أَعْمٍ مِنْ أَنْ يَكُونَ قَدْ اشْتَرَاهَا مَعَ أَوْ مَتَّعَاقِبًا فَالتَّقْيِيدُ بِالْمَعْبُودَةِ خِلَافُ الْأَصَحِّ (قَوْلُهُ)
 لِتَبْعِيَّتِهَا لِلْوَلَدِ) لِقَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَعْتَقَهَا وَلَدَهَا (قَوْلُهُ لِأَنَّهُ لَمْ يَمْلِكْهَا) أَيْ حَقِيقَةً فَهِيَ كَسْبُهُ
 لَا مَلَكَ كَمَا مَرَّ وَهَذَا أَعْلَى الْمَقَرَّعِ وَالْمَقَرَّعُ عَلَيْهِ (قَوْلُهُ بِجَازِلٍ) تَفْرِيعٌ عَلَى قَوْلِهِ وَلَا يَنْفُسُخُ نِكَاحُهَا (قَوْلُهُ فَكَذَا
 الْمَكَاتِبَةُ الْخِ) أَيْ فَلَهُ أَنْ يَطَّأَهَا بِالنِّكَاحِ لِأَنَّهُمْ تَمْلِكُ رَقَبَتَهُ حَقِيقَةً هُنْدِيَّةً عَنِ الْبَنَاءِ لِلْعَيْنِ (قَوْلُهُ)
 مَطْلَقًا) أَيْ سِوَاهُ كَانَ مَعَهُ وَلَدُهُ مِنْهَا أَوَّلًا رَحْمَتِي (قَوْلُهُ لِأَنَّ الْحُرِّيَّةَ لَمْ تَنْتِ مِنْ جِهَتِهَا) بِعَنِ الْحُرِّيَّةِ الْمُنْتَظَرَةِ
 وَالْمَعْنَى أَنَّهُ إِذَا اشْتَرَتْ بَعْلَهَا مَعَ ابْنِهَا مِنْهُ تَبْعِيَّتُهَا لِبَيْعِهَا فِي الْكِتَابَةِ وَلَا يَتَّبِعُهُ أَبُوهُ فِي تِلْكَ الْكِتَابَةِ الْمَوْدِيَّةِ
 إِلَى الْحُرِّيَّةِ لِأَنَّ التَّبْعِيَّةَ لِلْوَلَدِ خَاصَّةٌ بِجِهَتِهَا فَهِيَ الَّتِي تَتَّبِعُ وَلَدَهَا كَاتِبَةً بِهَا هُوَ فِي الرِّقَّةِ وَالْحُرِّيَّةِ وَالتَّسْدِيرِ
 فَشَرَاهُ الْوَلَدَ يَنْتَعِ بِبَيْعِ أَصْلِهِ لَوْ كَانَتْ الْحُرِّيَّةُ الْمُنْتَظَرَةُ مِنْ جِهَةِ الْأُمِّ بِأَنَّ كَانَ ذَلِكَ الْأَصْلَ أَمَّا كَمَا فِي الْمَسْأَلَةِ السَّابِقَةِ
 فَلَوْ كَانَ أَبًا لَا يَنْتَعِ بِبَيْعِهِ هَذَا مَا ظَهَرَ لِي وَعِبَارَةُ الزَّيْلَعِيِّ لِأَنَّ الْجَزْئِيَّةَ بِالْجَمِّ وَالزَّيْ وَالْمَعْنَى أَنَّ الْبَعْضِيَّةَ الَّتِي
 تَنْتَعِ بِبَيْعِ الْأَصْلِ مَعْتَبَرَةٌ مِنْ جِهَتِهَا كَمَا قَدْ مَنَاهُ وَلَمْ تَوْجَدْ هُنَا وَلَمْ أَرِ مِنْ أَوْضَحِ هَذِهِ الْعِبَارَةِ بَعْدَ الْمُرَاجَعَةِ
 الْكَثِيرَةِ فَتَأَمَّلْ (قَوْلُهُ وَأَنْ وَلَدَهُ مِنْ أُمِّهِ وَلَدٌ) اعْتَزُّ بِأَنَّ الْمَكَاتِبَ لَا يَمْلِكُ وَطَاءَ أُمُّهُ وَأَجِبْ بِأَنَّ النِّسْبَ
 لَا يَتَوَقَّفُ عَلَى الْحُلِّ كَمَا فِي وَطَاءَ أُمِّهِ أَوْ أُمِّهِ مُشْتَرَكَةٌ فَتَنْتِ لَشَبْهَةِ مَلَكَ الْبَيْدِ كَمَا فِي شُرُوحِ الْهَدَايَةِ
 قَالَ فِي الْجَوْهَرَةِ أَوْ نَقُولُ صَوْرَتُهُ أَنْ يَتَزَوَّجَ أُمُّهُ قَبْلَ الْكِتَابَةِ فَإِذَا كُتِبَ اشْتَرَاهَا فَتَدُلُّهُ وَلَدًا أَه. وَعَلَى
 هَذَا فَلَا يَخْتِاجُ إِلَى قَوْلِ الشَّارِحِ فَادْعَاهُ لِبَقَاءِ النِّكَاحِ بَعْدَ الشَّرَاءِ كَمَا مَرَّ (قَوْلُهُ لِأَنَّهُ كَسَبَ كَسْبَهُ)
 وَهُوَ الْوَلَدُ قَالَ الزَّيْلَعِيُّ فَإِنَّهُ فِي حُكْمِ مَمْلُوكٍ (قَوْلُهُ زَوْجُ الْمَكَاتِبِ) كَذَا فِي غَيْرِ مَا كُتِبَ وَاسْتَشْكَلَهُ فِي
 الشَّرْحِ لِلْبَلَاءِ بِمَا تَقَدَّمَ مِنْ أَنَّ الْمَكَاتِبَ لَا يَتَزَوَّجُ عَبْدُهُ وَلَيْسَ تَرْوِيحُهُ عَبْدُهُ يَكُونُ مَوْقُوفًا كَتَرْوِيحِهِ إِذَا لَا يَجْزِلُهُ
 حَالُ صَدُورِهِ فَصَارَ كَهَيْئَةِ الْكَثِيرِ وَتَرْوِيحُهُ هُوَ مَجْزِي وَهُوَ الْمَوْلَى الْحُرُّ ثُمَّ أَجَابَ بِأَنَّهُ لَا يَنْتَعِ ثَبُوتُ النِّسْبِ لِأَنَّهُ
 يَنْتَبِثُ لِلشَّبْهِةِ كَالنِّكَاحِ الْمَفْسُودِ كَمَا مَرَّ أَه. وَأَرْجِعْ ابْنَ مَلِكٍ الضَّمِيرَ لِلْمَوْلَى وَهُوَ الْمُبْتَدَرُ مِنَ التَّبْيِينِ وَالْمُهْدَايَةِ
 وَشُرُوحِهَا وَظَاهِرُهُ أَنَّهُ الْمَوْلَى الْحُرُّ وَعَلَيْهِ فَلَا اشْكَالَ أَصْلًا وَنَقِلَ أَبُو السَّعُودِ عَنِ الْمُشَلِّبِيِّ وَغَيْرِهِ مَا يَنْبَغِي
 أَنْ يَقْرَأَ الْمَكَاتِبَ بِكُسْرِ التَّاءِ وَأَنَّهُ لَوْ ذَكَرَ الْمَوْلَى لَكَانَ أَوْلَى أَه. خَلَّتْ وَبَحْتِاجُ إِلَى اقْتِنَاعِ مَجَازِ الْأَوَّلِ (قَوْلُهُ)
 فَوَلَدَتْ) أَشَارَ إِلَى أَنَّهُمَا لَوْ قَبْلَ الْكِتَابَةِ عَنْ أَنْفُسِهِمَا وَعَنْ وَلَدِهِمَا صَغِيرًا فَقَتَلَ الْوَلَدُ تَكُونُ قِيمَتُهُ بَيْنَهُمَا

ولا تكون الام احق به لان دخوله في العتق كتابة هنا بالقبول عنه لا بمجرد التبعية والقبول وجد منهما
فيتبعهما زيلعي (قوله لان تبعيتهما ارجح) من اضافة المصدر الى مفعوله وذلك لانه انفصل من الاب
وليس له قيمة وانفصل من الام متقوما فكان تبعيتهما ارجح ولانه يتبعها في الرق والحرية فلذا كانت اخص
يكسبه اتصافا (قوله خلافا لمحمد) حيث قال هو حر بالقيمة يعطيه المستحق في الحال ان كان التزوج
بأذن المولى والا فبعد العتق ثم يرجع هو بما ضمن من قيمة الولد على الامة المستحقة بعد العتق ان كانت
هي الغارة وكذا اذا غره عبد مأذون أو غير مأذون له في التجارة أو مكاتب يرجع عليه بعد العتق لانه ليس
من باب التجارة فلا يتفدى في حق مولى الغارة وان غره حر يرجع عليه في الحال وكذا حكم المهر فان المستحق يرجع
عليه في الحال اذا كان التزوج بمأذون مولاه والا فبعد الحرية وليس له هو أن يرجع على أحد بالمهر على ما عرف
في موضعه وكم القروى ثبت بالتزويج دون الاخبار بأنها حرة زيلعي (قوله لانه ولد المغرور)
دليل قول محمد فهو علة لمحدوف أي قاته قال هو حر بالقيمة لانه ولد المغرور دفعا للضرر عنه كالحر (قوله
وخصا المغرور بالخ) قال الزيلعي ولهما انه مولود بين رقيقين فيكون رقيقا اذا ولد يتبع الام في الرق والحرية
وتركها هذا في الحر باجماع الصحابة رضي الله تعالى عنهم والعبد ليس في معنى الحر لان حق المولى وهو المستحق
في الحر مجبور بقيمة واجبة في الحال وفي العبد بقيمة متأخرة الى ما بعد العتق فتعذر اللاحق لعدم
المساواة ~~هـ~~ كذا ذكرناه هنا ~~هـ~~ وحاصله أن المغرور خاص بالحر ولا يمكن قياس الرقيق عليه لانه لا مساواة
بينهما فانه لا يطالب بالقيمة حالا كالحر فيلزم ضرر المستحق (قوله واستشكله الزيلعي) حيث قال وهذا
مشكل جدا فان دين العبد اذ الرزمة بسبب اذن فيه المولى يظهر في حق المولى ويطالب به الحال والموضوع
هنا مفروض فيما اذا كان بأذن المولى وانما يستقيم هذا اذا كان التزوج بغير اذن المولى لانه لا يظهر الدين
فيه في حق المولى فلا يلزمه المهر ولا قيمة الولد في الحال وتشهد المسألة التي تلي هذه المسألة به هذا المعنى
~~هـ~~ وهو في الحقيقة استشكل اقبوله في الاستدلال بتأخر المطالبة الى ما بعد العتق مع اذن المولى بالنكاح
لا تخصيهما المغرور بالحر ~~هـ~~ كما يوهمه كلام الشارح وأجاب بعضهم بأن اذن المولى هنا ليس سببا لحرية
الولد أو رقيقته وانما سببا لحرية الام أو شرط كون الولد حرا في الزوج الحر فلم يظهر في حقه فلم يطالب به في الحال
ونقل ط عن الرازي نحوه وعن الواني أن الاذن بالشئ انما يكون اذا نجا بما يتعلق به اذا كان من لوازمه
والوطء ليس كذلك ~~هـ~~ فتأمل وأجاب الطوري بأن المكاتب والمأذون أعطيناهما حكم الاحرار ولم يتضمن
ما اذن فيه المولى النكاح وتوقف صحته على الاذن للحل لا يلزم ذلك المولى بخلاف مسألة البيع الاتية
لان الاذن فيها تناول الفاسد فافترا ~~هـ~~ ولا يخفى ضعف ~~هـ~~ كل فتأمل هذا والمصريح به في المعراج
والكفاية انه على قول محمد لو نكح بأذن المولى لزم قيمة الولد والمهر في الحال والا فبعد العتق وقد تراعى فاستشكل
الزيلعي على ما ذكر في الاستدلال موافق للمنقول عن محمد فتأخر المطالبة المذكور في الاستدلال خاص بما
اذا كان بلا اذن كما قبله به في الكفاية وبه يدفع الاشكال نعم يرد عليه انه ليس فرض المسألة ولذا حذفه بعض
الشراح واستغنى بالكلام الاول (قوله فوطئها) أي بغير اذن المولى هداية أما باذنه فبالاولى معراج
(قوله لشراؤها) الاولى حذفه كما في عبارة الدرر (قوله أو شراها صحيجا) اعترضه في الشربلالية
بأن الاستحقاق يمنع صحة الشراء ~~هـ~~ فالاولى الاقتصار على عبارة المتن وان اجيب عنه بأنه وصفه بالصحة
باعتبار الظاهر (قوله لدخوله في كتابته) أي لدخول العقر قال في الهداية لان التجارة وتوابعها
داخله تحت ~~هـ~~ كتابة وهذا العقر من توابعها أول دخول الشراء ولو فاسدا لان الكتابة تنتظمه بنوعيه
كالنكاح كذا في الهداية أيضا ولد دخول المذكور من الشراء مطلقا والعقر هو الولي ليشمل الصورتين
(قوله لان الاذن بالشراء اذن بالوطء) اخذه من الدرر حيث قال فيها قال صدر الشريعة ولقائل
أن يقول ان العقر ثبت بالوطء لا بالشراء والاذن بالشراء ليس اذنا بالوطء والوطء ليس من التجارة في شئ
فلا يكون ثابتا في حق المولى اقول جوابه اننا سلمنا أن العقر ثبت بالوطء لا بالشراء ابتداء ~~هـ~~ لكن الوطء
مستند الى الشراء اذ لولا كان الوطء حراما بلا شبهة فلا يثبت به العقر ويجب الحد فيكون الاذن بالشراء اذنا
بالوطء والوطء نفسه وان لم يكن من التجارة لكن الشراء منها فيكون ثابتا في حق المولى ~~هـ~~ قال في الشربلالية

لان تبعيتهما ارجح (مكاتب أو

مأذون نكح أمة زعمت انها حرة

بأذن مولاه) متعلق بنكح (فولدت

منه ثم استحققت فالولد رقيق)

فليس له أخذه بالقيمة خلافا لمحمد

لانه ولد المغرور وخصا المغرور

بالحر باجماع الصحابة واستشكله

الزيلعي (ولو اشترى المكاتب

أمة شراء فاسدا فوطئها ثم ردها

للفساد) لشراؤها (أو) شراها

(صحيجا فاستحققت وجب عليه

العقر في حالة الكتابة) قبل عتقه

لدخوله في كتابته لان الاذن

بالشراء اذن بالوطء

قوله فيكون الاذن بالشراء اذنا بالوطء غير مسلم فكان ينبغي تركه والاقتصار على ما ذكره قبله وبعدم بوضعه
 ما في العناية بالكتابة وأوجب الشراء والشراء أو وجب سقوط الحد وسقوط الحد أو وجب العقر فالكتابة
 أوجب العقر ولا كذلك النكاح أي في المسألة الآتية (قوله بلاذنه) متعلق بنكاح قال ط أما بلاذن
 فيظهر في حق المولى وبطالب المكاتب به حالاً شلياً اهـ (قوله أي بعد عتقه) هذا إذا كانت المرأة ثيباً
 فلو بكر أفاقتضها يؤاخذ به في الحال اتقاني عن شرح الطحاوي (قوله لعدم دخوله) أي النكاح
 بلاذن ح أي لأنه ليس من الاكساب (قوله كما مر) أي أول الباب من أن المكاتب ليس له التزوج
 بلاذن (قوله في الفصلين) بدل من قوله فيهما أي فصل الشراء بقسميه وفصل النكاح والعلة واحدة فان
 الاذن رفع الحجر كالمكتوبة فيملك التجارة والنكاح ليس منها بخلاف الشراء (قوله فلها الخيار) لأنه
 تلقاها جهتها حرية عاجلة تبدل وأجله بغير بدل فتخير بينهما عيني (قوله ان شاءت مضت على كتابتها)
 فان مات المولى عتقت بالاستيلاد وسقط عنها البدل زيلعي (قوله وتأخذ العقر منه) وتسعين به في أداء
 بدل الكتابة إذا كان العلق في حال الكتابة لان المولى كالاجني في منافعها ومكاسبها والعقر بدل يضعها
 اتقاني ويعلم كون العلق في حال الكتابة باقراره أو بان تلد لا كثر من ستة أشهر منذ كتابتها فان جاءت
 به لاقل فلا عقر عليه (قوله عجزت نفسها) أي أقرت بالعجز عن أداء البدل (قوله ويثبت نسبه
 بلائديها) وان ولدت آخر لم يثبت من غير دعوى لحرمة وطئها عليه وولدت أم الولد انما يثبت نسبه بلا دعوى
 اذا كان وطئها حلالاً وما في الدرر من جواز استيلاد المكاتبه فالمراد به العمة لا الخلق كناية عليه الشر بنيلاني
 (قوله لانها ملكة رقية) بخلاف ما اذا ادعى ولد جارية المكاتبه حيث لا يثبت النسب منه الا بتصديق
 المكاتبه لانه لا ملك له حقيقة في ملك المكاتبه وانما له حق الملك منح (قوله بموته بالاستيلاد) البناء
 الاولى له صاحبة والثانية للسبيبة أي عتقت بموته بلا شيء وسقط عنها البدل لانها عتقت بسبب امومية الولد
 لبقاء حكم الاستيلاد بعد الكتابة لعدم التساوي بينهما ونسب لها الاولاد والاكساب لانها عتقت وهي
 مكاتبه كما اذا اعتقها المولى حال حياته زيلعي (قوله وسعي المدبر في ثلثي قيمته الخ) لانه سلم له بالتدبير
 السابق على الكتابة الثلث فيكون البدل بمقابله الثلثين لانه لما كان الاعتاق عند الامام متجزياً بقي
 ما وراء الثلث عبداً وبقيت الكتابة فيه فتوجه لعتقه جهتان كتابة مؤجلة وسعاية مججلة فيخير لحواله
 أن يكون أكثر البدلين اسيراً باعتبار الاجل وأقلهما اسيراً لكونه حلالاً فكان فيه فائدة وان كان جنس
 المال متحداً وعند أبي يوسف يسعي في الاقل منهما وعند محمد في الاقل من ثلثي قيمته وثلثي البدل وتماحه
 في التمين (قوله لم يترك غيره) فلموسراً بحيث يخرج من الثلث عتق بالتدبير وترمى (قوله ولو دبر
 مكاتبه) هذه عكس ما قبلها لان التدبير هنا بعد الكتابة (قوله صح) أي التدبير لانه يملك اختيار العتق
 فيه فملك التعليق فيه بشرط الموت زيلعي (قوله والا) أي والايجز فان أدى بدلها قبل موت السيد عتق
 والاسعي الخ (قوله في ثلثي قيمته الخ) هذا عنده وقال يسعي في الاقل منهما فان الخلاف في الخيار مبني على
 تجزى الاعتاق وعدمه أما المقدار فتفق عليه لان بدل الكتابة مقابل بكل الرقية اذ لم يستحق شيئاً من
 الحرية قبل ذلك فاذا عتق بعض الرقية مجاناً بعد ذلك سقط حصته من البدل بخلاف ما اذا تقدم التدبير
 لانه سلم له بالتدبير الثلث فيكون البدل مقابلاً بما لم يسلم له وهو الثلثان زيلعي وقوله ما أظهر كما في المواهب
 أبو السعود عن الجوى (قوله فانه يعتق مجاناً) وسقط عنه بدل الكتابة لانه التزمه لتحويل العتق
 وقد حصل بدونه وكذا المولى كان يستحقه مقابلاً بالتحرير وقد فات ذلك بالاعتاق مجاناً زيلعي هذا وقال
 في غاية البيان وقول صاحب الهداية مع سلامة الاكساب له يفهم منه أن الاكساب تسلم للمكاتب بعد
 الاعتاق وفيه نظر لان الرواية لم توجد في كتب محمد ومن بعده من المتقدمين كالطحاوي والكرخي وأبي الليث
 وغيرهم فينبغي أن يكون الاكساب للمولى بعد ما اعتقه كما بعد عجز المكاتب ثم أطال في الاستدلال
 ولم أر من تعرض لهذا من الشراح كالعراج والعناية والكفاية والله تعالى أعلم (قوله صح استحساناً)
 والقياس أن لا يصح لانه اعتباض عن الاجل بالمال ووجه الاستحسان أن الاجل في حق المكاتب مال من
 وجه لانه لا يقدر على الاداء الا به وبدل الكتابة ليس مالا من وجه حتى لا تصح الكفالة به فاعتدلا

(ولو) وطئها (بنكاح) بلاذنه
 (أخذ به) بالعقر (منذ عتق) أي
 بعد عتقه لعدم دخوله فيها كما مر
 (والمأذون) كالمكاتب فيهما
 في الفصلين (واذا ولدت مكاتبه
 من سيدها) فلها الخيار ان شاءت
 (مضت على كتابتها) وتأخذ العقر
 منه (أو) ان شاءت (عجزت) نفسها
 (وهي أم ولده) ويثبت نسبه بلا
 تصديقها لانها ملكة رقية (ولو
 كاتب شخص أم ولده أو مدبره
 صح وعتقت) أم الولد (مجاناً
 بموته) بالاستيلاد (وسعي المدبر
 في ثلثي قيمته ان شاء أو سعي في كل
 البدل بموت سيده فقيراً) لم يترك
 غيره (ولو دبر مكاتبه صح فان
 عجز بقي مدبراً والاسعي في ثلثي
 قيمته) ان شاء (أو في ثلثي البدل
 بموته) أي المولى (موسراً)
 لم يترك غيره (وان كان) مات
 (موسراً بحيث يخرج) المدبر
 (من الثلث عتق) بالتدبير (وسقط
 عنه بدل الكتابة كما لو أعتق المولى
 مكاتبه) فانه يعتق مجاناً بالقيام
 ملكه (كاتبه على ألف مؤجل
 ثم صالحه على نصفه حالاً صح)
 استحساناً

ابن كمال (قوله على ألفين) قال في الحقائق التقدير ليس بلازم بل المراد أن بدل الكتابة أكثر من قيمته ابن كمال ولو استويا بأن كان البدل ألفا وجب تعجيل ثلثي الألف اتفاقا كما في حاشية أبي السعود عن المفتاح (قوله التأجيل) قيد به لأن المريض لم يتصرف في حق الورثة إلا في حق التأجيل فكان لهم أن يردوه إذا تأجيل المال انخرق حق الورثة وفيه ضرر عليهم فلا يصح بدون إجازتهم كذا في المبسوط معراج (قوله ولم يترك غيره) أما إذا تركه لا غير يخرج هذا البدل من ثلثه صرح التأجيل فيه لأن الوصية تصح بعينه فلا تنصح بتأجيله أولى كذا ظهر لي وحرره ط (قوله ثلثي القيمة) وهي الألف (قوله والباقي إلى أجله) أي الباقي من الألفين على القولين ح (قوله لقيام البدل الخ) تعليل لقوله أدى ثلثي البدل ح (قوله على ألف) أي على نصف قيمته (قوله اتفاقا) والفرق لمحمد بن هذه وبين الأولى أن الزيادة على القيمة كانت حق المريض في الأولى حتى كان يملك إسقاطها بالكلية بأن يبيعه بقيمته فتأخيرها أولى لأنه أهون من الإسقاط وهنا وقعت الكتابة على أقل من قيمته فلا يملك إسقاط ما زاد على ثلث قيمته ولا تأجيله لأن حق الورثة تعلق بجميعه بخلاف الأولى زيلعي (قوله الغائب) قيد به لأنه فرض المسألة في كلام المصنف كما يشهد به السباق والملاحق والأفلاخ حاضر مثله (قوله وقبل المولى) صوابه الحز أو الرجل كما عبره الزيلعي ومن لا مسكين قال محشبه أبو السعود نقلا عن المحوى وهذا صريح في أن الأمر لا يكون إيجابا في باب الكتابة كالبيع فليحتر (قوله ثم أدى الحز ألفا) يفهم منه بعد قوله وقبل الرجل أنه لو لم يقبل وأدى ألفا لا يعتق خلافا لما يظهر من الدرر حيث أطلق في أنه يعتق بالأداء ولم يقيد بقبول الرجل ولهذا قيد في العزيمة بقوله عتقه بالأداء مقيد بما إذا قبل الرجل ثم أدى ألفا كما ذكره الزيلعي اه أبو السعود (قوله عتق العبد) ويقع العتق عن المأمور وكذا لو قال كاتب عبدك عني بألف بخلاف أعتق عبدك عني بألف فانه يقع عن الأمر والفرق بينهما مبسوط في المعراج (قوله يعتق استحسانا) أي لا قياسا بخلاف الأولى فهي قياس واستحسان ووجه القياس هنا أن العقد موقوف والموقوف لا حكم له ولم يوجد التعليق (قوله لنفوذ تصرف الفضولي الخ) قال في الكفاية وهذا لأن المولى يتفرد بإيجاب العتق والحاجة إلى قبول المكاتب لأجل البدل فإذا تبرع الفضولي بأدائه عنه نفذ الكتابة في حق هذا الحكم وتوقف في حق لزوم الألف على العبد (قوله ولا يرجع الحز على العبد) وقيل يرجع على المولى ويسترد ما آذاه إن آذاه بضمان لأن ضمانه كان باطلا لأنه ضمن غير الواجب زيلعي (قوله لأنه متبرع) يعني وقد حصل مقصوده وهو عتق العبد ولا بد من هذه الزيادة لأنه إذا أدى بعض البدل يرجع بما آذاه على المولى لعدم حصول مقصوده وهو العتق سواء أدى بضمان أو غير ضمان شربلالية أقول كون هذه الزيادة لا بد منها محل نظر لأن الكلام في الرجوع على العبد تأمل (قوله صار مكاتباً) لأن الكتابة كانت موقوفة على إجازته وقبوله فصار إجازته انتهاء لقبوله ابتداء ولو قال العبد لا قبله فأدى عنه الرجل الذي كاتب عنه لا تجوز لأن العقد ارتد برده ولو ضمن الرجل لم يلزمه شيء لأن الكفالة تبدل الكتابة لا تجوز زيلعي (قوله انما يحتاج لقبوله الخ) أي توقف الكتابة في حق لزوم البدل عليه متوقف على قبوله كما قدمناه (قوله على نفسي) كذا عبارة التبيين والأولى عن بدل على كافي الهداية وغيرها (قوله صح العقد استحسانا) وفي القياس يصح عن نفسه لولايته عليها ويتوقف في حق الغائب لعدم الولاية عليه هداية (قوله في الحاضر أصالة الخ) قال الزيلعي وجه الاستحسان أن المولى خاطب الحاضر قصد أو جعل الغائب تبعاله والكتابة على هذا الوجه مشروعة كالامة إذا كوتبت دخل في كتابتها ولدها المولود في الكتابة والمشتري فيها والمضموم اليها في العقد تبعها حتى يعتقوا بأدائها وليس عليهم شيء من البدل ولأن هذا التعليق العتق بأداء الحاضر والمولى يتفرد به في حق الغائب فيجوز من غير توقف ولا قبول من الغائب اه قلت وفي التعليل الثاني نظر لأنه يحصل العتق بأداء الغائب وكذا بإبراء الحاضر كما يأتي تأمل (قوله بلار جوع) أي من كل على صاحبه لأن الحاضر قضى دينه عليه والغائب متبرع به غير مضطر إليه هداية (قوله من أحدهما) أما الحاضر فلأن البدل عليه وأما الغائب فلأنه ينال به شرف الحرية وإن لم يكن البدل عليه وصار كغير الرهن إذا أدى الدين هداية (قوله لا يعتبر) أي في كونه مطابا قال في الدرر فلا يؤخذ بشيء لنفاذ العقد على الحاضر اه أي بلا توقف ولا قبول من الغائب

(مريض كاتب عبده على ألفين إلى سنة فأتى المريض (و) الحال أن (قيمة المكاتب ألف) درهم (ولم تجز الورثة التأجيل) ولم يترك غيره (أدى) المكاتب (ثلثي البدل) وعند محمد ثلثي القيمة حالا والباقي إلى أجله (أو رد رقيقا) لقيام البدل مقام الرقة فتنفذ في ثلثه (وإن كاتبه على ألف إلى سنة و) الحال أن (قيمته ألفان) ولم يجزوا أدى ثلثي القيمة حالا وسقط الباقي (أو رد رقيقا) اتفاقا لوقوع المحاباة في القدر والتأخير فتنفذ بالثلث (حر) قال لمولى عبد كاتب عبدا فلانا) الغائب (على ألف درهم على أني أن أدت البذل ألفا فهو حر) فكاتبه المولى على هذا الشرط (وقبل) المولى (ثم أدى) الحز (ألفا عتق) العبد بحكم الشرط وكذا لو لم يقبل أن أدت فأدى يعتق استحسانا لنفوذ تصرف الفضولي في كل ما ليس بضرر ولا يرجع الحز على العبد لأنه متبرع (وإذا بلغ العبد) هذا الأمر (فقبل صار مكاتباً) انما يحتاج لقبوله لأجل لزوم البدل عليه (قال عبد حاضر لسيدته كاتبتني على نفسي وعن فلان الغائب فكاتبتهما فقبل العبد الحاضر صح) العقد استحسانا في الحاضر أصالة والغائب تبعها (وأيهما أدى بدل الكتابة عتقا جميعا) بلار جوع (ويجبر المولى على القبول) للبدل من أحدهما (ولا يطالب) العبد (الغائب بشيء) لعدم التزامه (وقوله) لا كتابة (لغو) لا يعتبر

(كرته) أياها ولو حرره سقط عن
الحاضر حصته ولو حرر الحاضر
أومات أدى الغائب حصته حالا
والارثة قسوا لو أبرأ الحاضر أو
وهبه له عتقا جميعا (وان كاتب
الامة على نفسها وعن ابنين
صغيرين لها) وقبلت (صح)
استحسانا لما مر (وأى أدى)
عن ذكر (لم يرجع) على الآخر
لانه منبرع ويجبر المولى على
القبول الى آخر ما مر (فرع)
كاتب نصف عبده فأدى الكتابة
عتق نصفه وسعى في بقية قيمته
وقالا العبد كله مكاتب على ذلك
المال وبه نأخذ حاوى القدسي
* (باب كتابة العبد المشترك) *

(عبد لشريكين اذن أحدهما
لصاحبه) في (أن يكاتب حظه
بألف ويقبض بدل الكتابة
فكاتب) الشريك المأذون له
(نفذ في حظه فقط) عند الامام
لجزى الكتابة عنده وليس
لشريكه فحظه لاذنه (واذا
أقبض بعضه) بعض الالف
(فجزى فالمقبوض) كله (للقابض)
لاذنه بالقبض فيكون متبرعا
ولو قبض الالف عتق حظ القابض

م مطلب
القياس مقدم هنا

كما مر قلت وبه ظهر الفرق بين هذه وبين المسألة السابقة حيث قدم انه اذا بلغ العبد فقبل صار مكاتب يعنى
نفذت الكتابة في حق لزوم البذل عليه كما قدمناه وقد توقف فيه الوانى وأقره نوح افندى كما ذكره
أبو السعود (قوله ولو حرره) أى اعتق الغائب (قوله سقط عن الحاضر حصته) أى من البذل لان
الغائب دخل في العقد مقصودا فكان البذل منقسما وان لم يكن مطابا به بخلاف الولد المولود في الكتابة
حيث لا يسقط عن الام شيء من البذل بعثقه لانه لم يدخل مقصودا ولم يكن يوم العقد موجودا وانما دخل بعد
ذلك تبعها زيلعى (قوله أدى الغائب حصته حالا والارثة قسوا) لانه دخل مقصودا بخلاف المولود
في الكتابة حيث يبقى على نجوم والده اذ مات كذا في الدرر فان قلت هذا ينال ما تقدم من انه داخل
في العقد شعبا قلت هو أصيل باعتبار اضافة العقد اليه تبع باعتبار عدم مشافهته به بخلاف المولود في الكتابة
فانه تبع من كل وجه لعدم وجوده وقت العقد كذا يؤخذ من العناية ح قلت ويؤخذ مما قدمناه عن الزيلعى
أيضا (قوله ولو أبرأ الحاضر أو وهبه له عتقا) أى وهبه البذل وقيد بالحاضر لانه لو أبرأ الغائب أو وهبه
لا يصح لعدم وجوبه عليه كما في التبيين (قوله وان كاتب الامة الخ) والحكم في العبد كذلك وكذا في الكبيرين
وفائدة التقييد بالامة والصغيرين مبسوطة في المعراج (قوله صح استحسانا) وذهب بعض المشايخ الى انه
هنا قياس واستحسان لان الولد تابع لها بخلاف الاجنبى فانه استحسان لا قياس قال في العناية وأرى
انه الحق شرعا لانية (قوله لما مر) أى من التبعية فهى اصل وأولادها تبع بل هى اولى من الاجنبى كما
في الهداية وليس بطريق الولاية اذ لا ولاية للحررة على ولدها فكيف الامة اتقانى (قوله من ذكر) أى من
الام او الابن اذا كبرا اتقانى (قوله الى آخر ما مر) قال الزيلعى وقبول الاولاد الكتابة وردتهم
لا يعتبر ولو أعتق المولى الام بقى عليهم من بدل الكتابة بحصتهم يؤدونها في الحال بخلاف الولد المولود في الكتابة
والمشتري حيث يعتق بعثقهما ويطلب المولى الام بالبذل دونهم ولو أعتقهم سقط عنها حصتهم وعليها الباقي
على نجومها ولو اكتسبوا شيئا ليس للمولى أن يأخذه ولاله أن يبيعهم ولو أبرأهم عن الدين أو وهبهم
لا يصح ولها يصح فتعتق ويعتقون معها لما ذكرنا في كتابة الحاضر مع الغائب (قوله فرع) تقدم اول
الكتاب مع زيادة في كل من الموضعين على الآخر ح (قوله وسعى في بقية قيمته) وما اكتسب قبل
الاداء نصفه له ونصفه للمولى لان نصفه مكاتب ونصفه رقيق عند أبى حنيفة تجزى الكتابة عنده بدائع
وفي الهندية فان اشترى المولى منه جاز في النصف وان اشترى هو من المولى جاز في الكل استحسانا كما لو اشترى
من غيره وفي القياس لا يجوز الا في النصف وبالقياس أخذ كذا في المبسوط اه

* (باب كتابة العبد المشترك) *

اخره لان الاصل عدم الاشتراك اتقانى وقال غيره لان الاثنين بعد الواحد (قوله لصاحبه) أى شريكه
الآخر (قوله حظه) أى حظ المأذون كفاية (قوله ويقبض) قال الزيلعى فائدة الاذن بالكتابة
أن لا يكون له حق الفسخ كما اذا لم يأذن وفائدة اذنه بالقبض أن يقطع حقه فيما قبض اه ويشير الشارح
الى ذلك (قوله عند الامام) وعندهما غير متجزئة فالاذن بكتابة نصيبه اذن بكتابة الكل فهو
أصيل في البعض وكيل في البعض والمقبوض مشترك بينهما ويقتضى كذلك بعد العجز كما في الهداية (قوله لاذنه)
أما اذا كانه بغير اذن شريكه صار نصيبه مكاتباً وعندهما كله لما مر ولذا كت الفسخ اتفاقا قبل الاداء دفعا
للضرر عنه بخلاف ما لو باع حظه اذ لا ضرر وبخلاف العتق وتعليقه بشرط اذ لا يقبل الفسخ ولو أدى البذل
عتق نصيبه خاصة عنده لما مر ولذا كت أن يأخذ من الذى كاتبه نصف ما أخذ من البذل ونعامة في التبيين
(قوله بعض الالف) بدل من قوله بعضه (قوله لاذنه بالقبض) قال الزيلعى لان اذنه بالقبض اذن للعبد
بالاداء اليه منه فيكون متبرعا بنصيبه على المكاتب فيصير المكاتب أخص به فاذا قضى به دينه اختص به
القابض وسلم له كله اه (قوله فيكون متبرعا) أى على العبد المكاتب كما سمعته من عبارة الزيلعى
وفي الاصلاح والدرر على القابض وأدعى في العزيمة انه غير صواب قلت ولا منافاة لما في الكفاية حيث قال
فيصير الاذن متبرعا بنصيب نفسه من الكسب على العبد ثم على الشريك فاذا تم تبرعه بقبض الشريك لم يرجع
الخ (قوله عتق حظ القابض) ولا يضمن اشريكه لانه برضاه ولكن يسمى العبد في نصيب الساكت عزيمة

عن الكافي (قوله خلافا لهما) حيث لا تصح دعوة الاخير عندهما واعلم انهم ذكروا في جميع الكتب خلافا لهما بعد تمام المسألة أي بعد قوله وهو ابنه والشارح قدمه فيوهم أن لا اختلاف الا في ثبوت النسب من الثاني وليس كذلك قال العيني وغيره وهذا كله عند أبي حنيفة وعندهما هي أم ولد الاول وهي مكاتبه كلها وعليه نصف قيمتها لشريكه عند أبي يوسف وعند محمد الاقل من نصف قيمتها ومن نصف ما بقي من بدل الكتابة ولا يثبت نسب الولد الاخير من الآخر ولا يكون الولد بالقيمة ويغرم العقر لهما وهذا الخلاف مبنى على الاختلاف في تجزى استيلاء المكاتب فعنده يتجزى لا عندهما واستيلاء القنة لا يتجزى بالاجماع واستيلاء المدبرة يتجزى بالاجماع (قوله بعد ذلك) أي بعد الوطئين والدعوتين (قوله لزوال المانع) وهو المكاتب من الانتقال أي من انتقال الاستيلاء تمام اليه مع قيام المقتضى فيعمل المقتضى عمله من وقت وجوده كالبيع بشرط الخيل للبايع اذا اسقط الخيار يثبت الملك به من وقت وجوده زيلعي (قوله ووطؤه سابق) جواب عما عساه يقال ان كلاله ملك فيها ووطؤه كل وادعى فما المرجح لاختصاص الاول بكونها أم ولده ط (قوله وضمن شريكه نصف قيمتها) يعني حال كونها مكاتبه لانه تملك نصيبه لما استكمل الاستيلاء دور وفي الشرب لالبية عن الفتح وقيمة المكاتب نصف قيمته قنالا لانه حر يد او بقيت الرقبة (قوله ونصف عقرها) لوطئه أمة مشتركة فوجب العقر كله عليه ثم لما عجزت سقط عنه نصيبه وبقي نصيب صاحبه اتقاني (قوله لوطئه أم ولد الغير حقيقة) بناء على ما مر من انها لما عجزت استكمل الاستيلاء الاول لزوال المانع (قوله لانه بمنزلة المغرور) لانه وطئها على ظن انها على حكم ملكه وظهر بالعجز وبطلان الكتابة انه لا ملك له فيها وولد المغرور ثابت النسب منه حر بالقيمة زيلعي وادعى بعض الشراح أن ضمان الثاني القيمة قولهما لان ولد أم الولد كآتمه في عدم التقوم عند أبي حنيفة قال الحوى وهو ممنوع فقد أطبق الشراح على انه قول أبي حنيفة غاية ما فيه انه يشكل على قوله وقد أجيب عنه بأن عنه روايتين في تقويمها اه والاحسن ما أجاب به في المبسوط كما نقله بعضهم من أن عدم تقويم ولد أم الولد عنده بعد ثبوت اتية الولد ولم يثبت في الولد لانه حر الاصل فلهذا كان مضمونا بالقيمة (قوله ترده للمولى) أي ترده العقر لانه ظهر اختصاصه بها زيلعي (قوله والمسألة بحالها) أي وقد كاتبها ووطئ الاول فولدت فادعاء (قوله بطل التدبير) لانه لم يصادف الملك أتما عندهما فقط اهر لان المستولد تملكها قبل العجز وأتما عنده فلانه بالعجزتين انه تملك نصيبه من وقت الوطء فتبين انه مصادف ملك غيره والتدبير يعقد الملك بخلاف النسب لانه يعقد الغرور على ما مر هداية (قوله نصف قيمتها) لانه تملك نصفها بالاستيلاء على ما بينا وقوله نصف عقرها أي لوطئه جارية مشتركة زيلعي (قوله والولد الاول) لان دعواه قد صحت على ما مر وهذا كله بالاجماع زيلعي واعترض قوله والولد الاول بأنه يوهم كون الثاني وطئ وادعى والمفروض خلافه فلما أبدله بقوله وتم الاستيلاء الاول لكان اولي (قوله فعجزت) قيد به لانه يظهر به أثر الاعتاق ويصير نعتا فيغرم أما قبله فلا يضمن شيئا عند أبي حنيفة لانها مكاتبه في نصيب شريكها كانت لتجزى الاعتاق عنده فلم يلف نصيب صاحبه لان معتق النصف يسمى بمنزلة المكاتب وهذا ذلك النصف مكاتب قبل الاعتاق فلم يظهر الاعتاق فيه وعلى قواه ما يغرم في الحال لعدم تجزى الاعتاق وتماه في غاية البيان (قوله فرع) هو من مسائل المتون (قوله أو ضمن شريكه في الاولى فقط) أي ضمنه قيمته مدبرا وهي ثلثا قيمته قنالا لانه أطلقه وهو مدبر بخلاف ما اذا أخر التدبير حيث لا يضمنه لانه مباشرة التدبير يصير مبرئا للمعتق عن الضمان لمعتق وهو أن نصيبه كان قنالا عند اعتاق المعتق فكان تضمينه اياه معلقا بشرط تملك العين بالضمان وقد فوت ذلك بالتدبير كذا في العناية ح والله تعالى أعلم

(باب موت المكاتب وعجزه وموت المولى)

تأخير ظاهر التناسب اذ الموت والعجز بعد العقد (قوله عن أداء نجم) النجم هو الطالع ثم سمي به الوقت المضروب ثم سمي به ما يؤدى فيه من الوظيفة واشتقوا منه قولهم نجم الدية أي أذاها نجوما صحاح ومغرب ملخصا فاستعماله بمعنى ما يؤدى مجاز مجزئين (قوله سيصل اليه) كدين يقتضيه أو مال يقدم هداية (قوله الحاكم) شمل المحكم لان حكمه يصح فيما سوى الحدود والقصاص اذا كان له أهلية القضاء اتقاني

(أمة بين شريكين كاتبها فوطئها
احدهما فولدت فادعاء) الواطئ
(ثم وطئها) الشريك (الآخر
فولدت فادعاء) الواطئ الثاني
صحت دعواه لقيام ملكه ظاهرا
خلافا لهما (فان عجزت) بعد ذلك
جعلت الكتابة مكان لم تكن
وحينئذ (فهى) في الحقيقة (أم ولد
للاول) لزوال المانع من الانتقال
ووطؤه سابق (وضمن) الاول
(لشريكه نصف قيمتها ونصف
عقرها وضمن شريكه عقرها)
كامل لوطئه أم ولد الغير حقيقة
(وقيمة الولد) أيضا (وهو ابنه)
لانه بمنزلة المغرور (واى) من
الشريكين (دفع العقر الى المكاتبه
صح) أي قبل العجز لاختصاصها
بنسبتها فاذا عجزت ترده للمولى
(وان دبر الثاني ولم يطأها) والمسألة
بحالها (فعجزت بطل التدبير وضمن
الاول لشريكه نصف قيمتها ونصف
عقرها والولد الاول) وهي أم ولده
(وان كاتبها فخرها أحدهما
موسرا فعجزت ضمن المعتق لشريكه
نصف قيمتها ورجع الضامن به عليها)
لما تقر بأن الساكت اذا ضمن
المعتق يرجع عنده لا عندهما اه
(فرع) عبد رجلين دبره أحدهما
ثم حرّره الآخر غنيا أو عكسا
اعتق المدبر ان شاء أو استسعى
في الصورتين أو ضمن شريكه
في الاولى فقط والله أعلم

(باب موت المكاتب وعجزه وموت

المولى) مكاتب عجز عن أداء

نجم (ان كان له مال سيصل اليه

لم يعجزه الحاكم الى ثلاثة أيام)

(قوله لا بلاء الا عذار) أي لا اختبار أصحابها قال في الهداية كما مال الخصم للدفع والمديون للقضاء
 (قوله والا يعجزه الخ) أي ان لم يرج له مال وهذا عندهما وهو الصحيح قهستاني عن المضمرات وقال أبو يوسف
 لا يعجزه حتى يتوالى عليه فثمان لقول علي رضي الله عنه اذا توالى عليه فثمان رد في الرق وحمله على النذب
 أي يندب أن لا يرده قبله ما لتعارض الآثار (قوله وفسخها) أي وجوبها وكذا الفسخ بعد التمييز لان التمييز
 غير كاف ط عن الجوى (قوله فالمولى له الفسخ) بل يجب عليه رفع اللانم بالرجوع عن سببه ط (قوله
 وعاد رقه) أي حكم رقه والاولى قول الهداية والكثر أحكام الرق لان رقه لم يزل أفاده القهستاني (قوله وما
 في يده لمولاه) ولو صدقة وهو غنى في الصحيح كما سيأتي (قوله وله مال لم تفسخ) لانه عقد معاوضة وفيه اشعار
 بأنه اذا لم يترك وفاء تفسخ حتى لو تبرع أحد بالبدل لا يقبل منه وهذا قول أبي بكر الاسكاف وذهب الفقيه
 أبو الليث الى انه لا يفسخ بدون الحاكم كما في الصغرى قهستاني (قوله وتؤدى كتابته من ماله) فلو عليه
 ديون للمولى ولا جنبي ففي البدائع يبدأ بدين الاجنبي ثم ينظر فان كان في التركة وفاء بدين المولى وبالكاتب
 بدئ بدين المولى والا فبالكتابة ويستوفى المولى الدين اذا ظهر له مال أمالو بدئ به صار عاجزا ولا يجب للمولى
 على عبده القندين (قوله كما يحكم بعقود اولاده الخ) هذا يقتضي انه لا يحكم بعقود أصوله وفروعه الذين
 اشتراهم في كتابته مع انه يحكم بعقودهم فالصواب أن يقال كما يحكم بعقود من دخل في كتابته ح وفي الغرر
 وحكم بعقود بنه سواء ولدوا في كتابته او شرأهم حال كتابته او كوتب هو وابنه صغيرا او كبيرا بمرّة أي بكتابة
 واحدة فان كلاً منهم يتبعه في الكتابة وبعقوده عتقوا اه ط (قوله المولودين في كتابته) أي من أمته
 بالتسري وان حرم لعدم منافاتهم ثبوت النسب كما قد مناه عن الشربلالية وسند كرسورتين عن البدائع غير
 هذه (قوله لورثته) أي لا اولاده الاحرار بأن ولدوا من امرأة حرة وكذا المولودون في الكتابة والذين اشتراهم
 فيها ووالدا لعنقهم بعقده وكذا اولاده المكاتب معه بمرّة لا المكاتب على حدة لانه يموت حراً وولده مكاتب
 والمكاتب لا يرث بدائع فان لم يكن له وارث من القرابة فليسيده بالولاء (قوله ولو لم يترك مالا) لا حاجة الى هذا
 التقدير مع قول المتن ولا وفاء له ح (قوله ولد في كتابته) بأن تزوج أمة باذن مولاه فولدت منه ثم اشتراها
 المكاتب وولدها او المكاتب ولدت من غير مولاه بدائع (قوله وسعى) ظاهره انه لا بد أن يكون قادراً على
 السعي وليس كذلك قال في الكافي لو كاتب أمته على انه بالخيار ثلاثة أيام فولدت في مدة الخيار ومات وبقي الولد
 يبقى خياره وعقد الكتابة عند الامام والشأنى وله أن يعجزه واذا أجاز سعى الولد على نجوم الام وان أدى عتق
 الام في آخر جزء من أجزاء حياته وهذا استحسان وعند الثالث تبطل الكتابة ولا تصح اجازة المولى وهو القياس
 اه طوري وظاهره انه ينتظر قدرته على السعي وتوقف فيه الشربلالية ونقل عنه انه أجاب في هامش حاشيته
 بأن القاضي ينصب له شخصاً وصياً فيجمع له مالا وتنفق رقبته ومثل الصغير المقعد والزمن والمجنون اه والله
 تعالى أعلم (قوله على نجومه) فلا يرده الى الرق الا اذا اخل بنجم أو نجمين على الاختلاف بدائع (قوله
 حكم بعقود أبيه قبل موته وبعقده) كذا جعل العتق مستنداً لصاحب الهداية والـ كنز وغيرهما قال
 في الشربلالية ويخالفه ما في الظهيرية من انه لا يستند بل يقتصر على وقت الاداء (قوله أدى البدل حالا
 أورد الخ) هذا قول الامام لان الاجل يثبت بالشرط في العقد فيثبت في حق من دخل تحت الكتابة والمشتري
 لم يدخل لانه لم يصف اليه العقد ولم يسر حكمه اليه لكونه منفصلاً وقت الكتابة وأورد عليه انه قد مر في فصل
 تصرفات المكاتب انه اذا اشترى أباه أو ابنه دخل في كتابته وأيضاً لو لم يسر حكمه اليه لما عتق عنده بأداء
 البدل حالا وأجيب بأن المراد بدخول المشتري ليس لسراية حكم العقد الجاري بين المكاتب والمولى اليه
 بل يجعل المكاتب مكاتباً لولده باشرائه اياه تحقيقاً للصلة وبأن عتق الولد المشتري عنده بالاداء حالا ليس لاجل
 السراية أيضاً بل بصيرورة المكاتب كأمته مات عن وفاء كما افصح عنه في الكافي طوري ملخصاً (قوله
 وسوي بينهما) فيسعى على نجوم أبيه عندهما وكذا كل ذي رحم محرم منه اشتراهم اتقاني (قوله فيردان
 للرق) هذا على رواية الاصل وفي املاء رواية أبي سليمان جعله كالولد المشتري في الكتابة فعن أبي حنيفة
 روايتان كما في التارخانية ونقل في غاية البيان الثانية عن شرح الكافي للزدوي وعليها اقتصر في البدائع
 ثم هذا اذا لم يكن للمكاتب أحد من اولاده قال في الجوهرية فان ترك مع المولود في الكتابة أبويه وولداً آخر

لانها مدة ضريت لا بلاء الا عذار
 (والا يعجزه) الحاكم في الحال
 (وفسخها بطلب مولاه او فسخ
 مولاه برضاه ولو) كانت الكتابة
 (فاسدة) فالمولى له الفسخ بغير
 رضاه ويملك المكاتب فسخها
 مطلقاً في الجائزة والفسادة
 وان لم يرض المولى (وعاد رقه)
 بفسخها (وما في يده لمولاه
 و) المكاتب (اذا مات وله
 مال) يني بالبدل (لم تفسخ وتؤدى
 كتابته من ماله و) حكم
 بعقده في آخر (جزء من أجزاء
 حياته) كما يحكم بعقود اولاده
 المولودين في كتابته لا قبلها
 (والباقي من ماله ميراث لورثته
 ولو) لم يترك مالا (ترك ولداً) ولد
 (في كتابته ولا وفاء بقيت كتابته
 وسعى) الابن في كتابة أبيه (على
 نجومه) المقسطة (فاذا أدى
 حكم بعقود أبيه قبل موته وبعقده
 تبعاً ولو ترك ولداً اشتراه) في كتابته
 (أدى البدل حالا) أورد الى حاله
 رقيقاً (وسوي بينهما) أما الابوان
 فيردان للرق

مشتري في الكتابة فهم موقوفون على أداء بدل الكتابة من المولود في الكتابة وليس للمولى بيعهم ولا أن يستسيهمهم فإذا أدى المولود فيها بدلها عتق وعتقوا جميعا وإن عجز ورد في الرق ردّه هؤلاء معه الآن يقولوا نحن نؤدى المال الساعة فيقبل ذلك منهم قبل قضاء القاضي بجزء المولود في الكتابة (قوله كمات) أى بمجرد موته ولا يقبل منهما بدل حال ولا مؤجل عند الامام ح (قوله وقالان أدبا حالاً عتقا والالا) المصرح به في شرح الجمع والشرى بلالية أن الأصول كالقروع عنده ما في السعي على النجوم فليست من أين أخذ الشارح هذا الكلام ح أقول الذى أوقعه في ذلك الشرى بلالى فإنه ذكر في فصل تصرفات المكاتب أن الوالدين يردان للرق كمات وعزاء للتيسين والعناية ثم قال ويخالفه ما في البدائع إذا مات المكاتب من غير مال يقال للمولود المشتري وللوالدين أما أن تؤدوا الكتابة حالا والاردننا كم في الرق بخلاف الولد المولود في الكتابة اه لكن تنتفى المخالفة بحمل ما في البدائع على قول صاحبين وبجمل غيره على قول الامام كما صرح به في مختصر الظهيرية وسند كره اه كلام الشرى بلالى ثم نقل في هذا الباب عن مختصر الظهيرية أن الوالدين ليسا كالولد فيباعان كسائر أكسابه وهذا عند أبي حنيفة وعندهما إذا ترك ولدًا مشتري أو أبًا أو أمًا يسعي على نجوم المكاتب كالمولود في الكتابة اه فجعله ما في البدائع من أن الوالدين كالمشتري في الكتابة على قول صاحبين هو عين ما قاله الشارح وهو غير صحيح بل ما في البدائع هو رواية الاملاء عن أبي حنيفة كما قد مناه عن التاترخانية وما استدل به في الجمل المذكور من كلام مختصر الظهيرية لا يفيد بوجه من الوجوه فإنه مصرح بأن الابوين عندهما كالمولود في الكتابة لا كالمشتري والحاصل أن الوالدين والولد المشتري في الكتابة وكذا كل ذى رحم محرم اشترى فيها يسعون على نجوم المكاتب عند صاحبين كالمولود فيها بلافق بين الجميع وأما عند الامام فلكل حكم يخصه بينه المصنف والشارح سوى المحارم لعدم دخولهم عنده في كتابته كما ترى محله وهذا على رواية الاصل وعلى رواية الاملاء الوالدان كالولد المشتري عنده وهى مامشى عليه في البدائع فاعتقم هذا التحرير بعون الملك القدير (قوله وابنه الكبير) التقييد بالكبير خطأ يخالف لصريح الغرر حيث قال او كتب هو وابنه صغيرا او كبيرا بتره ح أقول وعلاه ابن الكمال بقوله فان الصغير يتبعه وهو مع الكبير جعل كاشخص واحد اه فلما كان الصغير تابعاً له قيد بالكبير لتظهر الفائدة تأمل (قوله كتابة واحدة) فلو كل على حدة فلا يرث لانه يموت والولد مكاتب كما قد مناه عن البدائع (قوله أى معتقة) فسر الحرة بذلك أخذاً من قوله ولو قضى به أى بالولاء لقوم أمته فان حرة الاصل لا ولاء لاحد على ولدها كما سيذكره الشارح قبيل فصلى ولاء الموالاة (قوله ضرورة أن الاب الخ) علة للقضاء على عاقلة الام ح (قوله لم يعتق بعد) لانه وان ترك مالا وهو الدين لا يحكم بعقده الا عند الاداء (قوله لعدم المنافاة) أى لعدم منافاة القضاء على عاقلة الام للكتابة بل قال في الهداية ان هذا القضاء يقترحه لكم الكتابة لان من قضيتها الحاق الولد بموالى الام واجباب القتل عليهم لكن على وجه يحتمل أن يعتق فيجوز الولاء الى موالى الاب والقضاء بما يترجح حكمه لا يكون تعجيزاً (قوله ولا رجوع) فيه طي والتقدير كما في غاية البيان فان خرج الدين وأدبت الكتابة رجوع ولاء الولد الى موالى الاب ولا رجوع لموالى الام بما عقلوا عنه بعد وفاته اه لكن يخالفه قول الطورى وكانوا مضطرين فيباعوا فلهم الرجوع على موالى الاب اه نعم ذكر في النهاية والمعراج تفصيلاً يدفع المخالفة وهو أنهم لا يرجعون بما عقلوا من جنابة الولد في حياة المكاتب على موالى الاب لانه انما حكم بعقده في آخر جزء من أجزاء حياته فلا بد تند عتقه الى أن يترك عقد الكتابة أما لو عقلوا عن جنابته بعد موت الاب قبل اداء البدل رجعوا لان عتق الاب استند الى حال حياته فبين أن ولاءه كان لموالى الاب من ذلك الوقت وموالى الام كانوا مجبورين على الاداء اه ومثله في حاشية أبي السعود عن تكمله فتح القدير للعلامة الديري وبه ظهر أن قول الشارح ولا رجوع في غير محله لان فرض المسألة في كلام المصنف كالذكر فيما إذا جنى الولد بعد موت المكاتب ولهذا اقتصر الطورى على قوله فلهم الرجوع (قوله قيد بالدين الخ) قال الزيلعي هذا كله فيما إذا مات المكاتب عن وفاة فأدبت الكتابة او عن ولد فأذاها فأما إذا مات لا عن وفاته ولا عن ولدها فاختلوا في بقاء الكتابة قال الاسكاف تنسخ حتى لو تطوع انسان بأداء البدل لا يقبل منه وقال أبو الليث لا تنسخ ما لم يقض بجزء اه ومقتضاء أن الدين ليس بقيد وأن أداء الولد أى المولود في الكتابة او المشتري فيها كتزوج الدين (قوله لان

كمات وقالان أدبا حالاً عتقا
والالا (اشترى) المكاتب (ابنه)
فما عن وفاته ورثه ابنه (لموته)
حزاعن ابن حتر كما مر (وكذا)
برنه (لو كان هو) أى المكاتب
(وابنه) الكبير (مكاتبين)
كتابة واحدة (لصيرورتها)
كشخص واحد ضرورة اتحاد
العقد (فان ترك) المكاتب
(ولدا من حرة) أى معتقة
(وترك ذين ابني يبيداها فبنى)
الولد فقضى به (بما جنى) على
عاقلة أمته (ضرورة أن الاب
لم يعتق بعد) (لم يكن ذلك) القضاء
(تعجيزاً لا يسه) لعدم المنافاة
ولا رجوع قيد بالدين لان في
العين لا يأتى القضاء بالاطلاق
بالام

لا يمكن الوفاء في الحال
(ولو قضى به) بالولاة (لقوم أمته)
بعد خصومتهم مع قوم الاب
في ولايته فهو) أي القضاء بما ذكر
(تعجز) لانه في فصل مجتهد فيه
(وطاب لسيدته وان لم يكن
مصرفاً) للصدقة (ما أدى اليه
من الصدقات فحجز) لتبديل الملك
وأصله حديث بريرة هي لك صدقة
ولنا هدية (== ما في وارث)
شخص (فقير مات عن صدقة
أخذها وارثه الغني) (و) كافي
(ابن سبيل أخذها ثم وصل الى
ماله وهي في يده) أي الزكاة
وكفتر استغنى وهي في يده فانها
طاب له بخلاف فقير أباح لغني
أوهاشي عين زكاة أخذها
لا يحل لان الملك لم يتبدل (فان
جنى عبداً وكاتبه سيده جاهلاً
بجنايته أو) جنى (مكاتب
فلم يقض به) بما جنى (فحجز) فان
شاء المولى (دفع) العبد (لوفدى)
لزوال المانع بالحجز (وان قضى به
عليه) حال كونه (مكاتباً فحجز
بيع فيه) لا انتقال الحق من رقبته
الى قيمته بالقضاء قيد بالحجز لان
جنايات المكاتب عليه في كسبه
ويلزمه الاقل من قيمته ومن
الارش وان تكررت قبل القضاء
فعليه قيمة واحدة ولو بعده فقيم
ولو أترت بجناية خطأ لزمته في كسبه
بعد الحكم بها ولو لم يحكم عليه
حتى يحجز بطلت (وان مات السيد
لم تنسخ الكتابة كالتدبير
وامومية الولد) وكأجل الدين
اذا مات الطالب (ويؤدى المال
الى ورثته على نجومه) كأجل الدين

في العين) يعني المولى بالبدل لتعديله بإمكان الوفاء في الحال شربلالية قال ط والمراد بالعين ما يعم النقود
الموجودة في التركة اه (قوله لا يمكن الوفاء في الحال) ان قلت انه قد يمكن الوفاء من الدين في الحال
بأن يكون المديون حاضراً ساعة موت المكاتب فيطالب بما عليه فيدفع حالا قلت المراد لا يمكن القريب
وهذا المسمى بعبد ط (قوله ولو قضى به الخ) يعني اختصموا بعد موت الولد في ارثه بالولاة قبل
أداء البدل فقضى القاضي بالولاة لقوم الام يكون قضاء بحجز المكاتب وموته عبد الان من ضرورة كون الولاة
لقوم الام موت المكاتب عبداً لانه لو مات حر لا تجز الولاة من قوم الام كفاية (قوله لانه في فصل مجتهد
فيه) علمنا تضمنه قوله فهو تعجز من نفاذ القضاء قال في الهداية فهو قضاء بالحجز لان هذا اختلاف في الولاة
مقصودا وذلك يتنى على بقاء الكتابة وانتفاضها فانها اذا فسخت مات عبداً واستقر الولاة على موالى الام
واذا بقيت وانصل بها الاداء مات حر او انتقل الولاة الى موالى الاب وهذا فصل مجتهد فيه فينفذ ما يلائمه اه
وحاصله أن ثبوت التعجز للقضاء بالولاة موالى الام فالتعجز ثابت ضمناً وانما نفذ هذا القضاء لان المكاتب عند
بعض العصابة يموت عبداً وان ترك وفاء فكان قضاء في فصل مجتهد فيه وهو نافذ اجماعاً فحجز رعايته وان لزم منه
بطلان الكتابة لانها تختلف فيها فصايتها أولى (قوله ما أدى) أي المكاتب اليه أي الى المولى (قوله
فحجز) وكذا لو حجز قبل الاداء الى المولى وهذا عند محمد ظاهر لانه بالحجز يتبدل الملك وكذا عند أبي يوسف
وان كان بالحجز تقرّر ملك المولى عنده لانه لا خيب في نفس الصدقة وانما الخيب في فعل الاخذ لكونه اذلاً لابه
ولا يجوز ذلك للغني من غير حاجة ولا للهاشي لزيادة حرمة والاخذ لم يوجد من المولى هداية (قوله لتبذل
الملك) فان العبد يملك صدقة والمولى عوضاً عن العتق (قوله وأصله حديث بريرة) يوهم انها أهدت
اليه صلى الله عليه وسلم بعد ما عجزت مع انها أهدت اليه وهي مكتوبة كفاية العناية ح (قوله هي لك) الذي
في الهداية وشروحه لها بضمير الغائبة (قوله فانما تطيب له) لما مر أن الخيب في فعل الاخذ (قوله لان
الملك لم يتبدل) لان المباح له يتناوله على ملك المبيع ونظيره المشتري شراء فاسد اذا أباح لغيره لا يطيب له ولو ملكه
يطيب هداية (قوله جاهلاً بجنايته) اذ لو كان عالماً بها عند الكتابة يصير مختاراً للفداء كفاية الهداية (قوله
بما جنى) أي بموجبه معراج (قوله فحجز) أي في صورتين (قوله دفع العبد) أي لولى الجناية
(قوله لزوال المانع) أي من الدفع وهو الكتابة فصار قنابل انتقال الحق عن الرقبة فعاد الحكم الاصل
وهو اما الدفع او الفداء (قوله يبيع فيه) لا انتقال الحق من رقبته الى قيمته) يشير الى أن الواجب هو القيمة
لا الاقل منها ومن الارش وهو مخالف لما ذكرنا من رواية الكرخي والمبسوط وعلى هذا يكون تأويل كلامه
اذا كانت القيمة أقل من ارش الجناية كذا في العناية ح (قوله ويلزمه الاقل الخ) فلو الارش أقل وجب
لان المجنى عليه لا يستحق أكثر منه ولو القيمة أقل وجبت لان حكم الجناية تعلق برقبته (قوله قبل القضاء)
أي بموجب الجناية الاولى (قوله فعليه قيمة واحدة) يعني اذا كانت أقل من الارش والاقل الواجب الاقل
منها ومن الارش كما صرح به في شرح الجمع والشربلالية بقي هنالك ثلاثة أمور الاقول أن المراد بالارش في هذه
المسألة جلة أروش الجنايات التي جناها فبصير المعنى يجب الاقل من قيمة واحدة ومن جلة الأروش الثاني
أن ذلك الاقل يقسم بين أرباب الجنايات بالخصص الثالث أن ما بقي من الأروش يطالب به بعد العتق وكل من
هذه الثلاثة يحتاج الى التنقيح عليه في كتب المذهب ح أقول عبارة شرح درر البحار تفيد الاولين
حيث قال فيؤمر بالسعاية للاولياء في أقل من قيمته وأروش الجنايات لتعذر دفع نفسه للكتابة (قوله
ولو بعده فقيم) حتى لو جنى جنايتين مثلاً وجب عليه الاقل من قيمته ومن ارش الاولى ويجب عليه الاقل
من قيمته ومن ارش الثانية ح (قوله بطلت) أي في الحال في حق المولى قال في شرح درر البحار
لو عجز بعد اقراره بقتل خطأ قبل القضاء بقيته يطالب به بعد عتقه اتفاقاً اه وأما ما في الشربلالية
عن شرح الجمع من أنه لو أقر به فقضى عليه ثم عجز يطالب به بعد العتق عنده وهذا لا مطلقاً أي في الحال
وبعد اه فليس مما نحن فيه لان كلام الشارح في العجز قبل الحكم فافهم (قوله ويؤدى المال الى ورثته)
لانهم قاموا مقام الميت في الجوهرية ولو دفع الى وصي الميت عتق سواء كان على الميت دين او لا لان
الوصي قائم مقام الميت فصار كما لو دفعه اليه وان دفعه الى الوارث ان كان على الميت دين لم يعتق لانه دفعه

الى من لا يستحق القبض منه فصار كالدفع الى أجنبي وان لم يكن عليه دين لم يعتق أيضا حتى يؤدى الى كل واحد من الورثة حصته ويدفع الى الوصى حصته الصغار لانه اذا لم يدفع على هذا الوجه لم يدفع الى المستحق اه وظاهر اطلاقه انه اذا لم يدفع للوصى ودفع للوارث وكان عليه دين لا يعتق وان لم يكن الدين مستغفرا وبه صرح الزيلعي قال أبو السعود وفيه نظر في غاية البيان اذا كان الدين محيطا بماله يمنع انتقاله الى الوارث فيفيد أن غير المحيط لا يمنع فينشد يعتق بقبض الوارث قدبر اه (قوله لخراب ذمته) أى يطل الاجل لأن ذمته قد خربت وانتقل الدين الى التركة وهى عين زيلعي (قوله الامن الثلث) أى فيؤدى ثلثي البدل حالا والباقي على نجومه شربلاية والمسألة مرتت في باب ما يجوز للمكاتب مع ما فيها من التفصيل والخلاف (قوله عتق مجانا) أى عتق وسقط عنه مال الكتابة ومعناه يعتق من جهة الميت حتى ان الولاء يكون للذكور من عصبته دون الاناث جوهره (قوله استحسانا) وفي القياس لا يعتق لانهم لم يرثوا رقبته وانما ورثوا دينها جوهره (قوله ويجعل ابراء اقتضاء) هذا وجه الاستحسان قال في الجوهره وجه الاستحسان أن عتقهم تميم للكتابة فصار كالاداء والبراء ولا نسهم بعقدهم اياه مبرثون له من المال وبراءته توجب عتقه كما لو استوفوا منه ولا يشبه هذا ما اذا اعتقه أحدهم لان ابراءه له انما يصادف حصته لا غير ولو برئ من حصته بالاداء لم يعتق كذا هذا (قوله على الصحيح) وقيل يعتق اذا اعتقه الباقر مالم يرجع الاول زيلعي وبالنسبة جزم القهستاني ولينظر وجه الاول وما نقله المحشى عن العناية انما يظهرفيما لو اعتقه البعض فقط وكذا ما قد مناه عن الجوهره تأمل (قوله فلكها) يعنى بعد عتقه شربلاية وقوله أن يطأها أى يملك الميم لان المملوك لا يملكها مولاها وليس للمكاتب التسري بها قال ح وهذه المسألة ليست من كتاب المكاتب في شئ فان كل رجل حر اكان أوقنا أو مدبرا أو مكاتباً أو ابن أم ولد أو مستسعى اذا طلق امرأته الامة ثنتين غلظت حرمتها فلا يحل له ايراد عقد النكاح عليها ولا وطؤها بملك الميم حتى تنكح زوجها غيره والى هذا أشار الشارح بقوله كما تقر في محله اه (قوله كاتب عبد كتابة واحدة الخ) قيد بالعبد الواحد احتراز عن عبيدين لرجلين كاتبهما كتابة واحدة ثم عجز أحدهما كان لولاه أن يفسخ الكتابة وان كان مولى الآخر غائبا هندية عن المحيط ط (قوله لانهما) أى السيدين كسيد واحد وهو لا يقبل التجزى ط (قوله بعجزه بطلب أحدهم) أى بعد طلب العبد لان أحد الورثة ينتصب خصما عن الباقي ط (قوله بتمرة) أى بعقد واحد ط (قوله ولم يعلم) أى القاضى والظاهر أنه ليس بقيد احترازي وأن فائدة ذكره جواز الاقدام على الرد (قوله لم يصح) لان كتابتهما واحدة وليس أحدهما ناسبا عن الآخر كما في المسألة التي قبلها رحتي (قوله فليس للاخر) كذا في المخ والذى رأيت في نسختي المجتبى فليس للقاضى وفي الهندية والتاريخانية عن المحيط فان غاب هذا الذى رد في الرق بسبب بعجزه وجاء الآخر واستسماه المولى في نجم او نجمين فأراد أن يرده او القاضى فليس له ذلك (قوله في قدر البدل) وكذا في جنسه كأن قال المولى كاتبك على ألفين أو على الدنانير وقال العبيد بل على ألف أو على الدراهم بدائع وان اختلفا في الاجل اوفى مقداره فالقول للمولى ولو في مضيه فلعبد ولو في مقداره ما نجم عليه في كل شهر فله المولى هندية (قوله فالقول للمكاتب عندنا) سواء أذى شيئا من البدل أو لا وهو قول أبي حنيفة آخر لانه متى وقع الاختلاف في قدر المستحق او جنسه فالقول للمستحق عليه وكان يقول يتخالفان ويترادان كالبيع بدائع (قوله في الكتابة) أى في بدلها وفي السببية كما في دخلت النار امرأة في هرة حبستها وانما لا يحبس به لانه دين قاصر حتى لا تجوز الكفالة به بدائع (قوله وفيما سوى دين الكتابة) كدين استهلاك او دين أخذه من سيده حال اذنه ثم كاتبه او قرض ط (قوله وفي غير جنس الحق الخ) فيه ثلاث مسائل الاولى لو كان المولى استولى على مال لمكاتبه من غير جنس بدل الكتابة له مطالبته به وبحسبه الحاكم عليه الثانية من مفهوم ذلك لو كان من جنسه فاصح به الثالثة أن العبد مخير في الكتابة له فسخها بالرضى المولى (قوله ولا) مبتدأ وقوله لا اولاد متعلق بمحذوف نعت ولاه وقوله لزوجين نعت أولاد وقوله حررا بالبناء للمجهول أى اعتقنا نعت زوجين وقوله لمولى أى بهم متعلق بمحذوف خبر مبتدأ وقوله ليس للام أى لمولاها خبر مقدم ومصدر رمي من العبور بمعنى الدخول مبتدأ مؤخر والجملة استثنائية مؤكدة لما قبلها

بخلاف موت المطلوب لخراب ذمته هذا اذا كاتبه وهو صحيح ولو في مرضه لا يصح تأجيله الامن الثلث (وان حرروه) أى كل الورثة (في مجلس واحد عتق مجانا) استحسانا ويجعل ابراء اقتضاء (فان حرره بعضهم) في مجلس والاخر فى آخر (لم ينفذ عتقه) على الصحيح لانه لم يملكه ولو عجز بعد موت المولى عادره (مكاتب تحتة) أمة طلقها ثنتين فلا يملكها لا يحل له أن يطأها حتى تنكح زوجها غيره (وكذا الحر كما تقر في محله) كاتب عبد كتابة واحدة (أى بعقد واحد) وعجز المكاتب لا يعجزه القاضى حتى يجعلا لانهما كواحد بخلاف الورثة فان القاضى يعجزه بطلب أحدهم مجتبى وفيه كاتب عبيده بتمرة فبعجز أحدهما فرده المولى في الرق أو القاضى ولم يعلم بكتابة الآخر لم يصح فان غاب هذا المردود وجاء الآخر ثم عجز فليس للاخر رده في الرق (فروع) اختلف المولى والمكاتب في قدر البدل فالقول للمكاتب عندنا ولا يحبس المكاتب في دين سواه في الكتابة وفيما سوى دين الكتابة قولان سراجية قلت وفي عتاق الوهبانية وفي غير جنس الحق يحبس سيدها مكاتبه والعبد فيها مخير ولا لاولاد لزوجين حررا لمولى أى بهم ليس للام معبر

والمعنى ولأولاد الزوجين المعتقين لموا إلى الأب دون موا إلى الأم لأن الأب هو الأصل ولولدت زوجت عبدا
أو مكاتباً قالوا لموا إليها فإذا أعتق الأب جز الولاء إلى موا إليه ونماحه في شرح ابن النخبة (قوله توفي وما وفي)
الضمير إن المكاتب وأما مفعول بع ولميت نعت لا تما من الولد بضم الواو وسكون اللام بيان لميت والحي مبتدأ
على حذف مضاف تقديره وأما الحي وتسمى خبره وتضمر من أحضر أي تحضر البدل والمعنى أن المكاتب
إذا توفي لا عن وفاء وله أم وأد قد ولد في كتابة أيه أو اشتراه معها حتى دخل في كتابته فإن لم يكن معها الولد
بأن مات بيعت إلى آخر ما قال الشارح والله تعالى أعلم

*** (كتاب الولاء) ***

أورده عقب المكاتب لأنه من آثار زوال ملك الرقبة ولم يذكر عقب العتق ليكون واقعا عقب سائر
أنواعه (قوله مشتق من الولي) بفتح الواو وسكون اللام مصدر وليه يليه بالكسر فيه ما هو شاذ
كذا في جامع اللغة ح (قوله وبهم ذاعلم الخ) فيه تعريض بصدر الشريعة حيث فسره بالميراث
وتعريض بالمصنف أيضا تعال صاحب الحقائق ولذا عدل عن تفسيرهما بقوله بل قرابة حكيمية نهى للكنز وغيره
فإن الولاء يتحقق بدون الارث والتناصر كما إذا أعتق كافر مسلما قال في المبسوط لا يرثه لكونه مخالفا له في الملة
ولا يعقل عنه لأنه باعتبار النصر ولا نصره بين المسلم والكافر قال ابن الكمال ويستبرأ إليه الشارح وأيضا فإن
ما ذكره المصنف من أن دور لا خذ الولاء في تعريفه (قوله بل قرابة حكيمية) أي حاصلة من العتق
أو الموالاة كنز (قوله تصلح سببا للارث) أي به نظ تصلح للإشارة إلى أنه لا يكون سببا للارث دائما كما علمته
أنها ولأنه إنما يكون عند عدم العصبية النسبية (قوله لا الاعتاق) خلافا للجمهور مستدلين بحديث الولاء
لمن أعتق فإن ترتيب الحكم على المشتق دليل على أن المشتق منه علة الحكم والجواب أن الأصل
في الاشتقاق هو مصدر الثلاثي وهو العتق (قوله لا بالاستيلاد) اسم أن ضمير الشأن محذوف والمراد به
أن تكون الجارية أم ولده فإنها تعتق عليه بعونه لا باعتاقه ط (قوله وارث القريب) كالومات أبوه وهو
مالك لا أخيه لأمته (قوله بغيري على الغالب) أو أن القصر اضافي جوي عن المقدسي فيكون المعنى الولاء
لمن أعتق لمن شرطه لنفسه من بائع ونحوه كواهب وموص أبو السعود (قوله ولومن وصية) كالواوصي
بأن يعتق عبده بعد موته أو يشتري عبدا من ماله بعد موته ثم يعتق ح أي لا تنقل فعل الوصي إليه زيلعي
قوله أو بغيره له أي للاعتاق (قوله ولو امرأة) أي ولو كان السيد امرأة وأق بذلك للقبية على
مخالفتها للعصبية النسبية فإنه ليس فيها أنثى (قوله أو ذميا) وإن كان لا يرث العتق المسلم (قوله أو ميتا)
أشار به إلى ما ذكره ابن الكمال حيث قال لا يقال كيف يكون الولاء بالتدبير والاستيلاد للسيد
والمدبر وأم الولد إنما يعتقان بعد موت السيد لما عرفت أن الولاء ليس نفس الميراث بل قرابة حكيمية تصلح
سبباً له وبوئها بالتدبير والاستيلاد لا يتوقف على العتق بموت المدبر والمستولد صرح بذلك في المبسوط حيث
قال لأن المدبر والمكاتب والمستولد استحق ولا هم لما باشر السبب ولو سلم أنه ميراث فعني كونه للمولى أنه
يستوفي منه ديونه وتنفذ وصاياه ولو كان لورثته لما كان كذلك وبما قررنا تبين أن ما ارتكبوه في دفع ما ذكر
من فرض ارتداد المولى منشأه قلة التدبر بل عدم التدرب اه (قوله حتى تنفذ وصاياه الخ) بأن مات
بعده قبل قبض ميراثه منه (قوله لمخالفتها للشرع) وهو ما روى أن عائشة رضي الله تعالى عنها أرادت
أن تشتري برة لتعتقها فقال أهلها على أن ولأهالها فقال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم لا يمنعك
ذلك فإن الولاء لمن أعتق اتقاني (قوله الموجود عند العتق) أشار به إلى علة عدم الانتقال والافهم معلوم
من قوله فولدت لاقول من نصف حول لكن يوجد في بعض النسخ بعد قوله أبدأ ما نصه لأن الحمل كان موجودا
وقت الاعتاق فاعتاقه وقع قصدا فلا ينتقل ولاؤه عن معتقه صدر الشريعة اه قال الطوري وأورد أن هذا
مخالف لقولهم في كتاب الاعتاق وإن أعتق حاملا عتق حملها به مالها اه قلت قد يجاب بأنه من حيث
لم يرد عليه الاعتاق بخصوصه وإنما ورد على الأم كان تبعا ومن حيث أنه جزء منها واعتاقها اعتاق الجميع
أجزائها كان مقصودا تامل والاحسن أن يقال لما لم يشترط في عتقه ولادته لاقول المدة ذكرها التبعة لعدم

توفي وما وفي فاما ميت

من الولد بع والحي تسعى وتحضر
أي وإن لم يكن معها ولد بيعت
وإن كان استسعت على
نحوه صغيرا كان ولدها
أو كبيرا وعند ما تسعى
مطاعا والله أعلم

*** (كتاب الولاء) ***

(هو) لغة النصر والمجبة مشتق
من الولي وهو القرب وشرعا
(عبارة عن التناصر بولاء المتأق)
أو بولاء الموالاة) زيلعي (ومن
آثاره الارث والعقل) وولاية
النكاح وبهذا علم أن الولاء ليس
نفس الميراث بل قرابة حكيمية
تصلح سببا للارث (وسببه العتق
على ما علمه) لا الاعتاق لأن
بالاستيلاد وارث القريب يحصل
العتق بلاعتاق وأما حديث
الولاء إن أعتق بغيري على الغالب
(من عتق) أي حصل له عتق
(باعتاق) ولومن وصية (أو بغيره له)
كتاب تدبير واستيلاد
(أو بملك قريب قولاً له لسيدته)
ولو امرأة أو ذميا أو ميتا حتى تنفذ
وصاياه وتنقضي ديونه منه
(ولو شرط عدمه) لمخالفتها
للشرع فيبطل (ومن أعتق أمته
(والحال أن) زوجها قن) الغير
(فولدت) لاقول من نصف حول
مذ عتقت (لا ينتقل ولأهالها)
الموجود عند العتق

تحقق الجزئية دائما ولما كان نظرهم هنا الى عدم انتقال الولاء والشرط فيه ولادته للاقل ذكروا القصدية
لتحقق الجزئية فندير (قوله أبدا) أي ولو عتق أبوه حتى لو جنى الولد حكمه بجنابته على موالى الأم ط عن
الحوى (قوله ضرورة كونهما نوة من) أي حلت بهما جله لعدم تخلل مدة الحمل بينهما فاذا تناول الاقل
الاعتاق تناول الآخر أيضا زيلعي (قوله لا كثر من نصف حول) الاولى أن يقول لنصف حول فاكتر
كما في البدائع وأما التعبير بأكثر من الاقل فهو مساو لتعبير الشارح فافهم (قوله لتعذر تبعيته للاب) يعني
انه وان اتنى تحقق الجزئية هنا لا حتمال علوقه بعد العتق ~~لأن~~ لا يمكن تبعيته للاب لأنه لم يعتق بعد فيثبت
من موالى الأم على وجه التبعية لأنه عتق تبعا لا مقصودا (قوله قبل موت الولد لا بعده) قال في ايضاح
الاصلاح يعني ان أعتق الاب قبل موت الولد لأنه ان مات قبل عتقه لا ينتقل ولاؤه من موالى الأم اه وهو
يقضى انه لو كان لهذا الولد الميت ولد لا ينتقل ولاؤه الى موالى الاب فليراجع ح أقول في الذخيرة الجدة
لا يجز ولا مضافه في ظاهر الرواية سواء كان الاب حيا او ميتا وروى الحسن انه يجز ومصورته عبد تزوج بمعتقة
قوم وحدث له منها ولد ولهذا العبد أب حتى وأعتق الاب بعد ذلك وبقي العبد على حاله ثم مات العبد وهو
أبو هذا الولد ثم مات الولد ولم يترك وارثا يجز ميراثه كان لموالى الأم اه (قوله لزوال المانع) وهو رق الاب
ولأنه لم يرد العتق على الحل قصد ابل عتق تبعا لآله كما قد مناه والمنافى لنقل الولاء عتقه قصدا (قوله هذا) أي
جز الموالى والتفصيل بين الولادة لاقل من نصف حول اولا كثر (قوله اذالم تكن معتدة) أي وقت عتقها
(قوله من الفراق) أي بعت او طلاق ح (قوله لا ينتقل لموالى الاب) لتعذر اضافة العلوق الى ما بعد
الموت وهو ظاهر والى ما بعد الطلاق البائن لحرمه الوطاء ~~وكذا~~ بعد الرجعي لأنه بصير مر اجعا بالشك لأنه
اذا جاءت به لاقل من سنتين احتمل أن يكون موجودا عند الطلاق فلا حاجة الى اثبات الرجعة لثبوت النسب
واحتمل أن لا يكون فيحتاج الى اثباته لثبوت النسب واذا تعذر اضافته الى ما بعد ذلك أسند الى حالة النكاح
فكان الولد موجودا عند الاعتاق فعتق مقصودا فلا ينتقل ولاؤه وتبين من هذا انها اذا جاءت به لاقل من
سنة أشهر كان الحكم كذلك بطريق الاولى لليقين بوجود الولد عند الموت او الطلاق وأما اذا جاءت به لاكثر من
سنتين فالحكم فيه يختلف بالطلاق البائن والرجعي ففي البائن مثل ما كان وأما الرجعي فمولا الولد لموالى الاب
لتيقنا بمراجعتهم عنابة (قوله عجمي الخ) العجم جمع العجمي وهو خلاف العربي وان كان فصيحاً ~~كذا~~
في المغرب وفي الفوائد الظهيرية هذه المسألة على وجوه ان تزوجت نفسها من عربي فمولا الاولاد لقوم الاب
في قولهم وان من عجمي له آباء في الاسلام فلقوم الاب عند أبي يوسف وعلى قولهما اختلف المشايخ حكى عن
أبي بكر الاعمش وأبي بكر الصغار أنه لقوم الاب وقال غيرهما لقوم الأم وان من حربي أسلم ووالى أحدا أولم
يوال فهي مسألة الكتاب وان من عبد أو مكاتب فمولا الى الأم اجماعا الا اذا اعتق العبد فيجز الولاء كفاية
(قوله اولم يكن له ذلك) انما فرضه المتن فيمن له مولى موالاة لفهم مقابله بالاولى فلو قال فمولا ولدها لموالى ابها
وان كان له مولى الموالاة كما في الكنز كان أولى ح (قوله لا يكون في العرب) أي لا يكون العربي مولى
أسفل ح (قوله ولولعربي) صوابه ولولعجمي لأنه اذا كان الموالاة للمولى العجمي كان للعربي بالاولى ح
(قوله لمولاها) هذا عندهما وعند أبي يوسف لمولى الاب ترجيح الجانب الاب (قوله حتى اعتبر فيه
الكفاءة) مربيانه في بابها ويا ترى قريبا وأيضا فانه مقدم على ذوى الارحام ولا يقبل الفسخ بعد الوقوع
والموالاة بعكس ذلك كله (قوله لا في العجم وولاء الموالاة) أي لا تعتبر الكفاءة فيهما من حيث النسب والحرية
فان الحرية والنسب في حق العجم ضعيفان لات حرية هم تحتل الابطال بالاسترقاق بخلاف العرب ولأنهم
ضيعوا أنسابهم فان تفاخرهم قبل الاسلام بعمارة الدنيا وبعده به واليه أشار سيدنا سلمان الفارسي رضي
الله تعالى عنه بقوله سلمنا أبوه الاسلام فاذا ثبت الضعف في جانب الاب كان هو والعبد سواء (قوله
والمتعق مقدم على الرد) من هنا الى بيت المال من مسائل الفرائض فينبغي حذفها ح (قوله مؤخر عن
العصبة النسبية) أي بأقسامها الثلاث بالنفس وبالغير ومع الغير واحترز بالنسبية عن النوع الآخر من
النسبية وهو مولى الموالاة فان المتعق مقدم عليه وعصبة المتعق مثله (قوله لأنه عصبة نسبية) أي
والنسب أقوى (قوله ثم المتعق) بفتح التاء (قوله ولا وارث له نسبي) بضم صاحب الفرض والعصبي

(عن موالى الأم أبدا وكذا
لو ولدت ولدين أحدهما لاقل
من ستة أشهر والاخر لاكثر
منه وبينهما أقل من نصف
حول) ضرورة كونهما نوة من
(فاذا ولدت له بعد عتقها لا كثر من
نصف حول فمولا لموالى الأم)
أيضا لتعذر تبعيته للاب لرقه
(فان عتق) القن وهو الاب قبل
موت الولد لا بعده (جز ولا ابنه
الى مواليه) لزوال المانع هذا
اذا لم تكن معتدة فلم معتدة
فولدت لاكثر من نصف حول من
العتق ولدون حولين من الفراق
لا ينتقل لموالى الاب (عجمي له
مولى موالاة) اولم يكن له ذلك
وقد بالعجمي لات ولء الموالاة
لا يكون في العرب لقوة أنسابهم
(نكح معتقه) ولولعربي (فولدت
منه فمولا ولدها لمولاها) لقوة
ولاء العتاقة حتى اعتبر فيه
الكفاءة لا في العجم وولاء
الموالاة (والمعتق مقدم على
الرد) مقدم (على ذوى الارحام
مؤخر عن العصبة النسبية) لأنه
عصبة نسبية (فان مات المولى
ثم المعتق ولا وارث له) نسبي

(قوله لا قرب عصبة المولى) أخرجه عصبة عصبته فلو اعتقت عبدا ثم مات عن زوج وابن منه وأخ لغير
 أم ثم مات العبد فالولاء لا ينهافقط فان كان مات الابن وترك خاله وأباه فهو للخال لانه عصبته دون الاب لانه
 عصبة ابنها وتماه في البدائع والذخيرة (قوله الذكور) نعت للعصبة أى للنساء اذ ليس هناء عصبة بغيره
 اومع غيره الحديث المذكور (قوله وسنحققه في باب) أى في باب الميراث ولم يزد على ما هنا سوى التعليل
 بالحديث (قوله وليس للنساء الخ) استئناف في موقع الاستثناء لان قوله لا قرب عصبة المولى يشمل بعض
 النساء ولذا فترع عليه بعده بقوله فلو مات الخ وبهذا علمت أن تقييد الشارح أولا بالذكور غير لازم (قوله
 المذكور في الدرر وغيرها) وهو قوله صلى الله عليه وسلم ليس للنساء من الولاء الا ما اعتقن او اعتق من اعتقن او
 كاتب او كاتب من كاتبين او دبر من دبرن او جزولا معتقتهن او معتق معتقتهن اه وقوله جرح عطف على
 دبراً واعتق وولاء مفعوله ومعتقتهن فاعله قهستانى فاذا دبرت عبدا ماتت ثم مات العبد فولاؤه لها حتى يكون
 للذكور من عصبته وكذا لو ماتت فعتق المدبر بموته فادبر عبدا ثم مات فولاؤه لعصبته (تمة) قال أبو السعود
 عن تكملة الفتح للديري عبر بما الموضوع لما لا يعقل لان الرقيق بمنزلة الميت الملقى بالجناد نظيره قوله تعالى
 أو ما ملكت أيمانهم وبعد عتقه عبر عن في أو اعتق من اعتق لانه صار بالعتق حيا حكما (قوله لكن قال
 العيني وغيره الخ) وقال والوارد عن علي وابن مسعود وابن ثابت انهم كانوا لا يورثون النساء من الولاء
 الا ما كاتبن او اعتقن (قوله وسيجيء الجواب عنه في الفرائض) انه هناك وهو وان كان فيه شذوذا لكنه
 تأكيد بكلام كبار الصحابة نصار بمنزلة المشهور كما بسطه السيد وأقره المصنف ح وسند ذكره هناك تمام الكلام
 عليه ان شاء الله تعالى (قوله وذكر الزبلي الخ) ومثله في الذخيرة قال وهكذا كان يفتى الامام أبو بكر
 البرزنجوري والقاضي الامام صدر الاسلام لانها أقرب الى الميت من بيت المال فكان الصنف اليها أولى
 اذ لو كانت ذكرا استحق المال (قوله ترث في زماننا) عبارة الزبلي يدفع المال اليها لا بطريق الارث
 بل لانها أقرب الناس الى الميت ح (قوله وكذا ما فضل الخ) عزاء في الذخيرة الى فرائض الامام عبد الواحد
 الشهيد (قوله للابن او البنت رضاعا) عزاء في الذخيرة الى محمد رحمه الله (قوله وأقره المصنف وغيره)
 قال في شرح الملتقى قلت ولكن بلغني انهم لا يفتون بذلك فتنبه وفيه من كتاب الفرائض قلت ولم أرفى زماننا
 من أفتى بهذا ولا من قضى به وعلى القول به فينبغي جوازه ديانة فليجترأ وليتدبر اه (قوله ولو مسلما) أفتى به
 لان الكلام في ثبوت الولاء وأما الميراث فلا يثبت مادام المعتق كافرا وسينبه عليه فافهم (قوله فلو مسلما
 لا يرثه) لانعدام شرط الارث وهو اتحاد الملة حتى لو أسلم الذي قبل موت المعتق ثم مات المعتق يرث به وكذا
 لو كان للذي عصبة من المسلمين كم مسلم يرثه لانه يجعل الذي كالميت فان لم يكن له عصبة مسلم يرث الى بيت
 المال ولو كان عبدا مسلم بين مسلم وذي فتنص ولائه للمسلم والنصف الآخر لا قرب عصبة الذي من المسلمين
 ان كان والارث لبيت المال بدائع (قوله ولا يعقل عنه) فان كان المعتق من نصارى تغلب فالعقل على قبيلته
 كما في التاترخانية ويؤخذ منه انه اذا لم يكن للمعتق الذي قبيلة فعقل العبد المسلم على نفسه فانه صرح
 في المسألة السابقة وهي ما اذا لم يكن له عصبة مسلم فالارث لبيت المال والعقل على العبد نفسه (قوله وبهذا
 اتضح الخ) لان الولاء وجد بلا ميراث ح (قوله ولو اعتق حر) التقييد بالحرى مفيد بالنظر الى قوله
 لا يعتق الا أن يحل سيده لانه في المسلم يعتق بمجرد القول كما سيذكره وأما بالنظر الى قوله ولا ولأوله فانه والمسلم
 سواء وسند ذكره قريبا الكلام فيه (قوله عبدا حريبا) فلو مسلما او ذميا اعتق بالاجماع وولأوله بدائع
 (قوله فاذا خلاه عتق) أى صح عتقه لكنه لم يتم العتق في حق زوال الرق وان صح في حق ازالة الملك لان
 كون الحرى في داره سبب لرقه طوري عن المحيط (قوله ولا ولأوله) هذا قول أبي حنيفة ومحمد لانه لم يعتق
 عندهم بالكلام الاعناق بل بالتخلية والعتق الثابت بها لا يوجب الولاء بدائع لما علمت انها لا تزال الرق وان
 ازال الملك (قوله خلافا للثاني) فعندهم ولأوله لان اعتاقه بالقول صح وكذا ان دبره في دار الحرب فهو على
 هذا الاختلاف ولا خلاف أن استلاده جائزا لان مبناه على ثبوت النسب وهو ثبت في دار الحرب بدائع
 (قوله عتق بلا تخلية) أى وكان ولأوله كما يفيد التعليل المأثر فانه عتق بالقول لا بالتخلية لكن في الشربة لألية
 عن البدائع انه لا يعتق بالقول بل بالتخلية عنده وعند أبي يوسف يصير مولاه اه وهو خلاف ما ذكره الشارح
 لصريح تأمل اه معجمه

(قوله لا قرب عصبة المولى) أخرجه عصبة عصبته فلو اعتقت عبدا ثم مات عن زوج وابن منه وأخ لغير
 أم ثم مات العبد فالولاء لا ينهافقط فان كان مات الابن وترك خاله وأباه فهو للخال لانه عصبته دون الاب لانه
 عصبة ابنها وتماه في البدائع والذخيرة (قوله الذكور) نعت للعصبة أى للنساء اذ ليس هناء عصبة بغيره
 اومع غيره الحديث المذكور (قوله وسنحققه في باب) أى في باب الميراث ولم يزد على ما هنا سوى التعليل
 بالحديث (قوله وليس للنساء الخ) استئناف في موقع الاستثناء لان قوله لا قرب عصبة المولى يشمل بعض
 النساء ولذا فترع عليه بعده بقوله فلو مات الخ وبهذا علمت أن تقييد الشارح أولا بالذكور غير لازم (قوله
 المذكور في الدرر وغيرها) وهو قوله صلى الله عليه وسلم ليس للنساء من الولاء الا ما اعتقن او اعتق من اعتقن او
 كاتب او كاتب من كاتبين او دبر من دبرن او جزولا معتقتهن او معتق معتقتهن اه وقوله جرح عطف على
 دبراً واعتق وولاء مفعوله ومعتقتهن فاعله قهستانى فاذا دبرت عبدا ماتت ثم مات العبد فولاؤه لها حتى يكون
 للذكور من عصبته وكذا لو ماتت فعتق المدبر بموته فادبر عبدا ثم مات فولاؤه لعصبته (تمة) قال أبو السعود
 عن تكملة الفتح للديري عبر بما الموضوع لما لا يعقل لان الرقيق بمنزلة الميت الملقى بالجناد نظيره قوله تعالى
 أو ما ملكت أيمانهم وبعد عتقه عبر عن في أو اعتق من اعتق لانه صار بالعتق حيا حكما (قوله لكن قال
 العيني وغيره الخ) وقال والوارد عن علي وابن مسعود وابن ثابت انهم كانوا لا يورثون النساء من الولاء
 الا ما كاتبن او اعتقن (قوله وسيجيء الجواب عنه في الفرائض) انه هناك وهو وان كان فيه شذوذا لكنه
 تأكيد بكلام كبار الصحابة نصار بمنزلة المشهور كما بسطه السيد وأقره المصنف ح وسند ذكره هناك تمام الكلام
 عليه ان شاء الله تعالى (قوله وذكر الزبلي الخ) ومثله في الذخيرة قال وهكذا كان يفتى الامام أبو بكر
 البرزنجوري والقاضي الامام صدر الاسلام لانها أقرب الى الميت من بيت المال فكان الصنف اليها أولى
 اذ لو كانت ذكرا استحق المال (قوله ترث في زماننا) عبارة الزبلي يدفع المال اليها لا بطريق الارث
 بل لانها أقرب الناس الى الميت ح (قوله وكذا ما فضل الخ) عزاء في الذخيرة الى فرائض الامام عبد الواحد
 الشهيد (قوله للابن او البنت رضاعا) عزاء في الذخيرة الى محمد رحمه الله (قوله وأقره المصنف وغيره)
 قال في شرح الملتقى قلت ولكن بلغني انهم لا يفتون بذلك فتنبه وفيه من كتاب الفرائض قلت ولم أرفى زماننا
 من أفتى بهذا ولا من قضى به وعلى القول به فينبغي جوازه ديانة فليجترأ وليتدبر اه (قوله ولو مسلما) أفتى به
 لان الكلام في ثبوت الولاء وأما الميراث فلا يثبت مادام المعتق كافرا وسينبه عليه فافهم (قوله فلو مسلما
 لا يرثه) لانعدام شرط الارث وهو اتحاد الملة حتى لو أسلم الذي قبل موت المعتق ثم مات المعتق يرث به وكذا
 لو كان للذي عصبة من المسلمين كم مسلم يرثه لانه يجعل الذي كالميت فان لم يكن له عصبة مسلم يرث الى بيت
 المال ولو كان عبدا مسلم بين مسلم وذي فتنص ولائه للمسلم والنصف الآخر لا قرب عصبة الذي من المسلمين
 ان كان والارث لبيت المال بدائع (قوله ولا يعقل عنه) فان كان المعتق من نصارى تغلب فالعقل على قبيلته
 كما في التاترخانية ويؤخذ منه انه اذا لم يكن للمعتق الذي قبيلة فعقل العبد المسلم على نفسه فانه صرح
 في المسألة السابقة وهي ما اذا لم يكن له عصبة مسلم فالارث لبيت المال والعقل على العبد نفسه (قوله وبهذا
 اتضح الخ) لان الولاء وجد بلا ميراث ح (قوله ولو اعتق حر) التقييد بالحرى مفيد بالنظر الى قوله
 لا يعتق الا أن يحل سيده لانه في المسلم يعتق بمجرد القول كما سيذكره وأما بالنظر الى قوله ولا ولأوله فانه والمسلم
 سواء وسند ذكره قريبا الكلام فيه (قوله عبدا حريبا) فلو مسلما او ذميا اعتق بالاجماع وولأوله بدائع
 (قوله فاذا خلاه عتق) أى صح عتقه لكنه لم يتم العتق في حق زوال الرق وان صح في حق ازالة الملك لان
 كون الحرى في داره سبب لرقه طوري عن المحيط (قوله ولا ولأوله) هذا قول أبي حنيفة ومحمد لانه لم يعتق
 عندهم بالكلام الاعناق بل بالتخلية والعتق الثابت بها لا يوجب الولاء بدائع لما علمت انها لا تزال الرق وان
 ازال الملك (قوله خلافا للثاني) فعندهم ولأوله لان اعتاقه بالقول صح وكذا ان دبره في دار الحرب فهو على
 هذا الاختلاف ولا خلاف أن استلاده جائزا لان مبناه على ثبوت النسب وهو ثبت في دار الحرب بدائع
 (قوله عتق بلا تخلية) أى وكان ولأوله كما يفيد التعليل المأثر فانه عتق بالقول لا بالتخلية لكن في الشربة لألية
 عن البدائع انه لا يعتق بالقول بل بالتخلية عنده وعند أبي يوسف يصير مولاه اه وهو خلاف ما ذكره الشارح
 لصريح تأمل اه معجمه

ولم أجده في نسختي البدائع ثم رأيت في الهندية معزيا إلى البدائع لو أعتق مسلم عبد الله مسلما أو ذميا في دار الحرب فلاؤه له لأن اعتاقه جائز بالإجماع وإن أعتق عبد الله حرييا في دار الحرب لا يصير مولا عنه وعند الثاني يصير اهـ وليس فيه أنه لا يعتق بالقول لأن قوله لا يصير مولا لا يستلزم عدم المعتق بل صرح في التاترخانية بأنه يعتق حيث قال إذا دخل المسلم دار الحرب فاشترى حرييا وأعتقه عتق الآن الولاء لا يثبت منه في قولهما وقال أبو يوسف ثبت استحسانا إذا كره نحوه الطوري عن المحيط ثم رأيت في كتاب الاعتاق من البحر مانصه المسلم إذا دخل دار الحرب فاشترى عبدا حرييا فأعتقه ثمة فالقياس أنه لا يعتق بدون التخلية وفي الاستحسان يعتق بدونها ولا ولؤه له عندهما قياسا وله الولاء عند أبي يوسف استحسانا اهـ وبه يحصل التوفيق فتدبر (قوله ولو كان العبد مسلما الخ) لم يستوف الأقسام وحاصل ما في التاترخانية لا يخلو أن يكون المعتق مسلما أو ذميا فيثبت الولاء له وإن كان العبد ذميا أما لو حرى بأففيه الخلاف المأثور ولو كان المعتق حرييا فإن في دار الإسلام عتق وثبت له الولاء سواء كان العبد مسلما أو ذميا أو حرييا وإن في دار الحرب والعبد مسلم أو ذمى فكذلك ولو حرى بالاعتق بلا تخلية وإذا عتق فلا ولؤه (قوله في دار الإسلام) مثله ما إذا كان في دار الحرب والمولى مسلم كما قد مناه عن الهندية (فرع) شري حري مستأمن عبدا فأعتقه ثم رجع إلى داره فبسي فاشترى عبدا للمعتق فأعتقه كان كل منهما مولى للآخر وكذلك ذمى أو امرأة مرتدة لحق بدار الحرب فبسي بدائع (قوله يقضى بالميراث والولاء لهما) أى ولو كان المال في يد أحدهما إذا المقصود من هذه الدعوى الولاء وهما سيان ولم يرجح ذواليد لأن سبب الولاء وهو العتق لا يتأكد بالقبض بخلاف الشراء كما في مختصر الظهيرية وهذا إذا لم يوقتا ولم يسبق القضاء بأحدى البيتين لما قال في البدائع لو وقفا فالسابق أولى لأنه أثبت العتق في وقت لا ينزع فيه أحد ولو كان هذا في ولأ الموالاة كان ذوالوقت الأخير أولى لأن ولأ الموالاة يحتمل النقص والنسخ فكان عقد الثاني نقضا للاول لأن يشهد بشهود صاحب الوقت الاول أنه كان عقل عنه لأنه حينئذ لا يحتمل النقص فأشبهه ولأ العتاقه وتعامه في الشربلية (قوله المولى) أى المعتق ولو بكتابة أو تدبير أو استبلاط (قوله يستحق الولاء أولا) أى إذا مات أمالو كان حيا فلا شبهة فيه وهذا مكرر مع قوله فيما سبق أو ميتا الخ (قوله في ولأ العتاقه) بخلاف ولأ الموالاة كما مر (قوله فعتقة التاجر الخ) الأنسب أن يقول فعتق التاجر كفى لعتقة العطار لا يكون كفا لهما معتق الدباغ لأن الكفاة تعتبر لاله فليست أمثل ط (قوله بمعنى عدم الرق في أصلها) أى ولا فيها أيضا وإنما فسر بذلك لأن حر الأصل يطلق أيضا على من لم يجز عليه نفسه رق سواء جرى على أصله رق أولا وليس بمراد هنا كما حقه في الدرر ح (قوله فلا ولأ على ولدها) أى وإن كان الأب معتقا لما ذكرنا أن الولد يتبع الأم في الرق والحزبة ولا ولأ لاحد على أمه فلا ولأ على ولدها بدائع ووافقه في شرح التكملة ومختصر المحيط ومختصر المسعودى كما ذكره في الدرر قال في سكب الأنهر هذا فرع مهم فاحفظه فإنه منزلة الأقدام اهـ وفي العزيمة أعلم أن ساداتنا العلماء الذين اقتوا بقسطنطينية المحمية بالامر السلطاني والنصب الخاقاني من حين الفتح إلى عامنا هذا هو السادس والثلاثون بعد الألف أقرقوا فرقتين فذهب فرقة منهم إلى هذا القول المنقول من البدائع كصاحب الدرر والمولى ابن كمال باشا والمولى قاضي زاده والمولى بستان زاده والمولى زكريا والمولى سعد الدين بن حسن خان والمولى صنع الله وذهبت فرقة منهم أخرى إلى عدم اشتراط ذلك منهم المولى سعدى جلبي والمولى على الجالى والمولى الشهير بجوى زاده الكبير وابنه وقد أفتى المولى أبو السعود أولا على هذا وصرح برجوعه في فتوى منه فأفتى بعده على موافقة ما في البدائع واستقر رأيه على ذلك إلى أن قضى نحبه جعل الله سبحانه مشكورا وعملهم مبرورا ورأيت في شرح الوجيز مانصه من أمه حريرة أصلية وأبوه رقيق لا ولأ عليه مادام الأب رقيقا فإن أعتق فهل يثبت الولاء عليه لمولى الأب يحكى فيه قولان اهـ ونحوه في المعراج (قوله والأب إذا كان كذلك) أى حر الأصل (قوله فلاو عربيا) التقييده اتفاقا لأنه لو كان الأب مولى عربى لا ولأ لاحد على ولده لأن حكمه حكم العربى لقول النبي صلى الله تعالى عليه وسلم إن مولى القوم منهم كذا في البدائع شربلية ومثله في الهندية (قوله مطلقا) أى لا لقوم الأب ولا لقوم الأم لأن الولاء ملجأة الأب ولا رق في جهته ح وفسر الإطلاق في العزيمة بقوله أى سواء كانت أمه معتقة أولا (قوله خلافا لأبي يوسف) أى فإنه يقول الولد يتبع الأب في الولاء

(ولو كان العبد مسلما فأعتقه مسلم أو حري) في دار الإسلام (فلاؤه له) أى لمعتقه (فروع) ادعيا ولأ ميت وبرهن كل أنه اعتقه يقضى بالميراث والولاء لهما * المولى يستحق الولاء أولا حتى تنفذ منه وصاياه وتقضى منه دينه * الكفاة تعتبر في ولأ العتاقه فعتقة التاجر كفى لمعتق العطار دون الدباغ * الأم إذا كانت حريرة الأصل بمعنى عدم الرق في أصلها فلا ولأ على ولدها والأب إذا كان كذلك فلاو عربيا ولا ولأ عليه مطلقا ولو عجميا لا ولأ عليه لقوم الأب ويرثه معتق الأم وعصبة خلافا لأبي يوسف والله أعلم

فرع مهم

كما في العربي لان النسب لا يابا وان ضعف ولهما انه للنصرة ولا نصرة له من جهة الاب لان من سوى العرب لا يتناصرون بالقبائل بدائع والحاصل ان الصور خمسة اربعة وفاقية والخامسة خلافة الاولى حران أصليان بمعنى عدم دخول رق فيهما ولا في اصولهما فلا ولا على أولادهما الثانية معتقان أو في أصلهما معتنق فالولا لقوم الاب الثالثة الاب معتنق أو في أصله معتنق والام حرة الاصل بذلك المعنى عربية أو فلا ولا لقوم الاب الرابعة الام معتنقة والاب حر الاصل بذلك المعنى فان عربا فلا ولا لقوم الام والاول هي الخامسة الخلافة فعندهم القوم الام وعند الثاني لا ولا عليه وتام تحقيق المسألة في الدرر والله تعالى أعلم

(فصل في ولاء الموالاة) *

آخره لانه قابل للتحويل والانتقال ولانه مختلف فيه فعند مالك والشافعي لا اعتبار له أصلا بخلاف العتاقة والادلة في المطولات (قوله رجل مكف) أي عاقل بالغ فليس للصبي العاقل أن يوالى غيره ولو باذن وليه على ما يأتي بيانه والتقييد بالرجل اتفقا لصحة من المرأة كما يأتي (قوله أو والى غيره) أي غير من اسلم على يده وعند عطاء هو مولى للذي اسلم على يده بدائع (قوله الشرط كونه عجميا لا مسلمانا) تعقب على قوله اسلم قال في التارخانية وقد صرح شيخ الاسلام في مبسوطه بأنه ذكر على سبيل العادة (قوله على مامروسيجي) مرتبط بقوله عجميا فانه ذكر قبل هذا الفصل أن الموالاة لا تكون في العرب وسيجي أيضا في قوله أن لا يكون عربيا ويصرح بعده بان الاسلام ليس بشرط (قوله على أن يرثه) بأن يقول أنت مولاى ترثنى اذا مت وتعتقل عنى اذا جئت فيقول قبلت او يقول واليتك فيقول قبلت بعد أن ذكر الارث والعقل في العقد بدائع وظاهره أن ذكره شرط وسيصرح به (قوله وارثه له) قال في المبسوط ولومات الاعلى ثم الاسفل فانما يرثه المذكور من اولاد الاعلى دون الاناث على نحو ما بينا في ولاء العتاقة طوري (قوله وكذا لو شرط الارث من الجانبين) أي بعد استيفاء الشروط الآتية في كل منهما فيرث كل صاحبه الذي مات قبله وقد ذكر في عاتة الكتب من غير خلاف ونقل المقدسي عن ابن الصياغ انه عند أبي حنيفة يصير الثاني مولى الاول ويبتل ولا الاول وقال كل مولى صاحبه وتماه في الشرب ليلية ونقل الخلاف أيضا في غاية البيان عن التحفة (قوله ولو والى صبي عاقل) قيد به لانه اذا لم يعتقل لم يعتبر نصرة أصل درر وعبارة الزيلعي ولو عقد مع الصغير أو مع العبد اه فالاولى أن يقول صبي عاقل أو عبدا بالنصب ليفهم أن الصبي أو العبد مولى اعلى لما في البدائع وأما البلوغ فهو شرط الانعقاد في جانب الايجاب حتى لو أسلم الصبي على يد رجل ووالاه لم يجز وان أذن أبوه المكافر اذ لا ولاية للاب الكافر على الابن المسلم ولهذا لا تجوز سائر عقود باذنه كالبيع ونحوه فأما من جانب القبول فهو شرط النفاذ حتى لو والى بالغ صبي فقبل توقف على اجازة أبيه أو وصيه وكذا لو والى رجل عبدا توقف على اجازة المولى الا أن الولاء من المولى وفي الصبي منه لانه أهل للملك والمكاتب كالعبد اه ملخصا (قوله لضعفه) لان الموالاة عقد هما فلا يلزم غيرهما وذوالرحم وارث شرعا فلا يملكه كان ابطاله درر (قوله وله النقل عنه بمحضه) أي بعلمه بدائع والضهير في له للمولى الاسفل وقوله الى غيره متعلق بالنقل والضهير فيه للاعلى وتقييده بالحضرة مخالف لما في الهداية حيث اعتبرها قيذا للتبري عن الولاء دون الانتقال في ضمن عقد آخر مع غيره وقال في الكفاية للمولى الاسفل أن يفسخ الولاء بغير محضر من الآخر في ضمن عقد الموالاة مع غيره ولكن ليس للاعلى والاسفل أن يفسخ الولاء بغير محضر من صاحبه قصدا اه ومثله في البدائع والتبيين والمجتبي وغرر الافكار والدرر والمقتى والجوهرة وغيرها وكذا في غاية البيان عن كافي الحاشية لان عقده مع غيره فسخ حكمي فلا يشترط فيه العلم وقد ثبت الشيء ضرورة وان كان لا يثبت قصدا كالموكل ببيع عبد وعزله والوكيل غائب لم يصح ولو باع العبد أو أعتقه انزل علم أولا بدائع وعبارة الكنز مساوية لعبارة المصنف وقيد ابن الكمال في الاصلاح بالحضرة في الموضوعين فهذا ان لم يكن قول آخر يحتاج الى اصلاح ولم أر من نبه على ذلك نعم ذكر في الشرب ليلية نحو ما في الاصلاح عن تاج الشريعة فليست أمثل (قوله او عن ولده) يشير الى انه يدخل في العقد أولاده الصغار وكذا من يولده بعده كما في التبيين بخلاف البكار حتى لو والى ابنه الصغير رجلا آخر فولاؤه ولو كبر بعض الصغار فان كان المولى عقل عنه او عن أبيه أو عن واحد منهم لم يكن له أن

(فصل في ولاء الموالاة)

(أسلم رجل مكف) مكف (على يد

آخر ووالاه أو) والى (غيره)

الشرط كونه عجميا لا مسلمانا على

مامروسيجي (على أن يرثه)

اذا مات (ويعقل عنه) اذا جنى

(صح) هذا العقد (وعقله عليه

وارثه له) وكذا لو شرط الارث

من الجانبين (ولو والى صبي

عاقل باذن أبيه أو وصيه صح)

العدم المانع (كالموالم العبد

باذن سيده آخر) فانه يصح

ويكون بوكيلا عن سيده

بعقد الموالاة (وأخر) ارثه

(عن) ارث (ذى الرحم) لضعفه

(وله النقل عنه بمحضه الى غيره

ان لم يعقل عنه او عن ولده

يتقول بدائع (قوله لا ينتقل) وكذا ولده كما علمت (قوله لتأكيده) بالباء وفي بعض النسخ لتأكيده لانه صار كالعوض في الهبة (قوله للزوم ولا العتاقة) لان سببه وهو العتق لا يحتمل النقص بعد ثبوته فلا يفسخ ولا ينقضي معه لانه لا يفيد زيلعي وفي التاترخانية ذمى أعتق عبدا ثم لحق بدار الحرب فاسترق ليس لمعتقه أن يوالى آخر لان له مولى عتاقة فان أعتق مولا فانه يرثه ان مات وأن جنى بعد ذلك عقل عن نفسه ولا يعقل عنه مولا في عامة الروايات وفي بعضها قال يرثه ويقل عنه اه فأفاد المنع من الموالاة ولومع قيام المانع في مولى العتاقة (قوله مجهول النسب) هو الذي لا يدري له أب في مسقط رأسه ط (قوله لانه نفع محض) لانه يعقله اذا جنى فصار كقبول الهبة وما ذكر قول الامام وعنده ما لا يتبعها (قوله وعقد الموالاة) على حذف مضاف أى وعقد عقد الموالاة ح والمراد بالعقد الموجب لا القابل (قوله أن يكون حراً) لا ينافى ما مر من صحة موالاة العبد باذن سيده كما وهم لان ذلك في القابل وكلاهما في الموجب (قوله مجهول النسب) أقول صرح حوايان للابن أن يعقد الموالاة أو يتحول بولائه الى غير مولى الاب اذا لم يعقل المولى عنه فهذا الشرط لا يوافق سعية ونقل نحوه ح عن المقسى أقول ويؤيده قوله في غرر الافكار ولو علم نسبه وهو المختار وفي شرح المجمع كونه مجهول النسب ليس بشرط عند البعض وهو المختار (قوله وأن لا يكون عربياً) يعنى ولا مولى عربى كما في البدائع ويغنى عن هذا كونه مجهول النسب لان العرب أنسابهم معلومة شريبلية وسعية (قوله وأن لا يكون له ولا عتاقة) أى وان قام بالمولى مانع كما قدمناه (قوله ولا ولا موالاة الخ) لو قال ولا عقل عنه غير الذي والاه كما في البدائع لدخل فيه الرابع فاذا عقل عنه بيت المال صار ولاؤه لجماعة المسلمين فلا يملك تحويله الى واحد منهم بعينه بدائع (قوله والخامس) بقى سادس وسابع وثامن قال الزيلعي وأن يكون حراً عاقلاً بالغاً اه فانها شروط في العقد الموجب وقد علمت مما مر وهذا الخامس صرح باشرطه كثيرون منهم صاحب الهداية واعتز به في غاية البيان ببارات لم يصرح فيها بوردته قاضى زاده وغيره بأنه لا يدل على عدم الاشتراط (قوله وأما الاسلام فليس بشرط الخ) استشكله في الدرر بأن الارث لازم للولاء واختلاف الدينين مانع من الارث ثم قال اللهم الا أن يقال معناه أن سبب الارث يثبت في ذلك الوقت ولكن لا يظهر مادام على حالهما فاذا زال المانع يعود الممنوع كما أن كفر العصبه او صاحب الفرض مانع من الارث فاذا زال قبل الموت يعود الممنوع اه وردة الشريبلية بما نقله الشارح عن البدائع وفيه نظر ظاهر لانه ان أراد أن العقد صحيح فهو مما لا نزاع فيه لان الاستشكال في وجه الحكم لا في نقله وان أراد أن تنزله منزلة الوصية يفيد استحقاق المولى الى المال بعد موت من والاه لا عن وارث وان اختلف الدين كما فهمه بعضهم فيحتاج الى نقل صريح كيف وقد عدوا الموالاة من اسباب الميراث وسجوه وارثا مستحقا لجميع المال على انه نقل الطورى عن المحيط ذمى والى مسلمات لم يرثه لان الارث باعتبار التناصر والتناصر في غير العرب انما هو بالدين اه واستشكله وأجاب بما ذكره في الدرر وحيث ثبت النقل بصحة العقد وبعدم الارث مع قيام المانع وجب المصير اليه والله تعالى أعلم (قوله فتجوز موالاة المسلم الذمى) وان اسلم على يد حربى ووالاه هل يصح لم يذكره في الكتاب وفيه خلاف قيل يصح لانه يجوز أن يكون للحربى وللاء العتاقة على المسلم فكذلك موالاة الذمى وقيل لا يصح لان فيه تناصر الحربى وموالاته وقد نهينا عنه بخلاف الذمى درر عن المحيط (قوله والذمى الذمى وان اسلم الاسفل) عبارة البدائع وكذا الذمى اذا ولى ذميا ثم اسلم الاسفل واعترض بأنه لا وجه للتقييد باسلام الاسفل ولا حاجة اليه مع قوله فتجوز موالاة المسلم الذمى وعكسه أقول لعل فائدته التنبيه على انه لا فرق بين كون اختلاف الدين حاصل وقت العقد أو بعده وعبارة الشارح في هذا التأويل أظهر من عبارة البدائع فتأمل (قوله كالوصية) أى في صحتها من المسلم والذمى للمسلم والذمى لكن بينهما فرق من جهة أن الموصى له يستحقها بعد موت الموصى مع اختلاف الدين بخلاف المولى كما علمت (قوله ولاؤه) مبتدأ ثان وله خبره والجملة خبر الاول وهو معتق ط (قوله فالولاء له) لانه هو المعتق ط (قوله والاجر له ان شاء الله) أى بالمشيئة لانه ثابت بخبر الواحد وهو لا يفيد القطع قاله عبد البر ط (قوله من غير أن ينقص من أجر الابن) المناسب زيادة والفاعل قال العلامة عبد البر والمسألة مبنية على وصول ثواب أعمال الاحياء للاموات وقد ألف فيها قاضى القضاة السروجى وغيره وآخر من

فان عقل عنه او عن ولده لا ينتقل) لتأكيده (ولا يوالى معتق احدا) للزوم وللاء العتاقة (امرأة والت ثم ولدت) مجهول النسب (يتبعها المولود فيما عقدت) وكذا الواقرت بعقد الموالاة أو أنشأته والولد معها لانه نفع محض في حق صغير لم يدركه أب (و) عقد الموالاة (شرطه أن يكون حراً مجهول النسب) بأن لا ينسب الى غيره أما نسبة غيره اليه فغير مانع عنانية (و) الثاني (ان لا يكون عربياً) الثالث (أن لا يكون له ولا عتاقة ولا ولا موالاة مع أحد وقد عقل عنه) والرابع أن لا يكون عقل عنه بيت المال والخامس أن يشترط العقل والارث وأما الاسلام فليس بشرط فتجوز موالاة المسلم الذمى وعكسه والذمى الذمى وان اسلم الاسفل لان الموالاة كالوصية كما بسط في البدائع وفي الوهبانية ومعتق عبدا عن أبيه ولاؤه له وأبوه بالمشيئة يؤجر يعنى أعتق عبده عن أبيه الميت فالولاء والاجر للاب ان شاء الله تعالى من غير أن ينقص من أجر الابن شئ وكذا الصدقات والدعوات لا يويه وكل مؤمن يكون الاجر لهم من غير أن ينقص من أجر الابن شئ مضررات ٧ قوله والاجر له هكذا بخطه والذي في نسخ الشارح التى يسدى والاجر للاب وهو ٧ أوضح اه معججه مطلب يصل ثواب أعمال الاحياء للاموات

صنف فيهما شيخنا قاضي القضاة سعد الدين الديري كتابا سماه الكواكب النيرات محط هذه التأليفات أن
الصحيح من مذهب جمهور العلماء الوصول ط والله تعالى أعلم

* (بسم الله الرحمن الرحيم كتاب الاكراه) *

* (كتاب الاكراه) *

(هو) لغة حمل الانسان على شيء

يكرهه وشرعا (فعل) يوجد من

المكروه فيحدث في المحل (معنى

يصير به مدفوعا) الى الفعل

الذي طلب منه) وهو نوعان تام

وهو الملبى بتلف نفس أو عضو

أو ضرب مبرح والافناقص وهو

غير الملبى (وشرطه) أربعة

امور (قدرة المكروه على ايقاع

ما هدد به سلطانا أو لصا)

أو نحوه (و) الثاني (خوف

المكروه) بالنسخ (ايقاعه)

أي ايقاع ما هدد به (في الحال)

بغلبة ظنه ليصير ملجأ (و) الثالث

(كون الشيء المكروه به متلفا نفسا

أو عضوا أو موجبا غما لعدم

الرضى) وهذا أدنى مراتبه وهو

يختلف باختلاف الاشخاص

فإن الاشراف يغمون بكلام

خشن والاراذل ربما لا يغمون

الا بالضرب المبرح ابن كمال

(و) الرابع (كون المكروه ممتنعا

عما اكره عليه قبله) اما (لحقه)

كبيع ماله (أو لحق) شخص

(آخر) كاتلاف مال الغير

(أو لحق الشرع) كشرب الخمر

والزنى (فلو اكره بقتل أو ضرب

شديد) متلف

فيل في مناسبه ان الولا من آثار العتق والعتق لا يؤثر فيه الاكراه فاناسب ذكره عقبه اولانه نادرا كالموالاة
(قوله وشرعا فعل) أي لا يجوز لان الاكراه بحق لا يعدم الاختيار شرعا كالعين اذا اكرهه القاضي بالفرقة
بعد مضي المدة ألا ترى أن المديون اذا اكرهه القاضي على بيع ماله نفذ بيعه والذي اذا أسلم عبده فأجبر على
بيعه نفذ بيعه بخلاف ما اذا اكرهه على البيع بغير حق منح عن مجمع الفتاوى والفعل يتناول الحكمي كما
اذا أمر بقتل رجل ولم يهتده بشيء إلا أن المأمور يعلم بدلالة الحال أنه لو لم يقتله لقتله أو قطعه الأمر فانه اكره
فهستاني وسيجيء ويشمل الوعيد بالقول ولذا قال في الدرر أعم من اللفظ وعمل سائر الجوارح (قوله في المحل)
أي المكروه بفتح الراء ح (قوله يصير) أي المحل ونصير به للمعنى الذي هو الخوف ح (قوله مدفوعا الى
الفعل) أي بحيث يفوت رضاه به وان لم يبلغ حد الجبر بحيث يفسد الاختيار فيشمل القسمين كما يظهر قريبا
(قوله وهو نوعان) أي الاكراه وكل منهما معدم للرضى لكن الملبى وهو الكامل يوجب الاجسام وينفسد
الاختيار فنفي الرضى أعم من افساد الاختيار والرضى بازاء الكراهة والاختيار بازاء الجبر فنفي الاكراه يحبس
أو يضرب لاشك في وجود الكراهة وعدم الرضى وان تحقق الاختيار الصحيح اذ فسادها انما هو بالتخويف بالتلاف
النفس أو العضو وحكمه اذا حصل بملجأ أن يتقل الفعل الى الحامل فيما يصلح أن يكون المكروه آلة للعامل كأنه
فعله بنفسه كاتلاف النفس والمال وما لا يصلح أن يكون آلة تقتصر على المكروه كأنه فعله باختياره مثل الاقوال
والاكل لان الانسان لا يتكلم بلسان غيره ولا يأكل بضم غيره فلا يضاف الى غير المتكلم والاكل اذا كان
فيه اتلاف فيضاف اليه من حيث الاتلاف لصلاحية المكروه آلة للعامل فيه فاذا اكرهه على العتق يقع كانه
اوقعه باختياره حتى يكون الولا له ويضاف الى الحامل من حيث الاتلاف فيرجع عليه بقيمته وتماسه في التبيين
(قوله أو عضو) كذا بعض العضو كاتلافه شر بلا لية (قوله أو ضرب مبرح) أي موقع في برح قال في القاموس
البرح الشدة والشر اه وعبر في الشر بلا لية عن البرهان بقوله أو ضرب يخاف منه على نفسه أو عضوا من
أعضائه (قوله والافناقص) كالتخويف بالحبس والقيود والضرب اليسير اتقاني (قوله سلطانا
أولسا) هذا عندهما وعند أبي حنيفة لا يتحقق الا من السلطان لان القدرة لا تكون بلا منعة والمنفعة
للسلطان قالوا هذا اختلاف عصر وزمان لا اختلاف حجة وبرهان لان في زمانه لم يكن لغير السلطان من
القوة ما يتحقق به الاكراه فأجاب بناء على ما شاهد في زمانه ما ظهر الفساد وصار الامر الى كل متغلب
فيحقق الاكراه من الكل والفتوى على قولهما كذا في الخلاصة درر والنص السارق وقسمه القهستاني
بالظالم المتغلب غير السلطان قال وانما ذكره بلفظ اللص تبركا بعبارة محمد ولذا سعى به بعض حساده الى الخليفة
وقال سمعنا في كتابه لصا وتماسه فيه (قوله أو نحوه) لا يحتاج اليه بناء على ما ذكرناه عن القهستاني
(قوله في الحال) كذا في الشر بلا لية عن البرهان والظاهر أنه اتفقا اذ لو توقعه بمثل بعد مدة وغلب
على ظنه ايقاعه به صار ملجأ تأمل لكن سيد كرا الشارح آخرا أنه انما يسهه مادام حاضرا عنده المكروه
والا لم يحل تأمل (قوله ليصير ملجأ) هذه الشروط لمطلق الاكراه لا للملبى فقط فالمناسب قول الدرر ليصير
محمولا على ما دعى اليه من الفعل وقد من أن المراد بالحمل ما يفوت به الرضى فيشمل النوعين (قوله متلفا نفسا)
أي حقيقة أو حكمية كتلف كل المال فانه شقيق الروح كما في الزاهدي قهستاني وتقييده بكل المال
مخالف لما يشير اليه الشارح آخرا عن القضية كما سنبينه ان شاء الله تعالى (قوله بعدم الرضى) أي مع بقاء
الاختيار الصحيح والا فلا كراهة بمثل لعدم الرضى أيضا ولكنه يفسد الاختيار كما قدمناه (قوله اما لحقه)
أي اما أن يكون امتناعه عما اكره عليه لكونه خالص حقه كاكراهه على اتلاف ماله ولو بعوض كبيعه ويأتى
الاكراه في ذلك بغير الملبى بخلاف القسمين بعده كما يأتى (قوله متلف) فيه أن التصرفات الآتية من البيع
ونحوه يتحقق فيها الاكراه ولو بغير ملجأ كما مر ويجوز لتفويته الرضى والمتلف من الملبى ولا يتوقف فوات

الرضى عليه ولذا قال فيما يجي . بخلاف حبس يوم الخ لأنه لا يعدم الرضى (قوله الأعلى المذاكير والعين) لأنه
يخشى منه التلف (قوله أو حبس) أي حبس نفسه قال الزيلعي . والاكراه بحبس الوالدين أو الأولاد لا يعتد
أكراهها لأنه ليس بمجبى ولا يعدم الرضى بخلاف حبس نفسه اهـ لكن في الشرع لبلاية عن المبسوط أنه قياس
وفي الاستحسان حبس الأب اكراه وذكر الطوري أن المعتمد أنه لا فرق بين حبس الوالدين والولدين في وجه
الاستحسان زاد القهستاني أو غيرهم من ذى رحم محرم وعزاه للمبسوط (قوله بخلاف حبس يوم أو قيده) فيه
إشارة إلى أن الحبس المديد ما زاد على يوم وكذا يستفاد من العيني والزيلعي ط وفي الخاتمة أما الضرب
بسوط واحد أو حبس يوم أو قيد يوم لا يكون أكراهيا في الإقرار بألف اهـ وظاهره أنه يكون أكراهيا في المال
القليل (قوله الذي جاء) لأن ضرره أشد من ضرر الضرب الشديد فيفوت به الرضى زيلعي وفي مختارات
النوازل والذي ضعف (قوله فسخ ماعقد) لا يشمل الإقرار فهو مجاز أو اكتفاء كما به عليه القهستاني
(قوله ولا يطل إلى قوله أو أمضى) مأخوذ من حاشية شيخه على المخ وقال بعد قوله ويضمن بالتعدي تأمل
فيشر إلى أنه ذكره تفقها وهو تفقه حسن لأنهم صرحوا بأن بيع المكره فاسد إلا في أربع صور تأتي منها
وقال في جامع الفصولين زوائد المبيع فاسدا لو منفصلة متولدة تضمن بالتعدي لا بدونه ولو هلك المبيع فللبائع
أخذ الزوائد وقية المبيع ولو منفصلة غير متولدة له أخذ المبيع مع هذه الزوائد ولا تطيب له ولو هلك في يد
المشتري لم يضمن ولو أهلكها ضمن عندهما لا عنده ولو هلك المبيع لا الزوائد فهي للمشتري بخلاف المتولدة
ويضمن قيمة المبيع فقط اهـ (قوله بموت أحدهما) أي المكره والمكره فيقوم ورثة كل مقامه كورثة
المشتري (قوله ولا بالزيادة المنفصلة) سواء كانت متولدة كالثمرة أو لا كالأرض وكذا المتصلة المتولدة
كالسمن وأما غير المتولدة كصنع وخياطة ولتسويق فتمنع الاسترداد إلا برضى المشتري كذا ذكره في البيع
الفاقد وفي البحر متى فعل المشتري في المبيع يعني فاسدا فعلا يقطع به حق المالك في الغصب يقطع به حق
المالك في الاسترداد كما إذا كان حنطة فطحنها (قوله وسيجي) أي قريبا (قوله بعدم الرضى) قال ابن
الكمال في هامش شرحه أخطأ صدر الشريعة في تخصيصه إعدام الرضى بغير المجبى اهـ (قوله فلذا صار له
حق الفسخ والامضاء) أي لفقد شرط الصحة وهو الرضى فيتخير فإن اعتبر هذا الشرط ليس لحق الغير بل حقه
ولهذا خالف سائر البيوع الفاسدة فإن الفسخ فيها واجب عند فقد شرط الصحة لأن الفساد فيها لحق الشرع
وقد صرحوا بأن بيع المكره يشبه الموقوف ويشبه الفاسد فافهم (قوله ثم إن تلك العقود نافذة عندنا)
أي عند أئمتنا الثلاثة وليست بموقوفة (قوله وحينئذ) أي حينئذ قلنا إنها نافذة غير موقوفة تفيد المالك
بالقبض أي ثبت بالبيع أو بالشراء مكرها المالك للمشتري لكونه فاسدا كسائر البياعات الفاسدة وقال زفر
لا يثبت به المالك لأنه بيع موقوف وليس بفاسد كما لو باع بشرط الخيار وسلمه زيلعي قال ابن الكمال فن قال
إن الإكراه يمنع النفاذ فقد ضل عن سبيل السداد وكتب في هامشه هذا من المواضع التي أخطأ فيها صدر
الشريعة وكأنه غافل عن أن النافذ يقابل الموقوف فما لا يكون نافذا يكون موقوفا فينطبق ما ذكره على قول
زفر اهـ وسند كرجوابه قريبا (قوله وكذا كل تصرف لا يمكن نقضه) كالتهيب والاستيلاء والطلاق
فلا يصح بيعه وهبته وتصدقته ونحوها مما يمكن نقضه قهستاني (قوله فإن قبض الخ) تفريع على ما فهم
من التخيير السابق وهو أن تمام البيع بانقلابه صحيحا موقوف على إجازته بناء على أن الفساد كان لحقه لا لحق
الشرع فكأنه يقول لما توقف انقلابه صحيحا على رضى البائع وإجازته فقبضه الثمن أو تسليمه المبيع طوعا
ينقلب صحيحا لا لئلا على الرضى والإجازة ابن كمال (قوله أو سلم المبيع) قيد بالمبيع للاحتراز عن الهبة
فإذا أكره عليها ولم يذكر الدفع فهو دفع يكون باطلا لأن مقصود المكره الاستحقاق لا مجرد اللفظ وذلك
في الهبة بالدفع وفي البيع بالعقد فدخل الدفع في الإكراه على الهبة دون البيع هداية وقيد في البرازية
بحضور المكره فقال الإكراه على الهبة إكراه على التسليم إذا كان المكره وقت التسليم حاضرا والا لقياسا
واستحسانا اهـ وأراد بقوله باطلا الفساد لأنه يملك فاسدا بالقبض اتقاني (قوله نفذ) لوجود الرضى
(قوله لما مر) تعديل لتفسير النفاذ بالزوم ومقتضاها أن النفاذ والزوم متغايران فإراد بالنفاذ لا انعقاد
وبالزوم الصحة فبيع المكره نافذ أي منعقد لصدوره من أهله في محله والمنعقد منه صحيح ومنه فاسد وهذا العقد

مطلب
بيع المكره فاسد وزوائد
منعومة بالتعدي

لا بسوط أو سوطين الأعلى
المذاكير والعين برازية
(أو حبس) أو قيد مديد
بخلاف حبس يوم أو قيده أو
ضرب غير شديد الذي جاء
دور (حتى باع أو اشترى أو أقر
أو أجز فسخ) ماعقد ولا يطل حتى
الفسخ بموت أحدهما ولا بموت
المشتري ولا بالزيادة المنفصلة
وتضمن بالتعدي وسيجي أنه
يسترد وإن تداولته الأيدي
(أو أمضى) لأن الإكراه المجبى
وغير المجبى بعدم الرضى
والرضى شرط لصحة هذه العقود
وكذا لصحة الإقرار فلذا صار له
حق الفسخ والامضاء ثم إن تلك
العقود نافذة عندنا (و) حينئذ

(يملكه المشتري إن قبض فيصح
اعتاقه) وكذا كل تصرف
لا يمكن نقضه (ولم يفته)
وقت الاعتاق ولو عسرا
زاهدي لا تلافه بعد فاسد

(فإن قبض ثمنه أو سلم) المبيع
(طوعا) قيد للمذكورين (نفذ)
يعني لزم لما مر أن عقود المكره
نافذة عندنا والمعلق على الرضى
والإجازة لزومه لانفاذه إذا لزوم
أمر وراه النفاذ كما حققه ابن
الكمال

قلت والضابط أن ما لا يصح مع الهزل ينعقد فاسداً فله إبطاله وما يصح يصح فيضمن الحامل كما سيبي (وان قبض) الثمن (مكرهاً لا) يلزم (ورده) ولم يضمن ان ذلك الثمن لانه أمانة دور (ان بقي) في يده فاسد العقد (لكنه يخالف البيع الفاسد في أربع صور يجوز بالاجازة) القولية والفعلية (و) الثاني انه (يتقضى تصرف المشتري منه) وان تداولته الايدي (و) الثالث (تعتبر القيمة وقت الاعتاق دون وقت القبض) (و) الرابع (الثمن والثمن أمانة في يد المكره) لاخذها باذن المشتري فلا ضمان بلاتعد بخلافها في الفاسد بزازية (أمر السلطان اكراه وان لم يتوعده وأمر غيره لا الآن بعلم المأمور بدلالة الحال انه لو لم يمثل أمره يقتله أو يقطع يده أو يضربه ضرباً يخاف على نفسه أو تلف عضوه) منية المفتي وبه يفتي في البزازية الزوج سلطان زوجته فيتحقق منه الاكراه (اكراه المحرم على قتل حبيد فأبى حتى قتل كان مأجوراً) عفا الله تعالى أشباه

فاسد لان من شروط الصحة الرضى وهو هنا مفقود فاذا وجد صح ولزم وهذا موافق لما مر أن النافذ مقابل للموقوف فان الموقوف كما في بيع البحر ما لا حكم له ظاهراً يعني لا يفيد حكمه قبل وجود ما توقف عليه وهذا يفيد حكمه وهو الملك قبل الرضى لكن بشرط القبض كما في سائر البيوع الفاسدة وهذا منها عندنا كما صرح حوايه قاطبة خلافاً لفرقة يظهر بهذا التقرير أن اللزوم أمر وراء النفاذ كما حققه ابن الكمال حيث نقل عن شرح الطحاوي أنه اذا تداولته الايدي فله فسخ العقود كلها وأياً أجازته جازت كلها لانها كانت نافذة الا أنه كان له الفسخ لعدم الرضى اه فهذا صريح في أن النفاذ كان موجوداً قبل الرضى وأن الموقوف على الرضى أمر آخر ولزم به ما وصحتها فتعين أن يفسر قوله نفذ يلزم وبالجمله فالرضى شرط اللزوم لا النفاذ ولكن هذا مخالف لما في كتب الاصول كالتوضيح والتلويح والتقرير وشرح التحرير وشرح المناحيث قالوا ان بيع المكره ينعقد فاسداً لعدم الرضى الذي هو شرط النفاذ فلو أجاز بعد زوال الاكراه صريحاً أو دلالة بقبض الثمن أو تسليم المبيع طوعاً صح لتمام الرضى والفساد كان لمعنى وقد زال اه وهذا موافق لما قاله المصنف واقول صدر الشريعة ان الاكراه يمنع النفاذ فالمراد في كلامهم بالنفاذ اللزوم فهما بمعنى واحد وهو الصحة وبه يحصل التوفيق بينه وبين ما في شرح الطحاوي وظهر به أن تعبير المصنف بقوله نفذ كالوقاية والدرر لا اعتراض عليه ولا لوم لموافقه لكلام القوم واندفع تشنيع ابن الكمال المأثر على صدر الشريعة بالكلمات القطعية والله تعالى الموفق لأرب سواه (قوله أن ما لا يصح مع الهزل) كالبيع والشراء (قوله وما يصح) أي مع الهزل وهو ما يستوي فيه الجذو والهزل كالطلاق والعتاق (قوله يجوز بالاجازة) أي ينقلب صحيحاً بها بخلاف غيره من البيوع الفاسدة كبيع درهم بدرهمين مثلاً لا يجوز وان أجازاه لان الفساد فيه لحق الشرع (قوله والفعلية) كقبض الثمن وتسليم المبيع طوعاً (قوله المشتري منه) أي من البائع المكره (قوله وان تداولته الايدي) لان الاسترداد فيه لحقه لا لحق الشرع (قوله وقت الاعتاق دون وقت القبض) مخالف لما في البزازية حيث قال ان احتمل النقض نقضه والا يحتمل يضمن المكره قيمته يوم التسليم الى المشتري وان شاء ضمن المشتري يوم قبضه أو يوم أحدث فيه تصرفاً لا يحتمل النقض لانه ألتف به حق الاسترداد بخلاف المشتري شراء فاسداً حيث لا يضمنه يوم الاحداث بل يوم قبضه اه ومثله في غاية البيان فكان عليه أن يقول له تضمن القيمة يوم الاعتاق او القبض (قوله الثمن) أي فيما اذا كان المكره هو البائع وقوله والثمن أي فيما اذا كان هو المشتري (قوله أمانة في يد المكره) وهو البائع في الاول والمشتري في الثاني (قوله لاخذها باذن المشتري) أي والبائع ح (قوله بخلافها) أي الصور الاربع ح (تنبيه) اكراه على بيع العبد وشراؤه وعلى التقابض فهلك الثمن والعبد ضمنهما المكره لهما فان أراد أحدهما تضمن صاحبه مثل كل عمة قبض فان قال كل قبضت على البيع الذي اكراهنا عليه ليكون لي فالبيع جائز ولا ضمان على المكره وان قال قبضته مكرهاً لا رده على صاحبه وأخذ منه ما أعطيت وحلف كل لصاحبه على ذلك لم يضمن أحدهما الا آخر وان نكل أحدهما فان كان المشتري ضمن البائع اتيا شاء فان ضمن المكره قيمته رجع به على المشتري وان ضمنها المشتري لم يرجع على المكره بها ولا على البائع بالثمن وان كان النا كل البائع فان شاء المشتري ضمن المكره الثمن ورجع به على البائع وان شاء ضمنه البائع ولم يرجع به على المكره اه ملخصاً من الهندية عن المبسوط (قوله يقتله الخ) هذا في الاكراه الملبس كما مر (قوله أو تلف عضوه) التلف مخاف منه لا مخاف عليه فالاصوب حذف تلف أو الاتيان به على صيغة المضارع (قوله وبه يفتي) أي بأنه يتحقق الاكراه بما ذكر من غير السلطان (قوله الزوج سلطان زوجته) يعني ان قدر على الايقاع كما سيأتي ح قال في البزازية وسوق اللفظ يدل على أنه على الوفاق وعند الثاني لو بنحو السيف فاكراه وعند محمد ان خلاها في موضع لا تمنع منه فكالسلطان اه قلت وظاهر قولهم سلطان زوجته أنه يتحقق بمجرد الاصر حيث خافت منه الضرر ويدل عليه ما سيذكره الشارح عن شرح المنظومة تأمل (قوله اكراه المحرم) الاول ذكرها بعدم مسائل الاكراه على المعصية (قوله كان مأجوراً) لانه من حقوقه تعالى ثابت بنهن القرآن كما يأتي في كلام الشارح فان قتل الصيد فلا شيء عليه قياساً ولا على الآخر وفي الاستحسان على القاتل الكفاية وان كانا محرمين فعلى كل كفارة ولو توعده بالحبس وهما محرمان ففي القياس تلزم الكفارة القاتل فقط

(ولو أكره البائع) على البيع
 (لا المشتري وهلك المبيع في يده
 ضمن قيمته للبائع) بقبضه بعقد
 فاسد (والبائع المكره) له أن يضمن
 (أيا شاء) من المكره بالكسر
 والمشتري (فإن ضمن المكره رجع
 على المشتري بقيمته وإن ضمن
 المشتري نفذ) يعني جاز لما تر
 (كل شراء بعده ولا يتقدم قبله)
 لو ضمن المشتري الثاني مثلاً
 لصيرورته ملكه فيجوز ما بعده
 لا ما قبله فيرجع المشتري الضامن
 بالثمن على بائعه بخلاف ما إذا جاز
 المالك أحد البياعات حيث يجوز
 الجميع ويأخذ الثمن من المشتري
 الأول لزوال المانع بالاجازة (فإن
 أكره على أكل ميتة أودم أو لحم
 خنزير أو شرب خمر باكره)
 غير ملجئ (بجس أو ضرب أو
 قيد لم يجل) إذ لا ضرورة في أكره
 غيره ملجئ نعم لا يجلد للشرب للشبهة
 (و) إن أكره ملجئ (بقتل أو قطع)
 عضو أو ضرب مبرح ابن كمال
 (حل) الفحل بل فرض (فإن
 صبر فقتل أثم) إلا إذا أراد
 مغايظة الكفار فلا بأس به وكذا
 لو لم يعلم الإباحة بالأكره لا يأثم
 لخفائه فيعذر بالجهل كالجمل
 بالخطاب في أول الإسلام أو في
 دار الحرب (كما في المحضة) كما
 قدمناه في الحج (و) إن أكره
 (على الكفر) بالله تعالى أو سب
 النبي صلى الله عليه وسلم مجمع
 وقد وري (بقطع أو قتل رخص له
 أن يظهر ما أمر به) على لسانه
 ويؤثر (وقلبه مطمئن بالإيمان)

وفي الاستحسان على كل الجزاء ولو حلالين في الحرم فإن توعد بالقتل فالكفارة على الأمر وإن بالحبس فعلى
 القتال خاصة هندية عن المبسوط (قوله لا المشتري) فلو كان مكرهاً أيضاً فقدمت في قوله الثمن والتمن
 أمانة وفي الحاشية ولو كان المشتري مكرهاً دون البائع فهلك عنده بالإعتيق لك أمانة اه وفي القهستاني عن
 الظهيرية أكره البائع فقط لم يصح اعتاقه قبل القبض وفي عكسه نفذ اعتاق كل قبله وإن اعتقهما معا قبله فاعتاق
 البائع أولى (قوله ضمن قيمته) لو قال ضمن بدله كان أولى لأنه يشمل المثل والقيمي طوري (قوله بقبضه
 بعقد فاسد) أي بسبب قبضه مختاراً على سبيل التملك بعقد فاسد (قوله له أن يضمن أيا شاء) لأن المكره
 كالفاسد والمشتري كغاصب الغاصب وإن ضمن المشتري لا يرجع على المكره زيلعي (قوله رجع على المشتري
 بقيمته) لأنه بإداء الضمان ملكه فقسام مقام المالك المكره فيكون مالكامن وقت وجوب السبب بالاستناد زيلعي
 (قوله يعني جاز) المراد هنا بالجواز الصحة لا الحل كما لا يخفى فافهم (قوله لما تر) من أنه نافذ قبل الاجازة
 والموقوف عليها للزوم بمعنى الصحة بناء على ما في شرح الطحاوي وقد مر الكلام فيه (قوله كل شراء بعده)
 أي لو تعدد الشراء وكذا نفذ شراء المشتري من المكره وهذه مسألة ذكرها الزيلعي مستقلة موضوعها
 لو تعدد أولته الأيدي وما قبلها موضوعها في مشتر واحد جمعها المصنف في كلام واحد اختصاراً (قوله
 لو ضمن المشتري الثاني مثلاً) أفاد بقوله مثلاً أن له أن يضمن أيا شاء من المشتريين فأيه ضمنه ملكه كما في التبيين
 (قوله أحد البياعات) ولو العقد الأخير أبو السعود (قوله لزوال المانع بالاجازة) قال الزيلعي
 لأن البيع كان موجوداً والمانع من النفوذ حقه وقد زال المانع بالاجازة فجاز الكل وأما إذا ضمنه فانه
 لم يسقط حقه لأن أخذ القيمة كاسترداد العين فتبطل البياعات التي قبله ولا يكون أخذ الثمن استرداداً للبيع
 بل اجازة فافترا (قوله فإن أكره على أكل ميتة الخ) الأكره على المعاصي أنواع نوع يرخص له فعله ويشاب على
 تركه كإجراء كلمة الكفر وشتم النبي صلى الله عليه وسلم وترك الصلاة وكل مائت بالكتاب وقسم يحرم فعله ويأثم
 بآثامه كقتل مسلم أو قطع عضوه أو ضربه ضرباً متلفاً أو شتمه أو أذيته والزنى وقسم يباح فعله ويأثم بتركه
 كالخنزير وما ذكره طوري عن المبسوط وزاد في الحاشية رابعاً وهو ما يكون الفعل وعدمه سواء كالأكره على
 أن يلف مال الغير لكنه مخالف لما سياتي كما سننبه عليه (قوله أو شرب خمر) عبارة ابن الكمال أو شرب دم
 أو خمر وكتب في هامشه الدم من المشروب قال في المبسوط ذكر عن مسروق قال من اضطر إلى ميتة أو لحم
 خنزير أو دم ولم يأكل ولم يشرب فمات دخل النار (قوله بجس) قال بعض المشايخ إن محمداً أجاب هكذا
 بناء على ما كان من الحبس في زمانه فأما الحبس الذي أحدثوه اليوم في زماننا فإنه يبيح التساول كما في غاية البيان
 شرباً ليلية (قوله أو ضرب) الأعلى المذاكير والعين كما مر فإنه يخاف منه التلف (قوله أو ضرب مبرح)
 قدره بعضهم بأدنى الحد وهو أربعون سوطاً ورد بأنه لا وجه للتقدير بالرأي والناس مختلفون فمنهم من يموت
 بأدنى منه فلا طريق سوى الرجوع إلى رأي المبطل كما في التبيين قال في البرازية وبمكي عن جلال مصر أنه يقتل
 الإنسان بضربة واحدة بسوطه الذي علق عليه الكعب (قوله حل الفعل) لأن هذه الأشياء مستثناة
 عن الحرمة في حال الضرورة والاستثناء عن الحرمة حل ابن كمال (قوله أثم) لأن اهلال النفس
 أو العضو بالامتناع عن المباح حرام زيلعي (قوله إذا أراد مغايظة الكفار) لم يعز الشارح هذا لاحد وقد
 راجعت كتباً كثيرة من كتب الفروع والاصول فلم أجده والله تعالى أعلم ثم رأيت بعد حين والله تعالى الحمد
 في كتاب مختارات النوازل لصاحب الهداية (قوله في أول الإسلام) أي في عهد النبي صلى الله عليه وسلم
 وسلم اتقاني يعني قبل انتشار الأحكام وليس المراد أول اسلام المخاطب لما قالوا يجب الأحكام بالعلم بالوجوب
 أو الكون في دارنا وعليه فن أسلم في دارنا يجب عليه قضاء ما ترك من نصوص ومصلحة قبل فعله وإن كان جهله
 هذا في رفع الأثم فافهم (قوله أو في دار الحرب) أي في حق من أسلم من أهلها فيها (قوله كما في المحضة)
 أي الجماعة الشديدة فإنه إن صبر أثم وهذا يشترط أن قوله تعالى إلا ما اضطررتم إليه يشمل الأكره الملجئ لأنه
 من الضرورة وإن خص بالمحضة قال أكره ثابت بدلالة النص كما بيناه في حاشيتنا على شرح المنار للشارح (قوله
 مجمع وقد وري) أي ذكر مسألة السب في الجمع ومختصر القدوري فافهم (قوله بقطع أو قتل) أي
 بما يخشى منه التلف (قوله ويؤثر) التورية أن يظهر خلاف ما أضمر في قلبه اتقاني قال في العناية فجاز

أن يراد بها هنا اطمئنان القلب وأن يراد الايمان بلفظي محتمل معنيين اه وفيه انه قد يكره على السجود للصنم أو الصليب ولا لفظ فالظاهر أنها اضمار خلاف ما أظهر من قول أو فعل لأنها بمعنى الاخفاء فهي من عمل القلب تأمل (قوله ثم ان وترى لا يكفر) كما اذا اكره على السجود للصليب أو سب محمد صلى الله تعالى عليه وسلم ففعل وقال نويت به الصلاة لله تعالى ومحمد الآخر غير النبي (قوله وبانت امرأته قضاء لادبانه) لانه أقتر أنه طائع بايمان ما لم يكره عليه وحكم هذا الطائع ما ذكرنا هداية (قوله وان خطري باله التورية الخ) أي ان خطري باله الصلاة لله تعالى وسب غير النبي ولم يوتر كفر لانه أمكنه دفع ما اكره عليه عن نفسه ووجد مخرجا عما ابتلي به ثم لما ترك ما خطر على باله وشتم محمد النبي صلى الله عليه وسلم كان كافرا وان وافق المكره فيما اكرهه لانه وافقه بعد ما وجد مخرجا عما ابتلي فكان غير مضطر قال في المبسوط وهذه المسألة تدل على أن السجود لغير الله تعالى على وجه التعظيم كفر كفاية وبقي قسم ثالث قال في الكفاية وان لم يخطر بباله شيء وصلى للصليب أو سب محمد صلى الله عليه وسلم وقلبه مطمئن بالايمان لم تبين منكوحته لا قضاء ولا ديانة لانه فعل مكرها لانه تعين ما اكره عليه ولم يكرهه عن نفسه اذ لم يخطر بباله غيره اه وظهر من هذا أن التورية انما تلزم عند ظهورها فاذا خطرت لزمته وبقي مؤمنا ديانة وظهر أن التورية ليست الاطمئنان لفقدتها في الثالث مع وجوده فيه خلافا لما قد مناه عن العناية واعلم أن هذا الثالث هو المراد بقول المصنف الآتي ولا رده فلا تبين زوجته كما صرح به الزيلعي فلا ينافي ما هنا كما خفي على المشرح كما يأتي (قوله نوازل وجلالية) الاقرب عزوه الى الهداية فانها من المشاهير المتداولة (قوله ويؤجر لوصبر) أي يؤجر أجر الشهداء لما روى ان خبيبا وعمارا ابتليا بذلك فصر خبيب حتى قتل فسماه النبي صلى الله تعالى عليه وسلم سيد الشهداء وأظهر عمار وكان قلبه مطمئنا بالايمان فقال النبي صلى الله تعالى عليه وسلم فان عادوا فعد أي ان عاد الكفار الى الاكراه فعد أنت الى مثل ما أنت به أولا من اجراء كلمة الكفر على اللسان وقلبك مطمئن بالايمان ابن كمال وقصته مشهورة (قوله لترك الاجراء المحترم) أي بلفظ المحترم ليضيد الفرق بينه وبين ما قبله فان ذلك ذات حرمة فلذا يأتي ثم لوصبر فان قيل كما استثنى حالة الضرورة في الميتة استثنى حالة الاكراه هنا قلنا شئنا استثنى من الحرمة فكان اباحة فلم يكن رخصة وهما من الغضب فينتفي الغضب في المستثنى ولا يلزم من انتفاء انتفاء الحرمة فكان رخصة وذكر في الكشف من كفر بالله شرط مبتدأ وجوابه محذوف لان جواب من شرح دال عليه كأنه قيل من كفر بالله فعليه غضب الا من اكره فليس عليه غضب ولكن من شرح بالكفر صدر فعليه غضب من الله كفاية (قوله كفساد صوم) أي من مقيم صحيح بالغ فلو مسافرا أو مريضاً يخاف على نفسه فلم يأكل ولم يشرب وعلم أن ذلك يسعه يكون آثما كما في غاية البيان (قوله وصلاة) عبارة غاية البيان وكذلك المكره على ترك الصلاة المكتوبة في الوقت اذا صبر حتى قتل وهو يعلم أن ذلك يسعه كان مأجورا اه وهذا ظاهر أما فسادها فقد ذكرنا وجواز قطعها لدرهم ولولغيره تأمل وقد يجاب بأن الكلام في الاجراء على الصبر لا خذه بالعزيمة وان جاز الاخذ بالرخصة (قوله وقتل صيد حرم) باضافة صيد الى حرم وقوله أو في احرام عطف على حرم وقد مناعن الهندية الكلام عليه (قوله وكل ما ثبت فرضيته بالكتاب) زاد الاتقاني ولم يرد نص باباحته حالة الضرورة وفيه أنه ورد النص باباحة ترك الصوم لاقلة من الضرورة وهو السفر فينبغي أن يأتي ثم لوصبر الا أن يقال الكلام في الفساد بعد الشروع والوارد باباحته الا فطار قبله تأمل وفي غاية البيان اضطر الى الميتة وهو محرم وقد رعى صيد لا يقتله وبأكل الميتة (قوله يعني بغير المجبي) أشار بهذه العناية الى أن القتل والقطع ليسا قيدا بل ما كان ملجئا فهو في حكمهما كالضرب على العين والذكر وجس هذا الزمان كما قاله بعض أهل بلخ والتهديد بأخذ كل المال كما يحسنه القهستاني ط وقد مناعن أنه نقله عن الزاهد ذي لانه بحث منه (قوله اذا التكم بكلمة الكفر لا يحل أبدا) هذا انما يصلح عليه لقوله سابقا لترك الاجراء المحترم فالاولى ذكر ذلك بلفظه ط (قوله ويؤجر لوصبر) لا خذه بالعزيمة لان أخذ مال الغير من المظالم وحرمة الظلم لا تنكشف ولا تباح بحال كالكفر اتقاني وفيه اشارة الى أن ترك الاتلاف أفضل ولذا قالوا ان تناول مال الغير أشد حرمة من شرب الخمر كما في القهستاني عن الكرماني وقد مناعن الخانية أن الفعل والترك سواء وفي الخانية اضطر حال المخصة وأراد أخذ مال الغير فغضه صاحبه ولم يأخذ حتى مات يأثم اه ونقل الاتقاني أنهم فرقوا

ثم ان وترى لا يكفر وبانت امرأته
قضاء لادبانه وان خطري باله
التورية ولم يوتر كفرو بانت ديانة
وقضاء نوازل وجلالية (ويؤجر
لوصبر) لترك الاجراء المحترم ومثله
سائر حقوقه تعالى كفساد
صوم وصلاة وقتل صيد حرم
أو في احرام وكل ما ثبت فرضيته
بالكتاب اختيار (ولم يرخص)
الاجراء (بغيرهما) بغير القطع
والقتل يعني بغير المجبي ابن كمال
اذا التكم بكلمة الكفر لا يحل أبدا
(ورخص له اتلاف مال مسلم)
أو ذمى اختيار (بقتل أو قطع)
ويؤجر لوصبر ابن ملك

٤ قوله لان فعل المكره آله الخ
الذي في خطه لان فعل المكره فيما
٥ يصلح آله الخ وهو الملاثم لقوله
بعد بخلاف ما لا يصلح آله الخ
الا أن لفظ فيما يصلح اشبه بمضروب
عليه فليراجع اه مصححه

(وضمن رب المال المكره) بالكسر
لان المكره بالفتح كلاله (لا)
يرخص (قوله) أوسبه أو قطع
عضوه وما لا يستباح بحال اختيار

(ويقادي) القتل (العمد المكره)
بالكسر لومكفصا على ما في المبسوط
خلاف لما في النهاية (فقط)

لان القاتل كلاله وأوجب
الشافعي عليهما ونفاه أبو يوسف

عنهما للشبهة (ولو أكره على الزنى

لا يرخص له) لان فيه قتل النفس

بضاعتها لكنه لا يحسد استصحابا بل

٥ يغرم المهر ولو طاعة لانهما

لا يستيطان جميعا شرح وهابية

(وفي جانب المرأة يرخص) لها

الزنى (بالأكره الملبى) لان نسبه

الولد لا ينقطع فلم يكن في معنى

القتل من جانبها بخلاف الرجل

(لا يغيره لكنه يسقط الحد في زناها

لا زناه) لانه لما لم يكن الملبى

ورخصة لم يكن غير الملبى شبهة له

(فزع) ظاهر تعليلهم أن حكم

اللوأطة حكم المرأة لعدم الولد

فترخص بالملبى

٥ قوله ويقص الحامل هكذا

يحفظه وأعله سقط من قلبه كلمة من

والاصل من الحامل تأمل اه

مصححه

٥ قوله ويقص المكره منه

الحامل صورته أكره رجل أخاه

على قتل ابن الأخ فقتل المكره ابنه

يقص من الحامل ويرث للمكره

ابنه والحامل وان كان قتله

من جهته تأمل اه منه

بينها وبين الأكره وأن الفقيه أبا إسحاق الحافظ كان يقول لافرق بين المسألتين بتأويل ما في المحضة
على ما إذا كان صاحبه يعطيه بالقيمة فلم يأخذ حتى مات يأثم وكذا في الأكره لو كان رب المال يعطيه بالقيمة يأثم
(قوله كلاله) وذلك لان فعل المكره آله للمكره ينقل الى المكره والاتلاف من هذا القبيل بأن يأخذه ويلقيه
على مال الغير فيتلفه فصار كأن المكره باشره بنفسه فلهذا الضمان بخلاف ما لا يصلح آله كلاله والوطء والتكلم
ولذا لو أكره على الاعتاق ضمن المكره لان المكره في حق الاتلاف يصلح آله لكن الولاء للمكره لانه لا يصلح آله
في حق التكلم اتقاني وفي الشرع ليلية عن السراج حتى لو حله عجوسي على ذبح شاة الغير لا يحل أكلها اه
وسمى أتى خلافة (قوله أوسبه) مخالف لما في القهستاني عن المضمرات من أنه بالمجبى يرخص شتم المسلم
وانه لو أكره على الاقتراء على مسلم يرجح أن يسعه كما في الظهيرية اه وقال في التاترخانية ألا ترى أنه لو أكره
بنتلق أن يفترى على الله تعالى كان في سعة فهنا أولى الأنا علق الاباحة بالرجاء وفي الاقتراء على الله لم يعلق
لانها هنالك ثابتة بالنص وهنا ثبت دلالة قال محمد عقيب هذه المسألة ألا ترى أنه لو أكره بوعيد تلقى على شتم محمد
صلى الله عليه وسلم كان في سعة ان شاء الله تعالى وطريقه ما قلنا ولو صبر حتى قتل كان مأجورا وكان أفضل اه
(قوله أو قطع عضوه) أي ولو أذن له المقطوع غير مكره فان قطع فهو آثم ولا ضمان على المقاطع ولا على المكره
ولو أكره على القتل فأذن له فقتله آثم والدية في مال الا من تاترخانية لكن في الخانية قال له السلطان اقطع يد
فلان والا لا تقتلك وسعه أن يقطع وعلى الأمر القصاص عندهما ولا رواية عن أبي يوسف اه ثم رأيت
الطوري وفق بأنه ان أكره على القطع بأغلظ منه وسعه وان يقطع أو بدونه فلا تأمل وأتى بضمير الغيبة العائد
على غيره لما في الهندية أكره بالقتل على قطع يده نفسه وسعه ذلك وعلى المكره القود ولو على قتل نفسه فقتل فلا شيء
على المكره اه وفي الجمع أكره على قطع يده أي يد الغير ففعل ثم قطع رجله طوعا عفان يوجب أبو يوسف الدية
في ما لهما وأوجب القصاص عليهما (قوله ويقادي العمدة المكره فقط) يعني انه لا يساح الاقدام على القتل
بالمجبى ولو قتل آثم ويقص الحامل ويحرم الميراث لو بالغوا ويقص الحامل من الحامل ويرثها شريلا ليلية
(قوله خلاف ما في النهاية) من قوله سواء كان الأمر بالغاً ولا عاقلاً ومعناها فالقود على الأمر وعزم
للمبسوط وردة في العناية بعال الشيخ الكاكي صاحب المعراج نقلاً عن شيخه علاء الدين عبد العزيز بأن
عبارة المبسوط سواء كان المكره الخ وهو يفتح الرأ فتوههم انه بالكسر فغير بالآمر وهو سهو يؤيده ما قال
أبو اليسر في مبسوطه ولو كان المكره الأمر صديقاً ومجنوناً لم يجب القصاص على أحد لان القاتل في الحقيقة
هذا الصبي أو المجنون وهو ليس بأهل لوجوب العقوبة عليه أقول ولم يذكر الشراح حكم الدية في هذه الصورة
وفي الخانية تجب على عاقلة المكره أي بالكسر في ثلاث سنين (قوله لان القاتل كلاله) أي فيما يصلح
آله وهو الاتلاف بخلاف الاثم لانه بالجناية على دينه ولا يقدر أحد أن يجنى على دين غيره وكذا لو أكره مسلم
مجوسياً على ذبح شاة فانه ينقل الفعل الى المسلم الأمر في حق الاتلاف فيجب عليه الضمان ولا ينقل في حق الحل
في الذبح في الدين وبالعكس يحل ذبلي ومثله في المعراج فما في الشرع ليلية من عكسه الحكم سهو في النقل
(قوله ونفذ أبو يوسف عنهما) لكن أوجب الدية على الأمر في ثلاث سنين خانية (قوله للشبهة) أي شبهة
العدم فان أحدهما قاتل حقيقة لا خكماً والآخر بالعكس وقال زفر يقاد الفاعل لانه المباشر (قوله ولو أكره)
أي بالمجبى ويدل عليه ما يجيء (قوله بضاعتها) لان ولد الزنى هالك حكماً لعدم من يرثه فلا يستباح بضروره تما
كالقتل دور (قوله بل يغرم المهر) ولا يرجع على المكره بشئ لان منفعة الوطء حصلت للزاني كالأكره
على أكل طعام نفيه جائعاً تاترخانية (قوله لانهما) أي المهر والحد لا يسقطان جميعاً في دار الاسلام
(قوله لا ينقطع) أي عن الاثم (قوله لكنه يسقط الحد في زناها) أي بغير الملبى لانه لما كان الملبى
رخصة لهما كان غيره شبهة لهما (قوله لانه لما لم يكن الملبى رخصة له الخ) تعليل لقوله لا زناه واذا لم يرخص
له يأثم في الاقدام عليه وأما المرأة هبل تأثم ذكر شيخ الاسلام ان أكرهت على أن تمكن من نفسها فكنت تأثم
وان لم تمكن وزنى بها فلا وهذا الوجه والافعلية الحد بلا خلاف لا عليهما ولكنها تأثم هندية (قوله ظاهر
تعليلهم) أي بأنه لا يرخص للرجل لان فيه قتل النفس ويرخص للمرأة لعدم قطع النسب منها (قوله أن حكم
اللوأطة) أي من الفاعل والمفعول ولو برجل ط (قوله فترخص بالمجبى) في باب الأكره من التنف لو أكره

على الزنى او الواطاة لا يسعه وان قتل اه فنع الواطاة مع انها لا تؤدى الى هلاك الولد ولا تفسد الفراش
 اه سرى الدين وظاهر اطلاق التسليم الفاعل والمفعول ط وقد ذكر في المنح أيضا عبارة التسليم (قوله
 لانهم لم تبع بطريق ما) بخلاف الوطاة في القبل فانه يستباح بعهده وبذلك فافهم (قوله ولكن قبحها عقليا) لان
 فيها اذلالا للمفعول وبأبي العقل ذلك وقد انضم قبحها العقلي الى قبحها طبعيا فانه محل نجاسة وفرت واخراج
 لا محل حرث وادخال وطهارة والى قبحها شرعا ط (قوله وصح نكاحه) فلو اكره عليه بالزيادة بطلت الزيادة
 وأوجبها الطحاوي وقال يرجع بها على المكره بزانية (قوله لو بالقول لا بالفعل الخ) تبع ابن الكمال
 في ذكره ذلك هنا وصوابه ذكره بعد قوله ويرجع بقيمة العبد لان الفرق بينهما في الرجوع وعدمه لافي صحة العتق
 وعبارة الاشياء سالمة من هذا الاشتباه حيث قال اكره على الاعتاق فله تضمين المكره الا اذا اكره على شراء من
 يعتق عليه باليمين او بالقرابة اه وفي البرازية اكره على شراء ذى رحمه او من حلف بعقده وقيمه ألف على أن
 يشتري بعشرة آلاف فاشترى عتق ولزمه ألف لا عشرة لان الواجب فيه القيمة لا الثمن ولا يرجع بشئ على المكره
 لانه دخل في ملكه قبل ما خرج اه (قوله ويرجع بقيمة العبد) يعنى في صورة الاكراه على الاعتاق لانه صلح له آلة
 فيه من حيث الاتلاف فانضاف اليه ابن كمال والولاء للمأمر بما أمر عن الاتقانى ويرجع بالقيمة عليه ولو معسرا
 لانه ضمان اتلاف ولا يرجع المكره على العبد بما ضمن لوجوبه عليه بفعله ولا سعاية على العبد وتماه في الزيلعي
 (قوله ونصف المسمى ان لم يبطأ) لان ما عليه كان على شرف السقوط بوقوع الفرقة من جهتها بمعية كالارتداد
 وتقبيل ابن الزوج وقد تأكد ذلك بالطلاق فكان تقرير المال من هذا الوجه فيضاف تقريره الى المكره
 والتقريب كالإيجاب فكان متلفا له فيرجع عليه وقيد بالمسمى لانه ان لم يكن مسمى فيه يرجع عليه بما لزمه من المتعة
 ابن كمال وقيد بقوله ان لم يبطأ لانه ان وطئ لا يرجع لان المهر تقررهنا بالدخول لا بالطلاق زيلعي والمراد بالوطء
 ما يعم الخلوة وفيه اشارة الى أن الحامل أجنبي فلو كان زوجة لم يكن لها شئ عليه وهذا اذا أكرهت بالمجبئ
 وأما غيره فعليه نصف المهر كما في الظهيرية قهستاني (قوله ونذره) أى بكل طاعة كالصوم والصدقة
 والعتق وغيرها لانه مما لا يحتمل الفسخ فلا يتأتى فيه أثر الاكراه قهستاني لانه من اللاتى هزلهن جث
 ولا يرجع على المكره بما لزمه لانه لا مطالب له في الدنيا فلا يبطأ له به فيها زيلعي (قوله ويمينه وظهاره)
 أى اليمين على الطاعة أو المصيبة وذلك لان اليمين والظهار لا يعمل فيهما الاكراه لانهما لا يحتملان الفسخ فيستوى
 فيهما الجحد والهزل زيلعي (قوله ورجعته) لانها استدامة النكاح فكانت ملحقه به زيلعي (قوله
 وايلأوه وفيه فيه) لان الايلأوه يمين في الحال وطلاق في المال والنق فيه كالرجعة في الاستدامة ولو بانتهى بمضى
 أربعة أشهر ولم يكن دخل بها لزمه نصف المهر ولا يرجع على المكره لتمكنه من النقي في المدة وكذا الخلع لانه
 طلاق او يمين من جانب الزوج وكل ذلك لا يؤثر فيه الاكراه ثم ان كانت المرأة غير مكرهة لزمها البذل زيلعي
 وفي البرازية أكرهت على أن قبلت من الزوج تطليقة بألف وقعت رجعية ولا شئ عليها (قوله بقول او فعل)
 كذا قال ايضا في شرحه على الملتقى والذي في عامة الكتب كشروح الهداية وشروح الكنز والدرر والمنح
 تخصيصه بالقول ولعل وجهه كون الكلام فيها لا يؤثر فيه الاكراه من الاقوال فليس التقييد احترازا بالان
 الفعل أقوى من القول فاذا لم يحتمل القول الفسخ فالفعل أولى وهكذا يقال في الرجعة تشمل القول والفعل
 لكن الكلام في الاقوال تأمل (قوله وما في الخباينة من التفصيل) من انه لو حرى باصبح ولو ذميا فلا
 ومنه في جمع الفتاوى عن المبسوط وجعل المستأن كالذمي وبين في المنح وجه الفرق بأن الزام الحربى
 بالاسلام ليس باكراه لانه بحق بخلاف الذمي فانه لا يجبر عليه (قوله والاستحسان صحته مطلقا) قال الرمل
 وقد علم أن العمل على جواب الاستحسان الا في مسائل ليست هذه منها فيكون المعقول عليه اه والفرق
 بينه وبين الكفر أن الاسلام به لو ولا يعلى عليه وهذا في الحكم وفيما بينه وبين الله تعالى لا يصير مسلما سائحا
 (قوله وتو كيله بطلاق وعتاق الخ) مقتضاه انه لو اكره على التوكيل بالنكاح يصح وينعقد ولكن لم أره منقولاً
 كذا في حاشية أبي السعود على الاشياء عن حاشية الشيخ صالح ويخالفه ما في حاشية المنح للرمل حيث
 قال أقول لم يعرض كغيره للنكاح ولم أر من صرح به والظاهر أن سكونهم عنه لظهوره وأنه لا استحسان فيه
 بل هو على القياس اه أقول على الاستحسان تشمل جميع أنواع التوكيل فانهم قالوا القياس أن لا يصح التوكيل

الا أن يفرق بكونها أشد حرمة
 من الزنى لانهم لم تبع بطريق ما
 ولكون قبحها عقليا ولذا لا تكون
 في الجنة على الصحيح قاله المصنف
 (وصح نكاحه وطلاقه وعتقه)
 لو بالقول لا بالفعل كشرائه قريبه
 ابن كمال (ويرجع بقيمة العبد
 ونصف المسمى ان لم يبطأ ونذره
 ويمينه وظهاره ورجعته وايلأوه
 وفيه فيه) أى في الايلأوه بقول
 او فعل (واسلامه) ولو ذميا كما هو
 اطلاق كثير من المشايخ
 وما في الخباينة من التفصيل
 قياس والاستحسان صحته مطلقا
 فليحفظ (بلاقتل لورجع) للشبهة
 كما مر في باب المرتد (وتو كيله
 بطلاق وعتاق)

لأنها تبطل بالهزل فكذا مع الإكراه كالببيع وأما له وجبه الاستحسان أن الإكراه لا يمنع انعقاد البيع ولكن
 يوجب فسادَه فكذا التوكيل ينقذ مع الإكراه والشروط الفاسدة لا تؤثر في الوكالة لكونها من الاستقاطات
 فإذا لم يبطل نفذ تصرف الوكيل اه ثم رأيت الرمي نفسه ذكر في حاشيته على البحر في باب الطلاق الصريح
 أن الظاهر أنه كالطلاق والعناق لتصریحهم بأن الثلاث نصح مع الإكراه ثم ذكر ما قدمناه ثم قال فانظر إلى علة
 الاستحسان في الطلاق تجدناها في النكاح فيكون حكمهما واحداً تأمل اه ثم اعلم أن المكره يرجع على المكره
 استحصانا ولا ضمان على الوكيل ولو أكره بملجئ على توكيل هذا يبيع عبده بألف وعلى الدفع إليه فباع
 الوكيل وأخذ الثمن فهلك العبد عند المشتري وهو والوكيل طائعان ضمن أي الثلاثة شاء فان ضمن
 المشتري لا يرجع بالقيمة على أحد بل بالثمن على الوكيل وان ضمن الوكيل يرجع على المشتري بالقيمة وهو عليه
 بالثمن فينقاصان ويتأدان الفضل وان ضمن المكره يرجع على المشتري أو على الوكيل ولو أكره بغير
 ملجئ لم يضمن المكره شيئا وإنما للمولى تضمين الوكيل القيمة ويتقاص مع المشتري بالثمن أو تضمين المشتري
 ثم لا يرجع للمشتري على أحد اه ملخصاً من الهندية عن المحيط (قوله وما في الأشباه من خلافه)
 وهو عدم الوقوع بطلاق الوكيل واعتاقه (قوله يصح مع الإكراه) أي فيما عدا مسألة الوكالة
 لما علت من خروجها عن القياس (قوله لا يؤثر فيه الإكراه) أي من حيث منع العمة لأن الإكراه يفوت
 الرضى وقواته يؤثر في عدم اللزوم وعدمه يمكن المكره من الفسخ فلا إكراه يمكن المكره من الفسخ بعد التحقق
 فيما لا يحتمل الفسخ لا يعمل فيه الإكراه مخ (قوله وعدناها) صوابه عددناها لأنه من العدة لا من التعدي
 (قوله نظماً) هو صاحب النهر وعبارته هنالك نظم في النهر ما يصح مع الإكراه فقال

طلاق وإيلاء وظهار ورجعة * نكاح مع استيلاء عفوة عن العمد
 رضاع وأيمان وفي وندره * قبول لا بداع كذا الصلح عن عمد
 طلاق على جعل يمين به أنت * كذا العتق والاسلام تدبير للعبد
 وإيجاب احسان وعتق فهذه * تصح مع الإكراه عشرين في العدة اه

أقول والتحقيق انها خمسة عشر للتداخل ولأن قبول الأبداع ليس منها كما في النهر والمذكور منها في عامة
 الكتب عشرة نظمها ابن الهمام بقوله

يصح مع الإكراه عتق ورجعة * نكاح وإيلاء طلاق مفارق
 وفي ظهار وإيمان وندره * وعفو لقتل شاب منه مفارق
 وزدت عليه خمسة الباقية بقولي

رضاع وتدبير قبول لصلحه * كذلك إيلاء والاسلام مفارق

(قوله أو أبرأه كفيه) وكذا قبول الكفالة على ما أفتى به الحامدي وغيره وكذا قبول الخوالة على
 ما في حوالة البحر سائحاني (قوله لأن البراءة لا تصح مع الهزل) لأنها اقرار بفراغ الذمة فيؤثر فيها الإكراه
 (قوله لا تبطل شفعتها) فإذا زال الإكراه فإن طلب عند ذلك والابطال وكذا لو أكره على تسليمها بعد طلبها
 لا تبطل هندية وغيرها (قوله ولا ردتة الخ) ذكره ليقرع عليه قوله فلا تبين زوجته والافقدم تر ما يفتي
 عنه (قوله لأنه لا يكفر به) ذكر الضمير لأن المراد التلظظ اللساني قال في الهداية لأن الرتبة تتعلق
 بالاعتقاد لا ترى لو كان قلبه مطمئناً بالإيمان لا يكفر وفي اعتقاده الكفر شك فلا تثبت البيذونة بالشك (قوله
 والقبول له) أي لو ادعت تبدل اعتقاده وأنكره هو فالقول له (قوله استحصانا) والقياس أن يكون القول
 قولها حتى يفرق بينهما لأن كلمة الكفر سبب لحصول الفرقة فيستوى فيه الطائع والمكره كلفظة الطلاق
 ووجه الاستحسان أن هذه اللفظة غير موضوع للفرقة وإنما تقع الفرقة باعتبار تغير الاعتقاد والإكراه
 دليل على عدم تغيره فلا تقع الفرقة ولهذا لا يحكم عليه بالكفر زيلعي (قوله وقد مناعن النوازل الخ)
 الذي قدمه عن النوازل أنه ان وري بآنت قضا فقطوا لامع خطورها يباله بآنت ديانة أيضاً وقد مناعن بقى قسم
 ثالث وهو ما إذا لم يخطر بباله شيء أصلاً وأفتى بما أكره به مطمئناً لا يذنب ولا كفر أصلاً وصرح الزيلعي بأن
 هذا هو المراد بالمذكور في المتن كما قدمناه فلا منافاة أصلاً (قوله أكره القاضي) قيد به لأنه الذي يقيم الحدود

٦ أقول لكن تأمل هذا مع
 ما يأتي عن الهندية فإن الظاهر أن
 توكيله يبيع العبد لم يصح
 ٦ مع الإكراه ولذا كان له تضمين
 أي الثلاثة شاء ويعد أن يقال
 لا يصح بيع المكره ويصح توكيله
 بالبيع فعلم أن الاستحسان
 لا يجري في جميع أنواع الوكالة
 فهذا يؤيد ما بينه الرمي أولاً
 لكن قد يقال أن الاستحسان إنما
 هو في الوكالة على نحو الطلاق
 واعتناق محاليس من المعاوضات
 المالية والحاصل أن المحل
 محتاج إلى زيادة تحرير وهذا غاية
 ما وصل إليه فهمنا القاصر والله
 تعالى أعلم اه منه

وما في الأشباه من خلافه فقياس
 والاستحسان وقوعه والأصل
 عندنا أن كل ما يصح مع الهزل
 يصح مع الإكراه لأن ما يصح مع
 الهزل لا يحتمل الفسخ وكل
 ما لا يحتمل الفسخ لا يؤثر فيه
 الإكراه وعدنا أبو الليث في خزنة
 الفقه ثمانية عشر وعدناها
 في باب الطلاق نظماً عشرين
 (لا) يصح مع الإكراه (أبرأه
 مديونه أو) أبرأه (كفيه)
 بنفس أو مال لأن البراءة لا تصح
 مع الهزل وكذا لو أكره
 الشفيع أن يسكت عن طالب
 الشفعة فسكت لا تبطل شفعتها
 (و) لا (ردته) بلسانه وقلبه مطمئن
 بالإيمان (فلا تبين زوجته) لأنه
 لا يكفر به والقول له استحصانا قلت
 وقد مناعن النوازل خلافه فلعله
 قياس فتأمل (أكره القاضي رجلاً
 ليقر بسرقة أو يقتل رجل بعمد

أو ليقتر (بقطع يدرجل بعمد فأقرب ذلك فقطعت يده أو قتل) على ما ذكر (أن كان المقز موصوفاً بالصلاح اقتصر من القاضي وإن منتهى ما بالسرقة معروفةاها وبالقتل لا) يقتصر ٨٨ من القاضي استحصانا للشبهة خاتية (قبل له أتما أن تشرب هذا الشراب أو تبسح كرمك فهو أكرام إن كان

شراباً لا يحل) كالنحر (والأفلا) قنية قال وكذا الزنى وسائر المحرمات (صادره السلطان ولم يعين بيع ماله فباعه صح) لعدم نهينه والحيلة أن يقول من أين أعطى ولا مال لي فاذا قال الظالم بيع كذا فقد صار مكرها فيه برأية

(خوفها الزوج بالضرب حتى وجهته مهرها لم تصح) الهبة (أن قدر الزوج على الضرب) وإن هتدها بطلاق أو تزوج عليها أو نسرت فليس بأكرام خاتية وفي مجمع الفتاوى منع امرأته المريضة عن المسير إلى أبيها إلا أن تهبه مهرها فهو هبة بعض المهر فالهبة باطلة لأنها كالمكره قلت ويؤخذ منه جواب حادثة الفتوى وهي زوج بنته البكر من رجل فلما أرادت الزفاف منعها الأب إلا أن يشهد عليها أنها استوفت منه ميراث أمها فأقرت ثم أذن لها بالزفاف فلا يصح إقرارها لكونها في معنى المكره وبه أفتى أبو السعود مفتي الروم قال المصنف في شرح منظومته تحفة الأقران في بحث الهبة (المكره يأخذ

المال لا يضمن) بما أخذه (إذا نوى) الأخذ وقت الأخذ (أنه يرد على صاحبه ولا يضمن وإذا اختلفا) أي المالك والمكره

(في النية فالقول للمكره مع يمينه) ولا يضمن مجتبي وفيه المكره على الأخذ والدفع إنما يبيعه مادام حاضر أعنده المكره ولا لم يحل لزوال القدرة والالقاء بالبعد منه وجهان تبين أنه لا عذر لأعوان الظلمة في الأخذ عند غيبة الأمر أو رسوله فليحفظ * (فروع) * أكره على أكل طعام نفسه إن جاءها لارجوع

في العادة والافكل متغلب كذلك ولا فرق بين كونه بملح أو غيره لما في التاخر خاتية عن التبريد أكره بضرب أو حبس حتى يقتر بجمدة أو قصاص فهو باطل فإن خلاه ثم أخذه فأقتر به إقراراً مستقبلاً أخذه (قوله على ما ذكر) أي بناء على إقراره مكرها (قوله وإن منتهى الخ) أي ولا يضمن عليه هندية (قوله لا يقتصر من القاضي استحصانا) ولكنه يضمن جميع ذلك في ماله كما في الهندية عن المحيط (قوله للشبهة) أي شبهة أنه فعل ما أقتر به مع دلالة الحال عليه (قوله قبل له الخ) أي أكره بملح على فعل أحد هذين الفعلين (قوله فهو أكرام) أي فيضرب بين الفسخ والامضاء بعد زوال الأكرام لأن حرمة الشرب قطعية فلم يكن راضياً بالبيع تأمل وهل يسعه الشرب وترك البيع الظاهر نعم لأن الشرب يساح عند الضرورة تأمل وفي الخاتية أكره بالقتل على الطلاق والعناق فلم يفعل حتى قتل لا يأنم لأنه لو صبر على القتل ولم يلف ماله نفسه يكون شهيداً فلا ن لا يأنم إذا امتنع عن إبطال ملك النكاح على المرأة كان أولى اه (قوله وكذا الزنى وسائر المحرمات) أي لو أكرهه على البيع أو الزنى ونحوه فباع يكون مكرها وهذا في التردد بين محترم وغيره ولم يذ كر لورده بين محترمين أو غير محترمين وفي الخاتية أكره بملح على كفر أو قتل مسلم لم يقدر استحصانا وتجب الدية في ماله في ثلاث سنين إن لم يعلم أنه برخص له إجراء الكفر مطمئناً وإن علم قبل يقتل وقيل لا ولو على قتل أو زنى لا يفعل واحداً منهما لأن كلا لا يساح بالضرورة فإن زنى لا يحسد استحصانا وعليه المهر وإن قتل يقتل إلا أمر لأنه لا يخرج عن كونه مكرها ولو على قتل أو تلف مال غيره أن لا يتلف ولو المأل أقل من الدية لأنه مرخص لا يساح فإن قتل يقتل به إذا برخص وإن أتلف ضمن الأمر ولو على طلاق قبل الدخول أو عتق غرم الأمر الأقل من قيمة العبد ومن نصف المهر وإن كان دخل لا يلزم الأمر شيء اه ملخصاً (قوله صادرة السلطان) أي طالبه يأخذ ماله قال في القاموس صادرة على كذا طالبه به (قوله لعدم نهينه) أي البيع إذ يمكنه أداء ما طلبه منه بالاستقراض ونحوه (قوله والحيلة) أي ليكون يبيعه فاسداً ولا يتدفعه أيضاً من أن يكرهه على التسليم وقبض الثمن والانتد البيع كما مر مثلاً (قوله فقد صار مكرها فيه) أي في البيع لما مر أن أمر السلطان أكرام وإن لم يتوعدة فافهم (قوله بالضرب) قبله في الخاتية بالتلف والظاهر أنه اتفاق (قوله فليس بأكرام) لأن كل فعل من هذه الأفعال جائز شرعاً والأفعال الشرعية لا توصف بالأكرام ط قلت نعم ولكن يدخل عليها غمًا يفسد صبرها ويظهر عذرها وقدمت أن البيع ونحوه يفسد بما يوجب غمًا بعدم الرضى ويدل عليه ما يذكركم بعده فأت منع المريضة عن أيوبها ومنع البكر عن الزفاف لا يغمها أكثر من هذه الأفعال ولكن لا مدخل للعقل مع النقل هذا وقد مر أن ظاهر قولهم الزوج سلطان زوجته أنه يكفي فيه مجزؤ الأمر حيث كانت تخشى منه الأذى والله تعالى أعلم (قوله وبه أفتى أبو السعود) وكذلك الروم وغيره ونظمه في فتاواه بقوله

ومانع زوجته عن أهلها * لثب المهر ويكون مكرها
كذلك منع والد بنته * خروجها بالعلم من بيته

ثم قال وأنت تعلم أن البيع والشراء والاجابة كالأقرار والهبة وأن كل من يقدر على المتع من الأولياء كالأب للعلة الشاملة فليس قيد أو كذلك البكارة ليست قيداً كما هو مشاهد في ديارنا من أخذ مهوره من كرها عليهن حتى من ابن ابن العم وإن بعدوا ومنعت أشر بها أو قتلها اه (قوله المكره بأخذ المال) الأولى التعبير بعلى ط (قوله لا يضمن) بل الضمان على الأمر (قوله فالقول للمكره مع يمينه) لا فكاره الضمان ومثله لو أكرهه على قبول الودعة أو الهبة وقال قبضتها لاردها إلى مالكها كما في الخاتية (قوله مادام حاضر أعنده المكره) قال في الهندية عن المبسوط فإن كان أرسله ليفعل تخاف أن يقتله إن طغى به أن لم يفعل لم يحل إلا أن يكون رسول الأمر معه على أن يرد عليه إن لم يفعل ولو لم يفعل حتى قتل كان في سعة إن شاء الله تعالى ولو هتده بالحبس أو القيد لم يسعه الإقدام اه (قوله لزوال القدرة والالقاء بالبعد) لكن يخاف عوده وبه لا يتحقق الأكرام برأية (قوله إن جاءه لارجوع) فإن قلت يشكل بما لو كان الطعام للغير حيث يضمن الأمر مع أن النفع للمأمور قات هناك أكل طعام الأمر لأن الأكرام على الأكل أكرام على القبض لعدم مكانه بدونه فكانه قبضه وقال له كل وهذا لا يمكن جعل الأمر غاصباً قبل الأكل لأنه لا يمكن وهو

في يده أو فيه فصار آكلا طعام نفسه إلا أنه ان كان شعبانا فقد أكره على اتلاف ماله فيضمن الأمر برأية ملخصا
(قوله وان شعبانا) صرقه لأن موثقه قابل للتألف كما في القاموس فافهم (قوله لامتناع الكذب
على الانبياء) تعليل لقوله لا يسعه أي لأن قول النبي حجة على الخلق فلا يباح الكذب بخلاف غيره فلذلك يسعه
خاتية (قوله لم يحل) أي دفع الجارية لأن هذا ليس أكرها حتى يرخص لها الزنى ولم يكره على الدفع وأما
الاسارى فالتعالي قادر على تخلصهم وتصويرهم على بليتهم ط (قوله لم يعتق) لأن الاقرار يفسده
الا كراه كما تركه الوأكره ليقترب بطلاق أو نذرا أو قطع أو نسب لا يلزمه شيء خاتية (قوله ظاهر
القضية نعم) وعبارتها فاع معتلب قال لرجل أما أن تبني هذه الدار أو أدفعها إلى خصمك فباعها منه
فهو بيع مكره ان غلب على ظنه تحقيق ما أو عده قال رضى الله تعالى عنه فهذه اشارة الى أن الاكراه بأخذ
المال اكراه شرعا وفي بط ألفاظ متعارضة الدلالة ولم أجده في رواية الا هذا القدر اه وظاهره عدم اشتراط
كونه كل المال وقد مننا عن القهستاني ما يخالفه وفي الهندي عن المبسوط قال القضية أبو الميث ان هدد
السلطان وصى يقيم على دفع ماله اليه ففعل لم يضمن ولو بأخذ مال نفسه ان علم انه يأخذ بعض ماله ويترك
ما يكفيه لا يسعه فان فعل ضمن مثله وان خشي أخذ جميع ماله فهو معذور وان أخذ السلطان بنفسه لاضمان
على الوصى في الوجوه كلها (قوله انى مرافع) أي مرافعك للعلماء أي وكان ظالمًا يؤذى بمجرد
الشكاية كما في القضية (قوله لتبرئ) ظاهره انه عليه للمرافعة ولا يصح لأن المعنى ان لم تبرئني أرافعك فالعلة
عدم البراءة ويمكن جعله علة لقوله وان يقل لكن كان الظاهر أن يقال ليبرئ بضمير الغائب تأمل (قوله
وصح الى آخر البيت) رزم مع قوله الماتروا سلامه سوى قوله ويجبر أي على الاسلام بالحبس والله سبحانه
وتعالى أعلم

(بسم الله الرحمن الرحيم * كتاب الحجر)

اورده بعد الاكراه لأن في كل سلب ولاية المختار عن الجرى على موجب الاختيار والا كراه أقوى لأن فيه
السلب من له اختيار صحيح وولاية كاملة فكان بالتقديم أخرى (قوله هو لغة المنع) يقال جبر عليه جبرا
من باب قتل منعه من التصرف فهو محجور عليه والفقهاء يحذفون الصلة تنقيفاً ومنه سمي الحطيم جبرا بالكسر
لأنه منع من الكعبة وكذا العقل لمنعه من القبائح (قوله مطلقا) ولو عن الفعل او عما هو مطلوب ط
(قوله وشرعا منع من نفاذ تصرف قولى) أي من لزومه فان عقدا لمحجور به عقد موقوف أو النافذ أعظم من
اللزوم قهستاني وقد مننا ما فيه في الاكراه والحاصل أن المنع من ثبوت حكم التصرف فلا يفيد الملك
بالقبض وفيه انه لا يشمل سوى العقود الدائرة بين النفع والضرر مع أن القول قد يلغوا أصلا كطلاق الصبي
وقد يصح كطلاق العبد فالمناسب في تعريفه ما في الايضاح بقوله وفي اصطلاح الفقهاء عبارة عن منع مخصوص
بشخص مخصوص عن تصرف مخصوص او عن نفاذه وتفصيله انه منع للرفيق عن نفاذ تصرفه الفعلي الضار
واقتراره بالمال في الحال ولا صغير والمجنون عن أصل التصرف القولى ان كان ضررا محضا وعن وصف نفاذه
ان كان دائرا بين الضرر والنفع اه وكتب في هامشه الجبر على مراتب أقوى وهو المنع عن أصل التصرف
ومتوسط وهو المنع عن وصفه وهو النفاذ وضعيف وهو المنع عن وصف وصفه وهو كون النفاذ حالا اه
وقد أدخل في التعريف المنع عن الفعل كما ترى ودخل فيه نحو الزنى والقتل في حق الصبي والمجنون فانه محجور
عليه ما بالنسبة لحكمه وهو الحد والقصاص كما في الجوهرية ويظهر لي أن هذا هو التحقيق فانه ان جعل الجبر
هو المنع من ثبوت حكم التصرف فواجه تقييده بالقولى ونفى الفعلي مع أن لكل حكما وبهذا يندفع
ما استشكله الشارح من أصله وأما ما علل به من قوله لأن الفعل بعد وقوعه لا يمكن رده فنقول الكلام في منع
حكمه لا منع ذاته ومثله القول لا يمكن رده بذاته بعد وقوعه بل رده حكمه فان قلت قيد بالقولى لأن الافعال
لا يجبر عنها كلها فان ما يوجب الضمان منها يؤخذ بها قلت وكذلك القول بعضه غير محجور عنه كالذى تمحض نفعها
كقبول الهبة والهدية والصدقة الآن يفرق بالقله والكثرة فلي تأمل (قوله لمنع نفاذه في الحال)
كاستهلاك الاموال فانه صدق عليه منع النفاذ في الحال مع أنه فعل لا قول ونفاذه في المال لا ينافي

• قوله انى مرافع الخ قد غيرت
بيت الوهبانية الى قولى
وان يقل المديون ان لم تهبه لى
ارافعك فالأكره معنى مصور
اه منه

وان شعبانا رجع بقيمة على المكره
لحصول منفعة الا كل له في الاول
لا الثانى • قال أهل الحرب لنبي
أخذوه ان قلت لست بنبي
• تركنا والا قتلتنا لا يسعه
قول ذلك وان قيل لغربي ان
قلت هذا ليس بنبي تركنا بك
وان قلت نبي قتلناه وسعه لامتناع
الكذب على الانبياء • قال
حربي لرجل ان دفعت جاريك
لازني بها دفعت لك ألف أسير
لم يحل • أقرب يعتق عبده مكرها
لم يعتق في الاصح وهل الاكراه
بأخذ المال معتبر شرعا ظاهر
القضية نعم وفي الوهبانية
وان يقل المديون انى مرافع
لتبرئ فالأكره معنى مصور
وصح في الاستحسان اسلام مكره
ولا قتل ان يرتد بعد ويجبر

(كتاب الحجر)

(هو) لغة المنع مطلقا وشرعا (منع
من نفاذ تصرف قولى) لا فاعلى
لأن الفعل بعد وقوعه لا يمكن رده
فلا يصور الجبر عنه قلت بشكل
عليه الرقيق لمنع نفاذ فعله في الحال

وجود المنع في الحال والالزم أن لا يصح قولنا محجور عن الاقرار مثلاً في حق المولى فافهم وهذا من المنع عن وصف الوصف كما قدمناه (قوله بل بعد العتق الخ) أي بل ينقذ بعده لأن توقفه كان لحق المولى وقد زال ثم اعلم أن الذي يتوقف هو اقراره بالمال كما يأتي وكذا مطالبة بالمهر لوتزوج بلاذن مولاه ودخل بها كما ذكره الزيلعي في باب نكاح الرقيق وكأنه لما كان برضاها صارت راضية بتأخير المهر وأما ما ذكره عن البدائع تبعاً لابن الكمال من أنه لو ألتف مال الغير لا يؤاخذ به في الحال فهو المتبادر من التبيين والدرر ويخالفه ما نقله المصنف عن ابن ملك من أنه مؤاخذ في الحال بما استهلكه وسيأتي مثله في المأذون عن العمادية قال الرملي ومثله في النهاية والجوهرة والبرازية والخلاصة والولوالجية ثم قال والخاصصل أن النقل مستفيض في هذه المسألة بالضممان في الحال فيباع أو يفديه المولى اه ملخصاً ومثله في العمادية عن السراج ثم قال وفي التاترخانية من الكفالة فإن كان له كسب يوفي ذلك من كسبه والاتباع رقبته يدين الاستهلاك إلا أن يقضيه المولى اه وفي القنية من باب أمر الغير بالجنابة راضر البكر خواهر زاده عبد محجور حتى على مال فباعه المولى بعد علمه بالجنابة فهو في رقبة العبد يباع فيه على من اشتراه بخلاف الجنابة على النفس وفي التاترخانية من التاسع من الجنابات فرق بين الجنابة على الأدمى وبين الجنابة على المال ففي الأول خير المولى بين الدفع والفداء وفي الثاني خير بين الدفع والبيع اه (قوله اللهم الآن يقال) أي في الجواب عن الاشكال وهذه الصيغة توفى في صدر جواب فيه ضعف كأنه يطلب من الله تعالى صحته (قوله الاصل فيه ذلك) أي الاصل في فعله النفاذ في الحال لما يأتي أن الرق ليس بسبب الحجر في الحقيقة (قوله ولكنه) أي النفاذ أخر لعنته أي لوقت عتقه واليه لقيام المانع وهو حتى المولى (قوله وسببه صغرو جنون) اعلم أن الله تبارك وتعالى جعل بعض البشر ذوى النهى وجعل منهم أعلام الدين وأئمة الهدى ومصابيح الدجاوات بل بعضهم بمشائهم من أسباب الردى كالجنون الموجب لعدم العقل والصغر والعمه الموجبان لنقصانه فجعل تصرفهما غير نافذ بالحجر عليهما مولوداً ذلك لكان معاملتهما ضرراً عليهما بأن يستجتر من يعاملهما ما لهما باحتياله الكامل وجعل من يتطرق في مالهما خاصاً كالاب وعاماً كالقاضي وأوجب عليه النظراهما وجعل الصبا والجنون سبباً للحجر عليهما كل ذلك راحة منه ولطفاً والرق ليس بسبب الحجر في الحقيقة لأنه مكلف محتاج كامل الرأي كالحرة غير أنه وما في يده ملك المولى فلا يجوز له أن يتصرف لاجل حق المولى والانسان اذا منع عن التصرف في ملك الغير لا يكون محجوراً عليه كالحرة لا يقال انه محجور عليه مع أنه ممنوع عن التصرف في ملك الغير ولهذا يؤخذ العبد باقراره بعد العتق لزوال المانع وهو حتى المولى ولعدم نفوذه في الحال وتأخره الى ما بعد الحرية جعله من المحجور عليهم زيلعي (قوله يعم القوي والضعيف) أشار الى أن سبب الحجر هو مطلق الجنون كما في الابضاح وأراد بالقوي المطبق وبالضعيف غيره أو أراد بالقوي القسمين وبالضعيف العمه فقوله كما في المعتوه الكاف فيه للتظهير على الاول وللتشيل على الثاني تأمل واختلفوا في تفسير المعتوه وأحسن ما قيل فيه هو من كان قليل الفهم مختلط الكلام فاسد التدبير الا انه لا يضرب ولا يشتم كما يفعل الجنون درر (قوله وحكمه كميز) أي حكم المعتوه كالصبي العاقل في تصرفاته وفي رفع التكليف عنه زيلعي (قوله فلا يصح طلاق صبي) أي ولو مميزاً (قوله ومجنون مغلوب الخ) قديراً هذا القيد ويراد به الغلبة على العقل فيحترز به عن المعتوه كما وقع في الهداية حيث قال ولا يجوز تصرف المجنون المغلوب بحال وقدر اذ به من صار مغلوباً للجنون بحيث لا يفيق أي لا يزول عنه ما به من الجنون قويا كان اضعف فدخل فيه المعتوه ويحترز به عن يمين ويضيق فانه يجوز تصرفه على ما يأتي فن احتزر به عن المعتوه فقد وهم لظنه أن المراد في الكلامين واحداً مع أن طلاق المعتوه أيضاً لا يصح كذا أقاده ابن الكمال وتبعه الشارح (قوله وأما الذي يمين ويضيق فحكمه كميز) ومشله في المنع والدرر وغاية البيان وكذا في المعراج حيث فسر المغلوب بالذي لا يعقل أصلاً ثم قال واحتزر به عن المجنون الذي يعقل البيع ويقصده فان تصرفه كصبي العاقل على ما يمين فثبت وقف الى اجازة الولي اه وهذا هو المعتوه كما قدمناه به صرح في الكفاية وجعله الزيلعي في حال افاقته كالعاقل والمتبادر منه انه كالعاقل البالغ وبه اعترض الشرع بل لا على الدرر فلا تتوقف تصرفاته ووفق بينهما الرحي والسائحين يحمل ما هنا على ما اذا لم يكن تام العقل في حال افاقته وما ذكره الزيلعي على ما اذا كان تام

بل بعد العتق كما صرح به في البدائع اللهم الآن يقال الاصل فيه ذلك لكنه أخر لعنته لقيام المانع فتأمل (وسببه صغرو جنون) يعم القوي والضعيف كما في المعتوه وحكمه كميز كما سيجي في المأذون (ورق فلا يصح طلاق صبي ومجنون مغلوب) أي لا يفيق بحال وأما الذي يمين ويضيق فحكمه كميز نهاية

قوله الموجبان هكذا بخطه ولعل صوابه الموجبين كما لا يخفى اه

مصححه

العقل ووفق الشك في حاشية الزيلعي - بمحل ما هنا على ما إذا لم يكن لافاقته وقت معلوم وما في شرح الزيلعي - على ما إذا كان لها وقت معلوم أي لانه في الأول لا يتحقق صحوه أقول والذي يحمل عقدة الاشكال ما قد مناه عن ابن الكمال فانه ان أريد بالمغلوب من غلب على عقله أي الذي لا يعقل أصلاً فإراد بالذي يجب ويفيق ناقص العقل وهو المعتبر كما صرح به صاحب الكفاية وغيره حيث قاله والمجنون الذي يجب ويفيق وهو المعتبر الذي يصلح وكيلاً عن غيره وهو قد يعقل البيع ويقصده وان كان لا يرجح المصلحة على المفسدة اه ومعنى افاقته على هذا انه يعقل بعض الاشياء دون بعض والمعتبر في نصرة فاته كميرز كما مر فلهذا جعله شرّاح الهداية مثله وان أريد به من لا يفيق من جنونه الكامل او الناقص فيحترزه عن يفيق احباً أنا أي يزول عنه ما به بالكلية وهذا كالعقل البالغ في تلك الحالة وهو محل كلام الزيلعي - ومنشأ الاشتباه عدم التفرقة بين الكلامين فاعتنم هذا التحقيق وبالله التوفيق وبه ظهر أنه كان ينبغي للشارح أن يقول حكمه كعقل أي في حال افاقته كما قاله الزيلعي - ليظهر للتقييد بالمغلوب فانه حيث كان غير المغلوب كميرز لا يصح طلاقه ولا اعتاقه كالمغلوب وأما ما نقله عن النهاية فهو موافق لعبارة الهداية حيث لم يخص فيها بعض التصرفات بالذكر والحاصل انه يتعين أن يحترز بالمغلوب في عبارة الهداية عن المعتبر وفي عبارة المصنف عن الذي زال ما به بالكلية فتدبر (قوله واقرارهما) أي المغلوب والصبي والمراد الصبي المحجور فلو ما ذونا يصح اقراره كالمعتبر والعبد المأذون كما يأتي آخر كتاب المأذون (قوله نظر الهمما) علة تقوله لا يصح (قوله وصح طلاق عبد) لانه أهل ويعرف وجه المصلحة فيه وليس فيه ابطال ملك المولى ولا تفويت منافعه درر (قوله في حق نفسه فقط) قيل الواجب استناطه ليكون التفصيل الا في بيان الاجال صحة الاقرار اه تأمل (قوله لاسيده) أي لا في حق سنده رعاية لجانبه لان نفاذه لا يعرى عن تعلق الدين برقبته او كسبه وكلاهما اتلاف ماله درر (قوله فلو أقر) أي العبد المحجور لان الكلام فيه وقد علم من عدم صحة اقرار الحر الصغير عدم صحة اقرار العبد الصغير بالاولى (قوله أخر الى عتقه) لوجود الاهلية حينئذ وارتفاع المانع (قوله هدر) أي لا يلزمه شيء بعد عتقه لما تقرّر أن المولى لا يستوجب على عبده مالا درر (قوله وبجدة وقود) أي بما يوجبهما والواو بمعنى أو ولهذا افرد الضمير في قوله أقيم (قوله أقيم في الحال) وحضرة المولى ليست بشرط وهذا اذا أقر وأما اذا أقيم عليه البينة فحضرة المولى شرط عندنا وقال أبو يوسف ليست بشرط جوهره وفيها قتل رجلا عمد أو وجب القصاص فأعتقه المولى لا يلزمه شيء ولو كان للقتيل وليان فعنأ أحدهما بطل حقه وانقلب نصيب الاخر مالا وله أن يستسعى العبد في دفع قيمته ولا يجب على المولى شيء لانه انقلب مالا بعد الحرية ويجب نصف القيمة لان أصل الجنابة كان في حال الرق ولو أقر بقتل خطأ لم يلزم المولى شيء وكان في ذمة العبد يؤخذ به بعد الحرية كذا في الخندي وفي الكرخي اقراره بجناية الخطا وهو مأذون او محجور باطل فان أعتق لم يتبع بشيء من الجنابة اه وسيأتي تمامه في كتاب الجنابات ان شاء الله تعالى (قوله في حقهما) أي الحد والقود لانهم من خواص الأدمية وهوليس بمملوك من حيث انه آدمي وان كان مملوكاً من حيث انه مال ولهذا لا يصح اقرار المولى عليه بهما واذا بقي على أصل الحرية فهما ينفذا اقراره لانه أقر بما هو حقه وبطلان حق المولى ضمنى كفاية (قوله يدور بين نفع وضرر) أما النفع المحض فيصح كقبوله الهبة والصدقة وكذا اذا آجر نفسه ومننى على ذلك العمل وجبت الاجرة استحياساً ويصح قبول بدل الخلع من العبد المحجور بغير اذن المولى لانه نفع محض وتصح عبارة الصبي في مال غيره وطلاقه وعتاقه اذا كان وكيلاً جوهره (قوله من هؤلاء المحجورين) المراد الصبي والرقيق فأطلق لفظ الجمع على الاثنين كقوله تعالى فان كان له اخوة والمراد اخوان وقيل المراد العبد والصبي والمجنون الذي يفيق جوهره (قوله يعرف أن البيع سالب الخ) سيأتي في المأذون قيد آخر وزاد في الجوهره ويعلم انه لا يجتمع الثمن والمثلن في ملك واحد قال في شاهان ومن علامة كونه غير عاقل اذا أعطى الحلواني - فلوساً فأخذ الحلوى وبقي يقول أعطنى فلوسى وان ذهب ولم يستره الفلوس فهو عاقل اه (قوله أجاز وليه) أي ان لم يكن فيه غبن فاحش فان كان لا يصح وان أجاز له الولي بخلاف اليسير جوهره وسيأتي بيان الولي آخر المأذون وأنه يصح اذن القاضى وان أبى الاب (قوله أي هؤلاء المحجورين) صوابه المحجورون (قوله ضمنوا) فلو أن ابن يوم انقلب على

(و) لا (اعتاقهما واقرارهما)

نظر الهمما (وصح طلاق عبد

واقراره في حق نفسه فقط)

لا سنده (فلو أقر بمال اخر الى

عتقه) (ولغير مولاه ولوله هدر

(وبجدة وقود أقيم في الحال)

لبقائه على أصل الحرية في حقهما

(ومن عقد) عقدا يدور بين نفع

وضرر كما سيبي في المأذون

(منهم) من هؤلاء المحجورين

(وهو يعقله) يعرف أن البيع

سالب للملك والشراء جالب

(أجاز وليه أورد) وان لم يعقله

فباطل نهية (وان أثلنوا) أي

هؤلاء المحجورين سواء عقولاً ولا

درر (شياً) مقوماً من مال أو

نفس (ضمنوا) اذا حجر

في الفعل

فأرورة انسان مثلاً فـ كسرهما يجب الضمان عليه في الحال وكذا العبد والمجنون اذا اتلفا شيئاً لزمهما ضمانه في الحال كذا في النهاية ويوافقه ما في الكافي عزيمة (قوله لكن ضمان للعبد بعد العتق) يعني في اتلافه المال أما في النفس فيقتص منه في الحال ان جنى على النفس بما يوجب القصاص ويدفع أو ينفذ ان جنى عليها بما لا يوجب القصاص او جنى على الطرف عدا او خطأ ح (قوله على ملحق) أي عن البدائع وعلمت انه مخالف لما في النهاية وغيرها ووفق بينهما ط والسائحاني بحمل ما في البدائع على ما اذا ظهر باقراره لما في الغاية اذا كان الغصب ظاهراً يضمن في الحال فيباع فيه ولو ظهر باقراره لا يجب الا بالعتق كذا قال الفقيه (قوله مؤاخذاً بفعاله) هذا من باب خطاب الوضع وهو لا يتوقف على التكليف لان الخطاب نوعان خطاب وضع وخطاب تكليف كما في جمع الجوامع (قوله واذا قتل) أي الصبي المحجور وليس التقييد بالحر في هذه احترازاً حتى لو كان مأذوناً له في التجارة فالحكم كذلك أبو السعود على الاشباه (قوله الا في مسائل) استثناء من قوله فيضمن أي فلا يضمن في هذه لانه مسلط من المالك كما أفاده في الاشباه لكن في أبي السعود عن القنية انه ضمان عقد عندهما والصبي ليس من أهل الزام الضمان وعند أبي يوسف ضمان فعل وهو من أهل التزام الفعل اه وفي التارخانية أودع صبياً او عبداً ما لا فاسد له لم يضمن عند محمد وقال أبو يوسف يضمن العبد بعد العتق والصبي بعد زوال الحجر اه فتأمل وسند كره تمة آخر كتاب المأذون (قوله لو اتلف ما اقترضه) أطلق الجواب في نسخ أبي حفص وفي نسخ أبي سليمان انه قولهما وفي قول أبي يوسف هو ضامن وهو الصحيح يرى عن الذخيرة والظاهر أنه تصحيح لنقل الخلاف لا لقول أبي يوسف تأمل قال أبو السعود عن شرح تنوير الأذهان ولو اتلف مال غيره بلا سبق ايداع او اقرار ضمن بالاجماع (قوله وما أودع عنده) احتراز به عما اذا اتلف ما أودع عنده أي به فانه يضمنه وأطلق عدم الضمان في الوديعة وهو مقيد بما سوى العبد والامة أما اذا كانت عبداً أو أمة واستهلكه يضمن اجماعاً يرى عن البدائع قال الجوى وفي أحكام الصغار للاستروشن ما يخالفه حيث قال صبي محجور أودع عبداً فقتله فعلى عاقلة القيمة ولو طعماً ما فأكله لا يضمن اه قلت وقد يوفق بأن الضمان اجماعاً على العاقلة تأمل (قوله بلاذن وليه) بغنى عنه ما بعده فلو أذن وليه في أخذ الوديعة يضمن اتفاقاً كما في المصنف أبو السعود (قوله ويستثنى من ايداعه الخ) يستثنى أيضاً ما اذا كانت عبداً بناءً على ما في البدائع (قوله مثله) أي صبياً محجوراً وهو بالنصب منقول أول لا أودع والثاني محذوف أي وديعة (قوله فلما لاك تضمين الدافع او لا أخذ) قال في جامع الفصولين وهي من مشكلات ايداع الصبي وأجاب في الاشباه بأنه لم يوجد فيها التسليط من مالها بخلاف ما مر وأورد عليه بأنه وجد التسليط بنفس الدفع الى الاول كما في الجوى قلت مدفوع اذ لو دفعه المالك الى الاول لم يكن له تضمينه كما مر في المستثنيات (قوله ولا يحجر حر الخ) في بعض النسخ على حر وعلم أن الحجر عند أبي حنيفة على الحر العاقل البالغ لا يجوز بسبب السفه والدين والفسق والغفلة وعندهما يجوز بغير الفسق وعند الشافعي يجوز بالكل كفاية وأما الحجر على المفتي المجنون وأخويه فليس بجحر اصطلاحاً كما يأتي وظاهر الدرر أن عندهما أيضاً يحجر عليه بالفسق وهو مخالف لعامة الكتب كإثباته عليه في العزيمة وكلام المصنف والشارح هنا مجمل فتأمل (قوله هو تذيير المال الخ) فارتكاب غيره من المعاصي كشرب الخمر والزنى لم يكن من السفه المصطلح في شيء قهستاني والمراد أنه كان رشيداً ثم سفه لما يأتي متناهاً لو بلغ غير رشيد لم يسلم اليه ماله الخ (قوله على خلاف مقتضى الشرع أو العقل) كالتبذير والاسراف في النفقة وأن تصرف تصرفات لا لغرض أو لغرض لا بعدة العقلاء من أهل الديانة غرضاً كدفع المال الى المغنين واللعاين وشراء الحمامة الطيارة بثمن غال والغبن في التجارات من غير محجة وأصل المسامحات في التصرفات والبر والاحسان مشروع الا أن الاسراف حرام كالاسراف في الطعام والشراب قال تعالى اذا انفقوا لم يسرفوا ولم يقتروا كفاية (قوله فيحجر عليه عندهما) مستدرج مع ما يأتي مع عدم صحة التفريع ايضاً ح (قوله وتماه الخ) هو ما ذكرناه آنفاً عن الكفاية (قوله وفسق) أي من غير تبذير مال فان الفاسق أهل للولاية على نفسه وأولاده عند جميع أصحابنا وان لم يكن حافظاً لماله قهستاني (قوله ودين) وان زاد على ماله وطلب الغرماء من القاضي الحجر عليه قهستاني

لكن ضمان العبد بعد العتق على ما مر وفي الاشباه الصبي المحجور مؤاخذاً بفعاله فيضمن ما أتلفه من المال للحال واذا قتل فالدية على عاقلة الا في مسائل لو أتلف ما اقترضه وما أودع عنده بلاذن وليه وما أعير له وما بيع منه بلاذن ويستثنى من ايداعه ما اذا أودع صبي محجور مثله وهي ملك غيرهما فلما لاك تضمين الدافع أو لا أخذ (ولا يحجر حر مكف بسفه) هو تذيير المال وتضييعه على خلاف مقتضى الشرع أو العقل درر ولوفى الخبير كأن يصرفه في بناء المساجد ونحو ذلك فيحجر عليه عندهما وتماه في فوائد شتى في الاشباه (وفسق ودين)

(قوله وغفلة) أي لا يحجر على العاقل بسبب غفلة وهو ليس بمفسد ولا يقصده لكنه لا يهتدي إلى التصرفات
 الرائجة فيغيب في البياعات لسلامة قلبه زيلعي (قوله بل يمنع) أشار به إلى أنه ليس المراد به حقيقة الحجر
 وهو المنع الشرعي الذي يمنع نفوذ التصرف لأن المفتي لو أفق بعد الحجر وأصاب جاز وكذا الطيب لو باع
 الأدوية نفذ بدل أن المراد المنع الحسي كما في الدرر عن البدائع (قوله ما جن) قال في الجهرة مجن الشيء
 يمجن مجونا إذا صلب وغلظ وقولهم رجل ما جن كأنه مأخوذ من غلظ الوجه وقلة الحياء وليس بعربي محض
 ابن كمال (قوله كتعليم الردة الخ) وكذا الذي يفق عن جهل شرب ليلية عن الحامية (قوله وطيب جاهل)
 بأن يسقيهم دواء مهلكا وإذا قوى عليهم لا يقدر على إزالة ضرره زيلعي (قوله ومكارم فاس) بأن يكري
 ابلا وليس له ابل ولا مال يشترطها به وإذا جاء أو ان الخروج يحق نفسه جوهره فنع هؤلاء المفسدين للآديان
 والابدان والاموال دفع اضرار بالخاص والعامة فهو من الامر بالمعروف والنهي عن المنكر كما في القهستاني
 وغيره قبل وألحق بهذه الثلاثة ثلاثة أخرى المتهكر وأرباب الطعام إذا تعدوا في البيع بالقيمة ومالوا أسلم عبد
 الذي واستنع من يبعه باعه القاضي اه قلت وباب الامر بالمعروف أوسع من هذا تأمل نعم ينبغي ذكر المريض
 فإنه ممنوع عن التصرف فيما فوق الثلث (تنبيه) يعلم من هذا عدم جواز ما عليه أهل بعض الصنائع والحرف
 من منعهم من أراد الاشتغال في حرفتهم وهو متقن لها أو أراد تعلمها فلا يحل التحجير كما أفق به في الحامدية
 (قوله وعندهما يحجر على الحز) أي العاقل البالغ قال في الجوهره ثم اختلفا فيما بينهما ما قال أبو يوسف
 لا يحجر عليه الا يحجر الحاكم ولا ينفك حتى يطلقه وقال محمد فساد في ماله يحجره واصلاحه فيه يطلقه والثره
 فيما باعه قبل حجر القاضي يجوز عند الاول لا الثاني (قوله بالسفه والغفلة) أي والدين كما يأتي وعبر بعضهم
 عن الغفلة بالفساد وليس المراد به الفسق فافهم قال في الدر المنثور ويشترط لصحة الحجر عندهما القضاء
 بالافلاس ثم الحجر بناء عليه ولا يشترط ذلك في الحجر بالسفه مع كونه يعم جميع الاموال وأما الحجر بالدين فيخص
 المال الموجود حتى ينفذ تصرفه في مال حدث بعده بالكسب كما يعلم من القهستاني والبرجندي فليحفظ اه
 وفي التاترخانية الحجر بالدين يفارق الحجر بالسفه من وجوه ثلاثة أحدها أن حجر السفه لمعنى فيه وهو سوء
 اختياره لا لخلق الغرماء بخلافه بسبب الدين فيقتصر للقضاء الثاني أن المحجور بالسفه إذا اعتق عبدا ووجبت عليه
 السعاية وأدى لا يرجع بماسعى على المولى بعد زوال الحجر بخلاف المحجور بالافلاس الثالث أن المحجور بالدين
 لو أقر حالة الحجر ينفذ اقراره بعد زوال الحجر وكذا حالة الحجر فيما سيحدث له من المال حالة الحجر والمحجور بالسفه
 لا يجوز اقراره لاحال الحجر ولا بعده ولا في المال القائم ولا الحادث اه ملخصا قلت ويزاد ما ذكر من توقف
 الحجر بالدين على القضاء أي على قول أبي يوسف لكونه ملحق الغرماء بخلاف الحجر بالسفه لانه لحقه فلا يتوقف كما
 أشير إليه فيما مر وظاهر كلامهم ترجحه على قول محمد (قوله به) أي بقوله ما يفق به صرح قاضي خان في كتاب
 الحيطان وهو صريح فيكون أقوى من الالتزام كذا قال الشيخ قاسم في تصحيحه ومراده أن ما وقع في المتون من
 القول بعدم الحجر على المحترم صحيح بالالتزام وما وقع في قاضي خان من التصريح بأن الفتوى على قولهم ما نصريح
 بالتصحيح فيكون هو المعتمد وجعل عليه الفتوى مولانا في فوائده منح وفي حاشية الشيخ صالح وقد صرح
 في كثير من المعبرات بأن الفتوى على قولهم ما وفي القهستاني عن التوضيح انه المختار اه وأفق به البلخي
 وأبو القاسم كما ذكره في المنع عن الحامية قبيل قوله الآتي والقاضي يحبس المحترم المديون (قوله كصغير) أي
 يعقل ومثله البالغ المعتوه كما في حواشي الاشباه (قوله الا في نكاح وطلاق) فان سمي جازمه مقدار مهر المثل
 وبطل الفضل وان طلقها قبل الدخول وجب نصف المسمى لان التسمية صحيحة في مقدار مهر المثل وكذا الزوج
 أربع نسوة أو تزوج كل يوم واحدة فطلقها لان التزوج من حوائج الأصلية زيلعي (قوله وعناق) وعني
 العبد أن يسمى في قيمته عند محمد وهو الصحيح طوري (قوله واستيلاد) بأن ولدت جاريته فأدعاه ثبت نسبه
 وصارت أم ولده وتعتق من جميع ماله بموته ولا تسمى هي ولا ولدها في شيء لان ثبوت نسب الولد شاهد لها
 ولو لم يكن معها ولد فقال هذه أم ولدي لم تسع وسعت بموته في كل قيمتها بمنزلة المريض زيلعي وهي ثلث قيمتها
 جوهره (قوله وتدير) ويسمى بموت المولى غير رشيد في قيمته مدبرا وقيمة المدبر ثلثا قيمته قنا وقيل نصفها
 وعليه الفتوى جوهره لكن سياق صحة وصاياه بالقرب من الثالث والتدبير منها وفي الطوري عن المحيط

وغفلة (بل) يمنع (مذت ما جن)
 يعلم الحيل الباطلة كتعليم الردة
 اتبين من زوجها أو تسقط عنها
 الزكاة (وطيب جاهل ومكارم
 فاس) وعندهما يحجر على المحتر
 بالسفه (و) الغفلة (و) (به) أي
 بقولهم (يفق) صيانة لماله وعلى
 قولهم المفتي به (فيكون
 في أحكامه كصغير) ثم هذا
 الخلاف في تصرفات تحتل
 الفسخ ويطلبها الهزل وأما
 ما لا يحتمله ولا يطله الهزل
 فلا يحجر عليه بالاجماع فلا قال
 (الا في نكاح وطلاق وعناق
 واستيلاد وتدير)

قال مشايخنا هذا أى سعيه إذا كان أهل الصلاح يعتدون بهذه الوصية اسرافا فان كانوا لا يعتدونها اسرافا بل معهودا حسنا لا يسعى في قيمته إذا كان يخرج من الثلث (قوله ووجوب زكاة) ويدفعها للقاضي اليه ليفرقها لانها عبادة لا بد فيها من نيته ولكن يعث معه أميناً كيلا يصرفها في غير وجهه هداية (قوله وفطرة) فيه أنها تجب على الصغير حتى لو لم يخرجها وليه وجب الاداء بعد البلوغ كما مر في بابها فليست مما خالف فيها الصغير إلا أن يقال المخاطب بها وليه تأمل (قوله وج) لانه واجب بإيجاب الله تعالى من غير صنعه ولا يمنع من عمرة واحدة فيها استحسانا ولا من القران لانه لا يمنع من افراد السفر لكل واحدة منهم ما فلا يمنع من الجمع بينهما للخلاف في وجوبها ويسلم النفقة الى ثقة لثلاثتها فان جامع قبل الوقوف يدفع القاضي نفقة الرجوع ولا تلزمه الكفارة الا بعد زوال الحجر وان أفسد العمرة يقضها بعد زواله أيضا وتمامه في الجوهره ولو أحرمت بحجة تطوع دفع اليه من النفقة مقدار ما لو كان في منزله ويقال له ان شئت فخرج ما شيا إلا أن يكون القاضي وسع في النفقة فقال أنا أكرى بذلك الفضل وأنفق على نفسي فلا يمنع من ذلك طوري (قوله وعبادات) أى بدنية لا مالية ولا امر ~~ككبة~~ منها أيضا في شرح المفتاح لابن السبكي كل موضع يدعى فيه انه من عطف العام على الخاص يراد بالعام ما عدا ذلك الخاص فيكون من عطف المبين قال وهذا هو التحقيق حموي وبه صرح في السعدية أبو السعود قلت فيكون من العام المخصوص أو المراد به المخصوص وهل الأول حقيقة في الباقي أو مجاز كالثاني خلاف ينشأ في حاشية شرح المنار أول بحث العام هذا وفي استثناء الحج والعبادات نظرقانها تصح من الصغير أيضا إلا أن يقال المراد صحتها على سبيل الوجوب تأمل (قوله وزوال ولاية أبيه أو جدّه) يعنى عدم ولايتهما عليه بخلاف الصغير حموي أى فان ولايتهما عليه ثابتة (قوله وفي صحة اقراره بالعقوبات) كما لو أقر على نفسه بوجوب القصاص في نفس أو فيما دونها حموي (قوله وفي الانفاق) أى على نفسه وولده وزوجته ومن تجب عليه نفقته من ذوى ارحامه من ماله شرح تنوير الاذهان وفي بعض النسخ وفي الايقاف من أوقف ~~لكن~~ في الاشياء ان وقفه باطل واختلفوا فيما لو كان باذن القاضي فصحه البلخي وأبطله أبو القاسم اه (قوله وفي صحة وصاياه بالقرب من الثلث) يعنى إذا كان له وارث والقياس أن لا تجوز وصيته كتبرع عاته وجه الاستحسان أن الحجر عليه لمعنى النظر له كيلا يلف ماله ويبقى كالأعلى غيره وذلك في حياته لا فيما يتقدم من الثلث بعد وفاته حال استغنائه وذلك اذا وافق وصاياه أهل الخير والصلاح كالوصية بالحج أو للمساكين أو ببناء المساجد والاقواف والقناطر والجسور وأما اذا وصى بغير القرب لا تنفذ عندنا طوري (قوله كبالغ) أى غير محجور والافهو بالغ ح (قوله وفي كفارة كعبد) فلو حلف وحنث أو نذر ندرا من هدى أو صدقة أو ظاهرا من امرأته لا يلزمه المال ويكفر بيمينه وغيره بالصوم زيلعي (قوله والحاصل الخ) مستغنى عنه بقوله ثم هذا الخلاف الخ لكن أعاده لقوله الا باذن القاضي وانما حصره لما مر من زوال ولاية أبيه وجدّه (قوله لم يسلم اليه ماله الخ) هذا بالاجماع كما في الكفاية وانما الخلاف في تسليمه له بعد خمس وعشرين سنة كما يأتي فلو بلغ مفسدا ومجرما عليه أو لا فسلمه اليه فضاغ ضمنه الوصى ولو دفعه اليه وهو وصي مصلح وأذن له في التجارة فضاغ في يده لم يضمن كما في المنع عن الحامية وفي حاشية أبي السعود معزوا لاول الجلية وكما يضمن بالدفع اليه وهو مفسد فكذا قبل ظهور ورشده بعد الادراك اه وسئل العلامة الشاذلي عن بلغت وعليها وصي هل يثبت رشدها بمجرد البلوغ أم لا بد من البينة فأجاب بأنه لا يثبت الا بحجة شرعية ومثله في الخيرية وفي شرح البيري عن البدائع لا بأس للولى أن يدفع اليه شيئا من ماله ويأذن له بالتجارة للاختبار فان آنس منه رشدا دفع اليه الباقي (قوله حتى يبلغ خسا وعشرين سنة) أى ما لم يؤنس رشده قبلها (قوله فصحه تصرفه قبله) الاولى التعبير بالواو كما في الكنز لكن لما كان قوله لم يسلم اليه بمعنى المنع لان العاقل البالغ لا يجبر عليه عند الامام وانما هذا منع للتأديب لا جرح صرح التفريع فافهم (قوله ضمن) أى اذا هلك في يده لتعديه في المنع وانما اذا بلغ فنعسه قبل أن ينكشف حاله ويعلم رشده وصلاحيته بالاختبار فهلك لا يضمن قال شهاب الدين الحلبي في فتاواه والواجب على الوصى أن لا يدفع اليه المال الا بعد الاختبار فاذا منعه لذلك كان منعنا لواجب فلا يكون متعديا وفي الحامية ما يشهد له رملي (قوله قاله شيخنا) يعنى الرملي في حاشية المنع (قوله وان لم يكن رشيدا) لانه

وجوب زكاة) وفطرة (وج
وعبادات وزوال ولاية أبيه
أوجده وفي صحة اقراره بالعقوبات
وفي الانفاق وفي صحة وصاياه
بالقرب من الثلث فهو) أى
في هذه (كبالغ) وفي كفارة كعبد
اشياء والحاصل أن ~~كل~~
ما يستوى فيه الهزل والجد ينفذ
من المحجور وما لا فلا الا باذن
القاضي خانية (فان بلغ) الصبي
(غير رشيد لم يسلم اليه ماله حتى
يلغ خسا وعشرين سنة فصحه
تصرفه قبله) أى قبل المقدار
المذكور من المدة (وبعد يسلم
اليه) وجوباً يعنى لو منعه منه بعد
طلبه ضمن وقبل طلبه لا ضمان
كما يفيد كلام المجتبى وغيره قاله
شيخنا (وان لم يكن رشيدا)

لأنه قد بلغ سنًا يتصور أن يصير جَدًا ولأن منع المال عنه للتأديب فإذا بلغ هذا السن فقد انقطع رجاء التأديب
 زيلعي مخلصا (قوله وقال لا يدفع) أي وإن صار شيخًا وبه قالت الأئمة الثلاثة معراج (قوله ولا يجوز
 تصرفه فيه) أي ما لم يجزه القاضي على ما ستر وهذه ثمرة الخلاف وتظهر أيضا في الضمان عندهما لو دفع إليه
 بعد ما بلغ هذه المدة مفسدا لا عنده (قوله فإن آنستم) أي عرفت أو أبصرت ذكره البكري في تفسيره ط
 (قوله هو كونه مصلحا في ماله) هو معنى ما في البيري عن الشافعي أن ينفق فيما يحل ويسكن عما يحرم
 ولا ينفقه في البطالة والمعصية ولا يعمل فيه بالتبذير والاسراف (قوله فقط) أي لا في دينه أيضا خلافا
 للشافعي رحمه الله (قوله ولو فاسقا) تأكيده لقوله فقط وأطلقه فشمّل الفسق الأصلي والطارئ
 كما في الهداية وهذا ما لم يكن مفسدا ماله (قوله ليبيع ماله) أطلق المال فشمّل المرهون والمؤجر والمعار
 وكل ما هو ملك له رمي ولا يكون ذلك إكراها لأنه بحق كما ستر في محله إذ هو ظالم بالمنع (قوله يعني بلا أمره)
 لأن للدائن أن يأخذ بيده إذا ظفر بجنس حقه بغير رضى المدين فكان للقاضي أن يعينه زيلعي (قوله
 وكذا لو كان) أي كل من ماله ودينه وفي نسخ كانا بضمير التثنية (قوله استحسانا) والقياس أن لا يجوز
 لأن هذا الطريق غير متعين لقضاء الدين فصار كالعروض (قوله لاتحادهما في التنية) بيان لوجه
 الاستحسان ولهذا يضم أحدهما إلى الآخر في الزكاة مع أنهما مختلفان في الصورة حقيقة وهو ظاهر وحكما لأنه
 لا يجري بينهما ما بالفضل فبالنظر للاتحاد يثبت للقاضي ولاية التصرف وبالنظر للاختلاف يسلب عن الدائن
 ولاية الأخذ عملا بالشبهين بخلاف العروض لأن الأغراض تتعلق بصورها وأعيانها أقول ورأيت في الخطر
 والاباحة من المجتبى راضا مانصه وجددنا بمرديونه وله عليه دراهم له أن يأخذ لاتحادهما جنسا في التنية
 اه ومثله في شرح تلخيص الجامع الكبير للفارسي في باب اليمين في المساومة (تنبيه) قال الجوى في شرح
 الكنتز لقاعن العلامة المقدسي عن جده الأشقر عن شرح القدوري للأخصب أن عدم جواز الأخذ من
 خلاف الجنس كان في زمانهم لمطأوعتهم في الحقوق والفتوى اليوم على جواز الأخذ عند القدرة من أي مال
 كان لاسميا في ديارنا المداد وتمم العقوق قال الشاعر

عفاء على هذا الزمان فانه * زمان عقوق لازمان حقوق

وكل رفيق فيه غير مرافق * وكل صديق فيه غير صدوق ط

(قوله خلافا لهما وبه يفتي) الأولى أن يقول وقال لا يبيع وبه يفتي كما لا يخفى ح (قوله أي بقولهما ما يبيعهما)
 أي العرض والعقار وأشار به هذا التفسير إلى أن ما عداه لا خلاف فيه (قوله اختيار) ومثله في الملتقى
 (قوله ويبيع كل ما لا يحتاجه في الحال) قال في التبيين ثم عنده ما يبدأ القاضي ببيع النقود ثم العروض
 ثم العقار وقال بعضهم يبدأ ببيع ما يخشى عليه التوى من عروضه ثم بما لا يخشى عليه ثم بالعقار فالخاسل أنه
 يبيع ما كان أنظر له ويترك عليه دست من ثيابه يعني بدلة وقيل دستان لأنه إذا غسل ثيابه لا بد له من ملابس
 وقالوا إذا كان يكتفي بدونهما تباع ويقضى الدين ببعض ثمنها ويشتري بما بقي ثوبا يلبسه وكذا يفعل في المسكن
 وعن هذا قالوا يبيع ما لا يحتاج إليه في الحال كاللبد في الصيف والنطع في الشتاء وينفق عليه وعلى زوجته
 وأطفاله وأرحامه من ماله اه مخلصا قال الرحمتي ومفاده أنه لا يكلف إلى أن يسكن بالاجرة كما قالوا
 في وجوب الحج تأمل اه وفي حاشية المديني أقول وكذا لو كان عنده عقارات وقف سلطاني زائدة على
 سكناه أو صدقات في الدفاتر السلطانية لا يؤمر ببيعها كما أفق به غير واحد من العلماء اه أي لا يؤمر بالفراغ
 عنها إذ لا يجوز بيعها تأمل (قوله يلزمه بعد الديون) أي يقضيه بعد قضاء الديون التي جبر لاجلها ونحوها
 مما ذكره بعد وهذا ما لم يكن استفاد ما لا بعد الجبر والافقضى ما أقرب منه كما في المواهب والهداية وقد مناه
 عن التاترخانية وشرح الملتقى وفي التاترخانية ثم إذا صح الجبر بالدين صار المحجور كمر يض عليه ديون الصحة فكل
 تصرف أدى إلى إبطال حق الغرماء فالجبر يؤثر فيه كالهبة والصدقة وأما البيع فإن بمثل القيمة جاز وإن بغبن
 فلا ويتخير المشتري بين إزالة الغبن وبين الفسخ كببيع المريض فإن باع من الغريم وقاصصه بالثمن جاز ولو الغريم
 واحدا أو الأصح البيع من أحدهم لو بمثل القيمة دون المقاصصة وكذا الوقضى دين البعض دون البعض
 كالمريض اه مخلصا (قوله بينة) بأن شهدوا على الاستقراض أو الشراء بمثل القيمة تاترخانية (قوله أو علم

وقالا لا يدفع حتى يؤنس رشده

ولا يجوز تصرفه فيه (والرشد)

المذكور في قوله تعالى فإن آنستم

منهم رشدا (هو كونه مصلحا في ماله

فقط) ولو فاسقا قاله ابن عباس

(والقاضي يحبس الحر المدينون

ليبيع ماله لدينه وقضى دراهم

دينه من دراهمه) يعني بلا أمره

وكذا لو كان دنائره (وباع دنائره

بدراهم دينه وبالعكس استحسانا)

لاتحادهما في التنية (لا) يبيع

القاضي (عرضه ولا عقاره) للدين

(خلافا لهما وبه) أي بقولهما

بيعهما المدين (يفتي) اختيار

وصححه في تصحيح القدوري ويبيع

كل ما لا يحتاجه في الحال ولو أقر

بمال يلزمه بعد الديون ما لم يكن

ثابتا بينة أو علم قاض فيزاحم

الغرماء

مطلب

تصرفات المحجور بالدين كالمريض

تكمال استهلكه اذلا حرج
 في الفعل كما مر (أفلس ومعه
 عرض شراء فقبضه بالاذن) من
 بآئعه ولم يؤد ثمنه (فبآئعه اسوة
 الغرماء) في ثمنه (فان افلس قبل
 قبضه او بعده) لكن (بغير اذن بآئعه
 كان له استرداده) وحجبه (بالثمن)
 وقال الشافعي للبائع الفسخ ربح
 القاضى عليه ثم رفع الى قاض
 (آخر فأطلقه) وأجاز ما صنع
 المحجور كذا في الحايية وهو ساقط
 من الدرر والمخ (جازا طلاقه)
 وما منع المحجور في ماله من بيع
 او شراء قبل اطلاق الثاني او بعده
 كان جائزا لان حرج الاول مجتهد فيه
 فيتوقف على امضاء قاض آخر
 (فروع) يصح الحرج على الغائب
 لكن لا ينجر مالم يعلم خايية
 ولا يرتفع الحرج بالرد بل باطلاق
 القاضى ولو ادعى الرشد وادعى
 خصمه بقاءه على السفة وبرهنا
 ينبغي تقديم بينة بقاء السفة اشباه
 وفي الوهبانية
 ومن يدعى اقراره قبل يحجر
 فمن يدعيه وقته فهو أجدر
 ولو باع والقاضى أجاز وقال لا
 تؤدى فما آذاه من بعد يحجر
 (فصل بلوغ الغلام)

قاض) المعقد عدم جواز القضاء بعلمه ط (قوله كمال استهلكه) فان مالكة يزاحم الغرماء وكذا
 لو تزوج امرأة بمهر مثلها ابن ملك والمراد باستهلاك المال انه ثبت بغير اقراره محامرا فلو به في التاترخانية
 انه يسأل عن اقراره بعد ما صار مصلحا أن ما اقتر به كان حقا ولا فان قال نعم يؤاخذ به والا فلا ويجب أن يكون
 الجواب في الصبي المحجور كذلك اه (قوله افلس الخ) أى صار الى حال ليس له فلوس وبعضهم قال صار
 ذافلوس بعد أن كان ذا دراهم مصباح والمراد حكم الحاكم بتفليسها واعلم أنه انما يستوى مع الغرماء
 اذا كان الثمن حالا فلوم وجلال يشاركهم ولكن يشاركهم بعد الحلول فيما قبضوه بالحصول كذا في المقدسى
 سائحاني (قوله كان له استرداده) أى فيما لو افلس بعد قبضه بغير اذن وقوله وحجبه بالثمن فيما لو افلس قبله
 فنيه لف وثمنه على عكس الترتيب تأمل (قوله كذا في الحايية الخ) استدراك على المتن تبعا للشرعية لالية
 حيث نقل ما في الحايية ثم قال فقد شرط مع الاطلاق اجازة صنعه اه أقول الذى يظهر أن الاجازة شرط
 لجواز صنعه لا لجواز الاطلاق والمذكور في المتن جواز الاطلاق فلا استدراك بل هو افادة حكم آخر تأمل
 (قوله لان حرج الاول مجتهد فيه) علله في الهداية أولا بأن الحرج منه فتوى وليس بقضاء لانه لم يوجد المقضى له
 والمقضى عليه ثم قال ولو كان قضاء فنفس القضاء مختلف فيه فلا بد من الامضاء قال الزيلعي يعنى حتى يلزم
 لان الاختلاف اذا وقع في نفس القضاء لا يلزم ولا يصير مجمعا عليه وانما يصير مجمعا عليه أن لو كان الاختلاف
 موجودا قبل القضاء فينبأ كذا أحد القواين بالقضاء فلا ينقض بعد ذلك وأما اذا كان الاختلاف في نفس القضاء
 فبما القضاء يحصل الاختلاف فلا بد من قضاء آخر يصير مجمعا عليه لقضائه بعد وجود الاختلاف هذا معناه ولكن
 فيه اشكال هنا لان الاختلاف فيه موجود قبل القضاء فان محمدا يرى حرجه بنفس السفة ولا تنفذ تصرفاته
 أصلا فصير القضاء به على هذا التقدير قضاء بقول محمد فينبأ كذا قوله بالقضاء بخلاف القضاء على الغائب فان
 الاختلاف فيه في نفس القضاء هل يجوز أم لا فعندنا لا ينفذ وعند الشافعي يجوز فيحصل الاختلاف بالقضاء
 فلا يرتفع حتى يحكم بجواز هذا القضاء اه (قوله مالم يعلم) أى بالحجر قال في البرازية فلو أخبره عدل
 وصدقته انحجر وان لم يصدقته فكذلك ثم قال ولا فرق بين الاذن والحجر في أنه يصير مأذونا اذا ترجح الصدق في خبره
 عند العبد أو صدقه ذكره الفقيه أبو بكر البخني وعليه الفتوى والاعتماد خلافا لمن يفرق بينهما اه ثم ان هذا
 مبنى على قول أبي يوسف لما مر أن السفيه ينحجر عند محمد بلا قضاء (قوله ولا يرتفع الحرج بالرشد الخ)
 هذا أيضا قول أبي يوسف خلافا لمحمد كما قدمناه عن الجوهرة مع بيان ثمة الخلاف (قوله ولو ادعى الرشد)
 يعنى بعد ما حجر عليه القاضى ادعى انه صار رشيدا يبطل حرجه (قوله اشباه) استدلال فيها على ذلك
 بما في المحيط عند ذكره دليل أبي يوسف على أن السفيه لا ينحجر الا بحجر القاضى من أن الظاهر زوال السفة
 لان عقله ينعيمه قال في الاشياء وكل بينة شهد لها الظاهر لم تقبل اه أقول الظاهر أن ظهور زوال السفة
 فيما اذا كان قبل الحكم يدل عليه سياق كلام المحيط أما بعد الحكم كما هو موضوع المسألة في الاشياء
 فقد تأكد وثبت فالاصل بقاءه ويدل عليه أن الحرج بعد ثبوته لا يرتفع عند أبي يوسف الا بالقضاء فلو كان الاصل
 زواله لما احتاج اليه ولذا قال المقدسى في حاشية الاشياء لم يوجد بعد الحرج من القاضى ما يقتضى خلافه
 فالظاهر بقاءه اه وهكذا نقل الحموى عن الشيخ صالح فينبغي تقديم بينة الزوال وذكر نحوه العلامة
 البيرى ثم قال ورأيت في ذخيرة الناظر الحزم به ونقله أبو السعود وأقره وبالجملة لم نر أحدا تابع صاحب الاشياء
 سوى الشارح والله أعلم (قوله وفي الوهبانية الخ) الشطر الثاني من البيت الاول مغير وأصله
 فمن يدعى التأخير ليس يؤخر ويحجر في محل حرج مضاف الى قبل ومعنى البيت الاول انه لو قال بعد صلاحه
 أقررت وأنا محجور بأنى استهلك لك كذا وقال رب المال بل حال صلاحك فالقول للمقر لا نه أضافه الى حالة
 معهودة تنافي صحة الاقرار فيكون في الحقيقة منكرا لا مقرا وكذا لو قال أقررت لى به حال فسادك لكنه حق
 وقال المقر لم يكن ذلك حقا فالقول له ومعنى الثاني لو باع المحجور وأجاز القاضى بيعه لكن نهى المشتري عن دفع
 الثمن اليه فدفعه وهلك يضمن الثمن للقاضى لانه لما نهى صار حق القبض للقاضى والمحجور كالا جنبي فلو لم ينهه
 جاز لان في اجازته البيع اجازة لدفع الثمن كالوكيل بالبيع وكيل بالقبض والله سبحانه وتعالى أعلم

* (فصل بلوغ الغلام بالاحتلام الخ) *

بتنوين فصل وبلوغ مبتدأ وما بعده خبر ومعطوف عليه والجارية مجرور وعطف على الغلام أو مرفوع على تقدير مضاف محذوف وانابته منابه والبلوغ لغة الوصول واصطلاحاً انتهاء حد الصغر ولما كان الصغر أحد أسباب الحجر وكان له نهاية ذكره هذا الفصل لبيانها والغلام كما قال عياض يطلق على الصبي من حين يولد إلى أن يبلغ وعلى الرجل باعتبار ما كان (قوله بالاحتلام) قال في المعدن الاحتلام جعل اسم المايراء النائم من الجماع فيحدث معه انزال المنى غالباً فغلب لفظ الاحتلام في هذا دون غيره من أنواع المنام لكثرة الاستعمال اه ط (قوله والانزال) بأي سبب كان (قوله والاصل هو الانزال) فان الاحتلام لا يعتبر الامعة والاحبال لا يتأق الا به (قوله والجارية) هي أنثى الغلام (قوله صريحاً) قيد به لأنه مذكور ضمننا في الاحتلام والجل (قوله فان لم يوجد فيهما) أي في الغلام والجارية نبي بما ذكر الخ مضاده أنه لا اعتبار لنبات العانة خلافاً للشافعي ورواية عن أبي يوسف ولا اللحية وأما هود الندي فذكر الحموى أنه لا يحكم به في ظاهر الرواية وكذا نقل الصوت كما في شرح النظم الهاملي أبو السعود وكذا شعر الساق والابط والشارب (قوله به يفتي) هذا عندهما وهو رواية عن الامام وبه قالت الائمة الثلاثة وعند الامام حتى يتم له ثمان عشرة سنة ولهاسبع عشرة سنة (قوله لقصر أعمار أهل زماننا) ولان ابن عمر رضي الله تعالى عنهما عرض على النبي صلى الله عليه وسلم يوم أحد وسنه أربعة عشر فرده ثم يوم الخندق وسنه خمسة عشر فقبله ولانها العادة الغالبة على أهل زماننا وغيرها احتياط فلا خلاف في الحقيقة والعادة احدى الحجج الشرعية فيما لانص فيه نص عليه الشافعي وغيره دترمستي (قوله وأدنى مدته) أي مدة البلوغ والضمير في له للغلام وفي لها للجارية (قوله كما في أحكام الصغار) هو اسم كتاب للاستروشي (قوله فان راهاقاً) يقال رهقه أي دنا منه رهقا ومنه اذا صلي أحدكم الى ستره فليرهقه اوصي مر اهاق مدان للعلم مغرب (قوله ان لم يكذبها الظاهر) هو معنى قوله الاتي وهو أن يكون بحال يحتمل مثله وفي المنع عن الخيانة صبي أقرا أنه بالغ وقاسم وصي الميت قال ابن الفضل ان كان مر اهاقاً يحتمل يقبل قوله وتبوز قسمته وان كان مر اهاقاً ويعلم أن مثله لا يحتمل لا تبوز قسمته ولا يقبل قوله لانه يكذب ظاهراً وتبين بهذا أن بعد اثني عشرة سنة اذا كان بحال لا يحتمل مثله اذا أقرا بالبلوغ لا يقبل اه (قوله فبعد ثني عشرة سنة) ادعى صاحب جامع الفصولين أن الصواب ابدال بعد يقبل زعمانه أنه شرط لغير المراهق ورد في نور العين ونسبه الى الوهم وقلة الفهم وفي الشريعة ليلية وعبارتها يعني وقد فسرها ما به علما بلوغها وليس عليها ما بين اه قال أبو السعود والظاهر أن هذا هو المراد مما نقله الحموى عن شرح درر البحار من أنه يشترط لقبول قولهما أن يبيناً كيفية المراهقة حين السؤال عنه اه قلت وفي جامع الفصولين عن فتاوى النسقي عن القاضي محمود السمرقندي أن مر اهاقاً أقرا في مجلسه بلوغه فقال بماذا بلغت قال بالاحتلام قال فماذا رأيت بعد ما انتهت قال الماء قال أي ماء فان الماء مختلف قال المنى قال ما المنى قال ماء الرجل الذي يكون منه الولد قال على ماذا احتلت على ابن أوبنت أو أتان قال على ابن فقال القاضي لا بد من الاستقصاء فقد ياتن الاقرار بالبلوغ كذا قال شيخ الاسلام هذا من باب الاحتياط وانما يقبل قوله مع التفسير وكذا جارية أقرا بصبيض اه والظاهر أن المراد بقوله وانما يقبل مع التفسير أي تفسير ما بلغ به من احتلام أو احبال فقط بلا هذا الاستقصاء (قوله لانصح البينة) صوابه البتة من البت وهو القطع كما في جامع الفصولين وقد وجد كذلك في بعض النسخ أو يقول لانصح الاقرار

(بسم الله الرحمن الرحيم كتاب المأذون)*

أي الاذن فهو مصدر كعسور وان كان الظاهر أنه صفة لكنه يحتاج لحذف المضاف والصلة في الكرمانى يقال مأذون له أو لها وترك الصلة ليس من كلام العرب وأقره القهستاني دترمستي وتقدير المضاف اذن المأذون لان البحث عن الافعال لا عن الذوات وفي المصباح أن الفقهاء يحذفون الصلة لفهم المعنى وأورده بعد الحجر لان الاذن يقتضى سبق الحجر (قوله الاذن لغة الاعلام) تبع الزيلعي والنهاية قال الطوري قال شيخ الاسلام في مبسوطه الاذن هو الاطلاق لغة لانه ضد الحجر وهو المنع فكان اطلاقاً عن شئ الى شئ اه وفي النهاية الاذن في الشئ رفع المانع لمن هو محجور عنه واعلام باطلاقه فيما حجروا عليه من اذن له في الشئ اذنا وأبعد الامام الزيلعي

بالاحتلام والاحبال والانزال)

والاصل هو الانزال (والجارية

بالاحتلام والحيض والحبيل)

ولم يذكر الانزال صريحاً لانه

قلما يعلم منها فان لم يوجد فيهما

شئ (فتي يتم لكل منهما خمس

عشرة سنة به يفتي) لقصر

أعمار أهل زماننا (وأدنى

مدته له اثنا عشرة سنة ولهاسبع

سنتين) هو المختار كما في أحكام

الصغار (فان راهاقاً) بأن بلغا

هذا السن (فقلاً بلغنا صدقاً

ان لم يكذبها الظاهر) كذا قيده

في العمادية وغيرها فبعد ثني

عشرة سنة يشترط شرط آخر

لحجة اقراره بالبلوغ وهو أن يكون

بحال يحتمل مثله والا لا يقبل قوله

شرح وهبانية (وهما) حينئذ

(كبالغ حكماً) فلا يقبل بحجوده

البلوغ بعد اقراره مع احتمال

حاله فلا تنقض قسمته ولا يبعه

وفي الشريعة ليلية يقبل قول

المراهقين قد بلغنا مع تفسير كل

بماذا بلغ بلايين وفي الخزائن أقرا

بالبلوغ فقبل اثني عشرة سنة

٢ لانصح البينة وبعده تصح اه

(كتاب المأذون)*

(الاذن لغة الاعلام

قوله والظاهر الخ رأيت

في الحامدية عن جواهر الفتاوى

وانما يقبل قوله بغير هذا التفسير

الخ اه منه

حيث قال انه الاعلام ومنه الاذن وهو الاعلام لان الاذن من اذن في كذا اذا أباحه والاذن من اذن بكذا اذا أعلم اه وفي أبي السعود قال قاضي زاده في التكملة لم أرقط في كتب اللغة مجيء الاذن بمعنى الاعلام (قوله عن العبد المأذون) الاولى اسقاط لفظة العبد فان الحكم في الصبي والمعتوه كذلك ح (قوله في غير باب التجارة) كالتزويج والتسري والاقرض والهبة ونحوها مما سيأتي (قوله واسقاط الحق) كالتفسير لقوله فك الحجر ولا يخفى عليك أن الصبي والمعتوه ليس فيه اسقاط حق سعدية لكن قال ابن الكمال يعني حق المنع لاحق المولى لانه مع اختصاصه باذن العبد غير صحيح لان حق المولى لا يسقط بالاذن ولذلك يأخذ من كسبه جبرا على ما سيأتي اه (قوله هو توكيل وانابة) يستأق ثمة الخلاف (قوله ثم يتصرف) عطف على المعنى فكأنه قال اذا أذن المولى ينفك العبد من الحجر ثم يتصرف الخ ابن كمال (قوله العبد) انما خص البيان به خلفاء الحمال فيه والا فالحكم مشترك ابن كمال (قوله لنفسه) أي لالسيده بطريق الوكالة فهستأق ولا يلزم أن يكون مال كاله لانه بجملته مملوك للمولى فاذا نعتز مملكه لما تصرف فيه يخلفه المولى في الملك ثم بلالية (قوله بأهليته) لان العبد أهل للتصرف بعد الرق لان ركن التصرف كلام معتبر شرعا لصدوره عن تمييز ومحل التصرف ذمة صالحة لالتزام الحقوق وهما لا يفوتان بالرق لانهما من كرامات البشر وهو بالرق لا يخرج عن كونه بشرا الا أنه حجر عليه عن التصرف لحق المولى كيلا يطل حقه بتعلق الدين برقبته لضعف ذمته بالرق حتى لا يجب المال في ذمته الا وهو شاغل لرقبته فاذا أذن المولى فقد أسقط حقه فكان العبد متصرفا بأهليته الأصلية زيلعي (قوله ولا يتخصص بنوع) أي ولا يمكن قهستاني وفي التارخانية هذا اذا صادف الاذن عبدا محجورا أما اذا صادف عبدا مأذونا يتخصص فلو أذن له في التجارة ثم دفع اليه مالا وقال اشترى به الطعام فاشترى العبد الرقيق يصير مشتريا لنفسه نص عليه محمد رحمه الله (قوله تفريع على كونه اسقاطا) فان الاسقاطات لا تقبل التقييد كما يأتي كالطلاق والعناق ولا يقال لو كان اسقاطا لمالك نفيه لانا نقول ليس باسقاط في حق مالم يوجد فيكون النهي امتناعا عن الاسقاط فيمالم يوجد زيلعي (قوله ولا يرجع بالعهد) أي بحق التصرف كطلب الثمن وغيره والعهد فعله بمعنى مفعول من عهده لقيه قهستاني (قوله لفكه الحجر) ظاهره أن قوله ولا يرجع تفريع على قوله فك الحجر وجعله القهستاني تفريعا على كون تصرفه لنفسه (قوله تفريع على فك الحجر) فيه نظر والظاهر أنه تفريع على التفريع وهو قوله فلا يتوقت كما يدل عليه التعديل تأمل (قوله لان الاسقاطات لا تتوقت) لانها تلاحق عند وقوعها (قوله لانه فك الحجر لا توكيل) أعاده وان مرر للتنبية على ثمة الخلاف بيننا وبين زفر والشافعي فافهم (قوله فاذا أذن في نوع الخ) سواء سكت عن غيره أو نهى بطريق الصريح نحو أن يأذن في شراء البز وقال لا تشتر غيره اه تارخانية عن المضمرات (قوله ثم أعلم الخ) قال في المنح التخصيص قد لا يكون مفيدا اذا كان المراد به الاستخدام لانه لو جعل ذلك اذنا لاستدباب الاستخدام لافضائه الى أن من أمر عبده بشراء بقل بفلسطين كان مأذونا يصح اقراره بديون تستغرق رقبته ويؤخذ بها في الحال فلا يتجزأ أحد على استخدام عبده فيما اشتد له حاجته لان غالب استعمال العبيد في شراء الاشياء الصغيرة فلا بد من حد فاصل بين الاستخدام والاذن بالتجارة وهو أنه ان أذن بتصرف مكرز صريح كما مثل أن يقول اشترى ثوبا وباعه أو قال بع هذا الثوب واشتر بئنه أو دلالة كأدالي القلة كل شهر أو أدالي ألفا وأنت حر فانه طلب منه المال وهو لا يحصل الا بالتكسب وهو دلالة التكرار ولو قال أقعد صباغا أو قصارا لانه اذن بشراء مالا بد منه دلالة وهو نوع من الأنواع يتكرر العمل المذكور كان ذلك اذنا وان أذن بتصرف غير مكرز كطعام أهله وكسوتهم لا يكون اذنا كما قترناه وبهذا التفصيل صرح في البرازية فان قلت ينتقض هذا الاصل بما اذا غصب العبد متاعا وأمره مولاه ببيعه فانه اذن في التجارة وليس الامر بعقد مكرز قلت أجيب عنه بأنه أمر بالعقد المكرز دلالة وذلك لان تخصيصه ببيع المفصوب باطل لعدم ولايته عليه والاذن قد صدر منه صريحاً فاذا بطل التقييد ظهر الاطلاق اه وكلام الهداية يشير الى أن الفاصل هو التصرف النوعي والشخصي والاذن بالاول اذن دون الثاني فتأمل كذا في العناية وكلام الوقاية يفيد اه (قوله ويثبت الاذن دلالة الخ) في الحقائق انما يجعل سكوت المولى اذنا اذا لم يسبق منه ما يوجب في الاذن حالة السكوت كقوله اذا رأيتم عبدي يهجر

وشرعا (فك الحجر) أي في التجارة لان الحجر لا ينفك عن العبد المأذون في غير باب التجارة ابن كمال (واسقاط الحق) المسقط هو المولى لو المأذون وقيما والولى لو صديقا وعند زفر والشافعي هو توكيل وانابة (ثم يتصرف) العبد (لنفسه) بأهليته فلا يتوقت بوقت ولا يتخصص بنوع تفريع على كونه اسقاطا (ولا يرجع بالعهد) على سيده (لفكه الحجر) فلو أذن لعبده تفريع على فك الحجر (يوما) أو شهرا (صار مأذونا مطلقا حتى يحجر عليه) لان الاسقاطات لا تتوقت (ولم يتخصص بنوع فاذا أذن في نوع عم اذنه في الأنواع كلها) لانه فك الحجر لا توكيل ثم أعلم أن الاذن بالتصرف النوعي اذن بالتجارة وبالشخصي استخدام (ويثبت) الاذن (دلالة

فسكت فلاذن له بالتجارة ثم رآه يتجر فسكت لا يصير مأذونا اتفاقا (قوله فعبد رآه سيده الخ) عبده مبتدأ خبره مأذون وساغ الابتداء به لوقوعه موصوفا وأفاد الزيلعي أنه اذا رأى أجنبيا يبيع ماله وسكت فان سكوته لا يكون اذنا له وكذا لو أنف مال غيره وصاحبه يتظر وهو ساكت حتى كان له أن يطالبه بالضممان اه قال بعض الفضلاء وليتظر هذا مع قول الفصول العمدية في الثالث والثلاثين ولوشق زق غيره فسال ما فيه وهو ساكت فانه يكون رضى اللهم الا أن يحصل ما هنا على الاتلاف الغير الممكن تداركه فليست تل اه (قوله بزازية) عبارتها وان رآه يشتري ويبيع فسكت فاذن الا أن ينهيه ولكنه فيما باع من مال مولاه لا يجوز حتى يأذن له بالنطق اه (قوله ودرر عن الحاشية) في عبارة الحاشية اضطراب فانه قال أول الباب رأى المولى عبده يبيع عينا من أعيان المالك فسكت لم يكن اذنا وقال بعد أسطر ولورآه في حانوته فسكت حتى باع متاعا كثيرا كان اذنا ولا ينقد على المولى يبيع العبد ذلك المتاع ثم قال ولو أن رجلا دفع الى عبد رجل متاعا لبيعه فباع فرآه المولى ولم ينهه كان اذنا له في التجارة ويجوز ذلك البيع على صاحب المتاع اه حوى أقول لا اضطراب في كلامه فان معنى كلامه الاول لم يكن اذنا في ذلك البيع المسكوت عنه فلا ينقد بيعه عليه وان صار مأذونا في التجارة بعده كما فسر كلامه الثاني والثالث وانما نفذ البيع في متاع الأجنبي لا ذنه أى الأجنبي فيه وهذا معنى ما في البرازية ويدل على ما قلنا ما في شرح البيرى عن البدائع رأى عبده يبيع ويشترى فسكت صار مأذونا عندنا الا في البيع الذي صادفه السكوت بخلاف الشراء اه ثم رأيت العلامة الطوري وفق كذلك مستدلا بعبارة البدائع وغيرها واعترض على الزيلعي حيث قال ولا فرق في ذلك بين أن يبيع عينا مملوكا للمولى أو لغيره باذنه أو بغير اذنه يبيعا صحيا أو فاسدا هكذا ذكر صاحب الهداية وذكر قاضي خان اذا رأى عبدا يبيع عينا من أعيان المالك فسكت لم يكن اذنا اه فاعترضه بأن ظاهر كلامه أنه فهم المخالفة بين كلام الهداية والحاشية ثم قال وكيف يجوز حمل كلام الحاشية على خلاف ما ذكره محمد في الاصل اه فقول الشارح فيما نقله عن البرازية لم يجز حتى يأذن بالنطق معناه لم يجز ذلك البيع بخصوصه على المولى وان صار العبد به مأذونا وليس معناه لم يكن اذنا له كما فهمه المحشى والشارح وغيرهما والحاصل أنه لا فرق في كونه مأذونا بين كون المبيع مملوكا للمولى أو لغيره وانما الفرق في جواز ذلك البيع الذي صادفه السكوت فان كان لأجنبي جاز وان للمولى فلا الا بالنطق فاعتنم هذا التحرير في هذا المقام فانه من مزال أقدام الافهام (قوله لكن سوى بينهما الزيلعي وغيره) أى كصاحب الهداية كما سمعت عبارته والاستدراك المبني على ما فهمه كغيره من مخالفة ما في البرازية والحاشية لما في الهداية وقد علمت انه لا مخالفة في أنه يصير مأذونا بعد السكوت مطلقا وانما أفاد في الحاشية شيئا لم يذكره في الهداية وهو أنه لا يجوز ذلك البيع بخصوصه لو ملكا للمولى والاجاز (قوله ورجحه في الشرع نبلاية) أى رجع ما ذكره الزيلعي وابن الكمال وغيرهما من التسوية بين مال المولى وغيره ونقل بعده عن جامع الفصولين ما قدمناه من أن أثر الاذن يظهر في المستقبل لا في ذلك الشيء وغاب عنه انه مراد قاضي خان وغيره وعلى ما مر فلا مخالفة بين ما في المتون والشروح وبين ما في الفتاوى والله تعالى الموفق (قوله ويشترى ما أراد) الواو بمعنى أو بقرينة قول الشارح بعد أو شرائه ولعل المراد بالتعميم أن المراد بالشراء ما يبيع أنواع المشتري ولو محترما ولذلك قال القهستاني ويشترى ولو كان خراط (قوله الا اذا كان المولى قاضيا) قال الحوى في شرح الكنز وقال المقدسي في الرمز ظهري في توجيهه أن القاضى ممن لا يباشر الاعمال بنفسه فلا يدل مع تكرار الاعمال من عبده على اذنه لقوة احتمال التوكيل اه فأفاد هذا التعليل أن القاضى ذكر للتشيل فالمراد به كل من لا يباشر الاعمال بنفسه وقال في حاشية الاشباه أقول لم يذكر صاحب الظهيرية هذه المسألة على سبيل الاستثناء وذكرها قاضى خان لا على طريق الاستثناء فقال القاضى اذا رأى عبده يبيع ويشترى فسكت لم يكن اذنا اه وقد قدمنا أن اطلاق صاحب الهداية يفهم منه أنه لا فرق بين أن يكون المولى قاضيا أولا وأن ما في المتون والشروح مقدم على ما في الفتاوى اه وأقره أبو السعود في حاشية الاشباه وأقول لا يبعد أن يكون مراد قاضى خان انه لا يصير مأذونا في ذلك التصرف الذى صادفه السكوت كما أن ذلك هو المراد من كلامه المار كما علمت فيكون مأذونا بعده وعليه فلا استثناء وما ذكره المقدسي يصلح وجهها لتخصيصه على القاضى مع أنه داخل في عموم كلامه السابق يعنى

فعبد رآه سيده يبيع ملك
أجنبي (فلو ملك مولاه لم يجز
حتى يأذن بالنطق بزازية ودرر
عن الحاشية لكن سوى
بينهما الزيلعي وغيره وجرم
بالتسوية ابن الكمال وصاحب
الملتقى ورجحه في الشرع نبلاية
بأن ما في المتون والشروح أولى
مما في كتب الفتاوى فليحفظ
(ويشترى) ما أراد (وسكت)
السيد (مأذون) خبر المبتدأ
الا اذا كان المولى قاضيا اشباه

أن حكم عبد القاضى كغيره وان قوى احتمال كونه وكيل عنه فلا ينال إطلاق المتون والشروح ولذا لم يذكره
 فى الخاتمة والظهيرية على طريق الاستثناء كما فعل فى الاشياء ثم رأيت الطورى قال بعد ذكر المسألة وفهم
 بعض أهل العصر أن سكوت القاضى لا يكون اذنا بخلاف سكوت المولى كما فهم الامام الزيلعى اه وظاهره
 أن هذا الفهم مخالف لكلامهم كفههم الزيلعى الماترو هذا مؤيد لما قلناه فتدبر (قوله لافى ذلك الشئ)
 فيه أن الكلام مفروض فيما اذا باع ملك الأجنبى وحينئذ لا يتصور أن يكون سكوت السيد اذنا فى بيع
 ذلك الشئ حتى يصح نفسه والى هذا أشار الشارح بقوله فلا ينفذ على المولى بيع ذلك المتاع لكنه شرح لا بطابق
 المشروح فكان عليه أن يبرزه فى قالب الاعتراض ح وحاصله أن عدم كونه مأذونا فى بيع ذلك الشئ
 انما هو فيما لو باع ملك المولى أمالو باع ملك الأجنبى بأذنه نفذ عليه كما قدمناه ونفاذه لا بسكوت المولى بل
 بأمر صاحب المتاع وهل العهدة على العبد أو على صاحب المتاع اختلف المشايخ فيه ذخيرة وتاتر خاتمة
 لكن ظاهر كلام السراج يفيد عدم الفرق فانه قال ولورأى عبده يبيع ويشترى فسكت ولم ينهه صار مأذونا
 ولا يجوز هذا التصرف الذى شاهدته المولى إلا أن يحجزه بالقول سواء كان ماباعه للمولى أو لغيره ويصير مأذونا
 فيما تصرف بعد هذا اه إلا أن يرجع التعميم الى قوله صار مأذونا ويحمل على ما اذالم يكن باذن الأجنبى
 وهو الاقرب فلا ينال ما قدمناه عن البرازية والخاتمة وغيرهما فأتى (قوله قبل أن يصير مأذونا) لانه
 لا يثبت الاذن الا اذا باع أو اشترى بحضرة لاقبله فبالضرورة يكون ذلك البيع غير مأذون فيه فلا ينفذ (قوله
 وهو باطل) لانه يلزم عليه تقدم الشئ على نفسه (قوله معزى للذخيرة) نص عبارة الذخيرة هكذا واذا رأى عبده
 يشتري بماله يعنى بمال المولى فلم ينهه فهذه من المولى اذن له فى التجارة وما اشتراه فهو لازم وللمولى أن يسترد
 ماله ثم اذا استرد المولى ماله دراهم أو دنانير لا ينتقض البيع وان كان ماله عرضاً ومكلاً أو موزوناً ينتقض البيع
 اه (قوله من مال مولاه) الاولى أن يقول بمال بالباء بدل من كما لا يخفى (قوله فيفتقر الى الفرق)
 الاولى حذف الفاء ط ولعل الفرق ما ذكره فى باب الفضولى من أن الشراء أسرع نفاذاً فأتى ح قلت
 وفى شرح درر البحار فى صورة الشراء ينفذ على المولى لدخول المبيع فى ملكه وفى صورة البيع لا ينفذ عليه
 لزوال المبيع من ملكه اه وتقل مثله الخوى عن البدائع وشرح الجمع وأورد عليه أن فى كل ادخال واخراجا
 أقول ان كان الثمن دراهم أو دنانير لا يشك لانه لا تتعين بالتعيين بل تجب فى الذمة ولذا لو استرد المولى لا ينتقض
 البيع كما قدمناه وان كان غيرهما فيشكل لانه يبيع متباينة والثمن فيها مبيع من وجه فيصدق عليه أنه باع ملك
 المولى وقدم تر غير متر أنه لا ينفذ عليه وأنه انما يصير مأذونا بعده وجوابه أن اللازم ما اشتراه العبد وأما مادفعه
 من ملك المولى فلم ينفذ على المولى ولذا كان له أن يسترده فاذا أجاز ما صنع العبد ولم يسترده نفذ عليه ذلك وصار
 مأذوناً فيه وفيما بعده لان الاجازة اللاحقة السابقة هذا ما ظهر لى (قوله بلا قيد) بيان للاطلاق
 بأن قال له أذنت لك فى التجارة ولم يقيد بشئ بعينه ولا بنوع من التجارة زيلعى (قوله صح كل تجارة
 منه) لان اللفظ يتناول جميع أنواع التجارات زيلعى (قوله أمالو قيد) أى بنوع من التجارة أو بوقت
 أو بعمالة شخص زيلعى أو بمكان كما مر وأما لو أمره بشراء شئ بعينه كالطعام والكسوة لا يكون مأذوناً له
 لانه استخدام كما مر بيانه (قوله خلافاً لشافعى) أى ولزعماء على أنه توكل عندهما وعندنا اسقاط
 كما مر (قوله ولو بغبن فاحش) أطلقه فشملى ما اذا نهى عن البيع بالغبن الفاحش أو أطلق له كما فى البرازية من
 (قوله خلافاً لهما) وعلى هذا الخلاف يبيع الصبي والمعتوه المأذون لهما زيلعى (قوله ويوكل بهما)
 أى بالبيع والشراء زاد فى شرح الملتقى ويسلم ويقبل السلم وفى التبيين وله المضاربة أخذاً ودفعاً (قوله لانه
 من عادة التجار) يصلح عليه الجميع حتى للغبن الفاحش فانه من صنيعهم استجلاً بالاللوب ويبيع بغبن فاحش
 فى صفقة ويربح فى أخرى كما فى التبيين وفيه لو مرض العبد المأذون له وحابى فيه يعتبر من جميع المال اذالم يكن
 عليه دين وان كان فى جميع ما بقى بعد الدين لان الاقتصار فى الحر على الثلث لحق الورثة ولا وارث للعبد والمولى
 رضى بسقوط حقه بالاذن بخلاف الغرماء وان كان الدين محيطاً يقال له شترى أجميع الحسابات والا فرد المبيع
 كما فى الحر وهذا المولى صحها والا فلا تصح محاباة العبد الا من ثلث مال المولى لان المولى باستدانة الاذن
 بعد ما مرض أقامه مقام نفسه فصارت تصرفه كصرفه والفاحش من المحاباة وغير الفاحش فيه سواء فلا ينفذ

ولكن (لا) يكون مأذونا
 (نفي) يبيع (ذلك الشئ) أو ثرائه
 فلا ينفذ على المولى بيع ذلك المتاع
 لانه يلزم أن يصير مأذوناً قبل أن
 يصير مأذوناً وهو باطل قلت لكن
 قدمه القهستانى معزى للذخيرة
 بالبيع دون الشراء من مال
 مولاه أى فيصح فيه أيضاً وعليه
 فيفتقر الى الفرق والله تعالى
 الموفق (و) يثبت (صريحاً فلو
 أذن مطلقاً) بلا قيد (صح كل
 تجارة منه اجماعاً) أمالو قيد
 فعندنا نعم خلافاً للشافعى
 (يبيع ويشترى ولو بغبن فاحش)
 خلافاً لهما (ويوكل بهما ويرهن
 ويرهن ويعير الثوب والداية)
 لانه من عادة التجار

الكل الامن الثلث اه ملخصا (قوله وبصالح الخ) لانه كانه اشتراه بيد الصلح وله الشراء ط (قوله فلا) لان فيه تهمة فلا يجوز وهذا لان حق الغرماء تعلق بالمالية فليس له أن يطل حقه بمخلاف ما اذا جابى الاجنبي عنه ابي حنيفة لانه لانه تهمة فيه وقالا يجوز ولو بغبن قاحش ولكن يخير المولى بين أن يزيل الغبن أو ينقض البيع بخلاف ما اذا باع من الاجنبي به حيث لا يجوز أصلا عندهما لان المحاباة على أصلهما ما لا يجوز الا باذن المولى وهو آذن فيما يشتره بنفسه غير أن ازالة المحاباة لحق الغرماء واختصوا في قوله قيل يفسد البيع والاصح أن قوله كقولهم ما فصار تصرفه مع مولا كتصرف المريض المدين مع الاجنبي والغبن الفاحش واليسير سواء عنده كقولهما زيلعي ملخصا (قوله ويطل الثمن) واذا بطل الثمن صار كأنه باع بغير ثمن فلا يجوز البيع ومراده بطلان الثمن بطلان تسليمه والمطالبة به والمولى استرجاع المبيع جوهره لكن في التيسير بعد ما ذكر أنه لا يطالب العبد بشئ لانه بتسليم المبيع سقط حقه في الحبس وان عندهما تعلق حقه بعينه فكان أحق به من الغرماء الى أن قال هذا جواب ظاهر الرواية وعن أبي يوسف أن للمولى أن يسترد المبيع ان كان قائما ويحبسه حتى يستوفي الثمن اه وكذا قال في النهاية بطلان الثمن جواب ظاهر الرواية وعن أبي يوسف هذا اذا استهلك العبد المبيع فلو قائما فله مولى أن يسترده الخ (قوله خلافا لما صححه شارح المجمع الخ) حيث قال وقيل لا يطل الثمن وان سلم المبيع أو لا لانه يجوز أن يعقد البيع ويتأخر وجوب الثمن دينا كما تأخر في المبيع بالخيار الى وقت سقوطه قال صاحب المحيط هذا القول هو الصحيح اه كلام شارح المجمع ورأيت بهامشه مانعه فيه نظرا لان صاحب المحيط انما حكم بفساد القول بجواز البيع من العبد لاجتماع سقوط الثمن عنه على تقدير بيع مولا منه كما فهمه الشارح ح (قوله حتى لو كان) تفريع على قوله دين وبيان لمفهومه لان العرض لما تعين بالعقد ملكه بعينه ويجوز أن يكون عين ملكه في يد عبده وهو أحق به من الغرماء نهاية (قوله وهذا كله) أي بيع العبد من مولا وعكسه بالقيمة أولى (قوله والالم يجوز بينهما بيع) لعدم الفاسدة لان الكل مال المولى ولا حق فيه لغيره زيلعي (قوله فيما كان من التجارة) لم أر من ذكره غير المصنف وقال ط لم أر مفهوم التقيد به ولعله يحتزبه عن المبيع اذا كان لا لاكل أو للبس فانه لا يفسخ فيه وحرره اه (قوله بحق ما) كبيع واجارة وشراء أو شهد واعليه بغصب أو استهلاك ودية أو على اقراره بذلك عمادية أي ويؤاخذ بما أقره من ذلك في الحال كما في البرازية (قوله يعني لا تقبل على مولا) حتى لا يخاطب المولى ببيع العبد عمادية (قوله ولو حضرا) أي المولى والمحجور (قوله قضى على المولى) فيخاطب ببيعه لان العبد مؤاخذ بأفعاله (قوله على المحجور) مستدرك لان كلامه فيه (قوله تسمع على العبد) أي فيؤاخذ بعد عتقه (قوله وقيل على المولى) قائله أبو يوسف والا قول قولهما كما في العمادية وفي البرازية فان لم يقر لكن اقيمت عليه البيعة فحضره المولى شرط الا عند الثاني (قوله ولو شهدوا على اقرار العبد) أي المحجور فالأولى أن يأتي بالمضمر مكان المظهر أما اقرار المأذون فقد علمت انها تقبل على المولى وسماي له تمة (قوله لم يقض على المولى) أي بل يؤخر الى عتقه وقد ذكرنا في كتاب الجبر لو أقر العبد بمال آخر الى عتقه لولغير مولا ولوله هدر ومجدة وقد اقيم في الحال وفي البرازية والمحجور يؤاخذ بأفعاله لا بأقواله الا فيما يرجع الى نفسه كالقصاص والحدود وحضرة المولى لا تشترط ولو ألتف ما لا يؤاخذ به في الحال أما الاقرار بجناية فوجب الدفع أو الفداء لا يصح محجورا أو مأذونا واقرار المحجور بالدين والغصب وعين مال لا يصح وفي المأذون يصح ويؤاخذ به في الحال ولو أقر المأذون بمهر امرأته أو صدقة يؤاخذ به بعد الحرية اه (قوله مطلقا) سواء كان المولى حاضرا أو غائبا عمادية (قوله ومزارعة) في البرازية ويأخذها مزارعة ويدفعها مطلقا كمن البذر منه أولا اه وهي في المعنى ايجار واستجار كما يأتي في بابها فكانت من التجارة (قوله ويؤاجر ويزارع) يعني له أن يدفع الارض اجارة ومزارعة (قوله ويشارك عسائنا) قال في النهاية شركة العنان انما تصح منه اذا اشترك مطلقا عن ذكر الشراء بالنقد والنسيئة أما لو اشترك العبدان المأذونان شركة عنان على أن يشتريا بالنقد والنسيئة بينهما لم يجز من ذلك النسيئة وجاز النقد لان في النسيئة معنى الكفالة عن صاحبه ولو آذن لهما المولى ان في الشركة على الشراء بالنقد والنسيئة ولادين عليهما فهو جائز كما لو آذن لكل واحد منهما مولا بالكفالة أو التوكيل بالشراء بالنسيئة كذا في المبسوط والذخيرة غير أنه ذكر في الذخيرة

(ويصالح عن قصاص وجب على عبده ويبيع من مولا بمنزلة القيمة و) أما (بأقل) منها (لا و) يبيع (مولا منه بمنزلة القيمة أو أقل وللمولى حبس المبيع لقبض ثمنه) من العبد (ويطل الثمن) خلافا لما صححه شارح المجمع معزيا للمحيط (لوسلم) المبيع (قبل قبضه) لانه لا يجب له على عبده دين فخرج مجانا حتى لو كان الثمن عرضا لم يطل له بعينه بالعقد وهذا كله لو المأذون مدبونا والالم يجوز بينهما بيع نهاية (ولو باع المولى منه بأقل من حقه الزائد أو فسخ العقد) أي يؤمر السيد بأن يفعل واحدا منهم ما لحق الغرماء (فيما كان من التجارة وتقبل الشهادة عليه) أي على العبد المأذون بحق ما (وان لم يحضر مولا) ولو محجورا لا تقبل يعني لا تقبل على مولا بل عليه فيؤاخذ به بعد العتق ولو حضر امعافان الدعوى باستهلاك مال أو غصبه قضى على المولى وان باستهلاك دية أو بضاعة على المحجور تسمع على العبد وقيل على المولى ولو شهدوا على اقرار العبد بحق لم يقض على المولى مطلقا وتماه في العمادية (ويأخذ الارض اجارة ومساواة ومزارعة ويشتري بذرا يزرعه) ويؤاجر ويزارع (ويشارك عسائنا)

واذا أذن له المولى بشركة المفاوضة فلا تجوز المفاوضة لأن اذن المولى بالكفالة لا يجوز في التجارات كذا في الشريعة بل لا يمكن قول يمكن حل كلام الذخيرة آخر على ما إذا كان المأذون مديونا ح (قوله لا مفاوضة) لعدم ملكه الكفالة فمفاوضته تنقلب عينا برازية (قوله ويستأجر ويؤجر) أي يستأجر أجرا ويؤجر غلما ويستأجر البيوت والحواليات ويؤجرها لما فيها من تحصيل المال ذكره الزيلعي (قوله ولو نفسه) أي به لأن فيه خلاف الشافعي رحمه الله (قوله ويقتر بوديعة الخ) لأن الاقرار من توابع التجارة لأنه لو لم يصح اقراره لم يعامله أحد زيلعي وفيه اشعار بأن المأذون بالتجارة مأذون بأخذ الوديعة كما في المحيط وغيره لكن في وديعة الحقائق خلافه قهستاني وأطلقه فشمّل ما إذا أقر للمولى أو لغيره وما إذا كان عليه دين أولا وما إذا كان في صحته أو مرضه أو صحة مولاه أو مرضه ويأتي بيان ذلك وفي التاترخانية وإذا أقر بعد الحجر بدين أو بعين لجل جاز بقدر ما في يده فقط اه وفي البرازية يجوز الا فيما أخذه المولى منه (قوله ولو عليه دين) أي إذا كان الاقرار في صحته فلم يوفى المرض قدم غرماء الصحة كما في حق الحر فخاص له أن ما يكون من باب التجارة من ديونه يصح اقراره به صدقه المولى أولا وما لا يكون من باب التجارة لا يصدق فيه إلا بتصديقه لأنه فيه كالحجور زيلعي والاول يؤاخذ به في الحال والثاني بعد العتق كما في الهندية ومنال الثاني اقراره بغير امرأته أو بجنانية كما مر عن البرازية وفي الطوري عن المبسوط لو أقر بدين في مرض مولاه فعلى أقسام * الاول لادين عليه وعلى المولى دين الصحة جعل كائن المولى أقر في مرضه ويبدأ بدين الصحة * الثاني على العبد دين ولادين على المولى في صحته فأقرار العبد به صحيح لأنه انما يحجر في مرض سيده ولو على السيد دين صحة محيط بماله ورقبة العبد وما في يده * الثالث على كل دين صحة فلا يخلو ما أن تكون رقبة العبد وما في يده لا يفضل عن دينه أو يفضل عنه لا عن دين المولى أو يفضل عنهما ففي الاول لا يصح اقراره لأنه شاغل لرقبته وما في يده وفي الثاني يكون الفاضل لغرماء صحة المولى وفي الثالث يصح اقراره في ذلك الفاضل ولولادين على أحدهما فأقر المولى في مرضه بألف ثم العبد بألف تحاصفي عن العبد ولو أقر العبد أولا ثم المولى بدى بدين العبد اه ملخصا (قوله لغير زوج الخ) أي لمن لا تقبل شهادة العبد له لو كان حرا كما في الخانية (قوله وولد ووالد) قال في المبسوط إذا أقر المأذون لابنه وهو حر أولا به أو لزوجته وهي حرة أو مكاتب ابنه أو لعبد ابنه وعليه دين أولا فأقراره لهؤلاء باطل في قول الامام وفي قوله ما جائز ويشاركون الغرماء في كسبه ط (قوله وسيد الخ) قال في الهندية وان كان على المأذون دين فأقر بشيء في يده انه وديعة مولاه أو لابن مولاه أو لاهيه أو لعبد تاجر عليه دين أولا أو لمكاتب مولاه أو لاهيه أو لاهيه أو لعبد مولاه أو مكاتبه وعبداه وأمه ولده باطل فأما اقراره لابن مولاه أو لاهيه فجائز ولو لم يكن عليه دين كان اقراره جائزا في ذلك كله اه ط (قوله ولو بعين صح الخ) في المبسوط إذا أقر المأذون بعين في يده مولاه أو لعبد مولاه ان لم يكن عليه دين جازوا فلا ولو أقر بدين لمولاه لا يجوز مطلقا لأنه لا يستحق على عبده ديننا طوري وظاهر التعليل اختصاص التفرقة بين الدين والعين بالمولى دون زوج المقر وولده ووالده وهو خلاف ما يفهم من كلام الشارح ولم أر من صرح به فليراجع وعبرة الوهبانية

واقراره بالعين لا الدين جائز * لمولاه الاحتمالين يظهر

ولو أقر لمولاه أو عبده بدين ولادين عليه ثم لحقه دين بطل اقراره ولو بعين فلا حتى يكون المولى أحق به من الغرماء ولو الجلية وفيها أقر لابن نفسه أو لاهيه أو مكاتب لابنه لم يجز شي مما أقر به عليه دين أولا عند الامام اه فقوله لم يجز شي يشمل الدين والعين فيؤيد ما قلناه تأمل ثم رأيت في حاشية أبي السعود التعليل لقول الامام بأن اقراره لهم اقرار صورة وشهادة معنى وشهادته لهم غير جائز لو كان حرا فكذا اقراره ثم نقل عن شيخه انه اعترض على صاحب الدرر في تقييده بطلان الاقرار لهم بالدين بأن الزيلعي أطلقه اه ويؤيده التعليل بأنه شهادة معنى فلا فرق بين الدين والعين الا في المولى ولله الحمد (قوله بما لا يعتسرها) حذف الشارح جله فيها متعلق الباء وأصل العبارة كما في المنع عن البرازية ولهذا ايمك اهداء ما كول وان زاد على درهم بما لا يعتسرها فان الباء متعلقة بزاد ح (قوله وجزم به ابن الشحنة) حيث قال بعد كلام وقد علمت تقييدهم ما يملكه من الهدية بالما كولات فيحتاج الى التنبيه عليه في النظم لأنه اطلق اه قلت ومثله في التبيين وصريح به في التاترخانية عن المحيط فقال ولا يملك الا اهداء بما سوى المأ كولات من الدراهم والدنانير اه وفيها عن الاصل ولو وهب هبة

لا مفاوضة ويستأجر ويؤجر
ولو نفسه ويقتر بوديعة وغصب
ودين ولو عليه دين (لغير زوج
وولد ووالد) وسيد فان اقراره لهم
بالدين باطل عنده خلافا لهما درر
ولو بعين صح ان لم يكن مديونا
وهبانية (ويهدى طعاما يسيرا)
بما لا يعتسرها ومفاده انه لا يهدى
من غير المأ كول أصلا ابن كمال
وجزم به ابن الشحنة والحجور
لا يهدى شيئا

وكانت شيا سوي الطعام وقد بلغت قيمته درهما فصاعدا لا يجوز أن أجاز المولى هبته إن لم يكن عليه دين تعمل
أجازته والأفلاوكذا لا يتصدق إلا بدينهم فادونه (قوله بخلاف ما لو دفع إليه قوت شهر) لأنهم لو أكلوه قبل
الشهر تضرر به المولى هداية (قوله كرهيف ونحوه) لأن ذلك غير ممنوع عنه في العادة هداية بقي لو كان في بيته
من في مقام المرأة كحاجبه وعلامة نقل ابن الشحنة عن ابن وهبان أنه لم يره في كلامهم وأنه ينبغي أن يجوز قياسا
عليهما نقل عنه أنه لو كانت الزوجة ممنوعة من التصرف في بيته تأكل معه بالفرض ولا يمكنها من طعامه
والتصرف في شيء من ماله ينبغي أن لا يجوز لها الصدقة واعترضه بأنه جرى العرف بالتصدق بذلك مطلقا تأمل
(قوله بقدر ماله) أي ما في يده من مال التجارة قال ابن الشحنة عن التهمة حتى روى عن ابن سلة إذا كان عشرة
آلاف درهم فالتخذ ضيفا عشرة دراهم تكون يسيرة وإن كان عشرة دراهم فبدائق كثيرة فينظر في العرف في
قدر مال التجارة ثم قال وأطلق في المتن عن أبي يوسف أنه لا بأس للرجل أن يجيب دعوة العبد المحجور عليه اه
قلت والمأذون بالأولى تأمل (قوله بعيب) فلا يحيط بدونه أذ هو تبرع محض منح (قوله ويحاي) أي ابتداء
لأنه قد يحتاج إليه التاجر قد مناعن الزيلعي شيئا من الكلام على المحابة (قوله مجتبي) ومثله في التبيين (قوله
ولا يترجح) لأنه ليس من باب التجارة ولأن فيه ضررا على المولى بوجوب المهر والنفقة في رقبته زيلعي (قوله
ولا يترجى) لأنه مبني على ملك الرقبة والعبد لا يملك وإن ملك (قوله وقال أبو يوسف يترجى الأمة) لما فيه من
تحصيل المهر وسقوط النفقة فأشبهه أجازته وأهل هذا المذهب لا يكتسب بذلك لا يختص بالتجارة وكذا الأب والجد
التجارة والتزويج ليس منها بخلاف المكاتب لأنه يملك الاكتساب وذلك لا يختص بالتجارة وكذا الأب والجد
والوصى ولأن تصرفهم مقيد بالانظار للصغير وتزويج الأمة من الانظار وعلى هذا الخلاف الصبي والمعتوه
المأذون لهما والمضارب والشريك عنانا ومفادونه وجعل صاحب الهداية الأب والوصى على هذا الخلاف
وهو هو زيلعي (قوله ولا يكاتبه) لأنها توجب حرية اليد حالا والرقبة ما لا والأذن لا يوجب شيئا من ذلك
والشيء لا يتضمن ما هو فوقه زيلعي (قوله الآن يجيزه المولى) لأن الامتناع لحقه فإذا أجازته زال المانع
فينفذ (قوله ولادين عليه) جملة حاله أي دينه مستغرقا قال الزيلعي وذكر في النهاية لو عليه دين قليل أو كثير
فكتابته باطلة وإن أجازها المولى وهذا مشكل فإن ما لم يستغرق رقبته وما في يده لا يمنع الدخول في ملك المولى
اجتماعا حتى جاز له مولى عتق ما في يده وانما الخلاف في المستغرق فيمنع عنده لا عندهما اه قلت واجيب بإمكان
جملة على قول الإمام أو لا بأن غير المستغرق يمنع الدخول أيضا وما ذكر قوله آخر (قوله وولاية القبض للمولى)
لأن العبد نائب عن المولى كالوكيل فكان قبض البديل من نفذ العقد من جهته لأن الوكيل فيه سفير ومعبّر فلا
تعلق به حقوق العقد كالسكاح بخلاف المبادلة المالية ولو أدى المكاتب البديل إلى المولى قبل الإجازة ثم أجاز
المولى لا يعتق وسلم المقبوض إلى المولى لأنه كسب عبده زيلعي (قوله ولا يعتق) لأنه فوق الكتابة فكان أولى
بالامتناع زيلعي (قوله إلى آخر ما مر) أي من قوله ولادين عليه وولاية القبض للمولى ولو اقتصر على هذا
الاستثناء هنا وقال الآن يجيزهما المولى الخ كما فعل في شرحه على الملتقى لكان أخصر قال الزيلعي وإن كان
عليه دين مستغرق لا ينفذ عند أبي حنيفة خلافا لهما بناء على أنه يملك ما في يده أم لا اه (قوله ولا يغيره)
أي بغير مال وهو أولى بالمنع من الأول كما لا يخفى منح (قوله ولا يقرض) لأنه تبرع ابتداء وهو لا يملكه منح
(قوله ولا يهب) قد مناعن الترخاينة عن الأصل أنه يهب ويتصدق بما دون الدرهم وجرى عليه في الشربلالية
(قوله ولو بعوض) لأنه تبرع ابتداء أو ابتداء واتهام زيلعي يعني لو بلا عوض ولا يبرئ لأنه كالهبة درر
(قوله ولا يكفل) لأنها ضرر محض درر (قوله ولا يصالح الخ) لأنه تصرف في رقبته ولم يدخل تحت الأذن
وعفوه تبرع ط (قوله ويصالح عن قصاص الخ) مستدرل مع ما تقدم ح أي تقدم مننا (قوله وأمثلة
الثاني) المناسب ذكره قبل قوله وأجارة واستتجار لانها بمعنى التجارة ~~تفهم~~ الوديعه وما بعده نص عليه
في الكفاية (قوله وأمانة) كضاربة وبضاعة وعارية (قوله فتنبه) لعله يشير إلى أن عبارة المصنف أحسن
لأن غرم الغصب يكون بلا جود لأنه متعدي بخلاف الوديعه والأمانة فإنه إذا جدهما ضامهما كما إذا استهلكهما
لكن كان الأحسن تقديم الغصب على الوديعه فإن قلت قدمت عن البرازية أن أقرار المأذون بالدين والغصب
وعين مال يصح ويؤاخذ به في الحال بخلاف المحجور عليه فلم قيد بالحدود قلت ليصير دينا فيدخل تحت قوله وكل

وعن الثاني إذا دفع للمحجور قوت
يومه فدعا بعض رفقائه للكل
معه فلا بأس بخلاف ما لو دفع
إليه قوت شهر ولا بأس للمرأة أن
تصدق من بيت سيدها
أو زوجها باليسير كرهيف ونحوه
ملتقى ولو علم منه عدم الرضى
لم يجز (ويضيف من طعامه) ويتخذ
الضيفة اليسيرة بقدر ماله (ويحيط
من الثمن بعيب قدر ما يحيط بالتجار)
ويحاي ويؤجل مجتبي (ولا يترجى)
الأب (ولا يترجى) وان
أذن له (المولى) (ولا يترجى رقبته)
وقال أبو يوسف يترجى الأمة
(ولا يكاتبه) الآن يجيزه
المولى ولادين عليه وولاية القبض
للمولى (ولا يعتق بمال) الآن
يجيزه المولى إلى آخر ما مر (ولا يغيره
ولا يقرض ولا يهب ولو بعوض
ولا يكفل مطلقا) بنفس أو مال
(ولا يصالح عن قصاص وجب
عليه ولا يعفون القصاص)
ويصالح عن قصاص وجب على
عبده خزانة الفقه (وكل دينه
وجب عليه بتجارة أو بجاهو
في معناه) أمثلة الأول (كبيع
وشراء وأجارة واستتجار) أمثلة
الثاني (غرم وديعة وغصب وأمانة
جدهما) عبارة الدرر وغيرها
جدها بلاميم فتنبه

دين لان الكلام فيما يتعلق برقبته ولا يكون كذلك الا بالحدود وان كان مؤاخذا باقراره بالعين كما قدمه فان قلت
 الغصب عين قات نعم قبل التعدي عليه وكلامه في غرضه ولا يكون الا بعده فيكون ديناً (قوله وعقر الخ)
 لاستناده الى الشراء فانه لولا الشراء لوجب عليه الحد لا العقر سواء وجب باقراره أو بالبينة كفاية أي فيكون
 في حكم الشراء واحترزه عما وجب عليه بالتزويج فليس بمعنى التجارة فهو مستأنى (قوله بعد الاستحقاق)
 متعلق بوجوب لابطوط ط (قوله يتعلق برقبته) لانه دين ظهر وجوبه في حق المولى درر واستثنى في الاشياء
 عن اجارة منية المفتي ما اذا كان أجيراً في البيع والشراء أي فان الضمان يتعلق بالاذن وهو المستأجر وما قاله
 النقدي من انه لا يحتاج الى الاستثناء اذ ليس بما ذن بل كوكيل المستأجر بحث في معرض النقل يرى
 (قوله كدين الاستهلال) أي كدين ترتب بذنته بسبب استهلاكه لشيء آخر ط (قوله يباع فيه) ولا يجوز
 بيعه الا برضى الغرماء أو بأمر القاضي لان للغرماء حق الاستسعاء لصل اليهم كمال حقهم ويطلب ذلك ببيع المولى
 فاحتيج الى رضاهم ولو البية وفيها ولو باعه القاضي لمن حضر وابتاع حصه من غاب من ثمنه قال الزيلعي
 ولا يجعل القاضي بيعه بل يتلوم لاحتمال أن يكون له مال يقدم عليه أو دين يقتضيه فاذا مضت مدة التلوم
 ولم يظهر له وجه باعه اه وفيه من موضع آخر ثم المولى يبيع عبده المأذون له المديون بعد العلم بالدين لم يجعل
 مختار للفداء بالقيمة ويبيع العبد الجاني بعد العلم بالجناية جعل مختار للفداء بالارش لان الدين هنا على العبد
 بحيث لا يبرأ بالعق ولا يجب على المولى شيء ولو اختار المولى الفداء سريجاباً قال أنا قاضي دينه كان عدة منه
 تبرعاً فلا يلزمه بخلاف الجناية فان موجبها على المولى خاصة (قوله لاحتمال الخ) عله لا شرط الحضرة
 وأفاد أن بيعه غير حتم بل يخير مولا بين البيع أو الفداء أي أدام جميع الديون ولم يرد به أداء قيمته به عليه
 في الكفاية (قوله لان العبد خصم فيه) أي في كسبه دون رقبته فاذا ادعى رقبته انسان كان المولى هو
 الخصم دون العبد واذا ادعى كسبه فالعبد خصم فيه دون المولى كما في التبيين (قوله ويقسم ثمنه بالحصص)
 سواء ثبت الدين باقرار العبد أو بالبينة جوهره قال الرضوي وهذا كله اذا كان الدين حالاً ولو بعضه مؤجلاً
 يعطى ارباب الحال حصتهم ويمسك حصه صاحب الاجل الى حلوله قال في الرمز قلت متر في المفلس عن الينا بيع
 انه يعطى الكل لصاحب الحال فاذا حل المؤجل قيل له شاركه وهذا اذا كان كل الدين ظاهراً ولو بعضه لم يظهر
 بعد ولكن ظهر سببه كما لو حفر بئر في طريق وعليه دين يباع ويدفع للغريم قدر دينه من الثمن وان كان الدين
 مثل الثمن دفعه كله فاذا وقع في البئر دابة رجع صاحبها على الغريم بحضرته يضرب كل بماله اه حوى على
 الكنز (قوله قبل الدين) أي وبعد الاذن بخلاف ما قبله كما سيذكره (قوله هذا) أي قوله وان لم يحضر
 وقوله قيد الاولى أن يقول نعم في الكسب والاثم ط لكن على جعله شرطاً محذوف الجواب بصح
 لان الشروط قيود تأمل (قوله لانه الخصم في كسبه) مستغنى عنه بما تقدم قبله قريباً ط (قوله ثم انما
 يبدأ بالكسب) لانه أهون على المولى مع ايفاء حق الغرماء زيلعي (قوله وعند عدمه) أي أصلاً وعدم
 ايفائه ط (قوله مطلقاً) يعني سواء وجد في يد العبد أو في يد الغريم ولو استهلكه الغريم للمولى أن يضمه
 رملي (قوله ومفاده) أي مضاف كون المولى أحق بكسب عبده الحاصل قبل الاذن (قوله وأودعه) الضمير
 المستتر عائداً على المحجور ففيد أن ايداعه قبل الاذن بالتجارة والظاهر أن ايداعه بعد الاذن كذلك لانه ايداع
 مال الغير بدون اذنه (قوله للمولى تضمينه الخ) اقول ما بحثه صرح به في الاشياء من كتاب الامانات حيث
 قال وفي البرازية الرقيق اذا اكتسب واشترى شيئاً من كسبه وأودعه وهلك عند المودع فانه يضمه لكونه
 مال المولى مع أن للعبد يد معتبرة حتى لو أودع شيئاً وغاب فليس للمولى أخذه اه وقوله فليس للمولى أخذه
 أي سواء كان العبد مأذوناً أو محجوراً مديوناً أو لا يرى لكن هذا اذا لم يعلم انه ماله أو كسب عبده فان علم فله
 حق الاخذ بلا حضور العبد حوى عن البرازية (قوله لانه كودع الغاصب) عبارة الرملي لانه ماله أي مال
 السيد أودعه عنده بلا اذنه فصار كودع الغاصب قال ط يفاد من هذا التعليل أن للمودع أن يرجع على
 العبد بما غرمه بعد عتقه فتأمل (قوله قبل الدين) قيده لما في الطوري عن المحيط لو كان عليه دين يوم
 أخذه قليلاً كان أو كثيراً لم يسلم للمولى ما أخذه ويظهر ذلك فيما اذا لحقه دين آخر رد المولى جميع ما كان أخذه
 لانا لوجعنا به مشغولاً بقدر الدين وجب على المولى رد قدر المشغول على الغريم فاذا أخذه كان للغريم

(وعقر وجب بوط مشرية
 بعد الاستحقاق) كل ذلك
 (يتعلق برقبته) كدين
 الاستهلال والمهر ونفقة الزوجة
 (يباع فيه) ولهم استسعاؤه أيضاً
 زيلعي ومفاده أن زوجته
 لو اختارت استسعاءه لنفقة كل
 يوم أن يكون لها ذلك أيضاً بحر من
 النفقة (بحضرة مولا) أو نائبه
 لاحتمال أن ينفذه بخلاف بيع
 الكسب فانه لا يحتاج لحضور المولى
 لان العبد خصم فيه (ويقسم عنه
 بالحصص) يتعلق (بكسب حصل
 قبل الدين أو بعده) يتعلق (بما
 وهب له وان لم يحضر) مولا هذا
 قيد للكسب والاثم لكن يشترط
 حضور العبد لانه الخصم في كسبه
 ثم انما يبدأ بالكسب وعند عدمه
 يستوفى من الرقبة قلت وأما
 الكسب الحاصل قبل الاذن فحق
 للمولى فله أخذه طلقاً قال شيخنا
 ومفاده أنه لو اكتسب المحجور شيئاً
 وأودعه عند آخره ذلك في يد
 المودع للمولى تضمينه لانه كودع
 الغاصب فتأمل (لا) يتعلق الدين
 (بما أخذه مولا منه قبل الدين
 ٢١) قوله بحضرته لعله يحصته اه
 منه

الثاني أن يشاركه فيه أن كان دينهما سواء وكان للغريم الأول أن يرجع بما أخذ منه على السيد وإذا أخذ منه ثانيا كان للغريم الآخر أن يشاركه ثم وثم إلى أن يأخذ منه جميع ما أخذ من كسبه اه وفي القهستاني يتعلق ذلك الدين بما أخذ به بعد الدين فيسترد منه كما إذا كان على المأذون خمسمائة وكسبه ألف فأخذ السيد ثم لحقه دين خمسمائة أخرى فإنه يسترد الألف من السيد اه وعزاه للكرمانى وفي الذخيرة فإن لم يلحقه دين آخر فالمولى لا يغرم الا خمسمائة وفي النهاية رد ما أخذ لو قائما بعينه وضمائه لو مستهلكا اه وهذا بخلاف الضريبة فإنه يرد ما زاد على غلة مثله كما يأتي قريبا فافهم (قوله وطولب المأذون بما بقي) لتقرر الدين في ذمته وعدم وفاء الرقبة درر وصرح بالمأذون لثلاثتهم عود الضمير على المولى (قوله ولا يباع ثانيا) لأن المشتري يمنع حينئذ عن شرائه فيؤدى إلى امتناع البيع بالكلية فيتضرر الغرماء درر وكذا لو اشترى سيده بعد ذلك لأنه ملك جديد وتبدل الملك كبديل العين حكما فصار كأنه عبد آخر زيلعى وانما يباع في نفقة الزوجة مرارا لأنها وجبت شيئا فشيئا كما ترى في النكاح قهستاني (قوله ولمولاه أخذ غلة مثله) فلما أخذ أكثر من الفضل على الغرماء لتقدم حقيقتهم ولا ضرورة فيه درر قال في العناية ومعه أنه أن يأخذ الضريبة التي ضربها عليه في كل شهر بعد ملازمة الديون كما كان يأخذ قبل ذلك وما زاد على ذلك من ربحه يكون للغرماء اه وفي الجرح عن الفتح قبيل كتاب العتق يجوز وضع الضريبة على العبد ولا يجبر عليها بل إن اتفق على ذلك اه وفي القهستاني للسيد أن يأخذ منه غلة قبل وضع الضريبة وقبل لحوق الدين وأن يأخذ أكثر من غلة قبل الدين ولا يأخذ الا أكثر بعده وأن يضع الضريبة بعد الدين كما في الكرماني اه وفي قوله وأن يضع الضريبة بعد الدين مخالفة لما قد مناه عنه وعن غيره من أنه يسترد منه ما أخذ به بعد الدين ولتقسيد الشارح كغيره بقوله قبل لحوق الدين الا أن يوفق بأن له وضعها بعد الدين غير المستغرق لما في يده أى بقدر ما يفضل بعد الدين أو أقل دون الاكثر ويحتمل أن يعطف قوله وأن يضع على مدخول النقي في قوله ولا يأخذ فتأمل (قوله بوجود دينه) الظاهر أن الباء بمعنى مع حتى قلت وبها عبر ابن الكمال (قوله استحسانا) والقياس أن يرد جميع ما أخذ لأن حق الغرماء في كسبه مقدم على حق المولى نهاية (قوله فينسب باب الاكساب) فصار ما يأخذ كالتحصيل للكسب وأما أخذ الاكثر فلا يعد من التحصيل فلا يحصل مقصود الغرماء نهاية (قوله لدفع الضرر عنه) قال في الهداية لأنه يتضرر به حيث يلزمه قضاء الدين من خالص ماله بعد العتق ومارضى به ج (قوله وأكثرا هل سوجه) هذا استحسان لأن اعلام الكل متعذر أو متعسر فلو جرح عليه بخضرة الأقل لم يصح محجورا عليه حتى لو باعه من علم منهم ومن لم يعلم جازا لبيع لأنه لما صار مأذونا له في حق من لم يعلم صار مأذونا في حق من علم أيضا لأن الحجر لا يقبل التخصيص ولا ينجز كالأذن قال في النهاية ثبت بهذا عدم صحة الحجر الخاص وأن من شرط صحة الحجر التعميم (قوله ان كان الأذن شائعا) وكذا بشرط كون الحجر قصدا قال في النهاية ثم اعلم أن اشتراط اظهار الحجر فيما بين أهل سوقه فيما إذا ثبت الحجر قصدا كعزل الوكيل فلو ضمنه لغيره فلا يكاد باع عبده المأذون غير المديون اه وسيسير إليه قريبا (قوله أما إذا لم يعلم الخ) محترز قوله شائعا (قوله كفى في حجره علمه به فقط) فلو لم يعلم فاشترى وباع كان مأذونا والحجر باطل لأن حكم الحجر لا يلزمه الا بعلمه اتقانى (قوله باع عبده المأذون الخ) وكذا لو وهبه من رجل وقبضه فلورجع في الهبة لا يعود الأذن وكذا إذا رده المشتري بالعيب بالقضاء وان عاد إليه قديم ملكه نهاية (قوله لصحة البيع) وهو حجر ثبت حكما للبيع لا مقصود الا بالبيع لم يوضع الحجر ويجوز أن يثبت الشيء حكما لغيره وإن لم يثبت قصدا كعزل الوكيل الغائب نهاية (قوله وان عليه دين) أى وباعه بلا اذن الغرماء وقوله لا أى لا يصح محجورا (قوله لفساد البيع) علة لقوله لا وقد وقع في كلام الامام محمد أن البيع باطل فقليل أراد أنه سيبطل لأنه موقوف على اجازة الغرماء وقيل أراد به انه فاسد الا أن الفساد فيه دون سائر العقود الفاسدة لأنه خال عن الشروط الفاسدة والمالك غير مكره عليه انما عدم الرضى من صاحب الحق لا غير فأظهرنا زيادة على سائر العقود الفاسدة في افادته قبل القبض ملكا موقوفا تاترخانية ملخصا وعلمه لينظر ما فائدة قول الشارح ما لم يقبضه المشتري فان الملك حاصل قبله تأمل (قوله ان ديونهم حالة نعم) أى لهم فسخه ولو موجلة فلا فان حل الاجل ضمن المولى لهم قيمته وكذا لو وهب العبد قبل حلول الدين لرجل وقبضه

وطولب) المأذون (بما بقي) من الدين زائدا عن كسبه وغنمه (بعد عتقه) ولا يباع ثانيا (ولمولاه أخذ غلة مثله بوجود دينه وما زاد للغرماء) يعنى لو كان المولى يأخذ من العبد كل شهر عشرة دراهم مثلا قبل لحوق الدين كان له أن يأخذها بعد لحوقه استحسانا لأنه لو منع منها يحجر عليه فينسب باب الاكساب (ويحجر بحجره ان علم هو) نفسه لدفع الضرر عنه (وأكثر أهل سوقه ان كان) الأذن (شائعا أما إذا لم يعلم به) أى بالأذن (الا العبد) وحده (كفى في حجره علمه) به (فقط) ولا يشترط مع ذلك علم أكثر أهل سوقه لاتقاء الضرر وفي البرازية باع عبده المأذون ان لم يكن عليه دين صار محجورا عليه علم أهل سوقه ببيعه أم لا لصحة البيع وان عليه دين لا مالم يقبضه المشتري لفساد البيع وهل للغرماء فسخه ان ديونهم حالة نعم

أو آجره جاز فان حل الاجل ضمن لهم القيمة وليس لهم رد الهبة وكان لهم نقض الابارة وأما الرهن فكما يبيع
تأخر خانية وأما العتق فسيأتي سننا (قوله وفاء) أي بديون المأذون (قوله وموت سيده) ~~وصكذا الصبي~~
يحجر بموت الاب والوصي وأما المأذون من قبل القاضي فلا ينزل بموته لانه حكم كما في شرح المجمع ~~در منتقى~~
(قوله وجنونه مطبقا) سنة فصاعدا أو ينقض للقاضي وبه يفتي فان مست الحاجة الى التوقيت يفتي بسنة
كما في تنقيح الواقعات ~~در منتقى~~ (قوله ولحقه) قال في شرح المجمع أقول قد تسامح فيه لان المساق بدون
القضاء لا يكون كالموت عندنا (قوله ~~وصكذا~~ يجنون المأذون ولحقه أيضا) فلو قال وموت أحدهما
ولو حكما أو جنونه مطبقا لكان أتم وأخصر عزيمة (قوله وان لم يعلم أحده) أي بهذا الجرا وبالموت وما ذكر
بعده قال الزيلعي فصار محجورا عليه في ضمن بطلان الاهلية فلا يشترط فيه علمه ولا علم أهل سوقه لان الجرا
حكى فلا يشترط فيه العلم كانه زال الموكل بهذه الاشياء اهـ (قوله لانه موت حكما) حتى يعتق مدبروه
وأشبهات أولاده ويقسم ماله بين ورثته وهذا اعلم لقوله ولحقه فكان ينبغي تقديمه على قوله وان لم يعلم أحده
(قوله وينجر حكما) كان ينبغي ذكره عند قوله وموت سيده لان كل ذلك جرح حكى كما علمت (قوله بياقنه)
لان المولى لم يرخص بتصرف عبده المتمرد الخارج عن طاعته عادة فكان جرحا عليه دلالة زيلعي وسيد كراخرا
عن الاشياء تصحيح خلافه وبأني مافيه (قوله وان لم يعلم أحد) أي من أهل سوقه (قوله كان جرحا دلالة)
هذا استقصان لان العادة جرت بتحصين أمتهات الاولاد وأنه لا يرضى بجرحها واختلاطها بالرجال في المعاملة
ودليل الجرح كصريحه زيلعي (قوله ما لم يصرح بخلافه) لان الصريح يفوق الدلالة زيلعي (قوله لا بالتدبير)
لان العادة لم تجر بتحصين المدبرة فلم يوجد دليل الجرح مخ وكذا المدبر بالاولى (قوله وتضمن بهما قيمتهما) أي
ضمن المولى بالاستيلاء والتدبير قيمتهما لانه اتلف بهما محلا تعلق به حق الغرماء لانه بفعله امتنع بهما زيلعي
وظاهر كلام المصنف أن ضمن القيمة مطلقا مع انه يتوقف على اختيار الغرماء فلوزاد ان شاؤا لكان أولى
لمافي المحيط وان شاؤا استسعوا العبد في دينهم وان ضمنوا المولى لاسبيل لهم على العبد حتى يعتق وقبضه عليه
دين لثلاثة لكل ألف اختار اثنان ضمن المولى فضمنه ثلثي قيمته واختار الثالث استسعا العبد في جميع دينه
جاز ولا يشارك أحدهما الا خرفما قبض بخلاف ما اذا كان الغريم واحدا فاذا اختار أحدهما بطل حقه
في الآخر طوري (قوله فقط) أي لا ما زاد على القيمة من الدين بل يطالبان به بعد العتق (قوله أن مامعه)
فيد بالمعية اذ اقراره في حق رقبته بعد الجرح لا يصح حتى لا تباع رقبته بالدين اجماعا كما في التبيين (قوله صحيح)
أي بشرط توخذ من الزيلعي وغيره وهي أن لا يكون اقراره بعد أخذ المولى مافي يده أو بعد ما باعه من غيره وان
لا يكون عليه دين مستغرق لما في يده وقت الجرح وأن لا يكون مافي يده اكتسبه بعد الجرح (قوله وقال لا يصح)
يعنى حالا وهو القياس شرعا لاهلية (قوله فلم يعتق عبدا الخ) أي في حق الغرماء فلهما أن يبيعه ويشتري ويؤدونيهم
وأما في حق المولى فهو حر بالاجماع حتى ان الغرماء لو أبرأوا العبد من الدين أو باعوه من المولى أو قضى المولى
دينه فانه حر تأخر خانية عن النبايع (قوله وقال لا يملكك) لانه وجد سبب الملك في كسبه وهو ملك رقبته
ولهذا يملك اعتاقه ووطء المأذونة وله أن ملك المولى انما يثبت خلافة عن العبد عند فراغه عن حاجته والمحيط به
الدين مشغول بها فلا يخلقه فيه هداية (قوله ولو اشترى الخ) معطوف على لم يعتق فهو مفرع على قول
الامام (قوله ولو ملكك لم يضمن) ظاهره أن عند القائل بالملك لا يضمن وليس كذلك بل الضمان متفق عليه
لكن يضمن قيمته للحال عندهما لانه ملكه وانما ضمنه لتعلق حق الغريم وعنده في ثلاث سنين لانه ضمان جناية
لعدم ملكه كما في التبيين (قوله خلافا لهما) راسخ الى مسألة ذي الرحم أيضا اهـ (قوله صح تحريره)
أي تحرير المولى العبد الذي اكتسبه المأذون (قوله اجماعا) أي عندهما وعنده في قوله الاخير وفي قوله
الاول لا يملك فلا يصح اعتاقه زيلعي (قوله حال كون المأذون) الانسب أن يقول أي المأذون حال كونه ح
(قوله ولو عبط) هذا بالاجماع لقيام ماعك فيه وانما الخلاف في أكسابه بعد الاستغراق بالدين وتعد بيناه
زيلعي (قوله وضمن المولى الخ) سواء علم المولى بالدين أو لا بمنزلة اتلاف مال الغير لما تعلق به حقهم زيلعي
(قوله الاقل من دينه وقيمه) لان حقهم تعلق بجماليته فيضمنها كما اذا أعتق الرهن المرهون زيلعي (قوله)
وان شاؤا اتبعوا العبد) لان الدين مستغرق في ذمته زيلعي قال في المحيط وما قبضه أحدهم من العبد لا يشاركه

الا اذا كان بالثمن وفاء
أو أبرأ العبد أو أتى المولى
ومثله في السراجية (وموت
سـ يده وجنونه مطبقا
ولحقه) وكذا يجنون المأذون
ولحقه أيضا (بدا الحرب حررنا
وان لم يعلم أحده) لانه موت حكما
(و) ينجر حكما (بياقنه) وان لم يعلم
أحد يخنونه (ولو عاد منه) أو أفاق
من جنونه (لم بعد الاذن)
في الصحيح زيلعي وقهستانى
(وباستيلادهما) بأن ولدت منه
فادعاه كان جرحا دلالة ما لم يصرح
بخلافه (لا) تنجر (بالتدبير) ضمن
بهما قيمتهما (فقط) للغرماء ولو عليهما
دين محيط (اقراره) مبتدأ (بعد
جرحه أن مامعه امانة أو غصب
أو دين عليه) لا تنجر (صحيح) خبر
(فيقبضه منه) وقال لا يصح (أحاط
دينه بماله ورقبته لم يملك سيده
مامعه فلم يعتق عبدا من كسبه
تحرير مولاه) وقال لا يملكه فيعتق
وعليه قيمته موسرا ولو معسرا
فلهما أن يضمنوا العبد المعتق ثم
يرجع على المولى ابن كمال
(ولو اشترى ذارحم محرم من
المولى لم يعتق) ولو ملكه اعتق
(ولو اتلف المولى مافي يده من الرقيق
ضمن) ولو ملكه لم يضمن خلافا لهما
بناء على ثبوت الملك وعدمه (وان
لم يحيط) دينه بماله ورقبته (صحيح)
تحريره اجماعا (و) صح (اعتاقه)
حال كون المأذون (مديونا) ولو
بعبط (ضمن المولى للغرماء
الاقل من دينه وقيمه) وان شاؤا
اتبعوا العبد بكل ديونهم وباتباع
أحدهما

فيه الباقي بخلاف ما قبضه أحدهم من القيمة التي على المولى لأنها وجبت لهم على المولى بسبب واحد وهو العتق والدين متى وجب لهما سبب واحد كان مشتركينهم اه طورى (قوله لا يبرأ الاخر) لانه وجب على كل واحد منهما دين على حدة بخلاف الغاصب مع غاصب الغاصب لان الضمان واجب على أحدهما زيلعى (قوله بعد عتقه) مستدرى لان الفرض انه قد أعتق (قوله وصح تدبيره الخ) انما أعاد صدر المسألة مع تصريح المصنف به أنف الميراث عليه عزها ط (قوله ويخير الغرماء) ان شاءوا ضمنوا المولى قيمة العبد وان شاءوا استسعوا العبد في ديونهم فان ضمنوا المولى القيمة فلا سبيل لهم على العبد حتى يعتق ويتق العبد ما ذونا على حاله وان استسعوا العبد أخذوا من السهوية ديونهم بكلها وبقي العبد ما ذونا على حاله هندية وبه ظهر معنى الاستثناء ط أى في قوله الآن الخ بخلاف العتق كما مر فانه يتابع أحدهما لا يبرأ الاخر (قوله أحد الشئين) وهما تضمين المولى واستسعاء العبد (قوله ولو أعتقه المولى الخ) هذا امر ربط بقوله وصح اعتاقه لا بمسألة المدبر قال الزيلعى ولو أعتقه المولى باذن الغرماء فلهم أن يضمنوا مولا القيمة وليس هذا كاعتاق الزاهن عبد الرهن باذن الميراث وهو معسر لانه قد خرج عن الرهن باذنه والعبد المأذون له لا يبرأ من الدين باذن الغريم اه أى في عتقه أما المدبر فلا ضمان باعتاقه مطلقا لما ذكره المؤلف من التعليل فتدبر ط وعبارة الطورى وقوله وضمن شمل ما اذا أعتق باذن الغرماء الخ (قوله باقل من الديون) أى وكان بلا اذن الغرماء والمدين حال وأما اذا كان بخلاف هذه الاشياء الثلاثة فلا ضمان على المولى نهاية وزاد المقدسى عن شرح الجامع لابي الليث وكان البيع باقل من القيمة أما لو باعه بقله أو أكثر وقبض وهو في يده فلا فائدة في التضمين ولكن يدفع الثمن اليهم اه نقله السائغى (قوله وغيبه) بالغيب المجهة در منق (قوله كن لهم فسخ البيع) أى قبل قضاء القاضى لهم بالقيمة فلو بعده فقبضه تفصيل يأتي عن الزيلعى (قوله كما مر) أى قبل خصوصية عن السراجية (قوله ضمن الغرماء البائع قيمته) أى سواء كانت قدر الثمن أو دونه أو أزيد هذا اذا كانت قدر الدين أو دونه فلو كانت أزيد يضمن بقدر الدين فقط رحتى (قوله لتعديه) أى يبيعه وتسليمه الى المشتري مخ (قوله فان رد العبد) يعنى اذا اختاروا أخذ القيمة من المولى ثم ظهر العبد واطلع المشتري على عيب ورده به الخ (قوله قبل القبض الخ) نظريه الشرى لاني بأن الصورة فيما اذا غيبه المشتري وليس الا بعد القبض قال ولعله انما ذكر ذلك لقوله مطلقا ليقابله بقوله أو بعده بقضاء (قوله مطلقا) أى بقضاء أو رضى ح (قوله أو بخيار رؤية أو شرط) أى مطلقا قبل القبض أو بعده بقضاء أو رضى فكان عليه تأخير قيد الاطلاق الى هنا ح وانما لم يحج للقضاء لان العيب يمنع تمام الصفقة فيكون الرد فسخا وخيار الشرط يمنع ابتداء الحكم فكان البيع لم يكن لعدم شرطه وهو الرضى وخيار الرؤية يمنع تمام الحكم فالرد بهما لا يكون الا فسخا رحتى (قوله أو بعده بقضاء) راجع لما فى المتن أى أو رد بعيب بعد القبض بقضاء لانه بالقضاء يصير فسخا رحتى (قوله لزوال المانع) أى من تعلق حقهم بالعبد وهو البيع والتسليم الذى هو سبب الضمان قال الزيلعى فصار كالغاصب اذا باع وسلم وضمن القيمة ثم رده عليه بالعيب كان له أن يرد المغصوب على المالك ويرجع عليه بالقيمة التي دفعها اليه (قوله فلا سبيل لهم على العبد) أى فى استسعائه (قوله ولا للمولى على القيمة) أى فى استردادها من الغرماء (قوله وهى بيع فى حق غيرهما) أى غير المتبايعين كما تقدم فى الاقالة انها فسخ فى حق المتبايعين بيع جديد فى حق ثالث والغرماء ثالث فى حقهم كأنه اشترا من مشتريه وبيعه الا قول على حاله رحتى فلذا قال فلا سبيل لهم على العبد ولا للمولى على القيمة فليس المراد بالغير العبد فانهم (قوله أو ضمنوا مشتريه) أى ضمنوه القيمة لانه متعبد بالشراء والقبض والتغيب زيلعى قال ح وأنت خير أن الثمن وان كان أقل من الدين فى مسألتنا كما ذكره الشارح لكن القيمة قد تكون أكثر من الدين فينبغى تصيد ضمان القيمة بما اذا كانت مثل الدين أو أقل أما لو كانت أكثر فينبغى أن لا يضمن الامتداد الدين كما لا يحنى وحينئذ ينظر فى كيفية الرجوع على البائع اه قال ط ان كان الثمن قدر ما ضمن من القيمة يرجع به وان كان المضمون أكثر فلا يرجع المشتري على البائع بالزيادة فليستأمل اه (قوله عطف على البائع) انما يصح لو كان قوله ضمنوا ليس من عبارة المتن وهو خلاف ما رأينا فى النسخ وعليه فهو عطف على قوله ضمن من عطف الجمل (قوله ويرجع المشتري بالثمن على البائع) لان أخذ القيمة منه كأخذ العين

لا يبرأ الاخر فهما كقبيل مع مكفول عنه (وطول بما بقى) من دينهم اذ لم تقبضه قيمته (بعد عتقه) لتقريبه فى ذمتهم وصح تدبيره ولا ينجح ويخير الغرماء كعتقه الا أن من اختار أحد الشئين ليس له الرجوع شرح تسكلمة وفى الهداية ولو كان المأذون مدبرا أو أم ولم يضمن قيمتهما لان حق الغرماء لم يعلق برقبتهما لانهما لا يباعان بالدين ولو أعتقه المولى باذن الغرماء فلهم تضمين حوله زيلعى (و) المأذون (ان باعه سيده بأقل من الديون) (وغيبه المشتري) قيده لان الغرماء اذا قدروا على العبد كان لهم فسخ البيع كما مر (ضمن الغرماء البائع قيمته) لتعديه (فان رد) العبد (عليه بعيب قبل القبض) مطلقا أو بخيار رؤية أو شرط (أو بعده بقضاء رجع) السيد (بقيته على الغرماء وعاد حقهم فى العبد) لزوال المانع (وان رد بعد القبض لا بقضاء فلا سبيل لهم على العبد ولا للمولى على القيمة) لان الرد بالتراضى اقالة وهى بيع فى حق غيرهما (وان فضل من دينهم شئ رجعوا به على العبد بعد الحرية) كما مر (أو ضمنوا مشتريه) عطف على البائع أى ان شاءوا ضمنوا المشتري ويرجع المشتري بالثمن على البائع

زيلي وقوله بالثمن أشار به الى أنه لا يرجع بما ضمن بل بما آداه للبائع من الثمن وما بقي من القيمة لا مطالبه
 له على البائع به وظاهر أن هذا فيما إذا كانت القيمة أكثر من الثمن اه شربلا لية (قوله أو أجازوا البيع
 الخ) قال الزيلي حاصله أن الغرماء يخبرون بين ثلاثة أشياء اجازة البيع وتضمن أيهما شاؤا ثم ان ضمنوا
 المشتري رجع المشتري بالثمن على البائع وان ضمنوا البائع سلم المبيع للمشتري وتم البيع لزوال المانع وأيهما
 اختاروا تضمنه برئ الآخر حتى لا يرجعون عليه وان تويت القيمة عند الذي اختاروه ولو ظهر العبد بعد ما
 اختاروا تضمن أحدهما ليس لهم عليه سبيل ان كان المقاضي قضى لهم بالقيمة بينة أو بأبائمين لان حقهم تحوّل
 الى القيمة بالقضاء وان قضى بالقيمة بقول الخصم مع يمينه وقد ادعى الغرماء أكثر من ثمنه فهم بالخيار ان شاؤوا رضوا
 بالقيمة وان شاؤوا ردوها وأخذوا العبد فبيع لهم لانه لم يصل اليهم كمال حقهم برغمهم وهو تطهير المصوب في ذلك
 كذا ذكره في النهاية وعزاه الى المبسوط قال الرابحى غرضه بالحكم المذكور في المصوب مشروط بأن تظهر
 العين وقيمتها أكثر مما ضمن ولم يشترط هنا ذلك وانما شرط أن يدعى الغرماء أكثر مما ضمن وأن كمال حقهم
 لم يصل اليهم برغمهم وبينهما تفاوت كثير لان الدعوى قد تكون بخير مطابقة فيجوز أن تكون قيمته مثل ما ضمن
 أو أقل فلا يثبت لهم الخيار فيه وانما يثبت لهم الخيار اذا ظهر وقيمتها أكثر مما ضمن فلا يكون المذكور هنا
 مخلصا اه ويجب بما ذكره الشلبي عن خط قارئ الهداية بأن لهم أن يردوا ما أخذوا وان كانت قيمته مثل
 ما ضمن أو أقل لان لهم فيه فائدة وهو حق استسعاؤه بجميع دينه أبو السعود وبمثله أجاب الطوري (قوله
 معلل بدنه) اسم فاعل من الاعلام حال من ضمير السيد وعبرة الهداية والكز وأعلمه بالدين قال في الكفاية
 أى أعلم البائع المشتري بأن هذا العبد مديون وفأثنته سقوط خيار المشتري في الرد بعيب الدين حتى يقع
 البيع لازما فيما بين البائع والمشتري وان لم يكن لازما في حق الغرماء اذا لم يكن في ثمنه وفاء بدونهم اه
 ومثله في التبيين وغيره وسيشير اليه الشارح (قوله يعنى مقترابه لامنكر الكاسيحي) قد علمت أن قوله معلل
 حال من السيد البائع فهو وصف له والذي سيحيى اعتبار اقرار المشتري لا البائع وأصل هذا الكلام لابن
 الكمال حيث ذكر أن فائدة قوله معلل تظهر في المسألة الثانية وهى قوله وان غاب البائع فالمشتري ليس بخصم
 لهم لو منكر ادينه قال فانه دل بمفهومه على انه يخادم مقرا فلا بد من فرض العلم حتى يتيسر تصوير الانكار مرة
 والاقرار أخرى اه لكنه لم يفسر الاعلام بالاقرار كما فعل الشارح بل جعله مبنى تصور الانكار لا حتى صريحا
 والاقرار المفهوم ضمنا ولذا قال ح ان قوله مقترابه لا يصلح تفسير المتن ولا تقيد له وقد غلط في عبارة ابن
 الكمال ولم يفهمها اه ويمكن أن يكون قوله يعنى مقرا تفسير المفعول باع الاول أى باع مشتريا مقرا أو حالا
 من المشتري المفهوم من المقام ولو قال لمقر لكان أظهر وفيما ذكره ابن الكمال من الفائدة نظر لان المسألة رابعة
 غاب العبد وقد مر غاب البائع أو غاب المشتري وسيأتى حضر الكل وهى التى الكلام فيها ولذا قال ط هذا
 مفروض فيما اذا كان العبد حاضر اليابن قوله سابقا وان باعه سيده وغيبه المشتري فلو قال المصنف وان كان
 العبد حاضر افلهم الفسخ بحضرتهم مال كان اخصر وأوضح اه وفي هذه ان كان المشتري مقرا بالدين فالامر
 ظاهر وان كان منكر افعلى الغرماء اثباته لعدم المانع لوجود الخصم فيها وانما الكلام في غيبة البائع فان كان
 المشتري مقرا لهم رد البيع لانه خصم والا فلا فقوله معلل في مسألة حضرة الكل لا يظهره فائدة في هذه المسألة
 أصلا وانما فائدة ما مر عن الكفاية وغيرها قد بر هذا ما ظهر لى (قوله لتحقيق الخاصة) تحقيق فعل
 مضارع حذف منه احدى التاءين والخاصة فاعل يعنى أن فائدة اقرار المشتري بالدين فيما اذا غاب البائع صحة
 كونه خصما للغرماء في رد البيع (قوله فللغرماء رد البيع) لان حقهم تعلق به وهو حق الاستسعاء
 أو الاستيفاء من رقبته وفي كل منهما فائدة فالاول تام مؤخر والثانى ناقص معجل وبالسبع تفوت هذه الخيرة
 فكان لهم رده زيلي (قوله ان لم يصل ثمنه اليهم) قال في الهداية قالوا تأويل المسألة اذا لم يصل اليهم الثمن
 فان وصل ولا محابة في البيع ليس لهم أن يردوه لوصول حقهم قال الزيلي وفيه نظر لانه يشير الى انهم لا يكون
 لهم خيار الفسخ عند وصول الثمن اليهم اذا لم يكن في البيع محابة وان لم يف الثمن بحقهم وان كان في البيع
 محابة ثبت لهم خيار الفسخ وان وفى الثمن بحقهم وليس كذلك بل لهم خيار الفسخ اذا لم يف الثمن بحقهم وان
 لم يكن فيه محابة لاجل الاستسعاء وقد ذكره بنفسه قبيله ولا خيار لهم ان وفى الثمن بحقهم وان كان فيه محابة

(أو أجازوا البيع وأخذوا الثمن)
 لا قيمة العبد (وان باعه) السيد (معلل
 بدنه) يعنى مقترابه لامنكر الكا
 سىحي لتحقيق الخاصة ويسقط
 خيار المشتري لا الغرماء (فللغرماء
 رد البيع) ان لم يصل ثمنه اليهم

قوله لوصول حقهم اليه هكذا
بخطه واعمل الصواب لوصول
حقهم اليهم تأمل اه صححه

لان قبضهم الثمن دليل الرضى
للبيع الا اذا كان فيه محاباة فاما
أن ترفع أو ينتقض البيع ابن كمال
وقال المصنف هذا اذا كان الدين
حالا وكان البيع بلا طلب الغرماء
والثمن لا يفي بدينهم والا فالبيع
نافذ لزوال المانع (وان غاب
البائع) وقد قبضه المشتري
(فالمشتري ليس بخصم لهم)
لومنكرادينه خلافا للشاني
ولومقرانخصم كأمز (ولو يقبله)
بأن غاب المشتري والبائع حاضر
(فالحكم كذلك) أى لا خصومة
(اجمعا) يعنى حتى يحضر
المشتري لكن لهم تضمين البائع
قيمه أو اجازة البيع وأخذ الثمن
(عبد قدم مصر او قال انا عبد
فلان مأذون في التجارة فباع
واشتري) فهو مأذون وحينئذ
(لزمه كل شئ من التجارة وكذا)
الحكم (لو اشتري) العبد (وباع
ساكنا عن اذنه وحججه) كان مأذونا
استحسانا لضرورة التعامل وأمر
المسلم محمول على الصلاح فيحصل
عليه ضرورة شرح الجامع ومفاده
تقييد المسألة بالمسلم ابن كمال
(و) (لكن) (لا يباع لديه)
اذا لم يف كسبه (الا اذا أقر
مولاه به) أى بالاذن أو اثبت
الغرم بالينة

لوصول حقهم اليه ولو قال وتأويل المسألة فيما اذا باعه بثن لا يفي بدينهم استقام وزال الاشكال لان الثمن
اذا لم يف بدينهم لهم نقض البيع كيفما كان واذا وفى ليس لهم نقضه كيفما كان واذا لم يوجد شئ مما ذكرنا
من تأجيل الدين وطلبهم البيع ووفاء الثمن بالدين فالبيع موقوف حتى يجوز باجازه الغرماء وهى مسألة الكتاب
اه ونحوه في شروح الهداية (قوله لان قبضهم الخ) تعليقي لفهوم قوله ان لم يصل عنه اليهم والتقدير فان وصل
ليس لهم الرد لان الخ والاولى أن يقول بالبيع ط ثم ان هذا جواب عن صاحب الهداية وأصله لصاحب النهاية
حيث قال اللهم الا أن ير يد بقوله فان وصل ولا محاباة في البيع رضاهم بأخذ الثمن وهو رضى بالبيع ثم قال
ولكن احتمال احضار الثمن والتخلى بينهم وبين الثمن بلفظ الوصول باق فكان المعقول عليه قول الامام
قاضي خان تأويله اذا باع بثن لا يفي بدينهم اه وحاصله أن الوصول يحتمل معنى الاحضار والتخلى كما يحتمل
معنى القبض فلا يدل على الرضى أقول لكن قول صاحب الهداية قبله ان لهم الخيار اذا لم يف الثمن بحقهم قرينة
ظاهرة على أنه أراد بالوصول القبض كيلا يتناقض كلامه واعمال الكلام أولى من اهماله سيما من مثل هذا
الامام ولذا جزم به ابن الكمال وجعل ماسواه من حشاوى الاوهام (قوله الا اذا كان فيه محاباة) اذ لهم
حينئذ أن يقولوا انما قبضنا الثمن لا اعتقادنا انه تمام القيمة ابن كمال أى فلا يدل على الرضى ما لم يف الثمن بحقهم
(قوله وقال المصنف) أى تعالى زيلعى وغيره (قوله هذا) أى ثبوت رد البيع للغرماء (قوله والا فالبيع
ناقد) أى بأن كان الدين مؤجلا لانه باع ملكه فادرا على تسليمه قبل تعلق حق الغير او كان البيع باذنه لانه بمنزلة
يعدهم لانفسهم ومحلله اذا باعه من غير محاباة والا فالظاهر ثبوت الرد لهم لما تقدم ط قلت الظاهر كون المولى
وكيلا عنهم فيجوز فيه ما مر في كتاب الوكالة تأمل قال أبو السعود وكذا يتقد اذا كان باذن القاضي كما قدمناه
اه او كان الثمن يفي بدينهم لان حقهم قد وصل اليهم (قوله لزوال المانع) وهو حق الغرماء (قوله ليس
بخصم لهم) لان الدعوى تضمن فسخ العقد فيكون الفسخ قضاء على الغائب زيلعى (قوله لومنكرادينه)
أى لو كان المشتري منكرادين العبد (قوله خلافا للشاني) حيث قال هو خصم ويقضى للغرماء بدينهم
لانه يدعى الملك لنفسه في العين فيكون خصما لمن يشارعه فيها زيلعى (قوله ولومقرانخصم) لان اقراره
حجة عليه فيفسخ بيعه اذا لم يف الثمن بدينهم زيلعى (قوله لا خصومة اجمعا) لان الملك واليد للمشتري
ولا يمكن ابطالهما وهو غائب فالم يطل ملكه لا تكون الرقبة محلا لحقهم زيلعى (قوله لكن لهم
تضمين البائع قيمته) لانه صار موقوفنا حقهم بالبيع والتسليم فاذا ضمنوه القيمة جاز البيع فيه وكان الثمن للبائع
زيلعى (قوله أو اجازة البيع) وتكون بمنزلة الاذن السابق ولم يذ كر تضمين المشتري اذا كان مقررا بدينهم
والظاهر أن لهم ذلك ويحترروه في الخيارات التي جرت في المسألة السابقة ط (قوله فهو مأذون) أى
يصدق في حق كسبه حتى تقضى به ديونه استحسانا ولو غير عدل لان في ذلك ضرورة وبلى لان اقامة الحججة
عند كل عقد غير ممكن زيلعى (قوله ساكنا) حال من العبد أى لم يخبر بشئ (قوله ومفاده) أى
منافذ قوله وأمر المسلم وكذا قول الزيلعى لان الظاهر انه مأذون له لان عقله ودينه يمنعه عن ارتكاب المحرم
لكن قال ح في النفس منه شئ اه قلت لانه خبر في المعاملة وقد قالوا الخبر ثلاثة خبر في الديانة تشتط له
العدالة دون العدد وخبر في الشهادة فالعدالة والعدد وخبر في المعاملة فلا يشترط واحد لثلا يضيّق الامر
ولانه في الهداية عليه بأنه ان أخبر بالاذن فالأخبار دليل عليه والاقتصر فيه جائز لان الظاهر أن المحجور يجري
على موجب حجره والعمل بالظاهر هو الاصل في المعاملات كيلا يضيّق الامر على الناس اه فقد اقتصر
على العمل بالظاهر والضرورة فيشمل الكل ولا ينافيه ذكر العقل والدين لانه بالنظر لبعض الأشخاص تأمل
(قوله بالمسلم) أى بالعبد المسلم (قوله ولكن لا يباع الخ) لانه لا يقبل قوله في الرقبة لانها خالص حق
المولى بخلاف الكسب لانه حق العبد هداية (قوله أو ابنه الغريم بالينة) أى بحضرة المولى والا فلا تقبل
لان العبد ليس بخصم في رقيقته وان أقر العبد بالدين فباع القاضي أكسبه وقضى دين الغرماء ثم جاء المولى
وأنكر الاذن فان برهن الغرماء على الاذن والا بدوا للمولى ما أخذوا من ثمن كسبه ولا ينتقض بيع القاضي
لان له ولاية بيع حال الغائب ويؤخر حقهم الى العتق لان المحجور لا يوافق قوله لسلام اتقاني عن بسوط

محض
في تصرف الصبي ومن له الولاية
عليه وترتيبها

(وتصرف الصبي والمعتوه) الذي
يعقل البيع والشراء (ان كان
نافعا) محضا (كالا سلام والانتهاج
صح بلا اذن وان ضارا كاطلاق
والعتاق) والصدقة والقرض
(لا وان اذن به وليهما وما تردد)
من العقود (بين نفع وضرر كالبيع
والشراء توقف على الاذن) حتى
لو بلغ فأجازه نفذ (فان اذن
لهما الولي فهما في شراء وبيع
كعبد مأذون) في كل أحكامه
(والشرط) لصحة الاذن (أن
يعتلا البيع سلبا للملك) عن
البائع (والشراء جابالا) زاد
الزيلعي وأن يقصد الربح ويعرف
الغبن اليسير من الناحش وهو
ظاهر (وولي أبوه ثم وصيه) بعد
موته ثم وصي وصيه كما
في القهستاني عن العمادية
(ثم بعدهم) (جده) الصحيح وان
علا (ثم وصيه) ثم وصي وصيه
قهستاني زاد القهستاني
والزيلعي

شيخ الاسلام (قوله وتصرف الصبي والمعتوه الخ) ذكر هذه المسألة في هذا الكتاب نظرا الى اذن
ولي الصبي وكونه مأذونا باذنه وبين حكمه وذكرها في كتاب الجرح حيث قال ومن عقد منهم وهو يعقله أجاز
وليه اوردته نظرا الى كونه مجورا وبين حكمه يعقوبية (قوله الذي يعقل البيع والشراء) صفة لكل من
الصبي والمعتوه ط عن الجوى (قوله محضا) أى من كل الوجوه (قوله والانتهاج) أى قبول الهبة وقبضها
وكذا الصدقة قهستاني (قوله وان ضارا) أى من كل وجه أى ضرر رادنيويا وان كان فيه نفع آخرى
كالصدقة والقرض (قوله كاطلاق والعتاق) ولو على مال فانهما وضعهما لازالة الملك وهي ضرر محض
ولا يضر سقوط النفقة بالاول وحصول الثواب بالثاني وغير ذلك مما لم يوضع له اذا اعتبر اللوضع وكذا الهبة
والصدقة وغيرهما قهستاني (قوله لا وان اذن به وليهما) لاشتراط الاهلية الكاملة وكذا الواجزة بعد بلوغه
الا اذا كانت بلفظ يصلح لابتداء العقد كأقعت الطلاق أو العتاق وكذا لا تصح من غيره كآبيه ووصيه
والقاضي للضرر قلت ومواضع الضرورة مستثناة عن قواعد الشرع كما لو كان مجبورا بأورثته أو سلمت امرأته
وأبي الاسلام أو كاتب وليه حظه من عبد مشترك واستوفى بدلها فقد صار الصبي مطاعا في قول كما صار معتقا
وتماه في القهستاني والبرجندی درمنتي (قوله كالبيع) أى ولو بضعف القيمة لان العبرة بأصل وضعه
دون ما عرض له باتفاق الحال وهو بأصله متردد بخلاف الهبة له وتحقيقه في المنع (قوله في كل أحكامه)
فيصير مأذونا بالسكوت ويصح اقراره بما في يده من كسبه ولا يملك تزويج عبده ولا كتابته كما في العبد جوهرية
ولا يتقيد بنوع من التجارة ويجوز بيعه بالغبن الفاحش عنده خلافا لهما الى غير ذلك من الاحكام التي في العبد
زيلعي ثم استثنى آخر الباب فقال الا أن الولي لا يمنع من التصرف في مالهما وان كان عليهما دين ولا يقبل
اقراره عليهما وان لم يكن عليهما دين بخلاف المولى والفرق أن اقرار الولي عليهما شهادة لانه اقرار على غيره
فلا يقبل ودينهما غير متعلق بمالهما وانما هو في الذمة لانهم ما حتران فكان للولي أن يتصرف بعد الدين
كما كان له قبله اه أقول وهذا في الحقيقة فرق بين المولى والولي لا بين العبد والصبي فلا حاجة لاستثنائه
لان الكلام في تصرفات الصبي أشار اليه في المعراج (قوله أن يعقل البيع الخ) أى أن يعرف مضمون البيع
لا مجرد العبارة يعقوبية وغيرها قال في اللؤلؤ الجلية فانه ما من صبي لقن البيع والشراء الا ويتقنهما (قوله
سلبا للملك) أى ملك المبيع وجابا للثمن وبالعكس في الشراء (قوله زاد الزيلعي) أى تبعا لغيره
من شرائح الهداية وغيرهم (قوله وأن يقصد الربح) كان ينبغي له أن يأتي بألف التثنية في يقصد ويعرف
ليناسب المتن ح لكن حكى الشارح عبارة الزيلعي وافراد الضمير هنا باعتبار المذكور والخطب سهل
(قوله ويعرف الغبن الخ) بحث شيخنا في هذا الشرط بأن الفرق بين اليسير والفاحش مختص بمخذاق التجار
فينبغي أن لا يعتبر ح قلت وأصله للعلامة يعقوب باشا محشى صدر الشريعة ذكره أوائل كتاب الوكالة لكنه
بحث مصادم للمنقول في المذهب فالشان في تأويله ولعل مرادهم فيما تكون قيمته معروفة مشهورة والافغيره
قد يغبن فيه اعقل الناس او المراد أن يعرف أن الخمسة فيما قيمته عشرة مثلا غبن فاحش وأن الواحد فيما يسير
فان من لم يدرك الفرق بينهما غير عاقل كصبي دفع له رجل كعبا وأخذ به ثوبه فانه اذا فرح به ولم يعرف انه مغبون
لا يصح تصرفه أصلا والظاهر أن هذا هو المراد وأجاب في وكالة السعدية بأنه قد يقام التمكّن من الشيء مقام ذلك
الشيء فالتمكّن من المعرفة بالعقل وذلك موجود في الصبي الذي كاد منافيه فليست أملا اه وحاصله أن ما ذكر
كتابة عن أن يكون عاقلا وليس المراد حقيقة هذه المعرفة فهو من اطلاق اللازم وارادة الملزوم والله تعالى أعلم
(قوله وهو ظاهر) كأنه ظاهر بالنسبة اليه او الجملة حالية والمعنى أن يعرف الغبن المذكور حال كونه
ظاهر الكل ذي عقل فيكون بمعنى ما أجاب به (قوله وولي أبوه) أى الصبي وفي الهندية والمعتوه الذي
يعقل البيع يأذن له الأب والوصي والجد دون الأخ والعمة وحكمه حكم الصبي ثم ذكر بطلان اذن ابنه له
ويمكن رجوع الضمير في المتن الى الصبي والمعتوه باعتبار المذكور ثم هذا اذا بلغ معتوها أما اذا بلغ طفلا ثم
عنه لا تعود الولاية الى الأب قياسا بل الى القاضي أو السلطان وفي الاستحسان تعود اليه قبل الاول قول
أبي يوسف والثاني قول محمد وقيل الاول قول زفر والثاني قول علمائنا الثلاثة كما في التاترخانية
(قوله ثم وصي وصيه) قال الرملي في حاشية البحر أى وان بعد كما في جامع الفصولين (قوله الصحيح)

احتراز عن الجدة الفاسد كآبي الامة (قوله ثم الوالى) المراد بالوالى من اليه تقليد القضاة بدليل قول الهداية بخلاف صاحب الشرط لانه ليس اليه تقليد القضاة ح وأخرى العناية الوالى عن وصى القاضى قال فى التعقوبية وفيه كلام (قوله بالطريق الاولى) أى ثبوت الولاية للوالى أولى لان القاضى يستمد هامنه (قوله ثم القاضى او وصيه) انما سمى وصيا مع أن الايصاء هو الاستخلاف بعد الموت لانه هنا يصير خليفة للاب كأن الاب جعله وصيا فان فعل القاضى يصير كفعل الاب أبو السعود عن الشئنى واستشكل فى التعقوبية تأخير القاضى بما سأتى من أن القاضى لو أذن للصغير وأبى أبوه يصير مأذونا قال فانه يستلزم تقدمه على الاب فى الاذن كما لا يخفى اه أقول وسند كرجاؤه (قوله أيهما تصرف صح الخ) أى أن كلاهما فى مرتبة واحدة كما قاله فى الدر المنقى قال القهستانى وانما عدل عن كلمة الترتيب الى التسوية اشعارا بحكمة ولاية كل من الوالى والقاضى ووصيه بعدم موت وصى وصى الجدة اه وحاصله انه لا ولاية للجدة مع وصى الاب ولا للوالى والقاضى مع الجدة او وصيه وبعد الجدة او وصيه لارتتيب (قوله دون الامة او وصيهما) قال الزيلعى وأما ما عدا الاصول من العصبية كالم والاخ او غيرهم كالامة ووصيهما وصاحب الشرطة لا يصح اذنهم لانهم ليس لهم أن يتصرفوا فى ماله تجارة فكذا لا يملكون الاذن له فيها والاقلون يملكون التصرف فى ماله فكذا يملكون الاذن له فى التجارة اه (قوله هذا فى المال) ليس على اطلاقه فى وكالة البحر عن خزنة المفتين وليس لوصى الامة ولاية التصرف فى تركة الامة مع حضرة الاب او وصيه او وصى وصيه او الجدة وان لم يكن واحدا من ذكرنا فله الحفظ وبيع المنقول لا العقار والشراء للتجارة وما استفاده الصغير من غير مال الامة مطلقا وتماه فيها اه لكن يبيع المنقول من الحفظ قال فى الساج والعشرين من جامع الفصولين ولو لم يكن أحد منهم فلوصى الامة الحفظ وبيع المنقول من الحفظ وليس له بيع عقاره ولا ولاية الشراء على التجارة الا لشراء ما لا بد منه من نفقة وكسوة وما ملكه اليتيم من مال غير تركة أمته فليس لوصى أمته التصرف فيه منقولا او غيره وتماه فيه فراجع (قوله بخلاف النكاح) فانه لا مدخل للاموصياء فيه بل هو للاولياء وللامة ولايته أيضا عند عدم العصبية (تمة) للصبي او المعتوه المأذون أن يأذن لعبداه أيضا لان الاذن فى التجارة تجارة وليس لابن المعتوه أن يأذن لايه المعتوه ولا أن يتصرف فى ماله وكذا اذا كان الاب مجنونا وتماه فى التبيين (قوله او عبد نفسه) أى عبد القاضى نفسه بناء على ما فهمه صاحب الاشياء وقد منا ما فيه (قوله كما ترى) أى أوائل كتاب المأذون (قوله لا يكون اذنا) لانه لا حق له فى مال الغير حتى يكون الاذن اسقاطا لحقه ذكره الزيلعى أول الكتاب وهو يفيد كونه اذنا لعبداه فيستأيد ما قدمناه (قوله اذا كان لكل واحد منهما) صوابه او كان بأوبدل اذا عطفوا على لم يكن كما عبر به الزيلعى عند قول الكثر وبثب بالسكوت وقوله ولعبداهما عطف على اليتيم والمعتوه وانظر ما نكتة تأخير وقوله عند طلب متعلق بقوله يأذن والحاصل أن القاضى يصح اذنه لهما عند عدم الولى فان كان فلا اذا امتنع الولى وهذا ما يأتى عن البرجندى والنظم وعلة فى معراج الدراية بأن الاب صار عاضلا له فتنقل الولاية الى القاضى بسبب عضله كالولى فى باب النكاح اه وبه ظهر أنه لا يلزم منه تأخر ولاية الاب عن القاضى ولذا قال فى التارخانية فانه جائز وان كانت ولاية القاضى مؤخرة عن ولاية الاب والوصى وبه اندفع ما قدمناه عن التعقوبية فتدبر (قوله قلت وفى البرجندى الخ) ومثله فى الخلاصة ولعله أعاده مع أنه ما فى المتن لانه ليس فيه تقييد الاذن بوقت الطلب فيفيد أنه قيد اتفاقا ومثله ما يأتى عن النظم وكذا قول الهندية عن المحيط فرأى القاضى أن يأذن له وأبى أبوه تأمل (قوله لا ينجر بعد ذلك أصلا) أى وان مات القاضى أو عزل بخلاف موت الاب أو الوصى للعلة التى ذكرها وبه صرح فى التارخانية (قوله لا ينجر قاض آخر) فلا ينجر بجبر الاب تارخانية (قوله لو أقر الانسان) أى أقر الصبي والمعتوه المأذونان كما فى النهاية والهندية والمراد بالانسان غير الاب الاذن لما فى التارخانية للصبي المأذون من جهة الاب اذا أقر لايه بماله فى يده أو يدين لم يصح اقراره اه ومفهومه انه لو كان مأذونا من جهة القاضى يصح اقراره لايه يدل عليه ما فى الولوجية لوباع صبي مأذون له من أبيه وعليه دين بما يتغابن فيه جائز فان أقر بقبض الثمن لم يصدق الابينة لانه اقرار للاب وقد استفاد الاذن منه كما لو أقر الاب الايفاء اه (قوله بما معهما) يتناول العين والدين نهاية (قوله صح على الظاهر) يعنى ان اقرا أن ما ورثاه من أبيه

ثم الوالى بالطريق الاولى (ثم القاضى أو وصيه) أيهما تصرف يصح فلذا لم يقل ثم (دون الامة أو وصيهما) هذا فى المال بخلاف النكاح كما مر فى باب (رأى القاضى الصبي أو المعتوه أو عبدهما) أو عبد نفسه كما مر (بييع ويشترى فسكت لا يكون) سكوته (اذنا فى التجارة و) القاضى (له ان يأذن لليتيم والمعتوه اذالم يكن له ولى ولعبداهما اذا كان لكل واحد منهما) من الصبي والمعتوه (ولى وامتنع) الولى (من الاذن عند طلب ذلك منه) أى من القاضى زيلعى قلت وفى البرجندى عن الخزنة لو أبى أبوه أو وصيه صح اذن القاضى له زاد شارح الوهبانية ولا ينجر بعد ذلك أصلا لانه حكم الاجبر قاض آخر فتدبر (فروع) لو أقر الانسان لا نسان بما معهما من كسبه اوارث صح على الظاهر

قوله لا ينجر وكذلك قوله فلا ينجر بجبر الاب هكذا بخطه والذى فى نسخ الشارح ولا ينجر ولعله الصواب فليست تأمل اه معجمه

لفلان صح في ظاهر الرواية وعن أبي حنيفة انه لا يصح فيما ورثه لان صحة اقراره في حكمه حاجته الى ذلك في التجارات ولا حاجة في الموروث وجهه الظاهر انه بانضمام رأى الولي التحق بالبالغ وكل من المالكين ملكه فصح اقراره فيما درر وكون الميراث من الاب غير قيد كما في النهاية (قوله كما أذن) هذا ليس في الدرر على أن المأذون لا يرث له سائحي (قوله الا في مسألة الخ) حاصله أن اشتراط العلم اذا كان الاذن قصدا يافلو ضمينا كهذه جازبه ونقل البيرى عن الوالوية انه لا يصير مأذونا قال فصار فيه روايتان (قوله فبايعوه وهو لا يعلم صار مأذونا) فكان له أن يبيع مخبرهم ولو لم يبايعوه بل يبايعه قوم آخرون لا تصح مبايعتهم ولا يصير مأذونا لان الاذن ثبت في ضمن مبايعة الذين أمرهم فلا يثبت الاذن قبلها تاتر خائفة وبه يظهر كون الاذن فيها ضمينا وان قال فاني أذنت له قد بر (قوله بخلاف قوله بايعوا ابني الصغير) لم يظهر لي وجه الفرق فلينظر حموي قلت وعلى الرواية الثانية لافرق وفي شرح تنوير الاذهان عن الزيادات لو قال بيع عبدك من ابني الصغير بألف فباعه بها ان علم الابن أمر الاب جازوا فلا وفي بعض الروايات جاز مطلقا وجعل بعض المشايخ الاقول على القياس والثاني على الاستحسان وبعضهم قال على الروايتين والحاصل أن الاذن بالتصرف لو ثبت مقصودا يشترط له علم المأذون ولو ثبت ضمنا لغيره فقبل فيه قياس واستحسان وقيل روايتان ومن المشايخ من قال لافرق بينهما وهو الظاهر اه ملخصا قال أبو السعود وهو صريح في رد المخالفة التي ذكرها المصنف بقوله بخلاف ما اذا قال بايعوا ابني الصغير اه وأقره شيخنا هبة الله البعلبي في شرحه على الاشياء (قوله لا يصح الاذن للآتي) عللوا عدم اشجار العبد بالآتي على قول زفر بأنه لا ينافي ابتداء الاذن وعليه منى في فن القواعد من الاشياء فقال الاذن له صحيح لكن قال الزيلعي - لنا أن نمنعه لان الآتي يمنع الابتداء على ما ذكره شيخ الاسلام وذكر في شرح المجموع انه محمول على اختلاف الرواية وذكر في العناية ان علم به كان مأذونا (قوله المجمود ولا يئنه) أي تشهد بالغصب وفي الخاتمة أذن للآتي لا يصح وان علم الآتي وان أذن له في التجارة مع من كان العبد في يده صح وان أذن للمغصوب ان الغاصب مقرا أو عليه بينة صح والا فلا لانه لو باعه في هذا الوجه جاز يبعه فجاز اذنه (قوله على الصحيح) في الخاتمة العبد المأذون ينحجر بالآتي لا المدبر المأذون والصحيح أن العبد المأذون لا ينحجر بالغصب وكذا بالاسر قبل الاحراز بل بعده فان وصل الى مولاه بعد ذلك لا يعود مأذونا وكذا ان عاد من الآتي في الاصح اه ملخصا قال في شرح تنوير الاذهان فكل كلام المصنف ليس على اطلاقه اه أي بالنسبة الى الآتي فكل ما محمول على المدبر المأذون لا العبد المأذون أي القن وبه تندفع المناقاة بين ما هنا وبين ما مر في المتن فافهم (قوله ولو أذن القاضي) مستغنى عنه بما مر متنا وشرحا (قوله يعقوب) هو اسم أبي يوسف العلم (قوله الصغير) أي المحجور وفي القنية استودع صبيها الفا فاستهلكها لم يضمن عندهما وقال أبو يوسف يضمن في ماله ولورسب الدابة الوديعه فعطبت على الخلاف وان استودعها عبد المحجور فاستهلكها ضمنها بعد العتق عندهما وقال أبو يوسف يبيع فيها ولو كانت عبد افقتله الصبي او العبد فهو كقتلهما ما ليس بوديعه عندهما والفرق أن المولى لا يملك روح العبد ولا التسليط عليه بخلاف المتاع والدابة ولو أقرض صبيها وعبد المحجورين لاضمان في الحال ولا المال بلا خلاف وقيل القرض على الخلاف شربلاي (قوله وتحليفه الخ) أي المأذون أي لو ادعى على المأذون شيئا فأنكره اختلفوا في تحليفه ذكر في كتاب الاقرار يحلف وعليه الفتوى خائفة فلو قال وحلف مأذونا اذا هو ينكر لكان اشبه شربلاي (قوله ولورهن المحجور) المراد به هنا العبد وان كان الصبي العاقل مثله فافهم (قوله فيما يتغير) أي بل يبقى ما صنعه على حاله لصحته باجازه مولاه (قوله قال) يعني ابن وهبان المفهوم من قوله وفي الوهبانية (قوله وكذا) أي كالعبد المحجور فيما ذكر (قوله قلت الخ) البحث للشربلاي على أن هذا وارد على القرض ولم يذ كر في النظم وانما ذكره الشربلاي فهو اعتراض على غير مذكور كورح اقول هو داخل في عموم التصرف المذكور في التعليل فافهم والله تعالى اعلم

كما أذن درر * المأذون لا يكون مأذونا قبل العلم به الا في مسألة ما اذا قال بايعوا عبدي فاني أذنت له فبايعوه وهو لا يعلم صار مأذونا بخلاف قوله بايعوا ابني الصغير * لا يصح الاذن للآتي والمغصوب المجود ولا يئنه ولا يصير محجورا به ما على الصحيح اشياء وفي الوهبانية ولو أذن القاضي لطفل وقد أبي أبوه يصح الاذن منه فينحجر وضمن يعقوب الصغير وديعة وتحليفه يفتى به حيث ينكر ولورهن المحجور أو باع أو شري وجوز له المولى فيما يتغير لتوقف تصرف المحجور على الاجازة فلو لم يجز بل اذن له في التجارة فأجازها العبد جاز استحسانا ولو لم يأذن له فاعتقه فأجازها لم تصح اجازته قال وكذا الصبي المميز قلت ولا يفتي أن ما هو تبرع ابتداء ضار فلا يصح بأذن ولي الصغير كالقرض انتهى والله اعلم

(كتاب الغصب)

(بسم الله الرحمن الرحيم كتاب الغصب)

وجه المناسبة كما قال الاتقاني أن المأذون يتصرف في الشيء بالاذن الشرعي والغاصب بلا اذن شرعي

ولما كان الاول مشروعا فقدمه وسيأتي أن الغصب نوعان ما فيه اثم وما لا اثم فيه وأن الضمان يتعلق بهما
 (قوله هو لغة أخذ الشيء) وقد يسمى المغصوب غصبا تسمية بالمصدر (قوله ازالة يد محقة) أي بفعل
 في العين كما ذكره ابن الكمال ليخرج الجلوس على البساط فان ازالة موجوده فيه لكن لا بفعل في العين ح
 وفي كون ازالة موجودة هنا نظر كما ستعرفه فتدبر ولا يضمن ما صار مع المغصوب بغير ضمه كما اذا غصب
 دابة تتبعها أخرى أو ولدها لا يضمن التابع لعدم الصنع وكذا لو حبس المالك عن مواشيه حتى ضاعت لا يضمن
 لما ذكرنا ولعدم اثبات اليد المبطله زبلي فان قيل وجد الضمان في مواضع ولم تحقق العلة المذكورة
 كغاصب الغاصب فانه يضمن وان لم يزل يد المالك بل ازال يد الغاصب والملة قط اذا لم يشهد مع القدرة على
 الاشهاد مع انه لم يزل يد او تضمن الاموال بالاتلاف تسببا كحفر البئر في غير الملك وليس ثمة ازالة يد أحد
 ولا اثباتها فالجواب أن الضمان في هذه المسائل لا من حيث تحقق الغصب بل من حيث وجود التعدي
 كما في العناية وقال الديري في التكملة وقد يدخل في حكم الغصب ما ليس بغصب ان ساواه في حكمه كبحرود
 الوديعة لانه لم يوجد الاخذ ولا النقل اه اذا علمت هذا ظهر سقوط ما أورده الشلبي معزيا للعناية وجرى
 عليه بعضهم من انه اذا قتل انسانا في منازعة وترك ماله ولم يأخذه فانه يكون غصبا مع عدم أخذه شيء وما اذا غصب
 عبلا فاستهلكه حتى ييس لبن أتمه يضمن قيمة العجل ونقصان لأم وان لم يفعل في الاتم شيئا لماعلمت من أن وجوب
 الضمان لا باعتبار تحقق الغصب بل من حيث وجود التعدي وان لم يتحقق الغصب أبو السعود أقول التزام
 هذا بوجوب ضمان العقار والزوائد لوجود التعدي فليأتنا مل وزاد بعضهم بعد قوله ازالة يد محقة او قصرها
 عن ملكه كما اذا استخدم عبد ليس في يد مالكة قتل يرد عليه انه يشمل العتار مع أن المراد اخراجه قاتلا
 (قوله ولو حكما) مباغة على قوله ازالة يد فان يد المودع يد صاحب الوديعة قبل الجحود وبعده أزيلت
 يد صاحبها حكما ولو أخره بعد قوله باثبات يد مبطله لكان أولى فان ذلك اثبات يد مبطله حكما فيكون راجعا
 اليه ما ط وعلى ما مر لا حاجة الى هذا التعميم فانه تعد لا غصب لكن في جامع الفصولين في ضمان المودع
 عن فتاوى رشيد الدين لو جدها انما يضمن اذا انقلها من مكان كانت فيه حال الجحود والا فلا فلو قلنا بوجوب
 الضمان في الوجهين فله وجه اه وعلى الاول ازالة حقيقة تأمل ثم نقل في الخلاصة عن المتقي الضمان
 مطلقا (قوله باثبات يد مبطله) الباع بمعنى مع كما أشار اليه مسكين والنسبة بين ازالة اليد واثباتها
 بالعموم والخصوص الوجهي فيجتمعا في أخذ شيء من يد مالكة بلا رضاه وينفرد الاول في تبعية المالك
 والثاني في زوائد المغصوب أفاده أبو السعود وفي التهستاني الاصل ازالة اليد المحقة لاثبات المبطله ولهذا
 لو كان في يد انسان ديرة فضرب على يده فوقع في البحر يضمن وان فقد اثبات اليد ولو تلف غرستان مغصوب
 لم يضمن وان وجد اثبات اعدام ازالة اليد اه وهذا منطبق على قول محمد كما يأتي فانه صريح في أن الغصب
 هو ازالة فقط وهو خلاف كلام غيره من انه لا بد من ازالة والاثبات معال لكن قال بعده وذكر الزاهدي
 ان على ضربين ما هو موجب للضمان في شرطه ازالة اليد وما هو موجب للرد في شرطه اثبات اليد اه أي
 كغصب العقار فانه موجب للرد دون الضمان عنده ما قال أبو السعود وبه يحصل التوفيق في كلامهم اه
 تأمل (قوله واعتبر الشافعي اثبات اليد فقط) واعتبر محمد ازالة اليد المحقة في غصب المنقول وفي غيره يقيم
 الا تبلاء مقام ازالة كما حققه في النهاية ولذا ضمن العقار وان لم يتحقق فيه ازالة (قوله والثمره الخ)
 أي ثمره الخلاف تظهر في زوائد المغصوب (قوله لا يضمن عندنا) أي بالهلاك متصلة او منفصلة لعدم ازالة
 اليد ما لم يمنعها بعد الطلب فتضمن بالاجماع غاية البيان قلت وسيأتي في الفصل من انما يضمن بالتعدي أيضا
 وشرحا لطلب المتصلة لا يضمن (قوله فلا يتحقق في ميتة وحر) وكذا في كف من تراب وقطرة ماء
 ومنفعة فلو منع صاحب الماشية من نفعها فهلك لم يضمن قهستاني عن النهاية قال الرحقي والمراد بالميتة
 أي حنت أنفها من غير السمك والجراد أما المنخقة وما في حكمها فهي من الشاة وهو غير المتقوم وأما السمك
 والجراد فهو مال يتحقق فيه الغصب اه (قوله متقوم) هو بكسر الواو حيث ورد لانه اسم فاعل ولا يصح
 الفتح على أن يكون اسم مفعول فانه مأخوذ من تقوم وهو قاصر واسم المفعول لا يبنى الا من متعده رجحي
 عن شرح المنهاج للدميري وفسره التهستاني بمباح الاتضاع شرعا قال وهو احتراز عن الجر والخنزير

(هو) لغة أخذ الشيء مالا أو غيره
 كالخز على وجه التغلب وشرعا
 (ازالة يد محقة) ولو حكما كبحرود
 لما أخذه قبل أن يحوله (باثبات
 يد مبطله) واعتبر الشافعي اثبات
 اليد فقط والثمره في الزوائد فثمره
 بستان مغصوب لا يضمن عندنا
 خلافا له درر (في مال) فلا يتحقق
 في ميتة وحر (متقوم)

فلا يتحقق في خمر مسلم (محترم)
 فلا يتحقق في مال حربي (قابل
 للنقل) فلا يتحقق في العقار
 خلافاً لمحمد (بغير اذن مالكة)
 احتريزه عن الوديعة واعلم
 أن الموقوف مضمون بالاتلاف
 مع أنه ليس بملك أصلاً صرح به
 في البدائع فلو قال بلا اذن من له
 الاذن كما فعل ابن الكمال لكان
 أولى (لأنه ينفذ) احتريزه عن
 السرقة وفيه لابن الكمال كلام
 (فاستخدام العبد وتحميل
 الدابة غصب) لازالة اليد المالك
 (لا جلوسه على بساط) لعدم
 ازالته فلا يضمن مالم يهلك بفعله
 وكذا لو دخل دار انسان وأخذ
 متاعاً وجحد فهو ضامن وان لم
 يحوله ولم يجحد لم يضمن مالم يهلك
 بفعله او يخرج منه من الدار خائفة
 (وحكمه الاثم لمن علم انه مال
 الغير ورده العين قائمة والغرم
 هالكة ولغير من علم الاخير ان)
 فلا اثم لانه خطأ وهو مرفوع
 بالحديث (المغصوب منه مخير بين
 فضين الغاصب وغاصب الغاصب

والمعازف عندهما اهـ وكأنه لم يفسره بماله قيمة لئلا يتكرر مع قوله مال لكن يخرج عنه خبر الذي مع
 أن الغصب يجري في مال الكافر لا محالة كما في العزيمة واليه اشار الشارح تبعاً لابن الكمال وصدر الشريعة
 بقوله خمر مسلم فالأولى تفسيره بماله قيمة شرعاً وهو اخص من قوله مال فيكون فضلاً فلا يتكرر (قوله فلا يتحقق
 في خمر مسلم) قال في المجتبى غصب من مسلم خمر فعليه ضمان الرد وان لم يكن عليه ضمان القيمة اهـ فقوله
 لا يتحقق أي غصب الضمان لا غصب الرد قتأمل ط (قوله في مال حربي) كذا في النهاية والتبيين لكن
 مع زيادة كونه في دار الحرب شرعاً لانية (قوله قابل للنقل) مستدرج مع ازالة اليد بفعل في العين لكن
 المصنف لما لم يذكر القيد في الأول احتاج الى هذا القيد ح قال ط قلت قد يوجد الفعل في غير القابل
 كما اذا هدم الدار وركب الارض اهـ يعني أن العين تشمل غير القابل فتعبر المصنف احسن تأمل (قوله
 فلا يتحقق في العقار) خلافاً لمحمد لعدم ازالة اليد كما يأتي بيانه قال القهستاني والصحيح الأول في غير الموقوف
 والثاني في الوقف كما في العمادى اهـ وسيد كره الشارح (قوله بغير اذن مالكة) لاحاجة اليه مع قوله
 باثبات اليد المطلقة ح (قوله عن الوديعة) أي ونحوها كالعارية لصدق التعريف عليها سوى قوله باثبات
 يد مبطلة وقوله بغير اذن مالكة (قوله لكان أولى) أي وان أمكن أن يراد بالمالك ولولو للمنفعة كما قال
 بعضهم اول التصرف وكالوقف الموصى بمنفعته وما في يد وكيل أو أمين (قوله وفيه لابن الكمال كلام)
 حاصله ان السرقة داخله باعتبار اصلها في الغصب الا ان فيها خصوصية ادخلتها في الحدود فلا ينافي دخولها
 باعتبار اصلها في الغصب كالشراء من الفضولي فإنه غصب مع أنه مذكور في باب من البيوع باعتبار ما فيه من
 خصوصية بها صار من مسائل البيوع اهـ واجاب السائحي بأن اراد بقوله لا يضمن ما يقطع به فانه لو هلك
 لا يضمن مع ان المغصوب شأنه ان يضمن بعد الهلاك اهـ وهو حسن (قوله فاستخدام العبد) أي
 ولو مشتركاً كما في القهستاني وهذا لو استعمله لنفسه فلو غلبه في عمل غيره لا ضمان كما يأتي آخر الغصب
 وسند كره عن البرازية هناك ان هذا أيضاً اذا خدمه عقب الاستخدام والا لضمان (قوله وتحميل
 الدابة) أي ولو مشتركاً وكذا ركوبها فيضمن نصيب صاحبها ولو ركب فزل وتركها في مكان لم يضمن لان
 الغصب لم يتحقق بدون النقل كما في المحيط وينبغي ان يكون الاستخدام كذلك قهستاني لكن اذا تلفت بنفس
 الحمل والركوب يضمن وان لم يحولها لوجود الاتلاف بفعله كما يأتي وكذا يضمن ببيع حصته من الدابة المشتركة
 وتسليمها للمشتري بغير اذن شريكه كما في فتاوى قارئ الهداية أبو السعود وقدمه الشارح آخر الشركة
 عن المحببة (قوله لازالة اليد المالك) أي واثبات اليد المطلقة فيها منخ (قوله لعدم ازالته) أي يد المالك
 لأن البسط فعل المالك فتبقى يد المالك ما بقي أثر فعله لعدم ما يزيلها بالنقل والتحويل تبين وغيره ومثله لو ركب
 الدابة ولم يزل عن مكانه معراج فقوله ح صوابه لازالة اليد لا بفعل في العين اهـ فيسه كلام وهو مبني على
 ما قدمه عن ابن الكمال (قوله وكذا لو دخل الخ) التشبيه في الضمان المقدر بعد قوله مالم يهلك بفعله
 فان تقديره فيضمن (قوله وان لم يحوله) أي يحول ما استعمله من العبد والدابة وهو اشارة الى ما قدمناه
 وقوله ولم يجحد أي في مسألة أخذ المتاع وهو محترم وقوله ويجحد ومثله الدابة لما في البرازية فعدم في ظهرها
 ولم يحولها لا يضمن مالم يجحد بها وقوله مالم يهلك بفعله او يخرج منه من الدار أي في مسألة المتاع أيضاً فانظر
 ما أحسن هذه العبارة التليدة وما تضمنته من الفوائد الجلية (قوله ولغير من علم الاخير ان) أي وحكمه
 لغير من علم انه مال الغير الرد والغرم فقط دون الاثم (قوله بالحديث) وهو قوله عليه الصلاة والسلام رفع
 عن أمتي الخطأ والنسيان معناه رفع ما من الخطأ اتقاني (قوله المغصوب منه مخير الخ) وكذا لا يضمن
 كل بعضا كما سيأتي متناوياً يستثنى أيضاً ما في جامع الفصولين هشم ابريق فضة لاحد ثم هشمه الاخر برئ
 الأول من الضمان وضمن الثاني مثلها وكذا الوصب ماء على برثم صب عليه الاخر ماء وزاد في نقصانه برئ
 الأول وضمن الثاني قيمته يوم صب الثاني اذ لا يمكن للمالك رد المبرء والابريق الى الحالة التي فعل الأول لبضعه
 المثل او القيمة اهـ تأمل هذا وكالغصب منه ما اذا رهنه الغاصب أو أجره أو اعطاه فهلك كما في شرح
 الطحاوي وقال في حاوي القدسي الغاصب اذا اودع المغصوب عند انسان فهلك فاصاحبه ان يضمن أي ما شاء

فان ضمن المودع رجوع به على الغاصب وان ضمن الغاصب لم يرجع بشئ وان غصب من الغاصب فهلك في يد
 الثاني ان ضمن الثاني لم يرجع على الاول وان ضمن الاول رجوع على الثاني يرى وسيأتى قبل الفصل مسائل
 آخر (قوله المغصوب) نعت للوقف (قوله بأن غصبه) أى الغاصب الثاني (قوله وقيمته أكثر) جملة حالبة
 قيد لقوله غصبه (قوله كذا فى وقف الخانية) أى فى آخر اجارة الاوقاف منها ونصها رجل غصب أرضا
 موقوفة قيمتها ألف ثم غصب من الغاصب رجل آخر بعدما ازدادت قيمة الارض وصارت تساوى التى درهم
 فان المتولى يتبع الغاصب الثاني ان كان مليا على قول من يرى جعل العقار مضمونة بالغصب لان تضمين الثاني
 انفع للفقير وان كان الاول امل من الثاني يتبع الاول لان تضمين الاول يكون انفع للوقف واذا تبع القيم
 احدهما يرى الآخر عن الضمان كالمالك اذا اختار تضمين الغاصب الاول او الثاني يرى الآخر اهـ وهكذا
 نقلها البيرى ونقلها أيضا فى شرح تنوير الاذهان لكن قال وان كان الاول امل من الثاني يتبع القيم أحدهما
 وباتباع أحدهما يرى الآخر عن الضمان الخ قال أبو السعود فى حاشية الاشباه فالنقل عن الخانية قد اختلف
 وعبارة المصنف يستفاد من مفهومها موافقة ما ذكره البيرى اهـ أقول الذى وجدته فى الخانية هو
 ما قدمته بحروفه والمستفاد من كلام المصنف هو الثاني وقد يقال لا مخالفة ولا اختلاف فى النقل فان قول
 الخانية وان كان الاول امل يتبع الاول ليس على سبيل الزوم بل له أن يتبع الثاني بدليل ما بعده فن قال يتبع
 أحدهما أى يحصل كلام الخانية ويقتر به انه عبر بقوله امل فيفيد أن الثاني امل أيضا لان املى أفعل تفضيل
 فلذا كان القيم بالخيار وهذا هو المفهوم من قول المصنف مخيرا اذا كان الخ فان مفهومه انه اذا لم يكن الثاني
 املى أى بان كان الاول املى يبقى على خياره فقوله ح فى كلام المصنف اختصار محمل مدفوع فافهم
 (قوله وفى غصبها) أى غصب الخانية ونقله فى النهاية عنها وعن الذخيرة قائلا ان هذا الفرع مخالف للاصل
 الذى ذكره حيث أوجب نقصان الام وان لم يفعل الغاصب فى الام فعلا يزبل يد المالك اهـ وقد منا الكلام
 عليه أول الكتاب (قوله من هدم حائط غيره ضمن نقصانه) فى شرح النقاية للعلامة قاسم ان شاء ضمنه
 قيمة الحائط والنقص للنقصان وان شاء أخذ النقص وضمنه النقصان وليس له ان يجبره على البناء كما كان لان
 الحائط ليس من ذوات الامثال وطريق تضمين النقصان ان تقوم الدار مع حيطانها وتقوم بدون هذه الحائط
 فيضمن فضل ما بينهما اهـ ومنه يظهر ما فى كلام المصنف جوى وقيل ان كان الحائط جديدا أمرا باعادته
 والا لا وفى البرازية هدم جدار غيره من التراب واعاده مثل ما كان يرى وان كان من الخشب فاعاده كما كان
 فكذلك وان بناء من خشب آخر لا يبرأ لانه متفاوت حتى لو علم ان الثاني أجود يبرأ اهـ وفيها لو فيه تصاوير
 مصبوغة يضمن قيمة الجدار والصبيغ لا التصاوير لانها حرام اهـ يعنى اذا كانت لذى روح والا فيضمن قيمتها
 أيضا أبو السعود وهذا فى غير الوقف يرى وأما الوقف فبأى قريبا (قوله الا فى حائط المسجد) لم يذكره قاضى
 خان على سبيل الاستثناء كما ذكره المصنف ولم يظهر لى الفرق بين حائط المسجد وحائط غيره والعلّة بأنه من ذوات
 الامثال جارية فى حائط المسجد جوى وفى شرح البيرى اما الوقف فقد قال فى الذخيرة واذا غصب الدار
 الموقوفة فهدم بناء الدار وقطع الاشجار للقيم أن يضمنه قيمة الاشجار والخييل والبناء اذا لم يقدر الغاصب على
 ردها ويضمن قيمة البناء مبنيا وقيمة النخل نباتا فى الارض لان الغصب ورد هكذا اهـ أقول ومقتضاه انه اذا
 أمكنه رد البناء كما كان وجب ولم يفصل فيه بين المسجد وغيره من الوقف ولهذا قال البيرى فيما سبق وهذا
 فى غير الوقف وفى اجارات فتساوى قارئ الهداية فيمن استأجر دارا وقفها فهدمها وجعلها طاحونا أو فرنا اجاب
 بأنه يتظر القاضى ان كان ما غيرها اليه انفع وأكثر ربحا أخذ منه الاجرة وأبقى ما عمره للوقف وهو متبرع والا
 الزم بهدمه واعادته الى الصفة الاولى بعد تعزيره بما يليق بحاله اهـ فظهر ان لافرق بين المسجد وغيره من
 الوقف بخلاف المالك ويحتاج الى وجه الفرق كما مر ولعله قولهم يفتى بما هو انفع للوقف ولا شك ان تعميره
 كما كان أنفع من الضمان تأمل ثم رأيت فى حاشية الرملى على الفصولين عن الحاوى ولوائى نجاسة فى بئر خاصة
 يضمن النقصان دون التزح وفى بئر العامة يؤمر بنزعها كما مر فى هدم حائط المسجد لان الهادم نصيبا فى العامة
 ويتعذر تمييز نصيب غيره عن نصيبه فى ايجاب الضمان بخلاف الخاصة اهـ (قوله وفى القنية الخ) ونصها
 رجل كان تصرف فى غلات امرأته ويدفع ذهابا للمراحمه ثم ماتت فادعى ورثتها انك كنت تصرف فى مالها

الا اذا كان فى الوقف المغصوب

بان غصبه وقيمته أكثر وكان

الثانى أملا من الاول فان

الضمان على الثانى) كذا فى وقف

الخانية وفى غصبها غصب عملا

فاستهلكه ويس لى أتمه ضمن قيمة

العجل ونقصان الام وفى كراهيتها

من هدم حائط غيره ضمن نقصانه

ولم يؤمر بعمارة الا فى حائط

المسجد وفى القنية تصرف

فى ملك غيره ثم ادعى انه كان

بأذنه فالقول للمالك

مطلب

فيمالو هدم حائطها

بغير اذنها فعليك الضمان فقال الزوج بل باذنها فالقول قول الزوج لان الظاهر شاهده أى والظاهر يكفى
لادفع حوى قلت وسيأتى فى شق الوصايا فيما لو عردا رزوجه انه لو اختلفا فى الاذن وعدمه فالقول لمنكره
تأمل (قوله) ويجب رد عين المغصوب لقوله عليه السلام على اليد ما أخذت حتى ترده لقوله عليه السلام
لا يحل لاحدكم ان يأخذ مال أخيه لاعبوا ولا جادا وان أخذته فليرده عليه زيلعى وظاهره ان رد العين هو
الواجب الاصل وهو الصحيح كما سيذكره الشارح وسنوضحه (قوله) ما لم يتغير تغيرا فاحشا) سيأتى تفسيره
بأنه ما فوت بعض العين وبعض نفعه وانه حينئذ يتسلم الغاصب العين ويدفع قيمتها او يدفعها ويضمن نقصانها
والخيار فى ذلك للمالك رضى (قوله) لتفاوت القيم الخ) فلو غصب دراهم او دينار فطالبه المالك فى بلدة
أخرى عليه تسليمها وليس للمالك طلب القيمة وان اختلف السعر ولو غصب عينا فلو اختلفت القيمة فى هذا المكان
منها فى مكان الغصب او أكثر فلا مالك أخذ المغصوب لا القيمة ولو القيمة أقل أخذ القيمة على سعر مكان الغصب
او انتظر حتى يأخذه فى بلدة ولو وجدته فى بلد الغصب وانقص السعر يأخذ العين لا القيمة يوم الغصب وان كان
هلك وهو مثلى وسعر المكانين واحد يبرأ برء المثل ولو سعر هذا المكان الذى التقيا فيه أقل أخذ المالك القيمة
فى مكان الغصب وقت الغصب او انتظر ولو اختلفت القيمة فى هذا المكان أكثر أعطاه الغاصب مثله فى مكان الخصومة أو
قيمه حيث غصب ما لم يرض المالك بالتأخير ولو اختلفت فى المكانين سواء للمالك ان يطالبه بالمثل منح عن الخيانة
مختصا (قوله) ويبرأ بردها) أى رد العين المغصوبة الى المغصوب منه أى العاقل لما فى البرازية غصب من صبي
ورده اليه ان كان من أهل الحفظ يصح الرد والا لا اه وشمل الرد حكما لما فى جامع الفصولين وضع المغصوب
بين يدي مالكة برئ وان لم يوجد حقيقة القبض وكذا المودع بخلاف ما لو تلف غصبا او ودعة فجاء بالقيمة
لا يبرأ ما لم يوجد حقيقة القبض وفيه أى بقيمة المتلف فلم يقبلها المالك قال ابو نصر يرفع الامر الى القاضى حتى
يأمره بالقبول فيبرأ وفيه جاء بما غصبه فلم يقبله مالكة فحمله الغاصب الى بيته برئ ولم يضمن ولو وضعه بين يديه
فلم يقبله فحمله الى بيته ضمن وهو الاصح لانه يتم الرد فى الثانية بوضعه وان لم يقبله فاذا حله بعده الى بيته غصب
ثانيا اما اذا لم يضعه بين يديه لم يتم الرد اه والمراد بوضعه بجمعه حيث تناله يده كما فى البرازية وفيها اما اذا كان
فى يده ولم يضعه عند المالك فقال للمالك خذته فلم يقبله صار امانة فى يده (قوله) غصب دراهم انسان من
كيسه) أى أخذ جميع ما فيه لما فى الثالث من البرازية أيضا ولو فى كيسه الف أخذ رجل نصفها ثم رده
النصف الى الكيس بعد أيام يضمن النصف المأخوذ المردود لا غير وقبل يبرأ بردها الى الكيس اه تأمل وفيها
ركب دابة غيره وتركها مكانا يضمن على قول الثانى والصحيح انه لا يضمن عند الامام حتى يحولها من
موضعها واذا لبس ثوب غيره ثم نزعها ووضعها فى مكانه فهو على الخلاف وهذا فى لبسه على العادة فان كان قصا
فوضعه على عاتقه ثم أعاده الى مكانه لا يضمن اتفاقا لانه حفظ لا استعمال اه (قوله) خلافا للشافعى) أى
فى مسألة الاكل قال فى جامع الفصولين واجمعوا انه لو كان برء فطعمه وخبره وأطعمه مالكة او تمرا فقبذه
وسقاه اياه او كرسا فقتطعه وخاطه واكساه اياه لم يبرأ اذ ملكه زال بما فعل (قوله) وهو مثلى) سند كرى بيان المثلى
فى آخر سواد الشارح الآتية (قوله) ابن كمال) ومثله فى التبيين عن النهاية معزى الى البلخى (قوله) يوم
الخصومة) أى المعبرة وهى ما تكون عند القاضى ولذا قال أى وقت القضاء (قوله) ورجعا) أى قول
أبى يوسف وقول محمد وكان الاولى أن يقول أيضا أى كما رجح قول الامام ضمنا بشئ المتون عليه وصريحا
قال القهستانى وهو الاصح كما فى الخزائنة وهو الصحيح كما فى التحفة وعند أبى يوسف يوم الغصب وهو اعدل
الاقوال كما قال المصنف وهو المختار على ما قال صاحب النهاية وعند محمد يوم الانقطاع وعليه الفتوى
كما فى ذخيرة الفتاوى وبه أفتى كثير من المشايخ اه (قوله) يوم غصبه اجاعا) هذا فى الهلاك كما هو فرض
المسألة قال القهستانى اما اذا استهلكه فكذلك عنده وعندهما يوم الاستهلاك اه وفى جامع الفصولين
غصب شاة فسمنت ثم ذبحها ضمن قيمتها يوم غصب لا يوم ذبحه عنده وعندهما يوم ذبحه ولو نلت بلا اهلاكه
ضمن قيمتها يوم غصب اه (قوله) وشيرج الخ) أفاد أنه لا فرق بين ما تفسر تميزه أو تعذر (قوله) كدهن
نجس) فانه قبي ولعله أراد المتنجس كما عبر به فيما يأتى قريبا لانه المتقوم قال الشارح فى باب البيع الفاسد ونجيز
بيع الدهن المتنجس والاتقاع به فى غير الاكل بخلاف الودك اه أى لانه جزء الميتة نعم قدم فى باب الانجاس

الا اذا تصرف فى مال امرأته
فماتت وادعى انه كان باذنها
وانكر الوارث فالقول للزوج
(ويجب رد عين المغصوب) ما لم
يتغير تغيرا فاحشا مجتبى (فى مكان
غصبه) لتفاوت القيم باختلاف
الاماكن (ويبرأ بردها ولو بغير
علم المالك) فى البرازية غصب
دراهم انسان من كيسه ثم ردها
فيه بلا علم برئ وكذا لو سلمه
اليه بجهة أخرى كهبة او ايداع
أو شراء وكذا لو أطعمه فأكله
خلافا للشافعى زيلعى (أو) يجب
رد مثله ان هلك وهو مثلى وان
انقطع المثل) بأن لا يوجد
فى السوق الذى يباع فيه وان كان
يوجد فى البيوت ابن كمال
(فقيمه يوم الخصومة) أى وقت
القضاء وعند أبى يوسف يوم الغصب
وعند محمد يوم الانقطاع ورجحا
قهستانى (وتجب القيمة فى القبي
يوم غصبه) اجاعا (والمثلى
المخلوط بخلاف جنسه) كبر مخلوط
بشعر وشيرج مخلوط بزيت ونحو
ذلك كدهن نجس (قبي) فوجب
قيمه يوم غصبه

مطل
فى رد المغصوب وفيه الوافى للمالك
قبوله

جواز الاستصحاب بالولد في غير مسجد لكن لا يلزم منه تقومه نعم قد مناقبيل الشهادات عند قوله صب دهننا
 لانسان وقال كانت نجسة عن الشيخ شرف الدين انه يضمن القيمة لا المثل بقي ما لو كان طاهرا فنجسه ففي حاشية
 الاشباه عن البرازية تنظر الى دهن غيره وهو مائع حين اراد الشراء فوقع من انفه دم وتنجس ان ياذنه لا يضمن
 والا فان الدهن مأكول لا يضمن مثل ذلك القدر والوزن وان غير مأكول يضمن النقصان تأمل (قوله كقمقم
 وقدر) وكذا القلب بالضم وهو السوار المقتول من طاقين لكن قال في الخلاصة اذا غصب قلب فضة ان شاء
 المالك اخذه مكسورا وان شاء تركه وأخذ قيمته من الذهب وان كان القلب من الذهب يضمنه من الدراهم قال
 في العناية اذ لو أوجبنا مثل القيمة من جنسه أدى الى الربا ومثل وزنه أبطلنا حق المالك في الجودة والصناعة اه
 ملخصا (قوله ورب وقطر) في القاموس الرب بالضم سلافة كل ثمرة بعد اعتصارها والقطر ماء قطر الواحدة
 قطرة وبالكسر النحاس الذائب وبالضم الناحية اه وهو في عرف مصر والشام السكر المذاب على النار
 (قوله يتفاوت بالصناعة) قال في حاوي الزاهدي أتلف دبهس فعلبه قيمته لان كل ما كان من صنيع العباد
 لا يمكنهم مراعاة المماثلة لتفاوتهم في الحذاقة ولوجعل الدبس أجرة في الاجارات لا يجوز ثم حرمانه يجوز
 استقرضه وقال فعلبه هو مثلي (قوله والجبن قيمي) لانه يتفاوت تفاوتا فاحشا جامع الفصولين وهو بالضم
 وبضمين وكعتل قاموس (قوله ولونيأ) هذا هو الصحيح والمبطوخ بالاجماع فصولين (قوله والاجر) بالمد
 وفيه روايتان عن الامام هندية (قوله وفيما يجلب التيسير) عطف على هنا ح (قوله وكذا الصابون)
 نقل في الاسماعيلية من السلم عن الصيرفية قولين قال ولم نترجح احدهما الا ان في كلام الصيرفية ما يؤذن
 بترجيح صحة السلم فيه ثم قال فتخلص من كلامهم انه يتسامح في السلم ما لا يتسامح في ضمان العدوان اه وأفتى
 في الاسماعيلية من الغصب في موضع بأنه قيمي وفي آخر بأنه مثلي وأقول المشاهدة الان تفاوته في الصناعة
 والرطوبة والخفاف وجودة الزيت المطبوع منه وغير ذلك ولذا قال في الفصولين حتى لو كانا سواء بأن اتخذنا
 أعني الصابونين من دهن واحد يضمن مثله اه فعلى هذا ينبغي أن يقال ان أمكنت المماثلة كان اتلف
 مقدارا معلوما وعنده من طخته المسماة في عرفنا فسحنة يضمن مثله منها والافقيته (قوله والورق) أي
 ورق الاشجار اما الكاغد فثلي كما في الهندية ط قلت وكذا في الفصولين ومقتضى ما قدمناه عن
 الحاوي انه قيمي والمشاهدة تفاوته تأمل (قوله والعصفر) كذا قال في الفصولين وذكر قبله عن كتاب آخر
 انه مثلي لانه يباع وزنا وما يباع وزنا يكون مثليا (قوله والصرم) بالفتح الجلد معرب وبالكسر الضرب
 والجماعة أقاده صاحب القاموس ولعله أراد الاهاب قبل دبغه وبالجلد ما دبغ ط (قوله والدهن
 المتنجس) مكرر بما مر على ما قدمناه (قوله وكذا الحفنة) يعني ما دون نصف صاع كما عبر به
 القهستاني وفي جامع الفصولين الخبز قيمي في ظاهر الروايات والماء قيمي عندهما وعند محمد انه مكيل والصحيح
 أن النحاس والصفر مثليان وثمار التخل كلها جنس واحد لا يجوز فيها التفاضل للعديد وأما بقية الثمار
 فكل نوع من الشجر جنس يخالف ثمرة النوع الاخر والتخل والعصير والدقيق والتخالة والجص والنورة
 والقطن والصوف وغزله والتبن بجميع انواعه مثلي اه وفي الحاوي في كون الغزل مثلياروايتان ومن
 أراد الزيادة فعليه بالفتاوى الحامدية (قوله وكل مكيل) مبتدأ خبره مضمون (قوله كسفينية موقورة)
 المقصود من التمثيل المكيل والموزون المطروحان ط والوقر بالكسر الجمل الثقيل او أعم ويقال دابة موقورة
 كما في القاموس تأمل (قوله يضمن قيمته ساعة) أي ساعة الاقضاء أي قيمته مشرفا على الهلاك فان له قيمة
 وان قلت لاحتمال النجاة وأقاد أن المثلي يخرج عن المثلية لمعنى خارج ثم هذا اذا التقي بلاذن واتفاق
 والافقيه تفصيل سند كره ان شاء الله تعالى آخر كتاب القسمة (قوله وفي الصيرفية الخ) مثله في التاترخانية
 عن القدوري قال وكذا الوصب ماء في دهن أو زيت (قوله هذا اذا لم ينقلها) أي قبل الصب والاشارة
 الى ضمان القيمة قال في التاترخانية لانه لم يكن فيه غصب متقدّم (قوله فلو نقلها الى مكان الخ) الظاهر
 أن المراد مجرد تحويلها عن مكانها (قوله بخلاف ما لو صب الخ) لان الغصب حصل بالاتلاف وليس
 سابقا عليه كما مر وهو حين الاتلاف لم يبق مثليا فيضمن قيمته سابقا عليه تأمل (قوله وسبي الخ) أي
 في وسط الفصل الآتي (قوله والحاصل الخ) قال في المنع عن الوقاية ويجب المثل في المثلي كالمكيل

٣ مطلب
 الصابون مثلي أو قيمي

وكذا كل موزون يختلف
 بالصناعة كقمقم وقدر درر
 ودبس ذكره في الجواهر زاد
 المصنف ورب وقطر لان كلامها
 يتفاوت بالصناعة ولا يصح السلم
 فيها ولا تثبت ديننا في الذمة قلت
 وفي الذخيرة والجبن قيمي
 في الضمان مثلي في غيره كالسلم
 وفي المجتبى السويق قيمي لتفاوته
 بالقليل وقيل مثلي وفي الاشباه
 ٣ الفحم والحم ولونيأ والاجر
 قيمي وفي حاشيتها لابن المصنف هنا
 وفيما يجلب التيسير معزى بالنصولين
 وغيره وكذا الصابون والسرقين
 والورق والابرة والعصفر
 والصرم والجلد والدهن المتنجس
 وكذا الحفنة وكل مكيل وموزون
 مشرف على الهلاك مضمون بقيته
 في ذلك الوقت كسفينية موقورة
 أخذت في الفرق والتي الملاح
 ما فيها من مكيل وموزون يضمن
 قيمتهما ساعة كما في المجتبى
 وفي الصيرفية صب ماء في حنطة
 فأفسدها وزاد في كيلها ضمن قيمتها
 قبل صبه للماء لامتثلها هذا اذا
 لم ينقلها فلو نقلها الى مكان ضمن
 المثل لانه غصبه وهو مثلي بخلافه
 ما لو صب الماء في الموضع الذي
 فيه الحنطة بغير نقل اتسوى
 والحاصل كما في الدرر وغيرها
 ان كل ما يوجد له مثل
 في الاسواق

بلا تفاوت يعتد به فهو مثلي وما
ليس كذلك فقبي فليحفظ (فان
ادعى هلاكه) مرتبطة بوجوب
رد العين لانه الموجب الاصل
ورد المثل والقيمة مختص على
الراجح (حبس حتى يعلم) الحاكم
(انه لو بقي لظهر) أى لا ظهره
(ثم قضى) الحاكم (عليه
بالبدل) من مثل وقيمة (ولو ادعى
الغاصب الهلاك عند صاحبه
بعد الرد وعكسه المالك) أى ادعى
الهلاك عند الغاصب (وأقام
البرهان فبرهان الغاصب) أنه رده
وهلك عند المالك (أولى) خلافا
للثاني ملحق ولو اختلفا في القيمة
وبرهنا فالبينة للمالك وسيجي
ولو في نفس المغصوب فالتقول
للغاصب (والغصب) انما يتحقق
(فما يتقل فلو أخذ عقارا وهلك
في يده) بأقفة سماوية كغلبة سبل
(لم يضمن) خلافا لمحمد وبقوله
قالت الثلاثة وبه يفتى في الوقف
ذكره العيني وذكر ظهير الدين
في فتاويه الفتوى في غصب العقار
والدور الموقوفة بالضمان وان
الفتوى في غصب منافع الوقف
بالضمان وفي فوائد صاحب المحيط
اشترى دارا وسكنها ثم ظهر
انها وقف أو كانت للصغير لزمه
أجر المثل صيانة لمال الوقف
والصغير وفي اجارة الفيض انما
لا يتحقق الغصب عندهما
في العقار في حكم الضمان اما
فما وراء ذلك فيتحقق ألا ترى
انه يتحقق في الرد

م مطلب
شري دارا وسكنها فظهرت لوقف
أو يقيم وجب الاجر وهو المعتمد

والموزون والعددي المتقارب قال صدر الشريعة اعلم أنه جعل هذه الاقسام الثلاثة مثليا مع ان كثيرا
من الموزونات ليس بمثل بل من ذوات القيم كالقيمة والقدر ونحوهما فاقول ليس المراد بالوزن مثلا ما يوزن
عند البيع بل ما يكون مقابلته بالثمن مبنيا على الكيل او الوزن او العدد ولا يختلف بالصنعة فانه اذا قيل هذا
الشيء فغير بدركه انما يقال اذا لم يكن فيه تفاوت وحينئذ يكون مثليا وانما قلنا لا يختلف بالصنعة حتى لو اختلف
كالقيمة والقدر لا يكون مثليا ثم ما لا يختلف بالصنعة اما غير مصنوع واما مصنوع لا يختلف كالدرهم والدنانير
والفلوس وكل ذلك مثلي واذا عرفت هذا عرفت حكم المذروعات وكلما يقال يباع من هذا الثوب ذراع بكذا
فهذا انما يقال فيما لا يكون فيه تفاوت وقد فصل الفقهاء المثليات وذوات القيم ولا يحتاج الى ذلك فيما يوجد له
المثل في الاسواق بلا تفاوت يعتد به فهو مثلي وما ليس كذلك فن ذوات القيم وما ذكر من الكيل واخوانه فبني
على هذا اه (قوله بلا تفاوت يعتد به) الظاهر أنه ما لا يختلف بسببه الثمن تأمل (قوله مرتبطة الخ) أى
هذه العبارة وارتباطها من جهة التفريع على ما مر من وجوب رد العين في المثل والقيمة (قوله لانه الموجب
الاصلي) لانه أعدل وأكمل في رد الصورة والمعنى ولذا يطالب به قبل الهلاك ولو أتى بالقيمة او المثل لا يعتد به ولذا
يبرأ رد العين بلا علم المالك بأن سلمه بجهة أخرى بهمة او اطعام او شراء او ايداع وقيل هو المثل او القيمة وردد العين
مختص ولذا صح ابرأؤه عن الضمان مع قيام العين فلا يضمن بالهلاك وتصح الكفالة بالمغصوب ولا يصح الا برأؤه عن
العين ولا الكفالة بهما وتتمام تحقيقه في التبيين وأفاد القهستاني ضعف الاول وان الجمهور ردها الى الثاني
وعزاه الى رهن الهداية والكافي (قوله ورد المثل) الا صوب المثل بلايا (قوله حبس حتى يعلم) يعنى
القاضي لا يجمل بالقضاء وليس لمدة التلوم مقدار بل ذلك موكل الى رأى القاضي وهذا التلوم اذا لم يرض
المغصوب منه بالقضاء بالقيمة له وأما اذا رضى بذلك او تلوم القاضي فان اتفاقا على قيمتها على شئ أو أقام المغصوب
منه البينة على ما يدعى من قيمتها قضى بذلك شر بلاية (قوله وقيمة) الواو يعنى او (قوله وعكسه) فعل
ماض او مصدر بالنصب عطفنا على الهلاك والمراد عكس قوله عند صاحبه وأما عكس قوله بعد الرد فهو
صحيح ولكن لا يكون له مفهوم الا ان كان الهلاك بهلاك البعض او بالنقصان أى هلاك الوصف قدبر (قوله
أولى) أى عند محمد لانه يثبت الرد وهو عارض والبينة لمن يدعى العوارض زيلعى (قوله خلافا للثاني)
فعنده بينة المالك أولى لانها تثبت وجوب الضمان والاخرى كروا البينة للثاني زيلعى وظاهره اعتماد
قول محمد وهو خلاف ما قدمه في القضاء ط (قوله وسيجي) أى اول الفصل وسيجي أيضا ان القول
للغاصب بيمينه ان لم يبرهن المالك وما لو قال لا أعرف قيمته لكن علمت انها أقل مما يقوله المالك ويأتى بيان ذلك
(قوله ولو في نفس المغصوب) بأن قال الغاصب لثوب هذا هو الذى غصبته وقال المالك بل هو هذا
(قوله فالقول للغاصب) لان القول للقابض في تعيين ما قبض أمينا كان أو ضمينا (قوله لم يضمن) أى
عندهما لما قدمناه من عدم امكان ازالة اليد المحقة عنه (قوله خلافا لمحمد) فانه كما قدمناه عن النهاية
وان كان الغصب عنده بازالة اليد المحقة لكنه في غير المنقول يقيم الاستيلاء مقام الازالة (قوله وبه يفتى
في الوقف) أى بأن هلك لا بفعل الغاصب كسكاه مثلا بل بأقفة سماوية فالمراد ضمان ذاته لا منافع بقرينة
ما يأتى عن ظهير الدين ولان الكلام فيه لا في المنافع وسيأتى في الفصل متنا أن منافع الغصب غير مضمونة
الا ان يكون وقفا أو مال يتيم أو معدة للاستغلال فصرح بضمن منافع الثلاثة وهنا صرح بضمن ذات الوقف
وهل مثله مال يتيم والمستغل لم أره صريحا فليراجع ثم رأيت في حاشية الاشباه قال الكمال الفتوى على ضمان
العقار في ثلاثة أشياء الخ (قوله الموقوفة) نعت للعقار والدور جميعا ح (قوله لزمه أجر المثل) خلافا
لما صححه في العمدة ومشى عليه في القنية وان أفتى به في الاسماعيلية فانه ضعيف كما في وقف البحر وفي القنية
من موضع آخر ادعى القيم منزلا وقفا في يد رجل فجحد فأقام البينة عليه وحكم بالوقفية لا يجب عليه أجر ما منى
واما اذا أقر أو كان متعنتا في الانكار وجبت الاجرة اه وفي الاختيار باع المتولى منزل الوقف فسكنه
المشتري فعلى المشتري أجر المثل اه قال الجوى وهو مبنى على تصحيح المحيط وهو الذى ينبغي اعتماده وقال
الشيخ شرف الدين وهو المختار كما في التجنيس والمزيد قلت وهو ما اعتمدته في وقف البحر ومشى عليه الشارح هنالك
في موضعين وهما وأفتى به في الخيرية وغيرها فليحفظ (قوله في الرد) أى في وجوب رده على مالكه

فلو لم يتحقق الغصب عندهما أيضا فيما عدا الضمان لما تحقق وجوب الرد (قوله فكذا في استحقاق الاجرة) استشكله محشو هذا الكتاب بأن منافع الغصب اذا استوفاهما الغاصب لا تضمن الا في الثلاثة المستثناة كما سيذكره في الفصل وأقول كأنهم ظنوا وجوب الاجر عليه بسكناه وليس كذلك بل المراد انه لو أجره الغاصب فالاجر المسمى يستحقه العاقد وان كان لا يطيب له بل يتصدق به أو يردّه على المالك كما سنبين كرهه قريبا وكيف يصح حمله على ما ظنوا مع مناقضته لصدر العبارة فان وجوب الاجر عليه ضمان ووجه تحقق الغصب فيه انه لو لم يتحقق لكان المستحق للاجر المالك لا الغاصب فافهم (قوله قيل الخ) هذه عبارة من الدرر وتعبيره بقيل ر بما يشعر بالضعف وليس في كلام الفصول ثم قوله الاصح الخ يفيد الاختلاف فيه وقول جامع الفصولين يضمن بالبيع والتسليم بالاتفاق والعقار يضمن بالانكار عند أبي حنيفة رحمه الله حتى لو أودع رجلا وجده المودعة هل يضمن فيه روايتان أيضا عنه والاصح أنه يضمن بالبيع والتسليم وبالخود أيضا انتهى يفيد أوله انه لا خلاف فيه وآخره أن فيه خلافا شربلاية أقول تعبيره بقيل مناسب لان المتون والفتوى على قول الامام من أن الغصب لا يتحقق في العقار وذكروا هذه المسائل كالاستثناء من قوله لم يضمن وقول جامع الفصولين والاصح الخ أي على قول الامام وأبي يوسف فيكون موافقا لقول محمد فلا ينافي قوله قبله بالاتفاق أي بين اثنتي الثلاث قد برر نعم صحيح في الهداية أن مسألة البيع والتسليم على الخلاف في الغصب قال الاتقاني احتراز عن قول بعضهم انها بالاتفاق وفي التبيين ومسألة المودعة على الخلاف في الاصح ولئن سلم اي انها على الاتفاق فالضمان فيها بترك الحفظ المتزم بالخود والشهود انما يضمنون العقار بالرجوع لانه ضمان اتلاف لا ضمان غصب اه وظاهره تسليم أن مسألة الشهود على الوفاق تأمل (قوله بالبيع والتسليم) يعني اذا باعه الغاصب وسلمه لانه استهلاك خاتمة (قوله في العقار المودعة) الذي في اغلب النسخ والمودعة بالعطف ولا محل له لان المراد بجود العقار اذا كان مودعة (قوله وبالرجوع عن الشهادة) بأن شهدا على رجل بالدار ثم رجعا بعد القضاء ضمنا درر (قوله وعدة هذه الثلاثة) الضمان فيها من حيث كونه اتلافا لا من حيث كونه غصبا كما أفاده تعليلهم ط وزاد في الدرر المتقى الوقف ومال اليتيم والمعد للاستغلال قال فهي ستة اه تأمل (قوله ضمن النقصان بالاجاع) لانه اتلاف وقد يضمن بالاتلاف ما لا يضمن بالغصب أصله الحظر اتقاني واختلفوا في تفسير النقصان قال نصير بن يحيى انه يتطربكم تستأجر هذه الارض قبل الاستعمال وبعده فيضمن ما تفاوت بينهما من النقصان وقال محمد بن سلة يعتبر ذلك بالشرايع يعني انه يتطربكم تباع قبل الاستعمال وبكم تباع بعده فنقصاها ما تفاوت من ذلك فيضمنه وهو الاقيس قال الحلواني وهو الاقرب الى الصواب وبه يفتي كما في الكبرى لان العبرة بقيمة العين لا بالمنفعة ثم يأخذ الغاصب رأس ماله وهو البذر وما غرم من النقصان وما أنفق على الزرع ويتصدق بالفضل عند الامام ومحمد فلو غصب أرضا فزرعها كثرين فأخرجت ثمانية ولحقه من المونة قدر كرو ونقص ما قدر كرفانه يأخذ أربعة اكرار ويتصدق بالباقي وقال أبو يوسف لا يتصدق بشيء وبنيانه في التبيين قال في الدرر المتقى وأفاد أنه لا يصرفه لحاجته الا اذا كان فقيرا كالغني لو تصرف تصدق بمنزله ولو أدى له المالك حل له التساؤل لزوال الخيب ولا يصير حلالا بترك ارا العقود وتداول السنة ذكره القهستاني (قوله فيعطى مازاد البذر) التفريع غير ظاهر قال في المنع عن المجتبى زرع أرض غيره ونبت فللمالك أن يأمره بقلعه فان أبي يقلعه بنفسه وقبل النبات ترك الارض حتى تنبت فيأمره بقلعه او اعطاه مازاد البذر فتقوم مبدورة يذر غيره له حق القلع وتقوم غير مبدورة فيعطى فضل ما بينهما وعن أبي يوسف انه يعطيه مثل بذره والا قول أصح اه (قوله وتماه في المجتبى) حيث قال بعد ما مر ولوزرعها أحد الشرعيين بغير اذن صاحبه فدفع اليه صاحبه نصف البذر ليكون الزرع بينهما قبل النبات لم يجز وبعده يجوز وان أراد قلع الزرع من نصيبه يقاسمه الارض فيقلعه من نصيبه ويضمن الزارع نقصان الارض بالقلع قال استاذنا الصواب نقصان الزرع كما ذكره القدوري في شرحه اه قال الشيخ خير الدين الظاهر أن الصواب الاول كما هو المروي لنقص ما يقطع الزرع منها قبل ادراكه لضعفها عن الغلة الكاملة في عامها ذلك كما هو مشاهد وأما الثاني فليس له وجه (قوله بفعله) عبارة الهداية بفعله او بفعل غيره قال الاتقاني لانه مضمون عليه بمجرد الغصب فلم يتفاوت هلا كما بفعله او بغير فعله ولذا وجب عليه قيمته يوم الغصب اه وقوله وبغير فعله أعم

فكذا في استحقاق الاجرة انتهى
فليحفظ (قيل) قائله الاستروشي
وعمد الدين في فصوليهما
(والاصح انه) أي العقار (يضمن
بالبيع والتسليم و) كذا (بالخود
في) العقار (المودعة وبالرجوع عن
الشهادة) بعد القضاء وفي الاشياء
العقار لا يضمن الا في مسائل وعدة
هذه الثلاثة (واذا نقص) العقار
(بسكناه وزراعته ضمن النقصان)
بالاجاع فيعطى مازاد البذر
وصححه في المجتبى وعن الثاني مثل
بذره وفي الصيرفة هو المختار
ولو نبت له قلعه وتماه في المجتبى
(كما) يضمن اتفاقا (في النقل)
ما نقص بفعله كما في قطع الاشجار

من قول الهداية او بفعل غيره لشموله نحو العور والشل والصمم فانه يضمن به أيضا كما صرح به في مسكين
(قوله ضمن هولا الغاصب) كذا في جامع الفصولين وهو مناسب لتقييده أولا بفعله لكن علمت ما فيه وقال
السائحاني الذي في المقدسي ان كان النقص بفعل الغير خير المالك بين تضمن الغاصب ويرجع على الجاني
أو يضمن الجاني ولا يرجع على أحد اه ونقله ط عن الهندية وفي الجوهرة فان كان بفعل غيره يرجع
عليه بما ضمن لانه قتر عليه ضمنا كان يمكنه ان يتخلص منه برذ العين اه اقول ويمكن الجواب بأنه لما كان
مدار الضمان على الجاني قال ضمن هولا الغاصب فلا ينافي ما مر قد بر (تنبيه) النقصان أنواع أربعة
بترجع السعر وبفوات أجزاء العين وبفوات وصف مرغوب فيه كالسمع والبصر واليد والاذن في العبد
والصباغة في الذهب واللبس في الخنطة وبفوات معنى مرغوب فيه فالأول لا يوجب الضمان في جميع
الأحوال اذ اردت العين في مكان الغصب والثاني يوجب الضمان في جميع الأحوال والثالث يوجب الضمان
في غير مال الربا بخوان يغصب خنطة فغضت عنده أو انا فضة فهشم في يده فصاحبه بالخيار ان شاء أخذ
ذلك نفسه ولا شيء له غيره وان شاء تركه وضمنه مثله نفاديا عن الربا والرابع وهو فوات المعنى المرغوب فيه في العين
كالعبد المحترف اذ انسى الحرفة في يد الغاصب أو كان شابا فشاخ في يده يوجب الضمان أيضا هذا اذا كان
النقصان قليلا أما اذا كان كثيرا فيخير المالك بين أخذه وتركه مع أخذ جميع قيمته وستعرف الحد الفاصل
بينهما من مسألة الخرق اليسير والفاحش مسكين (قوله في هذه الاجارة) الذي في المنع في مدة الاجارة وهي
أحسن (قوله من نسخ الشرح) أي من المتن المزوج فيه (قوله لدخوله الخ) انما يظهر دخوله على
ما في نسخ المنع من قوله وان استغله ضمن ما نقص وتصديق بالغلة والشارح ذكر ضمان النقصان شرعا لا متناعا على
ما وجدناه من النسخ (قوله ضمن النقصان) أي من حيث فوات الجزء لا من حيث السعر ومراوده غير
الربوي اذ فيه لا يمكن ذلك مع استرداد الاصل لانه يؤدي الى الربا جوهره (قوله وتصديق الخ) أصله ان
الغلة للغاصب عندئذ لان المنافع لا تتقوم الا بالعقد والعاقدة هو الغاصب فهو الذي جعل منافع العبد مالا
بعقده فكان هو أولى ببدلها ويؤمر ان يتصدق بها لاستفادتها بيد خبيث وهو التصرف في مال الغير
درر (قوله بما يبق) أخرج به عبارة المتن كالكرز عن ظاهرها لما قال الزياهي كان ينبغي ان يتصدق بما زاد
على ما ضمن عندهما لا بالغلة كلها اه وهو وان كان ذكره بحشالة يمكن جزم به في متن الملتقى فالظاهر أنه
منقول والملتقى من المتن المعتبرة هذا وقال الزياهي ولو هلك في يده بعد ما استغله له ان يستعين بالغلة في اداء
الضمان لان الخبث كان لاجل المالك فلا يظهر في حقه بخلاف ما لو باعه الغاصب فهلك وضمن المالك المشتري
قيمه فرجع على الغاصب بالثمن لا يستعين به في اداء الثمن لان المشتري ليس بمالك الا اذا كان الغاصب فقيرا
اه ملخصا فتلخص أنه لا فرق بين النقصان والهلاك في انه يستعين ويتصدق بما يبق (قوله لكن نقل المصنف
الخ) استدراك على اطلاق قوله وتصديق بما يبق أي فانه مقيد بالفقر لما في البزازية الغاصب اذا أبر
المغصوب فالاجر له فان تلف المغصوب من هذا العمل أو تلف لامنه وضمنه الغاصب له الاستعانة بالاجر
في اداء الضمان وتصديق بالباقي اذا كان فقيرا فاذا كان غنيا ليس له ان يستعين بالغلة في اداء الضمان في الصحيح
اه وهذه مساوية لعبارة الزيلعي وكلامنا في النقصان وهذه في الهلاك والظاهر عدم الفرق فيصح
الاستدراك فاهم (قوله والوديعة) أي بغير اذن المالك (قوله اذا كان متعينا بالاشارة) وذلك
كالعروض فلا يحل له الربح أي ولو بعد ضمان القيمة قال الزيلعي فان كان مما يتعين لا يحل له التناول منه
قبل ضمان القيمة وبعد يحل الا فيما زاد على قدر القيمة وهو الربح فانه لا يطيب له ويتصدق به وفي القهستاني
وله ان يؤديه الى المالك ويحل له التناول لزوال الخبث (قوله أو بالشراء) لا يحل للعطف هنا ولذا قال ط
الاخصر الاوضح ان يقول أو غير متعين ونقده (قوله يعني يتصدق بربح) تفسير للتشبيه في قوله كما لو تصرف
وبيان لما بعده بعبارة أوضح (قوله فعلى أربعة أوجه) زاد في التارخائية عن المحيط خامسا وهو ما اذا
دفعها الى البائع ثم اشترى وحكمه كالقول (قوله فكذلك يتصدق) لان الاشارة اليه لا تفيد التعيين فيستوى
وجودها وعدمها الا اذا نأ كد بالنقد منها زياهي (قوله أو أطلق) بأن قال اشترت بألف درهم
ونقدم دراهم الغصب أو الوديعة عزيمة وفي التارخائية عن الذخيرة انه اذا أطلق ولم يشرف ان نوى النقص منها

ولو قطعها رجل آخر أو هدم البناء
ضمن هولا الغاصب (كما لو غصب
عبدًا وأجره فنقص في هذه
الاجارة) بالاستعمال وهذا
ساقط من نسخ الشرح لدخوله
تحت قوله (وان استغله) فنقصه
الاستغلال أو أجر المستعار
ونقص ضمن النقصان (وتصدق
(: ما يبق من (الغلة) والاجرة
خلا فالأبوي يوسف كذا في الملتقى
لكن نقل المصنف عن البزازية ان
الغنى يتصدق بكل الغلة في الصحيح
(كما لو تصرف في المغصوب
والوديعة) بأن باعه (وربح) فيه
(اذا كان) ذلك (متعينا بالاشارة
أو بالشراء بدراهم الوديعة
أو الغصب ونقدها) يعني يتصدق
بربح حصل فيهما اذا كانا مما يتعين
بالاشارة وان كانا مما لا يتعين
فعلى أربعة أوجه فان أشار اليها
ونقدها فكذلك يتصدق
(وان أشار اليها ونقدها غيرها
أو) أشار (الى غيرها) ونقدها
(أو أطلق) ولم يشتر (ونقدها لا)
يتصدق في الصور الثلاثة عند
الكرخي

فلا يخلو ان حقق نيته فنقد منها فالاصح انه لا يطيب وان لم يحقق نيته يطيب لان مجرد العزم لا أثر له وان لم ينو
ثم نقد منها طاب قال الحلواني انما يطيب اذا نوى أن لا ينقد منها ثم بداله فنقد أما اذا نوى النقد منها مع
علمه انه ينقد لا يطيب اه ملخصا وفي البرازية وقول الكرخي عليه الفتوى ولا تعتبر النية في الفتوى ثم حل
ما مر على حكم الديانة (قوله قيل وبه يفتي) قاله في الذخيرة وغيرها كما في القهستاني ومشي عليه
في الغرر ومختصر الوقاية والاصلاح ونقله في البعقونية عن المحيط ومع هذا لم يرتضه الشارح فأني بقيل لما
في الهداية قال مشايخنا لا يطيب قبل أن يضمن وكذا بعد الضمان بكل حال وهو المختار لاطلاق الجواب
في الجامعين والمضاربة أي كتاب المضاربة من المبسوط واني على الدرر قال الزيلعي روجه أن بالنقد منه
استفاد سلامة المشري وبالإشارة استفاد جواز العقد لتعلق العقد به في حق القدر والوصف فثبت فيه
شبهة الحرمة للمكسب بسبب خبيث (قوله مطلقا) أي في الأوجه الأربعة (قوله واختار بعضهم الخ)
هذا من كلام الزيلعي المعزوق آخر العبارة وأني به وان علم مما مر لا شعار هذا التعبير بعدم اعتماده فنيته تأيد
لتعبيه بقيل مخالف لما جزم به المصنف ولكن لا يخفى انهما قولان صحيحان (قوله كما لو اختلف الجنس)
قال الزيلعي وهذا الاختلاف بينهم فيما اذا صار بالتقاب من جنس ما ضمن بأن ضمن دراهم مثلا وصار في يده
من بدل المضمون دراهم ولو طعام او عروض لا يجب عليه التصديق بالاجماع لان الربح انما يتبين عند اتحاد
الجنس ومالم يصير بالتقاب من جنس ما ضمن لا يظهر الربح اه ثم هل الدراهم والدنانير هنا جنس واحد نظرا
للثمنية او جنسان يراجع رجلي أقول رأيت في الطوري عن المحيط ولو اشترى بالدراهم المغصوبة طعاما
حل تناول ولو اشترى بهادنانير لم يجز له أن يتصرف فيها فوجب عليه ردّها لان البيع في الطعام لا يتقضى
باستحقاق الدراهم لانه يجب عليه ردّها مثلها لا عينها اه فأفاد أنهم ما جنس واحد حيث أوجب ردّها مع
أن المغصوب دراهم وهذه مما زاد على قول العمادية الدنانير تجري مجرى الدراهم في سبعة كما مر في باب
البيع الفاسد وفي الطوري أيضا ولو اشترى بالنوب المغصوب جارية يحرم عليه وطؤها حتى يدفع قيمة الثوب
الى صاحبه ولو اشترى بالدراهم محل وطؤها ففساده باستحقاق الثوب لتعلق البيع بعينه دون الدراهم
ولو تزوج بالنوب امرأة وطؤها لان النكاح لا يتقضى باستحقاق المهر اه وفي الملتقى وشرحه ولو اشترى
بألف الغصب او الوديعة جارية تعدل الفين فوجها وطعاما فأكله او تزوج بأحدهما امرأة او سرية او نوبا
حل الاتضاع ولا يتصدق بشيء اتفاقا لان الحرمة عند اتحاد الجنس اه ونحوه في القهستاني ونقل ط
عن الجوى عن صدر الاسلام أن الصحيح لا يحل له الاكل ولا الوطء لان في السبب نوع خبيث اه فليست
(قوله وغير المغصوب) أي بالتصرف فيه احتراز عن صبي غصبه فصار ملتحيا عنده فانه يأخذه بلا ضمان
قهستاني ومثله في التاترخانية وفيها ولو غصب جارية تاهدة الثدين فأنكسرت يد يباع عنده او عبدا محترقا فقتل
ذلك عنده ضمن النقصان اه ومثله ما سيذكره آخر عن الوهبانية تأمل وفي الدرر صار الغصب زيبا
بنفسه او الرطب ثمرا أخذه المالك او تركه وضمنه (قوله فزال اسمه) احتراز عن كاعد فكتب عليه
أو قطن فغزله او لبن فصيره مخيضاً أو عصير نخاله فانه لا ينقطع به حق المالك وقيل ينقطع قهستاني عن المحيط
وعما اذا غصب شاة فذبحها فان ملك مالكها لم يزل بالذبح المجرد حيث يقال شاة مذبوحة درر (قوله
فسبكها) عطف على محذوف أي غصبها فسبكها (قوله بلانرب) كذا في يده في السراج فلو صاغ
الدراهم بعد سبكها دراهم لا ينقطع بالاولى وسواء كانت مثل الدراهم الاولى أم لا وحتره اه ط (قوله لكن
يبقى اعظم منافعها) من جعلها ثمن التزين بها ط (قوله مغنيان عن اعظم منافعها) أي عن هذا اللفظ
(قوله وغيره) هو صاحب العناية فان هذا القيد جعل في الكفاية احترازاً عن حنطة غصبها وطحنها قال
فان المقاصد المتعلقة بعين الحنطة يجعلها هريسة ونحوها يزول بالطحن قال في العناية وتبعه في الدرر والظاهر
انه تأكيدي لان قوله زال اسمه يتناولها فانها اذا طحنت صارت دقيقاً لا حنطة اه وما ذكره الشارح
من بيان المحترز والايراد مأخوذ من القهستاني (قوله بملك الغاصب) وكذا بغصب آخر لما في التاترخانية
عن الينابيع غصب من كل واحد منهما أنفاً فخطبهما لم يسعه أن يشتري بهما شيئاً مأكولاً فأكله ولا يحل له
أكل ما اشتري حتى يؤدى عوضه اه وفيها عن المشتق معه سويق ومع آخر من فاصطد ما فأنصب السمن

قيل (وبه يفتي) والمختار انه
لا يحل مطلقاً كذا في الملتقى
ولو بعد الضمان هو الصحيح
كما في فتاوى النوازل واختار
بعضهم الفتوى على قول الكرخي
في زماننا لكثرة الحرام وهذا كله
على قولهما وعند أبي يوسف
لا يتصدق بشيء منه كما لو اختلف
الجنس ذكره الزيلعي فليحفظ (فان
غصب وغير المغصوب) فزال اسمه
واعظم منافعها) أي أكثر مناصده
احترازاً عن دراهم فسبكها
بلانرب فانه وان زال اسمه لكن
يبقى اعظم منافعها ولذا لا ينقطع
حق المالك عنه كما في المحيط وغيره
فلم يكن زوال الاسم مغنياً عن
اعظم منافعها كما ظنه من لا خسرو
وغيره (او اختلف) المغصوب (بملك
الغاصب بحيث يمنع امتيازها)
كاختلاف بره بتره

(او يمكن بخرج) كبره بشعيره

(ضمه وسلكه بلا حل انتفاع

قبل اداء ضمانه) أى رضى

مالكه باداء او ابراء او تضمين

فاض والقياس حله وهو رواية

فلو غصب طعاما فغصبه حتى

صار مستهلكا يتلعه حلالا

في رواية وحراما على المعتمد حتما

لمادة الفساد (كذب شاة)

التنوين بدل الاضافة أى شاة

غيره ذكره ابن سلطان (وطبخها

اوشيا واطحن بر او زرعه وجعل

حديد سمنا وصنراية والبناء

على ساجه) بالجيم خشبة عظيمة

ثبت بالهند (وقيته) أى البناء

(أكثر منها) أى من قيمة الساجه

يملكها الباني بالقيمة وكذا الوغصب

أرضا فبنى عليها او غرس

او بليت دجاجة أو لوة أو أدخل

البقر رأسه في قدر أو أودع فضيلا

فكبر في بيت المودع ولم يكن

اخرجه الا بهدم الجدار أو سقط

ديناره في محبرة غيره ولم يكن

اخرجه الا بكسرها

قوله ان العلامة قاسم هكذا بخطه

وله على لغة ربيعة والا فالظاهر

وسمه قاسما بالالف كما لا يخفى

اه مصححه

في سويقه يضمن مثل السمن لانه استهلكه دون الآخر لان هذا زيادة في السويق وفيها عن الخباية اختلطت
نورته بدقيق آخر بلا صنع أحد يباع المختلط ويضرب كل واحد منهما بقيمته اذ ليس أحدهما أولى بإيجاب
النقصان عليه (قوله كبره بشعيره) أى بر الغاصب بشعير الغصب أو بالعكس (قوله ضمته وملكه) أما
الضمان فالتعدي وأما الملك في التغير وزوال الاسم فلانه أحدث صنعة متقومة وفي الاختلاط لثلاثيجمع
البدلان في ملك المغصوب منه (تمة) كل موضع ينقطع حق المالك فيه فالمغصوب منه أحق بذلك الشيء من سائر
الغرماء حتى يستوفي حقه فان ضاع ذلك ضاع من مال الغاصب اه أبو السعود عن الجوى عن التارخانية
زاد في البرازية وليس بمنزلة الرهن (قوله بلا حل انتفاع الخ) وفي المتن كل ما غاب صاحبه ويخاف عليه
الفساد فلا بأس بأن ينتفع به بعد ما يشهد على نفسه بضمانه ولا يخرج ذلك من اثم الغصب وفي جامع الجوامع
اشترى الزوج طعاما أو كسوة من مال خبيث جاز للمرأة أكله ولبسها والاثم على الزوج تارخانية (قوله
أى رضى مالكه الخ) أشار الى أن المراد بالاداء رضى المالك وهو أعم (قوله او تضمين فاض) فان
الرضى من المالك موجود فيه أيضا لانه لا يقضى الا بطلبه كما اشير اليه في الهداية عزمية هذا وما أفاده كلامه
من أن الملك في المغصوب ثابت قبل اداء الضمان وانما المتوقف على اداء الضمان الحل هو ما في عامة المتون
فما في النوازل من انه بعد الملك لا يحل له الانتفاع لاستفادته بوجه خبيث كالمملوك بالبيع الفاسد عند
التبض الا اذا جعله صاحبه في حل اه مخالف لعامة المتون بانه عليه في المنع وفي القهستاني وقال بعض
المتأخرين ان سبب الملك الغصب عند اداء الضمان كما في المبسوط فلو أبى المالك أخذ القيمة وأراد أخذ المغير
لم يكن له ذلك كما في النهاية (قوله وهو رواية) جعلها في الخلاصة وغيرها قول الامام والاستحسان
قولهما في البرازية وكان الامام نجم الدين النسفي ينكر أن يكون هذا قول الامام ويقول اجمع المحققون من
اصحابنا انه لا يملكه الا باحدى الامور الثلاثة وقالوا جميعا الفتوى على قولهما اه قلت ما قاله المحققون
مخالف لعامة المتون كما مر فتدبر ثم رأيت بعضهم نقل أن العلامة قاسم تعقبه (قوله كذب شاة) تمثيل
لقوله فان غصب وغيره وتنظير لقوله ضمته وملكه أى كما يضمه في ذبح شاة الخ (قوله التنوين بدل
الاضافة) فيه انهم قسموا تنوين العوض الى ما يكون عوضا عن جملة او عن حرف او عن كلمة كقوله تعالى
فضلنا بعضهم على بعض وكل في فلك وأياتا تدعو او الاضافة أمر معنوي فالانساب ابدالها بالمضاف اليه على
أن بعض المحققين أنكر القسم الثالث وقال انه من تنوين التمكن يزول مع الاضافة ويثبت مع عدمها (قوله
وطبخها اوشيا) انما ذكره لان مجرد الذبح لا يغير الاسم بل ولو مع التارب أى التقطيع لانه لا يفوت ما هو
المقصود بالذبح بل يحققه سائحان (قوله والبناء على ساجه) في الهداية قال الكرخي والفقهاء أبو جعفر
انما لا ينتقض اذا بنى في حوالى الساجه لانه غير متعدي في البناء أما اذا بنى على نفس الساجه ينتقض لانه متعدي
وجواب الكتاب يرد ذلك وهو الاسح (قوله بالجيم) أما الساجه بالحاء فتانى (قوله خشبة عظيمة الخ)
أى صلبة قوية تستعمل في أبواب الدور وبنائها واساسها اتقانى (قوله وقيته أى البناء أكثر منها) جملة
حالية قال في المنع وأما اذا كان قيمة الساجه أكثر من قيمة البناء فلم ينقطع حق المالك عنها كما في النهاية عن
الذخيرة وبقيده الزيلعي كلام الكثر اه وفيها عن المجتبى فلذا أخذها وكذا في الساجه أى بالحاء (قوله
وكذا الوغصب أرضا الخ) هذه مسألة الساجه بالحاء وستأتى مشأى فلو قيمة البناء أكثر يضمن الغاصب قيمة
الأرض ولا يؤمر بالقلع وهذا قول الكرخي قال في النهاية وهو أوفق لمسائل الباب أى لمسألة الدجاجة الآتية
ونحوها لكن في العمادية ونحن نفق بجواب الكتاب اتباعا لما يحننا فانهم كانوا لا يتركونه أى من انه يؤمر
بالقلع والرد الى المالك مطلقا وفي العمادية عن الانقروى انه لا يفتى بقول الكرخي صرح به المولى أبو السعود
الفتى قال وبالأمر بالقلع أفتى شيخ الاسلام على أفندي مفتى الروم أخذ من فتاوى أبي السعود والقهستاني
ونعم هذا الجواب فان فيه سداب الظلم ويمكن أن يفرق بين هذه وبين مسألة اللؤلؤة ونحوها بأنه في تلك أمر
اضطرارى صدر بدون قصد معتبر وأما الغصب فهو فعل اختياري مقصود اه ملخصا وقد ظهر لك أن
الشارح جرى هنا على قول الكرخي وكذا فيما سياتى حيث قيد قول المتن يؤمر بالقلع بما اذا كانت قيمة
الأرض أكثر فاقضاء التشبيه في قوله وكذا الوغصب أرضا من انه لا يؤمر بالقلع صحيح لان الكلام فيما اذا

ونحو ذلك يضمن صاحب الاكثريّة الاقل والاصل أن الضرر لا يزدل بالاختلاف كما في هذه ٤٣ القاعدة من الاشياء ثم قال ولو اتبع اولوّة

فئات لا يشق بطنه لان حرمة
الادمي اعظم من حرمة المال
وقيمة في تركته وجوزة الشافعي
قياسا على الشق لاخراج الولد
قلت وقد من في الجنا نزع الفتح
انه يشق أيضا فلا خلاف وفي تنوير
البصائر انه الاصح فليحفظ بقي
لو كانت قيمة الساجدة والبناء سواء
فان اصطفا على شئ جازوان
تناسا عاياع البناء عليهما ويقسم
الثلث بينهما على قدر مالهما
شربلاية عن البرازية بقى لو أراد
الغاصب نقض البناء ورد الساجدة
هل لذلك ان قضى عليه بالقيمة
لا يحل وقوله قولان لتضييع المال
بلا فائدة وتعامه في المجتبى (وان

شرب الحجريين درهمين او ديناراً

او انا لم يملكه وهو مال الكه

مجاناً) خلافا لهما (فان ذبح

شاة غيره) ونحوها مما يؤكل

(طرحها المالك عليه وأخذ

قيمتها) وأخذها وضمنه نقصانها

وكذا) الحكم (لوقطع يدها)

او قطع طرف دابة غير

ما كولة كذا في الملتقى قبل

ولفظ غير غير سديد هنا قلت قوله

غير سديد غير سديد لبثت الخيار

في غير المأ كولة أيضا لكن اذا

اختار ربه أخذها لا يضمنه

شيأ وعليه الفتوى كما نقله المصنف

عن العمادية فليحفظ بخلاف

طرف العبد فان فيه الارش

(او خرق ثوبا) خرقا فاحشا (و) هو

ما (فوت بعض العين وبعض

نفعه لا كله) فلو كله ضمن كلها

(وفي خرق يسير) نقصه (لم يفوت

شيأ) من النفع (ضمنه النقصان

مع أخذ عنه ليس غير) لقيام

العين من كل وجه مالم يجده دفيه

صنعة او يكون ربوا كما بسطه

الزيلي قلت ومنه يعلم جواب

كانت قيمة البناء أكثر ولم يتعرض لبيان غير الكرخي وان كان المقتى به كما علمت فافهم (قوله يضمن صاحب
الاكثريّة الاقل) فان كانت قيمتهما على السواء يباع عليهما ويقسمان الثلث تارخانية (قوله فئات)
فلو بقي حيا يضمن قيمتها ولا ينتظر الى أن يخرج منه تارخانية (قوله وفي تنوير البصائر انه الاصح) وفي البرازية
ومن محمد لا يشق بطنه لودرة وعليه الفتوى لان الدرة تفسد فيه فلا يفيد الشق والدنانير لا تفسد وفي البيري
عن تقيص الكبرى لو بلغ عشرة دراهم ومات يشق وأفاد البيري عدم الخلاف في الدراهم والدنانير لعدم
فسادها وقد علم اختلاف التصحيح في الدرة ولفظ الفتوى أقوى تأمل (قوله يباع البناء عليهما) هكذا
العبارة في البرازية والشرنبلالية وظاهر أن المراد يباع مع الساجدة بقرينة ما بعده (قوله ان قضى عليه
بالقيمة لا يحل) واذا انقض لم يستطع رد الساجدة شرنبلالية عن الذخيرة (قوله لتضييع المال) عبارة
القهيستاني قيل يحل وقيل لا يحل لتضييع المال (قوله وهو مال الكه) فليضمن للغاصب شيأ
لاجل الصياغة لانه لم يوجد الا مجرد العمل الا اذا جعله من أوصاف ملكه بحيث يكون في نزعه ضرر كما لو جعله
عروة مزادة أو صفتا في سقفه ونحو ذلك فقد انقطع لصاحبه اليد عنه وقت غصبه تارخانية (قوله
أو أخذها وضمنه نقصانها) لانه اتلاف من وجه لفوات بعض المنافع كالحل والدرة والنسل وبقا بعضها وهو
اللحم درر (قوله وكذا الحكم لوقطع يدها) لانه اتلاف من وجه ايضا وهذا في مثل البقر ونحوه ظاهر
وكذا في الشاة لانها تضعف عن الذهاب الى المرحى فيقل درها ويضعف نسلها تأمل (قوله أو قطع طرف
دابة غير ما كولة) لوجود الاستهلاك من كل وجه هداية وقيد باليد والطرف لان في عين الحمار والبغل
او الفرس ربع القيمة وكذا في عين البقرة والجوز وروفي عين الشاة ما نقصها وسبي ذلك في كتاب الديان ان شاء
الله تعالى اتقاني (قوله غير سديد هنا) لان قوله أو أخذها وضمنه نقصانها خاص بالمأ كولة وعلى اسقاط
لنظرة غير يكون من التعميم بعد التخصيص (قوله قلت الخ) جواب عن الملتقى وحاصله أن مراده بالخاق
غير المأ كولة بالمأ كولة في الحكم من حيث وجود التخيير فيهما بين طرحها على الغاصب وبين امساكها
وان كان بينهما فرق من حيث انه اذا أمسك المأ كولة له أن يضمن الغاصب النقصان بخلاف غير المأ كولة لما
علمت من وجود الاستهلاك من كل وجه وقد نبه الشارح على هذا الفرق بقوله لكن اذا اختار الخ فافهم أقول
وقد يجاب بأن المراد الرجوع بالنقصان أيضا كالمأ كولة كما هو قضية التشبيه ولكن يقيد بما اذا كان لما بقي قيمة
لعدم وجود الاستهلاك من كل وجه والقريضة على هذا التقييد لفظ النقصان فانه اذا لم يكن لما بقي قيمة لم يقل له
نقصان بل هلاك ودليل ذلك ما في النهاية وغيرها عن الملتقى بالنون قطع يد حمار او رجله وكان لما بقي قيمة
فللمالك أن يمسكه ويأخذ النقصان وكذا لو ذبحه وكان لجلده ثمن لان قتله لان الذبح بمنزلة الدباغ اه
ملخصا هذا وفي النهاية عن المبسوط ما يفيد أن المراد هنا بغير المأ كولة ما يشمل الفرس (قوله بخلاف
طرف العبد) مرتبط بقوله لكن اذا اختار ربه أخذها لا يضمنه شيأ (قوله فان فيه الارش) أي له أخذه
مع الارش لانه ينتفع به أقطع ولا كذلك الدابة الغير المأ كولة مخ (قوله او خرق ثوبا الخ) معطوف على ما قبله
أي للمالك أيضا أن يطرحه عليه ويضمنه القيمة او يمسكه ويضمنه النقصان (قوله وهو ما فوت الخ) اقتصر
عليه لانه هو الصحيح في الفرق بين الفاحش واليسير من أقوال أربعة مذكورة في الشرنبلالية وغيرها (قوله
لا كله) أي كل النفع (قوله ضمن كلها) أي كل العين (قوله نقصه) أي نقص العين وذكر الضمير
باعتبار الثوب ويصح ارجاعه للنفع وقوله بعده ولم يفوت شيأ من النفع أي لم يفوته بتمامه قال في الهداية
واليسير ما لا يفوت به شي من المنفعة وانما يدخل فيه النقصان لان مجرد جعل في الاصل قطع الثوب نقصانا
فاحشا والفائت به بعض المنافع اه والحاصل كما في النهاية وغيرها انه ما فوت به الجودة بسبب نقصان
في المالبية (قوله مالم يجده دفيه صنعة) بأن خاطه قيصافانه ينقطع به حق المالك عنه عندنا زيلي
(قوله أو يكون ربوا) فيخير المالك بين أن يمسك العين ولا يرجع على الغاصب بشئ وبين أن يسلمها ويضمنه
مئلا أو قيمتها لان تضمن النقصان مستعذر لانه يؤدي الى الربا زيلي وقوله أو قيمتها أي في نحو مصوغ تأمل
(قوله ومنه يعلم) أي من قوله أو يكون ربوا (قوله حياصة) الاصل حواصة وهي سرب شدة به حزام
السرج قاموس (قوله بين تضمينها بموثة) أي تضمين القيمة من غير الجنس على الظاهر ط (قوله لانه تابع)

حادثة وهي غصبت حياصة فضة بموثة بالذهب فزال تمويهها بخير ما يمسكها بين تضمينها بموثة أو أخذها بلاشئ لانه تابع مستهلك

عبارة شيخه الرمي لأن الذهب بالتقوية صار مستهلكا تبعاً للفضة فتعبر جميعها فضة غير أنها انتقصت بذهابها
 (قوله شراء) بالمدة والتسوية أي بأن اشتريتها بفضة مساوية لها وزناً وزال التقوية عندها يعني ووجدت
 بها عيباً قديماً (قوله فلا رد) أي بالعيب القديم لتعيبها بزوال التقوية عندها وهو مانع من الرد
 (قوله ولا رجوع بالنقصان) أي نقصان العيب القديم (قوله للزوم الربا) لأنه يبقى أحد البديلين زائداً
 على الآخر بلا عوض يتساوى وهذه مما يزداد على المسائل التي تمنع الرجوع بالنقصان المذكورة في باب
 خيار العيب ولهذا قال فاعتمه الخ (قوله قاله شيخنا) يعني الخبير الرمي في حواشي المنع (قوله
 ومن بنى) أي بغير تراب تلك الأرض والافالبناء لرب الأرض لأنه لو أمر بقبضه بصيرت راباً كما كان دترسني
 (قوله بغير إذنه) فلو يذنه فالبناء لرب الدار ويرجع عليه بما انفق جامع الفصولين من أحكام العمارة في ملك
 الغير وسيد كر الشارح في شتى الوصايا مسألة من بنى في دار زوجته مفصلة (قوله لو قيمة الساحة أكثر)
 بالحلة المهمة ولو قيمتها أقل فللغاصب أن يضمن له قيمتها ويأخذها درر عن النهاية وهذا على قول الكرخي
 وقد منا الكلام عليه آنفاً (قوله أي مستحق القلع الخ) وهي أقل من قيمته مقولاً بمقدار أجره القلع
 فإن كانت قيمة الأرض مائة وقيمة الشجر المقلوع عشرة وأجرة القلع درهم بقيت تسعة دراهم فالأرض مع هذا
 الشجر تقوّم بمائة وتسعة دراهم فيضمن المالك التسعة من (قوله أن نقصت الأرض به) أي نقصاناً فاحشاً
 بحيث يفسدها أما لو نقصها قليلاً فليأخذ أرضه ويقلع الأشجار ويضمن النقصان صاحبها عن المقدسي
 (قوله ولو زرعها يعتبر العرف الخ) قال في الذخيرة قالوا إن كانت الأرض معدة للزراعة بأن كانت الأرض
 في قرية اعتاد أهلها زراعة أرض الغير وكان صاحبها من لا يزرع بنفسه ويدفع أرضه من زراعة فذلك على
 المزارعة وأما شبه ذلك وهكذا ذكر في فتاوى النسفي وهو نظير الدار المعدة للإجارة إذا سكنها الإنسان فإنه يحمل على
 الإجارة وكذا ههنا وعلى هذا أدركت مشايخ زمانى والذي تقرر عندي وعرضت على من أئق به أن الأرض
 وإن كانت معدة للزراعة تكون هذه من زراعة فاسدة إذ ليس فيها بيان المدة فيجب أن يكون الخارج كله للمزارعة
 وعلى المزارع أجر مثل الأرض اه أقول ~~لكن~~ سيد كر الشارح في كتاب المزارعة أن المفتي به صحتها
 ببيان المدة وتقع على أول زرع واحد فالظاهر أن ما عليه المشايخ مبنى على هذا وفي مزارعة البرازية بعد
 نقله ما مر عن الذخيرة قال القاضي وعندى أنها إن معدة لها وحصة العامل معلومة عند أهل تلك الناحية
 جازاً استحساناً وإن فقد أحدهما لا يجوز ويتنظر إلى العادة إذا لم يقترب بأنه زرعها لنفسه قبل الزراعة أو بعدها
 أو كان ممن لا يأخذها من زراعة ويأخذ من ذلك فحينئذ تكون غصبا والخارج له وعليه نقصان الأرض وكذا
 لو زرعها بتأويل بأن استأجر أرضاً لغير المؤجر بلا إذن ربها ولم يجزها ربها وزرعها المستأجر لا تكون
 من زراعة لأنه زرعها بتأويل الإجارة اه (قوله والافالخارج للزراع الخ) أي إن لم يكن عرف في دفعها
 من زراعة ولا في قسم حصة معلومة يكون الزارع غاصباً فيكون الخارج له وقوله وعليه أجر مثل الأرض مشكل
 ولا تفسيده النقول المارة لأنها حينئذ ليست مما اعتد للاستغلال حتى يجب عليه الإجر بل الواجب عليه
 نقصانها اللهم إلا أن يحمل على أنها مال يقيم وهو بعيد جداً أو أعدها صاحبها للإجارة فتكون مما اعتد
 للاستغلال وأما الوقف فيأتي قريباً وليس في جامع الفصولين ما يفيد ما ذكره أصلاً فإن الذي فيه من الفصل
 الحادى والثلاثين نحو ما قدمناه عن الذخيرة والبرازية (قوله وأما في الوقف الخ) عبارة الفصولين
 إلا في الوقف فيجب فيه الحصة أو الأجر بأي جهة زرعها أو سكنها اعتدت للزراعة أولاً وعلى هذا استقر
 فتوى عامة المتأخرين اه ورأيت في هامشه عن مفتي دمشق العلامة عبد الرحمن أفتدى العمادى أن
 قوله تجب الحصة أي في زرع الأرض وقوله أو الأجر أي في سكنى الدار وقوله زرعها أي الأرض أو سكنها أي
 الدار فقبضه لف ونشر مرتب اه ودخل في قوله بأي جهة زرعها مال وزرعها على وجه الغصب صريحاً
 أو دلالة أو على وجه المزارعة أو تأويل عقد فان ذلك مذكور في عبارة الفصولين قبل قوله إلا في الوقف وذكر
 في الاسعاف أنه لو زرع أرض الوقف يلزم أجر مثلها عند المتأخرين اه أقول والظاهر حمله على ما إذا لم يكن
 عرف أو كان الاجرافع للوقف تأمل ويمكن تفسير قول الفصولين تجب الحصة أي إن كان عرف وقوله

مطلب
 زرع في أرض الغير يعتبر عرف
 القرية
 ولو كان مكان الغصب
 شراء بوزنها فضة فلا رد لتعيبها
 ولا رجوع بالنقصان للزوم الربا
 فاعتمه فقل من صرح به قاله شيخنا
 (ومن بنى أو غرس في أرض غيره
 بغير إذنه أمر بالقلع والرد) لو قيمة
 الساحة أكثر كما مر (ولم الكان
 يضمن له قيمة بناء أو شجر أمر بقلعه)
 أي مستحق القلع فتقوم بدونهما
 ومع أحدهما مستحق القلع فيضمن
 الفضل (أن نقصت الأرض به)
 أي بالقلع ولو زرعها يعتبر العرف
 فإن اقتسموا الغلة أنصافاً وأرباعاً
 اعتبروا إلا فالخارج للزراع وعليه
 أجر مثل الأرض وأما في الوقف
 فيجب الحصة أو الأجر

بكل حال فصولين (غصب ثوباً فصبغه) لآخرة للالوان بل الحقيقة الزيادة والنقصان (أوسوية سافلتة بسمن فالمالك مخيران شاء ضمنه قيمة ثوبه أبيض ومثل السويق) عبر في المبسوط بالقيمة لتغيره بالقليل فلم يبق مثلياً وسماه هنا مثلاً لقيام القيمة ١٢٥ مقامه كذا في الاختيار وقد منا

قولين عن المجتبي (وان شاء

أخذ المصبوغ أو المتون وغرم

ما زاد الصبغ و) غرم (السمن)

لانه مشلى وقت اتصاله بملكه

والصبغ لم يبق مثلياً قبل اتصاله

بملكه لا متزاجه بالماء مجتبي

(رد غاصب الغاصب المغموص

على الغاصب الاول يبرأ عن ضمانه

كما لو هلك المغموص في يد غاصب

الغاصب فأدى القيمة الى

الغاصب) فانه يبرأ أيضاً لقيام

القيمة مقام العين (اذا كان

قبضه القيمة معروفاً) بقضاء او

بينة او تصديق المالك لا باقرار

الغاصب الا في حق نفسه وغاصبه

عمادية (غصب شيئاً ثم غصبه آخر

منه فأراد المالك أن يأخذ بعض

الضمان من الاول وبعضه من

الثاني لذلك) سراجية

٥ مطلبه مهم

٦ مطلبه

في ابحاث غاصب الغاصب

قوله واستشكله الزيلعي الخ حيث

قال وهو مشكل من حيث ان

المغموص منه لم يصل اليه المغموص

كله بل بعضه وكان من حقه أن

يطالب هو الى تمام حقه فكيف

يتوجه عليه الطلب وهو لم ينتفع

بالصبغ شيئاً ولم يحصل له به الاتلف

ماله وكيف يسقط عن الغاصب

بعض قيمة المغموص بالاتلاف

والاتلاف مقرّر لوجوب جميع

القيمة وكيف صار مستقطاً هنا

انتهى قال الطوري لك أن تقول

لا اشكال لان الشارع ناظر الى

حق كل منهما فلوا ازمناه بالعشرة

أو لا جرى أن لم يكن عرف أو كان الاجرائية تأمل والحاصل انها ان كانت الارض ملكاً فان اعدّها ربحها
للزراعة اعتبر العرف في الحصة والافان اعدّها للايجار فالحارج للزارع وعليه أجر المثل والافعليه النقصان
ان انتقصت وان كانت وقفاً فان ثمة عرف و كان انفع اعتبروا الا أجر المثل لقولهم يفتى بما هو انفع للوقف
فاغتم هذا التحرير المفرد المأخوذ من كلامهم المبتدأ بقى هنا شئ يفتى على كثيرين وهو ما لو كانت الارض
سلطانية او وقفاً بيد زراعتها الذين لهم مشد مسكتها كغالب الاراضي الدمشقية اذ ازرعها غير من له
المشد بتغير اذنه ودفع ما عليها من الحصة للمتكم عليها هل لصاحب المشد أن يطالبه بحصة من الخارج
أو بأجرة زرعها دراهم أم لا أجاب في الخيرية بقوله لا وان قلنا لا ترفع يده عنها مادام مزارعا يعطى ما هو المعتاد
فيها على وجه المطلوب اه فعلم به هذا أن الحصة لا يستحقها صاحب المشد بل صاحب الاقطاع أو المتولى
قتبه وفي الحامدية سئل في أرض وقف سليخة جارية في مشد مسكة رجل زرعها زيد بلاذن من المتولى
ولامن ذي المشد ولم تكن في اجارته أجاب للناظر مطالبة زيد بأجرة مثلها والله أعلم فليحفظ ذلك فانه مهم
(قوله بكل حال) علمت معناه مما قد مناه (قوله فصبغه) فلو انصبغ بلا فعل أحد كالتقاء الريح فلا خيار لرب
الثوب بل يدفع قيمة الصبغ لصاحبه لانه لا جناية من صاحب الصبغ حتى يضمن الثوب زيلعي (قوله لآخرة
للالوان الخ) بيان لنكته عدم تعرض المصنف للون الصبغ وأن ما روى عن الامام أن السواد نقصان
وعندهما زيادة كالحجرة والصفرة راجع الى اختلاف عصر وزمان فن الثياب ما يزداد بالسواد ومنها
ما ينتقص كما في التبيين وغيره (قوله بل الحقيقة الزيادة والنقصان) فلو كان ثوباً ينتقص الصبغ بأن كانت
قيمته ثلاثين درهماً مثلاً فاجعت بالصبغ الى عشرين فعن محمد ينظر الى ثوب يزيد فيه ذلك الصبغ فان كانت
الزيادة خمسة يأخذ رب الثوب ثوبه وخمسة دراهم لان صاحب الثوب وجب له على الغاصب ضمان نقصان قيمة
ثوبه عشرة دراهم ووجب عليه للغاصب قيمة صبغه خمسة فالخسة بالخسة قصاص ويرجع عليه بما بقي من
النقصان وهو خمسة رواته هشام عن محمد واستشكله الزيلعي بما حاصله أن المالك لم يصل اليه كل حقه
ولم ينتفع بالصبغ بل ضرره فكيف يغرم والاتلاف موجب لكل القيمة فكيف صار مسقطاً وأجاب الطوري
بما لا يشق فراجع (قوله فالمالك مخير) لانه صاحب أصل والآخر صاحب وصف يقال ثوب مصبوغ
وسويق ملتون فخير لتعذر التميز (قوله وسماه) أي القيمة بمعنى البدل ح وهو جواب عن المتن حيث
يفهم منه خلاف ما في المبسوط وقوله وقد منا قولين أي أوائل الغصب جواب آخر فاف في المتن مبني على القول
الاخر وهو ظاهر المتون وفي الدر المنثور انه مثلي وقيل قيمي لتغيره بالقليل لكن تفاديه قليل فلم يخرج عن كونه
مثلياً كما في شرح الجمع اه وصحح الاتقاني انه قيمي (قوله وغرم ما زاد الصبغ) برفع الصبغ فاعل زاد أي
غرم من النقود بقدر الزيادة الحاصلة في الثوب بسبب الصبغ (قوله وغرم السمن) أشار الى أن السمن
منصوب عطفاً على ما والمراد غرم مثل السمن وبين فائدة ادراجه لنقطة غرم المانعة من عطفه على الصبغ المرفوع
بقوله لانه مثلي أي فالواجب فيه ضمانه أي ضمان مثله لا قيمته وفي الدر المنثور وقيل بالرفع والصواب النصب
ذكره الزاهد اه (قوله قبل اتصاله) لم يقل وقت اتصاله كما قال في سابقه لان خروج الصبغ عن المثلية
بامتزاجه بالماء كان قبل اتصاله بالثوب بخلاف السمن فانه لم يخرج عنها الا وقت اتصاله بالسويق فافهم وهذا وجه
الفرق بين ضمان مثل السمن وبدل الصبغ (قوله اذا كان قبضه القيمة معروفاً) الظاهر أن الحكم في رد عين
المغموص كذلك فلوا أقر الغاصب بقبضه منه وانكره المالك لا يصدق في حق المالك لانه بقبضه دخل في ضمانه
وبدعوى الرد يدفع الضمان عنه فلا يصدق في حق نفسه فتأمل وراجع المنقول رملي على الفصولين ونقله
ط عن الجوى عن العمادى والله أعلم (قوله أو بينة) أي أقامها غاصب الغاصب (قوله لا باقرار
الغاصب) أي الاول فلا يصدق في حق المالك فهو بالخيار في تضمين أي بما شاء يرى (قوله الا في حق نفسه
وغاصبه) أي فيما اذا اختار المالك تضمين الثاني يرجع على الاول بما أقر بقبضه وكذا فيما اذا اختار تضمين
الاول وأراد الاول الرجوع على الثاني ليس له ذلك مؤاخذه له باقراره فانه لو لا اقراره لرجع كما يأتي (قوله
بعض الضمان) أطلقه فشمّل النصف أو الثلث أو الربع كما في الهندية (قوله له ذلك سراجية) اختلف النقل
عن السراجية فبعضهم نقل ليس له وبعضهم نقل كما هنا وهو المذكور في الفصولين عن فوائد صدر الاسلام

ضاع مال الغاصب وهو الصبغ مجاناً وذلك ظلم ٣٢ ين خا والمطلوب لا يظلم فاجبناها على رب الثوب فوصل الى المغموص منه كل حقه ما عليه
وما بقي له وكون الاتلاف مقرراً لا ينافي كونه مسقطاً لان الاتلاف بالنظر الى النقصان والاسقاط بالنظر الى عين الصبغ فتأمل انتهى اه منه

في الحرق الاجازة للاتلاف والافعال

والمالك بالخيار في تضمين ايهما شاء واذا اختار تضمين أحدهما لم يملك تركه وتضمين الآخر وقيل يملك عمادية (الاجازة لا تلحق الاتلاف فلو اتلف مال غيره تعديا

فقال المالك أجزت اورضيت لم يبرأ من الضمان) اشباه معزيا للبرازية لكن نقل المصنف عن العمادية أن الاجازة تلحق الافعال هو الصحيح قال وعليه فتلحق الاتلاف لانه من جملة

الافعال فيحفظ (كسر) الغاصب (الخشب) كسرا (فاحشا لا يملكه ولو كسره

الموهوب له لم ينقطع حق الرجوع) اشباه وفيها أجزها الغاصب وردت أجزتها الى المالك تطيب له لان أخذ الاجرة اجازة (فروع) استعار منشارا فانقطع في النشر فوصله بلاذن مالكة انقطع حقه وعلى المستعير قيمته منكسرا شرح وهبانية * ركب دار غيره لطفاه محريق وقع في البلد فانهم شئ بر كويه لم يضمن لان ضرر الحريق عام فكان لكل دفعه جوهرة * لا يجوز دخول بيت انسان الا باذنه الا في الغزو وفيما اذا سقط ثوبه في بيت غيره وخاف لو أعلمه أخذه

فيما يجوز فيه دخول دار غيره بلاذن منه

وفي الهندية عن الذخيرة (قوله والمالك بالخيار) الا في مسألة تقدمت متنا أول الغصب وفي الهندية ان ضمن الاول يرجع الاول على الثاني بما ضمن وان ضمن الثاني لا يرجع على الاول اه وفي البرازية وهب الغاصب المصوب أو تصدق أو عاروهلك في أيديهم وضمينوا للمالك لا يرجعون بما ضمنوا للمالك على الغاصب لانهم كانوا عاملين في القبض لانفسهم بخلاف المرتين والمستأجرين والمودع فانهم يرجعون بما ضمنوا وعلى الغاصب لانهم عملوا له والمشتري اذا ضمن قيمته يرجع بالثمن على الغاصب البائع لان رد القيمة كذا العين اه (قوله واذا اختار تضمين أحدهما) أي ولم يقبض منه القيمة ولم يقبض عليه بها كما يأتي (قوله لم يملك تركه) أي وان توى المال عليه كما في الفصولين أي بأن وجدته معدما أو مات فملا وشمل تضمين أحدهما البعض فليس له بعد أن ضمن أحدهما البعض أن يضمن ذلك البعض للآخر بخلاف الباقي قال في البرازية تضمين الكل تملك من الضامن فلا يملك التملك من الآخر وتضمين البعض تملك ذلك البعض فملك تملك الباقي بعد ذلك من الآخر (قوله وقيل يملك) جزم في الفصولين بالاول ثم رخص وقال فيه روايتان وفي الهندية عن المحيط لو اختار تضمين أحدهما ليس له تضمين الآخر عندهما وقال أبو يوسف له ذلك ما لم يقبض الضمان منه اه وظاهره أن بعد القبض لا يملك تضمين الثاني بلا خلاف ولذا عبر بالاختيار وكالقبض بالتراني القضاء بالقيمة كما في الهندية أيضا (فرع) أخذه من الغاصب ليرده الى المالك فلم يجده فهو غاصب الغاصب يخرج عن العهدة برده الى الغاصب الاول هندية (قوله الاجازة لا تلحق الاتلاف) يستثنى منه ما ذكره الحوي لوجاء رب اللقطة وأجاز تصدق الملتقط بها لانه كالاذن ابتداء والاذن حصل من الشارع لا من المالك ولذا لا توقف على قيامها في يد النقيب بخلاف اجازة بيع الفضولي (قوله معز بالبرازية) أي من كتاب الدعوى وفي البيرى عنها اتخذ أحد الورثة ضيافة من التركة حال غيبة الآخرين ثم قدموا وأجازوا ثم أرادوا تضمينه لهم ذلك لان الاتلاف لا يتوقف حتى تلحقه الاجازة (قوله عن العمادية) ذكره في الفصولين في آخر الفصل ٢٤ في بحث ما ينفذ من التصرفات السابقة باجازة لاحقة فراجع (قوله تلحق الافعال) قال في جامع الفصولين بعث دينه بيد رجل الى الدائن فجاء اليه الرجل وأخبره به فرضي وقال اشترى به شيئا ثم هلك قبل يهلك من مال المديون وقيل من مال الدائن وهو الصحيح اذ الرضى بقبضه في الانتهاء كالاذن ابتداء وهذا التعليل اشارة الى أن الصحيح أن الاجازة تلحق الافعال وهو الصحيح اه (قوله قال) أي المصنف وقال ابنه الشيخ صالح الأناي يقال المراد بالافعال غير الاتلاف عملا بنقول المشايخ كاهم مع اسكان الجمل اه قال الحوي يعني أن الافعال منها ما يكون اعداما ومنها ما يكون ايجابا فيحمل قول المشايخ على الفعل الذي لا يكون اعداما اه ابو السعود على الاشياء أقول ذكر في البرازية أفسد الخياط الثوب فاخذه صاحبه ولبسه عالما بالفساد ليس له التضمين اه قال في التاترخانية ويعلم من هذه المسألة كثير من المسائل اه فتأمل (قوله لا يملكه) قال في التاترخانية ولم يتعرض لما اذا زادت قيمته بالكسر وينبغي أن لا يملكه أيضا اه (قوله تطيب له) ولا فرق بين أن تكون الاجرة قدراً بجره المثل أم لا ابو السعود على الاشياء (قوله فوصله) أي عند الخداد (قوله انقطع حقه) لانه أحدث به صنعة (قوله وعلى المستعير قيمته منكسرا) لانه انكسر حال استعماله فلم يكن مضمونا عليه (قوله شرح وهبانية) ذكره عند قول النظم ولورفا المخروق في الثوب خارق * يغترم ارش النقص فيه فيقدر

يقال رفيت الثوب ورفوته وبعض العرب يهززه رفأت اذا أصلحته أي يقوم صحيحا ويقوم مرفوا بضمين فضل ما بينهما شر بلائي (قوله فانهم شئ بر كويه) قيد بالانهدام اذ لو هدم دار غيره بغير أمره وبغير أمر السلطان حتى ينقطع عن داره ضمن ولم ياتم بمنزلة جائع في مفازة ومع صاحبه طعام له أخذه كرها ثم يضمنه ولا اثم عليه تاترخانية وظاهره أنه بامر السلطان لا يضمن قال الشيخ خير الدين ووجهه أن له ولاية عامة يصح أمره لرفع الضرر العام اه أقول والظاهر أنه يضمن ما هدمه مشرفا على الهلاك نظير ما قدمه الشارح من مسألة السفينة الموقرة تأمل (قوله لا يجوز دخول بيت انسان الا باذنه) قيد بالبيت لما في التاترخانية أراد أن يمر بارض انسان أو ينزل بها ان كان لها حائط او حائل ليس له ذلك لانه دليل عدم الرضى والافلا بأس به وفي الكبرى المعتبر في ذلك عادات الناس اه (قوله الا في الغزو) أي اذا كان ذلك البيت مشرفا على العدو فللغزاة دخوله ليقاتلوا العدو منه او نحو ذلك تأمل (قوله وخاف لو أعلمه أخذه) وينبغي أن يعلم الصالحاء أنه انما يدخل لذلك ولولم يحق

أخذه لا يجوز من غير ضرورة ذخيرة وفيها مسائل أخر منها نهب منه ثوبا ودخل الناهب داره لا بأس بدخولها
 ليأخذ حقه لأن مواضع الضرورة مستثناة ومنها له مجرى في دار رجل أراد إصلاحه ولا يمكن أن يمر في بطنه
 يقال لرب الدار أما أن تدعه يصلحه وأما أن تصلحه ومنها أجر دارا وسماها له دخولها لينظر حالها فيرميها وان لم
 يرض المستأجر عندهما وعنده ان رضى (قوله فله نبش) أى نبشه لاخراج الميت (قوله وله تسويته) أى
 بالارض والزراعة فوقه اشياء (قوله وان وقفنا كذلك) أى فله قيمة حفره وهذا ذكره في الاشياء بحسبنا
 فقال وينبغي أن يكون الوقف من قبيل المباح فيضمن قيمة الحفر ويحمل سكوته عن الضمان في صورة الوقف عليه
 اه أى على الضمان في المباح وفي حاشية أبي السعود عن حاشية المقدسي وهذا الوقف للدفن فلو على مسجد
 للزرع والغلة فكالمملوكة تأمل اه (قوله ولا يكره لوالارض متسعة) أى لا يكره الدفن نظيره من بسط المصلى
 في المسجد او نزل في الرباط فجاء آخر فلو في المكان سعة لا يراحم الاقول والا فله ولو الجنية وأفاد كراهة الدفن
 لو لم تكن الارض متسعة فلا يصح التعبير بقولنا ولو متسعة كما لا يخفى فافهم (قوله الا في مسائل مذكورة
 في الاشياء) الاولى يجوز للولد والوالد الشراء من مال المريض ما يحتاج اليه المريض بلا اذنه ولا يجوز
 في المتاع وكذا أحد الرفقة في السفر لانه بمنزلة أهله في السفر الثانية أنفق المودع على أبوي المودع بلا اذنه وكان
 في مكان لا يمكن استطلاع رأى القاضى لم يضمن استحسانا واطلاق الكثر الضمان محمول على الامكان الثالثة
 اذا مات بعض الرفقة في السفر فباعوا فراشه وعدته وجهزوه بثمنه وردوا البقية الى الورثة او انعمى عليه فأنفقوا
 عليه من ماله لم يضمنوا استحسانا وحكى عن محمد أنه مات بعض تلامذته فباع محمد كتبه لتجهيزه فقيل انه لم يوص
 فتلا قوله تعالى والله يعلم المفسد من المصلح فإكان على قياس هذا لا يضمن ديانة أتما في الحكم فيضمن وكذا المأذون
 في التجارة لو مات مولاه فأنفق في الطريق لم يضمن وكذا الوأفق بعض أهل المحلة على مسجد لا يتولى له من غلته
 لحصير ونحوه وأوافق الورثة البكار على الصغار ولا وصى لهم او قضى الوصى ديناً علمه على الميت بلامعرفة
 القاضى والورثة فلا ضمان في الكل ديانة اه من الاشياء وحواشيها وفي التاترخانية وضع انقدر على الكانون
 ونحتها الحطب فجاء آخر وأوقد النار فطبخ لا يضمن استحسانا ومن هذا الجنس خمس مسائل أحدها هذه
 الثانية طعن حنطة غيره ضمن ولو أن المالك جعل الحنطة في الذورق وربط الحمار وجاء آخر فساقه لا يضمن
 الثالثة رفع حرة غيره فأنكسرت ضمن ولورفعها صاحبها وأمالها الى نفسه فجاء آخر وعانها فأنكسرت لا الرابعة
 حل على دابة غيره فهل ذلك ضمن ولو جالها المالك شيئا فسقط فحملها آخر فهل ذلك لا الخامسة ذبح الضحية غيره
 في غير أيامها لا يجوز ويضمن ولو في أيامها يجوز ولا يضمن ومن جنسها أحضر فعلة لهدم دار فجاء آخر وهدمها
 لا يضمن استحسانا ذبح شاة القصاب ان بعد ماشد القصاب رجلها لا يضمن والاضمن والاصل في جنس هذه
 المسائل كل عمل لا يتفاوت فيه الناس تثبت الاستعانة من كل أحد دلالة والا فلا فلو علقها بعد الذبح للسلح فسلحها
 آخر بلا اذنه ضمن اه ملخصا وفي القضية أخذ أحد الشريكين حمار صاحبه الخاص وطعن به فمات لم يضمن
 للاذن دلالة قال عرف بجوابه هذا انه لا يضمن فيما يوجد الاذن دلالة وان لم يوجد صريح كما لو فعل بحمار
 ولده أو بالعكس أو أحد الزوجين أو أرسل جارية زوجته في حاجته فأبقت اه (قوله ضمنه) مخالف لما
 في المعراج والبرازية وغيرهما من أنه ان لم يسبقه معها لا يضمنه وقد مناه أول الغصب عن الزيلعي لكن نقل
 الشرنبلالي عن قاضى خان أنه ينبغي أن يضمنه أيضا لانه لا يساق الا بسوقها كما قالوا اذا غصب عجولا فبيس لبن
 أمه ضمنه مع نقصان الالم اه أقول ان كانت المسألة من تحريمات المشايخ فاختاره قاضى خان وجيه
 ولذا مشى عليه ابن وهبان وان كانت منقولة عن المجتهد فاتباعه اوجه فليراجع (قوله بما يتغير)
 الظاهر أن المراد به المضمون وهو الخش هنا فانه لما هلك تغير عن حاله وقد ضمنه مع أنه لم يباشرفيه فعلا تأمل
 (قوله هل له منه شربه) الجواب نعم ان حوّل النهر عن موضعه كره الشرب والتوضؤ منه لظهور أثر الغصب
 بالتحويل والالتبوت حق كل أحد ففهم ما ابن الشحنة (قوله وهل ثم نهر طاهر لا مطهر) الجواب انه
 الفرس السريع فانه يسمى نهر او بحر القول بعضهم في قوله تعالى وهذه الانهار تجري من تحتي أى الخيل وقوله
 صلى الله عليه وسلم في فرس أبى طلحة انا وجدناه لبحر ابن الشحنة والله تعالى اعلم (فصل)
 لما ذكر مقتضات الغصب وكيفية ما يوجب الملك للغاصب بالضمان ذكر في هذا الفصل مسائل متفرقة

مطلب

فيما يجوز من التصرف بمال
 الغير بدون اذن صريح

حفر قبرا فدفن فيه آخر ميتا فهو
 على ثلاثة أوجه ان الارض
 للحافر فله نبشه وله تسويته
 وان مباحة فله قيمة حفره وان وقفا
 فكذلك ولا يكره لوالارض
 متسعة لان الحافر لا يدري
 باى أرض يموت * لا يجوز
 التصرف في مال غيره بلا اذنه
 ولا ولايته الا في مسائل مذكورة
 في الاشياء * غصب حماره فباعها
 بجنسها فأكله الذئب ضمنه كما
 في معاينة الوهبانية

وغاصب شئ كيف يضمن غيره
 وليس له فعل بما يتغير

وغاصب نهر هل له منه شربه
 وهل ثم نهر طاهر لا مطهر

(فصل)

تصل بمسائل الغصب كما هو دأب المصنفين نهاية (قوله غيب) الاولى أن يقول غاب ليشمل ما إذا كان عبدا فأبق فانه اذا ضمن قيمته ملكه أفاده الطوري وقال يعلم حكم التغيب بالاولى (قوله وضمن قيمته للمالك) أي ان شاء المالك التضمن والا فله أن يصبر الى أن يوجد كما في العناية ح (قوله ملكه عندنا الخ) أي خلافا للشافعي لما مر أن الغصب محظور فلا يكون سببا للملك كما في المدبر ولنا انه ملك البدل بكماله والمبدل قابل للنقل من ملك الى ملك فملكه دفعا للضرر عنه بخلاف المدبر لانه غير قابل للنقل ابن كمال (قوله قسم له الا كساب لا الاولاد) تفرغ على قوله مستند الا ان الملك الثابت بالاستنادنا قص يثبت من وجه دون وجه فلم يظهر أثره في الزيادة المنفصلة كذا في العناية وغاية البيان والفرق أن الولد بعد الانفصال غير تبع بخلاف الكسب فانه بدل المنفعة فيكون تبعا محضا أقول وظاهره أن المراد بالالكسب مطلق الزيادة المنفصلة كالحسن والسمن وبالولد مطلق الزيادة المنفصلة كالذر والتمر فلا تسلم له اذا ملك المغصوب بالضمان يدل عليه ما مر وقول الزيلعي بخلاف الزيادة المنفصلة والكسب لانه تبع ولا كذلك المنفصلة بخلاف البيع الموقوف أو الذي فيه الخيار حيث يملك به الزيادة المنفصلة أيضا لانه سبب موضوع للملك فيستند من كل وجه اه تأمل (قوله والقول له بيمينه) أي للغاصب لانكاره الزيادة التي يدعيها المالك بأن يقول ما قيمته الا عشرة مثلا منية المفتي (قوله فللمالك) لانها منبئة للزيادة قال في النهاية ولا يشترط في دعوى المالك ذكر أوصاف المغصوب بخلاف سائر الدعاوى وينبغي أن تحفظ هذه المسألة اه شربلالية (قوله ولا تقبل بينة الغاصب الخ) قال في المنع فان عجز المالك عن إقامة البينة وطلب بين الغاصب وللغاصب بينة تشهد بقيمة المغصوب لم تقبل بل يحلف على دعواه لان بينة تنفي الزيادة والبينة على النفي لا تقبل وقال بعض مشايخنا ينبغي أن تقبل لاسقاط اليمين كالمودع اذا ادعى رد الوديعة فان القول قوله ولو أقام بينة على ذلك قبلت وكان أبو علي النسفي يقول هذه المسألة عدت مشكلة ومن المشايخ من فرق بينها وبين مسألة الوديعة وهو الصحيح كذا في العناية والنهاية والتبيين اه (قوله ونقل المصنف الخ) نقل المصنف ذلك في منحه عن البحر وجواهر الفتاوى عند قوله أول الغصب ولو ادعى الغاصب الهلاك الخ ثم أعاد النقل عن جواهر الفتاوى هنا وقد نقل الشارح المسألة قبيل كتاب الاقرار وعزاها لدعوى البحر ونقلها في البحر قبيل قول الكنز ولا ترد بين على مدع وعزاها الى المحيط عن الامام محمد ونقل عن المحيط انه قال وهذه من خواص هذا الكتاب وغرائب مسائله فيجب حفظها وقد لفق الشارح هذه العبارة من عبارة البحر المنقولة عن المحيط ومن عبارة الجواهر على أحسن وجه فانه في عبارة البحر بين حكم ما اذا حلف الغاصب وسكت عما اذا نكل وفي عبارة الجواهر بعكس ذلك وجميع ما ذكره الشارح منقول لم ينفرد بشئ منه سوى حسن التعبير فجزاه الله خيرا (قوله لو قال الغاصب الخ) أي بعد ما بين المالك مقدارا بأن قال قيمته مائة مثلا (قوله فالحول للغاصب) اقتصر عليه لان المودع يعتد به صار غاصبا ح (قوله ويجبر على البيان) لانه أقر بقيمة مجهولة بحر عن المحيط أي بأمره القاضي بذلك لاحتمال كذبه بقوله لا اعرف قيمته (قوله فان لم يبين الخ) عبارة البحر فاذا لم يبين يحلف على ما يدعي المغصوب منه في الزيادة فان حلف يحلف المغصوب منه أيضا ان قيمته مائة ويأخذ من الغاصب مائة اه فالمراد بالزيادة ما تضمنتها دعوى المالك التي نفاها الغاصب بقوله علمت أن قيمته أقل مما يقول والمراد انه يحلف على نفيها بأن يقول ليست قيمته مائة كما ادعاه المالك وقيد بقوله لم يبين عما اذا بين وقال قيمته خمسون مثلا فان القول له وهي مسألة المتن السابقة فلا يصح أن يكون أصل النسخة فان بين لاختلاف حكم المسألتين فافهم (قوله ولو حلف المالك أيضا) أفاد بلفظ أيضا أن المراد حلف بعد ما حلف الغاصب قال ح لم يظهر وجهه فراجع اه أي وجه تحليف المالك أيضا وأقول وبالله التوفيق لعل وجهه أن الغاصب لما لم يبين لم يمكن أن يكون القول له بيمينه بخلاف مسألة المتن فلم ترتفع دعوى المالك لانها ترتفع لو بين شيئا صدق فيه باليمين وفائدة تحليفه وان كان لا يرتفع دعوى المالك التوصل الى ثبوتها بنكوله فاذا حلف لم تثبت دعوى المالك لعدم النكول ولم ترتفع لعدم البيان فبقيت بحالها فاحتاجت الى التنوير باليمين وان كانت من المدعي لعدم افادة يمين المدعي عليه ونظير ذلك مسائل منها لو اختلف المتبايعان في قدر الثمن او المبيع تحالفامع أن أحدهما مدع والاخر منكر وهي من مسائل المتن هذا ما ظهر لي وجهه المقتضى

غيب) بمجمة (ما غصبه وضمن قيمته) للمالك (ملكه) عندنا ملكا (مستندا الى وقت الغصب) فتسليم له الا كساب لا الاولاد ملتي (والقول له) بيمينه لو اختلفا (في قيمته ان لم يبرهن المالك على الزيادة) فان برهن أو برهننا فللمالك ولا تقبل بينة الغاصب لقيامها على نفي الزيادة هو الصحيح زيلعي ونقل المصنف عن البحر والجواهر لو قال الغاصب أو المودع المتدعي لا أعرف قيمته لكن علمت انها أقل مما يقول فالحول للغاصب بيمينه ويجبر على البيان فان لم يبين حلف على الزيادة فان نكل لزمته ولو حلف المالك أيضا على الزيادة أخذها

دموعه هذا وذكرا ليري في دعوى الاشياء عن الترخاينة أن الحاكم ابا محمد طعن على محدرجه الله تعالى
 بأن المين لم تشرع عند المدعى وقال الجواب الصحيح عندي أن يقول القاضي للغاصب بعد ما امتنع عن
 البيان اكانت قيمته مائة اكانت خمسين اكانت ثلاثين الى أن ينتهي الى أقل ما لا ينقص منه قيمته في العرف
 والعادة فاذا انتهى الى ذلك لزمه وجعل القهول في الزيادة مع يمينه كالجواب فيما اذا أقر بحق مجهول
 في عين في يده لغیره يسمى له القاضي السهام حتى ينتهي الى أقل ما لا يقصدونه بالتقليد عرفا وعادة ويلزمه به
 اه ملخصا (قوله ثم ان ظهر الخ) لاحاجة اليه مع ما يذكره المصنف بعد لان الغاصب ضمن بقول المالك على
 ما ذكره فلا خيار للمالك ط قلت قصد الشارح ذكر عبارة البحر بتمامها مع أن المصنف لم يصرح بخيار
 الغاصب بل بقي خيار المالك ولا تلازم بينهما على أن في ثبوت الخيار للغاصب في مسألة المتن كلا ما سنذكره
 فانهم (قوله ودفع قيمته) أي ان لم يكن دفعها (قوله وأخذ القيمة) أي ان كان دفعها (قوله
 وهي من خواص كتابنا) قد ذكرنا سابقا أن ذلك من كلام صاحب المحيط فهو من جملة المنقول قبله ووجه
 الخصوصية تضمنها ورود المين على المدعى فانه لم يشتر في الكتب فافهم (قوله على الاصح) راجع لقوله
 أو مثله أو دونه وهو ظاهر الرواية لانه لم يتم رضاه حيث لم يعط ما يدعيه والخيار لقوات الرضى خلافا لقول
 الكرخي انه لا خيار له هداية (قوله فالاولى ترك قوله وهي أكثر) أو يفعل كما فعل القدوري وصاحب الكنز
 والملتقى حيث قد مواز كالمسألة الثانية على الاولى وجعل بعض الشراح ذلك قيد السابقة فقط ولكن الاولى
 كما قال الشارح تبعا للقهستاني فانه ليس قيد افهما (قوله وقد ضمن بقوله) أي الغاصب مع يمينه (قوله
 أخذه المالك) وللغاصب حبسه حتى يأخذ ما دفعه زيلعي (قوله ولا خيار للغاصب الخ) فيه رد على
 ما بحثه في البيعونية بأنه على التعليل بعدم رضى المالك ينبغي ثبوت الخيار للغاصب لو قيمته أقل لعدم رضاه
 أيضا ولذا قال ولو قيمته أقل فافهم (قوله للزومه باقراره) أقول ولانه ظالم بغصبه وتقييده ولأن تمام
 ملكه كان متوقفا على رضى المقتصوب منه وقد وجد تأمل (قوله أو تكول الغاصب) أي عن الحلف بأن
 القيمة ليست كما يدعي المالك شريلالية (قوله فهو له ولا خيار للمالك) وكذا لا خيار للغاصب لرضاه حيث
 أقدم على الغصب رضى وذكرا ط أن له الخيار أخذ من قوله في الاولى ولا خيار للغاصب بطريق الإشارة
 اه وأقول قد راجعت كثيرا فلم أظفر بصريح النقل في ذلك والذي يقتضيه النظر ما قاله الرضى فان الغاصب
 ظالم بالغصب وبالتقييد عن المالك فاصراره على ذلك دليل الرضى وحيث كان ظالما لا يراعى جانبه يدل عليه
 اقتصارهم على بيان الخيار في المسألتين من جانب المالك فقط لكونه مظلوما ولذا قال الاتقاني في تعليل خيار
 المالك في الاولى لانه كالمكره على نقل حقه من العين الى بدل لم يرض به والمكره يثبت له الخيار في القسح اه
 وقول المصنف كغيره فهو له ظاهر في عدم الخيار له لأن ملكه كان موقوفا على رضى المالك وقد وجد ولا سيما
 فيما اذا نكل فان النكول اقرار أو ما ثبت الخيار له في المسألة السابقة عن البحر والجواهر فلا يدل على ثبوته هنا
 لا اختلاف موضوعهما ولانه ظهر صدقه في يمينه الذي خلقه ولم يرض بقول المالك ولم يرض عليه برهان ولم ينكل
 عن المين بخلاف هذه المسألة في جميع ما ذكره بالجملة فاثبات الخيار له حكم شرعى يحتاج للنقل فراجع
 (قوله فضمنه المالك) قيد بتضمن المالك احترازاعمال الوابيعه الغاصب فباعه المالك من الغاصب أو وهبه له
 أو مات المالك والغاصب وارثه فان بيع الغاصب يبطل لانه طرأ ملك بات على موقوف على اداء الضمان
 فأبطله أبو السعود عن شيء (قوله نفذ يمينه) هذا ان ضمنه قيمته يوم الغصب قال في جامع الفصولين قبيل
 الخلفين والعشرين غصب شيئا وباعه فان ضمنه المالك قيمته يوم الغصب جاز يبعه لا لو ضمنه قيمته يوم البيع
 اه (قوله لان تقرير) تعليل للتفسير المقهور من أي ح (قوله نافذ في الاصح) أي لو أعتق المشتري من
 الغاصب ثم ضمن المالك الغاصب نفذ اذ اتفق في الاصح عند الشيخين وكذا نفذ بإجازة المالك البيع لانه عتق
 ترتيب على سبب ملكه لم ينقصه دليل أن البيع ملكه عند الا جازة بزوائد المتصلة والمنفصلة ولو لم يكن تأمينا نفسه
 لما كان كذلك وقام في التبيين (قوله لان الملك الناقص الخ) خصانه بثبوته مستندا بصحهما ولم يرتفع
 ابن الكمال هذا التعليل قال لا ينعقد بيع الغاصب وعمل بأن الغصب غير موقوف ولا فائدة
 الملك اه قلبي (قوله وروايتنا في الخ) ليس بهذا الا كسب الحاصلة باستقلال الغاصب فانها

ثم ان ظهر المقتصوب فللغاصب
 أخذه ودفع قيمته أو رده وأخذ
 القيمة وهي من خواص كتابنا
 فلتحفظ (فان ظهر) المقتصوب
 وهي أي قيمته (أكثر مما ضمن)
 أو مثله أو دونه على الاصح عناية
 فالاولى ترك قوله وهي أكثر
 (وقد ضمن بقوله أخذه المالك ورده)

عوضه أو أمضى الضمان
 ولا خيار للغاصب ولو قيمته أقل
 للزومه باقراره ذكره الوائى نعم متى
 ملكه بالضمان فله خيار عيب ورؤية
 مجتبى (ولو ضمن بقول المالك
 أو برهانه أو تكول الغاصب فهو له
 ولا خيار للمالك) رضاه حيث
 أدى هذا المقدار فقط (وان باع)
 الغاصب (المقتصوب فضمنه
 المالك نفذ يمينه وان حرر) أي
 الغاصب لان تحرير المشتري من
 الغاصب نافذ في الاصح عناية
 (ثم ضمنه لا) لان الملك الناقص
 يكفي لنفاذ البيع لا العتق
 (وزوائد المقتصوب) مطلقا متصلة
 كسمن وحسن أو منفصلة
 كدروغر

غير مضمونة وان استهلكها الا انها عوض عن منافع المصوب ومنافعه غير مضمونة عندنا كما يأتي فكذلك ابدانها
 كفاية (قوله امانة لا تضمن الا بالتعدي) اي خلافا للشافعي وهذه ثمرة الخلاف بيننا وبينه في حقيقة الغصب
 كما به عليه الشارح أول الغصب فلو قتل الغاصب ضمنه مع الزيادة ابن ملك ولو هلكت الجارية بعد الزيادة
 ضمن قيمتها وقت الغصب ولا يضمن الزيادة وكذا لو زادت قيمتها نهاية (قوله لانها امانة) مكرر مع ما في المتن
 (قوله ولو طلب المتصلة لا يضمن) لان دفعها غير ممكن فلا يكون مانعا اه ح بقي ما لو طلبها مع الاصل بان
 قال سلفي الجارية أو الدابة بعد الحسن أو الحسن فنعته ينبغي أن يضمنه كالأصل وليجوز رجعي أقول ذكر في الجمع
 أن الزيادة المتصلة لا تضمن بالبيع والتسليم قال شارحه أي عند أبي حنيفة أما المنفصلة فمضمونة اتفاقا لانه
 بالتسليم إلى المشتري صار متعديا اه وفي الاختيار وان طلب المتصلة لا يضمن بالبيع للغير لان الطلب غير صحيح
 لعدم امكان رد الزائد بدون الاصل اه حيث لم تضمن بالتسليم إلى المشتري لا تضمن بالمنع أيضا وقد سأل أول
 الغصب عن جامع القصولين غصب شاة فموتت فذبحها ضمن قيمتها يوم غصب لا يوم ذبحه عند أبي حنيفة
 كما لو تلفت بلا اهلاكه تامل (قوله وما نقصته الجارية) أي انتقصت لان نقص يحى لازما ومتعديا وهما لازم
 ابن ملك وأما الضمير المتصل به فلا يدل على التعدي لانه ضمير المصدر فانه عائد إلى ما الواقعة على النقصان (قوله
 مضمون) أي اذا حبلت عند الغاصب أو زنت بعد الغاصب أما اذا كان الحبل من الزوج أو المولى فلا ضمان
 جوهره وفي الطوري عن المحيط غصبها حاملا أو مريضة فماتت في يده من ذلك ضمنها وبها ذلك العيب (قوله
 بقيته) أي ان نزل حيها وهو بدل من قوله بولدها والمراد اذا فردها وولدها يجبر نقصان الولادة به نظر إلى قيمته
 (قوله أو بقترته) أي لو شرب الغاصب أو غيره بطنها فألقته ميتا وهي نصف عشر قيمته حيا لو ذكرا وعشر قيمته
 لو أنثى قال في الاختيار لانها قائمة مقامه لوجوبها به لا عنه (قوله ان وفيه) أي بالنقصان وكذا ان زاد
 كما في غاية البيان (قوله والاخ) أي ان لم يف به يجبر بقدره وضمن الباقي (قوله ولو ماتت الخ) في هذه
 المسألة ثلاث روايات عن الامام يبرأ بردها ولو لم يجبر بالولد قدر نقصان الولادة ويضمن ما زاد على ذلك من قيمة الام
 وفي ظاهر الرواية عليه رد قيمتها يوم الغصب كاملة كما في النهاية عن المبسوط شربلاية (قوله زني بامة) أي
 الغاصب أو غيره ط عن الجوى وقيد به اذ لو حبلت من الزوج أو المولى فلا ضمان وان ماتت اتفاقا
 (قوله أي غصبها) فائدة هذا التفسير دفع ما رويته عنهم من شمول قوله مضمونة ما اذا زني بامة غصبها غيره فان
 الضمان على الغاصب لا الزاني فافهم (قوله فماتت بالولادة) أي بسببها لا على فورها قال قاضي خان وماتت
 في الولادة أو في النفاس فان على قول أبي حنيفة ان كان ظهر الحبل عند المولى لاقل من ستة أشهر من وقت ردة
 الغاصب ضمن قيمتها يوم الغصب اه وقال في المواهب عليه قيمتها يوم العلق عند أبي حنيفة وقال عليه نقص
 الحبل على الاصح اه شربلاية (قوله ضمن قيمتها) أي وان بقي ولدها ولا يجبر بالولد كما في الهندية لانه غصبها
 وما انعقد فيها سبب التلف وردت وفيها ذلك فلم يوجد الرد على الوجه الذي أخذ فلم يصح الرد فلا يبرأ عن الضمان
 كما اذا جنت عنده فردتها فقتلت تلك الجنابة أو دفعت به فابرجع عليه المالك بكل القيمة كأنه لم يردها (قوله
 يوم علقت) كذا في الهداية والجمع وغيرهما ويبحث فيه في البعقورية انه ينبغي أن يكون يوم الغصب فراجعها
 ويوافقه ما قدمناه آنفا عن قاضي خان (قوله بخلاف الحرة) أي اذا زني بها رجل مكرهة أولا اتفاقا فما
 في الدرر فيه نظر عزيمة وفيه ظر قد بر (قوله بعد فساد الرد) أي بسبب الحبل زاد الزيلعي والمصنف ولا
 يجب ردها أصلا قال الرمي سيأتي في الجنابة أن من خدع امرأة رجل يحبس حتى يردها أو يموت ففعل ما هنا
 قياس وما هنا الاستحسان قطعاً للفساد تامل (قوله ولوردها محجومة الخ) أي الأمانة والفرق بين هاتين
 المسألتين ومسألة المتن أن الهلاك للضعف الطبيعة عن دفع آثار الحبل المتوالية وذلك لا يحصل بالحمل الاوى عند
 الغاصب فانه ليس بموجب لما بعده والزنى بموجب جلدان مؤلما لمتلفا فلا ينافى إلى الزنى بخلاف الهلاك بحمل
 الزنى فانه بالسبب الاول (قوله لا يضمن) أي لا يضمن كل القيمة بل نقصان الحبل كما في الدر المنثور (قوله وكذا)
 أي لا يضمن القيمة بل نقصان عيب الزنى زيلعي (قوله ولو زني بها) أي بامة غصبها واستولدها أي حبلت
 منه درر (قوله ثبت النسب) أي ان ضمنها وادعاءه كافي الدردج (قوله ولو ولد رقيق) لان المتضمن
 عن له حق التضمن أو وث شبهة والنسب يثبت بالشبهة بخلاف الحرة درر عن الكافي ونقل في القومية أن

(امانة لا تضمن الا بالتعدي أو
 المنع بعد طلب المالك) لانها امانة
 ولو طلب المتصلة لا يضمن (وما
 نقصته الجارية بالولادة مضمون
 ويجبر بولدها) بقيته أو بقترته
 ان وفيه والا فيسقط بحسابه ولو
 مات وبالولد وفاء كني هو الصحيح
 اختيار (زني بامة مضمونة)
 أي غصبها (فردتها حاملا فماتت
 بالولادة ضمن قيمتها) يوم علقت
 (بخلاف الحرة) لانها لا تضمن
 بالغصب لبقى ضمان الغصب
 بعد فساد الرد ولوردها محجومة
 فماتت لا يضمن وكذا الوزنت عنده
 فردتها فجلدت فماتت به ملحق
 ولو زني بها واستولدها ثبت
 النسب ولو ولد رقيق

صاحب الدرر أساء التعرير في هذه المسألة ولا تنفع الاجماع الكافي قلت وذكري التارخانية المسألة حيث
قال وليس للغاصب أن يستخدم أو يملك من غيره حتى يختار المولى فإن اختار أخذ القنية استأنف الاستبراء
وان اختار أخذها بطل ما فعل من التصرف الا اذا استولدها ثبت التسبب استحصانا والولد رقيق اه
فقد فرض ما مر فيها اذا اختار المالك أخذها لا أخذ القنية فتأمل في وجهه (قوله منافع الغصب) أي
المغصوب (قوله استوفها أو عطلها) صورة الاول أن يستعمل العبد شهرا مثلاً ثم يردّه على سيده والثاني
أن يمسكه ولا يستعمله ثم يردّه كما في الدرر (قوله عندنا) أي خلافاً للشافعي رحمه الله (قوله لكن لا يلائمه
الح) أقول بل يلائمه بعطفه عليه بالرفع فيفيد أنه غير مضمون ط أي بتقدير حذف الخبر والاصل وخبر المسلم
غير مضمون بدليل ما قبله كقولك هند غير قائمة وعرو على أن عدم الملازمة فيما ذكره أشد لأنه معطوف على قوله
بمخلاف الحرة ومخالفة الحرة للامة في الحكم ظاهر وبينهما مناسبة بمخلاف منافع الغصب اذا مناسبة بينهما
الابتساف تأمل (قوله مع أنه) أي ما شرح عليه (قوله أن يكون وقفاً) وكما تضمن منفعته تضمن ذاته كما قدمه
من العيني وغيره عند الكلام على غصب العقار وفي الولو الجية ومتى قضى عليه بالقنية تؤخذ منه فيشتري
بها ضيعة أخرى تكون على سبيل الوقف الاول اه (قوله للسكنى أو للاستغلال) أقول أو لغيرهما كالسجدة
فقد أفتى العلامة المقدسي في مسجد تغدي عليه رجل وجعله بيت قهوة بلزوم أجرة مثله مدة شغله كما في الخبرية
والحامدية (قوله أو مال يتيم) أقول وكذا اليتيم نفسه لما في البرازية يتيم لأب له ولا أم استعمله اقرباًؤه
مدة في أعمال شتى بلا إذن الحاكم وبلا اجارة له طلب أجر المثل بعد البلوغ ان كان ما يعطونه من الكسوة
والكفاية لا يساوى أجر المثل اه وبه أفتى في الخبرية والحامدية وفي اجارات القنية غصب صياحراً
وأجره وعمل فالاجر للعائد ثم رمز الاجر للصبي ثم رمز وهو الصواب لانه ذكر في المتن أجر عبده سنة
ثم أقام العبد يئس أن مولاه اعتقه قبل الاجارة فله الاجراخ (قوله سكنت أمه) أي أم اليتيم (قوله
في داره) أي اليتيم (قوله بلا أجر) أي بلا التزام أجر بعقد اجارة من وليه تأمل (قوله ليس لهما ذلك)
أي يحرم عليهما (قوله قلت ويستثنى أيضاً) قاله الشيخ شرف الدين (قوله سكنى شريك اليتيم) أي
بأن كاتب بينه وبين بالغ فسكنها البالغ مدة (قوله وكذا الاجنبي بلا عقد) أي وكذا اذا سكنها اجنبي عنه
غير أمه وغير شريكه (قوله وقيل دار اليتيم كالوقف) أي في ضمان منافعهما وهو قول المتأخرين وهو
المعتمد كما يأتي في كلام الشارح (قوله قلت ويمكن جعل كلا الفرعين) أي فرع أم اليتيم وفرع سكنى شريكه
وصرح بذلك المحوى وبجمل الاول صرح صاحب المنع (قوله بعدم أجرته) أي بعدم لزومها (قوله وأما
على القول المعتمد الخ) أي وحينئذ فلا استثناء ولذا قال العلامة البيري والعجب من المؤاف كيف عدل عما
عليه الفتوى بلا موجب فاحذره (قوله فتلزمه الاجرة) لان الاجرة تجب على الغاصب دون من يتبعه
ونقل البيري عن المحيط ان لم يكن لها زوج لها السكنى بحكم الحاجة وان كان فلا كما اذا كان لها مال (قوله
وما في الصيرفية الخ) عبارة اسكنت مع زوجها بيت ابنها الصغير قال ان كان بحال لا يقدر على المنع بأن كان
ابن سبع سنين أو ست فعليها أجر المثل لانها غير محتاجة حيث كان لها زوج وان كان بحال يقدر على المنع
فلا أجر عليها اه وفيها مخالفة لما في البيري عن المحيط حيث فرض المسألة فيما اذا سكنت بغير أمر الزوج
وقدر مدة قدرة الابن على المنع بأن كان ابن عشر فأكثر فإن ظاهره انها سكنت وحدها وأنه لو كان ابن ثمان
أو تسع يلزمها الاجر تأمل (قوله والا فليها) في بعض النسخ بضمير التثنية وهو غير موافق لعبارة الصيرفية
المأثورة (قوله غير ظاهر) خبر ابستاد ووجهه أنه وان قدر على المنع فلا عبرة بتبعه وهو صبي (قوله وعليه) أي
على القول المعتمد من انها كالوقف كذا في تنوير البصائر لا على ما في الصيرفية كما قبل فافهم (قوله فهو عليه)
أي فالاجر واجب على الزوج لا عليها أقول وعلى ما قدمناه من ظاهر عبارة المحيط فهو عليها لا عليه (قوله
ثم نقل عن الخاتبة الخ) نقل أولاً عن العمادية عن محمدان علم الحاضر أن الزرع ينفعها له زرع كلها فاذا حضر
الغائبه أن يفتح بكل الارض مثل تلك المدة لنسبوت رضى الغائب بمثل ذلك دلالة وان علم أنه ينقصها ليس
الحاضر ذلك لان الرضى خبر ثابت ثم نقل عن القنية أن الحاضر لا يلزمه في الملك المشترك أجر وليس للغائب
استعماله بقدر ذلك المدة لان المهايأة بعد الخصومة حال بينهما تدافع الا أن يفرق بين الارض والدار وهو

مطلب
في ضمان منافع الغصب

٢ (و) بخلاف (منافع الغصب)
استوفها أو عطلها) فانها لا تضمن
عندنا ويوجد في بعض المتون
ومنافع الغصب غير مضمونة
الى آخره لكن لا يلائمه ما يأتي من
عطف خبر المسلم الى آخره مع أنه
أخصر قدسبر (الا) في ثلاث
فيجب أجر المثل على اختيار
المتأخرين (ان يكون) المغصوب
(وقفاً) للسكنى أو للاستغلال
(أو مال يتيم) الا في مسألة سكنت
أمه مع زوجها في داره بلا أجر ليس
لها ذلك ولا أجر عليهما كذا
في الاشباه معزي الوصايا القنية
قلت ويستثنى ايضا سكنى شريك
اليتيم فقد نقل المصنف وغيره
عن القنية انه لا شيء عليه وكذا
الاجنبي بلا عقد وقيل دار اليتيم
كالوقف انتهى قلت ويمكن جعل
كلا الفرعين على قول المتقدمين
بعدم أجرته وأما على القول المعتمد
أنها كالوقف فوجب الاجرة على
الشريك والزوج لكون سكنى
المرأة واجبة عليه وهو غاصب
لدار اليتيم فتلزمه الاجرة وبه أفتى
ابن نجيم وما في الصيرفية من
التفصيل لواليتيم يقدر على المنع
فلا أجر ولا فعليها غير ظاهر وعليه
فهو عليه لا عليها كما أفاده في تنوير
البصائر ثم نقل عن الخاتبة أن
مسألة الدار كسألة الارض وأن
الحاضر اذا سكن فيما اذا كان
لا يضرها

بعيد أو أنهم ما روايتان ثم نقل عن الخليفة أن مسألة الدار كسالة الأرض وأن الغائب أن يسكن مثل ما سكن
 شريكه وأن المشايخ ~~الحنابلة~~ وروى عن محمد وعليه الفتوى اه ملخصا ونقل البيهقي
 عبارة الخليفة أيضا مفصلة وأقرها وكذلك الهنسي أبو السعود (قوله قالوا وعليه الفتوى) لفظة قالوا
 يؤتى بها غالبا للتضعيف ولم أرها في هذه المسألة في كلام غيره ولعل زادها اشعارا باختلافه وهو ما ذكره آخر
 كتاب الشركة عن المنظومة المحببة وبه أفق ابن نجيم وهو الذي عليه العمل اليوم هذا وكان ينبغي للشارح
 أن يذكر هذه المسألة بعد قوله الا اذا سكن بناويل ملك كما فعل البيهقي وغيره (قوله قيل أو آجره الخ) نقل
 المصنف في المنح أنه يصير معدا بذلك ثم نقل أنها بسنة أو سنتين أو أكثر لا تصير معدة أقول وفي أوائل اجارات
 القنية عن الاصل استأجر أرضا فزرعها سنين فعليه أجر السنة الاولى ونقصان الأرض فيما بعد ها وتصدق
 بالفضل عند أبي حنيفة ومحمد قال القاضي الصدر هذا اذا لم تكن الأرض معروفة بالاجارة بأن كانت لا تؤجر
 كل سنة فلو عرفت بها يجب أجر السنين المستقبلة بلا خلاف فعرف بهذا أن عند أبي حنيفة ومحمد
 لا تصير الأرض معدة للاجارة بالاجارة سنة أو سنتين ونحوه في المحيط اه أقول وظاهره اعتمادها تصير
 معدة بأكثر من الثلاث في اطلاق الاشياء الا في نظر قنبر (قوله لا تصير الدار الخ) قيد بها لان الأرض
 تصير معدة للزراعة بأن كانت في قرية اعتاد أهلها زراعة أرض الغير وكان صاحبها ممن لا يزوع بنفسه
 فلصاحبها مطالبة الزارع بالتعارف كما في البيهقي عن الذخيرة وقدمنا الكلام عليه مستوفى (قوله
 بالنسبة للمشتري) أي ما لم يشتريها المشتري لذلك (قوله وأن لا يكون المستعمل مشهورا بالغصب)
 كذا قيد في الذخيرة حيث قال قالوا في المعدة للاستغلال يجب الاجر اذا سكن على وجه الاجارة عرف
 ذلك منه بطريق الدلالة وذكر في مزارعتها أن السكنى فيها تحمل على الاجارة الا اذا سكن بناويل ملك اه
 تأمل أقول وذكر الشارح قبيل فسخ الاجارة مانعه وفي الاشياء ادعى نازل الخان وداخل الحمام وساكن
 المعدل للاستغلال الغصب لم يصدق والاجر واجب قلت فكذا مال اليتيم على المفتي به فتنبه اه فتأمل أقول
 وهذا كله اذا لم يطالبه بالاجر والا فيجب ولو لم يكن معدا للاستغلال لما في اجارات القنية قالوا جميعا المقصود
 منه اذا أشهد على الغاصب أنه ان رددت الى داري والا أخذت منك كل شهر ألف درهم قالوا لا يشهد صحيح
 فلما قام فيها الغاصب بعده يلزمه الاجر المسمى اه (قوله قاله شيخنا) أي في حاشية المنح ولم يعزه لاحد
 أقول وينبغي تقييده بما اذا لم يكن اعداده ظاهرا مشهورا كالخان والحمام وبه يحصل التوفيق بين هذا وبين
 ما قدمناه آنفا انه لو ادعى الغصب لم يصدق تأمل (قوله صار) في بعض النسخ جاز (تنبيه) قدمنا في كتاب
 الاجارات أن المعدل للاستغلال غير خاص بالعارف فقد أفق في الحامدية يلزم الاجر على مستعمل دابة المكاري
 بلا اذن ولا اجارة ونقل عن مناهي الانقروى عن حاشية القنية عن ركن الاثمة استعمال نور انسان أو جعلته
 يجب عليه أجر المثل اذا كان أعداه للاجارة بأن قال بلسانه اعدده لها اه فليحفظ فهو محل اشتباه (قوله
 الا في المعدل للاستغلال الخ) أفاد أن الاستثناء من قوله أو معدا فقط وأن الوقف ومال اليتيم يجب فيه الاجر
 على كل حال والادعى الى هذا التقييد مع أنه خلاف المتبادر من عبارة المتن ما قدمه من القول المعقد ولذا قدم
 الشارح عند الكلام في غصب العقار أنه لو شري دارا وسكنها فظهرت وقفنا أو لصغير لزمه الاجر صيانة لها
 وقد مناه أنه المختار مع أنه سكنها بناويل ملك أو عقد فاحفظه فقد يحق على كثير (قوله كيت) وكذا الخانات
 كما في العمادية (قوله فتنبه) أي ولا تغفل عن كونه مبنيا على قول المتقدمين ح (قوله اذا سكنه
 أحدهما) أي أحد الموقوف عليهما أو أحد الشريكين بأن كان البعض ملكا والبعض وقفنا على الآخر (قوله
 بالغلبة) قيد به لما قدمه أول كتاب الوقف أنه لو سكن بعضهم ولم يجد الآخر موضعا يكفيه فليس له آجرة ولله
 أن يقول أنا أستعمله بقدر ما استعملته لان المهايأة انما تكون بعد الخصومة الخ (قوله ثم يان للغير) أي ظهر
 أن البيت لغير الراهن حال كونه معدا للاجارة ح (قوله فلا شيء عليه) لانه لم يسكنها ملتزما بالاجر كما لو رهنها
 المالك فسكنها المرتهن قنية أقول بل الاجر على الراهن لانه غاصب فقام له يري (قوله بقى لواجب الغاصب
 أحدهما) أي أحدهما منافع مضمونة من مال وقف أو يقيم أو معدة للاستغلال اشياء (قوله فلي
 المستأجر المسمى) أي للغاصب لانه العاقد (قوله ولا يلزم الغاصب الاجر) أي أجر المثل كما هو في حاشية

فلا غائب أن يسكن قدر شريكه
 قالوا وعليه الفتوى (أو معدا)
 أي أعداه صاحبه (للاستغلال)
 بان يناه ذلك أو اشتراه لذلك قيل
 أو آجره ثلاث سنين على الولاء
 وفي الاشياء لا تصير الدار معدة
 له باجارة تبايل بيناتها أو شرائها
 له ولا باعداد البائع بالنسبة
 للمشتري وبشرط علم المستعمل
 بكونه معدا حتى يجب الاجر
 وأن لا يكون المستعمل مشهورا
 بالغصب قلت ولواختلفا في العلم
 وعدمه فالقول له بيمينه لانه
 منكر والآخر مدع قاله شيخنا
 وموت رب الدار ويحبه يطل
 الاعداد ولو بئى لنفسه ثم أراد أن
 يبعده فان قال بلسانه ويخبر الناس
 صار ذكره المصنف (الا) في المعد
 للاستغلال فلا ضمان فيه (اذا
 سكن بناويل ملك) كبيت
 سكنه أحد الشركاء في الملك
 ولو لبيتيم على ما مر عن القنية
 فتنبه أما في الوقف اذا سكنه
 أحدهما بالغلبة بلا اذن لزم الاجر
 (أو عقد) كبيت الرهن اذا سكنه
 المرتهن ثم يان للغير معدا للاجارة
 فلا شيء عليه بقى لواجب الغاصب
 أحدهما فعلى المستأجر المسمى
 لا أجر المثل ولا يلزم الغاصب
 الاجر

الاشباه (قوله بل يرد ما قبضه للمالك) حاصله أنه لا يلزمه إلا الذي أجره وان كان دون أجر المثل جوى (قوله وقتية) عبارتها ولو غصب داراً معدة للاستغلال أو موقوفة أو ليتيم وأجرها وسكنها المستأجر يلزمه المسمى لأجر المثل قبل له وهل يلزم الغاصب الأجر لمن له الدار فكتب لا ولكن يرد ما قبض على المالك وهو الأول ثم سئل أيلزم المسمى للمالك أم للعاقدة فقال للعاقدة ولا يطيب له بل يرد على المالك وعن أبي يوسف يصدق به اه قال العلامة البيري الصواب أن هذا مفرع على قول المتقدمين أما على ما عليه المتأخرون فعلى الغاصب أجر المثل اه أي إن كان ما قبضه من المستأجر المثل أو دونه فلو أكثر رد الزائد أيضاً لعدم طيبه له كما حرره الجوى وأقره أبو السعود (قوله وفي الشرع بلاية الخ) عبارتها إلا إذا سكن بتأويل ملك أو عقد ويتظر ما لو عطل الخ أقول إن كان الضمير في عطل للساكن فلا معنى له لأنه مستوف لا معطل وإن كان لمن له تأويل ملك فلا وجه للتوقف لأنه إذا سكن واستوفى المنفعة لا يلزمه أجر فكيف يلزمه إذا عطلها وإن كان للغاصب أي لو عطل غاصب منفعة أحد هذه الثلاثة ولم يستوفها فهو معلوم من عبارة المصنف وصاحب الدرر لأن استثناء هذه الثلاثة من قوله سابقاً استوفها أو عطلها يفيد أنها مضمونة بالاستيفاء أو التعطيل تأمل وسئل في الحامدية عن حانوت وقف عطله زيد مدة فأفتى يلزم أجر المثل مستدلاً بعبارة المصنف وأما عود الضمير للمستأجر من الغاصب فلا مسأخ له فإنه لم يتعرض في الشرع بلاية للمستأجر فافهم (قوله بأن أسلم وهما في يده) وكذا لو حصلها وهو مسلم فإن الحكم لا يختلف فيما يظهر وإنما ذكر ذلك تحسناً للظن بالمسلم ط وفي جواهر الفتاوى مسلم غصب من مسلم خرا هل يجب على الغاصب أداء الخراج له حتى لو لم يردّه يؤاخذ به يوم القيامة إذا علم قطعاً أنه يستردّها لخللها بقضى ردّها إليه وإن علم أنه يستردّها لشرها يؤمر الغاصب بالاراقة كمن في يده سيف رجل فجاءه مالكه ليأخذه منه إن علم أنه يأخذه ليقبض به مسلماً يسكه إلى أن يعلم أنه تركه هذا الرأي اه منع (قوله فلا ضمان) نتيجة قوله وبخلاف الخ ووجه عدم تقومها في حق المسلم لأنه باعتبار دين المغصوب منه قال في الشرع بلاية وكذا لا يضمن الزرق بشقه لاراقة الخرج على قول أبي يوسف وعليه الفتوى كما في البرهان اه وهذا حكم الدنيا بقى حكم الآخرة فإن كان المغصوب منه خلا لا اتخذ العصب للخل فعلى الغاصب انم الغصب وإن اتخذها للشرب فلا حقه عليه في الآخرة كما في المنع عن جواهر الفتاوى (قوله المسلم) أما الذي فيضمن مثل الخرج وقيمة الخنزير ابن ملك (قوله قيمتها) أي الخرج والخنزير وفي بعض النسخ قيمتها بالضمير تنبيه أي قيمة الخرج والأولى هي الموافقة لقول المصنف كالكز والقدوري لو كانا الذي بالتنبيه والثانية موافقة لتعليل الشارح ولما في غاية البيان عن شرح الكافي إذا تلف المسلم الخنزير على ذي فلا ضمان عليه عنده خلافاً لهما وتماه فيه (قوله قبي حكماً) أي وإن كانت من ذوات الأمثال لأن المسلم ممنوع عن تملكها وتملكها المافيه من اعزازها زيلعي (قوله لو كانا الذي) أطلقه فشمّل ما إذا أظهر بيعهما قال في المنع عن المجتبى ذي أظهر بيع الخرج والخنزير في دار الإسلام يمنع منه فإن أراقه رجل أو قتل خنزيره ضمن الأن يكون أما ما يرى ذلك فلا يضمن الزرق ولا الخنزير ولا الخرج لأنه مختلف فيه اه ونقل ط عن البرهان تقييد الإطلاق بما إذا لم يظهرها تأمل وسألت تمام الكلام عليه (قوله يرى ذلك عقوبة) حال من الإمام أي يرى جواز العقوبة به بأن كان مجتهداً أو مقلداً لمجتهد يراه كما يفيد التعليل السابق تأمل (قوله ولا ضمان في ميتة ودم أصلاً) أي مطلقاً ولو الذي كما سببه شرح به إذا لا يدين تمولها أحد من أهل الأديان هداية وهذا في الميتة حتف أنفها لأن ذبيحة الجوى ومخنوقته وموقودته يجوز بيعها عند أبي يوسف خلافاً لمحمد فيمنع أن يجب الضمان اتفاقاً وجرم به في الكفاية (قوله وشرها) المراد مطلق الاتفاق كما في المنع عن القضية (قوله لأنه فعله الخ) بيان لوجه المخالفة بين الغصب والشراء قال في المنع لكن فيه أنه مخالف للقاعدة المشهورة وهي أن المتضمن يبطل بطلان المتضمن وهذا ما بطل البيع في الخرج وجب أن يبطل ما في ضمنه من التسليط الآن يدعى خروجه عن القاعدة ببيان وجه أو انها كثرية اه قال الرمي لقائل أن يمنع كونه منها إذا التسليط حصل بالفعل قصد الاضمان فتأمل اه (قوله ثم أسلم أو أحدهما) أي قبل القضاء بمثل الخرج أو بعده منع (قوله إلا في رواية) أي عن الإمام وهي قول محمد (قوله عليه قيمة الخرج) أي على المتلف إذا أسلم وحده وكذا إذا أسلم وسبق أسلامه قال الزيلعي ولو أسلم الطالب بعد ما قضى له بمثلها فلا شيء له على المطلوب لأن الخرج في حقه ليست

بل يرد ما قبضه للمالك اشباه وقتية وفي الشرع بلاية ويتظر ما لو عطل المنفعة هل يضمن الأجرة كالأو سكن (و) بخلاف (خر المسلم وخنزيره) بأن أسلم وهما في يده (إذا تلفهما) مسلم أو ذي فلا ضمان (وضمن) المتلف المسلم قيمتها لأن الخرج في حقه قبي حكماً (لو كانا الذي) والمتلف غير الإمام أو مأموره يرى ذلك عقوبة فلا يضمن ولا الزق خلافاً لمحمد مجتبى ولا ضمان في ميتة ودم أصلاً (بخلاف ما لو اشتراها) أي الخرج (منه) أي الذي (وشرها فلا ضمان ولا تمن) لأنه فعله بتسليط بانه بخلاف غصبها مجتبى وفيه تلف ذي خرد ذي ثم أسلم أو أحدهما لا شيء عليه إلا في رواية عليه قيمة الخرج (غصب خرم مسلم فخلها بما لا قيمة له) كحظطة وملح يسير لا قيمة له أو تسخير

(أو) غصب (جلده مئة قد بعه به)
 بما لا قيمة له كتراب وشمس (أخذهما
 المالك مجتانا و) لكن (لو أنلفهما
 ضمن) لا لو تلفا وفي شرح الوهبانية
 يضمن قيمته مدبوغا واعتمده
 في الملتقى (ولو خلاها بذى قيمة
 كالملح) الكثير (والخل ملكه
 ولا شيء عليه) لما لك خلا فالحما
 (ولو دبح به) بذى قيمة ككقرظ
 وعصص (الجلد أخذ المالك ورد
 مازاد الدبغ) وللغاصب حبه
 حتى يأخذ حقه (ولو أنلفه
 لا يضمن) كما لو تلف ولا ضمان
 بالتلاف المبته ولو لم يمت ولا
 بالتلاف متروك التسمية عمد اولو
 لمن يبيعه ملتقى لان ولاية الحاجة
 ثابتة (وضمن بكسر معزف)
 بكسر الميم آله الله ولو لكافر
 ابن كمال (قيمه) خشبا
 منحوتا (صالحا لغير الله
 و) ضمن القيمة لا المثل (باراقة
 سكر ومنصف) سيجي بيانه
 في الاشرية (وصح بيها) كلها

بمتقومة فكان باسلامه ميرثاله عما كان في ذمته من الخمر وكذا لو أسلم لان في اسلامهما اسلام الطالب ولو أسلم
 المطلوب وحده أو أسلم المطلوب ثم أسلم الطالب بعده قال أبو يوسف لا يجب عليه شيء وهو رواية عن أبي حنيفة
 وقال محمد يجب قيمة الخمر وهو رواية عن أبي حنيفة اه فافهم وقيد بالخمر لما في التاترخانية أنه في الخنزير
 يبقى الضمان باسلامهما أو اسلام أحدهما لان موجب الأصل القيمة والاسلام لا ينافيها اه (قوله أخذهما
 المالك مجتانا) لان ذلك تطهير له بمنزلة الغسل فيسبق على ملكه اذ لا تثبت المالية به (قوله ولكن لو أنلفهما ضمن)
 لما كان هنا المقصود خمر المسلم وقدمت أن خمر المسلم لا يضمن بالتلاف كان مظنة لتوهم عدم الضمان هنا أيضا
 فلا استدراك في محله فافهم (قوله ضمن) أي مثل الخل وقيمة الجلد ح (قوله يضمن قيمته مدبوغا) أي في صورة
 التلاف ط (قوله واعتمده في الملتقى) حيث قال فلوا تلفه الغاصب ضمن قيمته مدبوغا وقبل طاهر غير مدبوغ
 (قوله ملكه) لان الملح والخل مال متقوم والخمر غير متقوم فيرجع جانب الغاصب فيكون له بلا شيء (قوله للمالك)
 أي المالك الاول (قوله خلا فالحما) فعندهما يأخذ المالك ان شاء ويرد قدر وزن الملح من الخل فلوا تلفها
 الغاصب لا يضمن خلا فالحما ملتقى (قوله كقرظ) بفحصين وبالظاء المشالة ورق السلم ثم بـ لا لية وما في المخ
 بخط المصنف كقرض بالضاد تصحيف كمانه عليه الرمي (قوله الجلد) مفعول دبح (قوله أخذ المالك) وقول
 صدر الشريعة واذا دبح بذى قيمة يصير ملكا للغاصب سهو من قلم الناسخ الاول كما بسطه الباقي دتر منسقى
 قبل والفرق بين الخل والجلد في أن المالك يأخذ الجلد لا الخل أن الجلد باق لكن أزال عنه النجاسات والخمر غير
 باقية بل صارت حقيقة أخرى ولا بن الكمال فيه كلام (قوله ورد مازاد الدبغ) بأن يقوم مدبوغا وذا كذا غير
 مدبوغ ويرد فضل ما بينهما ملتقى قال في شرحه وليس له أن يدفع الجلد للغاصب ويضمنه قيمته غير مدبوغ لعدم
 تقومه قبل الدبغ (قوله وللغاصب حبه الخ) فان هلك في يده سقط عن المالك قيمة الزيادة ابن كمال (قوله
 ولو أنلفه لا يضمن) أي لو أنلفه الغاصب عند أبي حنيفة وقال يضمن قيمته طاهر لان تقوم الجلد حصل بفعله
 وحته قائم فيه والجلد تبع لفعله في حق التقويم لانه لم يكن متقوما قبل الدبغ والاصل وهو الصنعة غير مضمون
 عليه بالتلاف فكذا تبعه بخلاف المدبوغ بما لا قيمة له لانه ليس للغاصب فيه شيء متقوم وبخلاف ما لو استهلكه غير
 الغاصب لان الأصل مضمون عليه فكذا التبوع ابن ملك وفي النهاية لرجعه الغاصب بعد دباغته فروا فان جلد
 ذكي فعليه قيمته يوم الغصب اتفاقا وان جلده مئة فلا شيء عليه لانه تبدل اسمه ومعناه بفعله ونماه في التبيين
 (قوله ولا ضمان الخ) مكرر مع ما مر لكن أعاده ليربطه بما بعده اظهرا للفرق بينهما كما أشار اليه في الهداية
 من أن المأمر بترك أهل الذمة على ما اعتقدوه من الباطل وجب علينا ترك أهل الاجتهاد على ما اعتقدوه مع
 احتمال الصحة فيه بالاولى والفرق أن ولاية الحاجة ثابتة لقيام الدليل على الحرمة فلم يعتبر اعتقاد الضمان فافهم
 (قوله ولو لم يبيعه) أي ولو كان مملوكا لم يبيعه كشافتي (قوله لان ولاية الحاجة ثابتة) أي بنص ولا تاكلوا
 قال في العناية لقائل أن يقول لان لم ذلك لان الدليل الدال على ترك الحاجة مع أهل الذمة دال على تركها مع
 المجتهدين بالطريق الاولى على ما قررتم والجواب أن الدليل هو قوله عليه الصلاة والسلام اتركوهم وما يدنيون
 وكان ذلك بعد الذمة وهو مستوفى في حق المجتهدين اه وفي الحواشي السعدية والاولى أن استحلال متروك
 التسمية مخالف لنص الكتاب والخصم مؤمن به فيثبت ولاية الحاجة (قوله آله الله) كبريط ومن مارودف
 وطبل وطنبور مخ والذي قاله ابن الكمال أن العزف بلام هو آله الله وأما المعزف بالميم فهو نوع من
 الطنابير يتخذها أهل اليمن وكتب على الهامش أن صدر الشريعة أخطأ حيث لم يفرق بين المعزف والعزف وهو
 كفلس جمعه معازف على غير قياس وعزف كضرب سائحاتي ومثله في القهستاني (قوله ولو لكافر) الاول
 ولو لمسلم ليفيد الكافر بالاولى لما قيل انه بالاتفاق كما يأتي ولان خمر المسلم غير مضمون بخلاف خمر الكافر كما مر
 فاذا ضمن معزف المسلم مع عدم ضمان خمره علم ضمان معزف الكافر بالاولى قد برو عبارة ابن الكمال وانما
 لم يقل لمسلم كما قال صاحب الهداية لعدم الفرق بين كونه له وكونه لكافر (قوله صالحا لغير الله) في الدف
 قيمته دفا يوضع فيه القطن وفي البربط قصعة تزيد اتقاني (قوله سيجي بيانه) بينه في الهداية هنا فقال السكر
 أي بفحصين اسم للتي من ماء الرطب اذا اشتد والمنصف مذهب نصفه بالطبخ (قوله وصح بيها كلها) لانها
 اموال متقدمة لصاحبها لا تقاغ بها لغير الله ولم تناف الضمان كالأمة المغنية بخلاف الخمر فانها حرام

وقال لا يضمن ولا يصح بيعها وعلمه الفتوى ملحق ودرر وزبلي وغيرها وأقره المصنف وأما طبل ١٣٥

أعنيها وأما السكر ونحوه فخرمته عرفت بالا جتهاد وبأخبار الآحاد فنصرت عن حرمة الخمر فجوزنا البيع وقلنا يضمن بالقيمة لا بالمثل لأن المسلم يمنع عن ذلك ولكن لو أخذ المثل جاز لعدم سقوط التقويم اتقاني ملخصا وبه يدفع توقف المحشي (قوله وقال الخ) هذا الاختلاف في الضمان دون إباحة اتلاف المعازف وفيما يصلح لعمل آخر والام يضمن شيئا اتفاقا وفيما إذا فعل بلا إذن الامام والام يضمن اتفاقا وفي غير عود المعنى وخاية الخمار والام يضمن اتفاقا لأنه لو لم يكسرها عاد لفعله القبيح وفيما إذا كان لمسلم فلولا ذلك ضمن اتفاقا قيمته بالغاما بلغ وكذا لو كسر صليبه لأنه مال متقوم في حقه قلت لكن جزم القهستاني وابن الكمال أن الذي كالمسلم فليحترق وترمتني أقول وجزم به في الاختيار أيضا ولعله اقتصر في الهداية على ذكر المسلم لكونه محل الخلاف وبه يحترق المقام قدبر (قوله والدف الذي يباح الخ) احتراز عن المصنوع في النهاية عن أبي الليث ينبغي أن يكون مكروها (قوله غير صالحة لهذا الأمر) أي ويضمن قيمة العبد غير خصي ط (قوله فهذه كذا) عبرة ليفيد أنه لو حصل ذلك بفعله ثبت موجه من غير خلاف وحترره ط أقول في التاترخانية عن شرح الطحاوي ولو جنى على كل منهما يجب أرش الجنابة على الجاني بالإجماع (قوله لتقوم المدبر) أي يثنى قيمة القن وقيل بنصفها أفاده العيني ولا يملك بأداء الضمان لأنه لا يقبل النقل من ملك إلى ملك أبو السعود (قوله لتقومها) أي أم الولد وقيمتها ثلث قيمة القن حوى وفي بعض النسخ بضمير الثنية (قوله حل قيد عبد غيره) الخلاف في العبد المجنون فلو عاقلا لا يضمن اتفاقا شريلالية عن البرازية (قوله فذهبت هذه المذكورات) عدم الضمان قولها ما خلا فالحمد في الدابة والطير وظاهر القهستاني والبرجندی أن الخلاف في الكل وأن المودع لو فعل ما ذكر ضمن بالاتفاق لا التزامه الحفظ وترمتني وفي الشريلالية قال في النظم لوزاد على ما فعل بأن فتح القنص وقال للطير كش كش أبواب اصطبل فقال للبقر هس هس وألحمار هرهه يضمن اتفاقا واجمعوا أنه لو شق الزق والدهن سائل أو قطع الحبل حتى سقط القنديل يضمن اه ط (قوله أو سعى إلى سلطان) الظاهر أن هذه المسألة والتي بعدها لا ضمان فيهما اتفاقا لإزالة الضرر اه ط (قوله قد يغرم وقد لا يغرم) بتشديد الراء على البناء للفاعل من مزيد الثلاثي قال في المنع والفتوى اليوم بوجوب الضمان على الساعي مطلقا (قوله فقال) الأولى إسقاطه (قوله أنه وجد كذا) زاد في جامع الفصولين فظهر كذبه ضمن إلا أن كان عدلا أو قد يغرم وقد لا يغرم ورحم أيضا السعاية الموجبة للضمان أن يتكلم بكذب يكون سببا لاخذ المال منه ولا يكون قصده إقامة الحسبة كما لو قال أنه وجد ما لا وقد وجد المال فهذا يوجب الضمان إذا الظاهر أن السلطان يأخذ منه المال بهذا السبب اه (قوله وبه يفتى) أي دفعا للفساد وزجراله وان كان غير مباشر فإن السعي سبب محض لإهلاك المال والسلطان يغرمه اختيارا لا طبعها هذا وفي الإسماعيلية ما يفيد أنه ورد من سلعاني عن سماع القضاة هذه الدعوى فانه أفتى بأنه لا يقتضي عليه بالضمان إلا بأمر سلطاني (قوله وعزر) قال في الخيرية وقد جوز السيد أبو شجاع قتله فانه ممن يسعي في الأرض بالفساد وشاب قاتلهم وكان يفتى بكفرهم ومختار المشايخ أنه لا يفتى بكفرهم وجوز القتل لا يدل على الكفر كما في القطاع والاعونة من المحاربين الله ورسوله قاله في البرازية اه (قوله ونقل المصنف) أي عن العمادية فيما لو ادعى عليه سرقة فحبس فسقط من السطح لما أراد أن ينفلت خوفا من التعذيب فمات ثم ظهرت السرقة على يد غيره ثم نقل المصنف عن القنية شكاعند الوالي بغير حق وأنى بقائه فغضب المشكوك فكتبه سرسنة أويده يضمن الشاكي أرشه كالمال وقبل أن من حبس بسعاية فهرب ونسور وجد السجين فاصاب بدنه تلف يضمن الساعي فكيف هنا فقيل اتفق بالضمان في مسألة الهرب قال لا الخ تأمل (قوله غرم الشاكي) أي لو بغير حق كما يفهم مما مر من عدم غرامة الأموال فليكن مثلها غرامة النفس مائحتاني قلت ويؤخذ أيضا من قول العمادية ثم ظهرت السرقة على يد غيره كما مر تأمل (قوله والفرق الخ) استشكله في جامع الفصولين بما في فوائد صاحب المحيط أمر قن غيره باتلاف مال رجل يغرم مولاه ثم يرجع على أمره إذا لم صار مستعملا للقن فصار غاصبا قال ويمكن الجواب بأنه لا ضمان على القن ولا على مولاه في اتلاف مال مولاه فلا رجوع على الأمر بخلاف اتلاف مال غيره أو في المسألة روايتان لكنه يفيد أن الأمر يضمن وإن لم يكن سلطانا ولا مولى ويأتى خلافه قال ويمكن الجواب بأن المراد ثمة هو الضمان الابتدائي الذي طريقه لا كراهة ألا ترى أن المباشرة لا يضمن ثمة بخلاف

في ذلك الفعل وبأمره بالاتلاف لا به برغاصب المال بل للعبد وهو قائم لم يتلف وإنما التلف بفعل العبد

الغزاة زاد في حظر الخلاصة

والصيادين والدف الذي يباح ضربه في العرس مضمون اتفاقا (كلاما

المغنية ونحوها) ككبش نطوح

وجمامة طيارة وديك مقاتل

وعبد خصي حيث تجب قيمتها

غير صالحة لهذا الأمر (ولو غصب

أم ولد فهلك لا يضمن بخلاف)

موت (المدبر) لتقوم المدبر دون

أم الولد وقالوا يضمنها لتقومها

(حل قيد عبد غيره ورباط دابته

أوفتح باب اصطبلها أو قنص

طائر فذهبت) هذه المذكورات

(أوسعى إلى سلطان بمن يؤذيه

و) الحال أنه (لا يدفع بلارفع)

إلى السلطان (أو) سعى (بمن

يأمر الفسق ولا يتسرع بهبه أو قال

لسلطان قد يغرم وقد لا يغرم)

فقال (أنه وجد كذا فغرمه)

السلطان (شيئا لا يضمن) في هذه

المذكورات (ولو غرم) السلطان

(البتة) بمنزلة هذه السعاية (ضمن

وكذا) يضمن (لوسعى بغير حق

عند محمد زجراله) أي للساعي

(وبه يفتى) وعزر ولو الساعي

عبد أطواب بعد عتقه (ولومات

الساعي فله سعي به أن يأخذ

قدر الخسران من تركته) هو

الصحيح جواهر الفتاوى ونقل

المصنف أنه لو مات المشكوك عليه

بسقوطه من سطح لخوفه غرم

الشاكي دية لومات بالضرب

لندوره وقدمت في باب السرقة

(أمر) شخص (عبد غيره بالابق

أو قال) له (أقتل نفسك ففعل)

ذلك (وجب عليه قيمته) ولو قال له

أنت مال مولانا فأنلف لا يضمن

الأمر والفرق أن بأمره بالابق

والقتل صار غاصبا لأنه استعمله

مطلب في ضمان الساعي

مظله
الامر لضمان عليه الا في ستة

واعلم أن الامر لضمان عليه
بالامر الا في ستة اذا كان الامر
سلطاناً أو أباً أو سيداً أو المأمور
صبياً أو عبداً أو امرءاً بالتلاف مال
غير سيده وإذا أمره بحضرياب
في حائط الغير غرم الحافر ورجع
على الامر اشياء (استعمل عبد
الغير لنفسه) بأن أرسله في حاجته

(وان لم يعلم انه عبد أو قال له ذلك
العبد) الذي استعمله (اني حر
ضمن قيمته ان هلك) العبد عمادية
وفيها جاء رجل الى آخر فقال اني
حر فاستعملني في عمل فاستعمله
فهلك ثم ظهر انه عبد ضمنه علم
أولم يعلم هذا اذا استعمله في عمل

نفسه (ولو استعمله لغيره) أي
في عمل غيره (لا) ضمان عليه لانه
لا يصير به غاصباً كقوله لعبد ارق
هذه الشجرة وانتر الشمس اتاك
أنت فسقط لم يضمن الامر ولو قال
لناكله أنت وأنا ضمن قيمته كله
لانه استعمله كله في نفعه (غلام

جاء الى فصاد فقال افصدي
فقصده فصاد معتاداً) فغيره
بالاولى (فما من ذلك

ما نحن فيه فافتقرا (قوله واعلم أن الامر لضمان عليه) فلو غرق ثوباً بامر غيره ضمن المخرق لا الامر جامع
الفصولين قال الرمي في حاشيته عليه أقول وجه عدم صحة الامر أنه لا ولاية له أصلاً عليه فلو كان له عليه ولاية
كدابة مشتركة بين اثنين استعارها اجنبي من أحدهما فامر رجلاً بتسليمها للمستعير ففعلها فلا شبهة
في ضمان الامر الشريف لا بتسليم مأموره كتسليمه هو وان شاء ضمن المأموراته تدب به بدفع مال الغير بغير اذنه
تأمل اه (قوله الا في ستة) هذا على ما في بعض نسخ الاشياء وفي بعضها خمسة بأسقاط أو أباً (قوله اذا كان
الامر سلطاناً) لان امره كراه كما مر في بابه (قوله أو أباً) صورته أمر الاب ابنه البالغ ليو قد نلر في أرضه
ففعل وتعدت النار الى أرض جاره فأتلفت شيئاً يضمن الاب لان الامر صريح فانتقل الفعل اليه كما لو باشره الاب
بجلاف ما لو استأجر نجاراً ليسقط جداره على قارعة الطريق ففعل وتلف به انسان فان الضمان على النجار
لعدم صحة الامر كذا في شرح تنوير الاذهان وظاهر هذا التصوير أنه ليس المراد كل أمر من الاب للبالغ حتى
لو أمره بالتلاف مال أو قتل نفس يكون ضمانه على الابن افساد الامر ط أقول ووجهه أنه في الاول
استخدام فصح الامر لوجوب خدمة الاب بجلاف غيره فانه عدوان محض تأمل وينبغي تقييده بما لو أو قد
النار في يوم ريح أو نار الا يوقد مثلها أو كانت أرض الجار قريبة بحيث يصل اليها شرار النار غالباً والا فلا ضمان
على المالك لو فعل ذلك كما في جامع الفصولين فكذا يفعل ابنه بأمره (قوله أو سيداً) أي والمأمور وقنه
(قوله أو المأمور صبياً) كما اذا أمر صبياً بالتلاف مال الغير فأنلفه ضمن الصبي ويرجع به على الامر اشياء
وفي الخاتمة حر بالغ أمر صبياً بقتل رجل فالدية على عاقلة الصبي ثم يرجعون على عاقلة الامر فلو لا أمر صبياً
أيضاً فلا رجوع ولو عبداً أو ذوا لا يضمن الامر اه ملخصاً وفي جامع الفصولين قال لصبي اصعد هذه الشجرة
فانفض لي ثمرها فصعد فسقط تجبدية على عاقلة أمره وكذا لو أمره بحمل شيء أو كسر حطب بلا اذن وليه
ولو لم يقل اصعد لي بل قال اصعد هذا وانفض نفسك أو نحو ففقط ومات فالحقار هو الضمان وقيل لا ضمان اه
(قوله أو عبداً أو امرءاً بالتلاف مال غير سيده) أو بالابن أو بقتل نفسه كما مر فلو أمره بالتلاف مال سيده
لا يضمن كما مر أيضاً قال الحوى اذ لو ضمن لرجع على سيد العبد بما ضمنه لسيده ولا فائدة فيه اه (قوله
واذا أمره) الضمير المنصوب يعود الى المأمور لا بقيد كونه صبياً أو عبداً (قوله ويرجع على الامر) أفاد
في التاتر خاتمة أن الرجوع فيما اذا قال له احضري بزيادة لفظة لي أو قال في حائطى او كن ساكناً في تلك الدار
أو استأجره على ذلك لان ذلك كله من علامات الملك والا فلا يرجع لان الامر لم يصح بزع المأمور اه وعليه
فلو قال احضري في حائط الغير أو علم انه لغير لا يرجع فاطلاقه الشارح في محل التقييد فتنبيه (تمة) في الهندية عن
الذخيرة أمر غيره أن يذبح له هذه الشاة وكانت بحماره ضمن الذابح علم أولاً لكن ان علم لا يكون له حق الرجوع
والارجع اه وفي البرازية أمر أجيره برش الماء في فناء دكانه فرش فأتولد منه فضمانه على الامر وان
يغير أمره فالضمان على الراش اه قلت فسمارت المستثنيات ثمانية ويزاد تاسعة وهي ما قدمناه قرياً عن
الرمي والتبع بنى الحصر (قوله استعمل عبد الغير) ومثله الصبي كما مر فلو غصب حراً صغيراً ضمن
الان مات حتف انفسه فلو غرق أو قتله قاتل ضمن اه جامع الفصولين (قوله لنفسه) زاد في البرازية
قيداً آخر ونصه استخدام عبد الغير اذا اتصل به الخدمة غصب لقبضه بلا اذنه حتى اذا هلك من ذلك العمل
يضمن وان لم اتصل به الخدمة لا يضمن علم أنه عبد الغير أولاً اه (قوله وفيها الخ) مكرر مع المتن ح الآن
يقال قصد بنقلها توضيح المتن (قوله أي في عمل غيره) أي ولو كان ذلك الغير نفس العبد وحده كما يدل عليه
ما بعده (قوله لم يضمن الامر) لعلمه مبني على خلاف المختار الذي قدمناه عن جامع الفصولين الا أن يتدعى
الفرق بين الصبي والعبد فلي تأمل (قوله لانه استعمله كله في نفعه) هذا ما علل به قاضي خان حين افتى
بالضمان ووجهه أن نفع الامر لا يحصل الا باستعمال العبد كأنه لعدم تجزيه وان قصد العبد نفع نفسه
أيضاً ولانه لم يصعد الا بأمره بوضعه ما في العمادية أيضاً غلام حمل كوز ماء ليت مولاه باذنه فدفع اليه رجل
كوزه ليحمل ماء له من الخوض فهلك في الطريق قال صاحب المحيط مرة يضمن نصف القيمة ثم قال في المرة
الثانية كلها لانه نسخ فعله فعل المولى اه فثبت ضمن الكل مع أن العبد في خدمة المولى يضمن في مسائلنا
بالاولى (قوله فغيره بالاولى) كذا قاله في المنع وظاهره أن العاقلة تضمنه أيضاً وقد علل ضمان العاقلة

في المعتاد في جامع الفصولين بأنه خطأ وهل غير المعتاد خطأ أيضا محل نظر فليحذر روقدم الشارح المسألة في باب ضمان الاجير وذكر أنه لو قصدهنا لم يلزم له حتى مات من السبلان يجب القصاص (قوله ضمن قيمة العبد عاقلة الفصاد) لأن أدلة لا يعتبر وظاهره ولو ما ذكرنا لأن ذلك ليس من التجارة ومثله الصبي ط (قوله صار غاصبا للمال أيضا) فلو أتى ضمن غاصبه المال وقيمه فصولين (قوله بل قالوا الخ) وجه الترتي أن التياب تأبى لم يختلف المال (قوله بخلاف المثل) لأن عيابه تحت يده فصولين وفي البرازية ضرب رجلا وسقط حتى مات قال محمد يضمن ماله ونيابه التي عليه اه أي لفساد اليد تأمل (قوله ولونسي الحرفات) جمع حرفة أي في يد الغاصب (قوله أو شاخ) أي صار شيخا وعجوز الفوات وصف مقصود يزيد في المالية (قوله يذكر) أي ضمان النقصان (قوله ولو علم الدلال الخ) قال الشرنبلالي من القضية الدلال إذا علم القيمة ونقص منها المباع للفرانة السلطانية أو لا مير بما لا يتعاب فيه يضمن النقص وخرج على هذا تقويم شهود القيمة والقسمه وشيخ الصفاين ونحوهم لا موال الايتام والاقواف الخراب للاسراء والنواب والخاصكم كما هو المعتاد ويظهر فيه الغبن الفاحش وقد يعلم القاضي حالهم سيما في الاستبدالات من جهتي المسوخ والقيمة وحينئذ ينبغي القول بتضمن القاضي أيضا اه (قوله ومتلف احدى فردتين) المراد احدى شيئين لا يتلف صاحبهما الانتفاع المقصود الا بهما معا كصر اعي باب وزوجي خفا ومكعب (قوله يسلم البقية) أل من البقية تمتة الشطر الاول أي يدفع للغاصب الفردة البقية أي الباقية ان شاء ويضمنه قيمة المجموع وقال بعضهم يسلم الباقية ويضمنه التنتين (قوله وأقره الشرنبلالي) أي في شرحه على النظم (قوله وذكر ما يفيد أن السلطان الخ) أي الواقع في النظم وقد مناعبارته آغا (خاتمة) غصب السلطان نصيب أحدهم من شرب أو دار وقال لا غصب الا نصيبه فهو بينهم جميعا فصولين لكن في التاترخانية المختار أن غصب المشاع يتحقق تثبت رجل بالشوب بخذه صاحبه فاحترق ضمن الرجل نصف الشوب قام فانشق ثوبه من جلوس رجل عليه ضمن الرجل نصف الشق وعلى هذا المكعب دخلت دابة زرعه فأخرجها ولم يسقها بعد ذلك لم يضمن هو المختار وان ساقها بعد ما أخرجها يضمن سواء ساقها الى مكان يأمن فيه منها على زرعه أو أكثر منه وعليه الفتوى ماتت دابة لرجل في دار آخران بلدها قيمة يخرجها المالك والا قرب الدار قال مشايخنا رحمه الله تعالى الغاصب اذا ندم ولم يظفر بالمالك يمسك المغموب الى أن ينقطع رجاءه فينتدق به ان شاء بشرط أن يضمن ان لم يجز صدقته والا حسن أن يرجع ذلك الى الامام لأن له تدبيرا ورأيا في مال الغيب الكل من التاترخانية والله تعالى أعلم وله الحمد على ما علم

* (بسم الله الرحمن الرحيم كتاب الشفعة) *

(قوله مناسبه الخ) أي مناسبه للغصب ولم يذكر وجه تقديمه عليها مع انها مشروعة بخلافه وهو كثرة وقوعه وانه قد يدخل في العتار والمنقول بخلافها لما قال في السعدية ان بيان وجه تأخيرها عن المأذون يفسد عنه (قوله هي لغة الضم) قال الزبلي مأخوذة من الشفع وهو الضم ضد الوتر ومنه شفاعته النبي صلى الله عليه وسلم للمذنبين لانه يضمهم بها الى الفائزين يقال شفع الرجل شفعا اذا كان فردا فصارتا لينا والشفيع يضم المأخوذة الى ملكه فذلك سمي شفعة اه وفي القهستاني هي لغة فعله بالضم بمعنى المفعول اسم للملك المشفوع بملك اه وأما في المغرب استعمالها في المعنيين وانه لم يسمع من الشفعة فعل وأما قولهم الدار التي يشفع بها فن استعمال الفقهاء (قوله وشرعا تملك البقعة) الاولى ما وقع في الكنز وغيره تملك لانه من اوصاف الشفيع وهو مالك لا تملك بل الاولى ما في غاية البيان انها عبارة عن حق التملك اذ لو لا هذا المضاف كما قال قاضي زاده في تنكمله الفتح لم أن لا يكون لقوله وتستقر بالاشهاد صحة لأن التملك لا يوجد بدون القضاء والرضى وأيضا فان حكمها جواز الطلب وحكم الشيء يعقبه او يقارنه فلو حصل التملك قبل الطلب لزم تحصيل الخصاص والمراد البقعة او بعضها ليشمل ما اذا اشتراها أحد شفعائها كما سيأتي (قوله جبرا على المشتري) ليس للاحتراز عمل للورضي بذلك بل لأن الغالب عدم رضاه كما أشار اليه القهستاني أبو السعود وأفاد ابن الكمال أن المراد به عدم اعتبار الاختيار لانه يعتبر عدم الاختيار واحترز بقوله

ضمن قيمة العبد عاقلة الفصاد
وكذلك الحكم في (الصبي يجب
دينه على عاقلة الفصاد) عمادية
(فرع) غصب عبدا ومعه مال
المولى صار غاصبا للمال أيضا
بل قالوا يضمن نيابه تبع الضمان
عنه بخلاف المثل عمادية
وفي الوهبانية

ولونسي الحرفات يضمن نقصها
ولونسي القرآن أو شاخ يذكر
ولو علم الدلال قيمة سلعة
فتقوم للسلطان أنتصه يحضر
ومتلف احدى فردتين يسلم البقية
بقيمة والمجموع منه يحضر
قلت وعن أبي يوسف لا يضمن
الا النصف التي أتلفها وفي البرازية
هو المختار وأقره الشرنبلالي
وذكر ما يفيد أن السلطان ليس
بقيد وأنه ينبغي القول بتضمن
القاضي أيضا سيما في استبدال
وقف ومال يتيم فليحفظ والله أعلم
(كتاب الشفعة)

مناسبه تملك مال الغير بغير رضاه
(هي) لغة الضم وشرعا (تمليك
البقعة جبرا على المشتري

على مشتمليه عما ملكه بلا عوض كما بالهبة والارث والصدقة او بعوض غير عين كالمهر والابارة والخلع والصلح عن دم عمد ودخل فيه ما وهب بعوض فانه اشتراء انتهت قهستاني وبه ظهروا انه ليس الاولى تركه بل زيادة البائع لانه قد يكون جبراً عليه اذا اقرب بالبيع وانكر المشتري وفي الفتاوى الصغرى الشفعة تعتمد زوال الملك عن البائع لا على ثبوته للمشتري ولذا ثبت اذا باع بشرط الخيار للمشتري اه فافهم (قوله بما قام عليه) يعني حقيقة أو حكماً كما سيأتي في الخمر وغيره طوري والمراد ما لزم المشتري من المؤن بالشراء وبه يعلم ما في كلام العيني كصاحب الدرر من القصور حيث قال بما أي بالثمن الذي قام عليه فلو أبقى الثمن على عومه لكان أولى أبو السعود (قوله وسيها الخ) قال الطوري وسيها دفع الضرر الذي يشا من سوء المجاورة على الدوام من حيث إيقاد النار وإعلاء الجدار وإثارة الغبار اه والظاهر أنه سبب المشروعية وما ذكره المصنف سبب الأخذ تأمل لا يقال ما ذكر ضرره وموهوم والأخذ من المشتري ضرر محقق به لانا نقول هو غلب فيرفع قبل وقوعه والا فربما لا يمكن رفعه وما أحسن ما قيل

كم معسر سلوا لم يؤذهم سبع * وما نرى أحدا لم يؤذه بشر

(قوله بالمشتري) بفتح الراء (قوله بشركة أو جوار) متعلق باتصال وشمل الشركة في البقعة والشركة في الحقوق كما يأتي وشمل قليل الشركة وكثيرها كالجوار نيه عليه الاتقاني ط (قوله وشرطها الخ) المراد بالعقار هنا غير المنقول فدخل الكرم والرحا والبئر والعلوان لم يكن طريقه في السفلى وخرج البناء والأشجار فلا شفعة فيهما الا بتبعية العقار وان بيع بحق القرار د ر منقبي ويشترط كونه مملوكاً كما علم بمقدمه ويأتي نخرج الوقف وكذا الاراضي السلطانية لا العشرية والخراجية اذ لا ينافي ذلك الملك كما سنذكره قبيل الباب الآتي وكون العقد معاوضة وزوال ملك البائع عن المبيع فلا شفعة في بيع بخيار وزوال حق البائع فلا شفعة في شراء فاسد وملك الشفيع لما يشفع به وقت الشراء وعدم الرضى من الشفيع بالبيع ولودلالة كما يعلم ذلك كله مما يأتي (قوله وان لم يكن طريقه في السفلى) أي طريق العلو المبيع قال في الذخيرة فان كان طريقه في السفلى فالشفعة بسبب الشركة في الطريق وان في السكة العظمى فبسبب الجوار وان لم يأخذ صاحب العلو السفلى بها حتى انهدم العلو فعلى قول أبي يوسف بطلت لان الجوار بالاتصال وقد زال كالجوار التي يشفع بها قبل الأخذ وعلى قول محمد يجب لانها ليست بسبب البناء بل بالقرار وحق القرار باق وان كانت ثلاثة آيات بعضها فوق بعض وباب كل الى السكة فبيع الاوسط تثبت للأعلى والأسفل وان بيع الأسفل أو الأعلى فالأوسط أولى اه ملخصاً (قوله بما له من حق القرار) لان حق التعلي يبق على الدوام وهو غير منقول فتستحق به الشفعة كالعقار زيلعي وظاهره ترجيح قول محمد الماتر (قوله اذا بيع مع حق القرار) كالتناء في الارض السلطانية أو أرض الوقف المحتكرة (قوله فردة شيخنا الخ) اقتصر في الرد على الاستناد الى النقل وكان ينبغي ابداء الفرق بينه وبين مسألة العلو للإيضاح ولعله أن البناء فيما ذكر ليس له حق البقاء على الدوام بل هو على شرف الزوال لما قالوا ان الارض المحتكرة اذا امتنع المحتكر من دفع أجرة المثل يؤمر برفع بنائه وتوابعه لغيره وكذا يقال في السلطانية اذا امتنع من دفع ما عينه السلطان بخلاف حق التعلي فانه يبقى على الدوام كما مر وبه اندفع ما ذكره ح من أن تعليلهم الحاق العلو بالعقار بأن له حق القرار يؤيد ابن الكمال اه فتأمل (قوله تبعاً للبرازية وغيرها) فني البرازية ولا شفعة في الكر دار أي البناء وبسعي بخوارزم حق القرار لانه نقل كالأراضي السلطانية التي حازها السلطان لبيت المال ويدفعها من اربعة الى الناس بالتصف فصار لهم فيها كدار كالتناء والأشجار والكبس بالتراب فيسحقها بطل وبيع الكر دار اذا كان معلوماً يجوز لكن لا شفعة فيه اه ملخصاً ونحوه في النهاية والذخيرة وفي التاتارخانية عن السراجية رجل له دار في أرض الوقف فلا شفعة له ولو باع هو عمارته فلا شفعة لجاره اه هذا وقد اتصراً أبو السعود في حاشية مسكين لابن الكمال وجرم بخطا من أفتى بأنه لا شفعة في البناء في الارض المحتكرة كالطوري اذ لا سند له في فتواه ثم استدل بما في شرح الجمع الملكي لوبيع النخل وحده أو البناء وحده فلا شفعة لانهم لا قرار لهم بل دون العرصه قال فتعليله كالصرح في ثبوت الشفعة في البناء في المحتكرة لما له من حق القرار اه واستدل قبل هذا أيضاً بما هو دليل عليه لاه كما تعرفه وأما ما في شرح الجمع فلا دليل فيه أيضاً لان التعليل المذكور لبيان

بما قام عليه) بمثله لو مثلاً
والا فبقية (وسببها اتصال ملك
الشفيع بالمشتري) بشركة أو جوار
(وشرطها أن يكون المحل عقاراً)
سفلًا كان أو علواً وان لم يكن
طريقه في السفلى لانه الحق
بالعقار بما له من حق القرار درر
قلت وأما ما جزم به ابن الكمال
في أول باب ما هي فيه من أن
البناء اذا بيع مع حق القرار
يلحق بالعقار فردة شيخنا الرمي
وأفتى بعدمها تبعاً للبرازية
وغيرها فليحفظ

مطلب
في الكلام على الشفعة في البناء
في نحو الارض المحتكرة

الفرق بين بيع البناء أو النخل وحده وبين بيعه مع محله القائم فيه فإنه ثبت فيه الشفعة لوجود حق القرار على الدوام بخلاف بيع البناء أو الشجر وحده ولو في الأرض المحتكرة كما علمت مما قررناه سابقا ويمكن أن يكون مراد ابن الكمال بحق القرار المحل القائم فيه فلا يكون فيه مخالفة لقوله وقوله إذا سبده في قنواه عجيب بعد ما قد مناه من المنقول وما يدل عليه قطعاً ما في الجامع الصغير أن بيع أرض مكة لا يجوز وإنما يجوز بيع البناء فلا يجب الشفعة وروى الحسن عن أبي حنيفة أنها تجب وهو قولهما وعليه الفتوى لأنه باع المملوك اه قال في شرح الوهبانية ولا يخفى أن مفاد هذا الكلام أن الشفعة فيها انما ثبت بناء على القول بأن أرضها مملوكة لأن مجزئ البناء فيها واجب الشفعة فيكون حكمه مخالفاً لكم غيره من الابنية كما توهمه عبارة ابن وهبان اه أي فإن عبارته توهم أن ثبوت الشفعة فيها مجزئ البناء فوجب ولو قيل أن أرضها غير مملوكة فيضاف حكم غيره من الابنية وليس كذلك بل ثبوتها خاص بالقول بملكية أرضها ليكون البناء تابعاً للأرض فلا يكون من بيع المنقول والعجب من أبي السعود حيث استدل بهذا الكلام وجعله صريحاً فيما ادعاه مع أنه صريح بخلافه كما لا يخفى فإنه على القول بأن أرضها غير مملوكة فالبناء فيها له حق القرار على الدوام ومع هذا الشفعة فيه فكيف البناء في الأرض المحتكرة لا يقال يلزم من هذا عدم ثبوتها في المملوك لأننا نقول البناء من المنقول بخلاف العلو كما مر وأشار إليه الزيلعي فيما يأتي فاعتنهم هذه القوائد الفرائد (قوله ولو بعد سنين) مر تبطل قوله جواز الطلب أي إذا لم يعلم بها ط (قوله لا عليه) أي لا يجب عليه الطلب بها فالمراد بالوجوب الثبوت كما قال الاتقاني (قوله بعد البيع) لم يقل بالبيع لأنه شرط ابن كمال (قوله ولو فاسداً) انقطع فيه حق المالك) بالهبة أو البناء أو الغرس (قوله كما يأتي) أول الباب الثاني (قوله أو بخيار للمشتري) متعلق بمحذوف منصوب على الحالية معطفاً على قوله ولو فاسداً المقرون بالواو الحالية لا على مدخول لولفساد المعنى لأنه لو كان الخيار للبائع أو لهما فلا شفعة اتفاقاً لأن المبيع لم يخرج عن ملك بائعه بخلاف ما إذا كان للمشتري وسيأتي تمام الكلام على ذلك في الباب الثاني وفي القهستاني عن قاضي خان لا شفعة في بيع الوفاء لأن حق المالك لا ينقطع رأساً (قوله وتستقر بالاشهاد) أي بالطلب الثاني وهو طلب التقرير والمعنى أنه إذا أشهد عليها لا تبطل بعد ذلك بالسكوت إلا أن يسقطها بلسانه أو يجز عن إضائه الثمن فيبطل القاضي شفيعته ولا بد من طلب الموائبة لأنها حق ضعيف يبطل بالأعراض فلا بد من الطلب والاشهاد جوهرية (قوله في مجلسه أي طلب الموائبة) هو أن يطلب كما سمع وهذا هو الطلب الأول من الثلاثة الآتية وفيه مخالفة لما قد مناه عن الجوهرية ولقوله فلا تبطل بعده لأن تأخير طلب التقرير مبطل لها أيضاً كما يأتي وهو متابع لابن الكمال حيث قال أراد بالاشهاد طلب الموائبة لأن حق الشفعة قبله متزلزل بحيث لو أخر تبطل وإذا لم يؤخر استقر أي لا تبطل بعد ذلك اه ويمكن أن يجاب عن عبارة الشارح بأن يقال المراد بالاشهاد هو الطلب الثاني إذا كان في مجلس طلب الموائبة لما سبق إلى أنه حينئذ يقوم مقام الطلبين لكن يعبده الضمير في مجلسه فإنه لو رجع إلى طلب الموائبة لزم عوده على غير مذكور والظاهر أنه راجع إلى الاشهاد وقد فسره بقوله أي طلب الموائبة فينافي محله على الطلب الثاني والعبارة الصحيحة أن يقال ولو في مجلس طلب الموائبة بزيادة لو واسقاط الضمير وأداة التفسير ويكون المراد بالاشهاد الطلب الثاني كما قلنا قد بر (قوله فلا تبطل بعده) أي بتأخير الطلب الثالث وهو طلب التملك أما مطلقاً أو إلى شهر كما يأتي (قوله وبملك) بالياء المشبهة بالضمية قال في الدرر أي العقار وملكي حكمه اه ونحوه في المنع والذي رأيناه في النسخ تملك بالتألف فوقية وعليه فالضمير يعود إلى البقعة المذكورة أولاً (قوله بالاختلاف) لأن ملك المشتري تم فلا ينتقل عنه إلا بأحدهما كالرجوع في الهبة فلو مات أو باع المستحق بها أو بيعت دار يجنبها قبل الاختلاف والحكم بطلت ولو أكل المشتري ثمرا حدث بعد قبضه لم يضمه ونماه في الجوهرية (قوله عطف على الاختلاف) فلو قدمه عليه كما في الفرار لم من الإيham ط (قوله كما حزره من لا خسرو) أي تبعاً لغيره من الشرائح (قوله بقدر رؤس الشفعاء) لاستوائهم في استحقاق الكل لوجوده فوجب الاستواء في الحكم وشمل مالو كان المشتري أحدهم وطلب معهم فيجب واحد منهم ويقسم المبيع بينهم كما في الوهبانية وشروحها وسيأتي في الباب الثاني (قوله أن لم يكن) أي لم يوجد خليف في نفس المبيع مستحق بأن لم يوجد أصلاً أو كان غائباً وكان حاضراً وسقط

(وركنها أخذ الشفع من

أحد المتعاقدين) عند وجود

سببها وشرطها (وحكمها جواز

الطلب عند تحقق السبب)

ولو بعد سنين (وصفتها أن لا أخذ

بها مجزئاً شراً مبتدأ) فيثبت بها

ما يثبت بالشراء كالردة بخيار رؤية

وعيب (تجب) له لا عليه (بعد

البيع) ولو فاسداً انقطع فيه حق

المالك كما يأتي أو بخيار للمشتري

(وتستقر بالاشهاد) في مجلسه

أي طلب الموائبة فلا تبطل بعده

(وعليك) بالأخذ بالتراضى أو بقضاء

القاضي (عطف على الاختلاف ثبوت

ملك الشفع بحكم الحاكم قبل

الاخذ كما حزره من لا خسرو

(بقدر رؤس الشفعاء لا الملك)

خلاف الشافعي (للخلف) متعلق

بتجب (في نفس المبيع ثم) أن

لم يكن

شفعة بمسقط غير التسليم (قوله له) متعلق بتجب ولم يعبده الشارح للظهور بمبعدة ملتبسة عليه فيما قبله وقوله في حق
المبيع متعلق بالضمير المحرور وعوده على الخليط وهو جائز عند بعضهم كقول الشاعر وما هو عنها بالحديث المترجم
أي وما الحديث عنها والاولى اظهاره واضمار ما بعده بأن يقول ثم للخليط في حقه ولذا قال ابن الكمال من
قال ثم له في حق المبيع أضمر فيما حقه الاظهار وأظهر فيما يكتفي فيه الاضمار (قوله وهو الذي قاسم الخ)
كذا في العيني قال المرحوم الشيخ شاهين فيه نظر لان الخليط في حق المبيع أعم من قاسم أو لا فإن كان
خليطاً في حق المبيع من غير قسمة ويجوز أن يجاب بأنه غير احترازي فالتأني على اطلاقه اهـ وأقول بل هو
احترازي فلا يقبل القسمة يستحقها من حيث كونه شريكاً في نفس المبيع لا في حقه اذ الشريك في المبيع مقدم
على الخليط في حقه أبو السعود (قوله كالشرب والطريق الخ) الشرب بكسر الشين المنسوب من الماء وعطاف
القهستاني الطريق بنم وقال فلو بيع عقار بلا شرب وطريق وقت البيع فلا شفعة فيه من جهة حقوقه
ولو شاركه أحد في الشرب وآخر في الطريق فصاحب الشرب أولى قال في الدرة المنتقى ونقل المبرج جدي أن
الطريق أقوى من المسيل فراجع اهـ (قوله لا تجرى فيه السفن) قيل أراد به أصغر السفن وعامة
المشايع على أن الشركاء على النهران كانوا يحصون نصصهم والافكبير ثم اختلفوا فقيل ما لا يخصى خمسة مائة
وقيل أربعون وقيل الاصح تفويضه الى رأى كل مجتهد في زمانه اهـ كفاية ملخصاً قال العيني وهو الاشبه
وفي الدرة المنتقى عن المحيط وهو الاصح وفيه عن التفت فلو باع حصته بشربها فالشفعة للخليط ثم لاهل الحدود
ثم لاهل المساقية ثم لاهل النهر العظيم اهـ أقول أصل مياه دمشق من بردا ويتشعب منه أنهار كقنوات
وبانياس ونورا ويتشعب منها الشرب البيوت طوالج وكل طالع قد يتشعب منه طوالج وهو كذا ومقتضى
ما في التفت أن يعتبر أخص طالع ثم ما فوقه وهكذا الى أن ينتهي الى النهر العظيم وهو بردا الذي يسقى دمشق
وقراها ومسافة ذلك أكثر من ثمان ساعات فلكية وعليه فلو بيعت أرض شربها من أصل بردا ولا شركة فيها
نفسها فجميع أهل تلك المسافة حق أخذها بالشفعة وفيه توسيع للدائرة جنة افلا جرم كان الاصح الاشبه
تفويضه لرأى المجتهد في كل زمان والظاهر أن المراد بالمجتهد الحاكم ذوالرأى المصيب للعلم بانقطاع المجتهد
المصطلح عليه نعم على ما ذكره قريبا عن الهداية لا يلزم المحذور والله تعالى اعلم (قوله وطريق لا يتخذ) فكل
أهلها شفعا ولو لم يقابلوا والمراد بعدم النفاذ أن يكون بحيث يمنع أهله من أن يستطرقه غيرهم كما في الدرة المنتقى
فلو فيه مسجد فنافذ حكمه اذا كان مسجد خطة لا محذرا وعمامة في البرازية فان كانت سكة غير نافذة يتشعب
منها أخرى غير نافذة مستطيلة لا شفعة لاهل الاولى في دار من هذه بخلاف عكسه ولو كان نهر صغير يأخذ منه
نهر أصغر منه فهو على قياس الطريق فلا شفعة لاهل النهر الصغير في أرض متصلة بالأصغر كما في الهداية
وشروحها وخرج بالمستطيلة المستديرة ومتر بيان ذلك وتوجيهه في مقترقات القضاء (قوله شرب نهر) أي
صغير (قوله فلكل أهل الشرب) أي من ذلك النهر الخاص ومثله الطريق الخاص فكل أهل شفعا
ولو مقابلا كما قدمناه فالذي في قوله كالذي في آخره اتقاني (قوله ثم بطار ملاصق) ولو متعدد او الملاصق
من جانب واحد ولو بشرب كالملاصق من ثلاثة جوانب فهم سواء اتقاني وفي القهستاني الملاصق المتصل
بالمبيع ولو حكما كما اذا بيع بيت من دار فان الملاصق له ولاقصى الدار في الشفعة سواء اهـ (قوله
بابه في سكة أخرى) نافذة أولا درمستي (قوله وظهر داره لظهورها) أي لظهور الدار المشفوعة وعبرة
الهداية وغيرها على ظهورها وهذا القيد غير لازم وما ذكره الاتقاني وغيره انه للاحتراز عن المحاذي معناه
لو بينهما طريق نافذ لما في الجوهره ثم الجمار هو الملاصق الذي الى ظهور المشفوعة وبابه من سكة أخرى دون
المحاذي وبينهما طريق نافذ فلا شفعة له وان قربت الابواب لان الطريق القارعة تزيل الضرر اهـ أبو السعود
ملخصا أقول اذ لو كان محاذيا للطريق غير نافذ فهو خليط لا جار كما مر ويأتي (قوله فلو بابه في تلك
السكة) أي وهي غير نافذة كما سبق ط (قوله كما مر) من قوله وطريق لا يتخذ (تنبيه) بينهما منزل في دار لقوم
باع أحدهما نصيبه منه فشرى فيه أحق ثم الشركاء في الدار لانهم أقرب ثم في السكة ثم للجار الملاصق نهاية
وغيرها قال أبو السعود لانها الدفع الضرر الدائم فكلما كان أخص اتصالا كان أخص بالمضرر فكان أحق بها
الاذا سلم اهـ واعلم بأن كل موضع سلم الشريك الشفعة فانما ثبت للجار ان طلبها حين سجع البيع وان لم يكن له

أو سلم (له في حق المبيع) وهو
الذي قاسم وبقيت له شركة
في حق العقار (كالشرب والطريق
خاصين) ثم فسر ذلك بقوله
(كشرب نهر) صغير (لا تجرى
فيه السفن وطريق لا يتخذ) فلو
عائين لشفعة به ما بيانه شرب
نهر مشترك بين قوم تسقى أراضيهم
منه بيعت أرض منها فلكل
أهل الشرب بالشفعة فلو النهر
عاما والمسألة بجماله فالشفعة
للجار الملاصق فقط (ثم لجار
ملاصق) ولو ذمتا أو ما دونها أو
مكتبا (بابه في سكة أخرى)
وظهر داره لظهورها فلو بابه في تلك
السكة فهو خليط كما مر

هذا آخر تصحيح الفقير محمد قطرة
العدوى من هذا الجزء

الجدار فشريك ملحق قلت لكن قال المصنف ولو كان بعض الجيران شريكاً في الجدار لا يتقدم على غيره من الجيران لأن الشركة في البناء المجرد دون الأرض لا يستحق بها الشفعة وفي شرح المجمع وكذا الجار المقابل في المسكة الغير النافذة الشفعة بخلاف النافذة (اسقط بعضهم حقه) من الشفعة (بعد القضاء) فلو قبله فإن بقي أخذ الكل لزوال المزاجعة (ليس لمن بقي أخذ نصيب التارك) لأنه بالقضاء قطع حق كل واحد منهم في نصيب الآخر زيلعي (ولو كان بعضهم غائباً يقضي بالشفعة بين الحاضرين في الجميع) لاحتمال عدم طلبه فلا يؤخر بالشك (وكذا لو كان الشريك غائباً فطلب الحاضرين يقضى له بالشفعة) كلها (ثم إذا حضر وطلب قضى له بها) فلو مثل الأول قضى له بنصفه ولو فوقه فبكله ولو دونه منعه خلاصة (اسقط) الشفيع (الشفعة قبل الشراء لم يصح) لفقد شرطه وهو البيع (أراد الشفيع أخذ البعض وترك الباقي لم يملك ذلك جبراً على المشتري) لضرر تفريق الصفقة (ولو جعل بعض الشفعاء نصيبه لبعض لم يصح وسقط حقه به) لا عراضه ويقسم بين البقية بل لو طالب أحد الشريكين النصف بناءً أنه يستحقه فقط بطلت شفيعته إذ شرط صحته أن يطلب الكل كإبسطه الزيلعي فليحفظ (وصح بيع دور مكة فحبب الشفعة فيها) وعليه الفتوى أشباه قلت ومفاده صحة اجازتها بالاول وقد قد مناه فليحفظ لكنه يكره وسنحقة في الحظر وفيها (ويصح الطلب من وكيل الشراء) ان لم يسلم الى موكله وان سلم لا يطل هو المختار

حق الاخذ في الحال أما إذا لم يطلب حتى سلم الشريك فلا شفعة له شرح المجمع ومثله في النهاية وغيرها (قوله وواضع جذع على حائط) أي حائط لملك له فيه والافهو المسألة الآتية (قوله ولو في نفس الجدار فشريك) أي ولو كان شريكاً في نفس الجدار فهو شريك في المبيع أي في بعضه (قوله قلت لكن الخ) وفق الشارح في الدر المنثور يحمل ما في المتن على ما إذا كان البناء والمكان الذي عليه البناء مشتركاً اهـ أقول وهو المصريح به في الكفاية عن المغنى حيث قال الجار المؤخر عن الشريك في الطريق ان لا يكون شريكاً في أرض الحائط المشترك أما إذا كان شريكاً في مقدم الخ (قوله لا يستحق بها الشفعة) أي شفعة الشريك لا مطلقاً لأنه جار ملاصق أو المعنى لا يستحق الشفعة وحده دون بقية الجيران تأمل (قوله وكذا الجار المقابل الخ) دفع به ما يؤولهم من قوله وظهر داره لظهورها أنه قيد ط وفيه أنه لا ملاصقة هنا وأيضاً فان ما مر فيما إذا كان باباً في مسكة أخرى وفيما نحن فيه المسكة واحدة فيما يظهر ولذا وجهه أبو السعود بأن استحقاقها فيه للشركة في حق المبيع فلا تعتبر الملاصقة فالظاهر أنه تعميم لقوله وطريق لا ينفذ أفاده أنه يشمل المقابل وبهذه الافادة لا يقال انه مكتررفافهم نعم كان ينبغي ذكره هناك (قوله بخلاف النافذة) قد مناه وجهه عن الجوهره (قوله اسقط بعضهم حقه الخ) قدم تر أن الشفيع يثبت له الملك بمجرد الحكم قبل الاخذ وسيدكر المصنف آخر الباب الآتي انه ليس له تركها بعد القضاء فان حل الاسقاط هنا على انه تملك للبائع أو المشتري فلم لا يكون لمن بقي أخذها به فليست تأمل ثم رأيت ط نقل عن العلامة المكي ان عدم أخذ الباقي نصيب التارك لعدم صحة التركة لتقرر ملكه بالقضاء لا لانقطاع حقه به مع صحة التركة منه اهـ وبه يزول الاشكال (قوله لزوال المزاجعة) أي مزاجعة المشار اليهم في الاستحقاق وزوالها بتركه قبل تقرر ملكه وفي النهاية اذا سلم أحدهما لم يكن للآخر أن يأخذها كلها وأيدها لأن مزاجعة من سلم قد زالت فكأنه لم يكن (قوله في الجميع) أي جميع المبيع (قوله وكذا لو كان الشريك غائباً الخ) يغني عنه ما قبله تأمل (قوله ثم إذا حضر وطلب) أي الغائب في الصورتين (قوله قضى له بها) قال في الهداية وان قضى لحاضر بالجميع ثم حضر آخر يقضى له بالنصف ولو حضر ثالث فبثلث ما في يد كل واحد تحقيقاً للتسوية (قوله فلو مثل الأول) أي لو كان الذي حضر مثل الأول كشريكين أو جارين (قوله ولو فوقه) كأن يكون الأول جاراً والثاني شريكاً فيقضى له بالكل ويطل شفعة الأول (قوله ولو دونه) كعكس ما قلنا (قوله لنفقد شرطه وهو البيع) أي وان وجد السبب وهو اتصال ملك الشفيع بالمشتري لأنه لا يكون سبباً الا عند وجود الشرط كما في الطلاق المعلق مخ ملخصاً (قوله لم يملك ذلك) فيه إشارة الى أن شفيعته لم تبطل بذلك وفي المجمع ولا يجعل بهنى أبو يوسف قوله اخذ نصفها تسليماً وخالفه محمد قال شارحه وفي المحيط الاصح قول محمد اهـ ومثله في غرر الافكار وشرحه وفي الخانية قال للمشتري سلم في نصفها فأبى المشتري لا تبطل شفيعته في الصحيح لأن طلب تسليم النصف لا يكون تسليماً اهـ يعني استنطاق الباقي (قوله ولو جعل الخ) أي قبل القضاء أما بعده فلا يسقط حقه كما يعلم مما مر (قوله بناءً انه) أي على انه (قوله إذ شرط صحته أن يطلب الكل) لأنه يستحق الكل والتسوية للمزاجعة وكذا لو كانا حاضرين فطلب كل منهما النصف بطلت ولو طالب أحدهما الكل والآخر النصف بطل حق من طلب النصف ولا آخر أن يأخذ الكل أو يتركه وليس له أن يأخذ النصف زيلعي أقول والظاهر أن المراد بالطلب هنا طلب المواثبة والاشهاد وما قدمناه آنفاً عن المجمع محمول على ما إذا طلب أخذ النصف بعد هما فلا منافاة فتأمل وسيأتى بعيد الحيل ما يؤيده فتأمل (قوله فحبب الشفعة فيها) أفاد أن وجوبها فرع عن جواز بيع أرضها على قولهما المأثري به والافجرد البناء لا يوجب الشفعة وقد مناهيانه (قوله وسنحقة في الحظر) نقل فيه عن اجارة الوهبانية والتارخانية قال أبو حنيفة اكره اجارة بيوت مكة أيام الموسم وكان يفتي لهم ان ينزلوا عليهم في بيوتهم لقوله تعالى سواء العاكف فيه والباد ورخص فيها في غير الموسم قلت وبه يظهر الفرق والتوفيق أي الفرق بين أيام الموسم وغيرها والتوفيق بين من عبر بكراهة الاجارة وبين من نفاها ط (قوله ويصح الطلب الخ) قال في الوالوجية الوكيل بشراء الدار اذا اشترى وقبض فطلب الشفيع الشفعة منه ان لم يسلم الوكيل الدار الى الموكل صح وان سلم لا يصح الطلب وتبطل شفيعته هو المختار اهـ ومثله في التارخانية والقنية ولعل وجهه البطلان ان الوكيل بعد التسليم لم يبق خصماً وانما الخصم هو الموكل فصار مؤخر الطلب

(ولا شفعة في الوقف) ولاله نوازل
(ولا بجواره) شرح مجمع وخانية
خلافا للخلاصة والبرازية ولعل لا
ساقطة قاله المصنف قلت وجل
شيخنا الرملي الاول على الاخذ به
والثاني على اخذه بنفسه اذ بيع
في الفيض حق الشفعة ينبنى على
صحته البيع انتهى ففساده ان
مالا يملك من الوقف بحال لا شفعة
فيه وما يملك بحال ففرضه الشفعة ٢
وأما اذ بيع بجواره أو كان بعض
المبيع ملكا وبعضه وقفنا وبيع
الملك فلا شفعة للوقف والله أعلم

(باب طلب الشفعة)

(ويطلبها الشفيع في مجلس علمه)
من مشتر أو رسوله أو عدل أو عدد
(بالبيع) وان امتد المجلس كالخبرة
هو الاصح درر وعليه المتون
خلافا لما في جواهر الفتاوى انه
على الفور وعليه الفتوى
٢ قوله فالتشبيه أي الواقع في عبارة
الخلاصة والبرازية المنتهية آنفا
القول التي قبل هذه اه منه
مطلب

مهم كون الارض عشرية
او خراجية لا ينافي الملكية فيجب
فيها الشفعة ما لم تكن سلطانية

مطلب

باع دار بعضها مختكر هل تنب
للباع الشفعة

بطلبه من غير خصم مع القدرة على الطلب من الخصم تأمل (قوله ولا شفعة في الوقف) أي اذ بيع قال
في التجريد ما لا يجوز بيعه من العقار كالأوقاف لا شفعة في شيء من ذلك عند من يرى جواز بيع الوقف ثم قال
لا شفعة في الوقف ولا بجواره اه نقله الرملي (قوله ولاله) يغني عنه قول المصنف بعده ولا بجواره ولعله
ذكره لانه أعم من الجوار لشموله ما اذا كان خليطا مع الملك المبيع كما صوّره الشارح فيما يأتي فليس
تكرارا محضا فانهم (قوله شرح مجمع) عبارته ما في المتن (قوله وخانية) عبارتها كما في المنع ولا شفعة
في الوقف لا للقيم ولا للموقوف عليه (قوله خلافا للخلاصة والبرازية) حيث قالوا وكذا ثبتت الشفعة بجوار
دار الوقف اه أقول وفي نسختي البرازية لا تثبت نعم رأيت في نسختي الخلاصة كما قال (قوله ولعل لا ساقطة)
يؤيده انه ذكر في كل من الخلاصة والبرازية قبله بأقل من سطر ما لا يجوز بيعه من العقار لا شفعة فيه الخ
فالتشبيه يقتضيه فانهم (قوله وجل شيخنا الرملي) أي في حاشية المنع وحاصله أن الوقف منه لا يملك
بحال فلا شفعة فيه لعدم صحته ببيع ولا لانه أي لا لقيمة ولا للموقوف عليه لعدم المالك ومنه ما قد يملك كما اذا كان
غير محكوم به فلا شفعة له لعدم المالك بل فيه الشفعة اذ بيع لجوار البيع فيحمل الاول وهو ما في النوازل
وشرح المجمع من عدم الشفعة فيه اوله على ما اذا كان لا يملك بحال وما في الخلاصة والبرازية من ثبوتها بجواره
على ما اذا كان قد يملك والمراد من ثبوتها بجواره ثبوتها فيه اذ بيع نفسه بسبب جواره وأما التوفيق بين
ما في الخانية من انه لا شفعة فيه وبين ما في البرازية والخلاصة من ثبوتها بجواره فهو يحمل الاول على الاخذ به
أي أخذ اذ بيعت في جواره والثاني على أخذه نفسه اذا كان مما قد يملك هكذا يفهم من كلام شيخه
في الحاشية وبه ظهر أنه اقتصر على التوفيق الثاني فقط اذ ما في النوازل وشرح المجمع لا يمكن حمله على الاخذ
به فقط كما لا يخفى فاعتمد هذا التحرير (قوله الاول) هو ما في الخانية فقط لماعلمه فكان ينبغي له ذكر
عبارتها (قوله والثاني) هو ما في الخلاصة والبرازية (قوله وأما اذ بيع بجواره) الباء زائدة والجوار
بمعنى الجوار نائب فاعل أو الباء بمعنى في الظرفية متعلقة بمحذوف موصوف محذوف أي بيع عقار كان
في جواره تأمل وقد تبع شيخه في هذا التعبير (قوله أو كان بعض المبيع ملكا الخ) حاصله أنه لا شفعة
له لا بجواره ولا بشركه فهو تصريح بالتسمين كما أشار إليه الشارح بقول عبارة النوازل ونهنا عليه (قوله
فلا شفعة للوقف) اذ لا مالك له (تمة) قد منا انه لا شفعة في الاراضي السلطانية وذكر في الخبرية ان كون الارض
عشرية أو خراجية لا ينافي الملك في كثير من الكتب أرض الخراج أو العشر مملوكة يجوز بيعها وايقافها
وتورث فتثبت فيها الشفعة بخلاف السلطانية التي تدفع مزارعة لا تباع فلا شفعة فيها فلو ادعى واضع اليد ان
الارض ملكه وانه يؤدي خراجها فالقول له وعلى من نازعه في الملكية البرهان ان صحت دعواه عليه وانما
ذكرته لكثرة وقوعه في بلادنا اه ملخصا وقد منا أيضا انه لا شفعة في البناء في الارض المحتكرة ولاها كالوقف
وسئلت من نائب قاضي دمشق عما اذا بيعت دار فيها قطعة محتكرة فهل للدار الشفعة فأجبت بآني لم أرها
صريحا ولكن الظاهر أن له أخذ الدار سوى تلك القطعة وما عليها من البناء بشرط أن لا يكون جواره للدار
المبيعة بما لصقته لتلك القطعة أخذ من قولهم باع أرضين صفقة ورجل شفيع لواحدة له أخذها فقط ومما سياتي
في الحيل لو باع عقارا الا ذراعا في جانب الشفيع فلا شفعة لعدم الاتصال تأمل والله تعالى أعلم

(باب طلب الشفعة)

*(قوله من مشتر) متعلق بعلمه ح (قوله أو عدل أو عدد) أي لو كان المخبر فضوليا والمراد بالعدد عدد
الشهادة رجلان أو رجل وامرأتان وأفاد عدم اشتراط العدالة في العدد وكذا في المشتري لانه خصم ولا تشتط
العدالة في الخصوم ومثله رسوله كما في السارخانية وفيها ان كان الفضولي واحدا غير عدل فان صدقه ثبت
الشراء وان كذبه لا وان ظهر صدق الخبر عند أبي حنيفة اه قال في الدرر وقال لا يكفي واحدا كان أو عبدا
صبيّا وامرأة اذا كان الخبر صدقا (قوله بالبيع) متعلق بعلمه (قوله وان امتد المجلس) ما لم يشتغل
بما يدل على الاعراض درر البحار (قوله كالخبرة) أي كخيار المخبرة وهي التي قال لها زوجها أمرك
بيدك (قوله هو الاصح) واختاره الكرخي (قوله وعليه المتون) أي ظاهرها ذلك لانهم عبروا
بالمجلس (قوله خلافا لما في جواهر الفتاوى الخ) أشار الى عدم اختياره لمخالفة لظاهر المتون لكن هذا

القول مناسب لتسميته طلب المواثبة وظاهر الحديث الآتي وظاهر الهداية اختياره ونسبه الى عامة المشايخ
قال في الشربلالية وهو ظاهر الرواية حتى لو سكت هنية بغير عذر ولم يطلب أو تكلم بكلام لغو بطلت شفيعته كما
في الخاتبة والزباني وشرح المجمع اه وقوله وعليه الفتوى من كلام الجواهر وهذا ترجيح صريح مع كونه ظاهر
الرواية فيقدم على ترجيح المتون بمشبههم على خلافه لانه ضمنى (فروع) أخبر بكتاب والشفعة في قوله أو وسطه
وقرأه الى آخره بطلت هداية * سمع وقت الخطبة فطلب بعد الصلاة ان بحيث يسمع الخطبة لا تبطل والا فقيه
اختلاف المشايخ * ولو أخبر في التطوع فجعله اربعا أو ستا فاختار أنها تبطل لان أتم ما بعد الظهر اربعا في الصحيح
ولو ستا تبطل ولا تبطل ان أتم القبلة اربعا وسلامه على غير المشتري يطالبها ولو عليه لا كما لو سجد أو جلد أو حو قل
أو شمت غاطسا تارخانية أي على رواية اعتبار المجلس كفاية وشربلالية وفي الخاتبة أخبرهم فسكت قالوا لا تبطل
مالم يعلم المشتري والتمن كالبر إذا استؤمرت ثم علمت ان الاب تزوجها من فلان صح ردّها اه أقول وبه
افتي المصنف القمري تاشي في فتاواه فليحفظ (قوله بلفظ يفهم طلبها) متعلق بقوله يطالبها والمراد أي لفظ كان
حتى حكى ابن الفضل لو قال القروي شفعة شفعة كني تارخانية (قوله طالب المواثبة) سمي به تبركا بلفظه
صلى الله عليه وسلم الشفعة لمن واثبها أي طلبها على وجه السرعة اتقاني (قوله أي المبادرة) مفاعلة من
الوثوب على الاستعارة لان من يثب هو من يسرع في طي الارض بمشيه اتقاني (قوله والاشهاد فيه ليس
بلازم) كذا في الهداية وغيرها لان طلب المواثبة ليس لاثبات الحق بل ليعلم انه غير معرض عن الشفعة نهاية
ومعراج (قوله بل لخفاة الجحود) أي جحود المشتري الطلب كما قالوا اذا ذهب الاب لطفله وأشهد على ذلك
وما ذكروا الاشهاد لكونه شرطا لصحة الهبة بل لاثباتها عند انكار الاب معراج قال السائحاني وظاهره
انه لا يصدق بيمينه مع انه يصدق اذا قال طلبت حين علمت نعم لو قال علمت أمس وطلبت كف إقامة البينة كما
في الدرر اه هذا وظاهر كلام الدرر ان الاشهاد فيه لا يلزم فيما اذا كان في مكان خال من الشهود لانه صرح
بأن مما يطالبها تزل الاشهاد عليه مع القدرة لانه دليل الاعراض لكن قال الشربلالي انه سهولان الشرط
الطلب فقط دون الاشهاد عليه اه ويأتي تمام الكلام فيه في الباب الآتي وفي القهستاني يجب الطلب
وان لم يكن عنده أحد لانسقط الشفعة ديانته وليتمكن من الخلف عند الحاجة كما في النهاية ولا يشترط الاشهاد
فيصح بدونه لو صدقه المشتري كما في الاختيار وغيره اه فهذا دليل على انه غير شرط مطلقا وكذا يدل عليه
تصديقه بيمينه فيما مر فتدبر (قوله ثم يشهد الخ) أتى بتم إشارة الى أن مدة هذا الطلب ليست على فور
المجلس في الأكثر بل مقدرة بمدة التمكن من الاشهاد كما في النهاية وغيرها قهستاني (قوله لو العقار في يده)
والا فلا يصح الاشهاد على ما ذكره القدوري وعصام والنساطفي واختاره الصدر الشهيد وذكر شيخ الاسلام
وغیره انه يصح استحسانا كما في المحيط قهستاني (قوله وان لم يكن ذابدا الخ) رد على المصنف في المنع
لخالفته لما في الجوهر والدرر والنهاية والخاتبة وغيرها (قوله أو عند العقار) لتعلق الحق به اختيار
(قوله وهو طلب اشهاد) أقول ظاهر عباراتهم لزوم الاشهاد فيه لكن رأيت في الخاتبة انما سمي الثاني
طلب الاشهاد لان الاشهاد شرط بل لا يمكنه اثبات الطلب عند جحود الخصم اه تأمل (قوله حتى
لو تمكن الخ) أشار الى ان مدته مقدرة بالتمكن منه كما مر فلو افتتح التطوع بعد طلب المواثبة قبل طلب الاشهاد
بطلت خاتمة وأفتى في الخير به بسقوطها اذا طالب عند القاضي قبل طلب الاشهاد فليحفظ وفي الخاتبة ان كان
المتبايعان والشفيع والدار في مصر والدار في يد البائع فالإيهم ذهب الشفيع وطلب صح ولا يعتبر فيه
الأقرب والابعد لان المصر مع تباعد الاطراف ككان واحد الا أن يجتاز على الأقرب ولم يطلب فبطل وان
كان الشفيع وحده في مصر آخر فالإيهم ذهب صح وان أحد المتبايعين في مصر والشفيع فطلب من الابعد
بطلت اه ملخصا (قوله لي) أي مملوكه لي حال من دار (قوله لشمع الشريك في نفس المبيع) لان قوله
بدار كذا يفيد أنها غير الدار المشفوعة فيكون جارا أو شريكا في الحقوق فقط بخلاف قوله بسبب كذا فإنه يشمل
الثلاثة فافهم (قوله هذا أي قول الشفيع للتاضي مره) أي من المشتري مفروض فيما لو قبضها المشتري
يعني أو وكيله (قوله وطلب الخصومة لا يتوقف عليه) أي على قبض المشتري اذ لو كانت في يد البائع يصح
الطلب أيضا ويأمره بتسليمها للشفيع وانما يتوقف على حضرة المشتري وحده مطلقا أو مع البائع لو قبض

مطلب

لو سكت لا تبطل مالم يعلم المشتري
والتمن

(بلفظ يفهم طلبها كطلبت الشفعة

وحوه) كانا طالبها أو أطلبها (وهو)

يسمى (طلب المواثبة) أي المبادرة

والاشهاد فيه ليس بلازم بل لخفاة

الجحود (ثم) يشهد (على البائع لو)

العقار (في يده أو على المشتري)

وان لم يكن ذابدا لانه مالك أو عند

العقار فمقول اشترى فلان هذه

الدار وأنا شفيعها وقد كنت طلبت

الشفعة وأطلبها الا ان فاشهدوا

عليه وهو طلب اشهاد) ويسمى

طلب التثريب (وهذا) الطلب

لا بد منه حتى لو تمكن ولو بكتاب

أو رسول ولم يشهد بطلت شفيعته

وان لم يتمكن) منه (لا) تبطل

ولو اشهد في طلب المواثبة عند

احد هؤلاء كفاه وقام مقام

الطلبين ثم بعد هذين الطلبين

يطلب عند قاض فمقول اشترى

(فلان دار كذا وأنا شفيعها بدار

كذا) لو قال بسبب كذا كما

في المتي لشمع الشريك في نفس

المبيع (مره يسلم) الدار (الي)

هذا لو قبضها المشتري وطلب

الخصومة لا يتوقف عليه (وهو)

يسمى (طلب تملك وخصومة

مطلب

طلب عند القاضي قبل طلب

الاشهاد بطلت

التسليم كما يذكره قريبا وحاصل كلامه ان كون الامر متوجها للمشتري ليس بقيد لان قبضه غير شرط لصحة الطلب فانهم (قوله به يفتي) كذا في الهداية والكافي درر قال في العزيمة وقد رأيت فتوى المولى أبي السعود على هذا القول (قوله وقيل يفتي بقول محمد) قائله شيخ الاسلام وقاضى خان في فتاواه وشرحه على الجامع ومشى عليه في الوقاية والنقاية والذخيرة والمغنى وفي الشربلالية عن البرهان انه أصح ما يفتي به قال يعنى انه أصح من تصحيح الهداية والكافي وتعمامه فيها وعزاء القهستاني الى المشاهر كالمحيط والخلاصة والمضمرات وغيرها ثم قال فقد أشكل ما في الهداية والكافي (قوله بلا عذر) فلو بعد تركه وسفرا وعدم قاض يرى الشفعة بالجوارى في بلد لا تسقط اتفاقا شرح مجمع (قوله يعنى دفع الضرر) بيان لوجه الفتوى بقول محمد قال في شرح المجمع وفي الجامع الخانى الفتوى اليوم على قول محمد لتغير أحوال الناس في قصد الاضرار اه وبه ظهر أن افتسامهم بخلاف ظاهر الرواية لتغير الزمان فلا يرجح ظاهر الرواية عليه وان كان معصيا أيضا كما مر في الغصب في مسألة صبغ الثوب بالسواد وله نظائر كثيرة بل قد أقوا بما خالف رواية ائمتنا الثلاثة كالمسائل المفتى فيها بتول زفر وكسالة الاستنجار على التعليم ونحوه فانهم (قوله قلنا الخ) أى في الجواب عن ذلك وظاهر كلام الشارح أنه يميل الى ظاهر الرواية كالمصنف وهو خلاف ظاهر كلامه في شرحه على المتقى والجواب عنه انه ليس كل أحد يقدر على المرافعة وقد لا يخطر بباله ان دفع الضرر بذلك خصوصا بعد ما إذا بنى أو غرس فان الضرر أشد وقد شاهدت غير مرة من جاء يطالبها بعد عدة سنين قصد الاضرار وطمع في غلاء السعر فلا جرم كان سده هذا الباب أسلم والله أعلم (قوله واذا طلب الشفع الخ) ذكر سؤال القاضى الخصم عقب طاب الشفع وابس كذلك بل القاضى يسأل أولا الشفع عن موضع الدار وحدودها لدعواه فيها حق فلا بد من العلم بها ثم هل قبض المشتري الدار اذ لو لم يقبض لم تصح دعواه عليه مالم يحضر البائع ثم عن سبب شفعته وحدود ما يشفع به فلفعل دعواه بسبب غير صالح أو هو محبوب بغيره ثم متى علم وكيف صنع فلعلة طال الزمان أو أعرض ثم عن طاب التقرير كيف كان وعند من أشهد وهل كان أقرب أم لا فإذا بين ولم يخل بشرط تم دعواه وأقبل على الخصم فسأله زيلعى ملخصا (قوله الخصم) وهو المشتري زيلعى أى لان المصنف فرضه كذلك (قوله عن ملكية الشفع) لانه بمجرد كونها في يده لا يستحق الشفعة ابن ملك (قوله أونكى) قدمه هنا وفيما يأتي على قوله أو برهن مع ان المناسب تأخير عنه لان النكول بعد العجز عن البرهان رعاية للاختصار اذ لو أخره احتاج الى ابراز الفاعل فانهم (قوله على العلم) بان يقول بالله ما أعلم انه مالك لما يشفع به لانها بمن على فعل الغير وهذا قول الثانى وعند الثالث على البتات والفتوى على الاول كما في القهستاني قال ابن ملك وهذا اذا قال المشتري ما أعلم ولو قال أعلم انه غير مملوك يخلف على البتات (قوله أو برهن الخ) بأن يقولوا انهم مالك هذا الشفع قبل ان يشتري هذا المشتري هذا العقار وهى له الى الساعة ولم تعلم انها خرجت عن ملكه فلو قالوا انهم لهذا الجار لا يكتفى كافي المحيط وعن أبي يوسف لا حاجة الى البرهان قهستاني (قوله سأله عن الشراء) ليثبت كونه خصما عنده ابن ملك (قوله على الحاصل في شفعة الخلط) لان ثبوت الشفعة فيه متفق عليه فيقول بالله ما استحق الشفع في هذا العقار الشفعة من الوجه الذى ذكره قهستاني لان في الاستحلاف على السبب اضرارا للمدعى عليه لجواز أن يكون قد فسح العقد ابن ملك (قوله أو على السبب الخ) بأن يقول بالله ما اشتريت هذه الدار لانه لو حلف فيه على الحاصل يصدق في يمينه في اعتقاده فيفوت النظر في حق المدعى (قوله هذا اذا لم ينكر المشتري الخ) ظاهره انه اذا انكر طلبه الشفعة وقد كان انكر الشراء فأقام عليه البرهان به أو عجز عنه فطلب يمينه فنكل ان يكون القول قوله ولا يعتد متناقضا ويحترط (قوله فالقول له بيمينه) أى المشتري فان انكر طلب المواثبة حلف على العلم أو طلب التقرير فعلى البتات لاحاطة العلم به كافي الكبرى قهستاني لكن قد مناعته عن النهاية ان طلب المواثبة واجب لثلاث شفعته وليتمكن من الحلف عند الحاجة ومفاده ان القول للشفع بيمينه في طلب المواثبة الا أن يحمل ما هنا على ما اذا قال علمت أمس وطلبت أما اذا قال طلبت حين علمت فالقول له بيمينه كما قد مناه عن الدرر قدبر (قوله وان لم يحضر الثمن) ان وصليته أى لم يحضره الى مجلس القاضى لان الثمن لا يجب قبل القضاء قال في الهداية وهذا ظاهر رواية الاصل وعن محمد لا يقضى حتى يحضره وهو رواية

وبناخبره مطلقا) بعذرو بغيره
شهر أو أكثر (لا تبطل
الشفعة) حتى يسقطها بإسائه
(به يفتي) وهو ظاهر المذهب وقيل
يفتى بقول محمد ان آخره شهر ابلا
عذر بطلت كذا في المتقى يعنى دفعا
للضرر قلنا دفعه برفعه للقاضى
ليأمره بالاخذ أو الترك (واذا
طلب) الشفع (سأل القاضى
الخصم عن ملكية الشفع
لما يشفع به فان اقربها) أى بملكية
ما يشفع به (أو نكل عن الحلف على
العلم أو برهن الشفع) انها
ملكه (سأله عن الشراء) هل
اشترت أم لا (فان اقربها ونكل
عن اليمين على الحاصل) في شفعة
الخلط (أو على السبب) في شفعة
الجوارى لخلاف الشافعى كما مر
في كتاب الدعوى (أو برهن الشفع
قضى له بها) هذا اذا لم ينكر
المشتري طلب الشفع الشفعة
فان انكر فالقول له بيمينه ابن كمال
(وان لم يحضر الثمن وقت الدعوى
واذا قضى لزمه احضاره
والمشتري حبس الدار ليقبض ثمنه

الحسن عن أبي حنيفة لأن الشفيع عساه يكون مفلسا (قوله فلو قيل للشفيع الخ) أي قيل له ذلك بعد
القضاء بها فأخرى قال ليس عندي الثمن أو أحضره غدا أو ما أشبه ذلك لا تبطل شفيعته بالاجماع وإن قال
ذلك قبل القضاء تبطل عند محمد نص عليه الزيلعي رمل (قوله والخصم للشفيع المشتري مطلقا الخ)
المراد بالاطلاق قبل التسليم أو بعده وبالتسليم تسليم المبيع للمشتري وبالأول المشتري وبالثاني البائع والباء
في بملكه ويده للسيببة أي أن الأول خصم بسبب ملكه والثاني بسبب كون العتسار بالمبيع بيده وفي ذكر
الاطلاق هنا نظر يظهر من سوق كلام ابن الكمال فإنه قال والخصم للشفيع البائع والمشتري أن لم يسلم
أحدهما بيده والاخر بملكه فلا تسمع البينة على البائع حتى يحضر المشتري وإن سلم إلى المشتري لا يشترط حضور
البائع لزوال الملك واليد عنه اهـ ملخصا وحاصله أن الخصم قبل التسليم هو البائع والمشتري وبعده المشتري
وحده فقول الشارح الخصم المشتري أن أراد وحده لا يصح قوله مطلقا وإن أراد مع البائع لا يناسب قوله قبل
التسليم فكان عليه أن لا يذكر الاطلاق وأما كون الخصم بعد التسليم هو المشتري وحده فينبه عليه بعده
فتدبر (قوله ولكن لا تسمع) الاستدلال في محله بالنظر إلى مجزء المتن وأما بالنظر إلى عبارة الشارح
حيث زاد أولا المشتري فهو مستدرل والمقام مقام التفريع كما قدمناه في عبارة ابن الكمال تأمل (قوله
لأنه المالك) قال الزيلعي لأن الشفيع مقصوده أن يستحق الملك واليد فيقضي القاضي بهما لأن أحدهما
يدا ولا آخر ملكا اهـ أي فلذا كان لا بد من حضورهما كما في الهداية وفي قوله ويفسخ بحضوره إشارة
إلى علة أخرى لحضور المشتري وهي أن يصير مقصدا عليه بالفسخ كما نبه عليه في الهداية لأن القضاء
على الغائب لا يجوز ملكا أو فسحا كفاية (قوله ويفسخ بحضوره) أي حضور المشتري وصورة الفسخ
أن يقول فسخت شراء المشتري ولا يقول فسخت البيع لتلاي بطل حق الشفعة لأنها بناء على البيع فتتحول
الشفقة إلى الشفيع ويصير كأنه المشتري أفاده صاحب الجوهر فلم يفسخ أصله وإنما انفسخت اضافته إلى
المشتري ط وهذا في الحكم على البائع قبل التسليم أما بعده فالحكم على المشتري لأن البائع صار أجنيا كما تر
ويكون الأخذ منه شراء من المشتري كما يأتي قريبا تأمل (قوله لزوال الملك واليد عنه) فصار أجنيا هداية
(فرع) اشترى دارا بألف وباعها لأخر بألفين ثم حضر الشفيع وأراد أخذها بالبيع الأول قال أبو يوسف
يأخذها من ذي اليد بألف ويقال اطلب بألفك بألف أخرى وعندهما يشترط حضرة المشتري الأول وإن طلب
بالبيع الثاني لا يشترط حضرة الأول اتفاقا تارخانية (قوله والعهد) بالجرع جواز الرفع قهستاني
فقوله على البائع متعلق بقضى وعلى الرفع خبر (قوله لضمان الثمن الخ) أي ضمان الثمن الذي نقده الشفيع إذا
استحق المبيع (قوله وعلى المشتري) لو بعده في التارخانية عن الثاني إذا كان المشتري نقدا الثمن ولم يقبض الدار
حتى قضى الشفيع بالشفقة فنقد الشفيع الثمن للمشتري فالعهد عليه وإن للبائع فالعهد عليه اهـ طوري
(قوله لما تر) من قوله لزوال الملك واليد عنه (قوله وللشفيع خيار الرؤية والعيب) لأن الأخذ بالشفقة
شراء من المشتري أن كان الأخذ بعد القبض وإن كان قبله فشراء من البائع لتحول الصفقة إليه فيثبت
له الخيار إن فيه كما إذا اشتراه منهما باختيارهما ولا يسقط خياره برؤية المشتري ولا بشرط البراءة منه لأن المشتري
ليس بنائب عن الشفيع فلا يعمل شرطه ورؤيته في حقه زيلعي (قوله دون خيار الشرط والاجل) أي لعدم
الشرط كما في القهستاني والاجل عطف على خيار الشرط لا على الشرط اهـ ح والمراد الاجل في الثمن
(قوله إلا في ضمان الغرور) فلو استحق المبيع بعد ما بنى الشفيع لا يرجع بنقصان قيمة البناء على البائع
أو المشتري لأنه لم يصير مغرورا التملك جبرا والمسألة ستأتي في هذا الباب متناو قول المنح كالاشباه فلا رجوع
للمشتري على الشفيع قادر ومقلوب قننه (قوله في الثمن) أي في جنسه كقول أحدهما هو دنانير والاخر
دراهم أو قدره كقول المشتري بمائتين والشفيع بمائة أو صفته كاشترته بثمن معجل وقال الشفيع بل مؤجل
درر البحار (قوله والدار مقبوضة والثمن منقود) أي مقبوضة للمشتري والثمن منقود منه للبائع وقد
راجعت كثيرا فلم أجدهم ذكر هذين القيدين سوى بعض شراح الكنز لا أدري اسمه ثم رأيت أنه أيضا في هامش
سجدة عتيقة من نسخ الكنز معزى للكافي وفي تركه له الطوري مانصه وأطلق المؤلف فشميل ما إذا وقع
الاختلاف قبل قبض الدار ونقد الثمن أو بعده فما قبل التسليم إلى الشفيع أو بعده لم يكن في التارخانية

فلو قيل للشفيع) أي بعد القضاء
وأما قبله فتبطل عند محمد لعدم
التأكد ذكره الزيلعي (أذا الثمن
فاخر لم تبطل شفيعته) (والخصم
للشفيع) (المشتري) مطلقا
(والبائع قبل التسليم) الأول
بملكه والثاني بيده ابن كمال
(و) لكن لا تسمع البينة عليه
حتى يحضر المشتري) لأنه المالك
(ويفسخ بحضوره) ولو سلم للمشتري
لا يلزم حضور البائع لزوال
الملك واليد عنه ابن كمال (ويقضي)
القاضي (بالشفقة والعهد)
لضمان الثمن عند الاستحقاق
(على البائع قبل تسليم المبيع إلى
المشتري) (والعهد) (على المشتري
لو بعده) (لما تر) (للشفيع خيار
الرؤية والعيب وإن شرط المشتري
البراءة منه) دون خيار الشرط
والاجل اختيار وفي الاشباه
الشفقة يبيع في كل الاحكام
الاضمان الغرور للجبر) (وان اختلف
الشفيع والمشتري في الثمن)
والدار مقبوضة والثمن منقود

(صدق المشتري) بمينه
لانه منكرو لا يتحالفان (وان
برهنا فالشفيع أحق) لان بينه
ملزمة (ادعى المشتري غناو)
ادعى (بأنه أقل منه بلاقبضه
فالقول له) أى للبائع (ومع قبضه
للمشتري) ولو عكسا فبعد قبضه
القول للمشتري وقبله يتحالفان
وأى نكل اعتبر قول صاحبه وان
حظا فسخ البيع وبأخذ الشفيع
بما قال البائع ملتقى (وحط
البعض يظهر في حق الشفيع)
فيأخذ بالباقى ~~وكذا~~ هبة
البعض الا اذا كانت بعد القبض
اشباه (وحط الكل والزيادة لا)
فيأخذ به بكل المسمى

اشترى دارا وقبضها ونقد الثمن ثم اختلف الشفيع والمشتري في الثمن فالقول للمشتري انتهى
ما في التكملة وزاد في الذخيرة على ما في التارخانية فالقول للمشتري مع مينه ولا يتحالفان لان الشفيع مع
المشتري بمنزلة البائع مع المشتري الا ان البائع والمشتري يتحالفان الخ فتأمل وقال ط وقد يقال ان الثمن
ان كان غير منقود يرجع الى البائع فيؤخذ بقوله ان كان أقل مما يدعيه المشتري ويكون حطا كما في المسألة
الاشمية وعلى هذا المداير على كون الثمن منقودا فقط اه (قوله لانه منكرو) فان الشفيع يدعى استحقاق
الدار عند نقد الاقل وهو ينكره هداية (قوله ولا يتحالفان) لان المشتري لا يدعى على الشفيع شيئا لان
الشفيع مخير بين الاخذ والترك فلم يتحقق كونه مدعى عليه لانه الذى اذترك الدعوى لا يتركه فلم يكن في معنى
النصر وهو اذا اختلف المتبايعان والسلعة قائمة بتحالفها وراذالا لانه فيما اذا وجد الانكار والدعوى من
الجانبين اتفانى (قوله لان بينه ملزمة) أى للمشتري بخلاف بينه المشتري لان الشفيع مخير والبيانات
للإلزام فالأخذ بينه أولى اتفانى قال القهستاني وفيه اشعار بأنه لو اختلف البائع والمشتري أو هما
والشفيع فبينه البائع أحق لانها تثبت الزيادة (قوله بلاقبضه) أى قبض البائع كل الثمن سواء قبض
المشتري العقار أو لا قهستاني (قوله فالقول له) أى بلايين قهستاني فيأخذها الشفيع بما قال
البائع لانه ان كان كما قال فظاهر والا فهو حط والحط يظهر في حق الشفيع (قوله ومع قبضه للمشتري) فيأخذ
الشفيع بما قال المشتري ان شاء ولا يلتفت الى قول البائع لانه لما استوفى الثمن انتهى حكم العقد وخرج هو
من البين وصار كالاجنبي فبقى الاختلاف بين المشتري والشفيع وقد بيناه هداية أى بأن القول فيه للمشتري
واعلم ان هذا اذا كان القبض ظاهرا بأن اثبت المشتري بالبينة أو باليمين كما في الدرر بقى ما اذا كان
القبض غير ظاهرا أى غير معلوم للشفيع فاما ان يقر البائع بالقبض أولا فان كان الثاني ولم يذكره في الكتاب
فالظاهر ان حكمه حكم ما اذا كان غير مقبوض وان كان الاول والمشتري يدعى الاكثر والدار في يده فاما ان
يقر أولا بمقدار الثمن ثم بالقبض أو بالعكس فان كان الاول كما لو قال بعث الدار منه بألف وقبضته أخذها
الشفيع بالالف لانه اذا بدا بالقرار بالبيع بمقدار تعلقت الشفعة به ثم بقوله قبضت يريد اسقاط حق الشفيع
المتعلق باقراره من الثمن لانه اذا تحقق ذلك يبقى أجنيا من العقد اذ لا ملك له فيجب الاخذ بما يدعيه المشتري
لما مر آنفا ان الثمن اذا كان مقبوضا أخذ بما قال المشتري وليس له اسقاط حق الشفيع فبرد عليه قوله قبضت
وان كان الثاني كما لو قال قبضت الثمن وهو ألف لم يلتفت الى قوله ويأخذها بما قال المشتري لانه باقراره بالقبض
صار أجنيا وسقط اختيار قوله في مقدار الثمن عناية (قوله بما قال البائع) لان فسخ البيع لا يوجب بطلان
حق الشفيع وهل يحلف البائع ينبغي أن لا يحلف لانه حلف مرة اتفانى عن الاسيحابي (قوله وحط
البعض) أى حط البائع بعض الثمن عن المشتري فلو حط وكيل البائع أى بالبيع لا يلتحق بأصل العقد
فلا يظهر في حق الشفيع اشباه أى وان صح حطه وبرئ المشتري لان الوكيل يضمن ما حطه ~~فكأنه~~ هبة
مبتدأة كما أوضحه الجوى (قوله فيأخذ بالباقى) أو يرجع على المشتري بالزيادة ان كان أوفاء الثمن كما
في العزيمة (قوله الا اذا كانت بعد القبض) أى قبض الثمن لانه صار عينا بالتسليم فلا يسترد الشفيع
شيئا أم قبله فيسترد لانها هبة دين في الذمة شرح تنوير الاذهان قال الجوى بقى أن يقال يفهم من
التقييد بهبة البعض ان هبة الكل لا تظهر في حق الشفيع مطلقا فهل يأخذ بالمسمى أو بالقيمة لم أر نقلا صريحا
وفي الظهيرة شري دارا بألف ثم تصدق به على المشتري يأخذها الشفيع بالقيمة الا أن يكون بعد قبض
الالف اه فعلى قياسه يقال ان وهب كل الثمن قبل القبض يأخذ الشفيع بالقيمة والاف بالثمن اه ملخصا
أقول ورايت في التارخانية عن المحيط ما ملخصه الحط والهبة والبراء اذا كانت قبل القبض فلو كانت
في بعض الثمن تظهر في حق الشفيع ولو في كله فلا واذا كانت بعد القبض فالخط والهبة على هذا التفصيل
وأما البراء عن الكل أو البعض فلا يصح اه وعليه جرى القهستاني فتأمل (قوله وحط الكل والزيادة لا)
أى لا يظهر ان في حق الشفيع أما حط الكل فلا لا يلتحق بأصل العقد والابقى العقد بلا ثمن وهو فاسد لا باطل
خلا لما في الدرر ولا شفعة في الفاسد كما بأتى ~~لكنه~~ أى حط الكل يظهر في حق المشتري قهستاني وأما
الزيادة فلا انها وان التحقت فبها ابطال حق الشفيع لاستحقاقه الاخذ بالمسمى قبلها والمراد الزيادة في الثمن

أما في البيع فتظهر كذا ذكره الشارح قريبا عن القضية لأنها من قبيل الخط (قوله ولو خط النصف الخ) النصف ليس بقيد قال في الجوهرية هذا أي عدم الاتصاف إذا خط الكل بكلمة واحدة أما إذا كان بكلمات يأخذ بالآخرة اه ط قلت ووجهه أنه كلما خط شيئا يلحق بالعقد ويصير الثمن مابق فإذا خط جميع مابق يكون خط الكل الثمن وهو مابق فيأخذ به (قوله ولو علم الخ) أشار إلى أنه لا فرق بين ما إذا كان الخط قبل الأخذ بالشفعة أو بعده كما في التبيين (قوله كالوابعه بألف الخ) أي له الشفعة أيضا لما قد مناه آنفا وهل يأخذ الزيادة أيضا توقف فيه بعضهم ثم رأيت في النهاية قال يأخذ الدار بمحضها من الثمن اه ولا يخالفه ما في شرح المجموع الملكي باع عقار مع العبد والدواب ثبت في الكل تبع للعقار اه لأن المراد به الأرض والحراثون وآلة الحراثة فتتحقق التبعية لوجودها هو المقصود من الأرض وإذا صح فيها الوقف تبعها كما مر في موضعه بخلاف الجارية أو المتاع مع الدار هذا ما ظهر لي فتأمل (قوله ولو حكما كالخمر الخ) لو ذكره بعد قوله وفي القمي سلم مما عترضه ح بأنه يقتضي أن الخمر مثلى حكما في حق المسلم وأنه يأخذ بمثل الخمر وليس كذلك بل بقيتها لأنها مثلى حقيقة قمي حكما في حقه وعبرة ابن الكمال لا غبار عليها حيث قال وبالمثل في الشراء بثلث مثلى حقيقة وحكما لأن من المثل ما التحق بغير المثل كالخمر في حق المسلم اه ملخصا فقوله حقيقة وحكما للاخراج لا للدخال (قوله بالقيمة) أي وقت الشراء لا وقت الأخذ بالشفعة كما في الذخيرة فهستأني (قوله يأخذ الشفيع) أي شفيع كل من العقارين (قوله مؤجل) أي بأجل معلوم ولا يفسد البيع ولا شفعة في البيع الفسد معراج وسيأتي من الشارح التنبيه على ذلك آخر هذا الباب (قوله يأخذ بحال) أي يأخذ في الحال بتجفيف اللام بثلث حال بتشديدها لأن الأجل ثبت بالشرط ولا شرط بين الشفيع والبائع ثم إن أخذ بثلث حال من البائع سقط الثمن عن المشتري لما مر أن البيع انقضى في حق المشتري وإن أخذ من المشتري رجع البائع على المشتري بثلث مؤجل كما كان لأن الشرط الذي جرى بينهما لم يطل بأخذ الشفيع هداية (قوله أو طلب) عطف على يأخذ أي أنه مخير بين الأخذ في الحال بحال وبين الطلب في الحال والأخذ بعد الأجل (قوله ولا يتجمل الخ) كذا في المتن والمراد لو أخذ الشفيع بثلث حال من المشتري لا من البائع كما قد مناه آنفا (قوله ولو سكت عنه الخ) فائدة قوله أو طلب في الحال (قوله بطلت شفيعته) لأن حقه قد ثبت ولذا كان له أن يأخذ بثلث حال ولو كان حقه ثابت لما كان له الأخذ في الحال والسكوت عن الطلب بعد ثبوت حقه يطلها زيلعي ودرر وفيه نظر لأن هذا طلب تملك ولا تبطل الشفعة بتأخيرها إلى حلول الأجل لا عند الإمام لأنه لم يفتد رة مدة ولا عند محمد لتقديره بشهر شر بلاية وما قيل في الجواب المراد طلب المواثبة بأباه قوله لأن حقه قد ثبت فانه يقتضي أن المراد طلب التملك أبو السعود أقول النظر معلول والجواب مقبول لأن ثبوت الشفعة للشفيع بعد البيع واستقرارها بعد الطلبين كما مر متنا فاذا صدر البيع وثبت حقه فيها ثم علم به ولم يطلب طلب مواثبة بطلت لأنه سكت بعد ثبوت حقه ومنشأ ما مر اشتباه الثبوت بالاستقرار فتدبر (قوله بمثل الخمر وقيمة الخنزير) فلو بيعت بمينة فلا شفعة إلا أن كانوا يتمولونها اتقاني (قوله والشفيع ذميا) ومثله المستأن من المرتد قتل أو مات أو لحق خلا فلهما ولا تثبت لورثته أما لو شري فقتل لم تبطل شفعة الشفيع لتعلقها بالخروج عن الملك ولو شري مسلم في دار الحرب دار شفيعها مسلم لاشفعة له وإن سلم أهلها لأن أحكامنا لا تجري فيها اتقاني (قوله لا بد أن يكون الخ) بيان لفائدة زيادة البائع والمشتري (قوله لما مر) أي في كتاب الغصب حيث قال إن الخمر في حقا قمي حكما أو في قوله آنفا ولو حكما كالخمر في حق المسلم بناء على ما قد مناه من أن حقه أن يذكره بعد قوله وفي القمي (قوله لو كان الشفيع مسلما) فلو مسلما وكافرا فالنصف للمسلم بنصف قيمة الخمر وللشكاف بمثل نصفه اتقاني وفيه أسلم قبل الأخذ لم تبطل وصار كالمسلم الأصلي وإن أسلم أحد المتبايعين والخمر غير مقبوضة انتقض البيع قبضت الدار أولا ولم تبطل الشفعة لأن انقضاء البيع لا يطلها (قوله ثم قيمة الخنزير الخ) جواب سؤال مقدّر هو أنه مرفى في باب العاشر أنه يعشر الخمر أي يؤخذ من قيمته لا الخنزير لأنه قمي وقيمة القمي كعينه ونقير الجواب ظاهر وقدّم الشارح جوابا غيره في باب العاشر عن سعدى وهو أنه لو لم يأخذ الشفيع قيمة الخنزير يطل حقه أصلا فيتضرر وموضع الضرورة مستثناء (قوله بخلاف المرور على العاشر) فانه يعشر الخمر لا الخنزير فافهم فغيره سبق قلم (قوله بالرجوع)

ولو خط النصف ثم النصف يأخذ بالنصف الأخير ولو علم أنه اشتراه بألف فلم ثم خط البائع ما به فله الشفعة كما لو باعه بألف فسلم ثم زاد البائع له جارية أو متاعا فنيه (وفي الشراء بمثل) ولو حكما كالخمر في حق المسلم ابن كمال (يأخذ بمثله وفي) الشراء (القيمي بالقيمة) أي وقت الشراء (ففي بيع عقار بعقار يأخذ) الشفيع (كلا) من العقارين (بقيمة الآخر) وفي الشراء (بثلث مؤجل يأخذ بحال أو طلب) الشفعة (في الحال) وأخذ بعد الأجل ولا يتجمل ماعلى المشتري لو أخذ بحال (ولو سكت عنه) فلم يطلب في الحال (وصبر حتى يطلب عند) حلول (الأجل بطلت شفيعته) خلافا لابي يوسف (و) يأخذ بمثل الخمر وقيمة الخنزير إن كان البائع والمشتري (الشفيع ذميا) لا بد أن يكون البائع أيضا ذميا ولا يفسد البيع فلا تثبت الشفعة ابن كمال معزى بالمبسوط (و) يأخذ (بقيمتها) لما مر (لو) كان الشفيع (مسلم) لمنعه عن تملكهما وتملكهما ثم قيمة الخنزير هنا فائدة مقام الدار لا مقام الخنزير ولذا لا يحرم تملكها بخلاف المرور على العاشر (وطريق معرفة قيمة الخمر والخنزير بالرجوع)

الى ذمى اسم او فاسق تاب) ولواختلفا فيه فالقول للمشتري عناية (و) ياخذ الشفيع (بالتن وقيمة البناء والغرس) مستحق القلع كما في الغصب قلت
وأما لودنها بألوان كثيرة أو طلالها بحص كثير ١٤٨ خيرا الشفيع بين تركها أو أخذها واعطاء ما زاد الصغ فيها لتعذر نقضه

الباء للتصوير (قوله الى ذمى اسم الخ) وفي البحر من باب العاشر عن الصكا في يعرف بالرجوع الى
أهل الذمة (قوله ولواختلف فيه) أي اختلف الشفيع والمشتري فيما ذكر من القيمة ط (قوله
فالقول للمشتري) قال في العناية كما لو اختلفا في مقدار الثمن (قوله كما ترى الغصب) من أن قيمتهما مستحق القلع
أقل من قيمتهما مقلوعين بقدر اجرة القلع ط (قوله قلت وأما لودنها الخ) بيان للفرق بين البناء والدهن وكان
ينبغي تأخير عن قوله أو كلف المشتري قلعهما فان المخالفة بينهما من هذه الجهة تأمل (قوله أو طلالها بحص
كثير) ليس من عبارة الزاهدي بل ذكره الرملي بعد ما بقوله أو قل وعلى هذا لو طلالها الخ (قوله
لتعذر نقضه) عليه لمحذوف تقديره ولا يكلف المشتري النقض لتعذر نقضه أي على وجه يكون له قيمة (قوله
وسيجي) أي ما ذكره بقوله وأما لودنها آخر كتاب الشفعة في الفروع (قوله أو كلف) عطف على يأخذ
(قوله الا اذا كان الى قوله وعن الثاني) موجود في بعض النسخ قال ط هو استثناء من محذوف تقديره ولا يجبر
المشتري على البيع اه قلت يؤيده قول الاتقاني ويأمره القاضي بالقلع الا اذا كان الخ (قوله
له أن يأخذها) أي الارض جبراً على المشتري (قوله مع قيمة البناء والغرس) الاوضح قول النهاية مع
البناء والاغراس بقيمتها (قوله مقلوعة) أي مستحقة القلع ويدل عليه قوله غير ثابتة ط (قوله وعن
الثاني الخ) أي في مثله المتن فلا يكلف المشتري القلع لانه ليس بمتعة في البناء والغرس لثبوت ملكه فيه
بالشراء فلا يعامل بأحكام العدوان الذي هو القلع ط (قوله وقيمة البناء والغرس) أي قائم على الارض
غير مقلوعين نهاية عن شرح الطحاوي (قوله ولذا) أي لكون حق الغير وهو الشفيع أقوى (قوله
ويبقى بالاجر) أي رعاية لجانب المشتري والشفيع كما أوضحه الزيلعي هذا وعبارة الاتقاني عن شرح
الطحاوي لا يجبر المشتري على قلعه بالاجماع بل ينظر الى وقت الادراك ثم يقضى للشفيع اه ومقتضاه عدم
الاجر اذ لم يخرج الارض عن ملك المشتري لعدم القضاء تأمل وقال الساجاني الذي في المقدسي ثم الارض
تركه بغير اجر وعن أبي يوسف بأجر اه قلت ومثله في التارخانية قوله ولا يرجع بقيمة البناء والغرس يعني
بنقصان قيمتهما وعن أبي يوسف انه يرجع (قوله على أحد) أي سواء تسلمها من البائع أو من المشتري ط
(قوله لانه ليس بمغرور) لانه أخذها بالشفعة جبراً كما ترى (قوله بخلاف المشتري) اذا استحق ما اشتراه بعد البناء
لان البائع غرره باعتد فيرجع عليه بما خسر (قوله ويأخذ بكل الثمن الخ) أي اذا اشترى رجل دارا فخرت
أو بستانا فجف الشجر فللشفيع الاخذ بكل الثمن لانها تابعا للارض من (قوله بلا فعل أحد) يأتي محترزه متنا
(قوله لا الوصف) أي ما لم يقصد اتلافه فيقابل حصته من الثمن كما يأتي رجتي والاولى أن يقول لا التبع لان
البناء والشجر ليسا وصفاً للدار والبستان نعم الجفاف وصف قال في التبيين لانها تابعا للارض حتى يدخلان
في البيع من غير ذكر فلا يبقا بلهما شيء من الثمن ولهذا يبيعهما مراهجة في هذه الصورة من غير بيان اه ط (قوله
من نقض أو خشب) اف ونشر مرتب ط (قوله حيث لم يكن تبعا للارض) عليه لقوله تسقط حصته من الثمن
ط فهو عين مال قائم بقي محتسبا عند المشتري زيلعي (قوله فقد هلك ما دخل تبعا) أي لما كان من التوابع
وتحوّل الصفة الى الشفيع فقد هلك التبع بعد دخول الاصل في ملك الشفيع قبل القبض فافهم فان قلت
تقدم عن الزيلعي أن الاخذ بالشفعة شراء من المشتري ان كان الاخذ بعد القبض والا فمن البائع لتحول
الصفة اليه ومقتضاه عدم السقوط فيما أخذ المشتري أيضا لانه قبل شراء الشفيع وقبضه فلم يدخل تبعا
قلت تقدم أيضا أن الشفعة تلك البقعة بما قام على المشتري فلزم تسقط حصته من الثمن لم يكن كذلك تأمل
وكذا يقال فيما يأتي (قوله لان الفاتت بعض الاصل) في بعض النسخ لان الغائب والكل صحيح لان المراد
بالفاتت الهالك وبالفاتت أي في الماء الهالك أيضا ولكن الاول الذي في الزيلعي ثم هذا بيان وجه المخالفة بينه
وبين المسألة السابقة (قوله ان نقض المشتري البناء) فلزم نقضه ولو كان باعه من غيره بلا أرض
فلا شفيع نقض البيع وكذا التبع والنخل طوري عن التارخانية (قوله لانه قصد الاتلاف) أي
والتبع اذا صار مقصودا به يسقط ما يقابل من الثمن ط (قوله ويقسم الثمن الخ) فتقوم الارض وعليها
البناء وتقوم بغيره بقدر التفاوت يسقط من الثمن ط قلت فلما اختلفا في قيمة البناء فالقول للمشتري والبنية
للشفيع عنده وعندهما للمشتري أيضا ولو في قيمة الارض يوم وقع الشراء نظرا الى قيمته اليوم لان الظاهر أنه

ولا قيمة لنقضه بخلاف البناء حاوي
الزاهدي وسيجي (لوبي المشتري
أو غرس أو كلف) الشفيع (المشتري
قلعهما) الا اذا كان في القلع نقصان
الارض فان الشفيع له أن يأخذها مع
قيمة البناء والغرس مقلوعة غير ثابتة
قهنستاني وعن الثاني ان شاء أخذ
بالتن وقيمة البناء والغرس أو تركه وبه
قال الشافعي ومالك قلنا بنى فيما
لغيره فيه حق أقوى ولذا تقدم عليه
فينقضه (كما ينقض) الشفيع
(جميع تصرفاته) أي المشتري (حتى
الوقف والمسجد والمقبرة) والهبة
زيلعي وزاهدي وأما الزرع فلا يقاع
استحسانا لان له نهاية معلومة ويبقى
بالاجر (ورجع الشفيع بالتين فقط
ان) أخذ بالشفعة ثم (بنى أو غرس
ثم استحققت) ولا يرجع بقيمة البناء
والغرس على أحد لانه ليس بمغرور
بخلاف المشتري (و) يأخذ (بكل
الثمن ان خربت أو جف الشجر) بلا
فعل أحد والاصل ان الثمن يقابل
الاصل لا الوصف (و) هذا اذا لم يبق
شي من نقض أو خشب) فالوحي
وأخذ المشتري لانفصاله من الارض
حيث لم يكن تبعا للارض تسقط حصته
من الثمن فيقسم الثمن على قيمة الدار
يوم العقد وعلى قيمة النقض يوم الاخذ
زيلعي قلت فلزم يأخذ المشتري كأن
هلك بعد انفصاله لم يسقط شيء من الثمن
لعدم حبسه اذ هو من التوابع
والتوابع لا يقابلها شيء من الثمن
وبالاخذ بالشفعة تحوّل الصفة الى
الشفيع فقد هلك ما دخل تبعا قبل
القبض ولا يسقط بمثل شيء من الثمن
قاله شيخنا بخلاف ما اذا تلف بعض
الارض بغيره حيث يسقط من الثمن
بحصته لان الفاتت بعض الاصل
زيلعي (و) يأخذ (بحصة العرصة)
من الثمن (ان نقض المشتري البناء)

كان كذلك فمن شهد له القول له اتقاني (قوله بخلاف انه دام الخ) أي بخلاف ما اذا انهدم بنفسه
وأخذ النقص حيث يعتبر قيمته يوم الاخذ كما مر لانه صار مانعا بحسبه فيقوم عليه بالحبس في يومه تأمل وافهم
(قوله والنقص) بالكسر قال المكي قلت وقد حصل في نقض البناء وهو منقوض لغتان ضم النون وكسرها
قال الزهري وصاحب المحكم اقتصر على الضم والجوهري وابن فارس على الكسر وهو القياس كالذبح والرعى
والنكت بمعنى المذبح والمرعى والمنكوث ط (قوله بشرها) الباء بمعنى مع ط (قوله لاتصاله) هذا
وجه الاستحسان وفي القياس لا يكون له أخذ الثمرة لعدم التبعية كالمساع الموضع فيها منح وبيان وجه
الاستحسان انه باعتبار الاتصال صارت مع العقار كالبناء في الدار هداية (قوله وغرا) بأن شرطه في البيع
لأن الثمر لا يدخل في البيع إلا بالشرط لانه ليس يتبع زيلعي (قوله بعد الشراء في يده) متعلقان بأثر وقيد
بقوله في يده لانه اذا أثر في يد البائع قبل القبض ثم قبضه المشتري له حصة من الثمن كما اذا كان موجودا وقت
الشراء كضاية (قوله وان جذه) بالذال المجهمة المشددة قال الزيلعي في باب البيع الفاسد الجذاذ بالذال عام
في قطع الثمار وبالهمزة خاص بالنخل اه ط عن الجوى وضبطه مسكين هنا بالمهملة قال أبو السعود
لانه أنسب بالمقام وقوله المشتري ليس بقيد بل مثله البائع والاجنبى كما في غاية البيان (قوله فليس للشفيع
أخذه) أي في الفصلين هداية أي اذا اشتراه بالثمر وأثر في يده وكان عليه أن يقول وليس بالواو ويذكره بعد
جواب الشرط الآتي (قوله لما مر) أي أنفاس من قوله لزوال التبعية بانفصاله ولا يخفى أن الثمر في الاولى
وان دخل بالشرط كما مر ووقع الشراء عليه قصد المكن دخوله في الشفعة بالتبعية للعقار باعتبار الاتصال
كما قدمناه وبالاتصال تزول التبعية للعقار تسقط الشفعة فانهم (قوله وقد اشتراها بثمنها) مزيدة
على الدرر ولا معنى لها ح أي لمنافاته للتفصيل الآتي (قوله سقط حصته من الثمن في الاول) لانه دخل
في البيع قصد ان يقبضه شيء من الثمن هداية (قوله لحدوثه بعد القبض) فلا يكون مبيعا لاتباع
فلا يقبضه شيء من الثمن هداية (قوله لتحويل الصفة اليه) أي ولا يجوز له ابطالها من فردا من غير مقتض
شرعا ط (قوله بخلاف ما قبل القضاء) قدم المصنف أنها تلك بالاخذ بالتراضي وبقضاء القاضى فالقضاء
هنا غير قيد تأمل (قوله وقت انقطاع حق البائع) كان تصرف فيها المشتري ببناء ونحوه كما يأتي (قوله
وفي هبة بعوض مشروط) أي في العقد وصورته أن يقول وهبت هذا لك على أن تعوضني كذا وأجمعوا
انه لو قال وهبت هذا لك بكذا أنه يبيع اتقاني وفي الخاتمة فلو كانت بغير شرط العوض ثم عوضه بعد ذلك
فلا شفعة (قوله ولا شيوع فيها) أي في الهبة والعوض بأن كان العوض عقارا أيضا قال ط أما
اذا كانت في شائع فان كانت مما يقسم فهي فاسدة والافهي صحيحة وتجري فيها الشفعة وهذا قياس ما تقدم
في الهبة اه وفي غاية البيان قال أصحابنا اذا وهب نصف دار بعوض فلا شفعة فيه لان هبة المشاع فيما
يقسم لا تجوز اه (قوله وقت التقاض) أي من الجانبين فلو قبض أحد العوضين فلا شفعة اتقاني
ولو سلمها قبل قبض الآخر فهو باطل كما سيذكره الشارح عن المبسوط ومثله في الجوهرة عن المستعني قال
في النهاية ولا بد من القبض عندنا خلافا لغيره فلا شفعة ما لم يقبضوا وعلى قوله تجب قبل التقاض بناء على
ان الهبة بشرط العوض عنده يبيع ابتداء وانتهاء وعند نابر ابتداء وبغزلة البيع اذا اتصل به القبض من
الجانبين كذا في المبسوط اه وفي القهستاني عن المحيط يعتبر الطلب عند التقاض في ظاهر الرواية فقول
الماتحاني عن المقدسي وفي رواية وقت العقد وهو الصحيح مشكل فانه مبني على قول زفر ولم أر من صححه
من شراح الهداية وغيرها فتأمل (قوله ووقت الاجازة عند الثالث) هذا هو الصحيح كما سيذكره الشارح
اول الباب الآتي وفيه كلام مستعرفه (قوله يقول له الخ) قال في البرازية ولم يذكر في الكتب أن من لا يرى
الشفعة بالجوار اذا طلبها عند حاكم يراها قيل لا يقضى له لانه يزعم بطلان دعواه وقيل يقضى لان الحاكم
يراه وقيل يقول له الخ قال الحلواني وهذا أحسن الاقوال اه (قوله والا يقبله) عبارة البرازية وان
قال لا فلا تأمل (قوله ايجاب الطلب) أي اثباته عند القاضي فان الطلب عنده وهو الثالث متضمن اثبات
طلب المواثبة وطلب التقرير فلفظ ايجاب في محله فانهم وهذا مبني على قول محمد الملقى به من أنه لو آخرها
شهر ابلا عذر بطلت كما مر (قوله فامتنع) أي القاضي أو من وجبت عليه الشفعة أفاده أبو السعود ط

المقصود من نقل عبارة البرازية
انه لا يفهم منها ما لو سكت الشفيع
ولم يقبل ثم اولا بخلاف تعبير
المصنف منه

بجلافة سبت اليهودي كما يأتي * شري أرضا بمائة فرفع زواياها وباعه بمائة ثم أخذها الشفيع بالشفعة أخذها بخمسين لأن ثمنها يقسم على قيمة الأرض يوم الشراء قبل رفع التراب وعلى قيمة التراب ١٥٠ الذي باعه وهما سواء ولو كبسها كما كانت فالجواب لا يتفاوت ويقال له شري ارفع

ما كسبت فيه ما فهو ملكك حاوي الزاهدي وفيه شري دارا الى الحصاد فليس للشفيع أن يجعل الثمن ويأخذها بالشفعة لانه ملكها يبيع فاسد اه قلت وسيجيء انه لا شفعة فيما يبيع فاسدا ولو بعد القبض لاحتمال الفسخ نعم اذا سقط الفسخ ببناء ونحوه وجبت وفي المبسوط الهبة بشرط العوض انما ثبت الملك للموهوب له اذا قبض الكل فلو وهب دارا على عوض ألف درهم فقبض أحد العوضين دون الآخر سلم الشفيع الشفعة فهو باطل حتى اذا قبض العوض الآخر كان له أن يأخذ الدار بالشفعة

(باب ما ثبت في فيه أولا)

ثبت (لا تثبت قصدا الا في عقار ملك بعوض) خرج الهبة (هو مال) خرج المهر (وان لم يكن يتسم) خلافا للشافعي (كرحي) أي بيت الرحي مع الرحي نهاية (وحام وبئر) ونهر (وبيت صغير) لا يمكن قسمه (لا في عرض) بالسكون ما ليس بعقار فيكون ما بعده من عطف الخاص على العام (وملك) خلافا للمالك (وبناء ونخل) اذا ربيعا قصدا (ولومع حق القرار خلافا لما فهمه ابن السكال لخالفته المنقول كما أفاده شيخنا الرمي (ولا) في (أرث وصدقة وهبة لا بعوض) مشروط (ودار قصت أو جعلت اجرة أو بدل خلع أو عتق أو صلح عن دم عمدا أو مهر وان قوبل ببعضها) أي الدار (مال) لان معنى البيع تابع فيه وأوجبها في حصة المال

(قوله بجلافة سبت اليهودي) فان القاضي يحضره وان كان يوم السبت هذا ان كانت الشفعة واجبة عليه وان كانت واجبة له فالمعنى يطلب من القاضي وان كان يوم السبت وهذا يظهر اذا كان يوم السبت آخر الشهر اذا تأخير الطلب قبل الشهر لا يطلها اتفاقا قال الا أن يكون المراد طلب الموائمة أو التقرير تأمل ومثل السبت الاحد للنصراني كما أفاده الجوى (قوله كما يأتي) أي في الفروع آخر كتاب الشفعة (قوله أخذها بخمسين) عزاه في الخاتمة الى ابن الفضل ثم قال بعده وقال القاضي السعدي لا يطرح عن الشفيع نصف الثمن وانما يطرح عنه حصة النقصان وظاهر تقديم الخاتمة الاول اعتماده كما هو عادته (قوله لان ثمنها الخ) ظاهر التعليق أن قيمتهما سواء وقت العقد فلو اختلف لا يتعين أخذها بخمسين بل يقسم الثمن بحسبها تأمل (قوله اذا قبض الكل) مبني للجهول أي كل من البديلين أو المعلوم أي كل من المتبادلين (قوله فهو) أي التسليم (قوله كان له أن يأخذ الدار بالشفعة) لانه وقت انعقاد المعاوضة ولذا عبر المصنف بالتقايض الدال على حصول القبض من الاثنين في قوله وفي هبة بعوض وقت التقايض ط والله تعالى أعلم

(باب ما ثبت في فيه أولا)

(قوله لا تثبت قصدا الخ) قيد به لانها تثبت في غير العقارات كالبنا والغرس والثمرة على ما مر وكذا في آلة الحرثة تبعلا للأرض كما قد مناه عن شرح الجمع (قوله ملك) بالتشديد أو التخفيف صفة عقار وسياق مختار وهو ما يبيع بخيار للبائع ونحوه (قوله خرج الهبة) أي التي لم يشترط فيها العوض وهذه المحتزات أتى بها المصنف بعد فالاولى حذفها ط (قوله وان لم يكن يقسم) ادرج لفظ يمكن ليفيد ان المراد ليس مما انصف بكونه يقسم أي يقبل القسمة وليس المراد في القسمة أعم من كونه قابلا لها او لا تأمل (قوله خلافا للشافعي) لان من أصله أن الاخذ بالشفعة لدفع ضرر مؤنة القسمة وذال لا يتحقق فيما لا يحتملها وعندنا دفع ضرر التأذي بسوء المجاورة على الدوام كفاية (قوله وحام) فبأخذه الشفيع بقدره لانه من البناء دون القصاص لانها غير متصلة بالبناء نهاية وفي الطوري عن المحيط ويدخل في الرحي الحجر الاسفل دون الاعلى لانه مبني بالأرض (قوله بالسكون) أي سكون الرأ وفي المغرب العرض بفتحين ويجمع على عروض حطام الدنيا (قوله ما ليس بعقار) تفسير مراد هنا قال في الصحاح والعرض بسكون الرأ المتاع وكل شيء فهو عرض سوى الدراهم والدنانير وقال أبو عبيدة العروض الامتعة التي لا يدخلها كيل ولا وزن ولا تكون حيوانا ولا عقارا اذا بيعا قصدا أي يباعا قصدا فثبت الشفعة فيها ما يتبعية العقار فلو اشترى نخلة بأرضها ففيها الشفعة تبعلا للأرض بخلاف ما اذا اشترى ليقطعها حيث لا شفعة فيها لانها انقلية كما في البناء والزرع كما في المحيط قهستاني (قوله ولومع حق القرار) قدمنا الكلام فيه بما لا مزيد عليه (قوله ولا في أرث) أي موروث درر لان الوارث يملك على حكم ملك الميت ولهذا يراد على بائعه بالعيب فيكون ملك الميت لم يزل اتقاني فهو أيضا محترز قوله ملك تأمل (قوله وصدقة وهبة الخ) لانها ليست بمعاوضة مال بمال فصارت كالارث منح (قوله لا بعوض مشروط) قدمنا فائدته (قوله ودار قصت) أي بين الشر كالان القسمة فيها معنى الافراز وهذا يجري فيها الجبر والشفعة لم تجز الا في المبادلة المطلقة منح (قوله أو جعلت اجرة الخ) لانها تثبت بخلاف القياس بالاثار في معاوضة مال بمال مطلق فيقتصر عليها منح (قوله أو صلح عن دم عمد) قيد به لما في المبسوط لو كان عن جنسية خطأ تجب الشفعة فلو عن جنسيتين عمد وخطأ لا شفعة عنده وعندهما تجب فيما يخص الخطأ اه طوري وان ادعى حقاء على انسان فصالحه على دار قلل الشفيع أخذها سواء كان عن اقرار أو انكار أو سكوت لزعم المدعي انها عوض حقه فيؤاخذ بزعمه ولو ادعى عليه دار فصالحه على دراهم فان عن اقرار تجب لزعمه ملكها بعوض لان كان عن انكار لزعمه انها لم تزل عن ملكه أو سكوت لزعمه ان المعطى لاقتداء بمنه كما في درر البحار (قوله أو مهر) صوابه أو مهر بالنصب كما في الغرر عطف على اجرة اذ لو جعلت بدل مهر المثل أو المسمى عند العقد أو بعده ثبت فيه الشفعة لانه مبادلة مال بمال لانه بدل عما في ذمته من المهر كما في التبيين وغيره (قوله وان قوبل ببعضها) مال بأن تزوج امرأة على دار على أن ترد عليه ألف درهم فلا شفعة في شيء منها منح (قوله لان معنى البيع تابع فيه) أي في هذا العقد لانه وان اشتمل على نكاح وبيع لكن المقصود منه النكاح بدليل أنه انعقد بلفظ

النكاح ولا شفعة في الاصل فكذا التبعية (قوله يبيع بخيار البائع) وكذا بخيارهما لان المبيع لم يخرج عن ملكه بخلاف خيار المشتري وهذا في التي فيها الخيار فلو بيعت دار مجنبها والخيار لاحدهما فله الشفعة فلو للبائع سقط لارادته الاستبقاء وكذا المشتري وتفسير اجازة بخلاف ما اذا اشتراها ولم يرها فلا يطل خياره بأخذ ما يبيع مجنبها لان خيار الرؤية لا يطل بصريح الابطال فكيف بدلالته ثم اذا حضر شفيع الاولى له أخذها دون الثانية لانعدام ملكه في الاولى حين يبيع الثانية عناية ملخصا (قوله في الصحيح) كذا في الهداية معللا بأن البيع يصير سببا لزوال الملك عند ذلك ومثله في الجوهرية والدرر والمخ وأقره شرح الهداية وقال في العناية ومعراج الدراية وقوله في الصحيح احتراز عن قول بعض المشايخ انه يشترط الطلب عند وجود البيع لانه هو السبب اه أقول لكن في الظهيرية قال يشترط الطلب والاشهاد عند البيع حتى لو لم يطلب ولم يشهد عند البيع ثم جاز البيع بالاجازة أو عند مضى مدة الخيار فلا شفعة له في ظاهر الرواية وقال بعض العلماء انما يشترط عند جواز البيع وهو رواية عن أبي يوسف ونظيره الدار اذا بيعت وله جار وشريك فالشفعة للشريك لا للجار ولكن مع هذا يشترط الطلب من الجار عند البيع بخلاف بيع الفضولي فان الطلب عند اجازة المالك والفرق أن البيع بالخيار عقد تام ألا ترى انه يعمل من غير اجازة أحد ولا كذلك عقد الفضولي اه فليست مثل وفي القهستاني يطلب بعد سقوط الخيار وقيل عند البيع والاول أصح كما في الكافي والثاني الصحيح كما في الهداية اه والظاهر أن العبارة مقلوبة لان المصحح في الهداية هو الاول فتدظهر تصحيح كل من القولين وان ثبت ان الثاني ظاهر الرواية لا يعدل عنه (قوله أو بيعت الدار ببيع فاسدا) أي لا شفعة فيها أيضا أما قبل القبض فلعدم زوال ملك البائع وأما بعده فلا احتمال الفسخ وفي اثبات الشفعة تقرير للفساد فلا يجوز جوهرية وفي الكلام تلويح الى أنه وقع فاسدا ابتداء لان الفساد اذا كان بعد انعقاده صحيحا فحق الشفعة على حاله فان النصراني لو اشترى من نصراني دارا بضمير فلم يتقابضا حتى اسلم أو أسلم أحدهما أو قبض الدار ولم يقبض الخرفانه يفسد البيع وحق الشفعة باق لفساده بعد وقوعه صحيحا عناية (قوله كان بنى المشتري فيها) أو أخرجهما عن ملكه بالبيع أو غيره فان باعها فلا شفيع أخذها بالبيع الثاني بالثمن أو بالبيع الاول بقيمتها لانها الواجبة فيه ونعمامه في التبيين (قوله كما مر) أي قبيل الباب (قوله خلافا لما زعمه المصنف الخ) حيث علقه برده قال في الشربلالية وهو خطأ في الرد بخيار رؤية أو شرط على أن القضاء في الرد بعيب ليس شرطا لابطال الاخذ بالشفعة مطلقا بل فيما بعد القبض لانه قبل القبض فسخ من الاصل كما في الكافي وغيره وفيما بعد القبض يكون أقالة لعدم القضاء به وهي بيع جديد في حق ثالث وهو الشفيع فله الشفعة قال في الذخيرة اذا سلم الشفيع الشفعة ثم ان المشتري رده الدار على البائع ان كان الرد بسبب هو فسخ من كل وجه نحو الرد بخيار الرؤية أو الشرط وبالعيب قبل القبض بقضاء أو بغير قضاء وبعد القبض بقضاء لا يتجدد للشفيع حق الشفعة فان كان الرد بسبب هو بيع جديد في حق ثالث نحو الرد بالعيب بعد القبض بغير قضاء والرد بحكم الاقالة تتجدد للشفيع الشفعة اه (قوله بعد ما سلمت) فلو قبله تبقى شفيعته مع كل فسخ وبدون فسخ شربلالية (قوله لانه فسخ) علة للثلاث (قوله بعد القبض) هذا التقييد لصاحب الهداية موافقا لما قدمناه انفا عن الذخيرة قال الزيلعي انما يستقيم على قول محمد لان بيع العقار عنده قبل القبض لا يجوز كما في المنقول فلا يمكن حمله على البيع وأما عندهما فيجوز بيعه قبل القبض فيما المانع من حمله على البيع أي بالنظر الى الشفيع ونعمامه فيه قال أبو السعود وتعبه الشلبي نقلا عن خط قارئ الهداية بأن الرد بالعيب قبل القبض فسخ في حق الكل حتى كان له أن يردّه على بائعه وان كان بغير قضاء وصار بمنزلة خيار الشرط والرؤية فبطل بجمله اه (قوله والاقالة) بالنصب عطف على الرد والظرف بعده خبران وكون الاقالة بمنزلة بيع مبتدا اذا كانت بلفظ الاقالة فلو بلفظ مفاخرة أو متاركة أو تراد لم يجعل بيعا اتفاقا كما مر في بابها سائحا في (قوله المستغرق) بصيغة اسم الفاعل أي الذي استغرق نفسه وماله بالدين وبصيغة اسم المفعول أي الذي استغرقه الدين ط (قوله ليس بشرط) بل الشرط كونه مديونا اذا كان البائع مولى العبد المأذون والعبد شفيعه أو بالعكس أما اذا كان غير المولى فلا يشترط وجود الدين أصلا كما أفاده في النهاية (قوله وشراء أحدهما من الآخر يجوز) أي ان كان العبد مديونا

(أو) دار (يبيع بخيار البائع) ولم يسقط خياره فان سقط وجبت ان طلب عند سقوط الخيار (في الصحيح) وقيل عند البيع وصحح (أو بيعت) الدار ببيعها (فاسدا) ولم يسقط فسخه فان سقط (حق) فسخه كان بنى المشتري فيها (ثبت) الشفعة كما مر (أو رد بخيار رؤية أو شرط أو عيب بقضاء) متعلق بالاخير فقط خلافا لما زعمه المصنف تبعا للدرر (بعد ما سلمت) أي اذا بيع وسلمت الشفعة ثم رد المبيع بخيار رؤية أو شرط كيف ما كان أو بعيب بقضاء فلا شفعة لانه فسخ لا يبيع (بخلاف الرد) بعيب بعد القبض (بلا قضاء أو باقالة) فان له الشفعة لان الرد بعيب بلا قضاء والاقالة بمنزلة بيع مبتدا (أو ثبت) الشفعة (للعبد المأذون المستغرق بالدين) احاطة الدين برقبته وكسبه ليس بشرط ابن كمال (في مبيع سيده و) ثبت (لسيده في مبيعه) بناء على ان الاخذ بالشفعة بمنزلة الشراء وشراء أحدهما من الآخر يجوز

(و) ثبت (لمن شري) أصالة
أو وكالة (أو اشترى له) بالوكالة
وقائده أنه لو كان المشتري
أو الموكل بالشراء شريكاً وللدائر
شريكاً آخر فلهما الشفعة ولو هو
شريكاً وللدائر جار فلا شفعة للجار
مع وجوده (لا) شفعة (لمن باع)
أصالة أو وكالة (أو يبيع له) أي
وكل بالبيع (أو ضمن الدرك)
والأصل أن الشفعة تبطل
بإظهار الرغبة عنها لافيهما

* (باب ما يطلها) *

(يطلها ترك طلب الموائبة) تركه
بأن لا يطلب في مجلس أخبر فيه
بالبيع ابن كمال وتقدم ترجمته
(أو ترك طلب (الاشهاد) عند
عقار أو ذي يد لا الاشهاد عند
طلب الموائبة لأنه غير لازم (مع
القدرة) كما مر (و) يطلها
(تسليمها بعد البيع)

كما قد مناه والافهوا بطل فلا شفعة للمولى لأن البيع وقع له لا لغرماء (قوله أصالة أو وكالة) لكن الوكيل
يطلب الشفعة من الموكل بخلاف الأصل فإنه لا يحتاج إلى الطلب كما في الخاتمة وكذا ثبت للأب لو شري
لطفله على ما يأتي بيانه في الفروع (قوله وقائده أنه لو كان المشتري) أي أصالة أو وكالة وبيان ذلك باع أحد
شريكين في دار حصته منها للآخر فاشترى لنفسه أو لغيره بالوكالة أو باع أحدهما حصته لوكيل الشريك
الآخر فبإجماع ثالث وطلب الشفعة فإن كان شريكاً قسمت بينه وبين المشتري في الأول أو بينه وبين الموكل
في الثاني وإن كان جاراً فلا شفعة له مع وجود المشتري أو موكله لأنه شريك مالم يسلم وفي القنية اشترى الجار داراً
ولها جار آخر فطلب الشفعة وكذا المشتري فهي بينهما نصفين لأنهما شفعان قال ابن الشحنة فقوله وكذلك
المشتري أي إذا طلب ولم يسلم للشفيع الآخر وعلى هذا الوجه ثالث قسمت اثلاثاً أو رابع فأربعاً ثم نقل عن
الظاهرية لو سلم الجار المشتري كلها للجار الآخر كان نصفها له بالشفعة والنصف بالشراء اه قال الشرنبلالي
وفيه تأمل أقول الظاهر أنه شراء بالتعاطي لأنه تملك النصف بالشفعة جبراً على المشتري فإذا سلم له النصف
الثاني برضاه فقبله الآخر كان شراء تأمل هذا وفي كلام ابن الشحنة إشارة إلى أن قول القنية فطلب الشفعة
المراد به أنه لم يسلم الكل للآخر لا حقيقة الطلب فلا ينافي ما قد مناه عن الخاتمة أن الأصل لا يحتاج إلى الطلب
تأمل (قوله لا شفعة لمن باع أصالة) كان باع عقار له مجاوراً لعقار له آخر وللعقار المبيع جار طلب الشفعة
لا يشاركه البائع فيها (قوله أو وكالة) كأن باع عقاراً بالوكالة مجاوراً لعقاره (قوله أي وكل بالبيع) تفسير
لقوله أو يبيع له كان وكل غيره يبيع عقاراً بجنب عقار الموكل (قوله أو ضمن الدرك) بفحش أو السكون أي
التمن عند الاستحقاق فلا شفعة لضمانه في عقار البائع لأنه كالبايع فهم ستان لأن ضمانه الدرك تقرير
للبيع كما في الدرر (قوله والأصل الخ) ولأن أخذه بالشفعة يكون سبباً في نقض مائمه من جهته وهو الملك
واليد للمشتري وسعى الإنسان في نقض مائمه من جهته مردود درر أي بخلاف الوكيل بالشراء أو المشتري
نفسه لأنه محقق لما تم من جهته والله تعالى أعلم

* (باب ما يطلها) *

* (قوله يطلها ترك طلب الموائبة) أي ولو جاهلاً بثبوت الطلب له لما في الخاتمة رجلان ورثا بركة واحدهما
لم يعلم بالمراث فبيعت بركة بجنبها فلم يطلب الشفعة فلما علم أن له فيها نصيباً طلب الشفعة في المبيعة قالوا تبطل
شفعته وأجله ليس بعذر اه (قوله وتقدم ترجمته) أي على القول بأنه على فور العلم وعلمت ما فيه
في باب الطلب (قوله أو ذي يد) الأولى أن يقول أو أحد العاقدين لما تقدم أنه يصح الاشهاد على المشتري
وإن لم يكن العقار في يده وكذلك على البائع وإن لم تكن الدار في يده استحسننا كما ذكره شيخ الإسلام
ط (قوله لا الاشهاد) عطف على طلب لا على الاشهاد كما لا يخفى ح (قوله لأنه غير لازم) كذا قال
في الهداية بل قائده مخافة الجحود فيصح الطلب بدونه لو صدقه المشتري كما قد مناه وهذا رد على صاحب الدرر
حيث قال يطلها ترك الاشهاد على طلب الموائبة قادراً اغتراراً بظاهر قول الهداية هنا إذا ترك الشفيع
الاشهاد حين علم وهو يقدر على ذلك بطلت شفيعته اه فعمله على ما إذا علم وكان عنده من يشهده فسكت
ولم يشهد بدليل قوله وهو يقدر وحمل قول الهداية أو لأنه غير لازم على ما إذا علم في مكان خال وردته الشرنبلالي
بأن الشرط الطلب فقط دون الاشهاد عليه وبما قاله الأكل وغيره أن المراد بالاشهاد في قول الهداية إذا ترك
الاشهاد نفس طلب الموائبة بدليل قوله لا عراضه عن الطلب وبأنه صرح قبل هذا بأن المراد بقول القندوري
أشهد في مجلسه هو طلب الموائبة فلا تنافي بين كلامي الهداية اه ملخصاً وقد يقال المراد إذا ترك الاشهاد
على أحد العاقدين أو عند الدائر حين علم فتركه وهو يقدر بطلت لكن فيه أنها لا تبطل بدليل أنه لو صدقه
المشتري صح كمالته فافهم (قوله مع القدرة كما مر) حيث قال وهذا الطلب لا بد منه حتى لو تمكن
ولو بكتاب أو رسول ولم يشهد بطلت شفيعته وإن لم يتمكن منه لا تبطل اه أي بأن سداً أحده أو كان
في الصلاة منخ ولا تنس ما قد مناه عن الخاتمة من أن الاشهاد غير شرط فيه أيضاً (قوله ويطلها تسليماً)
قال في التآخر خاتمة إذا قال سلمت شفعة هذه الدار صح وإن لم يعبث أحداً وكذا لو قال للبائع سلمت لك شفعتها
ولو بعد قبض المشتري استحسننا لأن معناه لا جلت وكذا لو قال للوكيل ولو بعد الدفع إلى الموكل استحسننا

ولو قال لا جنبي فان مسبقا بكلام كقوله سلم لهذا المشتري فقال الشفيع سلمها لك صح ولو ابتداء كلام فلا واذ اسلم الجار مع قيام الشر يك صح فان سلم الشر يك بعده ليس للجار الاخذ اه مخلصا وفي الجمع ولا يجعل أي أبو يوسف قول الشفيع آخذته فيها تسليميا وخالفه محمد والاول اصح ابن ملك عن الحبيب (قوله علم بالسقوط أولا) قال في المنع لانه لا يبعد ربا للجهل بالاحكام في دار الاسلام اه والاولى ان يذكره فيما اذا سكنت لانه هو الذي يتوهم كون الجهل فيه عذرا اما عند التسليم منه فلا وجه له ط قلت فالمناسب ما في التاترخانية علم بوجود الشفعة أولا وعلم من سقط اليه هذا الحق أولا (قوله لا قبله) كما تر لم أره فيما تر صريحا (قوله خلافا لمحمد) حيث أبطل التسليم وجعل للصغير أخذها بعد البلوغ وعلى هذا الخلاف اذا بلغها ما شراء دار بجوار دار الصبي فلم يطلب ابن ملك (قوله فيما يبيع بقيمة أو اقل) فلو باكثر مما لا يتغابن الناس في مثله جاز التسليم اتفاقا والاصح انه لا يجوز اتفاقا لانه لا يملك الاخذ فلا يملك التسليم ابن ملك وقد تظاهرت له لو سلم فيما يبيع باكثر ثم بلغ الصبي له الطلب (قوله والام يصح) هذا قولهما ونول أبو يوسف الاول وقال آخر ايصح مطابقة كما في التاترخانية وفيها عن الولو الجنية تسليم الشفعة من الوكيل صحيح وان لم تكن الدار في يده عندهما وعليه الفتوى خلافا لمحمد (قوله وسكوت من يملك التسليم تسليم) ومنه الاب والوصي كما قدمنا آنفا ولا تنس ما قدمناه عن الخانية وقتاوى المصنف ان الشفيع اذا سمع بالبيع فسكت لا تبطل شفعته ما لم يعلم المشتري والتمن كما بكر اذا استؤمرت (قوله ويطلبها صلحه منها على عوض الخ) لانها ليست بحق متقرر في المحل بل مجرد حق التملك فلا يصح الاعتياض عنه ولا يتعلق إسقاطه بالجائز من الشروط فبالبطل الشرط ويصح الاسقاط هداية وفي عدم جواز التعليق كلام سنذكره في الفروع ان شاء الله تعالى (قوله لما يأتي) أي بعد سطر ونصف وكان ينبغي ذكره هنا قبل مسألة البيع (قوله ويطلبها يبيع شفعته بمال) قال في الهداية لما بينا وقال في النهاية بعد عزوه بطلانها الى المبسوط أيضا وفي الذخيرة واذا وهبها أو باعها لانسان لا يكون تسليما لان البيع لم يصادف محله والاول اصح اه مخلصا قول وفي الخانية الشفيع اذا باع الشفعة أو وهبها لانسان بعد ما وجبت له لا تبطل لانها لا تحتمل التملك فلم يصادف محله اه وظاهره جعل البطلان على ما اذا كان البيع قبل الوجوب لما فيه من ترك الطلب الا ان يكون مبنيا على مقابل الاصح وتأمل هذا مع ما ذكره في المنع عن الخانية والمجتهبي (قوله وكذا الكفالة) يعني اذا صالح الكفيل بالنفس المكفول له على مال تسقط الكفالة ولا يجب المال في رواية وهي الاصح وفي أخرى لا تبطل ولا يجب المال وتماه في الكفاية وغاية البيان (قوله بخلاف القود) لانه حق متقرر في المحل فان نفس القاتل كانت مباحة في حق من له القصاص وبالصالح يحدث له العصمة في دمه فيجوز العوض بمقابلته معراج (قوله ولا تسقط شفعته) لانه لم يوجد منه الاعراض عن الاخذ بالشفعة بخلاف مسألة المستز السابقة فالخاصل كما في النهاية ان صلح الشفيع مع المشتري على ثلاثة اوجه في وجه يصح وفي وجه لا يصح ولا تبطل الشفعة وفي وجه تبطل ولا يجب المال (قوله ويطلبها موت الشفيع الخ لانها مجرد حق التملك وهو لا يبق بعد موت صاحب الحق فكيف يورث درر (قوله ولومات بعد القضاء لا تبطل) لما تقدم متناها تملك بالاخذ بالتراضي وبقضاء القاضي (قوله لا موت المشتري) وكذا البائع خانية ولا تباع في دين المشتري ووصيته ولو باعها القاضي أو الوصي أو وصي المشتري فيها بوصية فلا شفيع ان يبطله وبأخذ الدار لتقدم حقه ولهذا ينتض تصرفه في حياته هداية (قوله ويطلبها يبيع ما يشفع به) أي كاه لما في الخانية الشفيع بالجوار اذا باع الدار التي يستحقها الشفعة الاشتقاق منها لا تبطل شفعته لان ما بقي يكفي للشفعة ابتداء فيكفي لبقائها اه (قوله علم ببيعها) أي يبيع المشفوعة وقت يبيع ما يشفع به (قوله وكذا) عطف على يطلبها أي وتبطل بهذه الاشياء قبل القضاء بالشفعة لانها بمنزلة الزائل عن ملكه كما في الدرر (قوله أو وقضاء سجلا) ينبغي على القول بلزوم الوقف بمجرد القول ان تسقط به وان لم يسجل شر بلاية (قوله ولو باع الخ) أي الشفيع ما يشفع به وافاد ان المراد بقوله يبيع ما يشفع به البيع البات (قوله لبقاء السبب) هو اتصال ملكه بالمشفوعة لان خيار البائع يمنع خروج المبيع عن ملكه وعبرة الهداية لانه يمنع الزوال فيبقى الاتصال اه فانهم (قوله ويطلبها شراء الشفيع من المشتري) لانه بالاقدام على الشراء من المشتري اعرض عن الطلب وبه تبطل الشفعة مخ (قوله فان دونه) كما اذا كان شر يكا والام يبيع جار (قوله

علم بالسقوط أولا (فقط) لا قبله
كما تر (ولو) تسليمها (من اب
ووصي) خلافا لمحمد فيما يبيع
بقيته أو اقل ملتي (الوكيل
بطلبها اذا سلم) الشفعة (أو أقر
على الموكل بتسليمه) الشفعة
(صح) لو كان التسليم أو الاقرار
(عند القاضي) والام يصح لكنه
يخرج من الخصومة وسكوت
من يملك التسليم تسليم (و) يطلبها
(صلحه منها على عوض) أي غير
المشفوع لما يأتي (وعليه رده)
لانه رشوة (و) يطلبها (يبيع
شفعته بمال) ولا يلزم المال وكذا
الكفالة بالنفس بخلاف القود
ولو صالح على أخذ نصف الدار يبيع
التمن صح ولو صالح على أخذ
بيت بخصته من التمن لالجهالة التمن
عند الاخذ ولا تسقط شفعته
(و) يطلبها (موت الشفيع قبل
الاخذ بعد الطاب أو قبله)
ولا تورث خلافا للشافعي ولومات
بعد القضاء لم تبطل (لا) يطلبها
(موت المشتري) لبقاء المستحق
(و) يطلبها (يبيع ما يشفع به قبل
القضاء بالشفعة مطلقا) علم ببيعها
ام لا وكذا لو جعل ما يشفع به
مسجدا أو مقبرة أو وقفا مسجدا
درر (ولو باع بشرط الخيار) لنفسه
(لا) تبطل لبقاء السبب (و) يطلبها
(شراء الشفيع من المشتري) فلن
دونه أو مثله أخذها منه بالشفعة

(و) تثبت (لمن شري) أصالة أو وكالة (أو اشترى له) بالوكالة وفائدته أنه لو كان المشتري أو الموكل بالشراء شريكاً وللدار شريكاً آخر فلهما الشفعة ولو هو شريكاً وللدار جار فلا شفعة للجار مع وجوده (لا) شفعة (لمن باع) أصالة أو وكالة (أو يبيع له) أي وكل بالبيع (أو ضمن الدرك) والأصل أن الشفعة تبطل بإظهار الرغبة عنها لافيهما

* (باب ما يطلها) *

(يطلها ترك طلب الموائبة) تركه بأن لا يطلب في مجلس أخبر فيه بالبيع ابن كل وتقدم ترجيحه (أو) ترك طلب (الاشهاد) عند عقار أو ذي يد لا الاشهاد عند طلب الموائبة لأنه غير لازم (مع القدرة) كما مر (و) يطلها (تسليمها بعد البيع)

كما قد مناه والأفهم باطل فلا شفعة للمولى لأن البيع وقع له لا لغرماء (قوله أصالة أو وكالة) لكن الوكيل يطلب الشفعة من الموكل بخلاف الأصل فإنه لا يحتاج إلى الطلب كما في الخائنة وكذا تثبت للاب لو شري لطفله على ما يأتي بيانه في الفروع (قوله وفائدته أنه لو كان المشتري) أي أصالة أو وكالة وبيان ذلك باع أحد شريكين في دار حصته منها لآخر فاشترى لنفسه أو لغيره بالوكالة أو باع أحدهما حصته لوكيل الشريك الآخر فجاء ثالث وطلب الشفعة فان كان شريكاً قسمت بينه وبين المشتري في الأول أو بينه وبين الموكل في الثاني وإن كان جاراً فلا شفعة له مع وجود المشتري أو موكله لأنه شريك مالم يسلم وفي القنية اشترى الجار داراً وله جار آخر فطلب الشفعة وكذا المشتري فهي بينهما نصفين لأنهما شفعان قال ابن الشحنة فقوله وكذلك المشتري أي إذا طلب ولم يسلم للشفيع الآخر وعلى هذا الوجه ثالث قسمت اثلاثاً أو رابع فأربعاً ثم نقل عن الظهيرية لو سلم الجار المشتري كلها للجار الآخر كان نصفها له بالشفعة والنصف بالشراء اه قال الشرنبلالي وفيه تأمل أقول الظاهر أنه شراء بالتعاطي لأنه تملك النصف بالشفعة جبراً على المشتري فإذا سلم له النصف الثاني برضاه فقبله الآخر كان شراء تأمل هذا وفي كلام ابن الشحنة إشارة إلى أن قول القنية فطلب الشفعة المراد به أنه لم يسلم الكل للآخر لا حقيقة الطلب فلا ينافي ما قد مناه عن الخائنة أن الأصل لا يحتاج إلى الطلب تأمل (قوله لا شفعة لمن باع أصالة) كان باع عقار له مجاوراً لعقار المبيع جار طلب الشفعة لا يشاركه البائع فيها (قوله أو وكالة) كأن باع عقاراً بالوكالة مجاوراً لعقاره (قوله أي وكل بالبيع) تفسير لقوله أو يبيع له كان وكل غيره يبيع عقاراً بجنب عقار الموكل (قوله أو ضمن الدرك) بفتحين أو السكون أي الثمن عند الاستحقة ما لا شفعة لضمانه في عقار البائع لأنه كالبايع فهم ستانين لأن ضمانه الدرك تقرير للبيع كما في الدرر (قوله والأصل الخ) ولأن أخذه بالشفعة يكون سبباً في نقض ما تم من جهته وهو الملك والبدل للمشتري وسعى الإنسان في نقض ما تم من جهته مردود درر أي بخلاف الوكيل بالشراء أو المشتري نفسه لأنه محقق لما تم من جهته والله تعالى أعلم

* (باب ما يطلها) *

* (قوله يطلها ترك طلب الموائبة) أي ولو جازاً لا بثبوت الطلب له لما في الخائنة رجلان ورثا بجهة واحدة لم يعلم بالميراث فبيعت بجهة بجنبها فلم يطلب الشفعة فلما علم أن له فيها نصيباً طلب الشفعة في المبيعة قالوا تبطل شفعتها والجهل ليس بعذر اه (قوله وتقدم ترجيحه) أي على القول بأنه على فور العلم وعلمت ما فيه في باب الطلب (قوله أو ذي يد) الأولى أن يقول أو أحد العاقلين لما تقدم أنه يصح الاشهاد على المشتري وإن لم يكن العقار في يده وكذلك على البائع وإن لم تكن الدار في يده استحساناً كما ذكره شيخ الإسلام ط (قوله لا الاشهاد) عطف على طلب لا على الاشهاد كما لا يخفى ح (قوله لأنه غير لازم) كذا قال في الهداية بل فائدته مخافة الجحود فيصح الطلب بدونه لو صدقه المشتري كما قد مناه وهذا رد على صاحب الدرر حيث قال يطلها ترك الاشهاد على طلب الموائبة قادراً اغتراراً بظاهر قول الهداية هنا إذا ترك الشفيع الاشهاد حين علم وهو يقدر على ذلك بطلت شفيعته اه فحمله على ما إذا علم وكان عنده من يشهده فسكت ولم يشهد بدليل قوله وهو يقدر وحل قول الهداية أو لأنه غير لازم على ما إذا علم في مكان خال ورده الشرنبلالي بأن الشرط الطلب فقط دون الاشهاد عليه وبما قاله الأكل وغيره أن المراد بالاشهاد في قول الهداية إذا ترك الاشهاد نفس طلب الموائبة بدليل قوله لا عراضه عن الطلب وبأنه صرح قبل هذا بأن المراد بقول القندوري أشهد في مجلسه هو طلب الموائبة فلا تنافي بين كلامي الهداية اه ملخصاً وقد يقال المراد إذا ترك الاشهاد على أحد العاقلين أو عند الدار حين علم فتركه وهو يقدر بطلت لكن فيه أنها لا تبطل بدليل أنه لو صدقه المشتري صح كما علمته فافهم (قوله مع القدرة كما مر) حيث قال وهذا الطلب لا بد منه حتى لو تمكن ولو بكتاب أو رسول ولم يشهد بطلت شفيعته وإن لم يتمكن منه لا تبطل اه أي بأن سدد أحد فنه أو كان في الصلاة منخ ولا تنس ما قد مناه عن الخائنة من أن الاشهاد غير شرط فيه أيضاً (قوله ويطلها تسليمها) قال في التاترخانية إذا قال سلت شفعة هذه الدار صح وإن لم يعين أحداً وكذا لو قال للبائع سلت لك شفعتها ولو بعد قبض المشتري استحساناً لأن معناه لاجلك وكذا لو قال للوكيل ولو بعد الدفع إلى الموكل استحساناً

ولو قال لاجنبي فان مسبقا بكلام كقوله سلم لهذا المشتري فقال الشفيع سلمتها لك صح ولو ابتداء كلام فلا واداسلم الجار مع قيام الشريك صح فان سلم الشريك بعده ليس للجار الاخذ اه ملخصا وفي الجمع ولا يجعل أى ابو يوسف قول الشفيع آخذتها تسليميا وخالفه محمد والاول اصح ابن مالك عن المحبط (قوله علم بالسقوط أولا) قال في المنع لانه لا يعذر بالجهل بالاحكام في دار الاسلام اه حوالا ووضح ان يذكره فيما اذا سكنت لانه هو الذي يتوهم كون الجهل فيه عذرا اما عند التسليم منه فلا وجه له ط قلت فالمناسب ما في التارخانية علم بوجوب الشفعة أولا وعلم من سقط اليه هذا الحق أولا (قوله لا قبله) كما لم أره فيما ترصريحنا (قوله خلافا لمحمد) حيث أبطل التسليم وجعل للصغير أخذها بعد البلوغ وعلى هذا الخلاف اذا بلغها شراء دار بجوار دار الصبي فلم يطلبها ابن مالك (قوله فيما بيع بغيره أو اقل) فلو با أكثر مما لا يتغابن الناس في مثله جاز التسليم اتفاقا والاصح انه لا يجوز اتفاقا لانه لا يملك الاخذ فلا يملك التسليم ابن مالك وقد مضاهاه لو سلم فيما بيع بأكثر ثم بلغ الصبي له الطلب (قوله والالم يصح) هذا اقواه ما ونول أبو يوسف الاول وقال آخر اصح مطاوعة كما في التارخانية وفيها عن الولوالجية تسليم الشفعة من الوكيل صحيح وان لم تكن الدار في يده عندهما وعليه الفتوى خلافا لمحمد (قوله وسكوت من يملك التسليم تسليم) ومنه الاب والوصى كما قدمنا آتفا ولا تنس ما تقدمناه عن الخانية وفتاوى المصنف ان الشفيع اذا سمع بالبيع فسكت لا تبطل شفعته ما لم يعلم المشتري والتمن كالبكر اذا استؤمرت (قوله ويطلبها صلحها منها على عوض الخ) لانها ليست بحق متقرر في المحل بل مجرد حق التملك فلا يصح الاعتياض عنه ولا يتعلق إسقاطه بالجائز من الشروط فبالفائدة اولى فيبطل الشرط ويصح الاستقاط هداية وفي عدم جواز التعليق كلام سنذكره في الفروع ان شاء الله تعالى (قوله لما يأتى) أى بعد سطر ونصف وكان ينبغي ذكره هنا قبل مسألة البيع (قوله ويطلبها بيع شفعته بمال) قال في الهداية لما يأتى وقال في النهاية بعد عزوه بطلانها الى المبسوط أيضا وفي الذخيرة واذا وهبها أو باعها لانا لا يكون تسليم لان البيع لم يصادف محله والاول اصح اه ملخصا اقول وفي الخانية الشفيع اذا باع الشفعة أو وهبها لانا بعد ما وجبت له لا تبطل لانها لا تحتمل التملك فلم يصادف محله اه وظاهره حمل البطلان على ما اذا كان البيع قبل الوجوب لما فيه من ترك الطلب الا ان يكون مبنيا على مقابل الاصح وتأمل هذا مع ما ذكره في المنع عن الخانية والمجتبي (قوله وكذا الكفالة) يعنى اذا صالح الكفيل بالنفس المكفول له على مال تستط الكفالة ولا يجب المال في رواية وهي الاصح وفي أخرى لا تبطل ولا يجب المال وتماه في الكفاية وغاية البيان (قوله بخلاف القود) لانه حق متقرر في المحل فان نفس القاتل كانت مباحة في حق من له القصاص وبالصلح يحدث له العصمة في دمه فيجوز العوض بمقابلته معراج (قوله ولا تسقط شفعته) لانه لم يوجد منه الاعراض عن الاخذ بالشفعة بخلاف مسألة المستز السابقة فالخاصل كما في النهاية ان صلح الشفيع مع المشتري على ثلاثة اوجه في وجه يصح وفي وجه لا يصح ولا تبطل الشفعة وفي وجه تبطل ولا يجب المال (قوله ويطلبها موت الشفيع الخ لا تبطل) لانها مجرد حق التملك وهو لا يبقى بعد موت صاحب الحق فكيف يورث درر (قوله ولومات بعد القضاء) لا تبطل لما تقدم متنا انها تملك بالاخذ بالتراضي وبقضاء القاضي (قوله لا موت المشتري) وكذا البائع خانية ولا تباع في دين المشتري ووصيته ولو باعها القاضي أو الوصى أو وصى المشتري فيها بوصية فلا شفيع ان يطلبه ويأخذ الدار لتقدم حقه وله هذا ينتض تصرفه في حياته هداية (قوله ويطلبها بيع ما يشفع به) أى كله لما في الخانية الشفيع بالجوار اذا باع الدار التي يستحق بها الشفعة الاشفع منها لا تبطل شفعته لان ما بقي يكفي للشفعة ابتداء فيكفي لبقائها اه (قوله علم ببيعها) أى بيع المشفوعة وقت بيعه ما يشفع به (قوله وكذا) عطف على يطلبها أى وتبطل بهذه الاشياء قبل القضاء بالشفعة لانها بمنزلة الزائل عن ملكه كما في الدرر (قوله أو وقضاء سجلا) ينبغي على القول بلزوم الوقف بمجرد القول ان تسقط به وان لم يسجل شره بلالية (قوله ولو باع الخ) أى الشفيع ما يشفع به واقاد ان المراد بقوله بيع ما يشفع به البيع البات (قوله لبقاء السبب) هو اتصال ملكه بالمشفوعة لان خيار البائع يمنع خروج المبيع عن ملكه وعبارة الهداية لانه يمنع الزوال فيبقى الاتصال اه فانهم (قوله ويطلبها شراء الشفيع من المشتري) لانه لا يقدم على الشراء من المشتري اعرض عن الطلب وبه تبطل الشفعة مخ (قوله فلان دونه) كما اذا كان شره يكاوالمبيع جار (قوله

علم بالسقوط أولا (فقط) لا قبله
كما مر (ولو) تسليمها (من اب
ووصى) خلافا لمحمد فيما بيع
بغيره أو اقل ملتقى (الوكيل
بطلبها اذا سلم) الشفعة (أو أقر
على الموكل بتسليمه) الشفعة
(صح) لو كان التسليم أو الاقرار
(عند القاضي) والالم يصح لكنه
يخرج من الخصومة وسكوت
من يملك التسليم تسليم (و) يطلبها
(صلحه منها على عوض) أى غير
المشفوع لما يأتى (وعليه رده)
لانه رشوة (و) يطلبها (بيع
شفعته بمال) ولا يلزم المال وكذا
الكفالة بالنفس بخلاف التود
ولو صالح على أخذ نصف الدار ببيع
التمن صح ولو صالح على أخذ
بيت بخصته من التمن لاجلهالة التمن
عند الاخذ ولا تسقط شفعته
(و) يطلبها (موت الشفيع قبل
الاخذ بعد الطاب او قبله)
ولا تورث خلافا للشافعي ولومات
بعد القضاء لم تبطل (لا) يطلبها
(موت المشتري) لبقاء المستحق
(و) يطلبها (بيع ما يشفع به قبل
القضاء بالشفعة مطلقا) علم ببيعها
ام لا وكذا لو جعل ما يشفع به
مسجدا أو مقبرة أو وقفًا مسجلا
درر (ولو باع بشرط الخيار) لنفسه
(لا) تبطل لبقاء السبب (و) يطلبها
(شراء الشفيع من المشتري) فلن
دونه أو مثله أخذها منه بالشفعة

بالعقد الاول والثاني بخلاف
مالواشترها ابتداء حيث
لاشفعة لمن دونه (وكذا)

يطلبها (ان استأجرها او ساومها)
بيعا او اجارة ملتقى (او طلب منه
ان يولييه) عقد الشراء (او ضمن
الدرك) مستدرك بما مر آنفا
قبطل في الكل لدليل الاعراض
تربلي (قيل للشفيع انها بيعت
بألف فسلم ثم علم انها بيعت بأقل
او بر أو شعر) او عددي متقارب
(قيمة ألف أو أكثر فله الشفعة)

ولو بان أنها بيعت بدنانير
او بعروض (قيمتها ألف فلا
شفعة) والفرق بينهما ان هذا قيمتي
وذلك مثلي فربما يسهل عليه
وان كثر (ولو علم أن المشتري زيد
فسلم ثم بان انه بكر فله الشفعة
ولو علم أن المشتري هو مع غيره كان
له اخذ نصيب غيره) لعدم التسليم
في حقه (ولو بلغه شراء النصف
فسلم ثم بلغه شراء الكل فله الشفعة
في الكل وفي عكسه) بأن أخبر
بشراء الكل فسلم ثم ظهر شراء
النصف (لا شفعة له على الظاهر
لان التسليم في الكل تسليم في كل
ابعاضه بخلاف عكسه ثم شرع
في الحيل فقال (وان باع) رجل
(عقارا الاذراعا) مثلا (في جانب)
حدد (الشفيع فلاشفعة) لعدم
الاتصال وانقول بأن نصيب
ذراعه هو هو (وكذا) لاشفعة
(لو وهب هذا القدر للمشتري)
وقبضه (وان ابتاع بهما منه بمن
ثم ابتاع بقيتها)

بالعقد الاول والثاني) انظر ما كتبنا من التاترخانية عند قول المصنف وينسخ بحضوره (قوله بخلاف
مالواشترها ابتداء) أي قبل ان يثبت له فيها حق الاخذ لانه لم يتضمن اعراضا لا قبالة على التملك وهو
معنى الاخذ بالشفعة وانما اشترها لعدم التمكن من اخذها بطريق آخر يلقى (قوله حيث لاشفعة ان
دونه) بل تكون له ولن هو مثله كما أوضحناه قبيل هذا الباب (قوله ان استأجرها او ساومها الخ) أي
بعد علمه بالبيع معراج وتيد بضمير المشفوعة لما في التاترخانية اشترى دارا فساوم الشفيع داره وقد أشهد على
طلبه فهو على شفيعته (قوله أو طلب منه) أي طلب الشفيع من المشتري (قوله ان يولييه) أي يبيعه تولية
وهي البيع بمثل الثمن الاول ح ومثل التولية المراجعة ط وكذا لو طلبها من اربعة أو مسافة بعد علمه
بالبيع اتقاني (قوله مستدرك بما مر آنفا) لم يتر في هذا الباب المعقود للبطالان وقد مر قبيله ط (قوله
قيمتها ألف أو أكثر) وكذا لو اقل بالاولى كما في العناية (قوله فله الشفعة) لان التسليم كان لاستكثار
الثمن في الاول أو لعدم قدرته على الدراهم في الثاني فلا يلزم منه التسليم منه (قوله قيمتها ألف) أي
أو أكثر بالاولى بخلاف الاقل (قوله والفرق بينهما) أي بين العرض وبين البر والشعير والعددي
المتقارب أن العرض قيمتي والواجب فيه القيمة وهي دراهم او دنانير فلا يظهر فيه التيسير وذلك مثلي يؤخذ بمثله
فربما يسهل عليه لعدم قدرته على الدراهم وأما الفرق في مسألة الدنانير فلانها كما في العناية جنس واحد
في المقصود وهو الثمنية عندنا ومبادلة احدهما بالآخر متيسرة عادة وقال زفر له الشفعة لاختلاف الجنس
(تنبيه) اخبر ان الثمن عروض كالثياب والعبيد فبان انه مكيل او موزون او اخبر انه مكيل او موزون فبان انه
جنس آخر منه فهو على شفيعته وان بان انه جنس آخر من عروض او فضة او ذهب كقيمة ما بلغه فلاشفعة
لعدم الفائدة تربلي (قوله ولو علم أن المشتري هو مع غيره) الانسب ولو بان كما لا يخفى ح (قوله
لاشفعة له) قال في الذخيرة هذا محمول على ما اذا كان ثمن النصف مثل ثمن الكل بان اخبر بشراء الكل بالف
فسلم فظهر انه اشترى النصف بالالف فلو ظهر بخمسة ائة فهو على شفيعته جوهره وعبر عنه الزبلي بتقيل
(قوله على الظاهر) أي ظاهر الرواية قال في العناية احتراز عماروى عن أبي يوسف على عكس هذا لانه
قد يتمكن من تحصيل ثمن النصف دون الجميع وقد تكون حاجته الى النصف تتم به مرافق ملكه (قوله
الاذراعا مثلا) أي مقدار عرض ذراع او شبرا واصبع وطوله تمام ما يلاصق دار الشفيع درر (قوله
لعدم الاتصال) استشكل السائحاني هذه الحيلة بما نقله الشربلاني عن عيون المسائل دار كبيرة
ذات مقاصير باع منها مقصورة فلجار الدار الشفعة لان المبيع من جلة الدار وجار الدار جار المبيع وان لم يكن
متصلا به اه أقول المشكل ما في العيون لا ما هنا تأمل (قوله والقول) مبتدأ وهو والثاني خبره
وهذا رد على صاحب الدرر حيث قال وكذا لا يثبت فيما يبيع الاذراع وما في الوقاية من قوله الاذراعا
بالنصب كأنه هو اه وأجاب عنه في العزيمة بأنه مستثنى من ما لا من ضمير يبيع فالنصب على التبعية
باعتبار محل الجرور والتبعية لضمير يبيع تقتضي الرفع لانه كلام تام غير موجب اه ملخصا أقول اما النصب
في عبارة المصنف فواجب بلا شبهة لانه استثناء من كلام تام موجب واتما في عبارة الوقاية والدرر فكذلك
والاستثناء من ضمير يبيع لا من الموصول وهو من كلام تام موجب أيضا لان النفي غير متوجه اليه بوضحه
لواهانك جماعة الازيد انهم فلت لا اكرم من اهانوني الازيد اعلى ان زيدا مستثنى من الواو لا من الموصول
وجب فيه النصب لانه مستثنى من الواو قبل دخول النفي لان المعنى من اهانوني الازيد الا اكرمه هم وصار
زيد كالمسكوت عنه في حصول الاكرام له وعدمه ولو جعلته مستثنى من الموصول بأن كان من المهينين
أيضا جاز فيه النصب والرفع لانه من كلام تام غير موجب وصار محكوما عليه بالاكرام قطعاً وعبارة الدرر
من قبيل الاول لان المعنى ما يبيع الاذراعا لاشفعة فيه ولو كان الذراع مستثنى من الموصول لكان المعنى
أن الشفعة تثبت فيه ولا يخفى فساد فاعتنم هذا التحرير في هذا المقام فقد دل فيه كثير من الافهام (قوله
لو وهب هذا القدر) أي الذراع مثلا والظاهر ان المراد وهبه بعد بيع ما عدا هذا القدر بقربة قوله للمشتري
ومثله مالو باعه له لانه صار شريكاً في الحقوق فلاشفعة للجار وعلى هذا فليست هذه جملة ثلثة بل من ثمة
الاولى ويحتمل أن الهبة قبل البيع فحقوله للمشتري من مجاز الاول فيشترط في الهبة أن لا تكون بعوض

مشروط وعليه فهي حيلة ثانية تأمل (قوله فالشفعة للجار في السهم الاول فقط) قال في المستصفى
 تأويل هذه المسألة اذا بلغه بيع سهم منها فرده اما اذا بلغه البيعان فله الشفعة والتعليل بقوله لان الشفيع
 جار فيها الا ان المشتري في الثاني شريك فيقدم عليه يقتضي الاطلاق وعلى هذا عبارة عامة الكتب كفاية
 (قوله لانه شريك) اي نظر الى ما قبل الاخذ منه قال في العناية لانه حين اشترى الباقي كان شريكا
 بشراء الجزء الاول واستحقاق الشفيع الجزء الاول لا يبطل شفعة المشتري في الجزء الثاني قبل الخصومة لكونه
 في ملكه بعد فيقدم على الجار اه قلت ونظيره ما ذكره الاتقاني اذا اشترى دارا لصيق
 داره ثم باع داره الاولى ثم حضر جارا آخر لثانية يقضى له بالنصف (قوله وحيلة كله) أي حيلة منع الشفعة
 في كل العتار اي لانه وان ثبت له الشفعة في السهم الاول لكنه اذا رآه يبيع بمعظم الثمن تقبل رغبته فيمنع
 عن اخذه ولا يخفى ان الاولى حيلة كله أيضا لان المشتري الذراع صار شريكا في الحقوق فيقدم على
 الجار كما قد سناه فكلامه بالنظر الى الثانية فقط (قوله ان يشتري الذراع او السهم) اي يشتري جزءا معيناً
 كذراع مثلاً من اي جهة كانت او جزءاً شايعاً كتسع او عشر أقول وأما ما وقع في كلامهم من حمل
 الذراع على المذكور في الحيلة الاولى ففيه نظر لاستقلاله فيها بمنع الشفيع عن الكل بلا توقف على كثرة
 الثمن فافهم واعلم أن هذه الحيلة لتقليل رغبة الشفيع كما قد سناه والاولى لا بطلان شفيعته وان هذه الحيلة مضرّة
 للمشتري لو كانت الدار صغيرة لم يجر بيع الباقي بالباقي لما فيه من الغبن الفاحش فيلزم المشتري السهم
 بالثمن الكثير ولا يجوز شرأوه للباقي كافي غاية البيان (قاعدة) اذا خاف أحدهما ان لا يوفي صاحبه بشرط الخيار
 لنفسه ثلاثة ايام فاذا لم يوف له في المدة فسخ فيها وان خاف شرط كل منهما الخيار لنفسه ثم يجيزان معا وان خاف
 كل منهما اذا أجازا أن لا يجيز صاحبه يوكل كل منهما وكلا ويشترط عليه أن يجيز بشرط أن يجيز صاحبه
 زيالي (قوله و ليس له تحليفه الخ) سيأتي آخر الباب تحقيق ذلك بما لا مزيد عليه ان شاء الله تعالى
 (قوله ما كان تلجئة) يبيع التلجئة هو ان يظهر اعتداه وما لا يريد ان يلجئ اليه خوف عدوه وهو ليس يبيع
 في الحقيقة بل كالهزل كما تقدم قبيل كتاب الكفالة ح (قوله وان ابتاعه) اي ابتاع العقار كما يظهر
 من كلام الشرح ولا مانع من ارجاع الضمير الى السهم تأمل (قوله بئس كثير) كاضعاف قيمته (قوله ثم دفع
 ثوباعنه) اي دفع عن ذلك الثمن الكثير اي بدله ثوباً قيمته كقيمة المبيع (قوله لا بالتوب) لان التوب عوض
 عما في ذمة المشتري فيكون البائع مشترياً بالتوب بعد آخر غير العقد الاول زيالي (قوله فلا يرغب) أي
 الشفيع في ذلك المبيع لكثرة الثمن وأشار الى أن هذه الحيلة لا تبطل شفيعته اذ لو رضى بدفع ذلك الثمن له الاخذ
 بخلاف الحيلة الاولى كما قد سناه (قوله وهذه حيلة نعم الشريك والجار) أي بخلاف ما قبلها فانها
 لا يمتثل بهما في حق الشريك اما الاولى فظاهر وأما الثانية فلان للشريك اخذ نصف الباقي بنصف الباقي
 من الثمن القليل (قوله لكنها تضر بالبائع) الاولى قد تضر (قوله اذ يلزمه كل الثمن الخ) لوجوبه عليه
 بالبيع الثاني ثم برأته كانت حصلت بطريق المقاصة بئس العقار فاذا استحق بطلت المقاصة زيالي (قوله
 بدينار) الاولى بدنانير بدرجة العقار كما عبر الزيالي (قوله يبطل الصرف اذا استحق) لانه يكون صرفاً
 بما في ذمته من الدراهم فاذا استحق العقار تبين ان لا دين على المشتري فيبطل الصرف للافتراق قبل القبض
 فيجب رد الدين لا غير زيالي (قوله مع قبضة فلوس الخ) القبضة بالفتح وضعها اكثر ما قبضت عليه من ثمن
 قاموس وثلاثها الخاتم المعلوم العين الجهور المقدر كما في المنح (قوله اشير اليها) قيد به ليصح الحاقها
 بالثمن وبقوله وجهل قدرها لتسقط الشفعة وبقوله وضع الخ لتلايكن للشفيع معرفتها ولذا زاد في المجلس
 أخذاً من قول المنح عن المضمرات ثم يستهلك من ساعته فافهم (قوله عن مقطعات الظهيرية) اي من كتاب
 الشفعة وعادته التعبير عن المتفرقات بالمقطعات ولم يذكر في المنح لفظة مقطعات بل ذكره الرمي ونص ما فيها
 اشترى عقاراً بدراهم جرافاً وافق المتبايعان على انهما لا يعلمان مقدار الدراهم وقد هلك في يد البائع بعد
 التقابض فالشفيع كيف يفعل قال القاضي الامام عمر بن أبي بكر ياخذ الدار بالشفعة ثم يعطى الثمن على زعمه
 الا اذا ثبت المشتري زيادة عليه اه أقول وهذا مشكل اذ كيف يحمل له الاخذ جبراً على المشتري بمجرد
 زعمه مع ان للشفيع انما له الاخذ بما قام على المشتري من الثمن اللهم الا أن يكون عالماً بقدره بغير شفعة قوله

(فالشفعة للجار في السهم الاول فقط) والباقي للمشتري لانه شريك
 وحيلة كله ان يشتري الذراع
 أو السهم بكل الثمن الادرهما ثم
 الباقي بالباقي وليس له تحليفه بالله
 ما أردت به ابطال شفيعتي وله تحليفه
 بالله ان البيع الاول ما كان تلجئة
 مؤيد زاده معزياً للوجيز (وان
 ابتاعه بئس) كثير (ثم دفع ثوباعنه
 فالشفعة بالثمن لا بالتوب) فلا
 يرغب فيه وهذه حيلة نعم الشريك
 والجار لكنها تضر بالبائع اذ يلزمه
 كل الثمن اذا استحق المنزل فالاولى
 يبيع دراهم الثمن بدينار يبطل
 الصرف اذا استحق وحيلة اخرى
 احسن وأسهل وهي المتعارفة
 في الامصار ذكرها بقوله (وكذا
 لو اشترى بدراهم معلومة) بوزن
 أو اشارة (مع قبضة فلوس اشير
 اليها وجهل قدرها وضع الفلوس
 بعد القبض) في المجلس لان
 جهالة الثمن تمنع الشفعة دور
 قلت ونحوه في المضمرات وينبغي
 ان الشفيع لو قال انا اعلم قيمة
 الفلوس وهي كذا ان يأخذ
 بالدراهم وقيمتها كما لو اشترى داراً
 بعرض او عقار للشفيع أخذها
 بثمنه كما مر فانه المصنف ثم نقل عن
 مقطعات الظهيرية ما يوافق

شيخنا لكن تعقبه ابنه في زراهر
الجواهر بأنه مخالف للأول وما في
المتون والشروح مقدم على
ما في الفتاوى كما مر مرارا هـ
وقد مناهه لاشعة فيما بيع فاسدا
ولو بعد القبض لاحتمال الفسخ
نعم اذا سقط الفسخ بالبناء ونحوه
وجب والله اعلم (تكره الحيلة
لاسقاط الشفعة بعد ثبوتها واقفا)
كقوله للشفيع اشتريه مني ذكره
البرزلي (واما الحيلة لدفع ثبوتها

ابتداء فعند أبي يوسف لا تكره
وعند محمد تكره ويفتح بقول
أبي يوسف في الشفعة) قيده
في السراجية بما اذا كان الجار
غير محتاج اليه واستحسنه محشي
الاشباه (وبضده) وهو الكراهة
(في الزكاة) والحب وآية السجدة
جوهرة (ولا حيلة) موجودة
في كلامهم (لاسقاط الحيلة) برازية
قال وطلبناها كثيرا فلم نجدها
(اذا اشترى جماعة عقارا والبائع
واحد يتعددا لاخذ بالشفعة

بتعددهم فلا شفيع ان يأخذ نصيب
بعضهم ويترك الباقي وبعبارة) وهو
ما اذا تعدد البائع واتحد المشتري
(لا) يتعددا لاخذها بل يأخذ
الكل أو يترك لأن فيه تفريق
الصفقة على المشتري بخلاف
الاول لقيام الشفع مقام احدهم
مطابق
لاشفعة للمقر له بدار

وفي المتن عن أبي يوسف رجل
في يده دار فقال الشفع بعد بيع
الدار اتى فيها الشفعة داري هذه
لفلان وقد بعتهامنه منذ سنة وقال
هذا في وقت يقدر على أخذ الشفعة
لو طلبها لنفسه قال لاشفعة له
ولا للمقر له تاريخا هـ منه

الاذا ثبت المشتري زيادة عليه فانه يدل على أن الثمن علم قبل هلاكه فتأمل (قوله وأقره شيخنا) أي الخبر
الرملي في حاشية المخ في فتاواه الخيرية (قوله لكن تعقبه ابنه) أي ابن المصنف (قوله بأنه مخالف
للأول) أي ما في المتن أقول لا مخالفة بل غايته انه تخصيص لا إطلاق الأول لانه ليس فيه أن هذه الحيلة
باطلة بل ان صحتها بنية على ما اذا وافقهما الشفع على عدم معرفة الفلوس فان كان يعلمها وادعى ذلك
فقد بطلت الحيلة لعدم الجهالة المانعة من حكم الحاكم ويدل على هذا التخصيص نفس كلام المضمرة حيث
علل القوط به بأن الشفع يأخذ المبيع بمثل الثمن او قيمته وهذا يعجز القاضي عن القضاء بهما جميعا بسبب
الجهالة وقال الرملي ظاهر ما في الظهيرية ان الشفع لا يحلف على ما زعم لان المتبايعين لم يدعيا قدر ما بعينا
انكره الشفع بل اتفقا على انهما لا يعلمان قدر الثمن فلا يقال انه منكر فلا يحلف وبهذا علم أن هذه الحيلة
انما تتم لو وافقهما الشفع على عدم المعرفة وبشير اليه قولهم لتعذر الحكم فتأمل هـ وهو عين ما قلناه (قوله
وما في المتن) كالغرو والشروح كالمضمرة فانه شرح على القدوري وقوله مقدم خبر ما وذلك لأن مسائل المتن
هي المنقولة عن أئمتنا الثلاثة أو بعضهم وكذلك الشروح بخلاف ما في الفتاوى فانه مبني على وقائع تحدث لهم
ويستلجون عنها وهم من أهل التخريج فيجب كل منهم بحسب ما يظهر له تيسر يجاء على قواعد المذهب ان لم يجد
نصا ولذا ترى في كثير منها اختلافا وسعلوم أن المنقول عن الأئمة الثلاثة ليس كالمنقول عن بعدهم من المشايخ
ولا ينبغي عليك ان مسئلتنا هذه ليست كذلك فانهم لم تذكر في المتن التي شأنها كذلك كمتنصر القدوري
والهداية والكنز والوقاية والنقاية والجمع والمتقى والمواهب والاصلاح وقد قال في المخ ولم اقف على هذه
الحيلة في غير الكتاب المذكور يعني الدرر والغرر ثم رأيتها في المضمرة هـ وذكرها في المضمرة لا يدل على انها
منقولة عن أئمة المذهب حتى تترج على ما في الفتاوى كيف وكثير من الشروح كانه نهاية وغيرها يتلون عن
اصحاب الفتاوى فيحتمل انه نقلها عنهم أيضا فتأمل منصفنا (قوله وقد مناه الخ) هذه ذكرها الرملي عن حاوي
الراهدى من جملة الخيل أقول ولا شبهة في انه لا يحل فعلها وانها مضررة لفاعليها في دينه بمباشرة العقد الفاسد
وفي دنياه اذا طلب الشفع بعد ماسقط الفسخ ببناء ونحوه (قوله ذكره البرزلي) أقول ما اقتصر عليه البرزلي
لا يصلح مسقطا لولسكت الشفع أو قال لا اشترى لا تسقط شفعة وعبارة النهاية وذلك ان يقول المشتري
للشفيع انا أبيعها منك بما اخذت فلا فائدة لك في الاخذ فيقول الشفع نعم او يقول اشتريت فتبطل شفيعته
هـ أقول ومنها ان يشتري منه الشفعة أو يصالحه عليها بمال فانها تبطل ويسترد المال كما تقدم (قوله ويفتح
بقول أبي يوسف) في الشفعة بل نقل في النهاية ان منهم من قال انه لا خلاف فيها وفي البرازية وان قبل الثبوت
لا بأس به عدلا كان يعني الشفع أو فاسقا في المختار لانه ليس بابطال (قوله واستحسنه محشي الاشباه) هو
العلامة شرف الدين الغزي في تنوير البصائر حيث قال وينبغي اعتماده هذا القول لحسنه هـ ط (قوله
في الزكاة والحج وآية السجدة) كأن يبيع الساعة بغيرها قبل الحول أو يهب لابنه المال قبله أو قبل شهر الحج
أو يقرأ سورة السجدة ويدع آيتها قال ط قلت أو يقرأها سرا بحيث لا يسمع نفسه على المشهور هـ أي من ان
المعتبر اسماع نفسه لا مجرد تصحيح الحروف (قوله لاسقاط الحيلة) أي في الشفعة أما في غيرها فقد وجد كما بينه
البيروني (قوله وقال) أي في البرازية أقول اصل هذا الكلام لصاحب الظهيرية عن والده وذكره الرحقي ان
ما تقدم من ان له أن يحلفه ان البيع الاول ما كان تلجئة وكذا قوله انا اعلم قيمة الفلوس يصلح حيلة لاسقاط الحيلة
(تتمة) رأيت بخط شيخ مشايخنا من لاعلى عن جواهر الفتاوى ما حاصله اقر بهم من الدار ثم باع منه البقية
لاشفعة للجار ذكره الخصاص وانكره الخوارزمي والمذهب ما قاله فالرواية منصوصة فمن اقر بدار لا آخر وسلمها ثم
بيعت دار بجنبها لاشفعة للمقر له في قول أبي حنيفة ومحمد خلافا لأبي يوسف هـ أي لان الاقرار حجة قاصرة
ومقتضاه أن لاشفعة للمقر أيضا ما واخلقه باقراره تأمل (قوله والبائع واحد) أقول فلو تعدد كل من البائع
والمشتري لم أره والظاهر انه كذلك لا كالعكس كما يفيد التعليق الآتي وإبراجع (قوله لان فيه تفريق الصفقة
على المشتري أي فيضرر بعيب الشركة وفي الكفاية عن الذخيرة لو اشترى نصيب كل بصفة فلا شفيع اخذ نصيب
أحدهم لان المشتري رضى بهذا العيب حيث اشترى نصيب كل بصفة هـ ثم بين ما تفرق به الصفقة وما اتحد
وراجعه (قوله لقيام الشفع الخ) ولان الجار متعذر فله ان يرضى بأحدهم دون غيره اما اذا رضى بجوار

فلم تتفرق الصفقة بلافراق بين كونه قبيل القبض أو بعده سمي لكل بهض غنا وسمي لكل بجملة لان العبرة لاتحاد الصفقة لاتحاد الثمن واعلم انه لو طلب الحصة فهو على شفخته ولو اشترى دارين أو قريتين بمصرين صفقة أخذهما شفيعهما معا ١٥٧ أو تركهما لا احدهما ولو احدهما

بالمشرق والآخرى بالمغرب شرح
مجمع ويأتي (والمعتبر في هذا) أي
العدد والاتحاد (العائد) لتعلق
حقوق العقدة به (دون المالك)
فلو وكل واحد جماعة فللشفيع
أخذ نصيب بعضهم (اشترى نصف
دار غير مقسوم فقام) المشتري
(البائع أخذ الشفيع نصيب
المشتري الذي حصل له بالقسمة)
وان وقع في غير جانبه على الاصح
(وليس له) أي للشفيع (نقضها
مطلقا) سواء قسم بحكم أو رضاء
على الاصح لانها من تمام القبض
حتى لو قاسم الشريك كان للشفيع
النقض كذا ذكره بقوله (بخلاف
ما اذا باع أحد الشريكين نصيبه
من دار مشتركة وقاسم المشتري
الشريك الذي لم يبيع حيث يكون
للشفيع نقضه) كنقضه بعه
وهبته (كما لو اشترى اثنان دارا
وهما شفيعان ثم جاء شفيع ثالث
بعدهما اقتسما بقضاء أو غيره فله)
أي للشفيع (أن ينقض القسمة)
ضرورة صيرورة النصف ثلثا
شرح وهبانية (اختلاف الجار
والمشتري في ملكية الدار التي
يسكن فيها) الشفيع الذي هو
الجار (فالقول للمشتري) لانه
ينكر استحقاق الشفعة (والجار
تحليفه) أي تحليف المشتري (على
العلم عند أبي يوسف وبه يفتي كمالو
أنكر المشتري طلب الموائمة) فانه
يحلف على العلم (وان أنكر)
المشتري (طلب الشاهد عند لقائه
حلف) المشتري (على البتات)
لانه يحبط به علما دون الاول
حاوي الزاهدي ولو برهنا فينة
الشفيع أحق وقال أبو يوسف بينة
المشتري (فروع) باع ما في اجارة

المشتري في نصيب واحد فقد رضى أيضا في نصيب آخر لعدم تجزئ جوار الواحد درر البحار (قوله بلافراق
الح) هو الصحيح الا ان قبيل القبض لا يمكنه أخذ نصيب احدهم اذا تقدم ما عليه مالم يتقد الاخر حصته كيلا
يؤدى الى تفرق اليد على البائع بمنزلة أحد المشتريين هداية أي اذا تقدم ما عليه من الثمن لا يقبض نصيبه من
الدار حتى يؤدى المشترون ما عليهم من الثمن وكذا الشفيع (قوله قبل القبض أو بعده) أي قبض المشتري
الدار معراج (قوله فهو على شفخته) أي في الباقي وقيل بطلت قهستاني وفي التارخانية واذا كان
المشتري واحدا والبائع اثنين وطلب الشفيع نصيب أحدهما مع أنه ليس له أن يأخذه هل يكون على
شفخته ذكر في الاصل نعم قال بعضهم هذا محمول على ما اذا كان بعد طلب الموائمة وطلب الشاهد في الكل
فلو طلب في النصف أو لا بطلت وقال بعضهم على اطلاقه اه قات يؤيد الاول ما قدمه الشارح قبيل باب
الطلب عن الزيلعي من ان شرط صحتها ان يطلب الكل وبه يتأيد ما ذكرناه هنالك من التوفيق بينه وبين قول
المجمع ولا يجعل قوله أخذ نصفها تسلما فتدبر (قوله لاحدهما) وقال زفر له شفعة أحدهما قبل والفتوى
على قوله وقيد بمصرين لما في الحقائق لو كانا في مصر واحد فقوله كقولنا وفي المصنف والايضاح أنه قيد
اتفاق وبنفقة اذ لو بيعت بصفقتين له أخذ ايها شاء اتفاقا وبكونه شفيعا لهما اذ لو كان شفيعا لاحدهما
يأخذ التي هو شفيعها اتفاقا لان الصفقة وان اتحدت فقد اشتملت على ما فيه الشفعة وعلى ما ليست فيه حكم
بها فثبتت فيه أدا حلق العبد كذا في درر البحار وشرح المجمع (قوله ويأتي) أي عن النظم الوهباني
(قوله فلو وكل واحد جماعة) أي بالشراء فاشترى واحد عقارا واحدا بصفقة واحدة أو متعددة زيلعي وتمام
التفريع ولو وكل جماعة واحدا به ليس للشفيع أخذ نصيب بعضهم (قوله فللشفيع الح) هذا اذا وكل
كلا في نصيب واما اذا وكل كلا في شراء الجميع فلا شفعة الا في الجميع فليست ط أقول هذا مقبول للنفس
لأنه يخالفه ما نقلناه آنفا عن الزيلعي فتأمل (قوله وان وقع في غير جانبه) وعن أبي حنيفة أنه يأخذه
اذا وقع في جانب الدار التي يشفع بها لانه لا يبقى جارا فيما يقع في الجانب الآخر هداية (قوله أو رضاء على
الاصح) وعن أبي حنيفة لو بغير قضاء له النقص اتفاقا (قوله لانها من تمام القبض) لما عرف أن قبض
المشاع فيما يحتمل القسمة قبض ناقص كفاية (قوله حتى لو قاسم) أي المشتري وهو تفرع على التعليل
بكون القسمة من تمام القبض أفاده ط (قوله حيث يكون للشفيع نقضه) لان هذه القسمة لم تجز بين
العاقدين فلا يمكن جعلها قبضا بحكم العقد فجعلت مبادلة وللشفيع أن ينقض المبادلة كفاية (قوله
كما لو اشترى الح) تشبيهه في النقض ط (قوله وللجار تحليفه على العلم) لانه تحليف على فعل غيره متع
فيقول لا أعلم أنه مالك لما يشفع به (قوله فانه يحلف على العلم) موافق لما في التارخانية عن فتاوى أبي الليث
وهو محمول على ما اذا قال الشفيع علمت أمس وطلبت فانه يكلف اقامة البينة فان لم يقمها حلف المشتري
اما لو قال طلبت حين علمت أي ولم يسنده لما مضى فالقول له بيمينه كما في الدرر والخنانية والبرازية
فيحصل التوفيق أفاده الرملي وقد مناه (قوله عند لقائه) قيده لانه لو انكر طلب الشاهد عند لقاء البائع
أو عند الدار حلف على العلم لعدم احاطة العلم اه ح (قوله فيينة الشفع أحق) لانها ثبتت الاخذ والبيئات
للابتات ط (قوله وهو) أي الغير الذي هو المستأجر (قوله أخذها بالشفعة) لوجود سببها
وبطلان الاجارة (قوله والابطال الاجارة وان ردها) عبارة الاشباه بأن ردها وعزا المسألة الى
الولو الجبة قال الجوى وفيه نظر لان عدم اجازة البيع لا يوجب بطلان الاجارة والذي في الولو الجبة
ولو لم يجز البيع ولكن طلب الشفعة بطلت الاجارة لانه لا صحة للطلب الا بعد بطلان الاجارة اه فالصواب
ان طلبها يعني الشفعة اه ملخصا وما في الولو الجبة مذكور في الخانية والقنية والهندية عن المحيط قال ط
واقاد هذا ان له الاخذ بالشفعة لافاد البيع بين المتعاقدين وحينئذ فلا فرق بين أن يجز ويطلب او يطلب الشفعة
فقط والعبارة لا تخلو عن ركاسة اه أي لا يهاهما أن لا شفعة له ان طلب فقط مع أن له الشفعة كما صرح به
في الخانية أقول المسألة مسوقة في الولو الجبة وغيرها لبيان الفرق بينها وبين ما اذا باع دارا على أن يكفل
الشفيع الثمن فكفل لا شفعة له والفرق أنه لما كانت الكفالة شرطا في البيع صار جوارزه مضافا اليها وصار
الشفيع بمنزلة البائع أما هنا البيع جائز من غير اجازة المستأجر الى آخر ما ذكره وحاصله أن للمستأجر
الشفعة سواء أجاز البيع صريحا أو ضمنا بخلاف الكفيل فلا ركاكة في كلامهم بعد الوقوف على مرادهم فافهم

الغير وهو شفيعها فان أجاز البيع أخذها بالشفعة والابطال الاجارة وان ردها

تشرى لطفه والاب شفيع
له الشفعة والوصى ككالب
قلت لكن في شرح المجمع
ما يخالفه فتنبه لو كانت دار
الشفيع ملاصقة لبعض المبيع
كان له الشفعة فيما لاصقه فقط
ولو فيه تفريق الصفقة الابرأه
العام من الشفيع يبطلها قضاء
مطلقا لاديانته ان لم يعلم بها
اذا صبغ المشتري البناء فجاء
الشفيع خيرا ن شاء أعطاه
فما زاد الصبغ أو تركه أخر الجار
طلبه لكون القاضي لا يراها
فهو معذور يهودى سمع بالبيع
يوم السبت فلم يطلب لم يكن
عذرا قلت يؤخذ منه أن
اليهودى اذا طلب خصمه من
القاضى احضاره يوم سبته فانه
يكفيه الحضور ولا يكون سبته
عذرا وهى واقعة الفتوى قاله
المصنف قلت وهى واقعات
الحسامى ادعى الشفيع على
المشتري انه احتال لابطالها
يختلف وفي الوهبانية خلافه
قلت وسنذكره لان ابن المصنف
في حاشيته للاشياء أيده بما لا
ينبغي عليه فليحفظ

قول الحاشية لعدم ثبوتها أى الشفعة
وهو متعلق بالحيلة اه منه

(قوله له الشفعة) فيقول اشترت وأخذت بالشفعة فتصير الدار له ولا يحتاج الى القضاء خاتمة وقده في النهاية
والمعراج بما اذا لم يكن فيه للوصى ضرر ظاهر كما في شرائه مال ابنه لنفسه (قوله والوصى كالب) أى على قول
من يقول للوصى شراء مال اليتيم لنفسه وعلى قول من يقول لا يملك ذلك فله الشفعة أيضا لكن يقول اشترت
وطلبت الشفعة ثم يرفع الامر الى القاضي لينصب قايما عن الصغير فيأخذ الوصى منه بالشفعة ويسلم الثمن اليه ثم
هو يسلم الثمن الى الوصى ولو بالحبية وخاتمة وقته (قوله لكن في شرح المجمع ما يخالفه) حيث قال وقيد بالاب
لان الوصى لا يملك اخذها لنفسه اتفاقا لان ذلك بمنزلة الشراء ولا يجوز للوصى أن يشتري مال اليتيم لنفسه
بمثل القيمة اه ومثله في درر البحار والخاتمة أيضا في موضع آخر لكن بلاذ كرا لا تفارق ويمكن التوفيق بأنه ليس
له ذلك بل يرفع الى القاضي ونصب قيم لكن في خزانه الاكل أن الوصى يطلب ويشهد ويؤخر الخصومة لبلوغ
الصغير وهو ما يأتى عن المنظومة الوهبانية وبه وفق الطرسوسى فحمل ما مر آتفعا على نقي طلب التملك للعمال
كما نقله الشرنبلالى أقول وينبغي أن يكون لزوم التأخير المذكور اذا لم يرفع الامر الى القاضي وبه يوفق
بين ما في الخزانه وما قد مناه عن الولوبجية وغيرها هذا وقد ذكر في النهاية والمعراج وتبعهما الزيلعى تفصيلا
آخر وهو ان الوصى له الاخذ اذا كان فيه للصغير نفع ظاهر بان كان في الشراء غنى يسير والابان وقع الشراء
للصغير بمثل القيمة فلا بالاتفاق كما في شرائه مال الصغير لنفسه اه ملخصا ومثله في الذخيرة والشارخ خاتمة
وعليه يحمل ما قد مناه من النقول السابقة أيضا والذي تحرر من هذا كله أن الوصى الشفعة ان كان ثمة نفع
ظاهر للصغير بشرط أن يرفع الامر الى القاضي والايؤخر الخصومة الى البلوغ وان لم يكن فيه نفع ظاهر
فلا فاعنتهم هذا التوفيق المفرد بين كلامهم المبتدأ (قوله لبعض المبيع) كذا في الاشياء ومناه اذا كان
المبيع متعددا كدارين له جوارب احدهما كما ذكره الجوى وغيره وقد مناه عن الاتفان لو كان احدا الجارين
ملاصقا للمبيع من جانب والاخر من ثلاث فهما سواء فتنبه وفي البرازية قرية خاصة باعها يدورها وناحية
منها تلى ارض انسان فللشفيع اخذ الناحية التى تليه اه أى لانها في حكم المتعددة تأمل (قوله الابرأه
العام من الشفيع) كما اذا قال له البائع او المشتري أبرئنا من كل خصومة لك قبلنا ولو بالحبية (قوله
مطلقا) أى سواء علم أنه وجبت له قبلهما شفعة او لا (قوله لاديانته ان لم يعلم بها) قال في زواهر الجواهر
هذا على قول محمد أما على قول أبي يوسف فيبرأ قضاء وديانة في البراءة من الجهول وعليه الفتوى كما في شرح
المنظومة والخلاصة اه ح أقول علل في الولوبجية عدم البراءة ديانة بقوله لانه لو علم بذلك الحق لم يبرئهما
قال ونظيره لو قال لا أخر اجعلنى في حل لا يبرأ ديانة اذا كان بحال لو علم ذلك الحق لم يبرئه اه فتأمل هذا
واستشكل المسألة الجوى بما في الظهيرية لو قال ان لم أبجى بالثمن الى ثلاثة أيام فانا برئ من الشفعة فلم يجز
قال عامة المشايخ لا تبطل شفيعته وهو الصحيح لانها متى ثبتت بطلت الموائبة وتقررت بالشهاد لا تبطل مالم
يسلم بلسانه اه وهو صريح في انها لا تبطل بالابرأه الخاص فبالعام أولى اه واعتراض بأنه لا معنى
لهذا الاستشكال لان غاية ما استفيد من الظهيرية أن الشفعة لا يبطلها الابرأه العام في الصحيح اه أقول وفيه
غفلة عن كون هذا المستفاد هو منشأ الابرأه وقد يجاب عن الاشكال بأن ما في الظهيرية بعد استقرار
الشفعة بالطلبين والظاهر أن مسئلتنا فيما قبل ذلك فتأمل (قوله اذا صبغ المشتري الخ) مستدرك هو
وما بعده بما تقدم في باب الطلب أفاده ط (قوله أخر الجار طلبه الخ) قد مناه أنه مبنى على قول محمد المفقى
به (قوله يهودى سمع الخ) الظاهر أنه قيد اتفاقا فليس الاحد عذرا للنصرانى ونكتة تخصيص اليهودى
بالذكر أنهم نهوا عن الاعمال يوم السبت ولم تنه النصارى عنها يوم الاحد لكنه نسخ في شرعنا جوى
(قوله لم يكن عذرا) وكذا لو كان الشفيع في عسكر الخوارج أو أهل البغي تخاف على نفسه أن يدخل
في عسكر العدل فلم يطلبها بطلت لانه غير معذور خاتمة (قوله قاله المصنف) اى قبيل باب ما ثبت هى فيه
اولا ح (قوله وسنذكره) اى كلام الوهبانية قريبا ح (قوله لان ابن المصنف) الظاهر أنه علة
للعادة المفهومة من قوله وسنذكره فانها تقتضى العناية والتأكيد ط (قوله أيده) حيث قال
أقول ما ذهب اليه ابن وهبان أولى من جهة الفقه لانه قال كل موضع لو اقتر به لا يلزمه شئ لو انكره لا يخلف
وهنا لو اقتر بالحيلة لعدم ثبوتها ابتداء لا يلزمه شئ فلا يخلف والحيلة لعدم ثبوتها ابتداء لا تنكره عند أبي يوسف

وعلى قوله الفتوى كما في الدرر والغرر وقال قاضي خان بعد ذكر جملة من الحيل المبطل للشفعة في هذه الصور
لو أراد الشفيع أن يحلف المشتري أو البائع بالله تعالى ما فعل هذا فراراً عن الشفعة لم يكن له ذلك لأنه يدعي
شيئاً لو أقتر به ليلزمه اهـ أقول والعبد الضعيف إلى ما ذهب إليه ابن وهبان وأفاده العلامة فقيه النفس
نجر الدين قاضي خان أميل أقول وفي اللؤلؤ الجنية ثم ذكر في بعض كتب الشفعة عقب هذه الحيل وقال يستحلف
المشتري بالله تعالى ما فعلت هذا فراراً من الشفعة ولا معنى لهذا لأنه يدعي عليه معنى لو أقتر به ليلزمه شيء
فكيف يستحلف اهـ كلام ابن المصنف في الزواهر ح أقول وبالله التوفيق ذكر في اللؤلؤ الجنية أيضاً قول
الفصل الثالث تصديق الحائط الذي يلي جاره على رجل بما تحته وقبضه ثم باع منه ما بقي فليس للجار شفعة
فإن طلب عين المشتري بالله تعالى ما فعل الأول ضرراً ولا فراراً من الشفعة على وجه التلجئة له ذلك لأنه
يدعي عليه معنى لو أقتر به ليلزمه وهو خصم فإن حلف فلا شفعة والائتت لأنه ثبت كونه جاراً ملازماً اهـ وقال
الامام قاضي خان بعد عبارته السابقة لكن إن أراد تحليف المشتري أن البيع الأول ما كان تلجئة
له ذلك لأنه ادعى عليه معنى لو أقتر به ليلزمه قال وما ذكر في الأصل أن الشفيع إذا أراد تحليفه أنه لم يرد به
ابطال الشفعة كان له ذلك معناه إذا ادعى أن البيع كان تلجئة اهـ ومثله في التجنيس والمزيد لصاحب
الهداية وقدمه الشارح عن مؤيد زاده معزواً للوجيز وبه ظهر عدم المناقاة بين ما ذكره الشارح هنا تبعاً
للأشياء وبين ما يأتي عن الوهبانية وقد من أن بيع التلجئة هو أن يظهر عقد لا يرد به الخ فيكون
البيع باطلاً هذا ولا يخفى أن المفهوم مما نقلناه أن المتعاقدين ان قصد حقيقة البيع فراراً من الشفعة كان
بيعاً جائزاً والابل أظهره للشفيع لم يكن جائزاً لأنه تلجئة ولذا يجب الشفيع إلى التحليف لو ادعى الثاني
دون الأول وليس في كلامهم لن كل ما يمتثل به لا بطل الشفعة يكون تلجئة والابل قولهم أنه ليس له أن يحلفه
أنه ما فعل هذا فراراً من الشفعة الخ فن استشكل ذلك وقال لم أر من تعرض لذلك ثم أجاب بما لا يجدي
فقد خفي عليه المرام فاعتمد هذا التحقيق في هذا المقام (قوله تعليق ابطالها بالشرط جائز) قال
في الجامع الصغير لو قال الشفيع سلت لك الشفعة ان كنت اشتريتها لنفسك وقد اشتراها لغيره فليس
بتسليم لأن تسليم الشفعة اسقاط محض كالطلاق والعتاق فصح تعليقه بالشرط ولا ينزل الأبعد وجوده اهـ
قال في العناية وهذا يناقض قول المصنف يعني صاحب الهداية فيما تقدم ولا يتعلق اسقاطه بالجائز
من الشروط فبالفلسفة أولى اهـ قال الطوري وقد يجب بالفرق بين شرط وشرط فحاسب في الذي يدل
على الاعراض عن الشفعة والرضا بالمجاورة وما هنا فيما لا يدل على ذلك اهـ أقول وأورد في الظهيرية
على ما في الجامع ما ذكره السرخسي في مبسوطه ان القصاص لا يصح تعليق اسقاطه بالشرط ولا يمتثل
الإضافة إلى الوقت وان كان اسقاطاً محضاً وهذا لا يرتد برتبة من عليه القصاص ولو أكره على اسقاط الشفعة
لا تبطل قال وبهذا يتبين ان تسليمها ليس باسقاط محض والا لصح مع الأكره كعمامة الاسقاطات اهـ وبني على
ذلك الخیر الرملي أن الشفيع لو قال قبل البيع ان اشتريت فقد سلمتها أنه لا يصح وقد من ذلك قبيل باب الصرف
فراجع (قوله يقول هذه الدار داري الخ) لأنه إذا ادعى رقبته بطل شفيعته وإذا ادعى الشفعة بطل دعواه
في الرقبة لأنه يصير متناقضاً فإذا قال ذلك لا يتحقق السكوت عن طلب الشفعة لأن الجملة كلام واحد وأفاد
أبو السعود أن هذا مبني على اشتراط الطلب فوراً وأما على الصحيح من أن له الطلب في مجلس علمه فيمكن
أن يدعي رقبته وهو في المجلس ثم يطلب الشفعة فيه ان منع (قوله ان اعتمد على قول عالم) بحث فيه
في الزواهر بأن قولهم لا يثبت الملك للشفيع الأبعد الأخذ بالتراضي أو بعد قضاء القاضي يقتضي أن استيلاءه
حرام ولا يتنعه قول العالم اهـ ح أقول عبارة اللؤلؤ الجنية ان كان من أهل الاستنباط وقد علم
أن بعض الناس قال ذلك لا يصير فاسقاً لأنه لا يصير ظالماً الخ فالبحث غير متوجه فتدبر (قوله والا كان
ظالماً) يؤخذ منه أنه يعزر اهـ أبو السعود عن الزواهر (قوله أشياء على عدد الرؤس) أي تقسيم
على عدد الرؤس لا على قدر الانصب (قوله العقل) أي الدية أو القيمة فإذا وجد حراً وعبد قتيلاً في مكان
مملوك فسمت القيمة أو الدية على عدد المملوك دون قدر المملوك وتمايزت في حاشية الاشياء للعموى قال وعلى
كون العقل بمعنى الدية استحسن الدماصقي قول ابن نباتة

تعليق ابطالها بالشرط
جائز له دعوى في رقبة الدار
وشفعة فيها يقول هذه الدار
داري وأنا أدعيها فان وصلت
إلى والا فانا على شفعتي فيها
استولى الشفيع عليها بلا قضاء
ان اعتمد على قول عالم لا يكون
ظالماً والا كان ظالماً أشياء على
عدد الرؤس العقل والشفعة

اعيد سنه والعذار وريقه * بما قد أتى في النور والنمل والتحل
واصبوا الى السحر الذي في جنونه * وان كنت أدري أنه جالب قتلى
وأرضى بأن أمضى قبلا كما مضى * بلا قود مجنون ليلى ولا عقل
(قوله واجرة القسم) قبل بالقسم لما يذكروه الشارح قريبا في القسمة ان اجرة السكال والوزان بقدر
الانصباء اجاموا وكذا سائر المون الخ (قوله والطريق اذا اختلفوا فيه) لم يرد به هنا طريقا عاما لانه
غير مملوك لا حد بل ما يكون في سكة غير نافذة جوى (تمة) تقدم في متفرقات القضاء ان ساحة الدار اذا اختلفوا
فيها تقسم على عدد الرؤس فذويت من دار كذى بيوت منها وسيد كرا الشارح آخر القسمة أن الغرامات
لو حفظ النفس فكذلك وكذا ما اتفقوا على القائه من السفن لو خافوا الفرق ويأتى بيان ذلك ان شاء الله
تعالى فالجموع سبعة نظمها الفاضل الجوى بقوله

ان التقاسم بالرؤس يكون في * سبع لهن حلى عقد نظامي
في ساحة مع شفعة ونائب * ان من هوا اجرة القسم
وكذا ما يرمى من السفن التي * يخشى بها غرق وطرق كرام
وكذلك عاقلة وقد تم الذي * حرره لافاضل الاعلام

قال وبقي ما في فتاوى الخانوق وهو أن الضيافة التي جرت بها العادة في الاوقاف تقسم على عدد الرؤس
لا قدر الوظائف ومنها ما أفتى به شيخنا يعني الشر بلائى تبع لما شايخه وهو الحلو ان الذي جرت به العادة
في الاوقاف يقسم على عدد الرؤس لا على قدر الوظائف ولا يختص به الناظر ومنها ما ذكره القهستاني
بحسب لو قتل صيد الحرم حلالا فعلى كل نصف قيمته وينبغي أن يقسم على عدد الرؤس اذا قتل جماعة اه
(قوله لاولى له) أى من أب أو جد أو وصى أحدهما وأشار الى أن الخصم عن الصبي في الشفعة له أو عليه
من ذكر وعنده عدمهم القاضي أوقفه كما في الشر بلائية وتقدم أول هذا الباب الكلام في تسليمهم
شفعته والسكوت عنها (قوله لا تبطل شفعته) فله أن يطلبها اذا بلغ ط (قوله ان الاشجار مثمرة
وقت القبض) سواء كانت مثمرة عند العقد أو اثمرت بعد العقد قبل القبض كما أفاده المصنف سابقا ط (قوله
ويأخذ الخ) في البيت مسئلتان قد مناقر يسا الكلام عليهما مستوفى وقوله أب تنازع فيه يأخذ ويشترى
وقوله ووصى مبتدا والواو فيه للاستئناف وجملة يؤخر خبره وللبلوغ متعلق به (قوله وليس له) أى
للشفيع وقوله بيعتا أى صفقة واحدة وهو شفيعهما فنيا خذهما جميعا أو يتركهما لتفريق الصفقة كما تقدم
وقوله ولو غير جار أى اهما جميعا بل لاحدهما ولو فيه وصلية وقوله والتفريق اجدر مبتدا وخبر ترجيح للقول
بأن له أخذ ما يجاوره فقط وهو قولهما وقول الامام آخره وعليه الفتوى وفي نسخ الوهبانية فالتفريق بالنساء
بدل الواو فلو شرطية (قوله وما تراج الخ) أى لا بأس باسقاط الشفعة بالحيلة والمصدر مضاف الى فاعله
والمفعول محذوف أى الشفعة وفاعل ضم المصدر ومفعوله قوله مسقطا لا محذوف فافهم (قوله وتحليفه الخ)
أى تحليف الشفيع أحد العاقلين في وقت انكاره التحيل انكر أى منكر شرعا لانه يدعى عليه معنى لو أقرب
لا يلزمه وهو محمول على ما اذا لم يدع أن البيع كان تجئة والافله التحليف فلا منافاة بينه وبين ما مر كما
نهنا عليه سابقا والله تعالى اعلم ونسأل الله تعالى ولى كل نعمه * أن يقسم لنا من شفاعته رسوله نبى الرحمة *
صلى الله عليه وسلم اوفر القسمة * انه جواد كريم * رؤوف رحيم *

* (بسم الله الرحمن الرحيم كتاب القسمة) *

هى مشروعة بالكتاب قال تعالى وتبينهم أن الماء قسمة بينهم أى لكل شرب محتضر وقال لها شرب ولكم شرب
يوم معلوم وقال واذا حضر القسمة أولو القربى وبالسنة فانه عليه الصلاة والسلام باشرها في الغنائم
والموارث وقال أعط كل ذي حق حقه وكان يقسم بين نسائه وهذا مشهور واجعت الامة على مشروعيتهما
معراج (قوله مناسبتة الخ) الاولى أن تكون المناسبة ان الشفيع يملك مال المشتري جبراعليه وفي القسمة
يملك نصيب الشريك جبراعليه اذهى مسئلة على معنى المبادلة سطلقا في القيمي والمئلى وانما تقدم الشفعة لانها
تملك كلى وهذا تملك البعض فكانت اقوى رضى (قوله اسم للاقسام) كفى المغرب وغيره أو التقسيم

واجرة القسم والطريق اذا
اختلفوا فيه الكل في الاشياء
لا شفعة لم ترد عناية صبي شفيع
لاولى له لا تبطل شفعته وان
نصب القاضي قيميا يطلبها جاز
جواهر شري كرماله شفيع
غائب فاثرت الاشجار فاكلها
المشتري ثم أى الشفيع وأخذ
ان الاشجار وقت القبض مثمرة
سقط بقدره والا لانه لاحصة
له من الثمن حينئذ مؤيد زاده
معزيا لو اقععات الحسامي
وفي الوهبانية

وياخذ فيما يشترى لصغيره
اب ووصى للبلوغ يؤخر
وليس له تفريق دارين بيعتا
ولو غير جار والتفريق اجدر
وما نضرا سقاط التحيل مسقطا
وتحليفه في النكر لا شك انكر
(كتاب القسمة)

مناسبتة ان أحد الشر يكن
اذا أراد الافتراق باع فوجب
الشفعة أو قسم (هى) لغة اسم
للاقسام

(جمع نصيب شائع له في مكان

معين وسيبها طلب الشركاء أو بهضمهم

الاتفاق بملكه على وجه الخصوص)

فلو لم يوجد طلبهم لا تصح القسمة

(وركنها هو الفعل الذي يحصل

به الافراز والتمييز بين الانصبا)

ككيل وذرع (وشرطها عدم فوت

المنفعة بالقسمة) ولذا لا يقسم

نحو حائط وحمام (وحكمها تعين

نصيب كل من الشركاء) على حدة

(وتشمل) مطلقا (على) معنى

(الافراز) وهو أخذ عين حقه

(و) على معنى (المبادلة) وهو أخذ

عوض حقه (و) الافراز (هو

الغالب في المثل) وما في حكمه

وهو العددي المتقارب فان معنى

الافراز غالب فيه أيضا بن كمال

عن الكافي (والمبادلة) غالبية

(في غيره) أي غير المثل وهو القيمي

اذا تقرر هذا الاصل (فياخذ

الشريك حصته بغيبة صاحبه

في الاول) أي المثل لعدم التفاوت

للاثنائي) أي القيمي لتفاوتيه

في الخانية مكمل أو موزون بين

حاضر وغائب أو بالغ وصغير فاخذ

الحاضر أو بالغ نصيبه نفذت

القسمة ان سلم حظ الاخرين والا

كصبرة بين دهقان وزراع

أمره الدهقان بقسمتها ان ذهب

بما افزره للدهقان أولا فهلاك

الباقى عليهما وان بخط نفسه أولا

فالهلاك على الدهقان خاصة كذا

قاله بعض المشايخ انتهى ملخصا

حكمه في القاموس لكن الانسب بما يأتي من لفظ القاسم أن تكون مصدر قسم الشيء بالفتح أي جراه كما في المقدمة وغيرهما قسمتان (قوله كالتدوية) مثلثة الاول وكعدة ما تنسنت به واقتديت به قاموس فقوله للاقتداء المناسب فيه من الاقتداء ثلاثا يوههم انه اسم مصدر له تأمل (قوله في مكان) متعلق بجمع (قوله على وجه الخصوص) لأن كل واحد من الشريكين قبل القسمة منتفع بنصيب صاحبه فالطالب للقسمة يسأل القاضي أن يخصه بالاتفاق بنصيبه ويمنع الغير عن الانتفاع بملكه فيجب على القاضي اجابته الى ذلك نهاية (قوله ككيل وذرع) وكذا الوزن والعددية وفيه بحث لانهم اختلفوا في ان اجرة القسمة على الرأس او الانصبا وانفقوا على أن اجرة الكيل ونحوه على الانصبا شربلاية عن المقدسي أي ومقتضى كونه ركان يكون على الخلاف أيضا قال ابو السعود ويجب بما سيأتي من أن الكيل والوزن ان كان للقسمة قبل هو على الخلاف اه فلي تأمل (قوله وشرطها الخ) أي شرط لزومها بطلب احد الشركاء شربلاية (قوله المنفعة) أي المعهودة وهي ما كانت قبل القسمة اذا الحمام بعد ما ينتفع به لنحو بط الدواب وسيذكره الشارح عن المجتبى (قوله ولذا لا يقسم نحو حائط) يعني عند عدم الرضاء من الجميع اما اذا رضى الجميع صح كإسماقي متنا اه ح (قوله وحكمها) وهو الاثر المترتب عليها من (قوله مطلقا) أي سواء كانت في المثليات او القيميات منح (قوله والافراز هو الغالب في المثل) لأن ما يأخذه أحد هما نصفه ملكه حقيقة ونصفه الآخر بدل النصف الذي يبدل الآخر فباعثا اعتبار الاول افراز وباعتبار الثاني مبادلة الا ان المثل اذا أخذ بعضه بدل بعض كان المأخوذ عين المأخوذ عنه حكمه لوجود المماثلة بخلاف القيمي (قوله وما في حكمه) أي حكم المثل أقول نقل في جامع الفصولين عن شرح الطحاوي كل كيلي ووزني غير مصوغ وعددي متقارب كفلوس وبيض وجوز ونحوها مثليات والحيوانات والذريعات والعددي المتفاوت كزمان وسفر رجل والوزني الذي في تبعيضه ضرر وهو المصوغ قيميات اه ثم نقل عن الجامع العددي المتقارب كاه مثلي كيلاو وعدا ووزنا وعند فرقي وماتفاوت آحاده في القيمة فعددي متفاوت ليس بمثل الخ فتأمل (قوله في الخانية الخ) أراد به بيان فائدة هي انه اذا قسم ذوا اليد حصته بغيبة صاحبه كما قال في المتن لا تنفذ القسمة ما لم تسلم حصته الاخر (قوله ان سلم حظ الاخرين) أي الغائب والصغير ومفهومه ان سلامة ما أخذه لا تشترط كما سيظهر (قوله والا) أي وان لم يسلم بأن هلك قبل وصوله اليهما لا تنفذ القسمة بل تنتقض ويكون الهالك على الكل وبشاركه الاخران فيما اخذ لما في هذه القسمة من معنى المبادلة (قوله بين دهقان) هو من له عقار كثير كما في المغرب والمراد به هنا رب الارض (قوله أمره الدهقان بقسمتها) أي قسمهما والدهقان غائب منح (قوله فهلاك الباقي عليهما) أي اذا رجع فوجد ما افزره لنفسه قد هلك فهو عليهما ويشترك الدهقان فيما سلمه اليه وقوله وان بخط نفسه أي وان ذهب بنصيب نفسه الى بيته أولا فلما رجع وجد ما افزره للدهقان قد هلك فهو على الدهقان خاصة كما في المنع عن الخانية ولعل وجهه انه في الاولى لما ذهب بحصة الدهقان أولا قصد القبض للدهقان أولا والقبض لنفسه فيما بقي بعد رجوعه فلما رجع ورأى الباقي قد هلك كان الهلاك قبل القبض منهما فيكون عليهما كالهلاك البعض قبل القسمة اصل لا بخلاف ما اذا حمل نصيب نفسه الى بيته أولا فانه بمجرد التحميل والذهب صار قابضا قد هلك الباقي بعد قبض نصيبه يتبين فيكون هلاكه على صاحبه لكن لا ينبغي مخالفته لقوله في المسألة الاولى نفذت القسمة ان سلم حظ الاخرين والا فانه هنا لم سلم حظ الغائب وهو الدهقان انتقضت القسمة فجعل الهلاك عليهما ولما سلم حظ الحاضر وهو الزراع دون الغائب نفذت وكون القسمة هنا موراها من الغائب بخلافها في المسألة الاولى لا يظهر به الفرق ولئن سلم فالمراد عدم الفرق كما يقتضيه التشبيه في قوله كصبرة فلي تأمل هذا وقد نقل في البرازية بعدما تقدم عن واقعات سمرقند ما نصه اذا تلف حصته الدهقان قبل قبضه نقضها ويرجع على الاكار بنصف المقبوض وان تلف حصته الاكار لا تنتقض لان تلفه بعد قبضه والغلة كلها في يده والاصل ان هلاك حصته الذي المكيل في يده قبل قبض الاخر نصيبه لا يوجب انتقاض القسمة وبه هلاك حصته من لم يكن المكيل في يده قبل قبض حصته يوجب انتقاضها اه وهذا التقرير والاصل واضح وموافق للمسألة الاولى وقد اطال صاحب الذخيرة في تقريره وعزاه الى شيخ الاسلام وقال عليه يخرج جنس هذه المسائل ثم قال وقال الحاكم عبد الرحمن وساق ما ذكره الشارح هنا عن الخانية ولعل قول الخانية كذا قاله بعض

(وان اجبر عليها) أي على قسمة غير
 المثل (في متحد الجنس) منه (فقط)
 سوى رقيق غير المغنم (عند طلب
 الخصم) فيجبر لما فيها من معنى
 الافراز على ان المبادلة قد يجري
 فيها الجبر عند تعلق حق الغير كما في
 الشفعة وبيع ملك المديون لو فاء
 دينه (وينصب قاسم يرزق من بيت
 المال ليقسم بلا) اخذ (أجر) منهم
 (وهو واجب) وما في بعض النسخ
 واجب غلط (وان نصب بأجر)
 المثل (صح) لانها ليست بقضاء
 حقيقة فجازله اخذ الاجرة عليها
 وان لم يجز على القضاء ذكره اخي
 زاده (وهو على عدد الرؤس)
 مطلقا لا الانصاء خلافا لهما قيد
 بالتاسم لان اجرة الكيل والوزان
 بقدر الانصاء اجماعا وكذا سائر
 المؤن كاجرة الراعي والحل والحفظ
 وغيرها شرح مجمع زاد في الملتقى
 ان لم يكن للقسمة وان كان لها
 فعلى الخلاف لكن ذكره
 في الهداية بلفظ قيل وتعامه فيما
 علقه عليه

المشايع أراد به الحاصكم المذكور وأشار بلفظ كذا الى عدم اختياره والله تعالى أعلم (قوله وان اجبر
 عليها الخ) ان وصلية والمراد بذلك بيان عدم المناقاة بين كون المبادلة غالبية في القيمي وبين كونه يجبر على القسمة
 في متحد الجنس منه وذ كروجهه الشارح بقوله لما فيها الخ (فائدة) القسمة ثلاثة أنواع قسمة لا يجبر الا ب
 عليها كقسمة الاجناس المختلفة وقسمة يجبر في المثليات وقسمة يجبر في غير المثليات كالثياب من نوع واحد والبقر
 والغنم والخيل رات ثلاثة شرط وعيب وروية ففي قسمة الاجناس المختلفة ثبت الثلاثة وفي المثليات ثبت خيار
 العيب فقط وفي غيرها كالثياب من نوع واحد ثبت خيار العيب وكذا اخبار الروية والشرط على الصحيح
 المقتضى به وتعامه في الشربلاية (قوله في متحد الجنس منه) اي من غير المثل وقوله فقط قيد لم تحدد الجنس
 ويدخل متحد الجنس المثل بالاولى كما افاده ط وظن الشربلاية انه قيد لغير المثل فقال فيه تأمل لانه يوهم انه
 في متحد الجنس المثل لا يجبر الا ب (قوله سوى رقيق غير المغنم) لان رقيق المغنم
 يقسم بالاتفاق ورقيق غير المغنم لا يقسم بطلب احدهم ولو كان اماء خلصا أو عبيدا خلصا عند ابي حنيفة
 والفرق له بين الرقيق وغيره من متحد الجنس فخش تفاوت المعاني الباطنة كالذهن واليكاسة وبين الغنائم
 وغيرهم تعلق حق الغنائم بالمالية دون العين حتى كان للامام بيع الغنائم وقسم ثمنها زيلعي (قوله على ان
 المبادلة الخ) ترق في الجواب أي وان نظرنا الى ما فيها من معنى المبادلة فلا مناقاة ايضا لان المبادلة الخ وهذه
 مبادلة تعلق فيها حق الغير لان الطالب للقسمة يريد الاختصاص بملكه ومنع غيره عن الانتفاع به فيجبر الجبر فيها
 أيضا (قوله وينصب قاسم) أي ندب للقاضي أو للامام نصبه ملتقى وشرحه (قوله يرزق من بيت
 المال) أي المعدل مال الخراج وغيره مما أخذ من الكفار كالجزية وصدقة بني تغلب فلا يرزق من بيت
 الاموال الثلاثة الباقية كبيت مال الزكاة وغيره الا بطريق القرض قهستاني (قوله غلط) لمناقضته لما
 بعده ان عاد ضمير هو الى قوله بلا اجر وان عاد الى النصب فلمخالفته لقول الملتقى وغيره ندب تأمل (قوله لانها
 ليست بقضاء حقيقة الخ) قال في العناية ويجوز للقاضي ان يقسم بنفسه باجر لكن الاولى ان لا يأخذ لان
 القسمة ليست بقضاء على الحقيقة حتى لا يفترض على القاضي مباشرتها وانما الذي يفترض عليه جبر الا ب على
 القسمة الا ان لها شبهة بالقضاء من حيث انها تستفاد بولاية القضاء فان الاجنبى لا يقدر على الجبر فمن حيث
 انها ليست بقضاء جازا اخذ الاجر عليها ومن حيث انها شبهة بالقضاء يستحب عدم اخذ اه ومثله في النهاية
 والكفاية والمعراج والتبيين وفي الدرر ما يخالفه فانه ذكر ان الاصح ان القسمة من جنس عمل القضاة ثم قال فان
 باشرها القاضي بنفسه فعلى رواية كونه من جنس عمل القضاة لا يجوز له الاخذ وعلى رواية عدم كونها
 منه جاز اه ومقتضاه ترجيح عدم الجواز ونقله في الدرر المستقى عن الخلاصة والوهابية قال واقره القهستاني
 وغيره اه قلت لكن المتون على الاول تأمل هذا وظاهر كلامهم انه لا فرق بين كون القاسم القاضي
 أو منصوبه فلذا قال الشارح فجازله أي للقاضي كما في المنع مع ان الكلام في منصوبه تأمل (قوله مطلقاتا)
 أي سواء تساوا في الانصاء ام لا وسواء طلبوا جميعا أو احدهم قال في الهداية وعنه انه على الطالب دون
 الممتنع لنفسه ومضرة الممتنع (قوله خلافا لهما) حيث قالوا لا اجر على قدر الانصاء لانه مؤنة الملك وله ان
 الاجر مقابل بالتمييز وهو قد يصعب في القليل وقد يعكس فتعذر اعتباره فاعتبر اصل التمييز ان كمال (قوله
 قيد بالقاسم) أي في قوله وينصب قاسم أو هو على تقدير مضاف أي باجر القاسم الذي عاد عليه النهر في قوله
 وهو على عدد الرؤس وهذا انبب بما بعده تأمل (قوله وغيرها) كاجرة بناء الحائط المشترك أو تطيين
 السطح أو كرى النهر أو اصلاح القناة لانها مقابلة بنقل التراب أو الماء والطين وذلك يتفاوت بالقلة والكثرة
 اما التمييز فيقع لهما بعمل واحد معراج (قوله زاد في الملتقى) أي بعد قوله اجماعا (قوله ان لم يكن)
 أي الكيل أو الوزن للقسمة بل كان للتقدير قال الشارح بان اشترى مكيلا أو موزونا وأمر انسا بكيله ليعلم قدره
 فالاجر بقدر السهام اه (قوله لكن ذكره في الهداية) أي ذكر هذا التفصيل بلفظ قيل فاشعر بضعفه
 بل صرح بعده بنفيه حيث قال ولا يفصل قال الاتقاني يعني لا تفصيل في اجرة الكيل والوزن بل هي بقدر
 الانصاء اه وفي المعراج عن المبسوط والاصح الاطلاق (قوله وتعامه الخ) أي تمام هذا الكلام وهو
 بيان الفرق لابي حنيفة بينه وبين القاسم بأن الاجر هنا على الانصاء وان كان الكيل للقسمة للتفاوت في العمل

لأن عمله لصاحب الكثير أكثر فكان أصعب والاجر بقدر العمل بخلاف القسام (قوله يجب كونه عدلاً الخ)
 لأن القسمة من جنس عمل القضاة هداية وأفاد القهستاني أن هذا التعليل مشعر بأن ما ذكره غير واجب لعدم
 وجوبه في القضاء فالمراد بالوجوب العرفي الذي يرجعه إلى الأولوية كما أشار إليه في الاختيار وخزانة المفتين
 اهـ أقول تقدم في القضاء أن القاسق أهمل له لكنه لا يقلد وجوباً وبأنه مقلده فعلم أنه لا يجب في صحة القضاء
 العدالة بل يجب على الإمام أن يولي عدلاً ولا وكذا يقال هنا يجب أن ينصب قاسماً عدلاً ولا يجب في صحة نصبه
 العدالة والوجوب الأول على حقيقته والثاني بمعنى الاشتراط فتدبر (قوله أميناً) ذكر الأمانة بعد العدالة
 وإن كانت من لوازمها لجواز أن يكون غير ظاهر الأمانة كفاية واعترضه في العقوبة بأن ظهور العدالة
 يستلزم ظهورها كما لا يخفى اهـ واجب بأن المذكور العدالة لا ظهورها (قوله ولا يتعين الخ) الأولى
 قول الملتقى كالهداية ولا يجبر الناس على قاسم واحد ولا يترك القسام ليشتري كوا (قوله بالزيادة) أي على اجر
 المثل (قوله القسام) بالضم والتشديد جمع قاسم (قوله خوف قواطعهم) أي على مغالاة الاجر وعند عدم
 الشركة يتبادر كل منهم إليه خيفة القوت فيرخص الاجر هداية (قوله وصحت الخ) ما مر في القسمة بالجبر وهذا
 في القسمة بالتراضي (قوله الا اذا كان) استثناء منقطع كما يفيد قوله بعد لعدم لزومها أو استثناء من
 محذوف أي ولزمت اهـ ط أو أراد بالصحة اللزوم (قوله الا باجازه القاضي) الظاهر رجوعه للمستثنيات
 الثلاث (قوله أو الغائب أو الصبي إذا بلغ) ولو مات الغائب أو الصبي فأجازت ورثته نفذت عندهما خلافاً
 لمحمد منية المفتي والاول استحسان والثاني قياس وكما ثبتت الاجازة صريحاً بالقول ثبت دلالة بالفعل كالبيع
 كما في التارخانية وفي المنع عن الجواهر طفل وبالغ اقسماً شيئاً ثم بلغ الطفل ونصرف في نصيبه وباع البعض
 يكون اجازة (قوله هذا) أي لزومها باجازه القاضي ونحوه لو كانوا شركاء في الميراث فلو شركاء في غيره تبطل
 ومقتضاه أنها لا تنفذ إلا باجازه فليست بمتل وعبارة المنية هكذا اقسام الورثة لا بامر القاضي وفيهم صغير أو غائب
 لا تنفذ إلا باجازه الغائب أو ولي الصغير أو يجز إذا بلغ اقسام الشركاء فيما بينهم وفيهم صغير أو غائب لا تصح
 القسمة فإن أمرهم القاضي بذلك صحيح اهـ أقول سيذكر المصنف تبعاً لساكن المتون أن القاضي لا يقسم
 لو كانوا مشترين وغائب أحدهم فكيف تصح قسمة الشركاء بامر القاضي اللهم إلا أن يراد به الشركاء في الميراث
 لكن يبقى قول الشارح ولو شركاء بطلت محتاجاً إلى نقل ونقل الزاهدي في فتيته قسمت بين الشركاء وفيهم شريك
 غائب فلما وقف عليها قال لا أرضى لغبن فيها ثم اذن لحرائه في زراعة نصيبه لا يكون رضاه بعد ماردة اهـ فليحتر
 ولا تنس ما قدمه من أن لا شريك أخذ حصته من المثل بغية صاحبه وما نقله عن الخجانية فإنه مخصص لما هنا
 (قوله أو ملكه مطلقاً) أي من غير بيان سبب ط (قوله أو شراء) الأولى أن يقول أو بسبب ليعم نحو
 الهبة ط (قوله فلا فرق الخ) أي من حيث أنه يقسم بمجرد الاقرار اتفاقاً وانما اقتصر المصنف على الارث
 لأن العقار الموروث يقتضي البرهان ولأنه هو الذي فيه الخلاف فاسكت عنه يفهم حكمه مما ذكره بالطريق
 الأولى كما به عليه في المنع (قوله ومن النقلي البناء والأشجار) يعني فتقسم وقوله حيث لم تبدل الخ متعلق
 بهذا المقدور وعبارة شيخه في حاشية المنع في هذا المحل أقول دخل في النقلي البناء والأشجار لأنها من قسم
 المنقولات كما صرح به في الجري في كتاب الدعوى فتجربى فيه قسمة الجبر حيث لم تبدل المنفعة بالقسمة وإن تبدلت
 بها لا تجوز كالبئر والحائط والحمام ونحوها تأمل اهـ أقول وبعد التقييد بالحشية المذكورة لا ينافيه ما في
 المبسوط حيث قال بناء بين رجلين في أرض رجل قد بنى باذنه ثم أراد قسمته وصاحب الأرض غائب فلهما
 ذلك بالتراضي وإن امتنع أحدهما لم يجبر عليه اهـ ونظمه ابن وهبان تأمل (قوله وقال يقسم) أي العقار
 المتدعي أرته باعترافهم كما يقسم في الصور الأخر وهي النقلي مطلقاً والعقار المتدعي شراؤه أو ملكيته المطلقة لهما
 أنه في أيديهم وهو دليل الملك ولا منازع لهم وله أن التركة قبل القسمة مبقاة على ملك الميت بدليل ثبوت حقه
 في الزوائد كأولاد ملكه وأرباحه حتى تقضى منها ديونه وتنفذ وصاياه وبالقسمة يقطع حقه عنها فكانت قضاء عليه
 بأقرارهم وهو حجة قاصرة فلا بد من اليقينة بخلاف المنقول لأنه يخشى عليه التلف والعقار محصن وبخلاف
 العقار المشتري لأنه زال عن ملك البائع قبل القسمة فلم تكن القسمة على الغير وبخلاف المتدعي ملكيته المطلقة
 لأنهم لم يقرروا بالملكية لغيرهم هذا حاصل ما في الدرر وشرح المجمع (قوله ولأن برهنا) عطف على قوله

(و) القاسم (يجب كونه عدلاً أميناً)

عالمها ولا يتعين واحد لهما

لأنه لا يتحكم بالزيادة (ولا يشترط)

القسام (خوف قواطعهم) وصحت

برضاء الشركاء الا اذا كان فيهم

صغير أو مجنون (لا نائب عنه)

أو غائب لا وكيل عنه لعدم لزومها

حينئذ الا باجازه القاضي أو الغائب

أو الصبي إذا بلغ أو وليه هذا للورثة

ولو شركاء بطلت منية المفتي وغيره

(وقسم نقل) يدعون أرته بينهم

أو ملكه مطلقاً أو شراء مصدر

الشريعة فلا فرق في النقلي بين

شراء وارث وملك مطلق قلت ومن

النقلي البناء والأشجار حيث

لم تبدل المنفعة بالقسمة وإن

تبدلت فلا جبر قاله شيخنا (وعقار

يدعون شراءه أو ملكه مطلقاً فان

ادعوا أنه ميراث عن زيد لا)

يقسم (حتى يبرهنوا على موته

وعدد ورثته) وقال يقسم

باعترافهم كما في الصور الأخر

(ولأن برهنا أن العقار معهم)

لا يقسم قال العيني تبعاً للزبلي وهذه المسألة بعينها هي المسألة السابقة وهي قوله أو ملكه مطلقاً لأن المراد فيها أن يدعو الملك ولم يذكر كيف انتقل اليهم ولم يشترط فيها إقامة البينة على أنه ملكهم وهو رواية القدوري وشروط ههنا وهو رواية الجامع الصغير فإن كان قصد الشيخ تعيين الرويتين فليس فيه ما يدل على ذلك والافتقار المسألة مكررة اهـ وأجاب المقدسي بحمل ما في الجامع على ما إذا ذكر أنه بأيديهم ما فقط وبرهننا عليه فلا يكون من اختلاف الرويتين لاختلاف الموضوع فلا تكرار اهـ أقول وهو الظاهر من قول الهداية وفي الجامع الصغير أرض ادعاه رجلان وأقاما البينة انتهى في أيديهم لم تقسم حتى يبرهننا أنهما لا احتمال أن تكون لغيرهما أي بوديعة أو بجارة أو أمانة كما قال الشارح وهكذا قرر في العزيمة فافهم (قوله اتفاقاً في الأصح) قال في الهداية بعد ما نقلناه أننا قبل هو قول أبي حنيفة خاصة وقيل قول الكل وهو الأصح لأن قسمة الحفظ في العقار غير محتاج إليها وقسمة الملك تنتقل إلى قسامه ولا ملك فامتنع الجواز (قوله فتكون قسمة الحفظ الخ) وهي ما تكون بحق اليد لأجل الحفظ والصيانة كقسمة المودعين الوديعة بينهما للحفظ وقسمة الملك ما تكون بحق الملك لتكميل المنفعة كما في غاية البيان (قوله ولو برهننا) أي برهن بالغان حاضران فيكون الصغير أو الغائب ثالثهما فصار الورثة متعددين فلذا أتى بصغير الجمع في قوله فيهم وبينهم وأتى به مثني في قوله معهما أي مع اللذين برهننا مخالفاً لما في الهداية لما سيذكره أنه لو كان مع الصغير أو الغائب شيء منه لا يقسم وإن اجب عن الهداية بأنه مبني على أن أقل الجمع اثنان (قوله بالأولى) إذ لا يشترط فيه البرهان على الموت وعدد الورثة عنده كما مر (قوله وفيهم صغير) أي حاضر كما يأتي (قوله قسم بينهم) أفاد أن القاضى فعل ذلك قال في المحيط فلو قسم بغير قضاء لم تجز إلا أن يحضر أو يبلغ فيجيز طوري وهذا ما قدمه الشارح (قوله ونصب قابض لهما) وهو وصى عن الطفل ووكيل عن الغائب درر (قوله ولا بد من البينة على أصل الميراث) كذا في الدرر ولعل المراد به جهة الارث كالأبوة ونحوها والذي في الهداية والتبيين ولا بد من إقامة البينة هنا أيضاً عنده وليس فيها ذكر أصل الميراث ولم يذكر في المسألة الأولى فالمراد أن قوله ولو برهننا على الموت وعدد الورثة لا بد منه عنده أيضاً كما في المسألة السابقة بل أولى لأن الورثة هنالك كلهم بكار حضور واشترط البرهان وهما فيه قضاء على الغائب أو الصغير كما أفاده في النهاية (قوله خلافاً لهما) فعندهما يقسم بينهما بأقرارهما (قوله لا يقسم الخ) أي وإن أقام البينة لأن الواحد لا يصلح مخاصماً ومخاضماً وكذا مقاسماً ومقاسماً هداية والاول عند الامام لقوله بالبينة والثاني عندهما لقوله لهما بعدهما وعن أبي يوسف أن القاضى ينصب عن الغائب خصماً ويسمع البينة عليه ويقسم أفاده في الكفاية (قوله ولو احدهما صغيراً) فينصب القاضى عنه وصياً كما مر واعلم أن ههنا مسألة لا بد من معرفتها هي أنه انما ينصب القاضى وصياً عن الصغير إذا كان حاضرًا ولو غائباً فلا لأن الخصم لا ينصب عن الغائب الا لضرورة وفي كان المدعى عليه ضياعاً وقع العجز عن جوابه لم يقع عن احضاره فلا ينصب خصماً عنه في حق غير الحضرة فلم تصح الدعوى لأنها من غير مدعى عليه حاضر ولا كذلك إذا حضر لأنه انما عجز عن الجواب فينصب من يجيب عنه بخلاف الدعوى على الميت لأن احضاره وجوابه لا يتصور فينصب عنه واحداً في الامرين جميعاً كضايعة ونحوه في النهاية والمعراج وغيرهما قال في البرازية وهذا يدل على أن من ادعى على صغير بحضرة وصيه عند غيبة الصغير أنه لا يصح وقدمت خلافه في الدعوى اهـ ومثله في المنية قلت وفي أوائل دعوى البحر والصحيح أنه لا تشترط حضرة الأطفال الرضع عند الدعوى اهـ فتأمل ويرد على ما في الكفاية وغيرها أنه منقوض بالغائب البالغ كما في الشرنبلالية عن المقدسي لكن ذكر أبو السعود أنه اجيب عنه بأن اشتراط حضوره للنصب خاص بما إذا كان الوارث الحاضر واحداً لأنه لتصح الدعوى أما إذا كانا اثنين فالنصب للقبض اذ صحة الدعوى والقسمة موجودة قبله يجعل أحدهما خصماً (قوله أو موصى له) لأنه يصير شريكاً بمنزلة الوارث فكأنه حضر وارثان معراج (قوله مشتريين) بياض واحدة لا يبيان كما في بعض النسخ لأنه مثل مفتين وقاضين كما هو ظاهر (قوله أي شركاء الخ) أفاده أن المراد مطلق الشراكة في الملك بغير الارث وهو مأخوذ من حاشية شيخه الرملي (قوله بخلاف الارث) قال في الدرر فإن ملك الوارث ملك خلافة حتى يرد بالعيب على بائع المورث ويرد عليه ويصير مغروراً بشراء المورث

حتى يبرهننا أنه لهما) اتفاقاً في الأصح
لأنه يحتمل أنه معهما بأجارة أو أمانة
فتكون قسمة حفظ والعقار محفوظ
بنفسه (ولو برهننا على الموت وعدد
الورثة وهو) أي العقار قلت قال
شيخنا وكذا المنقول بالأولى
(معهما وفيهم صغيراً أو غائب قسم
بينهم ونصب قابض لهما) نظراً
للغائب والصغير ولا بد من البينة
على أصل الميراث عنده أيضاً
خلافاً لهما كما مر (فإن برهن
وارث واحد) لا يقسم إذ لا بد من
حضور اثنين ولو احدهما صغيراً
أو موصى له (أو كانوا) أي الشركاء
(مشتريين) أي شركاء بغير الارث
(وغياب أحدهم) لأن في الشراء
لا يصلح الحاضر خصماً عن الغائب
بخلاف الارث

لأنه يمكن للقاضى أن يأمر
باحضاره إذ ليس المراد من الغيبة
السفر اهـ منه
قوله في الامرين أي في حق غيبته
وحق عجزه عن الجواب اهـ منه

حتى لو وطئ أمة اشتراها مورثه فولدت فاستحققت رجع الوارث على البائع بثمنها وقيمة الولد للغرور ومن جهته
فاتصّب أحدهم خصما عن الميت فيما في يده والاخر عن نفسه فصارت القسمة قضاء بحضرة المتقاسمين وأما الملك
الثابت بالشراء فلك جديد بسبب بآشده في نصيبه ولهذا لا يرث بالغيث على بائع بانه فلا يتصّب الحاضر خصما
عن الغائب فتكون البينة في حق الغائب قائمة بلا خصم فلا تقبل اهـ (تنبيه) الشركة اذا كان أصلها الميراث
فجرى فيها الشراء بأن باع واحد منهم نصيبه أو كانت أصلها الشراء فجرى فيها الميراث بأن مات واحد منهم ففي
الوجه الأول يقسم القاضي اذا حضر البعض لافي الثاني لانه في الأول قام المشتري مقام البائع في الشركة
الأولى وكانت أصلها وراثته وفي الثاني قام الوارث مقام المورث في الشركة الأولى وكان أصلها الشراء فينظر
في هذا الباب الى الأول ولو الجدية وغيرها (قوله في صورة الارث) وهي قوله ولو برهننا الخ وهذه محترز قوله
هناك وهو أي العقار معهما (قوله أو بعضه) مكرّم مع قول المتن أو شيء منه ح (قوله مع الوارث الطفل
أو الغائب) أو يد مودع الغائب أو يد ام الصغير والصغير غائب فلا يقسم وان كان الحاضر اميناً برأية وغيرها
(قوله للزوم القضاء الخ) أي للثلاث يلزم القضاء عليهم ما باخرج شيء مما في أيديهم ما بلا خصم حاضر منهما أي من
جهتهما والذي في الهداية وغيرها عن هذا وذكر القهستاني أنه لا يقسم الا أن ينصب عنه خصما ويقم
البينة فانه يقسم على ما روى عن الثاني انتهى وأقره في العزيمة قلت لكن في الهداية والتبيين ولا فرق في هذين
اقامة البينة أي على الارث وعدمها هو الصحيح كما أطلق في الكتاب أي في قوله لا يقسم وهو احتراز عن رواية
المبسوط انه يقسم اذا قامت البينة كفاية فتأمل (قوله وقسم المال المشترك) أي الذي تجرى فيه القسمة
جبراً بأن كان من جنس واحد كما تروى بأن (قوله وبطلب ذي الكبر) أي ان انتفع بحصته وأطلقه
لعله من المقام وهو موهوم أنه لا يقسم بطلب ذي القليل الذي لا ينتفع اذا أبي المنتفع ووجهه كما في الهداية
أن الأول منتفع فاعتبر بطلبه والثاني متمتع فلم يعتبر اهـ ولذا لا يقسم القاضي بينهم ان تضرر الكل
وان طلبوا كما في النهاية وحينئذ فامر القاضي بالمهاياة كما سيذكره الشارح (قوله وفي الخانية) وقيل
بعكس ما تقدم (قوله فعليها المعول) وصرح في الهداية وشروحه بأنه الاصح زاد في الدرر وعليه
الفتوى (قوله لم يقسم الا برضاهم) ظاهره كعبارة سائر المتون ان للقاضي مباشرتها وقال الزيلعي لكن
القاضي لا يباشر ذلك وان طلبوا منه لانه لا يشتغل بما لا فائدة فيه ولا يمنعه منه لان القاضي لا يمنع
من اقدم على اتلاف ماله في الحكم اهـ وعزاء ابن الكمال للمبسوط وذكر الطوري أن فيه روايتين (قوله
لثلا يعود على موضوعه بالنقض) يعني أن موضوع القسمة الانتفاع بملكه على وجه الخصوص وهو مفقود هنا
حاجي (قوله في المجتبى الخ) اراد به بيان المراد بالانتفاع المذكور في المتن والافتحوا الحمام قد ينتفع به بعد القسمة
لربط الدواب ونحوه كما قد مناه (قوله وقسم عروض اتحاد جنسها) لان القسمة تميز الحقوق وذلك ممكن
في الصنف الواحد كالابل أو البقر أو الغنم أو الثياب أو الدواب أو الحنطة أو الشعير يقسم كل صنف من ذلك
على حدة جوهره (قوله بعضهم في بعض) أي بادخال بعض في بعض بأن أعطى أحدهما بغيره والاخر
شائين متلجا على بعض هذا في مقابلة ذلك درر (قوله فتعقد التراضي الخ) لان ولاية الاجبار للقاضي
ثبت بمعنى التميز لا المعاوضة درر (قوله ولا الرقيق) لان التفاوت في الآدمي فاحش فلا يمكن ضبط
المساواة لان المعاني المقصودة منه العقل والفطنة والصبر على الخدمة والاحتمال والوقار والصدق والشجاعة
والوفاق وذلك لا يمكن الوقوف عليه فصاروا كالا جناس المختلفة وقد يكون الواحد منهم خيراً من ألف من
جنسه قال الشاعر

ولم أر أمثال الرجال تفاوتاً * الى الفضل حتى عد ألف بواحد

بمخلاف سائر الحيوانات لان تفاوتها يقل عند اتحاد الجنس ألا ترى أن الذكور والانثى من بني ادم جنسان
ومن الحيوانات جنس واحد جوهره (قوله وحده) اعلم أنه اذا كان مع الرقيق دواب أو عروض أو شيء
اخر قسم القاضي الكل في قولهم والا فان ذلك كورا أو انا فكذا ذلك عندم وان ذكورا وانا فالا ابرضا هم
والحاصل ان عند أبي حنيفة لا يجوز الجبر على قسمة الرقيق الا أن يكون معه شيء آخر هو محل لقسمة الجمع
كالغنم والثياب فيقسم الكل قسمة جمع وكان أبو بكر الرازي يقول تأويل هذه المسئلة أنه يقسم برضاء

(أو كان) في صورة الارث
العقار أو بعضه (مع الوارث
الطفل أو الغائب أو) كان (شيئاً
منه لا) يقسم للزوم القضاء على
الطفل أو الغائب بلا خصم
حاضر عنهما (وقسم) المال
المشترك (بطلب أحدهم أن
انتفع كل) بحصته (بعد القسمة
وبطلب ذي الكبر) لم ينتفع
الاخر لقله حصته (وفي الخانية
يقسم بطلب كل وعليه الفتوى
لكن المتون على الأول فعليها
المعول (وان تضرر الكل لم
يقسم الا برضاهم) لثلا يعود
على موضوعه بالنقض في المجتبى
حاجي (قوله فعليها المعول) وان
أحد هما القسمة ان أمكن لكل
أن يعمل فيه بعد القسمة ما كان
يعمل فيه قبلها قسم والا لا
(وقسم عروض اتحاد جنسها لا
الجنسان) بعضهم في بعض
لوقوعهما معاوضة لا تميزا فتعقد
التراضي دون جبر القاضي
(و) لا (الرقيق) وحده لقسمة
التفاوت في الآدمي

مطلب — لكل من الشركاء السكنى في بعض الدار بقدر حصته

وقال يقسم لوزن كورافقط وانا فاقط كما تقسم الابل والغنم ورقيق المغنم (و) لا (الجواهر) لفحش تفاوتها (والحمام) والبر والرحى والكتب وكل ما في قسمه ضرر (الابرضاهم) لما مر ولو اراد أحدهما البيع وأبي الآخر لم يجبر على بيع نصيبه خلافا لما لك وفي الجواهر لا تقسم الكتب بين الورثة ولكن ينتفع كل بالمهاياة ولا تقسم بالاوراق ولورضاهم وكذا لو كان كتابا مجلدات كثيرة ولوراضا ان تقوم الكتب ويأخذ كل بعضهما بالقيمة لو كان بالتراضي جاز والا لاختية دار أو حانوت بين اثنين لا يمكن قسمتها تشا جرافيه فقال أحدهما لا أكرى ولا أنتفع وقال الآخر أريد ذلك أمر القاضي بالمهاياة ثم يقال لمن لا يريد الانتفاع ان شئت فانتفع وان شئت فأغلق الباب (دور مشتركة) اودار وضعية اودار وحانوت قسم كل وحدها منفردة مطلقا ولو متلازمة أو في محلتين أو مصرين مسكين (إذا كانت كلها في مصر واحد أولا) وقال ان الكل في مصر واحد فالرأى فيه للقاضي وان في مصرين فقولهما كقوله (وبصور القاسم ما يقسمه على قرطاس) ليرفعه للقاضي (وبعدله على سهام القسمة ويذره ويقوم البناء ويفرز كل نصيب بطريقه وشربه ويلقب الانصاء بالاول والثاني والثالث) وهم جزا (ويكتب أساميهم ويقرع لتطيب المقلوب

مطلب — في الرجوع عن القرعة

الشركاء فاما مع كراهة بعضهم فالقاضي لا يقسم والاظهر أن قسمة الجبر تجري عند أبي حنيفة باعتبار أن الجنس الآخر الذي مع الرقيق يجعل أصلا في القسمة والقسمة جبراً ثبت فيه فتثبت في الرقيق أيضاً معاودة ثبت حكم العقد في الشيء تبعاً وان كان لا يجوز إثباته مقصودا كالشرب والطريق في البيع والمنقولات في الوقف كذا في شروح الهداية والكنز والدرر فامشي عليه في المنع خلاف الاظهر (قوله كما تقسم الابل) أي ونحوها كالبرق والغنم (قوله ورقيق المغنم) قد مناعن الزيلعي وجه الفرق بينه وبين رقيق غيره (قوله والحمام والبر والرحى) ينبغي تقييده بما اذا كان صغيرا لا يمكن لكل من الشريكين الانتفاع به كما كان فلو كبيرا بأن كان الحمام ذا خراطين والرحى ذات حجرين يقسم وقد أفتى في الحمامية بقسمة معصرة زيت لاثنتين مناصفة وهي مشتملة على عودين ومطحنين وبترين للزيت قابله للقسمة بلا ضرر مستدلا بما في خزانة الفتاوى لا يقسم الحمام والحائط والبيت الصغير اذا كان بحال لو قسم لا يبقى لكل موضع يعمل فيه (قوله وكل ما في قسمه ضرر) فلا يقسم ثوب واحد لا شقال القسمة على الضرر اذا لم يتحقق الا بالقطع هداية لان فيه التلاف جزء عناية ولا يقسم الطريق لوفيه ضرر برزاية (قوله لما مر) من قوله لثلاث عود على موضوعه بالنقض وهو علة لعدم القسمة (قوله ولا تقسم بالاوراق ولورضاهم) الظاهر أن المراد لا يباشر القاضي قسمتها لما مر أن القاضي لا يباشر ذلك ولا يمنعهم منه وتأمل عبارة المنع (قوله أمر القاضي بالمهاياة) أقول ذكر في العمادية في الفصل ٣٤ لكل واحد من الشركاء أن يسكن في بعض الدار بقدر حصته اه وبمنه أفتى في الحمامية وانظر اذا طلب أحدهما ذلك والاخر المهاياة ايها يقدم وهي تقع كثيرا يقول لي خشية أسكن تحتها فليحترروسياتي بيان المهاياة واحكامها آخر الباب وان الاصح أن القاضي يجبر عليها بطلب أحدهما ومنه يظهر الجواب تأمل (قوله دور مشتركة) مثلها الا قرحة كما في الهداية وهي جمع قراح قطعة من الارض على حبالها لا شجر فيها ولا بناء واحترز بالدور عن البيوت والمنازل جمع منزل أصغر من الدار واكبر من البيت لانه دويرة صغيرة فيها ينسان أو ثلاثة والبيت مسقف واحد له دهليز (قوله منفردة) أي يقسم كل من الدور والدار والضبعة وهي عرصة غير مبنية أو الدار والحانوت وهو الدكان قسمة فرد فتقسم العرصة بالذراع والبناء بالقيمة فهستانى لا قسمة جمع بأن يجمع حصص بعضهم في الدار مثلا وحصصه الآخر في غيرها لانها اجناس مختلفة أو في حكمها كما يعلم من الهداية ولذا قال القهستاني لو اكتفى بما سبق من قوله ولا الجنس ان كان اخصر (قوله مطلقا) يفسره ما بعده ولم يذكر المنازل والبيوت المحترز عنها قال مسكين والبيوت تقسم قسمة واحدة متباينة أو متلازمة والمنازل كالبيوت لومتلازمة وكالدور لومتباينة وقال في الفصول كلها ينظر القاضي الى أهمل الوجوه فيمضي القسمة على ذلك اه قال الرملوي يستثنى منه ما اذا كانا في مصرين فقولهما كقوله اه أقول ولعل هذا في زمانهم والا فالمنازل والبيوت ولو من دار واحدة تتفاوت تفاوتا فاحشا في زمانها يدل عليه قولهم هنالان البيوت لا تتفاوت في معنى السكنى ولهذا تؤجر اجرة واحدة في كل محلة وكذا ما ذكره في خيار الرؤية واقصاؤهم هنالك بقول زفر من أنه لا بد من رؤية داخل البيوت لتفاوتها تأمل (قوله أو مصرين) مكررم مع قول المتن أولا اه ح (قوله اذا كانت كلها في مصر واحد او لا لو قال ولو في مصر كان اخصر وأظهر اه ح (قوله فقولهما كقوله) الاولى أن يقول فكقوله (قوله وبصور القاسم الخ) أي ينبغي اذا شرع في القسمة أن يصور ما يقسمه بأن يكتب في كاعدة ان فلانا نصيبه كذا وفلانا كذا لئلا يكتنه حفظه ان اراد رفعه للقاضي ليتولى الاقراء بينهم بنفسه ويعتله أي يتوبه ويروي بعزله أي يقطعها بالقسمة عن غيره ليعرف قدره عناية (قوله ويذره) شامل للبناء لما قال الزيلعي ويذره ويقوم البناء لان قدر المساحة يعرف بالذرع والمالية بالتقويم ولا بد من معرفتها ليتمكن التسوية في المالية ولا بد من تقويم الارض وذرع البناء اه شربلالية (قوله ويفرز الخ) بيان للافضل فان لم يفعل أو لم يمكن جاز هداية وغيرها والظاهر أن معناه اذا شرط القاسم ذلك فلا شافي ما يأتي من أنه اذا لم يشترط فيها صرف ان أمكن والاقتضت القسمة فافهم (قوله لتطيب المقلوب) أشار الى ان القرعة غير واجبة حتى ان القاضي لو عين لكل واحد نصيبا من غير اقراء جاز لانه في معنى القضاء فلك الالتزام هداية (تنبيه) اذا قسم القاضي أو نائبه بالقرعة فليس لبعضهم الالباء بعد خروج بعض الشاهام

كما لا يلتفت الى ابائه قبل خروج القرعة ولو القسمة بالتراضي له الرجوع الا اذا خرج جميع السهام الا واحد التعين نصيب ذلك الواحد وان لم يخرج ولا رجوع بعد تمام القسمة نهاية (قوله فن خرج اسمه أولا الخ) بيانه ارض بين جماعة لاحدهم سدسها ولا آخر نصفها ولا آخر ثلثها يجعلها اسداسا اعتبارا بالاكل ثم يلقب السهام بالاول والثاني الى السادس ويكتب اسامي الشركاء ويضعها في كفة فن خرج اسمه أولا اعطى السهم الاول فان كان صاحب السدس فله الاول وان صاحب الثلث فله الاول والذي يليه وان صاحب النصف فله الاول والذان يليانه كما في العناية (قوله واعلم ان الدراهم) قيد الدراهم في الدرر بالتالي ليست من التركة وذكر في الشربلالية انه غير احترازي فلا تدخل في القسمة ولومن التركة أقول وما في الدرر ذكره ابن الكمال والقهستاني وشراح الهداية كالمعراج والنهاية والكفاية وعلى المسألة الزيلعي بأنه لا شركة فيها ويفوت به التعديل أيضا في القسمة لان بعضهم يصل الى عين المال المشترك في الحال ودراهم الآخر في المذمة فيخشى عليها التوى ولان الجنس من المشتركين لا يقسمان فما ظنك عند عدم الاشتراك اه فقد يقال التعليل الاخير يفيد ما ذكره الشربلالية تأمل (قوله أو منقول) صرح به القهستاني (قوله البرضاهم) فلو كان بعض العقار ملكا وبعضه وقف فان كان المعطى هو الواقف جاز وبصيركا نه أخذ الواقف واشترى بعض ما ليس بوقف من شريكه وان بالعكس فلا لانه يلزم منه نقض بعض الوقف وحصة الوقف وقف وما اشتراه ملك له ولا يصير وقفا كذا في الاسعاف من فصل المشاع (قوله ولا تمكن التسوية) بأن لم تق العرصة بقيمة البناء زيلعي (قوله واستحسنه في الاختيار) وقال في الهداية انه يوافق رواية الاصول (قوله لم يشترط) أما لو اشترط تركهما على حالهما فلا تنسخ ويكون له ذلك على ما كان قبل القسمة جوهره (قوله واستوثقت) أي على وجه يتمكن كل منهما من أن يجعل لنفسه طريقا وسبيلا لقطع الشركة بقي ما اذا لم يمكن ذلك أصلا وان استوثقت فكيف الحكم والظاهر أنها تستأنف أيضا الشرط فيها فليراجع (قوله ابقيناه) المناسب لما في الزيلعي ببقية ونصه ولو اختلفوا في ادخال الطريق في القسمة بان قال بعضهم لا يقسم الطريق بل يبقى مشتركا كما كان قبل القسمة نظريه الحاكم فان كان يستقيم أن يفتح كل في نصيبه قسم الحاكم من غير طريق لجماعتهم تكميلة للمنفعة وتحقيقا للافراز من كل وجه وان كان لا يستقيم ذلك رفع طريقا بين جماعتهم لتحقيق تكميلة المنفعة فيما وراء الطريق اه (قوله ان أمكن افراز كل) من اضافة المصدر الى فاعله والمفعول محذوف أي افراز كل منهم طريقا على حدة (قوله اختلفوا في مقدار عرض الطريق) أي في سعته وضيقه وطوله فقال بعضهم يجعل سعته أكبر من عرض الباب الاعظم وطوله من الاعلى الى السماء وقال بعضهم غير ذلك عناية به ظهر أن الاختلاف في تقدير الطريق المشترك لا في طريق كل نصيب فافهم (قوله أي ارتفاعه) أفاد أن المراد هو الطول من حيث الاعلى لا من حيث المشي وهو ضد العرض لانه انما يكون الى حيث ينتهون بها الى الطريق الاعظم أفاده في الكفاية وغيرها من شروح الهداية وأفادوا أنه يقسم بينهم ما فوق طول الباب من الاعلى ويبقى قدر طول الباب من الهواء مشتركا بينهم (قوله ان فوق الباب) أي له ذلك انما ان فيما فوق طول الباب لانه مقسوم بينهم كما علمت فصار بانبا على خالص حقه لا يعمادونه لبقائه مشتركوا وبما قررناه اندفع ما بحثه الجوى (قوله مشترك) لان اختلاف الشركاء في تقدير طريق واحد مشترك بينهم كما أفاده ما قدمناه عن العناية لا في طريق لكل نصيب بانفراده حتى يرد أنه حق المقاسم فافهم (قوله جاز) لان رقبته الطريق ملك لهم وهي محل للمعاوضة ولو الجدية (قوله بالاكرار) جمع كركيل معروف وفي اللؤلؤية تجوز بالاحمال لان التفاوت فيها قليل (قوله بالشريعة) قال في القاموس في فصل الشين المججمة من باب الجيم الشريعة شيء من سعف يحمل فيه البطيخ ونحوه (قوله سفل) بضم السين وكسرهما (قوله وعلو مجرد مشترك) أي بين الشريكين في السفل الاول كما في شرح الجمع وتظهر غرضه على قوله ما تدبر (قوله وقسم بالقيمة) لان السفل يصلح لما لا يصلح له العلو من اتخاذه بئرماء أو سردابا أو مطبلا أو غير ذلك فلا يتحقق التعديل بالقيمة هداية (قوله عند محمد) وعندهما يقسم بالذراع ثم اختلف فقال الامام ذراع من سفل بذراعين من علو وقال الثاني ذراع بذراع ويثبته في الهداية وشروحه ان الاختلاف في الساحة وأما البناء فيقسم بالقيمة اتفاقا كما في الجوهرية

الى ان ينتهي الى الاخير و اعلم ان (الدراهم لا تدخل في القسمة) لعقار أو منقول (الابرضاهم) فلو كان ارض وبناء قسم بالقيمة عند الثاني وعند الثالث يرد من العرصة بمقابلة البناء فان بقي فضل ولا يمكن التسوية رد الفضل دراهم للضرورة واستحسنه في الاختيار (قسم ولا حدهم مسيل ماء او طريق في ملك الاخر) الحال أنه (لم يشترط في القسمة صرف عنه ان أمكن والا فحقت القسمة) اجاعا واستوثقت ولو اختلفوا فقال بعضهم ابقيناه مشتركا كما كان ان أمكن افراز كل فعل كما بسطه الزيلعي (اختلفوا في مقدار عرض الطريق جعل) عرضها (قدر عرض باب الدار) وأما في الارض فبقدر عمر الثور زيلعي (بطوله) أي ارتفاعه حتى يخرج كل واحد منهم جناحا في نصيبه ان فوق الباب لا يعمادونه لان قدر طول الباب من الهواء مشترك والبناء على الهواء المشترك لا يجوز الا برضى الشركاء جلالية (ولو شرطوا أن يكون الطريق في قسمة الدار على التفاوت جازوا) وصلية (كان سهامهم في الدار متساوية) وذلك لان (القسمة على التفاوت بالتراضي في غير الاموال الربوية جائرة) بخلاف قسمة التين بالاكرار لانه ليس بوزني لا العنب بالشريعة على الصحيح بل بالقبان أو الميزان لانه وزني (سفل له) أي فوقه (علو) مشتركان (وسفل مجرد مشترك والعلو لاخر) (علو مجرد مشترك والسفل لاخر) (قوم كل واحد) من ذلك (على حدة وقسم بالقيمة) عند محمد وبه يفتي

وفي الخاتمة اقسمو ادارا أو ارضا
ثم ادعى احدهم في قسم الآخر بناء
أو تخلازم انه بناء أو غرسه لم تقبل
بينه (وقعت شجرة في نصيب أحدهما
أخصانها متدلية في نصيب الآخر
لبس له أن يجبره على قطعها به يفتي)
لأنه استحق الشجرة بأغصانها
اختيار (بني أحدهما) أي أحد
الشركين (بغير إذن الآخر)
في عقار مشترك بينهما (فطلب
شريكه رفع بناءه قسم) العقار
(فان وقع) البناء (في نصيب الباقي
فيها) ونعمت (والأهدم) البناء
وحكم الغرس كذلك بزانية (القسمه)
تقبل التقض فلوا قسما أو أخذوا
حسنتهم ثم تراضوا على الاشتراك
بينهم صح) وعادت الشركة في عقار
أو غيره لأن قسمه التراضي مبادلة
وبصح فسحها ومبادلتها بالتراضي
بزانية (المقبوض بالقسمه الفاسدة)
كقسمه على شرط هبة أو صدقة
أو بيع من المقسوم أو غيره (يثبت
الملك فيه ويبيد) جواز (التصرف
فيه) لقابضه ويضمنه بالقيمة
(كالمقبوض بالشراء الفاسد) فانه
يفيد الملك كما مر في بابه (وقيل لا)
يثبته جزم بالقبيل في الاشياء
وبالأول في البزانية والقضية
(ولو تهايا) في سكنى دار واحدة
يسكن هذا بعضا وهذا بعضا
أو هذا شهر أو ذا شهر (أو دارين)
يسكن كل دارا (أو في خدمة عبد)
يخدم هذا يوم أو ما أو ما (أو عبيدين
يخدم هذا ذوا أو لا آخر
(أو في غلة دار أو دارين) كذلك
(صح) التهايو في الوجوه الستة
استحسانا اتفاقا أو الاصح أن القاضي
يهابي بينهما جبرا بطلب أحدهما

ولا يكون تناقضا رملي (قوله لم تقبل بينه) لدخول البناء والتخل تبعا فلوا قسما أو شيئا أو بناء فادعى
أحدهم الأرض كلها أو بعضها جاز لا عدم التبعية لجواز كونه متركا دون الأرض في الخلاصة وغيرها الوادعى
شجر افقال المدعى عليه ساومني ثمره أو اشتري مني لا يكون دفعا لجواز كون الشجر له والثمره لغيره وهي واقعة
الفتوى وافقت بسماعها لما ذكره رملي ملخصا (قوله ليس له أن يجبره على قطعها) أي الأغصان قال
في الخاتمة كما لو وقع في قسم أحدهما ما حاط عليه جذوع لا خر فانه لا يؤمر برفعه (قوله لانه استحق
الشجرة بأغصانها) أي على هذه الحالة ط (قوله بغير إذن الآخر) وكذا لو باذنه لنفسه لانه مستعير لحصة
الآخر وللغير الرجوع متى شاء أما لو باذنه للشركة يرجع بحصته عليه بلا شبهة رملي على الاشياء (قوله
والأهدم البناء) أو ارضاه بدفع قيمته ط عن الهندية أقول وفي فتاوى قارئ الهداية وان وقع البناء في نصيب
الشريك قلع وضمن ما نقصت الأرض بذلك اه وقد تقدم في كتاب الغصب مستان من بني أو غرس في أرض
غيره أمر بالقلع ولما لك أن يضمن له قيمة بناء أو غرس أمر بقلعه ان نقصت الأرض به والظاهر بيان التفصيل
هنا كذلك تأمل (قوله في عقار أو غيره) لم أر هذا التعميم لغيره وان كان ظاهر المتن لأن المصنف عزاه
للبرازية وعبارتها قسموا الأراضي وأخذوا حصتهم الخ فهو خاص بالعقار كما يظهر فر يبا (قوله لا تقسمه
التراضي) كذا في غالب النسخ وفي بعضها الأراضي وهو الذي في المنح وهكذا رأيت في البرازية وغيرها وعلل
في الذخيرة بأن القسمه في غير المكمل والموزون في معنى البيع فكان نقصها بمنزلة الاقالة اه أقول والظاهر
منه ان القسمه في المثلي لا تنقض بمجرد التراضي لانها ليست بعقد مبادلة لان الراجح فيها جانب الافراز كما مر
نم اذا خلطوا ما قسموه من المثلي برضاهم تجددت شركة أخرى وبه ظهر ما ذكرناه آنفا تأمل (قوله ومبادلتها)
عبارة البرازية وأقالتا (قوله جزم بالقبيل في الاشياء) لكن اعترضه البيرى بأنه مبني على ما ظنه من ان الباطل
والفاسد في القسمه سواء والمنقول خلافه ونقل الجوى عن المصنف انه لم يطلع على ما ذكره في الاشياء وذكره
أيضا انه لم يقف عليه وانه يحتمل ان لا وقعت سهوا ثم قال وعلى كل فالفتوى والعمل على انها تملك بالقبض لانه
هو المنقول في كتب المذهب وغيره لم يطلع عليه الا في عبارة الاشياء مع ما فيها من الاحتمال فلا يصح أن يعول
عليها اه أقول والحجج من المصنف حيث ذكره في متنه بعد قوله لم اطلع عليه وكان في سعة من عدم
ذكره ولا سيما المتون مبنية على الاختصار وموضوعه لما عليه الفتوى (تمت) اقسما أو ارضا موقوفة
بتراضيهم ثم أراد أحدهم بعد سنين ابطال القسمه له ذلك لأن قسمتها بين الموقوف عليهم لا تجوز عند الجميع
حاوي الزاهدي وفيه أرض قسمت فلم يرض أحدهم بنصيبه ثم زرعه لم يعتبر لأن القسمه ترتد بالرد (قوله
ولو تهايا) الهيئة الحاله الظاهرة للمتهم للشيء والتهايو تنفعه من متها وهو ان يتواضعوا على امر فتراضوا به
والمهاية ببدال الهمة الفالغة وهي في لسان الشرع قسمه المنافع وانها جائزة في الاعيان المشتركة التي يملك
الاتقاع بها على بقاء عينها ونظامه في شروح الهداية (قوله يسكن هذا بعضا الخ) أشار الى أن التهايو
قد يكون في الزمان وقد يكون من حيث المكان والأول متعين في العبد الواحد ونحوه كالبنت الصغرى
ولو اختلفا في التهايو من حيث الزمان والمكان في محل يحتملها ما امر القاضي بأن يتفقا لانه في المكان اعدل
لاتقاع كل في زمان واحد وفي الزمان اكل لاتقاع كل بالكل فلما اختلفت الجهة فلا بد من الاتفاق فان اختاراه
من حيث الزمان يقرع في البداية نفيا للهمة هداية وقيد بالزمان لأن التسوية في المكان تمكن في الحال بان يسكن
هذا بعضا والآخر بعضا أما في الزمان فلا تمكن الا بمضى مدة أحدهما كفاية أقول لكن قد يقع الاختلاف
في تعيين المكان فينبغي ان يقرع تأمل قال الرملي ولو تشاحا في تعيين المدة مثلا بأن قال أحدهما سنة بسنة
والآخر شهر أو شهرين أو ارضاه بدفع قيمته للقاضي ولا يقال يأمرهما بالاتفاق كالاختلاف من حيث الزمان
والمكان لأن مع كل وجه فيها بخلافه هنا وان قيل يقدم الأقل حيث لا ضرر بالاخر لانه اسرع وصولا الى الحق
فلا وجه تأمل اه (تنبيه) في الهداية لكل واحد ان يستغل ما اصابه بالمهاية وان لم يشرط ذلك لحدوث المنافع
على ملكه اه قال الساجي في أفاد في الترخانية ان تهايو المستأجرين صحيح غير لازم وان شرط على المؤجر أن
لا أحدهما مقدم الدار ولا آخر مؤخرها فسد العقد ولو لم تسع سكاها ما أحدهما ساكن وطلب الآخر التهايو
زمانا يجاب كما في حيطان الخاتمة اه (قوله كذلك) أي يأخذ هذا شهرا والآخر شهرا أو يأخذ هذا غلة

هذه والاخر غلة الاخرى (قوله ولا تبطل بموت أحدهما الخ) لانها لو بطلت لاستانفها الحاكم ولا فائدة في الاستئناف زيلعي واذا انتهى الى ملكين استخدمت امانات أحدهما وأبقى انتقضت ولو استخدمه الشهر كله الاثلاثة أيام نقص من شهر الاخر ثلاثة أيام ولو زاد ثلاثة لا يزيد الاخر ولو أبقى الشهر كله واستخدم الاخر فيه فلا اجر ولا ضمان ولو عطب أحد الخادمين او انهدم المنزل من السكنى او احترق من مارة او ندها فلا ضمان تاترخانية (قوله بطلت) عبارة الهداية بقسم وتبطل المهايأة وقد أفاد انه لو طلب أحد هاتين المهايأة والاخر القسمة يجاب الثاني كما في الهداية وفي التاترخانية أجز كل منهما الدار التي في يده فاراد أحد هاتين نقض المهايأة وقسمة رقبة الدار له ذلك اذا مضت مدة الاجارة وذلك قبله لكل نقض المهايأة ولو بلا عذر في ظاهر المذهب قال الحلواني هذا اذا قال اريد بيع نصبي أو قسمته أما لو أراد عود المنافع مشتركة فلا وقال شيخ الاسلام ما في ظاهر الرواية من ان له نقضها ولو بلا عذر اذا حصلت بتراضيه ما قبلها بالقضاء فلا مال بصطلها لانه في الاول يحتاج الى ما هو اعدل وهو القسمة بالقضاء (قوله ولو اتفقتا الخ) وكذا لو سكتا فطعام كل على مخدومه استحسانا وفي القياس عليهما وقوله بخلاف الكسوة فيه تفصيل ان لم يبين مقدار ما يجوز ان يبينما جوز استحسانا اما الطعام فجاز اشتراطه على من يخدم وان لم يبين مقداره استحسانا أفاده ط عن الهندية (قوله وما زاد الخ) أي من الغلة وهو مرتبط بقول المصنف اوفى غلة دار او دارين (قوله مشترك) لتحقيق التعديل بخلاف ما اذا كان التباين في المنافع فاستغل أحد هاتين في نوبته زيادة لان التعديل فيما وقع عليه التباين حاصل وهو المنافع فلا يضره زيادة الاستغلال هداية أقول ظهر من هذا أن زيادة الغلة في نوبته أحد هاتين لا تنافي صحة المهايأة والجرع عليهما ويتأمل هذا مع ما في فتاوى قارى الهداية ان السفينة لا يجبر على التباين فيها جلا ولا تغلا لا من حيث الزمان بأن يستغلها هذا نهرا والاخر شهر ابل يؤخرانها والاجر لهما اه وعاله بعضهم بأنه قد تكون غلة شهر ازيد من غلة آخر فلا يوجد التساوى اه ولعل المراد لا يجبر على وجه يختص كل منهما بالزائد من الغلة والا فهو مشترك فليست مثل (قوله لاني الدارين) لان فيها معنى التميز والافراز راجح لا تحاد زمان الاستيفاء وفي الدار الواحدة يتعاقب الوصول فاعتبر قرضا وجعل كل منهما في نوبته كالوكيل عن صاحبه هداية (قوله على السكنى والخدمة) بأن يسكن أحدهما الدار سنة ويستخدم الآخر العبد سنة وعلى الغلة باطلة عنده خلافا لهما ذخيرة قال في الدر المنثور في الجوازي المتحد في المختلف اولى (قوله وكذا في كل محتاني المنفعة) قال في الدر المنثور كسكنى الدور وزرع الارضين وحمام ودار كافي الاختيار (قوله ونماه الخ) هو ما ذكرناه (قوله لا يصح في المسائل الثمان) لكن الثانية والرابعة والخامسة والسادسة عند الامام والباقي بالتناق كذا أوضحه في المخ قال في الدرر أمان في عبد أو بغل واحد فلان النصيب يتعاقبان في الاستيفاء فالظاهر التغير في الحيوان فتفوت المعادلة بخلاف الدار الواحدة لان الظاهر عدم التغير في العقار واما في عبيدين أو بغلين فلان التباين في الخدمة جواز للضرورة لا امتناع قسمتها ولا ضرورة في الغلة لانها تقسم واما في ركوب بغل أو بغلين فانه لا يراى كمين فلا تحقق التسوية فلا يجبر القاضى عليه واما في ثمرة شجرة أو لبن شاة ونحوه فلان التباين يختص بالمنافع لا امتناع قسمتها بعد وجودها بخلاف الاعيان اه ملخصا ولولهما جارتان فتهيأ على أن ترضع احدهما ولأحد هاتين والاخرى ولد الاخر جاز لان ابن الادعى لا قيمة له جفري مجرى المنافع مخ (قوله ونحوها) أي من الاعيان التي لا تجرى فيها المهايأة أقول ومنها عدة الحمام كالزبلية والحبر والمناشف ونحوها فتنبيهه فانه مما يغفل عنه (قوله ان يشتري حظ شريكه) أي من الشجرة والشاة كما في الكفاية لامن الثمرة فافهم (قوله ثم يبيع كلها) أي حصته وما اشتراه من شريكه فافهم (قوله او ينتفع بالبن) هذا مقابل لقوله ان يشتري لكنه ناظر الى الشاة أي اما ان يشتري حظها من الشاة واما ان يشتري لبنها فلا يصح عطفه بالواو فافهم (قوله بمقدار معلوم) بأن يزن ما يحلبه كل يوم حتى تفرغ المدة ثم يستوفي صاحبه مقداره في نوبته وفي الخاتمة نواضع في بقرة على أن تكون عند كل منهما خمسة عشر يوما يحلب لبنها كان باطلا ولا يحل فضل اللبن لاحدهما وان جعله صاحبه في حل لانه هبة المشاع فيما يقسم الآن يكون استهلاكه فيكون ابراء عن الضمان فيجوز (قوله اذ قرض المشاع جائز) ومنه ما في هبة النهاية اذ ادفع اليه الفوا وقال خمسائة قرضا وخمسائة شركة جاز واعترض في السعدية بأن قرض المشاع وان جاز لكن تأجيله لا يجوز قلت فيه

ولا تبطل بموت أحدهما ولا بموتهما ولو طلب أحدهما القسمة فيما يقسم بطلت ولو اتفقتا على أن نفقه كل عبد على من يخدمه جاز استحسانا بخلاف الكسوة وما زاد في نوبته أحدهما في الدار الواحدة مشترك لاني الدارين وتجوز في عبد ودار على السكنى والخدمة وكذا في كل محتاني المنفعة ملحق ونماه فيما علقته عليه (ولو) تهايا (في غلة عبد او في غلة عبيدين او) تهايا (في غلة بغل أو بغلين او) في (ركوب بغل أو بغلين او) في (ثمرة شجرة أو) في (لبن شاة) لا يصح في المسائل الثمان وحيلة الثمار ونحوها ان يشتري حظ شريكه ثم يبيع كلها بعد مضى نوبته او ينتفع بالبن بمقدار معلوم استقرضا لنصيب صاحبه اذ قرض المشاع جائز

تظن لانه غير لازم لا غير جائز كما مر في بابيه قدبر (تمة) لم يذكر في الكتاب المهايأة على لبس التوبين قال بعض مشايخنا لا يجوز عند الامام خلافا لهما لتفاوت الناس في اللبس تفاوتا فاحشا طوري عن المحيط (قوله ان كانت) هذا أحد اقوال ثلاثة حكاه في الولو الجية وغيرها ما فيها على الاملاك مطلقا ما فيها عكسه بقي الكلام في معرفة ما هي لحفظ الاملاك وما هي لحفظ الرؤس في زماننا وهو عسير فان الظلمة يأخذون المال من اهل قرية او محلة او حرفة مرتباني اوقات معلومة وغير مرتب بسبب وبلا سبب ورأيت في آخر قسمة الحمامية ما ملخصه موضحا ولم أر أحد تعرض للتفصيل غير المرحوم والذي على افندي العمادى وهوان القاعدة انه اذا قطع النظر عن اضافة الاملاك الى اهل القرية صار اهلها كالتريكان والعربان فلا يوزع عليهم الا ما يطلبه السلطان من نحو التريكان كالعوارض وجرية ما يتهمون به من سرقة او قتل او عدم مدافعة ذلك وكالتريكان بالضيف الانحوا العلف لانهم لا يزرعون وما يأخذونه الى من المشاهدة وما عداه مما يطلب بسبب الاملاك كالتين والشعير والحطب والذخيرة فعلى الملاك بحسب املاكهم اه فتأمل (قوله ولا يدخل صبيان ونساء) الظاهر انه خاص فيما لحفظ النفس يرشد اليه التعليل قال في الولو الجية فان تحصين الاملاك فعلى قدرها لانها تحصين الملك فصارت كونه حفر النهران تحصين الابدان فعلى قدر الرؤس التي يتعرض لهم لانها مؤنة الرأس ولا تبنى على النساء والصبيان لانه لا يتعرض لهم اه قدبر (قوله ولو خيف الغرق الخ) نقله في الاشياء عن فتاوى قارئ الهداية (قوله فانفقوا الخ) يفهم منه انهم اذا لم يتفقوا على الالتقاء لا يكون كذلك بل على الملقى وحده وبه صرح الزاهد في حاويه قال رامزا اشرفت السفينة على الغرق فالتقى بعضهم خنطة غيره في البحر حتى خفت يمين قيمتها في تلك الحال اه رملى على الاشياء وقوله في تلك الحال متعلق بقيمتها اي يضمن قيمتها مشرفة على الغرق كما ذكره الشارح في كتاب الغصب ثم قال الرملى ويفهم منه ان لا تبنى على الغائب الذي له مال فيها ولم يأذن بالالتقاء فلو أذن بأن قال اذا تحققت هذه الحالة فالتقوا اعتبر اذنه اه (قوله بعدد الرؤس) يجب تقديره بما اذا قصد حفظ النفس خاصة كما يفهم من تعليله اما اذا قصد حفظ الامتعة فقط كما اذا لم يخش على النفس وخشى على الامتعة بأن كان الموضع لا تغرق فيه النفس وتلف فيه الامتعة فهي على قدر الاموال واذا خشى على النفس والاموال فالتقوا بعد الاتفاق لحفظهما فعلى قدرهما فمن كان غائبا واذن بالالتقاء اذا وقع ذلك اعتبر ماله لانفسه ومن كان حاضرا اعتبر ماله ونفسه ومن كان بنفسه فقط اعتبر نفسه فقط ولم أر هذا البحر يرغبرى ولا يمكن أخذه من التعليل فتأمل رملى على الاشياء وأقره الحوى وغيره (قوله المشترك اذا انهدم الخ) استثنى الشيخ شرف الدين منه مسألة وهي جدار بين يمين خيف سقوطه وفي تركه ضرر عليهم اولهما وصيان فابى أحدهما العمارة يجبر على البناء مع صاحبه ولبس كباة أحد المالكين لرضاه بدخول الضرر عليه فلا يجبر وهما الضرر على الصغير كما في الخانية ويجب ان يكون الوقف كذلك اه أبو السعود ملخصا (قوله والابنى الخ) في حاشية الشيخ صالح على الاشياء اطلق المصنف في عدم الجبر فيما لا يحتمل القسمة فشمع ما اذا انهدم كله وصار صحراء اوبقى منه شيء وفي الخلاصة طاحونة أو حمام مشترك انهدم وأبى الشريك العمارة يجبر هذا اذا بقي منه شيء اما اذا انهدم الكل وصار صحراء لا يجبر وان كان الشريك معسرا يقال له انفق ويكفون دينا على الشريك الخ وفي الخلاصة أيضا ولو أبى أحد هما ان يسقى الحرث يجبر وفي أدب القضاء من الفتاوى لا يجبر ولا يمكن يقال اسقه وانفق ثم ارجع بنصف ما انفق اه أبو السعود أقول استفيد مما في الخلاصة ان عدم الجبر لو معسرا تأمل ولا يخفى ان نحو الحمام مما لا يقسم اذا انهدم كله وصار صحراء صار مما يقسم كما صرح حوايه فلا يرد على اطلاق المصنف لان الكلام فيما لا يحتمل القسمة فانهم هذا وظاهر كلام الخلاصة الثاني ان الجبر نحو الضرب والحبس وقد فسره في موضع آخر بأمر القاضى بأن يتفق ويرجع بنصفه وهذا في البرازية تأمل وما ذكره الشارح سيأتى قريبا عن الوهانية (تمة) زرع بينهما في ارضهما طلبا قسمته دون الارض فلو تولا واتفقا على القلع جازت وان شرط البقاء أو أحدهما فلا ولو مدركا فان شرط الحصاد جازت اتفقا والتولا فلا عندهما وجازت عند محمد وكذلك الطلع على التحيل على التفصيل ولو طلبا من القاضى لا يقسمه بشرط التولا وأما بشرط القلع فعلى الروايتين ولو طلب أحدهما منه لا يقسم مطلقا تارة خانية (قوله له التصرف في ملكه الخ) ان اريد بالملك ما يملك المنفعة شمل

(فروع) القرامات ان كانت لحفظ الاملاك فالقسمة على قدر الملك وان لحفظ النفس فعلى عدد الرؤس ولا يدخل صبيان ونساء فالو غرم السلطان قرية تقسم على هذا ولو خيف الغرق فانفقوا على الالتقاء امتعة فالغرم بعدد الرؤس لانها لحفظ النفس المشترك اذا انهدم فأبى أحدهما العمارة ان احتل القسمة لا جبر وقسم والابنى ثم أقره ليرجع بما انفق لو بأمر القاضى والافقية البناء وقت البناء له التصرف في ملكه وان تضر رجاره في ظاهر الرواية الكل في الاشياء وفي الجتبى وبه يفتى في السراجية الفتوى على المنع

الموقوف للسكنى أو الاستغلال أفاده الجوى (قوله قال المصنف الخ) ونقله ابن الشحنة عن أئمتنا الثلاثة وعن زفر وابن زياد وقال وهو الذى أميل اليه وأعمده وافق به تعالى والذى اه وجعله فى العمادية القياس وقال لكن ترك القياس فى المواضع التى يتعدى ضرر تصرفه الى غيره ضررا ينافيه أخذ كثير من مشايخنا وعليه الفتوى اه وهذا قول ثالث قال العلامة البيرى والذى استقر عليه رأى المتأخرين ان الانسان يتصرف فى ملكه وان أضر بغيره ما لم يكن ضررا ينافيه وهو ما يكون سببا للهدم أو ما يوهن البناء أو يخرج عن الانتفاع بالكلية وهو ما يمنع من الخواج الأصلية كسد الضوء بالكلية والفتوى عليه اه وفى حاشية الشيخ صالح والمنع هو الاستحسان وهو الذى أميل اليه اذا كان الضرر ينافيه اه وبه أفتى أبو السعود مفتى الروم وهو الذى عليه العمل فى زماننا ومثني عليه الشرنبلالى وكذا المصنف فى متفرقات القضاء وارتضاء الشارح هنالك ثم قال وبقي ما لو اشكل هل يضترم لا وقد حرر محشى الاشباه المنع قياسا على مسألة السفلى والعلو أنه لا يسد اذا ضرم وكذا ان أشكل على المختار الخ (قوله وفى الوهبانية وشرحها) الثلاثة الاول من الوهبانية والاربعة الباقية من نظم شارحها ابن الشحنة لكنه ذكر الاخير بعد أبيات فافهم (قوله ولو زرع الانسان أرزا الخ) الارز كقفل وقد تضمن راؤه وتشدد الراى وبعضهم يفتح الهمزة وبعضهم يحذفها وهذا مبنى على ظاهر الرواية والفتوى على التفصيل شرنبلالى (قوله وحيط) جعله ابن الشحنة مجرورا بواو رب والاولى رفعه مبتدأ ووجه له أهل أى أصحاب صفة له وقوله فحمل واحد أى وضع عليه جذوعه معطوف على متعلق الجار وقوله ولا حمل فيه قبل جلة حالية وفى معنى على أى لم يكن عليه جذوع قبل ذلك ووجه ليس بغير خبر المبتدأ أى ليس للشريك الاخر رفع ما جعله أحدهم قال ابن الشحنة وهذا الواحاط يحتمل ذلك كما فى البرازية ويقال للآخر رفع أنت مثل ذلك ان شئت وهذا بخلاف ما اذا كان لهما عليه خشب فأراد أحدهما أن يزيد على خشب صاحبه أو يتخذ عليه ستر أو يفتح كوة أو بابا فلا آخر منعه لان القياس المنع من التصرف فى المشترك الا أن ترك القياس فى الاولى للضرورة اذ ربما لا يأتى له شريك فيتعطل عليه منفعة الحائط اه بعناء (قوله وما للشريك الخ) صورة ذلك حائط بين رجلين قد رقامة أراد أحدهما أن يزيد فى طوله وأبى الا آخره منعه ذخيرة وغيرها والى ترجيحه لكونه رواية عن محمد أشار بتقديمه وتعبيره عن الثانى بقيل أفاده ابن الشحنة ثم نقل تقييد المنع بما اذا كان شيئا خارجا عن العادة ووفق به بين القولين واعتمده ونظمه فى بيت غيره نظم الوهبانية وكان الشارح لم يعول عليه لظهور الوجه الاول لانه تصرف فى المشترك بلا ضرورة فيبقى على الاصل من المنع ولذا اقتصر عليه فى الخيانة فى باب الخيطان وقال ليس له الزيادة بلاذن أضر الشريك او لا وفى الخيرية ومثله فى كثير من الكتب والفقهاء فيه أنه يصير مستعملا للملك الغير بلاذنه فيمنع وهذا مما لا شبهة فيه اه فتنبه (قوله ومنوع قسم) أى ما لا يمكن قسمته كالحمام وقوله من الرم متعلق بمنع أى عند امتناع الشريك من الترميم وقوله قاض مؤخر مبتدأ وخبر والجملة خبر المبتدأ وهو ممنوع يعنى ان القاضى يؤجره ويعمره بالاجرة وهذا أحد قولين حكاهما فى الخيانة (قوله ويتفق فى المختار الخ) هذا هو القول الثانى قال فى الخيانة والفتوى عليه قال ابن الشحنة والمراد بالراضى الراضى بالرم والعمارة يظهر ذلك من مقابلته بالا بى وضمير اذنه للتقاضى وقبل يخسر أى قبل أن يخسر للباني ما يخصه مما صرفه اه وحاصله انه يتفق الراضى بالترميم باذن القاضى ومنع الا بى من الانتفاع قبل اداء ما يخصه وقال ابن الشحنة ومفهوم التقييد بالرم أنه لو انهدم جميعه حتى صار صحرا لا يجزى ما ذكر من الاختلاف كما صرح به فى البرازية اه اى لانه يصير حينئذ مما يقسم كما قدمناه (قوله وخذ منفقاً) بفتح الفاء اسم مفعول وهذا زاده ابن الشحنة تفصيلا لبيت من الوهبانية وهو هذا * وذو العلو لم يلزم لصاحب سفله * بناء خلا من هدمه منه يصدر * قال الشرنبلالى عدى الزوم الى مفعولين بالهمزة فى بناء وهو المفعول الاول وباللام فى الثانى وهو صاحب ويقال هدم البناء اذا هدمه والمسألة من الذخيرة اذا انهدم السفلى بغير صنع لا يجبر صاحبه على البناء ويقال لذى العلو ان شئت فاقب السفلى من مالك لتصل لنفعتك فاذا بناء باذن القاضى أو امر شريكه رجح بما انفق والا فقيمة البناء وقت البناء وهذا هو الصحيح المختار للفتوى فيمنع صاحب السفلى من الانتفاع حتى ياخذ ذلك منه جبرا أو ما اذا هدمه بصنعه فانه يؤخذ بالبناء لتقويته حقا استحق وليصل صاحب الاول

قال المصنف فقد اختلف الاقوال
ويبغى ان يعول على ظاهر الرواية
انتهى قلت ومتر فى متفرقات
القضاء وفى الوهبانية وشرحها
ولو زرع الانسان أرزا يداره
فليس لجار منعه لو يضرم
وحيط له أهل فحمل واحد
ولا حمل فيه قبل ليس بغير
وما للشريك أن يعلى حيطه
وقيل التعللى جائز فيعمر
ومنوع قسم عند منع مشارك
من الرم قاض مؤخر فيعمر
ويتفق فى المختار راض باذنه
ومنوع نفعاً من أبى قبل يخسر
وخذ منفقاً بالاذن منه لحاكم
وخذ قيمة ان لا وهذا المحرر

لنفعه وقلم الشارح التفصيل والتصحيح في بيت فقال وخذ منقفا الخ اه ونقل الشارح ابن النخبة هذا التفصيل في الجسد ارا ايضا فالضمير في منه لصاحب العلو أو الشريك في الجدار وقوله كماكم على تقدير مضاف أي كاذن ساكم وقوله ان لا يكسر هزة ان الشرطية أي ان لا اذن ممن ذكر فافهم وهذه المسألة هي التي قدمها الشارح عن الاشياء وظاهر كلامه هناك عدم اختصاص الحكم بالسفل والجدار والله تعالى أعلم

(بسم الله الرحمن الرحيم كتاب المزارعة)

وتسمى الخبارة والمخافة ويسميا أهل العراق القراح وبيانه في المنح (قوله مناسبتها ظاهرة) وهي قسمة الخارج (قوله هي لغة مفاعلة من الزرع) ذكر في البمدائع أن المفاعلة على بابها لان الزرع هو الانبات لغة وشرعا والمتصور من العبد التسبب في حصول النبات وقد وجد من أحدهما بالعمل ومن الآخر بالتمكن منه باعطائه الآلات الا انه اختص العامل بهذا الاسم في العرف كاسم الدابة لذوات الاربع اه أو يقال ان المفاعلة قد تستعمل فيما لا يوجد الامن واحد كالمداواة والمعالجة قال الجوى ولا حاجة الى هذا كله فان الفقهاء نقلوا هذا اللفظ وجعلوه علما على هذا العقد اه أبو السعود ملخصاً قول وفيه نظر فان الكلام في المعنى اللغوي لا الاصطلاحي تأمل (قوله من الزرع) هو طرح الزرعة بالضم وهو البذر وموضعه المزرعة مثلثة الرأ كما في القاموس الا انه مجاز حقيقة الانبات وإذا قال صلى الله عليه وسلم لا يقولن أحدكم زرع بل حرث أي طرحت البذر كما في الكشاف وغيره فهستاني (قوله عقد على الزرع) يصح أن يراد بالزرع المصدر واسم المفعول لما في البرازية زرع أرض غيره بغير إذنه ثم قال رب الأرض ادفع الى بذرى فأكون اكرا ان البذر صار مستملا كافي الأرض لا يجوز وان قائما يجوز معناه ان الخنطة المبذورة قائمة في الأرض ويصير الزارع مملكا لخنطة المزرعة بمنزلها واذ اجاز لكن تفسد المزارعة لعدم الشرائط واذ لم يتناه الزرع قد دفعه الى غيره مزارعة ليستعاهده صح لان تناهى اه سأنحاني (قوله ببعض الخارج) لا ينتقض بما اذا كان الخارج كله لب الأرض او العامل فانه ليس مزارعة اذا اقل استعانة من العامل والثاني اعارة من المالك كما في الذخيرة فهستاني (قوله وأركانها الخ) وحكمها في الحال ملك المنفعة وفي المال الشركة في الخارج وصفها أنها لازمة من قبل من لا بذره فلا يفسخ بلا عذر وغير لازمة ممن عليه البذر قبل القضاء البذر في الأرض فلك الفسخ بلا عذر حذرا عن اتلاف بذره بخلاف المساقاة فانها لازمة من الباعين لعدم لزوم الاتلاف فيها برازية موضحا (قوله ولا تصح عند الامام) الا اذا كان البذر والآلات لصاحب الأرض والعامل فيكون صاحب مستأجرا للعامل والعامل للارض باجرة ومدة معلومتين ويكون له بعض الخارج بالتراضي وهذا حيلة زوال الخبث عنده وانما لم يصح بدونها لاختلاف فيه من الصحابة والتابعين لتعارض الاخبار عن سيد المرسلين صلوات الله عليه وعليهم الى يوم الدين كما في المبسوط وقضى أبو حنيفة بفسادها بلا حد ولم ينفه عنها أشد النهي كما في الخلفاء ويدل عليه أنه فزع عليها ما مثل كثيرة حتى قال محمد بن نافع ما فزع فيها لانه فزع عليها وراجل في الوقت لانه لم يفزع عليه كما في النظم فهستاني وفي الهداية واذا خدعت عنده فان سقى الأرض وكر بها ولم يخرج شيء فله اجر مثله ولو البذر من رب الأرض ولو منه فعليه اجر مثل الأرض والخارج في الوجهين رب البذر (قوله لانها كقفيز الطمان) لانها استجار ببعض ما يخرج من عمله فتكون بعنه وقد نهى عنه صلى الله عليه وسلم وهو أن يستأجر رجلا ليطن له كذا من المنة بقفيز من دقيقها وتمام الادلة من الباعين بمسوط في الهداية وشروحا وفي الشريعة بلالية عن الخلاصة ان الامام فزع هذه المسائل في المزارعة على قول من يجوزها لعله ان الناس لا يأخذون بقوله (قوله صلاحية الأرض للزرع) فلو سجدت أو نزع لا تجوز ولو لم تصلح وقت العقد بعرض على شرف الزوال كانقطاع الماء وزمن الشتاء ونحوه تجوز اه ط ملخصا (قوله وأهلها العاقدان) بكونهما حرين بالغين أو عبدا وصبيما أو ذنينا أو ذميين لانه لا يصح عقد بدون الأهلية كما في الهداية فلا يختص به فركه اولى فهستاني (قوله مجتبى وبرازية) عبارة البرازية وعن محمد بن جوازها بلایان المدة وتقع على أول زرع يخرج واحد به أخذ الفقيه وعليه الفتوى وانما شرط محمد بن بيان المدة في الكوفة ونحوها لان وقتها

* (كتاب المزارعة) *

مناسبتها ظاهرة (هو) لغة مفاعلة من الزرع وشرعا (عقد على الزرع ببعض الخارج) وأركانها أربعة أرض وبذر وعمل وبقر (ولا تصح عند الامام) لانها كقفيز الطمان (وعندهما تصح وبه يفتى) للحاجة وقبسا على المضاربة (بشروط) ثمانية (صلاحية الأرض للزرع وأهلها العاقدان وذكر المدة) أي مدة متعارفة فتفسد بما لا يتمكن فيها منها وبما لا يعيش اليها احدهما عالما وبما لا يقيم في بلادنا تصح بلا بيان مدة ويقع على أول زرع واحد وعليه الفتوى مجتبى وبرازية وأقره المصنف

متفاوت عندهم وأبداؤها وانتهائها مجهول عندهم اه لكن قال في الخاتمة بعد ذلك والفتوى على جواب الكتاب أي من أنه شرط قال في الشريعة لا يملكه فقد تعارض ما عليه الفتوى اه (قوله وذكر رب البذر) ولودلالة بأن قال دفعتم اليك لتزرعها لي أو أجرتك أياها أو استأجرتك لتعمل فيها فان فيه بيان أن البذر من قبل رب الأرض ولو قال لتزرعها لنفسك ففيه بيان أن البذر من العامل وأن لم يكن شيء من ذلك قال أبو بكر البخاري يسميكم العرف في ذلك ان اتحاد والافسدت لأن البذر اذا كان من رب الأرض فهو مستأجر للعامل أو من العامل فهو مستأجر للأرض وعند اختلاف الحكم لابد من البيان كما في الوقعات فهستاني (قوله وذكر جنسه) لأن الأجر بعض الخارج واعلام جنس الأجر شرط ولأن بعضها أضرب بالأرض فاذا لم يبين فان البذر من رب الأرض جاز لانها لا تتأكد عليه قبل القائه وعند الالتقاء يصير الأجر معلوما وان من العامل لا يجوز الا اذا علم بأن قال تزرع ما بملك والافسدت فان زرعها تنقلب جائزة خاتمة وظهيرية وفي حنية المفتي قال ان زرعها حنطة فكذا أو شعيرافكذا جاز ولو قال على ان تزرع بعضها حنطة وبعضها شعيرافكذا (قوله لا قدره الخ) كذا قاله في الخاتمة ومفاد التعليل ان معرفة الأرض شرط لكن في الخاتمة أيضا وينبغي أن يكون العامل يعرف الأرض لانه اذا لم يعلم والأرض متفاوتة لا يصير العمل معلوما اه تأمل وقد يقال ان القدر ليس بشرط ان علمت الأرض والا فهو شرط وبه يحصل التوفيق بين ما في الخاتمة وما في الاختيار تأمل (قوله وذكر قسط العامل الآخر) المراد منه من لا بذر منه وكان الاوضح ذكر العامل بعد لفظ الآخر لا يوهم تعبد العامل وفي الخاتمة الشرط الرابع بيان نصيب من لا بذر منه لأن ما يأخذه اما اجر عمله أو لأرضه فيشترط اعلام الأجر وان ينسب نصيب العامل وسكان نصيب رب البذر جاز العقد لأن رب البذر يستحق الخارج يسميكم أنه تمام ملكه لا بطريق الأجر وبالعكس لا يجوز قياسا لان ما يأخذه اجر فيشترط اعلامه وفي الاستحسان يجوز العقد لانه لما بين نصيب رب البذر كان ذلك بيان ان الباقي للأجير اه وحاصله أنه يشترط بيان نصيب من لا بذر منه صريحا أو ضمنا تأمل (قوله وبشرط التولية الخ) وهي أن يقول صاحب الأرض للعامل سلمت اليك الأرض فكل ما يمنع التولية كاشتراط عمل صاحب الأرض مع العامل يمنع الجواز ومن التولية ان تكون الأرض فارغة عند العقد فان كان فيها زرع قد نبت يجوز العقد ويكون معامله لأرض اربعة وان كان قد ادرلك لا يجوز العقد لأن الزرع بعد الادراك لا يحتاج الى العمل فيتعذر تجويزها معاملة أيضا خاتمة (قوله ولومع البذر) يعني ولو كان البذر من رب الأرض وانما قال كذلك لانه لو كان من العامل تشترط التولية بالاولى لانه يكون مستأجر للأرض لأن الاصل ان من كان البذر منه فهو المستأجر كما سنذكره فقد صرح بالتوهم وذلك انه اذا كان البذر من رب الأرض يكون مستأجر للعامل فربما يتوهم انه لا تشترط التولية بينه وبين الأرض لكونها غير مستأجرة فافهم (قوله وبشرط الشركة في الخارج) أي بعد حصوله لانه يعقد شركة في الانتهاء فيقطع هذه الشركة فكان منفسد للعقد هداية وفي الشريعة لا يملكه ما قلناه آنفا عن الهداية (قوله أو رفع) بالرفع في الموضعين عطف على قفزان المرفوع على النيابة عن الفاعل لشرط المذكور فافهم (قوله وتنصيف الباقي) بالرفع معمول لشرط أيضا قال ح وهو راجع للمسائل الأربع اه وانما فسد فيها لانها قد توتى الى قطع الشركة في الخارج فانه يحتمل أن لا يخرج الأرض الا ذلك المشروط (قوله بعد رفعه) أي رفع ذلك المشروط والطرف متعلق بالباقي فافهم (قوله للأرض أو لاحدهما) اللام فيها للتعليل اه ح أي العشر للأرض بأن كانت عشرة أو لاحدهما بأن شرط رفع العشر من الخارج لاحدهما والباقي بينهما فانه يجوز قال القهستاني وهذا حيلة لرب الأرض اذا أراد أن يرفع بذره وقال السائحاني فلوم يشترط رفع عشر الأرض قال الشارح في الزكاة ان كان البذر من رب الأرض فعليه ولو من العامل فعليهما اقول هو تفصيل حسن اه (قوله أو شرط التين الخ) هذه المسألة تشتمل على ثمانية صور ستة منها فاسدة واثنتان صحيحتان كما في الخاتمة واسطة هنا واحدة وهي ما اذا شرط تنصيف التين وسكان الحب وهي غير جائزة وذكر سبعة لأن قوله هنا لاحدهما وقوله بعده والحب لاحدهما فتحتهما أربع صور لأن المراد بالاحد فيهما آثار البذر والعامل (قوله والتين لغير رب البذر)

(و) ذكر (رب البذر)
وقيل يحكم العرف (و) ذكر
(جنسه) لا قدره لعله باعلام
الأرض وشرطه في الاختيار
(و) ذكر (قسط) العامل (الآخر)
ولوينما حظ رب البذر وسكان
حظ العامل جاز استحسانا (و) بشرط
(التولية بين الأرض) ولومع
البذر (والعامل) بشرط (الشركة
في الخارج) ثم فرغ على الأخير
بقوله (قبطل ان شرط لاحدهما
قفزان مسماة او ما يخرج من
موضع معين او رفع) رب البذر
(بذره او رفع الخارج الموظف
وتنصيف الباقي) بعد رفعه
(بخلاف) شرط رفع (خارج
المقاسمة) كثلث او ربع (أو) شرط
رفع (العشر) للأرض
او لاحدهما لانه مشاع فلا يؤدي
الى قطع الشركة (أو) شرط (التين
لاحدهما والحب للآخر) أي
تبطل لقطع الشركة فيما هو المقصود
(أو) شرط (تنصيف الحب والتين
لغير رب البذر)

برفع التبن عطفاً على تنصيف وكذا إقوله والحب لأحدهما (قوله لأنه خلاف مقتضى العقد) ولأنه يؤدي إلى قطع الشركة إذ ربما يصيب الزرع آفة فلا يخرج إلا التبن معراج (قوله كما هو مقتضى العقد) لأنه لو سكت عنه كان له دفع الشرط أولى لأنه شرط موجب العقد وبه لا تتغير صفة العقد معراج (قوله تبعاً للصدر) أي صدر الشريعة وغيره كصاحب الهداية فإنه قال ثم التبن يكون لصاحب البذر لأنه غماء بذره وفي حقه لا يحتاج إلى الشرط وقال مشايخ بلخ التبن بينهما أيضاً اعتباراً للعرف فيما لم ينص عليه المتعاقدان ولأنه تبع للحب والتبع يقوم بشرط الأصل اه وفي شرح الوهبانية للشرنبلالي ويصكون التبن لرب البذر وهو ظاهر الرواية اه قال في الكفاية والجواب عما قاله مشايخ بلخ أن الأصل فيها عدم الجواز لأنها ثابت مع المنافي فبقدر ما وجد الجوز يعمل به وما لم يوجد فلا اه (قوله المزارع بالربع الخ) هذا محمول على ما إذا كان شرط أو عرف في الصورتين بدليل ما مر عن مشايخ بلخ والافالذي يقتضيه الفقه المشاركة على حسب نصيب كل منهما كذا حققه السيد المرشدي اه ح ملخصاً أقول وقد صرح في القضية بالتعليل بقوله لمكان التعارف ثم قال أيضاً قال استأذنا والمختار في زماننا أنه لا شيء للمزارع بالربع من التبن لمكان العرف وظاهر الرواية اه وذكر ابن الشحنة أن كلام القضية فيما إذا كان العمل خاصة من المزارع اه أقول والحاصل أن مبنى كل من المسئلتين على اعتبار العرف كما هو مذهب البخيين لكن انضم إلى الأولى مع العرف موافقتها لظاهر الرواية من كون التبن لرب البذر فصارت وفاقية وبقية الثانية مبنية على مذهبه فقط هذا هو التحرير لهذا المحل بعون الله تعالى وأما كون مقتضى الفقه المشاركة حيث لا عرف ولا شرط ففيه نظر بل مقتضى الفقه ظاهر الرواية بل هي الفقه فافهم (قوله وكذا صحت الخ) هذه الجمل من جملة شروطها زيلعي (قوله فهذه الثلاثة جائزة) لأن من جوزها انما جوزها على أنها جارة ففي الأولى يكون لرب البذر والارض مستأجراً للفاعل وبقره تبعاً له لا تحاد المنفعة لأن البقرة آلة كمن استأجر خياطاً ليخيط له بابتة وفي الثانية يكون رب البذر مستأجراً للارض باجر معلوم من الخارج فيجوز كاستئجارها بدراهم في الذمة وفي الثالثة يكون مستأجراً للعامل وحده والأصل في بيان صاحب البذر هو المستأجر وتخرج المسائل على هذا كما رأيت زيلعي ملخصاً وقد نظمت هذه الثلاثة في بيت واحد فقلت * أرض وبذر كذا أرض كذا على * من واحد ذي ثلاث كما قبلت (قوله وبطلت في أربعة أوجه الخ) أما الأول فلأن رب البذر استأجر الارض واشترط البقر على صاحبها مفسداً للجارة اذ لا يمكن جعل البقرة مع الارض لاختلاف المنفعة لأن الارض للانبات والبقر للشق وأما الثاني فلأن الارض لا يمكن جعلها تبعاً لعمله كذلك وأما الثالث فقالوا هو فاسد وينبغي أن يجوز قياساً على العامل وحده أو الارض وحدها والجواب أن القياس أن لا تجوز المزارعة لما فيها من الاستئجار ببعض الخارج وانما ترك بالآخر وهو ورد في استئجار العامل أو الارض فيقتصر عليه وأما الرابع فلما ذكرنا في الثاني زيلعي ملخصاً وفي البقرة مع الارض لا اختلاف في القوة الحيوانية جنس وما صدر عن غيرها جنس آخر اه وفي الكفاية واعلم أن مسائل المزارعة في الجواز والفساد مبنية على أصل وهو أنها تنعقد اجارة وتم شركة وانما تنعقد اجارة على منفعة الارض أو العامل ولا تجوز على منفعة غيرهما من بقر وبذر اه وقد جعت هذه الاربعة في بيت أيضاً فقلت * والبذر مع بقر أو لا كذا بقر * لا غير أو مع أرض أربع بطلت (قوله فهي بالتقسيم العقلي سبعة أوجه) الحصر صحيح بناء على أن بعض الاربعة من واحد والباقي من آخر أو لو كان بعضهما من واحد والباقي منهما فهي أكثر من سبعة كما لا يخفى بقي الكلام في حكم ما عدا هذه السبعة وقد ذكره البرزقي ضابطاً فقال كل ما لا يجوز إذا كان من واحد لا يجوز إذا كان من اثنين وقرع عليه ما لو أخذ رجلان أرض رجل على أن يكون البذر من أحدهما والبقر والعمل من آخر لا يصح اه أي لأن الارض هنا منهما ولو كانت من أحدهما لا يصح ونقل هذا الضابط الرملي وقال وبه تستخرج الاحكام مثلاً إذا كان البذر مشتركاً والباقي من واحد لا يجوز لأنه لو كان من واحد لا يجوز فكذا إذا كان منهما ومثله إذا كان الكل مشتركاً لكن في هاتين الصورتين يصح كون الخارج بينهما على قدر بذرهما ولا جارة للعامل لعمله في المشترك فافهم واستخرج بقية الاحكام بفهمك اه ويأتي في عبارة المتن ما هو من هذا النوع أقول وقد ذكر القهستاني ما يخالف هذا الضابط فراجع مثلاً

لأنه خلاف مقتضى العقد (أو شرط تنصيف التبن والحب لأحدهما) لقطع الشركة في المقصود (وان شرط تنصيف الحب والتبن لصاحب البذر) كما هو مقتضى العقد (أولم يعزس للتبن صحت) وحينئذ التبن لرب البذر وقيل بينهما تبعاً للحب كذا قاله المصنف تبعاً للصدر وغيره لكن اعتمد صاحب الملتقى الثاني حيث قدمه فقال والتبن بينهما وقيل لرب البذر قلت وفي شرح الوهبانية عن القضية المزارع بالربع لا يستحق من التبن شيئاً وبالثلث يستحق النصف (وكذا) صحت (لو كان الارض والبذر لزيد والبقر والعمل للآخر أو الارض له والباقي للآخر أو العمل له والباقي للآخر) فهذه الثلاثة جائزة (وبطلت) في أربعة أوجه (لو كان الارض والبقر لزيد أو البقر والارض للآخر أو البقر والبذر للآخر أو البقر والبذر والعمل للآخر) فهي بالتقسيم العقلي سبعة أوجه لأنه إذا كان من أحدهما أحدها والثلاثة من الآخر فهي أربعة

(قوله فهي ثلاثة) لان الارض اتمان يكون معها البذر أو البقر أو العمل والباقيان من الاخر اه ط
 (قوله ومتى دخل ثالث فأكثر بحصة فسدت) قال في الحاشية لو اشترك ثلاثة او اربعة ومن البعض البقر
 وحده او البذر وحده فسدت وكذلك لو من احدهم البذر فقط او البقر فقط لان رب البذر مستأجر
 للارض فلا بد من التخلية بينه وبينها وهي في يد العامل لا في يده اه وعدي جامع الفصولين من الفاسدة
 ما لو كان البذر لواحد والارض لثان والبقر لثالث والعمل رابع او البذر والارض لواحد والبقر لثان
 والعمل لثالث لان استئجار البقر ببعض الخارج لم يرد به اثر فاذا فسدت في حصة البقر تفسد في الباقي
 وعندهما فساد البعض لا يشيع في الكل وتماه في الفصل الثلاثين وفي البرازية دفع اليه ارض الزرعها
 بذرهم وبقرهم ويعمل هذا الاجنبى على ان الخارج بينهم اثلاثا لم يجز بينهم ما وبين الاجنبى ويجوز بينهم ما
 وثالث الخارج لرب الارض والثالثان للعامل وعلى العامل اجر مثل عمل الاجنبى ولو كان البذر من رب
 الارض جاز بين الكل اه وبه يظهر ما في كلام الشارح من الاجمال (قوله في الصحيحة) يأتي محترزه قريبا
 ولكن يغني عنه قوله واذا صحت وانما لم يكن له شيء لانه يستحقه شركة ولا شركة في غير الخارج بخلاف
 ما اذا فسدت لان اجر المثل في الذمة ولا تنفوت الذمة بعدم الخارج هداية (قوله الارب البذر الخ) لانه
 لا يمكنه المضى الا بتلاف ماله وهو القاء البذر في الارض ولا يدري هل يخرج ام لا فصار نظيره ما اذا استأجره
 لهدم داره ثم امتنع مخ قال الرملى اما اذا لم يأت بالمكن وجد عاملا رخص منه او اراد العمل بنفسه يجبر
 لعدم العلة يدل عليه التشبيه اذ لو لم يمتنع عن الهدم لكن وجد رخص منه او اراد هدمها بنفسه ليس له ذلك
 وعلى هذا للعامل تخليفه عند الحالك على الامتناع لانه يجوز ان يرده غير ما اظهره وقد ذكر في الجوهره
 في الاجارة في مسألة بد المستأجر عن السفر ما يفيد هذه الاحكام وهي كثيرة الوقوع تأمل اه (قوله
 ومتى فسدت الخ) فان اراد ان يطيب الخارج لهما يميز انصيهما ثم يصالح كل صاحبه بهذا القدر عما وجب عليه
 فان لم يفعل فان كان رب البذر صاحب الارض لا يتصدق بشيء والا تصدق بالزائد عما غرمه من نفقة واجر
 ولا يعتبر اجرة نفسه لعدم العقد على منافعه لانه صاحب الاصل الذي هو البذر كما في المقدسى سائحاني (قوله
 ويكون للاخر) أى للعامل لو كان البذر من رب الارض او لرب الارض لو كان البذر من العامل
 كما في الهداية فقوله اجر مثل عمله او ارضه لف ونشر على ذلك ولو جمع بين الارض والبقر حتى فسدت فعلى العامل
 اجر مثل الارض والبقر هو الصحيح هداية وقيل اجر مثل الارض مكروبة نهاية (قوله وبالغاما بلغ عند
 محمد) عطف على قوله ولا يزداد الخ واتصاب بالغاء على الحال من اجر وما اسم موصول او نكرة موصوفة في محل
 نصب مفعول بالغاء وجله بالغ صله اوصفة (قوله ولو امتنع رب الارض) أى والبذر من قبله كما في الهداية
 والافيجير على المبنى كما تقدم (قوله اذ لا قيمة للمنافع) فيه ايجاز وعبارة شراح الهداية لان المأني به
 مجرد المنفعة وهي لا تقوم الا بالعقد والعقد مقوم بحزم من الخارج وقد فات (قوله ويسترضى ديانته) أى
 يلزمه استرضاءه فيما بينه وبين الله تعالى وهذا حكم في الهداية بقبول لكن جزم به في الملتقى والتبيين وغيرها
 (قوله فيفتى) أى يقضى الملقى بذلك وان كان القاضى لا يحكم عليه به (قوله اغرره) أى لانه صار معزورا في عمله
 من جهة رب الارض بالعقد ط ثم نعينه الاسترضاء باجر المثل موافق لما في التبيين لكن في القهستاني انه
 لم تثبت رواية في مقدار ما به الاسترضاء اه تأمل (قوله وتفسخ) أى ويجوز فسخ المزارعة ولو بلا قضاء
 ورضا كما في رواية الاصل واليه ذهب بعضهم ويشترط فيه احدهما في رواية وبه اخذ بعضهم كما في الذخيرة
 قهستاني بقبول ما لو كان البذر منه وفي المقدسى ويفمن له بذره عند أبي يوسف وقال محمد تقوم الارض مبدورة
 وغير مبدورة فيضمن ما زاد البذر وقيل لا تباع لان الاتقاء ليس باستهلاك حتى ملكه الوصى ونحوه سائحاني
 (قوله بدين محجوب الى بيعها) فيه اشارة الى انه لا مال له سواها وانما لم يذكر ما يوجب الفسخ من جانب المزارع
 كمرضه وخيائته اكتفاء بما سياتي في المساقاة ومنه غريمة سفره والدخول في حرفة اخرى كما في النظم والى انه
 لو باع بعد الزرع بلا عذر توقف على اجازة المزارع فان لم يجزه لم تفسخ حتى يستحصدا وتعضى المدة على
 ما قال الفضلى كما في قاضى خان قهستاني (قوله لكن يجب ان يسترضى الخ) كذا قاله ابن الكمال
 ولم اره غيره وعبارة الملتقى ولا شيء للعامل ان كرب الارض او حفر النهر وكذا في الهداية والتبيين والدرر وغيرها

واذا كان من أحدهما اثنان
 واثنان من الاخر فهي ثلاثة ومتى
 دخل ثالث فأكثر بحصة فسدت
 (واذا صحت فالخارج على الشرط
 ولا شيء للعامل ان لم يخرج شيء)
 في الصحيحة (ويجبر من أبى على
 المضى الارب البذر فلا يجبر قبل
 القائه) وبعده يجبر درر (ومتى
 فسدت فالخارج رب البذر) لانه
 نعام ملكه (و) يكون (للا) خارج
 مثل عمله او ارضه ولا يزداد على
 الشرط (و) بالغاما بلغ عند محمد
 (وان لم يخرج شيء) في الفاسدة
 (فان كان البذر من قبل العامل
 فعليه اجر مثل الارض والبقر
 وان كان من قبل رب الارض
 فعليه اجر مثل العامل) حاوى
 (ولو امتنع رب الارض من المضى
 فيها وقد كرب العامل) في الارض
 (فلا شيء له) كرايه (حكما)
 أى في القضاء اذ لا قيمة للمنافع
 (ويسترضى ديانته) فيفتى بأن
 يوفيه اجر مثله لغرره (وتفسخ
 المزارعة بدين محجوب الى بيعها
 اذ لم يثبت الزرع لكن يجب أن
 يسترضى المزارع ديانته اذا عمل)
 كما مر (اما اذا ثبت ولم يستحصد
 لم تبع الارض لتعلق حق المزارع)
 حتى لو اجاز جاز

مع انهم ذكروا في المسألة السابقة انه يسترضى الا ان يحمل نصيبهم هنا على القضاء كما حمل عليه الشارح عبارة
 الملتقى في شرحه تأمل ثم رأيت في النهاية قال ان قوله ولا شيء للعامل انما يصح لو البذر منه فلو من رب الارض
 فلا عامل اجر مثل عمله لانه في الاول يكون العامل مستأجرا للارض فيكون العقد واردا على منفعة الارض
 فيبقى عمل العامل من غير عقد ولا شبهة عقد فلا يتقوم على رب الارض وفي الثاني يكون رب الارض مستأجرا
 للعامل فكان العقد واردا على منافع الاجير فتقوم على رب الارض ويرجع عليه باجر مثل عمله كذا في الذخيرة
 عن مزارعة شيخ الاسلام اه قنأله محمدا (قوله فان مضت الخ) الاولى الاتيان بالواو بدل القاء كما
 في الملتقى وغيره لثلايوهم التصريح على مسألة القسح واعلم ان من تمة احكام هذه المسألة كون نفقة الزرع
 عليهما بقدر الحصص الى ان يدرك وسيدكره المصنف بعد فكان عليه ان يؤخر قوله فان مضت الخ عن
 المسائل التي فصل بها بينه وبين تمام احكامه ليتيم نظام كلامه وليتضح فهم مراده وعبارة الدرر والقرر
 مضت المدة قبل ادراكه فعلى المزارع اجر مثل نصيبه من الارض حتى يدرك الزرع لانه استوفى منفعة بعض
 الارض لتربية حصته فيها الى وقت الادراك ونفقة الزرع كاجر السقي والمحافظة والحصاد والرفاع والمردوس
 والتذرية عليهم ما بقدر حقوقهما حتى يدرك وفي موت احدهما قبل ادراك الزرع يترك في مكانه الى ادراكه
 ولا شيء على المزارع لانا بقينا عقد الاجارة ههنا استحسانا لبقاء مدة الاجارة فامكن استقرار العامل او وارثه على
 ما كان عليه من العمل أما في الاول فلا يمكن الابقاء لانقضاء المدة اه (قوله اجر مثل نصيبه) أي اجر مثل
 ما فيه نصيبه من الارض ابن كمال (قوله كما في الاجارة) أي اذا استأجر ارضا مضت المدة قبل الادراك يبقى
 الزرع فيها الى ادراكه باجر المثل كما مر في بابه (قوله حيث يكون الكل) أي من اجر السقي والمحافظة
 الخ ما قدمناه وعبارة الهداية حيث يكون العمل (قوله على ان يزرعها) أي الاخر وكذا الضمير ان بعده
 (قوله فالزراعة فاسدة) لما سبذكره من اشتراط الاعارة (قوله ويكون الخارج بينهما نصفين) تبعا
 للبذر (قوله اجر نصف الارض لصاحبها) فلو كانت الارض لبيت المال يدفع لبيت المال ما هو له ثم يقسم
 الباقي بينهما نصفين وهذه واقعة الحال رمي على جامع الفصولين (قوله لفساد العقد) أي وقد استوفى
 بهذا العقد الفاسد منافع نصف الارض فيجب اجره (قوله والرابع) بالقسح ومكون الباء المثناة التمنية
 الفضل والمراد به الخارج (قوله لاشتراطه الاعارة في المزارعة) أي اعارة بعض الارض للعامل فافهم قال
 في الخاتمة لان صاحب الارض يصير قائلا للعامل ازرع ارضي بذري على ان يكون الخارج كله لي وازرعها
 بذرك على ان يكون الخارج كله لك فتفسد لانها مزارعة بجميع الخارج بشرط اعارة نصف الارض من العامل
 وكذا لو شرطاه اثلاثا اه والمراد بالخارج الاول الخارج من بذر رب الارض وبالثاني الخارج من بذر العامل
 ثم قال في الخاتمة واذا فسدت فالخارج بينهما على قدر بذرهما وسلم لرب الارض ما اخذ لانه غناء ملكه في ارضه
 ويطيب للعامل قدر بذره ويرفع قدر اجر نصف الارض وما انفق أيضا ويتصدق بالفضل لحصوله من ارض الغير
 بعقد فاسد ولو كانت الارض لاحدهما والبذر منهما وشرطا العمل عليهما على ان الخارج نصفان جاز لان كلا
 عامل في نصف الارض يبذره فكانت اعارة لاشتراط العمل بخلاف الاول اه أي فلم تكن مزارعة حتى يقال
 شرط فيها اعارة كما افاده في الفصولين وتتمام هذه المسائل في الخاتمة فراجعها (قوله مطلقا) أي سواء احتج
 اليها قبل انتهاء الزرع او بعده ح (قوله بعدم مضي مدة المزارعة) الذي احوجه الى هذا التقيد فصل
 المصنف بينه وبين قوله فان مضت المدة ولو وصل به كغيره لم يحتج الى ذلك (قوله عليهما) لانها كانت على
 العامل لبقاء العقد لانه مستأجر في المدة فاذا مضت المدة انتهى العقد فوجب عليهما مؤنته على قدر ملكهما
 لانه مشترك بينهما منع (قوله كنفقة بذر) أي بذره في الارض وحمله الى موضع القائه ط (قوله كحصاد)
 بفتح الحاء وكسرهما وكذا الرفاع وهو جمع الزرع الى موضع الدياس أي الدراش وهذا الموضع يسمى الجرن
 والبذر سائحا في (قوله وحمل عليه اصل صدر الشريعة) حيث قال وبهذا ينكشف لك ان قول صدر
 الشريعة فالحاصل ان كل عمل قبل الادراك فهو على العامل محمول على ما اذا كان قبل مضي مدة المزارعة
 ليتصور بقاء العقد واستحقاق العمل على العامل اذ لو مضت فلا عقد ولا استحقاق (قوله فان شرطاه)

(فان مضت المدة قبل ادراك

الزرع فعلى العامل اجر مثل

نصيبه من الارض الى ادراكه)

أي الزرع كما في الاجارة بخلاف

مالومات احدهما قبل ادراك

الزرع حيث يكون الكل على

العامل او وارثه لبقاء العقد

استحسانا كما سيجيء (دفع) رجل

(ارضه الى اخره على ان يزرعها

بنفسه وبقره والبذر بينهما نصفان

والخارج بينهما كذلك فعلا على

هذا فالزراعة فاسدة ويكون

الخارج بينهما نصفين وليس للعامل

على رب الارض اجر) لشركته

فيه (و) العامل (يجب عليه اجر

نصف الارض لصاحبها) لفساد

العقد (وكذا لو كان البذر ثلثا

من احدهما وثلثه من الاخر

والرابع بينهما) نصفين او (على

قدر بذرهما) فهو فاسد ايضا

لاشتراطه الاعارة في المزارعة

عهدية (و) اعلم ان (نفقة الزرع)

مطلقا بعد مضي مدة المزارعة

(عليهما بقدر الحصص) وأما قبل

مضيها فكل عمل قبل انتهاء الزرع

كنفقة بذر ومؤنة حفظ وكرى نهر

على العامل ولو بلا شرط فاذا انتهى

بقي ما لا مشترك بينهما فوجب عليهما

مؤنته كحصاد ودياس كذا حتره

المصنف وحمل عليه اصل صدر

الشريعة على حفظ فان شرطاه على

العامل

الضمير راجع الى نفقة الزرع لا مقابل النفقة المحتاج اليها بعد الانتهاء في الكلام شبه الاستخدام اه ح
 (قوله فسدت) هذا ظاهر الرواية كافي الخاتمة ويبقى تصحيح خلافه (قوله بخلاف) متعلق بقوله ونفقة
 الزرع عليهم ما بالخصص ح (قوله أو وارثه) فيما لو كان الميت العامل وسبأ في الفروع عن الملتقى أو كان
 الميت كل منهما تامل (قوله لبقاء مدة العقد) أي فيكون العقد باقيا استحسانا فلا أجر عليه للارض لكن
 ينتقض العقد فيما بقي من السنين كافي الخاتمة وغيرها لعدم الضرورة قال في التارخانية وهذا اذا قال المزارع
 لا أقطع الزرع فان قال اقطع لا يبقى عقد الاجارة وحيث اختار القطع فلورثة رب الارض خياران ثلاثة ان شأوا
 قاموا بالزرع يثبتم أو انفقوا عليه بأمر القاضي ليرجعوا على المزارع بجميع النفقة مقدرا بالحصصة أو غرموا
 حصصة المزارع والزرع لهم هذا اذا مات رب الارض بعد الزراعة فلو قبلها بعد عمل المزارع في الارض انتقضت
 ولا شيء له ولو بعد ما قبل النبات في الانتقاض اختلاف المشايخ وان مات المزارع والزرع بقل فان أراد ورثته
 القطع لا يجبرون على العمل ولرب الارض الخياران الثلاثة اه ملخصا وفي الذخيرة وفرق بين موت الدافع
 والزرع بقل وبين انقضاء المدة كذلك ان ورثه الدافع في الثاني يرجعون بنصف القيمة مقدرا بالحصصة لان بعد انتهاء
 المدة النفقة عليهم انصفان وفي الموت على العامل فقط لبقاء العقد وفرق من وجه آخر هو ان ورثه الدافع
 لو غرموا حصصة العامل من الزرع يغرمونه نابتا غير مقلوع لان له حق القرار والترك لقيام المزارعة وفي انقضاء
 المدة يغرمونه مقلوعا اه بالمعنى وسبأ في ان شاء الله تعالى في المساقاة مزيد بيان (قوله كما مر) من قوله
 وأما قبل مضيا الخ (قوله ولا شيء للكرابة) بخلاف ما مر من انه لو امتنع رب الارض من المنى فيها وقد كرب
 العامل يسترضى ديانة قال الزبائي لانه كان مقرورا من جهته بالامتناع باختياره ولم يوجد ذلك هنا
 لان الموت ياتي بدون اختيار اه (قوله كما مر) لم ارمي فيه في كلامه السابق (قوله وكذا
 لو فسخت بدين محوج) أي ليس للعامل ان يطالبه بشيء يلقى وظاهره انه لا يثمر باسترضائه ديانة
 وهو خلاف ما قدمه المصنف وقد مرنا الكلام فيه (قوله وصح اشتراط العمل) أي المحتاج اليه
 بعد الانتهاء وهذا مقابل ظاهر الرواية الذي قدمه (قوله ونسف) هو تخليص الحب من تبنيه
 ويسمى بالتذرية سائحاتي (قوله للتعامل) فصار كالاستصناع درمستي قال في الخاتمة لكن ان لم يشترط
 يكون عليهما كما لو اشترى حطبا في المصر لا يجب على البائع ان يحمله الى منزل المشتري واذا شرط عليه لزمه
 للعرف ولو شرط الجذاذ على العامل في المعاملة فسد عند الكل لعدم العرف وعن نصر بن يحيى ومحمد
 ابن سلة ان هذا كله على العامل شرط عليه ام لا للعرف قال البرخسي وهو الصحيح في ديارنا أيضا وان شرط
 شيئا من ذلك على رب الارض فسد العقد عند الكل لعدم العرف اه (قوله ولو فاسدة) بيان للاطلاق
 (قوله فلا تصح الكفالة بها) أي بحصة رب الارض منها فلا يضمن الكفيل ما هلك عند العامل بلا صنعه سواء
 كان البذر من رب الارض أو من العامل لان حصته امانة عند المزارع وتفسد المزارعة ان كانت الكفالة
 شرطا فيها كالمعاملة خاتمة (قوله نعم لو كفله) أي كفله له رجل عن صاحبه بحصته ط (قوله ان استهلكها)
 شرط لكفل لا لصحت (قوله صحت المزارعة) والكفالة لان الكفالة اضيفت الى سبب وجوب الضمان وهو
 الاستهلاك خاتمة (قوله والا) بأن كانت على وجه الشرط فسدت المزارعة لان دين الاستهلاك لا يجب بعقد
 المزارعة فتفسد المزارعة كمن كفله للبائع عن المشتري بما يجب على المشتري لا بعقد البيع خاتمة وتخصيص
 الفساد بالمزارعة يفهم صحة الكفالة لعدم المناقاة فيما يظهر لي فليراجع ثم رأيت صريحها في التارخانية عن المحيط
 (قوله بهذا السبب) هو التقصير (قوله كما مر) في قوله وأما قبل مضيا الخ (قوله وهي)
 أي حصصة الآخر بقرينة المقام اذ ليس كل الزرع في يده امانة لان بعضه له فافهم (قوله في السراجية الخ)
 المقصود من نظرية بيان المضمون (قوله فيضمن فضل ما بينهما) أي نصف الفضل كافي الخاتمة (قوله لا يضمن)
 لانه ليس بتقصير (قوله والا يضمن) أي لو المزارعة صحيحة كما مر (قوله شرط عليه الحصاد الخ)
 هذا بناء على الاصح من صحة اشتراطه عليه (قوله ترك حفظ الزرع الخ) هذا اذا لم يدرك الزرع فاما
 اذا أدرك فلا ضمان على المزارع ترك الحفظ هندية عن الذخيرة وسبأ في انه على العامل للعرف ط

فسدت) كما لو شرطاه على رب
 الارض (بخلاف ما لو مات رب
 الارض والزرع بقل فان العمل
 فيه جميعا على العامل أو وارثه)
 لبقاء مدة العقد والعقد يوجب
 على العامل عملا يحتاج اليه الى
 انتهاء الزرع كما مر ولو مات قبل
 البذر بطلت ولا شيء للكرابة كما مر
 وكذا لو فسخت بدين محوج مجتبي
 (وصح اشتراط العمل) كحصاد
 ودياس ونسف على العامل (عند
 الثاني للتعامل وهو الاصح) وعليه
 الفتوى ملتي (الغلة في المزارعة
 مطلقا) ولو فاسدة (امانة في يد
 المزارع) ثم فرع عليه بقوله (فلا
 ضمان عليه لو هلك) الغلة في يده
 بلا صنعه فلا تصح الكفالة بها نعم
 لو كفله بحصته ان استهلكها
 صحت المزارعة والكفالة ان
 لم تكن على وجه الشرط
 والافسدت المزارعة خاتمة
 (ومثله في الحكم) (المعاملة) أي
 المساقاة فان حصصة الدهقان في يد
 العامل امانة (واذا قصر المزارع
 في سقي الارض حتى هلك الزرع)
 بهذا السبب (لم يضمن) المزارع
 (في) المزارعة (الفاسدة ويضمن
 في الصحيحة) لوجوب العمل عليه
 فيها كما مر وهي في يده امانة فيضمن
 بالتقصير في السراجية اكارزلة
 السقي عمدا حتى ييسر ضمن وقت
 مازك السقي قيمته نابتا في الارض
 وان لم يكن للزرع قيمة قومت
 الارض مزروعة وغير مزروعة
 فيضمن فضل ما بينهما (فروع)
 آخر الا كما رآه في ان تأخير
 معتادا لا يضمن والا ضمن شرط
 عليه الحصاد فتغافلا حتى هلك
 ضمن الا ان يؤخر تأخيرا معتادا
 ترك حفظ الزرع

حتى اكله الذواب ضمن وان لم يرد
الجراد حتى اكله كله ان امكن
طرده ضمن والا لارزاقية زرع
ارض رجل بلا امره طال به بحصة
الارض فان كان العرف جرى
في تلك القرية بالنصف أو بالثلث
ونحوه وجب ذلك حث بين رجلين
ابي احدهما ان يسقيه أجبر
فلو سد قبل رفعه للمعاصم
لا ضمان عليه وان رفع الى القاضي
وأمره بذلك ثم امتنع ضمن جواهر
الفتاوى شرط البذر على المزارع
ثم زرعها رب الارض ان على
وجه الاعانة فزراعة والافتقار
لهادفع الارض المستأجرة من
الأجر مزارعة جازان البذر من
المستأجر ومعاملة لم يجز استأجر
أرض ثم استأجرها صاحبها ليعمل
فيها جاز الكل من مخ المصنف
قلت وفيه في آخر باب جنسية
البهيمة معز بالخلاصة يستأني
ضيع أمر البستان وغفل حتى
دخل الماء وتلفت الكروم
والخيطان قال يضمن الكروم
لالخيطان ولو فيه حصرم ضمن
الحصرم لا العنب لنهايته فصار
حفظه عليه ما قلت قال ق ويضمن
العنب في عرفنا انتهى انفق
بلا اذن الآخر ولا أمر قاض
فهو متبرع كرمه دار مشتركة مات
العامل فقال وارثه انا اعمل
الى ان يستحصد فله ذلك وان ابي
رب الارض ملتي وفي الوهبانية
وياخذ أرضا لليتيم وصيه
مزارعة ان كان ما هو يذر
ولو قال بذر الارض مني مزارع
له القول بعد الحصد والحصم ينكر

(قوله حتى اكله كله) التقييد بالكل اتفاق فيما يظهر ط (قوله زرع ارض رجل الخ) قدمنا الكلام عليه
في كتاب الغصب مستوفى فراجع (قوله حث) أي زرع قاموس وقوله بين رجلين أي مشترك بينهما
لا بالمزادة لان المزارع يضمن اذا قصر بلا مراعاة كما قدمه وما ذكره هنا ذكره في جامع الفصولين وكذا
في التارخانية عن أبي يوسف (قوله أبا احدهما) أي امتنع عن السقي لما طلب الاخر منه أن يسقيه معه
(قوله أجبر) أي أجبره الحاكم وهذا أحد قولين قدمناهما في آخر القسمة عن الخلاصة ثانيهما انه لا يجبر ويقتال
لطالب اسقه وانفق ثم ارجع بنصف ما انفق ونقل الثاني في التارخانية عن جامع الفتاوى مقتصر عليه
(قوله وان رفع الى القاضي الخ) وجه الضمان انه بأمر القاضي تحقق الوجوب عليه كالا شاهد على صاحب
المانط المائل فاذا امتنع بعده وفسد الزرع صار مستعدا فيضمن حصه شريكه لان الزرع مشاع بينهما لا يمكن
شريكه ان يسقي حصته منه ولا يلزمه سقي الجميع وحده ولا يمكنه قسمته جبرا ولا بالتراضي ما لم يتفقا على القطع
كما قدمناه في القسمة هذا ما ظهر لي فافهم (قوله شرط البذر الخ) ذكر في جامع الفصولين مسائل من هذا النوع
ثم قال فالحاصل انه لو كان البذر لرب الارض أو المزارع وزعه أحدهما بلا اذن الآخر وبنت الزرع أو لم يبت
حتى قام عليه الآخر بلا اذنه حتى ادرك ففي كل الصوري يكون الخارج بينهما الا في صورة واحدة وهي أن يكون
البذر لرب الارض وزعهما ربها بلا اذن المزارع وبنت ثم قام عليه المزارع فالخارج كله لرب الارض اه (قوله
من الآخر) بالجيم أي المؤجر متعلق بدفع (قوله جازان البذر من المستأجر) اذ لو كان من المؤجر مع ان الارض
له والعمل منه لم يبق من الآخر شيء فينتفي مفهوم المزارعة اه ح أقول وهذا التفصيل خلاف المعتمد فتد
ذكره في البرازية عن أبي يوسف ثم قال وقال محمد لو البذر من المستأجر أو المؤجر يجوز ثم رجع وقال لا وهو
المأخوذه لانه أجبر بنصف ما يخرج من أرضه الا ان يكون استأجر الرجل بدراهم اه وذكر في المنع أيضا
انه الاصح (قوله ومعاملة) أي مساقاة معطوف على مزارعة (قوله لم يجز) قال ح لما قدمنا
(قوله ليعمل فيها) أي عمل كان غير المعاملة فان حكمها عدم الجواز كما ذكره بقوله ومعاملة لم يجز ط
(قوله يستأني) أي معامل لا أجبر بقرينة ما يأتي ح (قوله وتلفت الكروم) أي الاشجار (قوله
يضمن الكروم) اذ يجب عليه حفظها لا الخيطان جامع الفصولين (قوله لا العنب الخ) قال في جامع
النفوس وابن ولكن يجب نقصان الكرم اذ حفظه يلزمه فيقوم الكرم مع العنب وبدونه فيرجع بفضل ما بينهما
وهذا جواب الكتاب اما على قول المشايخ يضمن مثل العنب حصه رب الكرم (قوله انفق بلا اذن الآخر)
فيه اشعار بأن الآخر حتى قال في منية المفتي مات العامل فانفق رب الكرم بغير أمر القاضي لم يكن متبرعا ورجع
في الثمر بقدر ما انفق وكذا في المزارعة ولو غاب العامل والمسألة بجاهلها لم يرجع اه (قوله كرمه دار مشتركة)
تقدم الكلام عليه آخر القسمة (قوله فله ذلك) لبقاء العقد حكما نظر اللوارث وقدمنا انه ان اختار القطع
له ذلك ولرب الارض خيارات ثلاثة (قوله ان كان ما هو يذر) مانافه وضمير هو لليتيم وحاصله انه ان كان
البذر من جهة الوصي يجوز وان من جهة اليتيم لا وعليه الفتوى لانه في الاول يصير مستأجرا أرض اليتيم
بعض الخارج وفي الثاني يصير مؤجرا نفسه من اليتيم والا في الاول جاز لا الثاني ولو الجنية قال ابن وهبان وينبغي
أن تكون الغبطة فيما يشترط لليتيم على ما هو المعروف في سائر التصرفات التي لليتيم وعلى هذا ينبغي أن يجوز
لوصي المعاملة في اشجار اليتيم وتماه في شرح ابن السخنة (قوله مزارع) فاعل قال والحصد مصدر
حصد والمسألة من قاضي خان زرع أرض غيره فلما حصد الزرع قال صاحبها كنت أجري زرعها يذري وقال
المزارع كنت أكارا وزرعت يذري فالقول للمزارع لانها انفق على ان البذر كان في يده اه وتماه في الشرح
خاتمة بفرع مهم يقع كثيرا ذكره في التارخانية وغيرها مات رجل وترك أولادا صغارا وكارا وامراة والكار
منها أو من امرأه غيرها فحرق الكبار وزرعوا في أرض مشتركة أو في أرض الغير كما هو المعتاد والاولاد كلهم
في عيال المرأة تعاهدهم وهم يزرعون ويحصدون الغلات في بيت واحد وينفقون من ذلك جلة صارت هذه
واقعة الفتوى واتفقت الاجوبة انهم ان زرعوهم بذر مشترك بينهم باذن الباقيين لو كبارا أو اذن الوصي
لو صغار فالغلة مشتركة وان من بذرا أنفسهم أو بذر مشترك بلا اذن فالغلة للزارعين اه والله سبحانه
وتعالى اعلم

(بسم الله الرحمن الرحيم كتاب المساقاة)

(قوله لا تخفى مناسبتها) وهي الاشتراك في الخارج ثم مع كثرة القائلين بجوازها وورود الاجاديت في معاملة النبي صلى الله عليه وسلم أهل خيبر قدمت المزارعة عليها لشدة الحاجة الى معرفة احكامها وكثرة فروعها ومسائلها كما أفاده في النهاية (قوله هي المعاملة الخ) وآثر المساقاة لانها أوفق بحسب الاشتقاق فهستاني أي لما فيها من السبق غالباً وقد منى الكلام على المفاعلة (قوله فهي لغة وشرعاً معاقدة) افاد اتحاد المعنى فيها تبعاً لما في النهاية والعناية أخذاً بما في الصحاح انها استعمال رجل في نخيل أو كروم أو غيرها مما لا صلاحها على سهم معلوم من غلتها وفسرها الزيلعي وغيره لغة بانها مفاعلة من السبق وشرعاً بالمعاقدة أقول والظاهر المغيرة لا اعتبار بشرط لها في الشرع لم تعتبر في اللغة والشروط قيود ولا خص غير الاعم فهو ما تدبر (قوله معاقدة دفع الشجر) أي كل نبات بالفعل أو بالقوة يبقى في الأرض سنة أو أكثر بقرينة الآتي فيشمل اصول الرطبة والقوة وبصل الزعفران وذلك بأن يقول دفعت اليك هذه النخلة مثلاً مساقاة بكذا ويقول المساقى قبلت فضيه أشعار بأن ركنها الايجاب والقبول كما أشير اليه في الكرماني وغيره فهستاني قال الرملي وقيد بالشجر لانه لو دفع الغنم والدجاج ودود القزم معاملة لا يجوز كما في المجتبى وغيره وكذا النخل وفي التاترخانية أعطاه بذراً فليق لي يقوم عليه ويعلفه بالاوراق على ان الحاصل بينهما فهو لب البذر وللرجل عليه قيمة الاوراق وأجر مثله وكذا لو دفع بقرة بالعلف ليكون الحادث نصفين اهـ (قوله وهل المراد الخ) الجواب نعم كما يفيد كلام القهستاني المار ولا ينافيه تصريح التعريف بالثمر لان المراد به ما يتولد منه فيتناول الرطبة وغيرها كما صرح به القهستاني أيضاً وهو مبني على الغالب تأمل (قوله لم أره) أقول في البرازية ما نصه يجوز دفع شجر الحور معاملة لا تحتاجه الى السبق والحفظ حتى لو لم يحجج لا يجوز اهـ وفيها آخر الباب معاملة الغيرة لاجل السقف والخطب جائزة كمعاملة اشجار الخلاف اهـ والخلاف بالسكسر والتخفيف على وزن ضد الوفاق نوع من الصفصاف وليس به كما في القاموس (قوله الى من يصلحه) بتنظيف السواقى والسبق والتلقيح والحراسة وغيرها فهستاني (قوله حكماً) وهو الصفة على المقتضى وبخلافه أي بين الامام وصاحبيه (قوله تمكن) صفة لقوله شروطاً وقوله ليخرج الخ تعليل للتقيده فانه لا يشترط بيان البذر هنا أي بيان جنسه وكذا بيان ربه وصلاحيته الأرض للزراعة فهذه الثلاثة لا يمكن هنا فلا تشترط وكذا بيان المدة وبقي من شروط المزارعة الثمانية الممكنة هنا اهلية العاقدين وذو كرمصة العامل والتخلى بينه وبين الاشجار والشركة في الخارج ويدخل في الاخير كون الجزء المشروط له مباحاً فافهم وفي التاترخانية ومن شروط المعاملة أن يقع العقد على ما هو في حدة التوجيـه يـريد في نفسه بعمل العامل اهـ وأما صفتها فقد مناهنا لالزمة من الجانبين بخلاف المزارعة (قوله فلا تشترط هنا) تبع فيه المصنف حيث قال الا في أربعة اشياء استثناء من قوله وشروطاً اهـ والاولى أن يجعل مستثنى من قوله وهي كالمزارعة فان المستثنيات ليست كلها شروطاً في المزارعة فتدبر ط (قوله بخلاف المزارعة) فان رب البذر اذا امتنع قبل الالتقاء لا يجبر عليه للضرر (قوله تترك بلاجر) أي للعامل القيام عليها الى انتهاء الثمرة لكن بلاجر عليه لان الشجر لا يجوز استجاره (قوله وفي المزارعة باجر) أي في التركة والعمل لان الأرض يجوز استجارها والعمل عليها بحسب ملكهما في الزرع لان رب الأرض لما استوجب الاجر على العامل لا يستوجب عليه العمل في نصيبه بعد انتهائها المدة وهنا العمل على العامل في الكل لانه لا يستوجب رب النخل عليه اجرا كما قبل انقضاء المدة فيكون العمل كله على العامل كما كان قبل الانقضاء كفاية (قوله واذا استحق النخيل يرجع الخ) مقيد بما اذا كان فيه ثمر ولا فلا أجر له قال في الولوالجية واذا لم يخرج النخيل شيئاً حتى استحق لا شيء للعامل لان في المزارعة لو استحققت الأرض بعد العمل قبل الزراعة لا شيء للمزارع فكذا هنا ولو أخرجت رجوع العامل باجر مثله على الدافع لان الاجرة صارت عيناً انتهت وهو كالتعيين في الابتداء ومضى كانت عيناً واستحققت رجوع بقيمة المنافع وكذا لو دفع اليه زرعاً بقل من أربعة فقام عليه حتى عقد ثم استحققت بخيرين أخذ نصف المقلوع أو رده ورجع على الدافع باجر مثله وكذا لو دفع اليه الأرض مزارعة والبذر من الدافع فزرعهما ونبت ثم استحققت قبل أن يستحصل فاجتار المزارع رد المقلوع يرجع باجر مثله عمله

(كتاب المساقاة)

لا تخفى مناسبتها (هي) المعاملة بلغة أهل المدينة فهي لغة وشرعاً معاقدة (دفع الشجر) والكروم وهل المراد بالشجر ما يعم غير الثمر كالخمر والصفصاف لم أره (الى من يصلحه بجزء) معلوم (من غره) وهي كالمزارعة حكماً وخلافاً وكذا (شروطاً) تمكن هنا ليخرج بيان البذر ونحوه (الا في أربعة اشياء) فلا تشترط هنا (اذا امتنع احدهما يجبر عليه) اذ لا ضرر (بخلاف المزارعة) كما مر (واذا انقضت المدة تترك بلاجر) ويعمل بلاجر وفي المزارعة باجر (واذا استحق النخيل يرجع العامل باجر مثله)

وقال الهندواني بقيمة حصته نابتا (قوله وفي المزارعة بقيمة الزرع) كذا أطلقه الزيلعي وقد علمت التفصيل
وفي التاتر خانية دفع أرضه مزارعة والبذر من العامل ثم استحققت أخذها المستحق بدون الزرع وله أن يأمره
بالقلع ولو الزرع بقلا ومونة القلع على الدافع والمزارع نصفين والمزارع بالخيار أن شاء رضى بنصف المقلوع
ولا يرجع على الدافع بشيء أورد المقلوع عليه وضمنه قيمة حصته نابتاله حق القرار ولو البذر من الدافع خير
المزارع أن شاء رضى بنصف المقلوع أورد عليه ورجع بأجر مثل عمله عند البلخي وبقيته عند أبي جعفر اهـ ومثله
في الذخيرة وتأمله مع ما قدمناه عن الولولجية (قوله ليس بشرط هنا) أي في المسافة أن علمت المدة كما يفيد
التعليل لا مطلقا بدليل ما يأتي (قوله للعلم بوقته عادة) لأن الثمرة لا دراكها وقت معلوم فلباية تفاوت
بمخلاف الزرع لانه ان قدم في القاء البذر يتقدم حصاده وان اخر يتأخر لانه قد يزرع خريفا وصيفا وريعا اتفاقا
فاذا كان لا بد من الزرع وقت معلوم عرفا جازا أيضا وتقدم ان عليه الفتوى فلا فرق (قوله وحينئذ) أي
حين اذ لم يشترط بيان المدة ولم يبينها قال القهستاني وأول المدة وقت العمل في الثمر المعلوم وآخرها
وقت ادراكه المعلوم اهـ (فرع) تجوز إضافة المزارعة والمعاملة الى وقت في المستقبل بزيادة (قوله
في أول السنة) عبارة ابن ملك في تلك السنة لانه متيقن وما بعده مشكوك اهـ وهي أولى ط (قوله
وفي الرطبة) بالفتح بوزن كلمة القضب مادام رطباً والجعر رطباً بوزن كلاب وقيل جميع البقول ط عن
الجوى ويأتي ما فيه (قوله على ادراكها) يعني اذا دفعها مسافة لا يشترط بيان المدة فيتمتد الى ادراك
بذرها لانه كادراك الثمر في الشجر ابن كمال وهذا اذا انتهى جذا ذها كما يفيد في العناية وسيد كره
المصنف والا كان المقصود الرطبة ويقع على أول جرة كما يأتي (قوله ان الرغبة فيه وحده) كذا يفيد في العناية
أيضا قال لانه يصير في معنى الثمر للشجر وادراكه له وقت معلوم وهو يحصل بعمل العامل فصح اشتراط المناصفة
فيه والرطبة لصاحبها ولو ذكر هذا القيد عند كلام المصنف الا ان كان اخصروا ظهر (قوله فان لم يخرج الخ)
مربط بالتمتع وقد نقله المصنف عن الخانية وهذا اذا لم يسم مدة واذا سمي مدة فسمي ببيان ط (قوله
ولو تبلغ الخ) أي ولو ذكر مدة تبلغ فيها أو لا تبلغ أي يحتمل بلوغها فيها وعدمه (قوله لعدم التيقن الخ)
بل هو متوهم في كل مزارعة ومسافة بأن يصظم الزرع أو الثمر آفة سماوية درر (قوله فعلى الشرط) هذا
اذا كان الخارج يرغب فيه وان لم يرغب في مثله في المعاملة لا يجوز شرب ليلية عن البرازية لان ما لا يرغب
فيه وجوده وعدمه سواء خلاصة قلت وافق في الحامدية بأنه لو برز البعض دون البعض في المدة فله أخذ ما برز
بعمله فيها دون البارز بعدها (قوله والا فسدت) أي والا يخرج في الوقت المسمى بل تأخر فللعامل أجر
المثل لفساد العقد لانه تبين الخطأ في المدة المسماة فصارت كما اذا علم ذلك في الابداء بخلاف ما اذا لم يخرج أصلا
لان الذهاب باقفة فلا يتبين فساد المدة فبقى العقد صحيحا ولا شيء لكل واحد منهم على صاحبه هداية (قوله
ليدوم عمله الخ) عبارة صدر الشريعة لعمل الى ادراك الثمر واعتراضها المصنف بعبارة قوية وغيرها
بان مفادها ان الاجرة بمقابلة العمل اللاحق الى النضج وليس كذلك لانه لما تبين فساد العقد بعدم
انطراح لزوم اجر العمل السابق وأجابوا بأنه يمكن أن يقال معنى قوله ليعمل ليدوم عمله والادراك بمعنى انطراح
لانه ما لم يخرج لا يستحق الاجر أصلا لجواز ان لا يخرج أصلا آفة سماوية اهـ وأجاب ابن الكمال بأن المعنى
اجر مثل العامل المستأجر ليعمل الى ادراك الثمر لا اجر مثل العامل المستأجر الى زمان ظهور فساد العقد
فان أجر المثل يتفاوت بقلة المدة وكثرتها فافهم فانه دقيق اهـ تأمل (قوله لم تبلغ الثمرة) أي لم تبلغ الغراس
الثمرة كذا في شروح الهداية فالثمرة بالنصب مفعول تبلغ وفاعله ضمير الغراس والمعنى انها لم تبلغ زمنا تصلح
فيه للثمار لانها لم تثمر بالفعل لانها لو كانت صالحة للثمار لكانت وقت الدفع لم تكن مثمرة يصح بلا بيان المدة
ويقع على أول ثمرة تخرج كما مر ولهذا عبر هناك بالشجر وهنا عبر بالغراس فتفطن لهذه الدققة (قوله تفسد)
لان الغراس يتفاوت بقوة الارض وضعفها تفاوتا فاحشا فلا يمكن صرفه الى أول ثمرة تخرج منه زيلعي
(قوله وكذا لودفع اصول رطبة الخ) أي تفسد وقوله بخلاف الرطبة الخ يوهم أن الفرق بينهما من حيث
ان المدفوع في الأول اصول الرطبة وفي الثاني الرطبة نفسها وليس كذلك بل الفرق أنه اذا لم يعلم أول
جرة منها متى تكون تفسد وان علم تجوز قال في غاية البيان ولودفع اصول رطبة يقوم عليها حتى تذهب

وفي المزارعة بقيمة الزرع (و) الرابع
(بيان المدة ليس بشرط) هنا
استحسانا للعلم بوقته عادة (و)
حينئذ (يقع على أول ثمرة يخرج)
في أول السنة وفي الرطبة على
ادراك بذرها ان الرغبة فيه
وحده فان لم يخرج في تلك
السنة ففسدت (ولو ذكر مدة
لا تخرج الثمرة فيها فسدت ولو
تبلغ) الثمرة فيها (أولا) تبلغ
(صح) لعدم التيقن بفوات
المقصود (فلا يخرج في الوقت
المسمى فعلى الشرط) لصحة العقد
(والا) فسدت (فالعامل اجر
المثل) ليدوم عمله الى ادراك الثمر
(ولو دفع غراسا في أرض لم تبلغ
الثمرة على ان يصلحها فخرج كان
بينهما تفسد) هذه المسافة (ان لم
يذكر اعواما معلومة) فان ذكر
ذلك صح (وكذا لودفع اصول
رطبة في أرض مسافة ولم يسم
المدة بخلاف الرطبة فانه يجوز)
وان لم يسم المدة

اصولها وينقطع بنتها وما خرج نصفان فهو فاسد وكذلك النخل والشجر لانه ليس لذلك وقت معلوم فكانت
المدة مجهولة أما اذا دفع النخيل أو اصول الرطبة معاملة ولم يقل حتى تذهب اصولها الخ يجوز ان لم يبين
المدة اذا كان للرطبة جرة معلومة فيقع على اول جرة وفي النخل على اول ثمرة تخرج واذا لم يكن للرطبة
جرة معلومة فلا يجوز بلا بيان المدة (قوله على اول جرة) يفتح الجيم وتشديد الزاي أي مجزوز بمعنى مقطوع
(قوله جاز) أي ان كان البذر مما يرغب فيه كما مر (تنبيه) قد مناصحة المعاملة في نحو الحور والصفاف
بما لا ثمرة له والظاهر ان حكمه كالرطبة فيصح وان لم يسم المدة ويقع على اول جرة وكذا اذا دفع له اصوله وسمى
مدة تأمل (قوله المراد منها جميع البقول) كذا قاله ابن الكمال والضمير للرطاب وفي الجوهر الرطاب
جمع رطبة كالقصعة والقصاع والبقول غير الرطاب فالبقول مثل الكراث والسلق ونحو ذلك والرطاب كالثاء
والبطيخ والمان والعنب والسفرجل والبادنجان وأشياء ذلك اه تأمل (قوله لو غيبه الخ) ليس المراد
بالقسيد الاحتراز عن شجر لا ثمرة له لما علمت بل عما فيه ثمرة مدركة بقريضة ما بعده (قوله يعني تزيد بالعمل)
أقول أراد بالعمل ما يشمل الحفظ لما في اللواحية وغيره اذ دفع كراما معاملة لا يحتاج لما سوى الحفظ ان بحال
للمحافظة يذهب ثمرة قبل الادراك ويجوز ان يكون الحفظ زيادة في الثمار وان بحال لا يحتاج للحفظ لا يجوز
ولا نصيب للعامل من ذلك اه (قوله وان مدركة الخ) قال الكرخي في مختصره دفع اليه بخلافه طلع
معاملة بالنصف جاز وكذا لو دفعه وقد صار يسرا أخضر أو أشجرا لانه لم يثناه عظمه فان دفعه وقد انتهى عظمه
ولا يزيد قليلا ولا كثيرا الا انه لم يربط فسد فان أقام عليه وحفظه حتى صار غرقا فهو لصاحب النخل وللعامل
اجر مثله وكذلك العنب وجميع الفاكهة في الاشجار وكذلك الزرع ما لم يبلغ الاستحصاد واذا استحصد لم يجز
دفعه لمن يقوم عليه ببعضه والجواب فيه كالأول اتقاني (قوله يضاء) أي لآبات فيها (قوله مدة معلومة)
وبدونها بالاولى (قوله وتكون الارض والشجر بينهما) قيد به اذ لو شرط أن يكون هذا الشجر بينهما فقط صح
قال في الخانية دفع اليه أرضا مدة معلومة على أن يغرس فيها غراسا على أن ما تحصل من الاغراس والثمار
يكون بينهما جاز اه ومثله في كثير من الكتب وتصريحهم بضرب المدة صريح في فسادها بعده ووجهه
انه ليس لادراكها مدة معلومة كما قالوا فبالودفع غراسا لم تبلغ الثمرة على أن يصلحها خيرية من الوقف
والمساقاة ومثله في الحامدية والمراد به وهكذا احققه الرمي في الخاشية وهذه تسمى مناصبة ويفعلونها في زماننا
بلا بيان مدة وقد علمت فسادها قال الرمي واذا فسدت لعدم المدة ينبغي أن يكون الثمر والغرس لرب الارض
وللاخر قيمة الغرس واجرة المثل كما لو فسدت باشتراط بعض أهل الارض لتساويهما في العلة وهي واقعة
الفتوى اه أقول وفي الذخيرة واذا انقضت المدة يخرب الارض ان شاء غرم نصف قيمة الشجرة ويملكها
وان شاء قلعه اه وبيان ذلك فيها في الفصل الخامس فراجعها هذا وفي التاترخانية والذخيرة دفع الى ابن له
أرضا ليغرس فيها غراسا على أن الخارج بينهما نصفان ولم يؤقت له وقتا لغرس فيها ثم مات الدافع عنه وعن
ورثته سواء فأراد الورثة أن يكلفوه قلع الاشجار كلها ليقسموا الارض فان كانت الارض تحتل القسمة قسمت
وما وقع في نصيب غيره كلف قلعه وتسوية الارض ما لم يصطلحوا وان لم تحتل يؤمر الغارس بقطع الكل ما لم
يصطلحوا اه فهذا كالأصريح في ان المناصبة تفسد بلا بيان المدة كما فهمه الرمي من تقيدهم بالمدة
اذ لو صحت لكان الغراس مناصفة كما شرطوا لكنه يفيد انه حيث فسدت فالغراس للغارس لا للدافع وهو
خلاف ما يحتمل الرمي فليست تأمل ويمكن ادعاء الفرق بين هذا وبين ما اذا فسدت باشتراط نصف الارض ويظهر ذلك
سماعا لوابه الفساد فانهم علوا له ثلاثة أوجه منها كما في النهاية انه جعل نصف الارض عوضا عن جميع الغراس
ونصف الخارج عوضا لعمله فصار العامل مشتريا نصف الارض بالغراس المجهور فيفسد العقد فاذا زرعه
في الارض بأمر صاحبها فكان صاحبها فعل ذلك بنفسه فيصير قابضا ومستملكا بالعلق فيجب عليه قيمته
واجرا المثل اه ولا يتأتى ذلك في مسئلتنا بل هو في معنى استئجار الارض بنصف الخارج واذا فسد العقد قد
لعدم المدة يبقى الغراس للغارس ونظيره ما مر في المزارعة انها اذا فسدت فالخارج لرب البذر ولا يخفى
أن الغرس كالبذر وينبغي لزوم أجر مثل الارض كما في المزارعة هذا ما ظهر لي والله تعالى أعلم (قوله لا شرط
الشركة الخ) هذا ثاني الاوجه التي علوا بها الفساد وعليه اقتصر في الهداية وقال انه اصحها قال

مطلب
في المساقاة على الحور والصفاف

(ويقع على اول جرة يكون ولو دفع
رطبة انتهى جذاذها على ان
يقوم عليها حتى يخرج بذرها
ويكون بينهما نصفين جاز بلا بيان
مدة والرطبة لصاحبها ولو شرط
الشركة فيها) أي في الرطبة
(فسدت) لشرطها ما الشركة فيما
لا يجوز عمله (وتصح في الكرم
والشجر والرطاب) المراد منها
جميع البقول (واصول الباذنجان
والنخل) ونحوها الشافعي
بالكرم والنخل (لوقبه) أي الشجر
المدكور (ثمرة غير مدركة) يعني
تزيد بالعمل (وان مدركة) قد
انتمت (لا) تصح (كالزراعة)
لعدم الحاجة (دفع أرضا يضاء
مدة معلومة ليغرس وتكون
الارض والشجر بينهما لا تصح)
لا شرط الشركة

مطلب
يشترط في المناصبة بيان المدة

فيما هو موجود قبل الشركة
فكان كقفيز الطحان فتفسد
(والثمر والغرس لرب الارض)
تبع الارضه (وللا خرقة غرسه)
يوم الغرس (واجر) مثل (عمله)
وحيلة الجواز أن يبيع نصف
الغراس بنصف الارض ويستأجر
رب الارض العامل ثلاث سنين
مثلا بشي قليل لعمل في نصيبه
صدر الشريعة (ذهب الريح
بنواة رجل والقها في كرم اخر
قبت منها شجرة فهي لصاحب
الكرم) اذ لا قيمة للنواة (وكذا
لو وقعت خوخة في ارض غيره
قنبت) لان الخوخة لا تنبت
الا بعد ذهاب لحما (وتبطل) اي
المساقاة (كالمزارعة بموت
احدهما ومضى مدتها والثمر في)
هذا قيد لصورتي الموت ومضى
المدة (فان مات العامل تقوم
ورثته عليه) ان شاءوا حتى يدرك
الثمر (وان كره الدافع) أي رب
الارض وان أرادوا القلع لم يجبروا
على العمل (وان مات الدافع
يقوم العامل كما كان وان كره ورثة
الدافع) دفعا للضرر (وان ماتا
فالخيار في ذلك لورثة العامل)
كما مر (وان لم يميت احدهما بل
انقضت مدتها) اي المساقاة
(فالخيار للعامل) ان شاء عمل على
ما كان

في العناية لانه نظير من استأجر صبا غاليا بصيغ ثوبه بصيغ نفسه على أن يكون نصف المصبوغ للصباغ فان الغراس
آلة تجعل الارض بها مستأنا كالصبيغ للثوب فاذا فسدت الاجارة بقيت الالة متصلة بملك صاحب الارض
وهي متقومة فيلزمه قيمتها كما يجب على صاحب الثوب قيمة ما زاد الصبيغ في ثوبه واجرمه اه (قوله فيما
هو موجود قبل الشركة) وهو الارض (قوله فكان كقفيز الطحان) اذ هو استأجر ببعض ما يخرج
من عمله وهو نصف البستان هداية هذا وما وجه صحة المناصبة فقال في الذخيرة لانهم اشترطوا الشركة
في جميع ما يخرج بعمل العامل وهذا جائز في المزارعة فكذا في المعاملة اه ومقتضى هذا ان كونها
في معنى قفيز الطحان لا يضر اذ هو جار في معظم مسائل المزارعة والمعاملة ولهذا قال الامام بفسادها وترك
صاحب القياس استدلالا بانه عليه الصلاة والسلام عامل أهل خيبر على نصف ما يخرج من ثمر أوزرع وهذا
ينفذ ترجيح الوجه الذي قدمناه عن النهاية فليأتنا (قوله يوم الغرس) كذا أقاده الرمي وقال لان الضمان
في مثله من وقت الاستئثار فتعتبر قيمته من وقته لانه من وقت ضرورته شجرة امرا ولا من وقت الحاجة فاعلم
ذلك فان المحل قد يشبه اه (قوله وحيلة الجواز الخ) هذه الحيلة وان أقادت صحة الاشتراك في الارض
والغراس لكتمان ضرر صاحب الارض لان استئجار الشريك على العمل في المشترك لا يصح ولا يستحق اجرا
ان عمل فقد يمنع عن العمل وبأخذ نصف الارض بالثمن اليسير اللهم الا ان يحمل على أنهم ما اقررا الغراس
وغرس كل نصفه في جانب فصح الاجارة أيضا فتأمل (قوله لا بعد ذهاب لحما) أي وبعد ذهابه
لا قيمة للنواة فكانت كالمسألة الاولى ط قال في المنع عن الحياينة بخلاف الصيد اذا فرخت في أرض انسان
أو باضت لان الصيد ليس من جنس الارض ولا متصل بها (قوله فان مات العامل الخ) أشار الى
أن العقد وان بطل أمكنه يبقى حكما أي استحسانا كما في شرحه على الملتقى وغيره دفعا للضرر فاندفع
ما في الشرع بلائمة من دعوى التنافي تأمل (قوله وان أرادوا القلع) التعبير يناسب المزارعة لا المساقاة
اه ح قلت والاحسن القطع لانه أشمل تأمل (قوله لم يجبروا على العمل) أي بل يجبر الاخر بين أن يقسم
البسر على الشرط وبين أن يعطيهم قيمة نصيبهم من البسر وبين أن يتفق على البسر حتى يبلغ فيرجع بذلك في حصصهم
من الثمر كما في الهداية ح (قوله يقوم العامل الخ) ولو استمر الضرر وتخبر ورثة الاخر كما مر وتظهر
في المزارعة كما في الهداية أيضا واستشكل الزيلعي الرجوع على العامل أو ورثته في حصته من الثمر فقط وكان
ينبغي الرجوع بجميع النفقة لان العامل انما يستحق بالعمل وكان العمل كله عليه ولهذا اذا اختار
المضى أو لم يميت صاحبه كان العمل كله عليه فلو كان الرجوع بحصته فقط يؤدي الى أن العمل يجب عليهما حتى
تسحق المؤنة بحصته فقط وهذا خلف لانه يؤدي الى استحقال العامل بلا عمل في بعض المدة وكذا هذا
الاشكال وأرد في المزارعة أيضا اه وأجاب في السعدية بأن المعنى ان الرجوع في حصة العامل بجميع
النفقة لا بحصته كما فهمه هذا الفاضل اه وهذا الجواب موافق لما قدمناه في المزارعة عن التاخر خاتمة
من أنه يرجع بجميع النفقة مقدرا بالحصص ولقول الهداية هنالك يرجع بما يتفق في حصته ولم يقل بنصفه
ولا بحصته ومعنى كونه مقدرا بالحصص أنه يرجع بما أنفق في حصة العامل ان كان قدرها أو دونها بالرائد عليها
كما نقل عن المقدسي قال الخوي نعم يرد هذا أي اشكال الزيلعي على ما في الحكا في والغاية والمبسوط من أنه يرجع
بنصف ما أنفق هذا واعلم أن الرجوع بجميع النفقة هو الموافق لما قرره في المزارعة وتقدم متسامن أنه لو مات
رب الارض والزرع بقل فالعمل على العامل لبقاء العقد ولو انقضت المدة فعليه ما بالحصص وعن هذا صرح
في الذخيرة بأن ورثة رب الارض اذا أنفقوا بأمر القاضي رجعوا بجميع النفقة مقدرا بالحصص وفي انتهاء
المدة يرجع رب الارض على المزارع بالنصف مقدرا بالحصص والفرق بقاء العقد في الاول وكون العمل على
العامل فقط بخلاف الثاني وتماه متر في المزارعة وهذا كله وان كان في المزارعة لكان المساقاة مثلها
كما قدمناه آنفا عن الهداية ويأتي ولم يفرقوا ههنا بينهما الا من وجه واحد يأتي قرييما ثم اعلم ان ظاهر التقييد
بأمر القاضي أنه لا رجوع بدونه فتنبه (قوله فان ماتا الخ) قال في الهداية فان ابى ورثة العامل أن
يقوموا عليه كان الخيار في ذلك لورثة رب الارض على ما وصفنا (قوله بل انقضت مدتها) أي والثمر في
فهذا الاول سواء هداية (قوله ان شاء عمل) أي كالمزارعة لكن ههنا لا يجب على العامل أجر حصته

الى ان يدرك لان الشجر لا يجوز استجاره بخلاف المزارعة حيث يجب عليه أجر مثل الارض وكذا العمل كله
على العامل وفي المزارعة عليهما زيلعي وان أبي عن العمل خبر الاخرين خيارات ثلاثة كما بينا اتقاني (فرع) قام
العامل على الكرم اياما ثم ترك فلما ادرك الثمر جاء يطلب الحصة ان ترخص في وقت صار للثمرة قيمة له الطلب وان قبله فلا
برازية (قوله وتفسح بالعدر) وهل يحتاج الى قضاء القاضي فيه روايتان ذكرناه ما في المزارعة اتقاني وهل
سفر العامل عذريه روايتان قال في البرازية والصحيح انه يوفى بينهما فهو عذر اذا شرط عليه عمل نفسه وغير
عذر اذا اطلق وكذا التفصيل في عرض العامل اهـ (قوله وسعفه بالتحريك) جمع سعفة غصن
الحل صحاح ونقله ابن الكمال عن المغرب وكتب في الهامش ان ما في زكاة العناية من انه ورق الجريد الذي
يخدم منه المراوح ليس بذلك اهـ لكن ذكر القهستاني انه يطلق عليهما (قوله منه) أي من العامل
متعلق بقوله يخاف (قوله ولو شرط على العامل فسدت) اتفاقا عبارة الهداية ولو شرط الجذاذ على العامل
فسدت اتفاقا لانه لا عرف فيه اهـ وقدم الشارح آخر المزارعة عن الخلاصة انه يضمن العنب بترك الحفظ
للعرف قنبيه (قوله والاصل الخ) لم يفد شيئا زائدا على ما قبله فان ما قبله أصل لذكره على وجه العموم تأمل
وذكر في التاترخانية عن الينابيع ان اشتراط ما لا تبقى منفعة بعد المدة على المساق كالتلقيح والتأبير والسقي
جائز وما تبقى منفعته بعدها كالقاء السمقين ونصب العرائش وغرس الاشجار ونحو ذلك مفسد (قوله كما
بعد القسمة) أي كالعامل الذي بعد قسمة الخارج قال في العناية كالحل الى البيت والطن واشباههما وهما
ليسا من اعمالهما فيكونان عليهما لكن فيما هو قبل القسمة على الاشتراك وفيما هو بعدها على كل واحد منهما
في نصيبه خاصة لتميز ملك كل واحد منهما عن ملك الآخر (قوله ثم زاد احدهما الخ) ذكر في الهندية اصلا
حسنا فقال الاصل ما ترحل ارا ان كل موضع احتمل انشاء العقد احتمل الزيادة والا فلا واسط جائز في الموضعين
فاذا دفع فخلا بالنصف معاملة فخرج الثمران لم يتناه عظمه جازت الزيادة منهما ما بينهما كان ولو تناهى عظم البسر
جازت الزيادة من العامل لب الارض ولا تجوز الزيادة من رب الارض للعامل شيئا اهـ فان حل ما ذكرهنا
على ما اذا تناهى العظم حصل التوفيق اما قبل التناهي فهو بمنزلة انشاء العقد وانشاؤه حينئذ من الطرفين جائز
كما يشير اليه أصل الهندية فتدبر اهـ ط قلت وذكروا في هذا الاصل في التاترخانية وذكر ان المزارعة
والمعاملة سواء (قوله دفع الشجر لشريكه مساقاة لم يجز) أي اذا شرط له اكثر من قدر نصيبه قال في التاترخانية
واذا فسدت فان الخارج بينهما نصفان على قدر نصيبهما في التخييل ولو اشتراط ان يكون الخارج بينهما نصفين جاز
اهـ وفساد مساقاة الشريك مذكور في المنع وغيرها وبه ائقي في الخيرية والحامدية فيما يفعله في زماننا فاسد قنبيه
وقيد بالمساقاة لان المزارعة بين الشريكين في أرض وبذر منهما تصح في اصح الروايتين والفرق كما في الذخيرة
ان معنى الاجارة في المعاملة راجع على معنى الشركة وفي المزارعة بالعكس (فرع) لو ساقى أحد الشريكين على
نصيبه أجنبيا بلا اذن الآخر هل يصح فعند الشافعية نعم قال الرمي والظاهر ان مذهبنا كذلك لان المساقاة
اجارة وهي تجوز في المشاع عندهما والمقول عليه في المساقاة والمزارعة مذهبهما فحجوز المساقاة في المشاع
ولم ار من صرح به ثم رأيت المؤلف اجاب بانها تصح عندهما كما تنقهن والله تعالى الحمد والمنة اهـ أقول فيه
بحث لان معنى الاجارة وان كان راجحا في المساقاة كما قدمناه آتفا لكن الاجارة فيها من جانب العامل لا الشجر
لان استجار الشجر لا يجوز كما مر فالعامل في الحقيقة أجير لب الشجر يجز من الخارج ولا شيوخ في العامل
بل الشيوخ في الاجرة فلم يوجد هنا اجارة المشاع التي فيها الخلاف فتدبر على انه ذكر في التاترخانية في الفصل
الحامس ما نصه اذا دفع التخييل معاملة الى رجلين يجوز عند أبي يوسف ولا يجوز عند أبي حنيفة وزفر ولودفع
نصف التخييل معاملة لا يجوز اهـ فان كان المراد أن التخييل كله للدافع كما هو المتبادر فعدم الجواز فيه يدل
على عدم الجواز في المشترك بالاولى بل يفيد عدم الجواز ولو باذن الشريك كما لا يخفى على المتأمل وان كان المراد ان
التخييل مشترك ودفع أحدهما لأجنبي فالأخر أظهر فنعين ما قلناه وثبت ان مساقاة الشريك لأجنبي ولو باذن
الشريك الآخر لا تصح كساقاة أحد الشريكين للآخر هذا ما ظهر لفهمي القاصر والله اعلم (قوله لانه
شريك الخ) هذا بوضع لك ما أوردناه على الحيلة التي نقلها عن صدر الشريعة (قوله فيقع العمل لنفسه)
أي أصالة وتغيره تبعاً ط (قوله وماله مساقى الخ) فلو ساقى بلا اذن فالخارج للمالك كما أئقي به في الحامدية

(وتفسح بالعدر كالمزارعة) كما

في الاجارات (ومنه كون العامل

عاجزا عن العمل وكونه سارقا

يخاف على ثمره وسعفه منه) دفعا

للضرر (فروع) ما قبل الادراك

كسقي وتلقيح وحفظ فعلى العامل

وما بعده كجذاذ وحفظ فعليه ما ولو

شرط على العامل فسدت اتفاقا

ملتقى والاصل ان ما كان من عمل

قبل الادراك كسقي فعلى العامل

وبعده كحصاد عليهما كما بعد القسمة

فليحفظ دفع كرمه معاملة بالنصف

ثم زاد احدهما على النصف ان

زاد رب الكرم لم يجز لانه هبة مشاع

يقسم وان زاد العامل جاز لانه

اسقاط دفع الشجر لشريكه مساقاة

لم يجز فلا أجر له لانه شريك فيقع

العمل لنفسه وفي الوهبانية

ومال المساقى أن يساقى غيره

وان اذن المولى له ليس ينكر

قال في الذخيرة دفع اليه معامله ولم يقل له اعمل برأيك فدفع الى اخر فان خارج لمالك الخيل وللعامل اجر مثله على العامل الاول بالغاما بلغ ولا أجر للاول لانه لا يملك الدفع اذ هو ايجاب الشر كة في مال الغير وعمل الثاني غير مضاف اليه لان العقد الاول لم يتناول له ولو هلك الثمر في يد العامل الثاني بلا عمله وهو على رؤس الخيل لا يضمن وان من عمل الاجير في أمر يخالف فيه أمر الاول يضمن لصاحب الخيل العامل الثاني لا الاول وان هلك من عمله في أمر لم يخالف أمر الاول فرب الخيل ان يضمن اتيا شاء ولا خيرا ان ضمنه الرجوع على الاول اه ومثله في التارخانية والبرازية وبه افق العلامة قاسم ونقله عن عدة كتب فتنبه لذلك فانه خفي على كثيرين بقي انه لم يبين حكم المزارع وذكر في الذخيرة وغيرها انه على وجهين الاول أن يكون البذر من رب الارض فليس للمزارع دفعها من اربعة الا بالاذن ولودلالة لان فيه اشتراك غيره في مال رب الارض بل ارضها والثاني ان يكون من المزارع فله الدفع ولو بلا اذن لانه يشترك غيره في ماله وتفاصيل المسألة طويلة فلتراجع (قوله وأي شيء الخ) هي الشاة التي نذت خارج المصر ولا يقدر على اخذها يكتفي فيها الجرح في أي مكان مع التسمية كالصيد والمراد بالكفر الستر سمي الزارع كافرا لانه يستتر الحب فكل مزارع ومساق اذا بذر يكفر أي يستتر شربة لاني وفي كون المساق يستتر نظر فتدبر والله تعالى اعلم

(بسم الله الرحمن الرحيم كتاب الذبايح)

(قوله مناسبتها للمزارعة الخ) كذا في شروح الهداية قال في الحواشي السعدية كان ينبغي ان تبين المناسبة بين الذبايح والمساقاة لذكرها بعد المساقاة ويقول في كل منهما اصلاح ما لا يتفجع به بالاكل في الحال للانتفاع في المال اه اقول قد يجب ان كانت المساقاة متحدة مع المزارعة شروطا وحكما وخلافا كما تر وذكرا في كثير من الكتب في ترجمة واحدة ونقل القهستاني عن التنف ان المساقاة من المزارعة تسامحو في ذلك (قوله اتلافا في الحال) لان فيهما القاء البذر في الارض واستهلاكه فيها وازهاق روح الحيوان وتخريب بيته لكن هذا الاتلاف في الحقيقة اصلاح فلا ينافي ما تر فتدبر (قوله الذبيحة اسم ما يذبح) فالاطلاق باعتبار ما يؤول (قوله كالذبح بالكسر) فهما بمعنى واحد ومنه قوله تعالى وفديناه بذبح عظيم (قوله واما بالفتح) في بعض النسخ واما الفتح والمراد المفتوح (قوله فقطع الاوداج) فيه تغليب كما يأتي (قوله من شأنه الذبح) أي شرعا لان السمل والجراح يمكن ذبحهما ط أي ان كان لهما أوداج والا فلا يمكن فيهما أصلا تأمل (قوله ودخل) أي فيما يحرم المتردية والنطيحة وكذا المريضة والتي فقر الذئب بطنها على ما يأتي بيانه (قوله وكل ما لم يذك) هذا الدخول اقتضى خروج المتن عن كونه قيدا في التعريف اه ح (قوله ذكاة شرعا) المعروف الذكاة بالهاء فليراجع اه ح أقول في القاموس التذكية الذبح كالذكاة والذكاة (قوله وذكاة الضرورة) أي في صيد غير مستأنس ونحوه مما يأتي منا وشرحا (قوله وطعن وانهاردم) كذا في المنح فالاول عطف خاص على عام والثاني مسبب عنهما قال ط ولواقتصر على الجرح كما اقتصر غيره لكان أولى (قوله بين الخلق واللبة) الخلق في الاصل الخلقوم كما في القاموس أي من العقدة الى مبدا الصدر وكلام التحفة والكافي وغيره ما يدل على ان الخلق يستعمل في العنق بعلاقة الجزئية فالمعنى بين مبدا الخلق أي اصل العنق كما في القهستاني فكلام المصنف محتمل للروايتين الاتيتين (قوله بالفتح) أي والتشديد (قوله وعروقه) أي الخلق لا الذبح قهستاني (قوله الخلقوم) هو الخلق زيد فيه الواو والميم كما في المقاييس قهستاني (قوله وسطه أو اعلاه أو اسفله) العبارة للامام محمد في الجامع الصغير لكنها بالواو والواو الشارح بأواشارة الى ان الواو فيها بمعنى أو اذ ليس الشرط ونوع الذبح في الاعلا والوسط والاسفل بل في واحد منها فافهم قال في الهداية وفي الجامع الصغير لا بأس بالذبح في الخلق كله وسطه واعلاه واسفله والاصل فيه قوله عليه الصلاة والسلام الذكاة ما بين اللبة والليمين ولانه مجمع العروق فيحصل بالفعل فيه انهار الدم على ابلغ الوجوه فكان حكم الكل سواء اه وعبارة المبسوط الذبح ما بين اللبة والليمين كالحديث قال في النهاية وبينهما اختلاف من حيث الظاهر لان رواية المبسوط تقتضي الحل فيما اذا وقع الذبح قبل العقدة لانه بين اللبة والليمين ورواية الجامع تقتضي عدمه لانه اذا وقع قبلها لم يكن الخلق محل الذبح فكانت رواية الجامع

وفي معانيها
وأى شيء دون ذبح يحلها
وأى المساق والمزارع يكفر

(كتاب الذبايح)

مناسبتها للمزارعة كونها ما اتلافا
في الحال للانتفاع بالنبات واللحم
في المال الذبيحة اسم ما يذبح
كالذبح بالكسر واما بالفتح فقطع
الاوداج (حرم حيوان من شأنه
الذبح) خرج السمل والجراح
فيحلان بلا ذكاة ودخل المتردية
والنطيحة وكل (ما لم يذك) ذكاة
شرعا اختياريا كان أو اضطراريا
(وذكاة الضرورة جرح) وطعن
وانهاردم (في أي موضع وقع من
البدن و) ذكاة (الاختيار ذبح بين
الخلق واللبة) بالفتح المنع من الصدر
(وعروقه الخلقوم) كله وسطه
أو اعلاه أو اسفله وهو مجرى النفس

مقبدة لا إطلاق رواية المبسوط وقد صرح في الذخيرة بأن الذبح اذا وقع اعلى من الحلقوم لا يحل لان المذبح هو الحلقوم ~~لكن~~ رواية الامام الرستغني تخالف هذه حيث قال هذا قول العوام وليس بمعتبر فحل سواء بقيت العقدة مما يلي الرأس او الصدر لان المعتبر عندنا قطع اكثر الاوداج وقد وجد وكان ينبغي يفتى بهذه الرواية ويقول الرستغني امام معتقد في القول والعمل ولو اخذنا يوم القيامة للعمل بروايته تأخذه كما اخذنا اه ما في النهاية ~~مختصا~~ ذكر في العناية ان الحديث دليل ظاهر لهذه الرواية ورواية المبسوط تساعدنا وما في الذخيرة يخالف اظاهر الحديث اه اقول بل رواية الجامع تساعد رواية الرستغني أيضا ولا تخالف رواية المبسوط بناء على ما مر عن القهستاني من اطلاق الحلق على العنق وقد شنع الاتقاني في غاية البيان على من خالف تلك الرواية غاية التشنيع وقال ألا ترى قول محمد في الجامع او اعلام فاذا ذبح في الاعلى لا بد ان تبقى العقدة تحت ولم يلتفت الى العقدة في كلام الله تعالى ولا كلام رسوله صلى الله عليه وسلم بل الذكوة بين اللبة والبعين بالحديث وقد حصلت لاسيما على قول الامام من الا ~~كتفا~~ بثلاث من الاربع ايا كانت ويجوز ترك الحلقوم اصلا فبالاولى اذا قطع من اعلام وبقيت العقدة اسفل اه ومثله في المنع عن البرازية وبه جزم صاحب الدرر والميتى والعيني وغيرهم لكن جزم في النقاية والمواهب والاصلاح بأنه لا بد ان تكون العقدة مما يلي الرأس واليه مال الزيلعي وقال ما قاله الرستغني ~~من~~ لانه لم يوجد فيه قطع الحلقوم ولا المرى واصحابنا وان اشترطوا قطع الاكثر فلا بد من قطع احدهما عند الكل واذ لم يبق شيء من العقدة مما يلي الرأس لم يحصل قطع واحد منهما فلا يؤكل بالاجماع الخ ورده بحشيه الشلبي والحموي وقال المقدسي قوله لم يحصل قطع واحد منهما ممنوع بل خلاف الواقع لان المراد بقطعهما فصلهما عن الرأس وعن الاتصال باللبة اه وقال الرمي لا يلزم منه عدم قطع المرى اذ يمكن ان يقطع الحرق كزبرج وهو اصل اللسان وينزل على المرى فيقطعه فيحصل قطع الثلاثة اه اقول والتحرير للمقام ان يقال ان كان بالذبح فوق العقدة حصل قطع ثلاثة من العروق فالحق ما قاله شراح الهداية تبع للرستغني والا فالحق خلافه اذ لم يوجد شرط الحل باتفاق اهل المذهب ويظهر ذلك بالمشاهدة او سوال اهل الخبرة واغتنم هذا المثال ودع عندك الخدال (قوله على الصحيح) لانه المذكور في اكثر كتب اللغة والطب وفي الهداية انه مجرى العاف والماء والمرى مجرى النفس قال صدر الشريعة وهو سهو ولكن نقل مثله ابن الكمال عن المكشاف في تفسير سورة الاحزاب والقهستاني عن المبسوطين وقال في الطلبة الحلقوم مجرى الطعام والمرى مجرى الشراب وفي العين انه مجراهما (قوله والمرى) بالهمز قال في انقاس موس كا مبر (قوله والودجان) تشية ودج بفتحين عرقان عظيمان في جانبي قدام العنق بينهما الحلقوم والمرى قهستاني (قوله اذلا اكثر حكم الكل) لقوله عليه الصلاة والسلام افر الاوداج بما شئت وهو اسم جمع واقله الثلاث قال في العناية والفري القطع للاصلاح والافراء للافساد ~~كسر~~ الهمزة انصب (قوله وهل يكفي قطع اكثر كل منها) أي من الاربعة وهذا قول محمد والاول قول الامام وعند أبي يوسف يشترط قطع الاولين واحدا والودجين ~~و~~ كأن قوله قول الامام وعن أبي يوسف رواية ثالثة وهي اشترط قطع الحلقوم مع آخرين ذكره الاتقاني وغيره (قوله وصحح البرازي الخ) عبارة اصح الاجوبة في الاجابة عنه اذا قطع الحلقوم والمرى والاكثر من كل ودجين يؤكل وما لا فلا اه ويظهر من كلام غيره ان النخير في عنقه راجع للامام محمد فتأمل (قوله وسيجي) أي قبيل قوله ذبح شاة وفي المنع عن الجوهرة والينابيع اذا مرضت الشاة ولم يبق فيها من الحياة الامقدار ما يعيش المذبح فعندها لا تحل بالذكاة والخيار ان كل شيء ذبح وهو حي اكل وعليه الفتوى لقوله تعالى الاما ذكيتهم من غير تفصيل (قوله بكل) متعلق بقطع (قوله اراد بالاوداج الخ) يشير الى انه ليس المراد خصوص الودجين والجمع لما فوق الواحد بل المراد الاربعة تغليباً أي بكل آلة تقطعها ولا ينبغي أن وصف الآلة بذلك لا يفيد اشتراط قطع الاربعة للكل حتى ينافي ما مر فافهم (قوله ولو بنار) قال في الدر المنقى وهل تحل بالنار على المذبح قولان الاشبه لاسيما في القهستاني عن الزاهدي قلت لكن صرح حوا في الجنايات بأن النار عمد وبها تحل الذبيحة لكن في المنع عن الكفاية ان سال بها الدم فحل وان تجمد لا اه فليحفظ وليكن التوفيق اه (قوله او بليطة) بكسر اللام وسكون الباء آخر الحروف هي قشر القصب الاذرق والجمع لبطاه ط عن الحموي (قوله او مروة) صححها بعض شراح الوقاية

الرستغني هو علي بن سعد ابو الحسن من رستغين بضم الراء وسكون السين المهملة وضم التاء ثالث الحروف وسكون الغين المعجمة وبالنون وبعد القا احدى قرى سمرقند كذا في طبقات عبد القادر اه مؤلفه

على الصحيح (والمرى) هو مجرى الطعام والشراب (والودجان) مجرى الدم (وحل) المذبح (بقطع أي ثلاث منها) اذلا اكثر حكم الكل وهل يكفي قطع اكثر كل منها خلاف وصحح البرازي قطع كل حلقوم ومرى واكثر ودج وسيجي انه يكفي من الحياة قدر ما يبقى في المذبح (و) حل الذبح (بكل ما فرى الاوداج) اراد بالاوداج كل الاربعة تغليباً (وأمر الدم) أي اساله (ولو) بنار او بليطة أي قشر قصب (أو مروة) هي حجر ابيض كالسكين يذبح بها (الاسنن وظفر افاثين

بكسر الميم ولم نجد في المعبرات من اللغات وقد اورد هاهنا صاحب الدستور في الميم المفتوحة كذا قاله اخي زاده
 منع (قوله مع الكراهة) أي كراهة الذبح بها وأما كل الذبح بها لا بأس به كما في العناية والاختيار
 شربلاية (قوله بشفرة) بفتح الشين ح عن جامع اللغة وفي التماموس انها السكين العظيم وما عرض
 من الحديد وحدث وجهه شفار (قوله وندب الخ) لا امر به في الحديث ولا نها تعرف ما يراد بها كما جاء في الخبر
 ايهما البهايم الا عن اربعة خالقتها ورازقها وحنفها وسفادها شربلاية عن المبسوط (قوله ان بقيت حية
 الخ) قال الفقيه أبو بكر الأعمش وهذا انما يستقيم ان لو كانت تعيش قبل قطع العروق بأكثر مما يعيش
 المذبوح حتى يحل بقطع العروق ليعكون الموت مضافا اليه والا فلا تحل لانه يحصل الموت مضافا الى الفعل
 السابق اتقاني لكن رأيت بهامشه قال الحاكم الشهيد هذا التفصيل يصح فيما اذا قطعه بدفتين فلو بدفعة
 فلا حاجة اليه كما قلنا في الديات لو شجبه موضعين بنمرة بفقيرة ارش وبنمرتين ارشان اه اقول وهو الذي
 يظهر لمن تدبر ولذا لم يذكر جهور الشراح هذا التفصيل (قوله والتخع) بالنون والخاء المعجمة والعين
 المهملة (قوله بلوغ السكين التخاع) المناسب ابلاغ السكين اه ح وقيل التخع ان يمد رأسه حتى يظهر
 مذبجه وقيل ان يكسر عنقه قبل ان يسكن من الاضطراب فان الكل مكروه لما فيه من تعذيب حيوان بلا فائدة
 هداية وذكر الرخصي ان الاخير هو الجع بالباء دون النون وصوبه المطرزي وغيره الا ان الكواشي رده بأن
 التخاع بالباء لم يوجد في اللغة وقال ابن الاثير لما بحث عنه في كتب اللغة والطب والتشريح فلم اجده
 فجرد منع الفاضل التفتازاني لذلك ليس بشيء قهستاني والتخاع بالنون قال في العناية بالفتح والكسر
 والضم لغة (قوله وكراه الخ) هذا هو الاصل الجامع في افادة معنى الكراهة عناية (قوله أي تسكن عن
 الاضطراب) كذا فسره في الهداية (قوله وهو تفسير باللازم) لانه يلزم من برودتها سكونها بلا عكس
 (قوله لمخالفة السنة) أي المؤكدة لانه توارثه الناس في كره تركه بلا عذر اتقاني (قوله ان كان صيدا)
 قيد قوله حلالا وقوله خارج الحرم واحترزه عن ذبح الشاة ونحوها فتحل من محرم وغيره ولو في الحرم (قوله
 فصيد الحرم لا تحل الذكاة في الحرم مطلقا) أي سواء كان المذكي حلالا او محرما كما ان المحرم لا يحل الصيد
 بذكاته في الحل او الحرم وتقيده بقوله في الحرم يفيد ان الحلال لو اخرج الى الحل وذبح فيه يحل قال ط
 والظاهر خلافه اه اقول يؤيده ايضا قول الهداية لان الذكاة فعل مشروع وهذا الصنيع محرم فلم يكن ذكاة (قوله ذميا
 او حريبا) وكذا حريبا وتغلبيا لان الشرط قيام الملة هداية وكذا الصابئة لانهم يقرؤون بعيسى عليه السلام
 قهستاني وفي البدائع كتابهم الزبور واعلمهم فرق وقدم الشارح في الجزية ان السامرة تدخل في اليهود لانهم
 يدينون بشريعة موسى عليه السلام ويدخل في النصاري الافرنج والارمن سائمان وفي الحامدية وهل
 يشترط في اليهودي ان يكون اسراياليا وفي النصراني ان لا يعتقد ان المسيح اله مقتضى اطلاق الهداية وغيرها
 عدمه وبه افق الجدي في الاسراييلي وشرط في المستصفي حل منا حكمتهم عدم اعتقاد النصراني ذلك وفي المبسوط
 ويجب ان لا يأتى كذا ذابائح اهل الكتاب ان اعتقدوا ان المسيح اله وان عزير اله ولا يتزوجوا بنسائهم لكن
 في مبسوط شمس الاثمة وتحل ذبيحة النصاري مطلقا سواء قال ثالث ثلاثة اولا ومقتضى الدلائل الجواز كما ذكره
 القرطبي في فتاواه والاولى ان لا يأتى كل ذبيحتهم ولا يتزوج منهم الا للضرورة كما حققه الكمال بن الهمام اه
 وفي المعراج ان اشتراط ما ذكر في النصاري مخالف لعامة الروايات (قوله الا اذا سمع منه عند الذبح ذكر
 المسيح) فلو سمع منه ذكر الله تعالى لكنه عني به المسيح قالوا يؤكل الا اذا نص فقال باسم الله الذي هو ثالث
 ثلاثة هندية وافاد انه يؤكل اذا جاء به مذبوحا عناية كما اذا ذبح بالحضور وذكرا اسم الله تعالى وحده (قوله
 ولو الذابيح مجنونا) كذا في الهداية والمراد به المعتوه كما في العناية عن النهاية لان المجنون لا قصد له ولا ينة
 لان التسمية شرط بالنص وهي بالقصد وصحة القصد بما ذكرنا يعني قوله اذا كان بعقل التسمية والذبيحة وبضبط
 اه ولذا قال في الجوهرة لا تؤكل ذبيحة الصبي الذي لا يعقل والمجنون والسكران الذي لا يعقل اه شربلاية
 لكن في التبيين ولو سمى ولم تحضره النية صح اه فيفيد انه لا حاجة الى التأويل كذا قبل وفيه نظر اقول
 الزباني بعده لان ظاهر حاله يدل على انه قصد التسمية على الذبيحة اه فان المجنون المستغرق لا قصد له فقتل

ولو كان منزوعين حل) عندنا (مع
 الكراهة) لما فيه من الضرر
 بالحيوان كذبجه بشفرة كليله
 (وندب احداد شفرته قبل
 الاضجاع وكره بعده كالجزر برجلها
 الى المذبح وذبحها من قفاها)
 ان بقيت حية حتى تقطع العروق
 والالم تحل لموتها بلا ذكاة (والتخع)
 بفتح فسكون بلوغ السكين
 التخاع وهو عرق ابيض في جوف
 عظم الرقبة (و) كره كل تعذيب
 بلا فائدة مثل (قطع الرأس والشيخ
 قبل ان يبرد) أي تسكن عن
 الاضطراب وهو تفسير باللازم
 كما لا يخفى (و) كره (ترك التوجه
 الى القبلة) لمخالفة السنة (وشرط
 كون الذابيح مسلما حلالا خارج
 الحرم ان كان صيدا) فصيد الحرم
 لا تحل الذكاة في الحرم مطلقا
 (أو كذا ذميا أو حريبا) الا اذا
 سمع منه عند الذبح ذكر المسيح
 (فتحل ذبيحتهم ما ولو)
 (مجنونا)

(قوله يعقل التسمية الخ) زاد في الهداية ويضبط وهما قيد لكل المعطوفات السابقة واللاحقة اذا اشتراك
 أصل في القيود كما تقرر قهستانى فالضمير فيه للذابح المذكور في قوله وشرط كون الذابح لا للصبي كما وهم
 واختلف في معناه في العناية قبل يعقل لفظ التسمية وقيل يعقل بأن حل الذبيحة بالتسمية ويقدر على الذبح
 ويضبط أى يعلم شرائط الذبح من فري الاوداج والحلقوم اهـ ونقل أبو السعود عن مناهى الشريعة لآلية أن
 الاول الذى ينبغي العمل به لان التسمية شرط فيشترط حصوله لا تحصيله فلا يتوقف الحل على علم الصبي أن
 الذبيحة انما تحل بالتسمية اهـ وهكذا ظهر لي قبل أن أراء مسطورا وبؤيده ما في الحقائق والبرازية لوزن
 التسمية ذاك الها غير عالم بشرطتها فهو في معنى الناسى اهـ (قوله أو اقلب) هو الذى لم يحتج وكذا
 الاغلف وذكره احتراز اعماروى عن ابن عباس رضى الله عنهما أنه كان يكره ذبيحته اتقانى (قوله
 أو آخرس) مسلما وكذا بالان عجزه عن التسمية لا يمنع صحة ذكاته كصلاته اتقانى (قوله لا تحل ذبيحة غير
 كتابي) وكذا الدورز كما صرح به الحصنى من الشافعية حتى قال لا تحل القرينة المعمولة من ذبايحهم
 وقواعدنا واقفه اذ ليس لهم كتاب منزل ولا يؤمنون بنبي مرسل والكتابي من يؤمن بنبي ويقر بكتاب
 رملي أقول وفي بلاد الدورز كثير من النصارى فاذا جىء بالقرينة أو الجنب من بلادهم لا يحكم بعدم الحل ما لم
 يعلم أنهم معمولة بأفحة ذبيحة درزى والافقة تعمل بغيرانفة وقديذبح الذبيحة نصراني تأمل وسيأتى عن
 المصنف آخر كتاب الصيد أن العلم بكون الذابح أهلا للذبح كذا ليس بشرط ويأتى بيانه هناك ان شاء الله تعالى
 (قوله وجنى) لما في الملتقط نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ذبايح الجن اهـ اشباه والظاهر أن ذلك
 محله ما لم يتصور بصورة الآدمى ويذبح والافقة نظرا الى ظاهر الصورة ويحترز اهـ ط (قوله وجبرى الخ)
 الظاهر أن صاحب الاشياء أخذه من القنية ونص عبارته بآء بعد ان رقم لبعض المشايخ وعن أبي علي أنه تحل
 ذبيحة المجبرة ان كان آباؤهم مجبرة فانهم كآهل الذمة وان كان آباؤهم من أهل العدل لم تحل لانهم بمنزلة
 المرتدين اهـ ومراده بأبي على الجسائى رئيس أهل الاعتزال وبالمجبرة أهل السنة والجماعة فانهم يسمون
 أهل السنة بذلك كما يفصح عنه كلام البيهقي الجسائى منهم في تفسيره والمراد بأهل العدل انفسهم كما علم ذلك في علم
 الكلام فقد غير صاحب الاشياء المجبرة بالجبرية اهـ منح أقول وأيضاً غير أهل العدل بالنسبة فان المعتزلة
 لم ينسبوا بأهل السنة بل بأهل العدل لقولهم بوجوب الصلاح والاصح على الله تعالى وانه تعالى لا يخلق الشر
 لزعمهم القاسدان خلاف ذلك ظلم تعالى الله عما يلق به علوا كبيرا لكن تغييره المجبرة بالجبرية لا ضرورة فيه
 لما في تعريفات السيد الشريف الجبراسند فعل العبد الى الله تعالى والجبرية اثبات متوسطة تثبت للعبد
 كسباني الفعل كالأشعرية وخالصة لا تثبت كالجهمية اهـ فالجبرية يطلق عليهما لكن الجبرية
 الخالصة يقولون ان العبد بمنزلة الجادات وان الله تعالى لا يعلم الشئ قبل وقوعه وان علمه حادث
 لا في محل وانه سبحانه لا يتصف بما يوصف به غيره كالعلم والقدرة وان الجنة والنار يقينان ووافقوا المعتزلة
 في نفي الرؤية وخلق الكلام كما في المواقف والخاصل أنه ان أريد بالجبرية من هو من أهل السنة والجماعة
 وان ذبيحته لا تحل لو أبوه من أهل العدل كما في القنية فهذا الفرع مخرج على عقائد المعتزلة الفاسدة وعلى
 تكفيرهم أهل السنة والجماعة لقولهم بآثبات صفات قد ثمة له تعالى فان المعتزلة قالوا ان النصارى كفرت بآثبات
 قديمين فكيف بآثبات قدماء كثيرة ورد ذلك موضع في علم الكلام وان كان المراد به الجهمية وان ذبيحة الجهمي
 لا تحل لو أبوه سنيا لانه مرتد فهو مبني على القول بـ ~~تغير~~ غير أهل الاهواء والراجح عند أكثر الفقهاء والمتكلمين
 خلافه وانهم فساق عصاة ضاللون ويصلى خلفهم وعليهم ويحكم بتوارثهم مع المسلمين منا قال المحقق ابن الهمام
 في شرح الهداية نعم يقع في كلام أهل المذاهب تكفير كثير منهم ولكن ليس من كلام الفقهاء الذين هم المجتهدون
 بل من غيرهم ولا عبرة بغير الفقهاء والمنقول عن المجتهدين عدم ~~تغير~~ تغيرهم اهـ فاذا علمت ذلك ظهر لك
 أن هذا الفرع ان كان مبني على عقائد المعتزلة فهو باطل بلا شبهة وان كان مبني على عقائدنا وصاحب الاشياء
 قاسه على تفريع المعتزلة فانهم فرضوه فينا وهو فرضه في أمثالهم بقريضة قوله لو سنيا فهو مبني على خلاف
 الراجح وما كان ينبغي ذكره ولا التعويل عليه وكيف ينبغي القول بعدم حل ذبيحته مع قولنا يحل ذبيحة اليهود
 والنصارى القائلين بالتثليث واتقاه عن مذهب أبيه السني الى مذهب الجبرية لم يخرج به عن دين الاسلام

أو امرأة أو صبي يعقل التسمية
 والذبح) ويقدر (أو اقلب
 أو آخرس لا) تحل (ذبيحة) غير
 كتابي من (وثنى ونجوسى ومرتد)
 وجنى وجبرى لو أبوه سنيا ولو أبوه
 جبريا حلت اشياء

لأنه مصدق بنى مرسل وبكتاب منزل ولم ينتقل الإبدليل من الكتاب العزيز وإن كان محطنا فيه فكيف يكون أدنى حالاً من النصراني المثلث بلا شبهة دليل أصلاً بل هو مخالف في ذلك لرسوله وكأبه لقوله تعالى وما أرسلنا قبلك من رسول إلا نوحي إليه أنه لا إله إلا أنا وما أمرنا إلا بالعبادة والله مخلصنا من الدين وغير ذلك والحمد لله على التوفيق (قوله لأنه صار كرتد) على عدم الحل (قوله بخلاف يهودي الخ) مرتبط بقوله ومررت وقوله لأنه يقر الخ هو الفرق بينهما فإن المسلم إذا انتقل إلى أي دين كان لا يقر عليه (قوله فيعتبر ذلك) أي ما انتقل إليه دون ما كان عليه وهذه قاعدة كلية (قوله لأنه أنسخ) لما روي الشكاح أن الولد يتبع أخف الأبوين ضرراً ولا شبهة أن من يؤمن بكتاب وإن نسخ أنسخ من مشرك يعبد الأوثان إذا شبهة له يلتجئ إليها في المحاجة بخلاف الأول فإنه كان له دين حق قبل نسخه (قوله وتارك تسمية عمداً) بالجر عطف على ونحو أي ولا تحمل ذبيحة من تعمد ترك التسمية مسلماً أو كتاباً النص القرآن ولا اعتقاد الإجماع ممن قبل الشافعي على ذلك وإنما الخلاف كان في الناس ولذا قالوا لا يسمع فيه الاجتهاد ولو قضى القاضي بجواز بيعه لا ينفذ وقوله صلى الله عليه وسلم المسلم يذبح على اسم الله سمي أو لم يسم محمول على حالة النسيان دفعا للتعارض بينه وبين قوله عليه السلام حين سأله عدي بن حاتم رضي الله تعالى عنه عما إذا وجد مع كلبه كلباً آخر لا تأكل أنما سميت على كلبك ولم تسم على كلب غيرك علل الحرمة بترك التسمية وتعام المباحث في الهداية وشروحها وعلى هذا الخلاف إذا ترك التسمية عند إرسال البازي والكلب وعند الرمي هداية (قوله خلافاً للشافعي) يوجد بعده في بعض النسخ وهو مخالف للإجماع قبله كما بسطه الزيلعي (قوله فإن تركها ناسياً حل) قد مناعن الحقائق والبرازية أن في معنى الناسي من تركها جهلاً بشرطيتها واستشكل بما في البرازية وغيرها لوسمي وذبح بها واحدة ثم ذبح أخرى وظن أن الواحدة تكفي لها لا تحمل أقول يمكن أن يفرق بين غير العالم بالشرعية أصلاً وبين العالم بها بالجهل فيعذر الأول دون الثاني لوجود علمه بأصل الشرعية على أن الشرط في التسمية الفور كما يأتي وبذبح الأولى انقطع النور في الثانية مع علمه بالشرعية تأمل كان ذكر في البدائع أنه لم يجعل ظنه الاجزاء عن الثانية عذراً كالنسيان لأنه من باب الجهل بحكم الشرع وذلك ليس بعذر بخلاف النسيان كن ظن أن الأكل لا يفسد الصائم فليست تأمل (قوله خلافاً للمالك) كذا في أكثر كتبنا إلا أن المذكور في مشاهير كتب مذهبه أنه يسمى عند الإرسال وعند الذبح فإن تركها عمداً لا يؤكل على المشهور وناسياً يؤكل كل غرر الأفكار (قوله بلا عطف) أفاد أن المراد بالوصل هنا ترك العاطف بقرينة قوله وإن عطف على خلاف اصطلاح البيانين في الوصل والفصل (قوله كقوله بسم الله اللهم تقبل من فلان) أقول فلو عطف هنا ينبغي أن لا يضرب لما في غاية البيان لو قال بسم الله صلى الله عليه وسلم على محمد يحل والأولى أن لا يفعل ولو قال مع الواو يحل أكله (قوله ومنه) أي من الوصل بلا عطف (قوله ولو بالجر أو بالنصب حرم) نقله في غاية البيان عن الفتاوى والروضة لأنه يكون بدلاً مما قبله على اللفظ أو المحل (قوله قيل هذا) أي التحريم وبما لو وصل مع الجر أو بالنصب قال في النهاية فيما لو وصل بلا عطف أن بالرفع يحل وبالنقص لا كذا في النوازل وقال بعضهم هذا إذا كان يعرف النحر وقال بعضهم على قياس ما روي عن محمد أنه لا يرى الخطأ في النحر معتبراً في الصلاة ونحوها لا تحرم الذبيحة كذا في الذخيرة وذكر الإمام الترمذي أن وصله بلا وواو يحل في الأوجه كلها لأنه غير مذكور على سبيل العطف فيكون مبتدئاً لكن يكره لوجود الوصل صورة وإن مع الواو فإن خفضه لا يحل لأنه يصير ذابحاً بهما وإن رفعه يحل لأنه كلام مبتدأ وإن نصبه اختلفوا فيه اهـ ومثله في الكفاية والمعراج وحرم في البدائع بما قاله الترمذي (قوله والأوجه الخ) عبارة الزيلعي كان كذا والأوجه أن لا يعتبر الأعراب بل يحرم مطلقاً بالعطف لأن كلام الناس لا يجري عليه اهـ قال الشيخ الشلبي في حاشيته هكذا هو في جميع ما وقفت عليه من النسخ وهو غير ظاهر لأن الكلام فيما إذا لم يكن هناك عطف والظاهر أن يقال بل لا يحرم مطلقاً دون العطف اهـ أبو السعود وأيده ط بما مر آنفاً عن النهاية وقد مناه أنه حرم به في البدائع (قوله كما أفاده بقوله وإن عطف الخ) فإن ظاهره الحرمة مع العطف في حالة الجر وغيرها حيث أطلق ولم يقل كقول الهداية ومحمد رسول الله بكسر الدال وكون هذا مفاد كلام الزيلعي يقتضي أنه حل كلامه على ظاهره ويؤيده أن ابن مالك قال في صورة العطف قبل ولو رفع يحل لكن الأوجه إلى آخر ما قد مناه

لأنه صار كرتد قسبة بخلاف يهودي أو مجوسي تنصر لأنه يقر على ما انتقل إليه عندنا فيعتبر ذلك عند الذبح حتى لو تمس يهودي لا تحمل ذكاته والمتولد بين مشرك وكاتب ككتابي لأنه أنسخ (وتارك تسمية عمداً) خلافاً للشافعي (فإن تركها ناسياً حل) خلافاً للمالك (وإن ذكر مع اسمه) تعالى (غيره فإن وصل) بلا عطف (كره كقوله بسم الله اللهم تقبل من فلان) أو مني ومنه باسم الله محمد رسول الله بالرفع لعدم العطف فيكون مبتدئاً لكن يكره للوصل صورة ولو بالجر أو بالنصب حرم درر قبل هذا إذا عرف النحر والأوجه أن لا يعتبر الأعراب بل يحرم مطلقاً بالعطف لعدم العرف زيلعي كما أفاده بقوله

عن الزبلي ولم يعزه لاحد نعم عبارة الزبلي مفروضة في صورة عدم العطف على ما هو ظاهر في شرح ادعاء مامتر
عن الشبلي والله تعالى أعلم (قوله وان عطف حرمت) هو الصحيح وقال ابن سلة لا تصير ميتة لانها لو صارت
ميتة بصير الرجل كافرا خانية قلت تمتع الملازمة بأن الكفر أمر باطن والحكم به صعب فيفرق كذا في شرح
المقدسي شربلاية (قوله أو فلان) في بعض النسخ أو فلان بالواو بعد أو وهي أظهر والمراد أنه لا فرق
في العطف بين تكرار اسم مضاف الى فلان وعدمه (قوله لانه أهل به لغير الله) كذا في الهداية لان الاهلال لله
تعالى لا يكون الا بذكر اسمه مجرد الا شريك له (قوله لاذكر فيهما) يؤخذ من المقام أن هذا النهي للتحريم فانه
بذكره على الذبيحة تحرم وتصير ميتة على ما تقدم من التفصيل وهل الحكم كذلك عند العطاس أو يكون ذكره صلى
الله عليه وسلم عنده خلاف الأولى يحترز اه ط (قوله فان فصل) أي بين التسمية وغيرها وقوله صورة ومعنى
الذي يظهر لي أن الواو فيه بمعنى أو مانعة انخلوفا قوله قبل الاضجاع مثال للفصل صورة ومعنى وكذا قوله أو بعد
الذبح وقوله وقبل التسمية مثال للفصل معنى فقط فانه اذا اضمجها ثم دعا واعقب الدعاء بالتسمية والذبح لم يحصل
الفصل صورة أي حساب معنى أي تقدير الا ان الواجب تجريد التسمية وقد حصل بخلاف ما اذا دعا بعد التسمية
قبل الذبح نحو بسم الله اللهم تقبل مني أو اغفر لي فانه يكره لانه لم يجرد التسمية كما نقله في الشربلاية عن الذخيرة
وغیرها تأمل (قوله لا بأس به) أي لا يكره لما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال بعد الذبح
اللهم تقبل هذا عن أمة محمد من شهدك بالوحدانية والى بالبلاغ وكان عليه الصلاة والسلام اذا أراد أن يذبح
قال اللهم هذا منك ولك ان صلاتي ونسكي ومحبياتي وجماعتي لله رب العالمين لا شريك له وبذلك أحرمت وأنامن
المسلمين بسم الله والله أكبر ثم ذبح وهكذا روى عن علي كرم الله وجهه زبلي وغيره (قوله والشرط في التسمية
هو الذكر الخالص) بأي اسم كان مقرونا بصفة كالله أكبر أو أجل أو أعظم أو لا كالله أو الرحمن وبالتهيل والتسبيح
يجهل التسمية أو لا بالعربية أو لا ولو قادرا عليها بشرط كونها من الذابح لا من غيره هندية وباق شروطها
يعلم مما يأتي وينبغي أن يراد في الشرط ان لا يقصد معها تعظيم مخلوق لما سيأتي انه لو ذبح لقدره أمير ونحوه
يحرم ولو لم يأت تأمل (قوله عن شوب) أي خلط (قوله مريد به التسمية) قيد به لما في غاية البيان
لأنه يرد به التسمية لا بؤكل قال شيخ الاسلام في شرحه لان هذه اللفاظ ليست بصريح في باب التسمية انما
الصريح بسم الله فتكون كناية والكناية انما تقوم مقام الصريح بالنسبة كما في كناية الطلاق (قوله لعدم
قصد التسمية يريد به أنه قصد به التمجيد للعطاس اذ لو أراد الذبيحة حلت وكذا لو لم تكن له نية شربلاية أقول
وفي الاخير نظر لما علمت أنفائه كناية بخلاف قوله بسم الله فانه يصح ولو لم تحضره نية كما يأتي لانه صريح قتبته
(قوله قلت ينبغي حمله على ما اذا نوى) أي نوى به التمجيد للخطبة وفيه أنه حينئذ لا فرق بينهما لما علمت انه
في الذبح لا بد من النية له أيضا وفي الخاتمة مانعه ولو عطس فقال الحمد لله يريد التمجيد على العطاس فذبح
لا يحل بخلاف الخطيب اذا عطس على المنبر فقال الحمد لله فانه تجوز به الجمعة في احدي الروايتين عن أبي حنيفة
لان المأمور به في الجمعة ذكر الله تعالى مطلقا وههنا الشرط ذكر اسم الله تعالى على الذبح اه ومنه
في النهاية والمعراج فقوله في احدي الروايتين يظهر منه التوفيق بحمل مامتر في الجمعة على الرواية الاخرى
وهي الاصح وعبارة المصنف هنالك فلو وجد الله تعالى لعطاسه لم ينب عنها على المذهب اه فافهم (قوله
والمستحب أن يقول بسم الله) باظهار الهاء فان لم يظهرها ان قصد ذكر الله يحل وان لم يقصد وقصد ترك
الهاء لا يحل اتقاني عن الخلاصة (قوله لانه يقطع فور التسمية) قال الاتقاني وفيه نظر اه ووجهه
يظهر مما يأتي قريبا فيما يقطع الفور والظاهر أن المراد كمال الفورية والالزام أن تكون الذبيحة ميتة
وأن يكون الفصل حراما لا مكروها لكن فيه أنه لو اقتصر على قوله الله أكبر فاصدابه التسمية يكفي تأمل
(قوله وقال قبله الخ) ونصه وما تداولته اللسان عند الذبح وهو بسم الله والله أكبر منقول عن النبي
صلى الله عليه وسلم وعن علي وابن عباس مثله قاله ابن عباس في تفسير قوله تعالى فاذكروا اسم الله عليها
صواف اه ونقل في الذخيرة عن البقال انه المستحب وفي الجوهرة وان قال بسم الله الرحمن الرحيم فهو حسن
(قوله ولو نسى) أي قال بسم الله كما عبر في الخاتمة لما مر أن الكناية لا بد فيها من النية (قوله صح) عند
العمامة وهو الصحيح خاتمة (قوله كما لو قال الخ) مرتبط بقوله بخلاف الخ (قوله من الذابح) أراد

(وان عطف حرمت نحو بسم الله
واسم فلان أو فلان) لانه أهل
به لغير الله قال عليه الصلاة
والسلام موطئان لا ذكر فيهما
عند العطاس وعند الذبح (فان
فصل صورة ومعنى كالدعاء قبل
الاضجاع) (الدعاء) قبل التسمية
أو بعد الذبح لا بأس به لعدم
القران أصلا (والشرط في التسمية
هو الذكر الخالص عن شوب الدعاء)
وغیره (فلا يحل بقوله اللهم اغفر لي)
لانه دعاء وسؤال (بخلاف الحمد
لله أو سبحان الله مريد به التسمية)
فانه يحل (ولو عطس عند الذبح
فقال الحمد لله لا يحل في الاصح)
لعدم قصد التسمية (بخلاف الخطبة)
حيث يجزيه قلت ينبغي حمله على
ما اذا نوى والا لا يوفق بينه وبين
مامتر في الجمعة فتأمل (والمستحب
ان يقول بسم الله الله أكبر بالواو
وكره بها) لانه يقطع فور التسمية كما
عزاه الزبلي للعلاوي وقال قبله
والمتداول المنقول عن النبي صلى
الله عليه وسلم بالواو (ولو نسى
ولم تحضره النية صح بخلاف ما لو
قصد بها التبرك في ابتداء الفعل)
أو نوى بها أمرا آخر فانه لا يصح
فلا تحل (كما لو قال الله أكبر وأراد
به متابعة المؤذن فانه لا يصح شارعا
في الصلاة) بزازية وفيها (وتشترط)
التسمية من الذابح

بالذاب محل الحيوان ليشمل الرامي والمرسل ووضع الحديد اه ح واحترز به عما لوسمي له غيره فلا تحل
 كما قدمناه وشمل ما اذا كان الذاب اثني فلو سمي احدهما وترك الثاني عمدا حرم اكله كما في التاترخانية
 وسيدكره لغزا مع جوابه نظما في آخر الاضحية (قوله حال الذبح الخ) قال في الهداية ثم التسمية
 في ذكاة الاختيار تشترط عند الذبح وهي على المذبوح وفي الصيد تشترط عند الارسال والرامي وهي على الآلة
 حتى اذا اجمع شاة وسمي وذبح غيرها بتلك التسمية لا يجوز ولورمي الى صيد وسمي واصاب غيره حل وكذا
 في الارسال ولو اجمع شاة وسمي ثم رمى بالشفرة وذبح باخرى اكل وان سمي على سهم ثم رمى بغيره صيدا لا يؤكل
 اه (قوله اذا لم يقعد عن طلبه) قيد في المسائل الثلاثة اه ح فان قلت ذكروا أنه اذا وضع منجلا
 ليصيده جمار الوحش ثم وجد الجمار ميتا لا يحل قلت قال البرازي والتوفيق أنه محمول على ما اذا قعد عن
 طلبه والا فلا فائدة للتسمية عند الوضع اه منح أقول يخالفه ما ذكره الزيلعي في مسائل شتى قبيل
 الفرائض من أنه لا يؤكل ولو وجد ميتا من ساعته لان الشرط ان يجرحه انسان أو يذبحه وبدون ذلك هو
 كالنطيحة أو المتردية وبه جزم الشارح هناك الا أن يقال ان كلام الزيلعي يخالف لكلام الكنز وغيره حيث
 قال فجاء في اليوم الثاني فوجد جرحه ميتا لم يؤكل فهذا يؤيد توفيق البرازي وان قال الزيلعي ان
 تقييده باليوم الثاني وقع اتفاقا ولعل مراد الزيلعي لا يحل اذا قدر على الذكاة الاختيارية والا فخرج
 الانسان مباشرة ليس شرط في الذكاة الاضطرارية قبلئذ (قوله كما سيجي) أي في مسائل شتى آخر
 الكتاب وعلمت مخالفته لما هنا (قوله قبل تبدل المجلس) أي حقيقة أو حكما كما فاصل الطويل
 كما يأتي فافهم قال الزيلعي حتى اذا سمي واشتغل بعمل آخر من كلام قليل أو شرب ماء أو اكل لقمة أو تحديق
 شفرة ثم ذبح يحل وان كان كثير الا يحل لان ايقاع الذبح متعلا بالتسمية بحيث لا يتخلل بينهما شيء لا يمكن
 الا بخرج عظيم فاقم المجلس مقام الاتصال والعمل القليل لا يقطع والكثير يقطع اه (قوله لان الفعل
 يتعدى) في تبدل به المجلس حما (قوله واذا حدة الشفرة ينقطع الفور) يخالف لما قدمناه آنفا عن
 الزيلعي ويمكن أن يقيد بما اذا كان يدل عليه سياق كلام الزيلعي وقوله في الجوهرية أو شدة السكين قليلا
 اجزاء لكن قال في التاترخانية وفي اضاحي الزعفراني اذا حدة الشفرة تنقطع التسمية من غير فصل بين ما اذا قل
 أو كثر اه فليست في القاموس شدة السكين كنع احدها كأشدها وفيه أيضا حد السكين واحدها
 وحددها مسجها بجراً أو مبرد (قوله وحب) مبنى للجهول بناء على ان حب متعد وهي لغة اه ح
 وعبر به تبعاً لقول الهداية والمستحب وقد قال في الكنز وسن واهله مراد صاحب الهداية لا المستحب
 الاصطلاح يؤيد قوله أما الاستحباب فلو وافقة السنة المتوارثة اه فلا يخالفه شرب لالية قلت ويؤيد
 أيضا نصريحه بكرهه تركه (قوله نحر الابل) النحر قطع العروق في أسفل العنق عند الصدر والذبح
 قطعها في اعلاه تحت العين زيلعي واعلم ان النعام والاوز كالابل ينحر والضابط كل ماله عنق طويل أبو السعود
 عن شرح الكنز لا يسارى وفي المضمرات السنة أن ينحر البعير قائما وتذبح الشاة أو البقرة مضجعة فهستاني
 (قوله وكره الخ) ينبغي أن تكون كراهة تنزيه أبو السعود عن الديري (قوله ومنعه مالك) المشهور من
 مذهبه أنه ان كان للضرورة فلا بأس باكله والا كره اكله أبو السعود عن الديري (قوله وكفى جرح نعم
 الخ) النعم بفتحيم وقديس كن فهستاني قال في الهداية اطلق فيما وحش من النعم وعن محمد ان الشاة
 اذا نذت في الصحراء فذكاتها العقر وان نذت في المصر لا تحل بالعقر لانها لا تدفع عن نفسها فيمكن أخذها
 في المصر فلا يجوز والمصر وغيره سواء في البقر والبعير لانها لا تدفع عن أنفسهما فلا يقدر على أخذهما
 وان نذت في المصر اه وبهذا التفصيل جزم في الجوهرية والدرر وهو مقتضى التعليل في ذكاة الاضطرار
 (قوله فوحش) أي صار وحشيا ومتنفرا ولم يمكن ذبحه فهستاني (قوله فيجرح كصيد) فان أصاب
 قرنه أو ظلفه ان ادعى حل والا فلا اتقاني (قوله أو تعذر) ذبحه أعم مما قبله وفي الشربة لالية عن منية
 المفق بعير أو ثور نذت في المصر ان علم صاحبه أنه لا يقدر على أخذه الا أن يجتمع جماعة كثيرة فله أن يرميه اه
 فلم يشترط التعذر بل التعسر اه (قوله كأن تردى في بئر) أي سقط وعلم موته بالجرح أو اشكل لان الظاهر
 ان الموت منه وان علم أنه لم يموت من الجرح لم يؤكل وكذا الدجاجة اذا تعلقت على شجرة وخيف فوثقا فذكاتها

(حال الذبح) أو الرمي لصيد
 أو الارسال أو حال وضع الحديد
 لجمار الوحش اذا لم يقعد عن طلبه
 كما سيجي (والمعتبر الذبح عقب
 التسمية قبل تبدل المجلس) حتى
 لو اجمع شاتين احدهما فوق
 الاخرى فذبحهما ذبحة واحدة
 بتسمية واحدة حلا بخلاف
 ما لو ذبحهما على التعاقب لان
 الفعل يتعدى فتنقطع التسمية
 ذكره الزيلعي في الصيد ولو سمي
 الذاب ثم اشتغل بأكل أو شرب
 ثم ذبح ان طال وقطع الفور حرم
 والا لا وحدة الطول ما يستكره
 الناظر واذا حدة الشفرة ينقطع
 الفور بزانية (وحب) بالحاء
 (نحر الابل) في أسفل العنق (وكره
 ذبحها والحكم في غنم وبقر عكسه)
 فنسب ذبحها وكره نحرها وترك
 السنة ومنعه مالك (ولا بد من
 ذبح صيد مستأنس) لان ذكاة
 الاضطرار انما يصار اليها عند العجز
 عن ذكاة الاختيار (وكفى جرح
 نعم) كبقرة وغنم (فوحش) فيجرح
 كصيد (أو تعذر ذبحه) كان
 تردى في بئر

الجرح زيلعي (قوله أوند) أي نقر (قوله مریدا ذكاته) أي بان سمي عند جرحه أما إذا لم يرد لها ولم يسم بل أراد ضرب به لدفعه عن نفسه فلا شبهة في عدم حله فافهم (قوله حل) أي إذا كان لا يقدر على أخذه وضمن قيمته اتقاني (قوله وفي النهاية الخ) هذا يفيد أن قولهم إنما تعتبر حياة الولد بعد خروج أكثره مخصوص بالآدمي لأنه لو لم يعتبر الولد في بطن أمه حيا لم تعتبر ذكاته وليجوز أن (قوله وذبح الولد) أي بعد المبعذ لم يحيا به تأمل (قوله حل في رواية) الأولى أن يقول في قول لأنه نقله المصنف عن القتيبة معزوا إلى بعض المشايخ وقال البعض الآخر لا يحل أكله إلا إذا قطع العروق أفاده ط (قوله وفي منظومة النسفي) خبر مقدم وانفظة قوله مبتدأ مؤخر أي قول النسفي وما بعده مقول القول وقوله لحذف المصنف أن أي وأتى بدلها بالواو قال في المنع فقيه بعض تغيير وهذا يفيد أن قوله والجنين الخ من المتن كما هو الموجود في المنع وهو خلاف ما رأيت في عدة نسخ من هذا الشرح فانه ~~مكتوب~~ بالتوب بالاسود ومعنى البيت أن الجنين وهو الولد في البطن أن ذكرى على حدة حل والا لا يتبع أمه في تذكيته بالخروج ميتا فالشطر الثاني مفسر للأول (قوله بدليل أنه روي بالنصب) وعليه فلا إشكال أنه تشبيه وإن كان مرفوعا فكذلك لأنه أقوى في التشبيه من الأول كما عرف في علم البيان قيل ومما يدل على ذلك تقديم ذكاة الجنين كما في قوله * وعيناك عيناها وجيدك جيدها * سوى أن عظم الساق من ذلك دقيق * عنابة (قوله وليس في ذبح الام الخ) جواب عما يقال أنه لو لم يحل بذبح أمه لما حل ذبحها حاملا لا تلاف الحيوان وتقرر الجواب ظاهر ~~ا~~ كن في الكفاية أن تقارب الولادة يكره ذبحها وهذا الفرع لقول الامام وإذا خرج حيا ولم يكن من الوقت مقدار ما يقدر على ذبحه فمات بؤكل وهو تفريع على قواه ما اه (قوله ولا يحل ذؤناب الخ) كان الانسب ذكر هذه المسائل في كتاب الصيد لأنها من الفرس والبغل والحمار اتقاني والدليل عليه أنه صلى الله عليه وسلم نهى عن أكل كل ذي ناب من السباع ~~و~~ كل ذي مخالب من الطير ورواه مسلم وأبو داود وجماعة والسر فيه أن طبيعة هذه الأشياء مدمومة شرعا فيخشى أن يتولد من لحمها شيء من طباعها فيجرح أكراما بني آدم كما أنه يحل ما أحل أكرامه ط عن الجوى وفي الكفاية والمؤثر في الحرمة الأذى وهو طوراً يكون بالناب وتارة يكون بالمخالب أو الخبث وهو قد يكون خلقة كما في الحشرات والهوام وقد يكون بعارض كما في الجلالة (قوله أو مخالب) مفعول من الخلب وهو مزق الجلد زيلعي وهو ظرف ~~ل~~ سبع من الماشي والطيائر كما في القاموس قهستاني (قوله من سبع) يستحق وسكون الباء وضمها هو حيوان منتهب من الأرض محتطف من الهواء جارح قاتل عادة فيكون شاملا لسباع البهائم والطيور فلا حاجة إلى قوله أو طير ولعله ذكره لموافقة الحديث قهستاني (قوله واحدها حشرة) بالتهريك فيها ~~ما~~ الفأرة والوزغة وسام أبرص والقنفذ والحية والضفدع والزبور والبرغوث والقمل والذباب والبعوض والقراد وما قبل أن الحشرات هوام الأرض كالبربوع وغيره ففيه أن الهامة ما تقتل من ذوات السم كالعقارب قهستاني (قوله والحمار الأهلية) ولو توحشت تارتخانية (قوله بخلاف الوحشية) وإن صارت أهلية ووضع عاينها الأكاف قهستاني (قوله الذي أمه حماره) الحمار بالهاء الاتان قاموس وقال في باب النون أن الحمار فافهم (قوله فكأنه) فيكون على الخلاف الاتي في الخيل لأن المعتبر في الحل والحرمة الأم فيما تولد من ما كول وغير ما كول ط ويأتي تمام الكلام فيه آخر الباب (قوله والخيل) كذا قال ابن كمال بإسقاطها على قوله لا يحل ذؤناب ومنه في الاختيار وعبارة القدوري والهداية ويكره أكل لحم الفرس عند أبي حنيفة اه والمكروه مخبر بما يطلق عليه عدم الحل شربلاية فافاد أن التحريم ليس لتجاسة لحمه ولهذا أجاب في غاية البيان عما هو ظاهر الرواية من طهارة سور الفرس بأن حرمة الاكل للاحترام من حيث أنه يقع به إرهاب العدو لا لتجاسة فلا يوجب نجاسة السور كما في الآدمي اه (قوله وعليه الفتوى) فهو مكروه كراهة تنزيه وهو ظاهر الرواية كما في كفاية اليبقي وهو الصحيح على ما ذكره في الاسلام وغيره قهستاني ثم نقل تصحيح كراهة التحريم عن الخلاصة والهداية والخطب والمنع وقاضى خان والعمادى وغيرهم وعليه المتون وأفاد أبو السعود أنه على القول لا خلاف بين الامام صاحبيه لأنهما وإن قالوا بالحل لكن مع كراهة التنزيه كما صرح به في الشربلاية عن البرهان قال ط والخلاف في خيل البرما خيل البحر فلا توكل اتفاقا (قوله ولا بأس بلبنها على

أوند أوصال حتى لو قتله المصول عليه مریدا ذكاته حل وفي النهاية بقرة تعسرت ولادتها فادخل ربها يده وذبح الولد حل وإن جرحه في غير محل الذبح أن لم يقدر على ذبحه حل وإن قدر لاقت ونقل المصنف أن من التعذر ما لو أدرك صيده حيا أو أشرف نوره على الهلاك وضاق الوقت على الذبح أو لم يجد آلة الذبح فجرحه حل في رواية وفي منظومة النسفي قوله

ان الجنين مفرد بحكمه

لم يتذك بذكاة أمه

لحذف المصنف أن وقال إن تم خلقه أكل لتواه عليه الصلاة والسلام ذكاة الجنين ذكاة أمه وحمله الامام على التشبيه أي كذكاة أمه بدليل أنه روي بالنصب وليس في ذبح الام اضاعة الولد لعدم التيقن بموته

(ولا يحل ذؤناب بصيد بنابه)

نخرج نحو البعير (أو مخالب)

بصيد بمخالبه أي ظفوره نخرج

نحو الحمامة (من سبع) بيان

لذي ناب والسبع كل محتطف

منتهب جارح قاتل عادة (أو طير)

بيان لذي مخالب (ولا الحشرات)

هي صفار ذؤناب الأرض واحدها

حشرة (والحمار الأهلية) بخلاف

الوحشية فانها ولبنها حلال

(والبغل) الذي أمه حماره فلو

أمه بقرة أكل اتفاقا ولو فرسا

فكأنه (والخيل) وعندهما

والشافعي تحل وقيل إن أبا حنيفة

رجع عن حرمة قبل موته بثلاثة

أيام وعليه الفتوى عمادية

ولا بأس بلبنها على الإرجح

(الوجه) نقل في غاية البيان عن قاضي خان أن عامة المشايخ قالوا أنه مكروه كراهة تحريم عنده إلا أنه لا يحد به وإن زال عقله كالبيع وفي الهداية وأما ابنه فقد قيل لأبأس به لأنه ليس في شربه تقليل آلة الجهاد وسماه في كتاب الحدود مسباحا فقال **مسك** من المباح لا يوجب الحد كالبيع ولبن الرمال قال المصنف في منحه قلت هذا هو الذي يظهر وجهه كما لا يخفى وفي البرازية أنه اختاره الواجباني فقول الشارح على الوجه مأخوذ من كلام المصنف وهذا كله بناء على القول بكراهة الاكل تحريما تاما (قوله والضبع) بضم الباء وسكونها قهستاني اسم للأنثى ويقال للذكر ضبعان بكسر فسكون ومن عجيب أمره أنه يحض ويكون ذكرا سنة واثني أخرى أبو السعود عن الأيساري (قوله لأنهما نابا) أي يصيدان به فيسخران تحت الحديث المار كما في الهداية وما روى مما يدل على إباحتهما فمحمول على ما قبل التحريم فإن الأصل متى تعارض نصان غلب المحرم على المباح كما يذكره الشارح في الضب (قوله والسلحفاة) بضم السين وفتح اللام وبهمله ساكنة رمى عن شرح الروض وضبطها غيره بكسر السين وهو كذلك في القاموس (قوله والغراب الأبقع) أي الذي فيه بياض وسواد قهستاني قال في العناية وأما الغراب الأبقع والأسود فهو أنواع ثلاثة نوع يلتقط الحب ولا يأكل الجيف وليس بمكروه ونوع لا يأكل إلا الجيف وهو الذي سماه المصنف الأبقع وأنه مكروه ونوع يخلط يأكل الحب مرة والجيف أخرى ولم يذكره في الكتاب وهو غير مكروه عنده مكروه عند أبي يوسف اهـ والآخر هو العقق كما في المنح وسيأتي (قوله والخبيث الخ) قال في معراج الدراية اجتمع العلماء على أن المستخبثات حرام بالنص وهو قوله تعالى ويحرم عليهم الخبيثات وما استطاب به العرب لحلال لقوله تعالى ويجعل لهم الطيبات وما استخبثه العرب فهو حرام بالنص والذين يعتبر استخبثاتهم أهل الجواز من أهل الأمصار لأن الكتاب نزل عليهم وخوطبوا به ولم يعتبر أهل البوادي لأنهم للضرورة والجماعة يأكلون ما يجدون وما وجد في أمصار المسلمين مما لا يعرفه أهل الجواز إلى أقرب ما يشبهه في الجواز فإن كان مما يشبه شيئا منها فهو مباح لدخوله تحت قوله تعالى قل لا أجد الآية ولقوله عليه الصلاة والسلام ما سكت الله عنه فهو مما عفا الله عنه اهـ (قوله قاموس) نص عبارة الغداف كغراب غراب القبط والنسر الكثير الريش جمعه غدفان اهـ وقال مسكين أنه العقق وإنما كان الأصح في العقق أنه لأبأس بأكله اقتصر الشارح على المعنى الثاني فافهم نعم اقتصر الاتقاني على الأول فقال وكذا الغداف لا يؤكل وهو غراب القبط الكبير من الغربان وفي الجناحين اهـ وهذا يفيد أن العقق غيره كما يعلم مما سنده تامل والقبط الحترى به لأنه يحترى في زمن الحتر (قوله على الابتداء) أي ابتداء الإسلام قبل نزول قوله تعالى ويحرم عليهم الخبيثات للأصل المار (قوله والبرقع) بوزن يفعل دولية نحو الدارة لئلا يكتن ذنبه وإذا فاه أطول منها ورجلاه أطول من يده عكس الزرقعة والجمع يرايع والعامة تقول جربوع بالجيم أبو السعود (قوله وابن عرس) دويصة اشتراص لم اصل جمعه بنات عرس هكذا يجمع الذكور والأنثى قاموس (قوله والرخة) بفتحين طائر أبقع يشبه النسر خلقته وبسمى آكل العظم غرر الأفكار (قوله والبغاث) بالعين المججمة وتثنية الباء رمى (قوله وكلها من سباع البهائم) ثم أراد بها ما يشمل الطير وفي التاموس البهيم كل ذات أربع قوائم ولو في الماء وكل حي لا يميز (قوله وقيل الخفاش) أي كذلك لا يحل فهو مبتدأ حذف خبره والقائل قاضي خان قال الاتقاني وفيه نظر لأن كل ذي ناب ليس بمنى عنه إذا كان لا يصطاد بنابه اهـ وفي التاموس الخفاش كمان الوطواط سمي لصغر عينيه وضعف بصره (تمة) قال في غرر الأفكار عندنا يؤكل الخطاف والبوم ويكره الصرد والهدد وفي الخفاش اختلاف وأما الدبسي والصلصل والعقق والقلق والجمام فلا يستحب أكلها وإن كانت في الأصل حلالا لتعارف الناس بأصابع آفة لا أكلها فينبغي أن يتحرز عنه وحرم الشافعي الخطاف والبيغا والطاوس والهدد اهـ ولا يؤكل السنور الأهلي والوحشي والسمور والسنجاب والفندك والدلق كما في القهستاني وكل ما لا دم له فهو مكروه أكله إلا الجراد كالزنبور والذباب اتقاني ولا بأس بدود الزنبور قبل أن ينفخ فيه الروح لأن ما لا روح له لا يسمى ميتة غانية وغيرها قال ط ويؤخذ منه أن كل الحين أو الخيل أو الثمار كالنبق بدوده لا يجوز أن ينفخ فيه الروح اهـ (قوله ولو متولدا في ماء نجس) فلا بأس بأكلها للحال لحمله بالنص وكونه يتغذى بالنجاسة لا يمنع حله وأشار به هذا إلى الأبل والبق والجلالة والدجاجة وهي من المسائل التي توقف فيها

(والضبع والثعلب) لأن لهما نابا وعند الثلاثة يحل (والسلحفاة) بزية وبجربة (والغراب الأبقع) الذي يأكل الجيف لأنه ملحق بالخبيثات قاله المصنف ثم قال والخبيثات ما استخبثه الطباع السلية (والغداف) بوزن غراب النسر جمعه غدفان قاموس (والفيل) والضب وما روى من أكله محمول على الابتداء (والبرقع وابن عرس والرخة والبغاث) هو طائر ذى الهمة يشبه الرخة وكلها من سباع البهائم وقيل الخفاش لأنه ذو ناب (ولا) يحل (حيوان ماء) إلا السمك الذي مات بآفة ولو متولدا في ماء نجس

الامام فقال لا ادري متى يطيب أكلها وفي التجنيس اذا كان علفها نجاسة تحبس الدجاجة ثلاثة أيام والشاة أربعة والابل والبقر عشرة وهو المختار على الظاهر وقال السرخسي الاصح عدم التقدير وتحبس حتى تزول الرائحة المنتنة وفي الملتقى المكروه الجلالة التي اذا قربت وجدها رائحة فلا تؤكل ولا يشرب لبنها ولا يعمل عليها ويكره بيعها وهبتها وتلك حالها وذكرا البقال ان عرقها نجس وفي مختصر المحيط ولا تكرر الدجاجة الخللة وان أكلت النجاسة اه يعني اذا لم تنتن بهما لم تقدم لانها تخلط ولا يتغير لونها وحبسها أياما تنزيه شربلاي على الوهبانية وبه يحصل الجواب عن قوله في حاشية الدرر وينظر الفرق بين السمكة وبين الجلالة اه بان تحمل السمكة على ما اذا لم تنتن ويراد بالجلالة المنتنة تأمل (قوله ولو طافية مجروحة وهبانية) لم يوجد ذلك في الوهبانية ولا في شرحها وانما قال العلامة عبد البر الاصل في اباحة السمك ان ماتت بافة يؤكل وماتت بغير آفة لا يؤكل ط نعم صرح بالمسألة في الاشياء فكان المناسب العزوا اليها (قوله غير الطافي) اسم فاعل كالساعي في القاموس طفا فوق الماء طفوا وطفوا علا (قوله حنف أنفه) الحنف الموت ومات حنف أنفه وحنف فيه قليل وحنف أنفبه من غير قتل ولا ضرب وخص الأنف لانه أراد أن روحه تخرج من أنفه بتتابع نفسه أولانهم كانوا يتخيلون ان المريض تخرج روحه من أنفه والجريح من جراحته قاموس (قوله كما يؤكل ما في بطن الطافي) لموته بضيق المكان وهذا اذا كانت المظروفة صحيحة كما يأتي متنا وفي الكفاية وعن محمد في سمكة توجد في بطن الكلب انه لا بأس به يريد اذا لم تتغير اه قال ط ولو وجدت جرادة في بطن سمكة أو في بطن جرادة حلت مكي عن البحر الزاخر اه (قوله ومات بجر الماء أو برده) وهو قول عامة المشايخ وهو اظهر وارفق تجنيس وبه ينفي شرب لالبية عن منية الملقى (قوله وبربطه فيه) أي في الماء لانه مات بافة اتقاني وكذا اذا مات في شبكة لا يتدر على التخلص منها كفاية (قوله أو القاء شيء) وكان يعلم أنها ماتت منه قال في المنع أو أكلت شيئا القاء في الماء لتأكده فماتت منه وذلك معلوم ط (قوله فوته بافة) أي جميع ما ذكر وهو الاصل في الحل كما مر ومنه كما في الكفاية ما لوجهه في حظيرة لا يستطيع الخروج منها وهو يقدر على أخذه بغير صيد فمات في المكان ضيق المكان سبب لموته فلو لا يؤخذ بغير صيد فلا وما لو انجمد الماء فبقي بين الجمد وفي غرر الافكار لو وجد ميتا ورأسه خارج الماء يؤكل ولورأسه في الماء وفي الخارج قدر النصف أو الاقل لا يؤكل ولا يؤكل (قوله والا الجريث) بكسر الميم وتشديد المهملة قال في القاموس كسكت (قوله سمك اسود) كذا قاله العيني وقال الواني نوع من السمك مدور كالترس أبو السعود (قوله للخفاء) أي لخفاء كونه من جنس السمك ابن كمال (قوله وخلاف محمد) نقله عنه في المغرب قال في الدرر وهو ضعيف (قوله لحديث أحلت لنا ميتتان الخ) وهو مشهور مؤيد بالاجماع فيجوز تخصيص الكتاب به وهو قوله تعالى حرمت عليكم الميتة والدم على ان حل السمك ثبت بمطلق قوله تعالى وتأنى كلون منه لحاطريا كفاية وما عدا انواع السمك من نحو انسان الماء وخنزيره خبيث فبقي داخل تحت التحريم وحديث هو الطهور ماؤه والحل ميتته المراد منه السمك كآية أحل لكم صيد البحر لان السمك مراد بالاجماع وبه تنفي المعارضة بين الأدلة فائبات الحل فيما سواه يحتاج الى دليل وتحريم الطافي بحديث أبي داود وماتت فيه وطفا فلا تأكلوه اتقاني ملخصا (قوله وحل غراب الزرع) وهو غراب اسود صغير يقال له الزاغ وقد يكون محمر المنقار والرجلين رملي قال القهستاني واريد به غراب لم يأكل الا الحب سواء كان أبيض أو أسود أو زاغا وتماه في الذخيرة اه (قوله والعقوق) وزان جعفر طائر نحو الحمامة طويل الذنب فيه بياض وسواد وهو نوع من الغربان يتشام به ويعقوق بصوت يشبه العين والقاف ط عن المكي (قوله والاصح حله) الاولى أن يقول على الاصح وهو قول الامام وقال أبو يوسف يكره ط (قوله معها) متعلق بقوله وحل الذي قدره الشارح قال ط والاولى بها (قوله وذبح ما لا يؤكل) يعني ذكاته لما في الدرر وبالصيد يطهر لحم غير نجس العين لانه ذكاة حكا (قوله يطهر لحمه وشحمه وجلده) حتى لو وقع في الماء القليل لا يفسده وهل يجوز الاتفاق به في غير الاكل قبل لا يجوز اعتبارا بالاكل وقبل يجوز كالزيت اذا خالطه رد الميتة والزيت غالب لا يؤكل وينتفع به في غير الاكل هداية (قوله تقدم في الطهارة ترجيح خلافه) وهو ان اللحم لا يطهر بالذكاة والجلد يطهر بها اه ح أقول وهم اقولان معصمان وبعدم

ولو طافية مجروحة وهبانية (غير الطافي) على وجه الماء الذي مات حنف أنفه وهو ما بطنه من فوق فلو ظهره من فوق فليس بطاف فيؤكل كما يؤكل ما في بطن الطافي ومات بجر الماء أو برده وبربطه فيه أو القاء شيء فوته بافة وهبانية (و) الا (الجريث) سمك اسود (والمارماهي) سمك في صورة الحية واقردهما بالذكاة للخفاء وخلاف محمد (وحل الجراد) وان مات حنف أنفه بخلاف السمك (وانواع السمك بلا ذكاة) لحديث أحلت لنا ميتتان السمك والجراد ودمان الكبدة والطحال بكسر الطاء (و) حل (غراب الزرع) الذي يأكل الحب (والارنب والعقوق) هو غراب يجمع بين اكل جيف وحب والاصح حله (معها) أي مع الذكاة (وذبح ما لا يؤكل) يطهر لحمه وشحمه وجلده (و) تقدم في الطهارة ترجيح خلافه

(وان لم تحزرت ولم يخرج الدم) وهذا يأتي في منخقة ومتدنية ونطيحة والتي بقر الذئب بطنها فذكاة هذه الاشياء تحلل وان كانت حياتها خفية وعليه الفتوى لقوله تعالى الا ما ذكبت من غير فصل وسيجي في الصيد (ذبح شاة لم تدر حياتها وقت الذبح) ولم تحزرت ولم يخرج الدم (ان فحزت فاهالا تؤكل وان فحمت الكاب وان فحمت عنهما لا تؤكل وان فحمت الكات وان مدت رجلها لا تؤكل وان قبضتها آكلت وان نام شعرها لا تؤكل وان قام آكلت) لان الحيوان يسترخي بالموت فتشعق فم وعين ومدرجل ونوم شعر علامة الموت لانها استرخاء ومقابلها حر كانت تحتخص بالحي فدل على حياته وهذا كله اذا لم تعلم الحياة (وان علمت حياتها) وان قلت (وقت الذبح آكلت مطلقا) بكل حال زباني (سمكة في سمكة) فان كانت المظروفة صحيحة حلتا) يعني المظروفة والظرف لموت المبلوعة بسبب حادث (والا) تكن صحيحة (حل الظرف لا المظروف) كما لو خرجت من دبرها لاستحالتها عذرة جوهره وندغير المصنف عبارة منه الى ما سمعته ولو وجد فيها درة ملكها حلالا ولو خاتما أو دينار امضروبالا وهو لقطعة (ذبح اقدم الامبرونجوه) كواحد من العفاص (يحرم) لانه اهل به لغد الله (ولو) وصليته (ذكر اسم الله تعالى ولو) ذبح (للضيف لا) يحرم لانه سنة الخليل واکرام الضيف اكرام الله تعالى والفارق لانه ان قدمها ليا كل منها كان الذبح لله والمنفعة للضيف أو للوليمة أو للربح وان لم يقدمها ليا كل منها بل يدفعها لغيره كان لتعظيم غير الله فحرم وهل يكفر قولان بزازية وشريحية

التفصيل جزم في الهداية والكثر هنا تم التفصيل أصح ما يفتى به هذا وفي الجوهره واختلفوا في الموجب الطهارة ما لا يؤكل لحمه هل هو مجرد الذبح أو الذبح مع التسمية والظاهر الثاني والا يلزم تطهير ما ذبحه الجوسي اه لكن ذكر صاحب البحر في كتاب الطهارة ان ذبح الجوسي وتارك التسمية عمد اوجب الطهارة على الاصح وأيده بأنه في النهاية سمي خلافة بقبيل (قوله الالادمي) هذا استثناء من لازم المتن فانه يؤخذ منه جواز الاستعمال فالادمي وان طهر لا يجوز استعماله كرامة له والخنزير لا يستعمل وهو باق على نجاسته لان كل أجزائه نجسة ط (قوله كما مر) أي في الطهارة (قوله فحزرت) أي بغير نحو مدرجل وفتح عين مما لا يدل على الحياة كما يأتي (قوله أخرج الدم) أي كما يخرج من الحي قال في البرازية وفي شرح الطحاوي خروج الدم لا يدل على الحياة الا اذا كان يخرج كما يخرج من الحي عند الامام وهو ظاهر الرواية (قوله حلت) لوجود علامة الحياة (قوله حياته) الاولى حياتها كما عبر في المنح لكن ذكر النسيب باعتبار المذبوح (قوله حل مطلقا) يفسره ما بعده قال في المنح لان الاصل بقائه ما كان على ما كان فلا يحكم بزوال الحياة بالاشك (قوله وهذا يأتي في منخقة الخ) أي ومريضه كما يأتي في كتاب الصيد (قوله والتي فقر الذئب بطنها) النقر الحفر وثقب الخنزير للتعظيم وفي بعض النسخ بقر بالبلاء الموحدة أي شق (قوله وان كانت حياتها خفية) في بعض النسخ خفية والاولى اولى وذلك بان يقي فيها من الحياة بقدر ما يقي في المذبوح بعد الذبح كما في البرازية وفيها شاة قطع الذئب أوداجها وهي حية لا تذكي لقوات محل الذبح ولو انتزع رأسها وهي حية تحل بالذبح بين البهائم والحيثين (قوله وعليه الفتوى) خلافا لهما (قوله من غير فصل) أي تفصيل بين حياة خفيفة و= اهله (قوله ذبح شاة الخ) بيان لعلامات اخر (قوله ولم تدر الخ) أي بعد الذبح بحركة اضطرابية كحركة المذبوح والافضم العين وقبض الرجل حركة (قوله وهذا كله الخ) اعاده للدخول على المتن (قوله بكل حال) سوا وجدت تلك العلامات اولا (قوله لاستحالتها عذرة) فلو فرض خروجه اغير مستحيلة حلت أيضا لان مناط الحرمة استحالتها لا خروجها من الدبر ولذا يحل شعير وجد في سرقير دابة اذا كان صلبا تأمل رحى قلت وفي معراج الدراية ولو وجدت سمكة في حرسلة طائر تؤكل وعند الشافعي لا تؤكل لانه كالرجيع والطائر عند نجس وقتلنا غنما يعتبر رجيعا اذا تغير وفي السمك الصغار التي تقلى من غير أن يشق جوفه فقال أصحابه لا يحل أكله لان رجيعه نجس وعند سائر الاثنية يحل اه (قوله وقد غير المصنف عبارة منه) الذي ذكره المصنف في منحه أنه غير عبارة الفوائد وهي فان كانت صحيحة حلالا قال المصنف ولا يخفى قصوره عن افادة المطلوب ومن ثم غيرتها في المختصر الى ما سمعته اه لكن ذكر المحشي أنه رأى في نسخة من فان كانت المظروفة صحيحة حلت والا (قوله ملكها حلالا) أي ان كانت في الصدف وان باع الصياد السمكة ملك المشتري للوافاة وان لم تكن في الصدف فهي للصياد وتكون لقطعة لان الظاهر وصولها اليها من يد الناس ولو اوجبته ملخصا (قوله وهو لقطعة) فان انصرفه الى نفسه ان كان محتاجا بعد التعريف لان كان غنيا منع وقول الاشياء وكذا ان كان غنيا سبق قلم كما لا يخفى (قوله لا يحرم الخ) قال البرازي ومن ظن انه لا يحل لانه ذبح لا كرام ابن آدم فيكون اهل به لغير الله تعالى فقد خالف القرآن والحديث والعقل فانه لا ريب ان القصاب يذبح للربح ولو علم أنه نجس لا يذبح فيلزم هذا الجاهل أن لا يأكل كل ما ذبحه القصاب وما ذبح للولائم والاعراس والعقيقة (قوله والفارق) أي بين ما اهل به لغير الله بسبب تعظيم الخلق وبين غيره وعلى هذا فالذبح عند وضع الجدار أو عروض مرض أو شفاء منه لا شك في حله لان القصد منه التصديق حموي ومثله النذر بقربان معلقا بسلامته من بحر مثلا فيلزمه التصديق به على الفسراء فقط كما في فتاوى الشلبي (قوله وان لم يقدمها ليا كل منها) هذا مناط الفرق لا مجرد دفعها لغيره أي غير من ذبحت لاجله او غير الذابح فان الذابح قد يتركها أو يأخذها كلها أو بعضها فافهم واعلم أن المدار على القصد عند ابتداء الذبح فلا يلزم أنه لو قدم للضيف غيرها أن لا تحل لانه حين الذبح لم يقصد تعظيمه بل اكرامه بالا= كل منها وان قدم اليه غيرها ويظهر ذلك أيضا فيما لو ضافه أمير فذبح عند قدمه فان قصد التعظيم لا تحل وان أضافه بها وان قصد الاكرام تحل وان أطعمه غيرها تأمل (قوله وهل يكفر) أي فيما بينه وبين الله تعالى اذ لا يفتي بكفر مسلم امكن حمل كلامه أو فعله على حمل

قلت وفي صيد المنية انه يكره ولا يكفر
لانا لانسي الطن بالمسلم انه يتقرب
الى الآدمي بهذا الضر ونحوه
في شرح الوهبانية عن الذخيرة
ولفظه فقال

وقال جمهورهم قال كافر

وفضلي واسماعيل ليس بكافر

(العضو) يعني الجزء (المنفصل

من الحي) حقيقة وحكا لانه مطلق

فينصرف للكامل كما حققه

في تنوير البصائر قلت لكن ظاهر

المتن التعميم بدليل الاستثناء

فما تله (كيتته) كالاذن المقطوعة

والسن الساقطة الا في حق صاحبه

فطاهروا كثر اشياء من الطهارة

وهو المختار كما في تنوير البصائر

(الامن مذبح قبل موته فيصير

اكله لومن) الحيوان (المأكول)

لان ما بقي من الحياة غير معتبر

اصلا بزاوية قلت لكن يكره كما مر

وحررنا في الطهارة قول الوهبانية

وقد حللا لحم البغال واماها

من التحليل قطعها والكراهة تذكر

وان ينزك بغير عتق فحاشا

تساج له رأس ككلب فينظر

فان اكلت لحما فكلب جمعها

وان اكلت تنافذا الرأس يتر

ويؤكل باقيةا وان اكلت لذا

وذا فاضربنها والصباح يحبر

وان اشكلت فاذبح فان كرتها بدا

فغزوا لا فهو ككلب فيطمن

وفي معانيها

وأى شيئا مدون ذبح يحلها

ومن ذا الذي ضحى ولادم بنهر

(كتاب الاضحية)

حسن أو كان في كفره خلاف (قوله أنه يتقرب الى الآدمي) أي على وجه العبادة لانه
المكفر وهذا بعيد من حال المسلم فالظاهر أنه قصد الدنيا أو القبول عنده باظهار المحبة بدمج
خدا عنه لكان في ذلك تعظيم له لم تكن التسمية مجردة لله تعالى حكما كما لو قال بسم الله واسم فلان
عزمت ولا ملازمة بين الحرمة والكفر كما قدمناه عن المقدسي فافهم (قوله وفضلي واسماعيل) أي قالا
ليس يكفر والمراد بهما الامام الفضلي وغيرهما للضرورة والامام اسماعيل الزاهد (قوله المنفصل من
الحي) أي غير السمك والجراد والمراد بالمنفصل عن اللحم فلو كان متعلقا بجدة لا يختلف الحكم بخلاف
المتعلق باللحم حيث يؤكل كما في شرح البيري عن شرح الطحاوي واطلق الحي فشمّل الصيد وذكر
الشارح في كتاب الصيد عن الملقى انه لورمى الى صيد فقطع عضوانه ولم يبينه فان احتمل التثامه اكل العضو
أيضا والا (قوله حقيقة وحكا) متعلق بالحي وهو احتراز عن الحي بعد الذبح فان المنفصل منه ليس
بميتة وان كان فيه حياة لكونها حياة حكمة اه ح واحتزبه في صيد الهداية عن المبان من الحي
صورة لاحكام بأن يتيقن في المبان منه حياة كحياة المذبوح فيؤكل الكل وفي العناية ولا يؤكل العضوان امكن
حياته بعد الابانة ولا يؤكل وبه يعلم انه لو ابان الرأس اكلا لانه ليس منفصلا من حي حقيقة وحكا بل حقيقة
فقط لانه عند الانفصال ميت حكما وسيأتي تمامه في الصيد ان شاء الله تعالى (قوله لكن ظاهر المتن التعميم)
يعني تعميم الحي في الحي حقيقة وحكا وفي الحي حقيقة فقط فيفيد ان المنفصل من المذبوح ميتة لكنه يخرج
بالاستثناء الا في خلافه في الحكم بين الوجهين غايته ان الاستثناء منقطع على الاول متصل
على الثاني اه ح (قوله والسن الساقطة) تقدم في الطهارة ان المذهب طهارة السن اه ح (قوله
وان كثر) أي زاد على وزن الدرهم فلو صلي به وهو معه تصح صلاته بخلاف المنفصل من غيره والمراد بالمنفصل
في جميع ما مر ما تحله الحياة كما لا يخفى (قوله كما مر) أي في قوله وقطع الرأس والسلخ قبل ان يبرد اه ح
(قوله وحررنا في الطهارة) أي قبيل التيمم والذي حرره هناك انه لا عبرة لغلبة الشبهة لتفسير يحتمل بجل ذئب
ولده شاة اعتبارا للام اه ح (قوله واماها من الخيل) جملة حالية فلو اتمها تان لا تؤكل اتفاقا (قوله
والكراهة تذكر) أي عندهما وهو احد قواين حكاها في الذخيرة وفهم الطرسوسي ان الكراهة
تنزيهية ونازعه الناطم بأن محمد انص على ان كل مكروه حرام وعندهما الى الحل اقرب وريح ابن الشحنة الاول
بمسألة الشاة اذا نزع عليها ذئب فانه يحل بلا كراهة قال لكن في البزازية قال والبغل لا يؤكل ولم يفصل وما سيأتي
من التعويل على الشبهة يقتضي الحرمة لان البغل اشبه بالحمار من الفرس اه اقول الظاهر الاول لما مر
ان كراهة الفرس عندهما تنزيهية فكذا اولدها وان لا عبرة بالشبهة تأمل (قوله وان ينزخ) يقال نزا الفعل
اذا وثب على الاتي فواقعها والنتاج بالكسر اسم يشمل وضع البهائم من الغنم وغيرها شارح (قوله فان اكلت
الخ) تفصيل لقوله فينظر وتينا بتقديم التاء الفوقية ويجوز ان يكون نبتا بتأخيرها وتقديم النون والبت
القطع أي يقطع الرأس ويرمى ويؤكل الباقي (قوله والصباح يحبر) أي فان نجح لا يؤكل وان تغايرى رأسه
ويؤكل الباقي (قوله وان اشكلت) بأن نجح كالكب وثغا كالغز (قوله فعز) أي فيؤكل ما سوى رأسه
(قوله والا) بأن خرج له امعاء بلا كرش والطمر الدفن في الارض هذا وظاهر كلامه ان اعتبار هذه الامور
على هذا الترتيب فبعد وضوح علامة الاكل لا يعتبر الصباح مطلقا وبعد وضوح علامة الصباح لا يعتبر
ما في الجوف مطلقا وعليه فاذا اكل لحما وثغا او ظهر له كرش لا يؤكل واذا اكل تبنا ونج او ظهر له امعاء
يؤكل تأمل (قوله وأي شيئا الخ) هي التي نذت خارج المصر تحل بالجرح وتدمر قبيل الذبائح (قوله ومن ذا
للذي ضحى الخ) جوابه رجل اقام في بيته الى وقت الضحى فقد ضحى بلادم (تمة) ما يحرم اكله من اجزاء
الحيوان المأكول سبعة الدم المسفوح والمذكروا الانبياء والقبيل والغدة والمثانة والمرارة بدائع وسيأتي تمامه
ان شاء الله تعالى آخر الكتاب والله تعالى اعلم

(بسم الله الرحمن الرحيم كتاب الاضحية)

أفعولة اصل اضحية اجتمعت الواو والياء وسبقت احداهما بالسكون فقلت الواو ياء وادجت الياء في الياء

من ذكر الخاص بعد العام
(هي) لغة اسم لما يذبح أيام الاضحية
من تسمية الشيء باسم وقته وشرعا
(ذبح حيوان مخصوص بنية
القربة في وقت مخصوص
وشرائطها الاسلام والاقامة
واليسار الذي يتعلق به) وجوب
(صدقة الفطر) كما مر
(الاذ كورة فجب على الاتي)
خاتمة (وسبها الوقت) وهو أيام
النحر وقيل الرأس وقدمه
في التارخانية (وركنها) ذبح
(ما يجوز ذبحه) من النعم لا غير
فمكره ذبح دجاجة وديك لانه
تشبه بالمجوس بزانية (وحكمها
الخروج عن عهدة الواجب)
في الدنيا (والوصول الى الثواب)
بفضل الله (في العقبى)

وكسرت الحاء اثبات الياء وتجمع على اضاحى بتشديد الياء عنابة ونقل في الشرب لبلالية ان فيها ثمانى لغات اضحية
بضم الهمزة وكسر هاء مع تشديد الياء وتخفيفها وضحية بلا همزة بفتح الصاد وكسرها واخصا بفتح الهمزة
وكسرها (قوله من ذكر الخاص بعد العام) فيه بيان المناسبة مع وجه التعقيب كما قال في الضحية او ردها
عقب الذبايح لان التضحية ذبح خاص والخاص بعد العام اه بيانه ان العام جزء من الخاص فالحيوان مثلا جزء
من ماهية الانسان لانه حيوان ناطق والجزء مقدم طبعاً فتقدم وضعاً (قوله من تسمية الشيء باسم وقته) يعني
باسم ما خوذ من اسم وقت ذبحه فافهم وفي المغرب يقال ضحى اذا ذبح الضحية وقت الضحى هذا اصله ثم كثر
حتى قيل ضحى في اى وقت كان من ايام التشريق ولو آخر النهار اه وقيل منسوبة الى الضحى (قوله وشرعا ذبح
حيوان) كذا في العناية والذي في الدرر انها اسم لحيوان مخصوص وكذا قال ابن الكمال هي ما يذبح وكتب
في هامشه ان من قال ذبح حيوان فكأنه لم يفرق بين الاضحية والتضحية اه وقد خطرت لي قبل رؤيته (قوله
مخصوص) أى نوعا وسنأط (قوله بنية القربة) أى المعهودة وهى التضحية قال في البدائع فلا تجزى
التضحية بدونها لان الذبح قد يكون للحرم وقد يكون للقربة والفعل لا يقع قربة بدون النية والقربة جهات
من المتعة والقران والاحصار وغيره فلا تتعز الاضحية الا بذبحها ولا يشترط ان يقول بلسانه ما نوى بقلبه كما
في الصلاة اه وفي البرازية لو ذبح المشتراة لها بلانية الاضحية جازت اكتفاء بالنية عند الشراء اه اقول فيه
مخالفة لما ذكره في البدائع أيضا ان من الشروط مقارنة النية للتضحية كفى الصلاة لانها هي المتبعة فلا يسقط
اعتبار القران الا للضرورة كما في الصوم لتعذر قرانها بوقت الشروع اه وبالأول جزم في القاعدة الاولى
من الاشياء تأمل (قوله وشرائطها) أى شرائط وجوبها ولم يذكر الحرية صريحاً لعلها من قوله واليسار
ولا العقل والبلوغ لما فيه مامن الخلاف كما يات والمعتبر وجود هذه الشرائط آخر الوقت وان لم تكن في اوله
كما سيأتى (قوله والاقامة) فالمسافر لا تجب عليه وان تطوع بها اجزأه عنها وهذا اذا سافر قبل
الشراء فان اشترى شاة لها ثم سافر في المنتقى انه يبيعها ولا يضحي بها أى لا يجب عليه ذلك وكذا روى عن محمد
ومن المشايخ من فصل فقال ان كان موسرا لا يجب عليه والا يفتى ان يجب عليه ولا تسقط بسفره وان سافر
بعد دخول الوقت قالوا ينبغي ان يكون الجواب كذلك اه ط عن الهندية ومثله في البدائع (قوله واليسار
الخ) بان ملك مائتى درهم او عرضا يساويا غير مسكنه وثياب اللبس ومتاع يحتاجه الى ان يذبح الاضحية
ولوله عقار يستغله ففيل تلزم لوقته نصابا وقيل لو دخل منه قوت سنة تلزم وقيل قوت شهر ففى فضل نصاب
تلزمه ولو العقار وقف فان وجب له في ايامها نصاب تلزم وصاحب الثياب الاربعة لو ساوى الرابع نصابا غنى
وثلاثة فلا لان احدها للبدلة والاخر لهنه والثالث للجمع والوفد والاعباد والمرأة موسرة بالمجمل والزوج
مليا والمتوكل لا وبادر تسكنها مع الزوج ان قدر على الاسكان له مال كثير غائب في يد مضارب او شريكه ومعه
من الحجرين او متاع البيت ما يضحي به تلزم وعام القروع في البرازية وغيرها (قوله وسبها الوقت) سبب
الحكم ما ترتب عليه الحكم مما لا يدرك العقل تأثيره ولا يكون بصنع المكاف كالوقت للصلاة والفرق بينه
وبين العلة والشرط مذكور في حاشيتنا نسمات الاسحا رعلى شرح المنار للشارح وذكر في النهاية ان سبب
وجوب الاضحية ووصف القدرة فيها بأنها ممكنة او ميسرة لم يذكر لافى اصول الفقه ولا في فروع ثم حقق ان
السبب هو الوقت لان السبب انما يعرف بنسبة الحكم اليه وتعلقه به اذا اصل في اضافة الشيء الى الشيء
ان يكون سببا وكذا اذا لازمه فتكرر تكرره وقد تكرر وجوب الاضحية بتكرر الوقت وهو ظاهر ووجدت
الاضافة فانه يقال يوم الاضحية كما يقال يوم الجمعة او العيد وان كان الاصل اضافة الحكم الى سببه كصلاة
الظهر لكن قد يعكس كيوم الجمعة والدليل على سببية الوقت امتناع التقديم عليه كامتناع تقديم الصلاة وانما
لم تجب على الفقير لفقد الشرط وهو الغنى وان وجد السبب اه وتبعه في النهاية والمهرج (قوله وقيل
الرأس) فيه نظر يعلم مما مر على انه انما يعرف السبب بنسبة الحكم اليه في كلام الشارع كما اوضحناه في حاشية المنار
قبيل بحث السنة قدبر (قوله وركنها ذبح الخ) لان ركن الشيء ما يقوم به ذلك الشيء والاضحية انما تقوم
بهذا الفعل فكان ركنها نهاية (قوله فيه) رمذ ذبح دجاجة وديك الخ) أى بنية الاضحية والكراهة تخريجة
كما يدل عليه التعليق وهذا من لا اضحية عليه والا فالامر اظهر (قوله بفضل الله تعالى) هذا مذهب أهل

لحق اذ لا يجب عليه تعالى شيء (قوله مع صحة النية) أي بخلوصها بقصد القربة (قوله اذ لا ثواب بدونها) أي بدون النية لان ثواب الاعمال بالنيات اوبدون صحتها اذ لو خالطها رياء مثلاً فلا ثواب أيضاً وان سقط الواجب لان الثواب مفرع على القبول وبعد جواز الفعل لا يلزم حصول القبول في المختار كما في شرح المنار قال في الوالجنة رجل نوضا وصلى الظهر جازت صلاته والقبول لا يدري هو المختار لان الله تعالى قال انما يتقبل الله من المتقين بشرائط التقوى عظيمة اهـ وتماه في سمات الاسفار (قوله فحبب التضحية) اسناد الوجوب الى الفعل اولى من اسناده الى العين كالأضحية كما فعله القدوري ط والوجوب هو قول أبي ح ومحمد وزفر والحسن واحدي الروايتين عن أبي يوسف وعنه انما سنة وهو قول الشافعي هداية والادلة في المطولات (قوله أي اراقة الدم) قال في الجوهرية والدليل على انها الاراقة لو تصدق بعين الحيوان لم يجز والتصدق بلمها بعد الذبح مستحب وليس بواجب اهـ (قوله عملاً لا اعتقاداً) اعلم ان الفرض ما ثبت بدليل قطعي لا شبهة فيه كالإيمان والاركان الاربعة وحكمه اللزوم علم أي حصول العلم القطعي بثبوته وتصديقه بالقلب أي لزوم اعتقاد حقيقته وعملاً بالبدن حتى يكفر جاحده ويفسق تاركة بلا عذر والواجب ما ثبت بدليل فيه شبهة كصدقة الفطر والأضحية وحكمه اللزوم عملاً كالفرض لا علماً على اليقين للشبهة حتى لا يكفر جاحده ويفسق تاركة بل تأويل كما هو مبسوط في كتب الاصول ثم ان الواجب على مراتب كما قال القدوري بعضها اكده من بعض فوجوب سجدة التلاوة آكد من وجوب صدقة الفطر وجوبها آكد من وجوب الأضحية اهـ وذلك باعتبار تفاوت الأدلة في القوة وقد ذكر في التلويح ان استعمال الفرض فيما ثبت بظني والواجب فيما ثبت بقطعي شايع مستفيض كقواهم الوتر فرض ونحو ذلك ويسمى فرضاً علمياً وكقواهم الزكاة واجبة ونحوه فلفظ الواجب يقع على ما هو فرض علمياً وعملاً كصلاة الفجر وعلى ظني هو في قوة الفرض في العمل كالوتر حتى يمنع تذكره صحة الفجر كذكر العشاء وعلى ظني هو دون الفرض في العمل وفوق السنة كعمية الفاتحة حتى لا تفسد الصلاة بتركها بل تجب سجدة السهو اهـ وتماه تحقيق ذلك بما لم يوجد مجموعهم في كتاب مذكور في حاشيتنا على المنار بتوفيق الملك الوهاب اذا علمت ذلك فظهر لك ان كلامنا من الفرض والواجب اشتركا في لزوم العمل وان تفاوتت مراتب اللزوم كما تفاوتت مراتب الوجوب واختلفا في لزوم الاعتقاد على سبيل الفرضية ولهذا يسمى الواجب فرضاً علمياً فقط وقد علمت ان كلامنا ما يطلق على الآخر فتقول الشارح عملاً لا اعتقاداً احترازاً عن الفرض القطعي ولهذا قال في المنع أي فلا يكفر جاحده فافاد ان المراد به الواجب الظني كالوتر ونحوه لا القطعي الذي هو فرض علمياً وعملاً فان منكره كافر كما مر بخلاف منكر الواجب الظني أي منكر وجوبه فانه لا يكفر للشبهة فيه أما اذا انكر اصل مشروعيته الجمع عليها بين الأمة فانه يكفر فقد صرح المصنف في باب الوتر والنوافل ان من انكر سنة الفجر يعني عليه الكفر ثم رأيت في القنية في باب ما يكفر به نقل عن الجلواني لو انكر اصل الوتر واصل الأضحية كفر ثم نقل عن الزندوسقي انه لو انكر الفرضية لا يكفر ثم قال ولا تنافي بينهما لان الأصل مجمع عليه والفرضية والوجوب مختلف فيهما اهـ فانهم (قوله بقدره) متعلق بتجب (قوله ممكنة) بصيغة اسم الفاعل من التمكن ط (قوله هي ما يجب) الاوضح ان يقول الواجب بهذه القدرة ما يجب الخ ط بيان ذلك ان القدرة التي يتمكن بها العبد من اداء ما لزمه نوعان مطلق وهو ادنى ما يتمكن به العبد من اداء ما لزمه وهو شرط في وجوب اداء كل ما موبه وكامل وهو القدرة الميسرة للاداء بعد التمكن ودوامها شرط لدوام الواجب الشاق على النفس كما كثرت الواجبات المالية حتى يطلب الزكاة والعشر وانخراج جهل المال بعد التمكن من الاداء لان القدرة الميسرة وهي وصف النماء قد قامت بالهلاك فيفوت دوام الوجوب لغوات شرطه بخلاف الاولى فليس بقاؤها شرطاً للبقاء الواجب حتى لا يسقط الحج وصدقة الفطر جهل المال لوجوبها بقدرة ممكنة وهي القدرة على الزاد والراحلة وملك النصاب ولا يقع اليسر فيها الا بخدم ومراصب واعوان في الاول وملك اموال كثيرة في الثاني وليس بشرط بالاجماع (قوله بمجرد التمكن من الفعل) أي بالتمكن من الفعل المجرد عن اشتراط دوام القدرة ط (قوله لانها شرط محض) أي ليس فيه معنى العلة والشرط يكفي مطلق وجوده لتحقيق المشروط اهـ ط (قوله هي ما يجب الخ) الاوضح ان يقول الواجب بها ما يجب الخ ط (قوله بصفة اليسر) الباء للمصاحبة ط (قوله

مع صحة النية اذ لا ثواب بدونها
(فتجب التضحية) أي اراقة الدم
من النعم عملاً لا اعتقاداً بقدره
ممكنة هي ما يجب بمجرد التمكن
من الفعل فلا يشترط بقاؤها
لبقاء الوجوب لانها شرط محض
لاميسرة هي ما يجب بعد التمكن
بصفة اليسر

فغيرته من العسر) وهو الوجوب بمجرد التمكن الى اليسر وهو الوجوب بصفة اليسر بعد التمكن وهذا منه
بيان لوجه التسمية بميسرة والتغير تقديرى اذ ليس المراد انه كان واجبا بالميسرة بقدرته ممكنة ثم تغير
الى اليسر بل المراد انه لو وجب بالمال ممكنة بكافى الواجبات بها لكان جائزا فلما توقف عليها صار كانه تغير
(قوله لانها شرط في معنى العلة) لان العلة هي المؤثرة ولما اثر هذا الشرط بتغيير الواجب الى صفة
اليسر كان في معنى العلة مما لا يمكن بقاء الحكم بدونها اذ لا يسري دون قدرة ميسرة والواجب
الذي لم يشرع الا بصفة اليسر لا يبقى بدونها (قوله بدليل) علة لكونها بقدرته ممكنة لا بميسرة (ح
قال في العناية وهي واجبة بالقدرة الممكنة بدليل ان الموسر اذا اشترى شاة للاضحية في اول يوم النحر
ولم يضح حتى مضت ايام النحر ثم اقتقر كان عليه ان يتصدق بعينها ولا تسقط عنه الاضحية فلو كانت بالقدرة
الميسرة كان دوامها شرطا كفى في الزكاة والعشر والخراج حيث تسقط بهلاك المال انه واغترض بانه اذا اقتقر
بعد مضي ايام النحر كانت القدرة بالميسرة حاصلة فيها فلذا لم تسقط بعد واغترضه في الحواشي السعدية ايضا
بان قول الهداية وتفوت بعض الوقت يدل على ان الوجوب ليس بالقدرة الممكنة والالم تسقط وحيث كان عليه
ان يضحى وان لم يشتر شاة في يوم النحر وبانها تسقط بهلاك المال قبل مضي ايام النحر كالزكاة تسقط بهلاك النصاب
بخلاف صدقة الفطر فانها لا تسقط بهلاك المال بعدما طلع الفجر من يوم الفطر وهذا كالصريح في ان الاعتبار
فيها هو القدرة بالميسرة اه اقول قد يجاب بان الاضحية لها وقت مقدّر كالصلاة والصوم والعبادة للوجوب
في آخره كما يأتي فمن كان غنيا آخره تلزمه ومن كان فقيرا آخره لا تلزمه ولو كان في اوله بخلاف ذلك فن اشترها غنيا
ثم اقتقر بعد ايامها كان في آخر الوقت ممكنا بالقدرة الممكنة حتى لزمه القضاء لا بالقدرة الميسرة والا لشرط
دوامها بان تسقط عنه اذا اقتقر والواقع خلافه ومعنى قول الهداية وتفوت بعض الوقت فوات اداها بدليل
ان عليه التصديق بقيمتها او بهيئتها كما يأتي بيانه وسقوطها بهلاك المال قبل مضي ايامها لا يفيد ان القدرة
ميسرة لان العبرة لا آخر الوقت ولم توجد القدرة نفسه اصلا بخلاف الزكاة وصدقة الفطر اذ ليس لها وقت
يفوت الاداء بفوته فان الزكاة في كل وقت زكاة وكذا صدقة الفطر بخلاف الاضحية فان الواقع بعد وقتها خلاف
عنهما فثبت سقطت الزكاة بالهلاك في وقت وجوب الاداء ولم تسقط صدقة الفطر علم ان الاولى وجبت بقدرة
ميسرة والثانية بقدرة ممكنة وهلاك المال في الاضحية لا يمكن حله على واحد من هذين الا اذا كان بعد وجوب
الاداء وذلك في ايام النحر لان وقتها مقدّر كما علمت فثبت هلك المال بعد ايامها والزمناه بالتصدق بقيمتها
او بقيمتها علمنا انها لم تسقط به كصدقة الفطر وكان وجوبها بقدرة ممكنة وأما اذا هلك قبل مضي ايامها كان
الهلاك قبل وجوب الاداء فلا يمكن حله على واحد منهما فتدبر هذا التحقيق فهو بالقبول حقيق والله ولي
التوفيق (قوله بعينها) أي لو نذرها او كان فقيرا شرها لها وقوله او بقيمتها أي لو كان غنيا ولم يذرها
كما يأتي فتأمل (قوله قتلزمهم وان حجوا) اقتصر عليه في البدائع وذلك لانهم مقيمون (قوله وقيل
لا تلزم المحرم) وان كان من أهل مكة جوهره عن الخندي وحله في الشرع بلالية على المسافر وفيه فطر ظاهر
(قوله لا عن طفله) أي من مال الاب ط (قوله على الظاهر) قال في العناية في ظاهر الرواية انه يستحب
ولا يجب بخلاف صدقة الفطر وروى الحسن عن أبي ح ليحجب ان يضحى عن ولده وولد ولده الذي لا اب له
والفتوى على ظاهر الرواية اه ولو ضحى عن اولاده البكار وزوجته لا يجوز الابادتهم وعن الثاني انه يجوز
استحسانا بلا اذنهم برأية قال في الذخيرة ولعله ذهب الى ان العادة اذا جرت من الاب في كل سنة صار
كالاذن منهم فان كان على هذا الوجه فما استحسنه ابو يوسف مستحسن (قوله شاة) أي ذبحها
لما مر ان الواجب هو الاقامة (قوله بدل من ضمير تجب او فاعله) كذا في المنع وهذا بالنظر الى
بمجرد التز والافال شارح ذلك فاعل تجب فاعله وهو الضحية تبع للمنع أيضا بالنظر الى الشرح
تكون شاة بدلا من الضحية او خبرا لمبتدأ محذوف مع تقدير مضاف أي الواجب ذبح شاة فافهم
(قوله انخاضتها) أي عظم بدنها (قوله ولولا حدهم) أي احد السبعة المعلومين من قوله او سبع
بدنه لان المراد انها تجزى عن سبعة بنية القرية من كل منهم ولواختلفت جهات القرية كما يأتي

فغيرته من العسر الى اليسر
في شرط بقاؤها لانها شرط
في معنى العلة كما مر في الفطرة
بدليل وجوب تصدقه بعينها أو بقيمتها
لزمه من ايامها (على حرم مسلم مقيم)
بمسرة أو قرية أو بادية عيني فلا
يجب على حاج مسافر فأما أهل
مكة فتلزمهم وان حجوا وقيل لا تلزم
المحرم سراج (موسر) يسار الفطرة
(عن نفسه لا عن طفله) على الظاهر
بخلاف الفطرة (شاة) بالرفع
بدل من ضمير تجب أو فاعله (أو
سبع بدنه) هي الابل والبقر سميت
به انخاضتها ولولا حدهم اقل من
سبع

(قوله لم يجز عن أحد) من الجواز ومن الاجزاء والثاني انبى بما بعده (قوله وتجزي عمادون سبعة)
 الاولى عن لان مالم لا يعقل واطلقه فشمّل ما اذا اتفقت الانصبا قدرا او لا لكن بعد أن لا ينقص
 عن السبع ولو اشترك سبعة في خمس بقرات أو أكثر صح لان لكل منهم في بقرة سبعة لا ثمانية في سبع بقرات
 أو أكثر لان كل بقرة على ثمانية اسهم فلكل منهم أقل من السبع ولا رواية في هذه الفصول ولو اشترك سبعة
 في سبع شياه لا يجزيهم قياسا لان كل شاة بينهم على سبعة اسهم وفي الاستحسان يجزيهم وكذا اثنان في شاتين
 وعليه فينبغي أن يكون في الاول قياس واستحسان والمذكور فيه جواب القياس بدائع (قوله نصب على
 الظرفية) أي لقوله تجب وهذا بيان لاؤل وقتها مطلقا للمصري والقروى كما يأتي بيانه فافهم (قوله الى اخر
 ايامه) دخل فيها الليل وان كره كما يأتي وافاد ان الوجوب موسع في جملة الوقت غير عين والاصل ان ما وجب
 كذلك يتعين الجزء الذي أدى فيه للوجوب أو اخر الوقت كما في الصلاة وهو الصحيح وعليه يتخرج ما اذا صار
 أهلا للوجوب في آخره بأن اسلم أو اعتق أو ايسر أو اقام تلزمه لان ارتد أو اعسر أو سافر في آخره ولو اعسر
 بعد خروج الوقت صار قيمة شاة صالحة للاضحية ربنا في ذمته ولومات الموسر في ايامها سقطت وفي الحقيقة
 لم تجب ولو ضحى الفقير ثم ايسر في آخره عليه الاعادة في الصحيح لانه تين ان الاولى تطوع بدائع ملخصا لكن
 في البزاية وغيرها ان المتأخرين قالوا لا تلزمه الاعادة وبه تأخذ (قوله وهي ثلاثة) وكذا ايام التشريق
 ثلاثة والكل يمضي باربعة اولها نحر لا غير واخرها تشريق لا غير والمتوسطان نحر وتشريق هداية وفيه
 اشعار بأن التضحية تجوز في الليلتين الاخيرتين لا الاولى اذ الليل في كل وقت تابع لنهار مستقبلا
 الا في ايام الاضحية فانه تابع لنهار ماض كما في المضمرات وغيره وفيه اشكال لان ليلة الرابع لم تكن وقتا لها
 بلا خلاف الا أن يقال المراد فيمليين ايام الاضحية قهستانى (قوله افضلها اولها) ثم الثاني ثم الثالث
 كما في القهستانى عن السراجية (قوله ويضحي عن ولده الصغير من ماله) أي مال الصغير ومثله المجنون
 قال في البدائع رأ ما البلوغ والعقل فليس من شرائط الوجوب في قولهما وعند محمد من شرائط حتى لا تجب
 التضحية في مالهما لو موسرين ولا يضمن الاب او الوصى عندهما وعند محمد يضمن والذي يجنب ويفيق يعتبر
 حاله فان كان مجنونا في ايام النحر فعلى الاختلاف وان مضى كما تجب بلا خلاف اه قلت لكن في الخمانية
 واما الذي يجنب ويفيق فهو كالصحيح اه الا أن يحمل على أنه يجنب ويفيق في ايام النحر فتأمل (قوله صححه
 في الهداية) حيث قال والاصح أن يضحي من ماله فقول ابن الشحنة انه في الهداية لم يصح شيئا بل مقتضى
 صنيعة ترجيح عدم الوجوب فيه نظرا لعله ساقط من نسخته (قوله قلت وهو المعتمد) واختاره في الملحق حيث
 قدمه وعبر عن الاول بقيل ورجحه الطرسوسى بأن القواعد تشهد له ولانها عبادة وليس القول بوجوبها اولى
 من القول بوجوب الزكاة في ماله (قوله بما ينتفع بعينه) ظاهره انه لا يجوز بيعه بدراهم ثم يشتري بها ما ذكر
 ط ويضد ما ذكره عن البدائع (قوله وكذا الجذ والوصى) أي كالأب في جميع ما ذكر (قوله وصح اشترائه
 ستة) كذا في اياما يشاء من النسخ من الافتعال بالتاء وهو كذلك في عدة كتب ومقتضاه انه متعد مضاف الى
 ففعوله والفاعل محذوف وهو الشارى ولذا قال في الدرر رأى جعلهم شركاه (قوله في بدنة شريت لاضحية)
 أي ليضحي بها عن نفسه هداية وغيرها وهذا محمول على الغنى لانها لم تتعين لوجوب التضحية بها ومع ذلك
 يكره لما فيه من خلف الوعد وقد قالوا انه ينبغي له أن يتصدق بالثمن وان لم يذكره محمد نصافا فالفقير فلا يجوز له
 أن يشترى فيها لانه اوجبها على نفسه بالشراء للاضحية فتعينت للوجوب بدائع وغاية البيان لكن في الخمانية سوى
 بين الغنى والفقير ثم حكى التفصيل عن بعضهم تأمل (قوله أي ان نوى وقت الشراء الاشرائه صح استحسانا
 والا لا) كذا في بعض النسخ والواجب اسقاطه كما في بعض النسخ لان موضوع المسألة الاستحسانية أن يشتريها
 ليضحي بها عن نفسه كما في الهداية والخمانية وغيرهما ولذا قال المصنف بعد قوله استحسانا وذا قبل الشراء
 احب وفي الهداية والاحسن أن يفعل ذلك قبل الشراء ليكون أبعد عن الخلاف وعن صورة الرجوع في القرية
 اه وفي الخمانية ولو لم ينو عند الشراء ثم اشركهم فقد كرهه ابو حنيفة أقول وقد منافي باب الهدى عن فتح القدير
 معزوا الى الاصل والمبسوط اذا اشترى بدنة لثمة مثلا ثم اشترى فيها ستة بعدما اوجبها لنفسه خاصة لا يسعه
 لانه لما اوجبها صار الكل واجبا بعضها بايجاب الشرع وبعضها بايجابه فان فعل فعليه أن يتصدق بالثمن وان

لم يجز عن أحد ويجزي عمادون
 سبعة بالاولى (نحر) نصب على
 الظرفية (يوم النحر الى آخر ايامه)
 وهي ثلاثة افضلها اولها (ويضحي
 عن ولده الصغير من ماله) صححه في
 الهداية (وقيل لا) صححه في الكافي
 قال وليس للاب أن يفعل من مال
 طفله ورجحه ابن الشحنة قلت
 وهو المعتمد لما في متن مواهب
 الرحمن من انه اصح ما يفق به وعمله
 في البرهان بأنه ان كان المتصور
 الاتلاف فالاب لا يملكه في مال ولده
 كالعتق أو التصديق بالعم قال
 الصبي لا يحتمل صدقة التطوع
 وعزاه للمبسوط فليحفظ ثم فرغ
 على القول الاول بقوله (وأكل
 منه الطفل) وادخله قدر حاجته
 (وما بقي يدل بما ينتفع) الصغير
 (بعينه) كنوب وخف لا بما يستهلك
 كغزو ونحوه ابن كمال وكذا الجذ
 والوصى (وصح اشترائه ستة في
 بدنة شريت لاضحية) أي ان نوى
 وقت الشراء الاشرائه صح استحسانا
 والا لا (استحسانا وذا) أي الاشرائه
 (قبل الشراء أحب)

نوى أن يشرك فيها ستة أجزاء لأنه ما أوجب الكل على نفسه بالشراء فان لم يكن له نية عند الشراء ولكن لم يوجبها حتى شرك الستة جازوا لافضل أن يكون ابتداء الشراء منهم أو من أحدهم بأمر الباقي حتى تثبت الشركة في الابتداء اهـ ولعله محمول على الفقير أو على أنه أوجبها بالنداء ويفرق بين الهدى والاضحية تأمل (قوله ويقسم اللحم) انظر هل هذه القسمة متعينة أو لاحق لو اشترى لنفسه ولزوجته وأولاده الصغار بدنة ولم يقسموها تجزئهم أولا والظاهر أنها لا تشترط لأن المتصور منها الأمانة وقد حصلت وفي فتاوى الخلاصة والفيض تعليق القسمة على إرادتهم وهو يؤيد ما سبق غير أنه إذا كان فيهم فقير والباقي أغنياء يتعين عليه أخذ نصيبه لينتدق به اهـ ط وحاصله أن المراد بيان شرط القسمة أن فعلت لأنهم شرط لكن في استثنائه الفقير نظر إذ لا يتعين عليه النصديق كما يأتي نعم الناذر يتعين عليه فافهم (قوله لأجزاء) لأن القسمة فيها معنى المبادلة ولو حلل بعضهم بعضا قال في البدائع أما عدم جواز القسمة مجازفة فلأن فيها معنى التملك واللحم من أموال الربا لا يجوز تملكه مجازفة وأما عدم جواز التحليل فلأن الربا لا يحتمل الحل بالتحليل ولأنه في معنى الهبة وهبة المشاع فيما يحتمل القسمة لا تصح اهـ وبه يظهر أن عدم الجواز بمعنى أنه لا يصح ولا يحل لفساد المبادلة خلافا لما بحثه في الشر بنبلالية من أنه فيه بمعنى لا يصح ولا حرمة فيه (قوله إلا إذا ضم معه الخ) بأن يكون مع أحدهما بعض اللحم مع الألاع ومع الآخر البعض مع الجلد عناية (قوله وأول وقتها بعد الصلاة الخ) فيه تسامح إذا التخصية لا يختلف وقتها بالمصر وغيره بل شرطها فأول وقتها في حق المصري والقروى طلوع الفجر إلا أنه شرط للمصري تقديم الصلاة عليها فعدم الجواز لفقد الشرط لعدم الوقت كما في المبسوط وأشير إليه في الهداية وغيرهما قهستاني وكذا ذكر ابن الكمال في منهوات شرحه أن هذا من المواضع التي أخطأ فيها تاج الشريعة ولم يتنبه له صدر الشريعة (قوله بعد صلاة عيد) ولو ضحى بعد ما صلى أهل المسجد ولم يصل أهل الجبلانة أجزأ استحسانا لأنها صلاة معتبرة حتى لو اكتفوا بها أجزأتهم وكذا عكسه هداية ولو ضحى بعد ما قد قدر التشهد في ظاهر الرواية لا يجوز وقال بعضهم يجوز ويكون مسينا وهو رواية عن أبي يوسف خاتمة (قوله ولو قبل الخطبة) قال في المنع وعن الحسن لو ضحى قبل الفراغ من الخطبة فقد أساء (قوله وبعد مضى وقتها) أي وقت الصلاة وهو معطوف على قوله بعد الصلاة ووقت الصلاة من الارتفاع إلى الزوال (قوله لعذر) أي غير مقتنة المذكورة بعد اهـ ط أقول ولم يذكر الزبلي لفظ العذر مع أنه مخالف لما سيذكره وأشار عن البنايع وفي البدائع وإن أخر الإمام صلاة العيد فلا ذبح حتى ينتصف النهار فإن اشتغل الإمام فلم يصل أو تركه عمدًا حتى زالت فقد حل الذبح بغير صلاة في الأيام كلها لأنه بالزوال فانت وقت الصلاة وانما يخرج الإمام في اليوم الثاني والثالث على وجه القضاء والترتيب شرط في الأداء لا في القضاء كذا ذكر القدوري اهـ وذكر نحوه الزبلي عن الحميط ونقل قبله عنه أيضا أنه لا تجزئهم في اليوم الثاني قبل الزوال إذا كانوا لا يرجون أن يصلوا الإمام بهم (تنبيه) قال في مبسوط السرخسي ليس على أهل منى يوم النحر صلاة العيد لأنهم في وقتها مشغولون بأداء المناسك وتجوز لهم التخصية بعد انشاق الفجر كما يجوز لأهل القرى اهـ ومن أظاهر أن أهل منى هم من به من الحاج وأهل مكة شريفة لالية أي أهل مكة المحرمين ثم إن هذا صريح في خلاف ما ذكره البيري حيث قال إن منى لا تجوز فيها الاضحية إلا بعد الزوال لأنها موضع تجوز فيه صلاة العيد لأنها سقطت عن الحاج ولم ترف في ذلك نقلا مع كثرة المراجعة ولا صلاة العيد بمكة يوم النحر لأنها من أدركها من المشايخ لم يصلها بمكة والله أعلم ما السبب في ذلك اهـ (قوله إن ذبح في غيره) أي غير المدر شامل لأهل البوادي وقد قال قاضي خان فأما أهل السواد والقرى والرباطات عندنا فيجوز لهم التخصية بعد طلوع الفجر وأما أهل البوادي لا يفخرون إلا بعد صلاة أقرب الأئمة إليهم اهـ وعزاء القهستاني إلى النظم وغيره وذكر في الشريعة لالية أنه مخالف لما في التبيين ولا مطلق شيخ الإسلام (قوله والمعتبر مكان الاضحية الخ) فلو كانت في السواد والمضى في المصر جازت قبل الصلاة وفي العكس لم تجز قهستاني (قوله أن يخرجها) أي يأمر بإخراجها (قوله لخارج المصر) أي إلى ما يليح فيه القصر قهستاني (قوله مجتبى) لا حاجة إلى العزو إليه بعد وجود المسألة في الهداية والتبيين وغيرهما من المعتبرات (قوله والولادة) أي على القول بوجوبها في مال الصغير أو الأب وهو خلاف المعتمد كما مر (قوله تعناد

ويقسم اللحم وزنا لأجزاء إذا
ضم معه من الألاع أو الجلد
صرفا للجنس بخلاف جنسه (وأول
وقتها بعد الصلاة إن ذبح في مصر)
أي بعد أسبق صلاة عيد ولو قبل
الخطبة لكن بعدها أحب وبعد
مضى وقتها لم يصلوا العذر ويجوز
في الغد وبعد قبل الصلاة لأن
الصلاة في الغد تقع قضاء لا أداء
زبلي وغيره (وبعد طلوع فجر يوم
النحر إن ذبح في غيره) وأخره قبل
غروب يوم الثالث وجوز الشافعي
في الرابع والمعتبر مكان الاضحية
لا مكان من عليه خيلة مصري
أراد التحجيل أن يخرجها لخارج
المصر فيضحي بها إذا طلع الفجر
مجتبى (والمعتبر آخر وقتها للفقير
وضدته والولادة والموت فلو كان
غنيا في أول الأيام فقيرا في آخرها
لا يجب عليه وإن ولد في اليوم
الآخر يجب عليه وإن مات فيه
لا يجب عليه

الصلاة دون التخصة (الخ) قال في البدائع فان علم ذلك قبل تفرق الناس بعيدهم الصلاة باتفاق الروايات وهل يجوز ما ضحي قبل الاعادة ذكر في بعض الروايات انه يجوز لانه ذبح بعد صلاة يجزئها بعض الفقهاء وهو الشافعي لان فساد صلاة الامام لا يوجب فساد صلاة المقتدى عنده فكانت تلك الصلاة معتبرة عنده فعلى هذا بعيد الامام وحده ولا بعيد القوم وذلك استحسان اه ونحوه في البرازية (قوله فكان للاجتهاد فيه مسانغا) كذا في المنع وبعض نسخ التبيين أيضا وصوابه مسانغا بالرفع (قوله وفي المجتبى الخ) هذه تقييد لاطلاق المتن وهو وجوبه لما في الاعادة بعد التفرق من المشقة اه ح (قوله لا بعده) أقول في البرازية ولونادى بالناس ليعيدوها فن ذبح قبل أن يعلم بذلك جازت ومن علم به لم يجز ذبحه اذ ذبح قبل الزوال وبعده يجوز اه لكن مقتضى ما قدمناه عن البدائع عدم الاعادة مطلقا ويدل عليه انه في البدائع ذكر ما في البرازية رواية اخرى تأمل (قوله فلم يصلوا) لعدم وال يصلونها بهم اتقاني وزيلبي (قوله جاز في المختار) لان البلدة صارت في هذا الحكم كالسواد اتقاني وفي التتارخانية وعليه الفتوى وقد ذكر المسألة الزيلبي أيضا ولا يعارض ما تقدم نقله عنه كما ظنه ح لان الامام هناك موجود فلم تصرف في حكم السواد فافهم (قوله لكن في البناء الخ) ساقط من بعض النسخ وهو الاولى اذ لا يخالف ما قبله لانه ترك العذر وهذا غيره (قوله ولو تعمدا ترك) مبنى للمجهول أو المعلوم وفاعله الامام (قوله فسق) يقال سق فلانا طعنه بالسنان والمراد به هنا الذبح (قوله وقبل الخ) الظاهر انه فهم انه معارض لما نقله عن البرازية كما فهمه المحشى والمعارضه مندفة بما قدمناه (قوله قلت الخ) ليس في عبارة الزيلبي ما يفيد لانه حكى القولين عن المحيط كما قدمناه ولم يرج (قوله اجزأتهم الصلاة والتخصة) كذا في البدائع أيضا وفيها ولو شهدوا بعد نصف النهار انه العاشر جازهم أن يضجوا ويخرج الامام من الغد فيصلي بهم العبد وان علم في صدر النهار انه يوم الحر فشغل الامام عن الخروج أو غفل فلم يخرج ولم يأمر أحدا يصلي بهم فلا ينبغي لاحد أن يضحي حتى يصلي بهم الامام الى أن تزول الشمس فاذا زالت قبل أن يخرج الامام ضحي الناس وان ضحي أحد قبل ذلك لم يجز ولو ضحي بعد الزوال من يوم عرفة ثم ظهر انه يوم الحر جازت عندنا لانه في وقته اه (قوله صيانة لجميع المسلمين) الذي رأيته في الزيلبي لجمع بدون ياء أى صلاتهم بالجماعة تأمل (قوله تنزيها) بحث من المصنف حيث قال قلت الظاهر ان هذه الكراهة للتنزيه ومرجعها الى خلاف الاولى اذا احتمال الغلط لا يصلح دليلا على كراهة التحريم اه أقول وهو مصرح به في ذبائح البدائع (قوله لبلا) أى في اللبنتين المتوسطتين لا الاولى والاخرى اه اذ لا تصح فيهما الاضحية أصلا كما هو الظاهر ونبه عليه في النهاية ومع هذا خفي على البعض (قوله ولو تركت التخصة الخ) شروع في بيان قضاء الاضحية اذا فاتت عن وقتها فانها مضمونة بالقضاء في الجملة كما في البدائع (قوله ومضت ايامها الخ) قيد به لما في النهاية اذا وجبت بإيجابه صريحا أو بإشراء لها فان تصدق بعينها في ايامها فعليه مثلها مكانها لان الواجب عليه الاراقة وانما ينتقل الى الصدقة اذا وقع اليأس عن التخصة بمعنى ايامها وان لم يشتر مثلها حتى مضت ايامها تصدق بقيمتها لان الاراقة انما عرفت قرينة في زمان مخصوص ولا تجزئ به الصدقة الاولى عما يلزمه بعد لانها قبل سبب الوجوب اه (قوله تصدق بها حبة) لوقوع اليأس عن التقرب بالاراقة وان تصدق بقيمتها اجزاء أيضا لان الواجب هنا التصدق بعينها وهذا مثله فيما هو المقصود اه ذخيرة (قوله ناذر لعينة) قال في البدائع أما الذي يجب على الغني والغنيير فالنذر وره بأن قال الله على أن اضحي شاة أو بدنة أو هذه الشاة أو البدنة أو قال جعلت هذه الشاة اضحية لانها قرينة من جنسها ايجاب وهو هدى المتعة والقران والاحصاء قلزم بالنذر كسائر القرب والوجوب بالنذر يستوى فيه الغني والغنيير اه وقد استفيد منه ان جعل المذكور نذرا وان النذر باو واجب صحيح واستشكل بأن من شروط صحة النذر أن لا يكون واجبا قبله واجبا أبو السعود بأن الواجب التخصة مطلقا وصحة النذر بالنسبة للمعينة اه وفيه نظر لما علمت من صحة النذر بغير عينة أيضا واعلم انه قال في البدائع ولو نذر أن يضحي شاة وذلك في ايام الحر وهو موسر فعليه أن يضحي بشاتين عند نذره بالنذر وشاة بايجاب الشرع ابتداء الاذا عفي به الاخبار عن الواجب عليه فلا يلزمه الا واحدة ولو قبل ايام الحر لزمه شاتان بلا خلاف لان الصيغة لا تجتمعا الاخبار عن الواجب اذ لا وجوب قبل الوقت وكذا لو كان معسر انما يسر في ايام الحر

(تبيين ان الامام صلى بغير طهارة
تعاد الصلاة دون الاضحية)
لان من العلماء من قال لا يعيد
الصلاة الا الامام وحده
فكان للاجتهاد فيه مسانغا زيلبي
وفي المجتبى انما تعاد قبل التفرق
لا بعده وفي البرازية بلدة فيها قسنة
فلم يصلوا وضجوا بعد طلوع الفجر
جاز في المختار لكن في البناء
ولو تعمدا ترك فسق اول وقتها
لا يجوز الذبح حتى تزول الشمس
اتمى وقيل لا يجوز قبل الزوال
في اليوم الا قبل وتجزئ بقية
الايام قلت وقد مناه مختار الزيلبي
وغیره وبه حزم في المواهب فتنبه
(كما لو شهدوا انه يوم العيد عند
الامام فصلوا) ثم ضجوا (ثم بان انه
يوم عرفة اجزأتهم الصلاة
والتخصة) لانه لا يمكن التحرز عن
مثل هذا الخطا فيحكم بالجواز
صيانة لجميع المسلمين زيلبي
(وكره) تنزيها (الذبح لبلا)
لا احتمال الغلط (ولو تركت التخصة
ومضت ايامها تصدق بها حبة
ناذر) فاعل تصدق (لمعينة)

لزمه شاتان اه ومقتضى هذا أن الموسر اذا نذر في ايام الحر وقصد الاخبار لم يكن ذلك منه نذرا حقيقة وان لزوم الشاة عليه بايجاب الشرع أما اذا اطلق ولم يقصد الاخبار أو كان قبل ايام الحر أو كان معسرا فليس فيها فانه وان لزمته شاة اخرى بالنذر لكنها لم تكن واجبة قبل بل الواجبة غيرها فهو نذر حقيقة وعلى كل فلم يوجد نذر حقيقي بواجب قبله فالتسخيح الحال وطاح الاشكال وسيأتى في آخر الاضحية زيادة تحقيق لهذا البحث ومقتضى ذلك أيضا انه حيث قصد الاخبار له الاكل منها لانهم لم يلزم بالنذر (فرع) قال الله على أن اضحى شاة فضحى بيده أو بقرة جازتارخانية (قوله ولو فقيرا) الانسب أن يقال ولو غنيا لان الفقير لا يتوهم عدم صحة نذره بالمعينة لعدم وجوبها عليه قبله بخلاف الغنى لولان الفقير اذا شرها له يلزمه التصديق بعينها بالنذر بخلاف الغنى وقاعدة لو الوصلية أن نقيض ما بعدها اولى بالحكم تأمل (قوله ولو نقصها) أى الذبح بأن كانت قيمتها بعد الذبح أقل منها قبله تارخانية (قوله بقيمة النقصان) المناسب اسقاط قيمة أو يقول بقدر النقصان لان الفرض ان النقصان من القيمة لا من ذات الشاة تأمل (قوله ولا يأكل الناذر منها) أى نذرا على حقيقة كما علمت وأقول الناذر ليس بقيد لان الكلام فيما اذا مضى وقتها ووجب عليه التصديق بها حمة أو بقيمتها ولذا لو ذبحها ونقصها يضمن النقصان وهذا يشمل الفقير اذا شرها لها يهدل عليه ما في غاية البيان اذا أوجب شاة بعينها أو اشتراها ليضحي بها فغضت ايام الحر قبل أن يذبحها تصديق بها حمة ولا يأكل من لحمها لانه اتقل الواجب من اراقة الدم الى التصديق وان لم يوجب ولم يشتره وهو موسر وقد مضت ايامها تصديق بقيمة شاة تجزى للاضحية اه ففيه دلالة واضحة على ما قلنا ثم رأيت في الكفاية قال بعد قوله أو فقير شرها لها وان ذبح لا يأكل منها وسيأتى له مزيد بيان ان شاء الله تعالى (قوله عطف عليه) أى على فاعل تصديق (قوله شرها لها) فلو كانت في ملكه فنوى أن يضحي بها أو اشتراها ولم ينو الاضحية وقت الشراء ثم نوى بعد ذلك لا يجب لان النية لم تقارن الشراء فلا تعتبر بدائع (قوله لوجوبها عليه بذلك) أى بالشراء وهذا ظاهر الرواية لان شراءه لها يجري مجرى الايجاب وهو النذر بالاضحية عرفا كما في البدائع ووقع في التارخانية التعبير بقوله شرها لها ايام الحر وظاهره انه لو شرها لها قبلها لا تجب ولم أره صريحا فراجع (قوله وتصديق بقيمتها غنى شرها لها) كذا في الهداية وغيرها كالدرر ونعقبه الشيخ شاهين بان وجوب التصديق بالقيمة مقيد بما اذا لم يشترا ما اذا اشترى فهو مخير بين التصديق بالقيمة أو بالتصديق بها حمة كما في الزيلعي أبو السعود وأقول ذكر في البدائع ان الصحيح ان الشاة المشتراة للاضحية اذا لم يضح بها حتى مضى الوقت يتصدق الموسر بعينها حمة كالفقير بلا خلاف بين اصحابنا فان محمد اقال وهذا قول أبي حنيفة وابي يوسف وقولنا اه وعامة فيه وهو الموافق لما قدمناه آنفا عن غاية البيان وعلى كل فالظاهر انه لا يحل له الاكل منها اذا ذبحها كما لا يجوز له حبس شيء من قيمتها تأمل (قوله فالمراد بالقيمة الخ) بيان لما اجله المصنف لان قوله تصديق بقيمتها ظاهر فيما اذا اشتراها لان قيمتها تعلم أما اذا لم يشتريها فاعني انه يتصدق بقيمتها فانها غير معينة فبين ان المراد اذا لم يشتريها قيمة شاة تجزى في الاضحية كما في الخلاصة وغيرها قال القهستاني أو قيمة شاة وسطا كما في الزاهدي والنظم وغيرها (قوله وصح الجذع) بفتحين قهستاني (قوله ذو ستة اشهر) كذا في الهداية وفسره في شرح الملتقى شرعا بما أتى عليه اكثر الحول عند الاكثر قال القهستاني وفسر الاكثر في المحيط بما دخل في الشهر الثامن وفي الخزانة بما أتى عليه ستة اشهر وثي وذكر الزعفراني انه ابن سبعة وعنه ثمانية أو تسعة ومادونه حل اه قلت واقتصر في الخزانة على ما في الخزانة وقد بقوله شرعا لانه في اللغة ما تمت له سنة نهاية (قوله من الضأن) هو ماله البية مخ قديده لانه لا يجوز الجذع من المعز وغيره بلا خلاف كما في المبسوط قهستاني والجذع من البقر ابن سنة ومن الابل ابن اربع بدائع (قوله ان كان الخ) فلو صغير الجنة لا يجوز الا أن يتم له سنة ويطعن في الثانية اتقاني (قوله من الثلاثة) أى الا بتموهي الابل والبقر بنوعيه والشاة بنوعيه (قوله والثني هو ابن خمس الخ) ذكر سن الثني والجذع في المخ منظوما في اربع ايات لبعضهم وقد قطعها في بيتين فقلت

ولو فقيرا ولو ذبحها تصديق بلحمها
ولو نقصها تصديق بقيمة النقصان
أيضا ولا يأكل الناذر منها فان
أكل تصديق بقيمة ما أكل (وفقير)
عطف عليه (شرها لها) لوجوبها
عليه بذلك حتى يمتنع عليه بيعها
(و) تصديق بقيمتها غنى شرها
أولا (لعلها بذمتها شرها) ولا
فالمراد بالقيمة قيمة شاة تجزى فيها
(وصح الجذع) ذو ستة اشهر
(من الضأن) ان كان بحيث لو خلط
بالثنايا لا يمكن التمييز من بعد
(و) ص (الثني فصاعدا من الثلاثة
(و) الثني) هو ابن خمس من الابل
وحولين من البقر

ذوالحول من غنم وانحس من ابل * واثنين من بقر ذال الثني دعي
والحول من بقر والنصف من غنم * ولربيع من بعير رسم بالجذع

وفي البدائع تقدير هذه الاسنان بما ذكره النقصان لا الزيادة فلو ضحى بسن أقل لا يجوز وبأكبر يجوز وهو أفضل ولا يجوز جمل وجدى وعجول وفصيل لأن الشرع انما ورد بالاسنان المذكورة (قوله والجاموس) نوع من البقر وكذا المعز نوع من الغنم بدليل ضمها في الزكاة بدائع (قوله قاله المصنف) تبع الله هداية وغيرها قال في البدائع فلونزاور وحشي على بقرة اهلية فولدت ولد ابيضى به دون العكس لانه يتفصل عن الام وهو حيوان مستقوم تتعلق به الاحكام ومن الاب ماء مهين ولذا يتبع الام في الرق والحزبة (قوله قروغ الى قوله ينابيع) يوجد في بعض النسخ (قوله أفضل من سبع البقرة الخ) وكذا من تمام البقرة قال في التتارخانية وفي العناية وكان الاستاذ يقول بأن الشاة العظيمة السمينة التي تساوى البقرة قيمة ولها أفضل من البقرة لأن جميع الشاة تقع فرضا بخلاف واختلفوا في البقرة قال بعض العلماء يقع سبعها فرضا والباقي تطوع اه (قوله اذا استويا الخ) فان كان سبع البقرة أكثر لحما فهو أفضل والاصل في هذا اذا استويا في اللحم والقيمة فاطيبهما لحما أفضل واذا اختلفا فيهما فالفاضل اولى بتارخانية (قوله أفضل من النجعة) هي الانثى من الضأن فاموس (قوله اذا استويا فيهما) فان كانت النجعة أكثر قيمة أو لحما فهي أفضل ذخيرة ط (قوله والانثى من المعز أفضل) مخالف لما في الخانية وغيرها وقال ط مشي ابن وهبان على ان الذكر في الضأن والمعز أفضل لكنه مقيّد بما اذا كان موجوداً أى مرضوض الانثى أى مدقوقهما قال العلامة عبد البر ومفهومه انه اذا لم يكن موجوداً الا يكون أفضل (قوله وفي الوهبانية الخ) تقييد للاطلاق بالاستواء أى ان الانثى من الابل والبقر أفضل اذا استويا قال في التتارخانية لأن لحما اطيب اه وهو الموافق للاصل المار (قوله قبل الذبح) فان خرج من بطنها حيا فالعامة أنه يفعل به ما يفعل بالام فان لم يذبحه حتى مضت ايام التحريم تصدق به حيا فان ضاع أو ذبحه وأكله يتصدق بقيمته فان بقي عنده وذبحه للعام القابل اضحية لا يجوز وعليه اخرى اعامة الذي ضحى ويتصدق به مذبوحا مع قيمة ما نقص بالذبح والفتوى على هذا خانية (قوله يذبح الولد معها) الا انه لا يأكل منه بل يتصدق به فان أكل منه تصدق بقيمته مأكل والمستحب أن يتصدق به حيا خانية قبل ولعل وجهه عدم بلوغ الولد سن الاجزاء فكانت القرية في اللحم بذاته لا في اراقه دمه اه تأمل قال في البدائع وقال في الاصل وان باعه تصدق بثمنه لأن الام تعينت للاضحية والولد يحدث على صفات الام الشرعية ومن المشايخ من قال هذا في الاضحية الموجبة بالنذر أو مافي معناه كسراء الفقير والافلا لانه يجوز التضحية بغيرها فكذا ولها (قوله وعند بعضهم يتصدق به بلا ذبح) قد مناعن الخانية انه المستحب وظاهره ولو في ايام التحريم وانظر ما في الشريعة لالية عن البدائع (قوله ثم وجدها) أى الضالة او المسرقة بمعنى وصلت الى يده وهذا اذا وجد في ايام التحريم (قوله وقال بعضهم الخ) اقتصر عليه في البدائع وقال السائحاني وبه جزم الشنقي كما سيذكره الشارح وهو الموافق للقواعد اه وفي البدائع ولو لم يذبح الثانية حتى مضت ايام التحريم وجد الاولى عليه أن يتصدق بافضلهما ولا يذبح (قوله ويضحي بالجاء) هي التي لا قرن لها خلقة وكذا العظماء التي ذهب بعض قرنهما بالكسر أو غيره فان بلغ الكسر الى الخ لم يجرز قهستانى وفي البدائع ان بلغ الكسر المشاش لا يجزى والمشاش رؤس العظام مثل الركبتين والمرقتين اه (قوله والثولاء) بالمثلثة في القاموس الثول بالتحريك استرخاء في اعضاء الشاة خاصة أو كالجئون بصيها فلا تتبع الغنم وتستدير في مرتعها (قوله والرعى) عطف تفسير ط (قوله فلمهزولة الخ) قال في الخانية ويجوز بالثولاء والجرباء السميتين فلمهزولتين لا تنق لا يجوز اذا ذهب مخ عظمها فان كانت مهزولة فيها بعض الشحم جازى روى ذلك عن محمد اه وقوله لا تنق ما خوذ من النقي بكسر الذون واسكان القاف هو المخ أى لا مخ لها وهذا يكون من شدة الهزال فتنبه قال القهستانى واعلم ان الكل لا يخلو من عيب والمستحب أن يكون سليما عن العيوب الظاهرة فاجوز ههنا جوز مع الكراهة كما في المنفترات (قوله المهزولة الخ) تفسير مراد لان العجف محتر كذا هاب السمن كما في القاموس فلا يضتر أصل الهزال كما علم مما قدمناه ولذا قيدت في حديث الموطأ والعجفاء التي لا تنق (قوله والعرجاء) أى التي لا يمكنها المشي برجلها العرجاء انما تمشي بثلاث قوائم حتى لو كانت تضع الرابعة على الارض وتستعين بها جاز عناية (قوله الى المنك) بكسر السين والقياس الفتح (قوله ومقطوع اكثر الان الخ) في البدائع لو ذهب بعض

والجاموس وحول من الشاة) والمعز والمتولد بين الاهلى والوحشى يتبع الام قاله المصنف (فروع) الشاة أفضل من سبع البقرة اذا استويا في القيمة واللحم والكبش أفضل من النجعة اذا استويا فيهما والانثى من المعز أفضل من التيس اذا استويا قيمة والانثى من الابل والبقر أفضل حاوى وفي الوهبانية أن الانثى أفضل من الذكر اذا استويا قيمة والله أعلم * ولدت الاضحية ولدا قبل الذبح يذبح الولد معها وعند بعضهم يتصدق به بلا ذبح * ضلت أو سرق فاشترى اخرى ثم وجدها قال لا يفضل ذبحها وان ذبح الاولى جاز وكذا الثانية لو قيمتها كالأولى أو أكثر وان أقل ضمن الزائد ويتصدق به بلفرق بين غنى وفقير وقال بعضهم ان وجبت عن يسار فكذا الجواب وان عن اعسار ذبحهما ينابيع (ويضحي بالجاء والخصى والثولاء) أى الجنونة (اذا لم يمنعها من السوم والرعى وان منعها لا) تجوز التضحية بها (والجرباء السمينة) فلمهزولة لم يجز لأن الجرب في اللحم نقص (لا بالعجاء والعوراء والعجفاء) المهزولة التي لا مخ في عظامها (والعرجاء التي لا تمشي الى المنك) أى المذبح والمرضة البين مرضها (ومقطوع اكثر الاذن أو الذنب أو العين) أى التي ذهب أكثر نور عينها فاطلق

القطع على الذهاب مجازا وانما يعرف بتقريب العلف (أو) أكثر (الآلية) لأن لا أكثر حكم الكل بقاء وذهابا فيبقى بقاء الأكثر وعليه الفتوى مجتبي (ولا بالهتاء) التي لا أسنان لها ويكنى بقاء الأكثر وقيل ما تعتلف به (والسكاء) التي لا أذن لها خلقة قلولها اذن صغيرة خلقة اجزأت زيلعي (والجداء) مقطوعة رؤس ضرعها أو يابستها ولا الجداء مقطوعة الأنف ولا المصترمة أطباؤها وهي التي عولجت حتى انقطع لبنها ولا التي لا آلية لها خلقة مجتبي ولا بالخنثى

الاذن أو الآلية أو الذنب أو العيز ذكر في الجامع الصغير ان كان كثيرا يمنع وان يسيرا لا يمنع واختلف أصحابنا في الفاصل بين القليل والكثير فعن أبي حنيفة روى محمد عنه في الاصل والجامع الصغير ان المانع ذهاب أكثر من الثلث وعنه أنه الثالث وعنه أنه الرابع وعنه أن يكون الذهاب أقل من الباقي أو مثله اه بالمعنى والاولى هي ظاهر الرواية وصححها في الخاتمة حيث قال والصحيح ان الثلث وما دونه قليل وما زاد عليه كثير وعليه الفتوى اه ومثني عليها في مختصر الوقاية والاصلاح والرابعة هي قولها قال في الهداية وقالوا اذ انبى الأكثر من النصف اجزاء وهو اختيار الفقيه أبي الليث وقال أبو يوسف اخبرت بقولي أبا حنيفة فقال قولي هو قولك قيل هو رجوع منه الى قول أبي يوسف وقيل معناه قولي قريب من قولك وفي كون النصف مانعا روايتان عنهما اه وفي البرازية وظاهر مذهبهما ان النصف كثير اه وفي غاية البيان ووجه الرواية الرابعة وهي قولها واليه ارجع الامام ان الكثير من ككل شئ أكثره وفي النصف تعارض الجانيان اه أى فقال بعدم الجواز احتياطاً بدائع وبه ظهر ان ما في المتن كالهداية والكز والمثلث هو الرابعة وعليها الفتوى كما يذكره الشارح عن المجتبي وكأنهم اختاروها لان المتبادر من قول الامام السابق هو الرجوع عما هو ظاهر الرواية عنه الى قولهما والله تعالى أعلم وفي البرازية وهل تجمع الخروق في اذني الاضحية اختلفوا فيه قلت وقدم الشارح في باب المسح على الخفين انه ينبغي الجمع احتياطاً (قوله مجازا) من اطلاق السبب او الملزوم وارادة المسبب أو اللزوم (قوله وانما يعرف الخ) قال في الهداية ومعرفة المقدار في غير العين متيسرة وفي العين قالوا تشدد المعية بعد أن لا تعتلف الشاة يوماً ويومين ثم يقرب العلف اليها قليلاً قليلاً فاذا رأت من موضع أعلم عليه ثم تشدد الصيحة وتقرب اليها العلف كذلك فاذا رأت من مكان أعلم عليه ثم ينظر الى تفاوت ما بينهما فان كان ثلثا فالذاهب هو الثلث وان نصفاً فالنصف اه (قوله الآلية) بفتح الهمزة كسجدة وجمعه كما في القاموس اليات والايا (قوله وقيل ما تعتلف به) هو وما قبله روايتان حكاهما في الهداية عن الثاني وحرم في الخاتمة بالثانية وقال قبله والتي لا أسنان لها وهي تعتلف ولا تعتلف لا تجوز (قوله التي لا اذن لها خلقة) قال في البدائع ولا تجوز مقطوعة احدى الاذنين بكاملها والتي لها اذن واحدة خلقة اه (قوله فلولها اذن صغيرة خلقة اجزأت) وهذه تسمى صمعاً بمهماتين كما في القاموس (قوله والجداء الخ) هي بالجيم التي يرس ضرعها وبالحاء المقطوعة الضرع عيني وهي في عدة نسخ بالذال المجهمة ولم يذكر في القاموس شيئا من المعنيين نعم ذكر الجذبالجيم القطع المستأصل وبالحاء خفة الذنب وذكر الجداء بالجيم والذال المهملة الصغيرة الثدي والمقطوعة الاذن والذاهبة اللبن ومثله في نهاية ابن الاثير والذاهبة اللبن ياتي كـها وفي الظهيرية ولا بأس بالجداء وهي الصغيرة الاطبا جمع طبي وهو الضرع (قوله ولا الجداء) بالجيم والذال والعين المهملتين وفي بعض النسخ بالذال المجهمة وهي تحريف وفي بعضها بالمجهمة والميم بعدها ولا يناسب تفسير الشارح وان كان المعنى صحيحاً لان الاجذم مقطوم البدأ والذاهب الانامل قاموس وصرح في الدرر بأن مقطوعة البدأ أو الرجل لا تجوز (قوله ولا المصترمة اطباؤها) مصترمه كعظمه من الصرم وهو القطع والاطبا بالطاء المهملة جمع طبي بالكسر والنم حلمات الضرع التي من خف وظلف وحافر وسبع قاموس ومارأينا في عدة نسخ بالطاء المجهمة تحريف (قوله وهي الخ) فسرهما الزيلعي بالتي لا تستطيع أن ترضع فصلاها وهو تفسير بلازم المعنى لما في القاموس هي ناقة يقطع اطباؤها ليس الاحليل فلا يخرج اللبن ليكون اقوى لها وقد يكون من انقطاع اللبن بأن يصيب ضرعها شئ فيكوى فينقطع لبنها اه وفي الخلاصة مقطوعة رؤس ضرعها لا تجوز فان ذهاب من واحدة أقل من النصف فعلى ما ذكرنا من الخلاف في العين والاذن وفي الشاة والماعز اذا لم يكن لهما احدى حلمتيها خلقة او ذهبت بافة وبقيت واحدة لم يجز وفي الابل والبقر ان ذهبت واحدة يجوز اثنان لا اه وذكر فيها جواز التي لا ينزل لها لبن من غير علة وفي التارخانية والشطور لا تجزى وهي من الشاة ما قطع اللبن عن احدى ضرعيها ومن الابل والبقر ما قطع من ضرعيها لأن لكل واحد منهما اربع اضرع (قوله ولا التي لا آلية لها خلقة) الشاة اذا لم يكن لها اذن ولا ذنب خلقة قال محمد لا يكون هذا ولو كان لا يجوز وذكر في الاصل عن أبي حنيفة انه يجوز خانية ثم قال وان كان لها آلية صغيرة مثل الذنب خلقة جازاً ما على قول أبي حنيفة فظاهر لان عنده

لو لم يكن لها اذن أصلا ولا الية جازوا ما على قول محمد صغيرة الاذنين جائزة وان لم يكن لها الية ولا اذن خلقة لا يجوز (قوله لان لها لا ينضج) من باب سجع وبهذا التعليل اندفع ما أورده ابن وهبان من انها لا تخلو اما ان تكون ذكرا او اناثي وعلى كل تجوز قوله ولا الجلالة الخ) أي قبل الحبس قال في الخانية فان كانت ابلا تمسك اربعين يوما حتى يطيب لحما والبقر عشرين ولغنم عشرة (قوله ولاتا كل غيرها) افادتها اذا كانت تخط تجزى ط (تنبيه) تجوز التضحية بالمجبوب العاجز عن الجماع والتي به اسعال والعاجزة عن الولادة كبرسها والتي لها كى والتي لسان لها في الغنم خلاصة أي لا البقر لانه يأخذ العلف باللسان والشاة بالسنة في القهستان من المنية وقيل ان انقطع من اللسان اكثر من الثلث لا يجوز اقول وهو الذي يظهر قياسا على الاذن والذنب بل اولى لانه يقتصد بالاكل وقد يحل قطعه بالعلف تأمل وفي البدائع وتجزى الشرفاء مشقوقة الاذن طولا والخرقاء مشقوبة الاذن والمقابلة ما قطع من مقدم اذنها شي وترك معلقا والمدبرة ما فعل ذلك بمؤخر الاذن من الشاة والنهي الوارد محمول على الذنب وفي الخرقاء على الكثير على الاختلاف في حد الكثير على ما بينا اه بدائع وتجوز الحولا ما في عينها حول والمجزورة التي جرح صوفها خانية وقد منا ان ما جوز هنا جوز مع الكراهة لانه خلاف المسحب (قوله كما مر) أي كالموانع التي مرت ط (قوله وان فقيرا اجزاء ذلك) لانها انما تعينت بالشراء في حقه حتى لو اوجب الضحية على نفسه بغير عينها فاشترى صحيحة ثم تعينت عنده فصحى بها لا يسقط عنه الواجب لوجوب الكماله عليه كالموسر زيلعي (قوله وكذا لو كانت معيبة وقت الشراء) أي وبقي العيب فان زال اجزأت الغنى أيضا قال في الخانية ولو كانت مهزولة عند الشراء فتمت بعده جاز (قوله ولا يضرت تعيها من اضطرارها الخ) وكذا لو تعينت في هذه الحالة او انفلتت ثم اخذت من فورها وكذا بعد فورها عند محمد خلافا لابي يوسف لانه حصل بمقتدات الذبح زيلعي (قوله فعلى الغنى غيرها لا الفقير) أي ولو كانت الميتة مندورة بعينها لما في البدائع ان المندورة لو هلكت اوضاعا تسقط التضحية بسبب النذر غير انه ان كان موسرا تلزمه اخرى بايجاب الشرع ابتداء لا بالنذر ولو معسر الاشئ عليه اصلا اه (قوله ولو ضلت او سرقت الخ) مستدرك بما قدمه في الفروع على ما في اغلب النسخ (قوله فظهرت) أي في ايام النحر زيلعي وقد منا مفهومه عن البدائع (قوله فعلى الغنى احدهما) أي على التفصيل المأثر من انه لو ضحى بالاولى اجزأه ولا يلزمه شي ولو قيمتها اقل وان ضحى بالثانية وقيمتها اقل تصدق بالرائد قال في البدائع الا اذا ضحى بالاولى أيضا فسقط الصدقة لانه ادى الاصل في وقته فيسقط الخلف (قوله شئني) ومثله في التبيير وتماه فيه (قوله وقال الورثة) أي الكبار منهم نهاية (قوله اقصد القرية من الكل) هذا وجه الاستحسان قال في البدائع لان الموت لا يمنع التقرب عن الميت بدليل انه يجوز ان يتصدق عنه ويصح عنه وقد صح ان رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم ضحى بكبشين احدهما عن نفسه والاخر عن لم يذبح من امته ران كان منهم من قدم مات قبل ان يذبح اه لان له صلى الله عليه وسلم ولاية عليهم اتقاني قال في النهاية وعلى هذا اذا كان احدهم ام ولد ضحى عنها مولاهما وصغيرا ضحى عنه ابوه (قوله لان بعضها لم يقع قرية) فكذا الكل لعدم التجزى كما ياتي (فرع) من ضحى عن الميت يصنع كما يصنع في الضحية نفسه من التصديق والاكل والاجر للميت والمثل للذابح قال الصدروا المختار انه ان بأمر الميت لا يأكل منها والا ياكل برأية وسيد كره في النظم (قوله وان كان شريك السنة نصرانيا الخ) وكذا اذا كان عبدا او مدبرا يريد الاضحية لان نيته باطلة لانه ليس من أهل هذه القرية فكان نصيبه لمخافة الجواز اصلا بدائع (تنبيه) قد علم ان الشرط قصد القرية من الكل وشمل ما لو كان احدهم مريد الاضحية عن عامه واصحابه عن الماضي تجوز الاضحية عنه ونية اصحابه باطلة وصاروا متطوعين وعليهم التصديق بلحمها وعلى الواحد أيضا لان نصيبه شائع كما في الخانية وظاهره عدم جواز الاكل منها تأمل وشمل ما لو كانت القرية واجبة على الكل او البعض انتفعت جهاتها اولا كاضحية واحصار وجزاء صيد وحلق ومتمعة وقران خلافا لفران المقصود من الكل القرية وكذا لو اراد بعضهم العقيقة عن ولد قد ولده من قبل لان ذلك جهة التقرب بالشكر على نعمة الولد ذكره محمد ولم يذكر الوليمة وينبغي ان تجوز لانها تقام شكر الله تعالى على نعمة النكاح ووردت بها السنة فاذا قصد بها الشكر او اقامة السنة فقد اراد القرية وروى عن أبي حنيفة انه كره الاشتراك عند اختلاف الجهة وانه قال لو كان من نوع واحد كان احب الى

لان لحما لا ينضج شرح وهبانية
وتماه فيه (و) لا (الجلالة) التي
تأكل العذرة ولاتا كل غيرها
(ولو اشتراها سليمة ثم تعينت بعيب
مانع) كما مر (فعليه اقامة غيرها
مقامها ان) كان (غنيا وان) كان
(فقيرا اجزأه ذلك) وكذا لو كانت
معيبة وقت الشراء لعدم وجوبها
عليه بخلاف الغنى ولا يضرت تعيها
من اضطرارها عند الذبح وكذا
لو ماتت فعلى الغنى غيرها لا
الفقير ولو ضلت او سرقت فشرى
اخرى فظهرت فعلى الغنى
احدهما وعلى الفقير كلاهما
شئني (وان مات احدا السبعة)
المستتر كين في البدنة (وقال
الورثة اذ بجوا عنه وعنكم صح)
عن الكل استحسانا لتصدق القرية
من الكل ولو ذبحوها بلا اذن
الورثة لم يجزهم لان بعضها لم يقع
قرية

(وان كان شريك الستة نصرانيا
او مریدا اللحم لم يجز عن واحد)
منهم لان الارقاة لا تجزأ هداية
لما تر (فروع) ولو ان ثلاثة نفر
اشترى كل واحد منهم شاة
للأضحية احدى عشر والاخر
بعشرين والاخر ثلاثين وقيمة
كل واحدة مثل ثمنها فاختلطت
حتى لا يعرف كل واحد شاته بعينها
واصطلحوا على ان يأخذ كل
واحد منهم شاة يضحي بها اجزأتهم
ويتصدق صاحب الثلاثين
بعشرين وصاحب العشرين
بعشرة ولا يتصدق صاحب العشرة
بشيء وان اذن كل واحد منهم ان
يذبحها عنه اجزأته ولا شيء عليه
كما لو ضحي أضحية غيره بغير امره
يتابع (وياكل من لحم الأضحية
ويؤكل غنيا ويدخر وندب ان
لا ينقص التصديق عن الثلث)
ونذبت تركه لذي عيال توسعة عليهم
(وان يذبح بيده ان علم ذلك والا)
يعلمه (شدها) بنفسه وياصر
غيره بالذبح كيلا يجعلها ميتة
(وكره ذبح الكلب)

وهكذا قال ابو يوسف بدائع واستشكل في الشر بلالية الجواز مع العقيدة بما قالوا من ان وجوب الأضحية نسخ
كل دم كان قبلها من العقيدة والرجبية والعنصرية وبيان محمد اقال في العقيدة من شاء فعل ومن شاء لم يفعل وقال
في الجامع ولا يهق والاقل يشير الى الاباحة والثاني الى الكره اراه الخ اقول فيه نظران المراد لا يهق على
سبيل السنة بدليل كلامه الاول وقد ذكر في غرر الافكار ان العقيدة مباحة على ما في جامع المحمدي او تطوع
على ما في شرح الطحاوي اه وما تر يؤيد انها تطوع على انه وان قلنا انها مباحة لكن بقصد الشكر تصبح
قربة فان النية تصير العادات عبادات والمباحات طاعات (قوله لان الارقاة لا تجزأ الى قوله يتابع) وجد
على هادئ نسخة الشارح بخطه وسقط من بعض النسخ (قوله لما تر) أي من ان بعضهم لم يقع قربة (قوله
(فروع) جمعها نظر الى صورتي المسألة وما قاسمها عليه تأمل (قوله اشترى كل واحد منهم شاة) ووجب كل منهم
شاته تارخانية وبه يظهر وجه لزوم التصديق الانتي (قوله وقيمة كل واحدة مثل ثمنها) فلو ازيد او انقص
تصدق باعتبارها فيما يظهر ط (قوله حتى لا يعرف كل شاته) بان كانوا في ظلمة مثلا والافعدم التميز والحالة
ما ذكر بعيد كما قاله ط (قوله ويتصدق صاحب الثلاثين بعشرين الخ) لاحتمال انه ذبح ما اشترت بعشرة
وكذا صاحب العشرين فيصدق بعشرة ليبرأ كل منهما بقينا عما اوجبه وأما صاحب العشرة فاذا ذبح برئ بقينا
(قوله اجزأته) لانه يصير كل من ذبح منهم شاة غيره وكيلا عن صاحبها (قوله كما لو ضحي أضحية غيره بغير
امره) ذكر المسألة في التارخانية عن الينابيع بدون هذه الزيادة ولا يظهر التشبيه الا باسقاط لفظة غير تأمل
(قوله وياكل من لحم الأضحية الخ) هذا في الأضحية الواجبة والسنة سواء اذ لم تكن واجبة بالنذر
وان وجبت به فلا يأكل منها شيئا ولا يطعم غنيا سواء كان الناذر غنيا او فقيرا لان سبيلها التصديق وليس للمتصدق
ذلك ولو اكل فعليه قيمة ما اكل زيلعي واراد بالأضحية السنة أضحية الفقير فانه صرح بأنها تقع منه سنة قبيل
قول الكثر ويضحي بالجماء لكنه خلاف ما في النهاية من انها لا تقع منه واجبة ولا سنة بل تطوعا محضا وكذا صرح
في البدائع انها تكون تطوعا وهي أضحية المسافر والفقير الذي لم يوجد منه النذر بها ولا الشراء للأضحية
لانعدام سبب الوجوب وشرطه فالظاهر انه اراد بالسنة التطوع تأمل ثم ظاهر كلامه ان الواجبة على الفقير
بالشراء له الاكل منها وذكر ابو السعود ان شراء لها بمنزلة النذر فعليه التصديق بها اه اقول التعليل بأنها بمنزلة
النذر صرح به في كلامهم ومفاده ما ذكره في التارخانية سئل القاضي بديع الدين عن الفقير اذا اشترى شاة
لها هل يحل له الاكل قال نعم وقال القاضي برهان الدين لا يحل اه فتأمل ثم اعلم ان هذا كله فيما اذا ذبحها
في ايام النحر بدليل ما قدمناه عن الخانية انه اذا اوجب شاة بعينها واشترى بها ليضحي بها فاضت ايام النحر تصدق
بها حية ولا يأكل منها لا انتقال الواجب من الارقاة الى التصديق وان لم يوجب ولم يشتر وهو موثر تصدق
بالقيمة اه وقد منان مفاد كلامهم ان الغنى له الاكل من المنذورة اذا قصد بذره الاخبار عن الواجب عليه
فالمراد بالنذر في كلام الزيلعي هنا النذر ابتداء والحاصل ان التي لا يؤكل منها هي المنذورة ابتداء والتي وجب
التصدق بعينها بعد ايام النحر والتي ضحي بها عن الميت بأمره على المختار كما قدمناه عن البرازية والواجبة
على الفقير بالشراء على احد القولين الماترين والذي ولدته الأضحية كما قدمناه عن الخانية والمشاركة بين سبعة
نوى بعضهم بحصته القضاء عن الماتني كما قدمناه آنفا عن الخانية أيضا فهذه كلها سبيلها التصديق على الفقير
فاغتنم هذا التحرير وياتي في كلام الشارح أيضا بعض مسائل من هذا القبيل (قوله ويؤكل غنيا ويدخر)
لقوله عليه الصلاة والسلام بعد النهي عن الادخار كوا وأطعموا وادخروا الحديث رواه الشيخان واحد
(قوله وندب الخ) قال في البدائع والافضل ان يتصدق بالثلث ويتخذ الثلث ضيافة لاقربائه واصدقائه ويدخر
المثلث ويستحب ان يأكل منها ولو حبس الكل لنفسه جاز لان القربة في الارقاة والتصديق باللحم تطوع (قوله
ونذبت تركه) أي ترك التصديق المفهوم من السياق (قوله لذي عيال) غير موسع الحال بدائع (قوله
شدها بنفسه) لما روى الكرخي باسناده الى عمران بن الحصين قال رسول الله صلى الله عليه وسلم قومي يا فاطمة
فاشهدي أضحيةك فانه يغفر لك بأول قطرة من دمها كل ذنب عملته وقولي ان صلاتي ونسكي ومحياي ومماتي لله رب
العالمين لا شريك له اتقاني (قوله كيلا يجعلها ميتة) علة لعدم ذبحها بيده المفهوم من قوله شهد هاويا امر
غيره (قوله وكره ذبح الكلب) أي بالامر لانها قربة ولا ينبغي أن يستعان بالكافر في أمور الدين ولو ذبح

جازلانه من أهل الذبح بخلاف الجوسى اتقانى وقهستانى وغيرهما وظاهر كلام الزيلعى وغيره عدم الكراهة لو كان بأمره وبه صرح مسكين مستدلا عليه بقول الكافى ولو أمر المسلم كائنا بأن يذبح اضحيته جاز وكره بدون أمره لكن نقل أبو السعود عن الجوسى انه بعضهم ذكر ان عبارة الكافى على خلاف ما نقل عنه وفي الجوهره فاذا ذبحها للمسلم بأمره اجزأه ويكره (قوله وأما الجوسى فيحرم) لانه ليس من أهله درر كذا في بعض النسخ (قوله وتصدق بجلدها) وكذا بجلالها وقلاندها فانه يستحب اذا أوجب بقرة أن يجلدها ويقلدها واذا ذبحها تصدق بذلك كفى التارخانية (قوله بما ينتفع به باقيا) لقيامه مقام المبدل فكان الجلد قائم معنى بخلاف المستهلك (قوله كما تر) أى فى اضحية الصغير وفى بعض النسخ مما تر أى من قوله نحو غراب الخ (قوله فان بيع اللحم أو الجلد به الخ) أفاد انه ليس له بيعهما بمستهلك وان له بيع الجلد بما تبقى عينه وسكت عن بيع اللحم به للخلاف فيه فى الخلاصة وغيره ولو أراد بيع اللحم ليتصدق بثمنه ليس له ذلك وليس له فيه الا أن يطعم أو يأكل اه والصحيح كفى الهداية وشروحهما انهما سواء فى جواز بيعهما بما ينتفع بعينه دون ما يستهلك وأيده فى الكفاية بما روى ابن سماعة عن محمد لو اشترى باللحم ثوبا فلا باس بلبسه اه (فرع) فى القضية اشترى بلحمها مأكولا فأكله لم يجب عليه التصديق بقيمته استحضانا واذا دفع اللحم الى فقير بنسبة الزكاة لا يجب عنها فى ظاهر الرواية لكن اذا دفع لغنى ثم دفع اليه بنيتها يجب قهستانى (قوله تصدق بثمنه) أى وبالدرهم فيما لو ابدى بها (قوله ومفاده صحة البيع) هو قول ابى حنيفة ومحمد بدائع اقيام المالك والتدرة على التسليم هداية (قوله مع الكراهة) للحديث الآتى (قوله لانه كبيع) لان كلامهما معاوضة لانه انما يعطى الجزاء بقبالة بجزره والبيع مكره فكذا ما فى معناه كفاية (قوله واستفدت الخ) كذا فى بعض النسخ والضمير للكراهة لكن صاحب الهداية ذكر ذلك الحديث فى البيع ثم قال بعد قوله ولا يعطى اجر الجزاء منها لقوله عليه الصلاة والسلام لعلى رضى الله عنه تصدق بجلالها وخطامها ولا تعط اجر الجزاء منها شيئا والنهى عنه نهى عن البيع أيضا لانه فى معنى البيع اه ولا يخفى ان فى كل من الحديثين دلالة على المطلوب من الموضعين (قوله فان جزءه تصدق به الى قوله حاوى التساوى) يوجد فى بعض النسخ وقوله فان فعل تصدق بالاجرة أى فيما لو آجرها وأما اذا ركبها أو حمل عليها تصدق بما تنقصته كفى الخلاصة وفى الدر المنثور من الظهيرية لو عمل الجلد بجرأ أو آجره لم يجوز عليه التصديق بالاجرة (قوله لانه التزم اقامة القرية بجميع أجزائها) فيه ان القرية تسادى بالاراقة فهى تقوم بها لا بغيرها فكيف يكره منح ويأتى دفعه قريبا (قوله ويكره الانتفاع بلبنها) فان كانت التضحية قرية نضح ضرعها بالماء البارد والاحلبه وتصدق به كفى الكفاية (قوله لوجوبها فى الذمة فلا تعين) والجواب ان المشتراة للاضحية متعينة للقرية الى ان يقام غيرها مقامها فلا يحل له الانتفاع بها مادامت متعينة ولهذا لا يحل له لحمها اذا ذبحها قبل وقتها بدائع ويأتى قريبا انه يكره ان يتدل بها غيرهما فيفسد التعين أيضا وبه اندفع ما مر عن المنع قدبر (قوله ولو غلط اثنان الخ) قال الاتقانى قوله غلط شرط لما فى نوادر ابن سماعة عن محمد لو تعدد فذبح اضحية رجل عن نفسه لم يجوز عن صاحبها وفى الغلط جاز عن صاحبها ولا يشبه العمد الغلط ولو ضمنه قيمتها فى العمد جازت عن الذابح وفى الاملاء قال محمد لو ذبحها متعمدا عن صاحبها يوم التحريم بأمره جاز أيضا استحضانا لانها هيئت للذبح اه (قوله وذبح كل شاة صاحبه) يعنى شاة الاضحية وكان الاولى التعبير به كفى الله نزل الهداية ليفيد انها لو لم تكن للاضحية تكون مضمونة عليه شر بلايه (قوله يعنى عن نفسه) صرح به فى البدائع وغيرها فلو نواها عن صاحبه مع ظنه أنها اضحية نفسه هل تقع عن المالك أيضا الظاهر نعم ولم أره فليراجع (قوله على ما دل عليه قوله غلط) لانه يفيد أنه ظن كونها شاة فلا يذبحها الا عن نفسه عادة (قوله أولم يغلط من هنا الى قوله عن صاحبه) يوجد فى بعض النسخ ولفظة أولم يغلط اسبق قلم اذا وجود لها فى كلام غيره وقوله فيكون كل واحد وكلا عن الآخر دلالة هداية كان ينبغي ذكره عتب قوله صح استحضانا وعبارة الهداية وجه الاستحسان انها تعينت للذبح لتعينها للاضحية حتى وجب عليه أن يقتضى بها فى أيام النحر أى لو كان المضحى فقيرا نهاية ويكره أن يبدل بها غيرها أى اذا كان غنيا نهاية فصار المالك مستعينا بكل من يكون أهلا للذبح اذا ناله دلالة اه فقوله هداية نقل لحاصل المعنى وقوله قاله ابن السكال

وأما الجوسى فيحرم لانه ليس من أهله درر (وينصدق بجلدها أو يعمل منه نحو غراب وجراب) وقربة وسفرة ودلو (أو يبدله بما ينتفع به باقيا) كما تر (لا بمستهلك كحل ولحم ونحوه) كدراهم (فان بيع اللحم أو الجلد به) أى بمستهلك (أو بدراهم تصدق بثمنه) ومفاده صحة البيع مع الكراهة وعن الثانى باطل لانه كالوقوف محتجب (ولا يعطى اجر الجزاء منها) لانه كبيع واستفدت من قوله عليه الصلاة والسلام من باع جلد اضحيته فلا اضحية له هداية (وكره جزء صوفها قبل الذبح) لينتفع به فان جزءه تصدق به ولا يركبها ولا يحمل عليها شيئا ولا يؤجرها فان فعل تصدق بالاجرة حاوى التساوى لانه التزم اقامة القرية بجميع أجزائها (بخلاف ما بعده) لحصول المقصود محتجب (ويكره الانتفاع بلبنها قبله) كفى المصوف ومنهم من أجازهما للغنى لوجوبها فى الذمة فلا تعين زيلعى (ولو غلط اثنان وذبح كل شاة صاحبه) يعنى عن نفسه على ما دل عليه قوله غلط أولم يغلط فيكون كل واحد وكلا عن الآخر دلالة هداية قاله ابن السكال

وظاهر كلام صدر الشريعة
وغیره وقوعه عن صاحبه (صح)
استحسانا (بلاغرم) ويتحالفان
ولو اكلا ولم يعرفان عرفا هداية
وان تشاح ضمن كل لصاحبه قيمة
لحمه وتصدق بها قلت وفي اوائل
القاعدة الاولى من الاشياء
لو شراها بنية الاضحية فذبحها
غيره بلاذنه فان اخذها مذبوحة
ولم يضمنه اجزائه وان ضمنه
لا تجزئه وهذا اذا ذبحها عن
نفسه اما اذا ذبحها عن مالها
فلا ضمان عليه اه فراجع
(كما) يصح (لو ضحى بشاة الغصب)
ان ضمنه قيمتها كما اذا باعها
وكذا لو اتلفها ضمن لصاحبها قيمتها
هداية لظهور انه ملكها بالضمان
من وقت الغصب (لا الوديعه
وان ضمنها) لان سبب ضمانه هنا
بالذبح والملك يثبت بعد تمام
السبب وهو الذبح فيقع في غير ملكه
قلت ويظهر ان العارية كالوديعة

فيه أنه لم ينقله ابن السكال عن الهداية ولعل ضمير قاله زائد ومقول القول ما بعده وهو قوله وظاهر كلام صدر
الشريعة وغيره وقوعه عن صاحبه لكنه يوهم أن ابن السكال ذكره في شرحه مع أنه ذكره في نهواته على المهامش
ثم ان ما ذكر أنه ظاهر كلام صدر الشريعة هو المصريح به في كتب المذهب وقال ط اهل المذهب الا زفراجهوا
على أنها تقع عن المالك للاذن دلالة (قوله صح استحسانا بلاغرم) أي صح عن صاحبه فتقع كل اضحية
عن مالها كما علمت فبأخذ كل منهما مسلوخته وقد مناوجه الاستحسان وأما القياس وهو قول زفر فهو
أنه يضمن له قيمته لانه ذبح شاة غيره بغير اذنه (قوله ويتحالفان) أي ان كانا قد اكلا ثم علما فيحمل كل منهما
صاحبه هداية (قوله وان تشاحا) أي عن التحليل (قوله وتصدق بها) لانها بدل عن اللحم فصار
كما لو باعه لان التضحية لما وقعت عن صاحبه كان اللحم له ومن اتلف لحم أضحية غيره فالحكم فيه ما ذكرنا
هداية أقول ومقتضى قوله لانها بدل عن اللحم الخ ان التضمن لقيمة اللحم لا قيمتها حية ولذا وقعت عن المالك
بقي شيء وهو أن قول المصنف السابق بلاغرم وكذا قول الهداية ولا ضمان عليهم ما وقولهم لانه صار ذابحا
بالاذن دلالة يفيد أنه لو أراد كل تضمين صاحبه قيمته لم يكن له ذلك وفي البدائع ما يخالفه حيث قال لو تشاحا
وأدى كل منهما الضمان عن نفسه تقع الاضحية له وجازت عنه لانه ملكها بالضمان اه فعلى هذا الكل منهما
الخيار بين تضمين صاحبه وتكون ذبيحة كل أضحية عن نفسه وبين عدم التضمن فتكون ذبيحة كل أضحية عن
صاحبه ويحمل قولهم بلاغرم على ما اذا رضی كل بفعل الآخر تأمل (قوله قات الخ) لما كانت المسألة
السابقة فيما اذا غلط الذابح وذبح عن نفسه أراد أن يبين ما اذا عمد ذبح أضحية غيره بلا أمره صريحا فذبح
عن نفسه أو عن المالك وقد مناه لمخصا عن الاتقاني (قوله أجزائه) أي أجزات الشاري عن التضحية
لانه قد نواها فلا يضرب ذبحها غيره على ما ينزاي على (قوله وان ضمنه الخ) أي ضمنه الشاري قيمتها لا تجزى
الشاري وتجوز عن الذابح لانه ظهر ان الاراقة حصلت على ملكه زبلي (قوله وهذا) أي وقوعها عن
المالك ان لم يضمن الذابح وعدم وقوعها عنه بل عن الذابح ان ضمنه (قوله اما اذا ذبحها الخ) قال في الترمذلية
عن منية المفتي واذا ذبح أضحية الغير نوايا مالها بغير أمره جاز ولا ضمان عليه اه وهذا استحسان
لوجود الاذن دلالة كما في البدائع قال في السارخانية اطلق المسألة في الاصل وقيدتها في الاجناس
بما اذا أضجها صاحبها للأضحية وفي الغياثية والاول هو المختار اه أي للاكتفاء بالنية عند الشراء فتعنت
لها كما قد مناه قبل صفحة واستفيد منه انه لو كانت غير معينة لا تجزى وضمن قال في الخانية اشترى خمس
شياه في أيام الاضحية وأراد أن يضحي بواحدة منها الا أنه لم يعينها فذبح رجل واحدة منها يوم الاضحية بنية
صاحبها بلا أمره ضمن اه والذي تحرر في هذا المحل أنه لو غلط فذبح أضحية غيره عن نفسه فالمالك بالخيار
ان ضمنه وقعت عن الذابح والافعن المالك على ما قد مناه عن البدائع وكذا لو عمد وذبحها عن نفسه وعليه فلا
فرق بينهما وتأمله مع ما قد مناه عن الاتقاني ان العمد لا يشبه الغلط وأما لو ذبحها عن المالك وقعت عن المالك
وهل له الخيار ايضا لم أره والظاهر نعم والله تعالى اعلم (قوله كما يصح) أي عن الذابح (قوله ان ضمنه قيمتها
حية لظهور الخ) كذا في النسخ الصحيحة وفي بعض النسخ زيادة يجب استقاطها اذا لمعنى لها هنا سوى قوله كما اذا
باعها أي فانه يصح البيع اذا ضمنه المالك لوقوع المالك مستندا او افاد أن المالك له اخذها مذبوحة قال في البدائع
غصب شاة فضحى بها عن نفسه لا تجزئه لعدم الملك ولا عن صاحبها لعدم الاذن ثم ان اخذها صاحبها مذبوحة
وضمنه النقصان فكذلك لا تجوز عنهما وعلى كل أن يضحي بأخرى وان ضمنه قيمتها حية تجزى عن الذابح لانه
ملكها بالضمان من وقت الغصب بطريق الاستناد فصار ذابحا شاة هي ملكه فتجزئه ولكنه يأثم لان ابتداء فعله وقع
محظورا فيلزمه التوبة والاستغفار اه أقول ولا يخالف هذا ما مر عن الاشياء والزبلي من انه ان ضمنه وقعت
عن الذابح والافعن المالك لان ذلك فيما اذا أعدها صاحبها للأضحية فيكون الذابح مأذونا دلالة كما مر تقريره
وهنا في غيره ولذا عبروا هنا بشاة الغصب ولم يعبروا بأضحية الغير فانهم (قوله لظهور الخ) على لتقييد الصحة
بالضمان وفي القهستاني وقيل انما يجوز اذا أدى الضمان في أيام النحر وعن أبي يوسف وزفر انه لا يصح (قوله
فيقع في غير ملكه) بخلاف الغصب لظهور المالك فيه مستندا كما مر ولصدر الشريعة هنا بحث مذكور مع
جوابه في المنع (قوله قلت ويظهر الخ) قال في الترمذلية المراد بالوديعة كل شاة كانت أمانة كما في الفيض

عن الزندويستي اه ح وفي البدائع وكل جواب عرقته في الوديعه فهو الجواب في العارية والاجارة بان
استعار ناقة أو ثورا أو بعيرا أو استأجره فضحي به انه لا يجزيه عن الاضحية سواء أخذها المالك أو ضمنه القيمة
لانها أمانة في يده وانما يضمنها بالذبح فصار كالوديعه اه وزاد في الخلاصة والبرازية والقهستاني عن النظم
المستبضع والمرتهن والوكيل بشراء الشاة والوكيل بحفظ ماله اذا ضحي بشاة موكله والزوج أو الزوجة اذا ضحي
بشاة صاحبه بلاذنه (قوله والمرهونة كالمغصوبة) مخالف لما في الظهيرية من أنها كالوديعه وكذا لما قدمناه
عن الخلاصة وغيرها لكن في التاترخانية عن الصيرفية اذا ضحي المرتهن بالشاة المرهونة لا يجوز وقال القاضي
جمال الدين يجوز ولو ضحي بها الراهن يجوز اه خانية وفي البدائع ولو كان مرهونا ينبغي أن يجوز لانه يصير
ملكاه من وقت القبض كما في الغصب بل اولى ومن المشايخ من فصل فقال ان كان قدر الدين يجوز وان اكثر
ينبغي أن لا يجوز لان بعضه مضمون وبعضه أمانة فقي قدر الامانة انما يضمنه بالذبح فيكون بمنزلة الوديعه اه
(قوله وكذا المشتركة) يعني أنها أمانة لظهور أن نصيب شريكه أمانة في يده اه ح أي فلا تجزى كالوديعه
ولا ينبغي أن المراد شاة واحدة مشتركة بخلاف شاتين بين رجلين ضحيهما فانه يجوز كما يذكره قريبا (قوله
لون اضحيت عليه الصلاة والسلام سوداء) فيه حمل العين على العرض اه ح وأجاب ط بأنه أنه نظرا
للمضاف اليه أقول وما ذكره من أنها سوداء مبني على ما فهمه ابن الشحنة من كلام ابن وهبان في شرحه
أوقعه فيه التحريف والصواب أنها بيضاء كما به عليه الشربلالي وسند كرامه عند النظم ويؤيده ما في
الهداية قد صح أن النبي صلى الله عليه وسلم ضحي بكبشين أملحين موجوئين اه والوجاء على وزن فعال نوع من
الخصاء كما قدمناه واختلف في الامح فقي ابي السعود عن فتح الباري لابن حجر هو الذي يياضه اكثر من سواده
ويقال هو الاغبر وهو قول الاصمعي وزاد الخطابي هو الذي في خلل صوفه طبقات سود ويقال الابيض الخالص
قاله ابن الاعرابي وبه تمسك الشافعية في تفصيل الابيض في الاضحية وقيل الذي يعاوه حمرة وقيل الذي
يتطرق في سواد ويأكل في سواد ويمشي في سواد ويبرك في سواد أي ان مواضع هذه منه سواد وما عداها ابيض
اه أقول وفي البدائع أفضل الشاة أن يكون كبشا امح أقرن موجو أو الاقرن العظيم القرن والامح الابيض
اه وظاهره أن المراد الابيض الخالص فيوافق قول الشافعية وفسره في العناية والكفاية بالابيض الذي فيه
شعرات سود وهو كذلك في القاموس ويمكن حمل ما في البدائع عليه (قوله لزمه ثنتان) عبارة الخانية قالوا لزمه
ثنتان (قوله لحي الأمر بهما) الذي في الخانية وغيرها الاثر بالشاة المثلثة وهو كذلك في بعض النسخ والمراد
به ما روى ان النبي صلى الله عليه وسلم ضحي بكبشين أملحين قال الشربلالي في شرحه قد يقال لما بين عليه
السلام ان أحدهما عنه وعن آله والاخر عن أمته لم يقض بثنيتين على شخص بالسنية (قوله والاصح وجوب
الكل) كذا صححه في الظهيرية ونقل في التاترخانية عن الصدر الشهيد أنه الظاهر وسيأتي في النظم فيلزمه أن
يضحي بالعشر في أيام النحر وبعد هاتين صدق بها حية لو كانت معينة كما يؤخذ مما مر متنا قال الشربلالي في شرحه
وأقول في صحة الزامه بثنيتين أو بعشر تأمل والذي يظهر لي أنه مثل الزامه على نفسه الظاهر عشرًا فلا يلزمه غير
ما أوجبه تعالى لان نذر ذات الواجب وتعدده ليس صحيحا نعم نذر مثله كقوله نذرت ذبح عشر شياه وقت كذا
يصح ويلغوز كذا الوقت وتقدم في الحج لو قال الله تعالى على حجة الاسلام مرتين لا يلزمه شيء غير المشروع مع أن
الحج نفل مشروع ولكن لا يسمى حجة الاسلام وكذلك الاضحية لم تشرع لازمة الا واحدة فنذر تعددها الزام
غير المشروع وجوبًا فلا يلزم فليتأمل اه أقول وبالله تعالى التوفيق ان كتب المذهب طائفة بصحة النذر
بالاضحية من الغني والفقر وقد منان الغني اذا قصد بالنذر الاخبار عن الواجب عليه وكان في أيام النحر
لزمه واحدة والا فثنتان ثم لا ينبغي ان الاضحية اسم لشاة مثلاتذبح في أيام النحر واجبة كانت أو نطوقا فاذا
نذراضحية لم تنصرف الى الواجبة عليه ما لم ينوب بالنذر الاخبار كما اذا قال الله على حجة وعليه حجة الاسلام قال
الزبلي يلزمه أخرى الا اذا عني به الواجب عليه اه فاذا نذر عشر اضحيات لم يحتمل الاخبار عن الواجب
أصلا كما قدمناه عن البدائع من أن الغني لو نذر قبل أيام النحر ان يضحي شاة لزمه شاتان احدهما بالنذر
والاخرى بالغني لعدم احتمال الصيغة الاخبار عن الواجب اذا لا وجوب قبل الوقت وكذا لو نذر
وهو فقير ثم استغنى وهنا كذلك لعدم وجوب العشر فليزمه العشر لانها عبادة من جنسها واجب بخلاف

والمرهونة كالمغصوبة لكونها
مضمونة بالدين وكذا المشتركة
فليراجع (فروع) لون اضحيت
عليه الصلاة والسلام سوداء
نذر عشر اضحيات لزمه ثنتان
لحي الاثر بهما خانية والاصح
وجوب الكل لا يجابه ما لله
من جنسه ايجاب شرح وهبانية

قلت ومفاده لزوم النذر بما من
جنسه واجب اعتقادي
أو اصطلاحى * قاله المصنف فليحفظ
غنم بين رجلين ضحيا بها جاز بخلاف
العتق لصحة قسمة الغنم لا الرقيق *
ضحى بشتين فالأضحية كلاهما
وقيل الزائد لحم والأفضل الأكثر
قيمة فان استويا فالأكثر لحما فان
استويا فاطيبهما ولو ضحى بالكل
فالكمل فرض كاركان الصلاة فان
الفرض منهما ما ينطلق الاسم عليه
فاذا طولها يقع الكل فرضا
مجتبى * شرى أضحية وأمر رجلا
بذبحها فقال تركت التسمية عمدا
لزمه قيمتها يشترى الأمر بها أخرى
ويضحي ويتصدق ولا يأكل لو أيام
النحر باقية ولا تصدق بقيمتها على
الفقراء خانية وفيها أراد التضحية
فوضع يده مع يد القصاب في الذبح
واعانته على الذبح سمي كل وجوبا
فلو تركها أحدهما أو ظن أن
تسمية أحدهما تكفي حرمت وهي
تصلح لغزا فيقال أى شاة لا تحل
بالسمية مرتبة بل لا بد أن يسمى عليها
مرتين وقد نظمته شيخنا الخير
الرملي فقال
أى ذبح لا بد للعل فيه
أن يثنى بذك كذا التزبه
فأجب عنه بالترريض فانا
لأنا نراه ولا نرضيه
فقلت في الجواب
خذ جوابا نظما كما يتبعه
من فقيه مرويه عن فقيه
هى شاة في ذبحها اشتراكنا
نفتكر أن الذك شرط كما زويه
ذالذبح قصابه وضع اليد
مع صاحب الذى يرتجيه
فعلى كل واحد منهما أن
يذكر الله جل عن تشبيه

ما لو قال لله على حجة الاسلام مرتين لان حجة الاسلام اسم للفعل المخصوص على سبيل الفرضية فاذا قال
مرة أو مرتين لا يلزمه لان المرة لازمة قبل النذر والثانية لا يمكن جعلها حجة الاسلام التى هى فرض العمر ومثله
نذر رمضان مرة أو مرتين فالفرق بين الأضحية التى تطلق على الواجب والتطوع كالصوم والصلاة والحج
وبين حجة الاسلام كصوم رمضان وصلاة الظهر وأظهر من الشمس وحيث علمت أن الأضحية اسم لما يذبح
في وقت مخصوص لم يكن فيها الغاء الوقت فاذا نذرها يلزم فعلها فيه والى أن لا يكون آتيا بالنذر ولا نذر لها
لا تسمى أضحية ولذا تصدق بها حجة اذا خرج وقتها كما قد مناه بخلاف ما اذا نذر ذبح شاة في وقت كذا يلغو ذكر
الوقت لانه وصف زائد على معنى الشاة ولذا النى علما ونا تعيين الزمان والمكان بخلاف الأضحية فان الوقت
قد جعل جزأ من مفهومها فلم اعتبره ونظير ذلك ما لو نذر هدى شاة فانهم قالوا انما يخرج عن العهدة
ذبحها في الحرم والتصدق بها هنالك مع انهم قالوا لو نذر التصديق بدهم على فقراء مكة له التصديق على
غيرهم وما ذال الا لكون الهدى اسم لما يهدى الى مكة ويتصدق به فيها فقد جعل المكان جزأ من مفهومه
كأن زمان في الأضحية فاذا تصدق به في غير مكة لم يأت بما نذره بخلاف ما لو نذر التصديق بالدرهم فيها فان المكان
لم يجعل جزأ من مفهوم الدرهم فان الدرهم درهم سواء تصدق به في مكة أو غيرها بخلاف الهدى فقد ظهر وجه
تصحيح العشر ووجه لزوم ذبحها في أيام النحر فاعتقناهما عن كفارتيهما لا يجوز لان الانصاء تجتمع في الشاتين
لم أرهما في كتاب * والحمد لله الملك الوهاب * (قوله غنم) الذى في المنع وغيره شاتان (قوله بخلاف العتق الخ)
أى لو كان عبدان بين رجلين عليهما كفارتان فاعتقاهما عن كفارتيهما لا يجوز لان الانصاء تجتمع في الشاتين
لا الرقيق بدليل جريان الخبر في قسمة الغنم دون الرقيق بدائع (قوله فالأضحية كلاهما) قال في الخلاصة ولو
ضحى بأكثر من واحدة فالواحدة فريضة والزيادة تطوع عند عامة العلماء وقال بعضهم لحم والخيار أنه يجوز
كلاهما اه وفي التاتر خانية عن المحيط أنه الأصح (قوله وقيل الزائد لحم) أى ولا يصير أضحية تطوعا خانية
(قوله والأفضل الخ) أى الأكثر نوابا وقد مناه الكلام عليه (قوله ولو ضحى الكل الخ) الظاهر أن المراد
لو ضحى بيده يكون الواجب كلها لا سبعها بدليل قوله في الخانية ولو أن رجلا موسرا ضحى بيده عن نفسه خاصة
كان الكل أضحية واجبة عند عامة العلماء وعليه الفتوى اه مع أنه ذكر قبله بأسطر لو ضحى الغنى بشاتين
فازيادة تطوع عند عامة العلماء فلا ينافى قوله كان الكل أضحية واجبة ولا يحصل تكرار بين المسئلتين فافهم
ولعل وجه الفرق ان التضحية بشاتين تحصل بفعلين منفصلين وارقة دميين فيقع الواجب احدهما فقط والزائدة
تطوع بخلاف البدنة فانها بضع واحد وارقة واحدة فيقع كلها واجبا هذا ما ظهر لى (قوله فالكمل فرض)
أى على ح (قوله ولا يأكل) ظاهره ولو كان غنيما مع تصريحهم بانها واجبة في ذمته غير متعينة عليه
حتى جازله ان يدها بغيرها مع الكراهة ط (قوله لو أيام النحر باقية) مرتبط بقوله لا يشترى وما بعده
(قوله والا) بان مضت أيام النحر لا يشترى بالقيمة غيرها لان الارقة عهدت قربة في أيام النحر كما قد مناه (قوله
خانية) وكذا في الذخيرة والخلاصة وغيرهما ونظمها ابن وهبان وابن الشحنة ولم أر من ذكر وجه عدم الأكل
منها ولا يقال ان أخذ قيمتها كبيعها لانه ليس بدل أضحية اذ هى ميتة على أنه كان يلزمه التصديق بالدرهم كما لو باع
لحم أضحيته كما مر فافظا هراها مندورة فليأتل (قوله فلو تركها) أى التسمية المفهومة من سمي (قوله
وقد نظمته شيخنا الخ) قد نظمها ايضا المصنف في منحه سؤالا وجوابا لكنه ارتكب فيه ضرورات لا تتركب مع
ما فيه من اختلال النظم في بعض الايات (قوله ان تثنى) مبنى للمجهول والجار والمجرور نائب الفاعل
(قوله بالقريض) أى الشعر (قوله فقلت في الجواب الخ) الشطر الاول والبيت الثانى بتمامه من نظم
صاحب المنع والباقي من نظم الخير الرملي فانه قال بعد نظم السؤال السابق وقلت في الجواب * خذ جوابا
لا نقديوجد فيه * من فقيه مرويه عن فقيه * ذالذبح قصابه وضع اليد * مع صاحب الذى يرتجيه * (قوله
فعلى كل واحد الخ) وبه ظهر أن الشارح ليس له من الجواب سوى التلخيص من كلام المصنف وكلام شيخه ان لم
يكن من الموارد (قوله هى شاة الخ) يوجد في بعض النسخ بعد هذا البيت بيت آخر وهو ذالذبح الى آخر البيت
المارة عن الرملي ولو اقتصر عليه لكان انساب لان قوله هى شاة الخ غير موزون ولذا لا يستدرله قوله فعلى كل
واحد الخ لانه لم يفد شيئا زائدا على ما افاده قوله هى شاة الخ بل لو اقتصر الشارح في الجواب على البيت الاول

والثاني وابدل قوله شرط كما نرويه الذي اختل به النظم بقوله شرط نعيه أو شرط فيه لاستقام الوزن وأغناه عما بعده **وكان** أنه قصد ذكر الجواب مرتين لأن البيت الأول مع الثاني جواب والبيت الثالث الذي في بعض النسخ مع الرابع جواب أيضا (قوله وفي الوهبانية وشرحها) ليس في هذه الآيات من نظم ابن وهبان بلا تغيير سوى البيت الثاني والاخير وما عداهما تصرف فيه ابن الشحنة وأصلحه (قوله وان يشتري) بآيات حرف العلة للضرورة (قوله منها) أي من الشاة أو الاضاحي (قوله واشكل) بان اختلطت ولم يتميز ما لكل (قوله فالتوكيل الخ) قال ابن الفضل ينبغي أن يوكل كل واحد اصحابه بالذبح حتى لو ذبح شاة نفسه جاز ولو ذبح عن غيره بامر جاز أيضا اه شارح (قوله يذكر) الذي في الوهبانية يحسب بالحاء المهملة ويجوز فيه الفتح والضم من حسر عن ذراعيه اذا كشف اه شارح (قوله للعنز) اللام للتقوية وهي الداخلة على معمول تقدم على عامله وهو هنا شري مثل ان كنتم للرؤيا تعبرون (قوله يصح) لان الشاة اسم جنس يتناول الضأن والمعز شارح عن الظهيرية (قوله خلاف العكس) أي لو وكله بشراء عنز فاشترى شاة من الضأن لا يلزم الامر شارح عن الخانية (قوله والقود يخسر) أي لو اشتاجر الوكيل بشراء الاضحية من يقودها بدهم لم يلزم الامر ظهيرية اه ط (قوله ولو قال سوداء) بالمتد والتنوين للضرورة والضمير في كان للقول وقرناه بالمتد وعين بالقصر والاقرن العظيم القرن والاعين ما عظم سواد عينيه في سعة قال الشربلالي والبيت من الظهيرية وكله بشراء بقرة سوداء للاضحية فاشترى بيضاء أو جراء أو بلساء وهي التي اجتمع فيها السواد والبياض لم يلزم الامر وان وكله بشراء كبش آقرن اعين للاضحية فاشترى أجثم ليس أعين لا يلزم الامر لان هذا مما يرغب فيه للاضحية بخلاف امره قال الناطم ينبغي انه اذا أمره بشراء بيضاء فاشترى سوداء ان لا يقع للامرقات وهذا هو الصواب وقد أسقط الكاتب لا النافية من نسخة المصنف وتبعه الشارح ابن الشحنة يرشد اليه قول الناطم لان لون اضحية رسول الله صلى الله عليه وسلم كان أبيض ولانه أحسن الالوان فينبغي ان يكون افضل ولما روى عن مولا ورقة بنت سعد أنها قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم دم عفراء أركى عند الله من دم سوداء وقال أبو هريرة رضي عنه دم بيضاء أركى عند الله من دم سوداء اه فالدليل يخالف مدعاه باسقاط لا النافية لان البياض أركى من غيره والعفراء أركى من السوداء فكيف يلزم الامر مع المخالفة اه ملخصا (قوله بئتين) متعلق بألزموا وقد معنا الكلام عليه في الفروع (قوله وعن ميت) أي لو نحي عن ميت وارثه بامرهم ألزمه بالتصدق بها وعدم الاكل منها وان تبرع بها عنه له الاكل لانه يقع على ملك الذابح والثواب للميت ولهذا لو كان على الذابح واحدة سقطت عنه اضيته كما في الاجناس قال الشربلالي لكن في سقوط الاضحية عنه تأمل اه أقول صرح في فتح القدير في الحج عن الغير بلا أمر أنه يقع عن الفاعل فيسقط به الفرض عنه وللاخر الثواب فراجع (قوله وهذا الخير) أي المختار كما قدمناه عن البرازية سابقا (قوله ومن مال طفل الخ) حاصله أن الصحيح عدم وجوبها في مال الطفل ولا يجب على الاب في حق طفله أن ينحى عنه من مال نفسه في ظاهر الرواية كما ترمسوطا وقوله وعن أبيه بلاياء على لغة النقص (قوله وواهب شاة الخ) أي لو وهبه شاة فضحي بها ثم رجع الواهب صح الرجوع في ظاهر الرواية واجزأت الذابح شارح (خاتمة) يستحب لمن ولده ولد ان يسميه يوم اسبوعه ويخلق رأسه ويتصدق عند الاثمة الثلاثة بزنة شعره فضة أو ذهباً ثم يعق عند الخلق عقبة اباحة على ما في الجامع المحبوبي أو تطوعا على ما في شرح الطحاوي وهي شاة تصلح للاضحية تذبح للذبح والاثني سواء فترق لجهانها أو طبخه بمحوضة أو بدونها مع كسر عظمها أولا واتخاذ دعوة أولا وبه قال مالك وسنها الشافعي واحمد سنة مؤكدة شاتان عن الغلام وشاة عن الجارية غررا لافكار ملخصا والله تعالى أعلم

(بسم الله الرحمن الرحيم كتاب الحظر والاباحة)*

كذا ترجمه في الخانية والتحفه وترجم في الجامع الصغير والهداية بالكراهية وفي المبسوط والخيرة بالاستحسان فان مسائل هذا الكتاب من اجناس مختلفة فلقب بذلك لما يوجد في عامة مسائله من الكراهية والحظر والاباحة والاستحسان كما في النهاية وترجم بعضهم بكتاب الزهد والورع لان فيه كثيرا من المسائل اطلقها الشرع والزهد والورع تركها وفي أبي السعود عن طلبة الطلبة الاستحسان استخراج المسائل الحسان وهو اشبه بما قيل فيه أما القياس والاستحسان المذكوران في جواب مسائل الفقه فبيانها في الاصول (قوله مناسبتة ظاهرة)

(وفي الوهبانية وشرحها قال)

ولو ذبحا شاة معانم واحد

أخلى بسم الله فاشاة تهجر

وان يشتري منها ثلاثا ثلاثة

واشكل فالتوكيل بالذبح يذكر

وكيل شراء الشاة للعزنان شري

يصح خلاف العكس والقود يخسر

ولو قال سوداء فغير صحيح لا

ان كان في قرناء عينا يغني

بئتين ممن يندر العشر الزموا

وتصحح ايجاب الجميع محرر

وعن ميت بالامر الزم تصدقا

والافكل منها وهذا الخير

ومن مال طفل فالصحيح سقوطها

وعن أبيه في حقه وهو اظهر

وواهب شاة راجع بعد ذبحها

فيجزى من نحي عليها ويؤجر

(كتاب الحظر والاباحة)*

مناسبتة ظاهرة

والخطرة لغة المنع والحبس وشرعا
 ما منع من استعماله شرعا والمخطور
 ضد المباح والمباح ما أجزأ للمكافين
 فعله وتركه بلا استحقاق ثواب
 وعقاب نعم يحاسب عليه حسابا
 يسيرا اختيار (كل مكروه) أي
 كراهة تحريم (حرام) أي كالحرام
 في العقوبة بالنار (عند محمد) وأما
 المكروه كراهة تنزيه فإلى الحل
 أقرب اتفاقا (وعندهما) وهو
 الصحيح المختار ومثله البدعة
 والشبهة (إلى الحرام أقرب)
 فالمكروه تحريما (نسبته إلى
 الحرام كنسبة الواجب إلى
 الفرض) فيثبت بما يثبت به
 الواجب يعني بظني الثبوت ويأثم
 بارتكابه كما يأثم بترك الواجب
 ومثله السنة المؤكدة وفي الزيلعي
 في بحث حرمة الخيل القريب من
 الحرام ما يتعلق به محذور دون
 استحقاق العقوبة بالنار بل العتاب
 كترك السنة المؤكدة فإنه لا يتعلق
 به عقوبة النار * ولكن يتعلق به
 الحرمان عن شفاعته النبي المختار *
 صلى الله عليه وسلم لحديث من
 ترك سنتي لم ينل شفاعتي فترك
 السنة المؤكدة قريب من الحرام
 وليس بمحرام انتهى

في بعض النسخ مناسبتها والاولى اولى وهي كما في شروح الهداية كون عامة مسائل كل منه ومن الاضحية لم تخل
 من أصل وفرع ترد فيه الكراهة وعلى ترجمة المصنف يقال يرد فيه الخطر والاباحة ولما ذكرنا المناسبة بين
 الاضحية وما قبلها كانت الاضحية واقعة في محلها فلا يرد أن هذه المناسبة لا تنفي وجه ذكر هذا الكتاب
 عقب الاضحية ولا يرد أن هذا الكتاب له مناسبة بكل كتاب قافهم (قوله والخطرة لغة المنع والحبس) قال
 الله تعالى وما كان عطاء ربك محظورا أي ما كان رزق ربك محبوسا عن البر والفاجر جوهرية والاباحة الاطلاق
 زيلعي (قوله وشرعا الخ) أشار إلى أن المراد هنا بالمصدر اسم المفعول فلا يرد أن ما ذكره تعريف للمخطور
 والمباح لا للخطر والاباحة تأمل (قوله والمخطور ضد المباح) ال في المخطور للعهد أي المخطور الشرعي
 الذي ذكرنا أنه ما منع من استعماله شرعا ضد للمباح ولا ينافي ذلك أن للمباح ضدا آخر وهو الواجب إذ ليس
 مراده بذلك تعريفه بما ذكرناه لأنه قد تم تعريفه كما علمت وبه اندفع ما يقال أنه تعريف بالاعم لأنه كما يصدق على
 المكروه والحرام يصدق على الواجب وليس تعريفه الخاص ما ثبت خطره بدليل قطعي بل ما ذكره الشارح
 من أنه ما منع من استعماله شرعا يشمل ما ثبت بظني قافهم (قوله والمباح ما أجزأ للمكافين فعله وتركه) كذا
 في المنع والذي في الجوهرية ما خير المكاف بين فعله وتركه (قوله بلا استحقاق) استحقاقه استوجبه قاموس
 ويطلق على جزاء العبد من ثواب أو عقاب أنه يستحقه بفضل الله وعدله (قوله نعم يحاسب عليه حسابا يسيرا)
 لا يقال إن ذلك عذاب بدليل ما ورد من نوقش الحساب عذاب لان المناقشة الاستقصاء في الحساب كما في
 القاموس (قوله كل مكروه) يقال كرهت الشيء أكرهه كراهة وكراهية فهو كرهية ومكروه صحاح والكراهة
 عدم الرضاء وعند المعتزلة عدم الارادة فتفسير المطرزي لها في المغرب بعدم الارادة ميل إلى مذهبه كما أفاده
 أبو السعود (قوله أي كراهة تحريم) وهي المرادة عند الاطلاق كما في الشرع وقيد بما إذا كان في باب
 الخطر والاباحة اه يرى (قوله حرام) أي يريد به أنه حرام قال في الهداية الا أنه لما لم يجد فيه نصا فاطعنا
 لم يطلق عليه لفظ الحرام اه فاذا وجد نصا يقطع القول بالتحريم أو التحليل والاقال في الحل لا بأس وفي
 الحرمة أكره اتقاني (قوله أي كالحرام الخ) كذا قال القهستاني ومقتضاه أنه ليس حراما حقيقة عنده
 بل هو شبهه به من جهة أصل العقوبة في النار وإن كان عذابه دون العذاب على الحرام القطعي وهو خلاف
 ما اقتضاه ذكر الاختلاف بينه وبين الشيخين وتصحيح قوله ما نهم هو موافق لما حققه المحقق ابن الهمام في تحريم
 الاصول من أن قول محمد أنه حرام فيه نوع من التجوز للاشتراك في استحقاق العقاب وقوله ما على سبيل
 الحقيقة لقطع بان محمد لا يكفر جاحدا الواجب والمكروه كما يكفر جاحدا الفرض والحرام فلا اختلاف بينه وبينهما
 في المعنى كما يظن اه وأيده شارحه ابن أمير حاج بما ذكره محمد في المبسوط أن ابا يوسف قال لا ي حنيفة اذا
 قلت في شيء أكرهه فإرايك فيه قال التحريم ويأتي فيه أيضا ما في لفظ محمد للقطع أيضا بأن ابا حنيفة لا يكفر
 جاحدا المكروه اه وعلى هذا فالاختلاف في مجرد صحة الاطلاق ويأتي تمام الكلام عليه قريبا (قوله
 فإلى الحل أقرب) يعني أنه لا يعاقب فاعله أصلا لكن يشاب تاركه أدنى ثواب تلويح وظاهره أنه ليس من
 الحل ولا يلزم من عدم الحل الحرمة ولا كراهة التحريم لان المكروه تنزيها كما في المنع مرجعه إلى تركه الاولى
 والفاصل بين الكراهتين كما في القهستاني والمنع عن الجواهر ان كان الأصل فيه الحرمة فان سقطت لعموم
 البلوى فتزیه كسور الهرة والاقهرهم كلهم الجاروان كان حكمها الأصلي الاباحة وعرض ما أخرجه عنها فان
 غلب على الظن وجود المحترم فتصريم كسور البقرة الجلالة والافتزیه كسور سباع الطير (قوله ومثله البدعة
 والشبهة) الذي يفيد كلام القهستاني أن البدعة مرادفة للمكروه عند محمد والشبهة مرادفة للمكروه عندهما
 (قوله نسبته) أي من حيث الثبوت وقوله فيثبت الخ بيان لها لكن في اقتضائه على ظني الثبوت قصور
 في العبارة بيان ذلك ان الأدلة السبعة أربعة الا قول قطعي الثبوت والدلالة كنصوص القرآن المفسرة
 او المحكمة والسنة المتواترة التي مفهومها قطعي الثاني قطعي الثبوت ظني الدلالة كآيات المؤولة الثالث عكسه
 كآخبار الاحاد التي مفهومها قطعي الرابع ظنيها كآخبار الاحاد التي مفهومها ظني فبالا قول يثبت الافتراض
 والتحريم وبالتالي الثالث الايجاب وكراهة التحريم وبالاربع تثبت السنة والاستحباب (قوله وفي الزيلعي
 الخ) بيان المراد من الاثم في قوله ويأثم بارتكابه الخ وما في الزيلعي موافق لما في التلويح حيث قال معني

القرب الى الحرمة انه يتعلق به محذورون استحقاق العقوبة بالنار وترك السنة المؤكدة قريب من الحرام
 يستحق حرمان الشفاعة اهـ ومقتضاه ان ترك السنة المؤكدة مكروه بتحريم الجعله قريبا من الحرام والمراد به استن
 الهدى كالجاعة والاذن والاقامة فان تاركها ماضل مالم يكفى التحريم والمراد الترتل على وجه الاصرار بلا عذر
 ولذا يتناول المجمعون على تركها لانهم من اعلام الدين فالاصرار على تركها استخفاف بالدين فيقاتلون على ذلك
 ذكره في المسوط ومن هنا قيل لا يكون قتالهم عليهم اذ لا على وجوبها وتبامه في شرح التحرير تأمل ثم ان ما ذكر
 هنا من استحقاقه محذورون العقوبة بالنار مخالف لما قدمه الشارح آتفا وجزم به ابن الهمام في التحرير من انه
 يستحق العقوبة بالنار الا ان يقال ما مر خاص بقول محمد بن علي ان المكروه عنده من الحرام وما هنا على قولهما
 بأنه الى الحرام اقرب وهذا يفيد ان الخلاف ليس لفظيا وهو خلاف ما قدمناه عن التحرير ولذا انقل أبو السعود
 عن المقدسي ان حاصل الخلاف ان محمد اجعله حراما لعدم قاطع بالحل وجعله حلالا لانه الاصل في الاشياء
 ولعدم القاطع بالحرمة اهـ ولا تنافي الكراهة الحل لما في القهستاني عن خلع النهاية كل مباح حلال بلا عكس
 كالبيع عند النداء فانه حلال غير مباح لانه مكروه اهـ وفي التلويح ما كان تركه اولى فمع المنع عن الفعل بدليل
 قطعي حرام وبطلني مكروه بتحريمه ويدون منع مكروه تنزيها وهذا على رأي محمد وعلى رأي ما تركه اولى فمع المنع
 حرام ويدونه مكروه تنزيها لوالى الحل اقرب وتحريمه لوالى الحرام اقرب اهـ فافاد انه ممنوع عن فعله عنده
 لا عنده ملاو به يظهر مساواته للسنة المؤكدة على رأيهما في اتحاد الجزاء بحرمان الشفاعة والمراد والله تعالى
 أعلم الشفاعة برفع الدرجات او بعدم دخول النار لا الخروج منها او حرمان مؤقت او انه يستحق ذلك فلا
 ينافي وقوعهما به اندفع ما ورد انه ليس فوق مرتبة الكبيرة في الجرم وقد قال عليه الصلاة والسلام
 شفاعتي لاهل الكبائر من امي كما ذكره حسن جلبي في حواشي التلويح وتبامه في حواشينا على المنار (قوله
 الاكل للغذاء الخ) وكذا استراة العورة وما يدفع الحر والبرد شره بلالية (قوله ولومن حرام) فلو خاف الهلاك
 عطشا وعنده شجره شر به قدر ما يدفع العطش ان علم انه يدفعه بزانية ويقدم الخمر على البول تارة خانية وسببا في
 تمام الكلام فيه (قوله أو مية) عطف خاص على عام (قوله وان ضمنه) لان الاباحة للاضطرار
 لا تنافي في الضمان وفي البرازية خاف الموت جوعا ومع رفقة طعام اخذ بالقيمة منه قدر ما يستد جوعته وكذا يأخذ
 قدر ما يدفع العطش فان امتنع قاتله بلا سلاح فان خاف الرفيق الموت جوعا أو عطشا ترك له البعض وان قال له
 آخر اقطع يدي وكلها لا يحل لان لحم الانسان لا يساح في الاضطرار لكرامته (قوله يشاب عليه الخ) قال
 في الشر بلالية عن الاختيار قال صلى الله عليه وسلم ان الله ليؤجرني كل شئ حتى اللقمة يرفعها العبد الى فيه
 فان ترك الاكل والشرب حتى هلك فقل عصى لان فيه القيل والنفس الى التهلكة وانه منى عنه في محكم التنزيل
 اهـ بخلاف من امتنع عن التداوي حتى مات اذ لا يتيقن بانه يشفيه كما في الملتقى وشرحه (قوله ومفاده الخ) أي
 مفاد قوله وما جور عليه فان ظاهره انه مندوب وبه صرح في متن الملتقى فيفيد جواز ترك (قوله كما في الملتقى)
 هو ما ذكره قريبا حيث قال ولا تجوز الرياضة بتقليل الاكل حتى يضعف عن أداء العبادة (قوله قلت الخ)
 تأييد لقوله لم يجوز (قوله فتنبه) اشارة الى المواخلة على المصنف وعلى ما ذكره في الملتقى أولا (قوله
 ومباح) أي لا أجر ولا وزر فيه فيحاسب عليه حسابا يسيرا لو من حل لما جاء أنه يحاسب على كل شئ الا ثلاث
 خرقه تستر عورتك وكبرة تسيء جوعتك وحجريقك من الحر والقر وجاء حسب ابن آدم اقيمت يشمن صلبه
 ولا يلام على كفاف درمنتي (قوله الى الشبع) بكسر الشين وفتح الباء وسكونها ما يغذيه ويتقوى بدنه
 فهستاني (قوله وحرام) لانه اضاعة للمال وامراض للنفس وجاء ما ملا ابن آدم وعاء شرا من البطن فان
 كان ولا بد فقلت للطعام وثلاث للماء وثلاث للنفس وأطول الناس عذابا اكثرهم شبعادرمنتي (تمة) قال في تبيين
 المحارم وزاد بعضهم مرتين آخرين مندوب وهو ما بعينه على تحصيل النوافل وتعليم العلم وتعلمه ومكروه وهو
 ما زاد على الشبع قليلا ولم يتضرر به ورتبة العابد التحير بين الاكل المندوب والمباح وينوي به أن يتقوى به على
 العبادة فيكون مطيعا ولا يقصده التلذذ والتنعم فان الله تعالى ذم الكافرين باكلهم للتمتع والتنعم وقال الذين
 كفروا يفتنوني وبأكلونا كل الانعام والنار مثوى لهم وقال عليه الصلاة والسلام المسلم يا كل في معي
 واحد والكافر في سبعة امعاء رواه الشيخان وغيرهما وتخصيص السبعة للمبالغة والتكثير قيل هو مثل ضربه

(الاكل) للغذاء والشرب للعطش
 ولومن حرام أو مية أو مال غيره
 وان ضمنه (قرض) يشاب عليه
 يحكم الحديث ولكن (مقدار ما
 يدفع) الانسان (الهلاك عن نفسه
 وما جور عليه) (و) هو مقدار
 ما (يتمكن به من الصلاة قائما) من
 (صومه) مفاده جواز تقليل الاكل
 بحيث يضعف عن الفرض لكنه
 لم يجوز كما في الملتقى وغيره قلته
 وفي المبتنى بالقين الفرض بقدر
 ما يدفع به الهلاك ويمكن معه
 الصلاة قائما انتهى فتنبه (ومباح
 الى الشبع لتزيد قوته وحرام)

عليه الصلاة والسلام للمؤمن وزهده في الدنيا والكافر وحرصه عليها فالؤمن يأكل بقله وقوتاً والكافر يأكل شهوة وحرصاً طلباً للذة فهذا يشبعه القليل وذالك لا يشبعه الكثير اهـ (قوله عبر في الخائبة بذكره) لعل الوجه الاول لانه اسراف وقد قال تعالى ولا تسرفوا وهو قطعي الثبوت والدلالة تأمل (قوله وهو أكل طعام الخ) عزاء القههستانى الى اشربة الكرماني وغيره قال ط وافاد بذلك أنه ليس المراد بالشبع الذى يحرم عليه الزيادة ما يعتد شعباً شريعاً كما اذا أكل ثلث بطنه (قوله الا أن يقصد الخ) الظاهر أن الاستثناء منقطع بناء على ما ذكره من التأويل فانه اذا غلب على ظنه افساد معدته كيف يسوغ له ذلك مع أنه لو خاف المرض يحل له الانظار الا أن يقال المراد افساد لا يحصل به زيادة انحرار تأمل وما ذكر استثناء من بعض المتأخرين كما افاده في التاترخانية (قوله أو لئلا يستحي ضيفه) أى الحاضر معه الا أن بعد ما أكل قدر حاجته قههستانى (قوله أو نحو ذلك) كما اذا أكل أكثر من حاجته ليتقايه قال الحسن لا بأس به قال رأيت أنس بن مالك رضى الله عنه يأكل الواناً من الطعام ويكثر ثم يتقايه ويندعه ذلك خائبة (قوله عن أداء العباداة) أى المفروضة قائماً فلو على وجهه لا يضعفه فباح درمى (قوله وتركه أفضل) كى لا تنقص درجته ويدخل تحت قوله تعالى أذهبتم طيباتكم في حياتكم الدنيا والتصدق بالفضل أفضل تكثير المعونات درمى (قوله واتخاذ الاطعمة سرف) الا اذا قصد قوة الطاعة ودعوة الاضياف قوماً بعد قوم قههستانى (قوله وسنة الاكل الخ) فان نسي البسمة فليقل باسم الله على أوله وآخره اختيار واذا قلت باسم الله فارفع صوتك حتى تلقن من معك ولا يرفع بالجد الا أن يكونوا فرغوا من الاكل تاترخانية وانما يسمى اذا كان الطعام حللاً ولا يحمد في آخره كبقية ما كان قنية ط (قوله وغسل اليدين قبله) لنفى الفقر ولا يسمح يده بالمنديل لىبقى أثر الغسل وبعده لنفى اللهم ويمسحها بيزول أثر الطعام وجاء أنه بركة الطعام ولا بأس به بدقيق وهل غسل فيه للأكل سنة كفعل يده الجواب لا لكن يكره للجنب قبله بخلاف الحائض درمى ومثله في التاترخانية (قوله ويبدأ) أى في الغسل كما في التاترخانية (قوله بالشباب قبله) لانهم أكثر كلاً والشيخ أكل درمى (قوله وبالشيوخ بعده) لمحدث ليس من سامن لم يوتر كبيرناوه من التوقير ط (تقمة) بذكره وضع المملحة والقصة على الخبز ومسح اليد والسكين به ولا يعلقه بالخوان ولا بأس بالاكل منه ثمة أو مكشوف الرأس في المختار ومن الاسراف أن يأكل كل وسط الخبز ويدع حواشيه أو يأكل ما انتفخ منه الا أن يكون غيره يأكل ما تركه فلا بأس به كما لو اختار رغيفاً دون رغيف ومن اكرام الخبز أن لا ينتظر الا دام اذا حضر وأن لا يترك لقمة سقطت من يده فانه اسراف بل ينبغي أن يتدبى بها ومن السنة أن لا يأكل من وسط القصعة فانه البركة تنزل في وسطها وأن يأكل من موضع واحد لانه طعام واحد بخلاف طبق فيه ألوان الثمار فانه يأكل من حيث شاء لانه ألوان بكل ذلك ورد الا ماروي بسطر رجله اليسرى وينصب اليمنى ولا يأكل الطعام حاراً ولا يشمه وعن الثاني أنه لا يكره النفخ في الطعام الا بماله صوت فهو أف وهو محمل النهى ويكره السكوت حاله الاكل لانه تشبه بالجوس ويتكلم بالمعروف وقال عليه الصلاة والسلام من أكل من قصعة ثم لمسها تقول له القصعة اعتقت الله من النار كما اعتقتني من الشيطان وفي رواية أحمد استغفرت له القصعة ومن السنة البدء بالمالح والخمير به بل فيه شفاء من سبعين داء واعق القصعة وكذا الاصابع قبل مسحها بالمنديل وتمايمه في الدر المنقى والبرازية وغيرهما (قوله الاهلية) بخلاف الوحشية فانها ولبنها حللان (قوله خلافاً للمالك) وللخلاف لم يقل حرم منخ أى فانه دليل تعارض الادلة (قوله ولبنها) لتولده من اللحم فصار مثله منخ (قوله التى تأكل العذرة) أى فقط حتى انتزجها قال في شرح الوهبانية وفي المنتقى الجلالة المكروهة التى اذا قربت وجدت منها رائحة فلا تؤكل ولا يشرب لبنها ولا يعمل عليها وتلك حالها ويكره بيعها وهبتها وتلك حالها وذكر البقال أن عرقها نجس اهـ وقد مناه في الذبائح (قوله ولبن الرمكة) قدم في الذبائح عن المصنف أنه لا بأس به على الوجه لانه ليس في شره بتقليل آله الجهاد وقد مناهنا ان المعتمدان الامام رجع الى قول صاحبيه بأن اكل لحمها مكروه تنزيهاً (قوله واجازه ابو يوسف) للتداوى في الهندية وقال لا بأس بابوال الابل ولحم الفرس للتداوى كذا في الجامع الصغير اهـ ط قلت وفي الخائبة ادخل مرارة في اصبعه للتداوى روى عن أبي حنيفة كراهته وعن أبي يوسف عدمها وهو على الاختلاف في شرب بول ما يؤكل لحمه ويقول أبي يوسف أخذ

صبر في الخائبة بذكره (وهو ما فوقه)
أى الشبع وهو أكل طعام غلب
على ظنه انه افسد معدته وكذا
في الشرب قههستانى (الا ان
يقصد قوة صوم الغداً أو لئلا
يستحي ضيفه) أو نحو ذلك
ولا تجوز الرياضة بتقليل الاكل
حتى يضعف عن أداء العباداة
ولا بأس بأنواع الفواكه وتركه
أفضل واتخاذ الاطعمة سرف
وكذا وضع الخبز فوق الحاجة
وسنة الاكل البسمة اوله والجدلة
آخره وغسل اليدين قبله وبعده
ويبدأ بالشباب قبله وبالشيوخ
بعده ملتقى (وكره لحم الاثنان) أى
الحمارة الاهلية خلافاً للمالك
(ولبنها) لبز (الجلالة) التى تأكل
العذرة (و) لبن (الرمكة) أى
الفرس وبول الابل واجازه ابو
يوسف للتداوى (و) كره (لحمهما)
أى لحم الجلالة والرمكة ونجس
الجلالة حتى يذهب تن لحمها

ابو الليث اه (قوله على الاظهر) قال في شرح الوهبانية عن التجنيس وهو المختار على الظاهر لان الظاهر ان طهارتهم تحصل بهذه المدة وفي البرازية ان ذلك شرط في التي لا تأكل الا الجيف ولكنه جعل التقدير في الابل بشهرو في البقر عشرين وفي الشاة بعشرة وقال قال السرخسي الاصح عدم التقدير وتحبس حتى تزول الراحة المنتنة اه (قوله حلت) وعن هذا قالوا لا بأس بأكل الدجاج لانه يخلط ولا يتغير لجه وروى انه عليه الصلاة والسلام كان يأكل الدجاج وماروى ان الدجاجة تحبس ثلاثة ايام ثم تذبح فذلك على سبيل التنزه زيلعي (قوله لان لجه لا يتغير الخ) كذا في الذخيرة وهو موافق لما مر من أن المعتبر التثنية لكن ذكر في الخبائية ان الحسن قال لا بأس بأكله وان ابن المبارك قال معناه اذا اعتلف اياما بعد ذلك كالجلالة وفي شرح الوهبانية عن القنبة راقا انه يحل اذا ذبح بعد ايام والا لا (فرع) في أبي السعود الزروع المسقية بالنجاسات لا تحرم ولا تكره عند اكثر الفقهاء (قوله حل اكله ويكره) ظاهره ان الكراهة تحريمية وعليه ينظر ما الفرق بينه وبين الجلالة التي تأكل النجاسة وغيرها والجدى (قوله للرجل والمرأة) قال في الخبائية والنساء فيما سوى الحل من الاكل والشرب والادهان من الذهب والفضة والعقود بمنزلة الرجال ولا بأس لهن بلبس الديباج والحرير والذهب والفضة واللؤلؤ اه (قوله لا طلاق الحديث) هو ما روى عن حذيفة انه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لا تلبسوا الحرير ولا الديباج ولا تشربوا في آنية الذهب والفضة ولا تأكلوا في صحافها فانهم يهيم في الدنيا ولكم في الآخرة رواه البخاري ومسلم وأحمد واحاديث أخر ساقها الزيلعي ثم قال فاذا ثبت ذلك في الشرب والاكل فكذا في التطيب وغيره لانه مثله في الاستعمال (قوله وما اشبه ذلك الخ) ومنه الخوان من الذهب والفضة والوضوء من طست أو ابريق منهما والاستجمار بمجرة منهما والجلوس على كرسى منهما والرجل والمرأة في ذلك سواء تاترخائية (قوله ومرأة) قال ابو حنيفة لا بأس بحلقة المرأة من الفضة اذا كانت المرأة حديدا وقال ابو يوسف لا خير فيه تاترخائية (قوله يعني الخ) هذه العناية من صاحب الدرر وبأني الكلام فيها أو ما عبارة المجتبى وغيره فمن قوله لو نقل الطعام الخ (قوله مجتبى وغيره) كالتبائية والكفاية فقد نقلنا عن شرح الجامع الصغير لصاحب الذخيرة ما نصه قبل صورة الادهان أن يأخذ آنية الذهب والفضة ويصب الدهن على الرأس أما اذا أدخل يده فيها وأخذ الدهن ثم صبه على الرأس من اليد فلا يكره اه زاد في التاترخائية وكذا أخذ الطعام من القصعة ووضعها على خبز وما اشبه ذلك ثم أكل لا بأس به اه قال في الدرر واعترض عليه بأنه يقتضي أن لا يكره اذا أخذ الطعام من آنية الذهب والفضة بملقعة ثم أكله منها وكذا لو أخذ يده وأكله منها ينبغي أن لا يكره ثم قيل ولكن ينبغي أن لا يفتى بهذه الرواية لثلاثين باب استعمالها اه (قوله وهو ما حرره في الدرر) حيث اجاب عن الاعتراض على ما في النهاية والكفاية بما اشار اليه الشارح من أن المحرم هو الاستعمال فيما صنعت له في متعارف الناس وأقره عليه في العزيمة وظاهر كلام الواني ونوح افندي وغيرهما عدم تسليمه وكذا قال الرمي ان نقل الطعام منها الى موضع آخر استعمال لها ابتداء وأخذ الدهن باليد ثم صبه على الرأس استعمال متعارف اه وأقول وبالله التوفيق ان ما ذكره في الدرر من اناطة الحرمة بالاستعمال فيما صنعت له عرفا فيه نظرفاته يقتضي انه لو شرب أو اغتسل بآنية الدهن او الطعام انه لا يحرم مع أن ذلك استعمال بلا شبهة داخل تحت اطلاق المتون والادلة الواردة في ذلك والذي يظهر لي في تقرير ما قدمناه عن النهاية وغيرها على وجه لا يرد عليه شيء مما مر أن يقال ان وضع الدهن او الطعام مثلا في ذلك الاناء المحرم لا يجوز لانه استعمال له قطعاً ثم بعد وضعه اذا ترك فيه بلا انتفاع لزم اضاعة المال فلا بد من تناوله منه ضرورة فاذا قصد المتناول نقله من ذلك الاناء الى محل آخر لا على وجه الاستعمال بل ليستعمله من ذلك المحل الاخر كما اذا نقل الدهن الى كفه ثم دهن به رأسه أو نقل الطعام الى الخبز او الى اناء آخر واستعمله منه لا يسمى مستعملاً آنية الفضة أو الذهب لا شرعاً ولا عرفاً بخلاف ما اذا تناول منه ابتداء على قصد الادهان او الاكل فانه استعمال سواء تناوله يده أو بملقعة ونحوها فانه كالأخذ الكحل بالميل وسواء استعمله فيما صنع له عرفاً ولا وليس المراد بأخذ الدهن صبه في الكف لانه استعمال متعارف بل المراد تناوله باليد من فم المدهن ليكون تناوله على قصد النقل دون الاستعمال كما يفيد ما مر عن النهاية فلا ينافي ما في التاترخائية عن

وقدر بثلاثة أيام لدجاجة وأربعة لشاة وعشرة لابل وبقر على الاظهر ولواكلت النجاسة وغيرها بحيث لم يتن لجهها حلت كما حل اكل جدى غذى بلبن خنزير لان لجه لا يتغير وما غذى به يصير مستهلكا لا يبق له اثر (ولو سقى ما يؤكل لجه خراف ذبح من ساعته حل اكله ويكره) زيلعي وصيد شرح وهبانية (و) كره (الاكل والشرب والادهان والتطيب من اناء ذهب وفضة للرجل والمرأة) لا طلاق الحديث (وكذا) يكره (الاكل بملقعة الفضة والذهب والا كتحال بميلهما) وما اشبه ذلك من الاستعمال ككعلة ومرء آة وقلم ودواة ونحوها يعني اذا استعملت ابتداء فيما صنعت له بحسب متعارف الناس والا فلا كراهة حتى لو نقل الطعام من اناء الذهب الى موضع اخر او صب الماء او الدهن في كفه لا على رأسه ابتداء ثم استعمله لا بأس به مجتبى وغيره وهو ما حرره في الدرر فليحفظ

واستثنى القهستاني وغيره استعمال البيضة والجوشن والساعدان منهما في الحرب للضرورة وهذا فيما يرجع للبدن وأما غيره فجملاً بأن متخذة من ذهب أو فضة وسرير كذلك وفرش عليه من ديباج ونحوه فلا بأس به بل فعله السلف خلاصة حتى أباح أبو حنيفة توسد الديباج والنوم عليه كما يأتي ويكره الأكل في نحاس أو صفر والأفضل الخنزف قال صلى الله عليه وسلم من اتخذ أو اتى بيته خرفاً زارته الملائكة اختياراً (لا يكره ما ذكر من) إنا (رصاص وزجاج وبلور وعقيق) خلافاً للشافعي (وحل الشرب من إنا مفضض) أي مزوق بالفضة (والركوب على سرج مفضض والجلوس على كرسى مفضض) (لكن بشرط أن يتقى) أي يجتنب (موضع الفضة) بضم قيل ويد وجلوس سرج ونحوه

العتابية حيث قال ويكره أن يدهن رأسه بدهن فضة وكذا أن يصبه على راحته ثم مسح رأسه أو لحيته **اه** ومنه يظهر حكم الأدهان من يقيم ماء الورد فإنه تارة يرش منه على الوجه ابتداء وتارة بواسطة الصب في الكف فكلاهما استعمال عرفا وشرعا خلافاً لما يزعجه بعض الناس في زماننا من أنه لو صب في الكف لا يكون استعمالاً لا اعتقاراً بظاهر كلام الشارح فقد استعملنا التصريح عن التاترخانية بخلافه هذا ما ظهر لفهمي القاصر والله تعالى أعلم وأفاد ط حرم استعمال ظروف فناجين القهوة والساعات من الذهب والفضة وهو ظاهر وسند كرهه عنه بعد (قوله واستثنى القهستاني الخ) قال في الذخيرة قالوا هذا قولهما لأن استعمال الحرير في الحرب مكروه عنده فكذا الذهب ثم انهما فرق بين الجوشن والبيضة من الذهب وبين حلية السيف منه بأن السهم يزلق على الذهب وأما الحلية لا تنفع شيئاً وانما هي للزينة فتكره **اه** (قوله البيضة) هي طاسة الدرع التي تلبس على الرأس قال في المغرب البيضة بيضة النعامة وكل طائر استعيرت لبيضة الحديد لما بينهما من الشبه الشكلي **اه** وتسمى المغفر قال في المغرب المغفر ما يلبس تحت البيضة والبيضة أيضاً **اه** (قوله والجوشن) هو الدرع قاموس (قوله والساعدان منهما) أي من الذهب والفضة والاحسن والساعدين بالجزء وذكره في التاترخانية ولم يذكره القهستاني ولعله لأنه داخل في الجوشن لأن الظاهر أن المراد به ما يضعه المقاتل على ساعديه منه (قوله وهذا فيما يرجع للبدن) يعني أن تحريم الذهب والفضة فيما يرجع استعماله إلى البدن أي فيما يستعمل به لبساً أو كلاً أو كتابة ويحتمل أن المراد فيما يرجع نفعه إلى البدن لكن لا يشمل استعمال القلم والدواة والاحسن ما في القهستاني حيث قال وفي الاستعمال اشعار بأنه لا بأس باتخاذ الأواني منها للتجميل (قوله تجملاً) أي من غير استعمال أصلاً (قوله بل فعله السلف) هذا لم يذكره في الخلاصة بل في التاترخانية عن المحيط (قوله حتى أباح الخ) لما كان كلامه الآن في اتخاذ بدون استعمال وذكر اتخاذ الديباج أراد أن يدفع ما قد يتوهم أنه لا يحل توسده والنوم عليه (قوله كما يأتي) أي في فصل اللبس (قوله ويكره الأكل في نحاس أو صفر) عزاء في الدر المنثور إلى المفيد والسرعة والصفير مثل قفل وكسر الماد لغة النحاس وقيل أجوده مصباح وفي شرح السرعة هوشى مركب من المعدنيات كالنحاس والاسرب وغير ذلك **اه** ثم قيد النحاس بالغير المطلي بالرصاص وهكذا قال بعض من كتب على هذا الكتاب أي قبل طليه بالقردير والشب لأنه يدخل الصدأ في الطعام فيورث ضرراً عظيماً وأما بعده فلا **اه** أقول والذي رأيته في الاختيار واتخاذها من الخنزف أفضل إذ لا سرف فيه ولا مخيلة وفي الحديث من اتخذ أواني بيته خرفاً زارته الملائكة ويجوز اتخاذها من نحاس أو رصاص **اه** وفي الجوهرية وأما الأينية من غير الفضة والذهب فلا بأس بالأكل والشرب فيها والانتفاع بها كالحديد والصفير والنحاس والرصاص والخشب والطين **اه** قننه والخنزف بالزاي محرّكة الجز وككل ما عمل من طين وشوى بالنار حتى يكون نخباً راقماً موس (قوله ما ذكر) أي من الأكل والشرب والأدهان والتطيب (قوله رصاص) بالفخ كصباح ولا يكسر وزجاج مثلاً الزاي وبلور كمنور وسنور وسبطر جوهر معروف والعقيق كأمير خرزاً حجر قاموس (قوله مفضض) وفي حكمه المذهب قهستاني (قوله أي مزوق بفضة) كذا في المنع وفسره الشمني بالمرصع بها ط ويقال لكل منقش ومزين مزوق قاموس (قوله بضم) فيضعه على الخشب وإن كان يضع يده على المفضضة حال تناول ط (قوله قبل ويد) كذا عبر في الهداية والجوهرية والاختيار والتبيين وغيرها فأفاد ضعف ما في الدرر كانه عليه في الشرب لائمية (قوله وجلوس سرج) عطف على الجرور في قوله بضم لا على يد كما قد يتوهم قال في غرر الأفكار بأن يجتنب في المصحف ونحوه موضع الأخذ وفي السرج ونحوه موضع الجلوس وفي الركاب موضع الرجل وفي الأنا موضع القدم وقيل وموضع الأخذ أيضاً **اه** ونحوه في ابضاح الإصلاح ويأتي قريباً أنه يجتنب في النصل والقبضة واللبام موضع اليد فالخصل أن المراد الالتقاء بالعضو الذي يقصد الاستعمال به ففي الشرب لما كان المقصود الاستعمال بالقدم اعتبر الالتقاء به دون اليد ولذا وجل الركاب بيده من موضع الفضة لا يهرم فليس المدار على القدم إذ لا معنى لقولنا متقياً في السرج والكرسي موضع القدم فافهم ولا يخفى أن الكلام في المفضض والأفادى كله فضة يحرم استعماله بأي وجه كان كما قد مثناه ولو بلا مس بالجدول ولذا حرم اتخاذ العود في مجرة الفضة كما صرح به في الخلاصة ومثله بالاولى ظرف فنبان القهوة والساعة وقدوة التبذل

التي يوضع فيها الماء وان كان لا يمسها يده ولا يمسها يده ولا يمسها يده لانه استعمالهما صنعت له بخلاف القصب الذي يلف على طرف قصبة التين فانه تزويق فهو من المفضض فيعتبر اتقاؤه باليد والقلم ولا يشبه ذلك ما يكون كله فضة كما هو صريح كلامهم وهو ظاهر وقال ط وقد تجرأ جاعة على الشرع فقالوا باباحة استعمال نحو الطرف زاعمين انه اتقاؤه بغيره ومس اليد لا بأس به وهذا جهل عظيم ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم فان الخوان وانا الطعام لا يمسها يده وقد حرما ومن المرأة قول أبي السموذ عن شيخه واعلم انه ينبغي على ما هو الراجح من عدم اشتراط اتقاء موضع الاخذ حل شرب القهوة من الفخجان في ببس الفضة اه فان المقام مختلف فليست برحق التدبر اه اقول وكذا رده السامحاني بقوله فرق كبير بين الاناء الفضة المستعمل لدفع حرارة الفخجان وبين الفضة المرصعة للتزويق اه والمراد بالتبس طرف الفخجان ولم اره فيما عندي من كتب اللغة ثم قال ط وانظر ما لو كان الاناء لا يوضع على القم بأن لا يستعمل الا باليد كالحبرة الخشبية هل يتقى وضع اليد عليه وحرره ومقتضى ما ذكره في السيف من اشتراط اتقاء محل اليد من الذهب والفضة ان لا يضع يده على ضبة القصبة في الحبرة ونحوها اه اقول هو نظير ما قدمناه في قصبة التين (قوله وكذا الاناء المصنوب) أي الحكم فيه كالحكم في المفضض يقال باب مصنوب أي مشدود بالضباب وهي الحديد العريضة التي يضرب بها وضرب اسنانه بالفضة اذا شذها بهما مغرب (قوله وحلية امرأة) الذي في المنخ والهداية وغيرهما حلقة بالقفاف قال في الكفاية والمراد بهما التي تكون حوالى المرأة لا ماتا أخذ المرأة يدها فانه مكروه اتفاقا اه (قوله ولم يضع يده) لا يشعل الركاب فالاولى ان يزيد ورجله (قوله وكذا كتابة الثوب الخ) سيأتي ان المنسوج بذهب يحل ان كان مقدار اربع اصابع تأمل (قوله وعن الثاني) ظاهره ان عنه رواية أخرى وبه صرح في البرازية وذكر ان الكراهة قول محمد وهو عكس ما رأيت في عدة مواضع وعبارة المنخ كالهدياء وغيرها وقال ابو يوسف يكره ذلك وقول محمد يروى مع أبي حنيفة ويروى مع أبي يوسف (قوله يكره الكل) أي كل ما مر من المفضض والمصنوب في جميع المسائل المارة لان اخبار مطلقة ولان من استعمال اناء كان مستعملا لكل جزء منه ولا يي حنيفة ما روى عن انس رضي الله تعالى عنه ان قدح النبي صلى الله عليه وسلم انكسر فأتخذه من كان الشعب سلسلة من فضة رواء البخاري ولا جد عن عاصم الاحول قال رأيت عند انس رضي الله عنه قدح النبي صلى الله تعالى عليه وسلم فيه ضبة فضة وتماه في التبيين والشعب كل منع الصدع قاموس (قوله والخلاف في المفضض) اراد به ما فيه قطعة فضة فيشمل المصنوب والاظهر عبارة العيني وغيره وهي وهذا الاختلاف فيما يخلص وأما التمويه الذي لا يخلص فلا بأس به بالاجماع لانه مستهلك فلا عبرة ببقائه لو ناه (قوله او قال اشتريته من مجوسى فيحرم) ظاهره ان الحرمة تثبت بمجرد ذلك وان لم يقل ذبيحة مجوسى وعبارة الجامع الصغير وان كان غير ذلك لم يسعه ان يأكل منه قال في الهداية معناه اذا قال كان ذبيحة غير الكافي والمسلم اه تأمل وفي التاترخانية قبيل الاضحية عن جامع الجوامع لابي يوسف من اشترى لحافا علم انه مجوسى واراد الرد فقال ذبحه مسلم يكره اكله اه ومفاده ان مجرد كون البائع مجوسيا يثبت الحرمة فانه بعد اخباره بالحل بقوله ذبحه مسلم كره اكله فكيف بدونه تأمل (قوله ولا يرد بقول الواحد) قال في الحاشية مسلم شرى لحافا وقبضه فأخبره مسلم ثقة انه ذبيحة مجوسى لا ينبغي له ان يأكل ولا يطعم غيره لانه اخبره بحرمة العين وهي حق الله تعالى فتثبت بخبر الواحد وليس من ضرورته باطلان الملك فتثبت مع بقاءه وحينئذ لا يمكنه الرد على بائعه ولا ان يحبس الثمن عنه اذ لم يطل البيع اه ملخصا (قوله واصله الخ) أي اصل ما ذكر من ثبوت الحل والحرمة وهو يشير به الى سؤال وجوابه المذكورين في النهاية وغيرها حاصل السؤال ان هذه المسألة مناقضة لقوله الا في وشرط العدالة في الديانات فان من الديانات الحل والحرمة كما اذا اخبر بأن هذا حلال او حرام وقد شرط فيها العدل والمراد به المسلم المرضي وهنا قوله شرية من كتابي الخ معناه انه حلال او حرام وقد قبل فيه خبر الكافر ولو مجوسيا والجواب ان قوله شرية من المعاملات وثبوت الحل والحرمة فيه ضمنى فلما قبل قوله في الشراء ثبت ما في ضمنه بخلاف ما يأتي وكمن شئ يثبت ضمنا لا قصدا كوقف المنقول ويبيع الشرب وبه يتضح الجواب عن الكثر (قوله وعليه) أي على هذا الاصل وقد سبقه الى هذا الجواب العيني وصاحب الدرر وتوجه المصنف ويدل عليه تقرير صاحب الكثر في كتابه الكافي (قوله لا مطلق الحل والحرمة)

وكذا الاناء المصنوب بذهب
او فضة والكبرى المصنوب بهما
وحلية امرأة ومصنف بهما (كما
لوجهه) أي التفضيض (في نصل
سيف وسكين او في قبضتهما او لحام

او ركاب ولم يضع يده موضع
الذهب والفضة) وكذا كتابة
الثوب بذهب او فضة وفي المجتبى
لا بأس بالسكين المفضض والمخابر
واركاب وعن الثاني يكره الكل
والخلاف في المنفضض أما المطلق
فلا بأس به بالاجماع بلا فرق بين
لحام وركاب وغيرهما لان الطلاء
مستهلك لا يخلص فلا عبرة للونه
عيني وغيره (ويقبل قول كافز)
ولو مجوسيا (قال اشتريت اللحم
من كتابي فيحل او قال) اشتريته
(من مجوسى فيحرم) ولا يرد
بقول الواحد وأصله ان خبر
الكافر مقبول بالاجماع في
المعاملات لافي الديانات وعليه
يحمل قول الكثر ويقبل قول
الكافر في الحل والحرمة يعني
الحاصلين في ضمن المعاملات
لامطلق الحل والحرمة كما توهمه
الزبلي

(و) يقبل قول (المولى) ولو انشئ
 (والصبي في الهدية) سواء
 اخبر باهداء المولى غيره او نفسه
 (والاذن) سواء كان بالتجارة
 او بدخول الدار مثلاً وقيدته
 في السراج بما اذا غلب على رأيه
 صدقهم فلو شري صغير نحو
 صابون واشنان لا بأس ببيعه
 ولو نحو زبيب وحلوى لا ينبغي
 بيعه لان الظاهر كذبه وقمامه
 فيه (و) يقبل قول (الفاسق
 والكافر والعبد في المعاملات)
 لكثرة وقوعها (كما اذا اخبرانه
 وكيل فلان في بيع كذا فيجوز
 الشراء منه) ان غلب على الرأي
 صدقه كما مر وسيجيء آخر الحظر
 (وشرط العدالة في الديانات)
 هي التي بين العبد والرب (كالخبر
 عن نجاسة الماء فيقيم) ولا يتوضأ
 (ان اخبر بها مسلم عدل) منزح
 عما يعتقد حرمته (ولو عبداً)
 او أمة (وتحترى في) خبر (الفاسق)
 بنجاسة الماء (و) خبر (المستور)
 ثم يعمل بغالب ظنه ولو اراق الماء
 فقيم فيما اذا غلب على رأيه صدقه
 ولو ضا وتيم فيما اذا غلب) على
 واه (ككذبه كان احوط) وفي
 الجوهرة وتيممه بعد الوضوء احوط
 قلت وأما الكافر اذا غلب صدقه
 على كذبه فاراقته احب قهستاني
 وخلاصة وخانية قلت لكن لو تيمم
 قبل اراقته لم يجز تيممه

أى الشامل للقصدى كهذا احلال او حرام (قوله سواء اخبر باهداء المولى غيره او نفسه) الاولى التعبير بالمولى
 مشدد بدون ميم والضمير في غيره او نفسه للخبر المذهب من اخبر قال في المنع بان قال عبد او جارية او صبي
 هذه هدية اهداها اليك سيدي اوابى وفي الجامع الصغير اذا قالت جارية لرجل بعثني مولاي اليك هدية وسعه
 ان ياخذها اذ لا فرق بين ما اذا اخبر باهداء المولى غيرها او نفسه وانما يقبل قول هؤلاء قهالان الهدايا
 تبعث عادة على ايدي هؤلاء اه (قوله او بدخول الدار مثلاً) قال في المنع وأما الاذن بدخول الدار اذا اذن
 ذلك لعبد او ابنه الصغير فالقياس كذلك الا انه جرت العادة بين الناس انهم لا يمنعون عن ذلك فجوز لاجل
 ذلك اه فتأمل (قوله وقيدته في السراج الخ) ثم قال كما في المنع وان لم يغلب على رأيه ذلك لم يسعه قبوله منهم
 لان الامر مشتبه عليه اه قال الاتفاقى لان الاصل انه محجور عليه والاذن طارئ فلا يجوز اثباته بالشك
 وانما قبلنا قول العبد اذا كان ثقة لانه من اخبار المعاملات وهو اضعف من اخبار الديانات فاذا قبل في اخبار
 الدين ففي المعاملات اولى اه (قوله ولو نحو زبيب وحلوى) أى مما يأكله الصبيان عادة خانية (قوله
 لان الظاهر كذبه) وقد عثر على فلوس اتمه فأخذها ليشتري بها حاجة نفسه منح عن المبسوط وهذا لا يظهر
 في كل الصبيان لجريان عادة اغنياء الناس بالتوسعة على صبيانهم واعطائهم ما يشترون به شهوة انفسهم وكذلك
 غالب الفقهاء اه ط أقول قد علمت ان المدار على غلبة الظن فيستظر المبتلى في المقرائن (قوله لكثرة وقوعها)
 فاشتراط العدالة في ما يؤدى الى الحرج وقلما يجد الانسان المستجمع لشروط العدالة ليعامله او يستخدمه
 او يبعثه الى وكلائه ثم اعلم ان المعاملات على ما في كتب الاصول ثلاثة انواع الاول ما لا الزام فيه كالوكالات
 والمضاربات والاذن بالتجارة والثاني ما فيه الزام محض كالحقوق التي تجرى فيها الخصومات والثالث ما فيه
 الزام من وجه دون وجه كعزل الوكيل وحجر المأذون فان فيه الزام المهددة على الوكيل وفساد العقد بعد الحجر
 وفيه عدم الزام لان الموكل أو المولى يتصرف في خالص حقه فصار كالاذن في الاول يعتبر التمييز فقط وفي الثاني
 شروط الشهادة وفي الثالث اما العدد واما العدالة عنده خلافاً لهما فيتعين أن يراد هنا النوع الاول كما به عليه
 في العزيمة (قوله في الديانات) أى المحضة دوراً حراً عما اذا تضمنت زوال ملك كما اذا اخبر عدل ان
 الزوجين ارتضا من امرأة واحدة لا تثبت الحرمة لانه يتضمن زوال ملك المتعة فيشترط العدد والعدالة جميعاً
 اتفاقاً وهذا بخلاف الاخبار بان ما اشتراه ذبيحة مجوسى لان ثبوت الحرمة لا يتضمن زوال الملك كما قدمناه
 فتثبت بلحوا واجتماعهما مع الملك (قوله هي) أى الديانات (قوله ان اخبر بها مسلم عدل) لان الفاسق
 منهم والكافر لا يلتزم الحكم فليس له ان يلزم المسلم هداية (قوله منزح الخ) بيان للعدل (قوله عبداً
 او أمة) تعميم له وفي الخلاصة محدودي قذف اولا (قوله ويحترى في خبر الفاسق) أمام العدالة فانه
 يسقط احتمال الكذب فلامعنى للاحتياط بالاراقة كما في الهداية (قوله وخبر المستور) هذا ظاهر
 الرواية وهو الاصح وعنه انه كالعدل نهاية (قوله ثم يعمل بغالب ظنه) فان غلب على ظنه صدقه تيمم
 ولم يتوضأ به او كذبه وتوضأ به ولم يلتفت الى قوله هذا هو جواب الحكم أما في السعة والاحتياط فالأفضل أن
 يتيمم بعد الوضوء تارة خانية (قوله وتوضأ) عطف على اراق (قوله احوط) لان التحرى مجتزئاً لا يحتمل
 الخطأ كما في الهداية (قوله وفي الجوهرة الخ) كلام الجوهرة فيما اذا غلب على رأيه كذبه فلم يزد على ما في المتن
 شيئاً فانهم (قوله وأما الكافر) ومثله الصبي والمعتوه كما في التاترخانية (قوله فاراقته احب) فهو
 كالفاسق والمستور من هذا الوجه قال في الخانية ولو توضأ به وصلى جازت صلاته (قوله قلت لكن الخ)
 هذا التوفيق منه بين العبارات فان مقتضى ما قدمه عدم الفرق بينه وبين الفاسق كما قلنا لكن وقع في التاترخانية
 فان اخبره ذمى او صبي وغلب على ظنه صدقه لا يجب عايه التيمم بل يستحب فان تيمم لا يجزى به ما لم يرق الماء
 او لا بخلاف ما لو اخبره مستور فقيم قبل الاراقة فانه يجزى به ورأيت بخط الشارح في هامش التاترخانية
 عند قوله بل يستحب الظاهر انه انما يتيمم بعد الوضوء حتى يفقد الماء بدليل ما بعده فتأمل وحينئذ فقد ساوى
 الفاسق من هذه الجهة وان خالفه من الجهة التي ذكرها تأمل وراجع فان عبارة الخانية والخلاصة
 نذب الاراقة من غير تفصيل الا ان يحمل على هذا فيجوز اه ما رأيت بخطه وأنت تراه قد جزم في شرحه
 بما كان متردداً فيه ثم رأيت في الذخيرة التصريح في الفرق بين الذمى والفاسق من وجهين احدهما هذا

والثاني انه في الفاسق يجب التحري وفي الذي يستحب (قوله بخلاف خبر الفاسق) أي اذا غلب على رأيه صدقه في النجاسة فانه يتيم ولا يتوضا به (قوله لصلاحيته الخ) قال في الخاتمة لان الفاسق من اهل الشهادة على المسلم واما الكافر فلا اه اي فان الفاسق اذا قبل القاضي شهادته على المسلم نفذ قضاؤه وان اثم (قوله ولو اخبر عدل بطهارته الخ) اقول ذكر شراح الهداية عن كفاية المنتهي لصاحب الهداية رجل دخل على قوم يأكلون ويشربون فدعوه اليهم فقال له مسلم عدل اللحم ذبيحة مجوسى والشراب خالطه خرف فقالوا لابل هو حلال ينظر في حالهم فان عدوا لا اخذ بقولهم وان متهمين لا يتناول شيئا ولو فهم ثقتان اخذ بقولهما او واحد عمل بأكثر رأيه فان لا رأى واستوى الحالان عنده فلا بأس أن يأكل ويشرب ويتوضأ فان اخبره باحد الامرين مملوك كان ثقتان اخذ بقولهما الاستواء الحر والعبد في الخبر الديني وترجح المثني ولو اخبره بأحدهما عبد ثقة وبالاخر حر تحرى للمعارضه وان اخبره بأحدهما حران ثقتان وبالاخر مملوك كان ثقتان اخذ بقول الحرين لان قولهما حجة في الديانة والحكم جميعا فترجحوا وان اخبره بأحدهما ثلاثة عبيد ثقات وبالاخر مملوك كان ثقتان اخذ بقول العبيد وكذا اذا اخبر باحدهما رجل وامرأتان وبالاخر رجلان اخذ بالاول فالخامس في جنس هذه المسائل ان خبر العبد والحر في الامر الديني على السواء بعد الاستواء في العدالة فيرجح اولا بالعدد ثم بكونه حجة في الاحكام بالجملة ثم بالتحري اه ومثله في الذخيرة وغيره فقد اعتبروا التحري بعد تحقيق المعارضة بالتساوي بين الخبرين بلافرق بين الذبيحة والماء فتأمل (قوله وتعتبر الغلبة الخ) اقول حاصل ما ذكره في الذخيرة البرهانية انه في الاواني ان غلب الطاهر تحرى في حالتي الاضطرار والاختيار للشرب والوضوء والا بان غلب النجس او تساوى في الاختيار لا يتحرى اصلا وفي الاضطرار يتحرى للشرب لا للوضوء وفي الذكية والميتة يتحرى في الاضطرار مطلقا وفي الاختيار ان غلبت الميتة او تساوى لا يتحرى وكذا في الثياب يتحرى في الاضطرار مطلقا وفي الاختيار ان غلب الطاهر تحرى والا لا اه وحاصله انه ان غلب الطاهر تحرى في الحالتين في الكل اعتبارا للغالب والافق حالة الاختيار لا يتحرى في الكل وفي الاضطرار يتحرى في الكل الا في الاواني للوضوء اذ له خلف وهو التيمم بخلاف ستر العورة والاكل والشرب اذ لا خلف له وسيأتي مثله في مسائل شتى آخر الكتاب وبه يظهر ما في كلامه من الايجاز البالغ حد الغارز فلو قال فان الاغلب طاهر يتحرى مطلقا والا فلا الاحالة الضرورة لغرضه لو كان اخصر واظهر فتدبر نعم كلامه هنا موافق لما قدمه قبيل كتاب الصلاة تبعان نور الايضاح (قوله دعى الى وليمة) هي طعام العرس وقيل الوليمة اسم لكل طعام وفي الهندية عن التمر تاشي اختلف في اجابة الدعوى قال بعضهم واجبة لا يسع تركها وقال العامة هي سنة والافضل أن يجيب اذا كانت وليمة والافهم مخير والاجابة افضل لان فيها ادخال السرور في قلب المؤمن واذا اجاب فعل ما عليه أكل او لا والافضل أن يأكل لو غير صائم وفي البناية اجابة الدعوة سنة وليمة او غيرها وامادعوة يقصد بها التطاول وانشاء الحد او ما اشبه فلا ينبغي اجابته لاسيما أهل العلم فقد قيل ما وضع احديده في قصعة غيره الاذل له اه ط ملخصا وفي الاختيار وليمة العرس سنة قديمة ان لم يجبه انم لقوله صلى الله عليه وسلم من لم يجيب الدعوة فقد عصي الله ورسوله فان كان صائما اجاب ودعا وان لم يكن صائما اكل ودعا وان لم يأكل ولم يجيب انم وجفالا انه استهزاء بالمضيف وقال عليه الصلاة والسلام لو دعيت الى كراع لاجبت اه ومقتضاه انها سنة مؤكدة بخلاف غيرها وصريح شراح الهداية بانها قريية من الواجب وفي التاترخانية عن النبي صلى الله عليه وسلم لو دعيت الى دعوة فالواجب الاجابة ان لم يكن هناك معصية ولا بدعة والامتناع اسلم في زماننا الا اذا علم يقينا أن لا بدعة ولا معصية اه والظاهر حله على غير الوليمة لما مر وبأق تأمل (قوله ونعمة لعب) بكسر العين وسكونها والغناء بالكسر ممدود السماع ومقصورا اليسار (قوله لا ينبغي ان يقعد) أي يجب عليه قال في الاختيار لان استماع اللهو حرام والاجابة سنة والامتناع عن الحرام اولى اه وكذا اذا كان على المائدة قوم يغتابون لا يقعد فالغيبة اشد من اللهو واللعب تاترخانية (قوله ولو على المائدة الخ) كان الواجب عليه أن يذكره قبيل قول المصنف الا في وان علم كما فعل صاحب الهداية فان قول المصنف فان قدر الخ فيما لو كان المنكر في المنزل لا على المائدة ففي كلامه ايهام لا ينبغي (قوله بعد الذكرى) أي تذكرة انتهى ط (قوله فعل) أي فعل المنع وجوبا ازالة للمنكر (قوله صبر) أي مع الانكار بقلبه قال

بخلاف خبر الفاسق لصلاحيته
ملزما في الجملة بخلاف الكافر
ولو اخبر عدل بطهارته وعدل
بنجاسته حكم بطهارته بخلاف
الذبيحة وتعتبر الغلبة في اوان
طاهرة ونجسة وذكية وميتة فان
الاغلب طاهرا تحرى وبالعكس
والسواء لا الا لعطش وفي الثياب
يتحرى مطلقا (دعى الى وليمة
ونعمة لعب او غناء قعد واكل)
لوان المنكر في المنزل فلو على المائدة
لا ينبغي ان يقعد بل يخرج معرضا
لقوله تعالى فلا تقعد بعد الذكرى
مع القوم الظالمين (فان قدر على
المنع فعل والا) يقدر (صبر ان
لم يكن ممن يقتدى به فان كان)
مقتدى (ولم يقدر على المنع خرج
ولم يقعد) لان فيه شين الدين

واللهي عن الامام كان قبل ان
يصير مقتدى به (وان علم اولاً)
باللعب (لا يحضر اصلاً) سواء كان
من يقتدى به اولاً لان حق
الدعوة انما يلزمه بعد الحضور
لا قبله ابن كمال وفي السراج ودلت
المسألة ان الملاهي كلها حرام
ويدخل عليهم بلا ادنهم لانكار
المنكر قال ابن مسعود صوت اللهو
والغناء

عليه الصلاة والسلام من رأى منكم منكراً فليغيره بيده فان لم يستطع فبلسانه فان لم يستطع فبقلبه وذلك
اضعف الايمان اه أي اضعف احواله في ذاته أي انما يكون ذلك اذا اشتد ضعف الايمان فلا يجد
الناهي اعواناً على ازالة المنكر اه ط وهذا لان اجابة الدعوة سنة فلا يتركها لما اقترن به من البدعة من غيره
كصلاة الجنازة واجبة الاقامة وان حضرته نياحة هداية وقاسها على الواجب لانها قريبة منه لورود الوعيد
بتركها كفاية (قوله والهي عن الامام) أي من قوله ابتليت بهذات سنة فصبرت هداية (قوله وان علم
اولاً) افاد ان ما ترفيها اذا لم يعلم قبل حضوره (قوله لا يحضر اصلاً) الا اذا علم انهم يتركون ذلك احتراماً له
فعليه ان يذهب اتقاني (قوله ابن كمال) لم اره فيه نعم ذكره في الهداية قال ط وفيه نظروا لا وضع
ما في التبيين حيث قال لانه لا يلزمه اجابة الدعوة اذا كان هنالك منكر اه قلت لكنه لا يفيد وجه الفرق بين
ما قبل الحضور وما بعده وساق بعد هذا في التبيين ما رواه ابن ماجه ان علياً رضي الله عنه قال صنعت طعاماً
فدعوت رسول الله صلى الله عليه وسلم فجاء فرأى في البيت تصاوير فرجع اه قلت مفاد الحديث انه يرجع
ولو بعد الحضور وانه لا يلزم الاجابة مع المنكر اصلاً تأمل (قوله دلت المسألة الخ) لان محمداً اطلق اسم اللعب
والغناء فاللعب وهو اللهو حرام بالنص قال عليه الصلاة والسلام لهو المؤمن باطل الا في ثلاث تأديبه فرسه
وفي رواية ملاعبته بفرسه ورميه عن قوسه وملاعبته مع أهله كفاية وكذا قول الامام ابتليت دليل على انه
حرام اتقاني وفيه كلام لابن الكمال فيه كلام فراجع متأملاً (قوله ويدخل عليهم الخ) لانهم استقطوا
حرماتهم بفعلهم المنكر بفجارتها كما للشهود ان ينظروا الى عورة الزاني حيث هنك حرمة نفسه وتماه
في المنع (قوله قال ابن مسعود الخ) رواه في السنن مرفوعاً الى النبي صلى الله تعالى عليه وسلم بلنظ ان الغناء
ينبت النفاق في القلب كما في غاية البيان وقيل ان تغنى ليستفيد نظم القوافي ويصير فصيح اللسان لا بأس به وقيل
ان تغنى وحده لنفسه لدفع الوحشة لا بأس به وبه اخذ السرخسي وذكر شيخ الاسلام ان كل ذلك مكروه عند
علمائنا واحتج بقوله تعالى ومن الناس من يشتري لهو الحديث الآية جاء في التفسير ان المراد الغناء وسجل
ما وقع من بعض الصحابة على انشاد الشعر المباح الذي فيه الحكم والمواعظ فان لفظ الغناء كما يطلق على
المعروف يطلق على غيره كما في الحديث من لم تغن بالقرآن فليس منا وتماه في النهاية وغيرها (تنبيه) عرف
القهستاني الغناء بأنه ترديد الصوت باللسان في الشعر مع انضمام التصفيق المناسب لها قال فان فقد قيد من
هذه الثلاثة لم يتحقق الغناء اه قال في الدر المنقي وقد تعقب بأن تعريفه هكذا لم يعرف في كتبنا فتدبر اه
اقول وفي شهادات فتح القدير بعد كلام عرفنا من هذا ان التغنى المحرم ما كان في اللفظ ما لا يحل كصفة الذكور
والمرأة المعينة الحية ووصف النجر المبهج اليها والحانات والهجاء لمسلم او ذمي اذا اراد المتكلم هجاءه لا اذا اراد
انشاده للاستشهاد به اولى علم فصاحته وبلاغته وكان فيه وصف امرأة ليست كذلك او الزهريات المتضمنة
وصف الرباحين والازهار والمياه فلا وجه لمنعه على هذا نعم اذا قيل ذلك على الملاهي امتنع وان كان مواعظ
وحكم لا لات نفسها لذلك التغنى اه ملخصاً وتماه فيه فراجع وفي الملتقى وعن النبي صلى الله تعالى
عليه وسلم انه كره رفع الصوت عند قراءة القرآن والجنازة والرحف والتذكير فاطنك به عند الغناء الذي
يسمونه وجداً ومحبة فانه مكروه لا أصل له في الدين قال الشارح زاد في الجوهرة وما يفعله متصوفة زماناً حرام
لا يجوز اقتصدوا بالهوس اليه ومن قبلهم لم يفعل كذلك وما نقل انه عليه السلام سمع الشعر لم يدل على اباحة
الغناء ويجوز جله على الشعر المباح المشتمل على الحكمة والوعظ وحديث تواجده عليه الصلاة والسلام
لم يصح وكان النصر اباذي يسمع فعوتب فقال انه خير من الغيبة فقبل له هيات بل زلة السماع شر من
كذا وكذا سنة يغتاب الناس وقال السري شرط الواجد في غيبته أن يبلغ الى حد لو ضرب وجهه بالسيف
لا يشعر فيه بوجع اه قلت وفي التارخانية عن العيون ان كان السماع سماع القراء والموعظة يجوز وان
كان سماع غناء فهو حرام باجماع العلماء ومن اباحه من الصوفية فلن تخلي عن اللهو وتخلي بالتقوى واحتاج
الى ذلك احتياج المريض الى الدواء وله شرائط ستة أن لا يكون فيهم امرء وأن تكون جماعتهم من جنسهم
وأن تكون نية القوال الاخلاص لا اخذ الاجر والطعام وأن لا يجتمعوا لاجل طعام أو قنوح وأن لا يقوموا
الامغلوبين وأن لا يظهر واوجدا الا صادقين والحاصل انه لا رخصة في السماع في زماننا لان الجنيد رحمه الله

تعالى تاب عن السماع في زمانه اه وانظر ما في الفتاوى الخيرية (قوله يثبت النفاق) أي العمل
 (قوله كضرب قصب) الذي رأيت في البرازية قصب بالضاد المجبة والمنشأة بعدها (قوله فسق) أي
 خروج عن الطاعة ولا يحق أن في الجالوس عليها استماعا لها والاستماع معصية فهما معصيتان (قوله
 فصرف الجوارح الخ) ساقه تعليل لبيان صحة إطلاق الكفر على كفران النعمة ط (قوله فالواجب)
 تفريع على قوله استماع الملاءي معصية ط (قوله ادخل اصبعه في اذنه) الذي رأيت في البرازية
 والمخ بالتمسية (قوله تكرر) أي تكرر قراءتها فكيف التغي بها قال في التارخانية قراءة الاشعار ان لم يكن
 فيها ذكر الفسق والغلام ونحوه لا تكرر وفي الظهيرية قيل معنى الكراهة في الشعر أن يشغل الانسان عن الذكر
 والقراءة والافلا بأس به اه وقال في تبيين المحارم وأعلم ان ما كان حراما من الشعر ما فيه فحش او هجوم مسلم
 او كذب على الله تعالى او رسوله صلى الله عليه وسلم او على الصحابة او تركيبة النفس او الكذب او التفاخر
 المذموم او القدح في الانساب وكذا ما فيه وصف امرء او امرأة بعينها اذا كانا حين فانه لا يجوز وصف
 امرأة معينة حية ولا وصف امرء معين حي حسن الوجه بين يدي الرجال ولا في نفسه وأما وصف الميتة او غير
 المعينة فلا بأس به وكذا الحكم في الامرد ولا وصف الخمر المهيج اليها والديريات والحانات والهجاء ولولذي
 كذا في ابن الهمام والزبلي وأما وصف الحدود والاصداغ وحسن القد والقامة وسائر اوصاف النساء
 والمرد قال بعضهم فيه نظر وقال في المعارف لا يليق بأهل الديانات وينبغي أن لا يجوز انشاده عند من غلب عليه
 الهوى والشهوة لانه ييجبه على اجالة فكره فين لا يحل وما كان سببا لمخطور فهو محظور اه أقول وقد منا
 ان انشاده للاستشهاد لا يضر ومثله فيما يظهر انشاده او عمله لتشبهات بليغة واستعارات بدیعة (قوله
 اول تغليظ الذنب) عطف على قوله أي بالنعمة يعني انما اطلق عليه لفظ الكفر تغليظا اه ح (قوله ومن
 ذلك) أي من الملاءي ط (قوله ثلاث نفحات الصور) هي طريقة لبعضهم والمشهور انهما نفختان نفخة
 الصبح ونفخة البعث ط (قوله لمناسبة بينهما) أي بين النفحات والضرب في الثلاثة الاوقات (قوله
 فبعد العصر الخ) بيان للمناسبة فان الناس بعد العصر يفرعون من اسواقهم الى منازلهم وبعد العشاء وقت
 نومهم وهو الموت الاصغر وبعد نصف الليل يخرجون من بيوتهم التي هي كتبورهم الى اعمالهم أقول وهذا
 يفيد أن آله الله وليست محرمة لعينها بل لقصد الله منها امام من سامعها أو من المشتغل بها وبه تشعر الاضافة
 الا ترى ان ضرب تلك الآلة بعينها حل تارة وحرم اخرى باختلاف النية والامور بمقاصدها وفيه دليل
 لساداتنا الصوفية الذين يقصدون بسماعها امورا هم اعلم بها فلا يبادر المعترض بالانكار * كبريا يحرم
 بركتهم فانهم السادة الاخيار * امتنا الله تعالى بامداداتهم * واعاد علينا من صالح دعواتهم وبركاتهم
 (قوله وتماه فيما علقته على الملتقى) حيث قال بعد عزوه ما تراه في الملاعب للامام البردوي وينبغي أن يكون
 بوق الحمام يجوز كضرب النوبة وعن الحسن لا بأس بالدق في العرس ليشتروا في السراجية هذا اذا لم يكن
 له جلال ولم يضرب على هيئة التطرب اه أقول وينبغي أن يكون طبل المسحر في رمضان لا يقاظ النائم
 للسحور كبوق الحمام تأمل

ينبت النفاق في القلب كما ينبت
 الماء النبات قلت وفي البرازية
 استماع صوت الملاءي كضرب
 قصب ونحوه حرام لشو له عليه
 الصلاة والسلام استماع الملاءي
 معصية والجلوس عليها فسق
 والتلذذ بها ككفر أي بالنعمة
 فصرف الجوارح الى غير ما خلق
 لاجله كفر بالنعمة لا شك
 فالواجب كل الواجب ان يجتنب
 كبريا يسمع لما روى انه عليه
 الصلاة والسلام ادخل اصبعه
 في اذنه عند سماعه واشعار العرب
 لو فيها ذكر الفسق تكرر اتهمي
 اول تغليظ الذنب كما في الاختيار
 اوللا تحلل كما في النهاية (فائدة)
 ومن ذلك ضرب النوبة للتفاخر
 فلو للتمسية فلا بأس به كما اذا ضرب
 في ثلاثة اوقات لتذكير ثلاث
 نفحات الصور لمناسبة بينهما فبعد
 العصر للإشارة الى نفخة الفزع
 وبعد العشاء الى نفخة الموت وبعد
 نصف الليل الى نفخة البعث وتماه
 فيما علقته على الملتقى والله اعلم
 * (فصل في اللبس) *

* (فصل في اللبس) *

اعلم ان الكسوة من افرض وهو ما يستتر العورة ويدفع الحر والبرد والاولى كونه من القطن او الكتان
 او الصوف على وفاق السنة بأن يكون ذيله لنصف ساقه وكما لو من اصابعه وفه قدر شبر كما في التق بين النفيس
 والخسيس اذ خير الامور واساطها وللنهي عن الشهرتين وهو ما كان في نهاية النفاضة او الخساسة ومستحب
 وهو الزائد لا خذ الزينة واظهار نعمة الله تعالى قال عليه الصلاة والسلام ان الله يحب أن يرى أثر نعمته على
 عبده ومباح وهو الثوب الجليل للترين في الاعياد والجمع ومجامع الناس لاني جميع الاوقات لانه صلب وخيلاء
 وربما يغني المحتاجين فالتز عنه اولى ومكرمه وهو اللبس للتكبر ويستحب الايض وكذا الاسود لانه شعار
 بني العباس ودخل عليه الصلاة والسلام مكة وعلى رأسه عمامة سوداء ولبس الاخضر سنة كما في الشرعة
 اه من الملتقى وشرحه وفي الهنديه عن السراجية لبس الثياب الجيلة مباح اذا لم يتكبر وتفسيره أن يكون معها

كما كان قبلا ١٥ ومن اللباس المعتاد لبس القرو ولا بأس به من السباع كلها وغير ذلك من الميتة المدبوغة والمذكاة ودباغها ذكاتها محيط ولا بأس بجلود النمر والسباع كلها اذا دبغت أن يجعل منها صلى او منبرا لسرج ملتقط ويكره للرجال السراويل التي تقع على ظهر القدمين عتائية ولا بأس بعمل مخصوف بمسامير الحديد وفي الذخيرة ما فيه نجاسة تمنع جواز الصلاة هل يجوز لبسه ذكر في كراهية أبي يوسف في حديث سعيد بن جبير انه كان يلبس قلنسوة الثعالب ولا يصلي بها ان هذا ازالة منه قات هذا الشارة الى انه لا يجوز لبسه بلا ضرورة تاتر خانية لكن قدم الشارح في شروط الصلاة ان له لبس ثوب نجس في غير صلاة وعزاه في البحر الى المبسوط (قوله يحرم لبس الحرير الخ) أي الا ضرورة كما يأتي قال في المغرب الحرير الابريسم المطبوع وسمى الثوب المتخذ منه حريرا (قوله قال في القنية الخ) نقله عن استاذ بهديع وانه قال لكن طلبت هذا عن أبي حنيفة في كثير من الكتب فلم أجد سوى ما عن برهان صاحب المحيط قال في الخبرية فالخامس انه مخالفت لما في المتون الموضوعات لنقل المذهب فلا يجوز العمل والفتوى به (قوله وقال لا يحل في الحرب) أي لو صنيقا يحصل به اتقاء العدو كما يأتي والخلاف فيما لحنه حرير وسدا اما ما لحنه فقط حرير او سدا حرير او سدا فقط يباح لبسه حالة الحرب بالاجماع كما في التاترخانية ويأتي (قوله الا قدر اربع اصابع الخ) لما صح عن ابن عباس رضي الله عنهما انما نهي النبي صلى الله عليه وسلم عن الثوب المصمت من الحرير فاما العلم وسدى الثوب فلا والمصمت الخالص والخبر سلم نهي رسول الله صلى الله عليه وسلم عن لبس الحرير الا موضع اصبع أو اصبعين أو ثلاث أو اربع وهل المراد قدر اربع اصابع طولاً وعرضاً بان لا يزيد طول العلم وعرضه على ذلك أو المراد عرضها فقط وان زاد طوله على طولها المتبادر من كلامهم الثاني ويفيده أيضا ما سيأتي في كلام الشارح عن الحارثي الزاهدي وعلم الثوب رقه وهو الطراز كما في القاموس والمراد به ما كان من خالص الحرير نسجا او خياطة وظاهر كلامهم انه لا فرق بينه وبين المطرف وهو ما جعل طرفه مسجفا بالحرير في أنه يتقيد بأربع اصابع خلافا للشافعية حيث قيدوا المطرزا بالأربع اصابع وبنوا المطرف على العادة الغالبة في كل ناحية وان جاوز اربع اصابع فالمراد بالعلم عندنا ما يشملهما فيدخل فيه السجاف وما يخييط على اطراف الاكام وما يجعل في طوق الجبة وهو المسمى قبة وكذا العروة والزر كما سيأتي ومثله فيما يظهر طرزة الطربوش أي القلنسوة ما لم ترد على عرض اربع اصابع وكذا ايت تكة السراويل وما على اكاف العبادة وعلى ظهرها وازار الحجام المسمى بالشطرنجي وما في اطراف الشاش سواء كان نظريا بالابرة او نسجا وما يركب في اطراف العمامة المسمى صجقا فجميع ذلك لا بأس به اذا كان عرض اربع اصابع وان زاد على طولها بناء على ما مر ومثله لورقع الثوب بقطعة ديباج بخلاف ما لوجعلها حشوا قال في الهندية ولو جعل القز حشوا للقباء فلا بأس به لانه تبع ولو جعلت ظهارته أو بطاته فهو مكروه لان كليهما مقصود كذا في محيط السرخسي وفي شرح القدوري عن أبي يوسف اكره بطائن القلائس من ابريسم ١٥ وعليه فلو كانت قبة الجبة اكثر من عرض اربع اصابع كما هو العادة في زماننا خفيط فوقها قطعة كرباس يجوز لبسها لان الحرير صار حشوا تأمل (قوله وظاهر المذهب عدم جمع المتفرق) أي الا اذا كان خط منه قز وخط منه غيره بحيث يرى كله قزا فلا يجوز كما سيذكره عن الحارثي ومقتضاه حل الثوب المنقوش بالحرير نظريا ونسجا اذا لم تبلغ كل واحدة من نقوشه اربع اصابع وان زادت بالجمع ما لم يركب حريرا تأمل قال ط وهل حكم المتفرق من الذهب والفضة كذلك يحترق (قوله وفيها) أي القنية وقد مر فيها بعد هذا النجم الاثمة الاعتبار اربع اصابع كما هي على هيئتها الا اصابع السلف ثم رمز للكرمانى منشورة ثم رمز للكرابيسي التمرز عن مقدار المنشورة اولى (قوله والا لا يحل للرجل زيلعي) عبارة الزيلعي مطلقا عن التقييد بالرجل واعتراض بأن هذا ليس من الحلّي فالظاهر ان حكم النساء فيه كالرجال أقول فيه نظرا لان الحلّي كما في القاموس ما يترين به ولا شك أن الثوب المنسوج بالذهب حلّي وقد منعنا عن الخمانية ان النساء فيما سوى الحلّي من الاكل والشرب والادهان من الذهب والفضة والعقود بمنزلة الرجال ولا بأس لهن بلبس الديباج والحرير والذهب والفضة والمؤلّو ١٥ وفي الهداية ويكره أن يلبس الذكور من الصبيان الذهب والحرير ١٥ وسيأتي وفي القنية لا بأس بالعلم المنسوج بالذهب للنساء فاما للرجال فقد رابع اصابع وما فوقه بـ كره (قوله وفي المجتبى الخ) قد علمت ان القول الثاني ظاهر المذهب وهذا مكرّم مع ما مر من قوله ولوفى عمامة (قوله

(يحرم لبس الحرير ولو بمجائل)

بينه وبين بدنه (على المذهب)

الصحيح وعن الامام انما يحرم اذا

مس الجلد قال في القنية وهي

رخصة عظيمة في موضع عمت به

البلوى (أو في الحرب) فانه يحرم

أيضا عنده وقال لا يحل في الحرب

(على الرجل لا المرأة الا قدر اربع

اصابع) كاعلام الثوب (مضمومة)

وقيل منشورة وقيل بين بين وظاهر

المذهب عدم جمع المتفرق ولو في

عمامة كما بسط في القنية وفيها

عمامة طرزا قدر اربع اصابع

من ابريسم من اصابع عمر رضي

الله عنه وذلك قيس شبرناير خص

فيه (وكذا المنسوج بذهب يحل

اذا كان هذا المقدار) اربع

اصابع (والالا) يحل للرجل زياحي

وفي المجتبى العلم في العمامة

في موضعين أو أكثر يجمع وقيل لا

وفيه) أي في المجتبى وكذا الغنم أربعة (قوله ومن ذهب بكره) قال في القنية كانه اعتبره بالخاتم
 اه وفيها وكذا في القنسية في ظاهر المذهب يجوز قدر أربع أصابع وفي رواية عن محمد لا يجوز كمال لو كانت من
 حرير اه قلت ويأتي الكلام في علم الثوب من الذهب (قوله تكروه الجبة المكفوفة بالحرير) هذا غير ما عليه
 العامة فإنه نقل في الهندية عن الذخيرة أن لبس المكفوف بالحرير مطلق عند عامة الفقهاء وفي التبيين عن أسماء
 أنها أخرجت جبة طيالة عليها لبنة شبر من ديباج كسرواني وفرجها مكفوفة فأن به فقالت هذه جبة رسول الله
 صلى الله عليه وسلم كان يلبسها وكانت عند عائشة رضي الله تعالى عنها فلما قبضت عائشة قبضتها إلى فخن نفسها
 للمريض فبشتني بهارواه أحد ومسلم ولم يذكر لفظة الشبر اه ط وفي الهداية وعنه عليه الصلاة والسلام أنه
 كان يلبس جبة مكفوفة بالحرير اه وفي القاموس كف الثوب كفا خاط حاشيته وهو الخياطة الثانية بعد الشل
 وفيه لبنة القميص نبيته (قوله قلت) القائل صاحب المجتبى وقد علمت حكم المبنى عليه هذا القول
 (قوله البصرية) الذي رأيت في المجتبى المضربة من التضييب (قوله قلت ومفاده) قائله صاحب المجتبى
 أيضا (قوله وبه جزم) أي بالتقييد بالعرض وكذا جزم به ابن الكمال والقهستاني ونقله في التارخانية
 عن جامع الجوامع (قوله لكن إطلاق الهداية وغيرها يخالفه) أي يخالف التقييد بالعرض وقد يقال يحمل
 المطلق على المقيد كما صرح جوابه في كتب الأصول من أنه يحمل عليه عند اتحاد الحكم والحادثة على أن المتون
 كثيرا ما تطلق المسائل من بعض قبودها تأمل ولكن إطلاق المتون موافق لإطلاق الأدلة وهو ارفق بأهل
 هذا الزمان لتلايقه في الفسق والعصيان (قوله وهو يخالف الخ) نعم هذا يخالف للمتون صريحا
 فتقدم عليه (قوله قلت الخ) هذا بعيد جدا في التارخانية وأما لبس ماعله حرير أو مكفوف فمطلق عند عامة
 الفقهاء خلافا لبعض الناس وعن هشام عن أبي ح لا يرى بأسا بالعلم في الثوب قدر أربع أصابع وذكر شمس
 الأئمة السرخسي أنه لا بأس بالعلم في الثوب لأنه تبع ولم يقدر اه فكل ما هم في العلم في الثوب الملبوس
 لا العلم الذي هو الولاية واللام يبق معنى لقولهم في الثوب ولا للتعليل بالتبعية هذا وفي التارخانية ما نصه بى
 الكلام في حق النساء قال عامة العلماء يحمل لهن لبس الحرير الخالص وبعضهم قالوا لا يحمل وأما لبس ماعله
 حرير الخ ما قدمناه والتبادر من هذه العبارة أن ما ذكر من إطلاق العلم إنما هو في حق النساء فإن ثبت
 هذا فلا إشكال والتوفيق به أحسن والافهمار وياتان (قوله هو ما سداه الخ) السدى بالفتح ما سدا من
 الثوب واللحمة بالضم ما تدخل بين السدى والابريسم فتح السين وضمها الحرير (قوله الكلمة البشخانة
 والناموسية) كذا قاله ابن الشحنة وفي القاموس الكلمة بالكسر الستة الرقيق وغشاء رقيق يتوقى به من
 البعوض (قوله وتكره التكة) بالكسر رباط السراويل جمعها تكت قاموس (قوله هو الصحيح)
 ذكره في القنية عن شرح الارشاد وفي التارخانية ولا تكرر تكة الحرير لأنها لا تلبس وحدها وفي شرح
 الجامع الصغير لبعض المشايخ لا بأس بتكة الحرير للرجال عند أبي ح وذكر الصدر الشهيد أنه يكره عندهما
 اه تأمل (قوله وكذا تكرر القنسية) ذكر من لا مسكين عند قول المصنف في مسائل شتى آخر الكتاب
 ولا بأس بلبس القلائد لفظ الجمع يشمل قلنسية الحرير والذهب والفضة والكرباس والسواد والحجرة اه
 والظاهر أن المعتمد ما هنالك ذكره في محله صريحا لا أخذنا من العموم ط وفي الفتاوى الهندية بكره أن يلبس
 الذكور قلنسية من الحرير أو الذهب أو الفضة أو الكرباس الذي خيط عليه ابريسم كثيرا وشئ من الذهب
 أو الفضة أكثر من قدر أربع أصابع اه وبه يعلم حكم العرقية المسماة بالطاقي فاذا كانت منقشة
 بالحرير وكان أحد نقوشها أكثر من أربع أصابع لا تحل وان كان أقل تحل وان زاد مجموع نقوشها على أربع
 أصابع بناء على ما مر من أن ظاهر المذهب عدم جمع المتفرق (قوله والكيس الذي يعلق) أي يعلقه الرجل
 معه لا الذي يوضع ولا الذي يعلقه في البيت واحترزه عن الذي لا يعلق والظاهر في وجهه أن التعليق يشبه
 اللبس فحرم لذلك لما علم أن الشبهة في باب المحرمات ملحقه باليقين رملي والظاهر أن المراد بالكيس المعلق
 نحو كيس التمام المسماة بالحائلي فإنه يعلق بالعنق بخلاف كيس الدراهم إذا كان يصعه في جيبه مثلا
 بدون تعليق وفي الدر المنثور ولا تكرر الصلاة على سجادة من الأبريسم لأن الحرام هو اللبس أما الانتفاع بسائر
 الوجوه فليس بمحرم كما في صلاة الجواهر واقتره القهستاني وغيره قلت ومنه يعلم حكم ما كثر السؤال عنه

وفيه وعن أبي حنيفة رحمه الله تعالى عمامة عليها علم من
 قصب فضة قدر ثلاث أصابع
 لا بأس ومن ذهب بكره
 وقيل لا يكره وفيه تكرر الجبة
 المكفوفة بالحرير قلت وبهذا ثبت
 كراهة ما اعتاده أهل زماننا من
 القمص البصرية وفيه المرخص العلم
 في عرض الثوب قلت ومفاده أن
 القليل في طوله يكره انتهى قال
 المصنف وبه جزم من لا خسرو
 وصدر الشريعة لكن إطلاق
 الهداية وغيرها يخالفه وفي
 السراج عن السير الكبير العلم
 حلال مطلقا صغيرا كان أو كبيرا
 قال المصنف وهو يخالف لما مر
 من التقييد بأربع أصابع وفيه
 رخصة عظيمة لمن ابتلى به في زماننا
 انتهى قلت قال شيخنا وأظن أنه
 الراية وما يعقد على الرمح فإنه
 حلال ولو كبير لأنه ليس بلبس
 وبه يحصل التوفيق (ولا بأس
 بكلة الدياج) هو ما سداه ولجته
 ابريسم شرح وهبانية (للرجال)
 الكلمة بالكسر البشخانة
 والناموسية لأنه ليس بلبس
 ونظمه شارح الوهبانية فقال
 وفي كلة الدياج فالنوم جائز
 وفي قنية والمنثني ذامسطر (وتكره
 التكة منه) أي من الدياج هو
 الصحيح وقيل لا بأس بها (وكذا)
 تكرر (القلنسية وان كانت تحت
 العمامة والكيس الذي يعلق)

قنية

من بند السجدة فليحفظ اه فقوله هو اللبس أى ولو حكما لما فى القنية استعمال اللعاف من الابرسم لا يجوز
لانه نوع لیس بقى الكلام فى بند الساعة الذى تربط به وبعلقه الرجل بزرقه والظاهر انه كبند السجدة الذى
تربط به تأمل ومثله بند المفاتيح وبنود الميزان ولبقة الدواة وكذا الكتابة فى ورق الحرير وكيس المصنف
والدراهم وما يغطى به الاوانى وما تلف فيه الثياب وهو المسمى بقبة ونحو ذلك مما فيه انتفاع بدون لبس
او ما يشبه اللبس وفى القنية دلال يلقى ثوب الديباج على منكبيه للبيع يجوز اذا لم يدخل يديه فى السكين وقال
عين الأئمة الكرايسى فيه كلام بين المشايخ اه ووجه الاقول ان القاء الثوب على الكتفين انما يقصده
الحمل دون الاستعمال فلم يشبه اللبس المقصود للانتفاع تأمل ونقل فى القنية انه تكراه للفاقة الابرسم
والظاهر ان المراد به شئ يلف على الجسد أو بعضه لا ما يلف بها الثياب تأمل (قوله واختلف الخ)
فى الهندية وعلى الخلاف لبس التمسكة من الحرير قبل يكره بالاتفاق وكذا عصابة المقصود وان كانت أفل
من اربع اصابع لانه أصل بنفسه كذا فى التمرائش اه ط (قوله له أن يزین بيته الخ) ذكر الفقيه أبو جعفر
فى شرح السير لا بأس بأن يستريح طان البيوت باللبود المنقشة واذا كان قصده الزينة فهو مكروه
وفى الغيبة ارخاء السترة على الباب مكروه نص عليه محمد فى السير الكبير لانه زينة وتكبر والحاصل ان كل ما كان
على وجه التكبر يكره وان فعل لحاجة وضرورة لا وهو المختار اه هندية وظاهره انه لو كان مجرد الزينة
بلا تكبر ولا تفاخر يكره لكن نقل بعده عن الظهيرية ما يخالفه تأمل (نبه) يؤخذ من ذلك ان ما يفعل
ايام الزينة من فرش الحرير ووضع اوانى الذهب والفضة بالاستعمال جائز اذا لم يقصده التفاخر بل مجرد
امثال أمر السلطان بخلاف ايقاد الشموع والقناديل فى النار فانه لا يجوز لانه اضاءة مال الا اذا خاف من
معاقبة الحاكم وحيث كانت مشتهرة على منكرات لا يجوز التفريج عليها وقد مر فى كتاب الشهادات
مما ترويه الشهادة الخروج افرجة قدوم أمير أى لما تشتمل عليه من المنكرات ومن اختلاط النساء بالرجال
لهذا اولى فتنه (قوله اف عمامة طويلة) لعلمهم تعارفوها كذلك فان كان عرف بلاد اخر انها عظم
بغير الطول يفعل لظهور مقام العلم ولا جل أن يعرفوا فیسألوا عن امور الدين ط (قوله وفيها) أى
فى القنية ونصها بضم النون النظر الدائم الى الخلع وهو عيشى فيه لا بأس بأن يشد على عينيه خمارا اسود من الابرسم
قلت فى العين الرمدة اولى اه وفى التارخانية أما للسجدة فلا بأس بلبسه لما روى عن عبد الرحمن بن عوف
والزبير رضى الله تعالى عنهما انه كان بهما جرب كثير فاستأذنا رسول الله صلى الله عليه وسلم فى لبس الحرير
فأذن لهما اه أقول لكن صرح الزبلى قبيل الفصل الا ترى انه عليه السلام رخص ذلك خصوصية
لهما تأمل (قوله فقد رخص الشرع فى الكفاف الخ) الكفاف موضع الكف من القميص وذلك
فى مواصل البدن والدخا رخص أو حاشية الذيل مغرب قال ط وفيه ان الوارد عن الشارع صلى الله عليه
وسلم انه لبس الجبة المكفوفة بحرير فليس فيه ذكر فضة ولا ذهب فليست تأمل وليختر اه أقول الظاهر ان وجه
الاستشكال ان كلاما من العلم والكفاف فى الثوب انما حيل لكونه قليلا وتابعا غير مقصود كما صرح حوايه وقد
استوى كل من الذهب والفضة والحرير فى الحرمة فتخص العلم والكفاف من الحرير ترخيص لهما من غيره
أيضا بدلالة المساواة وبؤيد عدم الفرق ما مر من اباحة الثوب المنسوج من ذهب اربعة اصابع وكذا كتابة
الثوب بذهب أو فضة والانا ونحوه المضرب بهما فتأمل والاشكال الوارد هنا واراد أيضا على ما قدمه عن
الجهتي فى علم العمامة (قوله ويحمل - توسده) الوسادة المخدة منخ وتسمى مرفقة وانما حيل لما روى أن النبي
صلى الله عليه وسلم جلس على مرفقة حرير وكان على بساط ابن عباس رضى الله تعالى عنهما مرفقة حرير وروى
ان انسارضى الله تعالى عنه حضر وليلة فجلس على وسادة حرير ولان الجلوس على الحرير استخفاف وليس بتعظيم
فجرى مجرى الجلوس على بساط فيه تصاوير منخ عن السراج (قوله وقال الخ) قيل أبو يوسف مع أبى ح
وقيل مع محمد (قوله كما فى المواهب) ومنه فى متزدر البصار قال القهستاني وبه أخذ كثير المشايخ
كما فى الكرماني اه ونقل مثله ابن الكمال (قوله لكنه خلاف المشهور) قال فى الشربلالية قلت هذا
التصحيح خلاف ما عليه المتون المعتمدة المشهورة والشروح (قوله وأما جعله دنارا) الدنار بالكسر ما فوق
الشعار من الثياب والشعار كتاب ماتحت الدنار من اللباس وهو ما يلى شعر الجسد ويفتح جمعه اشعة قاموس

(واختلف فى عصب الجراحة به)
أى بالحرير كذا فى المجتبى وفيه ان
له أن يزین بيته بالديباج ويتجمل
بأوانى ذهب وفضة بلا تفاخر
وفى القنية يحسن لافقهاء لف
عمامة طويلة ولبس ثياب واسعة
وفى الابرسم يشتد خمار اسود
على عينيه من ابرسم لعذر
قلت ومنه الرمذ وفى شرح
الوهابية عن المنتقى لا بأس بعروة
القميص وزره من الحرير لانه تبع
وفى التارخانية عن السير الكبير
لا بأس بازرار الديباج والذهب
وفىها عن مختصر الطحاوى
لا يكره علم الثوب من الفضة ويكره
من الذهب قالوا وهذا مشكل
فقد رخص الشرع فى الكفاف
والكفاف قد يكون من الذهب
اه (ويحمل - توسده واقتراشه)
والنوم عليه وقالوا والشافعى
ومالك حرام وهو الصحيح كما فى
المواهب قلت فليحفظ هذا لكنه
خلاف المشهور

فانه ثار ما لا يلاقي الجسد والشعار بخلافه وشمل الثار ما لو كان بين توين وان لم يكن ظاهرا الا اذا كان حشا
 كما قد مناه عن الهندية (قوله فانه يكره بالاجماع) وأما ما نقله صاحب المحيط من انه انما يحرم ما من الجلد
 كما تقدم فاعله لم يعتبره لضعفه افاده ط (قوله فحرام بالاجماع) لانه استعمال تام اذا ذهب والفضة
 لا يلبس ان زيلجي أقول ولعله عبر هنا بالحرمة وفيما قبله بالكراهة لشبهة الخلاف فان ما نقله صاحب المحيط
 عن الامام قد نقل عن ابن عباس ايضا رضى الله تعالى عنهما تأمل (تمة) يجري الاختلاف المتأخرين الامام
 وصاحبيه في ستر الحرير وتعليقه على الابواب كما في الهداية وكذا لا يكره وضع ملاءة الحرير على مهد الصبي
 وقد مناه كراهة استعمال اللصاف من الابريسم لانه نوع لبس بخلاف الصلاة على السجادة منه لان
 الحرام هو اللبس دون الانتفاع أقول ومفاده جواز اخذ خرقة الوضوء منه بلا تكبر اذ ليس بلبس لاحقيقة
 ولا حكا بخلاف اللصاف والتصكة وعصاية المفتصد تأمل لكن نقل الحموي عن شرح الهامية للحدادي
 انه تكرر الصلاة على الثوب الحرير للرجال اه قلت والاول اوجه اذ لا فرق يظهر بين الافتراض للجلوس
 او النوم او للصلاة تدبر ويؤخذ من مسألة اللصاف والكيس المعلق ونحو ذلك ان ما يمتد على الركب عند الاكل
 فيبقى الثوب ما يسقط من الطعام والدم ويسمى بشكرا يكره اذا كان من حرير لانه نوع لبس وما اشترى على
 السنة العامة انه يقصده الاهانة فذلك فيما ليس فيه نوع لبس كالتوسد والجلوس فان الاهانة في التكة
 وعصاية الفصادة ابلغ ومع هذا تكرر فكذا ما ذكره تأمل (قوله ولحمته غيره) سواء كان مغلوبا او غالبا
 أو مساويا للحرير وقيل لا يلبس الا اذا غلبت اللحمية على الحرير والصحيح الاول كما في المحيط وأقره القهستاني
 وغيره درمستقي (قوله وخز) بفتح الخاء المعجمة وتشديد الزاي وباني معناه (قوله فكانت هي المعتبرة
 دون السدى) لما عرف ان العبرة في الحكم لا بخروص في العلة كفساية (قوله كالعتابي) هو مثل القطني
 والاطلس في زماننا (قوله ونحوه في الاختيار) حيث قال وما كان سدا ظاهرا كالعتابي قيل يكره لان
 لابس في منظر العين لابس حرير وفيه خيلاء وقيل لا يكره اعتبارا باللحمية اه ط (قوله قلت ولا يخفى الخ)
 اعلم ان المتون مطلقة في حل لبس ماسداه ابريسم ولحمته غيره كعبارة المصنف وهي كذلك في الجامع
 الصغير للامام محمد رجه الله وقد علل المشايخ المسألة بتعليق الاول ما قدمه الشارح وهو المذكور في الهداية
 والثاني ما نقل عن الامام أبي منصور الماتريدي رجه الله تعالى وهو ان اللحمية تكون على ظاهر الثوب ترى
 وتشاهد فالتعليل الاول ناظر الى اعتبار اللحمية مطلقا لانها كاخروص في العلة كما مر والثاني ناظر الى ظهورها
 ففي التعليل الاول يجوز لبس العتابي ونحوه وعلى الثاني يكره كما ذكره شراح الهداية وفي تقرير الزيلجي هنا
 خفاء وظاهر اطلاق المتون اعتبارا بالتعليل الاول ولذا قال في الهداية بعده والاعتبار باللحمية على ما بينا قوله
 بل في المجتبى الخ ونصه انما يجوز ما كان سدا ابريسما ولحمته قطن اذا كان مخلوطا لا يميز فيه الابريسم اما اذا
 صار على وجهه كالعتابي في زماننا والشعري والفتي فانه يكره للتشبه بزي الجبارة قلت ولكن اكثر المشايخ
 اختلفوا على خلافه اه (قوله قلت وهذا) أي كون الخبز صوف غنم البحر قال في التارخانية والخز اسم لدابة
 يكون على جلدها خزوانه ليس من جملة الحرير ثم قال بعده قال الامام ناصر الدين الخزفي زمانهم من اوبار
 الحيوان المائي (قوله وحل عكسه في الحرب فقط) حاصل المسألة على ثلاثة اوجه قال في التارخانية
 ما لحمته غير حرير وسدا حرير يساح لبسه في حالة الحرب أي وغيرها وما لحمته حرير وسدا غير حرير يساح
 لبسه في حالة الحرب بالاجماع وأما ما لحمته وسدا حرير ففي لبسه حالة الحرب خلاف بين اصحابنا وعلماؤنا اه
 وظاهر التقييد بحالة الحرب ان المراد وقت الاشتغال بها كمن في القهستاني وعن محمد لا بأس للجندي
 اذا تاهب للعرب باللبس الحرير وان لم يحضره العدو ولكن لا يصلح فيه الا ان يخاف العدو اه (قوله لو صفيقا)
 ضد الرقيق (قوله فلور قيقا الخ) اعلم ان لبس الحرير لا يجوز بلا ضرورة مطلقا كان سدا غير حرير
 ولحمته حرير يساح لبسه في الحرب للضرورة وهي شيان التيب بصورة وهو بريقه ولعانه والثاني دفع معرفة
 السلاح أي مضرته اتفاقا فاذا كان رقيقا لم تنم الضرورة فحرم اجاعا بين الامام وصاحبيه (قوله فيكره
 فيها) أي في الحرب عنده لان الضرورة تندفع بالادنى وهو المخلوط وهو ما لحمته حرير فقط لان البريق واللمعان
 يظهرون اللحمية على الظاهر ويدفع معرفة السلاح أيضا والمخلوط وان كان حريرا في الحكم ففيه شبهة الغزل

وأما جعله دثارا او ازارا فانه
 يكره بالاجماع سراج وأما
 الجلوس على الفضة فحرام
 بالاجماع شرح مجمع (و) يحل
 (لبس ماسداه ابريسم ولحمته
 غيره) ككتان وقطن وخز لا ن
 الثوب انما يصير ثوبا بالنسيج
 والنسيج باللحمية فكانت هي المعتبرة
 دون السدى قلت وفي الشبهة لالية
 عن المواهب يكره ماسداه ظاهر
 كالعتابي وقيل لا يكره ونحوه في
 الاختيار قلت ولا يخفى ان المرجح
 اعتبار اللحمية كما يعلم من العزيمة
 بل في المجتبى ان اكثر المشايخ اقتصروا
 بخلافه وفي شرح المجمع الخبز
 صوف غنم البحر اه قلت وهذا
 كان في زمانهم وأما الآن فن
 الحرير وحيث يندفح برجندي
 وتارخانية فليحفظ (و) حل
 (عكسه في الحرب فقط) لو صفيقا
 يحصل به اتقاء العدو فلور قيقا
 حرم بالاجماع لعدم الفساد
 سراج وأما خالصه فيكره فيها
 عندهم

فكان دون الحرير الخالص والضرورة اندفعت بالادنى فلا يصار الى الاعلى وما رواه الشعبي ان صح يحمل على المخلوط اتقاني (قوله خلافا لهما) قال في التاترخانية انما لا يكره عند همالبس الحرير في الحرب اذا كان صفيقا يدفع معرة السلاح فلورقيقا لا يصلح لذلك كره بالاجماع اه اقول والحاصل انه عند الامام لا يباح الحرير الخالص في الحرب مطلقا بل يباح ما لم يمتدح فقط حرير لوصفيقا واما عند همالبس في كل منهما في الحرب لوصفيقا ولورقيقا فلا خلاف في الكراهة فافهم وتأمل فيما في الشربلالية (قوله قلت ولم اراخ) مأخوذ من حاشية شيخه الرملي وتتمام عبارته ثم رأيت في الحاوي الزاهدي بعلامة جمع التفاريق وما كان من الثياب الغالب عليه غير القز كالخز ونحوه لا بأس به فقد وافق بحسنا المنقول ولله الحمد اه ثم نقل عبارة الحاوي التي ذكرها الشارح ولم يزد بعدها شيئا فلذا قال الشارح واقره شيخنا واجاب الشارح ايضا في شرحه على الملتقى بقوله ثم رأيت في الاشياء في قاعدة اذا اجتمع الحلال والحرام الحق بمسألة الاواني وحديث في محل لو حرير اللعنة مساويا وزنا او اقل لا يزيد اه وبين الجوابين فرق فان ما في الاشياء مصرح بحل المساواة وما ذكره الرملي وتبعه الشارح ساكت عنه وقد اجاب البيري بعبارة الزاهدي الماترة ايضا واقول تحتل عبارة الزاهدي ان تكون مبنية على القول الضعيف من اعتبار غلبة اللعنة على الحرير كما قد مناه فلا تصلح للجواب تأمل (قوله ما كان ظاهره قز) اسم مكان ضمير الشأن والجملة من المبتدأ والخبر خبرها والقز الابرسم كما في القاموس اوفوع منه كما في الصحاح (قوله او خط منه خراخ) اقول ليس المراد بالخط ما يكون في السدى طولاً لان السدى لا يعتبر ولو كان كله قز ابل المراد بالخط ما يكون في اللعنة عرضا فاذا كان المراد ذلك ظهر منه جواب اخر عن المسألة السابقة بأن يقال اذا خلطت اللعنة بالبرسم وغيره بحيث يرى كله ابرسم اكره وان كان كل واحد مستينا كالطرار لم يكره لان ظاهر المذهب عدم الجمع فيما يبلغ اربع اصابع ويظهر لي ان هذا الجواب احسن من الجواب السابق فتأمل فيه (قوله قلت وقد علمت الخ) استدراك على ما في الحاوي وعلى شيخه حيث اقره فان قوله يكره ما كان ظاهره قز مفرع على اعتبار الظاهر وكرهه نحو العتابي والمرج خلافا كما مر ولا يرد هذا على ما استظهرناه آنفا في الجواب لان عدم اعتبار الظاهر انما هو في السدى وكلامنا السابق في اللعنة (قوله على الظاهر) أي الرابع وليس المراد ظاهر الرواية كما هو اصطلاحه في اطلاق هذا اللفظ تأمل (قوله لا بأس بلبس الثوب الاحمر) وقد روي ذلك عن الامام كما في المتنط اه ط (قوله ومفاده ان الكراهة تنزيهية) لان كلمة لا بأس تستعمل غالبا فيما زكاه اولى منح (قوله في التحفة) أي تحفة الملوك منح (قوله فافاد انها تحريمية الخ) هذا مسلم لولم يعارضه تصريح غيره بخلافه ففي جامع الفتاوى قال ابو حنيفة والشافعي ومالك يجوز لبس المعصفر وقال جماعة من العلماء مكروه بكرهة التنزيه وفي منتخب الفتاوى قال صاحب الروضة يجوز للرجال والنساء لبس الثوب الاحمر والاخضر بلا كراهة وفي الحاوي الزاهدي يكره للرجال لبس المعصفر والمزعفر والمورس والحممر أي الاحمر حرا كان او غيره اذا كان في صبغه دم والافلا ونقله عن عدة كتب وفي مجمع الفتاوى لبس الاحمر مكروه وعند البعض لا يكره وقيل يكره اذا صبغ بالاحمر القاني لانه خلط بالنجس وفي الوقعات مثله ولو صبغ بالشجر البقم لا يكره ولو صبغ بقشر الجوز عسليا لا يكره لبسه اجماعا اه فهذه النقول مع ما ذكره عن المجتبى والقهستاني وشرح أبي المكارم تعارض القول بـ كراهة التحريم ان لم يدع التوفيق بحمل التحريم على المصبوغ بالنجس ونحو ذلك (قوله وللشربلالية فيه رسالة) سماها تحفة الاكمل والهامام المصدر لبيان جواز لبس الاحمر وقد ذكر فيها كثيرا من النقول منها ما قد مناه وقال لم نجد نصا قطعيا لاثبات الحرمة ووجدنا النهي عن لبسه لعله قامت بالفعاءل من تشبه بالنساء او بالا عاجم او التكبر و بانتفاء العلة تزول الكراهة باخلاص النية لاطهار نعمة الله تعالى وعروض الكراهة للمصبوغ بالنجس تزول بغسله ووجدنا نص الامام الاعظم على الجواز ودليلا قطعيا على الاباحة وهو اطلاق الامر باخذ الزينة ووجدنا في الصحيحين موجه به تنقي الحرمة والكراهة بل ثبت الاستحباب اقتداء بالنبي صلى الله عليه وسلم اه ومن اراد الزيادة على ذلك فعليه بها اقول ولكن جل الكتب على الكراهة كالسراج والمحيط والاختيار والملتقى والذخيرة وغيرها وبه افتى العلامة قاسم وفي الحاوي الزاهدي ولا يكره في الرأس اجماعا (قوله ثمانية اقوال) نقلها عن القسطلاني (قوله منها انه مستحب)

خلافا لهما ما ملتي قلت ولم ار ما لو خلطت اللعنة بالبرسم وغيره والظاهر اعتبار الغالب وفي حاوي الزاهدي يكره ما كان ظاهره قز او خط منه خز وخط منه قز وظاهر المذهب عدم جمع المتفرق الا اذا كان خط منه قز وخط منه غيره بحيث يرى ككله قزا فاما اذا كان كل واحد مستينا كالطرار في العمامة فظاهر المذهب انه لا يجمع اه واقره شيخنا قلت وقد علمت ان العبرة باللعنة لا للظاهر على الظاهر فافهم (وكره)

لبس المعصفر والمزعفر الاحمر والاصفر للرجال مفاده انه لا يكره للنساء (ولا بأس بسائر الالوان) وفي المجتبى والقهستاني وشرح النقاية لابي المكارم لا بأس بلبس الثوب الاحمر اه ومفاده ان الكراهة تنزيهية لكن صرح في التحفة بالحرمة فافاد انها تحريمية وهي المحمل عند الاطلاق قاله المصنف قلت وللشربلالية فيه رسالة نقل فيها ثمانية اقوال منها انه مستحب

هذا ذكره الشرنبلالي بما كفاه مناه وليس من الثمانية (قوله ولا يتحلى) أى لا يتزين درر (قوله مطلقا)
سواء كان في حرب أو غيره ط واما جواز الجوشن والبيضة في الحرب فقد مناه قوالهما (قوله ومنطقة)
بكسر الميم وفتح الطاء فهستانى وهى اسم لما يسميه الناس بالحياصة مصباح والحياصة سير يشده حزام السرج
قاموس وفيه منطقة ككنسة ما يتطوق به وتنطق الرجل شد وسطه بمنطقة كتنطق اه وهذا أنسب هنالان
الحياصة للدابة والكلام في تحلية الرجل نفسه تأمل ثم رأيت في بعض الشروح ان المنطقة بالفارسية الكمر
وعلى عرف الناس الحياصة اه (قوله وحلية سيف) وجائله من جملة حليته شرنبلالية والشرطان لا يضع
يده على موضع الفضة كما قدمه (قوله منها) أى الفضة لا من الذهب درر وقال في غرر الافكار حال كون
كل من الخاتم والمنطقة والحلية منها أى الفضة لورود آثار اقتضت الرخصة منها في هذه الاشياء خاصة اه
(قوله اذا لم يرد به التزين) الظاهر أن الضمير في به راجع الى الخاتم فقط لان تحلية السيف والمنطقة لاجل
الزينة لا لشيء آخر بخلاف الخاتم ويدل عليه ما في الكفاية حيث قال قوله الا بالخاتم هذا اذا لم يرد به التزين
وذكر الامام المحبوبي وان تختم بالفضة قالوا ان قصده التجبر بكره وان قصده التخم ونحوه لا يكره اه
لكن سيأتى ان ترك التخم لمن لا يحتاج الى الختم أفضل وظاهره انه لا يكره للزينة بلا تجبر ويأتى تمامه تأمل
(قوله وقيل يحل الخ) لم يعبر في المجتبى بلفظة قيل بل رخص للاول الى كتاب ثم رخص لهذا الى كتاب آخر ومقتضى
الاول عدم التقدير بشئ وهو ظاهر المتون في الفضة وفي الحياوى القدسي الا الخاتم قدر درهم والمنطقة
وحلية السيف من الفضة اه وههنا عامة عباراتهم مطلقة لكن في القنية لا بأس باستعمال منطقة
حلقتها هافضة لا بأس اذا كان قليلا والافلا اه وفي الظهيرية وعن أبي يوسف لا بأس بأن يجعل في أطراف
سيور اللجام والمنطقة النضة ويكره ان يجعل جميعه أو عامته الفضة اه فتأمل ولم ارم من قدر حلية السيف
بشئ (قوله وسيجي) أى آخر قبيل الفروع (قوله ولا يتختم الا بالفضة) هذه عبارة الامام محمد
في الجامع الصغير أى بخلاف المنطقة فلا يكره فيها حلقة حديد ونحاس كما قدمه وهى حلية السيف
كذلك راجع قال الزياحي وقد وردت آثار في جواز التخم بالفضة وكان للنبي صلى الله تعالى عليه وسلم
خاتم فضة وكان في يده الكريمة حتى توفي صلى الله تعالى عليه وسلم ثم في يد أبي بكر رضى الله تعالى عنه الى أن توفي
ثم في يد عمر رضى الله تعالى عنه الى أن توفي ثم في يد عثمان رضى الله تعالى عنه الى أن وقع من يده في البر فأنفق
ما لا عظماء في طلبه فلم يجده ووقع الخلاف فيما بينهم والتشويش من ذلك الوقت الى أن استشهد رضى الله تعالى
عنه (قوله فيحرم بغيرها الخ) لما روى الطحاوى باسناده الى عمران بن حصين وأبي هريرة قالانهم
رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم عن خاتم الذهب وروى صاحب السنن باسناده الى عبد الله بن بريرة
عن أبيه أن رجلا جاء الى النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وعليه خاتم من شبه فقال له ما الى أجد منك ربح
الا صنم فطره ثم جاء وعليه خاتم من حديد فقال ما الى أجد عليك حلية أهل النار فطره فقال يا رسول الله
أى شئ أتخذ قال أتخذ من ورق ولاتمه مثقالا فعلم ان التخم بالذهب والحديد والفضة حرام فألحق اليشب
بذلك لانه قد يتخذ منه الاصنام فاشبه الشبه الذى هو منصوص معلوم بالنص اتقانى والاشبه محركا للنحاس
الا صفر قاموس وفي الجوهرية والتخم بالحديد والفضة والنحاس والرصاص مكروه للرجال والنساء (قوله جواز
اليشب) بالبلاء أو الفاء أو الميم وفتح أو له وسكون ثانيه ونحوه بكة خطأ كما في المغرب قال القهستاني وقيل انه ليس
بمحجر فلا بأس به وهو الاصح كما في الخلاصة اه (قوله والعقيق) قال في غرر الافكار والاصح انه لا بأس به لانه
عليه الصلاة والسلام تختم بعقيق وقال تحتوا بالعقيق فانه مبارك ولانه ليس بمحجر اذ ليس له نقيض الحجر وبعضهم
أطلق التخم يشب وبلور وزجاج (قوله وعمم من لا خسرو) أى عمم جواز التخم بسائر الاجار حيث قال بعد
كلامه فالخام ان التخم بالفضة حلال للرجال بالحديث وبالذهب والحديد والفضة حرام عليهم بالحديث وبالحجر
حلال على اختيار شمس الأئمة وقاضى خان أخذ من قول الرسول وفعله صلى الله عليه وسلم لان حل العقيق لما
ثبت بهما ثبت حل سائر الاجار لعدم الفرق بين حجر وحجر وحرام على اختيار صاحب الهداية والكافى أخذ من
عبارة الجامع الصغير المحتملة لان يكون التقصر فيها بالاضافة الى الذهب ولا يخفى ما بين المأخذين من التفاوت اه
أقول لا يخفى أن النص معلول كما قدمناه فالالحاق بما ورد به النص في العلة التى فيه أخذ من النص أيضا

(ولا يتحلى الرجل بذهب وفضة)
مطلقا (الا بخاتم ومنطقة
وحلية سيف منها) أى الفضة
اذا لم يرد به التزين وفى المجتبى
لا يحل استعمال منطقة وسطها
من ديباج وقيل يحل اذا لم يبلغ
عرضها أربع اصابع وفيها بعد سبع
ورق ولا يكره فى المنطقة حلقة
حديد او نحاس وعظم وسبيى
حكم لبس اللؤلؤ (ولا يتختم)
الا بالفضة لحصول الاستغناء
بها فيحرم (بغيرها كحجر)
وصحح السرخسى جواز اليشب
والعقيق وعمم من لا خسرو

والنص على الجواز بالعقيق يحتمل عدم الثبوت عند المجتهد أو ترجيح غيره عليه على أن العقيق أو اليشب
ليس من الحجر كما مر فقياس غيرهما عليهما يحتاج إلى دليل واتباع المجتهد اتباع للنص لأنه تابع للنص غير مشرع
قطعا وتأويل عبارة المجتهد العارف بمعاورات الكلام عدول عن الانتظام كيف ولو كان القصر فيها
بالإضافة إلى الذهب لزم منها الباحة نحو الصفر والحديد مع أن مراد المجتهد عدمها (قوله لما مر) أي من
قوله ولا يتختم إلا بالفضة الذي هو لفظ محتررا للمذهب الإمام محمد رحمه الله تعالى فافهم (قوله فاذا ثبت الخ)
نقله ابن الشحنة عن ابن وهبان ثم قال والظاهر أنه لم يقف على تصريح بكراهة بيعها وقد وقفت عليه في
القنية قال ويكره بيع خاتم الحديد والصفر ونحوه بيع طين الكل وأما بيع الصورة فلم أقف عليها والوجه فيها
ظاهر (قوله وصيغتها) صوابه وصوغها اهـ ح وأيت في بعض النسخ وصنعها بالنون بين الصاد
والعين المهمتين والذي في شرح الوهبانية صيغتها وفي القاموس صاغ الله فلان صيغة حسنة خلقه والشيء
هياؤه على مثال مستقيم فانه صاغ وهو صوّغ وصاغ وصياغ والصياغة بالكسر حرفته اهـ وظاهر قوله وصياغ
أنه جاء ياء العين تأمل (قوله لمافيه من الاعانة الخ) قال ابن الشحنة إلا أن المنع في البيع أخف منه
في اللبس إذ يمكن الاتفاع بها في غير ذلك ويمكن سبكها وتغيير هيتها (قوله وكل ما أدى الخ) يتأمل
فيه مع قول أئمتنا يجوز بيع العصير من خمار شراب لئلا يمكن الفرق بما يأتي من أن المعصية لم تقم بعين العصير
بل بعد تغييره (فرع) لا بأس بأن يتخذ خاتم حديد قد لوى عليه فضة واللبس بفضة حتى لا يرى تاترخانية (قوله
وحل مسمار الذهب الخ) يريد به المسمار ليحفظ به النص تاترخانية لأنه تابع كالمعلم في الثوب فلا يعدل بلساله
هداية وفي شرحها للعين فصار كالمستهلك أو كالأسنان المتخذة من الذهب على حوالى خاتم الفضة فان الناس
يجوزونه من غير تكبر ويلبسون تلك الخواتم قال ط ولم أر من ذكر جواز الدائرة العليا من الذهب بل ذكرهم
حل المسمار فيه يقتضي حرمة غيره اهـ أقول مقتضى التعليل المار جوازها ويمكن دخولها في الضربة
أيضا تأمل (قوله في حجر الفص) أي ثقبه هداية ومقتضاه أنه بتقديم الحميم على الحاء وهي رواية وفي أخرى
بالعين قال في المغرب وهي الصواب لأن الحجر حجر الضرب أو الحبة أو البربوع وهو غير لائق هنا (قوله
ويجعله) أي الفص لبطن كفه بخلاف النسوان لأنه تزين في حقهن هداية (قوله في يده اليسرى) وينبغي
أن يكون في خنصرها دون سائر أصابعه ودون اليمنى ذخيرة (قوله فيجب التحرز عنه) عبارة القهستاني
عن المحيط جاز أن يجعله في اليمنى إلا أنه شعار الروافض اهـ ونحوه في الذخيرة تأمل (قوله ولعله كان وبان)
أي كان ذلك من شعارهم في الزمن السابق ثم انفصل وانقطع في هذه الأزمان فلا ينهي عنه كيفما كان
وفي غاية البيان قدسوى الفقيه أبو الليث في شرح الجامع الصغير بين اليمين واليسار وهو الحق لأنه قد اختلفت
الروايات عن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم في ذلك وقول بعضهم أنه في اليمين من علامات أهل البغي ليس
بشيء لأن النقل الصحيح عن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم ينفي ذلك اهـ وتماه فيه (قوله أو اسم
الله تعالى) فلو نقش اسمه تعالى أو اسم نبيه صلى الله تعالى عليه وسلم استحباب أن يجعل الفص في يده إذا دخل الخلاء
وان يجعله في يمينه إذا استنجن قهستاني (قوله لا تمثال انسان) التمثال بالفتح التمثيل وبالكسر الصورة قاموس
(قوله أو طير) حرمة تصوير ذي الروح لكنه سبق في مكروهات الصلاة أن نقش غير المستبين الذي لا يضر
من بعد لا يضر وقد نقش في خاتم دانيال لبوة بين يديه أصغر ترضعه وكان في خاتم بعض السلف ذبايتان فليراجع
ط أقول الذي سبق انما هو في عدم كراهة الصلاة بها لا في نقشها والكلام هنا في فعل النقش وفي التاترخانية
قال الفقيه لو كان على خاتم فضة تماثيل لا يكره وليس كتماثيل في الشياطين في البيوت لأنه صغير وروى عن أبي
هريرة أنه كان على خاتمه ذبايتان اهـ تأمل (قوله ولا محمد رسول الله) في محل نصب عطف على تمثال
وذلك لأنه نقش خاتمه صلى الله تعالى عليه وسلم وكان ثلاثة أسطر كل كلمة سطر وقد نهى عليه الصلاة والسلام أن ينقش
أحد عليه كما رواه في الشمايل أي على هيئته أو مثل نقشه ونقش خاتم أبي بكر نعم القادر الله وعمر كفي بالموت
واعطا وعثمان لتصبرن أولئند من وعلى الملك لله وأبي حنيفة قتل الخير والافاسكت وأبي يوسف من عمل برأيه
فقد ندم ومحمد من صبر ظفر اهـ قهستاني عن البستان (قوله ولا يزيد على منقال) وقيل لا يبلغ
به المنقال ذخيرة أقول ويؤيده نص الحديث السابق من قوله عليه الصلاة والسلام ولا تهمه منقالا (قوله

(وذهب وحديد وصفر) ورصاص
وزجاج وغيرها لما مر فاذا ثبت
كراهة لبسها للتختم ثبت
كراهة بيعها وصيغها لمافيه من
الاعانة على ما لا يجوز وكل ما أدى
إلى ما لا يجوز لا يجوز وتماه في
شرح الوهبانية (والعبرة
بالحكمة) من الفضة (لا بالنص)
فيجوز من حجر وعقيق وياقوت
وغيرها وحل مسمار الذهب
في حجر الفص ويجعله لبطن كفه
في يده اليسرى وقيل اليمنى إلا أنه
من شعار الروافض فيجب التحرز
عنه قهستاني وغيره قلت ولعله
كان وبان فتبصر وينقشه اسمه
أو اسم الله تعالى لا تمثال انسان
أو طير ولا محمد رسول الله
ولا يزيد على منقال

وترك التخنم الخ) أشار الى أن التخنم سنة لمن يحتاج اليه كما في الاختيار قال القهستاني وفي الكرماني نهى
 الحلواني بعض تلامذته عنه وقال اذا صرت قاضيا فتخنم وفي البستان عن بعض التابعين لا يتخنم الا ثلاثة أمير
 أو كاتب أو أحمق وظاهره أنه يكره لغير ذي الحاجة لكن قول المصنف أفضل كالهداية وغيرها يفيد الجواز
 وعبر في الدرر بأولى وفي الاصلاح بأحب فالنهى للتزييه وفي التاترخانية عن البستان كره بعض الناس اتخاذ
 الخاتم الا الذي سلطان واجازه عامة أهل العلم وعن يونس بن أبي اسحاق قال رأيت قيس بن أبي حازم وعبد الرحمن
 ابن الاسود والشعبي وغيرهم يتخنمون في يسارهم وليس لهم سلطان ولان السلطان يلبس للزينة والحاجة الى
 الختم وغيره في حاجة الزينة والختم سواء فجاز لغيره وبه نأخذ اه فهو اختيار للجواز كما هو قول العامة
 ولا بنا في أن تركه أولى لغير ذي حاجة فافهم ومقتضاه أنه لا يكره لقصد الزينة والختم وأما لقصد الزينة فقط فقد مر
 قدبر (قوله وذى حاجة اليه كتول) قال في المنع وظاهر كلامهم أنه لا خصوصية لهما أي للسلطان
 والقاضي بل الحكم في كل ذي حاجة كذلك فلو قيل وتركه لغير ذي حاجة اليه أفضل ليدخل فيه المباشر
 ومتولى الاوقاف وغيرهما ممن يحتاج الى الختم لضبط المال كان أعم فائدة كما لا يخفى اه أقول قول
 الاختيار التخنم سنة لمن يحتاج اليه كالسلطان والقاضي ومن في معناهما صريح في ذلك ومثله في الخانية
 وانظر هل يدخل في الحاجة ختمه لجواز اجازة أو شهادة أو رسالة كتاب ولونادرا فلا يكون ترك التخنم
 في حقه أولى بمحرر (تتمه) انما يجوز التخنم بالفضة ولو على هيئة خاتم الرجال أما لوله ففان أو أكثر حرم قهستاني
 وذكر العلامة عبد البر بن الشحنة أن والده أنشده قوله

تخنم كيف شئت ولا تبال * بخنصر كالمين أو الشمال
 سوى حجر وصفر أو حديد * أو الذهب الحرام على الرجال
 وإن احببت باسمك فانقشنه * وباسم الله ربك ذي الجلال

(قوله المتحرل) قيد به لما قال الكرخي اذا سقطت ثنية رجل فان ابا حنيفة يكره ان يعيدها ويشدها
 بفضة أو ذهب ويقول هي كس مية ولكن يأخذ سن شاة ذكية يشدها مكانها أو خالفه أبو يوسف فقال لا بأس
 به ولا يشبهه سنة من مية استحس ذلك وبينهما فرق عندي وإن لم يحضر في اه اتقاني زاد في التاترخانية
 قال بشر قال أبو يوسف سألت ابا حنيفة عن ذلك في مجلس آخر فلم يرباعدها بأسا (قوله وجوزهما محمد)
 أي جوز الذهب والفضة أي جوز الشد به ما أو ما أبو يوسف فقيل معه وقيل مع الامام (قوله لان الفضة
 تنقشه) الاولى تنقش بلا ضمير وأشار الى الفرق للامام بين شد السن واتخاذ الانف فجوز الانف من الذهب
 لضرورة تنقش الفضة لان المحرم لا يباح الا لضرورة وقد اندفعت في السن بالفضة فلا حاجة الى الاعلى وهو الذهب
 قال الاتقاني ولقائل ان يقول مسأعة ل محمد لانهم في السن ترتفع بالفضة لانها تنقش أيضا وأصل
 ذلك ما روى الطحاوي بأسناده الى عرفة بن سعدة أنه أصيب انفه يوم الكلاب في الجاهلية فاتخذ انقاس من
 ورق فانتن عليه فأمره النبي صلى الله عليه وسلم ان يتخذ انقاس من ذهب ففعل والكلاب بالنم والتخفيف اسم
 واد كانت فيه وقعة عظيمة للعرب هذا وظاهر كلامه جواز الانف منها اتفاقا وبه صرح الامام البرزوي
 وذكر الامام الاسيحاوي انه على الاختلاف أيضا وفي التاترخانية وعلى هذا الاختلاف اذا جدد انفه او اذنه
 أو سقط سنه فاراد أن يتخذ سنا آخر فعند الامام يتخذ ذلك من الفضة فقط وعند محمد من الذهب أيضا اه
 وانكر الاتقاني ثبوت الاختلاف في الانف بأنه لم يذكر في كتب محمد والكرخي والطحاوي وبأنه يلزم
 عليه مخالفة الامام للنص ونازع المقدسي بان الاسيحاوي حجة في النقل وبأن الحديث قابل للتأويل واحتمال
 ان ذلك خصوصية لعرفة كما خص عليه السلام الزبير وعبد الرحمن بلبس الحرير لحكة في جسدهما
 كما في التبيين أقول يمكن التوفيق بان ما ذكره الاسيحاوي رواية شاذة عن الامام فليذا لم تذكر في كتب محمد
 والكرخي والطحاوي والله تعالى أعلم (قوله وكره الخ) لان النص حرم الذهب والحرير على ذكور الامة
 بلا قيد بالبلوغ والحربة ولا ثم على من البسهم لانا أمرنا بحفظهم ذكره الترمذاني وفي البحر الزاخر ويكره للانسان
 أن يخضب يديه ورجليه وكذا الصبي الحاجة بنهاية ولا بأس به للنساء اه مزيدا اه ط أقول ظاهره
 انه كما يكره للرجل فعل ذلك بالصبي يكره للمرأة أيضا وان حمل لها فعله لنفسها (قوله لا يكره خرقه الخ)

(وترك التخنم لغير السلطان
 والقاضي) وذى حاجة اليه كتول
 (افضل ولا يشده سنة) المتحرل
 (بذهب بل بفضة) وجوزهما محمد
 (ويتخذ انقاسه) لان الفضة
 تنقشه (وكره لباس الصبي ذهباً
 او حريراً) فان ما حرم لبسه وشربه
 حرم البساسة واشترابه (لا) يكره
 خرقه لوضوء

هـ هذا هو ما صححه المتأخرون لتعامل المسلمين وذكر في غاية البيان عن أبي عيسى الترمذي أنه لم يصح في هذا
السبب شيء من كراهة أو غيرها وقد رخص قوم من الصحابة ومن بعدهم التمدل بعد الوضوء وتمايمه فيه
ثم هذا في خارج الصلاة لما في البرازية وتكره الصلاة مع الخرقه التي يمسح بها العرق ويؤخذ بها المخاط لا لأنها
نجسة بل لأن المصلي معظم والصلاة عليها لا تعظيم فيها (قوله بتمية بلله) الوضوء بالضم الفعل وبالفتح ماؤه
قاموس فذاذ كره تفسير مرادوه هو على تقدير مضافين بل ثلاثة أي لمسح بتمية بلل وضوئه والظاهر أنه لا حاجة
إلى لفظ بتمية ومثله قوله تعالى فقبضت قبضة من أثر الرسول أي من أثر حافر فرس الرسول (قوله لو الحاجة)
الاولى لأنه لا حاجة تأمل (قوله ولو للتكبر تكره) والخرقة المقومة دليل الكبر برزية وبه علم أنه لا يصح أن يراد
بالخرقة ما يشمل الحرير وبه صرح بعضهم (تمة) كره بعض الفقهاء وضع الستور والعمائم والسياب على قبور
الصالحين والاولياء قال في فتاوى اللجنة وتكره الستور على القبور اهـ ولكن نحن نقول الآن إذا
قصد به التعظيم في عيون العامة حتى لا يحتقر صاحب القبر ويطلب الخشوع والادب للغافلين الزائرين فهو
بائن لأن الأعمال بالنيات وإن كان بدعة فهو كقولهم بعد طواف الوداع يرجع القهقري حتى يخرج من
المسجد اجلالا للبيت حتى قال في منهاج السالكين انه ليس فيه سنة مروية ولا أثر محكي وقد فعله اصحابنا اهـ
كذا في كشف النور عن اصحاب القبور للاستاذ عبد الغني النابلسي قدس سره (قوله ولا الرتبة) جمعها
رتام وتسمى رتبة بالفتحات الثلاث وجمعها رتم بالفتحات ايضا يقال ارتمت الرجل ارتاما اذا عقدت في
اصبعه خيطا يستد كره حاجته اتقاني عن أبي عبيدة قال الشاعر

اذا لم تكن حاجاتنا في نفوسكم * فليس بجفن عندك عقد الرتام

بالفتح بتمية بلله (أو مخاط) أو عرق
لو الحاجة ولو للتكبر تكره (و) لا
(الرتبة) هي خيط يربط باصبع
أو خاتم لتذكر الشيء والحاصل
أن كل ما فعل تجبرا كره وما فعل
لحاجة لا عناية (فرع) في المجتبى
القيمة المكروهة ما كان بغير
العربية

قال في الهداية وقد روى أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر بعض أصحابه بذلك اهـ وفي المنع انما ذكر هذا
لأن من عادة بعض الناس شد الخيوط على بعض الاعضاء وكذا السلاسل وغيرها وذلك مكروه لانه محض
عبث فقال ان الرتم ليس من هذا القبيل كذا في شرح الوقاية اهـ قال ط علم منه كراهة الدملج الذي يضعه
بعض الرجال في العضد (قوله التهمة المكروهة) أقول الذي رأيته في المجتبى التهمة المكروهة ما كان بغير
القرآن وقيل هي الخرزة التي تعلقها الجاهلية اهـ فلتراجع نسخة أخرى وفي المغرب وبعضهم يتوهم أن
المعاذات هي التمام وليس كذلك انما التهمة الخرزة ولا بأس بالمعاذات اذا كتب فيها القرآن أو أسماء الله
تعالى ويقال رقاء الراقي رقبيا ورقية اذا عوذته ونشث في عوذته قالوا وانما تكره العوذة اذا كانت بغير لسان
العرب ولا يدرى ما هو ولعله يدخله سحرا وكفرا وغير ذلك وأما ما كان من القرآن أو شيء من الدعوات فلا بأس
به اهـ قال الزيلعي ثم الرتبة قد تشبه بالقيمة على بعض الناس وهي خيط كان يربط في العنق أو في اليد
في الجاهلية لدفع المضرة عن أنفسهم على زعمهم وهو منهي عنه وذكر في حدود الإيمان انه كفر اهـ وفي
المشلي عن ابن الأثير التمام جمع تيمة وهي خرزات كانت العرب تعلقها على أولادهم يتقون بها العين في زعمهم
فابطلها الاسلام والحديث الاخر من علق تيمة فلا تيم الله له لانهم يعتقدون انها تمام الدواء والشفاء بل
جعلوها شركاء لانهم أرادوا بهاد دفع المتأذير المكتوبة عليهم وطلبوا دفع الأذى من غير الله تعالى الذي هو
دافعهم اهـ ط وفي المجتبى اختلاف في الاستشفاء بالقرآن بأن يقرأ على المريض أو الملدوغ الفاتحة أو يكتب
في ورق ويعلق عليه أو في طست ويغسل ويسقي وعن النبي صلى الله عليه وسلم أنه كان يعوذ نفسه قال
لرضا الله عنه وعلى الجواز عمل الناس اليوم وبه وردت الآثار ولا بأس بأن يشد الجنب والحائض التعاويذ
على العضد اذا كانت ملفوفة اهـ قال ط وانظر هل كتابة القرآن في نحو التمام حروفا مقطعة تجوز أم لا
لأنه غير ما وردت به كتابة القرآن وحرره اهـ وفي الحاشية بساط أو مصلى كتب عليه في التسبيح الملك لله يكره
استعماله وبسطه والقعود عليه ولو قطع الحرف من الحرف أو خيط على بعض الحروف حتى لم يبق الكلمة
متصلة لا تزول الكراهة لأن للعروف المفردة حرمة وكذا لو كان عليها الملك أو الالف وحدها أو اللام اهـ
وفيها امرأة أرادت أن تضع تعويذا للجهاز وجهها ذكر في الجامع الصغير أن ذلك حرام لا يحل ويأتي بيان ذلك
قبيل أحياء الموات وفيها يكره كتابة الرقاق في أيام النيروز والراقها بالابواب لأن فيه أهانة اسم الله تعالى
واسم نبيه عليه السلام وفيها لا بأس بوضع الجاهم في الزرع والمبطن لدفع ضرر العين لأن العين حق تصيب

المال والا دمي والحيوان ويظهر أثره في ذلك عرف بالا ثار فاذا نظر الناظر الى الزرع يقع نظره أولا على الجاهل لا ارتفاعها فنظره بعد ذلك الى الحرث لا يضرمه روى أن امرأة جاءت الى النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وقالت نحن من أهل الحرث وانا نخاف عليه العين فأمر النبي صلى الله عليه وسلم أن يجعل فيه الجاهل اه (تسمية) في شرح البخاري للامام العيني من باب العين حق روى أبو داود من حديث عائشة أنها قالت كان يؤمر العائن فينوضا ثم يغتسل منه المعين قال عياض قال بعض العلماء ينبغي اذا عرف واحد بالاصابة بالعين أن يجتنب ويحترز منه وينبغي للامام منعه من مداخلة الناس ويلزمه بيته وان كان فقيرا رزقه ما يكفيه فضرره أكثر من ضرر أكل الثوم والبصل ومن ضرر المجذوم الذي منعه عمر رضي الله عنه وفي النساء ان النبي صلى الله عليه وسلم قال اذا رأى أحدكم من نفسه أو ماله أو أخيه شيئا يحببه فليدع بالبركة فان العين حق والدعاء بالبركة أن يقول تبارك الله أحسن الخالقين اللهم بارك فيه ويؤمر العائن بالاعتسال ويجبر ان أبي اه ملخصا وتمامه فيه والله سبحانه وتعالى أعلم

(فصل في النظر والمس) *

(قوله والمس) زاده لتكلم المصنف عليه وعدم الذكر في الترجمة لا يبعد عيبا وان كان المذكور اولى ليعلم محله فليراجع عند الحاجة ط (قوله وينظر الرجل من الرجل الخ) ذكر في العناية وغيرها من مسائل النظر اربع نظر الرجل الى المرأة ونظرها اليه ونظر الرجل الى الرجل ونظر المرأة الى المرأة والاولى على أربعة أقسام نظره الى الأجنبية الحرة ونظره الى من تحلل له من الزوجة والامة ونظره الى ذوات محارمه ونظره الى أمة الغير فافهم اه (قوله بلغ حد الشهوة) أي بأن صار مرأها قافرا لحد الشهوة الكائنة منه ط اقول وقدم السارح في شروط الصلاة مانعه وفي السراج لا عورة للصغير جدا ثم مادام لم يشتهه فقبل ودبر ثم تتغافل الى عشر سنين ثم كالأغ وفي الاشياء يدخل على النساء الى خمس عشرة سنة اه فتأمل (قوله ولو أمر د صبيح الوجه) قال في الهندية والغلام اذا بلغ مبلغ الرجال ولم يكن صبيحا فحكمه حكم الرجال وان كان صبيحا فحكمه حكم النساء وهو عورة من قرنه الى قدمه لا يحل النظر اليه عن شهوة فاما الخلوة والنظر اليه لا عن شهوة فلا بأس به ولذا لم يؤمر بالنقاب كذا في الملتقط ولم يذكر الشهوة الموجبة للتحريم هل هي ميل القلب أو الانتشار ويحترز ط اقول ذكر السارح في فصل المحرمات من النكاح أن حد الشهوة في المس والنظر الموجبة لحرمه المصاهرة تحرك آله أو زيادته به يفتى وفي امرأة ونحو شيخ تحرك قلبه أو زيادته اه ونقله القهستاني عن أصحابنا ثم قال وقال عامة العلماء أن ميل القلب وبشتهى أن يعانقها وقيل أن يقصد موافقتها ولا يسأل من الحرام كما في النظم وفي حق النساء الاشتباه بالقلب لا غير اه وقال القهستاني في هذا الفصل وشروط حل النظر اليها واليه الاثنان بطريق اليقين من شهوة أي ميل النفس الى القرب منها أو منه أو المس لها اوله مع النظر بحيث يدرك التفرقة بين الوجه الجليل والمتاع الجزيل فاليسل الى التقبيل فوق الشهوة المحترمة ولذا قال السلف اللوطيون اصناف صنف يتفرون وصنف يصاحفون وصنف يعملون وفيه اشارة الى أنه لو علم منه الشهوة أو ظن أو شك حرم النظر كما في المحيط وغيره اه اقول حاصله أن مجرد النظر واستحسانه لذلك الوجه الجليل وتفضيله على الوجه القبيح كاستحسان المتاع الجزيل لا بأس به فانه لا يختلوعن الطبع الانساني بل يوجد في الصغار فالصغير المميز يألف صاحب الصورة الحسنة أكثر من صاحب الصورة القبيحة ويرغب فيه ويحبه أكثر بل قد يوجد ذلك في البها ثم فقد أخبرني من رأى جلاييل الى امرأة حسناء ويضع رأسه عليها كلما رآها دون غيرها من الناس فليس هذا نظر شهوة وانما الشهوة ميلا بعد هذا ميل لذة الى القرب منه أو المس له زائد اعلى ميلا الى المتاع الجزيل أو الملتقى لان ميلا اليه مجرد استحسان ليس معه لذة وتحرك قلب اليه كما في ميلا الى ابنه أو أخيه الصبيح وفوق ذلك الميل الى التقبيل أو المعانقة أو المباشرة أو المضاجعة ولو بلا تحرك آلة وأما اشتراطه في حرمة المصاهرة فلعله للاحتياط والله تعالى أعلم ولا يخفى أن الاحوط عدم النظر مطلقة قال في التاترخانية وكان محمد بن الحسن صبيحا وكان أبو حنيفة يجلسه في درسه خلف ظهره أو خلف سارية مخافة خيانة العين مع كمال تقواه اه وراجع ما كتبناه في شروط الصلاة (قوله لتلايتوهم أن الاول عين الثاني) لان الثاني معرفة كالأول وهذه القاعدة ليست كلية قال تعالى وأزنا الذين الكتاب بالحق مصداقا

(فصل في النظر والمس) *

(وينظر الرجل من الرجل)
ومن غلام بلغ حد الشهوة محبتي
ولو أمر د صبيح الوجه وقد مر
في الصلاة والاولى تنكير الرجل
لتلايتوهم أن الاول عين الثاني

لمابين يديه من الكتاب ويمكن أن يقال ان ال في الاول والثاني جنسهما والمعرف بهما في حكم النكرة ط
 (قوله وكذا الكلام فيما بعد) وهو قوله ونظر المرأة من المرأة (قوله قلت الخ) يشير الى أن ما ذكره من
 ان المعرفة أو النكرة اذا اعتمدت معرفة فهي عين الاول أو نكرة فغيره انما هو عند الاطلاق وخلو المقام عن
 القرائن كما سرح به في التلويح (قوله وهي غير بادية) أي ظاهرة وفي الذخيرة وغيرها وان كان على المرأة
 ثياب فلا بأس بأن يتأمل جسدها وهذا اذا لم تكن ثيابها ملتزمة بها بحيث تصف ما تحتها ولم يكن رقيقة
 بحيث يصف ما تحتها فان كانت بخلاف ذلك فينبغي له أن يغض بصره اه وفي التبيين قالوا ولا بأس بالتأمل
 في جسدها وعليها ثياب ما لم يكن ثوب يبين حجمها فلا ينظر اليه حينئذ لقوله عليه الصلاة والسلام من تأمل
 خلف امرأة ورأى ثيابها حتى تبين له حجم عظامها لم يرح رائحة الجنة ولانه متى لم يصف ثيابها ما تحتها من
 جسدها يـكون ناظرا الى ثيابها وقامتادون أعضائها فصار كما اذا نظر الى حمية هي فيها ومتى كان
 يصف يكون ناظرا الى أعضائها اه أقول مفاده ان رؤية الثوب بحيث يصف حجم العضو ممنوعة ولو كشفها
 لا ترى البشرة منه قال في المغرب يقال مسست الحبل فوجدت حجم الصبي في بطنها وأحجم الندي على تحجر
 الجارية اذا نهز وحقيقته صار له حجم أي تتوارتفاع ومنه قوله حتى تبين حجم عظامها اه وعلى هذا
 لا يحل النظر الى عورة غيره فوق ثوب ملتزم بها يصف حجمها فيحمل ما مر على ما اذا لم يصف حجمها فليست أملى
 (قوله فالركبة عورة) لرواية الدارقطني ماتحت السرة الى الركبة عورة والركبة كما في الهداية هي ملتقى
 عظمى الساق والفخذ وفي البرجندى ماتحت السرة هو ماتحت الخط الذي يمر بالسرة ويدور على محيط بدنه
 بحيث يكون بعده عن موقعه في جميع جوانبه على السواء اه وفي الهداية السرة ليست بعورة خلافا لابي
 عصمة والشافعي والركبة عورة خلافا للشافعي والفخذ عورة خلافا لصحاب الطواهر ومادون السرة الى
 منبت الشعر عورة خلافا لابن الفضل معتمدا فيه العادة لانه لا معتبر بالعادة مع النص بخلافها وحكم العورة
 في الركبة أخف منه في الفخذ وفي الفخذ أخف منه في السرة حتى ان كثف الركبة ينكر عليه برفق وكشف
 الفخذ يعنف عليه وكشف السرة يؤدب عليه ان لج اه ملخصا (قوله ومن عرسه وأمه) فينظر الرجل منهما
 وبالعكس الى جميع البدن من الفرق الى القدم ولوعن شهوة لان النظر دون الوطئ الحلال قهستاني (قوله
 الحلال) جعله في المخ قيدا للامة كما في الهداية والاولى جعله قيد العرس أيضا لما في القهستاني لا ينظر الى
 فرج المظاهر منها على ما قاله ابو حنيفة وأبو يوسف ينظر الى الشعر والظهر والصدر منها كما في قاضي خان اه
 وأما الحائض فانه يحرم عليه قربان ماتحت الازار قال الشارح في باب الحيض وأما حل النظر ومباشرته اه
 ففيه تردد (قوله له ووطؤها) الجار والمجرور متعلق بالحلال ووطؤها فاعل أي التي يحل له ووطؤها (قوله
 أو مصاهرة) بأن كانت أم موطوته أو بنتها ط (قوله فحكما كالأجنبية) أي كالامة الأجنبية
 بدليل ما في العناية حيث قال قيد بقوله من أمته التي تحل له لان حكم أمته المجوسية والتي هي أخته من الرضاع
 حكم أمه الغير في النظر اليها لان اباحة النظر الى جميع البدن مبنية على حل الوطئ فينتفي بالتفائه اه
 (قوله وبشكل) أي تقييد الامة بالتي يحل له ووطؤها بما لو كانت مفوضة وهي التي اختلط مسلكها
 (قوله فانه لا يحل له ووطؤها) الا أن يعلم انه يمكنه أن يأتيها في القبل من غير الوقوع في الدبر فان شك فليس له أن
 يطأها كما في الهندية (قوله والاولى تركه) قال في الهداية الاولى أن لا ينظر كل واحد منهما الى عورة
 صاحبه لقوله عليه الصلاة والسلام اذا أتى أحدكم أهله فليستتر ما استطاع ولا يتجردان تجرد العير ولان ذلك
 يورث النسيان لو رود الاثر وكان ابن عمر رضي الله تعالى عنهما يقول الاولى أن ينظر ليكون البالغ في تحصيل
 معنى الذمة اه لكن في شرحها للعيني ان هذا لم يثبت عن ابن عمر لا بسند صحيح ولا بسند ضعيف وعن أبي
 يوسف سألت أبا حنيفة عن الرجل يس فرج امرأته وهي تمس فرجه ليتحرر عليها هل ترى بذلك بأسا قال لا
 وأرجو أن يعظم الاجر ذخيرة (قوله لانه يورث النسيان) ويضعف البصر اه ط (تنبيه) قد من أن
 الرجل ينظر من أمته الحلال وهي منه الى جميع البدن قال من لا مسكين وأما حكم نظر السيدة الى جميع
 بدن أمتها والامة الى سيدتها فغير معلوم اه وذكر محشي أبو السعود أنه مستفاد من قول المصنف والمرأة
 للمرأة أقول الظاهر أنه كذلك اذ لو كانت المرأة كالرجل في ذلك لتصواعليه ولاهم اناطوا حل النظر الى

وكذا الكلام فيما بعد قهستاني
 قلت وقريئة المتسام تكفي فتدبر
 ثم نقل عن الزاهدي انه لو نظر
 لعورة غيره باذنه لم ياتم قلت وفيه
 نظر ظاهر بل لنظ الزاهدي نظر
 لعورة غيره وهي غير بادية لم ياتم
 انتهى فليحفظ (سوى ما بين سترته
 الى ماتحت ركبته) فالركبة عورة
 لا السرة (ومن عرسه وأمه
 الحلال) له ووطؤها فخرج
 المجوسية والمكاتب والمشرقة
 ومنكوحة الغبر والمحرمة برضاع
 أو مصاهرة فحكمهما كالأجنبية
 مجتبي وبشكل بالمفوضة فانه لا يحل
 له ووطؤها وينظر اليها قهستاني
 قلت وقد يجاب بأنه اغلبي (الى
 فرجها) بشهوة وغيرها والاولى
 تركه لانه يورث النسيان

العبر بالعين المهملة هو الجار

(ومن محرمه) هي من لا يحل لها
 نكاحها أبدا بنسب أو سبب
 ولولبنا (الى الرأس والوجه
 والصدر والساق والعضدان امن
 شهوته) وشهوتها أيضا ذكره
 في الهداية فنقصه على الاول
 فقد قصر بر كمال (والالا لا الى
 الظهر والبطن) خلافا للشافعي
 (والنخذ) وأصله قوله تعالى
 ولا يبدن زينتهن الا لبعولتهن
 الآية وتلك المذكورات
 مواضع الزينة بخلاف الظهر
 ونحوه (وحكم أمه غره) ولو
 مدبرة أو أم ولد (كذلك) فينظر
 اليها كحرمه (وما حل نظره) مما
 مر من ذكر أو أثنى (حل لمسه)
 اذا أمن الشهوة على نفسه وعليها
 لانه عليه الصلاة والسلام كان
 يقبل رأس فاطمة وقال عليه
 الصلاة والسلام من قبل رجل
 اتته فكأنما قبل عتبة الجنة وان
 لم يأمن ذلك أو شك فلا يحل له
 النظر والمس كشف الحقائق
 لابن سلطان والمجتبي (الامن
 اجنبية) فلا يحل مس وجهها
 وكفها وان أمن الشهوة لانه
 اغلظ ولذا ثبت به حرمة المصاهرة
 وهذا في الشابة أما العجوز التي
 لا تشتهى فلا بأس بمصافحتها
 ومس يدها اذا أمن ومتى جاز
 المس جاز سفره بها ويخلو اذا
 أمن عليه وعليها والا لا وفي الاشياء
 الخلوة بالاجنبية حرام الا اللازمة
 مديونة هربت ودخلت خربة
 أو كانت عجوزا شوها أو بجائل

غير مواضع الزينة بحمل الوطئ كما مر وفي العناية والنهاية قبيل الاستبراء مانصه والنساء كلهن في حل نظر
 بعضهن الى بعضهن سواء (قوله أو سبب) كالرضاع والمصاهرة (قوله ولولبنا) أي ولو كان عدم حل
 نكاحها بسبب زناها بأصولها أو فروعها قال الزبلي وقيل انها كالأجنبية والاول أصح اعتبارا للتحقيقة
 لانها محترمة عليه على التأييد (قوله فنقصه على الاول) أي قصر التقييد على الأمن من جانب الرجل وهو
 تعريض بتاج الشريعة والمصنف أيضا (قوله لا الى الظهر والبطن الخ) أي مع ما يتبعها من نحو الجنبين
 والفرجين والاليتين والركبتين قهستاني (قوله وتلك المذكورات مواضع الزينة) أشار الى أنه ليس
 المراد في الآية نفس الزينة لان النظر اليها مباح مطلقا بل المراد مواضعها فالرأس موضع التاج والوجه
 موضع الكحل والعنق والصدر موضع الفلادة والاذن موضع القرط والعضد موضع الدمع والوج والساعد
 موضع السوار والكف موضع الخاتم والخضاب والساق موضع الخنخال والقدم موضع الخضاب زبلي
 والشعر موضع العقص اتقاني والدمع كعصفور والدمع مقصور منه مصباح وهو من حل العضد والعقص
 سري يجمع به الشعر وقيل خيوط سود تصل بها المرأة شعرها مغرب (قوله ولومدبرة أو أم ولد) وكذا
 المكاتبه ومعقبة البعض عنده قهستاني (قوله فينظر اليها كحرمه) لانها تخرج لحوائج مولاه وتخدم
 أضيافه وهي في ثياب مهنتها فصالحها خارج البيت في حق الاجاب كحال المرأة داخله في حق محارم
 الاقارب وكان عمر رضي الله عنه اذا رأى جارية متنتعة علاها بالدارة وقال أتق عنك الخمار يا داراً تشبهين
 بالحرارة هداية ودفار بالادل المهمة كفعل مبنى على التكسر من الدفر وهو النتن (قوله أو شك) معناه
 استواء الامرين تارة خانية (قوله الامن اجنبية) أي غير الامة وفي التارة خانية عن جامع الجوامع لا بأس
 أن تمس الامة الرجل وأن تدنه وتغمزه ما لم تشبهه الاما بين السرة والركبة اه (قوله فلا يحل مس وجهها)
 أي وان جاز النظر اليه على ما يأتي (قوله ولذا ثبت به حرمة المصاهرة) تعليل لكونه اغلظ من النظر والمراد
 اذا كان عن شهوة ويشمل المحارم والاماء حتى لو مس عمته أو أمته بشهوة حرمت عليه بنتها (قوله أما العجوز
 الخ) وفي رواية يشترط أن يكون الرجل أيضا غير مشتهى اه قهستاني عن الكرماني قال في الدخيرة وان
 كانت عجوزا لا تشتهى فلا بأس بمصافحتها ومس يدها وكذلك اذا كان شيخا يأمن على نفسه وعليها فلا بأس
 ان يصافحها وان كان لا يأمن على نفسه أو عليها فليجنب ثم ان محمدا أباح المس للرجل اذا كانت المرأة عجوزا ولم
 يشترط كون الرجل بحال لا يجامع مثله وفيما اذا كان المس هي المرأة فان كانا كبيرين لا يجامع مثله ولا يجامع
 مثلهما فلا بأس بالمصافحة فاستأمل عند الفتوى اه (قوله جاز سفره بها) ولا يكون الا في المحارم وأمة الغير
 ولم يذكر محمد الخلوة والمسافرة باماء الغير وقد اختلف المشايخ في الحل وعدمه وهذا قولان مصححان ط أقول
 لكن هذا في زمانهم لما سجد كره الشارع عن ابن كمال انه لا تسافر الامة بلا محرم في زماننا فلبه أهل الفساد وبه
 ينق فتأمل (قوله الخلوة بالاجنبية) أي الحرة لما علمت من الخلاف في الامة وقوله حرام قال في القنية
 مكروهة كراهية تحريم وعن أبي يوسف ليس بتحريم اه (قوله أو كانت عجوزا شوها) قال في القنية
 واجمعوا ان العجوز لا تسافر بغير محرم فلا تخلو برجل شابا أو شيخا ولها أن تصافح الشيوخ في الشفاء عن
 الكرماني العجوز الشوها والشيخ الذي لا يجامع مثله بمنزلة المحارم اه والمتبادر انها بمنزلة المحارم بالنسبة
 الى غيرهما من الاجانب ويحتمل أن يكون المراد أنه معها كالمحارم ويؤيد احتمال الوجهين ما قدمناه آنفا عن
 الذخيرة وعلى الثاني في اطلاق الشارع نظر قدير (قوله أو بجائل) قال في القنية سكن رجل في بيت من
 دار أو امرأة في بيت آخر منها ولكل واحد غلق على حدة لكن باب الدار واحد لا يكره ما لم يجتمعهما بيت اه
 ورمز له ثلاثة رموز ثم رمز الى كتاب آخر هي خلوة فلا تحل ثم رمز ولو ملقها بابا وسنا وليس الايت واحد يجعل
 بينهما ستره لانه لولا السترة تقع الخلوة بينه وبين الاجنبية وليس معها محرم فهذا يدل على صحة ما قاله اه
 لان البيت من دار كالستر بل أولى وما ذكره من الاكتفاء بالستر مشروط بما اذا لم يكن الزوج فاسقا اذ لو كان
 فاسقا يحال بينهما بامرأة ثقة تقدر على الخلوة بينهما كما ذكره في فصل الاحداد وقد بحث صاحب البحر هناك
 بمثل ما قاله في القنية فقال يمكن أن يتنال في الاجنبية كذلك وان لم تكن معتدته الا أن يوجد نقل بخلافه
 وذكر في الفتح أن كذلك حكم السترة اذا مات زوجها أو كان من ورثته من ايس بمحرم ايها أقول وقول القنية

وايس معها محرم يفيد أنه لو كان فلا خلوة والذي يحصل من هذا أن الخلوة المحترمة تنقضي بالحائل وبوجود محرم أو امرأة ثقة قادرة وهل تنقضي ايضا بوجود رجل آخر اجنبي لم أره لكن في امامة البحر عن الاستسجاء بذكره ان يؤم النساء في بيت وليس معهن رجل ولا محرم مثل زوجته وأخته فإن كانت واحدة منهن فلا يكره وكذا اذا أمهن في المسجد لا يكره اه واطلاق المحرم على من ذكر تغليب بحر والظاهر أن على الكراهة الخلوة ومضاده أنها لا تنقضي بوجود رجل آخر لكنه يفيد أيضا أنها لا تنقضي بوجود امرأة أخرى فيخالف ما مر من الاكتضاء بامرأة ثقة ثم رأيت في منية المفتي مانعه الخلوة بالاجنبية مكروهة وان كانت معها أخرى كراهة تحريم اه وبظهر لي أن مرادهم بالمرأة الثقة أن تكون عجوزا لا يجامع مثلها مع كونها قادرة على الدفع عنها وعن المطلقة فليست مثل (قوله الا لاخت رضاعا) قال في القنية وفي استحسان القاضي الصدر الشهيد وينبغي للاخ من الرضاع أن لا يتخلو باخته من الرضاع لان الغالب هناك الوقوع في الجماع اه وأفاد العلامة البيري أن ينبغي معناه الوجوب هنا (قوله والصهرة الشابة) قال في القنية ماتت عن زوج وأم فلهما أن يسكن في دار واحدة اذا لم يخافا الفتنة وان كانت الصهرة شابة فللعبدان أن يمنعوا هاتين اذا خافوا عليهما الفتنة اه وأشهر الرجل كل ذي رحم محرم من زوجته على اختيار محمد والمسئلة مفروضة هنا في أمها والعلة نفيد أن الحكم كذلك في بنتها ونحوها كما لا يخفى (قوله والا لا) أي والا تكن عجوزا بل شابة لا يشتمها ولا يرد السلام بلسانه قال في الحاشية وكذا الرجل مع المرأة اذا التقيا بسلم الرجل أولا واذا سلمت المرأة الاجنبية على رجل ان كانت عجوزا رد الرجل عليها السلام بلسانه بصوت تسمع وان كانت شابة رد عليها في نفسه وكذا الرجل اذا سلم على امرأة اجنبية فالجواب فيه على العكس اه وفي الذخيرة واذا عطس فشتمت المرأة فان عجوزا رد عليها والارد في نفسه اه وكذا لو عطست هي كما في الخلاصة (قوله في نقل القهستاني) أي عن بيع المبسوط (قوله زائدة) يعبده قوله في القنية رامزا ويجوز الكلام المباح مع امرأة اجنبية اه وفي المجتبى رامزا وفي الحديث دليل على أنه لا بأس بأن يتكلم مع النساء بما لا يحتاج اليه وليس هذا من الخوض في ما لا يعنيه انما ذلك في كلام فيه اثم اه فالظاهر أنه قول آخر ومحمول على المجوز تأمل وتقدم في شروط الصلاة أن صوت المرأة عورة على الرابع ومر الكلام فيه فراجع (قوله للضرورة) وهي معرفة ابن بشرتها وذلك غرض صحيح في المس اتقاني (قوله في زماننا) لعل وجه التقييده أنه لعل غلبة الشر في زماننا بما يؤدي إلى ما فوقه بخلافه في زمن السلف قال في الاختيار وانما حرم المس لافضائه إلى الاستمتاع وهو الوطئ (قوله وبه جرم في الاختيار) وكذا في الحاشية والمبتغي وعزاه في الهداية وغيرها المشايخه در منقني ونقل الاتقاني عن شرح الجامع الصغير لنظر الاسلام عن محمد انه كره للشباب المس لأن بالنظر كفاية ولم ير أبو حنيفة بذلك بأسا للضرورة العلم ببشرتها (قوله وأمة بلغت حد الشهوة) بان تصلح للجماع ولا اعتبار للسن من سبع أو تسع كما صححه الزيلعي وغيره في باب الامامة ثم ان ما مشى عليه المصنف تعالى الدرر هو رواية عن محمد وهو خلاف ما مشى عليه في الكنز والملتقى ومختصر التدوير وغيرها قال في الهداية واذا حاضت الامه لم تعرض في ازار واحد ومعناه بلغت وعن محمد اذا كانت تشتهي ويجامع مثلها فهي كالبالغة لا تعرض في ازار واحد لوجود الاشتناء اه تأمل (قوله وكفيها) تقدم في شروط الصلاة أن ظهر الكف عورة على المذهب اه ولم أر من تعرض له هنا (قوله قبل والتقدم) تقدم ايضا في شروط الصلاة ان القدمين ليسا عورة على المعتمد اه وفيه اختلاف الرواية والتصحيح وصح في الاختيار أنه عورة خارج الصلاة لافيهما ويرجح في شرح المنية كونه عورة مطلقا بأحاديث كما في البحر (قوله اذا آجرت نفسها للخبز) أي ونحوه من الطبخ وغسل الثياب قال الاتقاني وعن أبي يوسف انه يباح النظر إلى ساعدها ومرفقها للحاجة إلى ابدائها اه اذا آجرت نفسها للطبخ والخبز اه والمتبادر من هذه العبارة ان جواز النظر ليس خاصا بوقت الاشتغال بهذه الاشياء بالاجارة بخلاف العبارة الاولى وعبارة الزيلعي اوفي بالمراد وهي وعن أبي يوسف انه يباح النظر إلى ذراعها أيضا لانه يبدو منها عادة اه فافهم (قوله وعندها كالاجنبي معها) لان خوف الفتنة منه كالاجنبي بل اكثر لكثرة الاحتماع والنصوص المحرمة مطلقة والمراد من قوله تعالى او ما ملكت ايمانن

والخلوة بالمحرم مباحة الا لاخت رضاعا والصهرة الشابة وفي الثمر النبالية معزى بالجوهرية ولا يكلم الاجنبية الا عجوزا عطست أو سلمت فيشتمها ويرد السلام عليها والا لا انتهى وبه بان ان انقطة لا في نقل القهستاني ويكلمها بما لا يحتاج اليه زائدة فتنبه (وله مس ذلك) أي ما حل نظره (اذا اراد اشراء وان خاف شهوته) للضرورة وقيل لا في زماننا وبه جرم في الاختيار (وأمة بلغت حد الشهوة لا تعرض) على البيع (في ازار واحد) يستمر ما بين السرة والركبة لان ظهرها وبطنها عورة (و) ينظر (من الاجنبية) ولو كافرة مجتبي (الى وجهها وكفيها فقط) للضرورة قيسل والقدم والذراع اذا آجرت نفسها للخبز تاتر حاشية (وعندها كالاجنبي معها) فينظر لوجهها وكفيها فقط نعم يدخل عليها بلاذنها اجماعا ولا يسافر بها اجماعا

الاماء دون العبيد قاله الحسن وابن جبراه اختيار وتماه في المطولات (قوله خلاصة) عزول المسألتين
 وذكرهما في الخانية أيضا (قوله فان خاف الشهوة) قدمنا حذوها اول الفصل (قوله مقيد بعدم الشهوة) قال
 في التارخانية وفي شرح الكرخي النظر الى وجه الاجنبية الحرة ليس بجماع ولكنه يكره لغير حاجة اه وظاهره
 الكراهة ولو بلا شهوة (قوله والاخراج) أي ان كان عن شهوة حرم (قوله أما في زماننا فنحن من الشابة)
 لانه عورة بل لخوف الفتنة كما قدمه في شروط الصلاة (قوله لا المس) تصريح بالمفهوم (قوله
 في الاصح) لانه يوجد من لا يشتهي فلا ضرورة بخلاف حالة الاداء هداية والمفهوم منه ان الخلاف عند
 خوف الشهوة لا مطلقا قننه (قوله ولو عن شهوة) راجع للجميع وصرح به للتوضيح والافكلام المصنف
 في النظر بشهوة بمقتضى الاستثناء (قوله بنية السنة) الاولى جعله قيد للجميع أيضا على التجوز لئلا يلزم
 عليه اهمال القيد في الاولين لما قال الزيلعي وغيره ويجب على الشاهد والقاضي ان يقصد الشهادة والحكم
 لا قضاء الشهوة فتحرز عن القبح ولو اراد ان يتزوج امرأة فلا بأس ان ينظر اليها وان خاف ان يشتهيها لقوله
 عليه الصلاة والسلام للمغيرة بن شعبه حين خطب امرأة انظر اليها فانه احرى ان يؤدم بينكما رواه الترمذي
 والنسائي وغيرهما ولان المقصود اقامة السنة لا قضاء الشهوة اه والادم والايدام الاصلاح والتوفيق
 اتقاني (تنبيه) تقدم الخلاف في جواز المس بشهوة للشراء وظاهر قول الشارح لا المس انه لا يجوز النكاح
 وبه صرح الزيلعي حيث قال ولا يجوز له ان يمس وجهها ولا كفها وان امن الشهوة لوجود الحرمة وانعدام
 الضرورة والبلوى اه ومثله في غاية البيان عن شرح الاقطع معللا بأن المس اغلظ فنع بلا حاجة وفي درر البحار
 وشرحه لا يحل المس للقاضي والشاهد والخطاب وان امنوا الشهوة لعدم الحاجة وعبارة الملتقى موهمة
 ولذا قال الشارح وأما المس مع الشهوة للنكاح فلم ار من اجاز به بل جعلوه كالحكم لا يمس وان امن فليحفظ وليحترز
 كلام المصنف اه بقي لو كان للمرأة ابن امرء وبلغ للخطاب استواءهما في الحسن فظاهر تخصيص النظر اليها
 انه لا يحل للخطاب النظر اليها اذا خاف الشهوة ومثله بنتها وتقيد الاستثناء بما كان له حاجة انه لو اكتفى
 بالنظر اليها بجمرة حرم الزائد لانه ايجب لضرورة فيتقيد بها وظاهر ما في غرر الافكار جواز النظر الى الكفين أيضا
 ويظهر من كلامهم انه اذا لم يمكنه النظر بجوار ارسال نحو امرأة تصف له حلاها بالطريق الاولى ولو غير الوجه
 والكفين وهل يحل لها ان تنظر للخطاب مع خوف الشهوة لم اره والظاهر نعم للاشتراك في العلة المذكورة
 في الحديث السابق بل هي اولى منه في ذلك لانه يمكنه مفارقة من لا يرضاهما بخلافها (قوله وختان) كذا
 جزم به في الهداية والخانية وغيرهما وقيل ان الاختتان ليس بضرورة لانه يمكن ان يتزوج امرأة او يشتري امة
 تحسنه ان لم يمكنه ان يحسن نفسه كما سيأتي وذكر في الهداية الخافضة أيضا لان الختان سنة للرجال من جملة
 الفطرة لا يمكن تركها وهي مكرمة في حق النساء أيضا كما في الكفاية وكذا يجوز ان ينظر الى موضع الاحتقان
 لانه مداواة ويجوز الاحتقان للمرض وكذا اللهبزال الفاحش على ما روى عن أبي يوسف لانه اشارة للمرض
 هداية لان آخره يكون الدق والليل فلو احتقن لا ضرورة بل لمنفعة ظاهرة بأن يتقوى على الجماع لا يحل عندنا
 كما في الذخيرة (قوله وينبغي الخ) كذا أطلقه في الهداية والخانية وقال في الجوهرة اذا كان المرض في سائر
 بدنها غير الفرج يجوز النظر اليه عند الدواء لانه موضع ضرورة وان كان في موضع الفرج فينبغي ان يعلم
 امرأة تداء فيها فان لم توجد وخافوا عليها أن تهلك او يصبها وجع لا تحتمل بسترها منها كل شيء الا موضع العلة
 ثم يداء فيها الرجل ويغض بصره ما استطاع الا عن موضع الجرح اه فتأمل والظاهر أن ينبغي هنا للوجوب
 (قوله سراج) ومثله في الهداية (قوله وكذا تنظر المرأة الخ) وفي كتاب الخنثى من الاصل أن تنظر المرأة
 من الرجل الاجنبي بمنزلة تنظر الرجل الى محارمه لان النظر الى خلاف الجنس اغلظ هداية والمتون على الاول
 فعليه المعول (قوله حرم استحسانا الخ) أقول الذي في التارخانية عن المضمرات فاما اذا علمت انه يقع
 في قلبها شهوة او شكك ومعنى الشك استواء الظنين فاحب الى ان تغض بصرها هكذا ذكر محمد في الاصل
 فقد ذكر الاستحباب في نظر المرأة الى الرجل الاجنبي وفي عكسه قال فليجنب وهو دليل الحرمة وهو الصحيح
 في الفصلين جميعا اه ملخصا ومثله في الذخيرة ونقله طعن الهندي وفي نسخة التارخانية التي عليها خط الشارح
 الاستحسان بالسبب والنون بعد الحاء بدل الاستحباب بالباءين والظاهر انها تحريف كما يدل عليه سياق الكلام

خلاصة وعند الشافعي ومالك
 كحرمه (فان خاف الشهوة)
 او شك (امتنع نظره الى وجهها)
 فحل النظر مقيد بعدم الشهوة
 والاخراج وهذا في زمانهم وأما في
 زماننا فنحن من الشابة قهستاني
 وغيره (الا) النظر لا المس (لحاجة
 كقصاص وشاهد يتحكم ويشهد
 عليها) لف ونشر مرتب لا لتحمل
 الشهادة في الاصح (وكذا امرئ
 نكاحها) ولو عن شهوة بنية السنة
 لا قضاء الشهوة (وشراؤها ومداواتها
 ينظر) الطبيب (الى موضع مرضها
 بقدر الضرورة) اذا ضرورات
 تتقدّر بقدرها وكذا تنظر قابلة
 وختان وينبغي أن يعلم امرأة
 تداء فيها لا تنظر الجنس الى الجنس
 أخف (وتنظر المرأة المسلمة من
 المرأة كالرجل من الرجل) وقيل
 كالرجل لمحرمة والاقل اصح سراج
 وكذا (تنظر المرأة من الرجل)
 كنظر الرجل للرجل (ان امنت
 شهوتها) فلولم تأمن او خافت
 او شكك حرم استحسانا كالرجل
 هو الصحيح في الفصلين تارخانية
 معزيا للمضمرات

فيوافق ما في الذخيرة والهندية فقول الشارح حرم استحسانا او تعبه فيه التحريف تأمل ثم على مقابل الصحيح وجه الفرق كما في الهداية ان الشهوة عليهن غالبية وهو كالحقق اعتبارا فاذا اشتبه الرجل ~~ب~~ كانت الشهوة موجودة في الجانبين ولا كذلك اذا اشتهت المرأة لان الشهوة غير موجودة في جانبها حقيقة واعتبارا فكأن من جانب واحد والمحقق من الجانبين في الافضاء الى المحرم اقوى من المحقق في جانب واحد اه (قوله والذمية) محترز قوله المسلمة (قوله فلا تنظر الخ) قال في غاية البيان وقوله تعالى او نسائهن أي الخرائر المسلمات لانه ليس للمؤمنة ان تجرد بين يدي مشركة او كابية اه ونقله في العناية وغيرها عن ابن عباس فهو تفسير مأثور وفي شرح الاستاذ عبد الغني النابلسي على هدية ابن العماد عن شرح والده الشيخ اسماعيل على الدرر والغرر لا يحل للمسلمة ان تنكشف بين يدي يهودية او نصرانية او مشركة الا ان تكون امة لها كما في السراج ونصاب الاحتساب ولا ينبغي للمرأة الصالحة ان تنظر اليها المرأة الفاجرة لانها تصفها عند الرجال فلا تضع جلبابها ولا تخارها كما في السراج اه (قوله وشعر رأسها) الاولى تاخيرها عما بعده ليكون نصا في عود الضمير الى الحرة (قوله وعظم ذراع حرة ميتة) احتراز بالذراع عن عظم الكف والوجه مما يحل النظر اليه في الحياة وقيد بالحرة لان ذراع الامة يحل النظر اليه في حياتها بخلاف نحو عظم ظهرها (تنبيهات) الاول ذكر بعض الشافعية انه لو ابين شعر الامة ثم عتقت لم يحرم النظر اليه لان العتق لا يتعدى الى المنفصل اه ولم اره لا تناسا وكذا لم ار ما لو كان المنفصل من حرة اجنبية ثم تزوجها ومقتضى ما ذكر من التعليل حرمة النظر اليه وقد يقال اذا حل له جميع ما اتصل بها حل المنفصل بالاولى وان كان منفصلا قبل زمن الحل والله تعالى اعلم الثاني لم ار ما لو نظر الى الاجنبية من المرأة او الماء وقد صرحت حوا في حرمة المصاهرة بانها لا تثبت برؤية فرج من امرأة او ماء لان المرفق مثاله لا عينه بخلاف ما لو نظر من زجاج او ماء هي فيه لان البصر ينفذ في الزجاج والماء فبرى ما فيه ومفاد هذا انه لا يحرم نظرا الاجنبية من المرأة او الماء الا ان يفرق بان حرمة المصاهرة بالنظر ونحوه شدد في شروطها لان الاصل فيها الحل بخلاف النظر لانه انما منع منه خشية الفتنة والشهوة وذلك موجود هنا ورايت في فتاوى ابن حجر من الشافعية ذكر فيه خلافا بينهم ورجح الحرمة بنحو ما قلناه والله اعلم الثالث ذكر بعض الشافعية انه كما يحرم النظر لما لا يحل يحرم التفكير فيه لقوله تعالى ولا تنموا ما فضل الله به بعضكم على بعض فنع من التمني كما منع من النظر وذكر العلامة ابن حجر في التحفة انه ليس منه ما لو وطئ حليلته متفكرا في محاسن اجنبية حتى خيل اليه انه يطؤها ونقل عن جماعة منهم الجلال السيوطي والتقي السبكي انه يحل الحديث ان الله تجاوز لامتي ما حدثت به انفسها ولا يلزم من تخيله ذلك عزمه على الزنا بها حتى يأثم اذا صمم على ذلك لو طفر بها وانما اللازم فرض موطوءته تلك الحسناء وقيل ينبغي كراهة ذلك ورد بان الكراهة لا يتلها من دليل وقال ابن الحاج المالكي انه يحرم لانه نوع من الزنا كما قال علماءنا فمين اخذ كوزا يشرب منه فتصور بين عينيه انه خمر فشر به ان ذلك الماء يصير حراما عليه اه ورد بان في غاية البعد ولا دليل عليه اه ملخصا لم ار من تعرض للمسألة عندنا وانما قال في الدرر اذا شرب الماء وغيره من المباحات يلهو وطرب على هيئة الفسقة حرم اه والا قرب لقواعد مذهبنا عدم الحل لان تصور تلك الاجنبية بين يديه يطؤها فيه تصوير مباشرة المعصية على هيئتها فهو نظير مسألة الشرب ثم رايت صاحب تبين المحارم من علماءنا نقل عبارة ابن الحاج المالكي واقرها وفي اخرها حديث عنه صلى الله عليه وسلم اذا شرب العبد الماء على شبه المسكر كان ذلك عليه حراما اه فان قلت لو تفكر الصائم في اجنبية حتى انزل لم يفطر فانه يفيد اباحتها قلت لان لم ذلك فانه لو نظر الى فرج اجنبية حتى انزل لا يفطر ايضا مع انه حرام اتفاقا (قوله وقلامه ظفر رجلها) أي الحرة لا يقيد كونها ميتة وهذا بناء على كون القدمين عورة كما مر (قوله النظر الى ملأه الاجنبية بشهوة حرام) قد منا عن الذخيرة وغيرها لو كان على المرأة ثياب لا بأس بان يتأمل جسدها ما لم تكن ملتزقة بها تصف ما تحتها لانه يكون ناظرا الى ثيابها وقامت فافهو كنظره الى خيمة هي فيها ولو كانت تصف يكون ناظرا الى اعضائها ويؤخذ مما هنا تقييده بما اذا كان بغير شهوة فلو بها منع مطلقا والعلية والله اعلم خوف الفتنة فان نظره بشهوة الى ملأه ثيابها وتأمله في طول قوامها ونحوه قد يدعوه الى الكلام معها ثم الى غيره ويحتمل ان تكون العلة كون ذلك استمعا عابجا لا يحل بلا ضرورة وانظر هل يحرم النظر بشهوة الى الصورة المنقوشة محل تردد

(والذمية كالرجل الاجنبي في الاصح فلا تنظر الى بدن المسلمة) مجتبي (وكل عضو لا يجوز النظر اليه قبل الانفصال لا يجوز بعده) ولو بعد الموت كشعر عانة وشعر رأسها وعظم ذراع حرة ميتة وساقها وقلامه ظفر رجلها دون يدها مجتبي وفيه النظر الى ملأه الاجنبية بشهوة حرام وفي الاختيار ووصل الشعر بشعر الادمي حرام

ولم اره فليراجع (قوله سواء كان شعرها او شعر غيرها) لمافيه من التزوير كما يظهر مما يأتي وفي شعر غيرها انتفاع بجزة الا دعى أيضا لكن في التاترخانية واذا وصلت المرأة شعر غيرها بشعرها فهو مكروه وانما الرخصة في غير شعر بني آدم تتخذ المرأة لتزيد في قرونها وهو مروي عن أبي يوسف وفي الخانية ولا بأس للمرأة ان تجعل في قرونها وذوائبها شيئا من الوبر (قوله لعن الله الواصلة الخ) الواصلة التي تصل الشعر بشعر الغير والتي يوصل شعرها بشعر اخر زورا والمستوصلة التي يوصل لها ذلك بطلبها والواشمة التي تشم في الوجه والذراع وهوان تغرز الجلد بارة ثم يحشى بكحل او نيل فيزرق والمستوشمة التي يفعل بها ذلك بطلبها والواشرة التي تفلج اسنانها أي تحدد لها وترقق اطرافها تفعله العجوز تشبه بالشواب والمستوشرة التي يفعل بها بأمرها اه اختيار ومثله في نهاية ابن الاثير وزاد انه روى عن عائشة رضي الله تعالى عنها انها قالت ليست الواصلة بالتي تعنون ولا بأس ان تعري المرأة عن الشعر فتصل قرنا من قرونها بصوف اسود وانما الواصلة التي تكون بغيا في شبيبتهما فاذا اسنت وصلتها بالقيادة والواشرة كأنه من وشرت الخشبة بالميسار غير مهموز اه (قوله والنامصة الخ) ذكره في الاختيار أيضا وفي المغرب النص تنف الشعر ومنه المنماص المنقاش اه ولعله محمول على ما اذا فعلته لتزين للاجانب والافلو كان في وجهها شعر يتقرز وجهها عن سببه ففي تحريم ازالته بعد لان الزينة للنساء مطلوبة للتحسين الا ان يحمل على ما لا ضرورة اليه لما في تنفه بالمنماص من الايداء وفي تبين المحارم ازالة الشعر من الوجه حرام الا اذا ثبت للمرأة لحية او شارب فلا تحرم ازالته بل تستحب اه وفي التاترخانية عن المضمرات ولا بأس بأخذ الحاجبين وشعر وجهه ما لم يشبه الخنث اه ومثله في المجتبى تأمل (قوله والخصى) فعيل من خصاه نزع خصيتيه والمحبوب من قطع ذكره وخصيتاه والخنث المتزني بزى النساء والمتشبه بهن في محبة الوطى وتلين الكلام عن اختيار قهستاني أي الذي يمكن غيره من نفسه احترازا عن الخنث الذي في اعضائه لين وتكسيرا أصل الخلق ولا يشتهى النساء فانه رخص بعض مشايخنا في ترك مثله مع النساء استدلالا بقوله تعالى اوالتابعين غير اولى الاربعة من الرجال قيل هو الخنث الذي لا يشتهى النساء وقيل هو المحبوب الذي جف مأوه وقيل المراد به الابل الذي لا يدري ما يصنع بالنساء وانما هم بطنه اذا كان شيخا كبيرا ماتت شهوته والاصح ان تقول ان قوله تعالى اوالتابعين من المتشابهات وقوله تعالى قل للمؤمنين يغضوا من ابصارهم محكم فأنخذبه عناية (قوله كالنمل) لان النمل قديج عام وقيل هو اشد جماعا لانه لا ينزل دفقا بل قطرة فقطرة ويثبت نسب ولده منه والمحبوب يسحق وينزل والخنث خل فاسق قهستاني مزيدا (قوله وجازعزله) هو ان يجامع فاذا جاء وقت الانزال نزع فانزل خارج الفرج (قوله اي باذن حرمة او مولى امة) ظاهر المتن ان الاذن للامة المنكوحة لان العرس يشملها كن حاول الشارح لما في غاية البيان ان الاذن لمولاها في قولهم جميعا بلا خلاف في ظاهر الرواية كذا في الجامع الصغير وعنهما انه لهما اه ثم هذا في البالغة أما الصغيرة فله العزل عنها بلاذن كما صرح في نكاح الرقيق (قوله وقيل يجوز الخ) قال في الهندية ظاهر جواب الكتاب انه لا يسعه وذكرهنا يسعه كذا في الكبرى وله منع امرأته من العزل كذا في الوجيز للكردي اه ط وفي الذخيرة اقتصر على ما ذكره الشارح وهو الذي منى عليه في نكاح الرقيق تبع الخانية وغيرها وقد مناهنا عن التهرج بها ان لها سنة ثم رجها كما تفعله النساء مخافتا لما يجتنبه في البحر من انه يحرم بغير اذن الزوج لكن يخالف ما في الكبرى الا ان يحمل على عدم خوف الفساد تأمل وفي الذخيرة لو ارادت القاء الماء بعد وصوله الى الرحم قالوا ان مضت مدة ينفع فيه الروح لا يساح لها وقبله اختلف المشايخ فيه والنسخ مقدّر بمائة وعشرين يوما بالحديث اه قال في الخانية ولا أقول به لضمان المحرم بيض الصيد لانه اصل الصيد فلا اقل من ان يلحقها ثم وهذا لا يذره اه ويأتي تمامه قبيل احياء الموات والله تعالى اعلم

(باب الاستبراء وغيره)

يقال استبرا الجارية أي طلب براءة رجها من الحمل وهو واجب لو انكره كفر عند بعضهم للاجتماع على وجوبه كما لو انكر المعروفين من العصابة وعامة العلماء انه لا يكفر لشبوه بخبر الواحد كما في النظم وسببه حدوث الملك وعلة ارادة الوطى وشرطه حقيقة الشغل كما في الحامل او نوهه كما في الحائل وحكمه تعزف براءة الرحم

سواء كان شعرها او شعر غيرها
لقوله صلى الله عليه وسلم لعن الله
الواصلة والمستوصلة والواشمة
والمستوشمة والواشرة والمستوشرة
والنامصة والمتنصة النامصة التي
تنف الشعر من الوجه والمتنصة
التي يفعل بها ذلك (والخصى
والمحبوب والخنث في النظر الى
الاجنية كالنمل) وقيل لا بأس
بمحبوب جف مأوه لكن في الكبرى
ان من جوزة فني قلة التجربة
والديانة (وجازعزله عن أمته بغير
اذنها وعن عرسه به) أي باذن
حرمة او مولى امة وقيل يجوز بدونه
لفساد الزمان ذكره ابن سلطان
(باب الاستبراء وغيره)

وحكمته صيانة المياه المحترمة لكنها لا تصلح لموجبة الحكم لتأخرها عنه بخلاف السبب لسبقه فأدير الحكم عليه.
وان علم عدم الوطئ في بعض الصور الآتية اهـ درمتمنى والاصل فيه قوله عليه الصلاة والسلام في سبأيا
اوطاس الا لا توطأ الحبالى حتى يضعن حملهن ولا الحبالى حتى يستبرأن بحبضة أخرجه ابوداود والحاكم وقال
حسن صحيح وهو عام اذا تخلوا سبأيا من البكر ونحوها فلم يختص بالحكمة لعدم اطرادها والحبالى جمع حبلى
والحبالى جمع حائل من لاجل لها وقوله حتى يستبرأن بالهمز لا غير وتر كها خطأ كما في المغرب ثم ان الاستبراء
منه ما هو مستحب كما سنده (قوله وغيره) من التقبيل والمعانقة والمخالعة (قوله من ملك استمتاع امة)
أى الاتفاق بها ووطئها وغيره أى ملكا حادثا احترازا عن عود الآبقة ونحوه مما يأتى والمراد ملك اليمين فلو تزوج
امة وكان المولى بطؤها في الذخيرة ليس على الزوج ان يستبرئ عند الاصمام وقال ابو يوسف يستبرئها استحسانا
كلا يؤدى الى اجتماع رجلين على امرأة في طهر واحد ولا يحنيفة ان عقد النكاح متى صح تضمن العلم
برأية الرحم شرعا وهو المقصود من الاستبراء اهـ بقى الكلام في مولاها قال في الذخيرة اذا اراد بيعها وكان
بطؤها يستحب ان يستبرئها ثم يبيعها واذا اراد ان يزوجهما وكان بطؤها وبعضهم قالوا يستحب ان يستبرئها
والصحيح انه هنا يجب واليه مال السرخسى والفرق انه في البيع يجب على المشتري فيحصل المقصود فلا معنى
لا يجابه على البائع وفي المتنى عن أبي حنيفة اكره أن يبيع من كان بطؤها حتى يستبرئها اهـ (قوله ونحوها)
كهبة ورجوع عنها وصدقة ووصية وبذل خلع أو صلح أو كتابة أو عتق أو اجارة (قوله ولو بكر الخ)
لما مر من ادارة الحكم على السبب وهو حدوث الملك لسبقه قال القهستاني وعن أبي يوسف اذا تبين بفراغ
رجها من ماء البائع لم يستبرئ (قوله لو مستغرقا بالدين) أى استغرق الدين رقبته وما في يده وهذا
عند أبي حنيفة لان المولى ح لا يملك مكاسبه وعندهما يملك انتقاني والاول استحسان والثاني قياس
خائفة (قوله والا) أى وان لم يكن مستغرقا بالدين عليه اصلا لا استبراء وهذا اذا حاضت عند العبد
أما لو باعها المولاه قبل حبضها كان على المولى استبرأؤها وان لم يكن المأذون مديونا كما في الشر بنبلالة
عن الخائفة وأشار اليه في متن الدرر (قوله أو من محرما غير رجها) أى محرم الامة كما لو كانت أم البائع
او اخته او بنته رضاعا او زوجة اصله او فرعها او وطئ أمها او بنتها (قوله كبلانعتق عليه) أى على البائع
المحرم لو كان رجافها وتعليل تنقيده بقوله غير رجها (قوله وكذا دواعيه) كالقبلة والمعانقة والنظر الى فرجها
بشهوة او غيرها وعن محمد لا تحرم الدواعى في المسبية قهستاني (قوله في الاصح) قبل الدواعى ولذا فصله
بكذا احترازا عن قول بعضهم لا تحرم الدواعى لان حرمة الوطئ لثلايحتلط الماء ويشبهه النسب (قوله
لا احتمال وقوعها الخ) أى الدواعى تعليل للاصح وبيانه انه يحفل ان تظهر حبلى فيدعى البائع الولد فيظهر
وقوعها في غير ملكه لكن هذا لا يظهر في المسبية كما قال ط (قوله حتى يستبرئها) فلو وطئها قبله اثم ولا استبراء
بعد ذلك عليه كما في السراجية والمبتغى شر بنبلالة (قوله ومنقطعة حيض) كذا في المنع والدرر واعترضه
في الشر بنبلالة بأنه ان اراد به الايسة فهو عين ما قبله وان اراد بمنقطعة الطهر ناقضه ما بعده من قوله ولو ارتفع
حيضها الخ وفي الدرر المنتقى اعلم ان منقطعة الحيض هي التي بلغت بالسن ولم تحض قط وهـ مذكورها كصغيرة
اتفاقا وأما مرتفعة الحيض فهي من حاضت ولو مرة ثم ارتفع حيضها وامتد طهرها ولذا تسمى بمنقطعة الطهر
وفيها الخلاف وقد خفي هذا على الشر بنبلالى محشى الدرر فتبصر (قوله عند محمد) هذا ما رجع اليه وكان
أولا يقول بأربعة اشهر وعشر وظاهر الرواية انها تترك الى ان تبين انها ليست بحامل واختلف المشايخ في مدة
التبيين على اقوال احوطها سنتان وارفقها هذا لانها مدة صلت لتعرف برأية الرحم للامة في النكاح ففي ملك
اليمين وهو دونه اولى (قوله وبه يفتى) نقله في الشر بنبلالة عن الكافي (قوله والمستحاضة يدعها الخ) هذا
انما يظهر فمن علمت عادتها اول الشهر وحينئذ لا يتعين كون مدة الحيض عشرة او يظهر أيضا فمن نزل عليها
الدم اول البلوغ ثم استمر بها الدم فان حيضها عشرة وطهرها عشرون ويظهر حمل كلامه عليها ولا يظهر في المحبرة
فليحترز وعبارة القهستاني عن المحيط فلو اشترى مستحاضة لا يعلم حيضها يدعها من اول الشهر عشرة ايام فقيده
بعدم العلم ط وفي الذخيرة مثل ما في القهستاني (قوله في الحامل) ولو من زنا قهستاني (قوله قبل
قبضها) أى من البائع أو وكيله ولو وضعت المشترية في يد عدل حتى ينقد الثمن لحاضت عنده لم تحتسب

(من ملك) استمتاع (أمة) بنوع
من انواع الملك كسراء وارث
وسبي ودفع جنابة وفسخ بيع بعد
القبض ونحوها وقيدت بالاستمتاع
ليخرج شراء الزوجة كما سيجي
(ولو بكر او مشربة من عبد أو
امرأة) ولو عبده مكاتبه وما ذونه
لو مستغرقا بالدين والا لا استبراء
(أو) من (محرما) غير رجها
كبلانعتق عليه (أو من مال صبي)
ولو طفله (حرم عليه ووطئها
وكذا دواعيه) في الاصح لا احتمال
وقوعها في غير ملكه بظهورها
حبلى (حتى يستبرئها بحبضة
يمين نحيض وبشهر في ذات
اشهر) وهي صغيرة وآيسة
ومنقطعة حيض ولو حاضت فيه
بطل الاستبراء بالايام ولو ارتفع
حيضها بان صارت ممتدة الطهر
وهي ممن نحيض استبرأها
بشهرين وخمسة ايام عند محمد
وبه يفتى والمستحاضة يدعها
من اول الشهر عشرة ايام برجندی
وغیره فليحفظ (وبوضع الحمل
في الحامل ولا يعتد بحبضة ملكها
فيها ولا التي) بعد الملك (قبل
قبضها ولا بولادة حصلت كذلك)
أى بعد ملكها قبل قبضها

منه كما في الخزائن قهستاني (قوله ولا بولادة الخ) فتستبرأ بعد النفاس خلافاً لابي يوسف قهستاني
 (قوله ونحوها كفى شهر وولادة ط) (قوله قبل اجازة بيع فضولي) شمل ما لو كانت مشتركة فباعها احدهما
 بلا اذن الاخر كما في الولوالجية (قوله لاتقاء الملك) أي الكامل المستند الى عقد صحيح والا فالشراء الفاسد
 يفيد الملك بالقبض كما علم في محله اهـ ح ومثله في السعدية ولذا يجب الاستبراء على البائع في الرد بعد القبض
 بفساد او عيب كما في البرازية وقيد الرد في الولوالجية بالقضاء (قوله ويجتزى ببيعة) أي ونحوها (قوله
 حاضتها) أي بعد القبض هـ اية (قوله او مكتوبة) سيأتي قرياً في الحيل انه اذا كاتبها المشتري يسقط الاستبراء
 فنامعني الاجتزاء هنا ثم رأيت ط استشكله كذلك وسند كراتوفيق بعون الله تعالى (قوله لوجودها)
 أي الحبيضة بعد الملك وهو علة للاجتزاء أي لوجودها بعد وجود سبب الاستبراء وحرمة الوطئ لا تمنع من
 الاجتزاء بها عن الاستبراء كن اشترى جارية محرمة فحاضت في حال احرامها اتقاني (قوله أي في دار الاسلام)
 أي ولم يحرزها أهل الحرب الى دارهم فان احرزوها ملكوها فاذا عادت الى صاحبها بوجه من الوجوه فعليه
 الاستبراء في قولهم جميعاً ولو أبقت في دار الحرب ثم عادت لا يجب في قول الامام لانهم لم يملكوها وعندهما يجب
 لانهم ملكوها أفاده الاتقاني وغيره (قوله أي اذا لم يصحبها الغاصب) في بعض النسخ اذا لم يبيعها وهي الصواب
 موافقاً لما في الشربلية وفيها فان باعها وسلم للمشتري ثم استردها المصوب منه بقضاء او رضاء فان كان المشتري
 علم بالغصب لا يجب الاستبراء على المالك وطئها المشتري من الغاصب او لم يطأ وان لم يعلم المشتري وقت الشراء انها
 غصب ان لم يطأ لا يجب الاستبراء وان وطئها فالقياس لا يجب وفي الاستحسان يجب كذا في قاضي خان اهـ
 وبه علم انه اذا وطئها الغاصب لا استبراء كما اذا وطئها المشتري منه العالم به لانه زنا (قوله قبل القبض) أي قبض
 المشتري فلو بعده يلزم الاستبراء ولو تقابلا في المجلس وعن أبي يوسف اذا تقابلا قبل الاقتراق لا يجب ظهيرة
 (قوله كما لو باعها بخيار) أي خيار شرط للبائع كما اشار اليه بقوله ثم ابطله بخياره فان كان للمشتري وفسخ
 قبل القبض فكذلك اجماعاً وان فسخ بعده فكذلك عنده وقال على البائع الاستبراء لان خيار المشتري لا يمنع
 وقوع الملك له عندهما وعنده يمنع وأما ان رد المشتري بخيار عيب او روية وجب على البائع الاستبراء لعدم
 منع ذلك وقوع الملك للمشتري أفاده الاتقاني (قوله وقبضت) وكذا بدون القبض بالاولى (قوله
 وكذا الخ) أي لا استبراء على البائع بعد الاسترداد لعدم صحة البيع ولو بعد القبض (قوله ان لم يطأها
 المشتري) فان وطئها يستبرأ بها زيلعي ونهاية قال ط وفيه ان بيع المدبرة وام الولد باطل لا يملك المبيع
 فيه بالقبض فوطئ المشتري ح زنا لا استبراء له فليحترق اهـ أي فينبغي أن يكون كوطئ المشتري من
 الغاصب كما مر ولعل الفرق شبهة الخلاف فان بيع المدبرة يجوز عند الشافعي وفي بيع ام الولد رواية عن أحمد
 فلما جاز البيع عند بعض الاثمة لم يكن وطئ المشتري زناً فلذا وجب الاستبراء على البائع اذا استردها بخلاف
 مسألة الغصب هذا ما ظهر لي (قوله ان كان زوجها بعد الاستبراء) أي بأن كان ملكها فاستبرأها
 ثم زوجها (قوله وان قبله) أي وان كان زوجها قبل الاستبراء بعد القبض فطلقها الزوج قبل
 الدخول فالتحارر وجوب الاستبراء على المالك بقي ما لو حاضت بعد التزوج هل يجتزأ بها الظاهر نعم كما لو شراها
 فكتبتها فحاضت فمحزرت كما مر فتدبر (قوله للبائع) صوابه للمشتري لوجوب الاستبراء في المشتراة من
 محرمة أفاده أبو السعود وفي الذخيرة اشترى أمة وقبضها وعليها عدة طلاق او وفاة يوماً او اكثر وأقل
 فليس عليه استبراء بعد العدة لانه لم يجب حالة القبض كما لو كانت مشغولة بالنكاح لانه لا يستفيد ملك
 الوطئ اهـ فقوله لا يستفيد أي المشتري وظاهره انه لا يجب استبرأؤها ولو مضت عدتها بعد الشراء
 بلطه ويشكل بالجوسية فانه لا يحل له وطئها عند البيع او القبض مع انه يجب استبرأؤها اذا اسلمت قبل
 أن تحيض عند المشتري وقد يفرق بأنه بشرأ الجوسية استفاد ملك الوطئ لكنه حرم لمانع كالحائض
 والمحرمة بخلاف معتدة الغير فانه لم يستفده أصلاً كما هو المتبادر مما مر وكذا لو ولدت بنت نسيه من زوجها
 لامن المشتري تأمل (قوله ولا بأس الخ) اعلم ان أبا يوسف قال لا بأس بها مطلقاً لانه يمتنع من التزام
 حكمها خوفاً من أن لا يتمكن من الوفاء به لولزمه وكرهه محمد مطلقاً لانه فرار من الاحكام الشرعية وليس هذا
 من اخلاق المؤمنين والمأخوذ به قول أبي يوسف ان علم ان البائع لم يقر بها وقول محمد اذا قرى بالقوله عليه

(كما لا يعتد بالحاصل من ذلك)
 أي من حبيضة ونحوها بعد البيع
 (قبل اجازة بيع فضولي وان كانت
 في يد المشتري ولا) يعتد أيضاً
 (بالحاصل بعد القبض في الشراء
 الفاسد قبل ان يشتريها) شراء
 (صحيحاً) لاتقاء الملك (ويجب
 بشراء نصيب شريكه من امة
 مشتركة بينهما) لتقام ملكة الآن
 (ويجتزى ببيعة حاضتها وهي
 مجوسية او مكتوبة بأن) اشترى
 امة مجوسية او مسلمة و (كاتبها
 بعد الشراء) قبل الاستبراء فحاضت
 (ثم اسلمت المجوسية او محزرت المكتوبة)
 لوجودها بعد الملك (ولا يجب
 عند عود الابقية) أي في دار
 الاسلام خائيه (ورد المفضوبة)
 أي اذا لم يصحبها الغاصب خائيه
 (والمستأجرة وفك المرهونة)
 لعدم استحداث الملك ولو أقال
 البيع قبل القبض لا استبراء على
 البائع كما لو باعها بخيار وقبضت ثم
 ابطله بخياره لعدم خروجها عن
 ملكه وكذا لو باع مدبرته او ام
 ولده وقبضت ان لم يطأها المشتري
 وكذا لو طلقها الزوج قبل الدخول
 لان كل زوجها بعد الاستبراء
 وان قبله فالتحارر وجوبه زيلعي
 قلت وفي الجلالة شري معتدة الغير
 وقبضها ثم مضت عدتها لم يستبرأ
 لعدم حل وطئها للبائع وقت
 وجود السبب (ولا بأس بجيلة اسقاط
 الاستبراء

الصلاة والسلام لا يصل لرجلين يؤمنان بالله واليوم الآخر ان يجتمعا على امرأة واحدة في طهر واحد فاذا لم يقربها البائع في هذا الطهر لم يتحقق هذا النهي قال أبو السعد فاذا لم يعلم شيئا فالظاهر الافتاء بقول محمد بن وهب الشغل ورأيت في حاشية العلامة نوح افندي ما يفيد اه (قوله في طهرها ذلك) فلو وطئ في الخبز لم تكرر الحيلة فهستاني (قوله أو اربع اماء) أي بعقد النكاح فلو قال المصنف كابن الكمال ان لم يكن تحت من يمنع نكاحها كان أولى (قوله أن ينكحها) بفتح الباء وكسر الكاف أو قبحها مضارع نكح المجزأ أي يتزوجها بخلاف ينكحها إلا أنه فانه بضم الباء وكسر الكاف من المزيد (قوله ويقبضها) اشتراط القبض قبل الشراء قول الحلواني وبه استدرك الزيلعي على صاحب الهداية وقال ابن الكمال ذكر هذا التقيد في الحاشية ولا بد منه كيلا يوجد القبض بحكم الشراء بعد فساد النكاح اه وما في الهداية قول السرخسي وهو ظاهر الملتقى والمواهب والوقاية قال القهستاني وبما ذكرنا أي من قوله لانه بالنكاح ثبت له القرائن الدال شرعا على فراغ الرحم ولم يحدث بالبيع الاملاك الرقبة طهران المختار عند المصنف قول السرخسي الذي هو الامام فلا عليه بترك قول الحلواني ملام اه (قوله ثم اذا اشترى زوجته لا يجب أيضا) أي لا يجب الاستبراء للمام تزويط النكاح ويسقط عنه جميع المهرات فاني (قوله ونقل في الدرر) حيث قال وفي الفتاوى الصغرى قال ظهير الدين رأيت في كتاب الاستبراء لبعض المشايخ انه انما يصل للمشتري وطؤها في هذه الصورة لو تزوجها ووطئها ثم اشتراها لانه حينئذ يملكها وهي في عتده أما اذا اشتراها قبل أن يطأها فكما اشتراها بطل النكاح ولا نكاح حال ثبوت الملك فيجب الاستبراء لتحقيق سببه وهو استحداث حل الوطئ بملك المين وقال هذا لم يذكر في الكتاب وهذا دقيق حسن الى هنا لفظ الفتاوى الصغرى اه كلام الدرر وفيه ان المناسبات استحداث الملك والبدول يوجد الثاني هنا تأمل اه ح أي لانه لم يحدث بالبيع الاملاك الرقبة وحل الوطئ الثابت قبله دل على فراغ الرحم شرعا كما قدمناه عن القهستاني ولذا والله أعلم قال في الذخيرة بعد نقله كلام ظهير الدين لكن عندي فيه شبهة اه قال ط نقلا عن الجوى قال العلامة المقدسى تلخص ان الاقوال ثلاثة قول باشتراط تقدم القبض والدخول وقول باشتراط القبض فقط وقول بالاطلاق والاكتفاء بالعقد وهذا اوسع والثاني اعدل بخلاف الاول فلي تأمل اه (قوله ممن يتق به) أي يتق به ان يطلقها متى اراد (قوله كما سيحى) أي بعد سطر وهو مستغنى به عما ذكره هنا (قوله فلو بعده لم يسقط) أي على المختار كما قدمه عن الزيلعي لانها عند القبض بحكم الشراء كانت حلالا له فوجب الاستبراء لوجود سببه (قوله أو يزوجه) أي البائع قبل الشراء أو المشتري قبل قبضه اه ح (قوله ثم يشترى ويقبض) راجع لما اذا تزوجه البائع وقوله أو يقبض راجع لما اذا تزوجه المشتري فهو معطوف على يشترى اه ح (قوله فيطلق الزوج الخ) ويلزمه لمولى الجارية نصف المهر وله أن يبرئه من ذلك اتقاني (قوله بعد قبض المشتري) أما لو طلقها قبله فعليه الاستبراء كما في الاصل وفي كتاب الحيل لا استبراء عليه اعتبارا بوقت الشراء فانها مشغولة بحق الغير وعلى رواية الاصل اعتبر وقت القبض وهو الصحيح ذخيرة (قوله فيسقط الاستبراء) لان عند وجود السبب وهو استحداث الملك المؤكد بالقبض اذا لم يكن فرجها حلالا له لا يجب الاستبراء وان حل بعد ذلك لان المعبر أو ان وجود السبب كما اذا كانت معتدة الغير هداية واستشكله المقدسى بالمجوسية أقول المراد بالحل استفادة ملك الوطئ بالشراء وبه يدفع الاشكال كما قررناه سابقا تأمل (قوله وقبل الخ) هذا من رموز الشارح الخفية رحمه الله تعالى فانه لا مدخل لهذه القصة في حيل الاستبراء لكن اشار به الى ماله مدخل وهو مقابل هذا القول وما حكاه ابن الشحنة بما حاصله ان الرشيد احضر أبا يوسف ليلا وعنده عيسى بن جعفر فقال طلبت من هذا جاريتي فاخبرانه حلف أن لا يبيعها ولا يهبها فقال أبو يوسف بعه النصف ووجه النصف ففعل فأراد الرشيد سقوط الاستبراء فقال اعتقها وازوجكها ففعل وأمره بمائة ألف درهم وعشرين دينارا (قوله يشترى نصفها الخ) فصدق انه لم يشتر جارية أي كاملة ولم يوهب له كذلك وهذا يفيد ان السين والتاء في يستوهب زائدتان والاولى كالتألف ووجه له امة كاملة من غير طلب لم يحدث فلي تأمل ويجب الاستبراء لاستحداث الملك والبد اه ط (قوله كما يفيد اطلاقهم) أقول انما يستفاد ذلك من الاطلاق لو لم يعارضه ما هو اقوى منه وهو ما صرح به في الهداية

اداعلم ان البائع لم يقربها في طهرها ذلك والا لا يفعلها به يفتي (وهي اذا لم تكن تحت حرة) أو اربع اماء (ان ينكحها) ويقبضها (ثم يشترىها) فقل له للمال لانه بالنكاح لا يجب ثم اذا اشترى زوجته لا يجب أيضا ونقل في الدرر عن ظهير الدين اشتراط وطئه قبل الشراء وذكر وجهه (وان كان تحت حرة) فالحيلة (ان ينكحها البائع) أي يزوجه ممن يتق به كما سيحى (قبل الشراء أو) ان ينكحها (المشتري قبل قبضه) اه فلو بعده لم يسقط (من موثوق به) ايسر تحت حرة (أو يزوجه بشرط ان يكون أمرها بيدها) أو بيده يطلقها متى شاء ان خاف ان لا يطلقها (ثم يشترى) الامة (ويقبض أو يقبض فيطلق الزوج) قبل الدخول بعد قبض المشتري فيسقط الاستبراء وقيل المسألة التي أخذ أبو يوسف عليها مائة ألف درهم ان زبيدة حلفت الرشيد أن لا يشترى عليها جارية ولا يستوهبها فقال يشترى نصفها ويوهب له نصفها ملتقط (أو يكاتبها) المشتري (بعد الشراء) والقبض كما يفيد اطلاقهم وعليه فيطلب الفرق بين الكلاية

من انه يجتزأ بحیضة حاضتها بعد القبض وهي مجوسية أو مكاتبه بأن كاتبها بعد الشراء ثم اسلمت المجوسية
وعجزت المكاتب لوجودها بعد السبب وهو استحداث الملك واليد اه فهو صريح في وجوب الاستبراء
اذا كاتبها بعد القبض ووجهه ظاهر فيحمل ما هنا على ما قبل القبض موافقة لمقتضى القواعد وتوفيقا بين
الكلامين (قوله والنكاح) الاولى الانكاح اه ح (قوله كما سنذكره) في قوله لزوال ملكه بالكتابة
الخ وعبارة المصنف عن شيخه ولعل وجهه انه بالكتابة خرجت عن يد السيد حيث صارت حرمة يد
وصارت احق بأكسابها فصار كأن الملك قد زال بالكتابة ثم تجدد بالتجيز ولكن لم يحدث فيه ملك الرقة
حقيقة فلم يوجد السبب الموجب للاستبراء ويرثه قول النهاية ان الامة اذا لم تخرج عن ملك المولى ولكنها
خرجت من يده ثم عادت اليه لا يجب الاستبراء اه ملخصاً قول لوصح هذا الفرق بطل كلام الهداية
السابق الذي أقره الشراح وكيف وقد وجد السبب الموجب للاستبراء وهو استحداث الملك وباليه بعد
القبض وبالكتابة زالت اليد فقط الموجبة لحل الوطى وبقي ملك الرقة فهو مثل ما اذا تزوجها بعد القبض
وليس في كلام النهاية ما يفيد ذلك بل قد يدعى انه دليل على خلاف مدعاه لانه يدل على ان زوال اليد غير معتبر
أصلاً ولذا قال في النهاية بعد كلامه السابق ومن نظر ذلك ما اذا كانت أمته ثم عجزت أو باعها على انه
بالتخييل ثم ابطال البيع لا يلزمه الاستبراء فقد فرض كلامه في أمة ثابتة في ملكه ويده اذا كاتبها أو باعها ثم ردت
الى يده لا يلزمه الاستبراء فانظر بعين الانصاف هل يفيد محل النزاع وهو انه اذا اشتراها وقبضها فكاتبها
سقط عنه الاستبراء كيف ولو افاد ذلك لافاد ان البيع بالخيار كالكتابة ولم يقل به أحد فيما أعلم (قوله لكن
في الشر بلاية الخ) حيث قال وهي أن يكاتبها المشتري ثم يقبضها فيفسخ برضاها كذا في المواهب وغيرها
وهي اسهل الخيل خصوصاً اذا كانت على مال كثير ومنجيم بقريب فتعجز نفسها اه (قوله قلت الخ) قد
يقال ان الشر بلاية قال كذا في المواهب وغيرها فعبارة مجموعة من عدة كتب فان كان صاحب المواهب
لم يصرح بالقبض يمكن ان غيره صرح به اه ط أقول بل لو لم يصرح به أحد فالعنى عليه كما علمت (قوله
لزوال ملكه) أى تقدير الان الزائل حقيقة هو اليد (قوله لا يجتمعان نكاحاً) اشار به الى أن المراد ذلك
فذكر الاختين تمثيل لا تقيد لكن صار في ارتفاع اختان بالانفراك كما تأمل قال ط وظاهره يشمل الامة
وبنتها وعليه نص القهستاني مع انه اذا قبلها ما بشهوة وجبت حرمة المصاهرة فيحرمان عليه جميعاً (فرع)
لو تزوج أمة ولم يطأها فشرى اختها ليس له أن يستمتع بالمشترأة لان الفراش ثبت بالنكاح فلو وطئها صار
جامعاً في الفراش اتقاني (قوله قبلهما) لم يذكر المصنف الوطى لان كتاب النكاح اغناها عنه قهستاني
(قوله يحمل له وطؤها الخ) لانه يصير جامعاً بوطى الاخرى لا بوطى الموطوءة هداية (قوله الشهوة في القبله
لا تعتبر) يخالف لما في الكنز والهداية وقال في النهاية قيد بقوله بشهوة لان تقبيلها ما اذا لم يكن عن شهوة صار
كأنه لم يقبلها أصلاً اه ومثله في العناية لكن في فصل المحرمات من فتح القدير اذا اقر بالتقبيل وانكر
الشهوة اختلف فيه قيل لا يصدق ولا يقبل إلا أن يظهر خلافه وقيل يقبل وقيل بالتفصيل بين كونه على الرأس
والجبهة فيصدق أو على الفم فلا والارجح هذا اه واستظهر الحاق الخدين بالفم قلت فقد حصل التوفيق
والله الموفق (قوله حتى يحرم) بفتح حرف المضارعة من المجزء لامن التحريم وفرج بالرفع فاعل يشمل ما غير
فعله (قوله بملك) اراد به ملك المين وقوله بأى سبب كان تعميم له قال الاتقاني كالشراء والوصية
والمراث والخلع والكتابة والهبة والصدقة تأمل (قوله الا بالدخول) لانه تجب العدة عليها والعدة
كالنكاح الصحيح في التحريم هداية (تنبية) لو ارتفع المحرم فالظاهر عود الحرمة ثم رأيت في النهاية عن المبسوط
لو زوج احداً ما له وطى الباقية فان طلقها الزوج وانقضت عدتها لم يطأ واحدة منهما حتى يزوج أحداً ما
او يبيع لان حق الزوج سقط عنها بالطلاق ولم يبق اثر بعد انقضاء العدة فعاد الحكم الذي كان قبل التزويج
اه (قوله كما بسطته في شرح المتقى) نصه لكن المستحب أن لا يمسه حتى تمضي حيضة على الحرمة
بالاخراج عن الملك قلت وهذا أحد أنواع الاستبراء المستحب ومنها اذا رأى امرأته أو أمته تزني ولم يجبل
فلو حبلى لا يبطأ حتى تضع الحمل ومنها اذا زنى باخت امرأته أو بعمتها أو بخالتها أو بنت أخيها أو اختها
بلا شبهة فان الافضل أن لا يطأ امرأته حتى تستبرئ المزينة فلوزنى بها بثبته وجب عليها العدة فلا يبطأ

والنكاح بعد القبض وقد نقله
المصنف عن شيخه بحثاً كما سنذكره
لكن في الشر بلاية عن المواهب
التصريح بتقيد الكتابة بكونها
قبل القبض فليحترق قلت ثم وقفت
على البرهان شرح مواهب الرحمن
فلم ار القيد المذكور قد بر (ثم
يفسخ برضاها فيجوز له الوطى بلا
استبراء) لزوال ملكه بالكتابة ثم
يجتذره بالتجيز لكن لم يحدث ملك
حقيقة فلم يوجد سبب الاستبراء
وهذه اسهل الخيل تاتر خاتمة
(له امتان) لا يجتمعان نكاحاً
(اختان) ام لا (قبلهما) فلو قبل
او وطى احداً ما يحمل له وطؤها
وتقبيلها دون الاخرى (بشهوة)
الشهوة في القبله لا تعتبر بل في المس
والنظر ابن كمال (حرمنا عليه
وكذلك) يحرم عليه (الدواعي
كالنظر والتقبيل حتى يحرم فرج
احداً ما) عليه ولو بغير فعله
كاستيلاء كفار عليها ابن كمال
(ملك) ولو لبعضها بأى سبب كان
(أو نكاح) صحيح لا فاسد
الا بالدخول (أو عتق) ولو لبعضها
أو كتابة لانها تحترم فرجها بخلاف
تدبير ورهن واجارة قلت والمستحب
ان لا يمسه حتى تمضي حيضة على
الحرمة كما بسطته في شرح المتقى

(وكره) تحريما قهستاني (تقبيل الرجل) فم الرجل اويده او شيأ منه وكذا تقبيل المرأة المرأة عند لقاء او وداع فنية وهذا الوعد شهوة وأما على وجه البربخا نزع الكل خائفة وفي الاختيار عن بعضهم لا بأس به اذا قصد البرؤا من الشهوة كتقبيل وجهه فنية ونحوه (و) كذا (معانقته في ازار واحد) وقال أبو يوسف لا بأس بالتقبيل والمعانقة في ازار واحد (ولو كان عليه قميص أو جبة جاز) بلا كراهة بالاجماع وصححه في الهداية وعليه المتون وفي الحقائق لو القبل على وجه المبرة دون الشهوة جاز بالاجماع (كالمصافحة) أي كما تجوز المصافحة لانها سنة قديمة متواترة لقوله عليه الصلاة والسلام من صافح أخاه المسلم وحرل يديه تناثر ذنوبه واطلاق المصنف تبعا للدرر والكنز والوقاية والنقاية والجمع والمقتى وغيرها فيد جوازها مطلقا ولو بعد العصر وقولهم انه بدعة أي مباحة حسنة كما افاده النووي في اذكاره وغيره في غيره وعليه يحمل ما نقله عنه شارح الجمع من انها بعد النجس والعصر ليس بنقض توفيقا قاتله وفي القنية السنة في المصافحة بكتايديه وتماهه فيما علقته على المقتى (ولا يجوز للرجل مضاجعة الرجل وان كان كل واحد منهما في جانب من الفراش) قال عليه الصلاة والسلام لا يفضي الرجل الى الرجل في ثوب واحد ولا يفضي المرأة الى المرأة في الثوب الواحد

امرأته حق تنقضي عدة المزية ومنها اذا رأى امرأته تفتن ثم تزوجها فان الافضل أن يستبرئ وهذا عندهما واما عند محمد فلا يبطأ الا بعد الاستبراء وكذا الجواب فيمن تزوج امرأة الغير او مدبرته او أم ولد قبل العتق وكذا المولاهما كما في القهستاني عن النظم فليحفظ اه (قوله واما على وجه البربخا نزع الكل) قال الامام العيني بعد كلام فعلم اباحة تقبيل اليد والرجل والرأس والكشح كما علم من الاحاديث المتقدمة اباحتها على الجبهة وبين العينين وعلى الشفتين على وجه المبرة والاكرام اه ويأتي قريبا تمام الكلام على التقبيل والقيام (قوله وكذا معانقته) قال في الهداية ويكره أن يقبل الرجل فم الرجل اويده او شيأ منه او يعانقه وذ كر الطحاوي ان هذا قول أبي ح ومحمد وقال أبو يوسف لا بأس بالتقبيل والمعانقة لما روى انه عليه السلام عانق جعفر حين قدم من الحبشة وقبله بين عينيه ولهما ما روى انه عليه السلام نهى عن المكاء معه وهي المعانقة وعن المكاء معه وهي التقبيل وما رواه محمول على ما قبل التحريم قالوا الخلاف في المعانقة في ازار واحد أما اذا كان عليه قميص أو جبة لا بأس به بالاجماع وهو الصحيح اه وفي العناية ووفق الشيخ ابو منصور بين الاحاديث فقال المكروه من المعانقة ما كان على وجه الشهوة وعبر عنه المصنف بقوله في ازار واحد فانه سبب يفضي اليها فاما على وجه البر والكرامة اذا كان عليه قميص واحد فلا بأس به اه وبه يظهر ان قوله لو عن شهوة في قول المصنف في ازار واحد أي ساتر لما بين السرة والركبة مع كشف الباقي وان ما قبله عن أبي يوسف موافق لما في الهداية فافهم (قوله ولو كان عليه) أي على كل واحد منهما كما في شرح الجمع (قوله وفي الحقائق الخ) يغني عنه ما قدمناه قريبا عن الخاتمة ط (قوله لقوله عليه السلام الخ) كذا في الهداية وفي شرحها للعيني قال النبي صلى الله عليه وسلم ان المؤمن اذا التقى المؤمن فلم عليه وأخذ يده فصافحه تناثر خطاياهما كما تناثر ورق الشجر رواه الطبراني والبيهقي (قوله كما افاده النووي في اذكاره) حيث قال اعلم ان المصافحة مستحبة عند كل لقاء وأما ما اعتاده الناس من المصافحة بعد صلاة الصبح والعصر فلا أصل له في الشرع على هذا الوجه ولكن لا بأس به فان أصل المصافحة سنة وكونهم حافظوا عليها في بعض الاحوال وفترطوا في كثير من الاحوال أو أكثرها لا يخرج ذلك البعض عن كونه من المصافحة التي ورد الشرع بأصلها اه قال الشيخ أبو الحسن البكري وتيسيره بما بعد الصبح والعصر على عادة كانت في زمنه والافعقب الصلوات كلها كذلك كذا في رسالة الشرنبلالي في المصافحة وتقل مثله عن الشمس الحانوتي وانه أفتى به مستدلا بعموم النصوص الواردة في مشروعيتها وهو الموافق لما ذكره الشارح من اطلاق المتون لكن قد يقال ان المواظبة عليها بعد الصلوات خاصة قد يؤدي الى الجهلة الى اعتقاد سنيتها في خصوص هذه المواضع وان لها خصوصية زائدة على غيرها مع ان ظاهر كلامهم انه لم يفعلها أحد من السلف في هذه المواضع وكذا قالوا بسنية قراءة السور الثلاث في الوتر مع الترتل احسانا لا لاعتقاد وجوبها ونقل في تبين المحارم عن الملتقط انه تكره المصافحة بعد اداء الصلاة بكل حال لان الصحابة رضي الله تعالى عنهم ما صافحوا بعد اداء الصلاة ولا نهان سنن الروافض اه ثم نقل عن ابن حجر من الشافعية انها بدعة مكروهة لا أصل لها في الشرع وانه يذنبه فاعلمها أولا ويعزرنانها ثم قال وقال ابن الحاج من المالكية في المدخل انها من البدع وموضع المصافحة في الشرع انما هو عند لقاء المسلم لا خيه لاني اذ بار الصلوات فحيت وضعها الشرع يضعها في نهى عن ذلك ويرزق فاعله لما أتى به من خلاف السنة اه ثم اطال في ذلك فراجع (قوله وغيره في غيره) الضهير الاول للنووي والثاني كتاب الاذكار (قوله وعليه يحمل ما نقله عنه) أي عن النووي في شرحه على صحيح مسلم كما صرح به ابن ملك في شرح الجمع فافهم أقول وهذا الحمل بعيد جدا والظاهر انه مبني على اختلاف رأي الاسام النووي في كتابيه وانه في شرح مسلم نظر الى ما يلزم عليه من المحذور والى ان ذلك بخصوصه غير مأثور ولا سيما بعد ما قدمناه عن الملتقط من انها من سنن الروافض والله أعلم (قوله وتماه الخ) ونصه وهي الصاق صفحة الكف بالكف واقبال الوجه بالوجه فأخذ الاصابع ليس بمصافحة خلافا للروافض والسنة أن تكون بكتايديه وبغير حائل من ثوب او غيره وعند اللقاة بعد السلام وأن يأخذ الا بهام فان فيه عرفا ينبت المحبة كذا جاء في الحديث ذكره القهستاني وغيره اه (قوله مضاجعة الرجل) أي في ثوب واحد لا حاجز بينهما وهو المفهوم من الحديث الا في وجهه فسر الاتقاني المكامعة على خلاف ما مر عن الهداية

واذا بلغ الصبي أو الصبية عشر سنين يجب التفريق بينهما بين أخيه وأخته وأمه وأبيه في بعض لقوله عليه الصلاة والسلام وفرقوا بينهم في المضاجع وهم أبناء عشر وفي النكاح إذا بلغوا سنا كذا في المجتبى وفيه الغلام إذا بلغ حد الشهوة كالفعل والكافة كالمسئلة عن أبي حنيفة لصاحب الجمام أن ينظر إلى العورة ووجته الختان وقيل في ختان الكبير إذا أمكنه أن يحتن نفسه فعل والام يفعل الآن لا يمكنه النكاح أو شراء الجارية والظاهر في الكبير أنه يحتن ويكفي قطع الاكثر (ولا بأس بتقبيل يد الرجل (العالم) والمتورع على سبيل التبرك درر ونقل المصنف عن الجامع أنه لا بأس بتقبيل يد الحاكم المتدين (والسلطان العادل) وقيل سنة مجتبى (وتقبيل رأسه) أي العالم (اجود) كما في البرازية (ولا رخصة فيه) أي في تقبيل اليد (غيرهما) أي غير عالم وعادل هو المختار مجتبى وفي المحيط ان تعظيم اسلامه وأكرامه جاز وان لنيل الدنيا كره (طلب من عالم أروا هداية) يدفع إليه قدمه (ويمكنه من قدمه لقبه اجابه وقيل لا) يرخص فيه كما يكره تقبيل المرأة فم أخرى أو خدها عند اللقاء والوداع كما في القنية مقدما للتقبل قال (و) كذا ما يفعله الجهال من (تقبيل يده نفسه إذا أتى غيره) فهو (مكروه) فلا رخصة فيه وأما تقبيل يده صاحبه عند اللقاء فمكروه بالاجماع

وهل المراد أن يلتصق في ثوب واحد أو يكون أحدهما في ثوب دون الآخر والظاهر الأول يؤيده ما نقله عن مجمع البحار أي متجردين وان كان بينهما حائل فيكره تنزيها اه تأمل (قوله بين أخيه وأخته وأمه وأبيه) في بعض النسخ وبين بالواو وهكذا رأيت في المجتبى قال في الشرع ويفترق بين الصبيان في المضاجع إذا بلغوا عشر سنين ويحول بين ذكور الصبيان والنسوان وبين الصبيان والرجال فان ذلك داعية إلى الفسنة ولو بعد حين اه وفي البرازية إذا بلغ الصبي عشر الأيام مع أمه وأخته وامرأة الأب امرأته أو جاريته اه فالمراد التفريق بينهما عند النوم خوفا من الوقوع في المحذور فان الولد إذا بلغ عشر أعقل الجماع ولا ديانة له ترقه فربما وقع على أخته أو أمه فان النوم وقت راحة مهيج للشهوة وترتفع فيه الثياب عن العورة من الفريقين فيؤدي إلى المحذور وإلى المضاجعة المحترمة خصوصا في أبناء هذا الزمان فانهم يعرفون الفسق أكثر من الكبار وأما قوله وأبيه فالظاهر أن المراد تفريقه عن أمه وأبيه بان لا يتركاه ينام معهم في فراشهما لانه ربما يطلع على ما يقع بينهما بخلاف ما إذا كان نائما وحده أو مع أبيه وحده أو البنات مع أمهما وحدها وكذا لا يترك الصبي ينام مع رجل أو امرأة أجنبيين خوفا من الفسنة ولا سيما إذا كان صبيا فانه وان لم يحصل في تلك النومة شيء فيتعلق به قلب الرجل أو المرأة فتحصل الفسنة بعد حين فلهذا در هذا الشرع الطاهر فقد حسم مادة الفساد ومن لم يحتط في الأمور يقع في المحذور وفي المثل لا تسلم الجزة في كل مرة (قوله كذا في المجتبى) الإشارة إلى ما في المتن وما بعده إلى هنا (قوله كالفعل) أي كالبالغ كما في التاترخانية أي في النظر إلى العورة والمضاجعة قوله والكافة كالمسئلة) يحتمل أن يكون المراد انظر الكافة إلى المسئلة كنظر المسئلة إلى المسئلة وهو خلاف الأصح الذي قدمه المصنف بقوله والذمية كالرجل الأجنبي في الأصح الخ ويحتمل أن يكون المراد أن الرجل ينظر من الكافة كما ينظر من المسئلة ومقابلته ما في التاترخانية روى أنه لا بأس بالنظر إلى شعر الكافة (قوله عن أبي حنيفة الخ) هذا غير المعتمد لما في شرح الوهبانية وينبغي أن يتولى طلي عورته بيده دون الخادم هو الصحيح لان ما لا يجوز النظر إليه لا يجوز مسه الا فوق الثياب وعن ابن مقاتل لا بأس أن يطلي عورة غيره بالنورة كالختان ويغض بصره اه قلت وفي التاترخانية قال الفقيه أبو الليث هذا في حالة الضرورة لا غير (قوله وقيل الخ) مقابل لقوله ووجته الختان فانه مطلق يشمل ختان الكبير والصغير وهكذا أطلقته في النهاية كما قدمناه واقره النراح والظاهر ترجيحه ولذا عبر هنا عن التفصيل بتقبيل (قوله الآن لا يمكنه النكاح) كذا رأيت في المجتبى والصواب اسقاط لا بعد ان كما وجدته في بعض النسخ موافقا لما في التاترخانية وغيرها والمراد أن لا يمكنه أن يتزوج امرأة تحتنه أو يشرى أمة كذلك (قوله والظاهر في الكبير ان يحتن) الظاهر أن يحتن مبني للمجهول أي يحتنه غيره فيوافق اطلاق الهداية تأمل (قوله ويكفي قطع الاكثر) قال في التاترخانية غلام ختن فلم تقطع الجلدة كلها فان قطع أكثر من النصف يكون ختانا والافلا (قوله ونقل المصنف الخ) لا حاجة إليه لانه داخل في قول المصنف بعد والسلطان اذ هو من له سلطنة وولاية ط (قوله وقيل سنة) أي تقبيل يد العالم والسلطان العادل قال الشرنبلالي وعلمت أن من فساد الاحاديث سنيتها أو نذبه كما أشار إليه العيني (قوله أي العالم) ظاهره أن الاجود في السلطان اليد حفظا لا جهة الامارة وليحترز ط (قوله اجود) لعل معناه أكثر ثوبا ط (قوله هو المختار) قدم عن الخانية والحقائق ان التقبيل على سبيل البر بلا شهوة جائز بالاجماع (قوله يدفع إليه قدمه) يغني عنه ما في المتن (قوله أجابه) لما أخرجه الحاكم ان رجلا أتى النبي صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله اني شيا ازداد به يقينا فقال اذهب إلى تلك الشجرة فادعها فذهب إليها فقال ان رسول الله صلى الله عليه وسلم يدعوك فجاءت حتى سلمت على النبي صلى الله عليه وسلم فقال لها ارجعي فرجعت قال ثم أذن له فقبل رأسه ورجليه وقال لو كنت امرأة أحدنا أن يسجد لأحدنا امرت المرأة أن تسجد لزوجها وقال صحيح الاسناد اه من رسالة الشرنبلالي (قوله كما يكره الخ) الأولى حذفه فانه نقل سابقا عن القنية ط وهذا الوعد عن شهوة كما مر (قوله مقدم للتقبل) أي الواقع في عبارة المصنف فانه رمز له إلى كتاب ثم رمز بعده للاول (قوله قال) الظاهر أن الصغير لصاحب القنية ولم ارد فيها نعم ذكر الثانية والثالثة في المجتبى (قوله فهو مكروه) أي تحريما ويدل عليه قوله بعد فلا رخصة فيه ط (قوله فمكروه بالاجماع) أي اذا لم يكن صاحبه عالما ولا عادلا

(وكذا) ما يغفلونه من (تقبيل الأرض بين يدي العلماء) والعظماء فحرام والفاعل والراعي به اثمان لانه يشبه عبادة الوثن وهل يكفر ان على وجه العبادة والتعظيم كنز وان على وجه التحية لا وصار اثما مرتكباً للكبيرة وفي الملتقط التواضع لغير الله حرام وفي الوهبانية يجوز بل يندب القيام تعظيماً للقادم كما يجوز القيام ولو للقاري بين يدي العالم وسيجب نظاماً (قائداً) قبل التقبيل على خمسة اوجه قبله المودة للولد على الخد وقبله الرحمة لو اديه على الرأس وقبله الشفقة لاخته على الجهة وقبله الشهوة لمراته أو امته على الفم وقبله التحية للمؤمنين على اليدوزاد بعضهم قبله الديانة للمجر الاسود جوهره قلت وتقدم في الحج تقبيل عتبة الكعبة وفي القنية في باب ما يتعلق بالمقابر تقبيل المصحف قبل بدعة لكن روى عن عمر رضي الله عنه أنه كان يأخذ المصحف كل غداة ويتقبله ويقول عهد ربي ومنشور ربي عز وجل وكان عثمان رضي الله عنه يقبل المصحف ويمسحه على وجهه واما تقبيل الخبز فجوز الشافعية أنه بدعة مباحة وقيل حسنة وقالوا يكروه دوسه لا بوسه ذكره ابن قاسم في حاشيته على شرح المنهاج لابن حجر في بحث الوليمة وقواعدنا لا تأباه وجاء لا تقطعوا الخبز بالسكين واكرموه فان الله اكرمه

(فصل في البيع) *

كره بيع العذرة (رجيع الآدمي خالصة لا يكروه بل يصح بيع السرقيين) أي الزبل خلافاً للشافعية (وصح) بيعها (مخلوطة بتراب او رماد غلب عليها) في الصحيح (كما صح الانتفاع بمخلوطها) أي العذرة بل بها خالصة على ما صححه الزبلي وغيره خلافاً لتصحيح الهداية فقد اختلف التصحيح

ولا قصد تعظيم اسلامه ولا اكرامه وسبأني أن قبله يد المؤمن تحية توقيفاً بين كلامهم ولا يقال حالة اللقائ مستثناة لا نأقول حيث ندب فيها الشارع صلى الله تعالى عليه وسلم الى المصافحة علم أنها تزيد عن غيرها في التعظيم فكيف لا تساويها سائحاتي (قوله ان على وجه العبادة أو التعظيم كفر الخ) تلحق لقولن قال الزبلي وذكر الصدر الشهيد أنه لا يكفر بهذا السجود لانه يريد به التحية وقال شمس الأئمة السرخسي ان كان غير الله تعالى على وجه التعظيم كفر اه قال القهستاني وفي الظهيرية يكفر بالسجدة المطلقة في الزاهد في الايمان في السلام الى قريب الركوع كالسجود وفي المحيط انه يكره الاثنا للسلطان وغيره اه وظاهر كلامهم اطلاق السجود على هذا التقبيل (تمة) اختلفوا في سجود الملائكة قبل كان الله تعالى والتوجه الى ادم للتشريف كاستقبال الكعبة وقيل بل لا دم على وجه التحية والاكرام ثم نسخ بقوله عليه السلام لو أمرت أحدا أن يسجد لأحد لا مروت المرأة أن تسجد لزوجها تاترخانية قال في تبين المحارم والصحيح الثاني ولم يكن عبادة له بل تحية واكراماً ولذا امتنع عنه ابليس وكان جائزاً فيما مضى كما في قصة يوسف قال أبو منصور الماتريدي وفيه دليل على نسخ الكتاب بالسنة (قوله التواضع لغير الله حرام) أي اذلال النفس لنيل الدنيا والافتخار بخفض الجناح لمن دونه مأموره به سيد الانام عليه الصلاة والسلام يدل عليه ما رواه البيهقي عن ابن مسعود رضي الله عنه من خضع لغني ووضع له نفسه اعظاماً له وطعماً فيما قبله ذهب ثلثا مروءته وشطر دينه (قوله يجوز بل يندب القيام تعظيماً للقادم الخ) أي ان كان ممن يستحق التعظيم قال في القنية قيام الجالس في المسجد لمن دخل عليه تعظيماً وقيام قارئ القرآن لمن يجي تعظيماً يكره اذا كان ممن يستحق التعظيم وفي مشكل الآثار القيام لغيره ليس بكمروه لعينه انما المكروه محبة القيام لمن يقام له فان قام لمن لا يقام له لا يكره قال ابن وهبان أقول وفي عصرنا ينبغي أن يستحب ذلك أي القيام لما يورث تركه من الحقد والبغضاء والعداوة سيما اذا كان في مكان اعتمد فيه القيام وما ورد من التوعد عليه في حق من يحب القيام بين يديه كما يفعله الترك والاعاجم اه قلت يؤيده ما في العناية وغيرها عن الشيخ الحكيم أبي القاسم كان اذا دخل عليه غني يقوم له ويعظمه ولا يقوم للفقراء وطلبة العلم فقيل له في ذلك فقال الغني يتوقع مني التعظيم فلو تركته لتضرر والفقراء والطلبة انما يطعمون جواب السلام والكلام معهم في العلم وتتمام ذلك في رسالة الشربلالي (قوله تقبيل عتبة الكعبة) هي من قبله الديانة ط وفي الدر المنقي واختلف في تقبيل الركن اليماني فقيل سنة وقيل بدعة (قوله ومنشور ربي) قال في القاموس المنشور الرجل المنتشر الامر وما كان غير محتوم من كتب السلطان والمراد كتاب ربي ففيه تجريد عن بعض المعنى ط (قوله وقواعدنا لا تأباه) قال في الدر المنقي وحينئذ فيراد على السنة ستة أيضاً بدعة مباحة أو حسنة وسنة لعالم وعادل مكروه لغيرهما على المختار وحرام للأرض تحية وكفر لها تعظيماً كما مر اه تأمل (قوله وجاء الخ) قال شيخ مشايخنا الشيخ اسمعيل الجراحي في الاحاديث المشتهرة لا تقطعوا الخبز واللعن بالسكين كما تقطع الاعاجم واهـ انهم شوه نهشاً قال الصغاني موضوع اه وفي المجنب لا يكره قطع الخبز واللعن بالسكين اه والله تعالى أعلم

(فصل في البيع) *

(قوله كره بيع العذرة) بفتح العين وكسر الذا القهستاني والكرامة لا تقتضي البطلان لكن يؤخذ من مشابهته بقوله وصح مخلوطة ان بيع الخالصة باطل وبه صرح القهستاني وفي الهداية اشارة اليه ونقله في الدر المنقي عن البرجندی عن الخزانه وقال وكذا بيع كل ما انفصل عن الآدمي ككسرة وظيفه لانه جزء الآدمي ولذا وجب دفنه كما في الترتاشي وغيره (قوله هل يصح بيع السرقيين) بالكسر معرب سرقين بالفتح ويقال سرقين بالجمع (قوله أي الزبل) وفي الشربلالية هو رجيع ماسوى الانسان (قوله غلب عليها) كذا قيدته في موضع من المحيط والكافي والظهيرية وأطلقه في الهداية والاختيار والمحيط فاما أن يحمل المطلق على المقيد أو يحمله على الروايتين أو على الرخصة والاستحسان لكن في زيادات العتاني ان المطلق يجري على إطلاقه الا اذا قام دليل التقييد نصاً أو دلالة فاحفظه فانه للفقهاء ضروري قهستاني (قوله في الصحيح) قيد لقوله وصح بيعها مخلوطة وعبرة من الاصلاح وصح في الصحيح مخلوطة وعبرة

شرحه قال في الهداية وهو المروي عن محمد وهو الصحيح اه فافهم (قوله وفي الملتقى الخ) الظاهر انه أشار
 بتقله الى أن تصحيح الانتفاع بالخلاصة تصحيح لجواز بيعها أيضا وقوله فافهم تنبيه على ذلك (قوله
 من ثمن خمر) بأن باع الكافر خراوا أخذ ثمنها وقضى به الدين (قوله لصحة بيعه) أي بيع الكافر الخمر
 لانها مال مستقوم في حقه فذلك الثمن فيحل الاخذ منه بخلاف المسلم لعدم تقويمها في حقه فبقى الثمن على ملك
 المشتري (قوله باعه مسلم) عدل عن قول الزيلعي باعه هو ليشمل ما اذا كان البائع هو المسلم الميت أو مسلم
 غيره بالوكالة عنه (قوله كما بسطه الزيلعي) حيث قال لانه كالمغصوب وقال في النهاية قال بعض مشايخنا
 كسب المغنية كالمغصوب لم يحل أخذه وعلى هذا قالوا الوصيات الرجل وكسبه من بيع الباذق أو الظلم
 أو أخذ الرشوة يتورع الورثة ولا يأخذون منه شيئا وهو أولى بهم ويردون عنها على أربابها ان عرفوهم والا
 تصدقوا بها لان سبيل الكسب الخبيث التصديق اذا نذر الرد على صاحبه اه لكن في الهندية عن المنتقى
 عن محمد في كسب النائحة وصاحب طبل أو من مارلو أخذ بلا شرط ودفعه المالك برضاه فهو حلال ومثله
 في المواهب وفي التاترخانية وما جمع السائل من المال فهو خبيث (قوله وفي الاشياء الخ) قال الشيخ عبد
 الوهاب الشعراني في كتاب المنز وما نقل عن بعض الحنفية من ان الحرام لا يتعدى الى ذمتين سالت عنه الشهاب
 ابن الشلبي فقال هو محمول على ما اذا لم يعلم بذلك أما من رأى المكاس يأخذ من أحد شيئا من المكس ثم يعطيه
 آخر ثم يأخذ من ذلك الآخر فهو حرام اه وفي الذخيرة سئل أبو جعفر عن اكتسب ماله من أمر السلطان
 والغرامات المحترمة وغير ذلك هل يحل لمن عرف ذلك أن يأكل من طعامه قال أحب الى في دينه أن لا يأكل
 وبيعه حكما ان لم يكن غصبا أو رشوة اه وفي الخاتمة امرأة زوجها في أرض الجور اذا أكلت من طعامه
 ولم يكن عينه غصبا أو اشتري طعاما أو كسوة من مال أصله ليس بطيب فهو في سعة من ذلك والاثم على
 الزوج اه حموى (قوله مع العلم) أما بدونه ففي التاترخانية اشترى جارية أو ثوبا وهو لغير البائع فوطئ
 أو لبس ثم علم روى عن محمد ان الجماع واللبس حرام الا انه وضع عنه الاثم وقال أبو يوسف الوطئ حلال
 ما جور عليه وعلى الخلاف لو تزوج ووطئها فبان انها منكوبة الغير (قوله الا اذا علم ربه) أي رب المال
 فيجب على الوارث رده على صاحبه (قوله وهو حرام مطلقا على الورثة) أي سواء علموا أربابها اولافان
 علموا أربابها ردوه عليهم والاتصدقوا به كما قد مناه آتفاعن الزيلعي أقول ولا يشك ذلك بما قد مناه آتفاعن
 الذخيرة والخاتمة لان الطعام أو الكسوة ليس عين المال الحرام فانه اذا اشترى به شيئا يحل أكله على
 تفصيل تقدم في كتاب الغصب بخلاف ما تركه ميراثا فانه عين المال الحرام وان ملكه بالتبض والخلط عند
 الامام فانه لا يحل له التصرف فيه قبل ادائه ضمانه وكذلك الوارث ثم الظاهر ان حرمة على الورثة في الديانة
 لا الحكم فلا يجوز لوصي القاصر التصديق به ويضمنه القاصر اذا بلغ تأمل (قوله فتدنه) أشار به الى ضعف
 ما في الاشياء ط (قوله وجاز تحلية المصحف) أي بالذهب والنفضة خلافا لابي يوسف كما قد مناه (قوله كما
 في نقش المسجد) أي ما خلا محرابه أي بالخص وماء الذهب لا من مال الوقف وضمن متواليه لو فعل الا اذا فعل
 الواقف مثله كما مر قبل الوتر والنوافل وكره بعضهم نقش حائط القبلة ويجوز حفره في مسجد لولا ان شر رفيه
 أصلا وفيه نفع من كل وجه ولا يضمن الحافر لما حفر وعليه الفتوى كما أفاده ط عن الهندية (قوله وتعيبره)
 هو جعل العواشر في المصحف وهو كتابة العلامة عند منتهى عشر آيات عناية (قوله أي اظهار اعرابه)
 تفسير للنقط قال في القاموس نقط الحرف اعجمه ومعلوم ان الاعجم لا يظهر به الاعراب انما يظهر بالشكل
 فكأنهم ارادوا ما يعمله أفاده ط (قوله وبه يحصل الرفق الخ) أشار الى أن ماروى عن ابن مسعود جردوا
 القرآن كان في زمنهم وكم من شيء يختلف باختلاف الزمان والمكان كما بسطه الزيلعي وغيره (قوله وعلى هذا)
 أي على اعتبار حصول الرفق (قوله ونحوها) كالسجدة ورموز التجويد (قوله لا بأس بكواغداخبار)
 أي يجعلها غلافا للمصحف ونحوه والظاهر أن المراد بالاخبار التواريخ دون الاحاديث (قوله ويكره
 تصغير مصحف) أي تصغير حجمه وينبغي أن يكتبه باحسن خط وأبينه على أحسن ورق وأبيضه بانخم قلم وأبرق
 مداد ويفرج السطور ويغتم الحروف ويغتم المصحف اه قنية (قوله ونحوه) الذي في المنع ونحوه
 في الهندية ولا يجوز ان شيء في كغذ فيه مكتوب من الذقة وفي الكلام الاولى أن لا يسفل وفي كتب الطب

وفي الملتقى ان الانتفاع كالبيع أي
 في الحكم فافهم (وجاز أخذ دين
 على كافر من ثمن خمر) لصحة بيعه
 (بخلاف دين على المسلم) لبطلانه
 الا اذا وكل ذميا ببيعه فيجوز عنده
 خلافا له ما وعلى هذا الوصيات مسلم
 وترك ثمن خمر باعه مسلم لا يحل
 لورثته كما بسطه الزيلعي وفي
 الاشياء المحترمة تنتقل مع العلم
 الا للوارث الا اذا علم ربه قلت
 ومر في البيع الفاسد لكن في
 المجتبى مات وكسبه حرام فالمراث
 حلال ثم روى وقال لا تأخذ بهذه
 الرواية وهو حرام مطلقا على
 الورثة فتنبه (و) جاز تحلية
 المصحف (لما فيه من تعظيمه كما في نقش
 المسجد) وتعيبره ونقطه (أي اظهار
 اعرابه وبه يحصل الرفق جذا
 خصوصا للجمع فيستحسن وعلى هذا
 لا بأس بكتابة أسامي السور وعدة
 الآي وعلامات الوقف ونحوها
 فهي بدعة حسنة درر وقينة وفيها
 لا بأس بكواغداخبار ونحوها
 في مصحف وتفسير وفتنه وتكره في
 كتب نجوم وأدب ويكره تصغير
 مصحف وكتابه بقلم دقيق يعني
 تزنيها ولا يجوز ان شيء في كغذ
 فقه ونحوه وفي كتب الطب

يجوز ولو كان فيه اسم الله تعالى أو اسم النبي عليه السلام يجوز محو ما ليلف فيه شيء ومحو بعض الكتابة بالربق وقد ورد النهي عن محو اسم الله تعالى بالبصاق ولم يبين محو كتابة القرآن بالربق هل هو كاسم الله تعالى أو كغيره ط
(قوله ويجوز دخول الذمي مسجدا) ولو جنبنا كما في الاشباه وفي الهندية عن التهمة بـ كره للمسلم الدخول في البيعة والكنيسة وانما يكره من حيث انه مجمع الشياطين لا من حيث انه ليس له حق الدخول اه وانظر هل المستأمن ورسول اهل الحرب مثله وقد قضى استدلالهم على الجواز بانزال رسول الله صلى الله عليه وسلم وفد ثقيف في المسجد جوازه ويحرم ط (قوله مطلقا) أي المسجد الحرام وغيره (قوله قلنا) أي في الجواب عما استدلل به المانعون وهو قوله تعالى فلا يقربوا المسجد الحرام وما ذكره مأخوذ من الحواشي السعدية (قوله تكويني) نسبة الى التكوين الذي هو صفة قديمة ترجع اليها صفات الافعال عند المتأخرين فمعنى لا يقربوا الا يخلق الله فيهم القربان ومثال الامر التكوين اثبات طوعا أو كرها ومثال الامر التكوين في ويقال له التدوين ايضا أقبلوا الصلاة والفرق أن الامتثال لا يختلف عن الاول عقلا بخلاف الثاني اه ح وحاصله أنه خبر مني في صورة النهي تأتل (قوله لا تكفيني) بناء على أن الكفار ليسوا مخاطبين بالفروع (قوله وقد جوزوا الخ) هذا انما يحسن لو ذكر دليل الشافعي الذي من جلته ولأن الكافر لا يخلو عن الجنابة فوجب تنزيه المسجد عنه وحاصل كلامه أن هذا الدليل لا يتم لانه قد جوز الخ ط (قوله فعني لا يقربوا الخ) تفريع على قوله تكويني وهو ظاهر فانه لم ينقل أنهم بعد ذلك اليوم حجوا واعتمروا عراة كما كانوا يفعلون في الجاهلية فافهم قال في الهداية ولنا ما روى انه عليه السلام انزل وفد ثقيف في مسجده وهم فزاروا لان الخطب في اعتقادهم فلا يؤدى الى تلاويث المسجد والالية فجمولة على الحضور واستبلاء واستعلاء أو طائفتين عراة كما كانت عادتهم في الجاهلية اه أي فليس الممنوع نفس الدخول يدل عليه ما في صحيح البخاري باسناده الى حميد بن عبد الرحمن بن عوف أن ابا هريرة اخبره أن ابا بكر الصديق رضي الله تعالى عنه ما بعثه في الحجة التي أمره فيها النبي صلى الله عليه وسلم قبل حجة الوداع في رهط يؤذن في الناس الا لا يجعن بعد العام مشرك ولا يطوفن بالبيت عريان اتقاني (قوله عام تسع) بالجر بدل من عامهم ط (قوله ونادى على هذه السورة) كذا في كثير من النسخ التي رأيتها وفي نسخة ونادى على بعيره بسورة براءة وهي التي كتبت عليها ط وقال ان المنادى على البعير باربعين آية من أول سورة براءة هو على كرم الله وجهه وقد أرسله عليه الصلاة والسلام عقب الصديق فلحقه والحكمة في ذلك ليكون الأمر من أهل بيته عليه السلام اه (قوله ولا تنس ما مر في فصل الجزية) حيث قال وأما دخوله المسجد الحرام فذكر في السير الكبير المنع وفي الجامع الصغير عدمه والسير الكبير آخر تصنيف الامام محمد رحمه الله تعالى والظاهر أنه أورد فيه ما استقر عليه الحال اه أقول غايته أن يكون ما في السير الكبير هو قول محمد الذي استقر عليه رأيه ولذا ذكره الشارح آنفامع الشافعي واحمد وما ذكره أصحاب المتون هنا مبني على قول الامام لان شأن المتون ذلك غالباً تأمل هذا وذكر الشارح في الجزية ايضا أنهم يمنعون من استيطان مكة والمدينة لانهم مامن ارض العرب قال عليه الصلاة والسلام لا يجتمع في ارض العرب دينان ولو دخل تجارة جاز ولا يطيل اه (قوله ويجاز عبادته) أي عبادة مسلم ذميا نصرانيا أو يهوديا لانه نوع بر في حقهم وما نهى عن ذلك وصح أن النبي صلى الله عليه وسلم عاد يهود يامرض بجواره هداية (قوله وفي عبادة المجوسى قولان) قال في العناية فيه اختلاف المشايخ فمنهم من قال به لانهم من أهل الذمة وهو المروى عن محمد ومنهم من قال هم ابعد عن الاسلام من اليهود والنصارى الا ترى انه لا تباح ذبيحة المجوس ونكاحهم اه قلت وظاهر المتن كالماتقي وغيره اختيار الاول لارجاعه الضمير في عبادته الى الذمي ولم يقل عبادة اليهود والنصارى كما قال القدوري وفي النوادر جاز يهودى أو مجوسى مات ابن له أو قريب ينبغي أن يعزى به ويقول أخاف الله عليه خرامنه وأصله وكان معناه أصلحك الله بالاسلام يعنى رزقك الاسلام ورزقك ولدا مسلما كفاية (قوله ويجاز عبادة فاسق) وهذا غير حكم المخالطة ذكر صاحب الملتقط يكره له مشهورا المقيد به الاختلاط برجل من أهل الباطل والشر لا بقدر الضرورة لانه يعظم أمره بين الناس ولو كان رجلا لا يعرف يداريه ليدفع الظلم عن نفسه من غير انهم فلا بأس به اه (تنبيه) من العبادة المكروهة اذا علم أنك تنقل على المريض

(و) جاز (دخول الذمي مسجدا) مطاقا وكرهه مالتا مطاقا وكرهه مسجد والشافعي واحد في المسجد الحرام قلنا النهي تكويني لا تكفيني وقد جوزوا عبور عابر السبيل جنباً وحينئذ فعني لا يقربوا لا يحجوا ولا يعتمروا عراة بعد حج عامهم هذا عام تسع حين أمر الصديق ونادى على هذه السورة وقال الا لا يحج بعد عامنا هذا مشرك ولا يطوف عريان رواه الشيخان وغيرهم فليحفظ قلت ولا تنس ما مر في فصل الجزية (و) جاز (عبادته) بالاجماع وفي عبادة المجوسى قولان (و) جاز (عبادة فاسق) على الاصح لانه مسلم والعبادة من حقوق المسلمين

فلا تعدد فقد قيل بحالة الثقل حتى الروح ولا تنقل على المريض ولا تنقل رأسك ولا تنقل ما علمت أنك على هذه الحالة الشديدة بل هون عليه المرض وطيب قلبه وقل له أرأيت في خبرتنا أو بل وأذكر له ما يزيد رجاءه في رجعة الله تعالى مشوبا بشئ من التخويف ولا تضع يدك على رأسه فربما يؤذيه إذا طلبه وقل له إذا دخلت عليه كيف تجد له هكذا جاء عن السلف ولا تنقل له أوص فانه من أعمال الجهال اه مجتبي ط (فائدة) يتشائم الناس في زماننا من العبادة في يوم الاربعاء فينبغي تركها إذا كان يحصل للمريض بذلك ضرر ورأيت في تاريخ المحبي في ترجمة الشيخ فتح الله البيلوني أنه قال * السبت والاثنين والاربعاء * تجنب المرضى بها أن تزار في طيبة يعرف هذا فلا * تغفل فان العرف على المنار * قال المحبي قات هذا عرف مشهور لكن ورد في السنة ما يرد السبت منه فقد ورد أنه عليه الصلاة والسلام كان يفقد اهل قبا يوم الجمعة فيسأل عن المفقود فيقال له انه مريض فيذهب يوم السبت لزيارته تأمل (قوله وجاز خصاء البهائم) عبر في الهداية بالاختصاص والصواب ما هنا كما في النهاية وهو نزاع الخصية ويقال خصى ومخصى (قوله قيل والفرس) ذكر خمس الاغنة الحلوانى أنه لا بأس به عند أصحابنا وذكروا في الاسلام أنه حرام ط (قوله وقيدوه) أى جواز خصاء البهائم بالمنفعة وهي ارادة سمنها أو منعها عن العض بخلاف بنى آدم فانه يراد به المعاصى فيحرم أفاده الاتقانى عن الطحاوى (تنبيه) لا بأس بكى البهائم للعلامة وثقب اذن الطفل من البنات لانهم كانوا يفعلونه في زمن رسول الله صلى الله عليه وسلم من غير انكار ولا بأس بكى الصبيان لداواة اتقانى والهرة المؤذية لا تضرب ولا تعرك اذنها بل تدبج به بين حاد ولومات حامل واكبر أطمع ان الولد حتى شق بطنها من الجانب الايسر وبالعكس قطع الولد اربا ربا تاريخية (قوله للتداوى) أى من مرض او هزال مؤذاه لا تنفع ظاهرا كالتقوى على الجماع كما قدمناه ولا للسمن كما في العناية (قوله ولولو للرجل) الاولى ولولو المرأة (قوله وجوزه في النهاية الخ) ونصه وفي التهذيب يجوز للعليل شرب البول والدم والميتة للتداوى اذا أخبره طبيب من علم ان شفاءه فيه ولم يجد من المباح ما يقوم مقامه وان قال الطبيب يتجمل شفاؤه به فيه وجهان وهل يجوز شرب القليل من الخمر للتداوى فيه وجهان كذا ذكره الامام القمى تاشى اه قال في الدر المنثور بعد نقله ما في النهاية وأقره في المنع وغيرها وقد مناه في الطهارة والرضاع أن المذهب خلافه اه (قوله وفي البرازية الخ) ذكره في النهاية عن الذخيرة أيضا (قوله نفي الحرمة عند العلم بالشفاء) أى حيث لم يقم غيره مقامه كما مر وحاصل المعنى حينئذ ان الله تعالى أذن لكم بالتداوى وجعل لكل دواء فاذا كان في ذلك الدواء شئ محرم ما علمتم به الشفاء فقد زالت حرمة استعماله لانه تعالى لم يجعل شفاءكم فيما حرم عليكم (قوله دل عليه الخ) أقول فيه نظر لان اساعة اللقمة بالخمر وشربه لازالة العطش احيا لنفسه متحقق النفع ولذا يأثم بتركه كما يأثم بترك الاكل مع القدرة عليه حتى يموت بخلاف التداوى ولو غير محرم فانه لو تركه حتى مات لا يأثم كما نصوا عليه لانه مظنون كما قدمناه تأمل (قوله وقد مناه) أى اول الحظر والاباحة حيث قال الاكل للغذاء والشرب للعطش ولو من حرام او ميتة او مال غروران ضمنه فرض اه (تمة) لا بأس بشرب ما يذهب بالعقل بقطع الاكلة ونحوه كذا في التاترخانية وسيأتى تمامه في آخر كتاب الاشربة (قوله وجاز رزق القاضى) الرزق بالكسر ما ينفع به وبالفتح المصدر قاموس (قوله والالم يحل) قال في النهاية وأما اذا كان حراما جمع يبطل لم يحل اخذه لان سبيل الحرام والغصب رده على اهله وليس ذلك بحال عامة المسلمين اه أقول ظاهرا العلة أن اهله معلومون فحرمة الاخذ منه ظاهرة فان لم يعلموا فهو كاللقطة يوضع في بيت المال ويصرف في مصارف اللقطة فقد صرح حوافى الهداية والرشوة للقضاء ونحوهم أنها ترد على أربابها ان علموا والاؤ كانوا يعيد احق تعذر الرد في بيت المال فيكون حكمه حكم اللقطة كما تقدم في كتاب القضاء تأمل (قوله في كل زمان) متعلق بتقدير أوبى كفيه أى يقدر بقدر كفايته في كل زمان لان المؤنة تختلف باختلاف الزمان (قوله ولو غنيا في الاصح) عبارة الهداية ثم القاضى اذا كان فقيرا فالأفضل بل الواجب الاخذ لانه لا يمكنه اقامة فرض القضاء الا به اذا اشتغال بالـ كسب يقعه عن اقامته وان كان غنيا فالأفضل الامتناع على ما قيل رفقا ببيت المال وقيل الاخذ وهو الاصح صيانة للقضاء عن الهوان ونظر المن تولى بعده من المحتاجين لانه اذا انقطع زمانا تعذر اعادته اه (قوله وهذا لو بلا شرط الخ) بأن تقلد القضاء ابتداء من غير شرط ثم رزقه الوالى كفايته اما ان قال ابتداء

قوله كان يفقد يحتمل أنه من الفقد
ويحتمل أنه بمعنى يتفقد أى يسأل
عنهم

(و) جاز (خصاء البهائم) حتى
الهرة وأما خصاء الاذى فحرام
قيل والفرس وقيدوه بالمنفعة
والاخفام (وانزاء الجيرة على
الخيال) كعكسه قهستانى
(والحقنة) للتداوى ولولو للرجل
بطاهر لا بنفس وكذا كل تداوى
لا يجوز الا بطاهر وجوزه في
النهاية بمحرم اذا أخبره طبيب
مسلم ان فيه شفاء ولم يجد مباحا
يقوم مقامه قلت وفي البرازية
ومعنى قوله عليه الصلاة والسلام
ان الله لم يجعل شفاءكم فيما حرم
عليكم نفي الحرمة عند العلم بالشفاء
دل عليه جواز اساعة اللقمة بالخمر
وجواز شربه لازالة العطش اه وقد
قدمناه (و) جاز (رزق القاضى)
من بيت المال لوبيت المال حلالا
جمع بحق والالم يحل وعبر بالرزق
لفيد تقديره بقدر ما يكفيه وأهله
في كل زمان ولو غنيا في الاصح
وهذا لو بلا شرط ولويه كالأجرة
فحرام لان القضاء طاعة

فلم تجز كسائر الطاعات قلت وهل
يجزى فيه كلام المتأخرين يجزى
(و) جاز (سفر الامة وام الولد)
والمكاتب والمبعض (بلا محرم)
هذا في زمانهم أما في زماننا فلا
لغلبة اهل الفساد وبه يفتي ابن
كمال (و) جاز (شراء مالا بثلث للصغير
منه ويبيع) أي بيع مالا بثلث للصغير
منه (لا خ وعم وام وملة نقط هو
في حجرهم) أي في كنفهم والا لا (و)
جاز (اجارته لامة فقط) لو في حجرها
وكذا الملتقط على الاصح كذا
عزاه المصنف لشرح المجمع ولم
اره فيه ويأتى متنا مينا فيه فتنبه
وكذا العمه عند الثاني خلافا
لثالث ولو أجر الصغير نفسه لم يجز
الا اذا فرغ العمل لتعضه نفعا
فوجب المسمى وصح اجارة أب وجد
وقاض ولو بدون اجر المثل في
الصحيح كما يعلم من الدرر فقبصر (و)
جاز (بيع عصير) غيب (من) يعلم
انه (يتخذ خرا) لان المعصية
لا تقوم بعينه بل بعد تغيره وقيل
يكبره لاعتائه على المعصية ونقل
المصنف عن السراج والمشكلات
أن قوله من أي من كافر ما يبعه
من المسلم فيكره ومثله في الجوهره
والباقاني وغيرهما زاد التهستاني
معزيا الثانية أنه يكره بالاتفاق
(بخلاف بيع امرء من يلو ط به
وبيع سلاح من اهل الفتنه) لان
المعصية تقوم بعينه ثم الكراهة
في مسألة الامرء معترج بهافي
بيوع الخانية وغيرها واعتمده
المصنف على خلاف مافي الزيلعي
والعيني وان أقره المصنف في باب
البغاة قلت وقد مناعة معزيا
لنهران ما قامت المعصية بعينه
يكبره ببعه تحريمها والا فتنزها

انما قبل القضاء ان رزقي الوالى كذا بمقابلته قضاءى والا فلا أقبل فهو باطل لانه استتجار على الطاعة اه
كفاية (قوله فلم تجز) أي الاجرة عليه أي لم يجز اخذها (قوله يجزى) أقول قد منا تحريمه في كتاب
الاجارات بما لا مزيد عليه وبيننا أن كلام المتأخرين ليس عاما في كل طاعة بل فيما فيه ضرورة كتعليم القرآن
والفقه والامامة والاذان (قوله وجاز سفر الامة) لان الاجانب في حق الاماء فيما يرجع الى النظر والمس
بمنزلة المحارم هداية (قوله وام الولد الخ) عطف خاص على عام قال الزيلعي وأم الولد أمة لقيام الرق فيها
وكذا المكاتب لانها مملوكة الرقبة وكذا معتقة البعض عند أبي حنيفة لانها كالمكاتب عنده اه وفيه اشارة
الى أن الحر لا تسافر ثلاثة ايام بلا محرم واختلف فيما دون الثلاث وقيل انها تسافر مع الصالحين والصبي
والمعتوه غير محرمين كما في المحيط قهستاني (قوله وجاز شراء مالا بثلث للصغير منه) كالنفقة والكسوة
واستتجار النظر من (قوله في حجرهم) بفتح الحاء وكسر هاء من (قوله لشرح المجمع) أي لابن ملك
(قوله ولم أره فيه) بل الذي فيه بعد قول المجمع ويسلمه في صناعة ولا يؤجره في الاصح مانصه قيد به احترازا
عن رواية القدوري من أن اجارته جائزة كاجارة الام الصغير لان فيها صونا عن الفساد ~~بكونه~~ مسغولا بعمل
وجه الرواية الاولى ان الملتقط لا يملك اتلاف منافع فلا يؤجره كالم بخلاف الام لانها تملك اتلاف منافع
مجانا فتملكه بعوض اه ومثله في شرحه على الوقاية نعم ذكر الزيلعي ان رواية القدوري أقرب أقول
قد علمت أن الاصح خلافها كما صرح به في المجمع والوقاية والهداية وغيرهما من كتاب النقيط ووقع في الهداية
هنا اضطراب (قوله وكذا العمه) أي لم الصغير وهذا بناء على مافي بعض نسخ المنح ونصه وان كان الصغير
في يد الم فآجره صح لانه من الحفظ وهذا عند أبي يوسف وعند محمد لا يصح اه وفي نسخة مصححة كسط الضمير
من قوله فآجره وأبدله بقوله فآجرته امه وهذا هو الموافق لما في التبيين والشرنبلالية لكن رأيت في النهاية
عن جامع الترمذاني مانصه والام لو آجرته يجوز اذا كان في حجرها وكذا ذوالرحم المحرم منه اه فراجع
وفي ٢٧ من جامع الفصولين لو لم يكن له أب ولا جد ولا وصي فآجره ذوالرحم محرم هو في حجره صح ولو في حجر
ذو رحم محرم فآجره اخر اقرب كلوله أم وعمه وهو في حجر عمته فآجرته امه صح عند أبي يوسف لا عند محمد ولن
آجره قبض أجرته اه (قوله لم يجز) أي لم يلزم كفاية لانه مشوب بالضرر زيلعي (قوله وصح اجارة أب
وجد) وكذا تصح اجارة وصيهما بخلاف وصي القاضي حوى وهو خلاف ظاهر عبارة الدرر فراجعها فم
عدها الشارح في كتاب الوصايا من المسائل الثمانية التي خالف فيها وصي الاب وصي القاصي (قوله
كما يعلم من الدرر) أي صريحها وعبارتها وفي فوائد صاحب المحيط اذا آجر الاب أو الجد أو القاضي الصغير
في عمل من الاعمال قيل انما يجوز اذا كانت الاجارة باجر المثل حتى اذا آجره أحد هم بأقل منه لم يجز
والصحيح أنه تجوز الاجارة ولو باقل اه ومثله في المنح قال في الشرنبلالية ولو حل الاقل على الغبن اليسير
دون الفاحش انتفت المخالفة (قوله وجاز) أي عنده لا عندهما بيع عصير غيب أي معصوره المستخرج
منه فلا يكره بيع الغيب والكرم منه بلا خلاف كما في المحيط لكن في بيع الخزانة ان بيع الغيب على الخلاف
قهستاني (قوله من يعلم) فيه اشارة الى انه لو لم يعلم لم يكره بلا خلاف قهستاني (قوله لا تقوم بعينه
الخ) يؤخذ منه ان المراد بما لا تقوم المعصية بعينه ما يحدث له بعد البيع وصف آخر يكون فيه قيام
المعصية وان ما تقوم المعصية بعينه ما توجد فيه على وصفه الموجود حالة البيع كالا مرد والسلاح ويأتى
تمام الكلام عليه (قوله اما يبعه من المسلم فيكره) لانه اعانة على المعصية قهستاني عن الجواهر
أقول وهو خلاف اطلاق المتون وتعليل الشروح بما مر وقال ط وفيه أنه لا يظهر الا على قول من قال
ان الكفار غير مخاطبين بفروع الشريعة والاصح خطا بهم وعليه فيكون اعانة على المعصية فلا فرق بين المسلم
والكافر في بيع العصير منهما قدبر اه ولا يرد هذا على الاطلاق والتعليل المار (قوله على خلاف
مافي الزيلعي والعيني) ومثله في النهاية والى كفاية عن اجارات الامام السرخسي (قوله معزيا للهر)
قال فيه من باب البغاة وعلم من هذا أنه لا يكره بيع ما لم تقم المعصية به كبيع الجارية المغنسة والكبس
النطوح والحمامة الطيارة والعصير والخشب ممن يتخذ منه المعازف ومافي بيوع الخانية من أنه يكره بيع
الامرء من فاسق يعلم انه يعصى به مشكل والذي جزم به الزيلعي في الحظر والاباحة أنه لا يكره بيع جارية ممن

بأنه في دبرها أو بيع غلام من لوطي وهو الموافق لما ترو عن عسدي أن ما في الخباية محمول على كراهة التنزيه وهو الذي تطمئن اليه النفوس اذ لا يشكل انه وان لم يكن معينا انه متسبب في الاعانة ولم أر من تعرض لهذا اه وفي حاشية الشلبي على المحيط اشترى المسلم الفاسق عبد امردوس كان ممن يعتاد اتيان الامرديجبر على بيعه (قوله فليحفظ توفيقا) بأن يحمل ما في الخباية من اثبات الكراهة على التنزيه وما في الزيلعي وغيره من نفيها على التحريم فلا مخالفة وأقول هذا التوفيق غير ظاهر لانه قدّم أن الامردوس ما تقوم المعصية بعينه وعلى مقتضى ما ذكره هنا يتعين أن تكون الكراهة فيه للتحريم فلا يصح حمل كلام الزيلعي وغيره على التنزيه وانما مبنى كلام الزيلعي وغيره على أن الامردوس ما تقوم المعصية بعينه كما يظهر من عبارته قريبا عند قوله وجاز اجارة بيت (قوله وجاز تعمير كنيسة) قال في الخباية ولو أجر نفسه ليعمل في الكنيسة ويعمرها لا بأس به لانه لا معصية في عين العمل (قوله وحل خردى) قال الزيلعي وهذا عنده وقال هو ~~كرو~~ لانه عليه الصلاة والسلام لعن في الخمر عشرة وعدهم حاملا لها وله أن الاجارة على الحمل وهو ليس بمعصية ولا سبب لها وانما تحصل المعصية بفعل فاعل مختار وليس الشرب من ضرورات الحمل لان حملها قد يكون للاراقة أو لتجارب فصار كما اذا استأجره لعصر العنب أو قطعه والحديث محمول على الحمل المقرون بقصد المعصية اه زاد في النهاية وهذا قياس وقولهما استحسان ثم قال الزيلعي وعلى هذا الخلاف لو أجره دابة لينقل عليها الخمر أو أجره نفسه ليرعى له الخنازير يطيب له الاجر عنده وعندهما يكره وفي المحيط لا يكره بيع الزنا نير من النصراني والقلنسوة من الجوسي لان ذلك اذلال لهما وبيع المكعب المنفض للرجل ان يلبسه يكره لانه اعانة على لبس الحرام وان كان اسكافا أمره انسان أن يتخذ له خفا على زى الجوس او الفسقة أو خياطاً أمره أن يتخذ له ثوبا على زى الفساق يكره له أن يفعل لانه سبب التشبه بالجوس والفسقة اه (قوله لا عصرها) لقيام المعصية بعينه فيه منافاة ظاهرة لقوله سابقا لان المعصية لا تقوم بعينه ط وهو مناف أيضا لما قد مناه عن الزيلعي من جواز استئجاره لعصر العنب أو قطعه ولعل المراد هنا عصر العنب على قصد الخرية فان عين هذا الفعل معصية بهذا القصد ولذا اعاد الضمير على الخمر مع أن العصر للعنب حقيقة فلا ينافي ما مر من جواز بيع العصر واستئجاره على عصر العنب هذا ما ظهر لي فتأمل (قوله وجاز اجارة بيت الخ) هذا عنده أيضا لان الاجارة على منفعة البيت وهذا يجب الاجر بمجرد التسليم ولا معصية فيه وانما المعصية بفعل المستأجر وهو مختار فيقطع نسبه عنه فصار كبيع الجارية ممن لا يستبرئها أو يأتها من دبر وبيع الغلام من لوطي والدليل عليه أنه لو أجره للسكنى جاز وهو لا يلقه من عبادته فيه اه زيلعي وعيني ومثله في النهاية والكفاية قال في المنح وهو صريح في جواز بيع الغلام من اللوطي والمنقول في كثير من الفتاوى أنه يكره وهو الذي عولنا عليه في المختصر اه أقول هو صريح أيضا في أنه ليس مما تقوم المعصية بعينه ولذا كان ما في الفتاوى مشكلا كما مر عن النهر اذ لا فرق بين الغلام وبين البيت والعصر فكذا ينبغي المصنف التعويل على ما ذكره الشراح فانه مقدم على ما في الفتاوى نعم على هذا التعليل الذي ذكره الزيلعي يشكل الفرق بين ما تقوم المعصية بعينه وبين ما لا تقوم بعينه فان المعصية في السلاح والمكعب المنفض ونحوه انما هي بفعل الشاري فليست مثل في وجه الفرق فانه لم يظهر لي ولم أر من يبه عليه نعم يظهر الفرق على ما قدمه الشارح تبعا لغيره من التعليل لجواز بيع العصر بأنه لا تقوم المعصية بعينه بل بعد تغيره فهو كبيع الحديد من أهل الفضة لانه وان كان يعمل منه السلاح لكن بعد تغيره أيضا الى صفة أخرى وعليه يظهر كون الامردوس ما تقوم المعصية بعينه كما قد مناه فليست مثل (قوله وأما الامصار) الانسب في التعبير ~~ك~~ الامصار الخ ط (قوله فلا يمكنون) أى من اتخاذ البيع والكائنات واطهار بيع الخمر ونحو ذلك (قوله أو كنيسة أو بيعة) الاول معبد اليهود والثاني معبد النصارى ذكره في الصحاح ومن ظن عكس هذا فقد سهوا اه ابن كمال ~~كن~~ تطلق الكنيسة على الثاني ايضا كما يعلم من القاموس والمغرب والبيعة بالكسر جمع بيع كعنب (قوله وجاز بيع بناء بيوت مكة) أى اتفاقا لانه ملك لمن بناه كن بنى في ارض الوقف له بيعه اتقاني (قوله وارضاها) جزم به في ~~ال~~ كنز وهو قولهما واحدى الروايتين عن الامام لانهما ملوكة لاهلها لظهور آثار الملك فيها وهو الاختصاص بها اثر عاوتاه في المنح وغيرها (قوله وقدم في الشفعة) ومر ايضا أن الفتوى على وجوب الشفعة في دور مكة وهو دليل

فليحفظ توفيقا (و) جاز تعمير كنيسة (وحل خردى) بنفسه أو دابته (باجر) لا عصرها لقيام المعصية بعينه (و) جاز (اجارة) بيت بسواد الكوفة (أى قراها) (لا يغيرها على الاصح) وأما الامصار وقرى غير الكوفة فلا يمكنون لظهور شعاع الاسلام فيها وخص سواد الكوفة لان غالب أهلها اهل الذمة (ليتخذيت نار أو كنيسة أو بيعة أو بيعا) فيه الخمر) وقال لا ينبغي ذلك لانه اعانة على المعصية وبه قالت الثلاثة زيلعي (و) جاز (بيع بناء بيوت مكة وارضاها) بلا كراهة وبه قال الشافعي وبه يفتي عيني وقدمت في الشفعة وفي البرهان في باب العشر ولا يكره بيع أرضها كبنائها وبه يعمل وفي مختارات النوازل لصاحب الهداية لا بأس ببيع بنائها واجارتها

لكن في الزباني وغيره بكرة اجارتهما
وفي آخر الفصل الخامس من
التنزيل الثانية واجارة الوهبانية قال
قال أبو حنيفة كره اجارة بيوت
مكة في أيام الموسم وكان يفتي لهم
أن ينزلوا عليهم في دورهم لقوله
تمالي سواء العا كفي فيه والباد
ورخص فيها في غير أيام الموسم اه
فليحفظ قلت وبهذا يظهر الفرق
والتوفيق وهكذا كان ينادي عمر
ابن الخطاب رضي الله عنه أيام
الموسم ويقول يا أهل مكة لا تتخذوا
بيوتكم أبوابا لنزل السادي
حيث شاء ثم يتلو الآية فليحفظ
(و) جاز (فيد العبد) ثم راعى
التمرد والابق وهو سنة المسلمين
في الفساق (وقول هديته تاجرا
واجابة دعوته واستعارة دابته)
استحسانا (وكره كسوته) أي قبول
هدية العبد (توبا واهداؤه النقيدين)
لعدم الضرورة (واستخدام
الخصي) ظاهره الاطلاق وقيل
بل دخوله على الحر لموسمه خمسة
عشر (و) كره (اقراض) أي اعطاء
(بقال) كمن يزوج غيره (دراهم)
او برا خوف هلكه لو بقي بيده
يشترط (لأخذ) متفرقا (منه)
بذلك (ماشاء) ولو لم يشترط حالة
القد لكن يعلم أنه يدفع لذلك
شربلاية لانه قرض جرت نفعها
وهو بقاء ماله فلما ودعه لم يكره
لانه لو هلك لا يضمن وكذا لو شرط
ذلك قبل الاقراض ثم أقرضه
بكره اتفاقا قهستانى وشربلاية
(و) كره تخريرا (اللعب بالنرد)

على ملكية أرضها كما مر بيانه (قوله لكن الخ) استدرال على قوله واجارتهما (قوله قال) أي صاحبها
المتأين (قوله قال أبو حنيفة الخ) أقول في غاية البيان ما يدل على أنه قولهما أيضا حيث نقل عن
تقرير الامام الكرخي مانعه وروى هشام عن أبي يوسف عن أبي حنيفة أنه كره اجارة بيوت مكة في الموسم
ورخص في غيره وكذا قال أبو يوسف وقال هشام أخبرني محمد عن أبي حنيفة أنه كان يكره كراه بيوت مكة في
الموسم ويقول لهم أن ينزلوا عليهم في دورهم اذا كان فيها فضل وان لم يكن فلا وهو قول محمد اه فافاد أن
الكراهية في الاجارة وفاقية وكذا قال في الدر المنقي صرحوا بكرهاتهم من غير ذكر خلاف اه (قوله وبه يظهر
الفرق) أي بحمل الكراهية على أيام الموسم يظهر الفرق بين جواز البيع دون الاجارة وهو جواب عما
في الشربلاية حيث نقل كراهية اجارة أرضها عن الزبلي والكافي والهداية ثم قال فليحفظ الفرق بين جواز
البيع وبين عدم جواز الاجارة اه وحاصله أن كراهية الاجارة لحاجة أهل الموسم (قوله والتوفيق) بين
ما في النوازل وما في الزبلي وغيره بحمل الكراهية على أيام الموسم وعدمها على غيرها (قوله وهكذا) أي
كما كان الامام يفتي ط (قوله واستعارة دابته) فلا يضمن المستعير لو عطبت تحته (قوله استحسانا)
لان النبي عليه الصلاة والسلام قبل هدية سلمان حين كان عبدا وقبل هدية بريرة وكانت مكتوبة وأجاب ربه
من الصابة دعوة مولى أبي أسيد وكان عبدا ولان في هذه الاشياء ضرورة ولا يجد التاجر بد منها هدية
(قوله أي قبول هدية العبد) أشار إلى أن كسوته من اضافة المصدر إلى فاعله (قوله واستخدام الخصي)
لان فيه تخرير الناس على الخلاء وفي غاية البيان عن الطحاوي ويكره كسب الخصيان وما لهم
واستخدامهم اه قال الحموي لم يظهر لي وجه كراهية كسبه أقول لعل المراد كراهية كسبه على مولاه بأن يجعل
عليه ضريبة او مظهرا لان كسبه عادة في استخدامهم ودخوله على الحرم تامل ثم رأيت الثاني في التجنيس والمزيد
ونفسه لان كسبه يحصل بالخلاطة مع النسوان اه والله الحمد (قوله وقيل بل دخوله) الاولى بل في دخوله
وعلى التميل اقتصر القهستاني ونقله عن الكرخي والحديث والعلية فيفيدان الاطلاق فكان هو المعتمد وهو
ظاهر المتن (قوله على الحرم) جمع حرمة بمعنى المرأة مثل غرفة وغرف كما في المصباح حموي فيكون
بضم الحاء وفتح الراء وفي بعض النسخ على الحرم وفي القاموس والحريم كما مر ما حرم فلم يمس وثوب المحرم
وما كن المحرمون يلتقونه من الثياب فلا يلبسونه ومن الدار ما اضيف اليها من حقوقها ومهر افتها ومنك
ما تحميمه وتقاتل عنه كالحرم جمع احرام وحرم بضم الحاء نسأله وما تحميمه وهي المحارم
الزاحدة كالكفرة وتفتح راءه اه فالحرم بالفتح والحريم بمعنى ما يحصى مناسب هنا ايضا (قوله لو سئنه
خمس عشرة) قيد بالسن لما قيل ان الخصي لا يحتمل (قوله بقال) قال في القاموس البقال يبيع
الاطعمة كلمة عامية والصحيح البقال اه (قوله يشترط) جملة حالية أي يشترط الاخذ وقيد به لما في غاية
البيان انما يكره اذا كانت المنفعة مشروطة في العقد والافلا لان المستقرض يكون متبرعا بما فاضار
كل رجحان الذي دفعه صلى الله عليه وسلم اه (قوله ولو لم يشترط حالة العقد الخ) كذا في بعض النسخ
وسقط من بعضها قال ط والاولى أن يقول أول يشترط ليفيد اتحاد الحكم في الصورتين ويكون عطفًا على
قوله يشترط قال في الشربلاية وجعل المسألة في التجنيس والمزيد على ثلاثة أوجه اما أن يشترط عليه
في القرض أن يأخذها تبرعا أو شراء أو لم يشترط ولكن يعلم أنه يدفع لهذا وقال قبل ذلك ففي الوجه الاول
والثاني لا يجوز لانه قرض جرت منفعة وفي الوجه الثالث جاز لانه ليس بشرط المنفعة فاذا أخذ يقول في كل
وقت يأخذ هو على ما فاطمته عليه اه أقول الوجه الثالث يلزم منه الثاني فكان ينبغي أن يكره أيضا الآن
بحمل الثالث على ما اذا عرض وقت القرض عن الشرط المذكور بينهم ما قبله (قوله وهو بقاء ماله) وكفايته
للحاجات ولو كان في يده لم يخرج من ساعته ولم يبق من (قوله قهستانى وشربلاية) عبارة القهستاني فلو تقرر
بينهما قبل الاقراض أن يعطيه كذا درهمًا لياخذ منه متفرقا ثم أقرضه لم يكره بخلاف كما في المحيط اه وهذا
هو الوجه الثالث مما في الشربلاية وقد علمت ما فيه ان لم يحمل على ما قلناه وبه علم ان قول الشرح يكره اتفاقا
صوابه لم يكره كما يوجد في بعض النسخ (قوله بالنرد) هو اسم معرب ويقال له النرد شير بفتح الدال وكسر
الشين والشير اسم ملك وضع له النرد كما في المهمات وفي زين العرب قيل ان الشير معناه الخلو وفيه نظر قالوا هو

من موضوعات سابور بن ازدشير ثاني ملوك الساسانية وهو حرام مسقط للعدالة بالاجماع قهستاني (قوله
والشطرنج) معرب شدرنج وانما كره لان من اشتغل به ذهب عنه الدينوى وجاء العناء الاخرى فهو حرام
وكبيرة عندنا وفي اباحتها اعانة الشيطان على الاسلام والمسلمين كما في الكافي قهستاني (قوله في رواية الخ)
قال الشربلاني في شرحه وانت خير بان المذهب منع اللعب به كغيره (قوله قاضي الشرق والغرب) هو
الامام الثاني ابو يوسف لان ولايته شملت المشارق والمغرب لان كان قاضي الخليفة هارون الرشيد شربلاني
(قوله وهذا الخ) وكذا اذا لم يكتر الحاف عليه وبدون هذه المعاني لا تسقط عدالة الاختلاف في حرمة
عبد البر عن ادب القضاة (فرع) اللعب بالاربعة عشر حرام وهو قطعة من خشب يحفر فيها ثلاثة اسطر ويجعل
في تلك الحفر حصص صغار يلعب بها اهل من خلقت الظاهر ان اسمها الا ان بالمنقلة ~~لكنها~~ تحفر سطرين
كل سطر سبع حفر (قوله وكره كل لاهو) أى كل لعب وعبت فالثلاثة بمعنى واحد كما في شرح التأويلات
والاطلاق شامل لنفس الفعل واستماعه كالرقص والسخرية والتصفيق وضرب الاوتار من الطنبور والبربط
والباب والقانون والمزمار والصنج والبوق فانها كلها مكرهة لانها زى الكفار واستماع ضرب الدف
والمزمار وغير ذلك حرام وان سمع بغتة يكون معذورا ويجب ان يجتهد ان لا يسمع قهستاني (قوله ومناضلة
بقوسه) قال في مختصر النقاية يقال انتضل القوم وتناضلوا أى رموا اللبس وناضله اذ ارماه اه وفي الجواهر
قد جاء الاثر في رخصة المسارعة لتحصيل القدرة على المقاتلة دون التلهي فانه مكروه اه والظاهر انه يقال
مثل ذلك في تأديب الفرس والمناضلة بالقوس ط (قوله وكره جعل الغل) بضم الغين المجمة (قوله
طوق له راية) الراية بالراء المهملة والدال غلط من الكاتب غل يجعل في عنق العبد من الحديد علامة على انه
ابق اتقانى وفي القهستاني هو طوق مسمر بمسمار عظيم يعمه من تحريك رأسه اه فتنبه له (قوله يعلم)
بضم اوله وكسر ثالثة من الاعلام ونسبته للغل وهو وجه تسميته بالراية (قوله بمعتقد العز) بكسر القاف
شلي قال في المغرب معتقد العزم وضع عقده اه وانما كره لانه يؤهم تعلق عزمه بالعرش والعرش حادث وما
يتعلق به يكون حادثا ضرورة والله تعالى متعالى عن تعلق عزمه بالحادث سبحانه بل عزمه قديم لانه صفة وجب
صفاته قديمة قائمة بذاته لم يزل موصوفاه في الازل ولا يزال في الابد ولم يزد شيئا من الكمال لم يكن في الازل
بحدوث العرش وغيره زيلعى وحاصله انه يؤهم تعلق عزمه تعالى بالعرش تعلقا خاصا وهو ان يكون العرش مبدءا
ومنذ العزم تعالى كما توهمه كلمة من فان جميع معانيها ترجع الى معنى ابتداء الغاية وذلك المعنى غير متصور
في صفة من صفاته تعالى فان مؤداه ان صفة العز ناشئة من العرش الحادث فتكون حادثة فانهم وبه اندفع
ما اوردان حدوث تعلق الصفة بالحادث لا يوجب حدوثها لعدم توقفها عليه كتملق القدرة ونحوها بالحدوثات
كما بسطه الطورى ووجه الاندفاع ان مجرد ايهام المعنى المحال ككاف في المنع عن التلفظ بهذا الكلام
وان احتمل معنى محييا ولذا علل المشايخ بقولهم لانه يؤهم الخ وتظيره ما قالوا فى انما مؤمن ان شاء الله فانهم
كرهوا ذلك وان قصد التبريد دون التعليق لما فيه من الايهام كما قرره العلامة التفتازانى في شرح العقائد وابن
الهام في المسيرة وعلى هذا يمنع عن هذا اللفظ وان اريد بالعرش الذى هو صفة له لان المتبادر
ان المراد عز الله تعالى فيشكل قول الزيلعى ولو جعل العز صفة للعرش كان جائزا لان العرش موصوف
في القرآن بالمجد والكرم فكذا بالعرز ولا يشك احد انه موضع الهيبة واظهار كمال القدرة وان كان الله تعالى
مستغنيا عنه اه لكن اقتره في الدرر والمخ وكذا المقدسى وقال وعليه تكون من بيانية أى بمعتقد العز الذى هو
عرشك وهذا وجه وجبه لما اختاره الفقيه اه فليأتى (قوله ولو بتقديم العين) ظاهره ان الذى في المتن بتقديم
القاف وهو الذى في أغاب نسخ الشرح وفي بعضها بتقديم العين وهو الذى شرح عليه في المخ وهو الاولى
لموافقة للمتون ولانه موضع الخلاف ولذا قال في الهداية ولا ريب في امتناع الثانى لانه من القعود (قوله
لاثر) وهو ما روى انه كان من دعائه صلى الله عليه وسلم اللهم انى اسألك بمعتقد العزم من عرشك ومنتهى الرحمة
من كتابك وباسمك الاعظم وبتلك الاعلى وكلمات التامة زيلعى (قوله والاحوط الامتناع) وعزاه
في النهاية الى شرح الجامع الصغير قاضى خان والقرتاشى والمحبوبى وفي الفصل الثالث عشر من اخر
الحلية شرح المنية للمحقق ابن امير حاج قال بعد ما تكلم على هذا الاثر وسنده وانه عده ابن الجوزى

(و) كذا (الشطرنج) بكسر اوله
ويحمل ولا يفتح الا نادرا واباحه
الشافعى وأبو يوسف في رواية
ونظمها شارح الوهبانية فقال
ولا بأس بالشطرنج وهى رواية
عن الخبر قاضى الشرق والغرب
نور* وهذا اذا لم يقامر ولم يدوام
ولم يخل بواجب والا فحرام
بالاجماع (و) كره (كل لاهو) لقوله
عليه الصلاة والسلام كل لاهو
المسلم حرام الاثلاثة ملاعبته
أدله وتأديبه لغرسه ومناضلته
بقوسه (و) كره (جعل الغل)
طوق له راية (في عنق العبد)
يعلم باباقه وفي زماننا لا بأس به
لغلبة الابق خصوصا في السودان
وهو المختار كما في شرح المجمع للعيني
(بخلاف القيد) فانه حلال كما مر
(و) كره (قوله في دعائه بمعتقد العز
من عرشك) ولو بتقديم العين
وعن ابى يوسف لا بأس به وبه اخذ
ابو الليث للآثر والاحوط الامتناع
لكونه خبرا واحدا

في الموضوعات قد عرفت ان هذا الاثر ليس بثابت فالحق ان مثله لا ينبغي أن يطلق الا بنصر قطعي أو بإجماع قوي وكلاهما مما منتف فالوجه المنع وتحمل الكراهة المذكورة على كراهة التحريم وتعامه فيه (قوله فيما يخالف القطعي) وهو تنزيه الحق تعالى عن مثله ط (قوله اذ المتشابه) الاولى أن يقول والمتشابه أي الذي هو كهذا الدعاء ط أي مما كان ظاهره محالاً على الله تعالى (قوله هداية) أقول العبارة المذكورة لصاحب المنع وأما عبارة الهداية فنصها ولكن أقول هذا خبر واحد فكان الاحتياط في الامتناع اه (تنبيه) لينظر في انه يقال مثل ذلك في نحو ما يؤثر من الصلوات مثل اللهم صل على محمد وعدد علمك وحلمك ومنتهى رحمتك وعدد كلماتك وعدد كمال الله ونحو ذلك فانه يؤهم تعدد الصفة الواحدة أو انتهاء متعلقات نحو العلم ولا سيما مثل عدد ما أحاط به علمك ووسعه سمعك وعدد كلماتك اذ لا منتهى لعلمه ولا لرحمته ولا لكلماته تعالى وانظرة عدد ونحوها تؤهم خلاف ذلك ورأيت في شرح العلامة القاسمي على دلائل الخبرات البحث في ذلك فقال وقد اختلف العلماء في جواز اطلاق الموهوم عند من لا يتوهم به او كان سهل التأويل واضح المحل أو تخصص بطرق الاستعمال في معنى صحيح وقد اخبر جماعة من العلماء بكيفية في الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم وقالوا انها أفضل الكيفيات منهم الشيخ عفيف الدين الباقعي والشرف البارزي والبهاء ابن القطان ونقله عنه تلميذه المقدسي اه أقول ومقتضى كلام أئمتنا المنع من ذلك الا فيما ورد عن النبي صلى الله عليه وسلم على ما اختاره الفقيه فتأمل والله أعلم (قوله الاب) أي بذاته وصفاته واسمائه (قوله والله الاسماء الحسنى فادعوه بها) قال الحافظ أبو بكر بن العربي عن بعضهم ان الله تعالى افاد اسم قال ابن العربي وهذا قليل فيها وفي الحديث الصحيح ان لله تسعة وتسعين اسماً مائة الا واحداً من احصاها دخل الجنة قال النووي في شرح مسلم واتفق العلماء على انه ليس فيه حصر فيها وانما المراد الاخبار عن دخول الجنة باحصائها واختلفوا في المراد باحصائها فقال البخاري وغيره من المحققين معناه حفظها وهذا هو الاظهر لانه جاء مفسراً في الرواية الاخرى من حفظها وقبل عدّها في الدعاء وقبل أحسن المراعاة لها والمحافظة على ما تقتضيه بمعانيها وقبل غير ذلك والصحيح الاول اه ملخصاً (قوله وكذا لا يصلي أحد على أحد) أي استقلالاً أم تبعاً كقوله اللهم صل على محمد وعلى آله واصحابه جازخانية والمراد غير الملائكة اما هم فيجوز عليهم استقلالاً قال في الغرائب والسلام يجزى عن الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم ط وفي خطبة شرح البري فمن صلى على غيرهم اثم ويكره وهو الصحيح وفي المستصفي وحديث صلى الله على آل أبي اوفى الصلاة حقه فله أن يصلي على غيره ابتداءً أما الغير فلا اه وسيأتى تمام الكلام على ذلك آخر الكتاب (قوله الا على النبي) آل الجنس والمناسب زيادة الملائكة ط (قوله وكره قوله بحق رسلك الخ) هذا لم يخالف فيه أبو يوسف بخلاف مسألة المتن السابقة كما افاده الاتقاني وفي التارخانية وجاء في الآثار ما دل على الجواز (قوله لانه لاحق للخلق على الخالق) قد يقال انه لاحق لهم وجوباً على الله تعالى لكن الله سبحانه وتعالى جعل لهم حقاً من فضله ويراد بالحق الحرمة والعظمة فيكون من باب الوسيلة وقد قال تعالى وابتغوا اليه الوسيلة وقد عتد من اداب الدعاء التوسل على ما في الحصن وجاء في رواية اللهم اني أسألك بحق السائلين عليك وبحق ممشاي اليك فاني لم اخرج اشرأ ولا بطراً الحديث اه ط عن شرح النقاية للنلا على القاري ويحتمل أن يراد بحقهم علينا من وجوب الايمان بهم وتعظيمهم وفي اليه قومية يحتمل أن يكون الحق مصدراً لا صفة مشبهة فالمعنى بحقيقة رسلك فلا منع فليتأمل اه أي المعنى يكونهم حقاً لا يكونهم مستحقين أقول لكن هذه كلها حالات مخالفة لظاهر المتبادر من هذا اللفظ ومجرد ايها اللفظ ما لا يجوز كاف في المنع كما قدمناه فلا يعارض خبر الاحاد فلذا والله أعلم اطلق أئمتنا المنع على ان ارادة هذه المعاني مع هذا الايهام فيها الاقسام بغير الله تعالى وهو مانع آخر تأمل نعم ذكر العلامة المناوي في حديث اللهم اني أسألك واتوجه اليك بنبيك نبي الرحمة عن العز بن عبد السلام انه ينبغي كونه مقصوداً على النبي صلى الله عليه وسلم وأن لا يقسم على الله بغيره وأن يكون من خصائصه قال وقال السبكي يحسن التوسل بالنبي الى ربه ولم ينكره أحد من السلف ولا الخلف الا ابن تيمية فابتدع ما لم يقله عالم قبله اه ونازع العلامة ابن أمير حاج في دعوى الخصوصية وأطال الكلام على ذلك في الفصل الثالث عشر آخر شرحه على المنية فراجع (قوله سأل) أي طلب من شخص شيئاً من

فما يخالف القطعي اذ المتشابه انما ثبت بالقطعي هداية وفي التارخانية معزياً للمنتقى عن أبي يوسف عن أبي حنيفة لا ينبغي لأحد أن يدعو الله الاب والدعاء المأذون فيه المأمور به ما استفيد من قوله تعالى والله الاسماء الحسنى فادعوه بها قال وكذا لا يصلي أحد على أحد الا على النبي صلى الله عليه وسلم (و) كره قوله (بحق رسلك وانبيائك واوليائك) او بحق البيت لانه لاحق للخلق على الخالق تعالى ولو قال لا يخرج بحق الله او بالله ان تفعل كذا الا يلزمه ذلك وان كان الاولى فعله درر وفي المختارات قال ابن المبارك سأل لوجه الله او لخلق الله

الدنيا الحقة: قوله يعجبني أن لا يعطيه شيئا) محمول على ما إذا لم يعلم ضرورته ط أقول وليست اتمل المنع مع
 ما ذكره شيخ مشايخنا الجراحى مما عند الطبرانى بسند رجاله رجال الصحيح عن أبي موسى رضى الله عنه أنه
 سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول ملعون من سأل بوجه الله وملعون من سئل بوجه الله ثم منع سائله
 ما لم يسأل هجر اربعى قبىحا ولا بى داود والنسائى وصححه ابن حبان وقال الحاكم على شرط الشيخين عن ابن عمر
 رضى الله عنهم رفعه من يسأل الله بوجه فأعطوه وللطبرانى ملعون من سأل بوجه الله وملعون من يسئل بوجه
 الله فيمنع سائله اه الا أن يحمل على السؤال من غير الدنيا أو على ما إذا علم عدم حاجته وان سؤاله للتكثير
 تأمل (قوله يثاب بقراءته) وان كان يأثم بترك العمل فالثواب من جهة والاثم من اخرى ط (قوله
 قبل نم) يشعر بضعفه مع انه مشى عليه في المختار والماتقى فقال وعن النبى صلى الله عليه وسلم انه كره رفع الصوت
 عند قراءة القرآن والجنائز والرحف والتذكير فاطنك عند الغناء الذى يسمونه وجدوا محبة فانه مكروه
 لأصله في الدين اه (قوله وتماه قبيل جنائز البزازية) أقول اضطرب كلام البزازية فنقل اوله عن
 فتاوى القياضى انه حرام لما صح عن ابن مسعود انه اخرج جماعة من المسجد يملون ويصلون على النبى صلى
 الله عليه وسلم جهرا وقال لهم ما اراكم الامتدعين ثم قال البزازى وما روى في الصحيح انه عليه السلام
 قال لرافى اصواتهم بالتكبير اربعوا على انفسكم انكم لن تدعوا اصم ولا غابا انكم تدعون سميعا بصيرا قريبا
 انه معكم الحديث يحتمل انه لم يكن للرفع مصلحة فقد روى انه كان في غزاة ولعل رفع الصوت يجزى بلاء والحرب
 خدعة ولهذا نهى عن الجرس في المغازى وأما رفع الصوت بالذكور كما في الاذان والخطبة والجمعة والحج
 اه وقد حذر المسألة في الخيرية وحمل ما في فتاوى القياضى على الجهر المضمر وقال ان هنالك احاديث اقتضت
 طلب الجهر واحاديث طلب الاسرار والجمع بينهما بان ذلك يختلف باختلاف الاشخاص والاحوال فالاسرار
 أفضل حيث خيف الرياء وتأذى المصلين او النيام والجهر أفضل حيث خلا مما ذكرناه اكره عملا وتعدى
 فأنذته الى السامعين ويوقظ قلب الذاكر فيجمع همه الى الفكر ويصرف سمعه اليه ويبرد النوم ويزيد النشاط
 اه ملخصا زاد في التآثر خانية وأما رفع الصوت عند الجنائز فيحتمل ان المراد منه النوح أو الدعاء للميت بعد
 ما افتتح الناس الصلاة والافراط في مدحه كعبادة الجاهلية بما هو شبيه المحال وأما أصل الثناء عليه فغير
 مكروه اه وقد شبه الامام الغزالي ذكر الانسان وحده وذكر الجماعة باذان المنفرد واذان الجماعة قال
 فكما ان اصوات المؤذنين جماعة تقطع جرم الهوى اكثر من صوت المؤذن الواحد كذلك ذكر الجماعة على قلب
 واحد اكثر تأثيرا في رفع الحجب الكثيفة من ذكر شخص واحد (قوله وكره احتكار قوت البشر) الاحتكار
 لغة احتباس الشيء انتظار الغلاية والاسم الحكرة بالضم والسكون كما في القاموس وشرعا اشتراء طعام ونحوه
 وحسبه الى الغلاء اربعين يوما لقوله عليه الصلاة والسلام من احتكر على المسلمين اربعين يوما ضربه الله بالحدام
 والافلاس وفي رواية فقد برئ من الله وبرئ الله منه قال في الكفاية أى خذله واخذلان ترك النصرة عند
 الحاجة اه وفي اخرى فعليه لعنة الله والملائكة والناس اجمعين لا يقبل الله منه صرفا ولا عدلا لا صرف
 النفل والعدل الفرض شرى بلالية عن الكافي وغيره وقبل شهر وقبل اكثر وهذا التقدير للمعاقبة في الدنيا بنحو
 البيع والتعزير لا للام لحصوله وان قلت المدة وتفاوته بين تربصه لعزته أو للقطط والعباد بالله تعالى درمى
 مزيد أو التقييد بقوت البشر قول أبى ح ومحمد وعليه الفتوى كذا في الكافي وعن أبى يوسف كل ما ضرت
 بالعامه حبسه فهو احتكار وعن محمد الاحتكار في الثياب ابن كمال (قوله كتين وعنب ولوز) أى مما يقوم به
 بدنه من الرزق ولود دخلا لا عسلا وسماد درمى (قوله وقت) باتساف والتاء المثناة من فوق الفصصة
 بكسر الفاتين وهي الرطبة من علف الدواب اه ح وفي المغرب الفت اليباس من الاسفست اه ومثله
 في القاموس وقال في الفصصة بالكسر هونيات فارسيتها اسفست تأمل (قوله في بلد) او ما في حكمه
 كالرستاق والقرية قهستاني (قوله يضرب باهله) بان كان البلد صغيرا هداية (قوله والمحتكر
 ملعون) أى مبعود عن درجة الاوار ولا يراد المعنى الثانى للعن وهو الابعاد عن رحمة الله تعالى لانه لا يكون
 الا في حق الكفار اذا العبد لا يخرج عن الايمان بارتكاب الكبيرة كما في الكرماني واقره القهستاني درمى
 (قوله ومثله تلقى الجلب) أى في التفصيل بين كونه يضرب أهل البلد او لا يضرب وصورته كما في مثلا مسكين

يعجبني ان لا يعطيه شيئا لانه
 عظم ما حقر الله وفيها قرأ
 القراء ان ولم يعمل بموجبه يثاب
 على قراءته كن يصلى ويعصى
 (فرع) هل يكره رفع الصوت
 بالذكر والدعاء قبل نم وتماه
 قبيل جنائز البزازية (و) كره
 (احتكار قوت البشر) كتين
 وعنب ولوز (والهباشم) كتين
 وقت (في بلد يضرب باهله) الحديث
 الجالب مرزوق والمحتكر ملعون
 فان لم يضرب لم يكره ومثله تلقى الجلب

(و) يجب ان (بأمره القاضي يبيع ما فضل عن قوته وقوت اهله فان لم يبيع) بل خالف امر القاضي (عززه) بما يراه رادعاه (وباع) القاضي (عليه) طعامه (وفاقا) على الصحيح وفي السراج لو خاف الامام على اهل بلد الهلاك اخذ الطعام من المحتكرين وفرق عليهم فاذا وجدوا سعة ردوا مثله وهذا ليس بمجرب بل للضرورة ومن اضطر لمال غيره وخاف الهلاك تناوله بلا رضاه ونقوله الزبلي عن الاختيار وأقره (ولا يكون محتكرا بحبس غلة ارضه) بلا خلاف (ومجلبوه من بلد آخر) خلافا للثاني وعند محمد ان كان يجلب منه عادة كره وهو المختار (ولا يسعر حاكم) لقوله عليه الصلاة والسلام لا تسعروا فان الله هو المسعر القابض الباسط الرازق (الا اذا تعدى الارباب عن القيمة تعديا فاحشا فيسعر بمشورة اهل الرأي) وقال مالك على الوالي التسعير عام الغلاء وفي الاختيار ثم اذا سعر وخاف البائع ضرب الامام لونه نص لا يسل للمشتري وحيلته أن يقول له بعني بما تحب ولو اصطلموا على سعر الخبز واللحم ووزن ناقصا رجع المشتري بالنقصان في الخبز لا اللحم لشهرة سعره عادة

ان يخرج من البلد الى القافلة التي جاءت بالطعام ويشتري منها خارج البلد وهو يريد - بسعه ويتمنع عن بيعه ولم يترك حتى تدخل القافلة البلد قالوا هذا اذا لم يابس الملتقى سعر البلد على التجار فان لبس فهو مكروه في الوجهين هداية (قوله بأمره القاضي يبيع ما فضل الخ) أي الى زمن يعتبر فيه السعة كما في الهداية والتبيين شر نبلاية وينهاه عن الاحتكار ويعظه ويرجعه عنه زبلي (قوله فان لم يبيع الخ) قال الزبلي فان رفع اليه ثانيا فعلى به كذلك وهدده فان رفع اليه ثالثا حبسه وعززه ومنله في القهستانى وكذا في الكفاية عن الجامع الصغير فتنبه (قوله وباع القاضي عليه طعامه) أي اذا امتنع باعه جبر عليه قال في الهداية وهل يبيع القاضي على المحتكر طعامه من غير رضاه قبل هو على اختلاف عرف في بيع مال المديون وقيل يبيع بالاتفاق لان أبا حنيفة يرى الجبر لدفع ضرر عام وهذا كذلك اه (قوله على الصحيح) كذا نقله القهستانى ومثله في المنح (قوله وفي السراج الخ) مثله في غاية البيان وغيرها وهذا بيان للعلة الاخرى للقول الصحيح غير التي قد منادى عن الهداية بناء على قول الامام بعدم الجبر تأمل (قوله أخذ الطعام من المحتكرين) أي ويبقى لهم قوتهم وقوت عيالهم - كما لا يخفى ط أي كما ترفى أمره بالبيع (قوله ولا يكون محتكرا الخ) لانه خالص حقه لم يتعلق به حق العامة الا ترى ان له أن لا يزرع فكذلكه أن لا يبيع هداية قال ط واظهار ان المراد انه لا يأنم انم المحتكر وان انم بانتظار الغلاء او التعتل لنية السوء للمسلمين اه وهل يجبر على بيعه الظاهر نعم ان اضطر الناس اليه تأمل (قوله ومجلبوه من بلد آخر) لان حق العامة انما يمتد بقا بمجاميع في المصر وجلب الى فئاشها هداية قال القهستانى ويستحب أن يبيعه فانه لا يخلو عن كراهة كما في التمر تاشي (قوله خلافا للثاني) فعنده يكره كما في الهداية واعترضه الاتقاني بأن الفقيه جعله متفقا عليه وبان القدوري قال في التقریب وقال أبو يوسف ان جالبه من نصف ميل فانه ليس بحكرة وان اشتراه من رستاق واحتكره حيث اشتراه فهو حكرة قال فعلم ان ما جلبه من مصر اخر ليس بحكرة عند أبي يوسف أيضا لانه لا يثبت الحكرة فيما جلبه من نصف ميل فكيف فيما جلبه من مصر اخر نص على هذا الكرخي في مختصره اه (قوله ان كان يجلب منه عادة) احتراز عما اذا كان البلد بعيدا لم تجر العادة بالحمل منه الى المصر لانه لم يتعلق به حق العامة كما في الهداية (قوله ملتي) قال في شرحه تبع للشر نبلاية وقد اخرج في الهداية قول محمد بدليله اه أي فان عادته تأخير دليل ما يختاره (قوله ولا يسعر حاكم) أي يكره ذلك كما في الملتقى وغيره (قوله لاتسعروا) قال شيخنا العلامة اسماعيل الجراحي في الاحاديث المشتهرة قال النجم هذا اللفظ لم يرد لكن رواه أحمد والبخاري وأبو يعلى في مسانيدهم وأبو داود والترمذي وصححه وابن ماجه في سننهم عن أنس رضي الله تعالى عنه قال قال الناس يا رسول الله غلا السعر فسر لنا فقال ان الله هو المسعر القابض الباسط الرزاق واني لا رجوان التي الله وليس أحد منكم بطالبني بظلمة في دم ولا مال واسئله على شرط مسلم وصححه ابن حبان والترمذي اه (قوله الرازق) كذا في اغلب النسخ وفي نسخة الرازق على صيغة فعال وهو الموافق لما قدمناه (قوله تعديا فاحشا) بينه الزبلي وغيره بالبيع بضعف القيمة ط (قوله فيسعر الخ) أي لا بأس بالتسعير ح كما في الهداية (قوله على الوالي التسعير) أي يجب عليه ذلك كما في غاية البيان وأيضالم يشترط التعدي الفاحش كما ذكره ابن الكمال وبه يظهر الفرق بين المذهبين (قوله لونه نص) أي لونه نقص الوزن عما سعره الامام بأن سعر الرطل بدوهم من لا يخاف المشترى واعطاه درهمين وقال بعني به تأمل (قوله لا يحل للمشتري) أي لا يحل له الشراء بما سعره الامام لان البائع في معنى المكروه كما ذكره الزبلي اقول وفيه تأمل لانه مثل ما قالوا فيمن صادرة السلطان بمال ولم يعين يبيع ماله فصار يبيع املاكه بنفسه بتفديعه لانه غير مكروه على البيع وهنا كذلك لان له أن لا يبيع أصلا ولذا قال في الهداية ومن باع منهم بما قدره الامام صح لانه غير مكروه على البيع اه لان الامام لم يأمره بالبيع وانما أمره أن لا يزيد الثمن على كذا ووفر ما بينهما فليأتمل (قوله بما تحب) فحينئذ بأي شيء باعه يحل زبلي وظاهره انه لو باعه بأكثر يحل وينفذ البيع ولا ينافي ذلك ما ذكره الزبلي وغيره من انه لو نفذ في رجل وباع بأكثر اجتازه القاضي لان المراد ان الثاني يفضيه ولا يفسخه ولذا قال القهستانى جازوا مضاء القاضى خلافا لما فهمه أبو السعود من انه لا ينفذ ما لم يجزه القاضي (قوله رجع المشتري بالنقصان في الخبز لا اللحم) جعل الزبلي وغيره ذلك فيما اذا كان

المشتري من غير أهل البلد وعاله بان سعر الخبز يظهر عادة في البلدان وسعر اللحم لا يظهر الا نادرا اه أي فلا يظهر في حق الغريب كما في الخاينة فالبلدي يرجع فيها والمراد الرجوع في حصة النقصان من الثمن وفي بيع الخاينة رجل اشترى من القصاب كل يوم لحما بدرهم والقصاب يقطع ويرن والمشتري يظن انه من لان اللحم يباع في البلد مناديهم فوزنه المشتري يوما فوجده انقص وصدقه القصاب قالوا ان كان المشتري من أهل البلد يرجع بحصة النقصان من الثمن لان اللحم لان البائع أخذ حصة النقصان من الثمن بغير عوض وان لم يكن من أهل البلد وانكر القصاب انه دفع على انه من لا يرجع بشئ لان سعر البلد لا يظهر في حق الغريب اه (قوله) وافاد ان التسعير في القوتين أي قوت البشر وقوت البهائم لانه ذكر التسعير في بحث الاحتكار تأمل (قوله) وظلموا على العامة) ضمنه معنى تعدي فعدها بعلى اه ح (قوله) فيسعر عليهم الحاكم) الاولى فسعر بلفظ الماضي عطفنا على قوله تعدي لان جواب اذا قوله ينبغي أن يجوز (قوله) بناء على ما قال أبو يوسف أي من أن كل ما اضرب بالعامة حبسه فهو احتكار ولو ذهبها او فضة او ثوبا قال ط وفيه ان هذا في الاحتكار لا في التسعير اه قلت نعم والله يؤخذ منه قياسا واستنباطا بطريق المفهوم ولذا قال بناء على ما قال أبو يوسف ولم يجعله قوله تأمله على انه تقدم ان الامام يرى الجور اذا عم الضرر كما في المفتي الماجن والمكاري المفلس والطبيب الجاهل وهذه قضية عامة فتدخل مسائلنا فيها لان التسعير حرمه معنى لانه منع عن البيع بزيادة فاحشة وعليه فلا يكون مبنيا على قول أبي يوسف فقط كذا ظهر لي فتأمله (قوله) والاحتياط) يعني فيما اذا جلب حراما ولم يدر صاحبها اه ح (قوله) ذبحها) أي ثم يبيعها للمالكها افاده الشربلالي في شرحه (قوله) وصرح في الوهبانية) أي في كتاب الحدود (قوله) ولم يقيد بهما) أي من الاطلاع على العورات وكسر الزجاجات قال شارحه العلامة عبد البر ولم أر اطلاق التعزير لغيره من المتقدمين (قوله) ولعله) أي صاحب الوهبانية اعتمد عاداتهم أي اطلق اعتمادا على عادة الذين يطهرون الحمام (قوله) وأما للاستئناس فباح) قال في المجتبى راحنا الأباس بحبس الطيور والدجاج في بيته ولكن يعلنها وهو خير من ارسالها في السكك اه وفي القنية راحنا احبس بلبلا في القفص وعلقها لا يجوز اه أقول لكن في فتاوى العلامة قارئ الهداية سئل هل يجوز حبس الطيور المغردة وهل يجوز عتقها وهل في ذلك ثواب وهل يجوز قتل الوطواط لتلويثها حصر المسجد بخيرتها الفاحش فأجاب بجوز حبسها للاستئناس بها وأما اعتاقها فليس فيه ثواب وقتل المؤذي منها ومن الدواب جائز اه قلت ولعل الكراهة في الحبس في القفص لانه سجن وتعذيب دون غيره كما يؤخذ من مجموع ما ذكرنا وبه يحصل التوفيق فتأمل (تنبيه) قال الجراحى ومن الواهي مارواه الدارقطني في الافراد والديلي عن ابن عباس مرفوعا اتخذوا المقاصيص فانها تلهم الجن عن صبيانكم واخرج ابن أبي الدنيا عن الثوري ان اللعب بالحمام من عمل قوم لوط (قوله) ولا تخرج عن ملكه باعتاقه) فاذا وجدها بعده في يد غيره له اخذها الا اذا كان قال من أخذها فهي له كما يفهم مما بعده (قوله) لم يأخذها) ذكر في الخلاصة انه اعاد المسألة في الفتاوى في باب السير وشرط انه قال لقوم معينين من شاء منكم فليأخذ اه وفي التارخانية ولو قال كل ما تناول فلان من مالى فهو حلال له تناول حل وفي كل من تناول من مالى فهو حلال له تناول رجل شيئا لا يحل وقال أبو نصر يحل ولا يضمن قال أنت في حل من مالى خذ منه ما شئت قال محمد هو حل من الدراهم والدنانير خاصة (قوله) وجاز ركوب الثور وتحمله الخ) وقيل لا يفعل لان كل نوع من الانعام خلق لعمل فلا يغير أمر الله تعالى (قوله) بلا جهد وضرب) أي لا يحملها فوق طاقتها ولا يضرب وجهها ولا رأسها اجماعا ولا تضرب اصلا عند أبي ح وان كانت ملكة قال رسول الله صلى الله عليه وسلم تضرب الدواب على النفار ولا تضرب على العثار لان العثار من سوء امسالك الراكب اللجام والنفار من سوء خلق الدابة فتؤدب على ذلك كذا في فصول العلماي (قوله) اشد من الذي) لانه لا ناصر له الا الله تعالى وورد اشد غضب الله تعالى على من ظلم من لا يجد ناصرا الا الله تعالى ط (قوله) اشد من الذي) لانه يشدد الطلب على ظالمه ليكون معه في عذابه ولا مانع من طرح سيئات غير الكفر على ظالمه فيه مذبح بهابله ذكره بعضهم ط (قوله) ولا بأس بالمسابقة الخ) لقوله صلى الله عليه وسلم لا سبق الا في خف او نعل او حافر او سبق يفتح الباء ما يجعل من المال للسابق على سبقه وبالسكون مصدر سبقت

قلت وافاد ان التسعير في القوتين لا غير وبه صرح العتاني وغيره لكنه اذا تعدى ارباب غير القوتين وظلموا على العامة فيسعر عليهم الحاكم بناء على ما قال أبو يوسف ينبغي ان يجوز ذكره القهستاني فان ابا يوسف يعتبر حقيقة الضرر كما تقر فتدبر (يذكره امسالك الحمامات) ولو في برجهما (ان كان يضرب بالناس) بنظر او جلب والاحتياط ان يتصدق بهائم بشريها ولو هب له مجتبى (فان كان يطيرها فوق السطح مطلقا على عوارات المسلمين ويكسر زجاجات الناس برميته تلك الحمامات عزرو ومنع اشد المنع فان لم يمنع بذلك ذبحها) أي الحمامات (المحتسب) وصرح في الوهبانية بوجوب التعزير وذبح الحمامات ولم يقيد بهما ثم ولعله اعتمد عاداتهم وأما للاستئناس فباح كشراء عصافير باعتقها ان قال من اخذها فهي له ولا تخرج عن ملكه باعتاقه وقيل بكره لانه تضيق المال جامع الفتاوى وفي المختارات سبب دأبه وقال هي لمن اخذها لم يأخذها من اخذها ومضى الحج وجاز ركوب الثور وتحمله والكراب على الجير بلا جهد وضرب اذ ظلم الدابة اشد من الذي وظلم الذي اشد من المسلم (ولا بأس بالمسابقة في الرمي والفرس) والبغل والحمار

اي لا تجوز المسابقة بعوض الا في هذه الاجناس الثلاثة قال الخطابي والرواية الصحيحة بالفتح ابو السعود عن
 المناوي قال الجراحي وزيادة او جناح موضوع باتفاق المحدثين اه وانلف الابل والحافر الخيل والنصل
 حديد السهم والمراد به المراماة والضاد المحجمة تصحيف. مغرب (قوله كذا في الملتقى والجمع) ومثله في المختار
 والمواهب ودردر البصار (قوله خلافا لما ذكره في مسائل شتى) اي قبيل كتاب الفرائض حيث اقتصصر على
 الفرس والابل والارجل والرمي ومثله في الكنز والزيلى واقتره الشارح هناك حيث قال ولا يجوز الاستباق
 في غير هذه الاربعة كالبلغل بالجعل واما بلا جعل فيجوز في كل شئ وتماه في الزيلى اه ومثله في الذخيرة
 والخانية والتاريخانية ونقل ابو السعود عن العلامة قاسم انه رد ما في الجمع بأنه لم يقل احدا بالمسابقة على الخير
 لان ذلك معلل بالتحريض على الجهاد ولم يعهد في الاسلام الجهاد على الخير اه ولم يذكر البلغل مع ان الشرع
 لم يعتبره حيث لم يجعل له سهما من الغنمة فليس فيه تحريض على الجهاد ايضا الا ان يقال عدم السهم لا يقتضى
 عدم جواز المسابقة عليه لان الخلف لا سهم له وتجوز المسابقة عليه بالنص اقول والحاصل ان الحافر المذكور
 في الحديث عام فنظر الى عمومه ادخل البلغل والحارون من نظرائه العلة اخرجهما لانهم ليسا بالجهاد تأمل
 (قوله فكان مندوبا) انما يكون كذلك بالقصد اما اذا قصد التلهي او الفخر او ترى شجاعته فالظاهر الكراهة
 لان الاعمال بالنيات فكما يكون المباح طاعة بالنية تصير الطاعة معصية بالنية ط (قوله اما بدونه) ظاهره انه
 مرتبط بكلام الائمة الثلاثة وما يأتى يفيد ان هذا لاهل المذهب ط ومثله ما قدمناه آنفا عن مسائل شتى
 (قوله فيباح في كل الملاعب) أى التي تعلم الفروسية وتعين على الجهاد لان جواز الجعل فيما تر اغنايت
 بالحديث على خلاف القياس فيجوز ما عداها بدون الجعل وفي القهستاني عن الملتقط من لعب بالصولجان
 يريد الفروسية يجوز وعن الجواهر قد جاء الاثر في رخصة المصارعة لتحصيل القدرة على المقاتلة دون التلهي
 فانه مكروه (قوله لا أنه يصير مستحقا) حتى لو امتنع المغلوب من الدفع لا يجبره القاضي ولا يقضى عليه
 به زيلى في مسائل شتى (قوله ومفاده لزومه بالعقد) انظر ما صورته وقد يقال معنى قوله لعدم العقد اي
 لعدم امكانه على ان جواز الجعل فيما ذكر استحسن قال الزيلى والقياس أن لا يجوز للمنافيه من تعليق
 التملك على الخطر وهذا لا يجوز فيما عدا الاربعة كالبلغل وان كان الجعل مشروطا من أحد الجانبين اه فتأمل
 وبالجملة فيحتاج في المسألة الى نقل صريح لان ما ذكره محتمل ورأيت في المجتبى مانعه وفي بعض النسخ فان سبقه
 حل المال وان أبي يجبر عليه اه أقول لكن هذا مخالف لما في المشاهير كالزيلى والذخيرة والخلصة
 والتاريخانية وغيرهما من انه لا يصير مستحقا كما ترقدبر (قوله من جانب واحد) او من ثالث بأن يقول
 احدهما لصاحبه ان سبقتني اعطيتك كذا وان سبقتك لا اخذ منك شيئا او يقول الاسير افارسين اوراميين
 من سبق منك كذا كذا وان سبق فلا شئ له اختيار وغرر الافكار (قوله من الجانبين) بأن يقول ان سبق
 فرسك فذلك على كذا وان سبق فرسي فلي عليك كذا زيلى وكذا ان قال ان سبق اهلك او سهمك الخ تاريخانية
 (قوله لانه يصير قمارا) لان القمار من القمار الذي يزداد تارة وينتقص اخرى وسمى القمار قمارا لان كل
 واحد من المتصارعين ممن يجوز أن يذهب ماله الى صاحبه ويجوز أن يستفيد ماله صاحبه وهو حرام بالنص
 ولا كذلك اذا شرط من جانب واحد لان الزيادة والنقصان لا تتمكن فيهما بل في احدهما تتمكن الزيادة
 وفي الاخر لا تنقص فقط فلا تكون مقامرة لانها مفاعلة منه زيلى (قوله يتوهم أن يسبقهما) بيان
 لقوله كفوا لفرسهما أى يجوز أن يسبق اويسبق (قوله والالم يجز) أى ان كان يسبق اويسبق
 لا محالة لا يجوز اذ قوله صلى الله عليه وسلم من ادخل فرسا بين فرسين وهو لا يأمن ان يسبق فلا بأس به ومن
 ادخل فرسا بين فرسين وهو آمن أن يسبق فهو قمار رواء احد او بود او غيره ما زيلى (قوله ثم اذا
 سبقهما الخ) صورته ان يقال ان سبقهما أخذ منهما الفأ نسا فواوان لم يسبق لم يعطه ما شيا وان سبق
 كل منهما الا آخره مائة من مال الا آخره فلا يعطيهما شيئا ان لم يسبقهما ويأخذ منهما الجعل ان سبقهما
 ويجوز أن يعكس التصوير اخذوا اعطاء وفيما بينهما ما سبق اخذ من صاحبه ما شرط له وان سبقاه
 وجاءا معا فلا شئ لواحد منهما وان سبق المحلل مع احدهما ثم جاء الا آخره فلا شئ على من مع المحلل بل له ما شرطه
 الا آخره كما لو سبق ثم جاء المحلل ثم جاء الا آخره فلا شئ للمحلل اه غرر الافكار قال الزيلى وانما جاز هذا

كذا في الملتقى والجمع واقتره المصنف
 هنا خلافا لما ذكره في مسائل شتى
 قنقه (والابل و) على (الاقدام)
 لانه من اسباب الجهاد فكان
 مندوبا وعند الثلاثة لا يجوز في
 الاقدام أى بالجعل أما بدونه
 فيباح في كل الملاعب كما يأتى (حل
 الجعل) وطاب لا أنه يصير مستحقا
 ذكره البرجندي وغيره وعلاه
 البرازى بأنه لا يستحق بالشرط
 شئ لعدم العقد والقبض اه
 ومفاده لزومه بالعقد كما يقول
 الشافعية فتبصر (ان شرط المال)
 في المسابقة (من جانب واحد
 وحرم لو شرط) فيها (من الجانبين)
 لانه يصير قمارا (الا اذا دخلا
 ثالثا) محلا (بينهما) بفرس كفوا
 لفرسهما يتوهم أن يسبقهما
 والالم يجز ثم اذا سبقهما أخذ
 منهما وان سبقاه لم يعطهما وفيما
 بينهما ما سبق أخذ من صاحبه

لان الثالث لا يغرم على التقادير كلها قطعاً وبقينا وانما يحتمل أن يأخذوا ولا يأخذن فخرج بذلك من ان يكون قاراً
فصار كما اذا شرط من جانب واحد لان التمار هو الذي يستوى فيه الجانبان في احتمال الغرامة على ما بينا ٥١
(تمت) يشترط في الغاية أن تكون مما احتملها الفرس وان يكون في ككل من الفرسين احتمال السبق
زيلي ويغني ان يقال في السهم والاقدام كذلك تأمل ونقل في غرر الافكار عن المحرران كانت المسابقة على
الابل فلا اعتبار في السبق بالكثف وان كان على الخيل فبالعنع وقيل الاعتماد على الاقدام ٥١ (فرع)
في متفرقات التارخاية عن السراجية يكره الرمي الى هدف نحو القبلة (قوله وكذا الحكم في المتفهمة)
أي على هذا التفصيل وكذا المصارعة على هذا التفصيل وانما جازلان فيه حنا على الجهاد وتعلم العلم فان
قيام الدين بالجهاد والعلم بخلافه يرجع اليهما لا غير كذا في فصول العلماي (قوله فاذا شرط لمن معه
الصواب) أي لو احدى معين معه الصواب لا ما يفيد عموم من والا كان عين ما بعده ٥١ ح أي بأن يقول
ان ظهر الصواب معك فلك كذا او ظهر معي فلا شيء او بالعكس أما لو قال من ظهر معه الصواب منافله على
صاحبه كذا فلا يصح لانه شرط من الجانبين وهو قمار الا اذا ادخلا محلا بينهما كما يفهم من كلامهم وصورة
ط بأن تكون المسألة ذات اوجه ثلاثة وجعلنا للثالث جعلنا ان ظهر معه الصواب وان كان مع احدهما فلا
شيء عليه ٥١ تأمل (قوله والمصارعة ليست بيدعة) فقد صرح عليه السلام جمعاً منهم ابن الاسود الجمحي
وممنهم وكانه فانه صرعه ثلاث مرات متواليات لشرطه انه ان صرع اسلم كما في شرح الشهابي للقاري
قال الجراحى ومصارعته عليه السلام لابي جهل لا أصل لها (قوله فيجوز في كل شيء) أي مما يعلم الفروسية
وبعين على الجهاد بلا قصد التلهي كما يظهر من كلام فقهاءنا مستدين بقوله عليه السلام لا تحضر الملاكمة شيئاً
من الملاهي سوى النضال أي الرمي والمسابقة والظاهر ان تسميته لهواً للمساوية الصورية تأمل (قوله
كما يأتي) أي في مسائل شتى وقد مناعبارته (قوله بالاقدام) متعلق بعتى جعلوها بالاقدام وما عطف
عليه قال ط ولا ادري وجه ذلك هذه العبارة غير انها اوهمت ان القواعد تقتضيها وليس كذلك بل
قواعد المذهب تقتضي ان غالب هذه من اللهو المحرم بالصولجان وما بعده ٥١ ملخصاً قول قدمنا عن
القهستاني جواز اللعب بالصولجان وهو الكرة للفروسية وفي جواز المسابقة بالطير عندنا نظر وكذا
في جواز معرفة ما في اليد واللعب بالخاتم فانه لهو مجرد وأما المسابقة بالبقر والسفن والسباحة فظاهر كلامهم
الجواز ورمي البندق والجركارمي بالسهم وأما اشالة الحجر باليد وما بعده فالظاهر انه ان قصد به التمرن والتقوى
على الشجاعة لا بأس به (قوله والبندق) أي المتخذ من الطين ط ومنه المتخذ من الرصاص (قوله
واشالته باليد) ليعلم الاقوى منهما ط (قوله والشبال) أي المشابكة بالاصابع مع قتل كل يد صاحبه
ليعلم الاقوى كذا ظهر لي (قوله ومعرفة ما بيده من زوج او فرد واللعب بالخاتم) سمعت من بعض فقهاء
الشافعية ان جواز ذلك عندهم اذا كان مبنياً على قواعد حسابية مما ذكره علماء الحساب في طريق استخراج
ذلك بخصوصه لا بمجرد الحزرو التخمين أقول والظاهر جواز ذلك حينئذ عندنا أيضاً ان قصد به التمرن على معرفة
الحساب وأما الشطرنج فانه وان افاد علم الفروسية لكن حرمة عندنا بالحديث لكثرة غوائله باسباب
صاحبه عليه فلا ينبغي نفعه بضرره كانه واعليه بخلاف ما ذكرنا تأمل (قوله وحديث حدثوا عن بنى
اسرائيل) تمامه ولا حرج اخرج ابو داود وفي لفظ لاجد بن منيع عن جابر حدثوا عن بنى اسرائيل فانه كان
فيهم اعاجيب واخرج النسائي باسناد صحيح عن ابي سعيد الخدري عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال
حدثوا عن بنى اسرائيل ولا حرج وحدثوا عنى ولا تكذبوا على فقد فرق عليه السلام بين الحديث عنه
والحديث عنهم كما نقله البيهقي عن الشافعي (قوله بقصد الفرجه لا الحجة) الفرجة مثالة التفصي عن
الهم والحجة بالضم البرهان قاموس (قوله لكن بقصد ضرب الامثال الخ) وذلك كمقامات الحريري فان
الظاهر ان الحكايات التي فيها عن الحارث بن همام والسروجي لا اصل لها وانما اتى بها على هذا السياق
العجيب لما لا ينبغي على من يطالعها اهل يدخل في ذلك مثل قصة عنترة والملك الظاهر وغيرهما لكن هذا الذي
ذكره انما هو عن اصول الشافعية واما عندنا فسيأتي في الفروع عن انجبتى ان القصص المكره ان يحدث
الناس بما ليس له اصل معروف من احاديث الاولين او يزيد او ينقص ايزن به قصصه الخ فهل يقال عندنا

(و) كذا الحكم (في المتفهمة) فاذا
شرط لمن معه الصواب صح وان
شرطه لكل على صاحبه لا درر
ومجتنى والمصارعة ليست بيدعة
الا لتلهي فتكره برجندى وأما
السباق بلا جعل فيجمل في كل شيء
كما يأتي وعند الشافعية المسابقة
بالاقدام والطير والبقر والسفن
والسباحة والصولجان والبندق
ورمي الحجر واشالته باليد والشبال
والوقوف على رجل ومعرفة ما
بيده من زوج او فرد واللعب بالخاتم
وكذا يجمل كل لعب خطر لحاذق
تغلب سلامته كرمي رام وصيد
الحية ويجمل التفرج عليهم حينئذ
وحديث حدثوا عن بنى اسرائيل
يفسد حل سماع الاعاجيب
والغرائب من كل ما لا يتيقن كذبه
بقصد الفرجة لا الحجة بل وما يتيقن
كذبه لكن بقصد ضرب الامثال
والمواعظ

يجوز له إذا قصد به ضرب الامثال ونحوها يجزّر (قوله على السنة آدميين أو حيوانات) أي أو جمادات
 كقولهم - قال الحائط للوئد لم تحرقني قال سل من يدقني (قوله ذكره ابن حجر) أي المكي في شرحه على
 المنهاج (قوله ويستحب قلم اظافيره) وقلها بالاسنان مكروه يورث البرص فإذا قلم اظفاره أو جرح شعره ينبغي
 أن يدفعه فإن رمى به فلا بأس وإن القاء في الكنيف أو في المغتسل كره لا يورث داء خانية ويدفن أربعة الظفر
 والشعر وخرقة الخيض والدم عتاييه ط (قوله فيستحب توفير شاربه واطفاره) الانسب في التعبير فيوفر
 اظفاره وكذا شاربه وفي المنع ذكر أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه كتب اليينا وفروا الاظافير في أرض العدو
 فإنها سلاح لأنه إذا سقط السلاح من يده وقرب العدو منه ربما يتمكن من دفعه بأظفاره وهو نظير قص الشارب
 فإنه سنة وتوفره في دار الحرب للغازي مندوب ليكون اهيب في عين العدو اه ملخصا ط (قوله وكونه
 بعد الصلاة افضل) أي لتناله بركة الصلاة وهو مخاف لما ذكره قريبا في الحديث (قوله الا اذا اخره اليه)
 أي الى يوم الجمعة بأن طال جدا أو أراد تأخيرها اليه فيكره (قوله وفي الحديث الخ) قال الزرقاني أخرجه البيهقي
 من مسند أبي جعفر الباقر قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يأخذ من اظفاره وشاربه يوم الجمعة وله شاهد
 موصول عن أبي هريرة لكن سنده ضعيف قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقص شاربه ويقل اظفاره
 يوم الجمعة قبل أن يروح الى الصلاة أخرجه البيهقي وقال عقبه قال احمد في هذا الاسناد من مجهول قال
 السيوطي وبالجملة فأرجحها أي الاقوال دليلا ونقل يوم الجمعة والاخبار الواردة فيه ليست بواهية جدامع ان
 الضعيف يعمل به في فضائل الاعمال اه مدني وقال الجراحى وروى الديلمي بسند واه عن أبي هريرة رفعه
 من قلم اظفاره يوم السبت خرج منه الداء ودخل فيه الشفاء ومن قلمها يوم الاحد خرج منه الفاقة ودخل فيه
 الغنى ومن قلمها يوم الاثنين خرج منه الجنون ودخلت فيه الصحة ومن قلمها يوم الثلاثاء خرج منه المرتض ودخل
 فيه الشفاء ومن قلمها يوم الاربعاء خرج منه الوسواس والخوف ودخل فيه الامن والشفاء ومن قلمها يوم
 الخميس خرج منه الجذام ودخلت فيه العافية ومن قلمها يوم الجمعة دخلت فيه الرحمة وخرجت منه الذنوب
 (قوله وعنه عليه السلام الخ) لم يثبت حديث شابل وقع في كلام غير واحد كالشيخ عبد القادر قدس الله سره
 في غنيته وكان قدامة في مغنيته وقال السخاوى لم أجده لكن كان الحافظ المصطفى ينقل ذلك عن بعض مشايخه
 ونص احمد على استحبابه اه جراحى ونقل بعضهم ان من المجرب ان من قص كذلك لم يصبه رمد (قوله
 يعني الخ) تفسير لقوله مخالفنا (قوله قلوا اظفاركم بالسنة والادب) كذا في بعض النسخ وهو غير موزون
 وفي بعضها بسنة وادب منكرا فيكون من مجزؤ بحر الرجز بكسر الباء الموحدة في اخر البيتين ويكون قد دخل
 البيت الاول الخرم بنقص حرف من أوله قاله ح وهو مما لا يجوز فيه (قوله عينا خوايس الخ) رمز لكل
 اصبع بحرف قال السخاوى وكذب القائل

أبدا بينا وبانخصر * في قص اظفارك واستبصر
 وثن بالوسطى وثلاث كما * قد قيل بالابهام والبنصر
 ولتختم الكف بسبابة * في اليد والرجل ولا تخر
 وفي اليد اليسرى بالابهامها * والاصبع الوسطى وبانخصر
 وبعد سبابتها بنصر * فانها خاتمة الايسر
 فذا لمن خذبه يافتي * من رمد العين فلا تزدر
 هذا حديث قد روى مسندا * عن الامام المرتضى حيدر

اه (قوله والاولى تغليها كتحليلها) يعني يبدأ بخصر رجله اليمنى ويختم بخصر اليسرى حال في الهداية عن
 الغرائب وينبغي الابتداء باليد اليمنى والانتهاؤها في سبابتها ويختم بالابهامها وفي الرجل بخصر اليمنى
 ويختم بخصر اليسرى اه ونقله القهستاني عن المسعودية (قوله قلت الخ) وكذا قال السيوطي قد أنكر
 الامام ابن دقيق العيد جميع هذه الايات وقال لا تعتبر هيئة مخصوصة وهذا الاصل له في الشريعة ولا يجوز
 اعتقاد استحبابه لأن الاستصحاب كم شرعى لا بد له من دليل وليس استصحاب ذلك بصواب اه (قوله
 وما يعزى من النظم) وهو قوله

وتعلم نحو الشجاعة على السنة
 الادمين او حيوانات ذكره ابن
 حجر (ويستحب قلم اظافيره) الا
 لمجاهد في دار الحرب فيستحب
 توفير شاربه واطفاره (يوم الجمعة)
 وكونه بعد الصلاة افضل الا اذا
 اخره اليه تأخيرا فاحشا فيكره لان
 من كان ظفره طويلا كان رزقه
 ضيقا وفي الحديث من قلم اظافيره
 يوم الجمعة اعاده الله من البلاء
 الى الجمعة الاخرى وزيادة ثلاثة
 ايام درر وعنه عليه الصلاة والسلام
 من قلم اظفاره مخالفا لم ترمد
 عينه ابد اي عني كقول علي رضي
 الله عنه

قلوا اظفاركم بسنة وادب
 بينها خوايس يسارها وخشب
 وبيانها وتماها في مفتاح السعادة
 وفي شرح الغزوية روى انه صلى الله
 عليه وسلم بدأ بخصر اليمنى الى
 انخصر ثم بخصر اليسرى الى
 الابهام وختم بالابهام اليمنى وذكر له
 الغزالي في الاحياء وجها وجها
 ولم يثبت في اصابع الرجل نقل
 والاولى تغليها كتحليلها قلت
 وفي المواهب اللدنية قال الحافظ
 ابن حجر انه يستحب كفيما احتاج
 اليه ولم يثبت في كيفية شيء
 ولا في تعيين يوم له عن النبي صلى
 الله عليه وسلم وما يعزى من النظم
 في ذلك للامام علي ثم لابن حجر قال
 شيخنا انه باطل

في قص ظفر يوم السبت اكلة * تبدو وفيما يليه تذهب البركة
وعالم فاضل يبدأ بتلوها * وان يكن في الثلاثا فاحذر الهلكة
ويورث السوء في الاخلاق رابعها * وفي الخميس الغنى يأتي لمن سلكه
والعلم والرزق زيدا في عروبته * عن النبي روينا فافقه وانسكه اه

(و) يستحب (حلق عاتقه وتنظيف

بدنه بالاغتسال في كل اسبوع

مرة) والافضل يوم الجمعة وجاز

في كل خمسة عشر وكره تركه وراء

الاربعين مجتبي وفيه حلق

الشارب بدعة وقيل سنة

ولا بأس بتنق الشيب واخذ

أطراف اللحية والسنة فيها

القبضة وفيه قطعت شعر رأسها

أثمت ولعنت زاد في البرازية

وان باذن الزوج لانه لا طاعة

لخلق في معصية الخالق ولذا

يحرم على الرجل قطع لحية والمعنى

المؤثر التشبه بالرجال انتهى

قلت وأما حلق رأسه ففي الوهبانية

قال * وقد قيل حلق الرأس في كل

جمعة * يجب وبعض بالجواز يعبر *

(رجل تعلم علم الصلاة او نحوه

ليعلم الناس واخر له عمل به فالاول

أفضل) لانه متعدد وروى

مذاكرة العلم ساعة خير من احياء

ليلة وله الخروج لطلب العلم

الشرعي بلا اذن والديه

(قوله ويستحب حلق عاتقه) قال في الهنديه ويبتدئ من تحت السرة ولو عاج بالنورة يجوز كذا في الغرائب وفي
الاشباه والسنة في عانة المرأة النتف (قوله وتنظيف بدنه) بخواراة الشعر من ابطيه ويجوز فيه الحلق والتنق
اولى وفي المجتبي عن بعضهم وكلاهما حسن ولا يخلق شعر حلقه وعن أبي يوسف لا بأس به ط وفي المضمرات
ولا بأس بأخذ الحاجبين وشعر وجهه ما لم يشبه المخنث تارخانية (قوله وكره تركه) أي تحريم القول المجتبي
ولا عذر فيما وراء الاربعين ويستحق الوعيد اه وفي أبي السعود عن شرح المشرق لابن ملك روى مسلم عن أنس
ابن مالك وقت لنا في نقليم الاطفال روقص الشارب وتنق الابطان لا تترك أكثر من أربعين ليلة وهو من المقدرات
التي ليس للرأي فيها مدخل فيكون كالمرفوع اه (قوله وقيل سنة) مشى عليه في الملتقى وعبارة المجتبي بعد
ما روى للطحاوي حلقه سنة ونسبه الى أبي حنيفة وصاحبيه والقص منه حتى يوازي الحرف الاعلى من الشفة
العليا سنة بالاجماع اه (قوله ولا بأس بتنق الشيب) قيده في البرازية بأن لا يكون على وجه التزين (تنبيهه)
تنق الشيبين بدعة وهما جانب العنقة وهي شعر الشفة السفلى كذا في الغرائب ولا يتنق انفه لان ذلك يورث
الأكلة وفي حلق شعر الصدر والظهر ترك الادب كذا في القنية اه ط (قوله والسنة فيها القبضة) وهو أن يقبض
الرجل لحية فما زاد منها على قبضة قطعه كذا ذكر محمد في كتاب الآثار عن الامام قال وبه نأخذ محيط اه ط
(فائدة) روى الطبراني عن ابن عباس رفعه من سعادة المرأة خفة لحية واشتهر ان طول اللحية دليل على خفة
العقل وانشد بعضهم

ما احسد طالت له لحية * فزادت اللحية في هيئته

الا وما ينقص من عقله * أكثر مما زاد في لحية

(لطيفة) نقل عن هشام بن الكلبي قال حفظت ما لم يحفظه أحد ونسيت ما لم ينس أهجد حفظت القرآن
في ثلاثة أيام وأردت أن أقطع من لحيتي ما زاد على القبضة فنسيت فقطعت من أعلاها (قوله لا طاعة
لخلق الخ) رواه أحمد والحاكم عن عمران بن حصين اه جراحى (قوله والمعنى المؤثر) أي العلة المؤثرة
في اثمها التشبه بالرجال فانه لا يجوز كالتشبه بالنساء حتى قال في المجتبي راحمنا يكره غزل الرجل على هيئة
غزل النساء (قوله وأما حلق رأسه الخ) وفي الروضة للزندويستي ان السنة في شعر الرأس اما الفرق او الحلق
وذكر الطحاوي ان الحلق سنة ونسب ذلك الى العلماء الثلاثة وفي الذخيرة ولا بأس أن يخلق وسط رأسه ويرسل
شعره من غير أن يقتله وان قتله فذلك مكروه لانه يصير مشبه ببعض الكفرة والمجوس في ديار نار يسلون الشعر
من غير قتل ولكن لا يخلقون وسط الرأس بل يجزون الناصية تارخانية قال ط ويكره القزع وهو ان يخلق
البعض ويترك البعض قطعاً مقدار ثلاثة أصابع كذا في الغرائب وفيها كان بعض السلف يترك سباليه وهما
أطراف الشوارب (قوله وروى الخ) وروى البيهقي عن ابن عمر ما عبد الله بشئ أفضل من فقسه في دين
وفي البرازية طلب العلم والفقه اذا صحت النية أفضل من جميع اعمال البر وكذا الاشتغال بزيادة العلم اذا
صحت النية لانه أعم نفعاً لكن بشرط أن لا يدخل النقصان في فرائضه وصحة النية أن يقصد بها وجه الله
تعالى لا طلب المال والجاه ولو أراد الخروج من الجهل ومنفعة الخلق واحياء العلم فقبل تصح نيته أيضاً تعلم
بعض القرآن ووجد فراغاً لا فضل الاشتغال بالفقه لان حفظ القرآن فرض كفاية وتعلم ما لا بد من الفقه
فرض عين قال في الخزانة وجميع الفقه لا بد منه قال في المناقب عمل محمد بن الحسن ما في ألف مسألة في الحلال
والحرام لا بد للناس من حفظها وانظر ما قدمناه في مقدمة الكتاب (قوله وله الخروج الخ) أي ان لم يحق
على والديه الضيعة بان كانا موسرين ولم تكن نفقتهما عليه وفي الخاتمة ولو أراد الخروج الى الحج وكرها
ذلك قالوا ان استغنى الاب عن خدمته فلا بأس والا فلا يسعه الخروج فان احتاج الى النفقة ولا يقدر
أن يخلف لهما نفقة كاملة أو امكنه الا أن الغالب على الطريق الخوف فلا يخرج ولو الغالب السلامة يخرج
وفي بعض الروايات لا يخرج الى الجهاد الا باذنهما ولو أذن أحدهما فقط لا ينبغي له الخروج لان مراعاة

لوملتحيا وتغاممه في الدرر
 (وإذا كان الرجل يصوم ويصلي
 ويضر الناس بيده ولسانه فذكره
 بما فيه ليس بغيبة حتى لو أخبر
 السلطان بذلك لسبجته لا اثم
 عليه) وقالوا ان علم ان اياه بقدر
 على منعه اعلمه ولو بكتابة والا لا
 كيد لا تقع العداوة وتغاممه في الدرر
 (وكذا) لا اثم عليه (لو ذكر مساوى
 اخيه على وجه الاهتمام لا يكون
 غيبة انما الغيبة ان يذكر على وجه
 الغضب يريد السب) ولو اغتاب
 أهل قرية فليس بغيبة لانه لا يريد
 به كلهم بل بعضهم وهو مجهول
 خائفة فتباح غيبة مجهول ومتظاهر
 بشيخ ولمصاهرة ولسوء اعتقاد
 تحذير امته واشكوى ظلامته
 للمحاكم شرح وهبانية (وكذا تكون
 الغيبة باللسان) صريحا (تكون
 أيضا بالفعل

حقهما فرض عين والجهاد فرض كفاية فان لم يكن له ابوان وله جدران وجدتان فاذن له ابوالاب وأم الام
 دون الآخرين لا بأس بالخروج لقيامهما مقام الابوين ولو اذن الابوان لا يلتفت الى غيرهما هذا في سفر
 الجهاد فلو في سفر تجارة أو حج لا بأس به بلا اذن الابوين ان استغنيا عن خدمته اذ ليس فيه ابطال حقهما
 الا اذا كان الطريق مخوفا كالبحر فلا يخرج بلا اذنهما وان استغنيا عن خدمته ولو خرج المتعلم وضيع عباله
 يراعى حق العيال اه (قوله لوملتحيا) أفاد ان المراد بالامر في كلام الدرر الاتي خلاف الملتحى
 اذ لو كان معذرا يخشى عليه الفتنة فان بعض الفسقة يقدمه على الامر (قوله وتغاممه في الدرر) قال فيها
 وان كان امرء فلا يسه أن يمنعه ومرادهم بالعلم العلم الشرعي وما ينتفع به فيه دون علم الكلام وأمثاله لما روى عن
 الامام الشافعي رحمه الله انه قال لان يلقى الله عبدا كبيرا الكبار خير من أن يلقاه بعلم الكلام فاذا كان حال
 الكلام المتداول بينهم في زمانهم هكذا فاطنك بالكلام المخلوط بهذين الفلاسفة المغمورين باطيلهم المزخرفة
 اه (قوله فذكره بما فيه ليس بغيبة) أي ليجذر الناس ولا يغتروا بصومه وصلاته فقد أخرج الطبراني والبيهقي
 والترمذي اترعوون في الغيبة عن ذكر الفاسق اذ كرهه بما فيه يحذر الناس (قوله ولو بكتابة) أي الى الاب
 ومثله السلطان وله أن يعتمد عليه ما حيث كان الكاتب معروفا بالعدالة كما في كفالة النهر بجنا وفيه للقاضي تعزير
 المتهم وان لم يثبت عليه فما يكتب من المحاسن في حق انسان يعمل به في حقوق الله تعالى اه ومر في التعزير
 (قوله وتغاممه في الدرر) أي عن الخيانة ونص عبارة الخيانة وكذلك فيما بين الزوجين وبين السلطان
 والرعية والحشم انما يجب الامر بالمعروف اذا علم أنهم يمتنعون (قوله لا اثم عليه) الاولى حذفه أو زيادة
 واو العطف قبل قوله لا يكون غيبة ليرتبط المتن مع الشرح (قوله لا يكون غيبة) لانه لو بلغه لا يكرهه
 لانه مهم له متحزن ومتحسر عليه لكن بشرط أن يكون صادقا في اهتمامه والا كان مغتابا منافقا مراثيا
 من كيان نفسه لانه شتم أخاه المسلم وأظهر خلاف ما اخفى وأشعر الناس أنه يكره هذا الامر لنفسه وغيره
 وانه من أهل الصلاح حيث لم يأت بسبب الغيبة وانما أتى بها في معرض الاهتمام فقد جمع أنواعا من القبايح
 نساء الله تعالى العصمة (قوله فليس بغيبة) قال في المختار ولا غيبة للمعلومين (قوله لانه لا يريد به
 كلهم) مفهومه انه لو أراد ذلك كان غيبة تأمل (قوله فتباح غيبة مجهول الخ) اعلم ان الغيبة حرام بنص
 الكتاب العزيز وشبهه المغتاب بكل لحم أخيه ميتا اذ هو أقبح من الاجنبى ومن الحى فكما يحرم لحمه يحرم عرضه
 قال صلى الله عليه وسلم كل المسلم على المسلم حرام دمه وماله وعرضه رواه مسلم وغيره فلا تحل الا عند الضرورة
 بقدرها كهذه المواضع وفي تنبيه الغافلين للفقهاء أبي الليث الغيبة على أربعة أوجه في وجهه هي كفر بأن قيل له
 لا تغيب فيقول ليس هذا غيبة لاني صادق فيه فقد استحل ما حرم بالادلة القطعية وهو كفر في وجهه هي نفاق
 بأن يغتاب من لا يسميه عنده من يعرفه فهو مغتاب ويرى من نفسه أنه متورع فهذا هو النفاق وفي وجهه هي
 معصية وهو أن يغتاب مهيئا ويعلم أنها معصية فعليه التوبة وفي وجهه هي مباح وهو أن يغتاب معلنا بفسقه
 أو صاحب بدعة وان اغتاب الفاسق ليجذر الناس يناب عليه لانه من النهى عن المنكر اه أقول والا باحة
 لاتنافي الوجوب في بعض المواضع الاتية (قوله ومتظاهر بشيخ) وهو الذي لا يستتر عنه ولا يؤثر عنده اذا قبل
 عنه انه يفعل كذا اه ابن الشحنة قال في تبيين المحارم فيجوز ذكره بما يجاهر به لا غيره قال صلى الله عليه وسلم
 من اتى جلباب الحياء عن وجهه فلا غيبة له وأما اذا كان مستترا فلا تجوز غيبته اه قلت وما اشتهرين
 العوام من أنه لا غيبة لتسار الصلوة ان أريد به ذكره بذلك وكان متجاهرا فهو صحيح والا فلا (قوله
 ولمصاهرة) الاولى التعبير بالمشورة أي في نكاح وسفر وشركة ومجاورة وايداع امانة ونحوها فله أن يذكر
 ما يعرفه على قصد النصح (قوله ولسوء اعتقاد تحذير امته) أي بان كان صاحب بدعة يخفيها ويلقيها لمن
 ظفر به اما لو تجاهر بها فهو داخل في المتجاهر تأمل والاوى التعبير بالتحذير ليشمل التحذير من سوء الاعتقاد
 ولما مرمتنا عن يصلي ويصوم ويضر الناس (قوله ولسوء ظلامته للمحاكم) فيقول ظلمي فلان بكذا
 ليصفه منه (تقاة) يراد على هذه الخمسة ستة اخرى مر منها في المتن ثنتان الاولى الاستعانة بمن له قدرة على زجره
 الثانية ذكره على وجه الاهتمام الثالثة الاستفتاء قال في تبيين المحارم بان يقول للمفتي ظلمي فلان كذا
 وكذا وما طريق الخلاص والاسلم أن يقول ما قولك في رجل ظلمه أبوه أو ابنه أو أحد من الناس كذا وكذا

ولكن التصريح مباح بهذا القدر اه لان المفتي قد يدرك مع تعيينه ما لا يدرك مع ابهامه كما قاله ابن حجر وقد جاء في الحديث المتفق عليه أن هند امرأة أبي سفيان رضى الله تعالى عنها قالت للنبي صلى الله تعالى عليه وسلم ان أباسفيان رجل شحيح وليس يعطيني ما يكفيني وولدي الا ما أخذت منه وهو لا يعلم قال خذى ما يكفيك وولدك بالمعروف الرابعة بيان العيب لمن أراد أن يشتري عبدا وهو سارق أو زان فيذكره للمشتري وكذا لو رأى المشتري يعطى البائع دراهم مغشوشة فيقول احتزمنه بهذا الخامسة قصد التعريف كأن يكون معروفا بقبه كالأعرج والأعمش والأحول السادسة جرح المجروحين من الرواة والشهود والمنصفين فهو جائز بل واجب صونا للشرعية فالجموع احد عشر جعتها بقولي

يما يكره الانسان يحرم ذكره * سوى عشرة حلت أنت تلوا واحد

تظلم وشره واجرح وبين مجاهرا * بنسب ومجهولا وغشا لقاصد

وعرف كذا استفت استعن عند زاجر * كذا لا اهتم حذر فجور معاند

(قوله بالفعل) كالحركة والرمز والغمز ونحوه مما يأتي (قوله وبالعريض) كقوله عند ذكر شخص المحدث الذي عافانا من كذا وهذا مقابل لقوله صريحا (قوله وبالكتاب) لان القلم احد اللسانين وعبر في الشرعة بالكناية بالنون والمنشأة الشخصية (قوله وبالحركة) كأن يذكر انسان عنده بخير فيحرك رأسه مثلا إشارة الى انكم لا تدررون ما انطوى عليه من سوء تأمل (قوله وبالرمز) قال في القاموس الرمز وبضم ويحرك الإشارة او لا يما بالفتن أو العينين أو الحاجبين أو الفم أو اللسان أو اليد (قوله أى قصيرة) تفسير لا ومات ط (قوله اغتبتها) بياء الاشباع ط (قوله الغيبة ان نصف أخاك) أى المسلم ولو ميتا وكذا الذى لا له مالنا وعليه ما علينا وقدم المصنف في فصل المستأمن انه بعد مكثه عند ناسنة ووضع الجزية عليه يجب كف الاذى عنه وتحرم غيبته كالمسلم وظاهره أنه لا غيبة للعربي (قوله حال كونه غائبا) هذا القيد مأخوذ من مفهومها للغوى ولم يذكر في الحديث الا فى والظاهر أنه لو ذكر في وجهه فهو سب وشتم وهو حرام أيضا بالاولى لانه أبلغ في الايذاء من حال الغيبة سيما قبل بلوغها المغتاب وهو أحد تفسيرين لقوله تعالى ولا تلهوا أنفسكم فقتل هو ذكر ما في الرجل من العيب في غيبته وقيل في وجهه (قوله عن أبي هريرة الخ) رواء مسلم في صحيحه وجماعة (قوله بما يكره) سواء كان نقصا في بدنه أو نسبه أو خلقه أو فعله أو قوله أو دينه حتى في ثوبه أو داره أو دابته كما في تبين المحارم قال ط وانظر ما لو ذكر من الصغیر غير العاقل ما يكره لو كان عاقلا ولم يكن له من يتأذى بذلك من الاقارب اه وجزم ابن حجر بحرمة غيبة الصبي والمجنون (قوله فقد بهته) أى قلت فيه بهتاناً أى كذباً عظيماً والبهتان هو الباطل الذى يتخير من بطلانه وشدة ذكره كذا في شرح الشرعة وفيه ان المستمع لا يخرج من اثم الغيبة الا بان ينكر بطلانه فان خاف فبقائه وان كان قادرا على القيام أو قطع الكلام بكلام آخر فلم يفعل لزمه كذا في الاحياء اه وقد ورد ان المستمع أحد المغتابين وورد من ذب عن عرض أخيه بالغيبة كان حقا على الله تعالى أن يعتقه من النار رواء أحمد بإسناد حسن وجماعة (قوله واذا لم تبلغه الخ) ليس هذا من الحديث بل كلام مستأنف قال بعض العلماء اذا تاب المغتاب قبل وصولها تنفعه توبته بلا استحلال من صاحبه فان بلغت اليه بعد توبته قبل لا تبطل توبته بل يغفر الله تعالى لهما جميعا لا الاول بالتوبة وللثاني لما لحقه من المشقة وقيل بل توبته معلقة فان مات الثاني قبل بلوغها اليه فتوبته صحيحة وان بلغته فلا بل لا بد من الاستحلال والاستغفار ولو قال بهتاناً فلا بد أيضاً أن يرجع الى من تكلم عندهم ويكذب نفسه وتعامه في تبين المحارم (قوله والاشراط بيان كل ما اغتاب به) أى مع الاستغفار والتوبة والمراد ان يبين له ذلك ويعتذر اليه ليسمح عنه بان يبالغ في الثناء عليه والتودد اليه ويلزم ذلك حتى يطيب قلبه وان لم يطب قلبه كان اعتذاره وتودده حسنة يقابل بها سيئة الغيبة في الآخرة وعليه أن يخلص في الاعتذار والافهوذ ذنب آخر ويحتمل أن يبقى لخصمه عليه مطالبة في الآخرة لانه لو علم أنه غير مختص لما رضى به قاله الامام الغزالي وغيره وقال ايضا فان غاب أو مات فقد فات أمره ولا يدركه الا بكثرة الحسنات لتؤخذ عوضا في القيامة ويجب أن يفصل له الا أن يكون التفصيل مضرا له كذكره عيوبها فانه يستحل منها سبها اه وقال من لا على القارى في شرح المشكاة وهل يكفيه أن يقول اغتبتك فاجعلنى في حل أم لا بد أن يبين ما اغتاب قال بعض علمائنا

وبالتعريض وبالكناية وبالحركة وبالرمز و (بغمز العين والأشارة باليد) وكل ما يفهم منه المقصود فهو داخل في الغيبة وهو حرام ومن ذلك ما قالت عائشة رضى الله عنها دخلت علينا امرأة فلما ولت أو مات بيدي أى قصيرة فقال عليه الصلاة والسلام اغتبتها ومن ذلك المحاكاة كان يعيش متعارجا وكما يعيش فهو غيبة بل أقبح لانه أعظم في التصوير والتفهيم ومن الغيبة أن يقول بعض من مرتبنا اليوم أو بعض من رأينا إذا كان مخاطب يفهم شخصاً معيناً لان المحذور تفهيمه دون ما به التفهيم رأيا إذا لم يفهم عينه جاز وتعامه في شرح الوهبانية وفيها الغيبة أن تصف أخاك حال كونه غائبا بوصف يكرهه اذا سمعه عن أبي هريرة رضى الله عنه قال قال عليه الصلاة والسلام أتدررون ما الغيبة قالوا الله ورسوله اعلم قال ذكرك أخاك بما يكره قبل افرأيت ان كان في أخى ما أقول قال ان كان فيه ما تقول اغتبه وان لم يكن فيه فقد بهته واذا لم تبلغه يكفيه الندم والاشراط بيان كل ما اغتاب به

في الغيبة لا يعلم به سابل يستغفر الله ان علم ان اعلامه شيرقنة ويدل عليه ان الابرار عن الحقوق المجهولة
 جائز عندنا والمستحب لصاحب الغيبة ان يبرئه عنها وفي القنية تصافح الخصمين لاجل العذر استخلاص قال
 النووي ورأيت في فتاوى الطحاوي انه يكفي الندم والاستغفار في الغيبة وان بلغت المغتاب ولا اعتبار
 بتحليل الورثة (قوله وصله الرحم واجبة) نقل القرطبي في تفسيره اتفاق الامة على وجوب صلتهما وحرمة
 قطعها لادلة القطعية من الكتاب والسنة على ذلك قال في تبين المحارم واختلفوا في الرحم التي يجب
 صلتهما قال قوم هي قرابة كل ذي رحم محرم وقال آخرون كل قريب محرما كان او غيره اهـ واثناني ظاهر
 اطلاق المتن قال النووي في شرح مسلم وهو الصواب واستدل عليه بالاحاديث نعم تتفاوت درجاتها في الوالدين
 اشدهم المحارم وفيهم اشدهم بقية الارحام وفي الاحاديث اشارة الى ذلك كما بينه في تبين المحارم (قوله
 ولو كانت بسلام الخ) قال في تبين المحارم وان كان غائبا بصلتهم بالمكتوب اليهم فان قدر على المسير
 اليهم كان افضل وان كان له والدان لا يكفي المكتوب ان اراد اجميته وكذا ان احتاج الى خدمته والاخ الكبير
 كالاب بعده وكذا الجد وان علا والاخت الكبيرة والحالة كالاتم في الصلة وقيل العم مثل الاب وما عدا هؤلاء
 تكفي صلتهم بالمكتوب او الهدية اهـ وتماه فيه ثم اعلم انه ليس المراد بصله الرحم ان تصلهم اذا وصلوا لان
 هذا مكافأة بل ان تصلهم وان قطعوا فقد روى البخاري وغيره ليس الواصل بالمكافي ولكن الواصل الذي
 اذا قطعت رحمه وصلها (قوله ويزورهم غبا) الغب بالكسر عاقبة الشيء وفي الزيارة ان تكون في كل اسبوع
 ومن الحي ما تأخذ يوم ما وتدع يوم ما فاموس امكن في شرح الشريعة هو ان تزور يوم ما وتدع يوم ما كان فيه نوع
 عسر عدل الى ما هو اسهل من الغب فقال بل يزور اقرباءه في كل جمعة او شهر على ما ورد في بعض الروايات
 اهـ (قوله تزيد في العمر) وكذا في الرزق فقد اخرج الشيخان من احب ان يسطه في رزقه وينسأ بضم اوله
 وتشديد ثالته المهمل وبالهزأى يؤخره في اثره أي اجله فليصل رحمه قال الفقيه ابو الليث في تنبيه الغافلين
 اختلفوا في زيادة العمر فتبيل على ظاهره وقيل لا لقوله تعالى فاذا جاء اجلهم الآية بل المعنى يكتب ثوابه بعد موته
 وقيل ان الاشياء قد تكتب في اللوح المحفوظ معاملة كان وصل فلان رحمه فعمره كذا او لا فكذا اولعل الدعاء
 والصدقة وصله الرحم من جلته فلا يخالف الحديث الآية اهـ زاد في شرح الشريعة عن شرح المشارق
 أو يقال المراد البركة في رزقه وبقاء ذكره الجليل بعده وهو كالحياة أو يقال صدر الحديث في معرض الحث
 على صلة الرحم بطريق المبالغة يعني لو كان شيء يسط به الرزق والاجل لكان صلة الرحم اهـ والظاهر الثالث
 لما في التنبيه عن الفضائل من مزاحم في تفسير قوله تعالى يحجوا الله ما يشاء ويثبت قال ان الرجل ليصل رحمه
 وقد بقي من عمره ثلاثة ايام فيزيد الله تعالى في عمره الى ثلاثين سنة وان الرجل يقطع الرحم وقد بقي من عمره
 ثلاثون سنة فيرد اجله الى ثلاثة ايام (قوله وتماه في الدرر) قال فيها وتكون كل قبيلة وعشيرة يد واحدة
 في التناصر والتظاهر على كل من سواهم في اظهار الحق اهـ وتماه أيضا في الشريعة وتبين المحارم (قوله
 وبسلم المسلم على أهل الذمة الخ) انظر هل يجوز أن يأتي بلفظ الجمع لو كان الذي واحدا والظاهر انه
 يأتي بلفظ المفرد اخذ مما يأتي في الرد تأمل لكن في الشريعة اذا سلم على أهل الذمة فليقل السلام على من اتبع
 الهدى وكذلك يكتب في الكتاب اليهم اهـ وفي التاترخانية قال محمد اذا كتبت الى يهودي أو نصراني
 في حاجة فاكتب السلام على من اتبع الهدى اهـ (قوله لوله حاجة اليه) أي الى الذي المفهوم من المقام
 قال في التاترخانية لان النهي عن السلام لتوقيره ولا توقير اذا كان السلام لحاجة (قوله هو الصحيح) مقابله
 انه لا بأس به بلا تفصيل وهو ما ذكره في الخانية عن بعض المشايخ (قوله كما كره للمسلم مصالحة الذي)
 أي بلا حاجة لما في القنية لا بأس بمصافحة المسلم جاره النصراني اذا رجع بعد الغيبة ويتأذى بترك المصافحة
 اهـ تأمل وهل يشتمه اذا عطس وجد قال الحموي الظاهر لا اهـ لكن سيأتى انه يقول له يمدك الله (قوله
 واكثر المتون) بالجر عطف على الشرح أي ونسخ اكثر المتون أي المتون المجردة عن الشرح وجمعها باعتبار
 اشخاصها والا فالمراد من التنوير لا غير (قوله بلفظ وبسلم) وهو كذلك بخط المصنف متناوئ شرار ملي
 (قوله فاولتها هكذا) أي بالتقيد بالحاجة ليكون المتن ما شيا على الصحيح (قوله وهو الاحسن) لان
 الحكم الاصل المنع والجواز لحاجة عارض وقوله الاسلام لعل وجهه انه اذا لم يسلم مطلقا لا يقع في محذور بخلاف

(وصله الرحم واجبة ولو) كانت
 (بسلام ونحية وهدية) ومعاونة
 ومجالسة ومكالمة وتلطف
 واحسان ويزورهم غبا ليزيد حبا
 بل يزور اقرباءه كل جمعة او شهر
 ولا يرتد حاجتهم لانه من القطعية
 في الحديث ان الله يصل من وصل
 رحمه ويقطع من قطعها وفي
 الحديث صلة الرحم تزيد في العمر
 وتماه في الدرر (وبسلم) المسلم
 (على أهل الذمة) لوله حاجة اليه
 والا كره هو الصحيح كما كره للمسلم
 مصالحة الذي كذا في نسخ
 الشارح واكثر المتون بلفظ وبسلم
 فاولتها هكذا ولكن بعض نسخ
 المتن ولا يسلم وهو الاحسن
 الاسلام فافهم

من عرفت ومن لم تعرف قال

وهذا التعميم مخصوص بالمسلمين فلا يسلم ابتداء على كافر لحديث لا تبدأوا اليهود ولا النصارى بالإسلام فإذا القيم أحدكم في طريق فاضطروه إلى اضيقه روى البخاري وكذا يخص منه الناسق بدليل آخر وأما من شك فيه فالأصل فيه البقاء على العموم حتى يثبت الخصوص ويمكن أن يقال إن الحديث المذكور كان في ابتداء الإسلام لمصلحة التأليف ثم ورد النهي انتهى فليحفظ ولو سلم يهودي أو نصراني أو مجوسي على مسلم فلا بأس بالرد (و) لكن لا يزيد على قوله وعليك كما في الخاتمة

(ولو سلم على الذي تبجيلا يكفر) لأن تبجيل الكافر كفر ولو قال لمجوسي يا استاذ تبجيلا كفر كما في الأشباه وفيها لو قال لذي أطال الله بقاءه أن نوى بقلبه اهله يسلم أو يهودي الجزية دليله فلا بأس به (ولا يجب رد سلام السائل) لأنه ليس للتحية ولا من يسلم وقت الخطبة خاتمة وفيها وإذا أتى دارا إنسان يجب أن يستأذن قبل السلام ثم إذا دخل يسلم أولا ثم يتكلم ولو في فضاء يسلم أولا ثم يتكلم ولو قال السلام عليك يا زيد لم يسقط برده غيره ولو قال يا فلان أو أشار بعين سقط وشرط في الرد وجواب العطاس إسماعه فلو أصم يريه تحريك شفثيه انتهى قلت وفي المبتغى وبسقط عن الباقي برد صبي بعقل لأنه من أهل أفاصة الفرض في الجملة بدليل حل ذبيحته وقيل لا وفي المجتبى وبسقط برد العجوز وفي رد الشابة والصبي والمجنون قولان وظاهر التاجية ترجيح عدم السقوط ويسلم على الواحد بلفظ الجماعة

ما إذا سلم مطلقا تأمل (قوله أي الإسلام خير) أي خصال الإسلام ط (قوله تطعم) بتأويل أن تطعم ويأتي فيه الوجه التي ذكرها الخواريون في تسمع بالمعدي خير من أن تراه (قوله وتقرأ) من القرآن لا من الأقراء ط (قوله لحديث لا تبدأوا اليهود ولا النصارى بالإسلام) يوجد في كثير من النسخ زيادة فإذا أقيم أحدكم في طريق فاضطروه إلى اضيقه روى البخاري (قوله وكذا يخص منه الناسق) أي لو علمنا والأفلايكه كما سيذكره (قوله وأما من شك فيه) أي هل هو مسلم أو غيره وأما النكاحين كونه فاستأنا أو صالحا فلا اعتبار له بل بظن بالمسلمين خيرا ط (قوله على العموم) أي المأخوذ من قوله صلى الله تعالى عليه وسلم على من عرفت ومن لم تعرف ط (قوله إن الحديث) أي الأول المفيد عمومه شمول الذي (قوله لمصلحة التأليف) أي تأليف قلوب الناس واستقامت لهم باللسان والاحسان إلى الدخول في الإسلام (قوله ثم ورد النهي) أي في الحديث الثاني لما عز الله الإسلام (قوله فلا بأس بالرد) المتبادر منه أن الأولى عدمه ط لكن في التارخانية وإذا سلم أهل الذمة ينبغي أن يرد عليهم الجواب وبه تأخذ (قوله ولكن لا يزيد على قوله وعليك) لأنه قد يقول السام عليكم أي الموت كما قال بعض اليهود للنبي صلى الله عليه وسلم فقال له وعليك فرد دعاه عليه وفي التارخانية قال محمد يقول المسلم وعليك بنوي بذلك السلام لحديث مرفوع إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال إذا سلموا عليكم فردوا عليهم (قوله تبجيلا) قال في المنع قيده لأنه لو لم يكن كذلك بل كان لغرض من الأغراض الصحيحة فلا بأس به ولا كفر (قوله أن نوى بقلبه) وأما أن لم ينو شيئا يكرهه كما في المحيط وذكر البيهقي أخذ من نظائرها أنه لا يكرهه وليس بعد النص إلا الرجوع إليه والظاهر أن الذي ليس بقبيح ط (قوله وإذا أتى دارا إنسان الخ) وفي فصول العلماي وأن دخل على أهله يسلم أولا ثم يتكلم وأن أتى دار غيره يستأذن للدخول ثلاثا يقول في كل مرة السلام عليكم يا أهل البيت أيدخل فلان ويمكث بعد كل مرة مقدار ما يشرع الآكل والمتوشى والمصلي بأربع ركعات فإذا أذن له دخل والارجع سألما عن الحقد والعداوة ولا يجب الاستئذان على من ارسل إليه صاحب البيت فإذا نودي من البيت من على الباب لا يقول أنا فإنه ليس بجواب بل يقول أيدخل فلان فإن قيل لارجع سالما وإذا دخل بالأذن يسلم أولا ثم يتكلم أن شاء وان دخل بيتا ليس فيه أحد يقول السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين فإن الملائكة ترد عليه السلام فإن لقيه خارج الدار يسلم أولا ثم يتكلم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم السلام قبل الكلام فإن تكلم قبل السلام فلا يجيبه قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من تكلم قبل السلام فلا تجيبوه ويسلم على القوم حين يدخل عليهم وحين يفارقهم فن فعل ذلك شاركهم في كل خير عملوه بعده وإن لقيهم وفارقهم في اليوم مرارا وحالات بينهم وبينه شجرة أو جدار جدد الإسلام لأن ذلك يوجب الرحمة وينوي بالإسلام تجديد عهد الإسلام أن لا ينال المؤمن بأذاه في عرضه وماله فإذا سلم على المؤمن حرم عليه تناول عرضه وماله وإن دخل مسجد أو بعض القوم في الصلاة وبعضهم لم يكونوا فيها يسلم وإن لم يسلم لم يكن تاركا للسنة اه (قوله ولو قال يا فلان) أي بهذا اللفظ ولكن نص عبارة الخاتمة رجل كان جالسا في قوم فسلم عليه رجل فقال السلام عليك يا فلان فرد عليه السلام بعض القوم سقط السلام عن سلم عليه قيل إن سمى رجلا فقال السلام عليك يا زيد فرد عليه عمر ولا يسقط رد السلام عن زيد وإن لم يسلم وقال السلام عليك وأشار إلى رجل فرد غيره سقط السلام عن المشار إليه اه وجرم في الخلاصة وغيرها بهذا التفصيل (قوله سقط) لأن قصده التسليم على الكل ويجوز أن يشار للجماعة بخطاب الواحد هندية وفي تبين المحارم ولو سلم على جماعة ورد غيرهم لم يسقط الرد عنهم اه ط (قوله وشرط في الرد الخ) أي كما لا يجب الرد إلا باستماعة تارخانية (قوله فلو أصم يريه تحريك شفثيه) قال في شرح الشريعة وأعلم أنهم قالوا إن السلام سنة وإسماعه مستحب وجوابه أي رده فرض كفاية وإسماع رده واجب بحيث لو لم يسمعه لا يسقط هذا الفرض عن السامع حتى قيل لو كان المسلم أصم يجب على الراد أن يحرك شفثيه ويريه بحيث لو لم يسمعه اه (قوله بدليل حل ذبيحته) أي مع أن التسمية فيها فرض وقد اجزأت منه واختلف في التسليم على الصبيان فقيل لا يسلم وقيل التسليم أفضل قال الفقيه وبه تأخذ تارخانية وأما السلام على المرأة وتسميتها فقد مر الكلام عليه في فصل النظر والمس (قوله بلفظ الجماعة) لأن مع كل واحد حافظين كراما كاتين فكل واحد كأنه ثلاثة تارخانية

(قوله ولا يزيد الراد على وبركاته) قال في التاترخانية والافضل للمسلم أن يقول السلام عليكم ورحمة الله وبركاته والمجيب كذلك يرد ولا ينبغي أن يزداد على البركات شيء اهـ ويأتي بواو العطف في وعليكم وان حذفها اجزاء وان قال المبتدئ سلام عليكم أو السلام عليكم فالحجيب أن يقول في الصورتين سلام عليكم أو السلام عليكم ولكن الالف واللام أولى هـ (قوله ورد السلام وتشميت العاطس على الفور) ظاهره انه اذا اخره لغير عذر ذكره تحريما ولا يرتفع الاثم بالرد بل بالتوبة ط وفي تبين المهارم تشميت العاطس فرض على الكفاية عند الاكثرين وعند الشافعي سنة وعند بعض الظاهرية فرض عين قال النبي صلى الله عليه وسلم ان الله يحب العاطس ويكره التشاوب فاذا عطس فحمد الله فحق على كل مسلم سماعه أن يشتمه رواء البخاري التشميت بالشين المعجمة أو بالسين المهملة هو الدعاء بالخير والبركة وانما يستحق العاطس التشميت اذا حمد الله تعالى وأما اذا لم يحمد لا يستحق الدعاء لان العاطس نعمة من الله تعالى فمن لم يحمد بعد عطاسه لم يشكر نعمة الله تعالى وكفران النعمة لا يستحق الدعاء والمأمور به بعد العطاس أن يقول الحمد لله أو يقول الحمد لله رب العالمين وقيل الحمد لله على كل حال واختلفوا فيماذا يقول المسمت فقيل يقول يرحمك الله وقيل الحمد لله تعالى ويقول للمسمت يهديك الله وان كان العاطس كافرا فحمد الله تعالى يقول المسمت يهديك الله واذا تكرر العطاس قالوا يشتمه ثلاثا ثم يسكت قال قاضي خان فان عطس اكثر من ثلاث يحمد الله تعالى في كل مرة ومن كان بحضرة يشتمه في كل مرة فحسب أيضا اهـ وينبغي أن يقول العاطس للمسمت غفر الله لي ولكم أو يقول يهديكم الله ويصلح بالكم ولا يقول غير ذلك وينبغي للعاطس أن يرفع صوته بالتحميد حتى يسمع من عنده فيشتمه ولو شتمه بعض الحاضرين اجزاء عنهم والافضل أن يقول كل واحد منهم لظاهر الحديث وقيل اذا عطس رجل ولم يسمع منه تحميد يقول من حضره يرحمك الله ان كنت حمدت الله تعالى واذا عطس من وراء الجدار فحمد الله تعالى يجب على كل من سمعه التشميت اهـ وفي فصول العلامي ونذب للسامع أن يسبق العاطس بالحمد لله لحديث من سبق العاطس بالحمد لله امن من الشوص واللوص والعلوص اهـ وهو بفتح اول الاولين وكسر اول الثالث المهمل وفتح لامه المشددة وسكون الواو واخر الجميع صادمهمة وفي الاوسط للطبراني عن علي رفعه من عطس عنده فسبق بالحمد لم يشتمك خاصرته واخرج ابن عساكر من سبق العاطس بالحمد وقاه الله وجع الخاصرة ولم يرف في فيه مكر وهما حتى يخرج من الدنيا وتظم بعضهم الحديث الاول فقال

من يتبدى عاظسا بالجد يأمن من * شوص ولوص وعلوص كذا وردا

عنيت بالشوص داء الرأس ثم بما * يليه داء البطن والضرر اتبع رشدا

وفي المغرب الشوص وجع الضرس واللوص وجع الاذن والعلوص اللوى وهي التهمة اهـ قال في الشريعة وينكسر رأسه عند العطاس ويخمر وجهه ويخفض من صوته فان التصرخ بالعناص حق وفي الحديث العطسة عند الحديث شاهد عدل ولا يقول العاطس اب أو اذهب فانه اسم للشيطان اهـ (قوله ويجب رد جواب كذب التحية) لان كتاب من الغائب بمنزلة الخطاب من الحاضر مجتبي والناس عنه غافلون ط أقول المتبادر من هذا ان المراد رد سلام الكتاب لارد الكتاب لكن في الجامع الصغير للسيوطي رد جواب الكتاب حق كرد السلام قال شارحه المناوي أي اذا كتب لك رجل بالسلام في كتاب ووصل اليك وجب عليك الرد باللفظ أو بالمراسلة وبه صرح جمع شافعية وهو مذهب ابن عباس وقال النووي ولواتاه شخص بسلام من شخص أي في ورقة وجب الرد فوراً ويستحب أن يرد على المبلغ كما اخرج الترمذي وبنوا كدر رد الكتاب فان تركه ربما اورث الضغائن ولهذا انشد الخليل الى الخليل * فحق واجب رد الجواب * اذا اخوان فاتهم التلاقي * فمصلحة باحسن من كتاب * (قوله يجب عليه ذلك) لانه من ايصال الامانة لمستحقها والظاهر ان هذا اذا رضى بتحملها تأمل ثم رأيت في شرح المناوي عن ابن حجر التحقيق ان الرسول ان التزمه اشبه الامانة والافودية اهـ أي فلا يجب عليه الذهاب لتبليغه كما في الوديعة قال المشربلاني وهكذا عليه تبليغ السلام الى حضرة النبي صلى الله عليه وسلم عن الذي أمر به وقال أيضا يستحب أن يرد على المبلغ أيضا فيقول وعليك وعليه السلام اهـ ومثله في شرح تحفة الاقران للمصنف وزاد عن ابن عباس يجب اهـ لكن قال في التاترخانية ذكر محمد بن ابي داود على ان من بلغ اناسا سلاما عن غائب كان عليه أن يرد الجواب

وكذا الرد ولا يزيد الراد على وبركاته ورد السلام وتشميت العاطس على الفور ويجب رد جواب كتاب التحية كرد السلام ولو قال لا تقرأ فلانا السلام يجب عليه ذلك

على المبلغ أولاً ثم على ذلك الغائب اه وظاهره الوجوب تأمل (قوله لودعنا) تخصيص لما تقدمه عن
العيني وفي فصول العلالي ولا يسلم على الشيخ المازح الكذاب واللاغي ولا على من يسب الناس أو ينظر
وجوه الاجنبيات ولا على الفاسق المعان ولا على من يغني أو يطير الحمام ما لم تعرف نوبتهم ويسلم على قوم
في معصية وعلى من يلعب بالشرطي ناوياً أن يشغلهم عما هم فيه عند أبي ح وهو عندهما تحقيراهم
(قوله كآكل) ظاهره أن ذلك مخصوص بمحال وضع اللقمة في الفم والمضغ وأما قبل وبعد فلا يكره لعدم
العجز وبه صرح الشافعية وفي وجيز الكردي متر على قوم يأكلون إن كان محتاجاً وعرف أنهم يدعونهم سلم
والأفلا اه وهذا يقتضي بکراهة السلام على الأكل مطلقاً لا فيما ذكره ط (قوله ولو سلم لا يستحق
الجواب) أقول في البرازية وإن سلم في حال التلاوة فاختار أنه يجب الرد بخلاف حال الخطبة والأذان وتكرار
الفقه اه وإن سلم فهو آثم تارخانية وفيها الصحيح أنه لا يرد في هذه المواضع اه فقد اختلف الصحيح
في القاري وعند أبي يوسف يرد بعد الفراغ أو عند تمام الآية وفي الاختيار وإذا جلس القاضي ناحية من
المسجد للحكم لا يسلم على الخصوم ولا يسلمون عليه لأنه جلس للحكم والسلام تحية الزائر فينبغي أن يشغل
بما جلس لأجله وإن سلموا لا يجب عليه الرد على هذا من جلس يفقه تلامذته ويترجمهم القرآن فدخل عليه
داخل فسلم وسعه أن لا يرد لأنه إنما جلس للتعليم لا رد السلام اه (قوله يجزم الميم) الأولى بسكون الميم
قال ط وكأن عدم الوجوب لمخالفة السنة التي جاءت بالتركيب العربي ومثله فيما يظهر الجمع بين آل
والتنوين اه وظاهره تبيده بجزم الميم أنه لو نون المجرد من آل كما هو تحية الملائكة لاهل الجنة يجب الرد فيكون له
صبيغتان وهو ظاهر ما قدمناه سابقاً من التارخانية ثم رأيت في الظهيرية وانظر السلام في المواضع كلها
السلام عليكم أو سلام عليكم بالتنوين وبدون هذين كما يقول الجهال لا يكون سلاماً قال الشرنبلالي في رسالته
في المصاحفة ولا يبتدئ بقوله عليك السلام ولا عليكم السلام لما في سنن أبي داود والترمذي وغيرهما بالاسانيد
الصحيحة عن جابر بن سليم رضي الله تعالى عنه قال أنبت رسول الله صلى الله عليه وسلم فقلت عليك السلام
يا رسول الله قال لا تقل عليك السلام فإن عليك السلام تحية الموتى قال الترمذي حديث حسن صحيح وبوخذ
منه أنه لا يجب الرد على المبتدئ بهذه الصيغة فإنه ما ذكر فيه أنه عليه الصلاة والسلام رد السلام عليه بل نهى
وهو أحد أحق لا ثلاث ذكرها النووي فبترجح كونه ليس سلاماً والرد عليه ثم علمه كإرداء على الميم صلته
ثم علمه ولو زادوا أو فابتدأ بقوله وعليكم السلام لا يستحق جواباً لأن هذه الصيغة لا تصلح للابتداء فلم يكن
سلاماً قاله المتولي من أئمة الشافعية اه قلت وفي التارخانية عن الفقيه أبي جعفر أن بعض أصحاب أبي
يوسف كان إذا مر بالسوق يقول سلام الله عليكم فقيل له في ذلك فقال التسمية تحية واجبتها فرض فإذا لم
يجبوني وجب الأمر بالمعروف فأما سلام الله عليكم فدعاء فلا يلزمهم ولا يلزمي شيء فأخبرته لهذا اه قلت
فهذا مع ما ذكره في اختصاص وجوب الرد بما إذا ابتدأ بلفظ السلام عليكم أو سلام عليكم وقد منان للجب
أن يقول في صورتين سلام عليكم أو السلام عليكم ومضاده أن ما صلح للابتداء صلح للجواب ولكن علمت ما هو
الأفضل فيهما (تمة) قال في التارخانية ويسلم الذي يأتيك من خلفك ويسلم الماشي على القاعد والراكب
على الماشي والصغير على الكبير وإذا التقيا فافضلهما يسبقهما فإن سلما معاً ردت كل واحد وقال الحسن
يبتدئ الأقل بالأكثر اه وفيها السلام سنة ويفترض على الراكب المار بالراجل في طريق عام أو في المفازة
للأمان اه وفي البرازية ويسلم الآتي من المصر على من يستقبله من القرى وقيل يسلم القروي على المصري
اه وفي تبين المحارم قال النووي هذا الأدب هو فيما إذا التقيا في طريقاً ما إذا ورد على قعود فان الوارد يبدأ
بالسلام بكل حال سواء كان صغيراً أو كبيراً أو قديماً أو كثيراً كذا في الطبراني اه قال ط والقواعد وافقه
واختلفوا في أيهما أفضل الجرا قبل الراد وقيل المسلم محيط وإن سلم ثانياً في مجلس واحد لا يجب رد الثاني
تارخانية وفيها عن عمر بن شعيب عن أبيه عن جده عن رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا أتيتهم فسلموا
على القوم وإذا رجعتهم فسلموا عليهم فإن التسليم عند الرجوع أفضل من التسليم الأول (قوله وعلى عباد الله
الصالحين) فيكون مسلماً على الملائكة الذين معه وصالحو الجن الحاضرين وغيرهم وقالوا إن الجن مكافون
بما كافئناه ومقتضاه أن يجب عليهم الرد ولا يخرجون عنه إلا بالاسماع ولم أر حكمه وقد يقال أنهم امرؤا

ويكره السلام على الفاسق لو
معلنوا إلا لا كما يكره على عاجز عن
الرد حقيقة كآكل أو شرعاً
كصل وقاري ولو سلم لا يستحق
الجواب انتهى وقد منان في باب
ما يفسد الصلاة كراهته في نيف
وعشرين موضعاً وأنه لا يجب رد
سلام عليكم بجزم الميم ولو دخل
ولم ير أحداً يقول السلام علينا
وعلى عباد الله الصالحين

بالاستتار عن اعين الانس لعدم الانس والمجانسة وردّه ظاهرا من قبيل الاعلان قد بر ط أقول لان لم ان
 هذه الصيغة مما يجب على سماعها الرد اذا لا خطاب فيها وليست من الصيغتين السابقتين والالوجب الرد ايضا
 على من سمعها من الانس ويحتاج الى نقل صريح والظاهر عدمه فلا يجب على الجن بالاولى بل هي مجرد الدعاء
 كما هي في التشهد وكما في الصيغة التي اختارها بعض اصحاب أبي يوسف كما مر تأمل (قوله الا اذا لم يتخط) أي
 ولم يمر بين يدي المصلين قال في الاختيار فان كان يمر بين يدي المصلين ويتخطى رقاب الناس يكره لانه اعانة على
 اذى الناس حتى قيل هذا فليس لا يكفره سبعون فلما اه قال ط فالكرهية للتخطي الذي يلزمه غالبا
 الا اذا كانت هناك فرجة يمر منها لا يتخطى فلا كراهة كما يؤخذ من مفهومه (قوله في الصلاة) أي
 وهي كانت في المسجد فتم الدليل أو انه اذا كان ذلك جائزا في الصلاة وهي أفضل الاعمال فلا يجوز في المسجد
 وهو دونها اولى ط (قوله احب الاسماء الخ) هذا لفظ حديث رواه مسلم وابوداود والترمذي وغيرهم
 عن ابن عمر مرفوعا قال المناوي وعبد الله أفضل مطلقا حتى من عبد الرحمن وافضلهما بعد هما محمد ثم أحمد
 ثم ابراهيم اه وقال ايضا في موضع آخر ويلحق بهذين الاسمين أي عبد الله وعبد الرحمن ما كان من بينهما كعبد
 الرحيم وعبد الملك وتفضيل التسمية بهما محمول على من اراد التسمي بالعبودية لانهم كانوا يسمون عبد شمس
 وعبد الدار فلا ينافي ان اسم محمد وأحمد احب الى الله تعالى من جميع الاسماء فانه لم يحتزلنيهما الا ما هو احب
 اليه هذا هو الصواب ولا يجوز حمله على الاطلاق اه وورد من ولده مولود فسماه محمدا كان هو ومولوده
 في الجنة رواه ابن عساكر عن امامة رفعه قال السيوطي هذا أمثل حديث ورد في هذا الباب واسناده
 حسن اه وقال السخاوي وأما قولهم خير الاسماء ما عبد وما عبد فاعلمته (قوله وجاز التسمية بعلي الخ)
 الذي في التارخانية عن السراجية التسمية باسم يوجد في كتاب الله تعالى كأبي والكبير والرشد
 والبديع جائزة الخ ومثله في المنع عنها وظاهره الجواز ولومعترف بال (قوله لكن التسمية الخ) قال أبو الليث
 لا احب للعجم أن يسموا عبد الرحمن وعبد الرحيم لانهم لا يعرفون تفسيره ويسمونه بالتصغير تارخانية وهذا مشتهر
 في زماننا حيث ينادون من اسمه عبد الرحيم وعبد الكريم أو عبد العزيز مثلا فيقولون رحيم وكريم وعزيز
 بتشديد ياء التصغير ومن اسمه عبد القادر فيقولون هذا مع قصده كفر في المنية من ألحق اداة التصغير في آخر اسم
 عبد العزيز أو نحوه مما اضيف الى واحد من الاسماء الحسنى ان قال ذلك عمدا كفر وان لم يدربا يقول ولا قصده
 لم يحكم بكفره ومن سمع منه ذلك يحق عليه أن يعلم اه وبعضهم يقول رحيم لمن اسمه عبد الرحمان وبعضهم
 كالتريكان يقول حور وحسول من اسمه محمد وحسن وانظر هل يقال الاولى لهم ترك التسمية بالاخيرين لذلك (قوله
 ولا تكنوا) بفتح النون المشددة ماضى تكنى وهو على حذف احدى التائين أي لان اليهود كانوا ينادون يا أبا
 القاسم فاذا التفت صلى الله عليه وسلم قالوا لا نعنيك ط لكن قوله ماضى تكنى صوابه مضارع تكنى كما لا يخفى
 (قوله قد نسخ) لعل وجهه زوال علة النهي السابقة بوفاته عليه الصلاة والسلام تأمل (تمة) التسمية
 باسم لم يذكره الله تعالى في عبادته ولا ذكره رسوله صلى الله عليه وسلم ولا يستعمله المسلمون تكلموا فيه
 والاولى أن لا يفعل وروى اذا ولد لاكم ولد فمات فلا يد فنه حتى يسميه ان كان ذكر ابا باسم الذكر
 وان كان انثى فباسم انثى وان لم يعرف فباسم يصلح لهما ولو كنى ابنه الصغير بأبي بكر وغيره كرهه بعضهم وعانتهم
 لا يكره لان الناس يريدون به التناول تارخانية وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يغير الاسم القبيح الى الحسن
 جاءه رجل يسمى اصرم فسماه زرة وجاءه آخر اسمه المضطجع فسماه المنبث وكان لعمر رضي الله عنه بنت
 تسمى عاصية فسماهما جميلة ولا يسمى الغلام يسارا ولا رباحا ولا نجاحا ولا بأفلم ولا بركة فليس من المرضي أن
 يقول الانسان عند بركة فتقول لا وكذا اسائر الاسماء ولا يسميه حكيم ولا أبا الحكم ولا أبا عيسى ولا عبد فلان
 ولا يسميه بما فيه تزكية نحو الرشيد والامين فصول العلماي أي لان الحكم من اسمائه تعالى فلا يليق اضافة
 الاب اليه أو الى عيسى أقول ويؤخذ من قوله ولا عبد فلان منع التسمية بعبد النبي ونقل المناوي عن الدميري
 انه قيل بالجواز بقصد التشريف بالنسبة والاكثر على المنع خشية اعتقاد حقيقة العبودية كما لا يجوز عبد
 الدار اه ومن قوله ولا بما فيه تزكية المنع عن نحو محبي الدين وشمس الدين مع ما فيه من الكذب وألف بعض
 المالكية في المنع منه مؤلفا وصرح به القرطبي في شرح الاسماء الحسنى وانشد بعضهم فقال

(فرع) يكره اعطاء سائل المسجد
 الا اذا لم يتخط رقاب الناس في
 المختار كما في الاختيار ومتن مواهب
 الرحمن لان عليا تصدق بخاتمته في
 الصلاة فمدحه الله بقوله ويؤتون
 الزكاة وهم راكعون (احب الاسماء
 الى الله تعالى عبد الله وعبد الرحمن)
 وجاز التسمية بعلي ورشيد وغيرهما
 من الاسماء المشتركة ويراد في حقنا غير
 ما يراد في حق الله تعالى لكن التسمية
 بغير ذلك في زماننا اولى لان العوام
 يصغرونها عند النداء كذا في
 السراجية وفيها (ومن كان اسمه
 محمد الاباس بأن يكنى أبا القاسم)
 لان قوله عليه الصلاة والسلام
 سمو اباي ولا تكنوا بكنيتي قد نسخ
 لان عليا رضي الله عنه كنى ابنه محمد
 ابن الحنفية أبا القاسم

أرى الدين يستحي من الله أن يرى * وهذا له نحر وذال نصير

فقد كثرت في الدين القاب عصبة * هم في مراعي المنكرات خير

واني اجعل الدين عن عزه بهم * واعلم ان الذنب فيه كبير

ونقل عن الامام النووي انه كان يكره من يلقبه بمحيي الدين ويقول لا أجعل من دعاني به في حل وقال الى ذلك العارف بالله تعالى الشيخ سنان في كتابه تبين المحارم واقام الطامة الكبرى على المتسمين بمثل ذلك وانه من التزكية المنهى عنها في القرءان ومن الكذب قال وتظيره ما يقال للمدّرسين بالتركي افندي وسلطانم ونحوه ثم قال فان قيل هذه مجازات صارت كالاعلام فخرجت عن التزكية فالجواب ان هذا يرده ما يشاهد من انه اذا نودي باسمه العلم وجد على من ناداه به فعلم ان التزكية باقية وقد كان الكبار من الصحابة وغيرهم ينادون بأعلامهم ولم ينقل كراهتهم لذلك ولو كان فيه ترك تعظيم للعلم وأهله لنهوا عنه من ناداهم بها اه ملخصا وقد اطال بما ينبغي مراجعته (قوله ويكره أن يدعو الخ) بل لابد من انظ يفيد التعظيم كياسدي ونحوه لمزيد حقهما على الولد والزوجة وليس هذا من التزكية لانها راجعة الى المدعوب بأن يصف نفسه بما يفيد هالالا الى الداعي المطلوب منه التأدب مع من هو فوقه (قوله وفيها) أي في السراجية (قوله يكره الكلام في المسجد) وردانه يأكل الحسنات كأتا كل النار الحطب ووجه في الظهيرة وغيرها على ما اذا جلس لاجله وقد سبق في باب الاعتكاف وهذا كله في المباح لا في غيره فانه اعظم وزرا (قوله وخلف الجنازة) أي مع رفع الصوت وقد منا الكلام عليه قبيل المسابقة (قوله وفي الخلاه) لانه يورث الموت من الله تعالى ط (قوله وفي حالة الجماع) لان حاله مبني على الستر وكان يأمر صلى الله عليه وسلم فيه بالادب طوذكر في الشريعة ان من السنة أن لا يكثر الكلام في حالة الوطئ فان منه خرس الولد (قوله وعند التذكير) أي مع رفع الصوت قال في التارخانية وليس المراد رفع الواعظ صوته عند الوعظ وانما المراد رفع بعض القوم صوته بالتهليل والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم عند ذكره (قوله فاطنك به) أي برفع الصوت عند الغناء والمراد رفع الصوت به وقد منا الكلام على ذلك كله (قوله احبوا العرب) كذا في كثير من النسخ مسندا الى راو الجماعة وهو الموافق لما في الجامع الصغير وغيره وفي بعض النسخ احب بلا واو مسند للمتكلم او امر للمفرد من احب قال الجراحى وسنده فيه ضعف وقد ورد في حب العرب احاديث كثيرة يصير الحديث بمجموعها - سنا وقد افرد بها بالتأليف جماعة منهم الحافظ العراقي ومنهم صديقنا الكامل السيد مصطفى البكري فانه ألف فيه رسالة نحو العشرين كراسة اه والمراد الحث على حب العرب من حيث كونهم عربا وقد يعرض لهم ما يقتضي زيادة الحب بما فيه من الايمان والفضائل وقد يعرض ما يوجب البغض بما يعرض لهم من كفر ونفاق وتماه في شرح المناوى الكبير (قوله ولسان أهل الجنة) الذي في الجامع الصغير وكلام أهل الجنة (قوله أي فيكره) بيان لحاصل كلام المصنف وعبارة الخلاصة رجل تمنى الموت لضيق عينه او غضب من عدوه يكره لقوله عليه الصلاة والسلام لا تمنى احدكم الموت لضرتزل به وان كان لتغير زمانه وظهور المعاصي فيه مخافة الوقوع فيها لا بأس به لما روى عن النبي عليه السلام في مثل هذه الصورة قال فبطن الارض خير لكم من ظهرها اه اقول والحديث الاول في صحيح مسلم لا تمنى احدكم الموت لضرتزل به فان كان لا بد متمنيا فليقل اللهم احبني ما كانت الحياة خيرا لي وتوفني اذا كانت الوفاة خيرا لي (قوله ولا بأس بلبس الصبي) الاولى التعبير باللباس مصدر المزيه وان يقول وكذا لبس البالغ (قوله ونازعه ابن وهبان الخ) وقال ايضا فان الادلة تعارضت في جواز لبسه اه لكن رده ابن الشحنة بأنه سفساف من القول لانعلم له دليلا ورد في النهي عن لبس شيء منها اه اقول قد يقال ان قوله تعالى وتسترجنون منه حلية تلبسونها أي اللؤلؤ والمرجان يفيد الجواز وكذا قوله تعالى خلق لكم ما في الارض جميعا وأما النهي فن حيث ان فيه تشبها بالنساء فانه من حليهن وقد اخرج ابوداود والنسائي وابن ماجه والحاكم وقال صحيح على شرط مسلم لعن رسول الله صلى الله عليه وسلم الرجل يلبس لبسة المرأة والمرأة تلبس لبسة الرجل لكن يدخل في هذا اللؤلؤ ايضا بالاولى لان تحليهن به أكثر من بقية الاجبار فالفرقة غير مناسبة تأمل (قوله وجزم في الجوهرية بجرمة اللؤلؤ) وكذا في السراج وعلمه بأنه من حلي النساء (قوله وحمل المصنف الخ) ذكره في فصل اللبس اخذ من قول

(ويكره أن يدعو الرجل

أباه وان تدعو المرأة زوجها بأبيه)

اتمى بلغظه (و) فيها يكره

(الكلام في المسجد وخلف الجنازة

وفي الخلاه وفي حالة الجماع)

وزاد ابو الليث في البستان وعند

قراءة القرءان وزاد في الملتقى تبعا

للمختار وعند التذكير فاطنك

به عند الغناء الذي يسمونه وجدا

(للعربية فضل على سائر اللسان

وهو لسان أهل الجنة من نعمها

أو علمها غيره فهو مأجور) وفي

الحديث أحبوا العرب لثلاث لاني

عربي والقرءان عربي ولسان أهل

الجنة في الجنة عربي وفيها تطيب

القبور لا يكره في المختار) وقيل

يكره وقال السبزوئي لو احتج

للمكتوبة كيلا يذهب الاثر ولا

يمتنع لا بأس به ذكره المصنف في

أخر باب الوصية للاقارب وقد منا

في الجمانز (يكره تمى الموت) لغضب

أوضيق عيش (الانحوف الوقوع

في معصية) أي فيكره لخوف الدنيا

لا الدين لحديث فبطن الارض خير

لكم من ظهرها خلاصة (ولا بأس

بلبس الصبي اللؤلؤ وكذا البالغ)

كذا في شرح الوهبانية معزيا للمنية

وقاس عليه الطرسوسي بقية

الاجبار كاقوت وزمرد ونازعه

ابن وهبان بأنه يحتاج الى نقل

صريح وجزم في الجوهرية بجرمة

اللؤلؤ قلت وحمل المصنف ما في المنية

على قوله

وتما في الجوهر على قولهما قال
وقد رجحوا قولهما في الكافي
قولهما أقرب الى عرف ديارنا فيفتي
به ثم قال المصنف وعليه فالمتقدم في
المذهب حرمة لبس اللؤلؤ ونحوه
على الرجال لانه من حلى النساء
(ويكرهه) للولى الباس (الخنخال
والسوار للصبي) ولا بأس بثقب
اذن البنت والطفل استحسانا مالم تقط
قلت وهل يجوز الخزام في الانف
لم أره (ويكرهه) لذكره في الاثنى الكتابية
بالقلم المتخذ من الذهب أو الفضة
أو من دواة كذلك) سراجية
ثم قال لا بأس بتزويج السلاح بذهب
وفضة ولا بأس بسرج وبلحام وثفر
من الذهب عند أبي حنيفة خلافا
لابي يوسف (جارية يزيد قال بكر
وكان زيد يبيعها حل لعمر وشراؤها
ووطؤها) لقبول قول بكر
أكبر رأيه صدقه كما مر وان أكبر رأيه
كذبه لا يقبل قوله ولا يشتري منه
ولولم يخبره ان ذلك الشيء لغیره فلا
باس بشرائه منه (كما حل وطي
من زفت اليه وقال النساء هي
امرأتك) حل (نكاح من قالت
طلقتني زوجي وانقضت عدتي
أو كنت أمة اقلان واعتقني) ان
وقع في قلبه صدقها وتما في الخائبة
قلت وحاصله انه متى اخبرت بأمر
محتمل فان ثقة أو وقع في قلبه صدقها
لا بأس بتزوجها وان بأمر مستنكر
لا مالم يستفسرها (فروع) كتب
ما قول الشافعي يكتب جواب أبي
حنيفة واذا كتب المفتي يدين
بكتب ولا يصدق قضاء ليقضى
القاضي بحضته الترجيع بالقران
والادان بالصوت الطيب طيب
ان لم يزد فيه الحروف

الزبلي ثم قيل على قياس قوله لا بأس للرجال بلبس اللؤلؤ الخالص (قوله على قولهما) أي من ان لبس
عقد اللؤلؤ لبس حلي وهو ما مشى عليه اصحاب المتون في كتاب الايمان فلو حلف لا يلبس حليا فلبس ذلك
يحنت للعرف (قوله وعليه) أي كون المرجح قولهما واقول في اعتماد الحرمة بناء على ذلك نظرا لان ترجيح
قولهما بكونه حليا لان الايمان مبنية على العرف وكون العرف يعتد حليا يفيد الحنت في حلقه لا يلبس حليا
ولا يفيد انه يحرم لبسه على الرجال اذ ليس كل حلي حراما على الرجال بدليل حل الخاتم والعلم والثوب المنسوج
بالذهب اربعة اصابع وحلية السيف والمنطقة نعم التعليق الا في بانه من حلى النساء فظاهر في افادة الحرمة
لما فيه من التشبه بهن كما قدمناه فئاتل (قوله الخنخال) كلبال ويسمى خنخالا ويضم قاموس (قوله
للصبي) أي الذكر لانه من زينة النساء ط (قوله والطفل) ظاهره ان المراد به الذكر مع ان ثقب الاذن
لتعليق القرط وهو من زينة النساء فلا يحل للذكور والذي في عامة الكتب وقدمناه عن التارخانية لا بأس
بثقب اذن الطفل من البنات وزاد في الحاوي القدسي ولا يجوز ثقب اذن البنين فالصواب اسقاط الواو
(قوله لم أره) قلت ان كان مما يزين النساء كما هو في بعض البلاد فهو فيها كثقب القرط اه ط وقد
نص الشافعية على جواز مدني (قوله ويكرهه) للذكر والاثنى الخ قد مناع عن الخائبة ما هو اعلم من ذلك وهو
ان النساء فيما سوى الحلي من الاكل والشرب والادهان من الذهب والفضة والعقود بمنزلة الرجال (قوله
ثم قال الخ) تقدم الكلام عليه مستوفى قبل فصل اللبس (قوله وثفر بالشاء المثلثة والشاء محتركا وهو من
السرج ما يجعل تحت ذنب الدابة اه مغرب وقد يسكن قاموس (قوله جارية يزيد) أي يعلم عروانها
زيدا واخبره بكر بذلك (قوله ان أكبر رأيه صدقه الخ) أكبر اسم كان المحذوفة وصدقه بالنصب خبرها
وهذا التفصيل اذا كان الخبر غير ثقة كما يعلم من الهداية وغيرها وانما قبل لان عدالة المخبر في المساملات غير
لازمة للحاجة كما مر وان أكبر رأى يقام مقام اليقين (قوله ولولم يخبره الخ) أي ولم يعرف الشاري ذلك قال
في الهداية فان كان عرفها الاول لم يشترها حتى يعلم انتقالها الى ملك الثاني اه زاد الزبلي وان كان
(قوله فلا بأس بشرائه منه) وان كان فاسدا لان اليد دليل الملك ولا يعتبر باكثر رأى عند وجود الدليل
الظاهر الا ان يكون مثله لا يملك مثل ذلك فينشد بسحب له ان يتزعم مع ذلك لو اشترها صاح لا عماده الدليل
الشرعي ولو البائع عبد لم يشترها حتى يستل لان المملوك لا يملك له فان اخبره بالاذن فان كان ثقة قبل
والا يعتبر أكبر رأى وان كان لا رأى له لا يشترها لقيام المانع فلا بد من دليل هداية وغيرها (قوله وتما في
في الخائبة) وكذا في الهداية في فصل البيع من هذا الكتاب (قوله وان بأمر مستنكر) كما اذا
تزوجت رجلا ثم قالت لرجل اخر كان نكاحي فاسدا او كان الزوج على غير الاسلام لا يبع الثاني ان يقبل قولها
ولا ان يتزوجها لانها اخبرت بأمر مستنكر وكما اذا قالت المطلقة ثلاثا تزوجها الاول حلت لك فانه لا يحل له
ان يتزوجها مالم يستفسرها فان العلماء اختلفوا في حلها له بمجرد نكاح الثاني فقال بعضهم تحل له فاعلمها
اعقدت هذا القول فلا بد من الاستفسار وتما في الفتح (قوله كتب الخ) مثل كتابة السؤال
بالقول ومثل الشافعي غيره من اصحاب المذاهب ط (قوله يكتب جواب أبي حنيفة) هذا بناء على ما قالوا
انه يجب اعتقاد ان مذهبه صواب يحتمل الخطأ ومذهب غيره بخلاف ذلك وهذا مبنى على انه لا يجوز تقليد
المفضول مع وجود الافضل والحق جوازه وهذا الاعتقاد انما هو في حق المجتهد لا في حق التابع المقلد فان
المقلد بنحو تقليد واحد منهم في الفروع ولا يجب عليه الترجيح اه ط ومثله في خلاصة التحقيق في بيان
حكم التقليد والتلفيق للاستاذ عبد الغني النابلسي قدس الله سره (قوله واذا كتب المفتي يدين) أي
كتب هذا اللفظ بأن سئل مثلا عن حلف واستثنى ولم يسمع احدا يجيب بانه يدين أي لا يحنت فيما بينه وبين
ربه ولكن يكتب بعده ولا يصدق قضاء لان القضاء تابع للفتوى في زماننا لجهل القضاة فرعما ظن القاضي انه
يصدق قضاء أيضا (قوله الترجيع باقرءان والاذان الخ) الاولى التلحين أي التغني لان الترجيع في اللغة
الترديد قال في المغرب ومنه الترجيع في الاذان لانه يأتي بالشهادتين خافضاهما صوته ثم يرجعهما رافعا بهما
صوته اه وفي الذخيرة وان كانت الالحان لا تغير الكلمة عن وضعها ولا تؤدي الى تطويل الحروف
التي حصل التغني بها حتى يصير الحرف حرفين بل لتحسين الصوت وتزين القراءة لا لوجب فساد الصلاة وذلك

وان زاد كرهه ولمستمعه وقوله احسنت ان لسكونه فحسن وان لتلك القراءة يخشى عليه الكفر ٢٧١

المناظرة في العلم لصرة الحق
عبادة ولاحد ثلاثة حرام لقهر
مسلم واظهار علم ونبيل دنيا و مال
أوقبول * التذكير على المنابر
لوعظ والاعتاظ سنة الانبياء
والمرسلين ولرياسة و مال وقبول
عامة من ضلالة اليهود والنصارى
* قراءة القرآن بقراءة معروفة
وشاذة دفعة واحدة مكروه كما
في الحاوي القدسي * يستحب
للرجل خضاب شعره ولحيته ولو في
غير حرب في الاصح والاصح انه
عليه الصلاة والسلام لم يفعله
ويكره بالسواد وقيل لا يجمع
الفتاوى والكل من مخ المصنف
* الكتب التي لا يتفزع بها عبي
عنها اسم الله وملائكته ورسوله
ويحرق الباقي ولا بأس بأن تلقى
في ماء جار كما هي اوتدفن وهو
أحسن كما في الانبياء * القصص
المكروه أن يتحدثهم بما ليس له
أصل معروف او يعظمهم بما لا يعظم
به او يزيد وينقص يعني في اصله
اما القرين بالعبارات اللطيفة المرفقة
والشرح لفوائده فذال حسن *
والافضل مشاركة اهل محله
في اعطاء النيابة لكن في زماننا
اكثرها ظلم فمن تمكن من دفعه
عن نفسه فحسن وان اعطى فليعط
من عجز * ليس لذي الحق أن يأخذ
غير جنس حقه وجوز الشافعي
وهو الاوسع * معلم طالب من
الصبيان اثمان الحصر فجمعها
فشرى ببعضها وأخذ بعضها له
ذلك لانه تملك له من الاباء * لا بأس
بوطي المنكوحه بعينة الامة
دون عكسه * وجد ما لا قيمة له لا بأس
بالانتفاع به ولوله قيمة وهو غني
تصدق به * لا بأس بالجماع في بيت
فيه مصحف للبلوى * لا تركب مسلة
على سرج الحديث هذا والله

مستحب عندنا في الصلاة وخارجها وان كان يغير الكلمة من موضعها يفسد الصلاة لانه منى وانما يجوز ادخال
المد في حروف المد واللين والهوائية والمعتلى اه وورد في تحسين القراءة بالصوت احاديث منها ما رواه
الحاكم وغيره عن جابر رضى الله عنه بلفظ حسنوا القرآن باصواتكم فان الصوت الحسن يزيد القرآن حسنا
(قوله وان زاد) بأن اخرج الكلمة عن معناها كره أي حرم (قوله يخشى عليه الكفر) لانه جعل
الحرام المجمع عليه حسنا ط وانه لم يكفر جزما لان تحسينه ذلك ليس من حيث كونه اخرج القرآن عن
وضعه بل من حيث تنعيمه وتطريبه تأمل ويقرب من هذا ما يقال في زماننا لمن يغنى للناس الغناء المحرم بارك الله
طيب الله الانتعاش فان قصد الثناء عليه والدعاء له لسكونه فحسن وان لغناؤه فهو معصية اخرى مع السماع
يخشى منها ذلك فليتنبه لذلك (قوله وينيل دنيا و مال اوقبول) عبارة الحاوي القدسي نحو المال
او القبول وهي كذلك في المنح (قوله وشاذة) هي ما فوق العشر ط (قوله دفعة) واولى بالكراهة
الاقتصار على الشاذة وتقدم انها لا تجزئ في الصلاة ولا تفسدها ط (قوله كما في الحاوي القدسي) أي
من قوله الترجيع بالقرآن الى هنا (قوله خضاب شعره ولحيته) لا يديه ورجليه فانه مكروه للتشبه بالنساء
(قوله والاصح انه عليه السلام لم يفعله) لانه لم يحتج اليه لانه توفي ولم يبلغ شبابه عشرين شعرة في رأسه ولحيته
بل كان سبع عشرة كما في البخاري وغيره وورد ان ابا بكر رضى الله عنه خضب بالحناء والكمم مدني (قوله
ويكره بالسواد) أي لغير الحرب قال في الذخيرة اما الخضاب بالسواد للغزو وليكون اهيأ في عين العدو فهو محمود
بالانتفاع وان لزين نفسه لنفسه مكروه وعليه عامة المشايخ وبعضهم جوزوه بلا كراهة روى عن ابي يوسف
انه قال كما يحبني أن تزين لي يعبها أن تزين لها (قوله الكتب الخ) هذه المسائل من هنا الى النظم كلها
مأخوذة من المجتبى كما يأتي العزواله (قوله كما في الانبياء) كذا في غالب النسخ وفي بعضها كما في الاشياء
لكن عبارة المجتبى والدفن احسن كما في الانبياء والاولياء اذا ما تواو كذا جميع الكتب اذا بليت وخرجت
عن الانتفاع بها اه يعني ان الدفن ليس فيه اخلال بالتعظيم لان افضل الناس يدفنون وفي الذخيرة
المصنف اذا صار خلقا وتعذر القراءة منه لا يحرق بالنار اليه اشار محمد وبه نأخذ ولا يكره دفنه وينبغي أن يلف
بقرفة طاهرة ويحمله لانه لو شق ودفن يحتاج الى اهالة التراب عليه وفي ذلك نوع تحقير الا اذا جعل فوقه سقف
وان شاء غلب بالماء او وضعه في موضع طاهر لا تصل اليه يد محدث ولا غبار ولا قدر تعظيما للكلام الله عز وجل
اه (قوله القصص) بفتحين مصدر قص ط (قوله يعني في اصله) أي بأن يزيد على اصل الكلام أشياء
من عنده غير ثابتة او ينقص ما يخرج المنقول الثابت عن معناه (قوله فن تمكّن الخ) اطلقه فشمل
ما لو تحمل غيره نائبته وفي القنية توجه على جماعة جباية بغير حق فلبعضهم دفعه عن نفسه اذا لم يحمل حصته
على الباقيين والا فالاولى أن لا يدفعها عن نفسه قال رضى الله عنه وفيه اشكال لان اعطاء اعانة للظالم على ظلمه
ثم ذكر السرخسي مشاركة جرير وولده مع سائر الناس في دفع النائبته بعد الدفع عنه ثم قال هذا كان في ذلك
الزمان لانه اعانة على الطاعة واكثر النوائب في زماننا بطريق الظلم فمن تمكن من دفعه عن نفسه فهو خير له اه
ما في القنية (قوله وجوز الشافعي) قد منافي كتاب الجبران عدم الجواز كان في زمانهم أما اليوم
فالتموى على الجواز (قوله وهو الاوسع) لتعينه طريقا لاستيفاء حقه فينتقل حقه من الصورة الى المالمية
كما في الغصب والاتلاف مجتبى وفيه وجددنا نريد بونه وله عليه دراهم فله أن يأخذها لاتحادهما جنسا
في الثنية اه (قوله لانه تملك له من الاباء) والدليل عليه انهم لا يتأملون منه أن يرذ الزائد على ما يشترى به مع
علمهم غالبا بأن ما يأخذهم يزيد والحاصل ان العادة محكمة فافهم (قوله لا بأس بوطي المنكوحه الخ) نقله
في المجتبى عن بعض المشايخ ونقل في الهندية انه يكره عند محمد (قوله تصدق به) أي بعد التعريف ان احتاج
اليه (قوله لا بأس بالجماع في بيت فيه مصحف للبلوى) قيده في القنية بكونه مستورا وان جل ما فيها على
الاولوية زال التنافي ط (قوله للعديت) وهو ان الله القروج على السروج ذخيرة لكن نقل المدني عن
ابي الطيب انه لا أصل له اه يعني بهذا اللفظ والاعتناء ثابت في البخاري وغيره لعن رسول الله صلى الله
عليه وسلم المتشبهين من الرجال بالنساء والمتشبهات من النساء بالرجال والطبراني ان امرأة مرت على رسول الله
صلى الله عليه وسلم متقلدة قوسا فقال لعن الله المتشبهات من النساء بالرجال والمتشبهين من الرجال بالنساء

ولو الحاجة غزو الخ) أي بشرط أن تكون مسترة وان تكون مع زوج او محرم (قوله او مقصد ديني) كسر اصله رحم ط (قوله تغني بالقران الخ) مكررم مع ما تقدم (قوله وتسحب الخ) كذا ذكر في المجتبى المسألة الاولى ثم ذكر هذه راحن البعض المشايخ فالظاهر انهما قولان فان الاولى تفيد استحباب الذكر دون القراءة وهو الذي تقدم في كتاب الصلاة واقتصر عليه في القنية حيث قال الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم والدعاء والتسبيح أفضل من قراءة القرآن في الاوقات التي نهي عن الصلاة فيها (قوله لا بأس للامام) أي والمقتدين (قوله عقب الصلاة) أي صلاة الغداة قال في القنية امام يعتاد كل غداة مع جماعته قراءة آية الكرسي وآخر البقرة وشهد الله ونحوها جهر الالباس به والاخفاء أفضل اه وتقدم في الصلاة ان قراءة آية الكرسي والمعوذات والتسبيحات مستحبة وانه يكره تأخير السنة الا بقدر اللهم أنت السلام الخ (قوله قال استاذنا) هو البديع شيخ صاحب المجتبى واختار الامام جلال الدين ان كانت الصلاة بعد هاسته يكره والا فلا اه ط عن الهندية (قوله لا تملك بالقبض) فله الرجوع بها وذكروا في المجتبى بعد هذا ولودفع الرشوة غير طلب المرتشى فليس له أن يرجع قضاء ويجب على المرتشى ردّها وكذا العالم اذا أهدى اليه ليسفع او يدفع ظلما فهو رشوة ثم قال بعد هذا سعي له عند السلطان واتم امره لا بأس بقبول هديته بهد وقبلة بطلبه سحت وبدونه يختلف فيه ومشايخنا على انه لا بأس به وفي قبول الهدية من التلامذة اختلاف المشايخ ط (قوله اذا خاف على دينه) عبارة المجتبى لمن يخاف وفيه أيضا دفع المال للسلطان الجائر لدفع الظلم عن نفسه وماله ولا استخراج حق له ليس برشوة يعني في حق الدافع اه (قوله كان يعطى الشعراء) فقد روى الخطابي في الغريب عن عكرمة مرسلا قال اتى شاعر النبي صلى الله عليه وسلم فقال يا بلال اقطع لسانه عني فاعطاه اربعين درهما (قوله جمع أهل المحلة) أي شيأ من القوت والدرهم ط (قوله فحسن) أي ان فعلوا فهو حسن ولا يسمى اجرة كما في الخلاصة والظاهر ان هذا من تعريفات المتقدمين المأخوذ من الاجرة على الامامة وغيرها من الطاعات تظهر ثمرته النصيب عليه والافعجازاة الاحسان بالاحسان مطلوبه لكل أحد تأمل (قوله ومن السحت) بالضم وينضمي الحرام او ما خبت من المكاسب فلزم منه العارجهه اوصات واحسنت اكتسبه قاموس ومن السحت ما يأخذه الصهر من الخبز بسبب بنته بطيب نفسه حتى لو كان بطلبه يرجع الخبز به مجتبى (قوله وما يأخذه غازغزو) من أهل البلدة جبرافه وحرام عليه لا على الدافع ط (قوله وشاعر لشعر) لانه انما يدفع له عادة قطعاً لسانه كما مر فلو كان ممن يؤمن شره فالظاهر ان ما يدفع له حلال به ليل دفعه عليه السلام برده لكعب لما امتدحه بقصيدته المشهورة تأمل (قوله ومسخرتو حكواتي) عبارة المجتبى او المضحك للناس او يسخر منهم او يحدث الناس بخيالات رسول الله صلى الله عليه وسلم واصحابه لاسيما باحاديث العجم مثل رسمه واسنن ديار ونحوهما اه تأمل وانظر هل النسبة في حكواتي عربية (قوله لهو الحديث) أي ما يلهي عما يعني كالحديث التي لا أصل لها والاساطير التي لا اعتبار لها والمضاحك وفضول الكلام والاضافة على معنى من نزلت في النضر بن الحارث بن كلفة كان يتجرف في الخيرة ويشترى اخبار العجم ويحدث بها قريشا ويقول ان محمداً يحدثكم بحديث عاد وعمود وأنا أحدثكم باحاديث رسم واخبار الاكاسرة فيستمعون حديثه ويتركون استماع القرآن فانزل الله تعالى هذه الآية اه ط (قوله المعازف) أي الملاحى (قوله وكاهن) المراد به هنا المنجم والافني المغرب قالوا ان الكهانة كانت في العرب قبل البعثة يروى ان الشياطين كانت تسترق السمع فتلقيه الى الكهنة فتزيد فيه ما تريد وتقبل الكفار منهم فلما بعث عليه الصلاة والسلام وحسرت السماء بطلت الكهانة اه (قوله وفروعه كثيرة) منها كما في المجتبى ما تأخذه المغنية على الغناء والنائحة والواشرة والمتوسطة لعقد النكاح والمصلح بين المتشاحنين وثن الخمر والسكر وعصب التيس وثن جميع جلود الميتة والسباع قبل الدباغ ومهر البغي واجر الحجام بشرط اه لكن في المواهب ويحرم على المغني والنائحة والاقوال أخذ المال المشروط ودون غيره اه وكذا صاحب الطبل والمزمار كما قد مناه عن الهندية (قوله جازله الرد) قال تعالى ولمن اتصرف بعد ظله فاوانك ما عليهم من سبيل (قوله وتركه أفضل) قال تعالى فمن عفا وأصلح فأجره على الله (قوله حتى انظر) مفعول القول ط (قوله فانه نفاق) أي من عمل المنافقين أي ليظهر انه يميني عمله ط (قوله او حق) أي جهالة

ولو الحاجة غزو الخ) أي بشرط أن تكون مسترة وان تكون مع زوج او محرم (قوله او مقصد ديني) كسر اصله رحم ط (قوله تغني بالقران الخ) مكررم مع ما تقدم (قوله وتسحب الخ) كذا ذكر في المجتبى المسألة الاولى ثم ذكر هذه راحن البعض المشايخ فالظاهر انهما قولان فان الاولى تفيد استحباب الذكر دون القراءة وهو الذي تقدم في كتاب الصلاة واقتصر عليه في القنية حيث قال الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم والدعاء والتسبيح أفضل من قراءة القرآن في الاوقات التي نهي عن الصلاة فيها (قوله لا بأس للامام) أي والمقتدين (قوله عقب الصلاة) أي صلاة الغداة قال في القنية امام يعتاد كل غداة مع جماعته قراءة آية الكرسي وآخر البقرة وشهد الله ونحوها جهر الالباس به والاخفاء أفضل اه وتقدم في الصلاة ان قراءة آية الكرسي والمعوذات والتسبيحات مستحبة وانه يكره تأخير السنة الا بقدر اللهم أنت السلام الخ (قوله قال استاذنا) هو البديع شيخ صاحب المجتبى واختار الامام جلال الدين ان كانت الصلاة بعد هاسته يكره والا فلا اه ط عن الهندية (قوله لا تملك بالقبض) فله الرجوع بها وذكروا في المجتبى بعد هذا ولودفع الرشوة غير طلب المرتشى فليس له أن يرجع قضاء ويجب على المرتشى ردّها وكذا العالم اذا أهدى اليه ليسفع او يدفع ظلما فهو رشوة ثم قال بعد هذا سعي له عند السلطان واتم امره لا بأس بقبول هديته بهد وقبلة بطلبه سحت وبدونه يختلف فيه ومشايخنا على انه لا بأس به وفي قبول الهدية من التلامذة اختلاف المشايخ ط (قوله اذا خاف على دينه) عبارة المجتبى لمن يخاف وفيه أيضا دفع المال للسلطان الجائر لدفع الظلم عن نفسه وماله ولا استخراج حق له ليس برشوة يعني في حق الدافع اه (قوله كان يعطى الشعراء) فقد روى الخطابي في الغريب عن عكرمة مرسلا قال اتى شاعر النبي صلى الله عليه وسلم فقال يا بلال اقطع لسانه عني فاعطاه اربعين درهما (قوله جمع أهل المحلة) أي شيأ من القوت والدرهم ط (قوله فحسن) أي ان فعلوا فهو حسن ولا يسمى اجرة كما في الخلاصة والظاهر ان هذا من تعريفات المتقدمين المأخوذ من الاجرة على الامامة وغيرها من الطاعات تظهر ثمرته النصيب عليه والافعجازاة الاحسان بالاحسان مطلوبه لكل أحد تأمل (قوله ومن السحت) بالضم وينضمي الحرام او ما خبت من المكاسب فلزم منه العارجهه اوصات واحسنت اكتسبه قاموس ومن السحت ما يأخذه الصهر من الخبز بسبب بنته بطيب نفسه حتى لو كان بطلبه يرجع الخبز به مجتبى (قوله وما يأخذه غازغزو) من أهل البلدة جبرافه وحرام عليه لا على الدافع ط (قوله وشاعر لشعر) لانه انما يدفع له عادة قطعاً لسانه كما مر فلو كان ممن يؤمن شره فالظاهر ان ما يدفع له حلال به ليل دفعه عليه السلام برده لكعب لما امتدحه بقصيدته المشهورة تأمل (قوله ومسخرتو حكواتي) عبارة المجتبى او المضحك للناس او يسخر منهم او يحدث الناس بخيالات رسول الله صلى الله عليه وسلم واصحابه لاسيما باحاديث العجم مثل رسمه واسنن ديار ونحوهما اه تأمل وانظر هل النسبة في حكواتي عربية (قوله لهو الحديث) أي ما يلهي عما يعني كالحديث التي لا أصل لها والاساطير التي لا اعتبار لها والمضاحك وفضول الكلام والاضافة على معنى من نزلت في النضر بن الحارث بن كلفة كان يتجرف في الخيرة ويشترى اخبار العجم ويحدث بها قريشا ويقول ان محمداً يحدثكم بحديث عاد وعمود وأنا أحدثكم باحاديث رسم واخبار الاكاسرة فيستمعون حديثه ويتركون استماع القرآن فانزل الله تعالى هذه الآية اه ط (قوله المعازف) أي الملاحى (قوله وكاهن) المراد به هنا المنجم والافني المغرب قالوا ان الكهانة كانت في العرب قبل البعثة يروى ان الشياطين كانت تسترق السمع فتلقيه الى الكهنة فتزيد فيه ما تريد وتقبل الكفار منهم فلما بعث عليه الصلاة والسلام وحسرت السماء بطلت الكهانة اه (قوله وفروعه كثيرة) منها كما في المجتبى ما تأخذه المغنية على الغناء والنائحة والواشرة والمتوسطة لعقد النكاح والمصلح بين المتشاحنين وثن الخمر والسكر وعصب التيس وثن جميع جلود الميتة والسباع قبل الدباغ ومهر البغي واجر الحجام بشرط اه لكن في المواهب ويحرم على المغني والنائحة والاقوال أخذ المال المشروط ودون غيره اه وكذا صاحب الطبل والمزمار كما قد مناه عن الهندية (قوله جازله الرد) قال تعالى ولمن اتصرف بعد ظله فاوانك ما عليهم من سبيل (قوله وتركه أفضل) قال تعالى فمن عفا وأصلح فأجره على الله (قوله حتى انظر) مفعول القول ط (قوله فانه نفاق) أي من عمل المنافقين أي ليظهر انه يميني عمله ط (قوله او حق) أي جهالة

والاولى أن يقول ان كان صائما ثم فان الصوم لا يدخله الرياء وهو أحد ما حمل عليه الحديث القدسي
 الصوم لي وأنا اجزي به ط (قوله من له اطفال الخ) قال في نور العين عن مجمع الفتاوى لو الورثة صغارا فترك
 الوصية أفضل وكذا لو كانوا بالغين فقراء ولا يستغنون بالثلثين وان كانوا اغنياء أو يستغنون بالثلثين فالوصية
 اولى وقدر الاستغناء عن أبي ح اذا ترك لكل واحد اربعة الاف ثم دون الوصية وعن الامام الفضلي
 عشرة آلاف اه (قوله من صلى او تصدق الخ) اعلم ان اخلاص العبادة لله تعالى واجب والرياء فيها
 وهو أن يريد بها غير وجه الله تعالى حرام بالاجماع للنصوص القطعية وقد سمي عليه الصلاة والسلام الرياء
 الشرك الا صغر وقد صرح الزيلعي بأن المصلي يحتاج الى نية الاخلاص فيها وفي المعراج امرنا بالعبادة
 ولا وجود لها بدون الاخلاص المأمور به والاخلاص جعل افعاله لله تعالى وهذا لا يكون الا بانية اه وقال
 العلامة العيني في شرح البخاري الاخلاص في الطاعة ترك الرياء ومعدنه القلب اه وهذه النية لتحصيل
 الثواب للصحة العمل لان الصحة تتعلق بالشرائط والاركان والنية التي هي شرط لصحة الصلاة مثلاً أن
 يعلم بقلبه أي صلاة يصلي قال في مختارات النوازل وأما الثواب فيتعلم بصحة عزيمته وهو الاخلاص فان من
 نواصبها نجس ولم يعلم به حتى صلى لم تجز صلاته في الحكم لنقص شرطه ولكن يستحق الثواب لصحة عزيمته وعدم
 نقصه اه فعلم انه لا تلازم بين الثواب والصحة فقد يوجد الثواب بدون الصحة كما ذكر وبالعكس كما في الوضوء
 بلا نية فانه صحيح ولا ثواب فيه وكذلك الوصل مرأيا لكن الرياء تارة يكون في أصل العبادة وتارة يكون
 في وصفها والاول هو الرياء الكامل المحبط للثواب من أصله كما اذا صلى لاجل الناس ولولا هم ما صلى وأما
 لو عرض له ذلك في اثنا ثم سافهوا فلو انه لم يصل لاجلهم بل صلاته كانت خالصة لله تعالى والجزء الذي عرض له
 فيه الرياء بعض تلك الصلاة الخالصة نعم ان زاد في تحييدها بعد ذلك رجع الى القسم الثاني فيسقط ثواب التحسين
 بدليل ما روى عن الامام فيمن اطال الركوع لادراك الجلاء لا للقربة حيث قال اخاف عليه امر اعظم أي
 الشرك الخفي كما قاله بعض المحققين قال في التاترخانية لو افتتح خالصا لله تعالى ثم دخل في قلبه الرياء فهو على
 ما افتتح والرياء انه لو خلا عن الناس لا يصلي ولو كان مع الناس يصلي فأما ان كان مع الناس يحسنها ولو صلى
 وحده لا يحسن فله ثواب أصل الصلاة دون الاحسان ولا يدخل الرياء في الصوم وفي النيا بيع قال ابراهيم بن
 يوسف لو صلى رياء فلا اجر له وعليه الوزر وقال بعضهم لا اجر له ولا وزر عليه وهو كأنه لم يصل اه ولعله لم يدخل
 في الصوم لانه لا يرى اذ هو امسأ الخاص لا فعل فيه نعم قد يدخل في اخباره وتحدثه به تأمل واستدل له
 في الواقعات بقوله عليه السلام يقول الله تعالى الصوم لي وأنا اجزي به نفي شركة الغير وهذا الميز في حق سائر
 الطاعات اه ثم اعلم ان من الرياء التلاوة ونحوها بالاجرة لانه اريد بها غير وجه الله تعالى وهو المال
 ولذا قالوا انه لا ثواب بها للقاري ولا للميت والاخذ والمعطى آثمان وقالوا أيضا ان من نوى الحج والتجارة
 لا ثواب له ان كانت نية التجارة غالبية أو مساوية وفي الذخيرة اذا سعى لاقامة الجمعة وحوائج له في المصرفان
 معظم مفعه وده الاوّل فله ثواب السعي الى الجمعة وان الثاني فلا اه أي وان تساويا تساقط كما يعلم مما مر
 واختار هذا التفصيل الامام الغزالي أيضا وغيره من الشافعية واختار منهم العزيز عبد السلام عدم الثواب
 مطلقا (قوله لا يعاقب بتلك الصلاة ولا يثاب بها) هو معنى ما نقله في النيا بيع عن بعضهم وليس المراد انه
 لا يعاقب على الرياء لانه حرام من الشرك بترفيا ثم به وعليه يحمل ما رعن ابراهيم بن يوسف من انه لا اجر له
 وعليه الوزر وانما المراد انه لا يعاقب على تلك الصلاة عقاب تاركها لانها صحيحة مسقطه للفرض كما قدمناه
 قال في البرازية ولا رياء في الفرائض في حق سقوط الواجب قال في الاشباه افاد ان الفرائض مع الرياء صحيحة
 مسقطه للواجب اه وفي مختارات النوازل لصاحب الهداية واذا صلى رياء وسبعة تجوز صلاته في الحكم
 لوجود الشرائط والاركان ولكن لا يستحق الثواب اه أي ثواب المضاعفة قال في الذخيرة قال الفقيه
 ابو الليث في النوازل قال بعض مشايخنا الرياء لا يدخل في شيء من الفرائض وهذا هو المذهب المستقيم ان
 الرياء لا يفوت أصل الثواب وانما يفوت تضاعف الثواب اه وفيه مخالفة لما قدمناه من ان الثواب يتعلق
 بصحة العزيمة الا أن يحمل على هذا أو يحمل ما هنا على ان المراد من أصل الثواب سقوط الفرض بتلك الصلاة
 وعدم العقاب عليها عقاب تاركها وبه يظهر فائدة التخصيص بالفرائض فابتأمل (قوله وعمه الزاهدي

من له اطفال ومال قليل لا يوصي
 بنفل * من صلى او تصدق يرائي به
 الناس لا يعاقب بتلك الصلاة ولا
 يثاب بها قيل هذا في الفرائض
 وعمه الزاهدي للنوافل لقوله
 الرياء لا يدخل الفرائض

غزل الرجل على هيئة غزل المرأة
يكبره * يكبره للمرأة سور الرجل
وسورهاله وله ضرب زوجته على
ترك الصلاة على الاظهر * لا يجب
على الزوج تطبيق الفاجرة * لا يجوز
الوضوء من الحياض المعدة للشرب
في الصحيح وينع من الوضوء منه
وفيه وحله لاهله ان مآذونه جاز
والالا * الكذب مباح لاحياء حقه
ودفع الظلم عن نفسه والمراد
التعريض لان عين الكذب حرام
قال وهو الحق قال تعالى قتل
المحراصون الكل من المجنبي وفي
الوهابية قال

٢٢ قوله تعليم قران المراد التعلم اه

للتوافل) أي جعله عام في انواع العبادات النوافل فقط دون الفرائض وليس المراد انه عممه في النوافل
والفرائض كما هو المتبادر من العبارة والال لم يصح التعديل الذي بعده فكان الاظهر أن يقول وخصه الزاهدي
بالنوافل وعبارة الزاهدي في المجتبى ولكن نص في الواقع ان الرياء لا يدخل في الفرائض فتعين النوافل
اه ثم اعلم ان ما ذكره الزاهدي لا ينافي ما قبله لان المراد مما قبله كما قررناه ان الصلاة صحيحة مسقطه للتوابع
لا يؤثر الرياء في بطلانها بل في اعدام ثوابها وتخصيص الزاهدي النوافل معناه فيما يظهر ان الرياء يمحيط ثوابها
أصلا لأنه لم يصلها فاذا صلى سنة الظهر مثلا رياء لاجل الناس ولولا هم لم يصلها لا يقال انه أتى بها
فيكون في حكم تاركها بخلاف الفرض فانه ليس في حكم تاركه حتى لا يعاقب عقاب تاركه والفرق ان المقصود
من النوافل الثواب لتكميل الفرائض وسد خللها هذا ما ظهر لفهمي القاصروا لله تعالى أعلم (قوله
يكبره) لمافيه من التشبيه بالنساء وقد لعن عليه الصلاة والسلام المتشبهين والمتشبهات كما قدمناه (قوله
يكبره للمرأة الخ) تقدمت المسألة في الطهارة في بحث الآسار والعلل فيها كما ذكره في المنع هناك ان الرجل يصير
مستعملا لجزء من اجزاء الاجنبية وهو يريقها المختلط بالماء وبالعكس فيما لو شربت سوره وهو لا يجوز اه
وقد مننا الكلام عليه هناك فراجع وقال الرملي يجب تقييده بغير الزوجة والمحارم (قوله وله ضرب زوجته على
ترك الصلاة) وكذا على تركها الزينة وغسل الجنابة وعلى خروجها من المنزل وترك الاجابة الى فراشه ومترقاه
في التعزير وان الضابط ان كل معصية لاحد فيها فلزوج والمولى التعزير وان للمولى ضرب ابن عشر على
الصلاة ويلحق به الزوج وان له اكرام طفله على تعليم قرآن وأدب وعلم وله ضرب اليتيم فيما يضرب ولده (قوله
على الاظهر) ومضى عليه في الكنز والمقتضى وفي رواية ليس له ذلك وعليها مشي المصنف في التعزير تبعاً للدرر
(قوله لا يجب على الزوج تطبيق الفاجرة) ولا عليها تسريح الفاجر الا اذا خاف ان لا يقيم احد ود الله
فلا بأس أن يتفرقا اه مجتبى والقبور يعزم الزنا وغيره وقد قال صلى الله عليه وسلم لمن زوجته لا ترتد لا مس
وقد قال اني احبها استمتع بها اه ط (قوله لا يجوز الوضوء من الحياض المعدة للشرب) ولا يمنع
وازالتم الا أن يكون الماء كثيراً فيستدل بكثرة على انه وضع للشرب والوضوء جميعا اه بحر عن المحيط
وغیره (قوله في الصحيح) وعن ابن الفضل انه يجوز اتوضى منه والموضوع للوضوء لا يباح منه الشرب
بحر (قوله وينع من الوضوء منه وفيه) وانما أتى به لدفع توهم انه لو توضا فيه يجوز لانه غير مضيع
ولكن كان يكفي ان يقول ولو فيه ط (قوله وحله) مبتدأ خبره الجملة الشرطية ط (قوله الكذب
مباح لاحياء حقه) كالتفريع يعلم بالبيع بالليل فاذا أصبح يشهد ويقول علمت الا أن وكذا الصغيرة تبلغ
في الليل وتختار نفسها من الزوج وتقول رأيت الدم الا أن واعلم ان الكذب قديح وقد يجب والضابط فيه
كما في تبين المحارم وغيره عن الاحياء ان كل مقصود محمود يمكن التوصل اليه بالصدق والكذب جميعا فالكذب
فيه حرام وان أمكن التوصل اليه بالكذب وحده فباح ان ابيع تحصل ذلك المقصود وواجب ان وجب
تحصيله كما لو رأى معصوما اختفى من ظالم يريد قتله أو اذاءه فالكذب هنا واجب وكذا الوسأله عن وديته
يريد اخذها يجب انكارها ومهما كان لا يتم مقصود حرب أو اصلاح ذات البين أو استمالة قلب المجنى عليه
الا بالكذب فيباح ولو سأله سلطان عن فاحشة وقعت منه سرا كزنا أو شرب فله ان يقول ما فعلته لان
اظهارها فاحشة اخرى وله أيضا أن ينكر سرا أخيه وينبغي أن يتقابل مفسدة الكذب بالمفسدة المترتبة على
الصدق فان كانت مفسدة الصدق أشد فله الكذب وان بالعكس أو شك حرم وان تعلق بنفسه استحباب أن لا يكذب
وان تعلق بغيره لم تجز المسامحة لحق غيره والحزم تركه حيث ابيع وليس من الكذب ما اعتيد من المبالغة كحتمك
ألف مرة لان المراد تفهيم المبالغة لا المرات فان لم يكن جاء الامرة واحدة فهو كاذب اه ملخصا ويدل لجواز
المبالغة الحديث الصحيح وأما بوجههم فلا يضع عصام عن عاتقه قال ابن حجر المكي ومما يستثنى أيضا الكذب
في الشعر اذا لم يمكن حله على المبالغة كقوله أنا دعوك ليلا ونهارا ولا اخلي مجلسا عن شكرك لان الكاذب
يظهر ان الكذب صدق وبروجه وليس غرض الشاعر الصدق في شعره وانما هو صناعة وقال الشيخان يعني
الرافعي والنووي بعد نقلهما ذلك عن القفال والصيدلاني وهذا حسن بالغ اه (قوله قال) أي صاحب
المجتبى وعبارة قال عليه الصلاة والسلام كل كذب مكتوب لا محالة الا ثلاثة الرجل مع امرأته أو ولده والرجل

يصلح بين اثنين والحرب فان الحرب خدعه قال الطحاوي وغيره هو محمول على المعارض لان عين الكذب حرام
قلت وهو الحق قال تعالى قتل الخراصون وقال عليه السلام الكذب مع الفجور وهما في النار ولم يتعين عين
الكذب للنجاة وتخصيل المرام اه قلت ويؤيده ما ورد عن علي وعمران بن حصين وغيرهما ان في المعارض
لندوحة عن الكذب وهو حديث حسن له حكم الرفع كما ذكره البخاري وذلك كقول من دعي لطعام اكلت
يعني أمس وكما في قصة الخليل عليه السلام وحينئذ فلا استثناء في الحديث لما في الثلاثة من صورة الكذب
وحديث ابيج التعريض لحاجة لا يباح لغيرها لانه يوهم الكذب وان لم يكن اللفظ كذبا قال في الاحياء نعم
المعارض تباح بغرض حقيقي كتطبيب قلب الغير بالمزاح كقوله صلى الله عليه وسلم لا يدخل الجنة بمخوز وقوله
في عين زوجك بياض وقوله فحملك على ولد البعير وما شابه ذلك (قوله جاز الكذب) بوزن علم مختار أي
بالكسر فالسكون قال الشارح ابن النجدة نقل في البرازية انه اراد به المعارض لا الكذب الخالص (قوله
وأهل لترضى) ليحتربه عن الوحشة والخصومة شارح كقوله أنت عندي خير من ضرتك أي من بعض الجهات
وسأعطيك كذا أي ان قدر الله تعالى (قوله ويكره في الحمام تغميز) أي تكيس خادم فوق الازار اذ ربما
يفعله للشهوة وهذا لا ضرورة ولا فلا بأس والا اختيار تركه ولو الازار كنيفا ومس ما تحته كما يفعله الجهلة
حرام شارح (قوله قالوا ينور) أي يطل بالنور بنفسه دون الخادم في الصحيح ويكره لوجنبا شارح (قوله
ويفسق معتاد المرور) فلا تقبل له شهادة اذا كان مشهورا به ط والحيلة لم ابتلي به أن ينوي الاعتكاف
حال الدخول ويكتفي فيه السكات فيما بين الخطوات شربلائي (قوله ومن علم الاطفال الخ) الذي في القنية
انه يأثم ولا يلزم منه الفسق ولم ينقل عن أحد القول به ويمكن ان يبناء على انه بالاصرار عليه يفسق افاده
الشارح قلت بل في التارخانية عن العيون جلس معلم او وراق في المسجد فان كان يعلم أو يكتب بأجر يكره
الضرورة وفي الخلاصة تعليم الصبيان في المسجد لا بأس به اه لكن استدلل في القنية بقوله عليه السلام
جنبوا ما جاءكم صبيانكم ومجانينكم (قوله ويوزر) بسكون الواو بعد الياء مبنيا للجهول من الوزر
وهو الاثم واسم المفعول موزور بلا همز قال في القاموس وقوله عليه الصلاة والسلام ارجعن ما زورات غير
مأجورات للازدواج ولو افر داتيل موزورات اه ولو قال فيوزر بالقاء سلم من الاعتراض السابق (قوله
ومن قام الخ) قدمنا الكلام عليه قبيل فصل البيع (قوله وفي غير أهل العلم الخ) قال في القنية وقيل له
ان يقوم بيزيد العالم تعظيما له أما في حق غيره لا يجوز اه فهذه مسألة القيام بين يديه وهو غير مسألة القيام
لقدومه تعظيما فتنبه لذلك ش (قوله وجوز نقل الميت) بتشديد الياء هنا والبعض فاعل جوزوا المراد
قبل الدفن خلافا لما ذكره الناظم من أن فيه خلافا بعد الدفن أيضا راد على الطرسوسي قال الشارح
وما ذكره من الخلاف لم نقف عليه من كلام العلماء والظاهر ان الصواب مع الطرسوسي اه أي حيث لم يحك
خلافا فيما بعد الدفن (قوله مطلقا) أي بعدت المسافة أو قصرت (قوله وعن بعضهم الخ) قال
في البرازية نقل الميت من بلد الى بلد قبل الدفن لا يكره وبعده يحرم قال السرخسي وقيل يكره أيضا الا قدر ميل
ثموميلين ونقل الكليم والصديق عليهما وعلى نبينا السلام شريعة متقدمة منسوخة أو رعاية لوصيته عليه
السلام وهي لازمة وقد كان الصديق عليه السلام اوصى به اه (قوله وللزوجة التسمين) قال في الخبائية
امرأة تأكل كل الفيت واشباه ذلك لاجل التسمين قال أبو مطيع لا بأس به اذا لم تأكل فوق سبعها قال
الطرسوسي في الزوجة ينبغي أن يندب لها ذلك وتكون مأجورة قال الشارح ولا يعجبني اطلاق اباحة ذلك
فضلا عن ندبه ولعل ذلك محمول على ما اذا كان الزوج يحب السمن والا ينبغي أن تكون موزورة اه (قوله
لا فوق سبعها) بكسر الميم واسكان الموحدة (قوله ومن ذكرها) متعلق بتخطر معني تمنع والتعويذ مفعول
الذكر وللحب متعلق به والذكر يكون باللسان والمراد ما هو أعم منه ومن الحمل قال في الخبائية امرأة تصنع
آيات التعويذ ليجباز وجهها بعد ما كان يغضها ذكر في الجامع الصغير ان ذلك حرام ولا يحل اه وذكر ابن
وهبل في توجيهه انه ضرب من السحر والسحر حرام اه ط ومقتضاه انه ليس مجرد كتابة آيات بل فيه شيء
زائد قال الزيلعي وعن ابن مسعود رضي الله تعالى عنه انه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول ان
الرق والتمايم والتولة شرك رواه أبو داود وابن ماجه والتولة أي بوزن غيبة ضرب من السحر قال الاصمعي

والصلح جاز الكذب او دفع ظالم
وأهل لترضى والقتال ليظفروا
ويكره في الحمام تغميز خادم
ومن شاء تنوير افقا لوانور
ويفسق معتاد المرور بجوامع
ومن علم الاطفال فيه ويوزر
ومن قام اجلا لا لشخص فجأ
وفي غير أهل العلم بعض يتتر
وجوز نقل الميت البعض مطلقا
وعن بعضهم ما فوق ميلين يحظر
وللزوجة التسمين لا فوق سبعها
ومن ذكرها التعويذ للحب تحظر

هو تحبيب المرأة الى زوجها وعن عروة بن مالك رضى الله عنه انه قال كفى الجاهلية ترقى فقلنا يا رسول الله كيف ترى في ذلك فقال اعرضوا على رقاكم لا بأس بالرقى ما لم يكن فيه شرك رواه مسلم وأبو داود اه وتماه فيه وقد مناشيا من ذلك قبيل فصل النظر وبه اندفع تنظير ابن الشحنة في كون التعويذ ضربا من السحر (قوله ويكره الخ) أى مطابقا قبل التصور وبعده على ما اختاره في الحاشية كما قد مناه قبيل الاستبراء وقال الا انها لا تأثم اثم القتل (قوله وجازعذر) كالموضة اذ اظهر بها الحبل وانقطع لبنها وليس لابي الصبي ما يستأجر به الفأر ويخاف هلاك الولد قالوا يا احبها أن تعالج في استئزال الدم مادام الحبل مضغعة أو علقمة ولم يخلق له عضو وقد رواتك المدة بمائة وعشرين يوما وجزا لانه ليس بأدمى وفيه صيانة الأدمى خانية (قوله حيث لا يتصور) قيد لقوله وجازعذر والتصوير كما في القنية أن يظهر له شعرا وأصبع أو رجل أو نحو ذلك (قوله وان اسقطت ميتا) بتخفيف ميت أى بعلاج أو شرب دواء تتعمده الاسقاط أما اذا القته حيا ثم مات فعلى عاقلة الدية في ثلاث سنين ان كانت لها عاقلة والا ففى مالها وعليها الكفارة ولا ترث منه شيئا ش (قوله فى السقط غرة) بضم الغين المجمة وهى خمسمائة درهم تؤخذ فى سنة واحدة ونفاسها الطرسوسى وهو وهم كما ذكره الشارح (قوله لوالده) الاولى لوارثه ط (قوله من عاقل الام) وان لم يكن لها عاقلة ففى مالها فى سنة ش (قوله تخضر) الجملة صفة غرة ط (قوله وفى يوم عاشوراء الخ) هو العاشر من المحرم والكحل بالفتح مصدر كل واعلم ان الكحل مطلقا سنة سيد المرسلين صلى الله عليه وسلم وأما كونه سنة فى يوم عاشوراء فقد قيل به الا انه لما صار علامة للشيعه وجب تركه وقيل انه يكره لان يزيد وابن زياد اکتھلا بدم الحسين رضى الله عنه وقيل بالاثم لثقت رعينهما بقتله ش بالمعنى (قوله ولا بأس الخ) نقل فى القنية عن الوبرى انه لم يرد فيه اثر قوى ولا بأس به وربما يثاب قال الشارح والذي فى حفظى انه يثاب بالتوبة على عياله المندوب اليها فى الحديث بقوله من وسع على عياله فى يوم عاشوراء وسع الله عليه سائر سنته فاخذ الناس منه أن وسعوا باستعمال انواع من الحبوب وهو مما يصدق عليه التوسعة وقد رأيت لبعض العلماء كلاما محسنا محصلا انه لا يقتصر فيه على التوسعة بنوع واحد بل يعمله فى المأكول والملابس وغير ذلك وانه أحق من سائر المواسم بما يعمل فيها من التوسعات الغير المشروعة فيها كالاعباد ونحوها اه (قوله وبعضهم الخ) قال فى التجنيس والمزيد لا بأس بالا كتحال يوم عاشوراء هو المختار لان رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم كلفه ام سلمة يوم عاشوراء وفى الحاشية انه سنة وذكر فيها من اکتھل يوم عاشوراء لم يرد سنته قال الشارح ولم يصح ذلك عن رسول الله صلى الله عليه وسلم اه قلت والحاصل انه وردت التوسعة فيه بأسانيد ضعيفة وصحح بعضها يرتقى بها الحديث الى الحسن وتعقب ابن الجوزى فى عده من الموضوعات وأما حديث من اکتھل بالاعيد يوم عاشوراء لم يرد عنه فقال الحافظ ابن حجر فى اللآلى انه منكر والاکھال لا يصح فيه اثر وهو بدعة واورده ابن الجوزى فى الموضوعات وقال الحاكم أيضا لم يرو فيه اثر وهو بدعة ابتدعها قتله الحسين وقال ابن رجب كل ما روى فى فضل الاكھال والاختضاب والاعتسال فوضع لا يصح وتماه فى كشف الخفاء واللباس للجراحى وبه يتأيد القول بالكراهة والله أعلم والتوسعة على من وسع مجزية تنقل ذلك المناوى عن جابر وابن عيينة (قوله جازبأمره) أى بالقدر الذى يملكه السيد ما لم يبلغ به حد الجسب الجرائم ش فان لزمه حد لا يحته الا باذن القاضى (قوله والاب يأمر) جملة حاله أى لا يجوز ضرب ولد الحرت بأمر أبيه أما المعلم فله ضربه لان المأمور بضربه نيابة عن الاب لمصلحة والمعلم يضربه بحكم الملك بتلك أبيه لمصلحة التعليم وقيد الطرسوسى بأن يكون بغير آلة جارحة وبان لا يزيد على ثلاث ضربات وردة النظم بأنه لا وجه له ويحتاج الى نقل واقره الشارح قال الشرنبلالى والنقل فى كتاب الصلاة يضرب الصغير باليد لا بالخشبة ولا يزيد على ثلاث ضربات ونقل الشارح عن الناطم انه قال ينبغى أن يستثنى من الاحرار القاضى فانه لو أمر بضرب ابنه جازله أن يضربه بل لا يجوز له أن لا يقبل اه وقيد الشرنبلالى بكون القاضى عادلا وبمشاهدة الجماعة المزمرة قال ولا يعقد على مجرد أمر القاضى الآن (قوله واوب) أفعل تفضيل من الثواب وهو الجزاء والقران منقول حركة الهمزة لضرورة الوزن ش قال الشرنبلالى وليس كذلك بل هو قراءة عبد الله بن كثير كما ذكره الناطم فى شرحه اه أى فهو لغة لا ضرورة (قوله استماعه) لوجوبه ونذب القراءة (قوله ثواب الطفل

ويكره أن تسقى لاستقاط حبلها
وجازعذر حيث لا يتصور
وان اسقطت ميتا فى السقط غرة
لوالده من عاقل الام تخضر
وفى يوم عاشوراء يكره كلهم
ولا بأس بالاعتاد خاطا ويؤجر
وبعضهم المختار فى الكحل جائز
افعل رسول الله فهو المقتدر
وضرب عبدا غير جازبأمره
وما جازى فى الاحرار والاب يأمر
واوب من ذكر القران استماعه
وقالوا ثواب الطفل للطفل يحصر

للمنطق (لقوله تعالى وان ليس للانسان الا ما سعى وهذا قول عامة مشايخنا وقال بعضهم يتنفع المرء بعلم ولده بعد موته لما روى عن أنس بن مالك رضي الله تعالى عنه انه قال من جملة ما ينتفع به العبد بعد موته أن يترك ولدا علمه القرآن والعلم فيكون لو اده أجر ذلك من غير أن ينقص من أجر الولد شيئا اه جامع الصغار للاستروشي ويؤيده قوله صلى الله عليه وسلم اذا مات ابن آدم انقطع عمله الا من ثلاث حوى وتعلم الحديث صدقة جارية او علم ينتفع به او ولد صالح يدعوه وفي الاشياء وتصح عبادته واختلقوا في ثوابها والمعتقد انهم له وللمعلم ثواب التعليم وكذا جميع حسناته اه أقول ظاهرا انه قيل ان ثوابها لو اده فلا منافاة بين المعتقد وبين القول بأنه ينتفع بعلم ولده على ان ولد المرء من سعيه لانه من خير كسبه كما ورد لكنه يشمل البالغ والخلاف انما هو في الصغر وهذا يؤيد ما قلنا من ان مقابل المعتقد هو ان الثواب للاب فقط وانه لا منافاة بين القولين السابقين تأمل (قوله ودرسك باقي الذكر) أي تعلمك باقي القرآن عند الفراغ اولى من صلاة التطوع وعلمه في منية المفتي بأن حفظ القرآن على الامة اه أي فرض كفاية وصلاة التطوع مندوبة ط (قوله من الصلاة) التاء من الشطر الثاني (قوله ودرس العلم) أي المفترض عليك اولى وانظر من تعلم باقي القرآن قال في منية المفتي لان تعلم جميع القرآن فرض كفاية وتعلم ما لا بد منه من الفقه فرض عين والاشتغال بفرض العين اولى اه وهو يفيد ان تعلم باقي القرآن افضل من تعلم ما زاد على قدر الحاجة من علم الفقه ط وفيه نظر لاستوائهما في ان كلام الزائد منهما فرض كفاية بل قد مناعن الخزائن قبيل بحث الغيبة ان جميع الفقه لا بد منه الخ فراجعه ومفاده ان تعلم الفقه افضل تأمل ثم رأيت التصريح به في شرح الشربلالي وكونه كانه لانه نفعه متعد تأمل (قوله والله اعلم) مفعول كرهوا واسكن الميم للوزن او على حكاية الوقف (قوله ونحوه) بالنصب عطف على محل الله اعلم كأن يقول صلى الله عليه وسلم (قوله لا اعلام ختم المدرس) اما اذا لم يكن اعلما بانتهائه لا يكره لانه ذكر وتفويض بخلاف الاول فانه استعمله آله للاعلام ونحوه اذا قال الداخل يا الله مشلا ليعلم الجلاس بمجيئه ليمسوا له سجلا ويقره واذا قال الحارس لا اله الا الله ونحوه ليعلم باستيقاظه فلم يكن المقصود بالذكر اما اذا اجتمع القصدان يعتبر الغالب كما اعتبر في نظائره اه ط

(بسم الله الرحمن الرحيم كتاب احياء الموت)

الموت كسحاب وغراب ما لا روح فيه أو ارض لا مال لها قاموس وفي المغرب هو الارض الخراب وخلافه العاصر اه وجعله في المصباح من التسمية بالمصدر لانه في الاصل مصدر مثل الموت وهذا حذو اللغوي وزيد عليه في الشرح قيود مستذكر قال في العناية ومن محاسنه السبب للنصب في اقوات الانام ومشر وعيته بقوله عليه الصلاة والسلام من احيا ارضا ميتة فهي له وشروطه تذكر في اثناء الكلام وسببه تعلق البقاء المقدر وحكمه تلك الهبة ما احياه (قوله لعل مناسبة الخ) كذا في العناية وغيرها (قوله حاسة) نسبة الحس اليها مجاز فان الحاس الشخص الحي بها ط (قوله لبطلان الانتفاع به) تشبيها بالحيوان اذا مات لبطلان الانتفاع به اتقاني (قوله واحياؤه الخ) قال الاتقاني والمراد باحياء الموت السبب للحياة النامية (قوله غير منتفع بها) لانقطاع الماء عنها او غلبته عليها او غلبة الرمال أو كونها سبخة وخرج به ما لا يستغنى المسلمون عنه كارض الملح ونحوها كما يأتي (قوله وليست بملوكة الخ) عرف به بالطريق الاولى ان ارض الوقف الموت لا يجوز احياؤها رملي وكذا السلطانية كما يأتي قريبا (قوله فلو مملوكة) أي لمعروف (قوله فلو لم يعرف مال كها فهي لقطة) قال في الملتقى الموت ارض لا ينتفع بها عادية او مملوكة في الاسلام ليس لها مالك معين مسلم او ذمي وعند محمد ان ملكك في الاسلام لا تكون مواتا اه ومثله في الدرر والاصلاح والقدرى والجوهره وقوله عادية أي قدم خرابها = أنها خربت في عهد عادويه ظهر ان ماجرى عليه الشارح تبعه للمعنى وشرح الجمع وهو ظاهر عبارة المتن كالكثرة والوقاية هو قول محمد وفي الخلاصة وأراضى بخارى ليست بموات لانها دخلت في القسمة فتصرف الى اقصى مالك في الاسلام أو ورثته فان لم يعلم فالتصرف الى القاضى وقال الزيلعي وجعل أي القدرى المملوك في الاسلام اذا لم يعرف مال كمن الموات لان حكمه كالموات حيث يتصرف فيه الامام كما يتصرف في الموات لانه موات حقيقة اه وظاهره عدم الخلاف في الحقيقة تأمل (قوله ويضمن) أي

قوله شيئا كذا وجد مكتوبا بالالف فان كانت الرواية هكذا فهو مفعول يتنقص لانه يستعمل متعديا كما يستعمل لازما قاله نصر الوقاي

ودرسك باقي الذكر اولى من الصلاة تفلا ودرس العلم اولى وانظر وقد كرهوا والله أعلم ونحوه لا اعلام ختم المدرس حين يقرر

(كتاب احياء الموت)

لعل مناسبة ان فيه ما يكره وما لا يكره * الحياة نوعان حاسة ونامية والمراد هنا النامية وسمى مواتا لبطلان الانتفاع به واحياؤه ببناء او غرس او كرب اوسق (اذا احيا مسلم او ذمي ارضا غير منتفع

بها وليست بملوكة لمسلم ولا ذمي)

فلو مملوكة لم تكن مواتا فلو لم يعرف مال كها فهي لقطة يتصرف فيها الامام ولو ظهر مال كها تزد اليه ويضمن نقصانها ان نقصت بالزرع

إذا صاح من باقى العاصى وهو
 جمهورى الصوت برارية (لا يسمع
 بهما صوته ملكها) عند أبي يوسف
 وهو المختار كما فى المختار وغيره واعتبر
 محمد عدم ارتفاع اهل القرية به
 وبه قالت الثلاثة قلت وهذا ظاهر
 الرواية وبه يفتى كفى زكاة الكبرى
 ذكره التهستنى وكذا فى
 البرجندى عن المنصورى عن
 قاضى خان ان الفتوى على قول
 محمد فالعجب من الشربة لى كيف
 لم يذكر ذلك فليحفظ (ان اذن له
 الامام فى ذلك) وقال لا يملكها بلا
 اذنه وهذا الوجه فلو ذمها بشرط
 الاذن اتصافا ولو مستأمن لم
 يملكها أصلا اتصافا قهستانى
 (ولو تركها بعد الاحياء وزرعها
 غيره فالأول احولها) فى الاصح
 (ولو احيا ارضا ميتة ثم احاط
 الاحياء بجوانبها الاربعه من
 اربعة نفر على التعاقب تعين طريق
 الاول فى الارض الرابعة ومن حجر
 ارضا) أى منع غيره منها بوضع
 علامة من حجر او غيره (ثم اهلها
 ثلاث سنين دفعت الى غيره
 وقبلها هواحة بها وان لم يملكها)
 لانه انما يملكها بالاحياء والتعجير
 لا بمجرد التعجير (ولو كرها اضر
 عليها المسنة او شق لها مورا
 او بذرها فهو احياء) مبسوط (ولا
 يجوز احياء ما قرب من العاصى بل
 يترك مرمى لهم ومطر حاصد هم
 لتعلق حقهم به فلم يكن مواتا
 وكذا لو كان محتطبا (و) اعلم انه
 (ليس للامام أن يقطع ما لا غنى
 للمسلمين عنه) من المعادن الظاهرة
 وهي ما كان جوهرها الذى اودعه
 الله فى جواهر الارض بارزا
 (ك) معادن (المسح) والكميل
 والقار والنقط

زراعها فى الهداية (قوله باقى العاصى) أى من طرف الدور لا الاراضى العاصرة قهستانى عن التجنيس
 (قوله جمهورى الصوت) أى عالى قاموس (قوله ملكها) جواب قوله اذا احيا أى ملك رقبته موضع احياء
 دون غيره وعند أبي يوسف ان احيا اكثر من النصف كان احيا للجميع درمنتى وقال محمد لو الموات فى وسط
 ما احيا يكون احيا للكل ولو فى ناحية فلا تاتر خانيه ويجب فيها العشر لان ابتداء توظيف الخراج على المسلم
 لا يجوز الا اذا سقاها بماء الخراج هداية (قوله وهو المختار) أى اشتراط البعد المذكور لان الظاهر ان
 ما يكون قريبا من القرية لا يقطع ارتفاع اهلها عنه فدار الحكم عليه هداية (قوله واعتبر محمد الخ) حاصله
 انه اذا دار الحكم على حقيقة الانتفاع قرب أو بعد (قوله كيف لم يذكر ذلك) أى انه ظاهر الرواية المفتى به بل عبر
 عنه بقوله وعن محمد مع نصريحه بان المختار الاقل وذلك عجيب لما قالوا ان ما خالف ظاهر الرواية ليس مذهبا
 لاصحابنا ولا سيما ان لفظ به يفتى أكد الفاظ التصحيح فافهم (قوله ان اذن له الامام فى ذلك) والقاضى
 فى ولايته بمنزلة الامام تاتر خانيه عن الناطقى وفيها قبيل كتاب الاحياء مسئلة السمرقندى فى رجل وكل باحياه
 الموات هل هو للوكيل كفى التوكيل بالا حطاب والاحتشاش ام للموكل كفى سائر التصرفات قال ان اذن
 الامام للموكل بالاحياء يقع له اه (قوله وقال لا يملكها بلا اذنه) مما يفتى على الخلاف ما لو امر الامام
 رجلا أن يعمر ارضا ميتة على أن يتفق بها ولا يكون له الملك فاحياها لم يملكها عنده لان هذا شرط صحيح عند
 الامام وعند من يملكها ولا اعتبار لهذا الشرط اه ومحل الخلاف اذا ترك الاستئذان جهلا أما اذا تركه
 تهاونا بالامام كان له أن يسترد هازجا فاده المبكى أى اتصافا ط وقول الامام هو المختار ولذا قدمه
 فى الخانية والمتقى كعادتهما وبه أخذ الطحاوى وعليه المتون بقى هل يكفى الاذن اللاحق لم أره (قوله
 فى الاصح) لانه ملك رقبته بالاحياء بدليل التعبير بلام الملك فى الحديث المار فلا يخرج عن ملكه بالترك وقيل
 الثانى احول بناء على ان الاول ملك استغلا لها دون رقبته (قوله من اربعة نفر) اما لو كان الاحياء جميعه
 لواحد فله أن يتطرق الى ارضه من أى جانب ط اقول يشمل ما لو كان الاحياء من ذلك الواحد على التعاقب
 أيضا وهل الحكم فيه كذلك يحتاج الى نقل والذى يظهر من التعليق الا فى انه كالأربعة تأمل (قوله على
 التعاقب) فلو معاله التطرق من ايه شاء ظهيرية (قوله فى الارض الرابعة) لقصد الرابع ابطال حقه
 لانه حين سكت عن الاول والثانى والثالث صار الباقي طريقا له فاذا احياه الرابع فقد احيا طريقه من حيث
 المعنى فيكون له طريق كفساية وعناية (قوله ومن حجر) بالمشديد ويجوز فيه التخفيف لان المراد منه منع
 الغير من الاحياء وفى المبسوط اشتقاق الكلمة من الحجر وهو المنع لانه اذا علم فى موضع الموات علامة فكانت
 منع من احياء ذلك فسمى فعله تعجيرا اه شاي عن الجنبي ط (قوله من حجر او غيره) قال فى غاية البيان
 ثم الاحتجار يحصل بوضع الحجر على الجوانب الاربعه وكذا بوضع الشول والحشيش مع وضع الثراب عليه من
 غير اتمام المسنة وكذا اذا غرس حول الارض اغصانا يابسة او نقي الارض من الحشيش او احرق ما فيها من
 الشول وغير ذلك اه او حفر من البئر ذراعا او ذراعين وفى الاخير ورد الخبر هداية (قوله دفعت الى غيره)
 لانه يحجر و ليس باحياه حتى لو احياها غيره قبل ثلاث سنين ملكها لكنه يكره كالسوم على سوم غيره والتقدير
 بالثلاث مروي عن عمر رضى الله عنه فانه قال ليس لحجر بعد ثلاث سنين حق درمنتى وفى شرح خواهر
 زاده للحجر أى بتقديم التاء على الحاء والاول اصح مغرب أى لانه من الاحتجار (قوله وان لم يملكها) هو
 الصحيح كما فى الهداية وقال شيخ الاحلام انه يفيد ملكا موقتا ثلاث سنين كما فى القهستانى وعليه فلو احياها
 غيره فيها لا يملكها كفى العناية بخلافه على القول الاول كما قدمناه (قوله ولو كرها الخ) كذا قاله الزيلعى
 ثم قال وذكر فى الهداية ولو كرها فسقاها فعن محمد انه احياها ولو فعل احدهما يكون تعجيرا وان سقاها
 مع حفر الانهار كان احياه لوجود الفعاين وان حوطها وسنمها بحيث يعصم الماء يكون احياه لانه من جملة البناء
 وكذا اذا بذرها اه اقول وذ كر شرع الهداية ما ذكره الزيلعى اقولا وكذا جمعوا بين النقلين فى الفتاوى
 ولم أر من رجح احدهما على الآخر والكراب قلب الارض للعرت من باب طلب والمسنة ما بين السيل لبدة
 الماء مغرب (قوله ولا يجوز الخ) التقييد بالقرب مبنى على قول أبي يوسف وقدمت ان ظاهر الرواية
 اعتبار حقيقة الانتفاع قرب او بعد كما افاده الاتصافى (قوله فى جواهر الارض) الاوضح بقاع الارض

(والأبار التي يستقي منها الناس) زيادى يعنى التي لم تملك بالاستنساخ والسمى فلو اقطع هذه المعادن الظاهرة ٢٧٩

ط وفي القساموس الجوهر كل حجر يستخرج منه شئ ينتفع به ومن الشئ ما وضعت عليه جبلته اه (قوله
والأبار) يوجد بعده في بعض النسخ زيادة ضرب عليها في بعضها وسقطت من بعضها أصلاً وهو الأولى ونصها
والأبار التي لم تملك بالاستنساخ والسمى وفي المستنيط بالسمى كالماء المحرز في الظرف ذلك للمعرز والمستنيط ونماه
في شرح المصايح في حديث المسلمون شركاء في ثلاث في الماء والكلاء والنار اه (قوله التي لم تملك الخ مكرر
بما بعده وقوله وفي المستنيط أى المستخرج بالحفر الاوضح أن يقول اما المستنيط وقوله كالماء المحرز تنظير
لا تمثيل ط وقوله ذلك للمعرز والمستنيط ان اراد ان الماء المحرز في ظرف ملك للمعرز وذات البئر ملك للمستنيط
قطاهروا ان اراد ان ماء البئر قبل احرازه في ظرف ملكه فهو مخالف للمنقول وان وافق ما يجتسه صاحب البحر
في باب البيع الفاسد في الولوالجية ولو نزح ماء بئر رجل بغير اذنه حتى يست لاشئ عليه لان صاحب البئر غير
مالك للماء ولو صب ماء رجل مكان في الحب يقال له املا الماء لان صاحب الحب مالك للماء وهو من
ذوات الامثال فيمن مثله انتهى وسيد كرا الشارح أيضاً بعد صفة ان الماء تحت الارض لا يملك (قوله
فلواقطع) في بعض النسخ قطع بلا همز وهو تحريف (قوله وكف) بالبناء للعجهول كصرف والكاف الامام
او جماعة المسلمين ط (قوله المستقرة) أى الثابتة في ملكه سابقا ط (قوله وحريم بئر الناضح) الاضافة
فيه وفي بئر العطن لادنى ملابسه قهستانى قال في المصباح حريم الشئ ما حوله من حقوقه ومرافقه
سمى به لانه حرم على غير مالكة والناضح بغير ينضح العطن أى يبل بالماء الذى يحمله ثم استعمل في كل بئر وان لم
يحمل الماء اه (قوله كبر العطن) اتي بالكاف لانه متفق عليه (قوله والعطن) ينتهين (قوله
من كل جانب) وقيل من كل الجوانب أى من كل جانب عشرة اذرع لظاهر قوله عليه الصلاة والسلام من حفر
بئرا فله اربعون ذراعاً اعطنا لما شئته والصحيح الاول لان المقصود من الحريم دفع الضرر كيلا يحفر
بحريمه أحد بئراً أخرى فيتحول اليها ماء بئره وهذا الضرر لا يدفع بعشرة اذرع من كل جانب فان الاراضى
تختلف بالصلاية والرخاوة عناية (قوله وقالان للناضح فستون) أى وان للعطن اربعون لقوله عليه
السلام حريم العين خمسمائة ذراع وحريم بئر العطن اربعون ذراعاً وحريم بئر الناضح ستون ذراعاً ولانه يحتاج
فيه الى أن يسير دابته للاستقاء وقد يطول الرشاء وبئر العطن للاستقاء منه باليد فقلت الحاجة فلا بد من
التفاوت هداية قال في التارخانية وفي الكبرى وبه يفتى (قوله عن شرح المجمع) ومثله في غرر الافكار
والجوهرية (قوله فوق الاربعين) أى في بئر العطن أو فوق الستين في بئر الناضح فيكون له الى ما ينتهى اليه
الحبل اتقانى عن الطحاوى وفي التارخانية عن الينايع ولا حاجة الى الزيادة ومن احتاج الى اكثر من ذلك
يزيد عليه وكان الاعتبار للحاجة لا للتقدير ولا يكون في المسألة خلاف في المعنى اه ونقل العلامة
قاسم في تصحيحه عن مختارات النوازل ان الصحيح اعتبار قدر الحاجة في البئر من كل جانب (قوله ويفتى بقول
امام) وقدم الافتاء بقوله ما أيضاً لكن ظاهر المتن والشروح ترجيح قوله فانهم قرروا دليله وايدوه
بما لا مزيد عليه وأخرى الهداية دليله فاقضى ترجيحه أيضاً كما هو عادته وذكر ترجيحه العلامة قاسم في تصحيحه
(قوله وعزاء البرجندى للكافى) وكذا ذكره الولوالجى جازمابه ط لكن تعبیر الهداية والكافى عنه
يقبل فيضعفه (قوله باذن الامام) أى عنده وبدونه عندهما لان حفر البئر احياء هداية (قوله لم يكن
الحكم كذلك) أى لم يثبت له الحريم المذكور لتوقف الملك في الاحياء على الاذن عنده وبدونه يجعل الحفر
تجبراً كما بأتى (قوله وفيه رمز) أى في قواعدهم في موات (قوله لو حفر في ملك الغير) أى باباحة للبقعة
أو بشرائها أو نحو ذلك (قوله فلا حريم له) أى الا أن يشترطه والظاهر ان له الاستقاء باليد لانه لا ينتفع به
الا بالاستقاء ويمتدحهم رأيت في الهندية بئر رجل في دار غيره لم يكن له صاحب البئر حتى القاء الطين في داره اذا
حفر البئر خانية فالمنع عن الالتقاء عن الاستقاء قدبر ط وانظر ما سياتى في النهر والحوض (قوله
او انقرضوا) بغنى عنه قوله او ماتوا (قوله لم يجز احيائها) بل هي لقطة وتقدم الكلام عليها (قوله
فلوتركها الماء) لا حاجة الى قتله للاستغناء عنه بما يأتى في المتن ط (قوله من كل جانب) وقيل من
الجوانب الاربعة تطير مامتر (قوله والذراع هو المكسرة) كذا في النسخ تبعاً للهداية والاولى هي بضمير
الموت لان الذراع مؤنثة كفى المغرب لكن ذكر بعضهم انها مؤنثة وتؤنث ولينظر هل يجوز اعتبارهما في كلام

لم يكن لاقطاعها حكم بل المقطع
وغیره سواء فلو منعهم المقطع
كان بمنعه منعاً يوازي ما آخذه
ماله لانه منعاً بالمنع لا بالاخت
وكف عن المنع وصرف عن
مداومة العمل لئلا يشبه اقطاعه
بالهبة او يصير معه في حكم
الاملاك المستقرة ذكره العلامة
قاسم في رسالته احكام اجارة
اقطاع الجندى (وحريم بئر
الناضح) وهى التى ينزع الماء منها
بالعير (كبيراً اعطن) وهى
التى ينزع الماء منها باليد والعطن
مناخ الابل حول البئر اربعون
ذراعاً من كل جانب) وقالان
للناضح فستون وفى الشرنبلالية
عن شرح المجمع لو عمق البئر فوق
اربعين يزداد عليها انتهى لكن
نسبه القهستانى لمحمد ثم قال
ويفتى بقول الامام وعزاء للتمة
ثم قال وقيل التقدير في بئروعين
بما ذكر في اراضيهم اصلاً بئها وفى
اراضى بنا رخاوة فيزاد لئلا يتقل
الماء الى الثانى وعزاء للهداية
وعزاء البرجندى للكافى فيحفظ
(اذا حفرها في موات باذن الامام)
فلو في غير موات اوفيه بلا اذن
الامام لم يكن الحكم كذلك كذا
ذكره المصنف وعبارة القهستانى
وفيه رمز الى انه لو حفر في ملك
الغير لا يستحق الحريم فلو حفر في
ملكه فله من الحريم ما شاء والى أن
الماء لو غلب على ارض تركها
الملاك أو ماتوا او انقرضوا لم يجز
احيائها فلو تركها الماء بحيث
لا يعود اليها ولم تكن حريماً عاماً
جازا احيائها وعزاء للمضمرات
(وحريم العين خمسمائة) ذراع
(من كل جانب) كما في الحديث
والذراع هو المكسرة

وهو ست قبضات وكان ذراع الملك
 أى ملك الأكامرة سبع قبضات
 فكسرمه قبضة (ويمنع غيره من
 الحفر) وغيره (فيه) لأنه ملكه
 فلو حفر فلا قول ردمه أو تضمينه
 وتماه في الدرر (ولو حفر الثاني
 بئرًا في منتهى حريم البئر الأولى
 بأذن الإمام فذهب ماء البئر
 الأولى وتحول إلى الثانية فلا شيء
 عليه) لأنه غير متعبد والماء
 تحت الأرض لا يملك فلا محاصصة
 (كن بنى حانوتًا بجانب حانوت
 غيره فكسدت) الحانوت
 (الأولى بسببه) فإنه لا شيء عليه
 درر وزيلعي وفيه لو هدم جدار
 غيره فلصاحبه أن يؤاخذ
 بقيمة لا ببناء الجدار هو
 الصحيح (وللعافر الثاني الحريم
 من الجوانب الثلاثة دون بجانب
 الأولى) سبق ملك الأقل فيه
 (وللقناة) هي مجرى الماء تحت
 الأرض (حريم بقدر ما يصلحه)
 لالقاء الطين ونحوه وعن محمد
 كالبئر ولو ظهر الماء فكالمعين وفي
 الاختيار فوضه لرأى الإمام أى
 لو بآذنه والأفلاشي له ذكره
 البرجندى (وحريم شجر يغرس
 في الأرض الموات خمسة أفرع
 من كل جانب) فليس غيره أن
 يغرس فيه ويلحق ما امتنع عود
 دجلة والفرات إليه بالموات
 إذا لم يكن ذلك (حريما) لعاص
 (فإن) كان حريما أو (جاز عوده
 لم يجز أحياءه) لأنه ليس بموات
 (والنهر في ملك الغدير لا جريم له
 الأبرهوان)

واحد كما هنا (قوله وهو ست قبضات) كل قبضة أربع أصابع قهستاني وهذه تسمى ذراع العامة وذراع
 الكرباس لأنها أقصر من ذراع الملك وهي ذراع المساحة كما في غاية البيان وفسر الذراع في الحياوى القدسي
 هنا بذراع العرب فقال والذراع من المرفق إلى الأنامل ذراع العرب اه (قوله سبع قبضات) كذا
 أطلقه في المغرب وغيره وقال الاتقاني في غاية البيان سبع قبضات مع ارتفاع الأبهام في كل مرة اه وفيه
 خلاف تقدم في الطهارة (قوله فكسرمه قبضة) وإذا سمي مكسرة (قوله فلا قول ردمه) أى بلا تضمين
 أو تضمينه أى تضمينه النقصان ثم يردمه بنفسه فتقوم الأرض بلا حفر ومع الحفر فيضمه نقصان ما بينهما اتقاني
 (قوله وتماه في الدرر) ونصه فإن حفر فلا قول أن يستد ولا يضمه النقصان وإن يأخذه بكبس ما احتفزه
 لأن إزالة جنابة حفره به كما في كساسة يلقبها في دار غيره يؤخذ برفعها وقيل يضمه النقصان ثم يكبسه
 بنفسه كما إذا هدم جدار غيره وهذا هو الصحيح اه ومثله في الهداية وفيها وما عطف في الأولى فلا ضمان فيه
 لأنه غير متعبد ولو بلاذن الإمام أماعندهما نظاهروا أماعنده فلا شيء يجعل الحفر تجعيرا وهو بسبيل منه بلاذن
 وإن كان لا يملك بدونه وما عطف في الثانية فيه الضمان لتعديده بالحفر في ملك غيره اه ملخصا (قوله في منتهى
 حريم البئر الأولى) أى في قرب المنتهى لأن نهاية الشيء آخره كما في القاموس وآخره بعض منه أو أراد بالمنتهى
 ما قرب منه وعبارة الهداية ورأى حريم الأولى وعبارة الدرر في غير حريم الأولى قرية منه اه (قوله وفيه)
 أى في الزيلعي وذكر هذه المسألة هنا في غير محلها ومحلها ما قدمناه عن الدرر (قوله لا ببناء الجدار) قيل إذا
 كان جديدا واستثنى في الأشباه جدار المسجد فيؤمر بإعادته مطلقا وحققتنا المسألة أول كتاب الغصب
 بما لا مزيد عليه فراجع (قوله وللعاقر الثاني الخ) قال أبو السعد عود يفهم منه أنه لو حفر ثالث كان له
 الحريم من الجانبين جوى عن المقدسي اه (قوله وعن محمد كالبئر) قال الاتقاني قال المشايخ الذي
 في الأصل أى من أن القناة كالبئر قولها ما وعنده لا حريم لها لأنها بمنزلة النهر ما لم يظهر ماؤها على وجه الأرض
 ولا حريم للنهر عنده فإن ظهر كالعين الفوارة حريمها خمسة أذراع (قوله فوضه لرأى الإمام) أى فوض
 تقدير حريمها لأنه لا نص في الشرع اتقاني عن الشامل (قوله أى لو بآذنه) أى لو كان الأحياء بأذن الإمام
 لأنه شرط عند الإمام والأفلاشي ما أحياء ولا يستحق له حريما (قوله يغرس) أى بأذن الإمام اتفاقا وبغير
 آذنه عندهما اتقاني (قوله خمسة أذرع) لأنه يحتاج إلى أن يجذمه ويضعه فيه والتقدير بالنخلة ورد
 الحديث به كما في الهداية وذكر الرمي أن مقتضى ما ذكره في الإنبايع في حريم البئر أن الاعتبار بالحاجة
 لا للتقدير أن يكون هناك لأنه يختلف الحال بكبر الشجرة وصغرها (قوله دجلة والفرات) أى مثلا
 فيدخل فيه النيل وظاهره ولو أخذ من أرض الغير في الناحية التي جرى فيها فليس له أن يأخذ من المنزول عنه
 بمثل ما أخذ من أرضه ط (قوله بالموات) متعلق بيلحق فيجوز أحياءه لأنه صار كسائر الأراضي التي
 لا ينتفع بها وليس لها مالك معين (قوله أو جاز عوده الخ) ينبغي حمله على ما إذا لم يكن له عوده زمان مخصوص
 لما في الحاشية واد على شط جيجون يجمع فيه الماء أيام الربيع ثم يذهب نزرع فيه قوم فادرك قال أبو القاسم
 الزرع لصاحب البذر ورقبة الوادي لمن علمت لهم والأفان أحياءها اه ففاده أنه لو كان له عوده زمان مخصوص
 يجوز أحياء ذلك الموضع تأمل (قوله والنهر في ملك الغير لا حريم له الخ) قيل إن هذه المسألة مبنية على أن من
 أحياءه في موات لا يستحق له حريما عنده وعندهما يستحقه وقال عاتقهم الصواب أنه يستحقه بالاجماع
 اتقاني عن شروح الجامع الصغير ثم نقل عن المحققين أيضا أنها ليست مبنية على ذلك وإن للنهر في الموات حريما
 اتفاقا ومثله في الاختيار زاد الاتقاني وإنما الخلاف فيما إذا لم يعرف أن المسنة في يد من هي بأن كانت
 متصلة بالأرض مساوية لها ولم تكن أعلى منها اه فلو بينهما فاصل كحائط ونحوه فالمسنة لصاحب النهر
 بالاجماع عناية ولو مشغولة بغرس لأحدهما أو طين ونحوه فهي لصاحب الشغل بالاتفاق تصحيح قاسم
 ومثله في الزيلعي حيث قال بعد كلام فيكشف بهذا موضع الخلاف وهو أن يكون الحريم موازيا للأرض
 لا فاصلا بينهما وأن لا يكون الحريم مشغولا بحق أحدهما معينا معلوما وإن كان فيه أشجار ولا يدرى من
 غرسها فهو على هذا الاختلاف اه ومثله في الهداية وغيرها ومنه ما يأتي عن الكرماني وهذا كله يؤيد
 ما مر من تصحيح الاتفاق على أنه لو في موات فله حريم وما في الهندية من إجرائه الخلاف في الموات أيضا فهو

مقابل الصحيح بل محل الخلاف فيما لو كان في ملك الغير كما فرضه المصنف ثم في الهداية ولا نزاع فيما به استتمت
الماء انما النزاع فيما وراءه مما يصلح للغرس (قوله وقال الخ) ثمرة الاختلاف أن ولاية الغرس لصاحب الارض
عنده وعندهما لصاحب النهر وأما القاء الطين فقليل على الخلاف وقيل لصاحب النهر ذلك ما لم يفسد وهو
الصحيح وأما المرور فقليل يمنع صاحب النهر عنه وقيل لا للضرورة وهو الاشبه قال الفقيه أبو جعفر أخذ بقوله
في الغرس وبقولهما في القاء الطين كفاية وهداية (قوله لمشيه) أي ليجري الماء اذا احتبس (قوله
ولقي طينه) كذا في النسخ والاولى والقاء طينه وفي القاموس لقاء الشيء القاء اليه واللقى كذا في ما طرح
بجعه ألقاء اه تأمل (قوله بقدر عرض النهر) عبارة الهداية وغيرها بقدر بطنه والمعنى واحد لان النهر
اسم للفضة (قوله وقدره) يعني بعد ما اتفقا على ان له مسنة اختلفا في تقديرها (قوله معزيا للكفاية)
قال في الكفاية قال أبو جعفر الهندواني في كشف الغوامض الاختلاف في نهر كبير لا يحتاج الى كرية في كل
حين الخ وقال في العناية بعد نقله لمجموع عبارته وظاهر كلام المصنف أي صاحب الهداية ينافيه (قوله
له مسنة فارغة) قد مني ان يحتززه (قوله وفيه معزيا للثقة) قد علمت مما قد مناه ان تصحيح الاتفاق فيما
لواحياء في ارض موات وكلامه فيما لو كان في ملك الغير وفيه اختلاف وقد مني ان موضع الخلاف عن عدة
كتب لكن مفاد كلام المجمع ان الاتفاق فيما لو كان في ملك الغير فانه بعد ما نقل الخلاف فيه قال وقيل له
بالاتفاق اه ومثله في درر البحار وعليه فالاتفاق جاري في الموضعين تأمل (خاتمة) بن قصر في مقارعة
لا يتحقق حريم وان احتاجه لالقاء الماء تناسه فيه اتفاقا عن أن يخرج جانفة لحفر بئر على انه لا أحدهما
وحر يملأ آخر لا يجوز وهد ما بينهما وان على أن يكونا بينهما نصفين على أن ينق أحدهما أكثر لم يجوز ولن
اتفق أكثر أن يرجع بنصف الزيادة وان على أن يحفر انهر الاحدهما وارضالا آخر لم يجوز حتى يكون بينهما
ولن اتفق أكثر أن يرجع تارخانية لمخصا والله تعالى اعلم

(فصل الشرب)

ذكره بعد الموات لا احتياج الموات اليه وفصل بالتأويل مبتدأ خبره ما بعده واخبر مبتدأ محذوف
وفي القاموس الشرب بالكسر الماء والحظ منه ان المورد وقت الشرب وجعله القهستاني اسم مصدر
تأمل (قوله لغة نصيب الماء) قال الزيلعي صوابه من الماء اه وقد يجاب بأن الاضافة على معنى
من كنهاتم حديد قال في الدر المنثور وانما خالف دأبه وذكر المعنى اللغوي دون الشرعي لثلاثي توهم انه مراد
في هذا المقام ذكره القهستاني وغيره اه (قوله وشرعاً نوية الانتفاع بالماء) أي وقته وزمانه وهو معنى
لغوي أيضاً كما مر وانظر ما وجه اعادة المعنى الاول هناك دون الثاني مع انه يصح ارادة كل منهما فيما يظهر
(قوله والشفة) بفتحين والاصل شفه او شفوفا بدلت الواو تاء تخفيفاً قهستاني (قوله شرب بن آدم
والبهائم) فتكون اخص من الشرب لاختصاصها بالحيوان دون (قوله بالشفاه) هذا أصله والمراد استعمال
بن آدم لدفع العطش او للطبخ او للوضوء او الغسل او غسل الثياب ونحوها كما في المبسوط والمراد به في حق البهائم
الاستعمال للعطش ونحوه مما يتناسبها افاده القهستاني (قوله ولكل) أي من بن آدم والبهائم قهستاني
(قوله حقها) أي حق الشفة وعبر بالحق لانه ليس ملكا لهم لانه غير محرز افاده القهستاني (قوله
في كل ما لم يحرز) اعلم ان المياه اربعة انواع الاول ماء البحار والكل أحد فيها حق الشفة وسقى الاراضي فلا
يمنع من الانتفاع على أي وجه شاء والثاني ماء الاودية العظام كسيحون وللناس فيه حق الشفة مطلقا وحق
سقى الاراضي ان لم يضرب بالعامة والثالث ما دخل في المقاسم أي الجارية المملوكة لجماعة مخصوصة وفيه حق
الشفة والرابع المحرز في الاولاني ينقطع حق غيره عنه وتماسه في الهداية وحاصله ان لكل أحد في الاولين حق
الشفة والسقى لارضه وفي الثالث حق الشفة فقط ولا حق في الرابع لاحد (قوله لم يحرز باناء) الاولى
في اناؤه فلو احرز في جرة او حب او حوض مسجد من نحاس او صفر او جص وانقطع جريان الماء فانه يملكه
وانما عبر بالاحراز أي لا الاخذ اشارة الى انه لو لم يلدو من البئر ولم يعبده من رأسها لم يملكه عند الشيخين

وقال له مسنة النهر لمشيه ولقي طينه
وقدره محمد بقدر عرض النهر من
كل جانب وهو ارفق ملتقى وقدره
ابو يوسف بنصف بطن النهر وعليه
الفتوى قهستاني معزيا للكرمانى
وفيه معزيا للاختيار والحوض
على هذا الاختلاف وفيه معزيا
للكافي ولو كان النهر صغيرا يحتاج
الى كرية في كل حين فله حريم
بالاتفاق وفيه معزيا للكرمانى
أن الخلاف في نهر مملوكة له مسنة
فارغة بلزقها ارض لغير صاحب
النهر قال مسنة له عندهما واصحاب
الارض عنده وفيه معزيا للثقة
الصحيح ان له حريماً بالاتفاق بقدر
ما يحتاج اليه لالقاء الطين ونحوه
انتهى قلت ومن نقل الاتفاق
الشرب لى عن الاختيار
وشرح المجمع

(فصل)

(الشرب) هو لغة (نصيب الماء)
وشرعاً نوية الانتفاع بالماء سقياً
للزراعة والدواب (والشفة
شرب بن آدم والبهائم) بالشفاه
(ولكل حقها في كل ماء لم يحرز باناء)

اذا احرار جعل المني في موضع حصين والى انه لو اغترف الماء من حوض الحمام باناء الحمامي فانه يبقى على ملك الحمامي لكنه احق به من غيره كما في المنية وغيره فهستانى (قوله ارحب) بالحاء المهملة هو الخاية كما يأتى قال ط ولا حاجة اليه فان الاناء يعمه على ما يلزم عليه من عطف الخاص على العام باو اه وفي نسخة بالجيم وهو تحريف لان الحب البذر كما في القاموس والماء في البئر غير مملوك كما في الهداية وقد مناه وياتى لكن فسرته بعضهم بالصهر ينج فيصح أيضا كما يأتى بيانه (قوله كد جله) بالكسر والفتح نهر بغداد قاموس (قوله والفرات) كغراب نهر في الكوفة قاموس (قوله ونحوهما) كسبحون وهو نهر الترك وحيثون نهر خوارزم عناية (قوله ولا احرار) أى في هذه الانهار (قوله ولكل) أى لكل أحد (قوله منها) أى من هذه المياه الغير المملوكة (قوله ان لم يضرب بالعامة) فان اضربان بفيض الماء ويفسد حقوق الناس او ينقطع الماء عن النهر الا عظم او يمنع جريان السفن تارخاينة فلكل واحد مسلكا كان او ذميا او مملوكا لم ينعه بزازية وظاهر ما قدمناه عن الهداية ان هذا في الانهار اما في البحرفانه ينتفع وان ضرره صرح القهستاني تامل (قوله لاسقى دوابه الخ) هذا المصدر يتعلق به قوله الا فى من نهر غيره وهذا شروع في النوع الثالث من الاربعة التي قدمناها وحاصله ان له حق الشفة لنفسه فيما دخل في المقاسم المملوكة وكذا الدواب الا اذا خف تخريب النهر بكثرتها لاسقى ارضه ونحوه قال الزيلعي والشفة اذا كانت تأتى على الماء كله بان كان جدولا صغيرا وفيما يرد عليه من المواشى كثرة تقطع الماء قل بعضهم لا يمنع وقال اكثرهم يمنع للضرر اه وجزم بالثاني في الملتقى (قوله ولا سقى ارضه الخ) اضطر الى ذلك الاول ولا ضمان عليه ان سقى ارضه وزرعه من غير اذن وان اذم مرة بعد مرة يؤذيه السلطان بالضرب والحبس ان رأى ذلك خائفة ط (قوله اذ باذنه) لان الماء متى دخل في المقاسم انتقطع شربه اشرب عنه بالكلية هداية وفي الخاينة نهر خاص بقوم ليس غيرهم أن يسقى بستانه او ارضه الا باذنه فان اذنوا الا واحدا او ا كان فيهم صبي او غائب لا يسع الرجل ان يسقى منه زرعه او ارضه اه (قوله او خضر) جمع خضرة وهي في الاصل لون الاخضر سمي به ولذا جمع مغرب (قوله زرع) الظاهر انه فعل ماض مبقى لتجهول صفة لما قبله وذكر التفسير للعطف باو لان ما قبله من اسم الجنس الجمعى الذي يفرق بينه وبين واحد به بالتاء غالبا والاكثر فيه التذكير نحو واليه يصعد الكام الطيب يحترفون الكام عن مواضعه (قوله بجواره) بكسر الجيم جمع جرة وهو ما يعمل من الخرف ويجمع أيضا على جرة قاموس ط (قوله في الاصح) كذا في الهداية والتبيين والملتقى وغيرها (قوله وقبل لا الا باذنه) قال في الخاينة والوجيز وهو الاصح فهم اقولان معصمان (فرع) العين او الحوض الذي دخل فيه الماء بغير احرار واحتياال فهو بمنزلة النهر الخاص ط (قوله والمحرزى بكوزا ورحب) مثله المحرزى الصهاريج التي توضع لاهراز الماء في الدور كما حذر الرمل في فتاواه وحاشيته على البحر وأفتى به مرارا وقال ان الاصل قصد الاهراز وعدمه ومما صرح حوايه لو وضع رجل طست على سطح فاجتمع فيه ماء المطر فرفعه آخران وضعه الاول لذلك فهو له والا فلا رافع اه ويشهد له ما قدمناه عن القهستاني (قوله لا ينتفع به الخ) اذ لا حق فيه لاحد كما قدمناه (قوله للملك باحراره) فله يبعه مطلق (تبينه) في الذخيرة والهندية عبد اوصى او أمة ملا ا كوز من الحوض وارق بعضه فيه لا يحل لاحد أن يشرب من ذلك الحوض لان الماء الذى في الكوز يصير ملكا للآخذ فاذا اختلط بالماء المباح ولا يمكن التمييز لا يحل شربه ولو أمر صبياً يوماً وأتته باتيان الماء من الوادى او الحوض في كوز فجاء به لا يحل لا بويه أن يشربا من ذلك الماء اذ لم يكونا فقيرين لان الماء صار ملكه ولا يحل لهما الا ا كل من ماله بغير حاجة وعن محمد يحل لهما ولو غنينا للعرف والعادة حموى عن الدراية وفي هذين الفرعين حرج عظيم ط أقول وفي كل منهما اشكال أيضا أما الاول فلا ان العبد لا يملك وان ملك فيكون لملكه لانه مالك اكسايه ولانه لم يمين متى يحل الشرب منه وهل ثم فرق بين الحوض الجارى او ما في حكمه وبين غيره وينبغي أن يعتبر غلبة الظن بانه لم يبق مما اريق فيه شئ منه بسبب الجريان او النضح والا يلزم هجر الحوض وعدم الانتفاع به اصلا ويمكن أن يعتبر بالنجاسة فيحل الشرب من نحو البئر بالترج ومن غيرها بالجريان بحيث لو ا كان نجاسة لحكم بطهارتها فليست أملا وأما الثاني فلا ان لا بد أن يستخدم موله

او رحب (و) لكل (سقى ارضه من
بحر او نهر عظيم كد جله والفرات
ونحوهما) لان الملك بالاحراز
ولا احرار لان قهر الماء يمنع قهر
غيره (و) لكل (شق نهر لسقى ارضه
منها او لنصب الرى ان لم يضرب
بالعامة) لان الانتفاع بالمباح
انما يجوز اذا لم يضرب بأحد
كالا انتفاع بشمس وقر وهواء
(لا سقى دوابه ان خيف تخريب
النهر لكثرة تناولها) سقى (ارضه
وشجره وزرعه ونصب دولاب)
ونحوها (من نهر غيره وقناته
وبئر الا باذنه) لان الحق له فيوقوف
على اذنه (وله سقى شجرا وخضير
زرع في داره مالا اليه بجواره)
وأواني (في الاصح) وقيل
لا الا باذنه (والمحرزى كوزا ورحب)
بمهمة مضمومة الخاينة (لا ينتفع به
الا باذن صاحبه) للملك باحراره
(ولو كانت البئر او الحوض او النهر
في ملك رجل

قال في جامع الفصولين واللاب أن يعبر ولده الصغير ليخدم استاذة لتعليم الحرفة ولللاب والجد والوصى استعماله
بلاعوض بطريق التهذيب والرياسة اه الا أن يقال لا يلزم من ذلك عدم ملكة لذلك الماء المباح وان أمره به
أبوه والله تعالى أعلم (قوله اذا كان يجده ماء بقربه) زاد في الهداية في غير ملك أحد قال العلامة المقدسي
ولم أر تقدير القرب وينبغي تقديره بالميل كما في التيمم (قوله ضفته) بالفتح والكسر كذا في المغرب وفي الديوان
بالكسر جانب النهر وبالفتح جماعة الناس اتقاني (قوله المسلمون شركاء في ثلاث) أي شركاء اباحة لا شركة ملك
فن سبق الى شيء من ذلك في وعاء وغيره واحرزه فهو أحق به وهو ملك له دون من سواه يجوز له تملكه بجميع
وجوه القليل وهو موروث عنه ويجوز فيه وصاياه وان اخذه أحد منه بغير اذنه ضمنه وما لم يسبق اليه أحد فهو
لجماعة المسلمين مباح ليس لأحد منع من اراد اخذه للشفعة اتقاني عن الكرخي (قوله والكلال) هو ما ينسبط
ويتشرو ولا ساق له كالأذن ونحوه والشجر ماله ساق فعلى هذا الشوك من الشجر لان له ساقا وبعضهم قالوا
الاخضر وهو الشوك اللين الذي يأكله الابل كالأبل والأحر شجر وكان أبو جعفر يقول الاخضر ليس بكلال
وعن محمد فيه روايتان ثم الكلام في الكلالة على اوجه اعلمها ما ثبت في موضع غير مملوك لأحد فالناس شركاء
في الرعي والاحتشاش منه كالشركة في ماء البحار واخص منه وهو ما ثبت في أرض مملوكة بلا انبات صاحبها
وهو كذلك الا ان الرب الأرض المنع من الدخول في أرضه واخص من ذلك كله وهو ان يحتش الكلالة أو أن يته
في أرضه فهو ملك له وليس لأحد اخذه بوجه لحصوله بكسبه ذخيرة وغيرها لمخاضا قال ط والقيروالزرنيج
والقيروالزرنيج كالشجر ومن أخذ من هذه الاشياء ضمن خزائنه المفتين والخطب في ملك رجل ليس لأحد أن
يحتطبه بغير اذنه وان كان في غير ملك فلا بأس به ولا يضر نسبته الى قرية أو جماعة ما لم يعلم ان ذلك ملك
لهم وكذلك الزرنيج والكبريت والتمار في المروج والالودية مضمرات ويملك المحتطب الخطب بمجرد الاحتطاب
وان لم يشده ولم يجمعه ولو أخذ الماء من أرض الغير التي جعلت لمصلحة فلا شيء عليه وان صار الماء ملحا فليس له
اخذة والطين الذي جاء به النهر في ملك انسان لا يجوز لأحد اخذه وضمن ان أخذه بلا اذن اه ونحوه
في التاترخانية (قوله والنار) يعني اذا اوقد ناراً في مفازة فانهم تكون مشتركة بينه وبين الناس اجمع فن اراد
أن يستضيئ بضوءها او يحيط بها او يصطلي بها او يتخذ منها سراجا ليس لصاحبها منعه فأما اذا اوقدها
في موضع مملوك فان له منعه من الانتفاع بملكه فأما اذا اراد أن يأخذ من فتيلة سراجها او شيئاً من الجرف له
منعه لانه ملكه اتقاني عن شيخ الاسلام وفي الذخيرة اذا اراد الاخذ من الجرف ان شيئاً له قيمة اذا جعله صاحبه
لخماله أن يسترده منه وان يسير القيمة فلا وله اخذه بلا اذن صاحبه (قوله فيقال للمالك الخ) أي ان لم
يجد كلاً في أرض مباحاً قريباً من تلك الأرض ط عن الهندية وهذا اذا كان الكلالة ثابتاً في ملكه بلا انباته
ولم يحتشه وظاهر كلامهم ان النار الموقدة في ملكه ليست كذلك فلا يجب عليه اخراجها للطلب ووجه الفرق
فيما يظهر لي ان الشرية ثابتة في عين الماء والكلال لا في عين الجرف فلا يجب عليه أن يخرج له الجرف ليطلي
باللثة لا شركة لغيره فيه ولذا لا استرداد جرف له قيمة ممن اخذه بخلاف الكلال والماء الغير المحرزين فلو اخذهما
أحد من أرضه لا يستردهما منه لان الشركة في عينهما تأمل ثم رأيت في النهاية ان الشركة التي اثبتها
رسول الله صلى الله عليه وسلم في النار والنار جواهر الحر دون الخطب والقيوم الا ان كان لقيمة له لانه لا يمنع عادة
والمنايع متعنت (قوله ولو منعه الماء) أي منعه صاحب البئر والحوض أو النهر الذي في ملكه بأن لم يمكنه
من الدخول ولم يخرج له اليه ولم يجده ماء بقربه (قوله وهو) أي النخض المنوع (قوله ودابته) عبر
القهيصة في بآو وكذا في كتاب الخراج لابي يوسف وشرح الطحاوي كما نقله الاتقاني (قوله كان له
أن يقاتله بالسلاح) لانه قصد اتلافه بمنع منه وهو الشفعة والماء في البئر مباح غير مملوك بخلاف المحرز
في الاناء هداية (قوله لا ترعرع) وهو ما ذكره الاتقاني عن كتاب الخراج لابي يوسف ان قوماً وردوا ماء
فسألوا أهله أن يدلوهم على البئر فلم يدلوهم عليهم فقتلوا ان اعناقنا واعناق مطايا ناقد كادت تنقطع من العطش
فدلو على البئر واعطوا دلواناً في فلم يفعلوا فذكروا ذلك لعمر بن الخطاب فقال فها وضعت فيهم السلاح
(قوله قاتله بغير سلاح) أي ويضمن له ما أخذ لان حل الاخذ لا يضطر الا بآتي في الضمان كما قلناه اول الحظر

فله أن يمنع مرير الشفعة من
الدخول في ملكه اذا كان يجده ماء
بقربه فان لم يجده يقال له (أي
لصاحب البئر ونحوه) اما أن يخرج
الماء اليه او تركه (ليأخذ الماء بشرط
أن لا يكسر ضفته) أي جانب النهر
ونحوه (لان له حينئذ حق الشفعة)
لحديث احمد المسلمون شركاء في
ثلاث في الماء والكلال والنار
(وحكم الكلال كحكم الماء فيقال
للمالك اما أن تقطع وتدفع اليه
والا تركه ليأخذ قدر ما يريد)
زيلي (ولو منعه الماء وهو يخاف
على نفسه ودابته العطش كان له
أن يقاتله بالسلاح) لا ترعرع
رضي الله عنه (وان كان محرزاً في
الاولى قاتله بغير السلاح)
كطعام عند الحاجة درر

والاباحة وذكر الاتفاقى انه لو منعه الدلو فان كان لصاحب البئر قاتله بغير سلاح وان للعامة قاتله بالسلاح (قوله
ان كان فيه فضل عن حاجته) بأن كان يكتفى لردمة قاتلهما فبأخذ منه البعض ويترك البعض والتركه لمالكه نهاية
(قوله الاولى الخ) يشير الى انه يجوز أن يقتله بالسلاح حيث جعل الاولى أن لا يقتله به فيكون موافقا
لما ذكرنا زيلعى يعنى انه لا يخالف ما مر من أن له أن يقتله لاتفاق العبارتين على الجواز (قوله وكرى نهر)
وكذا اصلاح مسنانه ان خيف منها تارخانية (قوله أى حفرة) قال القهستاني كرى النهر اخراج
الطين ونحوه منه فالكرى مختص بالنهر بخلاف الحفرة على ما قاله البيهقي الا أن كلام المطرزي يدل على الترادف
اه وعليه مشى الشارح (قوله غير مملوك) أى لم يدخل مأواه في المقاسم كنبيل والقرات قهستاني
(قوله من بيت المال) خبر المبتدأ أى مال الخراج والجزية دون العشر والصدقات لان الثانى للفقراء والاوّل
للقوائم هداية (قوله يجبر الناس) أى الذين يطبقون الكرى وموتهم من مال الاغنياء الذين لا يطبقونه
قهستاني (قوله وكرى النهر المملوك) بأن دخل في المقاسم وهو عام وخاص والفاصل بينهما ان ماتستحق به
الشفعة خاص ومالا فعام واختلف في تحديد ذلك فتبيل الخاص ما كان لعشرة أو عليه قرية واحدة وقيل
لما دون اربعين وقيل مائة وقيل ألف وغير ذلك عام والاصح تفويضه لرأى المجتهد فيختار أى قول شاء كفاية
عن الخانية ملخصا وقد مناه في الشفعة قال الاتفاقى ولكن أسن ما قيل فيه ان كملت لدون مائة فالشركة
خاصة والافعام لا شفعة فيها للكل وانما هي للجار (قوله وقيل في الخاص لا يجبر) قال القهستاني
في العام لو امتنع عنه كلهم او بعضهم يجبرون عليه وفي الخاص لو امتنع الكل لا يجبرون الا عند بعض المتأخرين
ولو امتنع البعض اجبر على الصحيح كما في الخزائنه اه وقوله لا يجبرون هو ظاهر الرواية كما في الكفاية (قوله
وهل يرجعون) أى على الآبى بما انفقوا هداية (قوله ان بأمر القاضى نعم) أى امره الباقي بكرى
نصيب الآبى على ان يستوفوا مؤنة الكرى من نصيبه من الشرب مقدار ما يبلغ قيمة ما انفقوا عليه ذخيرة وفيها
وان لم يرفعوا الامر الى القاضى هل يرجعون على الآبى بقسطه من النفقة ويمنع الآبى من شربه حتى يؤدى
ما عليه قيل نعم وقيل لا وذلك في عيون المسائل ان الاول قول أبى ح وأبى يوسف فليأتا عند الفتوى
اه ملخصا ومثله في التارخانية والبرازية وظاهره انه لا ترجيح لاحد القولين فلذا خبروا المنقح لكن مفهوم
كلام الشارح كالهداية والتبيين وغيره ما ترجح عدم الرجوع بأمر القاضى ثم هذا كله مبنى على القول
بأنه لا يجبر الآبى فانهم فترعوه عليه وقد مناه صحيح الجبر قدبر (قوله عليهم من اعلاه الخ) بيانه انه لو كانت
الشركة في النهر عشرة فعلى كل عشر المؤنة فاذا جاوزوا ارض رجل منهم فهى على التسعة الباقيين اتساعا لعدم
نفع الاول فيما بعد ارضه وهكذا في الآخر اكرهم غرامة لانه لا ينتفع الا اذا وصل الكرى الى ارضه
ودونه في الغرامة من قبله الى الاول (قوله وقال الخ) الفتوى على قول الامام كما في الكفاية وغيرها عن
الخانية والقهستاني عن التهمة (قوله بالحصص) أى حصص الشرب والارضين هداية (تنبيهات)
* الاول قال القهستاني لو كان فم نهر في وسط ارضه لم يبرأ الا بالمجاورة عن ارضه وهذا في النهر الخاص
أما العام فقد برئ اذا بلغوا فم نهر قريتهم اه * الثانى قال في البرازية وأما الطريق الخاص في سكة غير نافذة
اذا احتج الى اصلاحه فاصلاح اوله عليهم اجماعا فاذا افارقوا دار رجل قيل انه على الخلاف في النهر وقيل يرفع
اجماعا اه زاد في الخيرية لو امتنع البعض قيل لا يجبر وقيل يجبر وذلك لان القاضى يأمر الطالعين
فيمنعون الآبى عن الانتفاع حتى يؤدى * الثالث نهر المساقط والاوزاخ المنى يسقط فيه فائض الماء
والكنيف الخارجة من الدور والازقة كما في دمشق اذا احتاج الى الكرى فهو على عكس نهر الشرب
فكما وصلوا في الكرى من اعلاه الى دار رجل شارك من قبله كما افق به في الحامدية وغيرها لان حاجة
كل واحد الى تسهيل اوساخه من داره الى آخر النهر ولا حاجة له الى ما قبل داره فمن في الاعلى اكثرهم
غرامة لاحتياجه الى جميع النهر ودونه فيها من بعده الى الآخر فهو أقلهم غرامة بعكس نهر الشرب
وحاصل الفرق ان صاحب الشرب محتاج الى كرى ما قبل ارضه ليصله الماء وصاحب الاوساخ
محتاج الى ما بعد ارضه ليذهب ومخه (قوله ولا كرى على أهل الشفعة) لان المؤنة تطلق المالك لامن له الحق
بطريق الاباحة برازية ولا ينهم لا يمحسون لانهم أهل الدنيا جميعا اتفاقا وغيره (تنبيه) لنهر دمشق التي

(اذا كان فيه فضل عن حاجته)
لملكه بالا حراز فصار نظير الطعام
وقبل في البئر ونحوها الاولى
أن يقتله بغير سلاح لانه ارتكب
معصية فكان كالعزير كافي
(وكرى نهر) أى حفرة (غير مملوك)
من بيت المال فان لم يكن ثمة
الى في بيت المال (شئ يجبر الناس
على كربه) ان امتنعوا عنه دفعا
للضرر (وكرى) النهر (المملوك)
على أهله ويجبر من أبى) منهم) على
ذلك) وقيل في الخاص لا يجبر
وهل يرجعون ان بأمر القاضى
نعم (ومؤنة كرى النهر المشترك
عليهم من اعلاه فاذا جاوزوا
ارض رجل) منهم (برى) من مؤنة
الكرى وقالوا عليهم كربه من اوله
الى اخره بالحصص كما يستوون
في استحقاق الشفعة ولا كرى على
أهل الشفعة

تسقى أراضيها وأكثر دورها جرت العادة من قديم ان أهل الاراضى يكرونها وحدهم دون أهل الدور مع
 أن لكل دار حقا معلوما منها يساع وبشرى تباعفهم وحق شرب مملول لهم لاحق شفة بطريق الاباحة ومقتضى
 ذلك انه يلزمهم مشاركة أهل الاراضى فى كرمها كما يعلم مما مر (قوله استحسانا) ووجهه أنه مرغوب فيه
 منتفع به ويحتمل ملكه بلا أرض بارث ووصية كما يأتى وقد يبيع الارض وحدها فيبقى له الشرب وحده
 والقياس أن لا تصح الدعوى به لانه مجهول جهالة لا تقبل الاعلام (قوله وان لم يكن) أى النهر فى يد
 الاخر قال فى الكفاية علامة كون النهر فى يده كربه وغرس الاشجار فى جانيه وسائر تصرفاته (قوله
 ولم يكن جاريا فيها) أى وقت الخصومة ولم يعلم جريانه قبلها اما ان كان جاريا وقتها أو علم جريانه قبلها يقتضى
 به له الا أن يبرهن صاحب الارض انه ملكه كما فى التاترخانية (قوله فعليه البيان) أى الاظهار
 ببرهان أو بمعنى البينة وعلى الاول فعمله فيما بعد ممن عمل المصدر المقرون بال وهو قليل كقوله * ضعيف
 النكايه اعداه * وعلى الثانى فقيه حذف الجار وهو على قبل أن وهو مطرد (قوله ان هذا النهر له)
 أى ان كان يدعى رقة النهر عناية (قوله وانه كان له مجراه) أى ان كان يدعى الاجراء فيه عناية فال موضوع
 مختلف فكان المناسب الاتيان بأوبدل الواو كما فعل فى الهداية والمقتضى والضمير فى المصدر المبنى وهو مجراه للماء
 أو النهر المذکور قبله لكن قد علمت أن المراد بالنهر رقبته وهو الحفرة فففيه استخدام وعلى كل فقوله بعد فى هذا
 النهر صحيح خلافا لمن زعم ان الصواب أن يقول فى هذه الارض و^{كأنه} أنه أو قومه فيه تفسير بعض الشراح
 المجرى بموضع الاجراء تأمل (قوله وعلى هذا المصب) أى موضع اجتماع ما فضل من الماء كفاية (قوله
 فحكم الاختلاف فيه الخ) أى ان لم يكن فى يده ولم يكن جاريا أو ماشيا وقت الخصومة ولم يعهد ذلك قبلها
 لا بد من البينة على ان المصب والميزاب والممشى ملكه أو انه كان له فيه التسييل أو المشى لكن فى الذخيرة عن
 أبي الليث لو كان مسيل سطوحه الى دار رجل وله فيها ميزاب قديم فليس له منعه وهذا استحسان جرت
 به العادة أما أصحابنا فقد أخذوا بالقياس وقالوا ليس له ذلك الا أن يقيم البينة ان له حق المسيل والفتوى على
 ما ذكره أبو الليث اه وفى البرازية وبه نأخذ اه وهو موافق للقاعدة الاتية ان القديم يترك على قدمه
 تأمل (قوله اختصموا فى الشرب) أى ولا تعرف الكيفية فى الزمان المتقدم برازية (قوله لانه المقصود)
 أى المقصود فيها الانتفاع بسقيها فيقدر بقدرها هداية (قوله لان المقصود الاستطراق) أى وهو فى الدار
 الواسعة والضيقة على غلط واحد هداية والحاصل أنه يقسم على الرأس سائحا عن الملتقط ومثله الاختلاف
 فى ساحة الدار كما مر فى متفرقات القضاء (قوله وليس لاحد الخ) لان فيه كسر ضفة النهر وشغل موضع
 مشترك هداية (قوله من الشركاء فى النهر) أفاد أن الكلام فى النهر المملوك بخلاف الانهار العظام فان له ذلك
 كما قدمه اول الفصل (قوله الارضى وضع فى ملكه) صورته أن يكون حافتا النهر وبطنه ملكا له ولغيره حق
 اجراء الماء اتقانى (قوله ولا يضرب نهر ولا بعاء) أى والحال ان الرضى لا يضرب وعسارة الكافى باو قال فى الدر
 المنتقى فعليه الواو هنا تبع للوقاية وفى الهداية بمعنى أو ليوافق الكافى قاله الباقر اه ومعنى الضرب بالنهر
 ما ينشاه من كسر ضفته وبالماء أن يتغير عن منته الذى كان يجرى عليه هداية أى بأن يعوج الماء حتى
 يصل الى الرضى فى أرضه ثم يجرى الى النهر من أسفله لانه يتأخر وصول حقهم اليهم وينقص اتقانى (قوله
 أو الدالية الخ) قال فى المغرب الدالية جذع طويل يركب تركيب مداق الارضى رأسه مغرفة كبيرة يستقى
 بها والناعورة ما يدبره الماء والجسر ما يعبر به النهر وغيره مبنيا كان أولا والفتح لغة والقنطرة ما يبنى على
 الماء للعبور والجسر عام اه لكن فى العناية بالجسر ما يوضع ويرفع مما يتخذ من الخشب والالواح والقنطرة
 ما يتخذ من الحجر والابجر موضوعا لا يرفع (قوله أو يوسع فم النهر) لانه يكسر ضفته ويزيد على مقدار حقه
 فى أخذ الماء هداية (قوله بكسر الكاف الخ) قال فى المغرب وقد تضرع فى المنرد والجمع (قوله لان القديم
 يترك على قدمه الخ) كذا فى الهداية وغيرها قال القهستاني وفيه اشعار بأنه لو كان لرجل مياه فى أوقات
 متفرقة فى قرية لم يجز جمعها فى وقت الا برضاهم كما فى الجواهر لكن فى التمه انه جائز اه (قوله أو يسوق
 نصيبه الخ) لانه اذا تقدم العهد يستدل به على أنه حقه هداية أى فيلزم أن يقضى له بشرب الارضين جميعا
 لانه اذا لم يعلم يقسم على مقدار الاراضى اتقانى وكذا اذا أراد أن يسوق شربه فى أرضه الاولى حتى ينتهى

(وتصح دعوى الشرب بغير
 أرض) استحسانا (واذا كان
 لرجل أرض ولا شرب فيها نهر
 وأراد رب الارض ان لا يجرى
 النهر فى أرضه لم يكن له ذلك ويتركه
 على حاله وان لم يكن فى يده ولم يكن
 جاريا فيها) أى فى الارض (فعليه
 البيان أن هذا النهر له وانه قد كان
 له مجراه فى هذا النهر مسوقا لى
 أرضه وعلى هذا المصب فى نهر
 أو على سطح أو الميزاب أو الممشى
 كل ذلك فى دار غيره فحكم
 الاختلاف فيه نظيره فى الشرب)
 زيلعى (نهر بين قوم اختصموا
 فى الشرب فهو بينهم على قدر
 اراضيهم) لانه المقصود (بختلاف
 اختلافهم فى الطريق فانهم
 يستوون فى ملك رقبته) بلا اعتبار
 سعة الدار وضيقها لان المقصود
 الاستطراق (وليس لاحد من
 الشركاء) فى النهر (ان يشق منه
 نهر او ينصب عليه رضى) الارضى
 وضع فى ملكه ولا يضرب نهر ولا بعاء
 وقاية (أو الدالية كناعورة
 أو جسر) أو قنطرة (أو يوسع
 فم النهر أو يقسم بالايام) الحال
 انه (قد كانت القسمة بالكوى)
 بكسر الكاف جمع كوة بفتحها
 المثقب لان القديم يترك على قدمه
 اظهروا الحق فيه (أو يسوق نصيبه
 الى أرض له اخرى)

الى الاخرى لانه يستوفى زيادة على حقه اذ الارض الاولى تنشف بعض الماء قبل أن يسقي الاخرى هداية وذكر
خواهر زاده انه اذا ملا الاولى وسد فوهة النهر له ان يسقي الاخرى من هذا الماء لانه حينئذ لم يستوف زيادة على
حقه وان لم يسد فلا كفاية (قوله ليس له) أي للارض وذو الفضل باعتبار المكان ط (قوله ولهم نقضه الخ)
لانه اعارة الشرب فان مبادلة الشرب بالشرب باطله هداية (قوله وليس لاهل الاعلى سكر النهر بلارضاهم)
لما فيه من ابطال حق الباقي فان تراضوا على أن يسكر الاعلى النهر حتى يشرب بحصته أو اصطلموا على أن يسكر
كل منهم في نوبته جاز لان الحق لهم الا انه اذا تمكن من ذلك بلوح لا يسكر بما ينكبس به النهر كالطين وغيره لكونه
انصرار اجهم بمنع ما فضل من السكر عنهم الا اذا رضوا فان لم يمكن لواحد منهم الشرب الا بالسكر ولم يسطلموا على
شيء يسد بأهل الاسفل حتى يروا ثم بعده لاهل الاعلى أن يسكروا وهذا معنى قول ابن مسعود رضي الله عنه
أهل اسفل النهر احراء على أهل أعلاه حتى يروا لان لهم أن يمنعوا أهل الاعلى من السكر وعليهم طاعتهم في
ذلك ومن لم يملك طاعته فهو أميرك عناية وهداية وفي الدر المنثور قال شيخ الاسلام واستحسن مشايخ الانام قسم
الامام بالايام اه أي اذا لم يسطلموا ولم ينتفعوا بالسكر يقسم الامام بينهم بالايام فيسكر كل في نوبته قلت لكنه
خلاف ما في المتون كالمتقي والهداية فتنبه بقى لوجوب العادة من قديم على ذلك كما يفعل في أنهار دمشق الآخذة
من نهر بردى وقد يقل الماء في بعض السنين فيستزير أهل الاسفل بسكر الاعلى فهل يقال يبقى القديم على قدمه
أجاب في الاسماعيلية وتبعه في الحامدية بأن ذلك ممنوع شرعا لكونه تصرفا في المشترك بلارضى الشركاء
ورضى من تقدم لا يلزم به من تأخر فيسد بأل اسفل ثم بالاعلى اه ملخصا وكذلك سئل في الخيرية عن
خصوص نهر بردى فأجاب بالمنع ولا يخفى أنه مبني على ما في المتون وأنت خبير بان ما استحسنه مشايخ الانام
من القسم بالايام فيه دفع الضرر العام وقطع النزاع والخصام اذ لا شك ان لكل في هذا الماء حقا فخصيص
أهل الاسفل به حين قل الماء فيه ضرر لأهل الاعلى وكذا تخصص أهل الاعلى به فيه ذلك مع العلم بأنه مشترك
بين الكل فلماذا استحسنوا ما ذكره وارضوه ثم رأيت في كافي الحاشية الشبيه ما يدل عليه حيث قال
فان كان الاعلى منهم لا يشرب حتى يسكر النهر يمكن له أن يسكر النهر على الاسفل ولكن يشرب بحصته اه
فقوله ولكن يشرب بحصته يوجب الى هذا حيث لم يمنعه من الشرب أصلا والله سبحانه أعلم (قوله كطريق
مشترك الخ) وجه الشبهة هو انه يزيد في الشرب ما ليس له فيه حق الشرب ويزيد في الطريق من ليس له حق
المرور كفاية (قوله ما كنها) مبتدأ أو غير خبر والظاهر ان صورة المسألة له داران باب احدهما في طريق
خاص وهو ساكن فيها وباب الثانية في طريق آخر وظهرها في الطريق الاول وقد أسكن فيها غيره باجارة
أو اعارة فليس له أن يفتح للثانية بابا في طريق الدار الاولى لانه يلزم منه أن يزيد في الطريق الخاص من ليس
له حق المرور وهو ساكن الدار الثانية بلارضى أصحاب الطريق (قوله لان المارة لاتزداد) وله حق
المرور ويتصرف في خالص ملكه وهو الجدار بالرفع زيلعي وفيه أنه قد يطول الزمان ويبيع التي لا تمر لها فيبتدئ
المشتري ان له حق المرور ويستدل على ذلك بالفعل السابق ط أقول وذكري الفصل ٣٥ من نور العين
خلافا في المسألة فقال له دار في سكة لا تنفذ فمري بجيب داره يتناظره في هذه السكة قيل له أن يفتح من ظهره
بابا في السكة وقيل لا ولو أراد أن يفتح بابا للبيت في داره ويتطرق من داره الى السكة له ذلك مادام هو ساكنا أما
اذا صار لرجل والبيت لا يخرج لرب البيت أن يمر في هذه السكة اه وبيان الفرق في جامع الفصولين
فراجع (تق) له كوة في أسفل النهر أراد أن يسد بها ويفتح أخرى في الاعلى ليس له ذلك بخلاف ما لو أراد أن
يجعل باب داره في أعلى السكة الغير المنافذة وان أراد أن يسفلها عن موضعها لكثرة أخذ الماء قال الحلواني
له ان علم أنها كانت كذلك ثم ارتفعت وقال السرخسي له مطلقا وكذا الخلاف ان أراد أن يرفعها ليقبل عنه
الماء اه تازخانية ملخصا (قوله ويورث الشرب الخ) لان الملك بالارث يقع حكما لا قصدا ويجوز
أن يثبت الشيء حكما وان كان لا يثبت قصدا كالنهر ملك حكما بالميراث وان لم تملك قصدا بسائر أسباب الملك
وما يجري فيه الارث تجري فيه الوصية لانها أخته وفي الهبة ونحوها رد العقد عليه مقصودا اتفاني
ملخصا (قوله ويوصى بالانتفاع به) وتعتبر الوصية من الثلث حال بعضهم بأن يسأل من المقومين من أهل
ذلك الموضع ان العلماء ملوا تفقوا على جواز بيعه منفردا بكم يسقون فان قالوا بما أنه اعتبر من الثلث كما

ليس له منه) أي من النهر (شرب
بلارضاهم) يتعلق بالجميع ولهم
نقضه بعد الاجازة ولورثتهم من
بعدهم وليس للاعلى سد النهر
بلارضاهم وان لم تشرب أرضه
بدونه ملحق (كطريق مشترك
اراد احدهم ان يفتح فيه بابا الى
دار اخرى ساكنها غير ساكن
هذه الدار التي مقصدها في هذا
الطريق بخلاف ما اذا كان
ساكن الدارين واحدا حيث
لا يمنع) لان المارة لاتزداد
(ويورث الشرب ويوصى
بالانتفاع به)

في اتلاف المدبر أو كثرهم على أنه يضم إلى هذا الشرب جريب من أقرب أرض إليه فينظر بكم تشتري معه وبدونه تاترخاينه أي فيكون فضل ما بينهما قيمته (قوله أما الايصا ببيع فباطل) مستغنى عنه بقول المصنف بعد ولا يوصى بذلك ط وفيه عن الهندية أوصى بثلث شربه بغير أرضه في سبيل الله أو الحج أو الرقاب كانت وصية ببيعه أو لا يتيمم من ذلك الا بئنه اه ملخصا (قوله ولا يساع الشرب) في ظاهر الرواية شرب يوم أو أكثر ويفسد نص عليه محمد لأنه مجهول لأنه غير معلوك والباطل وجازع الأرض في الصحيح در منتي أي تعالها قال في البرازية قال بعثك هذه الأرض وبعثك شربها قبل لا يجوز بيع الشرب لأنه صار مقصودا بالبيع وقيل يجوز لأنه لما لم يذكر له غنسا لم يخرج من التبعية حتى لو ذكر لم يجوز فاقالا لأنه صار أصلا من كل وجه ولو باع أرضا مع شرب أرض أخرى عن ابن سلام يجوز ولو أجز لا يجوز لأن الشرب في البيع أصل من حيث أنه يقوم بنفسه وتبع من حيث أنه لعينه فمن حيث أنه تبع لا يساع من غير أرض ومن حيث أنه أصل يجوز مع أي أرض كانت وفي الاجارة تبع من كل وجه اه ملخصا وللشرب بل لا يرسالة في الشرب ذكر فيها الصور العسرة والفاسدة في جدول فراجعها وذكرفها أيضا ان الصحيح أنه لا يجوز البيع أيضا كالاجارة في المسألة المذكورة (قوله كما سيجي) الذي سيجي قريبا أن الفتوى على أنه لا يضمن بالاتلاف لكن عدم ضمانه بالاتلاف مفرع على كونه ليس بمال متقوم كما صرح به في الهداية فيكون الفتوى على أنه غير متقوم أيضا (قوله واخويه) أي الهبة والتصدق (قوله ولا يصلح الماء) أي ماء الشرب الغير المحرز (قوله بدل خلع) فلا يكون له من الشرب شيء وعليها ان رد المهر الذي أخذته لانها غزته بالتسمية كما لو اختلفت على ما في يتهامن متاع فاذا ليس في يتهاشي كفاية (قوله وصلح الخ) ويسقط القصاص لوجود القبول وعلى القاتل رد الدية لأن الولي لم يرض بسقوط حقه بحانا اتفاقا واذا لم يكن عن قصاص فالمدعي على دعواه عناية (قوله ومهر نكاح) ولها مهر المثل اتفاقا زاد في الدر المنثور ولا يقرض ولا يرهن ولا يعار (قوله لانها لا تبطل بالشروط الفاسدة) يعني ان العقد يبطل هو غير مال متقوم في هذه العقود في الشرط الفاسد وهذه العقود لا تبطل بالشروط الفاسدة (قوله لان الشرب الخ) عله أخرى أو بيان لكونه بمعنى الشرط الفاسد (قوله وقيل الخ) صححه في الهداية ثم قال وان لم يجد ذلك اشترى على تركه الميت أرضا بغير شرب ثم ضم الشرب اليها وبايعها فبصرف من الثمن إلى ثمن الأرض وبصرف الفضل إلى قضاء الدين (قوله لأنه متسبب غير متعدد) فهو كحافر البئر ووضع الحجر في أرضه لا يضمن ما تلحق به (قوله والا يضمن) كما لو أوقد نار في دار لا يوقد مثلها عادة فاحترقت دار جاره وأما اذا كان في أرضه ثقب فغمرت أرض جاره فان علم به ضمن والا اتفاقا (قوله وهذا اذا سقى) الاشارة الى عدم الضمان اذا سقاها معتادا كما أفصح عنه في الذخيرة (قوله وأما اذا سقى الخ) أي سواء كان معتادا أولا كما أفاده ما ذكرنا من مرجع الاشارة قال ط وقد علمت ما عليه الفتوى وهو ان الاعتبار للمعتاد وغيره (قوله على ما قاله ابي عمير الزاهد) هذا يقتضي انفراد بما ذكره الجهور على الاول ط وفي بعض النسخ الزاهد بالياء موافقا لما في القهستاني لكن الذي رأيته في الذخيرة وغيره ما بدو بيا (قوله لما مر الخ) قال في الذخيرة وانما لا يضمن لوجهين أحدهما أنه يملك استهلاكه للشخص ومن ملك استهلاكه شيء بجهة فاستهلكه بجهة أخرى لا يضمن كمن دخل دار الحرب فاستهلك العلف لأنه يملك استهلاكه بعلق دابته الثاني ان الماء قبل الاحراز بالاولى لا يملك فقد تلف ما ليس بمملوك لغيره اه (قوله بنزله) بضمين أي ريعه وغنائمها في القاموس (قوله فحسن) يشير الى أنه غير واجب وانما هو للتنزه قال القهستاني وفي التمه ان الماء وقع في كرم زاهد في غير نوبته أمر بقطعه وعن بعضهم أنه طرح منه التراب المبلول وقال الفقيه لا امر به ولو تصدق بنزله لكان حسنا وهذا أفضل (قوله لبقاء الماء الحرام فيه) هذا يقتضي الوجوب على أنه لا يظهر الاعلى مقابل المفتي به من أنه يملك فيضمنه لما لم يملك أي ان عظم تأمل (قوله اذا سقى) الاولى سمحت (قوله انعدم وصار شيئا آخر) أي دما أو فرنا أو لحما ونحوه فلا يطلب منه التصديق بها ط (قوله فان كبر ذلك) بأن فعله مرة أخرى قال في شرح الوهبانية عن الحاشية وان فعله مرة بعد مرة الخ ط (قوله ونماه في شرح الوهبانية) أي للعلامة ابن الشحنة حيث ذكر ما حاصله أن الطرسوسى فهم من

أما الايصا ببيعه فباطل (ولا يساع) الشرب (ولا يوجب ولا يوجب ولا يتصدق به) لأنه ليس بمال متقوم في ظاهر الرواية وعليه الفتوى كما سيجي (ولا يوصى بذلك) أي ببيعه واخويه (ولا يصلح الماء) بدل خلع وصلح عن دم عمد ومهر نكاح وان صححت هذه العقود لانها لا تبطل بالشروط الفاسدة لان الشرب لا يملك بسبب تما حتى لو مات وعليه دين لم يبيع الشرب بل الأرض فلو لم يكن له أرض قبل يجمع الماء في كل نوبة في حوض فيباع الماء الى أن يتقضى دينه وقيل يتظر الامام لأرض لا شرب لها فيمنعه اليها فيبيعها برضا ربه فينظر لقيمة الأرض بلا شرب ولقيمتها معه فيصرف ثمنها ما بينهما من الدين الميت ونماه في الزيلعي (ولا يضمن من ملا أرضه ماء فنزلت أرض جاره او غرقت) لأنه متسبب غير متعدد وهذا اذا سقاها سقيا معتادا اتحمله أرضه عادة والا فيضمن وعليه الفتوى وفي الذخيرة وهذا اذا سقى في نوبته مقدار حقه وأما اذا سقى في غير نوبته أو زاد على حقه فيضمن على ما قال اسمعيل الزاهد قهستاني (ولا يضمن من سقى أرضه) أو زرعه (من شرب غيره بغير أذنه) في رواية الاصل وعليه الفتوى شرح وهبانية وابن الكمال عن الخلاصة لما مر أنه غير متقوم ولو تصدق بنزله فحسن لبقاء الماء الحرام فيه بخلاف العلف المخصوص فان المداية اذا سمحت به انعدم وحاشا أن آخر قهستاني (فان تكبر ذلك منه) لا ضمان (لله الامام بالنزول والحبس

الذرائع) الامام (ذلك) خاتمة ونماه في شرح الوهبانية

وقال وجوز بعض مشايخ بلخ بيع
الشرب له عامل أهل بلخ والقياس
يترك للتعامل ونوقض بأنه تعامل
أهل بلدة واحدة وأفتى الناصبي
بعدمه ذكره في جواهر الفتاوى
قال ويتخذ الحكم بصفة بيعه
فليحفظ قلت وفي الهداية وشروحه
من البيع الفاسد أنه ينمى
بالاتلاف فلو سقى أرض نفسه بما
غيره ضمنه وبه جزم في النقاية
هنا فافهم قلت وقد مر ما عليه
الفتوى فتنبه وفي الوهبانية
وساق بشرب الغير ليس بضامن
وضمنه بعض وما مر أظهر
وما جوزوا أخذ التراب الذي على
جوانب نهر دون اذن بقر
ولو حفروا نهر أو القوارب
فلو في حريم ليس بالنقل يؤمن

(كتاب الاشربة)

هي جمع شراب و(الشراب) لغة كل
مائع يشرب واصطلاحاً (ما يسكر
وايحرم منها أربعة) أنواع الاول
(الخمر وهي التي) بكسر النون
فتشديد الباء (من ماء العنب
إذا غلى واشتد وقذف) أي رمى
(بالزبد) أي الرغوة ولم يشترط
قذفه وبه قالت الثلاثة وبه أخذ
ابو حفص الكبير وهو الاظهر
كما في الشرب لبلابة عن
المواهب ويأتى ما يفيد وقد
تطلق الخمر على غير ما ذكر مجازاً
ثم شرع في أحكامها العشرة
فقال (وحرم قليلها وكثيرها)
بالاجماع

التعليل المأثور بأن الماء قبل احرازه لا يملك أنه يكون مباحاً وقرره الناطم في شرحه بأنه لا يلزم ذلك بل يكون
غير مملوك ويكون مستحقاً لما في الخابرية انه ليس له ذلك بلا اذن وإن اضطر اليه وفي العيون لا يفعل وإن اضطر
اليه لأن المرخص في أخذ مال الغير خوف الهلاك على النفس ولم يوجد ولو فعل فلا ضمان على ان الطرسوسى
قال ان كلام العيون يقتضى أنه لا يجوز ديانته فينبغي أن يفتى بأنه لا يباح بلا اذن ولو فعل فلا ضمان في القضاء
اه فافهم (قوله قال) أى في شرح الوهبانية اول الفصل فافهم (قوله ويتخذ الحكم بصفة بيعه)
لمصادقته فصلاً مجتهداً فيه لكن القاضى الآن لا يتخذ حكمه بغير معتمد مذهبه (قوله فافهم) لعده يشير الى
دفع ما أورد على الهداية من ان قوله هنا لا يضمن يناقض قوله في باب البيع الفاسد أنه يجوز بيعه في رواية وهو
الاختيار مشايخ بلخ لأنه حظ من الماء ولهذا لا يضمن بالاتلاف وله حظ من الثمن يعنى أن قوله ولهذا لا يضمن
بالاتلاف مبنى على مقابل المفتى به وان أوهم الاتفاق على الضمان كما هو شأن التعليل (قوله قلت وقد مر
ما عليه الفتوى) أى من انه لا يضمن لأنه غير متقوم وصحة في الظهيرية (قوله فتنبه) أى فان ما أفتى
به الناصبي وما في النقاية ويوع الهداية خلاف المفتى به (قوله وساق الخ) لاجابة اليه ط (قوله
وما جوزوا الخ) التراب المستخرج بالحفر ويوضع على حافى النهر قبل لمن وضع بجانبه أخذه ان لم يضرب بالنهر
وقبل مشترك بين أهل النهر وهو المذكور في النظم وقيل يباح لكل من أخذه ان لم يضرب لأن الحافر لم يقصد
تملكه فهو كمن احتس حشيش النهر ليحرق الماء فلكل احده أخذ وصوبه شيخ الاسلام وفي القضية انه حسن
جداً (قوله دون اذن) قد علمت ان الناطم جرى على القول بأنه مشترك فاشترط الاذن لا بد منه بناء
عليه فافهم (قوله ولو حفروا نهر الخ) الشطر الثاني له غير به نظم الاصل لتضمنه مسئلتين الاولى نهر لقوم
يجرى في أرض رجل حفروه وألقوا ترابه فان ألقوه في غير حريم النهر فله أخذهم بنقله والا فلا الشاكلة لو كان
يجرى في سكة فكذلك والله تعالى أعلم

(بسم الله الرحمن الرحيم كتاب الاشربة)

ذكره بعد الشرب لانها شعبة عرق واحد لفظاً ومعنى وقد مر الشرب لمناسبتها لاجبا الموات وتماه في العناية
والمنع قال القهستاني وأصول الاشربة الثمار كالعنب والترو والزبيب والحبوبات كالبر والذرة والدخن
والحللوات كالسكر والفسايد والعسل واللبان كالباب والابل والرمال والمتخذ من العنب خمسة أنواع أو ستة
ومن التمر ثلاثة ومن الزبيب اثنان ومن كل البواقي واحد وكل منها على نوعين في مطبوخ اه (قوله
كل مائع يشرب) أى هو اسم من الشرب أى ما يشرب ماء كان أو غيره حللاً أو غيره قهستاني (قوله وهى)
انث الضمير لان الخمر مؤنثة جماعاً قال في القاموس وقد تذكراً نظراً للفظ (قوله بكسر فتشديد)
خلاف الاصل فقد ذكره في القاموس في باب الهمزة وفي القهستاني انى بكسر النون وسكون الباء والهمزة
وفي المغرب ويجوز التشديد على القلب والادغام أى غير النضيج ومثله في نهاية ابن الاثير وفي الغزمية الابدال
والادغام غير مشهور وقال المقدسى انه عامى (قوله اذا غلى) أى ارتفع أسفله اذا صله الارتفاع
كما في المقاييس وقوله اشتد أى قوى بحيث يصير مسكراً قهستاني (قوله أى رمى بالزبد) بفتحين أى
بفتح لا يبق فيه شئ من الزبد فيصفو ويرق قهستاني (قوله وهو الاظهر) واعتمده المحبوبي والنسفي وغيرهما
تصحیح قاسم وقال في غاية البيان وأنا أخذ بقوله مادفع التجاسر العوام لانهم اذا علموا ان ذلك يحل قبل قذف
الزبد يقعون في الفساد اه وفي النهاية وغيرها وقيل يؤخذ في حرمة الشرب بمجرد الاشتداد وفي الحد
بقذف الزبد احتياطاً (قوله ويأتى ما يفيد) أى في قوله والعسل حرام اذا غلى واشتد اه ح
(قوله وقد تطلق الخ) قال في المنع هذا الاسم خص بهذا الشراب باجماع أهل اللغة ولا نقول ان كل مسكر خمر
لاشتقاقه من مخامرة العقل فان اللغة لا يجرى فيها القياس فلا يسمى الدين قارورة لقرار الماء فيه وأما قوله
صلى الله عليه وسلم كل مسكر خمر وكل مسكر حرام وقوله ان من الخنطة خمر وان من الشعير خمر ومن الزبيب خمر
ومن العسل خمر الخوايه أن الخمر حقيقة تطلق على ما ذكرنا وغيره كل واحد له اسم مثل المثلث والباذق والمنصف
ونحوها واطلاق الخمر عليها مجاز وعليه يحمل الحديث اه ملخصاً أو هو لبيان الحكم لانه عليه السلام
بعثه لالبيان الحقائق (قوله وحرم قليلها) أى شرب قليلها ثلاثاً تكراراً لا تنفى من حرمة الانتفاع والتدواى

اه ح واحترز به عما قاله بعض المعتزلة ان الحرام هو الكثير المسكر لا القليل فهستاني قال في الهداية وهذا
 كفر لانه بجود الكتاب فانه سماه رجسا والرجس ما هو محرم العين وقد جاءت السنة متواترة ان النبي
 عليه الصلاة والسلام حرم الخمر وعليه انعقد اجماع الامة ولان قليله يدعوى الى كثيره وهذا من خواص الخمر
 (قوله لعينها الخ) أي لالهة الاسكار فحرم القطرة منها وهذا علم مما قبله وانما اعيدلتا كيد الرد على ذلك
 القول الباطل (قوله عشر دلائل) هي نظمها في سلك المسر وما عطف عليه وتسميتها رجسا وعدوها من
 عمل الشيطان والامر بالاجتناب وتعليق الفلاح باجتنابها واردة الشيطان ايقاع العداوة بها وابقاع
 البغضاء والصد عن ذكر الله تعالى وعن الصلاة والنهي البليغ بصيغة الاستفهام المؤذن بالتهديد اه ح
 (قوله وهي نجاسة نجاسة مغلظة) لان الله تعالى سماها رجسا فكانت كالبول والدم المسفوح اتقاني
 (قوله ويكفر مستحلها) لانكاره الدليل القطعي هداية (قوله وستط تقومها في حق المسلم) حتى لا يضمنها
 متلفها ونجاستها ولا يجوز بيعها لان الله تعالى لما نجسها فقد أهانها واتقوا من يشربها او قال عليه السلام
 ان الذي حرم شربها حرم بيعها واكل ثمنها هداية وعدم ضمانها لا يدل على اباحة اتلافها وقد اختلفوا
 فيها فقيل يباح وقيل لا يباح الاغرض صحيح بان كانت عند شرب خفيف عليه الشرب واما اذا كانت
 عند صالح فلا يباح لانه يخللها عناية وفي النهاية وغيرها عن مجد الاثمة ان الصحيح الثاني قال ابو السعود
 والظاهر ان هذا الخلاف مفرع على الخلاف في سقوط ماليتها فن قال انها مال وهو الاصح قال لا يباح اتلافها
 الاغرض صحيح اه وهو حسن (قوله في حق المسلم) اما الذي تفهم متقومة في حقه كالتخزين حتى صح
 بيعه او لو اتلفه ماله غير الامام او مأموره ضمن قيمته ماله كما مر في آخر الغصب (قوله لا ماليتها في الاصح)
 لان المال ما يميل اليه الطبع ويجرى فيه البذل والمنع فتكون مالا لكنها غير متقومة لما قلنا اتقاني
 (قوله ولو اسقى دواب) قال بعض المشايخ لو قاد الدابة الى الخمر لا بأس به ولو نقل الدابة يكره وكذا قالوا فيمن
 اراد تخليل الخمر ينبغي ان يحمل التحل الى الخمر ولو عكس يكره وهو الصحيح تاريخانية (قوله اولطين) أي
 لبل طين (قوله او غير ذلك) كاشتراط المرأة بهاليزيد بريق شعرها أو الا كتحال بها أو جعلها في سعوط
 تاريخانية ومنه ما يأتي من الاحتقان بها أو اقطارها في احليل قال الاتقاني لان ذلك انتفاع بالخمر وانه حرام
 الا أنه لا يحد في هذه المواضع اعدام الشرب (قوله أو لخوف عطش) الاضافة على معنى من أي خوفه
 على نفسه من عطش بأن خاف هلاكه منه ولا يجحد ما يزيله به الا الخمر (قوله فلوزاد فسكروا) وكذا لوروى
 ثم شرب حدة مجتبي فأفاد ان السكر غير قيد في الزيادة على الضرورة وفي الخانية فان شرب مقدار ما يرويه وزيادة
 ولم يسكره قالوا ينبغي أن يلزمه الحدة كما لو شرب هذا القدر حالة الاختيار ولم يسكر (قوله ويحد شاربها الخ)
 في غاية البيان عن شرح الطحاوي لو خلطها بالماء ان الماء أقل أو مساويا وحدوان اغلب فلا اذا سكر اه
 وفي الذخيرة عن القدوري اذا غلب الماء عليها حتى زال طعمها وربحها فلا حد ثم قال واذا ارد فيها خبزا أو كله
 ان وجد الطعم واللون حدة ومالا لون لها يحدان وجد الطعم (قوله ولا يؤثر فيها الطبخ) أي في زوال الحرمة
 بقرينة الاستثناء (قوله الا انه لا يحد) نقله في العناية عن شيخ الاسلام لكن في الكفاية والمعراج قال شمس
 الاثمة السرخسي يحد من شرب منه قليلا كان أو كثيرا بالنص وفي القهستاني عن التهمة وعليه الفتوى ومن
 هنا يعلم حكم العرق المستقطر من فضلات الخمر فينبغي جريان الخلاف في الحد من شرب قليله كما يجحد
 القهستاني اما نجاسته فغليظة كاصله لكن ليس كحرمة الخمر لعدم اكفار مستحله للخلاف فيه وقول الشرب لا ي
 يجحد الا حد به بلا سكر مبقى على خلاف المفتي به كما أفاده كلام القهستاني تأمل (قوله واستظهره المصنف)
 حيث قال والطبخ لا يؤثر فيه الا انه للمنع من ثبوت الحرمة لا لرفعها بعد ثبوتها الا انه لا يحد فيه مالم يسكر منه على
 ما قالوا لان الحد في النجاسة خاصة لما ذكرنا فلا يحد الى المطبوخ ذكره في تبين الكفر من غير ذكر خلاف وهذا
 هو الظاهر الذي يجب أن يعول عليه وبه يظهر لك ضعف ما في القنينة من قوله خمر طبحت وزالت مرارتها
 حلت وضعف ما في المجتبي عن شرح السرخسي لو صب فيها سكر أو فانيذا حتى صار حلوا حل وتحل بزوال
 المرارة وعندهما بخليل الجوزة اه ملخصا أقول لا ينبغي عليك ان قول المصنف وهذا هو الظاهر اشارة الى
 أن الطبخ لا يرفع الحرمة بعد ثبوتها لانه هو الذي ذكره الزيلعي في التبيين من غير ذكر خلاف لا اشارة الى عدم

(لعينها) أي لذاتها وفي قوله تعالى
 انما الخمر والميسر آية عشر دلائل
 على حرمتها مبسوطة في المجتبي
 وغيره (وهي نجاسة نجاسة مغلظة
 كالبول ويكفر مستحلها وسقط
 تقومها) في حق المسلم (لا ماليتها)
 في الاصح (وحرم الانتفاع بها)
 ولو اسقى دواب أو لطين أو نظير
 للتلهي أو في دواء أو دهن أو طعام
 أو غير ذلك لا تخليل أو لخوف
 عطش بقدر الضرورة فلوزاد
 فسكروا مجتبي (ولا يجوز بيعها)
 لحديث مسلم ان الذي حرم شربها
 حرم بيعها (ويحد شاربها وان
 لم يسكر منها) يحد (شارب غيرها
 ان سكر ولا يؤثر فيها الطبخ) الا انه
 لا يحد فيه مالم يسكر منه
 لاختصاص الحد بالتي ذكره
 الزيلعي واستظهره المصنف
 وضعف ما في القنينة والمجتبي
 ثم نقل عن ابن وهبان أنه
 لا يلتفت لما قاله صاحب القنينة
 مخالف للقواعد مالم يعضده نقل
 من غيره انتهى

وقبه كلام لابن الشحنة (ولا يجوز بها التداوى) على المعتقد قاله المصنف قلت ولو باحتقان أو إقطار في أحد ليل نهاية (ويجوز تحليلها ولو بطرح شئ فيها) خلافاً للشافعي (و) الثاني (الطلاء) بالكسر (وهو العصير يطبخ حتى يذهب أقل من ثلثه) ويصير مسكراً وصب المصنف أن هذا يسمى الباذق وأما الطلاء فما ذكره بقوله (وقيل ما يطبخ من ماء العنب حتى يذهب ثلثه وبقي ثلثه) وصار مسكراً (وهو الصواب) كما جرى عليه صاحب المحيط وغيره يعني في التسمية لا في الحكم لأن حل هذا المثلث المسمى بالطلاء على ما في المحيط ثابت بشرب كبار الصداقة رضي الله عنهم كما في الشربة ليلية قال وسمى بالطلاء لقول عمر رضي الله عنه ما أشبه هذا بطلاء البعير وهو القطران الذي يطلى به البعير الجربان (و) وبجاسته (أي الطلاء على التفسير الأول كذا قاله المصنف) كالنحر

الحد لا لفظه قالوا تذكروا فيه خلاف كما صرحوا به على أن قوله على ما قالوا يفيد بظاهره التبري والتضعيف لأن المفتي به خلافه كما قدمناه وأيضاً فإن الذي يظهر به ضعف ما في القنية والمجني هو الأول المذكور بخلاف لا الثاني المشار إلى ضعفه قد بر (قوله وفيه كلام لابن الشحنة) أي في التضعيف المفهوم من ضعف وذلك حيث قال مراد صاحب القنية أنها تحل إذا زالت عنها أوصاف الخيرية وهي المرارة والأسكار لتحقق انقلاب العيز كما لو انقلبت خلاصاً ومراد المبسوط أنها لا تحل بالطبخ حيث كانت على أوصاف الخيرية لأنه لم يوجد ما يقتضي الإباحة من الانقلاب والاستحالة وكون النار لا تأثير لها في إثبات الحل لا ينافي أن المؤثر هو الانقلاب ولا خصوصية للنارية اه أقول ولم يقول الشربلالي في شرحه على هذا الجواب وكأنه والله تعالى أعلم لأن النحر حرمت لعينها ولا نسلم انقلاب العين بهذا الطبخ ولذا لو وقعت قطرة منها في الماء الغدير الجارى أو ما في حكمه نجسته وإن استهلك فيه وصار ماء وكذا لو وقعت في قدر الطعام نجسته وإن صارت طعاماً كما لو وقعت فيه قطرة بول وأما طهارتها بانقلابها خلافاً فهي ثابتة بنص المجتهد أخذ من إطلاق حديث نعم الأدام الحل فليتأمل وأصل هذا الفرع منزع على ما قدمناه عن بعض المعتزلة من أن الحرام من النحر هو المسكر يدل عليه أنه في القنية نقله عن القاضي عبد الجبار أحد مشايخ المعتزلة ثم رأيت ابن الشحنة نقله عن ابن وهبان كما خطر لي لكن بحث فيه بأنه لا مدخل للاعتزال في هذه المسألة وأقول كأنه لم يطلع على ما قدمناه من تخصيصهم الحرمة بالأسكار وأصل هذا وجه عدم الاعتماد على ما يقوله صاحب القنية حيث يذكر ما يخرج منه مشايخ عقيدته كهذه المسألة والتي تقدمت في الذبائح وأما لهما والله أعلم (قوله على المعتقد) لما قدمناه في الحظر والإباحة أن المذهب أنه لا يجوز التداوى بالحرم (قوله ويجوز تحليلها) وهو أولى هداية أقول وإنما لم يجب وأن كان في إراقتها ضياعها لأنها غير متقدمة ولذا لا تنفع كما مر وذكر الشربلالي بجنا أنه يجب لأنهم مال قتائل (قوله ولو بطرح شئ فيها) كالملم والماء والسكك وكذا بايقاد النار عندها ونقاها إلى الشمس والصحيح أنه لو وقع الشمس عليها لا ينقل كرفع سقف لا يحل نقلها ولو خلط الحل بالنحر وصار حامضاً يحل وإن غلب النحر وإذا دخل فيه بعض الجوضة لا يصير خلاصاً عنه حتى يذهب تمام المرارة وعندهما يصير خلاصاً كما في المنضمرات ولو وقعت في العصير فآخرة فخرجت قبل التسخين وتزل حتى صار خيراً ثم تحللت أو خللها يحل وبه أفنى بعضهم كما في السراجية ولو وقعت قطرة خمر في حرة ماء ثم صب في حب خل لم يفسد وعليه الفتوى وتماه في القهس ستاني وإذا صار النحر خلاصاً يظهر ما يوازيه من الأناء وأما أعلاه فقبل يظهر تبعاً وقيل لا يظهر لأنه خربا بس إلا إذا غسل بالخل فتخلل من ساعته فيظهر هداية والفتوى على الأول خاتمة (قوله بالكسر) أي والمذك ككساء قاموس (قوله يطبخ) أي بالنار أو الشمس قهس ستاني (قوله أقل من ثلثه) قيد به لأنه إذا ذهب ثلثاه فما دام حلوا يحل شربه عند الكل وإذا غلي واشتد يحل شربه عندهما ما لم يسكر خلافاً للمحمد اه شرح مسكين وسيأتي (قوله ويصير مسكراً) بأن غلي واشتد وقذف بالزبد فإنه يحرم قبله وكثيره أما ما دام حلوا فيحل شربه اتقاني وهذا القيد ذكره هنا غير ضروري لأنه سبأني في كلام المصنف في قوله والكل حرام إذا غلي واشتد (قوله يسمى الباذق) بكسر الهمزة وفتحها كما في القاموس ويسمى المنصف أيضاً والمنصف الذاهب والنصف والباذق الذاهب مادونه والحكم فيهما واحد كما في الغاية وغيرها (قوله وصار مسكراً) أي بأن اشتد وزالت حللته ولذا أكثر منه أسكر (قوله يعني في التسمية لا في الحكم الخ) لما كان كلام المصنف موهما اشتد الإيهام أي بالعبارة لأن كلامه في الشربة المحترمة وذكر منها الطلاء وفسره أولاً بتفسير ثم بآخر وحكم بأنه الصواب فيسويهم أن الحرام هو المعنى الثاني دون الأول مع أن الأمر بالعكس فالباذق والمنصف حرام اتفاقاً والطلاء وهو ما ذهب ثلثاه ويسمى المثلث حلال إلا عند محمد كما سبأني فلا يحرم منه عندهما إلا القدر الأخير الذي يحصل به الأسكار كما يأتي بيانه فنبه على أن مراد المصنف أن الذي يسمى الطلاء هو الذي ذهب ثلثاه وأن الأول حرام والثاني حلال وبحث الشربلالي في هذا التصوير بلبن الطلاء يطلق بالاشتراك على أشياء كثيرة منها الباذق والمنصف والمثلث وكل ما يطبخ من عصير العنب اه أقول وفي المغرب الطلاء كل ما يطلى به من قطران أو نحو مو يقال لكل ما خثر من الشربة طلاء على التشبيه حتى يسمى به المثلث (قوله على التفسير الأول) أما على الثاني فظاهره حل شربه وعند

محمد بن جبر كذا أتى (قوله به يفتى) عزاء القهستاني إلى السكراني وغيره (قوله وهو النى من ماء الرطب) هذا أحد الأشربة الثلاثة التي تتخذ من القرو والثاني النبيذ منه وهو ما طبخ أدنى طبخة وهو حلال كذا أتى والثالث الفضيخ وهو النى من ماء البسر المذنب مشتق من الفضيخ بالضاد والهاء المعجمين وهو الكسر سمي به لأنه يكسر ويجعل في حب ويصب عليه الماء الحار لتخرج حلاوته وحكمه كالسكر أفاده في النهاية ولو قال المصنف والثالث النى من ماء التمر لشمّل السكر والفضيخ فإن التمر اسم جنس يشمل البسر وغيره كما في القهستاني تأمل (قوله إذا اشتد الخ) ذكره غير لازم نظير ما مر لأنه سيأتي في كلام المصنف (قوله نقيع الزبيب) النقيع اسم مفعول من المزيّد أو الثلاثي قال في المغرب انقع الزبيب في الخياصة ونقعه إذا القاه فيه ليبتل وتخرج منه الحلاوة وقال ابن الأثير أنه شراب متخذ من زبيب أو غيره من غير طبخ وإليه أشار في الصحاح والاساس فالأولى أن يقال نقيع البسر والرطب والتمر والزبيب قهستاني ملخصا لكن أفاد الاتفاق أن الرطب لا يحتاج إلى النقع في الماء أى لأن النقيع ما يكون بإساليبتل بالماء فلذا أفرد المصنف الرطب بالذكر تأمل (قوله بشرط الخ) يغنى عنه ما بعده نظير ما مر (قوله إذا غلى واشتد) أى ذهبت حلاوته وصار مسكرا وإن لم يقذف بالزبد خلافا للامام (قوله والا) بأن بقي حلوا (قوله وإن قذف حرم انصافا) أى قليله وكثيره لكن لا يجب الحدة إذا سكر كما في الملتقى (قوله وظاهر كلامه) حيث لم يقل وقذف بالزبد (قوله قولهما) أى بعدم اشتراط القذف (قوله وترك القيد) وهو القذف (قوله لأنه اعتمد على السابق) أى لم يصرح به هنا اعتمادا على ما قدمه في تعريف الخمر تأمل (قوله وسفاد كلامه) حيث صرح بأن نجاسة الباذق كالخمر وسكت عن هذين ويعد أن يقال تركه هنا اعتمادا على ما مر فتأمل (قوله واختار في الهداية أنها غليظة) فيه نظرون وفي الهداية ونجاستها خفيفة في رواية وغليظة في أخرى اهـ وعبارته في الدر المنثور أحسن مما هنا حيث قال ومختار السرخسي الخفة في الآخرين وإن قال في الهداية بالغليظة في رواية اهـ وعبارته في باب الانجاس هكذا وفي باقي الأشربة روايات التغليظ والتخفيف والطهارة ربح في البحر الأول وفي النهر الأوسط اهـ (قوله وحرمتها) أى الأشربة الثلاثة السابقة (قوله لأن حرمتها بالاجتهاد) حتى قال الأوزاعي بابا حة الأول والثالث منها وقال شريك بابا حة الثاني لامتثال الله تعالى عليها بقوله تتخذون منه سكرًا ورزقا حسنا واجب بأن ذلك لما كانت الأشربة كلها مباحة وتماه في الهداية وهذا بخلاف الخمر فإن أدلتها قطعية فلذا كفر مستحلها (قوله نبذ التمر والزبيب) أى ونبذ الزبيب قال القهستاني والتمر اسم جنس كما مر فيتناول اليابس والرطب والبسر ويحدد حكم الكل كما في الزاهدى والنبيذ يتخذ من التمر والزبيب أو العسل أو البر أو غيره بأن يلقى في الماء ويترك حتى يستخرج منه مشتق من النبيذ وهو الالتقاء كما أشير إليه في الطلبة وغيره اهـ ثم قال فالفرق بينه وبين النبيذ بالطبخ وعدمه كما في النظم أقول الظاهر أن قوله وبين النبيذ سبق قلم والصواب وبين النقيع لأن الضمير في بينه للنبيذ تأمل (قوله إن طبخ أدنى طبخة) وهو أن يطبخ إلى أن ينفج شرابا ليس عن الزبلعي وقيد به لأن غير المطبوخ من الأنبيذ حرام بإجماع الصحابة إذا غلى واشتد وقذف بالزبد وقد ورد في حرمة المتخذ من التمر أحاديث وفي حله أحاديث فإذا جمل المحرم على النى والمحل على المطبوخ فقد حصل التوفيق وان دفع التعارض عني والاحتياط الواردة كلها صحاح ساقها الزبلعي ووفق بما ذكره فراجعته قال الاتفاقى وقد اطنب الكرخي في رواية الآثار عن الصحابة والتابعين بالاسانيد الصحاح في تحليل النبيذ الشديد والحاصل أن الأصحاب من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم وأهل بدر كعمر وعلي وعبد الله بن مسعود وأبي مسعود رضي الله تعالى عنهم كانوا يحلونه وكذا الشعبي وإبراهيم النخعي وروى أن الامام قال لبعض تلامذته إن من إحدى شرائط السنة والجماعة أن لا يحرم نبيذ الخمر اهـ وفي المعراج قال أبو حنيفة لو أعطيت الدنيا بحدافها لأفقي بحرمتها لأن فيه تفسيق بعض العصاة ولو أعطيت الدنيا لشر بها لأشربها لأنه لا ضرورة فيه وهذا غاية تقواه اهـ ومن أراد الزيادة على ذلك والتوفيق بين الأدلة فعليه بغاية البيان ومعراج الدراية (قوله وإن اشتد) أى وقذف بالزبد قال في الرمز ولم يذكر القذف اكتفاء بما سبق اهـ ط (قوله بلا هو وطرب) قال في اختار الطرب خفة نصيب الإنسان لشدة حزن أو سرور اهـ قال في الدرر وهذا التقيد غير محقق

به يفتى (و) الثالث (السكر)

بفتحين (وهو النى من ماء

الرطب) إذا اشتد وقذف بالزبد

(و) الرابع (نقيع الزبيب وهو

النى من ماء الزبيب) بشرط أن

يقذف بالزبد بعد الغليان

(والكل) أى الثلاثة المذكورة

(حرام إذا غلى واشتد) والالم يحرم

انصافا وإن قذف حرم انصافا

وظاهر كلامه كبقية المتون أنه

اختار ههنا قولهما قاله

البرجندى نعم قال القهستاني

وترك القيد هنا لأنه اعتمد على

السابق اهـ قننه ولم يبين حكم

نجاسة السكر والنقيع ومضاد

كلامه أنها خفيفة وهو مختار

السرخسي واختار في الهداية

أنها غليظة (وحرمتها من حرمة

الخمر فلا يكفر مستحلها) لأن

حرمتها بالاجتهاد (والحلال

منها) أربعة أنواع الأول (نبيذ

التمر والزبيب إن طبخ أدنى طبخة)

يحل شربه (وإن اشتد) وهذا إذا

شرب) منه (بلا هو وطرب)

فلو شرب الهو فقليله وكثيره حرام

(ومالم يسكر)

فلو شرب ما يغلب على ظنه انه مسكر فيحرم لان السكر حرام في كل شراب (و) الثاني (الخليطان) من الزبيب والتمر اذا طبخ أدنى طبخة وان اشتد يحل بلالهو (و) الثالث (نبذ) العسل والتين والبر والشعير والذرة يحل سواء (طبخ أو لا) بلالهو وطرب (و) الرابع (المنث) العنبى وان اشتد وهو ما طبخ من ماء العنب حتى يذهب ثلثاه ويبقى ثلثه اذا قصد به استبراء الطعام والتداوى والتقوى على طاعة الله تعالى ولولله لا يحل اجاعا حقائق (وصح بيع غير الخمر) مما تر ومفاده صحة بيع الحشيشة والافيون قلت وقد سئل ابن نجيم عن بيع الحشيشة هل يجوز فكيب لا يجوز فيحمل على أن مراده بعدم الجواز عدم الحل قال المصنف (وتضمن) هذه الاشربة (بالقيمة لا بالمثل) لمنعنا عن تلك عينه وان جاز فعله بخلاف الصلب حيث تضمن قيمته صليبا لانه مال متقوم في حقه وقد أمرنا بتركهم وما يدنون زيلعى (وحرمة ما محمد) أى الاشربة المتخذة من العسل والتين ونحوهما قاله المصنف (مطلعا) قليلا وكثيرا (وبه يفتى)

به هذه الاشربة بل اذا شرب الماء وغيره من المباحات بل هو وطرب على هيئة الفسقة حرم اه ط قلت وكان ينبغي للمصنف أن يذكر التقييد بعدم اللهو والطرب وعدم السكر بعد الرابع ليكون قيد الكل (قوله) فلو شرب ما يغلب على ظنه الخ أى يحرم القدر المسكر منه وهو الذى يعلم يقينا أو يغالب الرأى انه يسكره كالمخمر من الطعام وهو الذى يغلب على ظنه أنه بعقبه الخمة تاتر خائفة فالحرمان هو القدح الاخير الذى يحصل السكر بشربه كما به طه في النهاية وغيرها ويحدد اذا سكر به طائعا قال في منية المفتى شرب تسعة اقداح من نبذ التمر فأوجر العاشر لم يحدد اه وقال في الخائفة وفيما سوى الخمر من الاشربة المتخذة من التمر والعنب والزبيب لا يحدد ما لم يسكر ثم قال في تعريف السكران والفتوى على أنه من يحتل كلامه ويصير غالبه الهذيان وتماه في حدود شرح الوهبانية (قوله والثاني الخلطان) لما روى ان ابن عمر سقاها لابن زياد وما ورد من النهى محمول على الابتداء أو على غير المطبوخ جمع بين الأدلة حموى وبالاخير يحصل التوفيق بين ما فعله ابن عمر وبين ما روى عنه من حرمة نقيع الزبيب التى كما أفاده في الهداية (قوله من الزبيب والتمر) أو البسرا أو الرطب المجتمعة من قهستانى (قوله اذا طبخ أدنى طبخة) كذا قيده في المعراج والعناية وغيرهما والمفهوم من عبارة الملتقى عدم اشتراط الطبخ فيه فليسا مل ثم هذا اذا لم يكن مع احد المذكورات ماء العنب والا فلا بد من ذهاب الثلثين كما يأتى (قوله وهو ما طبخ من ماء العنب) أى طبخا موصولا فلم يفصلوا فان قبل تغيره بحدوث المارة وغيره حل والاحرم وهو المختار للفتوى وتماه في خزانة المفتين در منقى وقيد بالعنب لان الزبيب والتمر يحلان بادنى طبخة كما مر لكن الماء غير قيد لانه لو طبخ العنب كما هو ثم عصر فلا بد من ذهاب ثلثيه بالطبخ في الاصح وفي رواية يكتفى بادنى طبخة كما في الهداية وفيها ولو جمع في الطبخ بين العنب والتمر أو بين التمر والعنب والزبيب لا يحل ما لم يذهب ثلثاه لان التمر وان استكتفى فيه بادنى طبخة فعصير العنب لا بد أن يذهب ثلثاه فيعصر جانب العنب احتياطا وكذا اذا جمع بين عصير العنب ونقيع التمر وفيها ولو طبخ نقيع التمر والزبيب أدنى طبخة ثم أنقع فيه تمر أو زبيب ان كان ما أنقع فيه شيئا يسيرا لا يتخذ النبذ من مثله يحل والا لا وفيها والذي يصب عليه الماء بعد ما ذهب ثلثاه بالطبخ حتى يرق ثم يطبخ حكمه كالمثلث بخلاف ما اذا صب على العصير ثم يطبخ حتى يذهب ثلثا الكل لان الماء يذهب أولا للطاقتة أو يذهب الماء منها فلا يكون الذاهب ثلثى ماء العنب أى فلا يحل (قوله اذا قصد) متعلق بحل مقدار وفى القهستانى فان قصد به استبراء الطعام والتقوى فى اللبالي على القيام أو فى الايام على الصيام أو القتال لاعداء الاسلام أو التداوى لدفع الالام فهو المحل للخلاف بين علماء الانام (قوله وصح بيع غير الخمر) أى عنده خلافا لهما فى البيع والضممان لكن الفتوى على قوله فى البيع وعلى قولهما فى الضمان ان قصد المثلث الحسبة وذلك يعرف بالقرائن والافعل قوله كما فى التاترخانية وغيرهما ثم ان البيع وان صح لكنه يكره كما فى الغاية وكان ينبغي للمصنف ذكر ذلك قبيل الاشربة المباحة فيقول بعد قوله ولا يكفر مستحلها وصح بيعها وتضمن الخ كما فعله فى الهداية وغيره لان الخلاف فيها لا فى المباحة أيضا الا عند محمد فيما يظهر مما يأتى من قوله بجمرة كل الاشربة ونجاستها تأمل (قوله مما تر) أى من الاشربة السبعة (قوله) ومفاده الخ أى مفاد التقييد بغير الخمر ولا شك فى ذلك لانها دون الخمر وليس فوق الاشربة المحترمة فصحة بيعها يفيد صحة بيعها فافهم (قوله عدم الحل) أى لقيام المعصية بعينها وذكرا بن الشخصية أنه يؤذ بآثارها وسيأتى (قوله وتضمن هذه الاشربة) يعنى المحترمة منها (قوله عن تلك عينه) أى المثل وفى بعض النسخ تملك (قوله وان جاز فعله) قال الاتقانى فى كتاب الغصب يعنى ان اقلنا بضمان السكر والمنصف بالقيمة لا بالمثل لان المسلم يمنع عن ذلك ولكن لو أخذ المثل جاز لعدم سقوط التقوم والمالية (قوله) بخلاف الصلب الخ ذكر الزيلعى هذه العبارة فى كتاب الغصب وهى مرتبطة بما قبلها من ضمان الات اللهو صالحة لغير الله وقال الاتقانى فى الغصب أى هذا الذى ذكرناه فى ضمان الطبل ونحوه من ان قيمتها تجب بغير صالحة لهذه الاشياء بخلاف صلب النصرانى حيث تجب قيمته صليبا لانا أقررناهم على هذا الصنيع فصار كالخمر (قوله ونحوهما) كالتمر والزبيب والعنب فالمراد الاشربة الاربعة التى هى حلال عند الشيخين اذا غلت واشتدت والا فلا تحرم كغيرها اتفاقا (قوله وبه يفتى) أى بقول محمد وهو قول الاثمة الثلاثة

لقوله عليه الصلاة والسلام كل مسكر خمر وكل مسكر حرام رواه مسلم وقوله عليه الصلاة والسلام ما اسكر كثيره
فقليله حرام رواه احمد وابن ماجه والدارقطني وصححه (قوله وغيره) كصاحب الملتقى والمواهب والكفاية
والنهاية والمعراج وشرح المجمع وشرح درر البحار والقهستاني والعيني حيث قالوا الفتوى في زماننا بقول
محمد لغلبة الفساد وعلل بعضهم بقوله لان الفساق يجتمعون على هذه الاشربة وينقصون اللهو والسكر بشربها
أقول الظاهر ان مرادهم التحريم مطلقا وست الباب بالكلية والا فالحرمة عند قصد اللهو ليست محل الخلاف
بل متفق عليها كما مر ويأتي معنى لما كان الغالب في هذه الازمنة قصد اللهو لا التقوى على الطاعة منعوا
من ذلك أصلا تأمل (قوله وذكر) أي في كتاب الحدود ونصه وفي العمادية حكى عن صدر الاسلام
أبي السير البزدوي انه وجد رواية عن اصحابنا جميعا انه يجب الحد فان الحد اغنايهم في سائر الابدان عندهما
وان كان حلالا لشربه في الابتداء لان ما يقع به السكر حرام والسكر سبب الفساد فوجب الحد لتزجر واعر
شربه فيرتفع الفساد وهذا المعنى موجود في هذه الاشربة اه أي الاشربة المتخذة من الخبث المذكورة
قبل هذه العبارة وحاصله انها حيث حلالا الابدان واجبا الحد بالقدح المسكر منها لزم منه وجوب الحد بالسكر
من باقي الاشربة كما هو قول محمد (قوله انه مروي) يؤهم ان الضمير راجع لتحريم الاشربة قليلها وكثيرها
وليس كذلك بل هو راجع للحد بالسكر منها كما علمت ولا يلزم من وجوب الحد بما يقع به السكر ان يحرم القليل
والكثير كما لا ينبغي (قوله ان من مسكر الحب يسكر) من موصولة والثانية بيانية والحب جنس أي يسكر من
مسكر الحب وحكم ما كان من غير أصل الخمر وهو الزبيب والعب والتمر كذلك ش (قوله وفي طلاق
البرازية) الاولى حذف طلاق لان قوله ما اسكر كثيره فقليله حرام وهو نجس لم يذكره في كتاب الطلاق
بل في كتاب الاشربة (قوله وقال محمد الخ) أقول الظاهر ان هذا خاص بالاشربة المائعة دون الجامد
كالبنج والافيون فلا يحرم قليلها بل كثيرها المسكر وبه صرح ابن حجر في التحفة وغيره وهو مفهوم من كلام أئمتنا
لانهم عدوها من الادوية المباحة وان حرم السكر منها بالاتفاق كما ذكره ولم نرا احدا قال بنجاستها ولا بنجاسة
نحو الزعفران مع ان كثيره مسكر ولم يحرموا كل قليله أيضا ويدل عليه أيضا قوله في غرر الافكار وهذه الاشربة عند محمد وموافقيه كخمر بلا تفاوت
في المائعة فانه يحسد ويدل عليه أيضا قوله في غرر الافكار وهذه الاشربة عند محمد وموافقيه كخمر بلا تفاوت
في الاحكام وبهذا يفتى في زماننا اه فخص الخلاف بالاشربة وظاهر قوله بلا تفاوت ان نجاستها غلبة
قننه لكن يستثنى منه الحد فانه لا يجب الا بالسكر بخلاف الخمر والحاصل انه لا يلزم من حرمة الكثير المسكر
حرمة قليله ولا بنجاسته مطلقا الا في المائعات لمعنى خاص بها أما الجامدات فلا يحرم منها الا الكثير المسكر
ولا يلزم من حرمة نجاسته كالمسم القاتل فانه حرام مع انه ظاهر هذا ما ظهر لفهمي القاصرو وسند ذكر
ما يؤيده ويقويه وبشيء منه (قوله ولو سكر منها الخ) ظاهره انه لا يحسد بالقليل منها الذي لا يحصل به الاسكار
وهو ظاهر قول الهداية وغيرها وعن محمد انه حرام ويحد شاربه اذا سكر منه ويقع طلاقه كافي سائر الاشربة
الحرمة اه وهو مقتضى قول المصنف أيضا فيلزم ويحد شارب غيرها أي غير الخمران سكر (قوله وبه
يفتى) أي بتحريم كل الاشربة وكذا وقوع الطلاق قال في النهر وفي الفتح وبه يفتى لان السكر من كل شراب
حرام وعنده ما لا يقع بناء على انها حلال وصححه في الخاتمة (قوله والخلاف) أي في اباحة الشرب من
الاشربة الاربعة قال في المعراج سئل أبو حفص الكبير عنه فقال لا يحل تقبيل له خالفت أبا حنيفة وأبا يوسف
فقال انهما يحلان للاسمرار والناس في زماننا يشربون للفجور والتلهي وعن أبي يوسف لو اراد السكر فقليله
وكثيره حرام وقعوده لذلك حرام ومثبيه اليه حرام اه زاد في الدر المنقي عن القهستاني ويحد به وان لم
يسكر كما في المضمرة وغيرها اه أقول هو مخالف لما ذكرناه انما من تقيد الحد بالسكر ولعل صوابه
ان سكر فليست تأمل (قوله وقامه الخ) حيث قال وصحح غير واحد قولهما وعلمه في المضمرة بان الخمر موعودة
في العقبي فينبغي أن يحل من جنسها في الدنيا غوزج ترغيبا اه (قوله على الخلاف) أي يثبتان عند محمد
لا عندهما (قوله أي الفرسية) صرح في جامع اللغة بأنه لا يقال فرسة فالاولى ان يقال اي الاناث من
الخيول اه ح (قوله لم يحل) أي عند الامام قهستاني (قوله على قوله) أي قول الامام وفي الخاتمة
وغيرها لئن المأ كحل حلال وكذا البن الرمال عندهما وعنده يكره قال بعضهم تنزيها وقال السرخسي انه

ذكره الزيلعي وغيره واختاره
شارح الوهبانية وذكر انه مروي
عن الكل ونظمه فقال
وفي عصرنا فاختير حدوا وقعوا
طلاقا لمن من مسكر الحب يسكر
وعن كاهن مروي وأفتى محمد
بتحريم ما قد قل وهو الخمر
قلت وفي طلاق البرازية وقال محمد
ما اسكر كثيره فقليله حرام وهو
نجس أيضا ولو سكر منها المختار
في زماننا انه يحسد زاد في الملتقى
ووقوع طلاق من سكر منها تابع
للحرمة والكل حرام عند محمد وبه
يفتى والخلاف انما هو عند قصد
التقوى أما عند قصد التلهي
فحرام اجلا عاتلهم وقامه فيما
علقته عليه زاد القهستاني ان
لبن الابل اذا اشتد لم يحل عند
محمد خلافا لهما والسكر منه حرام
بلا خلاف والحد والطلاق على
الخلاف وكذا لبن الرمال أي
الفرسة اذا اشتد لم يحل وصحح
في الهداية حله وفي الخزانة انه
يكره تحريما عند علقة المشايخ
على قوله

مباح كالبنج وعاقبتهم قالوا بكرة تحرر بما لكن لا يحدوان زال عقله كما لو زال بالبنج يحرم ولا حد فيه اه زاد
 في البرازية واكثر العلماء على انه تنزيه اه وهو الموافق لما قدمناه في الذبايح فراجع ثم قال في الخاتمة وان زال
 عقله بالبنج ولبن الرمال لا تنفذ نصر فانه وعن أبي ح ان علم حين تناوله انه بنج يقع طلاقه والافلا وعندهما
 لا يقع مطلقا وهو الصحيح وكذا لو شرب شرابا حلو فلم يوافق عقله فزال عقله فطلق قال محمد لا يقع وعليه الفتوى اه
 وهذا اذا لم يقصد به المعصية والافيق طلاقه كما يأتي عن البحر وفي شرح الوهبانية والصحيح من مذهب
 الصاحبين جواز شربه أي ابن الرمال ولا يحد شاربه اذا سكر منه على الصحيح اللهم الا ان يجتمع عليه كما عطل فيما
 قدمناه اه اي الا أن يشربه للهو والمعصية ثم هذا كله مخالف لما ذكره القهستاني الا أن يقال
 ان هذا في غير المشتد وكلام القهستاني في المشتد وبه بشر كلام الهداية حيث قال في تعليل حل ابن
 الرمال لان كراهية لحمه لا ترامه أو لا يوذى الى قطع مادة الجهاد فلا يتعدى الى لبنه اه او يقال هذا فيما
 اذا لم يقصد به المعصية وكلام القهستاني اذا قصد بها كما قدمناه عن ابن النخعي وبأن مثله عن البحر فليست مثل
 (قوله في الدباء) بالضم والمقتضى الثاني أي مع التشديد (قوله جمع دباءة) بالذ اه ح (قوله
 والختم) بفتح الحاء والتاء وسكون النون بينهما قهستاني (قوله جرزة خضراء) كذا فسره في القاموس
 وفي المغرب الختم الخزف الاخضر او كل خزف وعن أبي عبيدة هي جرار حجر يحمل فيها الخمر الى المدينة
 الواحدة حنمة (قوله وما ورد من النهي نسخ) أي بقوله عليه الصلاة والسلام كنت نهيتكم عن الانتباه
 في الدباء والختم والمزفت والنقير فانتبهوا فيها واشربوا في كل ظرف فان الظرف لا يحمل شيئا ولا يحترمه
 ولا تشربوا المسكر وهذا حجة على مالك واحد في رواية غرر الافكار قال شيخ الاسلام في مبسوطه انما هي
 عن هذه الوعية على الخصوص لان الانبذة تشبه هذه الظروف اكثر ما تشبه في غيرها يعني فصاحبها على
 خطر من الوقوع في شرب المحرم عناية (قوله وكره) عبر في النقاية كذا راها في بقوله وحرم قال القهستاني
 وانما أثر الحرمة على الكراهة الواقعة في عبارة كثير من المتون لانه اراد التنبيه على المراد الدال عليه كلام
 الهداية (قوله اي عكره) بفتح عين ويسكن قاموس وردى الشئ ما يبق اسفله قهستاني (قوله
 والامتشاط) انما خصه لانه تاتى في تحسين الشعر نهاية (قوله عندنا) وقال الشافعي يحد لانه شرب
 جزء من الخمر ولما ان قليله لا يدعوا الى كثيرة لما في الطباع عن النبوة عنه فكان ناقصا فاشبهه غير الخمر من
 الاشربة ولا حد فيها الا بالسكر ولان الغالب عليه التفل فصار كما اذا غلب عليه الماء بالامتزاج هداية (قوله
 ويحرم كل البنج) هو بالفتح نبات يسمى في العربية شيكران يصنع ويسبت ويحاط العقل كما في التذكرة للشيخ
 داود زاد في القاموس واخبره الاحمر ثم الاسود واسلمه الايض وفيه السبت يوم من الاسبوع والرجل الكثير
 النوم والمسبت الذي لا يتحرك وفي القهستاني هو أحد نوعي شجر القنب حرام لانه يزيل العقل وعليه الفتوى
 بخلاف نوع اخر منه فانه مباح كالافيون لانه وان اختل العقل به لا يزول وعليه يحمل ما في الهداية وغيره من
 اباحة البنج كما في شرح الباب اه أقول هذا غير ظاهر لان ما يحل العقل لا يجوز أيضا بلا شبهة فكيف يقال
 انه مباح بل الصواب ان مراد صاحب الهداية وغيره اباحة قليله للتداوى ونحوه ومن صرح بحرمته اراد به
 القدر المسكر منه يدل عليه ما في غاية البيان عن شرح شيخ الاسلام أم كل قليل السقمونيا والبنج مباح للتداوى
 وما زاد على ذلك اذا كان يقتل أو يذهب العقل حرام اه فهذا صريح فيما قلناه مؤيد لما سابقا بحسنه
 من تخصيص ما رزمن ان ما اسكر كثيره حرم فليله بالمناعات وهكذا يقال في غيره من الاشياء الجامة المضرة
 في العقل او غيره يحرم تناول القدر المضر منها دون القليل النافع لان حرمتها ليست لعينها بل لضررها وفي قول
 طلاق البحر من غاب عقله بالبنج والافيون يقع طلاقه اذا استعمل للهو وادخال الآفات قصد الكونه معصية
 وان كان للتداوى فلا لعدمها كذا في فتح القدير وهو صريح في حرمة البنج والافيون للدواء وفي البرازية
 والتعليل ينادى بحرمته للدواء اه كلام البحر وجعل في التمهيد هذا التفصيل هو الحق والحاصل ان
 استعمال الكثير المسكر منه حرام مطلقا كما يدل عليه كلام الغاية وأما القليل فان كان للهو حرم وان سكر منه
 يقع طلاقه لان مبدأ استعماله كان محظورا وان كان للتداوى وحصل منه اسكار فلا فاعتم هذا
 التحرير المفرد ببق هنا شئ لم أره نبيه عليه عندنا وهو انه اذا اعتاد كل شئ من الجامدات التي لا يحرم قلبها

(وحدل الانتباه) اتخذا الذبيذ
 (في الدباء) جمع دباءة وهو القرع
 (والختم) جرزة خضراء (والمزفت)
 المطلى بالزفت أي القير (والنقير)
 الخشبة المنقورة وماورد من
 النهي نسخ (وكره شرب دردى
 الخمر) أي عكره (والامتشاط)
 بالدردي لان فيه اجزاء الخمر وقيل
 ككثيره كما مر (و) لكن لا يحد
 شاربه (عندنا) بلا سكر وبه
 يحد اجماعا (ويحرم أكل البنج
 والخشبة)

وبسكر كثيرها حتى صاريا كل منها القدر المسكر ولا يسكره سواء أسكره في ابتداء الامر ولا فهل يحرم عليه استعماله نظرا الى انه يسكر غيره او الى انه قد أسكره قبل اعتياده ام لا يحرم نظرا الى انه طاهره باح والعلة في تحريمه الاسكار ولم يوجد بعد الاعتقاد وان كان فعله الذي أسكره قبله حراما مكن اعتقاد كل شيء مسموم حتى صاريا كل ما هو قاتل عادة ولا يضره كما بلغنا عن بعضهم فليتناقل نعم صرح الشافعية بأن العبرة لما يغيب الله قتل بالنظر الى الناس بلاعادة (قوله وهي ورق القنب) قال ابن البطارو من القنب الهندي نوع يسمى بالحشيشة يسكره اذا تناول منه يسيرا قد ردوهم حتى ان من أكثر منه أخرجه الى حد الرعونة وقد استعمله قوم فاختلت عقولهم وربما قتل بل نقل ابن حجر عن بعض العلماء ان في اكل الحشيشة مائة وعشرين مضرة دينية ودينية ونقل عن ابن تيمية ان من قال بجله ~~كفر~~ قال وثقه أهل مذهبه اه وسأقي مثله عندنا (قوله والافيون) هو عصارة الشخصاش يكرب ويسقط الشهوتين اذا تمودى عليه ويقتل الى درهمين ومتى زاد اكله على اربعة ايام ولا اعتاده بحيث يفضي تركه الى موته لانه يحرق الاغشية خروقا لا يستدعي غيره كذا في تذكرة داود (قوله لانه مفسد للعقل) حتى يصير الرجل فيه خلاعة وفساد جوهره (قوله وان سكر) لان الشرع اوجب الحذر بالسكر من المشروب لا الماء كقول اتقاني (قوله كذا في الجوهره) الاشارة الى قوله ويحرم كل البنج الخ (قوله وكذا تحرم جوهره الطيب) وكذا الغبير والزعفران كما في الزواجر لابن حجر المكي وقال فهذه كلها مفسدة ومراهم بالاسكار ههنا تعطية العقل لامع الشدة المطربة لانها من خصوصيات المسكر المانع فلا ياتي في انها تسمى مخدرة فاجاء في الوعيد على الخبر ياتي فيها لا شرا كهي في ازالة العقل المقصود للشارع بقاؤه اه أقول ومثله زهر القطن فانه قوى التفرج يحيل على الاسكار كما في التذكرة فهذا كله ونظائره يحرم استعمال القدر المسكر منه دون القليل كما قدمناه فافهم ومثله بل اولى البرش وهو شئ مركب من البنج والافيون وغيرهما ذكر في التذكرة ان ادمانه يفسد البدن والعقل ويسقط الشهوتين ويفسد اللون وينقص القوى وينهك وقد وقع به الا ن ضرر ~~شير~~ اه (قوله قاله المصنف) وعبارته ومثل الحشيشة في الحرمة جوهره الطيب فقد أفتى كثير من علماء الشافعية بحرمتها ومن صرح بذلك منهم ابن حجر نزيل مكة في قضاواه والشيخ كمال الدين بن أبي شريف في رسالة وضعها في ذلك وأفتى بحرمتها الا قصر اوى من اصحابنا ووقف على ذلك بخطه الشريف لكن قال حرمتها دون حرمة الحشيش والله أعلم اه أقول بل سيد كرا الشارح حرمتها عن المذاهب الاربعة (قوله عن الجامع) أي جامع الفتاوى (قوله والحشيشة عبارة المص وهو الحشيشة) (قوله فهو زنديق مبتدع) قال في البحر وقد اتفق على وقوع طلاقه أي آكل الحشيش قنوى مشايخ المذهبين الشافعية والحنفية لفتواهم بحرمة وتناديب باعته حتى قالوا من قال بجله فهو زنديق كذا في المبتغى بالمجتمعة وتبعه المحقق في فتح القدير اه (قوله بل قال نجم الدين الزاهد الخ) هذا ذكره المصنف نقلا عن خط بعض الافاضل ورد الرمي بأنه لا التفات اليه ولا تعويل عليه اذا تكذب بانكار القطعيات وهو ليس كذلك اه ملخصا أقول وبؤيده ما مر متنا من أن الاثرية الاربعة المحرمة حرمتها دون حرمة الخمر فلا يكفر مستعملها فعلى هذا يشكك أيضا الحكم عليه بأنه زنديق مع انه اقتره في الفتح والبحر وغيرهما والزنديق يقتل ولا تقبل قوته لكن رأيت في الزواجر لابن حجر مانه وحكي القراني وابن تيمية الاجماع على تحريم الحشيشة قال ومن استعملها فقد كفر قال وانما لم يتكلم فيها الاثمة الاربعة لانهم لم تكن في زمنهم وانما ظهرت في آخر المائة السادسة واقل المائة السابعة حين ظهرت دولة التتار اه بحروقه فليتناقل (قوله والتتن الخ) أقول قد اضطررت آراء العلماء فيه فبعضهم قال بكرأهته وبعضهم قال بحرمة وبعضهم باباحته وافردوه بالتأليف وفي شرح الوهبانية للشربلالي ويمنع من بيع الدخان وشربه * وشاربه في الصوم لاشك فيه طهره وفي شرح العلامة الشيخ اسماعيل النابلسي والسيدينا عبد الغنى على شرح الدرر بعد نقله ان للزوج منع الزوجة من أكل الثوم والبصل وكل ما يتن الفم قال ومقتضاه المنع من شربها التتن لانه يتن الفم خصوصا اذا كان الزوج لا يشربه اعادنا الله تعالى منه وقد اتفق بالمنع من شربه شيخ مشايخنا المسيري وغيره اه وللعلامة الشيخ على الاجهوري المالكي رسالة في حله نقل فيها انه اتفق بجله من يعتمد عليه من اثمة المذاهب الاربعة قلت والف في حله أيضا سيدنا العارف عبد الغنى النابلسي رسالة سماها الصلح بين الاخوان في اباحة شرب

هي ورق القنب (والافيون) لانه مفسد للعقل ويصد عن ذكر الله وعن الصلاة (لكن دون حرمة الخمر فان كل شيئا من ذلك لاحد عليه وان سكر) منه (بل يعزربا دون الحلة) كذا في الجوهره وكذا تحرم جوهره الطيب لكن دون حرمة الحشيشة قاله المصنف ونقل عن الجامع وغيره ان من قال بجل البنج والحشيشة فهو زنديق مبتدع بل قال نجم الدين الزاهد انه يكفر ويباح قتله قلت ونقل شيخنا النجم الغزي الشافعي في شرحه على منظومة ابيه البدرا المتعلقة بالعباد والافاخر عن ابن حجر المكي انه صرح بتحريم جوهره الطيب باجماع الاثمة الاربعة وانما مسكرة ثم قال شيخنا النجم والتتن الذي حدث وكان حدوته بدمشق في سنة خمسة عشر بعد الالف يدعي شاربه انه لا يسكر وان سلم له

الدخان وتعرض له في كثير من تأليفه الحسان واقام الطائفة الكبرى على القائل بالحُرمة اوبالكرهه فانهما
حكمان شرعيان لا بد لهما من دليل ولا دليل على ذلك فانه لم يثبت اسكاره ولا تفتيره ولا اضراؤه بل ثبت له منافع
فهو داخل تحت قاعدة الاصل في الاشياء الاباحة وان فرض اضراؤه للبعض لا يلزم منه تحريمه على كل أحد
فان العسل يضر باصحاب الصغراء الغالبة وربما امرضهم مع انه شفاء بالنص القطعي وليس الاحتياط في الاعتناء
على الله تعالى باثبات الحرمة أو الكراهة للذين لا بد لهما من دليل بل في القول بالاباحة التي هي الاصل وقد
وقف النبي صلى الله عليه وسلم مع انه هو المشرع في تحريم الخمر الخبائث حتى نزل عليه النص القطعي فالذي
ينبغي للانسان اذا سئل عنه سواء كان ممن يتعاطاه او لا كهذا العبد الضعيف وجميع من في بيته أن يقول هو
مباح لكن رائحته تستكرهها الطباع فهو مكروه طبعاً لا شرعاً الى اخر ما اطال به رحمه الله تعالى وهذا الذي
يعطيه كلام الشارح هنا حيث اعقب كلام شيخه النجم بكلام الاشياء وبكلام شيخه العمادى وان كان
في الدر المنثور جزم بالحرمة لكن لاذاته بل لورود النهي السلطاني عن استعماله وبأقوال الكلام فيه (قوله
فانه مفتر) قال في القاموس قتر جسمه فتورالانت مفاصله وضعف والفتار كغراب ابتداء النشوة وأقتر الشراب
قتر شارب (قوله وهو حرام) يخالف لما نقل عن الشافعية فانهم اوجبوا على الزوج كفائتهما منه اه
ابو السعدي فخذ كروا ان ما ذهب اليه ابن حجر ضعيف والمذهب كراهة التنزيه الالعارض وذكرنا انه انما يجب
للزوجة على الزوج اذا كان لها اعتياد ولا يضر هاتركه فيكون من قبيل التفكه أما اذا كانت تنظر ربتك
فيكون من قبيل التدابى وهو لا يلزم ط (قوله ومع نهى ولى الامر عنه الخ) قال سيدي العارف
عبد الغنى ليت شعري أى أمر من أمره يتسلك به امره الناس بتركه ام امره باعطائه المكس عليه وهو
في الحقيقة أمر باستعماله على ان المراد من اولى الامر في الآية العلماء في اصح الاقوال كما ذكره العيني في اخر
مسائل شتى من شرح الكنز وباضاهل منع السلاطين الظلمة المصريين على المصادر وتضييع بيوت المال
واقرارهم القضاة وغيرهم على الرشوة والظلم ثبت حكماً شرعياً وقد قالوا من قال لسلطان زماناً عادلاً كفر
اه ملخصاً أقول مقتضاه ان امراء زماناً لا يفيد امرهم الوجوب وقد صرحوا في متفرقات القضاء عند قول
المتون امر لك قاض برجم أو قطع أو ضرب قضى به وسعدك فعله بقولهم لوجوب طاعة ولى الامر قال الشارح
هنا ولمنع محمد حتى يعاين الحجة واستحسنوه في زماننا وبه يفتى الخ وذكر العلامة البيرى في اخر
شرحه على الاشياء ان من شروط الامامة أن يكون عدلاً بالغاً اميناً ورعاً ذا كرامات وقابله في الدماء والقروج
والاموال زاهدا متواضعاً ميسراً في موضع السياسة ثم اذا وقعت البيعة من أهل الحل والعقد مع من صفته
ما ذكرنا مما يفترض اطاعته كفى خزانة الاكمل وفي شرح الجواهر تجب اطاعته فيما اباحه الشرع وهو
ما يعود نفعه على العامة وقد نصوا في الجهاد على امتثال أمره في غير معصية وفي التاترخانية اذا أمر الأمير
العسكر بشئ فعصاه واحداً لا يؤتبه في أول وهله بل ينصحه فان عادى بلا عذر رآه اه ملخصاً وأخذ البيرى من
هذا انه لو أمر بصوم ايام لطاعون ونحوه يجب امتثاله أقول وظاهر عبارة خزانة الفتاوى لزوم اطاعة من
استوفى شروط الامامة وهذا يؤيد كلام العارف قدس سره لكن في حاشية الجوى ما يدل على ان هذه
الشروط لرفع الانتم لا لصحة التولية فراجع (قوله ربما اضرب بالبدن) الواقع انه يختلف باختلاف المستعملين
ط (قوله الاصل الاباحة او التوقف) المختار الاول عند الجمهور من الحنفية والشافعية كما صرح به المحقق
ابن الهمام في تحرير الاصول (قوله فيفهم منه حكم النبات) وهو الاباحة على المختار والتوقف وغيره
اشارة الى عدم تسليم اسكاره وتفتيره واضراؤه والام يصح ادخاله تحت القاعدة المذكورة ولذا أمر بالتنبه
(قوله وقد كرهه شيخنا العمادى في هديته) أقول ظاهر كلام العمادى انه ~~مكروه~~ تحريمه ما يفسق
متعاطيه فانه قال في فصل الجماعة ويكره الاقتداء بالمعروف بأكل الربا وشئ من المحرمات او يدوم الاصرار
على شئ من البدع المكروهات كالدخان المبتدع في هذا الزمان ولا سيما بعد صدور منع السلطان اه ورد
عليه سيدنا عبد الغنى في شرح الهدية بما حاصله ما قدمناه فقول الشارح الحاقه بالثوم والبصل فيه تطر
اذ لا يناسب كلام العمادى نعم الحاقه بما ذكره الانصاف قال ابو السعدي فتكون الكراهة تنزيهية وللمكروه
تنزيهياً يجمع الاباحة اه وقال ط ويؤخذ منه كراهة التحريم في المسجد للنهي الوارد في الثوم والبصل

فانه مفتر وهو حرام لم يثبت احد
عن ام سلمة قالت نهى رسول الله
صلى الله عليه وسلم عن كل مسكر
يوم فتر قال وليس من الكبائر
تناوله المرة والمرة ومع نهى
ولى الامر عنه حرم قطعه على ان
استعماله ربما اضرب بالبدن
نعم الاصرار عليه كبيرة كسائر
الصغائر انتهى بحروقه وفي
الاشياء في قاعدة الاصل الاباحة
او التوقف ويظهر اثره فيما اشكل
الحال كالحياوان المشكل امره
والنبات المجهول سمته انتهى قلت
فيفهم منه حكم النبات الذى شاع
في زماننا المسمى بالتنبه وقد
كرهه شيخنا العمادى في هديته
الحاقه بالثوم والبصل بالاولى
فتدبر

وهو ملحق بهما والظاهر كراهة تعاطيه حال القراءة لما فيه من الاخلال بتعظيم كتاب الله تعالى اه (قوله ومن جزم الخ) قد علمت اجماع العلماء على ذلك (تتمة) لم يتكلم على حكم قهوة البن وقد حرمها بعضهم ولا وجه له كما في تبين المحارم وقتاوى المصنف وحاشية الاشباه للرملي قال شيخ الشارح النجم الغزى في تاريخه في ترجمة أبي بكر بن عبد الله الشاذلى المعروف بالعبد روس انه اول من اتخذ القهوة لما مر في سياحته بشجر البن فاقتات من ثمره فوجد فيه تجفيفا للدماغ واجتلابا للسهر وتنشيطا للعبادة فاتخذته قوتا وطعاما وارشد اتباعه اليه ثم انتشرت في البلاد واختلف العلماء في اول القرن العاشر فحرمها جماعة ترجع عندهم انها ضرة اخرهم بالشام والدشيشنا العيتاوى والقاتب بن سلطان الحنفى وبمصر احمد بن احمد ابن عبد الحق السنباطى تبعه لايه والا كثرون الى انها مباحة وانعقد الاجماع بعدهم على ذلك واما ما ينضم اليها من المحرمات فلا شبهة في تحريمه اه ملخصا (خاتمة) سئل ابن حجر المكي عن ابتلى باكل نحو الافيون وصار ان لم يأكل منه هلك فأجاب ان علم ذلك قطعها حل له بل وجب لا خطراره الى ابقاء روحه كالميتة للمصطرر ويجب عليه التدرج في تنقيصه شيئا فشيئا حتى يزول تولع المعدة به من غير ان تشعر فان ترك ذلك فهو آثم فاسق اه ملخصا قال الرملي وقواعدنا لا تتخالفه (فرع) قد منى في الحظر والاباحة عن التاترخانية انه لا بأس بشرب ما يذهب بالعقل لقطع نحو اكلة أقول ينبغي تقييده بغير الخمر وظاهره انه لا يتقيد بنحو بنج من غير المانع وقيده به الشافعية والله تعالى أعلم

* (بسم الله الرحمن الرحيم كتاب الصيد) *

مصدر صاده اذا اخذه فهو صائد وذالذ صيد ويسمى المصيد صيدا فيجمع صيودا وهو كل تمتع متوحش طبعه لا يمكن اخذه الا بجيلة مغرب فخرج بالمتنع مثل الدجاج والبط اذا المراد منه ان يكون له قوائم او جناحان يملك عليهما ويقدر على الفرار من جهتهما وبالمتوحش مثل الحمام اذ معناه أن لا ياف الناس ليلا ونهارا وبطبعه ما يتوحش من الاهليات فانها لا تحل بالاصطياد وتحل بذكاة الضرورة ودخل به متوحش يألّف كالظبي لا يمكن اخذه الا بجيلة وتمايه في التهمة انى أى فالظبي وان كان مما يألّف بعد الاخذ الا انه صيد قبله يحل بالاصطياد ودخل فيه ما لا يؤكل كما يأتى (قوله مما يورث السرور) وقيل الغنلة واللهم ولد يث من اتبع الصيد فقد غفل وفي السعدية ولان الصيد من الاطعمة ومناسبتها للامر به غير خفية وكل منهما فيه ما هو حلال وحرام (قوله بخمسة عشر شرطا) خمسة في الصائد وهو أن يكون من أهل الذكاة وأن يوجد منه الارسال وأن لا يشاركه في الارسال من لا يحل صيده وأن لا يترك التسمية عامدا وأن لا يشتغل بين الارسال والاخذ بعمل آخر وخمسة في الكلب أن يكون معالما وأن يذهب على سنن الارسال وأن لا يشاركه في الاخذ ما لا يحل صيده وأن يقتله جرحا وأن لا يأكل منه وخمسة في الصيد أن لا يكون من الحشرات وأن لا يكون من نبات الماء الا السمك وأن يمنع نفسه بجناحه أو قوائمه وأن لا يكون متقويا بنابه أو بظلمه وان يموت بهذا قبل أن يصل الى ذبحه اه وفيه بحث مذكور مع جوابه في المنع ومجموع هذه الشروط لما يحل أكله ولم يدركه حيا (قوله في غير الحرم) الاولى أن يقول او في الحرم ليشمل الصور الثلاث وهي صيد المحرم في الحل أو الحرم او الحلال في الحرم (قوله كما هو ظاهر) لان مطلق اللهم منى عنه الا في ثلاث كما مر في الحظر (قوله على حافى الاشباه) أى اخذا مما فى البرازية من انه مباح الا للتهى او حرفة وفي مجمع الفتاوى ويكره للتهى وان يتخذ حرفة وأقره في الشريعة بلاية (قوله لانه نوع من الاكساب) وبذلك استدل في الهداية على اباحة الاصطياد بعد استدلاله عليه بالكتاب والسنة والاجماع وأقره الشراح (قوله وكل انواع الكسب الخ) أى انواعه المباحة بخلاف الكسب بالربا والعقود الفاسدة ونحو ذلك (قوله على المذهب الصحيح) قال بعده في التاترخانية وبعض الفقهاء قالوا الزراعة مذمومة والصحيح ما ذهب اليه جمهور الفقهاء ثم اختلفوا في التجارة والزراعة أيهما أفضل واكثر مشايخنا على ان الزراعة أفضل اه وفي الملتقى والمواهب أفضله الجهاد ثم التجارة ثم الحراثة ثم الصناعة اه أقول فالمراد من قولهم كل انواع الكسب في الاباحة سواء أثنى بعد ان لم تكن بطريق مخطور لا يذم بعضها وان كان بعضها أفضل من بعض تأمل ثم ان كل نوع منها تارة يتخذ الانسان حرفة ومعايشا وتارة يفعل وقت

ومن جزم بحرمة الحشيشة شارح الوهبانية في الحظر ونظمه فقال

واقتوا بتحريم الحشيش وحرقه وتطليق محنش لزجر وقزروا لبائعه التأديب والفسق اثبتوا وزندقة للمستحل وحرّروا

* (كتاب الصيد) *

لعل مناسبتة ان كلا منهما مما يورث السرور (هو مباح) بخمسة عشر شرطا مبسوطة في العناية وسنقرها في اثناء المسائل (الا) لمحرم في غير الحرم او (للتلهى) كما هو ظاهر (او حرفة) على حافى الاشباه قال المصنف وانما زدت به تبعاً له والا فالتحقيق عندى اباحة اتخاذه حرفة لانه نوع من الاكساب وكل انواع الكسب في الاباحة سواء على المذهب الصحيح كما فى البرازية وغيرها

(نصب شبكة للصيد ملك ما تعقل
بها بخلاف ما اذا نصبها للجفاف)
فانه لا يملك ما تعقل بها (وان وجد)
المقتل أو غيره (خاتما اودينارا
مضروبا) بضرب أهل الاسلام (لا)
يملكه ويجب تعريفه اعلم ان اسباب
الملك ثلاثة ناقل كبيع وهبة
وخلافة كارث واصالة وهو
الاستيلاء حقيقة بوضع اليد
او حيا بالتهبئة كنصب شبكة
لصيد الجفاف على المباح الخالي
عن مالك فلواستولى في مفازة
على حطب غيره لم يملكه ولم يحل
للمقتل ما يجده بلا تعريف وتام
التفريع في المطولات (ويحل
الصيد بكل ذي ناب ومخلب) تنقذ ما
في الذبح (من كلب وبارونخوهما
بشرط قابلية التعليم) بشرط
(كونه ليس بنجس العين) ثم قرع
على ما مهد من الاصل بقوله (فلا
يجوز) الصيد (بدب وأسد) لعدم
قابليتهما التعليم فانهما لا يعملان
لغير الاسد لعلوهمته والذب
لخاسته وألحق بعضهم بالذب
الحدأة لخاستتها (ولا يخنزير)
لنجاسة عينه وعليه فلا يجوز
بالكلب على القول بنجاسة عينه
الا ان يقال ان النص ورد فيه فتنبه
وبه يدفع قول القهستاني ان
الكلب نجس العين عند بعضهم
والخنزير ليس بنجس العين عند
أبي حنيفة على ما في التبريد
وغيره فتأمل

الحاجة في بعض الاحيان وحيث كان الاصطيد نوعا منها دل على اباحة اتخاذه حرفة ولا سيما مع اطلاق
الدلة وعبارات المتون والكراهة لا بد لها من دليل خاص وما قيل ان فيه ازهاق الروح وهو يورث قسوة
القلب لا يدل على الكراهة بل غاية ان غيره كالتجارة والحراثة أفضل منه وفي التارخانية قال أبو يوسف اذا
طلب الصيد له واوله بافلاخه فيه واكثره وان طلب منه ما يحتاج اليه من بيع او ادم او حاجة اخرى
فلا بأس به اه (قوله تعقل) بتقديم العين المهملة على القاف أى علق ونشب قال في المغرب وهو مصنوع
غير مسموع (قوله وان وجد المقتل) بالقاف وهو الذي ينقش المزابل بيده او بالغربال ليستخرج ما فيها
من النقود وغيرها وانظروا لفظ عامي غير عربي فلتراجع كتب اللغة ولا مناسبة لهذه المسألة بباب الصيد
ومحلها كتاب اللطعة حموي ملخصا ووجد في بعض نسخ المنخ المقتل (قوله بضرب أهل الاسلام) أما
المضروب بضرب الجاهلية فهو ركان يخمس وتقدم انه اذا اشتبه بالضرب يجعل جاهليا ط (قوله ويجب
تعريفه) الى ان يعلم انه لا يملكه ثم يتصدق به او يتفق على نفسه ان كان مصرفا ط (قوله ناقل) أى من
مالك الى مالك وقوله وخلافة أى ذو خلافة وكذا يقال فيما بعده ط (قوله وهو الاستيلاء حقيقة) يشمل
احياء الموات فلا حاجة الى عده قسما رابعا كما فعل الحموي (قوله كنصب شبكة لصيد الجفاف) تنع فيه
صاحب الاشياء والاولى حذف قوله لصيد ليشمل ما اذا لم يقصد شيئا لما في التارخانية والظهيرية الاستيلاء
الحكمي باستعمال ما هو موضوع للاصطياد حتى ان من نصب شبكة فتعقل بها صيدها كقصد بها الاصطياد
اولا فلونصبها للتجفيف لا يملكه وان نصب فسطاطا ان قصد الصيد يملكه والا فلا لانه غيره موضوع للصيد اه
ملخصا فتأمل (قوله على المباح) متعلق بالاستيلاء (قوله عن مالك) أى ملك مالك (قوله على حطب
غيره) أى بان جمعه غيره (قوله ولم يحل الخ) لانه لم يحل عن ملك مالك (قوله وتام التفريع) أى
على السبب الثالث في المطولات منها ما في التارخانية وغيرها عن المتقي بالتون دخل صيد داره فلما رآه اغلق
عليه الباب وصار يحال يقدر على اخذه بلا صطياد بشبكة او سهم ملكه وان اغلق ولم يعلم به لا يملكه ولو نصب
حبالا فوق وقع فيها صيد فقطعها وانفلت فأخذه اخر ملكه ولو جاء صاحب الحبالا ليأخذه ودنا منه بحيث يقدر
على اخذه فانفلت لا يملكه الاخذ وكذا لو انفلت من الشبكة في الماء قبل الاخراج فأخذه غيره ملكه لا لورمى به
خارج الماء في موضع يقدر على اخذه فوقع في الماء اه ملخصا وفي بعض النسخ وتام التعريف وهو غير
مناسب كما لا يخفى (قوله تنقذ ما في الذباح) يشير الى أن المراد به ما تقدم وهو سبع له ناب أو مخلب يصيده
احترازا عن نحو البعير والحمامة قال القهستاني وفيه اشعار بأن ما لا ناب له ولا مخلب لم يحل صيده بلاذبح
لانه لم يجرح كما في الكرمانى (قوله وباز) في الصحاح الباز لغة في البازي الذي يصيد والجوع ابوز ويزان
وجع البازي بزة فالاول اجوف والثاني ناقص فظهر منه لحن قول بعض الفقهاء البازي يتشدد بالياء
وتخفيفها كذا في غرر الافكار أى حيث جوزوا فيه التشديد مع انه لم يسمع (قوله بدب وأسد) ذكر في النهاية
الذئب بدل الذب وكذا في المحيط شربلاية وذكر في الاختصار الثلاثة (قوله لعدم قابليتهما التعليم)
حتى لو تصور التعلم منهما وعرف ذلك جاز شربلاية عن النهاية (قوله وعليه الخ) هو بحث للمصنف أى على
ان العلة هي نجاسة عينه كما في الهداية (قوله فلا يجوز) الفاء فصيحة أى واذا بينا عدم الجواز في الخنزير
على نجاسة عينه فلا يجوز بالكلب بناء على القول بنجاسة عينه أيضا وذكر في المعراج عن النخعي والحسين
البصري وغيرهما انه لا يجوز بالكلب الاسود البهيم لانه عليه السلام قال هو شيطان وأمر بقتله وما وجب
قتله حرم اقتنائه وتعليمه فلم يحل صيده كغير العلم ولنا عموم الآية والاخبار اه (قوله ان النص ورد فيه)
وهو قوله عليه الصلاة والسلام لعدي بن حاتم اذا ارسلت كلبك فاذكر اسم الله تعالى فان امسك عليك فادركته
قد قتل ولم يأكل منه فكله فان أخذ الكلب ذكاة رواه البخاري ومسلم وأحمد (قوله وبه يدفع قول
القهستاني) حيث قال يحل صيد كل ذي ناب كالكلب والفهد والثمر والاسد وابن عرس والذب والخنزير وغيرها
بشرط العلم وعن أبي يوسف انه يستثنى منه الخنزير لكونه نجس العين والاسد والذب لانهم لا يعملان للغير وقد
يلحق الحدأة بالذب مضمرة وفي ظاهر الرواية الشرط قبول التعليم وما قال السفنا في ان الاسد والذب لا يتصور
فيهما التعليم فقد صرح بخلافه في البيع والخنزير عند الامام ليس بنجس العين على ما في التبريد وغيره على ان

الكلب نجس العين عند بعضهم وقد حل صيده بالاتفاق اه ملخصا وحاصله البحث في استثناء الخنزير والاسد والذب وفي التعليل لان الشرط في ظاهر الرواية قبول التعليم فيحل بكل معلم ولو خنزيرا او كونه نجس العين لا يمنع بدليل ان الكلب كذلك عند بعضهم مع انه لم يقل أحد بعدم حل صيده ووجه الدفع الذي افاده الشارح الفاضل ان النص ورد في الكلب وان قيل بنجاسة عينه فلا يلحق به الخنزير والحاصل ان هذا الجواب دفع به الشارح شيئين الاول ما بحثه المصنف من الحاق الكلب بالخنزير في عدم حل الصيد بناء على القول بنجاسة عين الكلب والثاني ما بحثه القهستاني من الحاق الخنزير بالكلب في حل الصيد ووجه الاول ان الكلب وان قيل بنجاسة عينه ~~لم~~ يمكن لما ورد النص فيه بخصوصه وجب اتباعه ووجه الثاني ان الخنزير وان دخل ظاهرا في عموم قوله تعالى وما علمتم من الجوارح لكنه مستثنى لحرمة الانتفاع بنجس العين وما ورد به نص بخصوصه حتى يتبع بل امرنا باجتنابه فلا يصح قياسه على الكلب المنصوص عليه ولذا جزم باستثناءه المصنف كالهداية والتبيين والبدائع والاختيار هذا تقرير كلام الشارح الفاضل وقد خفي على غير واحد ونسبه بعضهم لغفلة وهو يرى من الله تعالى رد نعم فاته الجواب عن قول القهستاني والخنزير ليس بنجس العين لكن تركه لظهور ان المذهب خلافه والتعليل بنجاسة عينه مبنى على ما هو المذهب تأمل (قوله بشرط علمهما) بدليل الحديث المار وقوله تعالى مكين أى معلمين الاصطيداء تعلمونهم تؤذونهم وتعامه في الزيلعي والمناسب الاتيان بالواو عطفنا على قوله بشرط التعليم ثم ان هذا الشرط مغن عن ذلك (قوله وذا) اى العلم والباء في تركه للتصوير ط (قوله بترك الاكل ثلاثا) أى متواليات قهستاني وهذا عندهما وهو رواية عنه لان فسادونه مزيد الاحتمال فلعلة تركه مرة أو مرتين شبيها فاذا تركه ثلاثا دل على انه صار عادة له وتعامه في الهداية ونقل ط عن الجوى انه لا بد من ترك الاكل مع الجوع لا الشبع فتأمل وعم كاله من الجلد والعظم والجناح والظفر وغيرها كما في قاضي خان وغيره قهستاني وعند أبي ح لا بد أن يغلب على ظن الصائده انه معلم ولا يقترب بالثلاث ومضى في الكثر والنقاية والاصلاح ومختصر القدرى على اعتبار التقدير بالثلاث وظاهر الملتقى ترجيح عدمه ثم على رواية التقدير عن الامام يحل ما اصطاده ثالثا وعندهما في حل الثالث روايتان قال في الخلاصة والبرزازية والاصح الحل (قوله في الكلب ونحوه) أى من كل ذى ناب فشمع نحو الفهد والنمر وقوله وبالرجوع اذ ادعوته في البازى ونحوه أى من كل ذى مخالب قال في الهداية لان بدن البازى لا يحتمل الضرب وبدن الكلب يحتمل فيضرب ليتركه ولان آية التعليم ترك ما هو مألوفه عادة والبازى متوحش مستغفر فكانت الاجابة آية تعليمه أما الكلب فهو ألوف يعتاد الانتهاب فكان آية تعليمه ترك ما لوفه وهو الاكل والاستلاب اه والتعليل الثاني لا يتأتى في الفهد والنمر فانه متوحش كالبازى مع ان الحكم فيه وفي الكلب سواء فالمعتمد هو الاول كفاية عن المبسوط ونحوه في العناية والمعراج وفي التارخاية عن المكافى والحكم في الفهد والكلب سواء اه أى لا يشترط فيه الاكل وفي الاختيار ما يخالفه حيث قال والفهد ونحوه يحتمل الضرب وعادته الاقتراس والنفاذ فيشترط فيه ترك الاكل والاجابة جميعا ومثله في الدرر وغاية البيان وغيرهما وهو مبنى على اعتبار التعليل الثاني أقول ومقتضى اعتماد التعليل الاول ترجيح ما ترقى تدبر (تنبيه) لم يذكر البازى بكم اجابة يصير معلما فينبغي أن يكون على الاختلاف الذى ذكر في الكلب ولو قيل يصير معلما باجابة واحدة ~~كان~~ له وجه لان الخوف ينفره بخلاف الكلب زيلعي قلت وفي التارخاية والذخيرة وغيرهما اذ افر البازى من صاحبه فدعاه فلم يجبه حتى يحكم بكونه جاهلا اذا أجاب صاحبه ثلاث مرات بعد ذلك على الولا يحكم به علمه عندهما وقال قبله عن المحيط وأما البازى وما جمعناه فتركه الاكل في حقه ليس علامة تعلمه بل أن يجيب صاحبه اذ ادعاه حتى اذا اكل من الصيد يؤكل صيده قال بعض مشايخنا هذا اذا أجاب عند الدعوة لا تلقه به من غير أن يطعم في اللحم أما اذا كان لا يجيب الاطعم في اللحم لا يكون معلما اه ومثله في الظهيرية (قوله اذ ادعوته) أى دعوت الجارح المعلوم من المقام (قوله وبشرط جرحهما) أى ذى الناب والمخالب (قوله على الظاهر) أى ظاهر الرواية في البدائع الاصطيداء بذى ناب او مخالب كالبازى والشاهين لا يحل ما لم يجرح في ظاهر الرواية وعن أبي ح وأبي يوسف يحل زاد في العناية والمعراج وغيرهما والفتوى على ظاهر الرواية أقول وهو ظاهر اطلاق المتون فمضى في القهستاني

(بشرط علمهما) علم ذى ناب

ومخالب (وذا بترك الاكل) أما

الشرب من دم الصيد فلا ينسب

قهستاني ويأتى (ثلاثا في الكلب)

ونحوه (وبالرجوع اذ ادعوته في

البازى) ونحوه (و) بشرط

(جرحهما في أى موضع منه) على

الظاهر وبه يفتى وعن الثاني يحل

بلا جرح وبه قال الشافعي

عن النظم من أن البازي والصقر لو قتلاه خنقا حل بالاتفاق مشكل وما في الخانية من قوله ولو ارسل الكلب فأصاب الصيد وكسر عنقه ولم يجرحه أو جثم عليه أي جلس على صدره وخنقه لا يؤكل وعن أبي يوسف لا بشرط الجرح والبازي إذا قتل الصيد حل وإن لم يجرح اه قال بعضهم هو على خلاف ظاهر الرواية أقول يؤيده أنه ذكره بعد قوله وعن أبي يوسف في القهستاني من حله كلام الخانية على ما في النظم وردة قول ذلك البعض فيه نظر لما علمت من مخالفة ما في النظم لظاهر الرواية المفتي به تأمل وذكر القهستاني أن الإدماء ليس بشرط ومنهم من شرطه أن كانت الجراحة صغيرة وفيه كلام سيأتي (قوله وبشرط إرسال مسلم أو كذا) سيأتي محترزه وهو المجوسي والوثني والمرتب فلوانفدت من صاحبه فأخذ صيداً فقتله لم يؤكل كما لو لم يعلم بأنه أرسله أحد لأنه لم يقطع بوجود الشرط قهستاني وسيأتي (قوله وبشرط التسمية) أي من يقتل بخلاف غيره من صي أو مجنون أو سكران كما في البدائع (قوله عند الإرسال) فالشرط اقتران التسمية به فلو تركها عند الإرسال ثم زجره معها فزجر لم يؤكل صيده قهستاني فلا تعتبر التسمية وقت الإصابة في الذكاة الاضطرارية بخلاف الاختيارية لأن التسمية تقع فيها على المذبوح لا على الآلة فلو اضجع شاة وسمى ثم أرسلها وذبح أخرى بالتسمية الأولى لم تجز ولورمى صيداً أو أرسل عليه كلباً فأصاب آخر فقتله أكل ولو اضجع شاة وسمى ثم ألقى السكين وأخذ سكيناً أخرى فذبح به ما تؤكل بخلاف ما لو سمي على سهم ثم رمى به غيره وتماهى في البدائع (قوله ولو حكم) راجع إلى التسمية وقصد به إدخال الناسي في حكم المسمى ط (قوله على حيوان) ولو غير معين فلو أرسل على صيد وأخذ صيداً أم كل الكل ما دام في وجه الإرسال قهستاني عن الخانية وكذا لو أرسل على صيد كثيرة كما يأتي وقد أشار المصنف إلى ما في البدائع من أن من الشروط أن يكون الإرسال أو الرمي على الصيد أو إليه قال حتى لو أرسل على غير صيد أو رمى إلى غير صيد فأصاب صيداً لا يحل لأنه لا يكون اصطيداً فلا يضاف إلى المرسل أو الرامي اه وسيأتي تمام التصريح عليه في قول المصنف سمع حس انسان الخ وعليه فالظرف تنازعه كل من التسمية والإرسال قد بر (قوله متوحش) أي طبعاً كما قدمناه أول الكتاب وفي البازية رمى إلى برج الحمام فأصاب حماماً ومات قبل أن يدرك ذكاته لا يحل ولله شايع فيه كلام أنه هل يحل بذكاة الاضطرار أم لا قيل يباح لأنه صيد وقيل لا لأنه يأوى إلى البرج في الليل اه (قوله فالذي الخ) محترز القيود (قوله لا يتحقق فيه الحكم المذكور) أي الحل بالاصطياد فإن الأول والثالث ذكاهما الذبح وكذا الثاني إن أمكن ذبحه والافق البدائع ما وقع في بئر فلم يقدر على إخراجه ولا ذبحه فذكاته ذكاة الصيد لكونه في معناه اه وكذا تقدم في الذبائح أنه يكفي فيه الجرح كنم نوحش الآن يقال إن الكلام الآن في الصيد بذى ناب أو مخلب وذال لا يمكن هنا وإن أمكن ذكاته بسهم ويحويه تأمل (قوله ولذا قال الخ) يعني أن ما ذكر لا يحل بالاصطياد بل لا بد فيه من الذبح لأن المراد بالصيد ما يؤكل أو اعتم لا تتفاد بجوده ولا يحل شئ مما ذكر بالاصطياد لا للكل ولا للذئب لا تتفاد بجوده لأن حل اللحم أو الجلد بالاصطياد انما هو إذا لم تكن الذكاة الاختيارية وما ذكر أمكنت فيه لخروجه عن الامتناع والتوحش فافهم (قوله وبشرط أن لا يشرك الخ) أي لا يشركه في الجرح وحاصل ما في الهداية والزيلعي وغيرهما أنه أما أن يشارك المعلم غير المعلم في الأخذ والجرح فلا يحل أو في الأخذ فقط بأن فز من الأول فردة عليه الثاني ولم يجرحه ومات بجرح الأول كره كذا تحرير عياشي الصحيح وقيل تنزيهاً بخلاف ما إذا رده عليه مجوسي بنفسه حيث لا يكره لأن فعل المجوسي ليس من جنس فعل الكلب فلم يتحقق المشاركة بخلاف فعل الكلبين ولو لم يردّه الثاني على الأول لكن اشتد على الأول فاشتد الأول على الصيد بسببه فقتله الأول فلا بأس به ولو رده عليه سبع أو ذو مخالب من الطير مما يمكن تعليمه والاصطياد به فهو كما لو رده الكلب عليه للعبانة بخلاف ما لو رده عليه ما لا يصطاد به كالجلد والبقر ثم البازي كالكلب في جميع ما ذكرنا (قوله أول يرسل الخ) عطف على غير معلم فكان ينبغي ذكره قبل قوله وكتب مجوسي تأمل (قوله وبشرط أن لا تطول وقفته) أي وقفة المعلم للاستراحة ولو أكل خبزاً بعد الإرسال أو بال لم يؤكل كما في المحيط فالأولى أن يقول أن لا يشتغل بعمل آخر بعد الإرسال كما في النظم وغيره لأن عدم الطول امر غير ضبوط قهستاني ولو عدل عن الصيد عينة أو بسرة أو تشاغل في غير طلب الصيد وفت عن سننه ثم اتبعه فآخذه لم يؤكل إلا بإرسال مستأنف أو أن يزجره صاحبه ويسمى فيما يحقل

(و) بشرط (إرسال مسلم

أو كذا) بشرط (التسمية عند

الإرسال) ولو حكم فالشرط عدم

تركها عند (على حيوان ممنوع)

أي قادر على الامتناع بقوائمه

أو بجناحيه (متوحش) فالذي

وقع في الشبكة أو سقط في البئر

أو استأنس لا يتحقق فيه الحكم

المذكور ولذا قال (يؤكل) لأن

الكلام في صيد الكل وإن حل

صيد غيره كما سيجي أو اعتم حل

الانتفاع بالجلد مثلاً كما يأتي فتأمل

(و) بشرط (أن لا يشرك الكلب

المعلم كلب لا يحل صيده ككلب) غير

معلم وكتب (مجوسي) أول يرسل

أول يسم عليه (و) بشرط أن لا

تطول وقفته بعد إرساله) ليكون

الاصطياد مضافاً للإرسال

الزعر فيزجر بدائع واذا ارد السهم ربح الى ورائه او يمنة أو يسرة فأصاب صيدا لا يحل وكذا الوردة حائط او شجرة
وتعامه في الخائنة (قوله بجلاف ما اذا كن) على وزن نصر وسمع كافي القا موسى وقوله واستخفى عطف تفسير
وهذا كالا ستثناء مما قبله (قوله كجسطه المصنف) ونصه قال شمس الأئمة السرخسى "ناقلا عن شيخه شمس الأئمة
الحلواني رحمه الله تعالى للفهد خصال ينبغي لكل عاقل أن يأخذ ذلك منه منها انه يكمن للصيد متى يتمكن منه
وهذه حيلة منه للصيد فينبغي للعاقل أن لا يجاهر عدوه بالخلاف ولكن يطلب الفرصة متى يحصل مقصوده من
غير انعاب نفسه ومنها انه لا يعلم بالضرب ولكن يضرب الكلب بين يديه اذا اكل من الصيد فيتعلم بذلك وهكذا
ينبغي للعاقل أن يتعظ بغيره كما قيل السعيد من وعظ بغيره ومنها انه لا يتناول الخبيث وانما يطلب من صاحبه اللحم
الطيب وهكذا ينبغي للعاقل أن لا يتناول الا الطيب ومنها انه يثب ثلاثا او خسا فاذا لم يتمكن من أخذه تركه
ويقول لا أقتل نفسي فيما اعمل لغيري وهكذا ينبغي لكل عاقل (قوله فان أكل الخ) نضر بع على قوله بشرط علمهما
الخ (قوله مطلقا عندنا) أى سواء كان نادرا أو معتادا ولا شافى قولان فيما اذا كان نادرا فى قول يحرم وفى
قول يحل وبه قال مالك وتعامه فى المنخ (قوله بعد تركه للاكل) اللام للتقوية وهى الداخلة على معمول عامل
ضعف بالتأخير او فرعيته عن غيره فحولهم يربهم يربون فعال لما يريد (قوله ثلاث مرات) أى عندهما ويرأى المصائد
عنده ط (قوله ما صاد بعده) أى بعد الاكل الذى هو بعد تركه له ثلاث مرات وكذا الضمير فى قوله
(قوله لو بقى فى ملكه) قيد لقوله او قبله وشمل ما لم يحرز بأن كان فى المفازة بعد والحرمة فيه بالانضاق او احزره
فى بيته عند أبي ح وعندهما لا يحرم وتعامه فى الزيلعى والحاصل ان الامام حكم بجهل الكلب مستندا وهما
بالاقتصار على ما أكل والاقل اقرب الى الاحتياط عناية وهو الصحيح قهستانى عن الزاد (قوله فان ما اتلفه)
أى بالاكل ونحوه وهذا مفهوم قوله لو بقى فى ملكه وفى التارخانية واما ما باعه فلا شك ان على قواه ما لا ينقض
البيع فأما على قوله فينبغي أن ينقض اذا تصادق مع المشتري على جهل الكلب (قوله وفيه اشكال ذكره
القهستانى) حيث قال وههنا اشكال فان الحكم بالشئ لا يقتضى الوجود الا ترى اننا حكم بحرية الامة الميعة
عند دعوى الولد حريتها ا هـ وصورتها فيما يظهر لى ان امرأة ولدت بنكاح فادعى رجل بعد موتها انها
امته تزوجها من ابى الولد فثبت الولد حريتها ثبت ويندفع عنه الرق تأمل وعليه فلا يظهر ما اجاب به بعض
الفضلاء من ان الحكم عليها بالحرية انما سرى اليها واسطة الولد لانه الاصل فى دعوى النسب فيعتق فتتبعه
أم الولد وكمن شئ يثبت ضمنا لا قصدا ا هـ ملخصا نتم يظهر ذلك فيما لو ادعى المولى انه ابنه من امته الميعة تأمل
وقد يجاب عن الاشكال بأنه لا اثر تترتب على ثبوت الحرمة وما قبل الثمرة بطلان البيع لوباعه والرجوع بالثمن
لانه ميعة اولزوم التوبة ففيه ان الكلام فى الفئات بنحو الاكل ومسألة البيع خلافية كما مر وهذه وفاقية
ولم يكن الاكل معصية قبل العلم بذلك حتى تلزم التوبة تأمل (قوله كصقر فتر من صاحبه) بأن صار
لا يجيب اذا دعاه كما يفيد التعليل (قوله فيكون كالكلب اذا أكل) فلا يحل صيده حتى يتعلم ثانيا بأن
يجيب صاحبه ثلاث مرات على الولد كما قد مناه عن التارخانية (قوله اكل ما بقى) لانه بعد الاحراز لم يبق
صيدا بخلاف ما قبله لبقاء جهة الصيدية فيه افاده الزيلعى (قوله لانه من غايه علمه) حيث شرب ما لا يصلح
لصاحبه وامسك عليه ما يصلح له زيلعى (قوله ولو نهش) بالشين المعجمة والسين المهملة بمعنى واحد وهو
اخذ اللحم بمقدم الاسنان (قوله واذا ادرك المرسل) أى مرسل الكلب او البازى وقوله او الرامى أى
رامى سهم ونحوه وكان ينبغي اسقاط هذا كله لانه سيد كره ميسوطا (قوله وشرط الخ) شروع فى احكام
الآلة الثانية من آلتى الاصطياد لانها اما حيوانية او جارية (قوله التسمية) أى عند الرمي كما قد مناه
(قوله ولو حكما) كالناسى (قوله وشرط الجرح) فلو دقه السهم لم يؤكل لفقد الذكاة وفى خروج
الدم الخلاف السابق افاده القهستانى ط (قوله ليتحقق معنى الذكاة) أى التطهير باخراج الدم الذى
اقيم الجرح مقامه ط (قوله وشرط ان لا يبعد) أى المرسل او الرامى الصيد أو من يقوم مقامه بدائع
أى كخادمه او رفيقه (قوله متحاما لا) التحامل فى الشئ ان يتكفه على مشقة واعيا ومنه تحامل
الصيد أى تكلف الطير ان مغرب وفائدة ذكره انه لو غاب ونوارى بدونه فوجده ميتا لا يحل ما لم يعلم جرحه بقينا
معراج (قوله يحل) أى الا اذا وجد به جراحة سوى جراحة سهمه فلا يحل هداية وتعامه فى الزيلعى

وجه الحيلة لا للاستراحة ولا لفهد
مخال حسنة ينبغي لكل عاقل
العمل بها كما بسطه المصنف (فان
أكل منه البازى أكل) لان
تعليمه ليس بترك أكله (وان أكل
الكلب) ونحوه (لا) يؤكل مطلقا
عندنا (كأكله منه) أى كما لا يؤكل
الصيد الذى أكل الكلب منه
(بعد تركه) للاكل (ثلاث مرات)
لانه علامة الجهل (وكذا)
لا يؤكل (ما صاد بعده حتى يعلم)
ثانيا بترك الاكل ثلاثا أو (ما صاده
(قبله لو بقى فى ملكه) فان ما اتلفه
من الصيد لا تظهر فيه الحرمة
اتفاقا لقوات المحل وفيه اشكال
ذكره القهستانى (كصقر فتر من
صاحبه فكيف حينئذ نرجع اليه
فارسله فصاد) لم يؤكل لتركه ما
صار به معلما فيكون كالكلب اذا
أكل (ولو أخذ) الصيد (الصيد
من الكلب وقطع منه بضعة
والقاها اليه فاكلها او خطف
الكلب منه وأكله أكل ما بقى كما
لو شرب الكلب من دمه) لانه
من غايه علمه (ولو نهش الصيد
فقطعه منه بضعة فاكلها ثم ادركه
فقتله ولم ياكل منه لا يؤكل)
لا كله حالة الاصطياد (ولو اتقى
ما نهشه واتبع الصيد فقتله
ولم ياكل منه حتى أخذه
صاحبه ثم أكل ما اتقى حل) لانه
حينئذ لو أكل من نفس الصيد
لم يضر كما مر (واذا ادرك) المرسل
او الرامى (الصيد حيا) بجراحة فوق
ما فى المذبوح (ذكاة) وجوبا
(وشرط لعله بالرمي التسمية) ولو
حكما كما مر (و) شرط (الجرح)
ليتحقق معنى الذكاة (و) شرط
(أن لا يبعد عن طلبه لو غاب)
الصيد (متحاما لا بسهمه) فادام
فى طلبه يحل

(قوله لاحتمال موته بسبب آخر) هذا الاحتمال موجود ايضا فيما اذا لم يقعد عن طلبه لكنه سقط للضرورة كما في الهداية ومفاده كظاهر المتن انه لا يشترط ان لا يتوارى عن بصره (قوله وفيه كلام مبسوط في الزيلعي) حيث ذكرنا اول عبارة الخاتمة وذكرنا هنا نص على اشتراطه وان صاحب الهداية اشار الى ذلك ايضا مع انه مناقض لا قول كلامه حيث بنى الامر على الطلب وعدمه لا على التوارى وعدمه وعليه ما ذكره كتب اصحابنا لقوله عليه الصلاة والسلام لا يثعلب اذ ارميت سهمك فغاب ثلاثة ايام وادركته فكله ما لم يتن رواه مسلم واحد واودود وروى انه عليه السلام كره اكل الصيد اذا غاب عن الراعي وقال لعل هو اثم الارض قتلته فيحمل هذا الحديث على ما اذا قعد عن طلبه والاقل على ما اذا لم يقعد اه ملخصا واقول نص عبارة الخاتمة هكذا والسابع ان لا يتوارى عن بصره اولية - بعد عن طلبه فيكون في طلبه ولا يشتغل بعمل اخر حتى يجده لانه اذا غاب عن بصره ربما يكون موت الصيد بسبب آخر فلا يحصل الخ فانت ترى كيف جعل الشرط أحد الامرين اما عدم التوارى او عدم القعود لتعبيره بأوفلعل نسخة الزيلعي بالواو فقال ما قال وماما التعديل بقوله لانه اذا غاب الخ اي مع القعود عن طلبه بدليل قوله في الخاتمة بعده واذا توارى الكلب والصيد عن المرسل اورعى الى صيد فوجده بعد ذلك ميتا وفيه سهمه ليس فيه جرح اخر حل اكله اذا لم يترك الطلب لانه لا يستطيع الامتناع عن التوارى عن البصر فيكون عفوا اه ونحوه في الهداية فيتعين حل ما اوهم خلافه عليه وفي البدائع ومنها ان يلحقه قبل التوارى عن بصره وقبل انقطاع الطلب فان توارى عنه وقعد عن طلبه لم يؤكل أما اذا لم يتوار عنه او توارى ولم يقعد عن طلبه اكل استحسانا اه وهذا يعين ان نسخة الخاتمة بالواو او فاعتنم هذا التحرير (تنبيه) فيما ذكرنا اشعار بان مدة الطلب غير مقدرة وقد قال ابو حنيفة انها مقدرة بنصف يوم اوليله فان طلبه اكثر منه لم يؤكل وفي الزيادات ان طلبه اقل من يوم اكل كافي المخمرات قهستان (فروع) في شرح المقدسي رعى طيرا فوقع في الماء وكان لودخله بخنفة ادركه فاشتغل بنزعه فوجده ميتا حرمه بديع الدين وقال غيره يحل لان دخوله مع الخنفة اضاعة مال وخلاف العادة فصارت كزراع الثياب قال السائحاني هذا اذا كان فيه حياة غير المذبوح والا فلا تعتبر ولو نصب شبكة احبولة وسمى ووقع بها صيد ومات مجروح لا يحل ولو كان بها آلة جارحة كمنجل وسمى عليه وجرحه حل عندنا كما لو رماه بها وفي البرازية وضع منجلا في الصحراء لصيد حمار الوحش فجاءه فاذا هو متعلق به وهو ميت وكان سمي عند الوضع لا يحل قال المقدسي وهذا محمول على ما اذا قعد عن طلبه اه وفيه كلام قد مناه في الذبائح (قوله والحياة المعتبرة هنا) أي في الصيد احترازا عما يأتي من المتردية ونحوها (قوله فوق ذكاة المذبوح) صوابه حياة المذبوح كما عبر في الملتقى (قوله بأن يعيش يوما الخ) أقول ذكر صاحب المجمع ذلك في المنخقة ونحوها وعبارته مع شرحه ولو ذكى المنخقة او الموقوذة وبها حياة حلت في ظاهر الرواية وكونها بحيث تبقى يوما شرط في رواية عن ابي حنيفة ويعتبر أبو يوسف اكثر اليوم وقال محمد لو فيها اكثر مما في المذبوح تؤكل والا فلا اه قال في البدائع وذكر الطحاوي قول محمد مفسر افعال على قول محمد ان لم يبق معها الا اضطراب الموت فذبحها لا تحل وان كانت تعيش مدة كالיום او كنصفه حلت اه وبه يظهر تفسير حياة المذبوح وما فوقها أما ما في المجمع فليس تفسيرها انها تأمل على ان ما نقله عن أبي يوسف هو رواية عنه كما في البدائع وذكرنا ظاهر الرواية عن أبي يوسف انه يعتبر من الحياة ما يعلم انها تعيش به فان علم انها لا تعيش فذبحها لا تؤكل (قوله أما مقدارها) أي مقدار حياة المذبوح (قوله فلا يعتبر ههنا) أي في الصيد قال في الهداية أما اذا شق الكلب بطنه واخرج ما فيه ثم وقع في يد صاحبه حل لان ما بقي اضطراب المذبوح فلا يعتبر كما اذا وقعت شاة في الماء بعد ما ذبحت اه وفي الخاتمة ارسل كلبه المعلم على صيد فجرحه وبقي فيه من الحياة ما يبق في المذبوح بعد الذبح فأخذ المالك ولم يذكه حل اه زاد في الظهيرية يحل بالاتفاق لان الاقل وقع ذكاة فيستغنى عن ذكاة اخرى اه وحاصله ان ما فيه حياة المذبوح لم يبق قابلا للذكاة استغناء بالذكاة الاضطرابية حتى لو وقع في الماء فمات لم يحرم لان موته لم يضاف الى وقوعه لانه في حكم الميت قبله فلم تعتبر هذه الحياة بخلاف المتردية ونحوها فانها تعتبر فيها الحياة وان قلت فتحل بالذكاة قطهران بين الصيد وغيره فراقوا ظاهره انه لا فرق بين أن يكون متمكنا من ذكاة الصيد في هذه الصورة او لا ويخالفه ما في العناية من انه ان تمكن من ذبحه

وان قعد عن طلبه ثم اصابه ميتا
لا احتمال موته بسبب آخر
وشرط في الخاتمة حله أن
لا يتوارى عن بصره وفيه كلام
مبسوط في الزيلعي وغيره (فان
ادركه الراعي والمرسل حيا ذكاه)
وجوب افلوتركها حرم وسبي
(والحياة المعتبرة هنا ما يكون
(فوق ذكاة المذبوح) بأن يعيش
يوما وروى اكثره مجمع اما مقدارها
وهو ما لا يتوهم بقاؤه كافي
الملتقى فلا يعتبر ههنا حتى لو وقع
في ماء لم يحرم

فلم يذبحه حتى مات لم يؤكل سواء كانت الحياة فيه بينة او خفية وان لم يتمكن فان كانت فوق حياة المذبح
فكذلك في ظاهر الرواية وان قد ارها كل اه ملخصا ومقتضاه ان يحمل ما قدمنا عن الخائنة على ما اذا
لم يتمكن ويخالف جميع ذلك ما في الزيلعي حيث قال ما حاصله اذا إدركه حيا ولم يذكه حرم ان يتمكن من ذبحه
والافلوقية من الحياة قدر ما في المذبح بأن يقرأى الكلب بطنه ونحو ذلك ولم يبق الا مضطربا اضطراب
المذبح فخلال قال الصدر الشهيد بالاجماع وقبل هذا قولهما وعند لا يحل الا اذا ذكاه لان الحياة
الخفية معتبرة عنده لا عندهما كما في المترتبة ونحوها وان كان فيه من الحياة فوق ما في المذبح لا يؤكل
في ظاهر الرواية اه ثم قال فلا يحل الا بالذكاة سواء كانت خفية او بينة بجرح المعلم او غيره من السباع وعليه
الفتوى لقوله تعالى الا ما ذكيتم فيتناول كل حي مطلقا وكذا قوله عليه الصلاة والسلام فان ادركته حيا
فاذبحه مطلق والحديث صحيح رواه البخاري ومسلم واحدا وهو ترجيح لمقابل قول الصدر الشهيد وهو قول
الامام الرازي كما في غاية البيان ولم أر من رجه غيره وهو مخالف لظاهر الهداية وغيره وعليه فلا فرق بين
الحياة المعتبرة في الصيد وغيره والحاصل انه لو أخذ الصيد وفيه من الحياة كما في المذبح ولم يذكه فعلى ما في
الخائنة والظهيرية يحل وعلى ما في العناية يحل ان لم يتمكن من ذبحه وعلى ما في الزيلعي لا يحل أصلا الا بالذكاة
كما اذا لم يتمكن او كان فيه من الحياة فوق ما في المذبح أخذ من اطلاق الادلة وحكى في البدائع الاول عن
عامة المشايخ والثالث عن الحصص وظاهر كلامه ترجيح الاول وهو ظاهر ما في الهداية فتأمل ثم اعلم
ان هذا كله فيما اذا ادركه وأخذه فلو ادركه ولم يأخذه فان كان وقت لو أخذه امكنه ذبحه لم يؤكل وان
كان لا يمكنه اكل كذا في الهداية (قوله في المترتبة) أي الواقعة في بئر أو من جبل والنطيحة المقتولة بنطح
اخرى والموقوذة المقتولة ضربا (قوله كما اشترنا اليه) أي من تقييده ما ترتبه قوله هنا (قوله وعليه
الفتوى) أي فحل بالذكاة وكذا الفتوى على اعتبار مطلق الحياة في الصيد على ما مر عن الزيلعي (قوله
فان تركها) أي الذكاة أي ذكاة الصيد وقوله حرم جواب الشرط مع انه سبأ في المتن لكنه لبعده قد رده
الشارح هنا (قوله لو عجز عن الذكاة) بأن لم يجد آلة أصلا او يجد لكن لا يبق من الوقت ما يمكن تحصيل
الآلة والاستعداد للذبح وهذا اذا كان فيه من الحياة اكثر مما في المذبح بعد الذبح وأما اذا كان
مثله فهو ميت حكما فيحل اجماعا كما في الهداية وغيرها قهستانى والتفصيل مخالف لما قدمناه عن الزيلعي
(قوله وهو قول الشافعي) كذا في الهداية والذي في التبيين ان الشافعي فصل فقال ان لم يتمكن من الذبح
لفقد الآلة لم يؤكل لان التقصير من جهته وان كان لضيق الوقت أو كل لعدم التقصير اه وفي التارخانية وان
كان عدم التمكن بضيق الوقت بأن بقي فيه من الحياة مقدار ما لا يتأتى فيه الذبح ذكر شمس الاثمة السرخسي
في شرحه انه لا يحل عندنا وقال الحسن بن زياد ومحمد بن مقاتل يحل وهو قول الشافعي وبه أخذ الصدر
الشهيد وفي الغياصة وهو المختار وفي الينابيع روى عن اصحابنا الثلاثة انه يؤكل استحسانا وقبل بأن هذا اصح
اه فان قيل وضع المسألة فيما حباناه فوق المذبح فكيف يتصور ضيق الوقت عن الذبح اجيب بان المقدار الذي
يكون في المذبح كالمعدم ليكون الصيد في حكم الميت والرائد على ذلك قد لا يسع للذبح فيه فكان عدم التمكن
متصورا عنانية (قوله اشارة الى حله) حيث قيد بالعدم (قوله ان العجز الخ) عبارة المنع لان العجز
في مثل هذا لا يحل الحرام اه واحترز عن العجز عن تحصيل الماء والاكل فانه يبيع له تناول الحجر والميتة وهذا
لا يفهم من عبارة الشارح بسبب قوله عن الذكاة افاده ط (تنبيه) روى صيد افوق عند مجوسى اوناثم
لو كان مستيقظا يقدر على ذكائه فمات لا يحل لان المجوسى قادر على ذبحه بتقديم الاسلام والنائم كالمستيقظ
في جملة مسائل عند الامام منها هذه خائنة ملخصا (قوله اوارسل الخ) هذا وما بعده معطوف على قوله
تركها والاصل ان الفعل يرفع بالا قوى والمساوى دون الادنى فاذا ارسل المسلم كلبه فزجره المجوسى حل لعدم
اعتبار الزجر عند الارسال لكون الزجر دون لبنائه عليه وبالعكس حرم وكل من لا يتجاوز ذكائه كالمتردد
والهزم وتاركة التسمية عامدا في هذا بمنزلة المجوسى وان انفلت ولم يرسله أحد فزجره مسلم فانزجر حل لانه مثل
الانفلات والمراد بالزجر الاغراء بالصباح عليه وبالنزجار اظهار زيادة الطلب وتامه في الهداية قال القهستاني
وهذا اذا زجره المجوسى في ذهابه فلو وقف ثم زجره لم يؤكل كما في الذخيرة (قوله وهو سهم الخ) في القماموس

(و)المعتبر (في المترتبة واخوانها)

كنطيحة وموقوذة وما كل السبع

(والمريضة) مطلق (الحياة وان

قلت) كما اشترنا اليه (وعليه الفتوى)

وتقدم في الذبائح (فان تركها)

أي الذكاة (عمدا) مع القدرة عليها

(فمات) حرم وكذا يحرم لو عجز

عن الذكاة في ظاهر الرواية

وعن أبي حنيفة وأبي يوسف يحل

وهو قول الشافعي قال المصنف

وفي مستن والوفاية اشارة

الى حله والظاهر ما سمعته انتهى

قلت ووجه الظاهر ان العجز عن

الذكاة في مثل هذا لا يحل

الحرام (اوارسل مجوسى كلبا

فزجره مسلم فانزجر اوقله معراض

بعرضه) وهو سهم لا يرسل له سمى

به لاصابته بعرضه

معراض كحراب سهم بلاريش دقيق الطرفين غليظ الوسط يصيب بعرضه دون حذوه (قوله ولولرأسه حذوة) محتز قول المصنف بعرضه (قوله فأصاب بحذوه) أى وجرح (قوله ابندقه) بضم الباء والدال طينة مدورة يرمى بها (قوله ولو كانت خفيفة) يشير الى أن الثقل لا يحل وان جرحه قال قاضي خان لا يحل صيد البندق والجرح والمعراض والعصا وما أشبه ذلك وان جرح لانه لا يخرق الا أن يكون شئ من ذلك قد حذوه وطوله كالسهم وأمكن أن يرمى به فان كان كذلك وخرقه بحذوه حل اكله فأما الجرح الذي يدق في الباطن ولا يخرق في الظاهر لا يحل لانه لا يحصل به انهار الدم ومنقل الحديد وغير الحديد سواء ان خرق حل والا فلا اه والخزق بالخاء والزاي المعجمتين النفاذ قال في المغرب والسين لغة والراء خطأ وفي المعراج عن المبسوط بالزاي يستعمل في الحيوان وبالراء في الثوب وفي التبيين والاصل ان الموت اذا حصل بالجرح يبين حل وان بالثقل أو شئ من ذلك فلا يحل حتماً واحتياطاً اه ولا يخفى ان الجرح بالرصاص انما هو بالاحراق والنقل بواسطة الدفاع العنيف اذ ليس له حذو فلا يحل وبه أفتى ابن نجيم (قوله مطلقاً) أى ثقيله او خفيفة (قوله وشروط في الجرح الادماء) قال الزيلعي وان كان غير مدمم اختلفوا فيه قيل لا يحل لانعدام معنى الذكاة وهو اخراج الدم الجبس وشروطه النبي صلى الله عليه وسلم بقوله انهر الدم بمأشت رواء احمد وأبو داود وغيرهما وقيل يحل لا تبيان ما في وسعه وهو الجرح لان الدم قد ينحس لغلظه اولضيق المنفذ وقيل لو الجراحة كبيرة حل بدونه ولو صغيرة فلا وإذا اصاب السهم ظلف الصيد او قرنه فان ادماء حل والا فلا وهذا يؤيد القول اه ملخصاً ومثله في الهداية قال في الدر المنثور قلت وفيه كلام لما في البرجندى عن الخلاصة ان هذا في غير موضع اللعم وظاهر ما مر عن القهستاني عن المحيط ان المعتد ان الادماء ليس بشرط فليأتل اه ملخصاً قلت ظاهراً الهداية والزيلعي والمفتي اعتمدوا اشتراطه مع ان الحديث يؤيده وقد يرجع عدم الاشتراط بما في متن المواهب وقدمه المصنف في الذبائح من انه يحل ذبيحة علمت حياتها وان لم تتحرل ولم يخرج منها دم وان لم تعلم فلا بد من احدهما تأمل (قوله وتعامه الخ) هو ما قد مناه (قوله اورى صيد الخ) هذا فيما اذا كان فيه حياة مستقرة يحرم بالاتفاق لان موته مضاف الى غير الرمي وان كانت حياته دون ذلك فهو على الاختلاف الذي مر ذكره في ارسال الكلب اه زيلعي ونحوه في ط عن الهندية (قوله فوقع فيه) الظاهر انه قيد اتفاق في قتله اذ ارماء فيه حرم لاحتمال موته بالماء ط عن الهندية (قوله والاحل) لانه لا يحتمل موته بسبب الماء (قوله ملتي) ومثله في الهداية وذكر في الخانية ان وقع في ماء فقات لا يؤكل لعل أن وقوعه في الماء قتله ويستوى في ذلك طير الماء لان طير الماء انما يعيش في الماء غير مجروح اه ونقله في الذخيرة عن السرخسي ثم قال فليأتل عند الفتوى وتعامه في الشربلالية (قوله فتردى منه) قيده لانه لو استقر عليه ولم يتردى يحل بخلاف هذا اذا تردى ولم يقع الجرح مهلكاً في الحال اذ لو بقي فيه من الحياة بقدر ما في المذبوح ثم تردى يحل أيضاً معراج (قوله فان وقع على الارض ابتداء) أى ولم يكن على الارض ما يقتله كذا الرمح وانصبه المنصوبة بعناية وتعامه في الشربلالية (قوله اذا احتراز) علة مقدمة على المعلول وهو قوله الا أنى اكل وهو كثير في كلامهم قال تعالى مما خطاياهم اغرقوا وكذا يقال فيما بعده فافهم (قوله فزجره مجوسى) أى في ذهابه فلو وقف ثم زجره فزجره لم يؤكل كما قد مناه (قوله كنسخ الحديث) فلا ينسخ الصحيح الا بصحيح او اصح لا بضعيف ط (قوله أو أخذ غير ما ارسل اليه) سواء أخذ ما ارسل اليه أيضاً ولا بشرط فور الارسال كما مر قال في البدائع فلو ارسل الكلب أو البازي على صيد وسمى فأخذ صيداً ثم اخر على فوره ذلك ثم وثم أكل الكل لان التعيين ليس بشرط في الصيد لانه لا يمكن فصار وقوع السهم بصيدين اه ملخصاً ولو ارسله على صيد فأخطأ ثم عرض له اخر فقتله حل ولو عرض له بعد ما رجع لا يحل لبطلان الارسال بالرجوع كما في الخانية وغيرها وقال القهستاني وفيه اشعار بأنه لو اصاب غير ما رماه حل كما في قاضي خان وكذا الورى صيداً فأصابه ونفذ ثم اصاب اخر ثم وثم حل الكل كما في النظم اه فالارسال بمنزلة الرمي كما في الهداية والزيلعي ونحوه في الملتقى (قوله لان غرضه الخ) أى غرض المرسل حصول أى صيد تمكن منه الكلب أو الفهد وهذا معنى قول الهداية وانما انه أى التعيين بشرط غير مفيد لان مقصوده حصول الصيد اذ لا يقدر رأى الكلب على الوفاء به أى باخذ العين اذ لا يمكنه تعليمه على وجه ياخذ ما عينه مفسقاً اعتباره (قوله بتسمية واحدة) أى

ولولرأسه حذوة فأصاب بحذوه حل
(ابندقه ثقيلة ذات حذوة) لقتلها
بالثقل لا بالحد ولو كانت خفيفة
بها حذوة حل لقتلها بالجرح
ولو لم يجرحه لا يؤكل مطلقاً
وشروط في الجرح الادماء وقيل
لا ملتي وتعامه فيما علقته عليه
(اورى صيداً فوقع في ماء)
لا احتمال قتله بالماء فيحرم ولو
الطير ما ينفوق فيه فان انغمس
جرحه فيه حرم والا حل ملتي
(او وقع على سطح او جبل فتردى
منه الى الارض حرم) في المسائل
كلها لان الاحتراز عن مثل هذا
محتمل (فان وقع على الارض
ابتداء) اذا احتراز عنه غير ممكن
فيحل (او ارسل مسلم كلبه فزجره)
أى اغراه بصياحه (مجوسى
فان زجر) اذا زجر دون الارسال
والفعل يرفع بما هو فوقه او مثله
اكنسخ الحديث (اولم يرسله أحد
فزجره مسلم فان زجر) اذا زجر
الارسال حكماً (او أخذ غير ما ارسل
اليه) لان غرضه أخذ كل صيد
يمكن منه حتى لو ارسله على صيد
كثير بتسمية واحدة فقتل الكل
أكل الكل

(أكل) في الوجوه المذكورة لما
ذكرنا (كصيد رمي فقطع عضو
منه) فانه يؤكل (لا العضو) خلافا
للشافعي ولما قوله عليه الصلاة
والسلام ما بين من الحي فهو
ميتة ولو قطعه ولم يذبحه فان احتمل
الثامه أكل العضو ايضا والا
ملتقى (وان تلعغه) الراي (اثلاثا
واكثره مع تجزئه او قطع نصف
رأسه او أكثره او قد نصفين أكل
كله) لان في هذه الصور لا يمكن
حياة فوق حياة المذبوح فلم
يتناول الحديث المذكور بخلاف
مالو كان أكثر مع رأسه للامكان
المذكور (وحرم صيد مجوسي
ووثني ومرند) ومحرم لانهم ليسوا
من أهل الذكاة بخلاف كذا لان
ذكاة الاضطرار كذكاة الاختيار
(وان رمي صيدا فلم يخنقه فرماه آخر
فقتله فهو لثاني وحل وان اخنقه)
الاول بأن أخرجه عن حيز الامتناع
وفيه من الحياة ما يعيش (ف) الصيد
(للاول وحرم) لقدرنه على
ذكاة الاختيار فصار قاتلا فيحرم
(وضمن الثاني للاول قيمته) كلها
وقت اتلافه (غير ما نقصته جراحته
وحل اصطياد ما يؤكل لحمه ومالا
يؤكل) لحمه لمنفعة جلده او شعره
او ريشه او دفع شره وكمه مشروع
لاطلاق النص وفي التنية يجوز
ذبح الهرة والكلب لنفع ما
والاول ذبح الكلب اذا اخذته
حرارة الموت (وبه يطهر لحم غير
نجس العين) كخنزير فلا يطهر أصلا
(وجلده) وقيل يطهر جلده لا لحمه
وهذا اصح ما يفتي به كذا في
الشرعية لانية عن المواهب هنا

حالة ارسال (قوله لما ذكرنا) أي من العلل الاربعة في الوجوه الاربعة (قوله لا العضو) أي ان
امكن حياته بعد الابانة والا كلا عناية وهذا يتصور في سائر الاعضاء غير الرأس نهاية (قوله خلافا للشافعي)
حيث قال أكلان مات الصيد منه هداية (قوله ما بين من الحي) هذا وان تناول السمك الا أن ميتته
حلل بالحديث هداية (قوله والا) بأن بقي متعلقا بجلده هداية (قوله او قطع نصف رأسه) أي
طولا أو عرضا بدائع (قوله او قد نصفين) القذ القطع المستأصل او المستطيل قاموس والضمير للصيد
كما في البدائع وذكر في الشرعية لانية انه لم يبين كيفية القذ في كثير من الكتب ثم نقل عن الخانية والمبسوط ان
قطعه نصفين طولا أو عرضا أو طول غير قيد هنا يدل عليه تعليل البدائع بقوله يؤكل كل لانه
وجد قطع الاوداج لكونها متصلة من القلب بالدماغ فاشبهه الذبح وكذا لو قطع أقل من النصف مما يلي
الرأس اه تأمل (قوله فلم يتناول الحديث المذكور) لانه ذكر فيه الحي مطلقا فينصرف الى الحي حقيقة
وحكم وهذا حي صورة لاحكام اذ لا يتوهم بقاء الحياة بعد هذا الجرح ولهذا الوقوع في الماء وبه هذا القدر من
الحياة او ترتدى من جبل او سطح لا يحرم وتعامه في الهداية أقول وبهذا سقط اعتراض ابن المصنف على قوله
في البرازية ان كان الصيد يعيش بدون المبان فالمبان لا يؤكل وان كان لا يعيش بدونه كالرأس يؤكلان اه
حيث قال ان الحديث عام فمن اين للبرازي ما قاله اه قلت هو مأخوذ من الهداية وصرح به شراحها وغيرهم
(قوله بخلاف مالو كان أكثره مع رأسه) بأن قطع يدا او رجلا او خذا او الية او ثلثه مما يلي القوائم او اقل من
نصف الرأس فيحرم المبان ويحل المبان منه هداية (قوله ومرند) ولو غلاما مرأته عندهما خلافا للمحدثين
على صحة ردة عندهما بدائع (قوله لان ذكاة الاضطرار الخ) أي وهو من أهل ذكاة الاختيار فكذا ذكاة
الاضطرار (قوله فلم يخنقه) قال في المغرب اخنخته الجراحات او هنسه واضعنته وفي التزويل حتى يخنق
في الارض أي يكثر فيها القتل (قوله فهو لثاني) لانه هو الاخذله (قوله وحل) لانه لما لم يخرج بالاقل
عن حيز الامتناع كان ذكاة الاضطرار وهو الجرح أي موضع كان وقد وجد زباني (قوله وفيه من
الحياة ما يعيش) أي ينبو منه أما اذا كان بحال لا يسلم منه بأن لا يبقى فيه من الحياة الا بقدر ما يبقى
في المذبوح كما اذا بان رأسه يحل لان وجوده كعدمه وان كان بحال لا يعيش منه الا أن فيه أكثر مما في المذبوح
بأن كان يعيش يوما او دونه فعند أبي يوسف لا يحرم بالرمية الثانية اذ لا عبرة بهذه الحياة عنده وعند محمد يحرم
لانها معتبرة عند زباني ملخصا (قوله لقدرنه على ذكاة الاختيار) أي بسبب خروجه عن حيز الامتناع
فصار كالميتة الى الشاة افاده في البدائع (قوله وضمن الثاني للاول قيمته الخ) لانه اتلف صيدا مملوكا للغير
لانه ملكه بالاخذان فيلزمه قيمة ما اتلف وقيمه وقت اتلافه كان ناقصا بجراحة الاول فيلزمه ذلك يانه ان الراي
الاول اذ رمي صيدا يساوي عشرة فنقصه درهمين ثم رماه الثاني فنقصه درهمين ثم مات يضمن الثاني ثمانية
ويسقط عنه من قيمته درهمان لان ذلك تلف بجراحة الاول زباني وفرض المصنف المسألة فيما اذا علم ان
القتل حصل بالثاني فان علم انه حصل من الجراحتين او لا يدري فظاهر الهداية ان الحكم في الضمان يختلف
وحقق الزباني عدم الفرق فراجع (تتمه) بقي لورمياه معا فاصابه احدهما قبل الاخر فاختنقه ثم اصابه
الاخر او رماه احدهما اولاً ثم رماه الثاني قبل أن يصيبه الاول او بعد ما اصابه قبل ان يخنقه فاصابه الاول
واخنقه او اخنقه ثم اصابه الثاني فقتله فهو للاول ويؤكل خلافا لورمياه معا واصابه معا فمات منها فهو
بينهما والكلب في هذا كالحسم حتى يملكه بالاختنانه ولا يعتبر ما سلكه بدون الاختنانه حتى لو ارسل بازيه فامسك
الصيد فخلبه ولم يخنقه فارسل آخر بازيه فقتله فهو للثاني ويحصل لان يد البازي الاول ليست بيد حافظة لتقام
مقام يد المالك ولورمى سهمها فاختنقه ثم رماه ثانيا فقتله حرم وتعامه في الزباني ولو ارسل كلبين على صيد فضربه
احدهما فوقه ثم ضربه الاخر فقتله يؤكل بدائع (قوله لنفع ما) أي ولو قليلا والهره لومؤذية لا تضرب
ولا تفرل اذ نهى بل تدبج (قوله والاولي الخ) لما فيه من تخفيف الالم عنه قال ط والتقييد بالكلب
ليس له مفهوم (قوله وبه يطهر) أي بالاصطياد وكذا بالذبح وهل يشترط في الطهارة كون ذلك من أهله مع
التسمية فيه خلاف قدمناه اخر البدائع استظهر في الجوهره الاشتراط وفي الصرعده (قوله كخنزير) تمثيل
لنفس العين (قوله فلا يطهر أصلا) أي لا جلده ولا لحمه ولا شيء منه (قوله وهذا اصح) وكذا اصح

ومر في الطهارة (أخذ الطير ليلًا
 مباح والاولى عدم فعله) خائبة
 (يكره تعليم البازي بالطير الحية)
 لتعذيبه (سمع) الصائد (حس
 انسان او غيره من الاهليات)
 كفرس وشاة (فرى اليه فاصاب
 صيدا لم يحل بخلاف ما اذا سمع
 حس اسد) او خنزير (فرى اليه)
 او ارسل كلبه (فاذا هو صيد حلال
 الاكل حل) ولو لم يعلم ان الحس
 حس صيدا او غيره لم يحل جوهره
 لانه اذا اجتمع المبيع والمحترم غلب
 المحترم (رمى طيبا فاصاب قرنه
 او ظلفه فمات ان ادماه اكل)
 لوجود الجرح (والالا والعبرة
 بحالة الرمي فحل الصيد برده) اذا
 رمى مسلما (لا باسلامه ووجب
 الجزاء بحله) اذا رمى بحجر ماله
 باحرامه) وسجي. قبيل كتاب
 الديات (فرع) لو ان بازيا معلما أخذ
 صيدا فقتله ولا يدري ارسله انسان
 او لا لا يؤكل لوقوع الشك في
 الارسال ولا اباحة بدونه وان
 كان مرسل فهو مال الغير فلا يجوز
 تناوله الا باذن صاحبه زيلعي قلت
 وقد وقع في عصرنا حادثة الفتوى
 وهي ان رجلا وجد شاة مذبوحة
 بيستانه هل يحل له اكلها ام لا
 ومقتضى ما ذكرناه انه لا يحل
 لوقوع الشك في أن الذابح ممن يحل
 ذكاته ام لا وهل سمي الله تعالى
 عليهما ام لا لكن في الخلاصة من
 الملقطة قوم اصابوا بعيرا مذبوحا
 في طريق البادية ان لم يكن قريبا
 من الماء ووقع في القلب أن
 صاحبه فعل ذلك اباحة للناس
 لا بأس بالاخذ والاكل

العلامة قاسم معز والمكافي والغاية والنهاية وغيرها وقال ان الاول مختار صاحب الهداية (قوله سمع
 حس انسان) أي صوته وظاهره انه حين الرمي يعلم انه حس انسان والحكم فيه كما ذكره هنا كما في البدائع
 وفرض المسألة في الهداية فيما اذا سمع حسا ظنه حس صيد فرماه ثم تبين انه حس انسان او صيد فلا مخالفة
 بينهما كما قد يتوهم (قوله كفرس وشاة) وطير مستأنس وخنزير اهلي فالمراد كل ما لا يحل بالاصطياد
 (قوله فاصاب صيدا لم يحل) لان الفعل ليس باصطياد ولو اصاب المسموع حسه وقد ظنه آدميا فاذا هو صيد
 يحل لانه لا معتبر بظنه مع تعيينه هداية وذكر في المتن بالنون انه لا يحل ايضا لانه رماه وهو لا يريد
 الصيد ثم قال ولا يحل الصيد الا بوجهين ان يرميه وهو يريد الصيد وان يكون الذي اراده وسمع حسه
 ورمى اليه صيدا سواء كان مما يؤكل او لا قال الزيلعي وهذا يناقض ما في الهداية وهذا اوجه ثم ذكر
 ان لابي يوسف فيه قولين في قول يحل وفي قول لا يحل وقال فيحمل ما في الهداية على رواية ابي يوسف اه
 اقول ما في الهداية اقتره شر احها ومضى عليه في المتن وكذا في البدائع وقال نظيره ما اذا قال لامرأته واثار
 اليها هذه الكلبة طالق انها طالق ويطل الاسم اه وفي التاترخانية وغيرها وان ارسل الى ما يظن انه شجرة
 او انسان فاذا هو صيد يؤكل هو المختار اه فالختار ما في الهداية (قوله بخلاف ما اذا سمع حس اسد
 او خنزير) أي متوحش والمراد كل ما يحل اصطياده واستثنى في النهاية ما لو كان المسموع حسه جرادا
 او سمكا فاصاب غيره ما لا يؤكل لان الذكاة لا تنفع عليهما فلا يكون الفعل ذكاة واعترضه الزيلعي بما في الخائبة
 لورمى الى جراد او سمكة وترك التسمية فاصاب طائرا او صيدا آخر فقتله يحل اكله وعن ابي يوسف روايتان
 والصحيح انه يؤكل اه اقول ان قول الخائبة وترك التسمية ومثله في الجزازية مشكل وقد ذكر المسألة
 في التاترخانية وقال والمختار انه يؤكل ولم يذكر قوله وترك التسمية ورأيت بعض العلماء قيده بقوله أي ناسيا
 وهو قيد لازم فتأمل (قوله فرى اليه) أي واصاب صيدا اخر غير ما سمعه (قوله او ارسل كلبه) اشار
 الى ان الارسال كالرمي وقول الزيلعي والبازي والفهد في جميع ما ذكرنا كالكلب صوابه كالرمي (قوله
 حل) أي الصيدا لمصاب لوقوع الفعل اصطيادا فصار كأنه رمى الى صيد فاصاب غيره هداية ملخصا (قوله
 لم يحل) أي المصاب كما لورمى الى بعير لا يدري اهو ناذا ولا فاصاب صيدا لا يحل المصاب لان الاصل الاستئناس
 بخلاف ما لورمى الى طائر لا يدري اهو وحشي او لا فاصاب صيدا غيره حل لان الظاهر فيه التوحش فيحكم على
 كل بظاهر حاله كما في الهداية (قوله لوجود الجرح) فانه يستدل بوجود الدم على وجود الجرح وان كان
 لا يشترط ادماء في غير ذلك على ما تقدم ط (قوله والعبرة بحالة الرمي) الا في مسألة ذكرها محمد وهي حلال
 رمي صيدا وهما في الحل فدخل الصيد الحرم فاصابه السهم ومات فيه أو في الحل لا يؤكل وفيما عداها
 فالعبرة بحالة الرمي تاترخانية أي في حق الاكل اما في حق المالك فالعبرة لوقت الاصابة كما في الذخيرة فلورمى الى
 صيد ورمى بعده اخر فاصابه الثاني وانخذه قبل الاول فهو للناس (قوله فحل الصيد برده) الظاهر ان الباء
 للمصاحبة نحو اهبط بسلام أي مع رده بعد الرمي وقبل الاصابة او بهدا وهذا انفرج على الاصل المذكور
 فيحل لانه حين الرمي كان مسلما وكذا يحل لورمى صيدا فانكسر الصيد بسبب آخر ثم اصابه السهم لانه حين الرمي
 كان صيدا خائبة (قوله لا باسلامه) أي لورماه مرتدا (قوله ووجب الجزاء بحله) أي بخلافه من احرامه
 (قوله لا باحرامه) أي اذا رماه حلالا وفي التاترخانية حلال رمي صيدا فاصابه في الحل ومات في الحرم
 او رماه من الحرم واصابه في الحل ومات فيه لا يحل وعليه الجزاء في الثاني دون الاول (قوله قلت الخ) هو
 من كلام المصنف في المنع (قوله لوقوع الشك الخ) فيه ان الظاهر من حال البازي الذي طبعه الاصطياد انه
 غير مرسل وغير مملوك لاحد بخلاف الذابح في بلاد الاسلام فان الظاهر انه يحل ذبيحته وانه سمي واحتمال عدم
 ذلك موجود في اللحم الذي يباع في السوق وهو احتمال غير معتبر في التحريم قطعا (قوله لكن في الخلاصة)
 استدرأ على قوله لا يحل الخ (قوله ان لم يكن قريبا من الماء) قيده لانه اذا كان كذلك احتمل انه وقع
 في الماء فاخرجه صاحبه فذبحه على ظن حياته فلم يتحرل ولم يخرج منه دم فتركه صاحبه لعلمه بموته بالماء فلا
 يتأق احتمال انه تركه اباحة للناس هذا ما ظهر لي تأمل (قوله ووقع في القلب) الظاهر ان المراد الظن
 الغالب لا مجرد الخطور فانه لا يترتب عليه حكم ط (قوله اباحة للناس) قد شاهدنا في طريق الحج من

يفعله لذلك ط (قوله لان الثابت بالدلالة) أى دلالة سال صاحبه التي وقعت في القلب فهو كصريح قوله
أبجته لم يأخذه وخصوصا الذبايح التي توجد في منى أيام الموسم (قوله وفي الثاني يحتمل) فيه ان احتمال
الثاني كون الذبايح هو المالك لا ينفي احتمال انه مجوسى او نازك للتسمية عمدا فالاولى ان يقال ان كان الموضع
مما يسكنه او يسلك فيه مجوسى لا يؤكل والا كل ولا يعترض بشأن ترك التسمية عمدا فان اظهر من حال المسلم
والكتابى التسمية لانه يعتقد هاديا وخلاف هذا موهوم لا يعارض الراجح اه ح أقول ويؤيد
اعتبار الموضع ما قالوا في اللقيط اذا ادعاه ذمى يثبت نسبه منه ولكن هو مسلم ان لم يوجد في مكان أهل الذمة
كقريتهم او بيعة او كنيسة (قوله ورأيت الخ) تأييد للفرقة وفيه نظرا لان المعتد خلافا بدليل قولهم بصحة
التسمية بشاة الغصب واختلافهم في صحتها بشاة الوديعة ولهذا قال السامحاني أقول هذا بنا في ما تقدم
في الغصب وفي الاضحية فلا يعول عليه (قوله لا تطعمه كلبا) الاطعام حله اليه واما حمل الكلب اليه فكعمل
الهرة لمئة جائز شر بلاى (قوله وتعليك عصفور) بالنصب مفعول أجزم مقدم أى تملكه بقوله جعلته لمن
أخذه فان لم يقل ذلك له أخذه ممن أخذه هو المختار فان اختلفا في الاباحة فالقول لصاحبه مع يمينه انه لم يقل
وهل يشترط أن تكون الاباحة لقوم معلومين خلاف (قوله واعتاقه) بالنصب مفعول ينكر ومفهوم قوله
بعض الاثمة ينكرانه يجوز ما أكثرهم ولم يقل ذلك بل الظاهر ان المذهب الحرمه اه ش أقول الظاهر ان ذلك
اذا لم يقل من أخذه فهو له والا فهو عين المسألة المتقدمة (قوله جاز أخذه) أى ان لم يجه عند الارسال
كما تر (قوله كقشر لمرمان) تشبيهه من حيث حل الاخذ وأما ملكه ومنع الاول منه ففيه خلاف والمختار انه يملكه
وفي الصيد انه لا يملكه اذا لم يجه وكذا في الدابة اذا سبها كما بسطه النمرنبلاى في شرحه (قوله وأى حلال)
يعنى ان رجلا ليس محرما ولا في ارض الحرم ورأى صيدا لم يصد غيره ولا نفرأى هرب عن هو مالكة ولا يحل
اصطياده والجواب رجل دخل دار رجل فلما رآه غلق بابا بحيث يقدر على اخذه من غير اصطياده ملكه حتى
لو خرج لا يحل للرجل الحلال اصطياده او المراد لا يحل لصاحب الدار الحلال اصطياده بالآلة جارحة لقدرته
على الذكاة الاختيارية والله تعالى أعلم

(بسم الله الرحمن الرحيم كتاب الرهن)

هو مشروع لقوله تعالى فرهان مقبوضة وبما روى انه عليه السلام اشترى من يهودى طعاما ورهنه به درعه
وانعقد عليه الاجماع ومن محاسنه النظر لطالب الدائن بان حقه عن التوى ولجانب المديون بتقليل
خصام الدائن له وبقدرته على الوفاء منه اذا عجز وركنه الايجاب فقط او هو والقبول كما يجي وشروطه تاتي
وحكمه بثبوت الاستيفاء وسببه تعلق البقاء المقدر وانما خص بالسفر في الآية لان الغالب انه لا يتمكن فيه
من الاستيفاء والاستشهاد فيستوثق بالرهن (قوله هو لغة حبس الشيء) أى باى سبب كان قال تعالى كل
نفس بما كسبت رهينة أى محبوسة وبطلق على المرهون تسمية للمفوض بالمصدر يقال رهنت الرجل شيئا ورهنته
عنده وارهنته لغة فيه والجمع رهان ورهون ورهن والرهن والرهنه الرهن ايضا والتركيب دال على الثبات
والدوام والراهن المالك والمرن آخذ الرهن (قوله أى جعله محبوسا) قال في ايضاح الاصلاح هو جعل الشيء
محبوسا بحق لم يقل حبس الشيء بحق لان الحبس هو المرتهن لا الراهن بخلاف الجاعل اياه محبوسا اه ح
وهذا تعريف للرهن التام او اللزوم والا ففى انعقاد الرهن لا يلزم الحبس بل ذلك بالقبض اه سعدى قال
القهستاني والمتبادر أن يكون الحبس على وجه التبرع فلما كره المالك بالدفع اليه لم يكن رهنا كما في الكبرى
فلا عليه ذكر الاذن كما ظن اه وسياق آخر الباب الا ترى انه لو اخذ عمارة المديون فـ تكون رهنا
ان رضى بتركها (قوله بحق) أى بسبب حق مالى ولو مجهولا واحترزه عن نحو القصاص والحد واليمين
فهستانى ودخل فيه بدل الكتاب فان الرهن به جائز وان لم تجز به الكفالة كما في المعراج عن الخانية
(قوله يمكن استيفاؤه) أى استيفاء هذا الحق منه أى من الرهن بمعنى المرهون واحترزه عما يفسد كالتلج
وعن نحو الامانة والمدبر واثم الولد والمكاتب قال في الشربلالية واما الخمر فهو مال أيضا ويمكن الاستيفاء منه
بتوكيل ذمى يبيعه او بنفسه ان كان المرتهن والراهن من أهل الذمة اه لكنه ليس بمال متقوم في حق المسلم

لان الثابت بالدلالة كالثابت
بالصريح انتهى فقد اباح كلها
بالشرط المذكور فعلم ان العلم
بكون الذبايح أهلا للذكاة ليس
بشرط قاله المصنف قلت قد يفرق
بين حادثة الفتوى واللقطة بان
الذبايح في الاول غير المالك قطعاً
وفي الثاني يحتمل ورأيت بخط ثقة
سرق شاة فذبحها بتسمية فوجد
صاحبها هل تؤكل الاصح لا لكفره
بتسميته على الحرام القطعى بلا
تملك ولا اذن شرعى اه فيحترز
وفي الوهبانية

ومامات لا تطعمه كلبا فانه

خبيث حرام نفعه متعذر

وتعليك عصفور لو اجدته أجز

واعتاقه بعض الاثمة ينكر

وان ياقه مع غيره جاز أخذه

كقشر لمرمان رماه المقشر

(وفي معاينتها)

وأى حلال لا يحل اصطياده

صيدا وما صيدت ولا هى تنفر

(كتاب الرهن)

مناسبته ان كلام الرهن والصيد

سبب لتخصيص المال (هو) لغة

حبس الشيء وشرعا (حبس شيء)

مالى) أى جعله محبوسا لان

الحابس هو المرتهن (بحق يمكن

استيفاؤه) أى أخذه (منه)

فلا يجوز له رهنه ولا ارتبائه من مسلم او ذمى وان ضمنه للذمى كما يأتي في الباب الا تى (قوله كلا او بعضا)
 تميزان من هاء استيفاء الرجعة الى الحق الذى هو الدين اه ح فهما محمولان عن المضاف اليه المفعول
 فى المعنى اذا اصل استيفاء كله او بعضه وفيما ذكره الشارح جواب عن قول القهستاني لا يتناول ما كان اقل
 من الدين فافهم (قوله كالدين) تمثيل للحق (قوله كاف الاستقصاء) خبر مبتدأ محذوف يعنى انها ليست للتمثيل
 ببعض الافراد اذ ليس المراد هنا سوى الدين والداعى الى هذا جعل المصنف الدين شاملا للعين اما لو اطلقه
 امكن جعل الكاف للتمثيل بان يراد بالدين الدين حقيقة (قوله كما سيجي) أى قريبا فى قوله او حكما (قوله
 وجد حرا او خرا) لف ونشر مرتب وكفى ذبيحة وبذل صلح عن انكار وان وجدت ميتة او تصادف على ان
 لادين لان الدين وجب ظاهرا وروى كاف لانه اكد من دين موعود كما سيأتى درر أى قاله من مضمون
 وذكر القدرى انه لا يثنى به لانه كما لو رهن بالحر والنجس ابتداء ونصر محمد فى المبسوط والجامع ان المقبوض
 بمحمد رهن فاسد مضمون بالاقل من قيمته ومن الدين والختار قول محمد كفى الاختيار ابو السعد مخلصا
 (قوله كالايمان المضمونة بالمثل او القيمة) وينتال لها المضمونة بنفسها القيام المثل او القيمة مقامها كالمغصوب
 ونحوه مما سيجي واحترز به عن المضمونة بغيرها كبيع فى يد البائع فانه مضمون بغيره وهو الثمن وعن غير المضمونة
 اصلا كالايمان فانه مضمون باطل وبما هادينا حكما لان الموجب الاصلى فيها هو القيمة او المثل ورد العين
 مختص ان امكن ردها على ماعليه الجمهور وذلك دين واماعلى ماعليه البعض فانه وان كانت القيمة لا تجب
 الا بعد الهلاك ولكنه تجب عند الهلاك بالقبض السابق وتماه فى الهداية والزيلي (قوله كما سيجي)
 اى فى الباب الا تى (قوله وينعقد بايجاب) كرهنتك بمالك على من الدين او خذ هذا الشئ رهنا به قهستاني
 ولفظ الرهن غير شرط كما سيذكره فى الباب الا تى (قوله وقبول) كرهنته سواء صدر من مسلم او كافر
 او عبدا وصي او اميل او وكيل لقبول ركن كالايجاب واليه مال اكثر المشايخ فانه كالببيع ولذا لا يثبت
 من حلف انه لا يرهن بدون القبول وذهب بعضهم الى انه شرط صيرورة الايجاب عله لانه عقد تبرع ولذا لا يلزم
 الا بالتسليم قهستاني واقصر فى الهداية على الثانى ونقل القهستاني عن الكرماني انه يجوز بطريق
 التعاطي (قوله غير لازم) لانه عقد تبرع لان الراهن لا يستوجب بمقابلته على المرتن شيئا (قوله
 وحينئذ) أى حين اذا عقد غير لازم ويغنى عنه فاء التفرع كما افاده ط (قوله وقبضه) أى باذن
 الراهن صريحا او ما جرى مجراه فى المجلس وبعده بنفسه او بناء به كاب ووصى وعدل هندية مخلصا ولو قبضه
 المرتن والراهن ساكت ينبغي ان يصير رهنا فتنبه (قوله حال كونه) أى الرهن وهذه الاحوال مترادفة
 او متداخلة عيني واقاديهما ان الرهن بهذه الصفات ليس بلازم عند العقد بل عند القبض فلو اتصل او اشتغل
 بغيره كان فاسدا باطلا وكذا لو كان شائعا وعند بعضهم يكون باطلا وهو اختيار الكرخي فلوارتفع الضاد
 عند القبض صار صحيحا لازما كفى الكرماني قهستاني (قوله محوزا) من المحوز وهو الجمع وضم الشئ
 قاموس وانظر ما فى الدرر (قوله كثر على شجر) مثال للمتفرق وكرز على ارض أى بدون الشجر
 والارض لان الثمر والزروع لم يحازا فى يد المرتن بمعنى ان يده لم تحوهما وتجهما اذ لا يمكن حيازة ثمر بدون شجر
 ولا زرع بدون ارض ط (قوله لا مشغولا) اما الشاغل فرهنه جائز كفى كثير من الكتب وقيد بقوله بحق
 الراهن اترزا لو كان مشغولا بملك غيره فلا يمنع كفى العمادية جوى أقول وينبغي تقييد الشاغل الذى
 يجوز رهنه بغير المتصل لماعلمته من عدم جواز رهن الثمر والزروع وكذا البناء وحده كما سيأتى فافهم (قوله
 لا مشاعا) كنهف عبدا ودارو ومن الشر يك وبيحي تمام ذلك وانه يستثنى منه ما ثبت الشيوع فيه ضرورة
 (قوله ولو حكما الخ) يستغنى عنه بقول المصنف محوزا (قوله خلقه) فى التقييد به نظر سند كره (قوله
 ويستتبع) أى فى اوائل الباب الا تى (قوله لازم) جواب اذا (قوله شرط اللزوم) مشى عليه فى الهداية
 والمتقى وغيرهما قال فى العناية وهو اختيار شيخ الاسلام وهو مخالف لرواية العامة قال محمد لا يجوز
 الرهن الا مقبوضا ومثله فى كافى الحاكم ومختصرى الطحاوى والكرخي اه مخلصا وفى السعدية اقول سبق
 فى كتاب الهبة انه عليه الصلاة والسلام قال لا تجوز الهبة الا مقبوضة والقبض ليس بشرط الجواز فى الهبة
 فليكن هنا كذلك فليست أمثلة اه وحاصله انه يمكن أن يفسر ههنا أيضا الجواز باللزوم لا بالصحة كما فعلوا فى الهبة

كلا او بعضا كان كان
 قيمة المرهون اقل من الدين
 (كالدين) كاف الاستقصاء
 لان العين لا يمكن استيفاءها من
 الرهن الا اذا صار دينها حكما كما
 سيجي (حقيقة) وهو دين واجب
 ظاهرا وباطنا او ظاهرا فقط كمن
 عبد او خسر وجد حرا او خرا
 (او حكما) كالايمان المضمونة بالمثل
 او القيمة كما سيجي (وينعقد بايجاب
 وقبول) حال كونه (غير لازم)
 وحينئذ (فللراهن تسليمه والرجوع
 عنه) كفى الهبة (فاذا سلمه وقبضه
 المرتن) حال كونه (محوزا)
 لا متفرقا كثر على شجر
 (مفترغا) لا مشغولا بحق الراهن
 كثر بدون الثمر (مبيرا) لا مشاعا
 ولو حكما بان اتصل المرهون بغير
 المرهون خلقه كالشجر ويستتبع
 (لزم) افاد ان القبض شرط اللزوم
 كفى الهبة

فانه لا يمكن الجمع بين كلامهم وبين الحديث الا بذلك (قوله وصح في المجتبى) وكذا في القهستاني عن الذخيرة
 (قوله والتخية) هي رفع الموانع والتمكين من القبض (قوله قبض حكما) لانها تسليم فن ضرورته
 الحكم بالقبض فقد ذكر الغاية التي ينبغي عليها الحكم لانه هو المقصود به اندفع قول الزيلعي الصواب ان التخية
 تسليم لانه عبارة عن رفع المانع من القبض وهو فعل المسلم دون المسلم والقبض فعل المسلم اه افاده في المنع
 والمراد انه يترتب عليه ما يترتب على القبض الحقيقي (قوله على الظاهر) أي ظاهر الرواية وهو الاصح وعن
 ابي يوسف انه لا يثبت في المنقول الا بالنقل ههنا (قوله وهو مضمون الخ) يعني ان ماليته مضمونة واما
 عينه فامانة قال في الاختيار ويهلك على ملك الراهن حتى يكفنه لانه ملكه حقيقة وهو امانة في يد المرتهن حتى
 لو اشترى لا ينوب قبض الرهن عن قبض الشراء لانه امانة فلا ينوب عن قبض الضمان واذا كان ملكه فمات
 كان كفنه عليه اه سوى على الاشياء واحترز عما اذا استهلكه فانه يضمن جميعه كما يأتي بيانه واطلقه فشم
 ما اذا شرط عدم الضمان لوضاع فالرهن جائز والشرط باطل ويهلك بالدين كما في الخلاصة وغيرها وشمل مالو
 نقص بعيب ففي جامع الفصولين لو رهننا فابق سقط الرهن فلو وجدناه عارضا وسقط من الدين بحسابه لو كان
 اول اباقة والا فلا يسقط شيء اه وسجي آخر الرهن وشمل الرهن الفاسد أيضا فانه يعامل معاملة الصحيح
 على ما يأتي بيانه في آخر الرهن (تنبيه) ذكر في الفصل الثلاثين من العمادية لو رهن عبدان بألف وهلك احدهما
 وقيمة الهالك اكثر من الدين لا يسقط كل الدين بهلاكه بل يقسم الدين على قيمة الحى وقيمة الهالك فما اصاب
 الهالك يسقط وما اصاب الباقي يبقى وكذا اذا رهن دارا بألف وخرت بقسم الدين على قيمة البناء وقيمة العرصة
 يوم القبض فما اصاب البناء يسقط وما اصاب العرصة يبقى كذا في المبسوط اه وبيانه ما في التارخانية رهن
 فروا قيمته اربعون درهما بعشرة دراهم فأكله السوس فصار قيمته عشرة فانه يفكك بدرهمين ونصف اه
 أى لان الهالك ثلاثة ارباع الرهن فيسقط من الدين بقدره كما في البرازية فليحفظ ذلك فانه يخفى على كثير
 وسيدكر آخر السلب الا في لو ذهبت عين الدابة يسقط ربع الدين ويبقى بيانه وسبب ان نقصان السعر
 لا يوجب سقوط الدين بخلاف نقصان العين وان غمى الرهن الذى صار رهنا تبعه يهلك مجازا الا اذا هلك بعد هلاك
 الاصل ويأتى بيان الجميع ان شاء الله تعالى (قوله بالاقل من قيمته ومن الدين) قال في النهاية وفي بعض
 نسخ القدورى باقل بدون الالف واللام وهو خطأ واعتبر هذا بقول الرجل مررت باعلم من زيد وعمرو ويكون
 العلم غيرهما ولو كان بالا علم من زيد وعمرو يكون واحدا منهما فكلمة من للتمييز اه وقال في الموصل شرح
 المفصل ان من هذه ليست من التفضيلية التي لا تجامع اللام وانما هي من التبيينية في قولك أنت الافضل من
 قريش كما تقول أنت من قريش اه شربلاية فالمراد انه لو كانت القيمة اقل من الدين او بالعكس فهو مضمون
 بالاقل منهم الذى هو احدهما ولو قيل باقل منه كرا اقتضى انه يضمن بشئ ثالث غيرهما هو اقل منهما
 وليس بمراد الا ان يقال كما في القهستاني أى بدين او بقيمة اقل من قيمته اوس الدين مرتبا فكلمة من
 تفضيلية والمفضل الدين او لا والقيمة ثانيا والمفضل عليه بالعكس اه فالمنع بدين اقل من قيمته او بقيمة
 اقل من الدين ولا يخفى ما فيه (قوله وعند الشافعي هو امانة) أى ككله امانة في يد المرتهن لا يسقط
 شئ من الدين بهلاكه وتتمام الكلام في المطولات (قوله والمعتبر قيمته يوم القبض) قال في الخلاصة وحكم
 الرهن انه لو هلك في يد المرتهن او العبد ليطرأ الى قيمته يوم القبض والى الدين فان كانت قيمته مثل
 الدين سقط الدين بهلاكه الخ وقال الزيلعي يعتبر قيمته يوم القبض بخلاف ما لو تلفه اجنبى
 فان المرتهن يضمنه قيمته يوم هلك باستهلاكه وتكرن رهنا عنده وتتمامه في المنع زاد في شرح الملتقى والقول فيها
 للمرتهن والبينة للراهن (قوله لا يوم الهلاك كما توهمه في الاشياء) أى في بحث عن المثل من الفن الثالث أقول
 يمكن حل ما في الاشياء على ما اذا استهلكه المرتهن ولذا قال الرملى بعد كلام وانت اذا اعنت النظر ظهر لك
 الفرق بين الهلاك والاستهلاك فقطعت في صورة الهلاك بأن المعتبر قيمته يوم القبض وفي صورة الاستهلاك
 يوم الهلاك لو روده على العين المودعة اه (قوله اذا لم يبين المقدار) أما لو بين يكون مضمونا وصورة
 أخذ الرهن بشرط أن يقرضه كذا فهلك في يده قبل أن يقرضه هلك بأقل من قيمته ومما سمي له من القرض
 لانه قبضه بسوم الرهن والمقبوض بسوم الرهن كالمقبوض بسوم الشراء اذا هلك في المساومة ضمن قيمته

وصح في المجتبى انه شرط الجواز
 (والتخية) بين الرهن والمرتهن
 (قبض) حكما على الظاهر (كالباع)
 فانها فيه أيضا قبض (وهو مضمون
 اذا هلك بالاقل من قيمته ومن
 الدين) وعند الشافعي هو امانة
 (والمعتبر قيمته يوم القبض)
 لا يوم الهلاك كما توهمه في الاشياء
 لمخالفته للمنقول كما حرره المصنف
 (المقبوض على سوم الرهن
 انما لم يبين المقدار) أى مقدار
 ما يريد أخذه من الدين (ليس
 بمضمون في الاصح)

كذا في شرح الطحاوي حوى (قوله كذا في القنية) ونصها المقبوض على سوم الرهن اذا لم يكن
المقدار الذي به رهنه وليس فيه دين لا يكون مضمونا على أصح الروايتين وقال أبو حنيفة وأبو يوسف ومحمد
يعطيه المرتهن ماشاء وعن محمد لا يستحسن اقل من درهم وعن أبي يوسف اذا ضاع فعليه قيمته اه أقول وهذه
مسألة الرهن بدين موعود وسيدكرها المصنف في الباب الاق أيضا (قوله فان هلك الخ) الاولى تقدمة
على قوله المقبوض على سوم الرهن لانه من تمام ما قبله ط وبيان ذلك اذا رهن ثوبا بقيمة عشرة عشرة فهلك
عند المرتهن سقط دينه ولو قيمته خمسة رجع على الراهن بخمسة اخرى ولو خمسة عشر فالفضل امانة كافية
واطلق الهلاك فشمّل مالوك كان بعد قضاء الدين فيسترده الراهن ما قضاؤه من الدين لانه تبين بالهلاك انه صار
مستوفيا من وقت القبض السابق برأية وغيرها وبأق اقرار الرهن (قوله يضمن بالتعدي) فلورهن ثوبا
بساوي عشرين درهما بعشرة فلبسه المرتهن باذن الراهن فانتقص ستة ثم لبسه بلا اذن فانتقص اربعة ثم هلك
وقيمة عشرة رجع المرتهن على الراهن بدرهم واحد من دينه ويسقط تسعة لان الثوب يوم الرهن كان نصفه
مضمونا بالدين ونصفه امانة وما انتقص بلبسه بلا اذن وهو ستة لا يضمن وما انتقص بلا اذن وهو اربعة يضمن
ويصير قصاصا بقدره من الدين فاذا هلك وقيمته عشرة نصفه مضمون ونصفه امانة فبقدر المضمون يصير المرتهن
مستوفيا دينه ويبقى له درهم يرجع به على الراهن ظهيرة وخاتمة ملخصا (قوله وضمن بدعوى الهلاك بلا
برهان) كذا في الدرر وشرح الجمع الملكي وظاهره انه يضمن قيمته بالغة ما بلغت وانه لا يصدق بلا برهان
وانه باقامته ينتفي الضمان وهذا مذهب الامام مالك أمامد هينا فلا فرق بين ثبوت الهلاك بقوله مع يمينه
او بالبرهان وهو في صورتين مضمون بالاقل من قيمته ومن الدين كما اوضحه في الشرع بلا لية عن الحقائق وبه افق
ابن الجبلي ومثله في فتاوى الكازروني وفتاوى المصنف وقد دل قدم العلامة الرمي في ذلك تبعا للمصنف
هنا فافق في ضمان القيمة بالغة ما بلغت كما هو مسطور في فتاواه وصرح بذلك أيضا في "المنع ومن رده عليه
صاحب الفتاوى الرحمة تبعا لشيخه الشرع بلا لية فقال هذا جهل لا يجاب عنه لانه عقد تبرع فجميع الحق
أحق (قوله ظاهرة) كالحبوان والعبيد والعقار والباطنة القهستاني عن الكرماني انه يضمن (قوله وخصه
مالك بالباطنة) أي خص الضمان بالاموال الباطنة للتمتع وتوجب بمقابلته على المرتهن شبهه (أي حبس
الرهن بالدين) (قوله للعقد) أي عقد الرهن (قوله لا يطل بمجرده ط (قوله وقبض من رده على الراهن
(قوله بل يبقى رهنا) أي مضمونا فلو هلك في يده سقط الدين اذا كان به وقتا يحل فيه قبض قوله ما بقي القبض
والدين معا) أي قبض الرهن في يد المرتهن والدين في ذمة الراهن واني (قوله فاذا فأت احدهما) بأن رده الرهن
أو ابراءه من الدين لم يبق رهنا فيسقط الضمان لان العلة اذا كانت ذات وصفين بعدم الحكم بعدم احدهما ويرد
عليه مالوهلك قبل التسليم وبعد قضاء الدين يضمن ويسترد الراهن ما قضاؤه كما مروى في وجوبه مع ما فيه
في العناية (قوله ولا اجارة) فلا اجاره المرتهن بلا اذن فالاجرة له كما سيدكره اخر الرهن مع بقية فروعه
(قوله او اعارة) سيدكر في باب التصرف في الرهن احكام اعارته من الراهن او من أجنبي باذن او بدون
(قوله سواء كان) أي الانتفاع (قوله من مرتهن او راهن) الاول مصرح به في عامة المتون والثاني
صرح به في درر البحار وشرح مختصر الكرخي وشرح الزاهد في وفيه خلاف الشافعي فعنده يجوز له
الانتفاع بغير الوطى والاول خلاف فيه كما في غرر الافكار بقاء لو سكن في دار الرهن هل تلزمه اجرة اجاب
في الخبرية انه لا تلزمه مطلقا اذن الراهن او لامعة للاستغلال او لا ومثله في البرازية واجاب في الخبرية بذلك
أيضا لو كانت لينيم وقد مر ذلك اخر الغصب فراجع (قوله الا باذن) فاذا انتفع المرتهن باذن الراهن وهلك
الرهن حالة استعماله هلك امانة بلا خلاف اما قبل الاستعمال أو بعده يهلك بالدين ولو كان امانة لا يحل وطوها
لان الفرج اشد حرمة لكن لا يحل بل يجب العقر عند ناعراج (قوله وقيل لا يحل للمرتهن) قال في المنع وعن
عبد الله محمد بن اسلم السمرقندي وكان من كبار علماء سمرقند انه لا يحل له ان يتدفع بشئ منه بوجه من
الوجوه وان اذن له الراهن لانه اذن له في الر بالانه يستوفي دينه كما لا يقتضي له المنفعة فضلا فيكون ربا وهذا
امر عظيم قلت وهذا مخالف لعامة المختبرات من انه يحل بالاذن الا ان يحمل على الديانة وما في المختبرات على
الحكم ثم رأيت في جواهر الفتاوى اذا كان مشروطا بغيره من غير مشروطة وهو ربا ولا خلاف بان

كذا في القنية والاشباه
(فان هلك و) ساوت قيمته الدين
صار مستوفيا دينه (حكم أو زادت
كان الفضل امانة) فيضمن بالتعدي
(او انتقص سقط بقدره ورجع)
المرتهن (بالفضل) لان الاستيفاء
بقدر المالمية (وضمن) المرتهن
(بدعوى الهلاك بلا برهان مطلقا)
سواء كان من أموال ظاهرة
او باطنة وخصه مالك بالباطنة
(وله طلب دينه من راهنه وله
حبسه به وان كان الرهن في يده)
لان الحبس جزاء مطلق (وله حبس
رهنه بعد النسخ) للعقد (حق
يقبض دينه او يبرئه) لان الرهن
لا يطل بمجرد النسخ بل يبقى رهنا
ما بقي القبض والدين معا فاذا فأت
احدهما لم يبق رهنا زيلعي ودرر
وغيرهما (لا الانتفاع به مطلقا)
لا يستخدام ولا سكنى ولا ائبس
ولا اجارة ولا اعارة سواء كان من
مرتهن أو راهن (الا باذن) كل
للآخر وقيل لا يحل للمرتهن لانه
و ما وقيل ان شرطه كان ربا والا لا

مخلصا وأقره ابنه الشيخ صالح ونعقبه الجوى بأن ما كان ربلا يظهر فيه فرق بين الديانة والقضاء على انه لا حاجة الى التوفيق بعد ان الفتوى على ما تقدم أى من انه يساح أقول ما فى الجواهر يصلح للتوفيق وهو وجيه وذكروا نظيره فيما لو اهدى المستقرض للمقرض ان كانت بشرط كرم والاقتلا وما نقله الشارح عن الجواهر أيضا من قوله لا يضمن يفيده انه ليس بربالان الر باصنعون فيحمل على غير المشروط وما فى الاشياء من الكراهة على المشروط ويؤيده قول الشارح الا فى آخر الرهن ان التعليل بأنه ربا يفيده ان الكراهة تحرر يمة فتأمل وإذا كان مشروطا ضمن كما افق به فى الخيرية فيمن رهن شجر زيتون على ان ياكل المرتهن ثمرته نظير صبره بالدين قال ط قلت والغالب من احوال الناس انهم اغاير يدون عند الدفع الانتفاع ولولا لما اعطاء الدراهم وهذا بمنزلة الشرط لان المعروف كالمشروط وهو مما يعين المنع والله تعالى اعلم اه (فائدة) قال فى السائر خانية مانصه ولو استقرض دراهم وسلم جواره الى المقرض ليستعمله الى شهرين حتى يوفيه دينه او داره ليسكنها فهو بمنزلة الاجارة الفاسدة ان استعمله فعليه اجره مثله ولا يكون رهنا اه وقد مناهى الاجارات فتنبيهه (قوله فاكلها) سيأتى آخر الرهن عن فتاوى المصنف ان الظاهر ان الاكل يشمل أكل ثمنها (قوله لم يضمن) أى ولا يسقط شئ من دينه قنية يعنى اذ لم يهلك الاصل كما يأتى بيانه (قوله وسيجيء) أى هذا البحث بزيادة بيان (قوله ماتت الشاة الخ) يوجد فى بعض النسخ متناوِسقط من بعضها ولم يكتب عليه المصنف (قوله الذى شربه) أى باذن الراهن كما صرح به فى الولوية فافهم (قوله وحظ اللبن ياخذ المرتهن) أى ياخذ من الراهن لما سيأتى ان غناء الرهن رهن مع الاصل ولما اتلفه المرتهن باذن الراهن صار كأن الراهن اتلفه فيكون مضمونا عليه فكان له حصة من الدين وهذا معنى قولنا آتينا يعنى اذ لم يهلك الاصل وسيأتى تمام بيان ذلك آخر الرهن ان شاء الله تعالى (قوله صار متعديا) فيضمنه كالغصب ولو عاد الى الوفاق عاد رهنا ويأتى تمامه (قوله لئلا يصير مستوقبا مرتين) أى على تقدير هلاك الرهن قال فى غرر الافكار فانه لو أمر بقضاء الدين قبل الاحصار فربما يهلك الرهن او كان هالكا فيصير مستوفيا دينه مرتين اه (قوله الا اذا كان له حل) لانه عاجز شرح مجمع أى عاجز حكما عما يلحقه من المؤنة ونقل الشئى انه ان كان فى بلد الرهن يؤمر باحضاره مطلقا والا فان لم يكن له حل ومؤنة فكذا وان كان له حل لا يؤمر وحل ط ما فى شرح المجمع عليه أقول هذا هو المتبادر من كلامهم لكن فيه نظر لان الواجب عليه التخلية لا النقل كما يأتى على انه يخالفه ما فى البرازية حيث قال ان لم يلحقه مؤنة فى الاحضار يؤمر به وان كان مما يلحقه مؤنة بأن كان فى موضع آخر لا يؤمر به اه وفى الذخيرة الاصل انه ان قدر على احضاره بلامؤنة فللراهن ان يمنع عن القضاء وان لم يقدر اصلا مع قيام الرهن او لم يقدر الا بمؤنة فلا ثم قال بعد كلام وان لقيه فى بلد الرهن والرهن جارية امر باحضاره القدرته بلامؤنة وتركتنا القياس فيما يلحقه مؤنة فبقى ما عداه على أصل القياس اه ملخصا فتأمل (قوله أو عند العدل) سيأتى متناقريا (قوله ثم سلم المرتهن رهنه) فلو هلك قبل التسليم استرد الراهن ما قضا لانه صار مستوفيا عند الهلاك بالقبض السابق فكان الثانى استيفاء بعد استيفاء فيجب رده هداية وسيأتى آخر الرهن (قوله تحقيقا للتسوية) أى فى تعيين حق كل قال فى الذخيرة لان المرتهن عين حق الراهن فيجب على الراهن تعيين حق المرتهن الا ان تعيين الدراهم والمدنانير لا يقع الا بالتسليم ليحصل التعيين اه فهو تعليل لوجوب تسليم الدين أولا وأما علة الاحضار فتقدمت فى قول الشارح لئلا يصير مستوفيا مرتين فافهم (قوله للرهن) متعلق بالعقد (قوله مع قيامه) أى قيام الرهن واحترز به عما اذا لم يقدر اهلاكه (قوله لم يؤمر به) أى كما اذا لم يتدر عليه الاجرة تلحقه وهو مذكور فى الذخيرة أيضا كما قدمناه (قوله ولكن للراهن الخ) استدراك على قوله وان لم يحضره وقوله لم يؤمر به فهو تقييد لما قبله وعبرة المتن تضيده وانما أتى بلكن متابعة لعبارة الذخيرة والكفاية وغيرهما فافهم (قوله ان يحلفه) أى على البتات لانه تحلف على الهلاك فى يده ذخيرة (قوله وكذا الحكم عند كل نجيم حل) أى لو كن الدين مقسطا فحل قسط قال فى النهاية وكما يكلف المرتهن احضار الرهن لاستيفاء كل الدين يكلف لاستيفاء منجم قد حل هذا اذا ادعى الراهن هلاك الرهن وطلب من القاضي ان يأمره بالاحضار ليظهر حاله فيما مر به ان كان فى بلد الرهن اما اذا لم يدع هلاكه فلا حاجة الى احضاره اذ لا فائدة فيه اه ملخصا ومثله فى الزيلعي وراجعته للعلاج الطرموسى بأن التقييد بقوله هذا اذا ادعى الراهن هلاك الرهن الخ من عنده

وفى الاشياء والجواهر اباح الراهن للمرتهن اكل الثمار وسكنى الدار اولى الشاة المرهونة فاكلها لم يضمن وله منعه ثم افاد فى الاشياء انه يكره للمرتهن الانتفاع بذلك وسيجيء آخر الرهن (ماتت الشاة فى يد المرتهن قسم الدين على قيمة الشاة ولبنها الذى شربه سقط الشاة بسقط وحظ اللبن يأخذه المرتهن فلو فعل) الانتفاع قبل اذنه (صار متعديا ولم يطل) الرهن (به واذا طلب) المرتهن (دينه امر باحضار دينه) لئلا يصير مستوفيا مرتين الا اذا كان له حل أو عند العدل لانه لم يأتمنه شرح مجمع (فان احضر سلم) له (كل دينه أو لاثم) سلم المرتهن (رهنه) تحقيقا للتسوية (وان طلب) دينه (فى غير بلد العقد) للرهن (فكذلك) الحكم (ان لم يكن للرهن مؤنة وان كان) له حل مؤنة (سلم دينه وان لم يحضره) لان الواجب عليه التسليم بمعنى التخلية لا النقل من مكان الى مكان ونقل القهستانى عن الذخيرة انه لو لم يقدر على احضاره اصلا مع قيامه لم يؤمر به اه فليحفظ (و) لكن (للراهن ان يحلفه بالله ما هلك) وهذا كله اذا ادعى الراهن هلاكه أما اذا لم يدع فلا فائدة فى احضاره وكذا الحكم عند كل نجيم حل

لم يعزه الى أحد وهو فاسد لان فيه ترك الاحتياط في القضاء بل يأمره القاضي باحضاره وان لم يدع الراهن الهلاك لئلا يصير قاضيا بالاستيفاء مرتين الا ان يصدقه الراهن على بقائه وأقره ابن وهبان فقال تبعت ما عندي من الكتب فلم أجدها القيد وعباراتهم تفيد صحة ما ذكره الطرسوسي والقياس يقتضي صحة ما في النهاية لان الاصل عدم الهلاك وطلب احضار المرهون حق الراهن فاذا لم يطلبه لا يجب على الحاكم جبر المرتين عليه والتحليف على عدم الهلاك فيما لو كان للرهن حمل وموثة كالا مضر بالا حضار على هذين القولين اه ملخصا من نرح الوهبانية لابن الشحنة ثم حرر ابن الشحنة المسألة واختار تفصيلا فيها وهو لزوم الاحضار مطلقا في مسألة قضاء الدين بتمامه للتعليل الماروا ما في قضاء نجم منه فلا يلزم الابدعوى الراهن الهلاك لانه يدفع نجم منه لا يكون مستوفيا لجميع الحق فلا يجبر على احضار جميع الرهن لكن بدعوى الهلاك توجه الطلب فيلزم الاحضار ثم ان التحليف على هذا التفصيل اه ملخصا وقد أورد هذا التفصيل في نظمه الاتي قال الشرنبلالي وقد فهم الشارح ان التقييد بطلب المذعي فيما اذا أراد وفاء نجم فقط ولكنه غير مسلم لما علمته من كلام الزياهي الموافق لكلام النهاية اه وأقول وبالله استعين الذي يظهر لي ان الحق مع صاحب النهاية وان القيد للمسألةين كما فهمه الشرنبلالي فلا يلزم القاضي امر المرتين بالا حضار الا اذا طلبه الراهن وادعى الهلاك لانه حقه يدل عليه انه في الذخيرة قيد التحليف على عدم الهلاك بطلب الراهن وتبعه القهستاني ومنه في غرر الافكار وفي البرازية وان ادعى أي الراهن هلا كما يحلف المرتين على قيامه فاذا حلف أمر أي الراهن باداء الدين اه ولم يقيدوه بصورة وفاء الدين بتمامه أو وفاء نجم منه وقد علمت مما تراستوا الامر بالا حضار والتحليف وجريان النزاع فيه ما ثبت كان المنقول انه لا يجب على القاضي تحليفه الا بطلب صاحب الحق فكذا لا يجب عليه الامر بالا حضار الا بالطلب مطلقا هذا ما ظهر له من القاصر والله تعالى اعلم (قوله كما حرره ابن الشحنة) الذي حرره هو التفصيل كما علمته افاده ط (قوله ولا دفع الخ) أي لا يدفع الراهن الدين بتمامه ما لم يحضر المرتين الرهن وان لم يدع الراهن الهلاك الا ان يكون في غير بلد الرهن والحمله موثة فيسدفع الدين وله تحليف المرتين على عدم الهلاك وقوله كذا النجم أي لا يدفع نجما حل ما لم يحضر المرتين الرهن وان لم يدع الهلاك وحينئذ فحكم النجم والدين بتمامه سواء وهذا على غير ما في النهاية اما على ما فيها فينبغي ما فرق من حيث انه في النجم لا يؤمر المرتين باحضار الرهن بدون دعوى المدين الهلاك واليه أشار بقوله أولا الى آخره عطفه على قوله كذا النجم والمنقبي بلا محذوف دل عليه مضمون الكلام قبله فان قوله ما لم يحضر الرهن يفيد انه يؤمر بالا حضار أي أولا يؤمر المرتين في صورة النجم بالا حضار الابدعوى الراهن الهلاك هذا تقرير النظم على ما فهمه ابن الشحنة من ارجاع التقييد بدعوى الهلاك في كلام النهاية الى مسألة النجم فقط وادعاء الفرق بينهما وقد منا ما فيه (قوله أو يكن الخ) هذا يؤيد ما تقدم عن الشلبي من التفصيل ط قال السائحاني وأوهنا بمعنى الا والفعل بعدها حققة النصب بأن مضرة الا انه ورد الجزم بهاريسع عطفه على يحضر أي لا دفع ما لم يكن الخ اه فالمنع لا دفع مدة لم يكن في غير مكان العقد أي بأن كان في مكان العقد لان نفي النفي اثبات لكن يبعد قوله والحمل بعسر لانه اذا كان في مكان العقد لا يحتاج الى حمل الا ان يقال يمكن انه نقله الى داره فيصير معنى البيت لا دفع اذا كان الرهن في بلدة العقد الا اذا حضره المرتين ما لم يكن له حمل وموثة وعلى هذا فهو مخالف لما مر عن الشلبي مؤيد لما قد مناه عن البرازية والذخيرة ولكنه بعيد فتأمل (قوله ولا يكاف مرتين الخ) لانه لم يؤمن عليه حيث وضع على يد غيره فلم يكن تسليمه في قدرته (قوله عند العدل) هو من يوضع عنده الرهن ويأتي له باب مخصوص (قوله بأمر الراهن متعلق بوضع) (قوله لاذنه بذلك) أي بالبيع فصار كأنهما تفاخرا الرهن وصارا الثمن رهنا ولم يسلم اليه بل وضعه على يد عدل وتمامه في الهداية وشروحها (قوله غنكين الراهن من يبعه) يعني لا يكاف تسليم الرهن لبيع بالدين لان عقد البيع لا قدرة للمرتين على المنع منه شرنبلالية نعم يتوقف هذا البيع على اجازة المرتين أو قضاء دينه ولا ينسخ بنفسه في الاصح كما يأتي بيانه (قوله ولا يكاف من قضى الخ) من واقعة على المرتين وقضى مبيع للمجهول وبعض نائب الفاعل أي بعض دينه الثابت له على الراهن وقوله أو أبرأ مبيع للمعلوم (قوله اعتبارا ببيع المبيع) أي عند البائع فانه لا يلزمه تسليم بعضه بقبض بعض الثمن لكن لو رهنه عشرين وسعى لكل شي من الدين له قبض احدهما باداء ما سعى له

كما حرره ابن الشحنة وقال نطسما ولا دفع ما لم يحضر الرهن أو يكن بغير مكان العقد والحمل بعسر كذا النجم اولادون دعوى مدينه هلاكا وهذا في النهاية يذكر (ولا يكاف مرتين) قد (طلب دينه) احضار رهن قد (وضع عند العدل بأمر الراهن ولا) احضار (ثمن رهن باعه المرتين بأمره) أي بأمر الراهن (حتى يقبضه) لاذنه بذلك (و) حينئذ (اذا قبضه) أي الثمن (يكاف احضاره) لقيام البديل مقام البديل (ولا) يكاف (مرتين معه رهنه تمكين الرهن من يبعه ليقضى دينه) بثمنه لان حكم الرهن الحبس الدائم حتى يقبض دينه (ولا) يكاف (من قضى بعض دينه) أو أبرأ بعضه (تسليم بعض رهنه حتى يقبض البقية من الدين) أو يبرأ اعتبارا ببيع المبيع

(ويجب) على المرتهن (ان يحفظه بنفسه وعباله) كما في الوديعه (وضمن ان يحفظ بغيرهم) كما مر ٣١٧

بخلاف البيع كما سيذكره في الباب الآتي (قوله وعباله) المعتبر في كون الشخص عيالا ان يساكنه سواء كان في نفقه أم لا كالزوجة والولد والخدم الذين في عياله والزوج والاجير الخاص مشاهرة او مسانحة لا مباومة ويجرى مجرى العيال شريك المفاوضة والعنان ولا يشترط في الزوجة والولد كونهما في عياله اه
غير الانكار (قوله وضمن الخ) مفعوله قوله الآتي كل قيمته فهو ضمان الغصب لا ضمان الرهن والمراد انه يضمن به هذه الاشياء اذا هلك بسببها وكل فعل يغرم به المودع يغرم به المرتهن وما لا فلا الا ان الوديعه لا تضمن بالتلف كمن في جامع الفصولين وفيه لو خالف ثم عاد فهو رهن على حاله فلو ادعى الوفاق وكذبه راحنه صدق راحنه لانه اقرب سبب الضمان (تنبيه) لو مات المرتهن مجهولا يضمن كما في الخيرية وغيرها (قوله وتعيده) عطف عام على خاص أي كالقراءة والبيع واللبس والركوب والسكنى بلا اذن قهستاني (قوله كل قيمته) أي بالغة ما بلغت لانه صار غاصبا اتقاني وفي الهداية لان الزيادة على مقدار الدين امانة والا مانات تضمن بالتعدي (قوله فيسقط الدين بقدره) أي يسقط الدين جميعه حاله كونه بقدر ما ضمن والارجع كل منهما على صاحبه بما فضل وكان الاولى حذف ذلك لان فيه تفصيلا يأتي في المتن قريبا (قوله على ما اختاره الرضي) أقول الذي في البرازية وغيرها انه اختاره السرخسي وكان ما هنا من تحريف النسخ اذ لم يشتهر هذا الاسم على أحد من ائمتنا فيما علم تأمل (قوله لكن قد منا في الخطر عن البرجندی هنا) أي عن شرح البرجندی في هذا المحل وهو كتاب الرهن ثم ان الذي قدمه في الخطر لم يعزه الى البرجندی ثم عزاه اليه في الدر المنثور حيث قال كذا نقله البرجندی في الرهن عن كشف البرزوي اه وفي بعض النسخ بدل لفظ هنا لفظ فيها فقال ط أي في اليمن (قوله انه) أي ان جعله في اليمن (قوله قلب ولكن الخ) هذا معني ما قدمه في الخطر ان ذلك الشعار كان وبان وقد مناهنا ان الحق التسوية بين اليمن واليسار لثبوت كل منهما عن سيد الاخبار صلى الله عليه وسلم ثم ان هذا استدراك على الاستدراك فهو تايد لما في المتن من التسوية بينهما بناء على انه يلبس في كل منهما فهو استعمال لا حفظ فلذا يضمن وعلى هذا فقولنا فينبغي الخ لا حاجة اليه لانه عين ما في المتن وهو المصرح به في الهداية وغيرها فلا حاجة الى اثباته بالبحث والقياس الذي لسنا اهل له (قوله لا يجعل الخ) عطف على قول المصنف يجعل خاتم الرهن في خنصره أي لا يضمن بجعله في غير الخنصر والا صل في هذا ان المرتن مأذون بالحفظ دون الاستعمال فجعل الخاتم في الخنصر استعمال موجب للضمان وفي غيرها حفظ لا لبس لانه لا يقصد في العادة فلا يضمن وكذلك الطمسان ان لبسه كما تلبس الطيالة ضمن لانه استعمال والا كان وضعه على عاتقه فلا لانه حفظ ثم المراد بعدم الضمان فيما بعد حفظا لا استعمالا لانه لا يضمن ضمان الغصب لانه لا يضمن أصلا لانه ممنون بالاقبل من قيمته ومن الدين كما صرح به في شرح الطحاوي اتقاني ملخصا (قوله فان الشجعان الخ) كذا في الهداية والتبيين وظاهر لزوم الضمان وان لم يكن المرتن من الشجعان مع انهم في لبس الخاتم اعتبر واحال المرتن نفسه والظاهر ان المراد هنا ما اذا كان منهم بدليل قول قاضي خان وغيره وفي المسيفين اذا كان المرتن يتقلد بسيفين لانه استعمال اه فقد نظر الى حال المرتن كما في الخاتم ويجعل ما هنا عليه تدفع المناقاة فانهم (قوله لا الثلاثة) فيكون حفظا لا استعمالا فلا يضمن (قوله وفي لبس خاتمه الخ) وكذا لو رهنه خاتمين قلبس خاتما فوق خاتم زبلي (قوله يرجع الى العادة) أي عادة المرتن وان خانت عادة غيره كما يؤخذ مما بعده (قوله ثم ان قضى بها الخ) تفصيل وبيان لما اجله سابقا (قوله أي بالقيمة المذكورة) أي في قوله كل قيمته (قوله من جنس الدين) والدرهم والمدنانير جنسان مختلفان كما يستفاد من شرح الجوى ابو السعود قال طوبه صرح في المعدن مكي اه (قوله وطالب المرتن الراهن بالفضل) أي بما زاد من الدين على ما ضمنه ولو الدين اقل طالب الراهن المرتن بالفضل فلو قال كما قال الزياهي وطالب كل واحد منهما صاحبه بالفضل لكان اشمل (قوله وحافظه) عطف على يت (قوله ونفقة الرهن) كما كله ومشر به وكسوة الرقيق واجرة نظير ولد الرهن وسقى البستان وكرى النهر وتلقح نخيله وجذاذمه والقيام بمصالحه هداية (فرع) باع عبدا برغيف بعينه فلم يتقابض احق كل العبد الرغيف صار البائع مستوفيا للثمن بخلاف مالورهن دابة بقضير شعير فأكلته لا يصير المرتن مستوفيا للدين والفرق ان النفقة في الاول على البائع وفي الثاني على الراهن جوهره ملخصا (قوله وانخراج والعشر) بالرفع عطفا على اجرة وفي البرازية أخذ السلطان الخراج والعشر من المرتن

فيها (و) ضمن (بإيداعه) وأعارته وأجارته واستخدمه (وتعيده كل قيمته) فيسقط الدين بقدره (وكذا) يضمن كل قيمته (يجعل خاتم الرهن في خنصره) سواء جعل فيه لبطن كفه او لا وبه يفتي برجندی (اليسرى او اليمنى) على ما اختاره الرضي لكن قد منا في الخطر عن البرجندی هنا انه شعار الروافض وانه يجب التميز عنه فتنبه قات ولكن جرت العادة في زماننا بلبسه كذلك فينبغي لزوم الضمان قياسا على مسألة السيف الآتية فليحذر لا يجعله في اصبع اخرى الا اذا كان المرتن امرأة فتضمن لان النساء يلبسن كذلك فيكون استعمالا لا حفظا ابن كمال معزى بالزبلي (و) مثله (تقلد سبق الرهن لا الثلاثة) فان الشجعان يتقلدون في العادة بسيفين لا الثلاثة (و) في لبس خاتمه أي خاتم الرهن (فوق آخر يرجع الى العادة) فان كان ممن يجعل لبس خاتمين ضمن والا كان حافظا فلا يضمن (ثم ان قضى بها) أي بالقيمة المذكورة (من جنس الدين) يلقيان قصاصا بمجرده أي بمجرد القضاء بالقيمة (اذا كان الدين حالا وطالب المرتن الراهن) بالفضل ان كان غنة فضل (وان) كان الدين مؤجلا يضمن المرتن قيمته وتكون رهنا عنده فاذا حل الاجل أخذ مدينه وان قضى بالقيمة من خلاف جنسه كان الضمان رهنا عنده الى قضاء دينه (لانه بدل الرهن فاخذ حكمه) واجرة بيت حفظه وحافظه (وماوى الغنم) على المرتن واجرة راعيه (لو حيوانا) (ونفقة الرهن والخراج) والعشر (على الراهن)

والاصل فيه ان كل ما يحتاج اليه
لمصلحة الرهن بنفسه وتبقيته فعلى
الراهن لانه ملكه وكل ما كان
لحفظه فعلى المرتهن لان حبه له
واعلم انه لا يلزم شيء منه لو اشترط
على الراهن قهستانى عن
الذخيرة (وأما مؤنة رده) فجعل
ابق (أورد جزء منه) كداواة جريح
(الى يده) أى الى يد المرتهن
(فتنقسم على المضمون والامانة
فالمضمون على المرتهن والامانة
مضمونة على الراهن) لو قيمته اكثر
من الدين والافعلى المرتهن وكذا
معالجة امراض وقروح وفداء
جناية (وكل ما وجب على
احدهما فاداه الآخر كان متبرعا
الا أن يأمره القاضى به ويجعله
دينا على الآخر) فحينئذ يرجع
عليه ويجزئ امر القاضى بلا
تصريح بجعله ديناً عليه لا يرجع
كفى الملتقط وعن الامام لا يرجع
لو صاحبه حاضر اطلاقاً خلافاً
للثانى وهى فرع مسألة الجرزىلى
(قال الراهن الرهن غير هذا وقال
المرتهن بل هذا هو الذى رهنته
عندى فالقول للمرتهن) لانه
القابض بخلاف مالو ادعى
المرتهن رده على الراهن بعد قبضه
فان القول للراهن لانه المنكر فان
برهنا للراهن أيضاً ويسقط الدين
لأثباته الزيادة ولو قبل قبضه
فالقول للمرتهن لانكاره دخوله
في ضمانه وان برهنا للراهن لأثباته
الضمان برأيه

لا يرجع على الراهن لانه ان تطوع فهو متبرع وان اكره فقد ظلمه السلطان والمطلوب لا يرجع الا على الظالم اه
(قوله فعلى الراهن) سواء كان فى الرهن فضل او لاهداية (قوله لانه ملكه) فعليه كفايته ومؤنته (قوله تنى
منه) أى مما يجب على المرتهن وفى الجوهره لو شرط الراهن للمرتهن اجرة على حفظ الرهن لا يستحق شيئاً لان
الحفظ واجب عليه بخلاف الودعة لان الحفظ غير واجب على المودع اه (قوله كداواة جريح) أى مداواة
عضو جريح او عين ايضت ونحو ذلك مما يذكره (قوله على المضمون) أى ما دخل فى ضمان المرتهن والامانة
خلافه (قوله والافعلى المرتهن) أى فقط لانه محتاج الى اعادة يد الاستيفاء التى كانت له (قوله وكذا)
أى ينقسم على المضمون والامانة كما فى الهداية وغيرها وفى البرازية وعن الدواء واجرة الطبيب على المرتهن
وذكر القدرى ان ما كان من حصة الامانة فعلى الراهن وعن المشايخ من قال ثمن الدواء على المرتهن انما يلزم
ان لو حدثت الجراحة فى يده فلو عند الراهن فعليه وقال بعضهم على المرتهن بكل حال واطلاق محمد يدل عليه
اه (قوله كان متبرعا) لانه غير مضطر فيه لانه ~~يكنه~~ ~~الرفع~~ الى القاضى (قوله فحينئذ يرجع عليه)
فلو كان الا بى هو الراهن يرجع المرتهن عليه سواء كان المرهون قائماً او لا ولا يكون رهناً بالنفقة فليس له الحبس
بذلك وهو قول الامام برأيه (قوله لا يرجع) وعليه اكثر المشايخ لان هذا الامر ليس للالزام بل للنظر
وهو متردد بين الامر بحسبة او ليكون ديناً والادنى اولى ما لم ينص على الاعلى كما فى الذخيرة بقى ما اذا لم يكن
فى البادة قاض او كان من قضاة الجوز قال العلامة المقدسى لا يصح صدق المرتهن على النفقة الا بينة اه يعنى
لا يصح صدق على انه انفق ارجع الا بينة على الرجوع على ما يظهر لى سائحافى (قوله وعن الامام الخ) افاد
بحكاية الخلاف فى الحاضر ان ما فى المتن مفروض فى الغائب (قوله مطلقاً) أى وان كان بأمر القاضى
لانه يمكنه أن يرفع الى القاضى فيما امر صاحبه بذلك اه ح (قوله خلافاً للثانى) حيث قال يرجع حاضراً
وغائباً كما فى الذخيرة لكن فى الغاية انه لو كان حاضراً وأبى عن الاتفاق فأمر القاضى به وجع عليه وبه يفتى
اه قهستانى فالنق به قول الثانى وعليه فلا فرق بين الحاضر والغائب وهو ظاهر اطلاق المتن (قوله
وهى فرع مسألة الجرزىلى) لان القاضى لا يلى على الحاضر ولا ينفذ امره عليه لانه لو نفذ امره عليه لصار محجوراً
عليه وهو لا يملك حجره عنده وعند أبى يوسف يملك فينفذ امره عليه زيلى (قوله بخلاف مالو ادعى المرتهن رده
الخ) أى وانه هلك بعد الرضاوى عليه الراهن انه هلك عند المرتهن (قوله لانه المنكر) لانهما اتفقا على
دخوله فى الضمان والمرتهن يدعى البراءة والراهن ينكرها فكان القول قوله بدائع (قوله ويسقط الدين)
أى بهلاكه فان الكلام فيه ط (قوله لأثباته الزيادة) على قوله فللراهن أيضاً اه ط وعبارة البدائع
ولو اقاما البينة فالبينة بينته أيضاً لانها تثبت استيفاء الدين وبينته المرتهن تنى ذلك فالمتبنة اولى اه وهى
تفيد قبول بينة المرتهن اذا انفردت شربلاى (قوله ولو قبل قبضه) الاولى أن يقول ولو فى هلاكه قبل
قبضه أى لو اختلفا فى هلاك الرهن فزعم المرتهن انه هلك فى يد الراهن قبل قبضه وقال الراهن بعد القبض ط
(قوله برأيه) عبارته زعم الراهن هلاكه عند المرتهن وسقوط الدين وزعم المرتهن انه رده اليه بعد القبض
وهلك فى يد الراهن فالقول للراهن لانه يدعى عليه الرضاوى وهو ينكر فان برهنا للراهن أيضاً ويسقط الدين
لأثباته الزيادة وان زعم المرتهن انه هلك فى يد الراهن قبل قبضه فالقول للمرتهن لانكاره دخوله فى ضمانه وان
برهنا للراهن لأثباته الضمان اه وهى عبارة واضحة لا غبار عليها ط (تنبيه) قد ظهر من هذا ان المسألة
مفروضة فى دعوى الهلاك والاختلاف فى زمنه هل هو قبل الرضاوى بعده وهى المذكورة فى عاتمة الكتب أما
اذا كان الاختلاف فى دعوى الرضاوى غير ذلك كالهلاك فقد ألف فيه الشربلاى رسالة سماها الاقناع
فى الراهن والمرتهن اذا اختلفا فى رد الرهن ولم يذكر الضياع وقد تردد فى جواب الحكم فيها فقال قد يجب
بأن القول للراهن بينه نصر عليه فى معراج الدراية بقوله ولو اختلفا فى رد الرهن فالقول للراهن بلا خلاف
لانه منكر اه قال لكن قد يحمل على ما اذا اختلفا فى رد الهلاك لان سياق كلام المعراج فى الاختلاف
فى الهلاك وقد صرح حوا بأن الرهن بمنزلة الودعة فى يد المرتهن وانه امانة فى يده وبأن ~~كل~~ ~~امين~~ ادعى ائصال
الامانة الى مستحقها قبل قوله فى حياة المستحق أو بعد وفاته فن ادعى استثناء المرتهن من هذه الكلية فعليه
البيان ويعارض كلام المعراج بما لو ادعى المرتهن هلاك الرهن عنده وانكره الراهن فان القول للمرتهن بينه

لأنه أمين كالمودع والمستعير مع ان الراهن منكر ثم قال وعلى ما في المعراج هل يسقط قدر الدين ولا يضمن
 الزائد أو لا ضمان أصلاً نظراً للامانة وإقرار الراهن بعدم قضاء الدين أو يضمن كل القيمة فليتنق الله تعالى الحاكم
 والمفتي ولينظر نصاً في ذلك اهـ ملخصاً أقول لكن الفرق ظاهر بين الرهن وغيره من الامانات لأنه مضمون
 بالدين فكيف يصدق في الرد أو أماً عارض به كلام المعراج فلا يخفى عدم وروده لأن الضمير في عنده ان كان
 للمرتهن فلا معنى لكون القول له لأن الدين يسقط بملك الرهن عند المرتهن فلا معارضة لأنه لم ينف الضمان
 عن نفسه وفي دعواه الرتيق الضمان عن نفسه وان كان الضمير للراهن فانما يكون القول للمرتهن بينه اذا
 ادعى الهلاك قبل القبض لا بعده كما مر عن البرازيه والفرق بينه وبين دعوى مجرد الرد بعد القبض أظهر من
 أن يخفى ورأيت في فتاوى قارئ الهداية مانعه من أن يرثي عن المرتهن اذا ادعى رد العين المرهونة وكذب الراهن
 هل القول قوله لا يجب لا يكون القول قوله في رده مع عينه لأن هذا شأن الامانات لا المضمونات بل القول للراهن
 مع عينه في عدم رده اليه اهـ ومثله في فتاوى ابن الشلبي وفتاوى ابن نجيم وهو عين ما في المعراج فلزم اتباع
 المنقول كيف وهو المعقول ومقتضى عدم قبول قوله ضمانه الجميع لكن ينبغي أن يقال ان ذلك كله فيما اذا
 كان الرهن غير زائد على الدين فان زائداً لا يضمن الزيادة لتجعضها امانة غير مضمونة فيكون القول
 قوله فيها سواء ادعى مجرد الرد أو مع الهلاك هذا ما ظهر لي والله تعالى أعلم وهذا التحرير من خواص كتابنا
 هذا والله تعالى الحمد (قوله اذا كان الطريق آمناً) أي ولم يقيد بالصرح أما اذا قيد به لا يملكه وتماه في
 ط (قوله وكذا الانتقال عن البلد) أي الانتقال عن بلد للسكنى في بلد آخر تأمل (قوله وكذا العدل)
 أي كالمترتهن فيما ذكر (قوله على خلاف ما في فتاوى القاضيين) أي قاضي خان والقاضي ظهير الدين
 حيث قال لا ليس للمرتهن أن يسافر بالرهن وزاد الا قول وهذا عند الصالحين (قوله ولعل ما في العدة) سببه
 الى هذا التوفيق صاحب جامع الفصولين واعترضه الرملي بأنه لا حاجة الى التوفيق فان ما في قاضي خان
 صريح في انه قواههما (قوله اذا ادعى الرهن) عني عليه الخبر أي خفي مجاز من عني البصر مغرب قال ط
 لم آقف على ضبطه وقد قرئ قوله تعالى فعصيت عليكم بالتحفيف والتشديد والمراد اذا خفي حاله ولم تدرك قيمته وقد
 اتفقا على هلاكه اهـ (قوله فهو بما فيه) الباء للمقابلة والماء وضعة سعدى (قوله ضمن بما فيه من الدين)
 فيسقط الدين عن الراهن وهذا اذا لم يعلم انه اقل فان علم واشتبهت قيمته براجع حكمه ط (قوله وكذا
 ذكره المصنف) وكذا في الهداية والعناية وقال في النهاية كذا في المبسوط حاكماً هذا التأويل عن الفقيه
 أبي جعفر اهـ والله تعالى أعلم

* (باب ما يجوز ارتبائه وما لا يجوز) *

(قوله لا يصح رهن مشاع) أي الا اذا كان عبداً بينهم ما رهناء عند رجل بدين له على كل واحد منهم ما رهناء واحداً
 فلورهن كل نصيبه من العبد لم يجوز كما في القهستاني عن الذخيرة والا اذا ثبت الشيوع فيه ضرورة كما يأتي آخر
 السوادة (قوله مطلقاً) يفسره ما بعده وانما لم يجوز لأن موجب الرهن الحبس الدائم وفي المشاع يفوت الدوام
 لأنه لا بد من المهيأة فيصير كونه قال رهنك يوم ما دون يوم وتماه في الهداية (قوله مشارنا) كنصف دار
 أو عبد (قوله أو طارنا) كان يرهن الجميع ثم يتفاسخ في البعض أو يأذن الراهن للعدل أن يبيع الرهن كيف
 شاء فباع نصفه اهـ من في رواية عن أبي يوسف ان الطارئ لا يضر والصحيح الا قول كما في النهاية والدرر وسيد
 الشارح آخر الرهن لو استحق كله أو بعضه (قوله من شريكه أو غيره) لأن الشريك بمسكه يوم ما رهناء وما
 يستخدمه فيصير كأنه رهن يوم ما دون يوم وأما اجارة المشاع فانما جازت عنده من الشريك دون غيره لأن
 المستأجر لا يتمكن من استيفاء ما اقتضاه العقد الا بالمهاياة وهذا المعنى لا يوجد في الشريك افاده الانتقال أي
 لأن الشريك ينتفع به بلامهاياة في المدة كلها بحكم العقد والملك بخلاف غيره (قوله يقسم اولا) بخلاف
 الهبة لأن المانع فيها غرامة القسمة أي اجرة القسام وهي فيما يحتمل القسمة لا فيما لا يحتملها معراج (قوله
 والصحيح انه فاسد) وقيل باطل لا يتعلق به الضمان وليس بصحيح لأن الباطل منه ما لم يكن مالا او لم يكن المقابل به
 مضموناً وما نحن فيه ليس كذلك بناء على ان القبض شرط تمام العقد لا شرط جوازه اهـ عناية وسبب في آخر

(يجوز له السفر به) بالرهن (اذا

كان الطريق آمناً) كما في الوديعة

(وان كان له حمل ومؤنة) وكذا

الاتصال عن البلد وكذا العدل

الذي الرهن في يده كما في العمادية

معز بالعدة على خلاف ما في

فتاوى القاضيين ولعل ما في

العدة قول الامام وما في الفتاوى

قوله ما كما يفيد كلام القنية

(فائدة) في الحديث اذا ادعى الرهن

فهو بما فيه قالوا معناه اذا اشتبهت

قيمه بعد هلكه بان قال كل لا ادري

كم كانت قيمته ضمن بما فيه من

الدين لذا ذكره المصنف اول

الباب

(باب ما يجوز ارتبائه وما لا يجوز)

(لا يصح رهن مشاع) لعدم كونه

مميزاً كما مر (مطلقاً) مقارنة اوطارنا

من شريكه أو غيره يقسم اولا ثم

الصحيح انه فاسد بضمن بالقبض

وجوز الشافعي

الرهن وسياق أيضا هناك ان كل حكم عرف في الرهن الصحيح فهو الحكم في الرهن الفاسد لكنه مقيد بما اذا كان الرهن سابقا على الدين ويأتي بيانه ان شاء الله تعالى (قوله ما قبل البيع قبل الرهن) أي كل ما صح بيعه صح رهنه (قوله والمشغول) أي بحق الراهن كما قيده الشارح اول الرهن احترازا عن المشغول بملك غير الراهن فلا يمنع كما في حاشية المحوى عن العمادية أقول وكذا يمنع المشغول بالراهن نفسه لما في الهداية وينبغي التسليم كون الراهن او متاعه في الدار المرهونة اه قال في المعراج فاذا خرج منها يحتاج الى تسليم جديد لانه شاغل لها كسغلها بالمتاع وكذا امتناعه في الوعاء المرهون يمنع التسليم والحيلة أن يودع أولا ما فيه عند المرتهن ثم يسلمه ما رهن اه (قوله والمتصل بغيره) صفة لموصوف محذوف أي والشاغل المتصل بغيره كالبناء وحده او التخل او التبريدون الارض او الشجر كما سيذكره واحترز به عن الشاغل المنفصل كالورهن ما في الدار او الوعاء بدونهما وسلم الكل فانه يجوز كذا في الهداية والحاشية فانهم اراد بالمتصل التابع لما في الهداية رهن سرجا على دابة او لحما في رأسها ودفع الدابة مع السرج واللحما لا يكون رهننا حتى ينزعه منها ثم يسلمه اليه لانه من توابع الدابة بمنزلة الفرقة للتخييل حتى قالوا يدخل فيه من غير ذكر اه يعني لو رهن دابة عليها سرج او لحما يدخل في الرهن معراج وبهذا ظهر ان تقييده المتصل فيما سرت وفيما يأتي بقوله خلقه غير ظاهر فتدبر (قوله والمعلق عتقه بشرط قبل وجوده) كما اذا قال لعبده ان دخلت هذه الدار فانت حر فانه يصح بيعه لارهنه ولعله لان حكم الرهن الحبس الدائم الى الاستيفاء وحبس مثل هذا لا يدوم لانه قيد دخل الدار فيعتق فلا يمكن منه الاستيفاء اه ط أقول وما ذكره الشارح نقله البيهقي عن شرح الاقطع ثم نقل عن روضة القضاة لو علق عتق عبده بصفة ثم رهنه جاز خلافا للشافعي اه تأمل (قوله غير المدبر) شمل المطلق والمقيد جوى أي فكل منهما لا يجوز رهنه وفيه نظر فقد ذكر الشارح في بابه ان المقيد يباع ويوهب ورهن وصرح به ايضا هنالك الباقي في شرح الملتقى وهو من علق عتقه بموت سيده لا مطلقا بل على صفة خاصة كان مت من مرضى هذا وفي سفرى أو نحوه وينظر الفرق بين المعلق عتقه بشرط غير الموت على ما ذكره حيث لم يجوز رهنه وبين المدبر المقيد حيث جاز (قوله فيجوز بيعها لارهنها) أي الاربعة المذكورة غير المدبر فان المطلق لا يجوز بيعه ولا رهنه والمقيد يجوز ان فيه (قوله وفيها) أي في الاشياء من الفن الخامس في الحيل والمسألة مذكورة في حيل الولو الحيلة اخر الكتاب (قوله أن يبيع منه) أي من المرتهن بثمن قدر الدين الذي يريد الرهن به (قوله ثم يفسخ البيع) أي بحكم الخيار (قوله قال المصنف) أي في المنع اخر هذا الباب ونصه قلت وعندي في صحة هذه الحيلة نظر ظاهر لما تقر سابقا من أن الصحيح ان الشيوخ الطائري مفسد كما لقارن ويمكن أن تكون منفرعة على القول المقابل للصحيح وهو ان الشيوخ الطائري غير مفسد وفيه نظر اه والظاهر انه اراد بالنظر الثاني ما ذكره الشارح بعد فافهم (قوله اما أن يبقى في ملكه) أي ملك البائع فيما اذا كان الخيار له لان خياره يمنع من خروج البيع عن ملكه فيكون رهنه النصف في مدة الخيار رهنه بالعض ملكه وهو رهن المشاع ابتداء فافهم (قوله او يعود للملكه) أي البائع فيما اذا كان الخيار للمشتري لان المبيع يخرج به عن ملك البائع ولا يملكه المشتري عنده ويملكه عنده ما فعل على قولهما يكون رهن المشاع ابتداء من الشريك سواء فسخ البيع او اجازه وعلى قوله ان اجازه دخل في ملكه والاعاد الى ملك البائع وعلى كل فرهنه النصف في مدة الخيار يكون رهن مشاع ابتداء من الاجنبي وكان ينبغي للشارح أن يزيد او يدخل في ملك المشتري بعد قوله او يعود للملكه (قوله كما بسطه في تنوير البصائر) أي للشرف الغزي محشى الاشياء وحاصله مع الايضاح ما قدمناه (قوله فتبقى في يده بمنزلة الرهن بالثمن) فان اصحابه اعيب ذهب من الدين بحسابه منع عن حيل الخصاص وحاصله ان هذا ليس رهننا حقيقة لا محض ولا فاسدا اذ لم يوجد عقده وانما هو بمنزلة لان له حبس الدار حتى يقبض الثمن كما اذا فسخ الاجارة فانه حبس الما جور حتى يقبض الاجرة ولما كان له في ذلك الحبس منفعة كان المحبوس مضمونا عليه بقيته اذا هلك بخلاف الامانات فانها لا تضمن الا بالاستئمان وبخلاف الرهن الحقيقي فانه مضمون بالاقل من قيمته ومن الدين فقد ظهر عما قررناه وجه قوله بمنزلة الرهن أي بمنزلة من حيث ثبوت حق الحبس فقط لا من حيث انه يضمن كضمان الرهن والدليل على ذلك وعلى انه ليس كسائر الامانات ما في خيارات جامع الفصولين باع ارضا بغير ارضها بضا فانه البائع في المدة تبقى الارض

وفي الاشياء ما قبل البيع قبل الرهن الا في اربعة المشاع والمشغول والمتصل بغيره والمعلق عتقه بشرط قبل وجوده غير المدبر فيجوز بيعها لارهنها وفيها الحيلة في جواز رهن المشاع ان يبيعه النصف بالخيار ثم يرهنه النصف ثم يفسخ البيع قال المصنف وفيه نظر ولعله مفرع على الضعيف في الشيوخ الطائري قلت بل ولا عليه لانه بالخيار لا يخلو اما أن يبقى في ملكه أو يعود للملكه وعلى كل يكون رهن المشاع ابتداء كما بسطه في تنوير البصائر فتنبه قلت والحيلة الصحيحة ما في حيل منية المفتي اراد رهن نصف داره مشاعا يبيع نصفها من طالب الرهن ويقبض منه الثمن على ان المشتري بالخيار ويقبض الدار ثم يفسخ البيع بحكم الخيار فتبقى في يده بمنزلة الرهن بالثمن واعتمده ابن المصنف في زواهر الجواهر

مضمونة بالقيمة على المشتري وله حبسها بثلث دفعه الى البائع اه وعليه فلو هلكت وقيمتها مثل الثمن الذي قبضه
البائع سقط ولو اقل سقط منه بحسابه هذا ما ظهر لي فافهم (قوله وفيها الخ) تأمله مع المسألة الآتية في المتن
آخر هذا الباب (قوله ليس باولى) أى بكونه رهنا (قوله او بناد) كعمارة قائمة في ارض وقف كما فتى به
في الحامدية او في ارض سلطانية كما في التاترخانية (قوله بدونها) أى بدون الارض (قوله كرهن الشجر
لا الثمر) أى كرهن الشجر بمواضعها او تبعها للارض مع التنصيص على نفي الثمر ليكون الفساد من هذه الجهة
فلو لم ينص دخل الثمر تبعاً تبعاً للعقد بخلاف البيع لان بيعه بدون الثمر جائز ولا ضرورة الى ادخاله من غير ذكر
وبخلاف المتاع في الدار حيث لا يدخل في رهن الدار من غير ذكر لانه ليس بتابع بوجه وكذا يدخل الزرع
والرطوبة والبناء والغرس في رهن الارض والدار والقربة لما ذكرنا كما في الهداية (قوله خلقة) المناسب حذفه
كما فعل في الهداية وغيرها ليشمل البناء والسرج والنجار كما قدمناه (قوله وعن الامام الخ) لان الشجر اسم
للنات فيكون استثناءه لا لشجار مواضعها بخلاف رهن الدار دون البناء لان البناء اسم للمبنى فيصير رهنا
جميع الارض وهي مشغولة بملك الراهن هداية (قوله لانه اتصال مجاورة) هـ لانه لو ازره رهن الشجر بمواضعها
أى لان اتصال الشجر ومواضعها القائمة فيها يباقي الارض اتصال مجاورة لا اتصال تبعية كالبناء وسرج الدابة
ولا اتصال خلقة كالثمر فهو كرهن متاع في وعاء فلا يضرب (قوله صح في العرصة) أى والسقف والحيطان
الخاصة كما في القنية (قوله لكونه تبعاً) مخالف لما قدمناه عن الهداية في رهن السرج على الدابة من انه
لا يجوز حتى ينزعه لانه من ثوابها فتأمل (قوله ولا رهن الحراج) لانه لا يتحقق الاستيفاء من هؤلاء لعدم
المال في الحراج وقيام المانع في الباقي هداية (قوله والمدبر) أى المطلق كما قدمناه وهو مستفاد من التعليل
المذكور (قوله ولا بالامانات) أى لا يصح أخذ الرهن بها لان الضمان عبارة عن رد مثل الهالك ان كان
مثلياً او قيمته ان كان قيمياً فالامانة ان هلكت فلا شيء في مقابله وان استهلك لا تبقى امانة بل تكون مغصوبة
حوى (قوله كوديعة وامانة) الا صوب وعارية وكذا مال مضاربة وشركة كما في الهداية ومتر في باب التدبير
ان شرط واقف الكتب أن لا يخرج الابره رهن شرط باطل لانه امانة فاذا هلك لم يجب شيء وذكر في الاشياء
في بحث الدين ان وجوب اتباع شرطه وحمل الرهن على المعنى اللغوي غير بعيد (قوله ولا بالدرك) بالتحريك
(قوله خوف استحقاق المبيع) تفسير لحاصل المعنى لان الرهن انما هو بالثمن وذلك بأن يخاف المشتري
استحقاق المبيع فيأخذ من البائع رهناً بالثمن (قوله فالرهن به باطل) فيكون امانة كما يأتي (قوله بخلاف
الكفالة) أى بالدرك فانما جائز والفرق ان الرهن للاستيفاء والاستيفاء قبل الوجوب لان ضمان الدرك هو
الضمان عند استحقاق المبيع فلا يصح مضافاً الى حال وجوب الدين لان الاستيفاء معاوضة واطراف التملك
الى المستقبل لا تجوز اما الكفالة فهي لا التزام المطالبة لا لالتزام أصل الدين ولذا لو كفل بما بذوب له على فلان
يجوز ولو برهن به لا يجوز كفاية ملخصاً (قوله كما مر) اي في كتاب الكفالة (قوله أى بغير مثل او قيمة) لانهما
بمنزلة العين كما يأتي بيانه (قوله مثل المبيع) بأن اشترى عينا ولم يقبضها ثم اخذ بها رهناً من البائع فالرهن
باطل لانه لا يجب على البائع بهالة المبيع شيء يستوفي من الرهن وانما يطيل المبيع ويسقط الثمن وتماه
في الكفاية وغاية البيان والجوهرة والزبلعي هذا وفي القهس تاني وقال شيخ الاسلام انه فاسد لان الرهن مال
والمبيع متقوم والفسد يلحق بالصحيح في الاحكام كما في الكرمانى وذكروا في المبسوط انه جائز فيضمن بالاقول من
قيمتهم ومن قيمة العين وبه أخذ الفقيه أبو سعيد البردعي وأبو الليث وعليه الفتوى كما في الكرمانى وغيره اه
(قوله ولا بالكفالة بالنفس) كان كفل زيد بنفس عمر وعلى انه ان لم يواف به الى سنة فعليه الاف الذى عليه
ثم اعطاه عمر وبالمال رهناً الى سنة فهو باطل لانه لم يجب المال على عمر وبعد وكذا لو قال ان مات عمرو ولم يولد
فهو على ثم اعطاه عمر ورهناً لم يجوز وتماه في المنع عن الحمانية (قوله ولا بالقصاص) لتعذر استيفائه من
المرهون (قوله بخلاف الجناية خطأ) وبخلاف الدية وجراحة لا يستطاع فيها القصاص قضى بارشها
فلو اخذ به رهناً جاز اه درستنى (قوله ولا بالشفعة) أى لا يجوز أخذ الرهن من المشتري الذى وجب
عليه تسليم المبيع من اجل الشفعة لان المبيع غير مضمون عليه ط (قوله وباجرة الناحية والمغنية لبطلان
الاجارة فلم يكن الرهن مضموناً اذ لا يتساو له شيء مضمون (قوله وبالعبد الجاني او المديون) لانه غير مضمون
أخذه

وفيها الشيوخ الثابت ضرورة
لا يضرب لما في الولو الجنية ولو جاء
بشوبين وقال خذا حدهما رهنا
والا تخرب ساعة عندك فان نصف
كل منهما يصير رهنا بالدين لان
احدهما ليس باولى من الاخر
فيشيع الرهن فيهما بالضرورة
فلا يضرب (و) لا رهن (ثمرة على
نخل دونه و) لا (زرع ارض او نخل)
او بناء (بدونها وكذا عكسها)
كرهن الشجر لا الثمر والارض
لا النخل والاصل ان المرهون متى
اتصل بغير المرهون خلقة لا يجوز
لامتناع قبض المرهون وحده
درر وعن الامام جواز رهن
الارض بلا شجر ولورهن الشجر
بمواضعها والدار بما فيها جاز
ملتقى لانه اتصال مجاورة وفي
القنية رهن دارا والحيطان
مشاركة بينه وبين الجيران صح في
العرصة ولا يضرب اتصال السقف
بالحيطان المشتركة لكونه تبعاً
(و) لا رهن الحراج والمدبر والمكاتب
وام الولد والوقف ثم لما ذكرنا
لا يجوز رهنه ذكراً لا يجوز الرهن
به فقال (و) لا (بالامانات)
كوديعة وامانة (و) لا (بالدرك)
خوف استحقاق المبيع فالرهن
به باطل بخلاف الكفالة كما مر
(و) لا بعين مضمونة بغيرها أى بغير
مثل او قيمة مثل (المبيع في يد
البائع) فانه مضمون بالثمن فاذا
هلك ذهب بالثمن (و) لا (بالكفالة
بالنفس و) لا (بالقصاص مطلقاً)
في نفس ومادونها (بخلاف
الجناية خطأ) لا مكان استيفاء
الارش من الرهن (و) لا (بالشفعة
وباجرة الناحية والمغنية وبالعبد
الجاني او المديون) واذا لم يصح
الرهن في هذه الصور فلا رهن
أخذه

فلو هلك عند المرتين قبل الطلب
هالك مجازا اذ لا حكم للبطل فبق
القبض باذن المالك صدر الشريعة
وابن كمال (و) لا (رهن خروا رهنها
من مسلم او ذمي للمسلم) أي
لا يجوز للمسلم أن يرهن خروا رهنها
من مسلم او ذمي (ولا يضمن له)
أي للمسلم (مرتها) حال كونه
(ذمتيا وفي عكسه الضمان)
لتقومها عندهم لا عندنا (وصح)
الرهن (بعين مضمونة بنفسها) أي
بالمثل أو بالقيمة (كالمغصوب ويدل
الخلع والمهر ويدل الصلح عن عمد)
اعلم ان الاعيان ثلاثة عين
غير مضمونة أصلا كالامانات
وعين غير مضمونة ولكنها تشبه
المضمونة كببيع في يد البائع وعين
مضمونة بنفسها كالمغصوب
ونحوه وتماه في الدرر (و) صح
(بالدين ولو موعود بأن رهين
ليقرضه كذا) كالف مثلا فلو دفع
له البعض وامتنع لا جبر اشباه
(فاذا هلك) هذا الرهن (في يد
المرتين كان مضمونا عليه بما وعد)
من الدين فيسلم الا لئلا يرهن
جبرا (اذا كان الدين مساويا
للقيمة او اقل) أما اذا كان أكثر فهو
مضمون بالقيمة (هذا اذا سمى قدر
الدين فان لم يسمه بأن رهنه على أن
يعطيه شيئا فذلك في يده هل يضمن
خلاف بين الامامين مذكور في
البرازية وغيرها والاصح انه غير
مضمون وقد تقدم ان المقبوض
على سوم الرهن اذا لم يبين المقدار
غير مضمون في الاصح (و) صح
(برأس مال السلم وثمن الصرف
والمسلم فيه فان هلك) الرهن (في
المجلس) ثم الصرف والسلم (وصار)
المرتين (مستوفيا) حكما خلافا
لثلاثة (وان افتراق قبل نقد وهلاك

على المولى لانه لو هلك لا يجب عليه شيء من (قوله قبل الطلب) مفهومه الضمان بعده وبه صرح في جامع
الفصولين حيث قال الرهن بامانة كوديعة باطل يهلك امانة لو هلك قبل حبه وضمن لو بعده (قوله ولا رهن
خراخ) لان المسلم لا يملك الا يفاء اذا كان هو الراهن ولا الاستيفاء اذا كان هو المرتين وكذا الحكم
في الخنزير اتقاني أقول والكلام الا ان فيما لا يجوز الرهن به وما ذكره هنا بيان ان الخمر لا يجوز رهنه فهو
ليس مما نحن فيه فكان ينبغي تقديمه تأمل وقد ذكر مسألة الرهن به في جامع الفصولين فقال الرهن بخمر باطل
فهو امانة وهذا في مسلمين وكذا لو كان المرتين مسلما والراهن كافرا وصح بينهما لو كافرين اه لكن في الجوهر
ان الرهن بالخمر والخنزير فاسد يتعلق به الضمان اه وقد منعنا عن العناية ان الباطل ما لم يكن مالا او لم يكن
المقابل به مضمونا فتأمل (قوله ولا يضمن له) كما لا يضمنها بالغصب منه لانها ليست بمال في حق المسلم من (قوله
وفي عكسه الضمان) أي ان كان الراهن ذمتيا والمرتين مسلما يضمن الخمر للذمي كما اذا غصب من غير ظاهر انها
تضمن بلا تعد ضمان الرهن لان الرهن هنا مال عند الذمي والمقابل به مضمون فهو رهن صحيح لا فاسد ولا باطل
تأمل (قوله أي بالمثل او بالقيمة) فسر النفس به ما باعتبار انهما قائمان مقامها والمراد انها مضمونة بالمثل
لومثلية وبالقيمة لوقمية (قوله كالمغصوب الخ) أي كالعين المغصوبة او المجعولة بدل خلع او مهر او صلح لان
الضمان متقرر فانها ان كانت قائمة وجب تسليمها وان هالكه وجب قيمتها فكان الرهن بهار هنا
بما هو مضمون فيصح كافي الهداية (قوله كالامانات) أي ولا يصح الرهن بها وقد قدمنا وجهه عن الجوى
(قوله وعين غير مضمونة) أي حقيقة لانها اذا هلك يهلك ملك البائع فلا يجب عليه شيء كما اذا هلك
الوديعة وقوله لكنها تشبه المضمونة باعتبار سقوط الثمن ان لم يقبض وردة اذا قبض ولذا سميت فيما تر مضمونة
بغيرها وقد منان الرهن بها باطل او فاسد او جائز (قوله فلو دفع له البعض) أي بعض ما وعده به وامتنع
عن دفع الباقي لا يجبر عليه ولا يخفى ان هذا ان كان الرهن باقيا والا فحكمه ما في المتن (قوله فاذا هلك) أي
قبل الاقراض برزية (قوله للقيمة) أي قيمة الرهن يوم القبض (قوله فان لم يسمه بأن رهنه الخ) كذا في بعض
النسخ وفي بعضها فان لم يسمه لم يكن مضمونا في الاصح كما مر في المقبوض على سوم الرهن بأن رهنه الخ وعلى هذه
النسخة كان ينبغي اسقاط قوله هل يضمن الخ لئلا يتقوى التكرار (قوله خلاف بين الامامين) أي في الضمان
وعدمه وقد مناه اول كتاب الرهن عن القنية وان الامام وصاحبيه قالوا يعطيه المرتين ما شاء وعليه
مشى الزيلعي معللا بأنه بالهلاك صار مستوفيا شيئا فيكون بيانه اليه والحاصل ان الرواية قد اختلفت
(قوله والاصح انه غير مضمون) أي الاصح من الروايتين كما قدمناه عن القنية (قوله وقد تقدم) أي
متنا اول الرهن وهذا قد علم مما قبله لكن اراد أن ينبه على ان ما تقدم هو المراد هنا أي ان المقبوض على سوم
الرهن هو معنى الرهن بالدين الموعود وانما الاختلاف في التعبير ولذا قال في البرازية والرهن بالدين الموعود
مقبوض على سوم الرهن فافهم (تنبيه) الرهن الموعود لا يلزم الوفاء به وسيأتي قريبا في قول المصنف باع
عبدا الخ (قوله وصح برأس مال السلم الخ) صورة هذه المسائل أن يسلم مائة بطعام مثلا او يبيع دينار
بدرهم ثم قبل القبض يدفع الى المسلم اليه رهنا بالمائة او يأخذ رهنا بالدرهم او بالطعام وصورا لاولى بعضهم
بأن يأخذ المسلم من المسلم اليه رهنا برأس المال الذي دفعه اليه ويظهر لي ان الصواب ما صورته
لانه اذا هلك الرهن في المجلس يصير المسلم مستردا لرأس المال فكيف يقال ان العقد يتم بذلك وان
افتراق قبل الهلاك بطل تأمل (قوله فان هلك الخ) بيان لفائدة الرهن بالاشياء المذكورة عيني
وأفاد القهستاني ان المراد ان هلك الرهن برأس المال أو بثلثي الصرف دون المسلم فيه لما فانه لقوله بعده وان
افتراق الخ لان المسلم فيه يصح مطلقا أقول ولهذا ذكر في الدرر مسألة المسلم فيه مؤخره وحدها (قوله وصار
المرتين مستوفيا) أي لرأس المال أو بثلثي الصرف أو المسلم فيه اه ط عن الشئ ومثله قول ابي السعود
عن الجوى المراد بالمرتين هو المسلم اليه في الاولى وأحد عاقدى الصرف في الثانية ورب المال في الثالثة اه
ملخصا أقول لا دخل لثلاثة هنا كما علمت ثم ان تفسير المرتين بالمسلم اليه في الاولى مؤيد لما صورناه المسألة سابقا
هذا وأفاد القهستاني ان ما ذكر من انه صار مستوفيا انما هو لو كانت قيمة الرهن مساوية لرأس المال وثلثي
الصرف فان كانت أقل لم يصح الا بقدره (قوله قبل نقد وهلاك) أي قبل نقد المرهون به وقبل هلاك الرهن

بطلا) أى السلم والصرف وأما المسلم فيه فيصح مطلقاً فان هلك الرهن ثم العدة وصار عرضاً للمسلم فيه ٣٩٩

(قوله بطلا) لعدم القبض حقيقة ولا حكماً قال في الجوهرة وعليه رد الرهن فان هلك في يده قبل الرد هلك برأس المال لانه صار مستوفياً لرأس المال بهلاك الرهن بعد بطلان عقد السلم ولا يتقاب السلم جائزاً (قوله فيصح مطلقاً) أى ولو بعد الاقتراق لان قبضه لا يجب في المجلس زيلعى (قوله وصار عرضاً للمسلم فيه) أى صار مستوفياً للمسلم فيه ويكون في الزيادة أميناً وان كانت قيمته أقل صار مستوفياً بقدرها جوهرة (قوله ولولم يهلك) معطوف على قوله في الشرح فان هلك (قوله فقام مقامه) فصار كالمغصوب اذا هلك وبه رهن يكون رهناً بقيمته هداية (قوله هلك به) لانه رهنه به وان كان محبوساً بغيره كمن باع عبداً وسلم المبيع وأخذ بالثمن رهناً ثم تقايلاً البيع له ان يحبسه لاخذ المبيع لانه بدل الثمن ولو هلك المرهون يهلك بالثمن لانه مرهون به زيلعى (قوله فيلزم الخ) أى اذا هلك الرهن بالمسلم فيه في مسئلتنا يجب على رب السلم ان يدفع مثل المسلم فيه الى المسلم اليه ويأخذ رأس المال لان الرهن مضمون به وقد بقي حكم الرهن الى ان يهلك فصار رب السلم بهلاك الرهن مستوفياً للمسلم فيه ولو استوفاه حقيقة ثم تقايلاً واستوفاه بعد الاقالة لزمه رد المستوفى وارتداد رأس المال فكذا هنا زيلعى (قوله بدين) أى لاجنبى (قوله عبداً) مفعول يرهن وقوله لطفه صفة له (قوله لهلاكه مضمونا) بيان للاولوية ولان قيام المرتهن بحفظه أبلغ مخافة الغرامة هداية (قوله والوديعة امانة) مبتدأ وخبر أى وقد علم ان الامانة غير مضمونة (قوله وقال ابو يوسف) أى وزفر وقولهما قياس والاول الظاهر وهو الاستحسان هداية وزيلعى (قوله ثم اذا هلك) أى بناء على ما في المتن (قوله لا الفضل) أى لا الزائد على قدر الدين من قيمة الرهن لو كانت أكثر منه (قوله يضمن الوصى القيمة) أى جميعها وان زادت وعليه اقتصر الشارح فيما يأتى في باب التصرف في الرهن (قوله وغيرها) كالمغنى والعناية والملتقى (قوله بالتسوية بينهما) وهو القول الاول (قوله ويحبسه أى يحبس الاب عنده الرهن (قوله وكذا عكسه الخ) أى اذا كان للاب دين على ابنه الصغير فلا للاب الخ وكذا لو كان الدين لابن آخره صغيراً وعقد تاجر للاب فله ان يرهن متاع طفله المديون عند ابنه الآخر وعنده كفاي الهداية والملتقى (قوله بخلاف الوصى) أى لو كان له على الصغير دين فليس له رهن متاع الصغير من نفسه (قوله ولا يبيع) هذا محمول على وصى القاضى قال المصنف في باب الوصى وان باع أو اشترى من نفسه فان كان وصى القاضى لا يجوز مطلقاً وان كان وصى الاب جاز بشرط منفعة ظاهرة للصغير ويبيع الاب مال الصغير من نفسه جائز بمنزلة القيمة وبما يتغابن فيه ط (قوله وتعامه في الزيلعى) فقد اطال هنا في التعليل وتفريع المسائل كالهداية والمنع وفي المتن وان استدان الوصى لليتيم في كسونه وطعامه ورهن به متاعه صح وليس للطفل اذا بلغ نقض الرهن في شئ من ذلك ما لم يقض الدين (قوله وصح بثن عبد الخ) أى فيضمن ضمان الرهن فان هلك وقيمته مثل الدين أو أكثر يؤدى قدر الدين الى الراهن وان كانت أقل منه يؤدى القيمة اليه لانه رهنه بدين واجب ظاهراً ابن كمال (قوله ان اقر) أى المرتهن وقوله بعد ذلك أى بعد الرهن وصورتها ادعى على آخر القافا نكر فصالحه على جسمانية واعطاه رهناً يساوى جسمانية فهلك عند المرتهن ثم تصادقا على ان لادين فعلى المرتهن قيمة الرهن معراج (قوله والاصل مامز) أى في اول الرهن (قوله يكفى لصحة الرهن والكفيل) كذا في المنع ولم أره في غيرها وعبارة النهاية وغيرها يكفى لصحة الرهن واصرورته مضمونا ولعله أراد بالكفيل الكفيل بالغرامات فان الكفالة بها صححة على ما جرى عليه المصنف في كتاب الكفالة وأما حمله على الكفالة بثن العبد وما بعده فغير ظاهراً في كفاية الذخيرة عن المتن لو أقام الكفيل البيعة على اقرار الطالب بان المال عن خرا ويبع فاسد تقبل ويطل المال اه فليتناً مل (قوله وصح رهن الخجرين) أى الذهب والفضة منح (قوله بخلاف جنسه) كالتياب مثلاً (قوله هلك بقيمته) أى اذا هلك الرهن المذكور من الخجرين ونحوها هلك بقيمته لا بالوزن او الكيل وعليه فتمت بغيره الجوده لانه مرهون بخلاف جنسه وهو التياب مثلاً وانما لا تعتبر الجوده عند المقابلة بالجنس كما يأتى فافهم (قوله وان بجنسه) كما اذا رهن فضة بفضة أو ذهباً بذهب أو حنطة بحنطة أو شعيراً بشعير (قوله وزناً أو كيلاً) سواء قلت القيمة أو كثرت زيلعى (قوله لا قيمة خلافاً لهما) فعندهما يضمن القيمة من خلاف الجنس وتكون رهناً مكانه ويملك المرتهن الهالك بالضممان عني وتظهرثرة الخلاف اذا كانت القيمة أقل من الدين اما لو كانت مثله أو أكثر فالجواب فيهما بالاتفاق لان

ولو لم يهلك ولكن (تفاسخا السلم وبالمسلم فيه رهن فهو رهن برأس المال) استحسننا لانه بدله فقام مقامه (وان هلك) الرهن (بعد الفسخ) المذكور (هلك به) أى بالمسلم فيه فيلزم رب السلم دفع مثل المسلم فيه لبقاء الرهن حكماً الى ان يهلك (وللاب ان يرهن بدين) كائن (عليه عبداً لطفه) لان له ايداعه فهذا اولى لهلاكه مضمونا والوديعة امانة (والوصى كذلك) وقال ابو يوسف لا يملك ان ذلك ثم اذا هلك ضماناً قدر الدين للصغير لا الفضل لانه امانة وقال التمر تاشي يضمن الوصى القيمة لان للاب ان ينتفع بمال الصبي بخلاف الوصى لكن جزم في الذخيرة وغيرها بالتسوية بينهما (وله) أى للاب (رهن ماله عند ولده الصغير بدين له) أى للصغير (عليه) أى على الاب (ويحبسه لاجله) أى لاجل الصغير (بخلاف الوصى) فانه لا يملك ذلك سراجيه (وكذا عكسه) فلا للاب رهن متاع طفله من نفسه لانه لو فور شقيقته جعل كشخصين وعبارة بثن كثرائه مال طفله (بخلاف الوصى) لانه وكيل محض فلا يتولى طرفي العقد في رهن ولا يبيع وتعامه في الزيلعى (و) صح (بثن عبداً واخل أو ذكياً ان ظهر العبد حراً واخل خراً والذكية ميتة و) صح (بيدل صلح عن انكار ان أقر) بعد ذلك (ان لادين عليه) والاصل مامز ان وجوب الدين ظاهراً يكفى لصحة الرهن والكفيل (و) صح (رهن الخجرين والمكبل والموزون فان رهن) المذكور بخلاف جنسه هلك بقيمته وهو ظاهر وان بجنسه وهلك هلك بمثله وزناً أو كيلاً لا قيمة خلافاً لهما (من الدين

ولا عبء بالجوذة) عند المقابلة
 بالجس ثم ان تساويا قضاها روان
 الدين ازيد فالزائد في ذمة الراهن
 وان الرهن ازيد فالزائد امانة درر
 وصدر شريعة (باع عبدا على ان
 يرهن المشتري بالثمن شيئا بعينه أو
 يعطى كقبلا كذلك) بعينه (صح
 ولا يجبر) المشتري (على الوفاء)
 لما مرانه غير لازم (وللبائع فسخه)
 لفوات الوصف المرغوب (الا ان
 يدفع المشتري الثمن حالا) أو يدفع
 (قيمة الرهن) المشروط (رهنا) لحصول
 المقصود (وان قال) المشتري
 (لبائعه) وقد اعطاه شيئا غير مبيع
 (امسك هذا حتى اعطيك الثمن
 فهو رهن) لتلفظه بما يفيد الرهن
 والعبء للمعاني خلافا للثاني
 والثلاثة (ولو كان) ذلك الشيء
 الذي قال له المشتري امسكه
 هو (المبيع) الذي اشتراه بعينه
 لو (بعد قبضه) لانه ح يصلح
 ان يكون رهنا بثمنه (ولو قبله لا)
 يكون رهنا لانه محبوس
 بالثمن كما مر بقى لو كان المبيع مما
 يفسد بمكته كليم وجد فأبطأ المشتري
 وخاف البائع تلفه جازيعة وشراؤه
 ولو باعه باز يد تصدق به لان فيه
 شبهة (رهن) رجل (عينا عند
 رجلين بدین لكل منهما مبيع وكله
 رهن من كل منهما) ولو غير شريكين
 (فان تباها فكل واحد منهما
 في نوبته كالعديل في حق الآخر)
 هذا لو مما لا تجزى وان مما
 تجزى فعلى كل حبس النصف
 فلودفع له كله ضمن عنده خلافا
 لهما واصله مسألة الودیعة
 ز يلى (ولو هلك ضمن كل حصته)

الاستيفاء عنده بالوزن وعندهما بالقيمة وهي مثل الدين في الاول وزائدة عليه في الثاني فيصير بقدر الدين
 مستوفيا والباقي امانة كما في الهداية (قوله ولا عبء بالجودة الخ) لانها لا قيمة لهما اذا قابلت الجس لئلا يؤدي
 الى الربا (قوله ثم ان تساويا) أي ان تساوى الرهن والمرهون به كقبلا أو وزنا قضاها رأى انه يسقط الدين بلا نظر
 الى القيمة ولا الى الجودة عنده وهذا كله اذا هلك وأما اذا انتقص بأن كان ابريق فضة فانكسر فضة كلام آخر
 وحاصل صور هذه المسألة في الهلاك والانتقص تبلغ ستة وعشرين صورة مبسطة في المطولات وقد أوضحها
 في التبيين وغاية البيان (قوله أو يعطى كقبلا) أي حاضرا في المجلس فقبل فلو لم يكن الرهن ولا الكفيل معينا
 أو كان الكفيل غائبا حتى افتقر ففسد العقد ولو حضر الكفيل وقبل أو انتفقا على تعيين الرهن او نقد المشتري الثمن
 حالا جاز البيع وبعد المجلس لا يجوز ز يلى ملخصا (قوله ولا يجبر المشتري) أي على دفع الرهن وأما الكفيل
 فقد علمت ان الشرط حضوره وقبوله في المجلس فلا يتأتى فيه الامتناع والاجبار تأمل (قوله لما مر) أي
 أول الرهن انه غير لازم بمجرد الايجاب والقبول قبل القبض حتى لو عقد الرهن لا يجبر على التسليم فلا يجبر
 بمجرد الوعد بالاولى (قوله لفوات الوصف المرغوب) لان الثمن الذي به رهن اوثق مما لارهن به فصار
 الرهن صفة للثمن وهو وصف مرغوب فله الخيار بفواته وتماه في غاية البيان (قوله لحصول المقصود) فان
 المتصور من الرهن قيمته لا عينه (قوله وقد اعطاه) الضمير للمستمر للمشتري والبارز للبائع (قوله شيئا غير
 مبيعه) الاولى حذفه ليحسن التعميم في قول المصنف الا ترى ولو كان المبيع فان لو فيه وصلة ولا يجمع بين
 ما بعدهما وبين نقضه فلا يقال كرمك ان جئتني ولو لم تجئتني (قوله لتلفظه بما يفيد الرهن) وهو
 الحبس الى ايفاء الثمن (قوله والعبء) أي في العقود للمعاني ولهذا كانت الكفالة بشرط براءة الاصيل حوالة
 والحوالة بشرط عدم براءة الاصيل كقالة اتقاني (قوله خلافا للثاني والثلاثة) لانه يحتمل الرهن والايديع
 والثاني اقلهما في معنى بشوته بخلاف ما اذا قال امسكه بدینك أو بمالك لانه لما قابله بالدين فقد عين جهة الرهن
 قلنا لما مرته الى وقت الاعطاء علم ان مراده الرهن هدايه (قوله ولو كان) لو هذه وصلة كما قدمناه وما بعدها
 شرطية (قوله لانه ح يصلح الخ) أي لتعين ملكه فيه حتى لو هلك يهلك على المشتري ولا يفسخ العقد ط
 (قوله لانه محبوس بالثمن) أي وضمانه يخالف ضمان الرهن فلا يكون مضمونا بضمينين مختلفين لاستحالة
 اجتماعهما حتى لو قال امسك المبيع حتى اعطيك الثمن قبل القبض فهلك انفسخ البيع ز يلى (قوله
 كما مر) أي عند قول المصنف ولا بالمبيع في يد البائع (قوله بقى لو كان المبيع) أي الذي جعله المشتري رهنا قبل
 قبضه ط وظاهره انه بعد القبض ليس كذلك أقول وتقدم في اول متفرقات البيوع لو اشترى شيئا وغاب
 قبل القبض ونقد الثمن غيبة معروفة فاقام بائعه بينة انه باعه منه لم يبع في دينه وان جهل مكانه يبع أي باعه
 القاضي وقال في النهر هلك ينبغي ان يقال ان خيف تلفه يجوز البيع علم مكانه أولا اه ولم يبق بد بكونه
 جعله رهنا تأمل (قوله وجد) بالتحريك الثلج قاموس (قوله جازيعة) ظاهر ما قدمناه ان الذي يبيعه
 القاضي ويأتى التصريح به اخر الباب (قوله وشراؤه) أي وجاز لانه يشتري شراؤه مع علمه بذلك (قوله
 تصدق به) أي بما زاد على الثمن الاول (قوله لانه شبهة) أي شبهة مال الغير وهو المشتري الاول (قوله عند
 رجلين) أي وقبله فلو قبل احدهما دون الآخر لا يصح كالمو قال رهن النصف من ذوا النصف من ذاسا تخافني
 عن المقدسي (قوله وكله رهن من كل منهما) أي بصيركه محبوسا بدین كل واحد منهما لانه ان نصفه يكون
 رهنا من هذا ونصفه من ذالذ ابن كمال وهذا بخلاف الهبة لان موجبها ثبوت الملك والشيء الواحد لا يكون
 كله ملكا لكل واحد من رجلين على الكمال في زمان واحد فدخله الشيع ضرورة وحكم الرهن الحبس
 ويجوز كون العين الواحدة محبوسة بحق كل منهما على الكمال وتماه في الكفاية (قوله ولو غير شريكين)
 أي في الدين ولو كان من جنسين مختلفين بأن يكون دين احدهما دراهم ودين الآخر دنانير عنانية (قوله ضمن
 عنده) أي ضمن الدافع ضمان الغصب ط (قوله واصله مسألة الودیعة) أي اذا ودع عند رجلين شيئا
 يقبل القسمة فدفع احدهما كله الى الآخر فان الدافع يضمن عنده خلافا لهما ز يلى (قوله ضمن كل حصته)
 كل فاعل ضمن وحصته مفعولة قال ط عن المكي صورته كما في البناء ان يكون لاجدهما عشرة على
 الراهن وللاخر خمسة عليه والرهن ثلثون درهما فهلك عشرون من الرهن قسبى العشرة في يدهما اثلاثا وبسقط

من صاحب العشرة ثلثاه ومن صاحب الخمسة ثلثه فيكون على الراهن لصاحب العشرة ثلث العشرة وهي ثلاثة وثلث ولصاحب الخمسة ثلث الخمسة وهو درهم وثلاث درهم اه (قوله تجزى الاستيفاء) أى لان الاستيفاء يقبل التجزى (قوله فان قضى الخ) الا صوب بتقديم على قوله ولو هلك الخ كما فعل ابن الكمال ليفيد ان كلا منهما يضمن حصته ولو قضى الراهن دين احدهما لما في النهاية عن المبسوط لو هلك الرهن في يد الثاني يسترد الراهن ما قضاها الى الاول من الدين لان ارتهان كل منهما باق ما لم يصل الرهن الى الراهن لما مر ان كلا منهما في نوبته كالعديل في نوبة الآخر (قوله لما مر) أى قريبا في قول المصنف وكله رهن من كل منهما (قوله بلافراق) أى بلافراق يكون له استرداد شئ منه مادام شئ من الدين باقيا كما لو كان المرتهن واحدا (قوله رهننا واحدا) يعنى صفقة واحدة لقول الكرخي وهو عبد أو عبدان فليس المراد توحد المرهون بل توحد الرهن أى العقد (قوله بدين عليهما) سواء كان في صفقة واحدة أو كان على كل واحد منهما دين على حدة اتقاني عن الكرخي (قوله ويمسكه الخ) أى فلو ادى أحدهما ما عليه لم يكن له أن يقبض من الرهن شيئا لان فيه تفريق الصفقة على المرتهن في الامسالة اتقاني (قوله اذلاشيعوع) الظاهر انه عليه لقوله صح قال الاتقاني وذلك لان رهن الاثنين من الواحد يحصل به القبض من غير اشاعة فصار كرهن الواحد من الواحد (قوله لحبس الكل بكل الدين) فيكون محبوسا بكل جزء من أجزائه مبالغة في جملة على قضاء الدين هداية اذ لو أمكن الراهن أخذ ما يحتاج اليه يتكاسل في قضاء الباقي (قوله كالمبيع الخ) فان المشتري اذا ادى حصة بعض المبيع من الثمن لا يتمكن من أخذه (قوله فان سمي الخ) بان قال رهنتك هذين العبدين كل واحد منهما بخمسمائة وسلمهما اليه ثم نقد خمسمائة وقال اديت عن هذا العبد وأراد أخذه في رواية الاصل ليس له ذلك وفي رواية الزيادات له ذلك كفاية فلو قال أحدهما به شرين والآخر بالباقي ولم يبين هذا من هذا لم يجز الرهن لانها جهالة تقضى الى المنازعة عند هلاك أحدهما أو استرداده كما أفاده الاتقاني عن كافي الحاكم (قوله لتعدد العقد بتفصيل الثمن) الا صوب ابدال الثمن بنحو البديل لان المفصل في الرهن هو الدين (قوله في الرهن لا البيع) لان قبول العقد في أحد المرهونين لا يكون شرطا للصحة الا قد في الآخر حتى اذا قبل في أحدهما صح فيه بخلاف البيع لان العقد فيه لا يتعدد بتفصيل الثمن ولهذا لو قبل البيع في أحدهما دون الآخر بطل البيع في الكل لان البائع يتضرر بتفريق الصفقة عليه لان العادة قد جرت بضم الردي الى الجيد في البيع فيلحقه الضرر بالتفريق زيلعي (قوله هو الاصح) أى الفرق بين ما اذا سمي لكل من المرهونين شيئا وبين ما اذا لم يسم هو الاصح كما في التبيين والكفاية وهو رواية الزيادات (قوله وبطل بينة كل منهما الخ) هذه مسألة مستقلة لا تعلق لها بما سبق درر فقوله في العناية انها من شعب قوله رهننا رجلا في نظر لان الرجلين هنا يدعيان انهما مرتهنان وان الرجل راهن وبه صرح في المعراج بقوله فالخاصل ان المرتهن اثنان والراهن واحد اه فتنبه ثم اعلم ان هذه المسألة على وجهين لان الدعوى اما في حياة الراهن او لا والا قول على ثلاثة أوجه لان الرهن اما في يد أحد المتعدين فيقضى به له وان أرخ الآخر لان اليد لا تنقض بالتاريخ لاحتمال سبقه على التاريخ الا اذا أثبت الاخر ان عقده قبل قبضه واما ان يكون في أيديهما أو في يد الراهن وفيهما ان أرخا وأحدهما سبق يقضى له وكذا ان أرخ أحدهما وان لم يورخا أو أرخا على السواء بطل والثاني على ثلاثة أوجه ايضا وفيها كلها ان أرخا وأحدهما سبق قضى له وان لم يورخا أو أرخا على السواء فان كان الرهن في أيديهما أو في يد الراهن نصف بينهما استخسانا وبه أخذ أبو حنيفة اه ملخصا من غاية البيان والتاريخانية (قوله أى ان كل واحد) تبع فيه المصنف في منحه قال ح صوابه رجوع ضميرانه والمستتر في رهنه للرجل والبارز لكل واحد منهما اه أى لان الرجلين مرتهنان لراهنان كما علمت وأقول يوهم ان حل الشارح خطأ وليس كذلك نعم لو أرجع المستتر في رهنه لكل واحد كان خطأ اما ضميرانه فلا فرق في صحة المعنى بين ارجاعه للرجل أو لكل واحد الا ان الاول أظهر فتدبر (قوله رهنه هذا الشئ عنده) أقول الصواب حذف الضمير أو حذف عنده لان فيه الجمع بين تعدية رهن الى مفعوله الاخر بنفسه وبالظرف معا وقد مناهه يقال رهن الرجل شيئا ورهنه عنده فتنبه (قوله لاستحالة كون كله رهننا لهذا وكله رهننا لذلك) أى على الانفراد يعقدان بأن يقر كل منهما بحبسه ولا حق فيه لصاحبه بخلاف المسألة السابقة في قوله رهن عينا

لتجزى الاستيفاء (فان قضى دين
احدهما فكله رهن الاخر) لما مر
ان كل العين رهن في يد كل منهما
بلافراق (وان رهننا رجلا رهننا
واحدا) (بدين عليهما صح بكل
الدين ويمسكه الى استيفاء كل
الدين) اذلاشيعوع (ولورهن
عبدان بألف لا يأخذ أحدهما
بقضاء حصته) لحبس الكل بكل
الدين كالمبيع في يد البائع (فان
سمي لكل واحد منهما شيئا من
الدين له ان يقبض أحدهما اذا
أدى ما سمي له بخلاف البيع)
لتعدد العقد بتفصيل الثمن
في الرهن لا البيع هو الاصح
(وبطل بينة كل منهما) أى من
رجلين (على رجلان) أى ان
كل واحد (رهنه هذا الشئ)
كعبد مثلا (عنده وقبضه)
لاستحالة كون كله رهننا لهذا وكله
رهننا لذلك في آن واحد

عند رجلين واللام في قوله له هذا أوله للتعليل تأمل (قوله ولا يمكن تنصيفه الخ) وكذا لا يمكن القضاء
بكله لاحدهما بعينه لعدم الاولوية ولا يمكن أن يجعل كأنهما ارتبناه معا حين جهالة التاريخ لأن كلا منهما
أثبت ببيته رهن الكل فيكون القضاء بخلاف الدعوى أفاده في الهداية (قوله فتبترنا) أي تساقطت
البيعتان لتعذر العمل بهما وهذا قياس والاستحسان التنصيف بينهما فهذه من المسائل التي رجع فيها القياس
على الاستحسان (قوله هذا أن لم يورخا) وكذا أن أرخا وتاريخهما سواء اتفانى (قوله كن
صاحب التاريخ الاقدم أولى) لانه أثبت العقد في وقت لا ينزاع فيه صاحبه وكذلك أن أرخ أحدهما
فقط لظهور العقد في حقه من وقت التاريخ وفي حق الآخر ليعال اتفانى (قوله وكذا إذا كان الرهن
في يد أحدهما) أفاد أن ما تم فرض فيما إذا كان في يد الراهن أو في أيديهما (قوله كان ذو اليد أحق)
أي سواء أرخ الآخر أو لم يورخ كما قدمناه (قوله لقريته سبقة) أي لأن تمكنه من القبض دليل سبق
عقده فهو أولى نهاية (قوله ولو مات راهنه) أفاد أن ما تم فرض فيما إذا كانت الدعوى في حياة
الراهن (قوله أي راهن العبد مثلا) الأولى أي راهن الشيء لانه المذكور في المتن (قوله زيلعي) حيث
قال وقوله أي قول الكنز والعبد في أيديهما وقع اتفاقا حتى لو لم يكن العبد في أيديهما وأثبت كل واحد
فيه الرهن والقبض كان الحكم كذلك ولهذا لم يذكر اليد في المسألة الأولى اه وفيه نظرا لانه لا احتراز عما
لو كان في يد أحدهما فانه يقتضى به لذي اليد كما في حالة الحياة كما نقله أبو السعود عن شرح باكير على الكنز
وعن الشلبي ونقله ط عن الكشف (قوله فبرهن كل الخ) أي ولم يورخا أو أرخا على السواء أما لو أحدهما
أسبق قضى له كما قدمناه وبقي ما لو أرخ أحدهما وقياس ما مر أنه لو كان الآخر ذائدا وحده قضى له
والا فللمورخ هذا ما ظهر لي تأمل (قوله كما وصفنا) أي في صدر المسألة بأن برهن كل أن الرجل رهنه
هذا الشيء (قوله نصفه) اسم كان ورهنا خبرها وفي يد متعلق به أو بمحذوف ورهنا تميز تأمل (قوله
لانقلابه الخ) بيان للفرق بين المسألتين حيث أخذ في الأولى بالقياس وفي هذه بالاستحسان قال الزيلعي
وفي القياس هذا باطل وهو قول أبي يوسف ووجه الاستحسان أن العقد لا يراد لانه بل حكمه وحكمه في حالة
الحياة الحبس والشائع لا يقبله وبعد الموت الاستيفاء بالبيع من ثمنه والشائع يقبله اه ملخصا (قوله قال)
أي في العمادية (قوله وهذا) أي قوله تهلك هلاك المرهون (قوله ظاهرا ذارني) ويؤيد هذا ما في الخلاصة
عن فتاوى النسفي هذا مستقيم إذا أمكنه استردادها فتركها أمّا إذا تركها المجزء فبها نظر اه والظاهر
أنه يحمل ما في البرازية عن العتابي نقاضي دينه فلم يقضه فرفع العمامة عن رأسه رهنا وأعطاه منديل يلقيه
على رأسه فالعمامة رهن لأن الغريم يتركها عنده رضى بكونها رهنا اه (قوله ومقاده الخ) تطويل
من غير فائدة ولو قال ومقاده انه لو لم يرض بذلك يهلك هلاك الغصب لكان أوضح ط (قوله وعليه) أي
على ما استفيد من قوله والا لا وهو أنه يهلك هلاك الغصب يحمل اطلاق السراجية ونصها إذا أخذ عملة
المديون بغير رضاه لتكون رهنا عنده لم تكن رهنا بل غصبا اه فقوله بل غصبا دل على أنه تركها بالارضاء
(قوله لرب المال مسك مال المديون) عبارة المجتبى أن يسك وهي أولى الا ان ثبت مجبى الفعل مجرد امتعديا
بنفسه وفي القاموس مسك به وامسك وتمسك واستمسك احتبس واعتصم به وامسكه حبسه وعن
الكلام سكت اه تأمل (قوله رهنا بلاذنه) ظاهرا انه يهلك هلاك الرهن وفيه نظر إذ شرط الرهن
كونه على وجه التبرع كما قدمناه وفي البرازية صاحب الدين ظفر بغير جنس حقه من مال مديونه لا يحبس
رهنا الا برضا مديونه اه فتأمل (فرع) رجل دخل خانقا فقال له صاحب الخان لا ادعك تنزل ما لم تعطني رهنا
فدفع اليه ثيابه فهلك عنده ان رهنا باجر البيت فالرهن بما فيه وان أخذ منه لاجل أنه سارق أو خفي
عليه فانه يضمن قال أبو الليث وعندى لاضمان في الوجهين لانه غير مكره في الدفع خلاصة (قوله وقيل
إذا ايس الخ) كذا عبر في المنع وظاهرا أنه من غير جنس حقه والا فلومن جنسه فله أخذ قدر حقه منه
بلا كلام ولا وجه لحكاية بقيل على ان تقدمنا في كتاب الحجر عن المقدسي عن بعضهم ان الفتوى اليوم على
جواز الاخذ مطلقا (قوله واقره المصنف) فيه ان ما ذكره المصنف من التوفيق يفيد اشتراط الرضى فلم يكن
معرجا على ما في المجتبى (قوله لم يكن واحد منهما رهنا) فلا يذهب شيء من الدين بمنزلة رجل عليه عشرون

ولا يمكن تنصيفه للزوم الشيوع
فتبترنا وحينئذ فهلك أمانة اذ
الباطل لا حكم له هذا (ان لم يورخا
فان أرخا كان صاحب التاريخ
الاقدم أولى وكذا إذا كان الرهن
في يد أحدهما كان ذو اليد
أحق) لقريته سبقة (ولو مات
راهنه) أي راهن العبد مثلا
(و) الحال ان (الرهن معهما) أي
في أيديهما (أولا) أي أوليس
العبد معهما فان الحكم واحد
زيلعي (فبرهن كل كذلك) كما وصفنا
(كان في يد كل واحد منهما نصفه)
أي العبد (رهنا مجتبه) استحسانا
لانقلابه بالموت استيفاء والشائع
يقبله (أخذ عمامة المديون لتكون
رهنا عنده لم تكن رهنا) وإذا
هلك تهلك هلاك المرهون قال
وهذا ظاهرا إذا رضى المطلوب
بتركه رهنا عمادية ومفاده انه ان
رضى بتركه كان رهنا والا لا وعليه
يحمل اطلاق السراجية وغيرها
كما أفاده المصنف وفي المجتبى لرب
المال مسك مال المديون رهنا
بلاذنه وقيل إذا ايس فله أخذه
مكان حقه قضاء عن دينه وأقره
المصنف (دفع ثوبين فقال خذ
ايهما شئت رهنا بكذا فاخذهما
لم يكن واحد منهما رهنا

درهما فدفع الى الطالب مائة وقال خذ منها عشرين فضاعت قبل الاخذ فأتها من مال الدافع والدين على حاله
تأخر خانية عن المنتقى عن محمد زاذ في الخيانة ولودفع اليه ثوبين وقال خذ أحدهما رهنا بدينك فأخذهما
وقبضهما على السواء قال محمد يذهب نصف قيمة كل واحد منهما ما بالدين ان كان مثل الدين اه وهذا موافق
لما قدمه الشارح اول الباب عن الزواهر وقال ان الشيوخ الثابت ضرورة لا يضروا وينظروا وجه الفرق بين
المسألين ولعله هو انه في الاولى انما جعل الرهن ما تقع عليه مشيئة المرتهن فاذا اختار أحد الثوبين فقد تعين
وقبل ذلك لم يصراً أحدهما رهنا فيبقى ككل منهما عنده أما نه وأما في الثانية فقد جعل أحدهما رهنا
في الحال بلا خيار لكنه أهمه وليس أحدهما أولى من الآخر فصارت نصف كل منهما رهنا هذا ما ظهر لي والله
تعالى أعلم لكن قال في الخيانة بعد صفقة رجل رهن عند رجل ثوبين على عشرة دراهم وقال أحدهما رهن
لك بعشرينك أو قال خذ أيهما شئت رهنا بدينك قال أبو يوسف هو باطل فان ضاعا جميعا لم يكن عليه شيء ودينه
على حاله اه ومثله في الظهيرة فعند أبي يوسف لا فرق بين المسألين والفرقة بينهما قول محمد (قوله
قبل ان يختار أحدهما) لانه انما يصير رهنا اذا اختار ما قبله فلا ولو الجدية وهو مؤيد لما قدمناه من
الفرق فاذا اختار أحدهما صار مضمونا عليه دون الآخر (قوله غصب الرهن) أي اذا غصبه أحد من
المرتهن كان كالهلاك فيضمن بالاقط ولا يخفى أنه لو غصبه المرتهن بان ركب الدابة أو استخدم العبد
أو لبس الثوب بلاذن فهلك كان مستهلكا فيضمن قيمته بالغة ما بلغت (قوله الا اذا غصب الخ) لانه
في حال الانتفاع مستعير فبطل حكم الرهن فاذا غصب منه أو هلك في تلك الحالة لم يسقط شيء من الدين فاذا
فرغ من الانتفاع عاد رهنا مضمونا كما قدمناه سابقا ويأتي في باب التصرف في الرهن (قوله أمره) أي
أمر الراهن المرتهن (قوله لم يضمن) أي المرتهن لانه هلك في يد الراهن حكما (قوله ضمن ضمان الرهن)
لان قبضه مضمون بخلاف المودع وقوله لا الزيادة لانه متعدد لجران العادة بان الجاهل يحفظ في صندوقه
ويضع قصعة الماء عليه بخلاف ما لو تعدى بان اراقه قصد افيض من الزيادة (قوله والمودع لا يضمن شيئا)
لما قلنا (قوله الاجل في الرهن يفسده) لان حكمه الحبس الدائم والتأجيل ينافي بخلاف تأجيل دين
الرهن جوى عن القضية فاذا ملك يضمن ضمان الرهن لان الفاسد منه كالصحيح على ما يأتي بيانه ان شاء الله تعالى
(قوله سلطه ببيع الرهن) الاولى على بيعه وكأنه ضمنه معنى أمر فعهدها بالبائ (قوله للمرتهن ببيع)
فليس للوارث نقض البيع لانه تعلق به حق المرتهن فلا يقال انه وكالة تبطل بالموت ويأتي تمامه في الباب بعده
(قوله ينبغي أن يجوز) كذا في العمادية ثم قال وهذه المسألة كانت واقعة الفتوى اه وجزم
في الاشياء بعدم الجواز واستدل عليه البيهقي بما في البرازية عن المنية للمرتهن ببيع الرهن باجازه الحاكم وأخذ
دينه اذا كان الراهن غائبا لا يعرف موته ولا حياته اه أقول يمكن حل ما في الاشياء على ما اذا لم تكن
الغيبه منقطعة وان كان اطلق الغيبة تأمل بقى ما اذا كان حاضرا وامتنع عن بيعه وفي اللو الجدية يجبر على بيعه
فاذا امتنع باعه القاضى أو أمينه للمرتهن وأوفاه حقه والعهدة على الراهن اه لمخاوبة افتى في الحامدية
وحرر في الخبرية انه يجبره على بيعه وان كان دارا ليس له غيرها يسكنها تعلق حق المرتهن بها بخلاف المفلس
(قوله ليس للمرتهن بيع ثمة الرهن الخ) أي اذا لم يجبهاله الراهن وفي البيهقي عن اللو الجدية ويبيع ما يخاف
عليه الفساد باذن الحاكم ويكون رهنا في يده لان امساكه ليس من الهلاك وان باعه بغير أمره ضمن لان
ولاية البيع نظر المالك لا تثبت الا للحاكم اه قال البيهقي أقول يؤخذ من هذا جواز بيع الدار المرهونة
اذا تداعت للغراب وكانت واقعة الفتوى اه والله تعالى أعلم

(باب الرهن يوضع على يد عدل)

لما انتهى القول في الاحكام الراجعة الى نفس الراهن والمرتهن ذكر ما يرجع الى نائبهما وهو العدل والنائب
بعد الاصل والمراد به هنا من رضى ما يوضع الرهن في يده سواء رضى ما يبيعه أم لا كما أفاده سعدى قافهم
وباب خبر مبتدأ محذوف أي هذا والى في الرهن للجنس والجملة بعده صفقة أو حال لصحة الاستغناء عن المضاف
والعامل فيها المبتدأ لما فيه من معنى اشير (قوله على يد عدل) بان شرط في عقد الرهن ذلك خانية (قوله
صح ويتم بقبضه) أي صح الرهن ويتم ويلزم بقبض العدل لان يده في حق المالية يد المرتهن ولذا لو هلك كان

قبل ان يختار أحدهما) سراجية
(فروع) غصب الرهن كهلاكه
الا اذا غصب في حال انتفاع مرتهن
باذن رهن أمره بدفعه للدلال
فدفع فهلك لم يضمن * جاعى وضع
المحفف الرهن في صندوقه ووضع
عليه قصعة ماء للشرب فانصب
الماء على المحفف فهلك ضمن ضمان
الرهن لا الزيادة والمودع لا يضمن
شيئا قضية * الاجل في الرهن يفسده
سلطه ببيع الرهن ومات للمرتهن ببيع
بلا محض ووارثه * غاب الراهن
غيبه منقطعة فرفع المرتهن أمره
للقاضى لبيعه بدينه ينبغي ان يجوز
* ولومات ولا يعلم له وارث فباع
القاضى داره جاز كذا في متفرقات
بيوع النهر وفي الذخيرة ليس
للمرتهن بيع ثمة الرهن وان خاف
نلقها لان له ولاية الحبس لا البيع
ويمكن رفعه الى القاضى حتى لو كان
في موضع لا يمكنه الرفع للقاضى
أو كان بحال يفسد قبل ان يرفع
جازله أن يبيعه والله تعالى أعلم
(باب الرهن يوضع على يد عدل)
سمى به لعدالتيه في زعم الراهن
والمرتهن (اذا وضع الرهن على
يد عدل صح ويتم بقبضه

ولا يأخذه أحدهما منه وضمن
 لو دفع إلى أحدهما (لعلق حقهما
 به فلو دفعه فتاب ضمن لتعديده
 وأخذا منه قيمته وجعلها عنده
 أو عند غيره وليس للعدل جعلها
 رهنا في يده لتلا بصير قاضيا
 ومقتضيا وهل للعدل الرجوع
 مبسوط في المطولات (وإذا هلك
 يهلك من ضمان المرتين فإن وكل
 الراهن (المرتين أو) وكل (العدل
 أو غيرهما ببيعه عند حلول الاجل
 صح) توكيل (لو) الوكيل (أهلا
 لذلك) أي للبيع (عند التوكيل
 والا) يكن أهلا لذلك عند التوكيل
 (لا) تصح الوكالة حينئذ (فلو وكل
 ببيعه صغيرا) لا يعقل (فباعه بعد
 بلوغه لم يصح) خلا فالهما (فان
 شرطت) الوكالة (في عقد الرهن
 لم ينزل بعزله) لا (بعوت الراهن
 و) لا (المرتين) للزومها بلزوم
 العقد فهي تخالف الوكالة المفردة
 من وجوه أحدها هذا (و) الثاني
 ان الوكيل هنا يجبر على البيع
 عند الامتناع وكذا لو شرطت
 بعد الرهن في الاصح) زيلعي على
 خلاف ظاهر الرواية وان صحها
 قاضي خان وغيره على ما نقله
 القهستاني وغيره فتنه بخلاف
 الوكالة المفردة

في ضمان المرتين كما يأتي وفي الخاتمة لوسط العدل على بيعه اذا حل الاجل فلم يقبض العدل الرهن حتى حل
 الدين فالرهن باطل والوكالة بالبيع باقية اه (قوله ولا يأخذه أحدهما) ولولم يشترط الوضع فوضع جاز
 أخذه كما اشير اليه في الاختصار قهستاني (قوله وضمن الخ) لم يوجد متنا في شرح المصنف وانما ذكره
 شرحا بعد قوله واذا هلك الخ (قوله لتعلق حقهما به) بحق الراهن بالعين والمرتين بالمالية فهو مودع لهما
 واحدهما أجنبي عن الآخر فليس له أخذه ولا للعدل دفعه اليه فان المودع يضمن بالدفع إلى الأجنبي (قوله
 وأخذا منه قيمته الخ) فان تعذرا اجتماعهما ما رفع أحدهما الأمر إلى القاضي ليفعل ذلك زيلعي (قوله لتلا
 يصير قاضيا ومقتضيا) الذي في الهداية والمنح ومقتضيا لانه يقال قضاء الدين أعطاء واقتضى دينه وتقاضاه
 قبضه وحاصله ان القيمة وجبت في ذمته فلو جعلها رهنا في يده نفسه صار قاضيا ما وجب عليه ومقتضيا له
 وبينهما تناف (قوله مبسوط في المطولات) أي جوابه مبسوط فيها كالزيلعي وشروح الهداية
 بيانه أنه اذا جعلت القيمة رهنا برأيهما أو برأي القاضي عند العدل الأول أو عند غيره ثم قضى الراهن الدين
 فان كان العدل ضمن القيمة بسبب دفعه المرهون إلى الراهن فالقيمة للعدل يأخذها ممن هي عنده لوصول
 المرهون إلى الراهن بالتسليم الأول اليه ووصول الدين إلى المرتين بدفع الراهن اليه ولو كانت القيمة للراهن
 لزم اجتماع العدل والمبدل منه في ملك واحد وان كان العدل ضمن بسبب الدفع إلى المرتين فالقيمة للراهن
 يأخذها ممن هي عنده لقيام مقام العين المرهونة ولا يجمع فيه بين البدلين في ملك واحد لان العين لم تصل
 إلى يد الراهن وقدم ملكها العدل بالضممان ثم اذا ضمن العدل بالدفع إلى المرتين هل يرجع العدل على المرتين
 ينظر ان دفع العين اليه عارية أو ودیعة لا يرجع الا اذا استهلكها المرتين لان العدل ملكها باداء الضمان وتبين
 أنه اعار أو ودع ملك نفسه ولا يضمن المودع أو المستعير الا بالتعدي وان دفعها اليه رهنا بحقه بأن قال أخذه
 بحق أو احبسه به رجوع العدل عليه سواء هلك أو استهلك لدفعه على وجه الضمان (قوله واذا هلك) أي
 في يد العدل أو يد امرأته أو ولده أو خادمه أو أجنبي قهستاني (قوله عند حلول الاجل) أو مطلقا
 كما في القهستاني والدر المنثور وفي الخاتمة فلولم يقل عند حلول الاجل فللعدل بيعه قبله (قوله صح توكيله)
 أي ولولم يقبض العدل الرهن حتى حل الاجل وان بطل الرهن ككامل (قوله فان شرطت الوكالة) أفاد
 ان الرضا ببيعه ليس بالازم في العدل كما قدمناه عن سعدی (قوله لم ينزل بعزله) أي بعزل الراهن
 الا اذا رضى المرتين بذلك اتقاني وأطلق العزل فشمع ما لو وكله بالبيع مطلقا ثم نهاه عن البيع بالنسيئة لم يعمل
 نهيه لانه لازم باصله فكذا بوصفه كما في الهداية (قوله ولا بعوت الراهن) أي لا ينزل بالعزل الحكمي كموت
 الموكل وارتداده وحقه بدار الحرب لان الرهن لا يطل بموته لتنتدم حق المرتين على حق الورثة زيلعي (قوله
 ولا المرتين) الا أن يكون وكيلًا وسيأتي في قوله وتبطل بعوت الوكيل مطلقا (قوله للزومها بلزوم العقد)
 لانها لما شرطت في ضمن عقد الرهن صارت وصفا من أوصافه وحقا من حقوقه الا ترى ان عقد الوكالة لزيادة
 الوثيقة فيلزم بلزوم أصله وعقده في الهداية (قوله فهي تخالف الوكالة المفردة) أي التي لم تذكر في ضمن عقد
 الرهن ويستثنى الوكالة بالخصوص بطلب المذمى اذا غاب الموكل وكذا لو خاف من له الخيار أن يغيب الآخر
 فبأخذ وكيله ليرد عليه فلا ينزل بعزله أفاده الرضى وكذا الوكيل بالامر بالبد كما مر في باب عزل الوكيل
 (قوله من وجوه) ذكر منها هنا خمسة ومنها ما في النهاية ان العدل اذا ارتد والعياذ بالله تعالى وحكم بلحاظه
 ثم عاد مسلما يعود وكيله بخلاف المفرد على قول أبي يوسف حيث لا يعود (قوله يجبر على البيع الخ) أي
 لو غاب الراهن وحل الاجل وامتنع الوكيل عن البيع يجبر ويأتي بيانه قريبا (قوله وكذا لو شرطت الخ)
 عبارة الزيلعي في شرح قوله وان باعه العدل فتكون الوكالة غير المشروطة في العقد كالمشروطة فيه في حق
 جميع ما ذكرنا من الاحكام (قوله زيلعي) أي صرح بالتعجيل الزيلعي في شرح قوله فان حل الاجل وكذا
 صرح به في الملتقى وكذا في الهداية وقال فيها ويؤيده اطلاق الجواب في الجامع الصغير وفي الاصل اه
 وأقره الشراح (قوله وان صحها قاضي خان) انت الضمير مع أنه عائد إلى ظاهر الروايات لا كتساب
 المضاف التأييد من المضاف اليه ثم ان نسبة ذلك إلى قاضي خان عجيبه ولعله سبق قلم من القهستاني ومن
 تبعه فان الذي في الخاتمة هكذا ولولم يكن البيع شرطًا في عقد الرهن ثم سلب المرتين أو العدل على البيع

صح التوكيل والراهن أن يفسخ هذه الوكالة وينعنه عن البيع ولومات الراهن تبطل الوكالة وليس للمرتهن أن يطالب العدل بالبيع في هذا الوجه وعن أبي يوسف أن الوكالة لا تبطل كالمشروطة في العقد وهو الصحيح اه وفي النجاشية أيضا رجل رهن شيئا ووضع على يدي عدل وسلط العدل على البيع ثم غاب الراهن فالعدل يجبر على البيع قبل هذا إذا كان البيع مشروطا في عقد الرهن وقبل بأنه يجبر على كل حال وهو الصحيح اه بحروقه وكذا صح الجبر على كل حال في شرحه على الجامع الصغير كما في النهاية ولم أر من صح خلاف هذه الرواية وفي المعراج وقال شيخ الاسلام ونفخ الاسلام وقاضي خان هذه الرواية أصح (قوله انه يملك بيع الولد والارث) أي ولد المرهون وارثه فيما لو جنى عليه أحد فدفع ارث النجاشية عروضا سلا فلا وكيل هنا بيع ذلك الماسد كره المصنف في فصل المتفرقات أن غمأ الرهن للراهن وأنه رهن مع الاصل والوكيل المفرد لا يملك ذلك (قوله كان له أن يصرفه الى جنسه) لانه مأمور بقضاء الدين وجعل الثمن من جنس الدين من ضروراته بخلاف الوكيل المفرد فانه كما باع انتهت وكالته اتقاني (قوله اذا كان) أي المرهون (قوله فدفع) أي العبد القاتل (قوله كان له يبعه) لانه صار هو الرهن لقيامه مقامه (قوله وله يبعه) أي للوكيل المذكور سواء كان المرتهن أو العدل أو غيره ما يبيع الرهن بغية الورثة لانه لم ينزل بموت الراهن كما مر قال ط وكذا بغية ورثة المرتهن اه أي لو كان الوكيل غيره بقي ما اذا لم يكن وكيل بالبيع ومات الراهن وسيد كره المصنف آخر الباب الا في (قوله وتبطل الوكالة بموت الوكيل) يعني والرهن باق لان الرهن لو كان في يد المرتهن فمات لم يبطل العقده فلان لا يبطل بموت العدل أولى عناية ولم يذكر ما يفعل به بعد موت العدل وبطلان وكالته وفي اللؤلؤ الحية والظهيرية وغيرهما ولومات العدل يوضع على يد عدل آخر عن تراض فان اختلفنا وضعه القاضي على يد عدل آخر وليس للعدل الثاني أن يبيع الرهن وان كان الا في مسطاع على البيع الا أن بموت الراهن لان القاضي يتولى قضاء ديونه اه (قوله مطلقا) أي سواء كان مرتهنا أو عدلا أو غيره ما ولا يقوم وارثه ولا وصيه مقامه لان الوكالة لا يجري فيها اذ ثولان المرسل رضى برأيه لا رأى غيره درر (قوله وعن الثاني الخ) لو أخره بعد قوله ولو أوصى الى آخر يبعه لم يصح لكان انساب ط (قوله لكنه خلاف جواب الاصل) كذا ذكره القهستاني والمراد بالاصل مبسوط الامام محمد وظاهره ان الامام محمد ذكر في أصله جواب أبي يوسف كقولهما ط (قوله الا اذا كان مشروطا له) بأن قال له في أصل او وكالة وكلته يبعه وأجرت لك ما صنعت به من نبي فحينئذ لو يبعه ولا يجوز لو يبعه أن يوصى به الى ثالث اتقاني (فرع) وكل العدل وكلا فلا يباعه ان بحضرة العدل جازوا فلا الا أن يجيزه ولو باع العدل بعض الرهن بطل في الباقي هندية أي فسد للشبوع الطاري (قوله ولا يملك الخ) أي بعد موت العدل كما رأيت به بخط بعض العلماء وهو مقتضى السياق لكنه ليس للاختراز (قوله فان حل الاجل الخ) تقدمت هذه المسألة قريبا (قوله وغاب الراهن) أي أو وارثه بعد موته وابتى الوكيل ان يبعه اجبرا لا تنساق وفيه رهن الى أنه لو حضر الراهن لم يجبر الوكيل بل أجبر الراهن فان أبي باعه القاضي عندهما ولم يبيع عنده قهستاني قال الرمي وهذا فرع الجبر على الحر وتقدم في الجبر ان قوله ما يبعه اه قلت وفي البرزبة وقبل هذا قول الكل لتقدم الرضى منه على البيع وهو الصحيح (قوله اجبر) لتعلق حق المرتهن به (قوله كما هو الحكم في الوكيل بالخصومة) يعني بطلب المدعى قال الاتقاني المدعى اذا طالب خصمه عند القاضي بوكيل فنصب له وكيل لا يجوز له وكل عزله لان حق الخصم تعلق بهذه الوكالة حينئذ ثبت بطلانته ولو كان وكلا ابتداء من غير مطالبة جازع له اه (قوله بأن يبعه) تصوير لقوله اجبر الوكيل وفي بعض النسخ وكيفية الاجبار بأن يبعه (قوله فان لج) بالجيم قال في المسباح لج في الامر الجبان باب تعب والجبا جاباجة فهو لجوج ولجوجة مبالغة اذا لزم الشيء وواظبه ومن باب ضرب اه ط (قوله وان باعه العدل) أي المسلط على يبعه في عقد الرهن أو بعده برزاية (قوله فالثمن رهن) أي وان لم يقبضه لقيامه مقام ما كان مقبوضا هدية فلو هلك في يد العدل سقط الدين كما اذا هلك عند المرتهن وكذا اذا هلك الثمن بالتوى على المشتري والتوى على المرتهن ويسقط الدين ولا يعتبر فيه قيمة الرهن وانما يعتبر الثمن برزاية ولا يقال كيف يكون مضمونا ولم يقبضه لانه ثبت في ذمة المشتري بحق المرتهن فكانه في يد المرتهن أو في يد البائع اتقاني واذا أقر العدل انه قبض الثمن وسله الى المرتهن وانكر المرتهن فالقول للعدل لانه أمين

(و) الثالث انه (يملك بيع الولد

والارث) الرابع (اذا باع بخلاف

جنس الدين كان له ان يصرفه

الى جنسه) أي الدين بخلاف

الوكالة المفردة (و) الخامس (اذا

كان عبدا وقتله عبدا خطأ دفع

بالحياة كان له يبعه بخلاف

المسردة) متعلق بالجميع (وله يبعه

في غيبة ورثته) أي ورثة الراهن

(كما كان له حال حياته البيع

بغير حضرنه) أي حضرة الراهن

(وتبطل) الوكالة (بموت الوكيل)

مطلقا وعن الثاني ان وصيه

يخلفه لانه خلاف جواب الاصل

(ولو أوصى الى آخر يبعه لم يصح

الا اذا كان مشروطا له) ذلك

في الوكالة (ولا يملك راهن ولا مرتهن

يبعه بغير رضى الا خرفان حل

الاجل وغاب الراهن اجبر الوكيل

على يبعه كما هو الحكم في الوكيل

بالخصومة) اذا غاب موكله واباها

فانه يجبر عليهم بان يبعه اياها

ليبيع فان لم يبع ذلك باع القاضي

دفع الضرر (وان باعه العدل

فالثمن رهن) كالمثل (فهلك كونه

فان اوفى ثمنه) بعد يبعه المرتهن

فاستحق الرهن

وبطل دين المرتهن ولو الجسيمة وجوهرة (قوله وضمن) بالبناء للجهول لا للفاعل كما ظن ونائب الفاعل ضمير الرهن أي طلب ضمانه والطالب هو المستحق وإنما أتى بهذا الفعل ليكون ما بعده تفصيلا لمذكور فله دره ما أخفى دقائقه فافهم (قوله ضمن المستحق الراهن) أي ضمنه قيمة الرهن فاللفظ الثاني محذوف وكذا يقال فيما بعده (قوله لأنه غاصب) حيث أخذ العين وسلمها بغير إذن مالكها ط (قوله والقبض) أي قبض المرتهن الثمن اه ح (قوله لتملكه بضمائه) أي لأن الراهن ملكه بإداء الضمان فتبين أنه أمره ببيع ملك نفسه هداية (قوله لتعديه بالبيع) يعني مع التسليم وكان ينبغي ذكره كافي الهداية (قوله يضمن الراهن) أي القيمة لأنه وكيل من جهته عامل له فيرجع عليه بما لحقه من العهدة هداية (قوله وصحها أيضا) أي البيع والقبض أي نفذ البيع لأن الراهن لما كان قرار الضمان عليه وضمنه ملكه كما مر وصح قبض المرتهن الثمن فلا يرجع بشئ من دينه على الراهن كافي العناية وغيرها وقول المخ كالدور على العدل سبق قلم (قوله أو ضمن) الأولى يضمن لأنه معطوف على يضمن الذي قبله والفاعل فيه ضمير العدل (قوله الذي إذا إليه) أي إلى المرتهن لأنه تميز بالاستحقاق أنه أخذ الثمن بغير حق لأن العدل ملكه بالضمان درر (قوله لأنه بدل ملكه) فانه لما أدى ضمانه استقر ملكه فيه ولم يضمن العدل الراهن حتى ينتقل إلى الراهن بقي هنائي وهو ان المستحق اذا ضمن العدل القيمة فقد تكون القيمة أكثر من الثمن الذي أخذه العدل من المرتهن فن يضمن تلك الزيادة ورأيت الشربلالي ذكر بحثا أنه ينبغي أن يرجع بالزيادة على الراهن اه وذكرا الشربلالي بحثا آخر وهو ان المصنف لم يذكر رجوع المشتري في هذا الشق بل سيبذره فيما لو كان الرهن قائما فينبغي أنه ان سلم الثمن إلى المرتهن ان يرجع به عليه أو إلى العدل يرجع به عليه ثم العدل يرجع على المرتهن ثم المرتهن يرجع بدينه على الراهن الخ ما ذكره وأقول لم يظهر لي وجه صحته لأن المشتري لم يغرم شيئا فكيف يرجع بمن ماله في يده نعم لو ذكرنا ان المستحق يرجع بالقيمة على المشتري لأنه غاصب أيضا بالقبض وقد هلك المقتوب في يده ينبغي أن يقال يرجع المشتري بالثمن الذي إذا إلى العدل أو المرتهن ويرجع المرتهن به على العدل والعدل على الراهن وليستظر ما وجه عدم ذكرهم ذلك بل اقتصرنا على رجوع المستحق على الراهن أو العدل مع أنه ينبغي ذكره أيضا ثم رأيت في الحواشي السعدية قال مانصه والظاهر أن يكون للمستحق خيار تفصيل المشتري أيضا لأنه متعدي بالأخذ والتسليم لكن لم يذكر اه (قوله ويرجع هو على العدل بتمنه) يعني فيما إذا سلم المشتري الثمن بنفسه إلى العدل ولو أنه سلمه إلى المرتهن لم يرجع على العدل به لأن العدل في البيع عامل للراهن وانما يرجع عليه اذا قبض ولم يقبض منه شيئا فبقي ضمان الثمن على المرتهن والدين على الراهن شربلالي عن الزيلعي (قوله لأنه العاقد) فتعلق به حقوق العقد درر (قوله ثم هو على الراهن) لأنه هو الذي أدخله في العهدة فيجب عليه تخليصه هداية (قوله به أي بتمنه) وقع في الهداية وتبعه الزيلعي التعبير بالقيمة وذكر الشارحون ان المراد بها الثمن (قوله صح القبض) أي قبض المرتهن الثمن (قوله وسلم الثمن للمرتهن) ذكره في الهداية تعليلا وهو الاحسن (قوله أو يرجع العدل على المرتهن بتمنه) لأنه اذا انتقض العقد بطل الثمن وقد قبضه ثمنا فيجب نقض قبضه ضرورة هداية (قوله ثم رجع الخ) لأنه لما انتقض قبضه عاد حقه في الدين كما كان (قوله أي بدينه) كان على المصنف التصريح به لتلايعود الضمير على غير مذكور في كلامه مع الإيهام أفاده ط (قوله وان شرطت الوكالة الخ) يعني أن التفصيل المار إنما هو فيما اذا شرطت في العقد لأنه تعلق بها حق المرتهن بخلاف المشروطة بعده لأنه لم يعلق بها حقه فلا يرجع العدل عليه قال الزيلعي وهذا يؤيد قول من لا يرى جبر هذا الوكيل على البيع وقال السرخسي هو ظاهر الرواية إلا ان نفي الاسلام وشيخ الاسلام قال لا يصح جبره لا إطلاقا في الجامع والاصل فتكون الوكالة غير المشروطة في العقد كالمشروطة فيه في حق جميع ما ذكرنا من الاحكام هناك اه ملخصا (قوله فقط) أي ليس له الرجوع على المرتهن (قوله أولا) بأن ضاع الثمن في يد العدل بلا تعديه درر (قوله وضمن الراهن) بالرفع على ان الفعل من الثلاثي المجرد أو بالنصب على أنه من المزيد والفاعل ضمير المستحق المعلوم من المقام وكذا ما بعده والحاصل أن له تضمين الراهن لتعديه بالتسليم أو المرتهن لتعديه بالقبض (قوله هلك الرهن بدينه) أي بمقابله قال الزيلعي وان ضمن الراهن صار المرتهن مستوفيا لدينه بهلاك

وضمن (فان) مكان المبيع
(هالكه كافي يد المشتري ضمن المستحق
الراهن قيمته) ان شاء لأنه غاصب
(و) حينئذ (صح البيع والقبض)
لتملكه بضمائه (أو) ضمن المستحق
(العدل) لتعديه بالبيع (ثم هو)
أي العدل (يضمن الراهن وصحها)
أيضا (أو) ضمن (المرتهن بتمنه) الذي
أداء إليه (وهو) أي الثمن (له)
أي العدل لأنه بدل ملكه (ويرجع
المرتهن على رهنه بدينه) ضرورة
بطلان قبضه (وان) كان الرهن
(قائما) في يد مشتريه (أخذه
المستحق من مشتريه ويرجع هو)
أي المشتري (على العدل بتمنه)
لأنه العاقد (ثم) يرجع (هو) أي
العدل (على الراهن به) أي بتمنه
(و) إذا رجع عليه (صح القبض)
وسلم الثمن للمرتهن (أو) رجع
العدل (على المرتهن بتمنه ثم) يرجع
(هو) أي المرتهن (على الراهن
به) أي بدينه زاد هنا في الدرر
والوقاية وان شرطت الوكالة بعد
الرهن رجع العدل على الراهن
فقط سواء قبض المرتهن منه أولا
(فان هلك الرهن عند المرتهن
فاستحق) الرهن (وضمن الراهن
قيمته هلك) الرهن (بدينه وان ضمن
المرتهن) القيمة (يرجع على
الراهن بقيمته) التي ضمنها

الرهن لان الراهن ملكه باداء الضمان مستندا الى ما قبل التسليم فتبين انه رهن ملك نفسه ثم صار المرتهن مستوفيا بهلاكه (قوله لضرره) الاولى لغرضه بالغين المجبه قال في الدرر اما بالقيمة فلانه مغرور ومن جهة الراهن بالتسليم اه ونحوه في الزيلعي وغيره ط (قوله لانتقاض قبضه) أي قبض المرتهن الرهن بتضمينه في مودحه كما كان لان الرهن لم يكن ملك الراهن حتى يكون بهلاكه مستوفيا بعناية وهذا اشكال وجواب مذكوران في الهداية والتبيين (قوله ذهبت عين دابة المرتهن) الاضافة الى المرتهن لادنى ملابسة والاصوب ابداله بالرهن وعبرة الولوجية ولو ذهبت عين دابة الرهن سقط ربع الدين لان العين من الدابة التي يستعمل عليها ربعها فقد فات ربعها فسقط ربع الدين اه وهو مفروض فيما اذا كانت قيمتها مثل الدين كما قيده في المبسوط واحترز بقوله التي يستعمل عليها كالبقرة والفرس عن نحو الشاة فانه يضمن النقصان (قوله وسيجي) أي في باب جنسية البهيمة ان اقامة العمل بها انما تمكن بأربع أعين عيناها وعينا مستعملها اه (خاتمة) المولى لا يصلح عدلا في رهن مأذونه ولو مديونا حتى لو شرط لم يجز الرهن وصح عكسه والمكاتب يصلح عدلا في رهن مولاه كعكسه والمكفول عنه لا يصلح عدلا في رهن الكفيل كعكسه وكذا رب المال في رهن المضارب كعكسه وكذا أحد شريكي المفاوضة أو العنان الا فيما كان من غير التجارة لان كلاهما اجنبي عن صاحبه فيه وكذا الراهن لا يصلح عدلا في الرهن ويفسد العقد الا ان كان قبضه المرتهن ثم وضعه على يده جازيعة اه ط عن الهندية ملخصا

* (باب التصرف في الرهن والجنابة عليه وجنابته على غيره) *

لما ذكر الرهن وأحكامه ذكر ما يعترض عليه اذ عارضه بعد وجوده معراج (قوله توقف بيع الراهن رهنه الخ) وكذا توقف على اجازة الراهن بيع المرتهن فان اجازة جازوا الا فلا وله أن يطله ويعيده رهنا ولو هلك في يد المشتري قبل الاجازة لم تجز الاجازة بعده وللراهن ان يضمن أيها شاء قهسا متأنى عن شرح الطحاوي وما ذكره المصنف هو الصحيح وظاهر الرواية وقيل ينقد ونظامه في الزيلعي (فرع) قال المرتهن للراهن بيع الرهن من فلان فباعه من غيره لم يجز ولو قال المستأجر لزم ذلك جازيعة من غيره جامع الفصولين (قوله على اجازة مرتهنه الخ) أو ابرائه الراهن عن الدين حوى (قوله نقض) لزوال المانع وهو تعلق حق المرتهن به وعدم القدرة على تسليمه زيلعي (قوله وصار عنه رهنا) أي سواء قبض الثمن من المشتري أولا اقبامه مقام العين والثمن وان كان دين لا يصح رهنه ابتداء لكنه يصح رهنه بقاء كالعبد المرهون اذا قتل تكون قيمته رهنا بقاء حتى لو تولى الثمن على المشتري يكون من المرتهن بسقط به دينه كما لو كان في يده برازية ولبعض محشى الاشياء هنا كلام منشأه عدم التأمل والمراجعة وما ذكره المصنف هو الصحيح وظاهر الرواية وقيل ان المرتهن ان شرط ان يكون الثمن رهنا عند الاجازة كان رهنا ولا فلا ونظامه في الزيلعي (قوله في الاصح) لان امتناع النفاذ لحقه وهو الحبس والتوقف لا يفوته وعن محمد ينفسخ بفسخه حتى لو افسد الرهن لا سبيل للمشتري عليه بعده زيلعي ملخصا (قوله أو رفع الامر الى القاضي) لان هذا الفسخ لقطع المنازعة وهو الى القاضي عنابة (قوله وهذا الخ) أي ثبوت الخيار للمشتري لكن عدم الفرق هو الاصح رملى عن منية المفتى وهو المختار للفتوى حوى وغيره عن التجنيس وفي جامع الفصولين يتخير مشتري مرهون ومأجور ولو علم به عندهما وعند أبي يوسف يتخير جافلا لا عالما وظاهر الرواية قولهما اه قال الرملى في حاشيته عليه وهو الصحيح وعليه الفتوى كما في الولوجية (قوله من رجل آخر) سيأتى تقييده بغير المرتهن (قوله فأيهاما اجاز لم) فلو قضى الراهن الدين هل ينقد الاول أو الثاني بحرر والظاهر الاول ط قلت يؤيده ما ذكره قريبا عن الكفاية تأمل وما ذكره المصنف يخالف الاجازة فلو تم ربيع المؤجر فاجاز المستأجر الثاني فنقد الاول وبأنى وجهه (قوله ثم أجره الخ) أي قبل نقض القاضي البيع اتقانى (قوله أو رهنه أو وهبه) أي مع التسليم اذ لا عبرة لهذين العقدين بدونه اتقانى عن ابي المعين (قوله جاز البيع الاول) سماه أولا وان لم يكن يبعان بالنسبة الى هذه العقود لان هذه العقود متأخرة عن البيع ويجوز ان يكون باعه من واحد ثم من آخر ثم باشر هذه العقود فاجازها المرتهن نقض البيع الاول دون الثاني لرجحان الاول بالسبق كفاية (قوله لحصول النفع الخ) بيان للفرق بين المسألتين حيث جاز البيع الثاني بالاجازة في الاولى ولم تجز التصرفات المذكورة بعد

لضرره (وبدينه) لا انتقاض قبضه (فرع) في الولوجية ذهبت عين دابة الرهن يسقط ربع الدين وسيجي

* (باب التصرف في الرهن والجنابة عليه وجنابته) أي الرهن (على غيره) توقف بيع الراهن رهنه على اجازة مرتهنه أو قضاء دينه فان وجد احدهما نفذ وصار عنه رهنا في صورة الاجازة (واذا) مجز المرتهن ان يبيع (وفسخ) ببيع (لا ينفسخ) بفسخه في الاصح (و) اذا بقي موقوفا (المشتري) بالخيار (ان) شاء صبر الى فكاك الرهن ورفع الامر الى القاضي لينفسخ البيع وهذا اذا اشتراه ولم يعلم انه رهن ابن كمال (ولو باعه الراهن من رجل ثم باعه) الراهن أيضا (من) رجل (آخر) قبل ان يجز المرتهن البيع (فالتاني) موقوف أيضا على اجازته (اذا) الموقوف لا يمنع توقف الثاني (فأيهاما) اجاز لم ذلك وبطل الآخر ولو باعه الراهن (ثم) أجره أو رهنه أو وهبه من غيره فاجاز المرتهن الاجازة أو الرهن أو الهبة جاز البيع الاول لحصول النفع بتحول حقه للثمن على ما تقرروني محله فحرر (دون) غيره من هذه العقود (اذ) لا منفعة للمرتهن فيها فكانت اجازته استقاطا لحقه فزال المانع فنفسخ البيع

البيع في الثانية مع وجود لاجازة للكل قال في الكفاية والاصل فيه ان تصرف الراهن اذا كان يطل حق المرتهن لا ينفذ الا باجازة المرتهن فاذا اجازته فان كان تصرفا يصلح حقا للمرتهن ينفذ ما لحقه الاجازة وان لم يصلح فبلا اجازة يطل حق المرتهن وينفذ السابق من تصرفات الراهن وان كان المرتهن اجازا لاحق فاذا ثبت هذا فنقول المرتهن ذو حظ من البيع الثاني لانه يتحول حقه الى الثمن ولا حقه في هذه العقود اذ لا بدل في الهبة والرهن والبدل في الاجارة في مقابلة المنفعة وحقه في مالبة العين لا في المنفعة فكانت اجازته اسقاطا لحقه فزال المانع من النفاذ فينفذ البيع السابق كالموابع المؤجر العيز من اثنين واجازا المستأجر البيع الثاني فنفذ الاول لانه لاحق له في الثمن فكانت الاجازة اسقاطا اه ملخصا (قوله وفي الاشياء الخ) هذا كالا استدراك على قول المصنف سابقا فالثاني موقوف كانه يقول محل توقف الثاني كالا قول اذا كان البيع الثاني من غير المرتهن اما اذا كان منه فلا يتوقف وانما يطل البيع الاول ووجهه انه طرأ ملكيات على ملك موقوف فابطله ط عن أبي السعود (قوله وصح اعتاقه الخ) ما تقدم كان في تصرفات تقبل الفسخ كالبيع والاجارة والكتابة والهبة والصدقة والاقرار فلم تجز في حق المرتهن أصلا ولم يطل حقه في الحبس الا بعد قضاء الدين وما هنا في تصرفات لا تقبل الفسخ فتنفذ ويطل الرهن أفاده القهستاني اي سواء كان موسرا أو معسر الصدور من أهله في محله وهو ملك فلا يلغو تصرفه بعدم اذن المرتهن وامتناع النفاذ في البيع والهبة لانعدام القدرة على التسليم وتماه في الهداية ومثل الاعتاق الوقف وفي الاسعاف وغيره لو وقف المرهون بعد تسليمه أجبره القاضى على دفع ما عليه ان كان موسرا فان كان معسرا أبطل الوقف وباعه فيما عليه اه (قوله أي نفذ) أشار به الى ان التعبير به أولى لان التصرفات السابقة صحيحة غير نافذة والتعبير يصح بوجهها غير صحيحة ط وقوله اعتاق الراهن أي وما بعده وأشار الى أن المصدر مضاف الى فاعله وقوله رهنه بالنصب مفعوله (قوله للرهن) أي للارتهن وقوله بدله أي بدل الرهن بمعنى المرهون تأمل والحاصل انه يأخذ قيمته وتجعل رهنه مكانه (قوله ورد الفضل) أي ان كان فضل ويرجع بالزيادة ان نقصت عن دينه ط (قوله ففي العتق) أي الذي بغير اذن المرتهن جوهره فلو باذنه فلا سعاية على العبد أبو السعود (قوله سعى العبد الخ) لانه لما عذر المرتهن استيفاء حقه من الراهن يأخذه ممن يفتنع بالعتق والعبد انما يفتنع بمقدار ماليته فلا يسعى فيما زاد على قيمته من الدين ابن كمال (قوله في اقل من قيمته ومن الدين) وكيفية ان ينظر الى قيمة العبد يوم العتق ويوم الرهن والى الدين فيسعى في اقل منه ما زلبي وبغضى الدين بالكسب الا اذا كان من خلاف جنس حق المرتهن فيبدل بجنسه ويقضى به دينه عناية (قوله ويرجع على سيده غنيا) أي اذا ايسر لانه قضى دينه وهو مضطر بحكم الشرع فيرجع عليه بما تحمّل عنه ابن كمال (قوله سعى كل) أي من المدبر والمستولدة (قوله في كل الدين) أي ولو زائد على القيمة لما ذكره الشارح (قوله لان كسب المدبر الخ) تعادل لقوله في كل الدين ولقوله بالارجوع (قوله كما مر) أي من انه لو كان الدين حالا أخذ منه كله والا أخذ القيمة له ون رهنه الى حلول الاجل (قوله فالمرتهن بضمه) أشار الى ان المرتهن هو الخصم في نفيته كما في الهداية (قوله قيمته يوم هلك) فلو كانت قيمته يومه خمسمائة وقد كانت يوم الرهن ألفا كالدين ضمن خمسمائة وصارت رهنه وسقط من الدين خمسمائة كأنها هلكت بأفة كما في الهداية (قوله وأما ضمانه على المرتهن) بيان لوجه ضمان المرتهن الزيادة حيث سقط مثلهما من الدين قال الاتقاني لان ضمان الرهن يعتبر فيه القيمة يوم القبض وحينئذ كانت ألفا فيضمن الزيادة على ما غرم الاجنبي اه قال في الكفاية ولا يقال الرهن لو كان باقيا كما كان وقد تراجع السعر وانتهت قيمته فانه لا يسقط من الدين شيء قلنا لان ثمة العيز باق كما كان وانما يحصل التغير بسبب التراجع والعين بحال ممكن ان نصير ماليته بالتراجع كما كان يوم القبض فلم يعتبر التغير وههنا التغير الحاصل بالتراجع استقر بالهلال ولم يبق على حال تعود ماليته كما كان اه بقی ما اذا اتلفه المرتهن فيغرم القيمة وتكون رهنه في يده فاذا حل الاجل والدين من جنس القيمة استوفى منها ولو فيه افضل رده وان نقصت القيمة قبل الاتلاف بتراجع السعر الى خمسمائة وكانت ألفا وحب بالاستهلال خمسمائة وسقط من الدين خمسمائة لان ما انتقص كاهالك وسقط من الدين بقدره وتعتبر قيمة الرهن يوم القبض السابق لا بتراجع السعر ووجب عليه الباقي بالاتلاف وهو قيمته يوم اتلف هداية ملخصا ويجعله

وفي الاشياء باع الراهن الرهن من زيد ثم باعه من المرتهن انفسخ الاول (وصح اعتاقه وتديبره واستيلاده) أي نفذ اعتاق الراهن (رهنه فان) كان غنيا (و) كفن (دينه) أي المرتهن (حالا اخذ) ارتهن (دينه من الرهن وان) وجلا أخذ قيمته للرهن بدله الى زمان (حلوله) فان حل استوفى حقه لو من جنسه رده الفضل (وان) كان الراهن (معسرا ففي العتق سعى العبد في اقل من قيمته ومن الدين ويرجع على سيده غنيا وفي التدبير والاستيلاد سعى كل) في كل الدين بالارجوع لان كسب المدبر وام الولد ملك المولى فاذا اتلف الراهن (الرهن في حكمه حكم ما اذا اعتقه غنيا) كما مر (و) الرهن (ان اتلفه اجنبي) اي غير الراهن (فالمرتهن بضمه) أي المتلف (قيمته يوم هلك وتكون) القيمة (رهنه عنده) كما مر وأما ضمانه على المرتهن فتعتبر قيمته يوم القبض لانه مضمون بالقبض السابق زيلعي (وباعارته) أي المرتهن الرهن (من رهنه يخرج من ضمانه)

مضمونا بالقبض السابق لا يراجع السعر اندفع استشكل الزيلعي بان تراجع السعر غير مضمون وبيان الجواب
 حافى غاية البيان عن القدوري ان نقصان السعر لا يضمن مع بقاء العين أما اذا تلفت فالضمان بالقبض وضمنان
 الاتلاف من غير جنس ضمان الرهن فلذا وجبت قيمته يوم الاتلاف ووجب الفضل بالقبض السابق على ضمان
 الرهن اه ملخصا ومثله ما مر عن الكفاية (قوله مجاز) جعله شراح الهداية تسامحا قالوا لان الاعارة تملك المنافع
 بلا عوض والمرتهن لم يملكها فكيف يملكها غيره لكن لما عومل ذلك معاملة الاعارة من عدم الضمان ومن التمكن
 من الاسترداد اطلق عليه اسم الاعارة اه وفسر بعض المحققين التسامح بانه استعمال اللفظ في غير حقيقة بل
 قصد علاقة معتبرة ولا نصب قرينة اعتمادا على ظهوره من المقام اه فهو ليس حقيقة ولا مجازا وجعل المصنف
 في المخ لفظ الاعارة هنا استعارة تصريحية علاقتها المشابهة والقرينة اسناد الاعارة الى المرتهن لان اسنادها
 حقيقة للمالك قال وحيث وجدت القرينة والجامع فالقول بأنه مجاز ساغ اه تأمل (قوله هلك مجانا) أى
 بلا سقوط شيء من الدين لارتفاع القبض المضمون (قوله حتى لو كان) أى الراهن أعطى المرتهن بالرهن
 المعار كفضلا أى أعطاه كفضلا بتسليمه لا بعينه لقوله فى كتاب الكفالة ولا تصح بيع قبل قبضه ومرهون وأمانة
 بأعيانها فلو بتسليمها صح اه تأمل (قوله لخروجه من الرهن) أى من حكم الرهن وهو الضمان والا فالعقد
 باق (قوله جاز ضمان الكفيل) أى الزامه بتسليمه لما قدمناه (قوله عدا ضمانه) لان عقد الرهن باق الا فى حكم
 الضمان مخ (قوله من سائر الغرماء) أى غرماء الراهن فلا يشاركون المرتهن فيه (قوله لبقاء حكم الرهن)
 الا صوب أن يقال لبقاء عقد الرهن الا ان يراد بالحكم هنا الاستيناف لا الضمان تأمل (قوله ولو اعاره الخ)
 بجهة هذه التصرفات ستة العارية والوديعة والرهن والاجارة والبيع والهبة فالعارية توجب سقوط الضمان
 سواء كان المستعير هو الراهن أو المرتهن اذا هلك حالة الاستعمال أو أجنبيا ولا ترفع عقد الرهن وحكم
 الوديعة كحكم العارية والرهن يطل عقد الرهن وأما الاجارة فالمستأجر ان كان هو الراهن فهي باطلة وكانت
 بمنزلة ما اذا اعار منه أو أودعه وان كان هو المرتهن وجدد القبض للاجارة أو أجنبيا بمباشرة أحدهما العقد
 باذن الآخر بطل الرهن والاجارة للراهن وولاية القبض للعاقدة ولا يعود رهننا الا بالاستئناف واما البيع والهبة
 فان العقد يطل بهما اذا كانا من المرتهن أو من اجنبي بمباشرة أحدهما باذن الآخر وأما من الراهن فلا يتصور
 اه عناية وفي حاشيتها لسعدى أفندى اذا كان الايداع من اجنبي ينبغى ان لا يسقط الضمان لانه العدل اه
 أقول وهو بحث وجيه ثم رأيت منصوصا فى الخاتمة حيث قال فيها اذا اجاز الراهن للمرتهن أن يودعه انسانا
 أو بعير فان أودع فهو رهن على حاله ان هلك فى يد المودع سقط الدين وان اعاره خرج من ضمان الرهن والمرتهن
 أن يعيده اه فقد فرق بين العارية والوديعة على خلاف ما ذكره فى العناية وتبعه فيه الشارح فتنبه (قوله
 بخلاف الاجارة الخ) حال من قوله ولكل واحد منهما ان يعيده رهننا ويشترط فى الاجارة تجديد القبض
 كما علمت آنفا وفى البرازية وان استأجرها المرتهن فاسد او وصل اليها ومضى زمان بمقصد ارما يجب فيه شيء من
 الاجارة بطل الرهن اه وفيها وان أخذ المرتهن الارض من ارضه بطل الرهن ولو البذر منه ولو من الراهن فلا
 اه أى لما قدمنا فى كتاب المزارعة ان الاصل ان ربه البذر هو المستأجر فان كان هو العامل كان
 مستأجرا للارض وان كان هو رب الارض كان مستأجرا للعامل (قوله والرهن) أى وبخلاف رهن
 الرهن وباقى الكلام فيه قريبا (قوله من المرتهن الخ) من هذه صلة لما قبلها لا ابتداء تقول أجرت
 منها لداروكذا بعينها أو وهبتها منه اذا كان هو القابل للعقد وانت المباشرة المرتهن أو الاجنبي هنا هو القابل
 والمباشرة أى العاقدة مع المرتهن هو الراهن ومع الاجنبي أحدهما لكن فى هذا التعميم بالنسبة الى الرهن نظر
 لان رهنه من المرتهن لا ينفذ فالتأهر أنه خاص فيما ذارهنه أحدهما من اجنبي قال فى التاترخانية عن شرح
 الطحاوى ليس للمرتهن ان يرهن الرهن فان رهن بلاذن الراهن فان هلك فى يد الثانى قبل الاعادة الى يد الاول
 فللراهن أن يضمن المرتهن الاول ويصير ضمانه رهننا ويملكه المرتهن الثانى بالدين أو يضمن المرتهن الثانى ويكون
 الضمان رهننا عند المرتهن الاول وبطل رهن الثانى ويرجع الثانى على الاول بما ضمن وبدينه وان رهن باذن
 الراهن صح الثانى وبطل الاول اه (قوله حيث يخرج عن الرهن) بيان لجهة المخالفة بين الوديعة وهذه
 العقود لكن فى صورة البيع يتحول حق المرتهن الى المثلن سواء قبضه او لا حتى لو هلك عند المشتري سقط الدين

تسميتها عارية مجاز (فلوهلك)

الرهن (فى يد الراهن هلك

مجانا) حتى لو كان اعطاه

به كفضلا لم يلزم الكفيل شيء

لخروجه من الرهن نعم لو كان

الراهن أخذه بغير رضا المرتهن

جاز ضمان الكفيل تاترخانية

(فان عاد) قبضه (عاد ضمانه

وللمرتهن استرداده منه الى يده

فلومات الراهن قبل ذلك) أى

قبل الاسترداد (فالمرتهن احق

به من سائر الغرماء) لبقاء حكم

الرهن (ولو اعاره) أو أودعه

(أحدهما اجنبي باذن الآخر

سقط ضمانه ولو كل منهما ان

يعيده رهننا) كما كان (بخلاف

الاجارة والبيع والهبة) والرهن

(من المرتهن او من اجنبي اذا

بأشرها أحدهما باذن الآخر)

حيث يخرج عن الرهن ثم لا يعود

الا بعقد مستندا

لأنها عقود لازمة بخلاف العارية وبخلاف ٣٣٠ بيع المرتين من الرهن لعدم لزومها في لومات الرهن قبل رهنه ثانياً فالمرتبة أسوة الغرماء ولو أذن

الرهن للمرتين في استعماله
أما عارية العمل فهلك الرهن
(قوله ان يشرع في العمل أو بعد
الفراغ منه هلك بالدين) لبقاء
عقد الرهن (ولو هلك في حالة
العمل) والاستعمال (هلك
أمانة) لثبوت يد العارية حينئذ
(ولو اختلف في وقته) أي وقت
هلاكه فقال المرتين هلك في وقت
العمل وقال الرهن في غيره
(قال قول المرتين) لأنه منكر
(والينة للرهن) لأنها اتفقا
على زوال يد الرهن فلا يصدق
الرهن في عوده إلا بجهة بزازية
وفيها اذن للمرتين في لبس ثوب
الرهن يوما فجاء به المرتين متخرفا
وقال تخرق في لبس ذلك اليوم
وقال الرهن ما لبسته فيه
ولا تخرق فيه قال قول للرهن وان
أقر الرهن باللبس فيه ولكن
قال تخرق قبل لبسه أو بعده
قال قول المرتين في قدر ما عاد من
الضمان (فروع) رهن الاب من
مال طفله شيأ يدين على نفسه جاز
قالوا الرهن قيمته أكثر من الدين
فهلك ضمن الاب قدر الدين دون
الزيادة بخلاف الوصي فإنه يضمن
قيمته والفرق ان للاب ان يتفقد
بمال الصغير عند الحاجة ولا كذلك
الوصي ولو أدرك الابن ومات
الاب ليس للاب أن يأخذ قبل قضاء
الدين ويرجع الابن في مال الاب
ان كان رهنه لنفسه لأنه مضطر
كغير الرهن ولو رهن شيأ ثم أقر
بالرهن لغيره لا يصدق في حق
المرتين ويؤمر بقضاء الدين ورده
الى المقر له ولو رهن دار غيره فجاز
صاحبها بجزء قيمة الرهن على قيمة
الرهن أولى وزوائد الرهن كولد
وثمرة رهن لا غلة دار وأرض
وعبد فلا يصير رهنًا والرهن الفاسد
كالمبيع في ضمانه (وصح استعارة شيء لغيره في رهنه) إذا أطلق ولم يقيد بشيء (وان قيد به بقدر وجنس أو مرتين أو بطلت قيده)

بخلاف بدل الاجارة وتقدم الفرق بينهما نص على ذلك في المراج (قوله لأنها عقود لازمة) ولذا لا يمكن
فسخها (قوله وبخلاف بيع المرتين من الرهن) وكذا اجارته وهبته وهذا محتمل بقوله المصنف من المرتين
(قوله لعدم لزومها) أي لزوم العارية والبيع والاولى لزومها بالتنصيص أي لعدم لزومها في حق الرهن لان
ملكه باق في المرهون فيسقط العقد (قوله بقى لومات الخ) مرتبط بقول المصنف بخلاف الاجارة الخ (قوله
فالمرتبة أسوة الغرماء) أي مساو لهم في المرهون لبطان عقد الرهن بهذه العقود مراج (قوله ولو أذن
الرهن للمرتين باستعماله الخ) فان لم يأذن له وخالف ثم عاد فهو رهن على حاله جامع الفصولين (قوله ولو هلك
في حالة العمل) راجع الى قوله أو اعارته وقوله والاستعمال راجع الى قوله في استعماله فهو وفاء ونشر مشوش
(قوله لثبوت يد العارية) وهي مخالفة ليد الرهن فاتني الضمان منع (قوله لانه منكر) أي منكر لموجب الضمان
قال ط ولا حاجة اليه لان التعليل الآتي للمسألتين (قوله وقال الرهن في غيره) كذا في الحاشية
وغيرها فيشمل ما اذا قال قبل العمل أو بعده (قوله لأنها اتفقا على زوال يد الرهن) أي زوال القبض
الموجب للضمان لا عتراضهما بوجود العمل المزيل للضمان (قوله في عوده) أي عود الرهن أي عود يده
في بعض النسخ في حقه وفي بعضها في دعواه وعبارة البرازية في العود (قوله ما لبسته) بفتح تاء الخطاب
(قوله قال قول المرتين) لانه منكر لوجود العمل فلم يتفقا على زوال اليد (قوله قال قول المرتين الخ)
عبارة البرازية قال قول المرتين انه أصابه في اللبس لاتفاقهما على خروجه من الضمان فكان القول للمرتين
في قدر ما عاد الضمان اليه بخلاف قول المسألة لعدم الاتفاق ثمة على الخروج من الضمان اه وحاصله انهما
لما اتفقا على خروجه من الضمان كان القول للمرتين في أنه لم يعد مضمونا عليه ضمان الرهن بعد خروجه
من الضمان الا ذلك الثوب المتخرق أي فاذا هلك بعد ذلك يضمن قيمته متخرفا (قوله بخلاف الوصي) قدم
في باب ما يجوز ارتدائه ان ذلك قول الامام الترمذاني وانه جرم في الذخيرة وغيرها بالتسوية بين الاب والوصي
وبه جزم المصنف هناك كالعبارة والملتقى وقد مناه وجهه (قوله ليس للاب أن يأخذ الخ) لان تصرف الاب
نافذ لازم (قوله ويرجع الابن) أي اذا قضى دين الاب واقفك الرهن (قوله ان كان) أي الاب رهنه
انفسه أي لاجل دين عليه وكذا لو رهن بدين على نفسه وبدين على الصغير فحكمه في حصة دين الاب حكمه
فيما لو كان كله رهن بدين الاب كما في المنع (قوله لانه) أي الابن مضطر في قضاء الدين لا تسكك الرهن فلم يكن
مستبرعا نظير معبر الرهن الا في بيانه (قوله ثم أقر بالرهن الخ) أي أقر بان ذلك المرهون ملك لزيد مثلا
لا يصدق في حق المرتين حتى انه لا ينزع من يده بمجرد ذلك الا قرار بدون برهان من المقر له بل يؤخذ المقر في حق
نفسه حتى انه يؤمر بقضاء الدين الى المرتين وردا للمرهون الى المقر له وهل يؤمر بقضائه حالا لو كان مؤجلا
أو يؤمر بدفع قيمته للمرتين ثم تسليم الرهن للمقر له أو يخطر الى حلول الاجل فليراجع (قوله جاز) ويكون
بغزلة مالو اعارها لغيرها ط (قوله أولى) أي من ينسب المرتين لانها ثبتت زيادة ضمان ولو لم يقم العينة
قال قول قول المرتين كذا يقاد من الهندية ط (قوله وزوائد الرهن الخ) ستأتي هذه المسألة مفصلة
كمسألة التي بعدها ولذا لم توجد في بعض النسخ ط (قوله وصح استعارة شيء لغيره) لان المالك
رضي به ملق دين المستعير به له وهو عاك ذلك كما يملك تعلقه بذمته بالكفالة ط (قوله في رهنه بما شاء) أي بأي
جنس أو قدر وكذا عند أي مرتين وفي أي بلد شاء كما في القهستاني (قوله اذا) المهر لان الاطلاق
واجب الاعتبار خصوصا في الاعارة لان الجهالة فيها لا تنفي الى المنازعة هداية لان المهر على المساحة
مراج (قوله تقيد به) فليس له أن يزيد عليه ولا ينقص أما الزيادة فلانه ربما احتاج الى فكك الرهن
فيؤدي قدر الدين وما رضى باء القدر الزائد أو لانه يتعسر عليه ذلك فيستزبره وأما النقصان فلان الزائد
على الدين يكون أمانة وما رضى الا ان يكون مضمونا كله فكان التعيين مفيدا وكذلك التقيد بالجنس
وبالمرتين وبالبلد لان كل ذلك مفيد لتيسر البعض بالاضافة الى البعض وتساوت الانحصار في الأمانة
والحفظ اه من الهداية والاختيار (تنبيه) اتفق في الحامدية فيما لو قيد العارية بجهة معلومة ومضت المنة
بأن للمعير أخذها من المستعير قال وبه اتفق في الخبرية والامامية عليه ومثله في فتاوى ابن نجيم فائلا وليس
له مطالبة بالرهن قبل مضي المدة فاذا مضت وامتنع من خلاصه من المرتين اجبر عليه اه (قوله لا يملكه)

كالمبيع في ضمانه (وصح استعارة شيء لغيره في رهنه) إذا أطلق ولم يقيد بشيء (وان قيد به بقدر وجنس أو مرتين أو بطلت قيده)

ما في الذخيرة استعاره لرهنه بدينه فرهه بمائة الى سنة فلم يعبر طلبه منه وان اعلم انه يرهنه الى سنة اه لا
 الرهن هنا فاسد لتأجيله كما مر وكلاهما في تأجيل العارية تأمل (قوله ضمن المعبر المستعبر او المرتن الخ)
 أي يضمه قيمة الرهن ان هلك في يد المرتن لانه تصرف في ملكه على وجه لم يؤذن له فيه فصار غاصبا والمعبر ان
 يأخذه من المرتن ويضخ الرهن جوهره (قوله فرهه بأقل من ذلك) أي بأقل مما عين له ~~لكن~~
 بشرط ان لا ينقص عن قيمة الرهن بل اتمامها أو بأكثر كما أفاده الزيلعي وفي الذخيرة وغيره لو سمي له شيئا
 فرهه بأقل أو بأكثر فهو على ثلاثة أوجه * الاول ان تكون قيمة الثوب مثل الدين المسمى * الثاني ان تكون أكثر
 منه وفيهما اذا رهن بأكثر من الدين أو بأقل ضمن قيمته * الثالث ان تكون أقل منه فان زاد على المسمى ضمن
 القيمة وان نقص فان ~~كان~~ النقصان الى تمام قيمة الثوب لا يضمن وان إلى أقل ضمن قيمته اه ملخصا ونقله
 في النهاية ثم قال وبه يعلم ان المعبر لا يضمن المستعبر أكثر من القيمة في صورة من الصور وكذا لا يضمنه جميع قيمة
 الثوب اذا كانت أكثر من الدين وانما يضمنه قدر الدين والزائد يهلك أمانة اه (قوله لملكك بالضممان)
 قين انه رهنه ملك نفسه اه تبين حال تاري الهداية ولي فيه نظر لان الملك فيه لم يستند الى وقت القبض
 اذا القبض باذن المالك وانما يستند الى وقت المخالفة وهو التسليم الى المرتن وعقد الرهن كان قبله فيقتصر
 ملكه على وقت التسليم فلم يبين أنه رهن ملكه لان ملكه بعد عقد الرهن اه أبو السعود وط عن الشلبي
 أقول قد يجاب بأن الرهن لا يلزم الا بالتسليم ولذا ~~كان~~ للمرتن الرجوع عنه قبله كما مر اقول الرهن فاذا
 وقف العقد على التسليم لم يعتبر سابقا عليه فكأنهما وجد معا عند التسليم الذي هو وقت المخالفة فلم يكن
 ملكه بعد عقد الرهن هذا ما ظهر لي من فيض الفتاح العليم فاغتمه (قوله وان ضمن المرتن) لانه متعدد
 بقبض مال غيره بلاذنه فهو كغاصب الغاصب (قوله كما مر في الاستحقاق) أي قبيل هذا الباب (قوله
 صار المرتن مستوفيا لدينه) أي ان كانت قيمة الرهن مثل الدين أو أكثر وان كانت أقل صار مستوفيا لقدره
 ويرجع بالفضل على الراهن اه ~~مسكين~~ (قوله أي مثل الدين) كذا في الدرر والاصوب ان يقال
 أي مثل الرهن أي صورة ومعنى ان كان مثليا ومعنى فقط وهو قيمته ان كان قيميا لا يلزم تشتت الضمائر بعده
 رحتي ملخصا ومثله في شرح الطوري (قوله لقضاء دينه به) أي لان الراهن صار قاضيا دينه بحال المعبر
 وهو الرهن (قوله لن كان كله) أي الرهن مضمونا بان كان مثل الدين أو أقل (قوله والا الخ) أي بان كان أكثر
 من الدين (قوله بحسابه) أي بقدر حصة العيب اتقاني (قوله ويجب مثله) أي ويجب للمعبر على المستعبر
 مثل ما ذهب من الدين بالعيب (قوله تخلص ملكه) أي لانه يريد بذلك تخلص ملكه فهو مضطر اليه
 (قوله بخلاف الاجنبي) أي اذا قضى الدين لانه متبرع اذ هو لا يسعى في تخلص ملكه ولا في تفرغ ذمته
~~فكان~~ الطالب ان لا يقبل هداية (قوله وان أقل فلا جبر) أي لا يجبر المرتن على تسليم الرهن درر عن
 تاج الشريعة لان الزيادة أمانة من جانب الراهن كذا قيل ولم تجد ذلك في كلام الشراح وعزوه الى تاج الشريعة
 فرية بلامرية كذا أفاده عزمي زاده (قوله لكن استشكله الزيلعي وغيره) أي استشكل كون الزائد تبرعا
 حيث قال وهذا مشكل لان تخلص الرهن لا يحصل بايفاء البعض فكان مضطرا وهذا لان غرضه تخلصه
 لينتفع به ولا يحصل ذلك الا باداء الدين كله اذ للمرتن ان يجبره حتى يستوفي الكل اه والاشكال ذكره جميع
 شراح الهداية مع جوابه بان الضمان انما واجب على المستعبر باعتبار ايفاء الدين من ملكه فكان الرجوع
 عليه بقدر ما تحقق الايفاء اه ونقلوه عن الايضاح والخاتمة وغيرهما وكان الزيلعي لم يرض بهذا الجواب
 فلم يذكره ولذا قال في السعدية ان للكلام فيه مجالا (قوله فذا لم يعرج عليه الخ) أقول يجب اتباع المنقول
 وان لم يظهر له عقول مع ان الجواب لا ثم وهو تقصير المعبر عن التقييد بالرهن بالقيمة من اول الأمر فاذا ترك
 ما يدفع الاصرار كان في دفع الزائد مختارا بهذا الاعتبار ~~فكان~~ من ذوى الابصار اه سأنحني (قوله مع
 متابعه للدرر) أي ان عادته ذلك غالبا وقد نص في الدرر على أن الزائد تبرع فدل عدم متابعته انه أقر
 الزيلعي على الاستشكل (قوله لم يضمن) لانه لم يصرف قاضيا دينه به (قوله وان استخدمه أو ركنه الخ) ان
 هذه وصلة أي بان كان عند استعماله أو دأبه تركها قبل ان يرهنها ثم رهنها بما لم يضمنه ثم قضى المال قلم
 بغيرها حتى هلكا عند المرتن فلا ضمان على الراهن هداية أي ضمان التعدي لا ضمان قضاء الدين لان الراهن

وحيث قد (فان خالف) ما قيده به المعبر
 (ضمن) المعبر (المستعبر او المرتن)
 لتعدي كل منهما (الا اذا خالف)
 الى خبر بان عين له أكثر من قيمته
 فرهه بأقل من ذلك) لم يضمن
 لمخالفته الى خير (فان ضمن) المعبر
 (المستعبر ثم عقد الرهن) لملكه
 بالضممان (وان ضمن المرتن يرجع
 بما ضمن وبالدین علی الراهن)
 كما مر في الاستحقاق (فان وافق
 وهلك عند المرتن صار) المرتن
 (مستوفيا لدينه ووجب مثله)
 أي مثل الدين (للمعبر على)
 المستعبر) وهو الراهن لقضاء
 دينه به (ان كان كله مضمونا والا)
~~يكن~~ كله مضمونا (ضمن قدر
 المضمون والباقي أمانة) وكذا
 لو تعيب فذهب من الدين بحسابه
 ويجب مثله للمعبر (ولو افشكه)
 أي الرهن (المعبر اجبر المرتن
 على القبول ثم يرجع) المعبر (على
 الراهن) لانه غير متبرع بتخلص
 ملكه بخلاف الاجنبي (بما أدى)
 بان ساوى الدين القيمة وان الدين
 ازيد فالزائد تبرع وان أقل فلا
 جبر درر لكن استشكله الزيلعي
 وغيره وأقره المصنف فلذا
 لم يعرج عليه في مثله مع
 متابعته للدرر فتدبر (ولو هلك
 الرهن المستعار مع الراهن قبل
 رهنه أو بعد فكه لم يضمن وان
 استخدمه أو ركنه)

وتحو ذلك (من قبل) لانه أمين
خالق ثم عاد الى الوفاق فلا يضمن
خلافه للشافي لكن في الشربلية
عن العمادية المستأجر والمستعير
اذا خالفا ثم عاد الى الوفاق لا يبرأ
عن الضمان على ما عليه الفتوى
انتهى بقى لو اختلفا فالقول للراهن
لانه ينكر الا يفاء بما له ولو
اختلفا في قدر ما امره بالرهن به
فالقول للمعير هداية اختلفا
في الدين والقيمة بعد الهلاك
فالقول للمرتن في قدر الدين وقيمة
الرهن شرح تكمله (ولو مات
مستعيره مفلسا) مديونا (فالرهن)
باق (على حاله فلا يساع الا برضى
المعير) لانه ملكه (ولو اراد المعير
بيعه وابتى الراهن) البيع (بيع
بغير رضاه ان كان به) أى بالرهن
(وفا والا لا) يساع (الا برضاه)
أى المرتن (ولو مات المعير مفلسا
وعليه دين امر الراهن بقضاء دين
نفسه ويرد الرهن) ليصل كل ذى
حق حقه (وان عجز فقره فالرهن
على حاله) كما لو كان المعير حيا
(ولو ورثته) أى ورثته المعير (أخذه)
أى الرهن (بعد قضاء دينه)
كمورث (فان طلب غرماء المعير
من ورثته ببيعة فان به وفا بيع
والا فلا) يساع (الا برضى المرتن)
كما لم يمت (و) اعلم ان (جناية
الراهن على الرهن) كلا أو بعضا
(مضمونة بجناية المرتن عليه
ويسقط من دينه) أى دين المرتن
(بقدرها) أى الجناية لانه اتلف
ملك غيره فله زمه ضمانه واذ الزمه وقد
حل الدين سقط بقدره ولزمه الباقي
بالاتلاف لا بالرهن وهذا هو الدين
من جنس الضمان واللام يسقط منه
أشئ والجناية على المرتن والممرتن
أن يستوفى دينه لكن لو اعور عينه
يسقط نصف دينه عنه فهستاني وبرجندی

بعد ما قضى الدين يرجع بما ادى لان الرهن لما هلك في يد المرتن صار مستوفيا حقه من مال به الرهن فيرجع
المعير على الراهن بما وقع به الا يفاء اه كفاية ملخصا (قوله ونحو ذلك) كأن لبس الثوب (قوله من
قبل) أى من قبل الرهن وكذا ان اقسكه ثم استعمله فلم يعط ثم عطف بعده من غير صنعه لا يضمن لانه بعد
الفكالك بمنزلة المودع لا بمنزلة المستعير لانتهاء حكم الاستعارة بالفكالك وقد عاد الى الوفاق فيبرأ عن الضمان
هداية (قوله لكن في الشربلية الخ) هذا في المستأجر والمستعير لشيئ ينتفع به وكلا منافي مستعير شيئ
لرهنه وهو بمنزلة المودع لا المستعير كما مر آنفا والمودع يبرأ بالعود الى الوفاق وفرق بينهما في الهداية وشروطها
بان يد المستعير يد نفسه فلا يصير بالعود راداعلى المالك لا حقيقة ولا حكما بخلاف المودع لان يده كيد المالك
فبالعود الى الوفاق يصير راداعليه حكما قلت وكذا المستأجر يده يد نفسه لانه يملك العين لنفسه لا لصاحبها
(قوله اذا خالفا) الاولى افراد الضمير لان العطف باو وليوافق ما بعده ط وقد وجد كذلك في كثير من النسخ
(قوله بقى لو اختلفا) أى في زمن الهلاك فقال المعير هلك عند المرتن وقال المستعير قبل الرهن أو بعد
الاتكالك عناية (قوله فالقول للراهن) أى مع يمينه معراج والبيئة للمعير لانه يدعى عليه الضمان عنناية
(قوله لانه ينكر الخ) أى لان الراهن ينكر الا يفاء بما له المعير (قوله ولو اختلفا في قدر ما امره بالرهن به)
بان قال المعير امرتك ان ترهنه بخمسة وقال المستعير بعشرة فالقول للمعير لانه لو انكر الامر أصلا كان القول
له فكذا اذا أنكر وصفا فيه والبيئة للمستعير لانه المثبت اتقاني (قوله اختلفا في الدين والقيمة الخ) صورة
المسألة ما في الخيانة وغيرها لو كان الراهن يدعى الرهن بألف والمرتن بخمسمائة فان كان الرهن قائما يساوى
ألفا تحالفوا وراا ولو هالك فالقول للمرتن لانه ينكر زيادة سقوط الدين اه زاد الاتقاني ولو اتفقا على
انه بألف وقال المرتن قيمته خمسمائة وقال الراهن ألف فالقول للمرتن الا أن يبرهن الراهن لانه ادعى زيادة
الغنمان اه ملخصا وبه يظهر ما في العبارة من الايجاز الشبيه بالاغفار (قوله مديونا) زاده لانه لا يلزم من
الافلاس الدين لكن ان قرئ قول المصنف مفلسا بتشديد اللام من المضاعف استغنى عنه لان معناه حكم القاضي
بافلاسه تأمل (قوله باق على حاله) أى محبوسا عند المرتن (قوله وأبى الراهن) كذا في المنع وصوابه
المرتن كما نبه عليه الرملى لان فرض المسألة ان الراهن وهو المستعير قد مات (قوله بيع بغير رضاه الخ) لان
حقه في الاستيفاء وقد حصل زيلعى (قوله والا) أى وان لم يكن فيه وفاء لا يساع الا برضاه لان له في الحبس
منفعة فلعل المعير قد يحتاج الى الرهن فيخلصه بالا يفاء أو تزداد قيمته بتغير السعر فيستوفى منه حقه زيلعى (قوله
أمر الراهن بقضاء دين نفسه) أى يجبر على ذلك وانظر لو كان الدين مؤجلا هل يجبر أو ينظر (قوله بعد
قضاء دينه) أى دين الراهن (قوله كمورث) أى كمورثهم لقيامهم مقامه (قوله من ورثته) أى ورثته
المعير (قوله كما مر لما مر) أى في مسألة موت المستعير وسقط قوله لما مر من بعض النسخ وهو الا صوب لانه
لم يذكرا العمل سابقا وهو قولنا لان له في الحبس منفعة الخ (قوله كلا أو بعضا منصوبان على التمييز) أى
من جهة الكلية أو البعضية تأمل (قوله مضمونة الخ) لان حق كل منهما محترم فيجب عليه ضمان ما اتلف على
صاحبه وجعل المالك كالاجنبي في حق الضمان وتماه في المنع (قوله عليه) أى على الراهن أى المراهون
(قوله واذ الزمه وقد حل الدين الخ) أفاد انه اذا كان مؤجلا لا يحكم بالسقوط بمجرد اللزوم بل بالزومه يحبس
بالدين الى حلول الاجل فاذا حل أخذه بدينه ان كان من جنسه والا فحقى يستوفى دينه شربلية وقد صانعام
الكلام عند قوله في هذا الباب وأما ضمانه على المرتن (قوله سقط بشدده) أى سقط من الغنمان بقدر
الدين (قوله ولزمه الباقي) أى من الضمان اذا زاد الضمان على الدين (قوله بالاتلاف) لان الزائد
كان أمانة فهو كالوديعه اذا اتلفها المودع (قوله لا بالرهن) أى لا يعقد حتى يشكك عليه ضمان
ذلك الزائد (قوله من جنس الضمان) بان كان الدين دراهم أو دنانير كفاية (قوله والجناية على المرتن
الخ) معطوف على قوله لم يسقط وحاصله أن الدين لو مكبلا أو موزونا فالجناية واجبة على المرتن والدين باق
على الراهن فلكل منهما أخذ حقه من صاحبه (قوله لكن لو اعور عينه) أقول عبارة الخلاصة والبرازية
ولو اعور العبد الرهن الخ وفي التاتر خانية عن المحبط رهن من آخر عبيد يساوى ما تبين مثلا بمائة فاعور العبد
قال أبو حنيفة وزفر ذهب نصف المائة وهو قول أبي يوسف وأولاهم يرجع وقال يقوم العبد صحوا و اعور فذهب

عن الدين بحساب نقصان **ا** ملخصا وبه يظهر ان امور رهننا مشددا الرهن من الاعور او ما بعده فاحله
 واسناده الى العين لا يوجب تأنيثه لانها ظاهر مجازي التأنيث فيجوز فيه الوجهان كما قرر في محله وليس من باب
 الافعال متعديا والفاعل مستتر عائد على المرتن وعينه مفعوله لان الواجب حينئذ لزوم دية العين بالغة
 ما بلغت كما تفهمه عبارة المصنف لا سقوط نصف الدين وايضا لو كان كذلك لما تأنى الخلاف السابق وحينئذ
 فلا وجه لذكر هذه المسألة في هذا المحل ولا للاستدراك بها على ما قبلها اذ ليست من الجناية على الرهن بل من
 تعييبه وليس الكلام فيه فافهم واغتم (قوله هدر) أما على الرهن فلكون الجناية المملوكة على مال كوهي
 فيما يوجب المال هدر لانه المستحق وأما على المرتن فلاننا اعتبرنا هالوجب عليه التخصيص منها لانها حصلت
 في ضمانه درر ملخصا وهذا عنده وقال الجناية على المرتن معتبرة ثم اعلم ان جنائته على مال المرتن هدر اتصافا
 ان كانت قيمته والدين سواء وان كانت القيمة اكثر فعن أبي ح انه معتبرة بقدر الامانة وعنه اها هدر كالمضمون
 هدايه وفي المعراج عن المبسوط لو كان قيمته الضمان والدين ألف فجنى على المرتن أو رقيقه قيسل للراهن ادفعه
 أو افده أما على قولها ما فغير مشكل وأما على قوله جنائته ههنا معتبرة في ظاهر الرواية وروى عنه انها لا تعتبر
 وجه اظهار ان النصف منه امانة هنا وجنائة الوديعه على المودع معتبرة فيقال للراهن ادفعه أو افده فان
 دفعه وقبل المرتن صار عبد المرتن فيسقط الدين لانه يكون كالهالك في يده في حكم سقوط الدين كما لو جنى
 على اجنبى ودفعه اليه وان فداء كان على الرهن نصف الفداء حصه الامانة وعلى المرتن نصف الفداء حصه
 المضمون فتسقط حصته لانه لا يستوجب على نفسه ديناً ويستوفى من الراهن حصته من الفداء ويكون الفداء
 رهنا على حاله **ا** ملخصا (قوله غير موجبة للقصاص) بأن كانت خطأ في النفس أو فيما دونها درر (قوله
 في النفس دون الاطراف الخ) المناسب ذكره بعد قوله وان كانت موجبة للقصاص لان غير الموجبة
 للقصاص في النفس أو الاطراف هدر وأما الموجبة له فمعتبرة ان اوجبته في النفس دون الاطراف ففهم انها
 في الاطراف هدر تأمل (قوله ويطلق الدين) يعنى ان كان العبد مثل الدين أو أكثر وقد مناه وجهه أن يقع
 المعراج فلو أقل سقط من الدين بقدره كما هو الحكم في هلاك الرهن افاده ح وقال فقد ظهر وجه التعبير بالدين
 كما ان التعبير بالرهن له وجه أيضا كما لا يخفى **ا** أى لانه يلزم من بطلان الدين بطلان الرهن قال ط وانظر
 ما اذا عفا عنه وفى الدم والظاهر انه يبقى على رهنيته (قوله وان كانت على المال فيباع) أى ان لم يفده الراهن
 أو المرتن وفي السبازية اتلف المرهون مال انسان مستغرقا قيمته فان فداء المرتن فالرهن والدين بحاله وان
 أبى قيل للراهن افده فان فداء بطل الدين والرهن لانه استحق بأمر عند المرتن فكان عليه فان لم يفده الراهن
 أيضا يباع فيأخذ دائن العبد دينه وبطل مقداره من دين المرتن ان دينه اقل وما بقى من ثمن العبد للراهن وان
 كان دين المرتن اكثر من دين العبد استوفى المرتن الباقي ان دخل دينه والا كان رهنا عنده الى ان يحل فيأخذه
 قاصدا **ا** (قوله اذ هو) أى الابن اجنبى عن ابيه أى في حق الملك وهذا تعليل لكون جنائة
 المرهون على ابن الراهن أو ابن المرتن معتبرة (تنبيه) في جنائة الرهن بعضه على بعض كما لو كان عبيدين فجنى
 أحدهما على الآخر فان كان الكل من كل منهما مضمونا فالجنائة هدر كاللانة السماوية والانتحول الى الجنائي
 من حصه المحق عليه من الدين نصف ماسقط لان الجنائة أربعة جنائة مشغول على مشغول أو على فارغ وجنائة
 فارغ على فارغ أو على مشغول وكلها هدر الا الرابع فاذا كانا رهنا بألف وقيمة كل ألف فالمقتول نصفه فارغ فيهدر
 بقى النصف المشغول متلفا بفارغ ومشغول فيهدر نصف هذا النصف لتلفه بمشغول ويعتبر نصفه الا آخر لتلفه
 بفارغ فالهدر يسقط ما بازائه من الدين والمعتبر ينحول الى الجنائي وذلك مائتان وخمسون فصار الجنائي رهنا
 بسبع مائة وخمسين وتمامه في الولوالجية ومتفرقات التارخاينه وسيأتى قريبا مالو كان الرهن عبدا واداه (قوله
 فرجعت قيمته) أى بنقصان السعر (قوله والاصل الخ) لا يقال هذا الاصل مناف لقوله ولا يرجع على الراهن
 بشئ فانه قد اعتبر فيه نقصان السعر لا نقول عدم اعتباره انما هو اذا كانت العين باقية حتى كان للمرتن
 مطالبة الرهن بجميع الدين عند ردّها ناقصة بالسعر أما اذا تلفت فالضمان بالقبض السابق لان يده يستيفاء
 من الابتداء وباللها لا يتقرر فيصير مستوفيا للكل من الابتداء فعلم ان هذا الاصل ليس على اطلاقه هكذا
 ظهر لي في هذا المحل أخذنا من صريح كلام شراح الهداية المار اقول هذا البلب ثم رأيت الطورى وغيره

(وجنائة الرهن عليهما) أى على

الراهن او المرتن (وعلى مالهما

هدر) أى باطل (اذا كانت

الجنائة (غير موجبة للقصاص)

في النفس دون الاطراف اذ لا

قودين طرفى عبد وحر (وان

كانت موجبة للقصاص فمعتبرة)

فيقتص منه ويطلق الدين خائفة

وعبارة القهستاني وشرح المجمع

يطلق الرهن (بجنائته) أى

الرهن (على ابن الراهن أو على

ابن المرتن) فانها معتبرة في الصحيح

حتى يدفع بها أو يفدى وان كانت

على المال فيباع كما لو جنى

على الاجنبى اذ هو اجنبى لتباين

الاملاك زيلعى (ولو رهن عبدا

يساوى الف بالقبول مؤجل فرجعت

قيمه الى مائة فقط له رجل وغرم

مائة وحل الاجل فالمرتن يقبضها)

أى المايه (قضاء لحقه ولا يرجع

على الراهن بشئ) كونه بلا قتل

والاصل ان نقصان السعر لا يوجب

سقوط الدين

صرح هنا بذلك والله تعالى الحمد (قوله بخلاف نقصان العين) فإنه يذهب قسطه من الدين اتقاني (قوله فاذا كان الخ) تفريع بمنزلة التعليل لقوله بخلاف نقصان العين (قوله بأمر الراهن) المراد أمره بالبيع غير متقيد بمائة فالمائة غير مأمور بها شرعاً بل لينة (قوله لأنه لما كان الدين باقياً الخ) يوجد في بعض النسخ قبل هذا التعليل تعليل آخر هو بعمناه والحاصل أنه هنا لا يسقط من الدين شيء بتراجع السعر لبقاء العين وانتفاض يد الاستيفاء لأنه لما أمره الراهن ببيعه فكأنه استرده منه وباعه بنفسه (قوله ولو قتله) أي العبد المذكور في المتن (قوله لما ودما) يعني صورة ومعنى أما صورة فظاهر وأما معنى فلان القاتل كالمقتول في الأدمية والشرع اعتبره جزاء من حيث الأدمية عناية (قوله أو تركه على المرتن) لأنه تغير في ضمان المرتن هداية (قوله فداء المرتن) أي ويبقى الدين على حاله هداية (قوله لأنه ما كره) غير ظاهر وعبارة الشراح لأن الجناية حصلت في ضمانه (قوله بشيء) أي من الفداء هداية (قوله فان أبي الخ) إنما بدئ بالمرتن لأننا لو خاطبنا الراهن فن الجائز ان يختار الدفع فيمنعه المرتن لأن له ان يقول انا أفدي حتى اصليح رهنه معراج (قوله ويسقط الدين بكل منهما) أما بالدفع فلان العبد استحق لمعنى في ضمان المرتن فصار كالهلاك وأما بالفداء فلأنه كالحاصل له بعوض كان على المرتن هداية (قوله فداء المرتن) أي ودينه على حاله زيلعي (قوله فان أبي الخ) أي ان أبي المرتن ان يؤدي عنه قبل للراهن بعه في الدين (قوله باعه الراهن أو فداءه) فان فداء بطل دين المرتن وان باعه أخذ غريم العبد دينه فان فضل شيء من ثمن العبد ودين الغريم مثل دين المرتن أو أكثر فالفضل للراهن وبطل دين المرتن ولو اقل سقط من دين المرتن بقدر دين العبد والفضل من الثمن عن دين العبد يبقى رهنا كما كان فان حل دين المرتن أخذه بدينه لأنه من جنسه والا مسكه حتى يحل وان لم يف الثمن بدين الغريم أخذ الغريم الثمن ورجع بالباقي على العبد بعد عتقه ولا يرجع العبد على احد وتسامه في الهداية (قوله دفعه الراهن الخ) أشار إلى ان المرتن هنا لا يؤمر بشيء لأن الولد غير مضمون عليه لأنه لا يسقط بهلاكه شيء من دينه كما ذكره الاتقاني قال ط عن الجوى ولو قال المرتن انا أفدي قبل لأنه محبوس بدينه وله عرض صحيح بزيادة الاستيناق ولا ضرر للراهن اه (قوله وخرج عن الرهن) أي ولم يسقط شيء من الدين كالأهلك ابتداء زيلعي (قوله وبصير كانه) أي الجنى عليه (قوله وتسامه في الخاتمة) حيث ذكر حاصل ما قدمناه في الصفحة السابقة من جناية أحد عبدي الرهن على الآخر ثم قال ولورهن عبداً أو دابة بجناية الدابة على العبد هدر وبالعكس معتبرة بجناية العبد على عبداً اه ملخصاً (قوله لقيامه) أي الوصي مقام الراهن (قوله فلو كبر الخ) هذا ظاهر اذا كانوا حاضرين فلو كانوا غائبين ففي العبادية من الفصل الخامس من كتاب رشيد الدين للقاضي نصب الوصي اذا كان الوارث غائباً ويكتب في نسخة الوصاية انه جعله وصياً ووارث الميت غائب مدة السفر اه (قوله توقف على دفعي البقية) أي بقية الغرماء (قوله ولهم ردهم) لأنه ابتداء لبعض الغرماء بالانفاة الحكمي فاشبهه الحقيقي هداية (قوله فخذ) لزوال المانع لوصول حقهم اليهم هداية (قوله واذا ارتن) أي أخذ الوصي رهناً (قوله جاز) لأنه استيفاء حكماً وهو على كدر (قوله عند الورثة) أي أو الوصي المختار والمنصوب

بخلاف نقصان العين فاذا كان الدين باقياً وبدا المرتن
يد الاستيفاء فيصير مستوفياً الكل من الابتداء (ولو باعه)
أي العبد المذكور (بمائة بأمر الراهن قبض المائة قضاء
لحقه ورجع بتسعمائة) لأنه لما كان الدين باقياً وقد اذن ببيعه
بمائة كان الباقي في ذمته كأنه استرده وباعه لنفسه (ولو قتله
عبد قيمته مائة فدفعت به افتكه) الراهن وجوباً (بكل
الدين وهو الألف) لقيام الثاني مقام الأول لما ودما وقال
محمد ان شاء افتكه بكل دينه أو تركه على المرتن بدينه
وهو المختار كما في الشربلاية عن المواهب لکن عامة المتون
والشروح على الأول (فان جنى) ترك التفريع اولي
(الرهن خطافه المرتن) لأنه ملكه (ولم يرجع) على
الراهن بشيء (ولا) يملك ان (يدفعه الى ولي الجناية)
لأنه لا يملك التملك (فان أبي) المرتن من الفداء (دفعه
الراهن) ان شاء (أو فداءه ويسقط الدين) بكل منهما (لو اقل
من قيمة الرهن أو مساوياً ولو أكثر يسقط قدر قيمة العبد) فقط
(ولا) يسقط (الباقي) من الدين ولو استهلك ما لا يستغرق
رقبته فداء المرتن فان أبي باعه الراهن أو فداءه ولو قتل
ولد الرهن انساناً أو استهلك ما لا يدفعه الراهن وخرج
عن الرهن أو فداءه وبقي رهناً مع امه وأما جناية الدابة
فهو در ويصير كأنه هلك بأفة سماوية وتسامه في الخاتمة
(مات الراهن باع وصيه رهنه باذن مرتنه وقضى دينه)
لقيامه مقامه (فان لم يكن له وصي نصب القاضي له وصياً
وأمره ببيعه) لان نظره عام وهذا الورثة صغاراً فلو كباراً
خلفوا الميت في المال فكان عليهم تخليصه جوهره (فروع)
رهن الوصي بعض التركة لدين على الميت عند غريم من
غرمائه توقف على رضی البقية ولهم رده فان قضى دينهم
قبل الرد نفذ ولو اتحد الغريم جاز وبيع في دينه واذا
ارتن بدين للميت على اخر جاز در روى معين المفتي للمصنف
لا يطل الرهن بموت الراهن ولا بموت المرتن ولا بموتهما
ولم يزل الرهن رهناً عند الورثة

وورثة الراهن يقومون مقامه كما سبق ط (خاتمة) المرتهن يتفرد بفسخ الرهن والراهن لا يتفرد به حتى لو قال المرتهن ففسخت الرهن ولم يرض الراهن وهلك لا يسقط شيء من الدين وفي العكس يسقط بقدره كما في القنية وغيرها

* (فصل في مسائل متفرقة) *

(قوله رهن عصير الخ) اعلم ان العصير المرهون اذا تخمر فاما ان يكون الراهن والمرتهن مسلمين أو كافرين أو الراهن وحده مسلماً أو بالعكس فلو كافرين فالرهن بحاله تخلل أولاً وفي الاقسام الباقية ان تخلل فكذلك والافهل للمرتهن ان يحلله فيه تفصيل فلو مسلمين أو الراهن فقط جاز تخليله لان المالبة وان تلفت بالتخمر لكن اعادةها ممكنة بالتخليل فصار تخليص الرهن من الجناية واذا جاز ذلك في المسلمين والخمر ليست بمجمل بالنسبة اليهم فلان يجوز في المرتهن الكافر بالاولى لانها محل وأما لو الراهن كافر افله اخذ الرهن والدين على حاله لان الخمرية لا تعدم المالبة في حقه فليس للمرتهن المسلم تخليلها فان خللها ضمن قيمتها يوم خللها كما لو غصب خمر ذمى خللها وانحل له وتقع المقاصة لودينه من جنس القيمة ويرجع بالزيادة ان نقصت قيمتها يوم التخليل من دينه عناية ملخصاً (قوله فهو رهن بعشرة) أي بقي رهنها بها وانما يبطل لانه بصدد ان يعود بالتخليل ولهذا اذا اشترى عصيراً فخر قبل القبض لا يبطل البيع لاحتمال صيرورته خلا درر (قوله ثم المعتبر الخ) يشير الى ما قاله شراح الهداية وغيرهم من ان ما ذكره المصنف كالهداية وغيرها مقيد بما اذا لم ينته ص شيء من كيله وان قوله وهو يساوي العشرة وقع اتفاقاً فانه اذا بقي كيله على حاله وانقصت قيمته لا يسقط شيء من الدين لان الفاتت مجرد وصف وبفواته في المكيلات والموزونات لا يسقط شيء من الدين ولكن الراهن يتخير كما اذا انكسر القلب ان شاء افسكه ناقصاً بجميع الدين وان شاء ضمنه وتكون قيمته رهنًا عندهما وعند محمد يفسكه ناقصاً أو يجعله بالدين كذا في شرح الكافي وان لم ينتقص قيمته لا يخير فيبقى رهنًا كما كان اتقاني وعناية (قوله والا فلا) اذا اعتبار بقصان السعر كما مر (قوله هذا) أي ما يفهم من مساواة القيمة للدين (قوله لانه لو كان قيمتها اكثر من الدين) كما اذا كان الدين عشرة والشاة بعشرين والجلد بدرهم فالجلد رهن بنصف درهم لان بازاء كل درهم من الشاة نصف درهم من الدين فيكون الجلد رهنًا بنصف درهم ويسقط بازاء اللحم تسعة ونصف وان كانت قيمتها أقل من الدين بأن كانت بخمسة والجلد بدرهم فالجلد رهن بستة واذا هلك الجلد بعد ذلك هلك بدرهم واحد فيرجع على الراهن بالخمس الباقية من الدين وتتمام بيانه في الكفاية وغيرها (قوله بلاذبح) أما اذا ذهبت كانت بتمامها مضمونة ط (قوله بما لا قيمة له) بان ترتبه او شتمه معراج (قوله وهل يبطل الرهن قولان) احدهما يبطل ويصير الجلد رهنًا بقيمة ما زاد الدباغ فيه حتى لو اذاه الراهن اخذ الجلد لانه صار مرهونًا بالدين الثاني حكماً يانهما لا يبطل لان الشيء يبطل بما هو مثله أو فوقه لا بما دونه والرهن الثاني هنادون الاول لانه انما استحق حبس الجلد بالمالبة التي انصلت بالجلد بحكم الدبغ وهي تبع للجلد والرهن الاول بما هو أصل بنفسه وهو الدين فيكون اقوى فلم يرتفع بالتالي ويثبت الثاني أيضاً لانه لا يمكن رده كفاية ملخصاً (قوله وهو يساوي درهما) يعني يوم الرهن وأما اذا كانت قيمته درهمين فهو رهن بدرهمين ويعرف ذلك بان ينظر الى قيمة الشاة حبة ومسلوخة فان كانت قيمتها حبة عشرة ومسلوخة تسعة كانت قيمة الجلد يوم الاتيان درهمًا وان كانت قيمتها مسلوخة ثمانية كانت درهمين عناية (قوله على المشهور) وهو قول الحاتمي من المشايخ من قال يعود البيع كالرهن اتقاني (قوله بتقرر بالهلاك) لان المرتهن صار مستوفياً بالهلاك كما قد قدر الرهن فاذا اعدت المالبة بالدباغ صادفت عقداً فاقفاً فثبت فيه حكمه بقسطه اتقاني (قوله يفسخ به) أي ينتقض بالهلاك ولا يعود بعد الاتفاض اتقاني (قوله وجعل العبد) بالبناء للمعول أي جعل الراهن أو القاضي العبد بمقابلته دين المرتهن ط (قوله يعود الدين) أي لا يقدر نقصان عيب الا باق كما يأتي له ط وفي بعض النسخ يعود الدين وفي بعضها يعود الدين في الرهن (قوله وهو رهن مع الاصل) فيكون للراهن حبسه وينقسم الدين عليهما على قدر قيمتهما بشرط بقاء النماء الى وقت

* (فصل) *

في مسائل متفرقة (رهن عصيراً)

قيمتها عشرة بعشرة فخر ثم تخلل

وهو يساوي العشرة فهو رهن

بعشرة) كما كان ثم المعتبر فيه الزيادة

والنقصان القدر لا القيمة على

ما افاده ابن الكمال وعليه الفتوى

فان انتقص شيء من قدره سقط

بقدره والا فلا (ولو رهن شاة

قيمتها عشرة بعشرة) هذا

قيد لا بد منه لانه لو كان قيمتها

أكثر من الدين يكون الجلد

أيضاً بعضه امانة بحسب ما به قتب

(فاتت) بلاذبح (فدبغ جلد ها)

بما لا قيمة له فلوله قيمة ثبت للمرتهن

حق حبسه بما زاد دباغه وهل

يبطل الرهن قولان (وهو) أي

الجلد (يساوي درهما فهو رهن

به بخلاف ما اذا ماتت الشاة

المبيعة قبل القبض فدبغ جلد ها)

حيث لا يعود البيع بقدره على

المشهور والفرق ان الرهن يتقرر

بالهلاك والبيع قبل القبض

يفسخ به (ولو ابق عبد الرهن

وجعل العبد (بالدين ثم عاد

يعود الدين والرهن) خلافاً لفر

(ونماء الرهن كالولد والثمر واللبن

والصوف) والوبر والارش ونحو

ذلك (للاهن) لتولده من ملكه

(وهو رهن مع الاصل) كما

(بخلاف ما هو من المنفعة

كالسب والابرة)

وكذا الهبة والصدقة (فانها غير داخله في الرهن وتكون للرهن) الاصل ان كل ما يتولد من عين الرهن يسرى اليه حكم الرهن وما لا فلا يجمع الفتاوى (واذا هلك النماء المذكور) هلك مجازاً (لانه لم يدخل تحت العقد مقصوداً) (واذا بقي) النماء أي ولو حكماً بأن كل بالاذن فانه لا يسقط حصة ما كل منه فيرجع به على الراهن كما اذا هلك الاصل بعد الاكل فانه يقسم الدين على قيمتهما قهراً الثاني كما ذكره بقوله (بعد هلاك الاصل فلك بحصته) من الدين لانه صار مقصوداً بالفك والتبع بقضائه شيء اذا كان مقصوداً (و) حينئذ يقسم الدين على قيمته يوم الفك وقيمة الاصل يوم القبض ويسقط من الدين حصة الاصل وفلك النماء بحصته) كما لو كان الدين عشرة وقيمة الاصل يوم القبض عشرة وقيمة النماء يوم الفك خمسة فثلثا العشرة حصة الاصل فيسقط وثلث العشرة حصة النماء فيفك به (ولو اذن الراهن للمرتن في كل الزوائد) أي كل زوائد الرهن بأن قال له مهما زاد فكله (فأكلها) ظاهره يتم أكل ثمنها وبه افق المصنف قال الا ان يوجد نقل يخص حقيقة الاكل فيتبع (فلا ضمان عليه) أي على المرتن لانه اتلفه باذن المالك والاطلاق يجوز تعليقه بالشرط والخطر بخلاف التملك (ولا يقطع شيء من الدين) قال في الجواهر رجل رهن داراً بأباح السكنى للمرتن فوقع بسكناء مغلل وخرب البعض لا يسقط شيء من الدين لانه لما أباح له السكنى أخذ حكم العارية حتى لو اراد منعه كان له ذلك وفي المضمرات ولو رهن شاة فقال له الراهن كل ولدها واشرب لبنها فلا ضمان عليه وكذا لو اذن له في غرة البستان فصار أكله كاكل الراهن ثم نقل عن التهذيب انه يكره للمرتن ان يتفقع بالرهن وان اذن له الراهن قال المصنف وعليه يحمل ما عن محمد بن اسلم من انه لا يحمل للمرتن ذلك ولو بالاذن لانه ربا قلت وتعليقه بفيد انها تحريمية قنانه (وان لم يفك) الراهن (الرهن) بل بقي عند المرتن على حاله (حتى هلك) الرهن في يد المرتن (قسم الدين على قيمة النماء) أي الزيادة التي أصابها المرتن وعلى قيمة الاصل فما أصاب الاصل سقط وما أصاب الزيادة اخذها المرتن من الراهن) كما في الهداية والكافي والخانية وغيرها وفي الجواهر الاصل ان الاتلاف باذن الراهن كاتلاف الراهن بنفسه لتسليطه وفيها أباح للمرتن نفعه هل للمرتن ان يؤجره قال لا قبل فلو اجره ومضت المدة فالجرة له ام للراهن

الفكالك وان هلك قبل ذلك لم يسقط بمقابلته شيء ويجعل كانه لم يكن كما سيوضحه (قوله الاصل ان كل ما يتولد من عين الرهن) أي اوبى يكون بدلا عن جزء من اجزاء عين الرهن كالارش والعقر هندية (قوله هلك مجازاً) أي الا الاوش فانه اذا هلك سقط من الدين ما بازائه لانه بدل جزئه فقام مقام المبدل كذا في القهستاني ح (قوله أي ولو حكماً الخ) هذا التعميم هو ما سيصرح به المصنف في قوله الا ان وان لم يفك الرهن الخ (قوله كما اذا هلك الاصل بعد الاكل) الظاهر انه اراد بقوله اولاً بأن كل بالاذن عكس هذا وهو ما اذا كل بعد هلاك الاصل بان هلك وبقي ثمنه كالمقرنم كله والالزمتشبيه الشيء بنفسه وعبرة القهستاني وان هلك الاصل وبقي النماء ولو حكماً كما اذا أكل الراهن او المرتن أو اجنبى من النماء بالاذن فانه لم يسقط حصة ما كل منه فيرجع به على الراهن وكما اذا هلك الاصل بعد الاكل فانه يقسم الدين على قيمتهما ويرجع على الراهن بقيمة ما كل الكل في شرح الطحاوي هـ (قوله كما ذكره بقوله) انظر ما مرجع الضمير المتصوب (قوله فلك) أي النماء بحصته فلو هلك أيضاً بعد هلاك الاصل ذهب بلا شيء كانه لم يكن وذهب كل الدين بهلاك الاصل ونماه في غرر الافكار (قوله) والتبع بقضائه شيء اذا كان مقصوداً كولد المبيع فانه يصير مبيعاً تبعاً ولا يصير له حصة من الثمن الا اذا صار مقصوداً بالقبض عند ما عراج (قوله يوم الفك) لانه انما صار مضموناً بالفك اذ لو هلك قبله هلك بمجازنا عناية (قوله يوم القبض) لانه مضمون بالقبض كما تقدم عناية (قوله فيسقط) أي بسبب هلاك الاصل (قوله وبه افق المصنف) حيث سئل عن رهن نخلا وأباح للمرتن ثمارها هل يملك أن يبيعها ويحولها ام يملك الاكل بنفسه فقط فاجاب ظاهر كلامهم ان له التصرف مطلقاً اذ الظاهر ان المراد من قوله سمها كلها أو كل ثمنها الا ان يوجد نقل صريح بتخصيص الاكل دون غيره هـ من حاشية الجوى ملخصاً واورده عليه ان المعنى الحقيقي هو الظاهر ومضى الى اعمدة محتاج الى الدليل قلت وسيد ذكر الشرح عن الجواهر لو أباح له نفعه ليس له أن يؤجره تأمل وقال السائحاني أقول ظاهر ان كل الزوائد المأكولة انما هو كل نفسها الا كل بدلها وهذا أمر مكتشف لكل أحد بالبديهة هـ نعم يظهر ذلك اذا كانت مما لا يؤكل كما ذكره الرحقي (قوله لانه اتلفه باذن المالك) فيه اشارة الى أنه لو اتلفه بغير اذنه ضمن وكانت القيمة رهناً مع الشاة وكذا لو فعل الراهن ذلك بدون اجازة المرتن عناية (قوله والاطلاق) أي الاباحة هـ ح (قوله يجوز تعليقه) لانه ليس بتعليك اتفاقاً (قوله بالشرط) وهو قوله هنامها زاد فكله (قوله والخطر) بانتهاء المعجزة والطاء المهمة الاشراف على الهلاك كما في القاموس والمغرب والمراد به هنا ما احتمل الوجود والعدم فهو بمعنى الشرط تأمل (قوله وعليه يحمل الخ) بان يراد من نفي الحل الكراهة (قوله ما عن محمد بن اسلم) الذي في المنع اول كتاب الرهن عبد الله بن محمد بن مسلم هـ ح أقول ما قد مناه عن المنع هناك ومثله في غيرها وافق لما هنا ولعل النسخ مختلفة (قوله قلت الخ) ظاهره تسليم القول بالكراهة مع الاذن وانه ربا ومقتضاء انه مضمون لكن قد مناه عن المنع اول الرهن انه مخالف لعمامة المعترات وتقدم بيان ذلك كله مستوفى فراجع (قوله) وما أصاب الزيادة) كثلث العشرة في مثاله السابق (قوله كاتلاف الراهن بنفسه) فلا يسقط ما يقابل من الدين لكونه غير مضمون على المرتن بخلاف الهالك في يده

قال له ان اجره بلاذن وان باذنه فللمالك
ويطل الرهن وفيها رهن كرم وتسلمه المرتهن
ثم دفعه للراهن ليسقيه ويقوم بمصالحه
لا يطل الرهن رهن كرم وأباح غيره ثم باع
الكرم فقبض المرتهن الثمن ان ثمره حصل
بعد البيع فللمشتري وان قبله فللراهن
ان قضى دين المرتهن والا يكون رهن
ويجعل البيع رجوعا عن الاباحة فانها
تقبل الرجوع كما مر وفيها رهن المرتهن
أرض الرهن ان ابيع له الانتفاع لا يجب شيء
وان لم يبع لزمه نقصان الارض وضمان
الماء لومن قنائة مملوكة فليحفظ زرعها
الراهن أو غرسها باذن المرتهن ينبغي ان تبقى
رهنها ولا يطل الرهن قنائة استحق الرهن
ليس للمرتهن طلب غيره مقامه استحق
بعضه ان شاعرا يطل الرهن فيما بقي
وان مفروزا بقي فيما بقي ويحبس بكل الدين
لكن هلكت بمحضته اجر داره لغيره ثم رهنها
منه مع وبطلت الاجارة ولو ارتهن ثم اجره
منها رهنه فلا جارة باطلة ابق الرهن سقط
الدين كهلاكه فان عاقبته بحساب نفسه
لان الاباق عيب حدث فيه ثم ما فرغ من
الزيادة الضمنية ذكر الزيادة الضمنية
فقال (والزيادة في الرهن تصح) وتعتبر
قيمتها يوم القبض أيضا (وفي الدين لا)
تصح خلافا للثاني والاصل ان الاطلاق
باصل العقد انما يتصور اذا كانت
الزيادة في معقوده او عليه والزيادة في الدين
ليست منهما (فان رهن) بسخ المتن والشرح
بالفهم مع انه نبه في شرحه على انه انما عطفها
بالواو لا بالفاء ليفيد انها مسألة مستقلة
لا فرع للاولى فتنبه (عبد ابا الف قدفع
عبدا آخر رهنه كان الاول وقمة كل من
العبدان) ألف فالاول رهن حتى يرد له
الراهن والمرتهن في الاخرين

(قوله قال له الخ) في التارخانية اجر المرتهن الرهن من اجنبي بلاذن فالغسله ويتصدق بها
عند أبي ح ومحمد له أن يعيده في الرهن (قوله ويطل الرهن) حتى لا يسقط دين المرتهن بهلاكه
عند المستأجر ط ولا يعود رهننا الا بتجديد تارخانية وكذا الواجر الراهن المرتهن على ما مر في الباب
السابق (قوله وتسلمه المرتهن) أما اذا لم يتسلمه لا يتم الرهن او لا يصح على الخلاف السابق ط
(قوله ثم باع) أي الراهن (قوله فقبض المرتهن الثمن) لانه اذا اجاز البيع بصيرته رهننا لكن
القبض غير شرط فانه يصير رهننا وان لم يقبض كما قد مناه اول الباب السابق (قوله والا يكون رهننا)
أي مع ثمن البيع الذي قبضه ط (قوله كما مر) أي قريبا في قوله حتى لو اراد منعه كان
له ذلك (قوله لومن قنائة مملوكة) هذا خلاف المفق به من انه لا يضمن الاملا ملكه بالاحراز كما مر
في كتاب الشرب وماء القنائة غير محرز (قوله ينبغي أن تبقى رهننا الخ) جزم به في الخاتمة فقال زرع
او سكن باذن المرتهن لا يطل الرهن وله أن يسترده وما دام في يد الراهن لا يضمنه المرتهن
(قوله بقي فيما بقي) لانه يمكن رهن ذلك الباقي ابتداء لعدم الشيوع (قوله لكن هلكت بمحضته)
أي وان كان في قيمته وفاء بجميع الدين كما في الخاتمة (قوله ثم رهنها منه) أي من المستأجر (قوله
وبطلت الاجارة) ظاهره انها تبطل بمجرد عقد الرهن وليس كذلك بل لابد من القبض كما في القنية وأما
عكسه وهو ما اذا أجز الراهن الرهن من المرتهن ينسخ بمجرد عقد الاجارة ولا يحتاج الى تجديد قبض
كما يفيد كلام البرازية لكن في العمادية انه لابد منه حتى لو هلك قبل أن يجدد قبضا للاجارة يهلك هلاك
الرهن اه وهذا مشكل لانه قتر في العمادية ان قبض المضمون بغيره يوجب عن قبض غير المضمون
ونعامة في حاشية الاشياء للشرف الغزي وقد مناه في الفصل السابق عن العناية اشتراط تجديد القبض
(قوله فلا جارة باطلة) وتكون كالواجارة أو أودعه منه فلا تبطل عقد الرهن (تنبيه) قال في النهاية
سئل الامام أبو الحسن الحاتري عن باع داره من اخر ثمن معلوم بيع وفاء وتقابضا ثم استأجرها
من المشتري مع شرائط صحة الاجارة وقبضها ومضته مدة هل تلزمه الاجارة قال لانه عندنا رهن
والراهن اذا استأجر الرهن من المرتهن لا تجب الاجارة اه خيرية ثم نقل فيها عن البرازية ما يوافق
وأفتى به غير مرة والكل في فتاواه المشهورة حامدية فليحفظ فانه كثير الوقوع (قوله سقط
بحساب نفسه) أي سقط من دين المرتهن ما نقصته قيمة الا بق بسبب ابقائه ط وهذا اذا كان اول
لباق كما يشعر به التعليل فان كان ابق قبل ذلك لا يسقط شيء برازية (قوله ثم لما فرغ من الزيادة
الضمنية) وهي تمام الرهن ومراده بالضمنية ما لم يقع عليه الرهن قصدا ط (قوله والزيادة في الرهن
تصح) مثل أن يرهن ثوبا بعشرة يساوي عشرة ثم يزيد الراهن ثوبا اخر يكون مع الاصل رهننا بعشرة
عتاية (قوله يوم القبض أيضا) أي يوم قبض الزيادة كما تعتبر قيمة الاصل يوم قبضه (قوله
وفي الدين لا تصح) المراد أن لا يكون الرهن بها مضمونا فاما الزيادة في نفسها فجائزة ومصورة المسألة
أن يرهن عند عبد ا يساوي الفين بالف ثم استقرض منه الف اخرى على أن يكون العبد رهنها بما
جميعا فلو هلك يهلك بالالف الاولى لا بالالفين ولو قضاه ألفا وقال انما قضيتها عن الاولى له أن يسترد
العبد اتقاني (قوله في معقوده) كالثمن او عليه كالبيع ط (قوله والزيادة في الدين ليست
منها) بل اصل الدين ليس منها قال في العناية أما انه غير معقود عليه فظاهر وأما انه ليس بمعقوده
فلوجوبه بسببه قبل عقد الرهن بخلاف الرهن فانه معقود عليه لانه لم يكن محبوسا قبل عقد الرهن
ولا يبقى بعده (تمة) قال في الذخيرة وفي العيون عن محمد رهن غلامين بالف ثم قال المرتهن احتجبت
الى احد هما فردته على ففعل فان الباقي رهن بنصف الفلوهلك يهلك من الدين نصفه ولكن
لا يفتكه الا بجميع الف اه فليحفظ (قوله مع انه) أي المصنف (قوله ليفيد انها مسألة
مستقلة) وهي بان حكم تبديل الرهن الاول برهن آخر (قوله وقمة كل من العبدان ألف)
كذا قيد في الهداية وهو قيد اتفائي لما في التارخانية عن التجريد وان كانت قيمة الاول خمسمائة
والثاني ألفا والدين كذلك فهلك يهلك بالف وكذا اذا كانت قيمة الثاني خمسمائة والاو ألفا

حق يجعل مكان الاول) بان يرد
 الاول الى الراهن فيئذ يصير
 الثاني مضمونا (ابرا المرتين
 للراهن عن الدين او وجه منه
 ثم هلك الرهن في يد المرتين هلك
 بغير شيء) استحقاقا للسقوط
 الدين الا اذا منعه من صاحبه
 فبغير غاصبا بالمنع (ولو قبض
 المرتين دينه) كله (او بعضه
 من رهنه او غيره) كمنطوق (او
 شري) المرتين (بالدين عينا او
 صالح عنه) أي عن دينه (على شيء)
 لانه استيفاء (او احوال الراهن
 مرتين دينه على آخر ثم هلك رهنه
 معه) أي في يد المرتين (هلك
 بالدين ورد ما قبض الى من ادى)
 في صورة ايفاء راهن او منطوق
 او شراء او صلح (وبطلت الحوالة)
 وهلك الرهن بالدين لانه في معنى
 الابراء بطريق الاداء هداية
 ومفاده عدم بطلان الصلح وان
 الدين ليس باكثر من قيمة الرهن
 ولا ينبغي أن لا تبطل الحوالة
 في قدر الزيادة فاستثنى (وكذا)
 أي كما هلك الرهن بالدين في الصور
 المذكورة هلك به أيضا (او تصادقا
 على أن لا دين) عليه (ثم هلك)
 بالدين لوهم وجوب الدين
 بالدين لوهم وجوب الدين
 المطالبة بما يتصل بالدين
 فانه يستطاع الدين أصلا (كل حكم)
 من قبل (في الرهن الصحيح فهو الحكم
 في الرهن الفاسد) كما في العمادية
 قال وذكر الحكم في الرهن
 المقبوض بحكم الرهن الفاسد
 يعلق به الضمان وفيها أيضا

فهلك الثاني في يده هلك بضمه مائة اهـ ولذا ترك القيد في الخطائية (قوله حتى يصير مكان الاول) لان
 الاول انما دخل في ضمانه بالقبض والدين وهما باقيان فلا يخرج عن الضمان الا بنقض القبض مادام الدين
 باقيا واذا بقى الاول في ضمانه لا يدخل الثاني في ضمانه لانهم ما رضى باخذ خول احدهما فيه لا بد من خولهما فاذا
 رد الاول دخل الثاني في ضمانه ثم قبل بشرط تجدد القبض لان يد المرتين على الثاني بامانة ويد الرهن يد
 استيفاء وضمان فلا ينوب عنه وقبل لا يشترط وتماه في الهداية وذكر القهستاني ان الاول هو المختار
 عند قاضي خان واقاد بعض الفضلاء ان عادة صاحب الهداية اختيارا لا خيرا عكس عادة قاضي خان ومقتضى
 ترجيح الاول تأمل (قوله الا اذا منعه من صاحبه) أي عند طلبه منه ثم هلك بعده (قوله او يرى
 المرتين) أي من الراهن (قوله لانه) أي لان كل واحد من الشراء والصلح على عين استيفاء غناية أي
 اذا كان عن اقرار فهو استيفاء لانه يجب على الدائن مثله بالشراء والصلح عنه كفاية أي فيسقط بطريق
 المقاصدة (قوله على آخر) أي سواء كان للراهن عليه دين او لا وفيه اشعار بان للراهن أخذ الرهن من
 المرتين بعد الحوالة كما في موضع من الزيادات وفي موضع آخر ليس له قهستاني (قوله هلك بالدين) والفرق
 ان الابراء يسقط به الدين أصلا كما قدمه وبالاستيفاء لا يسقط لما تقر ان الدين تقضى بائنا لها لا انفسها
 لان الدين وصف في الذمة لا يمكن ادائه لكن اذا ادى المدين وجب له على الدائن مثله فتسقط المطالبة لعدم
 الفائدة فاذا هلك الرهن بعده تقر بالاستيفاء الاول الحكمي وانتقض الثاني لئلا يصير مستوفيا مرتين (قوله
 او منطوق) ويعود الى ملك المتطوع لا المتطوع عنه خاتمة (قوله او شراء او صلح) كذا في المنع والدرر على
 فيه نظرقان الذي قبضه المرتين في صورتي الشراء والصلح هو العين المبسطة او المصالح عليها وقد صرح في النهاية
 والعناية وغاية البيان انه اذا هلك الرهن في هاتين الصورتين يجب على المرتين رد قيمته ولم يقولوا يجب رد العين
 فاقضى ذلك انه لا ينتقض الشراء والصلح وقد رأيت التصريح بذلك في الحواشي السعدية ووجه ظاهر لان
 ذلك عقد معاوضة فمما وجه بطلانه بلاك الرهن بخلاف الاستيفاء بالاداء والحوالة هذا ما ظهر لي من خض
 الفتح العليم (قوله وهلك الرهن بالدين) اعاده ليبنى عليه التعليل (قوله لانه) أي لان عقد الحوالة
 في معنى الابراء بطريق الاداء دون الاسقاط وفي بعض نسخ الهداية في معنى البراءة وهي اظهر والمحصل كما في
 الكفاية ان الحوالة لا تسقط الدين ولكن ذمة المحتال عليه تقوم مقام ذمة المحيل ولهذا يعود الدين الى ذمة
 المحيل اذ اقامت المحتال عليه مقبلا (قوله ومضاده) أي مضاد تقييد المصنف البطلان بالحوالة (قوله
 عدم بطلان الصلح) قدمنا التصريح به عن السعدية وانه مقتضى كلام شرائع الهداية وان اقتضى كلامه
 السابق خلافه والشراء مثل الصلح فانهم (قوله وان الدين الخ) هذا انما يؤخذ من التعليل الذي ذكره
 القهستاني وعبارته وبطل الحوالة بالهلاك لحصول الاستيفاء كما في النظم وغيره وفيه اشعار بان الدين
 ليس باكثر من قيمة الرهن ولا ينبغي أن لا تبطل الحوالة فيما زاد عليها لان الاستيفاء التام لم يتحقق والى ان
 الصلح لم يبطل اهـ ط أقول تقدم الشارح اول كتاب الابارة ان المصنف اعقد انه اذا فسد العقد
 في البعض فسد في الكل تأمل (قوله ثم هلك الرهن بالدين) الاولى اسقاط قوله بالدين لان قوله هلك به معن
 عنه (قوله لوهم وجوب الدين الخ) لان الرهن مضمون بالدين عند توهم الوجود كما في الدين للموجود
 وقد بقيت الجهة لا احتمال أن يتصادق على قيام الدين بعد تصادقهما على عدمه بخلاف الابراء لانه سقط جرد
 لكن في التبيين وغيره عن مبسوط شمس الاثمة لو تصادق قبل هلاك الرهن ثم هلك هلك لانه تصادقهما
 يتنى الدين من الاصل وضمان الرهن لا يبق بدون الدين وذكر الاستيعابي انه الصواب اهـ وأشار
 صاحب الهداية هلاكه مضمونا في الصورتين سعدية (قوله فهو الحكم في الرهن الفاسد) أي في حال
 الحياة والمات فلونقض الراهن العقد بحكم الفساد واراد استرداد المرهون كان للمرتين حصة حتى يردى
 اليه الراهن ما قبض واذا مات الراهن وعليه ديون كثيرة فالمرتين أولى من سائر القرماء وهذا كله اذا كان
 الرهن الفاسد سابقا على الدين فلو كان دين على الراهن قبل ذلك لم يكن له حصة لانه ما استفاد ذلك البد
 بمقابلته هذا المال ويكون بعد الموت اسوة للقرماء لانه ليس له على المحل يد مستحقة بخلاف الرهن الصحيح تقدم
 او تأخر وتماه في العمادية والذخيرة والبرازية (قوله يعلق به الضمان) صوابه لا يعلق لان المنقول عن

(وفي كل موضع كان الرهن مالا

والمقابل به مضمونا الا انه فقد بعض

شرايط الجواز) كرهن المشاع

(ينعقد الرهن) لوجود شرط

الانعقاد لكن (بصفة الفساد)

كما لفساد من البيوع

(وفي كل موضع لم يكن) الرهن

(كذلك) أي لم يكن مالا ولم يكن

المقابل به مضمونا (لا ينعقد الرهن

أصلا) وحينئذ (فاذا هلك هلك

بغير شيء) بخلاف الفاسد فانه يهلك

بأقل من قيمته ومن الدين ومن

مات وله غرماء فالمرتهن أحق به

كما في الرهن الصحيح (فرع) رهن

الرهن باطل كما حرره في العارية

معزى للوهبانية وفي معاياتها قال

وأي رهن لا يرام انفسكا

ومجنيه لومات بالموت يشطر

هذا تفسير كل نفس بما كسب

رهينة والمعنى كل نفس ترهن

يكسبها عند الله تعالى انتهى

(كتاب الجنائيات)

مناسبته ان الرهن لصيانة المال

وحكم الجنائية لصيانة النفس

والمال وسيلة للنفس فتقدم

ثم الجنائية لغة اسم لما يكتسب من

الشر وشرعا اسم لفعل محرم حل

بمال او نفس وخص الفقهاء

الغصب والسرقة بما حل بمال

والجنائية بما حل بنفس واطراف

(القتل) الذي يتعلق به الاحكام

الآتية من قودودية وكفارة واثم

وحرمان ارث (خمس) والا

فانواع كثيرة كرجم وصلب وقتل

حربي الاوّل (عهد وهو أن يعتمد

ضربه) أي ضرب الادى في

أي موضع من جسده (ب) آلة

تفرق الاجزاء مثل (سلاح) ومثقل

لومن حديد جوهره

الكرخي في العمادية وغيرها انه يثبت أمانة وفي الذخيرة وروى ابن سماعة عن محمد انه ليس للمرتين حبسه
لانه أصرار على المعصية ولكن ما في ظاهر الرواية اصح لان الراهن لما تقضى فقد ارتفعت المعصية وحبس
المرتين المرهون ليصل الى حقه لا يكون اصرار الا ان الراهن يجبر على تسليم ما قبض فاذا امتنع فهو المصر
الا ترى ان في الشراء الفاسد للمشتري الحبس الى استيفاء الثمن اهـ ملخصا (قوله أي لم يكن مالا) كالمدير
وام الولد فان للراهن أخذهما لان رهنهما باطل مخ (قوله ولم يكن المقابل به مضمونا) كالمورهن عينا
بمخرم ماله اخذها منه والواو بمعنى او قال في جامع الفصولين فلو فقد أحدهما لم ينعقد أصلا (قوله
بخلاف الفاسد) مستغنى عنه بقول المصنف كل حكم الخ ط (قوله رهن الرهن باطل) أي اذا رهنه
الراهن او المرتين بلاذن فلو بلاذن صح الثاني وبطل الاوّل وقد مناباته في باب التصرف في الرهن (قوله
كما حرره في العارية) حيث قال فيها وأما الرهن فكالمودعة وتعال المصنف في العارية ولا توجب ولا ترهن
كالمودعة اهـ ط (قوله ومجنيه الخ) خبر لبند أحمذوف تقديره أي جان وضمر يشطر يعود الى الواجب
بالجنابة ط قال ح يعني أي جان اذامات من جنى عليه يجب شطر الدية وان عاش تجب الدية كاملة
الجواب ختان قطع الحشفة ان مات الصبي وجب عليه نصف الدية وان عاش وجبت كاملة وكذلك في العبد
يجب نصف القيمة وتماها لانه حصل التلف بما ذون فيه وهو قطع القلفة وغير ما ذون فيه وهو قطع الحشفة
اهـ وتقدمت المسألة في باب ضمان الاجير وساقى أيضا قبيل باب القسامة (قوله هذا التفسير) في بعض
النسخ تفسير بدون آل وهو الاوضح والاشارة الى قوله وأي رهن الخ أي هذا تفسير ويان قوله تعالى كل نفس
الآية والله تعالى أعلم

(بسم الله الرحمن الرحيم كتاب الجنائيات)

(قوله وحكم الجنابة) هو المقصاص أو الدية والكفارة وحرمان الارث ط (قوله والمال وسيلة)
جواب عما يقال كان الاوّل تقديم الجنائيات لاهميتها بعلقها بالنفس ط قلت وما مر من مناسبة الرهن
لياقيله تغنى عن هذا (قوله اسم لما يكتسب) وهي في الاصل مصدر ثم اريد به اسم المنعول (قوله والجنابة
بما حل بنفس واطراف) أي في هذا الكتاب والجنائيات الحج لم تتعلق بنفس الادى ولا طرفه مع
اطلاق الفقهاء عليها الجنابة شريلاية (قوله والا) أي وان لم يرد بالقتل هنا القتل المذكور لم يصح
الحصر في الحصة والحاصل ان المراد هنا قتل محرم فلا يشمل القتل المأذون به شرعا كقصاص ورجم (قوله
أن يعتمد ضربه) أي ضرب المقتول فيخرج العمد فيمادون النفس سعدى ولم يقل أن يعتمد قتله لما سبذ كره
المشايخ قريبا انه لو اراد يدرج كل فاصاب عنقه فهو عمد ولو عنق غيره خطأ ولذا قال في المجتبى ان قصد القتل
ليس بشرط لكونه عمدا واليه اشار السارح بقوله في أي موضع من جسده واحترز بالعمد عن الخطا وبقوله
بآلة الخ عن الباقي (قوله بالآلة تفرق الاجزاء) اعلم شرط فيها ذلك لان العمد هو المقصد ولا يوقف
عليه الادلة ودليل استعمال القتال آله قاقم الدليل مقام المدلول لان الدلائل تقوم مقام مدلولاتها
في المعارف الظنية الشرعية مخ وهو صريح في انه يجب المقاص وان لم يذكر الشهود العمد وبه صرح
الاتفاقي وفي انه لا قبل قول القاتل لم اصد قتله بخلاف ما لو اقر وقال اردت غيره فيحصل على الادنى وهو
الخطأ وتماهى في حاشية الرمي وسند كره ان شاء الله تعالى في باب الشهادة على القتل (قوله جوهره)
عبارتها العمد ما يعتمد قتله بالحديد كالسيف والسكين والرمح والخضر والشابة والابرة والاشني وجميع ما كان
من الحديد سواء كان يقطع او يضع كالسيف ومطرقة الحداد والزبرة وغير ذلك سواء كان الغالب منه الهلاك
ام لا ولا يشترط الجرح في الحديد في ظاهر الرواية لا يتوهم للقتل حال اتصال وانزلنا الحديد فيه باس شديد
وكذا كل ما يشبه الحديد كالصفر والرماس والذهب والفضة سواء كان يضع او يرض حتى لو قتله بالمثل
منها يجب عليه المقاص كما اذا ضربه بعمود من صقر او رماس اهـ وروى الطحاوي عن الامام اعتبار
الجرح في الحديد وضربه بالصدر الشهيد هو الاصح ووجهه في الهداية وغيرها كما سبأ في الفصل الآتي

في مسألة المزقت وعلى كل فالقتل بالبندقه الرصاص عمد لانها من جنس الحديد ونجس فبقصص بلكن اذا لم نجرح لا يقتص به على رواية الطساوى كما افاده ط عن الشلبى والاشقى بالشين المجمة ما يجزى به كفى القاموس (قوله ومحدد من خشب) أى بان تحت حتى صار له حدة يقطع بها وليس المراد ما يكون في طرفه حديد كما وهم لانه مسألة المزالاة وفيها تفصيل وخلاف (قوله وابرة في مقتل) قال في الاختيار وروى أبو يوسف عن أبي ح فيمن ضرب رجلا بابرة وما يشبهها عمد فان لا قود فيه وفي المسئلة ونحوها القود لان الابرة لا يقصد بها القتل عادة ويقصد بالمسئلة وفي رواية اخرى ان غرزها لابرة في مقتل قتل والا فلا اه وقال في البرازية غرزها بابرة حتى مات يقتص به لان العبرة بالحديد وقال في موضع آخر لا قصاص الا اذا غرزها في مقتل وكذا الوعنه اه وفي شرح الوهبانية في الابرة القود في ظاهر الرواية اه وفي التهستانية وعليه الفتوى اه وجزم بعدمه في الخباية أقول يمكن أن يكون التقييد بالمقتل توفيقا قاتل (قوله وليطة) بكسر اللام قشر القصب اللازقي ط عن الجوى (قوله عطف على محدد) أى لا على خشب لانها ليست من المحدد قال سعدى وينبغي أن يكون من قبيل علفتها بنيا وما بارد اذا الواقع في صورة النار هو الالتقاء فيها لا الضرب بها اه (قوله لانها تنشق الجلد الخ) بيان لكونها من العمد (قوله كافي الكفاية) قال ط ونحوه في الخزانة والنهاية حموى عن المقدسى اه (قوله وفي البرهان الخ) ذكر هذه القود الثلاثة تقضا العكس الكلية وهو قوله والا فلا وهو ظاهر لان المشروط في الذكاة فرى الاوداج وانهار الدم وذلك لا يحصل بالسحجة والتسور المحي والابرة ولذا أعاد مسألة الابرة وان كان ذكرها آتفا فافهم (قوله غير محدد) أى لاحد له (قوله كالسحجة) في القاموس سحجة الميزان مفتوحة وبالسبب افصح من الصاد اه وذكر في فصل الصاد الصخى شئ يتخذ من صفر يضرب احدهما بالآخر وآلة بأوتار يضرب بها اه زاد في المغرب ويقال لما يجعل في اطار الدفن من الهنات المدورة صنوج أيضا (قوله اظهره انهاء عمد) بناء على عدم اشتراط الجرح في الحديد ونحوه (قوله وان لم يكن فيه نار) أى على الصحيح تهستانى وفيه ولو قيد بجعل ثم التقي في قدر فيه ماء مغلى جذا فئات من ساعته أو فيه ماء حار فاضج جسده ومكث ساعة ثم مات قتل به كما في الظهيرية (قوله بما لا تطيقه البنية) أى البدن في القاموس البنية بالضم والكسر ما بينته وبني الطعام بدنه سمته ولحمه أنبته (قوله فان حرته) الاولى وحرته ط (قوله أشد من اجراء كلمة الكفر) أى أشد من الكفر الصورى فانه اذا اكره عليه بطلت يرخص مع اطمئنان القاب احياء لنفسه ولو اكره بالقتل على قتل غيره لا يرخص أصلا لاستواء النفسين واحترزه عن الكفر القابى فانه أشد ولا يرخص بحال وفي الجوهرية وأعلم ان قتل النفس بغير حق من اكبر الكبائر بعد الكفر بالله تعالى وتقبل التوبة منه فان قتل مسلما ثم مات قبل التوبة منه لا يتجتم دخوله النار بل هو في مشيئة الله تعالى كسائر اصحاب الكبائر فان دخلها لم يخلد فيها اه وأما الآية فتؤوله بقتله لا يمانه او بالاستحلال أو بان يراد بالخلاود المكث الطويل وسيد كرا الشارح في آخر الفصل الا تقي عن الوهبانية انه لا تصح توبة القاتل ما لم يسلم نفسه لقود (قوله وموجب القود) بفتح الواو أى القصاص وسعى قود لانهم يقودون الجاني بجعل وغيره قاله الازهرى اه سعدى ثم انما يجب القود بشروط في القاتل والمقتول تذكر في الفصل الا تقي (قوله فلا يصير ما لا الخ) تفريع على قوله عينا أى ليس لولى الجناية العدول الى أخذ الدية الا برضى القاتل وهو أحد قولى الشافعى وفي قوله الا تقي الواجب احدهما لا بعينه ويتعين باختياره والادلة في المطولات (قوله فيصم صلحا) أى اذا كان القود عندنا هو الواجب في العمد فلا يتقلب ما لا الامن جهة الصلح (قوله ولو بمثل الدية او اكثر) اطلقه فشمع ما لو كان من جنسها او من غيره حالا او مؤجلا كما في الجوهرية وأشار الى خلاف الشافعى فانه على قوله الثانى لو صالح على اكثر من الدية من جنسها لا يصح لانه يصبر ولو يصح على قوله الاول ونعمامه في الكفاية (قوله لانه كبيرة محضة) وذلك بنص الحديث الصحيح وهو قوله صلى الله تعالى عليه وسلم اكبر الكبائر الاشر بالله تعالى وقتل النفس وعقوق الوالدين وقول الزور وقال شهادة الزور رواه البخارى (قوله وفي الكفارة معنى العبادة) بدليل ان الصوم والاعتاق فيها مدخلان في دائرتين من العبادة والعقوبة فلا بد أن تكون مبيها أيضا ادرايين الحظر والاباحة تتعلقان بالعبادة بالمسباح والعقوبة بالمحظور

(ومحدد من خشب) وزجاج (ومجر) وابرة في مقتل برهان (وليطة وقوله) (ونار) عطف على محدد لانها تنشق الجلد وتعمل عمل الذكاة حتى لو وضعت في المذبح فاحرقت العروق أو كل بهنى ان سال بها الدم والا لا كافي الكفاية قلت وفي شرح الوهبانية كل ما به الذكاة به القود والا فلا انتهى وفي البرهان وفي حديد غير محدد كالسحجة روايتان اظهرهما انها عمد وفي المجتبى واحاء التسور يكنى للقود وان لم يكن فيه نار وفي معين المفتى للمصنف الابرة اذا اصابت المقتل ففيه القود والا فلا انتهى فليحفظ وقالا والثلثة ضربه قصدا بما لا تطيقه البنية كخشب عظيم عمد (وموجب الاثم) فان حرته أشد من حرمة اجراء كلمة الكفر بل وازه لمكره بخلاف القتل (و) موجب القود عينا فلا يصير ما لا الا بالتراضى فيصم صلحا ولو بمثل الدية او اكثر ابن كمال عن الحفائى (لا الكفارة) لانه كبيرة محضة وفي الكفارة معنى العبادة فلا يناط بها

كانت لظان فيه معنى الإباحة أما العمد فهو كبرية محضة كالزنا والسرقة والربا ولا يقاس على الخطأ لأن
الكفارة من المقدرات فلا تثبت بالقياس ولأن الخطأ دونه في الأثم ونماه في المطولات (قوله ~~اصكن~~
في الخاتمة الخ) أي في آخر فصل المعاقل أقول لكنه محقق لما في الشروح كالتهاية والعناية والمعراج من
أنه لا كفارة في العمد وجب فيه القصاص أولا كالأب إذا قتل ابنه محمد والمسلم إذا قتل من أسلم في دار الحرب
ولم يهاجر إليها عدا **هـ** فتأمل (قوله والثاني شبهه) بخصيتين أو بكسر فسكون أي نظير العمد ويقال له
شبه الخطأ لأن فيه معنى العمدية باعتبار قصد الفاعل إلى الضرب ومعنى الخطأ باعتبار عدم قصده إلى القتل
اذ ليست الآلة آلة قتل **هـ** من الدرر والقهستاني وزاد الاتقاني أنه يسمى خطأ العمد (قوله كبيرين)
مخوفين فهو شبه عدا **هـ** (قوله خلافا لغيره) أي للإمامين والأئمة الثلاثة فإنه عند عدهم لما مر
من تعريفه عندهم قال القهستاني وأعلم أن ما ذكره من أحكام الأثم والقود والكفارة كالزم في العمد وشبهه
عنده لزم عند هؤلاء العمد عندهم ما ضربه قصدا بما يقتل غالباً وشبه العمد بما لا يقتل غالباً فلو غرق في الماء
القليل ومات ليس بعمد ولا شبه عمد عندهم ولو ألقى في بئر أو من سطح أو جبل ولا يرجح منه النجاة كان شبه عمد
عندهم وعدا عندهم ما وينتج بقوله كافي التهمة **هـ** ونما هذه المسائل يذكر في الفصل الآتي وفي المعراج عن
الجبتي بشرط عند أبي ح **ح** أي في شبه العمد أن يقصد التأديب دون الاتلاف (قوله وموجبه الأثم) أي أثم
القتل لعدم الضرب **هـ** مكي عن البرهان والذي يفيد كلام الزيلعي أن عليه أثم الضرب لا القتل حيث قال
أثم أثم الضرب لأنه قصده لا أثم القتل لأنه لم يقصده وهذه الكفارة تجب بالقتل وهو فيه مخطئ ولا تجب بالضرب
هـ ويدل على ذلك تعليل البرهان بقوله لتعمد الضرب فتعديله في مدعاه ولو قيل بأن طاعة الأثم بالقصد فإن
قصد القتل أثم أثم وان قصد الضرب أثم أثم لكان له وجه **هـ** ط (قوله ودية مغلطة) أي من مائة أبل فلو قضى
بالدية في غير الأبل لم تغلظ قهستاني وتؤخذ أرباعاً من بنت مخاض وبنت لبون وحقة وجدعة كما يأتي (قوله
على العاقلة) أي الناصرة للقاتل قهستاني والأصل أن كل دية وجبت بالقتل ابتداء لا لمعنى يحدث من بعد
فهي على العاقلة اعتباراً بالخطأ وتجب في ثلاث سنين هداية واحترز بقوله ابتداء عن دية وجبت بالصلح
في القتل العمد أو على الوالد بقتل ولده عدا كفاية والحاصل أن شبه العمد كالخطأ إلا في حق الأثم وصفة
التغليظ في الدية زيلعي وأعلم أن المال الواجب بالعمد المحض يجب في مال القاتل فيمادون النفس وفي النفس
وفي الخطأ فيهما على العاقلة وفي شبه العمد لو تنفعا على العاقلة وفيما دونها وان بلغ الدية على القاتل **هـ**
برازية (قوله سيجي تفسير ذلك) أي تفسير الكفارة والدية والمغلظ منها في كتاب الديات وتفسير العاقلة
في كتاب المعاقل (قوله إلا أن يتكرر منه) ظاهره ولو مرتين ويدل عليه ما ذكره بعد في الفصل الآتي
(قوله فليس فيمادون النفس شبه عمد) لأنه لا يختص بالآلة دون آلة فلا يتصور فيه شبه العمد بخلاف
النفس ونماه في الزيلعي (قوله والثالث خطأ) قال ابن الكمال ولو على عبد إنما قال ذلك لأن المتبادر إلى
الهوم من كون العمد ما لا أن يكون ما ذكر من قبيل ضمان الأموال فلا يكون على العاقلة **هـ** (قوله وهو
نوعان) لأن الرمي إلى شيء مثلاً مشق على فعل القلب وهو القصد وعلى الجارحة وهو الرمي فإن اتصل الخطأ
بالأول فهو الأول وإن اتصل بالثاني فهو الثاني عناية (قوله ظنه صيدا) انظر هل يعتبر ادعاء الظن
أولاً بذكره من تحققه أولاً بأن يشهد عليه ط ثم نقل ما لا يتم منه المراد وسنوضح ذلك في باب الشهادة على القتل
إن شاء الله تعالى (قوله غرضاً) بمجمتين بينهما راء متحركة وهو الهدف الذي يرى إليه (قوله فاصاب
رجلاً) مرتب على قوله ثم رجع أو تجاوز (قوله ورجوعه بسبب آخر) وهو إصابة الحائط المسببة عن
الرمي (قوله فكلام صدر الشريعة فيه ما فيه) فانه شرط في الخطأ في الفعل أن لا يصدر عنه الفعل الذي قصده
بل يصدر عنه فعل آخر ويرد عليه ما مر من أنه إذا رمى غرضاً فاصابه ثم رجع منه أو تجاوز عنه فاصاب رجلاً يتحقق
الخطأ في الفعل والشرط مفقود في الصورتين وإذا سقط من يده خشبة أولية فقتل رجلاً يتحقق الخطأ في الفعل
ولا قصد فيه إقاده ابن الكمال قال ط ~~اصكن~~ سيأتي قريباً أنه مما جرى مجرى الخطأ (قوله ان اصاب
رجلاً) أي شخصاً غيره (قوله والقتل فيه معذور) أي القصاص فيه تمتنع (قوله حالة النوم) أي
نوم الشخص (قوله أن يزدما) أي تركه ينهز أي يسيل منه والحق في الوهانية بغيره والظاهر ما وجه

قلت لكن في الخاتمة لو قتل
مملوكه أو ولده المملوك لغيره
عدا ~~اصكن~~ كان عليه الكفارة
(و) الثاني (شبهه وهو ان يقصد
ضربه بغير ما ذكر) أي بما لا يفرق
الابراء ولو بصخر وخشب كبيرين
عنده خلافا لغيره (وموجبه الأثم
والكفارة ودية مغلطة على العاقلة)
سجي تفسير ذلك (لا القود) لشبهه
بالخطأ نظر الآلة إلا أن يتكرر
منه فلا مام قتله سياسة اختيار
(وهو) أي شبه العمد (فيما دون
النفس) من الأطراف (عمد)
موجب للقصاص فليس فيما دون
النفس شبه عمد (و) الثالث
(خطأ وهو) نوعان لأنه إما خطأ
في ظن الفاعل ~~اصكن~~ (أن يرى
شخصاً ظنه صيدا أو حرياً)
أو مريئداً (فأذا هو مسلم أو) خطأ
في نفس الفعل كان يرى (غرضاً)
أو صيدا (فأصاب آدمياً) أو رمى
غرضاً فاصابه ثم رجع عنه أو تجاوز
عنه إلى ما وراءه فاصاب رجلاً
أو قصد رجلاً فاصاب غيره أو أراد
بدرجل فاصاب عنق غيره ولو عنقته
فعمد قطعاً أو أراد رجلاً فاصاب
حائطاً ثم رجع السهم فاصاب
الرجل فهو خطأ لأنه أخطأ في
إصابة الحائط ورجوعه سبب
آخر والحكم يضاف لا ترايبه
ابن كمال عن المحيط قال وكذا
لو سقط من يده خشبة أولية
فقتل رجلاً يتحقق الخطأ في الفعل
ولا قصد فيه فكلام صدر الشريعة
فيه ما فيه وفي الوهانية
وقاصد شخص أن اصاب خلافه
فذا خطأ والقتل فيه معذور
وقاصد شخص حالة النوم إن جرت
فيقتص أن يبقى دماضه بنهر

التي قيد بحالة النوم وقد مر ان الابرأ اذا اصاب المقتل فيه القود ولعل وجهه ان محل القصد غير مقتل
واذا كان غير نائم وتلذذ نفسه بسبيل يكون موته منسوباً اليه فليقتل (قوله والرابع ما جرى مجراه
الخ) حكمه حكم الخطأ في الشرع لكنه دون الخطأ حقيقة فان الثامن ليس من أهل القصد أصلاً وانما
وجب الكفارة لترك التحرز عن نومه في موضع يوهن أن يصير قاتلاً والكفارة في قتل الخطأ انما يجب لترك
التحرز أيضاً وحرمان الميراث لمباشرة القتل ووهن أن يكون متناعساً لم يكن نائماً قصداً منه الى استعمال
الارض والذي سقط من سطح فوق على انسان قتله او كان في يده لينة او خشبة فسقطت من يده على انسان
او كان على دابة فأوطئت انساناً فقتله مثل الثامن ~~لكن~~ كونه قتلًا لمعصوم من غير قصد كفاية (قوله لترك
العزيمة) وهي هنا المبالغة في التثبت قال في الكفاية وهذا الاثم اثم القتل لان نفس ترك المبالغة في التثبت
ليس باثم وانما يصير به آثماً اذا اتصل به القتل فتصير الكفارة لذنب القتل وان لم يكن فيه اثم قصد القتل اه
تأمل (قوله وواضع حجر) أي اذا لم ينحه غيره فان نجاه فعطب به وجل ضمن المني كما سيذكر المصنف
في باب ما يحده الرجل في الطريق (قوله في غير ملكه) قيد للحفر والوضع درر فلو في ملكه فلا تعد فلا دية
ولا كفارة ط (قوله من السلطان) الظاهر ان المراد ما يعم نائبه ط (قوله ونحو ذلك الخ) أي نحو
الخشب كتشوير بطيخ فيضمن ما تلف به كما فتى به قاضي الهداية وكذا اذا رث الطريق قال في الذخيرة كذا
اطلقه في الكتاب قالوا انما يضمن الراش اذا مر المار على الرث ولم يعلم به بأن كان ليلاً او المار اعمى وكذا
المروء على الخشب او الحجر ومن المشايخ من فصل بوجه اخر وقال ان رث بعض الطريق حتى امكنه المرور
في الجاف لانهم ان رث فناء حاوت باذن صاحبه فالضمان على الامر استحساناً وتمامه في التارخانية
(فرع) تعقل بحجر فسقط في بئر حفرها رجل فالضمان على واضع الحجر فلو لم يضعه أحد فعلى الحافر وكذا لو زلق
بماء صبه رجل فوق في البئر فالضمان على الصاب ولو بماء سطر فعلى الحافر تارخانية وفي الجوهرية القول
قول الحافر أنه اسقط نفسه استحساناً (قوله وكل ذلك) أي ما تقدم من اقسام القتل الغير المأذون فيه
ط (قوله لو الجاني مكلفاً) فلو صيباً او مجنوناً يريث كما في شرح السراجية للسيد ط (قوله لعدم قتله)
أي مباشرة وانما الحق بالمباشرة في ايجاب الضمان صيانة للدم عن الهدر على خلاف الاصل فبقى في الكفارة
وحرمان الميراث على الاصل كفاية والله اعلم

* (فصل فيما يوجب القود وما لا يوجب) *

(قوله محقون الدم) الحقن هو المنع قال في المغرب حقن دمه اذا منعه أن يسفك واحترزه عن مباح الدم
كلزاني المحصن والحربي والمرئد والمراد الحقن الكامل فمن اسلم في دار الحرب فقد صار محقون الدم على
التأييد ولا يقتص من قاتله هناك لان كمال الحقن بالعصمة المقومة والمؤتممة وبالإسلام حصلت المؤتممة دون
المقومة لانها تحصل بدار الاسلام افاده في الكفاية (قوله بالنظر لقائله) أي لا مطلقاً فانه لو قتل القاتل
عمداً اجنبياً عن المقتول يقتص من الاجنبى لا لقاتل ان قتله الاجنبى عمداً قال الواني والظاهر ان هذا اعم
من أن يكون قبل الحكم او بعده لاحتمال عفو الاولياء بعد الحكم اه ط (قوله على التأييد) احترزه
عن المستأمن ولا يشكل على هذا الحد قتل المسلم ابنه المسلم عمداً حيث لا يقتص منه لان القصاص واجب
في الاصل لكن انقلب ما لا يشبهه الابوة وذلك عارض والكلام في الاصل ولهذا كان الابن شهيداً بهذا
القتل فلا يغسل وكذا قتل عبد الوقف عمداً فانه لا يجب القود كما يأتي لان القود هو الموجب الاصل وانقلب
مألاً لعارض مراعاة نفع الوقف ط عن المكي ملخصاً (قوله لما تقررا الخ) سيأتي تقريره قبيل فصل
الجنين (قوله انقلب دية) أي لا قصاص عليه استحساناً ولو جرت بعد الدفع له قتله لان شرط وجوب
القصاص عليه كونه مخاطباً بحالة الوجوب وذلك بالقضاء ويتم بالدفع فاذا جرت قبل الدفع تمكن الخلط
في الوجوب فصارت كالوجبة قبل القضاء ولو الجنية (قوله من يجن) بالبناء للمفعول وينتق من افاق ط
ومن مبتدأ رقتل الاول مبنى للفاعل حال او شرط لاداة شرط محذوفة وقتل الثاني مبنى للمفعول خبر معني

(و) الرابع (ما جرى مجراه)
مجرى الخطأ (كأنه انتاب على
رجل فقتله) لانه معذور كالخطي
وموجبه) أي موجب هذا النوع
من الفعل وهو الخطأ وما جرى مجراه
(الكفارة والدية على العاقلة) والاثم
دون اثم القتل اذا الكفارة تؤذن
بالاثم لترك العزيمة (و) الخامس
(قتل بسبب كحافر البئر وواضع
حجر في غير ملكه) بغير اذن من
السلطان ابن كمال وكذا وواضع
خشب على قارعة الطريق ونحو
ذلك الا اذا مشى على البئر ونحوه
بعد علمه بالحفر ونحوه درر
(وموجبه الدية على العاقلة
لا الكفارة) ولا اثم القتل بل اثم
الحفر والوضع في غير ملكه درر
(وكل ذلك يوجب حرمان الارث)
لو الجاني مكلفاً ابن كمال (الاهدا)
أي القتل بسبب لعدم قتله وألحقه
الشافعي بالخطأ في احكامه
(فصل) فيما يوجب القود وما لا
يوجب (يجب القود) أي
القصاص (بقتل كل محقون الدم)
بالنظر لقائله درر وسيد تنفع عند
قوله ولو قتل القاتل اجنبى (على
التأييد) وهو المسلم والذي
لا المستأمن والحربي (بشرط
كون القاتل مكلفاً) لما تقرر انه
ليس لصبي ومجنون عمداً في
البرازية حكم عليه بقود جن قبل
دفعه للولى انقلب دية * من يجن
وينتق قتل في افاقه قتل

يحكم بقتله (قوله فان جن بعده) أي بعد ما قتل في افاقته والظاهر أن يقيد بما اذا كان جنونه قبل القضاء والدفع اخذاً مما قبله فاي تأمل (قوله ان مطبقاً) بأن كان شهراً او سنة على اختلافهم فيه ولوالجيه (قوله سقط) أي القصاص (قوله وان غير مطبق قتل) يعني بعد الافاقة كما في الولوجية وغيرها (قوله وقال أبو جعفر يقتل) وهذا تقدم صريحاً عند قول المتن وجنائه على الراهن والمرتهن معتبرة وقال الجوى لان القصاص من جهة الادمية وهو فيها اجنبي عن المولى سائحي (قوله لا قود فيه) بل ينقلب ما لا لكونه انفع للوقف كما تقدم عن المكي وفي الشر بلا لية لعل وجهه اشتباه من له حق القصاص لان الوقف حبس العين على ملك الوقف عند الامام وعندهما على حكم ملك الله تعالى ولم يعترض لما يلزم القتال ولعله القيمة فليستظر اه اقول قال في وقف البحر ولا يخفى انه يجب قيمته كما لو قتل خطأ ويشترى بها المتولى عبد او يصير وقفاً كما لو قتل المدبر خطأ وأخذ المولى قيمته فانه يشترى به عبد او يصير مدبراً وقد صرح به في الذخيرة اه (قوله قتل ختنه) الختن هو كل من كان من قبل المرأة مثل الاب والاخ هكذا عند العرب وعند العامة زوج ابنته مغرب والمراد هنا الثاني (قوله سقط القود) لانها ورثت قصاصاً على ايها اه ح اقول بل قد ثبت لها ابتداء لارثاً كما اورده الشارح على صدر الشريعة فيما سيأتى عند قول المصنف ويسقط قود ورثه على ابيه (قوله او اعم كقوله اقلني) هذا سقط من بعض النسخ وفي بعضها او امر بدل قوله او اعم وهو اولى وسيأتى آخر الفصل انه يجب الدية في ماله في الصحيح (قوله كما سيبي) أي من المسائل الثلاث في هذا الفصل متنا (قوله خلافاً للشافعي) فعنده لا يقتل الحر بالعبد (قوله ان النفس) بفتح الهمزة لانه معمول لقوله تعالى وكتبنا عليهم فيها (قوله على انه تخصيص بالذكر الخ) الاقتصار في الآية على الحر وهو بعض ما شمله قوله تعالى ان النفس بالنفس لا يقتضي نفي الحكم عن العبد فهو كالمقابلة في قوله تعالى والاني بالاني ولم يمنع قتل الذكر بالاني قال الزيلعي وفي مقابلة الانثى بالاني دليل على جريان القصاص بين الحر والامة (قوله قيل ولا الحر بالعبد) صوابه ولا العبد بالحر كما هو في المنح اه ح يعني انه قيل في الاراد على الشافعي لودل قوله تعالى الحر بالحر والعبد بالعبد على ان الحر لا يقتل بالعبد للتخصيص بالذكر لوجب أن لا يقتل العبد بالحر (قوله ورد) أي هذا القيل لانه اذا قتل الحر بالحر بعبارة النص يقتل العبد به بدلالة الاولى لانه دونه كما دلت حرمة التأفيف على حرمة الضرب وأصل الاراد اصدار الشريعة والراد عليه منلا خسرو وابن الكمال (قوله ولا يبي الفتح الخ) ساقط من بعض النسخ (قوله خذوا بدي الخ) لا يخفى ما فيه من عدم صدق المحبة (قوله ولا تقتلوه الخ) فيه منا فاقبله فان اخذ بالدم يقتضي القتل ولا يصح أن يحمل على الدية لان العبد لا يجب دية على مولاه ط (قوله ولم أر حرّاً قتل بالعبد) في بعض النسخ وفي مذهبي لا يقتل الحر بالعبد (قوله ليعلم الخ) فيه ان الحر لا يقتل بعبد نفسه فان اراد عبد غيره لا يناسب قوله وان كنت عبده اه ح اقول المراد اظهار الحكم بأسلوب لطيف فلا يدق عليه بمنزلة ذلك والالزم أن يعترض بلنه قال من رام ولم يصرح بالقتل وبأن القتل بمجرد اللفظ لا يقاد به اذ لا يصدق عليه تعريف العبد وقد نطقت بذلك خالصة عن الطعن مع الادب * ومراعاة ما للحبيب على من احب * فقلت دعوا من برح القدر قد تمهيتي * وصارم لحظ سله لي على عمد فلا قود في قتل مولى لعبده * وان كان شرعاً يقتل الحر بالعبد

(قوله والمسلم بالذمي) لا طلاق الكتاب والسنة وحديث ابن السلمي ومحمد بن المنكدر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم أتى برجل من المسلمين قد قتل معاهداً من أهل الذمة فأمر به فضرب عنقه وقال أنا اولى من وفي بذمته وقال علي رضي الله عنه انما بذلوا الجزية لتكون دماؤهم كدمائنا واولاهم كما واولنا ولهذا يقطع المسلم بسرقه مال الذمي مع ان امر المال اهن من النفس ومعنى قوله عليه الصلاة والسلام لا يقتل مؤمن بكافر ولا ذوعهد في عهده لا يقتل مؤمن ولا ذمي بكافر حر بي نقوله ولا ذوعهد أي ذمي عطف على مؤمن ولئن صح انه روى ذمي عهد بالحر فعلى الجوار توفيقا بين الروايتين وتماه في الزيلعي (قوله خلافاً له) أي لسيدنا الامام الشافعي (قوله لا هما بمستأمن) أي لا يقتل المسلم والذمي بمستأمن فانه غير محققون الدم على التأييد فانه

فان جن بعده ان مطبقاً سقط وان غير مطبق * قتل عبد قتل مولاه عمداً لا رواية فيه وقال أبو جعفر يقتل * قتل عبد الوقف عمداً لا قود فيه * قتل ختنه عمداً وبنته في نكاحه سقط القود انتهى (و) بشرط (انتفاء الشبهة) كولا داومك او اعم كقوله اقلني فقتله (بينهما) كما سيبي (فيقتل الحر بالحر وبالعبد) غير الوقف كما مر خلافاً للشافعي ولنا اطلاق قوله تعالى أن النفس بالنفس فانه ناسخ لقوله تعالى الحر بالحر الآية كما رواه السيوطي في الدر المنثور عن النحاس عن ابن عباس على انه تخصيص بالذكر فلا يفتي ما عداه كيف ولودل لوجب أن لا يقتل الذكر بالاني ولا قائل به قيل ولا الحر بالعبد ورد بدخوله بالاولى ولا يبي الفتح البستي نظماً قوله خذوا بدي هذا الغزال فانه رماني بسهمي مقلتيه على عمد ولا تقتلوه اني أنا عبده ولم أر حرّاً قتل بالعبد فاجابه بعض الحنفية راداً عليه بقوله خذوا بدي من رام قتلي بطلته ولم يخش بطش الله في قاتل العمد وقودوا به جبراً وان كنت عبده ليعلم ان الحر يقتل بالعبد (والمسلم بالذمي) خلافاً له (لاهما) بمستأمن بل هو بمسألة قياساً

للمساواة لا استحصانا لقيام المبيع هداية
ومحتجتي ودررو غيرها قال المصنف وينبغي
أن يعول على الاستحصان لتصريحهم
بالعمل به الا في مسائل مضبوطة ليست هذه
منها وقد اقتصر من لا خسرو في مثله على
القياس انتهى يعني قبيحه المصنف رحمه
الله تعالى على عادته قلت وبعضه عامة
المتون حتى الملتقى (و) يقتل (العقل)
بالجنون والبالغ بالصبي والعجوز بالاغنى
والزمن وناقص الاطراف والرجل بالمرأة
بالاجماع (والفرع بأصله وان علا
لا بعكسه) خلافا للمالك فيما اذا منح
ابنه ذبحا اى لا يقتصر الاصول وان علوا
مطلقا ولو انانا من قبل الام في نفس
أو اطراف بفروعهم وان سفلوا بقوله عليه
السلام لا يقاد الوالد بولده وهو وصف معلل
بالجزئية فيتعدي لمن علا لانهم اسباب في
احيائه فلا يقتلون سببا لانهم وحيث
تقتب الدية في مال الاب في ثلاث سنين
لان هذا عمد والعاقلة لا تقتل المعمد
وقال الشافعي تجب حالة كبديل الصلح زيلعي
وجوهرة وسبي في المعاقلة وفي الملتقى
ولا قصاص على شريك الاب أو المدولى
أو الخاطي أو الصبي أو الجنون وكن
من لا يجب القصاص بقتله لما تقر من
عدم تجزى القصاص فلا يقتل العامد عندنا
خلافا للشافعي برهان (ولا سيد بعده)
اى بعبد نفسه (ومدبره ومكاتبه وعبد ولده)
هذا داخل تحت قولهم ومن ملك قصاصا
على ابيه سقط كما سيجي (ولا بعبد يملك بعضه)
لان القصاص لا تجزى (ولا بعبد ارهن
حتى يجمع العاقدان) وقال محمد لا قودوان
اجتمعا جوهرة وعليه يحمل ما في الدور
معزى بالكافي كما في المنع لكن في الشربلالية
عن الظهيرية انه اقرب الى الفقه بقى لاختلافها
فلها القيمة تكون رهنا مكانه ولو قتل عبد
الاجارة فالقود للموخر وأما المبيع اذا قتل
في يد بائع قبل القبض فان اجاز المشتري
المبيع فالقود له وان رده فلبائع القود وقيل
القيمة جوهرة

على عزم العود والمحادبة اختيار (قوله للمساواة) اى بين المستأمنين من حيث حقن الدم
(قوله لقيام المبيع) وهو عزمه على المحاربة بالعود (قوله وينبغي أن يعول على الاستحصان)
يؤيده ما في الهندية عن المحيط انه ظاهر الرواية ط (قوله وبعضه) اى القياس (قوله عامة
المتون) كالأوقاية والاصلاح والفرر ولم يذكر المسألة في الكنز والمجمع والمواهب ودرر البحار
وأما في الهداية فقال ويقتل المستأمن بالمستأمن قياسا ولا يقتل استحصانا ومنه في التبيين
والجوهرة نعم قال في الاختيار وقيل لا يقتل وهو الاستحصان (قوله والبالغ بالصبي) قتل
صبي اخرج رأسه واستهل فعله الدية ولو اخرج نصفه مع الرأس أو الاكبر مع القدمين ففيه القود
وكذا الحكم في قطع عضو من اعضائه محتجتي وتاخر خانية عن الملتقى (قوله والصبي) عبر ابن
الكامل بالسالم ثم قال لم يقتل والصبي لان القود في الاغنى هو السلامة دون الصحة ولذا احتج
الى ذلك سلامة العينين بعد ذكر الصحة في باب الجمعة (قوله والزمن) هو من طلال مرضه
زمانا مغرب (قوله وناقص الاطراف) لما تقدم من العمومات ولانا لو اعتبرنا التفاوت فيما وراء
العصمة من الاطراف والاصناف امتنع القصاص وادى ذلك الى التفاضل والتغابن اختيار
حتى لو قتل رجلا مقطوع اليدين والرجلين والاذنين والمذاكير ومفقود العينين يجب القصاص
اذا كان عمدا جوهرة عن الخجندی (قوله لا بعكسه) الا صوب حذف الباء (قوله اى
لا يقتص الخ) تفسير لقوله لا بعكسه (قوله ولو انانا من قبل الام) تفسير للاطلاق فلا يقتل الجذ
لاب أو ام وان علا وكذا الجذات (قوله بفروعهم) متعلق بقوله لا يقتص (قوله فلا يكون سببا
لافنائهم) اى كلا أو جزء اليدخل الاطراف فانهم (قوله وفي الملتقى الخ) حال في الجوهرة ولو اشترك
رجلان في قتل انسان أحدهما يجب عليه القصاص لو انفرد والاخر لا يجب عليه القصاص
كالاجنبي والاب والخطي والعامد أو أحدهما بالسيف والاخر بالعصا فانه لا يجب عليهما
القصاص ونجب الدية والذي لا يجب عليه القصاص لو انفرد تجب الدية على عاقلة كالاخطي
والذي يجب عليه القصاص لو انفرد تجب الدية في ماله وهذا في غير شريك الاب فاما الاب والاجنبي
اذا اشتركا تجب الدية في ماله لان الاب لو انفرد تجب الدية في ماله اه وسأني تمامه آخر الباب
الاتي (قوله لا سيد بعده الخ) لان عمده ماله فلا يستحق المطالبة على نفسه والمدبر مملوك والمكاتب
رقيق ما بقى عليه درهم وعبد ولده في حكمه ملكه حديث أنت ومالك لا يبيك لكن عليه الكفارة
في الكل كما في الجوهرة (قوله هذا) اى قوله وعبد ولده وأراد به بيان العلة (قوله كما سيجي)
اى قريبا (قوله ولا بعبد الرهن) اى ولا يقتل قاتل عبد الرهن حتى يجمع الرهن والمرتهن
لان المرتهن لا ملك له فلا يل القصاص والرهن لو قولا لبطل حق المرتهن في الرهن فيشترط
اجتماعهما ليسقط حق المرتهن برضاه اه درر وفيه أن استيفاء المرتهن قد تم بهلاك الرهن
في الداعي لرضاه بعد سقوط حقه واجيب بان الاستيفاء غير مستقر لاحتمال عدم القود اما بالصلح
او بدعوى الشبهة بالقتل فيصير خطأ اه ط (قوله وعليه) اى على قول محمد يحمل ما في الدور
من انه لا قودوان اجتماعا (قوله انه) اى ما في الدور اقرب الى الفقه لاشتباه من له الطلب ككاتب
ترك وفاء ووارثا لكن قال الزيلعي والفرق بينهما ظاهر فان المرتهن لا يستحق القصاص لانه لا ملك له
ولا ولاء فلم يشته من له الحق بخلاف المكاتب كما يأتي (قوله بقى لاختلافها) اى طلب أحدهما
القصاص والاخر الدية وهذا محترز قوله حتى يجمع العاقدان (قوله فالقود للموخر) لانه المالك
ولم يبق للمشتري حق فيه ولا في بدله (قوله فان اجاز المشتري البيع) اى امضاه على حاله ولم يحتر
فسخه والرجوع بالتمن على البائع لانه لم يكن موقوفا والامساك بالاجارة بعد هلاكه تأمل
(قوله فالقود له) اى للمشتري لانه المالك زيلعي (قوله وان رده) اى فسخ البيع ورجع
بالتن (قوله فلبائع القود) لان البيع ارتفع وظهر أنه المالك زيلعي (قوله وقيل القيمة)
هو قول أبي يوسف لانه لم يثبت له القصاص عند الجراحة لان الملك كان للمشتري جوهرة

(قوله وكذا ابنه وعبد) النميم للمكاتب (قوله عن وفاء) أي عن مال بني يمدل كآبته (قوله فاشتباه الولي)
 فان قلنا مات حرًا فالولي وارثه أو رقيقًا فسيده (قوله لتعينه) أي تعين الولي في الثلاث وهو السيد
 (قوله وفي أولى الصور الأربع) سبق قلم تبع فيه ابن كمال قال ح وصوابه ثمانية الصور الأربع وهي
 ما إذا لم يدع وارثًا غير سيده وترك وفاء لأن خلاف محمد فيها كما في الهداية اه لأنه اشتبه بسبب الاستيفاء
 فانه الولاء ان مات حرًا أو المالك ان مات عبد أوله ما ان الاستيفاء للمولى يتيقن على التقديرين ثم اعلم أن القود
 في الرابعة وهي ما إذا ترك وارثًا ولا وفاء له قيده شيخ الاسلام كما في الكفاية بما إذا لم يكن في قيمته وفاء بالمكاتب
 ايضًا فان كان فيها وفاء لا قصاص وتجب القيمة على القاتل في ماله لان موجب العمد وان كان هو القصاص
 الا انه يجوز العمد دول الى المال بغير رضا القاتل مراعاة لحق من له القصاص كما اذا كانت يد القاطع
 شلاء كان للمقطوع يده العمد دول الى المال بلا رضاه مراعاة لحقه لما لم يجب مثل حقه بكاله فكذا هنا لان القيمة
 انفع له لانه يحكم بحريته وحرية أولاده اذا أدى البذل منها وبالقصاص يموت عبدًا ولا ينتفع به فكان القول
 بوجوب القيمة أولى اه وأقره في الدر المنثور والقهستاني (قوله ورثته على أبيه) أي استحقه قهستاني
 فيشمل ثبوته ابتداءً وبوافقه قول الشارح قبله ومن ملك قصاص الخ وبه يندفع الإرادة لا تقي لكن فيه أن
 صورة ثبوت القود للفرع على أصله ابتداءً تقدمت في قوله لا بعكسه فلذا عبر هنا بالارث قدبر (قوله اي أصله)
 لما في الخاتمة لو كان في ورثته المقتول ولد القاتل أو ولد ولده وان سفل بطل القصاص وتجب الدية اه (قوله
 مثلاً) أي واخاه أو ابنته من غيره (قوله ثم ماتت المرأة) كذا اطلقوه ويذنب ان يكون موتها
 بعد ما ابنتها زوجها القاتل حتى يظهر كون العلة هي ارث ابنه قصاص عليه والا كان وارثاً منها جرأ من
 القصاص فيسقط عنه القصاص بذلك ايضًا قال في التارخانية ثلاثة أخوة قتل أحدهم أباهم عمداً فالباقين
 قتله فان مات أحدهم لم يكن للثالث قتله لان القاتل ورث جرأ من نصيب الميت من القصاص فسقط عنه
 وانقلب نصيب الآخر ما لا فعلية للآخر ثلاثة أرباع الدية في ماله في ثلاث سنين اه ملخصاً وفي القهستاني
 قتل أحد الأخوين لاب وأُم اباهما عمداً أو الآخر ثلاثة أرباع الدية في ماله في ثلاث سنين اه ملخصاً وفي القهستاني
 ورث من الأم الثمن من دم نفسه فسقط عنه ذلك القدر وانتقل الباقي ما لا فيغرم لورثته الثاني سبعة أثمان
 الدية اه وتماه فيه (قوله وأما تصوير صدر الشريعة) حيث قال أي اذا قتل الأب شخصاً أو ولي
 القصاص ابن القاتل يسقط اه وصورة ذلك ان يقتل ام ابنه عمداً أو اخاه ولده من امه جوهره (قوله فثبوته فيه
 للابن ابتداءً لا ارثاً) بدليل أنه يصح عضو الوارث قبل موت المورث والمورث يملك القصاص بعد الموت وهو
 ليس بأهل للتملك في ذلك الوقت فيثبت للوارث ابتداءً اه جوهره ثم أجاب بأنه ثبت عند البعض بطريق
 الارث وأجاب في المجتبى بان المستحق للقصاص أو لا هو المقتول ثم ثبت للوارث بطريق الخلاف والوراثه بدليل
 ان المجروح اذا عفا سقط القصاص ولو لم يثبت له أو لا لماسقط بعفوه اه تأمل (قوله لو عفا المجروح الخ)
 أراد به الحر اذا العبد لا يصح عفو له لأن القصاص لمولاه لاله شربلاية عن البدائع ثم انه لم يبين هل العفو عن
 الجراحة أو عن الجراحة وما يحدث منها أو عن الجنابة وهل ذلك في العمد أو الخطأ وهل تجب الدية في مال
 الجناني أو على العاقلة أو تسقط وسيأتي تفصيل ذلك ان شاء الله تعالى في فصل في الفعلين (قوله لان عقاد
 السبب لهما) أي للمجروح أصالة وللوارث نيابة قبل موت المجروح تأمل وارجع الى ما في المنع عن الجوهره
 (قوله لما مر) أي في قوله كـ أن يرى شخصاً ظنه صيداً أو حرياً (قوله ليسين موجب) فيه أنه بين
 موجب الخطأ فيما تقدم فهو تكرار اه ح (قوله قلت الخ) هو من كلام الزاهدي في المجتبى وان أوهم
 كلام المصنف في المنع خلافه (تنبيه) قال في المعراج علم مسلماً بعينه قد جاء به العمد ومكرها فعمده بالرمي وهو
 يعلم حاله يجب القود قياساً ولا يجب استحساناً لان كونه في موضع اباحة القتل يصير شبهة في إسقاط القصاص
 وعليه الدية في ماله ولا كفارة ولو قال وليه قصده برميك بعد علمك أنه مكره وقال الراعي بل قصدت
 المشركين فالقول للراعي التمسكه بالأصل وهو اباحة الرمي الى صفهم اه وتماه فيه (قوله فينبغي الاقدام على
 قتله) أي ينبغي جواز الاقدام عليه والاولى حذف الفاء لانه جواب لو وفي الاشياء من أحكام الجنان لا يجوز
 قتل الجنى بغير حق كالانسي قال الزبلي قالوا ينبغي أن لا تقتل الحية البيضاء التي تمشي مستوية لانها من

(ولا بمكاتب) وكذا ابنه وعبد
 شربلاية (قتل عمداً) لا حاجة
 لقيد العمد لانه شرط في كل قود
 (عن وفاء ووارث وسيد وان
 اجتماعاً) لا اختلاف الصحابة في موته
 حرًا أو رقيقاً فاشتباه الولي فارتفع
 القود (فان لم يدع وارثاً غير
 سيده) سواء ترك وفاء أو لا (أو
 ترك وارثاً ولا وفاء أو افا سيده)
 لتعينه وفي أولى الصور الأربع
 خلاف محمد (ويسقط قود) قد
 (ورثته على أبيه) أي أصله لان
 الفرع لا يستوجب العقوبة على
 أصله وصورة المسألة فيما اذا قتل
 الأب اب امرأته مثلاً ولا وارث له
 غيرها ثم ماتت المرأة فان ابنها منه
 يرث القود الواجب على أبيه
 فسقط لما ذكرنا وأما تصوير صدر
 الشريعة فثبوته فيه للابن ابتداءً
 لا ارثاً عند أبي حنيفة وان اتحد
 الحكم كما لا يخفى وفي الجوهره
 لو عفا المجروح أو وارثه قبل موته
 صح استحساناً لان عقاد السبب
 لهما (لا قود بقتل مسلم مسلماً
 ظنه مشركاً بين الصنفين) لما مر
 انه من الخطأ وانما اعاده ليبين
 موجبه بقوله (بل) القاتل (عليه
 كسارة ودية) قالوا هذا اذا
 اخطأوا فان كان في صف المشركين
 لا يجب شيء لسقوط عصمته قال
 عليه الصلاة والسلام من كثر
 سواد قوم فهو منهم قلت فاذا كان
 مكثراً سوادهم منهم وان لم يتزى
 بزيمهم فكيف بمن تزى قاله الزاهدي
 قال المصنف حتى لو تشكل جنى
 بما يباح قتله فينبغي الاقدام
 على قتله ثم اذا تبين انه جنى فلا شيء
 على القاتل والله اعلم

الحنان لقوله عليه الصلاة والسلام اقتلوا ذا الطفتين والابتروا ياكم والحية البيضاء فانها من الجن وقال
الطحاوي لا بأس بقتل الكل لانه عليه الصلاة والسلام عاهد الجن ان لا يدخلوا بيوت أمته ولا يظهروا أنفسهم
فاذا خالفوا فقد نقضوا العهد فلا حرمه لهم والاولى هو الانذار والاعذار فيقال لها ارجعي باذن الله أو خلي
طريق المسلمين فان أبت قتلهما والانداز انما يكون خارج الصلاة اه وتماه هناك (قوله خلافا للشافعي)
حيث قال يقتل بمثل ما قتل به الا اذا قتل بالواطاة او بجار الخريف يقتل بالسيف (قوله أبو نوح آخر) أي
من غير السلاح كان ساق عليه دابته أو القاء في نار (قوله ولا يبي المعتوه) هو الناقص العقل من غير
جنون منح (قوله ولا يبي المعتوه القود) لانه من الولاية على النفس لانه شرع للتشفي فيليه الاب كالانكاح
ولكن كل من ملك الانكاح لا يملك القود فان الاخ يملك الانكاح ولا يملك القود لانه شرع لتشفي الصدر ولللاب
شفقة كامله يعتذر الولد من نفسه فلذا جعل التشفي للاب كالحاصل للابن بخلاف الاخ كذا في شروح
الهداية واعتزتهم الاتقاني بان الاخ يملكه أيضا اذ لم يكن ثمة أقرب منه فان كان ثمة أقرب منه لم يملك
الانكاح أيضا لان من يستحق الدم هو الذي يستحق مال المقتول على فرائض الله تعالى الذكروا الاتقاني في ذلك
سواء حتى الزوج والزوجة وبه صرح الكرخي اه وفيه نظر لانه اذا قتل ابن المعتوه مثلا كان هو المستحق
لدمه لانه المستحق لماله واذا كان للمعتوه أخ أو عم ولا اب له كيف يقال ان الاخ أو العم يستحق دم ابن المعتوه
في حياة المعتوه مع انه لا ولاية له على المعتوه أصلا على ان وصى المعتوه الذي له الولاية عليه ليس له القود
فكيف الاخ الذي لا ولاية له نعم لو كان المقتول هو المعتوه نفسه صح ما قاله وكانه اشتبه عليه الحال ولهذا
قال في السعدية ان الكلام فيما اذا قتل ولي المعتوه كابنه وأبو المعتوه حتى لا فيما اذا قتل المعتوه اه (قوله ملك
الصلح بالاولى) لانه انظر في حق المعتوه هداية (قوله بقطع يده وقتل وابيه) تنازعه كل من القود والصلح
والعفو (قوله وقتل وابيه) أي ولي المعتوه كابنه وأمه منح وفي بعض النسخ وقتل قريه وهو اظهر وبه فسر
الولي في النهاية ثم قال يعني اذا كان للمعتوه ابن فقتل ابنه فلا يبي المعتوه وهو جسد المقتول ولاية استيفاء
التصاص وولاية الصلح اه (قوله لانه ابطال حقه) علته لقوله لا العفو مجانا (قوله وتقيد صلحه) أي
صلح الاب (قوله وان وقع بأقل منه لم يصح الصلح) اعترضه الاتقاني بأن محمد لم يقيد به بقدر الدية بل اطلق
وفي مختصر الكرخي واذا وجب لرجل على رجل قصاص في نفس أو في ماله فمادونهما فصالحه على مال جاز قليلا كان
أو كثيرا ونقل الشلبي عن قارئ الهداية ان هذا الاعتراض وهم قال أبو السعدي كيف يكون وهما مع
ما صرح به الكرخي اه أقول عبر في النهاية وغيرهما من شروح الهداية بدل قوله لم يصح الصلح بقوله لم يجوز
الخط وان قل ويجب كمال الدية اه فافاد ان الصلح صحيح دون الخط ولذا وجب كمال الدية والا كان الواجب
القود وبه يحصل التوفيق بين كلامهم فاصرح به الكرخي وأفاده كلام الامام محمد من صحة الصلح المراد به صحته
بالزام تمام الدية وهو مراد من قال لم يجوز الخط وقول الشارح هنا تبعا للمنع لم يصح الصلح مراده لم يلزم بذلك
القدر الناقص ولو عبر بما قاله شراح الهداية لكان أنسب وبه يظهر ان اعتراض الامام الاتقاني في غير محله
فاغتنم هذا التحرير (قوله لانه انظر المعتوه) الواقع في كلامهم ذكر هذا التعليل عند قوله ملك الصلح كما قد مناه
والظاهر التعليل هنا بان فيه ابطال حقه نظير ما قبله (قوله والصلح) ينبغي على قياس ما تقدم في الاب
ان يتقيد صلحه بقدر الدية أو أكثر ط أي فلا يجوز الخط بالاولى (قوله والوصى كالاخ بصلح) الوصى
مبتدأ وجملة بصلح خبر وكالاخ حال والكاف فيه للتنظير والصواب استقامه لكن قال الرضوي أي في كونه
لا يملك القود لا في أن الاخ بصلح لانه لا ولاية له على التصرف في مال أخيه اه وهو بعيد (قوله بصلح
عن التقتل فقط) أي ليس له العفو ما مر ولا القود لانه ليس له ولاية على نفسه وهذا من قبيل ابن كمال وكان
الاولى اسقاط قوله عن القتل فان له الصلح عن الطرف أيضا نعم في صلحه عن القتل اختلاف الرواية والحاصل
كافي غاية البيان عن البردوي ان الروايات اتفقت في أن الاب له استيفاء القصاص في النفس ومادونهما وان له
الصلح فيه ما جتمع الا العفو وفي ان الوصى لا يملك استيفاء النفس ويملك مادونهما ويملك الصلح فيما دونها ولا يملك
العفو واختلفت الروايات في صلح الوصى في النفس على مال ففي الجامع الصغير هنا يسع وفي كتاب الصلح لا يصح
اه ملخصا وذكرا الرمي ترجيح الرواية الاولى (قوله استحسانا) وفي القياس لا يملكه لان المقصود متحد

(ولا يقاد الا بالسيف) وان
قتله بغيره خلافا للشافعي
وفي الدرر عن الكافي المراد
بالسيف السلاح قلت وبه صرح
في حج المضمرات حيث قال
والتخصيص باسم العدد لا يمنع
الحاق غيره به الا ترى اننا لحننا
الرجح والخبر بالسيف في قوله عليه
الصلاة والسلام لا قود الا بالسيف
فما في السراجية من له قود قاد
بالسيف فلو ألقاه في بئر أو قتله
بمحجر أو بنوع آخر عزرو كان
مستوفيا يحمل على أن مراده
بالسيف السلاح والله اعلم (ولا يبي
المعتوه القود) تشفيا للصدر (و)
اذا ملكه ملك (الصلح) بالاولى
(لا العفو) مجانا (بقطع يده) أي يد
المعتوه (وقت قريه) لانه ابطال
حقه ولا يملكه (وتقيد صلحه بقدر
الدية أو أكثر منه وان وقع بأقل
منه لم يصح) الصلح (وتجيب الدية
كامله) لانه انظر للمعتوه (والقاضي
كالاب) في جميع ما ذكرنا
في الاصح كن قتل ولا ولي له للمعام
قتله والصلح لا العفو لانه ضرر
للعمامة (والوصى) كالاخ (بصلح)
عن القتل (فقط) بقدر الدية وله
القود في الاطراف استحسانا

وهو التثني هداية (قوله لانه يسلك بهامسلك الاموال) وهذا يجوز أبو حنيفة القضاء بالشكول في الطرف
 اتقاني (قوله والصبي كالمعتوه) أي اذا قتل قريب الصبي فلا يبه ووصيه ما يكون لابي المعتوه ووصيه
 فلا يبه القود والصلح لا العفو وللوصي الصلح فقط وليس للاخ ونحوه شيء من ذلك اذ لا ولاية له عليه كما قروناه
 في المعتوه وفي الهندية عن المحيط اجمعوا على ان القصاص اذا كان كله للصغير ليس للاخ الكبير ولاية الاستيفاء
 وبأني تمامه قريبا (تممة) أفنى الحانوتي بصحة صلح وصي الصغير على أقل من قدر الدية اذا كان القتال منكرا
 ولم يقدر الوصي على اثبات القتل قياسا على المال لما في العمادية من ان الوصي اذا صالح عن حق الميت او عن
 حق الصغير على رجل فان كان مقرا بالمال أو عليه بينة أو قضى عليه به لا يجوز الصلح على أقل من الحق وان لم
 يكن كذلك يجوز اه (قوله وللنكاح القود الخ) أي اذا قتل رجل له ولي كبير وصغير كان للكبير أن يقتل قاتله
 عنده لانه حق مشترك وفي الاصل ان كان الكبير باستوفى القود بالاجماع وان كان أجنبيا بأن قتل عبد مشترك
 بين أجنبيين صغير وكبير ليس له ذلك وفي الكلام اشارة الى أنه لو كان الكل صغيرا ليس للاخ والعم أن يستوفيه
 كما في جامع الصغار فليل ينظر بلوغ أحدهم وقيل يستوفى السلطان كما في الاختيار والقاضي كالسلطان والى
 أنه لو كان الكل كبارا ليس للبعض أن يقتص دون البعض ولا أن يوكل باستيفائه لان في غيبة الموكل احتمال
 العفو والقصاص يستحقه من يستحق ماله على فرائض الله تعالى ويدخل فيه الزوج والزوجة كما في الخلاصة
 والى انه لا يشترط القاتل كما في الخزانة والى انه لو كان القتل خطأ لم يكن للكبير الاستيفاء حصه نفسه كما في
 الجامع قهستانى وقوله لا يشترط القاتل أي قضاؤه فمن له القصاص له أن يقتص سواء قضى به أولا كما في
 البرازية (قوله خلافا لهما) فعندهما ليس لهم ذلك الا أن يكون الشريك الكبير أو بالصغير نهاية وقاساه على
 ما اذا كان مشتركين كبيرين وأحدهما غائب (قوله والاصل الخ) استدلال بقول الامام قال في الهداية وله
 أنه حق لا يتجزى لثبوته بسبب لا يتجزى وهو القرابة واحتمال العفو من الصغير منقطع أي في الحال فيثبت لكل
 واحد كلاً كما في ولاية النكاح بخلاف الكبيرين لان احتمال العفو من الغائب ثابت اه واعترض سعدى
 كون السبب هو القرابة بأنه يثبت للزوج والزوجة والقرابة وأجاب الطوري بأنه على التغليب أو بأن المراد بها
 الاتصال الموجب للارث (قوله وامان) أي امان المسلم الحربى (قوله الا اذا كان الكبير أجنبيا عن الصغير)
 قال في النهاية بان كان العبد مشتركين صغيراً وأجنبياً فقتل عمدا ليس للأجنبي ان يستوفى القصاص قبل بلوغه
 بالاجماع الا ان يكون للصغير أب فيستوفيه جدياً اه ثم قال ناقلا عن المبسوط لان السبب الملك وهو غير
 متكامل لكل واحد منهما فان ملك الرقبة يحتمل التجزى بخلاف ما نحن فيه فان السبب فيه القرابة وهو مما
 لا يحتمل التجزى وتماه فيه وظاهر هذا التصوير والتعليل ومثله ما قدمناه آنفاً عن القهستانى عن الاصل أن
 المراد بالأجنبي من كان شريكاً في الملك لاني القرابة فلو قتل رجل وله ابن عمه كبير وابن حالة صغير وهما أجنبيان
 فللكبير القصاص لان السبب القرابة لا مقتول وهو مما لا يتجزى وكذا لو قتل عن زوجة وابن صغير من غيرها
 فالزوج القصاص لان مرادهم بالقرابة ما يشمل الزوجية كما مر به أفنى العلامة ابن الشايبى في فتاواه المشهورة
 فممن قتل امرأة عمدا ولها زوج وابن صغير من غيره فأجاب للزوج القصاص قبل بلوغ الولد ~~لكن~~ يخالفه
 ما في فتاوى العلامة الحانوتي حيث أفنى فيمن قتل عمدا وله بنت بالغة وابن صغير وأربع زوجات بأنه ينتظر بلوغ
 الابن اكون بعض الزوجات أجنبيات عنه أخذ من عبارة الزيلعي اه فليتأمل في ذلك (قوله كما مر) أي اقول
 الفصل (قوله ولو قال الخ) أفاد ان ولي القصاص له استيفاءه بنفسه وأمر غيره به كما صرح به في البرازية لكن
 ليس للصغير استيفاءه بغيبة الموكل كما قدمناه عن القهستانى (قوله أي بعد قتل الأجنبي) مصدر مضاف الى
 فاعله (قوله كنت أمرته) أي أمرت الأجنبي (قوله لا يصدق) لان فيه اسقاط حق غيره وهو ولي
 القاتل الاقول (قوله يعنى الخ) أفاده المصنف في المنع وبه عمل في الظهيرية حيث قال لانه أخبر عما يملك
 (قوله كما هو القاعدة) وهى ان من حكي أمرا ان ملك استئناف الحال صدق والا فلا كما لو أخبروهى في العدة
 انه راجعها صدق ولو بعد ما فلا ان كذبته الا برهان وهذا يملك استئناف الاذن بالحفر ولا يملك الاذن بالقتل
 لفوات محله وهو المقتول (قوله وظاهره الخ) أي ظاهر قول المتز ولو قتل القاتل أجنبى وجب القصاص
 الخ أن ولي المقتول الاقل يسقط حقه رأساً أي يسقط من الدية كما سقط من القصاص مثل ما لو مات القاتل

مبحث شريف

لانه يسلك بهامسلك الاموال
 (والصبي كالمعتوه) فيما ذكر
 (وللنكاح القود قبل كبر الصغير)
 خلافا لهما والاصل ان كل مالا
 يتجزى اذا وجد سببه كاملا ثبت
 لكل على الكمال كولاية النكاح
 وامان (الا اذا كان الكبير
 أجنبيا عن الصغير فلا) يملك القود
 (حتى يبلغ الصغير) اجماعا زيلعي
 فليحفظ (ولو قتل القاتل أجنبى
 وجب القصاص عليه في) القتل
 (العمد) لانه محقون الدم بالنظر
 لقاتله كما مر (والدية على عاقلته)
 أي القاتل (في الخطا ولو قال
 ولي القاتل بعد القتل) أي بعد
 قتل الأجنبي (كنت أمرته بقتله
 ولا بينة له) على مقالته (لا يصدق)
 ويقتل الأجنبي درر بخلاف من
 حفر بئرا في دار رجل فمات فيها
 شخص فقال رب الدار كنت
 أمرته بالحفر صدق مجتبي يعنى
 لانه يملك استئناف الحال فيصدق
 بخلاف الاقل لفوات المحل
 بالقتل كما هو القاعدة وظاهره
 ان حق الولي يسقط رأسا كما لو
 مات القاتل حنفاً انفه

(ولو استوفاه بعض الاولياء لم ينمن شيئا) وفي المجتبى والدرر دم بين اثنين فعفا أحدهما وقله الاخر ان علم أن عنوب بعضهم يسقط حقه يقاد والافلا والدية في ماله بخلاف ممسك رجل ليقتل عمدا قتل ولي القتل المسك فعليه القود لانه مما لا يشك على الناس (جرح انسانا ومات المجرور) فاقام اولياء المقتول بينه انه مات بسبب الجرح واقام الضارب بينه انه برى (من الجرح ومات بعد مدة فبينه ولي المقتول اولي) كذا في معين الحكام معزيا للعاوي (اقام اولياء المقتول البينة على انه جرحه زيد وقتل واقام زيد البينة على ان المقتول قال ان زيدا لم يجرحني ولم يقتلني فبينه زيد اولي) كذا في المشقل معزيا للمجمع الفتاوى (قال المجرور لم يجرحني فلان ثم مات) المجرور (ليس لورثته الدعوى على الجراح بهذا السبب) مطلقا وقيل ان الجرح معروف عند القاضي أو الناصر قبلت قتيبة وفي الدرر عن المسعودية لو عفا المجرور أو الاولياء بعد الجرح قبل الموت اجاز العفو استخسانا وفي الوهبانية جريح قال قتلني فلان ومات فبرهن وارثه على آخرانه قتله لم تسمع لانه حق المورث وقد اكذبهم ولو قال جرحني فلان ومات فبرهن ابنه على ابن آخرانه جرحه خطأ قبلت لقيامها على حرمانه الارث (سقاءهما حتى مات ان دفعه اليه حتى اكلمه ولم يعلم به فمات لا قصص ولا دية لكنه يجبس ويعزر ولو اوجره) السم (ايجارا نجب الدية) على عاقلته

بلاقتل أحد ووجه الظهور ان المصنف لم يتعرض لشي من ذلك وهو ظاهر لما تقدم من ان موجب العمد القود عينه لا يصير مالا الا بالتراضي ولم يوجد هنا رأيته في التارخانية حيث قال في هذه المسألة واذا قتل القاتل بحق أو بغير حق سقط عنه القصاص بغير مال وكذا اذا مات (قوله ولو استوفاه الخ) أي استوفى القصاص الواجب للجماعة وكان ينبغي ذكر هذه المسألة قبل قوله ولو قتل القاتل أجنبي فانها من متعلقات ما قبلها وقد ذكرها الشراح تايدا لاصل الامام أن القصاص يثبت لكل على الكمال فقالوا والدليل عليه لو استوفى أحدهم لا يضمن للباقي شيئا ولا للقاتل ولو لم يكن جميع القصاص واجبا له لكان ضامنا باستيفاء الكل (قوله دم بين اثنين) أي وجب لهما على آخر وعبارة الدرر من هنا الى قوله والافلا واما عبارة المجتبى فنصها ولو كان الدم بين اثنين فعفا أحدهما وقتل الآخر فان لم يعلم بعفو شريكه يقتل قياسا لاستخسانا وان علم بعفوه فان لم يعلم بجرمته وقال ظننت أنه يحل لي قتله لا يقتل والدية في ماله وان علم بالجرمة يقتل سواء قضى القاضي بسقوط القصاص في نصيب الساكت أو لم يقتض وهذا كمن أمسك رجلا حتى قتله الآخر عمدافقتل ولي القتل المسك فعليه القصاص قضى القاضي بسقوط القصاص عن المسك أو لم يقتض اه (قوله بخلاف) مرتبط بقوله والافلا والمسك بالنصب مفعول قتل وفي تعبيره نوع خفاء ومؤداه ما قدمناه (قوله مما لا يشك على الناس) أي لا يخفى عليهم ان المسك لا يحل قتله بخلاف من عفا عنه أحد أولياء القتل فانه يخفى انه يسقط حق الباقي أولا بل في الدرر عن المحيط أنه مجتهد فيه فعند البعض لا يسقط القصاص بعفو أحدهما فصار ظنه شبهة (قوله فبينه ولي المقتول اولي) هذا موافق لما ذكره صاحب القنية في باب البينتين المتضادتين وعلمه بعضهم بان بينة الاولياء منبئة وبينة الضارب نافية لكنه مخالف لما ذكره صاحب الخلاصة في آخر كتاب الدعوى بقوله رجل ادعى على آخر أنه ضرب بطن أمته وماتت بضربه فقتل المدعى عليه في الدفع انها خرجت بعد الضرب الى السوق لا يصح الدفع ولو أقام البينة انها صحت بعد الضرب يصح ولو أقام البينة هذا على الصحة والاخر على الموت بالضرب فبينه الصحة أولى كذا في البرازية ومثمل الاحكام وبه أفتى الفاضل أبو السعود اه كذا في تعارض البيئات للشيخ غانم البغدادي وما ذكره المصنف هنا من شيء عليه أيضا في كتاب الشهادات قبيل باب الاختلاف في الشهادة مع الجرح فتأمل (قوله فبينه زيد اولي) لانها قامت على قول صاحب الحق لا على النفي ط (قوله ليس لورثته الدعوى) لان الوارث يدعى الحق للميت أو لانه لا يرثه من المال ولو كان حيا لا تقبل دعواه لانه متناقض فكذا لا تصح دعوى من يدعى له ولو اوجب له ذلك في كتاب القول لمن يقوله قال صاحب المحيط هذا اذا كان الجراح أجنبيا فان كان وارثا لا يصح اه أقول الظاهر ان ما نقله عن المحيط فيما اذا كانت الجراحة خطأ لانه يكون في المعنى ابراء لوارثه عن المال وقيد ط كلام المصنف بقوله لم يقيد بالقتل العمد وما اذا كان خطأ والمسألة بحالها فانها تقبل البينة ويسقط من الدية ثلثها ويعتقوله لم يجز حتى اسقاط المال فلا ينفذ الا من الثلث اه ولم يعزه لاحد (قوله وفي الدرر عن المسعودية الخ) تكرار مع ما تقدم قبيل قوله لا قود يقتل مسلم مسلما اه ح (قوله على آخر) أي على رجل آخر أجنبي عن المورث بقرينة ما بعده (قوله وقد اكذبهم) أي اكذب الشهود كما في حاشية الاشياء عن مجموع النوازل (قوله فبرهن ابنه على ابن آخر) عبارة الاشياء فبرهن ابنه ان فلانا اخر جرحه والصواب ما هنا ولذا قال البيهقي ان ما في الاشياء خلاف المنقول فتنبه (قوله لقيامها على حرمانه الارث) بيان للفرق بين ما اذا أقيمت البينة على أجنبي فلا تقبل كما تقدم وبين ما اذا أقيمت على ابن المجرور قال في الظهيرية ووجهه أن البينة قامت على حرمان الولد الارث فلما أجزنا ذلك في الميراث جعلنا الدية على عاقلته اه (قوله ولم يعلم به) وكذا اذا علم بالاولي ط (قوله لا قصاص ولادية) ويرث منه هندية ط (قوله حتى اكلمه) أي باختياره والاولي حتى شربه (قوله ولو اوجره الخ) أي صبغه في حلقه على كرهه وكذا لو ناوله واكرهه على شربه حتى شرب فلا قصاص وعلى عاقلته الدية تارخانية ثم قال وفي الذخيرة ذكر المسألة في الاصل مطلقا بخلاف ولم يفصل ولا يشك على قول أبي حنيفة لان القتل حصل بما لا يجرح فكان خطأ العمد على مذهبه وأما على قولهما ففهم من قال عندهما على التفصيل ان كان ما اوجره من السم مقدارا يقتل مثله غالبا فهو عمد والانخطأ العمد ومنهم من قال انه على قولهم جميعا

خطأ العمد مطلقا اه مخلصا و ذكر السائحاني ان شيخه أبا السعدي ذكر في باب قطع الطريق انه لو قتل بالسم قيل
يجب القصاص لانه يعمل عمل النار والسكين ورجحه السمرقندي اه أي اذا أوجره أو أكرهه على شربه
كما لا يخفى (قوله فلا يلزم الا التعزير والاستغفار) أي لا تركابه معصية بتسببه لقتل النفس (تبيينه) أقر أنه
أهلك فلانا بالدعاء أو بالسهام الباطنة أو بقراءة الانفال لا يلزمه شيء لانه كذب محض لانه يؤدي الى ادعاء علم
الغيب المنفي بقوله تعالى لا يعلم الغيب الا الله ولم يوجد نص باهلا كه هذه الاشياء وبالاقرار كاذبا لا يلزمه
شيء كما لو أقر ببنوة رجل هو أكبر من المقر سنا ولو أقر أنه أهلك فلانا بقراءة اسماء الله تعالى القهرية اختلف
المشايخ فيه لوقوعها والاصح أنه لا يلزمه شيء لان الشرع لم يجعله من آلة القتل وسببه اه يرى عن حاوي
القنية ولم يذكر ما اذا أقر أنه قتله بالاصابة بالعين فتأمل (قوله ما يعمل به في الطين) قال العيني المتر بفتح الميم
وتشديد الراء وهو خشبة طويلة في رأسها حديدة عريضة من فوقها خشبة عريضة يضع الرجل رجله
عليها ويحضر بها الارض (قوله بل قتله بظهره الخ) وان أصابه بالعود فهي مسألة القتل بالنقل وقد مرت
اول الكتاب معراج أي يكون شبه عمد وتتقدم الكلام فيه (قوله ان الاصح اعتبار الجرح الخ) صرح
بذلك في الهداية أيضا ولم يتعقبه الشراح فكان النقل عنها أولى لانها أقوى (قوله فلا قود عند أبي ح)
لانه لم يقصد ضرب به بالآلة جارحة ولو الجلية أقول وهذا موافق لما تقدم من تعريف العمد بان يتعمد ضرب به
بالآلة تفرق الاجزاء ويؤخذ منه أنه لو قصد ضرب به بالسيف في هذه الصورة يلزمه القود لحصول الجرح بالآلة
القتل مع قصد الضرب وأما ما قدمناه عن المجتبى اول الكتاب من أنه لا يشترط في العمد قصد القتل
فعنه أنه بعد قصد ضرب به بالحد لا يشترط قصد القتل فالشرط هو قصد الضرب دون القتل ثم لا يلزم من
وجود القتل بالحد كونه عمدا لانه قد يكون خطأ فلذا شرط قصد الضرب به وهنا اذا لم يقصد ضرب به بالسيف
لم يكن عمدا وان حصل القتل به (قوله كالخنق) متصل بقوله والا لا والخنق بكسر النون قال الفارابي ولا يقال
بالسكون وهو مصد رخنقه اذا عصر حلقه والخنق فاعله والخنق بالكسر والتخفيف ما يخنق به من حبل
أو وتر اه مغرب (قوله خلا فالحما) فعندهما فيه القود وفي اللو الجلية هذا اذا دام على الخنق حتى
مات أما اذا تركه قبل الموت ينظر ان دام على الخنق بمقدار ما يموت منه الانسان غالبا يجب القصاص عندهما
والا فلا اجماع اه وكذا في التغريب يشترط أن يكون الماء عظيما بحيث لا تمكته النجاسة ليكون عندهما عمدا
موجباً للقصاص فلو قليلا لا يقتل غالبا أو عظيما تمكن النجاسة منه بالسباحة بان كان غير مشدود وهو يحسن
السباحة فهو شبه عمد أفاده في التارخانية وغيرها (قوله ولو أدخله بيتا) كذا أطلقه في التارخانية
عن المحيط وفيها عن الظهيرية لوقيده وجبسه في بيت الخ والظاهر ان المعتبر عدم القدرة على الخروج سواء
قيدته أولا (قوله وقال لا تجب الدية) في التارخانية عن المحيط والكبرى تجب عليه الدية وفيها عن الخانية
والظهيرية تجب على عاقلة فالظاهر أن الاول على حذف مضاف تأمل وفي الظهيرية والفتوى على قول أبي
حنيفة انه لا شيء عليه وقال ط أول الكتاب وفي شرح الحاوي عن خزائن المفتين ولو طرحه في بئر أو من ظهر
جبل أو سطح لم يقتل به ولو طين على انسان يتأذى مات جوعا أو عطشا لم يضمن وقال عليه الدية لانه سبب
يؤدي الى التلف فيجب الفئمان وهو المختار في زمان المنع الظلمة من الظلم اه (قوله عن محمد يقاد) بناء
على انه يجب عنده في شبه العمد القود كما نقله في المعراج أو على أن هذا عمد في التارخانية يقاد فيه لانه
قتله عمدا وهذا قول محمد والفتوى أنه على عاقلة الدية اه والفرق بينه وبين ما اذا حبسه حتى مات جوعا
حيث كان الفتوى على انه لا شيء عليه كما مره وأن الجوع والعطش من لوازم الانسان أما هنا فقد مات غما
وذلك ليس من لوازمه فيضاف للفاعل كما أفاده في الظهيرية (قوله بخلاف قتله الخ) فانه لا قود فيه قال
الاتقاني اذا والى الضربات بالسوط الصغير والعصا الصغيرة لا يجب به القصاص وقال الشافعي يجب اذا والى
على وجه لا تحتمل النفس عادة اه ونقل قبله أنه شبه عمد عن أبي حنيفة وعندهما عمد (قوله كما سيجي)
لم أره (قوله لو اعتاد الخنق الخ) في الخانية ولو خنق رجلا لا يقتل الا اذا كان خنقا معروفا خنقا غير
واحد فيقتل سياسة اه وعبرة الشارح قبيل كتاب الجهاد والابان خنق مرة لا يقتل ذكره بعد
قول المصنف هنالك ومن تكرر الخنق منه في المصر قتل به ومفاده أن التكرار يحصل بمرتين ثم هذا غير خاص

وان دفعه له في شربة فشربه
ومات منه (فكلا أول) لانه
شرب منه باختياره الا ان الدفع
خدعة فلا يلزم الا التعزير
والاستغفار خانية (وان قتله بمر)
بفتح الميم ما يعمل به في الطين
(يقتض ان اصابه حد الحديد)
أو ظهره وجرحه اجماعا كما نقله
المصنف عن المجتبى (والا) يصبه
حده بل قتله بظهره ولم يجرحه
(لا) يقتض في رواية الطحاوي
وظاهر الرواية انه يقتض بلا
جرح في حديد ونحاس وذبح
ونحوها وعزاه في الدرر لقاضي
خان لكن نقل المصنف عن
الخلاصة ان الاصح اعتبار
الجرح عند الامام لوجوب
القود وعليه جرى ابن الكمال
وفي المجتبى ضرب بسيف في غده
فخرق السيف الغمد وقله فلا قود
عند أبي حنيفة (كالخنق
والتغريق) خلا فالحما والشافعي
ولو أدخله بيتا فمات فيه جوعا
لم يضمن شيئا وقال لا تجب الدية
ولو دفنه حيا فمات عن محمد يقاد به
مجتبى بخلاف قتله بآلة ضرب
السوط كما سيجي وفيه لو اعتاد
الخنق قتل سياسة ولا تقبل توبته

لوبيد مسكه كالمسحوق فيه (قط)
 رجلا وطرحه قدام اسد اوسيع
 فقتله فلا قود فيه ولا دية ويعزر
 ويضرب ويحبس الى ان يموت
 زاد في البرازية وعن الامام عليه
 الدية ولو قط صيا والقاه في الشمس
 أو البرد حتى مات فعلى عاقلة
 الدية وفي الخانية قط رجلا والقاه
 في البحر فربس وغرق كما القاه فعلى
 عاقلة الدية عند أبي حنيفة
 ولو سجع ساعة ثم غرق فلا دية
 لانه غرق بجذره وفي الاول غرق
 بطرحه في الماء (قطع عنقه وبقي
 من الخلقوم قليل وفيه الروح
 فقتله آخر فلا قود فيه) عليه لانه
 في حكم الميت (ولو قتل وهو حي)
 حالة (الترغ قتل به) الا اذا كان
 يعلم انه لا يعيش منه كذا في الخانية
 وفي البرازية شق بطنه بحديدة
 وقطع آخر عنقه ان توهم بقاء حيا
 بعد الشق قتل قاطع العنق
 والقتل الشاق وعزر القاطع
 (ومن جرح رجلا عمدا فصار
 ذافراش ومات يقتص) الا اذا
 وجد ما يقطع كزر الرقبة والبره
 منه وقد منا انه لو عفا الجروح أو
 الاولياء قبل موته صح استحصانا
 (وان مات) شخص (بفعل نفسه
 وزيد واسد وحية ضمن زيد ثلث
 الدية في ماله ان) كان القتل (عمدا
 والافعل عاقلة) لان فعل الاسد
 والحية جنس واحد لانه هدر
 في الدارين وفعل زيد معتبر
 في الدارين وفعل نفسه هدر
 في الدنيا والعقبى حتى ياتم بالايجاع
 فصارت ثلاثة اجناس ومفاده
 ان يعتبر في المقتول التكليف لبصر
 فعله جنسا اخر غير جنس فعل
 الاسد والحية وان لا يزيد على
 الثلث لو تعدد قاتله لان فعل
 الكل جنس واحد ابن كمال

بالخلق لما قدمه في شبه العمد انه لا قود فيه الا أن يتكررمه فلا مام قتله سياسة (قوله لوبيد مسكه)
 أي بعد ما وقع في يد الامام وان تاب قبله قبلت مجتبي (قوله فلا قود فيه ولا دية) وكذا لو أدخله في بيت
 وأدخل معه سبعا وأغلق عليه الباب فقتله السبع وكذا لو نهشته حية أو لسعته عقرب وان فعل ذلك
 بصبي فعليه الدية تارخانية ونقل ط مثله عن الهندي وقوله فعليه الدية أي على عاقلة على حذف مضاف
 بدليل ما يأتي اذ لا يصدق عليه قتل العمد على قول الامام تأمل وانظر ما الفرق بين الصبي والرجل وسيدكر
 المصنف قبيل باب القسامة لو غصب صبياً حرّاً فمات بصاعقة أو نهش حية فديته على عاقلة الغاصب وعقله
 الشارح هناك بأنه متسبب وذكر أنه لو نقل الحزب الكبير مقبداً ولم يمكنه التحرز عنه ضمن الخ ومقتضاه عدم
 الفرق بين الكبير والصغير وهذا موافق للرواية التي ذكرها عن البرازية وسبأ في تمام الكلام على ذلك
 هناك ان شاء الله تعالى (قوله ولو قط صبياً الخ) ذكره في التارخانية وذكر قبله ولو أن رجلاً قط صبياً
 أو رجلاً ثم وضعه في الشمس فعليه الدية اه أي على عاقلة كما قدمنا تأمل وليست ما الفرق بين الشمس وبين
 السبع فانه لا حكم لفعل كل منهما وفي كل هو متسبب بالقتل والظاهر انه مخرج على تلك الرواية (قوله فربس)
 قال في المغرب رفس في الماء رسوباً سفلاً من باب طلب (قوله وغرق الخ) أي وعلم موته منه قال في التارخانية
 ولو انه حين طرح رسب في الماء ولا يدري مات أو خرج ولم ير له أثر لشيء عليه مالم يعلم انه قد مات (قوله فعلى
 عاقلة الدية) أي مغلفة تارخانية (قوله ولو سجع ساعة الخ) وكذا لو كان جيدا السباحة تارخانية
 (قوله لانه في حكم الميت) فلو مات ابنه وهو على تلك الحالة ورثه ابنه ولم يرث هو من ابنه ذخيرة ط (قوله
 الا اذا كان يعلم الخ) تبع فيه المصنف في المنع وصوابه أن يقول وان كان يعلم القاتل انه لا يعيش به فانه الذي
 رأيته في الخانية والخلاصة والتارخانية والبرازية (قوله شق بطنه الخ) في التارخانية شق بطنه وأخرج
 امعاءه ثم ضرب رجل عنقه بالسيف عمدا فالقاتل هو الثاني وان كان خطأ تجب الدية وعلى الشاق ثلث الدية
 وان نفذت الى جانب آخر فقتلنا هذا اذا كان مما يعيش بعد الشق يوماً أو بعض يوم وان كان بحال لا يتوهم
 معه وجود الحياة ولم يبق معه الا اضطراب الموت فالقاتل هو الاول فيقتص بالعمد وتجب الدية بالخطا اه
 ملخصا ولعل الفرق بينه وبين من هو في النزاع ان النزاع غير متحقق فان المريض قد يصل الى حالة تشبه النزاع
 بل قد يظن أنه قد مات ويفعل به كما لو حي ثم يعيش بعده طويلاً بخلاف من شق بطنه وأخرج امعاءه فانه يتحقق
 موته لكن اذا كان فيه من الحياة ما يعيش معها يوماً فانه حياة معتبرة شرعا كما مر في الذابح فلذا كان
 القاتل هو الثاني وأما لو كان يضطرب اضطراب الموت من الشق فالحياتة فيه غير معتبرة أصلاً فهو ميت حكماً
 فلذا كان القاتل هو الاول هذا ما ظهر لي فتأمل (قوله الا اذا وجد ما يقطع الخ) قال في المنع لان الجرح
 سبب ظاهر لموته فيحال الموت عليه مالم يوجد ما يقطع كزر الرقبة والبره منه اه والحزب بالمهملة فالمهملة القطع
 والضمير في منه الجرح (قوله وقد منا الخ) أي في هذا الفصل وأشار به الى قاطع آخر (قوله ضمن زيد
 ثلث الدية في ماله) لان العاقلة لا تحمل العمد وانما يقتص لما تروى بأن من انه لا قصاص على شريك من
 لا قصاص بقتله لعدم تجزئه (قوله فصارت ثلاثة اجناس) فكأن النفس تلت بثلاثة افعال فالتالف
 بفعل كل واحد ثلثه فيجب عليه ثلث الدية هداية (قوله ومفاده) أي مفاد التعليل (قوله ليكون فعله
 الخ) اذ لو كان غير مكاف له در في الدارين كفعل الاسد فيكون على زيد نصف الدية (قوله وان لا يزيد
 على الثلث لو تعدد قاتله) بان كان مع زيد غيره فيشترك هو وغيره في الثلث وأقول ذكر في متفرقات التارخانية
 لو جرحه رجل جراحة وجرحه آخر جراحة ثم انضم اليه ما هو هدر فعلى كل واحد منهما ثلث الدية وثلثها هدر
 اه ومثله في الجوهره قبيل جنسية المملوك وفي تكملة الطوري ولو قطع رجل يده وجرحه آخر وجرح هو أيضاً
 نفسه واقرسه سبع ضمن القاطع ربع الدية والجراح ربعها لان النفس تلت بجنبايات أربعة ثلثان منها
 معتبران اه ومثله ما يأتي متنا اخر باب ما يحدث في الطريق لو استأجر أربعة لحفر بئر فوقع فمات أحدهم
 سقط الربع ووجب على كل واحد الربع فظهر ان المنقول خلاف ما ذكره فتنبه أقول ويؤخذ من ذلك جواب
 حادثة الفتوى في زما تنافين جرح صبياً يسكن في بطنه فظهر بعض امعاءه فجئ به بمن يخط الجرح ويرد الامعاء
 فلم يمسكه ذلك الا بتوسيع الجرح فاذن له أبو الصبي بذلك فعلى من مات تلك الليلة فينبغي ان يجب نصف

(ويجب قتل من شهر سيف على المدين) يعني في الحال كما نص عليه ابن الكمال حيث غير عبارة الوقاية فقال ٣٥١ ويجب دفع من شهر سيف على المسلمين

ولو يقتله ان لم يمكن دفع ضرره الابه
صرح به في الكفاية أي لانه من باب
دفع الصائل صرح به الشنخي وغيره
ويأتي ما يؤيده (ولاشئ يقتله)
بخلاف الجمل الصائل (ولا) يقتل
(من شهر سلا حاصلي رجل ليلا
او نهارا في مصر او غيره او شهر
عليه عصا ليلي مصر او نهارا
في غيره فقتله المشهور عليه) وان
شهر الجنون على غيره سلا فقتله
المشهور عليه (عمد اوجب الدية)
في ماله (ومثله الصبي والدابة)
الصائل وقال الشافعي لان ضمان
في الكل لانه يدفع الشر (ولو ضربه
الشاهر فانصرف) وكف عنه على
وجه لا يريد ضربه ثانيا (فقتله
الاخر) أي المشهور عليه أو غيره
كذا عمه ابن الكمال مع الكفاية
والكفاية (قتل القتيل) لانه
بالانصراف عادت عصمته قلت
فصررانه مادام شاهر السيف له
ضربه والا فلا يحفظ (ومن دخل
عليه غيره ليلا فانخرج السرقة)
من بيته (فاتبعه) رب البيت (فقتله)
فلا شئ عليه (لقوله عليه الصلاة
والسلام قاتل دون مالك وكذا
لو قتله قبل الاخذ اذا قصد اخذ
ماله ولم يتمكن من دفعه الا بالقتل
صدر شريعة في الصغرى قصد
ماله ان عشرة أو أكثره قتله وان
أقل قاتله ولم يقتله وهل يقبل قوله
انه كاره ان يبيته نعم والا فان
المقتول معروف بالسرقة والشر
لم يقتص استحصانا والدية في ماله
لورثة المقتول برأية هذا (اذالم
يعلم انه لو صاح عليه طرح ماله وان
علم ذلك) فقتله مع ذلك وجب
عليه القصاص (لقتله بغير حق)
(كالمغصوب منه اذا قتل الغاصب)
فانه يجب القود لقد رنه على دفعه

الدية على الجراح في ماله لان الفعل الاخر ما ذون به فكان هدرا كما سيأتي (قوله ويجب قتل من شهر سيف)
شهر سيفه كنع وشهره انتضاء فرفعه على الناس قاموس (قوله على المسلمين) تنازعه كل من يجب وشهر وعبرة
الجامع الصغير شهر على المسلمين سينا قال حق على المسلمين أن يقتلوه ولا شئ عليهم اه وذكر أبو السعود عن الشيخ
عبد الحى بجنا ان أهل الذمة كالمسلمين (قوله يعني في الحال) أي في حال شهره السيف عليهم قاصدا ضربهم
لا بعد انصرافه عنهم فانه لا يجوز قتله كما يأتي (قوله كما نص عليه ابن الكمال) أي على كونه حالا والاولى أن
يقول كما أشار اليه لانه لم ينص عليه وانما أخذ بطريق الاشارة من قوله دفع فان الدفع لا بطأ فيه ط (قوله
صرح به في الكفاية) ليس هذا في عبارة ابن الكمال وعبارة الكفاية أي انما يجب القتل لان دفع الضرر واجب
اه وفي المعراج معنى الوجوب وجوب دفع الضرر لأن يكون عين القتل واجبا (قوله ويأتي ما يؤيده)
أي يؤيد أن المراد له قتله اذ لم يمكن دفع ضرره الابه وذلك في عبارة صدر الشريعة الآية قريبا وعبارة
المتزبعدها (قوله ولا شئ يقتله) أي اذا كان مكلفا كما يعلم من قوله الآتي وان شهر الجنون الخ
ولما لم يكن عين القتل واجبا كان محتملا أن يكون القتل موجبا للضمان فصرح بعدمه أفاده ابن الكمال
(قوله ولا يقتل) معطوف على قوله لاشئ يقتله (قوله على رجل) أي قاصدا قتله بدلالة الحال لا مزاها
ولعبا أفاده الزيلعي في الطلاق وأفاد بهذه المسئلة أن الواحد كالمسلمين (قوله ليلا أو نهارا الخ) لان
السلاح لا يلبث فيحتاج الى دفعه بالقتل هداية أي ليس فيه مهلة للدفع بغير القتل (قوله أو شهر عليه عصا
الخ) لان العصا الصغيرة وان كانت تلبث ولكن في الليل لما يلحقه الغوث فيضطر الى دفعه بالقتل وكذا في النهار
في غير المصر في الطريق لا يلحقه الغوث قالوا فان كان عصا لا يلبث يحتمل أن يكون مثل السلاح عندهما هداية
(قوله فقتله المشهور عليه) أي أو غيره دفعه عنه زيلعي وفي الكفاية ولو ترك المشهور عليه قتله ياتم (قوله
عمدا) أي عمدا ونحوه وكذا شبه العمدا بالاولى (قوله تجب الدية) أي لا القصاص لوجود المبيع وهو
دفع الشر ونماه في الهداية (قوله ومثله الصبي والدابة) أي مثل الجنون في وجوب الضمان لكن الواجب
في الصبي الدية أيضا وفي الدابة القيمة وذكر الرمي أنه لو كان الجنون أو الصبي عبدا فالواجب القيمة كاللداية
المملوكة تأمل اه أقول وفي النهاية مانصه وأجمعوا على أنه لو كان الصائل عبدا أو صيد الحرم لا يضمن
كذا ذكره الامام الترمذي اه ومثله في المعراج وذكر الفرق بينهما وبين الدابة العلامة الاتقاني في غاية
البيان عن شرح الطحاوي فراجع (قوله أو غيره الخ) لا حاجة اليه وليس يعمل وهم حتى يقويه بالنقل
قتل ط (قوله عادت عصمته) فاذا قتله بعد ذلك فقد قتل شخصه معصوما مظلوما فيجب عليه القصاص
زيلعي (قوله مادام شاهر السيف) أي مع قصد الضرب (قوله ليلا) مفهومه انه لو نهارا لم يس له
قتله لانه يلحقه الغوث بالصراخ (قوله دون مالك) أي لاجل مالك عناية وغيرها (قوله وكذا لو قتله
قبل الاخذ الخ) قال في الحاشية رأى رجلا يسرق ماله فصاح به ولم يهرب أو رأى رجلا يشرب حائطه أو حائط
غيره وهو معروف بالسرقة فصاح به ولم يهرب حل له قتله ولا قصاص عليه اه (قوله وفي الصغرى الخ)
يريد به تقييد ما أطلقه المتون والشروح مع انها لا تقيد بما في الفتاوى قال الماتن في آخر قطع الطريق ويجوز
أن يقتل دون ماله وان لم يبلغ نصابا ويقتل من يقاتله عليه وقال في المخ عن الجراستقبله للصوص ومعه
مال لا يساوي عشرة حل له ان يقاتلهم لقوله عليه الصلاة والسلام قاتل دون مالك واسم المال يقع على التليل
والكثير اه سائحاني (قوله برأية) ونفسها قبيل كتاب الوصايا يقتله صاحب الدار وبرهن على انه كاره
قدمه هدروا ان لم تكن له يينة ان لم يكن المقتول معروفا بالسرقة قتل صاحب الدار قصاصا وان متها
به في القياس بقص وفي الاستحسان تجب الدية في ماله لورثة المقتول لان دلالة الحال أو رثت شبهة في القصاص
لا المال اه (قوله مع ذلك) لا حاجة اليه ط (قوله لقد رنه على دفعه الخ) انظر ما اذا لم يقدر
المسلمون والقاضي كما هو مشاهد في زماننا والظاهر انه يجوز له قتله لعموم الحديث ط (قوله مباح الدم)
بان قتل أو زنى ومثله ما لو شرب الخمر او فعل غيره مما يوجب الحد كما ذكره العلامة السندي في المنسك
المتوسط وصرح بان المرتد كذلك لكن قد منّا آخر كتاب الحج عن المتنق بالنون انه يعرض عليه الاسلام فان
اسلم سلم والاقتل ونقله القاري في شرح المنسك عن الشافعي وذكر انه مخالف لاطلاقهم الا ان يقال اياه المرتد

بالاستغناء بالمسلمين والقاضي (مباح الدم التحا إلى الحرم لم يقتل فيه) خلافا للشافعي (ولم يخرج عنه القتل لكن يمنع عنه الطعام والشراب حتى يضطر

فيخرج من الحرم حينئذ يقتل (فيخرج من الحرم حينئذ يقتل)
خارجة وأما فسادون النفس
فيمقتص منه في الحرم اجماعاً
(ولو أثنى القتل في الحرم قتل
فيه) اجماعاً سراجية ولو قتل
تحت البيت لا يقتل فيه ذكره
المصنف في الحج (ولو قال اقتلني
فقتله) بسيف (ولا قصاص
وبجب الدية) في ماله في الصحيح
لأن الإباحة لا تجرى في النفس
وسقط القود لشبهة الأذن وكذا
لو قال اقتل أخى أو ابني أو أبي
قتلته الدية استحساناً كما في
البرازية عن الكفاية وفيها عن
الواقعات لو ابنه صغيراً يقتص
وفي الخانية بعثت دمي بفلس
أو بألف فقتله يقتص وفي اقتل
أبي عليه دية لابنه وفي اقتطع يده
فقطع يده يقتص وفي شج ابني
فشجه لا شيء عليه فان مات فعليه
الدية (وقيل لا) تجب الدية أيضاً
وصححه ركن الإسلام كما في
العمادية واستظهره الطرسوسي
لكن رده ابن وهبان (كما لو قال
اقتل عبدي أو اقطع يده ففعل
فلا ضمان عليه) اجماعاً كقول
اقتطع يدي أو رجلي وإن سري
لنفسه ومات لأن الأطراف
كأموال فصيح الأمر ولو قال
اقطعه على أن تعطيني هذا الثوب
أو هذه الدراهم ففقطع يجب
إرش البدل للقود وبطل الصلح
برازية (فروع) هبة القصاص
لغير القاتل لا تجوز لأنه لا يجزى
فيه التمسك * عفو الولي عن
القاتل أفضل من الصلح والصلح
أفضل من القصاص وكذا عفو
المجروح * لا تصح توبة القاتل
حتى يسلم نفسه للقود وهبانية *
الامام شرط استيفاء القصاص
كالحدود عند الأصوليين

عن الإسلام جنابة في الحرم وهو الظاهر ثم ذكر عن البدائع أن الحربى لو التجأ إلى الحرم لا يقتل فيه ولا يخرج
عندهما وقال أبو يوسف يباح إخراجه منه (قوله فيخرج من الحرم) أي يخرج هو بنفسه (قوله فيقتص
منه) وكذا يجذف في الخانية عن أبي حنيفة لا تقطع يد السارق في الحرم خلافاً لما وان فعل شيئاً من ذلك
في الحرم يتسام عليه الحد فيه (قوله ولو قتل في البيت الخ) ومثله سائر المساجد لأن المسجد يسان عن مثل
ذلك أه رحى (قوله بسيف) قبده لقوله وتجب الدية في ماله فلو قتله بمقتل فالدية على العاقلة ط
(قوله في الصحيح) وبه جزم في عمدة المفتي بل في مختصر المحيط أنه بالاتفاق كما في شرح الوهبانية (قوله
وسقط القود) كالأستدرال على قوله لأن الإباحة لا تجرى في النفس فان التبادر منه القصاص ط (قوله
وكذا لو قال) أي وكان هو الوارث (قوله لو ابنه صغيراً يقتص) أي قياساً وظاهراً أن الصغير غير قبيد
ومثله الأخ وعمة البرازية وفي الواقعات اقتل ابني وهو صغير فقتله يقتص ولو قال اقطع يده فقطعها عليه
القصاص ولو قال اقتل أخى فقتله وهو وارثه ففي رواية عن الثماني وهو القياس يجب القصاص وعن محمد
عن الامام الدية وسوى في الكفاية بين الابن والأخ وقال في القياس يجب القصاص في الكل وفي الاستحسان
تجب الدية وفي الإيضاح ذكر قرييماً منه أه (قوله فقتله يقتص) لأنه يبيع باطل وهو ليس باذن بالقتل
فليس كقوله اقتلني ط (قوله وفي اقتطع يده يقتص) لأن ولاية الاستيفاء ليست له بل للأب فلم يكن أمره
مسقطاً للقصاص رحى تأمل (قوله وفي شج ابني الخ) هذه المسئلة لم أرها في الخانية بل هي مذكورة
في المجتبى ونصه ولو أمره أن يشجه فشجه فلا شيء عليه فان مات منها كان عليه الدية أه والضمير في شجه
يحمل عوده على الأمر أو على الابن المذكور في المجتبى قبله والثاني هو ما فهمه الشارح لكن فيه أنه لا يظهر
الفرق بين القتل والشج فلي تأمل (قوله وقيل لا الخ) مقابل قوله وتجب الدية في ماله في الصحيح (قوله
وان سري لنفسه ومات) عزاء في التاترخانية إلى شيخ الإسلام وفيها عن شرح الطحاوي قال لا يخرج القاص
يدي فان كان بعلاج كما إذا وقعت في يده أكلة فلا بأس به وان من غير علاج لا يحل ولو قطع في الحالين فسرى إلى
النفس لا يضمن أه (قوله ولو قال اقطعه) أي الطرف المذموم من الأطراف (قوله وبطل الصلح) أي
مارضى به بدلاً عن الأرش (تنبيه) قال في الفصل ٣٣ من جامع الفصولين وقد وقعت في بخاري واقعة وهي
رجل قال لا أخارم السهم إلى حتى آخذه فرمى إليه فاصاب عينه فذهبت قال خ لم يضمن كما لو قال له اجن
على تخني وهكذا أفقي بعض المشايخ به وقاسوه على ما لو قال اقطع يدي وقال صاحب المحيط الكلام في وجوب
القود ولا شك أنه تجب الدية في ماله لأنه ذكر في الكتاب لو تضارب بالوكز فذهبت عين أحدهما يقاد لو أمكن
لأنه عمد وان قال كل منهما لا أخرده وكذا لو بارزاً على وجه الملاعبة أو التعليم فاصابت الخشبة عينه فذهبت
يقادان أمكن أه وقال العلامة الرملي في حاشيته عليه أقول في المسئلة قولان قال في مجمع الفتاوى ولو قال
كل واحد صاحبه دمه وركز كل منهما صاحبه وكسر سنه فلا شيء عليه بنزلة ما لو قال اقطع يدي فقطعها
كذا في الخانية أه والذي ظهر في وجه ما في الكتاب أنه ليس من لازم قوله دمه إباحة عينه لاحتمال
السلامة مع المضاربة بالوكزة كاحتمالها مع رمي السهم فلم يكن قوله أرم السهم إلى وقوله دمه صريحاً في اتلاف
عضوه بخلاف قوله اقطع يدي أو اجن على فلم يصح قياس الواقعة عليه والمصرح به أن الأطراف كأموال
يصح الأمر فيها تأمل أه (قوله لغير القاتل) وكذا القاتل لو جرد العلة فيه أفادها الجوى وانظر هل
يسقط القصاص في صورتين ط والظاهر أنه لا يتوقف في عدم السقوط أذ لا معنى لعدم جوازه
الأذلك (قوله عفو الولي عن القاتل أفضل) ويبرأ القاتل في الدنيا عن الدية والقود لأنهما حق الوارث
يرى (قوله لا تصح توبة القاتل حتى يسلم نفسه للقود) أي لا تكفيه التوبة وحدها قال في تبين المحارم
واعلم أن توبة القاتل لا تكون بالاستغفار والندامة فقط بل يتوقف على إرضاء أولياء المقتول فان كان القاتل
عمداً لا بد أن يكفهم من القصاص منه فان شأواً قتلوه وان شأواً عفا عنه مجاناً فان عفا عنه كفته التوبة أه
مخلصاً وقد منّا آثفانه بالعفو عنه يبرأ في الدنيا وهل يبرأ فيما بينه وبين الله تعالى هو بمنزلة الدين على رجل فمات
الطالب وبراءته الورثة يبرأ فيما بقي أما في ظلم المتقدم لا يبرأ فكذا القاتل لا يبرأ عن ظلمه ويبرأ عن القصاص
والدية تاترخانية أقول وظاهر أن الظلم المتقدم لا يسقط بالتوبة لتعلق حق المقتول به وأما ظلمه على نفسه

بأقدامه على المعصية فيسقط به تأمل وفي الحامدية عن فتاوى الامام النووي مسألة فيمن قتل مظلوما
 فاقتص وارثه أو عفا على الدية أو مجاناها على القاتل بعد ذلك مطالبة في الآخرة الجواب ظواهر الشرع
 تقتضي سقوط المطالبة في الآخرة اهـ وكذا قال في تبين المحارم ظاهرا بعض الاحاديث يدل على أنه
 لا يطالب وقال في مختار الفتاوى القصاص مخلص من حق الاولياء وأما المقتول فيخاصمه يوم القيامة فإن
 بالقصاص ما حصل فأنه لا مقتول وحقه باق عليه اهـ وهو مؤيد لما استظهرته (قوله وقرق الفقهاء)
 أي بين القصاص والحدود فيشترط الامام لاستيفاء الحدود دون القصاص جوى قال في الهندية وإذا
 قتل الرجل عمدا وله ولي واحد فله أن يقتله قصاصا قضى القاضي به أو لم يقتض اهـ ط (قوله يجوز القضاء
 بعلمه في القصاص) مبنى على أن القاضي يقتضى بعلمه في غير الحدود والفتوى اليوم على عدم جواز القضاء
 بعلمه مطلقا جوى اهـ ط وسيد كره الشارح في أول جنابات المملوك (قوله القصاص يورث) سياقى
 بيانه في أول باب الشهادة في القتل (قوله لا الحد) شمل حد القذف وهو محمول على ما بعد المرافعة أما
 قبلها فهو جائز وفي الحامى اذا ثبت الحد لم يجز الاستقاط واذا عفا المقتذوف عن القاذف فعفوه باطل
 وله أن يطالب بالحد اهـ الا اذا قال لم يقتله أو كذب فهو يهودى فانه يصح كما في البحر عن الشامل والمراد من
 بطلان العفو أنه اذا عاود طلبه حد لان العفو كان لغوا فكأنه لم يخصصه الى الآن وليس المراد أن الامام له
 أن يقيم بعد ذهاب المقتذوف وعفوه أفاده أبو السعود في حاشية الاشباه ط (قوله بخلاف الحد) فان
 التقادم يمنع والتقادم في الشرب بذهاب الريح وفي حد غيره بمعنى شهر وقدمنى في الحدود ط (قوله
 لا الحد) فلا تجوز الشفاعة فيه بعد الوصول للحاكم أما قبل الوصول اليه والثبوت عنده فتجوز الشفاعة عند
 الرفع له الى الحاكم ليطلبه لان الحد لم يثبت كما في البحر وفي البيرى قال الاكمل في حديث اشنعوا وتوجروا ولا
 يتناول الحديث الحدود فتبقى الشفاعة لارباب الخوايج المباحة كدفع الظالم أو تخليص خطاوا مشالهما
 وكذا العفو عن ذنب ليس فيه حد اذا لم يكن المذنب مصرا فان كان مصرا لا يجوز حتى يرتد عن الذنب
 والاصرار اهـ ومثله في حاشية الجوى عن شرح مسلم للامام النووي (قوله السابعة الخ) قال في الاشباه
 تسمع الشهادة بدون الدعوى في الحد الخالص والوقف وعق الاثمة وحريةها الاصلية وفيما تمحض لله تعالى
 كرمضان وفي الطلاق والايلاء والظهار اهـ (قوله سوى حد القذف) وكذا حد السرقة لما تقدم في محله
 أن طلب المسروق منه المال شرط القطع فلو أقر أنه سرق مال الغائب توقف على حضوره ومخاضته (تنبيه)
 زاد الجوى ثمانية وهي اشتراط الامام لاستيفاء الحدود دون القصاص قال أبو السعود ويراد تاسعة وهي
 جواز الاعتياض في القصاص بخلاف حد القذف حتى لو دفع القاذف مالا للمقتذوف ليسقط حقه فانه
 يرجع به اهـ أقول ويراد عشرة وهي صحة رجوعه عن الاقرار في الحد (قوله لا يضمن اجماعا) لانه
 شغل ملكه كما لو قصد أخذ ثيابه فدفعه حتى قتله لم يضمن مخ عن القنية وفي معراج الدراية ومن نظر في بيت
 انسان من ثقب أو شق باب أو نحو فطعن منه صاحب الدار بخشبة أو رماء بحصاة فنشأ عنه يضمن عندنا وعند
 الشافعي لا يضمن لما روى أبو هريرة رضي الله تعالى عنه انه عليه الصلاة والسلام قال لو ان امرأة اطلع عليك بغير
 إذن فخذفته بحصاة وفقات عينه لم يكن عليك جناح ولنا قوله عليه الصلاة والسلام في العين نصف الدية وهو
 عام ولان مجرد النظر اليه لا يبيع الجنابة عليه كما لو نظر من الباب المفتوح وكما لو دخل بيته ونظر فيه أو نال من
 امرأته ما دون الفرج لم يجز قلع عينه ولان قوله عليه الصلاة والسلام لا يحل دم امرئ مسلم الحديث يقتضى
 عدم سقوط عصمته والمراد بما روى أبو هريرة المبالغة في الزجر عن ذلك اهـ ومثله في ط عن الشئى وقوله
 وكما لو دخل بيته الخ مخالف لما ذكره الشارح الا أن يحمل ما ذكره على ما اذا لم يمكن تخيجه بغير ذلك وما هنا
 على ما اذا أمكن فليأمل والله تعالى أعلم

* (باب القود فيما دون النفس) *

لما فرغ من بيان القصاص في النفس اتبعه بما هو بمنزلة التبعية وهو القصاص في الاطراف عناية ثم اعلم انه
 لا يقاد جرح الا بعد برئه خلافا للشافعي كما سيأتى آخر الشجاج (قوله رعاية حفظ المماثلة) الاولى الاقتصار
 على المتن فان الرعاية الحفظ ط (قوله فيفاد الخ) أي سواء حصل الضرب بسلاح أو غيره لما قدمه انه ليس

وفرق الفقهاء اشباه وفيها في قاعدة
 الحدود تدبراً بالشبهات كالحدود
 القصاص الا في سبع * يجوز
 القضاء بعلمه في القصاص دون
 الحدود * القصاص يورث والحد
 لا * يصح عفو القصاص لا الحد *
 التقادم لا يمنع الشهادة بالقتل
 بخلاف الحد سوى حد القذف
 * ويثبت باشارة آخرس وكأنته
 بخلاف الحد * تجوز الشفاعة
 في القصاص لا الحد * السابعة
 لا بد في القصاص من الدعوى
 بخلاف الحد سوى حد القذف
 انتهى وفي القنية نظر في باب
 دار رجل فنشأ الرجل عينه
 لا يضمن ان لم يمكن تخيجه من غير
 فتشاهوا وان أمكنه ضمن وقال
 الشافعي لا يضمن فيه ما ولو ادخل
 رأسه فرماه بججر فقتلها لا يضمن
 اجماعا انما الخلاف فيمن نظر
 من خارجها والله تعالى أعلم
 * (باب القود فيما دون النفس)
 وهو في كل ما يمكن فيه رعاية
 (حفظ المماثلة) وحينئذ فيفاد
 قاطع اليد عمدا

فيمادون النفس شبه عمد (قوله من المفصل) وزان مسجد أحد مفاصل الاعضاء مصباح (قوله من نصف ساعد الخ) المراد به ما لا يكون من المفصل (قوله أو من قصبة انف) أي بمن عطف على من الأولى لا على ساعد لأنه لا قصاص بقطع القصبة كلها أو نصفها لأنها عظم كما في الجوهرة (قوله لا تمنع حفظ المماثلة) لأنه قد يكسر زيادة من عضو الجاني أو يقع خلل فيه زائد ط (قوله وإن كانت يده أكبر منها) أي من المقطوعة وهذا بخلاف ما إذا شجبه موضحة فأخذت الشجة ما بين قرني المشجوج ولا تأخذ ما بين قرني الشاج لكبر رأسه حيث اعتبر الكبر وخير المشجوج بين الاقتصاص بقدر شجته وبين أخذ ارش الموضحة لأن المعتبر في ذلك الشين وبالاقتصاص بقدر ارها يكون الشين في الثانية أقل وبأخذه ما بين قرني الشاج زيادة على حقه فانتفت المماثلة صورة ومعنى فإن شاء استوفاهما معنى وهو بقدر شجته ويترك الصورة وإن شاء أخذ ارشها أما اليد الكبيرة والصغيرة فنفعتهم ما لا يختلف عناية وغيرها وقيد بالكبر لأنه لا تقطع الصلابة بالسلا ولا اليمين اليسرى وعكسه كما في الجوهرة وبأقنى تمامه (قوله والمارن) هو ما لان من الانف وأحترزه عن القصبة كما مر قال ط وإذا قطع بعضه لا يجب ذخيرة وفي الأربعة حكومة عدل على الصحيح خزانة المفتين وإن كان انف القاطع أصغر خير المقطوع أنه الكبير إن شاء قطع وإن شاء أخذ الارش محيط وكذا إذا كان قاطع الانف أخشم لا يجب دالريح أو أصرم الانف أو بانفه نقصان من شيء أصابه فإن المقطوع مخبر بين القطع وبين الأخذية أنه ظهريه اه (قوله والاذن) أي كلها وكذا بعضهما إن كان للقطع حتى يعرف تمكن فيه المماثلة والاستطافا القصاص اتقاني ولو كانت اذن القاطع صغيرة أو خرقاء أو مشقوقة والمقطوعة كبيرة أو سالمة خير المجنى عليه إن شاء قطع وإن شاء ضمن نصف اليد وإن كانت المقطوعة ناقصة كان له حكومة عدل تارخانية (قوله وكذا عين الخ) ولو كبيرة بصغيرة وعكسه وكذا يقتص من اليمنى اليسرى لا بالعكس بل فيه الدية خلافا للحنانية ولو ذهب بياضها ثم ابصر فلا شيء عليه أي إن عاد كما كان فلودونه فحكومة كما لو أبيضت مثلا كما في القهستاني عن الذخيرة درمنتي أقول قوله وكذا يقتص الخ في القهستاني خلافه والذي في الحنانية هو ما يذكره عن المجتبي قريبا وفي الجوهرة اجمع المسلمون على أنه لا تؤخذ العين اليمنى اليسرى ولا اليسرى اليمنى اه وبأقنى تمامه قريبا فتنبه (قوله فزال ضوءها) قال بعضهم يعرف ذلك إذا أخبر رجلان من أهل العلم به وقال ابن مقاتل بأن لا تدمع إذا قوبلت مفتوحة للشمس (قوله فيجعل الخ) هذه الحادثة وقعت في زمن عثمان رضي الله تعالى عنه فشاورة الصحابة فلم يجيبوه حتى جاء على وقضى بالقصاص وبين هكذا ولم ينكر عليه فاتفقوا عليه معراج (قوله بمرأة) بكسر الميم ومد الهمزة آلة الرؤية ورأيت بخط بعض العلماء أن المراد بها هنا فولاذ صقيل يرى به الوجه لا المرأة المعروفة من الزجاج (قوله وعن الثاني الخ) عبارة المجتبي ولو فتنأ عينا حولاء والحول لا يصير يصغر يقتص منه والافقيه حكومة عدل م عن أبي يوسف لا قصاص في فتي العين الحولاء مطلقا اه وظاهره ترجيح الأول وعليه اقتصر في الحنانية نقلا عن الحسن لكن قال قبله بورقة ولا قصاص في عين الاحول وظاهره الاطلاق وعادته تقديم ما هو الأشهر فلذا اقتصر عليه الشارح وكذا ظاهر كلام الشربلالية الميل اليه فافهم (تنبيه) ضرب عين إنسان فابيضت بحيث لا يصير بها الاقصاص فيه عند عامة العلماء لتعذر المماثلة فتأ عين رجل وفي عين الفاسق بياض ينقصها فللرجل أن ينفق البياض أو أن يأخذ ارش عينه جنى على عين فيها بياض يصير بها وعين الجاني كذلك فلا قصاص بينهما وفي العين القائمة الذاهب نورها حكومة عدل وكذا لو ضربها فابيض بعض الناظر أو أصابها قرحة أو ریح أو سبيل أو شيء مما يبيح بالعين فنقص من ذلك تارخانية (قوله كوضحة) هي التي توضح العظم أي تظهره وكذا يجب القصاص فيمادونها في ظاهر الرواية كما سيأتي في الشجاج (قوله الا السن) استثناء متصل أو منقطع فإن الأطباء اختلفوا فقيل أنه عصب يابس لأنه يحدث وينمو بعد تمام الخلقة وقيل عظم وكأنه وقع عند صاحب الهداية أنه عظم حتى قال والمراد منه غير السن وعليه فالاستثناء متصل والفرق بينه وبين غيره إمكان المساواة بأن يرد بالمرد معراج وعناية (قوله للمامتر) أي من اتحاد المنفعة وفيه إشارة إلى أنها أصلية سليمة ففي القهستاني ال للعهد أي سن أصلية فلا قصاص في السن الزائدة اه أي بل فيها حكومة عدل كما في التارخانية وفيها أيضا لوسن الجاني سوداء أو صفراء أو حمراء أو خضراء إن شاء المجنى عليه اقتصر أو ضمنه ارش سنه خمسة مائة

من المفصل) فلو أقطع من نصف ساعد أو ساق أو من قصبة انف لم يقدر لا تمنع حفظ المماثلة وهي الأصل في جريان القصاص (وإن كانت يدها أكبر منها) لا اتحاد المنفعة (وكذا) الحكم في (الرجل والمارن والاذن) كذا (عين ضربت فزال ضوءها وهي قائمة) غير منخسفة (فيجعل على وجهه قطن رطب وتناوب عينه بمرآة محماة ولو وقعت له لا) قصاص لتعذر المماثلة في المجتبي فقام اليمنى ويسرى الفاسق ذاهبة اقتص منه وترك اعمى وعن الثاني لا قود في فتي عين حولاء (و) كذا هو أيضا (في كل شجة يراعى) ويتحقق (فيها المماثلة) كوضحة (ولا قود في عظم الا السن وإن تفاوتا) طولاً أو كبرا للمامتر (فتقلع ان قلعت وقيل تبرد الى) اللهم

(موضع اصل السن) ويسقط
 ما سواه لتعذر المماثلة اذ ربما تفسد
 لهاته وبه أخذ صاحب الكافي
 قال المصنف وفي المجتبى وبه يفتى
 (كاتبه) الى ان يتساويا (ان
 كسرت) وفي المجتبى ويؤجل حولاً
 فان لم تثبت يقتصر وقيل يؤجل
 الصبي لا البالغ فلو مات الصبي
 في الحول برئ وقال أبو يوسف
 فيه حكومة عدل وكذا الخلاف
 اذا اجل في تحريكه فلم يسقط
 فعند أبي يوسف يجب حكومة
 عدل الالم أى اجر الصلح
 والطبيب اه وسنخه (وتؤخذ
 الثانية بالثنية والناث بالناث
 ولا يؤخذ الاعلى بالاسفل
 ٤ ولا الاسفل بالاعلى) مجتبى
 والحاصل انه لا يؤخذ عضو الالبته
 (و) لا قود عندنا في (طرفي رجل

٤ قوله ورابع سن الكاسر قول
 الظاهر ان لفظة ربع زائدة اه
 مؤلفه

ولو المعيب سن المجنى عليه فله الارش حكومة عدل ولا قصاص (قوله موضع اصل السن) بدل مما قبله ط
 (قوله ويسقط ما سواه) أى ما كان داخل في اللحم (قوله اذ ربما تفسد لهاته) أى لو قطع والتعبير باللهاته
 وقع في النهاية وتبعه الزياحي والمصنف والشارح والصواب اشانه كما وقع في الكفاية قال في المغرب للهاته
 لجة مشرفة على الخلق وقوله من تسحر بسو بقل لا بد ان يبقى بين اسنانه ولهاته شئ كأنه تصحيف لسانه وهي
 لحامات اصول الاسنان اه (قوله وبه أخذ صاحب الكافي) أى بالقول بالبرد وعليه مشى شراح الهداية
 وعزوه الى الذخيرة والمبسوط وتبعهم في الجوهرية والتبيين ولم يتعرضوا للقول بالقطع اصلاً بل قالوا لا تقطع وانما
 تبرد مع انه في الهداية قال ولو قطع من اصله يقطع الثاني فيتمثالان وكان الشراح لم يرتضوا به لكن مشى عليه
 في مختصر الوقاية والمقتنى والاختيار والدرر وغيرها ونقل الطوري عن المحيطان في المسألة روايتين ونقل
 بعضهم عن المقدسي انه قال ينبغي اختيار البرد خصوصاً عند تعذر القطع كالأوكاف اسنانه غير منلجة بحيث يخاف
 من قلع واحد ان يتبعه غيره أو ان تفسد اللثة اه قلت يؤيده ما في شرح مسكين عن الخلاصة النزاع مشروع
 والاخذ بالبرد احتياط اه (قوله قال المصنف الخ) لم اره في الخ ولا في المجتبى (قوله كاتبه الى ان يتساويا ان
 كسرت) هذا اذا لم يسود الباقي وان اسود لا يجب القصاص فان طلب المجنى عليه استيفاء قدر المكسورة وترك
 ما اسود لا يكون له ذلك وفي الظاهر الرواية اذا كسر السن لا قصاص فيه خائفة وسيأتى في كتاب المديات وفي البرازية
 قال القاضي الامام وفي كسر بعض السن انما يبرد بالبرد اذا كسر عن عرض أو مالوع عن طول ففيه الحكومة اه
 ثم نبلاية وفي التاترخانية ان كسر مستوي يمكن استيفاء القصاص منه اقتصر والافعليه ارش ذلك في كل سن
 خمس من الابل أو البقر اه فعلم تقييده أيضاً بما اذا امكن فيه المساواة وفي الخائفة ضرب سن رجل فاسود
 فزعه آخر فعلى الاول ارش تام خمسمائة وعلى الثاني حكومة عدل اه وفيها كسر ربع سن رجل ورابع سن
 الكاسر مثل سن المكسور ذكر ابن رستم انه يكسر من الكاسر ولا يعتبر فيه الصغر والكبر بل يكون على قدر
 ما كسر وكذا لو قطع اذن انسان أو يده واذن القاطع أو يده أطول اه (تنبيه) قال في الخلاصة ولو كسر بعض
 السن فسقط الباقي لا يجب القصاص في المشهور من الرواية ولو ضربها فحتركت ولم تتغير فقلعها آخر فعلى كل
 حكومة عدل اه (قوله فان لم تثبت يقتصر) أى فيما اذا قلعت وذكر في المجتبى أيضاً انه اذا كسر بعضها ينتظر
 حولاً فاذا لم تتغير تبرد وكذا ذكر فيما اذا تحركت ينتظر حولاً فان احمرت أو اخضرت أو اسودت تجب ديتها في
 ماله قال وفي الامم فرار اختلاف المشايخ (قوله وقيل يؤجل الصبي) عبارة المجتبى والاصل عندنا انه يستأنى
 في الجنائيات كلها عدا كان أو خطأ ومحمد ذكر الاستثناء في التحريك دون القطع واختلف في القلع قال القدوري
 يستأنى الصبي دون البالغ وقيل يستأنى فيهما اه وتقبل ط عن الظهيرية ان ضرب سن رجل فسقطت
 ينتظر حتى يبرأ موضع السن ولا ينتظر حولاً الا في رواية المجرد والصحيح هو الاول لان نبات سن البالغ نادر اه
 وسينقله الشارح في الشجاج عن الخلاصة والنهاية ويأتى تحقيقه هناك ان شاء الله تعالى (قوله فلو مات
 في الحول برئ) أى لو مات الصبي قبل تمام السنة فلا شئ على الجاني عند أبي حنيفة مجتبى (قوله وكذا
 الخلاف الخ) قال في المجتبى اذا استأنى في التحريك فلم يسقط فلا شئ عليه وقال أبو يوسف يجب حكومة عدل
 الالم أى اجر الصلح والطبيب وان سقط يجب القصاص في العمود والدية في الخطا فان قال الضارب سقط
 لا يضرب بقى فاقول للمضروب استحصانا اه زاد في التاترخانية وليس هذا في شئ من الجنائيات الا في السن للآثر
 فان جاء بعد السنة والسن ساقط فقال الضارب سقط في السنة فالقول للمضروب انها سقطت من ضربه وان قال
 بعد السنة فلا يضرب (قوله حكومة عدل الالم) حكومة العدل بمعنى الارش فكأنه قال ارش الالم
 اه ح أو يقال الاضافة بيانية أى حكومة هي عدل الالم أى ما يعادله من الدراهم تأمل (قوله أى اجر
 القلاع) الذي رأيت في التاترخانية اجر العلاج (قوله وسنخه) أى في اثناء فصل الشجاج وفي آخره (قوله
 والحاصل الخ) افاد ان ذلك ليس خاصاً في السن بل غيرها كذلك قال في الجوهرية واجمع المسلمون على انه
 لا تؤخذ العين اليمنى باليسرى ولا اليسرى باليمن وكذا اليدان والرجلان وكذا اصبعهما ويؤخذ ابهام
 اليمنى باليمن والسبابة بالسبابة والوسطى بالوسطى ولا يؤخذ شئ من اعضاء اليمنى الا باليمنى ولا اليسرى
 الا باليسرى اه (قوله ولا قود عندنا الخ) فيجب الارش في ماله حالاً جوهرية (قوله في طرفي رجل

وامرأة) عبارة القدروى ولاقصاص بين الرجل والمرأة فيمادون النفس الخ ومفاده ان المراد بالطرف
 مادون النفس فيشمل السن والعين والانف ونحوها وهو فاد الدليل الاتى وفي الكفاية فان قيل قوله تعالى
 والعين بالعين والاذن بالاذن مطلق يتناول مواضع النزاع قلنا قد خص منه الحربي المستامن والعام اذا خص
 يجوز تخصيصه بخبر الواحد اه وفي الشربلالية عن المحيط قيل لايجرى القصاص في الشجاج بين الرجل
 والمرأة لان مبناه على المساواة في المنفعة والقيمة ولم توجد وقيل يجرى ونص عليه محمد في المبسوط لان في قطع
 الاطراف تفويت المنفعة والحاق الشين وقد تفاوتوا وليس في هذه الشجاج تفويت منفعة وانما هو الحاق
 الشين وقد تساوى فيه اه واقتصر في الاختيار على الثاني فتأمل (قوله بدليل الخ) قال الزيلعي ولنا ان
 الاطراف يسلك بهامسلك الاموال لانها وقاية لانفس كالا موال ولا مماثلة بين طرفي الذكر والانثى للتفاوت
 بينهما في القيمة بتقويم الشارع ولا بين الحر والعبد ولا بين العبدين للتفاوت في القيمة وان تساوى في ذلك
 بالحر والظن وليس يبين فصا شبهة فامتنع القصاص بخلاف طرف الحرين لان استواءهما متيقن بتقويم
 الشرع وبخلاف الانفس لان القصاص فيها يتعلق بازهاق الروح ولا تفاوت فيه اه وبه يحصل الجواب عن
 قول الامام الشافعي الاتى حيث الحق الاطراف بالانفس (قوله قلت هذا هو المشهور) وهو المذكور
 في الشروح والمستفاد من اطلاق المتون فكان هو المعتمد وقد ذكر في الكفاية الفرق بين عدم جواز استيفاء
 الناقص بالسكامل هنا وبين جوازه فيما يأتي اذا كان القاطع اشل او ناقص الاصابع بما حاصله ان القصاص هنا
 اصلي فيمنع القصاص لنفوات محله وفيما يأتي كان التساوى ثابتا في الاصل والتفاوت بامر عارض (قوله ولا بين
 عبيدين) فلصاحب العبد الاعلى اختيار الاستيفاء من الادنى ط (قوله وطرف المسلم والكافر) أى وطرف
 الكافر أى الذي سبى أى متساويان فيجوز فيهما القصاص وكذا بين المراثين والمسلمة والكفاية وكذا
 بين الكنايتين جوهره (قوله ولا في قطع يد الخ) أى بل فيه حكومة عدل اتقانى (قوله لما مر) أى
 من امتناع رعاية المماثلة ط (قوله ولا في جائفة برئت) لان البرء نادر فيفتنى الثاني الى الهلال لظاهرا
 هداية والجائفة هي التي تصل الى البطن من الصدر والظهر والبطن فلاقصاص لانتفاء شرطه بل يجب ثلث
 الدية ولا تكون الجائفة في الرقبة والحنك واليد والرجل ولو في اثنين والبرفهي جائفة اتقانى (قوله فان
 سارية) بأن مات منها والاخصر ان يقال فلولم تبرأ فينظر البرء والسراية فيقتص (قوله به يفتى) وهو الصحيح
 قهستاني عن المنعرات وهو مفاد اطلاق المتون ولا سيما والاستثناء من ادوات العموم وهو قوله الان يقطع
 الحشفة فيفيدان لاقصاص في قطع غيرها اصلا (قوله لكن جزم قاضي خان بلزوم القصاص) يعنى
 في الذكر وحده اذا قطع من اصله لافي اللسان فانه قال في الخانية رجل قطع لسان انسان ذكر في الاصل انه
 لاقصاص فيه وقال أبو يوسف لاقصاص في بعض اللسان اه ثم قال في الخانية وفي قطع الذكر من الاصل
 عمدا قصاص وان قطع من وسطه فلاقصاص فيه وهذا في ذكر الفحل فاما في ذكر النصى والعين حكومة
 عدل وفي ذكر المولود ان تحرك يجب القصاص ان كان عمدا والدية ان كان خطأ وان لم يتحرك كان فيه حكومة
 عدل ولاقصاص في قطع اللسان اه فتدفرق بين اللسان والذكر كما ترى واعلم لعسر استقصاء اللسان من
 اصله بخلاف الذكر لكن قاضي خان نفسه - كى في شرحه على الجامع الصغير رواية أبي يوسف في الذكر واللسان
 وصحح قول الامام فانه قال فيما اذا قطع ذكر مولود بدلا لاصلاحه بالتحرك وان قطع الذكر من اصله عمدا اختلف
 الروايات فيه روى بشر عن أبي يوسف انه يجب فيه القصاص وروى محمد عن أبي حنيفة عدمه اه ملخصا
 ثم قال وان قطع لسان صبي قد استهل ففيه حكومة عدل لانه لم يعرف صلاحه بالدليل وان تكلم ففيه دية كاملة
 ولم يذكر فيه القود فدل على انه لايجب القصاص في اللسان قطع كله أو بعضه وهكذا روى عن أبي حنيفة وعن
 أبي يوسف اذا قطع الكل يجب القصاص والصحيح قول أبي حنيفة اه وقد علمت ان قول الامام هو ظاهر
 اطلاق المتون وفي القهستاني انه ظاهر الرواية وفي الصحيح العلامة قاسم والصحيح ظاهر الرواية (قوله ان
 قطع الذكر ذكره من اصله) كذا في عامة النسخ ولفظ الذكر ساقط من عبارة الشربلالية والمراد به الرجل وهو
 فاعل قطع وذكره مفعوله أى ذكر رجل آخر واحتزب ذلك عما لو كان القاطع او المقطوع امرأة فانه لاقصاص
 كما لا يخفى (قوله واقره في الشربلالية) لكن قال الشربلالي في شرحه على الوهبانية والفتوى على انه

وامرأة) طرفى (حرو عبيد
 و) طرفى (عبيدين) لتعذرا مماثلة
 بدليل اختلاف ديتهم وقيتهم
 والاطراف كالاموال قلت هذا
 هو المشهور لكن في الواقعات
 لو قطعت المرأة يد رجل كان له
 القود لان الناقص يستوفى
 بالسكامل اذا رضى صاحب الحق
 فلا فرق بين حرو عبيد ولا بين
 عبيدين وأقره القهستاني
 والبرجندى (وطرف المسلم
 والكافر سبى) للتساوى في الاوش
 وقال الشافعي كل من يقتل به
 يقطع به وما لا فلا (و) لافي (قطع
 يده من نصف الساعد) لما مر (و)
 لافي (جائفة برئت) فلولم تبرأ
 فان سارية يقتص والا ينتظر
 البرء او السراية ابن كمال (ولسان
 وذكر) ولومن اصلهما به يفتى
 شرح وهبانية واقره المصنف
 لانه يقتبض وينبسط قلت لكن
 جزم قاضي خان بلزوم القصاص
 وجهه في المحيط قول الامام ونصه
 قال أبو حنيفة ان قطع الذكر
 ذكره من أصله أو من الحشفة
 اقتص منه أذله عدم معلوم واقره
 في الشربلالية فليحفظ (الان
 يقطع) كل (الحشفة) فيقتص
 ولو بعينها لا

المماثلة (والا) يستقصها (لا)

يقتص مجتبي وجوهرة وفي لسان

اخرس وصبي لا يتكلم حكومة

عدل (فان كان القاطع أشل

أو ناقص الا صابع أو كان رأس

الشاج أكبر) من المشجوج

(خير المجنى عليه بين القود

و) اخذ (الارش) وعلى هذا

في السن وسائر الاطراف التي

تقاد اذا كان طرف الضارب

والقاطع معيبا بتخير المجنى عليه

بين اخذ المعيب والارش كاملا

قال برهان الدين هذا هو الشلاء

ينتفع به افسا لم ينتفع به لم تكن

محلا للقود فله دية كاملة بلا خيار

وعليه الفتوى مجتبي وفيه لا تقطع

الصحيحة بالشلاء (ويستقط القود

بموت القاتل) لفوات الهل

(وبعضوا لا وبصلهم على

مال ولو قليلا ويجب حالا) عند

الاطلاق (وبصلح احدهم وعفوه

ولن يبق) من الورثة (حصته من

الدية) في ثلاث سنين على القاتل

هو الصحيح وقيل على العاقلة ملحق

(امرا الحرق القاتل وسيد) العبد

(القاتل رجلا بالصلح عن دمه)

الذي اشتر كفيه على آف ففعل

المأمور) الصلح عن دمه (فاللاف

على) الحر والسيد (الا ممرين

نصفان) لانه مقابل بالقود وهو

عليهما سوية فبدله كذلك (ويقتل)

جمع بمفرد ان جرح كل واحد

جرحا مهلكا (لان زهوق الروح

يتحقق بالمشركة لانه غير متميز

بجلاف الاطراف كما سمي

(والالا) كما في تصحيح العلامة قاسم

وفي المجتبى انما يقتلون اذا

وجد من كل جرح يصلح لزهوق

الروح فاما اذا كانت اوتظارة

او مفرين أو معينين بامسالك

واحد فلا قود عليهم

لا قصاص في اللسان والذ كروهو قول الجمهور كما في الهداية وغيرها اه (قوله وسبيء) أى في قول كتاب
الديات (قوله فان كان القاطع أشل) أى في حال القطع اما اذا كانت يد القاطع صحيحة ثم شلت بعد القطع فلا حق
لله مقطوع في الارش لان حق المقطوع كان متقرا في اليد فيستقط بقدر هلاك الهل اه ط عن الولوالجية
(قوله أو كان رأس الشاج اكبر) بان كانت الشجة تستوعب ما بين قرني المشجوج دون الشاج وفي عكسه
يخير أيضا لانه يتبعذرا لاستيفاء كلالته عذرى الى غير حقه وكذا اذا كانت الشجة في طول الرأس وهي تأخذ
من جبهته الى قفاه ولا تبلغ الى قفا الشاج فهو بالخيار هداية (قوله خير المجنى عليه الخ) لان استيفاء
الحق كلالته عذره ان يتجاوز دون حقه وله ان يعدل الى العوض ولو سقطت أى يد الجاني لاقية قبل اختيار
المجنى عليه أو قطعت ظمنا فلا شيء عليه عندنا لان حقه متعين في القصاص وانما ينتقل الى المال باختياره
فيستقط بفضائه بخلاف ما اذا قطعت بحق عليه من قصاص أو مرقعة حيث يجب عليه الارش لانه أى الجاني
أو في به حقا مستحقا فصارت سالمة له هداية قال الزبلي بخلاف النفس اذا وجب على القاتل القصاص
لغيره فقتل به حيث لا يضمن لانما ليست بمعنى المال فلم تسلم له (قوله مجتبي) نقله عنه في المعراج واقره وذكره
في التارخانية أيضا (قوله لا تقطع الصحيحة بالشلاء) هذا نظير ما قدمه من انه لا تقاد العين الصحيحة
بالحول وفي التارخانية اذا كان باليد المقطوعة جراحة لا توجب نقصان دية البدن كان نقصان الا يوهن
في البطش فانه لا يمنع وجوب القصاص وان كان يوهن حتى يجب بقطعه حكومة عدل لانصف الدية كان
بمنزلة اليد الشلاء ولا تقطع الصحيحة بالشلاء اه ملخصا (قوله ويسقط القود بموت القاتل) ولا يجب للولى
شيء من التركة قهستاني وكذا يسقط فيما دون النفس كما هو ظاهر افاده الرملى وقد مننا آفائه يسقط أيضا
لو تلفت يد القاطع لاقية أو ظمنا لا يوجب (قوله ولو قليلا) بخلاف الخطا فان الدية مقدرة شرعا والصلح على
اكثر من بارب أو اما القصاص فليس بمال فكان التقويم بالعقد فيقوم بقدر ما أوجبه الصلح قل أو كثر معراج
وبه ظهران الظاهر ان يقول ولو كثر اليكون اشارة الى الفرق بين الخطا والعمد تدبر (قوله ويجب حالا
عند الاطلاق) لانه ثبت بعقد والاصل في مثله الحلول كمن ومهر حوى وأشار بقوله عند الاطلاق الى انه
لا يتأجل الا بالشرط أفاده البدر العيني آخر فصل الشجاج ط (قوله وقيل على العاقلة) جرى عليه في
الاختبار وشرح الجمع وردة محشية العلامة قاسم بما في الاصل والجامع الصغير والمبسوط والمحيط والهداية
والسكافي وسائر الكتب انه على القاتل في ماله قال وهو الثابت رواية ودراية وتماه في ط وكذا رده
في تحصيله بأنه ليس قول لا أحد مطلقا (قوله بالصلح) متعلق بأمر (قوله ان جرح كل واحد جرحا مهلكا)
أى مع الا متعاقبا كما يعلم من قوله قبل هذا الباب قطع عنقه وبقي من الخلق قوم قليل الخ وفي الجوهرة اذا جرحه
جراحة لا يعيش معها وجرحه آخر أخرى فالقاتل هو الاول وهذا اذا كانت الجراحات على التعاقب فلو
معافهما قاتلان اه زاد في الخلاصة وكذا لو جرحه رجل عشر جراحات والاخر واحدة فكلهما قاتلان
لان المرء قد يموت بواحدة ويسلم من الكثير وفي القهستاني عن الخانية لو قتل رجلا أحدهما بعصا والاخر بحديد
عند الاقصاص وعليهما الدية مناصفة وفي حاشية أبي السعود ولو جرح جراحات متعاقبة ومات ولم يعلم المتخذ
منها وغير المتخذ يقتص من الجميع لتعذر الوقوف على المتخذ وغيره كما في فتاوى أبي السعود أى مفتى الروم وأما
اذا وقف على المتخذ وغيره ولا يكون الا قبل موته فالقصاص على الذى جرح جرحا مهلكا كما في الخلاصة
والبزازية اه (قوله لانه غير متميز) واشترى الجماعة فيما لا يتجزى يوجب التكامل في حق كل واحد
منهم فيضاف الى كل واحد منهم كلالته كانه ليس معه غيره كولاية الانكاح زبلي وذكر انه ثبت باجماع
الصحابه رضي الله تعالى عنهم (قوله بجلاف الاطراف) فان القطع فيها يتجزى فلا تقطع الجماعة بقطع الواحد
كما سمي قريبا (قوله والالا) شامل لما اذا جرح البعض جرحا مهلكا والبعض جرحا غير مهلك ومات
فالقود على ذى الجرح المهلك وعلى الباقيين التعزير وهل يجب عليهم شيء غير التعزير يحذر وشامل لما اذا
جرح كل جرحا غير مهلك افاده ط وأقول الظاهر في الثانية وجوب الدية عليهم لو عمدا أو على عاقلتهم لو غير
عمدا مثل (قوله نظارة) بفتح النون وتشديد الظاء المجهة قال في القاموس القوم ينظرون الى الشيء (قوله
أو مفرين) من الاغراء أى حاملين له على قتله (قوله فلا قود عليهم) أى ولاديه ط بخلاف ما اذا قطع

والاولى ان يعرف الجمع بلام
العهد فانه لو قتل فردا جمع
احدهم ابوه أو محبون سقط
القود قهستانى (و) يقتل (فرد
بجمع اسكتفاء) به للباقي
خلاف الشافعى (ان حضر وليهم
فان حضر) ولى (واحد قتل له
وسقط) عندنا (حق البقية كوت
القاتل) حنف أنفه لفوات
المحل كما ترى (قطع رجلان) فاكتر
(يدرجل) اورجله أو قلعاسنه
ونحو ذلك مما دون النفس جوهره
(بأن اخذ اسكيناً أو تراها على
يده حتى انفصلت فلا قصاص)
عندنا (على واحد منهما) أو منهم
لانه عدم المماثلة لان الشرط
فى الاطراف المساواة فى المنفعة
والقيمة بخلاف النفس فان الشرط
فيها المساواة فى العصمة فقط درر
(ونحننا) أو ضمنوا (ديتهم) على
عدد هم بالسوية (وان قطع واحد
يمينى رجلين فلهما قطع يمينه ودية
يد) بينهما ان حضرا معا (وان
حضر احدهما وقطع له فلا خر عليه)
أى على القاطع (نصف الدية)
لما ترى ان الاطراف ليست كالنفس
(ولو قضى بالقصاص بينهما ثم
مضى احدهما قبل استيفاء الدية
فلا خر القود) وعند محمد له الارش
(ويشاد عبد أقر بقتل عمد) خلافا
لزنبر (ولو أقر بخطا) أو بمال (لم ينفذ
اقراره) على مولاة بل يكون فى رقبته
الى ان يعتق كأنه له المصنف عن
الجوهرة قال وظاهر كلام الزياحى
بطلان اقراره بالخطا اصلا يعنى
لا فى حقه ولا فى حق سيده ونحوه
فى احكام العبد من الاشياء معلل بأن
موجبه الدفع أو الفداء اه فقامله

الطريق واحد واستعد الباقيون لمعاونته حيث يجرى حد قطع الطريق على جميعهم أبو السعود عن الشيخ
محمد الدين (قوله بلام العهد) أى الجمع المعهود فى ذهن الفقيه وهو الجمع الذى لم يكن معه من لا يجب عليه
القود كما ترى بانه وباتى قريبا (تمة) عفا لولى عن احد القتاتين أو صالحه لم يكن له ان يقتص غيره كما فى جواهر
الفقه وغيره لكن فى قاضى خان وغيره ان له اقتصاصه قهستانى قلت وبالشافى ابقى الرمى كما فى اول الجنائيات
من فتاواه (قوله خلافا للشافعى) حيث قال يقتل بالاول منهم ان قتلهم على التعاقب ويقضى بالدية لمن بعده
فى تركته وان قتلهم جميعا معا ولم يعرف الا اول منهم يقرع بينهم ويقضى بالقود لمن خرجت له القرعة وبالدية
للباقيين وقيل لهم جميعا وتقسيم الديات بينهم منخ (قوله كما ترى) أى قريبا (قوله بأن اخذ الخ) قيد به لانه
لو أتر احد هما السكين من جانب والاخر من جانب آخر حتى التقي السكينان فى الوسط وبات اليد
لا يجب القود على واحد منهما اتفاقا لم يوجد من كل منهما امرار السلاح الا على بعض العضو زيلعى
(قوله عندنا) وعند الشافعى تقطع يداهما اعتبارا بالانفس (قوله لانه عدم المماثلة الخ) بيانه ان كل
واحد منهما قاطع للبعض لان ما قطع بتوذا أحدهما لم يقطع بقوة الاخر فلا يجوز ان يقطع الكل بالبعض
ولا الثنتان بالواحدة لانه عدم المساواة فصا كما اذا أتر كل واحد من جانب زيلعى وانظر ما فى المنخ (قوله
والقيمة) أى الدية (قوله بخلاف النفس الخ) ولهذا لا تقطع الصحيحة بالشلا ولا يد الحربة بعد أو امرأة
وتقتل النفس السالمة عن العيوب بقتل المعيبة وكذا الاثنان بالواحد فلا يصح القياس على النفس
(قوله يمينى رجلين) قيد به لانه اذا قطع يمين رجل ويسار آخر تقطع يداهما جميعا وكذلك لو قطعهما
من رجل واحد لعدم التضايق ووجود المماثلة اتقانى (قوله فلهما قطع يمينه الخ) سواء قطعهما معا
أو على التعاقب وقال الشافعى فى التعاقب يقطع بالاول وفى القران يقرع هداية (قوله أى على القاطع)
أى قاطع الرجلين (قوله نصف الدية) خمسة الاف درهم وهى دية اليد الواحدة اتقانى فالمراد نصف دية
النفس (قوله لما ترى الخ) أى قريبا أو اراد بيان الفرق بين الاطراف وبين النفس فانه لو قتل لمن حضر سقط حق
من غاب وذلك ان الاطراف فى حكم الاموال والقود ثابت لكل على السكال فاذا استوفى أحدهما غلغ حقه
بقى حق الاخر فى تمام دية اليد الواحدة وانما كان للمعاضر الاستيفاء لثبوت حقه بيقين وحق الاخر متردد
لا حتمال ان لا يطلب أو يعفو مجانا أو صلحا كما فى الدرر (قوله ولو قضى بالقصاص بينهما) أى وبدية اليد
(قوله وعند محمد له الارش) أى دية يدها كلها وللعا فى نصفها مجمع قال شارحه لان القصاص والارش كل من
مشتراك بينهما بالقضاء فلما سقط أحدهما حقه فى نصف القصاص بالعفو انقلب نصيب الاخر ما لا يستوفى
العا فى نصف الارش الذى كان مشتركا بينهما وغير العا فى تمام الارش نصفه من المشترك ونصفه من المنقلب
مالا اه قال ط وذكر فى البرهان انه الاستحسان وجعل قواهما مقياسا وظاهرا ان المعتمد قول محمد اه
قلت وظاهر الشروح ترجيح قولهما وعليه اقتصر الاتقانى تنقلا عن شرح الكافى ومختصر الكرخى معللا
بأن حق كل ثبت فى جميع اليد وانما ينتقص بالمزاجه فاذا زالت بالعفو بقى حق الاخر بحاله الغريمين
والشفيعين (قوله ويشاد عبد أقر بقتل عمد) لانه غير متم فيه لانه مضرب به فيقبل ولانه مبقى على اصل الحرية
فى حق الدم عملا بالادمية حتى لا يصح اقرار المولى عليه بالحدود والقصاص وبطلان حق المولى بطريق الضمن
فلا يبالى به هداية (قوله وظاهر كلام الزيلعى) حيث قال بخلاف الاقرار بالمال لانه اقرار على
المولى بابطال حقه قصدا الان موجب بيع العبد أو الاستسعاء وكذا اقراره بالقتل خطأ لان موجب دفع
العبد أو الفداء على المولى ولا يجب على العبد شىء ولا يصح سواه كان محجورا عليه أو ما ذوناله فى التجارة لانه
ليس من باب التجارة فيكون باطلا اه (قوله يعنى لافى حقه الخ) الاولى حذف لافى الموضوعين ط (قوله
معللا) أى الزيلعى لا صاحب الاشياء فانه لم يذ كر تعليلا لانه قال وكذا اقراره بجناية موجبة للدفع
أو الفداء غير صحيح بخلافه بمجاد وقود اه اللهم الا ان يقال وصفه الجناية بقوله موجبة الخ فى معنى التعليل
(قوله فتأمل) يشير الى ان ما فهمه المصنف من كلام الزياحى غير ظاهر لان مفاد التعليل بطلان الاقرار
فى حالة الرقية اذ لا يتأتى الزام المولى بالدفع أو الفداء بعد العتق فيطالب به العبد اذا عتق لعدم وجود العلة
فانهم ويدل على ذلك تعليل الزيلعى أيضا بطلان الاقرار بالمال بانه اقرار على المولى ولا يكون ذلك بعد العتق

ولاشبهة ان اقرار العبد المحجور بالمال مؤخر الى ما بعد العتق اذ لا ضرر بالمولى بعده ولذا قال العلامة الرملي "ان ما في الجوهره هو محمل كلام الزيلعي والاشباه بلا شبهاه اه قلت لكن سيد كرا الشارح في باب جنابة المملوك نقلا عن البدائع ان الخطأ انما يثبت بالبيينة واقرار المولى لا باقراره أصلا وقد منا في كتاب الجرح عن الجوهره قولين في المسألة ويأتى تمام بيانه ان شاء الله تعالى فتنبه (قوله لكن علامه القهستاني الخ) أى على عدم جواز اقرار العبد بالخطا والمراد بالعاقلة المولى لانهم يطلقون عليه انه عاقلة عبده وحيث اطلق عليه عاقلة فلا يصح اقرار العبد عليه ثم ان كلام القهستاني لا يفيد ان العبد لا يؤخذ بذلك بعد عتقه خلا لما افاده كلام الزيلعي بناء على ما فهمه المصنف من ان اقراره باطل أصلا وبه ظهر وجه الاستدراك فافهم (قوله قديره) أى فانه تعليل صحيح موافق للحديث المجمع على العمل بمقتضاه فان العواقل اذا كانت لا تعقل عبدا ولا اعترافا لم يجوز اقرار العبد هنا ما لم يصدق به المولى اذ لو جاز اقراره لم يلزم عقل العبد والاعتراف هذا ما ظهر لى في تقرير هذا المحل فتأمل وسيأتى ان شاء الله تعالى في كتاب المعاقل بيان معنى الحديث (قوله لانه خطأ) لانه لم يقصد به بالرمى حيث قصد غيره ولكنه اصابه بالنفاذ من الاول وهو واحد نوعي الخطا وهو الخطا في القصد فصار كمن قصد صيدا فاصاب ادميا فوجبت الدية على عاقلة اتقانى ومضاده انه لو قصد هاما ما كان الثاني عمدا أيضا وهو ظاهر (قوله بحضرة جماعة) منهم الثوري وابن ابى ليلى وشريك بن عبد الله منخ (قوله لو كثروا) أى الدافعون (قوله فعلى الدافع الدية) أى على الدافع الاخير الدية قال الرملي وتحمّلها العاقلة كما هو ظاهر تأمل اه (قوله وهذه من مناقبه) فان فقهاء زمانه اخطأوا فيها منخ (قوله فلدغت رجلا) بالمهملة فالمجبة يقال لدغته العقرب والحية كمن لدغوا وتلدغا ويقال لدغته النار بالذال المججمة والعين المهملة كما فى التاموس وأما بالمجتمين كما فى بعض النسخ فعلم اراه (قوله ضمن) مقتضى جواب ابى حنيفة فى المسألة السابقة ان تقيده هذه بالدغ فورا أما اذا مكثت ساعة بعد الانقاء ثم لسعت لا يضمن قديره ط قلت وهو المستند من قوالهم فلدغت حيث عبروا بالقاء ولكن هذا ظاهر فيما لو اتقاها على رجل فلو فى الطريق فتد قال فى الخاتمة التى حية فى الطريق فهو ضامن لما اصاب حتى تزول عن ذلك المكان اه (قوله فديته على رب السيف) أى على عاقلة كحافر البئر تأمل (قوله وقيمه على العاثر) زاد فى التارخانية بعده فتسال وان عثر بالسيف ثم وقع عليه فانكسروا مات الرجل ضمن صاحب السيف دية العاثر ولا يضمن العاثر شيئا اه وفيها عثر ماش بنا ثم فى الطريق فانه كسر اصبعهما فأتا فعلى عاقلة كل ما اصاب الاخر (قوله ان اشهد عليه ضمن) والواجب فى الدماء على العاقلة وفى الاموال على المالك خاصة كما سيأتى فى الحائط المائل رمل (قوله وقال فى البدائع الخ) قال فى المنخ بعده قلت وبه جزم فى البرازية ولم يحك خلافا ولا اشعر به اه أقول الذى فى البرازية له كاب عقور كلما تر عليه ما ترعضه لاهل القرية ان يقتلوه وان عض انسانا فقتله فان قبل التقدم اليه فلا ضمان وان بعده عليه الضمان كالحائط قبل الاشهاد وبعبده وفى المنية فى مسألة تلطخ الثور بضمن بعد الاشهاد النفس والمال اه فاین الجزم به وقال فى البرازية قبل هذا ادخل بقرا نطوحا فى سرح انسان فنتطح بحشا لا يضمن اه فان كان توهم من هذا الجزم فهو توهم ساقط لان وضعه فيما لم يشهد عليه كما هو ظاهر رمل وسيأتى تمام ذلك فى آخر جنابة البهيمه ان شاء الله تعالى ومحمل ذكر هذه المسألة هناك (قوله وله منها ولد) أى فان الفصاص يسقط عن الوالد كما قدمه المصنف فى قوله ويسقط قود ورثة على ابيه فلذا سقط عن التبريك (قوله وكما مدمع مخطئ) أو مع من كان فعله شبه عمد كضرب بعضا كما سبق (قوله فرأى رجلا مع امرأته) أو امرأة رجل آخر يزنى بها خانية (قوله حله) قيده فى الخانية بما اذا كان محصنا وبما اذا صاح به فلم يمنع عن الزنا وفى القيد الاول كلام فتدرد ابن وهبان بأن ذلك ليس من الحلق بل من الامر بالمعروف والنهي عن المنكر قال فى النهرو هو حسن فان هذا المنكر حيث تعين القتل طريقا فى ازالته فلا معنى لاشتراط الاحصان فيه ولذا اطلقه البرازي اه

لكن علامه القهستاني بانه اقرار بالدية على العاقلة اه قديره اذ قد اجمع العلماء على العمل بمقتضى قوله عليه الصلاة والسلام لا تعقل العواقل عبدا ولا عمدا ولا صلحا ولا اعترافا حتى لو اقر الخرب بالقتل خطأ لم يكن اقراره اقرارا على العاقلة أى الا ان يصدقوه وكذا قرره القهستاني فى المعاقل قنبه (رمى رجلا عمدا فنفذ السهم فيه الى اخر فمات ابقص للاول) لانه عمدا (وللثانى الدية على عاقلة) لانه خطأ (وقعت حية عليه فدفعها عن نفسه فسقطت على آخر فدفعها عن نفسه فوقعت على ثالث فلسعته) أى الثالث (فهناك) فعلى من الدية هكذا مثل ابو حنيفة بحضرة جماعة فقال لا يضمن الاول لان الحية لم تضرب الثاني وكذلك لا يضمن الثاني والثالث لو كثروا وأما الاخير (فان لسعته مع سقوطها) فورا (من غير مهلة فعلى الدافع الدية) لورثة المالك (والا) تسعة فورا (لا) يضمن دافعها عليه أيضا فاستصوبه جميعا وهذه من مناقبه رضى الله عنه صرفة وجميع الفتاوى قال المصنف وبهذا التفصيل اجبت فى حادثة الفتوى وهى ان كلبا عتورا وقع على آخر فالتسبب على الثاني والثالث على الثالث والله اعلم (فروع) التى حية أو عتريا فى الطريق فلدغت رجلا ضمن الا اذا تحولت ثم لدغته وضع سيفا فى الطريق فعتربه انسان ومات وكسر السيف فديته على رب السيف وقيمه على العاثر ثور نطوح سيرة للمرعى فنتطح ثور غيره فمات ان اشهد عليه ضمن والا لا وقال فى البدائع لا ضمان لان الاشهاد انما يكون فى الحائط لافى الحيوان ناجية واعلم انه اذا (اشترك قاتل العمدة مع من لا يجب عليه القود كما جنبى شاركة الاب فى قتل ابنه) وكما جنبى شاركة الزوج فى قتل زوجته وله منها ولد وكما مدمع مخطئ وعاقل مع مجنون وبالغ مع صغير وشريك حية وسبع كفى الخاتمة (فلا قود على احدهما) أى لا قصاص على واحد منهم افيما ذكر (دخل رجل بيته فرأى رجلا مع امرأته أو جارية فقتله حل) لانه ذلك

(ولا قصاص) عليه هذا ساقط من نسخ المتن ثابت في نسخ الشرح معزى بالشرح الوهبانية وقد حققناه في باب التعزير (فروع) صبي مجبور قال له رجل شدة فرسي فاراد شدها فرفسته فمات فديته على عاقلة الآمر وكذلك الواعظ صبياً عصاً وسلاحاً أو امره بحمل شيء أو كسر حطب ونحو ذلك بلا إذن وليه فمات ولو اعطاه السلاح ولم يقل أمسكه فتولان * صبي على حائط صاح به رجل فوق فمات ان صاح به فتقال لا تقع فوق لا يضمن ولو قال وقع فوق فمات يضمن به يفي وقيل لا يضمن مطلقاً تاجية والله اعلم

* (فصل في الفعلين) قطع يد رجل ثم قتله احد بالامرين) أي بالقطع والقتل

(ولو كانا عدياً أو) كانا (خطأين أو) كانا (مختلفين) أي أحدهما عمد والآخر خطأ فخلل بينهما مبرء أو لا فيؤخذ بالامرين في الكل بلا تدخل (الأي الخطأين لم يتخلل بينهما مبرء) فانهما يتداخلان (فتجب فيه مادية واحدة) وان يتخلل مبرء لم يتداخلا كما علمت فالخامس ان القطع اما عمد أو خطأ والقتل كذلك صار أربعة ثم اما ان يكون بينهما مبرء أو لا صار ثمانية وقد علم حكم كل منها (كمن ضربه مائة سوط فبرأ من تسعين

ولم يبق أثرها) أي اثر الجراحة (ومات من عشرة) ففيه دية واحدة لانه لم يبرأ من تسعين لم تبق معتبرة الا في حق التعزير وكذلك كل جراحة اندملت ولم يبق لها اثر عند أبي حنيفة وعن أبي يوسف في مثله حكومة عدل وعن محمد تجب اجرة الطبيب وعن الادوية درر ودر شريعة وهداية وغيرها (وتجب حكومة) عدل مع دية النفس (في مائة سوط جرحته وبقى أثرها) بالاجماع لبقاء الاثر وجوب الارش باعتبار الاثر هداية وغيرها وفي جواهر الفتاوى رجل جرح رجلاً فجرح الجرح عن الكسب يجب على الجراح النفقة والمداواة وفيها رجل جاء بعوان الى رجل فنضربه العوان فجرح عن الكسب فدأوة المضروب ونفقته على الذي جاء بالعوان انتهى قال المصنف والظاهر انه مفترع على قول محمد

(قوله وقد حققناه في باب التعزير) أي في قوله وذكر فيه أيضاً ان المرأة لو كانت مطاوعة قتلها ما وانه لو اكرهها فلهما قتله ودمه هدر وكذا الغلام اه أي ان لم يمكن التخلص منه بدون قتله (قوله وكذا لو اعطى صبياً عصاً وسلاحاً) أي لمسكه ولم يأمره بشيء فعطب الصبي بذلك مخ قال في التاترخانية لم يرد بقوله عطب انه قتل نفسه فانه لا ضمان على المعطى انما أراد انه سقط من يده على بعض بدنه فعطب به اه وفي الخلاصة دفع السلاح الى الصبي فقتل نفسه أو غيره لا يضمن الدافع بالاجماع (قوله فمات) أي في هذا العمل وفي الخلاصة لو امر عبد الغير بكسر الحطب أو بعمل آخر ضمن ما تولد منه ط (قوله فتولان) والختار النعمان أيضاً تاترخانية (قوله صبي على حائط الخ) قيد بالصبي لان الكبير اذا صاح به شخص لا يضمن كما يفيد كلامهم هنا وفي مواضع اخر لكن في التاترخانية صاح على آخر فجأة فمات من صبيته تجب فيه الدية اه فيحمل الاول على ما اذا لم يكن فجأة أو اختلاف الرواية وفي مجمع الفتاوى لو غير صورته وخوف صبياً فخن يضمن اه رمي ملخصاً (قوله ضمن) كما لو قال التي نفسك في الماء او في النار وفعل فنهال يضمن كذا هنا تاترخانية والله تعالى اعلم

* (فصل في الفعلين) *

اخره لانه بمنزلة المركب من المفرد (قوله ولو كانا عدياً) الصواب اسقاط الواو لتكون لو شرطية لانها مع الواو تكون وصلياً فتفيد أنه يؤخذ بالامرين في جميع الصور فيناقض قوله الا في الخطأين الخ تأمل (قوله فيؤخذ بالامرين في الكل) قال في الكفاية اعلم انه لا يخلو القطع والقتل من أن يتخلل بينهما مبرء أو لا فان يتخلل يعتبر كل فعل ويؤخذ بوجهي المالات موجب الاول تقرر بالبرء فلا يدخل أحدهما في الآخر حتى لو كانا عدياً فالولى القطع والقتل ولو خطأين يجب دية ونصف دية ولو اقطع عمداً والقتل خطأ ففي اليد القود وفي النفس الدية ولو بالعكس ففي اليد نصف الدية وفي النفس القود وان لم يتخلل برء فلو أحدهما عمداً والآخر خطأ اعتبر كل على حدة ففي الخطأ الدية وفي العمد القود ولو خطأين فالكل جناية واحدة اتفاقاً فتجب دية واحدة ولو عدياً فعندهما يقتل ولا يتطع وعنده ان شاء الولي قطع وقتل وان شاء قتل ولا يعتبر اتحاد المجلس وهو الظاهر وروى عن نصر ابن سلام أنه كان يقول الخلاف فيما اذا قطع يده في مجلس وقتله في اخر فلو في مجلس واحد يقتل ولا يقطع عندهم اه ملخصاً (قوله الا في الخطأين) استثناء من قوله أخذ بالامرين طوري (قوله فتجب فيه مادية واحدة) أي دية القتل لان دية القطع انما تجب عند استحكام أثر الفعل وهو أن يعلم عدم السراية وتماه في ابن كمال (قوله صار ثمانية) وكل منها ما من شخص واحد أو من شخصين صار ستة عشر فان كانا من شخصين يفعل بكل واحد منهما موجب فعله من القصاص واخذ الارش مطلقاً لان التداخل انما يكون عند اتحاد المحل لا غير عناية (قوله فبرأ من تسعين الخ) هذا اذا شرب عشرة في موضع وتسعين في موضع اخر فبرأ موضع التسعين وسرى موضع العشرة والا لا يمكن الفرق بين سراية العشرة وبرء التسعين معراج (قوله وعن أبي يوسف في مثله حكومة عدل) أي مع الدية رمي (قوله وتجب حكومة عدل) تفسيرها انه لو كان عبداً مجروحاً بهذا كم قيمته وبدون الجراحة كم قيمته فيضمن التفاوت الذي بينهما في الحر من الدية وفي العبد من القيمة كفاية (قوله مع دية النفس) فيه أن المسألة مفروضة فيما ابقى أثر الجراحة ولا يكون ذلك الا بعد البرء ولذا قيد المسألة في الملتقى بقوله ولم يمت (قوله فجرح الجرح عن الكسب) أي مدة الجرح وانظر ما لو جرح عن الكسب أصلاً والظاهر انه بعد الحكم بموجبه من الارش أو حكومة العدل لا يجب شيء ط (قوله جاء بعوان) المراد به الواحد من اتباع الظلمة والاولى التعبير بالعون فانه كما في القاموس الظهير للواحد والجمع والمؤنث ويكسر أعوانا اه لانه بظاهر الظالم ويعينه وفي البازية أفتوا بان قتل الاعونة والسعاة جائز في أيام الفتنة ط ملخصاً (قوله والظاهر أنه) أي أن ما في جواهر الفتاوى مفترع على قول محمد أي على ما روى عن محمد كما تقدم من أن الجراحة التي لم يبق لها أثر تجب فيها اجرة الطبيب

وثن الادوية أفاده الرمي فافهم هذا وفي الفتاوى النعمية لشيخ مشايخنا السائحاني اذا ضرب يد غيره فكسرها وعجز عن الكسب فعلى الضارب المداوة والنفقة الى أن يبرأ واذا برأ وتعطت يده وشلت وجبت ديتها والظاهر أنه يحسب المصروف من الدية اه وفيها المجروح اذا صبح وزال الاثر فعلى الجراح ما لحقه من أجرة الطبيب وثن الادوية وهو قولهم ما والاستحسان ذكره الصدر اه ملخصا تأمل ويأتى تمامه في الشجاج ان شاء الله تعالى (قوله وقدمنا) أى في الباب السابق (قوله نحوه) أى نحو ما عن محمد (قوله وسنحققه في الشجاج) أى في آخر بابها وحاصله أن قول أبي يوسف عليه ارش الالم هو المراد من قول محمد المتقدم (قوله ومن قطع الخ) بالبناء للمجهول وحاصله أن العفو ما عن عمد أو خطأ وعلى كل فاما عن القطع وحده أو عن الجناية أو عن القطع وما يحدث منه فان كانت الجناية عمدا وعفا عن القطع لا يكون عفو عن السراية خلافا لهما وان عفا عن الجناية أو عن القطع وما يحدث منه يبرأ عن القطع والسراية واذا كانت خطأ فعفا عن القطع ثم سري فعلى الخلاف ولو عفا عن القطع وما يحدث منه أو عن الجناية صح عن الكل والعمد من جميع المال والخطأ من الثلث (قوله بدليل ما يأتى) حيث فصل في المسئلة الآتية بين العمد والخطأ وأطلق هنا (قوله لكن في القهستاني الخ) استدراكا على الاطلاق فانه يفيد اشتراك العمد والخطأ في جميع احكام القطع مع أنه سيأتى أن الدية تجب في مال القاطع فيتعين كون المراد العمد فقط لان الصواب ان الدية في الخطأ على العاقلة واجاب في الكفاية بان قوله في ماله بيان لاحد النوعين أى عليه الدية في ماله ان كان عمدا اه لكن المصنف لم يقيد بقوله في ماله فلا يرد عليه ذلك (قوله وكذا لو شج) مستغنى عنه بقول المصنف الآتى والشجة مثله ط (قوله فعفا عن قطعه الخ) أى ولم يقل وما يحدث منه ولم يقل عن الجناية (قوله نعم قاطعه) وكذا شاجه أو جرحه (قوله في ماله) لان العاقلة لا تحمل العمد (قوله خلافا لهما) حيث قالاهو عفوعن النفس أيضا لانه يراد به عفوعن موجب (قوله وهو غير القتل) وكان ينبغي أن يجب القصاص وهو القياس لانه هو الموجب للعمد الا أن في الاستحسان تجب الدية لان صورة العفو أورثت شبهة وهي دائرة للقود هداية (قوله ولو عفا عن الجناية) أى الواقعة عمدا أو خطأ سواء ذكر معها ما يحدث منها أو لم يذكر قهستاني (قوله فهو عفوعن النفس) لان الجناية تشمل السارى منها وغيره وعفوه عن القطع وما يحدث منه صريح في ذلك بخلاف القطع وحده فانه غير القتل كما قدمه فلا يشمل السارى (قوله فلا يفهم شيا) أى من الدية وهذا ظاهر في العمد وكذا في الخطأ لو خرج من الثلث والافعل عاقلة بقدره كما أفاده في الشربلالية (قوله فالخطأ الخ) أى العفو في الخطأ يعتبر من الثلث قال في المحيط ويكون هذا وصية للعاقلة سواء كان القاتل واحدا منهم أو لالان الوصية للقاتل اذا لم تصح للقاتل تصح للعاقلة كمن أوصى لحى وصيت فالوصية كلها للحى اه وبه يظهر فساد ما اعترض من أن الوصية للقاتل لا تصح وبأنه كواحد من العاقلة فكيف جازت بجميع الثلث فتأمل طوري (قوله من ثلث ماله) لان الخطأ موجب للمال ويتعلق به حق الورثة فيعتبر من الثلث هداية (قوله والافعل العاقلة ثلثا الدية) أى ان لم يكن للعاقلة مال غيرها فان كان فحسابه فلو قال والافعل العاقلة بقدره لكان أخسروا أظهر (قوله ومضاده) أى مفاد اعتبار العفو من الثلث أن العاقلة لو كان صحيحا أى في حكم الصحيح بان لم يصير صاحب فراش وفسره في التاترخانية بان كان يخرج ويحيى ويذهب بعد الجناية لا يعتبر من الثلث بل يعتبر من جميع المال وهذا قول بعض المشايخ قال في التاترخانية وذكر في المنتقى انه من الثلث (قوله والعمد من كله) اعترض بان الموجب هنا هو القود وهو ليس بمال فلا وجه للقول بأنه من كل المال اه وقد يجاب بان القود هنا سقط بالعمد لكن لما كان للعاقلة أن يصالح على الدية كان مظنة ان يتوهم أن في عفوه ابطالا لحق الورثة فيها فقال انه من جميع المال لان الموجب الاصل هو القود وحقهم انما يتعلق بالمال تأمل (قوله والشجة مثله) وكذا الجراحة كما قدمه فالعفوعن الشجة أو الجراحة كالعفوعن القطع في ضمان الدية بالسراية خلافا لهما والعفو عنهما مع ما يحدث منهما كالعفوعن القطع وما يحدث منه (قوله قطعت امرأة الخ) هذه المسئلة مفرعة على المسئلة السابقة كما في التاترخانية (قوله لما يأتى) أى من بيان حكم العمد والخطأ (قوله فلا يطلق) أى لم يقيد بالعمد كما فعل في المسئلة السابقة (قوله على يده) أى موجب

قلت وقد منامعزى المجتبى عن أبي يوسف نحوه وسنحققه في الشجاج (ومن قطع) أى عمدا أو خطأ بدليل ما يأتى وبه صرح في البرهان كما في الشربلالية لكن في القهستاني عن شرح الطحاوى ان الدية على العاقلة في الخطأ ومن ظن انها على القاطع في الخطأ فقد اخطأ وكذا لو شج أو جرح (فعفا عن قطعه) أو شجته أو جرحته (فما من منه ضمن قاطعه الدية) في ماله خلافا لهما قلنا انه عفا عن القطع وهو غير القتل (ولو عفا عن الجناية أو عن القطع وما يحدث منه فهو عفوعن النفس) فلا يفهم شيئا وخبرنا (فالخطأ يعتبر من ثلث ماله) فان خرج من الثلث فيها والافعل العاقلة ثلثا الدية كما في شرح الطحاوى فن ظن انها على القاطع فقد اخطأ قطعاً ومضاده ان عفو الصحيح لا يعتبر من الثلث ذكره القهستاني (والعمد من كله) لتعلق حق الورثة بالدية لا بالقود لانه ليس بمال (والشجة مثله) أى مثل القطع حكما وخلافا (قطعت امرأة يد رجل عمدا) أى اخطأ لما يأتى فلو اطلق كما سبق وكالمتقى وغيره كان أولى فتأمل (فكبحها) المقطوع يده (على يده ثم مات)

الصحيح ان الوجوب على القتال
ثم تحمله العاقلة

فدلول يمت من السراية فمهرها
الارش ولو عمد اجماعا (يجب)
عند أبي حنيفة (مهر مناهما والدية

في مالها ان تعمدت) وتقع
المقاصة بين المهر والدية ان تساويا

والا تراذ الفضل (وعلى عاقلتها ان

اخطأت) في قطع يده ولا

يتقاصمان لان الدية على العاقلة

في الخطا بخلاف العمد فان الدية

عليها والمهر على الزوج فيقتاصان

قلت وقال صاحب الدرر ينفى

ان تقع المقاصة في الخطا أيضا

لانهم عليها دون العاقلة على

القول المختار في الدية لـ كنه

ليس على اطلاقه بل في العجم ولعله

اطلقه لاحاله لمحله فيحفظ (وان

نكحها على اليد وما يحدث منها

أو على الجنابة ثم مات منه وجب لها

في العمد مهر المثل ولا شيء عليها)

لرضاها بالسقوط (ولو خطأ رفع عن

العاقلة مهر مثلها والباقي وصية

لهم) أي للعاقلة (فان خرج من

الثالث سقط والاسقط ثالث المال)

فقط (ولو قطعت يده فاقص له

فمات) المقطوع (الأول قبل الثاني

قتل) الثاني (بد) لسرايته وعن

أبي يوسف لا قود لانه لما أقدم على

القطع فقد ابراه عن ما وراءه وظاهر

اشكال ابن الكمال يفيد تقوية قول

ابي يوسف قال المصنف (ولومات

المقتصر منه فديته على عاقلة

المقتصر له)

يده معراج (قوله من السراية) أي سراية القطع الى الهلاك وقيد به ليشمل ما اذا لم يمت اصلاً ومات
من غيره (قوله فمهرها الارش) وهو خمسة آلاف درهم كفاية (قوله ولو عمد) وسواء تزوجها على
القطع أو على القطع وما يحدث منه أو على الجنابة لانه لما برأتين ان موجبها الارش دون القصاص لان
القصاص لا يجري في الاطراف بين الرجل والمرأة والارش يصلح صدقاً كفاية (قوله عند أبي حنيفة) اصله
ما مر في المسألة المتقدمة ان العفو عن القتل أو الشبهة أو اليد اذا سري الى النفس ليس بعفو عن النفس عنده
وعندهما عفو عنها اتفاني فعندهما الحكم هنا كالحكم الا في فيما اذا نكحها على اليد وما يحدث منها (قوله
ان تعمدت) قيد لقوله والدية في مالها أو ما وجوب مهر المثل فهو مطلق لان القطع ان كان عمداً يكون تزوجاً على
القصاص في الطرف وهو ليس بمال فلا يصلح مهر فيجب لها مهر المثل لا يقال القصاص لا يجري بين الرجل
والمرأة في الطرف فكيف يكون تزوجاً عليه لا نأقول الموجب الاصل للعمد القصاص وانما سقط للتعذر ثم
علم الدية في مالها لان التزوج وان كان يتضمن العفو لكن عن القصاص في الطرف واذا سري يتبين انه قتل
النفس ولم يتناوله العفو فتجب الدية في مالها لانه عدوان كان القطع خطأ يكون هذا تزوجاً على ارش اليد واذا
سري الى النفس تبين ان لا ارش لليد وان المسمى معدوم فيجب مهر المثل ابن كمال (قوله والاتراذ الفضل)
أي ان كان في الدية فضل ترده على الورثة وان كان في المهر فضل يرده الورثة عاينها ابن كمال (قوله والدية على
العاقلة في الخطا) أي والمهر للمرأة وانما تكون المقاصة اذا اتحدت الذمة في الوجوب لها وعليها كما في العمد
اتفاني (قوله لكنه الخ) هو للشرنبلاني في حاشية الدرر وحاصله ان وجوب الدية على القتال في الخطا
انما هو في العجم أي من لا عاقلة له فلا تجب على القتال مطلقاً وهذا مراد صاحب الدرر وانما يقيد بالعجم
احالة الى محله أي اعتماداً على ذكره في محله وأقول فيه نظير بل مراد صاحب الدرر انما على القتال مطلقاً
بوضعه ما في الكفاية حيث قال لا يقال ان الصحيح انه يجب على القتال ثم تحمله العاقلة فيكون اصل
الوجوب على القتال واعتبار هذا وجوب جواز المقاصة لا نأقول عند البعض يجب على العاقلة ابتداءً وعند
بعضهم تحمله العاقلة عن القتال بطريق الحوالة والحوالة توجب البراءة فلا تقع المقاصة اه تأمل (قوله
ثم مات منه) أي من القطع (قوله مهر المثل) لانه نكاح على القصاص لما قد مناه انه الموجب الاصل
في العمد والقصاص ليس بمال فيجب مهر المثل كما اذا نكحها على خمر أو خنزير (قوله لرضاها بالسقوط) لانه
لما جعل القصاص مهراً فقد رضى بسقوطه بلجهة المهر فيسقط اصلاً ابن كمال (قوله ولو خطأ رفع عن العاقلة
مهر مثلها الخ) لان التزوج على اليد وما يحدث منها أو على الجنابة تزوج على موجبها وموجبها الدية هنا
وهي تصلح مهر فصححت التسمية الا ان قدر مهر مثلها يعتبر من جميع المال لانه ليس فيه محاباة والمريض لا يجبر
عليه في التزوج لانه من الحوائج الاصلية فيسقط قدر مهر المثل من جميع المال وما زاد على ذلك من الثلث لانه
تبرع والدية تجب على عاقلتها وقد صارت مهراً فسقط كلها عنهم ان كان مهر مثلها مثل الدية أو أكثر ولا ترجع
عليهم بشيء لانهم كانوا يتحملون عنها بسبب جنابتها فاذا صار ذلك ملكاً لها سقط عنهم قدر مهر مثلها لما ذكرنا
وما زاد على ذلك ينظر فان خرج من الثلث سقط عنهم قدر الثلث وادوا الزيادة الى الولي لان الوصية لا تنفذ
لها الا من الثلث اه ز يلجى قلت ووجه كونه وصية للعاقلة انه قد اسقط الدية بمقابلته المهر والدية في الخطا
على العاقلة فيكون قد اسقط لهم ما زاد على المهر تبرعاً فافهم (قوله لسرايته) أي لسراية القطع الاول
الى القتل واستيفاء القطع لا يسقط القود كنه له القود في النفس اذا قطع يد القتال (قوله لانه لما أقدم الخ)
جوابه انه انما أقدم على القطع ظناً منه ان حقه فيه وبعد السراية تبين ان حقه في القود فلم يكن مبرراً عنه
بدون العلم به كما في الهداية واستشكله ابن الكمال بما حمله انهم في المسألة المارة وهي ما اذا قطع فعاض عن القطع
فمات علواً وسقوط التصاص بأن صورة العفو تكفي في سقوطه لانها تورث شبهة ولم يلتفتوا الى انه لا يكون مبرراً
عنه بدون العلم به فوجبوا الدية قال الرحني ويجاب بالفرق بان العافي عن القطع ظهر منه الميل الى العفو
بخلاف هذا فانه استوفى ما ظهر له انه واجب له فلم توجد منه صورة العفو (قوله يفيد تقوية قول أبي يوسف)
فيه انه لا يعارض ما عليه المتون والشروح ط على انك سمعت الجواب عنه (قوله ولومات المقتصر منه)
مقابل قوله فمات المقطوع الاول (قوله فديته على عاقلة المقتصر له) لان حقه في القطع وقد قتل قال

الاتقاني ولكن المديّة على العاقلة لانه في معنى الخطا لانه اراد استيفاء حقه من القطع ولم يرد القتل (قوله خلافا
 لهما) فعندهما لا يضمن شيئا لانه استوفى حقه وهو القطع ولا يمكن التقيد بوصف السلامة لما فيه من سداب
 القصاص اذ الاحتراز عن السراية ليس في وسعه ابن كمال (قوله بلا حكم الحاكم) ظاهره انه لو استوفاه بنفسه
 بعد حكم الحاكم لا يضمن قاتلا (قوله وأما الحاكم الخ) أي اذا قطع يد السارق ذات وهذه المسائل استشهد بها
 الامامان لقولهما فانه لا ضمان فيما نسبته الشارح على الفرق بأن اقامة الحدود واجبة على الامام وكذا فعل
 الجحام ونحوه واجب بالعقد فلا يتقيد بالسلامة وفي مسئلتنا الولي بخير بل العفو مندوب اليه فيتقيد بها للاصل
 المذكور (قوله والبزاع) أي البيطار (قوله والمباح يتقيد به) يستثنى منه ما اذا وطئ زوجته فافضاها
 او ماتت فلا ضمان عليه مع كونه مباحا لكون الوطئ اخذ موجه وهو المهر فلا يجب به آخر أي ضمان آخر
 اشياء ط وبأني تمامه (قوله ومنه) أي من المباح وهذا على قول الامام وبأني تمامه قريبا (قوله ومن
 الاول) أي الواجب قال الشارح في باب التعزير وفي القضية له اكرام طفله على تعلم قرآن وادب وعلم افضيته
 على الوالدين وله ضرب اليتيم فيما يضرب ولده اه وافاد ان الامة كالاب في التعليم بخلاف التأديب
 كما يأتي (قوله باذن الاب) أي أو باذن الوصي ولو ضرب بغير اذنهم ما يضمن كما يأتي ط (قوله تعليمها) علة
 لقوله ضرب (قوله مقيد) أي بوصف السلامة (قوله ومحله في الضرب المعتاد) أي كما وكيفا ومحلا
 فلو ضرب به على الوجه أو على المذاك كبير يجب الضمان بخلاف لو سوطا واحدا لانه اتلاف أبو السعود
 عن تخيص الكبرى ط (قوله من ضرب أبيه او وصيه) قيد بهما لان الامة اذا ضربت للتأديب تضمن اتفاقا
 وبقوله تأديبا اذ لو ضرب به كل منهما للتعليم لا يضمن اتفاقا اه غرر الافكار (قوله وان الضرب باذنهم) ما
 أي اذن الاب والمولى وكذا الوصي ومضاده انهم لو ضرباه بنفسهما لا ضمان أيضا اتفاقا وقد علمناه انفا لكن
 في الخيانة ضرب ولده الصغير في تعليم القرآن ومات قال أبو حنيفة يضمن المديّة ولا يرثه وقال أبو يوسف يرثه
 ولا يضمن وان ضرب به المعلم باذن الوالد لا يضمن المعلم اه وفي الولو الجلية ضرب ابنه في أدب أو الوصي ضرب
 اليتيم فمات يضمن عنده وكذلك ان ضرب به المعلم بلا اذنهم ضمن وان باذن فلا لان الاب والوصي مأذونان
 في التأديب بشرط السلامة لانهم ما يمكن التصرف في نفسه وماله لو خيراه أما المعلم انما ادبه باذنهم والاذن
 منهم وجد مطلقا لا مقيدا اه وظاهره انه لا فرق عند أبي ح في ضمان الاب في التأديب والتعليم والظاهر
 انه رواية اخرى تأمل (قوله قبل هذا) أي قول الامام بعدم ضمان المعلم بالاذن من الاب وفيه ان الخلاف
 في ضرب التأديب والكلام هنا في ضرب التعليم وهو واجب لا يتقيد بالسلامة ولا خلاف فيه افادة ط اقول
 في حاشية الشرف الغزي عن المصغري قال أبو سليمان اذا ضرب ابنه على تعليم القرآن أو الادب فمات ضمن
 عنده لا عند أبي يوسف اه وقد منّا اتفعا عن الخيانة مثله وعليه يظهر الرجوع ولا يحتاج الى الفرق الذي
 ذكرناه عن الولو الجلية وتقدم في كتاب الاجارات عند قوله وضمن بضربها وكجهها عن غاية البيان ان الاصح
 رجوعه الى قولهما وكذا نقله البيري عن كفاية المحيبي فتدبر (قوله لان تأديبها للولي) هذا التعليل غير
 ظاهر لان مضاده ان الولي لا يضمن مع ان الاب يضمن بضرب ابنه تأديبا على ما مر والظاهر قول البيري لانه انفع
 نفسه بخلاف تعزير القاضى فانه لنفع المضروب اه وتقدم في باب التعزير بالزوج ضربها عليه (قوله
 وهو) أي ما في المتن مذكور في الاشياء وغيرها وقوله كما قدمناه أي في ضمن قوله وتماه في الاشياء والا
 لم يقدمه صريحا والمراد انه مذكور في الاشياء وغيرها مطلقا عن ذكر الخلاف كما قدمناه في المتن فان عبارة
 المتن تفيد ان الزوج يضمن اتفاقا وبه صرح ابن ملك وغيره وعليه فقوله وفي ديات المجتبي الخ كالاستدراك عليه
 تأمل (قوله وتماه ثمة) قال فيه ولو ضرب ابنه الصغير تأديبا ان ضرب به حيث لا يضرب للتأديب أو فوق
 ما يضرب للتأديب فعطب فعليه المديّة والكفارة واذا ضرب به حيث يضرب للتأديب ومثل ما يضرب فكذلك
 عند أبي ح وقال لا شيء عليه وقيل رجع الى قولهما وعلى هذا التفسير والخلاف الوصي والزوج اذا
 ضرب اليتيم او زوجته تأديبا وكذا المعلم اذا ضرب الصبي باذن الاب أو الوصي لتعليم القرآن او عمل اخر
 مثل ما يضرب فيه لا يضمن هو ولا الاب ولا الوصي بالاجماع فابو حنيفة اوجب المديّة والكفارة على الاب ولم
 يوجبها على المعلم اذا كان باذنه وقيل هذا رجوع من أبي ح الى قولهما في حق الاب ولو ضرب المعلم

خلافا لما قلت هذا اذا استوفاه
 بنفسه بلا حكم الحاكم وأما الحاكم
 والجحام والختان والقصاص
 والبزاع فلا يتقيد فعلهم بشرط
 السلامة كالا جبر وتماه في الدرر
 والاصل ان الواجب لا يتقيد
 بوصف السلامة والمباح يتقيد به
 ومنه ضرب الاب ابنه تأديبا
 أو الام أو الوصي ومن الاول
 ضرب الاب أو الوصي أو المعلم
 باذن الاب تعليمات لا ضمان
 فضرب التأديب مقيد لانه مباح
 وضرب التعليم لا لانه واجب
 ومحله في الضرب المعتاد أو ما غيره
 فوجب للضمان في الكل وتماه
 في الاشياء (وان قطع) ولي القليل
 (يد القاتل و) بعد ذلك (عفا)
 عن القتل (ضمن الشاطع دية
 اليد) لانه استوفى غير حقه لكن
 لا يقتصر للشبهة وقال لا شيء عليه
 (وضمن الصبي) اذا مات من ضرب
 ابيه او وصيه تأديبا) أي للتأديب
 (عليهما) أي على الاب والوصي
 لان التأديب يحصل بالزجر والتعزير
 وقال لا يضمن لو معتادا أو ما غير
 المعتاد فقيه الضمان اتفاقا
 (كضرب معلم صبيا او عبدا بغير
 اذن ابيه ومولاه) لف ونشر الضمان
 على المعلم اجماعا (وان) الضرب
 (باذنهم لا) ضمان على المعلم اجماعا
 قيل هذا رجوع من أبي حنيفة الى
 قولهما (وكذا يضمن زوج امرأة
 ضربها تأديبا) لان تأديبها للولي
 كذا عزاه المصنف لشرح الجمع
 للعيني قلت وهو في الاشياء وغيرها كما
 قدمناه وفي ديات المجتبي الزوج
 والوصي كالاب تفصيلا وخلافا
 فعليه المديّة والكفارة وقيل رجع
 الامام الى قولهما وتماه ثمة

(فروع) ضرب امرأة فافضاها
فان كانت تسكن بولها ففيه
ثلث الدية والافكل الدية وان
ماقتض بكر الزنا فافضاها فان
بطاوعة حدثا ولا غرم وان مكرهه
فعليه الحد وارث الاضواء والعقر
لحوى القدسي قطع الحجام لحام
حينه وكان غير حاذق فعصيت
فعليه نصف الدية اشباه وفي القنية
مثل محمد بنجيم الدين عن صبية سقطت
من سطح فافتخر رأسها فقال كثير
من الجراحين ان شققت رأسها
تموت وقال واحد منهم ان تشقوه
السوم تموت وأنا شقته وابرتها
فشقه فماتت بعد يوم أو يومين
هل يضمن فتأمل مليا ثم قال لا اذا
كان الشق باذن وكان الشق
معتادا ولم يكن فاحشا خارج الرسم
قبله فلو قال ان ماتت فأناص من
هل يضمن قال لا انتهى قلت انما لم يعتبر
شرط الفحش لما تقرر ان شرطه
على الامين باطل على ما عليه الفتوى
اه والله أعلم

(باب الشهادة في القتل واعتبار
حاله) أي حالة القتل (القول)
يثبت للورثة ابتداء بطريق الخلافة
من غير سبق ملك المورث لان
شرعية القود لتسني الصدور ودرك
النار والميت ليس بأهل له وقوله
تعالى فقد جعلنا لولييه سلطانا نص
فيه (وقالا بطريق الارث) كما
لو انقلب مالا وثمره الخلاف
ما افاده بقوله (فلا يصير احدهم)
أي أحد الورثة (خصما عن البقية)
في استيفاء القصاص خلافا لهما
والاصل ان كل ما يملكه الورثة
بطريق الورثة فاحدهم خصم عن
المباينين

بدون اذنه فمات يضمن والوالدة اذا ضربت ولدها فاديا لاشك انها تضمن على قوله وعلى قولهما اختلاف
المشايع اه منح (قوله ضرب امرأة فافضاها) أي جعل مسلك بولها وحيضها وغانطها واحدا
والوطء كالضرب كما يأتي والمراد بها الاجنبية أما الزوجة اذا وطئها فافضاها فلا شيء عليه وان لم يستمسك
بها عندهما وعند أبي يوسف كالأجنبية واعتمده ابن وهبان بتصریحهم بان عشرة اشياء تجب بها الدية
كاملة منها مسك البول وردة الشر بن لالي بأنه في غير هذه المسألة لنص الامام ومحمد على ان لا شيء هنأى لانه
يفعل ما دون فيه وقد قولهما بما اذا كانت بالغة محتارة مطبقة لوطئه ولم تمت منه فلو صغيرة او مكرهه او لا تطبق
تلتزم ديتها انصافا بالموت والافضاء واطال في ذلك جدا فراجع (قوله ففيه ثلث الدية) لانها جاتفة ط
(قوله والافكل الدية) أي دية المرأة لانه فوت جنس المنفعة على الكمال (قوله حدثا) أي حدث كل منهما
ولا غرم أي لا شيء عليه في الافضاء لرضاها به ولا مهر لها لوجوب الحد ولو ادعى شبهة فلا حد ولا شيء في الافضاء
ويجب العقر (قوله فعليه الحد) أي دونها لا كراهها (قوله وارث الاضواء) أي ثلث الدية ان استمسكت
والافكلها وقوله لا العقر لانه لا يجمع مع الحد وتماه في ط (تمة) لوزني بأمة فقتلها به عليه الحد بالزنا
والقيمة بالقتل ولو اذهب عينها الزمة قيمتها وسقط الحد لتمامه الجثة العمياء فاورث شبهة وتفصيل ما لو افضاها
في الشرح كذا ذكره الشارح في كتاب الحد وقيل باب الشهادة على الزنا (قوله فعليه نصف الدية)
أي نصف دية العين أبو السعود لانه وقع بفعل مأذون ط أقول يظهر لي ان المراد نصف دية النفس التي هي
دية العين ثم رأيت الرحي فسرهما كذلك ويدل عليه مسألة الختان الآتية قبيل القسامة فانه اذا امر ليختن
صبيا فقطع الحشفة ولم يمت الصبي فعليه دية الحشفة كاملة وهي دية النفس تأمل (قوله مثل محمد)
محمد زائدة على ما في القنية (قوله فافتخر) الذي في القنية فافتخر بالتأ قبل القصاص وبالحاء المعجمة (قوله
مليا) أي ساعة طويلة (قوله ثم قال لا الخ) لا ينافي مسألة العين المارة آنفا لانه هنأ لم يجاوز ما امر به
(قوله اذا كان الشق باذن) فلو بدونه فالظاهر القصاص ويجزئ ط (قوله ولم يكن فاحشا) تضرع لما قبله ط
(قوله خارج الرسم) أي العادة ط (قوله قلت الخ) فانه المصنف في المنع واعترضه الرمي بأنه بعيد
عن اصطلاح الفقهاء لعدم ما يطلق عليه اسم الامانة اذ هي المال القابل لاثبات البدعية واستظهر ان
العلة كونه غير مقدور عليه كما هو شرط المكفول به والله تعالى أعلم

(باب الشهادة في القتل واعتبار حاله) *

أي باب الشهادة الواقعة في شأن القتل وباب اعتبار حالة القتل أي حالة ايقاع سببه لان الاعتبار حالة الرمي
لا الوصول كما يأتي ولما كان القتل بعد تحققه ربما يحتاج من له القصاص الى اثباته بالينة وحالة الشيء
صفة له تابعة ذكر ذلك بعد بيان حكمه قال ط واعلم انه تقبل شهادة النساء مع الرجال في القتل الخطا
والقتل الذي لا يوجب القود وكذا الشهادة على الشهادة وكتاب القاضي الى القاضي لان موجبها
المال ولو شهد عليه عدل يقتل بحبس فان جلد بشاهد آخر والاخلى سبيله وكذا لو شهد مستورا بقتل عمد
يحبس حتى تظهر عدالة الشهود لانه صار متهما وكذا في الخطا على الاظهر اه (قوله القود يثبت للورثة)
قال في الخمانية يستحق القصاص من يستحق ميراثه على فرائض الله تعالى يدخل فيه الزوج والزوجة اه
(قوله من غير سبق ملك المورث) اشار الى أن المراد بالخلافة هنا ما قابل الورثة والا فالورثة خلافة
أيضا كما صرح حوايه لكنها تستدعي سبق ملك المورث ولا يرد صحة عفو المورث لان السبب انعقد له ولهذا
قال الاتفاق انه حق الورثة ابتداء عند الامام من حيث انه شرع للتسني ودرك النار لان الميت لا يتفقع به وحق
الميت من حيث انه بدل النفس ولذا اذا انقلب مالا تقضي منه ديونه وتنفذ منه وصاياه وتماه فيه فعلم ان
الفروع الآتية وتفسير الخلافة بما ذكر باعتبار الحنية الاولى وصحة عفو المورث باعتبار الثانية فقد راعى
الامام الحيتين احتيالا للدرء كما حققه الطوري (قوله نص فيه) فان الدلام للتقليد فقد ملك تعالى التسلط
للولي بعد القتل وفيه ان التسلط قد يكون لثبوت الحق له ابتداء وقد يكون الحق انتقل له من مورثه فلا تكون
الآية نصا اه ط (قوله كما لو انقلب مالا) أي بنحو صلح او عفو بعض الورثة (قوله فأحدهم خصم

وقام مقام الكل في الخصومة
وما يملك الورثة لا بطريق الورثة
لا يصير احدهم خصما عن الباقي
ثم فرغ عليه بقوله (فلو اقام حجة
بقتل أبيه عمدا مع غيبة اخيه)
يريد القود (لا يقيد) اجماعا حتى
يحضر الغائب لكنه يحبس لانه
صار منهما (فان حضر) الغائب
(يعيدها) ثانيا (ليقتل) القاتل
وقالا لا يعيد (وفي) القتل (الخطا)
والدين لا يحتاج الى اعادة البينة
بالاجماع لما مر (فلو برهن القاتل
على عفو الغائب فال حاضر خصم)
لا نقلا به ما لا وسقط القود (وكذا
لو قتل عبدا عمدا او خطا و)
الحال ان السيدين (احدهما
غائب) فهو على التفصيل السابق
(ولو اخبروا سابقا بعفو اخيهما)
الثالث (فهو) أي اخبرهما
(عفو للخصاص منهما) غملا
برغمهما وهي رابعة فالاول (ان
صدقهما) أي المخبرين (القاتل
والاخ) الشريك (فلا شيء له) أي
للمشريك عملا بتصديقه (ولهما ثلثا
الدية و) الثاني (ان كذبهما فلا شيء
للمخبرين ولا خيهما ثلث الدية
و) الثالث (ان صدقهما المتقاتل
وحده فلكل منهما ثلثا و) الرابع
(ان صدقهما الاخ فقط فله ثلثا)
لان اقراره ارتد بتكذيب القاتل
ايه فوجب له ثلث الدية (و) لكنه
(يصرف ذلك الى المخبرين) استحسانا
وهو الاصح زيلعي لانه صار مقرا
لهما بما اقر به القاتل (وان شهدا
انه ضرب به شيء جارح فلم يرز صاحب
فراس حتى مات يقتص) لان
الثابت بالبينة كالثابت معاينة

عن الباقي) لانه ثبت جميع الحق لغيره وهو الميت فيثبت للبقية بخلاف ما ذكره فانه انما ثبت حقا لنفسه
لاحق غيره ط (قوله لا يقيد) بضم الياء من اقاد الامير القاتل قله به قود اوفيه اشارة الى ان البينة تقبل
الا انه لا يقضي بالقصاص اجماعا ما لم يحضر الغائب لان المقصود من القضاء الاستيفاء والحاضر لا يمكن
منه بالاجماع كفي الكفاية (قوله وفي الخطا) أي في قتل أبيه خطأ وفي الدين لا ييه على آخر لو اقام الحاضر
حجة على ذلك لا يعيدها الغائب اذا حضر لان المال يثبت للورثة ارثا عند الكل وفيه ايماء الى انه اتحد
القاضي للحاضر والغائب فلوان ثبت قدر نصيبه منه او كان القاضي متعددا اعاد الحجة وانما خص الدين
لان في اعادة الحجة للعقار اختلافا وان كان الاصح انه لا يعيدها كما في العمادية قهستاني (قوله لما مر) أي
من الاصل (قوله فال حاضر خصم) لانه ادعى حقا على الحاضر وهو سقوط حقه في القصاص وانقلابه
مالا ولا يتمكن من اثباته بالبيات عفو الغائب فاتصّب خصما عنه فاذا قضى عليه صار الغائب مقضيا عليه
تبعازيلي (قوله وسقط القود) أي وان جاء الغائب وانكر العفو ويصير حقه نصف الدية (قوله فهو
على التفصيل السابق) فلا تقبل بيته اقامها الحاضر من غير اعادة بعد عود الغائب ولو اقام القاتل بيته
ان الغائب قد عفا فال شاهد خصم ويسقط القصاص فحاصله ان هذه المسألة مثل الاولى في جميع ما ذكرنا الا
انه اذا كان القتل عمدا او خطأ لا يكون الحاضر خصما عن الغائب بالاجماع والفرق لهما في الكل
ولا في حنيقة في الخطا ان احد الورثة خصم عن الباقي ولا كذلك أحد المولىين زيلعي (قوله ولو اخبر الخ) عبر
بالاخبار لانه ينظم الواجهة الاربعة بخلاف الشهادة فانها لم توجد حقيقة الا في الواجهة الثالث كما افاده ابن
كمال (قوله عفو للخصاص منهما) قيد بالقصاص لانه لا يكون عفوا من مال المال الا في بعض الواجهة كما تعرفه
(قوله عملا برغمهما) لانهما زعموا الثالث وبعض البعض يسقط القصاص (قوله وهي رابعة) أي
اوجهها اربعة (قوله ولهما ثلثا الدية) لان نصيبهما صار مالا درر (قوله والثاني ان كذبهما) قال
الرملي كذا بخط المصنف متنا وشرحا والصواب كذاهما (قوله فلا شيء للمخبرين) لانهما باخبارهما
اسقطا حقهما في القصاص فانقلب مالا ولا مال لهما لتكذيب القاتل والمشيرين درر (قوله ولا خيهما
ثلث الدية) لان دعواهما العفو وهو ينكر عزلة ابتداء العفو منهما في حقه فينقلب نصيبه مالا ابن كمال (قوله
وحده) أي دون الاخ الشريك (قوله فلكل منهما ثلثا) لان القاتل لما صدقهما اقر لهما ثلثي الدية فلزم
واذعي بط لانه حق الثالث بالعفو ولم يصدق فحقول ما لا يفدفع اليه درر (قوله ان صدقهما الاخ فقط)
أي وكذبهما القاتل (قوله لان اقراره الخ) أي فلا يقال انه قد اقر انه لا يستحق على القاتل شيئا
باقراره له بالعفو فكيف يجب له الثلث (قوله فوجب له ثلث الدية) وسقط الثلثان لتكذيب القاتل اياهما
ولا يباقي القصاص مع اقرار الثالث بعفوه ط (قوله ولكنه يصرف ذلك الى المخبرين) لان الاخ زعم العفو
بتصديقه المخبرين وانه لا شيء له على القاتل وانما على القاتل ثلثا الدية لهما وما في يده مال القاتل وهو من جنس
حقهما فيصرف اليهما والقياس ان لا يلزمه شيء لانهما ادعيا المال على القاتل والقاتل منكر فلم يثبت وما اقر
به القاتل لا يخفى قد بطل باقرار الاخ بالعفو لكونه تكذيبا للقاتل وجه الاستحسان ان القاتل بتكذيبه المخبرين
اقر لاخ بثلث الدية لزعمه ان القصاص سقط باخبارهما بالعفو كما ابتداء العفو منهما والمقر له ما كذب القاتل
حقبة بل اضاف الوجوب الى غيره وفي مثله لا يرتد الاقرار اركان قال لفلان على مائة فقال المقر له ليس لي
ولكنه لفلان فال مال للمقر له الثاني كذاهما درر موضحا (قوله وهو الاصح زيلعي) عبارته وفي الجامع
الصغير كان هذا الثلث للشاهدين لانه مشهود عليه وهو الاصح الخ وظاهره ان مقابل الاصح كونه للاخ
المشهود عليه (قوله يقتصر) لا يقال الضرب بسلاح قد يكون خطأ فكيف يجب القود لانا نقول لما شهدوا
بالضرب بالسلاح ثبت العمد لا محالة لانه لو كان خطأ لقالوا انه قصد غيره فاصابه وقال في شرح الكافي
ولا ينبغي أن يسأل الشهود انه مات بذلك ام لا وكذلك اذا شهدوا انه ضرب بالسيف حتى مات وان لم يذكر
العمد لان العمد هو القصد بالقلب وهو امر باطن لا يوقف عليه ولكن يعرف بدليله وهو الضرب بالآلة فاقالة
عادة ولو شهدوا انه قتل عمدا وانه مات به فهو احوط اه اتفاقنا قال الرملي اول الجنايات هذا صريح في انه
بعد ثبوت القتل بالآلة الجارحة بالبينة لا يقبل قول القاتل لم اقصده بخلاف ما لو اقر وقال اردت غيره لانه ثبت

ولا يحتاج الشاهد ان يقول انه مات من
جراحته برأية (وان اختلف شاهدا
قتل في الزمان اوفى المكان اوفى الله
او قال احدهما قتله بعضا وقال الاخر لم
ادربما اذا قتله او شهد احدهما على معاينة
القتل والاخر على اقرار القاتل به بطلت)
لان القتل لا يتكرر (وكذا) تبطل الشهادة
(لو كل النصاب في كل واحد منهما) لتيقن
القاضي ~~ب~~كذب أحد الفريقين
ولا اولوية (ولو كل أحد الفريقين دون
الاخر قبل الكامل منهما) لعدم المعارض
(ولو شهدا) بقتله (وقال جهلنا آله يجب
الدية في ماله) في ثلاث سنين شربلاية
استحسانا جلا على الادنى وهو الدية
وكانت في ماله لان الاصل في الفعل العمد
(وان اقر كل واحد منهما) أي من
الرجلين (انه قتله وقال الولي قتلناه
جميعا قتلهم) عملا باقرارهما (ولو
كان مكان الاقرار) والمسألة بجهاها (شهادة
لغت) الشهادتان لان التكذيب تفسيق
وفسق الشاهد يبطل شهادته أما فسق المقر
لا يبطل الاقرار (ولو قال) الولي (في صورة
الاقرار) السابقة صدقهما (ليس له ان يقتل
واحد منهما) لان تصديقه بانفراد
كل بقتله وحده اقرار بان الاخر لم يقتله
بخلاف قوله قتلناه لانه دعوى القتل
بلا تصديق فيقتلهم باقرارهما زيلعي
(ولو اقر) رجل (بأنه قتله) قامت المينة
على آخراته قتله وقال الولي قتله كلاهما
كان له) للولي (قتل المقر دون المشهود
عليه) لان فيه تكذيبا لبعض موجب كإمتر
ولو قال الولي لاحد المقرين صدقت أنت
قتله وحدك كان له قتله لتصادقهما
على وجوب القتل عليه وحده (كألو
قال ذلك لاحد المشهود عليهما) كان له قتله
لعدم تكذيبه شهوده عليه وانما كذب
الاخرين وكذا حكم الخطأ في كل ما ذكر ذكره
الزيلعي (شهدا على رجل بقتله خطأ وحكم
بالدية) على العاقلة (بخفاء المشهود بقتله حيا
ضمن العاقلة الولي) لقبضه الدية بلا حق

من جهته مطلقا عن قيد العمدية والخطئية فيقبل منه ما اقر به ويحمل على الادنى قال في التارخانية
وفي المجرد روى الحسن بن زياد عن أبي ح لواقترانه قتل فلانا بجديدة اوسيف ثم قال اردت غيره
فقتله لم يقبل منه ذلك ويقتل وعن أبي يوسف اذا قال ضربت فلانا بالسيف فقتلته قال هذا خطأ
حتى يقول عمدا اه ملخصا أقول التفرقة بين الشهادة والاقرار انما تظهر على الرواية الثانية دون
الاولى تأمل (قوله ولا يحتاج الشاهد الخ) لان الموت متى وجد عقيب سبب صالح يضاف اليه
لا الى شيء اخر اذا لم يكن في الظاهر سبب آخر وان احتمل لان احتمال خلاف الظاهر لا يعتبر في الاحكام
انتقائي (قوله اوفى المكان) أي المتباعد فان كان متقاربا كبيت شهدا احدهما اني رأيته قتله
في هذا الجانب وشهد الاخر اني رأيته قتله في هذا الجانب فقبل ولو الجدية (قوله اوفى آله)
بأن قال احدهما قتله بعضا والاخر قتله بالسيف قال في الخزانة ولو شهدا احدهما بالقتل بالسيف
والاخر بالسكين لم يجز ولو كانت الشهادتان باقراره جاز اه ومنه يظهر ان وجه بطلان الشهادة
بمجرد الاختلاف لا كون موجب شهادة احدهما العمد والاخر الخطأ عزيمة (قوله لان القتل
لا يتكرر) هذا انما يظهر في الاختلاف في الزمان او المكان او الالة فان في كل من الثلاثة أحد
الشاهدين شهد فيه بقتل والاخر باخر ويلزم منه اختلافهما في المشهود به وأما في الصورة الرابعة
فالعلة ان احدهما شهد بنسبه العمد والاخر بقتل مطلق يحتمل العمد وشبهه العمد والخطأ
فلم يثبت اتفاقهما في المشهود به وكذا في الخامسة لشهادة احدهما على الفعل والاخر على القول
ولو قال لا اختلاف المشهود به لشمل الكل (قوله وكذا تبطل الشهادة الخ) ظاهره بطلانها
في الصور الخمس مع ان الزيلعي انما ذكر ذلك بعد الثلاثة الاول فقط وبه تظهر العلة التي ذكرها
لان كل فريق شهد بقتل آخر والقتل لا يتكرر فيتيقن بكذب أحد الفريقين أما في الرابعة والخامسة
فلا يظهر فتدبر (قوله ولا اولوية) أي ليس احدى الشهادتين اولى بالقبول من الاخرى وظاهر
ان هذا اذا اقر رضا قبل الحكم باحداهما والا فلا تسمع الثانية تأمل لان كل بينتين متعارضتين
اذا سبق الحكم باحداهما لغت الاخرى (قوله ولو كمل أحد الفريقين) أي تم نصاب
الشهادة في جانب دون اخر (قوله استحسانا) والقياس أن لا تقبل لان الفعل يختلف باختلاف
الالة فجعل المشهود به داية (قوله جلا على الادنى) لانهم شهدوا بقتل مطلق والمطلق ليس
بمحمل فيجب اقل موجب وهو الدية ولا يحمل قولهما لاندرى على الغفلة بل يحمل على انهما سعيان
للدفع المندوب اليه في العقوبات احسانا للظن بهما عني (قوله لغت) الا اذا صدق الولي احدى
البينتين كما يأتي ط أي في قول المصنف كما لو قال ذلك لاحد المشهود عليهما أي قال له أنت قتله
(قوله لان التكذيب تفسيق) لان قوله قتلناه تكذيب للشهود في بعض المشهود به حيث ادعى
اشتراكهما في القتل فكأنه قال لم ينفرد بقتله بل شاركه آخر وهذا القدر من التكذيب يمنع قبول
الشهادة لادعائه فسقهم به دون الاقرار زيلعي (قوله ليس له أن يقتل واحدا منهما) وليس له دية
أيضا لما ذكره اه ط (قوله اقرار بان الاخر لم يقتله) فكان مكذبا لهما في اخبارهما بالقتل
ط (قوله بلا تصديق) أي في الانفراد فان كلاهما اقرارا بقتله بكل القتل وبالقصاص عليه
والمقر له صدقه في وجوب القتل عليه ايضا لكنه كذبه في انفراده بالقتل وتكذيب المقر في بعض
ما اقر به لا يضركا (قوله ولو اقر رجل الخ) صورته ادعى الولي على رجلين بالقتل وجا بهينة فشهدت
البينة على احدهما واقر الاخر تأمل (قوله لان فيه) أي في قوله قتله كلاهما (قوله لبعض
موجب) أي موجب ما شهد به لانهما اثبتا انفراد المشهود عليه بالقتل والمذعي يقول لا بل قتله
هو والاخر (قوله كما مر) أي من ان التكذيب تفسيق (قوله كما لو قال ذلك) أي أنت قتله
وحده (قوله شهدا على رجل بقتله خطأ) أي بأنه قتل آخر خطأ واعلم ان هذه المسائل من هنا
الى قوله والمعتبر حالة الرمي ذكرها صاحب الدرر واصلها مذكور في الفصل الرابع والعشرين من
التارخانية عن محمد في الجامع الكبير (قوله ضمن العاقلة الولي) ولا يرجع الولي على أحد

تأخرانية (قوله أو الشهود) لأن المال تلقى بشهادتهم درر (قوله لتملكهم المضمون الخ) عبارة
الدرر لأنهم ملكوا المضمون وهو ما في يد الولي كالغاصب مع غاصب الغاصب (قوله والشهادة على
القتل العمد الخ) أي إذا شهدوا بالقتل عمد أو اقتص من القتال ثم جاء المشهود بقتله حبلا لا قصاص
على واحد منهم ولا ~~ممكن~~ ورثة القتال بالخيار فإن ضمنوا الولي لا يرجع على أحد وإن ضمنوا الشهود
لا يرجعون بذلك على الولي عنده وعندهما يرجعون تأخرانية (قوله أي اقرار القتال بالخطا
أو العمد) أي وقضى عليه بالدية في ماله في صورة الخطا لأن العاقلة لا تعقل الاقرار وبالقصاص
في صورة العمد تأمل (قوله في الخطا) قيد به لأن الشهادة على الشهادة لا تقبل في القود
كالحل كما صرحوا به فافهم (قوله ثم جاء) أي المشهود على الاقرار بقتله (قوله اذ لم يظهر كذبهما)
لأنهما لم يشهدا بقتله بل شهدا على اقرار القتال به فانظرا هراة افترا كاذبا وفي الثانية شهدا على شهادة
الاصول لا على نفس القتل (قوله وضمن الولي الدية في الصورتين) أي في الشهادة على اقراره
وفي الشهادة على الشهادة فيرد الولي ما قبضه لكن في الشهادة على الاقرار بالقتل عمدا لم يقبض
شيئا لأن موجبها القود ولعل المراد ان الولي اذا اقتص من المقر يضمن دية لا وليائه لظهور ان
لاحق له في القصاص بعد مجيء المقتص لاجله حيانا تأمل (قوله للعاقلة) كذا في الدرر وفيه نظر لأن
العاقلة لا تعقل الاقرار ولا عمد بل ضمانه للعاقلة مقصور على الصورة الثانية لأن الدية قضى بها عليهم
كما مر وعبارة التأخرانية عن الجماع لا غبار عليها حيث قال ولو كانت الشهادة في الخطا وفي العمد
على اقرار القتال والمأله بحالها فلا ضمان على الشهود وإنما الضمان على الولي في الفصلين جميعا
وكذلك لو شهدا على شهادة شاهدين على قتل الخطا وقضى القاضي بالدية على العاقلة وباقى المسألة
بحالها لا ضمان على الفروع ولكن يرد الولي الدية على العاقلة اهـ واراد بباقي المسألة ان المشهود
بقتله جاء حيا (قوله والمعتبر حالة الرمي) لأن الضمان بفعله وهو الرمي اذا فعل منه بعده فتعتبر
حالة الرمي والرمي اليه فيها متقوم هداية (قوله في حق الحل والضممان) اراد بالحل الخروج عن
احرام الحج كما تبي مسائله عزيمة (قوله للشبهة) أي شبهة سقوط العصمة حال الوصول
(قوله برودة الرمي اليه) أي فيما اذا رمى مسلما فارتد الرمي اليه والعباد بالله تعالى ثم وقع به السهم
(قوله وقال لا شيء عليه) لأن التلف حصل في محل لا عصمة له من (قوله ونجى القيمة بعنقه الخ)
والقياس القصاص لكن سقط للشبهة فانه يجب للمولى لو اعتبر الرمي وللعبد ثم ينتقل الى وارثه
لو اعتبر الوصول فاوثر شبهة دارنة للقصاص شرح الجمع لمصنفه فتقيد القهستاني بالقتل هنا
بالخطا محل نظر افاده أبو السعود (قوله فوصل) أي السهم المرمى (قوله ولا يضمن الخ) لأنه حال
الرمي مباح الدم وإنما الضمان على الراجع فيضمن الربع لو واحد ولو كلهم فكل الدية أبو السعود
(قوله فرجع شاهده) الاضافة للجنس لانها تأتي لما تأتي له الالف واللام فيشمل رجوع واحد من
الاربعة او الكل (قوله أي جان الخ) يأتي بيانه قبيل القسامة (قوله باذن أيه) متعلق
بجئان لا بقطع اذ لا يعتبر اذنه في قطع الحشفة لأنه لا يملكه رجلي (قوله جنين خرج رأسه) أي
فقطعه كما هو موجود في بعض النسخ ففيه الغرة أي خمسمائة درهم نصف عشر الدية وعبارة الاشياء
خرج رأسه فقطع اذنه ولم يمت ففيه نصف الدية وان قطع رأسه ففيه الغرة اهـ واعلم ان هذا كله
اذا استهل ولم يخرج نضنه مع الرأس او الاكثر مع القدمين فان استهل وخرج منه ذلك ففيه القود
في القتل والقطع كما قدمناه اول الجنائيات عن المجتبى والتأخرانية (قوله فقل دية الاسنان)
سيأتي بيانه قريبا وهذا من لطافته حيث يدخل على كل كتاب بمأله تناسبه غالباً والله
تعالى اعلم

* (بسم الله الرحمن الرحيم كتاب الديات) *

قدم القصاص لأنه الاصل ومبانية الحياة والانفس فيه اقوى والدية كالتلف له ولهذا تجب بالعوارض

(أو الشهود ورجعوا) أي الشهود (عليه)
على الولي لتملكهم المضمون الذي في يد الولي
(و) الشهادة على القتل (العمد) في هذا الحكم
(كان خطا) فاذا جاء حيا بخير الورثة بين
تضمن الولي الدية أو الشهود (الا في
الرجوع) فلا رجوع للشهود على الولي
لأنهم اوجبوا له القود وهو ليس بمال وقالوا
يرجعون كان خطا (ولو شهدا على اقراره) أي
اقرارا للقتل بالخطا أو العمد ثم جاء حيا
(أو شهدا على شهادة غيرهما في الخطا)
وقضى بالدية على العاقلة ثم جاء حيا (لم يضمننا)
اذ لم يظهر كذبهما في شهادتهما (وضمن
الولي الدية) في الصورتين (للعاقلة) اذ ظهر
انه اخذها منهم بغير حق (والمعتبر حالة
الرمي) في حق الحل والضممان (لا الوصول)
وحينئذ (فتجب الدية) في ماله وسقط القود
لشبهة (برودة الرمي اليه قبل الوصول)
وقال لا شيء عليه (لا) تجب دية الرمي اليه
(باسلامه) بالاجماع (و) تجب (القيمة بعنقه)
بعد الرمي قبل الاصابة (و) يجب (الجزء)
على محرم رمي صيدا فحل فوصل لا على
حلال رماه فاحرم فوصل ولا يضمن من رمي
مقضيها عليه رجم فرجع شاهده فوصل وحل
صيد رماه مسلم فحجس فوصل * لا يحل
(مارماه مجوسي فاسلم فوصل) لما عرفت
ان المعتبر حالة الرمي * لغز * أي جان لومات
بجنسه فعليه نصف الدية ولو عاش فالدية فقل
ختان قطع الحشفة باذن أيه * أي انسان
بقطع اذنه تجب نصف الدية وبقطع رأسه
نصف عشرها فقل جنين خرج رأسه
فقطعه ففيه الغرة * أي شيء يجب باذنه
دية وثلاثة اخماسها فقل دية الاسنان
اشياء والله تعالى أعلم بالصواب

* (كتاب الديات) *

كان خطأ وما في معناه هراج (قوله الدية في الشرع الخ) وفي اللغة مصدر ردى القاتل المقتول اذا اعطى وليه المال الذي هو بدل النفس والتاء في آخرها عوض عن الواو في اولها كالعدة (قوله الذي هو بدل النفس) زاد الاتقاني او الطرف (قوله لتسمية للمفعول الخ) كذا قال ابن الكمال رادا على الزيلعي وغيره والحاصل انه مجاز في اللغة حقيقة في العرف كما قال الخويون في اطلاق اللفظ على الملفوظ والمقصود بيان المعنى العرفي الحقيقي والحقائق لا يطالب لها اصل وبيان انه تسمية للمفعول بالمصدر يؤذن ببيان المعنى اللغوي المجازي فتأمل (قوله والارش اسم للواجب فيعادون النفس) وقد يطلق على بدل النفس وحكومة العدل قهستاني (قوله ارباعا) حال من مائة او من الابل أى مقسمة من كل نوع من الانواع الاربعة ربع المائة (قوله من بنت مخاض) هي التي طعنت في السنة الثانية وبنت لبون في الثالثة والحقة في الرابعة والجذعة في الخامسة (قوله وهي الدية المغلظة لا غير) اعلم ان عبارات المتون هنا مختلفة المذهب فظاهر الهداية والاختيار والكنز والملتقى ان الدية في شبه العمد لا تكون من غير الابل وهو ظاهر عبارة المصنف هنا أيضا وعليه فالغليظ ظاهر لعدم التخيير وظاهر الوقاية والاصلاح والغرر وغيرها انها تكون من غير الابل وبه صرح في متن القدوري حيث قال ولا يثبت التغليظ الا في الابل خاصة فان قضى من غير الابل لم تغلظ اه وعليه فعنى التغليظ فيها انها اذا دفعت من الابل تدفع ارباعا بخلاف دية الخطا فانها الخماس وفي المجموع تغلظ دية شبه العمد في الابل قال شارحه حتى لو قضى بالدية من غير الابل لم تغلظ وكذا في درر البحار وشرحه غرر الافكار وفي جنيات غاية البيان وتغلظ الدية في شبه العمد في الابل اذا فرضت الدية فيها فاما غير الابل فلا يغلظ فيها وفي الجوهرة حتى انه لا يزداد في الفضة على عشرة آلاف ولا في الذهب على ألف دينار وفي درر البحار اتفق الاثمة على ان الدية من الذهب في الخطا وشبه العمد ألف دينار فهذه العبارات صريحة في ان دية شبه العمد لا تختص بالابل قال ط والذي قدمه الزيلعي اول الكتاب ان الدية في شبه العمد لا تكون الا من الابل مغلظة على العاقلة في ثلاث سنين تؤخذ في كل سنة ثلث المائة من الابل وربحه في الشرب لابلية بأنه لو كان الواجب ما هو أعظم من الابل لم يكن للتغليظ فائدة لانه يختار الاخذ فتصوت حكمة التغليظ اه أقول ما نقله عن الزيلعي لم أراه في نسختي فليراجع وعلى ثبوته فالظاهر ان في المسألة روايتين والله تعالى أعلم (قوله اخماس منها ومن ابن مخاض) أى تؤخذ المائة من الاربعة المارة من ابن مخاض اخماسا من كل نوع عشرون (قوله وقال منها) أى من الثلاثة الماضية وهي الابل والدنانير والدراهم ومن البقر الخ فتجوز عندهما من ستة أنواع وعند الامام من الثلاثة الاول فقط قال في الدر المنثور ويؤخذ البقر من أهل البقر والحلل من أهلها وكذا الغنم وقيمة كل بقرة أو حلة خمسون درهما وقيمة كل شاة خمسة دراهم كما في الشرب لابلية عن البرهان زاد التهستاني والشيء ثانيا وقبل كالتصايا وعن الامام كقوله ما وعره الخلاف انه لو صالح على أكثر من مائة بقرة لم يجز عندهما ما وجاز عنده لانه صالح على ما ليس من جنس الدية وقدمت والصحيح ما ذهب اليه الامام كما في المضمرات وأفاد ان كل الأنواع اصول وعليه أصحابنا وان التعمين بالرضاء أو القضاء وعليه عمل القضاء وقبل للقاتل ذكره التهستاني اه وتماه في المنع (قوله هو المختار) أى تفسير الحلة بذلك وقبل في ديارنا قبص وسراويل نهاية (قوله عتق قن) أى كمال فيكنى الاعور ولا الاعمى درمستقي (قوله مؤمن) بخلاف سائر الكفارات لو ردد النص به والنص وان ورد في الخطا لكن لما كان شبه العمد فيه معنى الخطا ثبت فيه حكم الخطا اتقاني (قوله فان عجز عنه) أى وقت الاداء لا الوجوب قهستاني (قوله ولاه) أى متتابعين (قوله ولا اطعام فيهما) بخلاف غيرهما من الكفارات (قوله وصح اعتاق رضيع) أى ان عاش بعده حتى ظهرت سلامة اعضائه واطرافه فلومات قبل ذلك لم تتأذبه الكفارة اتقاني (قوله لالجنيين) لانه لم تعرف حياته ولا سلامته ولانه عضو من وجه فلا يدخل تحت مطلق النص زيلعي (قوله ودية المرأة الخ) ففي قتل المرأة خطأ خمسة آلاف وفي قطع يدها ألفان وخمسمائة وهذا فيما فيه دية مقدرة وأما فيما فيه الحكومة فقليل كالمقدرة وقيل يسوى بينهما كما في الظهيرية ولا يرد جنين فيه غرة لانه مستثنى كما يأتي درمستقي وفي السائر خانية عن شرح الطواويسى ما ليس له بدل مقدر يستوى فيه الرجل والمرأة عند أصحابنا (تنبيه) في أحكام الخنثى من الاشياء لا قصاص على قاطع يده ولو عمد أو لو كان القاطع امرأة

الدية في الشرع اسم للمال الذي هو بدل النفس لتسمية للمفعول بالمصدر لانه من المنتسولات الشرعية والارش اسم للواجب فيعادون النفس (دية شبه العمد مائة من الابل ارباعا من بنت مخاض وبنت لبون وحقه الى جذعة) بادخال الغاية (وهي الدية (المغلظة لا غير) الدية (في الخطا اخماس منها ومن بنت مخاض أو ألف دينار من الذهب أو عشرة الاف درهم من الورق) وقال الشافعي اثنا عشر الفا وقال الا من البقر ما تسا بقرة ومن الغنم الفاشاة ومن الحلل ما تسا حلة كل حلة ثوبان ازار ورداه هو المختار (وكفارتهما) أى الخطا وشبه العمد (عتق قن مؤمن فان عجز عنه صام شهرين ولاه ولا اطعام فيهما) اذ لم يرد به النص والمقادير توقفية (وصح) اعتاق (رضيع احد ابويه مسلم) لانه مسلم تبعا (لالجنيين ودية للمرأة على النصف من دية الرجل في دية النفس وما دونها)

ولا تقطع يده اذا قطع يد غيره عمد او على عاقلة ارشها واذا قتل خطأ وجبت دية المرأة ويوقف الباقي الى التبيين
 وكذا فسادون النفس ويصح اعتناقه عن الكفارة (قوله خلافا للشافعي) حيث قال دية اليهودي
 والنصراني أربعة آلاف درهم ودية المجوسي ثمانمائة درهم هداية (قوله وصح في الجوهرة الخ) حيث
 قال ناقلا عن النهاية ولاديه للمستأمن هو الصحيح اه واعترض بأن الذي في النهاية هو التصريح بالتسوية
 في الدية والتفرقة في القصاص اه قلت وهكذا رأيت في النهاية وغاية البيان (قوله وأقره في الشربلالية)
 غير مسلم لانه نقل تصحيح الجوهرة المذكور ونقل بعده مانصه وقال الزيلعي والمستأمن دية مثل دية الذي
 في الصحيح لما روي بنافق قد اختلف التصحيح اه ط أقول واستظهر الرمي ما صححه الزيلعي وغيره واختلف
 التصحيح انما هو بعد ثبوت ما نقله في الجوهرة عن النهاية والله تعالى أعلم (قوله وفي النفس) في السببية ولا حاجة
 لذكر النفس لعلم حكمها بما تقدم ط (قوله والانف الخ) الاصل في قطع طرف من اطراف الآدمي
 انه ان قوت جنس منفعة على الكمال أو زال جلالا مقصودا على الكمال ففيه كمال الدية لانه انلاف للنفس
 من وجه لقضاء رسول الله صلى الله عليه وسلم بالدية في اللسان والانف ففسدنا ما في معناه عليه اتقاني واعلم
 ان ما لا ثاني له في بدن الانسان من الاعضاء أو المعاني المقصودة فيه كمال الدية والاعضاء أربعة أنواع افراد
 وهي ثلاثة الانف والاسنان والاذنان الشاخصتان والحاجبان والشفقتان واليدين وثديا المرأة والاذنان
 والرجلان ففيهما الدية وفي أحد هما نصفها والتي هي رباع اشفار العين وفي كل شفر ربيع الدية والتي هي اعشار
 أصابع اليدين وأصابع الرجلين ففي العشرة الدية وفي الواحدة عشرها والتي تزيد على ذلك الاسنان وفي كل
 منها عشر الدية ويأتي بيان ذلك (قوله ومارنه) هو ما لان من الانف وأرنبتة طرف الانف لانه فوت الجال
 على الكمال وكذا المنفعة لان المارن لا شتم الروائح في الانف لتعلم منه الى الدماغ وذلك يقوت بقطع المارن
 ولو قطع المارن مع القصبة لا يزداد على دية واحدة لانه عضو واحد ولو قطع انفه فذهب شمه فعليه ديتان لان
 الشم في غير الانف فلا تدخل دية أحدهما في الآخر كالسمع مع الاذن معراج (قوله وقيل الخ) حكاية
 القهستاني وحزم في الهداية وغيرها بالاول (قوله والذكر والحشفة) لانه يفوت بالذكر منفعة الوطئ
 والابلا واستمسك البول والرحي به ودفع الماء والابلاج الذي هو طريق الاعلاق عادة والحشفة أصل
 في منفعة الابلاج والدق والقصبة كالتابع له هداية وقدم المصنف وجوب القصاص في قطع الحشفة
 عمدا وفي الذكر خلاف قدمناه (قوله والعقل) لان به نفع المعاش والمعاد وفي الخيرية سئل في رجل
 طرح آخر على الارض وضربه فصار يصرع فماذا عليه اجاب ان ثبت زوال عقله بما ذكر ففيه دية كاملة وان
 زال بعضه فبقدره ان انضبط بزمان أو غيره والا فحكومة عدل وللقاضي ان يتدبرها باجتهاده وهذا قلته تفقها
 أخذ من كلامهم وقد صرح بعض العلماء بان الاصراع ضرب من الجنون اه (قوله والشم والذوق والسمع
 والبصر) لان كل واحد منها منفعة مقصودة وقد روي ان عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه قضى بأربع ديات في ضربة
 واحدة ذهب بها العقل والسمع والبصر هداية ويعرف تلفها بتصديق الجاني أو نكوله
 أو الخطاب مع الغفلة وتقريب الكربة واطعام الشيء المترهستاني (قوله أفادان في لسان الاخرس حكومة
 عدل) أي اذا لم يذهب به ذوقه لان المقصود منه الكلام ولا كلام فيه فصار كالبهائم والشاء وآلة الخصى والعين
 والرجل العرجاء والعين القائمة العور والسن السوداء اه معراج أي فان في الكل حكومة عدل لانه لم يفوت
 منفعة ولا فوت جلالا على الكمال عناية بخلاف ما اذا ذهب به ذوقه (قوله وهذا) أي قوله ان منع النطق
 (قوله والاقسمت الدية الخ) أي ان لم يمنع أداء أكثر الحروف بان قدر عليه قسمت الدية الخ لكن قال القهستاني
 فان تكلم بالاكثر فالحكومة وقيل يقسم على عدد الحروف فمات كلام به منها حظ من الدية بمحضته سواء كان
 نصفا أو ربعا أو غيره وهو الاصح وقيل على حروف اللسان وهو الصحيح كما في الكرمانى اه ملخصا به علم
 ان الاقوال ثلاثة وبها صرح في الهداية وغيرها وعلى الاول مشى في الملتقى والدرر وشرح الجمع والاختيار
 وغرر الافكار والاصلاح وغيرها وصرح في الجوهرة بتصحيح الاخيرين كالقهستاني والاول صحيح أيضا
 لماعته وظاهر كلام الشارح ان الاخيرين تفسير للحكومة التي أوجبها القول الاول فلا منافاة بينهما وبينهما

روى ذلك عن علي رضي الله عنه
 موقوفا ومرفوعا (والذي
 والمستأمن والمسلم) في الدية
 (سواء) خلافا للشافعي وصح
 في الجوهرة انه لاديه في المستأمن
 وأقره في الشربلالية لكن
 بالتسوية حزم في الاختيار وصححه
 الزيلعي (وفي النفس) خبر المبتدا
 وهو قوله الا في الدية (والانف)
 ومارنه وارنبتة وقيل في ارنبتة
 حكومة عدل على الصحيح (والذكر
 والحشفة والعقل والشم والذوق
 والسمع والبصر واللسان ان منع
 النطق) أفادان في لسان الاخرس
 حكومة عدل جوهره وهذا ساقط
 من نسخ الشارح فتنبه (او منع أداء
 أكثر الحروف) والاقسمت الدية
 على عدد حروف الهجاء الثمانية
 وعشرين أو حروف اللسان

السنة عشر تعميمان فما اصاب
 الغائب يلزمه وتعمامه في شرح
 الوهبانية وغيرها (ولحمة
 حلفت لم تنبت) ويؤجل
 سنة فان مات فيها برئ وفي نصفها
 نصف الدية وفيما دونها حكومة
 عدل كشارب ولحمة عبد
 في الصحيح ولا شيء في لحمة كوسج
 على ذقنه شعرات معدودة ولو على
 خده أيضا ولكنه غير متصل
 بحكومة عدل ولو متصلا فكل
 الدية (وشعر الرأس كذلك) أي
 اذا حلق ولم ينبت كذا روى عن
 علي وعند الشافعي فيها حكومة
 عدل واعلم انه لا قصاص في الشعر
 مطلقا ولو مات قبل تمام السنة
 ولم ينبت فلا شيء عليه كشر صدر
 وساعد وساق (والعينين والاذنين
 والحاجبين والرجلين والاذنين
 والانيبين) أي الخطينين (وثدي
 المرأة) وحلتيهما والانيبين اذا
 استأصلهما والا لحكومة عدل
 وكذا فرج المرأة من الجانبين
 (الدية) وفي ثدي الرجل حكومة
 عدل (وفي كل واحد من هذه
 الاشياء) المزدوجة نصف الدية
 (وفي اشفار العينين الاربعه)
 جمع شفرة بضم الشين وتفتح الجفن
 أو الهدب (الدية) اذا قلعهما

وهو حسن لكنه خلاف المفهوم من كلامهم فتأمل (قوله الستة عشر) وهي التاء والتاء والجيم والذال
 والذال والراء والراء والسين والسين والصاد والصاد والظاء والظاء واللام واللام والنون والنون والياء والياء وعددها
 في الجوهرة ثمانية عشر بزيادة القاف والكاف قال ابن النخعي وأفاد المصنف انه قول النخعي والقراء وعددها
 الخاصي أربعة عشر لكن بلا حصر لانه أتى بكاف التشبيه اه (قوله وتعمامه في شرح الوهبانية) حيث
 أفاد انه على كونهما ستة عشر يكون في كل حرف ستمائة وخمسة وعشرون درهما ومن الذهب اثنان وستون
 ونصف وعلى كونها ثمانية عشر ففي الحرف من الذهب خمسة وخمسون وخمسة انصاع ومن الدراهم خمسمائة
 وخمسة وخمسون وخمسة انصاع اه (تنبيه) قال في المعراج ولو ذهب بجنايته على الحلق أو الشفة بعض الحروف
 الحلقية أو الشفوية ينبغي أن يجب بقدره من الثمانية والعشرين ولو بدل حرفا مكان حرف فقال في الدرهم
 دلهم فعليه ضمان الحرف لتلفه وما يبدله لا يقوم مقامه اه (قوله ولحمة حلفت) وكذا لو نكت قهستاني
 لانه ازال الجمال على الكمال ولحمة المرأة لا شيء فيها لانها ناقصة كما في الجوهرة (قوله فان مات فيها برئ)
 أي لا شيء عليه وقال لا حكومة عدل ككفاية (قوله وفي نصفها نصف الدية) وقال بعض أصحابنا كمال
 الدية لفوات الجمال بحلق البعض معراج وفي غاية البيان ولو حلق بعض اللحية ولم تنبت قال بعضهم يجب فيه
 حكومة عدل قال في شرح الكافي والصحيح كل الدية لانه في الشين فوق من لا لحية له أصلا (قوله في الصحيح)
 لان الشارب تابع للحية فصارت بعض أطرافها والمقصود في العبد المنفعة بالاستعمال دون الجمال بخلاف الحز
 هداية قلت ومضاده انه لو حلق الشارب مع اللحية بدخل في ضمانها لانه تابع ونقل السائحاني عن المقدسي
 انه لا بدخل وفي خزانة المفتين بدخل (قوله ولا شيء في لحمة كوسج) بالفتح ويضم قاموس لانها تشبهه لا تزينة
 (قوله في حكومة عدل) لان فيه بعض الجمال هداية (قوله فكل الدية) لانه ليس بكوسج وفيه معنى
 الجمال هداية (قوله وشعر الرأس كذلك) سواء كان شعر رجل أو امرأة أو كبر أو صغير معراج (قوله
 أي اذا حلق ولم ينبت) أي على وجه يظهر فيه القرع فانه يعد عيبا عظيما ولهذا يتكلف القرع في ستر رأسه
 كما يتكلف ستر سائر عيوبه اتقاني وهذا كله اذا فسد المنبت فان نبت حتى استوى كما كان لا يجب شيء لانه
 لم يبق أثر الجناية ويؤدب على ارتكابه ما لا يحل هداية وان نبت أبيض فان في أوانه لا يجب شيء والا فالصحيح
 ان فيه حكومة عدل اتقاني وان كان عيبا فقصه ارش النقصان جوهرة (قوله فيهما) أي في اللحية وشعر
 الرأس (قوله مطلقا) أي ولو عد في اللحية وشعر الرأس وكذا شعر الحاجب معراج لان القصاص عقوبة
 فلا يثبت قياسا وانما يثبت نصا او دلالة والنص انما ورد في النفس والجراحات وهذا ليس في معناه لانه
 لم يتألم به ولا يتوهم فيه السراية زيلعي والعمد في ماله والخطأ على عاقلة كما في القتل أفاده الاتقاني وفي المعراج
 ثم قيل صورة الخطأ في حلق الشعر ان يظنه مباح الدم ثم يتبين انه غير مباح الدم (قوله فلا شيء عليه) أي عنده
 وقالانجب حكومة عدل معراج ومرة نظيره في اللحية (قوله والعينين الخ) لان في تفويت الاثنين من هذه
 الاشياء تفويت جنس المنفعة أو كمال الجمال فيجب كمال الدية وفي تفويت احدها تفويت النصف فيجب نصف
 الدية هداية (قوله والانيبين) لتفويت منفعة الامناء والنسل زيلعي (تنبيه) في التارخانية عن التحفة اذا
 قطعها مع الذكر ما فعله ديتان وكذا الوقطع الذكر اولا فان بقطعه منفعة الانبيين وهي امسالة المنى قائمة وأما
 عكسه ففيه دية للانبيين وحكومة للذكر اه ملخصاى لفوات منفعة الذكر قبل قطعه وفيها قطع احدي انبييه
 فانقطع ماؤه فدية ونصف (قوله وثدي المرأة وحلتيهما) لتفويت منفعة الارضاع زيلعي والصغيرة والكبيرة
 سواء اتقاني وهل في الثديين القصاص حالة العمدا لذكره في الكتب الظاهرة وكذا الانبيان تارخانية (قوله
 وكذا فرج المرأة) قال في الخلاصة ولو قطع فرج المرأة وصارت بحال لا تستمسك البول ففيه الدية اه
 وفي التارخانية ولو صارت بحال لا يمكن جماعها ففيه الدية (قوله وفي ثدي الرجل حكومة عدل) لانه
 ليس فيه تفويت المنفعة ولا الجمال على الكمال زيلعي وفي حلة ثديه حكومة عدل دون ذلك خلاصة (قوله
 جمع شفرة) كذا في المنع بالتاء ولم أره لغيره والمذكور في كلامهم شفر بلاتاه (قوله الجفن) أي طرفه قال
 القهستاني جمع شفر بالضم وهو حرف ما غطى العين من الجفن لا ما عليه من الشعر وهو الهدب ويجوز ان يراد
 مجازا اه وفي المغرب شفر كل شيء حرقه وشفر العين منبت الاهداب قال الزيلعي وايهما اريد كان مستقبيا

فأتلان عضو ذهب نفعه ان لم يكن فيه جمال كاليه السلاء اوارشه كاملا ان كان فيه جمال كالاذن الشاحصة هو الطرش وسيجي مالو الصقه فالتحم في اواخر هذا الفصل

* (فصل في الشجاج) وتختص الشجة (بما يكون بالوجه والرأس) لغة (وما يكون بغيرهما فجراحة) أي تسمى جراحة وفيها حكومة عدل مجتبي ومسكين (وهي) أي الشجاج (عشرة الحارصة) بمهمات وهي التي تخرص الجلد أي تحدشه (والدامعة) بمهمات التي تظهر الدم كالدمع ولا تسيله (والدامية) التي تسيله (والباضعة) التي تبضع الجلد أي تقطعه (والملاحة) التي تأخذ في اللحم (والسحاق) التي تصل الى السحاق أي جلدة رقيقة بين اللحم وعظم الرأس (والموضحة) التي توضع العظم أي تظهره (والهاشمة التي تهشم العظم) أي تكسره (والمقلعة) التي تنقله بعد الكسر (والامة) التي تصل الى ام الدماغ وهي الجلدة التي فيها الدماغ وبعدها الدامعة بغين معجبة وهي التي تخرج الدماغ ولم يذكرها محمد للموت بعدها عادة فتكون قتلا لا شجافا علم بالاستقرار بحسب الآثار انها لا تزيد على العشرة (ويجب في الموضحة نصف عشر الدية) أي لو غير اصلع والافقيها حكومة لان جلدها انقص زينة من غيره فهستاني عن الذخيرة (وفي الهاشمة عشرها وفي المقلعة عشر ونصف عشر وفي الامة والجائفة ثلثها فان فقدت الجائفة ثلثها فانها اذا نفذت صارت جائفتين

والذكر اه وتماه فيها (قوله أواحده) لان فيه تفويت منفعة الجمال على الكمال لان جمال الادي في كونه منتصب القامة وقيل هو المراد بقوله تعالى لقد خلقنا الانسان في احسن تقويم زيلعي (قوله فلاشي عليه) وقال عليه اجرة الطيب ط عن الهندية (قوله اوارشه) عطف على حكومة والارش في المثال الا في نصف الدية (قوله كالاذن الشاحصة) هي المرتفعة من شخص بالفتح ارتفع معراج وعزيمة والتقييده لدفع توهم ان يراد بها السمع عناية لان الكلام فيما فيه تفويت الجمال وذهاب السمع فيه تفويت جنس المنفعة وفيه الدية كاملة (قوله هو الطرش) لم أره لغيره ولم ادر من أين أخذه (قوله وسيجي مالو الصقه) أي الاذن وذو كره ضميرها باعتبار العضو والذي يجي هو وجوب الارش لو الصقه فالتحمت اذ لا نعود كما كانت (قوله في اواخر هذا الفصل) أي الذي أراد الشروع فيه والله تعالى أعلم

* (فصل في الشجاج)

هي جمع شجة ولما كانت نوعا من أنواع ما دون النفس وتكاثرت مسائله ذكره في فصل على حدة منح (قوله وتختص الشجة الخ) قال في الهداية والحكم مرتب على الحقيقة أي حكم الشجاج يثبت في الوجه والرأس على ما هو حقيقة اللغة لان الشجة لغة ما كان فيها لا غير وفي غيرها لا يجب المقدر فيهما بل يجب حكومة عدل اتقاني فلو تحققت الموضحة مثلا في نحو الساق واليد لا يجب الارش المقدر لها لانها جراحة لا موضحة ولا شيء من الجراح له ارش معلوم الا الجائفة كما في الظهيرية والعيان عندنا من الوجه حتى لو وجدت فيه ما الموضحة والهاشمة والمنقلة كان لها ارش مقدر كما في الهداية وليس في الشجاج ارش مقدر الا في الموضحة والهاشمة والمنقلة والامة كما يستفح (قوله وفيها حكومة عدل) لان التقدير بالتوقيف وهذا انما ورد فيما يختص بالوجه والرأس هداية ولا تلحق الجراحة بالشجة دلالة أو قياسا اذ ليست في معناها اذ الوجه والرأس يظهران غالبا فالشجين فيهما أعظم أفاده الزيلعي وغيره (قوله أي تحدشه) من باب ضرب مختار قال ابن الشحنة عن قاضي خان هي التي تحدش البشرة ولا يخرج منها دم وتسمى خادشة (قوله التي تبضع الجلد) كذا فسرهما الزيلعي وغيره ورد الطوري بان الزيلعي نفسه صرح بتحقيق قطع الجلد في انواع العشرة فالظاهر في تفسيرها ما في المحيط والبدائع انها التي تبضع اللحم ومثله في كتب اللغة وعلى هذا فزاد في الملاحة قد آخر فيقال كما في البدائع وغيرها هي التي تذهب في اللحم أكثر مما تذهب الباضعة (قوله التي تأخذ في اللحم) قال في المغرب هي التي نشق اللحم دون العظم ثم تلاحم بعد شقها وتلاصق قال الازهرى والوجه ان يقال اللاجة أي القاطعة اللحم وانما سميت بذلك على ما تؤول اليه أو على التضاؤل اه (قوله والسحاق) كقرطاس قاموس (قوله والموضحة) بفتح الصاد المعجمة فهستاني وظاهر كلام الشارح وغيره انها بالكسر (قوله التي تهشم) من باب ضرب مغرب (قوله والمنقلة) بتشديد القاف مفتوحة أو مكسورة شرح وهبانية (قوله والامة) بالمد والتشديد وتسمى مأومة أيضا والدماغ ككتاب مخ الرأس قاموس (قوله تخرج الدماغ) أي تقطع الجلدة وتظهر الدماغ (قوله ولم يذكرها محمد) وكذا لم يذكر الحارصة لانها لا يبقى لها أثر في الغالب ومالا أثر لها لا حكم لها اتقاني ولذا قال في غرر الافكار كان على المصنف ان لا يذكرها لكنه تأسى بما في غالب الكتب (قوله للموت بعدها عادة) فان عاش ففيها ثلث الدية غرر الافكار (قوله نصف عشر الدية) ان كانت خطأ فلو عمدت فالفصا كأيأتى وفي الكافي من المتفرقات شجة عشر بن موضحة ان لم يتخلل البرء تجب دية كاملة في ثلاث سنين وان تخلل البرء يجب كمال الدية في سنة واحدة ط (قوله أي لو غير اصلع) قال في الهندية رجل اصلع ذهب شعره من كبر فشجبه موضحة انسان متعمد آقال محمد لا يقتص وعليه الارش وان قال الشاج رضيت ان يقتص مني ليس له ذلك وان كان الشاج ايضا اصلع فعليه القصاص كذا في محيط السرخسي وفي واقعات الناطقي موضحة الاصلع انقص من موضحة غيره فكان الارش انقص أيضا وفي الهاشمة يستويان وفي المتقي شج رجل اصلع موضحة خطأ فعليه ارش دون الموضحة في ماله وان شجبه هاشمة ففيها ارش دون ارش الهاشمة على عاقلته كذا في المحيط اه ط (قوله والجائفة) قالوا الجائفة تختص بالجوف جوف الرأس أو جوف البطن هداية وعليه فذكرها مع الشجاج له وجه من حيث انها قد تكون في الرأس لكن نظريته الاتقاني بما في مختصر الكرخي من انها لا تكون في الرقبة ولا في الحلق ولا تكون الا في

يصل الى الجوف من الصدر والظهر والبطن والجنبين وبما ذكره في الاصل من انها لا تكون فوق الذقن ولا تحت العانة اه قال العيني ولا تدخل الجائفة في العشرة اذ لا يطلق عليها الشجة وانما ذكرت مع الامة لاستوائهما في الحكم (قوله فيجب في كل ثلثها) أي ثلث الدية (تنبيه) قال الاتقاني ينبغي لك ان تعرف ان ما كان ارشه نصف عشر الدية الى ثلثها في الرجل والمرأة في الخطافه وعلی العاقلة في سنة لان عمر رضى الله تعالى عنه قضى بالدية على العاقلة في ثلاث سنين فكل ما وجب به ثلثها فهو في سنة وان زاد فالزيادة في سنة أخرى لان الزيادة على الثلث من جملة ما يلزم العاقلة في السنة الثانية وكذلك ان انقردت وما زاد على الثلثين فالثلثان الى سنتين والزائد في الثالثة وما كان دون نصف عشر الدية أو كان عمدا فهو في مال الجاني اه ملخصاً أي لما سأتى في كتاب المعاقلة ان العاقلة لا تعقل العمد ولا ما دون ارش الموضحة (قوله حكومة عدل) أي في الخطا وكذا في العمد ان لم نقل بالقصاص على ما يأتي قريباً (قوله من جهة السمع) أي الدليل السمعى لما مر ان التقدير بالتوقيف (قوله من الموضحة) خصم لانها أقل الشجاج الاربعة التي لها ارش مقدروها هي المرادة من قول المحيط من أقل شجة لها ارش متدرفا فهم (قوله فيجب بقدر ذلك من نصف عشر الدية) أي الذي هو ارش الموضحة بيانه ان الشجة لو كانت باضعة مثلاً فانه ينظر كم مقدار الباضعة من الموضحة فان كان ثلث الموضحة وجب ثلث ارش الموضحة وان كان ربع الموضحة يجب ربع ارش الموضحة عناية (قوله وصححه شيخ الاسلام) الحديث على رضى الله عنه فانه اعتبر حكومة العدل في الذي قطع طرف لسانه بهذا الاعتبار ولم يعتبر بالعبد ولان موضحة الحر الصغيرة والكبيرة سواء وفي العبد يجب في الصغيرة أقل مما يجب في الكبيرة معراج (قوله في الحر) أي في شجة الحر وهو متعلق بمخدوف حال وقوله من الدية أي يؤخذ منها وهو خبر المبتدأ فافهم (قوله وفي العبد من القيمة) أي وقدر التفاوت في شجة العبد يؤخذ من قيمته لان قيمته دية (قوله فان نقص الخ) مثاله اذا كانت قيمته من غير جراحة تبلغ ألفاً ومع الجراحة تبلغ تسعمائة علم ان الجراحة اوجبت نقصان عشر قيمته فاوجبت عشر الدية لان قيمة الحر دية عناية (قوله به يفتى) وبه أخذ الحلواني وبه قال الاثمة الثلاثة قال ابن المنذر وهو قول كل من يحفظ عنه العلم معراج (قوله لوالجناية في وجهه ورأس) لانهم ما موضع الموضحة جوهرة (قوله وتعرض على المفتي) أي ما اعتبره الكرخي (قوله مطلقاً) أي في الوجه والرأس او غيرهما وهذا الاطلاق بالنظر الى قوله وتعرض (قوله وقيل الخ) في موضع جرباً بزيادة اليه قال التهستاني بعده وهذا كله اذا بقي للجراحة اثر والا فبنداه ما لا شئ عليه وعند محمد يلزمه قدر ما انفق الى أن يبرأ وعن أبي يوسف حكومة العدل في الالم اه وبأني تمامه آخر الفصل (قوله ولا قصاص في جميع الشجاج) أي ما فوق الموضحة اجماعاً وما دونها على الخلاف ط (قوله الا في الموضحة عمداً) أي اذا لم يحتل به عضو آخر فلو شج موضحة عمداً فذهب عيناه فلا قصاص عنده فتجب الدية فيهما وقال في الموضحة قصاص وفي البسر دية شرح الجمع عن الكافي (قوله وجوب التصاص) أي في العمد (قوله وهو الاصح) وفي الكافي هو الصحيح لظاهر قوله تعالى والجروح قصاص ويمكن اعتبار المساواة معراج وبه أخذ عامة المشايخ تاريخاً (قوله بأن يسبر غورها) السبر امتحان غور الجرح وغيره كالاستبار والغور القعر من كل شئ والسبر ككتاب والمسبار ما يسبر به الجرح قاموس (قوله واستثنى في الشربلالية السحقاق) حيث قال الا السحقاق فانه لا قصاص فيه اجماعاً لعدم المماثلة لانه لا يقدر أن يشق حتى ينتهي الى جلدة رقيقة فوق العظم اه أقول لكنه مخالف لما ذكره عامة شراح الهداية وغيرهم فانهم صرحوا بأن ظاهر الرواية وجوب القصاص فيما قبل الموضحة وهو ستة من الحارصة الى السحقاق اه (قوله كالهائمة والمنقلة) لان فيهما كسر عظم فلا تمكن المساواة وكذا الامة لغلبة الهلال فيها ولا يخفى ان هذا عند عدم السرية (قوله وعزاء للجوهرة) وعزاء ط للجر الزاخر (قوله ولا قود في جلد رأس) لعله على غير ظاهر الرواية وكذا يقال في لحم الخذا ويحمل في جلد الرأس على السحقاق وأما جلد البدن

فيجب في كل ثلثها (وفي الحارصة والدامعة والدامية والباضعة والمتلاحة والسحقاق حكومة عدل) اذ ليس فيه ارش مقدّر من جهة السمع ولا يمكن اهدارها فوجب فيها حكومة عدل (وهي) أي حكومة العدل (أن ينظر كم مقدار هذه الشجة من الموضحة فيجب بتدري ذلك من نصف عشر الدية) قاله الكرخي وصححه شيخ الاسلام (وقيل) قاله الطحاوي (يقوم) المشجوج (عبد ابلا هذا الاثر ثم معه فقد رالتفاوت بين القيمتين) في الحر (من الدية) وفي العبد من القيمة فان نقص الحر عشر قيمته أخذ عشر دية وكذا في النصف والثلث (هو) أي هذا التفاوت (هي) أي حكومة العدل (به يفتى) كما في الوقاية والنقاية والماتق والدرر والخنائية وغيرها وجرم به في الجمع وفي الخلاصة انما يستقيم قول الكرخي لوالجناية في وجهه ورأس فحينئذ يفتى به ولو في غيرها ما وتعرض على المفتي يفتى بقول الطحاوي مطلقاً لانه ايسر انتهى ونحوه في الجوهرة بزيادة وقيل تفسير الحكومة هو ما يحتاج اليه من النفقة واجرة الطبيب والادوية الى أن يبرأ (ولا قصاص) في جميع الشجاج (الافى الموضحة عمداً) وما لا قود فيه يستوى العمد والخطا فيه لكن ظاهر المذهب وجوب القصاص فيما قبل الموضحة أيضاً ذكره محمد في الاصل وهو الاصح درر ومجتبى وابن الكمال وغيرها لا مكان المساواة بأن يسبر غورها بسبار ثم يتخذ حديدة بقدره فيقطع واستثنى في الشربلالية السحقاق فلا يقاد اجماعاً كما لا قود فيما بعد ها كالهائمة والمنقلة بالاجماع وعزاء للجوهرة فليحفظ ثم قال في المجتبى ولا قود في جلد رأس وبدن ولحم خد وبطن وظهر

ولحم البطن والظهر فقال في الهندية والجراحات التي هي في غير الوجه والرأس فيها حكومة عدل
إذا وضعت العظم وكسرتة إذا بقي لها اثر والافعندهما لا شيء عليه وعند محمد يلزمه قيمة ما اتفق
الى أن يبرأ كذا في محيط السرخسي اه ط (قوله ولا في لطمة) اللطم ضرب الخد وصفحة الجسد
بالكف مفتوحة والوكز الدفع والضرب بجمع الكف قاموس والوجأ الضرب باليد وبالسكين
قاموس قال ط والمراد ضربه باليد لان الوج بالسكين داخل في الجراحات فالثلاثة راجعة الى
الضرب باليد وما ذكره لا ينافي ثبوت التعزير (قوله وفي سلع جلد الوجه كمال الدية) لان فيه
نفويت الجمال على الكمال (قوله نصف دية للكف) أي مع الاصابع (قوله وفيها اصبع)
غير قيد لانه اذا لم يبق من الاصبع المفصل واحد ففي ظاهر الرواية عند أبي حنيفة يجب فيه ارش
ذلك المفصل ويجعل الكف تعال لانه ارش ذلك المفصل متدرو ما بقي شيء من الاصل وان قل فلا حكم
لتبعية ثم اعلم انه اذا قطع الكف ولا اصابع فيها قال أبو يوسف فيها حكومة العدل ولا يبلغ بها
ارش اصبع لان الاصبع الواحدة تتبعها الكف على قول أبي حنيفة فلا تبلغ قيمة التبعية قيمة المتبوع
كناية (قوله عند أبي حنيفة) وعندهما ينظر الى ارش الكف والاصبع فيكون عليه الاكثر ويدخل
التبديل في الكثير هداية (قوله فانه لا شيء في الكف) بل عليه للاصابع ثلاثة اعشار الدية (قوله
اذ لاكثر حكم الكل) أي في تبعية الكف للاصابع فكما تبعية الخمسة وهي الكل يتبع الثلاثة فلا يجب
الادية للاصابع الثلاثة ولا شيء في الكف لتبعية لها وهذا التعليل في الحقيقة انما هو لقولهما
أما عندهما فالكف يتبع الاقل أيضا كما مر (قوله بفقد النقصان) أي من قيمته لو فرض عبد
مع هذا العيب وبدونه على قياس ما مر تأمل (قوله فمثل الباقي) أي من تلك الاصابع (قوله
لزم دية المقطوع فقط) يعني دية الاصبع بتمامها في المسألة الاولى ودية الاصابع كلها في الثانية
ولا شيء في الكف لانه يتبع كما مر وهذا معنى قوله فقط وليس المراد بالمقطوع في الاولى المفصل فقط كما
قد يتوهم لما ذكره العلامة الواني عن الطحاوي والجامع الصغير البرهاني والقاضي خاني انه
يجب دية الاصبع اذا شل الباقي من الاصبع ودية اليد اذا شلت اليد اه وفي النهاية اذا قطع من
اصبع مفصل واحد فمثل الباقي من الاصبع او الكف لا يجب القصاص ولكن تجب الدية فيما شل منه
ان كان اصبعاً فدية الاصبع وان كان كفاً فدية الكف وهذا بالاجماع اه ونحوه في غاية البيان
وهذا اذا لم ينتفع بما بقي والافيه حكومة عدل قال الزيلعي قطع الاصبع من المفصل الاعلى فمثل
ما بقي منها يكتفى بارش واحد ان لم ينتفع بما بقي وان كان ينتفع به تجب دية المقطوع وتجب حكومة
عدل في الباقي بالاجماع وكذا اذا كسر نصف السن واسود ما بقي أو اصفر أو اجرت تجب دية السن
كله اه وذكر الشرنبلالي ان المراد بقول الزيلعي يكتفى بارش واحد ارش اصبع بدليل
قوله وكذا اذا كسر السن الخ (قوله وان خالف الدرر) حيث قال تجب دية المفصل فقط ان لم ينتفع
بما بقي والحكومة فيما بقي ان انتفع به اه فان الصواب أن يقول دية الاصبع وكأنه او همت
عبارة الزيلعي الماترة وقد علمت المراد بها فافهم (قوله وسيجيء) أي بعد اسطر (قوله
وفي الاصبع الزائدة الخ) خبر المبتدأ الا ترى وهو قوله حكومة عدل وانما تجب الدية في الاولى
لعدم نعلق الجمال بها وفي البواقي لان المتصود منها منافعها فاذا جهل وجود المنفعة لا تجب
الدية الكاملة بالشك قال الزيلعي ولا يجب القصاص وان كان للقاطع اصبع زائدة ونماه فيه
(قوله وحركة) أي للبول قهستاني (قوله وكلام في اللسان) والاستهلال ليس بكلام وانما هو
مجرد صوت ومعرفة الصحة فيه بالكلام هداية وغيرها وفي القهستاني لو استهل ففيه الدية وقال
محمدان فيه الحكومة كما في الذخيرة (قوله فكأنه) وكذا في غير ما ذكر من الانف واليد والرجل
وغیرها كالبائع في القود بالعمد والدية بالخطا قهستاني (قوله او شعر رأسه) يعني جميعه
أما اذا تناثر بعضه او شيء يسير منه فعليه ارش الموضحة ودخل فيه الشعر وذلك أن ينظر الى ارش
الموضحة والى الحكومة في الشعر فان كانا سواء يجب ارش الموضحة وان كان أحدهما أكثر من

ولا في لطمة ووكزة ووجاة وفي سلع
جلد الوجه كمال الدية (وفي) كل (اصابع اليد
الواحدة نصف دية ولو مع الكف) لانه
تبع للاصابع (ومع نصف ساعد نصف دية)
للكف (وحكومة عدل) لنصف الساعد
وكذا الساق (وفي) قطع (كف وفيها اصبع
او اصبعان عشرها او خمسة) اف ونشر
مرتب (ولا شيء في الكف) عند أبي حنيفة
كما لو كان في الكف ثلاث اصابع فانه
لا شيء في الكف اجماعاً اذ لاكثر حكم الكل
وفي جواهر الفتاوى ضرب يدرجل ويرى
الا انه لا تصل يده الى قفاه فبقدر النقصان
يؤخذ من جملة الدية ان نقص الثلثان فثلثا
الدية وهكذا وأقره المصنف ولو قطع
مفصلاً من اصبع فمثل الباقي او قطع
الاصابع فمثل الكف لزم دية المقطوع فقط
وسقط القصاص فافهمه وان خالف الدرر
ذكره الشرنبلالي وسيجيء مثلاً (وفي الاصبع
الزائدة وعن الصبي وذكره واسانه ان لم تعلم
صحته بنظر) في العين (وحركة) في الذكر
(وكلام) في اللسان (حكومة عدل)
فان علمت الصحة فكأنه في خطأ او عمداً اذا
ثبت بيينة او باقرار الجاني وان انكر او قال
لا اعرف صحته فحكومة العدل جوهره
(ودخل ارش موضحة اذ هبت عتله او شعر
رأسه في الدية)

لدخول الجزء في الكل كمن قطع

اصبعاً فشت اليد (وان ذهب

سمعه او بصره او نطقه لا) تدخل

لانه كاعضاء مختلفة بخلاف العقل

لعود نفعه للكل (ولا قود ان

ذهبت عيناه بل اليد فيهما)

خلافهما (ولا يقطع اصبع

شل جاره) خلافهما (ولا اصبع

قطع منفصله الا على فشل ما بقي من

الاصابع) بل يدية المفصل والحكومة

فيما بقي (ولا) قود (بكسر نصف

سن اسود) او اصفر أو أحمر

(باقية بل كل يدية السن) اذا فات

منفعة المضغ والافلوم يارى حال

التكلم فالدية أيضا والا

في حكومة عدل زيلعي فقول

الدرر والافلاشي فيه فيه ما فيه

ثم الاصل ان الجنانية متى وقعت

على محلين متباينين حقيقة فارش

احدهما لا يمنع قود الاخر ومتى

قعت على محل وتلفت شيئين

فارش احدهما يمنع القود (ويجب

الارش على من افاد سنه) بعدمضى

حول (ثم ثبت) بعد ذلك لتبين

الخطا حينئذ وسقط القود للشبهة

وفي الملتقى ويستأني في اقتصاص

السن والموضحة حول ولا وكذا لو ضرب

سنه فمتركت لكن في الخلاصة الكبير

الذي لا يرجح نباته لا يؤجل به يفتى

قلت وقدي فوق بماتله المصنف

وغيره عن النهاية الصحيح تاجيل

البالغ ليرأى السنة لان نباته نادر

(او قلها فردت) أي ردها صاحبها

(الى مكانها ونبت عليها اللحم)

لعدم عود العروق كما كانت وفي

النهاية قال شيخ الاسلام ان عادت

الى حالتها الاولى في المنفعة والجمال

لاشي عليه كما لو نبت (وكذا الاذن)

اذا الصفة فالتحمت يجب الارش

لانها لا تعود الى ما كانت عليه درر

الاخر دخل الاقل في الاكثر وهذا اذا لم ينبت شعره أما اذا نبت ورجع كما كان لم يلزمه شيء جوهره (قوله
لدخول الجزء في الكل) لان بصوات العقل تبطل منفعة جميع الاعضاء فصار كما اذا ارشحه ومات وارش
الموضحة يجب بصوات جزء من الشعر حتى لو نبت سقط هداية ولم يدخل ارش الموضحة في غير هذين جوهره
(قوله كمن قطع اصبعاً الخ) فان دية الاصبع تدخل في دية اليد (قوله لا تدخل) فعليه ارش الموضحة
مع الدية وهذا اذا لم يحصل من الجنانية موت أما اذا حصل سقط الارش ووجب الدية في ثلاث سنين في ماله
لو عد او على العاقلة لو خطأ كما في الجوهره (قوله لانه كاعضاء مختلفة) افرد الضمير للعطف بأو وفي بعض
النسخ لانها (قوله ولا قود) أي في الشجة بأن شجته فذهبت عيناه بل الدية فيهما مع ارش الشجة (قوله
خلافهما) فعندهما في الموضحة القصاص وفي العينين الدية من (قوله ولا يقطع اصبع شل جاره)
بل يجب ارش كل واحد منهما كما لا يمنع والاصبع قدي كرقاموس (قوله خلافهما) فعندهما
عليه القصاص في الاولى والارش في الاخرى جوهره ولو قال المصنف ولا قود ان ذهب عيناه او قطع اصبعهما
فشل جاره بل الدية فيهما خلافهما لكان اظهر (قوله من الاصابع) الاظهر قول الهداية من الاصبع
(قوله بل دية المفصل والحكومة فيما بقي) كذا في الهداية والكافي والملتقى وهو محمول على ما اذا
كان يتنفع بما بقي كما قدمناه عن الزيلعي فلا ينافي ما قدمناه عن شروح الهداية وغيرها من وجوب دية
الاصبع لكن حمله في العزيمة على انه قول آخر واستبعد التوفيق بالاتفاق وعدمه بأن الشلل لا يفارقه عدم
الاتفاق به لا محالة تأمل وأما عبارة الدرر فهي سهو كما تقدم التنبيه عليه فافهم ولم يتعرض لذكر الخلاف هنا
اشارة الى انها لا يقولان بالقصاص هنا بخلاف ما مر لما في التارخانية ان اصحابنا اتفقوا في العضو الواحد اذا
قطع بعضه فشل باقية او شل ما هو تبع للقطوع أي كالكف انه لا قصاص واختلفوا في عضوين ليس احدهما
تبعاً لآخر اه أي كالاصبع وجاره فانه لا قصاص في الاصبع عنده خلافهما كما مر والمراد عضوان غير
متباينين والافارش احدهما لا يمنع قود الاخر عنده أيضاً كما ياتي قريباً (قوله او اصفر أو أحمر) أي
أو دخله عيب بوجه ما مكي عن الكافي ط وما ذكره في الاصفرار هو المختار كما في الدرر وبه جزم في التبيين
اولاً لكن ذكر بعده بنحو ورقة فيما لو اصفرت بالضرب وجوب الحكومة لان الصفرة لاوجب تفويت الجمال
ولا المنفعة الا ان كمال الجمال في البياض اه واعلمهم فرقوا بين الاصفرار بالكسر والاصفرار بالضرب تأمل
(قوله والافلوم يارى الخ) عبارة الامام محمد مطلقه قال في الكفاية وغيرها ويجب أن يكون الجواب
فيها على التفصيل الخ (قوله فالدية أيضاً) لانه فوت جمالا ظاهراً على الكمال كفاية (قوله فيه ما فيه)
اجيب عنه بأن المعنى فلاشي فيه فقد رافلاي في وجوب حكومة العدل ط (قوله متباينين حقيقة) كيد
ورجل ط (قوله على محل) كوضحة ازالته عقله أو سمعه أو بصره أو نطقه وسواء كان المحل عضواً واحداً
أو عضوين غير متباينين كما صبح شل جاره خلافهما في العضوين كما مر (قوله ويجب الارش) أي خمسمائة
درهم هداية (قوله افاد سنه) يقال افاد القاتل بالقتل اذا قتله به كما في المغرب والقاموس فيتعدي
الى الاول بالهمزة والى الثاني بالياء وعليه فحقه افاد سنه تأمل (قوله ثم ثبت) أي كله غير معوج كما ياتي
(قوله بعدمضى حول) افاد انه ليس له القود قبله كما يصرح به قوله بعد ذلك أي بعد الافادة (قوله
لتبين الخطا) أي في القصاص لان الموجب له فساد المنيب ولم يفسد حيث نبت مكانها اخرى فانه عدت
الجنانية هداية (قوله للشبهة) أي شبهة وجوب القصاص قبل النبات ط (قوله ويستأني) بسكون
الهمزة وتحقيف النون أي ينتظر وينبغي للقاضي أن يأخذ من القاصع ضمينا كما في الكفاية (قوله وكذا)
أي يستأني حولاً (قوله لكن في الخلاصة) حيث قال قلع سن بالغ لا يؤجل سنة انما ذلك في الصبي
ولكن ينتظر حتى يبرأ موضع السن أما اذا ضرب به فمترك ينتظر حولاً وفي نسخة السرخسي يستأني حولاً
في الكبير الذي لا يرجح نباته في الكسر والقطع وبالأول يفتى اه ملخصاً (قوله وقدي فوق الخ) أي يحمل
ما في الملتقى على الصغير وما في الخلاصة على الكبير كما هو صريح عبارتها (قوله أو قلها فردت) أي قبل
القود ط (قوله لعدم عود العروق) على وجوب الارش ط ووجوبه هنا على الجناني (قوله ان
عادت) أي ان تصور عودها (قوله لانها لا تعود) الظاهر جريان ما قاله شيخ الاسلام هنا أيضاً تأمل

(الا ان قلعت) السن (فتبت اخرى)

فانه يسقط الارش عنده كسـ
صغير) خلافا لهما ولونبت معوجة
بحكومة عدل ولونبت الى النصف
فعليه نصف الارش ولا شيء في ظفر
نبت كما كان (او التعم شجة او)
التعم (جرح) حاصل ذلك (بضرب
ولم يبق له) (اثر) فانه لا شيء فيه
وقال أبو يوسف عليه ارش الالم
وهي حكومة عدل وقال محمد قدر
ما لحقه من النخعة الى أن يبرأ من
اجرة الطبيب وثن دواء وفي شرح
الطحاوي فسر قول أبي يوسف
ارش الالم باجرة الطبيب والمداواة
فعليه لا خلاف بينهما قاله المصنف
وغيره قلت وقد قدمنا نحوه عن
المجتبي وذكرنا عنه روايتين فتنبه
(ولا يتبادر جرح الابد برئه) خلافا
للشافعي (وعمد العبي والمجنون)
والمعتوه (خطأ) بخلاف السكران
والمغمى عليه (وعلى عاقلة الدية)
ان بلغ نصف العشر فاكثر ولم يكن
من العجم والافني ماله درر (ولا
كفارة ولا حرمان ارث) خلافا
للشافعي ولو جن بعد القتل قتل
وقبل لا ونماه فيما علقته على الملتقى
(صبي ضرب سنن صبي فارتزعا
يقترب بلوغ المضروب) ان بلغ ولم
ينبت فعلى عاقلة الدية ولو من
العجم ففي ماله درر وسنخقه في
المعاقلة

(قوله فانه يسقط الارش) اي عن الجناني لانعدام الجنانية معني (قوله كسـ صغير) فانه لا يجب الارش
بالاجماع اذا نبت لانه لم تنبت عليه منفعة ولا زينة هداية (قوله خلافا لهما) حيث قال عليه الارش كاملا
لتحقق الجنانية والحادث نعمة مبتدأة من الله تعالى هداية (قوله بحكومة عدل) أي عند أبي حنيفة
زيلي ولونبت سوداء جعل كمنهم لم تنبت تاتر خانية (قوله ولا شيء في ظفر الخ) فهو كالسنن
بقي ما اذا لم ينبت قال في الاختيار وفي قلع الاظفار فلم تنبت حكومة عدل لانه لم يرد فيها ارش مقدر اه وان
نبت الظفر على عيب فحكومة دون الاولى ظهيرية (قوله ولم يبق له اثر) فان بقي له اثر فان شجرة لهما ارش
مقدور لزم والا فحكومة (قوله فانه لا شيء فيه) أي عند الامام كنبات السن وفي البرجندى عن الخزائنة
والمختار قول أبي حنيفة درمنتي وعليه اعتمد المجتبي والنسبي وغيرهما لكن قال في العيون لا يجب عليه
شي قياسا ولا يستحسن أن تجب حكومة عدل مثل اجرة الطبيب وهكذا كل جراحة برئت اه ملخصا من
تجميع العلامة قاسم قال السامحاني ويظهر لي رجحان الاستحسان لان حق الادعي مبني على المشاحة اه
وفي البرازية لا شيء عليه عند محمد وهذا قياس قول الامام أيضا وفي الاستحسان الحكومة وهو قول الثاني
قال الفقيه الفتوى على قول محمد انه لا شيء عليه الاثن الادوية قال القاسمي أنا لا نزل قوله ماله وان بقي اثر
يجب ارش ذلك الاثران منقلة مثلاً فارش المنقلة اه قال الرمي وتأمل ما بينه وبين ما هنا من المخالفة
في سوق الخلاف وما هنا هو المذهب كور في الزيلي والعيني وغالب الشروح (قوله وهي حكومة عدل) انث
الضمير مراعاة للخبر (قوله قاله المصنف وغيره) كالزيلي (قوله وقد قدمنا) أي في باب القود فيمادون
النفس نحوه أي نحو ما ذكره الطحاوي (قوله وذكرنا) أي صاحب المجتبي في شرح هذه المسألة عنه أي
عن أبي يوسف روايتين حيث قال وقال أبو يوسف عليه ارش الالم وقال محمد عليه اجرة الطبيب وثن الادوية
وهو رواية عن أبي يوسف زجر السفيه وجبر الضرر وانما اوجب أبو يوسف ارش الالم واراد به حكومة عدل
وهو أن يقوم عبد اصحيا ويقيم بهذا الالم ثم قال قلت فسر حكومة العدل عند أبي يوسف باجرة الطبيب وهكذا
رأيت في غير موضع انه اراد اجرة الطبيب وثن الادوية وقال القسودري ان اجرة الطبيب قول محمد (قوله
فتنبه) اشار به الى أن تفسير شرح الطحاوي انما يأتي على احدي روايتين عن أبي يوسف ط (قوله ولا يتبادر
جرح الابد برئه) لما روى انه عليه الصلاة والسلام نهى أن يقتص من جرح حتى يبرأ صاحبه رواه احمد
والدارقطني ولان الجراحات يعتبر فيها ما كمال الاحتمال أن تسري الى النفس فيظهر انه قتل فلا يعلم انه جرح
الا بالبره فيستتربه زياحي (قوله خطأ) أي في حكم الخطأ في وجوب المال (قوله بخلاف السكران
والمغمى عليه) كذا في القهستاني والظاهر ان المراد السكران بغير مباح زجره والا فالعمد لا بد فيه من القصد
والسكران بمباح لا قصده ولا زجر عليه تأمل وكذا يقال في المغمى فانه لا قصده كالتأثم بل هو اشتد وأيضاً
فالصبي له قصد بالجملة وقد جعل عمده خطأ فهذا اولى فتأمل وراجع وفي الاشياء السكران من محرم مكاف
وان من مباح فلا فهو كالمغمى عليه (قوله وعلى عاقلة) الاولى عاقلةهما (قوله ان بلغ) الاولى بلغت
(قوله نصف العشر) هو خمسمائة في الرجل ومائتان وخمسون في المرأة قهستاني (قوله والافني ماله) أي
أي بأن لم تبلغ نصف العشر فانه يسلك فيه مسلك الاموال زيلي او كان من العجم فان المختار فيهم انه لا عاقلة
لهم كما سأتى (قوله ولا كفارة) لانهم لا ذنب لهما تنسره وحرمان الارث عقوبة وليس من أهلها وأما
حرمان الصبي المرتد من ميراث أبيه فلا خلاف الدين لاجراء للردة (قوله ونماه فيما علقته على الملتقى)
حيث قال وفيه اشعار بأنه لو جن بعد ما قتل قتل وهذا لو الجنون غير مطبق والا فيسقط القود كذا ذكره شيخ
الاسلام وعنه ما لا يقتل مطلقا الا اذا قضى عليه بالقود وفي المنتقى لو جن قبل الدفع الى ولي القتل لم يقتل
كما لو عته بعد القتل وفيه الدية في ماله قهستاني عن الظهيرية اه وتقدمت المسألة في فصل ما يوجب القود
(قوله ينتظر بلوغ المضروب) الذي تحرر عما قدمناه في هذا الفصل ان المضروب لو كان بالغاً بوجبل حتى
يبرأ ولو كان صبياً بوجبل حولا وأما تأجيله الى البلوغ فالظاهر انه قول آخر او انه خاص بما اذا كان الضارب
صبياً كالمضروب ولكنه يحتاج الى الفرق بينه وبين ما اذا كان الضارب بالغاً فليأتى (قوله ولم ينبت)
أما اذا نبت فلا شيء عليه كما تقدم ط (قوله وسنخقه في المعاقلة) أي نخقه ان الدية في العجم من مال الجناني

ط (قوله مطلقا) أي وإن كانت أكثر من ارش الموضحة ط (قوله كما في تنوير البصائر) عبارة مهمة
حكومة العدل أن كانت دون ارش الموضحة أو مثل ارش الموضحة لا تتحمله العاقلة وإن كانت أكثر من ذلك
يقين فلا رواية عن أصحابنا رحمهم الله تعالى وقد اختلف فيه المتأخرون قال شيخ الاسلام الصحيح أنه لا تتحمله
العاقلة كذا في التاترخانية اه ط والله تعالى أعلم

(فصل في الجنين) *

لما نهى الكلام على احكام الاجزاء الحقيقية عقبه باحكام الجزء الحكمي وهو الجنين لكونه في حكم الجزء
من الام وهو فعيل بمعنى مفعول من جنه اذا ستره من باب طلب وهو الولد مادام في الرحم ط ملخصا ويكنى
استبانة بهض خلقه كظفر وشعر كما سيأتي متنا (قوله ضرب بطن امرأة) وكذا لو ضرب ظهرها او جنبها
أو رأسها أو عضو من اعضائها فمات لم يمل رمي ونحوه في أبي السعود عن التحرير وقال السامحاني يؤخذ مما
يأتي من قوله اسقطه بدواء أو فعل ان البطن والضرب ليسا بقيد حتى لو ضرب رأسها أو عجلت فرجها فقبضه
الضمان كما صرح حوايه اه وقال في الخيرية وقد أتقوا والد شيخنا امين الدين بن عبد المال اذا صاح على امرأة
فألفت جنينا لا يضمن واذا خوفها بالضرب يضمن وأقول وجه الفرق ان في موتها بالتخويف وهو فعل صادر
منه نسب اليه وبالصباح موتها بالخوف الصادر منها وصرحوا انه لو صاح على كبريات لا يضمن وانه لو صاح
عليه فجأة فمات منها فجب الدية وأقول لا يخالفه لانه في الاول مات بالخوف المنسوب اليه وفي الثاني بالصيحة
فجأة المنسوبة الى الصائح والقول للفداء لانه مات من الخوف وعلى الاولياء البينة انه من التخويف وعلى
هذا لو صاح على المرأة فجأة فالقت من صحتها يضمن ولو ألفت امرأة غيرها لا يضمن لعدم تعديده عليها فماتله
فانه تحرير جيد اه ملخصا (قوله خرج الامه والبهيمة) فيه نشر مشوش (قوله وسيجي حكمهما)
أي في هذا الفصل (قوله أو من المغرور) كما لو تزوجها على انها حرة أو شراها فاستحقت وقد علقته منه
(قوله فالعجب من المصنف كيف لم يذكره) أي مع ثمة متابعته لادركه فكان عليه أن يسقط التقييد بالحزبة
أولا ويذكره بعد قوله فالقت جنينا ميتا كما فعل الشارح أو يقول ضرب بطن امرأة حامل بحرا ثلاثا يومهم
ان حزبة الام شرط (قوله غرة الشهر أو له الخ) بيان لوجه التسمية (قوله وهذه أول مقادير الدية)
فان أقل ارش مقداره ف العشر كما مر في الشجاج (قوله أي دية الرجل الخ) يعني ان المراد من الدية
في كلام المصنف دية الرجل ونصف عشرها وخمسائة درهم وذلك هو غرة الجنين ذكرنا أو اتى لان غرة الجنين
الاتى عشر دية المرأة وذلك خمسائة أيضا لان دية المرأة نصف دية الرجل وحاصله انه لا فرق بين غرة الذكر
والاتى ولهذا لم يبين المصنف انه ذكرنا أو اتى (قوله في سنة) أي على العاقلة كما صرح به وهذا
في جنين الحرة أما الامه ففي مال الضارب حالا كما سيأتي (قوله ولنساقله عليه الصلاة والسلام) وهو ما روى
عن محمد بن الحسن انه قال بلغنا ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى بالغرة على العاقلة في سنة زيلعي واعلم
ان وجوب الغرة مخالف للقيام روى ان سائلا قال لفر لا يخلو من انه مات بالضرب فقبضه دية كاملة أو لم ينفع
فيه الروح فلا شيء فيه فسكت زفر فقال له السائل اعتقتك سائبة فجاء زفر الى أبي يوسف فقال التعبد التعبد
أي ثابت بالسنة من غير ان يدركه بالعقل عناية ملخصا (قوله فان القته حيا) ثبت حياته بكل ما يدل على
الحياة من الاستئلال والرضاع والنفس والهواس وغير ذلك أما لو تترك عضو منه فلا لانه قد يكون من اختلاف
أو من خروج من ضيق اه ط عن المكي (قوله فدية كاملة) أي وكفارة كما في الاختيار وسيأتي لانه شبه
هدأ أو خطا والدية على العاقلة هنا أيضا به صرح في الجوهره والاختيار فقول المصنف في المخ على الضارب
على حذف مضاف أو مبق على الصحيح من ان الوجوب على الضارب أولا ثم تتحمله عنه العاقلة كما تقدمناه
في فصل القلعين ولذا لم يقل في ماله تأمل (قوله وان القته ميتا فماتت الام الخ) بيان لموت كل منهما وهو اربع
صور لان خروج وجهه اما في حال حياة الام فقط أو حال موتها فقط أو حيا ميتا (قوله لما تقرر الخ)
كما اذا رمى فاصاب شخصا ونفذ منه الى آخر فقتله فانه يجب عليه ديتان ان كانا خطأ وان كان الاول عدا يجب
القصاص والدية زيلعي (قوله وظاهره تعدد الدية) أي لو اقتلها حيين فماتتا (قوله ولم اره فليراجع) أقول

(مهمة) حكومة العدل
لا تتحملها العاقلة مطلقا على
الصحيح كما في تنوير البصائر معزيا
للتاترخانية والله أعلم

(فصل في الجنين)

ضرب بطن امرأة حرة) حال
خرج الامه والبهيمة وسيجي
حكمهما فقلت بل الشرط حرة الجنين
دون امه كامة علقته من سبدها
أو من المغرور فقبضه الغرة على
العاقلة درر عن الزيلعي فالعجب
من المصنف كيف لم يذكره (ولو)
كانت (المرأة كناية او مجوسية)
أو زوجته (فالقت جنينا ميتا)
حرًا (وجب) على العاقلة (غرة)
غرة الشهر أو له وهذه أول مقادير
الدية (نصف عشر الدية) أي
دية الرجل لو كان الجنين ذكرا
وعشر دية المرأة لو انثى وكل منهما
خمسائة درهم (في سنة) وقال
الشافعي في ثلاث سنين كالدية
وقال مالك في ماله ولنساقله عليه
الصلاة والسلام (فان القته حيا)
فمات فدية كاملة وان القته ميتا
فماتت الام فدية (في الام) (وغرة)
في الجنين لما تقرر ان الفعل يتعدد
بتعدد اثره وصرح في الذخيرة
بتعدد الغرة لو ميتين فاكتر اه
قلت وظاهره تعدد الدية ولم اره
فليراجع

(وان ماتت فالقته ميتا فدية فقط)
 وقال الشافعي غرة ودية (وان
 القته حيا بعد ما مات يجب عليه
 دية ان كما اذا القته حيا وما تاوما
 يجب فيه) من غرة أو دية (يورث
 بعمه وورث) منه (امه ولا يرث ضارب)
 منها (فلو ضرب بطن امرأته فالقت
 ابنه ميتا فعلى عاقلة الاب غرة
 ولا يرث منها) لانه قاتل (وفي جنين
 الامة) الرقيق الذكور (نصف
 عشر قيمته لو حيا وعشر قيمته
 لو اثنى) لما تقرران دية الرقيق قيمته
 ولا يلزم زيادة الاثنى لزيادة قيمة
 الذكرا غالبا وفيه اشارة الى انه اذا
 لم يمكن الوقوف على كونه ذكرا
 أو اثنى فلا شيء عليه كما اذا التى بلا
 رأس لانه انما يجب القيمة اذا نفخ
 فيه الروح ولا تنفخ من غير رأس
 ذخيرة (في مال الضارب) للامة
 (حالا) ولو القته حيا وقد نقصتها
 بالولادة فعليه قيمة الجنين لان نقصانها
 لو بقيته وفاء به ولا فعليه
 اتمام ذلك مجتبي وقال أبو يوسف
 فيه نقصانها كالبهيمة وقال
 الشافعي فيه عشر قيمة الام صدر
 الشريعة ولا يخفى انها للمولى (فان
 حرره) أي الجنين (سده بعد
 ضربه) ضرب بطن الامة (فالقته)
 حيا (فات فيه قيمته حيا) للمولى
 لاديته وان مات بعد اعتق لان
 الاعتبار حالة الضرب وعند
 الثلاثة تجب دية وهو رية عنا
 (ولا كسارة في الجنين) عندنا
 وجوب بابل ند باز يلحق (ان وقع ميتا
 وان خرج حيا ثم مات ففيه
 الكفارة) كذا صرح به في الحاوي
 القدسي وهو مفهوم من كلامهم
 لتصريحهم بوجوب الدية حينئذ
 تجب الكفارة فيه كما لا يخفى
 فليحفظ (وما استبان بعض خلقه)

صرح به في الجوهر والدرر وقال الرمي وفي شرح الطحاوي ولو القت جنينين تجب غرتان وان أحدهما حيا
 فمات والاخر ميتا فغرة ودية وان ماتت الام ثم خرجا ميتين تجب دية الام وحدها الا اذا خرجا حين فاتا
 فثلاث ديات وعلى هذا يقاس وان خرج أحدهما قبل موت الام والاخر بعد موته لموهما ميتان ففي الذي
 خرج قبل الغرة ولا شيء في الذي خرج بعد والذي خرج قبل موت امه لا يرث من دية امه شيئا وترث الام منه
 والاخر لا يرث من احد ولا يورث عنه الا اذا خرج حيا ثم مات ففيه الدية كاملة ويرثها ورثته كذا في التارخانية
 مختصرا اه (قوله فدية فقط) لان موت الام سبب لموته ظاهرا اذ حياته بحياتها وتنفسه بنفسها
 فيتحقق موته بموته فلا يكون في معنى ما ورد به النص اذا الاحتمال فيه أقل فلا يضمن بالمثل زيلعي (قوله
 ولا يرث ضاربه منها) أي ولا من غيرها لانه قاتل مباشرة (قوله وفي جنين الامة) أي الذي القته
 ميتا كما هو موضوع المسألة وقوله لو حيا راجع الى قيمته أي قيمته لو فرض حيا أمالوا القته حيا ثم مات من ضربه
 ففيه القيمة بتمامها كما يشير اليه الشارح وقوله الرقيق احتراز عما اذا كان من مولاها أو من المغرور
 فانه حر وفيه الغرة على العاقلة كما قدمه وقوله لو اثنى مقابل قوله الذكرا قوله لو حيا (قوله ولا يلزم زيادة الاثنى)
 أي فيما اذا كانت قيمتها أكثر من قيمة الغلام لانه نادر والغالب زيادة قيمة الذكر أقول وفيه نظرو قد يقال
 لا محذور في اللزوم المذكور لان اعتبار زيادة الذكر على الاثنى انما هو في الاحرار انصرف الحرية لا في الارقاء
 لانهم كالتساع ولذا لم تقدر لهم دية (قوله فلا شيء عليه) تبع فيه التهمة التي والذى في الكفاية والعناية
 وغيرهما انه يؤخذ بالمتيقن كقتل عبد خشي خطأ ولو ضاع الجنين ووقع النزاع في قيمته باعتبار لونه وهيئته على
 تقدير حياته فالقول للضارب لانكاره الزيادة (قوله كما اذا التى بلا رأس) تنظير لا تمثيل أقول وسيأتي ان
 ما استبان بعض خلقه كآم الخلقة ولعل المراد بعد استبانة الرأس اذ لا حياة بدونه بخلاف غيره من الاعضاء
 تأمل (قوله في مال الضارب) لان العاقلة لا تعقل الرقيق اختيار تأمل وقوله للامة كذا في بعض النسخ وهو
 متعلق بالضارب قال ط وهذا حكم الجنين وأما اذا ماتت الام قال في الهندية عن الذخيرة قال أبو حنيفة على
 الضارب قيمة الام في ثلاث سنين اه فليتأمل اه أقول والحاصل ان الجنين كعضو منها وسيأتي اخر المعامل
 ان الحر اذا جنى على نفس عبد خطا فهي على عاقلة اذ اقته لان العاقلة لا تحمل اطراف العبد (قوله به) أي
 بنقصان الولادة (قوله والا) بان انتقصت عشرة مثلا وقيمة الجنين خمسة فعليه عشرة (قوله وقال أبو يوسف
 الخ) هذا غير ظاهر الرواية عن أبي يوسف قال في المبسوط ثم وجوب البدل في جنين الامة قول أبي ح وم
 وهو الظاهر من قول أبي يوسف وعنه في رواية انه لا يجب الانقصان الام ان تمكن فيها نقص وان لم يتمكن
 لا يجب شيء عنانية (قوله بعد ضربه) فلو حرره قبل ولده اب حر فففيه الغرة للاب دون المولى تارخانية (قوله
 ضرب بطن الامة) بدل من قوله ضربه وأشار الى ان المصدر مضاف لمفعوله ويجوز عود الضمير الى الجنين فيتحقق
 مرجع الضمير تأمل (قوله للمولى) قال ابو الليث لم يذكر محمد انها للمولى أو لورثته الجنين فيجوز ان يقال
 انها للمولى لاستناد الضمان الى الضرب ووقت الضرب كان مملوكا اتقاني مملوكا واذ كفي التارخانية اختلاف
 المشايخ فيه فقبل لورثته وقبل للجنين (قوله لان المعتبر حالة الضرب) لانه قتله بالضرب السابق وقد كان
 في حالة الرق فلهذا تجب القيمة دون الدية وتجب قيمته حيا لانه صار قاتلا اياه وهو حي فنظرنا الى حالي السبب
 والتلف هداية بمعنى أوجبنا القيمة دون الدية اعتبارا بحالة الضرب وأوجبنا قيمته حيا لا مشكوكا في حياته
 باعتبار حالة التلف اذ لو اعتبر حالة الضرب فقط جاز أن لا يكون حيا فلا تجب قيمته بل تجب الغرة كفاية لمخلصا
 (قوله ففيه الكفارة) لانه اتلف آدميا خطأ أو شبه عمد (قوله كذا صرح به في الحاوي القدسي) أقول
 وكذا صرح به في الاختيار كما قدمناه عنه وسيد ذكره الشارح عن الواقعات (قوله وهو مفهوم الخ) فيه
 اعتذار عن عدم التصريح بالتفصيل في كثير من الكتب حيث اطلقوا قولهم ولا كفارة في الجنين (قوله
 وما استبان بعض خلقه الخ) تقدم في باب الحيض انه لا يستبين خلقه الا بعد مائة وعشرين يوما وظاهر ما قدمه
 عن الذخيرة انه لا بد من وجود الرأس وفي الشعبي ولو القت مضغة ولم يتبين شيء من خلقه فشهدت نفقات من

القوابل انه مبدأ خلق آدمي ولو بقي لتصوير فلا غرة فيه وتجب فيه عندنا حكومة اه (قوله وعدة ونفاس)
 أى تنقضي به العدة وتصير به امه نفساء (قوله فني مالها) أى فى رواية وعلى عاقبتها فى رواية وهو المختار
 جامع الفصولين أى لما سبأنى آخر المعاقلة ان من لا عاقلة له فالدية فى بيت المال فى ظاهر الرواية وعليه الفتوى
 وان رواية وجوبها فى ماله شاذة ويأتى تمامه هنالك ان شاء الله تعالى (قوله ولا تأثم) الانسب فى التعبير
 وأثم لان الكلام عند وجوب الغرة وهى لا تجب الا باستبانة بعض الخلق ثم يقول ولولم يستنب بعض خلقه فلا
 اثم ط وفى الخاتمة قالوا ان لم يستنب شئ من خلقه لا تأثم قال رضى الله عنه ولا أقول به اذا المحرم اذا كسر
 بيض الصيد بضمن لانه أصل الصيد فلما كان مؤاخذا بالجزاء غنة فلا اقل من ان يلحقها اثم هنا اذا اسقطت
 بلا عذر الا اثم الا تأثم اثم القتل اه ولا يخفى انها تأثم اثم القتل لو استبان خلقه ومات بفعالها (قوله
 اسقطته عمدا) كذا قيد به فى الكفاية وغيرها قال فى الشرع بلالية والافلاشى عليها وفى حق غيرها لا يشترط
 قصد اسقاط الولد كما فى الخاتمة اه (قوله كضربها بطنها) وكما اذا عالجت فرجها حتى اسقطت كفاية
 أو حلت حملها ثقلات تاريخية أى على قصد اسقاطه كما علم مما مر (قوله فان اذن لا) ذكره الزيلعى وصاحب
 الكفاية وغيرهما وقال فى الشرع بلالية اقول هذا يمتنع على الرواية الضعيفة لا على الصحيح لما قال فى الكفاية
 قال لغيرة اقلنى فقتله تجب الدية فى ماله فى الصحيح لان الاباحة لا تجرى فى النفوس وسقط القصاص للشبهة
 وفى رواية لا يجب شئ لان نفسه حقه وقد اذن بالتلاف حقه انتهى فكذا الغرة اودية الجنين حقه غير أن
 الاباحة منتفية فلا تسقط الغرة عن عاقلة المرأة بمجرد امر زوجها بالتلاف الجنين لان امرها لا ينزل عن فعله
 فانه اذا ضرب امرأته فالقتل جنىنا لزم عاقلة الغرة ولا يرث منها فلونظرنا لكون الغرة حقه لم يجب بضره
 شئ لكن لما كان الادمى لا يملك احدا اهدار آدميته لزم ما قدره الشارع بالتلاف واستحقه غير الجاني اه ملخصا
 اقول وفيه نظر لما صرحوا به من ان الجنين لم يعتبر نفسا عندنا لعدم تحقق آدميته وانه اعتبر جزءا من امه
 من وجه ولذا لا تجب فيه القيمة او الدية كامله ولا الكفارة ما لم تحقق حيائه وقد منان وجوب الغرة
 تعبدى فلا يصح الحاقه بالنفس المحقة حتى يقال ان الاباحة لا تجرى فى النفوس فلا يلزم من تصحيح الضمان
 فى الفرع الماتر تصحيحه فى هذا وتقدم اول الجنايات انه لو قال اقطع يدى او رجلى لاشئ فيه وان سرى لنفسه
 لان الاطراف كالأموال فصح الامر بالحاقه به هذا الفرع اولى لانه اذا لم يكن هو الضارب فالحق له وقد رضى
 بالتلاف حقه بخلاف ما اذا كان هو الضارب فانها حتى غيره ولذا لا يرث منها هذا ما ظهر لفهمى التناصر
 فتأمل (قوله ولو امرت امرأة) أى امرت الزوجة غيرها واظهار أن عدم الضمان بعد أن اذن لها
 زوجها فى الاسقاط على ما يدل عليه سوق كلام صاحب الخلاصة والافجرد امر الام لا يكون سببا لسقوط
 حق الاب وهو ظاهر اه وفى لكن ذكر عزمى ان نفي الضمان عن المأمورة لا يلزم منه نفيه عن الأمرة اذا
 لم يأذن لها زوجها وقد اعترض الشرع بلالى هنا بنظر مامر وعلمت ما فيه قد بر (قوله لاستحالة الدين) أى
 لاستحالة وجوب دين وهو الغرة للمولى على مملوك ط (قوله ما لم تستحق الخ) قال فى الزيادات اشترى امة
 وقبضها وحبلت منه ثم ضربت بطنها عمدا فاسقطته ميتا ثم استحقها رجل بالينة وقضى له بها أو بعقرها على
 المشتري يقال للمستحق انها قتلت ولدها الحر لان ولد المغرور حر بالقيمة والجنين الحر مضمون بالغرة فادفع استك
 أو افدها بغرته تاريخية ثم قال فى جامع الفصولين اقول اذا اخذ الغرة ينبغي ان يجوز للمستحق ان يطالبه
 بقيمة الجنين اذ قيام البدل كقيام المبدل اه لكن سلمه الغرة فيغرم بحسابها وتمامه فى ط عن الهندية
 (قوله للمولى) أى المستولد (قوله فعليا الدية والكفارة) أى ولو باذن الزوج لتحقق الجنانية على نفس
 حية فلا تجرى فيها الاباحة بخلاف ما اذا القته ميتا فسقطت الغرة عنها ولو باذنه كما مر تأمل (قوله ويجب
 فى جنين البهيمه الخ) هذا اذا القته ميتا أما اذا القته حيا فبات من الضرب تجب قيمته فى ماله حاله ولا يجبر
 بها نقصان الام كما يجبر نقصان الامة بقيمة جنينها لانه مال اتلفه فيضمنه مع نقصان الام تأمل رملى (قوله
 ووقع احد الولدين حيا الخ) أى ثم مات (قوله ومات أيضا) أى ثم مات الام أيضا كما عبر فى التاريخانية
 فأفاد أن موتهما بعد موت الذى وقع حيا اذ لو مات قبله لورث القصاص على ابيه فيسقط كآله المحشى الحلبي
 وتجب عرة الولد الميت لو اسقطت تجب وعطف الغرة على الدية لكان اولى ليفيد أنها على العاقلة أيضا وانما تجب

كظفر وشعر (كأنه فيما ذكر) من
 الاحكام وعدة ونفاس كما مر
 فى باب (وضمن الغرة عاقلة امرأة)
 حرة فى سنة واحدة وان لم تكن
 لها عاقلة فنى مالها فى سنة أيضا
 صدر الشريعة ولا تأثم ما لم يستنب
 بعض خلقه وهو فى الخطر نظما
 (اسقطته ميتا) عمدا (بدواء أو فعل)
 كضربها بطنها (بلا اذن زوجها)
 فان اذن (أو لم يتعمد) (لا) غرة
 لعدم التعدى ولو امرت امرأة
 ففعلت لا تضمن المأمورة وأما أم
 الولد اذا فعلته بنفسها حتى
 اسقطته فلا شئ عليها لاستحالة
 الدين على مملوك ما لم تستحق
 بخينته تجب للمولى الغرة لانه
 مغرور وفى الواقعات شربت دواء
 لتسقطه عمدا فان القته حيا فبات
 فعليا الدية والكفارة وان ميتا
 فالغرة ولا يرث فى الحالين (ويجب
 فى جنين البهيمه ما نقصت الام)
 ان نقصت (وان لم تنقص) الام
 (لا يجب) فيه (شئ) سراجية
 (فرع) فى البرازية ضرب بطن
 امرأته بالسيف فقطع البطن ووقع
 احد الولدين حيا مجروح
 بالسيف والاخر ميتا وبه جراحة
 السيف ومات أيضا يقتص
 لاجل الزوجة لانه عمد وعلى
 عاقلة دية الولد الحى اذا مات
 وتجب غرة الولد الميت

فيه الدية أيضا لعدم التحقق بحياته **كما مر** (قوله لانه لما ضرب الخ) تعليل لوجوب الدية على عاقلة لا في ماله اذ لو كان الضرب بالنسبة للولد عدم التجب على العاقلة ومقتضاه لو علم بالولدين وقصد ضربهما أيضا انه يجب دية الخ في ماله في ثلاث سنين لسقوط القصاص بثبوت الابوة أما لو علم به ما ولم يقصد ضربهما بل قصد ضرب الام فقط لا تجب دية الخ في ماله كن قصد رمي شخص فنفذ منه السهم الى آخر تأمل والله تعالى اعلم

(باب ما يحدثه الرجل في الطريق وغيره) *

لانه لما ضرب ولم يعلم بالولدين في بطنها كان الضرب خطأ

(باب ما يحدثه الرجل في الطريق وغيره) لما ذكر القتل مباشرة شرع فيه تسببا فقال (اخرج الى طريق العامة كنيفا) هو بيت الخلا (أو ميزابا أو جرسنا) كبرج وجذع وتر علو وحوض طاقة وضوء عيني (أو دكانا جاز) احداثه (ان لم يضرب العامة) ولم يمنع منه فان ضربه لم يحل كما سيبي (ولكل احده من اهل الخصومة) ولو ذمبا (منعه) ابتداء (ومطالبة بنقضه) ورفع (بعده) أي بعد البناء سواء كان فيه ضرر أولا وقبل انما ينقض بخصومه اذ لم يكن له من ذلك والا كان تعنتا زيلبي (هذا) كله (اذ ابني لنفسه بغير اذن الامام) زاد الصغار ولم يكن للمطالب مثله (وان بنى للمسلمين كسجد ونحوه) أو بنى باذن الامام (لا) ينقض (وان كان يضرب العامة لا يجوز احداثه) لقوله عليه الصلاة والسلام لا ضرر ولا ضرار في الاسلام (والقعود في الطريق لبيع وشراء) يجوز ان لم يضرب باحد والا (على هذا التفصيل) السابق وهذا في النافذ (وفي غير النافذ

(قوله الى طريق العامة) أي النافذة الواقعة في الامصار والقرى دون الطريق في المقاصر والصحارى لانه يمكن العدول عنها غالبا كما في الزاهدي وطريق العامة مالا يخصص قومه أو مائة لمرور قوم بنوا دورا في ارض غير مملوكة فهي باقية على ملك العامة وهذا مختار شيخ الاسلام والاول مختار الامام الحلواني كما في العمادى قهستاني (قوله أو جرسنا) بضم الجيم وسكون الراء وضم الصاد المهملة وهو دخيل أي ليس بعربي اصلي فقد اختلف فيه فقيل البرج وقيل مجرى ما يركب في الحائط وعن الامام البرزوي جذع يخرج من الانسان من الحائط لينى عليه مغرب قال العيني وقيل هو الممر على العلوه ومثل الرف وقيل هو الخشبة الموضوعة على جدارى السطحين ليتمكن من المرور وقيل هو الذى يعمل قدام الطاقة لتوضع عليه كيزان ونحوها اه (قوله كبرج الخ) حكاية للاقوال المارة في تفسير الجرسنا (قوله ونحوها) هو في عبارة العيني بمعنى نحو الكيزان (قوله أو دكانا) هو الموضع المرتفع مثل المصطبة عيني (قوله فان ضربه لم يحل) كأن عليه ان يقول فان ضرا ومنع لم يحل اه وفي القهستاني ويحل له الانتفاع بها وان منع عنه كما في الكرماني وقال الطحاوى انه لو منع عنه لا يباح له الاحداث وبأنه بالانتفاع والتك كافي الذخيرة (قوله من اهل الخصومة) هو الحر البالغ العاقل بخلاف العبيد والصبيان المجورين وأفاد في الدر المنثور ان لهم ذلك بالاذن (قوله ولو ذمبا) لانه حق في الطريق كفاية وعبرة التارخانية ويدخل فيه الكافر خصوصا اذا كان ذميا اه قننه (قوله سواء كان فيه ضرر أولا) هذا هو الصحيح من مذهب الامام وقال محمد بن المنيع لا الرفع وقال أبو يوسف لا ولا وهذا اذا علم احداثه فلم يعلم جعل حديثا فلا مام نقضه وعن أبي من انما ينقضه ان ضربهم در منسقى (قوله وقيل الخ) قاله اسماعيل الصغار كما في الزياحي (قوله والا كان تعنتا) لانه لو اراد ازالة الضرر عن الناس لبدأن نفسه كفاية (قوله بغير اذن الامام) فان اذن فليس لاحد ان يلزمه وان يشارعه لكن لا ينبغي للامام ان يأذن به اذا اضرب الناس بأن كان الطريق ضيقا ولورأى المصلحة مع ذلك واذن جاز اه جدوى عن مسكين وفي الشئني انه مع الضرر لا يجوز بل خلاف اذن الامام أولم يأذن اه ط ولعل المراد بأثره وان لم يكن لاحد منازعته لان منازعة ما يوضع بأذن الامام اقيبات على الامام فلا يحالف ما قبله تأمل (قوله راد الصغار الخ) هو القيل المتقدم الفصل فلا وجه لاعادته وظاهر كلامهم اعتماد الاطلاق لحكايتهم هذا القول منسوب الى الصغار بعد حكاية الحكم أولا مطلقا فكانه قول الجميع والوجه ان النهي عن المنكر لا يتقيد بكون الناس متباعداء عن هذا المنكر كما سبق في الحظر ط أقول هذا الوجه انما يظهر لو كان فيه ضرر لانه ح منكر قد بر (قوله وان بنى للمسلمين) أي ولم يضربهم كما في الكفاية والقهستاني (قوله أو بنى باذن الامام) ظاهره انه لو بنى باذنه فليس لاحد منازعته وان ضرر قد مناه صريحا عن مسكين ويدل عليه ما سأتى من عدم النعمان لو باذن الامام وفي الكفاية وغيرها قال أبو حنيفة لكل أحد من عرض الناس ان يمنع من الوضع وان يكفه الرفع بعد الوضع سواء كان فيه ضرر أولا اذا وضع بغير اذن الامام لان التدبير فيما يكون للعامة الى الامام لتسكين الفتنة فالذى وضع بغير اذنه يفئات على رأى الامام فيه فلكل احده ان يتكره عليه اه والاقبيات السبق صحاح فافهم (قوله وان كان يضرب) مقابل قوله جاز ان لم يضرب (قوله لا ضرر ولا ضرار) أي لا يضرب الرجل اخاه ابتداء ولا جزاء لان الضرر بمعنى الضرر ويكون من واحد والضرار من اثنين بمعنى المضارة وهوان تضرب من ضربه مغرب والضرر في الجزاء هو ان يتعدى المجازى عن قدر حقه في القصاص وغيره كفاية (قوله والقعود) وكذا الغرس قهستاني (قوله يجوز ان لم يضرب باحد) الانسب في التعبير أن يضع هذه الجملة بعد قوله على هذا التفصيل ط (قوله وفي غير النافذ الخ) المراد بغير

(لا) يجوز أن (يتصرف باحداث مطلقا) اضربهم أولا (الابا ذنهم) لانه الملك الخاص بهم ثم الاصل فيما جهل حاله ان يجعل حديثا لوفى طريق العامة وقديما لوفى طريق الخاصة برجندى (فان ما احدث) من الناس (يسقطها عليه فدينه على عاقلته) أى عاقلة المخرج لتسببه (كما) تدى العاقلة (لو حفر بئرا فى طريق او وضع حجرا) أو ترابا أو طينا ملتقى (فتلف به انسان) لانه سبب (فان تلف به) أى بواحد من المذكورات (بهيمة ضمن) فى ماله (ان لم ياذن به الامام فان اذن) الامام (فى ذلك او مات واقع فى بئر طريق جوعا او عطشا او غملا) ضمان به يفتى خلاصة خلافا لمحمد (ولو سقط الميزاب فاصاب ما كان فى الداخل رجلا فقتله فلا ضمان) أصلا لكونه فى ملكه فلم يكن تعديا (وان اصاب الخارج) أو وسطه بزازية (فالضمان على واضعه) لتعدي به ولو مستاجرا أو مستعيرا أو غاصبا ولا يطل الضمان بالبيع لبقاء فعله وهو الموجب للضمان بخلاف الحائط المائل كما بسطه الزيلعى (ولو اصابه الطرفان) من الميزاب (وعلم ذلك وجب) على واضعه (النصف) وهذا النصف ولو لم يعلم أى طرف منهما (اصابه ضمن النصف استحسانا) زيلعى (ومن حى حجرا وضعه آخر فعطب به رجل ضمن) لأن فعل الاول سمح بفعل الثانى

أى حوله عن موضعه الى موضع آخر (قوله فسقط منه على آخر) وكذا اذا سقط فتعثر به انسان
هداية لان حمل المتاع في الطريق على رأسه أو على ظهره مباح ولكنه مقيد بشرط السلامة بمنزلة الرمي الى
الهدف أو الصيد زيلبي (قوله أودخل بحصير أو قنديل أو حصاة الخ) أى فسقط الحصير أو القنديل على
أحد أو سقط الطرف الذى فيه الحصاة على أحد من أقرول وعبارة الهداية وإذا كان المسجد العشرة
فعلق رجل منهم فيه قنديلا أو جعل فيه بوارى أو حصاة الخ والظاهر منها ان حصاة فعل ماض مشدد الصاد
معطوف على جعل ويدل على ذلك تفسير ابن كمال وأما جعله مفرد ابتداء الوحدة فهو بعيد وكذا ارادة الطرف
أبعد وفي منوات ابن كمال ومن وهم ان المراد الطرف الذى فيه الحصاة فقد وهم اه وقيد الشر بنيلالى
الخلاف فى الضمان بما اذا فعل ذلك بلا اذن أهل المسجد فلو باذنهم فلا ضمان اتفاقا كما لو كان من أهل المحلة
وعلق القنديل للاضاءة فلو للعطف ضمن اتفاقا كما فى شرح المجمع اه وجعل فى البرازية اذن القاضى كاذن
أهل المحلة (قوله فى مسجد غيره) أى مسجد غيره وبأى مفهومه والظاهر ان مسجد الجماعة حكمه
فى ذلك حكم مسجد حبه فلا يضمن بما ذكر ط (قوله ولولقرآن أو تعليم) لان المسجد بنى للصلاة وغيرها
تبع لها دليل انه اذا ضاق فلم يصلى ازعاج القاعد للذكر أو القراءة أو التدريس ليصلى موضعه دون العكس
(قوله لا يضمن من سقط منه رداء لبيه) أى سقط على انسان فعطب به أو سقط فتعثر به أشار اليه فى الهداية
ثم قال والفرق أى بين المحمول والملبوس أن حامل الشيء قاصد حفظه فلا حرج فى التقييد بوصف السلامة
واللبس لا يتصد حفظ ما يلبسه فيتخرج بالتقييد بالسلامة لجعل مباحا مطلقا وعن محمد أنه اذا لبس ما لا يلبسه
فهو كالحامل لان الحاجة لا تدعو الى لبسه اه وكرداء السيف والبطيان ونحوهما كما فى الغاية (قوله
عليه) متعلق بقوله لبيه ولا يصح تعلقه بسقط لفساد المعنى فافهم (قوله ففعل الغير مباح) يفيد أن فعل
الاهل واجب مثلا وليس ذلك بل كلاهما مباح غير أن فعل الاهل مباح مطلق غير مقيد بالسلامة وفعل
غيره مباح مقيد بها ط (قوله الحاصل ان الجالس للصلاة الخ) ذكر شمس الأئمة ان الصحيح من مذهب
أبى حنيفة أن الجالس لا يتظار الصلاة لا يضمن وانما الخلاف فى عمل لا يكون له اختصاص بالمسجد كقراءة
القرآن ودرس الفقه والحديث وذكر فى الذخيرة انه اذا قعد فيه لحديث أو نام فيه أو قام فيه لغير صلاة أو مر
فيه ما راضى عنده وقال لا يضمن وان قعد للعبادة كاتظار الصلاة أو الاعتكاف أو قراءة القرآن أو للتدريس
أو لذكر اختلاف المتأخرون فيه على قولين بالضمان وعدمه زيلبي ملخصا (قوله مطلقا) أى فى مسجد حبه
أو غيره (قوله معزى الزيلبي) فانه نقل عن الحلواني أن أكثر المشايخ أخذوا بقولهما وعليه الفتوى اه ونقل
عن صدر الاسلام أن الاظهر ما قالاه لان الجلوس من ضرورات الصلاة فيكون ملحقا بها وفى العيني بقولهما
قالت الثلاثة وبه يفتى اه ط (قوله وقد حقه فى شرح المتقى) حاصله ما قدمناه وذكر أيضا أن الجلوس
للكلام المحظور فيه الضمان اتفاقا وعليه يحمل ما أطلقه فخر الاسلام (قوله وفيه لو استأجره الخ) ذكر
الزيلبي وغيره ما حاصله أنه لو استأجره ليشرع له جناح فى فناء داره وقال له انه ملكى أولى فيه حق الاشتراع من
القديم ولم يعلم الاجير فظهر بخلافه فسقط على انسان قبل الفراغ أو بعده فالضمان على الاجير ويرجع على الامر
قياسا واستحسانا وان أخبره بأن لا حق له فى الاشتراع أو لم يخبره حتى يفسقط فاتفق ان قبل الفراغ ضمن
ولا يرجع وان بعده فكذلك قياسا بفساد الامر كما لو أمره بالبناء فى الطريق وفى الاستحسان يضمن الامر
لصحة الامر لان فناء مملوك له من حيث ان له الانتفاع بشرط السلامة وغير مملوك من حيث انه لا يجوز له بيعه
فمن حيث الصحة يكون قرار الضمان على الامر به الفراغ ومن حيث الفساد يكون على العامل قبل الفراغ
وان استأجره ليحضره فى غير فناءه ضمن الامر دون العامل اذا لم يعلم انه غير فناءه لصحة الامر ح فنقل فعله الى
الامر لانه غره فان علم بذلك ضمن اذا غرور فبقي الفعل ضافا اليه ولو قال انه فناءى وليس لى فيه حق الحفر
ضمن العامل قياسا اذا غرور وفى الاستحسان يضمن الامر اه زاد فى البرازية ان كان بعد الفراغ اه
فقد أفاد أن التفصيل قبل الفراغ أو بعده جارى الحفر أيضا كما ذكره الشارح فافهم ووجه الفرق بين الحفر
والاشتراع فان الاجير فى الاشتراع اذا لم يعلم ضمن ويرجع على الامر وفى الحفر لم يضمن أصلا هو أن الامر متسبب
ومشرع الجناح مباشر بخلاف الحفر فانه متسبب أيضا والمتسبب يضمن اذا كان متعديا والمتعدي هنا هو

(من حمل على رأسه)
أو ظهره (شيأ فى الطريق فسقط
منه على آخر أودخل بحصير
أو قنديل أو حصاة فى مسجد
غيره) أى جعل فيه حصى
أو بوارى ابن كمال (أو جلس فيه
للاصلاة) ولولقرآن أو تعليم
(فعطب به أحد) كاعى ضمن
خلافاهما (لا) يضمن (من سقط
منه رداء لبيه) عليه (أو دخل
هذه) الاشياء المذكورات فى
(مسجد حبه) أى محله لان
تدبير المسجد لاهل دون غيرهم
ففعل الغير مباح فيقتيد بالسلامة
(أو جلس فيه للصلاة) الحاصل
ان الجالس للصلاة فى مسجد
حبه أو غيره لا يضمن وغير
الصلاة يضمن مطلقا خلافهما
واستظهر فى الشر بنيلالى معزى
للزيلبي وغيره قولهما وقد حققته
فى شرح المتقى وفيه لو استأجره
ليبنى أو ليحضره فى فناء حانوته
أو داره فلف به شئ ان قبل فراضه
فعلى الاجير وان بعده فعلى الامر
كما لو كان فى غير فناءه ولم يعلم به الاجير
فان علمه فعليه كما لو أمره بالبناء
فى وسط الطريق لفساد الامر
ولوقال الامر هو فناءى وليس لى
حق الحفر فعلى الاجير قياسا على
لعلمه بفساد الامر

الا امر فقط اتقاني ملخصا وفي المغرب القضاء سعة امام البيوت وقبل ما امتد من جوانبها (قوله فساغره) كذا وقع له في شرح الملتقى والفعل متعد بنفسه من غيرهم من قال في القاموس غره خدعه اه ط (قوله وظاهره) أي التقديم المأخوذ من قدم ترجمه على الاستحسان وهذا وان ظهر في عبارة الملتقى لا يظهر في عبارة غيره خصوصا صاحب الهداية فانهم ما يؤخران دليل المعتمد وقد أنشأ الاستحسان مع دليله افاده ط (قوله أو في ملكه) وكذا اذا حفر في فناء له فيه حق التصرف بأن لم يكن للعامة ولا مشتركا لاهل سكة غير نافذة ملتقى (قوله وكذا كل ما فعل في طريق العامة) أي من اخراج الكنيف والميزاب والجرح من وبناء الدكان واشراع الروشن وحفر البئر وبناء الظلة وغرس الشجر ورمي الثلج والجلوس للبيع ان فعله بأمر من له ولاية الامر لم يضمن والا ضمن أفاده في العناية (قوله فتعمد الخ) تفريع على قوله أو وضع خشبة الخ قال الرمي ويتعين حذفه لان الضمان منتف بالتعمد المذكور وان كان الوضع باذن الامام اه لكنه يعلم بالاولى على ان هذا انما يتأتى في قوله بلاذن الامام اما قوله فتعمد فانه يفسد المعنى بحذفه تأمل (قوله لان الاضافة الخ) تعليل للمسألين الاخيرتين وعله الاولين عدم التعدي كما في التبيين (قوله من الضيافي) قال في القاموس انضف المكان المستوى أو المفازة لاما فيها كالنفقة والضيافة ويقصر جمعه أضياف وفيوف وفياف اه (قوله لم يضمن لانه غير متعمد) فيه لانه يملك الارتفاق بهذا الموضع نزولا وربط الدابة وضربا للفسطاط من غير شرط السلامة لانه ليس فيه ابطال حق المرور على الناس فكان له حق الارتفاق من حيث الحفر للطبخ أو الاستقاء فلا يكون متعمدا برأيه (قوله قلت الخ) من كلام المجتبى وقد نقل في المجتبى عن بعض الكتب تعقيب الحفر في الضيافي بما اذا كان في غير ممر الناس ثم نقل عن كتاب آخر بدون هذا التعقيب ثم قال قلت وبهذا عرف الخ فالاشارة الى ما نقله ثانيا وهو ما اقتصر عليه الشارح وحاصله انه على الاول يضمن لو حفر في حجة الطريق بحيث يمر الناس والدواب عليها لان حفر يمينه أو يسره بحيث لا يمر عليها وهو ما في البرازية عن المحيط وعلى الثاني لا يضمن مطلقا لامكان العدو من المار عن مكان الحفر قال ط ولكنه لا يظهر في نحو الظلة والبهائم المارة فيحمل المطلق على المقيد والله تعالى أعلم بالصواب (قوله من حفرهم) ومثله ما لو كانوا اعوانا له واما لو كان الحافر واحدا فانهارت عليه من حفرة رده هدر ط عن الهندية عن المبسوط (قوله خانية) عبارتها لان البئر وقع بفعلهم وكنوا مبشرين والميت مباشر ايضا الخ (قوله فينبغي ان لا يجب شئ الخ) قد علمت التصريح بأن ذلك قتل مباشرة فيستوى فيه الملك وعدمه فهو بحث مخالف للمنقول (قوله قلت الخ) هو للمصنف في المنع (قوله له كرم) الكرم الغنم قاموس (قوله وارضه تارة تكون مملوكة الخ) المراد أن ارضه لا تخلو عن أحد هذه الاشياء وليس المعنى أن هذه الاشياء تداولت على ارض واحدة ط (قوله كاراضى بيت المال) الكاف للتشليل ان أريد بقوله مملوكة أي لعامة المسلمين أو للتشليل ان أريد به مملوكة لمن هي في يده أي عليها الخراج نظير أراضى بيت المال فان أغلبها خراجية تأمل (قوله وتارة تكون في يده الخ) الذي رأيت في المنع وتارة تكون للوقف وتكون في يده مدة طويلة الخ وهذا أولى لان ما تكون في يده كذلك هي اراضى بيت المال أو للوقف (قوله بوذى خراجها) المناسب اجرتها ولو قلنا انها لبيت المال لما في فتح القدير أن المأخوذ الآن من اراضى مصر أجرة لاخراج ألا ترى أنها لبيت مملوكة للزارع ككأنه لموت المالكين شيئا فشيئا بلا وارث فصارت لبيت المال اه (قوله على الاجراء بما آخره) جمع احبر وفي بعض النسخ الاجر بما أوله وهو الاجير لانه اجر نفسه والاولى أولى (قوله كما يفيد كلام الجوهرة) أي السابق وهو قوله لان الفعل مباح فيما يحدث غير مضمون (قوله ويحمل اطلاق الفتاوى) أي اطلاق الخانية وغيرها الضمان على ما وقع مقيدا في عبارة الجوهرة بقوله وهذا لو البئر في الطريق لوجود الشرط الذي ذكره الأصوليون في حمل المطلق على المقيد وهو اتحاد الحكم والحادثة والحكم هنا هو الضمان والحادثة هي الحفر في الطريق وتطهير صوم كفاية اليقين فانه في الآية مطلق وقيد بالتتابع في قراءة ابن مسعود فيحمل المطلق على المقيد لاتحاد الحكم وهو الصوم والحادثة وهي كفارة اليقين ضرورة تعذر الجمع وفي هذا الكلام نظر فانه لانص هنا وتقييد الجوهرة الضمان بما اذا كان في الطريق ينافي به تصريحهم بنشان المباشر ولو في الملك ولذا قال الرمي الظاهر أنه قاله بحسب الاطلاق ولا يخفى فساد تصريحهم بأنه مباشرة لا نسب وفي مباشرة

فتأمل (ومن حفر بالوعة في طريق باهر السلطان أو في ملكه أو وضع خشبة فيها) أي الطريق (أو قنطرة بلاذن الامام) وكذا كل ما فعل في طريق العامة (فتعمد رجل المرور عليها لم يضمن) لان الاضافة للمباشرة أولى من التسبب وبهذا تبين ان التسبب انما يضمن في حفر البئر ووضع الحجر اذا لم يتعمد الواقع المرور كذا في المجتبى وفيه حفر في طريق مكة أو غيره من الضيافي لم يضمن بخلاف الامصار قلت وبهذا عرف ان المراد بالطريق في الكتب الطريق في الامصار دون الضيافي والصحارى لانه لا يمكن العدو من الضيافي في الامصار غالباً دون الصحارى (ولو استأجر رجل) اربعة حفر بئر له فوقعت البئر عليهم جميعاً (من حفرهم) فمات احدهم فعلى كل واحد من الثلاثة الباقية ربع الدية ويسقط ربعها لان البئر وقع عليهم بفعلهم فمات من جنائته وجناية أصحابه فيسقط ما قابل فعله خانية وغيرها زاد في الجوهرة وهذا لو البئر في الطريق فلو في ملك المستأجر فينبغي ان لا يجب شئ لان الفعل مباح فما يحدث غير مضمون اه قلت ويؤخذ منه جواب حادثة هي ان رجلا له كرم وأرضه تارة تكون مملوكة وعليها الخراج كاراضى بيت المال وتارة تكون للوقف وتارة تكون في يده مدة طويلة بوذى خراجها وملك الانتفاع بها بغرس او غيره فيستأجر هذا الرجل جماعة يحفرون له بئرا ليغرس فيه أشجار الغنم وغيره فسقط على أحدهم هل لورثته مطالبته بدية قال المصنف والحكم فيها اوشبهها

عديم وجوب شئ على المستأجر وكذا على الأجر كما يفيد كلام الجوهرة ويحمل اطلاق الفتاوى على ما وقع مقيداً لاتحاد الحكم والحادثة والله أعلم

لا يتطرق الى كون الفعل في ملكه أولى كمن ربح سهماً في ملكه فاصاب شخصاً فانه يضمن واذا فقد عرفت أن الحكم في الحادثة التي تكرر وقوعها وجوب الضمان على الكيفية المذكورة على الاجراء اه ملخصاً (قوله فروع الخ) ساقط من بعض النسخ وقد سنا الكلام عليها والله تعالى أعلم

* (فصل في الحائظ المائل) *

(قوله مال حائظ) أي غناه وأصله من الاستقامة وغيرها فيشمل المصدع والواهي قهستاني وكذا العلو اذا انصدع فاشهد أهل السفلى على أهل العلو وكذا الحائظ اعلام لرجل واسفله لا خرنص عليه في التاترخانية نقلا عن النوازل رملي (قوله الى طريق العامة) أي والخاصة فهو من قبيل الاكتفاء قهستاني لكن بينهما فرق في بعض الاحكام كما يأتي (قوله أو مال) أي غير الحيوان لدخوله تحت النفس ولو أراد بالنفس الكاملة وهي نفس الانسان وبالمال ما يبيع الحيوان لوافق قوله الا في ثم ماتلف به من النفوس فعلى العاقلة فان الحيوان غير مضمون عليهم بل هو في ماله رحمتي (قوله ان طالب ربه) بنصب ربه مفعول طالب وفاعله قول المصنف الا في مكاف والمطالبة أن يقول له ان حائظك هذا مخوف أو يقول مائل فانقضه أو اهدمه حتى لا يسقط ولا يتلف شيئاً ولو قال ينبغي ان تهدمه فذلك مشورة عناية (قوله أو حكماً) من حيث قدرته على رفع هذا الضرر (قوله فتضمن عاقلة الواقف) أي في الصورتين لان القيم نائب عنه فيكون الاشهاد على القيم اشهاداً على الواقف كما ان الاشهاد على الولي اشهاد على من تحت ولايته من صغير ومجنون قال الرملي ويؤخذ من عاقلة الواقف ان كان له عاقلة فيما تحمله وان لم تكن له عاقلة أو كان مما لا تحمله فلا يؤخذ من القيم ولا يرجع في الوقف لان الوقف لازمة له (قوله وكالقيم الولي) أي من له ولاية من أب أو جد أو وصي وزاد في الهداية الام ثم قال لان فعل هؤلاء كفعله اه أي فعل الوصي والاب والام كفل الصبي والتقدم اليهم كالتقدم الى الصبي بعد بلوغه عناية تأمل وفي الدر المنثور فلو سقط حائظ الصغير بعد الطلب من وليه كان الضمان في مال الصبي فلو بلغ أو مات الولي بعد الطلب فلا يضمن بالتلف بعده كما في العمادية وغيرها اه (قوله والراهن) فانه مالك لا المرتهن والراهن قادر على الهدم يعني بفك العين واعادتها الى يده وكذا التقدم الى المؤجر لان الاجارة تنسخ بالا عذاروه هذا عذر اه ط عن الجوهرة (قوله والمكاتب) للملكة تنقضه فان تلف به آدمي سعى في أقل من قيمته ودية المقتول أو مال سعى في قيمته بالغة ما بلغت اعتباراً بالجناية الحقيقية كما في القهستاني عن الكرماني وهذا هو التلف حال بقاء الكتابة فلو بعد عقده فعلى عاقلة المولى ولو بعد العجز لا يجب شيء على أحد ويهدر الدم لعدم قدرة المكاتب وعدم الاشهاد على المولى كما في المنع وغيرها وفي البرجندي عن قاضي خان فان اشهد على المولى صح الاشهاد أيضاً در منثقي (قوله والعبد الساجر) فان له ولاية تنقضه مديونا ولا فان تلف به آدمي فعلى عاقلة المولى أو مال في رقبة حتى يساع فيه در منثقي (قوله وكذا احد الشركاء) أي بالنسبة اليه فيضمن بقدر حصته فقط كما سيأتي متنا (قوله استحساناً) لتمكنه منه بمباشرة طريقه وهو المرافعة الى القاضي بمطالبة شركائه فصار مفرطاً فيضمن بتسطة وفي القياس لا يضمن لعدم تمكنه من النقص وحده انتقاني (قوله نعم في الظهيرية الخ) قيل هو استدراك على قوله طالب ربه واعتراض بانه داخل تحت قوله أو حكماً لان الدار للميت ولذا تنقض بهاد يونه والوارث خليفته ولذا له أخذها وقضاء الدين من ماله وقد يقال هو استدراك على قوله احد الشركاء فان التقييد بقوله عن ابن فقط يفهم انه لو تعددت الورثة لا يصح الاشهاد تأمل واعل القيد اتفاقاً (قوله صح الاشهاد) أي والدية على عاقلة الاب لا الابن كما في المنع (قوله بتقضه) متعلق بطالب ومكاف فاعله (قوله يعني من أهل الطلب) أشار الى ان المراد بالمكلف من له حق الطلب ولو صيباً لا من كان باغماً لكن في الزبلي ان العبيد والصبيان بالاذن التحقوا بالحر البالغ تأمل (قوله وان لم يشهد) أي على طلب النقص قال الزبلي وانما ذكر الاشهاد ليمكن من اثباته عند جوده أو وجود عاقلة فكان من باب الاحتياط لا على سبيل الشرط اه (قوله ولا يصح الخ) سيأتي متنا (قوله والحال الخ) صاحب الحال فاعل ضمن أو مفعول طالب (قوله وهو يملك نقضه) مستغنى عنه بما بعده وبقوله ولو تقدم الخ (قوله في مدة بقدره على نقضه فيها) فلو ذهب بعد الطلب لطلب من يهدمه وكان في ذلك حتى سقط الحائظ لم يضمن لان مدة التمكّن من احضار الاجراء مستثنى في الشرع قهستاني (قوله لان دفع الضرر العام واجب)

(فروع) لو استاجر رب الدار الفعلة لاخراج جناح أو طلة فوقع فقتل انساناً قبل فراغهم من عمله فالضمان عليهم لانه حينئذ لم يكن مسالماً رب الدار ويضمن لورش الماء بحيث يزلق واستوعب الطريق ولورش فناء ما فوت باذن صاحبه فالضمان على الامر استحساناً وتمامه في المتقى والله تعالى أعلم

* (فصل في الحائظ المائل) *

مال حائظ الى طريق العامة ضمن ربه أي صاحبه (ماتلف) به من نفس انسان أو حيوان (أو مال ان طالب ربه) حقيقة أو حكماً كالواقف والقيم ولو حائظ المسجد فتضمن عاقلة الواقف وكالقيم الولي والراهن والمكاتب والعبد التاجر وكذا احد الشركاء ولو الورثة استحساناً نعم في الظهيرية لو مات ربه عن ابن فقط ودين مستغرق صح الاشهاد على الابن وان لم يملك الدار برجندي وغيره (ينقضه مكلف مسلم أو ذمي) يعني من أهل الطلب فيشترط في الصبي والعبد اذن وليه ومولاه بالخصوصية زبلي (حرّاً ومكاتب وان لم يشهد) ولا يصح الطلب قبل الميل لعدم التعدي (والحال انه لم ينقضه) وهو يملك نقضه في مدة بقدره على نقضه فيها لان دفع الضرر العام واجب

عمله لقول المصنف سابقا ضمن ربه أي فأنالولم نوجب عليه الضمان بمتنع من التفريغ وكم من ضرر خاص يجب تحمله لدفع الضرر العام (قوله من النفوس) أي الاحرار بقرينة قوله لان العاقلة لاتعقل الاموال ط واراد بالنفوس ما قابل الاموال فخرج الحيوان ودخل مادون النفس (قوله فعلى العاقلة) أي عاقلة رب الحائط (قوله ولا ضمان الخ) أي على العاقلة فلا ضمان كرت العاقلة واحدا من الثلاثة وأقر بهارب الدار لزمه في ماله طوري ملخصا (قوله على التقدم اليه) أي على طلب النقض ممن يملكه (قوله عليه) أي على الهالك (قوله وعلى كون الجدار ملكا له) لان كون الدار في يده ظاهرا والظاهر لا يستحق به حق على الغير غاية (قوله ولذا) أي لا اشتراط كون الدار ملكا له الخ ط (قوله ولا مالك) لعدم الاشهاد عليه ط (قوله عن ملكه) أي عن ولايته ليشمل قوله وكذا لو جن تأمل (قوله كهبة) الظاهر انه لا بدقها من التسليم حتى يطل الاشهاد اذ لا حكم لها قبل التسليم ط (قوله وكذا لو جن) أي بعد الاشهاد (قوله مطبقا) قيد به لاخراج المتقطع وظاهره انه لا يطل الاشهاد فاذا اتلف بعده وبعد الاشهاد شيئا يكون مضمونا ط (قوله ثم عاد) أي مسلما وردت عليه الدار خائفة أو أفاق أي من جنونه ففيه لف ونشر مشوش أي فلا يضمن الا بالشهاد مستقبل (قوله ولو قبل القبض) أي قبض المشتري المبيع فلا يشترط القبض كما في عامة الكتب وما في الهداية من التقييد به اتفاق أفاده القهستاني (قوله لزوال ولايته) أي عن ملك النقض وهو علة لعدم الضمان المفهوم من قوله كما لو خرج عن ملكه وما بعده (قوله ونحوه) أي من الهبة والجنون والارتداد فانهم (قوله وان عاد ملكه) أي ولايته بعوده مسلما أو أفاقته وكذا في البيع قال القهستاني واطلاق البيع يدل على انه لو رد على البائع بقضاء أو غيره أو بخيار شرط أو رؤية للمشتري لم يضمن الا اذا طول بعد الرد اه واذا كان الخيار للبائع فان نقض البيع ثم سقط الحائط واتلف شيئا كان ضامنا لان خيار البائع لا يطل ولا ية الاصلاح فلا يطل الاشهاد ولو اسقط البائع خياره بطل الاشهاد لانه ازال الحائط عن ملكه مخ (قوله بخلاف الجناح) فلا يزول الضمان بزوال ملكه عنه لان الجناية فيه بنفس الوضع وهو باق وفي الحائط بتركه التناقص ولا قدرة له عليه بعد زوال الملك فزال الجناية (قوله فالإضافة لادنى ملابسة) أي أدنى تعلق وارتباط ككوكب الخرقاء في قول الشاعر اذا كوكب الخرقاء لاح بسحرة * سهيل اذا عت غزلها في الاقارب (قوله فالطلب اليه) الاولى له أي للمالك أو الساكن ولو مال الى سكة غير نافذة فالخصوصية لواحد من أهلها اتقاني (قوله وان مال الى الطريق الخ) ظاهر التعليل الا ان المراد بها العامة والظاهر ان الخاصة كذلك فلا بد من تأجيل كل أهلها أو ابرائهم تأمل (قوله ولو مال الخ) قال في الخائفة حائط لرجل بعضه مائل الى الطريق وبعضه مائل الى دار قوم وأشهد عليه أهل الدار فسقط مالم اليها ضمن لان الحائط واحد فصح الاشهاد من أهل الدار فيما مال اليهم وفيما مال الى الطريق فان أهل الدار من جملة العامة وان كان المشهد من غيرهم صح فيما مال الى الطريق واذ صح الاشهاد في البعض صح في الكل اه ملخصا (قوله أي خمس ماتلف به) تعميم للمتن لكن كان على الشارح اسقاط قوله عاقلة اه ح أي لان ضمان الاموال في ماله كما سلف ط (قوله بمرافعة للحكام) مصدر مضاف الى فاعله أي بمرافعة المشهد عليه بقية شركائه بمطالبة نقضه والمذكور وجه الاستحسان وفي القياس لا يضمن احد كما قد مناه (قوله حفر أحدهم) أي بلاذن البقية (قوله ضمن ثلثي الدية) أي على عاقلة ويضمن ثلثي المال في ماله كما مر (قوله بعلة واحدة) وهي الثقل المقدور في الحائط والعمق المقدور في البئر لان الثقل والعمق ليس بمهلك حتى يعتبر كل جزء علة فتجتمع العلل واذا كان كذلك يضاف الى العلة الواحدة ثم يقسم على اربابها بقدر الملك وتماسه في العناية (قوله وقال انصافا) أي في هذه المسألة والتي قبلها لان التلف بنصيب المشهد عليه معتبر ونصيب غيره هدر وفي الحفر والبناء باعتبار ملكه غير متعد وباعتبار ملك شريكه متعد فكانا

ثم ماتلف به من النفوس فعلى العاقلة ومن الاموال فعليه لان العاقلة لاتعقل المال ولا ضمان الا بالشهاد على ثلاثة أشياء على التقدم اليه وعلى الهلاك بالسقوط عليه وعلى كون الجدار ملكا له من وقت الاشهاد الى وقت السقوط ولذا قال (ولو تقدم الى من) لا يملك نقضه من (يسكنها باجارة او اعادة او الى المرتن او الى المودع لا يعتد به) لعدم قدرتهم على التصرف وحينئذ فلو سقط بعد التقدم لمن ذكر (واتلف شيئا فلا ضمان اصلا) لا على ساكن ولا مالك (كما لو خرج) الحائط (عن ملكه يبيع) أو غيره كهبة حاوي قدسي وكذا لو جن مطبقا وارتد وخلق وحكم بطاقة ثم عاد او افاق خائفة (بعد الاشهاد ولو قبل القبض) لزوال ولايته بالبيع ونحوه وان عاد ملكه بعده حاوي وخائفة بخلاف الجناح لبقاء فعله كما مر (وان مال الى دار انسان) من مالك أو ساكن باجارة أو غيرهما فالإضافة لادنى ملابسة قهستاني (فالطلب اليه) لان الحق له (فيصح تأجيله وبراءه منها) أي من الجناية (وان مال الى الطريق فاجله القناني او من طلب) النقض (لا) يبرأ لانه بحق العامة وتصرف القناني في حق العامة نافذ فيما يتقاعهم لا فيما يضرهم ذخيرة بخلاف

تأجيل من بالدار ولو مال بعضه للطريق وبعضه للدار فاي طلب صح الطلب لانه اذا صح الاشهاد في البعض صح في الكل برجتي (فان بنى مائلا ابتداء ضمن بلا طلب كما في اشراع الجناح ونحوه) كيزاب لتعديده به (حائط بين خمسة اشهد على احدهم فسقط على رجل ضمن) عاقلة (خمس الدية) أي خمس ماتلف به من مال أو نفس لتتمكن من اصلاحه بمرافعة للحاكم (دار بين ثلاثة حفر احدهم فيها بئر او بني حائط فخطب به رجل ضمن ثلثي الدية) لتعديده في الثلثين وقد حصل التلف بعلة واحدة فيقسم بالخصم وقالوا انصافا لان التلف قسمان معتبر وهدر

(الاشهاد على الحائط اشهاد على النقص) بالـ كسر ما ينقص من الجدار وحينئذ (فلو وقع الحائط على الطريق بعد الاشهاد فغير انسان بنقصه مات ضمن) لان النقص ملكه فتقريبه عليه (وان عثر) رجل (بقتل مات بسقوطها) أى الحائط (لا يضمنه) لان تقريبه للاولياء لا اليه (بخلاف الجناح) حيث يضمن ربه القتل الثاني أيضا لبقاء جنائته فيلزمه تقريغ الطريق عن القتل أيضا يؤيده انه لو باع الحائط أو النقص برى ولو باع الجناح لا يلى (ولا يصح الاشهاد قبل ان يهي الحائط) لانعدام التعدي ابتداء وانتهاء (وتقبل فيه شهادة رجل وامرأتين) لانه شهادة على التقدم لا على القتل (فروع) حائط بعض صحيح وبعضه واه فاشهد عليه فسقط كله وقتل انسانا ضمنه الا ان يكون الحائط طويلا فيضمن ما اصاب الواهي فقط لانه حينئذ كحائطين فالاشهاد يصح في الواهي لاني الصحيح * حائطان أحدهما مائل والاخر صحيح فاشهد على المائل فسقط الصحيح فانلف شيئا كان هدرًا خانية * مسجد مال حائطه فالاشهاد على من بناء والدية على عاقلة من بناء وحائط الوقف على المساكين على عاقلة الواقف وحائط العبد التاجر على عاقلة مولاه ولو مستغرقا استحسانا قال ولي القتل اذا جاء غدا عفوت عن

قسمين فانقسم عليهما نصفين ابن كمال (قوله اشهاد على النقص) لان المقصود ازالة الشغل من مات بسقوطها) صفة قتيل وتأنيث الضمير يحتاج الى نقل في ان الحائط قد يؤنث ولم أره فليراجع (قوله لبقاء جنائته) لان اشراع الجناح في نفسه جنائية وهو فعله فصاركانه القاء بيده عليه فكان حصول القتل في الطريق لحصول نقص الجناح في الطريق ومن التى شيئا في الطريق كان ضامنا لما عطف به وان لم يملك تقريغ الطريق عنه بخلاف مسألة الحائط فان نفس البناء ليس بجنائية وبعد ذلك لم يوجد منه فعل يصير به جانيا لكن جعل كالفاعل بترك النقص في الطريق مع القدرة على التقريغ والترك مع القدرة وجد في حق النقص لاني حق القتل فلذلك جعل فاعلا في حق القتل الاول لاني حق القتل الثاني عناية (قوله يؤيده) أى يؤيدان الجنائية باقية في الجناح دون الحائط (قوله قبل ان يهي) يقال وهي الحائط يهي وهما اذا ضعف وهم بالسقوط صحاح (قوله لاني الصحيح) أى لا يصح الاشهاد في البعض الصحيح فلا يضمن ما اصابه كما لو كانا حائطين حقيقة (قوله على من بناء) أى ان كان حيا وتقدم ان القيم كالواقف فالاشهاد عليه عند عدمه تأمل (قوله والدية على عاقلة من بناء) وأما جنائيات الاموال فليست على العاقلة فالظاهر انها في مال المالك والواقف فيحرر ط وقد مناعن الرمي انه لا يؤخذ من مال الوقف لانه لازمة له (قوله على عاقلة الواقف) أى تجب الدية فيه عليهم (قوله على عاقلة مولاه) وأما المال ففي رقبته كما قدمناه وقد مناه أيضا حكم المكاتب (قوله قال ولي القتل الخ) المسألة بتسامها في المنع (قوله لانه عليك) أى وهو لا تصح اضافته وهذا مخالف لما قدمه في الفروع قبيل باب القود فيمادون النفس من ان القصاص لا يجري فيه التملك تأمل (قوله دل عليه الخ) أى على ان العفو تملك للقصاص ولم يظهر لي وجه الدلالة لان غاية ما أفاد ان الامة صارت ملكة فلا يدل على انه تملك لا تصح اضافته على ان كونهما صارت ملكة لمشكل وقال بعض المحشين عبارة الولوالجية ولو قلت أمة رجلا عمد افزني بها الولي عمد لم يحذر وان لم يدع الشبهة لان من العلماء من قال للولي ولاية تملكها من غير رضى مولاه ان شاء وان شاء قتلها فصار ذلك شبهة في درء الخطأ اه فقد جعل علة الدرء ان له ولاية تملكها على قول البعض لانها صارت مملوكة له وفرق بين العبارتين اه ملخصا (قوله جارية) بدل من مسألة الاصل وقوله قبل ان يقتض تصريح بعالم ط والله تعالى أعلم

* (باب جنائية البهيمة والجنائية عليها) *

ذكره عقيب جنائية الانسان والجنائية عليه مما لا يحتاج الى بيان ذلك ولكن لما كانت البهيمة ملحقة بالجمادات من حيث عدم العقل ذكره بعد ما يحدته الرجل في الطريق قبل جنائية الرقيق ونسبة الجنائية اليها المشاكلة الجنائية عليها (قوله الاصل) أى في مسائل هذا الباب وكذا الاصل ايضا ان المتسبب ضامن اذا كان متعديا والا لا يضمن والمباشر يضمن مطلقا كما يظهر من الفروع رحى (قوله بشرط السلامة الخ) لانه يتصرف في حقه من وجه وفي حق غيره من وجه لكونه مشتركا بين كل الناس فقلنا بالاباحة مقيدا بالسلامة ليعتدل النظر من الجانبين فيما يمكن الاحتراز عنه لا فيما لا يمكن لانه يؤدي الى المنع من التصرف زيلعي ملخصا (قوله ما وطئت دابته) أى من نفس أو مال درممتي فتجب الدية عليه وعلى عاقلة له وان كان العاطب عبدا وجبت قيمته على العاقلة ايضا لان دية قيمته وان ماله وان مادون النفس فما ارشه أقل من نصف عشر الدية ففي ماله وان نصف العشر فصاعدا فهو على العاقلة جوهره ملخصا (قوله وما اصاب يدها أو رجلها) أى في غير حالة الوطئ كأن اتلفت في حال رفعها أو قبل وضعها ط (قوله او كدمت الخ) الكدم العض بمقدم الاسنان كما يكدم الحمار والخطب الضرب باليد والصدم الدفع وأن تضرب الشيء

القصاص لا يصح لانه تملك دل عليه مسألة الاصل * جارية قتلت رجلا عمد افزني بها ولي القتل قبل ان يقتض لا يحد لانها صارت مملوكة ولوالجية والله تعالى أعلم * (باب جنائية البهيمة والجنائية عليها) * الاصل ان المرور في طريق المسلمين مباح بشرط السلامة فيما يمكن الاحتراز عنه

(نحن الراكب في طريق العامة ما وطئت دابته وما اصاب يدها أو رجلها أو رأسها او كدمت) بضمها (او خطبت) بيدها أو صدمت

بجسدك مغرب (قوله في ملكه) أي الخاص أو المشترك لأن لكل واحد من الشركاء السير والايقاف فيه زيلعي (قوله لم يضمن) لأنه متسبب لا مباشر وليس بمتعدد بتسيير الدابة في ملكه (قوله لأنه مباشرة) يضمن وإن لم يتعد (قوله فيحرم من الميراث) لأنه قاتل حقيقة وعليه الكفارة كما سيصرح به (قوله ولو حدثت) أي المذكورات (قوله فلا يضمن) أي الألفي الوطى وهو ركبها (قوله كما إذا لم يكن صاحبها معها) سواء دخلت بنفسها أو أدخلها بالاذن (قوله ضمن) أي الراكب ماتلف مطلقاً أي سواء وطئت أو خبطت أو صدمت واقفة أو سائرة وكالراكب السائق والقائد كما يأتي متناوذاً وقد ظهر أن الكلام فيما إذا لم تدخل بنفسها قال في العناية وإن كانت الجناية في ملك غير صاحبها فإما أن أدخلها صاحبها فيه أو لا فإن كان الثاني فلا ضمان عليه على كل حال لأنه ليس بمباشر ولا متسبب وإن كان الأول فعليه الضمان على كل حال سواء كان معها سائقها أو فائدتها أو ركبها أو لا واقفة أو سائرة لأنه أتم مباشر أو متسبب متعدد إذ ليس له ايقاف الدابة وتسييرها في ملك الغير اهـ (قوله لا يضمن الراكب) أي في طريق العامة أو غيرها (قوله لا ما نفعت الخ) بالخاء المهملة يقال نفعت الدابة أي ضربت بجرحها مغرب فقوله برجلها من استعمال المقيد في المطلق كذكره القهستاني وغيره لكن في الصحاح أي ضربت برجلها فلم يقيد بالخافرتين دعوى المجاز بالنسبة إلى قوله أو ذنبها تأمل (قوله سائرة) قيد لعدم الضمان بالنفقة فإن الاحتراز عن النفقة مع السير غير ممكن لأنها من ضروراته فلو أوقفها في الطريق ضمن النفقة أيضاً لصيانة الدواب عن الوقوف ممكنة وإن كانت غير ممكنة عن النفقة فصار الايقاف تعدياً أو مباحاً مقيداً بشرط السلامة اتقاني (قوله أو عطف) عطف على نفعت وفيه ركاكة وعبرة الملتقى ولا ما عطف برونها أو بولها (قوله أو واقفة) أي بايقافه أو لا برأية (قوله لاجل ذلك) أي لاجل الروث أو البول وهو عليه لقوله أو واقفة (قوله لأن بعض الدواب الخ) علة لعدم الضمان قال نحر الاسلام لأن الاحتراز عن البول والروث غير ممكن فجعل عفو والوقوف من ضروراته لأن الدابة لا تروث ولا تبول غالباً إلا بعد الوقوف فجعل ذلك عفواً أيضاً اتقاني (قوله فلو أوقفها) في المغرب ولا يقال أوقفه الألفي لغة رديئة اهـ كفاية (قوله لتعديه بايقافه) أي ايقافه الدابة فالمصدر مضاف إلى فاعله أي فهو متسبب متعدد إذ ليس له شغل طريق المسلمين بايقافه فيه كما في العناية قال الرحقي فلو أوقفها للآزدحام أو لضرورة أخرى ينبغي أنه إن أمكنه العود أو التخصيص يضمن والا فلا (قوله إلا في موضع اذن الامام بايقافها) وكذا إذا أوقفها في المفاوز في غير المحجة فإنه لا يضمن ولو بغير اذنه لأنه لا يضر الناس بخلاف المحجة كما في الاختيار قهستاني والمحجة الطريق مغرب (قوله إلا إذا اعتد الامام لها) أي للدواب أي لوقوفها موضعاً عند باب المسجد فلا ضمان فيما حدث من الوقوف فيه ط وقيد بالوقوف لأنه لو كان سائر في هذه المواضع التي اذن فيها الامام بالوقوف أو قائداً أو سائقاً فهو ضامن ولا يزال ذلك عنه اذن الامام وانما يسقط ما حدث من وقوف دابته في هذا الموضع راكبا أو لادون السير والسوق والقود اتقاني (قوله لم يضمن) محل ذلك إذا لم ينحسها ولم ينقرها أو مالونحسها أو نقرها فإثارت غباراً أو حصاة فالتفت شيئاً ضمه أفاده المكي ط وعبرة القهستاني وقيل لو عنف الدابة في هذه الصور ضمن كما في الذخيرة (قوله لا مكانه) أي لا مكان الاحتراز عنه فالظاهر أنه من عنفه في السوق فيوصف بالتعدي فيؤخذ به اتقاني (قوله ما ضمنه الراكب) أي أنهم في الضمان سواء وكذا المرتد اتقاني فيضمنون ما حدث في الطريق العام إلا النسخ ولا يضمنون ما حدث في ملكهم أو في ملك غيرهم باذنه الألفي الوطى إلى آخر ما تقدم (قوله أنه مطرد ومنعكس) الاطراد التلازم في الثبوت والانعكاس التلازم في النفي أي كل ما يضمن فيه الراكب يضمن فيه السائق والقائد وما لا فلا وخالف القدوري في السائق فذكر أنه يضمن النفعة بالرجل لأنه يمرأى عينه فيمكنه الاحتراز وعليه بعض المشايخ وأكثرهم على أنه لا يضمن إذ ليس فيها ما يمنعها عن النفعة فلا يمكن الاحتراز بخلاف الكدم لأنه يمكن كبحها بلجامها كما في شرح المجموع وما صححه في الدرر هو قول الأكثر وصححه في الهداية والملتقى وغيرهما (قوله والراكب عليه الكفارة في الوطى) أي لو وطئت انساناً وهو ركبها أو كذا الرديف فأنهما مباشران للقتل حقيقة بثقلها ما في لزمهما الكفارة ويحرمان من الميراث كالنساء إذا انقلب على انسان اتقاني (قوله كما مر) لم يرد ذلك في كلامه ولا ظهر لما مر باللام إشارة إلى قوله المار لأنه مباشرة

(فلو حدثت) المذكورات (في السير في ملكه لم يضمن ركبها الألفي الوطى وهو ركبها) لأنه مباشرة لقتله بثقله فيحرم الميراث (ولو حدثت في ملك غيره باذنه فهو كملكه) فلا يضمن كما إذا لم يكن صاحبها معها قهستاني (والا) يكن باذنه (ضمن ماتلف مطلقاً) لتعديه (لا) يضمن الراكب (ما نفعت برجلها) أو ذنبها سائرة خلافاً للشافعي (أو عطف انسان بمارثت أو بالت في الطريق سائرة أو واقفة لاجل ذلك) لأن بعض الدواب لا يفعله الا واقفاً (فلو) أوقفها (لغيره) فبالت (ضمن) لتعديه بايقافها (الألفي موضع اذن الامام بايقافها) فلا يضمن ومنه سوق الدواب وأما باب المسجد فكالطريق إلا إذا اعتد الامام لها موضعاً (فان اصاب يدها أو رجلها حصاة أو نواة أو أثارت غباراً أو حجراً صغيراً فقأ عيناً) أو أفسد ثوباً (لم يضمن) لعدم إمكان الاحتراز عنه (ولو) الحجر (كبيراً ضمن) لا مكانه (ضمن السائق والقائد ما ضمنه الراكب) وصحح في الدرر أنه مطرد ومنعكس (والراكب عليه الكفارة) في الوطى كما مر

الخ (قوله لا عليهما) لانهما متسببان بمعنى أنه لولا السوق أو القود لم يوجد الوطى والكفارة جزاء المباشرة
 اتقاني (قوله أى لا على سائق وقائد) زاد القهستاني المرتد وهو غير ظاهر ومخالف لما سمعته آنفا
 (قوله لم يضمن السائق على الصحيح) اعلم أن الزيلعي قال قيل لا يضمن السائق ما وطئت الدابة لان الراكب
 مباشر والسائق متسبب والاضافة الى المباشر اولى وقيل الضمان عليهما لان كل ذلك سبب الضمان الا ترى
 أن محمدا ذكر في الاصل أن الراكب اذا امر انسانا فخص المأمور الدابة فوطئت انسانا كان الضمان عليهما
 فاشتركا في الضمان فالناخس سائق والا مراكب فتميز بهذا انهما يستويان والصحيح الاول لما ذكرنا
 والجواب عما ذكر في الاصل ان المتسبب انما لا يضمن مع المباشر اذا كان السبب شيئا لا يعمل بانفراده في
 الاتلاف كما في الحفر مع الالتقاء فان الحفر لا يعمل بانفراده شيئا بدون الالتقاء ما اذا كان السبب يعمل بانفراده
 فيشتركان وهذا منه فان السوق متلف وان لم يكن على الدابة راكب بخلاف الحفر فانه ليس بمتلف بلا لقاء
 وعند الالتقاء وجد التلف بهما فاضيف الى اخرهما اه ونقله المصنف في المنح وكتب بخطه في الهامش هذا
 الكلام يحتاج الى مزيد تحرير اه وذكر في السعدية ان ما ذكره الزيلعي في معرض الجواب بمعزل عن هذا
 التقرير ولا يصلح جوابا عما في الاصل بل هو تحقيق وتفصيل له واللازم منه وجوب الضمان على السائق وهو
 قد صحح عدم الوجوب وهذا من مثله غريب اه وذكر الرمي عن الجاني عن قارئ الهداية ما صورته ينبغي
 أن يقال وهو الصحيح والجواب عن الاول اه فيكون التصحيح للقول الثاني والجواب عن القول الاول
 ويؤيده قول النهاية أما الجواب عن الاول الخ وكذا قول الولوالجية الراكب والسائق والقائد والرديف
 في الضمان سواء حالة الانفراد والاجتماع هو الصحيح وان كان الراكب مباشرا لان السبب هنا يعمل في
 الاتلاف فلا يبغي فكان التلف مضافا اليهما بخلاف الحفر اه ملخصا وبه علم ان الصحيح ما جزم به القهستاني
 وقد أخره في الهداية فاشعر بترجيحه كعادته وقدمه في المواهب والملتقى وعبر عن مقابله بقيل فتنبه (قوله
 كما مر) أى في باب ما يحدثه الرجل في الطريق (قوله كما هنا) أى في السائق وقد علمت انه كالناخس
 يعمل بانفراده اتلافا وان الذي لا يعمل كحفر البئر (قوله باذن راسكها) فلو بدونه ضمن الناخس فقط
 كما سيأتى (قوله أورا جل) أشار الى ان التقييد بالفارس اتفقا وانما لم يذكر المصنف الراجل لانه ليس
 من هذا الباب لعدم تعلقه بالهيمه أفاده سعدى (قوله ان اصطدما) أى تضاربا بالجسد اه درمى
 وهذا ليس على اطلاقه بل محمول على ما اذا تقابل الماشى في الاختيار سار رجل على دابة فجاء راكب من خلفه
 فصدمه فعطب المؤخر لا ضمان على المقدم وان عطب المقدم فالضمان على المؤخر وكذا في سفينتين اه ط
 عن أبي السعود (قوله يهدردمهما) لان جنابة كل من العبدان تعلقت برقبته دفعا وفداء وقد فاتت
 لا الى خلف من غير فعل يصير به المولى مختارا للفداء مخ وأما اذا وقع الحران على وجوههما فلا ن موت كل
 بقوة نفسه (قوله وان كانا عامدين) أى الحران أو العبدان كما يعلم من الهداية وفيه مخافة لما قدمه عن
 الشربلالية فتأمل (قوله فعلى كل نصف الدية) الذى في الزيلعي يجب على عاقلة كل نصف الدية قال
 الشلبي في حاشيته لان العمد هنا بمنزلة الخطا لانه شبه عمد اذ هو تعمد الاصطدام ولم يقصد القتل ولذا وجب
 على العاقلة اه ط وانما نصفت الدية في العمد لان الخطا لان في الخطا فعل كل منهما مباح وهو المشى في الطريق
 فلا يعتبر في حق الضمان بالنسبة الى نفسه كالواقع في ثرى الطريق فانه لولا منيه ما وقع ويعتبر بالنسبة الى غيره
 لتقيده بشرط السلامة أما في العمد فليس بمباح فيضاف اليه ما وقع في حق نفسه فصارها كالباغية وفعل
 غيره فيه درما كان بفعله ويجب ما كان بفعل غيره وتماه في الولوالجية (قوله فعلى عاقلة الحرقية العبد في الخطا
 ونصفها في العمد) أى يأخذها ورثة الحر المقتول لان كلا منهما صار قاتلا لصاحبه فعلى عاقلة الحرقية
 العبد أو نصفها ثم العبد الجاني قد تلف واخلف هذا البدل فيأخذ ورثة الحر المجنى عليه بجمه كونه مقتولا
 لا قاتلا ويطل حقهم فيما زاد عليه لعدم الخلف ولا يرد ما اذا قطعت المرأة يد رجل فتزوجها على اليد فان عاقلتها
 يسقط عنهم الضمان لانهم كانوا يتعملون عنها فاذا تزوجها المقطوع لولم يسقط الضمان عن العاقلة لكان
 الضمان عليهم واجبا لها فلا يصح ان يتحملوا عنها ضامين لها ما هنا فالعاقلة تتحملوا عن الحرب باعتبار كونه

(لا عليهما) أى لا على سائق وقائد
 ولو كان سائق وراكب لم يضمن
 السائق على الصحيح خلافا
 لما جزم به القهستاني وغيره
 لان الاضافة الى المباشر اولى
 من المتسبب كما مر أى اذا
 كان سببا لا يعمل بانفراده اتلافا
 كما هنا أى ما في سبب يعمل بانفراده
 فيشتركان كما يأتى في مسئلة نخس
 الدابة باذن راسكها فليحفظ
 (وضمن عاقلة كل فارس) أورا جل
 (دية الاخران اصطدما وما تانا
 منه) فوقعا على القفا (لو) كانا
 (حرين) ليسا من العجم ولا عامدين
 ولا وقعنا على وجوههما (ولو)
 كانا (عبدين) او وقعنا على الوجه
 ابن كمال (يهدردمهما) في العمد
 والخطا شربلالية وغيرها ولو كانا
 من العجم فالدية في ما لهم كما مر
 مراراً ولو كانا عامدين فعلى كل
 نصف الدية ولو وقع احدهما على
 وجهه هدر دمه فقط ولو
 احدهما حر والاخر عبد فعلى
 عاقلة الحر قيمة العبد في الخطا
 ونصفها في العمد

(كألو تجاذب رجلان حبلا فاقطع

الحبل فسقطا وماتا على القضا
هدردمهما لموت كل بقوة نفسه

(فان وقع على الوجه وجب دية

كل واحد منهما على عاقلة الآخر)

لموته بقوة صاحبه (فان تعا كسا)

بان وقع احدهما على القضا

والآخر على الوجه (فدية الواقع

على الوجه على عاقلة الآخر)

لموته بقوة صاحبه (وهدر)

دم (من وقع على القضا) لموته

بقوة نفسه (ولو قطع انسان الحبل

بينهما فوقع كل منهما على القضا

فان افديتهما على عاقلة القاطع)

تسببه بالقطع (وعلى سائق دابة

وقع اداها) أي آلتها كسرج

ونحوه (على رجل فمات وقائد

قطار) بالكسر قطار الابل (وطي

بغير منه رجلا الدية وان كان

معه سائق ضمنا) لاستوائهما

في التسبب لكن ضمان النفس

على العاقلة وضمن المال في ماله

هذا والسائق من جانب من الابل

فلو توسطها وأخذ بزمام واحد

ضمن ما خلفه وضمن ما قدما

وراكب وسطها يضمنه فقط مالم

يأخذ بزمام ما خلفه (فان قتل بغير

ربط على قطار سائر بلا علم فأنه

رجلا) مفعول قتل (ضمن عاقلة

القائد الدية ورجعوا بها على عاقلة

الرابط) لانه دية لا خسران كما توهمه

صدر الشريعة فلوربط والقطار

واقف ضمنها عاقلة القائد بلا رجوع

لقوده بلا اذن (ومن ارسل بهيمة)

اوكلها ملتي (وكان خلفها سائقا لها

فاصاب في فورها ضمن) لانه

الحامل اها وان لم يمش خلفها فاما

داهت في فورها

فانه لا يثبت أخذ الورثة بجهة كونه مقتولا اه من الكفاية مع غيرها واعتراض الواني هذه المسألة بأن العاقلة لا تعقل عمدا ولا عبدا كما في الحديث وأقول قد علمت ان العمد هنا بمنزلة الخطا لانه شبه عمد وسيأتي ان الحديث محمول على ما جناه العبد لا ما جنى عليه فتدبر (قوله كألو تجاذب رجلان الخ) تشبيه في الهدر المفهوم من قول المصنف يهدردمهما وهذه المسألة في الحكم على عكس مسألة المصادمة ط (قوله فان وقع على الوجه الخ) قيل لمحمد ان وقع على وجههما اذا قطع الحبل قال محمد لا يكون هذا من قطع الحبل اتقاني أقول يحتمل ان يراد بذلك نفي التصور أو نفي الضمان تأمل (قوله فديتهما على عاقلة القاطع) كذا في الملتقى والاختصار والخانية وفيها أيضا في موضع آخر لا قضاص عليه ولادية اه ولعله رواية أخرى أو المراد لادية في ماله (قوله وعلى سائق دابة) خبر مبتداه قوله الاتي الدية وانما وجبت عليه لانه متعدد في التسبب لان الوقوع بتقصير منه وهو ترك التدب والاحكام فيه فصار كانه القاه بيده كما في الدرر ط فهو كوقوع ما حمله على عاتقه بخلاف الرداء الملبوس اذا سقط وكان مما يلبسه الانسان عادة لانه لا يمكن الاحتراز عنه اذا لبده منه كما مر في باب ما يحدثه الرجل في الطريق اتقاني (قوله وقائد قطار) انما ضمن لانه يده يسير بسوقه ويقف بايقافه فيضاف اليه ما حدث منه تسببه فيصير في الحكم ككأنه قتله خطأ فيجب على عاقلة دية قال الفقيه أبو الليث في شرح الجامع لو قاد اعصى فوطي الاعى انسانا فقتله ينبغي أن لا يضمن القائد لان الاعى من أهل الضمان ففعله ينسب اليه وفعله العجماء جبار لا عبرة له في حكم نفسه فينسب الى القائد اتقاني مخلصا (قوله قطار الابل) قال في المغرب القطار الابل تقطر على نسق واحد والجمع قطر اه أي ككتب (قوله الدية) أي اذا كان المتلف غير مال وكان الموجب كارش الموضحة فما فوقها كما مر مرارا مكي اه ط (قوله هذا والسائق من جانب من الابل) أي في الوسط يمشي في جانب من القطار لا يتقدم ولا يتأخر ولا يأخذ بزمام بغير معراج وقال الاتقاني وهذا أي وجوب الضمان على السائق والقائد جميعا فيما اذا كان السائق يسوق الابل غير أخذ بزمام بغير ما اذا أخذ الزمام فالضمان عليه فيما هلك خلفه لا على القائد المتقدم لانه لما انقطع الزمام عن القطار لم يكن القائد المتقدم قائد الماخلف السائق وأما فيما هلك قدام السائق فيضمنه السائق والقائد جميعا لا اشتراكهما في سبب وجوب الضمان لان كل واحد منهما مقرب الى الجنسية هذا بسوقه وذال بقوده (قوله وراكب وسطها يضمنه) أي لو كان رجل راكبا على بغير وسط القطار ولا يسوق شيئا منها يضمن مراكبه أي ما اصابه بغيره بالابطاء لانه جعل فيه مباشرا أما ما اصابه بغيره بالابطاء فهو عليه وعلى القائد افاده الزيلعي قلت وهو مبني على ما صححه سابقا وقد علمت ما فيه وجعل في النهاية والكفاية الضمان عليهما بلا تفصيل وهو مؤيد لما قد مناه من الكلام على التصحيح (قوله فقط) أي لا يضمن ما قدما لانه غير سائق له ولا ما خلفه لانه غير قائد الا اذا أخذ بزمام ما خلفه زيلعي وهذا قول بعض المتأخرين وأما غيره فاكثري بكون زمام ما خلفه مربوطا بغيره كما بسطه في النهاية وغيرها (قوله بلا علم فأنه) متعلق بربط وقيد به ليبنى عليه قوله ورجعوا بها الخ لانه اذا علم لا رجوع لهم كفاية (قوله ضمن عاقلة القائد الدية) لانه متسبب متعدد بتلك صون قطاره عن الربط ورجعوا على عاقلة الرابط لانه اوقعهم فيه (قوله كما توهمه صدر الشريعة) حيث قال ينبغي أن يكون في مال الرابط لان الرابط اوقعهم في خسران المال وهذا مما لا تحمله العاقلة اه ح (قوله والقطار واقف) محترز قوله سائر (قوله لقوده بلا اذن) أي بلا اذن الرابط أما في الاولى فانه لما ربطه والقطار سائر ووجد من الرابط الاذن دلالة بقوده المربوط فلذا رجعوا على عاقلة لانه صار سببا كفاية (قوله ومن ارسل بهيمة الخ) اعلم اولان بين ارسل الكلب وغيره فارقا هو انه اذا ارسل الكلب ولم يكن سائقا لا يضمن وان اصاب في فوره لانه ليس بمتعدد اذا لا يمكنه اتباعه والمتسبب لا يضمن الا اذا تعدى ولو ارسل دابة يضمن ما اصاب في فورها سواء ساقها او لانه متعدد بارسالها في الطريق مع امكان اتباعها افاده في النهاية لكن في التمهستي وعن أبي يوسف انه يضمن بكل حال وبه أخذ عامة المشايخ وعليه الفتوى اه فعلى قول أبي يوسف لا فرق بين الدابة والكلب وعلى الاول لا يضمن ما اصابه الكلب في فوره الا اذا ساقه وما اصابته الدابة في فورها يضمنه مطلقا وبه ظهر ان كلام المصنف جار على القول الاول لانه اشترط في الضمان السوق ولا يشترط ذلك الا في الكلب ولذا فسر الزيلعي وغيره البهيمة بالكلب وتبعه الشارح اخيرا لكن قوله اوكلها لا يناسبه خصوصا مع قوله الاتي والمراد بالدابة الكلب

(قوله فسائق حكما) لان سيرها مضاف اليه مادامت تسير على سننها ولو انعطفت يمنة او يسرة انقطع حكم الارسال الا اذا لم يكن طريق اخر سواء وصفا اذا وقفت ثم سارت وتماه في الهداية وان ردها راد ضمن ما اصاب في فعلها ذلك لانه سائق لها ولا يرجع على سائقها الا اذا كان بأمره اتقاني (قوله فالمراد بالسوق الخ) تفريع على قوله وكان خلفها سائقها والمتبادر من عباراتهم انه المشي خلفها وان لم يطردها ونقل المكي عن ملا على تقييده بطردها ط ملخصا قلت وفي غاية البيان عن الاسيبياني يريد به اذا ارسله وضربه اوزجره عند ذلك حتى صار له سائقا (قوله والمراد بالداية) الاولى البهيمية لانه المذكور في المتن والزيلي وقد علمت وجه هذا التفسير وما فيه (قوله ساقه اولا) لان بدنه لا يحتمل السوق فلم يعتبر بخلاف البهيمية (قوله اوداية او كلبا ولم يكن سائقا له) اطلقه فشم ما اذا اصاب الكلب شيئا في فوره فلا يضمنه المرسل بخلاف الداية نهاية وقد منا وجه الفرق وان المقتى به الضمان مطلقا وعليه فالصواب اسقاط الشارح قوله اوداية (قوله اوانفلتت داية) ولو في الطريق او ملك غيره اتقاني (قوله اويللا) وقال الشافعي ان ذهبت ليا ضمن لان العادة حفظها فيه فهو مفترط وتماه في المعراج (قوله العجماء جبار) أي فعلها اذا كانت منفلة وفي رواية الصحيحين والامام مالك وأحمد واصحاب السنن العجماء جرحها جبار ط والعجماء غلب على البهيمية مغرب (قوله أي المنفلة) تقييد للعجماء لا تفسير لها كما لا يخفى اه ح قال الزيلي بعد نقله ذلك عن محمد وهذا صحيح ظاهر لان المسوقة والمركوبة والمقودة في الطريق او في ملك الغير والمرسل في الطريق فعلها معتبر على ما بينا (قوله عمادية) لم يذكر فيها قوله حتى لو اتلفت انسانا الخ وانما ذكر المصنف انه أفتى به المولى أبو السعود العمادى مفتى الروم لكنه لما كان منزها من كلام الفصول العمادية عزاه اليها هذا وذكر الرملي انهم مالوا لاختلاف في عدم القدرة على ردّها فالقول للنخس والبيضة على مدعى العجز لان انكاره لاصل الضمان في ضمن الدعوى لا يفيده بعد تحقق سببه تأمل اه ملخصا (قوله أو ضربت يدها) أو كيفما اصاب اه خلاصة فدخل ما اذا وطئت قال في الهداية ولو وثبت بنخسته على رجل أو وطأته فقتلته كان ذلك على الناحس دون الراكب والواقف في ملكه والذي يسير فيه سواء اه أي بخلاف الواقف في الطريق لتعديده كناية وسبأني (قوله فصدمة) أي الاخرة وقلته وفي التارخانية هذا اذا كانت النخعة والضربة والوثبة في فور النخس والافلاضمان عليه (قوله لا الراكب) لانه غير متعد فترج جانب الناحس في التعرير للتعدي وتماه في الهداية (قوله وقال أبو يوسف) هو رواية عنه كافي القهستاني وغيره (قوله كما لو كان موقفا دابة على الطريق) أي فخصها رجل فقتلت آخر يضمنان نصفين لانه متعد بالايقاف مخ وغيرها قال الرملي أقول ظاهره ولو كان بغير اذنه اذ هو موضوع مسألة المتن التي الكلام عليها والمصرح به في الخلاصة والبرازية خلافا قال في الخلاصة وان كان باذنه فالضمان عليهما الا في النخعة بالرجل والذنب فانها جبار الا اذا كان الراكب واقفا في غير ملكه فأمر رجلا فخصها فنفت رجلا فالضمان عليهما وان كان بغير اذنه فالضمان كله على الناحس اه ونقل ط عن المتقي بالنون رجل واقف على دابته في الطريق فأمر رجلا فخصها فقتلت رجلا والا ففدية الاجنبي عليهما ودم الامر هدر ولوسارت عن موضعها ثم فتحت من فور النخسة فالضمان على الناحس فقط وان لم تسر فنفت الناحس وآخر فدية الاجنبي عليهما ونصف دية الناحس على الراكب اه ملخصا وبه علم ان ضمانهما مقيد أيضا بما اذا لم تسر من موضعها والاضمن الناحس فقط كما لو نخس بلاذن الراكب (قوله لتعديده في الايقاف) فلو حرت ووقفت فخصها هو او غيره لتسير فلا شيء عليهما نقل ط (قوله أيضا) أي كتعدى الناحس بالنخس ط (قوله ووطئت) أي في سيرها هداية والتقييد بالوطئ لاخراج نحو النخعة فلا يضمنها الناحس بلاذن كما تروى في الخانية ولا يضمن الناحس ههنا ما لا يضمنه الراكب من نخعة الرجل والذنب وغير ذلك اه (قوله قدمه عليهما) لان سيرها ح مضاف اليهما ثم هل يرجع الناحس على الراكب بما ضمن في الابطاء لانه فعله بأمره قيل نعم وقيل لا وصححه في الهداية (قوله فدينه على عاقلة الناحس) أي لو بغير اذنه فلو به لا يضمن خلاصة (قوله لو الوطئ فور النخس) وكذا النخعة والضربة والوثبة كما قدمناه (تتمة) اقتصر على ذكر الناحس مع الراكب قال في متن الملتقى وكذا الحكم في نخسها ومعها سائق او قائد وان نخسها شيء منصوب في الطريق فالضمان على من نصبه

فسائق حكما وان تراخي انقطع السوق فالمراد بالسوق المشي خلفها والمراد بالداية الكلب زيلي (وان ارسل طيرا) ساقه اولا اوداية (او كلبا ولم يكن سائقا له) اوانفلتت داية بنفسها (فما صابت مالا او آدميا نهارا او ليلا لا ضمان) في النكل لقوله صلى الله عليه وسلم العجماء جبار أي المنفلة هدر (كما لو جمعت) الداية (ب) أي بالراكب ولو سكران (ولم يقدر) الراكب (على ردها) فانه لا يضمن كما لمنفلة لانه حينئذ ليس بمسير لها فلا يضاف سيرها اليه حتى لو اتلفت انسانا قدمه هدر عمادية (ومن ضرب داية عليها راكب او نخسها) بعود بلاذن الراكب (فنفتت أو ضربت يدها) شخصا (آخر) غير الطاعن (او نفرت فصدمة وقلته ضمن هو) أي الناحس (لا الراكب) وقال أبو يوسف يضمنان نصفين كما لو كان موقفا دابة على الطريق لتعديده في الايقاف أيضا وكما لو كان باذنه ووطئت أحدا في فورها قدمه عليهما ولو نفتت الناحس قدمه هدر ولو اوقت الراكب فقتلته فدينه على عاقلة الناحس ثم الناحس انما يضمن لو الوطئ فور النخس والا فالضمان على الراكب لا نقطاع اثر النخس درر وبرزازية

ولا فرق بين كون الناحس صيباً أو بالغواوان كان عبداً فالضمان في رقبته وجميع هذا الفصل والذي قبله
 ان كان الهالك آدمياً فالدية على العاقلة وان غيره كدواب فالضمان في مال الجاني اهـ وأما قول الهداية
 ولو الناحس صيباً ففي ماله قال العلامة النسفي في الكافي بمقتل أن يراد به اذا كانت الجناية على المال او فيما
 دون ارش الموضحة قلت ويحتمل أن يراد به الصبي اذا كان من العجم لانه لا عاقلة لهم كفاية وفي الدر المنثور وانما
 خص الناحس لانه لو وضع يده على ظهر فرس عاذه النعمة فنفع فالتلف لم يضمن بخلاف الناحس لان الاضطراب
 لازم له دون وضع اليد كما في البرجندی عن القنية اهـ وفي التارخانية وضع شياً في الطريق فنشرت منه دابة
 فقتلت رجلاً لا شيء على الواضع اذا لم يصب ذلك الشيء اهـ لكن في ط عن محيط السرخسي لو نشرت من
 حجر وضعه رجل على الطريق فالواضع بمنزلة الناحس اهـ (قوله وفي فق عين دجاجة) مثلها الجاسة وغيرها
 من الطيور وكذا الكلب والسنور كما في الذخيرة قهستاني (قوله او غيره) ولذا ترك ابن السكال الاضافة
 الى المقصاب وقال لما فيها من مظنة الاختصاص خصوصاً عند ملاحظة التعليل الا في ذكره اهـ (قوله
 ما نقصها) فتقوم صحيحة العين ومفقوة فيضمن الفضل قهستاني والنقصان شامل للمحصل بالهزال من فق
 العين ط عن الوافي (قوله لانه للعم) فلو اعتبر فيها الا للنقصان ابن كمال أقول لا يشمل نحو الكلب
 والسنور لكن ضمان النقصان في ذلك جار على الاصل في ضمان المتلفات أما ضمان ربع القيمة فيما يأتي
 بخلاف القياس عملاً بالنص (قوله وفي عينها الخ) هذا ذكره الزيلعي في البقرة ونحوها وعلمه
 بأن المعمول به النص وهو ورد في عين واحدة فيقتصر عليه اهـ تأمل (قوله أي ابه) قال في القاموس الابل
 واحد يقع على الجمع ليس بجمع ولا اسم جمع وجمعه آبال اهـ فافهم (قوله فائدة الاضافة الخ) أي لئلا
 يتوهم انهما لكونهما معدن للعم يكون حكمهما حكم الشاة بل سواء كانا معدن له او للحرث أو الركوب ففيه
 ربع القيمة كما في الذي لا يؤكل لحمه منخ (قوله وحمار) في الخلاصة عن المنتقى ما لا يحمل عليه لصغره كالفصيل
 والحش في عينه ربع قيمته اهـ قلت والذي نقله القهستاني عن المنتقى ان في نحو الفصيل النقصان تأمل
 ثم رأيت في جامع الفصولين عن المنتقى كما في الخلاصة (قوله والفرق ما قد سناه) أي في قوله لان اقامة العمل
 قال في الهداية ولنا ما روى ان النبي صلى الله عليه وسلم قضى في عين الدابة ربع القيمة وهذا كذا قضى عمر
 رضي الله تعالى عنه لان فيها مقاصد سوى اللحم كالركوب والزينة والحمل والعمل فمن هذا الوجه تشبه الادعى
 وقد تمسك لذلك ومن هذا الوجه تشبه المأكولات فعملنا بالشبهين بتشبه الادعى في ايجاب الربع وبالشبه
 الاخر في نفي النصف ولانه انما يمكن اقامة العمل بها بربعة اعين الخ (قوله لكن يرد عليه) أي على الفرق
 المذكور قال نفي الاسلام والمعتمد هو التعليل الا قول أي الذي قد سناه عن الهداية لان العينين لا يضمنان بنصف
 القيمة اتقاني أي وأما التعليل بانها صارت كذات اربعة اعين فانه يلزم منه ضمان العينين بنصف القيمة (قوله
 انه يضمن) بدل من قوله انه لو فتن أو المصدر فاعل لفعل محذوف هو جواب لو تقديره يلزم انه يضمن تأمل (قوله
 وليس كذلك) أي لا يضمن النصف كما صرح به شراح الهداية لكن نقل القهستاني القول بضمن النصف
 عن نفي القضاة (قوله كما مر) أي عن الزيلعي وقد سناه عنه بان المعمول به النص وهو ورد في عين
 واحدة فيقتصر عليه وحاصله ان ضمان العين بالربع مخالف للقياس فلا يقاس عليه بل يقتصر على النص ولذا
 قال فالاولى التمسك بما روى الخ (قوله والتقييد بالعين) أي تقييد المصنف بقوله وفي عين بقرة (قوله
 وقيل جميع القيمة) أي لفوات الاعتلاف وفي تحفة الاقران والقنية جزم بهذا وحكي الاخر بقيل اهـ سأتحاني
 (قوله أي لو غير ما كول) لان ذلك استهلاله من كل وجه هداية (قوله وان ما كولاخير) أي بين
 تركها على القاطع وتضمنه قيمتها وبين امساكها وتضمنه النقصان قال في غصب الهداية وهذا ظاهر الرواية
 عن أبي ح وعنه لو شاء أخذها ولا شيء له والا قول اصح اهـ وعليه المتون والشروح وقد مننا الكلام عليه
 في الغصب (قوله لكن في العيون ان امسكه لا يضمنه شيئاً الخ) أي ليس له أن يمسك المأكول ويضمن
 النقصان وعليه فلا فرق بين المأكول وغيره وقد علمت ان هذا رواية عن أبي حنيفة وظاهر الرواية التخيير
 في المأكول وهو الاصح كما مر به يفتي كما في جامع الفصولين حيث قال وعن أبي جعفر لو أخذ الشاة فلا شيء له
 وبقي بظاهر الرواية لكن نقل بعده ان ما يؤكل وغيره سواء في ظاهر الرواية فلو امسكه فلا شيء له قال وهذا

(و) ضمن (في فق عين دجاجة او شاة
 قصاب) او غيره (مانقصها) لانهم للعم
 وفي عينها يخبر ربه ان شاء تركها
 على الفاقى وغنمه قيمتها وامسكها
 وضمنه النقصان زيلعي (وفي عين
 بقرة حرار وحروره) أي ابه فائدة
 الاضافة عدم اعتبار الاعداد للعم
 في الحكم الا في ابن كمال (وحمار
 وبغل وفرس ربع القيمة) لان اقامة
 العمل انما يمكن بأربع أعين عينها
 وعينها مستعملها فاصارت كأنها
 ذات اربع اربع وقال الشافعي
 رضى الله عنه كالشاة والفرق
 ما قد سناه لكن يرد عليه انه لو فتن
 عين حمار مثلاً انه يضمن نصف قيمته
 وليس كذلك كما مر فالاولى التمسك
 بما روى انه صلى الله عليه وسلم قضى
 في عين الدابة ربع القيمة والتقييد
 بالعين لانه لو قطع اذنها واذنهما
 يضمن نقصانها وكذا لسان الثور
 والحمار وقيل جميع القيمة كما لو قطع
 احدى قوائمها فانه يضمن قيمتها
 وعليه الفتوى أي لو غير ما كول
 وان ما كولاخير كما مر في العينين
 لكن في الغوث ان امسكه لا يضمن
 شيئاً عند أبي حنيفة وعليه الفتوى

وعرجها كقطعها (فروع) نقل
المصنف عن الدرر له كلب يأكل
عنب الكرم فاشهد عليه فيه فلم
يحفظه حتى أكل العنب لم يضمن
وانما يضمن فيما شهد عليه فيما
يحذف تلف بني آدم كالحائط المائل
ونطح الثور وعقر كلب عقور فيضمن
اذا لم يحفظه انتهى قال المصنف
ويمكن حمل المثل في قول الزيلعي
وان تلف الكلب فعلى صاحبه
الضمان ان كان تقدم اليه قبل
الاتلاف والا فلا كالحائط المائل
على الادعي انتهى فيحصل لتوفيق
قلت وقد وقع الاستفتاء عن
له نحل يضعه في بستانه فيخرج
فيما كل عنب الناس وفواكههم
هل يضمن رب النحل ما تلفه النحل
من العنب ونحوه ام لا وهل يؤمر
بتحويله عنهم الى مكان اخر ام لا
وجوابه انه لا يضمن به شيئا مطلقا
اشهد واعليه ام لا اخذ من مسألة
الكلب بل اولى وكذا ذكره المصنف
في معينه لكن رأيت في فتواه انه
افتي بالضمان في مسألة النحل فراجع
عند الفتوى وأما تحويله عن ملكه
فلا يؤمر بذلك على ما هو ظاهر
المذهب وأما جواب المشايخ
فينبغي أن يؤمر بتحويله اذا كان
الضرر يربى على ما عليه الفتوى وفي
الصيرفة حاربا كل حنطة انسان
فلم يمنع حتى أكل الصبي ثمنه
* ادخل غنما او ثورا او فرسا او جارا
في زرع او كرم ان سائقا ضمن
ما تلف والا لا وقيل يضمن وتماه
في البرازية انتهى

* (باب جنابة المملوك)

والجنابة عليه اعلم ان جنابات
المملوك لا توجب الادفعوا واحدا
لومحلا والافقية واحدة

يؤيد ما حكى عن أبي جعفر اه أقول وحيث اختلف النقل عن ظاهر الرواية والاقتناء فالعمل على ما عليه
المتون والشروح وصححه في الهداية والله تعالى أعلم (قوله وعرجها كقطعها) قال في جامع الفصولين
ولو ضرب دابة فصارت عرجاء فهو كالقطع اه (قوله فيحمل التوفيق) كانه فهم من كلام الدرر انه لا يضمن
في الكلب غير الادعي وهذا غير مراد وانما معنى كلامه ان ما يخاف منه تلف الادعي فالاشهاد فيه موجب
للضمان اذا أعقبه تلف سواء كان المثل مال او آدميا وما لا يخاف منه تلف الادعي بل يخاف منه تلف المال
فقط كعنب الكرم فلا يفيده فيه الاشهاد ويدل عليه تشبيهه بالحائط المائل فان الاشهاد فيه موجب للضمان
المال والنفس اه رمي وهو كلام حسن دافع للمغاظة من اصلها فيحمل كلام الزيلعي على الاتلاف مطلقا
لان المراد بالكلب الواقع في كلامه الكلب العقور كما صرح به فهو مما يخاف منه تلف الادعي كالحائط المائل
والثور النطوح بخلاف كلب العنب قلت وهذا كله مخالف لما قدمه الشارح في آخر باب القود فيمادون النفس
عن القاضي يدعي ان الاشهاد لا يكون الا في الحائط لا في الحيوان اه وقد افتي في الخبرية بالضمان بعد
الاشهاد في حصان اعتاد السكدم وكذا في ثور نطوح قال وفي البرازية عن المنية في نطح الثور يضمن بعد الاشهاد
النفس والمال اه وفي المسألة خلاف والاكثر على الضمان كالحائط المائل اه وأفتي به في الحامدية
أيضا (قوله قلت الخ) من مقول المصنف أيضا في المنع (قوله اخذ من مسألة الكلب) أي كلب العنب
فانه ليس مما يخاف منه تلف الادعي (قوله بل اولى) لانه طبر وقد تقدم انه لا يضمن اذا ارسل طيرا ساقه
اولا بخلاف الدابة والكلب وهما لم يرسله ولم يسقه أصلا فعدم الضمان فيه اولى ولان النحل مأذونة من الله
تعالى بقوله تعالى ثم كل من كل الثمرات (قوله في معينه) أي في كتابه المسمى معين المفتي (قوله فراجع
عند الفتوى) قد علمت ان الموافق للمنقول صريح بحدالة هو الاول فعليه المعقول (قوله على ما هو ظاهر
المذهب) وهو ما قدمه اخر كتاب القسمة من أن له التصرف في ملكه وان تضر رجاءه (قوله وأما جواب
المشايخ) من انه يمنع اذا كان الضرر يربى (قوله على ما عليه الفتوى) الاوضح وهو ما عليه الفتوى ط (قوله
حاربا كل حنطة انسان الخ) ظاهره ولو كان الحمار لغير الرأى وهو المستفاد من كلامه في كتاب اللقطة
والذي في القنية وغيرها راي حماره الخ بالاضافة الى ضمير الرأى تأمل ثم رأيت في حاشية الرمي على جامع
الفصولين في احكام السكوت مانعه أقول فلورأى حمار غيره يأكل حنطة الغير فلم يمنع صارت واقعة الفتوى
فاجبت بأنه لا يضمن والفرق ظاهر وهو ان فعل حماره ينسب اليه مع رجوع المنفعة له وامكان دفعه فتوى
علة الضمان بخلاف حمار غير تأمل اه (قوله وقيل يضمن) أي وان لم يسقهها قياسا على ما اذا كان في داره
بغير فادخل عليه آخر بغير مغتلا ولا يقتل بغيره ان بلا اذن صاحبه يضمن كما في البرازية والمغتل الهائج أقول
ويظهر ارجحية هذا القول لموافقته لما مر اول الباب من انه يضمن ما أحدثته الدابة مطلقا اذا ادخلها في ملك
غيره بلا اذنه لتعديده وأما اذا لم يدخلها في الهداية ولو ارسل بهيمة فافسدت زرعها على فورها ضمن المرسل وان
مات بيمين او شمالا وله طريق آخر لا يضمن لما مر اه (قوله وتماه في البرازية) من ذلك ما قدمه من انفسا
ومنه قوله سائق حمار الخطب اذا لم يقل اليك انما يضمن اذا مشى الحمار الى جانب صاحب الثوب لا في عكسه
وهو راء ولم يتباعده عنه ووجد فرصة الفرار * وجد في زرع دابة فاخرجها فهلكت فالخيار ان ساقها بعد
الاخراج يضمن والا لا والدار كل زرع لانها تضره بخلاف المربط لانه محلها * ربط حماره في سارية فربط آخر حماره
فعض حمار الاول ان في موضع لهما ولاية الربط لا يضمن والا ضمن اه ملخصا والله تعالى أعلم

* (باب جنابة المملوك والجنابة عليه)

لما فرغ من جنابة المالك وهو الحر شرع في جنابة المملوك ولما كانت جنابة البهيمه باعتبار الرأى كلب واخويه
وهم ملاك قدمها (قوله لا توجب الادفعوا واحدا) أي وان كانت كثيرة في اشخاص متعدده (قوله
لومحلا) أي للدفع بأن كان قنالم ينقله شيء من اسباب الحرية كالتدبير والاستيلاء والكتابة زيلعي
(قوله والافقية واحدة) أي ان لم يكن محلا للدفع بأن انعقد له شيء مما ذكرنا توجب جنابته قيمة واحدة

ولا يزيد عليها وان تكررت الجناية زيلعي (قوله فكذا قول) أي يخبر بين الدفع والفداء (قوله واختيه)
 أي أم الولد والمكاتب (قوله انما يفيد) أي يفيد التخيير الا في (قوله في النفس) أي نفس الآدمي
 وفي ٩ من التاترخانية فرق بين الجناية على الآدمي أو على المال ففي الأول خير المولى بين الدفع والفداء وفي
 الثاني بين الدفع والبيع اه وفي القنية عن خواهر زاده محجور جني على مال فباعه المولى بعد علمه بالجناية
 فهو في رقبته يباع فيها على من اشتراه بخلاف الجناية على النفس اه وقد منّا تمام الكلام عليه في أول كتاب
 الخبز (قوله لان بعمده) حذف اسم ان والاولى ذكره ويكون الضمير للشان ط (قوله فيما دونها) أي
 دون النفس فانه يجب للمال في الحالين اذ القصاص لا يجري بين العبيد والعبيد ولا بين العبيد والاحرار فيما
 دون النفس عناية (قوله لا باقراره أصلا) أي ولو بعد العتق قال في الشر بنبلانية عن البدائع واذا لم يصح
 اقراره لا يؤاخذ به في الحال ولا بعد العتق وكذلك لو أقر بعد العتق انه كان جني في حال الرق لا شيء عليه اه
 وشمل المحجور والمأذون وهو ما جرى عليه في الولو الجلية والذي قدمه الشارح في باب القود فيما دون النفس
 عن الجوهره انه يؤاخذ به بعد العتق أقول وفي حجر الجوهره لو أقر العبد بقتل الخطأ لم يلزم المولى شيء وكان
 في ذمة العبد يؤخذ به بعد الحرية كذا في الخندي وفي الكرخي انه باطل ولو اعتق بعده لا يتبع بشيء من
 الجناية أما المحجور فلا نه اقراره بالمال فلا ينقلب حكمه كاقارره بالدين وأما المأذون فاقارره جائز بالدين التي
 لزمته بسبب التجارة لانها هي المأذون فيها بخلاف الجناية فهو كالمحجور فيها اه (قوله وتقدم) أي
 قبيل مستقرقات القضاء (قوله دفعه مولاه ان شاء الخ) أي انه يخبر بقتله اذ لا عقلة لمملوكه الا هو غرر
 الافكار (قوله حالا) أي كتناكل من الدفع والفداء على الحلول لان التأجيل في الاعيان باطل والفداء
 بدله فله حكمه وفساده ان الخيار للمولى ولو فلسا فاذا اختار المفسد الفداء يؤتیه متى وجد ولا يجبر على دفع
 العبد عنده خلافا لهما كما في الجمع درمستي (قوله لكن الواجب الاصل الخ) جواب عما يقال لو وجبت
 الجناية في ذمة المولى حتى وجب التخيير لما سقط بموت العبد كما في الحر الجاني اذ اقامت فان العقل لا يسقط
 عن عاقلة ووجهه ان الواجب الاصل هو الدفع وان كان له حق النقل الى الفداء كما في مال الزكاة فان
 الموجب الاصل فيه جزم من النصاب وللمالك أن ينتقل الى القيمة عناية (قوله على الصحيح) كذا في الهداية
 والزيلعي واقترعه غيره من السراج (قوله ولذا سقط الواجب بموته) أي قبل اختيار الفداء وأما بعده فلا
 لا تنقله الى ذمة المولى غرر الافكار واطلق الموت فشمّل ما اذا كان باقّة مماوية أو بعثه المولى في حاجته
 أو استخدمه لان له حق الاستخدام في العبد الجاني ما لم يدفعه فلا يكون تعديا معراج عن المبسوط أما لو قتله
 صار مختارا للارش ولو قتله اجنبي فان عمدا بطلت الجناية وللمولى أن يقتص وان خطأ أخذ المولى القيمة
 ودفعها الى ولي الجناية ولا يخبر حتى لو تصرف في تلك القيمة لا يصير مختارا للارش جوهره (قوله لكن
 في الشر بنبلانية الخ) هذا غير المشهور في العناية وغيرها عن الاسرار ان الرواية بخلافه في غير موضع وقد
 نص محمد بن الحسن ان الواجب هو العبد (قوله والجوهره) عطف على السراج وقوله عن البزدوى متعلق
 بكل من السراج والجوهره كما يعلم من الشر بنبلانية اه ح (قوله وعلمه الزيلعي الخ) أي علل الحكم
 وهو صحة الاختيار وان لم يكن قادرا كما يفهم من عبارته (قوله أصل حقهم) أي حق اولياء الجناية (قوله
 ومفاده) أي مفاد تعليل الزيلعي بما ذكره فهو مبني على التصحيح الثاني لكن الزيلعي صرح اولا بتصحيح الاول
 كالهداية وغيرها وهو المنصوص عن محمد كما علمت (قوله وافاد الخ) هذا قول ثالث وفي الشر بنبلانية عن
 البدائع ولو كان الواجب الاصل التخيير لتعين الفداء عند هلاك العبد ولم يطل حق الجني عليه على ما هو
 الاصل في التخيير بين شيئين اذا هلك أحدهما ان يتعين عليه الآخر فليس هذا القول بسديد اه (قوله وانه
 الخ) معطوف على ان الدفع والمراد بالكتاب متن الجمع ورد شارحه بهذا على مصنفه في ادعائه ان في لفظ
 متنه ما يفيد ط ملخصا (قوله فان فداء) قيد به لانه اذا لم يدفعه جني أخرى كان عين المسألة الثانية وهي
 قوله فان جني جنائتين الخ كفاية (قوله فهي كالأولى) لانه لما ظهر عن الجناية بالفداء جعله كأن لم تكن
 وهذا ابتداء جنانية هداية (قوله دفعه بهما الخ) فيقتسمانه على قدر ارش جنائتهما وان كانوا اجماعة يقتسمونه
 على قدر حصصهم وان فداء فداء جميع اروشهم ولو قتل واحد او فشا عين آخر يقتسمانه اثلاثا لان ارش العين

ولو قدى القن ثم جني فكذا قول
 ثم و ثم بخلاف المدبر واختيه
 فانها لا توجب الا قيمة واحدة
 ويستفزع (جني عبد خطأ)
 التقيد بالخطأ هنا انما يفيد
 في النفس لان بعمده يقتص وأما
 فيما دونها فلا يفيد لاستواء خطئه
 وعمده فيما دونها ثم انما يثبت
 الخطأ بالبينه أو اقرار مولاه
 او علم القاضي لا باقراره أصلا
 بدائع قلت لكن قوله أو علم القاضي
 على غير المفتي به فانه لا يعمل بعلم
 القاضي في زمانا شر بنبلانية عن
 الاشباه وتقدم (دفعه مولاه)
 ان شاء (بها فيملكه وليها أو) ان شاء
 (فداه بارشها حالا) لكن الواجب
 الاصل هو الدفع على الصحيح
 ولذا سقط الواجب بموته بخلاف
 موت الحر كما ذكره المصنف وغيره
 لكن في الشر بنبلانية عن السراج
 والجوهره عن البزدوى ان الصحيح
 انه الفداء حتى لو اختاره ولم يقدر
 عليه اذاه متى وجد ولا يبرأ به لالة
 العبد وعلمه الزيلعي وغيره بأنه
 اختار أصل حقهم فبطل حقهم
 في العبد عند أبي حنيفة انتهى
 ومفاده ان الاصل عنده الفداء
 لا الدفع وافاد شارح الجمع في
 تعليل الامام ان الواجب أحدهما
 وانه متى اختار احدهما تعين
 لكنه قدم ان الدفع هو الاصل وانه
 ليس في لفظ الكتاب دلالة عليه
 (فان فداء جني بعمده فهي
 كالأولى) حكى (فان جني جنائتين
 دفعه بهما الى وليهما او فداء
 بارشهما

(وان وهبه) أو اعنته أو دبره
 أو استولدها المولى (أو باعه غير
 عالم بها) بالجناية (ضمن الأقل
 من قيمته) (من الأرض
 وان علم بها غرم الأرض) فقط اجماعا
 (كبيعه) عالم بها (وكتعليق
 عتقه بقتل زيد أو رميه أو شحه
 ففعل) العبد ذلك كما يصير فارا بقوله
 ان مرضت فأنت طالق ثلاثا (وان
 قطع عبيد حر عدا ودفع اليه
 فاعتقه فبات من السراية فالعبد
 صلح بها) أى بالجناية لان عتقه
 دليل تصحيح الصلح (وان لم يعتقه)
 وقد سرى (يرد على سيده فيقتل
 أو يعفى) لبطالان الصلح (فان جنى
 مأذون له مديون خطأ فاعتقه
 سيده بلا علم بها غرم لرب الدين
 الأقل من قيمته ومن دينه) (وغرم
 لوابيها الأقل منها) أى القيمة (ومن
 الأرض ولو اتلته) أى العبد الجاني
 (اجنبي فقيمة واحدة لمولاه) لا غير
 (فان ولدت مأذونة مديونة بيعت
 مع ولدها في الدين) ان كانت
 الولادة بعد لحوق الدين فلو ولدت
 ثم لحقها دين لم يتعلق حق الغرماء
 بالولد بخلاف اكسابها (فان جنت
 فولدت لم يدفع الولد) أى لولى
 الجناية لتعلقها بذمة المولى
 لادمتها بخلاف الدين (عبد) لرجل
 (زعم رجل ان سيده حرره

على النصف من ارش النفس وعلى هذا حكم الشجبات والمولى أن يفدى من بعضهم ويدفع الى بعضهم مقدار
 ما تعلق به حقه من العبد وتعامه في الهداية (قوله وان وهبه الخ) الاصل انه متى احدث فيه تصرفا
 يعجزه عن الدفع عالم بالجناية يصير مختارا للفداء والا فلا ينشأ الا قول ما ذكره ومثال الثاني وطى الثيب
 من غير اطلاق لانه لا ينقص وكذا التزويج والاستخدام وكذا الاجارة والرهن على الاظهر لان الاجارة تنقض
 بالا عذار وقيام حق ولى الجناية فيه عذروا لتمكن الراهن من قضاء الدين فلم يعجز وكذا الاذن بالتجارة وان ركه
 دين لان الاذن لا يفوت الدفع ولا ينقص الرقبة الا أن لولى الجناية أن يمنع من قبوله لان الدين حقه من جهة
 المولى فيلزم المولى قيمته اه من الهداية والعناية (قوله أو باعه) أى بيعا صحيحا ولو بختيار للمشتري
 لا لو فاسدا الا اذا سلمه لان الملك لا يزول الاب والولاء لختيار للبائع ثم نقضه افاده الزيلعي وغيره (قوله ضمن
 الأقل الخ) لانه فوت حقه فيضمنه وحقه في اقلهما ولا يصير مختارا للفداء لانه لا اختيار بدون العلم هداية
 والدليل على ان حقه اقلهما انه ليس له المطالبة بالاكثر كفاية (قوله كبيعه) يجب اسقاطه لانه تشبيه
 الشيء بنفسه اه ح قلت يمكن أن يراد ببيعه للمجنى عليه فيكون فيه نوع مغايرة لما قبله قال في الاختيار وكذلك
 لو باعه من المجنى عليه كان اختيارا له ولو وهبه لان المستحق أخذه بغير عوض وقد وجد في الهبة دون البيع اه
 (قوله وكتعليق عتقه) لان تعلق عتقه مع علمه بأنه يعتق عند القتل دليل اختياره فلهذا الدية منح (قوله
 بقتل زيد الخ) أى بجناية توجب الدية فلو علقه بغير جناية كان دخل الدار ثم جثم دخل أو بجناية توجب
 القصاص كان ضربه بالسيف فأنت حر فلا شيء على المولى اتفاقا لعدم علمه بالجناية عند التعليق بغيرها ولان
 ما يوجب القصاص فهو على العبد وذلك لا يختلف بالرق والحرية فلم يفوت المولى على ولى الجناية بتعليقه شيئا
 عنساية ملخصا (قوله كما يصير فارا) أى من ارث زوجته لانه يصير مطلقا بعد وجود المرض (قوله لان
 عتقه دليل تصحيح الصلح) لان العاقل يقصد تصحيح تصرفه ولا صحة له الا بالصلح عن الجناية وما يحدث منها زيلعي
 (قوله فيقتل أو يعفى) بالبناء للمجهول والخميران للعبد وصلة بغنى مقدرة (قوله لبطالان الصلح) لانه
 وقع على المال وهو العبد عن دية المبدأ القصاص لا يجري بين الحر والعبد في الاطراف وبالسراية ظهر ان دية
 اليد غير واجبة وان الواجب هو القود فصار الصلح باطلا لان الصلح لا بد له من مصالح عنه والمصالح عنه المال
 ولم يوجد زيلعي قال ط وظاهر هذا التعليل ان رد العبد واجب على ولى الدم رفعه للعقد الباطل اه وفي
 العناية وسماه صلحا بناء على ما اختاره بعض المشايخ ان الموجب الاصل هو الفداء (قوله فاعنته سيده)
 أما اذا لم يعتقه فهو مخير قال في العناية والاصل ان العبد اذا جنى وعليه دين يخير المولى بين الدفع والفداء فان
 دفع بيع في دين الغرماء فان فضل شيء كان لا صاحب الجناية لانه يبيع على ملكهم وان لم يف بالدين تأخر الى حال
 الحرية كما لو بيع على ملك المولى الاول اه ملخصا (قوله بلا علم) قيد به لانه لو علم كان مختارا للفداء
 فعليه دية الجناية لوليها وقيمة العبد لرب الدين (قوله الأقل من قيمته الخ) وأما قول الهداية وغيرها عليه قيمتان
 قيمة لرب الدين وقيمة لولى الجناية فالمراد اذا كانت القيمة اقل من الأرض كما صرح به في العناية (قوله أى
 العبد الجاني) أى المأذون الذي تقدم ذكره اه ح (قوله فقيمة واحدة لمولاه) أى ويدفعها للغرماء
 لانها مالية العبد والغريم مقدم في المالية على ولى الجناية وتعامه في الزيلعي وانما يلزم الاجنبي قيمة واحدة
 دون المولى لانه لم يكن مأخوذا بالدفع ولا بقضاء الدين فلا يجب عليه اكثر مما تلفه أما المولى فهو مطالب بذلك
 اتفاقا (قوله بخلاف اكسابها) فانها يتعلق بها حق الغرماء قبل الدين وبعده لان لها ايدام معتبرة
 في الكسب منح (قوله لم يدفع الولد الخ) قال في العناية الفرق بين ولادة الامة بعد استدانها وبين
 ولادتها بعد جنائيتها في أن الولد يباع معها في الاولى دون الثانية ان الدين وصف حكمي فيها واجب في ذمتها
 متعلق برقبته استيفاء حتى صار المولى ممنوعا من التصرف في رقبته ببيع أو هبة أو غيره ما فسكت أى
 الاستدانة من الاوصاف الشرعية القارة فتسرى الى الولد كالكتابة والتدبير والرهن وأما موجب
 الجناية فالدفع أو الفداء وذلك في ذمة المولى لا في ذمتها حتى لم يصير المولى ممنوعا من التصرف في رقبته ببيع
 أو هبة أو استخدام وانما يلاقها أثر الفعل الحقيقي الحسى وهو الدفع فلا يسرى لكونه وصفا غير فارحصول
 عند الدفع والسراية في الاوصاف الشرعية دون الاوصاف الحقيقية اه (قوله زعم رجل) أى أقر

(قوله يقتل) ذكر الاقرار بالخيرية قبل الجنابة وفي المبسوط بعدها ولا تفاوت بينهما عناية (قوله المعتق) أي في زعمه (قوله فلا شيء للحر) أي الزاعم (قوله عليه) الأولى حذفه لأنه لا شيء على العاقلة ط (قوله لأنه بزعمه الخ) عبارة الهداية لأنه لما زعم أن مولاه اعتقه فقد ادعى الدية على العاقلة وأبرأ العبد والمولى إلا أنه لا يصدق على العاقلة من غير حجة اه وانما كان لبراءة المولى لأنه لم يدع على المولى بعد الجنابة اعتاقا حتى يصير المولى به مختارا للفداء مستهلكا حق المجنى عليه بالاعتاق كفاية (قوله لا يستحق العبد) أي دفعه أو فداءه (قوله بل الدية) لأنه موجب جنابة الأحرار (قوله على العاقلة) وهم قبيلة السيد المعتق كما سيأتي فافهم (قوله يخاطب به مولاه الخ) تبع فيه المصنف وهو غير لازم وعبارة الملتقى والدرر قال معتق قلت أخا زيد ونحوه في الهداية وغيرها والخطب سهل إذ لا فرق يظهر بين المولى والأجنبي لأن قول المولى بل قتله بعد العتق يريد به الزام الدية على عاقلة القتيل وهم قبيلة المولى لأنهم عاقلة المعتق لا على نفسه فقط فافهم (قوله لأنه منكسر للضمان) لأنه أسنده إلى حالة معهودة منافية للضمان إذا الكلام فيما إذا عرف رقه فصار كما إذا قال البائع العاقل طلقت امرأتى وأنا صبي أو مجنون وكان جنونه معروفا كان القول له هداية (قوله فلا يكون القول له) وهذا لأنه ما أسنده إلى حالة منافية للضمان لأنه يضمن يدها لقطعها وهي مديونة هداية (قوله من المال) أي مال لم يكن غلة كمال وهب لها أو وصى لها به ط (قوله إلا الجاع والغلة) أي إذا قال جامعها قبل الاعتاق أو أخذت الغلة قبله لا يكون القول قولها لأن وطئ المولى أمته المديونة لا يوجب العقر وكذا أخذه من غلتها وان كانت مديونة لا يوجب الضمان عليه حصل الإسناد إلى حالة معهودة منافية للضمان ابن كمال واستثنى في الشرع بلاية عن المواهب والزبلي ما كان قائما بعينه في يد المقر لأنه متى اقترانه أخذه منها فقد اقترى يدها ثم ادعى التملك عليها وهي تنكرفه كان القول للمنكر فلذا أمر بالرد اه (قوله عبد مجبور) قيد بالعبد لأنه لو كان الأمر حرجا بالغا ترجع عاقلة الصبي على عاقلة الأمر وبالمجبور لأنه لو كان الأمر مكتوبا بالغا ترجع عاقلة الصبي عليه بأقل من قيمته ومن الدية بخلاف ما إذا كان الأمر عبدا مأذونا حيث لا يرجعون عليه إلا بعد العتق كفاية (قوله ورجعوا على العبد بعد عتقه) لأن عدم اعتبار قوله كان لحق المولى لا لنقصان الأهلية وقد زال حق المولى بالاعتاق زبلي وهذا ما ذكره الصدر الشهيد وقاضى خان في شرحيه - ما وفيه نظر لأنه خلاف الرواية في الزيادات اتقانى (قوله وقيل لا) هذه هي رواية الزيادات قال الزبلي لأن هذا ضمان جنابة وهو على المولى لا على العبد وقد تعذر إيجابه على المولى لما كان الحجر وهذا أوفق للقواعد اه وتما فيه (قوله أبدا) أي وإن بلغ (قوله عبدا مثله) لم يقيد بكونه مجبورا أيضا لأنه يكتفى بكون الأمر مجبورا فإذا أمر العبد المجبور العبد المأذون فالحكم كذلك أما لو كان الأمر عبدا مأذونا والمأمور عبدا مجبورا أو مأذونا يرجع مولى العبد القتيل بعد الدفع أو الفداء على رقبة العبد الأمر في الحال بقيمة عبده لأن الأمر بأمره صار غاصبا للمأمور وتما فيه في الكناية ولو كان المأمور حرجا بالغا عاقلا فالدية على عاقلة ولا ترجع العاقلة على الأمر لأن أمره لم يصح زبلي (قوله ويرجع بعد العتق الخ) على قياس القيل المار لا يجب شيء أفاده الزبلي (قوله بقيمة العبد) أي القتيل (قوله لأنه مختار الخ) أي إذا دفع الفداء وكان أزيد من قيمة العبد مثلا لا يرجع إلا بقيمة لأنه غير مضطر فانه لو دفع العبد أجبر على الجنابة على قبوله (قوله فاعتقه) قيد به لأنه محل الوهم فانه إذا لم يعتقه يكون الحكم كذلك وفي الهندية واجمعوا أن حافر البئر إذا كان عبدا أقنأ دفع المولى العبد إلى ولي القتل ثم وقع فيها آخرومات فإن الثاني لا يتبع المولى بشيء سواء دفع المولى إلى الأول بقضاء أو بغير قضاء وتما فيه ط (قوله ثم وقع فيها انسان) فلو الوقوع قبل العتق وجبت الدية فإن وقع آخر يشار إلى الأولى لكن يضرب الأول بقدر الدية والثاني بقدر القيمة مقدسى أي لأن اختيار الفداء بالعتق وقع في الأولى فوجب الدية ولم يقع في الثانية فلم تجب إلا القيمة وهذا هو العتق بعد العلم والالم تلزمه إلا القيمة ويشار إلى الثانية فيها إلى الأولى كما أفاده بعد اه

(قوله يقتل) العبد المعتق (وايه) أي
ولي الزاعم عتقه (خطا فلا شيء
للحر عليه) لأنه بزعمه عتقه أقزانه
لا يستحق العبد بل الدية لكنه
لا يصدق على العاقلة إلا بحجة (فان
قال معتق) رقه معروف لرجل
(قلت أخا) يخاطب به مولاه
الذي اعتقه (خطا قبل عتقى فقال
الأخ) الذي هو المولى (لا بل بعده
صدق الأول) لأنه منكسر للضمان
(وان قال لها قطعت يدي وأنت
أمتى وقالت) هي لا بل (فعلته بعد
العتق فالقول لها) لأنه اقترى بسبب
الضمان ثم ادعى ما يبرته فلا يكون
القول له (وكذا) القول لها (في
كل ما أخذ) المولى (منها) من
المال لما ذكرنا استحسانا (إلا الجاع
والغلة) فالقول له لاسناده لحالة
معهودة منافية للضمان (عبد
مجبور أو صبي) أمر صبيًا يقتل رجل
فقتله فديته على عاقلة القتيل
لأن عمد الصبي خطأ (ورجعوا على
العبد بعد عتقه) وقيل لا (على
الصبي الأمر أبدا) اتصوا بأهليته
(وان كان مأمورا العبد) عبدا
(مثله دفع سيد القتيل أو فداءه
في الخطا ولا رجوع له على الأمر
في الحال ويرجع بعد العتق بالأقل
من الفداء وقيمة العبد) لأنه مختار
في دفع الزيادة لا مضطر (وكذا)
الحكم في العمد (ان كان العبد
القتيل صغيرا) لأن عمد خطا
(فان كبيرا اقتص) منه (عبد حر
بثرا فاعتقه مولاه ثم وقع فيها
انسان أو أكثر فهلك فلا شيء
عليه) لأن جنابة العبد لا توجب
عليه شيئا

(قوله) ويجب على المولى قيمة واحدة) اعتبارا لابتداء حال الجناية فانه كان رقيقه ط (قوله الى الحزين) عبارة المتن في المنع الى الاخيرين وكذا في الكنز والمثلتي (قوله) اويده نصفه لهما) اوبعنى الا والفعل بعدهما منصوب بأن مضمره ثلاثيتكز مع المتن تأمل (قوله) عولا عنده) تفسير العول هو أن تضرب كل واحد منهما بجميع حصته احدهما بنصف المال والا فخر بكنه كفاية فنلتاه لولي الخطا لانهما يدعيان الكل وثله لساكت من ولي العمد لانه يدعى النصف فيضرب هذان بالكل وذلك بالنصف (قوله) وارباعا منازعة عندهما) أى ثلاثة ارباعه لولي الخطا وربعه لولي العمد بطريق المنازعة فيسلم النصف لولي الخطا بلامنازعه ومنازعة الفريقين في النصف الا حرق فينصف فلهذا يقسم ارباعا من ويانه ان الاصل المتفق عليه ان قسمة العين اذا وجبت بسبب دين في الذمة كالفريقين في التركة ونحوها فالقسمة بالعول والمضاربة لعدم التضاييق في الذمة فيثبت حق كل منهما كلاف يضرب بجميع حقه وان وجبت لاسبب دين في الذمة كبيع الفضولي بأن باع عبد انسان كله وأخر باع نصفه واجازهما المالك فالعبد بين المشتريين ارباعا بطريق المنازعة لان العين الواحدة تضيق عن الحقيقتين على وجه السكال واذا ثبت هذا فبقا في هذه المسألة ثلاثة ارباع العبد المدفوع لولي الخطا وربعه لساكت من ولي العمد لان حق ولى العمد كان في جميع الرقبة فاذا عفا احدهما بطل حقه وفرغ النصف فيعلق حق ولى الخطا بهذا النصف بلامنازعة بقى النصف الاخر واستوت فيه منازعة ولى الخطا والساكت فنصف بينهما ولا يبيح ان اصل حقهما ليس في عين العبد بل في الارش الذي هو بدل المتلف والقسمة في غير العين بطريق العول وهذا لان حق ولى الخطا في عشرة آلاف وحق العاني في خمسة فيضرب كل منهما بحصة كمن عليه الفان لرجل وألف لاخر ومات عن ألف فهو بين الرجلين اثلاثا بخلاف بيع الفضولي لان المالك يثبت للمشتري في العين ابتداء عناية ملخصا (قوله) فان قتل عبدهما قرييهما) أى قتل عبد لرجلين قرييهما (قوله) وقال لا يدفع الخ) لان نصيب من لم يعف لما انقلب مالا يعفو صاحبه صار نصفه في ملكه ونصفه في ملك صاحبه فما اصاب ملك صاحبه لم يسقط وهو الربع وما اصاب ملك نفسه سقط كفاية (قوله) ووجهه) أى وجهه الامام أى وجه قوله قال في الكفاية له ان القصاص واجب لكل منهما في النصف من غير تعيين فاذا انقلب مالا احتمل الوجوب من كل وجهه بأن يعتبر متعلقا بنصيب صاحبه واحتمل السقوط من كمال وجهه بأن يعتبر متعلقا بنصيب نفسه واحتمل التنصيف بأن يعتبر متعلقا بهما شائعا فلا يجب المال بالشك (قوله) فلا تخلفه الورثة فيه) الواجب اسقاطه لان المقتول ليس مولى للقاتل نعم يظهر هذا في مسألة اخرى ذكرت هنا في بعض نسخ الهداية والزيلعي حكمها حكم هذه المسألة وهي مالو قتل عبدا مولاه وله اثنان فعفا احدهما بطل كله خلافا لابي يوسف لان الدية حق المقتول ثم الورثة تخلفه والمولى لا يجب له على عبده دين فلا تخلفه الورثة فيه اه والذي اوقع الشارح صاحب الدرر والله سبحانه أعلم

* (فصل في الجناية على العبد) *

(قوله) فان بلغت هي) أى قيمته (قوله) بأثر ابن مسعود) وهو لا يبلغ بقيمة العبد دية الحر وينقص منه عشرة دراهم وهذا كالمروى عن النبي صلى الله عليه وسلم لان المقادير لا تعرف بالقياس وانما طريق معرفتها السماع من صاحب الوحي كفاية (قوله) وعنه) أى عن أبي حنيفة وهي رواية الحسن عنه وهو القياس والاقل ظاهر الرواية اتفاقى (قوله) من الامة) أى يتقص من دينها الامطابقا كما ظن فانه سهو دره منق (قوله) ويكون ح على العاقلة الخ) أى يكون ماذ كمن دية العبد والامة أى دية النفس لان العاقلة لا تحمل اطراف العبد كما سيأتي آخر المعامل (قوله) خلافا لابي يوسف) حيث قال تجب قيمته بأغرة ما بلغت في ماله في رواية وعلى عاقلته في اخرى وفي الجوهرة وقال أبو يوسف في مال القاتل لقول عمر لا تعقل العاقلة عمدا ولا عبدا قلناه ومحمول على ما جناه العبد لا على ما جنى عليه لان ما جناه العبد لا تحمله العاقلة لان المولى

(ويجب على المولى قيمة واحدة) ولو الواقع ألفا زيلعي (فان قتل) عبد (عمدا) رجلين (حزين) اكل) منهما (وليان فعفا) أحد ولى كل منهما دفع السيد نصفه الى الحزين) اللذين لم يعفوا (او فداء بدية) كاملة لانه بذلك العفو سقط القود وانقلب مالا وهو ديتان وسقط دية نصيب العافيين وبقي دية نصيب الساكتين اويده نصفه لهما (فان قتل) العبد) احدهما عمدا والاخر مخطا وعفا أحد ولى العمد فدوى بدية لولى الخطا ونصفها لأحدى ولى العمد) الذى لم يعف (او دفع) اليهما وقسم اثلاثا عولا) عنده وارباعا منازعة عندهما (فان قتل) عبدهما قرييهما وعفا أحدهما بطل كله) وقال لا يدفع الذى عفا نصف نصيبه للاخر او يفديه بربع الدية وقيل محمد مع الامام ووجهه انه انقلب بالعفو مالا والمولى لا يستوجب على عبده دينا فلا تخلفه الورثة فيه والله أعلم * (فصل في الجناية على العبد) *

(دية العبد قيمته فان بلغت هي دية الحر) بلغت (قيمة الامة دية الحر) نقص من كل) من دية عبد وامة (عشرة) دراهم اظهارة لا نخطاط رتبة الرقيق عن الحر وتعيين العشرة بأثر ابن مسعود رضى الله تعالى عنه وعنه من الامة خمسة ويكون ح على العاقلة في ثلاث سنين خلافا لابي يوسف (وفي الغصب تجب القيمة بالغرة ما بلغت) بالاجماع

اقرب اليه منهم اه (قوله وما قدر) أي ما جعل مقدرا من دية الحر أي من ارشه في الجناية على اطرافه جعل مقدرا من قيمة العبد كذلك وقوله ففي يده نصف قيمته تفريع عليه لان الواجب في يد الحر مقدرا من الدية بالنصف فيقدر في يد العبد بنصف قيمته وكذلك يجب في موضحة نصف عشر قيمته لان في موضحة الحر نصف عشر الدية كما ذكره في العناية قلت ويستثنى من ذلك خلق الهبة ونحوه ففيه حكومة كما يأتي وكذا في العيين فان مولاه مخير كما يأتي أيضا تأمل وكذا ما في الجناية لو قطع رجل عبد مقطوع اليد فان من جانب اليد فعليه ما انتقص من قيمته مقطوع اليد لانه اتلاف ولا يجب الارش المقدر للرجل وان قطع لا من جانبها فنصف قيمته مقطوع اليد وتماه فيها هذا في الجوهرية الجناية على العبد فيمادون النفس لا تحمّلها العقاقير لانه اجري مجرى ضمان الاموال اه أي فهو في مال الجاني حالا كضمان الغصب والاستهلاك كما في منية المفتي (قوله في الصحيح) وهو ظاهر الرواية الا أن محمد اقال في بعض الروايات القول بهذا يؤدى الى أن يجب بقطع طرفه فوق ما يجب بقتله كما لو قطع يد عبد يساوى ثلاثين ألفا ضمن خمسة عشر ألفا كذا في النهاية وغيرها من الشروح (قوله وجزم به في الملتقى) وهو الذي في عامة الكتب كالهدياية والخلاصة وجمع البحرين وشريحه والاختيار وقتاوى اللؤلؤ الجي والمستقى وفي المجتبى عن المحيط نقصان الخمسة هنا باتفاق الروايات بخلاف فصل الامه شلبي اه ط ووافقته ما في الظهيرية وجامع المحبوبي موضحة العبد مثل موضحة الحر تقضى بخمس مائة درهم الانصاف درهم ولو قطع اصبع عبد عمدا او خطأ وقيمته عشرة آلاف أو أكثر فعليه عشر الدية الادره معراج (قوله وتجب حكومة عدل في حليته) أي اذالم تنبت قال في البرازية وفي العيون عن الامام رحمه الله في قطع اذنه وانفه ارحل في حليته اذالم تنبت قيمته تامة ان دفع العبد اليه وحكي القدوري في شعره وحليته الحكومة قال القاضي الفتوى في قطع اذنه وانفه وحل في حليته اذالم تنبت على لزوم نقصان قيمته كما قالوا والحاصل ان الجناية على العبد ان مسهتلكة بأن كانت توجب في الحر كمال الدية ففيه كمال القيمة وان غير مسهتلكة بأن أوجبت فيه نصف الدية ففيه نصف قيمته الاول كقطع اليدين وامثاله وقطع يد ورجل من جانب واحد والثاني كقطع يد أو رجل أو قطع يد ورجل من خلاف وقطع الاذنين وحلق الحاجبين اذالم ينبت في رواية من قبيل الاول وفي اخرى من قبيل الثاني اه فتأمل (قوله في الصحيح) لان المقصود من العبد الخدمة لا الجمال من (قوله لاشتباه من له الحق) لان القصاص يجب عند الموت مستندا الى وقت الجرح فعلى اعتبار حالة الجرح يكون الحق للمولى وعلى اعتبار الحالة الثانية يكون للورثة فتحقق الاشتباه من (قوله خلافا لمحمد) فعنده لا قصاص في ذلك وعلى القاطع ارش اليد وما انتقصه ذلك الى أن اعتقه لان سبب الولاية قد اختلف لانه الملك على اعتبار حالة الجرح والوراثة بالولادة على اعتبار الاخرى فنزل منزلة اختلاف المستحق ولهما أناتقنا بنبوت الولاية للمولى ولا معتبر باختلاف السبب وتماه في الهداية (قوله لان البيان كالانشاء) أي انه انشاء من وجه حتى يشترط صلاحية المحل للانشاء فلو مات أحدهما فبين العتق فيه لا يصح واظهار من وجه حتى يجبر عليه ولو كان اظهرا من كل وجه لما اجبر لان المرء لا يجبر على انشاء العتق والعبد بعد الشجة محل للبيان فاعتبر انشاء عناية (قوله فدية حر وقيمة عبد) لان العبد لم يبق محلا بعد الموت فاعتبرناه اظهرا محضا وأحدهما حر يبين فوجب ما ذكره بنصف بين المولى والورثة لعدم الاولوية زيلعي (قوله لو القاتل واحد معا) أي قتلهم معا فلو القاتل اثنين فبقي ولو واحد او قتلهم معا على التعاقب فعليه قيمة الاول للمولى ودية الاخر لورثته لانه بقتل أحدهما عين الاخر للعتق فبين انه قتله وهو حر كناية (قوله وقيمتها سواء) فلو اختلفت فعليه نصف قيمة كل واحد منهما ودية حر فيقسم مثل الاول زيلعي (قوله ولم يدر الاول) فلو علم فعلى قاتله القيمة لمولاه وعلى قاتل الثاني دية لورثته لتعينه للعتق بعد موت الاول زيلعي (قوله فقيمة العبدین) لان ما يتيقن بأن كلا من القاتلين قتل حر او كل منهما منكر ذلك ولان القياس بأبي ثبوت العتق في الجهول فتجب القيمة فيهما فتكون نصفين بين المولى والورثة لان موجب العتق ثابت في أحدهما في حق المولى فلا يستحق بدله أفاده الزيلعي (قوله فقار رجل عيني عبد) وكذا اذا قطع يديه أو رجله يقال فقأ عينه اذا قلعها واستخرجها اتقاني (قوله وقال الشافعي الخ) هو يجعل الضمان في مقابلة القاتل فبقي الباقي على ملكه كما اذا فقا أحدى عينييه ولهما أن المالية معتبرة في حق الاطراف وانما نسقط

(وما قدر من دية الحر قدر من قيمته) وحينئذ (ففي يده نصف قيمته) بالغة ما بلغت في الصحيح درر وقيل لا يزداد على خمسة آلاف الا خمسة وجزم به في الملتقى (وتجب حكومة عدل في حليته) في الصحيح وقيل كل قيمته (قطع يد عبد فخره سيده) فسرى (فقات منه وله) للعبد (ورثة غيره) غير المولى (لا يقتص) لاشتباه من له الحق (والا) يكن له غير المولى (اقتص منه) خلافا لمحمد (قال) لعبدية (أحد كما حر فشجافين المولى العتق في أحدهما) بعد الشج (فارثهم مال السيد) لان البيان كالانشاء ولو قتل فدية حر وقيمة عبد لو القاتل واحد معا وقيمتها سواء وان قتل كلا واحد معا وعلى التعاقب ولم يدر الاول فقيمة العبدین زيلعي (فتأ) رجل (عيني عبد) خير مولاه ان شاء (دفع مولاه عبده) المفقوء للفقائي (واخذ) منه (قيمته) كاملة (أو أمسكه ولا يأخذ منه النقصان) وقاله اخذ النقصان وقال الشافعي نمنه القيمة وامسك الجنة العمياء

(ولو جنى مدبر أو أم ولد ضمن السيد الأقل من القيمة ومن الارش) لقيام قيمتهما مقامهما (فان دفع القيمة بقضاء الجنى) المدبر أو أم الولد جناية (أخرى يشارك الثاني الأول) اذ ليس في جناياته كلها الا قيمة واحدة ولا شيء على المولى لانه مجبور على الدفع (ولو) دفع القيمة لولى الأولى (بغير قضاء اتبع السيد) بحصته من القيمة ورجع بها على الأول لانه قبضه بغير حق لان المولى لا يجب عليه الا قيمة واحدة (أو) اتبع (ولى الجناية) الأولى وقال لا شيء على المولى (وان اعتق) المولى (المدبر وقد جنى جنايات لم تلزمه) أى المولى (الا قيمة واحدة علم بالجناية) قبل العتق (أولاً) لان حق الولي لم يتعلق بالعبد فلم يكن مفقوتاً بالاعتاق (وأم الولد كالمدبر) فيما مر (اقر المدبر أو أم الولد بجناية توجب المال لم يجز اقراره) لانه اقراره على المولى (بخلاف ما اذا اقر بالقتل عند افانه بصح اقراره) على نفسه (فيقتل به) ولو جنى المدبر خطأ مات لم تسقط قيمته عن مولاه ولو قتل المدبر مولاه خطأ سعى في قيمته ولو عمد اقله الوارث أو استسعا في قيمته ثم قتله درر والله اعلم

* (فصل في غصب القن وغيره) *
(قطع يد عبده فغصبه رجل) وسرى

في حق الذات فقط وحكم الاموال ما ذكر كما في الخرق الفاسح وله أن المالية وان كانت معتبرة فالأدعية غير مهذرة والعمل بالشبهين أوجب ما ذكر ابن كمال (قوله ولو جنى مدبر أو أم ولد) أى على النفس خطأ أو على مادونها جوهرية فلو جنى على مال لزمه أن يسعى في قيمة ذلك المال للمالك بالغة ما بلغت ولا شيء على المولى ط عن المكى وأما جناية المكاتب فهي على نفسه دون سيده ودون العاقلة لان اكسابه لنفسه فيحكم عليه بالأقل من قيمته ومن ارش جنايته وتعام تفاربعه في غاية البيان (قوله ضمن السيد) أى في ماله دون عاقلة حالة جوهرية وانما ضمن لانه صار مانعاً تسليمه في الجناية من غير أن يصير مختاراً للقضاء لعدم علمه بما يحدث فصاركما اذا فعل ذلك بعد الجناية وهو لا يعلم زيلعى (قوله الأقل من القيمة) أى قيمة ~~كل~~ منها بوصف التدبير والاستيلاء يوم الجناية وتعامه في الكفاية درر منى أى لا يوم المطالبة ولا يوم التدبير وقيمة أم الولد ثلث قيمتها والمدبر ثلثاها جوهرية (قوله لقيام قيمتها) عبارة الزيلعى لانه لاحق لولى الجناية في أكثر من الارش ولا منع من المولى في أكثر من العين وقيمتها تقوم مقامهما (قوله يشارك الثاني الأول الخ) أى في القيمة ويعتبر فيها تفاوت الاحوال فلو قتل حر خطأ وقيمه ألف ثم آخر وقيمه ألفان ثم آخر وقيمه خمسمائة ضمن سيده العين باعتبار الاوسط يأخذ وليه ألفاً واحدة اذ لا تعلق فيها للأول لان حال جنايته قيمة العبد ألف وقد ابقيناها ولا تعلق للآخر في أكثر من خمسمائة فنصف ألف الباقية بين الأول والاوسط يضرب فيها الأول بدية عشرة آلاف والاوسط بالباقي له وهو تسعة آلاف ثم الخمسمائة الباقية بين الثلاثة فيضرب الثالث بكل الدية وكل من الباقيين بغير ما اخذ اهـ ملخصاً من الزيلعى وغيره (قوله الا قيمة واحدة) لانه لا يمنع من السيد الا في رقبة واحدة زيلعى (قوله لانه مجبور على الدفع) أى بسبب القضاء به عليه (قوله اتبع السيد) لدفعه حقه بلاذنه (قوله ورجع) أى السيد بها على ولي الجناية الأولى لانه ظهر انه استوفى منه زيادة على قدر حقه عناية (قوله أو اتبع ولي الجناية الأولى) لقبض حقه ظلماً وانما اخبر في التضمين لان الثانية مقارنة من وجه حتى يشاركه ومتأخرة من وجه حتى تعتبر قيمته يوم الجناية الثانية في حقهما فتعتبر مقارنة في حق التضمين أيضاً أفاده في الكفاية (قوله وقال لا شيء على المولى) لانه فعل عين ما يفعله القاضي (قوله لان حق الولي) ال للجنس أى حق أولياء الجنايات ط (قوله لم يتعلق بالعبد) أى بل بقيته اذ لا يمكن دفعه والقيمة تقوم مقام العين كما مر (قوله فلم يكن مفقوتاً) يحتمل أن يكون الضمير في يكن للعبد ومفقوتاً بصيغة اسم المفعول وان يكون ضميره الى المولى ومفقوتاً بصيغة اسم الفاعل ط (قوله فيما مر) وهو قوله وان اعتق المدبر أم الولد قبله فقد صرح المصنف بهما ط (قوله بجناية توجب المال) المراد بها جناية الخطأ اتقانى عن الكرخى (قوله لم يجز اقراره) ولا يلزمه شيء في الحال ولا بعد عتقه ملتي (قوله لانه اقراره على المولى) لان موجب جنايته على المولى لا على نفسه زيلعى (قوله ولو جنى المدبر) مثله أم الولد ط (قوله لم تسقط قيمته عن مولاه) لانها ثبتت عليه بسبب تدبيره وبالموت لا يسقط ذلك درر (قوله سعى في قيمته) لان التدبير وصية برقبته وقد سالت له لانه عتق بموت سيده ولا وصية للقاتل فوجب عليه رد رقبته وقد عجز عنه فعليه رد بدلها وهو القيمة درر وذكر السائحانى انه في الخطأ يسعى في قيمتين لما في شرح المقدسى اعتق في مرض موته عبده فقتله العبد خطأ سعى في قيمتين عند الامام احدهما بالنقض الوصية لان الاعتاق في مرض الموت وصية وهى للقاتل باطلة الا أن العتق لا ينقض بعد وقوعه فتجب قيمته ثم عليه قيمة أخرى بقتل مولاه لان المستسعى كالمكاتب عنده والمكاتب اذا قتل مولاه فعليه اقل من قيمته ومن الدية والقيمة هنا اقل وقال لا يسعى في قيمة واحدة لرد الوصية وعلى عاقلة الدية لانه حر مديون اهـ (قوله قتله الوارث أو استسعا الخ) أما الأول فظاهر وأما الثاني فلما ذكر من ان التدبير وصية الخ درر والله تعالى اعلم

* (فصل في غصب القن وغيره) *

المراد بالغير المدبر والصبي والمراد حكم جنايتهم حالة الغصب قال الاتقانى لما ذكر جناية العبد والمدبر ذكر جنايتهم مع غصبهما لان المفرد قبل المركب ثم جر كلامه الى بيان غصب الصبي اهـ (قوله قطع يد عبده الخ) فلو القاطع اجنبياً فان شاء اقتص منه وان شاء ضمن الغاصب قيمته مقطوعاً ولو خطأ فان شاء أخذ قيمته صحيحاً

فئات (منه ضمن) الغاصب

(قيمه اقطع وان قطع يده وهو في يد

غاصب فئات منه برئ) الغاصب

لصيرورته متلفا فيصير مستردا

(غصب عبد محجور مثله فئات في

يده ضمن) لان المحجور مؤاخذ

بافعاله لا باقواله الا بعد عتقه

(مدبر جنى عند غاصبه) فرد (ثم

جنى عند سيده) اخرى (ضمن السيد

قيمه لهما) نصفين (ورجع) المولى

(نصف قيمته على الغاصب ودفعه)

أى دفع المولى نصف قيمته (الى

ولى الجناية (الاول) لان حقه لم

يجب الا والمزاحم قائم (ثم رجع)

المولى (به على الغاصب) لانه اخذ

منه بسبب كان عند الغاصب

(وبعكسه) بان جنى عند مولاه ثم

عند غاصبه (لا يرجع) المولى على

الغاصب (به ثانيا) لان الجناية

الاولى كانت في يده مالكة (والقن

في الفصلين) كالمدر غير ان المولى

يدفع العبد نفسه (هنا وثمة) أى

في المدبر (القيمة) كما مر (مدبر جنى

عند غاصبه فرد غصبه) ثانيا (جنى

عنده) كان (على سيده قيمته لهما

ورجع بقيمته على الغاصب)

لكونهما عنده (ودفع) المولى

(نصفها) أى القيمة المأخوذة ثانيا

(الى) ولى الجناية (الاول

ورجع) المولى (بذلك النصف على

الغاصب) وأم الولد في كلهما كمدبر

(غصب) رجل (صبي حراً)

لا يعبر عن نفسه والمراد بغصبه

الذهاب به بلاذن وليه (فئات

هذا الحتر (في يده فجأة أو بحسب

بضمن وان مات بصاعقة أو من ش

حمة فديته على عاقلة الغاصب)

استحسانا لتسببه بنقله لمكان

الصواعق أو الحيات حتى لو نقله

لموضع يغلب فيه الحى والامراض

ضمن قتيب فيه الدية على العاقلة لكونه قتلًا تسببا هداية وغيرها

من عاقلة القاطع ورجعت العاقلة على الغاصب بقيمته مقطوعا أو ضمن الغاصب قيمته مقطوعا واتباع غيره في
الباقى كذا يستفاد من فروع في المقدسى سائحاني (قوله ضمن الغاصب قيمته اقطع) لانه لما قطعه المولى في
يده نقصت قيمته بالقطع زيلعى (قوله فيصير مستردا) لاستيلاء يده عليه وبرئ الغاصب من ضمانه لو وصول
ملكه الى يده زيلعى (قوله مؤاخذ بفعاله) أى في حال رقه عناية حتى لو ثبت الغصب بالبينة يباع فيه درر
(قوله لا باقواله الخ) أى فيما يجب به المال فلا يؤاخذ به في رقه وانما يؤاخذ به بعد الحرية وأما فيما يوجب
الحدود والقصاص فيؤاخذ به في الحال كالأفعال أفاده في العناية وأما المأذون فانه يؤاخذ بالاقوال أيضا
عندنا معراج (قوله ضمن السيد قيمته لهما) لان موجب جنابة المدبر وان كثرت قيمة واحدة فيجب ذلك
على المولى لانه هو الذى اعجز نفسه عن الدفع بالتدبير السابق من غير أن يصير مختارا للفداء زيلعى وينبغي
أن يكون وجوب القيمة فيما اذا كانت اقل من الارش لان حكم جنابة المدبر أن يلزم الاقل منهما على المولى
اتقانى (قوله ورجع المولى بنصف قيمته على الغاصب) لانه ضمن القيمة بالجنايتين نصفها بسبب كان عند
الغاصب والنصف الاخر بسبب وجد عنده ف يرجع عليه بسبب لحقه من جهة الغاصب فصار كأنه لم يرد نصف
العبد زيلعى (قوله أى دفع المولى نصف قيمته) أى النصف المأخوذ من الغاصب وهذا الدفع الثانى
عندهما خلافا لمحمد (قوله لان حقه لم يجب الخ) حق التعبير أن يقول دون الثانى لان حقه الخ كما عبر ابن
كمال أى حق ولى الجناية الثانى قال في العناية ولهما ان حق الاول في جميع القيمة لانه حين جنى في حقه لا يرأجه
أحد وانما انتقص حقه بمزاجه الثانى فاذا وجد شيئا من بدل العبد في يد المالك فارغا اخذه اتماما لحقه اه
وأورد ان هذا يناقض ما تقدم ان جنابة المدبر لا توجب الا قيمة واحدة وهنا أوجب قيمة ونصفا واجب ان ذلك
فيما اذا تعددت الجناية في يد شخص واحد بخلافه هنا تأمل (قوله ثم رجع المولى به) أى بنصف القيمة
ولا يدفعه الى أحد لانه وصل الى الوليين تمام حقهما اتقانى (قوله لان الجناية الاولى كانت في يده مالكة)
أى وما دفعه المالك ثانيا انما كان بسببها فلا يرجع به على أحد بخلاف المسئلة الاولى لانه كان بسبب عند
الغاصب ف يرجع عليه أفاده الزيلعى (قوله والقن في الفصلين) أى في المسئلتين كما مدبر أى ان التصوير
السابق بالمدبر ليس احترازا عن القن ويأتى ان أم الولد كذلك (قوله يدفع العبد نفسه) لامكان نقله من ملك
الى ملك بخلاف المدبر والظاهر ان المراد انه يخير بين الفداء والدفع الى الوليين تأمل ثم اذا دفعه يرجع بنصف
قيمه على الغاصب الى آخر ما مر (قوله فغصب ثانيا) أى فغصبه الغاصب الاول غصبا ثانيا وفى بعض
النسخ فغصبه بالخمر وهى اظهر (قوله كان على سيده قيمته لهما) أى للوليين لانه منعه بالتدبير كما مر (قوله
لكونهما) أى الجنايتين عنده أى الغاصب بخلاف ما مر لان احدهما عنده فلذا رجع بالنصف (قوله
ورجع المولى بذلك النصف) أى الذى دفعه ثانيا الى ولى الجناية الاولى (قوله وأم الولد في كلهما) أى كل
الاحكام المذكورة كمدبر لا شرا كهما في كون المانع من الدفع للجناية من قبل المولى درر (قوله لا يعبر عن
نفسه) لانه لو كان به يعارضه بلسانه فلا تثبت يده حكما كذا في الشر بلا لية عن البرهان ومثله في الكفاية
والقهستانى وغيرهما قال في المعراج لكن الفرق الاتى بين المكاتب والصبي يشير الى ان المراد مطلق الصبي
فان الصبي الذى يزوجه وليه غير مقيد بذلك ذكره في الكافى اه ملخصا (قوله والمراد بغصبه الخ) فيكون
ذكر الغصب بطريق المشاكلة وهو ان يذكر الشئ بلفظ غيره لوقوعه في صحبته عناية (قوله فجأة) بالنظم
والمدأ وبالفتح وسكون الجيم بلامتة قهستانى (قوله بصاعقة) أى نار تسقط من السماء أو كل عذاب
مهلك كما في القاموس في شمل الحتر الشديد والبرد الشديد والغرق في الماء والتردى من مكان عال كما في
الجناية وغيرها قهستانى (قوله لم يضمن) لان ذلك لا يختلف باختلاف الاماكن هداية (قوله استحسانا)
والقياس عدم الضمان مطلقا لان غصب الحتر لا يتحقق الا ترى انه لو كان مكاتباً صغيراً لا يضمن مع انه حر يد افهذا
أولى والجواب ما اشار اليه وهو ان الضمان لا بالغصب بل بالاتلاف تسببا وقد ازال حفظ المولى فيضاف
الاتلاف اليه أما المكاتب فهو في يد نفسه ولو صغيرا ولذا لا يزوجه أحد فهو كالحتر الكبير أما الصبي فانه في يد
وليّه ولذا يزوجه اه من الهداية والكفاية (قوله لموضع يغلب فيه الحى والامراض) أى بأن كان
المكان مخصوصا بذلك فيضمن لاسبب العدوى لان القول به باطل بل لان الهواء بخلق الله تعالى مؤثر في بنى

ضمن قتيب فيه الدية على العاقلة لكونه قتلًا تسببا هداية وغيرها

قلت بقي لوقفل الحزركبير لهذة
الاما كن تعديان مقيد اول يمكنه
التحرز عنه ضمن وان لم يمنع من
حفظ نفسه لانه بتقصيره فحكم
صغير ككبير مقيد عناية (ولو
ضرب صبياً فغاب عن يده حبس)
الغاصب (حتى يجي به أو يعلم
موته) خائفة كما لو خدع امرأة
رجل حتى وقعت الفرقة بينهما
فانه يحبس حتى يردّها أو تموت
خلاصة (أمر ختاناً ليختن صبياً
ففعّل) الختان ذلك (نقطع حشفته
ومات الصبي) من ذلك (فعلى
عاقلة الختان نصف دية) وان لم
يجت فعل على عاقلة كلها) وقد تقدمت
في باب ضمان الاجير وفي معايات
الوهبانية نظاما

ومن ذا الذي ان مات مجنيه فما
عليه اذا مات بالموت بشرط
(كن حل صبياً على دابة وقال
امسكها لي فسقط الصبي ولم يكن
منه تسير فمات كان على عاقلة
من حله دية) أي دية الصبي (كان
الصبي ممن يركب مثله أو لا) يركب
وتماه في الخائفة (كصبي أودع
عبد افقته) أي قتل الصبي العبد
المودع ضمن عاقلة الصبي قيمته
(فان أودع طعاماً) بلاذن وليه
وليس مأذونه في التجارة (فاكله
لم يضمن) لانه سلطه عليه وقال
أبو يوسف والشافعي يضمن وكذا
لو أودع عبد محجور ما لا فاسهلكه
ضمنه بعد عتقه وعند أبي يوسف
والشافعي في الحال وكذا
الخلاف لو أقرضوا أو اقراضوا لو كان
بأذن أو مأذونا ضمن بالاجماع كما
لو استهلك الصبي مال الغير بلا
وديعة ضمنه للعالم قلت وهذا كله
لو الصبي عاقلاً ولا فلا يضمن بالاجماع
وتماه في العناية والشرنبلالية عن
المشلي ومسكين على خلاف ما في الملتقى والهداية والزيلعي فليحفظ

آدم وغيره كاعذاء بزازية (قوله لهذه الاماكن) أي الغالب فيها الهلاك واللام به في (قوله
ضمن) لأن المغصوب يحجز عن حفظ نفسه بما صنع فيه عناية وكذا يضمن لو صنع بالمكاتب كذلك كما ذكره
الزبلي (قوله فحكم صغير ككبير مقيد) الاولى في التعبير ان يقال فحكم كبير مقيد كصغير لان مسئلة
الصغير منصوبة في المتون ومسئلة الكبير ذكرها الشراح عن الامام الهجوي وفي حاشية أبي السعد واستشكل
هذا العلامة المقدسي بتولهم لو كنف شخصاً وقيدته والقاه فأكله السبع لا قصاص ولا دية ولكن يعزرو ويحبس
حتى يموت وعن الامام ان عليه الدية ولو قط صبياً والقاه في الشمس أو البرد حتى مات فعلى عاقلة الدية كذا
في الحافظة فليست أملاً ولعل القول بالضمنان في الحزركبير المقيد محمول على تلك الرواية اه ومثله في حاشية
الرملي وأصل الاستشكال لصاحب المعراج حيث قال وبشكل على هذا ما لو حبس انساناً فمات منه من الجوع
لا يضمن مع انه يحجز عن حفظ نفسه بما صنع حاسبه اه اقول قد علمت ان مسئلة الصبي على استحسان والحقوا
به الكبير فهو استحسان أيضاً وما أورد عليه مفرع على القياس والاستحسان راجع عليه وتلك الرواية موافقة
للاستحسان فقد يتدعى ترجيحها بذلك وأما لو حبسه فمات جوعاً فعدم ضمانه قول الامام وقد منّا اول الجنائيات
ان عليه الفتوى وان الفرق هو ان الجوع والعطش من لوازم الانسان فلا يضاف للجاني بخلاف هذه الافعال
فلا تشكل على مسئلتنا وانت على علم بأن العمل على ما في المتون والشروح فاعتنم هذا التحرير (قوله حتى
وتعت الفرقة بينهما) أي بالابدان حتى أي بحيث لا يعلم الزوج مكانها ومثله اقاربها فيما يظهر ط (قوله
أو تموت) أي أو يعلم موتها كما في المسئلة السابقة وفي نسخة أو يموت أي الى أن يموت ط (قوله فعلى عاقلة
الختان نصف دية الخ) أي لو حرز أولو عبد يجب نصف القيمة أو تمامها لان الموت حصل بفعلين أحدهما
مأذون فيه وهو قطع الحشفة والاخر غير مأذون فيه وهو قطع الحشفة فيجب نصف الضمان أما اذا برئ جعل
قطع الحشفة وهو مأذون فيه كأن لم يكن وقطع الحشفة غير مأذون فيه فوجب ضمان الحشفة كاملاً وهو الدية
منع وعز المسئلة الى الخائفة والسراجية وذكر نظامها للعلامة الطرسوسى سؤالاً وجواباً (قوله فما عليه
الخ) ما الاولى موصولة والثانية نافية خلاف ما هو الشائع من زيادتها بعد اذا والمعنى ان الذي يجب عليه
وقت عدم الموت بشرط أي بنصف بالموت (قوله ولم يكن منه تسير) أما لو سيرها وهو بحيث يصرفها
انقطع التسبب بهذه المباشرة الحادثة بجامع الفصولين (قوله وتماه في الخائفة) ذكر عبارتها في المنع
(قوله كصبي أودع عبداً) بالبناء للجوهول (قوله فقتله) أما لو جنى عليه فمأذون النفس كان ارشه
في مال الصبي بالاجماع اتقاني (قوله ضمن عاقلة الصبي قيمته) نصريح بما افادته كاف التشبيه لكن
المنعمون في المشبه الدية وهنا القيمة وعبر في الهداية هنا بالدية أيضاً اعتماداً على ما مر ان دية العبد قيمته (قوله
فان أودع طعاماً) أي مثلاً درم متقى (قوله بلاذن وليه الخ) سيد كر محترزه (قوله لانه سلطه عليه)
أي وله تمكين غيره من استهلاكه لان عصمته حق مالكة بخلاف الآدمي المملوك فعصمته لحق نفسه لا لحق
مولاه ولهذا بقي على أصل الحرية في حق الدم وليس لمولاه ولاية استهلاكه فلا يملك تمكين غيره منه أفاده
في الشرنبلالية (قوله يضمن) أي في الحال (قوله وكذا لو أودع عبد محجور مالا) أي وقبل الوديعة
بلاذن مولاه أما لو كان مأذوناً أو محجوراً ولكن قبلها بأذنه فاستهلكها لا يضمن في الحال بل بعد العتق ولو بالغاً
عاقلاً عندهما وعند أبي يوسف يضمن في الحال ولو كانت الوديعة عبداً جنى عليه في النفس أو فمأذوناً أو
مولاه بالدفع أو الفداء اجماعاً اتقاني (قوله وكذا الخلاف الخ) قال نخر الاسلام والاختلاف في الابداع
والاعارة والقرض والبيع وكل وجه من وجوه التسليم اليه واحد اتقاني (قوله ولو كان بأذن) أي لو كان
أودع الطعام بأذن وليه أو كان مأذوناً له في التجارة ضمن أي في الحال وهذا محترز قوله المارة بلاذن وليه الخ
(قوله بلاوديعة) أي ونحوها مما فيه تسليم (قوله ضمنه للعالم) لانه مؤاخذ بأفعاله درر (قوله على
خلاف ما في الملتقى الخ) أي من ان الصبي الذي لا يعقل يضمن بالاجماع وذكر في العناية وغيرها انه مذهب نخر
الاسلام ذكره في شرح الجامع وان غيره من شراح الجامع ذكروا انه لا يضمن بالاجماع قال ط فتحصل
انهم اطرقتان لاهل المذهب اه (تتمة) صبي سقط من سطح أو في ماء فمات فلو كان ممن يحفظ نفسه لاشئ
على الابوين والافعالهم الكفارة لو في حجرهما وعلى أحدهما لو في حجره كذا عن نصير وعن أبي القاسم لاشئ

عليهما الا التوبة والاستغفار واختيار أبي اليتيمانه لا كفارة على أحدهما الا أن يسقط من يده وعليه الفتوى ظهيرية والله تعالى أعلم

* (باب القسامة) *

لما كان أمر القتل في بعض الاحوال يزول الى القسامة ذكرها في اخر الدييات في باب على حدة عناية (قوله هي لغة بمعنى القسم) قال العلامة نوح اختلاف أهل اللغة في القسامة قال بعضهم انها مصدر واختاره ابن الاثير في نهايته حيث قال القسامة بالفتح اليمين كالقسم ثم قال وقد اقسام قسمها وقسامة اذا حلف وقال بعضهم انها اسم مصدر واختاره المطرزي في المغرب حيث قال القسم اليمين يقال أقسم بالله اقساماً وقولهم حكم القاضي بالقسامة اسم منه وضع موضع الاقسام واختار العيني في شرح الكنز الاول واختار من لا مسكن الثاني اه ط (قوله بسبب مخصوص) وهو وجود القتل في المحلة أو ما في معناها مما هو ملك لاحد أو في بدأ أحد (قوله وعدد مخصوص) وهو خسون يميناً (قوله على شخص مخصوص) أي مخصوص النوع وهو الرجل الحر البالغ العاقل أو المالك المكلف ولو امرأة الحرة ولو يد المكاتب اذا وجد القتل في محل يملو له وهذا اشارة الى بعض الشروط (قوله على وجه مخصوص) اشارة الى باقي الشروط منها كون العدد خمسين وتكرار اليمين ان لم يتم العدد وقولهم فيها بالله ما قتلناه ولا علمنا له قاتلاً وكونه سابع الدعوى والانسكار وبعد طلبها اذا لا تجب اليمين بدون ذلك وكون الميت من بني ادم ووجود أثر القتل فيه وأن لا يعلم قاتله فقد تضمن ما ذكره بيان معنى القسامة وسببها وشروطها قال في المنخ وركنها اجراء اليمين المذكورة على لسانه وحكمها القضاء بوجوب الدية ان حلفوا والحبس الى الحلف ان أبوا ان ادعى الولي العمد وبالدية عند النكول ان ادعى الخطأ ومحاسنها خطر الدماء وصياتها عن الاهدار وخلاص المتهم بالقتل عن القصاص ودليل شرعيتها الاحاديث الواردة في الباب المذكورة في الهداية وشروحيها (قوله ميت) أي ولو حكماً بأن وجد جريح في محلة فنقل منها وبقي ذافراش حتى مات من الجراحة فان القسامة والدية على أهلها كما سيأتي منها (قوله ح) اما العبد ففيه القسامة والقيمة اذا وجد في غير ملك سيده وكذا المدبر وأتم الولد والمكاتب والمأذون المديون ولو في ملكه فهدر الا في المكاتب والمأذون المديون ففيهما القيمة على المولى لا على عاقلته حالة للغرماء في المأذون وفي ثلاث سنين في المكاتب كما في الشربلالية عن البدائع وسيأتي في الفروع آخر الباب (قوله ولو ذمياً أو مجنوناً) دخل فيه الذكور والانثى والكبير والصغير وخرج البهائم فلا شيء فيها كما سيأتي (قوله به جرح الخ) سيأتي محترزاته منها (قوله في محلة) بالفتح المكان الذي ينزله القوم ط عن المصباح (قوله أو نصفه مع رأسه) ولو مشقوقاً بالطول من أي ومعه الرأس وأما اذا شق طولاً بدونه أو شق الرأس معه فلا قسامة وهو الذي ذكره المصنف بعد في مثله ط (قوله حتى لو وجد الخ) والاصل ان الموجود ان كان بحال لو وجد الباقي تجرى فيه القسامة لا تجب في الموجود وان كان بحال لو وجد الباقي لا تجب فيه القسامة تجب وصلاة الجنائزة في هذا الباب تنسحب على هذا الاصل هداية (قوله لثلاث يودى لتكرار القسامة الخ) أي والدية بأن وجد الاقل من بدنه مع رأسه في محل والباقي في محل آخر فانه اذا وجبت القسامة والدية في الاقل لزم وجوبهما في الاكثر أيضاً (قوله اذ لو علم) أي بالينة أو الاقرار قهستانى أي اقرار القاتل ولا بد ان تكون البينة من غير أهل المحلة كما سيأتي متناوياً في تمام الكلام عليه (قوله وادعى وليه الخ) اشارة الى ان من شروطها الدعوى من أولياء القتل اذا اليمين لا تجب بدونها كما في الطوري وقد مناه وانظر ما الحكم اذا لم يكن له ولي هل يدعيها الامام أم لا ثم رأيت منقولاً عن شرح الجسدي انه توقف في التحجير الا في حيث لا ولي هل يتخير الامام الخمين أم لا وقال فليراجع (قوله أو ادعى على بعضهم) ولو معيناً بخلاف ما لو ادعى على واحد من غيرهم فانها تسقط عنهم كما يأتي منها (قوله حلف خسون رجلاً منهم الخ) خرج الصبي والمرأة والعبد كما مر ويأتي وهذا ان طلب الولي التحليف كما قد مناه فله تركه وبه صرح الرملي واذا تركه فهل يقتضى له بالدية أم لا لانه لو حلفهم أمكن ظهور القاتل لم أره فليراجع وقال الزيلعي وقوله يختارهم الولي نص على ان الخيار للولي لان اليمين حقه والظاهر انه يختار من يثمه بالقتل أو أهل الخبرة بذلك او صالحى أهل المحلة

* (باب القسامة) *

هي لغة بمعنى القسم وهو اليمين مطلقاً وشرعاً اليمين بالله تعالى بسبب مخصوص وعدد مخصوص على شخص مخصوص على وجه مخصوص وسيأتي بيانه (ميت) حر ولو ذمياً أو مجنوناً شربلالية (به جرح أو اثر ضرب أو خنق أو خروج دم من اذنه أو عينه وجد في محلة أو) وجد (بدنه أو اكثره) من أي جانب كان (أو نصفه مع رأسه) والنص وان ورد في البدن لكن لاكثر حكم الكل حتى لو وجد أقل من نصفه ولو مع رأسه لا لثلاث يودى لتكرار القسامة في قتل واحد وهو غير مشروع (ولم يعلم قاتله) اذ لو علم كان هو الخصم وسقط القسامة (وادعى وليه القتل على أهلها) أي المحلة كلهم (أو) ادعى على (بعضهم) حلف خسون رجلاً منهم يختارهم الولي بالله ما قتلناه ولا علمنا له قاتلاً

بان يحلف كل منهم بالله ما قتل ولا علم له قاتلا (لا يحلف الولي)
وقال الشافعي ان كان ثمة لوث استخلف الاولياء خمسين يمينا ان
أهل المحلة قتلوه ثم يقضى بالدية على
المدعي عليه وقضى مالك بالقود
لو ادعى بالعمد (ثم قضى على
أهلها بالدية) لا مطلقا بل (ان
وقعت الدعوى بقتل عدوان)
وقعت الدعوى (بخطأ فعلى) أى
فيقضى بالدية على (عواقلهم) كما
في شرح المجموع معزي بالذخيرة
والخانية ونقل ابن الكمال عن
المبسوط ان في ظاهر الرواية القسامة
على أهل المحلة والدية على عواقلهم
أى في ثلاث سنين وكذا قيمة القن
تؤخذ في ثلاث سنين شربلاية
(وان لم يتم العدد ذكر الحلف عليهم
ليتم خمسين يمينا وان تم) العدد
(وأراد الولي تكراره لا ومن نكل
منهم حبس حتى يحلف) على الوجه
المذكور هنا هذا في دعوى القتل
العمد اما في الخطأ فيقضى بالدية
على عاقلتهم ولا يحبسون ابن كمال
معزي بالخانية ولو أقر على نفسه
أو عبده قبل اقراره ولو على غيره
فصدقه الولي سقط التحليف عن
أهل المحلة

لما ان تحترزهم عن اليمين الكاذبة ابلغ فيظهر القاتل ولو اختار اعمى أو محدودا في قذف جاز لا نهائين وليست
بشهادة اه (قوله بان يحلف الخ) فهو من قبيل تفصيل الجمع بالجمع قهستاني فيحلف كل واحد على نفي
قتله ونفي علمه لاحتمال انه قتله وحده فيجوز على يمينه بالله ما قتلناه يعني جميعا ولا يعكس لانه اذا قتله مع غيره
كان قاتلا وفائدة قوله ولا علم له قاتلا مع ان شهادة أهل المحلة بالقتل على واحد منهم أو على غيرهم مردودة أن
يقتر الحالف على عبده فيقبل اقراره أو يقتر على غيره من غير أهل المحلة فيصدق له ولـ المقتول فيسقط الحكم عن
أهل المحلة منح ملخصا وسيأتي انه لو كان أحدهم قال قتله زيد يقول في حلفه ولا علم له قاتلا غير زيد
(قوله وقال الشافعي الخ) اللوث أن يكون علامة القتل على واحد بعينه أو ظاهر يشهد للمدعي من عداوة
ظاهرة أو يشهد عدل أو جماعة غير عدول ان أهل المحلة قتلوه وحاصل مذهبه انه ان وجد ظاهرا يشهد للمدعي
فان حلف انهم قتلوه خطأ فله الدية عليهم أو عمد افاقتصاص في قول والدية في قول فان نكل عن اليمين حلفوا
فان حلفوا لا شيء عليهم والا فاعلمهم القصاص في قول والدية في قول وان لم يكن الظاهر شاهدا للمدعي حلف
أهل المحلة على ما قلنا فثبت للوث فقوله كقولنا والاختلاف في موضعين أحدهما ان المدعي لا يحلف عندنا
وعنده يحلف والثاني براءة أهل المحلة في اليمين اه من الكفاية وغيرها وبيان الأدلة في المطولات واللوث
بفتح اللام وسكون الواو والثاء المثلثة كما ضبطه ابن المقن في لغات المنهاج (قوله وقضى مالك بالقود) أى
على واحد يختاره المدعي للقتل من بين المدعي عليهم غرر الافكار (قوله كما في شرح المجموع) وكذا في غرر
الافكار والشربلاية عن البرهان معزي بالذخيرة والخانية أيضا (قوله ونقل ابن الكمال الخ) استدراك على
ما تقدم فان ابن الكمال لم يفصل بين العمد والخطأ بل قال ثم قضى على أهلها بدية وتتمملها العاقلة لانه ذكر
في المبسوط الخ ثم فرق ابن الكمال بين العمد والخطأ في المسألة الآتية كما سيذكره الشارح عنه فدل على انه
أراد الاطلاق هنا وهكذا أطلق شراح الهداية وجوبها على العاقلة وقال في النهاية وغيرها وفي المبسوط
ثم يقضى بالدية على عاقلة أهل المحلة في ثلاث سنين لان حالهم عندون حال من باشر القتل خطأ واذا كانت الدية
هناك على عاقلة في ثلاث سنين فهنا أولى وفي ظاهر الرواية القسامة على أهل المحلة والدية على عواقلهم وعلى
قول زفر كلاهما على العاقلة اه ملخصا قلت ووجه الاولوية ان الموجود هنا مجرد دعوى اذ لم يثبت ان أهل
المحلة قتلوه فهو أدنى حال من حال من باشر القتل الخطأ عينا فتملحه العاقلة بالاولى وان كانت الدعوى بقتل
العمد لما قلنا من عدم الثبوت فلا ينافي ان العواقل لا تعقل العمد هذا ما ظهر لفهمي القاصر هذا وعبارات
المتون مطلقة في ان القسامة والدية على أهل المحلة فلا بد من تخصيصها بدعوى العمد كما فعل المصنف او تقدير
مضاف أى على عاقلتهم كما فعل شراح الهداية ولا يخفى ان القاتل كواحد من العاقلة فيتحمل معهم كما سيأتي
في محله فكذا هنا ولذا قال في البرازية عن شيخ الاسلام ان القسامة عليهم والدية على عاقلتهم وعليهم لان أهل
المحلة قتلوه حكما فيكون كما لو قتلوه حقيقة (قوله أى في ثلاث سنين) أى بلفظ أى لان ابن الكمال لم يذكره
لكنه مذكور في المبسوط (قوله وكذا قيمة القن) أى اذا وجد في غير ملك سيده كما قدمناه ويأتي (قوله
وان أراد الولي تكراره) أى على بعضهم كأن اختار الصلحاء منهم مثلا ولا يتون خمسين لا يكثر عليهم بل يختار
تمام الخمسين من الباقيين أفاده الاتقاني (قوله حتى يحلف) أى أو يقتر فيلزمه ما اقتر به وانما لم يحكم بمجرد
النكول لان اليمين هنا نفس الحق تعظيما لامر الدم لا بدل عن الدية ولذا يجمع بينهما بخلاف اليمين في دعوى
المال لانها بدل عنه ولذا تسقط بالاداء اتقاني ملخصا وهذا اذا لم يدع على معين من غير أهل المحلة والافسياني
حكمه (قوله على الوجه المذكور هنا) وهو بالله ما قتلته الخ (قوله هذا) أى الحبس بالنكول
(قوله اما في الخطأ الخ) أى لان موجبه المال فيقتضى به عند النكول وهذا بخلاف مقتضى التعليل الذي
ذكرناه قريبا تأمل (قوله معزي بالخانية) أقول هذا مذكور في الذخيرة وذكر عبارتها في المنع وعزاء
القهستاني الى المجتبى والكرمانى وغيرهما وأما الذي رأيته في الخانية فهو قوله فان امتنعوا عن اليمين حبسوا
حتى يحلفوا اه ولم يفرق بين العمد والخطأ وهو ظاهر المتون (قوله أو عبده) أى في الخطأ أما العمد
الموجب للقصاص فقد تنعدم عدم قبوله على عبده سائحا (قوله ولو على غيره) أى وليس من محله
كما قدمناه عن المنع ويعلم مما ياتي (قوله سقط التحليف الخ) وكذا في اقراره على نفسه أو عبده فلو قال ولو اقر

على نفسه أو عبده أو على غيره من غير محله وصدقه وليه سقط الخلف عن أهل محله لكان أحسن (قوله ولا قسامة على صبي الخ) لأنهم ليسوا من أهل النصره وانما هم اتباع والنصره لا تكون بالاتباع واليمين على أهل النصره ولأن الصبي والمجنون ليسا من أهل القول الصحيح واليمين قول اه زباني أقول والمراد انهم لا يدخلون مع أهل المحله في قسامة قتيلا فلا ينافي ما سيأتي متناهي وجوب القسامة على المرأة لو وجد القتل في قرية لها ولا ما ذكره الطوري عن البدائع من وجوبها على مكاتب وجد القتل في داره وان حلف يجب الاقل من قيمته ومن الدية اه وأما لو وجد في دار المأذون ففي الولوالجية ان الاستحسان ان تجب القسامة على المولى ويخير بين الدفع والقضاء لأن العبد لو أقر بالجناية الخطا لا يصح اقراره فلا يحلف اه (قوله وانه مات حتف أنفه) الواو للعمال فالهمزة مكسورة والضمير للميت الذي لا أثر به اه ح (قوله والغرامة) أي الدية تتبع فعل العبد أي ولم يوجد فعله وكذا القسامة انما تجب على أهل المحله لاحتمال القتل منهم ولم يتحقق لعدم أثره فلا تجب اتقاني (قوله أو يسيل دم) عطف على لا أثر به اه ح (قوله من فقه) كذا في الهداية وغيرها وذكر في الذخيرة ان هذا اذا نزل من الرأس فان على من الجوف فقتل قهستاني واتقاني عن نحر الاسلام (قوله بلا فعل أحد) فانه قد يخرج من الفم أو الانف لرعاف ومن الدبر اعلة في الباطن أو أكل ما لا يوافق ومن الاحليل لعرق انفجر في الباطن أو ضعف الكلى أو الكبد أو شدة الخوف أفاده الاتقاني وعلم منه انه بالاولى لو علم موته بحرق أو سقوط من سطح أو في ماء بلا فعل أحد فلا قسامة ولا دية لأن الشرط أن لا يحال القتل على سبب ظاهر قوي يمنع وجوبهما كما في الخيرية (قوله بخلاف الاذن والعين) فانه دلالة القتل ظاهر الاله لا يخرج منهما عادة الا بفعل حادث اتقاني (قوله أو نصف منه) بالجر عطف على ميت كما أشار إليه الشارح أفاده ح (قوله ولومعه) أي مع الاقل (قوله لما مر) من قوله نثلا يؤدى لتكرار القسامة في قتل واحد (قوله وجبت القسامة والدية) أي على أهل المحله لأن الظاهر ان تام الخلق يتفصل حيا وان كان ناقص الخلق فلا شيء عليهم لانه يتفصل ميتا ه راية (قوله وفي الظهيرية ما يخالفه) ونصها والجنين اذا وجد قتيلا في المحله فلا قسامة ولا دية اه أقول والاول هو المذكور في الشروح والهداية والملتقى والوقاية والدرر وغيرها (قوله كان ابراء منه لاهل المحله) لانهم لا يغرمون بمجرد ظهور القتل فيهم بل بدعوى الولي فاذا ادعى على غيره امتنع دعواه عليهم لفقد شرطه اه ط عن الشمني وكالحلقة الملك كما سنده عن التاترخانية (قوله وسقطت القسامة عنهم) وكذا الوادي أحد الاولياء ذلك وباقيهم حاضر ساكت ولو غابا لا مال يكن المذمى وكيل عنه فيها ولو قال أحدهم قتله زيد وآخر عمرو وآخر قال لا أعرفه فلا تكاذب وسقطت سائحاتي عن الزاهدي ولم يذكر حكم المذمى عليه وبيانه ما ذكره الاتقاني انه ان برهن الولي فيها والا استخلف المذمى عليه يميناً واحدة فان حلف برئ والأفان كانت الدعوى في المال أي القتل خطأ ثبت وان في القصاص حبس حتى يقرأ ويحلف أو يموت جو عا عنده وقال يلزمه الارش اه ملخصا وتماه فيه (قوله لا تسقط) أي في ظاهر الرواية مواهب لان الشارع أوجبها ابتداء على أهل المحله فتعيينه واحد منهم لا ينافي ما شرعه الشارع فتثبت القسامة والدية على أهل المحله كفاية (قوله وقبل تسقط) وهو رواية عن أبي يوسف في غير رواية الاصول ان القسامة والدية تسقط عن الباقيين من أهل المحله ويقال للولي ألك بينة فان قال لا يستخلف المذمى عليه يميناً واحدة وروى ابن المبارك عن أبي حنيفة مثله زباني (قوله فديته على عاقلة) أي تجب القسامة فاذا حلف فالدية على عاقلة ثم من المشايخ من قال ان هذا اعم من أن يكون للذات مال معروف أو لم يكن ومنه اطلاق الكتاب ومنهم من قال ان كان لها مال فعليه القسامة والدية قهستاني وعلى الاول مشي المصنف حيث قال وان لم تكن ملكا لهم وحينئذ فالفرق بين الدابة والدار حيث تجب الدية على مالكها دون ساكنها كما سيأتي ان الدار لا تنقطع يد مالكها عنها في الرأي والتدبير وان اجرها بخلاف الدابة فان التصرف فيها الذي اليد (قوله لانه في يده) الضمير الاول للقتيل والثاني للسائق وكذا قوله فصار كانه في داره (قوله فالدية عليهم جميعا) أي على عواقلهم والقسامة عليهم عناية (قوله وان لم تكن ملكا لهم) ان وصليته أي سواء كانت ملكا لهم أو لا ولينظر فيما لو كان المالك أحدهم بأن كان هو السائق مثلاً والقائد أو الراكب أجنبي أو بالعكس والاطلاق يشمل هذه الصور ويدل عليه

(ولا قسامة على صبي ومجنون وامرأة وعبد ولا قسامة ولا دية في ميت لا أثر به) لانه ليس بقتيل لان القتل عرفا هو فوات الحياة بسبب مباشرة الحى وانه مات حتف أنفه والغرامة تتبع فعل العبد (أو يسيل دم من فقه أو فقه أو دبره اذكره) لان الدم يخرج منها عادة بلا فعل أحد بخلاف الاذن والعين (أو نصف منه) أي ولا قسامة في نصف ميت (شق طولا أو أقل منه) أي من نصفه (ولومعه الرأس) لما مر (أو على رقبته) أي الميت (حية متبوية) لان الظاهر انه مات بها برزاية (وما تم خلقه ككبير) أي وجد سقط تام الخلقة به أثر الضرب وجبت القسامة والدية وفي الظهيرية ما يخالفه (فان ادعى الولي على واحد من غيرهم) كان ابراء منه لاهل المحله و (سقطت) القسامة عنهم (و) ان ادعى الولي (على معين منهم لا) تسقط وقبل تسقط (قتيل على دابة معها سائق أو قائد أو راكب فديته على عاقلة) دون أهل المحله لانه في يده فصار كانه في داره (ولو اجتمع) فيها (سائق وقائد وراكب) فالدية عليهم جميعا وان لم تكن ملكا لهم

علاييدهم وقيل القسامة والدية على مالك الدابة كالدار وقيل لا يجب على السائق الا اذا كان يسوقها محتضيا وبه جزم في الجوهرة وان لم يكن معها أحد فالدية والقسامة على أهل المحلة التي فيها القتل على الدابة (وان مرت دابة عليها قتل بين قريتين) أو قبيلتين (فعلى أقربهما) لما روي انه صلى الله عليه وسلم أمر في قتل وجد بين قريتين بأن يذرع فوجد الى أحدهما أقرب بشرفة فضى عليها بالقسامة ولو استويا فعليهما وقيد الدابة اتفاق قهستاني (بشرط سماع الصوت منهم) هكذا عبارة الزيلعي وعبرة الدرر وغيرها منه وعبرة البرجندی نقلا عن الكافي يسمعون صوته لانه حينئذ يلحقه الغوث فينسبون الى التقصير في النصرة (والا) بأن كان في موضع لا يسمع منه الصوت (لا) تلزمهم نصرته فلا ينسبون الى التقصير فلا يجعلون قاتلين تقديرا (ويراعى حال المكان الذي وجد فيه القتل فان كان مملوكا تجب القسامة على الملاك والدية على عاقلتهم) وكذا الموقوف على أرباب معلومين لان العبرة للملك والولاية كما أفاده المصنف مستند اللؤلؤ الجنية والبرازية قلت وسيجيء التصريح به في المتن تبعا للدرر وغيرها وحينئذ فلا عبرة للقرب الا اذا وجد في مكان مباح لا ملك لاحد ولا يد والافعلي ذي الملك واليد والمراد بالولاية والميدان المخصوص ولو لجماعة يحصون قلولعامة المسلمين فلا قسامة ولا دية على احد بدائع لكن سيجي وجوبا في بيت المال قاتل والمراد باليد أيضا الحقنة

ما ذكره الاتقاني لو وجد القتل في سفينة فالدية على من فيها من مالك وراكب لانها تنقل وتحول فالضمان فيها بنسبة اليد بالنصرة كالدابة اه أفاده سعدى (قوله علاييدهم) اشارة الى الفرق المارين الدابة والدار (قوله وقيل لا يجب على السائق الخ) هذا لا يخص السائق فينبغي أن يكون القائد والراكب مثله ويشير اليه ما في الجوى عن الرمز جلوا جنازة ظاهرة فاذا هو قتل لاشئ فيه أبو السعود (قوله وبه جزم في الجوهرة) لكن في الكفاية انه رواية عن أبي يوسف في غير رواية الاصول (قوله وان مرت دابة) أي ولم يكن معها أحد مسكين اذ لو معها سائق أو نحوه فتقدمت انفا (قوله أو قبيلتين) أو مسكتين أو محلتين قهستاني (قوله فعلى أقربهما) أي من القتل وهذا اذا كان في موضع لا يكون مملوكا لاحد والافعلي مالكة قهستاني ويأتي قريبا وقال وفيه اشعار بأنه لو وجد بين أرض قرية وبيت قرية فعلى الأقرب (قوله ولو استويا فعليهما) فلو كان في إحدى القريتين الف رجل وفي الأخرى اقل فالدية على القريتين نصفان بلا خلاف ط عن الهندية أقول وقد علمت ان من الشروط الدعوى من الولي فاذا ادعى على احداهما دون الأخرى كيف الحكم والذي يظهر لي بمثاله انه لو ادعى على إحدى المستويتين لانسقط القسامة عن الأخرى لان الوجوب عليهما فهو كما لو ادعى على معين من أهل محلة وأما لو ادعى على البعدي فهو ابراء منه للقرب لان أصل الوجوب عليها واحدا كما لو ادعى على واحد من غير أهل المحلة وإبراجع (قوله وقيد الدابة اتفاق) فالحكم كذلك لو وجد طريقا بينهما ط (قوله بشرط سماع الصوت منهم) عبر عنه الزيلعي وصاحب الهداية بقتل لكن جزم به في الخانية واللؤلؤ الجنية وتبعهما ابن كمال وصاحب الدرر وجعله متنا كالمصنف وكذا في المواهب ووجه ظاهر ومفاده انه ان لم يسمع منه الصوت قدمه هدر لكن هذا اذا لم يكن المكان مملوكا أو عليه يد خاصة أو عامة كما يأتي تقريره (قوله هكذا عبارة الزيلعي) أي على ما في بعض النسخ وفي بعضها مثل ما في الدرر ويمكن ارجاع الكل الى معنى واحد فقوله منهم صلة سماع وقوله منه حال من الصوت وهو معنى ما في الكافي على ان الغالب انه اذا كان بحيث يسمعون صوته فهو يسمع صوتهم لكن لما كان مدار الضمان على نسبة التقصير اليهم بعدم اغائته كان المحفوظ سماعهم صوته لا بالعكس فأورد المشرح عبارة الدرر وغيرها لبيان المراد في كلام المصنف فنذكر (قوله لا يسمعون) كذا في عبارات من النسخ والصواب اسقاط لا ليناسب التعليل (قوله وكذا الموقوف على أرباب معلومين) أي تجب القسامة والدية عليهم كما سيأتي (قوله على أرباب معلومين) خرج به غير المعلومين كالموقوف على الفقراء والمساكين فالدية في بيت المال كما سيأتي عن المصنف بمثا (قوله لان العبرة للملك والولاية) فيه ان الولاية في الوقف لواقفه أو لمن جعلها له لا للموقوف عليهم (قوله وحينئذ) أي حين اذ كانت الدية في المملوك والموقوف الخاص على أربابه فلا عبرة للقرب المشروط بسماع الصوت الا في مباح لا ملك عليه لاحد ولا يد أي بخصوص ودخل تحت ذلك المباح شيان المفازة التي لا ينتفع بها أحد والفلاة المنتفع بها التي في أيدي المسلمين فقيم ما يعتبر القرب بأن ينظر الى أقرب موضع يسمع منه الصوت فتجب القسامة على أهله فان لم يسمع منه الصوت فان كان في أيدي المسلمين فالدية في بيت المال كما يذكره المصنف قريبا والافهدر كما فهم من قول المصنف بشرط سماع الصوت كما قررناه وهذا ما نقله ط عن الهندية عن المحيط من ان القتل اذا وجد في فلاة فان مملوكه فالقسامة والدية على المالك وقبيلته والافان كان يسمع منه الصوت من مصر أي مثلا فعليه القسامة والافان للمسلمين فيه منفعة الاحتياط والاحتشاش والكلال فالدية في بيت المال والافدمه هدر اه ملخصا وعلى هذا فقول الخانية ولو في موضع مباح الا انه في أيدي المسلمين فالدية في بيت المال محمول على ما اذا لم يكن بقربه مصر أو قرية يسمع منه الصوت بدليل انه في الخانية جزم باشتراط السماع أولا كما قدمناه عنه والحاصل ان المعتبر أولا هو الملك واليد الخاصة ثم القرب ثم اليد العامة (تنبيه) قال في التاترخانية وان لم تكن الأرض ملكا وكان يسمع منه الصوت فعلى أقرب القبائل من المصر الى ذلك الموضع اه فافاد ان القسامة ليست على جميع أهل المصر بل على أقرب قبيلة منها الى ذلك الموضع فليحفظ (قوله ولو لجماعة يحصون) أي لو كان لواحد أو لجماعة يحصون الموقوف على معلومين (قوله لكن سيجي) أي في المتن قريبا (قوله فتأمل) اشارة الى امكان

الجمع بأن يحمل قول البدائع ولادية على أحد أي من الناس اه ح أي فلا ينافي وجوبها في بيت المال
ولكن هذا حيث لا قرب والا فالوجوب على من يسمع الصوت كما علمت (قوله فليحرر) أقول تحريره
ان فيه خلافاً فأن ما عزا القهستاني الى الكرماني من انه ليس على الغاصب دية هو المذكور في شروح
الهداية عند قوله الاتي وان يعت ولم تقبض وقال الزيلعي هناك بخلاف ما اذا كانت الدار ودبعة أي
حيث يضمن المالك لان هذا الضمان ضمان ترك الحفظ وهو انما يجب على من كان قادراً على الحفظ وهو من
له يد اصاله لا يد نيابة ويد المودع يد نيابة وكذا المستعير والمرتهن وكذا الغاصب لان يده يد امانة لان العقار
لا يضمن بالغصب عندنا ذكره في النهاية وذكر في الهداية ما يدل على ان الضمان على الغاصب اه أي بناء
على القول بان الغصب يتحقق في العقار ووجهه غير واحد من ائمتنا من (قوله وان مباحا الخ) أي ولا يسمع
منه الصوت كما قدمناه (قوله لما ذكرنا الخ) هذا ذكره الولوالجي تعليلاً لقوله قبله وانما يجب الدية والقسامة
على أقرب القريتين اذا كان بحال يسمع منه الصوت لكنه فصل بين التعليل والمعلل بما ذكره المصنف
متسماً من قوله ويراعى حال المكان الخ فظن السراح انه تعليل لذلك وليس كذلك لما علمت من ان محل الوجوب
هنا على بيت المال اذا كان بعيداً عن العمران لا يسمع منه الصوت (قوله ليس صاحب الارض منها) مفهوماً
انه لو كان نهاد خلوا معه اذا كانوا عاقلته تأمل (قوله فهذا صريح الخ) لا حاجة اليه مع ما قدمه من
قوله وحينئذ فلا عبرة للقرب ط (قوله لان تدبيره الخ) على المحذوف تقديره والافعل المالك وذو الولاية
لان الخ ط (قوله فعليه القسامة) فنكرر عليه الايمان ولو لوالجيه ولو لدار مغلقة لا احد فيها طوري وهذا اذا
ادعى ولي القتل القتل على صاحب الدار فلو ادعى على آخر فلا قسامة ولادية على رب الدار تارخانية (قوله
ولو عاقلته حضوراً) أي في بلده كما في الشريعة ليلية عن البرهان (قوله خلافاً لابي يوسف) حيث قال
لا يدخلون معه لانه لا ولاية لغيره على داره ولهم انما لما اجتمعوا بالحفظ والتناصر ثبت لهم ولاية حفظ الدار بحفظ
صاحبها بخلاف ما اذا كانوا غيباً ولو لوالجيه (قوله أي الدية والقسامة) الاولى الاقتصار على القسامة
مراعاة لافراد النخيل ولان الدية على عاقلته أهل الخطة كما في العناية وغيرها وفي الشريعة ليلية ينبغي التفصيل
كما تقدم في المحلة فتجب الدية في دعوى العمد عليهم وفي الخطا على عاقلتهم اه واعتزله أبو السعود بان
التفصيل خلاف ظاهر الرواية كما مر (قوله على أهل الخطة) بالكسرة هي ما اختطه الامام أي افرزه وميزه
من اراض وأعطاه لاحد كما في الطلبة قهستاني (قوله دون السكان) كالمستأجرين والمستعيرين فالقسامة
على أربابها وان كانوا غيباً تارخانية وكالمشتريين الذين يملكون بالهبة أو المهر أو الوصية أو غيره من أسباب
الملك وان كانوا يقبضونها قهستاني (قوله فان باع كلهم فعلى المشتريين) أي دون السكان والحاصل
انه اذا كان في محلة املاك قديمة وحديثة وسكان فالقسامة على القديمة دون اخويها لانه انما يكون ولاية
تدبير المحلة اليهم واذا كان فيها املاك حديثة وسكان فعلى الحديثة واذا كان مكان فلا شيء عليهم وهذا كله
عندهما واما عند أبي يوسف فالثلاثة سواء في وجوب القسامة وتعمامه في شرح الطحاوي قبل هذا في عرفهم
واما في عرفنا فعلى المشتريين لان التدبير اليهم كما اشير اليه في الكرماني قهستاني وقيد بالمحلة لانه لو وجد قتل
في دار بين مشتركي خطة فانهم متساويان في القسامة والدية بالاجماع وتعمامه في العناية (قوله فهي على
عدد الرؤس) فان كان نصفها زيدا وعشرها عمرو والباقي لغيرهم فالقسامة عليهم والدية على عاقلتهم اثلاثاً
متساوية لان صاحب القليل والكثير سواء في الحفظ والتدبير وكذا لو وجد في نهر مشترك قهستاني (قوله
فعلى عاقلته البائع) أي فالدية على عاقلته البائع هكذا قاله الشراح وفي المنع أي الدية والقسامة اه
أقول الظاهر انه يجري فيه التفصيل المار وهو ان العاقلته ان كانوا حضوراً دخلوا معه في القسامة والا فلا
تأمل (قوله خلافاً لهما) حيث قال ان لم يكن فيه خسار فعلى عاقلته المشتري وان كان فعلى عاقلته من يصير
له سواء كان الخيار للبائع أو المشتري ابن كمال فالخيار له ان اعتبر باليد وهما اعتبر الملك ان وجدوا لا توقف على
قرار الملك كفاية (قوله ولا تعقل عاقلته الخ) أي اذا انكرت العاقلته كون الدار لذى اليد وقالوا انها
ودبعة أو مستعارة أو متأجرة عنابة (قوله ولا يكتفى بمجرد اليد) لان الظاهر لا يصلح جنة للاستحقاق ويصلح
ممنع (قوله حتى لو كان به) أي بمجرد اليد اه ح (قوله ولا نفسه) بالرفع عطفاً على عاقلته فافهم

كما سيبي ولا يكتفى بمجرد اليد حتى لو كان به لم تد عاقلته ولا نفسه

بن خا

لا رر معللا بأنه لا يمكن الإيجاب على الورثة للورثة لكن فيه بحث لما تقر أن الدية للمقتول حتى يقتضى منه ديونه وان لم يبق للورثة شيء ثم الورثة يخلفون فيكون الإيجاب على الورثة للميت لا للورثة كذا قيل قلت وقد يقل لما كان هو لا يدى لنفسه فغيره بالاولى لقوة الشبهة فتأمل (وان) وجد (في الملك فالقاسمة) والدية درر (على من فيها من الركاب والملاحين) اتفاقا لانه في أيديهم كالدابة (وكذا العجلة) حكمها كفلك (وفي مسجد محلة وشارعها) الخاص بأهلها كما أفاده ابن كمال مستند البداة وقد حققه من لا خسر وواقره المصنف (على أهلها وسوق مملوك على الملاك) وعند أبي يوسف على السكان ملتي (وفي غيره) أي غير المملوك (والشارع الأعظم) هو النافذ (والسجن والجامع) وكل مكان يكون التصرف فيه لعامة المسلمين لا لواحد منهم ولا لجماعة يحصون (لاقسامة) ولادية على أحد ابن كمال (و) انما (الدية على بيت المال) لان الغرم بالغنم ثم انما تجب الدية فيما ذكر على بيت المال (ان كان نائبا) أي بعيدا (عن المحلات والا) يكن نائبا

قول المحشي قوله وقد حققه ابن كمال لعل صوابه كما أفاده ابن كمال الخ أي كبايد ل عليه كلامه آخر القول فليفهم

(قوله درر الخ) عبارة الدرر وتدى عاقلة اذ ثبت انها له بالحق وهذا اذا كان له عاقلة والا فعليه كما مر مرارا لا يجزى الدية حتى لو كان به لا تدى عاقلة ولا نفسه اه فقوله ولا نفسه معناه ولا يدى هو حيث لا عاقلة له والحاصل انه اذا كانت دار في يد رجل ووجد فيها قتيل سواء كان القاتل ذا اليد او غيره فلا تجب بمجرد الدية القاتل في الصورتين لا على عاقلة ذى اليد ان كان له عاقلة ولا على نفسه ان لم يكن له عاقلة وانما تجب الدية اذا ثبت انها لذي اليد فاذا ثبت انها له فان كان القاتل غيره فالدية على عاقلة رب الدار أو على نفسه ان لم تكن له عاقلة وان كان القاتل هو رب الدار فهي مسألة خلافية سيد كرها المصنف بعد فعند الامام دية على عاقلة ورثته وعندهما لا شيء فيه لانه لا يمكن الإيجاب على الورثة للورثة وللأمام أن الدية للمقتول والورثة يخلفونه فالإيجاب عليهم له لالههم لكن يرد عليه انه اذا لم تكن له عاقلة ولا لورثته لا يدى هو لنفسه فلا يدى له غيره بالاولى هذا تقرير مراد الشارح في هذا المحل ولكن تعبيره عنه غير محقق بربوياً في تمام الكلام على المسألة الخلافية في محله (قوله فالقسامة والدية الخ) الظاهر أن الدية انما وجبت أيضا عليهم لا على عاقلة لم عدم حضور العاقلة فلا يتأتى التفصيل المار في الدار تأمل (قوله على من فيها الخ) يشمل أربابها حتى تجب على الأرباب الذين فيها وعلى السكان وكذا على من يمدها والمالك في ذلك وغير المالك سواء هداية (قوله اتفاقا الخ) هذا على ما روى عن أبي يوسف ظاهر لانه يجعل السكان والملاك في القاتل الموجود في المحلة سواء فكذا هنا وأما عندهما ففي المحلة السكان لا يشاركون الملاك لان تدبير المحلة الى الملاك دون السكان وفي السفينة هم في تدبيرها سواء لانها تنقل فالمعتبر فيها اليد دون الملك كالدابة وهم في اليد عليها سواء بخلاف المحلة والدار لانها لا تنقل كغاية (قوله وفي مسجد محلة) ومثله مسجد القبيلة قال في التارخانية عن المتني ان كان في مسجد لقبيلة فهو على عاقلة القبيلة وان كان لا يعلم لمن المسجد وانما يصلى فيه غريبا فان كان يعلم الذي اشتراه وبناء كان على عاقلة القسامة والدية وان كان لا يعرف الذي بناء كان على أقرب الدور منه وان كان في درب غير نافذ ومصلا واحد كان على عاقلة أصحاب الدور الذين في الدرب واذا وجد القاتل في قبيلة فيها عدة مساجد فهو على القبيلة وان لم تكن قبيلة فهو على أصحاب المحلة وأهل كل مسجد محله اه (قوله الخاص بأهلها) وهو غير النافذ كما يعلم من قوله في الشارع الأعظم هو النافذ (قوله وقد حققه ابن كمال الخ) اعلم ان من لا خسر ورحمه الله تعالى قسم في الدرر الطريق الى قسمين خاص وهو غير النافذ وعام وهو النافذ وهو قسمان أيضا شارع المحلة وهو ما يسمى كون المرو فيه أكثر ياله لها وقد يكون لغيرهم أيضا والشارع الأعظم وهو ما يكون مرور جميع الطوائف فيه على السوية وأقره المصنف في المنع ونازعه ابن كمال وكذا الشربلالي بأنه غير مسلم بل الحل الصحيح ان يراد بشارع المحلة الخاص بأهلها وهو ما ليس نافذ الان لزوم القسامة والدية باعتبار ترك التدبير والحفظ ولا يكون الامع الخصوص بالتصرف في المحل ولذا قال في البداة ولا قسامة في قتيل يوجد في مسجد الجامع ولا في شوارع العامة وجسورها لانه لم يوجد الملك ولا يد الخصوص اه وبه تعلم ما في قول الشارح وقد حققه من لا خسر و (قوله والجامع) هذا اذا لم يعرف بانيه والا فالقسامة عليه والدية على عاقلة قهستاني وفي التارخانية عن المتني وجد في المسجد الجامع ولا يدى قاتله أو زوجه الناس يوم الجمعة فقتلوه ولا يدى من هو فعلى بيت المال كما يكون على أهل المحلة لو وجد فيها وكذلك لو قتله رجل بالسيف ولا يدى من هو فعلى بيت المال (قوله لاقسامة) لان هذا أمر يقع في الليل عادة ولا يكون هنالك أحد يحفظه والقسامة تجري في موضع يتوهم وجود من يعرف قاتله أفاده الاتفاق (قوله وانما الدية على بيت المال) وتؤخذ في ثلاث سنين لان حكم الدية التأجيل كما في العاقلة فكذلك غيرهم الا ترى انها تؤخذ من مال المقر بقتل الخطا في ثلاث سنين اه اختبار (قوله لان الغرم بالغنم) أي لما كان عامة المسلمين هم المتفقون بالمسجد الجامع والسجن والشارع الأعظم كان الغرم عليهم في دفع من مالهم الموضوع لهم في بيته ط (قوله فيما ذكر) يشمل الشارع الأعظم السجن والجامع والذي رأيت في شروح الهداية ذكر هذا القيد أعني قوله اذا كان نائبا في السوق الغير المملوك والظاهر الاطلاق لما تقدم من انه لو وجد في فلاة غير مملوكة فالمعتبر القرب لكن في الطوري عن المتني ولو وجد القاتل في المسجد الحرام من غير زحام الناس فالدية في بيت المال من غير قسامة اه فان المسجد الحرام غير ناء عن المحلات وكذا السجن

بل قرياسها (فعلى اقرب المحلات اليه) الدية والقسامة لانه محفوظ بحفظه أهل المحلة فتكون ٢٠٧ القسامة والدية على أهل المحلة وكذا في

السوق النائي اذا كان من يسكنها في اللبالي أو كان لاحد فيها دار مملوكة تكون القسامة والدية عليه لانه يلزمه صيانة ذلك الموضع فيوصف بالتقصير فيجب عليه موجب التقصير كما في العناية معزيا للنهاية قلت وبه افقى المرحوم أبو السعود افندى مفتي الروم واعتمده المصنف وان خلاصته المتون لانه مصرح به في غالب الفتاوى والشروح فليحفظ (ويهدرلو) وجد (في قرية او وسط القرى) اذا كان يمر به الماء لا محتسبا كما سيجي اذا لا بد لاحد وقيل اذا كان موضع انبعث مائه في دار الاسلام تجب الدية في بيت المال لانه في أيدي المسلمين ابن كمال (وفي نهر صغير) هو ما يستحق به النفقة (على اهله) لا اختصاصهم به (ولو كانت البرية مملوكة) أو وقفا (لاحد) كما مر وسيجي (او كانت قرية من القرية) أو الاخبية أو القسطاط بحيث يسمع منه الصوت (تجب على المالك) أو ذي اليد (أو على أهل القرية) أو أقرب الاخبية زيلعي (ولو محتسبا بالشط) أو بالجزيرة أو مربوطا أو ملقى على الشط (فعلى اقرب) الموضع اليه من القرى والامصار زاد في الخانية والاراضي وأقره المصنف (اذا كان يصل صوت أهل الارض والقرى اليه والا لا) كما مر (وان التقي قوم بالسيوف فاجلوا) أي تفرقوا

عادة فليأمل (قوله بل قرياسها) اظاهر أن المعتبر فيه سماع الصوت (قوله وكذا في السوق النائي الخ) استثناء في المعنى من قوله اذا كان نائبا أي ان الدية على بيت المال في السوق النائي الا اذا كان فيها من يسكنها لبلالا الخ وأفاد أنه لا عبرة بسكنى النهار تأمل والسوق موشة وتذكر كما في القاموس (قوله موجب التقصير) بفتح الجيم هو القسامة والدية ط (قوله معزيا للنهاية) وعزاه فيها الى مبسوط لخرا الاسلام ومثله في الله كفاية والمعراج وعزاه الاتقاني الى شرح الكافي (قوله قلت وبه) أي بما في المتن من الوجوب على أقرب المحلات أقول وهو الموافق لما تقدم تقريره من ان المعتبر أو لا الملك واليد الخاصة ثم القرب ثم اليد العامة (قوله في قرية) أي غير مملوكة ولا قرية من قرية أو نحوها كما يعلم مما بعده وغيره منتفع به العامة المسلمين والا فعلى بيت المال كما مر (قوله أو وسط القرى) ليس بقصد بل المراد مروره في نهر كبير احتراز عن الصغير وعملوا كان محتسبا في الشط أو مربوطا أو ملقى على الشط أفاده ابن كمال وغيره ويعلم مما بعده (قوله ابن كمال) وتعام عبارته بخلاف ما اذا كان موضع انبعثه في دار الحرب لانه يحتمل أن يكون قبيل أهل الحرب اه وعزاه الى الكرخي جازما به ولم يعبر عنه بقيل كما فعل الشارح وكذا جزم به القهستاني وعزاه شراح الهداية الى مبسوط شيخ الاسلام وغيره لكن قال العلامة الاتقاني انه ليس بشئ لانه خلاف مانص عليه محمد في الاصل والجامع الصغير والطحاوي وغيره حيث لم يعتبروا ذلك ولان القرى ونحوه ليس في ولاية أحد فلم يلزم حفظه على أحد والالزم اعتبار ذلك في المقارنة البعيدة أيضا لانه قبيل المسلمين لا محالة اه ملخصا قلت والمراد بموضع انبعثه موضع انبعثه ونبعه (قوله على اهله) أي تجب القسامة والدية عليهم هداية أي على عاقلتهم اتقاني تأمل (قوله أو وقفا لاحد) أي لا رباب معلومين (قوله فعلى اقرب الموضع الخ) عبارة الامام محمد كما نقله الاتقاني فعلى أقرب القبائل الى ذلك الموضع من المصير القسامة والدية اه والظاهر أن القرية كذلك لو فيها قبائل والا فاقرب البيوت وفي البرازية سئل محمد فيما وجد بين قريتين هل القرب معتبر بالحيطان أو الاراضي قال الاراضي ليست في ملكهم وانما تنسب اليهم كما تنسب الصحارى فعلى أقربهم ما يوتاه (قوله والاراضي) أي المملوكة لان حكمها حكم البنين يجب على أهلها حفظها وحفظ ما قرب اليها رحتى (قوله والا لا) أي وان لم يصل الصوت لا يجب على أهل الارض والقرى بل يتقران وجد القليل في موضع ينتفع به العامة ففي بيت المال والا فهدر كما مر (قوله وان التقي قوم بالسيوف الخ) هذا اذا اقتتلوا عصية والافلاشي فيه كما ياتي اخر الباب مع الفرق بينهما (قوله على أولئك) أي القوم وكان التعبير به كما في المتن اظهر (قوله منهم) أي القوم (قوله حتى يرهق) أي باقامة شاهدين من غير أهل المحلة لانهم كما يأتى قريبا (قوله لان بمجرد الخ) علة لقوله ولا على أولئك (قوله لان حجة عليه) لان دعواه تضمنت براءة أهل المحلة (قوله حلف بالله الخ) يعني لا بد قط العين عنه بقوله قتله فلان غاية ما في الباب انه استثنى عن عيئه وهذا لا ينافي ان يكون المقر شريكه في القتل أو ان يكون غيره شريكه كما معه فاذا كان كذلك يحلف على انه ما قتله ولا عرفه فانت لا غير فلان عناية (قوله ولا يقبل الخ) أشار الى انه ليست فائدة الاستثناء قبول قوله على زيد (قوله وبطل الخ) أي اذا ادعى الولي على رجل من غير أهل المحلة ونهده اثبات منهم عليه لم تقبل عنده وقال لا تقبل لانهم كانوا بعرضية ان يصيروا خصماء وقد بطل ذلك بدعواه على غيرهم كالوكيل بالخصومة اذا عزل قبلها وله انهم جعلوا خصماء تقديرا لانزالهم قاتلين للتقصير الصادر منهم وان خرجوا من جلة الخصوم فلا تقبل كالوصي اذا خرج من الوصاية ببلوغ الغلام أو بالعزل وتعامه في العناية وغيرها أو ما لو ادعى الولي على واحد منهم بعينه لم تقبل شهادتهم عليه اجماعا كما في المتن لان الخصومة قائمة مع الكل لان القسامة لم تسقط عنهم قال في الخيرية الا في رواية ضعيفة عن أبي يوسف لا يعمل بها (تنبيه)

(عن قبيل فعلى أهل المحلة) لان حفظها عليهم (الا ان يدعى الولي على أولئك او يدعى) (على) بعض (معين منهم) فلم يكن على أهل المحلة شئ ولا على أولئك حتى يرهق لان بمجرد الدعوى لا يثبت الحق وبرئ أهل المحلة لان قوله حجة عليه (وستحلف) على صيغة اسم المفعول (قال قتله زيد حلف بالله ما قتلت ولا عرفته قاتلا غير زيد) ولا يقبل قوله في حق من يزعم انه قتله (وبطل شهادة بعض أهل المحلة بقتل غيرهم) خلافا لما

لهما (او بقتل واحد منهم) بعينه للثمة

نقل الجوى عن المقدسى انه قال توقفت عن الفتوى بقول الامام ومنعت من اشاعته لما يترتب عليه من الضرر العام فان من عرفه من المتمردين يتجاسر على قتل الانفس في المحلات الخالية عن غير اهلها معتقدا على عدم قبول شهادتهم عليه حتى قلت ينبغي الفتوى على قوله بما لا سيما والاحكام تختلف باختلاف الايام وقد خيرا الملقى اذا كان صاحبان متفقين وتماه في حاشية الرحى ونقله السائحاني أقول لكن في تصحيح العلامة فاسم ان الصحيح قول الامام على ان الضرر المذكور موجود في المسألة الثانية أيضا وقد علمت الاتفاق فيها الا في رواية ضعيفة نعم القلب بميل الى ما ذكره ولكن اتبع النقل اسلم (قوله ومن جرح في حى) يعنى ولم يعلم الجراح والافلاقسامة بل فيه القصاص على الجراح أو الدية على عاقلة عنانية (قوله فبقي ذافراش) أشار الى أنه صار ذافراش حين جرح فلوك كان صحيحا بحيث يجزى ويذهب فلا ضمان فيه بالاتفاق كما في العنانية (قوله فالدية والقسامة على ذلك الحى) لان الجرح اذا اتصل به الموت صار قتلا ولهذا وجب القصاص وتماه في العنانية (قوله خلافا لابي يوسف) أى قال لا ضمان ولا قسامة لان ما حصل في ذلك الحى مادون النفس ولا قسامة فيه فصار كما اذا لم يكن ذافراش شربلا لية (قوله فلومعه) أى مع رجل (قوله به رمى) هو بقية الروح انتفى فلوك كان يذهب ويجزى فلا شئ فيه كفاية (قوله فحمله آخر) صوابه اسقاط لفظة آخر وعبارة الملقى ولومع الجريح رجل فحمل ومات في أهله فلا ضمان على الرجل عند أبي يوسف وفي قياس قول الامام يضمن اه وقد صرح في الولوالجية بان هذا بناء على ما اذا كان جريحا في قبيلة ثم مات في أهله اه وبه علم ان الكلام في الرجل الذى وجد في يده الجرح فتدبر (قوله يضمن) لان يده بمنزلة المحملة فوجوده جريحا في يده كوجوده فيها هداية فتجب القسامة عليه والدية على عاقلة فلهذا كان مقتولا انتفى وقدم في الملقى قول أبي يوسف كالشارح فظاهره اختباره (قوله وفي رجلين) أى كانا في بيت كما في الهداية قال الرملى وفي امرأة تين وامرأة ورجل كذلك واذا لم يكن معه أحد فالقسامة والدية على عاقلة المالك اه (قوله بلا ثالث) اذ لو كان معهم ثالث يقع الشك في القاتل فلا يتعين واحد منهما كفاية وقال الرملى قيد به لانه لو وجد ثالث كان كالدرا اه أى تجب على المالك أقول ومفاد هذه المسألة تقييد ما مر من قوله واذا وجد في دار انسان فعليه القسامة الخ بما اذا لم يكن مع القاتل رجل آخر وكذا قوله قبله وان وجد في مكان مملوك فعلى المالك والافكان الظاهر هنا وجوب الضمان على صاحب البيت الذى فيه الرجلان ولم ار من نبه على ذلك فليأتى ثم رأيت في الدرا المستقى بعد ذكره قول أبي يوسف وقول محمد قال وفي قياس قول الامام تكون القسامة والدية على صاحب البيت اه ومثله في القهستاني وبه زال الاشكال لكن بقى انه يقال انهم مشوا على قول الامام في المسائل المارة حيث اعتبروا المالك فلم يمشى هنا في الهداية والملقى وغيرهما على قول أبي يوسف ولعله لعدم رواية عنه في هذه المسألة بدليل قوله وفي قياس قول الامام قتأتمل (قوله خلافا لمحمد) حيث قال لا يضمن لانه يحتمل انه قتل نفسه ويحتمل انه قتله الآخر فلا يضمن بالشك هداية قال الرملى يعنى فالقسامة والدية على مالك البيت أعنى عاقلة تنبه اه وقد مر ان هذا هو قياس قول الامام قتأتمل وقال الرملى أيضا وعندي ان قول محمد اقوى مدركا اذ قد يقتله غير الثانى وكثيرا ما وقع (قوله وفي قبيل قرية) الاضافة على معنى في (قوله وتدى عاقلتها) أى اقرب القبائل اليها نسبلا جوارا انتفى (قوله في هذه المسألة) قيد به لان المرأة لا تدخل في العواقل في تحمل الدية في صورة من الصور على ما يجزى في المعاقلة وتدخل في هذه المسألة لانا جعلناها قاتلة والقاتلة تشارك العاقلة لانها لما وجبت على غير المباشرة فعلى المباشرة أولى وموضوع المسألة فيما اذا وجد قتيل في دار امرأة في مصر ليس فيه من عشرتها أحد ما اذا كانت عشرتها حضورا تدخل معها في القسامة اه كفاية (قوله وان وجد قتيل الخ) هذا في الحر أما المكاتب اذا وجد قتيل في دار نفسه فهدرا اتفاقا لان حال ظهور قتله بقيت الدار على حكم ملكه لان الكتابة لا تنسخ اذ مات عن وفاء فجعل كانه قتل نفسه فيها فهدر دمه عنانية وغرر الافكار ثم هذا حيث لم يعلم ان اللصوص قتلته لما في البدائع من باب الشهيد في الجنائز لوزنل عليه اللصوص ليلاني المصر فقتل بسلاح أو غيره فهو شهيد لان القاتل لم يخلف بدلا هو مال اه قال في البحر هنالك وبهذا يعلم ان من قتله اللصوص في بيته ولم يعلم له قاتل معين منهم لعدم وجودهم فانه لا قسامة ولا دية على احد لانها لا يجبان الا اذا لم يعلم

(ومن جرح في حى فقتل)
منه (فبقي ذافراش حتى مات فالدية والقسامة على ذلك الحى) خلافا لابي يوسف فلومعه جرح به رمى فحمله آخر لاهله فكث مدة فمات لم يضمن الحامل عند أبي يوسف وفي قياس قول أبي حنيفة يضمن روى رجلين بلا ثالث وجد احدهما قتيلا ضمن الآخر لان الظاهر ان الانسان لا يقتل نفسه (ديته) عند أبي حنيفة خلافا لمحمد (وفي قبيل قرية لامرأة ذكر الحلف عاقلتها) وعند أبي يوسف القسامة على العاقلة أيضا قال المتأخرون والمرأة تدخل في التحمل مع العاقلة في هذه المسألة كذا في الملقى وهو الاسح ذكره الزيلعي (وان وجد) قتيل (في دار نفسه)

القاتل وهنا قد علم ان قاتله اللصوص وان لم يثبت عليهم لقرارهم فليحفظ هذا فان الناس عنه غافلون اه اقول ويشمل ايضا من قتله اللصوص في غير بيته فتأمل (قوله فالدية على عاقلة ورثته) وقيل على عاقلة اذا اختلفت عاقلة وعاقلة ورثته والا قول أصح كما في الكفاية عن المبسوط قال في العناية ولم يذكر القسامة في الاصل فمنهم من قال لا يجب ومنهم من قال يجب واختاره المصنف اه أي صاحب الهداية (قوله وعندهما الخ) هو رواية عن الامام أيضا اتقاني (قوله تبعا لما رجه صدر الشريعة) حيث قال والحق هذا لان الدار في يده حال ظهور القتل فيجعل كأنه قتل نفسه فكان هدرا وان كانت الدار للورثة فالعاقلة انما يتحملون الخ قال الرملي وفي الحاوي القدسي وبه أي بقوله ما نأخذ اه (قوله وخالفهم ابن الكمال) حيث جزم في منته بقول الامام ولم يعرج على ما ذكره صدر الشريعة بل رد ما استند اليه بقوله لا يقال المشعر بالسقوط رأسا وكذا تبع الهداية وشروحه في تأخير دليل الامام المتضمن لنقض دليلهم ما مع دفع ما يرد عليه وكيف لا يلتون على قوله فافهم (قوله ولا يمكن الايجاب على الورثة) أي نظرا الى الاصل فان مالزم العاقلة ليس بطريق الايجاب عليهم ابتداء بل بطريق التحمل وانما اصل الايجاب على الورثة كما افاده بقوله انما يتحملون الخ وقيل انه على العاقلة ابتداء وهو خلاف الصحيح كما قد مناه في الجنايات في فصل في الفعلين (قوله لان الايجاب ليس للورثة الخ) جواب قوله لا يقال وفي هذا جواب عما ذكره الشارح قبل ورثة بقوله وقد يقال لما كان هو لنفسه لا يدي غيره بالاولى لقوة الشبهة اه فيقال اذا كان الايجاب لنفسه اصالة فكيف يدي عنها فلا شبهة أصلا (قوله حتى تقضى منه الخ) أي من الواجب المفهوم من الايجاب وأجاب الاتقاني أيضا بأن العاقلة اعم من ان تكون ورثة أو غير ورثة فواجب على غير الورثة من العاقلة يجب للورثة منهم وهذا لان عاقلة الرجل اهل ديوانه عندنا اه (قوله فتنبه) أي لوجه المخالفة لصدور الشريعة وغيره وهي ظاهرة (قوله على اربابها) الظاهر ان الدية تتحملها عنهم العاقلة تأمل (قوله فهو كما لو وجد فيه) فالوجود في وقف مسجد محله أو مسجد الجامع كالموجود فيهما وحكمهما قد تقدم رملي (قوله قاله المصنف بحثا) واقره الرملي وقال وقد تقررتان مفهوم التصانيف حجة (قوله ولو وجد في معسكر في فلاة) أحسن من قول الهداية في معسكر اقاموا في فلاة لان المعسكر يشع الكاف منزل العسكر وهو الجند فكان حقه ان يقال في عسكر كما قاله الاتقاني أما هنا فيصح ارادة المكان (قوله فني الخيمة والفسطاط) أي فلو وجد القاتل في الخيمة والفسطاط وهو الخيمة العظيمة مغرب (قوله على من يسكنهما) أي القسامة والدية لانهما في يده كما في الدار زيلعي (قوله وفي خارجهما الخ) عبارة الزيلعي وان كان خارجا منها يتظر فان كانوا نزلا قبائل متفرقين فعلى القبيلة التي وجد فيها القاتل الخ فالمراد كون القاتل خارج الخيمة والفسطاط لا العسكر فانه غير منظور الى كونهم في الخارج أو الداخل فقول الشارح تبعا للمخ والدرر أي ساكنو خارجها فيه نظر فتدبر (قوله فعلى قبيلة الخ) لانهم لما نزلا قبائل قبائل في اما كن مختلفة صارت الامكنة بمنزلة المحال المختلفة في المصر زيلعي (قوله كما مر بين القريتين) أي على اقربهما وان استويا فعليهما زيلعي (قوله مختلفين) أي مختلفين (قوله فعلى كل العسكر) أي يجب غرامة ما وجد خارج الخيام عليهم كلهم زيلعي (قوله فلا قسامة ولا دية) لان الظاهر ان العدو قتله حلالا للمسلمين على الصلاح بخلاف المسألة المارة وهي ما اذا اقتتل المسلمون عصية فاجلوا عن قتل فليس فيها جهة الحل على الصلاح فبقى حال القتل مشكلا فوجبنا القسامة والدية على أهل ذلك المكان لو ردد النص بإضافة القتل اليهم عند الاشكال وكان العمل بما ورد فيه النص اولى عند الاحتمال افاده في العناية (قوله لكن في الملتقى الخ) استدرال على قوله بالاجماع وفي الهداية كما في الملتقى وهو الموافق لما مر عن أبي يوسف في المحلة والدار من ان المكان يشارك كون المالك وعلى ما في الدرر يحتاج أبو يوسف الى الفرق وقد ذكره الزيلعي بأن نزول العسكر هنا للارتحال فلا يعتبر والنزول

فالدية على عاقلة ورثته) عند أبي حنيفة (وعندهما وزفر لا شيء فيه) أي في القاتل المذكور (وبه يفتي) كذا ذكره من لا خسر و تبعا لما رجه صدر الشريعة وتبعهما المصنف وخالفهم ابن الكمال فقال لهما ان الدار في يده حين وجد الجرح فيجعل كأنه قتل نفسه فيكون هدرا وله ان القسامة انما يجب بظهور القاتل وحال ظهوره الدار لورثته فدينه على عاقلة ثم لا يتنازل العاقلة انما يتحملون ما يجب على الورثة تخفيفا لهم ولا يمكن الايجاب على الورثة للورثة لان الايجاب ليس للورثة بل للقاتل حتى تقضى منه ديونه وتنفذ وصاياه ثم يخلفه الوارث فيه وهو نظير الصبي والمعتوم ان قتل أباه يجب الدية على عاقلة وتكون ميراثا له فتنبه (ولو وجد في ارض موقوفة أو دار كذلك) يعني موقوفة (على ارباب معلومة فالقسامة والدية على اربابها) لان تدبيره اليهم (وان كانت) الارض أو الدار (موقوفة على المسجد فهو كالو وجد فيه) أي في المسجد زيلعي ودرر وسراجيه وغيرها وقد قد مناه قلت والتقييد بكون الارباب الموقوف عليهم معلومين يخرج غير المعلومين كما لو كان وقفا على الفقراء والمساكين فان الظاهر ان الدية تكون في بيت المال لانه حينئذ يكون من جملة ما اعد لصالح المسلمين فاشبه الجامع قاله المصنف بحثا (ولو وجد في معسكر في فلاة غير مملوكة ففي الخيمة والفسطاط على من يسكنهما وفي خارجهما) أي الخيمة والفسطاط (ان كانوا) أي ساكنو خارجها قبائل فعلى قبيلة وجد القاتل فيها ولو بين القبيلتين كان حكمه كما مر (بين القريتين) ولو نزلا جملة مختلفين فعلى كل العسكر ولو كانوا قد قاتلوا عدوا فلا قسامة ولا دية ملتي (ولو) كانت الارض التي نزل فيها العسكر (مملوكة فعلى المالك) بالاجماع لانهم سكان ولا يراخون المالك في القسامة والدية ودرر لكن في الملتقى خلافا لابي يوسف فتنبه

(و) فيها (لو وجد في قرية لا يتام لم يكن على الايتام قسامة وهي على عاقلتهم) لانهم ليسوا من أهل اليمن (وان كان فيهم مدرك فعليه) لانه من أهل اليمن ولو الجيه (فروع) لو وجد في دار صبي أو معتوه فعلى عاقلتهما ولو في دار ذي حلف نجسين ويدي من ماله ولو تعاقلا فعلى العاقله ولو متر رجل في محلة فأصابه سهم أو حجر ولم يدر من اين ومات منه فعلى أهل المحلة القسامة والدية سراجيه وفي الخانية وجد بهيمة أو دابة مقتولة فلا شئ فيها وان وجد مكاتب أو مدبر أو وام ولد قتيلا في محلة فالقسامة والقيمة على عواقلهم في ثلاث سنين ولو وجد العبد قتيلا في دار مولاه فهدر الامديون ما قيمته على مولاه لغرمائه حالة والامكاتب ما قيمته على مولاه مؤجلة ولو وجد المولى قتيلا في دار ما ذونه مديونا أو لا فعلى عاقله المولى ولو وجد الحر قتيلا في دار أياه أو امه أو المرأة في دار زوجها فالقسامة والدية على العاقله ولا يحرم من الميراث انتهى

(كتاب المعاقل هي جمع معقولة) بفتح فسكون فضم (وهي الدية) وتسمى عقلا لانها تعقل الدماء من ان تسفل أي تمسكه ومنه العقل لانه يمنع القبايح (والعاقله أهل الديوان) وهم العسكر وعند الشافعي أهل العشيرة وهم العصبات (لمن هو منهم فيجب عليهم كل دية وجبت بنفس القتل)

في الدار للقرار فيعتبر (قوله وفيها) انظر ما مرجع الضمير فاني لم أرا المسألة في الدرر ولا في الملتقى (قوله وهي على عاقلتهم) وكذا الدية وهو ظاهر ط (قوله فعليه) أي القسامة والدية ط عن الهندية والظاهر ان الدية تحملها عنه عاقلته وهل عليه الكل أو تقسم على الرؤس كما مر في الدار المشتركة يحترق ثم رأيت في غاية البيان عن شرح الكافي ان القسامة على المدرك وتكرار اليمن عليه لانه من أهل ذلك وعلى أقرب الفسائل منهم الدية في الوجهين وتعامه فيها (قوله ولو تعاقلا) أي أهل الذمة (قوله فلا شئ فيها) أي لا غرامة ولا قسامة لورود النص في الادى على خلاف القياس فلا يقاس عليه غيره (قوله في دار مولاه) أما في غير ملك مولاه فتجب القسامة والدية شربلا ليه ونؤخذ القيمة في ثلاث سنين كما قدمه الشارح (قوله فقيته على مولاه الخ) أي في ماله لان حق الغرماء كان متعلقا بما ينسبه وجعلناه كانه اهلكه ولو الجيه (قوله على مولاه) أي دون العاقله خاينه (قوله مؤجلة) أي في ثلاث سنين تقضى منها كتابته ويحكم بحريته وما بقي يكون ميراثا عنه لورثته خاينه (قوله فعلى عاقله المولى) أي الدية والقسامة ط عن الهندية (قوله فالقسامة والدية على العاقله) أي عاقله رب الدار وعبارة الخانية فقيه القسامة والدية على العاقله والظاهر ان قوله والدية على العاقله بجهة مستأنفة وان القسامة على رب الدار الا ان يحمل على ان عاقلته حاضر ففكون عليه وعليهم وفي الولو الجيه واذا وجد الرجل قتيلا في دار الاب أو الاخ فالدية على عاقلته وان كان هو الوارث اه والله أعلم

(بسم الله الرحمن الرحيم كتاب المعاقل)

كذا ترجم في عامة المعتمرات وفيه انه اذا كانت جمع معقولة وهي الدية لزم التكرار لان اقسام الديات متر مستوفى والمقصود هنا بيان من تجب عليهم الدية بأنواعهم واحكامهم وهم العاقله فالمناسب ان يترجم بالعواقل لانه جمع عاقله طوري وشربلا ليه (قوله جمع معقولة) كما كرم جمع مكرمة (قوله لانها تعقل الدماء من ان تسفل) أولان الابل كانت تعقل بفناء ولي المقتول ثم عم هذا الاسم فسميت الدية معقولة وان كانت دراهاهم أو دنانير اتقاني (قوله أي تمسكه) الاولى تمسكها وفي بعض النسخ بدون ضمير (قوله والعاقله أهل الديوان) قال في المغرب الديوان الجريدة من دقون الكتب اذا جمعها لانها تقطع من القراطيس بمجموعة ويروي ان عمر أول من دقون الدواوين أي رتب الجرايد للولاة والقضاة ويقال فلان من أهل الديوان أي ممن ائتمنته في الجريدة اه وفي غاية البيان عن كافي الحاكم بلغنا عن عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه انه فرض المعاقل على أهل الديوان وذلك لانه أول من فرض الديوان وجعل العقل فيه وكان قبل ذلك على عشيرة الرجل في اموالهم ولم يكن ذلك منه تغيير الحكم الشرع بل تقرير له لانه عرف ان عشيرته كانوا يتحملون بطريق النصرة فلما كان التناصر بالرايات جعل العقل عليهم حتى لا يجيب على النسوان والعبيان لانه لا يحصل بهم التناصر اه وفي المعراج طعن بعض المحدثين وقال لا جنابة من العاقله فتكون في مال القتال لقوله تعالى ولا ترزروا زورا خيرا قلنا ايجابها عليهم مشهور ثبت بالاحاديث المشهورة وعليه عمل الصحابة والتابعين فيزاد به على الكتاب على ان العاقله يتحملون باعتبار تصديرهم وتركهم حفظه ومراقبته وخصوصا بالضم لانه انما قصر اقوته بانصاره فكانوا هم المقصرين وكانوا قبل الشرع يتحملون عنه تكمرا واصطفا عابا بالمعروف فالشرع قرر ذلك وتوجد هذه العادة بين الناس فان من لحقه خسران من سرقة أو حرق يجمعون له مالا لهذا المعنى اه ملخصا (قوله وهم العسكر) أي المراد بهم هنا العسكر كما قال في الدر المنثور فالنساء والذرية ممن له حظ في الديوان وكذا المجنون لا شئ عليهم من الدية واختلف في دخولهم لو باثروا القتل مع العاقله في الغرامة والصحيح انهم يشاركون العاقله كما في الشربلا ليه عن التبيين اه (قوله لمن هو منهم) أي يعقلون لقاتل هو منهم قال في غرر الافكار فان كان غازيا فعاقلته من يرزق من ديوان الغزاة وان كان كتابا فعاقلته من يرزق من ديوان الكتاب اه وقبده في الدر المنثور كالتقاضي بكونه من أهل مصرهم لا من مصر آخر وقبل مطلقا وفي الهداية ولا يعقل أهل مصر لا أهل مصر آخر اذا كان لا أهل كل مصر ديوان على حدة وقال الاتقاني وهذا اذا كان ديوان كل واحد من المصريين مختلفا لانه لم يوجد التناصر بينهم حيث نذ

وأما إذا كان ديوانهما واحدا وكان الجاني من أهل ديوان ذلك المصر إلا أن يعقل عنه أهل ذلك المصر
(قوله خرج ما انقلب ما لا الخ) أي خرج القتل الذي انقلب موجه إلى المال بعارض صلح أو شبهة فإنه
لم يجب بنفس القتل فلا تحمله العاقلة كما يأتي (قوله فتؤخذ من عطايهم أو من أرزاقهم) أي لا من أصول
أموالهم قال في الهداية ولو كانت عاقلة رجل أصحاب الرزق يقضي بالدية في أرزاقهم في ثلاث سنين لأن الرزق
في حقهم بمنزلة العطاء ثم يطران كانت تخرج أرزاقهم في كل سنة فكل ما خرج رزق يؤخذ منه الثلث بمنزلة العطاء
أو في كل ستة أشهر يؤخذ منه سدس الدية أو في كل شهر يؤخذ بمحضته من الشهر حتى يكون المستوفى كل
سنة مقدار الثلث وإن كان لهم أرزاق في كل شهر واعطية في كل سنة فرضت في الاعطية لأنه ليسر لأن الاعطية
أكثر والرزق لكفاية الوقت فيستعسر الأداء منه اهـ (قوله والفرق الخ) وقيل العطية ما يترض للمقاتل
والرزق ما يجعل لفقراء المسلمين إذا لم يكونوا مقاتلين ونظر فيه الاتقاني (قوله في ثلاث سنين) اعلم أن الواجب
إذا كان ثلث الدية أو أقل يجب في سنة واحدة وما زاد على الثلث إلى تمام الثلثين في السنة الثانية وما زاد
على ذلك إلى تمام الدية في السنة الثالثة هداية وفيها ولو قتل عشرة رجلا خطا قتل كل واحد عشر الدية
في ثلاث سنين اعتبار الجزء بالكل (قوله من وقت القضاء) أي بالدية لا من يوم القتل والجنابة كما قال
الشافعي غرر الأفكار (قوله فإن خرجت العطايا الخ) ذكر في الجمع ودرر البحار أنها تؤخذ في ثلاث
سنين سواء خرجت في أقل أو أكثر قال في غرر الأفكار لكن في الهداية وغيرها أنه ان أعطيت العطايا في ثلاث
سنين مستقبلة بعد القضاء بالدية في سنة واحدة أو في أربع سنين تؤخذ الدية كلها منها في سنة واحدة
أو أربع سنين لأن وجوبها في العطاء للتخفيف وإذا حصل في أي وقت أخذ فعلى هذا كان المراد من ثلاث سنين
ثلاث اعطية ولو اجتمعت عطايا سنين ماضية قبل القضاء بالدية ثم خرجت بعد القضاء لا تؤخذ منها إلا بالوجوب
بالقضاء اهـ أقول فعلى هذا يفرق بين العطاء والرزق فإن الرزق إذا خرج في أقل من ثلاث سنين يؤخذ بقدره
كما قد مناه فالسنين فيه على حقيقتها بخلاف العطاء تأمل ثم رأيت التصريح بالفرق في المجتبى معللا بأن الرزق
لما كان مقدرا بالكفاية لزم المخرج بالأخذ منه في أقل من ثلاث سنين (قوله وكل من يتناصروا به) قال
في الهداية والتمييز ويعقل أهل كل مصر عن أهل سوادهم لأنهم اتباع لأهل المصر فإنهم إذا حاربهم أمر
استنصروا بهم فبعقلونهم أهل المصر باعتبار معنى القرب والنصرة ومن كان منزله بالبصرة وديوانه بالكوفة
عقل عنه أهل الكوفة لأنه يستنصر بأهل ديوانه لا بجيرانه والحاصل أن الاستنصار بالديوان أظهر فلا يظهر
معه حكم النصرة بالقرابة والنسب والولاء وقرب السكنى وبعد الديوان النصرة بالنسب وعلى هذا يخرج كثير من
مسائل المعامل منها أخوان ديوان أحدهما بالبصرة وديوان الآخر بالكوفة لا يعقل أحدهما عن صاحبه
وإنما يعقل عنه أهل ديوانه ومن جنى جنابة من أهل البصرة وليس له في أهل الديوان عطاء وأهل البادية
أقرب إليه نسبا ومسكنه المصر عقل عنه أهل الديوان من ذلك المصر ولم يشترط أن يكون بينه وبين أهل الديوان
قرابة لأن أهل الديوان هم الذين يذبون عن أهل المصر ويقومون بنصرتهم وقيل إذا لم يكونوا قريبا له لا يعقلونه
وإنما يعقلونه إذا كانوا قريبا له وله في البادية أقرب منهم نسبا لأن الوجوب بحكم القرابة وأهل المصر أقرب منهم
مكانا فكانت القدرة على النصرة لهم وصار نظير مسألة الغيبة المنقطعة اهـ أي أن للولي الأبعد أن يزوج
إذا كان الأقرب غائبا عنية وذكر الاتقاني أن القول الثاني أصح (قوله على الأصح) وقيل يؤخذ من كل
واحد في كل سنة ثلاث دراهم أو أربعة كما في المتنق (قوله ثم السنين الخ) كان المناسب أن يذكره بالقضاء عقب
قوله فإن خرجت العطايا الخ (قوله فإن لم تسع القبيلة لذلك) أي بان تكون قلائل فتصير الحصة أكثر من ثلاثة
أو أربعة درمتين ثم عبارة الهداية وغيرها تسع بناءً على المصنف التعبير به أو حذف اللام من
قوله لذلك والقبيلة غير قيد قال في الهداية وعلى هذا حكم الرايات إذا لم تسع لذلك أهل راية ضم إليهم أقرب
الرايات يعني أقربهم نصرة إذا حاربهم أمر الأقرب فالأقرب ويفوض ذلك إلى الإمام لأنه هو العالم به اهـ (قوله
على ترتيب العصبان) فيقدم الأخوة ثم بنوهم ثم الأعمام ثم بنوهم مثلا إذا كان الجاني من أولاد الحسين
رضي الله عنه ولم تسع حبه لذلك ضم إليه قبيلة الحسن رضي الله عنه ثم بنوهم فان لم تسع هاتان القبيلتان له
ضم عقيل ثم بنوهم كما في الكرمان وآباء القاتل وبنائوه لا يدخلون في العاقلة وقيل يدخلون وليس أحد الزوجين

خرج ما انقلب ما لا يصلح أو شبهة
كقتل الأب ابنه عدا فديته في
ماله كما مر في الجنابات (فتؤخذ من
عطايهم) أو من أرزاقهم والفرق
بين العطية والرزق أن الرزق ما
يفرض في بيت المال بقدر الحاجة
والكفاية مشاهرة أو مساومة
والعطاء ما يفرض في كل سنة
لا بقدر الحاجة بل بصبره وعنايته
في أمر الدين (في ثلاث سنين) من
وقت القضاء وكذا ما يجب في مال
القاتل عدا بان قتل الأب ابنه يؤخذ
في ثلاث سنين عندنا وعند الشافعي
يجب حالا (فإن خرجت العطايا
في أكثر من ثلاث أو أقل تؤخذ
منه) لحصول المقصود (وإن لم
يكن) القاتل (من أهل الديوان
فعاقلته قبياته) وأقاربه وكل من
يتناصروا به تنوير البصائر (وتقسم)
الدية (عليهم في ثلاث سنين
لا يؤخذ في كل سنة إلا درهم
أو درهم وثلاث ولم تزد على كل
واحد من كل الدية في ثلاث سنين
على أربعة) على الأصح ثم السنين
بمعنى العطيات قهستاني فليحفظ
(فإن لم تسع القبيلة لذلك ضم
إليهم أقرب القبائل نسبا على
ترتيب العصبان)

والقاتل) عندنا (كأحدهم
ولو) القاتل (امرأة أو صبيا
أو مجنوناً) فيشاركهم على الصحيح
زبلي (وعاقلة المعتق قبيلة سيده
ويعقل عن مولى المولاة مولاة)
وقبيلة مولاة (و) اعلم انه لا تعقل
عاقلة جنابة عبد ولا عمد) وان
سقط قوده بشبهه أو قتله ابنه عمدا
كما مر (ولا ما لزمت بصلح أو اعتراف)
ولا ما دون نصف عشر الدية لقوله
عليه السلام لا تعقل العواقل
هذا ولا عبد ولا صلب ولا اعترافا
ولا ما دون ارش الموضحة بل
الجاني (الا أن يصدقوه في اقراره
أو تقوم حجة) وانما قبلت بالبينة
هنا مع الاقرار مع انها لا تعتبر معه
لانها ثبتت ما ليس بثابت باقرار
المدعى عليه وهو الوجوب على
العاقلة (ولو تصادق القاتل
واولياء المقتول على ان قاضي بلد
كذا قضى بالدية على عاقلة بالبينة
وكذبهما العاقلة فلا شيء عليهما)
أي على العاقلة لان تصادقهما ليس
بحجة عليهم ولا عليه في ماله الا
حصته لان تصادقهما حجة في
حقهما زبلي

عاقلا لا يخرجونهما في القهستاني (قوله والقاتل عندنا كأحدهم) يعني اذا كان من أهل العطاء أما اذا لم
يكن فلا شيء عليه من الدية عندنا أيضا ذكره في المبسوط وعند الشافعي لا شيء عليه مطلقا معراج (قوله
فيشاركهم على الصحيح) تقدم في القسامة انه اختيار المتأخرين ومشي في الهداية هنا على عدم المشاركة
قال في الكفاية وهو اختيار الطحاوي وهو الاصح وهو اصل رواية محمد اه لكن ذكر في العناية ان ما تقدم
انما هو فيما اذا وجد القاتل في دار امرأة فادخلها المتأخر ون مع العاقلة لتقديرها قاتله بسبب وجوب القسامة
أما ما هنا فهو فيما اذا كانت قاتله حقيقة والفرق ان القسامة تستلزم وجوب الدية على المقسم اما بالاستقلال
او بالدخول في العاقلة عندنا بالاستقراء وقد تحقق الملزوم فتحقق اللازم بخلاف القتل مباشرة فانه قد لا يستلزم
الدية اه ملخصا وعليه فليس في المسألة اختلاف تصحيح لا اختلاف الموضوع فتأمل (قوله قبيلة سيده) أي
مع سيده كما في الشريعة ليلية عن البرهان وعبرة الملتقى وعاقلة المعتق ومولى المولاة مولاة وعاقلة وهي اخصر
واظهر (قوله جنابة عبد) من اضافة المصدر الى فاعله وأما اذا جنى حتر على نفس عبد فسيأتي ط (قوله
ولا عمد) أي في النفس أو الطرف فان العمد لا يوجب التخفيف بتحمل العاقلة فوجب القود به قهستاني
(تنبيه) قال في الاشباه لا تعقل العاقلة العمد الا في مسألة ما اذا عاض بعض الاولياء أو صالح فان نصيب
الباقين ينقلب مالا وتحملة العاقلة اه أقول وقد تقدمنا في باب القود فيما دون النفس عن العلامة قاسم انه
خلاف الرواية ولم يقل به أحد والذي في سائر الكتب انه في مال القاتل فتنبه (قوله أو قتله ابنه عمدا) الاولى
كقتله كما عبره فيما مر آنفا ليكون تمثيلا للشبهة ومنها ما اذا قتل رجلا وأحد ماصي او معتوه والاخر عاقل
بالغ او احدهما مجنون والاخر بعضا (قوله ولا ما لزمت بصلح) أي عن دم عمدا وخطا اه ط فانه على القاتل
حالا الا اذا اجل قهستاني (قوله أو اعتراف) أي يقتل خطأ فانه على المقر في ثلاث سنين قهستاني
(قوله ولا ما دون نصف عشر الدية) أي ما دون ارش الموضحة وهو خمسمائة وهذا خاص فيما دون النفس أما
بدل النفس فتحملة العاقلة وان قل كما لو قتل مائة رجلا حتر افعلى عاقلة كل مائة درهم أو قتل رجل عبد اقيمة مائة
من لارزمت العاقلة لان بدل النفس ثبت بالنص وجوبه على العاقلة اه ملخصا من العناية والكفاية (تنبيه)
قدم الشارح قبيل فصل الجنين ان الصحيح ان حكمة العدل لا تحمله العاقلة مطلقا أي وان بلغت ارش
الموضحة وذكر الاتقاني عن الكرخي ان العاقلة لا تعقل جنابة وقعت في دار الحرب فالدية في مال الجاني (قوله
لقوله عليه السلام الخ) ذكره فقهاؤنا في كتبهم عن ابن عباس موقوفا ومرفوعا لكن قيل انه من كلام
الشعبي قال في القاموس وقول الشعبي لا تعقل العاقلة عمدا ولا عبد ليس بحديث كما توهم الجوهري ومعناه
أن يجنى الحتر على عبد لا العبد على حتر كما توهم أبو حنيفة لانه لو كان المعنى على ما توهم لكان الكلام لا تعقل
العاقلة عن عبد ولم يكن ولا تعقل عبدا قال الاصمعي كتبت في ذلك أبا يوسف بحضرة الرشيد فلم يفرق بين عقلته
وعقلت عنه حتى فهمته اه أي لانه يقال عقلت القبيل اذا اعطيت دينه وعقلت عن فلان اذا الزسته دية
فاعطيتها عنه واجيب بأن عقلته يستعمل بمعنى عقلت عنه ويدل عليه السياق وهو قوله عمدا وكذا السياق
وهو ولا صلب ولا اعترافا لان معناه عن عمد وعن صلح وعن اعتراف تأمل والا حسن أن يجاب بأنه من الحذف
والايصال والاصل عن عبد واقوى دليل على ذلك ما رواه الامام محمد في موطنه بقوله حدثني عبد الرحمن بن
أبي الزناد عن أبيه عن عبد الله بن عتبة بن مسعود عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما قال لا تعقل العاقلة عمدا
ولا صلب ولا اعترافا ولا ما جنى المملوك اه فقد جعل الجاني مملوكا (قوله بل الجاني) ليس من لفظ الحديث
وانما هو عطف على جملة قوله واعلم انه لا تعقل عاقلة جنابة عبد الخ أي بل يتحمل ذلك الجاني وحده أي ولو حكما
كولي العبد كما افاده القهستاني أو هو عطف على قوله ولا ما لزمت بصلح أو اعتراف وأتى به ليربط قول المصنف
الا أن يصدقوه بما قبله من المتن (قوله أو تقوم حجة) هذا اذا اقامها قبل أن يقضى بها القاضي أي بالدية
على المقر أو ما لو قضى بها في ماله ثم اقامها ليحولها الى العاقلة لم يكن له ذلك لان المال قد وجب عليه بقضاء القاضي
فلا يكون له أن يطل قضاءه بينته صرح به في المبسوط اه رمي (قوله باقرار المدعى عليه) متعلق بثبت
وضمير وهو عائد على ما (قوله ولا عليه في ماله) معطوف على قوله فلا شيء عليها والضمير للقاتل (قوله لان
تصادقهما) علة للزوم القاتل حصته فقط وانما يلزم جميع الدية كما في المسألة الاولى لانه لم يوجد التصديق

من الولي بالقضاء بالدية على العاقلة في الاولى وقد وجد هنا فافتراه الزيلعي (قوله في ذلك) أي في دعوى القتل ط (قوله لان الحق عليه) أي وانما ثبت على العاقلة بطريق التحمل خانية (قوله لا العاقلة) هذا ليس في عبارة الخانية لكنه أخذ من مفهوم المصنف في قوله هو الجاني (قوله وهي غير متوجهة على العاقلة) بل على أبيه ان كان له أب وظاهره انه لا يلزم شيء بذلك الدعوى ط (قوله وبقي هنا شيء الخ) مخير للجواب من وجه آخر محصله انما اذا قلنا بصحة اقرارهم يلزم جريان الحلف لان القضاة ان كل موضع لو اقتربه لزمه فاذا انكر يستحلف الا في اثنين وخمسين صورة تقدمت آخر الوقف ليست هذه منها لكن اورد عليه ان الخصم هو الجاني كما مر ولا يستحلف من ليس بخصم وقد قضاه ان لا يصح اقرارهم ووجهه ان الدية انما تلزمهم بطريق التحمل عن القاتل فاقرارهم في الخيانة اقرار عليه فاذا لم يصح اقرارهم عليه لم يلزمهم موجه اذ لا يمكن تحمل ما ليس بثابت بخلاف ما اذا اقتر بالقتل وصدقوه فانه يلزمهم كما مر لان قصد يقتلهم الزمهم فحمل ما هو ثابت باقراره هذا والذي حرره العلامة الرملي لزوم التحليف على نفي العلم بما صرحوا به من انه لو قال كذبت بمالك على زيد واقتر الكفيل بأن له على زيد كذا وانكره زيد ولا يثبت له الكفيل دون الاصل بل فيه علم ان اقراره اذا وجد نفذ اذ اعلى المقر لا يتوقف على الاصل اذ هو حجة وان كانت قاصرة ومسا أمنا نظير هذه قال وقد ظفرت بالنقل في الثالث من جامع النصول في دعوى القتل الخطأ على القاتل تسمع والبيئة عليه تقبل بغيبة العاقلة ودعوى الدية على العاقلة بغيبة القاتل هل تصح فعلى قياس ما كتبناه عن بغ في آخر الفصل السادس ينبغي أن لا تصح دعواه كل الدية عليهم اه ملخصا أي فان مفهومه ان تصح بقدر ما يخصهم من الدية تأمل (قوله قاله المصنف) أي قال قلت يؤخذ الى هنا (قوله يعني اذا قتله الخ) لا حاجة اليه مع قول المتن نفس عبد اه ح نعم ذكر الزيلعي ذلك على عبارة الكثرة لانه ليس فيها ذكر النفس فكان المناسب للشارح أن يقول قيد بالنفس لان العاقلة الخ (قوله لا تحمل اطراف العبد) لانه يسلك بها مسلك الاموال ولذا لا يجري فيها التصاص بين الحر والعبد اتقاني (قوله اذالم يتناصروا) كذا فيما رأيت من النسخ وصوابه اذالم يتناصروا لانهم علوا عدم دخولهم في العاقلة بأنهم ليسوا من أهل النصرة ولهذا كان أصل الرواية عدم دخولهم وان بانروا كما قدمنا تقريره (قوله وان اختلفت ملهم) قيده في المتن بقوله ان لم تكن العداوة بين الملتين ظاهرة كاليهود مع النصارى اه وهو مستفاد من قول الشارح يعني ان تناصروا (قوله كل مسلم) عبارة الاتقاني وغيره والافني ماله في ثلاث سنين من يوم يتقضى به كافي المسلم وهذا في الذي أما المسلم ففي بيت المال (قوله كما بسطه في المجتبى) حيث قال لان الوجوب في الاصل على القاتل وانما يتحول على العاقلة بالقضاء فاذا لم يوجد له عاقلة بقيت الدية عليه ككافرين مسلمين في دار الحرب قتل احدهما صاحبه فعقله في ماله اه (قوله وحر بي اسلم) أي ولم يوال احدا (قوله فالدية في بيت المال) لان جماعة المسلمين هم أهل نصرته ولهذا اذامات كان ميراثه بيت المال فكذا ما يلزمه من الغرامة يلزم بيت المال زيلعي وهداية ومضاده انه لوله وارث معروف لا يلزم بيت المال ويأتى التصريح به (قوله وجعل الزيلعي) وكذا صاحب الهداية وغيره (قوله عن خوارزم) أي حاكمها عن حال أهل خوارزم اه ح وعبارة المجتبى قلت وفي زماننا بخوارزم لا يكون الا في مال الجاني الا اذا كان من أهل قرية أو محلة يتناصرون لان العشائر فيها قد هت ورحمة الناصر من بينهم قد رفعت وبيت المال قد اندم نعم اسامى أهلها ككتوبة في الديوان الوفا ومثبات لكن لا يتناصرون به فتعين أن يجب في ماله اه (قوله يرجع وجوبه في ماله) خبر قوله وظاهر قلت ولا حاجة الى جعله ترجيح للرواية الشاذة بل يمكن ترجيح ما ذكر على ظاهر الرواية فان أصل الوجوب على القاتل وحيث لا عاقلة تتحمل عنه ولا بيت مال يدفع منه يؤخذ ذلك من ماله كما مر في الذمى فظاهر الرواية مبنى على انتظام بيت المال والالزام اهد ارد ماء المسلمين فتدبر ثم رأينه كذلك في مختصر النقاية وشروحهما للتهستاني حيث قال ومن لا عاقلة له أي من العرب والعجم يعطى الدية من بيت المال ان كان موجودا أو مضبوطا والا أي والا يكن كذلك فعلى الجاني (قوله فيؤدى في كل سنة الخ) ظاهره عدم التقيد بثلاث سنين والافني من يكون الباقي على انه مع هذا درهم شكل أيضا لانه اذا أدى في كل سنة من عمره ثلاثة دراهم أو أربعة ففي تنقضى الدية واذا مات قبل بسط الباقي أو يؤخذ من تركته أو من غير هالم نمن اوضح هذا المقام (قوله

واهم ان الخصم في ذلك هو الجاني لان الحق عليه ولو كان صيبا فالخصم ابوه خانية قلت يؤخذ من قوله الخصم هو الجاني لا العاقلة جواب حادثة الفتوى وهي ان صيبا فتأ عين صبية فمات فأراد وليها تحليف العاقلة على نفي فعل الصبي والجواب انه لا تحليف لان ذلك فرع صحة الدعوى وهي غير متوجهة على العاقلة وبقي هنا شيء وهو ان العاقلة لو اقتر وباعل الجاني هل يصح اقرارهم بالنسبة اليهم حتى يقضى عليهم بالدية أم لا فان قلنا نعم ينبغي أن يجري الحلف في حقهم لظهور فائدة فاه المصنف بجما فليحذر (وان جنى حتر على نفس عبد خطأ فهي على عاقلة) يعني اذا قتله لان العاقلة لا تتحمل اطراف العبد وقال الشافعي لا تتحمل النفس أيضا (ولا يدخل صبي وامرأة ومجنون في العاقلة اذالم يتناصروا) يعني لو اقاتل غيرهم والافيد خلون على الصحيح كما مر (ولا يعقل كافر عن مسلم ولا بعكسه) لعدم التناصر (والكفار يتعاقلون فيما بينهم وان اختلفت ملهم) لان الكفر كله ملة واحدة يعني ان تناصروا والافني ماله في ثلاث سنين كالمسلم كما بسطه في المجتبى (واذا لم يكن للقاتل عاقلة) كالقبط وحر بي اسلم (فالدية في بيت المال) في ظاهر الرواية وعليه الفتوى درر وبرزازية وجعل الزيلعي رواية وجوبها في ماله رواية شاذة ذات وظاهر ما في المجتبى عن خوارزم من أن تناصروهم قد اندم وبيت المال قد اندم يرجع وجوبها في ماله فيؤدى في كل سنة ثلاثة دراهم

أو أربعة كما نقله في المجتبى عن الناطني قال وهذا حسن لا بد من حفظه واقره المصنف فليحفظ فقد وقع في كثير من المواضع انما في ثلاث سنين فافهم وهذا اذا كان القتال (مسلم) فلو ذمنا في ماله اجماعا برازية (ومن له وارث معروف مطلقا) ولو بعيدا أو محروما برك أو كافر (لا يعقله بيت المال) وهو الصحيح كما بسطه في الخمانية (ولا عاقلة للعجم) وبه جزم في الدرر قاله المصنف لعدم تناسرهم وقيل لهم عواقل لانهم يتناسرون كالاساكفة والصناديق والصرايين والسرايين فأهل محلة القتال وصنعتهم عاقلته وكذلك طلبة العلم قلت وبه أفتى الحلواني وغيره خانية زاد في المجتبى والخاص ان التناصر أصل في هذا الباب ومعنى التناصر انه اذا حربه امر قاموا معه في كفايته وتماه فيه وفي تنوير البصائر معزيا للمحافظة والحق ان التناصر فيه هم بالحرف فهم عاقلته الى آخره فليحفظ واقره القهستاني ان كان حر رشيد مشايخنا الحلواني ان التناصر منتف الا لغلبة الحسد والبغض وتبقى كل واحد المذكور له صاحبه قننه قلت وحيث لا قبلة ولا تناسر فالدية في ماله او بيت المال

* (كتاب الوصايا) *

يتم الوصية والايضاء يقال اوصى الى فلان أي جعله وصيا والاسم منه الوصاية وسيجي في باب مستقل واوصى لفلان بمعنى ملكه بطريق الوصية

قال أي صاحب المجتبى ونصه قلت وهذا حسن لا بد من حفظه فقد رأيت في كثير من المواضع انه يجب الدية في ماله في ثلاث سنين اه أقول وجوبها في ماله في ثلاث سنين هو الموافق لما ذكره في الذم ولا اشكال فيه فليتأمل فما ذكره في كثير من المواضع هو الا عدل فعنه لا يعدل (قوله وهذا) أي وجوبها في بيت المال أو الخلاف في وجوبها في بيت المال أو في ماله (قوله فلو ذمنا) أي لا عاقلة له (قوله ومن له وارث معروف) هذا قيد آخر لقوله وان لم يكن للقاتل عاقلة فالدية في بيت المال كما نبه عليه قاضي خان حيث ذكر ان ما سبق محمول على ما اذا لم يكن للقاتل وارث معروف بان كان لقيطا أو من يشبهه اه وقد مناهه مصاد كلام الزيلعي والهداية وبحث الرملي بأنه مخالف لاطلاق عامة الكتب واطال في ذلك ولكن قاضي خان من أجل من يعتمد على تعميمه لانه فقيه النفس كما قال العلامة قاسم (قوله او محروما برك او كافر) كستأمن اشترى عبدا مسلما فاعاقبه ثم رجع المستأمن الى داره فاسترق ثم جنى العتيق فهو في ماله لان له وارثا معروفا وهو المعتق مع ان ميراثه لومات لبيت المال لان معتقه رقيق في الحال افاده في الخمانية عن الاصل وكذا لو كان المعتق ذميا يكون العتق في مال الجاني أيضا لما مر ان الكافر لا يعقل عن المسلم فلا يرد ما مر من أن عاقلة العتيق قبيلة سيده كذا ظهر لي (قوله لا يعقله بيت المال) بل يكون في ماله وان كان له وارث مستحق كما يستفاد مما قرناه فانه اذا ورثه بيت المال ولم يعقله فاذا لم يرثه فعقله في ماله بالاولى ولا شيء على الوارث لان فرض المسألة فيمن لا عاقلة له (قوله ولا عاقلة للعجم) جمع عجمي وهو خلاف العربي وان كان فصيحيا مغرب (قوله وبه جزم في الدرر) وهو قول أبي بكر البلخي وأبي جعفر الهندي وان لان العجم لم يحفظوا انسابهم ولا يتناسرون فيما بينهم وليس لهم ديوان وتحمل الجناية على الغير عرف بخلاف القياس في حق العرب وبه أخذ الاستاذ ظهير الدين خانية (قوله عاقلته) أي اذا كانوا يتناسرون فيما بينهم ط ولا نفس ما مر من انه لا يؤخذ في كل سنة من كل واحد من العاقلة اكثر من درهم أو درهمين وثلاث (قوله اذا حربه امر) في المغرب حربه امر اصابهم من باب طلب (قوله وتماه فيه) حيث قال وان كان له متناسرون من أهل الديوان والعشيرة والمحلة والسوق فالعاقلة أهل الديوان ثم العشيرة ثم أهل المحلة وبه قال الناطني اه (قوله والحق الخ) قلت المدار على التناصر كما ذكره نتي وجد بطلاقة فهم عاقلته والافلا ط (قوله لكن حر الخ) هو تاييد لما جزم به في الدرر (قوله فالدية في ماله) أي عند عدم وجود بيت المال أو عدم انتظامه كما قد مناه والله تعالى اعلم

* (بسم الله الرحمن الرحيم كتاب الوصايا) *

ايراده اخر الكتاب ظاهر المناسبة لان آخر احوال الادمي في الدنيا الموت والوصية معاملته وقت الموت وله زيادة اختصاص بالجنايات والديات لما ان الجناية قد تفضي الى الموت الذي وقته وقت الوصية عناية والمراد هنا انه آخر نسبي نعم على ما في الهداية هو حقيق لانه لم يذكر فيها الفرائض لكن فيه انه ذكر في الهداية بعده كتاب الخنثى فهو نسبي أيضا كما افاده الطوري (قوله يتم الوصية والايضاء الخ) في المغرب اوصى الى زيد بكذا ايضاء ووصى به توصية والوصية والوصاية في معنى المصدر ثم سمي الموصي به وصية والوصاية بالكسر مصدر الوصي رقبيل الايضاء طلب الشيء من غيره ليفعله على غيب منه حال حياته وبعد وفاته وفي حديث الظهار استوصى ببن عمك خيرا أي اقبل وصيتي فيه وانتصاب خيرا على المصدر اي استيضاء خبر اه وفي المصباح وصيت الى فلان توصية واوصيت اليه ايضاء والاسم الوصاية بالكسر والفتح لغة واوصيت اليه بمال جعلته اه وفي القاموس اوصاد ووصاه توصية عهد اليه والاسم الوصاة والوصاية والوصية اه ونقل الامام النووي عن أهل اللغة انه يقال اوصيته ووصيته بكذا واوصيت ووصيت له واوصيت اليه جعلته وصيا قلت وبه ظهر انه لا فرق في اللغة بين المتعدي بنفسه أو باللام أو بالي في ان كلامها يستعمل بمعنى جعلته وصيا وان المتعدي بالي يستعمل بمعنى تملك المال وان كلام الوصية والايضاء يأتي لهما وان التفرقة بين المتعدي باللام والمتعدي بالي اصطلاحية شرعية كما يفهم من الدرر وبه صرح الطوري عن بعض المتأخرين وكأنهم تطروا في ذلك الى أصل المعنى فان معنى اوصيت اليه عهدت اليه بأمر اولادي مثلا ومعنى اوصيت له ملكته له كذا فمذوا كلامهم ما يعتدي به ما تضمننا معناه ثم اعلم ان جمع وصية وصايا وأصله وصايي فقلبت الياء

الاولى همزة لوقوعها بعد ألف مفاعل ثم ابدت كسرهما فتحة فانقلبت الياء الاخيرة ألفا ثم أبدلت الهمزة ياء
 اكراهة وقوعها بين ألفين بقي ان عومله الوصية والايصاء ليس على معنى انه جمع لهما كما لا يخفى بل على معنى
 ان الوصية تأتي اسماء من المتعدي بالى والمتعدي باللام فجمعت على وصايا مراد اديها كل من المعنيين فلا يرد
 ان ذكر باب الوصى في هذا الكتاب على سيدل التطفل فليأتل (قوله فحينئذ) تفريع على قوله بمعنى ملكه
 بطريق الوصية والاوضح ان يقول وهى عليك بزيادة واو ويرجع الضمير الى الوصية فى كلامه ط (قوله عينا
 كان اودينا) عبارة المنع وغيره عينا او منفعة اه ح (قوله بطريق التبرع) متعلق بملك اه ح
 وهذا القيد ذكره الريلى تعالى للنهاية (قوله ليخرج نحو الاقرار بالدين) أى الاقرار به لاجنبى وفيه ان
 القتالين من علمنا بأن الاقرار اخبار لا تملك استدلوا بهذه المسألة فانه لو كان تملك كالمزم أن لا يتقدم من كل
 المال كما أوضحناه فى كتاب الاقرار فحينئذ لا حاجة لاجراجه لانه لم يدخل والتحقيق ان قيد التبرع لاجراجه التملك
 بعوض كالبيع والاجارة وانه احتراز بقوله مضاف الى ما بعد الموت عن نحو الهبة فانها تملك تبرع للعال (قوله
 كاسي) اى فى أول باب العتق فى المرض (قوله ولا ينافيه الخ) جواب سؤال يرد على قوله يعنى بطريق التبرع
 تقريره ظاهر وأشار بقوله فتأمله الى دقة الجواب وذلك لان الواجب لحقه تعالى لما سقط بالموت أشبه التبرع
 ولم يكن كديون العباد اه ح أقول هذا مبنى على ان المراد بالتبرع ما ان شاء فعله وان شاء تركه وعلى
 ما قد مناه مراده ما كان مجانا لا بمقابلته عوض وبه يندفع السؤال (قوله وهى على ما فى المجتبى) عبارته
 والوصية اربعة اقسام واجبة كالوصية برذال ودائع والديون المجهولة ومستحبة كالوصية بالكفارات وفدية
 الصلاة والصيام ونحوها ومباحة كالوصية للاغنياء من الاجانب والاقارب ومكروهة كالوصية لاهل
 الفسوق والمعاصى اه وفيه تامل لما قاله فى البدائع الوصية بما عليه من الفرائض والواجبات كاللحج والزكاة
 والكفارات واجبة اه شربلا لى ومشى الزيلعى على ما فى البدائع وفى المواهب تجب على مديون بما عليه
 لله تعالى أو للعباد وهذا ما مشى عليه المصنف خلافا لما فى المجتبى من التفرقة بين حقوقه تعالى وحقوق العباد
 وما تر من سقوط ما وجب لحقه تعالى بالموت لا يدل على عدم الوجوب لان المراد سقوط ادائها والافهى
 فى ذمته فقول الشارح على ما فى المجتبى أى من حيث التقسيم الى الاربعة تأمل (قوله ومباحة لغنى) لعل
 المراد اذالم يقصد القرية أو مالواوصى له لكونه من أهل العلم او الصلاح اهانه له او لكونه رجلا كائنا او ذاعمال
 فينبغى ندمه تأمل (قوله ومكروهة لاهل فسوق) يرد عليه ما فى صحيح البخارى لعل الغنى يعتبر فيستدق
 والسارق يستغنى به عن السرقة والزانية عن الزنا وكان مراده ما اذا غلب على ظنه انه يصرفها للفسوق
 والفجور اه وحتى أقول وظاهر ما ترانها صحيحة لكن سيأتى آخر باب الوصية للاقارب تعليل القول
 بطلان الوصية بتطين القبر بأنها وصية بالمكروه وسيأتى تمامه هناك (قوله والافستحبة) أى اذالم
 يعرض لها ما يطلها (قوله ولا تجب الخ) رد على من قال بوجوبها للوالدين والاقربين اذا كانوا من لا يرون
 الآية البقرة وهى قوله تعالى كتب عليكم اذا حضر أحدكم الموت الآية والمراد بآية النساء آية الموارث واخرج
 البخارى فى صحيحه عن عطاء وابن عباس رضى الله تعالى عنهم قال كان المال للولد فكانت الوصية للوالدين
 فنسخ الله ذلك بأحب فجعل للزكوة وللزكاة وللزكاة وللزكاة وللزكاة وللزكاة وللزكاة وللزكاة وللزكاة
 مسند الى أبى امامة رضى الله تعالى عنه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول ان الله أعطى كل ذى
 حق حقه فلا وصية لوارث واخرجه الترمذى وابن ماجه وقال الترمذى حسن وهذا الحديث مشهور تلقته
 الامة بالقبول ونسخ الكتاب جائز عندنا بمثل اتقانى (قوله سبها ما هو سبب التبرعات) وهو تحصيل ذكر
 الخير فى الدنيا ووصول الدرجات العالية فى العقبى نهاية وهذا فى المستحبة أما الواجبة فالظاهر ان سببها سبب
 الاداء وهو خطاب الله تعالى باداء تلك الواجبات وقد قالوا ان القضاء يجب بما يجب به الاداء فتدبر (قوله
 أهلا للملك) الاولى قول النهاية أهلا للتبرع (قوله كاسي) أى بعد نحو ورقة (قوله وعدم استغراقه)
 أى الموصى به بالدين أى الابراء الغرماء فهستانى (قوله كاسي) أى فى المتن قريبا (قوله وقتها) أقول
 فى التاتريخية الموصى له اذا كان معينا من أهل الاستحقاق يعتبر صحة الايجاب يوم اوصى ومتى كان
 غير معين يعتبر صحة الايجاب يوم موت الموصى فلو اوصى بالثلث لبنى فلان ولم يسمهم ولم يشر اليهم فهو

فحينئذ (هى عليك مضاف الى
 ما بعد الموت) عينا كان
 اود بناقلت يعنى بطريق التبرع
 ليخرج نحو الاقرار بالدين فانه
 نافذ من كل المال كما سيجي
 ولا ينافيه وجوبها لحقه تعالى
 فتأمله (وهى) على ما فى المجتبى
 اربعة اقسام (واجبة بالزكاة)
 والكفارات (و) فدية
 (الصيام والصلاة التى فرط فيها)
 ومباحة لغنى (ومكروهة
 لاهل فسوق) (والافستحبة)
 ولا تجب للوالدين والاقربين
 لان آية البقرة منسوخة بآية
 النساء (سبها) ما هو (سبب
 التبرعات وشراؤها) يكون
 الموصى أهلا للملك فلم تجز من
 صغير ومجنون ومكاتب الا اذا
 اضاف اعتقه كاسي (وعدم
 استغراقه بالدين) لتقدمه على
 الوصية كاسي (و) كون
 (الموصى له حيا وقتها) تحقيقا
 أو تقديرا

للموجودين عند موت الموصي وان سماهم او اشار اليهم فالوصية لهم حتى لو ما تواترت الوصية لان الموصي له معين فتعتبر صحة الايجاب يوم الوصية اه ملخصا (قوله ليشمل الحمل) أي قبل أن تنفخ فيه الروح اذ بعد النفخ يكون حيا حقيقة اه ح (قوله ايراد الشر بلاية) حيث قال يرد عليه الوصية للعمل اذ يشترط وجوده لاحيائه لان نفخ الروح يكون بعد وجوده وقتا غير محدد اه ح (قوله وكونه غير وارث) أي ان كان ثمة وارث آخر والا تصح كالموصي أحد الزوجين لا آخر ولا وارث غيره كما سيأتي (قوله وقت الموت) أي لا وقت الوصية حتى لو اوصى لاختيه وهو وارث ثم ولد له ابن وصيت الوصية للاخ ولو اوصى لاختيه وله ابن ثم مات الابن قبل موت الموصي بذلت الوصية لاختيه (قوله ولا قاتل) أي مباشرة كالخاطي والعامد بخلاف المتسبب لانه غير قاتل حقيقة وهذا اذا كان ثمة وارث والا صحت وكان القاتل مكافا والا تصح للقاتل لو صيبا او مجنونا كما سيأتي (قوله وهل يشترط كونه) أي كون الموصي له معلوما أي معيننا شخصا كزيد او نوحا كالمساكين فلو قال اوصيت بثلثي لفلان أو فلان بطلت عنده للجهالة كما سيذكره قبيل وصايا الذمى وفي الولاوية اوصت أن يعتق عنها مائة بكذا ويعطى لها من الثلث كذا فان كانت الامة معينة جازت الوصيتان والاجازت الوصية بالعتق دون المال الا أن تنقوض ذلك الى الوصى وتقول أعطها ان احببت فان محمدا ذكر فمن اوصى ان تباع أمته ممن احببت تجبر الورثة على بيعها ممن احببت فان ابى الرجل أن يأخذها بقيتها يحيط عنه مقدار ثلث مال الموصى اه ملخصا قلت يؤخذ منه ان الوصية لمجهول تصح عند التخيير ووجه ظاهر فان هذه الجهالة لا تنفض الى المنازعة لارتفاعها بمعين من له التخيير بخلاف ما لو قال رجل اوصى لزيد او عمرو تأمل (قوله بعقد) متعلق بالتقليد (قوله مالا أو نفعا الخ) تعميم للموصى به (قوله ام معدوما) أي وهو قابل للتقليد بعقد من العقود قال في النهاية ولهذا قلنا بأن الوصية بما تقرر تخيله العام أو أبدأ تجوز وان كان الموصى به معدوما لانه يقبل التقليد حال حياة الموصى بعقد المعاملة وقلنا بأن وصيته بما تملكه اغنامه لا تجوز استحسانا لانه لا يقبل التقليد حال حياة الموصى بعقد من العقود اه وفي القهس تاتى الموصى به اذا كان مينا أو غير معين وهو شائع في بعض المال يشترط وجوده عند الوصية وان كان شائعا في كله يشترط عند الميراث كما اذا اوصى بمعز من غنمى او من مالى فانه يشترط وجود المعز في الاول عند الوصية وفي الثانى عند الموت اه ومثله في التارخانية وبأى تمامه في الباب الا تى (قوله وأن يكون بمقدار الثلث) أي ان كان ثمة وارث ولم يجزها بالا كثر وبما قترناه ظهر ان هذه الشروط بعضها شروط لزوم وهى ما توقفت الحق الغير ونفذت باجازه وبعضها شروط صحة (قوله وما يجرى مجراه الخ) فى الخاتمة قال اوصيت لفلان بكذا ولفلان بكذا او جعلت ربع دارى صدقة لفلان قال محمد اجيز هذا على الوصية وقال أبو يوسف فى سؤال عرض عليه واما قوله جعلت هو وصية لا يشترط فيها القبض والافراز اه ملخصا وفى النهاية وأما بيان الالفاظ المستعملة فيها ففى النوادر عن محمد اذا قال اشهد وانى اوصيت لفلان بألف درهم واوصيت ان لفلان فى مالى ألف درهم فالاولى وصية والاخرى اقرار وفى الاصل قوله سدس دارى لفلان وصية وقوله لفلان سدس فى دارى اقرار وعلى هذا قوله لفلان ألف درهم من مالى وصية استحسنانا اذا كان فى ذكر وصيته وفى مالى اقرار واذا كتب وصيته بيده ثم قال اشهد واعلى مالى هذا الكتاب جازا استحسنانا وان كتبها غيره لم يجز اه ملخصا (قوله وفى البدائع الخ) عبارتها على ما فى الشر بلاية وأما ركن الوصية فقد اخذت فيه قال اصحابنا الثلاثة أى الامام وصاحبه هو الايجاب والقبول الايجاب من الموصى والقبول من الموصى له فمالم يوجد اجمعا لا يتم الركن وان شئت قلت ركن الوصية الايجاب من الموصى وعدم الرد من الموصى له وهو أن يقع اليأس عن رده وهذا اشمل لتخصيص المسائل وقال زفر الركن هو الايجاب من الموصى فقط اه وكلام المصنف تبعا لشرح الهداية يشير الى أن القبول شرط لاركن وما فى البدائع هو الموافق لما يذكره فى سائر العقود كالبيع ونحوه من أن الركن كل منهما (قوله قلت الخ) عزاه فى الشر بلاية الى الخلاصة والظاهر ان المراد بالقبول دلالة عدم الرد فهو بمعنى ما قدمناه عن البدائع من قوله وان شئت قلت الخ ثم المعترف بالقبول والرد ما بعد الموت لا ما قبله كما سيأتي (قوله بأن يموت الخ) تصوير للدلالة ومثله الوصية للعمل وبني لو الموصى له غير معين كالفقراء والظاهر ان القبول غير

يشمل الحمل الموصى له فافهم
فان به يسقط ايراد الشر بلاية
(و) كونه (غير وارث) وقت
الموت (ولا قاتل) وهل يشترط
كونه معلوما قلت نعم
كما ذكره ابن سلطان وغيره
فى الباب الا تى (و) يكون
(الموصى به قابلا للتقليد بعقد
موت الموصى) بعقد من العقود
مالا أو نفعا وجودا للعمال
أم معدوما وان يكون بمقدار
الثلث (وركنها قوله اوصيت
بكذا لفلان وما يجرى مجراه
من الالفاظ المستعملة فيها)
وفى البدائع ركنها الايجاب
والقبول وقال زفر الايجاب فقط
قلت والمراد بالقبول ما يعم الصريح
والدلالة بان يموت الموصى له بعد
موت الموصى بالقبول

شرط أو هو موجود دلالة تأمل (قوله كما سيأتي) أي في الورقة الثانية (قوله وحكمها الخ) هذا في جانب الموصي له أما في جانب الموصى فقد مر أنها أربعة أقسام أفاده في الشريعة ليلية قال ط وفيه ان المراد بالحكم هنا الاثر المترتب على الشيء وفيما مر ما يعبر عنه بالصفة (قوله عند عدم المانع) أي من قتل أو حرابة أو استغراق بالدين أو نحو ذلك (قوله لا الزيادة عليه الخ) فإذا أوصى بما زاد على الثلث ولم يكن الا وارث يرث عليه واجازها فالبقية له وان اجاز من لا يرث عليه ففرضه في البقية وباقيها لبيت المال فلو أوصى بثلاث ماله واجازت الزوجة فلها ربع الثلث واحد من اثني عشر يخرج الثلثين وربع الباقي وليت المال ثلاثة ولزيد ثمانية وتماه في شرح السائقاني على منظومة ابن الشحنة في الفرائض وان لم تجزوا وصى لها أيضا ولا فقد أوضحه في الجوهر فراجعها (قوله الا أن تجزور رثته الخ) أي بعد العلم بما وصى به أما اذا علموا انه أوصى بوصايا ولا يعلمون ما أوصى به فقالوا اجزنا ذلك لا تصح اجازتهم خائفة عن المستحق ونقل السائقاني عن المقدسي اذا اجاز بعض الورثة جاز عليه بقدر حصته لو اجازت كل الورثة حتى لو وصى لرجل بالنصف واجاز أحد وارثين مستويين كان للجزء الرابع ولرفيقه الثلث وللموصى له الثلث الاصل والنصف السدس من قبل الجزاء اه ومنه في غاية البيان (تنبيه) اذا صحت الاجازة بعد الموت يملكه المجاز له من قبل الموصى عندنا وعند الشافعي من قبل الجزاء كما في الزيالي وسيجيء بيان ذلك آخر الباب الا ترى (قوله ولا تعتبر الخ) أي لانها قبل ثبوت الحق لهم لان ثبوته عند الموت فكان لهم أن يرثوه بعد وفاته بخلاف الاجازة بعد الموت لانه بعد ثبوت الحق وتماه في المخ وفي البرازية تعتبر الاجازة بعد الموت لا بعده هذا في الوصية أما في التصرفات المفيدة لاحكامها كالاعتاق وغيره اذا صدر في مرض الموت واجاز الوارث قبل الموت لارواية فيه عن اصحابنا قال الامام علاء الدين السمرقندي اعتق المريض عبده ورضى به الورثة قبل الموت لا يسعى العبد في شيء وقد نصوا على ان وارث المجروح اذا عفا عن الجراح يصح ولا يملك المطالبة بعد موت المجروح اه (قوله وهم كبار) المراد ان يكونوا من أهل التصرف وبأق تمامه (قوله يعني به تبر الخ) الانسب جعل هذه مسألة مستقلة فيعبر بالواو ط قات لعل الشارح يشير الى أخذ ذلك من عبارة المصنف بجعل الطرف وهو بعد موته مما تنازع فيه قوله تجزور وقوله ورثته ولما كان فيه خفاء أتى باللفظة يعني تأمل (قوله وقت الموت لا وقت الوصية) لانها تملك من مابعد الموت فيعتبر التملك وقته زيالي وقد مناعنه التفريع على ذلك (قوله على عكس اقرار المريض) فيعتبر كونه وارثا أو غير وارث عند الاقرار حتى لو أقر لغير وارث جاز وان صار وارثا بعد ذلك لكن بشرط أن يكون ارثه بسبب حادث بعد الاقرار كما لو أقر لاجنبية ثم تزوجها بخلاف ما اذا كان السبب قائما له من منعه منه مانع ثم زال بعده كما لو أقر لابنه الكافر أو العبد ثم أسلم أو عتق فانه يطل الاقرار كالوصية والهبة كما سيأتي متنافا ذكره الزيالي وغيره تبعاً للنهاية من انه لو أقر لابنه العبد لا يطل بالعتق لان ارثه بسبب حادث بعد الاقرار ولانه في المعنى اقرار اولاده الاجنبي فقد رده العلامة الانقائي بأنه سهو لا يصح نقله فقد نص على خلافه في الجامع الصغير اه قلت بل هو مخالف للمتمون أيضا كما يأتي على ان كون الارث فيه بسبب حادث محل نظر نعم ذكر في الهداية انه لو غير مديون يصح والا فلا وسيأتي قدبر (قوله ولو عند غنى ورثته الخ) اشار بزيادة الوصية الى أن الوصية بما دون الثلث عند عدم الغنى أو الاستغناء مستحبة أيضا وهو كذلك لما قال في الهداية ويستحب أن يوصى بدون الثلث سواء كانت الورثة اغنياء أو فقراء لان في التوقيص صلة القريب بترك ماله عليهم بخلاف استكمال الثلث لانه استيفاء تمام حقه فلا صلة ثم هل الوصية بأقل من الثلث أولى ام تركها قالوا ان كانت الورثة فقراء ولا يستغنون بما يرثون فالترك أولى لما فيه من الصدقة على القريب وقد قال عليه الصلاة والسلام أفضل الصدقة على ذي الرحم الكاشح ولان فيه رعاية حق الفقير والقربة جميعا وان كانوا اغنياء أو يستغنون بنصيبهم فالوصية أولى لانه يكون صدقة على الاجنبي والترك هبة من القريب والاقل أولى لانه يتقنى بها وجه الله تعالى وقد قيل في هذا الوجه بخير لا شتمال كل على فضيلة وهو الصدقة أو الصلة اه كلام الهداية وحاصله انه لا تنبغي الوصية بتمام الثلث بل المستحب التوقيص عنه مطلقا لانه عليه الصلاة والسلام قد استكثر الثلث بقوله والثلث كثير لكن التوقيص عند فقر الورثة وان كان مستحباً الا أن ثمة ما هو أولى منه وهو الترك أصلاً فان المستحب تتفاوت درجاته وكذا المسنون

كما سيأتي (وحكمها كون

الموصى به ملكا جديدا للموصى له)

كما في الهبة فيلزمه استبراء

الجارية الموصى بها (وتجوز

بالثلث للاجنبي) عند عدم المانع

(وان لم يجز الوارث ذلك لا الزيادة

عليه الا ان تجزور رثته بعد موته)

ولا تعتبر اجازتهم حال حياته

اصلا بل بعد وفاته (وهم كبار)

يعني يعتبر كونه وارثا

أو غير وارث وقت الموت لا وقت

الوصية على عكس اقرار المريض

لوارث (ونثبت بأقل منه) ولو

عند غنى ورثته

والصكره وغيره ما وجهنا ظهر لك ان اتيان الشارح المحقق بل الوصية موافق للهداية فافهم هذا
وفي القهستاني اذا كان المال قليلا لا ينبغي أن يوصى على ما قال أبو حنيفة وهذا اذا كان الاولاد كبارا
فلوصغارا فالترك أفضل مطلقا على ما روى عن الشيخين كما في قاضي خان اه فالتنعيل انما هو في الصكره بارأما
الصغار فترك المال لهم أفضل ولو كانوا أغنياء (تنبيه) قال في الحاشي القديسي من لا وارث له ولادين عليه
فالاولى أن يوصى بجميع ماله بعد التصديق بده (قوله واستغنائه بمصتهم) أي صيرورتهم أغنياء بان يرث
كل منهم أربعة آلاف درهم على ما روى عن الامام أبي ريث عشرة آلاف درهم على ما روى عن الفضلي قهستاني
عن الظهيرية واقتصر الاتقاني على الاول (قوله أي غنى واستغنائه) عبر بالواو اشارة الى أن المراد
بقوله بلا احدهما عدمهما معا اذ لو وجد أحدهما دون الآخر كان المندوب بالفعل لا الترك فيناقض ما قبله
فتدبر (قوله لانه) أي ترك الوصية (قوله كسستأمن) فانه اذا اوصى بكل ماله لمسلم أو ذمى جازلان
المنع عن الوصية بكل الحق الورثة ولا حق للورثة في دار الحرب ولو الجعية وسيأتي تمامه في باب وصايا الذمى
(قوله لعدم المزاحم) عليه لقوله وصحت وما بعده (قوله وتكون وصية بالعتق) أي تكون هذه الوصية وصية
للعبد بنفسه تصحيحها لها وبما زاد على قيمته الى تمام الثالث (قوله فان خرج من الثالث الخ) فيه اجمال وبيان
ما نقله ط عن الهندية عن البدائع ان كان المال دراهم أو دنانير وقيمة المثل العبد مثل ما وجب له صار قصاصا
ولو في المال زياده دفعت اليه أو في ثلثي العبد زيادة دفعت الى الورثة وان كان عروضا لا يصير قصاصا
الا بالتراضي لاختلاف الجنس ويسعى في ثلثي قيمته وله ثلث سائر امواله وهذا عنده وأما عنده ما فكله مدبر
فيعتق كله مقدما على سائر الوصايا فان زاد الثالث على قيمته دفع الورثة اليه وان قيمته أكثر سعى في الفضل
اه ملخصا قلت والخلاف مبني على تجزى الاعناق وعدمه كما في شرح المجمع واشارة بقدم العتق على سائر
الوصايا الى ثمة الخلاف وارضعها في العزيمة بما اذا اوصى بثلث ماله لعتقه الذي قيمته ألف درهم واوصى بثلثي
ألف درهم للفقراء أو مات وترك العبد وألقى درهم عتقه عنده ثلث العبد مجانا والثلثان من قيمته بين العبد
والفقراء سوية ويدفع العبد للفقراء ثلث قيمته وعندهما يعتق أولا كل العبد مجانا لاشي للفقراء اه فتأمل
ثم ان ظاهره ان كون هذه وصية بالعتق مبني على قرلهما تأمل (قوله أو بدنانير الخ) لو صدر بلا فتال
لابد ان ينظر لكان اوضح والمراد بالمرسلة كما سيذكره الشارح في الباب الآتي المطلقة غير المقيدة بثلث او نصف
او نحوهما اه أي كما اذا قال بمائة مثلا فافهم (قوله وصحت لمكاتب نفسه) أي اذا لم يعجز نفسه ولو بعد
موت السيد أما اذا عجز نفسه فهل يكون في حكم الوصية المملوك حرره نقلا اه ط (قوله أو لمديره أو لام ولده)
لان نفاذها بعد موت السيد وهما ح حزان اه ط (قوله لا لمكاتب وارثه) لانه عند موت الموصي
باق على ملك الوارث فتكون وصية للوارث تأمل وفي القهستاني لا تصح لعبد وارثه ومديره وام ولده
لانه وصية للوارث حقيقة بخلاف الوصية لابن وارثه كما في النظم اه (قوله وصحت للعمل) لانها
استخلاف من وجهه لانه يجعله خليفة في بعض ماله والجنين يصلح خليفة في الارث فكذا في الوصية
ولا يقال شرطها القبول والجنين ليس من أهله لانها تشبه الهبة والميراث فليشبهها بالهبة يشترط القبول
اذا امكن ولشبهها بالميراث يستط اذا لم يمكن عملا بالشبهين ولهذا يستقط بموت الموصي له قبل القبول
زيلي (قوله وبه) أي بالحمل لانه يجري فيه الارث فتجربى فيه الوصية أيضا لانها اخته زيلي
وهذا اذا لم يكن الحمل من المولى اتقاني وأشار اليه الشارح (تنبيه) قدمنا في باب اللعان عن فتح
التقدير أن تورث الحمل والوصية به وله لا يشبهان الا بعد الانفصال فيثبتان للولد لا للحمل اه أقول
والمراد بثبوت حكمهما والافهما ثابتان قبل ذلك فلا ينافي كلامهم هنا (فرع) في الظهيرية لو اعتق
اعتق الورثة الحمل الموصى به جازا عتاقهم وينضمون قيمته يوم الولادة اه أقول ووجهه ما علمت ان الوصية
به لا يثبت حكمها الا بعد الولادة فهو قبلها على ملك الورثة تبعالا لاه وبالولادة ثبت حق الموصي له وقد اتفقوا
عليه فنضموا قيمته وقتها تأمل (قوله لاقل من ستة اشهر) اذ لو ولد لستة اشهر أو لا أكثر حتم وجوده
وعدمه فلا تصح أفاده اتقاني (قوله ولو ميتا) مثل الموت الطلاق البائن ط أقول ومثله لو اقر الموصي
بأنها حامل فتثبت الوصية له ان وضعته ما بين سنتين من يوم أوصى لان وجوده في البطن عند الوصية ثبت

او استغنائه بمصتهم كتركها)
أي كإندب تركها (بلا احدهما)
أي غنى واستغنائه لانه حينئذ صفة
وصدقة (وتؤخر عن الدين
لتقدم حق العبد) وصحت بالكل
عند عدم ورثته (ولو كان كسستأمن
لعدم المزاحم) ولم يلو كسستأمن
ماله اتصافا وتكون وصية
بالعتق فان خرج من الثالث قبها
والاسعى في بقية قيمته وان فضل
من الثالث شي فهو له (وبدراهم
أو بدنانير مرسلة لا) تصح
في الاصح كما لا تصح بعين
من اعيان ماله (وصحت لمكاتب
نفسه أو لمديره أو لام ولده)
استحسننا لا لمكاتب وارثه
(وصحت للعمل وبه) كتوله
أوصيت بحمل جاري أو دابقي
هذه نفلان ثم انما تصح (ان ولد)
الحمل (لاقل من ستة اشهر) لوزوج
الحامل حيا ولو ميتا وهي معتدة
حين الوصية

بأقرار الموصي فإنه غير متم فيه لأنه واجب له ما هو خالص حقه بناء على هذا الاقرار وهو الثلث فيلحق بما لو صار
 معلوما يقينا بأن وضعته لأقل من ستة أشهر اهـ كذا نقله شيخنا شيخنا العلامة محمد التافلاقي الحنفي مفتي
 القدس الشريف عن مبسوط السرخسي (قوله فلاقل من سنتين) أي من وقت الموت أو الإطلاق ولو كان
 لاكثر من ستة أشهر من وقت الوصية ط (قوله ولا فرق) أي في صحة الوصية للحمل أو به (قوله لينفق عليه)
 قديمه لما سبأ أي من قوله أوصى بهذا التبذل لأب فلان فإن الوصية باطلة ولو قال يعلف بهاد أو أب فلان جاز
 (قوله صح) أي إذا قبل فلان اتقاني لأنها وصية له كما سيأتي (قوله ومدة الحمل) أي أقل مدته وهو صريح
 ما في القهستاني ط (قوله وللغيرل إحدى عشرة سنة) الذي رأيته في نسخة القهستاني إحدى عشر شهرا
 فلتراجع نسخة أخرى (قوله وعليه المتون) أفاد بذلك اعتماد ط (قوله وفي الكافي الخ) أقول هذا
 الذي ينبغي اعتماد فان أصحاب المتون كما صرحوا بما مر فقد صرحوا أيضا في آخر باب الوصية بالخدمة بأنه
 لو أوصى بصوف غنمه وولدها أي الحمل له الموجود عند موته وأقره الشارع فهو مخصص لا طلاقهم هنا فافهم
 (قوله ان كان له) أي ان كان الإيصاء للعمل لما مر أن من الشروط كون الموصى له موجودا وقت الوصية
 ولا يثبت بوجوده الا اذا ولد لأقل من ستة أشهر من وقتها (قوله ان كان به) لما قدمناه عن النهاية من ان
 الموصى به ان كان معدوما لا بد من ان يكون قابلا للتملك بعدد من العقود ولذا لم تجز الوصية بما تلد اغنامه
 (قوله لعدم قبضه) بيان للفرق بين الوصية والهبة فان الهبة تمليك محض والملك بالهبة انما يثبت بالقبض
 والجنين غير صالح لذلك أفاده في العناية أما الوصية فهي تمليك من وجه واستخلاف من وجه كما قدمنا (قوله
 لأنه لا ولاية للاب على الجنين) لان ثبوت الولاية لحاجة المولى عليه الى النظر والحاجة للجنين الى ذلك ولان
 الجنين في حكم جزء من اجزاء الام وكما لا يثبت للاب الولاية على الام فكذلك على ما هو من اجزائها وكذلك الام
 لو كانت هي التي صالت لان الابوة في الولاية أقوى فاذا كانت لا تبت للاب فالام أولى والجنين وان كان بمنزلة
 جزء منها من وجه فهو في الحقيقة نفس مودعة فيها فلا اعتبار معنى النفسية صحت الوصية والوصية للاجزاء
 لا تصح ولا يمكن تصحيح هذا الصلح من الام باعتبار الجزئية لهذا المعنى اهـ تافلاقي عن المبسوط (قوله
 قلت وبه علم الخ) هو المصنف في المنح ط وفي حاشية الاشباه للعموى في قاعدة التابع تابع ينبغي ان يقال
 ان كان شيئا يخشى عليه التلف فلولى بيعه والا فان كان حيوانا فكذلك لان موته تستغرقه بالنفقة ولو عسارا
 فلا هذا ما ظهر لي تفقها والقواعد تقتضيه اهـ (قوله بل قالوا الخ) انصراب اتقالي فإنه أفاد أنه لا تثبت
 الولاية عليه اصلا فضلا عن صحة التصرف وعدمها فافهم قال الرملي والنقل في عدم ولاية الاب والموصى على
 الجنين متظاهر كثير اهـ (تنبيه) افتى في الحامدية أخذها مما هنا بأنه لا يصح نصب الاب وصيا على حمل له لكن
 في الاشباه أول كتاب البيوع ينبغي ان يصح الوقف عليه كالوصية قال الحموى أي عليه فأفاد أنه يصح
 نصب وصى عليه وهو موافق لبحثه المار به افتى العلامة ابن السبكي مستند الى قولهم ان الوقف على
 الحادثين من اولاده صحيح وقولهم ان الوقف اخو الوصية فحيث دخلوا في الوقف دخلوا فيها أيضا أقول فيه
 نظر فان الظاهر ان مرادهم الوصية التي هي التملك فان الوقف اخوها لانه تصدق بالمنفعة والكلام في نصب
 الوصى على الحمل وذلك لا يشبه الوقف عليه كما لا يخفى وبه ظهر ما في كلام الحموى السابق هذا ولولا فالشيخ محمد
 التافلاقي رسالة في هذه المسألة وفق فيها بأنه صحيح ولكنه موقوف الى الولادة أخذها مما قدمناه عن فتح القدير
 من ان توريثه والوصية به وله موقوفان اليها أيضا والله تعالى أعلم (قوله وصحت بالامة الاجلها) يعني
 اذا قال أوصيت بهذه الامة الاجلها صحت الوصية والاستثناء أيضا وهو منقطع بمعنى لكن لان الحمل
 لا يتناول اسم الامة لفظا وانما يستحق بالاطلاق تبعها وتمامه في العناية (قوله صح استثنائه منه) أي
 والحمل يصح افراده بالوصية فكذا استثنائه منها زيلعي (قوله لا حربي في داره) أي وان اجازت الورثة لهنينا
 عن برهم بقوله تعالى انما ينههاكم الله الآية فعدم الجواز لحق الشرع لاحق الورثة بخلاف الوصية للوارث
 أولا لاجنبى بما زاد على الثلث فإنه لحق الورثة ولان الحربي في داره كالميت في حقنا والوصية للميت باطلة
 ونص محمد في الاصل على عدم جواز الوصية للعربي صريحاً وكذا في الجامع الصغير وذكر شراحه ان في السير
 الكبير ما يدل على الجواز ورده العلامة قاضي زاده بأن لفظ السير الكبير لو أوصى مسلم لحربي والحربي في دار

فلاقل من سنتين بدليل ثبوت
 نسبه اختيار وجوهرة ولا فرق
 بين الادى وغيره من الحيوانات
 فلو أوصى لما في بطن دابة فلان
 لينفق عليه صح ومدة الحمل
 للادى ستة أشهر وللغيرل إحدى
 عشرة سنة وللابل والخيول والحمير
 سنة وللبقرة تسعة أشهر وللشاة
 خمسة أشهر وللغنم شهران
 وللكلب أربعون يوما وللطيور أحد
 وعشرون يوما قهستاني معزيا
 للاستنفاء (من وقتها) أي من
 وقت الوصية وعليه المتون
 وفي النهاية من وقت موت الموصى
 وفي الكافي ما يفيد أنه من الاول
 ان كان له ومن الثاني ان كان به
 زاد في الكنز ولا تصح الهبة للحمل
 لعدم قبضه ولا ولاية لاحد عليه
 لقبض عنه زيلعي وغيره فلو صالح
 أبو الحمل عنه بما أوصى له لم يجز
 لأنه لا ولاية للاب على الجنين
 ولو الجنية قلت وبه علم جواب
 حادثة الفتوى وهي انه ليس
 للموصى ولو مختارا التصرف
 فيما وقف للعمل بل قالوا الحمل
 لا يلي ولا يولى عليه (وصحت بالامة
 الاجلها) لما تقرر أن كل ما صح
 افراده بالاعتد صح استثنائه منه
 ومالا فلا (ومن المسلم للذمى
 وبالعكس لا حربي في داره)

قد بداره لان المستامن كالذي
كما افاده المنلا بمناقلت وبه صرح
الحمدادى والزياحى وغيرهما
وسيجي متنا فى وصايا الذي
(وللوارثه وقاتله مباشرة)
لانسيبا كما مر (الاباجازة ورثته)
لقوله عليه الصلاة والسلام
لا وصية لوارث الا ان يجيزها
الورثة يعنى عند وجود وارث
آخر كما يفيد آخر الحديث
وسنحقيقه (وهم كبار) عقلاء
فلم تجز اجازة صغير ومجنون
واجازة المريض كابتداء وصية
ولو اجاز البعض ورد البعض جاز
على المجيز بقدر حصته (أو يكون
القاتل صيبا أو مجنونا) فتجوز
بلا اجازة لانهما ليسا أهلا لعقوبة
(اولم يكن له وارث سواء) كافي
الخالية أى سوى الموصى له القاتل
أو الوارث حتى لو اوصى لزوجته
أو هى له ولم يكن ثمة وارث آخر
تصح الوصية ابن كمال زادنى
المجبة فلوا وصت لزوجها بالنصف
كان له الكل قلت وانما قيدوا
بالزوجين لان غيرهما لا يحتاج الى
الوصية لانه يرث الكل برد أو رحم
وقد قد تمتناه فى الاقرار معزيا
لشربلا لية وفى فتاوى الفوازل
اوصى لرجل بكل ماله ومات ولم
يتزل وارثا الا امراته فان لم تجز
فلها السدس والباقي للموصى له
لان له الثلث بلا اجازة فيسبق
الثلثان فلها ربعهما وهو سدس
الكل ولو كان مكانها زوج فان
لم يجز له الثلث والباقي للموصى له
(ولامن صبي غير مميز أصلا)
ولفى وجوه الخير خلافا للشافعى

الحرب لا يجوز واعترضه فى العزيمة بأن ناقل الجواز مؤتمنون فى الاخذ والنقل وذكر العلامة جوى زاده ان
مرادهم بما يدل على الجواز ما ذكره فى شرح السير الكبير للسرخسى بقوله لا بأس ان يصل الرجل المسلم المشرك
قريبا كان أو بعيدا محاربا كان أو ذميا واستدل عليه بأحاديث منها انه بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم
خمسمائة دينار الى مكة حين لم يخطوا وأمر بدفع ذلك الى أبى سفيان بن حرب وصفوان بن امية ليصرفا على فقراء
أهل مكة فقبل ذلك أبى سفيان وأبى صفوان قال وبه نأخذ ولان صلته الرحم محمودة عند كل عاقل وفى كل دين
والاهداء الى الغير من مكارم الاخلاق قال صلى الله عليه وسلم بعثت لاتم مكارم الاخلاق فعرفنا ان ذلك
حسن فى حق المسلمين والمشرىكين جميعا اه فان الخلاف فى جواز صلته الحربى وعدمه لافى جواز الوصية
وعدمه اه لمخصا وتماه فى الشرىبلالية والحاصل ان التعليل بأن الحربى كالميت اقتضى عدم جواز الوصية
له والتعليل بالنهي اقتضى عدم جواز كل من الوصية والصله وما فى السير دل على جواز الصلة دون الوصية
خلافا لمفهومه شراح الجامع فصار الخلاف فى جواز الصلة فقط أقول وقد رأيت نص الامام محمد على جواز
الهدية حيث قال فى موطئه فى باب ما يكره من لبس الحربى والديباج ولا بأس أيضا بالهدية الى المشرك الحارب
ما لم يهد اليه سلاح أو درع وهو قول ابى حنيفة والعمامة من فقهاءنا اه (قوله لان المستامن كالذى)
فاذا أوصى لم أو ذمى بجميع ماله جاز كما مر وبأى تمامه (قوله كما افاده المنلا) فى بعض النسخ المنلا خسرو
(قوله وللوارثه) أى الوارث وقت الموت كما مر بيانه قال القهستاني واعلم ان الناطقى ذكر عن بعض
اشياخه ان المريض اذا عين لواحد من الورثة شيئا كالأرعى ان لا يكون له فى سائر التركة حق يجوز وقيل هذا
اذا رضى ذلك الوارث به بعدموته فيمنه يذ يكون تعيين الميت كتحسين باقى الورثة معه كفى الجواهر اه قلت
وحكى القواين فى جامع الفصولين فقال قيل جاز وبه ائفى بعضهم وقيل لا اه (فرع) قال فى البرازية وفى العتابة
اجتمع قرابة المريض عنده بأكون من ماله ان كانوا ورثته لم يجز الا ان يحتاج المريض اليهم لتعاهدهم فبأكون
مع عياله بلا اسراف وان لم يكونوا ورثته جاز من ثلث ماله لو بأمر المريض اه (قوله وقاتله مباشرة) لقوله
عليه السلام لا وصية لقاتل ولا له استعمل ما اخره الله فيحرم الوصية كالميراث سواء أوصى له قبل القتل ثم قتله
أو أوصى له بعد الجرح لا طلاق الحديث زياحى أقول والمراد بالاستعمال ما يظهر من حال القاتل والا فذهب
أهل الحوا والمقتول ميت باجله تأمل (فرع) جرحه رجل وقتله آخر جازت للجرح لانه ليس بقاتل ولو الجرحه
(قوله لانسيبا) ككافر البئر وواضع الحجر فى غير ملكه لانه غير قاتل حقيقة (قوله كما مر) أى فى كتاب
الحنائيات (قوله الاباجازة ورثته) الاستثناء متعلق بالمستثنين قال فى البرهان الوصية للقاتل تجوز باجازه
الورثة عنده ما وقار أبو يوسف لا تجوز والخلاف فى غير قتله عدمه بعد الوصية فانها تكون مائة بالاتفاق
شربلا لية (قوله وسنحقيقه) أى قريبا (قوله واجازة المريض كابتداء وصية) فاذا كان وارث الموصى
مريضافا جاز الوصية وهو بالغ عاقل ان برئ صحت اجازته وان مات من ذلك المرض فان كان الموصى له وارثه
لا تجوز اجازته الا ان تجيزه ورثته المريض بعدموته وان كان اجنبيا تجوز اجازته ويعتبر ذلك من الثلث منح
(قوله جاز على المجيز الخ) بأن يقدر فى حق المجيز كائن كلهم اجازوا وفى حق غيره كائن كلهم لم يجزوا
وقد تمتنا بيانه عن المتقدمى (قوله أو يكون) بالنصب عطف على قوله باجازه ورثته لانه فى تأويل ان يجيز
(قوله لانهم ليسا أهلا للعقوبة) ولذا لم يحرم الميراث وهذا التعليل ذكره الشربلا لى بحشامنه ولو فيه
نظراذلو كانت العلة فى الكبير العقوبة لم تجز الوصية بالا جازة كالميراث نعم هو ظاهر على قول أبى يوسف بأنها
لا تجوز للقاتل وان اجازها الورثة وعلاوالة بأن جنائيه بامية والامتناع لاجلها عقوبة له وأما عندهما فهو
لحق الورثة دفعا للغيظ عنهم حتى لا يشاركهم فى مال من سعى فى قتله وهذا لعدم باجازتهم والصبي بعزل من
الغيظ فلم يثبت فى حقه ما ثبت فى حق البالغ كذا فى الكفاية وغيرها (قوله أى سوى الموصى له) تفسير للضمير
فى سواء وقوله القاتل أو الوارث بدل من الموصى له (قوله حتى لو أوصى الخ) تفريع على قوله أو الوارث
وفى القهستاني ولو أوصى لقاتله ولا وارث له صحت الوصية له وهذا عند الطرفين (قوله فلها ربعهما)
لان الارث بعد الوصية ففرضها ربع الثلث الباقيين (قوله فله الثلث) وهو نصف الباقي (فرع) ترك امرأة
وأوصى لها بالنصف ولا جنبي بالنصف يعطى للاجنبي أو لا الثلث وللمرأة ربع الباقي يقسم بينهما

(وصي ذا) لا تصح (من)

مما لا في تجهيزه وأمر دفعه)

وتجوز استئصاله عليه تحمل

اجازة ٤ رضى الله عنه لوصية يافع

يعنى المراهق (وان) وصية

(مات بعد الادراك او اضافها

اليه) كان ادركت ثلثي اقلان

لم يجز اقصور ولا يتفلا يملك تجهيزا

او تعدينا كفي الدالاق بخلاف

العبد كما افاده بقوله (ولا من عبد

ومكاتب وان ترك) المكاتب

(وفاء) وقبل اعند هـ ما تصح في

صورة ترك الوفاء درر (الا اذا

اضافها) كل منهما وعبارة الدرر

اضافها (الى العتق) فتصح لزوال

المانع وهو حق المولى (ولا من

معتقل اللسان بالاشارة الا اذا

امتدت عقلمته حتى صارت له اشارة

معهودة فهو كخرس) وقدر

الامتداد سنة وقيل ان امتدت

لموته جازا قراره بالاشارة والشهاد

عليه وكان كخرس قالوا وعليه

الفتوى درر وسيجي في مسائل

شقي (وانما يصح قبولها بعد موته)

لان اوان ثبوت حكمها بعد الموت

(فبطل قبولها او رده اقبل) وانما

تملك بالقول (الا اذا مات موصيه

ثم هو بلا قبول فهو) اى المال

الموصى به (لورثته) بلا قبول

استحسانا كما مر وكذا لو اوصى

للغيرين يدخل في ملكه بلا قبول

استحسانا لعدم من يلى عليه ليقبل

عنه كما مر (وله) اى الله - وصى

(الرجوع عنها بقول صريح

على قدر حقهما تارخانية وفيها تركت زوجها فقط وقد كانت أوصت لاجنبي بالنفقة فلموصى
له نصف المال وللزوج الثلث والسدس لبيت المال اه ولو اوصى لكل منهما بالكل فندأوضحه في الجوهرة
(قوله الا في تجهيزه وامر دفعه) لكنه تراعى فيه المصلحة لما قل في الخلاصة عن الروضة لو اوصى بأن يكفن
بالفدينار يكفن بكفن وسط ولو اوصى بأن يكفن في ثوبين لا يراعى شرائط الوصية ولو اوصى بأن يكفن
في خمسة أثواب أو ستة أثواب يراعى شرائطه ولو اوصى بأن يدفن في مقبرة كذا بقرب فلان الزاهد تراعى
شرائطه ان لم يلزم في التركة مؤنة الجمل ولو اوصى بأن يدفن مع فلان في قبر واحد لا يراعى شرطه اه شر بلاية
اقول وظاهر كلامه يوهم أن صاحب الخلاصة ذكر المسألة في وصية الصبي وليس كذلك بل عبارة الخلاصة
مطلقة ومثلها في البرازية (قوله وعليه تحمل اجازة عمر الخ) قال في العناية والاثم محمول على انه كان قريب
العهد بالحلم يعنى كان بالغالم يمض على بلوغه زمان كثير ومثله يسمى يافعا مجازا أو كانت وصيته في تجهيزه وأمر
دفعه ورد بأنه صح في رواية الحديث انه كان غلاما لم يجتم ولم يمتد له عماله فكيف يصح التأويل
قال الطحاوى والاحتجاج هذا لا يصح من الشافعي لانه مرسل وعندنا المرسل وان كان حجة لكن هذا مخالف
قوله عليه السلام رفع القلم عن ثلاث وفيه نظر لان المراد بالقلم التكليف وما نحر فيه ليس منه وقال ابن حزم وهو
مخالف لقوله تعالى وابتلوا اليسامى الآية فانهم يتدل على أن الصبي ممنوع من ماله اه ملخصا قول قديقال
رفع التكليف دليل الخرج عن الاقوال والتصرفات فان ذلك لازم له شرعا تأمل (قوله يعنى المراهق) تفسير
ليافع والمراهق من قارب البلوغ وهذا التفسير موافق لما في المغرب قوله وقيل عندهما الخ) هذا الخلاف
فما اذا اوصى بثلاث ماله مثلا أم لو اوصى بعين من ماله فلا تصح اجماعا كما انه يصح اجماعا اذا اضاف الوصية
الى ما يملكه بعد العتق والدليل مذكور في المطولات ط (قوله الا اذا اضافها) بأن قال اذا عتقت
فثلث مالى وصية لفلان أو اوصيت بثلث مالى له حتى لو عتق قبل الموت باء بدل الكتابة أو غيره ثم مات كان
للموصى له ثلث ماله وان لم يعتق حتى مات عن وفاء بطلت الوصية لان المالك له حقيقة لم يوجد زيلعى (قوله
وعبارة الدرر اضافها) كأن نسخته كذلك والا فالذى رأيت فيها كعبارة المصنف (قوله لزوال المانع الخ)
بيان لوجه المخالفة بين ما وبين الصبي فان اذليتهما كامله وانما منع الحق المولى فتصح اضافته مالى حال سقوط
حق المولى اما الصبي فاهليته قاصرة فليس بأهل لقول ملزم فلا يملك تجهيزا ولا تعدينا (قوله بالاشارة) متعلق
بتصح المقدر بعد اداة النفي (قوله وقيل ان امتدت لموته جاز) قال في الكفاية وذكر الحاكم رواية عن ابي
حنيفة ان دامت العتلة الى الموت يجوز اقراره بالاشارة والشهادة عليه لانه يحجز عن النطق يعنى لا يرجي زواله
فمكان كالأخرس قالوا وعليه الفتوى اه قال السامحاني سوا طالت المدة أو قصرت والقول الا قول مشروط
بالامتداد سنة زان لم يصل بها الموت هذا ما يظهر من كلامهم (قوله درر) وبه جزم في متن المواهب (قوله
وانما تملك بالقبول) دخول على المتن فان لم يقبل بعد الموت فهي موقوفة على قبوله ليست في ملك الوارث
ولا في ملك الموصى له حتى يقبل أو يموت اتفانى عن مختصر الكرخي (قوله ثم هو بلا قبول) اى ولا رد (قوله
استحسانا) والقياس بطلانها لان تمامها موقوف على القبول وقد فوت وجه الاستحسان انهاء من جهة
الموصى تماما لا يلحقه الفسخ ووقفت على خيار الموصى له فصار كالبيع بالخيار للمشتري لو مات في الثلاث قبل
الاجازة يتم والسمعة لورثته فكذا هنا فيكون موته بلا رد كقبوله دلالة اتفانى (تنبيه) قال المقدسي واذا قبل
الموصى له ملك الموصى به والا فلا عند الجمهور ان كان معين يمكن قبوله بخلاف نحو الفقراء وبني هاشم ومصلحة
مسجد ورجوع وفي الظهيرية قال اعطوا بعد موتى ثلث مالى مساكين سكة كذا فلما مات اى الوصى - بالمال
اليهم فقوالوا لا يزيدوه وليس بنا حاجة اليه قال ابو القاسم يرث المال الى الورثة وان رجعا قبل رده للورثة لبطلان
حقهم بالرد وفي الاشياء واذا قبلها ثم ردها على الورثة ان قبلوها انفسخ ملكه والام يجبروا اه سائحاني
(قوله وله الرجوع عنها) لان تمامها يموت الموصى ولان القبول يتوقف على الموت والايجاب المفرد يجوز
ابطاله في المعاوضات كالبيع في التبرع اولى عناية واعلم أن الرجوع في الوصية على انواع ما يحتمل الفسخ
بالقول والفعل كل وصية بعين وما لا يحتمل الا بالقول كل وصية بالثلث أو الربع فانه لو باع أو وهب لم تبطل وتنفذ
الوصية من ثلث الباقي وما لا يحتمل الا بالفعل كالتدبير المقيد للو باعاه صح لكن لو اشتراه عاد لحاله الاول

في الموصى به ما يمنع تسليمه الا به
 كنت السويق) الموصى به (بسم
 والبناء) في الدار الموصى بها
 بخلاف تجصيصها وهدم بنائها
 لانه تصرف في التابع (وتصرف)
 عطف على بقول صريح وعطف
 ابن الكبار تعال للدرر بأو عليه
 فهو أصل ثالث في كون فعله يفيد
 رجوعه عنها كما يفيد من الدرر
 قدبر (يزيل ملكه) فانه رجوع
 عاد للملكة ثانيا لا (كالبيع
 والهبه) وكذا اذا خلطه بغيره بحيث
 لا يمكن تمييزه (لا) يكون راجعا
 (بفعل ثوب اوصى به) لانه تصرف
 في التبعية واعلم ان التغيير بعد
 موت الموصى لا يضر أصلا (ولا
 يجمع ودها) درر وكز ووقاية وفي
 الجمع به يفتى ومثله في العيني ثم نقل
 عن العيون ان الفتوى على انه
 رجوع وفي السراجية وعليه
 الفتوى واقتره المصنف (وكذا
 لا يكون راجعا) بقوله كل وصية
 اوصيت بها فخرام اوربا او اخرتها
 بخلاف قوله (زكته او) بخلاف
 قوله كل وصية اوصيتها فهي
 باطلة أو الذي اوصيت به لزيد فهو
 اعمروا فلان وارثي) فكل ذلك
 رجوع عن الاول وتكون لوارثه
 بالاجازة كما مر (ولو كان فلان)
 الاخر (ميتا وقتها فالاولى من
 الوصيتين بحالها) ابطال الثانية
 ولو حيا وقتها مات قبل الموصى
 بطلت الاولى بالرجوع والثانية
 بالموت (وتبطل هبة المريض
 ووصيته لمن نكحها بعد ها) أي بعد
 الهبة والوصية لما تقرر انه يعتبر
 لجواز الوصية بكون الموصى له
 وارثا او غير وارث وقت الموت

وما لا يحتملهم ما كالتدبير المطلق اه ملخصا من الاتقاني والتهستاني (قوله أوفعل الخ) هذا رجوع
 دلالة والاول صريح وقد ثبت ضرورة بان يتغير الموصى به ويتغير اسمه كما اذا اوصى بعنب في كرمه فصار زيبا
 أو بيضة فخصنتها دجاجة حتى افرخت قبل موت الموصى وتماه في الكفاية (قوله بان يزيل اسمه الخ)
 كما اذا اتخذ الحديد سيفا والصفرا آنية لانه لما أثر في قطع ملك المالك فلان يؤثر في المانع اولى زيل في المنع
 عن حصول الملك للموصى له واذا ذبح الشاة الموصى بها كان مجرد الذبح رجوعا وكان ينبغي عدمه لانه نقصان
 كقطعه الثوب ولم يخلطه وهدم بناء الدار ولكن نقول الذبح دليل على استبقائه على ملكه فكان دليل الرجوع
 لان اللحم قلما يبقى عادة الى وقت الموت اتقاني (قوله كنت السويق الخ) وكالقطن يحشوبه والبطانة يبطن
 بها والظهارة يظهر بها لانه لا يمكن تسليمه بدون الزيادة ولا يمكن نقضها لانه حصل في ملك الموصى من جهته
 هداية وكذا الوزع فيها شجرا أو كرما لا لوزع رطبة خانية (قوله لانه تصرف في التابع) وهو البناء
 والتجصيص زينة اتقاني وانظر هل تطين الدار وتكليسها كائنا أو كالتجصيص ثم رأيت في الخانية مانصه
 وان طينها يكون رجوعا اذا كان كثيرا اه وتماه ذلك في شرح الوهبانية فراجع (قوله عطف على
 بقول) فيه مسامحة لان العطف على المجرور بدون الجار افاده ح (قوله فهو اصل ثالث الخ) يعني انه
 قسم ثالث للفعل المقيد للرجوع خلافا لما يفيد تعبير المصنف من أنه مقابل للفعل لكن قال ح هذا انما يظهر
 في عبارة الدرر حيث قال أو يزيد ولم يذ كر لفظة تصرف وأما على ذكرها فلا سواء كان بأو وبالواو اه (قوله
 عاد للملكة ثانيا) أي بالشراء أو بالرجوع عن الهبة زيلعي وهذا في غير المدبر المقيد بقوله ان مت من مرضي
 هذا فانت حرقانه لو باعه ثم اشتراه عاد الى الحال الاول كما نقله الاتقاني وقد مناه (قوله وكذا اذا خلطه بحيث
 لا يمكن تمييزه) أقول وكذا ان أمكن ولكن بعسر كشعير برة وكان عليه ان يذ كر هذا عند قول المتن أوفعل يقطع
 حق المالك سائحا في (قوله لانه تصرف في التبعية) كذا في بعض النسخ وفي بعضها في النفع بالنون والفاء وعلى
 كل فالمراد به ازالة الوسخ وعبارة الهداية لان من أراد ان يعطى ثوبه غيره يفعله عادة فكان تقريره اه أي
 ابقاء للوصية لارجوعا عنها (قوله لا يضر أصلا) أي سواء كان قبل القبول أو بعده زيلعي لانه حصل بعد
 تمامها لان تمامها بالموت كفاية (قوله ولا يجمع ودها) لان الرجوع عن الشيء يقتضي سبق وجوده ووجود
 الشيء يقتضي سبق عدمه اذا لم يوجد نقي لاصل العقد فلو كان الجود رجوعا اقتضى وجود الوصية وعدمها فيما
 سبق وهو محال كفاية (قوله وأقره المصنف) قال في شرح المتقي ولكن المنون على الاول ولذا قدمه
 المصنف على عادته اه أقول واخر في الهداية دليله فكان مختار له قال في النهاية وجزم به في المواهب
 والاصلاح قال في قضاء الفوائت من الجروا اذا اختلف التصحيح والافتاء فالعمل بما وافق المتون اولى (قوله
 فخرام اوربا الخ) لان الوصف يستدعي بقاء الاصل والتأخير ليس للسقوط كتأخير الدين زيلعي
 (قوله فكل ذلك رجوع) لان الترك اسقاط والباطل المذهب المتلاشي ولان قوله الذي اوصيت به الخ يدل
 على قطع الشركة بخلاف ما اذا اوصى به لرجل ثم اوصى به لآخر لان المحل يحتمل الشركة واللفظ صالح لها زيلعي
 (قوله لبطلان الثانية) أي لان الاولى انما تبطل ضرورة كونها للثاني ولم تكن فبقي الاول على حاله زيلعي
 (قوله وتبطل هبة المريض ووصيته الخ) لان الوصية ايجاب عند الموت وهي وارثة عند ذلك ولا وصية
 للوارث والهبة وان كانت منجزة صورة فهي كالمضاف الى ما بعد الموت حكما لان حكمها يقرر عند الموت الا ترى
 انما تبطل بالدين المستغرق وعند عدم الدين تعتبر من الثلث هداية (قوله بعدها) كذا في النسخ والذي
 رأيته في المنع بعدها بضمير التثنية وهي الانسب (قوله لجواز الوصية) أي اثباتا ونقضا (قوله وقت الموت
 الخ) فتصح لو اوصى لزوجته ثم طلقها ثلاثا أو واحدة ومضت عندها مات الموصى قهستاني (قوله لانه
 يعتبر الخ) لان الاقرار ملزم بنفسه فلا يتوقف الى شرط زائد كوقف الوصية الى الموت فيصح اقراره بالدين
 لانه حصل لاجنية اتقاني (قوله فلو أقرها) أي للمرأة الاجنبية المفهومة من الكلام وهو تفرع على
 قوله أو غير وارث يوم الاقرار اي جازا لقرارها لانها غير وارثة وقته وان صارت وارثة وقت الموت وقد منا
 انه يشترط كون الارث بسبب حادث بعد الاقرار كالتزوج هنا بخلاف ما لو كان بسبب قائم وقت الاقرار لكن
 منع منه مانع ثم زال عند الموت كما افاده بقوله ويطل الخ ومثله ما لو أقر لزوجته ككفاية أو الامة ثم اسلمت

قبل موته أو اعتقت لا يصح الاقرار اقيام السبب حال صدوره كما افاده الزيلعي (قوله أو عبدا) قبله الزيلعي
 بما اذا كان عليه دين لأن الاقرار وقع له وهو وارث عند الموت فيبطل كالوصية وان لم يكن عليه دين صح
 الاقرار لانه وقع للمولى اذا العبد لا يملك اه وعزاه في الهداية الى كتاب الاقرار وظاهر ما قدمناه قبل أوراق
 عن الزيلعي والنهاية عدم بطلان الاقرار بعقوب الابن المقر له مطلقا وقد مناهما فيه قتنه (قوله اقيام البنوة
 وقت الاقرار) علة لبطلان الاقرار وأما الوصية رالجهة فلان المعتبر فيهما وقت الموت كما قدمه وقد صار الابن
 وارثا وقت فبطلا (قوله وهبة مقعد الخ) المقعد بضم ففتح من لا يقدر على القيام والمفلوج من ذهب نصفه
 وبطل عن الحس والحركة والاشل من شلت يده عناية (قوله به علة السل) هو أولى مما في النهاية عن المغرب
 من أن المسلول من سلت خدميته لما قال الاتقاني انه لا يناسب هنا لانه بعد تطاول الزمان لا يسمى مريضا أصلا
 (قوله ان طالت مدته سنة) هذا على ما قاله أصحابنا وبعضهم قالوا ان عد في العرف تطاولا فتطاول والا فلا
 تهمة تاني (قوله ولم يخف موته منه) هذه الجملة وقعت موضحة للجهة الشرطية مجوز عن المفتاح اه ط
 ثم المراد من الخوف الغالب منه لانفس الخوف كفاية وفهم القهستاني عدم الخوف بأن لا يزداد ما به وقتا
 فوقتا اه لانه اذا تقدم العهد صار طبعه من طباعه كالعمى والعرج وهذا ان المانع من التصرف مرض
 الموت وهو ما يكون سببا للموت غالبا وانما يكون كذلك اذا كان بحيث يزداد حالا لحالا الى أن يكون آخره الموت
 وأما اذا استحيى وصار بحيث لا يزداد ولا يخاف منه الموت لا يكون سببا للموت كالعمى ونحوه اه
 لا يخاف منه ولهذا لا يشتغل بالتداوى اه زيلعي وغيره (قوله والا تطل وخيف موته) عبارة القهستاني
 والا يكن واحدا منهم ابان لم تطل مدته بأن مات قبل سنة أو خيف موته بأن يزداد ما به يوما فيوما اه ومفهومه
 انه اذا لم تطل ولم يخف موته فهو من الثلث ويخاف نفسه عبارة الزيلعي ونصها أي ان لم يتطاول يعتبر تصرفه من
 الثلث اذا كان صاحب فراش ومات منه في أيامه لانه في ابتدائه يخاف منه الموت ولهذا ابتدأ فيكون
 مرض الموت وان صار صاحب فراش بعد التطاول فهو كمرض حارث حتى تعتبر تصرفاته من الثلث اه وهو
 الموافق لكلام الشارح وبقي ما اذا طال وخيف موته وعتضى عبارة القهستاني انه من الثلث أيضا وهو المفهوم
 من تقييد المصنف ما يكون من كل المال بقوله ولم يخف موته (قوله لانها امراض مزمنة) أي طوييلة الزمان
 وهو تعليل لقوله من كل ماله فكان ينبغي ذكره قبل قوله والا الخ قال في المنخ وفي الفصول العمادية وأما المقعد
 والمفلوج قال في الكتاب ان لم يكن قديما فهو بمنزلة المريض وان كان قديما فهو بمنزلة الصحيح لان هذه علة
 مزمنة وليست بقاتلة اه (قوله وعليه اعتمد في التجريد) وفي المعراج ومثل صاحب المنظومة عن حد مرض
 الموت فقال كثرت فيه أقوال المشايخ واعتمادنا في ذلك على قول الفضلي وهو أن لا يقدر ان يذهب في حوائج
 نفسه خارج الدار والمرأة لحاجتها داخل الدار صعود السطح ونحوه اه وهذا الذي جرى عليه في باب طلاق
 المريض وصححه الزيلعي أقول والظاهر انه مقيد بغير الامراض المزمنة التي طالت ولم يخف منها الموت كالفاالج
 ونحوه وان صبرته ذافراش ومنعته عن الذهاب في حوائجه فلا يخاف ما جرى عليه اصحاب المتون والشروح
 هنا تامل (قوله والمختار الخ) كذا اختاره صاحب الهداية في كتابه التجنيس (تنبيه) تبرع الحساب
 حالة الطلق من الثلث ولو اختلفت الطائفتان للقتال وكل منهما مكافئة للآخرى أو مقهورة فهو في حكم مرض
 الموت وان لم يختلطوا فلا ركب البصر ان كان ساكنا فليس بخوف وأن هبت الريح أو اضطرب فهو مخوف
 والمحبوس اذا كان من عادته القتل فهو خائف والا فلا معراج ملخصا وتأمله مع ما تر في باب طلاق المريض
 (قوله واذا اجتمع الوصايا الخ) اعلم أن الوصايا ما أن تكون كلها لله تعالى أو للعباد أو يجمع بينهما وأن اعتبار
 التقديم مختص بحقوقه تعالى لكون صاحب الحق واحدا أو ما اذا تعدد فلا يعتبر في العباد خاصة لا يعتبر فيها
 التقديم كالواوصى بثلثه لانسان ثم به لا آخر الا أن ينص على التقديم أو يكون البعض عتقا أو محاسبة على
 ما سمي أو ما لله تعالى فان كان كله فرائض كالزكاة والحج أو واجبات كالكفارات والندور وصدقة الفطر
 أو تطوعات كاللحج التطوع والصدقة للفقراء يبدأ بما بدأ به الميت وان اختلفت يبدأ بالفرائض قدمها الموصى
 أو آخرها ثم بالواجبات وما جمع فيه بين حقه تعالى وحق العباد فانه يقسم الثلث على جميعها ويجعل كل جهة
 من جهات القرب مفردة بالضرب ولا تجعل كلها جهة واحدة لانه وان كان المقصود بجميعها وجه الله تعالى

(ويبطل اقراره ووصيته وهبته
 لابنه كافرا) أو عبدا أو مكاتبا
 (ان اسلم أو اعتق بعد ذلك) لقيام
 البنوة وقت الاقرار فيورث
 تهمة الاثارة (وهبة مقعد ومفلوج
 واشل ومسلول) به علة السل
 وهو قرح في الرئة (من كل ماله ان
 طالت مدته) سنة (ولم يخف موته
 منه والا) تطل وخيف موته (فن
 ثلثه) لانها امراض مزمنة لا
 قاتلة قيل مرض الموت أن لا يخرج
 لحوائج نفسه وعليه اعتمد في
 التجريد برؤية والمختار انه ما كان
 الغالب منه الموت وان لم يكن
 صاحب فراش قهستاني عن هبة
 الذخيرة (واذا اجتمع الوصايا

فكل واحدة منها في نفسها متصودة قسفر دكوصايا الادمين ثم تجمع فيقدم فيها الا هم فالاهم فلو قال ثلث
مال في الحج الزكاة ولزيد والكفارات قسم على اربعة اسهم ولا يقدم الفرض على حق الادمي لحاجته وان
كان الادمي غير معين بأن اوصى بالصدقة على الفقراء فلا يقسم بل يقدم الاقوى فالاقوى لان الكل يتيحق
لله تعالى اذ لم يكن ثم مستحق معين هذا اذ لم يكن في الوصية عتق منفذ في المرض او معلق بالموت كالتدبير
ولا محاباة منجزة في المرض فان كان بدئ بهما على ما سياتي تفصيلا في باب العتق في المرض ثم يصرف الباقي
الى سائر الوصايا اه ملخصا من العناية والنهاية والتبيين (قوله قدم الفرض) كالحج والزكاة والكفارات
لان الفرض اهم من النفل والظاهر منه البداية بالاهم زيلعي واراد بالفرض ما يشمل الواجب بقريته قوله
والكفارات لكن الفرض الحقيقي مقدم على الواجب كما مر وفي القهستاني فيبدأ بالفرض حق العبد ثم حق
الله تعالى ثم الواجب ثم النفل كما روى عنهم (قوله وان تساوت قوة الحج) قال في الملتقى وان تساوت
في الفرضية وغيرها قدم ما قدمه وقيل تقدم الزكاة على الحج وقيل بالعكس الخ ومثله في الاختيار
والقهستاني فاشار الى انه لا يقدم بعض الفرائض على البعض بل بتقديم من الموصى اذ تساوت قوة أي
بأن كانت كلها فرائض حقيقية اترازا عما لو كان فيها واجبات وان القول بتقديم بعض الفرائض على بعض
غيره مقدم والقائل بذلك الامام الطحاوي وبالأول الامام الكرخي وذكر انه قول الكل حيث قال في مختصره
قال هشام عن محمد عن أبي حنيفة وأبي يوسف وهو قول محمد كل شيء كان جميعه لله تعالى من الحج والصدقة
والعتق وغيره فاوصى به رجل والثلث لا يبلغ ذلك فان كان كله تطوعا بدئ بالاول مما نطق به حتى يأتي على آخره
او ينقص الثلث فيبطل ما بقي وكذلك لو كان كله فريضة بدئ بالاول فالاول حتى يكون القصاص على الآخر
وان كان بعضه تطوعا وبعضه فريضة أو أوجبته على نفسه بدئ بالفرض أو ما أوجبته على نفسه وان آخره في نطقه
قال هشام الى هنا قولهم جميعا وتمامه في غاية البيان (قوله قال الزيلعي الخ) أقول قال الزيلعي بعد
قول الكرخي وان تساوت في القوة الخ لان الظاهر من حال المرء أن يبدأ بما هو الاهم عنده وان شأنا بالظاهر
كالنساء فكذا نص على تقديمه فتقدم الزكاة على الحج لتعلق حق العبد بهما وهما على الكفارة لربحانها
عليها لانه جاء الوعيد فيهما ما لم يأت في غيرهما وكفارة القتل والظهار واليمين مقدمة على الفطرة الخ
ومثله في النهاية أقول صدر تقريره موافق لقول الكرخي وآخره أقول الطحاوي فتدبر بين القولين مفرعا
أحدهما على الآخر وقد علمت من عبارة الملتقى تخالفهما وان الثاني منهما ضعيف فتدبر ولم أر من أوضح
هذا المحل فتأمل ثم رأيت الاتقاني قال في غاية البيان وقال بعضهم ان كفارة القتل تقدم على كفارة اليمين
لقوتها بشرط الاسلام فيها ثم كفارة اليمين على كفارة الظهار لوجوبها به تلك حرمة اسم الله تعالى والثمانية
بإيجاب حرمة على نفسه ولنا فيه نظر لانه خلاف المنصوص من الرواية لانه لا تقدم الفرائض بعضها على بعض
وكذلك التطوع بل يبدأ بما بدأ به الموصى وقدم نص الكرخي على ذلك والمعنى في تقديم الزكاة والحج على
الكفارات ذكرناه وهو الوعيد ومثل هذا لم يوجد في شيء من الكفارات اه وأراد ببعض صاحب النهاية
أقول وتقديم الحج والزكاة على الكفارات ظاهرا لان الكفارات واجبة كما تراكب الاتقاني نفسه ذكرانه تقدم
الكفارات على الفطرة والفطرة على الاضحية كما فعل الزيلعي والشارح ولعله بناء على قول الطحاوي وعليه
لا مانع من تقديم بعض الكفارات على بعض اذا وجد المخرج كفعلة صاحب النهاية وتبعه الزيلعي وبه يسقط النظر
فتدبر (قوله يبدأ بكفارة قتل ثم يمين ثم ظهار) تقدم وجه ترتيبها (قوله ثم افطار الخ) يخالف لما في النهاية
من تقديم الفطرة لوجوبها بالاجماع وبأخبار مستندة فاضه على كفارة الافطار شيوئها بخبر الواحد وعلى النذر
لانها بإيجاب الله تعالى فتقدم على ما يجب بإيجاب العبد والنذر على الاضحية للاختلاف في وجوبها دون
وجوبه (قوله وتقدم العشر) لعله لا شمله على حق الله تعالى والعباد بخلاف الخراج فانه قاصر على الثاني
ط (قوله أن حج النفل أفضل من الصدقة) يشير الى تقديمه عليها وان آخره الموصى لكن في العناية والنهاية
أن ما ليس بواجب قدم فيه ما قدمه كحج تطوع وعتق نسمة غير معينة وصدقة على الفقراء وهو ظاهر الرواية
وروى الحسن عن اصحابنا انه يبدأ بالفضل فالفضل يبدأ بالصدقة ثم الحج ثم العتق اه وقوله يبدأ بالصدقة
ثم الحج مبنى على ما كان يقول الامام أولا ولما اهدم شقة الحج رجع فاذا حج بمقدار ما يريد انفاقه كان أفضل

قدم الفرض وان آخره الموصى
وان تساوت (قوة) تقدم ما قدم اذا
ضاف الثلث عنها) قال الزيلعي
كفارة قتل وظهار ويمين مقدمة
على الفطرة لوجوبها بالكتاب
دون الفطرة والنظرة على الاضحية
لوجوبها بجماعا دون الاضحية وفي
التهستاني عن الظهيرية عن الامام
الطواويسي يبدأ بكفارة قتل ثم يمين
ثم ظهار ثم افطار ثم النذر ثم الفطرة
ثم الاضحية وتقدم العشر على الخراج
وفي البرجندی مذهب أبي حنيفة
اخر ان حج النفل افضل من
الصدقة (اوصى بحج) أي حجة
الاسلام (أج عنه راكبا) فلولم
تبلغ النفقة من بلده فقال رجل أنا
أج عنه بهذا المال ما شئلا يجزيه
قهستاني معزى التهمة فلولم من بلده
(ان كفى نفقته ذلك والافن حيث
تكني

(قوله أئج عنه) بالبناء لافعل (قوله وان مات حاج في طريقه الخ) قدم الشارح في باب الحج عن الغير انه انما تجب الوصية به اذا أخره بعد وجوبه اما اذا حج من عامه فلا (قوله رابكا) لانه لا يلزمه أن يحج ماشيا فوجب عليه الاجحاج على الوجه الذي لزمه زبلي (قوله فلو لم تبلغ النفقة الخ) ومثله بالاولى ما في التهستاني أيضا لو كان في المال المدفوع وفاء بالركوب فشى واستبقى النفقة لنفسه فهو مخالف ضامن للنفقة لانه لم يحصل ثوابه اه (قوله أنا أئج عنه) أي من بلده (قوله من بلده) لان الواجب عليه أن يحج من بلده والوصية لاداء ما هو الواجب عليه زبلي فان أئج الوصى من غير بلده بضمن الا أن يكون ذلك المكان بحيث يبلغ اليه ويرجع الى الوطن قبل الدليل اه مناسك السندى وفيه الوأرصى أن يحج عنه من غير بلده يحج عنه كما أوصى قرب من مكة أو بعد اه قات والظاهر أن الموصى يأثم بذلك لتركه الواجب عليه ومثله لو أوصى بما لا يكفي للاجحاج من بلده تأمل (قوله وعليه المتون) وهو الصحيح واختاره الحموي والنسفي وصدر الشريعة وغيرهم اه قاسم (قوله قافهم) يشير الى انه مما خرج من قاعدة تقديم الاستحسان على القياس (قوله ومن لا وطن له الخ) ولوله أو طان فن اقربها الى مكة وان ميكافات بخراسان فن مكة الا أن يوصى بالقران فن خراسان جوهره (فرغ) قال اججوا عنى ثلث مالى أو بألف وهو مبلغ حججافان صرح بواحدة اتبع ورد الفضل الى الورثة والاج عنه حججافى سنة واحدة وهو الافضل أو فى كل سنة اه سندى (قوله بلغت الوصية) لان العبد المشتري بالكل مغاير لما اشترى بالثلاث درر وتطيره يتقال فيما بعد ط (قوله فصار معنوها الخ) عبارة الخانية فصار معنوها فكث كذلك زمانا ثم مات بعد ذلك قال محمد وصيته باطلة اه وانظر هل تعتبر فيه المدة المعتمدة في الجنون والظاهر نعم اذا فرق بينهما ولان الزمان منكر استة أشهر تأمل (قوله في قول ابى حنيفة) الاقتصار عليه يدل على اعتقاده ط وفي الظهيرية قال اوصيت بثلث مالى لله تعالى فالوصية باطلة في قول ابى حنيفة وقال محمد جائزة وبصرف الى وجوه البروبه يفتى اه (قوله فان الوصية باطلة) لانها ليست من اهل الملك نظرا الى لفظ الموصى لا الى قصده وظهيره ما في المعراج اوصى بشئ للمسجد الحرام لم يجز الا ان يقول يتفق على المسجد لانه ليس من اهل الملك وذكر النفقة بمنزلة النص على مصالحه وعذر محمد يصح وبصرف الى مصالحه تصحها لكلامه اه (قوله جاز) أى وتكون وصية لصاحب الفرس خانية أقول ويؤخذ منه ومما ذكره الاتقانى من انه لو أوصى بالثلث مالى بطن دابة فلان لينفق عليها جازا اذا قبل صاحبها اه أن له ان يصرفها في مصالحه وانه يشترط أن يكون ممن تصح وصيته له وانها تبطل برده وبمونه قبل الموصى تأمل (قوله وتبطل بيعها) وكذا بموتها خانية والظاهر انه راجع للمشتري ولعل وجهه انها وان كانت وصية لصاحبها الا انها معلقة في المعنى على وجودها في ملكه تأمل ثم رأيت في اللؤلؤ الجية قال بعد قوله فاذا بيع الفرس بطل مانعه لان هذه وصية لصاحب الفرس وتطيره موقوف والله لا اكلم عبد فلان او لا اركب دابة فلان اه أى فان الميز تبطل بزوال الاضافة بان باع العبد أو الدابة مثل لان العبد أو الدابة لا يهجر لذاته بل لاجل صاحبه كما قررره في محله فهنا تبقى الوصية مادامت الاضافة موجودة وتبطل بزوالها لكن في اللؤلؤ الجية أيضا قبل هذا الفرع لو أوصى لمهلك فلان بأن يتفق عليه كل شهر عشرة دراهم فالوصية جائزة وتدور مع العبد حيثما دار بيع أو عتق وعبرة الظهيرية قال أبو يوسف ومحمد كانت الوصية له بعد وتدور معه حيثما دار بيع أو عتق وان صالح مولاه عن ذلك واجاز العبد جاز وان عتق ثم اجاز فجازته باطلة اه وتأمله مع ما قدمناه من ان الوصية لعبد الوارث لا تجوز لانها وصية للوارث حقيقة (قوله وله سكناها) أى بالمهاياة مع الوارث زمانا (قوله وليس للوارث بيع ثلثها) لثبوت حق الموصى له في سكنى كلها بظهور مال آخر أو بخراب ما في يده فحينئذ يراهم في باقيها (قوله له ذلك) أى للوارث بيع ثلثها (قوله وله ان يقاسم الورثة) معطوف على قوله وله سكناها والضمير للرجل أى للموصى له المقاسمة في عين الدار بالاجراء ان احتملت القسمة وهذا اعدل من المهاياة لما فيه من التسوية بينهم زمانا واثما كما في الهداية والمسألة ستأتى في باب الوصية بالخدمة والسكنى (قوله

هداية ومجتبى وملتقى قات وفاده
أن قوله قياس وعليه المتون فكان
القياس هنا هو اعتماد قافهم
(ان بلغ نفقته ذلك والا فمن حيث
تبلى) ومن لا وطن له فن حيث
مات اججوا (أوصى بأن يشترى
بكل ماله عبد فيعتق عنه) عن
الموصى (ولم تجز الورثة بطلت
كذا اذا أوصى بأن يشترى له
عبد بألف درهم وزاد الالف
على الثلث) وقالوا يشترى
بكل الثلث في المسألتين مجمع
(مريض اوصى بوصايا ثم برئ
من مرضه ذلك وعاش سنين
ثم مرض فوصاياه باقية ان لم يقل
ان مت من مرضى هذا فقد
أوصيت بكذا) كذا في الخانية
اوصى بوصية ثم جن ان أطبق
الجنون) حتى بلغ ستة اشهر
(بطلت والا لا) وكذا الوأرصى ثم
أخذ بالوسواس فصار معنوها
حتى مات بطلت خانية (أوصى بأن
يعاريته من فلان أو بأن يسقى
عنه الماء شهر فى الموسم أو فى
سبيل الله فهو باطل) في قول ابى
حنيفة رحمه الله تعالى خانية (كما
لو أوصى بهذا الثوب لدواب فلان)
فان الوصية باطلة ولو قال يعلف بها
دواب فلان جاز ولو أوصى بان
يتفق على فرس فلان كل شهر
كذا جاز وتبطل بيعها ولو أوصى
بسكنى داره لرجل ولا مال له سواها
جاز وله سكناها مادام حيا وليس
للوارث بيع ثلثها وقال أبو يوسف
له ذلك وله ان يقاسم الورثة أيضا
ويقر بالثلث للوصية خانية (ولو
أوصى بقطعة لرجل ومجبه لا آخر
وأوصى بالحم شاة معينة لرجل

وعلى الموصى لهما ان يدوس ويسلخ الشاة) كان عليه ان يقول ان يدوسا ويسلخا الشاة بالف التثنية اه ح
 قلت وان يزيد ويحلبا القطن كما في الظهيرية وهذا لان المقصود اخراج كل منهما عن صاحبه بخلاف ما اذا اوصى
 بدهن هذا السمس لرجل وبكسبه لا خرا وبما في اللبن من الزبد لرجل وبالمخمس لآخر فالنفقة على صاحب الدهن
 والزبد لان المقصود اخراجهما فقط وبه يتغير مال الشريك عن حاله فعليه تخليصه ولو كانت الشاة حية فأجر الذبح
 على صاحب اللحم خاصة لان التذكية لا لجل اللحم لا لجله كما في الولوالجية (قوله في رمضان) لعله انما خصه
 لزيادة ذلك فيه والا فغير رمضان مثله وانظر هل ذلك مقيد بقدر الحاجة ثم رأيت في البرازية لو قال ثلث مالي
 في سبيل الله فهو للغزو فان اعطوا حاجا منقطعا جازوا في النوازل لو صرف الى سراج المسجد يجوز ان يركن الى سراج
 واحد في رمضان وغيره اه وهذا يستأنس به في تعيين قدر الحاجة ط (قوله وتصرف الفقراء الكعبة) الذي
 في الولوالجية وغيرهما المساكين مكة (قوله وكذا المسجد وللتدس) أقول الذي في المنع عن المجتبي وبيت المقدس
 والحاصل ان في الايصاء للمسجد قولين قول بعدم الصحة وقول بالصحة كما سيأتي قبيل فصل وصايا الذي ثم على
 الصحة هل تصرف على منفعه أو على فقرائه قال محمد بالاول على ما هو كالصريح في كلامهم وأما الثاني
 فصريح به في المجتبي على ما ترى والقاتل بعدم الصحة هو الشيخان الا ان يقول ينفق على المسجد فيجوز انفاقا
 واجازه محمد مطلقا على ارادة مصلحه تصحح الكلام لا على ارادة عينه لانه لا يملك سواء عين المسجد او لا
 وبه ائتي صاحب البحر كما سيأتي وأما بيت المقدس فلا يهضم انه ينفق عن المسجد حتى ان البرازي عزي
 ما في المتن لمحمد فافهم ولا تفسد ويذبحي الافتاء بأن الوصية للمسجد وصية لفقرائه في مثل الازهر كذا احتزرها
 المحل السائحاني رحمه الله تعالى وانظر ما في شرح الوهبانية (قوله جاز غيرهم) قال في الخلاصة الافضل ان
 يصرف اليهم وان اعطى غيرهم جازوهذا أقول أبي يوسف وبه يفتي وقال محمد لا يجوز اه قلت والاول موافق
 اقولهم في النذر بالغاتعين الزمان والمكان والدرهم والفقير (قوله لوارث الموصي) لان الرقبة على ملكه
 ولوالجبة ودل نفقته في وقف المسجد كما لو اوصى بخدمته لزيد فان نفقته عليه كما سيأتي لم اره (قوله لا أعمال البر)
 قال في الظهيرية وكل ما ليس فيه تملك فهو من أعمال البر حتى يجوز صرفه الى عمارة الوقف وسراج المسجد دون
 تزيينه لانه اسراف اه (قوله فالوصية باطلة) هو الاصح كما في جامع القتاوي (قوله ويطعم) أي وبأن يطعم تأمل
 (قوله ويحل لمن طال مقامه ومسافته) ويستوى فيه الغنى والفقير خانية وتفسير طول المسافة ان لا يستوا
 في منازلهم ظهيرية والمراد ان لا يمكنهم المبيت فيها لو أرادوا الرجوع اليها في ذلك اليوم (قوله يضمن)
 الظاهر ان هذا اذا لم يقتدر الموصي مقدار معلوما (قوله وحل المصنف الاول) أي ما في المتن من البطلان
 (قوله بقيد ثلاثة ايام) الباء السببية وعبرة المصنف وما ذكر عن أبي بكر البلخي مقيد بثلاثة ايام وفي اليوم
 الثالث تجتمع النائمات فتكون وصية لهن فبطلت اه والظاهر انه في عرفهم كذلك وكأنه اخذه مما في الخانية
 عن أبي القاسم ان جعل الطعام الى أهل المصيبة في الابتداء غير مكروه لاشتغالهم تجهيز الميت ونحوه وأما
 في اليوم الثالث فلا يستحب لان فيه تجتمع النائمات فيكون اعانة على المعصية أقول وعلى السائحاني للبطلان
 بانها وصية للناس وهم لا يحصون كما لو قال أوصيت للمسلمين وليس في اللفظ ما يدل على الحاجة فوقع تملكهم
 مجهول فلم تصح اه (قوله والثاني) وهو القول بالجواز أقول قد منان القول الاول هو الاصح وظاهره
 الاطلاق ويؤيده ما في اخر الجناز من فتح القدير حيث قال ويكره اتخاذ الضيافة من الطعام من أهل الميت لانه
 شرع في السرور لاني السرور وهي بدعة مستحقة روى الامام احمد عن جرير بن عبد الله قال كنا عند الاجتماع
 الى أهل الميت وصنعهم الطعام من النياحة ويستحب لخيران أهل الميت والا قربا لا بعد تهينة طعام لهم
 يشبههم يومهم وليلتهم لقوله صلى الله عليه وسلم اصنعوا لآل جعفر طعاما فقد جاء ما يشبههم نعمه الترمذي
 وصححه الحاكم (قوله أوصى بأن يصلي عليه فلان) لعل وجه البطلان أن فيها ابطال حق الولي في الصلاة عليه
 (قوله أو يكفن في ثوب كذا) انظر ما قدمناه عند قول المصنف ولا من صبي بميزال في تجهيزه (قوله وسنخقه)
 أي قبيل فصل الوصية بالخدمة بأن المختار انه لا يكره طيبن التبرور ولا القراءة عندها ويذبحي ان القول يبطلان
 الوصية مبني على القول بكرهه ذلك وسيأتي ما فيه (قوله وقال محمد تصرف لوجوه البر) قد مناعن الظهيرية
 انه المفتي به أي لانه وان كان كل شيء لله تعالى لكن المراد التصديق لوجهه تعالى تصحيح الكلامه بقريته الحال

وعلى الموصى لهما ان يدوس ويسلخ الشاة) كان عليه ان يقول ان يدوسا ويسلخا الشاة بالف التثنية اه ح
 قلت وان يزيد ويحلبا القطن كما في الظهيرية وهذا لان المقصود اخراج كل منهما عن صاحبه بخلاف ما اذا اوصى
 بدهن هذا السمس لرجل وبكسبه لا خرا وبما في اللبن من الزبد لرجل وبالمخمس لآخر فالنفقة على صاحب الدهن
 والزبد لان المقصود اخراجهما فقط وبه يتغير مال الشريك عن حاله فعليه تخليصه ولو كانت الشاة حية فأجر الذبح
 على صاحب اللحم خاصة لان التذكية لا لجل اللحم لا لجله كما في الولوالجية (قوله في رمضان) لعله انما خصه
 لزيادة ذلك فيه والا فغير رمضان مثله وانظر هل ذلك مقيد بقدر الحاجة ثم رأيت في البرازية لو قال ثلث مالي
 في سبيل الله فهو للغزو فان اعطوا حاجا منقطعا جازوا في النوازل لو صرف الى سراج المسجد يجوز ان يركن الى سراج
 واحد في رمضان وغيره اه وهذا يستأنس به في تعيين قدر الحاجة ط (قوله وتصرف الفقراء الكعبة) الذي
 في الولوالجية وغيرهما المساكين مكة (قوله وكذا المسجد وللتدس) أقول الذي في المنع عن المجتبي وبيت المقدس
 والحاصل ان في الايصاء للمسجد قولين قول بعدم الصحة وقول بالصحة كما سيأتي قبيل فصل وصايا الذي ثم على
 الصحة هل تصرف على منفعه أو على فقرائه قال محمد بالاول على ما هو كالصريح في كلامهم وأما الثاني
 فصريح به في المجتبي على ما ترى والقاتل بعدم الصحة هو الشيخان الا ان يقول ينفق على المسجد فيجوز انفاقا
 واجازه محمد مطلقا على ارادة مصلحه تصحح الكلام لا على ارادة عينه لانه لا يملك سواء عين المسجد او لا
 وبه ائتي صاحب البحر كما سيأتي وأما بيت المقدس فلا يهضم انه ينفق عن المسجد حتى ان البرازي عزي
 ما في المتن لمحمد فافهم ولا تفسد ويذبحي الافتاء بأن الوصية للمسجد وصية لفقرائه في مثل الازهر كذا احتزرها
 المحل السائحاني رحمه الله تعالى وانظر ما في شرح الوهبانية (قوله جاز غيرهم) قال في الخلاصة الافضل ان
 يصرف اليهم وان اعطى غيرهم جازوهذا أقول أبي يوسف وبه يفتي وقال محمد لا يجوز اه قلت والاول موافق
 اقولهم في النذر بالغاتعين الزمان والمكان والدرهم والفقير (قوله لوارث الموصي) لان الرقبة على ملكه
 ولوالجبة ودل نفقته في وقف المسجد كما لو اوصى بخدمته لزيد فان نفقته عليه كما سيأتي لم اره (قوله لا أعمال البر)
 قال في الظهيرية وكل ما ليس فيه تملك فهو من أعمال البر حتى يجوز صرفه الى عمارة الوقف وسراج المسجد دون
 تزيينه لانه اسراف اه (قوله فالوصية باطلة) هو الاصح كما في جامع القتاوي (قوله ويطعم) أي وبأن يطعم تأمل
 (قوله ويحل لمن طال مقامه ومسافته) ويستوى فيه الغنى والفقير خانية وتفسير طول المسافة ان لا يستوا
 في منازلهم ظهيرية والمراد ان لا يمكنهم المبيت فيها لو أرادوا الرجوع اليها في ذلك اليوم (قوله يضمن)
 الظاهر ان هذا اذا لم يقتدر الموصي مقدار معلوما (قوله وحل المصنف الاول) أي ما في المتن من البطلان
 (قوله بقيد ثلاثة ايام) الباء السببية وعبرة المصنف وما ذكر عن أبي بكر البلخي مقيد بثلاثة ايام وفي اليوم
 الثالث تجتمع النائمات فتكون وصية لهن فبطلت اه والظاهر انه في عرفهم كذلك وكأنه اخذه مما في الخانية
 عن أبي القاسم ان جعل الطعام الى أهل المصيبة في الابتداء غير مكروه لاشتغالهم تجهيز الميت ونحوه وأما
 في اليوم الثالث فلا يستحب لان فيه تجتمع النائمات فيكون اعانة على المعصية أقول وعلى السائحاني للبطلان
 بانها وصية للناس وهم لا يحصون كما لو قال أوصيت للمسلمين وليس في اللفظ ما يدل على الحاجة فوقع تملكهم
 مجهول فلم تصح اه (قوله والثاني) وهو القول بالجواز أقول قد منان القول الاول هو الاصح وظاهره
 الاطلاق ويؤيده ما في اخر الجناز من فتح القدير حيث قال ويكره اتخاذ الضيافة من الطعام من أهل الميت لانه
 شرع في السرور لاني السرور وهي بدعة مستحقة روى الامام احمد عن جرير بن عبد الله قال كنا عند الاجتماع
 الى أهل الميت وصنعهم الطعام من النياحة ويستحب لخيران أهل الميت والا قربا لا بعد تهينة طعام لهم
 يشبههم يومهم وليلتهم لقوله صلى الله عليه وسلم اصنعوا لآل جعفر طعاما فقد جاء ما يشبههم نعمه الترمذي
 وصححه الحاكم (قوله أوصى بأن يصلي عليه فلان) لعل وجه البطلان أن فيها ابطال حق الولي في الصلاة عليه
 (قوله أو يكفن في ثوب كذا) انظر ما قدمناه عند قول المصنف ولا من صبي بميزال في تجهيزه (قوله وسنخقه)
 أي قبيل فصل الوصية بالخدمة بأن المختار انه لا يكره طيبن التبرور ولا القراءة عندها ويذبحي ان القول يبطلان
 الوصية مبني على القول بكرهه ذلك وسيأتي ما فيه (قوله وقال محمد تصرف لوجوه البر) قد مناعن الظهيرية
 انه المفتي به أي لانه وان كان كل شيء لله تعالى لكن المراد التصديق لوجهه تعالى تصحيح الكلامه بقريته الحال

(قوله قال أوصيت الخ) وكذا أوصيت ثلث مالى وهو ألف فله الثلث بالغما ما بلغ لان قوله وهو ألف غير محتاج اليه ولو الجنيه وكذا أوصيت بنصيبى من هذه الدار وهو الثلث فاذا نصيبه النصف فهو له أو بجميع ما فى هذا البيت وهو كرت طعام فاذا فيه أكثر أو كرسطة أو شعير والحاصل انه اذا أوصى بمشرا اليه ثم قدره صح وافق المقدار أولا وعلة في المحيط بأنه اضاف الى الجواب والتقليد الى الثلث مطلقا الى جميع ما فى الكيس فصحت الاضافة الا انه غلط في الحساب فلا يقدح في الايجاب بخلاف البيع فانه لا يصح الا اذا كان المبيع مقدارا معلوما فانصرف الى المقدار المذكور وعمامة في شرح الوهبانية فراجع (قوله اذامت) بضم التاء (قوله صحت وصيته) أى لان تعليق الوصية بالشروط جائز كما في القنية هذا والذي رأيته في القنية صح وصية فوصية بالتنوين منصوب على التمييز أى انه ليس ببراء بل هو وصية لتعليقه على موت نفسه (قوله ولو قال ان مت الخ) عزاه في مختصر القنية لبعض الكتب ثم ذكر انه ينبغي ان يكون عدم البراءة اذا فتح التاء اخذاما في الفصول وغيره ولو قال لمديونه ان مت بفتح التاء فانت بري لا تصح لانه تعليق بخطراه أى والبراء لا يصح تعليقه بخلاف الوصية كما مر وبه ظهرا للفرق بين الفهم والفتح والمراد بالخطر هنا التعليق على معدوم مترقب الوقوع وان كان لا بد من وقوعه كما موت ومجئ الغد واحترزه عمالو علق البراء بشرط كائن كقوله لمديونه ان كان لي عليك دين فقد ابرأتك عنه فانه يصح كما ترى اتركاب الهبة ومرغامة هنالك فراجع (قوله في بلاد خوارزم) وكذا الاقليم الشامي والمصري سائحا في ولعله لان اهل الكلام في خوارزم لا يتبعون المشبه بل يتعلمون ويعلمون ما يجب اعتقاده وفي البلاد الاخرى يذكرون شبه الفلاسفة الملبسة على المسلمين عقائدهم بلا تعرض لردّها وحث عن تجنبها ولا شك انهم اذا كانوا بهذه الصفة فهم ضالون مضلون ليس لهم من العلم الالهى نصيب ط (قوله فتنبه) كذا في النسخ وصوابه فتنبه فان العبارة لها كما في المنع والاولى وهما انها عبارة السراج ط (قوله بمنزلة الوديعه) ولا ضمان على الموصى او ورثته اذا هلك في ايديهم من غير تعدا ما اذا استهلك فان وقع من الموصى فهو رجوع وان من الورثة قبل القبول أو بعده يكون ضمانه عليه ط وعبارة السراج ذكرها في المنع عند قول المتن وانما يصح قبرها بعد موته فراجعها والله تعالى أعلم

* (باب الوصية بثلث المال) *

في بعض النسخ ثلث ماله (قوله ولم تجز) أى لم تجز الورثة الوصيتين فان اجازت فظاهر (قوله فالثالث بينهما اثلاثا) أى يقتسمانه على قدر حقهما صاحب السدس سهم واصحاب الثلث سهمان لان كلا منهما يستحق بسبب صحيح والحاصل ان كل واحدة من الوصايا اذا لم تزد على الثلث كثلث واحد وسدس لا آخر ويرجع لا آخر ولم تجز الورثة يضرب في الثلث ولا يقسم الثلث سوية بينهم اتفاقا ما لم يستويا في سبب الاستحقاق كما في مسألة المتن الاولى وتام ذلك في التاتر خانية (قوله ولم تجز الورثة ذلك) فان اجازوا فعندها يقسم الكل ارباعا ولا نص فيه عنه فقال أبو يوسف قياس قوله ان يسدس بطريق المنازعة لان الثلثين لصاحب الكل فكان نزاعهما في الثلث فنصف فالنصف الذى هو السدس لصاحب الثلث والباقي للاخر وقال الحسن ان هذا يخرج قبيح لا يستواء سهم صاحب الثلث في حال الاجازة وعدمها وهو السدس فالصحيح ان يرجع بطريق المنازعة بأن يقسم الثلث أولا وهو أربعة من اثني عشر بينهما نصفين لان اجازتهم غير مؤثرة في قدر الثلث وبقي الثلثان ثمانية أسهم يدعيهما صاحب الكل وسهمين منها صاحب الثلث ليم له الثلث فتسلم الستة لصاحب الكل ويتنازعا في السهمين بنصفين فتحصل ثلاثة أسهم لصاحب الثلث والباقي للاخر كما في الحقائق وغيره فهما تاني قلت وعلى قولهما يلزم استواء حالتي الاجازة وعدمها (قوله لان الوصية بأكثر من الثلث الخ) أشار الى ان قوله بجميع ماله غير قيد وان المراد ما زاد على الثلث ولذا عبر في المتن بقوله ولو لا احد هـ ما ثلثه وللاخر ثلثيه أو بنصفه أو بثلثه بنصف الثلث بينهما عنده وعندهما يثلث في الاول ويخمس خمسين وثلاثة أخماس في الثاني ويربع في الثالث أه فالحكم عنده وهو النصف متحد في جميع صور الزائد على الثلث كالأغبره والاصل الذى ثبت عليه هذه المسائل هو قول المصنف ولا يضرب الخ (قوله اذا لم تجز) بالبناء للجهول (قوله تقع باطله) ليس المراد بطلانها من أصلها والالم استحق شيئا وانما المراد بطلان الزائد بيان ذلك ان الموصى قصد شيئين الاستحقاق على الورثة فيما زاد على الثلث وتفضيل بعض أهل الوصايا على بعض والثاني ثبت في ضمن الاول ولما بطل الاول ملق

قال اوصيت لفلان بالثلث وهو عشر مالى لم يكن له الا الالف وفي اوصيت له بجميع ما في هذا الكيس وهو ألف فاذا فيه الفان ودنا نبر وجواهر فكله له ان خرج من الثلث مجتبي قال لمديونه اذامت فانت بري من ديني الذى عليك صحت وصيته ولو قال ان مت لا يبرأ للخطا طرة * يدخل المجنون في الوصية للمرضى وفي الوصية للعلماء يدخل المتكلمون في بلاد خوارزم دون بلادنا ولو اوصى للعقلاء يصرف للعلماء الزاهدين لانهم هم العقلاء في الحقيقة فتنبه واعلم أن الوصية في يد الموصى او ورثته بمنزلة الوديعه سراج

* (باب الوصية بثلث المال) *

اذا اوصى بثلث ماله لزيد ولا آخر بثلث ماله ولم تجز الورثة فثلثه لهما نصفين اتفاقا (وان اوصى بثلث ماله لزيد ولا آخر بسدس ماله فالثالث بينهما) اثلاثا اتفاقا (وان اوصى لاحدهما بجميع ماله ولا آخر بثلث ماله ولم تجز الورثة ذلك فثلثه بينهما نصفان) لان الوصية بأكثر من الثلث اذا لم تجز تقع باطله فيجعل كأنه أوصى لكل بالثلث فيندف

الورثة وعدم اجازتهم بطل ما في ضمنه وهو التفضيل فصار كأنه أوصى لكل منهن ما بالثالث فينصف الثالث بينهما كما لو أوصى لكل منهما بحقيقة اهـ من العناية. وضحنا (قوله وقال ارباعا) أي يقسم الثالث بينهما ارباعا (قوله لأن الباطل ما زاد على الثالث) يعني أن الباطل هو أحد الشئين اللذين قصدتهما الموصي وهو استحقاق الزائد على الثالث فإنه بطل لحق الورثة وأما الشيء الآخر وهو قصد الموصي تفضيل أحدهما على الآخر فلا مانع منه فقد جعل لصاحب الكل ثلاثة أمثال ما جعله لصاحب الثالث فيأخذ من ثلث المال بحصة ذلك الزائد بأن يقسم ارباعا ثلاثة منها لصاحب الكل وواحد للآخر (قوله فاضرب الكل في الثلثين) صوابه في الثالث كما في بعض النسخ أي اضرب كل حظ في ثلث المال بأن تضرب ثلاثة أسهم - حظ صاحب الكل في الثالث وسهم واحد احظ الآخر في الثالث بحصول أربعة أسهم تجعل ثلث المال يعطى للأول ثلاثة ارباع الثالث وللثاني ربعه ويتضح ثم الصحيح قول الامام كما في تصحيح العلامة قاسم والمدرا المنقح عن المضمرات وغيره (قوله المراد بالضرب المصطلح بين الحساب) وهو تحصيل عدد نسبتته إلى أحد المضروبين كنسبة الآخر إلى الواحد وقوله لا يضرب بالبناء للمعلوم مسند مجازا إلى الموصي له والبناء صلة الموصي له وصلة المضرب مع مفعوله محذوف تقديره لا يضرب الموصي له بأكثر من الثالث عدد في عدد فلا يضرب ثلاثة ارباع في الثالث في هذه الصورة وتتمامه في القهستانى وأقول ضرب الكسور في مصطلح الحساب على معنى حذف اقل قيل اضرب ربعا في ثلث فعمناه حذف ربع الثالث وهو واحد من اثني عشر فالعنى هنا لا يضرب الموصي له بأكثر من الثالث أي لا يؤخذ له من الثالث بحكم الوصية له بأكثر من الثالث لما مر من بطلان التفضيل فلا تجعل سهام الوصية أربعة كما جعلها الامامان وانما يؤخذ له من الثالث بحكم الوصية لثالث فقط بأن يجعل كأنه أوصى لكل بالثالث فيقسم الثالث بينهما نصفين وعلى هذا فالبناء صلة يضرب ولا حذف تقديره رأيت في غرر الافكار التصريح بما ذكرته من معنى الضرب ويوافقه ما يأتي (قوله فعنده سهام الوصية اثنان) فلكل واحد النصف وهو سهم واحد (قوله فاضرب نصف كل) أي اضرب نصيب كل منهن ما وهو النصف في الثالث يكن سدسا لانه الحاصل من ضرب نصف في ثلث على معنى الاخذ كما قد عمناه (قوله وعندهما أربعة) بناء على انه يضرب له عندهما بحكم الزائد فجعل سهام الوصية أربعة كما قررناه سابقا لاجل اربعة ولا آخر ثلاثة ارباع قال صدر الشريعة وابن السكال في ضرب الربع في ثلث المال والربع في الثالث يكون ربع الثالث ثم لصاحب الكل ثلاثة من الاربعة وهي ثلاثة ارباع فيضرب ثلاثة ارباع في الثالث بمعنى ثلاثة ارباع الثالث هذا معنى الضرب وقد تحريفه كثير من العلماء اهـ (تنبيه) على هذا الخلاف لو أوصى لرجل بعبد قيمته مثل ثلث ماله ولا آخر بعبد قيمته مثل نصف ماله مثلا وتتمامه في التاتر خانية من الخامس ولو أوصى لرجل بسيف قيمته مثل سدس ماله ولا آخر بـ سدس ماله وماله سوى السيف خمسمائة فللثاني سدسها وللأول خمسة اسداس السيف وسدس السيف بينهما لان منازعتهم في سدس السيف فقط فينصف بينهما وهذا عند الامام وتتمام الكلام في الجمع ونبروجه (قوله الا في ثلاث مسائل) استثناء من قوله ولا يضرب الخ (قوله المحاباة) من الحباء أي العطاء مغرب وفسرها القهستانى بالنقصان عن قيمة المثل في الوصية بالبيع والزيادة على قيمته في الشراء وصورتها ان يكون لرجل عبدان قيمة أحدهما ثلاثون والاخر ستون فأوصى بأن يباع الأول من زيد بعشرة والاخر من عمرو بعشرين ولا مال له سواهما فالوصية في حق زيد بعشرين وفي حق عمرو باربعةين فيقسم الثالث بينهما اثلاثا فيباع الأول من زيد بعشرين والعشرة وصية له ويباع الثاني من عمرو باربعةين والعشرون وصية له وان كانت زائدة على الثالث ابن كمال (قوله والسعاية) صورتها اعتق عبدان قيمتهما ما ذكر ولا مال له سواهما فالوصية للأول بثلث المال وللثاني بثلثي المال فساهام الوصية بينهما اثنان وللأول واثان للثاني فيقسم الثالث بينهما كذلك فيعتق من الأول ثلثه وهو عشرة وبسعي في عشرين ويعتق من الثاني ثلثه وهو عشرون وبسعي في أربعين فيضرب كل بقدر وصيته وان كان زائدا على الثالث ابن كمال (قوله والدرهم المرسل) صورتها وصي لزيد بثلاثين درهما ولا آخر بستين درهما وماله تسعون يضرب كل بقدر وصيته فيضرب الأول الثالث في ثلث المال والثاني الثلثين في ثلث المال وانما فرق أبو حنيفة بين هذه الصور وبين غيرها لان الوصية اذا كانت مقدرة بما زاد على الثالث صريح كما لنصف والثلثين وغيرهما والشرع ابطال الوصية في الزائد يكون ذكره لغوا

وقولا ارباعا لان الباطل ما زاد على الثالث فاضرب الكل في الثلثين بحصول اربعة تجعل ثلث المال

(ولا يضرب الموصي له بأكثر من

الثالث عند أبي حنيفة) المراد بالاضرب المصطلح بين الحساب فعنده سهام الوصية اثنان فاضرب نصف كل في الثالث يكن سدسا فلكل سدس المال وعندهما اربعة كما قد عمنا (الا في ثلاث مسائل)

وهو (المحاباة والسعاية والدرهم المرسل) أي الماطلة غير المقيدة بثلاث أو نصف أو نحوهما

فلا يعتبر في حق الضرب بخلاف ما اذا لم تكن مقصورة بانه أي شيء من المال كما في الصور المذكورة فانه ليس في العبارة ما يكون مبطالا للوصية كما اذا اوصى بخمسين درهما وانفق ان ماله مائة درهم فان الوصية لا تكون باطلة بالكلية لا مكان ان يظهر له مال فوق المائة واذا لم تكن باطلة بالكلية تكون معتبرة في حق الضرب وهذا فرق دقيق انيق ابن كمال (قوله ومن صور ذلك الخ) أفاده انه لا يشترط ان تكون محاباة أو سعاية أو اعتقا من جهة الموصي لهما بل يكفي وجود ذلك من طرف ويكون بقدر ثلثي المال والموصى للطرف الآخر ثلث المال فليأتل ط أقول لكن هذا التصور مشكل لما صرحوا به من ان العتق المنفذ في المرض والمحاباة المنجزة فيه مقدمان على سائر الوصايا كما تروى يأتي في الباب الآتي (قوله أو بجباية) أي في مرض الموت ح وقوله بألف درهم متعلق بجباية (قوله وهي ثلث ماله) أي الألف درهم في المسائل الثلاث ح وذلك بأن يكون ماله ألفا وخمسمائة فأوصى بألف منها الفلان أو يوصى بثلث ماله فإحدى الوصيتان باقية وبألف درهم متعلق بجباية (قوله ولا آخر ثلث ماله) متعلق بالمسائل الثلاث ح (قوله فالثلث بينهما اثلاثا اجماعا) تقريره ظاهر مما قد مناه (قوله وبنصيب ابنه لا) أي لان نصيبه ثبت بنص القرآن فاذا اوصى به لرجل آخر فقد أراد تغيير ما فرض الله تعالى فلا يصح منع ولا يلتفت الى اجازة الورثة لان الوصية لم تقع في ملكه وانما اضافها الى ملك غيره فصارت اوصى لرجل بملك زيد ثم مات فاجازه زيد فان ذلك لا يجوز كذا هنا اه مكي عن السراج ط (قوله وصار) أي قوله بمثل نصيب ابنه ح أو قوله بنصيب ابنه حيث لم يكن له ابن (قوله ونقل المصنف الخ) حيث قال ولو اوصى بمثل نصيب ابن لو كان اعطى ثلث المال لانه اوصى له بمثل نصيب ابن معدوم فلا بد من ان يقدر نصيب ذلك الابن بسهم ومثله سهم أيضا فقد اوصى له بسهم من ثلاثة في الحاصل بخلاف الاولى فانه هنالك اوصى بنصيب ابن لو كان ولم يقل بمثل نصيب ابن لو كان كذا في السراج الوهاج اه ومثله في الجوهرة وكذا في غاية البيان عن شرح الطحاوي وأما ما في المجتبى فلم يعزه الى أحد وهو وان كان وجهه ظاهرا اذ لا يظهر فرق بينه وبين ما اذا اوصى بمثل نصيب ابن موجود لكنه لا يعارض ما هنا ما لم يؤيد بنقل لان المجتبى للزاهدى وقد قالوا لا يلتفت الى ما قاله الزاهدى مخالفا للقواعد ما لم يؤيد بنقل تأمل (قوله وله في الصورة الاولى) أي من صورتي المتن ثلث ان اوصى مع ابنتين والقياس ان يكون له النصف عند اجازة الورثة لانه اوصى بمثل نصيب ابنه ونصيب كل واحد منهما النصف وجه الاول انه قصد ان يجعله مثل ابنه لان يزيد نصيبه على نصيب ابنه وذلك بان يجعل الموصى له كاحدهم زيلعي (قوله ان اجاز) أي اجاز الزيادة والا فالثلث فقط (قوله ومثلهم البنات) أي ان اوصى بمثل نصيب بنته وله بنت واحدة فله النصف ان اجازت والا فالثلث ومع البنتين له الثلث كما في المخ ولو كان مع ثلاث بنات هل له الثلث أيضا باعتبار أن فرض البنتين الثلثان أو الربع والظاهر الثاني واللام يكن له مثل نصيب بنت اه ح ويؤيده ما ذكره الشارح عن المجتبى من الاصل ط (قوله يزداد مثله الخ) حتى لو كان له ابن وبنت واوصى بمثل نصيب البنت فله الربع ولو كان لها زوج وثلاث اخوات متفرقات وارست بمثل نصيب الاخت لام فله العشر مجتبى قال في الهندي والوجه في ذلك ان تبين الفريضة أولا ثم يزداد مثل نصيب من ذكره على مخرج الفريضة فلوترك أتما وابنا واوصى بمثل نصيب بنت فالوصية من سبعة عشر سهما للموصى له خمسة وللابن عشرة وللأم سهمان لان أصلهما من ستة للابن خمسة فللبنت اثنان ونصف فبزيادة على أصل الفريضة ويضعف للكسر فبلغت سبعة عشر للموصى له خمسة بقي اثناعشر يعطى للام سدسها اثنان والباقي للابن اه أي لان الارث بعد الوصية وفيها أيضا الولد بنت واخت عصية واوصى لرجل بمثل نصيب البنت فله ثلث المال اجازتا أولا اه وهذه فائدة معتبرة بنى عليها السائحاني في فتاواه النعمية عدة صور سئل عن بعضها فلهفظ (قوله ويجزء الخ) مثله الحظ والشقص والنصيب والبعض جوهرة (قوله فالبيان الى الورثة الخ) لانه مجهول يتناول القليل والكثير والوصية لا تمنع بالجهالة والورثة قائلون بمقام الموصى فكان اليهم بيانه زيلعي (قوله عرفنا) أي عرف العجم درستي (قوله وأما اصل الرواية فبخلافه) وهي ان السهم السدس في رواية الجامع الصغير فانه قال فيه له اخس سهام الورثة الا ان ينقص من السدس فيقيم له السدس ولا يزداد له فكان حاصله ان له السدس وعلى رواية كتاب الوصايا اخس سهام الورثة ما لم يزد على

ومن صور ذلك ان يوصى لرجل بألف درهم مثلاً أو بجباية في بيع بألف درهم أو يوصى بعتق عبد قيمته ألف درهم وهي ثلث ماله ولا آخر ثلث ماله ولم تجز فالثلث بينهما اثلاثا اجماعا (وبمثل نصيب ابنه صحت) له ابن اولاد (وبنصيب ابنه لا) لوله ابن موجود وان لم يكن له ابن صحت عناية وجوهرة زاد في شرح التكملة وصار كما لو اوصى بنصيب ابن لو كان انتهى وفي المجتبى ولو اوصى بمثل نصيب ابن لو كان فله النصف اه ونقل المصنف عن السراج ما يخالفه فتنبه (وله) في الصورة الاولى (ثلث ان اوصى مع ابنتين) ونصف مع ابن واحد ان اجاز ومثلهم البنات والاصل انه متى اوصى بمثل نصيب بعض الورثة يزداد مثله على سهام الورثة مجتبى (وبجزء او سهم من ماله فالبيان الى الورثة) يقال لهم أعطوه ماشتم ثم التسوية بين الجزء والسهم عرفنا وأما اصل الرواية فبخلافه (وان قال سدس مالى له ثم قال ثلثه له واجازوا له ثلث) أي حقه الثلث فقط وان اجازت الورثة لدخول السدس في الثلث متقدما كان أو مؤخرأ أخذ بالمتيقن

السدس وقال له الاخس الا ان يزيد على الثلث فيكون له الثلث اه اختيار فالسدس على الرواية الاولى لمنع
النقصان ولا يمنع الزيادة وعلى الثانية بالعكس وذكر في الهداية ما يمنع الزيادة والنقصان زيلعي فاما ان
صاحب الهداية اطلع على رواية غيرهما أوجع بينهما عناية وتتمام ذلك في المطولات (تنبيه) هذا كله اذا كان
له ورثة ففي الاختيار والجوهرة لو اوصى لرجل بسهم من ماله ولا وارث له فله النصف لان بيت المال بمنزلة ابن
فصار كأن له ابنان ولا مانع من الزيادة على الثلث فصح اه وانظر على القول بالتسوية بين الجزء والسهم هل
يعطى النصف أيضا ام يقال لو كبل بيت المال اعطيه ما شئت وحرره نقلا (قوله) وبهذا اندفع سؤال صدر
الشريعة) حاصل سؤاله ان قول الموصي ثلث مالى له لا يصلح اخبارا لانه كذب فتعين الانشاء فينبغي ان يكون له
النصف وتقرير الدفع سلمنا ان قوله ذلك انشاء الا انه بعد قوله سدس مالى له محتمل لان يكون أراد به زيادة سدس
أو أراد ثلثا آخر غير السدس فيحصل على المتيقن (قوله) واشكال ابن الكمال) حيث قال في هامش شرحه بعد
تقريره جواب السؤال المار بما ذكرناه بقى هاهنا شئ وهو انه لا يخلو من ان يكون الثلث الذى اجازة الورثة ثلثا
زائدا على السدس الذى اجازوه أو لا يكون ثلثا زائدا عليه اذ لا وجه لاجازتهم بلا تعيين المراد اذ مر جمعه
الى اجازة اللفظ ولا معنى له والثاني بأباه قوله واجازوا لانه مستغنى عن اجازتهم وعلى الاول لا يصح الجواب
المذكور ولعله لذلك اسقط صاحب الكنز القيد المذكور اه وحاصله انه يتعين المعنى الثاني وهو ان تكون
الاجازة لثلث غير زائد على السدس أى لثلث داخل فيه السدس لانه المتيقن وبه يتم الجواب عن سؤال صدر
الشريعة لكن يبقى قوله واجازوا زائدا الفائدة فيه اذ الثلث لازم مطلقا ولهذا اسقطه في الكنز والجواب ما اشار
اليه الشارح بقوله وان اجازت الورثة أى انه غير قيد احترازي بل ذكره لثلاثيهم ان له النصف عند الاجازة
وأنفهم ان له الثلث عند عدمها بالاولى فافهم وتفه در هذا الشارح على هذه الرموز التي هي جواهر الكنوز
لكن بقى هنا اشكال ذكره في الشريعة لبلدية ونقل نحوه عن قاضى زاده وهو ان صاحب الحق وهو الوارث رضى
بما يحقه كلام الموصي من اجتماع الثلث مع السدس وامتناع ما كان غير متيقن لحق الوارث فبعد ان رضى
كيف يتكافى للمنع اه وحاصله انه يتعين المعنى الاول وهو ان اجازتهم للزائد لانه المحتاج اليها اقول جوابه
انه لما احتمل كلام الموصي حملاه على المتيقن الذى يملكه وهو الوصية بالثلث كما تروى الوصية ايجاب تملك فكان
ايجاب الثلث متيقنا وايجاب الزائد مشكوكا فيه واجازة الوارث لا تعمل الا فيما أوجب الموصي ولم يتيقن
باجيجاب الموصي فيما زاد على الثلث حتى تعمل الاجازة عملها فلغت لان الاجازة ليست ابتداء تملك وانما هي
تنفيذ لعقد الموصي المتوقف عليها ولهذا ثبت الملك للعجازه من قبل الموصي لا من قبل الجيز كما سيجي آخر
الباب هذا ما ظهر لفرقه من السقيم من فيض الفتح العليم (قوله مكررا) بان قال له سدس مالى له سدس مالى
في مجلس أو مجلسين كما في الهداية (قوله لان المعرفة) وهي سدس فانه ذكر معرفا بالاضافة الى المال قد
اعيدت معرفة أى فكانت عين الاولى وهذا على ما هو الاصل فلا يرد انها قد تكون غيرا كقوله تعالى انا انزلنا
اليك الكتاب بالحق مصدقا لما بين يديه من الكتاب أى التوراة لانه خلاف الاصل لقريئة والمسألة أو ضحناها
في حواشينا على شرح المنار (قوله أو عبيده) ولا تكون الامتغاونة فلذا فصل في الثياب فقط افاده في
الشريعة لبلدية (قوله ان هلك ثلثاه الخ) أى ثلثا الدراهم أو الغنم بان كانت ثلاثة مثلا فهلك منها اثنان وبقي واحد
فله ذلك الباقي بتمامه وقال زفر له ثلث ما بقى هنا أيضا لان المال مشترك والهالك منه يهلك على الشركة ويبقى
الباقي كذلك ووجه قول الامام وصاحبه انه في الجنس الواحد يجمع حق الموصي له في الباقي تفديما للوصية
على الميراث ولانه لو لم يهلك شئ فلا قاضى ان يجعل هذا الباقي له بخلاف الثياب المختلفة ونحوها فانها لا تقسم
جبرا وتتمام ذلك في المطولات قال في غاية البيان وبقول زفر نأخذ وهو القياس اه وأقره في السعدية تأمل
(قوله ان خرج الخ) هذا الشرط مصرح به في عامة الشروح حتى في الهداية (قوله وبألف الخ) لا يقال ينبغي
ان لا يستحق من الدين شيئا لان الالف مال والدين ليس بمال فان من حلف لا مال له وله دين لا يحسن لانا نقول
الدين يسمى ما لا بعد خروجه وثبوت حق الموصي له بعد الخروج يمكن كالموصي له بالثلث لا حق له في التصاص
واذا انقلب ما لا يثبت فيه حقه لانه مال الميت ومسألة الميتين على العرف معراج ملصقا وبه ظهر أنه لو اوصى
بثلث ماله بدخل الدين ايضا هو واحد قوانين ورجحه في الوهبانية وتوقف فيه صاحب البحر في متفرقات القضاء

وبهذا اندفع سؤال صدر
الشريعة واشكال ابن
الكمال (وفي سدس مالى مكررا
له سدس) لان المعرفة قد اعيدت
معرفة (وبثلث دراهمه او غنمه
او ثيابه) متغاونة فلو متحد
فكالدراهم (او عبيده ان هلك ثلثاه
قوله) جميع (ما بقى في الاولين) أى
الدراهم والغنم ان خرج من ثلث
باقى جميع أصناف ماله أخى
جلي (وثالث الباقي في الآخرين)
أى الثياب والعبيد وان خرج
الباقي من ثلث كل المال (وكالاول
كل متحد الجنس ككامل وموزون)
وثياب متحدة وضابطه ما يقسم
جبرا وكالثاني كل محتاتف الجنس
وضابطه ما لا يقسم جبرا (وبألف
وله دين)

من جنس الالف (وعين فان خرج) الالف (من ثلث العين دفع اليه والا) يخرج ٤٣١ (فثلث العين) يدفع له (وكما خرج) شيء (من الدين

فراجعه (قوله من جنس الالف) كذا في الدرر والظاهر أن فائدة مناسبة قوله وكما خرج شيء من الدين دفع اليه اذ لو كان دناير لا تدفع اليه تأمل وقدم في المخ عن السراج اذا اوصى بدراهم مرسله ثم مات تعطي للموصي له لو حاضرة والاتباع الشركة ويعطى منها تلك الدراهم اه (قوله وعين) قال أبو يوسف العين الدراهم والدنانير دون التبر والحق والعروض والديار والدين كل شيء يكون واجبا في الذمة من ذهب أو فضة أو حنطة ونحو ذلك وتماه في الطوري (قوله فان خرج الالف الخ) قال في العناية بان كان له ثلاثة آلاف درهم نقدا فيدفع اليه الالف وان لم يخرج بان كان النقد أيضا ألفا دفع منه اليه ثلثه (قوله والا يخرج فثلث العين الخ) أي ولا يدفع له الالف من العين لان التركة مشتركة بينه وبين الورثة والعين خير من الدين فلو اختص به أحدهما انضرر الآخر اختيار أي لاحتمال هلاك الدين عند المديون (قوله لزيد كاه) وعن أبي يوسف اذ لم يعلم الموصي بموته له نصف الثلث لانه لم يررض له الابن زيلعي (قوله أو المعدوم) فلو اوصى لزيد ولم يكن في هذا البيت ولا أحد فيه كان الثلث لزيد لان المعدوم لا يستحق مالا وكذا لو اوصى له ولعقبه لان العقب من يعقبه به عدمونه فيكون معدوما في الحال درر وللشركة في مسألة الوصية للعقب كلام يأتي ما فيه في باب الوصية للأقارب (قوله وكذا الوصية لأحدهما) أي أحد الموصي لهما (قوله قبل الموصي) أما بعده فالورثة تقوم مقامه فالمزاحة موجودة (قوله وفروعه كثيرة) منها لو قال ثلث مالي لفلان وعبد الله ان كان عبد الله في هذا البيت ولم يكن فيه كان لفلان نصف الثلث لان بطلان استحقاقه لفقد شرطه لا يوجب الزيادة في حق الآخر مخ (قوله ثم خرج لفقد شرط) أي أول زوال أهلية كالمات أحدهما قبل الموصي (قوله ذكره الزيلعي) أي جميع ما تقدم متناوئيا (قوله وقيل العبرة) أي في صحة الإيجاب (قوله أوله) أي لزيد (قوله إلى آخره) تمامه أوله وفروعه أوله أوله افتقر من ولده وفات شرطه عند موت الموصي فالثلث كله لزيد في هذه الصورة لان المعدوم أو الميت لا يستحق شيئا فلا تثبت المزاحة لزيد فصار كما اذا اوصى لزيد ولجدار اه (قوله لكن قول الزيلعي فيما مر) أي في عبارة المتن ولا محل للاستدلال بعد قول المصنف وقيل الخ فانه مسوق لبيان المخالفة بينه وبين ما مر قد برئنا علم ان تعبير المصنف بقوله وقيل أخذ من إشارة الدرر والكافي مبني على ما فهمه من مخالفته لما قدمه من انه لا مخالفة بين ذلك ما ذكره في التارخانية من الفصل السادس ان الأصل ان الموصي له اذا كان معيناً من أهل الاستحقاق تعتبر صحة الإيجاب يوم الوصية وبقي كان غير معين تعتبر صحة الإيجاب يوم موت الموصي فلو قال ثلث مالي لفلان ولولد بكر فمات ولده قبل الموصي فثلثان كل الثلث وان ولد بكر عشرة أولاد ثم مات الموصي فالثلث بين فلان وبين الأولاد على عددهم احد عشر سهما اعتبارا ليوم موت الموصي لان الولد غير معين وهو يتناول الواحد والاكثر وكذا اذا اوصى لبني فلان وليس له ابن يوم الوصية ثم حدث له بنون ومات الموصي فالثلث لهم وان كان له بنون يوم الوصية ولم يسمعهم ولم يشر اليهم فالثلث للموجودين عند موته ولو كانوا غير الموجودين وقت الوصية وان معاهم أو اشار اليهم فالوصية لهم حتى لو ماتوا بطلت لان الموصي له معين تعتبر صحة الإيجاب يوم الوصية اه ملخصا وبه ظهر ان ما في الدرر من اعتبار يوم الموت لصحة الإيجاب انما هو لكون الموصي له غير معين لان قوله ولد بكر أو فقراء ولده أو من افتقر غير معين اذ لا تسمية ولا إشارة واذا كان المعين فثلث لزيد وظهر أيضا ان كلام الزيلعي ليس صريحا في اعتبار حالة الإيجاب مطلقا لان كلامه في المعين قد بر (قوله لان كلمة بين فوجب التصفيف) الظاهر أن هذا اذا دخلت على مفردين كما هنا أمّا لو دخلت على ثلاثة كقوله بين زيد وعمرو وبكر فأنما يوجب القسمة على عددهم تأمل وعلى هذا اذا قال بين زيد وسكت فأنما تنصف لان أقل الشركة بين اثنين ولا نهاية لما فوقهما وأما اذا دخلت على جمعين ففي المعراج لو قال بين بن زيد وبين بن بكر وليس لاحدهما بنون فكل الثلث لبني الآخر لانه جعل كل الثلث مشتركين بين زيد حتى لو اقتصر عليه كان الثلث بينهم فاذا لم تثبت المزاحة كان كل الثلث بينهم وقوله بين بن فلان وبن فلان كما مر اه أي لا فرق بين تكرار بين وعدمه (قوله وهو فقير) الأولى حذفه لينأى الاطلاق الآتي ط (قوله لما تقرر ان الوصية إيجاب الخ) أي عقد تملك بعد الموت ولهذا يعتبر القبول والرد بعد الموت ويثبت حكمه بعده (قوله أما اذا اوصى الخ)

دفع اليه ثلثه حتى يستوفي حقه) وهو الالف (وبثلثه لزيد وعمرو وهو) أي عمرو (ميت لزيد كله) أي كل الثلث والاصل ان الميت أو المعدوم لا يستحق شيئا فلا يراحم غيره وصار (كما لو اوصى لزيد وجدار هذا اذا خرج المزاحم من الاصل اما اذا خرج المزاحم بعد صحة الإيجاب يخرج بحصته) ولا يسلم للأخر كل الثلث لثبوت الشركة (كما لو قال ثلث مالي لفلان وفلان بن عبد الله ان مت وهو فقير فمات الموصي وفلان بن عبد الله غني كان لفلان نصف الثلث) وكذا الوصية لأحدهما قبل الموصي وفروعه كثيرة (واصله المعول عليه انه متى دخل في الوصية ثم خرج لفقد شرط لا يوجب الزيادة في حق الآخر ومتى لم يدخل في الوصية لفقد الأهلية كان السك للآخر) ذكره الزيلعي (وقيل العبرة لوقت موت الموصي) واليه يشير كلام الدرر تعالى الكافي حيث قال أوله ولولد بكر فمات ولده قبل موت الموصي إلى آخره اه (قوله الزيلعي فيما مر) أما اذا خرج المزاحم بعد صحة الإيجاب الخ صريح في اعتبار حالة الإيجاب وقيل فيه روايتان (ولو قال بين زيد وعمرو وهو ميت لزيد نصفه) لان كلمة بين فوجب التصفيف حتى لو قال ثلثه بين زيد وسكت فله نصفه أيضا (وبثلثه وهو) أي الموصي (فقير) وقت وصيته (له ثلث ماله عند موته) سواء اكتسبه بعد الوصية او قبلها (لما تقرر ان الوصية إيجاب بعد الموت) اذ لم يكن الموصي به عينا او نوعا

معينا اما اذا اوصى بعين او نوع من ماله كثلث غنمه فهلك قبل موته بطلت (تعلقها بالعين فتبطل بفواتها وان اكتسب غيرها) (ولو لم يكن له غنم) عند الوصية فاستفادها) أي الغنم (ثم مات صحت) في الصحيح لان تعلقها بالنوع كتعلقها بالمال (ولو قال له شاة من مالي

(وليس له غنم يعطى قيمة الشاة بخلاف) قوله (له شاة من غنم ولا غنم له) يعنى لاشاة له فانها تبطل وكذا لو لم يصفها بالماله ولا غنم له وقيل نصح (وكذا) الحكم (في كل نوع من انواع المال كالبقرة والثوب وقحوهما) زيلعى (وبثلثة لامهات اولاده وهن ثلاثة وللفقراء والمساكين لهن) أى امهات الاولاد (ثلاثة) اسهم من خمسة وسهم للفقراء وسهم للمساكين) ٤٣٢ وعند محمد يقسم اسباعا لان لفظ الفقراء والمساكين جمع واقوله اثنان قلنا مال الجنسية

تبطل الجمعية (وبثلثة لزيد وللمساكين لزيد نصفه) ولهم نصفه وعند محمد اثلاثا كما مر ولو أوصى بثلثة لزيد وللفقراء والمساكين قسم اثلاثا عند الامام وانصافا عند أبي يوسف واخاसा عند محمد اختيار (ولو أوصى للمساكين كان له مصرفه الى مسكين واحد) وقال محمد لاثنين على ما مر فلا يجوز صرف مال للمساكين لاقل من اثنين عنده والخلاف فيما اذا لم بشر لمساكين فلو اشار الى جماعة وقال ثلث مالى لهذه المساكين لم يجوز مصرفه لواحد اتنا قالوا وصى لفقراء بلخ فاعطى غيرهم جاز عند أبي يوسف وعليه الفتوى خلاصة وشربة لامية (وبمائة لرجل وبمائة لاخر فقال لاخر اشركك معهم له ثلث كل مائة) لتساوى نصيبهما فامكنت المساواة فلكل ثلثا المائة (و) لو (باربع مائة) مثلا (له وبمائتين لاخر فقال لاخر اشركك معهم له نصف مالى كل منهما) اتفاوت نصيبهما فيساوى كلامهما (وبثلث ماله لرجل ثم قال لاخر اشركك او ادخلت معه فالثلث بينهما) لما ذكرنا (وان قال لورثته فلان على دين فصدقه فانه يصدق) وجوبا (الى الثلث) استحسانا (بخلاف) قوله (كل من ادعى على شيئا فاعطوه) لانه خلاف الشرع (الا ان يقول ان رأى الوصى ان يعطيه فيجوز من الثلث) وبصير وصية ولو قال ما ادعى فلان من مالى فهو صادق فان سبق منه دعوى فى شىء معلوم فهو له والا لا لأصحاب الوصايا والثلثان للورثة

حاصله ان ما مر من عدم التفصيل انما هو فى شائع فى كل المال ليس عينا ولا نوعا وأما غيره ففصل فان كان عينا كثلث غنم وله غنم يعتبر فيه الموجد وقت الوصية لانه معين بالاضافة العهدية لانها تأتى لما تأتى له الالف واللام وان كان نوعا كثلث غنم له فهو كالشائع فى كل المال يعتبر فيه الموجد عند الموت لانه ليس عينا حتى تنقيد به الوصية لعدم العهدية هذا ما ظهر لى قناتل (قوله وليس له غنم) أو كان وهلك معراج وان كان فى ماله شاة بخير الورثة بين دفعها أو دفع قيمتها نهاية (قوله يعطى قيمة الشاة) أى شاة وسط معراج (قوله بخلاف قوله الخ) الفرق انه فى الاولى لما اضاف الشاة الى المال علمنا ان مراده الوصية بمالية الشاة وما يتبعها توجد فى مطلق المال وفى الثانية لما اضافها الى الغنم علمنا ان المراد به عين الشاة حيث جعلها جزءا من الغنم زيلعى (قوله يعنى لاشاة له) تبع ابن الكمال حيث عبر به محالفا لما فى الهداية وغيرها وقال انما قال ولا شاة له ولم يقل ولا غنم له كما قال صاحب الهداية لان الشاة فرد من الغنم فاذا لم يكن له شاة لا يكون له غنم بدون العكس والشرط عدم الجنس لعدم الجمع حتى لو وجد الفرد نصح الوصية اه وفيه رد على صدر الشريعة حيث قال تبطل الوصية أيضا بوجود شاة اه أقول وفيه نظر فان الموصى قال شاة من غنم بلفظ الجمع ومن لاشاة له أصلا وله شاة واحدة يكون لا غنم له فبطلت الوصية فى الصورتين اذ لم يوجد الغنم الجمع فيه ما فظهر ان شرط البطلان عدم الجمع لعدم الجنس وعن هذا قال صدر الشريعة عبارة الهداية اشمل لدلائل على بطلان الوصية فى الصورتين (قوله وكذا لو لم يصفها بالماله) جزم به مع انه فى الهداية والتبيين والمنع قالوا قبل لا تصح لان المصحح اضافتها الى المال وبدونها تعتبر صورة الشاة ومعناها وقيل تصح لانه لما ذكر الشاة وليس فى ملكه شاة علم ان مراده المالة اه تأمل (قوله واقوله اثنان) أى فى الميراث والوصية اخته ابن كمال (قوله تبطل الجمعية) حتى لو اتى به منكر افلنا كما قال محمد زيلعى (تنبيه) هذه الوصية تذكر لامهات اولاده اللاتي يعتقن بموته أو اللاتي عتقن فى حياته ان لم يكن له غيرهن فان كان له منهما فالوصية للاتي يعتقن بموته لان الاسم لهن فى العرف واللاتي عتقن فى حياته موالى لامهات اولاد وانما تصرف اليهن الوصية عند عدم أولئك لعدم من يكون أولى منهن بهذا الاسم ونماه فى الزيلعى (قوله وانصافا عند أبي يوسف) لان الفقراء والمساكين صنف واحد من حيث المعنى اذ كل واحد منهما يبنى عن الحاجة اختيارا لكن قول أبي يوسف فى المسألة السابقة كقول الامام فيحتاج الى الفرق هنا تأمل (قوله على ما مر) أى من اعتبار أقل الجمع (قوله جاز) لكن الافضل الصرف اليهم خلاصة (قوله لتساوى نصيبهما) لان الشركة للمساواة لغة ولهذا جمل قوله تعالى فهم شركاء فى الثالث على المساواة زيلعى (قوله لتفاوت نصيبهما) فلا تمكن المساواة بين الكل فحملناه على مساواة الثالث مع كل واحد منهما بما سماه له فنيا خذ النصف من كل واحد من المالىين ولو أوصى لزيد بامة ولبكر بأخرى ثم قال لاخر اشركك معهما فان تفاوتا قيمة فله نصف كل اجماعا وكذا ان تساوى اعنده وثلث كل عندهما بناء على قسمة الرقيق وعدمها زيلعى ملخصا (قوله لما ذكرنا) أى من امكان المساواة ط (قوله فصدقه) فعل أمر (قوله استحسانا) وفى القياس لا يصدق لان الاقرار بالجهول وان كان صحيحا ولكنه لا يحكم به الا بالبيان وقوله فصدقه صدر مخالفا للشرع لان المدعى لا يصدق الا بحجة وجه الاستحسان ان أصل الحق دين ومقداره يثبت بطريق الوصية اه ح (قوله لانه خلاف الشرع) تعليل لما استفيد من قوله بخلاف من انه باطل ط ولا يأتى وجه الاستحسان هنا لجهالة الموصى له (قوله وبصير وصية) لانه فوضه الى رأى الوصى أفاده المصنف وفيه اشارة الى ان الوصية المفوضة تصح وان جهل صاحبها وقد مناه اول الكتاب (قوله فان سبق منه دعوى) أى فى حياة المقر ط (قوله فهو له) ويكون اقرارا منه بما ادعاه ط أى فيكون من جميع المال وأما قول ح انه من الثلث فبنى على ان الدعوى بعدم موت المقر وفيه نظر ولذا قال ط وتأويل ادعى يدعى خلاف المتبادر من اللفظ بخلاف الاولى فانه قد أثبت عليه ديناً وفوض تقديره الى الورثة (قوله والا لا) أى لاشىء له وهذا التفصيل لابي الليث وذكرنا أنه لا رواية فى المسألة أفاده فى الكفاية (قوله عزل الثلث الخ) لان الوصايا حقوق معلومة فى الثلث والميراث معلوم فى الثلثين وهذا ليس بدین معلوم ولا وصية معلومة فلا يراحم

مجتبى (فان اوصى بوصايا مع ذلك) أى مع قوله لورثته فلان على دين فصدقه (عزل الثلث

المعلوم

المعلوم فقد منعزل المعلوم زيلبي (قوله وما بقى من الثلث فللوصايا) اقتصاره في المتن على ذلك غير موقوف بالمراد فكان عليه ذكر التفصيل الذي ذكره الشارح بقوله فيؤخذ الخ كما فعل في المتن والدرر والاصلاح (قوله والدين الخ) جواب سؤال هو أن هذا اقرار بدين والدين مقدم على حق الورثة وحق أصحاب الوصايا فلم قدم العزل لهم عليه (قوله ماذكر) أي من تصديق الفريقين (قوله فيؤخذ الورثة بشئ ما اقروا به الخ) لانه اذا اقر كل فريق بسهم ظهر ان في التركة ديناً شائعاً في النصيبين فيؤخذ الدين منهم بحساب ما في أيديهم من التركة عيني وغيره (قوله وما بقى فلهم) أي ما بقى من الثلث فلا أصحاب الوصايا وما بقى من الثلثين فللورثة حتى لو قال الموصي لهم الدين مائة يعطى المقر له ثلثها مما في أيديهم فان فضل شئ فلهم وان قال الورثة الدين ثلثها يعطى المقر له مائة مما في أيديهم فان فضل شئ فلهم والا فلا تنقضي (قوله على العلم) أي بأنهم لا يعلمون ان له أكثر من ذلك قال الزيلبي لانه تخلف على فعل الغير اه أي على ما جرى بين المدعي والميت لا على فعل نفسه فلا يخلف على التثبات (قوله قلت بقى الخ) منشأ ذلك ان قول المصنف كغيره عزل الثلث لأصحاب الوصايا باظهاره في ان الوصايا استغرقت الثلث وبه صرح الزيلبي وابن الكمال كما يأتي في الاشكال فلم يعلم منه حكم ما اذا كانت دونه نعم يفهم منه انه يعزل بقدرها بقى اذا عزل منه بقدر الوصايا فقط وقيل لكل من أصحابها والورثة صدقوه فيما شئتم فكم يؤخذ من كل فريق منهم وذكر ط ان قياس ماذكره في المسألة السابقة ان ينظر الى ما في يد كل فيكون ما صدقوه فيه لازماً على قدر الحصص اه قلت وبقى أيضاً ان ما يؤخذ من أصحاب الوصايا هل يرجعون به في ثلث التركة تكمل لوصاياهم بناء على ان ما أخذ المقر له دين ثبت شائعاً في التركة بعد اقرار الفريقين كما تر عن العيني وقد بقي من الثلث ما يكمل وصاياهم بخلاف المسألة السابقة لان الوصايا قد استغرقت الثلث فيها أم لا يرجعون به لان ما يأخذ المقر له وصية في حقهم كما صرح به الاتقاني في المسألة السابقة لم أره فتأمل (قوله وبقى أيضاً هل يلزمهم) الاولى ان يقول كيف يلزمهم وهو استشكل لالزام الورثة بتصدق به بعد عزلهم للوصايا وقوله تراجع ابن الكمال به انما قال به أي بسبب ما توقف فيه الشارح كما قرأناه فافهم وعبارة ابن الكمال قيل هذا شكل من حيث ان الورثة كانوا يصدقونه الى الثلث ولا يلزمهم ان يصدقوه في أكثر من الثلث وهذا الزمهم ان يصدقوه في أكثر من الثلث لان أصحاب الوصايا أخذوا الثلث على تقدير ان تكون الوصايا تستغرق الثلث كله ولم يبق في أيديهم من الثلث شئ فوجب ان لا يلزمهم تصديقه اه وقوله من حيث ان الورثة كانوا الخ أي في مسألة ما اذا لم يوص بوصايا مع الاقرار وقوله وهنا أي فيما اذا اوصى بوصايا مع ذلك وأصل الاشكال للامام الزيلبي وأجاب عنه العلامة المقدسي بانه لما كان المقتر به شبه الوصية لخروجها من جها وشبه الدين لتسميته اياه ديناً فهو دين في الصورة ووصية في المعنى فروع شبه الوصية حين لا وصية وروعي شبه الدين حين وجود الوصية لان التخصيص عليه معها دليل المغيرة فصدق فيما زاد على الثلث مع مراعاة جانب الورثة والموصي له حيث علق بمشيتهم تعويلاً على علمهم في ذلك واجتهادهم في تخليص ذمة مورثهم اه وأجاب العلامة فاضى زاده بجواب رده الشربلالي وأجاب عن الاشكال بجواب آخر قريب من جواب المقدسي فراجعهما من حاشية ج (قوله على ما مر) أي من الاصل السابق (قوله لانه اقرار بعقد سابق بينهما الخ) لم ار من عمل بذلك وفيه نظر لان الاقرار لا يقتضي سبق عقد بين المقر والمقر له وانما يقتضي سبق الملك للمقر له وانما العلة ما في شرح الجامع الصغير لتأضي خان حيث قال والفرق أي بين الاقرار والوصية ان الاقرار اخبار فلو صح اقراره للاجنبي ثبت الخبرية وهو الدين المشترك لانه اقر بدين مشترك فثبت كذلك فقام شئ يأخذ به الاجنبي الاول والوارث حق المشاركة فيه فيصير اقرار الوارث أم لا الوصية فتملك مبتدأ لهما فبطلان التملك لاحدهما لا يبطل التملك للآخر اه ونحوه في الهداية والزيلبي (قوله لثلاثة أنفس الخ) بان قال زيد الجيد ولعمرو الوسيط ولبكر الردي اتقاني (قوله فضاء منها ثوب) أي بعدم موت الموصي ط عن الشلبي (قوله والوارث يقول لكل منهم هلك حقك) أي بمقتل ان الهالك هو حقك في التعبير مسامحة والافهالك حق كل انما يتصور فيما لو ضاعت الثلاثة والافهوكذب والاولى في التعبير ما في شروح الجامع الصغير من ان المراد بجود الوارث ان يقول حق واحد منهم بطل ولا ادري من بطل حقه ومن بقى فلا نسلم اليكم شيئاً أفاده الطوري (قوله كوصية الخ) البطلان فيها قول الامام كما يأتي قبيل وصايا الذي (قوله ويسلموا) أي الورثة وهو من عطف المسبب على

وقيل لكل) من أصحاب الوصايا والورثة (صدقوه فيما شئتم وما بقى من الثلث فللوصايا) والدين وان كان مقدماً على الحقيقين الا انه مجهول وطريق تعيينه ماذكر فيؤخذ الورثة بشئ ما اقروا به والموصي لهم ثلث ما اقروا به وما بقى فلهم ويخلف كل على العلم لو ادعى الزيادة قلت بقى لو كانت الوصايا دون الثلث هل يعزل الثلث كله أم بقدر الوصايا لم أره وبقى أيضاً هل يلزمهم ان يصدقوه في أكثر من الثلث تراجع ابن الكمال به (ولا جنبي ووارثه او ناله نصف الوصية وبطل وصيته للوارث والقاتل) لا من مامن أهل الوصية على ما مر ولذا تصح باجازه الوارث (بخلاف ما اذا اقر بعين او دين لوارثه ولا جنبي) حيث (لا يصح في حق الاجنبي ايضاً) لانه اقرار بعقد سابق بينهما فاذا اغاب بعضه اغابا بقية ضرورة قبل هذا اذا تصادقا فان انكر أحدهما شركة الا خر صرح اقراره في حصة الاجنبي عند محمد وعندهما تبطل في الكل لما قلنا زيلبي (ولو) اوصى (بنائب متفوضة) جيد ووسط وردى (الثلاثة) انفس لكل منهم ثوب (فضاع) منها (ثوب ولم يدرك) أي هو (الوارث يقول لكل منهم هلك حقك بطلت) الوصية لجهالة المستحق كوصية لاحد هذين الرجلين الا ان يتساحوا (ويسلموا ما بقى منها) فتعود

صححة

احد الشريرين (بيت معين من دار مشتركة وقسم ووقع في حظه فهو لاموصي له والا) يقع في حظه (فله مثل ذرعه) صرح صدر الشريرة وغيره بوجوب القسمة فلو قال قسم فان وقع الى آخره لكان أدنى (والاقرار بيت معين من دار مشتركة مثلها) أي مثل الوصية في الحكم المذكور (وبالف عين) أي معين بان كانت ودبعة عند الموصي (من مال آخر فاجاز رب المال الوصية بعدموت الموصي ودفعه) اليه (سمع وله المنع بعد الاجازة) لان اجازته تبرع فله ان يمنع من التسليم وأما بعد الدفع فلا رجوع له شرح تكمله (بمخلاف ما اذا اوصى بالزيادة على الثلث اولقاته اولوارثه فاجازتها الوثة) حيث لا يكون لهم المنع بعد الاجازة بل يجبروا على التسليم لما تقر أن انجاز له يملكه من قبل الموصي عندنا وعند الشافعي من قبل المميز (ولو اقر احد الابنين بعد القسمة بوصية اليه) بالثلث (سمع) اقراره (في ثلث نصيبه) لانه استخسانا لانه اقر له ثلث شائع في كل الحركة وهي معهما فيكون مقرا بثلث مامعه وثلث مامع أخيه بمخلاف ما لو اقر أحدهما بدين على ايها حيث يلزمه كله لتقدم الدين على الميراث (وبادة فولدت بعد موت الموصي ولدا وكلاهما يخرجان من الثلث فهما للموصي له والا) يخرجان (اخذا الثلث منهما ثم منه) لان التبعية لا يراحم الاصل وقالوا يأخذ منهما على السواء هذا اذا ولدت قبل القسمة وقبل الموصي له فلو بعدا فهما للموصي له لانه تمام ملكه وكذا لو بعد القبول

السبب ط (قوله لزوال المانع) أي المانع من التسليم لا الصحة لان المانع منها الجهالة وهي باقية تأمل (قوله وهو الخود) أي بخود الورثة بقاء حق كل (قوله فتقسم لذی الجيد الخ) أي الجيد في نفس الامر وقوله ثلثا أي ثلثا الجيد من الثوبين الباقيين ففيه شبه استخدام وكذا فيما بعده أذاه ط ووجه هذه القسمة ان ذا الوسط حقه في الجيد من الباقيين ان كان الهالك ارفع منهما وان كان أردأ منهما فحقه في الردي. منهما فعلق حقه مرة بهما وذا مرة بالآخر وان كان الهالك هو الوسط فلا حق له فيهما فقد تعلق حقه بكل واحد من الباقيين في حال ولم يعلق في حالين فإخذ ثلث كل منهما وذا والجيد يدعي الجيد منهما لا الردي. اذ لا حق له فيه قطعاً وذا الردي. يدعي الردي. لا الجيد فيسلم ثلثا الجيد لذی الجيد وثلثا الردي. لذی الردي. ١١ من شرح الجامع الخاني (قوله وقسم) أي بين الخي وورثة الميت قاضي خان والاصوب ان يقول وقسمت كما عبر ابن السكال وغيره لان الغيبة للدار (قوله ووقع) أي البيت في حظه أي حظ الميت (قوله فهو للموصي له) أي عندهما وعند محمد نصفه للموصي له وان وقع في نصيب الآخر فله مثل ذرع نصف البيت ودليل كل مع بيان كيفية القسمة بسطه الزيلعي وحقيقته الاتقاني وسعدى (قوله لكان أولى) لان الاخبار في كلام الفقهاء للوجوب (قوله والاقرار) لو قال كالاقرار وحذف قوله مثلها كما عبر في الدرر والاصلاح لكان أولى لان الاصح كما في الشرع ليلية عن السكافي ان هذه المسألة وفاقية فناسب ان تشبه بها الخلافية ما هو العادة لا بالعكس (قوله وبالف عين) بان قال أوصيت بهذا الف فلان والاعتقاد بكونه ودبعة لم أره غيره وقوله من مال آخر أي رجل آخر صفة ألف ومفهومة انه اذا لم يعين الف بأن قال أوصيت بألف من مال زيد لم يصح أصلا وان اجاز زيد ودفع وايجز نقله (قوله ودفعه اليه) أي دفع الف الى الموصي له لان اجازته تبرع أي بمنزلة الهبة والهبة لا تتم بدون تسليم فان دفع تمت الهبة والا فلا شرح الجامع وغيره (قوله فلا رجوع له) لعله لكونه ليس هبة من كل وجه كما أفاده ما نقلناه آنفا لان عقد الوصية صحيح موقوف على الاجازة اذ لو كان باطلا لم ينفذ بها ويدل عليه ما في الولوالجية أوصى له بعبد فلان ثم ملكه بقبول الوصية ١١ لكن ذكر الزيلعي انها لا تنقضي تأمل (قوله بل يجبروا) صوابه يجبرون (قوله لما تقر الخ) بيان للفرق وحاصله ان الوصية هنا في مخرجها صحيحة لمصادفتم ملك نفسه والتوقف كان لحق الورثة فاذا اجزوا سقط حقه فنفذ من جهة الموصي درر (قوله يملكه من قبل الموصي عندنا) فيجبر الوارث على التسليم ولو اعتق عبدا في مرضه ولا مال له غيره واجازت الورثة العتق فالولا. كله الميت ولو كان الوارث متزوجا بجارية المورث ولا مال له غيرها فواوصى بها لغيره فاجاز الوارث وهو الزوج الوصية لا يبطل نكاحه وتماسه في الزيلعي اول الوصايا (قوله ولو اقر احد الابنين) وكذا الحكم لو اقر احد البنين الثلاثة أو الاربعة يصح في ثلث نصيبه كما في الجمع (قوله بعد القسمة) مفهومة ان الاقرار قبله لا يصح تأمل (قوله صح اقراره الخ) هذا اذا لم تقمينة على الوصية بالثلث لرجل آخر فلو قامت فلا شيء لهذا على المقر وبطل الاقرار كما نقله الطوري عن المبسوط (قوله استخسانا) والقياس ان يعطيه نصف ما في يده وهو قول زفر ونمامه في الزيلعي (قوله حيث يلزمه كله) يعني ان وفي ما ورثه به ولو شهد هذا المقترع آخر أن الدين كان على الميت قبلت كما تقدم في كتاب الاقرار قبيل باب الاستثناء (قوله لتقدم الدين على الميراث) فيكون مقرا بتقدمه عليه ولا كذلك الوصية لان الموصي له شريك الورثة فلا يأخذ شيئا الا اذا سلم للوارث ضعفه زيلعي (قوله وبأمانة) أي ولو أوصى بأمانة (قوله فهما للموصي له) لان الام دخلت اصالة والولد تبعه حين كان متصلا بها زيلعي (قوله وقالوا يأخذ منهما على السواء) فاذا كان له ستمائة درهم وامة تساوي ثلثمائة فولدت ولدا يساوي ثلثمائة قبل القسمة فله موصي له الام وثلث الولد عنده وعندهما له ثلثا كل واحد منهما ابن كمال (قوله هذا) أي دخول الحل في الوصية تبعها معراج (قوله على ما ذكر القدوري) ومشايخنا قالوا يصير موصي به حتى يعتبر خروجه من الثلث كما اذا ولدت قبل القبول زيلعي (قوله والكسب كالولد فيما ذكر) قال في الهندية والزيادة الحادثة من الموصي به كالغلة والكسب والارش بعد موت الموصي قبل قبول الموصي له الوصية هل يصير موصي به لم يذكر محمد وذكر القدوري انه لا يصير موصي بها حتى كانت للموصي له من جميع المال كما لو حدثت بعد القسمة وقال مشايخنا يصير موصي به حتى يعتبر خروجه من الثلث كذا في محيط السرخسي ١١ ط والله تعالى أعلم

* (باب العتق في المرض) *

هو من أنواع الوصية لكن لما كان له أحكام مخصوصة افردته في باب على حدة وأخره عن صريح الوصية لان الصريح هو الاصل عناية (قوله منجز) احتراز عن المضاف للملاقي بيانه فالعبرة فيه لحال الاضافة (قوله في الحال) أي حال صدوره ط (قوله والا فثلاثة) استثنى في الاشياء التبرع بالمنافع كسكنى الدار قال فانه نافذ من كل المال وتماه فيها وفي حواشها (قوله والمراد) أي من التصرف المذكور (قوله حتى ان الاقرار الخ) أي لغیر الوارث وهو محترز قوله انشاء فان الاقرار اخبار (قوله والنكاح الخ) محترز قوله فيه معنى التبرع فان النكاح بقدر مهر المثل لا تبرع فيه لان البضع متقوم حال الدخول وقيمه مهر للمثل فان قبوله به كان معاوضة لا تبرعاً والزائد عليه محاباة وهي من قبيل الوصية لانها انشاء فيه معنى التبرع وكذا بدل الخ لم لان البضع حال الخروج غير متقوم فاجعل في مقابله تبرع قليلا كان أو كثيراً حتى (قوله وان كان في الصحة) ان وصية لان التصرف المضاف الى الموت المعتبر فيه حالة الموت كما في الدرر (قوله ومرض صح منه كالصحة) كذا ذكرت هذه المسألة في هذا المجل في عامة المعتبرات كالمتقي والاصلاح وغيرهما والاولى ذكرها قبل قوله والمضاف لانه لا فرق فيه بين الصحة والمرض تأمل قال القهستاني فلو وصى بشئ صار باطلا لانه ظهر بالصحة انه لا يتعلق بماله حق احد وهذا اذا قيد بالمرض بان قال ان مت من مرضي هذا أو ما اذا اطلق ثم صح فباقية وان عاش بعد ذلك سنين كما في التتمة اه (قوله وفي المرض المعتبر) يجز المعتبر بصفة للمرض أي المعتبر لنفسه او بالتصرف الانشائي من الثلث وهو متعلق بمعدوف تقديره والحد في المرض المعتبر هو المبيع لصلاته فاعدا وقد قدم الكلام على هذا اول كتاب الوصايا باسبب مما هنا ط (قوله ومحاباته) أي في الاجارة والاستئجار والمهر والشراء والبيع بان باع مريض مثلاً من أجنبي ما يساوي مائة بمخمسين كما في التتمة فهستاني أي أو يشتري ما يساوي خمسين بمائة فالرائد على قيمة المثل في الشراء والنقص في البيع محاباة أي مسامحة من حبه حياء ككتاب اعطيته الشئ من غير عوض اه ط عن المصباح وقيد المحاباة في البرازية وغيرها بما لا يتغابن فيه فمات وفي آخر اجازات الوهابية

وايجاز ذي ضعف من الكل جائز * ولو أن اجر المثل من ذلك اكثر

قال الشرنبلالي في شرحه صورته مريض آجر داره بأقل من اجرة المثل قالوا اجازت الاجارة من جميع ماله ولا تعتبر من الثلث لانه لو اعارها وهو مريض جازت فالاجارة بأقل من اجر المثل اولى قال الطرسوسي وهذه المسألة خالفت القاعدة فان الاصل ان المنافع تجرى مجرى الاعيان وفي البيع يعتبر من الثلث اعتبار الفرع بالاصل والفرق ان البيع عقد لازم يتعلق بعين المال وقد تعلق به حق الورثة والغرماء والاجارة تتعلق بالمنفعة وتنفسح بالموت فلا تصور التعلق بعده اه فتنبه ولعلمهما روايتان كما سيذكره الشارح في الفروع آخر الوصايا (قوله وديته) أي اذا اتصل بها القرض قبل موته أما اذا مات ولم يقبض فبطل الوصية لان هبة المريض هبة حقيقية وان كانت وصية حكماً كما صرح به قاضي خان وغيره اه ط عن المكي (قوله وضمائه) هو اعم من الكفالة فان منه ما لا يكون كفالة بأن قال اجنبي خالع امرأتك على ألف على اني ضامن أو قال ببع عبدك هذا على اني ضامن لكن بمخمس مائة من الثمن سوى الالف فان بدل الخلع يكون على الاجنبي لا على المرأة والضمائم على الضامن دون المشتري عناية * (تنبيهه) * قال في البرازية وكفالاته على ثلاثة أوجه في وجه كدين الصحة بأن كفالت في الصحة معلقا بسبب ووجد السبب في المرض بأن قال ما ذاب لك على فلان فعلى وفي وجه كدين المرض بأن اخبر في المرض بأنى كفالت فلانا في الصحة لا يصدق في حق غرماء الصحة والكفول له مع غرماء المرض وفي الاول مع غرماء الصحة وفي وجه كسائر الوصايا بأن انشاء الكفالة في مرض الموت اه (قوله حكمه كحكم وصية) أي من حيث الاعتبار من الثلث لا حقيقة الوصية لان الوصية ايجاب بعد الموت وهذه التصرفات منجزة في الحال زيلعي (قوله وليجزر) تجزيره انه لا ينشأ في ما هنا لان المستغرق بالدين لا يثبث له رجعي (قوله ويزاحم أصحاب الوصايا في الضرب) أي العبد المعتق والمحابي والموهوب له والمضمون له يضرب في الثلث مع أصحاب الوصايا فان وفي الثلث بالمبيع

* (باب العتق في المرض) *

(يعتبر حال العقد في تصرف منجز)

هو الذي أوجب حكمه في الحال

(فان كان في الصحة فن كل ماله والا

فن ثلثه) والمراد التصرف الذي

هو انشاء ويكون فيه معنى التبرع

حتى ان الاقرار بالدين في المرض

ينفذ من كل المال والنكاح فيه

ينفذ بقدر مهر المثل من كل المال

(والمضاف الى مونه) وهو ما

أوجب حكمه بعدمونه كانت حر

بعدموتى أو هذا الزيد بعدموتى

(من الثلث وان كان في الصحة)

ومرض صح منه كالصحة والمقعد

والمنسوج والمسلول اذا طاول

ولم يتعدده في انراش كالصحيح

مجتبي ثم مرض حد الطاول سنة

وفي المرض المعتبر المبيع لصلاته

فاعدا) اعتناقه ومحاباته وهبته

ووقفه وضمائه) كل ذلك حكمه

(ك) محكم (وصية فيعتبر

من الثلث) كما قدمنا في الوقف ان

وقف المريض المديون بمحيط باطل

فليحفظ وليجزر (ويزاحم أصحاب

الوصايا في الضرب ولم يسع العبد

ان اجيز) عتقه لان المنع لحقهم
 فيسقط بالاجازة (فان حاجي حرر)
 وضاق الثلث عنهما (فهي) أي
 المحاباة (أحق وبعبكسه) بان حرر
 فحاجي (استويا) وقال عتقه اولى
 فيهما (ووصيته بأن يعتق عنه بهذه
 المائة عبدا لا تنفذ) الوصية (بما بقي
 ان هلك درهم) لان القرية تتفاوت
 بتفاوت قيمة العبد (بخلاف الحج)
 وقالاهما سواء (وتبطل الوصية
 بعقد عبده) بأن أوصى بان يعتق
 الورثة عبده بعد موته (ان جنى
 بعد موته فدفع) بالجنانية كالموبيع
 بعد موته بالدين (وان فدى) الورثة
 العبد (لا) بل وكان الفداء في
 أموالهم بالتزامهم (و) لو أوصى
 (بثلثه) أي ثلث ماله (لبكر وترك
 عبدا) فاقول من الوارث وبكر
 أن الميت أعتق هذا العبد فادعى
 بكر عتقه في العصة (لينفذ من كل
 المال (و) ادعى (الوارث) عتقه
 (في المرض) لينفذ من الثلث
 ويقدم على بكر (فالقول للوارث
 مع اليقين) لانه ينكر استحقاق بكر
 (ولاشئ لزيد) كذا في نسخ المتن
 والشرح قلت صوابه لبكر لانه
 المذكور أولا غاية الامر أن القوم
 من لوازيد فغيره المصنف أولا
 ونسبه ثانيا والله أعلم (الا ان يفضل
 من ثلثه شئ) من قيمة العبد (أو
 تقوم حجة على دعواه) فان الموصي
 له خصم لانه ثبت حقه وكذا العبد
 (ولو ادعى رجل ديننا على الميت
 و) ادعى (العبد عتقاني العصة ولا
 مال له غيره فصدقهما الوارث بهي
 في قيمته وتدفع الى الغريم) وقال
 بهتق ولا يسي في شئ وعلى هذا
 الخلاف لو ترك ابنا وألف درهم
 فادعاه رجل ديننا وأخر وديعة
 ومصدقهما الابن

والاخصصوا فيه وبعبكسه قدر ما لكل من الثلث هذا ما ظهر لي اه ط اقول وقال العلامة
 الاتقاني والمراد من ضربهم بالثلث مع أصحاب الوصايا انهم يستحقون الثلث لا غير وليس المراد انهم
 يساوون أصحاب الوصايا في الثلث ويخصصونهم لان العتق المنفذ في المرض مقدم على الوصية
 بالمال في الثلث بخلاف ما اذا أوصى بعقد عبده بعد موته أو قال هو حر بعد موتى يوم أو شهر
 فانه كسائر الوصايا اه ملخصا قلت وكالعتق المنفذ المحاباة المنجزة كما مر عند قول المصنف واذا اجتمع الوصايا
 وبأقربيا (قوله ان اجيز عتقه) أي اذا ضاق الثلث ولو كانت الاجازة قبل موت الموصي كما قد مناه أول
 الوصايا عن البرازية (قوله لان المنع) أي من تنفيذه من كل المال والاولى لان السهي تأمل (قوله فان
 حاجي فخر الخ) صورة الاولى باع عبدا قيمته مائتان بمائة ثم أعتق عبدا قيمته مائة ولا مال له سواه ما يصرف
 الثلث الى المحاباة ويسمى المعتق في كل قيمة وصورة العكس اعتق الذي قيمته مائة ثم باع الذي قيمته مائتان بمائة
 يقسم الثلث وهو المائة بينهما نصفين فالمعتق يعتق نصفه بمائتا ويسمى في نصف قيمته وصاحب المحاباة يأخذ
 العبد الاخر بمائة وخمسين ابن كمال والاصل في هذا ان الوصايا اذا لم يكن فيها ما جاوز الثلث فكل واحد من
 أصحابها ينسب بجميع وصيته في الثلث لا يقدم البعض على البعض الا العتق الموقوع في المرض والعتق المعلق
 بالموت كالتدبير الصحيح سواء كان مطلقا أو مقيدا والمحاباة في المرض وتمامه في الزيلعي (قوله وقال
 عتقه أولى فيهما) أي في المسئلة لانه لا يلحقه الفسخ وله ان المحاباة أقوى لانها في ضمن عقد المعاوضة لكن
 ان وجد العتق أولا وهو لا يحتمل الدفع يزاحم المحاباة ابن كمال وقول الزيلعي والمصنف في المخ وقالاهما سواء في
 المسئلة سبق قلم والصواب ما هنا كما نبه عليه الشايعي (قوله بهذه المائة) أي المعينة وانما قيد بذلك حتى يتصور
 هلاك بعضها فلوقال بمائة وزادت على الثلث تبطل أيضا كما مر متنا (قوله لان القرية تتفاوت الخ) لا يظهر
 بهذا التعليل الفرق بين العتق والحج فانما سب قول الزيلعي وله انه وصية بالعقد بعبد يشترى بمائة من ماله
 وتنفيذهما فيمن يشترى بأقل منه تنفذ في غير الموصي به وذلك لا يجوز بخلاف الوصية بالحج لانها قرينة محضة هي
 حق لله تعالى والمستحق لم يستبدل وصار كما اذا أوصى لرجل بمائة فهلك بعضها يدفع اليه الباقي اه (قوله
 وان فدى لا) فان لم يوجد الدفع والفداء وأعتقه الوصي فان عالما بالجنانية لزمه تمام الارش والا فالقيمة ولا يرجع
 لان الوصية بعقد عبدا غير جان فقد خالف سائحياني (قوله ولو أوصى بثلثه الخ) معناه ترك عبدا أو مالا
 ووارثا والعبد مقدار ثلث ماله وبه صرح قاضي خان معراج (قوله لينفذ من كل المال) فكأنه يقول لم يقع
 العتق وصية ووصيتي بثلث ماله صحيحة فيما وراء العبد (قوله ويقدم على بكر) لانه اذا وقع في المرض وقع
 وصية وقيمة العبد ثلث المال فلم يكن للموصي له بالثلث شئ لان الوصية بالعقد مقدمة بالاتفاق معراج
 (قوله ولا شئ لزيد) لما علمته من تقديم العتق وأما قول المصنف فيما مر وزير احم أصحاب الوصايا فقد علمت
 المراد منه فافهم (قوله الا ان يفضل الخ) أي الا أن يكون ثلث المال زائدا على قيمة العبد فننفذ الوصية لزيد
 فيما زاد على القيمة منح (قوله من قيمة العبد) كذا عبر الزيلعي وعبرة الدرر على قيمة العبد وهي أولى وان
 أمكن جعل من بمعنى على كما قال الاخفش والكوفيون في قوله تعالى ونصرناه من القوم أفاده ط عن
 المكي (قوله فان الموصي له خصم الخ) جواب عن اشكال وهو أن الدعوى في العتق شرط لاقامة البينة
 عنده وكيف تصح اقامتها من غير خصم فقال هو خصم في اثبات حقه لانه مضطر الى اقامتها على حرية العبد
 ليفرغ الثلث عن الاشتغال بحق الغير معراج (قوله وكذا العبد) أي خصم أيضا لان العتق حقه أقول
 والمراد أنه خصم في غير هذه الصورة لان الوارث مقر بعتقه هنا وفيما اذا زادت قيمته على الثلث فهو خصم
 في اثبات عتقه في العصة تأمل (قوله ولا يعتق ولا يسي الخ) لان الدين والعتق في العصة ظهران معا بتدقيق
 الوارث في كلام واحد فكأنهما وقعاهما والعتق في العصة لا يوجب السعاية وان كان على المعتق دين
 وله ان الاقرار بالدين أولى من الاقرار بالعتق ولهذا يعتبر اقراره في المرض بالدين من جميع المال وبالعتق من
 الثلث والا أقوى يدفع الادنى الا انه بعد وقوعه لا يحتمل البطلان في دفع من حيث المعنى بإيجاب السعاية عليه
 ابن كمال (قوله وعلى هذا الخلاف) كذا عبر في الهداية والتعبير به ظاهر على ما قرره صاحب الهداية من
 ذكر الخلاف الآتي والشارح لم يتابعه بل دس على عكسه فاختلاف هنا حينئذ عكس الخلاف في المسئلة الاولى

فالالف بينهم انصافان عنده وقالوا
الوديعه أقوى قلت وعكس
في الهداية فقال عنده الوديعه
أقوى وعندهما سواء والاصح
ما ذكرنا كما في الكافي وتامه
في الشربلالية فليحفظ

* (باب الوصية للأقارب وغيرهم) *

(جاره من لصق به) وقال من
يسكن في محله ويجمعهم مسجد
الحله وهو استحسان وقال الشافعي
الجار الى أربعين دارا من كل جانب

(وصهره كل ذي رحم محرم من

عرسه) كابائها واعمامها واخوانها

واخوانها وغيرهم (بشرط موته

وهي منكوحته او معتدته من

رجعي) فلو من يائس لا يستحقها

وان ورثت منه قال الحلواني هذا

في عرفهم اتمافي زمانها فيختص

بأبويها عناية وغيرها وأقره

القهستاني قلت لكن جزم

في البرهان وغيره بالاقول وأقره

في الشربلالية ثم نقل عن العيني

ان قول الهداية وغيرها انه صلى

الله عليه وسلم لما تزوج صفية بنت

الحارث قلت صوابه جويرة

فليحفظ هذه القائدة (وختنه زوج

كل ذي) كذا النسخ قلت الموافق

لعامة الكتب ذات (رحم محرم

منه كزوج بناته) وعماته وكذا

كل ذي رحم من أزواجهن قبل

هذا في عرفهم

فكان عليه ذكر المسألة مبتدأة بدون ذلك فافهم (قوله نصفان) لان الوديعه لم تظهر الا مع الدين فيستويان
زياعى (قوله وقال الوديعه أقوى) لانها تثبت في عين الالف والدين يثبت في الذمة أولا ثم ينتقل الى
العين فكانت الوديعه أسبق وصاحبها أحق زياعى (قوله والاصح ما ذكرنا) وهو المذكور في عامة
الكتب عناية

* (باب الوصية للأقارب وغيرهم) *

أى من الاهل والاصهار والاختان ونحو ذلك وانما آخر هذا الباب لانه في أحكام الوصية لمخصوصين وفيما
تقدم ذكر أحكامها على وجه العموم والخصوص يتلو العموم أبدا منح (قوله جاره من لصق به) لما كان
لكل من الأقارب والجيران خصوصية تستدعى الاهتمام به على أهمية كل منهما من وجه حيث قدم الأقارب
في الترجمة والجيران هنا سعدية (قوله وهو استحسان) والصحيح قول الامام كما أفاده في الدراستقي
وصرح به العلامة قاسم وهو القياس كما في الهداية فهو مخرج فيه القياس على الاستحسان (تنبيه) يستوى
في الجار ساكن ومالك وذو كرواننى ومسلم وذمى وصغير وكبير ويدخل فيه العبد عنده وقال تلك وصية لمولاه
وهو غير جار بخلاف المكاتب ولا تدخل من لها بعل لتبعيتها فلم تكن جارا حقيقة مقدسى وقوله ومالك يعنى
إذا كان ساكنا أبو السعود (قوله وصهره كل ذي رحم محرم من عرسه) لما روى أنه عليه السلام لما تزوج
صفية أعتق كل من ملك من ذى رحم محرم منها أكرامها وكانوا يسمون اصهار النبي صلى الله عليه وسلم وهذا
التفسير اختيار محمد وأبي عبيد وكذا يدل فيه كل ذي رحم محرم من زوجة أبيه وزوجة ابنه وزوجة
كل ذي رحم محرم منه لان الكل اصهار هداية وقول محمد حجة في اللغة استشهد بقوله أبو عبيد في غريب
الحديث مع انه مؤيد بقول الخليل لا يقال لاهل بيت المرأة الا الاصهار وفي شرح الزبائد للزبدوى قد يطلق
الصهر على الختن لكن الغالب ما ذكره محمد اتفاقا ملخصا وتامه في الشربلالية (قوله واخوانها) كذا
فيما رأيت من النسخ وصوابه واخوته الان اخوات جمع أخت (قوله وان ورثت منه) بأن ابائنا في المرض
لان الرجعي لا يقطع النكاح والبائن يقطعه زياعى (قوله عناية) لم أجد ذلك فيها نعم ذكره الزياعى كما سيأتى
(قوله قلت لكن الخ) أقول الظاهر اعتبار العرف في ذلك لما في جامع الفصولين من ان مطلق الكلام فيما
بين الناس ينصرف الى المتعارف اه حتى لو عورف خلاف ذلك كله يعتبر كاهل دمشق بطلاق الصهر على
الختن ولا يفهمون منه غيره وهي لغة كما مر تأماني البرهان وغيره فهو نقل لما دونه صاحب المذهب فلا دلالة فيه
على ان العرف هنا لا يعتبر هذا ما ظهر لي قد بر (قوله ثم نقل) أى في الشربلالية عن العيني أى في شرحه على
الهداية عند عبارتها التي نقلناها آنفا (قوله صوابه جويرة) أخرجه ابوداود عن عائشة رضى الله عنها
قالت وقعت جويرة بنت الحارث ابن المصطلق في سهم ثابت بن قيس بن شماس وابن عم له فكانت عن نفسها
وفي مسند احمد والبخاري وابن راهويه انه كاتبها على تسع اواق من الذهب فدخلت تسال رسول الله صلى الله
عليه وسلم في كتابتها فقالت يا رسول الله أنا امرأة مسلمة أشهد أن لا اله الا الله وأنت رسول الله وأنا جويرة
بنت الحارث سيد قومى أصابني من الامر ما قد علمت فوقعت في سهم ثابت بن قيس فكانت بنى على ما لاطاقة لي به
وما أكرهني على ذلك الا انى رجوتك صلى الله عليك فأعنى في فكأكى فقال اوخير من ذلك فقالت ما هو قال أودى
عنك كتابتك وأتزوجك قالت نعم يا رسول الله قال قد فعلت فادى رسول الله صلى الله عليه وسلم ما كان عليها
من كتابتها وتزوجها فخرج الخبر الى الناس فقالوا اصهار رسول الله صلى الله عليه وسلم بستر قون فاعتقوا ما كان
بأيديهم من سبي بنى المصطلق مائة اهل بيت قالت عائشة فلا أعلم امرأة كانت على قومها أعظم بركة منها قال
في الشربلالية وقد علمت ان السبي كان قد قسم وان المعتقين للسبي هم الصحابة لا النبي صلى الله عليه وسلم
وفي الاستدلال به على ان الصهر كل ذي رحم محرم من امرأته تأمل لما علمت من القصة (قوله وكذا كل ذي
رحم) أى محرم كما في المنح وغيرها قال محمد في الاملاء اذا قال أوصيت لاختانى بثلث مالى فاختانه زوج كل ذات
رحم محرم منه وكل ذي رحم محرم من الزوج فهو لاء اختانه فان كان له أخت وبنت أخت وخالة ولكل واحدة
منهن زوج ولزوج كل واحدة منهن ارحام فكلهم جميعا اختانه والثلث بينهم بالسوية الا انى والذكر فيه
سواء وأم الزوج وجدة وغير ذلك سواء اه اتفاقى والشرط هنا أيضا قيام النكاح بين محارمه وأزواجهن

الزوجة والختن بزواج البنت
لأنه المشهور (وأهل زوجته)
وقال كل من في عياله ونفقته غير
مما ليك وقولهما استحسان شرح
تكملة قال ابن الكمال وهو مؤيد
بالنص قال تعالى فحينئذ وأهل
الأمر أنه اه قلت وجوابه
في المطولات (وأهل بيته)
وقبيلته التي ينسب إليها (و) حينئذ
(يدخل فيه كل من ينسب إليه
من قبل أبائه إلى أقصى أب له
في الإسلام) سوى الأب الأقصى
لأنه مضاف إليه قهستاني عن
الكرماني (الأقرب والأبعد
والذكر والأنثى والمسلم والكافر
والصغير والكبير فيه سواء) ويدخل
فيه الغني والفقير إن كانوا
لا يحصون كما في الاختيار ويدخل
فيه أبوه وجده وابنه وزوجته
كما في شرح التكملة يعني إذا كانوا
لأرثونه (ولا يدخل فيه أولاد
البنات) وأولاد الأخوات ولا
أحد من قرابة أمه لأن الولد إنما
ينسب لأبيه لا لأمه (وجنس أهله
يتأبى) لأن الإنسان يتجنس
بأبيه لا بأمه (وكذا أهل بيته وأهل
نسبه) كآله وجنس حكيم حكيمه
(ولو أوصت المرأة لجنسها أو لأهل
بيتها لا يدخل ولدها) أي ولد المرأة
لأنه ينسب إلى أبيه لا إليها (الا
أن يكون أبوه) أي الولد (من قوم
أبيها) فحينئذ يدخل لأنه من
جنسها درر وكافي وغيرهما قلت
ومفاده أن الشرف من الأم فقط
غير معتبر كما في آخر فتاوى ابن
نقيم وبه أفتى شيخنا الرملي نعم له
هذه في الجلة

عند موت الموصي كما نقله الطوري (قوله وفي عرفنا الصهر أبو المرأة وأتمها) مكرر مع ما سبق ط (قوله
غير مما ليك) أي وغير وارثه شربلاية وانتاني (قوله قلت وجوابه في المطولات) وهو أن الاسم حقيقة
للزوجة يشهد بذلك النص والعرف قال تعالى وسار بأهله وقال لأهل أمكثوا ومنه قولهم تأهل يلمد كذا
والماطق ينصرف إلى الحقيقة المستعملة زيلعي يشير إلى أن ما استدلال به غير مطلق بقريته الاستثناء وهو يدل
الشارح إلى ترجيح قول الإمام وإن كان هو القياس ولذا قال في الدر المنثور ولكن المتنون على قوله وقدمه
المصنف فليحفظ أيضا اه وهذا إذا كانت الزوجة كتابية مثلاً أو أجازت الورثة وفي أبي السعود عن الحموي
ينظر حكم ما لو أوصت لأهلها هل يكون الزوج لا غير اه أقول الظاهر لا إذا لحقيقة ولا عرف (قوله وقبيلته)
عطف تنسيب قوله أهل بيته بدليل قول الهداية لأن آل القبيلة التي ينسب إليها (قوله من ينسب إليه)
على حذف مضاف أي إلى نسبه بأن يشاركه فيه ويجمع معه في أحد أبائه ولو الأب الأعلى هذا ما ظهر لي ويأتي
ما يوضحه والافقيلة الموصى لا تنسب إليه نفسه إلا إذا كان أباً للقبيلة ثم رأيت في الأسعاف ما نصه أهل بيت
الرجل وأهله وجنس واحد وهو كل من ينسب به بأبائه إلى أقصى أب له في الإسلام وهو الذي أدرك الإسلام أسلم
أو لم يسلم فكل من ينسب به إلى هذا الأب من الرجال والنساء والصبيان فهو من أهل بيته اه فقوله ينسب به
أي يشاركه في نسبه أولى من قول المصنف ينسب إليه كما لا يخفى (قوله لأنه مضاف إليه) أي والوصية
للمضاف لا للمضاف إليه زيلعي عن الكافي قال ط وفيه أنه لا يظهر إلا لو قال أوصيت لآل عباس مثلاً
أما لو قال أوصيت لآل زيد وهو غير الأب الأقصى لا يظهر ولو علم بأن الأب الأقصى لا يقال له أهل
بيته لكان أولى اه قلت وعبرة الهداية أوصى لآل فلان (قوله إن كانوا لا يحصون) عبارة الاختيار
وإن كان لا يحصون (قوله وزوجته) أي إذا كانت من قوم أبيه سائحاني (قوله ولا يدخل فيه أولاد
البنات الخ) أي إذا لم يكن أباً أو أمهم من قومه سائحاني (قوله يتجنس بأبيه) أي يقول أنا من جنس فلان
قال في غاية البيان لأن الجنس عبارة عن النسب والنسب إلى الآباء اه ط (قوله كآله وجنس) بيان
لمرجع اسم الإشارة في قوله وكذا يعني أن أهل بيته وأهل نسبه مثل آله وجنس في أن المراد بالكل قوم أبيه دون
أمه وهم قبيلته التي ينسب إليها قال في الهندي ولو أوصى لأهل بيته يدخل فيه من جمعه وإياهم أقصى أب
في الإسلام حتى أن الموصى لو كان علويًا أو عباسيًا يدخل فيه كل من ينسب إلى علي أو العباس من قبل الأب
لأنه ينسب من قبل الأم وكذلك أوصى لحسبه أو نسبه لأنه عبارة عن يتنسب إلى الأب دون الأم وكذلك
إذا أوصى لجنس فلان فهم بنو الأب وكذلك للعمة عبارة عن الجنس وكذلك الوصية لآل فلان بمنزلة الوصية
لأهل بيت فلان اه ملخصا (قوله ومفاده الخ) يؤيده قول الهندي عن البدائع فثبت أن النسب
والنسب يختص بالأب دون الأم اه فلا تحرم عليه الزكاة ولا يكون كفراً للهاشمية ولا يدخل في الوقف على
الأشراف ط (قوله وبه أفتى شيخنا الرملي) حيث قال في فتاواه في باب ثبوت النسب ما حاصله لاشبهة
في أن له شرفاً ما وكذا لأولاده وأولادهم إلى آخر الدهر أما أصل النسب فمخصوص بالآباء وسئل أيضاً عن أولاد
زينب بنت فاطمة الزهراء زوجة عبد الله بن جعفر الطيار فأجاب أنهم أشراف بلاشبهة إذ الشريف كل من كان
من أهل البيت علويًا أو جعفريًا أو عباسيًا ولكن لهم شرف الآل الذين تحرم الصدقة عليهم لا شرف النسب إليه
صلى الله عليه وسلم فإن العلماء ذكروا أن من خصائصه صلى الله عليه وسلم أنه ينسب إليه أولاد بناته فالخصوصية
للطبقة العليا وأولاد فاطمة الأربعة الحسن والحسين وآم كلثوم وزينب ينسبون إليه صلى الله عليه وسلم
وأولاد الحسين ينسبون إليهم ما فينسبون إليه صلى الله عليه وسلم وأولاد زينب وآم كلثوم ينسبون إلى أبيهم
لأنهم أمهم فلا ينسبون إلى فاطمة ولا إلى أبيها صلى الله عليه وسلم لأنهم أولاد بنت بنته لا أولاد بنته فيجوز
فيهم الأمر على قاعدة الشرع الشريف في أن الولد يتبع أباه في النسب لأن أمه وانما خرج أولاد فاطمة وحدها
للخصوصية التي ورد بها الحديث وهي مقصورة على ذرية الحسن والحسين لكن مطلق الشرف الذي للآل
يشملهم وأما الشرف الآخر وهو شرف النسب إليه صلى الله عليه وسلم فلا اه ملخصا وأصله للعلامة ابن
حجر المكي الشافعي أقول وانما يكون لهم شرف الآل المحرم للصدقة إذا كان أبوه من الآل كما مر والمراد

بالحديث ما أخرجه أبو نعيم وغيره كل ولد آدم فان عصبتهم لا يهيم ما خلا ولد فاطمة فاني أنا أبوهم وعصبتهم
 (قوله وان أوصى لا قاربه الخ) زاد في الملتقى واقربائه وذوي أرحامه (قوله كذا النسخ) وكذا في الكنز
 والغرر والاصلاح (قوله قلت صوابه لذوي) أي بالجمع كما عبر في الملتقى لانه اذا أوصى لذى قرابته ولده عم
 واحد وخالان فالكل للعم لانه لفظ مفرد فيجزى الواحد جميع الوصية اذ هو الاقرب زيلعي وفي غرر الافكار
 اذا قال لقربائه اولدى قرابته اولدى نسبه فالمنفرد يستحق كل الوصية عند الكل اه (قوله او
 لا نسابه) استشكله الزيلعي بأنه جمع نسب وفيه لا يدخل قرابته من جهة الام فكيف دخلوا فيه هنا
 اه وأجاب الشلبي بأن المراد بانسابه حقيقة النسبة وهي ثابتة من الام كلاب أقول وفيه انهم اعتبروا في
 أهل نسبه النسب من جهة الاباء كما مر في الفرق بينهما (قوله فهي للاقرب فالاقرب الخ) حاصله ان
 الامام اعتبر خمس شرائط وهي كونه ذا رحم محرم واثنين فصاعدا ومما سوى الوالد والولد ومن لا يرث
 والاقرب فالاقرب وقال كل من يجمعه واياه اقصى أب في الاسلام وخالفاه في شرطين المحرمية والاقرب
 فيكنى عندهما الرحم بلا محرمية ويستوى الاقرب والابعد واتفقوا على اعتبار الاثنين فصاعدا لانه اسم جمع
 والمثنى كالمجمع وأن لا يكون وارثا ولا والدا أو ولدا اتفقا في عن المختلف ملخصا لكن قال الزيلعي ويستوى الحر
 والعبد والمسلم والكافر والصغير والكبير والذكر والانثى على المذهبين وانما يكون الاثنين فصاعدا عنده اه
 ونقل نحوه في السعدية عن الكافي ثم قال وهذا يخالف لقول محمد في الوصية لامتهات أولاده الثلاث وللفقراء
 والمساكين حيث اعتبر فيه الجمعية ولم يعتبرها هنا اه قلت وعلى الاول لا مخالفة وكانهما روايتان تأمل ثم رأيت
 القولين في الحقائق والقهستاني هذا وقول الامام هو الصحيح كما في تصحيح القدوري والدر المنثور (تنبيه) قال
 في غرر الافكار وشرح المجمع عن الحقائق اذا ذكر مع هذه الالفاظ الاقرب فالاقرب لا يعتبر الجمع اتفاقا لان
 الاقرب اسم فرد خرج تفسير الاول ويدخل فيه المحرم وغيره ولكن يقدم الاقرب لصريح شرطه اه ونقله
 في الشريعة والاختيار أيضا قلت وهي حادثة الفتوى سنة ثلاثين ومائتين وألف فيمن أوصى لارحامه
 الاقرب فالاقرب منهم فاقبقت بشموله غير المحارم كما هو صريح هذا النقل (قوله قيل الخ) قال في المعراج
 وفي الخبر من سمى والده قريبا عقه وقد عطف الله تعالى الاقربين على الوالدين في قوله تعالى الوصية للوالدين
 والاقربين ويعطف الشيء على غيره حقيقة فعرف ان القريب في لسان الناس من يتقرب الى غيره بواسطة
 كذا في المبسوط اه أي والوالدان والولدي يتقربان بأنفسهم لا بواسطة (قوله ولو ممنوعين) بصيغة الجمع ط
 (قوله كما يفيد عموم قوله والوارث) أي يفيد عدم دخولهم ولو ممنوعين لانه لو كانت العلة فيه كونهم وارثين
 لما احتج الى التنصيص على عدم دخولهم اذ هم يخرجون بقوله والوارث لانه يشملهم بعمومه فلما لم يكنف
 بذلك ونص على اخراجهم علمنا انه أراد انهم لا يدخلون سواء كانوا وارثين أو ممنوعين فافهم (قوله والوارث)
 علوه بقوله عليه الصلاة والسلام لا وصية لوارث وبهذا يتجه ما بحثه بعضهم من ان هذا فيما لو أوصى
 لا قارب نفسه اما لو أوصى لا قارب فلان ينبغي أن لا يخرج الوارث (قوله فيدخل) الاولى فيدخلان ط
 (قوله واختاره في الاختيار) حيث اقتصر عليه وعلمه بأن القريب لغة من يتقرب الى غيره بواسطة غيره
 وتكون الجزئية بينهما منعدمة ونقل أبو السعود عن العلامة قاسم عن البدائع انه هو الصحيح ثم قال لكن
 في شرح الحموي بخطه ان الدخول هو الاصح اه قلت وعبارة متن المواهب وأدخل أي محمد الجدة والحفدة
 وهو الظاهر عنهما اه والحفدة جمع حافد ولد الولد ومثل الجدة الجدة كما في المجمع (قوله ويكون للثنتين)
 أي في التعبير بالجمع بخلاف ما اذا قال لذى قرابته كما قد مناه أفاده ط (قوله يعني أقل الجمع) الاوضح
 أن يقول لأن أقل الجمع ط (قوله فهي لعصمه) لانهم ما أقرب من الخالين لان قرابتهما من جهة الاب
 والانسان ينسب الى أبيه ألا ترى ان الولاية للام دون الخال في النكاح ثبت انهم ما أقرب من طريق الحكم
 اتقاني وهذا حيث كان الوارث غيرهما ووصى كما يقال فيما بعده وهو ظاهر (قوله وقالوا ارباعا) لعدم
 اعتبارهما الاقربيه كما مر (قوله ولهما النصف) لان الم الواحد لا يقع عليه اسم الجماعة فلا يستوجب
 الجميع فاذا دفع اليه النصف وبني النصف صرف الى الخالين لانهما أقرب اليه بعد الم فيجعل في النصف الباقي
 كأنه لم يترك الخالين اتقاني (قوله لعدم من يستحقه) اذ لا بد من اعتبار الجمع اتقاني وعندهما له

(وان أوصى لا قاربه اولدى قرابته)

كذا النسخ قلت صوابه

لذوي (اولا رحامه أو لانسابه)

فهي للاقرب فالاقرب من كل

ذى رحم محرم منه ولا يدخل

الوالدان) قيل من قال للوالد

قريب فهو عاق (والولد) ولو

ممنوعين بكفر أو ورق كما يفيد عموم

قوله (والوارث) واما الجد وولد

الولد فيدخل في ظاهر الرواية وقيل

لا واختاره في الاختيار (ويكون

للثنتين فصاعدا) يعني أقل الجمع

في الوصية اثنان كما في الميراث

(فان كان له) للموصى (عمان

وخالان فهي لعصمه) كالارث

وقالا ارباعا (ولوله عم وخالان كان

له النصف ولهما النصف) وقالوا

اثنان (ولو عم واحد لا غير فله

نصفها ويرد النصف) الآخر (الحا

الورثة) لعدم من يستحقه (ولو عم

وعمة استويا) لاستواء قرابتهما

(ولو انعدم المحرم بطلت) خلافا

لها

(ولو ولد فلان ذ) هي (لذكر والاثني سواء) لان اسم الولد يعم الكل حتى الحمل ولا يدخل ولد ابن مع ولد صلب فلولاه بنات لصلبه وبنو ابن فهي للبنات عملا بالحقبة فلو نعتت صرف الى الجواز ٤٤٠ تحرز عن التعطيل ولا يدخل اولاد البنات وعن محمد بن خلون اختيار (ولو ورثة فلان

لذكر مثل حظ الاثنيين) لانه اعتبر الورثة (وشرط صحتها) أي الوصية (هنا) أي في الوصية لورثة فلان وما في معناها كعقب فلان (موت الموصي لورثته) أو لعقبه (قبل موت الموصي) لان الورثة والعقب انما يكون بعد الموت ثم ان كان معهم موصي له آخر قسم بينهم وبينه على عدد الرؤس ثم ما اصاب الورثة يقسم بينهم للذكر كاثنيين كما مر فلو مات الموصي قبل موته أي موت الموصي لورثته أو عقبه بطلت الوصية لورثته أو عقبه ثم ان كان معهم موصي له آخر كقوله أو وصيت لفلان ولورثته وعقبه كانت الوصية كلها لفلان الموصي له دون ورثته وعقبه لان الاسم لا يتناولهم الا بعد الموت وتمامه في السراج وفيه عقبه وولد من الذكور والاناث فان ماتوا فولد وولد كذلك ولا يدخل اولاد الاناث لانهم عقب ابائهم لاله (وفي ابتسام بنه) أي بنى فلان والبنين اسم لمن مات ابوه قبل الحلم قال صلى الله عليه وسلم لا يتم بعد البلوغ (وعما بينهم وزمنهم واراهاهم) الارمل الذي لا يقدر على شئ رجلا كان أو امرأة ويؤيده قوله (دخل) في الوصية (فقيرهم وغنيهم وذكرهم واتاهم) وقسم سوية (ان احصوا) بغير كتاب أو حساب فانه حينئذ يكون تمايكا لهم والافتقار لهم يعطى الوصية من شاء منهم شرح التكملة لتعذر التمايكا حينئذ فيراد به القرية (وفي بنى فلان يختص بذكرهم) ولو اغنياء الا اذا كان فلان عبارة (عن اسم قبيلة أو) اسم (نخذ

جميع الثالث غرر الافكار وهو مبني على ما مر عن الزيلعي والكافي تأمل (قوله يعم الكل) لانه اسم بالنسب المولود ذكرا أو انثى واحدا أو أكثر اختيار (قوله حتى الحمل) الظاهر تقييده بما اذا ولدته لاقل من ستة اشهر من وقت الوصية لتحقق وجوده عندها كما ذكرنا ذلك في الوصية للعمل ط (قوله ولا يدخل ولد ابن مع ولد صلب) هذا اذا كان فلان ابنا خاصا فلو كان نكحاً فاولاد الاولاد يدخلون تحت الوصية حال قيام ولد الصلب عناية وتمامه في المنع (قوله لانه اعتبر الورثة) أي والورثة بين الاولاد والاخوات كذلك ولان التنصيص على الاسم المشتق يدل على ان الحكم يترتب على ما أخذ الاشتراق فكانت الورثة هي العلة زياعية وظاهره ان قوله للذكر مثل حظ الاثنيين ليس عاماً في جميع الورثة بل خاص بالاولاد والاخوات وفي غيرهم يقسم على قدر فروضهم وهو المذكر في الاسعاف والخصاف في مسائل الاوقاف والوصية اخت الوقف (قوله انما يكون بعد الموت) لان كونهم ورثة لا يتحقق الا بعد موت المورث وكذا العقب فانه عبارة عن وجود من الولد بعد موت الانسان فاما في حال حياته فليسوا بعقب له من عن السراج (قوله ثم) أي بعد وجود شرط الصحة المذكور ان كان الخ (قوله على عدد الرؤس) أي رؤسهم ورأس الموصي له الآخر (قوله ثم) ما اصاب الورثة قيد بالورثة لان القسمة للذكر كاثنيين خاصة بهم أما العقب فالاسم تناول جماعتهم فيكونون بالسوية كما قاله في المنع (قوله كما مر) أي في المتن قرياً من ان القسمة للورثة كذلك (قوله ثم أي بعد الحكم) بطلان الوصية للورثة أو العقب لفقدها شرط المذكور ان كان معهم موصي له آخر وهو في المثال الا في الموصي لورثته أو عقبه ومثله لو كان اجنبياً كما مثل به في المنع فافهم (قوله لان الاسم لا يتناولهم) فكانت وصية لمعدوم فلم يشاركوا فلان كما لو أوصى له ولدت انتحاني * (تنبيه) * قد علمت مما تقر سقوط ما في الشريعة ليلية في باب الوصية بالثلث حيث قال فيما لو أوصى لفلان وعقبه لعله أي استحقاق فلان الكل فيما اذا لم يولد العقب لاقل من ستة اشهر والا فلا مانع من المشاركة اه وهو من مثل الشريعة لاني عجيب فانه لو كان مولوداً قبل ذلك لا يدخل تحت قوله (قوله كذلك) أي من الذكور والاناث (قوله ولا يدخل اولاد الاناث) بخلاف النسل فانهم يدخلون فيه ويستوون في قسمة الوقف والوصية أبو السعود عن الخصاف وغيره (قوله لا يتم بعد البلوغ) رواء أبو داود بلفظ لا يتم بعد احتلام وحسنه النووي (قوله الارمل الخ) في المغرب ارمل افقر من الرمل ثم قال وفي التهذيب يقال للفقر الذي لا يقدر على شئ من رجل وامرأة ارمل ولا يقال للتي لها زوج وهي موسرة ارملة وقال الشعبي الاثنية ليست بشرط بل يدخل فيه الذكور والانثى الا ان الصحيح ما فسرهم محمدان الارملة المرأة البالغة التي كان لها زوج فارقتها أو مات عنها دخل بها أو لم يدخل وقوله حجة في اللغة كفاية وزاد في النهاية قيد الحاجة قال لان حقيقة المعنى فيه نفاذ زاده السقوط نفقة عن زوجها اه وفي السعدية عن المحيط ولا يقال رجل ارمل الا في الشذوذ ومطلق الكلام يحمل على الشائع المستفيض بين الناس (قوله ويؤيده الخ) حيث قال ذكرهم واتاهم وقد تبع الشارح صاحب العناية في ذلك وفيه نظر فان قوله فقيرهم وغنيهم ينافي ولذا قال في السعدية الظاهر ان كلام المصنف على التوزيع بناء على عدم الالتباس (قوله بغير كتاب أو حساب) هذا قول أبي يوسف وقال محمد لو اوصى من مائة فهم لا يحصون وقال بعضهم مفوض الى رأى القاضى وعليه الفتوى والايسر ما قاله محمد كفاية عن الحائية وما عليه الفتوى قال في الاختيار هو المختار والاحوط اه (قوله والا لفقرائهم) أي ان لم يحصوا فالوصية لفقرائهم لان المقصود منها القرية وهي في سداخله ورذال جوعه وهذه الاسامى تشعر بتحقيق الحاجة فيأزجها على الفقراء درر (قوله يختص بذكرهم) وعندهما وهو رواية عن الامام يدخل الاناث أيضاً ملتي وكذا الخلاف لو لم يكن الا اولاد البنين وفي دخول بنى البنات عنه روايتان ولو كان ابن واحد وبنو بنين فله النصف ولا شئ لهم وعندهما لهم الباقي ويدخل جنين ولد لاقل الاقل انتحاني ملخصا (قوله الا اذا كان الخ) الطبقات التي عاها العرب ست وهي الشعب والقبيلة والعمارة والبطن والنخذ والقبيلة فالشعب يجمع القبائل والقبيلة تجمع العمارة وهكذا وخزيمة شعب وكانة قبيلة

لأن المراد حينئذ مجرد الاتساع كفا في بنى آدم ولهذا يدل فيه أيضا (مولى العتاقة و) مولى (الموالاة وحلفاؤهم) يعني وهم يحضرون والافالوصية باطلة والاصل ان الوصية متى وقعت باسم نبي عن الحاجة كإتيام بنى فلان تصح وان لم يحصوا ٤٤١ على ما مر لوقوعها لله تعالى وهو معلوم

وان كان لا ينبئ عن الحاجة فان احصوا صحت ويجعل غليكا والابطال وتعامه في الاختيار (أوصى من له معتقون ومعتقون لمواليه بطلت) لأن اللفظ مشترك ولا عموم له عندنا ولا قرينة تدل على أحدهما ولا فرق في ذات عند عامة أصحابنا بين النبي والاثبات واختار شمس الأئمة وصاحب الهداية أنه يم اذا وقع في حيز النبي وحينئذ فتؤولهم لو حلف لا يكلم مولى فلان يم الاعلى والاسفل لالوقوعه في النبي بل لأن الحامل على اليمين بغضه وهو غير مختلف عناية وأقره المصنف (الا اذا عينه) أى الاعلى والاسفل قبل موته فحينئذ تصح لزوال المانع (ويدخل فيه) أى في المولى (من اعتقه في صحته ومرضه لا) يدخل فيه (مدبروه وامهات أولاده) وعن أبي يوسف يدخلون (أوصى بثلاث ماله الى الفقهاء دخل فيه من يدقق النظر في المسائل الشرعية وان علم ثلاث مسائل مع ادلتها) كذا في النسبة قال حتى قبل من حفظ ألوفان المسائل لم يدخل تحت الوصية (أوصى بأن يطين قبره أو يضرب عليه قبة فهي باطلة) كما في الخانية وغيرها وقد مناه عن السراجية وغيرها لكن قد مناه فيها في الكراهية أنه لا يكره تطيين القبور في المختار فينبغي أن يكون القول بطلان الوصية بالتطيين مبنيا على القول بالكراهية لأنها حينئذ وصية بالمكروه قاله المصنف قلت وكذا ينبغي أن يكون القول بطلان الوصية لمن يقرأ عند قبره بناء على القول بكراهية القراءة على القبور

وقريش عمارة وقصى بطن وهاشم نخذ والعباس فصيلة أفاده صاحب الكشاف (قوله مولى العتاقة) أى العبد للمعتق وقوله ومولى الموالاة أى المولى الاسفل وهو من والى واحدا منهم لان مولى القوم منهم تأمل (قوله وحلفاؤهم) بالخاء المهملة والخليف من يأتى قبيلة فيحلف لهم ويحلفون له للتناصر اتقاني (قوله وان كان لا ينبئ عن الحاجة) كسببان بنى فلان وكذا العلوية أو الفقهاء كما في الهندية (قوله لمواليه) متعلق بأوصى (قوله بطلت) اعلم ان المسئلة تحتمل ثمانى صور لان الموصى اما ان يكون له موالى اعلن وموالى اسفلون أو مولى واحد فيهما أو موالى فى أحدهما ومولى واحد فى الآخر وفيه ماصورتان وفى كل امان يعبر الموصى بصيغة الجمع أو الافراد وصريح المصنف فيما اذا تعددت الموالى فى الجهتين ووقع التعبير بالموالى وليحترز باقى الصور اه ط اقول صرحوا هنا بأن الجمع للاثنتين فصاعدا فلو وجد اثنتان فلهما الكل أو واحد فله النصف واقول الظاهر ان المولى اسم جنس كل ولد فيم الواحد والاكثر وعند اجتماع الفريقين تبطل فقد ظهر المراد تأمل (قوله ولا فرق في ذلك) أى فى عدم عموم المشترك (قوله واختار شمس الأئمة الخ) كذا اختاره المحقق ابن الهمام فى التحرير (قوله فى حيز النبي) كسئلة اليمين الآتية (قوله وحينئذ) أى حين اذ علمت أنه لا فرق عند أصحابنا بين النبي والاثبات فى عدم العموم ط (قوله لان الحامل على اليمين بغضه) أى بغض فلان وهو أى فلان أو بغضه غير مختلف أى لا اشتراك فيه اذ هو شئ واحد اقول سلمنا ان الحامل واحد لكن الكلام فى لفظ المولى وقدر اريد كلامه لاسمعيه لاتحاد الحامل فلزم عمومهم اللهم الا أن يقال اتحاد الحامل قرينة على أنه من عموم الجواز بأن يراد به لفظ يعم المعنيين وهو من تعلق به العتق بوقوعه منه أو عليه فليتأمل (قوله لزوال المانع) وهو عدم فهم المراد (قوله ويدخل فيه من اعتقه) أى الموصى فى صحته ومرضه سواء اعتقه قبل الوصية أو بعدها لان الوصية تتعلق بالموت وكل منهم ثبت له الولاء عند الموت فاستحق الوصية لوجود الصفة فيه ويدخل أولادهم من الرجال والنساء أيضا لانهم ينسبون اليه بالولاء المتعلق بالعتق فيدخلون معهم ولا يدخل مولى المولاة ولا مولى المولى الا عند عدمهم مجازا لتعذر الحقيقة كما فى الاختيار والمثلنى (قوله ولا يدخل فيه مدبروه الخ) لانهم مواليه بعد الموت لا عنده (قوله وعن أبي يوسف يدخلون) لوجود سبب استحقاق الولاء اتقاني (قوله من يدقق النظر) أى الشك والتأمل بالدليل ط (قوله وان علم ثلاث مسائل مع ادلتها) حكى عن الفقيه أبى جعفر رحمه الله أنه قال الفقيه عندنا من بلغ من الفقه الغاية القصوى وليس المتفقه بنفسه وليس له من الوصية نصيب ولم يكن فى بلدنا أحد يسمى فقهيا غير شيخنا أبى بكر الاعمش طورى وفيه واذا أوصى للعلوية فقد حكى عن الفقيه أبى جعفر لا يجوز لانهم لا يحضرون وليس فى هذا الاسم ما ينبئ عن الفقر والحاجة ولو أوصى الفقراء العلوية يجوز وعلى هذا الوصية للفقهاء اه اقول لكن ذكر فى الاسعاف انه يصح الوقف على الرضى والعميان وقراء القرآن والفقهاء وأهل الحديث ويصرف للفقراء منهم لاشعار الاسماء بالحاجة استعمالا فان العمى والاشتغال بالعلم يقطع عن الكسب فيغلب فيهم الفقر وهو اصح اه (قوله حتى قبل من حفظ ألوفان المسائل) أى من غير ادلة وفيه انهم قد اعتبروا العرف فى كثير من مسائل الوصية فلما ذالم يعتبروا عرف الموصى ط اقول الظاهر ان ذلك عرفهم فى زمانهم وقد مناه عن جامع الفصولين ان يطلق الكلام فيما بين الناس بنصرف الى المتعارف وفى الاشياء من قاعدة العادة محكمة الفاظ الواقفين تبنى على عرفهم كما فى وقف فتح القدير وكذا لفظ الناذر والموصى والمخالف اه على انه قدم الشارح فى صدر الكتاب فى تعريف الفقه انه عند الفقهاء حفظ الفروع وأقله ثلاث اه وعزاه فى البحرالى المنتقى ثم قال وذكر فى التحرير أن الشائع اطلاقه على من يحفظ الفروع مطلقا يعنى سواء كانت بدلا لها أو لا اه (قوله لكن قد مناه الخ) استدرأ على التطيين فقط ولم يعرض لبناء القبة فهو مكروه اتفاقا ط (قوله لانها حينئذ وصية بالمكروه) مقتضاه انه يشترط لحة الوصية عدم الكراهة وقدّم اقول الوصايا انهار أربعة اقسام وانها مكروهة لاهل فسوق ومقتضى ما هنا بطلانها اللهم الا أن يفرق بأن الوصية اما صلة أو قرينة وليست هذه واحدة منها فبطلت بخلاف الوصية لفاسق فانها صلة لها مطالب من العباد فصحت وان لم تكن قرينة كالوصية لفتى لانها مباحة وليست قرينة كما مر هذا ما ظهر لى وسيأتى فى اقول فصل وصايا الذمى ما يوضحه (قوله بناء على القول بكراهة القراءة على القبور) اقول ليس كذلك لما فى الولولية لوزار قبر صديق أو قريب له وقرأ عنده شيئا من القرآن فهو حسن أما الوصية بذلك فلا معنى لها

له يوماً أبداً إلا أن كانت موقته بسنة مثلاً فلولا السنة غير معينة فإلى متى ثلاث سنين ولو معينة فإلى متى مضيها
 مات الموصي قبلها أو فيها ثم سلم إلى الورثة لأن الموصي له استوفى حقه وإن مات الموصي بعدها بطلت الوصية
 منح (قوله هذا) أي قسمة الدار ومهياة العبد الثلاثة (قوله بقدر ثلث جميع المال) مثاله
 إذا كان العبد نصف التركة يخدم الموصي له يومين والورثة يوماً لأن ثلثي العبد ثلث التركة فصار الموصي به ثلثي
 العبد وثلثه للورثة فيقسم كما ذكرنا وعلى هذا الاعتبار يخرج بقية مسائله اختيار (قوله لأن المنفعة ليست
 بمال الخ) أي وإنما صح للمالك أن يؤجر يبدل لأنه ملكها تبعاً للمالك العين والمستأجر انما ملك أن يؤجر
 مع أنه لا يملك إلا المنفعة لأنه لما ملكها بعقد معاوضة كانت مالاً بخلاف ملكها بعقد تبرع كما نحن
 فيه سائحين (قوله في الأصح) كذا في المتقي والهداية وغيرهما معللاً بأن الغلة دراهم أو دنانير
 وقد وجبت الوصية بها وهذا استيفاء المنافع وهم امتغياران ويتفاوتان في حق الورثة لأنه لو ظهر دين
 يمكنهم إذاؤه من الغلة بالاسترداد منه بعد استغلالها ولا يمتنع من النافع بعد استيفائها بعينها اهـ
 (قوله وعليه الفتوى) ذكره في الظهيرية حيث قال في الوصية بغلة داره لرجل تؤجر ويدفع إليه غلاتها
 فإن أراد السكنى بنفسه قال الاسكاف له ذلك وقال أبو القاسم وأبو بكر بن سعيد ليس له ذلك وعليه الفتوى
 والوصية اخت الوقف فعلى هذا يكون الفتوى في الوقف على هذا بل أولى لأنه لم ينقل فيه اختلاف المشايخ
 اهـ قال العلامة عبد البر بن الشحنة بعد نقله وهذا من حيث الرواية مسلم أما من جهة الفقه فيظهر الفرق
 بما ذكره المصنف يعني ابن وهبان بأن الوصية انما هي بالغلة والسكنى معدومة لها في فوت مقصود الموصي
 بخلاف الوقف عليه فإنه اعم من كون الانتفاع بالسكنى أو بالغلة فينبغي أن يجري الخلاف في الوقف من باب
 أولى اهـ وحاصله النزاع مع صاحب الظهيرية في دعواه الأولوية قلت فلو صح الوقف بأنها للاستغلال
 فالأولوية ظاهرة هذا ولكن للعلامة الشرنبلالي رسالة حاصلها أنه لا خلاف في أنه لا يملك الاستغلال مستحق
 السكنى واختلف في عكسه والراجح الجواز فتأمل ونبه على ذلك في شرحه على الوهبانية هنا وفي كتاب الوقف
 (قوله لأن حقهم في المنفعة لا العين) أي حق الموصي لهم والموقوف عليهم والمراد بالعين الغلة فإنها عين مال
 كما ترك هذا التعليق يثبت خلاف المطلوب ويصلح تعليلاً لعكس هذه المسئلة اعني قوله وليس للموصي له الخ
 فالعواب أن يقول في بدل المنفعة لا فيها لأن بينهما فرقا في حق الورثة أعني ما قدمناه عن الهداية لكنه لم يعلم
 من كلامه هذا الفرق اللهم إلا أن يراد بالمنفعة الاستغلال لا الخدمة والسكنى وبالعين ذات العبد والدار
 والاشارة بقوله وقد علمت الفرق بينهما إلى ما قدمناه من أن الموصي له بالغلة ليس له قسمة الدار أي لأنه لاحق له
 في عينها فليست أمثل (قوله ولا يخرج الخ) قال في الهداية وليس للموصي له أن يخرج العبد من الكوفة
 إلا أن يكون الموصي له وأهله في غير الكوفة فيخرجهم إلى أهله لخدمته هناك إذا كان يخرج من الثلث لأن
 الوصية انما تنفذ على ما يعرف من مقصود الموصي فإذا كانوا في مصر فمقصوده أن يتمكن من خدمته فيه بدون
 أن يلزمه مشقة السفر وإذا كانوا في غيره فمقصوده أن يحمل العبد إلى أهله لخدمته اهـ وفي أبي السعود عن
 المقدسي فلو خرج بأهله من بلد الموصي ولم يعلم الموصي ليس له إخراج العبد (قوله إلا إذا كان ذلك مكانه الخ)
 الاشارة على ظاهر عبارة المتن إلى المكان الذي يريد إخراج أهله وبه صرح في المنع وأما على حل الشارح
 فالاشارة إلى المخرج الذي هو الموصي له لا إلى الكوفة كما قال ح اعدم ملايمته لتدوله بعده وأهله في موضع
 آخر وعلى ما قلنا فاسم الاشارة اسم كان ومكانه مبتدأ وأهله معطوف عليه وفي موضع آخر خبر المبتدأ والجملة
 خبر كان وفيه تغيير اعراب المتن ويقع له ذلك كثيراً ويجوز إرجاع الاشارة إلى الكوفة والضمير في مكانه
 للعبد وفي أهله للموصي له وعبارة المواهب ولا يسافر به إلا بلده (قوله وبعد موته) أي الموصي وهو عطف
 على قوله في حياة الموصي أي وبموت الموصي له بعد موت الموصي يعود الخ (قوله يعود العبد والدار) أي
 خدمة العبد وسكنى الدار وغلتها كما عبر الاتقاني لأن ذلك هو الموصي به تأمل (قوله بحكم الملك) أي ملك
 الموصي أو ورثته فلا يعود إلى ورثة الموصي له وعبارة الهداية فإن مات الموصي له عاد إلى الورثة لأن الموصي
 اوجب الحق للموصي له ليستوفي المنافع على حكم ملكه ولو انتقل إلى وارث الموصي له استحقها ابتداء
 من ملك الموصي من غير رضاه وذلك لا يجوز اهـ (قوله ولو انتقله الورثة) أي اتلفوا العبد الموصي بخدمته

هذا إذا لم يكن له مال غير
 العبد والدار والخدمة العبد
 وقسمة الدار بقدر ثلث جميع المال
 كما أفاده صدر الشريعة

(وليس للورثة بيع ما في أيديهم
 من ثلثها) على الظاهر لثبوت حقه
 في سكنى كلها بظهور مال آخر
 أو بخراب ما في يده فيئذ يراجهم
 في باقيها والبيع يشافيه فنعوانه
 وعن أبي يوسف لهم ذلك (وليس
 للموصي له بالخدمة أو السكنى أن
 يؤجر العبد أو الدار) لأن المنفعة
 ليست بمال على أصلنا فإذا ملكها
 بعوض كان مملوكاً أكثر مما ملكه
 يعني وهو لا يجوز (ولا للموصي
 له بالغلة استخدامه) أي العبد
 (أو سكنها) أي الدار (في الأصح)
 ومثله الدار الموقوفة عليه وعليه
 الفتوى شرح الوهبانية لأن حقهم
 في المنفعة لا العين وقد علمت الفرق
 بينهما (ولا يخرج) الموصي له (العبد)
 الموصي بخدمته (من الكوفة) مثلاً
 (إلا إذا كان ذلك مكانه) وأهله
 في موضع آخر (أن يخرج من الثلث
 والأقلا) يخرجهم (إلا بأذن الورثة)
 لبقاء حقهم فيه (وبموته) أي الموصي
 له (في حياة الموصي بطلت) الوصية
 (وبعد موته يعود) العبد والدار
 (إلى الورثة) أي ورثة الموصي
 بحكم الملك ولو انتقله الورثة ضمنوا
 قيمته ليشتري بها عبد يقوم مقام
 الأول

ولهذا يمنع المرنض من التبرع
 بأكثر من الثلث كذا ذكره المصنف
 في الرهن ولو وصى بهذا العبد
 لفلان وبخدمته لا آخر وهو
 يخرج من الثلث صح وتماه في
 الدرر وفي الشربلية ونفقته اذا
 لم يطبق الخدمة على الموصى له
 بالرقبة الى أن يدرك الخدمة فيصير
 كالكبير ونفقة الكبير على من له
 الخدمة وان أبي الاتفاق عليه رده
 الى من له الرقبة كالمستعير مع
 المعير فان جنى فالفداء على من
 له الخدمة ولو أبي فداء صاحب
 الرقبة أو دفعه وبطلت الوصية
 (وبثمره بستانه فبات) (الحال ان
 فيه ثمرة له هذه الثمرة) فقط (وان
 زاد أبدا له هذه الثمرة وما يستقبل
 كما) في الوصية (بغلة بستانه)
 فان له هذه وما يحدث ضم أبدا ولا
 (وان لم يكن فيه) أي البستان
 والمسألة بجهاها (ثمرة) حين الوصية
 (فهى) كالوصية (بالغلة) في تناولها
 الثمرة المعدومة ما عاش الموصى له
 زبلى وفي العناية السقي والخراج
 وما فيه اصلاح البستان على
 صاحب الغلة لانه هو المستفيع به
 فصارت النفقة في فصل الخصومة
 (تنبيه) الغلة كل ما يحصل من
 ريع الارض وكرائها واجرة الغلام
 ونحو ذلك كذا في جامع اللغة
 قلت وظاهره دخول ثمن الحور
 ونحوه في الغلة فيحتر (وبصوف
 غنمه وولدها وابنهاله ما) بقي
 (في وقت موته سواء قال أبدا ولا)
 لان المعدوم منها لا يستحق بشئ
 من العقود فكذا بالوصية بخلاف
 الثمرة بدليل صحة المساقاة

(قوله ولهذا الخ) أي لاجل الغرامة عند الجناية منع ورثتهم عن التبرع بأكثر من الثلث لئلا يلزمهم غرامة
 كل المال لو لزم فيه الوصية وجنوا عليها وهذا دليل على سائحاتي ورحتي (قوله صح) فاذامات
 الموصى له بالخدمة يعود الى الموصى له بالرقبة (قوله ونفقته اذا لم يطبق الخدمة الخ) أي لصغرو وكذا المرنض
 وتماه في الكفاية لكان في الولو الجية اذا مرض مرضا يرجى برؤه فنفقته على صاحب الخدمة وان كان
 لا يرجى فعلى صاحب الرقبة (قوله ونفقة الكبير على من له الخدمة) لانه انما يتكمن من الاستخدام بالاتفاق
 عليه عناية (قوله فان جنى فالفداء على من له الخدمة) وبعد موته ترجع به ورثته على من له الرقبة لانه
 ظهر انه المستفيع بها واذال كان مضطرا اليه فان أبي بيع فيه اذ لولا الفداء لكان مستحقا بالجناية ولو الجية
 وتماه في الاشياء من القول في الملك (قوله وبطلت الوصية) أي في صورتي الفداء والدفع وبيانه
 في السابع من الولو الجية (تنبيه) لم يبين ما اذا اوصى بالغلة ولا غلة فيها وبينه صاحب المبسوط فقال
 لو اوصى بغلة تخله أبدا لرجل ولا آخر برقبته ولم تدركه ولم تحمل فالنفقة في سقيها والقيام عليها على
 صاحب الرقبة لان هذه النفقة تنمو ملكه ولا ينتفع صاحب الغلة بذلك فليس عليه شئ من هذه النفقة فاذا
 اثرت فالنفقة على صاحب الغلة لان منفعة ذلك ترجع اليه فان الثمرة بها تحصل فان حملت عامات لم تحل فلم
 تحمل شيئا فالنفقة على صاحب الغلة لان منفعة ذلك ترجع لصاحب الغلة فان الاشجار التي من عاداتها ان
 تحمل في سنة ولا تحمل في سنة يكون ثمرها في السنة التي تحمل فيها اجود منه واكثر اذا كانت تحمل كل
 عام وهو نظير نفقة الموصى بخدمته فانها على الموصى له بالخدمة بالليل والنهار جميعا وان كان هوينام بالليل
 ولا يخدم لانه اذا استراح بالنوم ليلا كان اقوى على الخدمة بالنهار فان لم يفعل فانفق صاحب الرقبة عليه حتى
 يحمل فانه يستوفي نفقته من ذلك لانه كان محتاجا الى الاتفاق كيلا يلف ملكه فلا يكون تبرعا ولكنه يستوفي
 النفقة من الثمار وما ياتي من ذلك فهو لصاحب الغلة اه ط عن سري الدين (قوله فبات والحال الخ)
 أي مات الموصى في حال وجود ثمرة في البستان (قوله له هذه الثمرة) أي للموصى له ان خرج البستان
 من الثلث على ما قدمناه عن الكفاية (قوله ضم أبدا ولا) والفرق ان الثمرة اسم للموجود عرفا فلا يتناول
 المعدوم الا بدلالة زائدة مثل التخصيص على الابد اما الغلة فتتضمن الموجود وما يعرض الوجود مرة بعد
 اخرى عرفا درر (قوله وان لم يكن فيه ثمرة) مختار قوله فبات وفيه ثمرة (قوله والمسألة بجهاها) يعني
 اوصى بثمره بستانه بلا زيادة لنظ ابدانها ولكن لم يكن فيه ثمرة (قوله حين الوصية) صوابه حين
 الموت كما يعلم من السابق واللاحق وبه صرح الطوري (قوله زبلى) قال وانما كان كذلك لان الثمرة اسم
 للموجود حقيقة ولا يتناول المعدوم الا مجازا فاذا كان فيه ثمرة عند الموت صار مستعملا في حقيقة فلا يتناول
 المجاز واذا لم يكن فيه ثمرة يتناول المجاز ولا يجوز الجمع بينهما الا انه اذا ذكر لفظ الابد تناولها بعموم المجاز
 لاجتماعين الحقيقة والمجاز اه (تنبيه) اوصى بغلة ارضه ولا شجر فيها ولا مال له غيرها توجب ويعطى
 صاحب الغلة ثلث الابر ولو فيها شجر يعطى ثلث ما يخرج منه ولو اشترى الموصى له البستان من الورثة جاز
 وبطلت الوصية ولو تراخى على شئ دفعوه اليه على أن يسلم الغلة جاز وكذا الصلح عن سكنى الدار وخدمة العبد
 جائز وان لم يجز بيع هذه الحقوق طوري (قوله وكرائها) الكرى الاجرة وهو في الاصل مصدر كاري ومنه
 المسكاري بتخفيف الباء مغرب (قوله كذا في جامع اللغة) وكذا في المغرب أيضا (قوله وظاهره دخول ثمن
 الحور ونحوه) أي مما لا ثمر له كالصصاف والسرور والحور بمهملتين وهو نوع من الشجر وأهل الشام يسمون
 الدلب حورا وهو يقتحين بدليل قول الراعي انشده صاحب التكملة * كالجوز ينطق بالصصاف والحور *
 مغرب (قوله فيحتر) أقول التحريف فيه أنه يدخل نفس الحور لانه لان الحور نفس الغلة الموصى بها
 اذ لا يقصد به الا الخشب وفي الخاتمة اوصى بغلة كرمه لانسان قال الفقيه أبو بكر يدخل القوائم والاوراق
 والثمار والخطب فانه لو دفع الكرم معاملة يكون كل هذه الاشياء كالثمر اه (قوله وولدها) أي حملها
 ولو الجية وعبارة الزبلى وغيره والولد في البطن (قوله له ما بقي) الاوضع له ما وجد قال في المنخ لانه ايجاب
 عند الموت فيعتبر قيام هذه الاشياء يومئذ اه ط (قوله لان المعدوم الخ) قال في الهداية والفرق ان القياس

(أوصى بجعل داره مسجدا ولم يخرج من الثالث وأجازوا بجعل مسجدا) لزوال المانع بأجازتهم وان لم يجوزوا يجعل ثلثها مسجدا رعاية لجانب الوارث والوصية (وبظهر من كتابه في سبيل الله بطلت) لان وقف المنقول باطل عنده فكذا الوصية وعندهما يجوز ان در

٤٤٥

وقال المصنف وفيه نظر لان

الوصية تصح حيث لا يصح الوقف في مواضع كثيرة كالوصية بالغلة والصوف ونحو ذلك كما مر

(أوصى بشئ للمسجد لم تجز)

الوصية لانه لا يملك وجوزها محمد

قال المصنف وبقول محمد ائقي

مولانا صاحب الجدر (الآن

يقول) الموصى (ينفق عليه) فيجوز

اتفاقا (قال اوصيت بشئ لفلان

أو فلان بطلت) عند أبي حنيفة

بلها الموصى له وعند أبي يوسف

لهما أن يصطليا على أخذ الثالث

وعند محمد بخير الورثة فايها شاؤا

اعطوا

(فصل في وصايا الذمي وغيره)

(ذمي جعل داره بيعة أو كنيسة)

أوبت نار (في صحته فمات فهو

ميراث) لانه كوقف لم يسجل وأما

عندهما فلا نية معصية وليس هو

كالمسجد لانهم يسكنون ويدفنون

فيه موتاهم حتى لو كان المسجد

كذلك يورث قواعا قاله المصنف

وغيره لانه حينئذ لم يصح محررا

خالصا لله تعالى (وان أوصى الذمي

أن يبنى داره بيعة أو كنيسة

لمعين فهو جائز من الثالث ويجعل)

تليكا (وان) أوصى (بداره) أن

تبنى (كنيسة) أو بيعة (في القرى)

فلو في المصغر لم يجز اتفاقا (انقوم

غير معين صحت) عنده لا عندهما

لما مر انه معصية وله انهم يتركون

وما يدبرون فتصح (كوصية حربي

مستأمن)

* (فصل في وصايا الذمي وغيره) *

أى المستأمن وصاحب الهوى والمرتدة وهذه الترجمة ساقطة في المخ واعلم ان وصايا الذمي ثلاثة اقسام الاول جائز بالاتفاق وهو ما اذا أوصى بما هو قربة عندهم كما اذا أوصى بأن يسرج في بيت المقدس او بأن تغزى الترك وهو من الروم سواء كان لقوم معينين او لا والثاني باطل بالاتفاق وهو ما اذا أوصى بما ليس قربة عندهم كما اذا أوصى للمغنيات والنساء بحات أو بما هو قربة عندهم فقط كالخمر وبناء المساجد للمسلمين الا أن يكون لقوم باعياهم فيصح تليكا والثالث مختلف فيه وهو ما اذا أوصى بما هو قربة عندهم فقط كبناء الكنيسة لغير معينين فيجوز عنده لا عندهما وان لمعينين جازا جماعا وحاصلا ان وصيته لمعينين يجوز في الكل على انه تليكا لهم وما ذكره من الجهة من اسراج المساجد ونحوه خرج على طريق الشهورة لا الالتزام فيفعلون به ماشاؤا لانه ملكهم والوصية انما صحت باعتبار التليكا لهم زيادى ملخصا (قوله فهو ميراث) أى اتفاقا وانما الاختلاف في التخرج شرئلاية (قوله لانه كوقف لم يسجل) أى لم يحكم بلزومه والمراد انه يورث كالوقف المذكور وليس المراد انه اذا سجل لزم كالوقف افاده في الشرئلاية (قوله وليس هو كالمسجد) ليس من تنية قولها ما بل من تنية قوله جواب عن سؤال تقديره ان هذا في حقهم كالمسجد في حقنا والمسجد لا يباع ولا يورث فينبغى أن يكون هذا كذلك اه ح (قوله حتى لو كان المسجد كذلك) كما اذا جعل داره مسجدا وتحت سر داب وفوقه بيت كما مر في كتاب الوقف اتقانى (قوله لمعينين) أى معلومين يحصى عددهم معراج (قوله فهو جائز) أى اتفاقا ولا يلزمهم جعلها كنيسة كما مر (قوله في القرى) المراد بالقرى ما ليس فيه نبي من شعائر الاسلام والافكا لا مصاد ذكره الفهسة فى والبرجندى در منتى (قوله غير معينين) بيا واحدة كطفلين وفى كثير من النسخ بيا بن وهو تحريف فان الباء الاولى حذف بعد قلبها ألفا تحركها وانفتاح ما قبلها (قوله لما مر انه معصية) أى ولا يمكن جعله تليكا لعدم تعيينهم وهذا تعليل لنفى الصحة عندهما (قوله وله انهم يتركون وما يدبرون) فان هذا قربة في اعتقادهم ولذا الوصى بما هو قربة حقيقة معصية في معتقدهم لا يجوز اعتبارا لاعتقادهم والفرق له بين البناء والوصية ان البناء نفسه ليس بسبب لزوال ملك الباني والوصية وضعت لازالة الملك هداية ملخصا (قوله كوصية حربي مستأمن) قيد به لان وصية الذمي تعتبر من الثالث ولا تصح لو ارثه وتجاوز لاذي من غير ملته لا حربي في دار الحرب اه ملتنق

لا وارث له هنا (بكل ماله لمسلم أوصى) كذا في الوفاة ولا عبرة بمن ثمة لأنهم أموات في حتنا ولو أوصى بنصفه مثلاً لنفذ وورثه لورثته لا إرثاً بل لأنه لا مستحق له في دارنا وكذا الوصى المستأمن مثله ولو اعتق عبده عند الموت أو دبره نفذ من الكل لما قلنا ولو أوصى له مسلم أوصى

٤٤٦

جاز على الأظهر زيلعي (وصاحب

الهوى إذا كان لا يكفر فهو بمنزلة المسلم في الوصية) لأننا امرنا ببناء الأحكام على ظاهر الإسلام (وان كان يكفر فهو بمنزلة المرتد) قنن موقوفه عنده نافذة عندهما شرح المجمع (والمرتدة في الوصية كذميمة) في الأصح لأنها لا تقتل (الوصية المطلقة) كقوله هذا القدر من مالي أو ثلث مالي وصية (لا تحل للثني) لأنها صدقة وهي على الغني حرام (وان عمت) كقوله يأكل الغني منها الغني والفقير لا يأكل الغني منها إنما يصح بطريق التملك والتقليد إنما يصح لمعين والغني لا معين ولا يحصى (ولو خصت) الوصية (به) أي بالغني كقوله هذا القدر من مالي وصية لزيد وهو غني (أو لقوم) أغنياء (محصورين حلت لهم) لعمدة تملكهم (وكذا) الحكم (في الوقت) كما حذره ملاخرو وفي جامع الفصولين المتولى على الوقف كالأوصى (فروع) أوصى بثلث ماله لأصوات جاز للوصى صرفه للورثة لو محتاجين يعني لغير قرابة الولاد ممن يجوز صرف الكفارة اليهم بخلاف مطلق الوصية للمساكين فإنها تجوز لكل ورثة ولا أحدهم يعني لو محتاجين حاضرين بالغين راضين فلو منهم صغير أو غائب أو حاضر غير راض لم يجوز أوصى بكفارة صلواته لرجل معين لم تجز لغيره به يفتي

(قوله لا وارث له هنا) أي في دارنا ومفهومه لو كان وارثه هنا لا تجوز باكثر من الثلث وعبر الزيلعي وغيره عن هذا المفهوم بقيل فافاد ضعفه لكن جزم بما ذكره الشارح في الوفاة والاصلاح والمقتى وأشار إليه في الهداية والجامع الصغير فيفيد ذلك انه المعتمد لان المتون مقدمة على الشروح وبه جزم الاتقاني مستنداً الى ما في شرح السرخسي لان حق وارثه هنا معتبر بسبب الامان ولو كان له وارث آخر فثمة شارح الحاضر ولم يكن للموصى له الا الثلث اه (قوله كذا في الوفاة) كان ينبغي ذكره عقب قوله لا وارث له هنا ليسير به الى مخالفة الزيلعي كما ذكرنا (قوله ولا عبرة بمن ثمة) أي بورثته الذين هنالك أي في دار الحرب أي لا يراعى حقهم في ابطال الزائد على الثلث (قوله وورثته لورثته) مراعاة لحقه لاحقهم فن حقه تسليم ماله الى ورثته اذا فرغ من حاجته ونصرفه انتقاني (قوله لا إرثاً الخ) كذا في المخ اول الوصايا وهو نقي لما يتوهم من قوله لورثته وبيان للفرق بين هذه المسألة والتي قبلها فإنه هنالك لم يرد ما زاد على الثلث الى ورثته لان له مستحقاً وهو الموصى له بالكل (قوله وكذا) أي تصح (قوله لما قلنا) من انه لا عبرة بورثته ثمة الخ (قوله على الاظهر) مقابله ما عن الشيخين من عدم الجواز لانهم في دارهم حكما حتى يمكن من الرجوع اليها فصارت كالارث ووجه الاول انها تملك مبتدأ ولهذا تجوز للذمي والعبد بخلاف الارث زيلعي (قوله وصاحب الهوى) قال السيد الجرجاني في تعريفاته أهل الهوى أهل القبلة الذين لا يكون معتقدهم معتقداً أهل السنة وهم الجبرية والقدرية والروافض والخوارج والمعتزلة والمشبهة وكل منهم اثنا عشر فرقة فصاروا اثنين وسبعين (قوله اذا كان لا يكفر) أي به فحذف الجناز لظهوره ط (قوله فتكون موقوفة) أي ان اسلم فمذت وان مات على ردة بطلت كسائر تصرفاته (قوله كذميمة في الأصح) فتصح وصاياها هداية وقيل لا قال صاحب الهداية في الزيادات وهو الصحيح لان الذميمة تقر على اعتقادها بخلاف المرتدة قال في العناية والظاهر انه لا منافاة بين كلاميه أي صاحب الهداية لان الصحيح والأصح بصدفان اه أي كرون احدهما أصح لا ينافي كون الآخر صحيحاً ورجح الزيلعي الاول (قوله الوصية المطلقة) أي التي لم يذ كر غنى ولا فقر فيها والعامة ما ذكرنا فيها ط (قوله وهي على الغني حرام) ولا يمكن جعلها هبة له بعد موت الموصى بخلاف الصدقة عليه حالاً فانها تجعل هبة لما قالوا ان الصدقة على الغني هبة والهبة للفقير صدقة ط (قوله وان عمت) ان وصية وظاهره ان الوصية هنا صحيحة بخلاف مالو خصها بالاغنياء فقط اذ لا يمكن جعلها تملكاً لانهم لا يحصون ولا صدقة لان اللفظ لا يبنى عن معنى الحاجة على ما قدمه عن الاختيار في باب الوصية للأقارب (قوله والغني لا معين) عبارة الدرر لا يعين (قوله وكذا الحكم في الوقت) يعني ان الوقت المطلق يختص بالنفقاء لا يحل لغني وان عم الوقت واذا خصه بغني معين أو بقوم محصورين اغنياء حل لهم ويملكون منافعه لا عينه درر ويشكل عليه ما صرحوا به من أن السقاية والمقبرة والرباط ونحو ذلك يجوز أن يتفع بها الفقير والغني لان الوقت يقصد به العموم فاذا اكتفى بقصده العموم كيف يمتنع مع التخصيص عليه فليحذر اه رحتي (قوله المتولى على الوقف كالوصى) أي في كثير من الأحكام ولهذا قالوا ان المتولى اخو الوصى ومناسبة ذلك هنا ما ذكره من اتحاد حكم الوقف والوصية فيما ترفعوا قالوا أيضاً انهما اخوان وقالوا الوقف يستق من الوصية وقالوا انهما يستقيان من واحد (قوله يعني لغير قرابة الولاد) أي لغير الأصول والفروع وهذا التقييد ذكره في القنية أخذاً مما قاله أبو القاسم لو أوصى أن يعطى عن كفارة صلواته لولد وله وهو غير وارث فانه يعطى كما أمر ولا يجوز به عن الكفارة (قوله ممن يجوز صرف الكفارة اليهم) بان يكونوا مسلمين محتاجين ط (قوله ولا أحدهم) أي ولا يشترط الجمع لان أل الجنسية ابطلت معنى الجمعية ط (قوله فلو منهم صغير) الاولى زيادة أو غير محتاج لتتم المحترقات ط (قوله لم يجوز) أي لانه من قبيل الوصية للوارث فتحتاج الى اجازة جميع الورثة ولم توجد من الغائب وغير الراضى ولم تصح من الصغير وهل هذه الشروط للقسم الثاني أو للقسمين أي كفارة الصلاة والتبرع يجوز رحتي (قوله أوصى بكفارة صلواته) نص على الكفارة لانه لو أوصى لمعين بوصية تعين دفعها اليه بلا خلاف ط (قوله لم تجز لغيره) أي لم يجوز

لفساد الزمان * اوصى لصلواته
 وثلاث ماله ديون على المعسرين
 فتركها الوصى لهم عن
 الفدية لم تجزه ولا بد من القبض
 ثم التصديق عليهم ولو أمر أن
 يصدق بالثلاث فمات فغصب غاصب
 ثلثها مثلاً واستهلك فتركه صدقة
 عليه وهو معسر يجزيه لحصول
 قبضه بعد الموت بخلاف الدين *
 الكل من القنية وفي الجواهر
 اوصى لرجل بعقار ومات فقسمت
 التركة والموصى له في البلد وقد علم
 بالقسمة ولم يطالب ثم بعد سنين ادعى
 تسمع ولا تبطل بالتأخير إن لم يكن
 رد الوصية * اوصى له دار فباعها
 بعد موته قبل القبض صح لجواز
 التصرف في الموصى به قبل قبضه *
 وقتت ضيعتها على ولدها وجعلت
 عم الولد متولياً وللولد اب فالتولى
 اولى من الاب * شري داراً واوصى
 به الرجل فأخذها الشفيع من
 يد الموصى له يؤخذ الثمن ولو استحق
 الدار لا يرجع الموصى له على الورثة
 بشئ لأنه ظهر أنه اوصى بمال الغير
 انتهى والله أعلم

* (باب الوصى) *

وهو الموصى اليه (اوصى الى زيد)
 أي جعله وصياً (وقبل عنده صح
 فان رد عنده) أي بعلمه (بردة
 والا لا يصح) (الرد بغيته لئلا يصير
 مغروراً من جهة ويصح اخراجه
 عنها ولو في غيبته عند الامام
 خلافاً لابي بزازية (فان سكت)
 الموصى اليه (فمات) (موصيه) (فه
 الرد والقبول ولزم) (تقد الوصية
 ببيع شيء من التركة وان جهل به)
 أي يكونه وصياً

للقاضي والوصى الصرف الى غيره منخ (قوله لفساد الزمان) وطمع القاضي وغيره منخ فانه ربما لا يصرفها
 الى أحد اذا جوزنا له منعها عن عينه الميت لعدم من يطالب بها (قوله اوصى لصلواته) اوصى بماله منخ
 (قوله لم تجزه) وقيل تجزيه قال في القنية قال استاذنا والا قول احب الى حتى توجد الرواية (قوله
 ثم التصديق عليهم) أي بنية الفدية واللام يفعل المأمور به تأمل (قوله ثلثها) أي ثلث التركة (قوله
 بخلاف الدين) أي في المسألة السابقة فانه مقبوض قبل الموت بقي لو اوصى بكفارة صلواته والمسألة بحالها
 هل يجزيه لحصول قبضه بعد الموت ولا يرجع (قوله فباعها) أي الموصى له بعد موته أي الموصى (قوله
 لجواز التصرف الخ) لانه دليل القبول (قوله فالتولى اولى من الاب) اذ ليس من قبيل وصى الام حتى يتاخر
 عن الاب لان ولاية المتولى على الوقف لا على الولد (قوله يؤخذ الثمن) أي من تركه المشتري للموصى له
 ويرجع ورثة المشتري به على الشفيع كما في المنخ (فرع) اوصى بوصاياً ثم قال والباقي للفقراء فمات بعض
 من اوصى لهم يصرف ذلك الى الفقراء لانهم لما ماتوا لم يجد الوصى نقداً فيهم فيبقى الباقي وذلك للفقراء
 ولو الجدية والله أعلم

* (باب الوصى) *

لما فرغ من بيان الموصى له شرع في بيان احكام الموصى اليه وهو الوصى لما أن كتاب الوصايا يشمله لكن قدم
 احكام الموصى له لكثرتها وكثرة وقوعها فكانت الحاجة الى معرفتها مس عناية واعلم انه لا ينبغي للوصى
 أن يقبلها لانهم اعلى خطر وعن أبي يوسف الدخول فيها اقل مرة غلط والثانية خيانة والثالثة سرقة وعن
 الحسن لا يقدر الوصى أن يعدل ولو كان عمر بن الخطاب وقال أبو مطيع ما رأيت في مدة قضائي عشرين
 سنة من يعدل في مال ابن اخيه فاستأني ول بعضهم

احذر من الواو اتار * بعة فهين من الختوف

واو الوصالة والولا * بعة والوصاية والوقوف

(قوله اوصى الى زيد) ضمنه معنى فوض فعده بالى وقد معنا الكلام عليه اول الكتاب وبصح هذا
 التفويض بكل لفظ يدل عليه في الخاتمة أنت وكيلي بعد موتي يكون وصي أنت وصي في حياتي يكون
 وصي لان كلا منهما اقامة للغير مقام نفسه فينعتقد كل منهما بعبارة الآخر اه وفي الخاتمة والخلاصة
 وغيرهما أنت وصي أو أنت وصي في مالي أو سلمت اليك الاولاد بعد موتي أو تعهد اولادي بعد موتي أو قم
 بلوازمهم بعد موتي أو ما جرى مجرى هذه الالفاظ يكون وصياً وفي الوصاية افعلا كذا بعد موتي قال كل
 اوصيا ولو سكتوا حتى مات فقبل منهم اثنان أو أكثر فهم اوصيا ولو قبل واحد لم يتصرف حتى يقيم القاضي
 معه غيره أو يطلق له التصرف لانه صار كأنه اوصى الى رجلين فلا ينفرد أحدهما وفي الدر المنثور عن
 الذخيرة ولو جعل رجلاً وصياً في نوع صار وصياً في الانواع كلها اه وسيأتي تمامه ط (قوله أي بعلمه) تفسير
 للعند في الموضوعين أي فلا يشترط الحضور ط (قوله بغيته) المناسب لما تقدم أن يقول بغير علمه بل اسقاطه
 لدلالة السابق عليه اه ح لان معنى قول المصنف والأي وان لم يرد بعلمه أي بأن رد بعد موته أو قبله بلا
 علمه (قوله لئلا يصير) أي الميت مغروراً من جهة لانه اعتمد عليه فقيه اضرا باليت وأشار الى الفرق بين
 الموصى له والموصى اليه فان قبول الاول في الحال غير معتبر حتى لو قبل في حياة الموصى ثم رد بعد هاتين لان
 نفعه بالوصية لنفسه بخلاف الثاني كما افاده في العناية (تنبيه) وصي القاضي اذا عزل نفسه ينبغي أن
 يشترط علم القاضي بعزله كما يشترط علم الموكل في عزل الوكيل نفسه وعلم السلطان في عزل القاضي نفسه بزازية
 (قوله وبصح اخراجه) أي بعد قبوله كما في البزازية (قوله ولو في غيبته) ظاهره انه بعزل وان لم يبلغه العزل
 بخلاف الوكيل تأمل (قوله فله الرد والقبول) اذ لا تغرب رهنه لان الموصى هو الذي اغترحت لم يتعرف
 عن حاله انه قبل الوصاية ام لا درر أقول لكن رده لا يخرج عنه بالكلية بدليل انه لو قبل بعد الرد صح كما يأتي
 قريباً (قوله ولزم الخ) اشار الى أن القبول كما يكون بالقول يكون بالفعل لانه دلالة عليه (قوله ببيع شيء)

أى بعد موت الموصى وينفذ البيع لصدوره من الأهل عن ولاية وصي كذا إذا اشترى شيئا بصلح للورثة أو قضى مالا أو اقتضاء اختيار (قوله بخلاف الوكيل الخ) لأن التوكيل إناة لشبوتة في حال قيام ولاية الموكل أما الإيصاء بخلافه لأنه مختص بحال انقطاع ولاية الميت فلا يتوقف على العلم بالورثة زيلعي (قوله صح) لأن هذا الرد لم يصح من غير علم الموصى كفاية ولا يلزم من عدم صحة الرد كونه صار وصيا بالتوقفه على القبول كما افاده قوله السابق فله الرد والقبول والحاصل أنه إذا سكت لم يصروصيا فيخير بين الرد أى عدم القبول وبين القبول فإذا رد أى لم يقبل لم يجبر على القبول وإذا قبل ولو بعد الرد صح لأن رده لم يصح أى لم يخرج من أهلية القبول فإذا قبل صار وصيا والأفلاويه ظهر الجواب عن حادثة الفتوى في زماننا في رجل أوصى إلى رجلين فقبل أحدهما وسكت الآخر ولم يصدر منه ما يدل على الرضاء وعدمه وتصرف القابل في التركة فهل يصح تصرفه وحده قبل رضاء الأول ورده والجواب أن الساكت لم يصروصيا لما قلنا لكن القابل ليس له الانفراد بالتصرف عندهما وعند أبي يوسف ينقرد كما سئل عنه عن الولو الجلية فينصب القاضي معه وصيا آخر فيسترفان معا والله أعلم (قوله إذا نفذ فاض رده) لأن الموضع موضع اجتهاد إذا رد صحيح عند زفر كفاية أقول وهذا في غير قضاة رمانا (قوله وعبد غيره) أى ولو باذن سيده قهستانى والواو فيه وفيما بعده بمعنى أو (قوله وكافر) أى ذمى أو حربى أو مستأمن عناية أو مرتد كما يعلم مما يأتى (قوله وفاسق) أى مخوف منه على المال قهستانى (قوله بتدل) أى وجوبا بحزم مسلم صالح لأن العبد يجبر والكافر عدو والناظر منهم بالخيانة قهستانى (قوله ولفظ بتدل يفيد صحة الوصية) وعبارة القدورى أخرجهم القاضي قال في الهداية هذا يشير إلى صحة الوصية لأن الإخراج يكون بعد الصحة اه وقال محمد في الأصل أن الإيصاء باطل واختلفوا في معناه فقيل أنه سيء بطل بإبطال القاضي في جميع هذه الصور وقيل سيء بطل في غير العبد لعدم ولايته فيكون باطلا وقيل سيء بطل في الفاسق لأن الكافر كالعبد كما في الكافي قهستانى والأول قول عامة المشايخ كما في العناية ثم أعلم أن المصنف زاد على المتن والهداية ذكر الصبي ونقل في شرحه على المجتبى والوصية إلى الصبي جائزة ولكن لا تلزمه العهدة كالوكالة اه وذكره أيضا في الاختيار كما فعل المصنف لكن نقل في شرح الوهبانية إذا أوصى إلى عبد أو وصي أخرجهم القاضي لأن الصبي لا يهتدى إلى التصرف وهل ينقد تصرفه قبل الإخراج قيل نعم وقيل لا وهو الصحيح لأنه لا يمكن الزام العهدة فيه فلو بلغ قبل الإخراج قال أبو حنيفة لا يكون وصيا وقال لا يكون اه ملخصا وتماه فيه فراجع (قوله واسلم الكافر) أى الأصلي ط (قوله أى عن الوصايا) في بعض النسخ الوصاية (قوله ثم إن رد في الرق) بأن عجز عن أداء البذل (قوله فكالعبد) فإن كان مكاتب غيره صحت واستبدله القاتل بغيره وإن كان مكاتبه فهي مسألة المصنف الخلافية ط (قوله والا) أى بان كان فيهم كبير لم يصح لأن الكبير يبيع أو يبيع نصيبه فيعجز عن الوصية لأن المشتري يمنعه فلا يحصل فائدة الوصية اختيار (قوله وقال لا يصح مطلقا) لأن فيه اثبات الولاية للمملوك على المالك وهو قلب المشروع وله أنه أوصى إلى من هو أهل فيه صح كما لو أوصى إلى مكاتب وهذا لأنه مكاتب مستبد بالتصرف وليس لأحد عليه ولاية فإن الصغار وإن كانوا مالا كالأولاد لما أقامه أبوهم مقام نفسه صار مستبدا بالتصرف مثله بالولاية لهم اه درر لكن ليس له أن يبيع رقبته ط فان قيل إن لم يكن لهم ولاية المنع فلا قاضى أن يبيعه فيحقق المنع واجب بأنه إذا ثبت الإيصاء لم يبق للقاضى ولاية البيع عناية (قوله ومن عجز عن القيام بها) أى وحده بأن احتاج إلى معين بقرينة المسألة الآتية (قوله حقيقة) بأن ثبت ذلك بالبينه لأن الثابت بها كالمعاين لا يعلم القاضي لأن المفتى به أنه لا يقضى بعلمه رجحى (قوله لا يجزى خبره) لأنه قد يكذب تخفيفا على نفسه وكذا الواشكي الورثة أو بعضهم الوصى إلى القاضي لا ينبغي أن يعزله حتى يظهر له منه خيانة هداية (تنبيه) يؤخذ مما ذكرناه أنه ليس للوصى إخراج نفسه بعد القبول وتقدم التصريح به والحيلة فيه شيان كما في الأشباه أحدهما أن يجعله الميت وصيا على أن يعزل نفسه متى شاء الثانى أن يدعى ديناء على الميت فيتهمه القاضي فيخرجه اه والظاهر أن هذا فى وصى الميت أما وصى القاضي فقد مناعن البرازية أنه يعزل نفسه بعلم القاضي تأمل وقوله فيخرجه فيه بخلاف وفى الهندية عن الخصاص أنه

فإن علم الوصى بالوصاية ليس بشرط في صحة تصرفه (بخلاف الوكيل) فإن علمه بالوكالة شرط (فإن سكت ثم رد بعد موته ثم قبل صح إذا نفذ فاض رده) فلا يصح قبوله بعد ذلك (ولو) أوصى إلى صبي وعبد غيره وكافر وفاسق (بذل) أى بدلهم القاضي (بغيرهم) اتصافا بالنظر ولفظ بتدل يفيد صحة الوصية ولو تصرفوا قبل الإخراج جائزة (فلا يبلغ الصبي وعق العبد واسلم الكافر) أو المرتد وتاب الفاسق مجتبى وفيه فوض ولاية الوقف له ص صح استصاانا (لم يخرجهم القاضي عنها) أى عن الوصايا الزوال الموجب للعزل لأن يكون غير أمين اختيار (والى عبده) الحال أن (ورثته مغارصم) كإيصائه إلى مكاتبه أو مكاتب غيره ثم إن رد في الرق فكالعبد (والالا) وقال لا يصح مطاقد درر (ومن عجز عن القيام بها) حقيقة لا مجرد أخباره

(ضم) القاضي (اليه غيره) رعاية
لحق الموصي والورثة (ولو ظهر
للقاضي عجزه أصلا استبدل غيره

ولو عزل) أي الوصي المختار

(القاضي مع اهليته لها نفذ عزله

وان جار) القاضي (وانم) في

الاشباه اختلفوا في صحة عزله

والاكثر على الصحة كما في شرح

الوهبانية لكن يجب الاقتناء بعدم

الصحة كما في الفصولين وأما عزل

الخائن فواجب انتهى قلت

وعبارة جامع الفصولين من الفصل

السابع والعشرين الوصي من

الميت لو عدل لا كافيا لا ينبغي

للقاضي أن يعزله ولو عزله قيل

ينعزل أقول الصحيح عندي أنه

لا ينعزل لان الموصي اشفق بنفسه

من القاضي فكيف ينعزل وينبغي

أن يفتى به لفساد قضاء الزمان اه

قال المصنف قال شيخنا فقد ترجح

عدم صحة العزل للوصي فكيف

بالوظائف في الاوقاف (وبطل

فعل أحد الوصيين كالتوايين)

فانهم في الحكم كالوصيين اشباه

ووقف القنية ومضاده أنه لو أجز

احدهما ارض الوقف لم تجز بلا

رأى الآخر وقد صارت واقعة

الفتوى (ولو) وصلية (كن ايضاؤه

لكل منهما على الانفراد) وقيل

ينفرد قال أبو الليث وهو الأصح

وبه نأخذ لكن الأول صحيح في

المبسوط وجزم به في الدرر وفي

القهيستان في أنه اقرب الى

الصواب قلت وهذا اذا كانا وصيين

أو متولين من جهة الميت

أو الواقف أو قاض واحد أمالو

كانا من جهة قاضيين من بلدين

لا يخرج به بل يجعل للميت وصيا في مقدار الدين خاصة وبه أخذ المشايخ وعليه الفتوى (قوله رعاية لحق
الموصي) في ابقائه حيث اختاره وصيا ولحق الورثة في ضم غيره اليه (قوله استبدل غيره) في الظهيرية
عجز فاقام غيره ثم قال الأول بعد ايام صرت قادرا على القيام بها قالوا هو وصي على حاله لان الحاكم ما اقام
الثاني مقامه ليكون نصبه عزلا له وانما ذلك ضم لا عزل ومثله في الخبائية وغيره ما وفي الخلاصة اقام آخر مقام
العاجز ينعزل قال القاضي لانه لا يقوم مقام الاول الا بعد العزل وللقاضي العزل بالعجز اه ملخصا من
ادب الاوصياء أقول يمكن التوفيق بأن القاضي اذا قال جعلتك وصيا أو ضممتك الى الاول لا ينعزل الاول
ولو قال اقمته مقامه انعزل فتأمل (تنبيه) في الادب عن الخبائية لوجن الوصي مطبقا ينبغي للقاضي أن
يبده ولو لم يفعل حتى افاق فهو على وصايته اه (قوله مع اهليته لها) بأن كان عدلا كافيا (قوله نفذ
عزله) قال في القنية واستبعده ظهير الدين بأنه مقدم على القاضي لانه مختار الميت قال استاذنا فاذا كان
ينعزل وصي الميت وان كان عدلا كافيا فكيف وصي القاضي اه (قوله وأما عزل الخائن فواجب)
بل في عامة الكتب اذا كان الاب مبدرا متلفا مال ابنه الصغير فالقاضي ينصب وصيا وينزع المال من يده
(قوله من الفصل السابع والعشرين) وفيه عن المتقي بالنون ولو كافيا لا عدلا لا يعزله ولو عدل لا غير كاف بضم
اليه كافيا اه زاد في الوالوجية ولو عزله صح (قوله وينبغي أن يفتى به) قال في نور العين لقد اجاد فيما افاد
لكنه اوهم بقوله قبله عندي أنه تفرد به مع انه مختار كثير من السلف والخلف (قوله لفساد قضاء الزمان)
فيكون عزله منهم لغرض دينوي اذا لمصلحة لليتيم في عزل الاهل ط (تنبيه) هذا كله في وصي الميت أما
وصي القاضي فله عزله ولو عدل كما سيذكره الشارح في الفروع لكن يأتي قريبا تقييده بما اذا رأى المصلحة
والافلا (قوله قال المصنف قال شيخنا) يعني ابن نجيم صاحب البحر (قوله فكيف بالوظائف في الاوقاف)
من الوظائف التولية على الوقف قال في فتاوى خير الدين عن البحر وأما عزل القاضي الناظر فشرطه أن يكون
بجحفة واستدل عليه بما نقله عن الاسعاف وجامع الفصولين ثم قال فقد افاد حرمة تولية غيره بلا خيانة وعدم
صحة الوفاء ثم قال واستفيد من عدم صحة عزل الناظر بغير جحفة عدمها صاحب وظيفة في وقف واستدل
عليه بما نقله عن البرازي وغيره اه ط وافاد بقوله فكيف الخ انه لا يصح بالاولى ووجهه ان فيه ابطال حق
محترم وهو ما عينه الواقف (قوله وبطل فعل أحد الوصيين) الا اذا اجزه صاحبه فانه يجوز ولا يحتاج
الى تجديد العقد كما في المنح ط أقول وكذا الوصي مع الناظر عليه وفي الحامدية عن الاسماعيلية لو تصرف
الوصي بدون علم الناظر في اموال اليتيم فهلكت بضمها (قوله ومضاده الخ) نص عليه في الاسعاف حيث قال
لا ينفرد أحد الناظرين بالاجارة ولو وكل أحدهما صاحبه جازت نقله أبو السعود ط وما ذكره الشارح
ما خوذ من المنح (قوله لكل منهما) الاولى الى كل منهما كما عبر في الفرر (قوله وقيل ينفرد) قاله أبو يوسف
كما سيصرح به الشارح والاول قولهما ثم قيل الخلاف فيما لو وصى اليهما متعاقبا فلم يعاقده واحد لا ينفرد
أحدهما بالتصرف بالاجماع وقيل الخلاف في العقد الواحد أما في العقدين فينفرد أحدهما بالاجماع
قال أبو الليث وهو الأصح وبه نأخذ وقيل الخلاف في الفصلين جميعا قال في المبسوط وهو الأصح وبه جزم
من لا خسر ومنه ملخصا وذكر مثله الزيلعي وغيره (قوله لكن الأول صحيح في المبسوط الخ) أقول يوهم انه صحيح
القول بالانفراد مع انك علمت ان الكلام في محل الخلاف وان الذي صححه في المبسوط ان الخلاف في الموضعين
وليس فيه تصحيح للقول بالانفراد ولا لعدمه نعم ما صححه أبو الليث يتضمن تصحيح الانفراد لوبعقدين لانه ادعى فيه
الاجماع فتنبه ويمكن أن يقال ان ما في المبسوط متضمن أيضا لتصحيح عدم الانفراد فانه لما صحح ان الخلاف
في الفصلين اثبت ان قول أبي حنيفة ومحمد عدم الانفراد فيهما والعمل في الغالب على قول الامام وهو ظاهر
اطلاق المتن وصريح عبارة المصنف تأمل (قوله انه اقرب الى الصواب) لان وجوب الوصية عند الموت
ثبت لهما معا بخلاف الوكالة المتعاقبة فاذا ثبت ان الخلاف فيهما ما زيلعي أي في صورتي الايصاء لهما معا
أو متعاقبا (قوله وهذا) أي عدم انفراد أحدهما (قوله من بلدين) الظاهر انه اتفاق نظر الى الغالب حتى
لو ولي السلطان قاضيين في بلد واحد وجعل لهما نصب الاوصياء فالحكم كذلك ويؤيده ما ذكره من التعليق افاده

ط (قوله وتماه الخ) الذي ذكره في تنوير البصائر معزياً للملته قطعات هو ما تقدم ثم قال بعده وفي قوله فكذا نائبه نظر ظاهر لما تقرّر ان وصي القاضي نائب عن الميت لا عن القاضي حتى تلحقه العهدة بخلاف أمين القاضي لانه نائب عنه فلا تلحقه العهدة ومقتضى ما ذكره من أن وصي القاضي نائب عنه أن لا يكون القاضي محجوراً عن التصرف في مال اليتيم والمنقول انه محجور عن التصرف مع وجود وصيه ولو منصوص به بخلافه مع امينه ومقتضاه أيضاً أن لا يملك القاضي شراء مال اليتيم من وصي نصبه كما لو كان امينه والحكم بخلافه كما في غالب كتب المذهب اه (قوله ونصب القاضي الاخر لا يخرج الاول) والوصي هو الاول دون وصي القاضي لانه اتصل به اختيار الميت كما اذا كان القاضي عالماً اه كذا في حاشية أبي السعود على الاشباه عن المحيط أقول بقي ان تصرف الثاني بغيبة الاول هل هو نافذ والظاهر نفاذه ولو الغيبة منقطعة وفي الاشباه ولا ينصب القاضي وصياً مع وجوده أي وصي الميت الا اذا غاب غيبة منقطعة أو أقر لمذعي الدين اه والغيبة المنقطعة أن يكون في موضع لاتصل اليه القوافل كما في حاشية أبي السعود وفي الولوة الحية ادعى رجل ديناً على الميت والوصي غائب ينصب القاضي خصماً عن الميت الا ترى انه لو كان حاضراً وأقر بالدين ينصب القاضي خصماً عن الميت ليصل المذعي الى حقه لان اقرار الوصي على الميت لا يجوز ولا يملك المذعي أن يخصم الوصي فيما اقربه اه (قوله الابشراء كفته الخ) هذه المسائل مستثناة من بطلان انفراد أحد الوصيين للضرورة (قوله وتجهيزه) لو اقتصر عليه لكفاه عما قبله قال في التبيين لان في التأخير فساد الميت ولهذا يملكه الخيران أيضاً في الحضر والرفقة في السفر اه ط (قوله والخصومة) وجهه الانفراد فيها انهما لا يجتمعان عليها عادة ولو اجتمعا لم يتكلم الا أحدهما غالباً درر (قوله وشراء حاجة الطفل) أي ما لا بد له منه كالطعام والكسوة اتقاني لان في تأخير حقوق ضرره منح (قوله والاتباب له) أي قبول الهبة للطفل لان في تأخير خشيته القوات قهستاني ولا نه ليس من باب الولاية ولهذا تملكه الامة ومن هو في عياله هداية (قوله واعتاق عبد معين) اعدم الاحتياج فيه الى الرأي بخلاف اعتاق ما ليس بمعين فانه محتاج اليه قهستاني وقد اطلق قاضي خان العبد ولا مانع من حله على المقدم افاده ط أقول والظاهر ان هذا كله فيما اذا اوصى بعق عبد بجائنا فلو بمال احتاج الى الرأي فلا بد من الاجتماع تأمل (قوله ورد دبيعة) قيد به لانه لا يفرد بقبض ودبيعة الميت سائحاني عن الهندية (قوله وتنفيذ وصية) أي بين أرباب ألف مرسله ابن الشحنة فلو احتاج الى بيع شيء ليؤدي من ثمنه الوصية فلا الا باذن صاحبه اتقاني وقوله معينين نعت لودبيعة ووصية قال القهستاني لان لصاحب الحق اخذه بلا دفع الوصي اه وفي الظهيرية اوصى بأن يتصدق بخنطة على الفقراء قبل أن ترفع الجنازة ففعل أحد الوصيين ان كانت الخنطة في ملك الموصي جاز دفعه والا فاشترها بالخنطة للمشتري والصدقة عن نفسه وفي الولوة الحية وعلى الخلاف اذا اوصى بأن يتصدق بكذا من ماله ولم يعين الفقراء فليس له الانفراد وان عين يفرد احدهما بالاجماع اه وبه علم تنبيد ما في المتن بكون الفقير الموصى له معيناً تأمل (قوله زاد في شرح الوهبانية الخ) الاولى ذكره بعد العشرة التي ذكرها المصنف على ان مجموع ما ذكره في شرح الوهبانية سبعة عشر فالزائد على ما في المتن سبعة ذكر الشارح منها اربعة كما استعرفه والثلاثة الباقية حفظ مال اليتيم اذ كل من وقع في يده وجب عليه حفظه ورد ثمن المبيع يبيع من الوصي واجارة نفس اليتيم وقد اسقط شارح الوهبانية التمكنين وادخله تحت التجهيز وذكره صورة اخرى وهي تنفيذ الوصية بالتصدق عنه بكذا من ماله لغيره معبر أقول وهذه الصورة مكررة لما علمت ان ما في المتن مقيد بالفقير المعين تأمل قال ط وزاد المكي عن الخبائية ان لاحدهما قبض تركه الميت اذ لم يكن عليه دين وما هو مودع عنده في منزله حتى لا يضمن باله لا لئوان لاحدهما التصديق بخنطة في الوصية بالتصدق بها قبل رفع الجنازة وان يودع ما صار في يده من تركه الميت واجارة مال اليتيم ورد العواري والامانات اه وبعض هذه يدخل في المال فيما قبلها اه (قوله ومشتري) بالبناء للمجهول معطوف على منصوب أي رد ما اشتراه الميت شراء فاسداً لانه لا يطل الرقب بالموت كما مر في بابه فينفرد أحد الوصيين به قال ابن الشحنة لانه ليس من الولاية المستفادة بالوصية بل ملحق بقضاء الدين (قوله وقسمة كيلي اووزني) أي مع شريك الموصي مثلاً ط (قوله وطلب دين) قيد به لانه لا يفرد بقبض دين الميت سائحاني عن الهندية لان قبض الدين في معنى المبادلة لا سيما عند اختلاف الجنس

فينفرد احدهما بالتصرف لان كلام من القاضي لو تصرف جاز تصرفه فكذا نائبه ولو اراد كل من القاضي عزل منسوب القاضي الاخر جاز ان رأى فيه المصلحة والا لا وتماه في وكالة تنوير البصائر معزياً للملته قطعات وغيرها فليحفظ وفي وصايا السراج لو لم يعلم القاضي ان للميت وصياً فنصب له وصياً ثم حضر الوصي فأراد الدخول في الوصية فله ذلك ونصب القاضي الاخر لا يخرج الاول (الابشراء كفته وتجهيزه والخصومة في حقوقه وشراء حاجة الطفل والاتباب له واعتاق عبد معين ورد دبيعة وتنفيذ وصية معينين) زاد في شرح الوهبانية عشرة اخرى منها رد المصوب ومشتري شراء فاسداً وقسمة كيلي اووزني وطلب دين وقضاء دين بجنس حقه

هداية وما في شرح الوهبانية من انه ليس له الاقتضاء لا يخالف ما هنا لان معناه الاخذ كما في المغرب وأما الذي
 بمعنى الطلب فهو التقاضي كما في المغرب أيضا فافهم وظاهر كلام الشارح ان قوله وطلب الدين ما زاده في شرح
 الوهبانية مع انه ليس موجودا فيه وانما ذكره في النقاية قال شارحها القهستاني وهو مستدرج بالخصوصة وعليه
 يدل كلام الذخيرة اه (قوله في جميع الامور) أي في هذه المسئتيات وغيرها وأشار الى ان الاستثناء مبني
 على قول أبي ح ومحمد وقيل ان محمدا مع أبي يوسف (قوله فله التصرف في التركة وحده) هذا انما يستقيم
 فيما اذا وصى الى الحى وأما اذا وصى الى آخر فانه يجب اجتماعهما اه ح ونحوه في العزيمة قال في الهداية
 ولو ان الميت منهما وصى الى الحى فلهي أن يتصرف وحده في ظاهر الرواية بمنزلة ما اذا وصى الى شخص آخر
 ولا يحتاج التقاضي الى نصب وصى آخر لان رأى الميت باق حكما برأى من يخلفه وعن أبي ح لا يتصرف بالتصرف
 لان الموصى ما رضى بتصرفه وحده بخلاف ما اذا وصى الى غيره لانه ينفذ تصرفه برأى المثني كما رضى المتوفى
 اه (قوله والا يوص ضم القاضي اليه غيره) أما عندهما فظاهر لان الباقي منهما عاجز عن الانفراد بالتصرف
 في ضم القاضي اليه وصيا نظر للميت عند عجز الميت وأما عند أبي يوسف فلان الحى منهما وان كان يقدر على
 التصرف فالمرضى قصد أن يخلفه وصيان متصرفان في حقوقه وذلك ممكن التحقيق بنصب وصى آخر
 مكان الاول زيلعي وهداية وهو صريح في ان أبا يوسف لم يخالف هنا وجزم في الولوالجية بالخلاف وهما قولان
 كما يذكره الشارح (تنبيهه) مثل الموت ما لو جرت احدهما أو وجد ما يوجب عزله اقام الحاكم مقامه امينا
 فلواراد الحاصم رد النظر الى الثاني منهما لم يكن له ذلك بخلاف معراج لكن في الولوالجية وعلى هذا
 الخلاف لو فسق احدهما اطلق القاضي لثاني أن يتصرف وحده اوضح اليه آخر اه تأمل وفيها وكذا
 اذا وصى اليهما ومات فقبل احدهما فقط او مات احدهما قبل موت الموصى ثم قبل الآخر فعندهما
 لا يتفردا بالتقابل بالتصرف وعند أبي يوسف يتفرد (قوله اقام القاضي الاخر مقامه) هذا خلاف
 ما يقتضيه التعليق المذكور آنفا تأمل (قوله الا اذا وصى لهما الخ) الاولى اليهما ثم هذا اذا لم يعين
 المصروف فان عين لا تبطل قال في الولوالجية وصى الى رجلين وقال لهما اصرفا ثلث مالى حيث شئتما ثم مات
 احدهما بطلت الوصية ورجع الثلث الى الورثة لانه علق ذلك بمشيتهما ولا يتصور ذلك بعد الموت ولو قال
 جعلت ثلث مالى للمساكين يضعه الوصيان حيث شاء آمن المساكين فمات احدهما يجعل القاضي وصيا آخر
 اه زاد في الظهيرية وان شاء القاضي قال لهذا الثاني ضع وحده (قوله وهل فيه الخ) أي فيما اذا مات
 احدهما ولم يوص الى غيره قال القهستاني فلومات أحد هذين الوصيين وجب أن ينصب وصيا آخر لعجز
 الحى عن التصرف وهذا على الخلاف عند مشايخنا ومنهم من قال انه على الوفاق قال أبو يوسف لانه تحصيل
 لما قصد الموصى من اشراف ~~صلى~~ مناه على الآخر اه أقول ومائة مناه عن الزيلعي والهداية صريح
 بأن أبا يوسف وافقهما وصرف في الولوالجية بالخلاف كما علمت (قوله كما حررته الخ) حيث قال لكن فيه
 أي في القول بالوفاق انه لو اشراف على وصى لم يتفرد احدهما بالخلاف مع انه على الخلاف وعن أبي
 يوسف ان المشرف يتفرد دون الوصى كما في القهستاني عن الذخيرة قلت وفي المجتبى جعل لى لوصى مشرفا
 لم يتصرف بدونه وقيل للمشرف أن يتصرف اه (قوله ويأتى) أي في الفروع والذي يأتى هناك عبارة
 المجتبى (تنبيهه) المشرف بمعنى الناظر في الهندية الوصى اولى بالمسا المال ولا يكون المشرف وصيا واث
 كونه مشرفا انه يجوز تصرف الوصى الابعله اه وبه يفتى كما في ادب الوصياء عن الحاصى حامدية وقيل
 يكون وصيا ولا يتفرد احدهما بما لا يتفرد به أحد الوصيين وصدر به قاضى خان فكان معقدا له على عادته
 كما افاده في زواهر الجواهر (فرع) وصى الى رجل رأسه أن يعمل برأى فلان فهو الوصى والى العمل بلارأيه
 ولو قال لا تعمل الا برأيه فهما وصيان لان الاول مشورة والثاني نهى ولوالجية وفي الخلية وهو الاشبه (تنبيهه)
 لو اختلف الوصيان في حفظ المال فان احتمل القسمة يكون عند كل منهما نصفه والابتهايان زمانا ويستودعانه
 لان لهما ولاية الايداع يرى عن البدائع (قوله ووصى الوصى) أي وان بعد كما في جامع الفصولين أي
 بأن وصى هذا الثاني الى آخر وهكذا (قوله سواء وصى اليه في ماله أو مال موصيه) يوافقه ما في الملتقى حيث
 قال ووصى الوصى وصى في الترتين وكذا ان وصى اليه في احدهما خلافا لهما اه لكن قال الرضى المسألة

(ويصح ما يخاف تلفه وجمع اموال
 ضائعة) وقال أبو يوسف يتفرد كل
 بالتصرف في جميع الامور ولو نص
 على الانفراد او الاجتماع اتبع
 اتفاقا شرح وهبانية (وان مات
 احدهما فان وصى الى الحى اولى
 آخر فله التصرف في التركة وحده)
 ولا يحتاج الى نصب القاضي وصيا
 (والا) يوص (ضم) القاضي (اليه
 غيره) درر وفي الاشياء مات
 احدهما اقام القاضي الآخر
 مقامه اوضح اليه آخر ولا تبطل
 الوصية الا اذا وصى لهما أن
 يتصدقاً به حيث شاء اه وقامه
 في شرح الوهبانية وهل فيه خلاف
 أبي يوسف قولان وعنه ان المشرف
 يتفرد دون الوصى كما حررته فيما
 علقته على الملتقى ويأتى (ووصى
 الوصى) سواء وصى اليه في ماله
 أو مال موصيه وقاية (وصى في
 الترتين) خلافا للشافعي

(وتصح قسمته) أي الوصي حال كونه (نائبا عن ورثة) كبار (غيب أو صغار مع الوصي له) بالثلث (ولا رجوع) للورثة (عليه) أي الموصي له
(ان ضاع قسطهم معه) أي الوصي لصحة قسمته حينئذ (و) أما (قسمته عن الموصي له) الغائب أو الحاضر بلا إذنه (معهم) أي الورثة
ولو صغار زيلعي (فلا) تصح حينئذ (فيرجع ٤٥٢ الموصي له بثلث ما بقى) من المال (اذا ضاع قسطه) لأنه كالشريك (معه) أي مع الوصي ولا يضمن

الوصي لأنه أمين (وتصح قسمته)

التامني وأخذ قسط الموصي له ان

غاب (الموصي له فلا شيء له ان هلك

في يد القاني أو أمينه وهذا

(في المكبل والموزون) لأنه افراز

(وفي غيرهما لا) تجوز لأنه مبادلة

كالباع وبيع مال الغير لا يجوز

فكذا القسمة (وان قاسمهم

الوصي في الوصية بجمع) عن الميت

(بثلث ما بقى ان هلك) المال (في

يده) أو في يد من دفع اليه (لجمع)

خلافهما وقد تقر في المناسك

(ولو أفرز الميت شيئا من ماله للجمع

فضاع بعد موته) لا يجمع عنه

بثلث ما بقى لأنه عينه فإذا هلك

بطلت (وصح بيع الوصي عبدا

من التركة ببيعة الغرماء) للغرماء

لتعلق حقهم بالمالية (وضمن

وصي باع ما أوصى ببيعه ونصدق

بثمنه فاستحق العبد بعد هلاك ثمنه)

أي ضياعه (عنده) لأنه العاقد

فالعهد عليه (ورجع) الوصي

(في التركة) كلها وقال محمد

في الثلث قلنا انه مفروق كان ديننا

حتى لو هلك التركة اولم تف فلا

رجوع وفي المتن انه يرجع على

من تصدق عليهم لان عنهم لهم

فغرمه عليهم (كأرجع في مال

الطفل وصي باع ما له

على اقسام اربعة لانه اما أن يبيعهم فيقول جعلتك وصي من بعدى أو وصيا أو نحوه أو يبين فيقول في تركتي
أو يقول في تركه موصي أو يقول في التركتين فإذا ابيهم أو بين فقال في التركتين فهو وصي فيهما عندهم خلافا
للشافعي وزفر وان قال في تركتي فعن أبي ح رويان ظاهر الرواية عنه انه يكون وصيا فيهما لان تركه موصيه
تركته كما صرح به في الاختبار وعنهما أيضا رويان اظهرهما انه يقتصر على تركته وان قال في تركه الاول فهو
كما قال عندهم كما في التاترخانية عن شرح الطحاوي وكبار شدد اليه تعليل الاختيار اذ ليست تركته تركه الاول
بخلاف قوله تركتي لان تركه موصيه تركته فتناولها اللفظ فاغتنم هذا التحرير فانه مفرد اه ويمكن أن يخصص
ما ذكره الشارح بغير هذه الصورة الاخيرة تأمل (قوله وتصح قسمته الخ) صورته رجل اوصى الى رجل
واوصى لآخر بثلث ماله وله ورثة صغار أو كبار غيب فتقسم الوصي مع الموصي له نائبا عن الورثة واعطاء الثلث
وامسك الثلثين للورثة فالقسمة نافذة على الورثة بخلاف العكس وهو مقاسمته مع الوارث نائبا عن الموصي له
لان الورثة والوصي كلاهما خلف عن الميت فيجوز أن يكون الوصي خصما عنهم وقائما مقامهم وأما الموصي له
فليس بخليفة عن الميت من كل وجه فلا يكون بينه وبين الوصي مناسبة حتى يكون خصما عنه وقائما مقامه
في نفوذ القسمة عليه وتماه في العناية وذلك كالأمام المحبوبي عن مبسوط شيخ الاسلام انه في الاولى تجوز
في العروض والعقار لو الورثة صغارا والاف في العروض فقط وفي الثانية تطل فيهما كما في الكفاية والمعراج
وغيرهما وبه جزم الزيلعي قال في العناية والفرق بين المنقول والعقار أن الورثة لو صغار اقل وصي ببيعهما ولو كبارا
فليس له بيع العقار عليهم وله بيع المنقول فكذا القسمة لانها نوع يبيع اه أقول وهذا اذا لم يكن في التركة دين
والا فلا يبيع العقار أيضا كما سيأتي ثم اعلم ان المراد افراز حصة الصغار عن غيرهم اما لو اراد افراز حصة كل
من الصغار عن الآخر لا يجوز وسيأتي تمامه آخر الوصايا في الفروع (قوله غيب) أي مسيرة ثلاثة ايام فصاعدا
قهستان (قوله فيرجع الموصي له بثلث ما بقى) أي في ابدى الورثة ان كان قائما وان هلك في ايديهم فله
أن ينضمهم قدر ثلث ما قبضوا وان شاء ضمن الوصي ذلك القدر لانه متعدي فيه بالدفع اليهم والورثة بالقبض فيضمن
ايهما شاء زيلعي وهذا اذا كانت القسمة بغير أمر القاضي أما لو قسم بأمر جاز فلا يرجع مسكين (قوله لانه
كالشريك) أي للورثة فيستوى ما بقى من المال المشترك على الشريك ويبقى ما بقى عليها زيلعي (قوله معه)
متعلق بضاع (قوله لانه أمين) أي وله ولاية الحفظ زيلعي (قوله وصح قسمة القاني) لانه ناظر في حق العاجز
وافراز نصيب الغائب وقبضه من النظر فنقد ذلك عليه وصح زيلعي (قوله ج عن الميت بثلث ما بقى) أي من
منزل الامر او من حيث يبلغ وهكذا ان هلك ثانيا وثالثا الا أن لا يبقى من ثلثه ما يبلغ الحج بثلث ما بقى
في باب الحج عن الغير (قوله خلافا لهما) قال أبو يوسف ان كان المقر بثلث ما بقى من ثلثه ما يبلغ الحج بثلث ما بقى
عنه وان لم يكن مستغفرا للثلث يجمع عنه بما بقى من الثلث الى تمام ثلث الجمع وقال محمد لا يجمع عنه بشي
قرناه في المناسك زيلعي (قوله لتعلق حقهم بالمالية) أي لا بالصورة والسلا
بخلاف ما نخرجه

انه لا يجوز اه أي حيث قيد الجواز بالاملا وهذا اذا ثبت الدين بمداينة الميت فلو بمداينة الوصي يجوز
سواء كان خير اليتيم أو شره الا انه اذا كان خيرا له جاز بالانفاق حتى اذا أدرك ليس له نقض ذلك وان كان شرا
له جاز ويضمن الوصي لليتيم عندهما وعند أبي يوسف لا يجوز اتقاني عن شرح الطحاوي (قوله وصح بيعه
وشرؤه) اطالهما فشمع النقد والنسيئة الى أجل متعارف لكن من ملئ فلو مخلص فسيأتي في الفروع آخر
الوصايا قال في الخمانية واذا باع شيئا من تركه الميت بنسيئة فان كان يتضرر به اليتيم بان كان الاجل فاحشا
لا يجوز اه رملي (قوله من أجنبي) أي عن الميت وعن الموصي فلو باع من نفسه فسيأتي أو باع من لا تقبل
شهادته له أو من وارث الميت لا يجوز قال في جامع الفصولين يبيع المضارب من لا تجوز شهادته له بمعاينة قبله
لم يجوز وكذا الوصي لو باع من هؤلاء فلو بمثل قيمته جاز ولو باع وارث صحيح من مورثه المريض أو شري منه بقرينة
لم يجوز عند أبي حنيفة ولو يبيع الغن لم يجوز اجماعا لانه كوصية له ووصي الميت لو عقد مع الوارث بمثل القيمة
فعلى الخلاف اه (تنبيه) قال في الخمانية يتيان لكل منهم ما وصى لم يجوز لاحد الوصيين الشراء ليتيمه
من الوصي الاخر لان تصرفات الاوصياء مقيدة بالخيرية والنظر لليتيم فلو وجدت الخيرية هنا من أحدهما
لا توجد من الاخر البتة فلا يجوز تصرفه اه أقول وهو مشكل لان كلا منهما أجنبي عن الآخر ولم يشر
لنفسه بل ليتيمه فلا تشترط الخيرية فليست أمثل اللهم الا أن يتبدد ذلك بالعقار وكان يبيعه لغير النفقة ونحوها فانه
لا بد حينئذ أن يباع بضعف القيمة كما يأتي وبه يظهر التعليل ويظهر لي أن هذا هو المراد والله اعلم (قوله
لا بما لا يتغابن) الصحيح في تفسيره انه ما لا يدخل تحت تقويم المقومين كما في البحر والمخ وغيرهما (قوله لان
ولا يته نظرية) ولا نظري في الغن الفاحش بخلاف اليسير لانه يمكن التحرز عنه زيلعي (قوله كان فاسدا)
هو ثاني قولين حكاهما في القنية والاول انه باطل لا يملكه المشتري بالقبض (قوله حتى يملكه المشتري)
بالقبض وهل يضمن الوصي الغن الفاحش الظاهر نعم ط (تنبيه) المريض المديون لو باع بمعاينة لا يجوز
بخلاف وصيه بعد موته وهذا من عجيب المسائل حيث ملك الخلف المعاينة لا المالك افاده في الفصولين (قوله
وهذا اذا تباع الوصي الخ) لا حاجة اليه لتصريح المصنف به ط (قوله وان باع الوصي) أي ماله من
اليتيم (قوله من نفسه) متعلق باشتري والضمير للوصي (قوله لانه وكيله) أي القاضي وفعل الوكيل
كفعل الموكل وفعل الموكل قضاء وهو لا يقتضي لنفسه ط (قوله وهي قدر النصف زيادة أو نقصا)
الزيادة راجعة الى الشراء والنقص الى البيع قال الزبلي تفسير المنفعة الظاهرة أن يبيع ما يساوي خسة
عشر بعشرة من الصغير أو يشتري ما يساوي عشرة بخمسة عشر لنفسه من مال الصغير اه قال في ادب
الاصحاب وفي المتنق وبه يفتي وفي الخمانية وبهذا تفسير الخيرية الا ان السراييل في تفسيره

(وصح بيعه وشرؤه من أجنبي
بما يتغابن الناس) لا بما لا يتغابن
وهو الفاحش لان ولا يته نظرية
فلو باع به كان فاسدا حتى يملكه
المشتري بالقبض فهستاني وهذا
اذا تباع الوصي للصغير مع الأجنبي
(وان باع) الوصي (أو اشتري) مال
اليتيم (من نفسه فان كان وصي
القاضي لا يجوز ذلك مطلقا) لانه
وكيله (وان كان وصي الأب جاز
بشرط منفعة ظاهرة للصغير) وهي
قدر النصف زيادة أو نقصا ولا
لا يجوز مطلقا (وبيع الأب مال
صغير من نفسه جائز بمثل القيمة
وبما يتغابن فيه) وهو اليسير والا لا
وهذا كله في المنقول أما في العقار
فسيجيء

بيع لا بد

رى كالوصية يقتضيه حيث

من الوقف طاحونة يستغلها الموقوف عليهم

واقف شيئا كما في الاشياء ط أقول وفي تعبيره بأجر المثل

نرمه حتى لو جعل له العشر كما هو المتعارف فان كان أكثر من اجر

العلامة البيري في كتاب القضاء من شرحه على الاشياء فراجع فانه مهم واما لو شرط

المواقف شيئا فله أخذه وان زاد على اجر المثل لانه من الموقوف عليهم كما في البحر (قوله واما وصي الميت

قوله على الصحيح) فبعبارة الرملي في تساواه بما شرع من جامع الفصولين من أن الوصي لا يأكل من مال

الميت ولو احتاج الا اذا كان له اجرة فبأكل بقدرها قال في الخمانية والبرازية له ذلك لو محتاجا مستحسنا

وقد تقرّر أن المأخوذه الاستحسان الا في مسائل يست هذه منها ونقل القنية لا يعارض نقل قاضي خان فانه

من اهل الترجيح اه ملخصا وقال في حاشيته على الاشياء واخر كتاب الامانات بعد كلام طويل ولا يخفى أن

وصي الميت اذا امتنع عن القيام بالوصية الا باجر لا يجبر على العمل لانه متبرع ولا جبر على المتبرع فاذا رأى

القاضي أن يعمل له اجرة المثل فما المانع منه وهي واقعة الفتوى وقد أفتيت به مرارا اه وبه أفتي في الحامدية

لنفسه بخلاف ما شرأه من وصيه أو باعه من اليتيم وقبل وصيه فانه يجوز ولو وصيا من جهة هذا القاضي
 اه ملخصا (قوله ضمن الزيادة) أي الا اذا أوصى بها وكانت تخرج من الثلث ط (قوله وقع الشراء له)
 لانه متعدد في الزيادة وهي غير متميزة فيكون متبرعا بتكفين الميت به رحتى (قوله قبل ظهور ورشده) الرشد
 هو كونه مصلحا في ماله كما مر في الخبر وقد مناهنا لانه ظهوره بالينة ولو ظهر ورشده ولو قبل الادرا الف دفع اليه
 لا يضمن كما في الخمانية (قوله ضمن) هذا قول صاحبين بدليل التعليل وقال الامام بعدم الضمان اذا دفعه
 بعد خمس وعشرين سنة لان له ح ولاية الدفع اليه ط (قوله وجازيعة الخ) بيان المسألة انه اذا لم يكن
 على الميت دين ولا وصية فان الورثة كبارا حضورا لا يبيع شيئا ولو غيبا لبيع العروض فقط وان كلهم صغارا
 يبيع العروض والعقار وان البعض صغارا والبعض كبارا فكذلك عنده وعندهما يبيع نصيب الصغار ولو من
 العقار دون الكبار الا اذا كانوا غيبا فيبيع العروض وقولهما القياس وبه نأخذ وان كان على الميت دين
 أو اوصى بدراهم ولا دراهم في التركة والورثة كبارا حضورا فعنده يبيع جميع التركة وعنده ما لا يجوز الا يبيع
 حصة الدين اه ملخصا من غاية البيان عن نكت الوصايا لابي الاث (قوله الا الدين) أي فله يبيع العقار
 لكنه يوهم انه مقيد بكون الكبير غائبا وليس كذلك كما مر وفي العناية قيد بالغيبة لانهم اذا كانوا حضورا ليس
 للوصي التصرف في التركة أصلا الا اذا كان على الميت دين أو اوصى بوصية ولم تقض الورثة الديون ولم ينفذوا
 الوصية من ماله هم فانه يبيع التركة كلها ان كان الدين محبطا وبمقدار الدين ان لم يحط وله يبيع ما زاد على الدين
 أيضا عند أبي حنيفة خلافا لهما وبه فذ الوصية بمقدار الثلث ولو باع لتنفيذها شيئا من التركة جاز بمقدارها
 بالاجماع وفي الزيادات الخلاف المذكور في الدين اه قال في ادب الاوصياء وبقولهما يفتي كذا في الحافظة
 والغنية وسائر الكتب اه ومثله في البرازية (تنبيه) قال في القنية لا يملك الوصي بيع جزء شائع من دار اليتيم
 للنفقة اذا وجد من يشتري جزءا معينا منها لانه تعيب للباقي اه (قوله الاصح لا) راجع الى قوله او خوف هلاكه
 (قوله لانه) أي الهلاك نادر قال في المعراج وقال بعضهم لا يملك وهو الاصح لان الدار لا تملك غالبا فينبني الحكم
 عليه لا على النادر اه (قوله وجازيعة عقار صغير الخ) اطلق السلف جوازيعة العقار وقيد المتأخرون
 بالشروط المذكورة كما في الخمانية وغيرها قال الزيلعي قال الصدر الشهيد وبه يفتي أي بقول المتأخرين وما
 في الاشباه من انه لا يجوز عند المتقدمين سبق قلم تنبيه (قوله لا من نفسه) قال ابن الكمال وقولهم اجنبي
 يؤذن أن بيعه من نفسه لا يجوز لان العقار من أنفس الاموال فاذا باع من نفسه فالثمة ظاهرة اه وفيه انه
 اذا كان بضعف القيمة لا يتأتى معه التهمة فاعل القيد اتفاقا يؤيده ما في الهندية لو اشترى الوصي عقار اليتيم
 لنفسه جاز لو خيرا بأن يأخذه بضعف القيمة عند البعض اه افاده السامحاني وقد مناه عن ادب الاوصياء
 وقوله عند البعض قيد لقوله بأن يأخذه الخ لا للجواز كما يعلم مما قدمناه (قوله أو لنفقة) أي وان كان بمثل
 القيمة أو بغيره يبر ط أقول وكذا يقال فيما بعده فيما يظهر بدليل جعله مقابلا للاول (قوله أو دين الميت)
 أي دين على الميت لا وفاء له الا ببيع خانية لكن يبيع بقدر الدين فقط على المفتي به كما قدمناه وكذا في الوصية
 (قوله مرسله) تقدم تفسيرها بالتالي لم تقيد بكسر كلث أو ريع مثلا وذلك كما اذا اوصى بمائة مثلا (قوله
 أو خوف خرابه) تقدم في عقار الكبير الغائب ان الاصح انه لا يبيعه لذلك والظاهر انه لا يجري التصحيح هنا لان
 المنظور اليه هنا منفعة الصغير ولذا جاز هنا في بعض هذه الصور ما لا يجوز في عقار الكبير تأمل (قوله أو كونه
 في يد متغلب) كأن استرده منه الوصي ولا يئنه له وخاف أن يأخذه المتغلب منه بعد ذلك تمسك بما كان له من
 اليد فلو وصى ببيعه وان لم يكن لليتيم حاجة الى ثمنه كما في بيع الخمانية (قوله لا من قبل أم أو أخ) أي او نحوهما
 من الاقارب غير الاب والجد والقاضي وبأني آخر الباب تمام الكلام في ذلك (قوله مطلقا) أي ولو في هذه
 المستثنيات واذا احتاج الحال الى بيعه رفع الامر الى القاضي ط (قوله يجوز) فليس للصغير نقضه بعد
 بلوغه اذ للاب شفقة كاملة ولم يعارض هذا المعنى معنى آخر فكان هذا البيع نظرا للصغير وان كان الاب فاسدا
 لم يجز بيعه العقار فله نقضه بعد بلوغه والخيار الا اذا باعه بضعف القيمة اذ عارض ذلك المعنى معنى آخر ويجوز
 بيع منقوله في رواية ويوضع ثمنه في يد عدل وفي رواية لا الا بضعف قيمته وبه يفتي جامع الفصولين وسيأتي في
 الفروع (تنبيه) ظاهر كلامهم هنا انه لا يفتقر بيع الاب عقار ولده الى المستوثقات المذكورة في الوصي ونقل

ولو زاد الوصي على صكك
 مثله في العدد ضمن الزيادة
 وفي القيمة وقع الشراء له و) حينئذ
 (ضمن ما دفعه من مال اليتيم)
 ولو الجنيه (و) فيها (لو دفع المال
 الى اليتيم قبل ظهور ورشده بعد
 الادرا الفضاغ ضمن) لانه دفعه
 الى من ليس له أن يدفع اليه
 (وجازيعة) أي الوصي (على
 الكبير) الغائب (في غير العقار)
 الا لدين او خوف هلاكه ذكره
 عزى زاده معزى بالغانية قلت وفي
 الزيلعي والقهستاني الاصح لا
 لانه نادر وجازيعة عقار صغير
 من اجنبي لا من نفسه بضعف
 قيمته أو لنفقة الصغير أو دين
 الميت أو وصية مرسله لانفاذ
 لها الامنه أو لكون غلانه لا تزيد
 على مؤنته أو خوف خرابه أو
 نقصانه أو كونه في يد متغلب درر
 واشباه ملخصا قلت وهذا لو
 البائع وصيا لا من قبل أم أو أخ
 فانهم ما لا يملك ان يبيع العقار
 مطلقا ولا شراء غير طعام وكسوة
 ولو البائع ابا فان محمودا عند
 الناس أو مستورا الحال يجوز
 ابن كمال

الحوى في حوائش الاشياء من الوصايا ان الاب كالوصى لا يجوز له بيع العقار الا في المسائل المذكورة كما ائتمن به الحنفى اه ثم رأيت في مجموعة شيخ مشايخنا من اهل التركمانى قد نقل عبارة الحوى المذكورة ثم قال مانعه وهو مخالف لاطلاق ما في الفصول وغيره ولم يستند الحنفى في ذلك الى نقل صحيح ولكن اذا صارت المسوغات في بيع الاب ايضا كما في الوصى صار حسنا فبعد ايضا لان الاخذ بالاتفاق اوفق هكذا افادني شيخنا الشيخ محمد مراد السقا في رحمه الله تعالى اه (قوله فان فعل تصدق بالربح) أى عندهما ويضمن رأس المال وعند ابى يوسف يسهل له الربح ولا يتصدق بشئ خائفة وفيها ولا يملك اقراض مال اليتيم فان اقترض ضمن والقاضى يملكه والصحيح ان الاب كالوصى لا كالقاضى ولو اخذه الوصى قرضاً لنفسه لا يجوز ويكون ديناً عليه وقال محمد واما ان ارجو انه لو فعل ذلك وهو قادر على القضاء لا بأس به اه وفي جامع الفصولين القاضى انما يملك الاقراض اذا لم يجد ما يشتريه يكون غلة اليتيم لا لوجوده أو وجود من يضارب وفي الحواوى الزاهدى القاضى يأمر الوصى بالتجارة والشركة في مال اليتيم دون المعاملة لاجل الربح اه وافاد الرملى ان ما يفعله بعض جهلة القضاة انهم يقضون بالربح من غير معاملة في ماله اذا عومل فيه اقول مرة ويستندون في ذلك لمن لا يعاب بكلامه في المذهب فهو قضاء بالربح المحرم في سائر الاديان بمجترد خيالات فاسدة وهى النظر الى اليتيم وهل فيما حرم الله تعالى ظرماً هذا الاضلال بعيد (قوله وجاز الخ) افادانه لا يجبر الوصى على التجارة والتصرف بمال اليتيم وبه صرح في نور العين عن مجمع الفتاوى وقال البيرى الوصى اذا امتنع من التصرف لا يجبر كما في الخلاصة وفي الحواوى الحسرى قال محمد بن مقاتل لو كان للميت على الناس ديون فليس للورثة ان يأخذوا الوصى باستخراج ذلك وقضائه اه (تتمه) لو أجرة الاب أو الجداً والوصى صح اذ لهم استعماله بلا عوض للتدبير والرياسة فبالعوض اولى والوصى لو استأجره لنفسه صح لا لو أجره لنفسه لليتيم ولو أجر الاب نفسه له صح وله قضاء دينه من مال ولده بخلاف الوصى وله ما يبيع ماله بدين نفسه ما كرهه به ولا بأس للاب أن يأكل من ماله بقدر حاجته لو محتاجاً ولا يضمن بخلاف الوصى الا اذا كان له اجرة فبأكل كل بقدرها وليس للوصى في هذا الزمان أخذ مال اليتيم مضاربة ولا اقراض ماله ولو اقترض لا يعتد به فلا يعزل به اوله أن يوكل بكل ما يجوز له ان يعمل بنفسه وتتمام الفروع في ٢٧ من جامع الفصولين (قوله باقل من ثمن المثل) لعله محمول على الغبن الفاحش والافقار المصنف يبيعه وشرائه بما يتغابن الناس فيه ط (قوله الا في مسألة الوصية ببيع عبده من فلان) تمام عبارة الاشياء فلم يرخص الموصى له بثلث المثل فله الخط اه أى الى قدر ثلث المال قال البيرى وفي تلخيص الكبرى أوصى بأن تباع امته ممن احببت جاز وتجب ورثته على بيعها ممن احببت ولو أبى ذلك الرجل أخذها بقيمتها حط من قيمتها قدر ثلث مال الموصى زاد في الحواوى انه يكون كالوصية اه قال ابو السعود وانظر اذا كان جميع قيمتها يخرج من ثلث ماله هل تعطى له بدون ثمن وقول الحواوى يكون كالوصية يقتضيه اه اقول فيه بحث فانه اوصى ببيعها لا بدفعها مجاناً والبيع لا بد فيه من ثمن وان قل فهو وصية من حيث الهبة الى الثالث لا من كل وجه وقول الحواوى كالوصية يقتضيه حيث أتى بكاف التشبيه فتدبر (قوله لا متولى أجرة مثله) حتى لو كان الوقف طاحونة يستغلها الموقوف عليهم فلا أجر له فيها كما في الخائفة وهذا في ناظر لم يشترط له الواقف شيئاً كما في الاشياء ط اقول وفي تعبيره بأجر المثل اشارة الى أن القاضى ليس له أن يحصل له أكثر منه حتى لو جعل له العشر كما هو المتعارف فان كان أكثر من اجر المثل بر ذالرائد كما حققه العلامة البيرى في كتاب القضاء من شرحه على الاشياء فراجع فانه مهم واما لو شرط له الواقف شيئاً فله أخذه وان زاد على اجر المثل لانه من الموقوف عليهم كما في البحر (قوله واما وصى الميت فلا أجر له على الصحيح) تعقبه الرملى في فتاواه بما ستر عن جامع الفصولين من أن الوصى لا يأكل من مال اليتيم ولو محتاجاً الا اذا كان له اجرة فبأكل بقدرها قال وفي الخائفة والبرازية له ذلك لو محتاجاً مستحسناً وقد تقرر أن المأخوذة الاستحسان الا في مسائل ليست هذه منها ونقل القسبة لأبى عارض نقل قاضى خان فانه من اهل الترجيح اه ملخصاً وقال في حاشيته على الاشياء واخر كتاب الامانات بعد كلام طويل ولا يخفى أن وصى الميت اذا امتنع عن القيام بالوصية الا باجر لا يجبر على العمل لانه متبرع ولا جبر على المتبرع فاذا رأى القاضى أن يعمل له اجرة المثل فما المانع منه وهى واقعة الفتوى وقد أقيمت به مراراً اه وبه ائتمن في الحامدية

(ولا يتجر) الوصى (في ماله)
أى اليتيم (لنفسه) فان فعل
تصدق بالربح (وجاز) لو اتجر
من مال اليتيم (لليتم) وتماسه
في الدرر قلت وفي الاشياء لا يملك
الوصى بيع ثمن بأقل من ثمن
المثل الا في مسألة الوصية ببيع
عبده من فلان وفيها في الكلام
في اجر المثل للمتولى اجر مثله
فلو لم يعمل لا أجر له واما وصى
الميت فلا أجر له على الصحيح

أيضا أقول وعبرة الخانية وعن نصير الوصي أن يأكل من مال اليتيم ويركب دوابه إذا ذهب في حوائج اليتيم وقال بعضهم لا يجوز وهو القياس وفي الاستحسان يجوز أن يأكل بالمعروف إذا كان محتاجا بقدر ما سعى اه
 أقول تفسيده بالاحتياج موافقا لقوله تعالى ومن كان فقيرا فليأكل بالمعروف لا يدل على جواز الاجرة لغير المحتاج ويأتي تمام الكلام على الأكل في الفروع ولم يذكر ما إذا استأجره الميت وفي الخانية أوصى إلى رجل واستأجره بمائة درهم لا تفاد وصيته قالوا لا يكون اجارة لانه انما يصير وصيا بهد الموت والاجارة تبطل به بل يكون صله فيعطى له من الثلث قال لك اجر مائة على أن تكون وصي اختلفوا فيه قال نصير الاجارة باطلة ولا شيء له وقال ابوسلة الشرط باطل والمائة وصية له ويكون وصيا به أخذ ابو جعفر وابو الليث اه (قوله وهذا) أي ثبوت اجر المثل للمتولي اذا عين الخ فلو كان أكثر فليس له الا اجر مثل عمله ولو أجر المثل أكثر ليس له الا ما عين له رضاه به هذا ما ظهر ط (قوله وسعى فيه سنة) أي مثلا ط (قوله فلا شيء له) لسعيه متبرعا (قوله ثم ذكر) أي في الاشياء عن القضية ما يخالفه حيث قال انه يستحق وان لم يشترط له القاضي (قوله فافهم) تنبيه على ما بين كلاميه من المخالفة أو على اختيار الثاني لتأخره وبه ائقي في الخبرية ناقل عن البحر أن القيم يستحق اجر سعيه سواء شرط له أو لا لانه لا يقبل القوامة ظاهر الا باجر والمعهود كالمشروط اه (قوله وقدمت في الوقف) الذي في موضعين منه ان له اجر مثل عمله وكأنه استفاد من اطلاقه ان له ذلك وان لم يشترط له تأمل (قوله جاز) فلو اراد اجرة لعمله قبل فرض القاضي ليس له ذلك لشروعه متبرعا كما في الخبرية (قوله كما مر) أي من انه يبيع المنقول بما يتغابن فيه دون العقار الا في المستثنيات (قوله على ما مر من التفصيل) أي من أنه يبيع على الكبير الغائب في غير العقار الا الدين (قوله وفاء) بالنصب مفعول مطلق أي يبيع وفا وهو المسمى ببيع جائزا ويبيع طاعة وتقدم الكلام عليه قبيل الكفالة قال في جامع الفصولين للوصي يبيع العقار بيبعا بالوفاء وقيل لا اه (قوله لان فيه استبقاء ملكه) بناء على الصحيح من أنه منزل منزلة الرهن (قوله وتماه فيما علقته على الملتقى) حيث قال وانما لم يحصر التصرف في الودي إشارة إلى جواز تصرف غيره كما اذا خاف من القاضي على ماله أي مال الصغير فانه يجوز لواحد من اهل السكة أن يتصرف فيه ضرورة استحسانا وعليه الفتوى ذكره القهستاني (قوله ولا يجوز اقراره بدين على الميت) لانه اقراره على الغير منح فلا يجوز للمقر له أخذه حتى يقسم برهانا ويحلف عينا ويضمن الوصي لو دفع إلى المقر له ط فلو لا يئنه له والوصي يعلم بالدين فالحملة ما في الخانية والخلاصة عن نصير انه ان كان في التركة موات يودعه قدر الدين والا يبيعه من التركة بقدره ثم يحجد الغريم ذلك فيصير قصاصا قال في أدب الاوصياء عن الخاصي والفتوى عليه وفي الخانية أيضا شهد عنده عدل ان لهذا الرجل على الميت ألف درهم حكى عن أبي سليمان انه قال وسع الوصي ان يعطيه الا ان يخاف على نفسه الضمان قبل له فان كان جارية بعينها يعلم ان الميت غصبها منه قال يدفعها اليه والا صار غاصبا ضامنا (قوله فيصير في حصته) أي يصح اقراره فيها فيؤخذ جميع ما أقربيه من حصته فافهم وهذا بخلاف ما اذا أقرب الوصية بالثلث حيث يلزمه في ثلث حصته كما تقدم قبيل باب العتق في المرض وقيل الدين كذلك فيلزمه قدر ما يخص حصته منه واختاره أبو الليث كما ذكره المصنف في كتاب الاقرار قبيل باب الاستثناء (فرع) تركة فيها دين لم يستغرق قسمت فجاء الغريم فانه يأخذ من كل منهم حصته من الدين وهذا اذا أخذهم جملة عند القاضي أو ما لو ظفر بأحدهم أخذ منه جميع ما في يده جامع الفصولين (قوله ولو أقرب بين) أي في يده كما في أدب الاوصياء وهذا اذا لم تكن من التركة والا لا يجوز اقراره لقوله قبله ولا شيء من تركته (قوله لا تسمع) لتناقضه لان اقراره وان كان لا يمتضى على غيره فهو بمعنى عليه حتى لو ملكها يوما أمر بدفعها إلى المقر له ط (قوله ووصى أبي الطفل أحق الخ) الولاية في مال الصغير للاب ثم وصيه ثم وصي وصيه ولو بعد فلو مات الاب ولم يوص فالولاية لأبي الاب ثم وصيه ثم وصي وصيه فان لم يكن فللقاضي ومنصوبه ولو أوصى إلى رجل والاولاد صغار وبكاريات بعضهم وترك ابنا صغيرا فوصى الجد وصي لهم يصح بيعه عليه كما صح على أبيه في غير العقار فليحفظ وما وصى الاخ والام والم وسائر ذوى الارحام ففي شرح الاسي جاني ان لهم بيع تركة الميت لئنه أو وصيته ان لم يكن احد من تقدم لا يبيع عقارا صغيرا ليس لهم الاحتفاظ المال ولا الشراء للتجارة ولا التصرف فيما يملكه الصغير من جهة موصيه مطلقا لانهم بالنظر اليه اجانب نعم لهم شراء

وهذا اذا عين القاضي للمتولي اجر فان لم يعين وسعى فيه سنة فلا شيء له وعزاه للقضية ثم ذكر ما يخالفه فافهم وقدمت في الوقف وما وصى القاضي فان نصبه بأجر مثلا جازاه وفي القهستاني معزيا للخبرة ولو كانوا صغارا وبكاريات حصص الصغار كما مر وكذلك الكبار على ما مر من التفصيل ونقل عن العمادية ان في بيعه للعقار وفاء اختلاف المشايخ وجوز صاحب الهداية لان فيه استبقاء ملكه مع دفع الحاجة وان لغير الوصي التصرف بخلاف متغلب وعليه الفتوى وتماه فيما علقته على الملتقى (ولا يجوز اقراره بدين على الميت ولا بشئ من تركته) انه لفلان الا أن يكون المقر وارثا يصح في حصته ولو اقر الوصي (بعين لا تخرثم ادعى انه للصغير لا تسمع) درر (ووصى أبي الطفل أحق بماله من جده

وان لم يكن وصيه فالجد) كما تقر في الحجر في المنية ليس للجديع العقار والعروض لقضاء الدين وتنفيذ ٤٥٧

الوصايا بخلاف الوصي فانه

ذلك انتهى والله أعلم

(فصل في شهادة الاوصياء)

(وبطلت شهادة الوصيين لو ارث

صغير بمال) مطلقا (او كبير بمال

الميت وصحت) شهادتهما (بغيره)

اي بغير مال الميت لا تقطع

ولا يتهما عنه فلا تهمه حينئذ

(كشهادة رجلين لا خرين بدين

الف على ميت و) شهادة

(الاخرين الاولين بماله بخلاف

شهادة كل فرد بوصية الف)

وقال أبو يوسف لا تقبل في الدين

أيضا وقد تقدم في الشهادات

(او) شهادة (الاولين بعبد

والاخرين بثلاث ماله) أو الدراهم

المرسلة لا يثبت بالشركة قبيل

(وصح لو شهد رجلان لرجلين

بالوصية بعين) كالعبد (وشهد

المشهود لهما للشاهدين بالوصية

بعين اخرى) لانه لا شركة فلا تهمه

زيلي (شهد الوصيان ان الميت

أوصى لزيد معهما لفت) لا يثبتهما

لانفسهما معينا وحينئذ فيضم

القاضي لهما ثالثا وجوبا

لاقرارهما باخر فيشنع تصريهما

بدونه كما تقر (الا ان يدعي زيد

ذلك) أي يدعي انه وصي معهما

فحينئذ تقبل شهادتهما استحضانا

لانهما اسقطا مؤنة التعيين عنه

(وكذا ابنا الميت اذا شهدا

ان اباهما اوصى الى رجل)

لجرهما نفعاً لتصب حافظاً للتركة

(و) هذا لو (هو منكر) ولو يدعي

تقبل استحضانا (بخلاف

شهادتهما بأن اباهما وكل زيد

بقبض ديونه بالكوفة حيث لا تقبل

مطلقاً) ادعي زيد الوكالة أم لا لان

القاضي لا يملك نصب الوكيل عن

الحى بطاها ذلك بخلاف الوصية

ما لا بد منه من الطعام والكسوة ويبيع منقول ورثه اليتيم من جهة الموصي لكونه من الحفظ لان حفظ الثمن
ايسر من حفظ العين اه من أدب الاوصياء وغيره وفي جامع الفصولين والاصل فيه ان اضعف الوصيين
في اقوى الحالين كاقوى الوصيين في اضعف الحالين واضعف الوصيين وصي الام والاخ والم واقوى الحالين
حال صغر الورثة واقوى الوصيين وصي الاب والجد والقاضي واضعف الحالين حال كبر الورثة ثم وصي الام
في حال صغر الورثة كوصي الاب في حال كبر الورثة عند غيبة الوارث فلا وصي يبيع منقوله لا عقاره كوصي
الاب حال كبرهم اه (قوله وان لم يكن) أي يوجد (قوله كما تقر في الحجر) الاولى في المأذون ط (قوله
ليس للجد الخ) قال في الخانية فرق أبو حنيفة بين الوصي وأبي الميت فلا وصي الميت يبيع التركة لقضاء الدين
وتنفيذ الوصية وأبو الميت يبيعها لقضاء الدين على الاولاد لقضاء الدين على الميت قال شمس الاثمة الخواني
هذه فائدة تحفظ من الخصاص وأما محمد فاقام الجدم مقام الاب ويقول الخصاص يفتي اه وفي جامع الفصولين
للجديع العروض والشراء الا انه لو باع التركة لدين أو وصية لم يميز بخلاف وصي الاب اه (قوله
بخلاف الوصي) أي وصي الاب كما في أدب الاوصياء وظاهره ان وصي الجد كالجدة فلا يملك ذلك بالاولى تأمل
قال ط فيرفع الغرما أمرهم الى القاضي ليبيع لهم بقدر ديونهم وكذا الموصى لهم والله تعالى أعلم

(فصل في شهادة الاوصياء)

الاولى ان يزيد وغير ذلك لان أكثر الفصل في غيره ط (قوله مطلقاً) أي سواء انتقل اليه من الميت اولا
لان التصرف في مال الصغير للوصي سواء كان من التركة أو لا منخ في شهادتهما اثبات التصرف في المشهود به
(قوله أو كبير بمال الميت) لانهم ابتدئان ولاية الحفظ وولاية بيع المنقول عند غيبة الوارث وعود ولايته اليهما
بمجنونه غرر الافكار وهذا عنده وقال لا يجوز في الوجهين أي فيما تركه الميت وغيره زيلي (قوله وقال أبو يوسف
لا تقبل في الدين أيضا) لان الدين بالموت يتعلق بالتركة اذ الذمة خربت بالموت ولهذا الواسطون في أحدهما
حقه من التركة يشاركه الاخر فكانت الشهادة فيه مثبتة للشركة فتصحقت التهمة ولهما ان الدين يجب في الذمة
والاستيفاء من التركة ثمرته والذمة قابلة لحقوق شقي فلا شركة ولهذا التبرع احد بقضاء دين أحدهما ليس
للاخر حق المشاركة بخلاف الوصية لان الحق فيها لا يثبت في الذمة بل في العين فصار المال مشتركينهما فاورث
شبهة اه درر قال الشيخ قاسم في حاشية المجمع وعلى قول أبي يوسف اعتمد النسبي والمحجوبي قال المقدسي
ان أراد الله في صاحب الكثر فان ما فيه قول محمد وهو قبولهما في الدين فقط ثم قال وينبغي عند الفتوى
في مثل هذا ان كان الشهود معروفين باخبران يعمل بقول محمد ولا يقبل قول أبي يوسف اه ط عن شرح
الحوى (قوله بعبد) أي بوصية عبد ط (قوله لا يثبت بالشركة) أي في المشهود به اذ الثلث محل الوصية
فيكون مشتركينهم معراج (قوله معينا) اسم فاعل من اعان (قوله كما تقر) أي من امتناع تصرف
احد الاوصياء وحده (قوله استحضانا) والقياس ان لا تقبل كالأول (قوله لانهما اسقطا مؤنة التعيين
عنه) أي عن القاضي اذ لا بد له ان يضم ثالثا اليهما كما مر فيكون وصيا معهما بنصب القاضي اياه كما اذا
مات ولم يترك وصيا فانه ينصب وصيا ابتداء فهذا أولى زيلي أقول ظاهره ان امدا الثالث حكم وصي القاضي
لاحكم وصي الميت وان الشهادة لم تؤثر سوى التعيين تأمل وسيأتي الفرق بين الوصيين (قوله تقبل استحضانا)
أي على انه نصب وصي ابتداء على ما ذكرنا في شهادة الوصيين زيلي (قوله بخلاف شهادتهما الخ) أي
لو شهدا حال حياة الاب ان اباهما وكل هذا قبض حقوقه والاب غائب وغرما الاب يجحدون لا تقبل والفرق
انهم لو لم يشهدوا بذلك لكنهم أسألا من القاضي ان يجعل هذا وصيا والوصي يريد الايصاء كان للقاضي ان يجعله
وصيا فهنا أولى ولو سألاه ان ينصب وكلا قبض حقوقه حال غيبة الاب والوصي يريد ذلك فبالقاضي
لا ينصب وكلا ولو نصب هنا انما ينصب بشهادتهما ولا يجوز ذلك لانهما يشهدان ليهما ولو الجية (قوله
لاله ولو بعد العزل) وكذا لا تقبل لليتيم وهذا بخلاف الوكيل حيث تقبل شهادته لموكله بعد العزل قبل
الخصومة لان الوصاية خلافة ولهذا لا توقف على العلم خلاصة (قوله رجع مطلقاً) قال في المنع وقيل
ان كان هذا الوصي وارث الميت يرجع في تركه الميت والا فلا وقيل ان كانت الوصية للعباد يرجع لان لها
مطالبات من جهة العباد فكان كقضاء الدين وان كانت الوصية لله تعالى لا يرجع وقيل له ان يرجع على كل حال

وشهادة الوصي تصح على الميت لاله ولو بعد العزل وان لم يخاصم ملتي ١١٥ (وصي انفذ الوصية من مال نفسه رجع مطلقاً) وعليه الفتوى درر

وعليه الفتوى كما في الدرر وفي البرازية هو المختار اه (قوله فانه يرجع اذا اشهد على ذلك) يعني على انه انفق ليرجع وهذا ما مشى عليه المصنف قبيل باب عزل الوكيل (قوله لا في حق الرجوع) ومثله قيم الوقف لانها مائة عيان لانهم ما دينوا على اليتيم والوقف فلا يستحقانه بمجرد الدعوى كذا في أدب الاوصياء (قوله قلت الخ) نقل في الشريعة ليلية عن العمادية ما يوافق هذا وما يخالفه ثم قال فقد اضطرب كلام ائمتنا في الرجوع مطلقا أو بلا شاهد عليه فليحذر اه أقول والتحرير ما في أدب الاوصياء عن المحيط ان في رجوع الوصي بلا شاهد للرجوع اختلاف المشايخ اه ونقل في أدب الاوصياء كلاما من القولين عن عدة كتب وعن الخانية فقد اضطرب كلام الخانية أيضا ونقل عن الخلاصة اشتراط الاشهاد خلاف ما نقله الشارح عنها ثم قال وفي المنتقى بانثون انفق الوصي من مال نفسه على الصبي وللصبي مال غائب فهو متطوع في الانفاق استحسانا الا ان يشهد انه قرض أو انه يرجع به عليه لان قول الوصي لا يقبل في الرجوع فيشهد لذلك وفي العناية ويكفيه النية فيما بينه وبين الله تعالى وفي المحيط عن محمد اذ انوى الاب الرجوع ونقد الثمن على هذه النية وسعه الرجوع فيما بينه وبين الله تعالى أما في القضاء فلا يرجع ما لم يشهد ومثله في المنتقى وفيه أيضا ولو شري الاب لطفله شيئا يجبر هو عليه كالطعام والكسوة لصغيره الفقير لم يرجع اشهد أولم يشهد لانه واجب عليه وان شري له ما لا يجب عليه كالطعام لابنه الذي له مال والدار والخادم يرجع ان اشهد عليه والا فلا وعن أبي حنيفة في نحو الدار ان كان للابن مال يرجع ان اشهد والا لا وان لم يكن له مال لم يرجع اشهد أولا وفي الخانية ولو شري لطفله شيئا ضمن عنه ثم نقده من ماله يرجع قياسا لاستحسانا اه قلت فقد تحرران في المسألة قولين أحدهما عدم الرجوع بلا اشهاد في كل من الاب والوصي والثاني اشتراط الاشهاد في الاب فقط ومثله الام الوصي على أولادهما وعلوه بأن الغالب من شفقة الوالدين الانفاق على الاولاد للبر والصلة لا للرجوع بخلاف الوصي الاجنبي فلا يحتاج في الرجوع الى الاشهاد وقد علمت ان القول الاول استحسان والثاني قياس ومقتضاء ترجيح الاول وعليه مشى المصنف قبيل باب عزل الوكيل وهذا كله في القضاء والله تعالى أعلم (قوله وسيجي) أي في آخر الفروع ما يفيد أي يفيد اشتراط الرجوع في الابوين بل هو صريح في ذلك فان الذي سيجي هو ما نقلناه ثانيا عن المنتقى (قوله أو قضى دين الميت) قال في أدب الاوصياء وفي الخانية اشترط الاشهاد اذا قضاه بلا أمر الوارث ولم يشترطه في النوازل وقال وهو مختار فانه ذكر ان الوصي اذا نفذ الوصية من مال نفسه يرجع في مال الميت وهو المختار فتكون الرواية في الوصية رواية في الدين لانه مقدم عليها وجوب قضائه أكد من لزوم انفاذها اه وهو الموافق لما مر عن المنع والدرر من قوله فكان كقضاء الدين (قوله أو كفنه) أي كفن المثل وقد ذكر المصنف قبل الفصل انه لو زاد الوصي على كفن المثل في العدد ضمن الزيارة وفي القيمة وقع الشراء له (قوله أو ادى خراج اليتيم الخ) أي خراج أرضه وظاهره انه يصدق بيمينه بلا اشهاد وفيه خلاف حكاه في أدب الاوصياء (قوله أو اشترى الوارث الكبير الخ) كذا في الخانية ونفسها أو اشترى الوارث الكبير طعاما أو كسوة للصغير من مال نفسه لا يكون متطوعا وكان له الرجوع في مال الميت والتركة اه أقول ولم يشترط الاشهاد مع ان في انفاق الوصي خلافا كما مر وينبغي جريانه هنا بالاولى على انه قد وقع الاختلاف في انفاقه على الصغير نصيبه من التركة نفقة مثله في انه يصدق أم لا قولان حكاهما الزاهد في الحاوي ثم قال والمختار للفتوى ما في وصايا المحيط برواية ابن سماعة عن محمد مات عن ابنين صغير وكبير وألف درهم فانفق على الصغير خمسمائة نفقة مثله فهو متطوع اذا لم يكن وصيا ولو كان المشترك طعاما أو ثوبا أو طعامه الكبير الصغير أو البسه فاستحسن ان لا يكون على الكبير ضمان اه وفي جامع الفتاوى ولو انفق الاخ الكبير على أخيه الصغير من نصيبه من التركة ان كان طعاما لم يضمن وان كان دراهم فكذلك ان كان في حجره وفي غير ذلك يضمن ان لم يكن وصيا اه ومثله في التاترخانية وقدم المصنف في فصل البيع من كتاب الكراهية والاستحسان انه يجوز شراء ما لا بد للصغير منه وبيعه لآخر وعم وأم وملتقط هو في حجره واجارته لانه فقط اه ومثله في الهداية وعليه فيمكن جعل ما مر عن محمد على ما اذا لم يكن في حجره تأمل وعلى كل فها في الخانية مشكل ان لم يكن الكبير وصيا فليأتمل (قوله أو كفن الوارث الميت) كذا في الخانية أيضا وصرح فيها بانه يرجع على التركة قلت وهذا لو كفن المثل كما مر (تنبيه) لو مات ولا شيء له ووجب كفنه على ورثته فكفنه

(كوكيل ادى الثمن من ماله فان له ان يرجع وكذلك الوصي اذا اشترى كسوة للصغير او اشترى ما ينفق عليه من مال نفسه) فانه يرجع اذا اشهد على ذلك وفي البرازية انما شرط الاشهاد لان قول الوصي في الانفاق يقبل لا في حق الرجوع بلا اشهاد انتهى فليحفظ قلت لكن في القنية والخلاصة والخانية له ان يرجع بالثمن وان لم يشهد بخلاف الابوين وسيجي ما يفيد فتنبه (أو قضى دين الميت) الثابت شرعا (أو كفنه) أو ادى خراج اليتيم أو عشره (من مال نفسه أو اشترى الوارث الكبير طعاما أو كسوة للصغير) أو كفن الوارث الميت

الحاضر من مال نفسه يرجع على الغائب منهم بحصته ليس له الرجوع لو اتفق بلاذن القاضي حاوي الزاهدي
قال الرمي في حاشية الفصولين يستفاد منه انه لو لم يجب عليهم كسكين الزوجة اذا صرفه من ماله غير الزوج
بلاذنه أو اذن القاضي فهو متبرع كالأجنبي فيبطل تكفينها بلاذن مطلقا بناء على المفتي به من انه
على زوجها ولو غنية (قوله أو قضى دينه) أي الثابت شرعا ولا فلا يرجع على الغائب وان دفع من
التركة فللغائب ان يسترد قدر حصته لانه لم يثبت شرعا وكذا الوصي في الدين أو الوديعة وأما المهر
فان دخل الزوج بها منع عنها ما جرت العادة بتججيله والقول في قدره للورثة وفيما زاد عليه القول
للزوجة شرعا بلاية عن العمادية ملخصا أي لو ادعى الورثة قدر ما جرت العادة بتججيله فالقول لهم ولو ادعوا
أزيد عليه فالقول للمرأة في نفي الزيادة (قوله قيل هو مستدرك) عبر بقيل لا مكان الفرق بان ما مر في أصل
الرجوع وهذا في قدر الثمن لو كذبوه فيه أفاده ط وفي أدب الاوصياء عن الخلاصة لو نقد الثمن من ماله يصدق
ان كان كفن المثل وفي الوجيز لا يصدق الا بينة ولو نقدته من التركة (قوله الى أهل البصرة) أي العتق
والذي في الخانية وغيرها الى أهل البصر وهو المناسب هنا أي أهل النظر والمعرفة في قيمة ذلك الشيء (قوله
وان قيمته ذلك) توضيح لما قبله وأما اذا أخبر بان قيمته أكثر مما أخذ المشتري فهو باطل قال في أدب
الاوصياء عن الجواهر باع الوصي ضيعة للدين قتيبن ان قيمتها أكثر فالبيع باطل ولا يحتاج الى فسخ الحاكم
فلو باعها ثانيا بثمان المثل صح البيع الثاني اه وقدم الشارح ان البيع فاسد وهو احد القولين وهذا حيث
كان يغيب فاحش كما مر (قوله لا يلتفت القاضي الى من يزيد) لان الزيادة قد تكون للحاجة لان القيمة
أزيد مما باع به الوصي حتى لا يجوز البيع ان كان النقص فاحشا أدب الاوصياء (قوله لا ينتقض بيع الوصي
لذلك) أي لا يحكم بانتقاضه بمجرد تلك الزيادة لاحتمال ان ما باعه به هو قيمته فلذا قال بل يرجع الخ فافهم قال
ط ولو قال بعد قوله ثم طلب منه بأكثر مما باعه أو كان في الزيادة يشتري بأكثر في السوق باطل لكان أخصر
اه (تمة) قال في أدب الاوصياء باع الاب مال طفله ثم ادعى فيه فاحش الغبن لم تسمع دعواه فينصب الحاكم
قيما عن الصبي فيدعيه على المشتري وهذا اذا أقر الاب بقبض ثمن المثل او شهد عليه في الصلح أما اذا لم يقربه
ولم يشهد عليه أو قال بعته ولم أعرف الغبن أو قال كنت عرفته ولكن لم أعرف ان البيع لا يجوز معه فحينئذ
له ان يدعي بعده الغبن ولو بلغ اليتيم فادعى كون بيع الاب أو الوصي بفاحش الغبن وانكر المشتري ذلك يحكم
الحال ان لم تكن المدة قد ما يتبدل فيه السعر والاصدق المشتري ولو برهن كل منهما فيثبت الزيادة أولى
اه (قوله يقبل قول الوصي الخ) قال في الاشباه يقبل قول الوصي فيما يدعي من الاتفاق بلاينة الا في ثلاث
الاتفاق على رجه وخراج أرضه وجعل عبده الأبق اه ملخصا ثم قال والحاصل انه يقبل قوله فيما يدعيه
الا في مسائل الخ فالمناسب للشارح حذف قوله من الاتفاق (تنبيه) في الذخيرة ينبغي للوصي ان لا يضيق
على الصغير في النفقة بل يوسع عليه بلا اسراف وذلك يتفاوت بقلة ماله وكثرته فينظر الى ماله ويتفق بحسب
حاله وفي شرح الاصل لشيخ الاسلام كبرا الصغار واتهموا الوصي وقالوا انك انفقت علينا من الربح أو تبرع بها
فلان يجب على الوصي اليقين على دعواه الا اذا ادعوا ما يكذبهم الظاهر فيه كأن يدعوا مالا لا يكن مثله
لثمنهم في مثل المدة في الغالب وهذا اذا ادعى نفقة المثل أو أزيد يسيرا ولا فلا يصدق وينمن مالم يفسر دعواه
بتفسير محتمل كقوله اشترت لهم طعاما فسرق ثم اشترت ثانيا والثالث فهلك فيصدق بيمينه لانه أمين اه ملخصا
من أدب الاوصياء (قوله ادعى قضاء دين الميت) شروع في الاثني عشر مسألة والظاهر ان المراد بهذه المسألة
ما ذكره في الاشباه قبل سرده المسائل حيث قال وفي جامع الفصولين قضى وصيه دينيا بغير أمر القاضي فلما
كبر اليتيم أنكر دينه على أبيه ضمن وصيه ما دفعه لولم يجد بينة اذا قرب بسبب الضمان وهو الدفع الى الاجنبي
فلو ظهر غريم آخر يغرم له حصته الخ والا فلوأقربه الوارث وادعى الوصي أداءه من التركة صدق (قوله أو ادعى
الخ) قد مناعن أدب الاوصياء انه في الخيانة اشترط الاشهاد ولم يشترطه في النوازل وانظر ما فائدة قوله بعد
بيع التركة ولعله اتفقا في لانه قبله كذلك بالاولى (قوله أو ان اليتيم استهلك مالا آخر الخ) الذي في الاشباه
مال آخر بالاضافة وصورتها قال له انك استهلك مال فلان في صغر لك قاديتيه من مالك فكذبه وقال لم استهلك
شبا فالقول لليتيم والوصي ضامن الا ان يبرهن كافي أدب الاوصياء (قوله أو ادعى خراج أرضه الخ) وكذا

أو قضى دينه (من مال نفسه)
فانه يرجع ولا يكون متطوعا
(ولو كفن الوصي الميت من مال
نفسه قبل قوله فيه) قيل هو
مستدرك بقوله او كفنه (ولو باع)
الوصي (شيئا من مال اليتيم ثم
طلب منه بأكثر) مما باعه (رجع
القاضي فيه الى أهل البصرة)
والامانة (ان أخبره اثنان منهم
انه باع بقيته وان قيمته ذلك
لا يلتفت) القاضي (الى من يزيد
وان كان في الزيادة يشتري بأكثر
وفي السوق بأقل لا ينتقض بيع
الوصي لذلك) أي لا جمل تلك
الزيادة (بل يرجع الى أهل البصرة
فان اجتمع رجلان منهم على شيء
يؤخذ بقولهما) عند محمد (وكفى
قول واحد في ذلك) عندهما
كافي التزكية وعلى هذا قيم
الوقف اذا ابر مستغل الوقف
ثم جاء آخر يزيد في الاجر الكل
في الدرر معزى للحنابلة (فروع)
يقبل قول الوصي فيما
يدعيه من الاتفاق بلاينة
الا في ثلث عشرة مسألة على
ما في الاشباه ادعى قضاء دين
الميت أو ادعى قضاءه من ماله بعد
بيع التركة قبل قبض ثمنها أو ان
اليتيم استهلك مالا آخر فدفع
ضمانه أو اذن له بتجارة فركبه
دون فقضاها عنه أو ادعى خراج
أرضه في وقت لا يصلح للزراعة

أجعل عبده الأبق أو فداء
عبده الجاني أو الاتفاق على
محرمه أو على رقيقه الذين ماتوا
أو الاتفاق عليه مما في ذمته وكذا
من مال نفسه حال غيبة ماله
وأراد الرجوع أو أنه زوج اليتيم
امرأة ودفع مهرها من ماله وهي
ميتة * الثانية عشر تجرور ربح
ثم ادعى أنه كان مضارباً بالأصل
أن كل شيء كان مسلطاً عليه فإنه
يصدق فيه ومالا فلا ينصب القاضي
وصياً في سبعة مواضع مبسطة
في الأشباه منها إذا كان له دين
أو عليه أو تنفيذ وصيته * وزاد
في الزواهر موضعين آخرين اشترى
الأب من طفله شيئاً فوجده مبيعاً
ينصب القاضي وصياً ليرده عليه
وإذا احتج لاثبات حق صغير أبوه
فائب غيبة منقطعة ينصب والا
فلا وعزاهما لجمع الفتاوى

إذا ادعى الوصي أن أبا اليتيم مات من منذ عشر سنين وأنه دفع خراج أرضه تلك المدة وقال اليتيم لم يمت أبى
الامن منذ سنتين وأجمعوا على أن الأرض لو كانت سالحة للزراعة يوم الخصومة يكون القول للوصي مع يمينه
يعنى وانفق على الوقت الذي مات فيه أبو اليتيم كما يفهم من عبارة شرح تنوير الأذهان عن التاترخانية اه
أبو السعود وظاهر قوله لو كانت سالحة للزراعة يوم الخصومة أنها لو لم تكن سالحة للزراعة يوم الخصومة
فلا بد له من البينة لأن الحال في الأول شاهد له بخلاف الثاني وعليه فقول الشارح في وقت لا يصلح للزراعة
ليس متعلقاً بأدى بل هو متعلق بأدعى مقدراً أي ادعى أداء خراج أرضه الخ والنا في ما مر متساماً أنه يقبل
قوله في أداء خراج لكونه محمول على هذا التفصيل فتنبه (قوله أو جعل عبده الأبق) هذا على قول محمد أما
على قول أبي يوسف فيقبل قوله بلا بيان وجزم بالأول في الولوالجية ولم يحك الصدر الشهيد فيه خلافاً قال
في الخلاصة وقيل أنه على الخلاف اه وأجمعوا على أن الوصي لو استأجر رجلاً ليرده أنه يكون مصداقاً كما
في الخانية وفي الأصل وغيره لو قال أدبت من مال نفسي لأرجع عليك لم يصدق إلا بالبينة أفاده في أدب الأوصيا
أقول وظاهر هذا ترجيح قول محمد تأمل (قوله أو فداء عبده الجاني) في الكافي لو قال أدبت ضمان غصبك
أو جنابك أدبناية عبدك فلا يصدق إلا بالبينة أبو السعود أقول ظاهره ولو أقر اليتيم بالجناية تأمل (قوله
أو الاتفاق على محرمه) في الخانية قال الوصي فرض القاضي لا خيك إلا على هذا انفقة في مالك كل شهر كذا
درهما فادبت إليه ذلك منذ عشر سنين وكذب الابن لا يقبل قول الوصي إجماعاً ويكون ضامناً للمال ما لم يقيم
البينة على فرض القاضي وإعطاء المقرض للاخ اه وعلمه في شرح المجمع بأنه ليس من حوائج اليتيم وإنما يقبل
قوله فيما كان من حوائجه اه فينبغي أن لا تكون نفقة زوجته كذلك لأنها من حوائجه وتماه في الأشباه
(قوله أو على رقيقه الذين ماتوا) هذا قول محمد وقال أبو يوسف القول للوصي وأجمعوا أن العبيد لو كانوا أحياء
فالتول للوصي وهل يخاف خلاف منهم من قال لا يخاف إذا لم تظهر منه الخيانة ونقل البيهقي عن البرازية تفصيلاً
فقال إن كان مثل هذا الميت يكون له مثل هذا الرقيق فالقول للوصي والأفلا أبو السعود (قوله أو الاتفاق
عليه) قد مر الكلام في ذلك وقوله مما في ذمته ليس في الأشباه واحتزبه وبما بعده عما لو انفق من مال اليتيم
فأنه يصدق في نفقة مثله كما قد مرناه عن شرح الأصل وقوله حال غيبة ماله أي مال اليتيم ويعلم منه حال حضوره
في الأولى وفي أدب الأوصياء ويقبل قول الوصي فيما يدعيه من الاتفاق على اليتيم وعلى أمواله من العبيد
والضباع والدواب ونحو ذلك إذا ادعى ما ينفق على مثلهم في تلك المدة لأنه قائم مقام الوصي أو القاضي اه
(قوله وهي ميتة) يفهم منه أنها لو كانت حية أو ميتة لكن أقر اليتيم بالتزويج أنه يرجع تأمل (قوله الثانية عشر
الخ) في شرح الطحاوي تصرف الوصي أو الأب في مال اليتيم فربح فقال كنت مضارباً لا يكون له من الربح
شيء إلا أن يشهد عند التصرف أنه يتصرف فيه بالمضاربة وهذا في القضاء أما في الديانة يحل له أخذ ما شرط من
الربح وإن لم يشهد عليه أدب الأوصياء وقد مرناه أنه ليس للوصي في هذا الزمان أخذ مال اليتيم مضاربة
(قوله فأنه يصدق فيه) أي يمينه إذا لم يكذبه الظاهر جوى ويبرى عن صلح الولوالجية ط (قوله
مبسطة في الأشباه) أي في كتاب القضاء وقد ذكر الشارح منها ثلاثة قال في الأشباه وفيما إذا كان للميت
ولد صغير وفيما إذا اشترى من مورثه شيئاً وأراد رده بعيب بعد موته وفيما إذا كان أبو الصغير مسرفاً مبذراً
فينصبه للحفظ وذ كر في قسمة الولوالجية موضعاً آخر ينصب فيه فليراجع اه والذي في الولوالجية هو ما لو ترك
ضيعة بين صغير وغائبين وحاضرين باع أحدهما نصيبه لرجل فطلب القسمة فيجعل القاضي وكيلاً عن الغائبين
والصغير (قوله منها إذا كان له دين أو عليه) أي ليكون خصماً في الإثبات والدفع والقبض (قوله ليرده عليه)
أفاد أن المراد أن ينصب وصياً في خصوص الرد لا مطلقاً لأن الولاية في غيره للأب وسياً أي أن وصي القاضي
يقبل التخصيص (قوله غيبة منقطعة) بأن كان في بلد لا تصل إليه القوافل كما قد مرناه (تمة) زاد الجوى
وغيره مسائل أيضاً منها لو ادعى شخص ديناً والورثة كبار غيب في بلد منقطع عن بلد المتوفى لا تأتى ولا تذهب
القافلة إليه ومنها لو قال الوارث لا أقضي الدين ولا أبيع التركة بل أسلم التركة إلى الدائن نصب القاضي من
يباع التركة ومنها لو استحق المبيع فأراد المشتري أن يرجع بثمنه وقدمات بائعه ولا وارث له ينصب عنه وصي
ليرجع المشتري عليه ومنها لو ظهر المبيع حرّاً وقد مات بائعه ولم يترك شيئاً ولا وارثاً ولا وصياً فينصب القاضي

وصيا يرجع عليه المشتري ويرجع هو على بائع الميت ومنها لو كان المذمى عليه مع كونه آخر أصم واعمى ولاولى له ومنها لو شري الوكيل فمات فلو كانه الرذيع وقيل لو ارثه أو وصيه فلو لم يكن فلو كانه على رواية أبي الليث وفي رواية ينصب القاضي وصيا للرد ومثلها لو مات الوصى فولاية المطالبة فيما باع من مال الصغير لورثة الوصى أو وصيه فلو لم يكن ينصب القاضي وصيا ومنها لو أتى المستقرض بالمال ليدفعه فاختفى المقرض فالقاضي ينصب قريبا يطلب المستقرض ليقبض المال ومنها كفل بنفسه على أنه إن لم يوافق به غدا فدينه على الكفيل فتغيب الطالب في الغدي ينصب القاضي وكيل عنه ويسلم اليه المديون ومنها لو غاب الوصى فادعى رجل على الميت ديناً ينصب القاضي خصماً عن الميت اه ملخصا والمراد بالغيبة المنفعة أقول ويزاد ما مرّ أول باب الوصى من أنه لو أوصى إلى صبي أو عبد غيره أو كافراً أو فاسق بدلهم القاضي بغيرهم ومالو أوصى إلى اثنين فمات أحدهما ولم يوص إلى غيره فيضم القاضي إليه غيره ومالو عجز الوصى عن الوصاية ومنها ما تقدمناه لو شري مال ولده لنفسه لا يرأى عن الثمن حتى ينصب القاضي وكيلاً لولده يأخذ الثمن ثم يردّه على الأب ومنها ما لو صدق الوصى مذهب الدين لا يصح بل ينصب غيره ليصل المذمى إلى حقه كما تقدمناه عن الوالدية ومنها إذا أسلمت زوجة المجنون الكافر ولا أب له ولا أم ينصب عنه القاضي وصيا يقضى عليه بالفرقة كما تقدم في نكاح الكافر ومنها نصب الوصى عن الفقود ومنها إذا ادعى الوصى ديناً على الميت ينصب القاضي وصيا للميت في مقدار الدين الذي يدعيه ولا يخرج الأول عن الوصاية وعليه الفتوى كما في الهندية فقد بلغت سبعة وعشرين والتبع بنو الجسر (قوله الأفي ثمان) يزاد عليها تسعة نذكرها قريباً وعاشرة هي أن وصى القاضي لو عين له أجرة المنزل جاز بخلاف وصى الميت فلا أجر له على الصحيح كما تقدمه عن القنية وقد منّا الكلام عليه (قوله ليس لوصى القاضي الشراء لنفسه) أي من مال اليتيم ولا يبيع مال نفسه منه مطلقاً بخلاف وصى الأب فيجوز بشرط منفعة ظاهرة لليتيم كما مرّ في المتزفولوا شري هذا الوصى من القاضي أو باع جاز حموي عن البرازية (قوله ولا أن يبيع الخ) للتمتع واقتصر على البيع والظاهر أن الشراء مثله ط (قوله ولا أن يقبض الخ) أي لو نصبه القاضي وصيا لخصمه عن المغير من كان في يده عقاراً للصغير بغير حق ليس له القبض إلا بآذن مبتدأ من القاضي بعد الإيصاء إن لم يكن آذن له به وقت آذنه بالخصومة لأنه كالوكيل والفتوى على قول زفر أن الوكيل بالخصومة لا يملك القبض بخلاف وصى الميت فإنه يملكه بلا آذن لأن الأب جعله خلفاً عن نفسه فكان رأيّه باقياً بقاء خلفه ولو كان باقياً حقيقة لم يكن للقاضي التصرف في ماله فكذا إذا كان باقياً حكماً كما قاله الخفاف وهذا ينبغي القطع بأن وصى الميت لا ينزل بعزل القاضي قال البيهقي وأفاد أن القاضي ليس له سؤال وصى الميت عن مقدار التركة ولا التكلم معه في أمرها بخلاف وصى القاضي وتماه فيه اه ملخصاً من حاشية أبي السعود وما ذكره البيهقي يزاد على الثمان مسائل المذكورة (قوله ولا أن يؤجر الصغير لعمل ما) أي لا ي عمل كان وهذا عزاه في الأشباه إلى القنية أقول يشكل عليه ما تقدمناه أنه يملك إيجاره من لا وصاية له أصلاً وهو رجه المحرم الذي هو في حجره تأمل وينبغي أن يستثنى تسليمه في حرفة وفي أدب أو وصيا للوصى أن يؤجر نفس اليتيم وعقاراته وسائر أمواله ولو يسيّر الغيب وإذا لم يكن أبوه حاكماً أو جماً لم يكن لمن يعوله أن يسلمه إلى الحائك أو الحجام لأنه بغير ذلك وتماه فيه (قوله ولا أن يجعل وصياً عند عدمه) أي موته قال في الأشباه وصى القاضي إذا جعل وصياً عند موته لا يصير الثاني وصياً بخلاف وصى الميت كذا في التهمة اه ثم نقل عن الخاتمة ما نصه الوصى يملك الإيصاء سواء كان وصى الميت أو وصى القاضي اه ومثله في القنية عن صاحب المحيط وبأبي التوفيق (قوله ولو خصمه القاضي تخصص) لأن نصب القاضي إياه قضاء والقضاء قابل للتخصيص ووصى الأب لا يقبله بل يكون وصياً في جميع الأشياء إقامه مقامه يبرى عن البرازية قلت أولان وصى القاضي كالوكيل كما ترى فتخصص بخلاف وصى الأب وفي حيل التارخانية جعل رجلاً وصياً فيما له بالكوفة وآخر فيما له بالشام وآخر فيما له بالبصرة فعنده كلهم أو وصياً في الجميع ولا تقبل الوصاية بالتخصيص بنوع أو مكان أو زمان بل نعم وعلى قول أبي يوسف كل وصى فيما أوصى إليه وقول محمد مضطرب والحيلة أن يقول فيما لي بالكوفة خاصة دون ما سواها ونظر فيها الإمام الحلواني بأن تخصصه كالجزء إذا ورد على الأذن العام فإنه لو آذن لعبده في التجارة إذا ناعاً ما ثم حجر عليه في البعض لا يصح وبأنهم تردّدوا فيما إذا جعله وصياً فيما له

وصى القاضي كوصى الميت
الأفي ثمان ليس لوصى القاضي
الشراء لنفسه ولا أن يبيع من
لاتقبل شهادته له ولا أن يقبض
الأب آذن مبتدأ من القاضي ولا أن
يؤجر الصغير لعمل ما ولا أن
يجعل وصياً عند عدمه ولو
خصمه القاضي تخصص

على الناس ولم يجعله فيما للناس عليه واكثرهم على انه لا يصح في هذه الحيلة نوع شبهة اه ملخصا ويؤيد نظري
 الحلواني ما في الحاشية قال اوصيت الى فلان بتقاضي ديني ولم اوص الى غيره ذلك واوصيت بجميع مالي فلانا
 آخر فكل منهما وصي في الانواع كانه اوصى اليهما اه ويؤيده ايضا اطلاق قولهم وصي الميت لا يقبل
 التخصيص ومفاده انه لا يتخصص وان تعدد لكن في الحاشية ايضا عن ابن الفضل اذا جعل وصيا على ابنه وآخر
 على ابنته او احدهما في ماله الحاضر والاخر في ماله الغائب فان شرط أن لا يكون كل وصيا فيما اوصى به الى
 الآخر فكل شرط عند الكل والافعل الاختلاف والفتوى على قول أبي حنيفة اه ولعل ما في الحاشية أولا
 مبني على قول الحلواني قائل أقول وما يجب التنبه له انه اذا اوصى الى رجل بتفريق ثلث ماله في وجوه
 الخير مثلا صار وصيا عاما على اولاده وتركته وان اوصى في ذلك الى غيره على قول أبي حنيفة المفتي به فلا ينفذ
 تصرف أحدهما بانفراده والناس عنها في زماننا غافلون وهي واقعة الفتوى وقد نص عليها في الحاشية فقال ولو
 اوصى الى رجل دين والى آخر أن يعق عبده أو ينفذ وصيته فهما وصيان في كل شيء عنده وقال كل واحد وصي
 على ما سمي لا يدخل الاخر معه اه (قوله ولونها الخ) هذه راجعة الى قبول التخصيص وعدمه اشياء (قوله
 وله عزله الخ) هذه المسئلة الثامنة وقدم الشارح أول باب الوصي تقييده بما اذا رأى القاضي المصلحة فراجع
 (قوله وصي وصي القاضي الخ) أي اذا اوصى وصي القاضي عند موته الى آخر صرح وصار الثاني كالأول
 لو وصاية الأول عامة (قوله وبه يحصل التوفيق) بأن يحمل قوله المار ولا أن يجعل وصيا عند عدمه على ما اذا
 كانت الوصاية خاصة وكذا يحمل ما قدمناه عن الحاشية والقنية على ما اذا كانت عامة فلا تتنا في عباراتهم فافهم
 (قوله بأن أجز الخ) ليس هذا من كلام الفتاوى الصغرى وصورة الزبلي في كتاب الغصب بأن أعار من أجنبي
 وقال في الاشياء والمنصوص عليه انه اذا أجز بأقل من أجز المثل فانه ينفذ من الجميع اه وأيضا اذا جازت
 الاعارة فالاجارة أولى ومثلها ما اذا اوصى بسكنى داره وخدمة عبده فان الذي يعتبر من الثلث هو رقة الدار
 والعبد دون السكنى والخدمة كما مر في محله فليس المراد الحصر (قوله لانها تبطل بموته الخ) كذا ذكره في شرح
 الوهبانية والاشياء جوابا عن قول الطرسوسي ان هذه المسئلة خالفت القاعدة فان الأصل ان المنافع تجري
 بحري الاعيان وفي البيع يعتبر من الثلث اه أقول والذي يظهر لي أن الأولى الاقتصار على الجواب الثاني
 وهو ان المسئلة روايتين لأن المنفعة في الوصية بالسكنى والخدمة لا تعتبر من الثلث مع انها باقية بعد الموت
 فبهاهم أن بطلان الاجارة سبب لاعتبار الوصية من الكل وليس كذلك كما علمت تأمل (قوله فلا ضرار
 على الورثة) أي فيما بعد الموت لان الاجارة لما بطلت صارت المنافع ملكهم (قوله وفي حياته لا ملك لهم) أي
 فيما استوفاه المستأجر قبل الموت لا ضرار عليهم فيه أيضا وبه سقط ما أورد عليه انه لو أجز ما أجزته مائة
 مثلا بأربعين وطال مرضه حتى استوفى المستأجر المنفعة في مدة الاجارة فانه ان زاد على الثلث كان ضرارا
 بالورثة اه فافهم وفي شرح البيري عن مزارعة المحيط حق الغرماء والورثة يتعلق بما يجري فيه الارث وهو
 الاعيان ولا يتعلق بما لا يجري فيه الارث كالمنافع وما ليس بمال لان الارث يجري فيما يبق في زمانين لينتقل بالموت
 اليهم من جهة الميت والمنافع لا يبق في زمانين اه واعترض البيري هذا الحصر بأنه في حيز المنع لان العفو عن
 القصاص بالنفس ليس بمال وهذا صرح عفو المريض عنه من جميع المال اه وأقره أبو السعود أقول وهذا
 عجيب فان ذلك مؤيد للمعصر لا مانع له قدبر (قوله لكن في العمادية انها من الثلث) ومثله في التسف كما
 قدمناه في باب العتق في المرض عن التهمستاني وقد مناهناك عن الوهبانية الجزم بالأقول (قوله أو ضيعته)
 عطف خاص على عام (قوله يؤجل) أي يؤجله الحاكم كما في أدب الاوصيا وانظر هل يطالب بكفيل اذا خشي
 الهرب أو يفسخ حالا اذا لم ينقد الثمن حرره نقلا (قوله وقد قبض) الظاهر انه اذا لم يقبض كذلك لان المراد
 فسخ العقد ط (قوله فيقول) أي الحاكم بعد ان حلفه خلف قال فنجم الدين الخاصي ويجوز مثل هذا الفسخ
 وان كان تعليقا بالمخاطرة وانما يحتاج الى فسخ الحاكم لان الوصي لو عزم على ترك الخصومة بعد انكار المشتري
 البيع يكون فسحا في حكم الاقالة فيلزم الوصي كما لو تقايلا حقيقة اما اذا فسخته الحاكم لا يلزم المبيع عليه بل
 يرجع الى ملك الميت لكمال ولاية القاضي وشمولها ومثله في الحاشية أدب الاوصيا (تنبيه) لو استباع مال اليتيم
 الا مثلا بالالف والافلس بالالف وانحسمائة يبيعه الوصي من الا مثلا ولا يلتفت الى زيادة الافلس حذرا

ولونها عن بعض التصرفات صح
 تنبيه وله عزله ولو عدل لا بخلاف وصي
 الميت في ذلك كله وفي الخزنة
 وصي وصي القاضي كوصيه لو
 الوصية عامة انتهى وبه يحصل
 التوفيق وفي الفتاوى الصغرى
 تبرعه في مرضه انما ينفذ من الثلث
 عند عدم الاجازة الا في تبرعه
 في المنافع فينفذ من الكل بأن أجز
 بأقل من أجز المثل لانها تبطل بموته
 فلا ضرار على الورثة وفي حياته
 لا ملك لهم لكن في العمادية انها
 من الثلث فلعله روايتان باع مال
 اليتيم أو ضيعته والمشتري مفلس
 يؤجل ثلاثة أيام فان نقد والافسخ
 فان أنكر الشراء وقد قبض برفع
 الوصي الامر للحاكم فيقول ان كان
 يملك يبيع فقد فسخته

من التلف كما في الخانية وغيرها أدب الاوصياء (قوله لم يجز الا عند الحاكم) ذكر ذلك في البرازية في منصوب
القاضي كما قدمناه عنها في أول باب الوصي وأما وصي الميت فقدم في المتن انه لا يصح رده بعد قبوله بغيبة الميت
لئلا يصير مغرورا من جهته وفي البرازية عن الايضاح أراد عزل نفسه لم يجز الا عند الحاكم لانه التزم القيام
فلا يملك اخراجه الا بحضور الموصي أو من يقوم مقامه وهو من ولاية التصرف في مال اليتيم وإذا حضر
عند الحاكم فليست في حاله ان مأمونا قادر على التصرف لا يخرج منه لانه التزم القيام ولا ضرر للوصي في
ايقانه وان عرف عجزه وكثرة أشغاله أخرجه للضرر في ابقائه وعدم حصول الغرض منه لقله اهتمامه بأموره
بعد طلب العزل اه وفي الاشياء والعدل الكافي لا يملك عزل نفسه والحيلة فيه شيان الخ وقد مرنا ذلك
فراجع (قوله تسمع) قال في الخانية بعده وكذا الوأقر الوارث انه قبض جميع ما على الناس من تركه والده
ثم ادعى على رجل دين له والده تسمع دعواه اه قال في الشربلالية لعدم ما يمنع منها اذ ليس فيه ابراء لمعلوم
عن معلوم ولا عن مجهول فهو اقرار مجرد لم يستلزم ابراء فليس مانعا من دعواه وقد اشتهى على صاحب
الاشياء فظن انه من قبيل البراءة العامة وانه مستثنى من منعها الدعوى اه ملخصا أقول هذا لا يظهر على
ما في أدب الاوصياء عن المتني وغيره من زيادة قوله ولم يبق عند الوصي الا قليل ولا كثيرا الاستوفاء الخ فهو
اقرار لمعين والاقرار حجة على المقر تأمل وقد تقدمت هذه المسئلة قبيل الصلح وقال الشارح هناك ولا تناقض
لحل قوله لم يبق لي حق أي مما قبضته على ان البراء عن الاعيان باطل اه وتام الكلام هناك (قوله للوصي
الا كل الخ) قدمنا عن الخانية انه استحسان اذا كان محتاجا بقدر ما سعى قال في أدب الاوصياء والقياس
أن لا يأكل كل لعموم قوله تعالى ان الذين يأكلون أموال اليتامى ظلما قال الفقيه ولعل قوله تعالى ومن كان
فقيرا نسج بهذه الآية قلت فكانه يميل الى اختيار الثاني وهو قول الامام قال في القنية قال أبو ذر وهو الصحيح
لانه شرع في الوصاية متبرعا فلا يوجب ضمانا اه قال الاسيحي في شرحه الا اذا كان له أجر معلوم فيأكل
بقدره (قوله له أن يتفق الخ) كذا في مختارات النوازل وفي الخلاصة وغيرها ان كان صالحا لذلك جاز وصار
الوصي مأجورا والافعليه أن يتكافى في تعليم قدر ما يقرأ في صلاته اه فلم يقيد بالقراءة الواجبة تأمل
وفي القنية ولا يضمن ما أتفق في المصاهرات بين اليتيم واليتيم وغيرهما في خلع الخطأ طأ وخطيئة وفي
الضافات المعتادة والهدايا المعهودة وفي الاعياد وان كان له منه بد وفي اتخاذ ضيافة لثمنه لا قارب والجيران
ما لم يسرف فيه وكذا المؤدبة ومن عنده من الصبيان وكذا العبدن وقال به ضمهم يضمن في ضيافة المؤدب
والعبدن اه ملخصا وفي المغرب وعن أبي زيد الادب اسم يقع على كل رياضة محمودة يخرج بها الانسان في
فضيلة من الفضائل اه (قوله جعل للوصي مشرفا الخ) قدمنا الكلام عليه (قوله للاب اعارة طفله الخ) في
شرح الطحاوي للاسيحي للوصي والاب اعارة مال اليتيم قال عماد الدين في فصوله وهذا مما يحفظ جدا وفي
التجسس عن النوازل ليس للاب ذلك لانه ليس من توابع التجارة في ماله وفي الذخيرة له اعارة طفله اما اعارة
ماله فكذلك عند البعض استحسانا لا عند العامة وهو القياس وفي فوائد صاحب المحيط له اعارة الولد اذا كان
لخدمة الاستاذ ليعلم الحرفة وغير ذلك لا يجوز اه أدب الاوصياء (قوله يملك الاب لاجل الخ) أقول
عبارة المجتبى مات عن أولاد صغار وأب ولا وصي له يملك الاب ما يملك وصيه فينفذ وصاياه ويبيع العروض
والعقار لقضاء دينه وليس للجد ذلك الخ هكذا رأيت في نسختي فتأمل وأشار بقوله وليس للجد ذلك الى
ما قدمناه قبيل الفصل عن الخانية من ان وصي الميت يملك بيع التركة لقضاء دين الميت بخلاف الجد ولو قال
الشارح يملك الاب ما لا يملكه الوصي لكان كلاما ظاهرا المعنى ويكون ما بعده من المسائل تفريعا عليه فانها
مخالفة الاب فيها الوصي وقد ذكر من ذلك في آخر فرائض الاشياء احدى عشرة مسئلة رزاد عليها في حاشية
الحوى وغيرها سبع عشرة أخرى فراجع ذلك والمراد بالاب في هذه المسائل أبو الصغير لا أبو الميت (قوله
بخلاف الوصي) فانه لا يجوز قسمته مالا مشتركا بينه وبين الصغير الا اذا كان للصغير فيه نفع ظاهر عند الامام
وقال محمد لا يجوز مطلقا ذخيرة والاصل في ذلك البيع لما في القسمة من معنى المبادلة والافراز فكل من يملك
من الاوصياء يبيع شيء من التركة يملك قسمته ومن لا فلا الوصي لا يملك بيع مال احد الصغيرين من الآخر فلا
يملك قسمة ذلك لانه يكون قاضيا ومتقاضيا فلا يجوز وكذا أحد الوصيين لا يملك البيع من الآخر فلا يملك

قبل الوصاية ثم أراد عزل نفسه
لم يجز الا عند الحاكم * دفع
لليتم ماله بعد بلوغه واشهد
اليتيم على نفسه انه لم يبق له من
تركة والده الا قليل ولا كثير ثم
ادعى شيئا في يد الوصي انه من تركة
أبي وبرهن تسمع * للوصي الا كل
والركوب بقدر الحاجة قال
تعالى ومن كان فقيرا فليأكل كل
بالمعروف له أن يتفق في تعليم
القرآن والادب ان تأهل لذلك والا
فليتفق عليه بقدر ما يعلم القراءة
الواجبة في الصلاة مجتبى وفيه
جعل للوصي مشرفا لم يتصرف
بدونه وقيل للمشرف ان يتصرف
وفيه للاب اعارة طفله اتفقا
لاماله على الا كثر وفيه يملك الاب
لا الجد عند عدم الوصي ما يملكه
الوصي * يملك الاب لاجل قسمة
مال مشترك بينهما وبين الصغير
بخلاف الوصي * يملك الاب والجد
يبيع مال احد طفليه للآخر
بخلاف الوصي

القسمة بخلاف الاب فله أن يقاسم مال أولاده والحيلة للوصي أن يبيع حصة أحد الصغيرين فيقاسم مع المشتري ثم يشتري منه ما باعه بالثمن ولو في الورثة بكار فدفعت لهم حصتهم وافرز مال الصغار جهة بلا تمييز جاز لأن القسمة ما جرت بين الصغار بين الكبار والصغار وكذا الوفاة مع الوصي له بالثلث وأمسك الثلثين للصغار وتعام ذلك في فصل القسمة من أدب الاوصياء ولكن قوله وكذا أحد الوصيين الخ قال ط فيه ان تصرف الوصي بالبيع والشراء لا يجزى بالقسمة وبالعين اليسير وكل من التمييز اجنبي من الآخر اه وقد مناهوه (قوله ولو باع الاب أو الجد الخ) تقدمت هذه المسئلة عن ابر الكمال قبيل قوله ولا يتجرى في ماله ثم ان بيع الجد اه يجوز لنحو النفقة والدين على الصغار لا الدين الذي على الميت أو لتنفذ وصاياه كما تقدم فلا تغفل (قوله اذ لم يكن فاسد الرأي) الظاهر انهم لم يفصلوا هذا التفصيل في الوصي لأن الميت أو القاضي لا يختار للوصاية الا من كان مصلحا يحسن تدبير امر البيت ط أقول قد صرح حوايان الوصي حكمه حكم الاب المفسد وحينئذ فلا حاجة الى التفصيل فيه فافهم (قوله لم يجز) أي الا اذا باعه بضعف القيمة كما قدمناه (قوله وفي المنقول روايتان) قد بينا ان الفتوى على عدم الجواز (قوله ولو اشترى لطفله الخ) قد مناه أول الفصل الكلام على ذلك مستوفى (قوله لوجوبه ما) أي الثوب والطعام والمراد النفقة والكسوة والاولى افراد النعمير للعطف بأو (قوله وبمنه) أي في انه يرجع بقيمة الدار أو العبدان أشهد والاولى حذف الباء (قوله لا يرجع) لعدم وجوبه (قوله وهو حسن الخ) قائله صاحب المجتبى والله تعالى أعلم

* (كتاب الخنثى) *

هو فعلى من الخنثى أي بالفتح والسكون وهو الين والتكسرية يقال خنثت الشيء فتخنت أي عطفته فانهطف ومنه سمى الخنثى وجعل الخنثى الخنثى بالفتح كجلى وحبالى اه شرح السراجية للسيد واعلم أن الله تعالى خلق بني آدم ذكورا واناثا كما قال وبث منهما رجالا كثيرا ونساء وقال يهب لمن يشاء اناثا ويهب لمن يشاء الذكور وقد بين حكم كل واحد منهما ولم يبين حكم من هو ذكروا نثى فدل على انه لا يجمع الوصفان في شخص واحد وكيف وبينهما مضادة اه كفاية (قوله وهو ذو فرج) أراد به ما قبل المرأة والا فالفرج يطلق على قبل المرأة والرجل باتفاق أهل اللغة مغرب (قوله أو من عرى الخ) بكسر الراء بمعنى خلا قال الاتقاني وهذا البالغ وجهى الاشتباه ولهذا بدأ بمحمد به اه أقول وقوله ذو فرج وذ كر تفسير الخنثى لغة وأما هذا فقد صرح الزيلعي وغيره بانه ملحق بالخنثى ويدل عليه قول محمد هو عندنا الخنثى المشكل في أمره سواء فقد سوى بينهما في الحكم لا في الدلالة وكونه بالغ في الاشتباه لا يدل على تسميته خنثى لغة ولذا قال القهستاني وان لم يكن له شيء منهما وخرج بوله من سرته ليس بخنثى ولذا قال أبو حنيفة وأبو يوسف لا ندري اسمه كما في الاختيار وقال محمد انه في حكم الخنثى اه فافهم (قوله فان بال الخ) أي اذا وقع الاشتباه فالحكم للمبال لان منفعة الآلة عند انفصال الولد من الام خروج البول فهو المنفعة الاصلية للآلة وما سواه من المنافع يحدث بعدها وهذا حكم جاهلي وقد قرره النبي صلى الله عليه وسلم وتعامه في المطولات (قوله فالحكم للسابق) لانه دليل على انه هو العضو الاصلى ولانه كما خرج البول حكمه بوجبه لانه علامة تامة فلا يتغير بعد ذلك بخروج البول من الآلة الاخرى زيلعي (قوله وان استويا) بان خرج منهما معا (قوله فشكل) لم يقبل مشكلة لانه لم يتعين احد الامرين بخفاء على الاصل وهو التذكير أو لانه لما احتل الذكورة والانوثة غلب التذكير أفاده الاتقاني (قوله ولا تعتبر الكثرة) لانها ليست بدليل على القوة لان ذلك لاتساع الخرج ووضيعة لا لانه هو العضو الاصلى ولان نفس الخروج دليل بنفسه فالكثير من جنسه لا يقع به الترجيح عند المعارضة كالشاهدين والاربعة وقد استقبح أبو حنيفة ذلك فقال وهل رأيت قاضيا يكيل البول بالا وافي زيلعي (قوله كما يحتمل الرجل) بان خرج منه من الذكر ط (قوله أولين) أي في ثدييه كلب النساء والا فالرجل قد يخرج من ثدييه لبن وفي الجوهره فان قيل ظهور الثديين علامة مستقلة فلا حاجة الى ذكر اللبن قبيل لان اللبن قد ينزل ولا ندى أو يظهر له ندى لا يتميز من ندى الرجل فاذا نزل اللبن وقع التمييز اه ط عن الحموي (قوله أو حبل)

ولو باع الاب أو الجد مال الصغير من الاجنبي بثمن قيمته جاز اذ لم يكن فاسدا الرأى ولو فاسده فان باع عقاره لم يجز وفي المنقول روايتان ولو اشترى لطفله ثوبا أو طعاما وأشهد أنه يرجع به عليه يرجع لوله مال والا لوجوبهما عليه حينئذ وبمثل لو اشترى له دارا أو عبدا يرجع سواء كان له مال أو لا وان لم يشهد لا يرجع كذا عن أبو يوسف وهو حسن يجب حفظه انتهى

* (كتاب الخنثى) *

لما ذكر من غلب وجوده ذكر نادر الوجود (وهو ذو فرج وذ كر أو من عرى عن الاثنين جميعا فان بال من الذكر فغلام وان بال من الفرج فأنثى وان بال منهما فالحكم للسابق وان استويا فشكل ولا تعتبر الكثرة) خلافا لهما هذا (قبل البلوغ فان بلغ وخرجت طيبته او وصل الى امرأة أو احتلم) كما يحتمل الرجل (فرجل وان ظهر له ندى أولين أو حاض أو حبل

بان أخذ المني بقطنة وأدخله فرجه فقبل ط عن سري الدين (قوله أو أمكن وطؤه) بان أطلع عليه النساء
 فذكر ذلك أفاده ط وعبارة غيره أو جومع كما يجامع النساء (قوله أو تعارضت العلامات) كما إذا نهد
 ثدييه ونبت لحينه معها أو أمني بفرج الرجل وحاض بفرج المرأة أو بالفرج بها أو أمني بفرجه قهستاني (قوله
 وعن الحسن) أي البصري قال في المعراج وحكي عن علي والحسن أنهم قالوا لا تعد اضلاعه فان اضلاع المرأة
 أكثر من اضلاع الرجل وقال جابر بن زيد وقف إلى جانب حائط فان بال عليه فهو رجل وان تسلسل على
 فخديه فهو امرأة وليس كلا القولين بصحيح اه (قوله يزيد) صوابه يتقص كما علمت وارجع إلى حاشية الجوى
 على الاشياء (قوله وحينئذ) أي حين إذا شكك (قوله قلت الخ) أقول وبالله التوفيق ان الأخذ في أمره
 بالأحوط ليس على سبيل الوجوب دائماً بل قد يكون مستحباً في كثير من المسائل منها ما ذكره الشارح لان اشكاله
 أو وث شبهة وهي لا ترفع الثابت بيقين لان عدم الحناية وعدم التحريم كأننا بابتين يقينا فلا يرتفعان بشبهة أو وثته
 فيستحب الاحتياط بخلاف توريثه ونحوه مما سبأني اذ ليس فيه رفع الثابت يقيناً فلا واجب الاحتياط فيه
 ويدل على ما قلنا ما في غاية البيان عن شرح الكافي للسرخسي اذا وقف في صف النساء فاحب إلى ان يعيد
 الصلاة كذا قال محمد في الاصل وذلك لان المسقط وهو الاداء معلوم والمفسد وهو المحاذاة موهوم وللتوهم
 احب اعادة الصلاة وان قام في صف الرجال فصلاته تامة ويعيد من عن يمينه وعن يساره والذي خلفه بمحاذاته
 على طريق الاستحباب لتوهم المحاذاة اه ملخصاً ثم لا يخفى عليك ان الكلام في الخنثى الذي تعارضت فيه
 العلامات فلا يرد ان كان الايلاج فيه أو ظهور لبس له علامة أو وثته فيجب الغسل ويثبت التحريم لان ذلك
 علامة الأنوثة عند الانفراد وعدم التعارض وليس الكلام فيه فافهم (قوله فيقف بين صف الرجال والنساء)
 اذ لو وقف مع الرجال احتمل انه انثى أو مع النساء احتمل انه رجل وقد مناهكم (قوله واذا بلغ حد الشهوة)
 أي اذا كان مرادها الا فليرجل ان يحتسب قهستاني عن الكرماني أقول تقدم في شروط الصلاة عن
 السراج انه لا عورة للصغير جدا ثم ما دام لم يشته فتقبل ودبر ثم تغلظ إلى عشرين سنين ثم كالج اه تأمل (قوله
 لتكون أمته) فيجوز نظرها اليه ان كان ذكر أو قوله أو مثله أي ان كان انثى فيكون نظرها إلى الجنس
 وهو جائز حالة العذر كنظر القابلة وقت الولادة أو لقرحة في الفرج ونحو ذلك (قوله احتياطاً) اذ في كل
 احتمال نظر الجنس إلى خلاف الجنس وهو غلط فلا يجوز الا لضرورة (قوله فمن بيت المال) هذا اذا كان
 أبوه معسراً والافن ماله قهستاني عن الذخيرة (قوله ثم تباع) أي ويرد ثمنها إلى بيت المال (قوله أو يزوج الخ)
 هذا قول الحلواني قال في الكفاية وذكر شيخ الاسلام انه لا يفيد لان النكاح موقوف والنكاح الموقوف لا يفيد
 اباحة النظر إلى الفرج أقول وقد يجاب بان كونه موقوفاً انما هو من حيث الظاهر والا فالنكاح في نفس
 الامر اما صحيح ان كان ذكر أو فيحصل النظر واما باطل ان كان انثى فيكون فيه نظر الجنس إلى الجنس فهو مفيد
 على كل حال بناء على ما في نفس الامر تدبر (قوله ثم يطلقها) أي اذا كان بالغاً (قوله ويكره له لبس
 الحرير والحلي) لانه حرام على الرجال دون النساء وحاله لم يتبين بعد فيؤخذ بالاحتياط فان الاجتناب عن
 الحرام فرض والاقدام على المباح مباح في نفسه حره حذراً عن الوقوع في الحرام عناية (قوله ثبت حرمة
 المصاهرة) أي فلا يحل للمقبل بشهوة ان يتزوج امه قال السائغاني وكذا لو قبلته امرأة لا تتزوج أباه حتى
 يتفصح الحلال بظهوره مثل المقبل اه قلت وكائن وجهه ان الاصل في القروج التحريم واحتمال انه مثل المقبل
 لا يرفع هذا الاصل الثابت فلا ينشأ في ما حررناه سابقاً تأمل (قوله ولا يسافر بغير محرم) أي من الرجال
 ويكره مع امرأة ولو محرماً لجواز كونه انثى فيكون سفر امرأتين بلا محرم لهما وذلك حرام اتفاقاً (قوله بعد
 تقرراشكاله) أي تقرره عندنا بعلمنا به كما لو رأينا له ثديين ولحية قلت وبه يحصل التوفيق أي فلا خلاف
 في المسألة والظاهر ان الذي أوهم المصنف انهما قولان كلام الزيلعي حيث قال وان قال الخنثى انما رجل
 أو امرأة لم يقبل قوله ان كان مشكلاً لانه دعوى بلا دليل وفي النهاية عن الذخيرة ان قال الخنثى المشكل
 انما ذكر أو انثى فالقول له لانه أمين في حق نفسه والقول للأمين ما لم يعرف خلاف ما قال والاول ذكره في الهداية
 اه كلام الزيلعي ملخصاً أقول ولا منافاة بينهما لان مراد الذخيرة بالخنثى المشكل الذي لم يظهر لنا اشكاله
 بدليل قوله ما لم يعرف خلاف ما قال ويدل عليه أيضاً آخر عبارة الذخيرة المذكورة في النهاية ونصه ولما لم يعرف

أو أمكن وطؤه فامرأة
 وان لم تظهر له علامة اصلاً
 أو تعارضت العلامات فمشكل
 لعدم المريج وعن الحسن انه
 تعد اضلاعه فان ضلع الرجل يزيد
 على ضلع المرأة بواحد ذكره الزيلعي
 وحينئذ فيؤخذ في أمره بما هو
 الا حوط في كل الاحكام قلت
 لكن قد مناه انه لا يجب الغسل
 بالايلاج فيه وانه لا يتعلق التحريم
 بلبسه قنبيه (فيقف بين صف
 الرجال والنساء) اذا بلغ حد
 الشهوة (تباع له امته تحتنه
 من ماله) لتكون امته أو مثله
 ويكره ان يحتسب رجل أو امرأة
 احتياطاً ولا ضرورة لان الختان
 عند ناسنة (وان لم يكن له مال فمن
 بيت المال ثم تباع) أو يزوج امرأة
 ختانه لختنه لانه ان كان ذكر اصح
 النكاح وان انثى فنظر الجنس
 اخف ثم يطلقها وتعتد ان خلاها
 احتياطاً (ويكره له لبس الحرير
 والحلي ولا يحل لوبه غير محرم) وان
 قبله رجل ثبت حرمة المصاهرة
 (ولا يسافر بغير محرم) لاحتمال
 انه امرأة (وان قال انما رجل
 أو امرأة لا عبرة به) في الصحيح لانه
 دعوى بلا دليل (وقيل يعتبر)
 لانه لا يقف عليه غيره لكن
 في الملتقى بعد تقرراشكاله لا يقبل
 وقيل يقبل قلت وبه يحصل التوفيق
 ويضعف ما نقله القهستاني عن
 شرح القرائض للسيد وغيره

كونه مشكلا لم يعرف خلاف ما قال فصدق فيما قال ومتى عرف كونه مشكلا فقد عرف خلاف ما قال وعرف
انه مجازف في مقالته لانه لا يعرف من نفسه اذا كان مشكلا الا ما تعرفه نحن اه وهذا اسقطه الزيلعي
فاوهم ان ما في الذخيرة خلاف ما في الهداية وتبعه المصنف فجعله ما قولين مع انه في الكفاية شرح كلام الهداية
بكلام الذخيرة (قوله الا ان يحمل على هذا) أي على انه أراد قبل تقررا شكاله وبؤيده ان السيد قدس سره
لم يذكر المشكل وقيد بالامور الباطنة التي لا تقر لنا اشكاله فانه قال وقوله مقبول فيما كان من هذه الامور
باطنا لا يعلم غيره ثم قال واذا أخبر الخنثى بحيض أو منى أو ميل الى الرجال أو النساء يقبل قوله ولا يقبل رجوعه
بعد ذلك الا ان يظهر كذبه يقينا مثل ان يخبر بانه رجل ثم يلد فانه يترك العمل بقوله السابق اه (قوله ويهم)
أي بخزقة ان يمه اجنبي وبغيرها ان يمه ذورحم محرم منه ويعرض الاجنبي وجهه عن ذراعيه بلواز كونه
امراة ولا يشتري جارية للغسل كما كان يفعل للثان لانه بعد الموت لا يقبل المالكية فالنساء غير مفيد
عناية وكذا لو كانت له أمة فان ملكه وان بقي بعد موته الا ان الأمة لا تغسل سيدا بخلاف الزوجة وبه اندفع
ما أورده ابن الكمال من بقاء ملكه كما حرره في الدر المنثور (قوله ولا يحضر) أي لا يغسل رجلا ولا امرأة
نهاية ومعراج والتقييد بالمراهق لكونه بعد البلوغ لا يبق مشكلا غالبا (قوله ذكرا أو أنثى) أي ذكر
كان الميت أو أنثى وفي بعض النسخ ذكر بالجر (قوله ونذب تسجبة قبره) أي تغطيته لانه ان كان أنثى اقيم واجب
وان كان ذكرا لا تنضم التسجبة زيلعي ولعله أراد بالواجب ستر عورة الأنثى والا فالتسجبة مستحبة لا واجبة
منع (قوله ثم هو) أي الخنثى فيؤخر عن الرجل لاحتمال انه امرأة ولو دفن مع رجل في قبر واحد لعذر جعل
خلف الرجل ويجعل بينهما حاجز من صعيد ولو مع امرأة قدم عليها لاحتمال انه رجل ويكفن في خمسة اثواب
كما المرأة وتماه في المنع (قوله في أحكامه) أي في بحث أحكام الخنثى وذكرها في المنع أيضا (قوله
يعني اسوأ الحالين) انما حول العبارة ليشمل كونه محروما على تقدير اه ح قال في المنع اعلم ان عند أبي
حنيفة اقل النصيبين ان ينظر الى نصيبه ان كان ذكرا والى نصيبه ان كان أنثى فايهما اقل يعطاه وان كان محروما
على احد التقديرين فلا شيء له (قوله وقال انصف النصيبين) أي نصف مجموع حظ الذكرا والأنثى ثم اعلم ان
هذا قول الشعبي ولما كان من اشياخ أبي حنيفة وله في هذا الباب قول مبهم اختلف أبو يوسف ومحمد في تخريجه
فليس هو قولهم لان الذي في السراجية ان قول أبي حنيفة هو قول أصحابه وهو قول عامة الصحابة وعليه
الفتوى وذكر في النهاية والكفاية ان الذي في عامة الروايات ان محمد امع الامام وكذا أبو يوسف في قوله الاول
ثم رجع الى ما فسر به كلام الشعبي (قوله وعند أبي يوسف الخ) قال الزيلعي واختلف أبو يوسف ومحمد
في تخريج قول الشعبي فقال أبو يوسف الميراث بينهما على سبعة أسهم للابن أربعة وللخنثى ثلاثة اعتبر نصيب
كل واحد منهما حالة انفراد فان الذكرا لو كان وحده كان له كل المال والخنثى لو كان وحده ان كان ذكرا فكذا
والانصف المال فيأخذ نصف النصيبين نصف الكل ونصف النصف وذلك ثلاثة ارباع المال وللانثى أي
الواضح كل المال فيجعل كل ربع سهم فبلغ سبعة أسهم للابن أربعة وللخنثى ثلاثة لان الابن يستحق الكل
عند الانفراد والخنثى ثلاثة ارباع فيضرب كل منهما بجميع حقه بطريق العول والمضاربة وقال محمد بينهما
على اثني عشر سهما سبعة للابن وخمسة للخنثى اعتبر نصيب كل واحد منهما حالة الاجتماع فلو كان الخنثى ذكرا
فالمال بينهما نصفين ولو أنثى كان اثلاثا فالقسمة على الذكورة من اثنين وعلى الانوثة من ثلاثة فيضرب أحدهما
في الآخر تبلغ ستة للخنثى على انه أنثى سهران وعلى انه ذكر ثلاثة فله نصفهما ونصف الثلاثة كسر فتضرب الستة
في اثنين تبلغ اثني عشر للخنثى ستة على انه ذكر وأربعة على انه أنثى فله نصفهما خمسة اه ملخصا وتماه فيه
وأشار في الهداية الى اختيار قول محمد للاتفاق على تقليل نصيب الخنثى وما ذهب اليه محمد أقل مما ذهب اليه
أبو يوسف بسهم من أربعة وثمانين سهما وطريق معرفته ان تضرب السبعة في اثني عشر تبلغ أربعة وثمانين
وحصة الخنثى من السبعة ثلاثة فاضربها في اثني عشر تكون ستة وثلاثين وحصة من الاثني عشر خمسة
فاضربها في السبعة تكون خمسة وثلاثين فظهر ان التفاوت بسهم من أربعة وثمانين كافي العناية وغيرها
(قوله وولديها) أي اخوين لام (قوله ولومات عن عمه الخ) أي لومات رجل عن عمه وعن ابن أخيه
حال كون ابن الاخ خنثى فالضرب في عمه للرجل الميت وهذا امثال لموته على تقدير الانوثة وما قبله على تقدير

الا ان يحمل على هذا فتنبه (ولومات
قبل ظهور حاله لم يغسل ويهم
بالصعيد) لتعذر الغسل (ولا يحضر)
حال كونه مرادقا (غسل ميت
ذكر أو أنثى ونذب تسجبة قبره
ويوضع الرجل بقرب الامام ثم
هو ثم المرأة اذا صلى عليهم) رعاية
لحق الترتيب وتعام فروعه في
احكامه من الاشياء بل عندى
فالف مجلد منيف (وله) في
الميراث (أقل النصيبين) يعني اسوأ
الحالين به يفتى كما سنحققه وقال
نصف النصيبين (فلومات ابوه
وترك) معه (ابنا) واحدا
(له سهران وللخنثى سهم) وعند أبي
يوسف له ثلاثة من سبعة وعند محمد
له خمسة من اثني عشر وعند أبي
حنيفة له سهم من ثلاثة (لانه
الأقل) وهو متيقن به فيقتصر
عليه لان المال لا يجب بالشك
حتى لو كان الأقل تقديره ذكرا قدر
ابنا كزوج وأم وشقيقه هي خنثى
مشكل فله السدس على انه عصة
لانه الأقل ولو قدر أنثى كان له
النصف وعالت الى ثمانية ولو كان
محروما على احد التقديرين
فلا شيء له كزوج وأم وولديها
وشقيق خنثى فلا شيء له لانه عصة
ولو قدر أنثى كان له النصف وعالت
الى تسعة ولومات عن عمه وولد
أخيه خنثى قدر أنثى

وكان المال للم ولله تعالى أعلم * (مسائل شتى) * جمع شئت بمعنى متفرقة وهو من دأب المصنفين لتدارك ٤٦٧ ما لا يذكر فيما كان يحق ذكره فيه قلت

وقد الحقت غالبها بحالها والله الحمد

(عرق مد من الخمر خارج نجس)

هذه مقدمة صغرى في تسليمها كلام

قد وعدت به في أوائل نواقض

الوضوء (وكل خارج نجس ينقض

الوضوء) هذه مقدمة كبرى وهي

مسئلة عندنا (فينسخ) ان (عرق

مد من الخمر ينقض الوضوء) لكنه

يحتاج لاثبات الصغرى وحاصله

ما في الذخائر الاشرفية لابن

الشحنة معزيا للمجتبى عرق الدجاجة

الحلالة نجس قال وعليه فعرق

مد من الخمر نجس بل أولى ثم قال

وما سيج من كان عرقه كعرق

الكلب والخنزير قال ابن العز

فحينئذ ينقض الوضوء وهو فرع

غريب وتخرج ظاهر قال المصنف

ولظهوره عولنا عليه قلت قال

شيخنا الرملى حفظه الله تعالى

كيف يعول عليه وهو مع غرابته

لا يشهد له رواية ولا دراية أما

الاولى فظاهر اذ لم يرو عن احد

من يعتمد عليه وأما الثانية

فلعدم تسليم المقدمة الاولى ويشهد

لبطلانها مسألة الجدى اذا غذى

بلبن الخنزير فقد عللوا حل أكله

بصبرورته مستهلكا لا ينفى له اثر

فكذلك نقول في عرق مد من

الخمر ويكفي في ضعفه غرابته

وخروجه عن الجادة فيجب طرحه

عن السرح من متن وشرح (خير

وجد في خلاه خرة فارة فان كان)

الخمر (صليبارى به وأكل الخبز

ولا يفسد) خرة الفارة (الدهن

والماء والحنطة) للضرورة (الا اذا

ظهر طعمه اولونه) في الدهن ونحوه

لنفسه وامكان الحرز عنه حينئذ

خانية (في السنن الرواتب لا يصلى

ولا يستفتح) تقدم في باب الوتر

(الدعوة المستجابة في الجمعة عند

وقت العصر) على قول عامة

مشايخنا اشباه وقد مناه في الجمعة

الذكورة (قوله وكان المال للم) لان بنت الاخ لا ترث ولو قدر ذكر اكان المال كله له دون الم لان ابن الاخ مقدم على الم ط والله تعالى أعلم

* (مسائل شتى) *

(قوله جمع شئت الخ) فهو فاعل جمل على فاعيل بمعنى مفعول كريض ومرضى ولذا جمع على فعلى قهستاني (قوله ما لا يذكر) الاولى مالم كما عبر غيره (قوله فينسخ) أى من الشكل الاول بعد تسليم الصغرى (قوله بل أولى) لان تأثير المانع في التصرف فوق تأثير غيره منخ فاذا كان عرق الحلالة التي غذيت بالنجاسة الجامة نجسا فعرق مد من الخمر المانع أولى (قوله وما سيج) من السماجة وهي التبيح كما في القاموس (قوله قال ابن العز) بمهمة فجملة وهو من شراح الهداية (قوله فحينئذ) أى حين اذ كان عرقه نجسا ينقض لقاعدة كل خارج نجس ينقض الوضوء ط (قوله وهو مع غرابته) أى تفرد ابن العز باستنباطه (قوله لا يشهد له رواية) أى دليل منقول ولا دراية أى دليل معقول (قوله ويشهد لبطلانها الخ) حاصله استدلال بالقياس على مسألة الجدى بجماع الاستهلال ولذا فرع عليه بقوله فكذلك نقول الخ ولا يخفى ان القياس دليل معقول فافهم (قوله بصبرورته مستهلكا) يعنى بخلاف الحلالة فان ما تتناوله لكونه جامدا لا يصير مستهلكا بل يحيل لهما الى نتن وفساد تأمل اه ح (قوله ويكفي في ضعفه غرابته الخ) قال الرملى أيضا في حاشية المنخ وتقدم في كتاب الاشربة عن المحقق ابن وهبان انه لا تعويل ولا التفات الى كل ما قاله صاحب القنية مخا افا لاقواعد مالم يعضده نقل من غيره ولم ينقل عن احد من علماءنا المتقدمين والمتأخرين ان عرق مد من الخمر ناقض للوضوء سوى ما يجسه ابن العز وقد يفرق بان مد من الخمر يخلط والحلالة لا تخلط حتى لو كانت تخلط لا يحكم بنجاسة عرقها كما قالوا في تفسيرها واية ما فيه انه يقع الشك في تولد العرق منه أو من غيره ولا نقض بالشك على انما اثبتنا النقض بالخارج المحقق النجاسة من غير السيلين الا بعد علاج قوى ومنازعة كلية بيننا وبين الشافعية فكيف يثبت النقض بشئ مؤهوم وايضا نفس عرق الحلالة في نجاسته منازعة اذ صرحوا قاطبة بكراهة لهما اذا تغيروا نتن وانما يستعملون الكراهة لريب في الحرمة والحرمة فرع النجاسة والنقض بها انما يكون بما لا ريب فيه ويلزم مما يجسه ابن العز نقض الوضوء بعرق من اكل او شرب نجاسة ما في زمن مداومته ولم يقل به احد اه ملخصا اقول ويلزم عليه ايضا النقض بدموعه وريقه لانهما كالعرق وان يكون حكمه حكم المعذور ونحوه ريقه دائما وهذا لم يقل به احد ايضا وقدم الشارح في كتاب الطهارة ان سور الابل والبق الحلالة مكروه تنزيها وفي الخانية ان عرق الحلالة طاهر (قوله وخروجه عن الجادة) هي معظم الطريق كما في القاموس والمراد طريق الفقه (قوله عن السرح) بمهمات قال في جامع اللغة السرح المال وشجر عظام طوال والمراد به مسائل الفقه اه ح فهو استعارة مصرحة (قوله فان كان الخمر صلبا) بضم الصاد المهملة أى يابس ازاد في مختارات النوازل وان كان متفتتا مالم يتغير طعمه يؤكل أيضا اه (قوله ولا يفسد الخ) قال في البحر وفي المحيط وخرة الفارة وبولها نجس لانه يستحيل الى نتن وفساد والاحتراز عنه ممكن في الماء لاني الطعام والسياب فصار معفو افهم ما في الخانية بول الهرة والفارة وخروجهما نجس في اظهر الروايات يفسد الماء والثوب وبول الخفافيش وخروجه لا يفسد لتعذرا الاحتراز عنه اه وفي القهستاني عن المحيط خرة الفارة لا يفسد الدهن والحنطة المطعونه مالم يتغير طعمها قال أبو الليث وبه نأخذ (قوله في السنن الرواتب) وهي ثلاثة رباعية الظهر ورباعية الجمعة القبلية والبعديّة وهذا هو الاصح لانها تشبه الفرائض واحتريزه عن الرباعيات المستحبات والنوافل فانه يصلى على النبي صلى الله عليه وسلم في القعدة الاولى ثم يقرأ دعاء الاستفتاح أفاده ط (قوله في الجمعة) أى في يومها فانه ورد فيها ساعة اجابة أى للدعاء بعينه ط (قوله وقت العصر) وقيل من حين يخطب الى ان يفرغ من الصلاة كما ثبت في مسلم عنه صلى الله عليه وسلم قال النووي وهو الصحيح بل هو الصواب اه قال ط ويكنى الدعاء بقلبه كما ذكره الشرنبلالي وقيل آخر ساعة فيه وهو مذهب الزهراء رضى الله عنها اه وعلى الاول فالظاهر انها دائرة في جميع وقت العصر وهو من حين بلوغ ظل الشئ مثله او مثليه على الاختلاف في القولين الى الغروب جوى (قوله على قوله عليكم) أى في التسليمة الاولى (قوله بعده) أى بعد السلام قبل قوله عليكم منخ

عن التارخانية (الخروج من الصلاة لا يوافى على) قوله (عليكم) وحينئذ (فلو دخل رجل في صلاته بعده لا يصير دخلا فيها) قدمناه في صفة الصلاة

والاولى ان يقول قبله ليرجع الضمير الى مذكور صريحاً وهو عليكم (قوله لف ثوب نجس رطب) اي مبتل بما
 ولم يظهر في الثوب الطاهر اثر النجاسة بخلاف المبلول بنحو البول لان الندوة ح عين النجاسة وبخلاف ما اذا
 ظهر في الثوب الطاهر اثر النجاسة من لون او طعم او ريح فانه يتنجس كما حققه شارح المنية وجرى عليه الشارح
 اول الكتاب (قوله لا يتنجس) لانه اذا لم يتقاطر منه بالعصر لا ينفصل منه شيء وانما مبتل ما يجاوره بالندوة
 وبذلك لا يتنجس به وذكر المرغيناني ان كان اليبس هو الطاهر يتنجس لانه ياخذ بللاً من النجس الرطب وان كان
 اليبس هو النجس والطاهر الرطب لا يتنجس لان اليبس النجس ياخذ بللاً من الطاهر ولا ياخذ الرطب من
 اليبس شيئاً زيادى وظاهر التعليق ان الضمير في يسيل وعصر للنجس وبه صرح صاحب مواهب الرحمن ومشى
 عليه الشرنبلالي والمتبادر من عبارة المصنف كالتزويعه انه للطاهر وهو صريح عبارة الخلاصة والخاتمة ومنية
 المصلي وكثير من الكتب كالمهستاني وابن الكمال والبرازية والبحر والاول احوط ووجهه اظهر والثاني اوسع
 واسهل فتبصر ثم ان المسئلة مذكورة في عامة كتب المذهب في بعضها بلاذ كر خلاف وفي بعضها بلفظ الاصح
 (قوله كما لو نشر الخ) هذا موافق لما ذكره المرغيناني وقد جعله الزيلعي مفرعاً عليه حيث قال عقب عبارته
 السابقة وعلى هذا اذا نشر الثوب المبلول على جبل نجس هو يابس لا يتنجس الثوب لما ذكرنا من المعنى وقال
 قاضي خان في فتاواه اذا نام الرجل على فراش فاصابه منى ويس وعرق الرجل وابتل الفراش من عرقه ان لم
 يظهر اثر البلال في بدنه لا يتنجس جسده وان كان العرق كثيراً حتى ابتل الفراش ثم اصاب بلل الفراش جسده
 وظهراؤه في جسده يتنجس بدنه وكذا اذا غسل رجله فشي على ارض نجسة بغير مكعب فابتل الارض من بلل
 رجله واسود وجه الارض لكن لم يظهر أثر بلل الارض في رجله فصلى بارت صلاته وان كان بلل الماء في رجله
 كثيراً حتى ابتل وجه الارض وصار طيناً ثم اصاب الطين رجله لا تجوز صلاته ولو مشى على ارض نجسة رطبة
 ورجله يابسة تتنجس اه (قوله على ارض نجسة) بان كانت مطينة بنحو الزبل اما لو اصابتها نجاسة وجفت
 لم تنجس ولم تعد النجاسة باصا به الماء على المعتمد (قوله كالعلماء) اي والقضاة والعمال والمتاتلة
 وذرايعهم والقدر الذي يجوز لهم اخذه كنفائهم ابن الشحنة (قوله ظفر بما هو وجه لبنت المال) كذا
 في بعض النسخ وفي اغلبها بدون هو وعليه فوجه بالبناء للمفعول قال في البرازية قال الامام الحلواني اذا كان
 عنده ودبغة فبات المودع بلا وارث له ان يصرف الدبغة الى نفسه في زمننا هذا لانه لو اعطاها لبنت المال
 اضاع لانهم لا يصرفون مصارفه فاذا كان من اهله صرفه الى نفسه والاصرفه الى المصرف اه منح (قوله
 فعليه كفارة واحدة) لان الكفارة تسقط بالشبهة فتدخل كالحديثي ثم قال واختلف في التداخل
 فقيل لا تجب الثانية لتداخل السبب وقيل تجب ثم تسقط فاما اذا كفر الاول فلا اجتماع فلا تداخل
 (قوله ولو في رمضان الخ) لو وصلية واشار الى ان التقييد بمرضان واحد بخلاف الصحيح وهو رواية
 عن محمد قال في المجتبى واكثر ما يخفى قالوا لا اعتماد على تلك الرواية والصحيح انه يكفيه كفارة واحدة
 لا اعتبار بمعنى التداخل (قوله ولم يعين) أي انه عن يوم كذا (قوله ولو عن رمضان الخ) قال الزيلعي
 وكذا الوصام ونوى عن يومين أو أكثر جاز عن يوم واحد ولو نوى عن رمضان أيضاً يجوز اه وعليه فالمعنى انه
 لو كان عليه يومان من رمضان فتقضى يوماً ونواه عنهما يجوز صومه عن أحدهما ويبقى عليه الآخر لكن ذكر
 مسكين ان المراد انه نواه عن يوم واحد منهما بلا تعيين شهره حيث قال واعلم ان المراد من قوله ولو عن رمضان
 قضاء أحد رمضان وان لم ينو الصائم اول أو آخر رمضان ولم يردجهما في النية لان ناوى القربتين في الصوم
 مستغفل فليست أم اه اقول وبؤيده قول المتن كقضاء الصلاة الخ فان معناه أنه لو فاته الظهر من يومين مثلاً
 فتقضى ظهراً ولم يعين أحد اليومين صح وليس المراد أنه نوى ظهراً واحداً من اليومين بقريته ما بعده وفي قول
 مسكين لان ناوى القربتين الخ منافاة لصدر كلام الزيلعي وقد ذكر الشارح قبيل باب صفة الصلاة أنه لو نوى
 فائتين فلاولى لومن اهل الترتيب والالغا اه ومقتضى ذلك أنه في الصوم يلغوا اذا ترتب فيه لانه خاص
 بالصلاة وبه تأيد كلام مسكين وتأمل ذلك مع الاصل الا أن قريياً (قوله صح أيضاً وان لم ينو الخ) قدم
 الشارح في باب شروط الصلاة عن القهستاني عن المنية انه الاصح اه ونقل ط تصحيحه عن اللؤلؤ الحية
 أيضاً وان التعيين احوط (قوله والاصح اشتراط التعيين الخ) صححه أيضاً في متن الملتقى فقد اختلف التصحيح

(لف ثوب رطب نجس في ثوب طاهر يابس فظهرت رطوبته على ثوب طاهر) كذا النسخ وعبارة الكنز على الثوب الطاهر (لكن لا يسيل لو عصر لا يتنجس) قدمناه قبيل كتاب الصلاة (كما لو نشر الثوب المبلول على جبل نجس يابس) أو غسل رجله ومشى على أرض نجسة أو نام على فراش نجس فعرق ولم يظهر أثره لا يتنجس خاتمة (نوى الزكاة الا انه سماه قرضاً جاز) في الاصح لان العبرة للقلب لا للسان (من له حظ في بيت المال) كالعلماء (ظفر بما وجه لبنت المال فله اخذه دياناً) قدمناه قبيل باب الصرف (افطر في رمضان في يوم ولم يكفر حتى افطر في يوم آخر فعليه كفارة واحدة) ولو في رمضان على الصحيح وقدمناه في الصوم (ولو نوى قضاء رمضان ولم يعين اليوم صح) ولو عن رمضان كقضاء الصلاة صح أيضاً (وان لم ينو) في الصلاة (اول صلاة عليه أو آخر صلاة عليه) كذا في الكنز قال المصنف قال الزيلعي والاصح اشتراط التعيين في الصلاة وفي رمضان الخ قلت وهكذا قدمته في باب قضاء الفوائت تبعاً للدرر وغيرها ثم رأيت في البحر قبيل باب اللعان مانعه ونية التعيين لم تشترط باعتبار ان الواجب مختلف متعدد بل باعتبار ان مراعاة الترتيب واجبة عليه ولا يمكنه مراعاته الابنية التعيين حتى لو سقط الترتيب بكثرة الفوائت يكفيه نية الظهور لا غير كذا في المحيط وهو تفصيل حسن في الصلوات ينبغي حفظه انتهى بلفظه

والتعيين ان يعين انه صائم عن رمضان سنة كذا وفي الصلاة ان يعين الصلاة ويومها بان يعين ظهر يوم كذا ولونوى
 اول ظهر عليه أو آخره جاز وهذا مخلص من لم يعرف الاوقات التي فاتته أو اشتبهت عليه أو أراد التسهيل على
 نفسه والاصل فيه أن الفروض متزامنة فلا بد من تعيين ما يريد أداءه والشرط تعيين الجنس الواحد بالنية لانها
 شرعت لتمييز الاجناس المختلفة أما التعيين في الجنس الواحد أي في افراده بعضها عن بعض فهو لغو لعدم
 الفائدة حتى لو كان عليه قضاء يوم بعينه فصامه بنية يوم آخر أو كان عليه قضاء صوم يومين أو أكثر فصام نوايا عن
 قضاء يومين أو أكثر جاز بخلاف ما اذا نوى عن رمضانين أو عن رمضان آخر لا يختلف الجنس فصار كما لو نوى
 ظهرين أو ظهر عن عصر أو نوى ظهر السبت وعليه ظهر الخميس ويعرف اختلاف الجنس باختلاف السبب
 كالصلوات حتى الظهرين من يومين فان الاول في يوم غيره في آخر يختلف صوم رمضان لتعلقه بشهود الشهر
 وهو واحد لانه عبارة عن ثلاثين يوما بل اياها فلا يحتاج فيه الى تعيين يوم كذا بخلاف رمضانين زيلعي مخلصا
 (قوله ثم رأيت) أي هذا التفصيل نقله عنه أي عن المحيط في الاشباه فافهم (قوله وهذا مشكل) لما مر
 ان كل صلاة جنس لا يختلف اسما بها فيشترط التعيين لتمييز الاجناس المختلفة ولانه لو كان الامر كما قاله في المحيط
 لجاز مع وجوب الترتيب ايضا لا مكان صرفه الى الاول اذ لا يجب التعيين عند الترتيب ولا يفيد اه كذا افاده
 الزيلعي (قوله خلافه) أي سن التعيين ولو باول ظهر أو آخره مثلا ط (قوله وهو المعتمد) قد علمت ان
 الثاني صحيح وان كان الاحوط التعيين ط (قوله والحرق كالغسل) لان النار تأكل ما فيه من النجاسة حتى
 لا يبقى فيه شيء أو تحمله فيصير إدم رمادا فيطهر بالاستحالة ولهذا لو احرقت العذرة وصارت رمادا طهرت
 للاستحالة كالخمر اذا تحللت وكنخزير اذا وقع في المحلقة وصار ملها وعلى هذا قالوا اذا تنجس التنور بطهر بالنار
 حتى لا يتنجس الخبز وكذلك اذا تنجس ممسحة الخبز تطهر بالنار زيلعي قال السائحاني وبهذا لا يظهر ما عزي
 لابي يوسف ان السكين المموة بالماء النجس يمؤه بالطاهر ثلاثا لانه لما دخل النار ومكث اذني مدة لم يبق اثر
 النجاسة فيه لا ظاهرا ولا باطنا اه (قوله وقد قدمه في الجهاد) حيث قال ترك السلطان او نائبه الخراج
 لرب الارض أو وهبه له ولو بشفاعة جاز عند الثاني وحل له لو مصرفا والاتصاف به وبه ينفي وما في الحاروي
 من ترجيح حله لغير المصروف خلاف المشهور ولو ترك العشر لا يجوز اجماعا ويخرجه بنفسه للفقراء خلافا لما
 في قاعدة تصرف الامام منوط بالمصلحة من الاشباه معزيا للبرازية فتنبه اه أي من انه لو ترك السلطان
 العشر لمن هو عليه جاز غنيا كان او فقيرا لكن لو غنيا ضمنه السلطان للفقراء من بيت مال الخراج
 لبيت مال الصدقة ولو فقيرا لا ضمن (قوله عن زراعة الارض) أي المملوكة لهم (قوله لمستحقه)
 أي المستحق الخراج (قوله رعاية للعقيد) لانه لا وجه الى ازالة ملكهم بلارضاهم من غير ضرورة ولا الى
 تعطيل حق المقاتلة فتعين ما قلنا زيلعي (قوله باعها القادر) أي على الزراعة لانه لو لم يبعها يفوت حق المقاتلة
 في الخراج اصلا ولو باع يفوت حق المالك في العين والفوات الى خلف كلافوات فيبيع تحقيقا للنظر من
 الجانبين زيلعي هذا وقد ذكر في البحر انه قبل البيع ان شاء دفعها الى غيره مزراعة وان شاء زرعها بنفسه
 من بيت المال فان لم يتمكن من ذلك ولم يجد من يقبلها مزراعة باعها الخ (قوله قلت الخ) أصله للمصنف
 حيث استشكل قوله وأخذ الخراج الماضي بما في الخانية من قوله فان اجتمع الخراج فلم يؤد سنتين عند أبي
 حنيفة يؤخذ بخراج هذه السنة ولا يؤخذ بخراج السنة الاولى ويسقط ذلك عنه كما قال في الجزية ومنهم من
 يقول لا يسقط الخراج بالاجماع بخلاف الجزية هذا اذا عجز عن الزراعة فان لم يعجز يؤخذ بالخراج عند الكل
 اه (قوله فيحمل الخ) لم يحمله على حالة عدم العجز لان فرض مسئلتنا في العجز فافهم (قوله الماضية فقط)
 أي التي عجزوا فيها وهي التي قبل السنة التي دفع فيها الامام الارض الى غيرهم دون ما قبلها ولا يحصل التأجيل
 بمجرد دخول سنة الدفع حتى يرد عليه انه يسقط خراج هذه الماضية لان وجوب الخراج باخر الحول لا باوله
 بخلاف الجزية كما صرح به في البحر فافهم (قوله تحرى وأكل) لان الغالب حكم الكل وكذا الزيت
 لو اختلط مع ذلك الميتة أو الخنزير لا ينتفع به على كل حال الا اذا غلب الزيت لكن لا يحمل أكله بل يستصحب به
 أو يبيعه مع بيان عيبه أو يدبغ به الجلود ويغسلها لان المغلوب تبع للغالب ولا حكم للتبع ولو كان معه ثياب
 مختلطة ففي حالة الاضطرار بان لا يجد طاهرا ييقن ولا ماء يغسلها به تحرى مطلقا لان الصلاة بثوب نجس ييقن

ثم رأيت به نقله عنه في الاشباه
 في بحث تعيين المنوى ثم قال
 وهذا مشكل وما ذكره
 أصحابنا كقاضى خان وغيره
 خلافه وهو المعتمد كذا في التبيين
 اه بحروقه فليتب به لذلك (راس
 شاة متلطخ بدم احرق) رأسه (وزال
 عنه الدم فأتخذ منه مرقعة جاز)
 استعملها (والحرق كالغسل)
 وقد مناه من المطهرات (سلطان
 جعل الخراج لرب الارض جاز
 وان جعل له العشر لا) لانه زكاة
 قلت وقد قدمه في الجهاد وقد مناه
 في الزكاة أيضا (عجز أصحاب الخراج
 عن زراعة الارض واداء الخراج
 ودفع الامام الارض الى غيرهم)
 بالاجرة (ليعطوا الخراج) من
 اجرتها المستحقة (جاز) فان فضل
 شيء من اجرتها دفعه لما لكه رعاية
 للعقيد فان لم يجد الامام من
 يستأجرها باعها القادر واخذ
 الخراج الماضي من الثمن لو عليهم
 خراج ورد الفضل لاربابهم زيلعي
 قلت وقد مناه في الجهاد ترجيح
 سقوطه بالتدخل فيعمل على
 المرجوح أو على ان مراده أخذ
 خراج السنة الماضية فقط (غم
 مذبوحة وميتة فان سكات
 المذبوحة أكثر تحرى واكل

جائزة حالة الاضطراب بالاجماع ففي ثوب مشكوك أولى وأما في الاختيار فان الغلبة للطاهر تحرى والا لا كالجواب
في المساليج وكذا أو اني الماء الا انه في حالة الاضطراب لو غاب النجس يتحرى للشرب اجماعا لان شرب النجس
يقتضي مجوزا للضرورة فالمشكوك أولى ولا يتحرى للوضوء عندنا بل يتمم والاولى ان يريق الماء قبله أو يخلطه بالنجس
وتمامه في غاية البيان اقول والمراد من اختلاط الزيت مع الودك اختلاط اجزائهما لا اختلاط اوانيهما
ولذا لم يحمل الاكل فتنبه (قوله لا يتحرى) اي ان لم يكن هناك علامة تعلم بها الذكبة فان كانت فعليه الاخذ
بها كما في الدر المنسق قال في غاية البيان قالوا من علامة الميتة انها تطفو فوق الماء والذكبة لا والاصح ان
علامة المذكاة خلوا الوداج من الدم وعلامة الميتة امتلاؤها منه (قوله بان يجذ ذكبة) اقول المراد ان يجذ
ما يسد به رمقه من لحم مذكي أو خبزاً وغير ذلك (قوله ولا يتحرى الخ) قال في الهداية أما في حال الضرورة
يحمل له التناول في جميع ذلك لان الميتة المتيقنة تحل في حالة الضرورة فالذي يحتمل ان يكون ذكبة أولى غير أنه
يتحرى لانه طريق يوصل الى الذكبة في الجملة فلا يتركه من غير ضرورة اه قال في العناية وطوبى بالفرق بين
الغنم والثيران فان المسافر لو معه ثوبان طاهر ونجس لا يغير ولا يميز بينهما ما يتحرى ويصلي فقد جوز التحرى فيما
اذا كانا نصفين وفي المساليج لم يجز واجيب بان حكم الثياب اخف لانها لو كانت كلها نجسة له ان يصلي في بعضها
لانه مضطر بخلاف الغنم الخ ومثله في النهاية والكفاية والمنع وغيرها اقول هذا عجيب منهم فان ما ذكرنا
من مسألة الثوبين حالة ضرورة ولا فرق فيها بين الثياب والغنم كما سمعت التصريح به فيما قد مناه وفي قول
الهداية يحمل له التناول في جميع ذلك أي فيما اذا كانت الذكبة غالبية او مغلوبة او مساوية فكيف يطلب
الفرق فيما لا فرق فيه وان ارادوا الفرق بين الثياب في حالة الضرورة وبين الغنم في حالة الاختيار فهو ساقط
اصلا اذ لا يطلب الفرق الا عند اتحاد الحالتين ثم رأيت العلامة الطوري نبه على ذلك ولله الحمد والمنة (قوله
ومر في الحظر) أي في اوله قبيل قوله ومن دعي الى وليمة ولفظ الحظر ساقط من اغلب النسخ (قوله ايماء
الآخرس) اي اشارته بحاجب او يد او غير ذلك اذا عرف القاصي اشارته والا ينبغي ان يستخبر من يعرفها
من اخوانه واصدقائه وجيرانه حتى يقول بين يدي القاصي اراد بهذه الاشارة كذا ويفسر ذلك ويترجم حتى
يحيط علم القاصي بذلك وينبغي ان يكون عدلا مقبولا القول لان القاصي لا قول له يبري عن الولو الجنية واطلاقه
يفيد اعتبارا لا يما مع قدرته على الكتابة وهو المعتمد لان كلامهم ما حجة ضرورية كما في القهس ستاني وغيره
در منسقي (قوله وكاتبته) اعترض المقدسي بان الآخرس الخلق لا يعرف الكتابة ولا يمكن تعريفه اياها لانها
بازاء الالفاظ المركبة من الحروف وهو لا ينطق ولا يسمع النطق اه اقول يمكن ذلك بتعريفه ان المعنى الفلاني
يدل عليه بهذه الحروف المنقوشة على هذه الصورة تأمل (قوله بخلاف معتقل اللسان) بفتح القاف
يقال اعتقل لسانه بضم انتاء اذا احتبس عن الكلام ولم يقدر عليه مغرب اي فلا يعتبر ايماءه ولا كاتبته الا اذا
امتدت عقلته كما يأتي وذلك لان العارض على شرف الزوال فلا يقاس على الخرس الاصل ثم اعلم ان هذا في كتابة
غير مرسومة اي غير متادة لما في التبيين وغيره ان الكتاب على ثلاث مراتب مستبين مرسوم وهو ان يكون
معنونا اي مصدرا بالعنوان وهو ان يكتب في صدره من فلان الى فلان على ما جرت به العادة فهذا كالنطق
فلزم حجة ومستبين غير مرسوم كالكتابة على الجدران واوراق الاشجار او على الكاغد لا على الوجه المعتاد
فلا يكون حجة الا بانضمام شيء آخر اليه كالنية والاشهاد عليه والاملاء على الغير حتى يكتبه لان الكتابة قد تكون
لتجربة ونحوها وبهذه الاشياء تتعين الجهة وقيل الاملاء بلا اشهاد لا يكون حجة والاول اظهر وغير مستبين
كالكتابة على الهواء أو الماء وهو بمنزلة كلام غير مسموع ولا يثبت به شيء من الاحكام وان نوى اه والحاصل
ان الاول صريح والشان في كتابة والثالث لغوي بقي صورة رابعة عقلية لا وجود لها وهي مرسوم غير مستبين
وهذا كله في الناطق في غيره بالاولى لكن في الدر المنسق عن الاشهاد انه في حق الآخرس يشترط ان يكون
معنونا وان لم يكن لغائب اه وظاهره ان المعنونة الناطق الحاضر غير معتبر وفي الاشهاد رجل كتب
صل وصية واشهد بما فيه ولم يقرأ وصيته عليهم قالوا لا يجوز للشهود ان يشهدوا بما فيه وهو الصحيح اه أي
لان الشهادة لا تكون الا عن علم (قوله ومثله معتقل الخ) الاولى في التعبير لا معتقل اللسان الا ان علمت
اشارته الخ تأمل (قوله به يفتي) هو رواية عن الامام ومقابله ما في الكفاية عن الامام التمر تاشي تقديره بسنة

والا) بان كانت الميتة أكثر
أو استويا (لا) يتحرى لو في حالة
الاختيار بان يجذ ذكبة
والا يتحرى واكل مطلقا ومرت
في الحظر (ايماء الآخرس وكاتبته
كاتبان) باللسان (بخلاف معتقل
اللسان) وقال الشافعي هما سواء
(في وصية ونكاح وطلاق
وبيع وبراء وقود) وغيرها من
الاحكام أي ايماء الآخرس فيما
ذكر معتبر ومثله معتقل اللسان ان
علمت اشارته وامتدت عقاقته الى
موته به يفتي قلت ومر في الوصايا
وذكره هنا الاكمل وابن الكمال
والزيلي وغيرهم

قال في الدر المنثور واستثنى العمادى المريض اذا اطال عليه الاعتقال فانه كالآخرس كما افاده البرجندى
معزى للعمادية خلافا لما نقله القهستاني عنها فانه انما ذكره فيمن يرجح منه الكلام فافهم المرام اه وعبرة
القهستاني فلواصابه فالج فذهب لسانه أو مرض فلم يقدر على الكلام بضعفه الا انه عاقل فاشار برأسه الى
وصية فقد صح وصيته وقال أصحابنا انهم لم تصح كفى العمادى اه (قوله أو طلق مثلا) أى كما اذا
اعتق ط (قوله نفذ مستندا) فلهما ان تزوج ان مضت عدتها من وقت الاشارة أو الكتابة وينفذ تصرف
المعتوق من ذلك الوقت ط (قوله لعدم نفاذه) لان نفاذه موقوف على موته على عقلته لا على اجازته حتى
يشال ينبغي ان يكون طابع الوطى دليلا على ارادة النكاح فافهم (قوله لكن ذكر ابنه الخ) استدرا على
قوله نفذ مستندا حتى في الطلاق والعناق (قوله الاحكام الاربعة) التى هى الاقتصار كما فى انشاء الطلاق
والعناق والانقلاب كما اذا اعلق الطلاق والعناق بالشرط فعند وجود الشرط ينقلب ما ليس بعلة علة والاستناد
كالمفعولات تلك عند أداء الضمان مستندة الى وقت وجود السبب والتبيين مثل ان كان زيد اليوم فى الدار
فأنت طالق وتبين فى الغد وجوده فيما يقع الطلاق فى اليوم وتعد منه والفرق بين التبيين والاستناد انه
فى التبيين يمكن ان يطلع عليه العباد وفى الاستناد لا يمكن اه من الاشياء لمخاوفة تمام الكلام على ذلك
فى باب الطلاق الصريح (قوله ان قولهم) مفعول ذكر وقوله والضابط الخ مفعول القول وجملة يخالف خبران
(قوله يخالف ذلك) أى يخالف القول بالاستناد فى نحو طلاق معتقل اللسان وعناقه ط اقول وعبرة
البحر عند قول الكزوال تعليق انما يصح فى الملك أو مضافا اليه ثم اعلم ان المراد بالصحة اللزوم فان التعليق فى غير
الملك والمناسف اليه صحيح موقوف على اجازة الزوج حتى لو قال اجنبى لزوجة انسان ان دخلت الدار فأنت
طالق توقف على الاجازة فان اجازته لم يلزم التعليق فتطلق بالدخول بعد الاجازة لا قبلها وكذا الطلاق المنجز من
الاجنبى موقوف على اجازة الزوج فاذا اجازته وقع مقتصر على وقت الاجازة ولا يستند بخلاف البيع
الموقوف فانه بالاجازة يستند الى وقت البيع حتى ملك المشتري الزوائد المتصلة والمنفصلة والضابط فيه ان
ما صح تعليقه بالشرط فانه يقتصر وما لا يصح تعليقه فانه يستند اه فأنت تراهم يجعل الضابط لكل مقتصر
ومستند بل لنوع خاص منه وهو عقد الفضولى المتوقف على الاجازة والالزم ان لا يقع نحو الطلاق والعناق
الامقتصر فى جميع الصور وليس كذلك قطعا لما مر عن الاشياء وحينئذ فلا مخالفة اذ ليست مسئلتنا من
هذا القبيل فتدبر (قوله فى حد) تناول جميع أنواع الحد أى لا يحد الاخرس اذا كان قاذبا بالاشارة
أو الكتابة وكذا اذا اقرب الزنا أو السرقة أو الشرب لان المقر على نفسه ببعض الاسباب الموجبة للعقوبة ما لم
يذكر اللفظ الصريح لا يستوجب العقوبة كفاية زادت فى الهداية ولا يحد له أى حد القذف خاصة اذا كان
مقدوفا اه (قوله لانها تدرك بالشبهة الخ) والفرق بينها وبين القصاص ان الحد لا يثبت ببيان فيه شبهة الا ترى
انه لو شهد بالوطى الحرام أو اقرب بالوطى الحرام لا يجب الحد ولو شهد وبالقتل المطلق أو اقرب بقتل القتل يجب
القصاص وان لم يوجد التعمد لان القصاص فيه معنى العوضيه لانه شرع جابر الجازان يثبت مع الشبهة كسائر
المعاضات التى هى حق العبد أما الحدود الخالصة لله تعالى شرعت زاجرة وليس فيها معنى العوضيه فلا تثبت
مع الشبهة لعدم الحاجة هداية وقد اعترض العلامة الطورى كلامهم هنا بانهم سووا بين الحدود والقصاص
فى ان كلامهم ما يدرك بالشبهة كما مر جوابه فى مواضع كثيرة منها الكفالة فلا تجوز بالنفس فيها ومنها الوكالة فلا
تجوز باستيفائها ومنها الشهادة على الشهادة لا تجوز فيها ما وعلا جميع ذلك بانهم ما يدرك بالشبهة وكذا فى كتاب
الدعوى والجنائيات وفرعوا على ذلك مسائل كثيرة اه ملخصا (قوله ولا فى شهادة ما) نقل فى فتح القدير عن
المبسوط انه اجماع الفقهاء لان لفظ الشهادة لا يتحقق منه وعناقه فيه (قوله ظاهر كلامهم) نعم تقدم فى كتاب
الاقرار صريح بحيث قال والايماء بالراس من الناطق ليس باقرار بحال وعنى وطلاق وبيع ونكاح واجارة
وهبة بخلاف اقامة ونسب و اسلام وكفر الخ (قوله يقتضى ويكفر) لوجود معنى صلاح البدن كما قدمه فى الصوم
عن الدراية وغيرها (قوله لا يكفر) أى بل يقتضى فقط (قوله عذر فى ترك الحج) لان أمن الطريق بشرط الوجوب
أو الاداء لكن الشارح هنا قيد أمن الطريق بغلبة السلامة ولو بالرشوة وعزاه الى الكمال وبقتل بعض
الافراد لا تنفى العلة ولذا قيد ط بالقتل فى كل مرحلة تأمل (قوله منعها زوجها) مصدر مضاف

ثم مفاد كلامهم انه لو اقر بالاشارة
أو طلق مثلا توقف فان مات على
عقلته نفذ مستندا والا لا وعليه
فلو تزوج بالاشارة لا يحل له وطؤها
لعدم نفاذه لكنه اذا مات بجحاله كان
لها المهر من تركته قاله المصنف لكن
ذكر ابنه فى الزواهر عند ذكر الاشياء
الاحكام الاربعة ان قولهم
والضابط للمقتصر والمستند
ان ما صح تعليقه بالشرط يقع
مقتصر او ما لا يصح تعليقه يقع
مستندا كما فى البحر من باب التعليق
يخالف ذلك اذ مقتضاه وقوع
الطلاق والعناق ونحوهما ما يصح
تعليقه بالشرط مقتصر اقتبسه (لا)
تكون اشارته وكتابته كالبيان (فى
حد) لانها تدرك بالشبهة لكونها حق
الله تعالى ولا فى شهادة مأمنية وهل
يصح اسلامه بالاشارة ظاهر كلامهم
نعم ولم أره صريحاً بالشبهة (استلغ
المصائم بصاق محبوبه) يقتضى
(ويكفر والا) يكن محبوبه (لا) يكفر
ومر فى الصوم (قتل بعض الحاج
عذر فى ترك الحج) مر فى الحج
(منعها زوجها من الدخول عليها)
وهو يسكن معها فى بيتها

تشوزحكما كما حرره في باب النفقة ٧٢ (ولو) كان (المنع لئلا ينقلها الى منزله) فليست ناشئة لوجوب السكنى عليه (او كان يسكن في بيت الغصب

فامتنعت منه لا) تكون ناشئة
لأنها محقة اذا السكنى فيه حرام
بخلاف ما لو كان فيه شبهة (قالت
لا أسكن مع امته واريد بيتا على
حدة ليس لها ذلك) وكذا مع ام
ولده وكاه مرفى النفقة (قال لعبد
يا مالكي او قال لامته انا عبدك
لا نعق) لأنه ليس بصريح ولا
كناية (بخلاف قوله) لعبد
(يا مولاي) لأنه كناية على ما مر
في محله (العقار المتنازع فيه لا يخرج
من يد ذي اليد ما لم يبرهن المدعي)
على وفق دعواه بخلاف المنقول
(او يعلم به القاضي) ولا يكفي
تصديق المدعي عليه أنه في يده
في الصحيح لاحتمال المواضعة قلت
قد سنا غير مرة آخرها في باب جنابة
المملوك ان المنقضي به في زمانه
لا يعمل بعلم القاضي فتأمل وهذا
اذا ادعاء ملكا مطلقا اما اذا ادعى
الشراء من ذي اليد واقراره بأنه
في يده فأنكر الشراء واقر بكونه
في يده لم ينجح لبرهان على كونه في يده
لان دعوى الفعل كما تصح على ذي
اليد تصح على غيره أيضا كما بسط في
البرازية (عقار لا في ولاية القاضي
تصح قضاؤه فيه) كمنقول هو
الصحيح وتقدم في القضاء ان المصر
ليس بشرط فيه به يفتى ويكتب
بالحكم لقاضي تلك الناحية
ليأمره بالتسليم (وقيل لا يصح)
ومشى عليه في الكثرة والمتن
(قضى القاضي بينة في حادثة
ثم قال رجعت عن قضاي اوبد الى
غير ذلك او وقعت في تلبس
الشهود وابطلت حكمي او نحو
ذلك لا يعتبر قول القاضي في كل
ذلك لتعلق حق الغيبة وهو المدعي

الى قاعه (قوله تشوزحكما) لان الناشئة هي الخارجة من بيت زوجها بغير حق ومنعهاله عن الدخول
الى بيتها مع ارادتها السكنى فيه خروج حكما (قوله بخلاف ما لو كان فيه شبهة) كبيت السلطان فهي ناشئة
اعدم اعتبار الشبهة في زمانها كذا في التجنيس (قوله ليس لها ذلك) لأنه لا بد له من يخدمه وقد تمتنع
هي عن خدمته فلا يمكن منعه من ذلك ط (قوله وكذا مع ام ولده) وكذا مع طفله الذي لا يقهرهم الجماع
بخلاف بقية أهله وأهلها (قوله لأنه ليس بصريح ولا كناية) ظاهره انه لا عتق ولو بالنسبة وفي الجوى عن
البرازية قال لعبد أو امته انا عبدك يعتق ان نوى ومثله فيما يظهر يا مالكي لان مؤدى العبارتين واحد ط
وفي الخاتمة عن الصغار فيمن قال لجاريته يا من انا عبدك قال هذه كلمة لطف لا تعتق بها فان نوى العتق فعن محمد
فيه روايتان (قوله على ما مر في محله) أي في كتاب العتق أقول وقد عده المصنف هنالك من الصريح وهو
ظاهر قول الزيلعي وغيره هنالك حقيقة تنبئ عن ثبوت الولاء على العبد وذلك بالعتق لأنه يمكن اثباته من
جهة وقوله يا مالكي أو انا عبدك حقيقة تنبئ عن ثبوت ملك العبد على المولى وذلك لا يمكن اثباته من جهة
المولى اه أقول ويظهر من هذا وجه تخصيصهم المولى ههنا بالمعتوق وان كان يطلق على المعتق بالاشتراك
لأنه لا يمكن اثباته من جهة السيد أي لا يمكنه ان يجعل لعبده ولأهله فمكان لغوا فتعين ارادة المعنى الممكن
فافهم (قوله ما لم يبرهن المدعي على وفق دعواه) كذا في شرح مسكين والمناسب قول الزيلعي وغيره ما لم يبرهن
على ان العقار في يد المدعي عليه لان دعوى المدعي الملك كما سيصرح به (قوله ولا يكفي الخ) نصريح بما فهم
من اطلاق قوله ما لم يبرهن (قوله لاحتمال المواضعة) أي الموافقة اذا كان مالك العقار غائبا فتوضع اثنان
ويقرأ أحدهما باليد ويبرهن الآخر عليه بالملك ويتسامح في الشهود ثم يدفع المالك متعللا بحكم الحاكم وهذه التهمة
في المنقول مستقيمة لان يد المالك لا تنقطع عن المنقول عادة بل يكون في يده بجرع البرازية (قوله وهذا)
أي لزوم اثبات اليد بالبرهان (قوله اما اذا ادعى الشراء) ومثله الغصب (قوله واقراره) بالتصيب عطا
على الشراء (قوله لان دعوى الفعل) كالشراء مثلا (قوله تصح على غيره) لأنه يدعى عليه التملك
وهو يتحقق من غير ذي اليد فعدم ثبوت اليد بالاقرار لا يمنع صحة الدعوى أماد دعوى الملك المطلقة فدعوى
ترك التعرض بازالة اليد وطلب ازالها لا تصور الا من ذي اليد وباقراره لا يثبت كونه ذايد لاحتمال المواضعة
كما قررناه من عن البرازية (قوله هو الصحيح) قال في البحر اقول كتاب القضاء ولا يشترط ان يكون المتدعيان
من بلد القاضي اذا كانت الدعوى في المنقول والدين وأما اذا كانت في عقار لا في ولايته فالصحيح الجواز
كما في الخلاصة والبرازية وايضا ان تفهم خلاف ذلك فانه غلط اه (قوله ليس بشرط فيه) فالقضاء في السواد
صحيح وبه يفتى بجر (قوله ويكتب الخ) راجع لمسألة المتن (قوله قضى القاضي بينة) انما ذكره لقوله
بعد اذ وقعت في تلبس الشهود والافلا اقرارا كالبينة فيما يظهر ط (قوله ونحو ذلك) كنفقته أو فسخته
أو رفعت ط عن الجوى (قوله ان كان بعد دعوى صحيحة) تقدمت شروط صحتها في القضاء ويأتي شيء منها
(قوله الا في ثلاث الخ) الاستثناء بالنسبة للاولى غير ظاهرا ولا شهادة فيها تأمل (قوله أو ظهر خطأه)
أي يبين كالموقفى بالقصاص مثلا في المقتول حيا أو كان مجتهدا فرأى النص بخلافه كالموتحول اجتهاده
وأما الزيلعي عن المحيط ان النبي صلى الله عليه وسلم انما لم يقض ما قضى فيه باجتهاده ونزل القرآن بخلافه
لأنه كان فيما لا نص فيه فصيح وصار شريعة له فاذا نزل القرآن بخلافه صارناضا لتلك الشريعة بخلاف ما اذا
قضى القاضي باجتهاده ثم تبين نص بخلافه لان النص كان موجودا منزلا الا انه خفي عليه فكان الاجتهاد
في محل النص فلا يصح وتما فيه وفي اشياء السيوطى عن السبكي ان قضاء القاضي يقض عند الحنفية
اذا كان حكما لا دليلا عليه وما خالف شرط الوقف مخالف للنص وهو حكم لا دليل عليه وأيده في البحر
بقول شارح المجموع وغيره ان شرط الواقف كنص الشارع (قوله وانكر القاضي) أمالوا واعترف فيثبت
حيث كان مولى لا لوم عزولا وفي البرازية وان أرادوا ان يثبتوا حكم الخليفة عند الاصل فلا بد من تقديم دعوى
صحيحة على خصم حاضر واقامة البينة كما لو أرادوا اثبات قضاء قاض آخر اه بجر (قوله خلافا لمحمد) قال

(والقضاء ما ضان كان بعد دعوى صحيحة وشهادة مستقيمة) الا في ثلاث مرت في القضاء لو بعلمه أو بخلاف مذهبه أو ظهر خطأه (اذا قال الشهود
قضيت وانكر القاضي فالقول له) به يفتى قاله ابن الغرس في الفواكه البدرية زادي البرازية خلافا لمحمد في البحر

زاد في البحر (ما لم ينفذ قاض آخر) فينفذ لا يكون القول قوله في انه لم يضر لوجود قضاء الثاني به ٤٧٣

قال المصنف وهو قبيح حسن
لم اقف عليه لغير صاحب البحر
(شرط نفاذ القضاء في المجتهدات)
من حقوق العباد (ان يصير الحكم
في حادثة) بان يتقدمه دعوى
صحيحة من خصم على خصم حاضر
منازع شرعي فلو برهن بحق على
آخر عند قاض فقضى به ببرهانه
بدون منازعة ومخاصمة شرعية
وتداع بينهما لم ينفذ قضاؤه لفقد
شرطه وهو التساوي بخصوصية
شرعية وكان افتاء فيحكم بذهب
لا غير كما قد مناه في القضاء وافاده
بقوله (فلورفع اليه) اي الى الحنفى
(قضاء مالكي بلاد دعوى لم ينفذت
اليه وعمل الحنفى بمقتضى مذهبه)
لعدم تقدم ما ينفذه من ذلك لخروج
قضاء المالكي مخرج الفتوى
لعدم تقدم الخصوصية الشرعية
التي هي شرط انعقاد القضاء
في حق العباد (اذا ارتاب)
القاضي (في حكم) القاضي
(الاول له طلب شهود الاصل)
مرفى القضاء قيد بارتياحه في حكم
الاول فافاد انه اذا لم يرتب فيه
لا يتعرض له قال في الفواكه
البدرية فالواقضاء العدل العالم
لا ينفذ ويحمل على السداد
بخلاف قضاء غيره يعني اذا تبين
وجه فساد بطريقه فلما في نقضه
(اذا ترتب بيع التعاطى على بيع
باطل او فاسد لا ينفذ) مرفى اول
اليوسع عن الخلاصة والبرازية
والبحر (خبأ قوماً ثم سأل رجلاً عن
شيء فآخروه وهم يرونه ويسمعون
كلامه وهو لا يراهم جازت شهادتهم
عليه) بذلك الاقرار (وان سمعوا
كلامه ولم يروه لا تجوز) شهادتهم
عليه لان النعمة تشبه عليه فتقع
الشبهة الا اذا علموا انه ليس فيه
غيره بان دخلوا البيت ثم خرجوا

في البحر ورجح في جامع الفصولين قول محمد قال وينبغي ان يفتى به لما علم من احوال قضاء زمانها اه (قوله
لوجود قضاء الثاني به) فانه لا ينفذ الا بعد ثبوته عنده ولا بد فيه من الدعوى ايضا قال في البحر ولا بد في امضاء
الثاني لحكم الاول من الدعوى ايضا ولا يشترط احضار شهود الاصل اه فلو قبل قول الاول لم يبطال
القضاء الثاني بمجرد قوله بعد الثبوت والامضاء فانه مبني على الاول ولا سيما اذا كان مخالف المذهب القاضي
الثاني فافهم (قوله من حقوق العباد) قيد به لان الحادثة لا تشترط في حقوق الله تعالى كالحدود وعتق
الامة وطلاق الزوجة ط (قوله منازع شرعي) كاصيل او وكيل او وصي او متول او واحد الورثة بخلاف
الفضولي والمودع والمستعير فان نزاعهما لا يعتبر (قوله فقضى به ببرهانه) الباء الاولى للتعدية والثانية
للسببية ط (قوله بدون منازعة) متعلق بمحذوف حال والمراد بدون حضور منازع من تقدم (قوله فيحكم
بذهبه) يعني لورفع هذا الحكم الى قاض آخر يحكم بذهبه ولا يجب عليه تنفيذ الاول لانه ليس ملزم بالنقد
شرطه وانما هو افتاء أي بيان الحكم الشرعي (قوله أي الى الحنفى) أي مثلاً فان غيره ان كان يشترط
ما ذكر حكمه كذلك (قوله اذا ارتاب الخ) نقله في النهر عن صاحب البحر وقال لم أجده لغيره (قوله
يعني الخ) اقول على هذا الفرق بين قضاء العدل العالم وغيره فلو قيل يعني لا يتعرض لنقضه لكان أحسن
أي لا يسأل عن الاحوال الموجبة للنقض فلا يقال هل قضى بالرشوة ونحو ذلك بقريضة قولهم ويحمل على
السداد وأما غير العدل العالم فيسأل عن حاله (قوله مرفى اول البيوع الخ) ومزانه محمول على ما اذا كان
قبل مشاركة الاول وانه ليس خاصاً بالبيع بالتعاطى بل البيع بالايجاب والقبول كذلك وفي الحاشية شري
نوباشرا فاسد انهم لقيه غدا فقال قد بعثني ثوبك هذا بألف درهم فقال بلى فقال قد أخذته فهو باطل وهذا على
ما كان قبله من البيع الفاسد فان كانتا تاركا للبيع الفاسد فهو جائز اليوم اه اقول ويرد عليه ما ذكره
الشارح هناك في مسألة بيع قطيع غنم كل شاة بكذا انه فاسد وان علم بعدد الغنم في المجلس لم ينتلب صحيحاً
على الاصح ولورضيا انعقد بالتعاطى ونظيره البيع بالرقم سراج اه ومنه في النهاية والفتح وغيرهما فليست
(قوله ثم دخل رجل) اي وحده كما افاده قوله الا اذا علموا انه ليس فيه غيره وعليه فلو دخل معه المقر له
لا تجوز شهادتهم لحصول الشبهة باحتمال ان المقر هو مدعى الحق وانه جعل نعمة كنعمة الاخر تأمل (قوله
باع عقارا الخ) وكذا الوهب او تصدق وسلم وقيد بالبيع اذ لو آجر او رهن او اعار ثم ادعى الحاضر تسمع اذ ليس
من لوازم ذلك الخروج عن الملك وقدير نبي الشخص بالاقتناع بملكه ولا يرضى بالخروج عن ملكه ولانه في البيع
ونحوه على خلاف القياس فلا يقاس عليه غيره ولم ار من نه عليه فليست مرفى اقول ومثل البيع الوقف
كما افتى به الشهاب الشامي ووافقه على ذلك ثلاثة عشر عالماً من اعيان الحنفية في عصره كتب اسماءهم وخطوطهم
بموافقته في آخر كتاب الدعوى من فتاويه المشهورة فراجعها ثم اعلم ان التقييد بالبيع انما يظهر بالنسبة الى
القريب أما بالنسبة الى الاجنبي فلما في جامع الفتاوى اول كتاب الدعوى عن الخلاصة رجل تصرف في أرض
زمانا ورجل آخر يري تصرفه فيها ثم مات المتصرف ولم يدع الرجل حال حياته لا تسمع دعواه بعد وفاته اه
وفي الحاشية عن الولوالجية رجل تصرف زمانا في أرض ورجل آخر يري الأرض والتصرف ولم يدع ومات على
ذلك لم تسمع بعد ذلك دعوى ولده فتترك على يد المتصرف اه والظاهر ان الموت غير قيد بدليل انهم لم يقيدوا به
هنا وبه علم ان مجرد السكوت عند الاطلاع على التصرف مانع وان لم يسبقه بيع وأما السكوت عند البيع
فلا يمنع الادعى القريب ثم اعلم انه نقل العلامة ابن الفرس في الفواكه البدرية عن المبسوط اذ ترك الادعى
ثلاثة وثلاثين سنة ولم يكن مانع من الدعوى ثم ادعى لا تسمع دعواه لان ترك الدعوى مع التمكن يدل على عدم
الحق ظاهراً اه ومثله في البحر وفي جامع الفتاوى وقال المتأخرون من أهل الفتوى لا تسمع الدعوى بعد
سنة وثلاثين سنة الا ان يكون المدعى غائباً أو صيباً أو مجنوناً ليس له ما ولي أو المدعى عليه أميراً جباراً يخاف
منه كذا في الفتاوى العتبية اه والظاهر ان عدم سماعها بعد هذه المدة اعم من كونه مع الاطلاع على
التصرف أو بدونه لان عدم سماعها مع الاطلاع على التصرف لم يقيدوه هنا بمدة فلا منافاة بين كلامهم تأمل
ثم اعلم ان عدم سماعها ليس مبنياً على بطلان الحق حتى يردان هذا قول مجبور لانه ليس ذلك حكماً بطلان
الحق وانما هو امتناع من القضاة عن سماعها خوفاً من التزوير ولالة الحال كإدلال عليه التعليل والافتقار

وجلسوا على بابيه ولا مسلك له غيره ١١٩ ثم دخل رجل فسمعوا اقراره ولم يروه وقته (باع عقارا) أو حيواناً أو ثوباً (وايه أو امرانه) أو غيرهما من اثاره

(حاضر بعلم به ثم ادعى الابن) مثلاً (انه ملكه ٤٧٤ لا تسمع دعواه) كذا اطلقه في الكثر والملتقى وجعل سكوتة كالأفصاح قطعا للتزوير والحيل وكذا

لو ضمن الدرك أو تقاضى الثمن وقالوا
في من زوجه بلا جهازان سكوتة
عن طلب الجهاز عند الزفاف
رضى فلا يملك طلب الجهاز بعد
سكوتة كما ترى باب المهر (بخلاف
الاجنبى) فان سكوتة (ولو جارا)
لا يكون رضى (الا اذا) سكت
الجار وقت البيع والتسليم
(وتصرف المشتري فيه زرعاً وبناءً)
فحينئذ (لا تسمع دعواه) على
ما عليه الفتوى قطعاً لا طماع
الفاصلة وبخلاف ما اذا باع
الفضولى ملك رجل والمالك
ساكت حيث لا يكون سكوتة
رضى عندنا خلافاً لابن ابي ابي
بزازية آخر الفصل الخامس عشر
وغیره (باع ضيعة ثم ادعى انها
وقف عليه) أو على مسجد كذا
أو كنت وقفها (واراد تخليف
المدعى عليه ليس له ذلك) اتفاقاً
للتناقض (وان اقام بيعة تقبل)
على الاصح للصحة الدعوى بل
لقبول البيعة في الوقف بلاد دعوى
خلافاً لما صوبه الزيلعي وقد حقهنا
في الوقف وباب الاستحقاق (وهبت
مهرها لزوجه فماتت وطالبت
ورثتها بمهرها وقالوا كانت الهبة
في مرض موتها وقال بل في الصحة
فالقول للورثة) هذا ما اعتمد
في الخاتمة تبعاً لرواية الجامع الصغير
بعد نقله لما في فتاوى النسفي ان
القول للزوج فقال والاعتماد
على تلك الرواية لانهم تصادقوا
على وجوب المهر واختلفوا
في الشروط فالقول لمنكره الى
آخره قلت واقره في تنوير البصائر
واعتمده شيخنا على خلاف ما جزم
به في الملتقى كالكثر من ان القول
للزوج وان جزم به شراحه كالزيلعي
وابن سلطان بانه الاستحسان
فتنبه قلت واستظهره ابن الهمام في آخر النهر

قالوا ان الحق لا يسقط بالتقادم كما في قضاء الاشياء فلا تسمع الدعوى في هذه المسائل مع بقاء الحق للآخر
ولذا لو اقر به الخصم يلزمه كما في مسألة عدم سماع الدعوى بعد مضي خمس عشرة سنة اذا نهى السلطان عن
سماعها كما تقدم قبيل باب التحكيم فاعتنم هذا التحرير المفرد (قوله حاضر) المراد من الحضور الاطلاع
رملي (قوله مثلاً) أى أو الزوجة أو غيرها من الاقارب (قوله انه ملكه) أى كله أو بعضه مشاعاً
أو معينا والذي يظهر عدم سماع الدعوى في الثمن أيضاً وبؤيده ما في التبيين وغيره من ان حضوره وتركه فيما يصنع
اقرار منه بانه ملك البائع وان لا حق له في المبيع الخ رملي (قوله كذا اطلقه في الكثر الخ) أى اطلقه عما قبله
به الزيلعي نقلاً عن فتاوى أبي الليث بان يتصرف المشتري فيه زماناً قال في المنح ولم يقيد به ذلك في الكثر والبزازية
وكثير من المعتمدين ومن ثم لم يقيد به ولان التقيد به يوجب التسوية بين القريب والجار مع ان الجار يخالفه
اه وحكى في المسألة أقوالاً آخر فراجعها (قوله وجعل سكوتة كالأفصاح) أى بانه ملك البائع وفي فتاوى
المصنف اذا ادعى عدم العلم بانه ملكه وقت البيع بصدق وقال في نهج النجاة أقول وهذا اذا لم يكن المدعى
معذوراً والا تسمع دعواه فقد قالوا يعذر الوارث والوصى والمتولى بالتناقض للجهل في موضع الخفاء اه وقال
الاستروشنى اشترى دار الطنل من نفسه فكبر الابن ولم يعلم ثم باعها الاب وسأها للمشتري ثم استأجرها الابن
منه ثم علم بما صنع الاب فادعى الدار تقبل ولا يصير متناقضاً بالاستحسان لان فيه خفاء لان الاب يستبد بالشراء
للصغير وعسى لا يعلم بعد البلوغ اه سائحاني (قوله وكذا الوضمن الدرك الخ) الاولى ذكره بعد الاجنبى
اثلايوهم اختصاصه بالقريب ووضح المسألة الزيلعي فراجعها (قوله فلا يملك الخ) أى على القول بان له الطلب
وهو خلاف الصحيح (قوله بخلاف الاجنبى) قال الرملي أقول الذى ظهر لى في الفرق ان الاطماع القاسدة
في القريب اغلب فظنة التلبس فيه ارجح ولذلك غلب في الاقرباء خصوصاً في دعوى الارث لسهولة اثباته
بخلاف الاجنبى فان طمعه في مال من هو اجنبى عنه نادر فلا بد من مرجح يرجح جهة التزوير وهي ان يتصرف
فيه المشتري زماناً (قوله الا اذا سكت الجار) وغيره من الاجانب بالاولى فتخصيص الجار بالذكر لانه مظنة
انه في حكم القريب والزوجة (قوله وقت البيع والتسليم) أى وقت علمه بما افاده كلام الرملي
السابق وقد علمت ان البيع غير قيد بل مجرد السكوت عند الاطلاع على التصرف مانع من الدعوى (قوله
زرعاً وبناءً) المراد به كل تصرف لا يطلق الا للمالك فهما من قبيل التشيل (قوله لا تسمع دعواه) أى دعوى
الاجنبى ولو جارا رملي (قوله وبخلاف ما اذا باع الفضولى الخ) ذكرها لادنى مناسبة والا فالكلام فيما
اذا ادعى الساكت المالك وانكر البائع والمشتري وهنالا انكار (قوله لا يكون سكوتة رضى عندنا) في فتاوى
أمين الدين عن المحيط اذا اشترى سلعة من فضولى وقبض المشتري المبيع بحضرة صاحب السلعة فسكت يكون
رضى اه ومثله في البزازية عن المحيط أيضاً فعلم به ان محل ما هنا ما اذا لم يقبض المشتري السلعة بحضرة صاحبها
وهو ساكت تأمل رملي (قوله آخر الفصل الخامس عشر) أى من كتاب الدعوى (قوله وغيره) أى
في الفصل التاسع من النكاح وقد نقلها الزيلعي هنا عن الجامع الصغير (قوله تقبل على الاصح) وبه أخذ
الصدر الشهيد وقال الفقيه قال بعض الناس لا تقبل البيعة ولا كلاً لا تأخذ به تارة خاتمة وبه أى بالقبول ناخذ
وهو الاصح عمادية تقبل البيعة وان لم تصح الدعوى خلاصة وبزازية وصححه في كثير من الفتاوى وقيدته في البحر
بما اذا برهن انه وقف محكوم بلزومه والا فلا لان مجرد الوقف لا يزيل الملك ومثله في فتح القدير وهو تفصيل
حسن ينبغي ان يعول عليه أفاده المصنف قلت المفتى به ان الملك يزول بمجرد قوله وقف (قوله خلافاً لما صوبه
الزيلعي) حيث قال وقيل لا تقبل وهو اصوص واحوط لانه باقامة البيعة ان الضيعة وقف عليه يدعى فساد البيع
وحقاً لنفسه فلا تسمع للتناقض اه وظاهره انه لو على مسجد أو نحو تسمع اذا لا يدعى حقاً لنفسه (قوله
فالقول للورثة) هذا عند عدم البرهان فان اقاموا البرهان فالبيعة بيعة من يدعى الهبة في العصة منقذت وعلى
القول الثاني فالظاهر ان البيعة للورثة (قوله هذا ما اعتمده في الخاتمة) وتصحيح قاضى خان من أجل التصحيح
وهذا من المسائل التى رجحوا القياس فيها على الاستحسان سائحاني (قوله بعد نقله) ضميره كضمير قال يرجع
الى قاضى خان ط (قوله الى آخره) هو قوله ولان الهبة حادثة والاصل في الحوادث ان تضاف الى أقرب
الاقوات اه (قوله بانه الاستحسان) الباء للسببية وهو مرتبط بقوله جزم ط (قوله واستظهره)

أى كون القول للزوج (قوله وجهه الظاهر) مفاده انه ظاهر الرواية (قوله لم يكن لهم حق) أى وقت الهبة (قوله لانه عين من جهته) لمافيه من معنى اليمين وهو تعليق الطلاق بفعلا فلا يصح الرجوع فى اليمين وهو تعليق من جهتها لان الوكيل هو الذى يعمل غيره وهى عاملة لنفسها فلا تكون وكيله بخلاف الاجنبى زيلعى ولمعنى التملك اقتصر على المجاس كما مر فى باب تفويض الطلاق (قوله لان متى اعموم الاوقات) أى فلا تفيد الاعزال ونصبا واحدا قال الزيلعى فاذا عزل ان عزل عن الوكالة المنجزة وتجزت المعلقة فصار وكيله جديدا ثم بالعزل الثانى ان عزل عن الوكالة الثانية (قوله يقول فى عزله رجعت الخ) لانه لو عزله عن المنجزة من غير رجوع لصار وكيله مشملا ما كان ولو عزله ألف مرة لان كلمة كلما تقتضى تكرار الافعال لا الى نهاية فلا يفيد العزل الا بعد الرجوع حتى لو عزله ثم رجع عن المعلقة يحتاج الى عزل اخر لانه كلما عزله صار وكيله فلا يفيد الرجوع بعد ذلك عن المعلقة فى حقها لانه يحتاج الى عزل آخر بعد الرجوع زيلعى وتماه فيه (قوله الحاصلة من لفظ كلما) هكذا فى المخ ايضا وهو سهل لان المنجزة حصلت من قوله أنت وكيلى والمعلقة حصلت من قوله كلما عزلتك الخ سائحان (قوله أو عن شىء آخر) أى من غير الدراهم لقول مسكين هذا اذا كان على خلاف جنسه لانه لو صالح على جنسه مؤجلا جاز (قوله فى الذمة) صفة لدراهم ودنانير وشىء اخر تأمل (قوله والا) أى بان مكان عقارا بعقارا وعقارا بدين مسكين (قوله تتعين) صفة لعين أى تتعين بالاشارة اليها (قوله مجازا لا قراقرق عنه) أى وان كان مال الربا كما اذا وقع الصلح على شعير بعينه عن حنطة فى الذمة زيلعى (قوله قبل الخ) لانه لا يصح تعليق الابرا بالخطر (قوله أو قال لا حجة لى) لما كانت الحجة تصدق بشهادة الواحد فيما يكتفى به ذكرها عقب البينة سائحان أى فلا تكرر افهامهم (قوله بخلاف ما اذا قال ليس لى حق) أى على فلان وانما حذفه للعلم به من المتن وعبارة المخ بخلاف ما اذا قال ليس لى عليه حق الخ وفيها ولو قال هذه الدار ليست لى أو قال ذلك العبد ثم اقام بيته ان الدار أو العبد له تقبل بيته لانه لم يثبت باقراره حقا لا حذفا كان لغوا ولهذا انصح دعوى الملا عن نسب ولد نقي بلعانه نسبه لانه حين نفيه لم يثبت فيه حقا وفيها ولو قال لا اعم ان لى حقا على فلان ثم اقام البينة ان له عليه حقا تقبل لامكان الخفاء عليه فامكن التوفيق (قوله لم تسمع للتناقض) قد يقال ان التوفيق المذکور ممكن هنا ايضا فلماذا لم يعتبر ويكن التوفيق بانه فى هذه المسألة ثبت براءة ذمة المدعى عليه بالقول الاول ثم يريد شغلها بالثانى ولا يقبل ط (قوله ان يقطع) أى يعينه له قطعة ط عن الجوى (قوله من طريق الحادة) هو وسط الطريق ومعظمه ط (قوله ان لم يضرب بالمارة) بان كان واسعا لا يضيق بذلك قال فى المعدن قبله لانه لو اضرب بالمارة لا يقطع اذ فيه قطع الطريق وليس له ان يقطع الطريق وان كان لهم طريق اخرى حتى لو فعل ذلك فهو اثم وان رفع الى القاضى رده كذا فى نصاب الفقهاء وذكر فى الخائسة قال للسلطان ان يجعل ملك الرجل طريقا عند الحاجة اه ط (قوله لان للامام ولاية ذلك) اذ له التصرف فى حق الكفاية فيما فيه نظر للمسلمين فاذا رأى ذلك مصلحة لهم كان له ان يفعله من غير ان يلحق ضررا باحد الا ترى انه اذا رأى ان يدخل بعض الطريق فى المسجد أو عكسه وكان فى ذلك مصلحة بالمسلمين كان له ان يفعل ذلك من غير ان يضر بالامام الخليفة ليناسب قوله فكذا انابيه (قوله صادرة السلطان) أى أراد ان يأخذ منه مالا ط (قوله لانه غير مكره) فانه انما باعه باختياره غاية الامر انه صار محتاجا الى بيعه لا يفاء ما طلب منه وذلك لا يوجب الكره من (قوله كذا ان اذا حبس) بالبناء للفاعل والمفعول محذوف وهو المديون ط (قوله بالضرب) الظاهر انه أراد به المبرح ط (قوله على الخلع) أى على الخلع معه بمال (قوله لان طلاق المكره واقع) كذا على الزيلعى وغيره وتعقبه الشلبى بانه اذا كان الزوج هو الذى اكرها لا يصح هذا التعليل الا اذا قرئ وان اكرها أى الزوج والمرأة أى اكرها ما انسان اه أبو السعود أقول أو يقرأ المكره بالكسر اسم فاعل (قوله ولا يلزم المال) أى بدل الخلع ولما كان ذلك البدل تارة يكون ما فى ذمة الزوج من المهر وتارة يكون غيره وقد عبر المصنف بما يناسب الاول وهو السقوط عبر الشارح بما يناسب الثانى جمع بينهما (قوله لما قلنا) أى من انها مكره وسقوط المال أو لزومه يشترط له الرضى (قوله قالوا وهو الحيلة) قال فى المخ ذكر هذا الفرع

(وكالها بطلاقها لا يملك عزلها) لانه عين من جهته (وكذلك بكذا على انى متى عزلت فانت وكيلى) فطريقه ان (يقول فى عزله عزلتكم ثم عزلتكم) لان متى اعموم الاوقات واما كلما فاعلموم الافعال (فلو قال كلما عزلتكم فانت وكيلى يقول) فى عزله (رجعت عن الوكالة المعلقة وعزلتكم عن الوكالة المنجزة) الحاصلة من لفظ كلما فحينئذ يعزل (قبض بدل الصلح شرط ان) كان (دينا بدين) بان صالح على دراهم عن دنانير أو عن شىء آخر فى الذمة (والا) يكون ديننا بدين (لا) يشترط قبضه لان الصلح اذا وقع على عين تتعين لا تبقى ديننا فى الذمة فجازا لا قراقرق عنه (قال) الذى (لا يثبت لى فبرهن) ولو بعد حذف خصمه جواهر الفتاوى وكذا لو قال عند طلبه ليمنه اذا حلفت فانت برى عن المال الذى لى عليك وحلف ثم برهن على الحق قبل وقضى له بالمال خائفة (او قال) الشاهد (لا شهادة لى فشهد تقبل) لامكان التوفيق بالنسيان ثم التذكر (كما لو قال ليس لى عند فلان شهادة ثم جاء به فشهد او قال لا حجة لى على فلان ثم اتى بها) بالحجة فانها تقبل لما قلنا بخلاف ما اذا قال ليس لى حق ثم ادعى حقا لم تسمع للتناقض (لللامام الذى ولاه الخليفة ان يقطع) من الاقطاع (انسانا من طريق الحادة ان لم يضرب بالمارة) لان للامام ولاية ذلك فكذا انابيه (صادره السلطان ولم يعين بيع ماله فلو عينه فمكره الا ان ياخذ الثمن طوعا قبا ماله) بسبب المصادرة زوجها أو غيره (بالضرب حتى لان طلاق المكره واقع ولا يلزم

(صح) بيعه لانه غير مكره كما مر فى الاكراه (كذا ان اذا حبس بالدين فباع ماله لقضائه صح) اجماعا (خوفها) وهبت مهرها لم يصح ان قدر على الضرب (لانها مكره عليه) وان اكرها على الخلع وقع الطلاق ولم يسقط المبال (المال به لما قلنا) ولو اكرها على الزوج ثم وهبت المهر للزوج لم يصح (قالوا وهو الحيلة)

قلت انما تتم بقوله فيعلم حيلتها
الا ان يقال انه يتمكن الحال من
مطالبته برفعه الى من لا يشترط
قبوله (اتخذ بئرا في ملكه أو بالوعة
فتزنها حائط جاره وطلب جاره تحويله
لم يجبر) عليه ومضاده انه يؤمر بالرفق
دفعاً للايذاء (وان سقط الحائط
منه لم يضمن) لعدم تعديده اذ حفره
في ملكه فكان تسبباً ومرفقاً في آخر
الاجارة انه لو سقى أرضه سقياً
لا تحته له فتعدي لجاره ضمن (عمر
دار زوجته بماله باذنها فالعمارة
لها والنفقة دين عليها) لصحة
أمرها (ولو) عمر لنفسه بلا اذنها
فالعمارة له) ويكون غاصباً للعرصة
فيؤمر بالتفريغ بطاها ذلك (ولها
بلا اذنها فالعمارة لها وهو
متطوع) في البناء فلا رجوع له
ولو اختافا في الاذن وعدمه
ولا ينسب فالقول لمنكره بيمينه
وفي أن العمارة لها أوله فالقول
له لانه هو المملك كما افاده شيخنا
وتقدم في الغصب (قال هذه
رضيعتي ثم اعترف) بالخطا
(وصدقته) في خطئه (فله ان
يتزوجها اذا لم يثبت عليه بان
قال) افادته لا يثبت الا بالقول
كقوله (هو حق او صدق او كفاة
او ائتمد عليه بذلك شهودا او ما
في معنى ذلك) من الثبوت للنفي
المدال على الثبوت النفسي وهل
يكون تكبراً اقراره بذلك ثباتاً

في الكتز وغيره وظاهر كلامهم ان هذا هو المخلص لامرأة تريد ان ترضى زوجها بهبة المهر ظاهراً وهي لا تريد
صحة ذلك اه (قوله قلت الخ) هو للمصنف وأقول انما تنفعها هذه الحيلة في الخلع لو علم الزوج ان لامهر
عليه لما في الخلاصة خلع امرأته بما لها عليه من المهر نظماً منه ان لها عليه بقية المهر ثم تذكر عدمه وقع
الطلاق عايناً بمهرها فيجب عليها ان ترد المهر ان قبضت أما اذا علم ان لامهر لها عليه بان وهبت صح الخلع ولا ترد
عليه شيئاً اه وأقول أيضاً ليس في كلام الكتز وغيره ما يقتضي ان هذا الفرع حيلة لما تقدم حتى يرد عليه
ما ذكره وانما هو حيلة لغيره ففي حيل الاشياء قال لها ان لم تهينني صداقتك اليوم فانت طالق فالحيلة ان تشتري
منه ثوباً ملفوفاً بمهرها ثم ترده بعد اليوم فيبقى المهر ولا حنت اه وفي مداينات الاشياء عن القنية وله أي
لعدم صحة الهبة ثلاث حيل أحدها شراء شيء ملفوف من زوجها بالمهر قبل الهبة والثانية صلح انسان معها
عن المهر بشيء ملفوف قبل الهبة والثالثة هبة المرأة المهر لابن صغير لها قبل الهبة وفي الاخير نظر اه فليكن
ما هنا حيلة أخرى لذلك تأمل وانما لم يحنت فيما ذكر لعدم امكان البر في اليوم وانما قيد بالملفوف ليثبت الرد
بختيار الرؤية بعدمضي اليوم (قوله برفعه الى من لا يشترط قبوله) أي الى قاض لا يرى ان قبول الحال عليه
شرط لتتمام الحوالة كقصاص مالكي (قوله لم يجبر) قال في جامع الفصولين والحاصل ان القياس في جنس
هذه المسائل ان من تصرف في خالص ملكه لا يمنع منه وان اضرب بغيره لكن ترك القياس في محل يضرب بغيره
شراً بينا فتبطل بالمنع وبه أخذ كثير من مشايخنا وعليه الفتوى اه (قوله ومضاده الخ) فيه تأمل (قوله
لعدم تعديده الخ) أقول الانسب في التعبير ان يقال لانه متسبب غير متعدي اذ حفره في ملكه أي لان التسبب
لا يضمن الا اذا تعدي كوضع الحجر في الطريق (قوله ضمن) لانه جعل مباشراً وفي جامع الفصولين تفصيل
حيث قال فلو جرى الماء في أرضه اجراء لا يستقر فيها ضمن ولو يستقر فيها ثم يتعدى الى أرض جاره فلو تقدم
اليه جاره بالسكر والاحكام ولم يفعله ضمن كالاتحاد على الحائط المائل والالم يضمن اه قال الرملي
في حاشيته عليه أقول يعلم منه جواب حادثة الفتوى اتخذ في داره بالوعة أو هنت بناء جاره لسريان الماء الى أسفله
فتقدم اليه باحكام البناء حتى لا يسري الماء تأمل اه وبه يقيده اطلاق قول المصنف لم يضمن ولا سيما على
ما قدمناه من القول المنفي به (قوله عمر دار زوجته الخ) على هذا التفصيل عمارة كرمها وسائر املاكها
جامع الفصولين وفيه عن العدة كل من بنى في دار غيره بأمره فالبناء لا أمره ولو لنفسه بلا أمره فهو له وله رفعه
الا ان يضرب بالبناء فيمنع ولو بنى لرب الارض بلا أمره ينبغي ان يكون متبرعاً كما مر اه وفيه بنى المتولى في عرصة
الوقف ان من مال الوقف فلا وقف وكذا لو من مال نفسه لكن لوقف ولو لنفسه من ماله فان ائتمد فله
والا فلا وقف بخلاف أجنبي بنى في ملك غيره (قوله فالعمارة له) هذا هو الالة كلها له فلو بعهضه له وبعضها لها
فهو بينهما ط عن المقدسي (قوله والنفقة دين عليها) لانه غير متطوع في الاتفاق فيرجع عليها لصحة أمرها
فصار كالمأمور بقضاء الدين زياع وظاهره وان لم يشترط الرجوع وفي المسألة اختلاف وتماشه في حاشية الرملي
على جامع الفصولين (قوله بلا اذنها) فلو باذنها تكون عارية ط (قوله فيؤمر بالتفريغ) ظاهره
ولو كانت قيمة البناء أكثر من قيمة الارض وبه ائتمد المولى أبو السعود مفتي الروم وهو خلاف ما مشى عليه
الشارح في كتاب الغصب من انه يضمن صاحب الاكثر قيمة الاقل وقد مننا الكلام عليه هناك فراجع (قوله
بطلبها) الاوضح قول الزيلعي ان طلبت (قوله ولها) معطوف على نفسه أي ولو عمر لها الخ (قوله
كما افاده شيخنا) أي الرملي في حاشية المنع وقال بعده لكن ذكر في الفوائد الزينية من كتاب الغصب اذا تصرف
في ملك غيره ثم ادعى انه كان باذنه فالقول للمالك الا اذا تصرف في مال امرأته فماتت وادعى انه كان باذنها وانكر
الوارث فالقول للزوج كذا في القنية اه فقطضاه انه اذا عمر دار زوجته لها فماتت وادعى انه كان باذنها يرجع
في تركتها بما انفق وانكر بقية الورثة اذنها ان القول قوله ووجهه شهادة العرف الظاهر له تأمل اه (قوله
وتقدم في الغصب) لم أره فيه وانما تقدم فيه ما ذكرناه عن الفوائد الزينية آنفاً (قوله فله ان يتزوجها) والعذر
له في رجوعه عن ذلك انه مما يخفى عليه فقد يظهر له به اقراره خطأ الناقل وهذه من المسائل التي اغتفروا
فيها التساكن افاده في المنع (قوله وهل يكون الخ) هذه المسألة وقعت في زمن شيخ الاسلام ابن الشحنة
فافتى بانه لا يكون ثباتاً وخالفه بعض معاصريه ووقع نزاع طويل وعقد لها مجالس بأمر السلطان قايتباي

والامر الى ان عرضت النقول على شيخ الاسلام القاضي زكريا بن نحواريهين كتابا فاجاب بان صريح
 هذه النقول ومنطوقها ان الثابت لا يحصل الا بقوله هو حق أو نحوه وليس في صريحها ان التكرار كذلك نعم
 يؤخذ من قول المبسوط ولكن الثابت على الاقرار كالمجدد له بعد العقد انه اذا أقرب ذلك قبل العقد ثم أقربه
 بعده يقوم مقام قوله هو حق ونحوه وقدمت الكلام على ذلك مبسوطا في كتاب الرضاع فراجع (قوله
 خلاف مبسوط في المبسوط الخ) قد علمت انه ليس في المبسوط بيان الخلاف وان المفهوم منه ان التكرار
 يثبت به الاصرار فنقول الشارح لا يثبت صوابه حذف لا ولو قال صريح النقول ان التكرار لا يثبت به الاصرار
 لكان أحسن (قوله لانه نسب) أي انزع وقد دخل بينه وبين ضياع حقه فعل فاعل مختار وهو هرويه
 فلا يضاف اليه التلف كما اذا حل قيد العبد فابق زيلعي (قوله أو اضربك خمسين) أي فأكثر فلو قال
 له احببك شهرا أو اضربك ضربة فهو ضامن لان دفع المال للغير لا يجوز الا لخوف التلف لكن تقدم في الاكراه
 ان امر السلطان اكراه تأمل (قوله فدفعه) أما اذا دفع من مال نفسه فلا رجوع له كما تقدم ما يفيد
 ط (قوله لانه مكره) قال العلامة المقدسي فلو ادعى ذلك أي الاخذ منه كرها هل يكتبني منه باليمين أم لا بد
 من برهان يحتاج الى بيان جوى أقول مقتضى كونه آمينا انه يصدق باليمين كما لو ادعى الهلاك تأمل (قوله
 الاجازة تلحق الافعال) هذا هو الصحيح وتقدم الكلام عليه أوائل كتاب الغصب (قوله فاجاز المالك غصبه)
 الذي في العمادية وغيرها غصب شيئا وقبضه فاجاز المالك قبضه الخ وهو انسب من قوله غصبه (قوله لا يبرأ
 عن الضمان ما لم يحفظ) مفهومه انه لو لم ينتفع به يبرأ بمجرد الامر ولعل المراد انه اذا انتفع به ودام على الانتفاع
 كما لو غصب ثوبا قلبه فاذا امره بالحفظ لا يبرأ حتى يترعه ويحفظه أما لو نزع قبل الامر وحفظه فأمره
 بالحفظ فالظاهر انه يبرأ لانه بدوامه على الانتفاع بعد الامر متعدد بخلاف ما لو نزع قبله هذا ما ظهر لي وأفاد
 ط نحوه (قوله وضع منجلا) بكسر الميم ما يخصص به الزرع مغرب (قوله قيد اتفاني الخ) مشى عليه
 المصنف في المنح أيضا والمعنى به ما للزبلي ومقتضى ما تقدمه الشارح في الذبايح انه لا احتراز حيث قال ونشترط
 التسمية حال الذبح أو الرمي لصيد أو الارسال أو حال وضع الحديد لحمار الوحش اذا لم يتعد عن طلبه اه وانظر
 ما كتبه ههنا وفي كتاب الصيد (قوله كره تحريما) لما روى الاوزاعي عن واصل بن أبي جيلة عن مجاهد
 قال كره رسول الله صلى الله عليه وسلم من الشاة الذكروا لا شين والقبل والغدة والمرارة والمثانة والدم قال
 أبو حنيفة الدم حرام وكره الستة وذلك لقوله عز وجل حرمت عليكم الميتة والدم الاية فلما تناول النص قطع
 بتحريمه وكره ما سواه لانه مما تستخصه النفس وتكرهه وهذا المعنى سبب الكراهية لقوله تعالى ويحرم عليهم
 الخبائث زيلعي وقال في البدائع آخر كتاب الذبايح وما روى عن مجاهد فالمراد منه كراهية التحريم بدليل
 انه جمع بين الستة وبين الدم في الكراهية والدم المسفوح محرم والمروى عن أبي حنيفة انه قال الدم حرام وكره
 الستة فاطلق الحرام على الدم وسعى ما سواه مكرها لان الحرام المطلق ما ثبتت حرمة بدليل مقطوع
 به وهو المقر من الكتاب قال الله تعالى أود ما مسقوا واثقوا الاجماع على حرمة وأما حرمة ما سواه من
 الستة فثبت بدليل مقطوع به بل بالاجتهاد وبظاهر الكتاب المحتمل للتأويل أو الحديث فلذا فصل فسمى الدم
 حراما وذا مكرها اه أقول وهو ظاهر اطلاق المتن الكراهية (قوله وقيل تنزيها) تعالى صاحب
 القنية فانه ذكر ان الذكرا والغدة لو طبخ في المرقاة لا تكره المرقاة وكره هذه الاشياء كراهية تنزيه لا تحريم اه
 واختار في الوهبانية ما في القنية وقال ان فيه فائدتين احدهما ان الكراهية تنزيهية والاخرى انه لا يكره أكل
 المرقاة واللحم اه نقله عنه ابن الشحنة في شرحه واقره (قوله والاول أوجه) لما قد سناه من استدلال الامام
 بالاية وأيضا فكل كلام صاحب القنية لا يعارض ظاهر المتن وكلام البدائع (قوله من الشاة) ذكر الشاة
 اتفاق لان الحكم لا يختلف في غيرها من المأكولات ط (قوله الحياء) هو الفرج من ذوات الخف والظلف
 والسباج وقد قصر تماموس (قوله والغدة) بضم الغين المجبة كل عقدة في الجسد اطلق بها ثم وكل
 قطعة صلبة بين العصب ولا تكون في البطن كما في القماموس (قوله والدم المسفوح) أما الباقي في العروق
 بعد الذبح فانه لا يكره (قوله في بيت) وقبله بيت اخر ذكر في المنح وهو ويكره اجزاء من الشاة سبعة فخذها
 فقد أو ضمتها لك بالعدد (قوله فقل ذكرا الخ) كذا في النسخ وعليه فالمعدودة ستة والظاهر ان أصل البيت حيا

خلاف مبسوط في المبسوط
 وحاصله ان التكرار لا يثبت به
 الاقرار (ولو اخذ) رجل (غربة
 قترعه انسان من يده لم يضمن)
 لانه نسب (وكذا اذا دل الدارق
 على مال غيره أو امسك هاربا
 من عدوه حتى قتله) عدوه لما
 قلنا (في يده مال انسان فقال
 له سلطان ادفع الى هذا المال
 والا) تدفعه الى (اقطع يدك
 أو اضربك خمسين فدفعه لم يضمن)
 الدافع لانه مكره (قال تركت
 دعوى على فلان وفوتت
 امرى الى الآخرة لا تسمع دعواه
 بعده) أي بعد هذا القول ذكره
 في القنية (الاجازة تلحق الافعال)
 على الصحيح (فلو غصب عينا
 لانسان فاجاز المالك غصبه
 صح) اجازته وحيثئذ (قبراً
 الغاصب عن الضمان) ولو انتفع
 به فأمره بالحفظ لا يبرأ عن الضمان
 ما لم يحفظ وتماه في العمادية
 (وضع منجلا في الصحراء ليصيد
 به جارا وحش وسعى عليه فجاء
 في اليوم الثاني) قيد اتفاني
 اذ لو وجدته ميتا من ساعته لم يحل
 زيلعي (ووجد الجار مجروحاً ميتاً
 لم يؤكل) لان الشرط ان يذبحه
 انسان أو يجرحه والا فهو
 كالنطيحة (كره تحريماً) وقبل
 تنزيهاً والاول أوجه (من الشاة
 سبع الحياء والخصية والغدة
 والمرارة والدم المسفوح
 والذكر) للآثار الواردة في كراهية ذلك
 وجعلها بعضهم في بيت واحد فقال
 فقل ذكروا الاثنان مثانة
 كذا الدم ثم المرارة والغدة

وقال غيره

إذا ما ذكيت شاة فكلمها

سوى سبع ففيهن الوبال

نخاء ثم خاء ثم غين

ودال ثم ميمان وذال

(للقاضي اقراض مال الغائب

والطافل واللقطة) بشروط

تقدمت في القضاء (بخلاف

الاب والوصي والملتقط) الا اذا

انشدها حتى ساغ تصدقه

فاقراضه أو ولي زبلي (قال ان

كان الله يعذب المشركين فامراته

طالق قالوا لا تطلق امراته لان

من المشركين من لا يعذب) كذا

في الخائنة وظاهر توجيهه ان

المراد بهذا البعض من يصدق

عليه المشرك في الجلد بان يكون

مشركا في عمره ثم يختم له بالحسن

أو اطفال المشركين فانهم مشركون

شرا واذا ثبت ان البعض لا يعذب

وهي سالبة جزئية لم تصدق الموجبة

الكلية القائلة كل مشرك يعذب

قاله المصنف وقد أورد هذا

اللفظ على غير هذا الوجه ابن

وهبان فقال وهل قائل لا يدخل

النار كافر * ولكننا بالمؤمنين

نعمر * قال ومعناه ان الكفار

لما يرون النار يؤمنون بالله تعالى

ورسوله ولا ينفعهم قال تعالى

فلم يك ينفعهم ايمانهم لما راوا باسنا

ولعجز البيت معنى آخر وهو ان

عمارها خزنتها القاطنون بأمرها

وهم مؤمنون فني البيت سؤالان

قال ابن الشحنة وعندى ان هذا

ما ينكر ذكره والتلفظ به ولا ينبغي

ذكر الخ (قوله وقال غيره) أي بطريق الرمز ومثله قولي * ان الذي من المذكرة رمي * يجمعه حروف فخذ مدغم *
 (قوله اذا ما ذكيت) بالبناء للمجهول والتاء علامة التأنيث (قوله واللقطة) قيده بعضهم بغير لقطة
 الذي فليس للقاضي اقراضها لقولهم لا يجوز التصديق بها بل يضعها في بيت المال لان الاقراض قرينة والذي
 ليس من أهل القرب اهـ واطلق في اقراضه اللقطة فشمل اقراضها من الملتقط وغيره وقول البحر من الملتقط
 الظاهر انه غير قيد تأمل (قوله بشروط تقدمت في القضاء) حيث قال من ملئ مؤتمن حيث لا وصي ولا من
 يقبله مضاربة ولا مستغلا يشترط اهـ وقوله حيث لا وصي ذكره صاحب البحر بحشا وفيه كلام يعلم من محله
 (قوله بخلاف الاب الخ) فان اقراضوا لعجزهم عن التحصيل بخلاف القاضي ويستثنى اقراضهم للضرورة
 كحرق ونهب فيجوز اتصافا بغير كذا ذكره الشارح في القضاء وما ذكره المصنف من ان الاب كلوصي
 لا كلقاضي هو احد قولين صحيحين وعليه المتون فكان المعتمد كما أفاده في البحر (قوله الا اذا انشدها الخ)
 ذكره الزبلي بصيغة ينبغي فالظاهر انه بحث منه لكنه يوهم انه لا يضمن اذا لم يجز صاحبها كلقاضي مع انه لا يمكن
 الحاق الاقراض بالتصدق الا اذا قلنا بالضممان (قوله فاقراضه أولى) أي اقراضه من فقير زبلي (قوله
 وظاهر توجيهه الخ) عبارة المنع وظاهر التوجيه المفهوم من كلام الامام قاضي خان ان المراد بالمشركين
 في الشرط المذكور الجميع فاذا قال في تعديله لان من المشركين من لا يعذب فيمكن ان يراد بهذا البعض من
 يصدق عليه المشرك في الجملة الخ فتنبه (قوله بهذا البعض) أي الذي دلت عليه من التبعية (قوله
 فانهم مشركون شرعا) أي بطريق التبعية منح فانهم يعاملون شرعا معاملة اباؤهم أما حكمهم في الآخرة
 ففيه اقوال عشرة أحدها انهم خدم أهل الجنة والمشهور عن الامام التوقف (قوله لم تصدق الموجبة الكلية)
 أي فلا يثبت لانه علق الطلاق على كونه المشركين جميعا عذيين ولم يتحقق منح أي جلالا لعل على
 الاستغراق (قوله وهل قائل) أي هل يوجد قائل والجملة بعده مقول القول وكافر فاعل يدخل (قوله
 فني البيت سؤالان) وهما عدم دخول النار وكفر ودخول المؤمنين النار (قوله ولا يقبل تأويل قائله)
 مقتضاه انه يحكم عليه بالكفر وفيه نظر لما تقرره لو كان وجوه توجب الكفر ووجه واحد ينفعه فعلى المفتي
 الميل لما ينفع ولا سيما عند وجود القرينة كراداة الاغراض والتعمية كقوله عليه الصلاة والسلام لا امرأة مازحا
 ان الجنة لا يدخلها عجوز (قوله قلت هذا) أي ما في الشطر الثاني (قوله فكيف الاول) أي ما في المتن
 المساوي لما في الشطر الاول (قوله ثم رأيت شيخنا قال) أي معترضه على المصنف في حاشية المنع حيث
 نقل كلام ابن الشحنة فالضهير في نقله لكلام ابن الشحنة وفي قضى ونفسه للمصنف فانهم لم يكن كان ينبغي
 للشارح ان يصرح بان المصنف نقل كلام ابن الشحنة حتى يتعين مرجع الضمائر (قوله آله) بمدة الهمة
 فعل ماض من الايلام والجملة صفة لتشديد (قوله وقال أهل النظر) أي المعرفة منح (قوله وحكما)
 الحكمي يقطع الاكثر ولم يوجد ط (قوله حاربهم الامام) كما لو تركوا الاذان منح (قوله ووقته) أي
 ابتداء وقته مسكين أو وقته المستحب كما نقل عن شرح باكير على الكثر (قوله غير معلوم) أي غير مقدر
 بمدة وقد عدل الشارح عما جزم به المصنف كالمكثرت ليكون المتن جاريا على قول الامام كعادة المتون (قوله
 وقيل سبع) لانه يؤمر بالصلاة اذا بلغها فيؤمر بالختان حتى يكون ابلغ في التنظيف فانه في الكافي زاد في خزانة
 الاكل وان كان اصغر منه فحسن وان كان فوق ذلك قليلا فلا بأس به وقيل لا يحتج حتى يبلغ لانه للطهارة ولا تجب
 عليه قبل ط (قوله وقيل عشر) لزيادة أمره بالصلاة اذا بلغها (قوله وهو الاشبه) أي بالقصة زبلي وهذه
 من صيغ التصحيح (قوله وقال أبو حنيفة الخ) الظاهر انه لا يخالف ما قبله بناء على قاعدة الامام من عدم
 التقدير فيما لم يرد به نص من المقدرات وتفويضها الى الرأي تأمل ونقله عن الامام تأييدا لما اختاره أولا

ان يدقن ويسطر ولا يقبل تأويل قائله انتهى قلت هذا مع وضوح وجهه تكلم فيه فكيف الاول فلا تغفل ثم رأيت شيخنا قال قد قضى بنقله على نفسه
 بالانكار وانه ما كان له ان يدقنه وبالله التوفيق (صبي حشفته ظاهرة بحيث لو رآه انسان ظنه محتونا ولا تقطع جلدة ذكره لا بتشديد الهمزة ترك على حاله
 كشخ اسم وقال اهل النظر لا يطبق الختان) ترك أيضا (ولو ختن ولم تقطع الجلدة كلها ينظر فان قطع اكثر من النصف كان ختنا وان قطع النصف
 فادونه لا يكون ختنا) يعنده لعدم الختان حقيقة وحكما (والاصل ان الختان سنة) كما جاء في الخبر (وهو من شعائر الاسلام) وخصائصه (قلوا اجتمع
 أهل بلدة على تركه حاربهم) الامام فلا يترك الا لعذر وعذر شيخ لا يطبقه ظاهر (ووقته غير معلوم) وقيل سبع سنين كذا في المتن وقيل عشر وقيل
 اقصاء اثنتا عشرة سنة وقيل العبرة بطاقته وهو الاشبه وقال أبو حنيفة لا علم لي بوقته

فلان كرا فافهم (قوله عنهم) أي عن الصاحبين (قوله وختان المرأة) الصواب خفض لانه لا يقال في حق المرأة وختان وانما يقال خفاض جوى (قوله بل مكرمة للرجال) لانه الذي الجماع زيلعي (قوله وقيل سنة) جزم به البزازي معللا بانه نص على ان الخنثى تحت ولو كان ختانا مكرمة لم تحت الخنثى لاحتمال ان تكون امرأة ولكن لا كالسنة في حق الرجال اه اقول ختان الخنثى لاحتمال كونه رجلا وختان الرجل لا يترك فلذا كان سنة احتياطا ولا يفيد ذلك سنة للمرأة تأمل وفي كتاب الطهارة من السراج الوهاج اعلم ان الختان سنة عندنا للرجال والنساء وقال الشافعي واجب وقال بعضهم سنة للرجال مستحب للنساء لقوله عليه الصلاة والسلام ختان الرجال سنة وختان النساء مكرمة ولو كان للصبي ذكر ان فان كانا عاملين ختنا ولو أحدهما فقط ختن خاصة ويعرف العامل بالبول والانتشار والخنثى المشكل يحتن من الفرجين ليقتع اليقين واجرة ختان الصبي على أبيه ان لم يكن له مال والعبد على سيده ومن بلغ غير محتون أجبره الحاكم عليه فان مات فهو هدر لموته من فعل ما ذون فيه شرعا اه ملخصا (قوله وفي الرسل الخ) صريح في ان ساما وحنظلة مرسلان ط (قوله شيت ادريس) بلاتوين كسام وهود (تمة) قيل السبب في الختان ان ابراهيم عليه الصلاة والسلام لما ابتلى بالترويع بذبح ولده أحب ان يجعل لكل واحد ترويعا يقطع عضو وارقة دم وابتلى بالصبر على اسلام الآباء ابناهم تأسيسا به عليه الصلاة والسلام وقد اختن ابراهيم عليه السلام وهو ابن ثمانين سنة أو مائة وعشرين والاول اصح وجع بان الاول من حين النبوة والثاني من حين الولادة واختن بالقدم اسم موضع وقيل آلة التجار وقد اختلف الرواة والحفاظ في ولادة بيننا صلى الله عليه وسلم محتونا ولم يصح فيه شيء واطال الذهبي في رد قول الحاكم انه تواترت به الرواية وقد ثبت عندهم ضعف الحديث به وقال بعض المحققين من الحفاظ الاشبه بالصواب انه لم يولد محتونا (قوله وبط قرخته) أي شقها من باب قتل (قوله وغيره) أي غير المذكور من الكي والبط (قوله وهرة تضر) كما اذا كانت تأكل الحمام والدجاج زيلعي (قوله ويذبحها) الظاهر ان الكلب مثلها تأمل (قوله يكره احراق جراد) أي تحريقها ومثل القمل البرغوث ومثل العقرب الحية ط (قوله والثناء القملة ليس بأدب) لانها تؤذي غيره ويورث النسيان وفيه تعذيب لها بجوعها ط أما البرغوث فيعيش في التراب (قوله وجازت المسابقة) أي بشرط ان تكون الغاية مما يحتملها الفرس وان يكون في كل واحد من الفرسين احتمال السبق أما اذا علم ان أحدهما يسبق لا محالة فلا يجوز لانه انما جاز للعاجلة الى الرياضة على خلاف القياس وليس في هذا الايجاب المال للغير على نفسه بشرط لا منفعة فيه فلا يجوز اه زيلعي (قوله والرمي) أي بالسهم (قوله ليرتاض للجهاد) أفاد انه مندوب كما صرح به في الخطر وانه للتلهي مكروه وأما حديث لا تحضر الملائكة شيئا من الملهي سوى النضال أي الرمي والمسابقة فالظاهر ان تسميته لهو والمساومة الصورية تأمل (قوله وحرم شرط الجعل من الجانيين) بان يقول ان سبق فرسك فلك على كذا وان سبق فرسي فلي عليك كذا زيلعي (قوله الا اذا دخل محلا) المناسب ادخلا وصورته ان بقولا لثالث ان سبقتنا فالما لان لك وان سبقنا فلا شيء لنا عليك ولكن الشرط الذي شرطاه بينهما وهو ان سبق كان له الجعل على صاحبه باق على حاله فان غلبها أخذ المالك وان غلبه فلا شيء لهما عليه وبأخذ أيهما غلب المال المشروط له من صاحبه زيلعي (قوله بشرطه) وهوان يكون فرس المحلل كفوا لفرسهما يجوز ان يسبق أو يسبق (قوله ولا يجوز الخ) قاله الزيلعي ومثله في الخيانة والذخيرة وغيرهما لكن جزم الشارح في كتاب الخطر والاباحة بان البغل والحمار كالفرس وعزاه الى الملتقى والمجمع قلت ومثله في المختار والمواهب وغيرهما واقتره للمصنف هناك خلافا لما ذكره هنا وتقدم تمام الكلام عليه في كتاب الخطر فراجع (قوله وعنامه في الزيلعي) حيث ذكر انه لو قال واحد من الناس لجامعة من الفرس ان أول اثنين من سبق فله كذا من مال نفسه أو قال للرماة من أصاب الهدف فله كذا جاز لانه من باب التسفيل فاذا كان التسفيل من بيت المال كالسلب ونحوه يجوز فإظنك بخالص ماله وعلى هذا الفقهاء اذا تنازعوا في المسائل وشرط للمصيب منهم جعل جازا اذا لم يكن من الجانيين على ما ذكرنا في الخيل اذا تعلم في البابين يرجع الى تقوية الدين واعلاء كلمة الله تعالى والمراد بالجواز المذكور في باب المسابقة الحل دون الاستحقاق حتى لو امتنع المغلوب من الدفع لا يجبره القاضي ولا يقضي عليه به اه (قوله ولا يصلى على غير الانبياء الخ) لان في الصلاة من

ولم يرد عنهم فيه شيء فلذا اختلفت المشايخ فيه وختان المرأة ليس سنة بل مكرمة للرجال وقيل سنة وقد جمع السيوطي من ولد محتونا من الانبياء عليهم الصلاة والسلام فقال وفي الرسل محتون لعمره خلقه ثمان وتسع طيبون أكارم وهم زكريا شيت ادريس يوسف وحنظلة عيسى وموسى وآدم ونوح شعيب سام لوط وصالح سليمان يحيى هود يس خاتم (ويجوز كي الصغير ويط قرخته وغيره من المداواة للمصلحة) (ويجوز) فصد البهائم وكبها وكل علاج فيه منفعة لها وجاز قتل ما يضر منها ككلب عقور وهرة تضر (ويذبحها) أي الهرة (ذبحا) ولا يضر بها لانه لا يفيد ولا يحرقها وفي المبتغي يكره احراق جراد وقتل وعقرب ولا بأس باحراق حطب فيها نمل والقاء القملة ليس بأدب (وجازت المسابقة بالفرس والابل والارجل والرمي) ليرتاض للجهاد (وحرم شرط الجعل من الجانيين) الا اذا دخل محلا بشرطه كما مر في الخطر (لا) يحرم (من احد الجانيين) استعسانا ولا يجوز الاستباق في غير هذه الاربعة كالبغل والجعل وأما بلا جعل فيجوز في كل شيء وعنامه في الزيلعي (ولا يصلى على غير الانبياء ولا على غير الملائكة الا بطريق التبسم)

التعظيم ما ليس في غيرهما من الدعوات وهي زيادة الرحمة والقرب من الله تعالى ولا يليق ذلك بمن يتصور منه الخطايا والذنوب الاتباعان يقول اللهم صلى على محمد وآله وصحبه وسلم لأن فيه تعظيم النبي صلى الله عليه وسلم زيلعي واختلف هل تذكره تحريما أو تنزيها أو خلاف الأولى وصحح النووي في الإذكار الثاني لكن في خطبة شرح الاشياء للبيري من صلى على غيرهم أم وصكره وهو الصحيح وفي المستصفي وحديث صلى الله على آل أبي أوفى الصلاة حقه فله أن يصلي على غيره ابتداء أو ما الغير فلا اهـ وأما السلام فنقل اللقاني في شرح جوهرة التوحيد عن الإمام الجويني أنه في معنى الصلاة فلا يستعمل في الغائب ولا يفرد به غير الأنبياء فلا يقال على عليه السلام وسواء في هذا الأحياء والأموات إلا في الحاضر فيقال السلام أو سلام عليك أو عليكم وهذا مجمع عليه اهـ أقول ومن الحاضر السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين والظاهر أن العلة في منع السلام ما قاله النووي في علة منع الصلاة أن ذلك شعار أهل البدع ولأن ذلك مخصوص في لسان السلف بالأنبياء عليهم الصلاة والسلام كما أن قولنا عز وجل مخصوص بالله تعالى فلا يقال محمد عز وجل وإن كان عزيزا جليلا ثم قال اللقاني وقال القاضي عياض الذي ذهب إليه المحققون وأميل إليه ما قاله مالك وسفيان واختاره غير واحد من الفقهاء والمتكلمين أنه يجب تخصيص النبي صلى الله عليه وسلم وسائر الأنبياء بالصلاة والتسليم كما يخص الله سبحانه عند ذكره بالتقديس والتزينة ويذكر من سواهم بالغفران والرضى كما قال الله تعالى رضي الله عنهم ورضوا عنه يقولون ربنا اغفر لنا ولاخواننا الذين سبقونا بالإيمان وأيضا فهو أمر لم يكن معروفا في الصدر الأول وإنما أحدثه الرافضة في بعض الأئمة والتشبه بأهل البدع منهي عنه فوجب مخالفتهم اهـ أقول وكراهة التشبه بأهل البدع مقررة عندنا أيضا لكن لا مطلقا بل في المذموم وفيما قصد به التشبه بهم كما قدمه الشارح في مفسدات الصلاة (قوله قولان) قال بعضهم لا يجوز لأنه ليس فيه ما يدل على التعظيم مثل الصلاة ولهذا يجوز أن يدعى به لغير الأنبياء والملائكة عليهم السلام وهو مرحوم قطعاً فيكون تحصيل الحاصل وقد استغنيا عن هذه الصلاة فلا حاجة إليها وقال بعضهم يجوز لأن النبي صلى الله عليه وسلم كان من أشوق العباد إلى مزيد درجة الله تعالى ومعناها معنى الصلاة فلم يوجد ما يمنع من ذلك زيلعي والصحيح الجواز كما ذكره الزيلعي في كتاب الصلاة وقال في البحر روى عن بعض المشايخ أنه قال ولا يقول أرحم محمد أو أكثر المشايخ على أنه يقوله للتوارث وقال السرخسي لا بأس به لأن الأثر ورد به من طريق أبي هريرة وابن عباس ولأن أحداً وإن جل قدره لا يستغنى عن رجة الله تعالى اهـ (قوله وجوز السبوطي تعالى استقلالاً) أي مضموماً إلى الصلاة والسلام لا وحده فجوز اللهم صل على محمد وأرحم محمد ولا يجوز أرحم محمد بدون الصلاة (قوله فليكن التوفيق) أي يحمل القول بالجواز على التبعية والقول بعدمه على الابتداء ويخالفه ما في البحر حيث قال ومحمل الخلاف في الجواز وعدمه إنما هو فيما يقال مضموماً إلى الصلاة والسلام كما أفاده شيخ الإسلام ابن حجر فلذا اتفقوا على أنه لا يقال ابتداء رجة الله اهـ قال ط وينبغي أن لا يجوز غفر الله له وسامحه لما فيه من إيهام نقص اهـ أقول وكذا عفا عنه وإن وقع في القرآن لأن الله تعالى له أن يخاطب عبده بما أراد كما لا يليق أن يخاطب الرعية الأمر بما يخصهم به الملوك ولم أر من تعرض للترحم على الملائكة فليراجع (قوله ويستحب الترضي للصحابه) لأنهم كانوا يسألون في طلب الرضى من الله تعالى ويجهتدون في فعل ما يرضيه ويرضون بما يلحقهم من الابتلاء من جهته أشد الرضى فهو لأحق بالرضى وغيرهم لا يلحق أدناهم ولو اتفق ملء الأرض ذهباً زيلعي (قوله وكذا من اختلف في نبوته) قال النووي والذي أراه أن هذا أي الدعاء بالصلاة لا بأس به وإن ارجح أن يقال رضي الله عنه لأنه مرتبة غير الأنبياء ولم يثبت صكونها ما نبين اهـ وظاهر قول المتن ولا يصلي على غير الأنبياء والملائكة وكذا كلام القاضي عياض السابق أنه لا يدعى له بالصلاة لكن ينبغي عدم الأتم به لشبهة الاختلاف (قوله وقيل يقال الخ) أي لتكون الصلاة عليه تبعاً فيكون مما لا خلاف فيه وهو وجبه كما لا يخفى على النبيه (قوله والعباد) بالضم جمع عابد (قوله وقال الزيلعي الخ) لا يخالف ما قبله إلا في قوله ولمن بعدهم بالمغفرة والتجاوز (تنبيه) يكره الجدل في أن لقمان وذا القرنين وذا الكفل أنبياء أم لا وينبغي أن لا يسأل الإنسان عما لا حاجة إليه كأن يقول كيف هبط جبريل وعلى أي صورة رآه النبي صلى الله عليه وسلم وحين رآه على صورة البشر هل بقي ملكاً أم لا وابن

لوهل يجوز الترحم على النبي قولان زيلعي قلت وفي الذخيرة أنه يكره وجوز السبوطي تعالى لا استقلالاً فليكن التوفيق وبالله التوفيق (ويستحب الترضي للصحابه) وكذا من اختلف في نبوته كذا القرنين ولقمان وقيل يقال صلى الله على الأنبياء وعليه وسلم كما في شرح المقدمة للقرماني (والترحم للتابعين ومن بعدهم من العلماء والعباد وسائر الأخيار وكذا يجوز عكسه) وهو الترحم للصحابه والترضى للتابعين ومن بعدهم (على الرابع) ذكره القرماني وقال الزيلعي الأولى أن يدعو للصحابه بالترضى وللتابعين بالرحمة ولمن بعدهم بالمغفرة والتجاوز

(والاعطاء باسم النيروز والمهرجان لا يجوز) أى الهدايا باسم هذين اليومين حرام (وان قصد تعظيمه) كما يعظمه المشركون (يكفر) قال أبو حفص الكبير لو أن رجلاً عبد الله خمسين سنة ثم أهدى لمشرِك يوم النيروز بيضة يريد تعظيم اليوم فقد كفر وحبط عمله اه ولو أهدى لمسلم ولم يرد تعظيم اليوم بل جرى على عادة الناس لا يكفر وينبغي ان يفعله قبله أو بعده نصياً للشبهة ولو شرب فيه مالم يشتره قبله ان أراد تعظيمه كفر وان أراد الاكل والشرب والتنعيم لا يكفر زيلعي (ولا لباس لبس القلائس) غير حرير وكرباس عليه ابريسم فوق أربع أصابع سراجية وصح انه حرم لبسها (وندى لبس السواد وارسال ذنب العمامة بين كتفيه الى وسط الظهر) وقيل لموضع الجلوس وقيل شبر (ويكره) أى للرجال كما مر في باب الكراهية (لبس المعصفر والمنعصر) لقول ابن عمر رضى الله عنهما نارا رسول الله صلى الله عليه وسلم عن لبس المعصفر وقال اياكم والاحمر فانه زى الشيطان ويستحب التجميل واباح الله الزينة بقوله تعالى قل من حرم زينة الله التي اخرج لعباده الآية وخرج صلى الله عليه وسلم وعليه رداء قيمته ألف دينار زيلعي (وللشباب العالم ان يتقدم على الشيخ الجاهل) ولو قرشياً قال تعالى والذين آتوا العلم درجات فالرافع هو الله فن يضعه يضعه الله في جهنم وهم أولو الامر على الاصح وورثه الانبياء بلا خلاف (اختص بالاجل التزين للنساء والجوارى جاز) في الاصح ويكره بالسواد وقيل لا ومرت في الحظر

الجنة والنار ومتى الساعة ونزول عيسى واسماعيل أفضل أم اسحق وايهما الذبيح وفاطمة أفضل من عائشة أم لا وابو النبي كنانا على أى دين وما دين أبي طالب ومن المهدى الى غير ذلك مما لا تجب معرفته ولم يرد التكليف به ويجب ذكره صلى الله عليه وسلم باسماء معظمة فلا يجوز ان يقال انه فقير غريب مسكين فريد طويل ويجب تعظيم العرب خصوصاً أهل الحرم خصوصاً أولاد المهجرين والانصار خصوصاً أولاد الخلفاء الاربعة مقدسي عن خزائن الاكل (قوله والاعطاء باسم النيروز والمهرجان) بان يقال هدية هذا اليوم ومثل القول النية فيما يظهر ط والنيروز اقول الربيع والمهرجان اقول الخريف وهما يومان يعظمهما بعض الكفرة ويتهادون فيهما (قوله ثم أهدى لمشرِك الخ) قال في جامع الفصولين وهذا بخلاف ما لو اتخذ مجوسى دعوة لخلق رأس ولده فحضر مسلم دعوته فاهدى اليه شيئاً لا يكفر وحكى ان واحداً من مجوس سريل كان كثير المال حسن التعهد بالمسلمين فاتخذ دعوة لخلق رأس ولده فشهد دعوته كثير من المسلمين واهدى بعضهم اليه فشق ذلك على مفتيهم فكتب الى استاذهم على السغدى أن أدرك أهل بلده فقتلوا وشهدوا شعار المجوس وقص عليه القصة فكتب اليه ان اجابة دعوة أهل الذمة مطلقة في الشرع ومجازاة الاحسان من المروءة وحلق الرأس ليس من شعار أهل الضلالة والحقكم بردة المسلم بهذا القدر لا يمكن والاولى للمسلمين ان لا يوافقوهم على مثل هذه الاحوال لاظهار الفرح والسرور اه (قوله والتنعيم) عبارة الزيلعي والتنعيم بتشديد العين (قوله ولا لباس) من البؤس أى لاشدة عليه من جهة الشرع أو من البأس وهو الجراة أى لاجراة في مباشرة لانه امر مشروع وفي هذا دلالة على ان فاعله لا يؤجر ولا يثم به سوى عن المفتاح اه ط اقول والغالب استعماله فيما تركه أولى (قوله القلائس) جمع قلنسوة بنسخ القاف ذات الاذان تحت العمامة ط (قوله غير حرير الخ) رد على مسكين حيث قال لفظ الجمع يشمل قلنسوة الحرير والذهب والفضة والكرباس والسوداء والحرارة (قوله وصح انه عليه الصلاة والسلام لبسها) كذا في بعض النسخ ومثله في الدر المنثور أى لبس القلائس وقد عزاه المصنف والزيلعي الى الذخيرة وفي بعض النسخ وصح انه حرم لبسها أى قلائس الحرير والذهب تأمل (قوله وندى لبس السواد) لان محمداً ذكر في السير الكبير في باب الغنائم حديثاً يدل على ان لبس السواد مستحب وان من أراد ان يجدد الملف لعمامته ينبغي له ان يتقنها كورا كورا فان ذلك احسن من رفعها عن الرأس والقائم في الارض دفعة واحدة وان المستحب ارسال ذنب العمامة بين الكتفين وعمامة في الزيلعي (قوله وقال اياكم والاحمر) الذى في الزيلعي اياكم والحرة فانه زى الشيطان (قوله ويستحب التجميل الخ) قال عليه الصلاة والسلام ان الله تعالى اذا نعم على عبده أحب ان يرى أثر نعمته عليه وأبو حنيفة كان يتردى برداء قيمته اربع مائة دينار وكان يأمر أصحابه بذلك ويقول فان الناس ينظرون اليكم بعين الرحمة ومحمد كان يلبس الثياب النفيسة ويقول ان لى نساء وجوارى فازين نفسى كيلا ينظرن الى غيرى قيل للشيخ اليس عمر رضى الله عنه كان يلبس قميصاً عليه كذا رقعة فقال فعل ذلك لحكمة هي انه كان أسيراً للمؤمنين وعمله يقتدون به وربما لا يكون لهم مال يأخذون من المسلمين ذخيرة ملخصاً (قوله قيمته ألف دينار) تبع المصنف والذى في الزيلعي ألف درهم (قوله وللشباب العالم ان يتقدم الخ) لانه أفضل منه ولهذا يقدم في الصلاة وهي احدى اركان الاسلام وهي تالية الايمان زيلعي وصرح الرملى في فتاواه بحرمة تقدم الجاهل على العالم حيث اشعر بنزول درجته عند العامة بخالفته لقوله تعالى يرفع الله الذين آمنوا منكم والذين آتوا العلم درجات الى ان قال وهذا مجمع عليه فالمتقدم ارتكب معصية فيعزر (قوله فن يضعه) أى يضع العالم (قوله وهم أولو الامر على الاصح) أى من الاقوال في تفسير قوله اطيعوا الله واطيعوا الرسول وأولى الامر منكم كما ذكره الزيلعي وفي المنع عن البرازية وقال الزندوسى حق العالم على الجاهل وحق الاستاذ على التلميذ واحد على السواء وهو ان لا يفتح الكلام قبله ولا يجلس مكانه وان غاب ولا يرد عليه كلامه ولا يتقدم عليه في مشيه وحق الزوج على الزوجة أكثر من هذا وهو ان تطيعه في كل مباح وعن خلف انه وقعت زلزلة فأمر الطلبة بالدعاء فقبل له فيه فقال خيرهم خير من خير غيرهم وشرهم شر من شر غيرهم (قوله جازي في الاصح) وهو مروى عن أبي يوسف فقد قال يعجبني ان تزين لى امرأتى كما يعجبها ان تزين لها والاصح انه لا بأس به في الحرب وغيره واختلفت الرواية في ان النبي صلى الله عليه وسلم فعله في عمره والاصح لا وفصل في المحيط بين

(كأبجوزان يأكل متكئا) في الصحيح لما روى أنه صلى الله عليه وسلم أكل متكئا مجمع الفتاوى (أحدته الزلزلة في بيته ففر إلى النساء لا يكسر به بل يستحب) لفرار النبي صلى الله عليه وسلم عن الحائض المائل (وإذا أخرج من بلدة بها الطاعون فإن علم أن كل شيء بقدر الله تعالى فلا بأس بأن يخرج ويدخل وإن كان عنده أنه لو خرج نجح ولو دخل ابتلى به كره له ذلك) فلا يدخل ولا يخرج صيانة لا اعتقاده وعليه حمل النهي في الحديث الشريف مجمع الفتاوى (فقيهه في بلدة ليس فيها غيره أفقه منه يريد أن يغزو ليس له ذلك) برازية وغيرها (قضى المديون الدين المؤجل قبل الحلول أو مات) فحل بموته (فأخذ من تركته لا يأخذ من المراجعة التي جرت بينهما إلا بقدر ما مضى من الأيام وهو جواب المتأخرين) قنية وبه أفتى المرحوم أبو السعود أفندي مفتي الروم وعلمه بالرفق للجانين وقد قدمته قبل فصل الفرض والله أعلم (فرع) في آخر الكنز ينبغي لحافظ القرآن في كل أربعين يوما أن يختم مرة والله أعلم

(كتاب الفرائض)

هي علم باصول من فقه وحساب تعرف حق كل من التركة والحقوق ههنا خمسة بالاستقراء لأن الحق إما للميت أو عليه أو لأولاد الأول التجهيز والثاني إمامان يتعلق بالذمة وهو الدين المطلق أو لا وهو المتعلق بالعين والثالث إمام اختياري وهو الوصية أو اضطراري وهو الميراث

الخضاب بالسواد قال عامة المشايخ أنه مكروه وبعضهم جوزه مروى عن أبي يوسف أمّا بالجرّة فهو سنة الرجال وسمي المسلمين اه منخ ملصا وفي شرح المشارق للأكل والختارانه صلى الله عليه وسلم خضب في وقت وتركه في معظم الاوقات ومذهبنان الصبيغ بالحناء والوسمة حسن كما في الخانية قال النووي ومذهبننا استحباب خضاب الشيب للرجل والمرأة بصفرة أو حرة وتحريم خضابه بالسواد على الأصح أقوله عليه الصلاة والسلام غيروا هذا الشيب واجتنبوا السواد اه قال الحموي وهذا في حق غير الغزاة ولا يحرم في حقهم للأرهاب ولعله يحمل من فعل ذلك من الصحابة ط (قوله كأبجوزان يأكل متكئا في الصحيح) قد منّا في الحظرانه لا بأس به في المختار رأى فكره أولى وهذا إذا لم يكن عن تكبر ولا فيحرم (قوله لما روى الخ) الذي في صحيح البخاري وغيره أنه عليه الصلاة والسلام قال لا آكل متكئا قال ابن حجر في شرح الشمايل عن النساء قال ما روى النبي صلى الله عليه وسلم يأكل متكئا ط لكن أخرج ابن أبي شيبة عن مجاهد أنه أكل متكئا مرة فان صح فهو زيادة مقبولة وبؤيدها ما أخرجه عن ابن شاهين عن عطاء بن يسار أن جبريل رأى النبي صلى الله عليه وسلم يأكل متكئا فنهاه وفسر الاكثرون الاتكاء بالميل على أحد الجانبين لأنه يضر بالأسكل وورد بسند ضعيف زجر النبي صلى الله عليه وسلم أن يعتد الرجل على يده اليسرى عند الأكل قال مالك رحمه الله وهو نوع من الاتكاء وفيه إشارة إلى أنه لا يختص بصفة بعينها اه ملخصا وبه علم أنه ان ثبت أنه صلى الله عليه وسلم أكل متكئا فقد تركه لما نهى عنه فليس فيه دليل على الجواز نعم ذكر بعض الشافعية أنه خاص به عليه الصلاة والسلام والأصح عندهم أنه عام قال العلقمي في شرح الجامع الصغير اختلف في صفة الاتكاء فقيل أن يتمكن في الجلوس للأكل على أي صفة كان وقيل أن يميل على أحد شقيه وقيل أن يعتد على يده اليسرى من الأرض والأقول المعتد وهو شامل للقولين والحكمة في تركه أنه من فعل ملوك العجم والمتعظمين وأنه أدى إلى كثرة الأكل وأحسن الجلوس للأكل الاتكاء على الوركين ونصب الركبتين ثم الجثي على الركبتين وظهور القدمين ثم نصب الرجل اليمنى والجلوس على اليسرى وتمايمه فيه (قوله وإذا أخرج من بلدة بها الطاعون) المناسب زيادة أو دخل ليناسب ما بعده ط (قوله ليس له ذلك) هذا في غير الجهاد المتعين لأن نفعه للمسلمين أكثر وأيام الجهاد حيث كان بهذه الصفة ط (قوله قضى المديون الخ) أفاد أن الدين إذا كان مؤجلا ففضاه المديون قبل حلول الأجل يجبر الدائن على القبول كما في الخانية (قوله لا يأخذ من المراجعة الخ) صورته اشترى شيئا بعشرة نقدا وباعه لا آخر بعشرين إلى أجل هو عشرة أشهر فاذا أقضاه بعد تمام خمسة أموات بعد ها يأخذ خمسة ويترك خمسة ط أقول والنظار أن مثله ما لو أقرضه وباعه سلعة بثمن معلوم وأجل ذلك فيحسب له من ثمن السلعة بقدر ما منى فقط تأمل (قوله وعلمه الخ) علمه الخاسر في التساعد عن شبهة الرباء لأنها في باب الرباء ملحقة بالحقيقة ووجهه أن الربح في مقابلة الأجل لأن الأجل وان لم يكن مالا ولا يقابله شيء من الثمن لكن اعتبروه مالا في المراجعة إذا ذكر الأجل بمقابله زيادة الثمن فلو أخذ كل الثمن قبل الحلول كان أخذه بلا عوض والله سبحانه وتعالى أعلم

(بسم الله الرحمن الرحيم كتاب الفرائض)

مناسبتة للوصية انما اخت الميراث ولو وقعها في مرض الموت وقسمه الميراث بعده ولذا أخر عنها ثم الفرائض جمع فريضة وهي ما يفترض على المكلف وفرائض الأهل ما يفرض كبنات محاض في خمس وعشرين وقد سمي بها كل مقدار فقيل لانصباء الموارث فرائض لانها مقدرة لأصحابها ثم قيل للعلم بمسائل الميراث علم الفرائض وللعالم به فرضي وفارض وفرائض مغرب (قوله هي علم باصول الخ) أي قواعد وضوابط تعرف أي تلك الاصول حق كل أي كل واحد من الورثة أي قدر ما يستحقه من التركة ولا ينبغي أن من تلك الاصول الموصوفة بما ذكر الاصول المتعلقة بالمنع من الميراث والحجب بل هي العدة في ذلك اذ بدونها لا تعرف الحقوق ولذا قالوا من لا مهارة له بها لا يحل له أن يقسم فريضة ودخل فيها معرفة كون الوارث ذافر أو عصبية أو ذارحم ومعرفة اسباب الميراث والضرب والتصحيح والعول والرد وغير ذلك فافهم والمراد بالفرائض السهام المقدرة كما مرفيد دخل فيه العصبية وذو الرحم لأن سهامهم مقدرة وان كانت بتقدير غير صريح وموضوعه التركات ونعائنه اتصال الحقوق لأربابها واركانه ثلاثة وارث ومورث وموروث وشروطه ثلاثة موت مورث حقيقة أو حكما

كفقدوا وتقدير الجنتين فيه غرة ووجود وارثه عند موته حيا حقيقة أو تقدير كالحمل والعلم بجهته ارثه واسبابه وموانعه ستأتي وأصوله ثلاثة الكتاب والسنة في ارث الام بشهادة المغيرة وابن سلة واجاع الامة في ارث أم الاب باجتهاد عمر رضي الله تعالى عنه الداخلة في عموم الاجماع وعليه الاجماع ولا مدخل للقياس هنا خلافا لمن زعمه في أم الاب وقد علمت جوابه واستمداده من هذه الاصول أفاده في الدر المنثور (قوله لان الله تعالى قسمه) الاولى قدره كما قال الزيلعي لانه معنى الفرض تأمل (قوله بنفسه) أي ولم يفوض تقديره الى ملك مقرب ولا نبي مرسل بخلاف سائر الاحكام كالصلاة والزكاة والحج وغيرها فان النصوص فيها مجملة كقوله تعالى اقيموا الصلاة وآتوا الزكاة والله على الناس حج البيت وانما السنة بينتها زيلعي (قوله لثبوتها بالنص لا غير) أراد بالنص ما يشمل الاجماع واحترز به عن القياس فانه لا يجري في الموارث لانه لا مجال له في المقدرات لظفاه وجه الحكمة في التخصيص بمقدار دون آخر ثم ان هذا كله للعللة والاولى ان يقول أو لثبوتها فيكون علته ثانيا لتسميته نصف العلم وقيل في وجه التسمية غير ما ذكره وقيل انه مما لا يدرك معناه فصدق بانه نصف العلم ولا نبحث عن وجهه ثم اعلم ان ما ذكره من الاوجه مبني على ان النصف يراد به احد قسمي الشيء فان كل شيء تحت نوعان أحدهما نصف له وان لم يتحددهما ومنه حديث أحد الطهور نصف الايمان وقول العرب نصف السنة حضر ونصفها سافر أي تنقسم زمانين وان تفاوتت عدتهما وقول شريح وقد قيل له كيف أصبحت فقال أصبحت ونصف الناس علي غضبان يريد انهم بين محكوم له راض ومحكوم عليه غضبان وقول الشاعر

اذا مت كان الناس نصفان شامت * وآخر راض بالذي كنت اصنع

وقول مجاهد المضمضة والاستنشاق نصف الوضوء أي انه نوعان مطهر لبعض الباطن ومطهر لبعض الظاهر أفاده ابن حجر في شرح الاربعين (قوله بالنص) أراد به ما يعم الاجماع (قوله أو بالضرورة) أي الارث والاختيار كالبيع والشراء وقبول الهبة والوصية (قوله وهل ارث الحي من الحي الخ) أي قبيل الموت في اخر جزء من اجزاء حياته والا قول زفر ومشايع العراق والثاني قول صاحبين وغرة الخلاف فيما لو تزوج بامة مورثه ولا وارث غيره فقال لها اذا مات مولاك فأنت حرة فعلى الاول تعتق لانه اضاف العتق الى الموت والملك ثابت له قبله وعلى الثاني لا تعتق لثبوت الملك بعده أفاده في شرح الوهبانية وتظهر الثمرة أيضا فيما لو علق الوارث طلاقها بموت مولاهما كما نص عليه البيهقي عن السراجية أقول وبه تظهر فائدة تصويرها بالزوج والافتعاق العتق لا يتوقف على الزوجية تأمل (قوله المعتمد الثاني) وكذا ذكر الطرابلسي في سكب الانهر ان عليه المعول لكن ذكر في الدر المنثور عن التاترخانية ان الاعتماد على الاول (قوله الخالية الخ) صفة كاشفة لان التركة في الاصطلاح ما تركه الميت من الاموال صافيا عن تعلق حق الغير بعين من الاموال كما في شروح السراجية واعلم انه يدخل في التركة الدية الواجبة بالقتل الخطأ وبالصلح عن العمد أو بانقلاب القصاص ما لا يعفو بعض الاولياء فتتضي منه ديون الميت وتنفذ وصاياه كما في الذخيرة (قوله بعينها) متعلق بقوله تعلق (قوله كالرهن الخ) مثال للعين التي تعلق بها حق الغير فاذا رهن شيئا وسله ولم يترك غيره فدين المرتهن مقدم على التجهيز فان فضل بعده شيء صرف اليه (قوله والعبد الجاني) أي في حياة مولاه ولا مال له سواء كان المجني عليه أحق به من المولى الا ان يفضل بعبد ارش الجنابة شيء (تنبيه) لو كان العبد الجاني هو المرهون قدم حق المجني عليه لانه اقوى لثبوتها على ذمة العبد وحق المرتهن في ذمة الراهن ومتعلق برقبة العبد لا في ذمته ذكره يعقوب باشا في حاشية شرح السراجية للسيد الشريف (قوله والمأذون المدبون) أي فاذا مات المولى ولا مال له سواء قدم الغرماء على التجهيز (قوله والمبيع المحبوس بالثمن) كما لو اشترى عبدا ولم يقبضه فأت قبل نقد الثمن فالبائع أحق بالعبد من تجهيز المشتري قال يعقوب باشا أما اذا كان المبيع في يد المشتري ومات عاجزا عن أداء الثمن فانه يسدأ برجوعه لا مطلقا بل اذا لم يتعلق به شيء من الحقوق اللازمة كما اذا كاتبه المشتري أو رهنه أو استولده أو جنى ذلك المبيع على غيره فانه حينئذ لم يثبت له حق الرجوع لما منع قوى حتى لو عجز المكاتب وعاد الى الرق أو فك الرهن أو فدى من الجنابة فله الرجوع لزوال ذلك المانع اه ونقل مثله ط عن حاشية عجم زاده على شرح السيد ثم قال وانظر هذا مع قولهم ان البائع

وسمى فرائض لان الله تعالى قسمه
بنفسه * وأوضحه وضوح النهار
بشمسه * قلت ولذا سماه صلى
الله عليه وسلم نصف العلم لثبوتها
بالنص لا غيرا مما غيره فبالنص
تارة وبالقياس اخرى وقيل اتعلقة
بالموت وغيره بالحياة أو بالضرورة
وغيره بالاختيار وهى ارث
الحي من الحي أم من الميت
المعتمد الثاني شرح وهبانية
(يبدأ من تركه الميت الخالية
عن تعلق حق الغير بعينها كالرهن
والعبد الجاني) والمأذون المدبون
والمبيع المحبوس بالثمن

اسوة الغرماء فيه عندنا اه أي فيما اذا قبض المشتري المبيع ولم يذكروا فيه الا خلافاً للشافعي كما تقدم
 قبل خيار الشرط والظاهر ان ما ذكرهنا مأخوذ من كتب الشافعية فليتنبه له (قوله والدار المستأجرة)
 فانه اذا أعطى الاجرة اولاً ثم مات الاجر صارت الدار رهناً بالاجرة سيد قال ط زاد في روح الشروح على
 ما ذكر العبد الذي جعل مهر رابعي اذا مات الزوج وهو في يده ولا مال له سواء فان الزوجة تقدم على تجهيز
 الزوج والمقبوض بالبيع الفاسد اذا مات البائع قبل الفسخ أي فان المشتري مقدم على تجهيز البائع (قوله
 وانما قدمت الخ) أي هذه الحقوق المتعلقة بهذه الاعيان والاصل ان كل حق يقدم في الحياة يقدم في الوفاة
 درم متقى وتقدم على التجهيز هو الذي جزم به في المعراج وكذا اشراح الكنز والسراجية بلى حكى بعض شراح
 السراجية الاتفاق عليه فها ذكره مسكين من ان ذلك رواية وان الصحيح تقديم التجهيز قال في الدر المنثور
 فيه بل تعليلهم يفيده انه ليس بتركة اصلاً اه أي فلا يرد على اطلاق المتن من انه يبدأ من التركة بالتجهيز (قوله
 بتجهيزه) وكذا التجهيز من تلزمه نفقته كولدات قبله ولو بطخه وكزوجته ولو غنية على المعتمد درم متقى (قوله
 بيم التكفين) كانه يشير الى ان قول السراجية يبدأ بتكفينه وتجهيزه من عطف العام على الخاص (قوله
 من غير تقدير ولا تبذير) التقدير هو التقصير والتبذير يستعمل في المشهور بمعنى الاسراف والتحقيق ان بينهما
 فرقاً وهو ان الاسراف صرف الشيء فيما ينبغي زائداً على ما ينبغي والتبذير صرفه فيما لا ينبغي صريح به الكرماني
 في شرح البخاري يعقوب وعليه فالمناسب التعبير بالاسراف بدل التبذير موافقاً لقوله تعالى والذين اذا انفقوا
 لم يسرفوا ولم يقتروا الكنه راعى المشهور (قوله كمكفن السنة) أي من حيث العدد وقوله أو قدر ما كان
 يلبسه في حياته أي من حيث القيمة واوبعنى الواو قال في سكب الانهر ثم الاسراف نوعان من حيث العدد
 بان يراى في الرجل على ثلاثة اثواب وفي المرأة على خمسة ومن حيث القيمة بان يكفن فيما قيمته تسعون وقيمة
 ما يلبسه في حياته ستون مثلاً والتقدير أيضاً نوعان عكس الاسراف عدداً وقيمة اه وهذا اذا لم يوص بذلك
 فلو أوصى تعتبر الزيادة على كفن المثل من الثلث وكذا الوترع الورثة به أو اجنبي فلا بأس بالزيادة من حيث
 القيمة لا العدد وهل للغرماء المنع من كفن المثل قولان والصحيح نعم درم متقى أي فيكفن بكفن الكفاية وهو
 ثوبان للرجل وثلاثة للمرأة ابن كمال (قوله أو قدر ما كان يلبسه في حياته) أي من أوسط ثيابه أو من الذي
 كان يتزين به في الاعياد والجمع والزيارات على ما اختلفوا فيه زيلعي (قوله ولو هلك كفن الخ) قال في سكب
 الانهر واذا نبش قبر الميت وأخذ كفن نفسه يكفن في ثلاثة اثواب ولو ثلثاً أو رابعاً مادام طرياً ولا يعاد غسله
 ولا الصلاة عليه وان تفسخ يلق في ثوب واحد كل ذلك من أصل ماله عندنا وان كان عليه دين الا ان يكون
 الغرماء قد قبضوا التركة فلا يسترد منهم وان كان قد قسم ماله فعلى كل وارث بقدر نصيبه دون الغرماء وأصحاب
 الوصايا لانهم اجانب ولا تجبر الورثة على قول كفن متبرع لان فيه حقوق العاربههم الا اذا كان الورثة صغاراً
 فحينئذ لو رأى الامام مصلحة يقبل الا ان يختاروا القيام بانفسهم فحينئذ هم أولى به اه أي الا ان يختار الكبار
 منهم تأمل (قوله ويقدم دين الصحة) هو ما كان ثابتاً بالينة مطلقاً أو بالاقرار في حال الصحة ط وقدير
 بعضه على بعض كدين لاجنبي على مكاتب مات عن وفاء يقدم على دين المولى وكالدين الثابت على نصراني
 بشهادة المسلمين فانه مقدم على الثابت بشهادة أهل الذمة عليه والدين الثابت بدعوى المسلم عليه يقدم على
 الدين الثابت عليه بدعوى كافر اذا كان شهودهما كافرين أو شهود الكافر فقط أما اذا كان شهودهما
 مسلمين أو شهود الكافر فقط فهما سواء كما في حاشية البحر الرملى من كتاب الشهادات فافهم (قوله على دين
 المرض) هو ما كان ثابتاً باقراره في مرضه أو فيما هو في حكم المرض كقرار من خرج للمبارزة أو اخرج للقتل
 قصاصاً أو ليرجم ط عن عجم زاده (قوله ان جهل سببه) أما اذا علم بان اقر في مرضه بدين علم بثبوته بطريق
 المعاينة كما يجب بدلا عن مال ملكه أو استهلكه كان ذلك بالحقيقة من دين الصحة اذ قد علم وجوبه بغير اقراره
 فلذلك ساواه في الحكم اه سيد (قوله وأما دين الله تعالى الخ) محترز قوله من جهة العباد وذلك كالزكاة
 والكفارات ونحوها قال الزيلعي فانها تسقط بالموت فلا يلزم الورثة اداؤها الا اذا أوصى بها أو تبرعوا بها
 هم من عندهم لان الركن في العبادات نية المكلف وفعله وقد فات بموته فلا يتصور بقاء الواجب اه وتامه
 فيه أقول وظاهر التعليل ان الورثة لو تبرعوا بها لا يسقط الواجب عنه لعدم النية منه ولان فعلهم لا يقوم

والدار المستأجرة وانما
 قدمت على التكفين
 لتعلقها بالمال قبل صيرورته
 تركة (بتجهيزه) بيم التكفين
 (من غير تقدير ولا تبذير) ككفن
 السنة أو قدر ما كان يلبسه
 في حياته ولو هلك كفن فلو قبل
 تفسخه كفن مرة بعد أخرى
 وكله من كل ماله (ثم) تقدم (ديونه
 التي لها مطالب من جهة العباد)
 ويقدم دين الصحة على دين المرض
 ان جهل سببه والافسيان كما
 بسطه السيد وأما دين الله تعالى
 فان أوصى به وجب تنفيذه

مقام فعله بدون اذنه تأمل (قوله من ثلث الباقي) أي الفاضل عن الحقوق المتقدمة وعن دين العباد فانه يقدم لواجتمع مع دين الله تعالى لانه تعالى هو الغني ونحن الفقراء كما في الدراستى (قوله ثم تقدم وصيته) أي على القسمة بين الورثة قال الزيلعي ثم هذا ليس بتقديم على الورثة في المعنى بل هو شريك لهم حتى اذا سلم له شيء سلم للورثة ضعفه أو أكثر ولا بد من ذلك وهذا ليس بتقديم في الحقيقة بخلاف التجهيز والمدين فان الورثة والموصى له لا يأخذون الا ما فضل عنهما اه (قوله ولو مطلقه على الصحيح) كذا قاله السيد وغيره ثم قال وقال شيخ الاسلام خواهر زاده ان كانت معينة كانت مقدمة عليه وان كانت مطلقة كان بوصى ثلث ماله أو ربعه كانت في معنى الميراث لشيوعها في التركة فيكون الموصى له شريكاً للورثة لا مقدماً عليهم ويدل على شيوع حقه فيها الحق الوارث انه اذا زاد المال بعد الوصية زاد على الحقين واذا نقص نقص عنهما حتى اذا كان ماله حال الوصية مثلاً ألفاً صار ألفين فله ثلث ألفين وأن انعكس فله ثلث ألف اه قال الاكل ولعل الصواب معه فان التقديم انما يتصور فيه بجعل حق الموصى له متعلقاً بالصورة والمعنى اذا خرج من الثلث فيمنع تعلق حق الوارث بصورته فكان ذلك تقدماً على الورثة وأما اذا كانت مطلقة فلا يتصور هنالك تقديم اه (قوله خلافاً لما اختاره في الاختيار) أي من قول شيخ الاسلام المتقدم ونصه فان كانت الوصية بعين تعتبر من الثلث وتنفذ وان كانت بجزء شائع كالثلث والرابع فالموصى له شريك للورثة يزداد نصيبه بزيادة التركة وينقص بنقصها بحسب المال ويخرج نصيب الموصى له كما يخرج نصيب الوارث ويقدم على قسمة التركة بين الورثة لما تناولنا اه والحاصل انه لا خلاف في تقديم الوصية بعين كالأرث والتوب مثلاً بمعنى انها اذا خرجت من الثلث فلاحق للورثة فيها فتفرز وحدها ويقسم بين الورثة ما سواها وأما الوصية المطلقة فنظر الى انها شائعة في التركة تزداد بزيادتها وبالعكس قال لا تقديم فيها بل الموصى له شريك للورثة دائماً بمعنى انه لا يمكن ان ينفرد بالاختصاص وان استغرق التركة بخلاف الدين ونحوه ومن نظر الى ان قسمة الميراث لا تكون الا بعد اخراج نصيب الموصى له قال انها مقدمة لانه لو لم يفرز نصيبه أولاً بل اعتبر شريكاً مع الورثة لزم ان يقسم له معهم كائنه واحدهم له ثلث التركة مثلاً ويلزم منه ان يفرز لو تركت زوجاً واثنين شقيقين ووصت بالثلث لزيد فيخرج الثلث الموصى به أولاً فإخذه زيد واحداً من ثلاثة ثم يقسم الباقي من سبعة للزوج ثلاثة وللشقيقتين أربعة والالزم ان تقسم التركة من تسعة فإخذ الموصى له اثنين والزوج ثلاثة والشقيقتان أربعة فينقص نصيب الموصى له وانت اذا حققت النظر يظهر لك ان الخلاف لفظي لان كل واحد من أصحاب القولين سلم ما قاله الآخر وانما النزاع في ان اخراج نصيب الموصى له أولاً هل يسمى تقدماً أم لا ويدل عليه كلام الزيلعي السابق وكذا كلام صاحب الاختيار فانه تابع شيخ الاسلام في القول بالمشاركة ثم ذكر ان نصيب الموصى له يقدم على قسمة التركة فقد جمع بين المشاركة والتقديم فاعتمد هذا التحقيق الذي هو بالتبوت حقيق والله تعالى ولي التوفيق (قوله في الآية) أي قوله تعالى من بعد وصية يوصى بها أو دين (قوله لكونها مظنة التفريط) لانها مأخوذة بلا عرض فتشق على الورثة ولا تطيب نفوسهم بها بخلاف المدين أو لكونها بر أو طاعة والمدين مذموم غالباً ولذا استعاض منه عليه الصلاة والسلام أولاً وان حكمها كان مجهولاً عند المخاطبين بخلاف الدين وتماه في سكب الانهر عن الزمخشري (قوله بل خامساً) باعتبار المبدأة قبل التجهيز بعين تعلق بها حق الغير لكن تقدم انها ليست من التركة والمراد بيان الحقوق المتعلقة بالتركة فهي حينئذ أربعة (قوله يقسم الباقي) لم يقل يقدم كما قال في سابقه لانه آخر الحقوق فلم يبق ما يقدم عليه (قوله أي الذين ثبت انهم بالكتاب) أي القرآن وهم الابوان والزوجات والبنون والبنات والاخوة والاخوات (قوله أو السنة) أو هنا وفيما بعده مانعة الخلو فتصدق باجتماع الثلاثة والمراد بالسنة ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم سواء كان فعلاً كبنات الابن والاخوات لا يوين أولاد مع البنات الصلبية والجددة أم الأم أو قولاً كما مثل الشارح أفاده في سكب الانهر (قوله أو الاجماع) أي اتفاق رأى المجتهدين من أمة محمد صلى الله عليه وسلم في عصر ما على حكم شرعي وقيل المراد به هنا قول مجتهد واحد من اطلاق اسم الكل على الجزء كاطلاق القرآن على كل آية منه ليشمل من اختلف في وراثته كذوى الارحام وفيه نظر لانه يخرج عنه ما اتفق عليه رأى المجتهدين ولان من اختلف في وراثته دليله عند القائل به الكتاب أو السنة فلا حاجة الى التأويل (قوله يجعل الجد كالأب الخ) ويجعل الجدة كالأم وبنات الابن كبنات الصلبية والاخ لا ب كالشقيق

من ثلث الباقي والا لا (ثم تقدم وصيته) ولو مطلقه على الصحيح خلافاً لما اختاره في الاختيار (من ثلث ما بقى) بعد تجهيزه وديونه وانما قدمت في الآية اهتماماً لكونها مظنة التفريط (ثم) رابعاً بل خامساً (يقسم الباقي) بعد ذلك (بين ورثته) أي الذين ثبت انهم بالكتاب أو السنة كقوله عليه الصلاة والسلام أطعموا الجذات السدس أو الاجماع يجعل الجد كالأب وابن الابن كالأب

(ويستحق الارث) ولو لم يصف
به يفتى وقيل لا يورث وانما هو
للقارى من ولديه صيرفيه باحد
ثلاثة (برحم ونكاح) صحيح فلا
قوارث بفساد ولا باطل اجماعا
(وولاء) والمستحقون للتركة
عشرة اصناف مرتبة
كما افاده بقوله (فيبدأ
بذوى الفروض) أى السهام
المقدرة وهم اثنا عشر عشرة من
النسب ثلاثة من الرجال وسبعة
من النساء واثنان من التسبب
وهما الزوجان (ثم بالعصبات)
أل للجنس فيستوى فيه الواحد
والجمع وجمعه للازدواج (النسبية)
لأنها اقوى (ثم بالمعتق) ولوائى

والاخذ لاب كالشقيقة سكب الانهر (قوله ويستحق) بالنسبة للجهول او المعلوم وضميره للوارث المفهوم
من المقام (قوله باحد ثلاثة) يعنى ان كل واحد منها علة للاستحقاق بمعنى انه لا يلزم اجتماع الثلاثة أو بعضها
فلا ينافى حصول الاستحقاق باثنين منها كزوجة هي بنت عم أو معتقة فبرث منها الزوج النصف بالزوجية والباقي
بالتعصيب أو الولا فافهم (قوله ونكاح صحيح) ولو بلاوطى ولا خلوة اجماعا ومنتهى (قوله فلا قوارث بفساد)
هو ما فقد شرطاً من شروط العصبة كشهود ولا باطل كنكاح المتعة والمؤقت وان جهلت المدة أو طالت
في الاصح كما مر في محله (قوله وولاء) أى بنوعيه عتاق وموالاته (قوله والمستحقون للتركة عشرة
اصناف) جمعها العلامة محمد بن النخعة على هذا الترتيب في منظومته الفرضية التي شرحها شيخ مشايخنا القصبه
ابراهيم الساتحاني فقال يعطى ذوى الفروض ثم العصبه * ثم الذى جاد بعنق الرقبه * ثم الذى يعصبه كالجد
* ثم ذوى الارحام بعد الرذ * ثم محمل وراموالى * ثم مراد ثم بيت المال * وأراد بالمحمل من اقرله بنسب
محمل على الغير وبالمزاد المودى له بما زاد على الثلث اقول وحيث ذكر عصبه المعتق فالمناسب ذكر عصبه الموالى
أى مولى الموالاته أيضاً فانهم يرثون بعده أيضاً كما يأتى فالاصناف احدى عشر (تنبيه) قيد بالتركة لان الارث
يجرى في الاعيان المالية أما الحقوق فبها ما يورث كحق حبس المبيع وحبس الرهن ومنها ما لا يورث كحق
الشفعة وخيار الشرط وحق القذف والنكاح أى حق التزويج كالمومات الشقيق عن ابن وثم اخ لاب فالحق
للاخ لالابن والولايات والعوارى والودائع كما لو مات المستعير لا يكون وارثه مستعيراً وكذا المودع
وكذا الرجوع عن الهبة وكذا الولاء كان يكون للمعتق ابنان فمات أحدهما بعده عن ابن فالولاء لابن الباقي
فلومات هذا عن ابنين فالولاء بينهما وبين ابن الابن الاول اثلاثاً كأنهم ورثوا من جدهم لا من آبائهم واجمعوا
على ان خيار القبول لا يورث وكذا الاجارة وكذا الاجارة في بيع الفضولى وكذا الاجل واختلفوا في خيار
العيب فقيل يورث واقتصر عليه في الدرر وادعى شارح الطحاوى الاجماع عليه وقيل يثبت للوارث ابتداء
وكذا الخلاف في القصاص وأما خيار الرؤية فالصحيح انه يورث وأما خيار التعمين كما لو اشترى عبيدين
على انه بالخيار فى أحدهما فاتفقوا على انه يثبت للوارث ابتداء وكذا خيار الوصف ينتقل الى الوارث اجماعاً
كما في الفتح ويؤخذ منه ان خيار التغير يورث لانه يشبه فوات الوصف واليه مال العلامة المقدسى ومال
صاحب التنوير الى خلافه لكنه مال في منظومته الفقهية الى الاول اهـ ملخصاً من الاشباه وشرحها الشيخنا
العلامة البعلى (قوله أى السهام المقدرة) هى النصف والرابع والثلث والثلثان والثلث والسادس سراج
(قوله ثلاثة من الرجال) هم الاب والجد والاخ لام ح (قوله وسبعة من النساء) هن البنت وبنت الابن
والاخذ الشقيقة والاخذ لاب والاخذ لام والام والجد ح (قوله فيستوى فيه الواحد والجمع) لما تقرّر
ان أل تبطل معنى الجمعية بحيث يتناول كل واحد كالمفرد حتى لو قال والله لا تزوج النساء يحنث بتزوج واحدة
واذا قال نساء لا يحنث الا بثلاث يعقوب (قوله وجمعه للازدواج) جواب سؤال تقديره انه كان الاخصر
التعبير بالعصبة مفرداً كما عبر في قسمه وهو العصبة السيية والجنسية فيه اظهر والجواب انه جمعه لفظاً
وان لم يكن معنى الجمع مراداً ليزاوج بينه وبين قوله بذوى الفروض حيث ذكره بلفظ الجمع أو يقال جمعه لتعدد
أنواعه من عصبته بنفسه وبغيره ومع غيره كما يأتى بيانه وقد يقال ان الداعى الى ابطال معنى الجمعية
انه لا يشترط في تقديمه على المعتق تعدد بل يقدم ولو واحد بخلاف أصحاب الفروض فانه ليس فيهم من
يتقدم وحده على العصبة بمعنى انه لا يرث معه العصبة اذ ليس في أصحاب الفروض من يحرز كل المال
وحده بالفرضية وان كان يتقدم عليه بمعنى آخر وهو انه لا يعطى للعصبة الا ما بقائه له صاحب الفرض
فتأمل (قوله لانها اقوى) علة للتقديم المستفاد من ثم ومن متعلق الجار قال السيد فان العصبوبة
النسبية اقوى من السيية يرشد الى ذلك ان أصحاب الفروض النسبية يرث عليهم دون أصحاب الفروض
السيية اعنى الزوجين (قوله ثم بالمعتق) الاولى قول السراجية مولى العتاقة يشمل الاختيارية
بان عتق عليه بلفظ اعتاق أو فرعه من تدبير أو غيره أو بشراء ذى رحم محرم منه والاضطرارية بان
ورث ذارحم محرم منه فعتق عليه والمراد جنس مولى العتاقة فيشمل المتعدد والمنفرد كما يشمل الذكر والانثى
المعتق بواسطة كعتق المعتق على ما يأتى قريباً وكعتق الاب ويشمل أيضاً كما قال ابن كمال المعروف والمقرله

ويقدم المعروف على المقر له ويشترط في صحته ان لا يكون للعقر مولى عتاقة معروفة وان لا يكون مكذبا شرعا اه
 (تنبيه مهم) شرط ثبوت الولاء ان لا تكون الام حرة الاصل بمعنى عدم الرق فيها ولا في أصلها فان كانت فلا ولا
 على ولدها وان كان الاب معتقا كما في البدائع فاذا تزوج العتيق حرة الاصل فلا ولا على أولاده تغليب الحرية
 كما في سكب الانهر عن الدرر وغيرها وتماه فيه وفيما قدمناه في كتاب الولاء فاحفظه فانه منزلة الاقدام
 (قوله وهو العصبه السببية) خاص بالمعتق دون عصبته وليس كذلك بل العصبه السببية مجموعهما كما في شرح
 السراجية للعلامة ابن الحنبلي وعليه كلام الشارح الا في فصل العصبات وما أوهمه كلام السيد من خلاف
 ذلك اجاب عنه يعقوب فكان على الشارح ان يقول بعد قوله ثم عصبته الذكور وهما العصبه السببية بضمير التنبيه
 (قوله ثم عصبته الذكور) أي العصبه بنفسه فيكون من الذكور قطعاً وكونه عصبه بنفسه لمولى العتاقة
 لا ينافي كونه عصبه سببية للميت كما قاله ابن الحنبلي فلوترك العتيق ابن سيده وبنته فالارث للابن فقط ولوترك
 بنت سيده واخته فلاحق لهما فيه (قوله لانه الخ) علة للتقييد بالذكور الذي قال السيد انه لا بد منه ولكن
 هذا مبني على ان المراد بالمعتق ما يشمل القريب والبعيد كالمعتق ومعتق المعتق وهكذا ذكرنا أو اني أما اذا اريد
 به ما هو المتبادر منه وهو المعتق القريب فلا حاجة الى التقييد به ويكون المراد بعصبته العصبه السببية من
 الذكور والاناث كعتق المعتق ومعتقة المعتق والعصبه النسبية أيضا لكن لا بد في الثاني من كونه عصبه بالنفس
 فيكون من الذكور قطعاً كما مر دون العصبه بالغير أو مع الغير للحديث المذكور (تنبيه) اقتصاره على المعتق
 وعصبته يفيد انه لو كان لعصبه المعتق عصبه فلا ميراث له بانه امرأة اعتقت عبدا ثم ماتت عن زوج وابن منه
 ثم مات العتيق فال ميراث لابنه لانه عصبته فلو مات الابن قبل العتيق فلا ميراث لزوجها لانه عصبه عصبته وأما
 اذا اعتق رجل عبدا ثم العبد اعتق آخر ثم الآخر اعتق اخر ومات العتيق الثالث وترك عصبه المعتق الاول
 فانه يرثه وان كان في صورة عصبه عصبه المعتق لكن لا لذلك بل لان العتيق الاول حر ولا هذا الميت
 فيرثه عصبه العتيق الاول لقيامه مقام المعتق الاول للحديث اه ملخصا من الذخيرة في باب الولاء وقد قدمناه
 هناك وسيأتي تمام الكلام على الحديث (قوله ثم الرد) أي عند عدم من تقدم ذكره من العصبات يرث الباقي
 من أصحاب الفروض على ذوى النسبة واحترز به عن ذوى الفروض السببية كالزوجين لان سبب
 الرد هو القرابة الباقية بعد أخذ الفرض وقرابة الزوجية حكمية لا تبقى بعد أخذ الفرض فلا رد لا تنفاه سببه
 أفاده يعقوب لكن سيأتي عن الاشياء وتقدم في الولاء انه يرثها ما في زمانها وبأقرب تمامه ان شاء الله تعالى
 (قوله بقدر حقوقهم) أي قدر انسيبها لاعدديا لان ما يعطى من الرد قد يكون أقل مما يعطى من الفرض
 كما في ائتين لابوين واخذت لام ومساويا كما في ائتين لام وأم واكثر كما في اخذت لام وجدة وطريق النسبة
 ان من له النصف فرضا له بقدر سهام النصف من الرد ومن له الثلث كذلك فكذا مثلاً اذا ترك اختا شقيقة
 واما فالمسألة من ستة نصفها وهو ثلاثة للشقيقة وثلاثة لثمنها وهو اثنان للام ووجه السهام خمسة بقى واحد يرث عليهما
 بنسبة سهامهما وقد كان للشقيقة ثلاثة لثمنها واحد وللأم اثنان فلهما خمسة الواحد وترجع مسألة الرد الى
 خمسة كما يأتي بيانه في محله (قوله ثم ذوى الارحام) أي يبدأ بهم عند عدم ذوى الفروض النسبية
 والعصبات فيما أخذون كل المال وما بقى عن احد الزوجين لعدم الرد عليهما (قوله ثم بعدهم) أي اذا فقد
 ذوى الارحام يقدم مولى الموالاة أي القابل موالاة الميت حين قال له أنت مولاى ترثى اذا مات وتعتقل عنى
 اذا جئيت ولم يكن من العرب ولا من معاتيتهم ولا له وارث نسبي ولا عقل عنه بيت المال أو مولى موالاة آخر
 فيرثه القابل بلا عكس الا ان شرط ذلك من الجانبين وتحقق شرائط فيهما وله ان يرجع ما لم يعقل عنه مولاة
 وذامذهب عمرو على وكثيرين ثم عصبته ترث أيضا على ترتيب عصبه مولى العتاقة وان لم يذكره المصنف سائحا
 في شرح المنظومة وقد مناه مع استيفاء الشروط ويبان في الولاء (قوله وله الباقي الخ) أي ان لم يوجد
 أحد من تقدم فله كل المال الا ان وجد أحد الزوجين فله الباقي عن فرضه (قوله ثم المقر له بنسب الخ) أي
 ثم بعد مولى الموالاة بان لم يكن يقدم المقر له بنسب الخ فيعطى كل المال الا اذا كان أحد الزوجين فيعطى
 ما فضل بعد فرضه (قوله على غيره) نعمنه معنى التحميل فعدها بعلى أي المحمول نسبه على غيره في ضمن
 الاقرار بالنسب من نفسه كما لو اقر له بانه أخوه أو ابن ابنه فان اقراره هذا ضمن حل النسب على الاب أو الابن

وهو العصبه السببية (ثم عصبته
 الذكور) لانه ليس للنساء من
 الولاء الا ما اعتقن (ثم الرد) على
 ذوى الفروض النسبية بقدر
 حقوقهم (ثم ذوى الارحام ثم
 بعدهم مولى الموالاة) كما مر
 في كتاب الولاء وله الباقي بعد
 فرض احد الزوجين ذكره السيد
 (ثم المقر له بنسب) على غيره

واحتزبه عما اذا لم يتضمن تحميل النسب على غيره كما اذا اقتر بجهول النسب بأنه ابنه فانه يوجب ثبوت النسب منه ويندرج في الورثة النسبية اذا اشتمل الاقرار على شرائط صحته كالحرية والبلوغ والعقل في المقر وتصديق المقر له بالنسب وكونه بحيث يولد مثله لمثله وتقدم في باب اقرار المريض تمام الكلام على ما يصح من ذلك وما لا يصح مع بيان الشروط وحرزناه أيضا في شرحنا على نظم فرائض الملتقى المسمى بالرحيق المختوم شرح قلاند الدر المنظوم وفي آخر التاسع والعشرين من جامع الفصولين فروع مهمة يلزم مراجعتها (قوله لم يثبت) قيدان وبين الشارح محترزه وزاد في السراجية ثالثا وهو موت المقر على اقراره لانه اذا رجع لم يعتد به فلا يرث واذا اجتمعت هذه الصفات في المقر له صار عندنا وارثا في المرتبة المذكورة لان المقر كان مقرابا ثبث النسب واستحقاق المال بالارث ~~لكن~~ اقراره بالنسب باطل لانه يحمل نسبه على غيره والاقرار على الغير دعوى فلا تسمع ويبقى اقراره بالمال صحيحا لانه لا يعدوه الى غيره اذ لم يكن له وارث معروف سيد أي ويكون هذا الاقرار وصية معنى ولذا صح رجوعه عنه ولا ينتقل الى فرع المقر له ولا اصله (قوله بأن صدقه المقر عليه) بان قال الاب نعم هو ابني وهو أخوك وكذا الوصية الورثة وهم من أهل الاقرار اه من روح الشروح والمراد ورثة المقر بان قال أولاد المقر هو عننا ط (قوله أو اقتر بمنثل اقراره) أي بان قال من غير علم باقرار المقر هو ابني اذ لو علم به كان تصديقا تاملا والظاهر انه اذا حمل نسبه على نفسه ورث منه قصدا أو من غيره وان لم يتر ذلك الغير أفاده ط (قوله أو شهد رجل) أي مع المقر قال الشارح في باب اقرار المريض لا يصح في حق غيره الا بيهان ومنه اقرار اثنين اه وظاهره انه لا يلزم في هذا الاقرار لفظ الشهادة وأفاد انه يصح باقرار الوارث وان لم يقر به المورث وهو ظاهر (قوله وان رجع المقر) قال في روح الشروح واعلم انه ان شهد مع المقر رجل آخر أو صدقه المقر عليه أو الورثة وهم من أهل الاقرار فلا يشترط الاصرار على الاقرار الى الموت ولا ينفع الرجوع لثبوت النسب حينئذ اه وفي سكب الانهر وصح رجوعه لانه وصية معنى ولا شيء للمقر له من تركته قال في شرح السراجية المسمى بالمنهاج وهذا اذا لم يصدق المقر عليه اقراره قبل رجوعه أو لم يقر بمنثل اقراره الخ فقول المنع عن بعض شروح السراجية وهذا اذا لم يصدق المقر له صوابه المقر عليه كما رأيت في نسختي مصححا بخط بعض الفضلاء (قوله وكذا الوصية المقر له الخ) الصواب اسقاطه بالسكينة والذي أوقعه فيه عبارة المنع السابقة وقد علمت ما هو الصواب فيها لان تصديق المقر له لا يثبت النسب قطعا لانه المنتفع بذلك فهو منهم واذا لم يثبت باقرار المقر فكيف يثبت بتصديق المقر له المتهم على انك قد علمت ان الذي في روح الشروح وغيره هو ثبوته بتصديق المقر عليه لا المقر له فتنبه وتتمام الكلام على ذلك يعلم من باب اقرار المريض فارجع اليه (قوله ثم بعد هم الخ) أي اذا عدم من تقدم ذكره يبدأ بمن أوصى له بجميع المال فيكمل له وصيته لان منعه عما زاد على الثلث كان لاجل الورثة فان لم يوجد أحد منهم فله عندنا ما عين له كلاسيد ولا يخفى ان المراد انه يأخذ الزائد بطريق الاستحقاق بلا توقف على اجازة فلا يرد ان أخذ الزائد لا يشترط فيه عدم الورثة اذ لو أجازوا جاز (قوله لانه نوع قرابة) الاولى قول السيدان له نوع قرابة (قوله ثم يوضع) أي ان لم يوجد موصى له بالزائد يوضع كل التركة في بيت المال أو الباقي عن الزائد ان وجد موصى له بمادون الكل ولم يقل ثم يقدم اذ لا شيء بعده وأشار الى ان كلام المصنف من قبيل قوله علفتها بنسا وما بارد (قوله لا ارثا) نفي لما يقوله الشافعية لما يرد عليه من انه لو كان ارثا لم تصح وصيته بالثلث للفقراء اذ لم يكن له وارث خاص لانها وصية لو ارث فتوقف على اجازة بقية الورثة ومن انه يعطى من ذلك المال من ولد بعد موت صاحبه وللولد مع والده ولو كان ارثا لم يصح ذلك لكن افتى متأخرو الشافعية بالردان لم ينظم بيت المال (قوله وموانعه) المانع لغة الحائل واصطلاحا ما يتنى لاجله الحكم عن شخص لمعنى فيه بعد قيام سببه ويسمى محروما مخرج ما اتنى لمعنى في غيره فانه محبوب أو لعدم قيام السبب كالاجنبي والمراد بالمانع ههنا المانع عن الوارثية لا المورثية وان كان بعضها كاختلاف الدين مانعا عنها كما حررته في الرحيق المختوم (قوله على ما هنا) لان بعضهم زاد على هذه الاربعة غيرها كما سيد كره الشارح (قوله ككتاب) المصرح به ان رقه كامل وملكه ناقص فالصواب ان يقول كدبروام ولد اه ح وقد يقال كمال رقه اغاها بالنسبة الى المدبروام الولد واذا جازعتفه عن الكفارة وملك اكسابه دونهما اما بالنسبة الى الثن فهو ناقص من حيث

(لم يثبت) فلو ثبت بأن صدقه المقر عليه أو اقتر بمنثل اقراره أو شهد رجل اخر ثبت نسبه حقيقة وزاحم الورثة وان رجع المقر وكذا لو صدقه المقر قبل رجوعه وتماه في شروح السراجية سيما روح الشروح وقد خلصته فيما علقته عليها (ثم) بعدهم (الموصى له بما زاد على الثلث) ولو بالكل وانما قدم عليه المقر له لانه نوع قرابة بخلاف الموصى له (ثم) يوضع (في بيت المال) لا ارثا بل فيا للمساكين (وموانعه) على ما هنا اربعة (الرق) ولونا قضا مكاتب

انعقاد سبب الحرية فيه مثل المدبر وأم الولد (قوله وكذا مبعض الخ) هو من اعتق بعضه فيسعى في فكالة
 باقيه وهو عند الامام بمنزلة المملوك ما بقي عليه درهم وقالوا هو حر مديون فيرث ويحجب بنساء على تجزى الاعتناق
 عنده لا عندهما (قوله وقال الشافعي لا يرث بل يرث) قيل المنقول عنه انه لا يرث ولا يرث فليراجع
 (قوله يرث فيها الرقيق) أي بطريق الاستناد الى أول الاصابة ط (قوله جنى عليه) أي بجراحة مثلا
 (قوله بسرابة تلك الجناية) أي التي اصابته قبل الرق ط (قوله فديته لورثته الخ) أي نظر الى وقت الاصابة
 فانه لو مات بها قبل الاسترقاق كان ارثه لهم فكذا بعده لان عقاد السبب قبله ط (قوله ولم اره لا تمتنا)
 هم قد اعتبروا وقت الاصابة في مسائل فيمكن ان يكون هذا منها ويمكن ان يقال ان موته صدر وهو في ملك السيد
 فالدية له ط أقول يظهر لي انه لا يجب على الجاني شيء عندنا لما تقدم في فصل المستأمن انه اذا رجع الى دار الحرب
 وقد ترك وديعة او ديناً فأسر أو ظهر عليهم فأخذ أو قتل سقط دينه وما غصب منه وصار ماله كوديعته وما عند
 شريكه او في بيته في دارنا فيثاب وان قتل او مات بلا غلبة عليهم فدينه وقرضه ووديعته لورثته لان نفسه لم تصر
 مغنومة اه ومعلوم ان الدية دين على الجاني فتسقط برجوعه الى دار الحرب واسترقاقه فلا تكون لورثته
 ولا للسيد ايضا لان الجناية حدثت على ملك الجاني عليه لا على ملك السيد لانه انما استرقه مجنيبا عليه فليس
 له مطالبة الجاني بشيء قد بره (قوله الموجب للقوقد أو الكفارة) الاول هو العمد وهو ان يقصد ضربه
 بمعدد او ما يجري مجراه في تفريق الاجزاء والثاني ثلاثة اقسام شبه عمد وهو ان يتعمد قتله بما لا يقتل غالبا
 كالسوط وخطا كان رمي صيد افاصاب انسانا وما جرى مجراه كإتلاف نائم على شخص أو سقوطه عليه من
 سطح فخرج القتل بسبب فانه لا يوجبهما كما لو اخرج روثنا أو حفرتنا أو وضع حجر في الطريق فقتل مورثه
 أو اقاد دابة أو ساقها فوطئته أو قتلته قصاصا او رجما او دفعاعن نفسه او وجد مورثه قتيلا في داره أو قتل
 العادل الباغى وكذا عكسه ان قال قتلته وانا على حق وانا الآن على الحق وخرج القتل مباشرة من الصبي
 والمجنون لعدم وجوب القصاص والكفارة وتماه في سكب الانهر وغيره في الحاوى الزاهدي رحمه اذا
 قتل الزوج امرأته او ذات رحم من محارمه المؤنث لاجل الزنا يرث منها عندنا خلافا للشافعي اه يعني مع
 تحقق الزنا ما بمجرد التهمة فلا كما يقع من فلاح القرى يبلدنا فادرك ذلك رمي والتقييد بالموجب جري على
 الغالب اذا الحكم فيما استحب فيه الكفارة كذلك كن ضرب امرأة فالتقت جنيينا ميتا ففیه الغرة وتسحب
 الكفارة مع انه يحرم الارث منه (قوله على ما مر) أي في كتاب الجنائيات (قوله مطلقا) أي بحق أو لا مباشرة
 أو لا ولو بشهادة أو تزكية اشاهد بقتل (قوله ولومات القتاتل قبل المقتول) بان جرحه جرحا صاربه ذافراش
 فمات الجارح قبله (قوله اسلاما وكفرا) قيد به لان الكفار يتوارثون فيما بينهم وان اختلفت مللهم عندنا لان
 الكفر كله مله واحدة (قوله واما المرتد فيورث عندنا) أي من كسب اسلامه وكسب رده في المسلمين وقالوا
 للوارث المسلم ككسب المرتدة (قوله خلافا للشافعي) فقال كسبها لبيت المال (قوله فاسلت) أي بعد موته فلو
 قبله فالظاهر ان الجمل لا يرث قولاً واحداً لانه جزء منها فهو مسلم عند موت المورث وعند الولادة تبعها لهما وهي
 واقعة القتوى (قوله ولم اره لا تمتنا صريحا) اقول قيد بقوله صريحا لان كلامهم يدل عليه دلالة ظاهرة فنه
 قولهم ارث الجمل فاضافوا الارث اليه وهو جمل واما اشتراطهم خروجه حيا فلتحقق وجوده عند موت مورثه
 ومن ثم قيل لنا بما ديمك وهو النطفة وفي حاشية الجوى عن الظهيرية متى انفصل الجمل ميتا انما لا يرث اذا انفصل
 بنفسه واما اذا فصل فهو من جله الورثة بيانه اذا ضرب انسان بطنها فالتقت جنيينا ميتا ورث لان الشارع اوجب
 على الضارب الغرة ووجوب الضمان بالجناية على الحي دون الميت فاذا حكمنا بالجناية كان له الميراث ويرث
 عنه نصيبه كما يرث عنه بدل نفسه وهو الغرة اه اقول فقد جعلوه وارثا ومورثا وهو جنين قبل انفصاله ومعلوم
 انه حين موت مورثه لم يكن مسلما فلم يوجد المانع حين استحقاقه الارث وانما وجد بعده فكان كمن امل بعد موت
 مورثه الكافر فلم يكن في الحقيقة ارث مسلم من كافر بل هو ارث كافر من كافر نعم يتصور عندنا ارث المسلم من
 الكافر في مسألة المرتد (قوله والرابع اختلاف الدارين) اختلافهما باختلاف المنعة أي العسكر واختلاف
 الملك كان يكون احد الملكين في الهند وله دار ومنعة والاخر في الترك وله دار ومنعة اخرى وانقطع العصمة فيما
 بينهم حتى يستحل كل منهم قتال الاخر فهاتان الداران مختلفتان فتقطع باختلافهما الوراثه لانها تبني على

وكذا مبعض عند أبي حنيفة
 وما لك رجهما الله تعالى
 وقالوا حر فيورث ويحجب وقال
 الشافعي لا يرث بل يرث وقال
 أحمد يرث ويرث ويحجب بقدر
 ما فيه من الحرية قلت وقد ذكر
 الشافعية مسألة يرث فيها
 الرقيق مع رق كله صورتها
 مستأمن جنى عليه فلحق بدار
 الحرب فاسترق ومات رقيقا
 بسرابة تلك الجناية فديته لورثته
 ولم اره لا تمتنا فيحرر (والقتل)
 الموجب للقوقد أو الكفارة وان
 سقطا بجرمة الابوة على ما مر
 وعند الشافعي لا يرث القتاتل
 مطلقا ولومات القتاتل قبل
 المقتول ورثه المقتول اجماعا
 (واختلاف الدين) اسلاما
 وكفرا وقال أحمد اذا أسلم
 الكافر قبل قسمة التركة
 ورث واما المرتد فيورث عندنا
 خلافا للشافعي قلت ذكر الشافعية
 مسألة يرث فيها الكافر صورتها
 كافر مات عن زوجته حاملا
 ووقفنا ميراث الجمل فاسلت ثم
 ولدت ورث الولد ولم اره لا تمتنا
 صريحا (و) الرابع (اختلاف
 الدارين) فيما بين الكفار عندنا
 خلافا للشافعي

المحشي لاحظ أولا ان الدار
مؤنث فانت نعم في قوله دارين
مختلفتين وأما تذكير النعت
في العبارة الاتية فهو من كلام
السيد ومثله عبارة الشارح
لكن ليس نظرا لجارية التانيث
بل نظر المراد وهو المنزل كإيه
على مثله في خاتمة المصباح
قليضهم بالدقة فانه نصر الهوري

(حقيقة) كحربي وذمي (أو حكما)
كاستأمن وذمي وكحريين من
دارين مختلفين كتركى وهندي
لانتطاع العصمة فيما بينهم بخلاف
المسلمين قلت وبقي من الموانع
جهالة تاريخ الموتى كالغرقى
والحرقى والهدمى والقتلى كما سيبي
ومنها جهالة الوارث وذلك
في خمس مسائل أو أكثر مبسطة
في المجتبى منها أرضعت صبيامع
ولدها وماتت وجهل ولدها
فلا توارث وكذلك الاشتبه
ولد مسلم من ولد نصراني عند
الظن وكبراهما مسلمان ولا يرثان
من أبويهما زاد في المنية إلا ان
يصطلحا فلهما ان يأخذ الميراث
بينهما ثم بين ذوى الفرض مقدما
للزوجة

العصمة والولاية وأما اذا كان بينهما تناصر وتعاون على اعدائهما كانت الدار واحدة والوراثة ثابتة ثم اعلم
ان الاختلاف إما حقيقة وحكما كالحربي والذمي وكالحريين في دارين مختلفتين بالمعنى السابق وأما حكما فقط
كالاستأمن والذمي في دارنا فانها وان كانت واحدة حقيقة إلا انها مختلفة حكما لان المستأمن من اهل دار الحرب
حكما لئلا يكره من الرجوع اليها وأما حقيقة فقط كاستأمن في دارنا وحربي في دارهم فان الدار وان اختلفت حقيقة
لكن المستأمن من اهل الحرب حكما كما علمت فهما متحدان حكما وفي هذا الاخير يدفع مال المستأمن لو ارثه الحربي
لبقاء حكم الامان في ماله لحقه وايصال ماله لو ارثته من حقه كما في عامة الكتب فيمنع ذلك صرفه لبيت المال
خلاف الما في شرح السراجية لمصنفها كما به عليه في الدر المنثور وسكب الانهر اقول وبه علم ان المانع هو
الاختلاف حكما سواء كان حقيقة أينا أو لا دون الاختلاف حقيقة فقط وهذا ما قاله الزيلعي المؤثر هو
الاختلاف حكما حتى لا تعتبر الحقيقة بدونه اهـ (قوله حقيقة) يعني وحكما لما علمت (قوله كحربي وذمي) أي
اذا مات الحربي في دار الحرب وله وارث ذمي في دارنا أو مات الذمي في دارنا وله وارث في دارهم لم يرث أحدهما
من الآخر تبين الدارين حقيقة وحكما وان اتحداهما (قوله أو حكما) أي فقط (قوله وكحريين الخ)
كذا في السراجية وفيه انه من اختلاف الدار حقيقة وحكما كما قدمناه إلا ان يحمل على انهما من دارين
مختلفتين حقيقة لكنهما مستأمنان في دارنا فهما في دار واحدة حقيقة وفي دارين مختلفتين حكما ويؤيده
انه قال من دارين لا في دارين وان كان الاولي ان يقول المستأمنين بدل الحريين وكأنه ترك هذا الاولي اشارة
الى انه يمكن جعله مثالا للاختلاف في أقاده السيد وتعامه فيه (قوله بخلاف المسلمين) محترز قوله فيما بين
الكفار اى اختلاف الدار لا يؤثر في حق المسلمين كما في عامة الشروح حتى ان المسلم التاجر أو الاسير لو مات
في دار الحرب ورث منه ورثته الذين في دار الاسلام كما في سكب الانهر قال في شرح السراجية لابن الخنيلي
وأما قول العتابي ان من اسلم ولم يهاجر اليها لا يرث من المسلم الاصل في دارنا ولا المسلم الاصل من اسلم ولم يهاجر
اليها سواء كان في دار الحرب مستأمن أو لم يكن قد فوج بقول بعض علماءنا يخيل لي ان هذا كان في ابتداء
الاسلام حين كانت الهجرة فريضة الا ترى ان الله تعالى نفي الولاية بين من هاجر ومن لم يهاجر فقال والذين آمنوا
ولم يهاجروا ما لكم من ولايتهم من شيء حتى يهاجروا فلما كانت الولاية بينهما منتفية كان الميراث منتفيا لان الميراث
على الولاية فاما اليوم فينبغي ان يرث أحدهما من الآخر لان حكم الهجرة قد نسخ بقوله صلى الله عليه وسلم
لا هجرة بعد الفتح اهـ (قوله كما سيبي) أي في فصل الحرقى والغرقى (قوله في خمس مسائل أو أكثر) زاد قوله
أو أكثر تبعا للمعجبي اشارة الى ان عددها خمس لم يرد به الحصر لا مكان زيادة غيرها تأمل وقد ذكر الشارح منها اثنتين
والثالثة رجل وضع ولده في فناء المسجد ليلا ثم ندم صبا حافرجع لرفعه فاذا فيه ولدان ولا يعرف ولده من غيره
ومات قبل الظهور لا يرث واحد منهما ويوضع ماله في بيت المال وفقههما على بيت المال ولا يرث أحدهما من
صاحبه والرابعة حرة وأمة ولدت كل واحدة ولدا في بيت مظلم ولا يعلم ولد الحرة من غيره لا يرث واحد منهما
ويسعى كل واحد منهما لمولى الامة والخامسة رجل له ابن من حرة وابن من أمة لانسان أرضعتهما ظنرا واحدة
حتى كبرا ولا يعرف ولد الحرة من غيره فهما حرا ويسعى كل واحد منهما في نصف قيمته لمولى الامة ولا يرثان منه
(قوله فلا توارث) أي لا يرثها واحد منهما (قوله من ولد) الاولي بولد (قوله إلا ان يصطلحا) أي الولدان فان
الميراث لا يبعد وهما في أخذ حصة وهو الواو حقيقة فذلك من حظه ويعتد ما أخذه الآخر هبة من المستحق
والظاهر انه راجع الى المسئلة السابقة أيضا اهـ ط اقول بل الى كل المسائل المتارة وأن ما مر من وضعه
في بيت المال محمول على ما اذا لم يصطلحا تأمل (تمة) جملة الموانع حينئذ ستة وقد زاد بعضهم من الموانع النبوة
لحديث الصحيحين فمن معاشر الانبياء لا نورث ما ترك ككنا صدقة وفي الاشياء عن التمة كل انسان يرث
ويورث الا الانبياء لا يرثون ولا يورثون وما قيل من انه عليه الصلاة والسلام ورث خديجة لم يصح وانما وهبت
مالها له في صحتها اهـ قلت لكن كلام ابن الكمال وسكب الانهر يشعربا بنهم يرثون وتعامه في الرقيق المختوم وزاد
بعضهم الردة فالمرتل لا يرث احدا اجماعا وليس ذلك لاختلاف الدين لانه لا مله له على ما عرف في محله فالموانع
حينئذ ثمانية وزاد بعضهم تاسعا وهو النعان قال في الدر المنثور وفي الحقيقة الموانع خمسة أربعة المتن والردة
كما علم ذلك بالاستقراء الشرعي وما زاد عليها فتسميته مانعا مجاز لان انتفاء الارث معه ليس لوجود مانع بل

لا تنفاه الشرط أو السبب اه بيانه ان شرط الارث وجود الوارث حيا عند موت المورث وذلك منتف
 في جهالة تاريخ الموتي لعدم العلم بوجود الشرط ولا توارث مع الشك وكذا في جهالة الوارث فانها كونه
 حكما كما في المفقود وأما ولد اللعان فانه لا يرث من أبيه وبالعكس اقطع نسبه فعندم الارث في الحقيقة لعدم
 السبب وهو نسبه الى أبيه وأما النبوة ففي كونها من انتفاء الشرط أو السبب كلام يعلم من شرحنا الرحيق
 المختوم والذي يظهر ان العلة في عدم كونها من الموانع هي كون النبوة معنى قائما في المورث والمانع هو ما يمنع
 الارث لمعنى قائم في الوارث على ما قدمناه في تعريفه (تكميل) عدا الشافعية من الموانع الدور الحكي وهو ان
 يلزم من التورث عدمه كالمومات عن أخ فاقرا الاخ باب للميت فيثبت نسبه ولا يرث عندهم لانه لو ورث لحجب
 الاخ فلا يقبل اقراره فلا يثبت نسب الابن فلا يرث لان اثبات ارثه يؤدي الى نفيه فينتفي من أصله وهذا
 لم يذكره علماء الصحة اقرار المقر في حق نفسه فقط فيرث الابن دونه كما حقه في الرحيق المختوم مؤيدا
بالنقل ومترغما في باب اقرار المريض (قوله لانها أصل الولاد) بكسر الواو مصدر وادى أصل ولادة
الأصل والفروع فالكل أولادها غالباً لانه قد تكون الولادة بالتسري ثم هي بهذا الاعتبار وان كانت اما لكون
صفة الزوجية سابقة على صفة الامومة فلذا لم تقدم الام تامل (قوله مع ولد) اي للزوج الميت ذكر أو أنثى
ولومن غيرها (قوله وان سفل) بفتح الفاء من السفل ضد العلو من باب نصر وبضمها من السفل بمعنى الدناءة
من باب شرف ابن كمال والمراد الاول (قوله نكاح ميتة) أما لو كانت حية تهازل البرهان وهي لمن صدقته
اذ لم تكن في يد من كذبه ولم يكن دخل المكذب بها وان ارتخا فالسابق أحق ط (قوله وبرهنا) قال في البحر
في باب دعوى الرجل لوبرهنا على النكاح بعد موته ولم يورخا أو ارتخا واستوى تاريخهما يقضى به بينهما وعلى
كل منهما نصف المهر ويزن ميراث زوج واحد فان جاء بولد يثبت النسب منهما ويرث من كل منهما ميراث
ابن كامل وهما يرثان من الابن ميراث أب واحد كذا في الخلاصة وفي منية المفتي ولا يعتبر فيه الاقرار واليد اه
ومثله في جامع الفصولين (قوله ولم تكن في بيت واحد منهما) هو معنى ما في روح الشروح ولم تكن في يد واحد
منهما ومفهومه اعتبار اليد وهو خلاف ما قدمناه آنفا قدبر (قوله والنصف له) اي للزوج وبقي ممن يستحق
النصف أربعة كان ينبغي ذكرهم هنا كما فعل في بقية الفروض وهم البنت وبنت الابن عند عدمها والاخت
لابوين والاخت لاب عند عدمها اذا انفردن عن يعصبن (قوله والجد) اي فهو كالاب عند عدمه ان لم يدخل
في نسبه الى الميت انثى وهو الجد الصحيح فان تحلل في نسبه الى الميت أم كان فاسدا فلا يرث الا على أنه من ذوى
الارحام لان تحلل الام في النسبة يقطع النسب اذا نسب الى الآباء زياعى (قوله الفرض المطلق) اي عن
ضميمة التعصيب اليه (قوله مع ولد او ولد ابن) حيث قيد الفرض بالمطلق فكان ينبغي ان يقيد الولد بالذكر
لان الولد يشمل الانثى لكن تركه لانفهامه مما بعده (قوله مع البنت أو بنت الابن) فان له السدس فرضا للبنت
أو بنت الابن النصف والباقي له تعصبا (قوله الا في ثلاثة عشر مسألة) الا صوب ما في بعض النسخ ثلاث
عشرة بتد كبر الثلاثة وتأنيت العشرة لتأنيث مسألة وان كان لفظيا (قوله خمس في الفرائض) * الاولى ان
أمه لا ترث معه وترث مع الجد * الثانية ان الميت اذا ترك الابوين وأحد الزوجين فلامه ثلث ما يبق بعد نصيب
أحد الزوجين ولو كان مكان الاب جد فللام ثلث ما يبق بعد نصيب أحد الزوجين ولو كان مكان الاب جد فللام
ثلاث جميع المال الا عند أبي يوسف فان لها ثلث الباقي أيضا * الثالثة ان بنى الاعيان والعلات كلهم يسقطون
مع الاب اجماعا وبسقطون مع الجد عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا عندهما * الرابعة ان ابا المعتقد مع
ابنه ياخذ سدس الولاء عند أبي يوسف وليس للجد ذلك بل الولاء كله لابن ولا ياخذ الجد شيئا من الولاء عند
سائر الأئمة * الخامسة لو ترك الجد معتقه وأخاه قال أبو حنيفة يختص الجد بالولاء وقال الولاء بينهما ولو كان
مكان الجد أب فالمراث كله له اتفاقا قال في المنح وهذه مستفاد حكمها من حكم المسألة الثالثة اه ح
(قوله وباقيها في غيرها) * الاولى لو أوصى لأقرباء فلان لا يدخل الاب ويدخل الجد في ظاهر الرواية * الثانية
تجب صدقة فطر الولد على أبيه الغنى دون جده * الثالثة لو اعتق الاب جرد ولا ولد له الى مواليه دون الجد
* الرابعة يصير الصغير مسلما باسلام أبيه دون جده * الخامسة لو ترك اولادا صغارا وما لا فالولاية للاب فهو
كوصي الميت بخلاف الجد * السادسة في ولاية النكاح لو كان للصغير اخ وجد فعلى قول أبي يوسف يشتر كان

لانها اصل الولاد اذ منها تولد
 الاولاد فقال (في فرض للزوجة
 فصاعدا الثمن مع زلدا او ولد ابن)
 وأما مع ولد البنت فيفرض لها
 الربع وان سفل (والربع لها عند
 عدمهما) فللزوجة حالتان
 الربع بلا ولد والثمن مع الولد
 (والربع للزوج) فاكثر كما لو ادعى
 رجلان فاكثر نكاح ميتة وبرهنا
 ولم تكن في بيت واحد منهما
 ولاد دخل بها فانهم يقسمون ميراث
 زوج واحد لعدم الاولوية (مع
 أحدهما) اي الولد او ولد الابن
 (والنصف له عند عدمهما)
 فللزوجة حالتان النصف والربع
 (وللاب والجد) ثلاث احوال
 الفرض المطلق وهو (السدس)
 وذلك (مع ولد او ولد ابن)
 والتعصيب المطلق عند عدمهما
 والفرض والتعصيب مع البنت
 أو بنت الابن قلت وفي الاشباه
 الجد كالاب الا في ثلاث عشرة
 مسألة خمس في الفرائض وباقيها
 في غيرها

وزاد ابن المصنف في زواجره
 أخرى من الفصولين ضمن الاب
 مهر صبيه فادى رجع لو شرط
 والا لولو وليا غيره أو وصيا رجع
 مطلقا انتهى فقوله لولو وليا غيره
 يم الجدي رجع كالوصي بخلاف
 الاب (ولام) ثلاثة احوال
 (السدس مع احدهما ومع
 اثنين من الاخوة او) من
 (الاخوات) فصاعدا من اى
 جهة كانوا ولو مختلطين (والثلث
 عند عدمهم) وثالث الباقي
 مع الاب واحد الزوجين
 (و) السدس (للجدة مطلقا) كام
 ام او ام اب (فصاعدا) يشتركن
 فيه (اذ كن ثابنتان) اى صحبات
 كالمذكورتين فان الفاسدة
 من ذوى الارحام كاسيحي
 (متحاذيات في الدرجة لان
 القربى تحجب البعدى) مطلقا
 كاسيحي (و) السدس (لبنات
 الابن) فاكثرت (مع البنات)
 الواحدة تكمل للثنتين
 (و) السدس (للاخت لاب)
 فاكثرت (مع الاخت) الواحدة
 (لاويين) تكمل للثنتين

وعلى قول الامام يحتص الجد ولو كان مكانه اب اختص اتفاقا * السابعة اذ مات ابو صار يتما ولا يقوم الجد
 مقام الاب لازالة اليتيم عنه * الثامنة لومات وترك اولاد اصغارا ولا مال له وله ام وجد ابوالاب فالنفقة عليهما
 اثلاثا الثلث على الام والثلثان على الجد ولو كان كلاب كان كها عليه اه ح اقول وفي الخامسة نظير لما تقدم
 قبيل شهادة الاوصياء ان الولاية في مال الصغير لايه ثم لوصى الاب ثم الجد ثم لوصيه ثم للقاضي ثم لوصيه فالجد
 يقوم مقام الاب عند عدم الاب ووصيه فلم يخالف الجد فيها الاب تامل والسادسة يجري فيها ما تقدم عن المنع
 وقوله في الثامنة وله ام وجد موافق لما في بعض نسخ الاشباه وفي بعضها ولهم بضمير الجمع العائد الى الصغار
 وهو الصواب لان نفقة الصغير تجب على قريبه المحرم بقدر الارث كما في المتون اى بقدر ارث المحرم من الصغير
 لومات فاذا كانت الام هنا أم الصغار صرح كون الثلث عليها والباقي على الجد لانه قدر ارثها منهم اما لو كانت
 أم أبيهم الميت يكون عليها السدس لانها جدة لهم وفرض الجدة السدس لا الثلث فلا يصح ارجاع الضمير الى
 الميت بل يتعين ارجاعه الى الصغار هذا ما ظهر لي من فيض الفتح العليم (قوله وزاد ابن المصنف الخ) اقول
 يزاد أيضا انه لا تجب نفقته على الجد المعسر وانه لا يصير مسلما باسلام جده وان الجد اذا اقتر بنافلة وابنه حتى
 لا يثبت النسب بمجرد اقراره ذلك السيد في شرح السراجية وزدت أخرى أيضا تقدمت قبيل فصل
 شهادة الاوصياء وهي ما في الخمانية حيث قال فرق ابو حنيفة بين الوصى وابي الميت فلو وصى بيع التركة لقضاء
 الدين وابو الميت له بيعها لقضاء الدين على الاولاد لا لقضاء الدين على الميت وهذه فائدة تحفظ من الخصاص وأما
 محمد فاقام الجد مقام الاب ويقول الخصاص يفتى اه وحاصله ان جد الصغير خالف الاب ووصى الاب في هذه
 ثم رأيت صاحب الوهبانية ذكرها هنا والله الحمد (قوله ضمن الاب مهر صبيه) على تقدير منضاف اى مهر
 زوجة صبيه اى ابنه الصغير وما في عامة النسخ من التعبير بصيته بالتاء فحريف (قوله رجع لو شرط) اى يرجع
 عليه في ماله ولو لم يكن له مال حين العقد لو شرط الرجوع واشهد أخذ ما في جامع الفصولين أيضا تقدم من ماله
 ثمن شئ شراء لولده ونوى الرجوع يرجع ديانة لا قضاء مالم يشهد ولو ثوبا أو طعاما واشهد انه يرجع فله ان يرجع
 لوله مال والا فلا لوجوبه عليه ولو قنأ أو شيئا لا يلزمه رجع وان لم يكن له مال لو اشهد والا اه قلت والتزويج
 مما لا يلزم الاب فيرجع ان أشهد وان لم يكن للصغير مال (قوله والا لا) اى استحسانا للعرف جامع الفصولين
 (قوله رجع مطلقا) اى وان لم يشترط لان العادة لم تجر بتحملة المهر عن الصغير (قوله مع أحدهما) اى
 الولد وولد الابن ذكر او انثى (قوله من اى جهة كانا) اى سواء كان الاثنان فاكثرا لاويين اولاب
 اولام (قوله ولو مختلطين) اى ذكورا وانثى من جهة واحدة واكثر (قوله والثلث عند عدمهم) اى
 عدم الولد وولد الابن والعهد من الاخوة والاخوات وعند عدم الاب مع أحد الزوجين أيضا فافهم (قوله
 وثلث الباقي الخ) تحتمه صورتان كما سيأتى قال ط وانما ذكر الشارح هاتين الحالتين يعنى الثلث وثلث الباقي
 مع ذكر المصنف لهما فيمأسى الى الاشارة الى ان الاولى جمع حالات الام متوالية (قوله مطلقا) اى لام اولاب
 كما مثل (قوله اى صحبات) الجدة الصحيحة من ليس في نسبتها الى الميت جد فاسد وهي ثلاثة اقسام المدلية
 بمحض الاناث كام أم الام او بمحض الذكور كام ابى الاب او بمحض الاناث الى محض الذكور كام أم الاب بخلاف
 العكس كام ابى الام فانها فاسدة (قوله مطلقا) اى سواء كانت القربى او البعدى من جهة الام والاب
 وسواء كانت القربى وارثة كام الاب عند عدمه مع أم أم الام او محجوبة بالاب عند وجوده (قوله كاسيحي)
 اى عند ذكرا لجب (قوله والسدس لبنات الابن الخ) للبنات ستة احوال ثلاثة تحقق في بنات الصلب وبنات
 الابن وهي النصف الواحدة والثلثان لاذكروا اذا كان معهن ذكر عصبهن وثلاثة تنفرد بهن بنات الابن
 الاولى ما ذكره المصنف * الثانية يسقطن بالصلبيتين فاكثرا لان يكون معهن غلام ليس اعلى منهن فيعصبن
 * الثالثة يسقطن بالابن الصلبى وسيأتى بيانها (قوله والسدس للاخت لاب الخ) اعلم ان للاخوات لغير
 أم سبعة احوال خمسة تحقق في الاخوات لاويين والاخوات لاب وهي الثلاثة المارة في بنات الصلب والرابعة
 انهن يصرن عصبات مع البنات أو بنات الابن والخامسة انهن يسقطن بالابن وابنه وبالاب اتفاقا وبالجد عند
 الامام * وثنتان تنفرد بهما الاخوات لاب * الاولى ما ذكره المصنف * الثانية انهن يسقطن مع الشقيقتين فاكثرا
 الا ان يكون معهن من يعصبن وفي بعض نسخ السراجية ويسقطن بالاخت لاب وأم اذا صارن عصبة اى

اذا كانت مع البنات ابنيات الابن قال السيد لانها حينئذ كالاخ في كونها عصبه اقرب الى الميت كما سيأتي
(قوله والسادس للواحد من ولد الام) اي للاخ والاخت لام ولهم ثلاثة احوال ذكر منها اثنتين والثالثة
انهم يسقطون بالفرع الوارث وبالاب والجد كما سيأتي (قوله عند عدم من لهامعه السادس) اي أو ثلث
الباقى (قوله بعد فرض احد الزوجين) متعلق بالباقي اي ثلث ما يبق بعد فرض الزوجة أو الزوج
(قوله وأم) لفظ أم في الموضوعين زائد افاده ح اي لانها احد الابوين (قوله فلها حينئذ الربع) لان للزوجة
الربع ومخرجه من أربعة يبق ثلاثة للام ثلثا واحد وهو ربع الاربعة وللاب الباقي (قوله فلها حينئذ السادس)
لانها تصح من ستة للزوج النصف ثلاثة وللأم ثلث ما يبق وهو واحد وللاب الباقي (قوله تأذي بالخ) لان
المراد من قوله تعالى فلامته الثلث ثلث ما ورثه الابوان سواء كان جميع المال أو بعضه للادلة المذكورة
في المطولات فالثلث هنا وان صار في الحقيقة ربع جميع المال أو سدسه الا ان الادب التعبير به تبركا بلفظ القرآن
وتباعدة عن ايهام المخالفة (قوله لانه لا يتعدد) الاولى اسقاطه لما قدمه من امكان تعدده وقديقال
ليس ذات تعدد الاحتية ولا صورة وانما شترك بينهما مادفع للترجيح بالمرجح ولذا لم يعطيا الا نصيب زوج
واحد وعليه فتقول المصنف الا الزوج تبع للجمع مستدرك تأمل والله تعالى اعلم

* (فصل في العصبان) *

قال في المغرب العصبه قرابة الرجل لايه وكنها جمع عاصب وان لم يسمع به من عصبوا به اذا حاطوا حوله ثم سمي
بها الواحد والجمع والمذكر والمؤنث للغلبة وقالوا في مصدرها العصبية والذكر يعصب المرأة أي يجعلها عصبية
اه فالعصبان جمع الجمع كالجملات أو جمع المفرد على جعل العصبية اسما تأمل (قوله وعصبه بغيره وعصبه
مع غيره) سيأتي بيان الفرق بينهما (قوله فالانثى لا تكون عصبه بنفسها الخ) أشار الى انه خرج بقوله
وهو كل ذكر العصبه بالغير والعصبه مع الغير فانها اثاث فقط وأما المعتقدة فهي وان كانت عصبه بنفسها
فهي ليست نسبية والمقصود بالعصبان النسبية كما اشار اليه أو لا ولذلك خرج المعتقد أيضا (قوله لم يدخل
الخ) المراد عدم توسط الانثى سواء توسط بينه وبين الميت ذكر كالجدة وابن الابن أو لا كالأب والابن الصليبي
(قوله كولد الام) أي الاخ لام وأما الاخ لاب وأم فانه عصبه بنفسه مع ان الام داخله في نسبته واجب
بان المراد من لا يتنسب بالانثى فقط واجاب السيد بان قرابة الاب أصل في استحقاق العصبية فانها اذا انفردت
كفت في اثبات العصبية بخلاف قرابة الام فانها لا تصلح بانفرادها علة لاثباتها فهي ملغاة في استحقاق العصبية
لكن جعلنا ما بمنزلة وصف زائد فرجحنا بها الاخ لاب وأم على الاخ لاب اه اقول وهذا أولى من قول بعضهم
انه خرج بقوله في نسبته حيث لم يقل في قرابته فان الانثى داخله في قرابته لاخيه لا في نسبته اليه لان النسب
للأب فلا يثبت بواسطة غيره اه فانه يرد عليه ان المعتبر هنا النسبة الى الميت لا الى الاب فالمراد بها القرابة
لا النسب الشرعي والالزم ان لا تكون العصبية الا اذا كان الميت أباً أو جده فيخرج الاخ والعم ونحوهما فانهم
ثم رأيت العلامة يعقوب قد زيف هذا الجواب واخرجه عن دائرة الصواب بنحو ما قلناه والحمد لله وبالجمله
فتعريف العصبه لا يخلو عن كلام ولو بعد تحرير المراد فانه لا يدفع اليراد ولذا قال ابن الهيثم في منظومته

وليس يخلو حده عن نقد * فينبغي تعريفه بالعد * وأيضا فخصيصه بالعصبه النسبية لا داعي له وقد عرفه العلامة
قاسم في شرح فرائض المجمع بقوله هو ذكر نسب أدلى الى الميت بنفسه أو بعض الذكور أو معتق فتقوله أو معتق
بالرفع عطف على ذكره ولو حذف محض لكان أولى ليدخل الاخ الشقيق وبعد هذا فصبه نظر قد بر (قوله فانه
ذو فرض) اي فقط والا فلا يلزم من كون وارث ذافر من ان لا يكون عصبه فان كلام من الاب والجد ذو فرض
ويصير عصبه (قوله اي جنسها) اي قال للجنس فتبطل معنى الجمعية فيشمل ما اذا كان هناك فرض واحد
وحاز الباقي بعد اعطائه لمستحقه ط (قوله بجهة واحدة) قال في المنع قيدناه حتى لا يرد أن صاحب الفرض اذا
خلع عن العصبية قد يحجز جميع المال لان استحقاقه لبعضه بالفرضية والباقي بالرد (قوله جزء الميت الخ) المراد
في الجميع المذكور كما هو الموضوع (قوله ثم جزء جده) أراد بالجد ما يشمل ابا الاب ومن فوقه بدليل قوله الاتي
وان علا فلا يرد ان عم الاب وعم الجد في كلامه الاتي خارجان عن الاصناف الاربعة (قوله ويقدم الاقرب
فالاقرب الخ) اي الاقرب جهة ثم الاقرب درجة ثم الاقوى قرابة فاعتبار الترجيح أولا بالجهة عند الاجتماع

(و) السادس (لواحد من ولد

الام والثلث لاثنتين فصاعدا من

ولد الام) ذكرهم كانوا هم

(و) الثلث (للأم عند عدم من

لهامعه السادس) كما مر (ولها

ثلث الباقي بعد فرض احد

الزوجين) كما قدمنا وذلك

(في زوجة وابوين) وأم فلها

حينئذ الربع (او زوج وابوين)

وأم فلها حينئذ السادس ويسمى

ثلثا تأديا مع قوله تعالى وورثه

أبواه فلامه الثلث (والثلثان

لكل اثنين فصاعدا من فرضه

النصف) وهو خمسة البنات وبنت

الابن والاخت لابوين والاخت

لاب والزوج (الا الزوج) لانه

لا يتعدد والله تعالى اعلم

* (فصل في العصبان) *

العصبان النسبية ثلاثة عصبه

بنفسه وعصبه بغيره وعصبه مع

غيره (يحوز العصبه بنفسه وهو

كل ذكر) فالانثى لا تكون عصبه

بنفسها بل بغيرها او مع غيرها

(لم يدخل في نسبته الى الميت

انثى) فان دخلت لم يكن عصبه

كولد الام فانه ذو فرض وكأبي

الام وابن البنت فانهم من ذوى

الارحام (ما بقى الفرائض) اي

جنسها (وعند الانفراد يحوز

جميع المال) بجهة واحدة ثم

العصبان بانفسهم اربعة اصناف

جزء الميت ثم اصله ثم جزء ابيه ثم

جزء جده (ويقدم الاقرب

فالاقرب منهم) بهذا الترتيب

فيقدم جزء الميت (كالابن ثم

ابنه وان سفل ثم اصله الاب

ويكون مع البنت) فأكثر (عصبة
 وذاهم) كما مر (ثم الجدة الصحيح)
 وهو اب الاب (وان علا) وأما
 ابو الام فناسد من ذوى الارحام
 (ثم جزء ابيه الاخ) لابوين (ثم)
 لاب (ثم) (ابنه) لابوين ثم لاب
 (وان سفل) تأخير الاخوة عن
 الجدة وان علا قول ابى حنيفة
 وهو المختار للفتوى خلا قالهما
 وللشافعي قيل وعليه الفتوى
 (ثم جزء جداه الام) لابوين ثم لاب
 ثم ابنة لابوين ثم لاب (وان سفل)
 ثم عم الاب ثم ابنة ثم عم الجدة
 ابنة) كذلك وان سفل فاسبابها
 أربعة بنوة ثم أبوة ثم اخوة ثم
 عمومة (و) بعد ترجيحهم بقرب
 الدرجة (يرجحون) عند التفاوت
 بابوين واب كما مر (بقوة القرابة
 فمن كان لابوين) من العصبات
 ولوانى كالشقيقة مع البنت تقدم
 على الاخ لاب (مقدم على من كان
 لاب) لقوله صلى الله عليه وسلم
 ان اعيان بنى الام يتوارثون دون
 بنى العلات والحاصل انه عند
 الاستواء في الدرجة يقدم
 ذوالقرابتين وعند التفاوت فيها
 يقدم الاعلى ثم شرع في العصبية
 بغيره فقال (وبصير عصبية بغيره
 البنات بالابن وبنات الابن بابن
 الابن) وان سفلوا (والاخوات)
 لابوين اولاب (باخيهن) فهن
 اربع ذوات النصف والثلاثين
 يصرن عصبية باخوتهن ولو حكما
 كابن ابن ابن يعصب من مثله
 اوفوقه ثم شرع في العصبية مع
 غيره فقال (ومع غيره الاخوات
 مع البنات) ابنيات الابن لقول
 الفرضيين اجعلوا الاخوات مع
 البنات عصبية والمراد من الجمع
 هنا الجنس

فيقدم جزءه كالابن وابنه على اصله كالأب وابيه وبقدم اصله على جزء ابيه كالأخوة لغيرهم وابنائهم ويقدم
 جزء ابيه على جزء جده كالأعمام لغيرهم وابنائهم وبعد الترجيح بالجهة اذا تعدد اهل تلك الجهة اعتبر الترجيح
 بالقرابة فيقدم الابن على ابنة والاب على ابيه والاخ على ابنة لقرب الدرجة وبعد اتحاد الجهة والقرابة يعتبر
 الترجيح بالقوة فيقدم الاخ الشقيق على الاخ لاب وكذا ابناؤهم وكل ذلك مستفاد من كلام المصنف وصرح به
 العلامة الجعفي حيث قال * فبالجهة التقديم ثم بقربه * وبعدهما التقديم بالقوة اجعلا * (قوله ويكون
 الخ) الاولى ذكر هذا عند ذكر الاب فيما تقدم كما فعله الشارح ط (قوله ثم الجدة الصحيح) هو من لم يدخل في
 نسبه الى الميت اتى (قوله وهو اب الاب) الاولى رسم أبو بالوا وبناء على اللغة المشهورة من اعرابه بالحروف
 (قوله ثم لاب) اى ثم الاخ لاب أما الاخ لام فذوفرض فقط كما مر (قوله لابوين) متعلق بمحذوف حال
 من النمر (قوله قيل وعليه الفتوى) قاله صاحب السراجية في شرحه عليها كما سيأتى وقد اشار
 الى ان المعتمد الاول وهو مذهب الصديق رضى الله عنه (قوله كذلك) اى لابوين ثم لاب وهو في موضع
 الحال من عم الاب وعم الجد (قوله وان سفل) اى ابن عم الاب وابن عم الجد (قوله فاسبابها) اى
 العصبية (قوله وبعد ترجيحهم الخ) أى ترجيح اهل كل صنف من الاصناف الاربعة بقرب الدرجة كترجيح
 الاخوة مثلا على ابنائهم يرجح بقوة القرابة اذا تفاوتوا فيها كالأخ الشقيق مع الاخ لاب كما مر (قوله بابوين
 واب) متعلق بالتفاوت وقوله كما مر حال منه وقوله بقوة القرابة متعلق بـ رجحون (قوله كالشقيقة الخ)
 فيه ان الكلام في العصبية بالنفس وهذه عصبية مع الغير لكن قال السيد انما ذكرها هنا وان لم تكن عصبية
 بنفسها المشاركتها في الحكم لمن هو عصبية بنفسه (قوله ان اعيان بنى الام الخ) تمام الحديث يرث الرجل أخاه
 لايه وأمه دون أخيه لايه رواه الترمذى وابن ماجه اه قاسم وسيد ذكر الشارح ان بنى الاعيان الاخوة لاب
 وأم سمو بذلك لانهم من عين واحدة اى اب وأم واحدة وان بنى العلات الاخوة لاب سمو بذلك لان الزوج
 قد عمل من زوجته الثانية والعمل الشرب الثاني يقال له اذا سقاه السقاية الثانية وأما الاخوة لام فهم
 بنو الاخياض كما سيأتى والظاهر ان المراد بنى الام في الحديث ما يشمل الاخوة لاب وأم والاخوة لام فقط
 وان المراد باعيانهم القسم الاول يدل عليه قوله في المغرب اعيان القوم اشرا ففهم ومنه قولهم للاخوة لاب وأم
 بنو الاعيان ومنه حديث اعيان بنى أم يتوارثون اه وقال السيد والمقصود بذكر الام ههنا اظهار ما يترجح به
 بنو الاعيان على بنى العلات اه اى لانهم زادوا عليهم بقرابة الام ولذا كانوا اعيانا (قوله البنات) اسم بصير
 مؤخر وخبره قوله عصبية بغيره وقوله بالابن قيده لانهن عند عدمه صاحبات فرض دائما وابن الابن لا يعصب
 ذات فرض (قوله وان سفلوا) اى بنات الابن وابن الابن (قوله باخيهن) اى المساوى لهن قرابة
 درر الجار قال الطورى وفي كشف الغوامض ولا يعصب الشقيقة الاخ لاب اجماعا لانها اقوى منه في النسب
 بل تأخذ فرضها ولا يعصب الاخت لاب اخ شقيق بل يحجبها لانه اقوى منها اجماعا اه وفي منظومة المصنف
 السمعة تحفة الاقران * ولا تراث أخت له من الاب * مع صنوه الشقيق فاحفظ نصب * وذ كرفى شرحهما عن
 الجواهر ان بعضهم ظن ان للاخت النصف وهذا ليس بشئ اه (قوله ذوات النصف والثلاثين) خبر بعد خبر
 أو بدل من أربع اى من لهن النصف اذا انفردن والثلاثان اذا تعددن وهن البنت وبنت الابن والاخت لابوين
 أولاب قيل كان الواجب ان تذكر الام مع الاب فانه يعصبها اذا كانا مع أحد الزوجين كما مر واجيب بان أخذها
 لثالث الباقي بطريق الفرض لا التعصيب وأشار الى ما في السراجية وشرحها من ان من لا فرض لها من الاناث
 واخوها عصبية لا تصير عصبية باخيهما كالم والعمة اذا كانا لاب وأم أولاب كان المال كله للم دون العمة وكذا فى ابن
 العم مع بنت العم وفي ابن الاخ مع بنت الاخ ونظمت ذلك بقولى * ولم يعصب غير ذات سهم * اخ كمل عمة وعم *
 (قوله ولو حكما) تعميم للاخ بالنظر الى بنت الابن فان عصبته لم تحتص باخيهما فقط فانها تصير عصبية به وبابن
 عمها ومن هو اسفل منها اذا لم تكن ذات فرض كما سيأتى بيانه (قوله الاخوات مع البنات) اى الاخوات
 لابوين اولاب أما الاخت لام فلا يعصبها اخوها وهو ذ كرفى عدم كونها عصبية مع الغير أولى (قوله لقول
 الفرضيين الخ) جعله في السراجية وغيرهما حديثا قال في سكب الانهر ولم اقف على من خرجه لكن أصله ثابت
 بخبر ابن مسعود رضى الله عنه وهو ما رواه البخارى وغيره في بنت وبنت ابن واخت البنت النصف وبنت الابن

السدس وما بقي فللاخت وجعله ابن الهائم في فضوله من قول الفرضيين وتبعه شراحها كاقاضي زكريا وسيط
 الماردني وغيرهما اه (تنبيه) الفرق بين هاتين العصبتين ان الغير في العصبية بغيره يكون عصبية بنفسه
 فتتعدى بسببه العصبية الى الاثني وفي العصبية مع غيره لا تكون عصبية أصلا بل تكون عصبية تلك العصبية
 مجامعة لذلك الغير سيد وفيه اشارة الى وجه اختصاص الاول بالباء والثاني بجمع قال في سكب الانهر الباء
 للالصاق والالصاق بين الملتصق والملتصق به لا يتحقق الا عند مشاركتها في حكم الملتصق به فيكونان مشاركين
 في حكم العصبية بخلاف كلمة مع فانها للقران والقران يتحقق بين الشخصين بغير المشاركة في الحكم كقوله تعالى
 وجعلنا معه أخاه هرون وزيرا أي وزيره حيث كان مقارنا به في النبوة وكلفه القدوري ومن فاته صلاة العيد
 مع الامام أي فاته الصلاة المقارنة بصلاة الامام لان تفوتهما معا فتكون هي عصبية دون ذلك الغير وقال
 بديع الدين في شرح السراجية الفرق ان مع قد نستعمل للشرط والباء للسبب اه (قوله كما بسطه العلامة
 قاسم) أي في تصحيح القدوري نقلا عن الجواهر حيث قال ان كانت الملاعنة حرة الاصل فالميراث لمواليهما
 وهم اخوتها وسائر عصبية أمهما وان كانت معتقة فالميراث لمعتقها ونحوه ابن المعتق وأخوه وأبوه فقوله
 لمواليهما يتناول المعتق وغيره وهو عصبية أمهما اه ونحوه في الجوهرة اقول وهذا يخالف لما ذكره شراح
 السكندر وغيرهم قال الزيلعي ولا يتصور ان يرث هو أو يورث بالعصبية الا بالولاء أو الولاد فيرثه من اعتقه
 أو اعتق أمه أو من ولده بالعصبية وكذا هو يرث معتقه أو معتق معتقه أو ولده بذلك اه فهو صريح في انه
 اذا كان هو أو أمه حرة الاصل فلا يرث أو يورث بالعصبية الا اذا كان له ولد أي ابن أو ابن ابن وقال في معراج
 الدراية ثم لا قرابة له من قبل أبيه وله قرابة من جهة أمه فلا تكون عصبية أمه عصبته ولا أمه عصبه له عند الجمهور
 وعن ابن مسعود ان عصبية أمه عصبته وعنه في رواية أخرى ان أمه عصبته لما روى واثله بن الاسقع عن النبي
 صلى الله عليه وسلم انه قال تحرز المرأة ثلاث موارث عتيقها ولقيطها وولدها الذي لا عنت عليه وقتلنا الميراث
 انما يثبت بالنص ولا نص في توريث الام اكثر من الثلث ولا في توريث اخ من أم اكثر من السدس ولا في توريث
 أبي الام ونحوه من عصبية الام ولان العصبية اقوى اسباب الارث والادلاء بالام اضعف فلا يجوز ان يستحق
 به اقوى اسباب الارث وفي الحديث بيان انها تحرز والاحراز لا يدل على العصبية فانه يجوز ان تحرز فرضا
 وردا لا تعصيبا واما حديث عصبته قوم أمه فعناد في الاستحقاق بمعنى العصبية وهي الرحم لا في اثبات حقيقة
 العصبية اه ملخصا وقال في المجتبى شرح القدوري قوله وعصبية ولد الزنا وولد الملاعنة مولى أمهما معناه
 والله اعلم ان الام ليست بعصبية له ولا عصبية الام كما ذهب اليه ابن مسعود رضي الله عنه انما عصبية مولى الام
 اذا كان لها مولى وما ذهب اليه اصحابنا مذهب علي وزيد بن ثابت رضي الله عنهما ووجهه ان الام لما لم تكن
 عصبية في حق غير ولد الزانية والملاعنة فكذا في حقه كذوى الارحام اه (قوله لانه لا ابالهما) تعليل
 للمتن وزاد في الاختيار مانصه والنبي صلى الله عليه وسلم ألحق ولد الملاعنة بأمه فصارت كخص لا قرابة له من
 جهة الاب فوجب ان يرثه قرابة أمه ويرثهم فلو تركت بنتا وأما والملاعنة فللبنت النصف وللأم السدس والباقي
 يرثها كأن لم يكن له أب وهكذا لو كان معها زوج أو زوجة فانه يأخذ فرضه والباقي بينهما فرضا
 وردا ولو ترك أمه وأخاه لأمه وابن الملاعنة فلامه الثلث ولاخيه لأمه السدس والباقي مردود عليهما ولا شيء
 لابن الملاعنة لانه لا اخاله من جهة الاب واذا مات ولد ابن الملاعنة ورثه قوم أبيه وهم الاخوة ولا يرثه قوم
 جده اعني الاعمام واولادهم وبهذا يعرف بقية مسائله اه ومثله في المنع اقول وهذا مؤيد لما قد مناه حيث
 جعل لأمه الثلث ولاخيه لأمه السدس مع ان اخاه عصبية الام فلو كان عصبية أمه الحرة عصبية له لاخذ الباقي
 بعد فرض الام (قوله ويفترقان الخ) كذا قاله في الاختيار وتبعه في المنع وسكب الانهر وغيرهما اقول
 وهو خلاف ما جزم به الشارح في آخرباب اللعان حيث ذكر ان ولد الملاعنة يرث من نوأمه ميراث اخ لام أيضا
 ومثله في البحر عن شهادات الجامع وقال في معراج الدراية ولد الملاعنة اذا كان نوأما فعندنا وعند الشافعي
 وأخذوا الجمهورهما كالاخوين لام وقال مالك كالاخوين لابوين ثم ذكر الدليل والتفريع فراجع وهذا
 صريح في ان ما ذكره الشارح هنا مذهب مالك تأمل (قوله وتختم العصبات الخ) أي ختمها اضافيا
 والا فانهم في الحقيقة بعصبية المعتق ثم ان هذا بيان للقسم الثاني وهو العصبية السبية ولا يخفى ان المعتق

(وعصبية ولد الزنا و) ولد
 (الملاعنة مولى الام) المراد
 بالمولى ما يعم المعتق والعصبية ليعم
 ما لو كانت الام حرة الاصل
 كما بسطه العلامة قاسم لانه لا ابا
 لهما ويفترقان في مسألة واحدة
 وهي ان ولد الزنا يرث من نوأمه
 ميراث اخ لام وولد الملاعنة يرث
 من نوأمه ميراث اخ لابوين
 (وتختم العصبات ب) العصبية
 السبية

المسبب بمعنى اسم المفعول كما في قوله تعالى وما كان هذا القرآن أن يفترى أي مفترى أو على تقدير موصوف حذف
 واقمت صفته مقامه ووضع المظهر موضع المضمرة والتقدير ليس للنساء من أولاد إلا كذا أو لا أن جر أي مجرور
 معتقهن أو الأولاد جرته معتقهن ونم أوجه آخر لا تظهر وصورة ولا مدبرهن أن امرأة دبرت عبدا ثم ارتدت
 ولحق بدار الحرب وحكم بطاقتها ومجرية عبدها المدبر ثم اسلمت ورجعت إلى دار الإسلام ثم مات المدبر ولم يخلف
 عصبه نسبية فهذه المرأة عصبته وحكم مدبر هذا المدبر كذلك فإذا حكم القاضي بمجرية مدبرها بسبب لحاقها
 فاشترى عبدا ودبره ثم مات ورجعت المرأة تانية إلى دار الإسلام أما قبل موت مدبرها أو بعده ثم مات المدبر
 الثاني ولم يخلف عصبه نسبية فولاؤه لهذه المرأة وقد مناه في كتاب الولاء في تصويره وجهها آخر وصورة جر
 معتقهن الولاء أن عبدا امرأت تزوج بأذن جارية قد اعتقها مولاها فولد بينهما مولا فهو حر تبع لأمه وولاؤه
 لمولى أمه فإذا اعتقت تلك المرأة عبدها جر ذلك العبد باعتاقها إياه وولده إلى مولاه حتى إذا مات المعتق
 ثم مات ولده وخلف معتقه أي به فولاؤه لها وصورة جر معتق معتقهن الولاء أن امرأة اعتقت عبدا فاشترى
 العبد المعتق عبدا وزوجه بمعتقه غيره فولد بينهما ولد فهو حر وولاؤه لمولى أمه فإذا اعتق ذلك العبد المعتق
 عبده جر تبع اعتاقه وولاؤه لمعتقه إلى نفسه ثم إلى مولاه هذا حاصل ما ذكره في هذا الفصل ونظام الكلام
 على ذلك وشروط الجري بطلب من كتاب الولاء فراجع (قوله وهو وان كان فيه شذوذ الخ) الشاذ هو أن يروى
 الثقة حديثا يخالف ما روى الناس فإذا انفرد الراوي بشيء نظريه فان كان مخالفا لما رواه من هو أولى منه
 بالحفظ لذلك واضبط كان ما انفرد به شاذا مردودا وان لم يكن له مخالف فان كان ممن يوثق بحفظه واتقانه فمقبول
 لا يقدح فيه وانفرد به وان لم يكن ممن يوثق بحفظه واتقانه لذلك الذي انفرد به فان لم يجد من درجة الحافظ
 الضابط المقبول تفرد به فحديثه حسن والاقتضاء مردود هذا ما اختاره ابن الصلاح في تعريفه (قوله لكنه
 تأيد الخ) فقد روى عن عمرو بن زبدي بن ثابت رضي الله عنهم أنهم كانوا الأورثون النساء من الولاء
 إلا ما اعتقن أو اعتق من اعتقن أو كاتب رواه ابن أبي شيبة وعبد الرزاق والدارمي والبيهقي وذكره رزين بن
 العبدى في مسنده بلفظ أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ميراث الولاء للأب من الذكور ولا يرث النساء
 من الولاء الأولاد من اعتقن أو اعتق من اعتقن أو قاسم (قوله فصار بمنزلة المشهور) الحديث المشهور
 هو الذي يكون في القرن الأول أحاد ثم انتشر فصار في القرن الثاني ومن بعدهم متواترا ولما كان القرن الأول
 وهم الصحابة ثقات لا يهتمون صلات شهادتهم بمنزلة المتواتر حجة حتى قال الخصاص أنه أحد قسمي المتواتر
 يعقوب (قوله ثم شرع في الجلب الخ) أي بعد بيان الوارثين من ذى فرض وعصبه لأن منهم من يجب
 بالكلية أو عن سهم مقدرا إلى أقل منه وهو لغة المنع مطلقا واصطلاحا يمنع من يتاهل للارث بآخر عما كان له
 لولاه فخرج القتال والكافر وشمل نوعي الجلب لأن أئمتنا اصطحا على تسمية ما كان المنع لمعنى في نفسه ككونه
 رقيقا أو قاتلا محرما وما كان لمعنى في غيره محجوبا وقسموا الجلب إلى جيب حرمان وهو منع شخص معين عن
 الارث بالكلية لوجود شخص آخر وجب نقصان وهو جيبه من فرض مقدرا إلى فرض أقل منه لوجود آخر
 فخرج انتقاص السهام بالعول وكذا انتقاص حصص أصحاب الفرائض بالاجتماع مع من يجانسه عن حالة
 الانفراد كالزوجات مثلا ثم جيب الحرمان يدخل فيمن عدا الستة المذكورين متناوضا وجب النقصان يدخل
 في خمسة فقط كما سيذكره الشارح (قوله أي الابوان) أي الاب والام دون من فوقهما إلا أن كلاما من الجد
 والجد قد يجب حرمانا فهما من القريبين الآخر فافهم (قوله والولدان) أي الابن والبن وبنتا له منسوبة
 والأفالود يشمل الذكور والإناث تأمل (قوله سواء كانوا عصباء) وكذا من يهوى العصباء كذوى الارحام
 (قوله وهو) أي جيب الحرمان في الفريق الثاني مبنى على أصلين أي مترتب وجوده على وجود مجموعهما
 فإذا وجد أحدهما وجد الآخر فلا وفيه بحث يأتي قريبا (قوله يجب الأقرب) أي بحسب الدرجة
 أو القرابة والضمير في سواهم للستة المذكورين في المتن (قوله اتحد في السبب) كالجدة مع الأم وبنت
 الابن مع الصليتين أم لا كالأخوة مع الاب (قوله من أدلى) الأدلاء لغة ارسال الدلو في المنزلة استعمال
 في كل شيء يمكن فيه ولو بطريق المجاز ففي أدلى إلى المنزلة

وهو وان كان فيه شذوذ لكنه
 تأيد بكلام كبار الصحابة فصار
 بمنزلة المشهور كما بسطه السيد واقتره
 المصنف ثم شرع في الجلب فقال
 (ولا يحرم ستة) من الورثة
 (بجمال) البنت (الاب والام والابن
 والبنت) أي الابوان والولدان
 (والزوجان) وفريق يرون جمال
 ويحبون جيب الحرمان جمال
 أخرى وهم غير هؤلاء الستة سواء
 كانوا عصباء أو ذوى فروض
 وهو مبنى على أصلين أحدهما
 (أنه يجب الأقرب من سواهم
 الأبعد) لما مر أنه يقدم الأقرب
 فالأقرب اتحد في السبب أم لا
 (و) الثاني أن (من أدلى بشخص
 لا يرث معه) كابن الابن لا يرث
 مع الابن (الأولاد الأم) فيرث معها
 لعدم استغراقها للتركة

القروض أم الأم لا ترث مع الأم (تنبيه) يرد على ما ذكره المصنف لزوم حب أم الأم بالاب لأنه أقرب منها وإن لم تدل به وكذا يجب بنت الابن بالبنت الواحدة الصلبة والاخت لاب بالاخت لا بوبن وابن الأخ لا بوبن بالأخ لا بام فان اجيب بان المراد الأقرب من العصباء ورد عليه ان هذين الأصلين للفريق الثاني الذين يرون تارة ويحرمون أخرى وفيهم العصباء وغيرهم وان اجيب بان المراد ان الأقرب يحجب الأبعد اذا كان الأبعد مدليا بالأقرب فلا معنى لكونهما أصليين ولزم عليه ان يرث ولد الابن مع الابن الذي ليس بابيه فانه لا يدلي به أفاده السيد (قوله بجهة واحدة) احتراز عما لو انفردت فانها تستغرق التركة لكن بجهتي الفرض والرد (قوله والمحرور) أي من قام به مانع عن الارث لمعنى في نفسه (قوله عندنا) وعليه عاتة العصا به وعن ابن مسعود انه يحجب نقصانا لا حرمانا كالابن الكافر مثلا مع أحد الزوجين وعنه أيضا انه يحجب الأخ لا بام بان كافر يجب حرمان (قوله أصلا) أي لا نقصانا ولا حرمانا (قوله ويحبب المحبوب) أي المحبوب حرمانا يجب غيره حرمانا ونقصانا ومثل لكل بمثل (قوله ونحبب أم أم الأم) كذا في بعض النسخ بذكر أم الأم ثلاث مرأت وفي بعضها مرتين والصواب الأول (قوله بالأم) فانها تحجب من الثلث إلى السدس بالولد وولد الابن وبالعدد من الأخوة أو الأخوات (قوله وبنت الابن) تحجب مع الصلبة من النصف إلى السدس (قوله والاخت لاب) تحجب مع الشقيقة من النصف إلى السدس (قوله والزوجين) فالزوج يحجب من النصف إلى الربع والزوجة من الربع إلى الثمن بالولد وولد الابن (قوله ويسقط بنو الاعيان) قد منا وجه تسميتهم بذلك (قوله على أصول زيد) أي ابن ثابت الصحابي الجليل رضي الله عنه وحاصل أصوله ان الجدة مع الأخوة حين المقاسمة كواحد منهم ان لم تنقصه المقاسمة معهم عن مقدار الثلث عند عدم ذى الفرض وعن مقدار السدس عند وجوده وله في الأولى أفضل الأمرين من المقاسمة ومن ثلث جميع المال وضابطه انه ان كان معه دون مثليه فالمقاسمة خير له أو مثله فسيان أو أكثر فالثلث خير له وصور الأول خمس فقط جدد واخ واخت أو اختان أو ثلاثة أخوات أو اخ واخت والثاني ثلاثة جد أو أخوان أو أربع أخوات أو اخ واختان والثالث لا ينحصر وله في الثانية بعد اعطاض ذى الفرض فرضه من أقل مخارجه خيرا مورثا لثلاثة اما المقاسمة كزوج وجد واخ للزوج النصف والباقي بين الجد والاخ واما ثلث الباقي بكدة وجد واخوين واخت للجد السدس وللجد ثلث الباقي واما سدس كل المال بكدة وبنت وجد واخوين للجد السدس وللبنات النصف وللجد السدس لانه خير له من المقاسمة ومن ثلث الباقي ونماه في شرحنا الرحيق المختوم وغيره (قوله كما هو مذهب أبي حنيفة) وهو مذهب الخليفة الاعظم أبي بكر الصديق رضي الله تعالى عنه وهو اعلم العصا به وأفضلهم ولم تعارض عنه الروايات فيه فلذلك اختاره الامام الاعظم بخلاف غيره فانه روى عن عمر رضي الله عنه انه قضى في الجد بمائة قضية يخالف بعضها بعضها والاخذ بالمتفق عليه أولى وهو أيضا قول أربعة عشر من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم وروى عن ابن عباس رضي الله عنهما انه قال لا يتق الله زيد يجعل ابن الابن ابنا ولا يجعل أبا الابن أبا وتماه في سكب الانهر (قوله وعليه الفتوى الخ) قال في سكب الانهر وقال شمس الأئمة السرخسي في المبسوط والفتوى على قولهما وقال حيدر في شرح السراجية الا ان بعض المتأخرين من مشايخنا استحسنوا في مسائل الجد الفتوى بالصلح في مواضع الخلاف وقالوا اذا كنا ننفق بالصلح في تضمين الاجير المشترك لا اختلاف العصا به رضي الله تعالى عنهم فالاختلاف هنا اظهر فالفتوى فيه بالصلح أولى اه ومثله في المبسوط وسبب اختلافهم في ذلك عدم النص في ارث الجد مع الأخوة من كتاب أو سنة وانما ثبت باجتهاد العصا به رضي الله تعالى عنهم بعد اختلاف كثير وهو من اشكل ابواب الفرائض اه لكن المتون على قول الامام ولذا اشار الشارح الى اختياره هنا وفيما سبق (قوله أي بني الاعيان) أي الذكور منهم كما هو صريح العبارة حيث عبر ببني ولم يعبر بأولاد بخلاف ما تقدم حيث فسر بني الاعيان بالاناث أيضا تغليب القبول المقام له أما هنا فلا يقبله فان اولاد العلات لا يستقطون بالأخوات لا بوبن ويدل عليه قوله وكذا بالاخت الخ اه قلت ثم لكن قد يسقط بعض اولاد العلات بالاناث من بني الاعيان كالأخوات لا يستقطن بالاختين لا بوبن مالم يعصهن اخ لا ب كما سيأتي وعبارة السراجية اوضح ونصها بنو الاصلين وبني العلات كلهم يستقطون بالابن وابن الابن وان سفل وبالاب بالاتفاق وبالجد عند أبي حنيفة ويسقط بنو العلات أيضا بالأخ لا بام

بجهة واحدة (والمحرور) كابن كافر أو قاتل (لا يحجب) عندنا أصلا (ويحبب المحبوب) اتفاقا كما لا ب تحجب بالاب وتحجب أم أم الأم (كالاخوة والأخوات) فانهم يحجبون بالاب يجب حرمان (ويحببون الأم من الثلث إلى السدس) يجب نقصان ويختص حب النقصان بخمسة فالأم وبنت الابن والاخت لاب والزوجين (ويسقط بنو الاعيان) وهم الأخوة والأخوات لاب وأم ثلاثة (بالابن) وابنه وان سفل (وبالاب) اتفاقا (وبالجد) عند أبي حنيفة رجه الله تعالى (وقال يقياسهم على أصول زيد ويفتي بالأول) وهو السقوط كما هو مذهب أبي حنيفة وأصول زيد مبسوط في المطولات وفي الوهبانية وما سقط اولاد عين وعله وقد سقط النعمان وهو المحرور وعليه الفتوى كما في الملتقى والسراجية وان قال مصنفها في شرحها وعلى قولهما الفتوى (و) يسقط (بنو العلات) وهم الأخوة والأخوات لا ب (بهم) أي بني الاعيان

أيضا (وبهؤلاء) أي بالابن وابنته
وبالاب والجد وكذا بالاخت
لابوين اذا صارت عصبه كما علمته
(ويسقط بنو الاخفاء) وهم
الاخوة والاخوات لام (بالولد
وولد الابن) وان سفل (وبالاب
والجد) بالاجماع لانهم من قبيل
الكلالة كما بسطه السيد (و)
تسقط (الجدات مطلقا) ابويات
أم اميات (بالام والابويات
بالاب) وكذا بالجد الا أم الاب
وان علت فانها ترث مع الجد لانها
ليست من قبله بل هي زوجته
فكانا كالابوين (وتجب
القربى) من أي جهة كانت
(البعدي) كذلك (وارثه كانت
القربى او محبوبة) كما قد مناه
(واذا اجتمعا وكانت احدهما
ذات قرابة واحدة كام الاب) كذا
في نسخ المتن والشرح والصواب
الموافق للسراجية وغيرها كام
أم الاب وقد قدم ان القربى
تجب البعدي مطلقا فانهم
(والاخرى ذات قرابين او اكثر
كام أم الام وهي ايضا أم ابى الاب)
بهذه الصورة

١	أم	أب	أب
٢	أم	أبي	أم
٣	أم	أم	أم

وتوضيحا ان امرأة زوجت
ابن ابنتها بنت بنتها فولد بينهما
ولد فهذه المرأة جدته لابويها
(قسم محمد السدس بينهما اثلاثا)
باعتبار الجهات (وهما)

اه ويؤخذ منه ان الاخت لاب تسقط بالاخ لاب وأم كما قد مناه التصريح به عن كشف الغوامض وتحفة
الاقتران (قوله أيضا) كان المناسب ذكره بعد قوله وبهؤلاء (قوله والجد) أي على الخلاف المار
(قوله اذا صارت عصبه) أي مع البنات أو مع بنات الابن وانما سقطوا به لانها حينئذ كالاخ في كونها
عصبه اقرب الى الميت اه سيد (قوله ويسقط بنو الاخفاء) بالخيف اختلاف في العيين وهو ان تكون
احداهم ازرقاء والاخرى كلاء وفرس اخيف ومنه الاخفاء وهم الاخوة لا بآه شتى يقال اخوة اخفاء
وأما بنو الاخفاء فان قاله مستقن فعلى اضافة البسيان اه مغرب (قوله بالولد الخ) أي ولواتي فيسقطون بسطة
بالابن والبنت وابن الابن وبنت الابن والاب والجد ويجمعهم قولك الفرع الوارث والاصول الذكور وقد
نظمت ذلك بقولي ويوجب ابن الام أصل ذكر * كذا الفرع وارث قد ذكرنا (قوله بالاجماع) مرتبط
بقوله والجد أي بخلاف بنى الاعيان والعلات في سقوطهم به الخلاف المار (قوله لانهم من قبيل الكلالة)
علة لسقوطهم بمن ذكرباناه ان قوله تعالى وان كان رجل يورث كلالة او امرأة وله اخ أو اخت الاية
المراد به أولاد الام اجماعا ويدل عليه قراءة ابى وله اخ أو اخت من الام وقد اشترط في ارث الكلالة عدم الولد
والوالد اجماعا فلا ارث لأولاد الام مع هؤلاء ثم لفظ الكلالة في الاصل بمعنى الاعياء وذهاب القوة ثم استعير
لقرابة من عدا الولد والوالد كانهما كالة ضعيفة بالقياس الى قرابة الولد وبطلان أيضا على من لم يخاف
ولدا ولوالدا وعلى من ليس بولد ولا ولدا من المختلفين هذا حاصل ما ذكره السيد (قوله وتسقط الجدات الخ)
الاصل ان لكل من اتحاد السبب والادلاء تأثيرا في الحجب فام الاب تجب به للادلاء فقط وبالام لاتحاد السبب
وهو الامومة وأم الام ترث مع الاب لانعدام المعنيين وتجب بالام لوجوده ما واعد لم ان الاب لا يرث معه
الاجدة واحدة من قبل الام لان الابويات يحجب به والاميات الصحصات لا يزدن على واحدة ابد أو أما الجد
فترث معه واحدة ابوية وهي أم الاب أو من فوقها كام أم الاب واذ ابعده بدرجتين كابي ابى الاب ترث معه
ابويتان احدهما أم ابى الاب أو من فوقها كام أم ابى الاب والثانية أم أم الاب أو من فوقها كام أم أم الاب
وتماه في شرحنا الرقيق المختوم (قوله لانها ليست من قبله) أي لم تدل به وأيضا لم يوجد اتحاد السبب
لان جهته الابوة وجهتها الامومة (قوله بل هي زوجته) هذا ظاهر اذا كانت في درجته فلواء على منه
فهى أم زوجته او جدتها أو أجنبية عنها (قوله من أي جهة كانت) أي من جهة الام أو الاب
(قوله كذلك) أي من أي جهة كانت فالصور اربع قربي من جهة الام تجب البعدي من الجهتين قربي من
جهة الاب تجب البعدي من الجهتين (قوله كما قد مناه) عند قوله ويوجب المحبوب (قوله وقد قدم الخ)
أراد الاستدلال على ان المتن لو كان أم الاب محببة غيرها ولم يأت الخلاف بين محمد وصاحبيه اه ح (قوله
فهذه المرأة جدته لابويها) أي جدة لهذا الولد الذي مات من قبل ابيه لانها أم ابى ابيه ومن قبل أمه لانها
أم أم أمه ثم نقول هناك امرأة أخرى قد كان تزوج بنتها ابن المرأة الاولى فولد من بنت الاخرى ابن الابن الاولى
الذي هو ابو الميت فهذه الاخرى أم أم ابى الميت فهي ذات قرابة واحدة منخ (قوله وبه جزم في الكثر) قال
في الدر المنقي فكان هو المربح وان اقتضى صنيع المصنف خلافة فليتنبه له وأصل هذا ان الرجح بكثرة العلة
لا يجوز على ما عرف في الاصول ثم الوضع في ذات قرابين اتفاقا لا مكان الزيادة الى غير نهاية وعند ابى يوسف
يقسم انصافا مطلقا وعند محمد باعتبار الجهات وان كثرت فليحفظ اه (قوله والاخوات) الواو بمعنى
أولان المستكمل احدا الصنفين لا مجموعهما افاده ط (قوله سقط الخ) لف ونشر مرتب (قوله أو اخ)
أي لاب (قوله وفي اطلاقه) أي المصنف تبعا للمجمع ويحجب كما في غرر الافكار بان قوله موازا وسافل
صفة لابن ابن دون الاخ لانه لا يصح وصف الاخ بالنزول أي فان ابن الاخ لا يسمى اخا بخلاف ابن الابن فانه يطلق
على من في الدرجة الثانية ومن دونهم انهم كان حقه كما قال العلامة فاسم ان يقدم الاخ على ابن الابن
(قوله لتصريحهم الخ) حاصله كما في السراجية والمتقى ان من لا فرض لها من الاناث واخوها عصبه لا نصير

أي أبو حنيفة وأبو يوسف (انصافا) باعتبار الابدان وبه قال مالك والشافعي وبه جزم في الكثر فقال وذات جهتين كذات جهة (واذا استكمل البنات
والاخوات لابوين فرضهن) وهو الثلثان (سقط بنات الابن وسقط (الاخوات لاب) أيضا) لا بتعصيب ابن ابى الصورة الاولى (أو اخ) في الثانية
(موان) أي مسان (أو مازل) أي سافل فيثبت تعصبن ويكون الباقي للذكر كالانثى قاله المصنف في شرحه فلو في اطلاقه نظر ظاهر لتصريحهم
بان ابن الاخ لا يعصب أخاه كام لا يعصب أخاه وابن الأم لا يعصب أخاه وابن المصنف لا يعصب أخاه بل المال للذكر دون الاثى

لأنها من ذوى الارحام قال
في الرحبة

* وليس ابن الاخ بالمعصب *
* من مثله أو فوقه في النسب *
بجلاف ابن الابن وان سفل فانه
يعصب من مثله أو فوقه ممن لم تكن
ذات سهم ويسقط من دونه فلو
ترك ثلاث بنات ابن بعضهن
اسفل من بعض وثلاث بنات ابن
ابن آخر كذلك وثلاث بنات ابن
ابن ابن كذلك بهذه الصورة

ابن ابن ابن
ابن بنت ابن
ابن بنت ابن بنت
ابن بنت ابن بنت
ابن بنت ابن بنت
ابن بنت ابن بنت

فالعليا من الفريق الاول
لا يوازها أحد فلها النصف
والوسطى من الفريق الاول
توازها العليا من الفريق الثاني
فيكون لهما السدس تسكيلة
لثلاثين ولا شيء للسفليات الا ان
يكون مع واحدة منهن غلام
فيعصها ومن يحاذيها ومن فوقها
ممن لا تكون صاحبة فرض وسقط
السفليات (ويأخذ ابن عم)
كذا في نسخ المتن والشرح وعبارة
السدس وغيره وبأخذ احدا بنى
عم (هو اخ لام السدس) بالفرض
وكذا لو كان الآخر زوجا فله
النصف (ويقتسمان الباقي) بينهما
نصفين بالعصوبة حيث لا مانع
من ارثه بهما فيرث بجهتي فرض
وتعصيب وأما بفرض وتعصيب
معا

عصبة باخيها وقد مناه منظوما (قوله لانها من ذوى الارحام) اى الاخت في هذه الصور لكن ثبت المعق
ليست من ذوى ارحام الميت فالمراد من عداها وانما لا يعصها اخوها لانه ليس للنساء من الولاء الا ما اعتقن
وعبر ذوى ولم يقل ذوات تغليب للذكور على الاناث كما في قوله تعالى وكانت من القاتلين (قوله من مثله)
اى في الدرجة كاخته او بنت عمه (قوله او فوقه) كعمته (قوله فانه يعصب من مثله او فوقه الخ) هذا ظاهر
الرواية وعند بعض المتأخرين لا يعصب من فوقه والا صار محروما لان الاصل في ارث العصبة ان يقدم الاقرب
ولواثنى على الابدولذا تقدم الاخت على ابن الاخ اذا صارت عصبة مع البنت والجواب ان من فوقه انما صار
عصبة به ولولا لم تر شيئا فكيف تعصبه وانظر ما اجاب به السيد قدس سره (قوله ذات سهم) اى فرض (قوله
لا يوازها احد) لا تنتماها الى الميت بواسطة واحدة وليس في هؤلاء البنات من هو كذلك (قوله فلها النصف)
لانها قامت مقام بنت الصلب عند عدمها (قوله توازها العليا من الفريق الثاني) لان كلاهما يدلى الى الميت
بواسطة من السفلى من الفريق الاول فتوازها الوسطى من الفريق الثاني والعليا من الفريق الثالث لان
كل واحدة منهن تدلى الى الميت بثلاث وسائط وأما السفلى من الفريق الثاني فتوازها الوسطى من الفريق
الثالث لانتماء كل منهما اليه باربعة وسائط وأما السفلى من الفريق الثالث فتوازها أحد لانها تدلى
بخمسة وسائط وليس في هذه البنات من هو كذلك (قوله فيكون لهما السدس الخ) وذلك لان العليا من
الاول لما قامت مقام الصلبة قام من دونها بدرجة واحدة مقام بنات الابن (قوله ولا شيء للسفليات) وهن
الست الباقية من البنات التسع لانه قد كمل الثلثان لتلك الثلاث فلم يبق للباقيات فرض وليس لهن عصوبة قطعا
فلا يرثن من التركة أصلا (قوله الا ان يكون الخ) فان كان الغلام مع السفلى من الفريق الاول أخذت
العليا منهم النصف وأخذت الوسطى منهم مع العليا من الفريق الثاني السدس ويكون الثلث الباقي بين
الغلام وبين السفلى من الاول والوسطى من الثاني والعليا من الثالث للذكر مثل حظ الانثيين انما ساقطت
سفلى الثاني ووسطى الثالث وسفلاء وان كان الغلام مع السفلى من الفريق الثاني كان ثلث الباقي بينه
وبين سفلى الاول ووسطى الثاني وسفلاء وعليا الثالث ووسطاء اسباعا للذكر مثل حظ الانثيين وسقطت سفلى
الثالث وان كان مع السفلى من الفريق الثالث كان الثلث الباقي بين الغلام وبين السفليات الست اثمنا وان
فرض الغلام مع العليا من الفريق الاول كان جميع المال بينه وبين اخته للذكر مثل حظ الانثيين ولا شيء
للسفليات وهن ثمان وان فرض مع وسطى الاول فتأخذ العليا الاول النصف والباقي للغلام مع من يحاذيه
وهى وسطى الاول وعليا الثاني للذكر مثل حظ الانثيين وكذا الحال اذا فرض مع عليا الثاني وأما تصحيح
المسائل في جميع هذه الصور فعلى ما مستحيط به فيما بعد فلا حاجة الى ايراد هنا واعلم ان ذكر البنات على
اختلاف الدرجات كما ذكر في الكتاب يسمى مسألة التشيب لانها بدقتها وحسنها تشبذ الخواطر وتبيل الاقان
الى استماعها فشبهت بتشيب الشاعر القصيدة لتحسينها واستدعاء الاصغاء لسماعها انه من شرح السيد
(قوله ممن لا تكون صاحبة فرض) أما من كانت صاحبة فرض قائمات أخذ سهمها ولا تصير به عصبة وهى
العليا من الفريق الاول التى أخذت النصف والوسطى منه مع العليا من الفريق الثاني حيث أخذت السدس
وهذا اقدم معتبر فمن كانت فوقه دون من كانت يحاذيه فانه يعصبها مطلقا سيد (قوله وسقط السفليات)
اى اللاتي تحته في الدرجة (قوله وعبارة السيد الخ) اى فكان على المصنف ان يقول كذلك ولا سيما
مع قوله بعد ويقتسمان الباقي (قوله هو اخ لام) كان تزوجت باخوين فجاءت من كل بولد وللاخوين
ونداخ آخر من غير هاتين احد ولديها عن أخيه الذى هو ابن عمه وعن ابن عمه الآخر (قوله وكذا لو كان
الآخر زوجا) الاوضح ان يقول وكذا لو كان أحدهما اى احدا بنى عمها وزوجها ط (قوله ويقتسمان الباقي)
وهو خمسة اسداس في الاولى والنصف في الثانية ط (قوله حيث لا مانع من ارثه بهما) احتراز عما
لو كان للميت بنت في الاولى فان لها النصف وتجب ابن العم عن السدس من حيث كونه أخا لام ويشترك هو وابن
العم الآخر في الباقي وعمالو كان للزوجة في الثانية أخت شقيقة فان لها النصف والنصف الآخر للزوج فرضا
ولا شيء له كابن العم الآخر من حيث بنوة العم (قوله بجهتي فرض وتعصيب) بجهة الفرض الزوجية والاخوة
لام وجهة التعصيب كونه ابن عم ط (قوله وأما بفرض) اى وأما الارث بفرض وتعصيب ط

بقوله بجهة واحدة) وهي الابوة ط (قوله فليس الا الاب وأبوه) اي مع البنت أو بنت الابن كما تقدم واسم
 ليس ضمير ما تدعى الارث بالفرض والتعصيب وقوله الا الاب اي الارث الاب على تقدير مضاف حذف واقيم
 المضاف اليه مقامه وهذا على حد قولهم ليس الطيب الا المسك في جواز الرفع والنصب في المسك على الخلاف
 المشهور فتنبه (قوله وقد يجمع جهة تعصيب) اي من غير نظر للارث بهما لانه هنا باحداهما التقديم جهة
 البنوة على جهة العمومة وجهة الولاء (قوله وقد يجمع جهة فرض) بصورة نكح مجوسى بنته واستولدها
 فالولد ابن لهذه المرأة واخا لها فاذا ماتت عنهما مات عن أمه واخته قترت بالجهتين ط (قوله وانما يتصور
 في المجوس) اقول تقدم في كتاب الحدود ان من شبهة المحل وطى محرم نكحها وانه ثبت فيها النسب على
 ما حزره في النهر فراجع به ثم رأيت في سكب الانهر قال وانما يتصور ذلك في نكاح المجوس وفي وطى النسبة
 في المسلمين وغيرهم ولا يتصور في نكاح المسلمين الصحيح اه وسأبقى تمامه (قوله وعند الشافعي باقوى الجهتين)
 وهي التي يرث بها على كل حال فان مات ابن وترك أمها اخته ترث عندنا بالجهتين الثالث بجهة الامية والنصف
 بجهة الاخنية وأما عنده قترت بجهة الامية لا غير كما في غرر الافكار (قوله بشرك بين الصنفين الاخيرين)
 اي اولاد الام والاخت لا يورثون ولذا سميت مشركة بفتح الراء أو بكسر هاء على نسبة التشريك اليها مجازا (قوله
 وكذلك يفرض مالك والشافعي) وكذا أحمد على ما ذكره الشنقوري خلافا لما ذكره الشارح وهو قول أبي يوسف
 ومحمد وتسمى هذه المسألة الاكدرية لانها كدرت على زيد مذهب (قوله فتعول الى تسعة) للزوج ثلاثة وللأم
 اثنان وللجد واحد وللأخت ثلاثة لكن لما كانت الأخت لو استقلت بما فرض لها الزادت على الجدرت
 بعد الفرض الى التعصيب بالجد فيضم الى حصتها حصته ويقسمان الاربعة بينهما اثلاثا للذكر مثل حظ الانثيين
 لان المقاسمة خير له من سدس جميع المال ومن ثلث الباقي وتصح من سبعة وعشرين وتماه في سكب الانهر
 (قوله تسقط الأخت) فلزوج النصف وللأم الثلث والباقي للجد وأصلها من ستة ومنها تصح (قوله على
 المفتي به) اي من قول الامام بسقوط بنى الاعيان والعلات بالجد خلافا لهما (قوله كما مر) اي في الجب
 والله تعالى أعلم

* (باب العول) *

مسائل الفرائض ثلاثة اقسام عادلة وعادلة وعائلة اي منقسم بلا كسر او بالرد او بالعول وهو في اللغة الميل
 والجور ويستعمل بمعنى الغلبة يقال عمل صبره اي غلبه ويعنى الرفع يقال عال الميزان اذا رفعه فقل ان المعنى
 الاصطلاحي مأخوذ من الاول لان المسألة مالت على أهلها بالجور حيث نقصت من فروضهم والتقسيم المار
 كالصريح فيه لان العادلة من العدل مقابل الجور وقيل من الثاني لانها غلبت أهلها بادخال الضرر عليهم
 وقيل من الثالث لانها اذا ضاق مخرجها بالفروض المجتمعة ترفع التركة الى عدد اكثر من ذلك المخرج ثم يقسم
 حتى يدخل النقصان في فرائض جميع الورثة واختاره السيد (قوله وضده الرد) اذ بالعول تنقص سهام
 ذوي الفروض ويزداد أصل المسألة وبالرد يزداد السهام وينقص أصل المسألة وبعبارة أخرى في العول تفضل
 السهام على المخرج وفي الرد يفضل المخرج على السهام سيد (قوله هو زيادة السهام) اي سهام الورثة فال
 عوض عن المضاف اليه وبذا سهل الاضمار في قوله الاتي على كل منهم ط (قوله على مخرج الفريضة)
 اي مخرج السهام المفروضة الذي يقال له أصل المسألة وهو عبارة عن اقل عدد صحيح يتأق منه حظ كل
 فريق من الورثة بلا كسر اه سكب الانهر (قوله كنقص ارباب الديون بالخاصة) اي الديون التي ضاقت
 عنها التركة وليس بعضها اولى من بعض فالنقص على الجميع بقدر حقوقهم (قوله واقل من حكم بالعول عمر
 رضى الله تعالى عنه) فانه وقع في صورة ضاق مخرجها عن فروضها فاشاور الصحابة فاشاروا الى العول فقال
 اعملوا الفرائض فتابعوه على ذلك ولم يذكره أحد الا ابنه بعد موته وتماه في شرح السيد وغيره (قوله
 ثم المخرج سبعة) وجهه ان الفروض ستة وهي نوعان الاول النصف والربع والثلث والثاني الثلثان والثلث
 والسدس ولها حالتان افراد واجتماع ومخارجها في الافراد خمسة الاثنان للنصف والاربعة للربع والثمانية
 للثلث والثلاثة للثلث والثلثين والستة للسدس واذا اجتمع فروض فان كانت من نوع واحد لا تخرج عن الخمسة
 المذكورة لانه يعتبر مخرج ادناها في نصف وربع من أربعة او نصف وثلث وسدس من ستة

* (باب العول) *

وضده الرد كما سيأتي (هو زيادة
 السهام) اذا كثرت الفروض
 (على مخرج الفريضة) ليدخل
 النقص على كل منهم بقدر فرضه
 كنقص ارباب الديون بالخاصة
 واقل من حكم بالعول عمر رضى
 الله تعالى عنه ثم المخرج سبعة

أربعة لاتعول الاثنان والثلاثة
والاربعة والخمسة والستة قد
تعول بالاختلاط كما سيبي في باب
المخارج (فستة تعول) أربع
عولات (الى عشرة وتر او شفعاً)
فتعول السبعة كزوج وشقيقتين
ولثمانية كههم وأم وتسعة كههم
واخ لام ولعشرة كههم واخ آخر
لام (واثنا عشر تعول ثلاثاً الى
سبعة عشر وتر الاشفعا) فتعول
لثلاثة عشر كزوجة وشقيقتين
وأم وخمسة عشر كههم واخ لام
ولسبعة عشر كههم واخ لام
(واربعة وعشرون تعول الى
سبعة وعشرين) فقط (كأمرأة
وبنتين وابوين) وتسمى منبرية
(والردضه) كما مر وحينئذ
(فان فضل عنها) اى عن الفروض
(و) الحال انه (لا عصبه) ثمة
(يرد) الفاضل (عليهم بقدر
سهامهم) اجماعاً لفساد بيت المال
(الا على الزوجين) فلا يرد عليهما
وقال عثمان رضى الله عنه يرد
عليهما أيضاً قاله المصنف وغيره
قلت وجزم في الاختيار بان هذا
وهم من الراوى فراجعته قلت
وفي الاشباه انه يرد عليهما في
زمانا لفساد بيت المال وقد مناه
في الولاء ثم مسائل الرد أربعة
اقسام لان المردود عليه اما
صنف او أكثر وعلى كل امان
يكون من لا يرد عليه ولا يكون
(ف) الاول (ان يصح جنس
المردود عليهم) كبنين أو اختين
أو جدتين (فهمت المسألة

ولو من نوعين فاذا اختلط النصف من النوع الاول بكل النوع الثانى أو ببعضه فن ستة وهي لا تخرج عنها
أيضا واذا اختلط الربع بكل النوع الثانى أو ببعضه فن اثني عشر واذا اختلط الثمن بكل النوع الثانى أو ببعضه
فن اربعة وعشرين فيضم هذان الى الخمسة فتصير المخارج سبعة وسيأتى بيان ذلك كله في باب المخارج (قوله
اربعة لاتعول) لان الفروض المتعلقة بها امان بنى المال بها أو يبق منه شئ زائد عليها وبيانها في المنح
(قوله وثلاثة قد تعول) وهي الستة وضعفها وضعف ضعفها وأشار بقدر الى ان العول ليس لازماً لها (قوله
بالاختلاط) اى باختلاط احد النوعين بكل الآخر أو ببعضه كما بيناه (قوله الى عشرة وتر او شفعاً)
اى تعول الى اعداد حال كونها منتهية الى عشرة فليست الى صله لتعول بل صلتها مقدرة لان العشرة ليست
وتر او شفعاً وقوله وتر او شفعاً منصوبان على الحال من العدد الذى عالت اليه اى حال كون تلك الاعداد منقسمة
الى وتر او شفع تأمل (قوله وتسمى منبرية) لان علياً رضى الله تعالى عنه سئل عنها وهو على منبر الكوفة
يقول في خطبته الحمد لله الذى يحكم بالحق قطعا ويجزى كل نفس بما تسعى واليه المآب والرجى فسئل عنها حينئذ
فقال من رويها والمرأة صار ثمنها تسعاً ومضى في خطبته فتعجبوا من فطنته درمستقى (قوله ثمة) اى هنالك اى
في الورثة ط (قوله عليهم) اى على ذوى الفروض والاضح التصريح به ط (قوله لفساد بيت المال)
عنه لقوله اجماعاً ولا يظهر لان المشهور من مذهب مالك انه لبيت المال وان لم يكن منتظماً وهو مذهب
الشافعى وروى عن مالك كقولنا وبه ائتمنا وروى الشافعية اذا لم ينتظم أمر بيت المال أفاده في غرر الافكار
(قوله وغيره) كشرح السراجية والسنن وقال في روح الشروح ووجه عثمان رضى الله عنه ان الفريضة
لو عالت لدخل النقص على الكل فاذا فضل شئ يجب ان تكون الزيادة للكل لان الغنم بالغرم والجواب ان ميراث
الزوجين على خلاف القياس لان وصلة ما بالنكاح وقد انقطعت بالموت وما ثبت على خلاف القياس نصاً
يقتصر على مورد النص ولا نص في الزيادة على فرضهما وما كان ادخال النقص في نصيهما مبيلاً للقياس
الناسى لانهما قبل به ولم يقل بالرد لعدم الدليل فظهر الفرق وحصل الحق اه ط ملخصاً (قوله
وفي الاشباه الخ) قال في القنية ويفتى بالرد على الزوجين في زمانا لفساد بيت المال وفي الزيلعي عن النهاية
ما فضل عن فرض أحد الزوجين يرد عليه وكذا البنت والابن من الرضاع يصرف اليهما وقال في المستصفي
والفتوى اليوم بالرد على الزوجين وهو قول المتأخرين من علمائنا وقال الحدادى الفتوى اليوم بالرد على
الزوجين وقال المحقق أحمد بن يحيى بن سعد التفتازانى أفتى كثير من المشايخ بالرد عليهما اذا لم يكن من
الاقارب سواهما لفساد الامام وظلم الحكماء في هذه الايام بل يفى بتورث بنات المعتق وذوى ارحامه وكذا
قال الهروى أفتى كثير من المشايخ بتورث بنات المعتق وذوى ارحامه اه ابو السعود عن شرح السراجية
للكازرونى قلت وفي معراج الدراية شرح الهداية وقيل ان لم يترك الابن المعتق يدفع المال اليها لا ارثاً بل
لانها اقرب وكذا الفاضل عن فرض أحد الزوجين يدفع اليه بالرد وكذا يدفع الى البنت والابن من الرضاع
وبه يفى لعدم بيت المال وفي المستصفي والفتوى اليوم على الرد على الزوجين عند عدم المستحق لعدم بيت
المال اذ الظلم لا يصرفونه الى مصرفه وهذا كما نقل عن بعض أصحاب الشافعى انهم يفتون بتورث ذوى
الارحام لهذا المعنى اه وقال الشارح في الدر المنقى من كتاب الولاء قلت ولكن بلغنى انهم لا يفتون
بذلك فتنبه اه اقول ولم نسمع أيضاً في زماننا من ائمتنا من ذلك واعلمه مخالفته للمتون فليست تأمل لكن
لا يخفى ان المتون موضوعة لنقل ما هو المذهب وهذه المسألة مما ائمتنا من المتأخرون على خلاف أصل المذهب
للعلة المذكورة كما اقتوا بظاهر ذلك في مسألة الاستحجار على تعليم القرآن مخالفين لأصل المذهب لخشية
ضياح القرآن ولذلك نظائر أيضاً وحيث ذكر الشراح الافتاء في مسئلتنا فليعمل به ولا سيما في مثل زماننا فانه
انما اخذه من يسمي وكيل بيت المال ويصرفه على نفسه وخدمه ولا يصل منه الى بيت المال شئ والحاصل
ان كلام المتون انما هو عند تنظيم بيت المال وكلام الشروح عند عدم انتظامه فلا معارضة بينهما
فن أمكنه الافتاء بذلك في زماننا فليفت به ولا حول ولا قوة الا بالله (قوله أو أكثر) اى صنفان أو ثلاثة
لا أكثر كما سيذكره (قوله امان يكون) اى يوجد (قوله ان اتحد جنس المردود عليهم) يشمل ما لو كان
ذلك الجنس شخصاً واحداً أو أكثر ولذا مثل العلامة فاسم بقوله كام أو جدة أو جدات أو بنت أو بنات أو بنت

من عدد رؤسهم) استداء
 قطعاً للتطويل (و) الثاني (ان
 كان) المردود عليه (جنسين)
 أو ثلاثة لا أكثر بالاستقراء
 فن عدد سهامهم فن اثنين لو
 سدسان وثلاثة لو ثلث وسدس
 وأربعة لو نصف وسدس وخمسة
 كثلثين وسدس تقصير الله مسافة
 (و) الثالث (ان كان مع الأول)
 أي الجنس الواحد (من لا يرد
 عليه) وهو الزوجان (اعطى)
 من لا يرد عليه (فرضه من أقل
 مخرجه وقسم الباقي على) رؤس
 (من يرد عليه كزوج وثلاث
 بنات) فهي من أربعة للزوج
 واحد وبقي ثلاثة وهي تستقيم
 عليهن فلا حاجة إلى الضرب
 (وان لم يستقم فان وافق رؤسهم)
 أي رؤس من يرد عليهم (كزوج
 وست بنات ضرب وفقها) وهو
 هنا اثنان (في مخرج فرض من
 لا يرد عليه) وهو هنا أربعة
 تبلغ ثمانية للزوج اثنان وللبنات
 ستة (والا) يوافق بل باين (ضرب
 كل) عدد (رؤسهم فيه) أي
 المخرج المذكور (كزوج وخمس
 بنات) فالمخرج هنا أربعة للزوج
 واحد وبقي ثلاثة تبين الخمسة
 فاضرب الأربعة في الخمسة تبلغ
 عشرين كان للزوج واحد
 اضربه في المضروب يكن خمسة
 فهي له والباقي ثلاثة اضربها
 في المضروب تبلغ خمسة عشر
 فلكل بنت ثلاثة (و) الرابع
 (لو كان مع الثاني) أي الجنسين
 فقط لا أكثر هنا بحكم الاستقراء
 إذا ليرد مع أربع طوائف أصلاً
 بالاستقراء ولعل هذا نكتة
 اقتصاره فيما مر متناعاً على الجنسين
 والافراد بالثاني بعضه لا كله
 فتأمل

ابن أبنات ابن أو أخوات لابوين أو أخوات لاب أو واحد من ولد الأم أو أكثر اه (قوله من عدد رؤسهم)
 أي رؤس ذلك الجنس الواحد فيما إذا كان في المسألة أكثر من شخص واحد ورأس ذلك الشخص الواحد
 ان كان هو فيها وحيداً تكون المسألة واحداً اه شرح ابن الجنبلي (قوله قطعاً للتطويل) أي يجعل
 القسمة قسمة واحدة لا ترى أنك إذا أعطيت كل واحد من الورثة ما استحقه من السهام ثم قسمت الباقي من
 سهامهم بينهم بقدر تلك السهام صارت القسمة مرتين اه سيد (قوله جنسين أو ثلاثة) أي بحسب
 سبب الارث كالجدة والاخت والابن والابنة والامومة وان كان فرض الجنسين جنساً واحداً كالجدية
 والاخت لام اللتين فرض كل منهما السدس أو كان فرض الاثنين من ثلاثة الاجناس جنساً واحداً كالبنات
 وبنت الابن والام إذا البتية سبب وبتية الابن سبب آخر وان شملهما مطلق البتية ففي هذه المسألة ثلاثة اجناس
 لا جنسان فقط اه ابن الجنبلي (قوله بالاستقراء) أي تتبع جزئيات من يرد عليه وهو متعلق بالفعل
 المحذوف المقدر بعد النافي أي لا يكون أكثر بالاستقراء ط (قوله فن عدد سهامهم) وهي أربعة لا غير
 الاثنان والثلاثة والأربعة والخمسة وقد ذكرها الشارح وكلها مقطوعة من ستة كما سنذكره (قوله لو سدسان)
 كجدة واخت لام فالمسألة من ستة ولهما منها اثنان بالفريضة فاجعل الاثنين أصل المسألة واقسم التركة
 عليهما نصفين فلكل واحدة منهما نصف المال سيد (قوله لو ثلث وسدس) كولد الأم مع الأم فهي أيضاً
 من ستة لولد الأم الثلث وللأم السدس فاجعلها من ثلاثة عددها سهمهم وطريقه ان تنظر إلى ما في الأكثر
 من امثال الأقل وتضمه اليه ففي الثلث سدسان فتضمهما إلى سدس الأم اه قاسم (قوله لو نصف وسدس)
 كبنت وبنت ابن أو بنت وأم لان المسألة أيضاً من ستة ومجموع السهام المأخوذة منها أربعة ثلاثة للبنات
 وواحد لبنت الابن أو الأم فاجعل المسألة من أربعة واقسم التركة ارباعاً ثلاثة ارباعها للبنات وربع منها للام وبنت
 الابن اه سيد (قوله كثلثين وسدس) كبنتين وأم وانما أتى بالكاف ولم يأت بلوكاً في سوابقه لان للخمسة
 ثلاث صوراً ثانياً نصف وسدسان كبنت وبنت ابن وأم ثالثاً نصف وثلث كاخت لابوين مع أم أو اخنسين لام
 فالمسألة في هذه الصور ثلاث أيضاً من ستة والسهام التي أخذت منها خمسة فتجعل أصل المسألة وتقسّم التركة
 اجناساً (تنبيه) القسمة على الوجوه المذكورة ان استقامت على الورثة فذلك والا كما إذا خلف بنتاً وثلاث بنات ابن
 فلبنت ثلاثة اسهم تستقيم عليها ولبنات الابن سهم واحد فلا يستقيم عليهن فاضرب الثلاثة أعنى عدد رؤس من
 انكسر عليه في أصل المسألة وهي الأربعة فيصير اثني عشر للبنات منها تسعة ولبنات الابن ثلاثة منقسمة عليهن سيد
 (قوله والثالث) أي من الاقسام الأربعة (قوله وقسم الباقي على رؤس من يرد عليه) أي تقسم الباقي من
 ذلك المخرج على عدد رؤس ذلك الجنس الواحد كما كنت تقسم جميع المال على عدد رؤسهم إذا انفردوا وعن لا يرد
 عليه (قوله فهي من أربعة) وأصلها من اثني عشر لاجتماع الربع والثلثين فيها ومثلها المستلذان الاثنتان
 (قوله وان لم يستقم) أي الباقي من ذلك المخرج (قوله ضرب وفقها) أي وفق رؤسهم (قوله وهو هنا اثنان)
 لان عدد الرؤس ستة والباقي من المخرج ثلاثة والموافقة بينهما بالثلث ولا عبرة بالمدخلة هنا كما عرف في موضعه
 (قوله والايوافق) أي الباقي عدد رؤسهم (قوله فاضرب الأربعة في الخمسة) الموافق لسابقه ولا حقه فاضرب
 الخمسة في الأربعة ط لان المضروب هو عدد الرؤس الخمسة والمضروب فيه هو المخرج وهو الأربعة (قوله
 والرابع) أي من الاقسام الأربعة (قوله هنا) أي في مسائل اجتماع من لا يرد عليه مع من يرد عليه أما عند
 انفراد من يرد عليه فقد يكون من ثلاثة كما صرح به الشارح فيما مر وذلك في صورة اجتماع النصف والسدسين
 (قوله إذا ليرد مع أربع طوائف أصلاً) أي سواء كان أحدها من لا يرد عليه والثلاثة الباقية من يرد عليه
 أو كانت الأربعة من يرد عليه (قوله ولعل هذا) أي عدم وجود الردي على أكثر من جنسين وحاصله ان
 المصنف انما اقتصر في الثاني على الجنسين حيث قال فيما مر وان كان جنسين مع انه يكون ثلاثة أيضاً لاجل
 ان يصح قوله هنا ولو كان مع الثاني الخ إذا لم يصح ان يراد به الثلاثة حتى انه لو لم يقتصر فيما مر على الجنسين بان
 ذكر الثلاثة كما فعل في الماتى وجب ان يراد هنا بالثاني بعضه وهو الجنس لا كله وهو الثلاثة فاقصاره فيما مر
 على الجنسين لا لعدم تاق الثلاثة هنا بل لعدم تاقها هنا بحكم الاستقراء الذي ذكره الشارح تعالى للسيد وغيره
 اقول وهذا صحيح لو سلم الاستقراء وهو ممنوع لانه وجد مسألة ردية اجتمع فيها أربع طوائف كزوجة وبنت

(من لا يرد عليه فاقسم الباقي)
جدات وست اخوات لام
فخرج من لا يرد عليه أربعة
للزوجة واحد بقى ثلاثة تستقيم
على سهم الجدات وسهمى
الاخوات لكنه منكسر على
احاد كل فريق كما سيجي (وان
لم يستقم ضرب جميع مسألة
من يرد عليه في مخرج من لا يرد
عليه) فالبلغ الحاصل بهذا
الضرب مخرج فروض الفريقين
كأربع زوجات وتسع بنات
وست جدات فخرج من لا يرد
عليه ثمانية للزوجات الثمن
واحد بقى سبعة لا تستقيم على
مسألة من يرد عليه وهى هنا
خمس لان الفرضين ثلثان وسدس
فاضرب الخمسة فى الثمانية تبلغ
أربعين فهى مخرج فروض
الفريقين (ثم ضربت سهام من
لا يرد عليه) وهو سهم للزوجات
(فى) خمسة (مسألة من يرد عليه)
يكن خمسة فهى حق الزوجات
الاربع من الاربعين واضرب
سهام كل فريق من يرد عليه
وهى أربع للبنات وسهم للجدات
(فما بقى) اى فى السبعة الباقية
(من مخرج فرض من لا يرد عليه)
يكن للبنات ثمانية وعشرون
والجدات سبعة فاستقام فرض
كل فريق لكنه منكسر على
احاد كل فريق فصححه بالاصول
السبعة الآتية فى باب الخارج
تصح من ألف واربع مائة وأربعين
وتصح الاولى من ثمانية وأربعين
ولو لا خشية الاطالة لا وسعت
الكلام هنا

(باب توريث ذوى الارحام)
(هو كل قريب ليس بذى سهم
ولا عصبية) فهو قسم ثالث
حينئذ (ولا يرث مع ذى سهم

ولا عصبية سوى الزوجين) لعدم الرد عليهما (فياخذ المنفرد بجميع المال) بالقرابة

وبنت ابن وأم اوجدة أصلها من أربعة وعشرين للزوجة الثمن ثلاثة وللبنات النصف اثنا عشر ولبنت الابن
السدس تكملة الثلثين أربعة وللام اوالجدة السدس أربعة ايضا بقى واحد يرد على من عدا الزوجة وهم
ثلاثة أجناس وتصح من أربعين كما ذكرته فى الرحيق المختوم ثم رأيت هنا فى حاشية يعقوب وشرح ابن الحنبلى
وقال يعقوب انه من الشبه القديمة التى تورد فى هذا المقام اهـ وعليه فكان على المصنف ان يذكر فى الثانى
الثلاثة ويراد به فى كلامه هناك لا بعضه وهو ما مشى عليه العلامة قاسم والباقي وغيرهما وان اعترضهم
بالشارح فى الدر المنقى وحكم عليهم بالسوفائه لاسهوفى كلامهم بل هو الصواب لما علمت فتنبه لهذا المقام
الذى هو منزلة الاقدام (قوله ان استقام) اى على مسألة من يرد عليه اى على سهامهم سواء استقام على عدد
رؤسهم أيضا أم لا فالثانى ما مثل به المصنف والا قول كزوجة وجدة واختين لام فان الثلاثة الباقية من مخرج
فرض الزوجة تستقيم على سهم الجدة وسهمى الاختين وعلى رؤسهم أيضا (قوله لكنه منكسر على احاد كل
فريق) اى على عدد رؤسهم لان نصيب الجدات الاربع واحد لا يستقيم عليهم بل ينتمى ما مبينة فحفظنا عدد
رؤسهم باسمه وكذا نصيب الاخوات الست اثنان فلا يستقيمان عليهن لكن بين عدد رؤسهن وسهامهن موافقة
بالنصف فردنا عدد رؤس الاخوات الى نصفها وهو ثلاثة ثم طابنا التوافق بين اعداد الرؤس والرؤس فلم
نجد ما فنضربنا وفق رؤس الاخوات وهو الثلاثة فى عدد رؤس الجدات وهو الاربعة فحصل اثنا عشر ثم ضربناها
فى الاربعة التى هى مخرج فرض من لا يرد عليه فصارت ثمانية وأربعين فنها تصح المسألة كان للزوجة واحد
ضربناه فى المضروب الذى هو اثنا عشر فلم يتغير فاعطيناه الزوجة وكان للجدات أيضا واحد ضربناه فى ذلك
المضروب فكان اثني عشر فلكل واحدة منهن ثلاثة وكان للاخوات لام اثنان فنضربناهما فيه بلغ أربعة
وعشرين فلكل واحدة منهن أربعة سيد (قوله الفريقين) اى فريق من يرد عليه وفريق من لا يرد عليه ط
(قوله كاربعة زوجات الخ) أصل هذه المسألة من أربعة وعشرين لاختلاط الثمن بالثلثين والسدس لكانها رتبة
فردناها الى اقل مخرج فرض من لا يرد عليه وهو الثمانية سيد (قوله ثلثان وسدس) فالثلثان فرض
البنات باربعة اسداس والسدس فرض الجدات والمجموع خمسة اسداس هى مسألة الرد (قوله ثم ضربت
الخ) هذا شروع فى معرفة حصة كل فريق من الورثة من هذا المبلغ ط (قوله واضرب) الاولى
وضربت بالماضى ليناسب المعطوف عليه (قوله فاستقام فرض كل فريق) اى من يرد عليه ومن لا يرد
عليه (قوله لكنه منكسر الخ) اى وان استقام على سهامهم لكنه منكسر على رؤسهم ولو كانت
المسألة زوجة وسبع بنات وسبع جدات لم العمل ولم يحج الى التصحيح الا فى (قوله فصححه بالاصول السبعة
الخ) ثلاثة بين سهام كل فريق ورؤسهم وهى الانقسام والتوافق والتباين وأربعة بين الرؤس بعضهم مع بعض
وهى التماثل والتداخل والتوافق والتباين هـ ح فى مسائل الزوجات خمسة وعدد هن أربعة لا تصح عليهن
ولا توافق للجدات سبعة وهن ستة لا تصح عليهن ولا توافق للبنات ثمانية وعشرون وعدد هن تسعة لا تصح
عليهن ولا توافق فاجتمع معنا من الرؤس أربعة وستة وتسعة وبين الاربعة والستة موافقة بالنصف فتضرب نصف
أحدهما فى كامل الآخر تبلغ اثني عشر وبين اثني عشر والتسعة موافقة بالثالث فتضرب ثلث أحدهما فى كامل
الآخر يبلغ ستة وثلاثين وهى جزء السهم فتضربه فى الاربعين يبلغ ألفا واربع مائة وأربعين منها تصح كل من
له شئ من الاربعين أخذه مضروبا فى جزء السهم يخرج نصيبه للزوجات خمسة فى ستة وثلاثين بمائة وثمانين لكل
واحدة خمسة وأربعين وللجدات سبعة فى ستة وثلاثين بمائتين واثنين وخمسين لكل واحدة اثنان وأربعون
وللبنات ثمانية وعشرون فى ستة وثلاثين تبلغ ألفا وثمان مائة لكل واحدة مائة واثنا عشر اهـ سكب الانهر
(قوله وتصح الاولى من ثمانية وأربعين) قد مناصحهما منها موضحا والله تعالى أعلم

(باب توريث ذوى الارحام)

*(قوله هو كل قريب الخ) اى اصطلاحاً ما لغة فهو بمعنى ذى القرابة مطلقاً سيد اى سواء كان
ذاهم أو عصبية أو غيرهما او سواء انتمى اليه الميث او انتى الى الميث أو الى أصوله (قوله فياخذ المنفرد)
اى الواحد منهم من اى صنف كان جميع المال اى أو ما بقى بعد فرض أحد الزوجين (قوله بالقرابة)
أشار به الى ان توريث ذوى الارحام عندنا باعتبار القرابة كالتعصيب فيقدم الاقوى قرابة اما بقرب الدرجة

أوبقوة السبب وبأخذ المنفرد الكل ولذا سمي علماؤنا أهل القرابة وذهب قوم الى تنزيل المدلى منزلة المدلى به في الاستحقاق ويسمون أهل التنزيل وقوم الى التسوية بين القريب والبعيد بلا تنزيل ويسمون أهل الرحم ويسانه مع ثمة الخلاف في شرح السيد (قوله ويحجب اقربهم الابعد) أي سواء كان صنفاء عند اجتماع اصنافهم أو كان واحدا من صنف عند اجتماع عدده منه أفاده قاسم فالأول اشارة الى الترجيح بالجهة والثاني الى الترجيح بقرب الدرجة والقوة ولو أخر المصنف ذلك بعد قوله ويقدم أولاد البنات الخ لكان ذلك على ترتيب الترجيح بالجهات الثلاث كما مر في العصبات وهو اعتبار الترجيح بالجهة ثم بالقوة وهذا الثالث أشار اليه بقوله الا في قدم ولد الوارث (قوله كترتيب العصبات) فلا يرث أحد من الصنف الثاني وان قرب وهما لأحد من الصنف الأول وان بعد وكذا الثالث مع الثاني والرابع مع الثالث وعليه الفتوى درستقي (قوله ثم أصله) هذا ظاهر الرواية وعليه الفتوى وعن الامام تقديمه على الصنف الأول لكن صح رجوعه عنه قاسم ومشى في الاختيار على الرواية المرجوع عنها ولذا قال في الدر المنسق فما قدمه في الاختيار ليس باختيار اه قلت على انه قدم مشى بعده على خلافه (قوله يقدم جزء الميت الخ) هذا هو الصنف الأول ووجه القول في هذا الصنف انه اما ان يتفاوتوا في الدرجة أولا فان تفاوتوا قدم اقربهم ولو اتوا كبرت بنت وابن بنت بنت والا فاما بعضهم ولد وارث دون البعض أو كلهم ولد وارث أو كلهم ولد غيره ففي الأول قدم ولد الوارث اتفاقا كبرت بنت ابن بنت بنت وفي الأخير ان اما ان تتفق صفة الأصول في الذكورة أو الانوثة أو تختلف فان اتفقت فالقسمة على ابدان الفروع اتفاقا بالسوية ان كانوا ذكورا فقط أو اناثا فقط كابن بنت ابن مع مثله أي مع ابن بنت ابن آخر وكبرت بنت بنت مع مثلهما وللذكر كالأثنين ان كانوا مختلطين كابن بنت وبنت بنت وان اختلفت صفة الأصول في بطن أو أكثر فاما ان تتوحد الفروع بأن يكون لكل أصل فرع واحد واما ان تعدد على كل فاما ان يكون في الفروع ذوجهتين أولا فان توحدت وليس فيهم ذوجهتين كبرت ابن بنت وابن بنت بنت فابو يوسف قسم المال على ابدان الفروع هنا أيضا فثلثه للأنثى وثلثاه للذكر ومحمد يقسم على أعلى بطن اختلف وهو البطن الثاني هنا ويجعل ما أصاب كل أصل لفرعه ان لم يقع بعده اختلف كما في المثال المذكور وحينئذ فثلثه للأنثى نصيب ابنتها وثلثه للذكر نصيب أمه عكس ما قسمه أبو يوسف أما اذا وقع بعده اختلف بالذكورة والانوثة في بطن آخر أو أكثر فان محمد ابعد ما قسم على أعلى بطن اختلف جعل الذكور وطائفة والاناث طائفة وقسم نصيب كل طائفة على أعلى بطن اختلف منهم هكذا كما سيظهر وان تعددت فروع الأصول المختلفين كلهم أو بعضهم وليس فيهم ذوجهتين أيضا وذلك كإبنت بنت بنت وبنت ابن بنت وبنت بنت بنت فابو يوسف جرى على أصله من القسمة على ابدان الفروع فيقسم المال عليهم اسباعا ومحمد يجعل الأصل موصوفا بصفته متعدد ابعد فروعهم فيقسم على أعلى الخلاف أعني في البطن الثاني اسباعا لان البنت الاولى في البطن الثاني كبتين لتعدد فروعها لان فرعها الاخير انسان والبنت الثانية في نفسه على حالها لعدم تعدد فروعها والابن فيه كبتين لتعدد فروعها الاخير فهو كاربعة بنات فله أربعة اسباع وللبنتين ثلاثة اسباع ثم جعلنا الذكور طائفة والاناث طائفة أخرى فاعطينا أربعة اسباع الابن لبنتي بنته وثلاثة اسباع البنتين لولديهما وهما البنت والابن في البطن الثالث سوية بينهما لان البنت كبتين لتعدد فروعها فقد ساوت الابن وصارت معه كاربعة رؤس وقسمة الثلاثة على أربعة لا تصح وتباين فتضرب الاربعة عدد الرؤس في السبعة أصل المسألة يحصل ثمانية وعشرون وقد كان لبنتي بنت ابن البنت أربعة فتضرب في الاربعة المذكورة يحصل ستة عشر فهي لهما وتضرب الثلاثة التي للبنتين في البطن الثاني في الاربعة المذكورة أيضا يحصل اثناعشر تقسمها بين البنت والابن في البطن الثالث سوية بينهما لما تقدم فيكون للبنت ستة تدفع لابنها وللابن ستة تدفع لبنته وان كان في الفروع ذوجهتين كبتي بنت بنت هما أيضا بنتا ابن بنت ومعهما ابن بنت بنت بنت أخرى فابو يوسف اعتبر الجهات في ابدان الفروع فجعل البنتين كاربعة بنات بنتين من جهة الام وبنتين من جهة الاب فيكون لهما الثلثان وللابن الثلث ومحمد اعتبر الجهات في أعلى الخلاف مع أخذه العدد من الفروع كما مر فيقسم على البطن الثاني وفيه ابن مثل ابنين وبناتان أحدهما كبتين فصار المجموع كسبع بنات فالمسألة من عدد رؤسهن فللابن أربعة اسهم لانه كابتين لتعدد فروعها فيصير كاربعة بنات وللبنت التي في فرعها تعدد سهمان وللأخرى

(ويحجب اقربهم الابعد) كترتيب العصبات فهم أربعة اصناف جزء الميت ثم أصله ثم جزء ابويه ثم جزء جديه أو جدتيه (و) حينئذ يقدم جزء الميت وهم (اولاد البنات واولاد بنات الابن) وان سفلوا

بم هذه الصورة

بنت	بنت	بنت
بنت	بنت	بنت
بنت	ابن	بنت
ابني	بنت	بنتي
٦	٦	١٦

بم هذه الصورة

بنت	بنت	بنت
بنت	ابن	بنت
بنتي	ابن	٦
١٢		

سهم واحد فاذا جعلنا الذكور في هذا البطن طائفة والاناث طائفة ودفعنا نصيب الابن الى البنين اللتين
في البطن الثالث أصاب كل واحدة منهما سهمان واذا دفعنا نصيب طائفة الاناث الى من بازائهن في البطن
الثالث لم ينقسم عليهم لان نصيبهن ثلاثة اسباع ومن بازائهن ابن وبتن فالجموع كل ربع بنت وبين الثلاثة
والاربعة مائة فخصر بنا الاربعة التي هي عدد الرؤس في أصل المسألة وهو سبعة صار ثمانية وعشرين ومنها
نصح لانه كان لابن البنت في البطن الثاني اربعة فاذا خصر بناها في المضر وب الذي هو اربعة أيضا بلغ
سبعة عشر فاعطينا كل واحدة من بنيه ثمانية وكان للبنين في البطن الثاني ثلاثة فاذا خصر بناها في ذلك
المضر وب حصل اثنا عشر فدفعنا الى ابن بنت البنت ستة والى بنتي بنت البنت ستة فكل واحد واحد منهما ثلاثة
فصار نصيب كل بنت في البطن الاخير احدى عشر ثمانية من جهة أبيها وثلاثة من جهة أمها وقد تحصل
من مذهب محمد المقتضى به كما سبأني انه يعتبر الاصول بصفاتهم وبأخذ فيهم عدد الفروع وجهاتهم
هذا خلاصة ما في شروح السراجية وغيرها (قوله ثم أصله وهم الجدة الفاسدة الخ) المراد بالجدة الجنس
فيهم المتعدد وهذا شروع في الصنف الثاني وجملة القول فيه انه اما ان تتفاوت درجاتهم أولا فان تفاوتت
كأم أبي أم وأبي أبي أم أم قدم الاقرب سواء كان من جهة الاب أو الام ولواثنى مدلية بغير وارث والابعد
ذكر ام دلي بوارث وان استوت درجاتهم فاما ان يكون بعضهم مدليا بوارث أو كلهم أولا ولا ففي الاول قبل
يقدم المدلي بوارث كما في الصنف الاول فابو أم الام أولى من أبي أبي الام لادلاء الاول بالجدة الصحيحة
والثاني بالجدة الفاسدة وقيل هما سواء وهو الاصح كما في الاختيار وسكب الاخير وغيرهما وفي شروح
ان الروايات شاهدة عليه وفي الاخيرين كابي أم اب وابي أم أم وكابي أبي أم وأم أبي أم فاما ان تختلف قراباتهم
اي بعضهم من جانب الاب وبعضهم من جانب الام كالمثال الاول واما ان تتحد كالمثال الثاني فان اختلفت
قراباتهم فالمثالان لقربة الاب والثالث لقربة الام كانه مات عن أب وأم ثم ما أصاب قرابة الاب يقسم بينهم على
اول بطن وقع فيه الخلاف وكذا ما أصاب قرابة الام وان لم يختلف فيهم بطن فالقسمة على ابدان كل صنف
وان اتحدت قراباتهم اي كلهم من جانب الام أو الاب فاما ان تتفق صفة من ادلوا به في الذكورة والانوثة
أو تختلف فان اتفقت الصفة اعتبر ابدانهم وتساووا في القسمة لو كانوا كلهم ذكورا واناثا والا فللذكر
كالانثيين وان اختلفت الصفة فالقسمة على اول بطن اختلف للذكر ضعف الانثى ثم يجعل الذكور
طائفة والاناث طائفة على قياس ما تقر في الصنف الاول اتفاقا وقد اعتبر ابو يوسف هنا اختلاف
البطون وان لم يعتبر في الصنف الاول والفرق له في المطولات (قوله ثم جزء ابويه وهم اولاد الاخوات
الخ) الاولاد يشمل الذكور والاناث وهذا شروع في الصنف الثالث وجملة القول فيه كما في الصنف
الاول وهو انهم اما ان يتفاوتوا في الدرجة أولا فان تفاوتوا قدم الاقرب ولواثنى كبنت اخت وابن بنت اخ
والا فاما ان يكون بعضهم ولد ووارث أو كلهم أولا ولا والمراد بالوارث هنما يشمل العصبة ففي الاول قدم ولد
الوارث كبنت ابن اخ وابن بنت اخت كلاهما لابوين أو لاب أو مختلفين وفي الاخيرين اي ما اذا كان كلهم اولاد
وارث هو عصبة كبنتي ابني الاخ لابوين أو لاب أو ذوفرض كبنات اخوات متفرقات أو اولاد وارثين أحدهما
عصبة والاخر ذوفرض كبنت اخ لابوين أو لاب وبنت اخ لام وما اذا لم يكن فيهم ولد ووارث كبنت ابن اخ وابن
بنت اخت كلاهما لام عند أبي يوسف يعتبر الاقوى في هذه الصور ثم يقسم على ابدان للذكر ضعف الانثى
فن كان أصله اخا لابوين أولى من كان أصله اخا لاب فقط أو لام فقط ومن لاب أولى من لام وعند محمد وهو
الظاهر من قول أبي حنيفة يقسم المال على الاصول اي الاخوة والاخوات مع اعتبار عدد الفروع والجهات
في الاصول فما أصاب كل فريق يقسم بين فروعههم كما في الصنف الاول فلورث ابن بنت اخ لاب وبنتي ابن بنت
لاب هما أيضا بنتا بنت اخ لابوين وترك أيضا بنت ابن اخت لام فعند أبي يوسف المال كله لبنتي بنت الاخت
لابوين لقوة القرابة وعند محمد يقسم على الاصول كما قلنا فاصله لمن ستة سدس لواحد للاخت لام وثلاثا لها
اربعة للاخت لابوين لانها كاختين لتعدد فروعها والباقي وهو واحد للاخ والاخت لاب للذكر ضعف
الانثى بطريق العصبة ثم هذه الاخت لاب كاختين لتعدد فروعها فهي مع الاخ لاب كاربعة رؤس وقسمة
الواحد على الاربعة لانصح وتباين فتعرب الاربعة في الستة أصل المسألة تبلغ اربعة وعشرين ومنها نصح

(ثم أصله وهم) الجدة الفاسدة والجدة
الفاسدة وان علوا (ثم) جزء ابويه وهم
(اولاد الاخوات لابوين اولاب واولاد
الاخوة والاخوات لام وبنات الاخوة
لابوين اولاب وان نزلوا ويقدم الجدة عليهم
خلافا لهما

هذه الصورة
 اخ لاب اخت لاب اخت لابوين اخت لام
 بنت ابن بنت بنت
 ابن بنت بنت
 ٤ ١٨ ٤

فكل من له شيء من أصل المسألة أخذ مضر وبافي الأربعة وقد كان للاخت لام واحد يضرب في أربعة يخرج أربعة تدفع لبنت ابنها وللأخت لابوين أربعة تضرب في أربعة يخرج ستة عشر تدفع لبنتي بنتها وللأخ وللأخت لاب واحد يضرب في أربعة يخرج أربعة تقسم مناصفة بين ابن بنت الأخ وبنتي ابن الأخت فصارت نصيب البنتين من الجهتين ثمانية عشر وهذا واعلم أن السيد الشريف قدس سره قد ذكر هذا المثال عن بعض الشارحين وأقره ومقتضاه على هذا التقسيم أنه لا يعتبر اختلاف البطون في هذا الصنف عند محمد وظاهر قول السراجية أن الحكم فيهم كالحكم في الصنف الأول وكذا قوله ما أصاب كل فريق يقسم بين فروعههم كما في الصنف الأول أنه عند محمد يقسم على أول بطن يختلف كما في الصنف الأول وكما في الصنف الثاني أيضا وكما في أولاد الصنف الرابع ولم أر من تعرض لذلك فليراجع (قوله ثم جزء جديده أو جدتيه الخ) المراد بالجدين أبو الأب وأبو الأم وبالجديتين أم الأب وأم الأم وهذا شروع في الصنف الرابع وجملة القول فيه أنه لا يتأتى هنا تفاوت الدرجة إلا في أولادهم ومن بعدهم وسياق الكلام عليهم وحينئذ فاما أن يتحد حيز قرابتههم أولا فإن اتحد بان كانوا من جهة أبي الميت أو أمه قدم الأقوى ولوانى اجماعا أي قدم من لابوين على من لاب ومن لاب على من لام ويقسم على الأبدان اتفاقا لاتفاق الأصول حينئذ ويعطى للذكر ضعف الأنثى كم وعمه كلاهما لام أو خال وخالة كلاهما لابوين أو لاب أو لام وإن اختلف حيز قرابتههم بان كان قرابة بعضهم من جهة الأب وبعضهم من جهة الأم فلقرابة الأب الثلثان ولقرابة الأم الثلث ولا يقدم الأقوى في جهة على غيره في جهة أخرى وانما يقدم أقوى كل جهة على غيره فيها فلا تقدم العمة الشقيقة على الخالة لام بل تقدم على العمة لاب أو لام ولا تقدم الخال الشقيق على العمة لام بل يقدم على الخال لاب أو لام ويقسم حظ كل جهة على أبدانهم ويعطى للذكر ضعف الأنثى فلو مات من عشر عمات وخال وخالة فالثلثان للعمات على عشرة بالسوية والثلث للخال والخالة اثلاثا (قوله وبنات الأعمام) أطلقه فشمّل الأعمام لابوين أو لاب أو لام (قوله وأولاد هؤلاء) أي أولاد هذا الصنف الرابع عند عدم أصولهم وخصمهم بالذکر لعدم تناول الأعمام والعمات والأخوال والخالات لأولادهم بخلاف أولاد البنات والأخوات وكذا الجدات والأجداد لتساؤلهم من يكون بواسطة وغيرها ثم حكم هؤلاء كالحكم في الصنف الأول وهو أنه ما ان يتفاوتوا في الدرجة أولا فإن تفاوتوا درجة قدم أقربهم على غيره ولو من غير جهة فاولاد العمة أولى من أولاد أولاد العمة أو الخالة وأولاد الخالة أولى من أولاد أولاد الخالة أو العمة وإن استووا فاما أن يتحد حيز قرابتههم أولا فإن اتحد حيز قرابتههم بان تكون قرابة الكل من جانب أبي الميت أو جانب أمه فاما أن يكون كلهم ولد عصبة أو ولد رحم أو بعضهم ولد عصبة وفي الأقاين كأولاد أعمام لغير أم وكأولاد عمات قدم الأقوى قرابة بالاجحاح فن أصله لابوين أولى من لاب ومن لاب أولى من لام لانه عند اتحاد السبب يجعل الأقوى سببا في معنى الأقرب درجة فيكون أولى وفي الأخير وهو ما اذا كان بعضهم ولد عصبة وبعضهم ولد رحم قدم ولد العصبة ما لم يكن ولد الرحم أقوى قرابة فبنت عم شقيق أولى من ابن عمة شقيقه بخلاف ما اذا كان العم لاب فإن ابن العمة الشقيقة أولى لان ترجيح شخص بمعنى فيه وهو قوة القرابة هنا أولى من الترجيح بمعنى في غيره وهو كون الأصل عصبة وهذا ظاهر الرواية وقال بعضهم بنت العم لاب أولى ورجح على ظاهر الرواية سيد واختاره عماد الدين تبع الشرح الأئمة ابن كمال لكن في سكب الأئمة أن الأول به يفتى قلت وهو المتبادر من إطلاق قول الملتقى ويرجحون بقرب الدرجة ثم بقوة القرابة ثم يكون الأصل وارثا عند اتحاد الجهة وإن اختلف حيز قرابتههم فالثلثان لمن يدلى بقرابة الأب والثلث لمن يدلى بقرابة الأم ثم عند أبي يوسف ما أصاب كل فريق يقسم على أبدان فروعههم مع اعتبار عدد الجهات في الفروع وعند محمد يقسم المال على أول بطن يختلف مع اعتبار عدد الفروع والجهات في الأصول كما في الصنف الأول وتماه في شرح السيد ثم اعلم أنه لا يعتبر بين الفريقين قوة القرابة فلا يرجح ولد العمة لابوين على ولد الخال أو الخالة وكذا لا يعتبر ولد العصبة فلا ترجح بنت العم لابوين على بنت الخال أو الخالة وانما يعتبر ذلك في كل فريق بخصوصه فالمدلون بقرابة الأب يعتبر فيما بينهم قوة القرابة ثم ولد العصبة والمدلون بقرابة الأم يعتبر فيما بينهم قوة القرابة ولا تصور عصوبة في قرابة الأم وهذا ظاهر الرواية كما في السراجية والفرائض العثمانية لصاحب الهداية وهو ظاهر إطلاق

(ثم) جزء جديده أو جدتيه وهم
(الأخوال والخالات والأعمام لام
والعمات وبنات الأعمام وأولاد
هؤلاء

(قوله وفي الملتقى وبقول محمد يفتى) اى وان صحح في المختلف والمبسوط قول أبي يوسف لكونه ايسر على الملتقى كما أخذوا بقوله في بعض مسائل الخيض اه درهمتى (قوله بنت شقيقه) اى بنت أخيه الشقيق (قوله فاجبت الخ) اى على قول محمد وأصل المسألة من اثنين وتصح من ستة بضرب ثلاثة في اثنين لانكسار مخرج النصف على ثلاثة أما على قول أبي يوسف فهي من أربعة لابن سهمان ولكل بنت سهم واحد (قوله قد شرطوا) الاولى قد أخذوا عدد الفروع في الاصول اى ويؤخذ الوصف من الاصول ط (قوله فيقسم الخ) اى فكانه مات عن شقيق وشقيقتين ط (قوله بين أولادهما) اى بين الابن والبنت اطلاقاً للجمع على مافوق الواحد وحسنه كون الابن يعتبر كبنيتين فهو مع البنت كثلاثة رؤس فانهم والله سبحانه وتعالى اعلم

* (فصل في الفرقى والخرق وغيرهم) *

جمع غريق وحريق فعيل بمعنى المفعول والمراد ومن بمعناهم كالمهدم والقتلى في معركة واراد بغيرهم الكافر وولد الزنا واللعان والجل (قوله الا اذا علم الخ) اعلم ان احوالهم خمسة على ما في سكب الانهر وغيره أحدها هذا وهو ما اذا علم سبق موت أحدهما ولم يلتبس فيرث الثاني من الاول ثانيهما ان يعرف التلاحق ولا يعرف عين السابق ثالثهما ان يعرف وقوع الموتين معاً رابعهما ان لا يعرف شئ في هذه الثلاثة لا يرث أحدهما من الآخر شياً خامسهما ان يعرف موت أحدهما أولاً بعينه ثم أشكل أمره بعد ذلك وسيأتى الكلام عليه اه ومثله في الدر المنثور (قوله فلو جهل عينه) اى بعد معرفة الترتيب وهذا يحتمل الحالة الثانية والخامسة لكن عبارة شرح الجمع تفيد الحالة الثانية فقط ونسها فان علم ان أحدهما مات أولاً وجهل عينه أعطى كل واحد اليقين ووقف المشكوك حتى يتبين أو يصطلحوا اه (قوله أعطى كل الخ) اى من ورثتهم بقريته قوله أو يصطلحوا فلو غرق اخوان لكل منهم بنت أخذت بنت كل نصف تركه أيها حتى يتبين المتأخر فناخذت نصف تركه أيها الباقي ونصف تركه معهما أو يصطلحوا على شئ تأمل (قوله شرح جمع) اى لمصنفه ومثله في الاختيار حيث قال وان علم موت أحدهما أولاً ولا يدري أيهما هو أعطى كل واحد اليقين ووقف المشكوك حتى يتبين أو يصطلحوا اه ومثله في شرح السراجية لمصنفها وتبعه بعض شراحها وعلمه في حاشية عجم زاده بقوله لان التذكر غير مأبوس به (قوله لكن نقل شيخنا الخ) اى في حاشيته على المنع وقد استدرك أيضاً في معراج الدراية على شرح الجمع بعبارة ضوء السراج الذي هو شرح السراجية وقال العلامة قاسم في شرح فرائض الجمع ان ما ذكره صاحب الجمع أخذه من الاختيار وهو قول الشافعية ولا يساعده عندنا رواية ولا رواية قال في المبسوط وكذا اذا علم ان أحدهما مات أولاً ولا يدري أيهما هو لتحقيق التعارض بينهما فيجعل كأنهما ماتا معاً وقال في المحيط فيجعل كأنهما ماتا معاً وكذلك لو تقدم موت أحدهما الا انه لا يدري المتقدم من المتأخر لان سبب الارث ثابت للمتأخر منهما لكن المستحق مجهول فتعذر الاثبات لاحدهما وصار كما لو اعتق احدى أمته بعينه ثم نسبها لايحل له وطوؤها لجهالة المملوكة وقال في الارفاد ومات أحدهما قبل الآخر وأشكل السابق جعلوا كأنهم ماتوا معاً قال كل واحد لورثته الاحياء ولا يرث بعض الاموات من بعض هذا مذهب أبي حنيفة اه وذكر ذلك أيضاً في سكب الانهر وشرح الكفر للمقدسى وقد خلصت ذلك في الرحيق المختوم وذكرت فيه ان المتبادر من هذه العبارات كلها ان محل النزاع هو الحالة الثانية وهي ما اذا علم التلاحق وجهل عين السابق وقد خصه في سكب الانهر بالخامسة وهي ما اذا علم السابق بعينه ثم أشكل ولعله أخذه من قول العلامة قاسم انه قول الشافعية فان الشافعية ذكروا ذلك في الخامسة فقط كما في شرح الترتيب للشنشوري لكن اذا جرى النزاع في الثانية يجزى في الخامسة بالاولى تأمل (قوله انه لو مات أحدهما) اى أولاً كما في حاشية شيخه (قوله اذ لا توارث بالشك) علة لمقدروه وهو لا يرث بعضهم من بعض أو لما صرح به المصنف أولاً وهذا قول أبي حنيفة آخر وكان أولاً يقول يرث بعضهم من بعض الا ما ورث من صاحبه والمعمد الاول لاحتمال موتهم معاً أو متعاقباً فوقع الشك في الاستحقاق واستحقاق الاحياء متيقن والشك لا يعارض اليقين فلو غرق اخوان ولكل منهم تسعون درهما وخلف بنتاً وأما وعمافلى المعمد تقسم تركه كل على ورثته الاحياء من ستة للبنت النصف وللأم السدس وللمم مابق وعلى القول الثاني مابق وهو ثلاثون للام ثم تقسم الثلاثون بين البنت والام والعم على ستة كما تقدم فيصير للبنت ستون وللأم عشرون وللمم عشرة اه قاسم ملخصاً (تنبيه) برهن كل من

وفي الملتقى وبقول محمد يفتى
سئلت عن ترك بنت شقيقته وابن
وبنت شقيقته كيف تقسم فاجبت
بانهم قد شرطوا عدد الفروع
في الاصول فيثبت نصير الشقيقة
كشقيقتين فيقسم المال بينهما
نصفين ثم يقسم نصف الشقيقة
بين أولادهما اثلاً والله تعالى أعلم
(فصل في الفرقى والخرق وغيرهم)
لا توارث بين الفرقى والخرق
الا اذا علم ترتيب الموتى فيرث
المتأخر فلو جهل عينه أعطى كل
باليقين ووقف المشكوك فيه
حتى يتبين أو يصطلحوا شرح
جمع قلت واقره المصنف لكن
نقل شيخنا عن ضوء السراج
معزى بالحمد انه لو مات أحدهما
ولم يدري أيهما هو يجعل كأنهما ماتا
معاً لتحقيق التعارض بينهما وهو
مخالف لما مر فتدبر (و) اذا لم يعلم
ترتيبهم (يقسم مال كل منهم على
ورثته الاحياء) اذ لا توارث بالشك
(والكافر يرث بالنسب والسبب
كالمسلم)

الورثة ان اباه مات اخراتها تارنا عند ابى حنيفة وكذا الوادعى ورثة كل ان اباهم مات اولوا وحلف لم يصدق
 اما لو برهن واحد منهم في الاولى او اذى وحلف في الثانية صدق لادم المعارض ولومات اخوان عند الزوال
 او الطلوع او الغروب في يوم واحد احدى في المشرق والاخر في المغرب ورث ميت المغرب من ميت المشرق
 لموته قبله لان الشمس وغيرها من الكواكب تزول وتطلع وتغرب في المشرق قبل المغرب اه سكب الانهر قال
 في الدر المنثور ومفاده انه لو اتحدت البلدة او تنارت لم يكن الحكم كذلك فليراجع ذلك اه قلت لاشك في اتقاء
 الارث بالثبوت وبثبوت بعده (قوله فانه يرث بالحاجب) كما لو تزوج مجوسى أمه زاد في سكب الانهر او وطى مسلم
 أو غيره بشبهة فولدت بنتا فماتت البنت عن أمها وهي جندتها ترث بالامومة فقط لان الام تحجب الجدة
 (قوله يرث بالقرايتين) كما لو ماتت الام المذكورة عن بنتها وهي بنت ابنها ترث النصف بكونها بنتا والسدس
 تكمله الثلثين بكونها بنت ابن (قوله عندنا) اما عند الشافعي فيرث باقواها كما قد مناه قبيل باب العول (قوله
 ولا يرثون بالنكحة مستحيلة عندهم) محترز قوله بالقرايتين والفرق ان هذه النكحة غير ثابتة في حكم الاسلام
 على الاطلاق بخلاف القرابة لان النسب يستحق به الميراث ولو كان سببه محظورا كما في النكاح الفاسد والوطى
 بشبهة مقدسى وفيه ولو ثبت حرمة مصاهرة بين زوجين فحدث بينهما ولد فمات الاب منع ارثه القاضي سليمان
 وقال شيخ الاسلام السغدري يرث اه سألني قلت وقد نظم هذه المسألة في الوهبانية هنا فراجع شروحا
 (قوله كزوج مجوسى أمه) اى فومات احدى من الاخر ورث بالنسب لا بالزوجية (قوله وكل نكاح
 الخ) وذلك كالنكاح بلا شهود أو في عدة كافر معتقدين حله بخلاف نكاح المحارم أو في عدة مسلم فانهما
 لا يقران عليه وقد جعل في الجوهرية هذا ضابطا للنكاح الجائز والنكاح الفاسد اى لما ثبت به الارث وما لا يثبت
 (قوله بجهة الام فقط) كما لو كان له ولد من امرأة ثم زنى بها فماتت بولدا ولا عنها في ولد آخر ثم مات أحد الاخوين
 فان الآخر يرثه بكونه أخا لام لا شقيقا اه ح (قوله لما قد مناه في العصبية الخ) قدم هناك فرفاينهما
 وقد مناهما فيه فتنبه (قوله ووقف للعمل حظ ابن واحد الخ) هذا الوجه يشارك الورثة أو يحجبهم نقصان
 فلو يحجبهم حرمانا ووقف الكل قيل وكذا الوالدة قرية دون شروبه جزم نزيل حلب في شرحه على السراجية
 ولكن الاطلاق اظهر كما ذكره الاكمل في شرحها ولو لم يعلم ان ما في البطن حمل أول لم يوقف فان ولدت تستأنف
 القسمة ولو ادعت الحمل عرضت على ثقة ولو ولدت ميتا لم يرث اى اذا خرج بنفسه أما لو اخرج بجناية فيرث ويورث
 واذا اخرج اكثره حيا بما تعلم حياته ولو بتحرك عين وشفة ومات ورث وصلى عليه وان كان خرج اقله حيا ثم مات فلا
 يرث وتماه في الدر المنثور وغيره (قوله وعليه الفتوى) وهذا قول أبي يوسف وعند الامام يوقف حظ أربعة
 وعند محمد اثنين (قوله لانه الغالب) اى الغالب المعتاد ان لا تلد المرأة في بطن واحد الا ولدا واحدا فيبنى الحكم
 عليه ما لم يعلم خلافه سيد (قوله ويكفلون) اى يأخذ القاضي على قول أبي يوسف من الورثة كفيلا على أمر
 معلوم وهو الزيادة على نصيب ابن واحد فقط نظر المن هو عاجز عن النظر لنفسه أعنى الحمل سيد (قوله كما لو ترك
 الخ) اعلم ان الاصل في تصحيح مسائل الحمل ان تصح مسألة ذكوره ومسألة انوثته كما ذكرتم تضرب احدهما في
 الاخرى ان تباينا أو في وقفها ان توافقا ثم من له شئ من مسألة الانوثة أخذ مضر وباقى كل الثانية أو في وقفها
 ويعطى اقل الحاصلين ويوقف الفضل ففي هذه الصورة مسألة الذكورة من ٢٤ للزوجة الثمن ٣ ولكل واحد من
 الابوين السدس ٤ وللبنات مع الحمل الذكر الباقي وهو ١٣ ومسألة الانوثة من ٢٧ لاختلاط الثمن بالسدس
 فللابوين ٨ وللزوجة ٣ وللبنات مع الحمل الانثى ١٦ وبين المسئلتين توافق بالثلث فاذا ضرب وفق احدهما في
 الاخرى حصل ٢١٦ ومنها تصح فعلى تقدير الذكورة للزوجة ٢٧ من ضرب ٣ في وفق المسألة الثانية وهو ٩
 ولكل واحد من الابوين ٣٦ من ضرب ٤ في ٩ وللبنات مع الحمل الذكر ١١٧ من ضرب ١٣ في ٩ للبنات ثلثها
 ٣٩ ويبقى له ثلثاها ٧٨ وعلى تقدير الانوثة للزوجة ٢٤ من ضرب ٣ في وفق الاولى وهو ٨ ولكل واحد من
 الابوين ٣٢ من ضرب ٤ في ٨ وللبنات مع الحمل الانثى ١٢٨ من ضرب ١٦ في ٨ للبنات نصفها ٦٤ ويبقى لغيرها
 ٦٤ أيضا فيعطى الزوجة والابوان ما خرج لهم على تقدير الانوثة ويوقف الفضل وهو ١١ من نصيب الزوجة ٣
 ومن نصيب الابوين ٨ وتعطى البنات ما خرج لها على تقدير الذكورة ويوقف الباقي للحمل وهو ٧٨ فجملة
 الموقوف ٨٩ فان وضعته أمه انشئ يدفع للبنات من ذلك الموقوف ٢٥ ليكمل لهما مثل حصته والباقي له وان

ولو اجتمع له قرابتان لو تقرقتا في
 شخصين (حجب احدهما الاخر) فانه
 يرث (بالحاجب وان لم يحجب
 احدهما الاخر يرث بالقرابتين)
 ههنا كما قد مناه (ولا يرثون بالنكحة
 مستحيلة عندهم) اى
 يستحلونها كزوج مجوسى أمه
 لان النكاح الفاسد لا يوجب
 التوارث بين المسلمين فلا يوجب
 بين المجوس كذا في الجوهرية قال
 وكل نكاح لو اسلما يقران عليه
 يتوارثان وما لا فلا انتهى وصححه
 في الظهيرية (ويرث ولد الزنا
 واللعان بجهة الام فقط) لما قد مناه
 في العصبية انه لا اب لهما
 (ووقف للعمل حظ ابن واحد)
 أو بنت واحدة ايهما كان أكثر
 وعليه الفتوى لانه الغالب
 ويكفلون احتياطا كما لو ترك ابوين
 وبنات وزوجة حبلى فان المسألة
 من أربعة وعشرين ان فرض
 الحمل ذكر او عول لسبعة وعشرين
 ان فرض انثى لان للبنتين الثلثين

وضعت ذكرا يدفع للزوجة ٣ وللابوين ٨ والباقي له وان وضعته ميتا تعطي البنت من الموقوف ٦٩ تكمله
النصف والزوجة ٣ تكمله الثمن والام ٤ تكمله السدس والاب ١٣ منها ٤ تكمله السدس والباقي
وهو ٩ تعصبا وقد خالفت في هذا التقسيم ما في السراجية وشروحيها ما علمت من ان الفتوى على ان الموقوف
نصيب ولد واحد والاخر في حق البنت هنا كون الحمل ذكر او في حق الزوجة والابوين كونه انثى كما رأيت
والعجب مما في السراجية حيث ذكر ان المفتي به ذلك ثم أوقف نصيب أربعة ذكور وقسم بنساء على ذلك فليست آتلة
(تنبيه) هذا التوقف انما يكون في حق وارث يتغير فرضه من الاكثر الى الاقل أما من لا يتغير فرضه كالجدة
والزوجة الحبل فلا يوقف له شيء وأما من يقط في احدى حالتي الحمل كاخ أو عم مع زوجة حامل فلا يعطى
شيئا وتتمام الكلام في سكب الانهر (قوله هذا) اي مامتر من المثال واعلم انه اذا كان الحمل منه فانما يرث
اذا ولد لاقل من سنتين ولم تكن المرأة اقرب بانقضاء عدتها فلو تمام السنتين أو أكثر واقرب بانقضاء العدة
فلا وما في السراجية من الخاق التمام بالاقل بخلاف ظاهر الرواية وان كان من غيره فانما يرث لو ولد لستة اشهر
أو اقل والا فلا اذا كانت معتدة ولم تقرب بانقضائها أو اقرب الورثة بوجوده كما يعلم من سكب الانهر مع شرح ابن
كامل وحاشية يعقوب (قوله والاقله كثيرة) مثل بنيتين جمع مثال وهذا يؤهم انه لو منه يختص بالمثال السابق
وليس كذلك أقاده ط (قوله وأما حبل) اي من أبي الميتة فلو كان من غير أبيها ففرضه السدس ذكرا
واو انثى (قوله فيقدر انثى) لان نصيبه أكثر (قوله ولم أر الخ) هذا عجيب مع نقل الفرع بعينه عن الوهبانية
اه ح اقول مراده انه لم ير انه هل يوقف له شيء أم لا وليس في كلام الوهبانية ما يفيد ذلك كما سيظهر (قوله
مالو كان) اي الحمل (قوله كههم) اي كزوج وأم حبل بشقيق أو وشقيقة واعاد الضمير جمعيا باعتبار عدل الحمل
وارثا ط (قوله لم يبق له شيء) اي للعمل لانه عصبية وقد استغرقت الفروض التركة لان المسألة من ستة
فلزوج النصف ثلاثة وللأم السدس واحد وللأخوين لام الثلث اثنان وهي المسألة المشتركة عند الشافعية
(قوله فينبغي ان يقدر انثى الخ) يدل عليه قول الزيلعي وان كان اي الوارث نصيبه على احد التقديرين أكثر
يعطى الاقل للتيقن به ويوقف الباقي اه اذ لا شك ان نصيب الورثة في مسئلتنا على تقدير ذكورته أكثر منه
على تقدير انوثته فيقدر انثى ويوقف لها النصف عائلا وهو ثلث التركة ويعطى الورثة الاقل المتيقن به (قوله
وحاملة الخ) يقال امرأة حامل وحاملة كما صرح به في القاموس فافهم والقاء في قوله فلم يرث زائدة ويقدر
بسكون القاف وفتح الدال بالبناء للجهول والبيت من معاينة الوهبانية فهو لغز في امرأة حامل ان ولدت
ذكر لا يرث وان ولدت انثى قدر لها الثلث وهو النصف عائلا وجوابه ما صوره الشارح آنفا فيقال ان ذلك
فيما لو ماتت امرأة عن زوج وأم حامل واخوين لام ولا يخفى انه ليس في كلام الوهبانية ما يفيد انه هل يوقف
لذلك الحمل شيء أم لا وانما هو مجزئ سؤال عن تصوير المسألة فافهم والله تعالى أعلم

(فصل في المناسخة) *

هي مفاعلة من النسخ بمعنى النقل والتحويل والمراد به هنا ان ينقل نصيب بعض الورثة بموته قبل القسمة الى
من يرث منه سيد (قوله ثم الثانية) اي ثم تصحح المسألة الثانية اي مسألة الميت الثاني وتنتظر بين ما في يده
من التصحيح وبين التصحيح الثاني ثلاثة أحوال المماثلة والموافقة والمباينة سيد وستأتي امثلتها (قوله الا اذا
اتحدوا) اي ورثة الميتين اي فيكتفي بتصحيح واحد فينقل نصيب التركة في المثال المذكور على تسعة ابتداء كان
الميت الثاني لم يكن (قوله فان استقام الخ) كما اذا مات عن ابن وبنت ثم مات الابن عن ابنين فالاولى من
ثلاثة للابن منها سهمان ومسألته من اثنين فيستقيم ما في يده على مسألته (قوله على تركته) اي مسألة تركته
والاصوب على مسألته (قوله فيها ونعمت) اي فبالاستقامة يكتفي ونعمت هي لانه قد صحت المسئلان مما
صحت منه الاولى فلا محتاج الى زيادة عمل (قوله وان لم يستقيم) اي نصيب الميت الثاني وهو ما في يده من
الاولى على مسألته (قوله فان كان بين سهامه) اي التي في يده من الاولى وبين مسألته موافقة كما اذا مات
عن ابنين وبنتين ثم مات احد الابنين عن زوجة وبنت وعصبية فالاولى من ستة والثانية من ثمانية وسهامه من
الاولى اثنان لا يستقيم على مسألته لكن توافق بالنصف فانضرب وفق مسألته وهو ٤ في التصحيح الاول وهو ٦
تبلغ ٢٤ ومنها تصحح المسئلان للابن الاول ثمانية ولكل بنت أربعة وللأبن الميت ثمانية للزوجة منها سهم وللبنات

قلت هذا اعلى كون الحمل من الميت
والاقله كثيرة كما لو تركت زوجا
وأما حبل فلا زوج النصف وللام
الثلث وللحمل ان قدر ذكرا
السدس لانه عصبية فيقدر انثى
ليفرض له النصف ونعول لثمانية
كما لا يخفى قلت ولم أر مالو كان
على احد التقديرين يرث وعلى
الاخر لا كههم واخوين لام فان
قدر ذكرا لم يبق له شيء فينبغي ان
يقدر انثى ونعول لتسعة احتياطا
وفي الوهبانية

وحاملة ان تأت بابن فلم يرث *

وان ولدت بنتا لها الثلث يقدر *

(فصل في المناسخة)

مات بعض الورثة قبل القسمة

للتركة صححت المسألة الاولى

وأعطيت سهام كل وارث (ثم

الثانية) الا اذا اتحدوا كأن

مات عن عشرة بنين ثم مات

أحدهم عنهم (فان استقام نصيب

الميت الثاني على تركته فيها)

ونعمت (وان لم يستقيم فان كان

بين سهامه ومسألته موافقة

ضربت وفق التصحيح في كل

التصحيح الاول

٤ وللعصبة ٣ (قوله والاخ) كالمومات عن زوجة وثلاث اخوات متفرقات ثم ماتت الاخت الشقيقة
عن اختها وعن زوج فالاولى من ١٢ وعالت الى ١٣ للزوجة ٣ وللأخت الشقيقة ٦ وللأخت لاب ٢ وللأخت
لام ٢ والثانية من ٦ وعالت الى ٧ للزوج ٣ وللأخت لاب ٣ وللأخت لام سهم وسهام الشقيقة من الاولى ٦
لاستقيم على ٧ ولا توافق فتضرب ٧ في ١٣ تبلغ ٩١ وهو تصحيح المسئلتين (قوله يحصل مخرج المسئلتين)
اي ماخرج بالضرب في صورتي الموافقة والمباينة هو مخرج المسئلتين فهما كما علمت وذلك الحاصل يسمى
الجامعة والمضروب في الاولى وهو الثانية أو وفقها يسمى جزء السهم خلافا لما في الدراستي فتنبه (قوله
فتضرب الخ) شروع في معرفة نصيب كل وارث في المسئلتين من التصحيح وبيانها فيما صورناه للموافقة انه كان
للأبن من الاولى ٢ فاضربهم ما في المضروب اي وفق الثانية وهو أربعة بثمانية ولكل بنت واحد في أربعة بأربعة
وللزوجة من الثانية واحد في وفق ما في يديتها وهو واحد بواحد وللبنات أربعة في واحد بأربعة وللعصبة ثلاثة
في واحد بثلاثة وفيما صورناه للمباينة انه كان للزوجة من الاولى فقط ٣ في ٧ تكن ٢١ وللأخت لاب من الاولى
٢ في ٧ تكن ١٤ ومن الثانية ٣ في كل ما في يديتها وهو ٦ تكن ١٨ وللأخت لام من الاولى ٢ في ٧ تكن ١٤
ومن الثانية ١ في ٦ تكن ٦ وللزوج من الثانية فقط ٣ في ٦ تكن ١٨ (قوله وان كان فيهم الخ) وذلك كالأخت
لاب والأخت لام فيما صورناه للمباينة لكنه مثال لضرب النصيب من التصحيح الاول في كل الثاني وضرب
النصيب من التصحيح الثاني في كل ما في يديتها الثاني ومثاله للضرب في الوفاق لومات عن زوجة وبنت منها وعن
أب ثم ماتت البنت عن أمها وجدها فالاولى من ٢٤ للبنات النصف ١٢ وللزوجة الثمن ٣ وللأب السدس ٤
فرضا والباقي ٥ تعصبا والثانية من ثلاثة للام الثالث وللجد الباقي وهو ٢ وبينها وبين ما في يد البنت وهو ١٢
موافقة بالثلث فتضرب وفق التصحيح وهو ١ في كل التصحيح الاول يكن ٢٤ كما هو فللزوجة من الاولى ثلاثة في
واحد وفق التصحيح الاول بثلاثة ولها من الثانية يكونها أما واحد في ٤ وفق ما في يد البنت بأربعة وللأب من
الاولى ٩ في واحد بتسعة ومن الثانية يكونه جد الها ٢ في ٤ تبلغ ٨ (قوله ولومات ثالث الخ) بيانها بمثال واحد
جامع لما مر من الاستقامة والموافقة والمباينة لومات امرأة عن زوج وبنت من غيرهم وأم فمات الزوج قبل
القسم عن امرأة وابوين ثم البنت عن ابنين وبنت وجدة ثم الجدة عن زوج واخوين فالاولى وهي مسألة
المرأة ردية تصح من ستة عشر فللزوجة ٤ وللبنات ٩ وللأم ٣ والثانية وهي مسألة الزوج تصح من ٤ فيستقيم
ما في يده عليها فلا حاجة الى الضرب والثالثة مسألة البنت من ٦ ونصيبها من الاولى ٩ لا تنقسم على مسائلها
وتوافق بالثلث فاضرب ثلث مسائلها وهو ٢ في ١٦ تبلغ ٣٢ فتم تصح القرىضتان فن كان له من ١٦ شئ فمضروب
في ٢ ومن كان له من ٦ شئ فمضروب في وفق ما في يدها وهو ٣ والرابعة مسألة الجدة من ٤ وسهامها ٩ من ٣٢
لانه اجتمع لها من بنتها ٦ ومن بنت بنتها ٣ والتسعة لا تستقيم على ٤ ولا توافق فاضرب ٤ في ٣٢ تبلغ ١٢٨
فتم تصح المسائل كلها فن كان له شئ من ٣٢ مضروب في ٤ ومن كان له شئ من ٤ فمضروب فيما في يدها وهو
٩ وبسط ذلك في شرح السراجية (قوله جعل المبلغ الثاني) وهو ما صحت منه الاولى والثانية (قوله
في العمل) اي المتقدم بان تأخذ سهام الميت الثالث من تصحيح مسئلتى الاول والثاني وتقسما على مسألة
فان انقسمت فيها ونعمت والا فاضرب وفق الثالثة التي اعتبرتها ثمانية أو كلها في جميع تصحيح الاولين الذي اعتبرته
أولا واعتبر الحاصل منهما مسألة واحدة واقسم ذلك على الورثة في المسئلتين يحصل المطلوب كما علمته في المثال
الجامع (قوله وهذا علم العمل فلا تغفل) يشير الى صعوبة مسائل هذا الباب * وانه لا يتقنها الا اولو الالباب
وكل ماهر في علمي الفرائض والحساب * والذي يسهله المباشرة وكثرة العمل بتوفيق الملك الوهاب * واتقان
عمل الشبان المشهورين بالحساب * والله تعالى أعلم

(باب المخارج)

الاولى ان يقول وغيرها كما قال فيما مر لان المصنف أدرج باب التصحيح وباب النسب بين الاعداد في هذا الباب
والان نسب تقديمه على المناسخة كما فعل في السراجية لتوقفها عليه والمخارج جمع مخرج وهو اقل عدد يمكن ان
يؤخذ منه كل فرض بانفراده صحيحا فالواحد ليس بعدد عند الحساب لا النجاة (قوله الفروض الخ) اي الستة
الآتية المأخوذة من خمس آيات في سورة النساء (قوله نوعان) السبب في انهم جعلوا الفروض الستة نوعين

والا) يمكن بينهما موافقة
بل مباينة (ضربت كل الثاني
في كل الاول يحصل مخرج
المسئلتين فتضرب سهام ورثة
الميت الاول في المضروب) اي
في التصحيح الثاني أو في وفقه
(وسهام ورثة الميت الثاني في كل
ما في يده أو وفقه من) التصحيح
الاول) وان كان فيهم من يرث من
الميتين ضربت نصيبه من الاول
في الثاني أو وفقه ونصيبه من الثاني
فيما في يد الميت الثاني أو وفقه
(ولومات ثالث) قبل القسمة
(جعل المبلغ) الثاني (مقام
الاولى و) جعل (الثالثة مقام
الثانية) في العمل وهكذا كلما
جاء واحد تقيمه مقام الثانية
والمبلغ الذي قبله مقام الاولى
الى ما لا يتناهى وهذا علم العمل
فلا تغفل والله تعالى أعلم

(باب المخارج)

(الفروض) المذكورة في القرآن
(نوعان الاول النصف)

ان اقلها مقدار هو الثمن الذي مخرجه الثمانية والرابع والنصف يخرجان من الثمانية بلا كسر ففعلوا الثلاثة نوعا واحدا وقل فرض بعده السدس الذي مخرجه الستة والثلاث يخرجان منها بلا كسر ففعلوا الثلاثة الاخرى نوعا آخر افاده السيد (قوله ومخرج كل كسر سمي) اي لمشاركه من الاعداد الصحيحة في مادة اسمه حتى السدس فانه شاركه مخرجه وهو الستة في ذلك لان اصل ستة سدسة قلب كل من الدال والسين الثانية تاء وأدغمت التاء في التاء فقل ستة وعبر بالكسر ليشمل ما عدا الفروض امذ كورة كالجس والسمع والتسع والعشر من الكسور والمنطقة فانها كذلك وشمل كلامه الكسر المفرد كالنصف والمركب كالثلاثين واعلم ان المخرج كلما كان اقل كان الفرض أكثر وكلما كان أكثر كان الفرض اقل فان النصف أكثر من الربع مثلا ومخرجه اقل من مخرجه (قوله على التضعيف) أراد بذلك ان الثمن اذا ضعف حصل الربع وان الربع اذا ضعف حصل النصف وكذا السدس اذا ضعف صار ثلثا واذا ضعف الثلث صار ثلثين سيد (قوله والتضعيف) أراد ان النصف اذا نصف صار ربعا وان الربع اذا نصف صار ثلثا وكذا الحال في تنصيف الثلث والثلثين سيد (قوله فتقول مثلا الخ) اي وتقول كذلك في النوع الثاني والحاصل انه اذا بدئ بالاصغر من النوعين فهو على التضعيف أو بالا كبرفع على التضعيف (قوله واخصر الكل) اي اخصر العبارات التي عبر بها عن النوعين (قوله أحاد) اي واحد واحد فغننا مكرروا نذكر مرة واحدة وكرره في السراجية نظرا الى جانب اللفظ كحديث صلاة الليل مثني مثني افاده السيد وما في شرح ديوان المتنبي للامام الواحدي من انه لا يقال هو احاد اي واحد انما يقولون جاؤا أحادا احاد اي واحد واحد واحد في موضع الواحد خطأ اه لا يدل على عدم جواز مرة واحدة في المتعدد كما فيما نحن فيه وانما يدل على عدم جوازه في واحد فلا يقال زيد أحاد فافهم (قوله وهما) اي المثني أو الثلاث من نوع واحد اي من النوع الاول فقط أو الثاني فقط بلا اختلاط شئ من احد النوعين في الآخر (قوله الجزء) اي أقل جزء منها (قوله يكون مخرج الضعف الخ) لان مخرج الضعف موجود في مخرج الجزء فيستغنى به عن مخرج الضعف فخرج الثلث والثلثين من ثلاثة وهي داخله في الستة مخرج السدس وكذا كل واحد من مخرج الربع والنصف داخل في مخرج الثمن فاذا اجتمع في المسألة السدس والثلث كام واختين لام أو السدس والثلثان كام واختين لا بوبين فمن ستة أو اثلاث والثلثان كاختين لا بوبين واختين لام فمن ثلاثة أو واجتمع الثلاثة كام واختين لام واختين لا بوبين فمن ستة واذا اجتمع فيها الثمن مع النصف كزوجة وبنت فمن ثمانية أو الربع والنصف كزوج وبنت فمن أربعة ولا يتصور اجتماع الربع مع الثمن ولا اجتماع الثلاثة (قوله فاذا اختلط النصف الخ) محترز قوله وهما من نوع واحد فاعلم ان مكان في اختلاط افراد كل نوع بعضهم بعض وهذا شروع في اختلاطها مع افراد النوع الآخر كالأب وبعضا واعلم ان صور الاختلاط مطلقا سبعة وخسون منها سبعة وعشرون شرعية وثلاثون عقلية وقد خلصت الجميع في الرحيق المختوم فراجع (قوله كزوج الخ) مثال لاختلاط النصف مع الثلاثة وفيه اف وثشر مرتب ويعلم منه امثلة اختلاط النصف مع بعضها بان كان الزوج مع واحد من هؤلاء فقط أو مع اثنين منهم (قوله لتركها من ضرب اثنين في ثلاثة) هذا انما يظهر اذا لم يكن في المسألة سدس أما اذا كان فيها ذلك فيكتفي بمخرجه لان مخرج النصف اثنان ومخرج الثلث والثلثين ثلاثة وكلاهما داخلان في الستة فيكتفي بها ط (قوله فاذا كان في المسألة زوجة ومن ذكر) اي في المثال السابق من الشقيقتين والاختين لام والام وهذا مثال لاختلاط الربع بكل الثاني ويعلم منه اختلاطه ببعضه بان كانت الزوجة مع واحد من هؤلاء فقط أو مع اثنين منهم نظير ما مر (قوله لموافقة الستة بالنصف) تعليل لما افهمه كلامه من ضرب الاربعة في ثلاثة دائما اي سواء كان فيها سدس أولا أما الثاني فظاهر وأما الاول فلان مخرج السدس من ستة وهي موافقة للاربعة مخرج الربع بالنصف ونصفها ثلاثة فلذا تضرب الاربعة في ثلاثة دائما فافهم (قوله ببعض الثاني) ليس على اطلاقه فانه يختلط مع الثلثين كزوجة وبنتين ومع السدس كزوجة وأم وابن ومع الثلثين والثلثين وأم وابن مختلط مع الثمن مع غير ذلك فلا يتصور الا على رأي ابن مسعود الا ترى من ان المحروم عنده يحجب غيره حجب نقصان فيختلط عنده مع الثلث كزوجة واختين لام وابن محروم ومع الثلث والسدس كهم وأم ومع الثلثين والثلث كزوجة وشقيقتين واختين لام وابن محروم (قوله الاعلى رأي ابن مسعود) كما لو ترك ابنا كافرا وزوجة

ومخرج كل كسر سمي كالربع من أربعة الا النصف فانه (من اثنين والربع من أربعة والثمن من ثمانية والثاني) الثلث و(الثلثان) كلاهما (من ثلاثة والسدس من ستة) على التضعيف والتضعيف فتقول مثلا الثمن وضعفه وضعفه وضعفه أو تقول النصف ونصفه ونصف نصفه قلت واخصر الكل ان تقول الربع والثلث ونصف كل وضعفه فاذا جاء في المسألة من هذه الفروض أحاد فخرج كل فرد منفرد سمي الا النصف كما مر واذا جاء مثني او ثلاث وهما من نوع واحد فكل عدد يكون مخرجا لجزء فذلك العدد أيضا يكون مخرجا لضعفه واضعافه كالستة هي مخرج للسدس وضعفه وضعف وضعفه (فاذا اختلط النصف) من النوع الاول (بكل) النوع (الثاني) اي الثلاثة الاخر (او ببعضه) فاذا كان في المسألة نصف وثلثان وثلث وسدس كزوج وشقيقتين واختين لام وأم (فمن ستة) لتركها من ضرب اثنين في ثلاثة (أو) اختلط (الربع من النوع الاول) بكل (الثاني او ببعضه) فاذا كان في المسألة زوجة ومن ذكر (فمن اثنين عشر) لتركها من ضرب الاربعة في ثلاثة لموافقة الستة بالنصف (أو) اختلط (الثمن) من النوع الاول ببعض الثاني وأما بطله فغير متصور الاعلى رأي ابن مسعود

أو في الوصايا لفظ (فن أربعة وعشرين) كزوجة وبنين وأم لثلاثين من ضرب الثمانية في ثلاثة لما قدمنا من موافقة الستة بالنصف ولا يجمع أكثر من أربع فروض في مسألة واحدة ولا يجمع من أصحاب أكثر من خمس طوائف ولا ينكسر على أكثر من أربع فرق (وإذا انكسر سهام فريق عليهم ضربت عددهم في أصل المسألة) وعولها إن كانت عائلة (كأمرأة وأخوين) للمرأة الربع يبقى لهما ثلاثة لا تستقيم ولا توافق فاضرب اثنين في أربعة فتصح من ثمانية (وإن وافق سهامهم عددهم ضربت وفق عددهم في أصل المسألة) وعولها (كأمرأة وست أخوة) فلهم ثلاثة توافقهم بالثلث فاضرب اثنين في أربعة فتصح من ثمانية أيضا

وأما واختين لاب وأم واختين لام فانهن من ٢٤ وتقول الى ٣١ عنده ٥٥ ح أما عند غيره فهي من ١٢ وتقول الى ١٧ (قوله أو في الوصايا) كما لو أوصى لرجل بثلث ماله ولا خربلثيه ولا خربلثيه ولا خربلثيه ولا خربلثيه ولا وارث له أو كذا وأجاز الكل فهي من ٢٤ وتقول الى ٣١ نظير ما قال ابن مودود كذا ما قدمنا من الصور التي لا تأتي الا على رأيه تأتي على رأي غيره في الوصايا أيضا كما لا يخفى (قوله في ثلاثة) أي دائما سواء كان سدس أو لا وبه يتضح التعليل كما بهنا على نظيره قبله (قوله من موافقة الستة بالنصف) لكن فيما تقدم كانت موافقة بالنصف للأربعة وهن الثمانية (قوله ولا يجمع أكثر من أربع فروض) أي غير مكررة فلا يرد زوج وأم واخت لابوين واخت لاب واختان لام ٥٥ ح (قوله ولا يجمع من أصحاب أكثر من خمس طوائف) بيانه لو مات ميت عن زوج أو زوجة وعن اب وأم وجد وجددة وبن وبنت ابن واخت شقيقة واخت لاب واخت واخت لام فهو لا أصحاب الفروض المقدرة لكن الجد والاختوات يحجبون بالاب والجددة بالام فالباقي من له الثمن أو الربع وهو أحد الزوجين ومن له النصف وهو البنت ومن له السدس وهو ثلاث طوائف الاب والام وبنت الابن فغايته خمس طوائف فان لم يكن الاب والجد والبنت وبنت الابن فالباقي من له الربع أو النصف وهو أحد الزوجين ومن له النصف وهو الشقيقة ومن له السدس وهو طائفتان الام والاخت لاب ومن له الثالث وهو أولاد الام والطوائف هنا خمسة أيضا (قوله ولا ينكسر على أكثر من أربع فرق) لانه لا بد ان يكون أحد الطوائف الخمس من هو منفرد كالاب والام أو الزوج ولا تنكسر سهامه عليه أصلا (قوله وإذا انكسر سهام فريق الخ) شروع في تصحيح المسائل والمراد به بيان أقل عددي تأتي فيه نصيب كل وارث بلا كسر واعلم انه يحتاج هنا الى سبعة اصول ثلاثة منها بين السهام والرؤس وأربعة منها بين الرؤس والرؤس أما الثلاثة التي بين السهام والرؤس فأحد ها الاستقامة بان تكون سهام كل فريق منقسمة عليهم بلا كسر كابوين وأربع بنات فلا حاجة فيها الى الضرب وثانيها الانكسار مع المباني بان تكون السهام منكسرة على طائفة واحدة ولا يكون بين سهامهم ورؤسهم موافقة فاضرب عدد الرؤس في أصل المسألة فقط أو مع عولها ان عالت وثالثها الانكسار مع الموافقة بان تنكسر السهام على طائفة واحدة لكن بين سهامهم ورؤسهم موافقة فاضرب وفق رؤسهم في أصل المسألة أو فيه مع عولها وأما الأربعة التي بين الرؤس والرؤس فهي التماثل والتداخل والتوافق والتباين وسيدكر المصنف بيان معرفة هذه الأربعة ولاتأتي هذه الأربعة الا اذا كان الكسر على طائفتين فاكثروا تخالفا يعتبروا التداخل بين السهام والرؤس كما اعتبروه بين الرؤس والرؤس بل ردها الى الموافقة ان كانت الرؤس أكثر الى المماثلة ان كانت السهام أكثر كستة على ثلاثة للاختصار كما سيتضح قريبا وقد ذكر المصنف هذه الاصول السبعة بامتهان على هذا الترتيب المذكور الا الاستقامة فانه حذفها لظهورها (قوله عليهم) أي على الفريق وجمع باعتبار المعنى (قوله ان كانت عائلة) أي يضرب فيها ما كان عول والافني أصل المسألة فقط وانما ترك المصنف هذا التفصيل هنا وفيما بعدهم إشارة الى ان المسألة وعولها صار بمنزلة أصل المسألة في ان عدد الرؤس يضرب فيها كما يضرب في أصلها كما افاده السيد (قوله كأمرأة وأخوين) مثال لغير العائلة وأصلها أربعة والعائلة كزوج وخمس اخوات لغير أم أصلها ستة للزوج والنصف ثلاثة وللأخوات الثلاثان أربعة فعالت الى سبعة وبين سهام الأخوات ورؤسهن مباينة فاضرب عدد رؤسهن خمسة في أصل المسألة مع عولها وهو ٧ تبلغ ٣٥ ومنها تصح (قوله وعولها) أي ان كانت عائلة والافني أصل المسألة فقط كما ذكر المصنف (قوله كأمرأة وست أخوة) مثال لغير العائلة وأصلها أربعة أيضا والعائلة كزوج وابوين وست بنات أصلها ١٢ فللزوج الربع ٣ وللأبوين السدسان ٤ ولست بنات الثلاثان ٨ فعالت الى خمسة عشر وانكسر ٨ سهام البنات على ٦ عدد رؤسهن لكن بينهما موافقة بالنصف فردنا عدد رؤسهن الى نصفه وهو ٣ ثم ضربناه في الأصل مع العول وهو ١٥ فحصل ٤٥ ومنها تصح (قوله فلهم ثلاثة توافقهم بالثلث) اعتبر الموافقة مع ان بين الثلاثة والستة مداخله إشارة الى عدم اعتبار التداخل بين السهام والرؤس كما قدمنا لانه وان أمكن اعتباره بان تضرب الأكبر وهو ٦ جميع عدد الرؤس في ٤ لكنه يؤدي الى التطويل وترك تطويل الحساب ربح فلذا أرجعناه الى الموافقة وكذا لو كانت البنات ٤ في المثال الذي ذكرناه للعائلة فلا تضرب الأكبر وهو ٨ جميع عدد سهامهن لما قلنا بل يرجع الى التماثل لصحة القسمة

(فان انكسر سهمان فريقتين او اكثر وعدد رؤسهم متماثلة ضربت احد الاعداد في اصل المسألة) وعولها ٥١٥ (كثلاث بنات وثلاثة اعمام) فنكتفي

بأحد المتماثلين فاضرب ثلاثة في
أصل المسألة تكن تسعة منها تصح
وان انكسر على ثلاث فرق
أو أربع فاطلب المذاكره أو لا بين
السهم والاعداد ثم بين الاعداد
والاعداد ثم افعل كما فعلت
في الفريقتين في المداخلة
والمماثلة والموافقة والمباينة فما
حصل يسمى جزء السهم فاضربه
في أصل المسألة اشار اليه بقوله
(وان دخل بعض الاعداد في
بعض كاربعة زوجات وثلاث
جدات واثنى عشر عمًا ضربت
اكثرا لاعداد) لتدخلها
(في أصل المسألة) وهو اثنى عشر
تكن مائة وأربعة وأربعين منها
تصح (وان وافق بعضها بعضا
كاربعة زوجات وخمس عشرة جدة
وثمان عشرة بنتا وستة اعمام
ضربت وفق أحدهما) أي أحد
الاعداد (في جميع الاخر والخارج
في وفق الثالث ان وافق والا في
جميعه ثم الرابع كذلك) ثم المجموع
وهو جزء السهم وهو في مسئلتنا
مائة وثمانون في أصل المسألة
وهو هنا أربعة وعشرون يحصل
اربعة الاف وثلثمائة وعشرون
منها تصح (وان تباينت) اعداد
رؤس من انكسر عليهم سهامهم
(كأمر اثنين وعشرين بنات
وست جدات وستة اعمام
ضربت أحدها) أي أحد الاعداد
(في جميع الثاني والاصل في جميع
الثالث والاصل في جميع الرابع)
يحصل جزء السهم وهو هنا مائتان
وعشرة لتوافق رؤس البنات
والجدات لسهامهم بالنصف
فاضربها في أصل المسألة
وهو هنا أربعة وعشرون يحصل
خمس آلاف وأربعون ومنها
تستقيم (واذا اردت معرفة
التمثيل والتوافق والتسادل

بلا ضرب (قوله فان انكسر الخ) شروع في الاصول الاربعة التي بين الرؤس والرؤس واعلم انك أولًا تنظر بين
كل فريق مع سهامه فان تباينًا فابق الفريق كما لا وان توافقًا فابق وفق الفريق ثم تنظر بين الاعداد المثبتة
بهذه الاصول الاربعة فان تماثل العددين فاضرب أحدهما في أصل المسألة وان تداخلًا فاضرب أكبرهما
فيه وان توافقًا ضربت الوفاق في كامل الاخر ثم الماثل في أصل المسألة وان تباينًا ضربت أحدهما في الاخر
ثم الماثل في أصل المسألة وقد ذكر المصنف هذه الاربعة على هذا الترتيب والمضروب في أصل المسألة يسمى جزء
السهم كما سيأتي (قوله أو أكثر) أي ثلاثة أو أربعة لا أكثر كما مر (قوله وعدد رؤسهم متماثلة) الأولى ان
يقول واعداد جمع عدد قال السيد والمراد باعداد الرؤس ما يتناول عين تلك الاعداد ووفقها أيضًا فانه اذا كان
بين رؤس طائفة وسهامهم مثلاً موافقة يرد عدد رؤسهم الى وفقه أو لا ثم تعتبر المماثلة بينه وبين سائر الاعداد
كما ستطلع عليه (قوله وعولها) كست اخوات شقيقات وثلاث اخوات لام وثلاث جدات أصلها ٦ وتعود
الى ٧ للشقيقات الثلثان ٤ لا تنقسم وتوافق بالنصف وهو ثلاثة وللأخوات لام الثلث ٢ لا تنقسم ولا توافق
وللجدات السدس ١ كذلك فاجمع معك ثلاثة اعداد متماثلة فاضرب واحدا منها في الفريضة تبلغ ٢١ ومنها
تصح زيالي (قوله وان انكسر على ثلاث فرق الخ) يشير الى ما ذكرناه من النظر أولاً الى كل فريق مع
سهامه ثم الى الاعداد المثبتة فلا فرق بين الفريقين والاكثر فيما ذكره وانما الفرق من حيث ان الفرق اذا كانوا
ثلاثة فلا تزيد صورها ويكرر الضرب لتعدد المثبتات لانك اذا نظرت أولًا بين الفرق الثلاث وسهامها فاما
ان يباين كل فريق منها سهامه أو يوافقها أو يوافق فريقين وتباين الآخر أو يباين فريقين وتوافق الآخر
فهذه اربعة أحوال ثم تنظر في كل حال منها بين المثبتات بالاصول الاربعة فتبلغ ٥٢ صورة محل يباينها
المطولات كشرح الترتيب وغيره (قوله فاطلب المذاكره) الأولى التعبير بالمناسبة ط (قوله ثم افعل
كما فعلت في الفريقين) الأولى ان يقول كما تفعل لانه لم يتقدم من أحوال الفريقين الا المماثلة وأما المداخلة
والموافقة والمباينة فستأتي فافهم (قوله اشار اليه) أي الى ضرب جزء السهم أو الى ما قدمه من قوله وان
انكسر على ثلاث فرق الخ تأمل (قوله كاربعة زوجات الخ) أصلها من ١٢ للجدات السدس ٢ وللزوجات
الرابع ٣ وللأعمام الباقي ٧ وبين سهام = كل فريق منهم وعدد رؤسهم مباينة فأخذنا اعداد الرؤس بتمامها
وهي ٤ و٣ و١٢ فوجدنا الأولين متداخلين في الثالث وهو ١٢ فضر بنام في أصل المسألة وهو أيضا ١٢
ومنها تصح (قوله كاربعة زوجات وخمس عشرة جدة الخ) الأولى خمس عشرة والمسألة أصلها من ٢٤ للزوجات
الثني ٣ لا تستقيم ولا توافق فحفظنا عدد ٤ وللجدات السدس ٤ تباين عددهن وهو ١٥ فحفظناه أيضا
وللبنات الثلثان ٦ توافق عددهن وهو ١٨ بالنصف وهو ٩ فحفظناه وللأعمام الباقي وهو ١١ يباين عددهم
وهو ٦ فحفظناه أيضا فصار المحفوظ ٤ و٦ و٩ و١٥ ثم طلبنا المناسبة بين ذلك فوجدنا الاربعة موافقة للسته
بالنصف فضر بنام في أصلها ١٢ وهي موافقة للتسعة بالثلث فضر بنام في أصلها ١٢
في كامل الاخر بلغ ٣٦ وبينها وبين ١٥ موافقة بالثلث أيضا فضر بنام في أصلها ١٥ وهو ٥ بلغ ١٨٠ هي جزء
السهم (قوله كما مر اثنى الخ) أصلها ٢٤ للزوجتين الثمن ٣ وبينهما مباينة فحفظنا عدد رؤسهن وهو ٢
وللبنات الثلثان ٦ توافق عددهن وهو ١٠ بالنصف وهو ٥ فحفظناه وللجدات السدس ٤ توافق عددهن
وهو ٦ بالنصف وهو ٣ فحفظناه وللأعمام الباقي وهو ١١ يباين عددهم وهو ٧ فحفظناه فصار المحفوظ ٣ و٥ و٦ و٣
وهو ٧ وكلها مباينة فضر بنام في أصلها ٣ بلغ ٦ ثم ضرب بنام في أصلها ٣٠ بلغ ٢١٠ هي جزء
السهم وتمام العمل ما ذكره الشارح وأمام معرفة نصيب = كل منهم في جميع هذه الامثلة وغيرها فسيأتي
بيانها (قوله واذا اردت معرفة التماثل الخ) شروع في بيان النسب بين الاعداد وهي اربعة كالنسب بين
الكليات المنطقية فكل عددان لا بد ان يكون بينهما نسبة منها لان العددين اما ان يتساويا أو لا فان تساويا
فهما متماثلان والا فاما ان يفي الاقل الاكثر أو لا فان أنفاه فهما متداخلان والا فاما ان يفيهما عدد ثالث
أو لا فان كان فتوافقان والا فتباينان (قوله هذه مقدمة الخ) أي هذه النسب يحتاج الى معرفتها في تقسيم
التركة على اعداد المستحقين بلا كسر بان تصح المسألة من أقل عدد يمكن فهمي فوطئة لتصحيح المسائل فكان
ينبغي تقديمها عليه واعلم ان العدد مائة ألف من الاحاد كالاثنين فصاعدا ومن خواصه ان يساوي نصف مجموع

والتباين بين العددين) هذه مقدمة يحتاج اليها في تقسيم التركة

(فتأمل العددين كون أحدهما مساويا للآخر) كـ ثلاثة وثلاثة (وتداخل العددين المختلفين) بأحد أمرين على ما هنا إما (بأن يعدا قلهما الاكثر) أى يقنيه (أو يكون اكثر العددين منقسمًا على الأقل قسمة صحيحة) بلا كسر كقسمة الستة على ثلاثة أو اثنين (وتوافق العددين ان لا يعد) أى لا يقنى (أقلهما الاكثر لكن يعدهما عدد ثالث) كالثمانية مع العشرين يعدهما اربعة فيتوافقان بالربع (وتساين العددين ان لا يعد العددين المختلفين عدد ثالث) أصلاً كالسبعة مع العشرة (وإذا اردت معرفة التوافق والتساين بين العددين المختلفين اسقط الأقل من الاكثر من الجانبين مرارا حتى اذا اتفقا فى درجة واحدة (فان توافقا فى واحد تبائنا) ولا وفق (وان توافقا فى اثنين فما لنصف او ثلاثة فما للثالث) هكذا (الى العشرة) تسمى الكسور المنطقية (واحد عشر فجزء من احد عشر وهكذا) ويسمى الاصم (وإذا اردت معرفة نصيب كل فريق كالبنات) والجدات والاعمام وغيرهم (من التصحيح) الذى استقام على السكلى (فاضرب ما كان له) أى لكل فريق (من أصل المسألة فيما) أى فى جزء السهم الذى ضربته (فى أصل المسألة يخرج نصيبه) أى ذلك الفريق (ثم اذا) اردت معرفة نصيب كل واحد من احاد ذلك الفريق (ضربت سهام كل وارث فى جزء السهم) المنفروب يخرج نصيبه

حاشيته القريبتين أو البعيدتين كالاربعة مثلا فان حاشيتها القريبتين ثلاثة وخمسة ومجموعهما ثمانية والاربعة نصف الحاشيتين وحاشيتها البعيدتان اثنان وستة أو واحد وسبعة والاربعة نصف مجموعهما وكلائين يساوى نصف مجموع الواحد والثلاثة وبه علم ان الواحد لا يسمى عددا عند الحساب (قوله المختلفين) أى فى القلة والكثرة والاختلاف لا يتصور فى التماثل بل فى التداخل وما بعده الا انه صرح به فى التداخل وحده واشعر به فيما بعده سيد (قوله على ما هنا) لانه زاد فى السراجية أمرين آخرين الاقل ان تزيد على الأقل مثله أو أمثاله فيساوى الا كثر الثاني ان يكون الأقل جزءا الاكثر وهو من قبيل الاختلاف فى العبارة (قوله أى يقنيه) بمعنى انه اذا التقى الأقل من الاكتر لم يبق من الاكتر شئ كالثلاثة والستة فاذا القيت الثلاثة من الستة مرتين فبقيت الستة بالكلية وكذا اذا القيت من التسعة ثلاث مرات بخلاف الثمانية فانك اذا القيت منها الثلاثة مرتين بقي اثنان فلا يمكن انساؤها بالثلاثة لكن اذا التقى منها اثنان اربع مرات فبقيت الثمانية فهما أيضا متداخلان سيد (قوله يعدهما اربعة) وكذا يعدهما اثنان فيتوافقان بالنصف لكن اذا تعدد العاد اعتبر الا كبر ليكون جزء الوفاق أقل كالأثنى عشر والثمانية عشر يتوافقان بالنصف والثالث والسادس الا ان العبرة فى سهولة الحساب بتوافقهما فى السادس (قوله فيتوافقان بالربع) لان العدد العاداهما مخرج لجزء الوفاق بينهما فلما عد هما اربعة وهى مخرج للربع كانا متوافقين به سيد (قوله كالسبعة مع العشرة) فانه لا يعد هما شئ سوى الواحد الذى ليس بعدد (تنبيه) زاد ابن السكلى فى التعريف قيدا آخر وهو ان لا يقنى أحدهما الاخر لان الاثنين مع الاربعة لا يعد هما عدد ثالث مع انهما من المتداخلين لا من المتباينين وبالقيد المذكور يجتزى عنهما لان الاثنين يعد الاربعة (قوله واذا اردت معرفة التوافق الخ) لما كانت معرفة التماثل والتداخل بين العددين ظاهرة وفى معرفة التوافق والتباين بينهما خفاء ذكرهما طريفة أخرى (قوله من الجانبين) أى تسقط الأقل من الاكتر الى ان يصير الاكتر أقل ثم تنقصه من الأقل اه قاسم (قوله تبائنا) أى حصل التباين بينهما كالخمس مع السبعة فانك اذا اسقطت الخمسة من السبعة بقي اثنان فاذا اسقطتهما من الخمسة مرتين بقي واحد (قوله فما لنصف) أى فهما متوافقان بالنصف كالسبعة مع العشرة فانك اذا اسقطت الستة من العشرة بقي اربعة فاذا اسقطتهما من الستة بقي اثنان (قوله فما للثالث) أى فهما متوافقان بالثالث كالسبعة مع الاثنى عشر (قوله هكذا الى العشرة) أى وان توافقا فى اربعة فهما متوافقان بالربع كثمانية مع العشرين أو فى خمسة فما لخمس كخمسة عشر مع خمسة وعشرين أو فى ستة فما لستين كاثني عشر مع ثمانية عشر أو فى سبعة فما لسبع كاربعة عشر مع احدى وعشرين أو فى ثمانية فما لثلاثين كستة عشر مع اربعة وعشرين أو فى تسعة فما لتسع كثمانية عشر مع سبعة وعشرين أو فى عشرة فما لعشر كالعشرين مع الثلاثين (قوله ونسمى الكسور المنطقية) الكسر المنطق هو ما يعبر عنه حقيقة بلفظ الجزئية وغيره كالخمس فانه كما يقال فيه خمس يقال فيه جزء من خمسة والاصم ما لا يعبر عنه الا بلفظ الجزئية كالواحد من احد عشر فلا يقال فيه سوى جزء من احد عشر جزءا من الواحد (قوله أو واحد عشر) أى وان توافقا فى احد عشر فهما متوافقان بجزء من احد عشر كثنين وعشرين مع ثلاثة وثلاثين (قوله وهكذا) كما اذا توافقا فى جزء من ثلاثة عشر كستة وعشرين مع تسعة وثلاثين أو فى جزء من سبعة عشر كاربعة وثلاثين مع واحد وخمسين أو فى جزء من تسعة عشر كثمانية وثلاثين مع سبعة وخمسين (تنبيه) اذا توافقا فى عدد مركب وهو ما يتألف من ضرب عدد فى عدد كخمسة عشر مع خمسة واربعين فان شئت قلت هما متوافقان بجزء من خمسة عشر وان شئت نسبت الواحد اليه بكسرين يضاف أحدهما الى الآخر فتقول بينهما موافقة بثلاث خمس أو خمس ثلث فيعبر عنه بالجزء وبالكسور والمنطقة المضافة بخلاف غير المركب فانه لا يعبر عنه الا بالجزء (قوله واذا اردت الخ) شروع فى معرفة نصيب كل فريق وفى معرفة نصيب كل واحد من آحاد ذلك الفريق والثانى يسمى قسمة النصيب بيان ذلك فى المسألة الاخيرة انه كان للزوجتين من أصل المسألة ٣ فاضربهما فى جزء السهم الذى ضربته فى أصل المسألة وهو ٢١٠ تبلغ ٦٣٠ فهى نصيب الزوجات من التصحيح وكان للبنات ١٦ فاضربهما فى جزء السهم المذكور تبلغ ٣٣٦٠ فهى لهن وكان للجدات ٤ فاضربهما فيه أيضا تبلغ ٨٤٠ فهى لهن وكان للاعمام سهم فاضربه فى ٢١٠ فهى لهم (قوله ضربت سهام كل وارث الخ) أى بعد ان تقسم ما كان لكل فريق من أصل المسألة على عدد رؤسهم وكان عليه ان يذكر ذلك حتى يعرف ما يضرب فى جزء السهم بيانه كان للزوجتين

من أصل المسألة ٣ فاقسمها عليهم ما يخرج واحد ونصف فاضرب به في المضروب وهو ٢١٠ تبلغ ٣١٥ فهي لكل زوجة وكان للبنات ١٦ فاقسمها على ١٠ عدد رؤسهن يخرج سهم وثلاثة أخماس سهم فاضرب به في المضروب تبلغ ٣٣٦ فهي لكل بنت وكان للجدات ٤ فاقسمها على ٦ عدد رؤسهن يخرج ثلثان فاضرب به في المضروب يبلغ ١٤٠ فهي لكل جدة وكان للأعمام سهم فاقسمه على عدد هم ٧ يخرج سبع سهم فاضرب به في المضروب تبلغ ٣٠ فهي لكل عدم (قوله والوضح طريق النسبة الخ) ففي المسألة المذكورة كان للزوجتين ٣ ونسبتها إليهما مثل ونصف فاعط كل واحدة من المضروب مثل تلك النسبة أي مثله ونصف مثله يكن ما تزوسهام البنات ٦ نسبتها إلى رؤسهن وهو ١٠ مثل وثلاثة أخماس مثل فاعط كل واحدة من المضروب مثله وثلاثة أخماس مثله يكن ما تزوسهام الجدات ٤ نسبتها إلى رؤسهن وهو ٦ ثلثان فاعط كل واحدة ثلثي المضروب يكن ما تزول للأعمام سهم نسبتها إلى رؤسهم وهو ٧ سبع سهم فاعط كل واحد منهم سبع المضروب يكن ما تزول للأعمام هذا اوضح لانه لا يحتاج فيه إلى قسمة وضرب وقد قيل من ملك النسبة ملك الحساب لكن ربما كانت النسبة اسرفا لعمل بالضرب بأسر ونسبة طرق آخر (قوله وإذا اردت قسمة التركة الخ) لما فرغ من تعيين نصيب كل فريق من التصحيح ثم تعيين نصيب كل وارث منه شرع في بيان المقصود وهو تعيين نصيب كل وارث من كل التركة بطريقتين يتوقفان على معرفة نصيب كل وارث من التصحيح (قوله يعني أن كلا وحده) جواب عما أورد من أن قوله كالسراجية والغرماء بالواو غير صحيح لان التركة ان كانت وافية بجميع الديون وبقي للورثة شيء لا يحتاج إلى القسمة بين الغرماء وتكون القسمة بين الورثة والالم يبق للورثة شيء وحاصل الجواب ان المراد بين الغرماء فانظر بين مقدارى بين افراد هذه الطائفة وبين افراد هذه الطائفة فالقسمة متعددة بتعدد أحوالها لا واحدة على الطائفتين معا ويجب ان الواو بمعنى أو فيكون المعنى أيضا ما قلنا (قوله ضربت سهام كل وارث الخ) أي ثم قسمت المبلغ على التصحيح ان ضربت في كل التركة أو على وفقه ان ضربت في وفقتها وهذا لا يذم منه وان تركه المصنف والشارح (قوله والموافق للسراجية الخ) لم يقل والصواب لانه عند الموافقة يصح الضرب في كل التركة كما في المبانيعة وكذا في المداخلة الا ان فيه تطويل الحساب فكان الاولى الضرب في الوفاق عند الموافقة وفي الكل عند المبانيعة مثال الموافقة زوج واخوان لام وشقيقتان أصلها من ٦ وتعول إلى ٩ والترك ٦٠ دينار بينهما وبين التصحيح موافقة بالثلث فلزوج من التسعة ٣ فاضربها في ٢٠ وفق التركة يكن ٦٠ فاقسمها على وفق التصحيح وهو ٣ يخرج ٢٠ هي له من التركة ولا أحد الاخوان سهم فاضرب به في الوفاق يكن ٢٠ فاقسمها على الثلاثة يخرج ٦ وثلثان هي له ولا أخيه مثله ولا إحدى الشقيقتين ٢ فاضربها في الوفاق يكن ٤٠ فاقسمها على الثلاثة يخرج ١٣ وثلث هي لها ولا أختها مثلهام ومثال المبانيعة زوج وأم وشقيقة أصلها من ٦ وتعول إلى ٨ والترك ٢٥ دينار فيهن ما مبانيعة للزوج من الثمانية ٣ فاضربها في ٢٥ كل التركة تبلغ ٧٥ فاقسمها على ٨ يخرج ٩ وثلاثة أعشار هي له وللشقيقة مثله وللأم من الثمانية ٢ فاضربها في ٢٥ تبلغ ٥٠ فاقسمها على ٨ يخرج ٦ وربع هي لها ولو ضربت في المثال الاول سهام كل وارث من التصحيح في كل التركة ثم قسمت الحاصل على كل التصحيح كما فعلت هنا لصح ذلك ولكن فيه تطويل كما قلنا ولو كانت التركة في المثال الثاني ٢٤ كان بينهما وبين التصحيح مداخلة لدخول الثمانية في ٢٤ ويجوز العمل فيها كالمبانيعة أيضا لكن الاخصر عمل الموافقة لا اشتراكهما في كسره وهو الثمن يخرج أقلهما وهو الثمانية فهما في حكم المتوافقين (قوله ونعمل كذلك في معرفة نصيب كل فريق منهم) بان تضرب في المثال الاول نصيب الاخوين ونصيب الاختين فيما ضربت فيه نصيب أحدهما وتقسّم الحاصل على وفق التصحيح فالخارج نصيب كل فريق وما ذكره من القسمة بطريق الضرب هو أشهر وأوجه خسة ويبانها مع بيان مالوكان في التركة كسرى في المطولات (قوله وأما قضاء الديون) أي طريق قسمتها وتسمى المحاصة (قوله فيها) أي بالتوفية يحصل المقصود ونعمت هي (قوله وتعدد الغرماء) فلو كان الغريم واحدا فلا قسمة (قوله ينزل مجموع الديون كالتصحيح الخ) بان تنظر بين مجموع الديون وبقيّة التركة بعد تجهيز فان وافق كما اذا ترك ١٢ دينار وعليه ١٨ لزيد ٤ ولعمرو ٢ ول بكر ١٢ فالموافقة بالسدس فاضرب دين كل واحد منهم في وفق التركة وهو ٢ ثم اقسم الحاصل على وفق مجموع الديون وهو ٣ يخرج لزيد ٢ وثلثان ولعمرو ١

والاوضح طريق النسبة وهو ان تنسب سهام كل فريق من أصل المسألة إلى عدد رؤسهم وحدهم ثم تعطى بمثل تلك النسبة من المضروب لكل واحد من أحد ذلك الفريق (وإذا اردت قسمة التركة بين الورثة والغرماء) يعني أن كلا وحده لا معا لتقدم الغرماء على قسمة الموارث كما في شرح السراجية لحيدر (فان كان بين التركة والتصحيح مماثلة فظاهرا و) موافقة ضربت سهام كل وارث من التصحيح في جميع التركة (كذا في نسخ المتن والشرح والموافق للسراجية وغيرها في وفق التركة فانما يضرب في جميع التركة عند المبانيعة وهذا المعرفة نصيب كل فرد (وتعمل كذلك في معرفة نصيب كل فريق منهم وأما قضاء الديون فان وفي فيها (و) ان لم يوف وتعدد الغرماء (ينزل مجموع الديون كالتصحيح للمسألة (و) ينزل (كل دين) غريم (كسهم وارث) ويعمل كما مر

(ومن صالح من الورثة والغرماء على شئ معلوم) منها (طرح) أي طرح سهمه من التصحيح وجعل كأنه استوفى نصيبه (ثم قسم الباقي من التصحيح) أو الديون (على سهام من بقي منهم) فتصح منه كزوج وأم وعم فصالح الزوج على ما في ذمته من المهر وخرج من بين الورثة فاطرح سهامه من التصحيح وهي ثلاثة وقسم باقي التركة وهي ما عدا المهر بين الأم والعم اثلاثا بقدر سهامهما من التصحيح قبل التخرج وحينئذ يكون سهمان للأم وسهم للعم ولا يجوز أن يجعل الزوج كان لم يكن لئلا ينقلب فرض الأم من ثلث أصل المال إلى ثلث أصل الباقي لأنه حينئذ يكون للأم سهم وللعمة سهمان وهو خلاف الإجماع قاله السيد وغيره قلت وهذا هو الصواب ولقد غلط في قسمة هذه المسألة صاحب المختار وصاحب مجمع البحرين وغيرهما على ما عندي من النسخ فأنهما قسما الباقي للأم سهم وللعمة سهمان وقد علمت أنه خلاف الإجماع وقال العلامة قطب الدين محمد ابن سلطان في شرحه للكنز وقوله واجعله كان لم يكن فيه نظر ثم ذكر نحو ما تحرر قد بر (قال مؤلفه) العبد الفقير العاخر الحقير محمد علاء الدين ابن الشيخ علي الحصري الحنفي العباسي الامام بجامع بني أمية ثم المفتي بدمشق المحمية قد فرغت من تأليفه أو آخر شهر محرم الحرام سنة احدى وسبعين وألف هجرية * على صاحبها أفضل الصلاة وأزكى التحية * وقد بالغت في تلخيصه * وتحريره وتنقيحه * وتهنت المصنف رحمه الله في تغييره

وثلث ولبكر ٨ وان تباينا كما اذا فرضنا التركة في مسئلتنا ١١ فاضرب دين كل في كل التركة واقسم الحاصل على مجموع الديون يخرج لزيد ٢ واربعة أنساع ولعمرو ١ وتسعمائة ولبكر ٧ وثلث ولو كان عليه في الصورة الاولى ٢٤ دينار كان بينهما مدخله فتعمل فيها كالموافقة ويصح أن تعمل فيها في الموافقة كالمباينة كما علمت (قوله ثم شرع في مسألة التخرج) تفاعل من الخروج وهو في الاصطلاح تصالح الورثة على اخراج بعضهم عن الميراث على شئ من التركة عين أو دين قال في سبب الانه وأصله ما روى ان عبد الرحمن ابن عوف رضي الله تعالى عنه طلق في مرض موته احدى نساياه الاربع ثم مات وهي في العدة فورثها عثمان رضي الله تعالى عنه ربع الثمن فتناحوا عنها على ثلاثة وثمانين ألفا من الدراهم وفي رواية من الدنانير وفي رواية ثمانين ألفا وكان ذلك بحضور من الصحابة من غير ذكر اه قلت وله أحكام وشروط تقدمت آخر كتاب الصلح وتقدم هناك أنهم لو اخرجوا واحدا أو أعطوه من مالهم فخصته تقسم بين الباقي على السواء وان كان المعطى مما ورثه فعلى قدر ميراثهم قال الشارح هناك وقيد الخصاص بكونه عن انكار فلو عن اقرار فعلى السواء اه فتأمل (قوله والغرماء) أي ارباب الديون ولم يذكروا في السراجية وانما ذكرهم في الملتقى والمجمع وغيرهما لحكمهم في القسمة والتخرج حكم الورثة ومثلهم الموصى له كما تقدم آخر كتاب الصلح (قوله أي طرح سهمه من التصحيح) أي صحح المسألة مع وجود المصالح بين الورثة ثم طرح سهامه من التصحيح سيد (قوله كزوج الخ) أصلها من ستة للزوج النصف ثلاثة اسهم وللأم الثلث سهمان وللعم الباقي سهم واحد (قوله وحينئذ يكون الخ) فلو فرض انه صالح العم على شئ من التركة وخرج من البين فالمسألة أيضا من ستة فاذا خرج نصيب العم بقي خمسة ثلاثة للزوج واثنان للأم فيجعل الباقي اخماسا بين الزوج والأم فللزوج ثلاثة اخماس وللأم خمسان وان صالحت الأم على شئ وخرجت كانت المسألة أيضا من ستة فاذا طرح منها سهمان للأم بقي أربعة فيجعل الباقي من التركة اربعا ثلاثة منها للزوج وواحد للعمة سيد (قوله لئلا ينقلب فرض الأم الخ) أي في بعض الصور كهذه الصورة بخلاف ما اذا كان مكان العم أب فانه لا يلزم اعتبار دخول الزوج في التصحيح لان للأم سهم وللأب سهمان على كل حال (قوله فيه نظر) أصله للزيلي وبينه بقوله لانه قبض بدل نصيبه فكيف يمكن جعله كأن لم يكن بل يجعل كأنه استوفى نصيبه ولم يستوف الباقيون انصباهم الا ترى انه لو ماتت امرأة وخلفت ثلاث اخوات متفرقات وزوجا فصالحت الاخت لأب وأم وخرجت من البين كان الباقي بينهم اخماسا ثلاثة للزوج وسهم للاخت لأب وسهم للاخت لام على ما كان لهم من ثمانية لان أصلها من ستة وتعمل الى ثمانية فاذا استوفت الاخت نصيبها وهو ثلاثة بقي خمسة ولو جعلت كأنهم لم تكن لكانت من ٦ وبقي سهم للعصبة اه وصوابه ان يقول لكانت من ستة وتعمل بسهم الى سبعة كما وجد في بعض نسخ الزيلي ولكن ما مر وجد بخطه كذلك فهو سبق قلم اذ لا عصبة هنا (قوله ثم ذكر نحو ما تحرر) أي من قوله السابق فاطرح سهامه من التصحيح (قوله قال مؤلفه) من التأليف وهو يقع الالف بين شين أو شيئا اخر من التركيب ويطلق عرفا على كتاب جعت فيه مسائل مؤلفه من أي علم كان بمعنى مؤلف بالفتح وجامعه مؤلف بالكسر (قوله الحقيقير) من الحقير وهو الدالة قاموس (قوله الحصني) نسبة الى موضع يسمى حصن كيفا واشتهر في نسبة الشيخ رحمه الله تعالى لفظ الحصني فهو من باب النحت (قوله العباسي) الظاهر انه نسبة الى سيدنا العباس رضي الله تعالى عنه عم نبينا صلى الله عليه وسلم (قوله الامام) بالرفع صفة محمد ويحتمل انه صفة لعلي لكن الذي كان امام الحنفية بجامع بني أمية والمفتي بدمشق المحمية هو الشارح رحمه الله تعالى وكذا كان مدرسا الحديث تحت القبة بجامع بني أمية ومدرس التكية السليمية ولم يشتهر والده بشئ من ذلك (قوله هجرية) نسبة الى الهجرة أي هجرة النبي صلى الله عليه وسلم ونسب التاريخ اليها لان ابتداءه منها واول من ابتدأ به عمر رضي الله عنه والعرب كانت تؤرخ بعام التفرق وهو تفرق ولدا اسماعيل عليه السلام وخروجهم من مكة ثم أروا بعام الفيل كما بسطه في الظهيرية قبيل المحاضر (قوله في تلخيصه) التلخيص التبيين والشرح والتخلص قاموس (قوله وتحريره وتنقيحه) تحرير الكتاب وغيره تقويمه والتنقيح التهذيب قاموس (قوله لمواضع) اللام زائدة للتقوية (قوله وتصحيحه) عطف على تغييره (قوله وعلى مواضع سهوا آخر) أي مما فات المصنف تغييرها (قوله وبالجملات) أي واقول قولاً ملتبساً

بالجملة اى مجتمعا قال فى القاموس جل جمع واجمل الشئ بجمعه عن تفرقة والمراد انه وان وقع من المصنف سهو
أو من غيره أو وان نهت على ما وقع له من السهو فاني قد أسهوا لان السلامة من هذا الخطر بالتحريك وهو
الاشراف على الهلاك والمراد به هنا الامر الشاق عبره عن السهو أمر يعز بالكسر كيقول وزنا ومعنى اى ينذر
أو يعسر أو يضيق أو يعظم على البشر فلا يحصلونه لان السهو والنسيان من لوازم الانسان واول ناس اول الناس
وفى هذا هضم لنفسه واعتذار عنه وعن المصنف (قوله فستر الله على من ستر) الفاء فصيحة اى اذا كان
ما ذكر فالطلب السترا لا فى مقام البيان (قوله وغفر لمن غفر) الغفر الستر فهو عطف مرادف (قوله
وان تجدد عيبا الخ) هذا البيت بمعنى الكلام الذى قبله (قوله فسد الخلالا) الخلل منفرج ما بين الشيئين
والوهن فى الامر وأمر محتمل واه وأخل بالشئ ابحف قاموس والفاء للاطلاق والمراد به العيب وكان حقه ان
يأتى بدله بالغيم ولكن أتى بالظاهر معبرا عنه بلفظ آخر لا تنصيص على ان العيب من سهو ونحوه خلل نظير قوله
تعالى فان الله عدو للكافرين بعد قوله من كان عدوا لله الآية للتسجيل عليهم بالكفر والمراد بسده ستره أو تأويله
حيث أمكن (قوله جل) اى عظم وتعالى فعطف علا عليه تفسير وهذا الكلام مرتبط بكلام محذوف
دل عليه السياق اى فسد الخلل ولا تعير به ولا تفضح فان كل بنى آدم ما عدا من عصم منهم فيه عيب والذى تنزه
عن العيوب بتمامها هو الحق جل وعلا ط والشرط الاول من هذا البيت من بحر الرجز والشرط الثانى من
بحر الرمل ولو قال ان تجددون واوكفى بعض النسخ صار الاول من بحر الشانى أو قال بخل بالفاء صار الثانى
من بحر الاول (قوله كيف لا) منى لا محذوف اى كيف لا يوجد منى سهو والحال كذا فهو واعتذار آخر
عن وجود ذلك (قوله بيضته) اى نقلته من المسودة الى المبيضة والمسودة فى اصطلاح المؤلفين الاوراق
التي يقع فيها انشاء التأليف سميت بذلك لكثرة سوادها بكثرة المحو والاثبات والمبيضة التي ينقل اليها المؤلف
ما انشاء واثبتته فى المسودة (قوله من نار البعاد) بكسر الباء مصدر باعد ومن بيان لما فى قوله ما يفتت
أو تعيلية كقوله تعالى مما خطباهاهم اغرقوا وقد شبه ما قبله من مشقة البعاد والم الفراق بالنار استعارة
تصريحية أصلية والقرينة اضافة النار الى البعاد وشبه البعاد بحطب له نار استعارة مكنية واثبات النار
له تخييل أو اضاف المشبه به الى المشبه اى من بعاد كان نار مثل لجين الماء تأمل (قوله والاحفاد) البنات
أو اولاد الاولاد والاصهار قاموس (قوله ما يفتت الا بكاد) اى يقطعها ويشقها والا بكاد جمع كبد بالفتح
والكسر وككتف وقديذ كقاموس والمراد كبدا واحدة وهى كبده لان ما فى قلبه لا يفتت كبدا غيره وانما جمع
للسجعة أو على معنى ان فى قلبى من جنس ما يفتت الا بكاد أو ان فى قلبى ما لو كان لى اسكباد متعددة لفتتها
أو ان كل أمر مما فى قلبى يستقل بتفتت الكبدة فصارت كأنها بكاد متعددة (قوله فرحم الله) تفرع على
ما قبله وذلك انه حيث ذاق ألم الفراق وكابد ما يكابده المشتاق من تشتت البال وتواتر البلبال علم ان اعتذار
هذا الامام الذى سبقه بنحو هذا الكلام اعتذار مقبول لا محالة فحركات نفسه الى الدعاء فانه كما قال الشاعر

لا يعرف الوجد الا من يكابده * ولا الصباية الا من يعانيتها

(قوله التفتازانى) اسمه مسعود ولقبه سعد الملة والدين نسبة الى تفتازان بالفتح بلد بخراسان ولد بها سنة ٧٢٢ هـ
وتوفى بسمرقند سنة ٧٩٢ هـ ونقل الى سمرخس فدفن بها (قوله حيث اعتذر) اى فى خطبة المختصر شرح
تلخيص المعانى وقال قبل هذا البيت ايضا مع جود القرينة بصر البليات * وخود الفطنة بصر صر النيكات *
وتراعى البلدان بى والاقطار * ونبو الاوطان عنى والاقطار * حتى طفت اجوب كل اغبر قاتم الارباب * وحرر
كل سطر منه فى سطر من البیداء (قوله حيث قال) بدل من قوله حيث اعتذر (قوله يوما
بجزوى الخ) اسماء مواضع والمراد باليوم مطلق الوقت ومتعلقه محذوف تقديره اكون (قوله لكن لله
الحمد الخ) استدرأ اى انه وان حصل لى ما حصل من البعاد عن البلاد فقد اثر لى ثمرة عظيمة المفساد
التي هى علامة القبول ودليل الوصول الى المأمول (قوله أولا وأخرا) اى اول كل أمر وآخره (قوله
ظاهرا وباطنا) اى جدا فى الظاهر بالشأن باللسان موافقا لما فى الباطن بالجنان (قوله فلقند) الفاء للتعليل
واللام للقسمة فهو جد على نعمة معينة (قوله من) اى انتم هو اى المولى تعالى (قوله بابتداء تبييضه)
اى المؤلف المذموم من قوله قال مؤلفه وقوله قد فرغت من تأليفه (قوله تجاه) أصله وجاء ابدات الواو تاء

فستر الله على من ستر * وغفر لمن
غفر * وان تجدد عيبا فسد الخلالا *
جل من لافيه عيب وعلا *
كيف لا وقد ييضته وفى قلبى
من نار البعاد * عن البلاد
والاولاد * والاخوان والاحفاد
* ما يفتت الا بكاد * فرحم الله
التفتازانى حيث اعتذر واجاد *
حيث قال نظاما
يوما بجزوى ويوما بالعقيق
وبال * عذيب يوما ويوما بالخلصة
لكن لله الحمد أولا وأخرا ظاهرا
وباطنا فقد من بابتداء تبييضه
تجاه وجهه

جزوى بالزاي لا بالذال وان كانت
بخط المحشى بالذال تقليدا لغيره
قاله نصر الهوري

من المواجهة بمعنى المقاتلة (قوله صاحب الرسالة) آل للعهد أي الرسالة العامة الدائمة (قوله والقدر) أي
الرتبة العالية (قوله المنيف) أي الزائد على غيره أو العالي من قولهم لما زاد على العقد نيف وناف وناف على
الشيء اشرف عليه (قوله تجاه قبر صاحب هذا المين الشريف) وذلك بيلده وهي غرة هاشم (قوله فلعله) أي
ما ذكر من الابتداء والختم (قوله علامة القبول منهم) أي من الله تعالى ومن صاحب الرسالة صلى الله
عليه وسلم ومن صاحب المين رحمه الله تعالى والقبول الرضى بالشيء مع ترك الاعتراض على فاعله وقيل الإثابة
على العمل الصحيح (قوله والتشريف) يقال شرف ككرم شرفاً على دين أو دنياً وشرف الله الكعبة
من الشرف قاموس (قوله قال مؤلفه) كذا في بعض النسخ (قوله فيا شرفي) أي احضر فهذا وقتك
لحصول مقتضيك والايات من الطويل والضمير في قبلته للتأليف ط (قوله وان كان كل الناس) أي من
أهل عصره أو منهم ومن بعدهم (قوله ردوه عن حسد) باسكان الدال وعن بمعنى اللام أي لاجل حسدهم له
كقوله تعالى وما نحن بباركي الهتاعن قولك أو بمعنى من أي ردنا شتاً من حسد كقوله تعالى وهو الذي يقبل
التوبة عن عباده (قوله فتقبلني) بالتخفيف أي تيبني وهو خبر بمعنى الدعاء (قوله واساتذ) جمع
استاذ بضم الهمزة ومعناه الماهر بالشيء والمراد بهم هنا شيوخه والظاهر انه اعجمي معرب لما في القاموس
لا يجتمع السين والذال المعجمة في كلمة عربية (قوله وتحشرونا جمعاً) أي حال كوننا مجتمعين مع النبي صلى
الله عليه وسلم فالمصدر حال وهو مقصور على السماع ويحتمل ان جمعاً بمعنى جميعاً كيد للضمير الجماعة أو مفعول
مطلق لأن الحشر بمعنى الجمع وقد ورد ان النبي صلى الله عليه وسلم يحشر وأمه في محشر منفرد عن محشر كل
الخلائق فالمعية لا تقتصر على من ذكر الا ان يراد بها حالة مخصوصة كالقرب منه صلى الله عليه وسلم
(قوله مع المصطفى أحد) قدمنا ان الايات من بحر الطويل والطويل له عروض واحدة مقبوضة وزنها
مفاعيلن ولعروضه ثلاثة اضرب الاول صحيح وزنه مفاعيلن الثاني مقبوض مثلها الثالث محذوف وزنه فعوان
وهذا البيت من الضرب الاول والبيت الذي قبله والبيت الذي بعده من الضرب الثاني وهذا معدود
من عيوب القوافي ويسمى التحر يد بالحاء المهملة كما في الخرجية وتقدم في اول الكتاب ايضاً لنظم شروط
الوضوء وقع فيها نظير ذلك كما بهنأ عليه هناك ولو قال الناطم مع المصطفى السند لكان اسد (قوله
واخواننا) بالجر عطف على ماتن أو على قوله المصطفى أو بالنصب عطف على نا في تحشرونا والاول أولى
(قوله المسدي) من الاسداء بمعنى الاعطاه ولفظه مفرد معطوف باسقاط العاطف أو جمع
نعت لاخواننا وأصله المسدين حذف فونه لاضافته الى الخير المجزوء به وقد فصل بينهما
بالطرف لكون المضاف شبه الفعل وهو جائز في السعة قال في اللفية
فصل مضاف شبه فعل ما نصب * مفعولاً أو ظرفاً اجزولم يعب
ومثله قوله عليه الصلاة والسلام هل انتم تاركونى صاحبي وقول
الشاعر كاحت يوماً صخرة بهسيل * (قوله دائماً) صفة لمصدر
محذوف أي قبولاً أو حشراً أو اسداء (قوله داع) أي وداع
على حذف العاطف أو بدل من والدنا (قوله طالب الرشد)
أي لنا حذفه لدلالة ما قبله عليه يقال رشد كنصر وفرح
رشد اورشد اورشاد اهتدى واستقام على الحق
والرشد في صفاته تعالى الهادي الى سواء الصراط
نسأله تعالى ان يهدينا الى الصراط المستقيم
ويدعنا على الحق القويم ويمتنعنا بالنظر
الى وجهه الكريم في جواربيه الكريم
عليه افضل الصلاة وأتم التسليم
أمين

صاحب الرسالة والقدر المنيف *
ويجتمه تجاه قبر صاحب
هذا المين الشريف * فلعله علامة
القبول منهم والتشريف * قال
مؤلفه
فيا شرفي ان كنت ربي قبلته
وان كان كل الناس ردوه عن حسد
فتقبلني مع ماتن واساتذ
وتحشرونا جمعاً مع المصطفى أحد
واخواننا المسدي لنا الخير دائماً
ووالدنا داع لنا طالب الرشد
وحسبنا الله ونعم الوكيل
ولا حول ولا قوة الا بالله العلي
العظيم وصلى الله على سيدنا
محمد وعلى اله وصحبه وسلم



بسم الله الرحمن الرحيم * قال الفقير أحمد الايبارى * مرتجيا عفو الكرم البارى * الحمد لله الذى أفاض عن
الفقه نقابه لذوى البصائر والتمكين * وناط افئدتهم بعرفته فغاصوا بحار الفكر لاستخراج درة الثمين * والصلاة
والسلام على سيدنا محمد الدرة المختار من بين الجواهر والاعراض * القائل انما انا قاسم والله معطى فسبحان
من تنزه عن الاغراض * وعلى آله وأصحابه المقتفين آثاره * القاطنين من روض الفضل أزهاره * وبعد
فلما كان الدرة المختاراً أجل كتاب فى المذهب يعتمد عليه * وقد فحمت هذه الحاشية لذوى النهى أقفاله حتى توصلوا
اليه * تعلقت بجمال وضعها الأذهان * وتعشقت بكمال طبعها الفاضل الزمان * كيف لا وانوارها تغنيك عن
السراج الوهاج * وأضواءها تزيك كيف استخراج الدر من البحر المتلاطم الامواج * فلهذا ترمولفها خطب على
منبر البراعة فأطنب وأجاد * وركب جواد فكره فى ميدان البراعة فبرع وساد * بلغ من البلاغة مبلغاً لا يدرك له
غايه * وبرز كوكب فضله فى الآفاق فجلى عن النباه * أخلص لله فى تأليفها النيه * فجلت من القبول بجلاله
السنيه * وقد قوبلت نسخ الطبع على نسخة المواق التى بخطه رحمه الله * فجنبت من جنى التصحيح اطيبه وأحلاه
* وقد اجتهدت فى مقابلة معظم الجزء الخامس منها والثانى واحد الزمان * وساحب ذيل فضله على الاقران *
من طلع فى الافق كوكبه فضلاً وشرقاً * الفهامة الشيخ نصر الهورى أبو الوفا * وبينما انأته هل معه من
مناهلها الصافية * وأرنو بعين بصيرتى الى محاسنها الزاهية * اذا خذتنى نشوة فأنشأت * وقلت مادحا ومؤرخا
وأنشدت

أضوء معان أم سنا أنجم زهر * وعرف غوان أم شذا طيب الزهر
وتلك شمسوس بالحباسن اشرفت * لنا أم عروس قد تبذت من الخدر
لها فى سماء المجد أشرف منزل * يحل عن الاشياء عند ذوى الفكر
تدير على الاسماع كاسا من الطلا * اذا أعربت باللفظ عن مبهم الامر
ترى الغاية القصوى اذا شمت حسنها * وفيها نهايات الكمال لمن يدرى
قد ونكها ان كنت بالفضل مغرماً * وأظهرت كنزاً كان محتجباً فى السر
وأديت بالاحسان واللفظ مهرها * وقد من جت راح اجتهادك بالصبر
وما مهرها الامسامرة النهى * لها ان ترم وصلا فكن باذل المهر
فهاهى بـكران امطت نقابها * رأيت محيا الفضل يهزأ بالبدر
وحسبك منها انها تنقى لمن * بفكرته يستخرج الدر من بحر
امام له فى المشكلات اذاجت * مقال لدى التحقيق يسفر عن فجر
يجدد من تلك العلوم ريسها * ويحيى به ميت الفؤاد مدى الدهر
فلا غرو ان صارت به الشام شامة * وجرت ذبول الفضل ترهوعلى مصر
أليس أجل الصاحبين محمد * مؤيد دين الحق بالعز والنصر
ومن يك منسوباً اذا ما دعى الى * سلالة زين العابدين أبى الفخر
فن ذا يضاهيه سموا ورفعة * وفضلا ومجدا وهو أوحى فى العصر
وماذا يقول الواصفون ومدحه * تحلى فى فائق النظم والنثر
اذا رام شخص مباح حصر وصفه * فقولوا له قصر لقد جل عن حصر
وسل عنه ان تجهل تأليفه فنى * تقاصيرها ما باج للناس بالسر
وحاشية الدر المنضد شاهيد * على ذلك عدل لا تميل الى نكر
اذا التسمت ابدت عقود لآلى * وان نظرت أومحى لها الفضل بالشكر
ولما بدت تحتال عجا وتنشئ * وقد حسنت طبعاً وايت فن الهجر
لها احمد الايبارى قال مؤرخا * يزين لطيف الطبع حاشية الدر

٧٧ ١٢٩ ١١٢ ٧١٩ ٢٢٥

١٢٧٢

وقد رأينا بخط المؤلف رحمه الله في آخر الحاشية بالهامش تم في أواخر محرم الحرام سنة ١٣٣٠ بعد المائتين
والالف

وكان كمال طبع هذا الجزء الخامس من الحاشية الزهية * بالمطبعة الكبرى ببولاق مصر المحمية * زمن تحلي طراز
هذه الحكومة الباهرة * بوشي عدل صاحب المعالي الفاضل * من أشرقت في أفق طلعة سعادت به شمس
الجمال * وأومض في سماء بهجة سيادته نور الجلال * وسطعت أنوار سعوده في المشرقين * ونشرت ألوية مجده
وجوده في الخافقين * المستظل بجميع الأنام بظل امنه المديد * سعادة أفندي ناولي النعم
محمد سعيد * لازالت رياض العز مبتسمة بوجوده * مروية الادواح به واعم كرمه وجوده
* وقد لوحظت بجوده تظرف على * الهمة * الجامع من متفرقات المجداته * الماد لكل
المهمات باعه * حضرة الجنب المهاب ناظر دار الطباعة * وذلك على ذمة
ملتزمي العظام * وهم الشريف الامجد شاه بندر تجار مصرية السيد
حسين الرفاعي * وجناب القائم مقام السيد محمد أمين
الازميري والفاضل الشيخ محمد شاهين والسيد
درويش عفرة والسيد يحيى بركات الدمشقيون
وذلك في أواخر شهر ربيع الأول سنة اثنتين
وسبعين ومائتين بعد الف من هجرة
النبي الأكمل صلى الله عليه
وعلى اله وأصحابه المكملين

بكمالهم

تم

